



مِجْمُوعُ مَنَاوِي

سُحُوحُ الْأَشْهَادِ الْحَدِيثِ بِمِثْلَةِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

لِلْإِسْلَامِ سَنَةِ ١٤٢٨ هـ

شَرَفَ اللَّهُ وَتَوَلَّاهُ وَتَوَلَّاهُ بِرَأْسِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ وَالْأَمِيرِ
وَالْمُؤَدِّبِ وَالْمُؤَدِّبِ وَالْمُؤَدِّبِ وَالْمُؤَدِّبِ
الْحَقِّ وَالْحَقِّ وَالْحَقِّ وَالْحَقِّ

بِجَدِّهِ السُّلَيْمَانِ

بِجَدِّهِ السُّلَيْمَانِ

وَسَائِدُ أَيْدِيهِ

الْمَجْلَدُ السَّابِعُ

وَقَدْ رَوَى الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ

٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

بِجَدِّهِ السُّلَيْمَانِ

منتدى اقرأ الثقافي

WWW.IQRA.AHLAMONTADA.COM

لتحميل أنواع الكتب راجع: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

پراي داتلود کتابهای مختلف مراجعه: (مُنْتَدَى اقرا الثقافى)

بۆدابهزاندنى جوژهها کتیب:سەردانى: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

www.Iqra.ahlamontada.com



www.Iqra.ahlamontada.com

للكتيب (كوردى , عربى , فارسى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿رَبَّنَا قَبِّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

حُقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م

رقم الإيداع
٥٥٦٤ / ٢٠٠٦ م

الترقيم الدولي
977 - 5959 - 86 - 1

دار الصناعات
للنشر والتوزيع

٤٢ ساحة جزيرة بنبلة، رمل شيرات، طاس، ٥٧٧٤٩٢١

E-mail. darelsafwah@yahoo.com

مصر. القاهرة

مِجْمُوعُ فَتَاوَى
سَيِّدِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ

طَيِّبَ اللَّهُ نَشْرَهُ

الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٢٤٨ هـ

نُسخةٌ مُنقَّحةٌ ومُراجَّعةٌ ومُصَوَّنةٌ مِنَ الضَّعِيفِ وَالضَّعِيفِ وَالسَّقَطِ
وَمُجْتَمِعةٌ الْأَحَادِيثُ مَعَ إفاةِ الْحُكْمِ مِنْ مُصَنَّفَاتِ
الْعَلَّامةِ الشَّيْخِ الْأَبْنائِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

مَعَ وَرَنَيْبِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ

عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَائِمُ الْإِسْلَامِ الْفَخْرِيُّ الْإِسْلَامِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
وَسَاعَدَهُ أَبْنُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

المُجلدُ الرَّابِعُ

وَيُحْتَوِي عَلَى الْأَجْزَاءِ الْآتِيَةِ

- | | | |
|-----------------------------|---------------------------|-------------------------|
| ٢٣، ٢٢ - كِتَابُ الصَّلَاةِ | ٢٤ - كِتَابُ الزَّكَاةِ | ٢٥ - كِتَابُ الصَّوْمِ |
| ٢٦ - كِتَابُ الْمَنَاسِكِ | ٢٧ - كِتَابُ الزِّيَارَةِ | ٢٨ - كِتَابُ الْجِهَادِ |

حَقَّ إِلَيْنَا الصَّبْرُ

فأجاب:

هذا الحديث ليس بثابت عن النبي ﷺ، لكن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر كما ذكر الله في كتابه. وبكل [٢٢/٦] حال، فالصلاة لا تزيد صاحبها بعداً. بل الذي يصلي خير من الذي لا يصلي، وأقرب إلى الله منه، وإن كان فاسقاً.

لكن قال ابن عباس: ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها. وقد قال النبي ﷺ: «إن العبد لينصرف من صلاته، ولم يكتب له منها إلا نصفها، إلا ثلثها، إلا ربعها» حتى قال: «إلا عشرها»^(١). فإن الصلاة إذا أتى بها كما أمرته عن الفحشاء والمنكر، وإذا لم تنهه دل على تضييعه لحقوقها، وإن كان مطيعاً. وقد قال تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَصَاعُوا الصَّلَاةَ﴾ الآية [مريم: ٥٩]. وإضاعتهما التفريط في واجباتها وإن كان يصليها. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -:

عن قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، والرجل إذا شرب الخمر وصل وهو سكران، هل تجوز صلاته أم لا؟
فأجاب:

صلاة السكران الذي لا يعلم ما يقول لا تجوز باتفاق بل ولا يجوز أن يمكّن من دخول المسجد لهذه الآية وغيرها، فإن النهي عن قربان الصلاة، وقربان مواضع الصلاة. والله أعلم.



(١) يصح من قبل إسناده ولا من جهة متنه.
(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٩٧٦) والنسائي في «الكبرى» (٢١١/١) والبيهقي في «الكبرى» (٢٨١/٢) والحديث حسه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (١٦٢٦).

الجزء الثاني من كتاب الفقه:



[٢٢/٥] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سئل - رحمه الله -:

هل كانت الصلاة على من قبلنا من الأمم مثل ما هي علينا من الوجوب والأوقات والأفعال والهيئات. أم لا؟

فأجاب - رضي الله عنه -:

كانت لهم صلاة في هذه الأوقات، لكن ليست مماثلة لصلاتنا في الأوقات والهيئات، وغيرهما، والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -:

عن رجل يفسق ويشرب الخمر ويصلي الصلوات الخمس، وقد قال ﷺ: «كل صلاة لم تنه عن الفحشاء والمنكر، لم يزد صاحبها من الله إلا بعداً»^(١).

(١) موضوع: أخرجه الطبراني في «الكبرى»، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٣/٢) وابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» (٤١٤/٢) وانظر «الضميمة».
وقال الشيخ الألباني: «وهو مع اشتهاره على الألسنة لا

[٢٢/٧] وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -:

فصل

في قاعدة ما ترك من واجب

وفعل من محرم قبل الإسلام والتوبة

قاعدة ما تركه الكافر الأصلي من واجب - كالصلاة والزكاة والصيام - فإنه لا يجب عليه قضاؤه بعد الإسلام بالإجماع؛ لأنه لم يعتقد وجوبه، سواء كانت الرسالة قد بلغت أو لم تكن بلغت، وسواء كان كفره جحوداً، أو عناداً، أو جهلاً.

ولا فرق في هذا بين الذمي والحربي، بخلاف ما على الذمي من الحقوق التي أوجبت الذمة أداؤها - كقضاء الدين، ورد الأمانات والغصب - فإن هذه لا تسقط بالإسلام؛ لالتزامه وجوبها قبل الإسلام.

وأما الحربي المحض، فلم يلتزم وجوب شيء للمسلمين، لا من العبادات ولا من الحقوق، فليس عليه قضاء شيء لا من حقوق الله، ولا من حقوق المسلمين، وإن كان يعاقب على تركها لو لم يسلم، فإن الإسلام يهدم ما كان قبله.

[٢٢/٨] وكذلك ما فعله الكافر من المحرمات في دين الإسلام التي يستحلها في دينه - كالعقود والقبوض الفاسدة، كعقد الربا، والميسر، وبيع الخمر والخنزير، والنكاح بلا ولي ولا شهود، وقبض مال المسلمين بالقهر، والاستيلاء، ونحو ذلك - فإن ذلك المحرم يسقط حكمه بالإسلام، ويبقى في حقه بمنزلة ما لم يجرم، فإن الإسلام يغفر له به تحريم ذلك العقد والقبض، فيصير الفعل في حقه عفواً بمنزلة من عقد عقداً أو قبض قبضاً غير محرم، فيجري في حقه مجرى الصحيح في حق المسلمين؛ ولهذا ما تقابضوا فيه من العقود الفاسدة أقروا على ملكه إذا أسلموا أو تحاكموا إليها.

وكذلك عقود النكاح التي انقضت بسبب فسادها قبل الحكم، والإسلام، بخلاف ما لم يتقابضوه، فإنه لا يجوز لهم بعد الإسلام أن يقبضوا قبضاً محرماً، كما لا يعتقدون عقداً محرماً، وهذا مقرر في موضعه. لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الْزِينَةِ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، فأمرهم بترك ما بقي في الذم من الربا، ولم يأمرهم برد المقبوض.

وقال النبي ﷺ: «من أسلم على شيء فهو له»^(١)، وقال: «وأيا قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم، وأيا قسم أدركه الإسلام فهو على قسم الإسلام»^(٢)، وأقر أهل الجاهلية على مناكلهم التي كانت في الجاهلية، مع أن كثيراً منها كان غير مباح في الإسلام. [٢٢/٩] وهذا كالماتفق عليه بين الأئمة المشهورين. لكن تمَّ خلاف شاذ في بعض صوره.

وأما ما استولى عليه أهل الحرب من أموال المسلمين ثم أسلموا، فإنه لم بسنة رسول الله ﷺ، واتفاق السلف، وجماهير الأئمة، وهو منصوص أحمد، وظاهر مذهبه.

وأما التحاكم إلينا في مثل هذه الصورة، فإنها تكون إذا كانوا ذوي عهد بأمان أو ذمة أو صلح فنقرهم عليه في هذه الصورة - أيضاً - فهذا في الحقوق التي وجبت له باعتقاده في كفره، وإن كان سببها محرماً في دين الإسلام.

وأما العقوبات، فإنه لا يعاقب على ما فعله قبل الإسلام من محرم، سواء كان يعتقد تحريمه أو لم يعتقد، فلا يعاقب على قتل نفس، ولا ربا، ولا

(١) صحيح: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٩ / ١١٣) وأبو يعلى في مسنده (١٠ / ٢٢٦ / ٥٨٤٧).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٩١٤) وابن ماجه (١٤٨٥) والبيهقي (٩ / ١٢٢) والفضاء المقدسي في «المختارة» (١ / ١٨٩).

والحديث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (١٧١٧).

الصلوة جهلاً بوجوبها عليه بعد إسلامه، ونحو ذلك، فهل يجب عليه قضاء هذه الواجبات؟ على قولين في المذهب: تارة تكون رواية منصوصة، وتارة تكون وجهاً.

وأصلها أن حكم الخطاب بفروع الشريعة هل يثبت حكمه في حق المسلم قبل بلوغه؟ على وجهين ذكرهما القاضي أبو يعلى في مصنف مفرد. وفيها وجه ثالث اختاره طائفة من الأصحاب، وهو الفرق بين الخطاب الناسخ، والخطاب المبتدأ. فلا يثبت النسخ إلا بعد بلوغ الناسخ، بخلاف الخطاب المبتدأ. وقد قرروه بالدلائل الكثيرة أنه لا يجب القضاء في هذه الصور كلها، وأنه لا يثبت حكم الخطاب إلا بعد البلاغ جملة، وتفصيلاً.

ولهذا لم يأمر النبي ﷺ بالقضاء لأبي ذر لما مكث مدة لا يصلي مع الجنابة بالتيمم، ولا أمر عمر بن الخطاب في قضية عمار بن ياسر، ولا أمر بإعادة الصوم من أكل حتى يتبين له العقال الأبيض من الأسود، ونظائره متعددة في الشريعة.

بل إذا عفي للكافر بعد الإسلام عما تركه من الواجبات لعدم الاعتقاد - وإن كان الله قد فرضها عليه، وهو معذب على تركها - فلأن يعفو للمسلم عما تركه من الواجبات لعدم اعتقاد الوجوب، وهو غير معذبه [٢٢/١٢] على الترك لاجتهاده، أو تقليده، أو جهله الذي يعذر به أولى وأحرى. وكما أن الإسلام يجبُّ ما كان قبله، فالتوبة تجبُّ ما كان قبلها، لاسيما توبة المعذور الذي بلغه النص، أو فهمه بعد أن لم يكن تمكن من سماعه وفهمه، وهذا ظاهر جداً إلى الغاية.

وكذلك ما فعله من العقود والقبوض التي لم يلغها تحريمها لجهل يعذر به، أو تأويل. فعلى إحدى القولين حكمه فيها هذا الحكم وأولى. فإذا عامل معاملة يعتقد جوازها بتأويل: من ربنا، أو

سرقة، ولا غير ذلك. سواء فعل ذلك بالمسلمين، أو بأهل دينه. فإنه إن كان بالمسلمين، فهو يعتقد إباحة ذلك منهم، وأما أهل دينه، فهم مباحون في دين الإسلام، وإن اعتقد هو الخطر؛ ولها نقول: إن ما سباه وغنمه الكفار بعضهم من نفوس بعض وأموالهم، فإنهم لا يعاقبون عليها بعد الإسلام، وإن اعتقدوا التحريم. فمتى كان مباحاً في دينه أو في دين الإسلام زالت العقوبة.

[٢٢/١٠] لكن إن كان محرماً في الدينين - مثل أن يكون بينه وبين قوم عهد - فإن كان عهده مع المسلمين، فهذا هو المستأن والذمي والمصالح، فهو لا يضمنون ما أتلّفوه للمسلمين من النفوس والأموال، ويعاقبون على ما تعدوا به على المسلمين، ويعاقبون على الزنا، وفي شرب الخمر خلاف معروف. وأما إن كان عهدهم مع غير المسلمين مثل قضية المغيرة بن شعبة.



فصل

فأما المرتد، فلا يجب عليه قضاء ما تركه في الردة من صلاة وزكاة وصيام في المشهور، ولزمه ما تركه قبل الردة في المشهور. وقيل: يجب عليه القضاء، وقيل: لا يجب في الصورتين. ويحكي ثلاث روايات عن أحمد. وأما ما فعله من المحرمات: فإن كان في قبضة المسلمين، ضمنَ ما أتلّفه من نفس ومال، وإن كان في طائفة ممتنعة ففيه روايات.



فصل

وأما المسلم، إذا ترك الواجب قبل بلوغ الحجة، أو متأولاً، مثل من ترك الوضوء من لحوم الإبل، أو مس الذكر، أو صلى في أعطان [٢٢/١١] الإبل، أو ترك

متوافرون فأجمعوا [٢٢/١٤] أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فلا ضمان فيه - وفي لفظ -: الحقوقهم في ذلك بأهل الجاهلية.

ولهذا لم يضمن النبي ﷺ أسامة دم الذي قتله بعد ما قال: لا إله إلا الله؛ لأنه قتله متأولاً: أي أنهم - وإن استحلوا المحرم - لكن لما كانوا جاهلين متأولين، كانوا بمنزلة أهل الجاهلية في عدم الضمان، وإن فارقوهم في عفو الله ورحمته؛ لأن هذه الأمة عفي لها عن الخطأ والنسيان، بخلاف الكافر؛ فإنه لا يغفر له الكفر الذي أخطأ فيه.



فصل

وهذا الذي ذكرته فيما تركه المسلم من واجب، أو فعله من محرم بتأويل اجتهاد أو تقليد، واضح عندي، وحاله فيه أحسن من حال الكافر المتأول.

وهذا لا يمنع أن أقاتل الباغي المتأول، وأجلد الشارب المتأول، ونحو ذلك. فإن التأويل لا يرفع عقوبة الدنيا مطلقاً؛ إذ الغرض بالعقوبة دفع فساد الاعتداء، كما لا يرفع عقوبة الكافر، وإنما الكلام في قضاء ما تركه من واجب، وفي العقود والقبوض التي فعلها بتأويل.

[٢٢/١٥] وفي ضمان النفوس والأموال التي استحلها بتأويل، كما استحل أسامة قتل الذي قتله بعد ما قال: لا إله إلا الله، وكذلك لا يعاقب على ما مضى إذا لم يكن فيه زجر عن المستقبل.

وأما العقوبة للدفع عن المستقبل، كقتال الباغي، وجلد الشارب، فهذه مقصودها أداء الواجب في المستقبل، ودفع المحرم في المستقبل، وهذا لا كلام فيه، فإنه يشرع في مثل هذا عقوبة المتأول في بعض المواضع.

ميسر، أو ثمن خمر، أو نكاح فاسد، أو غير ذلك، ثم تبين له الحق وتاب، أو تحاكم إلينا، أو استفتانا، فإنه يقر على ما قبضه بهذه العقود، ويقر على النكاح الذي مضى مفسده، مثل أن يكون قد تزوج بلا ولي أو بلا شهود معتقداً جواز ذلك، أو نكح الخامسة في عدة الرابعة، أو نكاح تحليل مختلف فيه، أو غير ذلك، فإنه وإن تبين له فيما بعد فساد النكاح، فإنه يقر عليه.

أما إذا كان نكح باجتهاد وتبين له الفساد باجتهاد، فهذا مبني على أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، لا في الحكم ولا في الفتيا - أيضاً - فهذا مأخذ آخر.

وإنما الغرض هنا أنه لو تيقن التحريم بالنص القاطع - كتيقن من [٢٢/١٣] كان كافراً صحة الإسلام - فإننا نقره على ما مضى من عقد النكاح، ومن المقبوض في العقد الفاسد، إذا لم يكن المفسد قائماً. كما يقر الكفار بعد الإسلام على مناكلتهم التي كانت محرمة في الإسلام وأولى.

فإن فعل الواجبات وترك المحرمات باب واحد، كما تقدم في الكافر، وهذا بين؛ فإن العفو والإقرار للمسلم المتأول - بعد الرجوع عن تأويله - أولى من العفو والإقرار عن الكافر المتأول، لكن في هذا خلاف في المذهب وغيره.

وشبهة المخالف نظره إلى أن هذا منهي عنه، والنهي يقتضي الفساد وجعل المسلمين جنساً واحداً، ولم يفرق بين المتأول وغيره. ونظير هذه المسألة: ما أئلفه أهل البغي المتأولون على أهل العدل من النفوس والأموال، هل يضمنون؟ هلى روايتين:

إحداهما: يضمنونه، جعلاً لهم كالمحاربين، وكقتال العصية الذي لا تأويل فيه، وهذا نظير من يجعل العقود والقبوض المتأول فيها بمنزلة ما لا تأويل فيه.

والثانية: لا يضمنونه، وعلى هذا اتفق السلف، كما قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ

ذلك، ولم يلتزم اتباعه، تعصبا لمذهبه. أو اتباعا لهواه، فإن هذا ترك الاعتقاد الواجب بغير عذر شرعي. كما ترك الكافر الإسلام.

فإن الاعتقاد هو الإقرار بالتصديق، والالتزام. فقد يترك التصديق [٢٢/١٧] والالتزام جميعا؛ لعدم النظر الموجب للتصديق، وقد يكون مصدقا بقلبه لكنه غير مقر ولا ملتزم، اتباعا لهواه، فهل يكون حال هذا إذا تاب وأقر بالوجوب والتحريم تصديقا والتزاما، بمنزلة الكافر إذا أسلم؛ لأن التوبة تجب ما قبلها، كما أن الإسلام يجب ما قبله؟ فهذه الصورة أبعد من التي قبلها، فإن من أوجب القضاء على التارك التأول، وفسخ العقد والقبض على التأول المعذور، فعلى هذا المذهب بترك الاعتقاد الواجب أولى.

وأما على القول الذي قررناه وجزمنا بصحته، فهذا فيه نظر. قد يقال: هذا عاص ظالم يترك التعلم، والالتزام، فلا يلزم من العفو عن المخطئين في تأويله العفو عن هذا.

وقد يقال وهو أظهر في الدليل والقياس: ليس هذا بأسوأ حالا من الكافر المعاند الذي ترك استماع القرآن كبرا وحسدا وهوى، أو سمعه وتدبره واستيقنت نفسه أنه حق من عند الله، ولكن جحد ذلك ظلما وعلوا؛ كحال فرعون، وأكثر أهل الكتاب، والمشركين، الذين لا يكذبونك، ولكن الظالمين بآيات الله يمحذون.

والتوبة كالإسلام، فإن الذي قال: «الإسلام يهدم ما كان قبله»^(١) هو الذي قال: «التوبة يهدم ما كان قبلها»^(٢) وذلك في حديث واحد [٢٢/١٨] من رواية عمرو بن العاص رواه أحمد ومسلم.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١).

(٢) لم أتف عليه بهذا اللفظ وإنما الروي... وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها وأن الحج يهدم ما كان قبله أخرجه مسلم (١٢١). أما حديث «التوبة تجب ما قبلها» فقد ضحفه الألباني في «الضعيف» (١٠٣٩).

وإنما الغرض بما يتعلق بالماضي من قضاء واجبه، وترك الحقوق التي حصلت فيه، والعقوبة على ما فعله، فهذه الأمور المتعلقة به من الحدود والحقوق، والعبادات هي التي يجب أن يكون المسلم المتأول أحسن حالا فيها من الكافر المتأول وأولى.

فالتوبة تجب ما قبلها، والمسلم المتأول معذور، ومعه الإسلام الذي تغفر معه الخطايا، والتوبة التي تجب ما كان قبلها، وفي إيجاب القضاء وإسقاط الحقوق وإقامة العقوبات تنفير عن التوبة، والرجوع إلى الحق أكثر من التنفير بذلك للكافر، فإن أعلام الإسلام ودلالته أعظم من أعلام هذه الفروع، وأدلتها، والداعي إلى الإسلام من سلطان الحجة والقدرة قد يكون أعظم من الداعي إلى هذه الفروع.

[٢٢/١٦] وهذا لا شبهة فيه عندي، وإن كان فيه نزاع؛ فإني أعلم أنه لولا مضي السنة بمثل ذلك في حق الكفار، لكان مقتضى هذا القياس عند أصحابه طرده في حق الكافر - أيضا. وقد راعى أصحاب أبي حنيفة ذلك في النكاح، فلم يمنعوا منه إلا ما له مساغ في الإسلام، والنزاع لا يترك حرمة العلم والفقه بعد ظهور حجته.



فصل

ولكن النظر في فصلين:

أحدهما: من ترك الواجب، أو فعل المحرم لا باعتقاد ولا بجهل يعذر فيه، ولكن جهلا وإعراضا عن طلب العلم الواجب عليه - مع تمكنه منه - أو أنه سمع إيجاب هذا، وتحريم هذا، ولم يلتزمه إعراضا لا كفرا بالرسالة، فهذان نوعان يقعان كثيرا من ترك طلب العلم الواجب عليه، حتى ترك الواجب وفعل المحرم، غير عالم بوجوبه وتحريمه أو بلغه الخطاب في

بين من يتركها. ولو كانت بعد الوقت لا تصح بحال، لكان الجميع سواء، لكن المضيح لوقتها كان ملتزماً لوجوبها، وإنما ضيع بعض حقوقها وهو الوقت، وأتى بالفعل. فأما من لم يعلم وجوبها عليه جهلاً وضلالاً، أو علم الإيجاب ولم يلتزمه، فهذا إن كان كافراً، فهو مرتد، وفي وجوب القضاء عليه الخلاف المتقدم لكن هذا شبيه بكفر النفاق.

فالكلام في هذا متصل بالكلام فيمن أقام الصلاة وآتى الزكاة نفاقاً أو رياءً، فإن هذا يجزئه في الظاهر، ولا يقبل منه في الباطن، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأَخْبَطُوا أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٩]، وقال: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا إِلَهُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِمْ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَاهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۚ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ۚ وَمَتَعْنُونَ أَلْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٤ - ٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].

وقد اختلف أصحابنا في الإمام إذا أخذ الزكاة قهراً: هل تجزئه في الباطن؟ على وجهين - مع أنها لا تستعاد منه -

أحدهما: لا تجزئه لعدم النية مع القدرة عليها.
والثاني: أن نية الإمام تقوم مقام نية الممتنع، لأن الإمام نائب المسلمين في أداء الحقوق الواجبة عليهم. والأول أصح، فإن النبي ﷺ كان يأخذها منهم بإعطائهم إياها، وقد صرح القرآن بنفي قبولها؛ لأنهم ينفقون وهم كارهون. فعلم أنه إن أنفق مع كراهة الإنفاق، لم تقبل منه، كمن صلى رياءً.

لكن لو تاب المنافق والمراخي: فهل تجب عليه في الباطن الإعادة؟ أو تنعطف توبته على ما عمله قبل

فإذا كان العفو عن الكافر لأجل ما وجد من الإسلام الماحي، والحسنات يذهبن السيئات، ولأن في عدم العفو تغيير عن الدخول، لما يلزم الدخول فيه من الأصار، والأغلال الموضوعة على لسان هذا النبي ﷺ، فهذا المعنى موجود في التوبة عن الجهل والظلم، فإن الاعتراف بالحق والرجوع إليه حسنة يمحو الله بها السيئات، وفي عدم العفو تغيير عظيم عن التوبة، وأصار ثقيلة وأغلال عظيمة على التائبين.

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي ذر عن النبي ﷺ: «إن الله يبذل لعبده التائب بدل كل سيئة حسنة»^(١)، على ظاهر قوله: ﴿يُبْذِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠]. فإذا كانت تلك التي تاب منها صارت حسنات، لم يبق في حقه بعد التوبة سيئة أصلاً، فيصير ذلك القبض والعقد من باب المعفو عنه، ويصير ذلك الترك من باب المعفو عنه، فلا يجعل تاركاً لواجب، ولا فاعلاً لحرم، وبهذا يحصل الجمع بين الأدلة الشرعية. فإن النبي ﷺ قال: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها»^(٢).

واختلف الناس فيمن ترك الصلاة والصوم عامداً: هل يقضيه؟ [٢٢/١٩] فقال الأكثرون: يقضيه، وقال بعضهم: لا يقضيه، ولا يصح فعله بعد وقته كالخج. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال عن الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها: «فصلوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم نافلة»^(٣).

ودل الكتاب والسنة، واتفاق السلف على الفرق بين من يضيع الصلاة فيصليها بعد الوقت، والفرق

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٨٧) ولفظه عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله عز وجل «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها» وأزيد ومن جاء بالسيدة فجزاؤه سيئة مثله أو أغفره... الحديث.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٧) ومسلم (٦٨٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦٤٨).

ذلك فيتاب عليه، أو لا يعيد ولا يثاب.

أما الإعادة فلا تجب على المنافق قطعاً؛ لأنه قد تاب من المنافقين جماعة عن النفاق على عهد رسول الله ﷺ ولم يأمر أحداً منهم بالإعادة. وقد قال تعالى: ﴿وَمَا تَقَمُّوْا إِلَّا أَنْ أَغْنِيَهُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ تَوُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا نَعَضْهُمْ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٢١/٢٢] عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٧٤].

وأيضاً، فالمنافق كافر في الباطن، فإذا آمن فقد غفر له ما قد سلف، فلا يجب عليه القضاء، كما لا يجب على الكافر المعلن إذا أسلم.

وأما ثوابه على ما تقدم مع التوبة: فيشبه الكافر إذا عمل صالحاً في كفره، ثم أسلم هل يثاب عليه؟ ففي «الصحيحين» أن النبي ﷺ قال لحكيم بن حزام: «أسلمت على ما سلف لك من خير»^(١).

وأما المراني إذا تاب من الرياء مع كونه كان يعتقد الوجوب، فهو شبه المسألة التي نتكلم فيها، وهي مسألة من لم يلتزم أداء الواجب - وإن لم يكن كافراً في الباطن - ففي إيجاب القضاء عليه تنغير عظيم عن التوبة.

فإن الرجل قد يعيش مدة طويلة لا يصلي ولا يزكي، وقد لا يصوم - أيضاً - ولا يالي من أين كسب المال: أمن حلال؟ أم من حرام؟ ولا يضبط حدود النكاح والطلاق، وغير ذلك. فهو في جاهلية، إلا أنه متسبب إلى الإسلام، فإذا هداه الله وتاب عليه، فإن أوجب عليه قضاء جميع ما تركه من الواجبات، وأمر برد جميع ما [٢٢/٢٢] اكتسبه من الأموال، والخروج عما يجبه من الإيضاع إلى غير ذلك

صارت التوبة في حقه عذاباً، وكان الكفر حيث أحب إليه من ذلك الإسلام، الذي كان عليه، فإن توبته من الكفر رحمة، وتوبته وهو مسلم عذاب.

وأعرف طائفة من الصالحين من يتمنى أن يكون كافراً ليسلم فيغفر له ما قد سلف؛ لأن التوبة عنده متعذرة عليه، أو متعذرة على ما قد قيل له واعتقده من التوبة، ثم هذا منفر لأكثر أهل الفسوق عن التوبة، وهو شبه بالمؤيس للناس من رحمة الله.

ووضع الأصار ثقيلة، والأغلال عظيمة على التائبين الذين هم أحباب الله، فإن الله يحب التوابين، ويجب المتطهرين. والله أفرح بتوبة عبده من الواجد لماله بعد قوامه، بعد اليأس منه.

فينبغي لهذا المقام أن يحمر، فإن كفر الكافر لم يسقط عنه ما تركه من الواجبات، وما فعله من المحرمات، لكون الكافر كان معذوراً، بمنزلة المجتهد فإنه لا يعذر بلا خلاف، وإنها غفر له لأن الإسلام توبة، والتوبة تجب ما قبلها، والتوبة توبة من ترك تصديق وإقرار، وترك عمل وفعل. فيشبه - والله أعلم - أن يجعل حال هؤلاء في جاهليتهم كحال غيرهم.



[٢٢/٢٣] فصل

فالأحوال المانعة من وجوب القضاء للواجب والترك للمحرم: الكفر الظاهر، والكفر الباطن، والكفر الأصلي، وكفر الردة، والجهل الذي يعذر به لعدم بلوغ الخطاب، أو لمعارضة تأويل باجتهاد أو تقليد.



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٢٠) ومسلم (١٢٣).

وَسُئِلَ - رحمه الله - عن قوم متسيبين إلى المشايخ يتوبونهم عن قطع الطريق، وقتل النفس، والسرقة، والزمومهم بالصلاة لكونهم يصلون صلاة عادة البادية، فهل تجب إقامة حدود الصلاة أم لا؟
فأجاب:

أما الصلاة فقد قال الله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاكِبُونَ ﴿وَمَتَّعُونَ الْمَأْغُونَ﴾ [الماعون: ٤ - ٧]، وقال تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ فَسُوفَ [٢٢/٢٤] يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾ [مريم: ٥٩]، فقد ذم الله - تعالى - في كتابه الذين يصلون إذا سهوا عن الصلاة، وذلك على وجهين:

أحدهما: أن يؤخرها عن وقتها.

الثاني: أن لا يكمل واجباتها: من الطهارة، والطمأنينة، والخشوع، وغير ذلك. كما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق - ثلاث مرار - يترقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً»^(١).

فجعل النبي ﷺ صلاة المنافقين التأخير، وقلة ذكر اسم الله - سبحانه - وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَنِّدُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَالًا يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَجَةِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ جِعْرًا﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسُوفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٥، ١٤٦].

وأما قوله - سبحانه وتعالى - ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ

خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ [٢٢/٢٥] وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾ [مريم: ٥٩]، فقد قال بعض السلف: إضاعته: تأخيرها عن وقتها، وإضاعته: حقوقها، قالوا: وكانوا يصلون، ولو تركوها لكانوا كفاراً؛ فإنه قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس بين العبد وبين الشرك إلا ترك الصلاة»^(٢)، وقال: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»^(٣)، وفي الحديث: «إن العبد إذاكمل الصلاة، صعدت وما برهان كبرهان الشمس. وتقول: حفظك الله كما حفظني، وإن لم يكملها، فإنها تلف كما يلف الثوب، ويضرب بها وجه صاحبها، وتقول: ضيعك الله كما ضيعتني»^(٤).

وفي السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له إلا نصفها، إلا ثلثها، إلا ربعها، إلا خمسها، إلا سدسها» حتى قال: «إلا عشرها»^(٥)، وقال ابن عباس: ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها.

وقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ﴾ الذي يشتغل به عن إقامة الصلاة - كما أمر الله تعالى رسوله ﷺ - بنوع من أنواع الشهوات: كالرقص، والغناء وأمثال ذلك.

وفي «الصحيحين»: أن رجلاً دخل المسجد فصلى ركعتين، ثم أتى النبي ﷺ فسلم عليه، فقال: «وعليك السلام، ارجع [٢٢/٢٦] فصل فإني لم تصل» فرجع فصل ثم أتاه فسلم عليه، فقال: «وعليك السلام،

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٨٢).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٢٢٤٧٨) والترمذي (٢٦٢١) والنسائي (٤٦٣) وابن ماجه (١٠٧٩) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٤١٤٣).

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود الطيالسي (٥٨٥) والطبراني في «الأوسط» (٣٠٩٥) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/

١٤٣) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف

الجامع» (٣٠١).

(٥) حسن: حسنه الألباني وانظر «الإيمان لابن تيمية» بتحقيقه.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٢٢).

فأجاب: [٢٢/٢٧]

إن كان التكلم أراد أن الله أمرهم بالصلاة، بمعنى أنه أوجبها عليهم، فالصواب مع الثاني، وأما إن أراد أنهم مأمورون: أي أن الرجال يأمرهم بها لأمر الله إياهم بالأمر، أو أنها مستحبة في حق الصبيان، فالصواب مع التكلم.

وقول القائل: ما هو أمر من الله، إذا أراد به أنه ليس أمراً من الله للصبيان، بل هو أمر لمن يأمر الصبيان، فقد أصاب. وإن أراد أن هذا ليس أمراً من الله لأحد، فهذا خطأ يجب عليه أن يرجع عنه، ويستغفر الله. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن أقوام يؤخرون صلاة الليل إلى النهار؛ لأشغال لهم من زرع أو حرث أو جنابة أو خدمة أستاذ، أو غير ذلك. فهل يجوز لهم ذلك، أم لا؟
فأجاب:

لا يجوز لأحد أن يؤخر صلاة النهار إلى الليل، ولا يؤخر صلاة الليل إلى النهار لشغل من الأشغال، لا لحصد ولا لحرث ولا لصناعة ولا لجنابة، ولا نجاسة ولا صيد ولا هو ولا لعب ولا لخدمة أستاذ، ولا غير ذلك، بل المسلمون كلهم متفقون على أن عليه أن [٢٢/٢٨] يصلي الظهر والعصر بالنهار، ويصلي الفجر قبل طلوع الشمس، ولا يترك ذلك لصناعة من الصناعات، ولا للهو ولا لغير ذلك من الأشغال. وليس للمالك أن يمنع مملوكه، ولا للمستأجر أن يمنع الأجير من الصلاة في وقتها.

ومن أخرها لصناعة أو صيد أو خدمة أستاذ أو غير ذلك حتى تغيب الشمس، وجبت عقوبته، بل يجب قتله عند جمهور العلماء بعد أن يستتاب فإن تاب

ارجع فصل فإنك لم تصل مرتين أو ثلاثاً. فقال: والذي بعثك بالحق ما أحسن غيرها، فعلمني ما يجزئني في الصلاة، فقال: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم اجلس حتى تطمئن جالساً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها»^(١).

وفي «السنن» عنه ﷺ أنه قال: «لا تقبل صلاة من لم يقم صلبه في الركوع والسجود»^(٢)، ونهى عن نقر كنقر الغراب^(٣). ورأى حذيفة رجلاً يصلي لا يتم الركوع والسجود فقال: لو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمداً ﷺ، أو قال: لو مات هذا. رواه ابن خزيمة في «صحيحه».



وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن قال: إن الصبيان مأمورون بالصلاة قبل البلوغ، وقال آخر: لا نسلم، فقال له: ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر»^(٤)، فقال هذا ما هو أمر من الله، ولم يفهم منه تنقيص، فهل يجب في ذلك شيء؟ أفتونا مأجورين.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٩٣) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٣٩٧).

(٢) صحيح: أخرجه بنحوه أبو داود (٨٥٥) والترمذي (٢٦٥) والنسائي (١٠٢٧) وابن ماجه (٨٧٠) وأحمد (١٦٦٢٥) والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧٢٢٤).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (١٥١٠٤) وأبو داود (٨٦٢) والنسائي (١١١٢) وابن ماجه (١٤٢٩) والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «الصحيحه» (١١٦٨).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٤) وغيره والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٤٧).

وإن صلاها في الوقت فتأخيرها عن الوقت حرام باتفاق العلماء، فإن العلماء متفقون على أن تأخير صلاة الليل إلى النهار وتأخير صلاة النهار إلى الليل بمتلة تأخير صيام شهر رمضان إلى شوال.

فمن قال: أصل الظهر والعصر بالليل، فهو باتفاق العلماء بمتلة من قال: أفطر شهر رمضان وأصوم شوال، وإنما يعذر بالتأخير النائم والناسي. كما قال النبي ﷺ: «من نام عن صلاة [٢٢/٣٠] أو نسها، فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها لا كفارة لها إلا ذلك»^(٤).

فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لجنابة ولا حدث ولا نجاسة ولا غير ذلك، بل يصلي في الوقت بحسب حاله، فإن كان محدثاً وقد عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله، تيمم وصلى. وكذلك الجنب يتيمم ويصلي إذا عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله لمرض أو لبرد. وكذلك العريان يصلي في الوقت عرياناً، ولا يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت في ثيابه. وكذلك إذا كان عليه نجاسة لا يقدر أن يزيلها فيصلي في الوقت بحسب حاله. وهكذا المريض يصلي على حسب حاله في الوقت، كما قال النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(٥)، فالمريض باتفاق العلماء يصلي في الوقت قاعداً أو على جنب، إذا كان القيام يزيد في مرضه، ولا يصلي بعد خروج الوقت قائماً.

وهذا كله لأن فعل الصلاة في وقتها فرض، والوقت أوكد فرائض الصلاة، كما أن صيام شهر رمضان واجب في وقته، ليس لأحد أن يؤخره عن وقته، ولكن يجوز الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة، باتفاق المسلمين.

والترم أن يصلي في الوقت، ألزم بذلك، وإن قال: لا أصلي إلا بعد غروب الشمس لاشتغاله بالصناعة والصيد أو غير ذلك، فإنه يقتل.

وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «من فاتته صلاة العصر، فكأنها وتر أهله وماله»^(٦). وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله»^(٧). وفي وصية أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب أنه قال: إن لله حقاً بالليل لا يقبله بالنهار، وحقاً بالنهار لا يقبله بالليل.

والنبي ﷺ كان آخر صلاة العصر يوم الخندق لاشتغاله بجهاد الكفار، ثم صلاها بعد المغرب، فأنزل الله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨].

[٢٩/٢٢] وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «أن الصلاة الوسطى صلاة العصر»^(٨)؛ فلهذا قال جمهور العلماء: إن ذلك التأخير منسوخ بهذه الآية، فلم يجوزوا تأخير الصلاة حال القتال، بل أوجبوا عليه الصلاة في الوقت حال القتال، وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه.

وعن أحمد رواية أخرى أنه يغير حال القتال بين الصلاة وبين التأخير، ومذهب أبي حنيفة يشتغل بالقتال ويصلي بعد الوقت، وأما تأخير الصلاة لغير الجهاد - كصناعة أو زراعة أو صيد أو عمل من الأعمال ونحو ذلك - فلا يجوز أحد من العلماء، بل قد قال تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤، ٥]، قال طائفة من السلف: هم الذين يؤخرونها عن وقتها. وقال بعضهم: هم الذين لا يؤدونها على الوجه المأمور به،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٣) ولم ألق عليه عند مسلم.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣٩٦) ومسلم (٦٢٧).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١١١٧).

صلاتكم معهم نافلة»^(١)، رواه مسلم عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف بك إذا كان عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، وينشئون الصلاة عن وقتها؟» قلت: فإذا تأمروني؟ قال: «صَلِّ الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة»^(٢). وعن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «سيكون عليكم أمراء تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقتها حتى يذهب وقتها، فصلوا الصلاة لوقتها»^(٣)، وقال رجل: أصلي معهم؟ قال: «نعم - إن شئت - واجعلوها تطوعاً»^(٤)، رواه أحمد وأبو داود، ورواه عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف بكم إذا كان عليكم أمراء يصلون الصلاة لغير ميقاتها؟» قلت: فما تأمروني إن أدركني ذلك يا رسول الله؟ قال: «صل الصلاة لوقتها، واجعل صلاتك معهم نافلة»^(٥).

ولهذا اتفق العلماء على أن الرجل إذا كان عرياناً مثل أن تنكسر [٢٢/٣٣] ييم السفينة أو تسلبه القطاع ثيابه فإنه يصلي في الوقت عرياناً، والمسافر إذا عدم الماء يصلي بالتيمم في الوقت باتفاق العلماء، وإن كان يجد الماء بعد الوقت، وكذلك الجنب المسافر إذا عدم الماء تيمم وصل، ولا إعادة عليه باتفاق الأئمة الأربعة، وغيرهم. وكذلك إذا كان البرد شديداً فخاف إن اغتسل أن يمرض فإنه يتييم ويصلي في الوقت، ولا يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت باغتسال. وقد قال النبي ﷺ: «الصعيد الطيب طهور

[٢٢/٣١] وكذلك يجوز الجمع بين صلاة المغرب والعشاء، وبين الظهر والعصر عند كثير من العلماء للسفر والمرض، ونحو ذلك من الأعذار.

وأما تأخير صلاة النهار إلى الليل، وتأخير صلاة الليل إلى النهار، فلا يجوز لمرض ولا لسفر، ولا لشغل من الأشغال، ولا لصناعة باتفاق العلماء. بل قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الجمع بين صلاتين من غير عذر من الكبار. لكن المسافر يصلي ركعتين ليس عليه أن يصلي أربعاً. بل الركعتان تجزئ المسافر في سفر القصر، باتفاق العلماء.

ومن قال: إنه يجب على كل مسافر أن يصلي أربعاً، فهو بمنزلة من قال: إنه يجب على المسافر أن يصوم شهر رمضان، وكلاهما ضلال، مخالف لإجماع المسلمين، يستأب قائله. فإن تاب، وإلا قتل. والمسلمون متفقون على أن المسافر إذا صلى الرباعية ركعتين، والفجر ركعتين والمغرب ثلاثاً، وأفطر شهر رمضان وقضاه أجزأه ذلك.

وأما من صام في السفر شهر رمضان، أو صلى أربعاً، ففيه نزاع مشهور بين العلماء: منهم من قال: لا يجزئه ذلك، فالمرضى له أن يؤخر الصوم باتفاق المسلمين، وليس له أن يؤخر الصلاة باتفاق المسلمين، والمسافر له أن يؤخر الصيام باتفاق المسلمين، وليس له أن يؤخر الصلاة باتفاق المسلمين.

[٢٢/٣٢] وهذا مما يبين أن المحافظة على الصلاة في وقتها أؤكد من الصوم في وقته قال تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ مِنْ تَقْدِيرِهِمْ خَلَفَ أَصَاغُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾ [مريم: ٥٩]، قال طائفة من السلف: إضاعته: تأخيرها عن وقتها، ولو تركوها لكانوا كفاراً.

وقال النبي ﷺ: «سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقتها، ثم اجعلوها

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٤٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٤٨).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٣) وابن ماجه (١٢٥٧) وغيرهما والمحدث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٣٦١٧).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (٢٣٤١٠) والمحدث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٤٢٩).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٢) والمحدث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٤٥٩٣).

وقيل: يصلي فيه ويعيد. وقيل: يصلي فيه ولا يعيد، وهذا أصح أقوال العلماء، فإن الله لم يأمر العبد أن يصلي الفرض مرتين، إلا إذا لم يفعل الواجب الذي يقدر عليه في المرة الأولى، مثل أن يصلي بلا طمأنينة، فعليه أن يعيد الصلاة، كما أمر النبي ﷺ من صلى ولم يطمئن أن يعيد الصلاة. وقال: «ارجع فصل فإنك لم تصل»^(١).

وكذلك من نسي الطهارة وصل بلا وضوء فعليه أن يعيد، كما أمر النبي ﷺ من توضأ وترك لمعة في قدمه لم يمسه الماء أن يعيد الوضوء والصلاة.

[٢٢/٣٥] فأما من فعل ما أمر به - بحسب قدرته - فقد قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٢). ومن كان مستيقظاً في الوقت والماء بعيد منه لا يدركه إلا بعد الوقت، فإنه يصلي في الوقت بالتيمم باتفاق العلماء.

وكذلك إذا كان البرد شديداً، ويضره الماء البارد، ولا يمكنه الذهاب إلى الحمام، أو تسخين الماء حتى يخرج الوقت، فإنه يصلي في الوقت بالتيمم. والمرأة والرجل في ذلك سواء، فإذا كانا جنين ولم يمكنهما الاغتسال حتى يخرج الوقت، فإنهما يصليان في الوقت بالتيمم.

والمرأة الحائض: إذا انقطع دمها في الوقت، ولم يمكنها الاغتسال إلا بعد خروج الوقت، تيممت وصلت في الوقت. ومن ظن أن الصلاة بعد خروج الوقت بالماء خير من الصلاة في الوقت بالتيمم فهو ضال جاهل.

وإذا استيقظ آخر وقت الفجر، فإذا اغتسل طلعت الشمس، فجمهور العلماء هنا يقولون: يغتسل ويصلي

المسلم ولو لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسه بتركك، فإن ذلك خير»^(٣).

وكل ما يباح بالماء يباح بالتيمم، فإذا تيمم لصلاة فريضة قرأ القرآن داخل الصلاة وخارجها، وإن كان جنباً. ومن امتنع عن الصلاة بالتيمم، فإنه من جنس اليهود والنصارى، فإن التيمم لأمة محمد ﷺ خاصة، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لي الأرض مسجداً، وجعلت ترابها طهوراً، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي»^(٤). وفي لفظ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فعنده مسجد وطهور»^(٥).

وقد تنازع العلماء هل يتيمم قبل الوقت؟ وهل يتيمم لكل صلاة أو يطل بخروج الوقت؟ أو يصلي ما شاء كما يصلي بالماء ولا يتقضه [٢٢/٣٤] إلا ما ينقض الوضوء أو القدرة على استعمال الماء؟ وهذا مذهب أبي حنيفة، وأحد الأقوال في مذهب أحمد وغيره، فإن النبي ﷺ قال: «الصعيد الطيب طهور المسلم ولو لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسه بتركك، فإن ذلك خير»^(٦) قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وإذا كان عليه نجاسة وليس عنده ما يزيلها به، صلى في الوقت وعليه النجاسة، كما صلى عمر بن الخطاب وجرحه يشعب دماً، ولم يؤخر الصلاة حتى خرج الوقت.

ومن لم يجد إلا ثوباً نجساً، فقليل: يصلي عرياناً.

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٢١٠٥٨) وأبو داود (٣٣٢) والترمذي (١٢٤) والنسائي (٣٢٢) والمحلي صحيحه الشيخ الألباني في الإرواء (١٥٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٢٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣٣).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧).

العبادة في وقتها قضاء، كما قال في الجمعة: ﴿فَلِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]، وقال تعالى: ﴿فَلِذَا قُضِيَتِ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، مع أن هذين يفعلان في الوقت. و«القضاء» في لغة العرب: هو إكمال الشيء وإتمامه، كما قال تعالى: ﴿فَقَضَيْنَهُنَّ مَبْعَ سَمَوَاتِنَا﴾ [فصلت: ١٢]، أي أكملهن وأتمهن. فمن فعل العبادة كاملة، فقد قضاها، وإن فعلها في وقتها.

وقد اتفق العلماء - فيما أعلم - على أنه لو اعتقد بقاء وقت الصلاة فتواها أداء. ثم تبين أنه صلى بعد خروج الوقت صحت صلاته، ولو اعتقد خروجه فتواها قضاء ثم تبين له بقاء الوقت أجزأته صلاته.

وكل من فعل العبادة في الوقت الذي أمر به أجزأته صلاته، سواء نواها أداء أو قضاء، والجمعة تصح سواء نواها أداء أو قضاء إذا أراد القضاء المذكور في القرآن، والنائم والناسي إذا صليا وقت الذكر والانتباه فقد صليا في الوقت الذي أمرا بالصلاة فيه، وإن كانا قد صليا بعد خروج الوقت المشروع لغيرهما. فمن سمي ذلك قضاء باعتبار هذا المعنى، وكان في لغته أن القضاء فعل العبادة بعد خروج الوقت المقتدر شرعاً [٢٢/٣٨] للعموم، فهذه التسمية لا تضر ولا تنفع.

وبالجملة، فليس لأحد قط شغل يسقط عنه فعل الصلاة في وقتها، بحيث يؤخر صلاة النهار إلى الليل وصلاة الليل إلى النهار، بل لا بد من فعلها في الوقت، لكن يصلي - بحسب حاله - فما قدر عليه من فرائضها فعله، وما عجز عنه سقط عنه، ولكن يجوز الجمع للمعذر بين صلاتي النهار وبين صلاتي الليل، عند أكثر العلماء؛ فيجوز الجمع للمسافر إذا جد به السير عند مالك والشافعي، وأحد في إحدى الروايتين عنه، ولا يجوز في الرواية الأخرى عنه وهو قول أبي حنيفة.

بعد طلوع الشمس، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد، وأحد القولين في مذهب مالك. وقال في القول الآخر: بل يتيمم - أيضاً هنا - ويصلي قبل طلوع الشمس [٢٢/٣٦] كما تقدم في تلك المسائل؛ لأن الصلاة في الوقت بالتيمم خير من الصلاة بعده بالفصل. والصحيح قول الجمهور؛ لأن الوقت في حق النائم هو من حين يستيقظ، كما قال النبي ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها»^(١)، فالوقت في حق النائم هو من حين يستيقظ، وما قبل ذلك لم يكن وقتاً في حقه.

وإذا كان كذلك، فإذا استيقظ قبل طلوع الشمس فلم يمكنه الاغتسال والصلاة إلا بعد طلوعها، فقد صلي الصلاة في وقتها ولم يفوتها، بخلاف من استيقظ في أول الوقت فإن الوقت في حقه قبل طلوع الشمس، فليس له أن يفوت الصلاة. وكذلك من نسي صلاة وذكرها فإنه - حيثئذ - يغتسل ويصلي في أي وقت كان، وهذا هو الوقت في حقه، فإذا لم يستيقظ إلا بعد طلوع الشمس، كما استيقظ أصحاب النبي ﷺ لما ناموا عن الصلاة عام خيبر، فإنه يصلي بالطهارة الكاملة. وإن أخرها إلى حين الزوال، فإذا قدر أنه كان جنباً، فإنه يدخل الحمام ويغتسل وإن أخرها إلى قريب الزوال، ولا يصلي هنا بالتيمم، ويستحب له أن يتقلع عن المكان الذي نام فيه، كما انتقل النبي ﷺ وأصحابه عن المكان الذي ناموا فيه، وقال: «هذا مكان حضرنا فيه الشيطان»^(٢). وقد نص على ذلك أحمد وغيره، وإن صلى فيه جازت صلاته.

[٢٢/٣٧] فإن قيل: هذا يسمى قضاء أو أداء؟

قيل: الفرق بين اللفظين هو فرق اصطلاحى؛ لا أصل له في كلام الله ورسوله، فإن الله تعالى سمي فعل

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٤) نحوه.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٠).

يخفف عنه العذاب بها فعله من القضاء، ويبقى عليه إثم التفتوت، وهو من الذنوب التي تحتاج إلى مسقط آخر، بمنزلة من عليه حقان: فعل أحدهما، وترك الآخر. قال تعالى: ﴿لَقَوْلِكَ لِلْمُصَلِّينَ﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ [الماعون: ٤، ٥]، وتأخيرها عن وقتها من السهو عنها باتفاق العلماء.

وقال تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾ [مريم: ٥٩]، قال غير واحد من السلف: إضاعته [٢٢/٤٠] تأخيرها عن وقتها، فقد أخبر الله - سبحانه - أن الويل لمن أضاعها وإن صلاها، ومن كان له الويل لم يكن قد يقبل عمله، وإن كان له ذنوب آخر. فإذا لم يكن عَمَلًا للأمر في نفس العمل لم يتقبل ذلك العمل. قال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - في وصيته لعمر: واعلم أن الله حقًا بالليل لا يقبله بالنهار، وحقًا بالنهار لا يقبله بالليل، وأنه لا يقبل النافلة حتى تؤدي الفريضة، والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -:

عن تارك الصلاة من غير عذر، هل هو مسلم في تلك الحال؟
فأجاب:

أما تارك الصلاة: فهذا إن لم يكن معتقدًا لوجوبها، فهو كافر بالنص والإجماع، لكن إذا أسلم ولم يعلم أن الله أوجب عليه الصلاة أو وجوب بعض أركانها: مثل أن يصلي بلا وضوء، فلا يعلم أن الله أوجب عليه الوضوء، أو يصلي مع الجنابة، فلا يعلم أن الله أوجب عليه غسل الجنابة، فهذا ليس بكافر، إذا لم يعلم.

لكن إذا علم الوجوب: هل يجب عليه القضاء؟ فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد ومالك وغيرهما:

وفعل الصلاة في وقتها أولى من الجمع إذا لم يكن عليه حرج، بخلاف القصر فإن صلاة ركعتين أفضل من صلاة أربع، عند جماهير العلماء. فلو صلى المسافر أربعًا فهل تجزئه صلاته؟ على قولين. والنبي ﷺ كان في جميع أسفاره يصلي ركعتين، ولم يصل في السفر أربعًا قط، ولا أبو بكر، ولا عمر.



وسئل - رحمه الله -:

عن العمل الذي لا يقبله بالليل، والعمل الذي لا يقبله بالنهار.

[٢٢/٣٩] فأجاب:

وأما عمل النهار الذي لا يقبله الله بالليل، وعمل الليل الذي لا يقبله الله بالنهار: فهما صلاة الظهر والعصر، لا يحل للإنسان أن يؤخرهما إلى الليل؛ بل قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله»^(١). وفي «صحيح البخاري» عنه أنه قال: «من فاتته صلاة العصر حبط عمله»^(٢).

فأما من نام عن صلاة أو نسيها، فقد قال ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها»^(٣).

وأما من فوتها متعمدًا فقد أتى كبيرة من أعظم الكبائر، وعليه القضاء عند جمهور العلماء، وعند بعضهم لا يصح فعلها قضاء أصلًا، ومع القضاء عليه لا تبرأ ذمته من جميع الواجب، ولا يقبلها الله منه بحيث يرتفع عنه العقاب، ويستوجب الثواب، بل

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٢) ومسلم (٦٢٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٤).

قائه قد ثبت في «الصحاح» أن طائفة من أصحابه ظنوا أن قوله تعالى: ﴿أَلْحِقُ الْآيُتِينَ مِنَ الْخَبِيثِ الْأَسْوَدَ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، هو الحبل الأبيض من الحبل الأسود، فكان أحدهم يربط في رجله حبلًا، ثم يأكل حتى يتبين هذا من هذا فيبين النبي ﷺ أن المراد يابس النهار، وسواد الليل، ولم يأمرهم بالإعادة .

وكذلك عمر بن الخطاب وعمار أجنبًا، فلم يصل عمر حتى أدرك الماء، وظن عمار أن التراب يصل إلى حيث يصل الماء فتمرغ كما تمرغ الدابة ولم يأمر واحدًا منهم بالقضاء، وكذلك أبو ذر بقي مدة جنبًا لم يصل، ولم يأمره بالقضاء، بل أمره بالتيمم في المستقبل .

وكذلك المستحاضة قالت: إني أَسْتَحَاضُ حيضة شديدة تمنعني الصلاة والصوم، فأمرها بالصلاة زمن دم الاستحاضة، ولم يأمرها بالقضاء .

ولما حرم الكلام في الصلاة تكلم معاوية بن الحكم السلمي في [٢٢/٤٣] الصلاة بعد التحريم جاهلاً بالتحريم، فقال له: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين»^(١)، ولم يأمره بإعادة الصلاة .

ولما زيد في صلاة الحضر حين هاجر إلى المدينة، كان من كان بعيدًا عنه - مثل من كان بمكة، وبأرض الحبشة - يصلون ركعتين ، ولم يأمرهم النبي بإعادة الصلاة .

ولما فرض شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة، ولم يبلغ الخبر إلى من كان بأرض الحبشة من المسلمين، حتى فات ذلك الشهر، لم يأمرهم بإعادة الصيام .

وكان بعض الأنصار - لما ذهبوا إلى النبي ﷺ من المدينة إلى مكة قبل الهجرة - قد صلى إلى الكعبة معتقداً جواز ذلك قبل أن يؤمر باستقبال الكعبة، وكانوا -

قيل: يجب عليه القضاء، وهو المشهور عن أصحاب الشافعي، وكثير من أصحاب أحمد. وقيل: لا يجب عليه [٢٢/٤١] القضاء، وهذا هو الظاهر .

وعن أحد في هذا الأصل روايتان منصوصتان فيمن صلى في معاطن الإبل، ولم يكن علم بالنهي، ثم علم، هل يعيد؟ على روايتين. ومن صلى ولم يتوضأ من لحوم الإبل، ولم يكن علم بالنهي، ثم علم. هل يعيد؟ على روايتين منصوصتين .

وقيل: عليه الإعادة إذا ترك الصلاة جاهلاً بوجودها في دار الإسلام دون دار الحرب، وهو المشهور من مذهب أبي حنيفة: والصائم إذا فعل ما يفطر به جاهلاً بتحريم ذلك، فهل عليه الإعادة؟ على قولين في مذهب أحمد. وكذلك من فعل محظوراً في الحج جاهلاً .

وأصل هذا: أن حكم الخطاب، هل يثبت في حق المكلف قبل أن يبلغه؟ فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره. قيل: يثبت. وقيل: لا يثبت. وقيل: يثبت المبتدأ دون الناسخ. والأظهر أنه لا يجب قضاء شيء من ذلك، ولا يثبت الخطاب إلا بعد البلاغ، لقوله تعالى: ﴿لَا نُنْذِرُكُمْ بِهِمْ وَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنعام: ١٥]، ولقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لِنَاسٍ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ أَلْسِنَةٍ﴾ [النساء: ١٦٥]، ومثل هذا في القرآن متعدد، بين - سبحانه - أنه لا يعاقب أحداً حتى يبلغه ما جاء به الرسول .

ومن علم أن محمداً رسول الله فآمن بذلك، ولم يعلم كثيراً [٢٢/٤٢] مما جاء به لم يعذبه الله على ما لم يبلغه، فإنه إذا لم يعذبه على ترك الإيمان بعد البلوغ، فإنه لا يعذبه على بعض شرائعه إلا بعد البلاغ أولى وأحرى. وهذه سنة رسول الله ﷺ المستفيضة عنه في أمثال ذلك .

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٧) بلفظ: «كلام الناس» .

ما فعله لم يكن صلاة، ولكن لم يعرف أنه كان جاهلاً بوجوب الطمأنينة، فلهذا أمره بالإعادة ابتداء، ثم علمه إياها، لما قال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا^(٣).

فهذه نصوصه ﷺ في محظورات الصلاة والصيام والحج مع الجهل فيمن ترك واجباتها مع الجهل، وأما أمره لمن صلى خلف الصف أن يعيد، فذلك أنه لم يأت بالواجب مع بقاء الوقت. فثبت الوجوب في حقه حين أمره النبي ﷺ لبقاء وقت الوجوب، لم يأمره بذلك مع ذمضي الوقت.

وأما أمره لمن ترك لمعة في رجله لم يصبها بالماء بالإعادة، فلأنه كان ناسياً، فلم يفعل الواجب، كمن نسي الصلاة، وكان الوقت باقياً، فإنها قضية معينة بشخص لا يمكن أن يكون في الوقت ويعدده. أعني أنه رأى في رجل رجل لمعة لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة، رواه أبو داود. وقال أحمد بن حنبل: حديث جيد.

وأما قوله: «ويل للأعقاب من النار»^(٤) ونحوه. فإنها يدل على وجوب تكميل الوضوء ليس في ذلك أمر بإعادة شيء ومن كان - أيضاً - يعتقد أن الصلاة تسقط عن العارفين، أو عن المشائخ الواصلين، أو عن بعض أتباعهم، أو أن الشيخ يصلي عنهم، أو أن الله عبادة أسقط [٢٢/٤٦] عنهم الصلاة، كما يوجد كثير من ذلك في كثير من المستبين إلى الفقر والزهد، وأتباع بعض المشائخ والمعرفة، فهؤلاء يستأبون باتفاق الأئمة، فإن أقرؤا بالوجوب، وإلا قوتلوا، وإذا أصرروا على جمعد الوجوب حتى قتلوا، كانوا من المرتدين، ومن تاب منهم وصل لم يكن عليه إعادة ما ترك قبل ذلك في أظهر قولي العلماء، فإن هؤلاء إما أن

حيثئذ - يستقبلون الشام، فلما ذكر [ذلك]^(٥) للنبي ﷺ، أمره باستقبال الشام، ولم يأمره بإعادة ما كان صلى.

وثبت عنه في «الصحيحين» أنه سئل - وهو بالجفرانة - عن رجل أحرم بالعمرة، وعليه جبة، وهو متضمن بالخلو، فلما نزل عليه الوحي قال له: «اتزع عنك جبتك، واضل عنك أثر الخلو، واصنع في [٢٢/٤٤] عمرتك ما كنت صانعاً في حجك»^(٦). وهذا قد فعل محظوراً في الحج، وهو لبس الجبة، ولم يأمره النبي ﷺ على ذلك بدم ولو فعل ذلك مع العلم للزمه دم.

وثبت عنه في «الصحيحين» أنه قال للأعرابي المسيء في صلاته: «صل فإنك لم تصل» مرتين أو ثلاثاً. فقال: والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا، فعلمني ما يميزني في الصلاة، فعلمه الصلاة المجزية^(٧). ولم يأمره بإعادة ما صلى قبل ذلك. مع قوله ما أحسن غير هذا، وإنما أمره أن يعيد تلك الصلاة؛ لأن وقتها باق، فهو مخاطب بها، والتي صلاحها لم تبرا بها الذمة، ووقت الصلاة باق.

ومعلوم أنه لو بلغ صبي، أو أسلم كافر، أو طهرت حائض، أو أفاق مجنون، والوقت باق لزمته الصلاة أداء لا قضاء. وإذا كان بعد خروج الوقت فلا إثم عليهم. فهذا المسيء الجاهل إذا علم بوجوب الطمأنينة في أثناء الوقت فوجبت عليه الطمأنينة - حيثئذ - ولم تجب عليه قبل ذلك؛ فلهذا أمره بالطمأنينة في صلاة تلك الوقت، دون ما قبلها.

وكذلك أمره لمن صلى خلف الصف أن يعيد، ولمن ترك لمعة من قدمه أن يعيد الوضوء والصلاة. وقوله أولاً: «صل فإنك لم تصل» [٢٢/٤٥] تبين أن

(٣) السابق نفسه.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠) ومسلم (٢٤١).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٤٨) ومسلم (١١٨٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧).

كافر.

يكونوا مرتدين، وإما أن يكونوا مسلمين جاهلين للوجوب.

وإن قيل: إن هؤلاء لم يكونوا مرتدين، بل جهالاً بالوجوب، وقد تقدم أن الأظهر في حق هؤلاء أنهم يستأنفون الصلاة على الوجه المأمور، ولا قضاء عليهم. فهذا حكم من تركها غير معتقد لوجوبها. وأما من اعتقد وجوبها مع إصراره على الترك، فقد ذكر عليه المفرعون من الفقهاء فروعاً:

[٢٢/٤٨] أحدها هذا، فقل عند جمهورهم: مالك والشافعي وأحمد. وإذا صبر حتى يقتل فهل يقتل كافراً مرتدّاً، أو فاسقاً كفاسق المسلمين؟ على قولين مشهورين. حكيا روايتين عن أحمد، وهذه الفروع لم تنقل عن الصحابة، وهي فروع فاسدة، فإن كان مقرراً بالصلاة في الباطن، معتقداً لوجوبها، يمتنع أن يصبر على تركها حتى يقتل، وهو لا يصلي هذا لا يعرف من بني آدم وعادتهم، ولهذا لم يقع هذا قط في الإسلام، ولا يعرف أن أحداً يعتقد وجوبها، ويقال له إن لم تصل وإلا قتلناك، وهو يصبر على تركها، مع إقراره بالوجوب، فهذا لم يقع قط في الإسلام.

ومتى امتنع الرجل من الصلاة حتى يقتل، لم يكن في الباطن مقرراً بوجوبها، ولا ملتزماً بفعلها، وهذا كافر باتفاق المسلمين، كما استفاضت الآثار عن الصحابة بكفر هذا، ودلت عليه النصوص الصحيحة. كقوله ﷺ: «ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة»^(١)، رواه مسلم. وقوله: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر»^(٢).

وقول عبد الله بن شقيق: كان أصحاب محمد لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة، فمن كان مصرّاً على تركها حتى يموت لا يسجد لله سجدة قط، فهذا لا يكون قط مسلماً مقرراً بوجوبها، فإن اعتقاد

فإن قيل: إنهم مرتدون عن الإسلام، فالمرتد إذا أسلم لا يقضي ما تركه حال الردة عند جمهور العلماء، كما لا يقضي الكافر إذا أسلم ما ترك حال الكفر باتفاق العلماء، ومذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين عنه، والأخرى يقضي المرتد، كقول الشافعي والأول أظهر.

فإن الذين ارتدوا على عهد رسول الله ﷺ - كالحارث بن قيس، وطائفة معه - أنزل الله فيهم: «كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ» الآية [آل عمران: ٨٦]، والتي بعدها. وكعب الله بن أبي سرح، والذين خرجوا مع الكفار يوم بدر، وأنزل فيهم: «ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فَعَلُوا ثَمَّ جُنُودًا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَقَفُورٌ رَحِيمٌ» [النحل: ١١٠]. فهؤلاء عادوا إلى الإسلام، وعبد الله بن أبي سرح عاد إلى الإسلام عام الفتح، ويابيه النبي ﷺ ولم يأمر [٢٢/٤٧] أحداً منهم بإعادة ما ترك حال الكفر في الردة، كما لم يكن يأمر سائر الكفار إذا أسلموا.

وقد ارتد في حياته خلق كثير اتبعوا الأسود العنسي الذي تنبأ بصنعاء اليمن، ثم قتله الله، وعاد أولئك إلى الإسلام، ولم يؤمرا بالإعادة.

وتبأ مسيلمة الكذاب، واتبعه خلق كثير، قاتلهم الصديق والصحابة بعد موته حتى أعادوا من بقي منهم إلى الإسلام، ولم يأمر أحداً منهم بالقضاء، وكذلك سائر المرتدين بعد موته.

وكان أكثر البوادي قد ارتدوا ثم عادوا إلى الإسلام، ولم يأمر أحداً منهم بقضاء ما ترك من الصلاة. وقوله تعالى: «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَدْنُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ» [الأنفال: ٣٨]، يتناول كل

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٢).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٢١).

الأمراء وولاة الأمور في حق من تحت أيديهم إذا تركوا الصلاة؟ وهل قيامهم في ذلك من أعظم الجهاد وأكبر أبواب البر؟
فأجاب:

الحمد لله، من يمتنع عن الصلاة المفروضة، فإنه يستحق العقوبة الغليظة باتفاق أئمة المسلمين، بل يجب عند جمهور الأمة - كمالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم - أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.
بل تارك الصلاة شر من السارق والزاني، وشارب الخمر وأكل الحشيشة.

ويجب على كل مطاع أن يأمر من يطيعه بالصلاة، حتى الصغار الذين لم يبلغوا، قال النبي ﷺ: «مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(١).

[٢٢/٥١] ومن كان عنده صغير مملوك أو يتيم أو ولد فلم يأمره بالصلاة، فإنه يعاقب الكبير إذا لم يأمر الصغير، ويعزر الكبير على ذلك تعزيراً بليغاً؛ لأنه عصى الله ورسوله، وكذلك من عنده ممالك كبار، أو غلمان الخليل والجمال والبراة^(٢)، أو قرأشون أو بايية يفسلون الأبدان والثياب، أو خدم، أو زوجة، أو سرية، أو إماء، فعليه أن يأمر جميع هؤلاء بالصلاة، فإن لم يفعل، كان عاصياً لله ورسوله، ولم يستحق هذا أن يكون من جند المسلمين، بل من جند التار. فإن التار يتكلمون بالشهادتين، ومع هذا فقتالهم واجب بإجماع المسلمين.

وكذلك كل طائفة متمتعة عن شريعة واحدة من شرائع الإسلام الظاهرة، أو الباطنة المعلومه، فإنه يجب قتالها، فلو قالوا: نشهد ولا نصلي قوتلوا حتى يصلوا، ولو قال: نصلي ولا تزكي، قوتلوا حتى يزكوا، ولو

[٢٢/٤٩] الوجوب، واعتقاد أن تاركها يستحق القتل، هذا داع تام إلى فعلها، والداعي مع القدرة يوجب وجود المقدور، فإذا كان قادراً ولم يفعل قط، علم أن الداعي في حقه لم يوجد. والاعتقاد التام لعقاب التارك باعث على الفعل، لكن هذا قد يعارضه أحياناً أمور توجب تأخيرها وترك بعض واجباتها، وتفويتها أحياناً.

فأما من كان مصرّاً على تركها لا يصلي قط، ويموت على هذا الإصرار والترك: فهذا لا يكون مسلماً، لكن أكثر الناس يصلون تارة، ويتركونها تارة، فهؤلاء ليسوا يحافظون عليها، وهؤلاء تحت الوعيد، وهم الذين جاء فيهم الحديث الذي في «السنن» حديث عبادة عن النبي ﷺ أنه قال: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة من حافظ عليهن كان له عهد عند الله أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عهد عند الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له»^(٣).

فالمحافظ عليها الذي يصلّيها في مواقيتها، كما أمر الله - تعالى - والذي يؤخرها أحياناً عن وقتها، أو يترك واجباتها، فهذا تحت مشيئة الله تعالى، وقد يكون لهذا نوافل يكمل بها فرائضه، كما جاء في الحديث.



[٢٢/٥٠] وسئل - رحمه الله -

عن يؤمر بالصلاة فيمتنع، وماذا يجب عليه؟ ومن اعتذر بقوله: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(٤) هل يكون له عذر في أنه لا يعاقب على ترك الصلاة، أم لا؟ وماذا يجب على

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٢٢١٨٥) وأبو داود (١٤٢٠) والنسائي

(٤٦١) وابن ماجه (١٤٠١) والحديث صحيحه الشيخ

الآلباني في «صحيح الجامع» (٣٢٤٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٠٠) ومسلم (٢٠).

(٣) حسن صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٥).

(٤) البراءة: ضرب من الصقور تصيد.

فإذا كان الذين يقومون الليل، ويصومون النهار، ويقرءون [٢٢/٥٣] القرآن، أمر النبي ﷺ بقتالهم؛ لأنهم فارقوا السنة والجماعة، فكيف بالطوائف الذين لا يلتزمون شرائع الإسلام، وإنما يعملون بها ساق ملوكهم، وأمثال ذلك. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

عن رجل يأمره الناس بالصلاة، ولم يصل، فما الذي يجب عليه؟
فأجاب:

إذا لم يصل فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

عن ترك صلاة واحدة عمدًا بنية أنه يفعلها بعد خروج وقتها قضاء، فهل يكون فعله كبيرة من الكبائر؟
فأجاب:

الحمد لله، نعم تأخير الصلاة عن غير وقتها الذي يجب فعلها فيه عمدًا من الكبائر، بل قد قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر. وقد رواه الترمذي مرفوعًا عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه [٢٢/٥٤] قال: «من جمع بين الصلاتين من غير عذر، فقد أتى بابًا من أبواب الكبائر»^(١).

ورفع هذا إلى النبي ﷺ - وإن كان فيه نظر. فإن الترمذي قال: العمل على هذا عند أهل العلم، والأثر

قالوا: نزكي ولا نصوم ولا نحج، قوتلوا حتى يصوموا رمضان، ويحجوا البيت. ولو قالوا: نفعل هذا لكن لا ندع الربا، ولا شرب الخمر، ولا الفواحش، ولا نجاهد في سبيل الله، ولا نضرب الجزية على اليهود والنصارى، ونحو ذلك. قوتلوا حتى يفعلوا ذلك. كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿١﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩] [٢٢/٥٢] والربا آخر ما حرم الله، وكان أهل الطائفة قد أسلموا وصلوا وجاهدوا، فبين الله أنهم إذا لم يتبها عن الربا، كانوا ممن حارب الله ورسوله.

وفي «الصحيحين» أنه لما توفي رسول الله ﷺ وكفر من كفر من العرب، قال عمر لأبي بكر: كيف تقتال الناس؟ وقد قال النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»^(٢) فقال أبو بكر: ألم يقل: «إلا بحقها؟» والله، لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسوله الله ﷺ لقاتلتهم عليه. قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعلمت أنه الحق.

وفي «الصحيح» أن النبي ﷺ ذكر الخوارج فقال: «يجقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أبينا لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة»^(٣).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٥٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦١٠) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (١٠٦٤).

(٣) ضعيف: أخرجه الترمذي (١٨٨) والحدث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٥٤٦).

المحرم - أو كان من جنس المباحات لكن الإسراف فيه ينهى عنه، أو غير ذلك، فمن اشتغل عن فعلها في الوقت بلعب أو لحو أو حديث مع أصحابه، أو تزه في بستانه، أو عبارة عقاره، أو سعي في تجارته، أو غير ذلك، فقد أضاع تلك الصلاة، واتبع ما يشتهي.

وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَطْرُكُوا أَمُولَكُمْ وَلَا أَوْلَادَكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَنَسُوا فَعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المناقون: ٩]، ومن المأه ماله وولده عن فعل المكتوبة في وقتها، دخل في ذلك، فيكون خاسراً. وقال تعالى في ضد هؤلاء: ﴿يَسْخُجُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [رجال: ٢٢/٥٦] لَا تَتَّبِعُوا تَجْمَرَةً وَلَا تَبْعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَأَقَامِ الصَّلَاةَ وَآتِ الزَّكَاةَ [النور: ٣٦، ٣٧].

فإذا كان - سبحانه - قد توعد بلقي الغي من يضع الصلاة عن وقتها ويتبع الشهوات، والمؤخر لها عن وقتها مشتغلاً بما يشتهي هو مضيع لها متبع لشهوته. فدل ذلك على أنه من الكبائر، إذ هذا الوعيد لا يكون إلا على كبيرة، ويؤيد ذلك جعله خاسراً، والخسران لا يكون بمجرد الصغائر المكفرة باجتناب الكبائر.

وأيضاً، فلا...^(١) أحداً من صلى بلا طهارة، أو إلى غير القبلة عمدًا، وترك الركوع والسجود أو القراءة أو غير ذلك متعمداً، أنه قد فعل بذلك كبيرة، بل قد يتورع في كفره إن لم يستحل ذلك، وأما إذا استحله فهو كافر بلا ريب.

[٢٢/٥٧] ومعلوم أن الوقت للصلاة مقدم على هذه الفروض وغيرها، فإنه لا نزاع بين المسلمين أنه إذا علم المسافر العادم للماء أنه يجده بعد الوقت لم يميز له تأخير الصلاة ليصلها بعد الوقت بوضوء، أو غسل؛ بل ذلك هو الغرض وكذلك العاجز عن الركوع والسجود والقراءة إذا استحله فهو كافر بلا ريب.

معروف، وأهل العلم ذكروا ذلك مقرين له، لا منكرين له.

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ قال: «من فاتته صلاة العصر، فقد حبط عمله»^(٢)، وحيوط العمل لا يتوعد به إلا على ما هو من أعظم الكبائر، وكذلك تفويت العصر أعظم من تفويت غيرها، فإنها الصلاة الوسطى المخصوصة بالأمر بالمحافظة عليها، وهي التي فرضت على من كان قبلنا فضيعوها، فمن حافظ عليها، فله الأجر مرتين، وهي التي لما فاتت سليمان فعل بالخیل ما فعل.

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ - أيضاً - أنه قال: «من فاتته صلاة العصر فكأنما وُترَ أهله وماله»^(٣). والمتور أهله وماله يبقى مسلوباً ليس له ما ينتفع به من الأهل والمال، وهو بمنزلة الذي حبط عمله.

وأيضاً، فإن الله تعالى يقول: ﴿قَوْلِ الْمَصَلِّينَ﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ [٢٢/٥٥] سَاهُونَ [الماعون: ٤، ٥]، فتوعد بالويل لمن يسهو عن الصلاة حتى يخرج وقتها وإن صلاها بعد ذلك، وكذلك قوله تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾ [مريم: ٥٩]، وقد سألوا ابن مسعود عن إضاعتها فقال: هو تأخيرها حتى يخرج وقتها، فقالوا: ما كنا نرى ذلك إلا تركها، فقال: لو تركوها لكانوا كفاراً، وقد كان ابن مسعود يقول عن بعض أمراء الكوفة في زمانه: ما فعل خلفكم؟ لكونهم كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها.

وقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ﴾ يتناول كل من استعمل ما يشتهي عن المحافظة عليها في وقتها، سواء كان المشتهى من جنس المحرمات، كاللأكل المحرم، والمشروب المحرم، والمنكوح المحرم، والمسبوح

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٣) بلفظ «من ترك».

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٢).

(٣) يابح بالأصل.

الإمكان.

وأما حيث جاز الجمع فالوقت واحد، والمؤخر ليس بمؤخر عن الوقت الذي يجوز فعلها فيه، بل في أحد القولين أنه لا يحتاج الجمع إلى النية، كما قال أبو بكر. وكذلك القصر، وهو مذهب الجمهور: كأبي حنيفة ومالك.

وكذلك صلاة الخوف تجب في الوقت، مع إمكان أن يؤخرها فلا يستدبر القبلة، ولا يعمل عملاً كثيراً في الصلاة، ولا يتخلف عن الإمام بركعة، ولا يفارق الإمام قبل السلام، ولا يقضي ما سبق به قبل السلام، ونحو ذلك مما يفعل في صلاة الخوف، وليس ذلك إلا لأجل الوقت، وإلا ففعلها بعد الوقت - ولو بالليل - ممكن على الإكمال.

وكذلك من اشتبهت عليه القبلة، وأمكنه تأخير الصلاة إلى أن يأتي مصراً، يعلم فيه القبلة لم يميز له ذلك، وإنما نازع من نازع إذا أمكنه تعلم دلائل القبلة، ولا يتعلمها حتى يخرج الوقت. وهذا النزاع [٢٢/٥٩] هو القول المحدث الشاذ الذي تقدم ذكره^(١).

وأما النزاع المعروف بين الأئمة في مثل ما إذا استيقظ النائم في آخر الوقت، ولم يمكنه أن يصلي قبل الطلوع بوضوء: هل يصلي بتيميم؟ أو يتوضأ ويصلي بعد الطلوع؟ على قولين مشهورين:

الأول: قول مالك، مراعاة للوقت.

الثاني: قول الأكثرين كأحمد والشافعي وأبي حنيفة. وهذه المسألة هي التي توهم من توهم أن الشرط مقدم على الوقت، وليس كذلك، فإن الوقت في حق النائم هو من حين يستيقظ. كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «من نام عن صلاة أو نسيها

ومعلوم أنه إن علم أنه بعد الوقت يمكنه أن يصلي بإتمام الركوع والسجود والقراءة، كان الواجب عليه أن يصلي في الوقت لإمكانه.

وأما قول بعض أصحابنا: إنه لا يجوز تأخيرها عن وقتها إلا لنائي لجمعها أو مشغل بشرطها، فهذا لم يقله قبله أحد من الأصحاب، بل ولا أحد من سائر طوائف المسلمين، إلا أن يكون بعض أصحاب الشافعي، فهذا أشك فيه. ولا ريب أنه ليس على عمومته وإطلاقه بإجماع المسلمين، وإنما فيه صورة معروفة، كما إذا أمكن الواصل إلى البر أن يضع حبلأ يستقي، ولا يفرغ إلا بعد الوقت، وإذا أمكن العريان أن يخط له ثوباً ولا يفرغ إلا بعد الوقت، ونحو هذه الصور. ومع هذا، فالذي قاله في ذلك خلاف المذهب المعروف عن أحمد وأصحابه وخلاف قول جماعة علماء المسلمين من الحنفية والمالكية وغيرهم.

وما أعلم من يوافقه على ذلك إلا بعض أصحاب الشافعي، ومن قال ذلك فهو محجوج بإجماع المسلمين على أن مجرد الاشتغال بالشرط لا يبيح تأخير الصلاة عن وقتها المحدود شرعاً، فإنه لو دخل الوقت وأمكنه أن يطلب الماء وهو لا يمهده إلا بعد الوقت، لم يميز له التأخير باتفاق المسلمين، وإن كان مشغلاً بالشرط. وكذلك العريان لو أمكنه أن ينهب إلى قرية ليشتري له منها ثوباً، وهو لا يصل إلا بعد خروج الوقت، لم يميز له التأخير بلا نزاع.

[٢٢/٥٨] وكذلك الأمي إذا أمكنه تعلم «الفاتحة» وهو لا يتعلمها حتى يخرج الوقت، كان عليه أن يصلي في الوقت، وكذلك العاجز عن تعلم التكبير والشهد إذا ضاق الوقت صلى بحسب الإمكان، ولم ينتظر وكذلك المستحاضة لو كان دمه ينقطع بعد الوقت، لم يميز لما أن تؤخر الصلاة لتصلي بطهارة بعد الوقت، بل تصلي في الوقت بحسب

(١) إما ذكره، في بعض نسخ.

وإذا قيل بترك صلاة: فهل يشترط وقت التي بعدها، أو يكفي ضيق وقتها؟ على وجهين. وفيها وجه ثالث: وهو الفرق بين صلاتي الجمع وغيرها. ولا يعارض ما ذكرناه أنه يصح بعد الوقت؛ بخلاف بقية الفرائض؛ لأن الوقت إذا فات لم يمكن استداركه، فلا يمكنه أن [٢٢/٦١] يفعلها إلا فائتة، وبقي إثم التأخير من باب الكباير التي تمحوها التوبة ونحوها، وأما بقية الفرائض، فيمكن استداركها بالقضاء.

وأما الأمراء الذين كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها، ونهى النبي ﷺ عن قتالهم، فإن قيل: إنهم كانوا يؤخرون الصلاة إلى آخر الوقت، فلا كلام، وإن قيل - وهو الصحيح -

إنهم كانوا يفوتونها، فقد أمر النبي ﷺ الأمة بالصلاة في الوقت. وقال: «اجعلوا صلاتكم معهم نافلة»^(١). ونهى عن قتالهم، كما نهى عن قتال الأئمة إذا استأثروا وظلموا الناس حقوقهم، واعتدوا عليهم، وإن كان يقع من الكباير في أثناء ذلك ما يقع.

ومؤخرها عن وقتها فاسق، والأئمة لا يقاتلون بمجرد الفسق، وإن كان الواحد المقدور قد يقتل لبعض أنواع الفسق - كالزنا، وغيره - فليس كل ما جاز فيه القتل، جاز أن يقاتل الأئمة لفعلهم إياه؛ إذ فساد القتال أعظم من فساد كبيرة يرتكبها ولي الأمر.

ولهذا نص من نص من أصحاب أحمد وغيره على أن النافلة تصلى خلف الفاسق؛ لأن النبي ﷺ أمر بالصلاة خلف الأمراء الذين يؤخرون الصلاة حتى يخرج وقتها، وهؤلاء الأئمة فاسق، وقد أمر بفعلها خَلَفَهُمْ نافلة.

[٢٢/٦٢] والمقصود: أن الفسق بضم الفاء

أمر معروف عند الفقهاء.

فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها^(٢). فجعل الوقت الذي أوجب الله على العبد فيه هو وقت الذكر والانتباه، وحيتذ، فمن فعلها في هذا الوقت بحسب ما يمكنه من الطهارة الواجبة فقد فعلها في الوقت، وهذا ليس بمفطر ولا مضيق لها. قال النبي ﷺ: «ليس في النوم تفريط؛ إنما التفريط في اليقظة»^(٣).

بخلاف المتنبيه من أول الوقت فإنه مأمور أن يفعلها في ذلك الوقت، بحيث لو أخرها عنه عمداً كان مضيقاً مفطراً، فإذا اشتغل عنها بشرطها [٢٢/٦٠] وكان قد أخرها عن الوقت، إذا أمر أن يفعلها فيه، ولولا أنه مأمور بفعلها في ذلك الوقت، لجاز تأخيرها عن الوقت، إذا كان مشتغلاً بتحصيل ماء الطهارة، أو ثوب الاستعارة، بالذهاب إلى مكانه ونحو ذلك، وهذا خلاف إجماع المسلمين. بل المستيقظ في آخر الوقت إنما عليه أن يتوضأ كما يتوضأ المستيقظ في الوقت، فلو أخرها لأنه يجد الماء عند الزوال ونحو ذلك، لم يجز له ذلك.

وأيضاً، فقد نص العلماء على أنه إذا جاء وقت الصلاة ولم يصل، فإنه يقتل، وإن قال: أنا أصليها قضاء. كما يقتل إذا قال: أصلي بغير وضوء، أو إلى غير القبلة، وكل فرض من فرائض الصلاة المجمع عليها إذا تركه عمداً، فإنه يقتل بتركه. كما أنه يقتل بترك الصلاة.

فإن قلنا: يقتل بضيق الثانية والرابعة، فالأمر كذلك، وكذلك إذا قلنا: يقتل بضيق الأولى - وهو الصحيح - أو الثالثة، فإن ذلك مبني على أنه: هل يقتل بترك صلاة، أو بثلاث؟ على روايتين.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٧) ومسلم (٦٨٤) بنحوه.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤١) والترمذي (١٧٧) والنسائي

(٦١٥) وابن ماجه (٦٩٨) والحاثير صححه الشيخ

الألباني في صحيح الجامع (٢٤١٠).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦٤٨).

وهل يقول قد قامت الصلاة مرة أو مرتين؟
فأجاب:

الصحيح أن الأذان فرض على الكفاية، فليس لأهل مدينة ولا قرية أن يدعوا الأذان والإقامة، وهذا هو المشهور من مذهب أحمد وغيره.

وقد أطلق طوائف من العلماء أنه سنة. ثم من هؤلاء من يقول: إنه إذا اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا، والنزاع مع هؤلاء قريب من النزاع اللفظي. فإن كثيراً من العلماء يطلق القول بالسنة على ما يذم تاركه شرعاً، ويعاقب تاركه شرعاً، فالنزاع بين هذا وبين من يقول: إنه واجب، نزاع لفظي، ولهذا نظائر متعددة.

[٢٢/٦٥] وأما من زعم أنه سنة لا إثم على تاركه ولا عقوبة، فهذا القول خطأ. فإن الأذان هو شعار دار الإسلام، الذي ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ كان يعلق استحلال أهل الدار بتركه، فكان يصلي الصبح، ثم ينظر فإن سمع مؤذناً لم يفر، وإلا أغار. وفي «السنن» لأبي داود والنسائي عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من ثلاثة في قرية لا يؤذن، ولا تقام فيهم الصلاة، إلا استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة، فإن اللئب يأكل الشاة القاصية»^(١). وقد قال تعالى: ﴿أَسْتَحْوِذُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْتَهُمْ ذَكَرَ اللَّهُ أَلْهَيْكُمْ أَفْتَحِيزُ الشَّيْطَانِ إِلَّا إِنْ هِزْبُ الشَّيْطَانِ هُمْ أَفْتَحِيزُونَ﴾ [المجادلة: ١٩].

وأما الترجيع وتركه، وتنشئة التكبير وتريعه، وتنشئة الإقامة وإفرادها، فقد ثبت في «صحيح مسلم»^(٢) و«السنن» حديث أبي مخنف الذي علمه النبي ﷺ

لكن لو قال قائل: الكبيرة تغويتها دائماً، فإن ذلك إصرار على الصغيرة.

قيل له: قد تقدم ما يبين أن الوعيد يلحق بتفويت صلاة واحدة. وأيضاً، فإن الإصرار هو العزم على العود، ومن أتى صغيرة وتاب منها ثم عاد إليها، لم يكن قد أتى كبيرة.

وأيضاً، فمن اشترط المداومة على التفويت، محتاج إلى ضابط، فإن أراد بذلك المداومة على طول عمره، لم يكن المذكورون من هذا الباب، وإن أراد مقداراً محدوداً طوّل بدليل عليه.

وأيضاً، فالقتل بترك واحدة أبلغ من جعل ذلك كبيرة. والله - سبحانه - أعلم.



[٢٢/٦٣] وسئل - رحمه الله -:

عن مسلم تراك للصلاة، ويصلي الجمعة. فهل تجب عليه اللعنة؟
فأجاب:

الحمد لله، هذا استوجب العقوبة باتفاق المسلمين، والواجب عند جمهور العلماء - كمالك والشافعي وأحمد - أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، ولعن تارك الصلاة على وجه العموم جاتز، وأما لعنة المعين فالأولى تركها، لأنه يمكن أن يتوب. والله أعلم.



[٢٢/٦٤] باب الأذان والإقامة

وسئل - رحمه الله -:

عن الأذان. هل هو فرض أم سنة؟ وهل يستحب الترجيع أم لا؟ وهل التكبير أربع أو اثنتان - كمالك - ؟ وهل الإقامة شفع أو فرد؟

(١) حسن: أخرجه أحمد (٢١٢٠٣) وأبو داود (٥٤٧) والنسائي (٨٤٧) والبيهقي حقه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٥٥٧٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٧٩).

ويكرهون [٢٢/٦٧] إقامته. فكلاهما قولان متقابلان. والوسط أنه لا يكره لا هذا ولا هذا.

وإن كان أحمد وغيره من أئمة الحديث يختارون أذان بلال وإقامته؛ لمداومته على ذلك بحضرته، فهذا كما يختار بعض القراءات والشهادات ونحو ذلك. ومن تمام السنة في مثل هذا: أن يفعل هذا تارة، وهذا تارة، وهذا في مكان، وهذا في مكان؛ لأن هجر ما وردت به السنة، وملازمة غيره، قد يفضي إلى أن يجعل السنة بدعة، والمستحب واجباً ويفضي ذلك إلى التفرق والاختلاف، إذا فعل آخرون الوجه الآخر.

فيجب على المسلم أن يراعي القواعد الكلية، التي فيها الاعتصام بالسنة والجماعة، لا سيما في مثل صلاة الجماعة. وأصح الناس طريقة في ذلك هم علماء الحديث، الذين عرفوا السنة واتبعوها؛ إذ من أئمة الفقه من اعتمد في ذلك على أحاديث ضعيفة، ومنهم من كان عمدته العمل الذي وجدته ببلده، وجعل ذلك السنة دون ما خالفه، مع العلم بأن النبي ﷺ قد وسع في ذلك، وكل سنة.

وربما جعل بعضهم أذان بلال وإقامته ما وجدته في بلده: إما بالكوفة، وإما بالشام، وإما بالمدينة. وبلال لم يؤذن بعد النبي ﷺ إلا قليلاً، وإنما أذن بالمدينة سعد القرظي مؤذن أهل قباء.

[٢٢/٦٨] والترجيح في الأذان اختيار مالك والشافعي؛ لكن مالك يرى التكبير مرتين، والشافعي يراه أربعاً، وتركه اختيار أبي حنيفة. وأما أحمد، فعنده كلاهما سنة وتركه أحب إليه؛ لأنه أذان بلال.

والإقامة يختار أفرادها مالك والشافعي وأحمد، وهو مع ذلك يقول: إن تشبها سنة، والثلاثة - أبو حنيفة والشافعي وأحمد - يختارون تكرير لفظ الإقامة، دون مالك، والله أعلم.



الأذان عام فصح مكة، وكان الأذان فيه وفي ولده بمكة، ثبت أنه علمه الأذان والإقامة، وفيه «الترجيح». وروي في حديثه «التكبير مرتين» كما في «صحيح مسلم». وروي «أربعاً»^(١) كما في «سنن أبي داود» وغيره. وفي حديثه أنه علمه الإقامة شفهاً. وثبت في «الصحيح» عن أنس بن مالك قال: لما كثر الناس، قال: تذكروا إن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه [٢٢/٦٦] فذكروا أن يوروا نازاً، أو يضربوا ناقوساً، فأمر بلالاً أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة^(٢). وفي رواية للبخاري: «إلا الإقامة»^(٣). وفي «سنن أبي داود» وغيره، أن عبد الله بن زيد لما أرى الأذان، وأمره النبي ﷺ أن يلقيه على بلال، فألقاه عليه، وفيه التكبير أربعاً، بلا ترجيح.

وإذا كان كذلك، فالصواب مذهب أهل الحديث، ومن وافقهم، وهو تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي ﷺ، لا يكرهون شيئاً من ذلك إذ تنوع صفة الأذان والإقامة، كتنوع صفة القراءات والشهادات، ونحو ذلك. وليس لأحد أن يكره ما سنه رسول الله ﷺ لأمة.

وأما من بلغ به الحال إلى الاختلاف والتفرق حتى يوالي ويمادي ويقاقل على مثل هذا ونحوه مما سوغه الله تعالى، كما يفعله بعض أهل المشرق، فهؤلاء من الذين فرقوا دينهم، وكانوا شيعاً. وكذلك ما يقوله بعض الأئمة - ولا أحب تسميته - من كراهة بعضهم للترجيح، وظنهم أن أبا محذورة غلط في نقله، وأنه كرهه ليحفظه، ومن كراهة من خالفهم لشفع الإقامة، مع أنهم يختارون أذان أبي محذورة. هؤلاء يختارون إقامته، ويكرهون أذانه، وهؤلاء يختارون أذانه،

(١) حسن: أخرجه أحمد (١٦٠٤١) وأبو داود (٤٩٩) والترمذي (١٨٩) وابن ماجه (٧٠٦) والحيث حسن الشيخ

الالباني في «صحيح الجامع» (٢٤٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٣) ومسلم (٣٧٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٥).

وقال شيخ الإسلام:

وأما الأذان الذي هو شعار الإسلام، فقد استعمل فقهاء الحديث - كأحمد - فيه جميع سنن رسول الله ﷺ، استحسَنَ أذان بلال وإقامته، وأذان أبي عذُورَة، وإقامته.

وقد ثبت في «صحيح مسلم» وغيره أن النبي ﷺ علم أبا عذُورَة الأذان مرجعاً وفي الإقامة مشفوعاً^(١).

وثبت في «الصحيحين»: أن بلالاً أمر أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة^(٢). وفي «السنن» أنه لم يكن يرجع، فرجع أحد أذان بلال؛ لأنه الذي كان يفعل بحضرة رسول الله ﷺ دائماً، قبل [٢٢/٦٩] أذان أبي عذُورَة، ويعدّه إلى أن مات. واستحسن أذان أبي عذُورَة ولم يكرهه.

وهذا أصل مستمر له في جميع صفات العبادات أقوالها وأفعالها، يستحسن كلما ثبت عن النبي ﷺ من غير كراهة لشيء منه مع علمه بذلك، واختياره للبعض، أو تسريته بين الجميع. كما يجوز القراءة بكل قراءة ثابتة، وإن كان قد اختار بعض القراءة: مثل أنواع الأذان والإقامة، وأنواع الشهادات الثابتة عن النبي ﷺ كشهد ابن مسعود، وأبي موسى، وابن عباس، وغيرهم.

وأحبها إليه تشهد ابن مسعود؛ لأسباب متعددة: منها كونه أصحها، وأشهرها. ومنها: كونه محفوظ الألفاظ لم يختلف في حرف منه. ومنها: كون غالبها يوافق ألفاظه، فيقتضي أنه الذي كان النبي ﷺ يأمر به غالباً.

وكذلك أنواع الاستفتاح، والاستعاذة المأثورة، وأنه اختار بعضها.

وكذلك موضع رفع اليدين في الصلاة، وعمل وضعها بعد الرفع، وصفات التحميد الم شروع بعد

السمع، ومنها صفات الصلاة على النبي ﷺ وإن اختار بعضها.

[٢٢/٧٠] ومنها: أنواع صلاة الخوف، ويجوز كل ما فعله النبي ﷺ من غير كراهة.

ومنها: أنواع تكبيرات العيد، يجوز كل مأثور، وإن استحب بعضه.

ومنها: التكبير على الجنائز يجوز - على المشهور - الترييع، والتخسيس، والتسيع، وإن اختار الترييع. وأما بقية الفقهاء فيختارون بعض ذلك، ويكرهون بعضه.

فمنهم من يكره «الترجيع» في الأذان: كأبي حنيفة، ومنهم من يكره تركه كالشافعي. ومنهم من يكره شفع الإقامة كالشافعي. ومنهم من يكره إفرادها، حتى قد آل الأمر بالاتباع إلى نوع جاهلية، فصاروا يقتلون في بعض بلاد المشرق على ذلك، حمية جاهلية، مع أن الجميع حسن قد أمر به رسول الله ﷺ أمر بلالاً بإفراد الإقامة وأمر أبا عذُورَة بشفعها. وإن الضلالة - حق الضلالة - أن ينهى عما أمر به النبي ﷺ.



وستل - رحمه الله -:

عن المؤذن إذا قال: «الصلاة خير من النوم» هل السنة أن يستدير ويلتفت، أم يستقبل القبلة، أم الشرق؟

[٢٢/٧١] فأجاب:

ليس هذا سنة عند أحد من العلماء، بل السنة أن يقولها وهو مستقبل القبلة، كغيرها من كلمات الأذان. وكقوله في الإقامة: قد قامت الصلاة، ولم يستثن - من ذلك - العلماء إلا الحليعة، فإنه يلتفت بها يميناً وشمالاً، ولا يختص المشرق بالكلمتين، وليس في الأذان والإقامة ما يختص المشرق والمغرب بجنسه. فمن قال: «الصلاة خير من النوم» كلاهما إلى المشرق

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٧٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٣)، ومسلم (٣٧٨).

يقطع ذلك، ويقول مثل ما يقول المؤذن؛ لأن موافقة المؤذن عبادة مؤقتة يفوت وقتها، وهذه الأذكار لا تفوت.

وإذا قطع الموالاة فيها لسبب شرعي كان جائزاً، مثل ما يقطع [٢٢/٧٣] الموالاة فيها بكلام لما يحتاج إليه من خطاب آدمي، وأمر بمعروف، ونهي عن منكر، وكذلك لو قطع الموالاة بسجود تلاوة، ونحو ذلك، بخلاف الصلاة، فإنه لا يقطع مولاتها بسبب آخر، كما لو سمع غيره يقرأ سجدة التلاوة لم يسجد في الصلاة عند جمهور العلماء، ومع هذا، ففي هذا نزاع معروف. والله أعلم.



[٢٢/٧٤] باب شروط الصلاة

قال - رحمه الله :

فصل

وأما إذا ابتدءوا الصلاة بالمواقيت، ففقهاء الحديث قد استعملوا في هذا الباب جميع النصوص الواردة عن النبي ﷺ في أوقات الجواز. وأوقات الاختيار.

فوقت الفجر: ما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس، ووقت الظهر: من الزوال إلى مصير ظل كل شيء مثله سوى في الزوال، ووقت العصر: إلى اصفرار الشمس - على ظاهر مذهب أحمد - ووقت المغرب: إلى مغيب الشفق، ووقت العشاء: إلى منتصف الليل - على ظاهر مذهب أحمد.

وهذا - بعينه - قول رسول الله ﷺ في الحديث الذي [٢٢/٧٥] رواه مسلم في «صحيحه»^(١) عن عبد الله بن عمرو. وروى - أيضاً - من حديث أبي هريرة - رضى الله عنه. وليس عن النبي ﷺ حديث

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦١٢).

أو المغرب، فهو مبتدع خارج عن السنة في الأذان، باتفاق العلماء.

وقد تنازع العلماء: هل يدور في المنارة؟ على قولين مشهورين. فمن دار فقد فعل ما يسوغ فيه الاجتهاد، ولكنه - مع ذلك - إن دار لقوله: «الصلاة خير من النوم» لزمه أن يدور مرتين. ولا قائل به، وإن خصص المشرق بهما كان أبعد عن السنة، فتعين أن يقولها مستقبل القبلة. والله أعلم.



وقال الشيخ - رحمه الله -:

لما ذهبت على البريد كنا نجتمع بين الصلاتين، فكنت أولاً أؤذن عند الغروب وأنا راكب، ثم تأملت فوجدت النبي ﷺ لما جَمَعَ ليلة جَمَعَ لم يؤذّنوا للمغرب في طريقهم، بل أخر التأذين [٢٢/٧٢] حتى نزل فصرت أفعل ذلك؛ لأنه في الجمع صار وقت الثانية وقتاً لهما، والأذان إعلام بوقت الصلاة.

ولهذا قلنا: يؤذن للفاصلة، كما أذن بلال لما ناموا عن صلاة الفجر؛ لأنه وقتها، والأذان للوقت الذي تفعل فيه، لا الوقت الذي تجب فيه.



وسئل - رحمه الله -:

عمن أحرم ودخل في الصلاة وكانت نافلة، ثم سمع المؤذن فهل يقطع الصلاة ويقول مثل ما قال المؤذن؟ أو يتم صلاته ويقول مثل ما يقول المؤذن؟

فأجاب:

إذا سمع المؤذن يؤذن وهو في صلاة فإنه يتمها، ولا يقول مثل ما يقول عند جمهور العلماء، وأما إذا كان خارج الصلاة في قراءة أو ذكر أو دعاء، فإنه

وبكل ذلك جاءت «السنن الصحيحة» التي لا دافع لها. وكل من الفقهاء يوافقهم في البعض أو الأغلب.

فأبو حنيفة: يستحب التأخير إلا في المغرب، والشافعي: يستحب التقديم مطلقاً حتى في العشاء - على أحد القولين - وحتى في الحر، إذا كانوا مجتمعين، وحديث أبي ذر الصحيح فيه أمر النبي ﷺ لهم بالإبراد، وكانوا مجتمعين.



[٢٢/٧٧] وقال شيخ الإسلام -
قدس الله روحه :

فصل

قاعدة في أعداد ركعات الصلوات

وأوقاتها وما يدخل في ذلك من جمع وقصر

جرت عادة كثير من العلماء المصنفين للعلم أن يذكروا في (باب مواقيت الصلاة): أوقاتها وأعدادها وأسماؤها، ثم منهم من يذكر القصر والجمع في باين مفرقين مع صلاة أهل الأعذار كالمريض، والخائف.

ومنهم من يذكر الجمع في المواقيت. وأما القصر فيفرده. فإن سبب القصر هو السفر وحده، فقران صلاة المسافر بصلاة الخائف والمريض مناسب.

وأما الجمع: فأسبابه متعددة؛ لا اختصاص السفر به. ونحن نذكر في كل منهما فصلاً جامعاً.

[٢٢/٧٨] أما العدد: فمعلوم أنها خمس صلوات: ثلاث رابعة، وواحدة ثلاثية وواحدة ثنائية، هذا في الحضر. وأما في السفر، فقد سافر رسول الله ﷺ قريباً من ثلاثين سفرة، وكان يصلي ركعتين في أسفاره، ولم ينقل عنه أحد من أهل العلم أنه صلى في السفر الفرض أربعاً قط، حتى في حجة الوداع، وهي آخر أسفاره، كان يصلي بالمسلمين بمنى الصلوات:

من قوله في المواقيت الخمس أصح منه، وكذلك صح معناه من غير وجه من فعل النبي ﷺ في المدينة، من حديث أبي موسى وبريدة - رضى الله عنهما. وجاء مفرقاً في عدة أحاديث، وغالب الفقهاء إنما استعملوا غالب ذلك.

فأهل العراق، المشهور عنهم أن العصر لا يدخل وقتها حتى يصير ظل كل شيء مثليه. وأهل الحجاز - مالك وغيره - ليس للمغرب عندهم إلا وقت واحد.



فصل

وكذلك نقول بما جاءت به السنة والآثار من الجمع بين الصلاتين في السفر والمطر والمريض، كما في حديث المستحاضة، وغير ذلك من الأعذار.

ونقول بما دل عليه الكتاب والسنة والآثار من أن الوقت وقتان: وقت اختيار، وهو خمس مواقيت. ووقت اضطرار، وهو ثلاث مواقيت. ولهذا أمرت الصحابة - كعبد الرحمن بن عوف وابن عباس وغيرهما [٢٢/٧٦] - المختص إذا طهرت قبل الغروب أن تصلي الظهر والعصر، وإذا طهرت قبل الفجر أن تصلي المغرب والعشاء. وأحد موافق في هذه المسائل لمالك - رحمه الله. وزائد عليه بما جاءت به الآثار. والشافعي - رحمه الله - هو دون مالك في ذلك، وأبو حنيفة أصله في الجمع معروف.

وكذلك أوقات الاستحباب، فإن أهل الحديث يستحبون الصلاة في أول الوقت في الجملة، إلا حيث يكون في التأخير مصلحة راجحة كما جاءت به السنة، فيستحبون تأخير الظهر في الحر مطلقاً، سواء كانوا مجتمعين أو متفرقين، ويستحبون تأخير العشاء ما لم يشق.

وقال النبي ﷺ: «إن الله وضع عن المسافر الصوم، وشطر الصلاة»^(١). هذا، ولما حج النبي ﷺ حجة الوداع، كان يقصر الصلاة في مقامه بمكة، والمشاعر، مع أنه دخل مكة يوم الأحد، وخرج منها يوم الخميس إلى منى، وعرف يوم الجمعة وأقام بمنى إلى عشية الثلاثاء، وبات بالمحصب ليلة الأربعاء، وطاف للوداع تلك الليلة. وقام - أيضًا - قبل ذلك في غزوة الفتح بمكة تسعة عشر يومًا يقصر الصلاة، وأقام بتبوك عشرين يومًا يقصر الصلاة.

[٢٢/٨٠] وأما الحديث الذي يروى عن عائشة: أنها اعتمدت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت مكة قالت: يا رسول الله بأبي وأمي قصرت وأتممت، وأفطرت وصمت. قال: «أحسنت يا عائشة! وما عاب علي»^(٢). رواه النسائي. وروى الدارقطني: خرجت مع النبي ﷺ في عمرة رمضان فأفطر وصمت، وقصر وأتممت. وقال: إسناده حسن. فهذا لو صح، لم يكن فيه دليل على أن النبي ﷺ أتم، وإنما فيه إذنه في الإتمام، مع أن هذا الحديث على هذا الوجه ليس بصحيح، بل هو خطأ لوجوه:

أحدها: أن الذي في «الصحيحين» عن عائشة: أن صلاة السفر ركعتان^(٣). وقد ذكر ابن أخيها - وهو أعلم الناس بها -: أنها إنما أتمت الصلاة في السفر بتأويل تأولته، لا بنص كان معها. فعلم أنه لم يكن معها فيه نص.

ركعتين، ركعتين. وهذا من العلم العام المستفيض المتواتر الذي اتفق على نقله عنه جميع أصحابه، ومن أخذ العلم عنهم.

والحديث الذي رواه الدارقطني عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر وتُم ويفطر، وتُصوم. باطل في الإتمام. وإن كان صحيحًا. في الإفطار، بخلاف النقل المتواتر المستفيض. ولم يذكر هذا بعد قط.

وكيف يكون والنبي ﷺ في أسفاره إنما كان يصلي الفرض إمامًا، لكن مرة في غزوة تبوك احتبس للطهارة ساعة فقدموا عبد الرحمن بن عوف، وأدرك النبي ﷺ خلفه بعض الصلاة، فلو صلى بهم أربعًا في السفر، لكان هذا من أوكد ما تتوفر مهمهم ودواعيهم على نقله؛ لمخالفته ستة المستمرة، وعادته الدائمة كما نقلوا أنه جمع بين الصلاتين أحيانًا، فلما لم ينقل ذلك أحد منهم علم قطعًا أنه لم يفعل ذلك.

[٢٢/٧٩] ولهذا قال ابن عمر: صلاة السفر ركعتان، من خالف السنة كفر: أي من اعتقد أن صلاة ركعتين ليس بمسنون، ولا مشروع، فقد كفر.

وكذلك قال عمر بن الخطاب: صلاة السفر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، وصلاة الأضحية ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، تمام غير قصر على لسان نبيكم.

وقالت عائشة - رضي الله عنها: الصلاة أول ما فرضت ركعتين، فأقرت صلاة السفر، وأتمت صلاة الحضر. قال الزهري: فقلت لعروة: فما بال عائشة تتم؟ قال: تأولت، كما تأول عثمان.

أخرجاه في الصحيحين.

(١) حسن: أخرجه أحمد (١٨٥٦٨) وأبو داود (٢٤٠٨) والترمذي (٧١٥)

والنسائي (٢٢٧٤) وابن ماجه (١٦٦٧) والحديث حسن

الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٣٥).

(٢) منكر: أخرجه النسائي (١٤٥٦) وانظر «إرواه الغليل» (٨/٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٠) ومسلم (٦٨٥).

على أربعة أقوال:

فالأول: قول أبي حنيفة، ورواية عن مالك.

والثاني: رواية عنه، وعن أحمد.

والثالث: رواية عن أحمد، وأصح قول الشافعي.

والرابع: قول له.

(والرابع) خطأ قطعاً، لا ريب فيه. والثالث ضعيف، وإنما المتوجه أن يكون التريع إما محرماً أو مكروهاً لأن طائفة من الصحابة كانوا يريدون، وكان الآخرون لا يتكرونها عليهم إنكار من فعل المحرم، بل إنكار من فعل المكروه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]، فهنا علق القصر بسببين: الضرب في الأرض، والخوف من فتنة الذين كفروا؛ لأن القصر المطلق يتناول قصر عددها، وقصر عملها، وأركانها. مثل الإياء بالكوع والسجود، فهذا القصر إنها شرع بالسببين كلاهما، [٢٢/٨٣] كل سبب له قصر. فالسفر يقتضي قصر العدد، والخوف يقتضي قصر الأركان.

ولو قيل: إن القصر المعلق هو قصر الأركان، فإن صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر، لكان وجبهاً. ولهذا قال: ﴿فَإِذَا أَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فَأَيُّمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٣].

فقد ظهر بهذا أن القصر لا يسوى بالجمع، فإنه سنة رسول الله ﷺ، وشرعته لأمة، بل الإتمام في السفر أضعف من الجمع في السفر. فإن الجمع قد ثبت عنه أنه كان يفعله في السفر أحياناً وأما الإتمام فيه، فلم ينقل عنه قط، وكلاهما مختلف فيه بين الأمة، فإنهم مختلفون في جواز الإتمام، وفي جواز الجمع، متفقون على جواز القصر وجواز الأفراد. فلا يشبه بالسنة المتواترة أن النبي ﷺ كان يداوم عليه في

الثاني: أن في الحديث: أنها خرجت معتمرة معه في رمضان عمرة رمضان، وكانت صائمة: وهذا كذب باتفاق أهل العلم، فإن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان قط، وإنما كانت عمره كلها في شوال، وإذا كان لم يعتمر في رمضان، ولم يكن في عمره عليه صوم، بطل هذا الحديث.

[٢٢/٨١] الثالث: أن النبي ﷺ إنما سافر في رمضان في غزوة بدر، وغزوة الفتح. فأما غزوة بدر، فلم يكن معه فيها أزواجه، ولا كانت عائشة. وأما غزوة الفتح، فقد كان صام فيها في أول سفره، ثم أضر، خلاف ما في هذا الحديث المقتل.

الرابع: أن اعتبار عائشة معه فيه نظر.

الخامس: أن عائشة لم تكن بالنبي تصوم وتصلي طول سفرها إلى مكة، وتحالف فعله بغير إذنه، بل كتلت تستغيه قبل الفعل، فإن الإقدام على مثل ذلك لا يجوز.

ثبت بهذه السنة المتواترة أن صلاة السفر ركعتان، كما أن صلاة الحضر أربع، فإن عدد الركعات إنما أخذ من فعل النبي ﷺ الذي سته لأمة، ويطل قول من يقول من أصحاب أحمد والشافعي: إن الأصل أربع، وإنما الركعتان رخصة.

وبنوا على هذا: أن القاصر يحتاج إلى نية القصر في أول الصلاة كما قاله الشافعي، وهو قول الحنفي، والقاضي، وغيرهما، بل الصواب ما قاله جمهور أهل العلم، وهو اختيار أبي بكر وغيره: أن القصر لا يحتاج إلى نية، بل دخول المسافر في صلاته كدخول الحاضر، بل لو [٢٢/٨٢] نوى المسافر أن يصلي أربعاً لكره له ذلك، وكانت السنة أن يصلي ركعتين، ونصوص الإمام أحمد إنما تدل على هذا القول.

وقد تنازع أهل العلم في التريع في السفر: هل هو محرم؟ أو مكروه؟ أو ترك الأفضل؟ أو هو الأفضل؟

يَحْتَدِ رَبُّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْحَمُونَ ﴿١٣٠﴾ [طه: ١٣٠]، وقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ [٢٢/٨٥] وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩ - ٤٠]، والسنة هي التي فسرت ذلك وبسته وأحكمته.

وذلك أنه قد ثبت بالنقل المتواتر عن النبي ﷺ: أنه كان يصلي الصلوات الخمس في خمس مواقيت: في حال مقامه بالمدينة، وفي غالب أسفاره حتى إنه في حجة الوداع - آخر أسفاره - كان يصلي كل صلاة في وقتها ركعتين، وإنما جمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين العشاءين بمزدلفة؛ ولهذا قال ابن مسعود: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير وقتها، إلا المغرب ليلة جمع، والفجر بمزدلفة. وإنما قال ذلك؛ لأنه غلس^(١) بها تغليسا شديداً، وقد بين جابر في حديثه أنه صلاها حين طلع الفجر.

ولهذا اتفق المسلمون على الجمع بين الصلاتين بعرفة ومزدلفة؛ لأن جمع هاتين الصلاتين في حجة الوداع دون غيرهما، مما صلاه بالمسلمين بمنى أو بمكة هو من المنقول نقلاً عاماً متواتراً مستفيضاً.

وثبت عنه أنه يبين مواقيت الصلاة بفعله لمن سأله عن المواقيت بالمدينة، كما رواه مسلم في «صحيحه» من حديث أبي موسى، وحديث بريدة بن الحصيب، وبين له جبريل المواقيت بمكة، كما رواه جابر، وابن عباس. وروى مسلم في «صحيحه» المواقيت من كلام النبي ﷺ [٢٢/٨٦]، من حديث عبد الله بن عمرو، وهو أحسن أحاديث المواقيت؛ لأنه بيان بكلام النبي ﷺ حيث قال:

«وقت الفجر ما لم تطلع الشمس، ووقت الظهر ما لم يصر ظل كل شيء مثله، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت المغرب ما لم يقطع نور الشفق،

أسفاره، وقد اتفقت الأمة عليه، إلى أن ما فعله في سفره مرات متعددة، وقد تنازعت فيه الأمة.



فصل

[٢٢/٨٤] وأما الوقت: فالأصل في ذلك أن الوقت في كتاب الله وسنة رسول الله نوعان: وقت اختيار ورفاهية، ووقت حاجة وضرورة.

أما الأول: فالأوقات خمسة.

وأما الثاني: فالأوقات ثلاثة، فصلاتا الليل، وصلاتا النهار، وهما اللتان فيهما الجمع والقصر، بخلاف صلاة الفجر فإنه ليس فيها جمع ولا قصر، لكل منهما وقت مختص، وقت الرفاهية والاختيار، والوقت مشترك بينهما عند الحاجة والاضطرار، لكن لا تؤخر صلاة نهار إلى ليل، ولا صلاة ليل إلى نهار.

ولهذا وقع الأمر بالمحافظة على الصلاة الوسطى صلاة العصر، وقال النبي ﷺ فيها: «من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله»^(٢). وقال: «فكأنها وُتِرَ أهله وماله»^(٣). وقد دل على هذا الأصل أن الله في كتابه ذكر الوقوت تارة ثلاثة، وتارة خمسة.

أما الثلاثة: ففي قوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤]، وفي قوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ] [الطور: ٤٨، ٤٩].

وأما الخمس فقد ذكرها أربعة: في قوله: ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ وَعِشْيَا وَحِينَ تُكْسِرُونَ] [الروم: ١٧، ١٨]، وقوله: ﴿فَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٢) ومسلم (٦٢٦).

(٣) الغلَس: ظلمة آخر الليل.

عن معاذ: أن النبي ﷺ جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر. وبين المغرب والعشاء^(٤). وإنها تنازعوا فيها إذا كان نازلاً في وقت الصلاتين كلاهما، وفيه روايتان عن أحد:

إحدهما: لا يجمع لعدم السنة، والحاجة، وهو قول مالك، واختيار الحرقى.

الثانية: يجمع، وهو قول الشافعي؛ لحديث روي في ذلك - أيضاً - رواه أبو داود. وذكر ابن عبد البر أنه لم يرو غيره، وثبت عنه - أيضاً - بالأحاديث الصحيحة وبالاتفاق: - أنه جمع في حجة الوداع بعرفة بين صلاتي العشي، وبمزدلفة بين صلاتي العشاءين، وثبت عنه في «الصحيحين» من حديث ابن عباس: أنه صلى بالمدينة سبعا، وثانيا: الظهر والعصر [٢٢/٨٨] والمغرب والعشاء^(٥). وفي «صحيح مسلم» عنه: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر. قيل لابن عباس: ما أراد بذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته^(٦). وكذلك قال معاذ بن جبل.

وروى أهل السنن عنه حديثين أو ثلاثة أنه أمر المستحاضة بالجمع بين الصلاتين في حديث حَمَت بنت جحش، وغيرها، فهذا الجمع بالمدينة للمطر ولغير مطر. وقد نه به ابن عباس على الجمع للخوف والمطر. والجمع عند المسير في السفر، يجمع في المقام وفي السفر لرفع الحرج. فعلم بذلك أنه ليس السفر سببا للجمع، كما هو سبب للقصر، فإن قصر العدد دائر مع السفر وجودا وعدما، وأما الجمع فقد جمع في غير سفر، وقد كان في السفر يجمع للمسير، ويجمع في مثل عرفة ومزدلفة، ولا يجمع في سائر مواطن السفر،

وقت العشاء إلى نصف الليل^(٧). وقد روي نحو ذلك من حديث أبي هريرة مرفوعا، وفيه نظر. وعلى هذه الأحاديث اعتمد الإمام أحمد لكثرة اطلاعه على السنن. وأما غيره من الأئمة، فبلغه بعض هذه الأحاديث دون بعض، فاتبع ما بلغه، ومن اتبع ما بلغه فقد أحسن، وما على المحسنين من سبيل.

وقال ﷺ في غير حديث: «سيكون أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقتها، ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافلة»^(٨). فهذا دليل على أنه لا يجوز تأخير الأولى إلى وقت الثانية ولا يجوز الجمع لغير حاجة، فإن الأمراء لم يكونوا يؤخرون صلاة النهار إلى الليل، ولا صلاة الليل إلى النهار، ولكن غايتهم أن يؤخروا الظهر إلى وقت العصر أو العصر إلى الاصفار، أو يؤخروا المغرب إلى مغيب الشفق. وأما العشاء، فلو أخروها إلى نصف الليل لم يكن ذلك مكروها. وتأخيرها إلى ما بعد ذلك لم يكن يفعله أحد، ولا هو مما يفعله الأمراء.

[٢٢/٨٧] ولما التلث، فقد ثبت عنه في الأحاديث الصحيحة من حديث ابن عمر وأنس بن مالك ومعاذ بن جبل: أنه كان يجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، يجمع في وقت الثانية إذا جد به السير في وقت الأولى، أو إذا كان سائرا في وقتها. وهذا مما اتفق عليه القائلون بالجمع بين الصلاتين من فقهاء الحديث، وأهل الحجاز. وكذلك ما روي عنه: أنه كان في غزوة تبوك إذا ارتحل بعد أن تزغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا^(٩) رواه أهل السنن من حديث معاذ. ورواه مسلم في «صحيحه»

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦١٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٤٨).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٢٠٨) والترمذي (٥٥٣) والنسائي

(٥٨٧) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح

سنن أبي داود».

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٦).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١١٧٤) ومسلم (٧٠٥).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٥).

والقصر فهو أولى؛ ولأن الأحكام المتعلقة بالسفر تختص بالسفر، كالقصر والفطر والمسح. وأما المتعلقة بالطول والقصر كالصلاة على الدابة، والتميم، وكأكل الميتة، [٢٢/٩٠] فهذه جاءت للحاجة، وكذلك يجوز في الحضر، والجمع هو من هذا الباب. إنها جاز للعموم الحاجة لا لخصوص السفر؛ ولهذا كان ما تعلق بالسفر إنما هو رخصة قد يستغنى عنها. وأما ما تعلق بالحاجة، فإنه قد يكون ضرورة لا بد منها. فالأول كفطر المسافر، والثاني كفطر المريض فهذا هذا. والله أعلم.

وبما يشبه هذه الآية في العموم والجمع - وإن اشتبه معناها - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسِّرْ عَلَيْكُمْ جُنَاحَ أَنْ تَقْعُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١] فإنه أباح القصر بشرطين الضرب في الأرض، وخوف الكفار.

ولهذا اعتقد كثير من الناس أن القصر مجرد قصر العدد، أشكل عليهم. فمن أهل البدع من قال: لا يجوز قصر الصلاة إلا في حال الخوف، حتى روى الصحابة السنن المتواترة عن النبي ﷺ في القصر في سفر الأمن، وقال ابن عمر: صلاة السفر ركعتان من خالف السنة فقد كفر. فإن من الخوارج من يرد السنة المخالفة لظاهر القرآن، مع علمه بأن الرسول سنها.

وقال حارثة بن وهب: صلينا مع رسول الله ﷺ - آمن ما كان - ركعتين. وقال عبد الله بن مسعود: صلينا خلف [٢٢/٩١] رسول الله ﷺ بمعنى ركعتين، وخلف أبي بكر ركعتين، وخلف عمر ركعتين، وقال عمر ليعلي بن أمية لما سأله عن الآية: فقال: عجبت مما عجبت منه. فسألت رسول الله ﷺ فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»^(١).

فأخبر النبي ﷺ أن القصر في سفر الأمن صدقة

وأمر المستحاضة بالجمع.

فظهر بذلك أن الجمع هو لرفع الحرج، فإذا كان في التفریق حرج، جاز الجمع، وهو وقت العذر والحاجة. ولهذا قال الصحابة: كعبد الرحمن بن عوف وابن عمر في الحائض إذا طهرت قبل الغروب، صلت الظهر والعصر، وإذا طهرت قبل الفجر، صلت المغرب والعشاء، وقال بذلك أهل الجمع - كمالك والشافعي. وأحد - فهذا يوافق «قاعدة الجمع» في أن الوقت مشترك بين صلاتي الجمع عند الضرورة [٢٢/٨٩] والمانع. فمن أدرك آخر الوقت المشترك، فقد أدرك الصلاتين كليهما.

ومن قال - من أصحابنا وغيرهم - : إن الجمع معلق بسفر القصر وجوداً وعدماً، حتى منعوا الحجاج الذين بمكة وغيرهم من الجمع بين صلاتي العشي، وصلاتي العشاء، فما أعلم لقولهم حجة تعتمد، بل خلاف السنة المعلومة يقيناً عن النبي ﷺ. فإننا قد علمنا أنه لم يأمر أحداً من الحجاج معه من أهل مكة أن يؤخروا العصر إلى وقتها المختص، ولا يعجلوا المغرب قبل الوصول إلى مزدلفة، فيصلوها إما بعرفة، وإما قريباً من المأزمين، هذا مما هو معلوم يقيناً، ولا قال هذا أحمد، بل كلامه ونصوصه تقتضي أنه يجمع بين الصلاتين ويؤخر المغرب جميع أهل الموسم، كما جاءت به السنة، وكما اختاره طوائف من أصحابه كأبي الخطاب في العبادات، وأبي محمد المقدسي وغيرهما.

ثم إما أن يقال: إن الجمع معلق بالسفر مطلقاً، قصره وطويله إما مطلقاً وإما لأجل السير، وإما أن يقال: الجمع بمزدلفة لأجل النسك، كما يقوله من يقوله من أصحابنا، وغيرهم. والأول أصوب عندي وأقيسه بأصول أحمد، ونصوصه، فإنه قد نص على الجمع في الحضر لشغل، فإذا جد به السير في السفر

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٦).

من الله، ولم يقل إنها مخالفة لظاهر القرآن. فنقول: نقصر الكامل المطلق هو قصر العدد، وقصر الأركان، فقصر العدد جعل الرباعية ركعتين، وقصر الأركان هو قصر القيام والركوع والسجود كما في صلاة الخوف الشديد، وصلاة الخوف البسيط.

فالسفر سبب قصر العدد، والخوف سبب قصر الأركان، فإذا اجتمع الأمران - قصر العدد والأركان - وإن انفرد أحد السببين: - انفرد قصره - فقوله - سبحانه -: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]، مطلق في هذا القصر، وهذا القصر، وسنة رسول الله ﷺ تفسر مجمل القرآن، وتبينه، وتدلل عليه، وتعتبر عنه. وهي مفسرة له لا مخالفة لظاهره.

ونظير هذا - أيضاً - ما قرئ به في قوله: ﴿وَأَتَسَحَّرُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، من أن المسح مطلق يدخل فيه المسح بإسالة، وهو الغسل، [٢٢/٩٢] والمسح بغير إسالة وهو المسح بلا غسل. فنقرآن أمر بمسح مطلق، والسنة تثبت أن المسح في رأس بغير إسالة، وللمسح على الرجلين بإسالة. فهي مفسرة له لا مخالفة لظاهره، فيبني تدبير القرآن، وسعة وجوهه فإن أكثر ما يتوهم الناس أنه قد خولف ظاهره وليس كذلك، وإنما له دلالات يعرفها من أعطاه الله فهماً في كتابه، ويستفيد بذلك خسر فوائد.

أحدها: تقرير الأحكام بدلائل القرآن.

والثاني: بيان اتفاق الكتاب والسنة.

والثالث: بيان أن السنة مفسرة له، لا منافية له.

والرابع: بيان المعاني والبيان التي في القرآن.

والخامس: الإجماع موافق للكتاب والسنة. والله

أعلم.



وسئل رحمه الله:

عن قوله ﷺ: «أفضل الأعمال عند الله الصلاة لوقتها»^(١) فهل هو الأول؟ أو الثاني؟

[٩٣ / ٢٢] فأجاب:

الوقت يعم أول الوقت وآخره، والله يقبلها في جميع الوقت، لكن أوله أفضل من آخره، إلا حيث استثناء الشارع كالظهور في شدة الحر، وكالعشاء إذا لم يشق على المأمومين. والله أعلم.



وسئل رحمه الله:

هل يشترط الليل إلى مطلع الشمس؟ وكم أقل ما بين وقت المغرب ودخول العشاء من منازل القمر؟ فأجاب:

أما وقت العشاء فهو مغيب الشفق الأحمر، لكن في البناء يحتاج حتى يغيب الأبيض، فإنه قد تستر الحمرة بالجدران، فإذا غاب البياض تيقن مغيب الأحمر، هذا مذهب الجمهور كمالك والشافعي وأحمد.

وأما أبو حنيفة: فالشفق عنده هو البياض، وأهل الحساب يقولون: إن وقتها مثلتان، لكن هذا لا يت ضبط، فإن المنازل إنما تعرف بالكواكب، بعضها قريب من المنزل الحقيقية، وبعضها بعيد من ذلك.

وأيضاً: فوقت العشاء في الطول والقصر يتبع النهار، فيكون [٩٤ / ٢٢] في الصيف أطول، كما أن وقت الفجر يتبع الليل، فيكون في الشتاء أطول.

ومن زعم أن حصة العشاء بقدر حصة الفجر في الشتاء، وفي الصيف: فقد غلط غلطاً حياً باتفاق الناس.

وسبب غلطه أن الأنوار تتبع الأبخرة، ففي الشتاء يكثر البخار بالليل، فيظهر النور فيه أولاً، وفي الصيف تقل الأبخرة بالليل، وفي الصيف يتكدر الجو

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٨٥).

أو ثلث جزء، وكان فراغه من الصلاة حين يعرف الرجل جليسه، وهكذا في الصحيح من غير هذا الوجه أنه كان يغسل بالفجر، وكذلك خلفاؤه الراشدون بعده، وكان بعده أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، فنشأ في دولتهم فقهاء رأوا [٩٦ / ٢٢] عادتهم فظنوا أن تأخير الفجر والعصر أفضل من تقديمها، وذلك غلط في السنة.

واحتجوا بما رواه الترمذي عن النبي ﷺ أنه قال: «أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر»^(٤) وقد صححه الترمذي، وهذا الحديث لو كان معارضاً لم يقاومها؛ لأن تلك في الصحيحين، وهي مشهورة مستفيضة، والخبر والواحد إذا خالف المشهور المستفيض كان شاذاً، وقد يكون منسوخاً؛ لأن التغليس هو فعله حتى مات، وفعل الخلفاء الراشدين بعده.

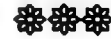
وقد تأول الطحاوي من أصحاب أبي حنيفة وغيره كأبي حفص البرمكي من أصحاب أحمد وغيرهما، قوله: «أسفروا بالفجر» على أن المراد الإسفار بالخروج منها، أي أطيلوا صلاة الفجر حتى تخرجوا منها مسافرين.

وقيل: المراد بالإسفار التبين، أي: صلوا إذا تبين الفجر وانكشف ووضح؛ فإن في الصحيحين عن ابن مسعود قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير وقتها إلا صلاة الفجر بمزلفة وصلاة المغرب بجمع»^(٥) وصلاة الفجر إنما صلاها يومئذ بعد طلوع الفجر هكذا في صحيح مسلم عن جابر قال: «وصل صلاة الفجر حين برق [٩٧ / ٢٢] الفجر»^(٦) وإنما

بالنهار بالأبخرة، ويصفو في الشتاء؛ لأن الشمس مزقت البخار، والمطر لبد الغبار.

وأيضاً: فإن التورين تابعان للشمس، هذا يتقدمها، وهذا يتأخر عنها، فيجب أن يكونا تابعين للشمس، فإذا كان في الشتاء طال زمن مغيها، فيطول زمان الضوء التابع لها.

وأما جعل هذه الحصة بقدر هذه الحصة، وأن الفجر في الصيف أطول، والعشاء في الشتاء أطول، وجعل الفجر تابِعاً للنهار يطول في الصيف، ويقصر في الشتاء، وجعل الشفق تابِعاً لليل يقصر في الصيف ويطول في الشتاء، فهذا قلب الحس، والعقل، والشرع، ولا يتأخر ظهور السواد عن مغيب الشمس. والله أعلم.



[٩٥ / ٢٢] وسئل رحمه الله:

هل التغليس أفضل أم الإسفار؟
فأجاب:

الحمد لله. بل التغليس أفضل، إذا لم يكن ثم سبب يقتضي التأخير، فإن الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ تبين أنه كان يغسل بصلاة الفجر، كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لقد كان رسول الله ﷺ يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات بمروطهن»^(١)، ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد من الغلس»^(٢) والنبي ﷺ لم يكن في مسجده قناديل، كما في الصحيحين عن أبي برزة الأسلمي: «أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر بما بين الستين آية إلى المائة، وينصرف منها حين يعرف الرجل جليسه»^(٣) وهذه القراءة هي نحو نصف جزء،

(١) مروطهن: ثيابهن وكساؤهن من صوف أو حرير.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٨) ومسلم (٦٤٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤١) ومسلم (٦٤٧).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (١٤٠ / ٤) وأبو داود (٤٢٤) وابن ماجه (٦٧٢) والدارمي (١ / ٢٧٧) والحديث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٥٨).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٨٢) ومسلم (١٢٨٩).

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (٣ / ٣٣٠) والترمذي (١٤٩).

والدارقطني (٩٥) والحاكم (١ / ١٩٥ - ١٩٦).

والحديث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٥٠).

وسئل - رحمه الله -

عن رجل من أهل القبلة ترك الصلاة مدة ستين، ثم تاب بعد ذلك، وواظب على أدائها. فهل يجب عليه قضاء ما فاتته منها أم لا؟
فأجاب:

أما من ترك الصلاة، أو فرضاً من فرائضها، فإما أن يكون قد ترك ذلك ناسياً له بعد علمه بوجوبه، وإما أن يكون جاهلاً بوجوبه، وإما أن يكون لعذر يعتد معه جواز التأخير، وإما أن يتركه علماً عمدًا.

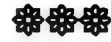
فأما الناسي للصلاة، فعليه أن يصليها إذا ذكرها بسنة رسول [٢٢/٩٩] الله ﷺ المستفيضة عنه، باتفاق الأئمة. قال ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها. لا كفارة لها إلا ذلك»^(١) وقد استفاض في الصحيح وغيره: أنه نام هو وأصحابه عن صلاة الفجر في السفر فصلوها بعد ما طلعت الشمس السنة والفرصة بأذان وإقامة^(٢).

وكذلك من نسي طهارة الحدث، وصلى ناسياً: فعليه أن يعيد الصلاة بطهارة بلا نزاع، حتى لو كان الناسي إماماً كان عليه أن يعيد الصلاة، ولا إعادة على المأمومين إذا لم يعلموا عند جمهور العلماء، كمالك والشافعي وأحمد في المنصوص المشهور عنه. كما جرى لعمر وعثمان - رضي الله عنهما -

وأما من نسي طهارة الخبث، فإنه لا إعادة عليه في مذهب مالك وأحمد في أصح الروايتين عنه، والشافعي في أحد قوليه؛ لأن هذا من باب فعل المنهي عنه، وتلك من باب ترك المأمور به، ومن فعل ما نهي

مريد عبد الله بن مسعود أنه كان يؤخر الفجر عن أول ضوع الفجر حتى يتبين وينكشف ويظهر، وذلك ليوم عجلها قبل.

وهذا تنفق معاني أحاديث النبي ﷺ، وأما إذا أخرها لسبب يقتضي التأخير مثل المتيمم عادته إنها يؤخرها ليصلي آخر الوقت بوضوء، والمفرد يؤخرها حتى يصلي آخر الوقت في جماعة، أو أن يقدر على الصلاة آخر الوقت قائماً، وفي أول الوقت لا يقدر إلا قاعداً، ونحو ذلك مما يكون فيه فضيلة تزيد على الصلاة في أول الوقت، فالتأخير لذلك أفضل. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

عن قوله ﷺ: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر»^(١).

فأجاب:

أما قوله ﷺ: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر»، فإنه حديث صحيح. لكن قد استفاض عن النبي ﷺ أنه كان يظلي بالصبح حتى كانت تنصرف نساء خزمت متفطحات يعروطن ما يعرفهن أحد من الغلس. فلها فسروا ذلك الحديث بوجهين:

[٢٢/٩٨] أحدهما: أنه أراد الإسفار بالخروج منها: أي أطبلوا القراءة حتى تخرجوا منها مسافرين، فإن النبي ﷺ كان يقرأ فيها بالستين آية إلى مائة آية، نحو نصف حزب.

والوجه الثاني: أنه أراد أن يتبين الفجر ويظهر، فلا يصلي مع غلبة الظن، فإن النبي ﷺ كان يصلي بعد التبين، إلا يوم مزدلفة فإنه قدمها ذلك اليوم على عادته. والله أعلم.



(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٧١)، ومسلم (٦٨٠).

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٥٤).

العلم.

وعلى هذا، لو ترك الطهارة الواجبة لعدم بلوغ النص. مثل أن يأكل لحم الإبل ولا يتوضأ، ثم ييلغه النص، ويتبين له وجوب الوضوء، أو يصلي في أعطان الإبل ثم ييلغه، ويتبين له النص، فهل عليه إعادة ما مضى؟ فيه قولان هما روايتان عن أحمد.

ونظيره أن يمس ذكره ويصلي، ثم يتبين له وجوب الوضوء من مس الذكر.

والصحيح في جميع هذه المسائل عدم وجوب الإعادة؛ لأن الله عفا عن الخطأ والنسيان، ولأنه قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْغَثَ﴾ [٢٢/١٠٢] رَسُولًا [الإسراء: ١٥]. فمن لم ييلغه أمر الرسول في شيء معين، لم يثبت حكم وجوبه عليه؛ ولهذا لم يأمر النبي ﷺ عمر وعماراً - لما أجنبيا فلم يصل عمر، وصلى عمار بالتمرغ - أن يعيد واحد منهما. وكذلك لم يأمر أبا ذر بالإعادة لما كان يجنب ويمكث أياماً لا يصلي، وكذلك لم يأمر من أكل من الصحابة حتى يتبين له الحبل الأبيض من الحبل الأسود بالقضاء، كما لم يأمر من صلى إلى بيت المقدس قبل بلوغ النسخ لهم بالقضاء.

ومن هذا الباب: «المستحاضة» إذا مكثت مدة لا تصلي لاعتقادها عدم وجوب الصلاة عليها، ففي وجوب القضاء عليها قولان:

أحدهما: لا إعادة عليها. كما نقل عن مالك وغيره؛ لأن المستحاضة التي قالت للنبي ﷺ: إني حفت حضة شديدة كبيرة منكرة منعني الصلاة والصيام، أمرها بما يجب في المستقبل، ولم يأمرها بقضاء صلاة الماضي^(١).

وقد ثبت عندي بالنقل المتواتر أن في النساء

عنه ناسيا فلا إثم عليه بالكتاب والسنة. كما جاءت به السنة فيمن أكل في رمضان ناسياً. وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد. وطرد ذلك فيمن تكلم في الصلاة ناسياً، ومن تطيب ولبس ناسياً. كما هو مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه. [٢٢/١٠٠] وكذلك من فعل المحلوف عليه ناسياً كما هو أحد القولين عن الشافعي وأحمد.

وهنا مسائل تنازع العلماء فيها: مثل من نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم، وأمثال ذلك ليس هذا موضع تفصيلها.

وأما من ترك الصلاة جاهلاً بوجوبها مثل من أسلم في دار الحرب، ولم يعلم أن الصلاة واجبة عليه، فهذه المسألة للفقهاء فيها ثلاثة أقوال. وجهان في مذهب أحمد:

أحدها: عليه الإعادة مطلقاً. وهو قول الشافعي، وأحد الوجهين في مذهب أحمد.

والثاني: عليه الإعادة إذا تركها بدار الإسلام دون دار الحرب. وهو مذهب أبي حنيفة؛ لأن دار الحرب دار جهل، يعذر فيه، بخلاف دار الإسلام.

والثالث: لا إعادة عليه مطلقاً. وهو الوجه الثاني في مذهب أحمد، وغيره.

وأصل هذين الوجهين: أن حكم الشارع، هل يثبت [٢٢/١٠١] في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب له، فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد، وغيره:

أحدها: يثبت مطلقاً.

والثاني: لا يثبت مطلقاً.

والثالث: يثبت حكم الخطاب المبتدأ دون الخطاب الناسخ، كقضية أهل قباء، وكالتزاع المعروف في الوكيل إذا عزل. فهل يثبت حكم العزل في حقه قبل

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٨) ومسلم (٣٣٣).

[٢٢/١٠٤] وسئل - رحمه الله -:

عن رجل عليه صلوات كثيرة فاتته، هل يصليها بسنتها؟ أم الفريضة وحدها؟ وهل تقضي في سائر الأوقات من ليل أو نهار؟
فأجاب:

المسارعة إلى قضاء الفوائت الكثيرة أولى من الاشتغال عنها بالنوافل، وأما مع قلة الفرائت فقضاء السنن معها حسن. فإن النبي ﷺ لما نام هو وأصحابه عن الصلاة - صلاة الفجر - عام حنين، قضوا السنة والفريضة. ولما فاتته الصلاة يوم الخندق قضى الفرائض بلا سنن. والفوائت المفروضة تقضى في جميع الأوقات؛ فإن النبي ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى» والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -:

أيها أفضل صلاة النافلة، أم القضاء؟
فأجاب:

إذا كان عليه قضاء واجب، فلاشتغال به أولى من الاشتغال بالنوافل التي تشغل عنه.



[٢٢/١٠٥] وسئل شيخ الإسلام:

عن رجل صلى ركعتين من فرض الظهر فسلم، ثم لم يذكرها إلا وهو في فرض العصر في ركعتين منها في التحيات. فماذا يصنع؟
فأجاب:

إن كان مأموماً، فإنه يتم العصر، ثم يقضي الظهر. وفي إعادة العصر قولان للعلماء، فإن هذه المسألة مبنية على أن صلاة الظهر بطلت بطول الفصل، والشروع

برجال بالبوادي - وغير البوادي - من يبلغ ولا يعلم - الصلاة عليه واجبة، بل إذا قيل للمرأة: صلي، تقول: حتى أكبر وأصير عجوزة، طائفة أنه لا يخاطب - صلاة إلا المرأة الكبيرة، كالمجوز ونحوها. وفي تباع الشيوخ [٢٢/١٠٣] طوائف كثيرون لا يعلمون أن الصلاة واجبة عليهم، فهؤلاء لا يجب عليهم في الصحيح قضاء الصلوات، سواء قيل: كانوا كفاراً، أو كانوا معذورين بالجهل.

وكذلك من كان منافقاً زنديقاً يظهر الإسلام ويطن خلافه، وهو لا يصلي، أو يصلي أحياناً بلا وضوء، أو لا يعتقد وجوب الصلاة، فإنه إذا تاب من نفاقه وصلى، فإنه لا قضاء عليه عند جمهور العلماء. وترد الذي كان يعتقد وجوب الصلاة، ثم ارتد عن الإسلام، ثم عاد، لا يجب عليه قضاء ما تركه حال الردة عند جمهور العلماء - كمالك وأبي حنيفة وأحمد في ظاهر منعه - فإن المرتدين الذين ارتدوا على عهد سيي - كعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وغيره - مكروا على الكفرحة ثم أسلموا ولم يلزم أحداً منهم قضاء ما تركوه. وكذلك المرتدون على عهد أبي بكر لم يأمروا بقضاء صلاة، ولا غيرها.

وأما من كان عالماً بوجوبها وتركها بلا تأويل حتى خرج وقتها الوقت، فهذا يجب عليه القضاء عند لأئمة الأربعة، وذهب طائفة - منهم ابن حزم وغيره - إلى أن فعلها بعد الوقت لا يصح من هؤلاء، وكذلك قالوا فيمن ترك الصوم متعمداً. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.



وسئل - رحمه الله:

عن رجل دخل الجامع والخطيب يخطب، وهو لا يسمع كلام [٢٢/١٠٧] الخطيب، فذكر أن عليه قضاء صلاة فقضاها في ذلك الوقت، فهل يجوز ذلك، أم لا؟
فأجاب:

الحمد لله، إذا ذكر أن عليه فاتة وهو في الخطبة يسمع الخطيب أو لا يسمعه، فله أن يقضيها في ذلك الوقت، إذا أمكنه القضاء، وإدراك الجمعة، بل ذلك واجب عليه عند جمهور العلماء؛ لأن النهي عن الصلاة وقت الخطبة لا يتناول النهي عن الفريضة، والفاتة مفروضة في أصح قولي العلماء، بل لا يتناول تحية المسجد، فإن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب فلا يجلس حتى يصلي ركعتين».

وأيضاً، فإنَّ فِعْلَ الفاتة في وقت النهي ثابت في «الصحيح»؛ لقوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر».

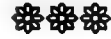
وقد تنازع العلماء فيما إذا ذكر الفاتة عند قيامه إلى الصلاة، هل يبدأ بالفاتة وإن فاتته الجمعة - كما يقوله أبو حنيفة - أو يصلي الجمعة ثم يصلي الفاتة - كما يقول الشافعي وأحمد وغيرهما - ثم هل عليه إعادة الجمعة ظهراً؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد.

وأصل هذا: أن الترتيب في قضاء الفوات واجب في الصلوات [٢٢/١٠٨] القليلة، عند الجمهور كأبي حنيفة ومالك وأحمد، بل يجب عنده في إحدى الروايتين في القليلة والكثيرة. وبينهم نزاع في حد القليل، وكذلك يجب قضاء الفوات على الفور عندهم، وكذلك عند الشافعي إذا تركها عمداً في الصحيح عندهم بخلاف الناسي.

في غيرها، فيكون بمنزلة من فاتته الظهر، ومن فاتته الظهر وحضرت جماعة العصر، فإنه يصلي العصر، ثم يصلي الظهر، ثم هل يعيد العصر؟ فيه قولان للصحابة والعلماء:

أحدهما: يعيدها، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك، والمشهور في مذهب أحمد.

والثاني: لا يعيد، وهو قول ابن عباس، ومذهب الشافعي، واختيار جدي. ومتى ذكر الفاتة في أثناء الصلاة كان كما لو ذكر قبل الشروع فيها، ولو لم يذكر الفاتة حتى فرغت الحاضرة، فإن الحاضرة تجزئه عند جمهور العلماء. كأبي حنيفة والشافعي، وأحمد. وأما مالك، فغالب ظني أن مذهبه أنها لا تصح. والله أعلم.



[٢٢/١٠٦] وسئل - رحمه الله -:

عن رجل فاتته صلاة العصر: فجاء إلى المسجد فوجد المغرب قد أقيمت، فهل يصلي الفاتة قبل المغرب أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، بل يصلي المغرب مع الإمام، ثم يصلي العصر باتفاق الأئمة، ولكن هل يعيد المغرب؟ فيه قولان.

أحدهما: يعيد، وهو قول ابن عمر، ومالك، وأبي حنيفة، وأحمد في المشهور عنه.

والثاني: لا يعيد المغرب، وهو قول ابن عباس، وقول الشافعي، والقول الآخر في مذهب أحمد. والثاني أصح، فإن الله لم يوجب على العبد أن يصلي الصلاة مرتين إذا اتقى الله ما استطاع، والله أعلم.



فقال ابن مسعود ومن وافقه: هي الشاب.

وقال ابن عباس ومن وافقه: هي في الوجه واليدين، مثل الكحل والخاتم. وعلى هذين القولين تنازع الفقهاء في النظر إلى المرأة الأجنبية. فقيل: يجوز النظر لغير شهوة إلى وجهها ويديها، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي، وقول في مذهب أحمد. [٢٢/١١٠] وقيل: لا يجوز، وهو ظاهر مذهب أحمد، فإن كل شيء منها عورة حتى ظفرها، وهو قول مالك.

وحقيقة الأمر: أن الله جعل الزينة زيتين: زينة ظاهرة، وزينة غير ظاهرة، وجوز لها إبداء زينتها الظاهرة لغير الزوج، وذوي المحارم، وكانوا قبل أن تنزل آية الحجاب كان النساء يخرجن بلا جلباب يرى الرجل وجهها ويديها، وكان إذ ذاك يجوز لها أن تظهر الوجه والكفين وكان - حيثئذ - يجوز النظر إليها؛ لأنه يجوز لها إظهاره، ثم لما أنزل الله - عز وجل - آية الحجاب بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَنِسَائِكُمْ وَالْمُؤْمِنِينَ يُذْنِبْنَ عَنْهُمْ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٩٥]، حجب النساء عن الرجال، وكان ذلك لما تزوج زينب بنت جحش، فأرخى الستر، ومنع النساء أن ينظرن، ولما اصطفى صفية بنت حيي بعد ذلك - عام خير - قالوا: إن حجبها فهي من أمهات المؤمنين، وإلا فهي مما ملكت يمينه، فحجبها.

فلما أمر الله أن لا يسألن إلا من وراء حجاب، وأمر أزواجه وبناته ونساء المؤمنين أن يدين عليهن من جلابيهن - و«الجلباب» هو الملاءة، وهو الذي يسميه ابن مسعود وغيره: الرداء، وتسميه العامة الإزار. وهو الإزار الكبير الذي يغطي رأسها وسائر بدنها. وقد حكى أبو عبيد وغيره: أنها تدنيه من فوق رأسها فلا تظهر إلا [٢٢/١١١] عينها، ومن جنسه النقاب: فكن النساء يتقبن. وفي «الصحيح»: أن المحرمة لا تتقب، ولا تلبس القفازين، فإذا كن

واحتج الجمهور بقول النبي ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك»^(١) وفي لفظ: «فإن ذلك وقتها».

واختلف المجبون للترتيب، هل يسقط بضيق الوقت؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد. لكن أشهرهما عنه أنه يسقط الترتيب، كقول أبي حنيفة وأصحابه. والأخرى لا يسقط، كقول مالك. وكذلك هل يسقط بالنسيان؟ فيه نزاع نحو هذا.

وإذا كانت المسارعة إلى قضاء الفائتة، وتقديمها على الحاضرة بهذه المزية، كان فعل ذلك في مثل هذا وقت هو الواجب، وأما الشافعي فإذا كان يجوز تحية سجد في هذا الوقت، فالفائتة أولى بالجواز، والله أعلم.



[٢٢/١٠٩] وقال شيخ الإسلام - رحمه الله :

فصل

في هلبس في الصلاة، وهو أخذ الزينة عند كل سجد التي يسميه الفقهاء: إلباس ستر العورة في الصلاة. فإن طاعة من الفقهاء ظنوا أن الذي يستر في صلاة هو الذي يستر عن أعين الناظرين وهو عورة، وأخذ ما يستر في الصلاة من قوله: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْحَكُنَّ يَخْفَرْنَ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] ثم قال: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ - يعني الباطنة - ﴿إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ الآية [النور: ٣١].

فقال: يجوز لها في الصلاة أن تبدي الزينة الظاهرة، دون الباطنة. والسلف قد تنازعوا في الزينة الظاهرة على قولين:

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤).

تكون المشتركة قابلة للمسلمة، ولا تدخل معهم الحام، لكن قد كن النسوة اليهوديات يدخلن على عائشة وغيرها، فبرين وجهها ويديها، بخلاف الرجال، فيكون هذا في الزينة الظاهرة في حق النساء الذميات، وليس للذميات أن يطلعن على الزينة الباطنة، ويكون الظهور والبطون بحسب ما يجوز لها إظهاره؛ ولهذا كان أقاربها تبدي لمن الباطنة، وللزواج خاصة ليست للأقارب.

وقوله: «وَلْيَضْحَكْنَ بَعْضُهُنَّ عَلَى بَعْضٍ» [النور: ٣١]، دليل على أنها تغطي العتق، فيكون من الباطن لا الظاهر، ما فيه من القلادة وغيرها.



فصل [٢٢/١١٣]

فهذا ستر النساء عن الرجال، وستر الرجال عن الرجال، والنساء عن النساء في العورة الخاصة، كما قال ﷺ: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة»^(١) وكما قال: «احفظ عورتك إلا عن زوجتك أو ما ملكت يمينك»^(٢). قلت: فإذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: «إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا يراها»، قلت: فإذا كان أحدنا خاليا؟ قال: «فالله أحق أن يستحي منه». ونهى أن يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، والمرأة إلى المرأة في ثوب واحد، وقال عن الأولاد: «مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(٣)، فنهى عن النظر واللمس لعورة النظر؛ لما في ذلك من القبح والفحش.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٣٨).

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٤٠١٧) والترمذي (٢٧٩٤) وابن ماجه

(١٩٢٠) والحدث حنه الشيخ الألباني في «الإرواء»

(١٨١٠).

(٤) حسن صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٥).

مأمورات بالجلباب لثلا يعرفن، وهو ستر الوجه، أو ستر الوجه بالنقاب، كان الوجه واليدان من الزينة التي أمرت أن لا تظهرها للأجانب، فما بقي يحل للأجانب النظر إلا إلى الثياب الظاهرة، فابن مسعود ذكر آخر الأمرين وابن عباس ذكر أول الأمرين.

وعلى هذا فقوله: «أَوْسَابُهُنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَّ» [النور: ٣١]، يدل على أن لها أن تبدي الزينة الباطنة لملوكها. وفيه قولان: قيل المراد الإماء، والإماء الكتائب، كما قاله ابن المسيب، ورجحه أحمد وغيره. وقيل: هو المملوك الرجل، كما قاله ابن عباس وغيره، وهو الرواية الأخرى عن أحمد.

فهذا يقتضي جواز نظر العبد إلى مولاته، وقد جاءت بذلك أحاديث، وهذا لأجل الحاجة؛ لأنها محتاجة إلى غطابة عبدها، أكثر من حاجتها إلى رؤية الشاهد والمعامل والمخاطب، فإذا جاز نظر أولئك، فنظر العبد أولى، وليس في هذا ما يوجب أن يكون محرما يسافر بها. كغير أولي الإربة؛ فإنهم يجوز لهم النظر، وليسوا عارم يسافرون بها، فليس كل من جاز له النظر جاز له السفر بها، ولا الخلوة بها، بل عبدها ينظر إليها للحاجة، وإن كان لا يتخلو بها، ولا يسافر بها [٢٢/١١٢] فإنه لم يدخل في قوله ﷺ: «لا تسافر امرأة إلا مع زوج، أو ذي محرم»^(١). فإنه يجوز له أن يتزوجها إذا عتق، كما يجوز لزواج أختها أن يتزوجها إذا طلق أختها، والمحرم من تحرم عليه على التأييد؛ ولهذا قال ابن عمر: سفر المرأة مع عبدها ضيعة.

فالآية رخصت في إبداء الزينة لذوي المحارم وغيرهم، وحديث السفر ليس فيه إلا ذوي المحارم، وذكر في الآية نساءهن، أو ما ملكت أيماهن، وغير أولي الإربة، وهي لا تسافر معهم. وقوله: «أَوْ نِسَابُهُنَّ» قال: احتراز عن النساء المشتركات. فلا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٦٢) ومسلم (١٣٤١).

وهو الأقوى. فإن عاتشة جعلته من الزينة الظاهرة. قالت: «وَلَا يُتَّبَعُ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» [النور: ٣١]، قالت: «الفتح» حلق [٢٢/١١٥] من فضة تكون في أصابع الرجلين. رواه ابن أبي حاتم. فهذا دليل على أن النساء كن يظهرن أقدامهن أولاً، كما يظهرن الوجه واليدين، كن يرخين ذيوهن، فهي إذا مشت قد يظهر قدمها، ولم يكن يمشين في خفاف وأحذية، وتغطية هذا في الصلاة فيه حرج عظيم. وأم سلمة قالت: تصلي المرأة في ثوب سابغ، يغطي ظهر قدميها. فهي إذا سجدت قد يبدو باطن القدم.

وبالجملة، قد ثبت بالنص والإجماع أنه ليس عليها في الصلاة أن تلبس الجلباب الذي يسترها إذا كانت في بيتها، وإنما ذلك إذا خرجت. وحيث، فتصلي في بيتها، وإن روي وجهها ويدها وقدامها، كما كن يمشين أولاً قبل الأمر بإدناء الجلابيب عليهن، فليست العورة في الصلاة مرتبطة بعورة النظر، لا طرداً ولا عكساً.

وابن مسعود - رضي الله عنه - لما قال: الزينة الظاهرة هي الثياب، لم يقل: إنها كلها عورة حتى ظفرها، بل هذا قول أحد، يعني أنها تشترط في الصلاة، فإن الفقهاء يسمون ذلك: «باب ستر العورة» وليس هذا من ألفاظ الرسول، ولا في الكتاب والسنة أن ما يستره المصلي فهو عورة، بل قال تعالى: «حُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ» [الأعراف: ٣١]، ونهى النبي ﷺ أن يطوف بالبيت عرياناً؛ فالصلاة أولى. ومثل عن الصلاة في الثوب الواحد. فقال: «أو لكلكم ثوبان؟»^(١). [٢٢/١١٦] وقال في الثوب الواحد: «إن كان واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به»^(٢). ونهى أن يصلي الرجل في ثوب واحد ليس على عاتقه

وأما الرجال مع النساء، فلأجل شهوة النكاح، فهذان نوعان، وفي الصلاة نوع ثالث. فإن المرأة لو صلت وحدها كانت مأمورة بالاختيار، وفي غير الصلاة يجوز لها كشف رأسها في بيتها، فأخذ الزينة في الصلاة لحق الله، فليس لأحد أن يطوف بالبيت عرياناً، [٢٢/١١٤] ولو كان وحده بالليل، ولا يصلي عرياناً ولو كان وحده، فعلم أن أخذ الزينة في الصلاة لم يكن ليحتجب عن الناس، فهذا نوع، وهذا نوع.

وحيث، فقد يستر المصلي في الصلاة ما يجوز إبدائه في غير الصلاة، وقد بيدي في الصلاة ما يستره عن الرجال:

فالأول: مثل المتنكين. فإن النبي ﷺ نهى أن يصلي لرجل في الثوب الواحد، ليس على عاتقه منه شيء. فهذا لحق الصلاة. ويجوز له كشف منكبيه للرجال خرج الصلاة، وكذلك المرأة الحرة تحتصر في الصلاة، كما قال النبي ﷺ: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخبر» وهي لا تحتصر عند زوجها، ولا عند ذوي عهدها، قد جاز لها فيه الزينة الباطنة لهؤلاء، ولا يجوز لها في الصلاة أن تكشف رأسها، لهؤلاء ولا لغيرهم.

وعكس ذلك: الوجه واليدان والقدمان، ليس لها أن تبدي ذلك للأجانب - على أصح القولين - بخلاف ما كان قبل النسخ، بل لا تبدي إلا الثياب. وأما ستر ذلك في الصلاة، فلا يجب باتفاق المسلمين بل يجوز لها إبدائها في الصلاة عند جمهور العلماء، كأبي حنيفة والشافعي وغيرهما، وهو إحدی الروایتین عن أحمد. فذلك القدم يجوز إبدائه عند أبي حنيفة،

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٦ / ١٥٠، ٢١٨، ٢٥٩) وأبو داود

(٦٤١) والترمذي (٣٧٧) وابن ماجه (٦٥٥) والحدیث

صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (١٩٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٨) ومسلم (٥١٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦١) ومسلم (٥١٨).

منه شيء^(١).

ولهذا قال ابن عمر لغلامه نافع لما رآه يصلي حاسراً: أرايت لو خرجت إلى الناس كنت تخرج هكذا؟ قال: لا. قال: فإله أحق من يَتَجَمَّلَ له. وفي الحديث الصحيح لما قيل له ﷺ: الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً، ونعله حسناً. فقال: «إن الله جميل يحب الجمال»^(٢).

وهذا كما أمر المصلي بالطهارة والنظافة والطيب، فقد أمر النبي ﷺ أن تتخذ المساجد في البيوت، وتنظف، وتطيب. وعلى هذا، فيستر في الصلاة أبلغ مما يستر الرجل من الرجل، والمرأة من المرأة. ولهذا أمرت المرأة أن تختمر في الصلاة، وأما [٢٢/١١٨] وجهها ويدها وقدمها، فهي إنما غيبت عن إبداء ذلك للأجانب، لم تنه عن إبدائها للنساء، ولا لذوي المحارم.

فعلم أنه ليس من جنس عورة الرجل مع الرجل، والمرأة مع المرأة، التي غيبت عنها؛ لأجل الفحش، وقبح كشف العورة؛ بل هذا من مقدمات الفاحشة، فكان النهي عن إبدائها نهيًا عن مقدمات الفاحشة كما قال في الآية: ﴿ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقال في آية الحجاب: ﴿ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، فنهى عن هذا سداً للزينة لا أنه عورة مطلقة لا في الصلاة ولا غيرها، فهذا هذا.

وأمر المرأة في الصلاة بتغطية يديها بعيداً، واليدان يسجدان كما يسجد الوجه، والنساء على عهد النبي ﷺ إنما كان لهن قمص، وكن يصنعن الصنائع، والقمص عليهن، فتبدي المرأة يديها إذا عجنت وطحنت، وخبزت، ولو كان ستر اليدين في الصلاة واجباً لبينه النبي ﷺ. وكذلك القدمان. وإنما أمر بالخمار فقط مع القميص، فكن يصلين بقمصهن وخرهن. وأما الثوب التي كانت المرأة ترخيه

فهذا دليل على أنه يؤمر في الصلاة بستر العورة: الفخذ وغيره، وإن جوزنا للرجل النظر إلى ذلك، فإذا قلنا على أحد القولين وهو إحدى الروايتين عن أحمد: إن العورة هي السواتان، وأن الفخذ ليست بعورة، فهذا في جواز نظر الرجل إليها، ليس هو في الصلاة والطواف، فلا يجوز أن يصلي الرجل مكشوف الفخذين، سواء قيل: هما عورة، أو لا. ولا يطوف عريانا. بل عليه أن يصلي في ثوب واحد، ولا بد من ذلك، إن كان ضيقاً اتزر به، وإن كان واسعاً التحف به، كما أنه لو صلى وحده في بيت كان عليه تغطية ذلك باتفاق العلماء.

وأما صلاة الرجل بادي الفخذين، مع القدرة على الإزار، فهذا لا يجوز، ولا ينبغي أن يكون في ذلك خلاف، ومن بنى ذلك على الروايتين في العورة، كما فعله طائفة، فقد غلطوا، ولم يقل أحمد ولا غيره: إن المصلي يصلي على هذه الحال. كيف وأحد يأمره بستر المنكين فكيف يبيع له كشف الفخذ؟! فهذا هذا.

[٢٢/١١٧] وقد اختلف في وجوب ستر العورة، إذا كان الرجل خالياً، ولم يختلف في أنه في الصلاة لابد من اللباس، لا تجوز الصلاة عرياناً مع قدرته على اللباس، باتفاق العلماء؛ ولهذا جوز أحد وغيره للعرأة أن يصلوا قعوداً، ويكون إمامهم وسطهم، بخلاف خارج الصلاة، وهذه الحرمة لا لأجل النظر. وقد قال النبي ﷺ في حديث بَرٍّ بن حكيم عن أبيه عن جده لما قال: قلت يا رسول الله، فإذا كان أحدنا خالياً؟ قال: «فإله أحق أن يستحي منه من الناس»^(٣). فإذا كان هذا خارج الصلاة، فهو في الصلاة أحق أن يستحي منه فتؤخذ الزينة لمناجاته - سبحانه.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٩) ومسلم (٥١٦).

(٢) حسن: أخرجه الترمذي (٢٧٩٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٩١).

ذلك، إذا لم يكن عندها رجال أجنب. وقد روي: أن الملائكة لا تنظر إلى الزينة الباطنة فإذا وضعت خمارها وقميصها لم ينظر إليها، وروي في ذلك حديث عن خديجة.

[٢٢/١٢٠] فهذا القدر للقميص، والخمار هو المأمور به لحق الصلاة، كما يؤمر الرجل إذا صلى في ثوب واسع أن يلتحف به، فيغطي عورته ومنكبيه، فالمتكنان في حقه كالرأس في حق المرأة؛ لأنه يصلي في قميص أو ما يقوم مقام القميص. وهو في الإحرام لا يلبس على بدنه ما يقدر له كالقميص والجبّة، كما أن المرأة لا تتقب ولا تلبس القفازين. وأما رأسه فلا يخمره، ووجه المرأة فيه قولان في مذهب أحمد، وغيره، قيل: إنه كرأس الرجل، فلا يغطي. وقيل: إنه كيديه فلا تغطي بالنقاب والبرقع ونحو ذلك، مما صنع على قدره، وهذا هو الصحيح؛ فإن النبي ﷺ لم ينه إلا عن القفازين والنقاب.

وكن النساء يدين على وجوههن ما يسترها من الرجال، من غير وضع ما يجافيها عن الوجه، فعلم أن وجهها كيدي الرجل، ويديها، وذلك أن المرأة كلها عورة كما تقدم، فلها أن تغطي وجهها ويديها، لكن بغير اللباس المصنوع بقدر العضو، كما أن الرجل لا يلبس السراويل ويلبس الإزار. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.



[٢٢/١٢١] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

عن الصلاة في النعل ونحوه؟

فأجاب:

أما الصلاة في النعل ونحوه، مثل الجمجم، والمداس والزيبول، وغير ذلك: فلا يكره، بل هو مستحب؛ لما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه كان

وسألت عن ذلك النبي ﷺ، فقال: «شبرا» فقلن: إذن تبدو سوقهن، فقال: «فراخ لا يزمن عليه»^(١). وقول عمر بن أبي ربيعة:

[٢٢/١١٩]

كتب القتل والقتال علينا

وعلى الغايات جر الذبول

فهذا كان إذا خرجن من البيوت؛ ولهذا مثل عن المرأة تجر ذيلها على المكان القذر، فقال: «يطهره ما بعده»^(٢). وأما في نفس البيت، فلم تكن تلبس ذلك. كما أن الخفاف اتخذها النساء بعد ذلك لستر السوق إذا خرجن، وهن لا يلبسها في البيوت؛ ولهذا قلن: إذن تبدو سوقهن. فكان المقصود تغطية الساق؛ لأن الثوب إذا كان فوق الكعيعين بدا الساق عند المشي.

وقد روي: «اعروا النساء يلزمن الحبال»^(٣) يعني: إذا لم يكن لها ما تلبسه في الخروج لزمت البيت، وكن نساء المسلمين يصلين في بيوتهن. وقد قال النبي ﷺ: «لا تمنعوا إمام الله مساجد الله، ويومهن خير لهن»^(٤) ولم يؤمرن مع القمص إلا بالخرم، لم تؤمر بسراويل؛ لأن القميص يغطي عنه. ولم تؤمر بما يغطي رجليها لا خف ولا جورب، ولا بما يغطي يديها لا بقفازين ولا غير ذلك. فدل على أنه لا يجب عليها في الصلاة ستر

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٦ / ٢٩٥ - ٣٠٩) وأبو داود (٤١١٧) والبيهقي (٢ / ٢٣٣) والحديث صححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١٨٦٤).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٢٥٩٤٩) وأبو داود (٢٨٣) والترمذي (١٤٣) وابن ماجه (٥٣١) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٣) ضعيف: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٧٣) والطبراني في «الكبير» (١٩ / ٤٣٨) والقضائي في «مسند الشهاب» (١ / ٤٠٠) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٩٣٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٩٠٠) ومسلم (٤٤٢) وأبو داود (٥٦٧) واللفظ له.

وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن الفراء من جلود الوحوش، هل تجوز الصلاة فيها؟

فأجاب:

الحمد لله، أما جِلْدُ الأَرَبِ فتجوز الصلاة فيه بلا ريب. وأما الثعلب ففيه نزاع، والأظهر جواز الصلاة فيه، وجِلْدُ الضبع وكذلك كل جِلْدٍ غير جلود السباع التي نهى النبي ﷺ عن لبسها.



[٢٢ / ١٢٣] وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن المرأة إذا ظهر شيء من شعرها في الصلاة هل تبطل صلاتها أم لا؟

فأجاب:

إذا انكشف شيء يسير من شعرها وبدنها لم يكن عليها الإعادة، عند أكثر العلماء، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد.

وإن انكشف شيء كثير، أعادت الصلاة في الوقت، عند عامة العلماء - الأئمة الأربعة، وغيرهم - والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن المرأة إذا صلت وظاهر قدمها مكشوف هل تصح صلاتها؟

فأجاب:

هذا فيه نزاع بين العلماء، ومذهب أبي حنيفة صلاتها جائزة، وهو أحد القولين.



يصلي في نعليه. وفي السنن عنه أنه قال: «إن اليهود لا يصلون في نعالهم فخالقوهم»^(١). فأمر بالصلاة في النعال مخالفة لليهود.

وإذا علمت طهارتها لم تكره الصلاة فيها باتفاق المسلمين، وأما إذا تيقن نجاستها، فلا يصلي فيها حتى تطهر.

لكن الصحيح أنه إذا ذلك النعل بالأرض طهر بذلك، كما جاءت به السنة، سواء كانت النجاسة عنزة، أو غير عنزة. فإن أسفل النعل محل تكرر ملاقة النجاسة له، فهو بمنزلة السييلين، فلما كان إزالته عنها بالحجارة ثابتاً بالسنة المتواترة، فكذلك هذا.

[٢٢ / ١٢٢] وإذا شك في نجاسة أسفل الخف لم تكره الصلاة فيه، ولو تيقن بعد الصلاة أنه كان نجساً فلا إعادة عليه في الصحيح، وكذلك غيره كالبدن والثياب والأرض.



وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن لبس القباء^(٢) في الصلاة، إذا أراد أن يدخل يديه في أكمامه، هل يكره أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، لا بأس بذلك، فإن الفقهاء ذكروا جواز ذلك، وليس هو مثل السدل المكروه؛ لما فيه من مشابهة اليهود، فإن هذه اللبسة ليست من ملابس اليهود. والله أعلم.



(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٥٢) والحاكم (٢٦٠ / ١) والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٣٢١٠).

(٢) القَبَاء: ثوب يلبس فيجعله صاحبه على نفسه فيضم أحد طرفيه إلى الآخر.

[١٢٤/ ٢٢] وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

فصل

في «محبة الجمال» (٥)

ثبت في «صحيح مسلم» عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان، ولا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال ذرة حبة خردل من كبر» (١)، وفي رواية: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر» فقال رجل: يا رسول الله، إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً، ونعله حسناً، فقال: «إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق، وغمط الناس» (٢).

فقوله: «إن الله جميل يحب الجمال» قد أدرج فيه حسن الثياب التي هي المستول عنها، فعلم أن الله يحب الجميل من الناس، ويدخل في عمومه - بطريق الفحوى - الجميل من كل شيء. وهذا كقوله في الحديث الذي رواه الترمذي: «إن الله نظيف يحب النظافة» (٣).

وقد ثبت عنه في «الصحيح»: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً» (٤) [١٢٥/ ٢٢] وهذا مما يستدل به على استحباب التجميل في الجمع، والأعياد، كما في «الصحيحين»: أن عمر بن الخطاب رأى حلة تباع في السوق فقال: يا رسول الله، لو اشتريت هذه تلبسها؟

(٥) هذا الفصل مستل من «الاستقامة» (١/ ٤٢٢-٤٣٥)، وثمة أخطاء وتصحيحات كثيرة في الموضوعين: «الفتاوى» و«الاستقامة» بعضها يصحح من بعض، أو يصحح من السياق، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٩١) والترمذي (٢٧٩٩) وابن ماجه (٥٩) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٩١).

(٣) ضعيف: أخرجه ابن عدي في «الكامل» من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (١٥٩٦).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٠١٥).

فقال: «إنما ليس هذه من لا خلاق له في الآخرة» (٥). وهذا يوافق في حسن الثياب ما في السنن عن أبي الأخوص الجشعي، قال: رأي النبي ﷺ وعلي أطمار، فقال: «هل لك من مال؟» قلت: نعم، قال: «من أي المال؟» قلت: من كل ما أتاني الله، من الإبل والشاة، قال: «فلتر نعمة الله عليك وكرامته عليك» (٦) وفيها عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» (٧) لكن هذا لظهور نعمة الله، وما في ذلك من شكره، وأنه يحب أن يشكر، وذلك لمحبة الجمال. وهذا الحديث قد ضل قوم بما تأولوه (٨)، رأوه معارضاً... (٩)

وكل مصنوع الرب جميل؛ لقول الله - تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧] فيحب كل شيء، وقد يستدلون بقول بعض المشائخ (١٠): المحبة نار تحرق من القلب كل ما سوى مراد المحبوب، [١٢٦/ ٢٢] والمخلوقات كلها مرادة له. وهؤلاء يصرح أحدهم بإطلاق الجمال في كل شيء، وأقل ما يصيب هؤلاء أنهم يتركون الغيرة لله، والنهي عن المنكر والبغض في الله، والجهاد في سبيله، وإقامة حدوده، وهم في ذلك متناقضون، إذ لا يتمكنون من

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٨٨٦) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٢٠٦٨).

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (١٥٤٥٧) وأبو داود (٤٠٦٣) والنسائي (٥٢٢٣) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٤).

(٧) حسن: أخرجه أحمد (٣١١ / ٢) والترمذي (٢٨١٩) والحديث حسنه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٨٧).

(٨) هنا سقط، وأصل الكلام: (بما تأولوه [عليه، وآخرون])، ورد في «الاستقامة»، انظر «الهيأة»: (ص ١٧٩) بتصرف.

(٩) به الجامع - رحمه الله - أن هنا أيضاً بالأصل، وأصل الكلام كما في «الاستقامة»: (رأوه معارضاً [لغيره من النصوص ولم يتنوا للجمع، فالأولون: قد يقولون: كل مصنوع الرب جميل... انظر «الهيأة»: ص ١٧٩ بتصرف).

(١٠) الصواب: المشايخ، وفي كثير من المواضع في الفتاوى يوجد رسم (المشايخ) هكذا (المشائخ) بالهمز، وهو تصحيف من النسخ؛ لأن المشايخ لا يجوزون لغة ولا معنى، انظر «الهيأة»: ص ١٧٩.

عنه أنه قال: «البلاغة»^(٣) من الإيمان»^(٤).

وأيضاً، فقد حرم علينا من لباس الحرير والذهب، وآتية الذهب والفضة، ما هو من أعظم الجمل في الدنيا، وحرم الله الفخر والخيلاء، واللباس الذي فيه الفخر والخيلاء، كإطالة الثياب، حتى ثبت في «الصحيح» عنه أنه قال: «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»^(٥).

ومثل ذلك ما في «الصحيح» عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر إزاره بطراً»^(٦).

وفي «الصحيح» عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «بينما رجل يمر إزاره من الخيلاء، خسف به، فهو يتجملجل في الأرض إلى يوم القيامة»^(٧).

وقال تعالى: ﴿يَذَرِيْنَ آدَمَ قَدْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ لِبَاسًا مُّوَرًى سَوِيًّا تَكُنْ مِنْكُمْ رِجَالٌ وَكِسَافُ الْمَثْقُونِ ذَلِكَ خُفٌّ ذَلِكُمْ مِنْ آتِيسِ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فأخبر أن لباس التقوى خير من ذلك. وقال تعالى: ﴿أَوْسَمُ يَخْشَوْنَ فِي الْحَيَاةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]، وقال تعالى في حق قارون: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ١٧٩]. قالوا: ثياب الأرجوان. ولهذا ثبت عن عبد الله بن عمرو قال: رأى رسول الله ﷺ علي ثوبين معصفرين، فقال: «إن هذه من ثياب الكفار، فلا تلبسها». قلت: أغسلها، قال: «أحرقها»^(٨).

ولهذا كره العلماء الأحمر المشيع حمرة، كما جاء النهي عن الميثة^(٩) الحمراء. وقال عمر ابن الخطاب: دعوا هذه البراقات^(١٠) للنساء. والآثار في هذا ونحوه

(٣) التلذذ: رثاة الميتة.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٤١٦١) وابن ماجه (٤١١٨) والحاكم (٩/١) والخطيب صحيحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٣٤١).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٨٤) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٢٠٨٥).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٨٨)، ومسلم (٢٠٨٧).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٩٠) (٣٤٨٥).

(٨) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٧٧).

(٩) للميثة: من مراكب المعجم وتعمل من حرير أو ديباج.

(١٠) البراقات: أي: الزينات والمحاسن.

الرضا بكل موجود. فإن المنكرات هي أمور مضرة لهم ولغيرهم، فيبقى أحدهم مع طبعه وذوقه^(٩) وينسلخون عن دين الله، وربما دخل أحدهم في الاتحاد والحلول المطلق، وفيهم من ينحصر الحلول والاتحاد ببعض المخلوقات، كالشيخ، أو علي أو غيرها. أو المشافخ^(١٠) والملوك والمزدان.

فيقولون بحلوله في الصور الجميلة، ويعبدونها، ومنهم من لا يرى ذلك، بل يتدين بحب الصور الجميلة من النساء الأجانب، والمردان، وغير ذلك ويرى هذا من الجمال الذي يحبه الله، فيحبه هو، ويلبس المحبة الطيبية المحرمة بالمحبة الدينية، ويعمل ما حرمه الله مما يقرب إليه: ﴿وَإِذَا قُلُوا فَتَحْشَ قَالُوا وَجَدْنَا عَلَىٰ آثَانَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ لَا يَأْتُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨].

والآخرون قالوا: قد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»^(١١).

وقد قال - تعالى - عن المنافقين: ﴿وَإِذَا زَأَمْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّ أَهْلَكُنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَوْمٍ [٢٢/١٢٧] هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيًّا﴾ [مریم: ٧٤]، والأثاث: المال من اللباس ونحوه. والرثي: المنظر. فأخبر أن الذين أهلكهم قبلهم كانوا أحسن صورة، وأحسن أثاثاً، وأموالاً، ليبين أن ذلك لا ينفع عنده، ولا يعاب به. وقال النبي ﷺ: «لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى»^(١٢). وفي «السنن»

(٩) هنا سقط بسبب انتقال نظر الناسخ من كلمة (ذوقه) الأولى إلى الثانية، وأصل العبارة في «الاستقامة»: (فيبقى أحدهم مع طبعه وذوقه [وهو]، ينكر ما يكره ذوقه دون ما لا يكره ذوقه [وينسلخون عن دين الله...])، انظر «الصيانة»: ص ١٧٩ بتصرف.

(١٠) الصواب: المشافخ. انظر «الصيانة»: ص ١٧٩.

(١١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

(١٢) صحيح: أخرجه أحمد (٤١٦ / ٥) وأبو نعيم (١٠٠ / ٣).

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢ / ٨٨) والخطيب صحيحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢٧٠٠).

ووعده وجهه وبغضه وثوابه وعقابه كل ذلك من... (٢٢٠)
وقد بسطنا الكلام على ما يتعلق بهذه القاعدة في
غير موضع لتعلقها بأصول الدين وفروعه، فإن من
أكبر شعبها «مسألة الأسماء والأحكام» في فساق أهل
الملة. وهل يجتمع في حق الشخص الواحد الثواب
والعقاب، كما يقوله أهل السنة والجماعة، أم لا يجتمع
ذلك؟ كما يقوله جمهور الخوارج والمعتزلة. وهل يكون
الشيء الواحد محبوباً من وجهه، مبغوضاً من وجهه،
عموداً من وجهه، مذموماً من وجهه؟ وقد تنازع في
ذلك أهل العلم من الفقهاء والمتكلمين، وغيرهم.
والتعارض بين النصوص، إنما هو لتعارض مقتضى
للحمد والذم من الصفات [٢٢٠/١٣٠] القائمة
بذلك؛ ولهذا كان هذا الجنس موجباً للفرقة والفتنة.

فأول مسألة فرقت بين الأمة مسألة الفاسق الملي (٢٢١)،
فأدرجته الخوارج في نصوص الوعيد، فخلدوه في
النار (٢٢٢)، لكن لم يحكموا بكفره، فلو كان شيء خيراً
محضاً لم يوجب فرقة، ولو كان شراً محضاً لم يخف أمره،
لكن لاجتماع الأمرين فيه أوجب الفتنة.

وكذلك «مسألة القدر» التي هي من جملة فروع
هذا الأصل فإنه اجتمع في الأفعال الواقعة التي نهى
الله عنها: أنها مرادة له (٢٢٣) لكونها من الموجودات،
وأنها غير محبوبة له بل ممقوتة مبغوضة. فأنبتوا وجود

كثيرة. وقال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَغْضُوا مِنْ
أَبْصَرِهِمْ وَتَبَعَلُّوا أَرْوَاجَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ
جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَكُمْ نُكَاحٌ مُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣٠،
٣١]، وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح (٢) عن
جرير ابن عبد الله قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظر
الفتنة فقال: «اصرف بصرك» (٢).

وفي «السنن» أنه قال لعلي: «يا علي، لا تتبع النظرة
النظرة، فإنما لك الأولى، وليست لك الآخرة» (٣).

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْتُمَا بِهِمَا
أَرْوَاجًا يَتَخَفَتَانِ الْعُرْوَةَ الْأُتْرُقَاتِ لِيَقْتَفِيَهُمَا فِيهِ وَيَرْزُقَ رَيْكَ حَقّاً
وَأَتَقَى﴾ [طه: ١٣١]، وقال: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا
مَتَّعْتُمَا بِهِمَا أَرْوَاجًا يَتَخَفَتَانِ الْعُرْوَةَ الْأُتْرُقَاتِ لِيَقْتَفِيَهُمَا فِيهِ وَيَرْزُقَ رَيْكَ حَقّاً
وَأَتَقَى﴾ [الحجر: ٨٨]، وقال: ﴿ثَلَاثٌ لِلنَّاسِ حُبٌّ
الشَّهَوَاتِ مِنَ الْبَغْيِ﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ أُوْتِيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ
ذَلِكَ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا
الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٤، ١٥]، وقد قال تعالى - مع
ذمه لما ذمه من [٢٢٩/٢٢٢] هذه الزينة - ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ
زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِمُ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ
لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
[الأعراف: ٣٢].

فتقول: اعلم أن ما يصفه النبي ﷺ من محبة
للاجتماع للمحبة، وما يبغضه من ذلك، هو مثل ما
يأمر به من الأفعال، وينهى عنه من ذلك، فإن الحب
والبغض هما أصل الأمر والنهي، وذلك نظير ما يعده
على الأعمال الحسنة من الثواب، ويتوعد به على
الأعمال السيئة من العقاب، فأمره ونهيه ووعدته

(٢٢٠) أشار الجامع رحمه الله إلى وجود يافض بالأصل في ذا الموضوع،
والساقط كما في «الاستقامة»: (كل ذلك من [جنس واحد،
والنصوص النبوية تأتي مطلقة عامة من الجانبين، فتعارض في
بعض الأعيان والأفعال التي تندرج في نصوص المدح والذم،
والحب والبغض، والأمر والنهي، والوعد والوعيد]).
انظر «الصيانة»: ص ١٨٢: ١٨٣ بتصرف.

(٢٢١) الفاسق الملي: من أهل الملة.

(٢٢٢) قد وقع هنا سقط بسبب انتقال نظر الناسخ من (فخلدوه في
النار) الأولى إلى الثانية، والسقط من «الاستقامة» هو:
[وحكموا بكفره، ووافقهم المعتزلة على دخوله في نصوص
الوعيد وخلدوه في النار، لكن لم يحكموا بكفره...].

(٢٢٣) هنا سقط وأصله في «الاستقامة»: [لكونها من المبهات فقال
طوائف من أهل الكلام: الإرادة والمحبة والرضا واحدة، أو
متلازمة. ثم قالت القدرية: والله لم يجب هذه الأفعال ولم
يرضها، فلم يردّها]. انظر «الصيانة»: ص ١٨٥ بتصرف.

(٢) في «الاستقامة»: (وقال النبي ﷺ في الحديث [عن أبي هريرة:
«العينات تزنيان، وزناهما النظر»، وفي الحديث الصحيح] عن
جرير ابن عبد الله...). انظر «الصيانة»: ص ١٨٢ بتصرف.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٥٩).

(٢) حسن: أخرجه أحمد (٣٥٣ / ٥) وأبو داود (٢١٤٩) والترمذي
(٢٧٧٧) والبيهقي في «الكبرى» (٧ / ٩٠) والحديث

حسنه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧٨٣٠).

بعض ذلك. وإلى قدرة إيلسية تصلق بالأمر^(٩)، لكن ترى ذلك تناقضًا مخالفًا للحق والحكمة، وهذا [٢٢/١٣٢] شأن عامة ما تعارض فيه الأسباب والدلائل.

تجد فريقًا يقولون بهذا دون هذا، وفريقًا بالعكس^(١٠)، أو الأمرين، فاعتقدوا تناقضهما، فصاروا متحيرين، معرضين عن التصديق بهما جميعًا، ومتناقضين^(١١) مع هذا تارة، ومع هذا تارة. وهذا تحمد في مسائل الكلام والاعتقادات، ومسائل الإرادة والعبادات؛ كمسألة السماع الصوتي، ومسألة الكلام، ومسائل الصفات، وكلام الله - تعالى - وغير ذلك من المسائل.

وأصل هذا كله هو العدل بالتسوية بين المتماثلين، فإن الله يقول: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]. وقد بسطنا القول في ذلك، وبيننا أن العدل جماع الدين والحق والخير كله في غير موضع. والعدل الحقيقي قد يكون متعذرًا أو متعسرًا، إما علمه، وإما العمل به؛ لكون التماثل من كل وجه غير متمكن، أو غير معلوم، فيكون الواجب في مثل ذلك ما كان أشبه بالعدل، وأقرب إليه، وهي الطريقة المثل؛ ولهذا قال - سبحانه -: ﴿وَأَنزَلْنَا الْعَسْكَرَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تَكْفِ يَفْزَعُ إِلَّا أَوْسَعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢].



[٢٢/١٣٣] وسئل - رحمه الله -:

عن المتنزه عن الأقمشة الثمينة مثل الحرير والكتان المتغالي في تحسينه وما ناسبها: هل في ترك ذلك أجر، أم لا؟ أفتونا مأجورين.

(٩) في «الاستقامة»: [بالأمرين] وهو الصواب. انظر «البيان» ص ١٨٧ بتصرف.

(١٠) في «الاستقامة»: [وفريقًا رأوا الأمرين] وهو الصواب. انظر «البيان»: ص ١٨٧ بتصرف.

(١١) في «الاستقامة»: [أو متناقضين] وهو الصواب. انظر «البيان»: ص ١٨٧ بتصرف.

الكائنات بدون مشيئته؛ ولهذا لما قال غيلان القدري لربيعة بن أبي عبد الرحمن: يا ربيعة، نشدتك الله، أترى الله يحب أن يعصى؟ فقال له ربيعة: أترى الله يعصى قسرًا؟ فكانه ألقمه حجرًا. يقول له: نزهته عن محبة المعاصي، فسلبه الإرادة والقدرة، وجعلته مقهورًا مقسورًا.

وقال من عارض القدرية: بل كل ما أَرَادَهُ فقد أحبه ورضيه، ولزمهم أن يكون الكفر والفسق والعصيان محبوباتًا لله مرضيًا.

وقالوا أيضًا: يأمر بما لا يريد، وكل ما أمر به من الحسنات [٢٢/١٣١] فإنه لم يرده، وربما قالوا: ولم يحبه ولم يرضه، إلا إذا وجد. قالوا: ولكن أمر به وطلبه.

فقبل لهم: هل يكون طلب وإرادة واستدعاء بلا إرادة ولا محبة ولا رضى؟ هذا جمع بين التقيضين، فتحيروا. فأولئك سلبوا الرب خلقه وقدرته وإرادته العامة، وهؤلاء سلبوه محبته ورضاه وإرادته الدينية وما تضمنه أمره ونهيه من ذلك. فكما أن الأولين لم يثبتوا أن الشخص الواحد يكون مثابًا معاقبًا، بل إما مثابًا وإما معاقبًا، فهؤلاء لم يثبتوا أن الفعل الواحد يكون مرادًا من وجه دون وجه، مرادًا غير محبوب، بل إما مراد محبوب، وإما غير مراد ولا محبوب.

وكما تفرقوا في صفات الخالق، تفرقوا في صفات المخلوق، فأولئك لم يثبتوا له إلا قدرة واحدة تكون قبل الفعل، وهؤلاء لم يثبتوا له إلا قدرة واحدة تكون مع الفعل. أولئك نفوا القدرة الكونية التي بها يكون الفعل، وهؤلاء نفوا القدرة الدينية التي بها يأمر الله العبد وينهاه، وهذا من أصول تفرقهم في «مسألة تكليف ما لا يطاق».

وانقسموا إلى قدرية مجوسية، ثبت الأمر والنهي، وتنفي القضاء والقدر. وإلى قدرية مشركية - شر منهم - ثبت القضاء والقدر، وتكذب بالأمر والنهي، أو

فأجاب:

﴿مُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٨٧ ، ٨٨]، نزلت هذه الآية بسبب أن جماعة من الصحابة كانوا قد عزموا على ترك أكل الطيبات، كاللحم ونحوه، وترك النكاح.

وفي «الصحيحين» عن أنس أن النبي ﷺ قال: «ما بال رجال يقول أحدهم: أما أنا فأصوم ولا أفطر، ويقول الآخر: أما أنا فأقوم ولا أنام، ويقول الآخر: أما أنا فلا أكل اللحم. لكني أصوم وأفطر، وأقوم وأنام، وأتزوج النساء، وأكل اللحم، فمن رغب عن ستي فليس مني»^(٣).

[٢٢/١٣٥] وفي «صحيح البخاري» أن النبي ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس، فقال: «ما هذا؟» قالوا: هذا أبو إسرائيل، نذر أن يقوم، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم، فقال النبي ﷺ: «مره أن يستظل، وأن يتكلم، وأن يجلس، ويتم صومه»^(٤). وقد قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلّٰهِ إِن كُنتُمْ لَهُا تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢].

فأمر بالأكل من الطيبات، والشكر له، والطيب هو ما ينفع الإنسان. وحرّم الخبائث، وهو ما يضره، وأمر بشكره، وهو العمل بطاعته بفعل الأمور، وترك المحذور. وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله ليرضى على العبد يأكل الأكلة فيحمده عليها، ويشرب الشربة فيحمده عليها»^(٥). وقال تعالى: ﴿كُلُوا مِن الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]، فمن أكل من الطيبات ولم يشكر، ولم يعمل صالحاً، كان معاقباً على ما تركه من الواجبات، ولم تحل له الطيبات.

فإنه إنما أحلها لمن يستعين بها على طاعته، لا لمن يستعين بها على معصيته، كما قال تعالى: ﴿لَمَسْ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ إِمَّا يَطْعَمُوا إِذَا مَا

الحمد لله رب العالمين، أما ما حرّمه الله ورسوله كالحرير، فإنه يثاب على تركه، كما يعاقب على فعله. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «من يلبس الحرير في الدنيا، لم يلبسه في الآخرة»^(٦)، وقال عن الحرير والذهب: «هذا حرام على ذكور أمتي حل لإنائهما»^(٧).

وأما المباحات: فيثاب على ترك فضولها، وهو ما لا يحتاج إليه لمصلحة دينه، كما أن الإسراف في المباحات منهي عنه، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وقال تعالى عن أصحاب النار: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ﴾^(٨) وَكَانُوا يُعْمِرُونَ عَلَىٰ آلِهِمُ الْعُتَمَ [الواقعة: ٤٥ ، ٤٦]، وقال - تعالى - ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]، وقال - تعالى - ﴿وَمِمَّا تَبَذَرَ تَبَذِّرًا إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٦ ، ٢٧].

والإسراف في المباحات هو مجاوزة الحد، وهو من العلوان للمحرّم، وترك فضولها هو من الزهد المباح. وأما الامتناع من فعل المباحات مطلقاً كالذي يمتنع من أكل اللحم، وأكل الخبز، أو شرب الماء، أو لبس الكتان والقطن، ولا يلبس إلا الصوف، ويمتنع من نكاح النساء، ويظن أن هذا من الزهد المستحب، فهذا جاهل ضال من جنس زهاد النصاري. قال الله - تعالى - ﴿يَتَأْتِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرُّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَقْعُدُوا عَنْهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَقِدِّينَ﴾^(٩) وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنتُمْ بِهِ

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١)، وأما قوله: «وأكل اللحم» فلم أجدهما من قول النبي ﷺ، وإنما هي من قول أحد الصحابة الذين سألوها عن عبادته.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧٠٤).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٣٤).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٣٠) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٢٠٦٩).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٥٧) وأحمد (٣٩٤ / ٤) والترمذي (١٧٢٠) والنسائي (٢٨٥ / ٢) والبيهقي (٢٧٥ / ٣).

والحديث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٧٧).

أباحه الله من الطعام واللباس مظهرًا لنعمة الله، مستعينًا على طاعة الله، كان مثابًا على ذلك، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَقُولَنَّ بِتَوْبِهِ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] أي: عن شكر النعيم، فيطالب العبد بأداء شكر نعمة الله على النعيم، فإن الله - سبحانه - لا يعاقب على ما أباح، وإنما يعاقب على ترك مأمور، وفعل محذور. وهذه القواعد الجامعة تبين المسائل المذكورة وغيرها.

وأما الحرير: فهو حرام على الرجال، إلا في مواضع مستثناة، فمن لبس ما حرم الله ورسوله فهو آثم.

وأما الكتان والقطن ونحوهما فمن تركه مع الحاجة فهو جاهل ضال، ومن أسرف فيه فهو مذموم. ومن تجمل بلبسه إظهارًا لنعمة الله عليه، فهو مشكور على ذلك، [٢٢/١٣٨] فإن النبي ﷺ قال: «إن الله إذا أنعم على عبد بنعمة أحب أن يرى أثر نعمه عليه»^(١)، وقال: «إن الله جميل يحب الجمال»^(٢). ومن ترك لبس الرفيع من الثياب تواضعًا لله - لا بخلًا، ولا التزامًا للترك مطلقًا - فإن الله يشبهه على ذلك، ويكسوه من حلل الكرامة.

وتكره الشهرة من الثياب، وهو المترفع الخارج عن العادة. والمتخفّض الخارج عن العادة؛ فإن السلف كانوا يكرهون الشهرة، المترفع والمتخفّض، وفي الحديث: «من لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة»^(٣). ونحو الأُمُور أوساطها.

والفعل الواحد في الظاهر يثاب الإنسان على فعله مع النية الصالحة ويعاقب على فعله مع النية الفاسدة، فمن حج ماشيًا لقوته على المشي، وأثر بالنفقة كان مأجورًا أجرين: أجر المشي، وأجر الإيثار. ومن حج ماشيًا، بخلًا بالمال، إضرارًا بنفسه، كان آثمًا إثمين:

(٢) صحيح: صححه الألباني في «الصحيح» (١٢٩٠).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٩١).

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٤٠٣٩) وابن ماجه (٣٦٠٦-٣٧٠٧)

والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود» و«صحيح الجامع» (٦٥٢٦).

أَتَقُوا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقُوا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقُوا وَآمَنُوا ۗ وَاللَّهُ غَيْبُ الْغُيُوبِ» [المائدة: ٩٣]، وقال الخليل: [٢٢/١٣٦] ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الْكَرَمِ مَنْ أَمَنَ بِهِمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيَلْسَنُ الْمَمِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦].

ولهذا لا يجوز أن يعان الإنسان بالمباحات على المعاصي، مثل من يعطي الخبز واللحم لمن يشرب عليه الخمر، ويستعين به على الفواحش.

ومن حرم الطيبات التي أحلها الله من الطعام واللباس والنكاح وغير ذلك، واعتقد أن ترك ذلك مطلقًا هو أفضل من فعله لمن يستعين به على طاعة الله، كان معتديا معاقبًا على تحريمه ما أحل الله ورسوله، وعلى تعبد الله - تعالى - بالربانية، ورغبته عن سنة رسول الله ﷺ، وعلى ما فرط فيه من الواجبات، وما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب.

وكذلك من أسرف في بعض العبادات: كسرد الصوم، ومداومة قيام الليل، حتى يضعفه ذلك عن بعض الواجبات، كان مستحقًا للعقاب كما قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو: «إن لنفسك عليك حقًا، ولأهلك عليك حقًا، ولزوجك عليك حقًا، فأت كل ذي حق حقه»^(١).

فأصل الدين «فعل الواجبات، وترك المحرمات». فما تقرب العبد [٢٢/١٣٧] إلى الله بأفضل من أداء ما افترض عليه، ولا يزال العبد يتقرب إلى الله بالتوافل حتى يجبه. فالتوافل المستحبة التي لا تمنع الواجبات: مما يرفع الله بها الدرجات، وترك فضول المباحات، وهو ما لا يحتاج إليها لفعل واجب ولا مستحب مع الإيثار بها مما يشب الله فاعله عليه، ومن تركها لمجرد البخل، لا للتقرب إلى الله لم يكن محمودًا.

ومن امتنع عن نوع من الأنواع التي أباحها الله على وجه التقرب بتركها، فهو مخطئ ضال، ومن تناول ما

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٣٩).

[٢٢/١٤٠] فأجاب:

الحمد لله، لا يجوز خياطة الحرير لمن يلبس لباساً محرماً مثل لبس الرجل للحرير المصمت في غير حال الحرب، ولغير التداوي، فإن هذا من الإعانة على الإثم والعدوان. وكذلك صناعة آنية الذهب والفضة، على أصح القولين عند جماهير العلماء. وكذلك صناعة آلات الملاهي، ومثل تصوير الحيوان، وتصوير الأوثان، والصلبان، وأمثال ذلك مما يكون فيه تصوير الشيء على صورة يحرم استعماله فيها.

وكذلك صناعة الخمر، وأما أمكنة المعاصي والكفر ونحو ذلك، والعوض المأخوذ على هذا العمل المحرم خبيث، ويجب إنكار ذلك. وأما خياطته لمن يلبسه لبساً جائزاً، فهو مباح: كخياطته للنساء، وإن كان الرجل يمسسه عند الخياطة، فإن هذا ليس من المحرم، ومثل ذلك صناعة الذهب والفضة لمن يستعمله استعمالاً مباحاً.

ويجوز استعمال خيوط الحرير في لباس الرجال، وكذلك يباح العلم والسجاف^(١)، ونحو ذلك مما جاءت به السنة بالرخصة فيه، وهو ما كان موضع إصبعين، أو ثلاثة، أو أربعة، وقد كان للنبي ﷺ جُبَّةٌ مكفوفة بحرير.



[٢٢/١٤١] وسئل - رحمه الله تعالى -:

عن خياط خاط للنصارى سير حرير فيه صليب ذهب. فهل عليه إثم في خياطته؟ وهل تكون أجرته حلالاً، أم لا؟

فأجاب:

نعم، إذا أعان الرجل على معصية الله كان آثماً؛ لأنه أعان على الإثم والعدوان؛ ولهذا لعن النبي ﷺ الخمر وعاصرها، ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه، ويأثعها ومشتريها، وساقبها، وشاربها، وأكل ثمنها.

إثم البخل، وإثم الإضرار. ومن حج راكباً؛ لضعفه عن المشي، وللاستعانة بذلك على راحته، ليتقوى بذلك على العبادة، كان مأجوراً أجرين. ومن حج راكباً يظلم الجمال، والجمال، كان آثماً إثمين.

وكذلك اللباس: فمن ترك جميل الثياب؛ بخلًا بالمال، لم يكن له أجر. ومن تركه متعبداً بتحريم المباحات، كان آثماً. ومن لبس جميل الثياب إظهاراً لنعمة الله، واستعانة [٢٢/١٣٩] على طاعة الله، كان مأجوراً. ومن لبسه فخراً وخيلاء، كان آثماً. فإن الله لا يحب كل مختال فخور.

ولهذا حرم إطالة الثوب بهذه النية، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ قال: «من جر إزاره خيلاء لم ينظر الله يوم القيامة إليه»، فقال أبو بكر: يا رسول الله، إن طرف إزاري يسترخي إلا أن أتعاهد ذلك منه، فقال: «يا أبا بكر، إنك لست ممن يفعله خيلاء»^(٢). وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «بينما رجل يمر إزاره خيلاء، إذ خسف الله به الأرض، فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة»^(٣).

فهذه المسائل ونحوها، تتنوع بتنوع علمهم واعتقادهم. والعبد مأمور أن يقول في كل صلاة: «أَعُوذُ بِالْخَيْرِطِ الْمُتَّقِمِ ۝ صِرْطَ الَّذِينَ أَوْفَقَتْ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» [الفاتحة: ٦، ٧]. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن الحرير المحض: هل يجوز للخياط خياطته للرجال؟ وهل أجرته حرام؟ وهل ينكر عليه لذلك؟ وهل تباح الخياطة بخيوط الحرير في غير الحرير؟ وهل تجوز خياطته للنساء؟

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٨٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٨٥) ومسلم (٢٠٨٨).

(٣) السجاف: الأستار.

بيعه للجدد والصبيان إذا كانوا دون البلوغ؟ أو لليهود والنصارى، أم لا؟ إلى غير ذلك من المسائل.

فأجاب:

أما أقباع الحرير، فيحرم لبسها على الرجال؛ ولأنها حرير، [٢٢/١٤٣] ولبس الحرير حرام على الرجال، بسنة رسول الله ﷺ وإجماع العلماء. وإن كان مبطنًا بقطن أو كتان.

وأما على النساء؛ فلأن الأقباع من لباس الرجال، وقد لعن النبي ﷺ المتشبهات من النساء بالرجال، والمتشبهين من الرجال بالنساء.

وأما لباس الحرير للصبيان الذين لم يبلغوا؛ ففيه قولان مشهوران للعلماء، لكن أظهرهما أنه لا يجوز، فإن ما حرم على الرجل فعله حرم عليه أن يمكن منه الصغير، فإنه يأمره بالصلاة إذا بلغ سبع سنين، ويضربه عليها إذا بلغ عشرًا، فكيف يحل له أن يلبسه المحرمات.

وقد رأى عمر بن الخطاب على صبي للزبير ثوبًا من حرير فمزقه، وقال: لا تلبسوهم الحرير. وكذلك ابن مسعود مزق ثوب حرير كان على ابنه. وما حرم لبسه لم تحل صنعه ولا يبيعه لمن يلبسه من أهل التحريم.

ولا فرق في ذلك بين الجند وغيرهم، فلا يحل للرجل أن يكتسب بأن يخطيط الحرير لمن يحرم عليه لبسه، فإن ذلك إعانة على الإثم والعدوان، وهو مثل الإعانة على الفواحش ونحوها. وكذلك لا يباع [٢٢/١٤٤] الحرير لرجل يلبسه من أهل التحريم، وأما بيع الحرير للنساء فيجوز. وكذلك إذا بيع لكافر، فإن عمر بن الخطاب أرسل بحرير أعطاه إياه النبي ﷺ إلى رجل مشرك.



وأكثر هؤلاء كالعاصر والحامل والساقى إنما هم يعاونون على شرها؛ ولهذا ينهى عن بيع السلاح لمن يقاتل به قتالاً محرماً: كقتال المسلمين، والقتال في الفتنة، فإذا كان هذا في الإعانة على المعاصي، فكيف بالإعانة على الكفر، وشعائر الكفر.

والصليب لا يجوز عمله بأجرة، ولا غير أجرة، ولا يبيعه صلياً، كما لا يجوز بيع الأصنام، ولا عملها، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير» [٢٢/١٤٢] والأصنام^(١). وثبت عنه أنه لعن المصورين. وأنه كان لا يرى في البيت صورة إلا قَصَبَهَا^(٢). فصانع الصليب ملعون لعنه الله ورسوله.

ومن أخذ عوضاً عن عين محرمة، أو نفع استوفاه، مثل أجرة حمل الخمر، وأجرة صانع الصليب، وأجرة البغي، ونحو ذلك فليتصدق بها، وليتب من ذلك العمل المحرم، وتكون صدقته بالعوض كفارة لما فعله، فإن هذا العوض لا يجوز الانتفاع به؛ لأنه عوض خبيث، ولا يعاد إلى صاحبه؛ لأنه قد استوفى العوض، ويتصدق به. كما نص على ذلك من نص من العلماء. كما نص عليه الإمام أحمد في مثل حامل الخمر، ونص عليه أصحاب مالك، وغيرهم.



وَسُئِلَ - رحمه الله - :

عمن يتجر في الأقباع: هل يجوز له بيع القُبُع^(٣) المرعزي وشراؤه؟ والاكتساء منه؟ وما يجري مجراه من الحرير الصامت؟ أو يحرم عليه لكون القُبُع لبس الرجال دون النساء؟ وهل يجوز

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٣٦).

(٢) قَصَبَه: قطع موضع التصليب.

(٣) القُبُع: هي التي تكون على الرأس.

فأجاب:

الحمد لله، الكوفية التي بالفرق والدائر من غير أن تستر الشعر المسدول، هي من لباس الصيَّان، والمرأة اللابسة لذلك متشبهة بهم. وهذا النوع قد يكون أول من فعله من النساء قصدت التشبه بالمردان، كما يقصد بعض البغايا أن تضفر شعرها ضفيرا واحداً مسدولاً بين الكتفين، وأن ترخي لها السوالف، وأن تعتم، لتشبه المردان في العمامة، والعنار والشعر. ثم قد تفعل الحرة بعض ذلك، لا تقصد هذا، لكن هي في ذلك متشبهة بالرجال. وقد استفاضت السنن عن النبي ﷺ في «الصحاح» وغيرها، بلمن التشبهات من النساء بالرجال، والمتشبهين من الرجال بالنساء، وفي رواية: أنه لعن المختلين من الرجال، والمترجلات من [٢٢/١٤٦] النساء^(٣)، وأمر بنفي المختلين. وقد نص على نفهم الشافعي وأحمد، وغيرهما. وقالوا: جاءت سنة رسول الله ﷺ بالنفي في حد الزنا، وينفي المختلين.

وفي «صحيح مسلم» عنه أنه قال: «صنفان من أهل النار من أمي لم أرهما بعد: كاسيات عاريات، مائلات مميلات، على رءوسهن مثل أسنمة البخت، لا يدخلن الجنة، ولا يخرجن منها. ورجال معهم سياط مثل أذناب البقر، يضربون بها عباد الله»^(٤).

وفي «السنن» أنه مر بباب أم سلمة وهي تعتصب فقال: «يا أم سلمة! لَيْتَ لَا لَيْتَيْنِ»^(٥). وقد فسر قوله: «كاسيات عاريات» بأن تكسي ما لا يسترها، فهي كاسية، وهي في الحقيقة عارية، مثل من تكسي الثوب

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٨٦).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٢٨).

(٥) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٥٩٨٣) وأبو داود (٤١١٥) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٩٦٣).

ومعنى قوله: «لَيْتَ لَا لَيْتَيْنِ» قال أبو داود: يقول لا نعمت مثل الرجل لا تكرره طاقاً أو طاقين.

وَسُئِلَ - رحمه الله -:

هل طرح القباء على الكتفين من غير أن يدخل يديه في أكمامه مكروه؟

فأجاب:

لا بأس بذلك، باتفاق الفقهاء، وقد ذكروا جواز ذلك، وليس هذا من السدل المكروه؛ لأن هذه اللبسة ليست لبسة اليهود.



وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن طول السراويل إذا تعدى عن الكمب، هل يجوز؟

فأجاب:

طول القميص والسراويل وسائر اللباس، إذا تعدى ليس له أن يجعل ذلك أسفل من الكمين، كما جاءت بذلك الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، وقال: «الإسبال في السراويل والإزار والقميص»^(١) يعني نسي عن الإسبال.



[٢٢/١٤٥] وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن لبس الكوفية للنساء: ما حكمها إذا كانت بالدائر والفرق؟ وفي لبسهن الفراجي^(٢)؟ وما الضابط في التشبه بالرجال في الملبوس؟ هل هو بالنسبة إلى ما كان على عهد رسول الله ﷺ، أو كل زمان بحسبه؟

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٩٤) وابن ماجه (٣٥٧٦) بدون لفظ: (السراويل) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٧٧٠).

(٢) الفراجي: ثوب واسع الأكمام يتربا به العلماء.

فالنساء؟ قال: «يرخين شبرا»، قيل له: إذن [٢٢/١٤٨] تكشف سوقهن، قال: «فراحا لا يزدن عليه»^(١). قال الترمذي: حديث صحيح.

حتى إنه لأجل ذلك روي أنه رخص للمرأة إذا جرت ذيلها على مكان قدر ثم مرت به على مكان طيب، أنه يظهر بذلك، وذلك قول طائفة من أهل العلم في مذهب أحمد وغيره، جعل المجرور بمنزلة النعل الذي يكثر ملاقاته النجاسة، فيظهر بالجامد، كما يظهر السيلائن بالجامد لما تكرر ملاقاتها النجاسة.

ثم إن هذا ليس معينا للستر، فلو لبست المرأة سراويل، أو خفا واسعا صلبا كالموق^(٢)، وتدل فوقه الجلباب بحيث لا يظهر حجم القدم، لكان هذا محصلا للمقصود، بخلاف الخف اللين الذي يدي حجم القدم؛ فإن هذا من لباس الرجال. وكذلك المرأة لو لبست جبة وفروة لحاجتها إلى ذلك إلى دفع البرد، لم تنه عن ذلك.

فلو قال قائل: لم يكن النساء يلبسن الفراء، قلنا: فإن ذلك يتعلق بالحاجة، فالبلاد الباردة يحتاج فيها إلى غلط الكسوة، وكونها مدفئة، وإن لم يحتاج إلى ذلك في البلاد الحارة، فالفارق بين لباس الرجال والنساء، يعود إلى ما يصلح للرجال، وما يصلح للنساء. وهو ما يناسب ما يؤمر به الرجال، وما تؤمر به النساء. فالنساء مأمورات [٢٢/١٤٩] بالاستار والاحتجاب، دون التبرج والظهور؛ ولهذا لم يشرع لها رفع الصوت في الأذان ولا التلية، ولا الصعود إلى الصفا والمروة، ولا التجرد في الإحرام، كما يتجرد الرجل.

فإن الرجل مأمور أن يكشف رأسه، وأن لا يلبس الثياب المعتادة - وهي التي تصنع على قدر أعضائه - فلا يلبس القميص، ولا السراويل ولا البرنس، ولا الخف، لكن لما كان محتاجا إلى ما يستر العورة، ويمشي

الرقيق الذي يصف بشرتها، أو الثوب الضيق الذي يدي تقاطيع خلقها، مثل عجزتها وساعدها، ونحو ذلك. وإنما كسوة المرأة ما يسترها، فلا يدي جسمها، ولا حجم أعضائها لكونه كثيفا واسعا.

ومن هنا، يظهر الضابط في نهي^ﷺ عن تشبه الرجال بالنساء، وعن تشبه النساء بالرجال، وأن الأصل في ذلك ليس هو راجعا إلى مجرد ما يختاره الرجال والنساء ويشتهونه، ويعتادونه، فإنه لو كان كذلك، لكان إذا اصطلاح قوم على أن يلبس الرجال الأحمر التي [٢٢/١٤٧] تغطي الرأس والوجه والعنق، والجلابيب التي تسدل من فوق الرؤوس حتى لا يظهر من لباسها إلا العينان، وأن تلبس النساء العمام والأقنية المختصرة، ونحو ذلك - أن يكون هذا سائغا. وهذا خلاف النص والإجماع. فإن الله - تعالى - قال للنساء: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُفَاهِمْ وَلَا تَبْدِيْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا بِيَعْلَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، وقال: ﴿قُلْ لِّلرَّوْحِ كَ وَنِكَاتِكِ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابٍ ذَٰلِكَ أَتَىٰ أَن يَتَرَفَّقَ فَلَا يُؤْذَنُ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، وقال: ﴿وَلَا تَبْرَجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فلو كان اللباس الفارق بين الرجال والنساء مستنده مجرد ما يعتاده النساء أو الرجال باختيارهم وشهوتهم، لم يجب أن يندبن عليهن الجلابيب ولا أن يضربن بالخرم على الجيوب، ولم يحرم عليهن التبرج، تبرج الجاهلية الأولى؛ لأن ذلك كان عادة لأولئك، وليس الضابط في ذلك لباسا معينا من جهة نص النبي^ﷺ، أو من جهة عادة الرجال والنساء على عهده، بحيث يقال: إن ذلك هو الواجب، وغيره محرم.

فإن النساء على عهده كن يلبسن ثيابا طويلات الذيل، بحيث ينجر خلف المرأة إذا خرجت، والرجل مأمور بأن يشر ذيله حتى لا يبلغ الكعيعين؛ ولهذا لما نهى النبي^ﷺ الرجال عن إسبال الإزار، وقيل له:

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٧٣١).

(٢) اللوق: الذي يلبس فوق الخف.

وقال النبي ﷺ: «لا تمنعوا إمام الله مساجد الله، ويؤمن غيرهن»^(١). وقال: «صلاة إحدائكم حجرتها، وصلاتها في حجرتها أفضل من صلاتها في دارها، وصلاتها في دارها أفضل من صلاتها في مسجد قومها، وصلاتها في مسجد قومها أفضل من صلاتها معي»^(٢). وهذا كله لما في ذلك من الاستتار والاحتجاب.

ومعلوم أن المساكن من جنس الملابس، كلاهما جعل في الأصل للوقاية، ودفع الضرر. كما جعل الأكل والشرب لجلب المنفعة، فاللباس يتقي الإنسان به الحر والبرد، ويتقي به سلاح العدو، وكذلك المساكن يتقى بها الحر والبرد ويتقى بها العدو. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مَّا خَلَفَ ظُلُمًا وَّجَعَلَ لَكُم مِّنَ النَّجْمِ أَكْشَبًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ سَرِيرٍ ثِيَابًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْغُلَامِ أَكْثَرًا وَأَلَافًا مِّنْ غَيْرِهَا لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨١]، فذكر في هذا الموضع ما يحتاجون إليه لدفع ما قد يؤذيهم.

وذكر في أول السورة ما يضطرون إليه لدفع ما يضرهم، فقال: ﴿وَالَّذِينَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دَنًا وَيَنْفَعُ وِثْمًا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥]، فذكر ما يستدثنون به، ويدفعون به البرد؛ لأن البرد يهلكهم، والحر يؤذيهم؛ ولهذا قال بعض العرب: البرد يؤس، والحر أذى؛ ولهذا السبب لم يذكر في الآية الأخرى وقاية البرد، فإن ذلك تقدم في أول السورة، وهو ذكر في أثناء السورة ما أتم به النعمة، وذكر [١٥٢/ ٢٢] في أول السورة أصول النعم؛ ولهذا قال: ﴿كَذَلِكَ يُخَيِّرُ يَفْعَلُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُشْكُرُونَ﴾.

فيه، رخص له في آخر الأمر إذا لم يجد إزاراً أن يلبس سراويل، وإذا لم يجد نعلين أن يلبس خفين. وجعل ذلك بدلاً للحاجة العامة، بخلاف ما يحتاج إليه حاجة خاصة لمرض أو برد، فإن عليه الفدية إذا لبسه؛ ولهذا طرد أبو حنيفة هذا القياس، وخالفه الأكثرون؛ للحديث الصحيح، ولأجل الفرق بين هذا وهذا.

وأما المرأة، فإنها لم تته عن شيء من اللباس؛ لأنها مأمورة بالاستار والاحتجاب، فلا يشرع لها ضد ذلك، لكن منعت أن تتعقب، وأن تلبس القفازين؛ لأن ذلك لباس مصنوع على قدر العضو، ولا حاجة بها إليه.

وقد تنازع الفقهاء هل وجهها كراش الرجل، أو كيديه، على قولين في مذهب أحمد وغيره. فمن جعل وجهها كراش، أمرها إذا [٢٢/١٥٠] سدلت الثوب من فوق رأسها أن تخفيه عن الوجه. كما يخافى عن الرأس ما يظلل به.

ومن جملة كاليين - وهو الصحيح - قال: هي لم تنه عن سر الوجه، وإنما نيت عن الانتقاب. كما نيت عن القفازين، وذلك كما نهي الرجل عن القميص، والرساويل، ونحو ذلك. فني معناه البرقع وما صنع لسر الوجه. **فما تغطية الوجه** يا بدل من فرق الرأسة فهو مثل تغطيته عند النوم بالملحفة، ونحوها. ومثل تغطية اليدين بالكمين، وهي لم تنه عن ذلك.

فلو أراد الرجال أن يتقبوا ويتبرقوا ويدعوا
النساء بإديات الرجوه، لمنعوا من ذلك.

وكذلك المرأة أمرت أن تجتمع في الصلاة، ولا تحافي بين أعضائها، وأمرت أن تغطي رأسها، فلا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار، ولو كانت في جوف بيت لا يراها أحد من الأجانب، فدل ذلك على أنها مأمورة من جهة الشرع بستر لا يؤمر به الرجل حقاً لله عليها، وإن لم يرها بشر. وقد قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣]،

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٦٧).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٧٠) والحيث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٣٨٣٣).

والله - تعالى - قد بين هذا المقصود - أيضًا - بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبُ الرِّجَالِ وَأَقْرَبُ إِلَيْهِمْ وَأَقْرَبُ إِلَى مَقْصُودِ الْإِسْتَارِ وَالْإِحْتِجَابِ، كَانَ لِلنِّسَاءِ، وَكَانَ ضِدَّهُ لِلرِّجَالِ.

ولهذا جاءت صيغة النهي بلفظ التشبه، بقوله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ، وَالْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ»^(٢). وقال: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُخْتَلِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ [٢٢/١٥٤] النِّسَاءِ»^(٣). فعلق الحكم باسم التشبه. ويكون كل صنف يتصف بصفة الآخر.

وقد بسطنا هذه القاعدة في اقتضاء الصراط المستقيم، لمخالفة أصحاب الجحيم وبيننا أن المشابهة في الأمور الظاهرة تورث تناسبًا وتشابهًا في الأخلاق، والأعمال، ولهذا نبينا عن مشابهة الكفار، ومشابهة الأعاجم، ومشابهة الأعراب، ونبي كل من الرجال والنساء عن مشابهة الصنف الآخر، كما في الحديث المرفوع: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(٤)، «وَلَيْسَ مَنَا مِنْ تَشَبُّهِ بَقِيرِنَا»^(٥). والرجل المتشبه بالنساء يكتسب من أخلاقهن بحسب تشبهه، حتى يفضي الأمر به إلى التخثت المحض، والتمكين من نفسه كأنه امرأة.

ولما كان الفناء مقدمة ذلك، وكان من عمل النساء، كانوا يسمون الرجال المغنين مخانيث. والمرأة المتشبهة بالرجال تكتسب من أخلاقهم، حتى يصير

والمقصود هنا: أن مقصود الثياب تشبه مقصود المساكن، والنساء مأمورات في هذا بما يسترهن ويحجبهن. فإذا اختلف لباس الرجال والنساء مما كان أقرب إلى مقصود الاستار والاحتجاب، كان للنساء، وكان ضده للرجال.

وأصل هذا أن تعلم أن الشارع له مقصودان: أحدهما: الفرق بين الرجال والنساء.

والثاني: احتجاب النساء. فلو كان مقصوده مجرد الفرق، لحصل ذلك بأي وجه حصل به الاختلاف. وقد تقدم فساد ذلك، بل أبلغ من ذلك أن المقصود باللباس إظهار الفرق بين المسلم والذمي، ليرتب على كل منهما من الأحكام الظاهرة ما يناسبه.

ومعلوم أن هذا يحصل بأي لباس، اصططلحت الطائفتان على التميز به. ومع هذا، فقد روعي في ذلك ما هو أخص من الفرق، فإن لباس الأبيض لما كان أفضل من غيره - كما قال ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْبَيَاضِ فَلْيَلْبِسْهُ أَحْيَاؤُكُمْ. وَكُفُّوا فِيهِ مَوْتَائِكُمْ»^(٦) - لم يكن من [٢٢/١٥٣] السنة أن يجعل لباس أهل الذمة الأبيض، ولباس أهل الإسلام المصبوغ كالعسلي والأدكن، ونحو ذلك، بل الأمر بالعكس.

وكذلك في الشعور وغيرها: فكيف الأمر في لباس الرجال والنساء وليس المقصود به مجرد الفرق، بل لابد من رعاية جانب الاحتجاب والاستار؟!

وكذلك - أيضًا - ليس المقصود مجرد حجب النساء وسترهن، دون الفرق بينهن وبين الرجال، بل الفرق - أيضًا - مقصود، حتى لو قدر أن الصنفين اشتركوا فيما يستر ويحجب، بحيث يشبه لباس الصنفين لنهوا عن ذلك.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٨٥).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٣٠).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد في «مسنده» (٥٠ / ٩٢) وأبو داود (٤٠٣١) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «الإرواء» (١٢٦٩).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٩٦) والحديث صحيحه الشيخ الألباني بالشواهد كما في «الصحيحة» (٢١٩٤) و«الإرواء» (١٢٧٠).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٧٨) والترمذي (٩٩٤) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (١٢٤٧).

يَضْرِبُونَ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ»^(١).

[٢٢/١٥٦] وَأَيْضًا، فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ، وَالتَّشْبِهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ»^(٢).

وَفِي لَفْظٍ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالتَّشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ»^(٣). وَفِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» أَنَّهُ ﷺ رَأَى أُمَّ سَلَمَةَ تَعْتَصِبُ فَقَالَ: «يَا أُمَّ سَلَمَةَ، لَيْتَ لَا لَيْتَيْنِ»^(٤).

وَمَا كَانَ مِنْ لِبَاسِ الرِّجَالِ مِثْلَ الْعِمَامَةِ وَالْخُفِّ وَالْقِيَاءِ الَّذِي لِلرِّجَالِ، وَالثَّيَابِ الَّتِي تَبْدِي مَقَاطِعَ خَلْقِهَا، وَالثُّوبِ الرَّقِيقِ الَّذِي لَا يَسْتُرُ الْبَشْرَةَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ تَهْمِي عَنْهُ، وَعَلَى وَلِيِّهَا كَأَيِّهَا وَزَوْجِهَا أَنْ يَنْهَاهَا عَنْ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

هَلْ يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ لِبْسُ الْعَصَائِبِ الْكِبَارِ الَّتِي يَتَشَبَّهْنَ بِلِبْسِهَا بِالرِّجَالِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ وَرَدَ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ نَصٌّ خَاصٌّ، أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، أَمَّا لِبْسُ النِّسَاءِ الْعَصَائِبِ الْكِبَارِ، فَهُوَ حَرَامٌ. فَقَدْ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَفَتَانِ مِنْ أُمَّتِي لَمْ أَرَهُمَا بَعْدَ: نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَّاتٍ، مَائِلَاتٌ مَمِيلَاتٌ، عَلَى رُؤُوسِهِنَّ كَأَمْثَالِ أَسْنَمَةِ الْبُخْتِ، لَا يَدْخُلْنَ [٢٢/١٥٧] الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِجْمًا. وَرِجَالٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ»^(٥). وَفِي «السَّنَنِ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَأُمِّ سَلَمَةَ وَهِيَ تَعْتَصِبُ: «يَا أُمَّ سَلَمَةَ، لَيْتَ لَا لَيْتَيْنِ»^(٦). وَفِي

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٢٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٨٥).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٣٠).

(٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤١١٥).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٢٨).

(٧) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤١١٥).

فِيهَا مِنَ التَّبَرُّجِ وَالتَّبَرُّجِ وَمِشَارَكَةِ الرِّجَالِ مَا قَدْ يَفْضِي بَعْضُهُنَّ إِلَى أَنْ تَظْهَرَ بَدْنُهَا كَمَا يَظْهَرُ الرِّجُلُ، وَتَطْلُبُ أَنْ تَعْلُو عَلَى الرِّجَالِ، كَمَا تَعْلُو الرِّجَالُ عَلَى النِّسَاءِ، وَتَفْعَلُ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَنَاقِي الْحَيَاءَ وَالْخُفْرَ^(١) الْمَشْرُوعَ لِلنِّسَاءِ وَهَذَا الْقَدْرُ قَدْ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ الْمَشَابَهَةِ.

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَدُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ لِبَاسِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَرْقٌ يَتَمَيَّزُ بِهِ الرِّجَالُ عَنِ النِّسَاءِ، وَأَنْ يَكُونَ لِبَاسُ النِّسَاءِ فِيهِ مِنْ [٢٢/١٥٥] الْإِسْتَارِ وَالِاجْتِنَابِ مَا يَحْصُلُ مَقْصُودُ ذَلِكَ - ظَهَرَ أَصْلُ هَذَا الْبَابِ وَتَبَيَّنَ أَنَّ اللَّبَاسَ إِذَا كَانَ غَالِبَهُ لِبْسُ الرِّجَالِ، نَبِيتَ عَنْهُ الْمَرْأَةُ، وَإِذَا كَانَ سَاتِرًا كَالْفَرَجِيِّ الَّتِي جَرَتْ عَادَةُ بَعْضِ الْبِلَادِ أَنْ يَلْبَسَهَا الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ، وَالنَّهْيُ عَنْ مِثْلِ هَذَا بِتَغْيِيرِ الْعَادَاتِ. وَأَمَّا مَا كَانَ الْفَرْقُ عَائِلًا إِلَى نَفْسِ السَّتْرِ، فَهَذَا يُؤْمَرُ بِهِ النِّسَاءُ بِمَا كَانَ أَسْتَرًا، وَلَوْ قَدَّرَ أَنَّ الْفَرْقَ يَحْصُلُ بِدُونِ ذَلِكَ، فَإِذَا اجْتَمَعَ فِي اللَّبَاسِ قِلَّةُ السَّتْرِ، وَالْمَشَابَهَةِ، نَهَى عَنْهُ مِنَ الْوُجْهِينَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

عَنْ لِبْسِ النِّسَاءِ هَذِهِ الْعِمَامَةِ الَّتِي عَلَى وَجْهِهِ حُرْمٌ أَوْ مَكْرُوهٌ؟ وَمَا الْعِمَامَةُ الَّتِي تَسْتَحِبُّ لِلنِّسَاءِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ لَهَا لِبْسُ الْخُفِّ؟

فَأَجَابَ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، هَذِهِ الْعِمَامَةُ الَّتِي تَلْبَسُهَا النِّسَاءُ حَرَامٌ، بَلَا رَيْبَ، فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَفَتَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ مِنْ أُمَّتِي لَمْ أَرَهُمَا بَعْدَ: نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَّاتٌ مَائِلَاتٌ مَمِيلَاتٌ، عَلَى رُءُوسِهِنَّ مِثْلُ أَسْنَمَةِ الْبُخْتِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِجْمًا. وَرِجَالٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ

(١) الْخُفْرُ: الْحَيَاءُ.

صنعوا^(٥).

وفي «الصحيح» عنه أنه قال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك»^(٦). وفي «السنن»: أنه نهى عن الصلاة بأرض الخف^(٧).

وفي «سنن ابن ماجه» وغيره: أنه نهى عن الصلاة في سبع مواطن: المقبرة، والمجزرة، والمزبلة، وقارعة الطريق، والحمام، وظهر البيت الحرام^(٨).

وهذه المواضع - غير ظهر بيت الله الحرام - قد يعللها بعض الفقهاء بأنه مظنة النجاسة. وبعضهم يجعل النهي تعبدًا.

[٢٢/١٥٩] والصحيح أن عللها مختلفة تارة تكون العلة مشابة أهل الشرك كالصلاة عند القبور، وتارة لكونها مأوى للشياطين كأعطان الأبل، وتارة لغير ذلك. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله -

عن الحمام إذا اضطر المسلم للصلاة فيها، وخاف فوات الوقت هل يجوز ذلك أم لا؟
فأجاب:

إذا لم يمكنه أن يغتسل ويخرج ويصلي حتى يخرج الوقت، فإنه يغتسل، ويصلي بالحمام، فإن الصلاة في الأماكن المنهي عنها في الوقت أولى من الصلاة بعد الوقت في غيرها؛ ولهذا لو حبس في الخش صلى فيه،

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٦) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٥٣١).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٢).

(٧) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٩٠)، ولفظه عن علي رضي الله عنه قال: «إن حبيبي ﷺ نهاني أن أصلي في المقبرة ونهاني أن أصلي في أرض بابل فلأنها ملوثة» والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن أبي داود».

(٨) ضعيف: أخرجه الترمذي (٣٤٦) وابن ماجه (٧٤٦) والحدِيث ضعفه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٨٧).

«الصحيح» أنه قال: «لعن الله المشبهات من النساء بالرجال والمشبهين من الرجال بالنساء»^(١).

والنصوص عامة وخاصة بتحريم ذلك، وقد أخبر النبي ﷺ بأن هؤلاء من أهل النار. وأخبرهم قبل أن يكونوا. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله -

عما إذا صلى في موضع نجس؟
فأجاب:

إذا صلى وبعض بدنه في موضع نجس، لم يمكنه الصلاة إلا فيه، فهو معذور، وتصح صلاته. وأما إن أمكنه الصلاة في موضع طاهر، فليس له أن يصلي في الموضع النجس.



[٢٢/١٥٨] وَسُئِلَ - رحمه الله -

هل تكره الصلاة في أي موضع من الأرض؟
فأجاب:

نعم، ينهى عن الصلاة في مواطن، فإنه قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه سئل عن الصلاة في أعطان الإبل، فقال: «لا تصلوا فيها»^(٢). وسئل عن الصلاة في مبارك الغنم فقال: «صلوا فيها»^(٣). وفي «السنن» أنه قال: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»^(٤).

وفي «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٨٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٦٠).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٣٦٠).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٢) والترمذي (٣١٧) وابن ماجه (٧٤٥) والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٨٧).

وفي الإعادة نزاع.

فأجاب:

أما إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل ويخرج ويصلي خارج الحمام في الوقت، فلم يمكنه إلا أن يصلي في الحمام، أو تفوت الصلاة، فالصلاة في الحمام خير من تفويت الصلاة، فإن الصلاة في الحمام كالصلاة في الحش، والمواضع النجسة، ونحو ذلك.

ومن كان في موضع نجس، ولم يمكنه أن يخرج منه حتى يفوت الوقت، فإنه يصلي فيه، ولا يفوت الوقت؛ لأن مراعاة الوقت مقدمة على مراعاة جميع الواجبات. وأما إن كان يعلم أنه إذا ذهب إلى الحمام لم يمكنه الخروج حتى يخرج الوقت، فقد تقدمت هذه المسألة، والأظهر أنه يصلي بالتييم، فإن الصلاة بالتييم خير من الصلاة في الأماكن التي نهي عنها، وعن الصلاة بعد خروج الوقت.



[٢٢ / ١٦٢] وَسئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

هل الصلاة في البيع والكنائس جائزة مع وجود الصور أم لا؟ وهل يقال: إنها بيوت الله أم لا؟
فأجاب:

ليست بيوت الله، وإنما بيوت الله المساجد؛ بل هي بيوت يكفر فيها بالله، وإن كان قد يذكر فيها، فاليوت بمنزلة أهلها، وأهلها كفار، فهي بيوت عبادة الكفار. وأما الصلاة فيها، ففيها ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب أحمد وغيره:

المنع مطلقاً، وهو قول مالك.

والإذن مطلقاً وهو قول بعض أصحاب أحمد.

والثالث - وهو الصحيح المأثور عن عمر بن الخطاب وغيره، وهو متصوص عن أحمد وغيره أنه إن كان فيها صور لم يصل فيها، لأن الملائكة لا تدخل

والصحيح أنه لا إعادة عليه؛ ولهذا يصلي في الوقت عرباناً، إذا لم يمكنه إلا كذلك. وأما إن أمكنه الاغتسال والخروج للصلاة خارج الحمام في الوقت، لم يميز له الصلاة في الحمام، وكذلك لو أمكنه الاغتسال في بيته، فإنه لا يصلي في الحمام إلا لحاجة. والله أعلم.



[٢٢ / ١٦٠] وَسئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

عن الصلاة في الحمام؟

فأجاب:

في «سنن أبي داود» وغيره عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»^(١). وقد صححه الحفاظ. وأما إن ضاق الوقت، فهل يصلي في الحمام أو يفوت الصلاة حتى يخرج فيصلح خارجها؟ على قولين في مذهب أحمد، وغيره فلا يصلح أن يصلي في الحمام.

ويُخَيَّرُ لِمَنْ صَلَّاهُ جَلْبَةً، إِنْ احتاج إلى الحمام أن يتخلل في أول الوقت، ويخرج يصلي، ثم إن أحب أن يتم اغتساله بالسر ونحوه، عاد إلى الحمام، وجمهور العلماء على أن الصلاة فيها منهي عنها؛ إما نهي تحريم، أو لا تصح كالشهور من مذهب أحمد، وغيره. وإما نهي تنزيه كمذهب الشافعي، وغيره.



[٢٢ / ١٦١] وَسئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

هل له أن يصلي في الحمام. إذا خاف خروج الوقت، أم لا؟

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٢).

اعتكف فليرجع إلى معتكفه فإني رأيت هذه الليلة ورأيتني أسجد في ماء وطين^(١) وفي آخره: فلقد رأيت - يعني صبيحة إحدى وعشرين - على أنفه وأرنبته أثر الماء والطين^(٢). فهذا يبين أن سجوده كان على الطين، وكان مسجده مسقوفاً بجريد النخل ينزل منه المطر، فكان مسجده من جنس الأرض.

وربما وضعوا فيه الحصى كما في «سنن أبي داود» عن عبد الله بن الحارث قال: سألت ابن عمر - رضي الله عنهما - عن الحصى الذي كان في المسجد، فقال: مطرنا ذات ليلة، فأصبحت الأرض مبتلة، فجعل الرجل يأتي بالحصى في ثوبه فيسقطه تحته، فلما قضى رسول الله ﷺ قال: «ما أحسن هذا؟»^(٣).

وفي «سنن أبي داود» - أيضاً - عن أبي بدر شجاع بن الوليد عن شريك عن أبي حُصَيْن عن أبي صالح عن أبي هريرة قال أبو بدر: أراه قد رفعه إلى النبي ﷺ قال: «إن الحصى تنأش الذي يخرجها من المسجد»^(٤)، ولهذا في «السنن» و«المسند» عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى فإن الرحمة تواجهه»^(٥). وفي لفظ في «مسند أحمد» قال: سألت النبي ﷺ عن كل شيء حتى سألته عن مسح [٢٢/١٦٥] الحصى، فقال: «واحدة أو دح». وفي «المسند» - أيضاً - عن جابر قال: قال رسول

بيتا فيه صورة؛ ولأن النبي ﷺ لم يدخل الكعبة حتى يُحْيِي ما فيها من الصور، وكذلك قال عمر: إنا كنا لا ندخل كنائسهم والصور فيها.

وهي بمنزلة المسجد المبني على القبر، ففي «الصحيحين» أنه ذكر [٢٢/١٦٣] للنبي ﷺ كنيئة بأرض الحبشة، وما فيها من الحسن والتساوير، فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»^(٦).

وأما إذا لم يكن فيها صور فقد صلى الصحابة في الكنيسة. والله أعلم.



وَسئَل - رحمه الله -

عمن ييسط سجادة في الجامع، ويصلي عليها: هل ما فعله بدعة، أم لا؟ فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما الصلاة على السجادة بحيث يتحرى المصلي ذلك، فلم تكن هذه سنة السلف من المهاجرين والأنصار، وَمَنْ بعدهم من التابعين لهم بإحسان على عهد رسول الله ﷺ، بل كانوا يصلون في مسجده على الأرض، لا يتخذ أحدهم سجادة يختص بالصلاة عليها. وقد روي أن عبد الرحمن بن مهدي لما قدم المدينة بسط سجادة فأمر مالك بحبسه، فقيل له: إنه عبد الرحمن بن مهدي فقال: أما علمت أن بسط السجادة في مسجدنا بدعة.

وفي «الصحيح» عن أبي سعيد الخدري في حديث اعتكاف النبي ﷺ [٢٢/١٦٤] قال: اعتكفنا مع رسول الله ﷺ.. فذكر الحديث، وفيه قال: «من

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٣٦) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (١١٦٧).

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٥٨) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن أبي داود».

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٦٠) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (١٤٣١).

(٥) ضعيف: أخرجه أحمد (١٥٠ / ٥) وأبو داود (٩٤٥) والترمذي (٣٧٦) والنسائي (١ / ١٧٧) والحديث ضعفه الشيخ

الألباني في «الإرواء» (٣٧٧).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٤) في غير موضع من صحيحه، ومسلم (٥٢٨).

فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيها»^(٤).

ففي هذا بيان أن صلاتهم في نعالهم، وأن ذلك كان يفعل في المسجد إذ لم يكن يوطأ بهما على مفارش، وأنه إذا رأى بتعليه أذى، فإنه يمسحهما بالأرض، ويصلي فيها، ولا يحتاج إلى غسلهما، ولا إلى نزعهما وقت الصلاة، ووضع قدميه عليهما، كما يفعله كثير من الناس.

وبهذا كله جاءت السنة، ففي «الصحيحين» و«المسند» عن أبي سلمة سعيد بن يزيد قال: سألت أنسًا: أكان النبي ﷺ يصلي في نعليه؟ قال: نعم^(٥).

وفي «سنن أبي داود» عن شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم، ولا خفافهم»^(٦). فقد أمرنا بمخالفة ذلك، إذ هم يتزعمون الخفاف والنعال عند الصلاة، ويأتمون فيها يذكر عنهم بموسى - عليه السلام - حيث قيل له وقت المناجاة: «فَلَا خَلَعَ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْأَمْلَقِيِّ طَوًى» [طه: ١٢]. فنهينا عن التشبه بهم، [٢٢/١٦٧] وأمرنا أن نصلي في خفافنا ونعالنا، وإن كان بهما أذى، مسحناهما بالأرض؛ لما تقدم.

ولما روى أبو داود - أيضًا - عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وطئ الأذى، فإن التراب لها طهور»^(٧). وفي لفظ قال: «إذا وطئ الأذى بغضبه، فطهورها التراب»^(٨). وعن عائشة رضي الله عنها - عن رسول الله ﷺ بمعناه، وقد قيل: حديث عائشة

الله ﷺ: «لأن يمسك أحدكم يده عن الحصى خير له من مائة ناقة كلها سود الحلق. فإن غلب أحدكم الشيطان فليمسح واحدة»^(٩). وهذا كما في «الصحيحين» عن مُعَيْقِبِ بْنِ أَبِي النَبِيِّ ﷺ قال: - في الرجل يسوي التراب حيث يسجد - قال: «إن كنت فاعلاً، فواحدة»^(١٠).

فهذا بين أنهم كانوا يسجدون على التراب والحصى، فكان أحدهم يسوي يده موضع سجوده، ففكره لهم النبي ﷺ ذلك العبث، ورخص في المرة الواحدة للحاجة، وإن تركها كان أحسن.

وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ في شدة الحر، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه، فسجد عليه^(١١). أخرجه أصحاب «الصحيح» - كالبخاري ومسلم وأهل «السنن» وغيرهم - وفي هذا الحديث بيان أن أحدهم إذا كان يتقي شدة الحر بأن يسط ثوبه المصل، كلزازه وردائه وقمصه، فيسجد عليه.

وهذا بين أنهم لم يكونوا يصلون على سجادات، بل ولا على حائل؛ ولما كان النبي ﷺ وأصحابه يصلون تارة في نعالهم [٢٢/١٦٦]، وتارة خفاة، كما في «سنن أبي داود» و«المسند» عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ: أنه صلى فخلع نعليه، فخلع الناس نعالهم، فلما انصرف. قال: «لم خلعتكم؟». قالوا: رأيناك خلعت فخلعتنا. قال: «فإن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما غيبًا، فإذا أتني أحدكم المسجد فليقلب نعليه، فإن رأى غيبًا،

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (٣ / ٩٢) وأبو داود (٦٥٠) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢٨٤).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٣٨٦) ومسلم (٥٥٥).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٥٢).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٥) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٨٤٦).

(٨) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٦) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٨٤٧).

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٣ / ٣٠٠) صحيحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٣٠٦٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٠٧) ومسلم (٥٤٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٠٨) ومسلم (٦٢٠).

حديث حسن.

ذكر موسى وهارون، أو ذكر موسى وعيسى، أخذت رسول الله سعة فركع^(٤)، وعبد الله بن السائب المسجد حاضر لذلك، فهذا كان في المسجد الحرام، وقد وضع نعليه في المسجد مع العلم بأن الناس يصلون ويطوفون بذلك الموضع، فلو كان الاحتراز من نجاسة أسفل النعل مستحباً، لكان النبي ﷺ أحق الناس بفعل المستحب الذي فيه صيانة المسجد.

وأيضاً، ففي «سنن أبي داود» عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة [٢٢/١٦٩] عن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم فخلع نعليه، فلا يؤذ بهما أحداً، وليجعلهما بين رجله، أو ليصل فيهما»^(٥)، وفيه - أيضاً - عن يوسف بن ماهك، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم، فلا يضع نعليه عن يمينه، ولا عن يساره، تكون عن يمين غيره إلا أن لا يكون عن يساره أحد، وليضعهما بين رجله»^(٦). وهذا الحديث قد قيل: في إسناده لين، لكنه هو والحديث الأول قد اتفقا على أن يجعلهما بين رجله. ولو كان الاحتراز من ظن نجاستهما مشروفاً، لم يكن كذلك.

وأيضاً ففي الأول: الصلاة فيها.

وفي الثاني: وضعهما عن يساره إذا لم يكن هناك مصل. وما ذكر من كراهة وضعهما عن يمينه أو عن يمين غيره، لم يكن للاحتراز من النجاسة، لكن من جهة الأدب. كما كره البصاق عن يمينه.

وفي «صحيح مسلم» عن خباب بن الارت قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ شدة حر الرمضاء في

وأما حديث أبي هريرة، فلفظه الثاني من رواية محمد بن عجلان، وقد خرج له البخاري في الشواهد، ومسلم في المتابعات، ووثقه غير واحد. واللفظ الأول لم يسم راويه، لكن تعدده - مع عدم التهمة، وعدم الشذوذ - يقتضي أنه حسن - أيضاً - وهذا أصح قول العلماء، ومع دلالة السنة عليه هو مقتضى الاعتبار. فإن هذا عمل تتكرر ملاقاته للنجاسة، فاجزأ الإزالة عنه بالجماد كالمرجيين، فإنه يجرى فيها الاستجمار بالأحجار كما تواترت به السنة مع القدرة على الماء، وقد أجمع المسلمون على جواز الاستجمار.

يبين ذلك أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون [٢٢/١٦٨] تارة في نعالهم، وتارة حفاة، كما في «السنن» لأبي داود وابن ماجه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: رأيت رسول الله ﷺ حافياً، ومتعلاً. والحجة في الانتعال ظاهرة^(٧).

وأما في الاحتفاء، ففي «سنن أبي داود والنسائي» عن عبد الله بن السائب قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي يوم الفتح، ووضع نعليه عن يساره^(٨). وكذلك في «سنن أبي داود» حديث أبي سعيد المتقدم قال: بيننا رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه، إذ خلع نعليه، ووضعهما عن يساره^(٩). وتمام الحديث يدل على أنه كان في المسجد كما تقدم. وكذلك حديث ابن السائب، فإن أصله قد رواه مسلم والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن السائب قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح بمكة فاستفتح سورة (المؤمنين) حتى إذا

(١) حسن صحيح: أخرجه أحمد (٦٥٩٠) وأبو داود (٦٥٣) وابن ماجه (١٠٣٨) وانظر «صحيح سنن أبي داود».

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٤٨) والنسائي (٧٧٦) وابن ماجه (١٤٣١) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٥٠).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٥٥) والنسائي (١٠٠٧).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٥٥) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٥٦).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٥٤) وابن ماجه (١٤٣٢) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٥٨).

سعيد الخدري في «الصحيحين»: وأنه رأى أثر الماء والطين على أنف النبي ﷺ وأرنبته^(٣).

وفي لفظ قال: «فصل بنا رسول الله ﷺ حتى رأيت أثر الماء والطين على جبهة رسول الله ﷺ وأرنبته تصديق رؤياه»^(٤). وقد رواه البخاري بهذا اللفظ. وقال الحميدي: يحتاج بهذا الحديث أن لا تمسح الجبهة في الصلاة، بل تمسح بعد الصلاة؛ لأن النبي ﷺ روي الماء في أرنبته وجبهته بعد ما صلى.

قلت: كره العلماء - كأحمد وغيره - مسح الجبهة في الصلاة من التراب: ونحوه الذي يعلق بها في السجود، وتنازعوا في مسحه بعد الصلاة على قولين، هما روايتان عن أحمد. كالقولين اللذين هما روايتان عن أحمد في مسح ماء الوضوء بالتمديد، وفي إزالة خلوف فم الصائم بعد الزوال بالسواك، ونحو ذلك مما هو من أثر العبادة. وعن أبي حميد الساعدي: أن النبي ﷺ كان إذا سجد مكن جبهته بالأرض، ويحافي يديه عن جنيبه، ووضع يديه حذو منكبيه^(٥). رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن صحيح. وعن وائل بن حَجَر قال: رأيت رسول الله ﷺ يسجد على الأرض واضمًا جبهته وأنفه في سجوده، رواه أحمد.

[٢٢/١٧٢] فالأحاديث والآثار تدل على أنهم في حال الاختيار كانوا يباشرون الأرض بالجباه، وعند الحاجة - كالحرق ونحوه - يتقون بها يتصل بهم من طرف ثوب وعباءة وقلنسوة؛ ولهذا كان أعدل الأقوال في هذه المسألة أنه يرخص في ذلك عند

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٢٧) من حديث أبي سعيد، ومسلم (١١٦٨) من حديث عبد الله بن أنيس.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٨١٣).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٧٣٠) والترمذي (٢٧٠) والحديث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٣٠٩).

جباهنا. وأكفنا فلم يشكنا^(١). وقد ظن طائفة أن هذه الزيادة في مسلم، وليس كذلك. وسبب هذه الشكوى أنهم كانوا يسجدون على الأرض فتسخن جباههم وأكفهم، وطلبوا منه أن يؤخر الصلاة زيادة على ما كان يؤخرها، ويرد بها فلم يفعل، وقد ظن بعض الفقهاء أنهم طلبوا منه [٢٢/١٧٠] أن يسجدوا على ما يقيهم من الحر من عمامة ونحوها فلم يفعل. وجعلوا ذلك حجة في وجوب مباشرة المصلي بالجبهة. وهذه حجة ضعيفة لوجهين:

أحدهما: أنه تقدم حديث أنس المتفق على صحته: «وأنهم كانوا إذا لم يستطع أحدهم أن يمسك جبهته من الأرض، بسط ثوبه وسجد عليه»^(٢) والسجود على ما يتصل بالإنسان من كفه وذيله وطرف إزاره وردائه، فيه النزاع المشهور. وقال هشام عن الحسن البصري: كان أصحاب رسول الله ﷺ يسجدون وأيديهم في ثيابهم، ويسجد الرجل على عمامته، رواه البيهقي. وقد استشهد بذلك البخاري في باب السجود على الثوب من شدة الحر، فقال: وقال الحسن: كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة، ويدها في كفه. وروى حديث أنس المتقدم قال: كنا نصلي مع النبي ﷺ فيضع أحدنا الثوب من شدة الحر في مكان السجود.

وأما ما يروى عن عبادة بن الصامت: أنه كان إذا قام إلى الصلاة حسر العمامة عن جبهته. وعن نافع: أن ابن عمر كان إذا سجد وعليه العمامة يرفعها حتى يضع جبهته بالأرض رواه البيهقي. وروى - أيضًا - عن علي - رضي الله عنه - قال: إذا كان أحدكم يصلي فليحسر العمامة عن جبهته، فلا ريب أن هذا هو السنة عند الاختيار. وقد [٢٢/١٧١] تقدم حديث أبي

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦١٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٨٥) ومسلم (٦٢٠).

فهذا صلاته على الخمرة وهي نسج ينسج من خوص، كان يسجد عليه.

وأيضاً: في «الصحيحين» عن أنس بن مالك: أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته فأكل منه ثم قال: «قوموا فلأصل لكم»، قال أنس: فقمعت إلى حصر لنا قد اسود من طول ما لبس، فنضحت بهاء، فقام رسول الله ﷺ، فصففت أنا واليتيم من ورائه، والمعجوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم انصرف^(٧).

وفي البخاري و«سنن أبي داود» عن أنس بن مالك قال: قال رجل من الأنصار: يا رسول الله إني رجل ضخم - وكان ضخماً - لا أستطيع أن أصلي معك، وصنع له طعاماً ودعاه إلى بيته، وقال: صل حتى أراك كيف تصلي فأقنني بك، فنضحوا له طرف حصر لهم، فقام فصلى ركعتين، قيل لأنس: أكان يصلي [الضحى] ^(٨)؟ فقال: لم أره صلى إلا يومئذ^(٩). وفي «سنن أبي داود» عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ كان يزور أم سليم، فتدركه الصلاة أحياناً، فيصلّي على بساط لها، وهو حصر تنضحه بالماء^(١٠). ولمسلم عن أبي سعيد الخدري: أنه دخل على رسول الله ﷺ قال: [٢٢/١٧٤] فرأيت يصلي على حصر يسجد عليه^(١١). وفي «الصحيحين» عن أبي سلمة عن عائشة قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي، فإذا قام بسطتهما قالت: والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح^(١٢).

الحاجة، ويكره السجود على العمامة ونحوها عند عدم الحاجة، وفي المسألة نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه.

الوجه الثاني: أنه لو كان مطلوبهم منه السجود على الحائل، لأذن لهم في اتخاذ ما يسجدون عليه منفصلاً عنهم، فقد ثبت عنه أنه كان يصلي على الخمرة^(١)، فقالت ميمونة: كان رسول الله يصلي على الخمرة^(٢) أخرجه أصحاب «الصحيح» كالبخاري ومسلم، وأهل «السنن» الثلاثة: أبو داود والنسائي وابن ماجه، ورواه أحمد في «المسند»، ورواه الترمذي من حديث ابن عباس.

ولفظ أبي داود: كان يصلي وأنا حذاءه، وأنا حائض، وربما أصابني ثوبه إذا سجد، وكان يصلي على الخمرة^(٣).

وفي «صحيح مسلم» و«السنن الأربعة» و«المسند» عن عائشة - رضي الله عنها - قالت - قال رسول الله ﷺ: «ناوليني الخمرة من المسجد»، فقلت: يا رسول الله، إني حائض، فقال: «إن حيضتك ليست في يدك»^(٤).

وعن ميمونة قالت: كان رسول الله ﷺ يتكى على إحدانا وهي [٢٢/١٧٣] حائض، فيضع رأسه في حجرها، فيقرأ القرآن وهي حائض، ثم تقوم إحدانا بخمرته فتضعها في المسجد، وهي حائض^(٥). رواه أحمد، والنسائي ولفظه: «فتبسطها وهي حائض»^(٦).

(١) الخمرة: سجادة صغيرة مقلد ما يضع الرجل عليه وجهه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٣) ومسلم (٥١٣).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٥٦) والحدث صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٨).

(٥) حسن: أخرجه أحمد (٦ / ٣٣٤) والنسائي (٣٨٥) وحسنه الشيخ الألباني في «صحيح سنن النسائي».

(٦) انظر ما قبله.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٣٨٠) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٦٥٨).

(٨) هذه اللفظة مثبته من نسخة أخرى.

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧٠).

(١٠) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٥٨) والحدث صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(١١) صحيح: أخرجه مسلم (٥١٩).

(١٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٨٢) ومسلم (٥١٢).

وابن ماجه. وفي «تاريخ البخاري» عن أبي الدرداء قال: ما أبالي لو صليت على خر.

وإذا ثبت جواز الصلاة على ما يفرش - بالسنة والإجماع - علم أن النبي ﷺ لم يمنعهم أن يتخذوا شيئاً يسجدون عليه يتقون به الحر، ولكن طلبوا منه تأخير الصلاة زيادة على ما كان يؤخرها فلم يبيهم، وكان منهم من يتقي الحر إما بشيء منفصل عنه، وإما بما يتصل به من طرف ثوبه.

فإن قيل: ففي حديث الحُمْرَة حجة لمن يتخذ السجادة، كما قد احتج بذلك بعضهم.

قيل: الجواب عن ذلك من وجوه:

أحدها: أن النبي ﷺ لم يكن يصلي على الحُمْرَة [٢٢/١٧٦] دائماً، بل أحياناً، كأنه كان إذا اشتد الحر يتقي بها الحر، ونحو ذلك. بدليل ما قد تقدم من حديث أبي سعيد أنه رأى أثر الماء والطين في جيبته وأنفه، فلم يكن في هذا حجة لمن يتخذ السجادة يصلي عليها دائماً.

والثاني: قد ذكروا أنها كانت لموضع سجوده، لم تكن بمتملة السجادة التي تسع جميع بدنه، كأنه كان يتقي بها الحر، هكذا قال أهل الغريب. قالوا: «الحُمْرَة» كالحصير الصغير، تعمل من سعف النخل، وتسج بالسيور والخيوط، وهي قدر ما يوضع عليه الوجه والأنف، فإذا كبرت عن ذلك، فهي حصير؛ سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض ويردها. وقيل: لأنها تخمر وجه المصلي، أي: تستره. وقيل: لأن خيوطها مستورة بسعفها. وقد قال بعضهم في حديث ابن عباس: جاءت فارة فأخذت نحر الفتيلة بين يدي رسول الله ﷺ على الحُمْرَة التي كان قاعدًا عليها فاحترقت منها مثل موضع درهم. قال: وهذا ظاهر في إطلاق الحُمْرَة على الكبير من

وعن عروة عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهي معترضة فيما بينه وبين القبلة، على فراش أهله، اعتراض الجنائز^(١). وفي لفظ عن عراك عن عروة أن النبي ﷺ كان يصلي وعائشة معترضة بينه وبين القبلة على الفراش الذي ينامان عليه^(٢). وهذه الألفاظ كلها للبخاري، استدلوها بها في باب الصلاة على الفرش، وذكر اللفظ الأخير مرسلًا؛ لأنه في معنى التفسير للمسند أن عروة إنما سمع من عائشة، وهو أعلم بما سمع منها.

ولا نزاع بين أهل العلم في جواز الصلاة والسجود على المفارش إذا كانت من جنس الأرض، كالخُمْرَة والحصير ونحوه، وإنما تنازعوا في كراهة ذلك على ما ليس من جنس الأرض، كالأنطاخ البسطة من جلود الأنعام، وكالبسط والزراي المصبوغة من الصوف، وأكثر أهل العلم يرخصون في ذلك - أيضًا - وهو مذهب أهل الحديث كالشافعي وأحمد، ومذهب أهل الكوفة كأبي حنيفة وغيرهم. وقد استدلوها على جواز ذلك أيضًا بحديث عائشة، فإن الفراش لم يكن من جنس [٢٢/١٧٥] الأرض، وإنما كان من آدم أو صوف.

وعن المغيرة بن شعبة قال: كان النبي ﷺ يصلي على الحصير، وعلى الفروة المدبوغة^(٣).

رواه أحمد وأبو داود من حديث أبي عون محمد بن عبد الله بن سعيد الثقفي عن أبيه عن المغيرة. قال أبو حاتم الرازي: عبد الله بن سعيد^(٤) مجهول. وعن ابن عباس: أن النبي ﷺ صلى على بساط^(٥). رواه أحمد

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٨٣) ومسلم (٥١٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٨٤).

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (٤ / ٢٥٤) وأبو داود (٦٥٩) والحدِيث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٥٦٥).

(٤) الصواب: (عبد الله بن سعيد). «انتظر الصيانة» ص ٢٦٤.

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (١ / ٢٣٢) وابن ماجه (١٠٣٠) والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه».

الصلاة على ما في أسفله نجاسة خلافاً معروفاً، فيفرش لأحدهم مفروش على الأرض. وهذه المرتبة أبعد المراتب عن السنة.

الثانية: أن يصلي على الحصى ونحوها دون الأرض وما يلاقيها.

الثالثة: أن يصلي على الأرض، ولا يصلي في النعل الذي تكرر ملاقاتها للطرقات، فإن طهارة ما يتحرى الأرض قد يكون طاهراً، واحتتمال تنجيسه بعيد، بخلاف أسفل النعل.

الرابعة: أن يصلي في التعلين، وإذا وجد فيها أذى دلکها بالتراب كما أمر بذلك النبي ﷺ، فهذه المرتبة هي التي جاءت بها السنة. فعلم أن من كانت سته هي هذه المرتبة الرابعة، امتنع أن يستحب أن يجعل بينه وبين الأرض حائلاً من سجادة وغيرها؛ لأجل الاحتراز من النجاسة، فلا يجوز حمل حديث الحمرة على أنه وضعها لاتقاء النجاسة فبطل استدلالهم بها على ذلك. وأما إذا كانت لاتقاء الحر، فهذا يستعمل إذا احتيج إليه لذلك، وإذا استغني عنه لم يفعل.

الرابع: أن الحُمْرة لم يأمر النبي ﷺ بها الصحابة، [٢٢/١٧٩] ولم يكن كل منهم يتخذ له حُمْرة، بل كانوا يسجدون على التراب والحصى كما تقدم. ولو كان ذلك مستحباً أو سنة، لفعلوه، ولأمرهم به. فعلم أنه كان رخصة لأجل الحاجة إلى ما يدفع الأذى عن المصلي. وهم كانوا يدفعون الأذى بياهم ونحوها. ومن المعلوم أن الصحابة في عهده وبعده أفضل منا. وأتبع للسنة، وأطوع لأمره. فلو كان المقصود بذلك ما يقصده متخذو السجادات، لكان الصحابة يفعلون ذلك.

الوجه الخامس: أن المسجد لم يكن مفروشاً، بل كان تراباً، وحصى. وقد صلى النبي ﷺ على الحصى، وفرش امرأته، ونحو ذلك، ولم يصل هناك لا على

نوعها. لكن هذا الحديث لا تعلم صحته، والقعود عليها لا يدل على أنها طويلة بقدر ما يصلي عليها، فلا يعارض ذلك ما ذكره.

الثالث: أن الحمرة لم تكن لأجل اتقاء النجاسة، أو الاحتراز منها [٢٢/١٧٧] كما يعلل بذلك من يصلي على السجادة، ويقول: إنه إنما يفعل ذلك للاحتراز من نجاسة المسجد، أو نجاسة حصر المسجد وفرشه؛ لكثرة دوس العامة عليه، فإنه قد ثبت أنه كان يصلي في نعليه، وأنه صلى بأصحابه في نعليه، وهم في نعالهم، وأنه أمر بالصلاة في النعال لمخالفة اليهود، وأنه أمر إذا كان بها أذى أن تدلك بالتراب، ويصلي بها. ومعلوم أن النعال تصيب الأرض، وقد صرح في الحديث بأنه يصلي فيها بعد ذلك؛ وإن أصابها أذى.

فمن تكون هذه شريعته وسسته، كيف يستحب أن يجعل بينه وبين الأرض حائلاً لأجل النجاسة؟ فإن المراتب أربع:

أما الغلاة من الموسوسين، فإتهم لا يصلون على الأرض، ولا على ما يفرش للعامة على الأرض، لكن على سجادة ونحوها. وهؤلاء كيف يصلون في نعالهم، وذلك أبعد من الصلاة على الأرض؟ فإن النعال قد لاقت الطريق التي مشوا فيها، واحتتمل أن تلقى النجاسة، بل قد يقوى ذلك في بعض المواضع، فإذا كانوا لا يصلون على الأرض مباشرة لها بأقدامهم، مع أن ذلك الموقف الأصل فيه الطهارة، ولا يلاقونه إلا وقت الصلاة، فكيف بالنعال التي تكررت ملاقاتها للطرقات، التي تمشي فيها البهائم والأدميون، وهي مظنة النجاسة؟ ولهذا هؤلاء إذا صلوا على جنازة وضعوا أقدامهم [٢٢/١٧٨] على ظاهر النعال؛ لئلا يكونوا حاملين للنجاسة، ولا مباشرين لها. ومنهم من يتورع عن ذلك، فإن في

حرّة، ولا سجادة ولا غيرها.

فإن قيل: ففي حديث ميمونة وعائشة ما يقتضي أنه كان يصلي على الخمرة في بيته، فإنه قال: «فناولني الخمرة من المسجد». وأيضًا، ففي حديث ميمونة المتقدم ما يشعر بذلك.

قيل: من اتخذ السجادة لفرشها على حصر المسجد، لم يكن له في هذا الفعل حجة في السنة؛ بل كانت البدعة في ذلك منكرة من وجوه:

أحدها: أن هؤلاء يتقي أحدهم أن يصلي على الأرض حذرًا أن [٢٢/١٨٠] تكون نجسة، مع أن الصلاة على الأرض سنة ثابتة بالنقل المتواتر، فقد قال ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا. فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فعنده مسجد له وطهوره»^(١). ولا يشرع اتقاء الصلاة عليها لأجل هذا. بل قد ثبت في «صحيح البخاري» عن ابن عمر قال: كانت الكلاب تقبل وتدبر في مسجد رسول الله ﷺ ولم يكونوا يرشون شيئًا من ذلك^(٢). أو كما قال. وفي «سنن أبي داود»: تبول، وتقبل، وتدبر، ولم يكونوا يرشون شيئًا من ذلك. وهذا الحديث احتج به من رأى أن النجاسة إذا أصابت الأرض فإنها تطهر بالشمس والريح، ونحو ذلك، كما هو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما، وهو مذهب أبي حنيفة.

واحتجوا - أيضًا - بأن النبي ﷺ أمر بذلك النعل النجس بالأرض وجعل التراب لها طهورًا، فإذا كان طهورًا في إزالة النجاسة عن غيره، فلأن يكون طهورًا في إزالة النجاسة عن نفسه بطريق الأولى. وهذا القول قد يقول به من لا يقول: إن النجاسة تطهر بالاستحالة. فإن أحد القولين في مذهب الشافعي

وأحد تطهر بذلك، مع قول هؤلاء إن النجاسة لا

تطهر بالاستحالة.

وأما من قال: إن النجاسة تطهر بالاستحالة - كما هو إحدى الروايتين عن أحمد، وأحد القولين في مذهب مالك، وهو مذهب [٢٢/١٨١] أبي حنيفة، وأهل الظاهر، وغيرهم - فالأمر على قول هؤلاء أظهر. فلهم يقولون: إن الروث النجس إذا صار رمادًا ونحوه، فهو طاهر، وما يقع في الملاحظة من دم وميتة ونحوهما إذا صار ملحًا، فهو طاهر.

وقد اتفقوا جميعهم أن الخمر إذا استحالت بفعل الله - سبحانه - فصارت خلًّا طهرت. وثبت ذلك عن عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة، فسائر الأعيان إذا انقلبت، يقيسونها على الخمر المنقلبة. ومن فرق بينهما يعتذر بأن الخمر نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة؛ لأن العصير كان طاهرًا. فلما استحالت خمرًا نجس، فإذا استحالت خلًّا طهر.

وهذا قول ضعيف. فإن جميع النجاسات إنما نجست - أيضًا - بالاستحالة. فإن الطعام والشراب يتناول الحيوان طاهرًا في حال الحياة ثم يموت فينجس، وكذلك الخنزير والكلب والسباع - أيضًا - عند من يقول بنجاستها إنما خلقت من الماء والتراب الطاهرين.

وأيضًا: فإن هذا الخل والملح ونحوهما أعيان طيبة طاهرة، داخلة في قوله تعالى: «وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ» [الأعراف: ١٥٧]. فللمحرم المنجس لها أن يقول: إنه حرّمها، لكونها داخلة في المنصوص، أو لكونها في معنى الداخلة فيه، فكلّا الأمرين متصف، فإن النص لا يتناولها، [٢٢/١٨٢] ومعنى النص الذي هو الخبث متصف فيها، ولكن كان أصلها نجسًا، وهذا لا يضر، فإن الله يخرج الطيب من الخبث، ويخرج الخبث من الطيب. ولا ريب أن هذا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٤) ومسلم (٢٢٤٤).

القول أقوى في الحجة نصاً وقياساً.

وعلى ما تقدم ذكره ينبنى طهارة المقابر. فإن القائلين بنجاسة المقبرة العتيقة. يقولون: إنه خالط التراب صديد الموتى ونحوه، واستحال عن ذلك، فينجسونه. وأما على قول الاستحالة وغيره من الأقوال، فلا يكون التراب نجساً، وقد دل على ذلك ما ثبت في «الصحيحين» من أن مسجد رسول الله ﷺ كان حائطاً لبني النجار، وكان فيه قبور المشركين، وخرب، ونخل، فأمر النبي ﷺ بالقبور فنبشت، وبالنخل فقطعت، وبالخرب فسويت، وجعل قبلة للمسجد^(١). فهذا كان مقبرة للمشركين. ثم إن النبي ﷺ لما أمر بنبيهم، لم يأمر بنقل التراب، الذي لا قاهم، وغيره من تراب المقبرة، ولا أمر بالاحتراز من العذرة. وليس هذا موضع بسط هذه المسألة، لكن الغرض التنبيه على أن ما عليه أكثر أهل الوسواس من توقي الأرض وتنجيسها باطل بالنص. وإن كان بعضه فيه نزاع، وبعضه باطل بالإجماع، أو غيره من الأدلة الشرعية.

[٢٢/١٨٣] الوجه الثاني: أن هؤلاء يفترش أحدهم السجادة على مصليات المسلمين من الحصر والبسط، ونحو ذلك، مما يفرش في المساجد، فيزدادون بدعة على بدعتهم. وهذا الأمر لم يفعله أحد من السلف، ولم ينقل عن النبي ﷺ ما يكون شبهة لهم، فضلاً عن أن يكون دليلاً، بل يعللون أن هذه الحصر يطوها عامة الناس، ولعل أحدهم أن يكون قد رأى أو سمع أنه في بعض الأوقات بال صبي، أو غيره على بعض حصر المسجد، أو رأى عليه شيئاً من فرق الحمام، أو غيره، فيصير ذلك حجة في الوسواس.

وقد علم بالتواتر أن المسجد الحرام ما زال يطأ عليه المسلمون على عهد رسول الله ﷺ وعهد خلفائه،

وهناك من الحمام ما ليس بغيره، ويمر بالمطاف من الخلق ما لا يمر بمسجد من المساجد، فتكون هذه الشبهة التي ذكرتموها أقوى. ثم إنه لم يكن النبي ﷺ وخلفاؤه وأصحابه يصلي هناك على حائل، ولا يستحب ذلك، فلو كان هذا مستحباً كما زعمه هؤلاء، لم يكن النبي ﷺ وخلفاؤه وأصحابه متفقين على ترك المستحب الأفضل. ويكون هؤلاء أطوع لله وأحسن عملاً من النبي ﷺ وخلفائه وأصحابه، فإن هذا خلاف ما ثبت في الكتاب والسنة والإجماع.

وأيضاً: فقد كانوا يطئون مسجد رسول الله ﷺ [٢٢/١٨٤] بنعالهم وخفافهم، ويصلون فيه مع قيام هذا الاحتمال، ولم يستحب لهم هذا الاحتراز الذي ابتدعه هؤلاء، فلمع خطوهم في ذلك. وقد يفرقون بينها بأن يقولوا: الأرض تطهر بالشمس والريح والاستحالة. دون الحصر. فيقال: هذا إذا كان حقا فإنما هو من النجاسة المخففة.

وذلك يظهر بالوجه الثالث:

وهو أن النجاسة لا يستحب البحث عما لم يظهر منها، ولا الاحتراز عما ليس عليه دليل ظاهر؛ لاحتمال وجوده. فإن كان قد قال طائفة من الفقهاء من أصحاب أحد وغيرهم: إنه يستحب الاحتراز عن المشكوك فيه مطلقاً، فهو قول ضعيف. وقد ثبت عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه مر هو وصاحب له بمكان، فسقط على صاحبه ماء من ميزاب، فنادى صاحبه: يا صاحب الميزاب أماؤك طاهر، أم نجس؟ فقال له عمر: يا صاحب الميزاب، لا تخبره، فإن هذا ليس عليه فقهى عمر عن إخباره؛ لأنه تكلف من السؤال ما لم يؤمر به. وهذا قد ينبنى على أصل:

وهو أن النجاسة إنما يثبت حكمها مع العلم، فلو صلى ويدينه أو ثيابه نجاسة ولم يعلم بها إلا بعد الصلاة لم تجب عليه الإعادة في أصح قولي العلماء،

(١) يابض بالأمل.

ولأن الأدلة الشرعية دلت على أن الكلام ونحوه من مبطلات الصلاة يعفى فيها عن الناسي والجاهل، وهو قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين. وقد دل على ذلك حديث ذي اليدين ونحوه، وحديث معاوية بن الحكم السلمي لما شمت العاطس في الصلاة، وحديث ابن مسعود المتفق عليه في التشهد لما كانوا يقولون أولاً: السلام على الله قبل عبادته، فنهاهم عن ذلك، وقال: إن الله هو السلام، وأمرهم بالتشهد المشهور، ولم يأمرهم بالإعادة، وكذلك حديث الأعرابي الذي قال في دعائه: اللهم ارحمني وارحم محمدًا، ولا ترحم معنا أحدًا، وأمثال ذلك.

فهذا ونحوه مما يبين أن الأمور المنهي عنها في الصلاة وغيرها يعفى فيها عن الناسي والمخطئ، ونحوهما من هذا الباب.

وإذا كان كذلك، فإذا لم يكن عالمًا بالنجاسة صحت صلاته باطنًا وظاهرًا، فلا حاجة به - حيثئذ - عن السؤال عن أشياء إن أبدت ساءته، قد عفا الله عنها. وهؤلاء قد يبلغ الحال بأحدهم إلى أن يكره الصلاة [٢٢/١٨٧] إلا على سجادة، بل قد جعل الصلاة على غيرها محرماً، فيمتنع منه امتناعه من المحرم. وهذا فيه مشابة لأهل الكتاب الذين كانوا لا يصلون إلا في مساجدهم، فإن الذي لا يصلي إلا على ما يصنع للصلاة من المفارش، شبه بالذي لا يصلي إلا فيما يصنع للصلاة من الأماكن.

وأيضاً: فقد يجعلون ذلك من شعائر أهل الدين، فيعدون ترك ذلك من قلة الدين، ومن قلة الاعتناء بأمر الصلاة، فيجعلون ما ابتدعوه من الهدى الذي ما أنزل به من سلطان أكمل من هدى محمد ﷺ، وأصحابه. وربما تظاهر أحدهم بوضع السجادة على

وهو مذهب مالك وغيره، وأحد في أقوى الروايتين، وسواء كان علمها ثم نسيها، أو جهلها ابتداءً، لما تقدم من [٢٢/١٨٥] أن النبي ﷺ صلى في نعليه ثم خلعها في أثناء الصلاة، لما أخبره جبريل أن بها أذى، ومضى في صلاته، ولم يستأنفها، مع كون ذلك موجوداً في أول الصلاة، لكن لم يعلم به، فتكلفه للمخلع في أثناءها، مع أنه لولا الحاجة، لكان عبثاً أو مكروهاً...^(١) يدل على أنه مأمور به من اجتناب النجاسة مع العلم، ومظنة تدل على العفو عنها في حال عدم العلم بها.

وقد روى أبو داود - أيضاً - عن أم جَحْدَر العامرية: أنها سألت عائشة عن دم الحيض يصيب الثوب، فقالت: كنت مع رسول الله ﷺ وعلينا شعارنا وقد ألقينا فوقه كساء، فلما أصبح رسول الله ﷺ، أخذ الكساء قلبه، ثم خرج فصل الغداة ثم جلس، فقال رجل: يا رسول الله، هذه لمعة من دم، فقبض رسول الله ﷺ ما يليها، فبعث بها إلي مَضْرُورَةً في يد غلام، فقال: «اغسلي هذا، وأجفئها، وأرسلني بها إلي»، فدعوت بقصعتي فغسلتها، ثم أجففتها فأعديتها إليه، فجاء رسول الله ﷺ نصف النهار وهي عليه^(٢).

وفي هذا الحديث لم يأمر المأمومين بالإعادة، ولا ذكر لهم أنه يعيد، وأن عليه الإعادة، ولا ذكرت ذلك عائشة، وظاهر هذا أنه لم يعد. ولأن النجاسة من باب المنهي عنه في الصلاة، وباب المنهي عنه [٢٢/١٨٦] معفو فيه عن المخطئ والناسي. كما قال في دعاء الرسول والمؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تَوَاجِدْنَا إِنْ كُنَّا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد ثبت في «الصحيح» من حديث أبي هريرة: أن الله استجاب هذا الدعاء.

(١) بياض بالأمل.

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٥٥٩٥) وأبو داود (٣٨٨) والحديث

ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن أبي داود».

خالصاً، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً. ومنه قوله - تعالى -: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «يقول الله تعالى -: أنا أغنى الشركاء عن الشرك. من عمل عملاً أشرك فيه غيري، فإنني منه بريء»، وهو كله للذي أشرك به^(١). وفي السنن عن العرياض بن سارية قال: وعظنا رسول الله ﷺ [٢٢/١٨٩] موعظة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب فقال قائل: يا رسول الله، كأنها موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ. وإياكم ومحدثات الأمور. فإن كل بدعة ضلالة»^(٢).

وفي «الصحيحين» عن عائشة. عن النبي ﷺ أنه قال: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»^(٣). وفي لفظ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٤). وفي «صحيح مسلم» عن جابر، أن رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته: «إن أحسن الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة

منكبة، وإظهار المسايح في يده، وجعله من شعار الدين والصلاة. وقد علم بالنقل المتواتر، أن النبي ﷺ وأصحابه لم يكن هذا شعارهم، وكانوا يسبحون ويعقدون على أصابعهم، كما جاء في الحديث: «اعقدن بالأصابع فإنهن مسئولات، مستطقات»^(٥) وربما عقد أحدهم التسيح بضمي أو نوى. والتسيح بالمسايح من الناس من كرهه، ومنهم من رخص فيه، لكن لم يقل أحد: إن التسيح به أفضل من التسيح بالأصابع، وغيرها، وإذا كان هذا مستحباً يظهر فقصده إظهار ذلك والتميز به على الناس مذموم، فإنه إن لم يكن رياء فهو تشبه بأهل الرياء، إذ كثير ممن يصنع هذا يظهر منه الرياء ولو كان رياء بأمر مشروع لكانت إحدى المصيبتين، ولكنه رياء ليس مشروعاً. [٢٢/١٨٨]

وقد قال تعالى: ﴿يَتْلُوَكُمْ أَكْثَرُ أَحْسَنَ عِلًّا﴾ [الملك: ٢]. قال الفضيل بن عياض - رضي الله عنه -: أخلصه وأصوبه، قالوا: يا أبا علي، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً. والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة.

وهذا الذي قاله الفضيل متفق عليه بين المسلمين، فإنه لا بد له في العمل أن يكون مشروعاً مأموراً به، وهو العمل الصالح. ولا بد أن يقصد به وجه الله. كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِوِجَاهَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول: اللهم اجعل عملي كله صالحاً، واجعله لوجهك

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٨٥) بدون قوله: «وهو كله للذي أشرك به».

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٤٥٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٧١٨).

(١) حسن: أخرجه أحمد (٢٦٥٤٩) وأبو داود (١٥٠١) والترمذي (٣٥٨٣) والحديث حقه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٤٠٨٧).

ضلالة^(١).

الحديث: «الذي يتخطى رقاب الناس، يتخذ جسراً إلى جهنم»^(٢) وقال النبي ﷺ للرجل: «اجلس فقد أذيت».

ثم إذا فرش هذا فهل لمن سبق إلى المسجد أن يرفع ذلك ويصلي موضعه؟ فيه قولان:

[٢٢/١٩١] أحدهما: ليس له ذلك؛ لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه.

والثاني: - وهو الصحيح - أن لغيره رفعه، والصلاة مكانه؛ لأن هذا السابق يستحق الصلاة في ذلك الصف المقدم، وهو مأمور بذلك أيضاً. وهو لا يتمكن من فعل هذا المأمور واستيفاء هذا الحق إلا برفع ذلك المفروش. وما لا يتم المأمور إلا به فهو مأمور به.

وأيضاً: فذلك المفروش وضعه هناك على وجه الغصب، وذلك منكر، وقد قال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه. فإن لم يستطع، فبقلبه. وذلك أضعف الإيانات»^(٣). لكن ينبغي أن يراعى في ذلك أن لا يتول إلى منكر أعظم منه. والله تعالى أعلم، والحمد لله وحده.



وسئل - رحمه الله:

عن الحديث: «أن النبي ﷺ صلى على سجادة» فقد أورد شخص عن عبد الله بن عمر عن عائشة عن النبي ﷺ: أنه توضأ وقال: «يا عائشة، اتبيني بالخمرة فأنت به. فصلي عليه».

وأما ما يفعله كثير من الناس من تقديم مفارش إلى المسجد يوم الجمعة، أو غيرها، قبل ذهابهم إلى المسجد، فهذا منهي عنه باتفاق المسلمين، بل محرم. وهل تصح صلاته على ذلك المفروش؟ فيه قولان للعلماء؛ لأنه غصب بقعة في المسجد بفرش ذلك المفروش فيها، ومنع غيره من المصلين الذين يسبقونه إلى المسجد أن يصلي في ذلك المكان. ومن صلى في بقعة من المسجد مع منع غيره أن يصلي فيها، فهل هو كالصلاة في الأرض المفصولة؟ على وجهين. وفي الصلاة في الأرض [٢٢/١٩٠] المفصولة قولان للعلماء. وهذا مستند من كره الصلاة في المقاصير التي يمنع الصلاة فيها عموم الناس.

والمشروع في المسجد أن الناس يتمون الصف الأول، كما قال النبي ﷺ: «ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟» قالوا: وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: «يتمون الصف الأول، فالأول، ويتراصون في الصف»^(٤) وفي «الصحيحين» عنه أنه قال: «لو يعلم الناس ما في النداء، والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه»^(٥).

والمأمور به أن يسبق الرجل بنفسه إلى المسجد، فإذا قدم المفروش وتأخر هو، فقد خالف الشريعة من وجهين: من جهة تأخره وهو مأمور بالتقدم. ومن جهة غصبه لطائفة من المسجد، ومنعه السابقين إلى المسجد أن يصلوا فيه، وأن يتموا الصف الأول فالأول، ثم إنه يتخطى الناس إذا حضروا. وفي

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٣٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٥) ومسلم (٤٣٧).

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٤٣٧ / ٣) والحدِيث ضَعْفُهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِي

فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ» (٥٥٢٥).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٤٩).

فأجاب:

وسئل - أيضًا - رحمه الله تعالى -:

[٢٢/١٩٣] عن محجّر موضعا من المسجد، بسجادة أو بساط أو غير ذلك. هل هو حرام؟ وإذا صلى إنسان على شيء من ذلك بغير إذن مالكة هل يكره، أم لا؟
فأجاب:

ليس لأحد أن يتحجّر من المسجد شيئاً لا سجادة يفرشها قبل حضوره، ولا بساطاً، ولا غير ذلك. وليس لغيره أن يصلي عليها بغير إذنه، لكن يرفعها ويصلي مكانها. في أصح قولي العلماء. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -:

عن دخول النصراني أو اليهودي في المسجد بإذن المسلم، أو بغير إذنه أو يتخذ طريقاً. فهل يجوز؟

فأجاب:

ليس للمسلم أن يتخذ المسجد طريقاً، فكيف إذا اتخذه الكافر طريقاً؟! فإن هذا يمنع بلا ريب.
[٢٢/١٩٤] وأما إذا كان دخله ذمي لمصلحة، فهذا فيه قولان للعلماء، هما روايتان عن أحمد: أحدهما: لا يجوز. وهو مذهب مالك؛ لأن ذلك هو الذي استقر عليه عمل الصحابة.

والثاني: يجوز. وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي، وفي اشتراط إذن المسلم وجهان، في مذهب أحمد، وغيره.



لفظ الحديث: «أنه طلب الخمرة» والخمرة: شيء يصنع من الخوص، [٢٢/١٩٢] فسجد عليه يتقي به حر الأرض، وأذاها. فإن حديث الخمرة صحيح. وأما اتخاذاها كبيرة يصلي عليها يتقي بها النجاسة ونحوها، فلم يكن النبي ﷺ يتخذ سجادة يصلي عليها، ولا الصحابة، بل كانوا يصلون حفاة ومتعلين، ويصلون على التراب والحصير، وغير ذلك، من غير حائل.

وقد ثبت عنه في «الصحيحين»: أنه كان يصلي في نعليه^(١)، وقال: «إن اليهود لا يصلون في نعالهم، فخالقوهم»^(٢) وصلى مرة في نعليه وأصحابه في نعالهم فخلعها في الصلاة، ففعلوا، فقال: «ما لكم خلعتم نعالكم؟» قالوا: رأيناك خلعت فخلعنا. قال: «إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيها أذى، فإذا أتى أحدكم المسجد فلينظر في نعليه، فإن كان فيها أذى فليدلكهما بالتراب، فإن التراب لهما طهور»^(٣).

فإذا كان النبي ﷺ وأصحابه يصلون في نعالهم، ولا يخلعونها، بل يطئون بها على الأرض، ويصلون فيها، فكيف يظن أنه كان يتخذ سجادة يفرشها على حصير، أو غيره، ثم يصلي عليها؟ فهذا لم يكن أحد يفعله من الصحابة. وينقل عن مالك أنه لما قدم بعض العلماء، وفرش في مسجد النبي ﷺ شيئاً من ذلك أمر بحجسه. وقال: أما علمت أن هذا في مسجدنا بدعة؟! والله أعلم.



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٨).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٥٢).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٥٠).

وسئل - رحمه الله -

النبي ﷺ عن إيطان كإيطان البعير^(١).

هل تصح الصلاة في المسجد إذا كان فيه قبر، والناس مجتمع فيه لصلاتي الجمعة والجمعة، أم لا؟ وهل يمهّد القبر، أو يعمل عليه حاجز أو حائط؟

فأجاب:

الحمد لله، اتفق الأئمة أنه لا يبنى مسجد على قبر؛ لأن النبي ﷺ قال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(١).

[٢٢/١٩٥] وأنه لا يجوز دفن ميت في مسجد. فإن كان المسجد قبل الدفن غير: إما بتسوية القبر، وإما بنشه إن كان جديداً.

وإن كان المسجد بني بعد القبر: فلما أن يزال المسجد، ولما أن تزال صورة القبر، فالمسجد الذي على القبر لا يصلح فيه فرض، ولا نفل، فإنه منهي عنه.



وسئل - رحمه الله -

عن جماعة نازلين في الجامع مقيمين ليلاً ونهاراً وأكلهم وشربهم ونومهم وقماشهم وأثاثهم، الجميع في الجامع، ويمنعون من ينزل عندهم من غير جنسهم، وحكروا الجامع، ثم إن جماعة دخلوا بعض المقاصير يقرءون القرآن احتساباً، فمنعهم بعض المجاورين وقال هذا موضعنا. فهل يجوز ذلك؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب:

الحمد لله، ليس لأحد من الناس أن يختص بشيء من المسجد بحيث يمنع غيره منه دائماً، بل قد نهى

قال العلماء: معناه أن يتخذ الرجل مكاناً من المسجد لا يصلح [٢٢/١٩٦] إلا فيه، فإذا كان ليس له ملازمة مكان بعينه للصلاة، كيف بمن يتحجر بقعة دائماً. هذا لو كان إنما يفعل فيها ما ينسب له المسجد من الصلاة والذكر ونحو ذلك، فكيف إذا اتخذ المسجد بمنزلة البيوت فيه أكله وشربه ونومه وسائر أحواله التي تشتمل على ما لم تكن المساجد له دائماً؟ فإن هذا يمنع باتفاق المسلمين، فإنما وقعت الرخصة في بعض ذلك لذوي الحاجة، مثل ما كان أهل الصفة: كان الرجل يأتي مهاجراً إلى المدينة، وليس له مكان يأوي إليه، فيقيم بالصفة إلى أن يتيسر له أهل أو مكان يأوي إليه. ثم يتقل. ومثل المسكنة التي كانت تأوي إلى المسجد، وكانت تقمه. ومثل ما كان ابن عمر يبيت في المسجد، وهو عزب؛ لأنه لم يكن له بيت يأوي إليه حتى تزوج.

ومن هذا الباب علي بن أبي طالب، لما تقاول هو وفاطمة ذهب إلى المسجد فنام فيه. فيجب الفرق بين الأمر اليسير، وذوي الحاجات، وبين ما يصير عادة ويكثر، وما يكون لغیر ذوي الحاجات؛ ولهذا قال ابن عباس: لا تتخذوا المسجد ميماً ومقياً. هذا، ولم يفعل فيه إلا النوم، فكيف ما ذكر من الأمور؟ والعلماء قد تنازعوا في المعتكف هل ينبغي له أن يأكل في المسجد، أو في بيته، مع أنه مأمور بملازمة المسجد، وأن لا يخرج منه إلا أن الحاجة؟ والأئمة كرهوا اتخاذ المقاصير في المسجد، لما أحدثها بعض الملوك؛ لأجل الصلاة خاصة، وأولئك إنما [٢٢/١٩٧] كانوا يصلون فيها خاصة.

(٢) حسن: أخرجه أحمد (٤٢٨/٣) وأبو داود (٨٦٢) والنسائي (١٦٧/١) وابن ماجه (١٤٢٩) والحدیث حسن الشیخ

الآلبانی فی «الصحيحة» (١١٦٨).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٢).

والثاني: منعه من يقرأ القرآن حيث يشرع.

والثالث: منع بعض الناس دون بعض، فإن احتج بأن أولئك يقرءون لأجل الوقف الموقوف عليهم، وهذا ليس من أهل الوقف، كان هذا العذر أقيح من المنع؛ لأن من يقرأ القرآن محتسباً، أولى بالمعاونة ممن يقرأه لأجل الوقف، وليس للواقف أن يغير دين الله، وليس بمجرد وقفه يصير لأهل الوقف في المسجد حق لم يكن لهم قبل ذلك؛ ولهذا لو أراد الواقف أن يحتجر بقعة من المسجد لأجل وقفه بحيث يمنع غيره منها، لم يكن له ذلك.

ولو عين بقعة من المسجد لما أمر به من قراءة أو تعليم ونحو ذلك لم تتعين تلك البقعة، كما لا تتعين في [٢٢/١٩٩] النذر. فإن الإنسان لو نذر أن يصلي ويعتكف في بقعة من المسجد لم تتعين تلك البقعة، وكان له أن يصلي ويعتكف في سائر بقاع المسجد عند عامة أهل العلم، لكن هل عليه كفارة يمين؟ على وجهين في مذهب أحمد.

وأما الأئمة الثلاثة، فلا يوجبون - عليه كفارة - وهذا لأنه لا يجب بالنذر إلا ما كان طاعة بدون النذر، وإلا فالنذر لا يجعل ما ليس بعبادة عبادة، والناذر ليس عليه أن يوقف إلا ما كان طاعة لله، كما قال النبي ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(١).

ولهذا لو نذر حراماً أو مكروهاً أو مباحاً مستوي الطرفين، لم يكن عليه الوفاء به. وفي الكفارة قولان أوجها في المشهور أحمد، ولم يوجبها الثلاثة.

وكذلك شرط الواقف والبائع وغيرهما.

كما قال النبي ﷺ: «ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟ من اشترط شرطاً ليس في

فأما اتخاذهما للسكنى والميت وحفظ القماش والمتاع فيها، فما علمت مسلماً ترخص في ذلك. فإن هذا يجعل المسجد بمنزلة الفنادق التي فيها مساكن مُتَحَجِّرة، والمسجد لا بد أن يكون مشتركاً بين المسلمين، لا يختص أحد بشيء منه، إلا بمقدار ليشه للعمل المشروع فيه، فمن سبق إلى بقعة من المسجد لصلاة أو قراءة أو ذكر أو تعلم علم أو اعتكاف ونحو ذلك، فهو أحق به حتى يقضي ذلك العمل، ليس لأحد إقامته منه، فإن النبي ﷺ نهي أن يقام الرجل من مجلسه، ولكن يوسع ويفصح. وإذا انتقض وضوؤه ثم عاد فهو أحق بمكانه، فإن النبي ﷺ سَنَّ ذلك، قال: «إذا قام الرجل عن مجلسه ثم عاد إليه فهو أحق به»^(٢).

وأما أن يختص بالمقام والسكنى فيه، كما يختص الناس بمساكنهم، فهذا من أعظم المنكرات باتفاق المسلمين. وأبلغ ما يكون من المقام في المسجد مقام المعتكف، كما كان النبي ﷺ يعتكف في المسجد، وكان يحتجز له حصيراً فيعتكف فيه، وكان يعتكف في قبة، وكذلك كان الناس يعتكفون في المساجد، ويضربون لهم فيه القباب فهذا مدة الاعتكاف خاصة. والاعتكاف عبادة شرعية، وليس للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا لما لا بد منه والمشروع له [٢٢/١٩٨] أن لا يشتغل إلا بقربة إلى الله، والذي يتخذ سكناً ليس معتكفاً بل يشتمل على فعل المحظور، وعلى المنع من المشروع، فإن من كان بهذه الحال، منع الناس من أن يفعلوا في تلك البقعة ما بني له المسجد من صلاة وقراءة وذكر، كما في الاستفتاء أن بعضهم يمنع من يقرأ القرآن في تلك البقعة، كغيره من القراء، والذي فعله هذا الظالم منكر من وجوه:

أحدها: اتخاذه المسجد ميماً ومقلاً وسكناً، كبيوت الخانات، والفنادق.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٧٩).

كرهه، بل الآثار تدل على أن السلف كانوا يستأثرون في المسجد، ويمحور أن يصبغ الرجل في ثيابه في المسجد، ويمتخط في ثيابه، باتفاق الأئمة ويسنة رسول الله ﷺ الثابتة عنه، بل يحوز التوضؤ في المسجد بلا كراهة عند جمهور العلماء. فإذا جاز الوضوء فيه - مع أن الوضوء يكون فيه السواك، وتحوز الصلاة فيه، والصلاة يستأثرك عندها - فكيف يكره السواك؟ وإذا جاز البصاق والامتخاط فيه، فكيف يكره السواك.

وأما التبريح: فإنما كرهه بعض الناس بناء على أن شجر الإنسان المنفصل نجس، ويمنع أن يكون في المسجد شيء نجس، أو بناء على أنه كالقذاة. وجمهور العلماء على أن شجر الإنسان المنفصل عنه طاهر. كمذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحمد في ظاهر مذهبه، وأحد الوجهين في مذهب الشافعي - وهو الصحيح. فإن النبي [٢٢/٢٠٢] ﷺ خلق رأسه، وأعطى نصفه لأبي طلحة، ونصفه قسمه بين الناس.

و «باب الطهارة والنجاسة» يشارك النبي ﷺ فيه أمته، بل الأصل أنه أسوة لهم في جميع الأحكام، إلا ما قام فيه دليل يوجب اختصاصه به.

وأيضاً: الصحيح الذي عليه الجمهور أن شعور الميتة طاهرة، بل في أحد قولي العلماء - وهو ظاهر مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين - أن جميع الشعور طاهرة حتى شعر الخنزير، وعلى القولين إذا سرح شعره وجمع الشعر فلم يترك في المسجد فلا بأس بذلك.

وأما ترك شعره في المسجد، فهذا يكره، وإن لم يكن نجساً، فإن المسجد يصاب حتى عن القذاة، التي تقع في العين. والله أعلم.



كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق^(١).

وهذا كله، [٢٢/٢٠٠] لأنه ليس لأحد أن يغير شريعته التي بعث بها رسوله، ولا يتدع في دين الله ما لم يأذن به الله، ولا يغير أحكام المساجد عن حكمها الذي شرع الله ورسوله. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

عن النوم في المسجد والكلام والمشي بالنعال في أماكن الصلاة، هل يحوز ذلك أم لا؟

فأجاب:

أما النوم أحياناً للمحتاج مثل الغريب والفقير الذي لا مسكن له فجائز. وأما اتخاذه ميئاً ومقيلاً فينهون عنه.

وأما الكلام الذي يحبه الله ورسوله في المسجد فحسن، وأما المحرم فهو في المسجد أشد تحريماً. وكذلك المكروه. ويكره فيه فضول المباح.

وأما المشي بالنعال فجائز، كما كان الصحابة يمشون بنعالهم في مسجد النبي ﷺ. لكن ينبغي للرجل إذا أتى المسجد أن يفعل ما أمر به رسول الله ﷺ فينظر في نعليه، فإن كان بهما أذى، فليدلكهما بالتراب، فإن التراب لهما طهور. والله أعلم.



[٢٢/٢٠١] وسئل - رحمه الله -

عن السواك وتبريح اللحية في المسجد: هل هو جائز، أم لا؟

فأجاب:

أما السواك في المسجد فما علمت أحداً من العلماء

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢١٥٥) ومسلم (١٥٠٤).

وسئل - رحمه الله:

عن الضحايا: هل يجوز ذبحها في المسجد؟ وهل تغسل الموتى، وتدفن الأجنة فيها؟ وهل يجوز تغيير وقفها من غير منفعة تعود عليها؟ وهل يجوز الاستنجاء في المسجد، والفلس؟ وإذا لم يجوز، فما جزاء [٢٢/٢٠٣] من يفعله، ولا يأتمر بأمر الله ولا يتهمي عما نهى عنه وإن أفتاه عالم سبه؟ وهل يجب على ولي الأمر زجره ومنعه، وإعادة الوقف إلى ما كان عليه؟

فأجاب:

لا يجوز أن يذبح في المسجد: لا ضحايا ولا غيرها، كيف والمجزرة المعلقة للذبح قد كره الصلاة فيها، إما كراهية تحريم، وإما كراهية تنزيه! فكيف يجعل المسجد مشابهاً للمجزرة، وفي ذلك من تلويث الدم للمسجد ما يجب تنزيهه!

وكذلك لا يجوز أن يدفن في المسجد ميت: لا صغير، ولا كبير ولا جنين، ولا غيره. فإن المساجد لا يجوز تشييدها بالمقابر.

وأما تغيير الوقف لغير مصلحة، فلا يجوز، ولا يجوز الاستنجاء فيها.

وأما الوضوء ففي كراهته في المسجد نزاع بين العلماء، والأرجح أنه لا يكره. إلا أن يحصل معه امتحاط أو بصاق في المسجد، فإن البصاق في المسجد خطيئة، وكفارتها دفنها، فكيف بالمخاط.

ومن لم يأتمر بما أمره الله به، وبتنه عما نهى الله عنه بل يرد على الأمرين المعروف والناهي عن المنكر، فإنه يعاقب العقوبة الشرعية التي توجب له ولأمثاله أداء الواجبات، وترك المحرمات.

[٢٢/٢٠٤] ولا تغسل الموتى في المسجد، وإذا أحدث في المسجد ما يضر بالمصلين أزيل ما يضرهم،

وعمل بما يصلحهم، إما إعادته إلى الصفة الأولى، أو أصلح. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -:

عمن يعلم الصبيان في المسجد: هل يجوز له البيات في المسجد؟ فأجاب:

الحمد لله، يسان المسجد عما يؤذيه، ويؤذي المصلين فيه، حتى رفع الصبيان أصواتهم فيه، وكذلك توسيخهم لحصره، ونحو ذلك. لا سيما إن كان وقت الصلاة، فإن ذلك من عظيم المنكرات.

وأما الميت فيه: فإن كان حاجة كالغريب الذي لا أهل له، والغريب الفقير الذي لا بيت له، ونحو ذلك، إذا كان يبيت فيه بقدر الحاجة، ثم يتقل فلا بأس، وأما من اتخذ مبيتاً ومقلاً، فلا يجوز ذلك.



[٢٢/٢٠٥] وسئل - رحمه الله -:

عن مسجد يقرأ فيه القرآن والتلقين بكرة وعشية، ثم على باب المسجد شهود يكثرون الكلام، ويقع التشويش على القراء، فهل يجوز ذلك أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، ليس لأحد أن يؤذي أهل المسجد: أهل الصلاة، أو القراءة، أو الذكر، أو الدعاء، ونحو ذلك مما بنيت المساجد له، فليس لأحد أن يفعل في المسجد، ولا على بابه أو قريباً منه ما يشوش على هؤلاء. بل قد خرج النبي ﷺ على أصحابه وهم يصلون، ويمجرون بالقراءة. فقال: «أيها الناس، كلكم يناجي ربه، فلا

نحوه، وتلقاؤه، كما قال:

أَقِمْي أُمَّ زُبَيْعَ أَقِمْي

صَدُورَ الْمَيْسِ شَطْرَ بَنِي تَيْمِ

وقال: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهًا مِّنْهُ مَوْلًى﴾ [البقرة: ١٤٨]

و«الوجهة» هي الجهة، كما في عدة، وزنة. أصلها:

وَعَدَّةٌ، وَوَزَنَةٌ. فالقبلة هي التي تستقبل، والوجهة هي

التي يوليها.

وهو - سبحانه - أمره بأن يولي وجهه شطر المسجد

الحرام، والمسجد الحرام هو الحرم كله، كما في قوله:

﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾

[التوبة: ٢٨] وليس ذلك مختصاً بالكعبة، وهذا يحقق

الأثر المروي: «الكعبة قبلة المسجد، والمسجد قبلة

مكة، ومكة قبلة الحرم، والحرم قبلة الأرض» وقد ثبت

في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه صلى في قبل الكعبة

ركعتين، وقال: «هذه القبلة»^(١). وثبت عنه في

«الصحيحين» أنه قال: «لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا

بول، ولا تستدبروها، ولكن شرقوا، أو غربوا»^(٢).

فنهى عن استقبال القبلة بغائط أو بول، وأمر

باستقبالها في الصلاة، فالقبلة التي نهى عن استقبالها

[٢٢/٢٠٨] واستدبارها بالغائط والبول هي القبلة

التي أمر المصلي باستقبالها في الصلاة.

وقال ﷺ: «ما بين المشرق والمغرب قبلة»^(٣)

قال الترمذي: حديث صحيح. وهكذا قال غير

واحد من الصحابة مثل: عمر، وعثمان، وعلي بن

أبي طالب، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم. ولا

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٩٨) ومسلم (١٣٣٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٤) ومسلم (٢٦٤).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٤٢) وابن ماجه (١٠١١) والحدّث

صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٥٤٦) وفي

«الإرواء» (٢٩٢).

يجهر بمضكم على بعض في القراءة^(١). فإذا كان قد

نهى المصلي أن يجهر على المصلي، فكيف بغيره؟! ومن

فعل ما يشوش به على أهل المسجد، أو فعل ما يفضي

إلى ذلك، منع من ذلك. والله أعلم.



[٢٢/٢٠٦] وسئل - رحمه الله -:

عن السؤال في الجامع: هل هو حلال أو

حرام؟ أو مكروه؟ وأن تركه أوجب من فعله؟

فأجاب:

الحمد لله، أصل السؤال محرم في المسجد وخارج

المسجد، إلا لضرورة، فإن كان به ضرورة وسأل في

المسجد، ولم يؤذ أحداً بتخطيه رقاب الناس، ولا غير

تخطيه، ولم يكذب فيما يرويه، ويذكر من حاله، ولم

يجهر جهراً يضر الناس، مثل أن يسأل والخطيب

يخطب، أو وهم يسمعون علماً يشغلهم به، ونحو ذلك -

جاز. والله أعلم.



وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -:

فصل

في «استقبال القبلة» وأنه لا نزاع بين العلماء في

الواجب من ذلك وأن النزاع بين القائلين بالجهة

والعين لا حقيقة له، قال الله - تعالى - [٢٢/٢٠٧]

﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا

فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا

وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ إلى قوله: «وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ

وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا

وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤ - ١٥٠] وشطره:

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٩٤ / ٣) وأبو داود (١٣٣٢) والحدّث

صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٦٣٦).

الكعبة فقد أخطأ. ومن فسر وجوب الصلاة إلى العين بهذا وأوجب هذا فقد أخطأ، وإن كان هذا قد قاله قائل من المجتهدين فهذا القول خطأ مخالف نص الكتاب والسنة وإجماع السلف، بل وإجماع الأمة. فإن الأمة متفقة على صحة صلاة الصف المستطيل الذي يزيد طوله على سمت الكعبة بأضعاف مضاعفة وإن كان الصف مستقيماً لا انحناء فيه ولا تقوس.

فإن قيل: مع البعد لا يحتاج إلى الانحناء والتقوس كما يحتاج إليه في القرب، كما أن الناس إذا استقبلوا الهلال أو الشمس أو جبلاً من الجبال فإنهم يستقبلونه مع كثرتهم وتفرقهم، ولو كان قريباً لم يستقبلوه [٢١٠/٢٢] إلا مع القلة والاجتماع، قيل: لا ريب أنه ليس الانحناء والتقوس في البعد بقدر الانحناء والتقوس في القرب، بل كلما زاد البعد قل الانحناء، وكلما قرب كثر الانحناء، حتى يكون أعظم الناس انحناء وتقوساً الصف الذي يلي الكعبة، ولكن مع هذا فلا بد من التقوس والانحناء في البعد إذا كان المقصود أن يكون بينه وبينها خط مستقيم، بحيث لو مشى إليه لوصل إليها؛ لكن يكون التقوس شيئاً يسيراً جداً، كما قيل: إنه إذا قدر الصف ميلاً - وهو مثلاً في الشام - كان الانحناء من كل واحد بقدر شعيرة، فإن هذا ذكره بعض من نص وجوب استقبال العين، وقال: إن مثل هذا التقوس اليسير يعفى عنه.

فيقال له: فهذا معنى قولنا: إن الواجب استقبال الجهة، وهو العفو عن وجوب تحري مثل هذا التقوس والانحناء، فصار النزاع لفظياً لا حقيقة له. فالمقصود أن من صلى إلى جهتها فهو مصلٌّ إلى عيناها، وإن كان ليس عليه أن يتحرى مثل هذا. ولا يقال لمن صلى كذلك: إنه مخطئ في الباطن معفو عنه، بل هذا مستقبل القبلة باطناً وظاهراً وهذا هو الذي أمر به؛ ولهذا لما بنى أصحاب رسول الله ﷺ مساجد الأمصار

يعرف عن أحد من الصحابة في ذلك نزاع، وهكذا نص عليه أئمة المذاهب المتبوعة، وكلامهم في ذلك معروف. وقد حكى متأخرو الفقهاء في ذلك قولين في مذهب أحمد وغيره.

وقد تأملت نصوص أحد في هذا الباب فوجدتها متفقة لا اختلاف فيها، وكذلك يذكر الاختلاف في مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وهو عند التحقيق ليس بخلاف، بل من قال: يجتهد أن يصلي إلى عين الكعبة، أو فرضه استقبال عين الكعبة بحسب اجتهاده فقد أصاب. ومن قال: يجتهد أن يصلي إلى جهة الكعبة أو فرضه استقبال القبلة فقد أصاب. وذلك أنهم متفقون على أن من شاهد الكعبة فإنه يصلي إليها. ومتفقون على أنه كلما قرب المصلون إليها كان صفهم أقصر من البعيدين عنها. وهذا شأن كل ما يستقبل.

فالصف القريب منها لا يزيد طوله على قدر الكعبة، ولو زاد [٢٠٩/٢٢] لكان الزائد مصلياً إلى غير الكعبة. والصف الذي خلفه يكون أطول منه وهم جراً. فإذا كانت الصفوف تحت سقائف المسجد، كانت منحنية بقدر ما يستقبلون الكعبة وهم يصلون إليها، وإلى جهتها - أيضاً. فإذا بعد الناس عنها كانوا مصلين إلى جهتها، وهم مصلون إليها - أيضاً. ولو كان الصف طويلاً يزيد طوله على قدر الكعبة، صحت صلاتهم باتفاق المسلمين، وإن كان الصف مستقيماً حيث لم يشاهدوها. ومن المعلوم أنه لو سار من الصفوف على خط مستقيم إليها، لكان ما يزيد على قدرها خارجاً عن مسافتها.

فمن توهم أن الفرض أن يقصد المصلي الصلاة في مكان لو سار على خط مستقيم وصل إلى عين

الجدي والقطب، فمنهم من يقول: القطب هو الجدي، وهو كوكب خفي. وهذا خطأ من ثلاثة أوجه: فإن القطب ليس هو الجدي، والجدي ليس بكوكب خفي؛ بل كوكب نير، والقطب ليس -أيضاً- كوكباً. ومنهم من يقول: الجدي هو كوكب خفي، وهو خطأ. وجهورهم يقولون: القطب كوكب خفي، ويكون قولين في القطب هل يدور أو لا يدور؟ وهذا تخليط. فإن القطب الذي هو مركز الحركة لا يتغير عن موضعه، كما أن قطب الرحى لا يتغير عن موضعه. ولكن هناك كوكب صغير خفي قريب منه.

وهذا إذا سمي قطباً كان تسميته باعتبار كونه أقرب الكواكب إلى القطب، وهذا يدور، فالكواكب تدور بلا ريب، ومدار الحركة الذي هو قطبها لا يدور بلا ريب، فحكاية قولين في ذلك، كلام من لم يميز بين هذا وهذا، والدليل الظاهر هو الجدي. والاستدلال به على العين إنها يكون في بعض الأوقات، لا في جميعها، فإن القطب إذا كانت الشمس في وسط السماء عند تناهي قصر الظلال، يكون القطب معاذياً للركن الشامي من البيت الذي يكون عن [٢٢/٢١٣] يمين المستقبل للباب، فمن كان بلده معاذياً لهذا القطب - كأهل حران ونحوهم - كانت صلاتهم إلى الركن؛ ولهذا يقال أعدل القبل قبلتهم.

ومن كان بلده غربي هؤلاء - كأهل الشام - فإنهم يميلون إلى جهة المشرق قليلاً بقدر بعدهم عن هذا الخط، فكلما بعدوا ازدادوا في الانحراف، ومن كان شرقي هؤلاء - كأهل العراق - كانت قبلته بالعكس؛ ولهذا كان أهل تلك البلاد يميلون القطب وما قرب منه خلف أفتانهم، وأهل الشام يميلون قليلاً، فيجعلون ما بين الأذن اليسرى ونقرة القفا أو خلف الأذن اليسرى بحسب قرب البلد ويعدّه عن هؤلاء، وأهل العراق يجعلون ذلك خلف الأذن اليمنى،

كان في بعضها ما لو خرج منه خط مستقيم إلى الكعبة لكان منحرفاً، وكانت صلاة المسلمين فيه جائزة باتفاق المسلمين.

[٢٢/٢١١] وبهذا يظهر حقيقة قول من قال: إن من قرب منها أو من مسجد النبي ﷺ لا تكون إلا على خط مستقيم؛ لأنه لا يقر على خطأ. فيقال: هؤلاء اعتقدوا أن مثل هذه القبلة تكون خطأ وإنما تكون خطأ لو كان الفرض أن يتحرى استقبال خط مستقيم بين وسط أنفه وبينها، وليس الأمر كذلك، بل قد تقدم نصوص الكتاب والسنة بخلاف ذلك.

ونظير هذا قول بعضهم: إذا وقف الناس يوم العاشر خطأ، أجزأهم. فالصواب أن ذلك هو يوم عرفة باطنًا وظاهرًا، ولا خطأ في ذلك، بل يوم عرفة هو اليوم الذي يعرف فيه الناس، والهلal إنما يكون هلالاً إذا استهله الناس، وإذا طلع ولم يستهلوه فليس بهلال، مع أن النزاع في الهلال مشهور: هل هو اسم لما يطلع وإن لم يستهل به، أو لما يستهل به؟ وفيه قولان معروفان في مذهب أحمد وغيره، بخلاف النزاع في استقبال الكعبة.

ويدل على ذلك أنه لو قيل بأن على الإنسان أن يتحرى أن يكون بين وسط أنفه وجهته وبينها خط مستقيم، قيل فلا بد من طريق يعلم بها ذلك فإن الله لم يوجب شيئاً إلا وقد نصب على العلم به دليلاً، ومعلوم أن طريق العلم بذلك لا يعرفه إلا خاصة الناس مع اختلافهم فيه، ومع كثرة الخطأ في ذلك. ووجوب استقبال القبلة عام [٢٢/٢١٢] لجميع المسلمين، فلا يكون العلم الواجب خفياً لا يعلم إلا بطريق طويلة صعبة مخوفة، مع تعذر العلم بذلك أو تعسره في أغلب الأحوال.

ولهذا، كان الذين سلكوا هذه الطريق يتكلمون بلا علم مع اختلافهم في ذلك، والدليل المشهور لهم

عنه الآخر، ويدعي الآخر ضد ذلك، حتى يصير الناس أحزَابًا وفرقًا، وكل ذلك بما نهي الله عنه ورسوله.

وسبب ذلك أنهم أدخلوا في دينهم ما ليس منه، وشرعوا من الدين ما لم يأذن به الله، فاختلجوا في تلك البدعة التي شرعوها، لأنها [٢٢/٢١٥] لا ضابط لها، كما يختلف الذين يريدون أن يعلموا طلوع الهلال بالحساب، أو طلوع الفجر بالحساب، وهو أمر لا يقوم عليه دليل حسابي مطرد، بل ذلك متناقض مختلف، فهؤلاء أعرضوا عن الدين الواسع والأدلة الشرعية فدخلوا في أنواع من الجهل والبدع، مع دعواهم العلم والحذق، كذلك يفعل الله بمن خرج عن المشروع إلى البدع، وتنطع في الدين.

وقد ثبت في «الصحيح» - «صحيح مسلم» - عن الأحنف بن قيس، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: «هلك المتطعون»^(٣) قالها ثلاثاً، ورواه - أيضاً - أحمد وأبو داود.

وأيضاً فإن الله قال: ﴿قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقال: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ مَوْجِبَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨]، أي: مستقبلها. وقال النبي ﷺ: «هذه القبلة». والقبلة ما يستقبل. وقال: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فلذلك المسلم، له ما لنا، وعليه ما علينا»^(٤).

وأجمع المسلمون على أنه يجب على المصلي استقبال القبلة في الجملة. فالأماور به الاستقبال للقبلة، وتولية الوجه شطر المسجد الحرام، فينظر هل الاستقبال وتولية الوجه من شرطه أن يكون وسط وجهه مستقبلاً [٢٢/٢١٦] لها - كوسط الأنف وما يحاذيه من الجهة والذقن ونحو ذلك؟ أو يكون الشخص مستقبلاً لما يستقبله إذا وجه إليه وجهه وإن لم يحاذه بوسط وجهه؟ فهذا أصل المسألة.

ومعلوم أن النبي ﷺ والصحابة لم يأمرؤا أحدًا بمراعاة القطب، ولا ما قرب منه، ولا الجدي، ولا بنات نعش، ولا غير ذلك.

ولهذا أنكر الإمام أحمد على من أمر بمراعاة ذلك وأمر أن لا تعتبر القبلة بالجدي، وقال: ليس في الحديث ذكر الجدي، ولكن ما بين المشرق والمغرب قبلة، وهو كما قال. فإنه لو كان تحديد القبلة بذلك واجباً أو مستحباً، لكان الصحابة أعلم بذلك، وإليه أسبق، ولكان النبي ﷺ بين ذلك. فإنه لم يدع من الدين شيئاً إلا بينه، فكيف وقد صرح بأن ما بين المشرق والمغرب قبلة، ونهى عن استقبال القبلة واستدبارها بغائط أو بول؟ ومعلوم باتفاق [٢٢/٢١٤] المسلمين أن المنهى عنه من ذلك ليس هو أن يكون بين المتخلى وبين الكعبة خط مستقيم، بل المنهى عنه أعم من ذلك، وهو أمر باستقبال القبلة في حال، كما نهي عن استنبالها في حال. وإن كان النهي قد يتناول ما لا يتناوله الأمر. لكن هذا يوافق قوله: «ما بين المشرق والمغرب قبلة»^(١).

وأيضاً، فإن تعليق الدين بذلك يفضي إلى تنازع الأمة واختلافها في دينها، والله قد نهى عن التفرق والاختلاف. فإن جماهير الناس لا يعلمون ذلك تحديداً. وإنما هم فيه مقلدون لمن قرب ذلك. فالتحديد في هذا متعذر أو متعسر. ومثل هذا لا ترد به الشريعة، والذين يدعون الحساب ومعرفة ذلك تحمدهم أكثرهم يتكلمون في ذلك بما هو خطأ، وبما إذا طولبوا بدليله رجعوا إلى مقدمات غير معلومة، وأخبار من لا يوثق بخبره. والذين ذكروا بعض ذلك من الفقهاء هم تلقوه عن هؤلاء، ولم يحكموه، فصار مرجع أتباع هؤلاء وهؤلاء إلى تعليق^(٢) يتضمن خطأ في كثير من المواضع، ثم يدعي هذا أن هذه القبلة التي عنها هي الصواب دون ما

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٤٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٧٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٩١).

(٢) في بعض النسخ [تقليد].

بها؟ وما السنة التي كان عليها رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدون؟ وإذا أصر على الجهر بها معتقداً أن ذلك مشروع، فهل هو مبتدع مخالف لشريعة الإسلام، أم لا؟ وهل يستحق التعزير على ذلك إذا لم يتبه؟ وبسطوا لنا الجواب.

فأجاب:

الحمد لله، محل النية القلب دون اللسان، باتفاق أئمة [٢١٨/٢٢] المسلمين في جميع العبادات: الصلاة والطهارة والزكاة والحج والصيام والعق والجهاد، وغير ذلك. ولو تكلم بلسانه بخلاف ما نوى في قلبه كان الاعتبار بما نوى بقلبه، لا باللفظ، ولو تكلم بلسانه ولم تحصل النية في قلبه لم يجزئ باتفاق أئمة المسلمين.

فإن النية هي من جنس القصد؛ ولهذا تقول العرب: نواك الله بخير، أي: قصدك بخير. وقول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(١) مراده ﷺ بالنية: النية التي في القلب؛ دون اللسان باتفاق أئمة المسلمين: الأئمة الأربعة، وغيرهم.

وسبب الحديث يدل على ذلك، فإن سببه أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة؛ ليتزوج امرأة يقال لها: أم قيس، فسمي مهاجر أم قيس. فخطب النبي ﷺ على المنبر، وذكر هذا الحديث. وهذا كان نيته في قلبه.

والجهر بالنية لا يجب ولا يستحب باتفاق المسلمين، بل الجاهر بالنية مبتدع مخالف للشريعة، إذا فعل ذلك معتقداً أنه من الشرع فهو جاهل ضال،

ومعلوم أن الناس قد سن لهم أن يستقبلوا الخطيب بوجوههم ونهوا عن استقبال القبلة بغائط أو بول، وأمثال ذلك مما لم يشترط فيه أن يكون الاستقبال بوسط الوجه والبدن، بل لو كان منحرفاً انحرافاً يسيراً لم يقدح ذلك في الاستقبال.

والاسم إن كان له حد في الشرع رجع إليه، وإلا رجع إلى حده في اللغة والعرف، والاستقبال هنا دل عليه الشرع واللغة والعرف. وأما الشارع فقال: «ما بين المشرق والمغرب قبله»^(٢) ومعلوم أن من كان بالمدينة والشام ونحوهما إذا جعل المشرق عن يساره والمغرب عن يمينه فهو مستقبل للكعبة بينه، بحيث يمكن أن يخرج من وجهه خط مستقيم إلى الكعبة، ومن صدره ويطنه، لكن قد لا يكون ذلك الخط من وسط وجهه وصدره. فعلم أن الاستقبال بالوجه أعم من أن يختص بوسطه فقط. والله أعلم.



[٢١٧/٢٢] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

عن النية في الطهارة والصلاة والصيام والحج وغير ذلك، فهل محل ذلك القلب أم اللسان؟ وهل يجب أن نجهر بالنية أو يستحب ذلك؟ أو قال أحد من المسلمين: إن لم يفعل ذلك بطلت صلاته، أو غيرها؟ أو قال: إن صلاة الجاهر أفضل من صلاة الخافت. إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً؟ وهل التلظ بها واجب أم لا؟ أو قال أحد من الأئمة الأربعة أو غيرهم من أئمة المسلمين: إن لم يتلظف بالنية بطلت صلاته؟

وإذا كانت غير واجبة، فهل يستحب التلظف

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١) وسلم (١٩٠٧).

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٤٢).

ضروريًا، إذا كان يعلم ما يريد أن يفعله، فلا بد أن ينويه. فإذا كان يعلم أنه يريد أن يصلي الظهر - وقد علم أن تلك الصلاة صلاة الظهر - امتنع أن يقصد غيرها، ولو اعتقد أن الوقت قد خرج أجزأته صلاته، باتفاق الأئمة.

ولو اعتقد أنه خرج فتوى الصلاة بعد الوقت، فتبين أنها في الوقت، أجزأه الصلاة باتفاق الأئمة.

وإذا كان قصده أن يصلي على الجنائزة - أي جنازة كانت - فظنها رجلًا، وكانت امرأة، صحت صلاته بخلاف ما نوى. وإذا كان مقصوده أن لا يصلي إلا على ما يعتقده فلانًا، وصلى على من يعتقد أنه فلان، فتبين غيره، فإنه هنا لم يقصد الصلاة على ذلك الحاضر.

[٢٢/٢٢١] والمقصود هنا: أن التلفظ بالنية لا يجب عند أحد من الأئمة، ولكن بعض المتأخرين خرج وجهًا في مذهب الشافعي بوجوب ذلك، وغلطه جماهير أصحاب الشافعي، وكان غلطه أن الشافعي قال: لا بد من النطق في أولها، فظن هذا الغلط أن الشافعي أراد النطق بالنية، فغلطه أصحاب الشافعي جميعهم، وقالوا: إنها أراد النطق بالتكبير، لا بالنية. ولكن التلفظ بها هل هو مستحب، أم لا؟ هذا فيه قولان معروفان للفقهاء.

منهم من استحب التلفظ بها، كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد، وقالوا: التلفظ بها أوكد، واستحبوا التلفظ بها في الصلاة والصيام والحج، وغير ذلك.

ومنهم من لم يستحب التلفظ بها، كما قال ذلك من قاله من أصحاب مالك، وأحمد، وغيرهما وهذا هو المنصوص عن مالك، وأحمد، سئل: تقول قبل التكبير شيئًا؟ قال: لا.

وهذا هو الصواب فإن النبي ﷺ لم يكن يقول قبل

يستحق التعزير، وإلا العقوبة على ذلك، إذا [٢٢/٢١٩] أصر على ذلك بعد تعريفه والبيان له، لا سيما إذا أدى من إلى جانبه برفع صوته، أو كرر ذلك مرة بعد مرة، فإنه يستحق التعزير البالغ على ذلك، ولم يقل أحد من المسلمين: إن صلاة الجاهر بالنية أفضل من صلاة الخافت بها، سواء كان إمامًا أو مأمومًا، أو منفردًا.

وأما التلفظ بها سرًا فلا يجب - أيضًا - عند الأئمة الأربعة، وسائر أئمة المسلمين، ولم يقل أحد من الأئمة: إن التلفظ بالنية واجب، لا في طهارة ولا في صلاة، ولا صيام، ولا حج.

ولا يجب على المصلي أن يقول بلسانه: أصلي الصبح، ولا أصلي الظهر، ولا العصر، ولا إمامًا ولا مأمومًا، ولا يقول بلسانه فرضًا ولا نفلًا، ولا غير ذلك، بل يكفي أن تكون نيته في قلبه، والله يعلم ما في القلوب. وكذلك نية الغسل من الجنابة والوضوء، يكفي فيه نية القلب.

وكذلك نية الصيام في رمضان، لا يجب على أحد أن يقول: أنا صائم غدًا، باتفاق الأئمة، بل يكفي نية قلبه.

والنية تتبع العلم، فمن علم ما يريد أن يفعله فلا بد أن ينويه، فإذا علم المسلم أن غدًا من رمضان - وهو ممن يصوم رمضان - فلا بد [٢٢/٢٢٠] أن ينوي الصيام، فإذا علم أن غدًا العيد لم ينو الصيام تلك الليلة.

وكذلك الصلاة: فإذا علم أن الصلاة القائمة صلاة الفجر، أو الظهر - وهو يعلم أنه يريد أن يصلي صلاة الفجر، أو الظهر - فإنه إنما ينوي تلك الصلاة، لا يمكنه أن يعلم أنها الفجر، وينوي الظهر.

وكذلك إذا علم أنه يصلي إمامًا أو مأمومًا، فإنه لا بد أن ينوي ذلك، والنية تتبع العلم والاعتقاد اتباعًا

التكبير، وقبل التلبية، وفي الطهارة، وسائر العبادات فهي من البدع التي لم يشرعها رسول الله ﷺ. وكل ما يحدث في العبادات المشروعة من الزيادات التي لم يشرعها رسول الله ﷺ فهي بدعة، بل كان ﷺ يداوم في العبادات على تركها، ففعلها والمداومة عليها بدعة وضلالة من وجهين:

من حيث اعتقاد المعتقد أن ذلك مشروع مستحب، أي يكون فعله خيراً من تركه، مع أن النبي ﷺ لم يكن يفعلهُ ألبتة، فيبقى حقيقة هذا القول، إنَّ ما فعلناه أكمل وأفضل مما فعله رسول الله ﷺ.

وقد سأل رجل مالك بن أنس عن الإحرام قبل الميقات، فقال: أخاف عليك الفتنة، فقال له السائل: أي فتنة في ذلك؟ وإنما زيادة آميال في طاعة الله - عز وجل - قال: وأي فتنة أعظم من أن تظن في نفسك أنك خصصت بفضل لم يفعله رسول الله ﷺ.

وقد ثبت في «الصحيحين» أنه قال: «من رغب عن مستي فليس مني»^(١) فأي من ظن أن سنة أفضل من ستي، فرغب عما سنّيته معتقداً [٢٢/٢٢٤] أن ما رغب فيه أفضل مما رغب عنه فليس مني؛ لأن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه كان يخاطب بذلك يوم الجمعة.

فمن قال: إن هدي غير محمد ﷺ أفضل من هدي محمد، فهو مفتون، بل ضال. قال الله - تعالى - [إجلالاً له وتثبيتاً حجته على الناس كافة] - «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [النور: ٦٣]، أي: وجيع.

وهو ﷺ قد أمر المسلمين باتباعه، وأن يعتقدوا وجوب ما أوجبه، واستحباب ما أحبه. وأنه لا أفضل

التكبير شيئاً، ولم يكن يتلفظ بالنية، لا في الطهارة، ولا في الصلاة، ولا في الصيام، ولا في الحج، ولا غيرها من العبادات، ولا خلفاؤه، ولا أمر أحدًا أن يتلفظ بالنية، بل قال لمن علمه الصلاة: «كبر» كما في [٢٢/٢٢٢] «الصحيح» عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بالحمد لله رب العالمين^(٢) ولم يتلفظ قبل التكبير بنية، ولا غيرها، ولا علم ذلك أحدًا من المسلمين. ولو كان ذلك مستحباً، لفعله النبي ﷺ [ولعظمه]^(٣) المسلمون.

وكذلك في الحج إنما كان يستفتح الإحرام بالتلبية، وشرع للمسلمين أن يلبوا في أول الحج، وقال ﷺ لَصُبَاةَ بنت الزبير: «حجي واشترطي، فقولي: لييك اللهم لييك، وعلمي حيث حبستي»^(٤) فأمرها أن تشرط بعد التلبية.

ولم يشرع لأحد أن يقول قبل التلبية شيئاً. لا يقول: اللهم إني أريد العمرة والحج، ولا الحج والعمرة، ولا يقول: فيسره لي وتقبله مني، ولا يقول: نويتها جميعاً، ولا يقول: أحرمت لله، ولا غير ذلك من العبادات كلها. ولا يقول قبل التلبية شيئاً، بل جعل التلبية في الحج كالتكبير في الصلاة.

وكان هو وأصحابه يقولون: فلان أهل بالحج، أهل بالعمرة، أو أهل بها جميعاً. كما يقال: كبر للصلاة، والإهلال رفع الصوت بالتلبية، وكان يقول في تليته: «لييك حجاً وعمرة»^(٥) ينوي ما يريد أن [٢٢/٢٢٣] يفعله بعد التلبية؛ لا قبلها.

وجميع ما أحدثه الناس من التلفظ بالنية قبل

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٩٨).

(٢) تصحيح، صوابه: ولعلمه. انظر «البيان» ص ٢٦٤.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٠٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٣٢).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

أحدثه بعض المتقدمين من الأذان والإقامة في العيدين، فنهوا عن ذلك، وكرهه أئمة المسلمين، كما [٢٢/٢٢٦] لو صلى عقب السعي ركعتين قياساً على ركعتي الطواف. وقد استحب ذلك بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي. واستحب بعض المتأخرين من أصحاب أحد في الحاج إذا دخل المسجد الحرام أن يستفتح بتحية المسجد، فخالفوا الأئمة والسنة، وإنما السنة أن يستفتح المحرم بالطواف، كما فعل النبي ﷺ لما دخل المسجد؛ بخلاف المقيم الذي يريد الصلاة فيه دون الطواف، فهذا إذا صلى تحية المسجد فحسن.

وفي الجملة، فإن النبي ﷺ قد أكمل الله له ولأمة الدين، وأتم به ﷺ عليهم النعمة، فمن جعل عملاً واجباً ما لم يوجبه الله ورسوله، أو لم يكرهه الله ورسوله، فهو غلط.

فجميع أئمة الدين أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله، ولا دين إلا ما شرعه الله ورسوله، ومن خرج عن هذا وهذا فقد دخل في حرب من الله، فمن شرع من الدين ما لم يأذن به الله، وحرم ما لم يحرم الله ورسوله، فهو من دين أهل الجاهلية، المخالفين لرسوله، الذين ذمهم الله في سورة (الأنعام)، و(الأعراف) وغيرهما من السور، حيث شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله. فحرموا ما لم يحرمه الله، وأحلوا ما حرمه الله، فذمهم الله وعابهم على ذلك.

فلهذا كان دين المؤمنين بالله ورسوله، أن الأحكام الخمسة: الإيجاب، [٢٢/٢٢٧] والاستحباب، والتحليل، والكراهية، والتحریم، لا يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ، فلا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله، ولا حلال إلا ما أحله الله ورسوله.

فمن ذلك ما اتفق عليه أئمة الدين، ومنه ما تنازعوا فيه، فردوه إلى الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي

من ذلك. فمن لم يعتقد هذا، فقد عصى أمره، وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «هلك المتطعون»، قالها ثلاثاً^(١). أي: المشددون في غير موضع التشديد، وقال أبي بن كعب، وابن مسعود: اقتصاد في سنة خير من اجتهد في بدعة.

ولا يحتاج محتج بجمع التراويح، ويقول: «نعمت البدعة هذه، فإنها بدعة في اللغة؛ لكنهم فعلوا ما لم يكونوا يفعلونه في حياة رسول الله ﷺ مثل هذه، وهي سنة من الشريعة. وهكذا إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، ومصر الأمصار كالكوفة [٢٢/٢٢٥] والبصرة. وجمع القرآن في مصحف واحد، وفرض الديوان، وغير ذلك. فقيام رمضان سنة رسول الله ﷺ لأتمته، وصلى بهم جماعة عدة ليالٍ، وكانوا على عهد رسول الله ﷺ يصلون جماعة وفردى، لكن لم يداوم على جماعة واحدة لثلا يفترض عليهم، فلما مات ﷺ استقرت الشريعة.

فلما كان عمر - رضي الله عنه - جمعهم على إمام واحد، والذي جمعهم أبي بن كعب، جمع الناس بأمر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وعمر هو من الخلفاء الراشدين حيث يقول ﷺ: «عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ»^(٢) يعني الأضراس؛ لأنه أعظم في القوة.

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عمر أنه قال: صلاة السفر ركعتان، فمن خالف السنة كفر. فأبي من اعتقد أن الركعتين في السفر لا تجزئ المسافر كفر.

والوجه الثاني: من حيث المداومة على خلاف ما داوم عليه رسول الله ﷺ في العبادات، فإن هذا بدعة باتفاق الأئمة، وإن ظن الظان أن في زيادته خيراً كما

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٧٠).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٧٦).

داود: قلت لأحمد: يقول المصلي قبل التكبير شيئاً؟ قال: لا.



وَسُئِلَ - رحمه الله -

هل يجب أن تكون النية مقارنة للتكبير؟
والمتسول أن يوضح لنا كيفية مقارنتها للتكبير،
كما ذكر الشافعي أنه لا تصح الصلاة إلا
[٢٢/٢٢٩] بمقارنتها التكبير. وهذا يعسر؟

فأجاب:

أما مقارنتها التكبير، فللعلماء فيه قولان مشهوران:
أحدهما: لا يجب..^(١)

والمقارنة المشروطة: قد تفسر بوقوع التكبير عقب
النية، وهذا ممكن لا صعوبة فيه، بل عامة الناس إنما
يصلون هكذا، وهذا أمر ضروري، لو كفوا تركه
لعجزوا عنه.

وقد تفسر بانسباط آخر النية على آخر التكبير،
بحيث يكون أولها مع أوله، وآخرها مع آخره. وهذا
لا يصح؛ لأنه يقتضي عزوب كمال النية في أول
الصلاة، وخلو أول الصلاة عن النية الواجبة.

وقد تفسر بحضور جميع النية مع جميع آخر
التكبير، وهذا تنازعوا في إمكانه.

فمن العلماء من قال: إن هذا غير ممكن، ولا مقدور
للشخص عليه، فضلاً عن وجوبه، ولو قبل بإمكانه، فهو
متعسر، فيسقط بالحرج.

[٢٢/٢٣٠] وأيضاً، فما يطل هذا والذي قبله،
أن المكبر ينبغي له أن يتدبر التكبير ويتصوره، فيكون
قلبه مشغولاً بمعنى التكبير، لا بما يشغله عن ذلك من
استحضار النية؛ ولأن النية من الشروط، والشروط

الآخر مبتدئ فإن تنزعتم في شئ مما قرأوه إلى الله والرسول إن
كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك حق وأحسن تأويلاً
[النساء: ٥٩].

فمن تكلم بجهل، وبما يخالف الأئمة، فإنه ينهى
عن ذلك، ويؤدب على الإصرار، كما يفعل بأمثاله من
الجهال، ولا يقتدى في خلاف الشريعة بأحد من أئمة
الفضالة، وإن كان مشهوراً عنه العلم. كما قال بعض
السلف: لا تنظر إلى عمل الفقيه، ولكن سله
بصدقك. والله أعلم. والحمد لله.



وَسُئِلَ - رحمه الله -

عمن يخرج من بيته نائلاً الطهارة، أو الصلاة.
هل يحتاج إلى تجديد نية غير هذه عند فعل الطهارة
أو الصلاة أو لا؟ وهل التلفظ [٢٢/٢٢٨] بالنية
سنة، أو لا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، سئل الإمام أحمد عن رجل
يخرج من بيته للصلاة، هل ينوي حين الصلاة؟ فقال:
قد نوى حين خرج؛ ولهذا قال أكابر أصحابه -
كالخرفي وغيره - يميزته بتقديم النية على التكبير من
حين يدخل وقت الصلاة، وإذا كان مستحضراً للنية
إلى حين الصلاة أجزأ ذلك، باتفاق العلماء. فإن النية
لا يجب التلفظ بها باتفاق العلماء.

ومعلوم في العادة أن من كبر في الصلاة لابد أن
يقصد الصلاة، وإذا علم أنه يصلي الظهر نوى الظهر،
فتى علم ما يريد فعله نواه بالضرورة، ولكن إذا لم
يعلم أو نسي شذت عنه النية، وهذا نادر. والتلفظ
بالنية، في استحبابه قولان في مذهب أحمد وغيره.
والمنصوص عنه أنه لا يستحب التلفظ بالنية. قال أبو

(١) ياض بالاصل.

رسول الله ﷺ، ولا عن أصحابه، ولا أمر النبي ﷺ أحدًا من أمته أن يتلفظ بالنية، ولا عَلَّمَ ذلك أحدًا من المسلمين، ولو كان هذا مشهورًا مشرووعًا، لم يحمله النبي ﷺ وأصحابه، مع أن الأمة مبتلاة به كل يوم وليلة.

وهذا القول أصح الأقوال، بل التللفظ بالنية نقص في العقل والدين؛ أما في الدين؛ فلأنه بدعة. وأما في العقل؛ فلأنه بمنزلة من يريد يأكل طعامًا فيقول: نويت بوضع يدي في هذا الإناء أني أريد أخذ منه لقمة فأضعها في فمي فأمضغها ثم أبلعها لأشبع، مثل القائل الذي يقول: نويت أصلي فريضة هذه الصلاة المفروضة علي [٢٢/٢٣٢] حاضر الوقت، أربع ركعات في جماعة، أداء الله تعالى. فهذا كله حق وجعل، وذلك أن النية [بليغ] (*) العلم، فنتى علم العبد ما يفعله كان قد نواه ضرورة، فلا يتصور مع وجود العلم بالعقل أن يفعل بلا نية؛ ولا يمكن مع عدم العلم أن تحصل نية.

وقد اتفق الأئمة على أن الجهر بالنية وتكريرها ليس بمشروع، بل من اعتاد ذلك، فإنه ينبغي له أن يؤدب تأديبًا يمنعه عن ذلك التعبد بالبدع، وإيذاء الناس برفع صوته؛ لأنه قد جاء الحديث: «أيها الناس، كلكم يتاجي ربه، فلا يجهرن بعضكم على بعض بالقراءة» فكيف حال من يشوش على الناس بكلامه بغير قراءة؟ بل يقول: نويت أصلي، أصلي فريضة كذا وكذا، في وقت كذا وكذا، من الأفعال التي لم يشرعها رسول الله ﷺ.



وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

عن رجل قيل له: لا يجوز الجهر بالنية في الصلاة ولا أمر به النبي ﷺ فقال: صحيح أنه ما فعله النبي

تتقدم العبادات، ويستمر حكمها إلى آخرها، كالطهارة. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

عن «النية» في الدخول في العبادات من الصلاة، وغيرها. هل تقتصر إلى نطق اللسان، مثل قول القائل: نويت أصوم، نويت أصلي، هل هو واجب، أم لا؟ فأجاب:

الحمد لله، نية الطهارة من وضوء أو غسل أو تيمم، والصلاة والصيام والحج والزكاة والكفارات، وغير ذلك من العبادات لا تقتصر إلى نطق اللسان. باتفاق أئمة الإسلام. بل النية محلها القلب دون اللسان باتفاقهم، فلو لفظ بلسانه غلطًا بخلاف ما نوى في قلبه، كان الاعتبار بما نوى، لا بما لفظ، ولم يذكر أحد في ذلك خلافًا، إلا أن بعض متأخري أصحاب الشافعي، - رحمه الله - خرج وجهًا في ذلك، وغلطه فيه أئمة أصحابه.

[٢٢/٢٣١] وكان سبب غلطه أن الشافعي قال: إن الصلاة لابد من النطق في أولها. وأراد الشافعي بذلك: التكبير الواجب في أولها، فظن هذا الغالط أن الشافعي أراد النطق بالنية، فغلطه أصحاب الشافعي جميعهم.

ولكن تنازع العلماء: هل يستحب التللفظ بالنية سرًا، أم لا؟ هذا فيه قولان معروفان للفقهاء.

فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد: يستحب التللفظ بها؛ لكونه أوكد.

وقالت طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما: لا يستحب التللفظ بها؛ لأن ذلك بدعة لم تنقل عن

(*) تصحيف، صوابه: تبع. انظر «العيانة» ص ٢٦٤.

ولو أحدث ناس صلاة سادسة يجتمعون عليها غير الصلوات الخمس، لأنكر ذلك عليهم المسلمون، وأخذوا على أيديهم.

وأما «قيام رمضان»، فإن رسول الله ﷺ سنة لأمته، وصل بهم جماعة عدة ليال، وكانوا على عهده يصلون جماعة، وفرادي، لكن لم يداوموا على جماعة واحدة؛ لثلاث تفرض عليهم. فلما مات النبي ﷺ استقرت الشريعة، فلما كان عمر - رضي الله عنه - جمعهم على إمام واحد، وهو أبي بن كعب، الذي جمع الناس عليها بأمر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه.

وعمر - رضي الله عنه - هو من الخلفاء الراشدين - حيث يقول ﷺ: «عليكم بستي وستة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي. عضوا عليها بالتواجذ» يعني الأضراس؛ لأنها أعظم في القوة.

وهذا الذي فعله هو ستة، لكنه قال: نعمت البدعة هذه، فإنها [٢٢/٢٣٥] بدعة في اللغة؛ لكونهم فعلوا ما لم يكونوا يفعلونه في حياة رسول الله ﷺ، يعني من الاجتماع على مثل هذه، وهي ستة من الشريعة.

وهكذا إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وهي الحجاز واليمن واليامة، وكل البلاد التي لم يبلغها ملك فارس والروم من جزيرة العرب، ومصر الأمصار: كالكوكة والبصرة، وجمع القرآن في مصحف واحد، وفرض الديوان، والأذان الأول يوم الجمعة، واستنابة من يصلي بالناس يوم العيد خارج مصر، ونحو ذلك مما سته الخلفاء الراشدون؛ لأنهم سنوه بأمر الله ورسوله، فهو ستة. وإن كان في اللغة يسمى بدعة.

وأما الجهر بالنية، وتكريرها، فبدعة سيئة ليست مستحبة باتفاق المسلمين؛ لأنها لم يكن يفعلها رسول الله ﷺ ولا خلفاؤه الراشدون.



ﷺ، ولا أمر به، لكن ما نهي عنه، ولا تبطل صلاة من جهر بها. ثم إنه قال: لنا بدعة حسنة، وبدعة سيئة، واحتج بالتراويج [٢٢/٢٣٣] أن رسول الله ﷺ ما جمعها، ولا نهي عنها. وأن عمر الذي جمع الناس عليها، وأمر بها. فهل هو كما قال؟ وهل تسمى سنن الخلفاء الراشدين بدعة؟

وهل يقاس على سنتهم ما سنه غيرهم فهل لها أصل فيما يقوله، ويفعله؟ وقوله: ولا تبطل صلاة من جهر بالنية في الصلاة، وغيرها. فهل يأنم المنكر عليه، أم لا؟
فأجاب:

الحمد لله، الجهر بالنية في الصلاة من البدع السيئة، ليس من البدع الحسنة، وهذا متفق عليه بين المسلمين، لم يقل أحد منهم: إن الجهر بالنية مستحب، ولا هو بدعة حسنة، فمن قال ذلك، فقد خالف سنة الرسول ﷺ، وإجماع الأئمة الأربعة، وغيرهم. وقاتل هذا يستتاب، فإن تاب، وإلا عوقب بما يستحقه.

وإنما تنازع الناس في نفس التلفظ بها سرًا. هل يستحب، أم لا؟ على قولين. والصواب أنه لا يستحب التلفظ بها، فإن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يتلفظون بها سرًا ولا جهرًا، والعبادات التي شرعها النبي ﷺ لأمته ليس لأحد تغييرها، ولا إحداث بدعة فيها.

وليس لأحد أن يقول: إن مثل هذا من البدع الحسنة، مثل ما أحدث بعض الناس الأذان في العيدين، والذي أحدثه مروان بن [٢٢/٢٣٤] الحكم، فأنكر الصحابة - والتابعون لهم بإحسان - ذلك.

هذا، وإن كان الأذان ذكر الله؛ لأنه ليس من السنة. وكذلك لما أحدث الناس اجتماعًا راتبًا غير الشرعي: مثل الاجتماع على صلاة معينة، أول رجب أو أول ليلة جمعة فيه، وليلة النصف من شعبان، فأنكر ذلك علماء المسلمين.

وَسُئِلَ - رحمه الله -

ولكن بعض المتأخرين من أتباع الأئمة زعم أن اللفظ بالنية واجب، ولم يقل: إن الجهر بها واجب. ومع هذا، فهذا القول خطأ صريح مخالف لإجماع المسلمين، ولما عَلِمَ بالاضطرار من دين الإسلام عند من يعلم سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه، وكيف كان يصلي الصحابة والتابعون. فإن كل من يعلم ذلك يعلم أنهم لم يكونوا يتلفظون بالنية، ولا أمرهم النبي ﷺ بذلك، ولا علمه لأحد من الصحابة، بل قد ثبت في «الصحيحين» وغيرهما، أنه قال للأعرابي المسيء في صلاته: «إذا قمت إلى الصلاة، فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن»^(١).

وفي «السنن» عنه ﷺ أنه قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»^(٢). وفي «صحيح مسلم» عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بالحمد لله رب العالمين^(٣). وقد ثبت بالنقل المتواتر وإجماع المسلمين أن النبي ﷺ والصحابة كانوا يفتحون الصلاة بالتكبير.

ولم ينقل مسلم لا عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة أنه قد تلفظ قبل التكبير بلفظ النية، لا سراً ولا جهراً، ولا أنه أمر بذلك. ومن المعلوم أن المهم والدواعي متوفرة على نقل [٢٢/٢٣٨] ذلك، لو كان ذلك، وأنه يمتنع على أهل التواتر عادة وشرعاً كتمان نقل ذلك، فإذا لم ينقله أحد علم قطعاً أنه لم يكن.

ولهذا يتنازع الفقهاء المتأخرون في اللفظ بالنية: هل هو مستحب مع النية التي في القلب؟ فاستحبه طائفة من أصحاب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد. قالوا:

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١/ ١٢٣) وأبو داود (٦١) والترمذي (٣) وابن ماجه (٢٧٥) والحديث صححه الشيخ الألباني في الإرواء (٣٠١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩).

عن رجل إذا صلى يشوش على الصفوف التي حواليه بالجهر بالنية وأنكروا عليه مرة ولم يرجع، وقال له إنسان: هذا الذي تفعله ما هو [٢٢/٢٣٦] من دين الله، وأنت مخالف فيه السنة. فقال: هذا دين الله الذي بعث به رسله، ويجب على كل مسلم أن يفعل هذا، وكذلك تلاوة القرآن يجهر بها خلف الإمام. فهل هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ، أو أحد من الصحابة، أو أحد من الأئمة الأربعة، أو من علماء المسلمين؟ فإذا كان لم يكن رسول الله ﷺ وأصحابه والعلماء يعملون هذا في الصلاة، فإذا يجب على من ينسب هذا إليهم وهو يعمل؟ فهل يحل للمسلم أن يعينه بكلمة واحدة إذا عمل هذا ونسبه إلى أنه من الدين، ويقول للمنكرين عليه: كل يعمل في دينه ما يشتهي وإنكاركم علي جهل؟ وهل هم مصيبون في ذلك أم لا؟ فأجاب:

الحمد لله، الجهر بلفظ النية ليس مشروعاً عند أحد من علماء المسلمين، ولا فعله رسول الله ﷺ، ولا فعله أحد من خلفائه وأصحابه، وسلف الأمة وأئمتها، ومن ادعى أن ذلك دين الله، وأنه واجب، فإنه يجب تعريفه الشريعة، واستتابته من هذا القول، فإن أصر على ذلك قتل، بل النية الواجبة في العبادات كالوضوء والغسل والصلاة والصيام والزكاة وغير ذلك عملها القلب باتفاق أئمة المسلمين.

و «النية» هي القصد والإرادة، والقصد والإرادة عملها القلب دون اللسان باتفاق العقلاء. فلو نوى بقلبه صحت نيته عند الأئمة الأربعة، [٢٢/٢٣٧] وسائر أئمة المسلمين من الأولين والآخرين، وليس في ذلك خلاف عند من يقتدى به، ويفتي بقوله،

جهر المنفرد بالقراءة إذا كان فيه أذى لغيره لم يشرع، كما خرج النبي ﷺ على أصحابه وهم يصلون فقال: «أيها الناس، كلكم يناجي ربه، فلا يجهر بعضكم على بعض بالقراءة»^(١).

وأما المأموم، فالسنة له المخافة باتفاق المسلمين، لكن إذا جهر أحياناً [٢٢/٢٤٠] بشيء من الذكر، فلا بأس، كالإمام إذا أسمعهم أحياناً الآية في صلاة السر، فقد ثبت في «الصحيح» عن أبي قتادة: أنه أخبر عن النبي ﷺ أنه كان في صلاة الظهر والعصر يُسمعهم الآية أحياناً.

وثبت في «الصحيح» أن من الصحابة المأمومين، من جهر بدعاء حين افتتاح الصلاة، وعند رفع رأسه من الركوع، ولم ينكر النبي ﷺ ذلك. ومن أصر على فعل شيء من البدع وتحسينها، فإنه ينبغي أن يعزر تعزيزاً يردعه، وأمثاله عن مثل ذلك.

ومن نسب إلى رسول الله ﷺ الباطل خطأ، فإنه يعرف، فإن لم يتبه، عوقب. ولا يحل لأحد أن يتكلم في الدين بلا علم ولا يعين من تكلم في الدين بلا علم، أو أدخل في الدين ما ليس منه.

وأما قول القائل: كل يعمل في دينه الذي يشتهي، فهي كلمة عظيمة يجب أن يستتاب منها، وإلا عوقب، بل الإصرار على مثل هذه الكلمة يوجب القتل، فليس لأحد أن يعمل في الدين إلا ما شرعه الله ورسوله، دون ما يشتهي ويواه. قال الله تعالى: «وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ» [القصاص: ٥٠]، وقال تعالى: «وَأَن كُفِّرُوا كُفْرًا يَوْمَ يُنْفَخُ الْفُجَارُ يُنْفَخُ الْفُجَارُ إِن زُلْزَلَتْ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُفْتَدِينَ» [الأنعام: ١١٩]، «وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» [ص: ٢٦]، وقال: «وَلَا تَتَّبِعُوا

لأنه أوكد، وأنتم تحقيقاً للنية، ولم يستحبه طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما، وهو المنصوص عن أحمد وغيره، بل رأوا أنه بدعة مكروهة.

قالوا: لو أنه كان مستحباً لفعله رسول الله ﷺ، أو لأمر به، فإنه ﷺ قد بين كل ما يقرب إلى الله، لا سيما الصلاة التي لا تؤخذ صفتها إلا عنه، وقد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٢).

قال هؤلاء: فزيادة هذا وأمثاله في صفة الصلاة بمنزلة سائر الزيادات المحدثه في العبادات، كمن زاد في العيدين الأذان والإقامة، ومن زاد في السعي صلاة ركعتين على المروة، وأمثاله ذلك.

قالوا: وأيضاً، فإن التلفظ بالنية فاسد في العقل. فإن قول القائل: أنوي أن أفعل كذا وكذا، بمنزلة قوله: أنوي أكل هذا الطعام [٢٢/٢٣٩] لأشبع، وأنوي البس هذا الثوب لأستتر، وأمثاله ذلك من النيات الموجودة في القلب التي يستقيح النطق بها، وقد قال الله تعالى: «أَتَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ بِبَدَنِكُمْ خَبِيرٌ» [الحجرات: ١٦] وقال طائفة من السلف في قوله: «إِنَّمَا تُكَلِّمُونَ كُرُيُوتًا» [الإنسان: ٩]، قالوا: لم يقولوه بالسنتهم، وإنما علمه الله من قلوبهم، فأخبر به عنهم.

وبالجملة، فلا بد من النية في القلب بلا نزاع. وأما التلفظ بها سرّاً فهل يكره، أو يستحب؟ فيه نزاع بين المتأخرين.

وأما الجهر بها، فهو مكروه منهي عنه، غير مشروع باتفاق المسلمين، وكذلك تكريرها أشد وأشد.

وسواء في ذلك الإمام والمأموم والمنفرد، فكل هؤلاء لا يشرع لأحد منهم أن يجهر بلفظ النية، ولا يكررها باتفاق المسلمين، بل يتهون عن ذلك، بل

(٢) صحيح: أخرجه النسائي في «الكبرى» (٣٣٦٠)، وانظر «السلة الصحيحة» (٣٤٠٠).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣١).

﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى﴾^(١) وقال الآخر: تجوز بلا نية، أفتونا مأجورين.

فأجاب:

الحمد لله، الصلاة لا تجوز إلا بنية، لكن محل النية القلب باتفاق المسلمين. وهي القصد والإرادة. فإن نوى بقلبه خلاف ما نطق بلسانه، كان الاعتبار بما قصد بقلبه. وتنازع العلماء هل يستحب أن يتكلم بما نواه؟ على قولين:

واتفقوا على أنه لا يستحب الجهر بالنية، ولا تكرير التكلم بها، بل ذلك منهي عنه باتفاق الأئمة، ولو لم يتكلم بالنية، صحت صلاته عند الأئمة الأربعة، وغيرهم. ولم يخالف إلا بعض شذوذ المتأخرين.



[٢٢/٢٤٣] وسئل - رحمه الله -:

عن قوله ﷺ: «نية المرء أبلغ من عمله»^(٢).
فأجاب:

هذا الكلام قاله غير واحد، وبعضهم يذكره مرفوعاً، وبيانه من وجوه:

أحدها: أن النية المجردة من العمل، يثاب عليها، والعمل المجرد عن النية لا يثاب عليه. فإنه قد ثبت بالكتاب والسنة واتفاق الأئمة أن من عمل الأعمال الصالحة بغير إخلاص لله، لم يقبل منه ذلك. وقد ثبت في «الصحيحين» - من غير وجه - عن النبي ﷺ أنه قال: «من همَّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة»^(٣).

الثاني: أن من نوى الخير، وعمل منه مقدوره،

أهواء قومه قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل» [المائدة: ٧٧]، وقال تعالى: «أَرَمَقْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ [٢٢/٢٤١] هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ حَكِيماً» ﴿٥﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً» [الفرقان: ٤٣، ٤٤]، وقال تعالى: «فَلَا وَزَيْدَ لَا تُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً» [النساء: ٦٥].

وقد روي عنه ﷺ، أنه قال: «والذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به». قال تعالى: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيداً» ﴿٥﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُوداً» [النساء: ٦٠، ٦١]، وقال تعالى: «أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ» [الشورى: ٢١] وقال تعالى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِمَّنْ لِيَتُزَكَّرَ بِهِمْ وَيَذَكَّرُ لِلْمُؤْمِنِينَ» ﴿٥﴾ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ» [الأعراف: ١ - ٣]، وقال تعالى: «وَلَوْ أَتَّبَعَ الْآخِ الْقَوَاءَ هُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ» [المؤمنون: ٧١]، وأمثال هذا في القرآن كثير.

فتبين أن على العبد أن يتبع الحق الذي بعث الله به رسوله، ولا يجعل دينه تبعا لهواه. والله أعلم.



[٢٢/٢٤٢] وسئل - رحمه الله -:

عن رجلين تنازعا في النية فقال أحدهما: لا تدخل الصلاة إلا بالنية، واستدل على ذلك بقوله

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧).

(٢) ضعيف: أخرجه الطبراني في «الكبير» وضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٢٢١٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٩١) ومسلم (١٣١).

السنة، [٢٢/٢٤٥] كتوبة المجبوب عن الزنا، وكتوبة المقطوع اللسان عن القذف، وغيره. وأصل التوبة عزم القلب، وهذا حاصل مع المعجز.

الخامس: أن النية لا يدخلها فساد، بخلاف الأعمال الظاهرة. فإن النية أصلها حب الله ورسوله، وإرادة وجهه، وهذا هو بنفسه محبوب الله ورسوله، مرضي لله ورسوله. والأعمال الظاهرة تدخلها آفات كثيرة، وما لم تسلم منها، لم تكن مقبولة؛ ولهذا كانت أعمال القلب المجردة أفضل من أعمال البدن المجردة. كما قال بعض السلف: قوة المؤمن في قلبه، وضعفه في جسمه، وقوة المنافق في جسمه، وضعفه في قلبه، وتفصيل هذا يطول. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

عن رجل حنفي صلى في جماعة، وأسر نيته، ثم رفع يديه في كل تكبيرة، فأنكر عليه فقيه الجماعة، وقال له: هذا لا يجوز في مذهبك وأنت مبتدع فيه، وأنت مذبذب، لا بإمامك اقتديت، ولا بمذهبك اهتديت. فهل ما فعله نقص في صلاته ومخالفة للسنة وإمامه، أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، أما الذي أنكر عليه إسراره بالنية، فهو جاهل؛ فإن الجهر بالنية لا يجب ولا يستحب، لا في مذهب أبي حنيفة، ولا [٢٢/٢٤٦] أحد من أئمة المسلمين، بل كلهم متفقون على أنه لا يشرع الجهر بالنية، ومن جهر بالنية فهو مخطئ، مخالف للسنة باتفاق أئمة الدين، بل مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحد وسائر أئمة المسلمين أنه إذا نوى

وعجز عن إكماله، كان له أجر عامل. كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن بالمدينة لرجالاً ما سرتهم مسيراء ولا قطعتم وادياء، إلا كانوا معكم». قالوا: وهم بالمدينة؟ قال: «وهم بالمدينة، حبهم العذر»^(١). وقد صحح الترمذي حديث أبي كبشة الأنباري، عن النبي ﷺ [٢٢/٢٤٤] أنه ذكر أربعة رجال: فرجل آتاه الله مالاً وعلماً، فهو يعمل فيه بطاعة الله. ورجل آتاه الله علماً ولم يؤته مالاً، فقال: لو أن لي مثل ما لفلان لعملت فيه مثل ما يعمل فلان. قال: فيها في الأجر سواء. ورجل آتاه الله مالاً ولم يؤته علماً، فهو يعمل فيه بمعصية الله. ورجل لم يؤته الله مالاً ولا علماً، فقال: لو أن لي مثل ما لفلان لعملت فيه مثل ما يعمل فلان. قال: فيها في الوزر سواء»^(٢).

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «من دعا إلى هدى، كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن دعا إلى ضلالة، كان عليه من الوزر مثل أوزار من اتبعه، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»^(٣). وفي «الصحيحين» عنه أنه قال: «إذا مرض العبد أو سافر، كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»^(٤)، وشواهد هذا كثيرة.

الثالث: أن القلب ملك البدن، والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبت الملك خبت جنوده، والنية عمل الملك، بخلاف الأعمال الظاهرة فإنها عمل الجنود.

الرابع: أن توبة العاجز عن المعصية تصح عند أهل

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٣٩) ومسلم (١٩١١).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٧٥٧٠) والترمذي (٢٣٢٥) وابن ماجه (٤٢٢٨) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٣٠٢٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٧٤) والحديث لم يخرج به البخاري.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٩٦).

عمر وغيره: أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع، ولا يفعل ذلك في السجود، ولا كذلك بين السجدين^(١)، وثبت هذا عن النبي ﷺ في «الصحيح» من حديث مالك بن الحويرث، ووائل بن حجر، وأبي حميد الساعدي: في عشرة من أصحاب النبي ﷺ - أحدهم أبو قتادة - وهو معروف من حديث علي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وعدد كثير من الصحابة عن النبي ﷺ. وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - إذا رأى من يصلي ولا يرفع يديه في الصلاة، حصبه. وقال عتبة بن عامر: له بكل إشارة عشر حسنات.

[٢٢/٢٤٨] والكوفيون حجتهم أن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - لم يكن يرفع يديه. وهم معذرون قبل أن تبلغهم السنة الصحيحة. فإن عبد الله بن مسعود هو الفقيه الذي بعثه عمر بن الخطاب ليعلم أهل الكوفة السنة. لكن قد حفظ الرفع عن النبي ﷺ كثير من الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم. وابن مسعود لم يصرح بأن النبي ﷺ لم يرفع إلا أول مرة، لكنهم رأوه يصلي ولا يرفع، إلا أول مرة. والإنسان قد ينسى، وقد يذهل، وقد خفي على ابن مسعود التطبيق في الصلاة، فكان يصلي، وإذا ركع طبق بين يديه، كما كانوا يفعلون أول الإسلام. ثم إن التطبيق نسخ بعد ذلك، وأمروا بالركب، وهذا لم يحفظه ابن مسعود. فإن الرفع المتنازع فيه ليس من نواقض الصلاة، بل يجوز أن يصلي بلا رفع وإذا رفع كان أفضل وأحسن.

وإذا كان الرجل متبعاً لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد، ورأى في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوى فاتبه، كان قد أحسن في ذلك، ولم يقدح ذلك في دينه، ولا عدالته بلا نزاع، بل هذا أولى بالحق،

بقلبه ولم يتكلم بلسانه بالنية - لا سرّاً ولا جهراً - كانت صحيحة، ولا يجب التكلم بالنية: لا عند أبي حنيفة، ولا عند أحد من الأئمة، حتى أن بعض متأخري أصحاب الشافعي لما ذكر وجهاً مخرجاً أن اللفظ بالنية واجب، غلّطه بقية أصحابه، وقالوا: إنما أوجب الشافعي النطق في أول الصلاة بالتكبير، لا بالنية.

وأما أبو حنيفة وأصحابه، فلم يتنازعوا في أن النطق بالنية لا يجب، وكذلك مالك وأصحابه، وأحمد وأصحابه، بل تنازع العلماء: هل يستحب التلفظ بالنية سرّاً؟ هل قولين:

فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد: يستحب التلفظ بالنية، لا الجهر بها، ولا يجب التلفظ، ولا الجهر.

وقال طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم: بل لا يستحب التلفظ بالنية، لا سرّاً ولا جهراً، كما لا يجب باتفاق الأئمة؛ لأن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يتلفظون بالنية، لا سرّاً ولا جهراً، وهذا القول هو الصواب الذي جاءت به السنة.

[٢٢/٢٤٧] وأما رفع اليدين في كل تكبيرة حتى في السجود، فليست هي السنة التي كان النبي ﷺ يفعلها، ولكن الأمة متفقة على أنه يرفع اليدين مع تكبيرة الافتتاح.

وأما رفعهما عند الركوع، والاعتدال من الركوع، فلم يعرفه أكثر فقهاء الكوفة. إبراهيم النخعي، وأبي حنيفة، والثوري، وغيرهم. وأما أكثر فقهاء الأمصار، وعلماء الآثار، فإنهم عرفوا ذلك - لما إنه استفاضت به السنة عن النبي ﷺ - كالأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي عبيد، وهو إحدى الروايتين عن مالك.

فإنه قد ثبت في «الصحيحين»، من حديث ابن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٣٥) ومسلم (٣٩٠).

[المنافقون: ١]، وقال تعالى في حقهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤]، فهؤلاء المنافقون الذين يتولون اليهود الذين غضب الله عليهم، ما هم من اليهود، ولا هم منا، مثل من أظهر الإسلام من اليهود والنصارى والتتر، وغيرهم، وقلبه مع طائفتهم. فلا هو مؤمن محض، ولا هو كافر ظاهرًا وباطنًا، فهؤلاء هم المذبذبون الذين ذمهم الله ورسوله، وأوجب على عباده أن يكونوا مؤمنين، لا كفارًا، ولا منافقين، بل يحبون الله، ويبغضون الله، ويعطون الله، ويمنعون الله.

قال الله تعالى: ﴿يَتَأَلَّى الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُعْمِلُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ۖ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥١-٥٦]، وقال تعالى: ﴿يَتَأَلَّى الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَهُم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ الآية [المتحنة: ١]، وقال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [٢٥١/٢٢] أَوْلَيْكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَتَدَّهُمْ فِي قَلْبِهِمْ [المجادلة: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخُوهُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»^(١). وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا» وشبك

وأحب إلى الله ورسوله ﷺ من يتعصب لواحد معين، غير النبي ﷺ، كمن يتعصب للملك أو الشافعي أو أحمد أو أبي حنيفة، ويرى أن قول هذا المعين هو الصواب الذي ينبغي اتباعه، دون قول الإمام الذي خالفه.

[٢٤٩/٢٢] فمن فعل هذا، كان جاهلاً ضالاً، بل قد يكون كافراً. فإنه متى اعتقد أنه يجب على الناس اتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة دون الإمام الآخر، فإنه يجب أن يستأب. فإن تاب، وإلا قتل. بل غاية ما يقال: إنه يسوغ أو ينبغي أو يجب على العامي أن يقلد واحداً لا بعينه، من غير تعيين زيد ولا عمرو.

وأما أن يقول قائل: إنه يجب على العامة تقليد فلان أو فلان، فهذا لا يقوله مسلم.

ومن كان موالياً للأئمة، محباً لهم، يقلد كل واحد منهم فيما يظهر له أنه موافق للسنة، فهو محسن في ذلك. بل هذا أحسن حالاً من غيره. ولا يقال لمثل هذا: مذبذب على وجه الذم. وإنما المذبذب المذموم الذي لا يكون مع المؤمنين، ولا مع الكفار، بل يأتي المؤمنين بوجه، ويأتي الكافرين بوجه، كما قال تعالى في حق المنافقين: ﴿إِنَّ الْمُتَفِيعِينَ خُتِّدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَالاً لَّيْسَ لَهُمْ صَبَإٌ﴾ [النساء: ١٤٢، ١٤٣]، وقال النبي ﷺ: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة»^(٢) بين الغنمين: تعبر إلى هؤلاء مرة، وإلى هؤلاء مرة^(٣).

فهؤلاء المنافقون المذبذبون، هم الذين ذمهم الله ورسوله ﷺ، وقال في [٢٥٠/٢٢] حقهم: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَفِيعُونَ قَالُوا نَتَّبِعُكَ لَرَسُولِ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَخْتَبِرُ إِنَّ الْمُتَفِيعِينَ لَكَاذِبُونَ﴾

(١) العائرة: الساقطة لا يعرف لها مالك.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٨٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠١١) ومسلم (٢٥٨٦).

والأهواء الذين ثبت - بالكتاب والسنة والإجماع - أنهم مذمومون، خارجون عن الشريعة والمنهاج الذي بعث الله به رسوله ﷺ. فمن تعصب لواحد من الأئمة بعينه، ففيه شبه من هؤلاء، سواء تعصب لمالك أو الشافعي أو أبي حنيفة أو أحمد أو غيرهم.

ثم غاية المتعصب لواحد منهم، أن يكون جاهلاً بقدره في العلم والدين، ويقدر الآخرين، فيكون جاهلاً ظالماً، والله يأمر بالعلم والعدل، وينهى عن الجهل والظلم. قال تعالى: ﴿وَحَلَّلَهَا لِإِنْسَانٍ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ يَعَذِّبُ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ [الأحزاب: ٧٢، ٧٣] إلى آخر السورة.

وهذا أبو يوسف ومحمد، أتبع الناس لأبي حنيفة وأعلمهم بقوله، [٢٥٣/٢٢] وهما قد خالفاه في مسائل لا تكاد تحصى، لما تبين لهما من السنة والحجة وما وجب عليهما اتباعه، وهما - مع ذلك - معظمان لإمامهما. لا يقال فيهما مذنبان، بل أبو حنيفة وغيره من الأئمة يقول القول ثم تبين له الحجة في خلافه فيقول بها، ولا يقال له مذنب. فإن الإنسان لا يزال يطلب العلم والإيمان. فإذا تبين له من العلم ما كان خافياً عليه، اتبعه.

وليس هذا مذنباً، بل هذا مهتد زاده الله هدى. وقد قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

فالواجب على كل مؤمن موالاة المؤمنين، وعلماؤهم المؤمنين، وأن يقصد الحق ويتبعه حيث وجدته، ويعلم أن من اجتهد منهم فأصاب فله أجران، ومن اجتهد منهم فأخطأ، فله أجر لاجتهاده، وخطؤه مغفور له.

وعلى المؤمنين أن يتبعوا إمامهم إذا فعل ما يسوغ. فإن النبي ﷺ قال: «إنا جعل الإمام ليؤتم به»^(١)

بين أصابعه^(٢). وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه»^(٣). وفي «الصحيحين» أنه قال: «والذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه»^(٤). وقال: «والذي نفسي بيده، لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا. ألا أخبركم بشيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم»^(٥).

وقد أمر الله - تعالى - المؤمنين بالاجتماع والاتلاف، ونهاهم عن الافتراق والاختلاف فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٢-١٠٦]. قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة.

[٢٥٢/٢٢] فأئمة الدين هم على منهاج الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - والصحابة كانوا مؤتلفين متفقين، وإن تنازعوا في بعض فروع الشريعة في الطهارة أو الصلاة أو الحج أو الطلاق أو الفرائض أو غير ذلك فإجماعهم حجة قاطعة.

ومن تعصب لواحد بعينه من الأئمة دون الباقين، فهو بمنزلة من تعصب لواحد بعينه من الصحابة دون الباقين، كالرافضي الذي يتعصب لعلي دون الخلفاء الثلاثة وجهود الصحابة. وكالخارجي الذي يقدح في عثمان وعلي - رضي الله عنهما. فهذه طرق أهل البدع

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٨١) ومسلم (٢٥٨٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٤٢) ومسلم (٢٥٨٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣) ومسلم (٤٥) دون قوله «من الخير».

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٤).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٨٨) وفي غير موضع من صحيحه،

هذا. وكل هذا من الفرق والاختلاف الذي نهى الله ورسوله عنه.

وكل هؤلاء المتعصين بالباطل، المتبعين الظن، وما تهوى الأنفس، المتبعين لأهوائهم بغير هدى من الله، مستحقون للذم والعقاب. وهذا باب واسع لا تحتمل هذه الفتيا لبسطه. فإن الاعتصام بالجماعة والاتلاف من أصول الدين، والفرع المتنازع فيه من الفروع الخفية، فكيف يقدح في الأصل بحفظ الفرع؟^(١) وجهور المتعصين لا يعرفون من الكتاب [٢٢/٢٥٥] والسنة إلا ما شاء الله، بل يتمسكون بأحاديث ضعيفة، أو آراء فاسدة أو حكايات عن بعض العلماء والشيخ قد تكون صدقاً، وقد تكون كذباً. وإن كانت صدقاً، فليس صاحبها معصوماً يتمسكون بنقل غير مصدق، عن قائل غير معصوم، ويدعون النقل المصدق عن القائل المعصوم وهو ما نقله الثقات الأثبات من أهل العلم ودونوه في «الكتب الصحاح»، عن النبي ﷺ.

فإن الناقلين لذلك، مصدقون باتفاق أئمة الدين، والمقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، قد أوجب الله - تعالى - على جميع الخلق طاعته واتباعه. قال تعالى: ﴿فَلَا وَزَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ الَّذِينَ خَالَفُوا عَنْ أَمْرِهُ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

والله - تعالى - يوفقنا - وسائر إخواننا المؤمنين - لما يحبه ويرضاه من القول والعمل، والهدى والنية. والله أعلم. والحمد لله وحده.



وسواء رفع يديه أو لم يرفع يديه، لا يقدح ذلك في صلاتهم، ولا يطلها، لا عند أبي حنيفة ولا الشافعي ولا مالك ولا أحمد.

ولو رفع الإمام دون المأموم، أو المأموم دون الإمام، لم يقدح ذلك في صلاة واحد منهما. ولو رفع الرجل في بعض الأوقات دون بعض لم يقدح ذلك في صلاته.

وليس لأحد أن يتخذ قول بعض العلماء شعاراً يوجب اتباعه، وينهى عن غيره مما جاءت به السنة، بل كل ما جاءت به السنة فهو واسع مثل الأذان والإقامة. فقد [٢٢/٢٥٤] ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه أمر بلالاً أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة^(٢).

وثبت عنه في «الصحيحين»: أنه علم أبا محذورة الإقامة شففاً شففاً، كالأذان.^(٣) فمن شفع الإقامة فقد أحسن ومن أفرداها، فقد أحسن. ومن أوجب هذا دون هذا، فهو مخطئ ضال. ومن وإلى من يفعل هذا دون هذا - بمجرد ذلك - فهو مخطئ ضال.

وبلاد الشرق من أسباب تسليط الله التتر عليها كثرة الفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها، حتى تجد المتسب إلى الشافعي يتعصب لمذهبه على مذهب أبي حنيفة حتى يخرج عن الدين. والمتسب إلى أبي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن الدين. والمتسب إلى أحمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا أو هذا. وفي المغرب تجد المتسب إلى مالك يتعصب لمذهبه على مذهب هذا أو

ومسلم (٤١٢).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٣)، ومسلم (٣٧٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٧٩).

[٢٢/٢٥٦] وَسُئِلَ - رحمه الله -

عن إمام شافعي يقول: الله أكبر، يكرر التكبير مرات عديدة والناس وقوف خلفه.

فأجاب:

الحمد لله، تكرير اللفظ بالنية، والتكبير، والجهر بلفظ النية - أيضًا - منهي عنه عند الشافعي، وسائر أئمة الإسلام، وفاعل ذلك سيء. وإن اعتقد ذلك دينًا، فقد خرج عن إجماع المسلمين، ويجب نيه عن ذلك. وإن عزل عن الإمامة إذا لم يتنه، كان له وجه. فإن في «سنن أبي داود»: أن النبي ﷺ أمر بعزل إمام لأجل بزاقه في القبلة^(١).

فإن الإمام عليه أن يصلي، كما كان النبي ﷺ يصلي، ليس له أن يقتصر على ما يقتصر عليه المنفرد بل ينهي عن التطويل والتقصير، فكيف إذا أصر على ما ينهى عنه الإمام والمأموم والمنفرد. والله أعلم.



[٢٢ / ٢٥٧] وَسُئِلَ - رحمه الله -

عن رجل إذا صلى بالليل ينوي، ويقول أصلي نصيب الليل.

فأجاب:

هذه العبارة - أصلي نصيب الليل - لم تتقل عن سلف الأمة، وأئمتها. والمشروع أن ينوي الصلاة لله، سواء كانت بالليل أو النهار، وليس عليه أن يتلفظ بالنية. فإن تلفظ بها، وقال: أصلي لله صلاة الليل، أو أصلي قيام الليل، ونحو ذلك، جاز. ولم يستحب ذلك، بل الاقتداء بالسنة أولى. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله -

عن رجل أدرك مع الجماعة ركعة، فلما سلم الإمام قام ليتيم صلاته فجاء آخر فصلى معه، فهل يجوز الاقتداء بهذا المأموم؟

فأجاب:

أما الأول، ففي صلاته قولان في مذهب أحمد وغيره، لكن الصحيح أن مثل هذا جائز، وهو قول أكثر العلماء، إذا كان الإمام قد نوى الإمامة، والمؤتم قد نوى الائتتمام. فإن نوى المأموم [٢٢ / ٢٥٨] الائتتمام ولم ينو الإمامة، ففيه قولان:

أحدهما: تصح كقول الشافعي، ومالك وغيرهما، وهو رواية عن أحمد.

والثاني: لا تصح، وهو المشهور عن أحمد. وذلك أن ذلك الرجل كان مؤتمًا في أول الصلاة، وصار منفردًا بعد سلام الإمام.

فإذا اتم به ذلك الرجل، صار المنفرد إمامًا، كما صار النبي ﷺ إمامًا بابن عباس، بعد أن كان منفردًا. وهذا يصح في النفل كما جاء في هذا الحديث، كما هو منصوص عن أحمد وغيره من الأئمة. وإن كان قد ذُكِرَ في مذهبه قول بأنه لا يجوز.

وأما في الفرض، فتزاع مشهور، والصحيح جواز ذلك في الفرض والنفل. فإن الإمام التزم بالإمامة أكثر مما كان يلزمه في حال الانفراد، فليس بمصير المنفرد إمامًا عذورًا أصلاً، بخلاف الأول. والله أعلم.



(١) حسن: أخرجه أبو داود (٤٨١) والحديث حقه الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود».

[٢٥٩/٢٢] باب صفة الصلاة

سُئِلَ - رحمه الله - :

عن رجل مشى إلى صلاة الجمعة مستنجلاً،
فأتكر ذلك عليه بعض الناس، وقال: امش على
رسلك. فرد ذلك الرجل وقال: قد قال تعالى:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ بُيُوتِ
الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] فما
الصواب؟
فاجاب:

ليس المراد بالسعي المأمور به العَدْو. فإنه قد ثبت
في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أقيمت
الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وأنتم تمشون
وعليكم السكينة، فما أدركم فصلوا وما فاتكم فاتموا»
وروي: «فامضوا»^(١). ولكن قال الأئمة: السعي في
كتاب الله هو العمل والفعل، كما قال تعالى: ﴿إِنْ
سَعَيْتُمْ لَشَيْءٍ﴾ [الليل: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ
الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ
مَشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ
سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِنَجْدِ إِلَٰهِنَا﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وقال
تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
[٢٦٠/٢٢] وَهُمْ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣]،
وقال عن فرعون: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ سَعْيَهُ﴾ [النازعات: ٢٢]،
وقد قرأ عمر بن الخطاب: «فامضوا إلى ذكر الله»
فالسعي المأمور به إلى الجمعة هو المضي إليها،
والذهاب إليها.

ولفظ «السعي» في الأصل اسم جنس، ومن شأن
أهل العرف، إذا كان الاسم عائناً لنوعين، فإنهم
يفردون أحد نوعيه باسم، ويبقى الاسم العام مختصاً

بالنوع الآخر، كما في لفظ: «فوي الأرحام»، فإنه يعم
جميع الأقارب: من يرث بفرض وتعصيب، ومن لا
فرض له ولا تعصيب. فلما مُيز ذو الفرض والعصبة،
صار في عرف الفقهاء ذوو الأرحام مختصاً بمن لا
فرض له ولا تعصيب.

وكذلك لفظ «الجائز» يعم ما وجب ولزم من
الأفعال والعقود، وما لم يلزم. فلما خص بعض
الأعمال بالوجوب وبعض العقود باللزوم، بقي اسم
الجائز في عرفهم مختصاً بالنوع الآخر.

وكذلك اسم «الخمر» هو عام لكل شراب، لكن لما
أفرد ما يصنع من غير العنب باسم النبيذ، صار اسم
الخمر في العرف مختصاً بصير العنب، حتى ظن
طائفة من العلماء أن اسم الخمر في الكتاب والسنة
مختص بذلك. وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ
بعمومه. ونظائر هذا كثيرة.

[٢٦١/٢٢] وبسبب هذا الاشتراك الحادث، غلط
كثير من الناس في فهم الخطاب بلفظ السعي من هذا
الباب. فإنه في الأصل عام في كل ذهاب ومضي، وهو
السعي المأمور به في القرآن. وقد ينخص أحد النوعين
باسم المشي، فيبقى لفظ السعي مختصاً بالنوع الآخر،
وهذا هو السعي الذي نهى عنه النبي ﷺ حيث قال:
«إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها
وأنتم تمشون»^(٢). وقد رُوِيَ أن عمر كان يقرأ:
«فامضوا» ويقول: لو قرأتها «فأسعوا» لعدوت حتى
يكون كذا وهذا - إن صح عنه - فيكون قد اعتقد أن
لفظ السعي هو الخاص.

ومما يشبه هذا: السعي بين الصفا والمروة، فإنه إنما
يجرول في بطن الوادي بين الميادين. ثم لفظ السعي

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٢٧)، والنسائي (٨٦١).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٩٠٨) ومسلم (٦٠٢).

به، وترك ما نهى الله عنه. والله أعلم.



[٢٢/٢٦٣] وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن المصلين إذا لم يسووا صفوفهم، بل كل إنسان يصلي منفرداً؟ وهل تجوز صلاتهم هكذا في الأسواق، أم لا؟

فأجاب:

ليس لأحد أن يصلي منفرداً خلف الصف، بل على الناس أن يصلوا مصطفين. وفي السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «لا صلاة لغير الصف». ولا يصح لهم أن يصلوا في السوق حتى تتصل الصفوف، بل عليهم أن يقاربوا الصفوف، ويسدوا الأول فالأول. والله أعلم.



[٢٢/٢٦٤] وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ ابْنُ

تَيْمِيَّةَ - رحمه الله -:

عما يشبهه على الطالب للعبادة من جهة الأفضلية مما اختلف فيه الأئمة من المسائل التي أذكرها وهي: أيها أفضل في صلاة الجهر: ترك الجهر بالسلمة، أو الجهر بها؟ وأيها أفضل: مداومة على القنوت في صلاة الفجر، أم تركه، أم فعله أحياناً بحسب المصلحة؟ وكذلك في الوتر؟ وأيها أفضل: طول الصلاة ومناسبة أبعاضها في الكمية والكيفية، أو تخفيفها بحسب ما اعتادوه في هذه الأزمنة؟ وأيها أفضل مع قصر الصلاة في السفر: مداومة الجمع، أم فعله أحياناً بحسب الحاجة؟ وهل قيام الليل كله بدعة أم سنة، أم قيام بعضه أفضل من قيامه كله؟ وكذلك سرد الصوم أفضل، أم صوم بعض الأيام وإفطار بعضها؟ وفي

يخص بهذا. وقد يجعل لفظ السعي عامّاً لجميع الطواف بين الصفا والمروة، لكن هذا كأنه باعتبار أن بعضه سعي خاص. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن أقوام يتلذذون السواري قبل الناس، وقبل تكميل الصفوف ويتخذون لهم مواضع دون الصف، فهل يجوز التأخر عن الصف الأول؟

[٢٢/٢٦٢] فأجاب:

قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟» قالوا: يا رسول الله، كيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: «يسدون الأول فالأول، ويتراصون في الصف»^(١). وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «لو يعلم الناس ما في النداء، والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه»^(٢). وثبت عنه في «الصحيح»: «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها»^(٣).

وأما ذلك من السنن، التي ينبغي فيها للمصلين أن يتموا الصف الأول، ثم الثاني.

فمن جاء أول الناس، وصف في غير الأول، فقد خالف الشريعة، وإذا ضم إلى ذلك إساءة الصلاة، أو فضول الكلام، أو مكروهه، أو محرمة، ونحو ذلك - مما يسان المسجد عنه - فقد ترك تعظيم الشرائع، وخرج عن الحدود المشروعة من طاعة الله. وإن لم يعتقد نقص ما فعله، ويلتزم اتباع أمر الله، استحق العقوبة البليغة التي تحمله، وأمثاله على أداء ما أمر الله

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٣٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٥)، ومسلم (٤٣٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٤٤٠).

المسلمين، لكن ما أمر به من ذلك أفضل لنا مما فعله ولم يأمر به.

وقد ثبت في «الصحيح» أنه قال: «إذا قعد أحدكم في التشهد فليستعذ بالله من أربع؛ يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال»^(١). فالدعاء بهذا أفضل من الدعاء بقوله: «اللهم اغفر لي ما قدمت، وما أخرت، وما أسررت، وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني. أنت المقدم، وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت»^(٢). وهذا - أيضاً - قد صح عن النبي ﷺ أنه كان يقوله في آخر صلاته، لكن الأول أمر به.

وما تنازع العلماء في وجوبه، فهو أؤكد مما لم يأمر به ولم يتنازع العلماء في وجوبه. وكذلك الدعاء الذي كان يكرره كثيراً كقوله: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ»^(٣) [البقرة: ٢٠١]، أؤكد مما ليس كذلك.

[٢٢/٢٦٧] القسم الثاني: ما اتفق العلماء على أنه إذا فعل كلاً من الأمرين كانت عبادته صحيحة، ولا إثم عليه، لكن يتنازعون في الأفضل، وفيما كان النبي ﷺ يفعل. ومسألة القنوت في الفجر والوتر، والجهر بالسلمة، وصفة الاستعاذة ونحوها، من هذا الباب. فإنهم متفقون على أن من جهر بالسلمة؛ صحت صلاته. ومن خافت، صحت صلاته. وعلى أن من قنت في الفجر؛ صحت صلاته. ومن لم يقنت فيها؛ صحت صلاته. وكذلك القنوت في الوتر. وإنما تنازعوا في وجوب قراءة السلمة، وجمهورهم على أن قراءتها لا تجب. وتنازعوا - أيضاً - في استحباب قراءتها. وجمهورهم على أن قراءتها مستحبة.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٨٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٢٠) ومسلم (٧٦٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٥٢٢)، ومسلم (٢٦٨٨).

المواصلة - أيضاً؟ وهل لبس الحشن وأكله دائماً أفضل، أم لا؟ وأياً أفضل: فعل السنن الرواتب في السفر، أم تركها؟ أم فعل البعض دون البعض. وكذلك التطوع بالتوافل في السفر؟ وأياً أفضل: الصوم في السفر أم الفطر؟ وإذا لم يجد ماء أو تعذر عليه استعماله لمرض، أو يخاف منه الضرر من شدة البرد وأمثال ذلك، [٢٢/٢٦٥] فهل يتيمم، أم لا؟ وهل يقوم التيمم مقام الوضوء فيما ذكر أم لا؟ وأياً أفضل في إغناء هلال رمضان: الصوم أم الفطر؟ أم يخير بينهما؟ أم يستحب فعل أحدهما؟ وهل ما واطب عليه النبي ﷺ في جميع أفعاله وأحواله وأقواله وحركاته وسكناته، وفي شأنه كله من العبادات والعادات، هل المواظبة على ذلك كله سنة في حق كل واحد من الأمة، أم يختلف بحسب اختلاف المراتب والراتبين؟ أفنونا ماجورين.

فأجاب:

الحمد لله، هذه المسائل التي يقع فيها النزاع - مما يتعلق بصفات العبادات - أربعة أقسام:

منها: ما ثبت عن النبي ﷺ أنه سن كل واحد من الأمرين، واتفقت الأمة على أن من فعل أحدهما لم يأنم بذلك. لكن قد يتنازعون في الأفضل. وهو بمنزلة القراءات الثابتة عن النبي ﷺ التي اتفق الناس على جواز القراءة بأي قراءة شاء منها، كالقراءة المشهورة بين المسلمين، فهذه يقرأ المسلم بها شاء منها، وإن اختار بعضها لسبب من الأسباب.

ومن هذا الباب الاستفتاحات المنقولة عن النبي ﷺ [٢٢/٢٦٦] أنه كان يقولها في قيام الليل، وأنواع لأدعية التي كان يدعو بها في صلاته في آخر التشهد. فهذه الأنواع الثابتة عن النبي ﷺ كلها سائغة باتفاق

بمخرجون منه^(٢) فترك الأفضل عنده؛ لكلا ينفر الناس.
[٢٢/٢٦٩] وكذلك لو كان رجل يرى الجهر
بالسلمة، فأمر يقوم لا يستحبونه أو بالعكس
ووافقهم، كان قد أحسن، وإننا تنازعوا في الأفضل،
فهو بحسب ما اعتقدوه من السنة.

وطائفة من أهل العراق اعتقدت أن النبي ﷺ لم
يقنت إلا شهراً، ثم تركه على وجه النسخ له،
فاعتقدوا أن القنوت في المكتوبات منسوخ. وطائفة
من أهل الحجاز اعتقدوا أن النبي ﷺ ما زال يقنت
حتى فارق الدنيا. ثم منهم من اعتقد أنه كان يقنت
قبل الركوع، ومنهم من كان يعتقد أنه كان يقنت بعد
الركوع. والصواب هو «القول الثالث» الذي عليه
جمهور أهل الحديث. وكثير من أئمة أهل الحجاز،
وهو الذي ثبت في «الصحيحين» وغيرهما؛ أنه ﷺ
قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان وعصية ثم ترك
هذا القنوت، ثم إنه بعد ذلك بمدة - بعد خير، وبعد
إسلام أبي هريرة - قنت، وكان يقول في قنوته: «اللهم،
أنج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، والمستضعفين
من المؤمنين. اللهم اشدد وطأتك على مضر، واجعلها
عليها سنين كسني يوسف»^(٣). فلو كان قد نسخ
القنوت، لم يقنت هذه المرة الثانية. وقد ثبت عنه في
«الصحيح» أنه قنت في المغرب، وفي العشاء الآخرة.

وفي «السنن» أنه كان يقنت في الصلوات الخمس.
وأكثر قنوته [٢٢/٢٧٠] كان في الفجر، ولم يكن
يدأوم على القنوت لا في الفجر ولا غيرها، بل قد ثبت
في «الصحيحين» عن أنس أنه قال: لم يقنت بعد
الركوع إلا شهراً^(٤)، فالحديث الذي رواه الحاكم

وتنازعوا فيها إذا ترك الإمام ما يعتقد المأموم
وجوبه، مثل أن يترك قراءة السلمة والمأموم يعتقد
وجوبها. أو يمس ذكره ولا يتوضأ، والمأموم يرى
وجوب الوضوء من ذلك. أو يصلي في جلود الميتة
المذبذغة، والمأموم يرى أن الدباغ لا يطهر. أو يحتجم
ولا يتوضأ والمأموم يرى الوضوء من
الحجامة. والصحيح المقطوع به أن صلاة المأموم
صحيحة خلف إمامه، وإن كان إمامه مخطئاً في نفس
الأمر؛ لما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال:
«يصلون لكم، فإن أصابوا، فلکم ولهم. وإن أخطأوا،
فلکم وعليهم»^(٥).

وكذلك إذا اقتدى المأموم بمن يقنت في الفجر أو
الوتر، قنت معه. سواء [٢٢/٢٦٨] قنت قبل
الركوع، أو بعده. وإن كان لا يقنت معه.

ولو كان الإمام يرى استحباب شيء، والمأمومون لا
يستحبونه، فتركه لأجل الاتفاق والاتلاف، كان قد
أحسن. مثال ذلك الوتر فإن للعلماء فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لا يكون إلا بثلاث متصلة، كالمغرب.
كقول من قاله من أهل العراق.

والثاني: أنه لا يكون إلا ركعة مفصولة عما قبلها،
كقول من قال ذلك من أهل الحجاز.

والثالث: أن الأمرين جائزان، كما هو ظاهر مذهب
الشافعي وأحمد وغيرهما، وهو الصحيح. وإن كان
هؤلاء يختارون فصله عما قبله. فلو كان الإمام يرى
الفصل، فاختر المأمومون أن يصلي الوتر كالمغرب،
فوافقهم على ذلك تأليفاً لقلوبهم، كان قد أحسن، كما
قال النبي ﷺ لعائشة: «لولا أن قومك حديثو عهد
بجاهلية، لتغضت الكعبة، ولأقمعتها بالأرض،
ولجعلت لها بايين، باباً يدخل الناس منه، وباباً

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٦) ومسلم (١٣٣٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨٠٤) ومسلم (٦٧٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣١٧٠) وفي غير موضع من صحيحه

ومسلم (٦٧٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٤).

كما ينقل عن ابن مسعود وغيره؛ ولأن في السنن أن النبي ﷺ علم الحسن بن علي - رضي الله عنهما - دعاء يدعو به في قنوت الوتر.

وقيل: بل يقنت في النصف الأخير من رمضان. كما كان أبي بن كعب يفعل.

وحقيقة الأمر أن قنوت الوتر من جنس الدعاء السائع في الصلاة، من شاء فعله، ومن شاء تركه. كما يغير الرجل أن يوتر بثلاث، أو خمس، أو سبع، وكما يغير إذا أوتر بثلاث، إن شاء فصل، وإن شاء وصل.

وكذلك يغير في دعاء القنوت إن شاء فعله، وإن شاء تركه. وإذا صلى بهم قيام رمضان فإن قنت في جميع الشهر، فقد أحسن. وإن قنت في النصف الأخير، فقد أحسن. وإن لم يقنت بحال فقد أحسن.

[٢٧٢/٢٢] كما أن نفس قيام رمضان لم يوقت النبي ﷺ فيه عددًا معينًا، بل كان هو ﷺ لا يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة، لكن كان يطيل الركعات. فلما جمعهم عمر على أبي ابن كعب، كان يصلي بهم عشرين ركعة، ثم يوتر بثلاث. وكان يخف القراءة بقدر ما زاد من الركعات؛ لأن ذلك أخف على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة، ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين ركعة، ويوترون بثلاث، وآخرون قاموا بست وثلاثين، وأوتروا بثلاث، وهذا كله سائغ. فكيفها قام في رمضان من هذه الوجوه، فقد أحسن.

والأفضل يختلف باختلاف أحوال المصلين، فإن كان فيهم احتمال لطول القيام، فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها. كما كان النبي ﷺ يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الأفضل، وإن كانوا لا يحتملونه، فالقيام بعشرين هو الأفضل، وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين. فإنه وسط بين العشر وبين الأربعين. وإن قام بأربعين وغيرها، جاز ذلك ولا يكره شيء من

وغيره من حديث الربيع بن أنس عن أنس أنه قال: ما زال يقنت حتى فارق الدنيا ^(١)، إنها قاله في سياقه القنوت قبل الركوع. وهذا الحديث لو عارض الحديث الصحيح لم يلتفت إليه، فإن الربيع بن أنس ليس من رجال الصحيح، فكيف وهو لم يعارضه، وإنما معناه أنه كان يطيل القيام في الفجر دائمًا، قبل الركوع.

وأما أنه كان يدعو في الفجر دائمًا قبل الركوع أو بعده بدعاء يسمع منه أو لا يسمع، فهذا باطل قطعًا. وكل من تأمل الأحاديث الصحيحة، علم هذا بالضرورة، وعلم أن هذا لو كان واقعًا؛ لتقله الصحابة والتابعون، ولما أهملوا قنوته الراتب المشروع لنا، مع أنهم تقلوا قنوته الذي لا يشرع بعينه، وإنما يشرع نظيره. فإن دعاءه لأولئك المعينين، وعلى أولئك المعينين، ليس بمشروع باتفاق المسلمين، بل إنما يشرع نظيره. فيشرع أن يقنت عند التوازل يدعو للمؤمنين، ويدعو على الكفار في الفجر، وفي غيرها من الصلوات، وهكذا كان عمر يقنت لما حارب النصارى بدعائه الذي فيه: اللهم العن كفر أهل الكتاب. إلى آخره.

[٢٧١/٢٢] وكذلك علي - رضي الله عنه - لما حارب قومًا، قنت يدعو عليهم. وينبغي للقات أن يدعو عند كل نازلة بالدعاء المناسب لتلك النازلة، وإذا سمى من يدعو لهم من المؤمنين، ومن يدعو عليهم من الكافرين المحاربين كان ذلك حسنًا.

وأما قنوت الوتر، فللعلماء فيه ثلاثة أقوال:

قيل: لا يستحب بحال؛ لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه قنت في الوتر. وقيل: بل يستحب في جميع السنة،

سكر: أخرجه الحاكم في «الأربعين» عنه البيهقي (٢ / ٢٠١) والدارقطني (ص ١٧٨) وأحمد (٣ / ١٦٢) كذا قال الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٢٣٨).

وهذا لأن الذكر قد تكون السنة المخافة به، ويجهر به لمصلحة راجحة مثل تعليم المأمومين، فإنه قد ثبت في «الصحيح» أن ابن عباس قد جهر بالقراءة على الجنائز، ليعلم أنها سنة.

وتنازع العلماء في القراءة على الجنائز على ثلاثة أقوال:

وقيل: لا تستحب بحال، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك.

وقيل: بل يجب فيها القراءة بالقراءة. كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي، وأحمد.

وقيل: بل قراءة القاءة فيها سنة، وإن لم يقرأ بل دعى بلا قراءة، جاز. وهذا هو الصواب.

وثبت في «الصحيح» أن عمر بن الخطاب كان يقول: الله أكبر، سبحانه اللهم ويحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك^(١)، يجهر بذلك مرات كثيرة. واتفق العلماء على أن الجهر بذلك ليس بسنة راتبة؛ لكن جهر به للتعليم؛ ولذلك نقل عن بعض الصحابة أنه كان [٢٢/٢٧٥] يجهر أحياناً بالتعوذ، فإذا كان من الصحابة من جهر بالاستفتاح والاستعاذة مع إقرار الصحابة له على ذلك، فالجهر بالبسملة أولى أن يكون كذلك وأن يشرع الجهر بها أحياناً لمصلحة راجحة.

لكن لا نزاع بين أهل العلم بالحديث أن النبي ﷺ لم يجهر بالاستفتاح، ولا بالاستعاذة، بل قد ثبت في «الصحيح» أن أبا هريرة قال له: يا رسول الله، أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول؟ قال: «أقول: اللهم بَعْدَ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كما بعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني من

ذلك. وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة، كأحمد وغيره.

ومن ظن أن قيام رمضان فيه عدد موقت عن النبي ﷺ لا يزداد فيه ولا ينقص منه، فقد أخطأ، فإذا كانت هذه [٢٢/٢٧٣] السعة في نفس عدد القيام، فكيف الظن بزيادة القيام لأجل دعاء القنوت أو تركه؟ كل ذلك سائغ حسن. وقد ينشط الرجل فيكون الأفضل في حقه تطويل العبادة، وقد لا ينشط فيكون الأفضل في حقه تخفيفها.

وكانت صلاة رسول الله ﷺ معتدلة. إذا أطال القيام أطال الركوع والسجود، وإذا خفف القيام خفف الركوع والسجود. هكذا كان يفعل في المكتوبات، وقيام الليل، وصلاة الكسوف، وغير ذلك.

وقد تنازع الناس: هل الأفضل طول القيام؟ أم كثرة الركوع والسجود؟ أو كلاهما سواء؟ على ثلاثة أقوال:

أصحها أن كليهما سواء. فإن القيام اختص بالقراءة، وهي أفضل من الذكر والدعاء، والسجود نفسه أفضل من القيام، فيتبني أنه إذا طول القيام، أن يطيل الركوع والسجود، وهذا هو طول القنوت الذي أجاب به النبي ﷺ لما قيل له: أي الصلاة أفضل؟ فقال: «طول القنوت». فإن القنوت هو إدامة العبادة، سواء كان في حال القيام، أو الركوع، أو السجود، كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَبِيضٌ يَأْتِي السَّاجِدَ وَقَائِمًا﴾ [الزمر: ٩] فسماء قانتاً في حال سجوده، كما سماء قانتاً في حال قيامه.

[٢٢/٢٧٤] وأما البسملة: فلا ريب أنه كان في الصحابة من يجهر بها وفيهم من كان لا يجهر بها، بل قرءوها سراً، أو لا يقرءوها. والذين كانوا يجهرون بها، أكثرهم كان يجهر بها تارة، ويخافت بها أخرى؛

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩).

خطاباي بالثلج والماء والبرد»^(٢).

وفي «السنن» عنه أنه كان يستعيز في الصلاة قبل القراءة، والجهر بالبسملة أقوى من الجهر بالاستعاذة؛ لأنها آية من كتاب الله - تعالى - وقد تنازع العلماء في وجوبها. وإن كانوا قد تنازعوا في وجوب الاستفتاح، والاستعاذة. وفي ذلك قولان في مذهب أحد وغيره. لكن النزاع في ذلك أضعف من النزاع في وجوب البسملة.

والقائلون بوجوبها من العلماء، أفضل وأكثر، لكن لم يثبت عن النبي ﷺ أنه كان يجهر بها، وليس في «الصحيح» ولا «السنن» حديث صحيح صريح بالجهر، والأحاديث الصريحة بالجهر [٢٢/٢٧٦] كلها ضعيفة بل موضوعة؛ ولهذا لما صنف الدارقطني مصنفًا في ذلك، قيل له: هل في ذلك شيء صحيح؟ فقال: أما عن النبي ﷺ فلا، وأما عن الصحابة، فمنه صحيح، ومنه ضعيف.

ولو كان النبي ﷺ يجهر بها دائمًا؛ لكان الصحابة ينقلون ذلك، ولكان الخلفاء يعلمون ذلك، ولما كان الناس يحتاجون أن يسألوا أنس بن مالك بعد انقضاء عصر الخلفاء، ولما كان الخلفاء الراشدون ثم خلفاء بني أمية وبني العباس كلهم متفقين على ترك الجهر، ولما كان أهل المدينة - وهم أعلم أهل المدائن بستره - ينكرون قراءتها بالكلية سرًا، وجمهورًا، والأحاديث الصحيحة تدل على أنها آية من كتاب الله، وليست من «الفاخرة»، ولا غيرها.

وقد تنازع العلماء: هل هي آية، أو بعض آية من كل سورة؟ أو ليست من القرآن إلا في سورة «النمل»؟ أو هي آية من كتاب الله حيث كتبت في المصاحف، ونسبت من السور؟ على ثلاثة أقوال. والقول الثالث: من وسط الأقوال، وبه تجتمع الأدلة. فإن كتابة

الصحابة لها في المصاحف دليل على أنها من كتاب الله. وكونهم فصلوها عن السورة التي يعدها دليل على أنها ليست منها. وقد ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ قال: «نزلت علي أنفا سورة فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكِتَابَ﴾ إلى آخرها»^(٣).

وثبت في «الصحيح» أنه أول ما جاء الملك بالوحي^(٤) قال: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [المعلق: ١ - ٥]، فهذا أول ما نزل، ولم ينزل قبل ذلك ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

[٢٢/٢٧٧] وثبت عنه في «السنن» أنه قال: «سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي تبارك الذي بيده الملك»^(٥). وهي ثلاثون آية بدون البسملة.

وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «يقول الله - تعالى - قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، نصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل. فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال الله: حمدني عبدي. فإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قال الله: أثنى علي عبدي. فإذا قال: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾، قال الله: مجدني عبدي. فإذا قال: ﴿إِلَهِكَ نَعْبُدُكَ وَإِلَيْكَ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ قال: هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين. ولعبدي ما سأل. فإذا قال العبد: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ حُرِّطَ الَّذِينَ اتَّعَمَّتْ عَلَيْهِمْ غَيْرُ الْمَفْضُوسِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ»، قال الله: هؤلاء لعبدي ولعبدي

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣) ومسلم (١٦٠).

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (١٤٠٠) والترمذي (٢٨٩١) وابن ماجه (٣٧٨٦) والحديث حسنه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٠٩١).

صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨).

ما سأل^(١).

كان يقوله النبي ﷺ سرًا. ولا يمكن أن يقال إن النبي ﷺ لم يكن يسكت، بل يصل التكبير بالقراءة. فإنه قد ثبت في «الصحيحين» أن أبا هريرة قال له: أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة، ماذا تقول؟^(٢).

ومن تأول حديث أنس على نفي قراءتها سرًا، فهو مقابل لقول من قال: مراد أنس أنهم كانوا يفتحون بفاتحة الكتاب قبل غيرها من السور، وهذا - أيضًا - ضعيف. فإن هذا من العلم العام الذي ما زال الناس يفعلونه، وقد كان الحجاج بن يوسف وغيره من الأمراء الذين صلى خلفهم أنس يقرءون الفاتحة قبل السورة، ولم ينازع في ذلك أحد ولا سئل عن ذلك أحد لا أنس ولا غيره. ولا يحتاج أن يروي أنس هذا عن النبي ﷺ وصاحبيه، ومن روى عن أنس أنه شك هل كان النبي ﷺ يقرأ البسلة أو لا يقرؤها، فروايته توافق الروايات الصحيحة؛ لأن أنسًا لم يكن يعلم هل قرأها سرًا أم لا. وإنا نفى الجهر.

ومن هذا الباب الذي اتفق العلماء على أنه يجوز فيه الأمران: فعل الرواتب في السفر، فإنه من شاء فعلها، ومن شاء تركها، باتفاق الأئمة. والصلاة التي يجوز فعلها وتركها، قد يكون فعلها - أحيانًا - أفضل [٢٢/٢٨٠] لحاجة الإنسان إليها، وقد يكون تركها أفضل إذا كان مشتغلًا عن النافلة بها هو أفضل منها؛ لكن النبي ﷺ في السفر لم يكن يصلي من الرواتب إلا ركعتي الفجر والوتر، ولما نام عن الفجر صلى السنة والفريضة بعدما طلعت الشمس، وكان يصلي على راحلته قبل أي وجه توجهت به، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة وهذا كله ثابت في «الصحيح».

فأما الصلاة قبل الظهر وبعدها، وبعد المغرب، فلم

فهذا الحديث صحيح صريح في أنها ليست من الفاتحة، ولم يعارضه [٢٢/٢٧٨] حديث صحيح صريح. وأجود ما يرى في هذا الباب من الحديث إنها يدل على أنه يقرأ بها في أول الفاتحة، لا يدل على أنها منها. ولهذا كان القراء منهم من يقرأ بها في أول السورة، ومنهم من لا يقرأ بها. فدل على أن كلا الأمرين سائغ، لكن من قرأ بها، كان قد أتى بالأفضل. وكذلك من كرر قراءتها في أول كل سورة كان أحسن ممن ترك قراءتها؛ لأنه قرأ ما كتبه الصحابة في المصاحف. فلو قدر أنهم كتبوها على وجه التبرك، لكان ينبغي أن تقرأ على وجه التبرك، وإلا فكيف يكتبون في المصحف ما لا يشرع قراءته، وهم قد جردوا المصحف عما ليس من القرآن، حتى إنهم لم يكتبوا التأمين، ولا أسماء السور ولا التخميس، والتعشير، ولا غير ذلك. مع أن السنة للمصلي أن يقول عقب الفاتحة: آمين، فكيف يكتبون ما لا يشرع أن يقوله، وهم لم يكتبوا ما يشرع أن يقوله المصلي من غير القرآن؟ فإذا جمع بين الأدلة الشرعية، دلت على أنها من كتاب الله، وليست من السورة.

والحديث الصحيح عن أنس ليس فيه نفي قراءة النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أو: فلم يكونوا يجهرون بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) ورواية من روى فلم يكونوا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول [٢٢/٢٧٩] قراءة ولا آخرها^(٣) إنها تدل على نفي الجهر، لأن أنسًا لم يتف إلا ما علم، وهو لا يعلم ما

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٣) ومسلم (٣٩٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨).

ينقل أحد عنه أنه فعل ذلك في السفر.

وقد تنازع العلماء في السنن الرواتب مع الفريضة:

فمنهم من لم يوقت في ذلك شيئاً. ومنهم من وقت أشياء بأحاديث ضعيفة، بل أحاديث يعلم أهل العلم بالحدّث أنها موضوعة، كمن يوقت ستاً قبل الظهر، وأربعاً بعدها، وأربعاً قبل العصر، وأربعاً قبل العشاء، وأربعاً بعدها ونحو ذلك.

والصواب في هذا الباب: القول بما ثبت في الأحاديث الصحيحة دون ما عارضها، وقد ثبت في «الصحيح» ثلاثة أحاديث: حديث ابن عمر قال: «حفظت عن رسول الله ﷺ ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء» [٢٢/٢٨١] وركعتين قبل الفجر^(١)، وحديث عائشة: كان رسول الله ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً - وهو في «الصحيح» أيضاً - وسأثره في «صحيح مسلم»، كحديث ابن عمر، وهكذا في «الصحيح». وفي رواية صحيحها الترمذي صلى قبل الظهر ركعتين.

وحديث أم حبيبة عن النبي ﷺ أنه قال: «من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة، بنى الله له بيتاً في الجنة»^(٢). وقد جاء في «السنن» تفسيرها: «أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر»^(٣) فهذا الحديث الصحيح فيه أنه رغب بقوله في: ثني عشرة ركعة.

وفي الحديثين الصحيحين أنه كان يصلي مع المكتوبة

إما عشر ركعات، وإما اثني عشرة ركعة. وكان يقوم من الليل إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة ركعة. فكان مجموع صلاة الفريضة والنافلة في اليوم والليلة نحو أربعين ركعة، كان يوتر صلاة النهار بالمغرب، ويوتر صلاة الليل بوتر الليل. وقد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة»، وقال: في الثالثة لمن شاء^(٤) كراهية أن يتخذها الناس سنة.

[٢٢/٢٨٢] وثبت في «الصحيح»: أن أصحابه كانوا يصلون بين أذان المغرب وإقامتها ركعتين، وهو يراهم ولا ينهأهم. فإذا كان التطوع بين أذان المغرب مشروعاً، فلأن يكون مشروعاً بين أذان المغرب والعشاء بطريق الأولى؛ لأن السنة تعجل المغرب باتفاق الأئمة. فدل ذلك على أن الصلاة قبل العصر، وقبل المغرب، وقبل العشاء: من التطوع المشروع، وليس هو من السنن الراتبة التي قدرها بقوله، ولا دوام عليها بفعله.

ومن ظن أنه كان له سنة يصليها قبل العصر قضاها بعد العصر، فقد غلط، وإنما كانت تلك ركعتي الظهر لما فاتته، قضاها بعد العصر، وما يفعل بعد الظهر فهو قبل العصر، ولم يقض بعد العصر إلا الركعتين بعد الظهر.

و «التطوع المشروع» كالصلاة بين الأذانين، وكالصلاة وقت الضحى، ونحو ذلك، هو كسائر التطوعات من الذكر والقراءة والدعاء مما قد يكون مستحباً لمن لا يشتغل عنه بما هو أفضل منه، ولا يكون مستحباً لمن اشتغل عنه بما هو أفضل منه. والمداومة على القليل أفضل من كثير لا يداوم عليه؛ ولهذا كان عمل رسول الله ﷺ ديمة.

واستحب الأئمة أن يكون للرجل عدد من

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٨١) ومسلم (٧٢٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٧٢٨).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٤١٤) والنسائي (١٧٩٤) وابن ماجه (١١٤٠) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٠٥٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٧) ومسلم (٨٣٨).

رسول الله ﷺ: «يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة. فكل تسبيحة صدقة. وكل تحميدة صدقة. وكل تهليل صدقة. وكل تكبيرة صدقة. وأمر بالمعروف صدقة. ونهي عن المنكر صدقة. ويجزي من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى»^(٤).

وفي «صحيح مسلم» عن زيد بن أرقم قال: خرج النبي ﷺ على أهل قباء وهم يصلون الضحى، فقال: «صلاة الأوَّلين إذا رمضت الفصال من الضحى»^(٥). وهذه الأحاديث الصحيحة وأمثالها، تبين أن الصلاة وقت الضحى حنة محبوبة.

بقي أن يقال: فهل الأفضل المداومة عليها كما في حديث أبي هريرة أو الأفضل ترك المداومة اقتداء بالنبي ﷺ؟ هذا مما تنازعوا فيه. والأشبه أن يقال: من كان مداومًا على قيام الليل، أغناه عن المداومة على صلاة الضحى، كما كان النبي ﷺ يفعل، ومن كان ينام عن قيام الليل فصلاة الضحى بدل عن قيام الليل.

[٢٢/٢٨٥] وفي حديث أبي هريرة أنه أوصاه أن يوتر قبل أن ينام فهذا إنما يوصى به من لم يكن عادته قيام الليل، وإلا، فمن كانت عادته قيام الليل، وهو يستيقظ غالبًا من الليل، فالوتر آخر الليل أفضل له، كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «من خشي أن لا يستيقظ آخر الليل فليوتر أوله. ومن طمع أن يستيقظ آخره فليوتر آخره. فإن صلاة آخر الليل مشهودة، وذلك أفضل»^(٦) وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه سئل: أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة؟ فقال: «قيام الليل»^(٧).



الركعات يقوم بها من [٢٢/٢٨٣] الليل لا يتركها، فإن نشط أطامها، وإن كسل خففها، وإذا نام عنها صلى بدلها من النهار، كما كان النبي ﷺ إذا نام عن صلاة الليل صلى في النهار اثنتي عشرة ركعة، وقال: «من نام عن حزيه فقرأ ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر، كتب له كأنها قرأه من الليل»^(٨).

ومن هذا الباب «صلاة الضحى»: فإن النبي ﷺ لم يكن يداوم عليها باتفاق أهل العلم بسته. ومن زعم من الفقهاء أن ركعتي الضحى كانتا واجبتين عليه، فقد غلط. والحديث الذي يذكرونه: «ثلاث من علي فريضة، ولكم تطوع: الوتر، و[الفجر]» «وركعتا الضحى» حديث موضوع بل ثبت في حديث صحيح لا معارض له أن النبي ﷺ كان يصلي وقت الضحى لسبب عارض لا لأجل الوقت: مثل أن ينام من الليل، فيصلي من النهار. اثنتي عشرة ركعة، ومثل أن يقدم من سفر وقت الضحى، فيدخل المسجد فيصلي فيه.

ومثل ما صلى لما فتح مكة ثمان ركعات، وهذه الصلاة كانوا يسمونها «صلاة الفتح»، وكان من الأمراء من يصلونها إذا فتح مصرًا. فإن النبي ﷺ إنما صلاها لما فتح مكة. ولو كان سببها مجرد الوقت كقيام الليل، لم يختص بفتح مكة. ولهذا كان [٢٢/٢٨٤] من الصحابة من لا يصلي الضحى، لكن قد ثبت في «الصحيحين» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «أوصاني خليلي بثلاث: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام»^(٩).

وفي رواية لمسلم: «وركعتي الضحى كل يوم»^(١٠). وفي «صحيح مسلم» عن أبي ذر قال: قال

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٧٢٠).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٧٤٨).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٧٥٥).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٣).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٤٧).

(٥) تصحيف: صوابه: (والنمر). انظر «الصيانة» ص ٢٦٤.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٧٨) ومسلم (٧٥١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٢١).

فصل

الإقامة، أو ثائها، فقد أحسن، واتبع السنة.

[٢٢/٢٨٧] ومن قال: إن الترجيع واجب، لا بد منه، أو أنه مكروه منه، فكلهما مخطئ، وكذلك من قال: إن أفراد الإقامة مكروه، أو تشبهها مكروه، فقد أخطأ. وأما اختيار أحدهما فهذا من مسائل الاجتهاد، كاختيار بعض القراءات على بعض، واختيار بعض الشهادات على بعض.

ومن هذا الباب أنواع «صلاة الخوف» التي صلاها رسول الله ﷺ، وكذلك أنواع «الاستسقاء». فإنه استسقى مرة في مسجده بلا صلاة الاستسقاء، ومرة خرج إلى الصحراء فصل بهم ركعتين، وكانوا يستسقون بالدعاء بلا صلاة، كما فعل ذلك خلفاؤه، فكل ذلك حسن جائز.

ومن هذا الباب الصوم والفطر للمسافر في رمضان: فإن الأئمة الأربعة اتفقوا على جواز الأمرين، وذهب طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا يجوز إلا الفطر، وأنه لو صام لم يجزئه. وزعموا أن الإذن لهم في الصوم في السفر منسوخ بقوله: «ليس من البر الصيام في السفر»^(١) والصحيح ما عليه الأئمة. وليس في هذا الحديث ما ينافي إذنه لهم في الصيام في السفر. فإنه نفى أن يكون من البر، ولم ينف أن يكون جائزاً مباحاً. والفرص يسقط بفعل النوع الجائز المباح إذا أتى بالمأمور به.

[٢٢/٢٨٨] والمراد به كونه في السفر ليس من البر، كما لو صام وعطش نفسه بأكل المالح، أو صام وأضحى للشمس، فإنه يقال: ليس من البر الصيام في الشمس. ولهذا قال سفيان بن عيينة: معناه: ليس من صام بأبر ممن لم يصم.

والقسم الثالث: ما قد ثبت عن النبي ﷺ فيه أنه سن الأمرين، لكن بعض أهل العلم حرم أحد النوعين، أو كرهه؛ لكونه لم يبلغه، أو تأول الحديث تأويلاً ضعيفاً. والصواب في مثل هذا أن كل ما سنه رسول الله ﷺ لأمره، فهو مسنون، لا ينهى عن شيء منه، وإن كان بعضه أفضل من ذلك.

فمن ذلك أنواع الشهادات:

فإنه قد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ تشهد ابن مسعود، وثبت عنه في «صحيح» [٢٢/٢٨٦] مسلم تشهد أبي موسى، وألفاظه قريبة من ألفاظه. وثبت عنه في «صحيح مسلم»، تشهد ابن عباس.

وفي السنن تشهد ابن عمر، وعائشة، وجابر. وثبت في «الموطأ» وغيره أن عمر بن الخطاب علم المسلمين تشهداً على منبر النبي ﷺ، ولم يكن عمر ليعلمهم تشهداً يقرونه عليه إلا وهو مشروع، فلهذا كان الصواب. عند الأئمة المحققين - أن التشهد بكل من هذه جائز، لا كراهة فيه. ومن قال: إن الإتيان بألفاظ تشهد ابن مسعود واجب كما قاله بعض أصحاب أحد، فقد أخطأ.

ومن ذلك الأذان والإقامة: فإنه قد ثبت في «الصحيح» عن أنس أن بلالاً أُمِرَ أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة^(١)، وثبت في «الصحيح» أنه علم أبا عذرة الأذان والإقامة، فرجع في الأذان، وثنى الإقامة^(٢). وفي بعض طرقه أنه كبر في أوله أربعاً، كما في «السنن». وفي بعضها أنه كبر مرتين، كما في «صحيح مسلم». وفي «السنن» أن أذان بلال الذي رواه عبد الله بن زيد ليس فيه ترجيع للأذان، ولا تشية للإقامة، فكل واحد من أذان بلال وأبي عذرة سنة، فسواء رجع المؤذن في الأذان، أو لم يرجع، وسواء أفرد

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٣)، ومسلم (٣٧٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٧٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٦) ومسلم (١١١٥).

والعلماء متنازعون فيه على أقوال: منهم من نهي عن صومه نهي تحريم أو تنزيه، كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب مالك والشافعي وأحمد. ومنهم من يوجهه كما يقول ذلك طائفة من أصحاب أحمد. ومنهم من يشرع فيه الأمرين بمنزلة الإمساك إذا غم مطلع الفجر، وهذا مذهب أبي حنيفة، وهو المنصوص عن أحمد، فإنه كان يصومه على طريق الاحتياط اتباعاً لابن عمر وغيره، لا على طريق الإيجاب، كسائر ما يشك في وجوبه، فإنه يستحب فعله احتياطاً من غير وجوب.

وإذا صامه الرجل بنية معلقة بأن ينوي إن كان من رمضان أجزاءه وإلا فلا، فتبين أنه من رمضان أجزاء ذلك عند أكثر العلماء، وهو مذهب أبي حنيفة، وأصح الروايتين عن أحمد وغيره. فإن النية تتبع العلم، فمن علم ما يريد فعله، نواه بغير اختياره، وأما إذا لم يعلم الشيء فيمتنع أن يقصده. [٢٢/٢٩٠] فلا يتصور أن يقصد، صوم رمضان جزئاً من لم يعلم أنه من رمضان.

وقد يدخل في هذا الباب القصر في السفر، والجمع بين الصلاتين. والذي مضت به سنة رسول الله ﷺ أنه كان يقصر في السفر، فلا يصلي الرباعية في السفر إلا ركعتين، وكذلك الشيخان بعده أبو بكر ثم عمر.

وما كان يجمع في السفر بين الصلاتين إلا أحياناً عند الحاجة، لم يكن جمعه كقصره، بل القصر سنة راتبة، والجمع رخصة عارضة. فمن نقل عن النبي ﷺ أنه رتب في السفر الظهر أو العصر أو العشاء، فهذا غلط. فإن هذا لم ينقله عنه أحد لا بإستاد صحيح، ولا ضيف. ولكن روى بعض الناس حديثاً عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ في السفر يقصر، وتسم ويفطر، وتصوم فسألت عن ذلك، فقال: «أحسنت يا

فني هذا ما دل على أن الفطر أفضل. فإنه آخر الأمرين من النبي ﷺ. فإنه صام أولاً في السفر؛ ثم أفطر فيه. ومن كان يظن أن الصوم في السفر نقص في الدين، هذا مبتدع ضال وإذا صام على هذا الوجه معتقداً وجوب الصوم عليه، وتحريم الفطر، فقد أمر طائفة من السلف والخلف بالإعادة.

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أن حمزة بن عمرو سأله فقال: إنني رجل أكثر الصوم، أفأصوم في السفر؟ فقال: «إن أفطرت فحسن، وإن صمت فلا بأس»^(١). فإذا فعل الرجل في السفر أيسر الأمرين عليه من تعجيل الصوم أو تأخير، فقد أحسن. فإن الله يريد بنا اليسر، ولا يريد بنا العسر. أما إذا كان الصوم في السفر أشق عليه من تأخير، فالتأخير أفضل، فإن في «المستند» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يحب أن يؤخذ بروخصه، كما يكره أن تؤتي مصلحته»^(٢) وأخرجه بعضهم إما ابن خزيمة، وإما غيره في «صحيحه». وهذه الصحاح مرتبتها دون مرتبة «صحيح البخاري ومسلم».

[٢٢/٢٨٩] وأما صوم يوم الغيم إذا حال دون منظر الهلال غيم، أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان، فكان في الصحابة من يصومه احتياطاً، وكان منهم من يفطر، ولم نعلم أحداً منهم أوجب صومه، بل الذين صاموه إنما صاموه على طريق التحري والاحتياط، والآثار المنقولة عنهم صريحة في ذلك، كما نقل عن عمر، وعلي، ومعاوية، وعبد الله بن عمر، وعائشة، وغيرهم.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٣) ومسلم (١١٢١).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد في «مستدرك» (١٠٨ / ٢) والحديث صحيح الشيخ الألباني في «الإرواء» (٥٦٤).

[٢٢/٢٩٢] والقصر سببه السفر خاصة، لا يجوز في غير السفر. وأما الجمع فسيبه الحاجة والعذر. فإذا احتاج إليه، جمع في السفر القصير، والطويل. وكذلك الجمع للمطر ونحوه، وللمرض ونحوه، ولغير ذلك من الأسباب، فإن المقصود به رفع الحرج عن الأمة، ولم يرد عن النبي ﷺ أنه جمع في السفر وهو نازل إلا في حديث واحد. ولهذا تنازع المجوزون للجمع. كمالك والشافعي وأحمد: هل يجوز اجمع للمسافر النازل؟ فنع من مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وجوزه الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى، ومنع أبو حنيفة الجمع إلا بعرفة ومزدلفة.

ومن هذا الباب التمتع والإفراد والقرآن في الحج. فإن مذهب الأئمة الأربعة وجمهور الأمة جواز الأمور الثلاثة.

وذهب طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا يجوز إلا التمتع، وهو قول ابن عباس ومن وافقه من أهل الحديث والشيعة. وكان طائفة من بني أمية ومن اتبعهم ينهون عن التمتع، ويعاقبون من تمتع.

وقد تنازع العلماء في حج النبي ﷺ: هل تمتع فيه، أو أفرد أو قرن؟ وتنازعوا أي الثلاثة أفضل؟ فطائفة من أصحاب أحمد تظن أنه تمتع تمتعاً حل فيه من إحرامه. وطائفة أخرى تظن أنه أحرم بالعمرة، ولم يحرم بالحج حتى طاف وسعى للعمرة. [٢٢/٢٩٣] وطائفة من أصحاب مالك والشافعي، تظن أنه أفرد الحج واعتمر عقيب ذلك. وطائفة من أصحاب أبي حنيفة تظن أنه قرن قرآنًا طاف فيه طوافين، وسعى فيه سعين. وطائفة تظن أنه أحرم مطلقاً. وكل ذلك خطأ لم تروه الصحابة - رضوان الله عليهم - بل عامة روايات الصحابة متفقة، ومن نسبهم إلى الاختلاف في ذلك فلعدم فهمه أحكامهم. فإن الصحابة نقلوا أن

عائشة^(١) فتوهم بعض العلماء أنه هو كان الذي يقصر في السفر ويتم، وهذا لم يروه أحد. ونفس الحديث المروي في فعلها باطل، ولم تكن عائشة ولا أحد غيرها ممن كان مع النبي ﷺ يصلي إلا كصلاته، ولم يصل معه أحد أربعاً قط لا بعرفة ولا بمزدلفة ولا غيرهما، لا من أهل مكة ولا من غيرهم، بل جميع المسلمين كانوا يصلون معه ركعتين، وكان يقيم معنى أيام الموسم يصلي بالناس ركعتين، وكذلك بعده أبو بكر، ثم عمر [٢٢/٢٩١] ثم عثمان بن عفان في أول خلافته، ثم صلى بعد ذلك أربعاً لأمور رآها تقتضي ذلك، فاختلف الناس عليه، فمنهم من وافقه، ومنهم من خالفه.

ولم يجمع النبي ﷺ في حجة الوداع إلا بعرفة ومزدلفة خاصة. لكنه كان إذا جد به السير في غير ذلك من أسفاره، أخر المغرب إلى بعد العشاء، ثم صلاهما جميعاً، ثم أخر الظهر إلى وقت العصر فصلاهما جميعاً. ولهذا كان الصحيح من قولي العلماء أن القصر في السفر يجوز، سواء نوي القصر أو لم ينو. وكذلك الجمع حيث يجوز له سواء نواه مع الصلاة الأولى، أو لم ينو، فإن الصحابة لما صلوا خلف النبي ﷺ بعرفة الظهر ركعتين، ثم العصر ركعتين، لم يأمرهم عند افتتاح صلاة الظهر بأن ينووا الجمع، ولا كانوا يعلمون أنه يجمع؛ لأنه لم يفعل ذلك في غير سفرته تلك، ولا أمر أحداً خلفه لا من أهل مكة، ولا غيرهم أن يفرد عنه، لا بترييع الصلاتين، ولا بتأخير صلاة العصر، بل صلواها معه.

وقد اتفق العلماء على جواز القصر في السفر، واتفقوا أنه الأفضل إلا قولاً شاذاً لبعضهم. واتفقوا أن فعل كل صلاة في وقتها في السفر أفضل إذا لم يكن هناك سبب يوجب الجمع، إلا قولاً شاذاً لبعضهم.

(١) سكره أحمره نسائي (١٤٥٦).

والسنة لا تدل إلا على أحد القولين لم تسوغها جميعاً، فهذا هو أشكل الأقسام الأربعة. وأما الثلاثة المتقدمة، فالسنة قد سوغت الأمرين.

وهذا مثل تنازعهم في قراءة الفاتحة خلف الإمام حال الجهر. فإن للعلماء فيه ثلاثة أقوال. قيل: ليس له أن يقرأ حال جهر الإمام إذا كان يسمع، لا بالفاتحة، ولا غيرها، وهذا قول الجمهور من السلف [٢٢/٢٩٥] والخلف، وهذا مذهب مالك وأحمد، وأبي حنيفة وغيرهم، وأحد قولي الشافعي. وقيل: بل يجوز الأمران، والقراءة أفضل. ويروى هذا عن الأوزاعي، وأهل الشام، والليث بن سعد، وهو اختيار طائفة من أصحاب أحمد، وغيرهم. وقيل: بل القراءة واجبة، وهو القول الآخر للشافعي.

وقول الجمهور هو الصحيح، فإن الله - سبحانه - قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]

قال أحمد: أجمع الناس على أنها نزلت في الصلاة. وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا. وإذا قرأ فأنصتوا. وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا. فإن الإمام يركع قبلكم، ويرفع قبلكم، فتلك بتلك»^(١) الحديث إلى آخره. وروي هذا اللفظ من حديث أبي هريرة - أيضاً، وذكر مسلم أنه ثابت: فقد أمر الله ورسوله بالإنصات للإمام إذا قرأ، وجعل النبي ﷺ ذلك من جملة الاهتمام به. فمن لم ينصت له، لم يكن قد اتهم به. ومعلوم أن الإمام يجزى لأجل المأموم، ولهذا يؤمن المأموم على دعائه. فإذا لم يستمع لقراءته، ضاع جهده. ومصلحة متابعة الإمام مقدمة على مصلحة ما يؤمر به المنفرد. ألا ترى أنه لو أدرك الإمام في وتر من صلاته فعل كما يفعل، فيشهد

النبي ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج، هكذا الذي نقله عامة الصحابة. ونقل غير واحد من هؤلاء وغيرهم، أنه قرن بين العمرة والحج، وأنه أهل بها جميعاً، كما نقلوا أنه اعتمر مع حجته، مع اتفاقهم على أنه لم يعتمر بعد الحج، بل لم يعتمر معه من أصحابه بعد الحج إلا عائشة؛ لأجل حيضتها.

ولفظ «التمتع» في الكتاب والسنة وكلام الصحابة اسم لمن جمع بين العمرة والحج في أشهر الحج، إما أحرم بها جميعاً، أو أحرم بالعمرة، ثم أدخل عليها الحج، أو أحرم بالحج بعد تحلله من العمرة، وهذا هو التمتع الخاص في عرف المتأخرين، وأحرم بالحج بعد قضاء العمرة قبل التحلل منها لكونه ساق الهدي، أو مع كونه لم يسقه، وهذا قد يسمونه متمتعاً بالتمتع الخاص، وقارئاً. وقد يقولون: لا يدخل في التمتع الخاص، بل هو قارئ.

وما ذكرته من أن القران يسمونه متمتعاً، جاء مصرحاً به في أحاديث [٢٢/٢٩٤] صحيحة. وهؤلاء الذين نقلوا أنه تمتع نقل بعضهم أنه أفرد الحج، فإنه أفرد أعمال الحج، ولم يجل من إحرامه لأجل سوقه الهدي، فهو لم يتمتع متعة حل فيها من إحرامه، فلهذا صار كالمفرد من هذا الوجه.

وأما الأفضل لمن قدم في أشهر الحج ولم يسق الهدي، فالتحلل من إحرامه بعمرة أفضل له كما أمر النبي ﷺ أصحابه في حجة الوداع. فإنه أمر كل من لم يسق الهدي بالتمتع. ومن ساق الهدي، فالقران له أفضل، كما فعل النبي ﷺ. ومن اعتمر في سفرة، وحج في سفرة. أو اعتمر قبل أشهر الحج، وأقام حتى يحج، فهذا الأفراد له أفضل من التمتع والقران، باتفاق الأئمة الأربعة.

وأما القسم الرابع: فهو مما تنازع العلماء فيه: فأوجب أحدهم شيئاً أو استحبه وحرمه الآخر،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٤) بنحوه.

أحاديث النهي عن الصلاة في هذه الأوقات مثل قوله: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»^(١) عموم مخصوص، خص منها صلاة الجنائز باتفاق المسلمين، وخص منها قضاء الفوائت بقوله: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الصبح»^(٢).

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قضى ركعتي الظهر بعد العصر، وقال للرجلين اللذين رآهما، لم يصليا بعد الفجر في مسجد الحيف: «إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة، فصليا معهم، فإنها لكما نافلة»^(٣)، وقد قال: «يا بني عبد مناف، لا تمنوا أحدا طاف بهذا البيت، وصل في أية ساعة شاء من ليل أو نهار»^(٤). فهذا المنصوص يبين أن ذلك العموم خرجت منه صورة.

[٢٢/٢٩٨] أما قوله: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»^(٥) فهو أمر عام لم يخص منه صورة، فلا يجوز تخصيصه بعموم مخصوص، بل العموم المحفوظ أولى من العموم المخصوص.

وأيضا، فإن الصلاة والإمام على المنبر، أشد من الصلاة بعد الفجر والعصر، وقد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»^(٦) فلما

عقيب الورق، [٢٢/٢٩٦] ويسجد بعد التكبير إذا وجدته ساجدا؟ كل ذلك لأجل المتابعة، فكيف لا يستمع لقراءته؟! مع أنه بالاستماع يحصل له مصلحة القراءة؟ فإن المستمع له مثل أجر القارئ.

وبما بين هذا اتفاقهم كلهم على أنه لا يقرأ معه فيا زاد على الفاتحة إذا جهر، فلو لا أنه يحصل له أجر القراءة بإنصاته له، لكانت قراءته لنفسه أفضل من استماعه للإمام، وإذا كان يحصل له بالإنصات أجر القارئ، لم يحتاج إلى قراءته، فلا يكون فيها منفعة، بل فيها مضرة شغلته عن الاستماع للمأمور به، وقد تنازعوا إذا لم يسمع الإمام لكون الصلاة صلاة مخافتة، أو لبعد المأموم، أو طرشه، أو نحو ذلك، هل الأولى له أن يقرأ أو يسكت؟ والصحيح أن الأولى له أن يقرأ في هذه المواضع؛ لأنه لا يستمع قراءة يحصل له بها مقصود القراءة، فإذا قرأ لنفسه، حصل له أجر القراءة وإلا بقي ساكنا لا قارئاً ولا مستمعا، ومن سكت غير مستمع ولا قارئ في الصلاة، لم يكن مأمورا بذلك، ولا محمودا، بل جميع أفعال الصلاة لابد فيها من ذكر الله تعالى: كالقراءة، والتسبيح، والدعاء، أو الاستماع للذكر.

وإذا قيل: بأن الإمام يحمل عنه فرض القراءة، فقراءته لنفسه أكمل له، وأنفع له، وأصلح لقلبه، وأرفع له عند ربه، والإنصات [٢٢/٢٩٧] لا يؤمر به إلا حال الجهر، فأما حال المخافتة، فليس فيه صوت مسموع، حتى ينصت له.

ومن هذا الباب: فعل الصلاة التي لها سبب، مثل تحية المسجد بعد الفجر، والعصر. فمن العلماء من يستحب ذلك، ومنهم من يكرهه كراهة تحريم أو تنزيه. والسنة إما أن تستحب، وإما أن تكره. والصحيح قول من استحب ذلك، وهو مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، اختارها طائفة من أصحابه. فإن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٧) ومسلم (٨٢٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٩) ومسلم (٦٠٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢١٩) والنسائي (٨٥٨) وأحمد في صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٦٧).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (١٦٣٠١) وأبو داود (١٨٩٤) والترمذي (٨٦٨) والنسائي (٢٩٢٤) وابن ماجه (١٢٥٤) والحدِيث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧٩٠٠).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١١٦٧) ومسلم (٧١٤).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١١٦٦) ومسلم (٨٧٥).

يمكن ولا يستحب تأخيرها أولى. ويسط هذه المسائل لا يمكن في هذا الجواب.



فصل

وأما قيام الليل وصيام النهار فالأفضل في ذلك ما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه فعله. وقال: «أفضل القيام قيام داود؛ كان ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه، وينام سدسه، وأفضل الصيام صيام داود، كان يصوم يوماً، ويفطر يوماً، ولا يفر إذا لاقى»^(١) وقد ثبت في «الصحيح» [٢٢/٣٠٠] أن عبد الله بن عمرو قال: لأصومن النهار، ولأقومن الليل، ولأقرأن القرآن كل يوم. فقال له النبي ﷺ: «لا تفعل فإنيك إذا فعلت ذلك هجمت له العين - أي غارت - ونفثت له النفس - أي سئمت - ولكن صم من كل شهر ثلاثة أيام، فذلك صيامك الدهر» يعني الحسنة بعشر أمثالها. فقال: إني أطيق أفضل من ذلك. فما زال يزيده، حتى قال: «صم يوماً وأفطر يوماً» قال: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: «لا أفضل من ذلك» وقال له: في القراءة «اقرأ القرآن في كل شهر»، فما زال يزيده حتى قال: «اقرأ في سبع» وذكر له أن أفضل القيام قيام داود، وقال له: «إن لنفسك عليك حقاً، ولأهلك عليك حقاً، ولزوجهك عليك حقاً، فأت كل ذي حق حقه»^(٢) فين له ﷺ أن المداومة على هذا العمل تغير البدن والنفس وتمنع من فعل ما هو آجر من ذلك من القيام لحق النفس والأهل والزوج.

وأفضل الجهاد والعمل الصالح، ما كان أطوع للرب، وأنفع للعبد. فإذا كان يضره ويمتنع مما هو

أمر بالركعتين في وقت هذا النهي، فكذلك في وقت ذلك النهي، وأولى. ولأن أحاديث النهي في بعضها: «لا تتحروا بصلواتكم»^(٣)، فهي عن التحري للصلاة ذلك الوقت، ولأن من العلماء من قال: إن النهي فيها نهي تنزيه لا تحريم.

ومن السلف من جوز التطوع بعد العصر مطلقاً، واحتجوا بحديث عائشة؛ لأن النهي عن الصلاة إنما كان سداً للزريعة إلى التشبه بالكفار وما كان منهياً عنه للزريعة، فإنه يفعل لأجل المصلحة الراجحة. كالصلاة التي لها سبب تفوت بفوات السبب، فإن لم تفعل فيه، وإلا فانت المصلحة. والتطوع المطلق لا يحتاج إلى فعله وقت النهي، فإن الإنسان لا يستغرق الليل والنهار بالصلاة، فلم يكن في النهي تفويت مصلحة، وفي فعله فيه مفسدة، بخلاف التطوع الذي له سبب يفوت: كسجدة التلاوة، وصلاة الكسوف، ثم إنه إذا جاز ركعتا الطواف مع إمكان تأخير [٢٢/٢٩٩] الطواف، فما يفوت أولى أن يجوز.

وطائفة من أصحابنا يجوزون قضاء السنن الرواتب دون غيرها، لكون النبي ﷺ قضى ركعتي الظهر، وروي عنه أنه رخص في قضاء ركعتي الفجر، فيقال: إذا جاز قضاء السنة الراتب مع إمكان تأخيرها، فما يفوت كالکسوف وسجود التلاوة وتحية المسجد أولى أن يجوز، بل قد ثبت بالحديث الصحيح قضاء الغريضة في هذا الوقت، مع أنه قد يستحب تأخير قضائها، كما أخر النبي ﷺ قضاء الفجر لما نام عنها في غزوة خيبر. وقال: «إن هذا واد حضرنا فيه الشيطان»^(٤) فإذا جاز فعل ما يمكن تأخيرها، فما لا

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٧٧) وفي غير موضع من صحيحه

ومسلم (١١٥٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٦٨).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٣) ومسلم (٨٢٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٠).

ذلك، وقوله: «من صام الدهر فلا صام، ولا أفطر»^(٢) وغيرها صريحة في أن هذا ليس بمشروع.

ومن حل ذلك على أن المراد صوم الأيام الخمسة، فقد غلط، فإن صوم الدهر لا يراد به صوم خمسة أيام فقط، وتلك الخمسة صومها محرم. ولو أفطر غيرها فلم ينع عنها لكون ذلك صومًا للدهر، ولا يجوز أن ينهى عن صوم أكثر من ثلاثمائة يوم، والمراد خمسة، بل مثال هذا مثال من قال: اتني بكل من في الجامع، وأراد به خمسة منهم. وأيضًا، فإنه علل ذلك بأنك إذا فعلت ذلك: هجمت له العين، ونفثت له النفس، وهذا إنما يكون في سرد الصوم، لا في صوم الخمسة.

وأيضًا، فإن في «الصحيح» أن سائلًا سأله عن صوم الدهر، فقال: «من صام الدهر فلا صام ولا أفطر». قال: فمن يصوم يومين ويفطر يومًا، فقال: «ومن يطيق ذلك؟!». قال: فمن يصوم يومًا، ويفطر يومين، فقال: «وددت أني طوّقت ذلك»، فقال: فمن يصوم يومًا ويفطر يومًا، فقال: ذلك أفضل الصوم»^(٣) فسألوه عن صوم الدهر، ثم عن صوم ثلثه، ثم عن صوم ثلثه، ثم عن صوم شطره.

[٢٢/٣٠٣] وأما قوله: «صيام ثلاثة أيام من كل شهر يعدل صيام الدهر»، وقوله: «من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال، فكأنما صام الدهر. الحسنة بعشر أمثالها»^(٤) ونحو ذلك، فمراده أن من فعل هذا يحصل له أجر صيام الدهر بتضعيف الأجر، من غير حصول المفسدة، فإذا صام ثلاثة أيام من كل شهر، حصل له أجر صوم الدهر بدون شهر رمضان. وإذا صام رمضان وستًا من شوال، حصل بالمجموع أجر صوم الدهر، وكان القياس أن يكون استغراق الزمان

أنفع منه، لم يكن ذلك صالحًا، وقد ثبت في الصحيح أن رجلًا قال أحدهم: أما أنا فأصوم لا أفطر، وقال الآخر: أما أنا فأقوم لا أنام، وقال الآخر: أما أنا فلا أكل اللحم، وقال الآخر: أما أنا فلا أتزوج النساء، فقال ﷺ: [٢٢/٣٠١] «ما بال رجال يقول أحدهم كبت وكبت، لكنني أصوم وأفطر، وأقوم وأنام، وأتزوج النساء، وأكل اللحم، فمن رغب عن ستي فليس مني»^(٥) فبين ﷺ أن مثل هذا الزهد الفاسد، والعبادة الفاسدة ليست من سته، فمن رغب فيها عن سته فزأها خيرًا من سته، فليس منه.

وقد قال أبي بن كعب: عليكم بالسبيل والسنة، فإنه ما من عبد على السبيل والسنة ذكر الله خاليًا فاقشعر جلده من خشية الله، إلا تحاتت عنه خطاياه، كما يتحات الورق اليابس عن الشجر، وما من عبد على السبيل والسنة ذكر الله خاليًا، ففاضت عيناه من خشية الله، إلا لم تمسه النار أبدًا، وإن اقتصادًا في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة، فاحرصوا أن تكون أعمالكم إن كانت اجتهادًا أو اقتصادًا على منهاج الأنبياء وستهم. وكذلك قال عبد الله بن مسعود: اقتصاد في سنة، خير من اجتهاد في بدعة.

وقد تنازع العلماء في سرد الصوم إذا أفطر يومي العيدين، وأيام منى. فاستحب ذلك طائفة من الفقهاء والعباد، فرأوه أفضل من صوم يوم، وفطر يوم. وطائفة أخرى لم يروه أفضل، بل جعلوه سائقًا بلا كراهة، وجعلوا صوم شطر الدهر أفضل منه، وحملوا ما ورد في ترك صوم الدهر على من صام أيام النهي. والقول الثالث [٢٢/٣٠٢] - وهو الصواب قول من جعل ذلك تركًا للأولى، أو كره ذلك. فإن الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ كنهيه لعبد الله بن عمرو عن

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٢).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٤).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١).

أَلْحَكِمُ» [المائدة: ١١٨]، ولكن غالب قيامه كان جوف الليل، وكان يصلي بمن حضر عنده، كما صل ليلة بابن عباس، وليلة بابن مسعود، وليلة بحذيفة بن اليمان، وقد كان أحياناً يقرأ في الركعة بالبقرة والنساء وآل عمران، ويركع نحواً من قيامه، يقول في ركوعه: «سبحان ربي العظيم، سبحان ربي العظيم»^(٣) ويرفع نحواً من ركوعه، [٢٢/٣٠٥] يقول: «لربي الحمد، لربي الحمد»^(٤) ويسجد نحواً من قيامه يقول: «سبحان ربي الأعلى، سبحان ربي الأعلى» ويجلس نحواً من سجوده يقول: «رب اغفر لي، رب اغفر لي»^(٥) ويسجد.

وأما الوصال في الصيام، فقد ثبت أنه نهى عنه أصحابه، ولم يرخص لهم إلا في الوصال إلى السحر، وأخبر أنه ليس كأحدهم. وقد كان طائفة من المجتهدين في العبادة يواصلون، منهم من يبقى شهراً لا يأكل ولا يشرب، ومنهم من يبقى شهرين وأكثر وأقل. ولكن كثيراً من هؤلاء ندم على ما فعل، وظهر ذلك في بعضهم. فإن رسول الله ﷺ أعلم الخلق بطريق الله، وأنصح الخلق لعباد الله، وأفضل الخلق، وأطوعهم له، وأتبعهم لسته.

والأحوال التي تحصل عن أعمال فيها مخالفة السنة، وأحوال غير محمودة - وإن كان فيها مكاشفات، وفيها تأثيرات - فمن كان خبيراً بهذا الباب، علم أن الأحوال الحاصلة عن عبادات غير مشروعة كالأموال المكسوبة بطريق غير شرعي، والمالك الحاصل بطريق غير شرعي. فإن لم يتدارك الله عبده بتوبة، يتبع بها الطريق الشرعية، وإلا كانت تلك الأمور سبباً لضرر

بالصوم عبادة، لولا ما في ذلك من المعارض الراجح، وقد بين النبي ﷺ الراجح، وهو إضاعة ما هو أولى من الصوم، وحصول المفسدة راجحة فيكون قد فوت مصلحة راجحة واجبة أو مستحبة، مع حصول مفسدة راجحة على مصلحة الصوم.

وقد بين ﷺ حكمة النهي، فقال: «من صام الدهر فلا صام ولا أفطر»^(٦) فإنه يصير الصيام له عادة، كصيام الليل، فلا يتنعم بهذا الصوم، ولا يكون صام، ولا هو - أيضاً - أفطر.

ومن نقل عن الصحابة أنه سرد الصوم، فقد ذهب إلى أحد هذه الأقوال. وكذلك من نقل عنه أنه كان يقوم جميع الليل دائماً، أو أنه يصلي الصبح بوضوء العشاء الآخرة، كنا كنا سنة، مع أن كثيراً من المتقول من ذلك ضعيف. وقال عبد الله بن مسعود لأصحابه: أنتم [٢٢/٣٠٤] أكثر صوتاً وصلاة من أصحاب محمد، وهم كانوا خيراً منكم. قالوا: لِمَ يا أبا عبد الرحمن؟ قال: لأنهم كانوا أزهدي في الدنيا، وأرغب في الآخرة.

فأما سرد الصوم بعض العام، فهذا قد كان النبي ﷺ يفعله، قد كان يصوم حتى يقول القائل: لا يفطر. ويفطر حتى يقول القائل: لا يصوم.

وكذلك قيام بعض الليالي جميعها. كالعشر الأخير من رمضان، أو قيام غيرها أحياناً، فهذا مما جاء به «السنن».

وقد كان الصحابة يفعلونه، ثبت في «الصحيح»: أن النبي ﷺ كان إذا دخل العشر الأخير من رمضان شد المئزر، وأيقظ أهله، وأحيا ليله كله^(٧).

وفي «السنن» أنه قام بآية ليلة حتى أصبح: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَلْإَيُّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٢٤) ومسلم (١١٧٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧٢) وأبو داود (٨٧٤) واللفظ له.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧٢) وأبو داود (٨٧٤) واللفظ له.

(٥) حسن: أخرجه أبو داود (٨٥٠) والترمذي (٢٨٤) وابن ماجه

(٨٩٨) والحدث حسنة الشيخ الألباني في «صحيح سنن

أبي داود».

عليهم، والنصارى ضالون»^(١) قال سفيان بن عيينة: كانوا يقولون: من فسد من العلماء، ففيه شبه من اليهود. ومن فسد من العباد، ففيه شبه من النصارى. وكان السلف يقولون: احذروا فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل، فإن فتنتها فتنة لكل مفتون. فطالب الغلم إن لم يقرن بطلبه فعل ما يجب عليه، وترك ما يحرم عليه من الاعتصام بالكتاب والسنة، وإلا وقع في الضلال.

وأهل الإرادة إن لم يقرن بإرادتهم طلب العلم الواجب عليهم الاعتصام بالكتاب والسنة، وإلا وقعوا في الضلال والبغي، ولو اعتصم رجل بالعلم الشرعي من غير عمل بالواجب، كان غاويًا. وإذا اعتصم بالعبادة الشرعية من غير علم بالواجب كان ضالًا. والضلال سمة النصارى، والبغي سمة اليهود، مع أن كلًّا من الأمتين فيها الضلال والبغي. ولهذا نجد من انحرف عن الشريعة في الأمر والنهي من أهل الإرادة والعبادة والسلوك والطريق، يتجهون إلى الفناء الذي لا يميزون فيه بين المأمور والمحظور، فيكونون فيه متبعين أهواءهم.

وإنما الفناء الشرعي: أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه، [٢٢/٣٠٨] وبطاعته عن طاعة ما سواه وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، ويسأله عن سؤال ما سواه، ويخوفه عن خوف ما سواه، وهذا هو إخلاص الدين لله وعبادته وحده لا شريك له، وهو دين الإسلام الذي أرسل الله به الرسل، وأنزل به الكتب.

ونجد - أيضًا - من انحرف عن الشريعة من الجبر والنفي والإثبات من أهل العلم والنظر والكلام والبحث، يتهمي أمرهم إلى الشك والحيرة، كما يتهمي

بحصل له، ثم قد يكون مجتهدًا مخطئًا مغفورًا له خطؤه. وقد يكون مذنبًا ذنبًا مغفورًا لحسنات ماحية، وقد يكون مبتلى بمصائب تكفر عنه، وقد يعاقب بسلب تلك الأحوال، [٢٢/٣٠٦] وإذا أصر على ترك ما أمر به من السنة، وفعل ما نهى عنه، فقد يعاقب بسلب فعل الواجبات، حتى قد يصير فاسقًا أو داعيًا إلى بدعة. وإن أصر على الكبائر، فقد يخاف عليه أن يسلب الإيمان. فإن البدع لا تزال تخرج الإنسان من صغير إلى كبير، حتى تخرجه إلى الإلحاد والزندقة، كما وقع هذا لغير واحد ممن كان لهم أحوال من المكاشفات والتأثيرات، وقد عرفنا من هذا ما ليس هذا موضع ذكره.

فالسنة مثال سفينة نوح: من ركبها، نجا. ومن تخلف عنها غرق. قال الزهري: كان من مضى من علمائنا يقولون: الاعتصام بالسنة نجاة وعامة من تجد له حالًا من مكاشفة أو تأثير، أعان به الكفار أو الفجار أو استعمله في غير ذلك من معصية، فإنما ذاك نتيجة عبادات غير شرعية، كمن اكتسب أموالًا محرمة فلا يكاد ينفقها إلا في معصية الله.

والبدع نوعان: نوع في الأقوال والاعتقادات، ونوع في الأفعال والعبادات. وهذا الثاني يتضمن الأول، كما أن الأول يدعو إلى الثاني.

فالمستبون إلى العلم والنظر وما يتبع ذلك يخاف عليهم إذا لم يعتصموا بالكتاب والسنة من القسم الأول. والمستبون إلى العبادة والنظر والإرادة وما يتبع ذلك، يخاف عليهم إذا لم يعتصموا بالكتاب [٢٢/٣٠٧] والسنة من القسم الثاني. وقد أمرنا الله أن نقول في كل صلاة: «أَعِدُّنَا لِلْعِزَّةِ الْمُسْتَقِيمَةِ - ٥ - عِزَّةِ الَّذِينَ أَتَقَمَّتْ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» آمين.

وصح عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوب

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٤ / ٣٧٨) والترمذي (٢٩٥٤) والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٨٢٠٢).

أفضل له، وتارة هذا أفضل له. ومعرفة حال كل شخص، وبيان الأفضل له، لا يمكن ذكره في الكتاب، بل لابد من هداية يهدي الله بها عبده إلى ما هو أصح، وما صدق الله عبد إلا صنع له.

وفي «الصحيح»: أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل يقول: «اللهم [٢٢/٣١٠] رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون. اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»^(١).



وأما الأكل واللباس:

فخير الهدي هدي محمد ﷺ. وكان خلقه في الأكل أنه يأكل ما تيسر إذا اشتهاه، ولا يرد موجوداً، ولا يتكلف مفقوداً، فكان إن حضر خبز ولحم أكله. وإن حضر فاكهة وخبز ولحم أكله. وإن حضر تمر وحده أو خبز وحده أكله. وإن حضر حلوى أو عمل طعمته - أيضاً - وكان أحب الشراب إليه الحلوى الباردة، وكان يأكل القثاء بالرطب. فلم يكن إذا حضر لوانان من الطعام يقول: لا أكل لوتين، ولا يمتنع من طعام لما فيه من اللذة والحلاوة.

وكان - أحياناً - يمضي الشهران والثلاثة لا يوقد في بيته نار، ولا يأكلون إلا التمر والماء. وأحياناً، يربط على بطنه الحجر من الجوع، وكان لا يعيب طعاماً، فإن اشتهاه أكله، ولا تركه. وأكل على [٢٢/٣١١] مائدته لحم ضب فامتنع من أكله، وقال: «إنه ليس بهرام، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه»^(٢).

وكذلك اللباس، كان يلبس القميص والعمامة، ويلبس الإزار والرداء ويلبس الجبة والفروج، وكان

الأولون إلى الشطح والطامات، فهؤلاء لا يصدقون بالحق، وأولئك يصدقون بالباطل، وإنما يتحقق الدين بتصديق الرسول في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر باطناً وظاهراً، من المعارف والأحوال القلبية، وفي الأقوال والأعمال الظاهرة.

ومن عَظَّمَ مطلق السهر والجوع، وأمر بهما مطلقاً، فهو مخطئ، بل المحمود السهر الشرعي، والجوع الشرعي، فالسهر الشرعي كما تقدم من صلاة أو ذكر أو قراءة أو كتابة علم أو نظر فيه أو درسه أو غير ذلك من العبادات. والأفضل يتنوع بتنوع الناس، فبعض العلماء يقول: كتابة الحديث أفضل من صلاة النافلة، وبعض الشيوخ يقول: ركعتان أصليهما بالليل حيث لا يراني أحد أفضل من كتابة مائة حديث، وآخر من الأئمة يقول: بل الأفضل فعل هذا وهذا، والأفضل يتنوع بتنوع أحوال الناس، فمن الأعمال ما يكون جنسه أفضل، ثم يكون [٢٢/٣٠٩] تارة مرجوحاً أو منهياً عنه. كالصلاة. فإنها أفضل من قراءة القرآن، وقراءة القرآن أفضل من الذكر، والذكر أفضل من الدعاء، ثم الصلاة في أوقات النهي - كما بعد الفجر والمصر ووقت الخطبة - منهي عنها. والاشتغال - حيثئذ - إما بقراءة أو ذكر أو دعاء أو استماع أفضل من ذلك.

وكذلك قراءة القرآن أفضل من الذكر، ثم الذكر في الركوع والسجود هو المشروع. دون قراءة القرآن، وكذلك الدعاء في آخر الصلاة هو المشروع دون القراءة والذكر، وقد يكون الشخص يصلح دينه على العمل المفضول دون الأفضل، فيكون أفضل في حقه، كما أن الحج في حق النساء أفضل من الجهاد.

ومن الناس من تكون القراءة أنفع له من الصلاة، ومنهم من يكون الذكر أنفع له من القراءة، ومنهم من يكون اجتهاده في الدعاء لكمال ضرورته أفضل له من ذكر هو فيه غافل. والشخص الواحد يكون تارة هذا

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٣٩١) ومسلم (١٩١٦).

فهذه الطريقة التي كان عليها رسول الله ﷺ هي
أعدل الطرق وأقومها. والانحراف عنها إلى وجهين:
قوم يسرفون في تناول الشهوات، مع إعراضهم عن
القيام بالواجبات، وقد قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا
تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، وقال
تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَاقِيهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا
الْفُتُورَ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩].

وقوم يحرمون الطيبات، ويستعدون رهبانية، لم
يشرعها الله - تعالى - ولا رهبانية في الإسلام. وقد قال
تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْهُمْ حَبِيبٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْتَلُوا
صَلِحًا لِي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله أمر
المؤمنين [٢٢/٣١٣] بما أمر به المرسلين، فقال تعالى:
﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْتَلُوا صَلِحًا﴾، وقال
تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا
رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]. ثم ذكر الرجل يطيل
السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء: يارب، يارب،
ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي
بالحرام، فأني يستجاب لذلك^(١). وكل حلال طيب،
وكل طيب حلال. فإن الله أحل لنا الطيبات، وحرم
علينا الخبائث، لكن جهة طيبه، كونه نافعا لذيذا.

والله حرم علينا كل ما يضرنا، وأباح لنا كل ما ينفعنا،
بخلاف أهل الكتاب فإنه - بظلم منهم - حرم عليهم
طيبات أحلت لهم، فحرم عليهم طيبات عقوبة لهم،
وعمد ﷺ لم يحرم علينا شيئا من الطيبات، والناس تتنوع
أحوالهم في الطعام واللباس والجوع والشبع، والشخص

يلبس من القطن والصوف، وغير ذلك. لبس في السفر
جبة صوف، وكان يلبس مما يجلب من اليمن وغيرها،
وغالب ذلك مصنوع من القطن، وكانوا يلبسون من
قباطي مصر، وهي منسوجة من الكتان. فسته في ذلك
تقتضي أن يلبس الرجل ويطعم مما يسره الله ببلده، من
الطعام واللباس. وهنا يتنوع بتنوع الأمصار.

وقد كان اجتمع طائفة من أصحابه على الامتناع
من أكل اللحم ونحوه، وعلى الامتناع من تزوج
النساء، فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَنْهُمْ
طَبِيبٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ
الْمُعْتَدِينَ﴾ [٢٢/٣١٢] وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ
الَّذِي أَتَّخِذَ الْمُؤْمِنِينَ [المائدة: ٨٧، ٨٨].

وفي «الصحيحين» عنه أنه بلغه أن رجلا قال
أحدهم: أما أنا، فأصوم لا أفطر. وقال الآخر: أما
أنا، فأقوم لا أنام. وقال الآخر: أما أنا فلا أتزوج
النساء. وقال الآخر: أما أنا، فلا أكل اللحم.
فقال: «لكني أصوم وأفطر، وأقوم وأنام، وأتزوج
النساء، وأكل اللحم، فمن رغب عن ستي فليس
مني»^(٢)، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ
[٢٢/٣١٢] رَبَّاءَ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢] فأمر
بأكل الطيبات، والشكر لله، فمن حرم الطيبات كان
معتديا، ومن لم يشكر كان مفراطا مضيعا لحق الله. وفي
«صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله
ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها،
ويشرب الشرية فيحمده عليها»^(٣). وفي الترمذي
وغیره عن النبي ﷺ أنه قال: «الطعام الشاكر، بمنزلة
الصائم الصابر»^(٤).

وابن ماجه (١٧٦٤) والحديث صححه الشيخ الألباني في

«الصحيحه» (٦٥٥).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٠١٥).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٦٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٤٣).

(٣) صحيح: ذكره البخاري تعليقا (٩ / ٥٨٢) والترمذي (٢٤٨٦).

فالإسان إذا أصابه في الجهاد والحج أو غير ذلك حر أو برد أو جوع، ونحو ذلك. فهو مما يحمده عليه، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَهَيَّؤُوا فِي الْحَرْبِ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨١].

وكذلك قال ﷺ: «الكفارات: إسباغ الوضوء [٢٢/٣١٥] على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط»^(١).

وأما مجرد بروز الإنسان للحر والبرد بلا منفعة شرعية، واحتفاؤه وكشف رأسه، ونحو ذلك مما يظن بعض الناس أنه من مجاهدة النفس، فهذا إذا لم يكن فيه منفعة للإنسان، وطاعة لله، فلا خير فيه. بل قد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ رأي رجلاً قائماً في الشمس، فقال: «ما هذا؟» قالوا: هذا أبو إسرائيل، نذر أن يقوم في الشمس، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم. فقال: «مروه فليجلس، وليستظل، وليتكلم، وليتم صومه»^(٢).

ولهذا نهي عن الصمت الدائم، بل المشروع ما قاله النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليصمت»^(٣). فالتكلم بالخير خير من السكوت عنه، والسكوت عن الشر خير من التكلم به.



٢٣٦ والطبراني في «الأوسط» (٧٣٥١) وذكره الميشي في «المجمع» (١ / ٦٠) وقال: «رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و «الأوسط» والبخاري، وفيه ابن إسحاق وهو مدلس ولم يصرح بالسوء» والحديث حسن الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (١٦٠).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥١).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧٠٤).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠١٨) وفي غير موضع من صحيحه،

ومسلم (٤٧).

الواحد يتنوع حاله، ولكن خير الأعمال ما كان لله أطوع، ولصاحبه أنفع، وقد يكون ذلك أيسر العملين، وقد يكون أشدهما. فليس كل شديد فاضلاً، ولا كل يسير مفضولاً، بل الشرع إذا أمرنا بأمر شديد، فإنما يأمر به لما فيه من المنفعة، لا لمجرد تعذيب النفس. كالجهاد الذي قال فيه تعالى: ﴿حُبِّبَ إِلَيْكُمْ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرِهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ كَرِهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

[٢٢/٣١٤] والحج هو الجهاد الصغير؛ ولهذا قال النبي ﷺ لعائشة - رضي الله عنها - في العمرة: «أجرك على قدر نصيبك»^(٤).

وقال تعالى في الجهاد: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْغُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَمُوتُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠].

وأما مجرد تعذيب النفس والبدن من غير منفعة راجحة، فليس هذا مشروعاً لنا، بل أمرنا الله بما ينفعنا، ونهانا عما يضرنا. وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «إنما يعشم مسيرين ولم تبعثوا معسرين»^(٥) وقال لمعاذ وأبي موسى لما بعثهما إلى اليمن: «يسرا ولا تمسرا، ويسرا ولا تنفرا»^(٦)، وقال: «هذا الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فاستعينوا بالغلوة والروحة، وشيء من الدلجة، والقصد القصد تبلفوا»^(٧) وروي عنه أنه قال: «أحب الدين إلى الله الخفيفة السمحة»^(٨).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٨٧) ومسلم (١٢١١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٣٨) ومسلم (١٧٣٣).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٩) (٦٤٦٣) ومسلم (٢٨١٦).

(٥) حسن: ذكره البخاري تعليقاً (١ / ٢٣) وأحمد في «مسند» (١ /

فصل

والأفضل للإمام أن يتحرى صلاة رسول الله ﷺ التي كان يصليها بأصحابه، بل هذا هو المشروع الذي يأمر به الأئمة، [٢٢/٣١٦] كما ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال مالك بن الحويرث وصاحبه: «إذا حضرت الصلاة، فأذننا وأقمنا، وليؤمكما أحدهما، وصلوا كما رأيتموني أصلي»^(١).

وقد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يقرأ في الفجر بين الستين آية إلى مائة آية، وهذا بالتقريب نحو ثلث جزء، إلى نصف جزء، من تحزنة ثلاثين، فكان يقرأ بطوال المفصل، يقرأ بقاف، ويقرأ ألم تتزِيل، وتبارك، ويقرأ سورة «المؤمنون»، ويقرأ «الصافات»، ونحو ذلك.

وكان يقرأ في الظهر بأقل من ذلك بنحو ثلاثين آية، ويقرأ في العصر بأقل من ذلك، ويقرأ في المغرب بأقل من ذلك، مثل قصر المفصل. وفي العشاء الآخرة بنحو: «وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا» [الشمس: ١] و«وَاللَّيْلُ إِذَا بَغَشَّ» [الليل: ١]، ونحوهما.

وكان - أحياناً - يطيل الصلاة، ويقرأ بأكثر من ذلك، حتى يقرأ في المغرب [بالأعراف] ويقرأ فيها «بالتور»، ويقرأ فيها «بالمسلمات».

وأبو بكر الصديق قرأ مرة في الفجر بسورة «البقرة»، وعمر كان يقرأ في الفجر بسورة «هود»، وسورة «يوسف»، ونحوهما. وأحياناً، يخفف إما لكونه في السفر، أو لغير ذلك، كما قال [٢٢/٣١٧] ﷺ: «إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد أن أطيلها فأسمع بكاء الصبي، فأخفف لئلا أعلم من وجد أمه به»^(٢)، حتى روي عنه أنه قرأ في الفجر «سورة التكويد» و «سورة الزلزلة» فينبغي للإمام أن يتحرى الاقتداء برسول الله ﷺ.

وإذا كان المأمومون لم يعتادوا لصلاته، وربما نفروا

عنها دَرَجَهُمْ إليها شيئاً بعد شيء، فلا يذوهم بما ينفرهم عنها، بل يتبع السنة بحسب الإمكان، وليس للإمام أن يطيل على القدر المشروع، إلا أن يختاروا ذلك. كما ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال ﷺ: «من أم الناس فليخفف بهم، فإن منهم السقيم والكبير، وإذا الحاجة»^(٣) أخرجاه في «الصحيحين». وقال: «إذا أم أحدكم الناس فليخفف، وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء»^(٤). وكان يطيل الركوع والسجود والاعتدالين. كما ثبت عنه في «الصحيح»: أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يقوم حتى يقول القائل: قد نسي، وإذا رفع رأسه من السجود يقعد، حتى يقول القائل: قد نسي»^(٥).

وفي «السنن» أن أنس بن مالك شبه صلاة عمر بن عبد العزيز بصلاته وكان عمر يسبح في الركوع نحو عشر تسييحات، وفي السجود نحو عشر تسييحات. فينبغي للإمام أن يفعل - في الغالب - ما كان النبي ﷺ يفعله في الغالب. وإذا اقتضت المصلحة أن يطيل أكثر [٢٢/٣١٨] من ذلك، أو يقصر عن ذلك فعل ذلك، كما كان النبي ﷺ أحياناً يزيد على ذلك، وأحياناً ينقص عن ذلك.



فصل

وأما الوضوء عند كل حدث: ففيه حديث بلال المعروف عن بريدة بن حصيب، قال: أصبح رسول الله ﷺ فدعا بلالاً فقال: «يا بلال، بم سيقنتي إلى الجنة؟ فما دخلت الجنة قط إلا سمعت خشخشتك أمامي، دخلت الباردة الجنة فسمعت خشخشتك أمامي، فأتيت على قصر مربع مشرف من ذهب،

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٤) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٤٦٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٣) ومسلم (٤٦٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٨٢١) (٨٠٠) ومسلم (٤٧٢).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٥٨) وليس فيه «صلوا كما...».

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٧) (٨٦٨).

يقال: كان هذا في أول الإسلام لما كان النبي ﷺ يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء، ولهذا كان يسدل شعره موافقة، ثم فرق بعد ذلك، ولهذا صام عاشوراء لما قدم المدينة، ثم إنه قال قبل موته: «لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع»^(٤)، يعني مع العاشر؛ لأجل مخالفة اليهود.



[٢٢/٣٢٠] فصل

وأما سؤال السائل عن المواظبة على ما واطب عليه النبي ﷺ في عبادته وعادته هل هي سنة أم تختلف باختلاف أحوال الراتين؟ فيقال: الذي نحن مأمورون به هو طاعة الله ورسوله، فعلياً أن نطيع رسول الله ﷺ فيما أمرنا به، فإن الله قد ذكر طاعته في أكثر من ثلاثين موضعاً من كتابه، فقال تعالى: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» [النساء: ٨٠]، وقال: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُلٍ إِلَّا لِيُطِيعَ بِإِذْنِ اللَّهِ» [النساء: ٦٤].

وقد أوجب السعادة لمن أطاعه بقوله: «فَأَوْفَيْتُكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالْعَبْدِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رِيقًا» [النساء: ٦٩].

وعلق السعادة والشقاوة بطاعته ومعصيته في قوله: «وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» [وَمَنْ يُعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَتَّبِعْ خُذُوهُ يَدْخِلْهُ تَارَةً خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ] [النساء: ١٣، ١٤].

وكان ﷺ يقول في خطبته: «من يطع الله ورسوله، [٢٢/٣٢١] فقد رشد، ومن يعصها فإنه لا يضر إلا نفسه، ولن يضر الله شيئاً»^(٥) وجميع الرسل دعوا إلى

قلت: لمن هذا القصر؟ فقالوا: لرجل عربي، قلت: أنا عربي، لمن هذا القصر؟ فقالوا: لرجل من قريش. قلت: أنا رجل من قريش، لمن هذا القصر؟ فقالوا: لرجل من أمة محمد، قلت: أنا محمد، لمن هذا القصر؟ فقالوا: لعمر بن الخطاب فقال بلال: يا رسول الله، ما أدنت قط إلا صليت ركعتين، وما أصابني حدث قط إلا توضأت عندها، فرأيت أن الله علي ركعتين، فقال رسول الله ﷺ: «هليك بهما»^(٦). قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وهذا يقتضي استحباب الوضوء عند كل حدث، ولا يعارض ذلك [٢٢/٣١٩] الحديث الذي في «الصحيح» عن ابن عباس قال: كنا عند النبي ﷺ، فجاء من الغائط فأتى بطعام، فقيل له: ألا تتوضأ؟ قال: «لم أصِلْ، فأَتَوْضَأُ»^(٧) فإن هذا ينفي وجوب الوضوء، وينفي أن يكون مأموراً بالوضوء لأجل مجرد الأكل، ولم نعلم أحداً استحَب الوضوء للأكل إلا إذا كان جنباً، وتنازع العلماء في غسل اليدين قبل الأكل: هل يكره أو يستحب؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد.

فمن استحَب ذلك، احتج بحديث سلمان أنه قال للنبي ﷺ: قرأت في التوراة أن من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده^(٨). ومن كرهه قال: لأن هذا خلاف سنة المسلمين، فإنهم لم يكونوا يتوضؤون قبل الأكل، وإنما كان هذا من فعل اليهود فيكره التشبه بهم.

وأما حديث سلمان، فقد ضعفه بعضهم، وقد

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٥ / ٣٥٤) والترمذي (٣٦٨٩) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧٨٩٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٧٤).

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (٥ / ٤٤١) وأبو داود (٣٧٦٠) والترمذي (١٨٤٦) والحاكم (٤ / ١٦) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٦٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١١٣٤).

(٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٠٩٧) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن أبي داود».

خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا لَرَبِّنَا عَلَيْهِمْ فِي أَنْزُوجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِيَكُونَ عَلَيْكَ خَرَجٌ وَكَاتَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا [الأحزاب: ٥٠] ، فلما أحل له أن ينكح الموهوبة بين أن ذلك خالص له من دون المؤمنين، فليس لأحد أن ينكح امرأة بلا مهر غيره. (١)

وفي «صحيح مسلم»: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أيقبل العائم؟ فقال له: سل هذه - لأم سلمة - فأخبرتهم أن رسول الله ﷺ يفعل ذلك، فقال: يا رسول الله، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر. فقال له: «أما والله إنني لأتقاكم الله، وأخشاكم له».

فلما أجابه ﷺ بفعله، دل ذلك على أنه يباح للامة ما أبيح له؛ ولهذا كان جمهور علماء الامة على أن الله إذا أمره بأمر، أو نهى عن شيء، كانت أمته أسوة له في ذلك، ما لم يقم دليل على اختصاصه بذلك.

[٢٢/٣٢٣] فمن خصائصه: ما كان من خصائص نبوته ورسالته، فهذا ليس لأحد أن يقتدي به فيه، فإنه لا نبي بعده، وهذا مثل كونه يطاع في كل ما يأمر به، وينهى عنه، وإن لم يعلم جهة أمره، حتى يقتل كل من أمر بقتله، وليس هنا لأحد بعده، فولاة الأمور من العلماء والأمراء يطاعون إذا لم يأمرُوا بخلاف أمره؛ ولهذا جعل الله طاعتهم في ضمن طاعته. قال الله تعالى: ﴿وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ﴾ [النساء: ٥٩]. فقال: ﴿وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ﴾، لأن أولي الأمر يطاعون طاعة تابعة لطاعته، فلا يطاعون استقلالاً، ولا طاعة مطلقة، وأما الرسول، فيطاع طاعة مطلقة مستقلة، فإنه: ﴿مَنْ طَاعَ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، فقال تعالى: ﴿اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ﴾. فإذا أمرنا الرسول كان علينا أن

عبادة الله وتقواه وخشيته وإلى طاعتهم، كما قال نوح عليه السلام: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾ [نوح: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ طَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَخَشِيَ اللَّهَ وَتَّقَى فَأُولَئِكَ هُمُ الْغَايُونَ﴾ [النور: ٥٢]، وقال كل من نوح والنبيين: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ [الزخرف: ٦٣].

وطاعة الرسول فيما أمرنا به هو الأصل الذي على كل مسلم أن يعتمد، وهو سبب السعادة، كما أن ترك ذلك سبب الشقاوة وطاعته في أمره أولى بنا من موافقته في فعل لم يأمرنا بموافقته فيه باتفاق المسلمين، ولم يتنازع العلماء أن أمره أؤكد من فعله، فإن فعله قد يكون مختصاً به، وقد يكون مستحباً، وأما أمره لنا فهو من دين الله الذي أمرنا به. ومن أفعاله ما قد علم أنه أمرنا أن نفعل مثله، كقوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي» (٢) وقوله: «لما صلى بهم على المنبر: إنما فعلت هذا لتأمنوا بي، ولتعلموا صلاتي» (٣) وقوله: «لما حج - «خلوا عني مناسككم» (٤).

وأيضاً، فقد ثبت بالكتاب والسنة أن ما فعله على وجه العادة فهو مباح لنا، إلا أن يقوم دليل على اختصاصه به، كما قال - سبحانه وتعالى - ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ خَرَجٌ فِي أَنْزُوجِ أَدْعِيَابِهِمْ إِذَا قَضَوْا بِهِنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فأباح له أن يتزوج [٢٢/٣٢٢] امرأة دعيه ليرفع الحرج عن المؤمنين في أزواج أديعاتهم، فعلم أن ما فعله كان لنا مباحاً أن نفعله.

ولما خصه ببعض الأحكام قال: ﴿وَأَمَّا زَيْنَةُ إِذْ وَفَّتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَنْتَحِبَهَا

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٩١٧) وفي غير موضع من صحيحه، وسلم (٥٤٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٩٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١١٠٨).

مثال ذلك احتجامة ﷺ. فإن ذلك كان لحاجة [٢٢/٣٢٥] إلى إخراج الدم الفاسد، ثم التأسي هل هو مخصوص بالحجامة أو المقصود إخراج الدم على الوجه النافع؟ ومعلوم أن التأسي هو المشروع. فإذا كان البلد حارًا يخرج فيه الدم إلى الجلد، كانت الحجامة هي المصلحة وإن كان البلد باردًا يغور فيه الدم إلى العروق كان إخراجاه بالفصد هو المصلحة.

وكذلك ادعائه ﷺ: هل المقصود خصوص الدهن، أو المقصود ترجيل الشعر؟ فإن كان البلد رطبًا وأهله يغتسلون بالماء الحار الذي يغنيهم عن الدهن، والدهن يؤدي شعورهم وجلودهم، يكون المشروع في حقهم ترجيل الشعر بها هو أصلح لهم، ومعلوم أن الثاني هو الأشبه.

وكذلك لما كان يأكل الرطب والتمر وخبز الشعير، ونحو ذلك من قوت بلده، فهل التأسي به أن يقصد خصوص الرطب والتمر والشعير، حتى يفعل ذلك من يكون في بلاد لا ينبت فيها التمر، ولا يقتاتون الشعير، بل يقتاتون البر أو الرز أو غير ذلك، ومعلوم أن الثاني هو المشروع. والدليل على ذلك أن الصحابة لما فتحوا الأمصار كان كل منهم يأكل من قوت بلده، ويلبس من لباس بلده من غير أن يقصد أقوات المدينة ولباسها، ولو كان هذا الثاني هو الأفضل في حقهم، لكانوا أولى باختيار الأفضل.

[٢٢/٣٢٦] وعلى هذا ينشئ نزاع العلماء في صدقة الفطر: إذا لم يكن أهل البلد يقتاتون التمر والشعير، فهل يخرجون من قوتهم كالبز والرز، أو يخرجون من التمر والشعير؛ لأن النبي ﷺ فرض ذلك؟ فإن في «الصحيحين» عن ابن عمر أنه قال: فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير على كل صغير أو كبير ذكر أو أنثى، حر أو عبد، من

نطيعه، وإن لم نعلم جهة أمره - وطاعته طاعة الله - لا تكون طاعته بمعصية الله قط، بخلاف غيره.

وقد ذكر الناس من خصائصه فيما يجب عليه، ويحرم عليه، ويكرم به، ما ليس هذا موضع تفصيله. وبعض ذلك متفق عليه، وبعضه متنازع فيه. وقد كان ﷺ إمام الأمة، وهو الذي يقضي بينهم، وهو الذي يقسم، وهو الذي يغزو بهم، وهو الذي يقيم الحدود، وهو الذي يستوفي الحقوق، وهو الذي يصلي بهم فالإقتداء به في كل مرتبة بحسب تلك المرتبة، فإمام الصلاة والحج يقتدي [٢٢/٣٢٤] به في ذلك، وأمير الغزو يقتدي به في ذلك، والذي يقيم الحدود يقتدي به في ذلك. والذي يقضي أو يغني يقتدي به في ذلك.

وقد تنازع الناس في أمور فعلها: هل هي من خصائصه أم للأمة فعلها؟ كدخوله في الصلاة إمامًا، بعد أن صلى بالناس غيره، وكرهه الصلاة على الغال والقاتل. وأيضًا، فإذا فعل فعلًا لسبب - وقد علمنا ذلك السبب - أمكتنا أن نقتدي به فيه، فأما إذا لم تعلم السبب، أو كان السبب أمرًا اتفاقيًا، فهذا مما يتنازع فيه الناس: مثل نزوله في مكان في سفره. فمن العلماء من يستحب أن ينزل حيث نزل، كما كان ابن عمر يفعل، وهؤلاء يقولون: نفس موافقة في الفعل هو حسن، وإن كان فعله هو اتفاقًا، ونحن فعلناه لقصد التشبه به. ومن العلماء من يقول: إنما تستحب المتابعة إذا فعلناه على الوجه الذي فعله، فأما إذا فعله اتفاقًا لم يشرع لنا أن نقصد ما لم يقصده؛ ولهذا كان أكثر المهاجرين والأنصار لا يفعلون، كما كان ابن عمر يفعل.

وأيضًا، فالإقتداء به، يكون تارة في نوع الفعل، وتارة في جنسه فإنه قد يفعل الفعل لمعنى يعم ذلك النوع وغيره، لا لمعنى يخصه، فيكون المشروع هو الأمر العام.

وليس هذا مبنياً على كون القياس حجة. فإن القياس الذي يكون النزاع فيه هو تخريج المناط، وهو أن يجوز اختصاص مورد النص بالحكم، فإذا جاز اختصاصه، وجاز أن يكون الحكم مشتركاً بين مورد النص وغيره، احتاج معتبر القياس إلى أن يعلم أن المشترك بين الأصل والفرع هو مناط الحكم، كما في قوله: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الشعير بالشعير إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الملح بالملح إلا مثلاً بمثل»^(٣) فلما غيى عن التفاضل في مثل هذه الأصناف، أمكن أن يكون النهي لمعنى مشترك، ولمعنى مختص.

ولما سئل عن فأرة وقعت في سمن، فأجاب عن تلك القضية [٢٢/٣٢٨] المعنية، ولا خفاء أن الحكم ليس مختصاً بها، وكذلك سائر قضايا الأعيان، كالأعرابي الذي قال له: إني وقعت على أهلي في رمضان، فأمره أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكياً. فإن الحكم ليس مخصوصاً بذلك الأعرابي باتفاق المسلمين. لكن هل أمره بذلك لكونه أنظر، أو جامع في رمضان، أو أنظر فيه بالجائع، أو أنظر بالجنس الأعلى؟ هذا مما تنازع فيه العلماء.

وكذلك لما سأل سائل عن أحرم بالعمرة وعليه جبة، وهو متضمنخ بالخلق. فقال: «لتزح عنك الجبة، واغسل عنك أثر الخلق واصلح في همرك ما كنت صائماً في حجك»^(٤). فهل أمره بغسل الخلق لكونه طيباً، حتى يؤمر المحرم بغسل كل طيب كان عليه، أو لكونه خلوقاً لرجل؟ وقد غيى أن يتزعر الرجل، فينهي عن الخلق للرجل سواء كان محرماً أو غير محرر.

المسلمين^(١). وهذه المسألة فيها قولان للعلماء، وهما روايتان عن أحمد، وأكثر العلماء على أنه يخرج من قوت بلده، وهذا هو الصحيح كما ذكر الله ذلك في الكفارة بقوله: «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ» [المائدة: ٨٩].

ومن هذا الباب أن الغالب عليه وعلى أصحابه، أنهم كانوا يأترون ويرتدون، فهل الأفضل لكل أحد أن يرتدي ويأتز ولو مع القميص؟ أو الأفضل أن يلبس مع القميص السراويل من غير حاجة إلى الإزار والرداء؟ هذا - أيضاً - مما تنازع فيه العلماء، والثاني أظهر وهذا باب واسع.

وهذا النوع ليس مخصوصاً بفعله وفعل أصحابه، بل ويكثر مما أمرهم به ونهاهم عنه، وهذا سمة طائفة من الناس: [تنقيح المناط]. وهو أن يكون الحكم قد ثبت في عين معينة، وليس مخصوصاً بها، بل الحكم ثابت فيها وفي غيرها، فيحتاج أن يعرف «مناط الحكم».

[٢٢/٣٢٧] مثال ذلك أنه قد ثبت في «الصحيح» أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال: «ألقوها وما حولها، وكلوا سمنكم»^(٢) فإنه متفق على أن الحكم ليس مختصاً بتلك الفأرة، وذلك السمن، بل الحكم ثابت فيما هو أعم منهما، فبقي المناط الذي علق به الحكم ما هو؟ فطائفة من أهل العلم يزعمون أن الحكم مختص بفأرة وقعت في سمن، فينجسون ما كان كذلك مطلقاً، ولا ينجسون السمن إذا وقع فيه الكلب، والبول والعذرة، ولا ينجسون الزيت ونحوه إذا وقعت فيه الفأرة وهذا القول خطأ قطعاً.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢١٧٧) ومسلم (١٥٨٤) وليس فيه:

«الملح بالملح» وهي عند مسلم (١٥٨٧).

(٤) صحيح: أخرجه النسائي (٢٧١٠).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٠٣) وفي غير موضع من صحيحه،

ومسلم (٩٨٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٥) وفي غير موضع من صحيحه.

بالمعروف^(١).

[٢٢/٣٣٠] وكما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْكُمْ بِالنَّهْيِ إِلَى اللَّهِ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ٥٢] ويبقى النظر في تسليمه إلى هذا التاجر، بجزء من الربح. هل هو من التي هي أحسن أم لا؟ وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، يبقى هذا الشخص المعين هل هو من الفقراء المساكين المذكورين في القرآن أم لا؟ وكما حرم الله الخمر والربا عموماً يبقى الكلام في الشراب المعين: هل هو خمر، أم لا؟ وهذا النوع مما اتفق عليه المسلمون، بل العقلاء بأنه لا يمكن أن ينص الشارع على حكم كل شخص، إنما يتكلم بكلام عام، وكان نبينا ﷺ قد أوتي جوامع الكلم.

وأما النوع الثاني: الذي يسمونه «تنقيح المناط» بأن ينص على حكم أعيان معينة، لكن قد علمنا أن الحكم لا يختص بها، فالصواب في مثل هذا أنه ليس من باب القياس، لاتفاقهم على النص، بل المعين هنا نص على نوعه، ولكنه يحتاج إلى أن يعرف نوعه، ومسألة الفأرة في السمن من هذا الباب، فإن الحكم ليس مخصوصاً بتلك الفأرة، وذلك السمن. ولا بفأر المدينة وسمنتها، ولكن السائل سأل النبي ﷺ عن فأرة وقعت في سمن، فأجابه - لا أن الجواب يختص به، ولا بسؤاله - كما أجاب غيره ولفظ الفأرة والسمن ليست من كلام النبي ﷺ حتى يكون هو الذي علق الحكم بها، بل من كلام السائل الذي أخبر بما وقع له، كما [٢٢/٣٣١] قال له الأعرابي: إنه وقع على امرأته، ولو وقع على سريته، لكان الأمر كذلك، وكما قال له الآخر: رأيت بياض خلخالها في القمر، فوثبت عليها، ولو وطئها بدون ذلك، كان الحكم كذلك.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢١١) وفي غير موضع من صحيحه،

ومسلم (١٧١٤).

وكذلك لما عتقت بريرة فخيرها، فاختارت نفسها عند من يقول: إن زوجها كان عبداً، فإن المسلمين اتفقوا على أن الحكم لا يختص بها، لكن هل التخيير لكونها عتقت تحت عبد فكملت تحت ناقص؟ ولا تخير إذا عتقت تحت الحر؟ أو الحكم لكونها ملكت نفسها فتخير، سواء كان الزوج حراً أو عبداً؟ هذا مما تنازعوا فيه. وهذا باب واسع، وهو متناول لكل حكم تعلق بعين معينة، مع العلم بأنه لا يختص بها [٢٢/٣٢٩] فيحتاج أن يعرف المناط الذي يتعلق به الحكم، وهذا النوع يسميه بعض الناس قياساً، وبعضهم لا يسميه قياساً؛ ولهذا كان أبو حنيفة وأصحابه يستعملونه في المواضع التي لا يستعملون فيها القياس.

والصواب أن هذا ليس من القياس الذي يمكن فيه النزاع، كما أن تحقيق المناط ليس مما يقبل النزاع باتفاق العلماء.

وهذه الأنواع الثلاثة «تحقيق المناط» و«تنقيح المناط» و«تخريج المناط» هي جماع الاجتهاد.

فالأول: أن يعمل بالنص والإجماع، فإن الحكم معلق بوصف يحتاج في الحكم على المعين إلى أن يعلم ثبوت ذلك الوصف فيه، كما يعلم أن الله أمرنا بإشهاد ذوي عدل منا، ومن نرضى من الشهداء، ولكن لا يمكن تعيين كل شاهد، فيحتاج أن يعلم في الشهود المعينين هل هم من ذوي العدل المرضيين أم لا؟ وكما أمر الله بعشرة الزوجين بالمعروف، وقال النبي ﷺ: «للساء رزقهن وكسوتهن بالمعروف»^(١) ولم يمكن تعيين كل زوج فيحتاج أن ينظر في الأعيان، ثم من الفقهاء من يقول: إن نفقة الزوجة مقدرة بالشرع، والصواب ما عليه الجمهور أن ذلك مردود إلى العرف كما قال النبي ﷺ: «خلني ما يكفيك ووليك

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨).

صحيحة.

فإن القياس الصحيح حقيقة التسوية بين المتماثلين، وهذا هو العدل الذي أنزل الله به الكتب، وأرسل به الرسل، والرسول لا يأمر بخلاف العدل، ولا يحكم في شئين متماثلين بحكمين مختلفين، ولا يحرم الشيء ويحل نظيره.

وقد تأملنا عامة المواضع التي قيل: إن القياس فيها عارض النص، وأن حكم النص فيها على خلاف القياس. فوجدنا ما خصه الشارع بحكم عن نظائره، فإنما خصه به لاختصاصه بوصف أو جب اختصاصه بالحكم، كما خص العرايا بجواز بيعها بمثلها خرصاً؛ لتعذر الكيل مع [٢٢/٣٣٣] الحاجة إلى البيع، والحاجة توجب الانتقال إلى البدل عند تعذر الأصل.

فالخرص - عند الحاجة - قام مقام الكيل، كما يقوم التراب مقام الماء، والميتة مقام المذكي عند الحاجة، وكذلك قول من قال: القرض أو الإجارة أو القراض أو المساقاة أو المزارعة ونحو ذلك، على خلاف القياس، إن أراد به أن هذه الأفعال اختصت بصفات أوجبت أن يكون حكمها مخالفاً لحكم ما ليس مثلها، فقد صدق. وهذا هو مقتضى القياس، وإن أراد أن الفعلين المتماثلين حكم فيهما بحكمين مختلفين، فهذا خطأ، ينزه عنه من هو دون الأنبياء صلوات الله عليهم.

ولكن هذه الأقيسة المعارضة هي الفاسدة، كقياس الذين قالوا: ﴿إِنَّمَا اتَّبَعَ مِثْلَ الزَّيْتُونِ وَأَحَلَّ اللَّهُ اتَّبَعَ وَحَرَّمَ الزَّيْتُونُ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقياس الذين قالوا: «أناكلون ما قتلتم، ولا تأكلون ما قتل الله؟» يعنون الميتة، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسْطِيعُ تَلْوَحُونَ إِلَى أَوْلِيَاءِهِمْ يُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَكَاثِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

فالصواب في هذا ما عليه الأئمة المشهورون: أن الحكم في ذلك معلق بالحيث الذي حرمه الله، إذا وقع في السمن ونحوه من المائعات؛ لأن الله أباح لنا الطيبات، وحرم علينا الخبائث. فإذا علقنا الحكم بهذا المعنى، كنا قد اتبعنا كتاب الله. فإذا وقع الخبيث في الطيب، ألقي الخبيث وما حوله، وأكل الطيب، كما أمر النبي ﷺ.

وليس هذا الجواب موضع بسط مثل هذه المسائل، ولكن نبهنا على هذا لأن الاقتداء بالنبي ﷺ في أفعاله يتعلق بهذا. وحيتذ، هذا مما يتعلق باجتهاد الناس، واستدلالهم وما يؤتيهم الله من الفقه والحكمة والعلم، وأحق الناس بالحق من علق الأحكام بالمعاني، التي علقها بها الشارع.

وهذا موضع تفاوت فيه الناس وتنازعوا: هل يستفاد ذلك من خطاب الشارع أو من المعاني القياسية؟ فقوم زعموا أن أكثر أحكام أفعال العباد لا يتناولها خطاب الشارع، بل تحتاج إلى القياس. وقوم زعموا أن جميع أحكامها ثابتة بالنص، وأسرفوا في تعلقهم بالظاهر، [٢٢/٣٣٢] حتى أنكروا فحوى الخطاب وتنبيهه. كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا قَوْلًا﴾ [الإسراء: ٢٣] وقالوا: إن هذا لا يدل إلا على النهي عن التأفif، لا يفهم منه النهي عن الضرب والشم، وأنكروا «تنقيح المناط» وادعوا في الألفاظ من الظهور ما لا تدل عليه. وقوم يقدمون القياس تارة، لكون دلالة النص غير تامة، أو لكونه خبر الواحد. وأقوام يعارضون بين النص والقياس ويقدمون النص ويتناقضون، ونحن قد بينا في غير هذا الموضع أن الأدلة الصحيحة لا تتناقض، فلا تتناقض الأدلة الصحيحة العقلية والشرعية ولا تتناقض دلالة القياس إذا كانت صحيحة، ودلالة الخطاب إذا كانت

نوعان:

أحدهما: ما اتفقوا فيه على جواز الأمرين، ولكن تنازعوا أيهما أفضل.

[٢٢/٣٣٦] والثاني: ما تنازعوا فيه في جواز أحدهما، وكثير مما تنازعوا فيه قد جاءت السنة فيه بالأمرين، مثل الحج. قيل: لا يجوز فسخ الحج إلى العمرة، بل قيل: ولا تجوز المتعة، وقيل: بل ذلك واجب، والصحيح أن كليهما جائز. فإن النبي ﷺ أمر الصحابة في حجة الوداع بالفسخ، وقد كان خيرهم بين الثلاثة، وقد حج الخلفاء بعده ولم يفسخوا، كما بسط في موضعه. وكذلك الصوم في السفر قيل: لا يجوز، بل يجب الفطر، والصحيح الذي عليه الجمهور جواز الأمرين.

ثم قال كثير منهم: إن الصوم أفضل. والصحيح أن الفطر أفضل إلا لمصلحة راجحة، وما قال أحد أنه لا يجوز الفطر، كما يظنه بعض الجهال، وهذا مبسوط في مواضع.

والمقصود هنا: أن ما جاءت به السنة على وجوه - كالأذان، والإقامة وصلاة الخوف، والاستفتاح - فالكلام فيه من مقامين:

أحدهما: في جواز تلك الوجوه كلها بلا كراهة، وهذا هو الصواب، وهو مذهب أحد وغيره في هذا كله. ومن العلماء من قد يكره، أو يحرم بعض تلك الوجوه؛ لظنه أن السنة لم تأت به، أو أنه منسوخ. كما كره طائفة الترجيع في الأذان، وقالوا: إنما قاله لأبي بكره [٢٢/٣٣٧] محذورة تلقيناً للإسلام لا تعليماً للأذان. والصواب أنه جعله من الأذان وهذا هو الذي فهمه أبو محذورة، وقد عمل بذلك هو وولده والمسلمون يقرؤونهم على ذلك بمكة وغيرها.

وكره طائفة الأذان بلا ترجيع، وهو غلط - أيضاً - فإن أذان بلال الثابت ليس فيه ترجيع، وكره طائفة

ولعل من رزقه الله فهماً، وآتاه من لدنه علماً، يجد عامة الأحكام التي تعلم بقياس شرعي صحيح يدل عليها الخطاب الشرعي، كما أن غاية [٢٢/٣٣٤] ما يدل عليه الخطاب الشرعي هو موافق للعدل الذي هو مطلوب القياس الصحيح.

وإذا كان الأمر كذلك، فالكلام في أعيان أحوال الرجل السالك يحتاج إلى نظر خاص، واستهداء من الله، والله قد أمر العبد أن يقول في كل صلاة: ﴿أَقْبِرْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

فعلي العبد أن يجتهد في تحقيق هذا الدعاء؛ ليصير من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.



[٢٢/٣٣٥] وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

فصل

العبادات التي جاءت على وجوه متنوعة

قد تقدم القول في مواضع، أن العبادات التي فعلها النبي ﷺ على أنواع يشرع فعلها على جميع تلك الأنواع، لا يكره منها شيء، وذلك مثل أنواع الشهادات، وأنواع الاستفتاح، ومثل الوتر أول الليل وآخره، ومثل الجهر بالقراءة في قيام الليل والمخافتة، وأنواع القراءات التي أنزل القرآن عليها، والتكبير في العيد، ومثل الترجيع في الأذان وتركه، ومثل أفراد الإقامة وتثنيها.

وقد بسطنا في جواب مسائل الزرعية وغيرها أن ما اختلف فيه العلماء وأراد الإنسان أن يحتاط فيه فهو

والثالث: أن فيها سكتين، كما في حديث السنن. لكن روي فيه أنه يسكت إذا فرغ من القراءة، وهو الصحيح. وروي إذا فرغ من «الفاتحة»، فقال طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد: يستحب ثلاث سككات.

وسكة «الفاتحة» جعلها أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد ليقرأ المأموم «الفاتحة». والصحيح أنه لا يستحب إلا سكتان، فليس في الحديث إلا ذلك، وإحدى الروايتين غلط، وإلا كانت ثلاثاً، [٢٢/٣٣٩] وهذا هو المنصوص عن أحمد. وأنه لا يستحب إلا سكتان، والثانية عند الفراغ من القراءة للاستراحة، والفصل بينها وبين الركوع.

وأما السكوت عقيب «الفاتحة»، فلا يستحبه أحد، كما لا يستحبه مالك وأبو حنيفة، والجمهور لا يستحبون أن يسكت الإمام ليقرأ المأموم. وذلك أن قراءة المأموم عندهم إذا جهر الإمام ليست بواجبة، ولا مستحبة، بل هي منهي عنها، وهل تبطل الصلاة إذا قرأ مع الإمام؟ فيه وجهان في مذهب أحمد، فهو إذا كان يسمع قراءة الإمام فاستماعه أفضل من قراءته، كاستماعه لما زاد على «الفاتحة»، فيحصل له مقصود القراءة، والاستماع بدل عن قراءته، فجمعه بين الاستماع والقراءة جمع بين البدل والمبدل؛ ولهذا لم يستحب أحد وجهور أصحابه قراءته في سككات الإمام إلا أن يسكت سكوتاً بليغاً يتسع للاستفتاح والقراءة.

وأما إن ضاق عنها، فقله وقول أكثر أصحابه إن الاستفتاح أولى من القراءة، بل هو في إحدى الروايتين يأمر بالاستفتاح مع جهر الإمام، فإذا كان الإمام ممن يسكت عقيب الفاتحة سكوتاً يتسع للقراءة، فالقراءة فيه أفضل من عدم القراءة، لكن هل يقال: القراءة فيه بالفاتحة أفضل للاختلاف في وجوبها. أو بنفيها من

ترجيحها، وكره طائفة صلاة الخوف إلا على حديث ابن عمر، وكره آخرون ما أمر به هؤلاء. والصواب في هذا كله أن كل ما جاءت به السنة فلا كراهة لشيء منه، بل هو جائز، وهذا مبسوط في مواضع.

والمقصود هنا هو: المقام الثاني. وهو أن ما فعله النبي ﷺ من أنواع متنوعة. وإن قيل: إن بعض تلك الأنواع أفضل، فالاعتداء بالنبي ﷺ في أن يفعل هذا تارة، وهذا تارة أفضل من لزوم أحد الأمرين، وهجر الآخر، وهذا مثل الاستفتاح. ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: قلت: يا رسول الله أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول؟ قال: أقول: «اللهم بعد بيني وبين خطيائي، كما بعدت بين المشرق والمغرب، اللهم تقني من خطيائي كما يتقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني بالماء والبرد»^(١) ولم يخرج البخاري في الاستفتاح شيئاً إلا [٢٢/٣٣٨] هذا، وهو أقوى الحجج على الاستفتاح في المكتوبة، فإنه صريح في ذلك بقوله: أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة؟ وهذا سؤال عن السكوت، لا عن القول سرّاً، ويشهد له حديث سمرة، وحديث أبي بن كعب، أنه كان له سكتان.

وأيضاً، فللناس في الصلاة أقوال:

أحدها: أنه لا سكوت فيها كقول مالك، ولا يستحب عنده استفتاح، ولا استعاذه، ولا سكوت لقراءة الإمام.

والثاني: أنه ليس فيها إلا سكوت واحد للاستفتاح: كقول أبي حنيفة، لأن هذا الحديث يدل على هذه السكّة.

لتكبيره الافتتاح.

والثالثة: لا يستفتح ولا يستعبد، وهو أصح، وهو قول أكثر العلماء، كمالك والشافعي، وكذا أبو حنيفة - فيما أظن - لأنه مأمور بالإنصات والاستماع، فلا يتكلم بغير ذلك؛ ولأنه ممنوع من القراءة، فكذا يمنع من ذلك. وكثير من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم يقول: منعه أولى؛ لأن القراءة واجبة، وقد سقطت بالاستماع؛ لكن مذهب أحمد ليس منعه من القراءة أوكد. فإن القراءة عنده لا تجب على المأموم لا سرًا ولا جهراً، وإن اختلف في وجوبها على المأموم، فقد اختلف في وجوب الاستفتاح والاستعاذة. وفي مذهبه في ذلك قولان مشهوران.

ومن حجة من يأمر بها عند الجهر أنها واجبان لم يجعل عنهما [بدل] ^(١)، بخلاف القراءة فإنه جعل منها [بدل] ^(٢) وهو الاستماع، لكن الصحيح أن ذلك ليس بواجب، والاستعاذة إنما أمر بها من يقرأ، والأمر باستماع قراءة الإمام والإنصات له مذكور في القرآن، وفي السنة الصحيحة، وهو [٢٢/٣٤٢] إجماع الأمة فيما زاد على «الفاتحة»، وهو قول جماهير السلف من الصحابة وغيرهم في الفاتحة وغيرها، وهو أحد قولي الشافعي، واختاره طائفة من حذاق أصحابه: كالرازي، وأبي محمد بن عبد السلام، فإن القراءة مع جهر الإمام منكر مخالف للكتاب والسنة، وما كان عليه عامة الصحابة. ولكن طائفة من أصحاب أحمد استحباوا للمأموم القراءة في سككات الإمام. ومنهم من استحبا أن يقرأ بـ«الفاتحة» وإن جهر، وهو اختيار جدي. كما استحبا ذلك طائفة منهم الأوزاعي وغيره، واستحبا بعضهم للإمام أن يسكت عقب «الفاتحة» ليقرأ من خلفه، وأحمد لم يستحب هذا السكوت، فإنه لا يستحب القراءة إذا جهر الإمام؛ وسط هذا له موضع آخر.

القرآن؛ لكونه قد استمعها؟ هذا فيه نزاع. ومقتضى نصوص أحد وأكثر أصحابه أن القراءة [٢٢/٣٤٠] بغيرها أفضل، فإنه لا يستحب أن يقرأ بها مع استماعه قراءتها وعامة السلف الذين كرهوا القراءة خلف الإمام هو فيما إذا جهر. ولم يكن أكثر الأئمة يسكت عقب «الفاتحة» سكوتاً طويلاً. وكان الذي يقرأ حال الجهر قليلاً. وهذا منهي عنه بالكتاب والسنة، وعلى النهي عنه جمهور السلف والخلف، وفي بطلان الصلاة بذلك نزاع.

ومن العلماء من يقول: يقرأ حال جهره بالفاتحة. وإن لم يقرأ بها ففي بطلان صلاته أيضاً نزاع، فالتزاع من الطرفين، لكن الذين ينهون عن القراءة مع الإمام هم جمهور السلف والخلف، ومعهم الكتاب والسنة الصحيحة، والذين أوجبوا على المأموم في حال الجهر هكذا. فحديثهم قد ضعفه الأئمة، ورواه أبو داود. وقوله في حديث أبي موسى: «وإذا قرأ فأنصتوا» ^(٣) صححه أحمد وإسحاق ومسلم بن الحجاج وغيرهم، وعلله البخاري بأنه اختلف فيه، وليس ذلك بقادح في صحته. بخلاف ذلك الحديث، فإنه لم يخرج في الصحيح، وضعفه ثابت من وجوه. وإنما هو قول عبادة بن الصامت، بل يفعل في سكوته ما يشرع من الاستفتاح والاستعاذة، ولو لم يسكت الإمام سكوتاً يتسع لذلك، أو لم يدرك سكوته، فهل يستفتح ويستعبد مع جهر الإمام؟ فيه ثلاث روايات:

أحدها: يستفتح ويستعبد مع جهر الإمام وإن لم يقرأ؛ لأن [٢٢/٣٤١] مقصود القراءة حصل بالاستماع، وهو لا يسمع استفتاحه واستعاذته إذ كان الإمام يفعل ذلك سرًا.

والثانية: يستفتح ولا يستعبد؛ لأن الاستعاذة تراد للقراءة، وهو لا يقرأ، وأما الاستفتاح فهو تابع

(٢، ٣) لعل الصواب: [بدلاً].

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٤).

وذلك أن أفضل الهدي هدي محمد ﷺ. كما ثبت في «الصحيح» أنه كان يقول في خطبة الجمعة: «خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ»^(١). ولم يكن يداوم على افتتاح واحد قطعاً. فإن حديث أبي هريرة يدل على أنه كان يستفتح بهذا. [٢٢/٣٤٤] فإن قيل: كان يداوم عليه، فكانت المداومة عليه أفضل، قلنا: لم يقل هذا أحد من العلماء - فيما علمناه - فَعَلِمَ أنه لم يكن يداوم عليه.

وأيضاً، فقد كان عمر يجهر: بـ«سبحانك اللهم وبحمليك» يعلمها الناس. ولولا أن النبي ﷺ كان يقولها في الفريضة، ما فعل ذلك عمر. وأقره المسلمون. وكما كان بعضهم يجهر بالاستعاذة، وكذلك قيل في جهر جماعة منهم بالبسملة أنه كان لتعليم الناس قراءتها، كما جهر من جهر منهم بالاستعاذة والافتتاح، وكما جهر ابن عباس بقراءة «الفاتحة» في صلاة الجنائزة؛ ولهذا كان الصواب هو المنصوص عن أحد أنه يستحب الجهر - أحياناً - بذلك، فيستحب الجهر بالبسملة - أحياناً - ونص قوم على أنه كان يجهر بها إذا صلى بالمدينة، فظن القاضي أن ذلك لأن أهل المدينة شيعة يجهرون بها، وينكرون على من لم يجهر بها؛ لأن القاضي لما حج كان قد ظهر بها التشيع، واستولى عليها وعلى أهل مكة العبيديون المصريون، وقطعوا الحج من العراق مدة وإنما حج القاضي من الشام.

والصواب أن أحد لم يأمر بالجهر لذلك، بل لأن أهل المدينة على عهد كانوا لا يقرءون بها سرّاً ولا جهراً، كما هو مذهب مالك، فأراد أن يجهر بها كما جهر بها من جهر من الصحابة تعلّياً للسنة، وأنه يستحب قراءتها في الجملة. وقد استحب أحد - أيضاً - لمن صلى بقوم لا يقتنون [٢٢/٣٤٥] بالوتر،

والمقصود هنا: أن سكوت الافتتاح ثبت بهذا الحديث الصحيح. ومع هذا، فاعامة العلماء - من الصحابة ومن بعدهم - يستحبون الافتتاح بغيره كما يستحب جمهورهم الافتتاح بقوله: «سبحانك اللهم» وقد بينا سبب ذلك في غير هذا الموضع، وهو أن فضل بعض الذكر على بعض هو لأجل ما اختص به الفاضل، لا لأجل إسناده.

والذكر ثلاثة أنواع أفضلها ما كان ثناء على الله، ثم ما كان إنشاء من العبد، أو اعترافاً بما يجب لله عليه، ثم ما كان دعاء من العبد.

[٢٢/٣٤٣] فالأول: مثل النصف الأول من «الفاتحة»، ومثل: «سبحانك اللهم وبحمليك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك»^(٢)، ومثل التسيح في الركوع والسجود.

والثاني: مثل قوله: «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض»^(٣)، ومثل قوله في الركوع والسجود: «اللهم لك ركعت ولك سجدة»^(٤)، وكما في حديث علي الذي رواه مسلم.

والثالث: مثل قوله: «اللهم بَعْدَ بيني وبين خطاياي» ومثل دعائه في الركوع والسجود. ولهذا أوجب طائفة من أصحاب أحد ما كان ثناء، كما أوجبوا الافتتاح. وحكي في ذلك عن أحد روايتان، واختار ابن بطة وغيره وجوب ذلك، وهذا لبسطه موضع آخر.

والمقصود هنا: أن النوع المفضل مثل الافتتاح الذي رواه أبو هريرة، ومثل الافتتاح «بوجهت»، أو «سبحانك اللهم»، عند من يفضل الآخر، فعَلَهُ - أحياناً - أفضل من المداومة على نوع، وهجر نوع،

• صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩).

• صحيح: أخرجه مسلم (٧٧١).

• غير منه.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٧) باللفظ: «خير الحديث كتاب الله».

بعضها على بعض بالنص والإجماع، فكيف في أنواع الذكر لا سيما فيه نزاع؟ فالأصل - بلا ريب - هدي النبي ﷺ، وقد ثبت أنه كان يستفتح بهذا الاستفتاح الذي في حديث أبي هريرة، فالأفضل أن يستفتح به أحياناً، ويستفتح بغيره أحياناً.

وأيضاً، فلكل استفتاح حاجة ليست لغيره، فيأخذ المؤمن بحظه من كل ذكر.

وأيضاً، فقد يحتاج الإنسان إلى المفضل، ولا يكفيه الفاضل. كما في: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فإننا تعدل ثلث القرآن، أي يحصل لصاحبها من الأجر ما يعدل ثواب ثلث القرآن في القدر، لا في الصفة. فإن ما في القرآن من الأمر والنهي والقصص والوعد والوعيد لا يغني عنه [٢٢/٣٤٧] ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وليس أجرها من جنس أجرها. وإن كان جنس أجر ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أفضل، فقد يحتاج إلى المفضل حيث لا يغني الفاضل. كما يحتاج الإنسان إلى رجله حيث لا تغني عنها عينه.

وكذلك المخلوقات لكل مخلوق حكمة خلق لأجلها، فكذلك العبادات، فجميع ما شرعه الرسول له حكمة ومقصود يتفجع به مقصوده فلا يهمل ما شرعه من المستحبات. وإن قيل إن جنس غيره أفضل فهو في زمانه ومكانه أفضل من غيره. والصلوات التي كان يدعو فيها بهذا الاستفتاح، كان دعاؤه فيها بهذا الاستفتاح أفضل من غيره وهو دعاؤه بالطهارة والتقية من الذنوب والتباعد عنها من جنس الاستغفار في السحر، وكاستغفاره عقب الصلاة، وقد كان يدعو بمثل هذا الدعاء في آخر قيام الاعتدال بعد التحميد، فكان يفتح به القيام تارة، ويختم به القيام - أيضاً.

وقد روي عنه في الاستفتاح أنواع وعامتها في قيام الليل، كما ذكر ذلك أحمد.

وأرادوا من الإمام ألا يقتت لتأليفهم. فقد استحب ترك الأفضل لتأليفهم، وهذا يوافق تعليل القاضي. فيستحب الجهر بها إذا كان المأمومون يختارون الجهر لتأليفهم، ويستحب - أيضاً - إذا كان فيه إظهار السنة، وهم يتعلمون السنة منه ولا ينكرونه عليه.

وهذا كله يرجع إلى أصل جامع: وهو أن المفضل قد يصير فاضلاً لمصلحة راجحة، وإذا كان المحرم كأكل الميتة قد يصير واجباً للمصلحة الراجحة، ودفع الضرر، فلأن يصير المفضل فاضلاً لمصلحة راجحة أولى.

وكذلك يقال في أجناس العبادات كالصلاة: جنسها أفضل من جنس القراءة، والذكر. ثم إنها منهي عنها في أوقات النهي، فالقراءة والذكر والدعاء في ذلك الوقت أفضل من الصلاة، وكذلك الدعاء في مشاعر الحج بعرفة ومزدلفة ومنى والصفاء والمروة أفضل من القراءة - أيضاً - بالنص والإجماع. فإن النبي ﷺ قال: «إني نبيت أن أقرأ القرآن راکماً وساجداً»^(١) وهذا في «الصحيح» من حديث ابن عباس، ومن حديث علي - أيضاً - أنه ناه عن ذلك، ولو قرأ هل تبطل صلاته؟ فيه وجهان في مذهب أحمد، فالنهي عن الصلاة والقراءة في المشاعر الفضيلة...^(٢)

[٢٢/٣٤٦] فإن الطهارة شرط في الصلاة، ولا يشترط له الطهارة، ولكل مكان عبادة تشرع، وكذلك ترك الصلاة وقت النهي مشروع في كل زمان، وأما الطواف فهل تكره فيه القراءة؟ فيه قولان مشهوران للعلماء، وهما روايتان عن أحمد، والرخصة مذهب الشافعي، بل هو يستحب فيه القراءة، ولا يستحب الجهر بها، وللأخرى مصنف.

وإذا كان هذا من أجناس العبادات التي ثبت فضل

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٩).

(٢) يياض بالأمل.

إقراره الله بالتوحيد أفضل له، وفي حال يكون تسيحه وتحميده وتهليله وتكبيره أفضل له. والذين يستحبون بعض المشروع ويكرهون بعضه، فإن الله - سبحانه - يقيم طائفة تقول هذا وطائفة تقول هذا، وطائفة تقول هذا، ويتنازعون. فإن بسبب النزاع تظهر كل طائفة من السنة ما قالت به وتركته الأخرى، كالمختلفين في البسطة، هل تجب ويجهر بها؟ أم تكره قراءتها سرا وجهرا؟ يحتاج أولئك أن يظهروا ما يدل على أنها من القرآن آية مفردة تبين للسور، ويحتاج أولئك أن يظهروا ما يدل على أنها ليست من السور، ولا تجب قراءتها، وكلا القولين حق.

وسورة «اقرأ» هي أول ما نزل من القرآن، وقد احتج بها كل من الطائفتين، وفيها حجة لما معه من الحق، فالذين قالوا: ليست من السورة، قالوا: إن جبريل لما أتى النبي ﷺ لم يأمره بقراءتها، بل أمره أن يقرأ: ﴿يَا سِرِّرَتِكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] ولو كانت هي أول السورة لأمره بها، وهذا ثابت في «الصحيحين» من حديث عائشة. الذين قالوا بقراءتها قالوا: قد قال: «أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»، فهذا أمر لكل قارئ أن يقرأ باسم ربه. فإذا قيل: اذبح باسم الله [٢٢/٣٥٠]، وكل باسم الله، واركب باسم الله، فمعناه اذكر اسم الله إذا فعلت ذلك فلما قال: «أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ» كان أمرا للقارئ أن يذكر اسم الله فيقول: باسم الله، وهذا أولى من ذكر اسم ربه عند الذبح والأكل والشرب.

وهنا قد أمر بالاستعاذة - أيضا - عند القراءة. وهو إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، فقد امثل ما أمر به فذكر اسم ربه إذا قرأ، وإنما لم يذكرها جبريل ابتداء؛ لأنه بعد لم يتعلم شيئا من القرآن، لكن علمه هذا وأمره فيه بذكر اسم ربه إذا قرأ، فكان بعد هذا إذا قرأ السورة، يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم)، كما ثبت في

ويستحب للمصلي بالليل أن يستفتح بها كلها، وهذا أفضل من أن يداوم على نوع ويحجر غيره، فإن هذا هدي النبي ﷺ، لكن يقال - أيضا - هدي النبي ﷺ هو أفضل، ومن الناس من لا يصلح له الأفضل، بل يكون فعله للمفضول [٢٢/٣٤٨] أنفع. كمن يتنفع بالدعاء دون الذكر، أو بالذكر دون القراءة، أو بالقراءة دون صلاة التطوع، فالعبادة التي يتنفع بها فيحضر لها قلبه ويرغب فيها ويحبها، أفضل من عبادة يفعلها مع الغفلة وعدم الرغبة. كالغذاء الذي يشتهي الإنسان وهو جائع: هو أنفع له من غذاء لا يشتهي، أو يأكله وهو غير جائع.

فكذلك يقال هنا: قد تكون مداومته على التنوع المفضول أنفع لمحبه وشهود قلبه وفهمه ذلك الذكر. ونحن إذا قلنا التنوع في هذه الأذكار أفضل، فهو - أيضا - تفضيل لجنس التنوع. والمفضول قد يكون أنفع لبعض الناس لمناسبتة له، كما قد يكون جنسه في الشرع أفضل في بعض الأمكنة والأزمنة والأحوال، فالمفضول تارة يكون أفضل مطلقا في حق جميع الناس، كما تقدم. وقد يكون أفضل لبعض الناس؛ لأن انتفاعه به أتم. وهذه حال أكثر الناس قد يتنفعون بالمفضول لمناسبتة لأحوالهم الناقصة ما لا يتنفعون بالفاضل الذي لا يصلون إلى أن يكونوا من أهله.



فصل

وكذلك «صلاة الخوف» إذا صلى مرة على وجه، ومرة على وجه، كان أنجع من حفظ وجه وترك آخر، وقد يكون على وجه [٢٢/٣٤٩] أفضل في وقت مناسبة حاله حال ذلك الوقت، وربما كان بعض الذكر رعايا في بعض الأوقات أفضل. كذلك، فقد يكون في حق يكون الاستغفار أنفع له، وفي حال يكون

ويقرؤها، وكثير من السلف لا يجعلها منها، ويجعل الآية السابعة «أَتَعَمَّتْ عَلَيْهِمْ» كما دل على ذلك حديث أبي هريرة الصحيح، وكلا القولين حق، فهي منها من وجه، وليست منها من وجه، والفاحة سبع آيات. من وجه تكون البسلة منها، فتكون آية. ومن وجه لا تكون منها فالآية السابعة «أَتَعَمَّتْ عَلَيْهِمْ» لأن البسلة أنزلت تبعاً للسور.

[٢٢/٣٥٢] والمقصود أن يبدأ القرآن بذكر اسم الله، فهي أنزلت في أول السورة تبعاً لم تنزل في أواخر السور، وكتبت في المصاحف مفردة لكن تبعاً لما بعدها، لا لما قبلها. ولهذا قال النبي ﷺ: «قد أنزلت عليّ آتفاً سورة»^(٤) وقرأ: (بسم الله الرحمن الرحيم) «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ» [الكوثر: ١].

وفي «السنن» كان النبي ﷺ لا يعلم فصل السورة حتى ينزل عليه (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فمن جهة كونها تابعة للسورة تجعل منها، ومن جهة كون المقصود أن يقرأ باسم الله كما يفعل سائر الأفعال بسم الله. والقرآن المقصود غيرها لم تكن آية من السورة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «إني لأعلم سورة من القرآن ثلاثين آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي: «تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ»^(٥) [الملك: ١].

والقراء منهم من يفصل بها بين السورتين، ومنهم من لا يفصل؛ لكون القرآن كله كلام الله، فلا يفصلون بها بين السورتين، كمن سمي إذا أكل، ثم أكل أنواعاً من الطعام. ومنهم من يسمي في أول كل سورة، وهذا أحسن لتابعته لخط المصحف، وهو بمنزلة رفع طعام، ووضع طعام. فالتسمية عنده أفضل.

[٢٢/٣٥٣] وكذلك من ذبح شاة بعد شاة

«صحيح مسلم» أنه قال: «قد أنزل علي آتفاً سورة»^(١) ثم قرأ: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ» فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخَرْتُكَ إِنَّ شَأْنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ» [الكوثر: ١-٣].

ولكن هذه تدل على أنها تبع القرآن المقصود؛ لما فيها من ذكر الله؛ ولهذا كتبت في المصاحف مفردة عن السورة لم تخط بها، فهي قرآن مكتوب في المصاحف، لكن أنزل تبعاً لغيره، والمقصود غيره، فلهاذا أفردت في الكتابة والتلاوة، ففي الكتابة تكتب مفردة، وفي التلاوة كان النبي ﷺ لا يجهر بها، ولم يجعلها من القرآن المفروض في الحديث الصحيح بقوله: «يقول الله تعالى: قُتِمَتِ الصَّلَاةُ [٢٢/٣٥١] بيني وبين عبيدي نصفين: نصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبيدي ما سأل فإذا قال العبد: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، قال الله: حمدني عبدي، فإذا قال: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»، قال: أثنى عليّ عبدي، فإذا قال: «مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ»، قال: مجّلي عبدي»^(٢). إلى آخر الحديث.

وهذا قول جمهور العلماء في البسلة أنها آية من القرآن مفردة وليست من السورة، وأنه يقرأ بها في الصلاة سرّاً، فلا تخرج من القرآن وتهجر، ولا تشبه بالقرآن المقصود فتجهر، وهي تشبه الاستعاذة من بعض الوجوه، لكن الاستعاذة ليست بقرآن، ولم تكتب في المصاحف وإنما فيه الأمر بالاستعاذة، وهذا قرآن. والفاحة سبع آيات بالاتفاق. وقد ثبت ذلك بقوله: «وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ» [الحجر: ٨٧]. وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «فاحة الكتاب هي السبع المثاني»^(٣) وقد كان كثير من السلف يقول: البسلة آية منها،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٠).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٤٧٤).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٠).

(٥) حسن: أخرجه الترمذي (٢٨٩١).

قراءة مثل «من تحتها» ، ومثل «إن الله هو الغني» فالرسول يجوز إثبات ذلك، ويجوز حذفه، كلاهما جائز في شرعه.

وهذا يتبين أن من قال من الفقهاء: إنها واجبة على قراءة من أثبتها أو مكروهة على قراءة من لم يثبتها فقد غلط، بل القرآن يدل على جواز الأمرين. ومن قرأ بإحدى القراءات لا يقال: إنه كلما قرأ يجب أن يقرأ بها، ومن ترك ما قرأ به غيره لا يقول: إن قراءة أولئك مكروهة، بل كل ذلك جائز بالاتفاق. وإن رجح كل قوم شيئاً، وهذا يتبين أن من أنكر كونها من القرآن بالكلية إلا في سورة النمل، وقطع بخطأ من أثبتها بناء على أن القرآنية لا تثبت إلا بالقطع، فهو مخطئ في ذلك، ويقال له: ولا تنفى إلا بالقطع - أيضاً.

ثم يقال له: من أثبتها يقطع بأنها ثابتة، ويقطع بخطأ من نفاها، بل التحقيق أن كون الشيء قطعياً أو غير قطعي، أمر إضافي، والقراءات [٢٢/٣٥٥] تدل على جواز الأمرين، ولكن القراءة بها أفضل. وهذا قول جمهور العلماء يجوزون هذا، ويرجحون قراءتها، ويخفونها عن غيرها من القرآن؛ لأنها تابعة لغيرها. والله أعلم. والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد. وآله وصحبه وسلم. وحسبنا الله ونعم الوكيل.



[٢٢/٣٥٦] وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ:

«قاعدة» في صفات العبادات الظاهرة التي حصل فيها تنازع بين الأمة في الرواية والرأي: مثل الأذان، والجهرب بالبسملة، والقنوت في الفجر، والتسليم في الصلاة، ورفع الأيدي فيها، ووضع الأكف فوق الأكف.

فالتسمية على كل شاة أفضل. وأما تلاوتها في أول الفاتحة فهو ابتداء بها للقرآن، ولهذا اختلف كلام أحد، هل قراءتها في أول الفاتحة واجبة فرض لا تصح الصلاة إلا به؟ على روايتين. وذكر عنه روايتان في الاستعاذة والاستفتاح، فالبسملة أولى بالوجوب، ثم وجوبها قد يتنى على أنها من الفاتحة، وقد يقال بوجوبها وإن لم تكن من الفاتحة، كما يوجب الاستعاذة والاستفتاح؛ ولهذا لا يجعل الجهر بها تبعاً لوجوبها، بل يوجبها ويستحب المخافة بها، ولو كانت من الفاتحة من كل وجه، لكان الجهر ببعض الفاتحة دون بعض بعيداً عن الأصول، فإذا جعلت منها من وجه دون وجه، اتفقت الأدلة والأصول، وأعطى كل شيء من ذلك صفة، ولم يقل: إنها من القرآن في أول الفاتحة، ولو كقول من لم يجعلها من القرآن في حال إلا في سورة النمل.

وقد قال طائفة: إنها من القرآن في قراءة دون قراءة، لتواتر هذه القراءات، فيقال: المتواتر هو الأمر الوجودي، وهو ما سمعوه من القرآن من الصحابة، وبلغوه عن الرسول، والقرآن في زمانه لم يكتب، ولا كان ترتيب السور على هذا الوجه أمراً واجباً، مأموراً به من عند الله، بل الأمر مفوض في ذلك إلى اختيار المسلمين؛ ولهذا كان الجماعة من الصحابة لكل منهم اصطلاح في ترتيب سورة غير [٢٢/٣٥٤] اصطلاح الآخر. وحيث، فيكون الذين لا يقرءونها، قد أقرأهم الرسول ولم يسمل، وأولئك أقرأهم ويسمل. فهذا يدل على جواز الأمرين، وإن كان أحدهما أفضل لا يدل على أنها في أحد الحرفين ليست من القرآن، وأنه نهي عن قراءتها، فإن هذا جمع بين النقيضين، كيف يسر قراءتها والنهي عن قراءتها؟ بل هذا يدل على حور الأمرين كالحروف التي ثبتت في قراءة دون

والسلاح، ويضعهم إلى المهاجرة والمقاطعة حتى لا يصلي بعضهم خلف بعض، وهذا كله من أعظم الأمور التي حرمها الله ورسوله.

[٢٢/٣٥٨] والاجتماع والاتلاف من أعظم الأمور التي أوجبها الله ورسوله، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ يَوْمَ تَبْيَضُ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُ وُجُوهٌ [آل عمران: ١٠٢ - ١٠٦]، قال ابن عباس: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة.

وكثير من هؤلاء يصير من أهل البدعة بخروجه عن السنة التي شرعها رسول الله ﷺ لأمته، ومن أهل الفرقة بالفرقة المخالفة للجماعة التي أمر الله بها ورسوله، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِيَنَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسَتْ بِهِمْ فِي مَقْصُودٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُْ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لِمَعْبُودَاتِ اللَّهِ تَحْلِيصِينَ لَهُ الَّذِينَ حَقَفَاءُ وَيُحْمُوا الْحُلُوفَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ [البينة: ٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْبَيْتَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ وَمَا بَيَّنَّهُمْ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَدَانَتْهُمْ يَهْتَسِرِينَ مِنَ الْإِسْلَامِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [الحجرات: ١٧]، وقال تعالى: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [آل عمران: ٢٢] وَكَانَ يَقْضَى بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ [يونس: ٩٣]، وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾

ومثل التمتع، والإفراد، والقرآن في الحج، ونحو ذلك. فإن التنازع في هذه العبادات الظاهرة، والشعائر أوجب أنواعاً من الفساد الذي يكرهه الله ورسوله، وعبادة المؤمنين:

أحدها: جهل كثير من الناس، أو أكثرهم بالأمر المشروع المسنون الذي يجهل الله ورسوله، والذي سنه رسول الله ﷺ لأمته، والذي أمرهم باتباعه.

الثاني: ظلم كثير من الأمة أو أكثرهم ببعضهم لبعض، وبغضهم عليهم، تارة بتهمهم عما لم يته الله عنه، وبغضهم على من لم يبخسهم الله عليه، وتارة بترك ما أوجب الله من حقوقهم، وصلاتهم، لعدم موافقتهم له [٢٢/٣٥٧] على الوجه الذي يؤثرونه، حتى يقدمون في الموالات والمحبّة وإعطاء الأموال والولايات من يكون مؤخرًا عند الله ورسوله، ويتركون من يكون مقدماً عند الله ورسوله لذلك.

الثالث: اتباع الظن وما تهوى الأنفس، حتى يصير كثير منهم مدينًا باتباع الأهواء في هذه الأمور المشروعة. وحتى يصير في كثير من المتفهمة والمتعبدة من الأهواء من جنس ما في أهل الأهواء الخارجين عن السنة والجماعة: كالأفواج، والرافض، والمعتزلة، ونحوهم. وقد قال تعالى في كتابه: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَخِلُون عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَمَّا كَانُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، وقال في كتابه: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلَحُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

الرابع: التفرق والاختلاف المخالف للاجتماع والاتلاف حتى يصير بعضهم يفيض بعضًا، ويعاديه، ويجب بعضًا ويؤاليه على غير ذات الله، وحتى يفضي الأمر ببعضهم إلى الطعن، واللعن، والهمز، واللمز. ويضعهم إلى الاقتتال بالأيدي

من كان»^(٥)، وقوله: «يصلون لكم [٢٢/٣٦٠] فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم»^(٦)، وقوله: «استفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، منها واحدة ناجية، واثنتان وسبعون في النار»، قيل: ومن الفرقة الناجية؟ قال: «هي الجماعة، يد الله على الجماعة»^(٧).

و(باب الفساد) الذي وقع في هذه الأمة، بل وفي غيرها، هو التفرق والاختلاف؛ فإنه وقع بين أمرائها وعلماؤها، من ملوكها ومشائخها، وغيرهم من ذلك ما الله به عليم. وإن كان بعض ذلك مغفوراً لصاحبه لاجتهاده الذي يغفر فيه خطؤه، أو لحسناته الماحية، أو توبته، أو لغیر ذلك، لكن يعلم أن رعايته من أعظم أصول الإسلام ولهذا كان امتياز أهل النجاة عن أهل العذاب من هذه الأمة بالسنة والجماعة ويذكرون في كثير من السنن والآثار في ذلك ما يطول ذكره، وكان الأصل الثالث بعد الكتاب والسنة الذي يجب تقديم العمل به هو الإجماع، فإن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة.

النوع الخامس: هو شك كثير من الناس وطعنهم في كثير مما أهل السنة والجماعة عليه متفقون، بل وفي بعض ما عليه أهل الإسلام، بل وبعض ما عليه سائر أهل الملل متفقون، وذلك من جهة نقلهم وروايتهم تارة. ومن جهة تنازعهم ورأيهم أخرى.

[٢٢/٣٦١] أما الأول، فقد علم الله الذكر الذي أنزله على رسوله، وأمر أزواج نبيه بذكره، حيث يقول: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا بُعِثَ فِي بَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّكَ اللَّهُ

[الحجرات: ١٠]، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ أَصْلَحَ بِقَوْلِ كَاتِبٍ﴾ [النساء: ١١٤].

وهذا الأصل العظيم: وهو الاعتصام بحبل الله جميعاً، وألا يتفرق، هو من أعظم أصول الإسلام، ومما عظمت وصية الله تعالى به في كتابه.

ومما عظم ذمه لمن تركه من أهل الكتاب وغيرهم، ومما عظمت به وصية النبي ﷺ في مواطن عامة وخاصة، مثل قوله: «عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة»^(٨)، وقوله: «فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد»^(٩)، وقوله: «من رأي من أمره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع رِبْقَةَ الإسلام من عنقه»^(١٠)، وقوله: «ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟» قالوا: بلي يا رسول الله. قال: «صلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة، لا أقول: تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين»^(١١).

وقوله: «من جاءكم وأمركم على رجل واحد منكم يريد أن يفرق جماعتكم، فاضربوا عنقه بالسيف كائناً

(١) صحيح: قوله: «عليكم بالجماعة» أخرجه الترمذي (٢٥ / ٢) والحاكم (١١٤ / ١) والبيهقي (٩١ / ١) وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» وأقره الذهبي. وانظر «الإرواء» (١٨١٣).

وقوله: «يد الله على الجماعة» أخرجه الترمذي (٢١٦٧) والخطيب صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٨٠٦٥).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٥ / ٢) والحاكم (١١٤ / ١) والبيهقي (٩١ / ١) وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» وأقره الذهبي. وانظر «الإرواء» (١٨١٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٥٣) وفي غير موضع من صحيحه وسلم (١٨٤٩).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩١٩) والترمذي (٢٥٠٩) والخطيب صححه الشيخ الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٦٤٠) وفضيلة المرام (٤١٤).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٥٢).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٤) بدون لفظة فوهم.

(٧) صحيح: أخرجه أحمد (١٠٢ / ٤) وأبو داود (٤٥٩٧) والدارمي (٢٤١ / ٢) وانظر «الصحيح» (٢٠٤).

والأحاديث التي يروها كثير من الكرامية في الإرجاء ونحوه، والأحاديث التي يروها كثير من النساك في صلوات أيام الأسبوع، وفي صلوات أيام الأشهر الثلاثة، والأحاديث التي يروونها في استماع النبي ﷺ هو وأصحابه، وتواجده، وسقوط البردة عن رداءه، وتمزيقه الثوب، وأخذ جبريل لبعضه، وصعوده به إلى السماء، وقتال أهل الصفة مع الكفار، واستماعهم لمناجاته ليلة الإسراء، والأحاديث الماثورة في نزول الرب إلى الأرض يوم عرفة، وصيحة مزدلفة، ورؤية النبي ﷺ له في الأرض يعين رأسه، وأمثال هذه الأحاديث المكذوبة التي يطول وصفها. فإن المكذوب من ذلك لا يحصيه أحد إلا الله تعالى؛ لأن الكذب يحدث شيئاً فشيئاً ليس بمترلة الصدق [٢٢/٣٦٣] الموروث عن النبي ﷺ الذي لا يحدث بعده، وإنما يكون موجوداً في زمنه ﷺ، وهو محفوظ محروس بنقل خلفاء الرسول، وورثة الأنبياء.

وكان من الدلائل على انتفاء هذه الأمور المكذوبة وغيرها وجوه:

أحدها: أن ما توفرت هم الخلق ودواعيهم على نقله وإشاعته يمتنع في العادة كتمانها، فانفراد العدد القليل به يدل على كذبهم، كما يعلم كذب من خرج يوم الجمعة وأخبر بحادثة كبيرة في الجامع مثل سقوط الخطيب وقتله، وإمساك أقوام في المسجد، إذا لم يخبر بذلك إلا الواحد والاثنان. ويعلم كذب من أخبر أن في الطرقات بلاداً عظيمة وأما كثيرين، ولم يخبر بذلك السيارة، وإنما انفرد به الواحد والاثنان، ويعلم كذب من أخبر بمعادن ذهب وفضة متيسرة لمن أرادها بمكان يعلمه الناس، ولم يخبر بذلك إلا الواحد والاثنان. وأمثال ذلك كثيرة ف باعتبار العقل وقياسه وضربه الأمثال، يعلم كذب ما يتنقل من الأمور التي مضت سنة الله بظهورها

والتحكمة [الأحزاب: ٣٤]، حفظه من أن يقع فيه من التحريف ما وقع فيها أنزل قبله. كما عصم هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة، فعصم حروف التنزيل أن يغير، وحفظ تأويله أن يفضل فيه أهل الهدى المتمسكون بالسنة والجماعة، وحفظ - أيضاً - سنة رسول الله ﷺ عما ليس فيها من الكذب عمداً أو خطأ، بما أقامه من علماء أهل الحديث وحفاظه، الذين فحصوا عنها وعن نقلتها ورواتها، وعلموا من ذلك ما لا يعلم غيرهم، حتى صاروا مجتمعين على ما تلقوه بالقبول منها إجماعاً معصوماً من الخطأ؛ لأسباب يطول وصفها في هذا الموضع. وعلموا هم خصوصاً وسائر علماء الأمة، بل وعامتها عموماً ما صانوا به الدين عن أن يزداد فيه، أو ينقص منه، مثلاً علموا أنه لم يفرض عليهم في اليوم والليلة إلا الصلوات الخمس، وأن مقادير ركعاتها ما بين الثاني والثلاثي والرابعي، وأنه لم يفرض عليهم من الصوم إلا شهر رمضان، ومن الحج إلا حج البيت العتيق، ومن الزكاة إلا فرائضها المعروفة، إلى نحو ذلك.

وعلموا كذب أهل الجهل والضلالة فيما قد يأترونه عن النبي ﷺ؛ لعلمهم بكذب من يزعم من الرافضة أن النبي [٢٢/٣٦٢] ﷺ نص على علي بالخلافة نصاً قاطعاً جلياً، وزعم آخرين أنه نص على العباس.

وعلموا أكاذيب الرافضة والناصبة - التي يأترونها في مثل الغزوات التي يروونها عن علي وليه لها حقيقة، كما يروها المكذوبون الطرقية مثل أكاذيبهم الزائدة في سيرة عنتر والبطال - حيث علموا مجموع مغازي رسول الله ﷺ، وأن القتال فيها كان في تسعة مغاز فقط، ولم يكن عدة المسلمين ولا العدو في شيء من مغازي القتال عشرين ألفاً.

ومثل الفضائل المروية ليزيد بن معاوية ونحوه،

وانتشارها، لو كانت موجودة.

بين جنس البشر.

الرابع: أن العلماء الخاصة يعلمون من نصوص رسول الله ﷺ الموجبة عليهم التبليغ، ومن تعظيمهم لأمر الله ورسوله، ومن دين أحاديثهم - مثل الخلفاء، ومثل ابن مسعود، وأبي، ومعاذ، وأبي الدرداء إلى ابن عمر، وابن عباس، وابن عمرو، وغيرهم. يعلمون علماً يقيناً - لا يتخالجه ريب - امتناع هؤلاء من كتمان قواعد الدين التي يجب تبليغها إلى العامة، كما يعلمون امتناعهم من الكذب على رسول الله ﷺ.

ويعلم - أيضاً - أهل الحديث مثل أحوال المشاهير بمعرفة ذلك مثل: الزهري وقاتدة ويحيى ابن أبي كثير، ومثل مالك والثوري وشعبة وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وغيرهم أموراً يعلمون معها امتناعهم من الكذب، وامتناعهم عن كتمان تبليغ هذه الأمور العظيمة التي تأبى أحوالهم كتمانها، لو كانت موجودة، ولهم في ذلك أسباب يطول شرحها وليس الغرض هنا تقرير ذلك. وإنما الغرض التنبيه على ما وقع من الشبهة لبعض الناس من أهل الأهواء.

[٢٢/٣٦٦] قالوا: هذا الذي ذكرتموه معارض بأمر الأذان والإقامة، فإنه كان يفعل على عهد النبي ﷺ كل يوم خمس مرات، ومع هذا فقد وقع الاختلاف في صفته. وكذلك الجهر بالبسملة، والقنوت في الفجر، وحجة الوداع من أعظم وقائعه، وقد وقع الاختلاف في نقلها، وذكرها نحو هذه الأمور التي وقعت فيها الشبهة والتزاع عند بعض الناس، وجعلوا هذا معارضة لما تقدم ليسوغوا أن يكون من أمور الدين ما لم ينقل، بل كتم الأهواء وأغراض.

وأما جهة الرأي والتنازع، فإن تنازع العلماء واختلافهم في صفات العبادات، بل وفي غير ذلك من أمور الدين صار شبهة لكثير من أهل الأهواء من

كما يعلم - أيضاً - صدق ما مضت سنة الله في عبادته أنهم لا يتواطئون فيه على الكذب، من الأمور المتواترة، والمنقولات المستفيضة. فإن الله جبل جواهر الأمم على الصدق والبيان، في مثل هذه الأمور، دون [٢٢/٣٦٤] الكذب والكتمان، كما جبلهم على الأكل والشرب واللباس، فالتنفس بطبعها تختار الصدق، إذا لم يكن لها في الكذب غرض راجح وتختار الأخبار بهذه الأمور العظيمة دون كتمانها.

والناس يستخبر بعضهم بعضاً، ويميلون إلى الاستخبار والاستفهام عما يقع. وكل شخص له من يؤثر أن يصدقه، ويبين له دون أن يكذبه ويكتمه. والكذب والكتمان يقع كثيراً في بني آدم في قضايا كثيرة لا تنضب، كما يقع منهم الزنا وقتل النفوس والموت جوعاً وعرياً ونحو ذلك، لكن ليس الغالب على أنسابهم إلا الصحة، وعلى أنفسهم إلا البقاء، فالغرض هنا أن الأمور المتواترة يعلم أنهم لم يتواطؤوا فيها على الكذب، والأخبار الشاذة يعلم أنهم لم يتواطؤوا فيها على الكتمان.

الوجه الثاني: أن دين الأمة يوجب عليهم تبليغ الدين، وإظهاره وبيانه، ويحرم عليهم كتمان، ويوجب عليهم الصدق، ويحرم عليهم الكذب، فتواطؤهم على كتمان ما يجب بيانه، كتواطؤهم على الكذب، وكلامهما من أقبح الأمور التي تحرم في دين الأمة، وذلك باعث موجب الصدق والبيان.

الثالث: أنه قد علم من عدل سلف الأمة ودينها وعظيم رغبتها في تبليغ الدين وإظهاره وعظيم مجانبها للكذب على الرسول [٢٢/٣٦٥] ﷺ ما يوجب أعظم العلوم الضرورية، بأنهم لم يكذبوا فيها شئاً منه، ولا كتموا ما أمرهم بتبليغه، وهذه العادة حجة الخاصة الدينية لهم غير العادة العامة المشتركة

ونذكر ما هو الواجب في الدين في هذه المنازعات، وذلك ببيان الأصلين اللذين هما «السنة والجماعة» [٢٢/٣٦٨] المدلول عليهما بكتاب الله، فإنه إذا

اتبع كتاب الله وما تضمنه من اتباع رسوله، والاعتصام بحبله جميعاً، حصل المهدي والفلاح، وزال الضلال والشقاء.

أما الأصل الأول - وهو الجماعة. وبدأنا به لأنه أعرف عند عموم الخلق، ولهذا يجب عليهم تقديم الإجماع على ما يظنون من معاني الكتاب والسنة - فنقول:

عامة هذه التنازعات إنما هي في أمور مستحبات ومكروهات، لا في واجبات ومحرمات، فإن الرجل إذا حج متمتاً أو مفرداً أو قارناً كان حجه مجزئاً عند عامة علماء المسلمين، وإن تنازعوا في الأفضل من ذلك، ولكن بعض الخارجين عن الجماعة يوجب أو يمنع ذلك، فمن الشيعة من يوجب المتعة ويحرم ما عداها، ومن الناصبة من يحرم المتعة ولا يبيحها بحال. وكذلك الأذان سواء رَجَعَ فيه أو لم يرجع، فإنه أذان صحيح عند جميع سلف الأمة، وعامة خلفها. وسواء رَجَعَ التكبير في أوله أو ثناه. وإننا يخالف في ذلك بعض شواذ المتفقهة، كما خالف فيه بعض الشيعة، فأوجب له الحيلة «بحي على خير العمل» وكذلك [٢٢/٣٦٩] الإقامة يصح فيها الأفراد والثنية بأيها أقام صحت إقامته عند عامة علماء الإسلام، إلا ما تنازع فيه شذوذ الناس.

وكذلك الجهر بالسلمة والمخافة كلاهما جائز لا يبطل الصلاة. وإن كان من العلماء من يستحب أحدهما، أو يكره الآخر، أو يختار أن لا يقرأ بها، فالمنازعة بينهم في المستحب، وإلا فالصلاة بأحدهما جائزة عند عوام العلماء، فإنهم وإن تنازعوا بالجهر والمخافة في موضعها، هل هما واجبان أم لا؟ وفيه

الرافضة وغيرهم، وقالوا: إن دين الله واحد، والحق لا يكون في جهتين: ﴿وَلَوْ كَانَنَّ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فهذا التفرق والاختلاف، دليل على انتفاء الحق فيها عليه أهل السنة والجماعة، ويعبرون عنهم بعبارات تارة يسمونهم الجمهور، وتارة يسمونهم الحشوية، وتارة يسمونهم العامة، ثم صار أهل الأهواء لما جعلوا هذا مانعاً من كون الحق فيها عليه أهل السنة والجماعة، كل يتحمل سبيلاً من سبل الشيطان.

[٢٢/٣٦٧] فالرافضة تتحل النقل عن أهل البيت لما لا وجود له. وأصل من وضع ذلك لهم زنادقة، مثل رئيسهم الأول عبد الله بن سبأ، الذي ابتدع لهم الرفض، ووضع لهم أن النبي ﷺ نص على علي بالخلافة، وأنه ظَلِمَ ومُنِعَ حقه، وقال: إنه كان معصوماً، وغرض الزنادقة بذلك التوصل إلى هدم الإسلام؛ ولهذا كان الرفض باب الزندقة والإلحاد، فالصابئة المتفلسفة ومن أخذ ببعض أمورهم، أو زاد عليهم - من القرامطة والنصيرية والإسماعيلية والحاكمية وغيرهم - إنما يدخلون إلى الزندقة والكفر بالكتاب والرسول، وشرائع الإسلام من باب التشيع والرفض، والمعتزلة ونحوهم تتحل القياس والعقل. وتطعن في كثير مما ينقله أهل السنة والجماعة، ويعلمون ذلك بما ذكر من الاختلاف ونحوه. وربما جعل ذلك بعض أرباب الملة من أسباب الطعن فيها، وفي أهلها، فيكون بعض هؤلاء المتعصين ببعض هذه الأمور الصغار ساعياً في هدم قواعد الإسلام الكبار.



فَصْل

إذا تبين بعض ما حصل في هذا الاختلاف والتفرق من الفساد، فنحن نذكر طريق زوال ذلك،

وكذلك القنوت في الفجر: إنها النزاع بينهم في استحبابه أو كراهيته، وسجود السهو لتركه أو فعله، وإلا فعاتمتهم متفقون على صحة صلاة من ترك القنوت، وإنه ليس بواجب، وكذلك من فعله إذ هو تطويل يسير للاعتدال، ودعاء الله في هذا^(١) [الموضع، ولو فعل ذلك في غير الفجر لم تبطل صلاته باتفاق العلماء فيها أعلم.

وكذلك القنوت في الوتر: هل هو في جميع الحَوَلِ أو النصف الآخر من رمضان؟ إنها هو في الاستحباب، إذ لا نزاع أنه لا يجب القنوت، ولا تبطل الصلاة به، وكذلك كونه قبل الركوع أو بعده؟

وكذلك التسليمة الثانية: هل هي مشروعة في الصلاة الكاملة والناقصة أو في الكاملة فقط؟ أم ليست مشروعة؟ هو نزاع في الاستحباب، لكن عن أحمد رواية أن التسليمة الثانية واجبة في الصلاة الكاملة، إما وجوب الأركان أو وجوب ما يسقط بالسهو، على نزاع في ذلك، والرواية الأخرى الموافقة للجمهور: أنها مستحبة في الصلاة الكاملة.

وكذلك تكبيرات العيد الزوائد: إنها النزاع في المستحب منها، وإلا فلا نزاع في أنه يجرى ذلك كله.

وكذلك أنواع الشهادات: كلها جائز، ما أعلم في ذلك خلافاً إلا خلافاً شاذاً، وإنها النزاع في المستحب.

وكذلك أنواع الاستفتاح في الصلاة: وأصل الاستفتاح: إنها النزاع في استحبابه، وفي أي الأنواع أفضل؟ والخلاف في وجوبه خلاف قليل فذكر قولاً في مذهب الإمام أحمد.

وإذا كان النزاع إنها هو في الاستحباب علم الاجتماع على جواز ذلك وإجزائه، ويكون ذلك بمتزلة القراءات في القرآن، فإن جميعها جائز، وإن كان

نزاع معروف في مذهب مالك وأحمد وغيرهما، فهذا في الجهر الطويل بالقدر الكثير، مثل المخافة بقرآن الفجر، والجهر بقراءة صلاة الظهر.

فأما الجهر بالشيء اليسير، أو المخافة به، فما لا ينبغي لأحد أن يطول الصلاة بذلك. وما أعلم أحداً قال به. فقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه كان في صلاة المخافة يسمعهم الآية أحياناً. وفي «صحيح البخاري» عن رفاعة بن رافع الزرقني قال: كنا نصلي وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سمع الله لمن حمده»، قال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: «من التكلم؟» قال: أنا، قال: «رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدونها أيهم يكتبها أول»^(٢).

ومعلوم أنه لولا جهره بها، لما سمعه النبي ﷺ، ولا [٢٢/٣٧٠] الراوي. ومعلوم أن المستحب للمأموم المخافة بمثل ذلك، وكذلك ثبت في «الصحيح» عن عمر أنه كان يجهر بدعاء الاستفتاح «سبحانك اللهم وبحمديك، وتبارك اسمك، وتعالى جندك، ولا إله غيرك»^(٣). وهذا فعله بين المهاجرين والأنصار. والسنة الراتبية فيه المخافة، وكذلك كان من الصحابة من يجهر بالاستعاذة. وفي «الصحيح» عن ابن عباس أنه جهر بقراءة الفاتحة على الجنازة، وقال: لتعلموا أنها السنة، ولهذا نظائر.

وأيضاً، فلا نزاع أنه كان من الصحابة من يجهر بالبسملة، كابن الزبير ونحوه، ومنهم من لم يكن يجهر بها كابن مسعود وغيره، وتكلم الصحابة في ذلك، ولم يطول أحد منهم صلاة أحد في ذلك. وهذا مما لم أعلم فيه نزاعاً، وإن تنازعوا في وجوب قراءتها فذلك مسألة أخرى.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٩٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩).

(٣) من هنا يبدأ السقط الذي وقع في مطبوعة عبد الرحمن بن قاسم - رحمه الله -

من الناس من يختار بعض القراءات على بعض.

وهذا يزول الفساد المتقدم، فإنه إذا علم أن ذلك جميعه جائز مجزئ في العبادة لم يكن النزاع في الاختيار ضاراً، بل قد يكون النوعان سواء، وإن رجَّح بعض الناس بعضها، ولو كان أحدهما أفضل لم يميز أن يظلم من يختار المفضول، ولا يذم ولا يعاب؛ بإجماع المسلمين، بل المجتهد المخطئ لا يجوز ذمُّه بإجماع المسلمين، ولا يجوز التفريق بذلك بين الأمة، ولا أن يعطى المستحب فوق حقه، فإنه قد يكون من أتى بغير ذلك المستحب من أمور أخرى واجبة ومستحبة أفضل بكثير، ولا يجوز أن تجعل المستحبات بمنزلة الواجبات، بحيث يتمتع الرجل من تركها، ويرى أنه قد خرج من دينه أو عصي الله ورسوله، بل يكون ترك المستحبات لمعارض راجح أفضل من فعلها، بل الواجبات كذلك.

ومعلوم أن اتلاف قلوب الأمة أعظم في الدين من بعض المستحبات، فلو تركها المرء لاتلاف القلوب كان ذلك حسناً، وذلك أفضل إذا كان مصلحة اتلاف القلوب دون مصلحة ذلك المستحب.

وقد أخرجنا في «الصحيحين» عن عائشة: أن النبي ﷺ قال لها: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت الكعبة، ولألصقتها بالأرض، ولجعلت لها باباً يدخل الناس منه، وباباً يخرجون منه»^(١).

وقد احتج بهذا الحديث البخاري وغيره على أن الإمام قد يترك بعض الأمور المختارة لأجل تأليف القلوب، ودفعها لنفرتها، ولهذا نص الإمام أحمد على أنه يجهر بالبسملة عند المعارض الراجح، فقال: يجهر بها إذا كان بالمدينة.

قال القاضي: لأن أهلها إذ ذاك كانوا يجهرون،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٨٦)، ومسلم (١٣٣٣).

فيجهر بها للتأليف، وليعلمهم أنه يقرأ بها.

وقال غيره: بل لأنهم كانوا لا يقرءونها بحال، فيجهر بها ليعلمهم أنه يقرأ بها، وأن قراءتها سنة، كما جهر ابن عباس بقراءة الفاتحة في صلاة الجنائز.

فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته، وبهذا يزول الشك والظن، فإن الاتفاق إذا حصل على جواز الجميع وإجزائه عليم أنه داخل في المشروع، فالتنازع في الرجحان لا يضر، كالتنازع في رجحان بعض القراءات، وبعض العبادات، وبعض العلماء ونحو ذلك، بل قد أمر النبي ﷺ كلاً من القراء أن يقرأ كما يعلم، ونهاهم عن الاختلاف في ذلك، فمن خالف في ذلك كان ممن ذمَّه الله ورسوله، فأما أهل الجماعة فلا يختلفون في ذلك.

وأما الأصل الثاني: فنقول: السنة المحفوظة عن النبي ﷺ، فيها من السنة والخير ما يزول به الحرج، وإننا وقعت الشبهة لإشكال بعض ذلك على بعض الناس.

أما الأذان: فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ سنَّ في الإقامة الإتيان والشفع، ففي «الصحيحين»: أنه أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة^(٢).

وفي «صحيح مسلم»^(٣) أنه علم أبا محذورة الإقامة مثني مثني مثل^(٤). الأذان، فإذا كان كل واحد من مؤذني رسول الله ﷺ قد أمره النبي ﷺ [٣٧١/٢٢] بأحد النوعين، صار ذلك مثل تعليمه القرآن لعمر بحرف، ولهشام بن حكيم بحرف آخر، وكلاهما

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٣) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٣٧٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٣٧٩).

(٤) إلى هنا ينتهي السقط الذي وقع في مطبوعة الشيخ عبدالرحمن بن قاسم - رحمه الله -

قرآن أذن الله أن يقرأ به.

وكذلك الترجيع في الأذان هو ثابت في أذان أبي محذورة، وهو محذوف من أذان بلال الذي رَوَاهُ في «السنن»، وكذلك الجهر بالبسملة والمخافتة بها صح الجهر بها عن طائفة من الصحابة، وصحت المخافتة بها عن أكثرهم، وعن بعضهم الأمران جميعًا.

وأما المأثور عن النبي ﷺ، فالذي في الصحاح والسنن، يقتضي أنه لم يكن يجهر بها، كما عليه عمل أكثر الصحابة وأمته، ففي الصحيح حديث أنس وعائشة وأبي هريرة، يدل على ذلك دلالة بينة، لا شبهة فيها، وفي السنن أحاديث أخرى: مثل حديث ابن مغفل وغيره، وليس في الصحاح والسنن حديث فيه ذكر جهره بها، والأحاديث المصروفة بالجهر عنه كلها ضعيفة عند أهل العلم بالحديث، ولهذا لم يخرجوا في أمهات الدواوين منها شيئًا، ولكن في الصحاح والسنن أحاديث محتملة.

وقد روى الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يجهر بها إذ كان بمكة، وأنه لما هاجر إلى المدينة ترك الجهر بها حتى مات. ورواه أبو داود في التامخ والمنسوخ، وهذا [٢٢/٣٧٢] يناسب الواقع. فإن الغالب على أهل مكة كان الجهر بها، وأما أهل المدينة والشام والكوفة، فلم يكونوا يجهرون بها، وكذلك أكثر البصريين، وبعضهم كان يجهر بها، ولهذا سألوا أنسًا عن ذلك. ولعل النبي ﷺ كان يجهر بها بعض الأحيان، أو جهرًا خفيًا إذا كان ذلك محفوظًا، وإذا كان في نفس كتب الحديث أنه فعل هذا مرة، وهذا مرة زالت الشبهة.

وأما القنوت، فأمره بين لا شبهة فيه عند التأمل التام. فإنه قد ثبت في «الصحاح» عن النبي ﷺ: أنه قنت في الفجر مرة يدعو على رِغْلٍ وذُكْرَانٍ

وعَصِيَّة^(١). ثم تركه ولم يكن تركه نسخًا له؛ لأنه ثبت عنه في الصحاح: أنه قنت بعد ذلك يدعو للمسلمين: مثل الوليد بن الوليد، وسلعة بن هشام، والمستضعفين من المؤمنين، ويدعو على مُضَرٍّ، وثبت عنه أنه قنت أيضًا - في المغرب والعشاء، وسائر الصلوات قنوت استنصار.

فهذا في الجملة منقول ثابت عنه، لكن اعتقد بعض العلماء من الكوفيين أنه تركه ترك نسخ، فاعتقد أن القنوت منسوخ، واعتقد بعضهم من المكيين أنه مازال يقنت في الفجر القنوت المتنازع فيه حتى فارق الدنيا. والذي عليه أهل المعرفة بالحديث، أنه قنت لسبب، وتركه لزوال السبب.

[٢٢/٣٧٣] فالقنوت من السنن العوارض لا الرواتب؛ لأنه ثبت أنه تركه لما زال العارض، ثم عاد إليه مرة أخرى، ثم تركه لما زال العارض. وثبت في الصحاح أنه لم يقنت بعد الركوع إلا شهرًا^(٢)، هكذا ثبت عن أنس وغيره، ولم يتقل أحد قط عنه أنه قنت القنوت المتنازع فيه، لا قبل الركوع ولا بعده، ولا في كتب الصحاح والسنن شيء من ذلك، بل قد أنكر ذلك الصحابة كابن عمر، وأبي مالك الأشجعي وغيرهما.

ومن المعلوم - قطعًا - أن الرسول ﷺ لو كان كل يوم يقنت قنوتًا يجهر به، لكان له فيه دعاء ينقله بعض الصحابة، فإنهم نقلوا ما كان يقوله في القنوت العارض، وقنوت الوتر، فالقنوت الراتب أولى أن ينقل دعاؤه فيه. فإذا كان الذي نستحبه إنما يدعو فيه لقنوت الوتر، علم أنه ليس فيه شيء عن النبي ﷺ، وهذا مما يعلم باليقين القطعي، كما يعلم عدم النص

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٠٣) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٦٧٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٠٢) ومسلم (٦٧٧).

سعين، ولم يتمتع تمتعاً حل به من إحرامه كما يفعله المتمتع الذي لم يسق الهدي، بل قد أمر جميع أصحابه الذين لم يسوقوا الهدي أن يحلوا من إحرامهم، ويعملوها عمرة، وصلوا بالحج بعد قضاء عمرتهم. اهـ.



[٢٢/٣٧٦] وَقَالَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

فصل

أنواع الاستفتاح للصلاة ثلاثة - وهي أنواع الأذكار مطلقاً بعد القرآن - أعلاها ما كان ثناء على الله، يليه ما كان خبراً من العبد عن عبادة الله، والثالث ما كان دعاء للعبد.

فإن الكلام إما إخبار، وإما إنشاء، وأفضل الإخبار ما كان خبراً عن الله. والإخبار عن الله أفضل من الخبر عن غيره، ومن الإنشاءات. ولهذا كانت: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، تعدل ثلث القرآن؛ لأنها تتضمن الخبر عن الله. وكانت آية الكرسي أفضل آية في القرآن؛ لأنها خبر عن الله، فما كان من الذكر من جنس هذه السورة، وهذه الآية، فهو أفضل الأنواع. والسؤال للرب هو بعد الذكر المحض، كما في حديث مالك بن الحويرث: «من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين»^(١).

ولهذا كانت «الفاتحة» نصفين: نصفاً ثناء، ونصفاً دعاء. والنصف [٢٢/٣٧٧] الثاني هو المقدم، وهو الذي لله عز وجل. وكذلك في حديث الشفاعة الصحيح قال: «فلما رأيت ربي غررت له ساجداً، فأحمد ربي بمحامد يفتحها علي، لا أحسنها الآن، فيقول: أي محمد، ارفع رأسك، وقل تسمع، وسل

على هذا وأمثاله، فإنه من الممتنع أن يكون الصحابة كلهم أمهلوا نقل ذلك. فإنه مما يعلم بطلانه قطعاً.

وكذلك المأثور عن الصحابة مثل عمر، وعلي، وغيرهما هو القنوت العارض، قنوت النازل، ودعاء عمر فيه، وهو قوله: «اللهم هدب كفرة أهل الكتاب» إلخ. يقتضي أنه دعا به عند قتله للنصاري، وكذلك دعاء علي عند قتاله لبعض أهل القبلة. والحديث الذي فيه عن [٢٢/٣٧٤] أنس: أنه لم يزل يقتن حتى فارق الدنيا مع ضعف في إسناده، وأنه ليس في السنن، إنما فيه القنوت قبل الركوع.

وفي الصحيح عن أنس أنه قال: لم يقتن رسول الله ﷺ بعد الركوع إلا شهراً والقنوت قبل الركوع هو القيام الطويل إذ لفظ القنوت معناه دوام الطاعة - فتارة يكون في السجود وتارة يكون في القيام، كما قد بيناه في غير هذا الموضع.

وأما حجة الوداع - وإن انتهت على كثير من الناس - فإنما أتوا من جهة الألفاظ المشتركة حيث سمعوا بعض الصحابة يقول: إنه تمتع بالعمرة إلى الحج. وهؤلاء - أيضاً - يقولون: إنه أفرد الحج، ويقول بعضهم: إنه قرن العمرة إلى الحج، ولا خلاف في ذلك. فإنهم لم يختلفوا أن النبي ﷺ لم يحل من إحرامه، وأنه كان قد ساق الهدي ونحره يوم النحر، وأنه لم يعتمر بعد الحجة في ذلك العام، لا هو ولا أحد من أصحابه، إلا عائشة أمر أخاها أن يعمرها من التعميم أدنى الحل وكذلك الأحاديث الصحيحة عنه فيها أنه لم يطف بالصفاء والمروة إلا مرة واحدة، مع طوافه الأول.

فالذين نقلوا أنه أفرد الحج صدقوا؛ لأنه أفرد أعمال الحج لم يقرن [٢٢/٣٧٥] بها عمل العمرة، كما يتوهم من يقول: إن القارن يطوف طوافين. ويسمي

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٩٢٦) والدارمي (٢٣٥٦) والحدث

والذكر المشروع باتفاق المسلمين في الركوع والسجود، والاعتدال. وأما الدعاء في الفرض ففي كراهيته نزاع، وإن كان الصحيح أنه لا يكره ولكن الذكر أفضل، فإن الذكر مأمور به فيها بقوله تعالى: ﴿قَسِّعْ بِأَمْرِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، و﴿سَبِّحْ أَسْمَاءَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، قال النبي ﷺ: «اجعلوها في ركوعكم»، والثانية: «اجعلوها في سجودكم»^(١).

فأما قوله ﷺ: «أما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم»^(٢)، ففيه الأمر في الركوع بالتعظيم، وأمره بالدعاء في السجود ببيان منه أن الدعاء في السجود أحق بالإجابة من الركوع؛ ولهذا قال: فَقَمِّنْ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ كَمَا قَالَ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(٣)، فهو أمر بأن يكون الدعاء في السجود.

أمر بالصفة لا بالموصوف، أو أمر بالصفة والموصوف، وإن كان التسبيح أفضل، فإنه ليس من شرط المأمور أن لا يكون غيره أفضل [٢٢/٣٧٩] منه؛ لأن الدعاء هو بحسب مطلوب العبد، لم يذكر دعاء معيناً أمر به كما أمر به «الفاتحة»، بقوله: «أَهْدِينَا الْبَيْتَ الْمَقَامِ» [الفاتحة: ٦]، والدعاء الواجب لا يكون إلا معيناً، وإن كان جنس الدعاء واجباً، فمعلوم أن الدعاء جائز في نفس الصلاة، وخارج الصلاة. وأكثر الأدعية المنقولة عن النبي ﷺ كانت في آخر الصلاة، كما في الحديث المروي عنه ﷺ أنه ذكر: أن أجوب الدعاء جوف الليل الآخر^(٤)، ودبر الصلاة.

تُعْطَى، واشفع تشفع^(٥) فبدأ بالحمد لله، حتى أذن له في السؤال فآل.

وفي صحيح البخاري عن النبي ﷺ أنه قال: «من تَعَارَّ^(٦) من الليل فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له. له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، والحمد لله، وسبحان الله، والله أكبر، اللهم اغفر لي. فإن دعا استجيب دعاؤه، وإن تَوَضَّأَ وصلّى قبلت صلاته»^(٧) وقال: «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير»^(٨) ولهذا كان التشهد ثناء على الله - عز وجل. وقال في آخره: «ثم ليتخير من المسألة ما شاء».

والأدعية الشرعية هي بعد التشهد، لم يشرع الدعاء في القعود قبل التشهد بل قُدم الثناء على الدعاء، وفي حديث الذي دعا قبل الثناء قال النبي ﷺ: «هَجَلْ هذا»^(٩). فروى الإمام أحمد والترمذي وأبو داود عن فضالة بن عبيد قال: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يحمّد الله ولم يصل على [٢٢/٣٧٨] النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «هَجَلْ هذا».

ثم دعاء فقال له - أو لغيره - «إذا صلى أحدكم قليلاً بتمحيد ربه، والثناء عليه، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يدهو بعد ذلك بما شاء»^(١٠).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥١٠) ومسلم (١٩٣).

(٢) تعلق: هب من نومته واستيقظ.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١١٥٤).

(٤) حسن: أخرجه الترمذي (٣٥٨٥) وقال: «هذا حديث غريب

من هذا الوجه وحده بن أبي حمزة هو محمد بن أبي حمزة وهو أبو إبراهيم الأنصاري المدني وليس هو بالقوي عند أهل الحديث».

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (٢٣٤١٩) وأبو داود (١٤٨١) والترمذي

(٢٤٧٦) والنسائي (١٢٨٤) والحديث صحيحه الشيخ

الإمام في «صحيح الجامع» (٦٦١).

(٦) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٤٧٧).

(٧) ضيف: أخرجه أحمد (١٦٩٦١) وأبو داود (٨٦٩) وابن ماجه

(٨٨٧) والدارمي (١٣٠٥) والحديث ضعفه الشيخ

الإمام في «الإرواء» (٣٣٤).

(٨) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٩).

(٩) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٢).

(١٠) حسن: أخرجه الترمذي (٣٤٩٩) والحديث حسنه الشيخ

الإمام في «صحيح سنن الترمذي».

وإذا قال: ﴿مَلِكٌ يُؤَمِّرُ الْبَنِينَ﴾ قال الله: مجدي عبيدي. فإذا قال: ﴿إِنِّي لَأَعْلَفُ نَعْبُدُ وَإِنَّا لَكَنُشْكِرُ﴾ قال: هذه الآية، بيني وبين عبيدي نصفين. ولعبيدي ما سأل، فإذا قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ إلى آخر السورة. قال: هؤلاء لعبيدي، ولعبيدي ما سأل^(١).

وأيضاً، فجاهير العلماء على إيجاب الثناء، فيوجبون التشهد الأخير، وكذلك التشهد الأول، يجب مع الذكر عند مالك وأحمد، فإذا تركه [٢٢/٣٨١] عمداً، بطلت صلاته، وتسيح الركوع والسجود كذلك - أيضاً - عند أحمد وغيره، وكذلك التكبير، تكبير الانتقال. فمذهب مالك من ترك من ذلك ثلاثاً عمداً أعاد الصلاة، ومذهب أحمد مشهور عنه مطلقاً، وما يذكره أصحاب أحمد في مسائل الخلاف أن إيجاب هذه الأذكار من مفردات أحمد عن الثلاثة فذلك لأن أصحاب مالك يسمون هذه سنة، والسنة عندهم قد تكون واجبة إذا تركها أعاد، وهذه من ذلك، فيظن من يظن أن السنة عندهم لا تكون إلا لما يجوز تركه، وليس كذلك.

وأما الدعاء، فلم يجب منه دعاء مفرد أصلاً، بل ما وجب من «الفاتحة» وجب بعد الثناء وكذلك من أوجب أن يدعو بعد التشهد بالدعاء المأمور به هناك، هو الاستعاذة من عذاب جهنم، والقبر، وفتنة المحيا والممات، والدجال. فإنما أوجبه بعد التشهد الذي هو ثناء، وهو قول طاووس، ووجه في مذهب أحمد.

وأيضاً، فالدعاء لم يشرع مجرداً، لم يشرع إلا مع الثناء. وأما الثناء، فقد شرع مجرداً بلا كراهة. فلو اقتصر في الاعتدال على الثناء، وفي الركوع والسجود على التسيح، كان مشروعاً بلا كراهة، ولو اقتصر في ذلك على الدعاء، لم يكن مشروعاً، وفي بطلان الصلاة نزاع.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥).

فعلم أن الدعاء دبر الصلاة - لاسيما قبل السلام. كما كان النبي ﷺ يدعو في الغالب - فهو أجوب سائر أحوال الصلاة؛ لأنه دعاء بعد إكمال العبادة.

وأما السجود فإنما ذكره والركوع، لأنه قال: «إني نبيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً؛ أما الركوع، فعظموا فيه الرب، وأما السجود، فاجتهدوا في الدعاء، فقمن أن يستجاب لكم»^(٢) فلما نهى عن القراءة في هذين الحالين، ذكر ما يكون بدلاً مشروعاً لمن أراد، فخص الركوع بالتعظيم، والسجود بالدعاء. فجمع الأقسام الثلاثة: القراءة، والذكر، والدعاء.

ومما يبين فضل الذكر على المسألة، ما ثبت في «صحيح مسلم» عن [٢٢/٣٨٠] النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع: وهن من القرآن: سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٣).

ولهذا أمر بالذكر من عجز عن القراءة في الصلاة؛ لأن الاعتدال مشروع. فيه التحميد بالسنة المتواترة. وإجماع المسلمين، وهو الذي كان النبي ﷺ يفعله في كل صلاة، وكان أحياناً يدعو بعد التحميد بقوله: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي»^(٤) فأخر السؤال عن الحمد والثناء والمجد، وأمر - أيضاً - بالحمد بقوله: «فإذا قال سمع الله لمن حمده. فقولوا: ربنا ولك الحمد»^(٥) وما داوم عليه وقدمه وأمر به أفضل مما كان يفعله أحياناً، ويؤخره، ولم يأمر به.

وأيضاً، فنوع الثناء أضافه الرب إلى نفسه، ونوع السؤال أضافه إلى عبده. فقال: «إذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله: حملي عبيدي، فإذا قال: ﴿الْزُحْمَيْنِ الرَّجِيمَيْنِ﴾ قال: أثنى علي عبيدي.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧) وهو عند البخاري تعليقاً في «الآيات

والنذور» باب: إذا قال والله لا أكلم اليوم فصل.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٢) ومسلم (٤١٤).

الكفار يسألون الله [٢٢/٣٨٣] فيعطيه، كما أخبر الله بذلك في القرآن في غير موضع فإن سؤال الرزق والعافية ونحو ذلك من الأدعية المشروعة، هو مما يدعو به المؤمن والكافر؛ بخلاف الثناء كقوله: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك»^(١) و «التحبات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»^(٢) فإن هذا لا ينبغي به إلا المؤمن، وكذلك قوله: «اللهم ربنا ولك الحمد، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعده»^(٣) لكن بعض الثناء يقر به الكفار، كإقرارهم بأنه خالق السموات والأرض، وأنه يجيب المضطر إذا دعاه، ونحو ذلك.

لكنَّ المشركين لم يكن لهم ثناء مشروع يشنون به على الله. حتى في تلييتهم كانوا يقولون: ليك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك. وكذلك النصارى ثأؤهم فيه الشرك، وأما اليهود فليس في عبادتهم ثناء، اللهم إلا ما يكون مأثوراً عن الأنبياء، وذلك من ثناء أهل الإيمان. وكذلك النصارى، إن كان عندهم شيء من ذلك. وأما ما شرعه من ثناء، فهو يتضمن الإيثار، والأدلة الدالة على فضل جنس الثناء على جنس الدعاء كثيرة. مثل أمره أن يقال عند سماع المؤذن مثل ما يقول، ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل له الوسيلة، ثم يسأل العبد بعد ذلك. فقدم الثناء على [٢٢/٣٨٤] الدعاء، وهكذا بعد التشهد، فإنه قدم فيه الثناء على الله، ثم الدعاء لرسوله، ثم للإنسان. وكذلك هنا مع أني لا أعلم في هذا نزاعاً بين العلماء، ولكن المفضل قد يكون أحياناً أفضل. فإن

وأيضاً، فالثناء يتضمن مقصود الدعاء، كما في الحديث: «أفضل [٢٢/٣٨٢] الذكر. لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله»^(٤) فإن ثناء الداعي على المدعو بها يتضمن حصول مطلوبه، قد يكون أبلغ من ذكر المطلوب كما قيل:
إذا أتى عليك المرء يوماً

كفاه من تعرضه الثناء
ولهذا يقول في الدعاء المأثور: «أسألك بأن لك الحمد، أنت الله المتان، بديع السموات والأرض»^(٥). فسأله بأن له الحمد، فعلم بأن الاعتراف بكونه مستحقاً للحمد، هو سبب في حصول المطلوب.

وهذا كقول أيوب - عليه السلام - «مَتَنِي أَلْضُرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» [الأنبياء: ٨٣]، فقوله: هذا أحسن من قوله: ارحمني. وفي دعاء ليلة القدر الذي رواه عائشة: «اللهم إنك عفو عفو ثوب العفو فاعف عني»^(٦).

وفي «الصحيحين» عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يقول عند الكرب: «لا إله إلا الله الحليم العظيم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السموات السبع، ورب الأرض رب العرش الكريم»^(٧).

ومما يبين فضل الثناء على الدعاء، أن الثناء المشروع يستلزم الإيمان بالله، وأما الدعاء، فقد لا يستلزمه، إذ

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٢٨٣) وابن ماجه (٣٨٠٠) والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١٤٩٧).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١١٧٩٥) وأبو داود (١٤٩٥) والترمذي (٣٥٤٤) والنسائي (١٣٠٠) وابن ماجه (٣٨٥٨) والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٥١٣) وابن ماجه (٣٨٥٠) والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٤٢٩٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣٤٥) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٢٧٣٠).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٣٠) ومسلم (٤٠٢).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٦).

جلب منفعة ودفع مضرة، كحاجته إلى الرزق والنصر الضروري، كان اشتغاله بهذا نفسه صارفًا له عن غيره. فإذا دعا الله - سبحانه - فقد يحصل له بالدعاء من معرفة الله. ومحبة، والثناء عليه، والعبودية له، والافتقار إليه ما هو أفضل وأنفع من مطلوبه ذلك. كما قال بعض السلف: يا بن آدم لقد بورك لك في حاجة كثرت فيها قرع باب سيدك. وقال بعضهم: إنه ليكون لي إلى الله حاجة فادعوه، فيفتح لي من باب معرفته ما أحب معه أن لا يعجل لي قضاءها؛ لئلا ينصرف قلبي عن الدعاء.

والسائل إذا حصل سؤاله برد، فإنه لم يكن مراده إلا سؤاله، وإذا حصل أعرض عن الله، فهذا حال الكفار الذين ذمهم الله في القرآن كقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَا لِحُطْمِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ [٢٢/٣٨٦] قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَانٌ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ﴾ [يونس: ١٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ مِنَ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّا نُنْجِيكُم مِّنْ هَٰذِهِم لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١﴾ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُم مِّنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْكِرُونَ﴾ [الأنعام: ٦٣ ، ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُبِيتًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُرْهِكَ فَلَيْلًا ثُمَّ يَأْتِيكَ الْوَارِثُ﴾ [الزمر: ٨].

فقوله - سبحانه -: ﴿كَيْفَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ﴾، أي نسي ما كان يدعو الله إليه، وهو الحاجة التي طلبها، فإن دعاءه كان إليها، أي توجهه إليها، وقصده، فهي الغاية التي كان يقصدها. وإذا كانت ما مصدرية، كان تقديره نسي كونه يدعو الله إلى حاجته. كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَانٌ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ﴾. لكن على هذا، يبقى الضمير في إليه عائدًا على غير مذكور، بخلاف ما إذا

الصلوة أفضل من قراءة القرآن. والقرآن أفضل من الذكر، والذكر أفضل من الدعاء. والمفضل قد يعرض له حال يكون فيه أفضل لأسباب متعددة، إما مطلقًا كفضيلة القراءة وقت النهي على الصلاة، وإما لحال مخصوص، وهذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا: أن جنس الثناء أفضل من السؤال. كما قال تعالى: «من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين»^(١) وقراءة القرآن أفضل منهما، كما في حديث الترمذي عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله - عز وجل -: من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومسألتي، أعطيته أفضل ما أعطي السائلين»، قال الترمذي: حسن غريب.

وهذا بين في الاعتبار، لأن السائل غاية مقصوده حصول مطلوبه ومراده، فهو يريد من الله، وإن كان مطلوبه محبوبًا لله، مثل أن يطلب منه إعانته على ذكره وشكره، وحسن عبادته، فهو يريد منه هذا الأمر المحبوب لله.

[٢٢/٣٨٥] وأما المثني، فهو ذاكر لنفس محبوب الحق من أسائه وصفاته فالمطلوب بهذا معرفة الله ومحبة وعبادته. وهذا مطلوب لنفسه لا لغيره، وهو الغاية التي خلق لها الخلق. كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، والسؤال وسيلة إلى هذا. ولهذا قال في «الفاتحة»: ﴿إِلَٰهَ تَعَبَّدْ وَإِلَٰهَ تَسْتَعِيْثُ﴾ فقدم قوله: ﴿إِلَٰهَ تَعَبَّدْ﴾؛ لأنه المقصود لنفسه، على قوله: ﴿وَإِلَٰهَ تَسْتَعِيْثُ﴾؛ لأنه وسيلة إلى ذلك. والمقاصد مقدمة في القصد والقول على الوسائل، ثم مقصود السائل من الدعاء يحصل لهذا العابد المثني مع اشتغاله بأشرف القسمين.

وأما الداعي، فإذا كان مهتمًا بما هو محتاج إليه من

(١) ضعيف: ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٩٨٩).

وأما من كان اهتمامه بهذا أكثر، فهذا يكون انتفاعاً بالدعاء أكثر وإن كان جنس الثناء أفضل. كما أن قراءة القرآن أفضل من الذكر والدعاء. وقد يكون - بعض الناس - لنقص حاله - انتفاعه بالذكر والدعاء أكمل. فهو خير له بحسب حاله، لا أفضل في نفس الأمر. والمقصود هنا بيان ما شرعه الله لعباده مطلقاً عاماً. ولهذا ما كان من أذكار الصلاة من جنس الدعاء، لم يجب عند عامة العلماء.

وأما الثناء كدعاء الاستفتاح وغيره، فاختلّفوا في وجوبه. فذهب طائفة من أصحاب أحمد إلى وجوب الذكر الذي هو ثناء كالأستفتاح، وهو اختيار ابن بطّة وغيره، وذكر هذا رواية عن أحمد. كما وجب في المشهور عنه التسييح في الركوع والسجود والتسليم والتحميد وتكبير الانتقال، فهذا نوعان ظهر فضل أحدهما على الآخر.

وأما النوع المتوسط بينهما، فهو إخبار الإنسان بعبادة الله تعالى، كقوله: ﴿وَجْهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي طَعَّرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، وقوله: ﴿إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وقوله: ﴿لَكَ سَجَدْتُ وَلَكَ عِبدٌ، وبيك آمنت، وبيك أسلمت﴾ ونحو ذلك. فهذا [٢٢/٣٨٩] أفضل من الدعاء، ودون الثناء، فإنه إنشاء وإخبار بما يحبه الله، ويأمر به العبد، فمقصوده محبوب الحق، فهو أفضل مما مقصوده مطلوب العبد، لكن جنس الثناء أفضل منه.

كما روى مسلم في «صحيحه» عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(١) فجعل هذا الكلام الذي هو ذكر الله أفضل من جميع الكلام بعد القرآن.

جعلت بمعنى الذي فإن التقدير نسي حاجته الذي دعاني إليها من قبل، فسي دعاءه الله الذي كان سبب الحاجة، وإلى حرف الغاية. كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿قُلْ أَزِيدُكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ أَوْ أَتَيْتُمْ السَّاعَةَ أَغْفِرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ بَلْ إِنَّمَا تَدْعُونَ لِكُثُفٍ مِمَّا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَسْأَلُونَ مَا تُغْفِرُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤١]، فقد [٢٢/٣٨٧] أخبر تعالى أنه يكشف ما يدعون إليه وهي الشدة التي دعوا إليها.

وأما المؤمن فلا بد بعد قضاء حاجته من عبادة الله وإخلاصه له كما أمره، إما قياماً بالواجب فقط، فيكون من الأبرار، أو بالواجب والمستحب فيكون من المقرّين. ومن ترك بعض ما أمر به بعد قضاء حاجته فهو من أهل الذنوب. وقد يكون ذلك من الشرك الأصغر الذي يتل به غالب الخلق. إما شركاً في الربوبية، وإما شركاً في الألوهية، كما هو مبسوط في موضعه.

وقد يتل في أماكن الجهل وزمانه كثير من الناس بما هو من الشرك الأكبر، وهم لا يعلمون. فالسائل مقصوده سؤاله. وإن حصل له ما هو محبوب الرب من إنابته إليه ومحبه وتوبته. فهذا بالعرض، وقد يندوم. والأغلب أنه لا يندوم إلا أن يكون ذلك المحبوب للرب هو سؤاله، مثل أن يسأل الله التوبة والإعانة على ذكره وشكره وحسن عبادته. فهذا مطلوبه محبوب للرب؛ ولهذا ذم الله من لم يطلب إلا الدنيا في قوله: ﴿فَمَنْ أَلْهَمَ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وأما المثني، فنفس ثنائه محبوب للرب، وحصول مقصود السائل يحصل ضمناً وتبناً، فهذا أرفع. لكن هنا إنما يتم لمن يخلص لربه [٢٢/٣٨٨] فصار يجب الله، ويجب حمده وثنائه وذكره. وذلك أحب إلى قلبه من مطالب السائلين رزقاً ونصراً.

وكذلك قال للرجل الذي قال: لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن فعلمني ما يجزي، فعلمه: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»^(١) فجعل ذلك بدلاً عن القرآن.



فَضْلٌ

وسورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أفضل من ﴿قُلْ تَعَالَى الْعَرْشِيُّ﴾ وتلك أمر بأن يقال: ما هو صفه الرب. وهذه أمر بأن يقال ما هو إنشاء خبر عن توحيد العبد، وكان النبي ﷺ يقدم ذلك الصنف كقوله في الحديث الصحيح: «اللهم لك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، أنت الحق وقولك الحق، ووعدك حق، والجنة حق، والنار حق، [٢٢/٣٩٠] والنيون حق، ومحمد حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت إلهي لا إله إلا أنت»^(٢).

فهذا الذكر تضمن الأنواع الثلاثة. فقدم ما هو خبر عن الله واليوم الآخر ورسوله، ثم ذكر ما هو خبر عن توحيد العبد وإيماؤه، ثم ختم بالسؤال. وهذا لأن خبر الإنسان عن نفسه سلوك يشهد فيه نفسه، وتحقيق عبادة الله عز وجل. وأما الشاء المحض، فهو لا يشهد فيه إلا الله عز وجل بأسمائه وصفاته، وما جرد فيه ذكر الله - تعالى - أفضل مما

جرد فيه الخلق - أيضاً. ولهذا فضلت سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وجعلت تعدل ثلث القرآن؛ لأنها صفة الرحمن وذكره محضاً لم تشب بذكر غيره، لكن في ابتداء السلوك لابد من ذكر الإنشاء. ولهذا كان مبتدأ الدخول في الإسلام: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بخلاف حال العبادة المحضة، فإنه يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر. فإن الشهادة بها يصير مسلماً، وهو الأصل والأساس، ولهذا جعلت ركناً في الخطب - في خطب الصلاة - وهي التشهد ينتم بقوله: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - وفي الخطب خارج - كخطبة [٢٢/٣٩١] الحاجة. خطبة ابن مسعود، والخطب المشروعة، خطبة الجمعة وغيرها.

وفي «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «كل خطبة ليس فيها تشهد، فهي كاليد الجذماء»^(٣).

والذين أوجبوا ذكر النبي ﷺ في الخطبة كأصحاب الشافعي وأحمد قال كثير منهم: يجب مع الحمد الصلاة عليه، وقال بعضهم: يجب ذكره، إما بالصلاة، وإما بالتشهد. وهو اختيار جدي أبي البركات.

والصواب: أن ذكره بالتشهد هو الواجب، لدلالة هذا الحديث. ولأن الشهادة إيمان به، والصلاة عليه دعاء له، وأين هذا من هذا والتشهد في الصلاة لابد فيه من الشهادة له في الأول والآخر، وأما الصلاة عليه، فشرعت مع الدعاء.

وأما التشهد: فهو مشروع في الخطب والثناء. فتشهد الصلاة ثناء على الحق، شرع فيه التشهد، والخطبة خطاب مع الناس، شرع فيها التشهد، والأذان ذكر الله يقصد به

(١) حسن: أخرجه أحمد (٤ / ٣٥٣) وأبو داود (٨٣٢) والحديث

حسنه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٢٠) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٧٦٩).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٢ / ٣٠٢) وأبو داود (٤٨٤١) والترمذي (١١٠٦) وابن حبان (١٩٩٤) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «الصحيحه» (١٦٩).

من السورة، وهذا القول أعدل الأقوال الثلاثة، التي للعلماء فيها، فلما كانت تابعة ووسيلة، والحمد مقصود لنفسه، والتسمية لأجله، جهر بالمقصود وأعلن، وأخفى الوسيلة. كما هو قول جمهور العلماء، وعليه تدل الأحاديث الصحيحة. ألا ترى أنه باتفاق المسلمين، وهي السنة المتواترة عن النبي ﷺ لا يجهر بها في الخطب، بل يفتح الخطبة بالحمد، وإن لم تكن الخطبة قرآنًا.

ولهذا لم يذكرها النبي ﷺ في الحديث الصحيح حديث قسمة الصلاة بين العبد والرب، وخطبة الجمعة تفتح بالحمد بالسنة المتواترة، واتفاق العلماء. وأما خطبة الاستسقاء، ففيها ثلاثة أقوال، في مذهب أحمد وغيره.

أحدها: أنها تفتح بالحمد لله كالجمعة.

والثاني: بالتكبير كالعيد.

والثالث: بالاستسقاء لأنه أخص بالاستسقاء، وخطبة العيد قد ذكر عبد الله بن عتبة أنها تفتح بالتكبير، وأخذ بذلك من أخذ [٢٢/٣٩٤] به من الفقهاء، لكن لم ينقل أحد عن النبي ﷺ أنه افتتح خطبته بغير الحمد، لا خطبة عيد ولا استسقاء، ولا غير ذلك. وقد قال ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم»^(١).

وقد كان يخطب خطب الحج، وغير خطب الحج، خطبًا عارضة. ولم ينقل أحد عنه أنه افتتح خطبة بغير الحمد، فالذي لا بد منه في الخطبة: الحمد لله، والشهد، والحمد يتبعه التسيح، والشهد يتبعه التكبير، وهذه هي الباقيات الصالحات. وقال تعالى: ﴿فَاقْصُصْهُمْ لَعَلَّكَ تَمُحِّصِينَ لَكَ الْبَرِّ﴾ «أَحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [غافر: ٦٥].



الإعلام بوقت العبادة وفعلها، فشرع فيه التشهد. وأما الصلاة عليه، فإنما جاءت الآثار بأنها تكون مع الدعاء، كحديث الذي قال فيه: «جعل هذا»^(٢) وأمثاله. فإن الصلاة [٢٢/٣٩٢] عليه من جنس الدعاء، وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فيكون الدعاء له مقدمًا على الدعاء لغيره، كما قدم السلام عليه في التشهد على السلام على غيره، حتى على المصلي نفسه، فهذا مما يبين كمال أسرار الدين فقدم في الخطب الحمد على التشهد، كما قدم في «الفاتحة» الحمد على التوحيد بقوله: ﴿إِنَّكَ تَعْبُدُ وَإِنَّكَ تُسْتَعْبَدُ﴾. فإن في «سنن أبي داود» وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله، فهو أجذم»^(٣) فالحمد لله له الابتداء.

ولهذا كانت خطب النبي ﷺ يفتحها بالحمد لله، وكذلك الصلاة إنما تفتح بالحمد. فتفتح بسورة «الحمد» عند المسلمين كلهم. إذ هي السنة المتواترة عن النبي ﷺ، وتفتح بالجهر بكلمة «الحمد» عند المسلمين جمهورهم.

وإذا كانت البسمة مقصودة عند جمهورهم، فهي وسيلة؛ إذ قول القارئ: بسم الله، معناه بسم الله أقرأ. أو أنا قارئ، ولهذا شرعت التسمية في افتتاح الأعمال كلها، فيسمي الله عند الأكل، والشرب، ودخول المنزل، والخروج منه، ودخول المسجد، والخروج منه، وغير ذلك من الأفعال. وهي عند الذبح من شعائر التوحيد فالصلاة والقراءة عمل من الأعمال، فافتتحت بالتسمية.

[٢٢/٣٩٣] ولهذا إنما أنزلها الله في أول كل سورة، وهي من القرآن حيث كتبت كما كتبا الصحابة، لكنها آية مفردة في أول السورة، وليست

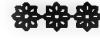
(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٤٧٧).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٨٤٠) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢).

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٨٤٠).

فصل

إذا تبين هذا الأصل: فأفضل أنواع الاستفتاح ما كان ثناءً محضاً، مثل: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك ولا إله غيرك»^(١) وقوله: «الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلًا»^(٢) ولكن ذاك فيه من الثناء ما ليس في هذا، فإنه تضمن ذكر «الباقيات الصالحات» التي هي أفضل الكلام بعد القرآن، وتضمن قوله: «تبارك اسمك، وتعالى جدك». وهما من القرآن أيضاً. ولهذا كان أكثر السلف يستفتحون به وكان عمر بن الخطاب يجهر به يعلمه الناس.



[٢٢/٣٩٥] وبعده النوع الثاني: وهو الخبر عن عبادة العبد. كقوله: «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض...»^(٣) إلخ. وهو يتضمن الدعاء وإن استفتح العبد بهذا بعد ذلك، فقد جمع بين الأنواع الثلاثة وهو أفضل الاستفتاحات. كما جاء ذلك في حديث مصرحاً به، وهو اختيار أبي يوسف، وابن هبيرة - الوزير - من أصحاب أحمد، صاحب «الإفصاح»، وهكذا استفتح أنا.

وبعده النوع الثالث كقوله: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي. كما باعدت بين المشرق والمغرب..»^(٤) إلخ، وهكذا ذكر الركوع والسجود، والتسبيح فيهما، أفضل من قوله: «لك ركعت، ولك سجدة»^(٥). وهذا أفضل من الدعاء. والترتيب هنا متفق عليه فيما أعلم

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٠١) ولفظه عن ابن عمر رضي الله عنه قال: بينما نحن نعلي مع رسول الله ﷺ إذا قال رجل من

القوم .. فذكر الحديث.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧١).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧١).

فإن لم أعلم أحداً قال: إن الدعاء فيها أفضل من التسبيح، كما قيل مثل ذلك في الاستفتاح.

فإن قلت: هذا الترتيب عكس الأسانيد، فإنه ليس في «الصحيحين» حديث عن النبي ﷺ في استفتاح الفريضة إلا هذا الدعاء «اللهم باعد بيني وبين خطاياي». وقوله: «وجهت وجهي» في «صحيح مسلم». وحديث «سبحانك اللهم» في «السنن». وقد تكلم فيه، وقد روي أن هذا كان في قيام الليل. وكذلك قوله: «وجهت وجهي».

[٢٢/٣٩٦] قلت: كون هذا مما بلغنا من طريق أصح من هذا، فهذا ليس في صفة الذكر نفسه فضيلة توجب فضله على الآخر، لكنه طريق لعلنا به، والفضيلة كانت ثابتة عن النبي ﷺ، وفي زمنه قبل أن يبلغنا الأمر.

وقد ثبت في «الصحيح» عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه كان يجهر بسبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، يعلمه الناس، فلولا أن هذا من السنن المشروعة، لم يفعل هذا عمر، ويقره المسلمون عليه.

وحديث أبي هريرة دليل على أن الاستفتاح لا يختص بسبحانك اللهم، ووجهت وجهي وغيرهما، بل يستفتح بكل ما روي، لكن فضل بعض الأنواع على بعض، يكون بدليل آخر، كما قدمنا.

وأيضاً، فإن قوله: «سبحانك اللهم... إلخ» يتضمن الباقيات الصالحات التي هي أفضل الكلام بعد القرآن، كما في «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع، وهن من القرآن: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٦).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧).

وفي الخطب خاتمة الشاء، فتذكر بعد التكبير. ثم يخاطب الناس بقول المؤذن: حي على الصلاة، حي على الفلاح. وتذكر في الخطب، ثم يخاطب الناس بقول: أما بعد. وتذكر في التشهد، ثم يتخير من الدعاء أعجبه إليه، فالحمد والتوحيد مقدم في خطاب الخلق للخالق، والحمد له الابتداء.

فإن الله لما خلق آدم - عليه السلام - أول ما أنطقه بالحمد، فإنه عطس، وقال: الحمد لله رب العالمين، فقال الله: يرحمك ربك، وكان أول ما نطق به الحمد. وأول ما سمع من الله الرحمة، وبه افتتح الله أم القرآن، والتشهد هو الخاتمة. فأول الفاتحة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وآخر ما للرب ﴿إِنَّا إِلَهُكَ نَعْبُدُ﴾.

وكذلك التشهد. والخطب فيها التشهد بعد «الفاتحة». فإن يتضمن إلهية الرب، وهو أن يكون الرب هو المعبود، هذا هو الغاية التي يتبهي إليها أعمال العباد، و﴿كَوْكَانَ يَحْمَدُ إِلَهُهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، لكن قدم الحمد؛ لأن الحمد يكون من الله، ويكون من الخلق. وهو باق في الجنة: ﴿فَدَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] بخلاف العبادة. فإن العبادة إنما تكون في الدنيا بالسجود ونحوه، وتوحيده وذكره باق في الجنة يلهمه أهل الجنة، كما يلهمهم النفس.

[٢٢/٣٩٩] وهذه الأذكار هي من جنس الأقوال ليست من العبادات العملية كالسجود والقيام والإحرام، والرب تعالى يحمد نفسه، ولا يعبد نفسه فالحمد أوسع العلوم الإلهية، والحمد يفتح به، ويختم به. فالسنة لمن أكل وشرب أن يحمد الله. وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله ليرضى عن العبد يأكل الأكلة فيحمده عليها، ويشرب الشربة

وأيضاً، ففي «صحيح مسلم» أن رسول الله ﷺ سئل: [٢٢/٣٩٧] أي الكلام أفضل؟ قال: «ما اصطفى الله لملائكته: سبحان الله وبحمده»^(١) فهذه الكلمة هي أول ما في الاستفتاح، وهي أفضل الكلام. وأيضاً، فالله قد أمر بالتسبيح بحمده، وعبر بذلك عن الصلاة. بقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨]، فكان ابتداء الامثال بهذا الذكر أولى. وقد قال طائفة من المفسرين كالضحاك في تفسير هذه الآية: هو قول المصلي: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، وقد بسطت الكلام على معنى هذه الكلمة في غير هذا الموضع، وينت أنها تشتمل على التنزيه والتحميد والتعظيم بصفات البقاء والإثبات وأفعاله كلها - سبحانه وبحمده.



فصل

التكبير مشروع في الأماكن العالية، وحال ارتفاع العبد، وحيث يقصد الإعلان، كالتكبير في الأذان، والتكبير في الأعياد، والتكبير إذا علا شرفاً، والتكبير إذا رقي الصفا والمروة، والتكبير إذا ركب الدابة، والتسبيح في الأماكن المنخفضة، وحيث ما نزل العبد، كما في السنن عن جابر قال: كنا مع النبي ﷺ إذا علونا كبرنا، وإذا هبطنا سبحنا فوضعت الصلاة على ذلك^(٢).

[٢٢/٣٩٨] والحمد مفتاح كل أمر ذي بال من مناجات الرب، ومخاطبة العباد بعضهم بعضاً. والشهادة مقرونة بالحمد وبالتكبير، فهي في الأذان،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٣١).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٣) والدارمي (٢/ ٣٧٣) وابن خزيمة (١٤٩/ ٤) وليس فيه: «فوضعت الصلاة على ذلك» وأصل الحديث عند البخاري (٦٣٨٤) ومسلم (٢٧٠٤).

الإنسان، وما أمر به؛ فإن الصراط المستقيم حقيقة أن تفعل كل وقت ما أمرت به في ذلك الوقت من علم وعمل، ولا تفعل ما نيت عنه، وإلى أن يحصل له إرادة جازمة لفعل المأمور، وكراهة جازمة لترك المحذور. وهذا العلم المفصل والإرادة المفصلة، لا يتصور أن يحصل للعبد في وقت واحد، بل كل وقت يحتاج أن يجعل الله في قلبه من العلوم والإرادات ما يهدي به في ذلك الوقت.

نعم حصل له هدى مجمل، بأن القرآن حق، ودين الإسلام حق، والرسول حق، ونحو ذلك. ولكن هذا الهدى المجمل لا يغنيه إن لم يحصل هدى مفصل في كل ما يأتيه ويذره من الجزئيات التي يحار [٢٢/٤٠١] في كثير منها أكثر عقول الخلق، ويغلب الهوى والشهوات أكثر الخلق، لغلبة الشبهات والشهوات على النفوس.

والإنسان خلق ظلوماً جهولاً. فالأصل فيه عدم العلم، وميله إلى ما يهواه من الشر، فيحتاج دائماً إلى علم مفصل يزول به جهله، وعدل في محبته وبغضه ورضاه وغضبه وفعله وتركه وإعطائه ومنعه، وكل ما يقوله ويعمله يحتاج فيه إلى عدل ينافي ظلمه. فإن لم يمن الله عليه بالعلم المفصل والعدل المفصل، وإلا كان فيه من الجهل والظلم ما يخرج به عن الصراط المستقيم. وقد قال الله تعالى لنبيه بعد صلح الحديبية وبيعة الرضوان: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۚ لِيَفْهَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرُ ۚ وَبِئْسَ بِعَمَلِكَ ۚ وَيَذَرُكَ حَيْرَانًا مُسْتَقِيمًا ۚ وَيَبْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [الفتح: ١-٣].

فأخبر أنه فعل هذا؛ ليهديه صراطاً مستقيماً، فإذا كان هذا حاله فكيف بحال غيره.

والصراط المستقيم قد فسر بالقرآن، والإسلام، وطريق العبودية، فكل هذا حق، فهو موصوف بهذا

فيحمله عليها^(١)، قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبِّيْهِمْ بَلْحَقٍ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿فَقَطَّعَ دَابِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا ۚ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، وقال: ﴿وَاجْرُؤْ عَوْنَهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].



فصل

ولما فرض عليه من الدعاء الراتب الذي يتكرر بتكرار الصلوات، بل الركعات فرضها ونفلها هو الدعاء الذي تضمنه أم القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾؛ لأن كل عبد فهو مضطر دائماً إلى مقصود هذا الدعاء، وهو هداية الصراط المستقيم، فإنه لا نجاة من العذاب إلا بهذه الهداية، ولا وصول إلى السعادة إلا به، فمن فاته هذا الهدى، فهو إما من المغضوب عليهم، أو من الضالين.

[٢٢/٤٠٠] وهذا الاهتداء لا يحصل إلا بهدي الله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ۖ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، وهذه الآية مما يبين به فساد مذهب القدرية الذين يزعمون أن العبد لا يفترق في حصول هذا الاهتداء. بل كل عبد عندهم فمعه ما يحصل به الطاعة والمعصية، لا فرق عندهم بين المؤمن والكافر، ولم يخص الله المؤمن عندهم بهدى حصل به الاهتداء، والكلام عليهم مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا: أن كل عبد فهو مفتقر دائماً إلى حصول هذه الهداية وأما سؤال من يقول: فقد هداهم إلى الإيمان فلا حاجة إلى الهدى. وجواب من يجب بأن المطلوب دوام الهدى. فكلام من لم يعرف حال

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٣٤).

[٢٢/٤٠٣] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

عن استفتاح الصلاة: هل هو واجب أو مستحب؟ وما قول العلماء في ذلك؟

فأجاب:

الاستفتاح عقب التكبير مسنون عند جمهور الأئمة، كأبي حنيفة والشافعي وأحمد. كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة: مثل حديث أبي هريرة المتفق عليه في «الصحيحين». قال: قلت: يا رسول الله أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: «أقول اللهم باعد بيني...»^(١) وذكر الدعاء. فين أن النبي ﷺ كان يسكت بين التكبير والقراءة سكوتاً يدعو فيه.

وقد جاء في صفته أنواع، وغالبها في قيام الليل، فمن استفتح بقوله: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك»^(٢) فقد أحسن، فإنه قد ثبت في «صحيح مسلم» أن عمر كان يجهز في الصلاة المكتوبة بذلك، وقد روي ذلك في «السنن» مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

[٢٢/٤٠٤] ومن استفتح بقوله: «وجهت وجهي... إلخ فقد أحسن. فإنه قد ثبت في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ كان يستفتح به، وروي أن ذلك كان في الفرض. وروي أنه في قيام الليل، ومن جمع بينهما، فاستفتح: بـ «سبحانك اللهم وبحمدك» إلى آخره. و«وجهت وجهي»، فقد أحسن. وقد روي في ذلك حديث مرفوع.

والأول: اختيار أبي حنيفة وأحمد.

والثاني: اختيار الشافعي. والثالث: اختيار طائفة من أصحاب أبي حنيفة، ومن أصحاب أحمد. وكل ذلك حسن بمنزلة أنواع الشهادات، ويمتزلة القراءات السبع التي يقرأ الإنسان منها بما اختار.

وأما كونه واجباً، فمذهب الجمهور أنه مستحب،

وبغيره. فحاجته إلى هذه الهداية ضرورية في سعاده ونجاته، بخلاف الحاجة إلى الرزق والنصر، فإن الله يرزقه. فإذا انقطع رزقه مات، والموت لا بد منه، فإن كان من أهل الهداية، كان سعيداً بعد الموت، وكان الموت موصلاً له إلى السعادة الدائمة الأبدية، فيكون راحة في حقه.

[٢٢/٤٠٢] وكذلك النصر إذا قدر أنه قهر وغلب، حتى قتل. فإذا كان من أهل الهداية والاستقامة، مات شهيداً، وكان القتل من تمام نعمة الله عليه. فتبين أن حاجة العباد إلى الهدى أعظم من حاجتهم إلى الرزق والنصر، بل لا نسبة بينهما. فلهذا كان هذا الدعاء هو المفروض عليهم.

وأيضاً، فإن هذا الدعاء يتضمن الرزق والنصر؛ لأنه إذا هدي الصراط المستقيم كان من المتقين، ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، وكان من المتوكلين، ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]، وكان ممن ينصر الله ورسوله، ومن ينصر الله ينصره الله، وكان من جند الله، وجند الله هم الغالبون. قللدى التام يتضمن حصول أعظم ما يحصل به الرزق والنصر.

فتبين أن هذا الدعاء هو الجامع لكل مطلوب يحصل به كل منفعة، ويندفع به كل مضرة، فلهذا فرض على العبد. وهذا مما يبين أن غير «الفاتحة» لا يقوم مقامها أصلاً، وأن فضلها على غيرها من الكلام أعظم من فضل الركوع والسجود على سائر أفعال الخشوع. فإذا تعينت الأفعال فهذا أولى.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩).

فأما كونها آية من القرآن، فقالت طائفة كمالك: ليست من القرآن، إلا في «سورة النمل». والتزموا أن الصحابة أودعوا المصحف ما ليس من كلام الله على سبيل التبرك، وحكى طائفة من أصحاب أحمد هذا رواية عنه، وربما اعتقد بعضهم أنه مذهب.

وقالت طائفة منهم الشافعي: ما كتبوها في المصحف بقلم المصحف مع تجريد المصحف، عما ليس من القرآن إلا وهي من السورة، مع أدلة أخرى.

وتوسط أكثر فقهاء الحديث كأحمد ومحققي أصحاب أبي حنيفة فقالوا: كتابتها في المصحف تقتضي أنها من القرآن، للعلم بأنهم لم يكتبوها فيه ما ليس بقرآن، لكن لا يقتضي ذلك أنها من السورة، بل تكون آية مفردة أنزلت في أول كل سورة، كما كتبها الصحابة سطرًا مفصلاً، كما قال ابن عباس: كان لا يعرف فصل السورة حتى ينزل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. فعند هؤلاء هي آية من كتاب الله في أول كل سورة، كتبت فيه. وليست من السور. وهذا هو المنصوص عن أحمد في غير موضع. ولم يوجد عنه نقل صريح بخلاف ذلك، وهو قول عبد الله بن المبارك، وغيره. وهو أوسط الأقوال وأعدلها.

[٢٢/٤٠٧] وكذلك الأمر في تلاوتها في الصلاة. طائفة لا تقرأها إلا سرًا ولا جهراً. كمالك والأوزاعي. وطائفة تقرأها جهراً، كأصحاب ابن جريج والشافعي.

والطائفة الثالثة المتوسطة جماهير فقهاء الحديث، مع فقهاء أهل الرأي يقرءونها سرًا، كما نقل عن جماهير الصحابة، مع أن أحمد يستعمل ما روي عن الصحابة في هذا الباب، فيستحب الجهر بها لمصلحة راجحة، حتى إنه نص على أن من صلى بالمدينة يجهر بها، فقال بعض

وليس بواجب. وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وهو المشهور عن أحمد، وفي مذهبه قول آخر يذكره بعضهم رواية عنه أن الاستفتاح واجب. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن رجل يؤم الناس، وبعد تكبيرة الإحرام يجهر بالتعوذ، ثم يسمي ويقرأ، ويفعل ذلك في كل صلاة؟

[٢٢/٤٠٥] فأجاب:

إذا فعل ذلك أحياناً للتعليم ونحوه، فلا بأس بذلك، كما كان عمر بن الخطاب يجهر بدعاء الاستفتاح مدة، وكما كان ابن عمر وأبو هريرة يجهران بالاستعاذة أحياناً. وأما المداومة على الجهر بذلك، فبدعة مخالفة لسنة رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين. فإنهم لم يكونوا يجهرون بذلك دائماً، بل لم ينقل أحد عن النبي ﷺ أنه جهر بالاستعاذة. والله أعلم. ○



وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رحمه الله -:

فَضْل

فأما صفة الصلاة ومن شعائرها مسألة البسمة، فإن الناس اضطربوا فيها نفياً وإثباتاً، في كونها آية من القرآن، وفي قراءتها، وصنفت من الطرفين مصنفات يظهر في بعض كلامها نوع جهل وظلم، مع أن الخطب فيها يسير.

وأما التعصب لهذه المسائل ونحوها، فمن شعائر الفرق والاختلاف الذي نبينا عنها. إذ الداعي لذلك هو ترجيح الشعائر المفرقة بين الأمة، وإلا فهذه المسائل من أخف مسائل الخلاف جدًّا، لولا ما يدعو [٢٢/٤٠٦] إليه الشيطان من إظهار شعار الفرق.

أصحابه: لأنهم كانوا ينكرون على من يجهر بها.

ويستحب للرجل أن يقصد إلى تأليف القلوب بترك هذه المستحبات؛ لأن مصلحة التأليف في الدين أعظم من مصلحة فعل مثل هذا، كما ترك النبي ﷺ تغيير بناء البيت لما في إبقائه من تأليف القلوب، وكما أنكر ابن مسعود على عثمان إتمام الصلاة في السفر ثم صلى خلفه مثلاً. وقال: الخلاف شر.

وهذا، وإن كان وجهاً حسناً، فمقصود أحد أن أهل المدينة كانوا لا يقرءونها فيجهر بها لئلا يقرأها سنة، كما جهر ابن عباس بقراءة أم الكتاب على أنجازه، وقال: لتعلموا أنها سنة، وكما جهر عمر [٢٢/٤٠٨] بالاستفتاح غير مرة، وكما كان النبي ﷺ يجهر بالآية أحياناً، في صلاة الظهر والعصر.

ولهذا نقل عن أكثر من روي عنه الجهر بها من نصحابة المخافة، فكأنهم جهروا لإظهار أنهم يقرءونها، كما جهر بعضهم بالاستعاذة - أيضاً. والاعتدال في كل شيء، استعمال الآثار على وجهها، فإن كون النبي ﷺ يجهر بها دائماً - وأكثر الصحابة لم يتقلوا ذلك، ولم يفعلوه - تمتع قطعاً. وقد ثبت عن غير واحد منهم نفيه عن النبي ﷺ، ولم يعارض ذلك خبر ثابت إلا وهو محتمل، وكون الجهر بها لا يشرع بحال - مع أنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة - نسبة للصحابة إلى فعل المكروه، وإقراره، مع أن الجهر في صلاة المخافة يشرع لعارض، كما تقدم.

وكراهة قراءتها مع ما في قراءتها من الآثار الثابتة عن الصحابة المرفوع بعضها إلى النبي ﷺ، وكون الصحابة كتبها في المصحف وأنها كانت تنزل مع السورة، فيه ما فيه، مع أنها إذا قرئت في أول كتاب سليمان، فقراءتها في أول كتاب الله في غاية المناسبة، فمتابعة الآثار فيها الاعتدال والاتلاف، والتوسط الذي هو أفضل الأمور.

ثم مقدار الصلاة يختار فيها فقهاء الحديث صلاة النبي ﷺ [٢٢/٤٠٩] التي كان يفعلها غالباً، وهي الصلاة المعتدلة المتقاربة، التي يخفف فيها القيام والقعود، ويطول فيها الركوع والسجود، ويسوي بين الركوع والسجود، وبين الاعتدال منها. كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ، مع كون القراءة في الفجر بما بين الستين إلى المائة، وفي الظهر نحو الثلاثين آية، وفي العصر والعشاء على النصف من ذلك، مع أنه قد يخفف عن هذه الصلاة لعارض كما قال النبي ﷺ: «إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد أن أطيلها، فأسمع بكاء الصبي فأخفف، لما أعلم من وجد أمه به»^(١).

كما أنه قد يطيلها على ذلك لعارض كما قرأ النبي ﷺ في المغرب بطول الطولين، وهي «الأعراف». ويستحب إطالة الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية، ويستحب أن يمد في الأولين، ويحذف في الآخرين، كما رواه سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ وعامة فقهاء الحديث على هذا.

ومن الفقهاء من لا يستحب أن يمد الاعتدال عن الركوع والسجود، ومنهم من يراه ركناً خفيفاً، بناءً على أنه يشرع تابعاً لأجل الفصل، لا أنه مقصود. ومنهم من يسوي بين الركعتين الأولين، ومنهم من يستحب أن لا يزيد الإمام في تسييح الركوع والسجود على ثلاث. إلى أقوال أخر قالوها.



[٢٢/٤١٠] وسئل - رحمه الله -

عن حديث نُعَيْمِ الْمُجَمَّرِ قال: كنت وراء أبي هريرة، فقرأ ﴿يَسِّرْ لَكَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، ثم قرأ بأم الكتاب، حتى بلغ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾. قال: آمين، وقال الناس: آمين، ويقول كلما سجد: الله أكبر. فلما سلم، قال: والذي نفسي بيده إني

(١) صحيح: صححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٤٧٨).

أنس سمع أو لم يسمع، إلا ليستدلوا بعدم سماعه على عدم المسموع، فلو لم يكن ما ذكره دليلاً على نفي ذلك لم يكن أنس لبروي شيئاً لا فائدة لهم فيه، ولا كانوا يروون مثل هذا الذي لا يفيدهم.

الثاني: أن مثل هذا اللفظ صار دالاً في العرف على عدم ما لم [٢٢/٤١٢] يدرك، فإذا قال: ما سمعنا، أو ما رأينا، لما شأنه أن يسمعه ويراه، كان مقصوده بذلك نفي وجوده، وذكر نفي الإدراك دليل على ذلك. ومعلوم أنه دليل فيها جرت العادة بإدراكه.

وهذا يظهر بالوجه الثالث وهو: أن أنسا كان يخدم النبي ﷺ من حين قدم النبي ﷺ المدينة إلى أن مات، وكان يدخل على نسائه قبل الحجاب، ويصحبه حضراً وسفراً وكان حين حج النبي ﷺ تحت ناقته يسيل عليه لعابها أفيمكن مع هذا القرب الخاص، والصحة الطويلة أن لا يسمع النبي ﷺ يجهر بها، مع كونه يجهر بها هذا مما يعلم بالضرورة بطلانه في العادة.

ثم إنه صحب أبا بكر وعمر وعثمان، وتولى لأبي بكر وعمر ولايات، ولا كان يمكن مع طول مدتهم أنهم كانوا يجهرون، وهو لا يسمع ذلك، فتبين أن هذا تحريف لا تأويل. لو لم يرو إلا هذا اللفظ، فكيف والآخر صريح في نفي الذكر بها؟ وهو يفضل هذه الرواية الأخرى. وكلا الروايتين ينفي تأويل من تأول قوله: يفتحون الصلاة بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» أنه أراد السورة، فإن قوله: يفتحون بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» لا يذكرون «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» في أول قراءة، ولا في آخرها، صريح أنه في قصد الافتتاح بالآية، لا بسورة «الفاتحة» [٢٢/٤١٣] التي أولها «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» إذ لو كان مقصوده ذلك لتناقض حديثاه.

وأيضاً، فإن افتتاح الصلاة بـ «الفاتحة» قبل السورة،

لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ^(١) وكان المعتمر بن سليمان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب، ويعلها، ويقول: ما ألو أن أقتدي بصلاة أبي، وقال أبي: ما ألو أن أقتدي بصلاة أنس، وقال أنس: ما ألو أن أقتدي بصلاة النبي ﷺ، فهذا حديث ثابت في الجهر بها. ذكر الحاكم أبو عبد الله: أن رواية هذا الحديث عن آخرهم ثقات. فهل يحمل ما قاله أنس وهو: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحداً منهم يذكر بسم الله الرحمن الرحيم، على عدم السماع؟ وما التحقيق في هذه المسألة والصواب؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما حديث أنس في نفي الجهر فهو [٢٢/٤١١] صريح لا يحتمل هذا التأويل، فإنه قد رواه مسلم في «صحيحه» فقال فيه: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم، في أول قراءة، ولا في آخرها^(٢)، وهذا النفي لا يجوز إلا مع العلم بذلك، لا يجوز بمجرد كونه لم يسمع مع إمكان الجهر بلا سماع.

واللفظ الآخر الذي في «صحيح مسلم»: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يجهر، أو قال: يصلي بيسم الله الرحمن الرحيم، فهذا نفي فيه السماع، ولو لم يرو إلا هذا اللفظ لم يميز تأويله، بأن النبي ﷺ كان يقرأ جهراً، ولا يسمع أنس لوجوه:

أحدها: أن أنسا إنما روى هذا ليعين لهم ما كان النبي ﷺ يفعله، إذ لا غرض للناس في معرفة كون

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٨٥) وفي غير موضع من صحيحه،

ومسلم (٣٩٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩).

القراءة. من لم ير هناك سكوتاً، كما لك وغيره. لكن قد ثبت في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة أنه قال: يا رسول الله: أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة، ماذا تقول؟ قال: «أقول: كلداً وكلداً»^(١) إلى آخره.

وفي «السنن» من حديث عمران وأبي وغيرهما: أنه كان يسكت قبل القراءة. وفيها أنه كان يستعيز، وإذا كان له سكوت لم يمكن أنساً أن ينفي قراءتها في ذلك السكوت، فيكون نفيه للذكر، وإخباره بافتتاح القراءة بها إنما هو في الجهر.

وكما أن الإمساك عن الجهر مع الذكر سراً يسمى سكوتاً، كما في حديث أبي هريرة، فيصلح أن يقال: لم يقرأها، ولم يذكرها، أي: جهراً، فإن لفظ السكوت، ولفظ نفي الذكر والقراءة مدلولهما هنا واحد.

[٢٢/٤١٥] ويؤيد هذا حديث عبد الله بن مغفل. الذي في «السنن»: أنه سمع ابنه يجهر بها فأنكر عليه، وقال: يا بني، إياك والحدث، وذكر أنه صلى خلف النبي ﷺ، وأبي بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يجهرون بها، فهذا مطابق لحديث أنس، وحديث عائشة اللذين في «الصحيح».

وأيضاً، فمن المعلوم أن الجهر بها مما تتوافر المهمم والدواعي على نقله، فلو كان النبي ﷺ يجهر بها كالجهر بسائر «الفاتحة»، لم يكن في العادة ولا في الشرع ترك نقل ذلك، بل لو انفرد بنقل مثل هذا الواحد والاثنان لقطع بكذبها؛ إذ التواطؤ فيما تمنع العادة والشرع كتمانها، كالتواطؤ على الكذب فيه. ويمثل هذا بكذب دعوى الرافضة في النص على علي في الخلافة، وأمثال ذلك.

وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أنه ليس في

هو من العلم الظاهر العام الذي يعرفه الخاص والعام، كما يعلمون أن الركوع قبل السجود وجميع الأئمة غير النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان يفعلون هذا، ليس في نقل مثل هذا فائدة، ولا هنا ما يحتاج فيه إلى نقل أنس، وهم قد سألوه عن ذلك، وليس هنا ما يسأل عنه، وجميع الأئمة من أمراء الأمصار والجيوش، وخلفاء بني أمية، وبني الزبير وغيرهم ممن أدركه أنس كانوا يفتحون به «الفاتحة»، ولم يشبهه هذا على أحد، ولا شك. فكيف يظن أن أنساً قصد تعريفهم بهذا، وأنهم سألوه عنه. وإنما مثل ذلك مثل أن يقال: فكانوا يصلون الظهر أربعاً، والعصر أربعاً، والمغرب ثلاثاً، أو يقول: فكانوا يجهرون في العشاءين والفجر، ويخافتون في صلاتي الظهرين، أو يقول: فكانوا يجهرون في الأولين، دون الأخيرتين.

ومثل حديث أنس حديث عائشة الذي في «الصحيح» - أيضاً - أن النبي ﷺ كان يفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٢) إلى آخره، وقد روى: يفتح القراءة بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٣) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ» [الفاتحة: ١ - ٣]، وهذا صريح في إرادة [٢٢/٤١٤] الآية، لكن مع هذا، ليس في حديث أنس نفي لقراءتها سراً؛ لأنه روى: فكانوا لا يجهرون «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وهذا إنما نفى هنا الجهر.

وأما اللفظ الآخر «لا يذكرون»^(٤) فهو إنما ينفي ما يمكنه العلم بانتفائه وذلك موجود في الجهر، فإنه إذا لم يسمع مع القرب، علم أنهم لم يجهروا.

وأما كون الإمام لم يقرأها، فهذا لا يمكن إدراكه إلا إذا لم يكن له بين التكبير والقراءة سكنة يمكن فيها القراءة سراً؛ ولهذا استدل بحديث أنس على عدم

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٣) ومسلم (٣٩٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٨).

[٢٢/٤١٧] وقال الشافعي: أنبأنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني ابن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه أن معاوية قدم المدينة فصلى بهم، ولم يقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ولم يكبر إذا خفض، وإذا رفع فناداه المهاجرون حين سلم والأنصار: أي معاوية؟ سرقت الصلاة؟ وذكره، وقال الشافعي: أنبأنا يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه، عن جده، عن معاوية والمهاجرين والأنصار بمثله، أو مثل معناه، لا يخالفه وأحسب هذا الإسناد أحفظ من الإسناد الأول، وهو في كتاب إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه، عن جده، عن معاوية، وذكر الخطيب أنه أقوى ما يحتاج به، وليس بحجة. كما يأتي بيانه.

فإذا كان أهل المعرفة بالحديث متفقين على أنه ليس في الجهر حديث صحيح، ولا صريح، فضلاً أن يكون فيها أخبار مستفيضة أو متواترة، امتنع أن النبي ﷺ كان يجهر بها، كما يمتنع أن يكون كان يجهر بالاستفتاح والتعوذ ثم لا ينقل.

فإن قيل: هذا معارض بترك الجهر بها، فإنه مما تتوافر الهمم والدواعي على نقله، ثم هو - مع ذلك - ليس منقولاً بالتواتر، بل قد تنازع فيه العلماء، كما أن ترك الجهر بتقدير ثبوته كان يداوم عليه، ثم لم ينقل نقلاً قاطعاً، بل وقع فيه النزاع.

[٢٢/٤١٨] قيل: الجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أن الذي تتوافر الهمم والدواعي على نقله في العادة، ويجب نقله شرعاً، هو الأمور الوجودية، فاما الأمور العدمية، فلا خبر لها، ولا ينقل منها إلا ما ظن وجوده، أو احتجج إلى معرفته، فينقل للحاجة؛ ولهذا قالوا: لو نقل ناقل افتراض صلاة سادسة، أو زيادة على صوم رمضان، أو حجاً غير حج البيت، أو

الجهر بها حديث صريح، ولم يروأهل السنن المشهورة كأبي داود والترمذي والنسائي شيئاً من ذلك، وإنما يوجد الجهر بها صريحاً في أحاديث موضوعة، يرويها الثعلبي والماوردي، وأمثالهما في التفسير. أو في بعض كتب الفقهاء الذين لا يميزون بين الموضع وغيره، بل يحتجون بمثل حديث الحمير.

[٢٢/٤١٦] وأعجب من ذلك أن من أفاضل الفقهاء من لم يعز في كتابه حديثاً إلى البخاري إلا حديثاً في البسمة، وذلك الحديث ليس في البخاري، ومن هذا مبلغ علمه في الحديث كيف يكون حالهم في هذا الباب، أو يرويها من جمع هذا الباب كالدارقطني، والخطيب، وغيرهما. فإنهم جمعوا ما روي، وإذا سئلوا عن صحتها قالوا: بموجب علمهم. كما قال الدارقطني لما دخل مصر.

وسئل أن يجمع أحاديث الجهر بها فجمعها، فقليل له: هل فيها شيء صحيح؟ فقال: أما عن النبي ﷺ فلا، وأما عن الصحابة فمنه صحيح، ومنه ضعيف.

وسئل أبو بكر الخطيب عن مثل ذلك، فذكر حديثين حديث معاوية لما صلى بالمدينة، وقد رواه الشافعي - رضي الله عنه - قال: حدثنا عبد المجيد، عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم، أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنس بن مالك قال: صلى معاوية بالمدينة فجهر فيها بأمر القرآن، فقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، لأم القرآن، ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها، ولم يكبر حين يهوي حتى قضى تلك الصلاة، فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين من كل مكان: يا معاوية، أسرقت الصلاة أم نسيت؟ فلما صلى بعد ذلك قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ للسورة التي بعد أم القرآن، وكبر حين يهوي ساجداً.

الثالث: أن نفي الجهر قد نقل نقلاً صحيحاً صريحاً في حديث أبي هريرة، والجهر بها لم ينقل نقلاً صحيحاً صريحاً، مع أن العادة والشرع يقتضي أن الأمور الوجودية أحق بالنقل الصحيح الصريح من الأمور العدمية.

وهذه الوجوه من تدبرها، وكان عالماً بالأدلة القطعية، قطع [٢٢/٤٢٠] بأن النبي ﷺ لم يكن يجهر بها، بل ومن لم يتدرب في معرفة الأدلة القطعية من غيرها يقول - أيضاً - إذا كان الجهر بها ليس فيه حديث صحيح صريح، فكيف يمكن بعد هذا أن النبي ﷺ كان يجهر بها، ولم تنقل الأمة هذه السنة، بل أهملوها وضيعوها؟ وهل هذه إلا بمثابة أن ينقل ناقل: أنه كان يجهر بالاستفتاح والاستعاذة، كما كان فيهم من يجهر بالبسملة؟ ومع هذا فنحن نعلم بالاضطرار أن النبي ﷺ لم يكن يجهر بالاستفتاح والاستعاذة كما كان يجهر بـ«الفاتحة»، كذلك نعلم بالاضطرار أن النبي ﷺ لم يكن يجهر بالبسملة، كما كان يجهر بـ«الفاتحة». ولكن يمكن أنه كان يجهر بها أحياناً، أو أنه كان يجهر بها قديماً ثم ترك ذلك، كما روى أبو داود في «مراسيله» عن سعيد بن جبير، ورواه الطبراني في «معجمه» عن ابن عباس: أن النبي ﷺ، كان يجهر بها بمكة، فكان المشركون إذا سمعوها، سبوا الرحمن، فترك الجهر، فما جهر بها حتى مات فهذا محتمل.

وأما الجهر العارض، فمثل ما في «الصحيح» أنه كان يجهر بالآية أحياناً، ومثل جهر بعض الصحابة خلفه بقوله: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ومثل جهر عمر بقوله: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ومثل جهر ابن عمر وأبي [٢٢/٤٢١] هريرة بالاستعاذة، ومثل جهر ابن عباس بالقراءة على الجنابة ليعلموا أنها

سنة في القرآن، أو زيادة في ركعات الصلاة، أو مريض الزكاة، ونحو ذلك، لقطعنا بكذبه. فإن هذا لو كان لوجب نقله نقلاً قاطعاً عادة وشرعاً، وإن عدم النقل يدل على أنه لم ينقل نقلاً قاطعاً عادة وشرعاً، بل يستدل بعدم نقله مع توافر المهم والدواعي في العادة والشرع على نقله، أنه لم يكن.

وقد مثل الناس ذلك بما لو نقل ناقل: أن الخطيب يوم الجمعة سقط من المنبر، ولم يصل الجمعة، أو أن قوماً اقتتلوا في المسجد بالسيف، فإنه إذا نقل هذا الواحد والاثنان والثلاثة دون بقية الناس، علمنا كذبهم في ذلك؛ لأن هذا مما توافر المهم والدواعي على نقله في العادة. وإن كانوا لا يقتلون عدم الاقتال ولا غيره من الأمور العدمية. يوضح ذلك أنهم لم ينقلوا الجهر بالاستفتاح والاستعاذة، واستدلت الأمة على عدم جهره بذلك، وإن كان لم ينقل نقلاً عاماً عدم الجهر بذلك. فبالطريق الذي يعلم عدم جهره بذلك، يعلم عدم جهره بالبسملة. وبهذا [٢٢/٤١٩] يحصل الجواب عما يورده بعض المتكلمين على هذا الأصل، وهو كون الأمور التي توافر المهم والدواعي على نقلها يمتنع ترك نقلها. فإنهم عارضوا أحاديث الجهر والقنوت والأذان والإقامة، فأما الأذان والإقامة، فقد نقل فعل هذا وهذا، وأما القنوت، فإنه قنت تارة وترك تارة. وأما الجهر، فإن الخبر عنه أمر وجودي، ولم ينقل فيدخل في القاعدة.

الوجه الثاني: أن الأمور العدمية لما احتج إلى نقلها، نقلت. فلما انقضى عصر الخلفاء الراشدين وصار بعض الأئمة يجهر بها كابن الزبير ونحوه، سأل بعض الناس بقايا الصحابة كأنس، فروى لهم أنس ترك الجهر بها. وأما مع وجود الخلفاء، فكانت السنة ظاهرة مشهورة ولم يكن في الخلفاء من يجهر بها، فلم يحتج إلى السؤال عن الأمور العدمية حتى ينقل.

«صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين: نصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال الله: حمدني عبدي. فإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، قال: أنسى علي عبدي. فإذا قال: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾، قال: مجدني عبدي - أو قال: فوض لي عبدي. فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، قال: هذه الآية بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل. فإذا قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قال: فهذا لعبدي، ولعبدي ما سأل»^(١).

وقد روى عبد الله بن زياد بن [سليمان]^(٢) - وهو كذاب - أنه قال: في أوله فإذا قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، قال ذكرني عبدي؛ [٢٢/٤٢٣] ولهذا اتفق أهل العلم على كذب هذه الزيادة، وإنما كثر الكذب في أحاديث الجهر؛ لأن الشيعة ترى الجهر، وهم أكذب الطوائف، فوضعوا في ذلك أحاديث لبسوا بها على الناس دينهم؛ ولهذا يوجد في كلام أئمة السنة من الكوفيين كسفيان الثوري أنهم يذكرون من السنة المسح على الخفين، وترك الجهر بالبسملة، كما يذكرون تقديم أبي بكر وعمر ونحو ذلك؛ لأن هذا كان من شعار الرافضة.

ولهذا ذهب أبو علي بن أبي هريرة أحد الأئمة من أصحاب الشافعي إلى ترك الجهر بها، قال: لأن الجهر بها صار من شعار المخالفين، كما ذهب من ذهب من أصحاب الشافعي إلى تسمة القبور؛ لأن التسطيع صار من شعار أهل البدع.

فحديث أبي هريرة دليل على أنها ليست من القراءة

سنة. ويمكن أن يقال: جهر من جهر بها من الصحابة، كان على هذا الوجه؛ ليعرفوا أن قراءتها سنة، لا لأن الجهر بها سنة.

ومن تدبر عامة الآثار الثابتة في هذا الباب، علم أنها آية من كتاب الله، وأنهم قرءوها لبيان ذلك، لا لبيان كونها من «الفاتحة»، وأن الجهر بها سنة، مثل ما ذكر ابن وهب في جامعه قال: أخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عباس، وأبي هريرة، وزيد بن أسلم، وابن شهاب مثله بغير هذا الحديث عن ابن عمر، أنه كان يفتح القراءة بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال ابن شهاب: يريد بذلك أنها آية من القرآن، فإن الله أنزلها، قال: وكان أهل الفقه يفعلون ذلك فيما مضى من الزمان، وحديث ابن عمر معروف من حديث حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا صلى جهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فإذا قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فهذا الذي ذكره ابن شهاب الزهري هو أعلم أهل زمانه بالسنة بين حقيقة الحال، فإن العدة في الآثار في قراءتها، إنما هي عن ابن عباس، وأبي هريرة وابن عمر. وقد عرف حقيقة حال أبي هريرة في ذلك، وكذلك غيره - رضي الله عنهم أجمعين.

[٢٢/٤٢٢] ولهذا كان العلماء بالحديث عن يروي الجهر بها ليس معه حديث صريح؛ لعلمه بأن تلك أحاديث موضوعة مكذوبة على رسول الله ﷺ، وإنما يتمسك بلفظ محتمل، مثل اعتمادهم على حديث نُعَيْم المَجْثَر عن أبي هريرة المتقدم. وقد رواه النسائي. فإن العارفين بالحديث يقولون: إنه عمدتهم في هذه المسألة ولا حجة فيه.

فإن في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة أظهر دلالة على نفي قراءتها من دلالة هذا على الجهر بها. فإن في

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥).

(٢) تصحيف، صوابه: (سلمان). انظر «الصيانة» ص ٢٦٤.

فلا يكون هذا مخالفاً لحديث أنس الذي في «الصحيح»، وحديث عائشة الذي في «الصحيح»، وغير ذلك. هذا، إن كان الحديث دالاً على أنه جهر بها، فإن لفظه ليس صريحاً بذلك من وجهين:

[٢٢/٤٢٥] أحدهما: أنه قال: قرأ ﴿يُسْمِرُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ثم قرأ أم القرآن، ولفظ القراءة محتمل أن يكون قراءها سراً، ويكون نعيم علم ذلك بقربه منه. فإن قراءة السر إذا قوت، يسمعها من يلي القارئ. ويمكن أن أبا هريرة أخبره بقراءتها، وقد أخبر أبو قتادة بأن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الأولين بفاتحة الكتاب، وسورة، وفي الأخيرتين بفاتحة الكتاب، وهي قراءة سر، كيف وقد بين في الحديث أنها ليست من «الفاتحة»، فأراد بذلك وجوب قراءتها، فضلاً عن كون الجهر بها سنة؟ فإن النزاع في الثاني أضعف.

الثاني: أنه لم يخبر عن النبي ﷺ أنه قراها قبل أم الكتاب، وإنما قال في آخر الصلاة: إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ. وفي الحديث أنه أمن وكبر في الخفض والرفع، وهذا ونحوه مما كان يتركه الأئمة، فيكون أشبههم برسول الله ﷺ من هذه الوجوه التي فيها ما فعله رسول الله ﷺ، وتركوه هم، ولا يلزم إذا كان أشبههم بصلاة رسول الله ﷺ أن تكون صلاته مثل صلاته، من كل وجه. ولعل قراءتها مع الجهر، أمثل من ترك قراءتها بالكلية عند أبي هريرة، وكان أولئك لا يقرءونها أصلاً، فيكون قراءتها - مع الجهر - أشبه عنده بصلاة رسول الله ﷺ، وإن كان غيره ينازع في ذلك.

[٢٢/٤٢٦] وأما حديث المعتمر بن سليمان عن أبيه، فيعلم أولاً: أن تصحيح الحاكم وحده وتوثيقه وحده لا يوثق به فيما دون هذا. فكيف في مثل هذا الموضوع الذي يعارض فيه بتوثيق الحاكم. وقد اتفق

الواجبة، ولا من القراءة المقسومة، وهو على نفي القراءة مطلقاً أظهر من دلالة حديث نعيم المجرم على الجهر. فإن في حديث نعيم المجرم أنه قرأ: ﴿يُسْمِرُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ثم قرأ أم القرآن. وهذا دليل على أنها ليست من القرآن عندهم. وحديث أبي هريرة الذي في مسلم يصدق ذلك، فإنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فهي خداج، فهي خلج»^(١)، فقال له رجل: يا أبا هريرة، أنا أحياناً أكون وراء الإمام، فقال: اقرأ بها [٢٢/٤٢٤] في نفسك يا فارسي، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين»^(٢) الحديث. وهذا صريح في أن أم القرآن التي يجب قراءتها في الصلاة عند أبي هريرة، هي القراءة المقسومة التي ذكرها مع دلالة قول النبي ﷺ على ذلك. وذلك ينفي وجوب قراءتها عند أبي هريرة فيكون أبو هريرة - وإن كان قرأ بها - قرأ بها استحباباً لا وجوباً.

والجهر بها - مع كونها ليست من «الفاتحة» - قول لم يقل به أحد من الأئمة الأربعة، وغيرهم من الأئمة المشهورين، ولا أعلم به قطلاً. لكن هي من «الفاتحة»، ويجب قراءتها - مع المخالفة بها - قول طائفة من أهل الحديث، وهو إحدى الروایتين عن أحمد. وإذا كان أبو هريرة إنما قراها استحباباً لا وجوباً - وعلى هذا القول لا تشرع المداومة على الجهر بها - كان جهره بها أولى أن يثبت دليلاً على أنه ليعرفهم استحباب قراءتها. وأن قراءتها مشروعنة، كما جهر عمر بالاستفتاح، وكما جهر ابن عباس بقراءة فاتحة الكتاب على الجنائزة، ونحو ذلك. ويكون أبو هريرة قصد تعريفهم أنها تقرأ في الجملة، وإن لم يجهر بها - وحيث،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥).

روايتهم الصريحة التي لا تقبل التأويل، وبأنهم من العدالة وال ضبط في الغاية التي لا تحتل المجازفة، أو أنه مكابر صاحب هوى يتبع هواه، ويدع موجب العلم والدليل.

ثم يقال: هب أن المعتبر أخذ صلاته عن أبيه، وأبوه عن أنس، وأنس عن النبي ﷺ، فهذا مجمل ومحتمل؛ إذ ليس يمكن أن يثبت كل حكم جزئي من أحكام الصلاة بمثل هذا الإسناد المجمل؛ لأنه من المعلوم أن مع طول الزمان وتعدد الإسناد، لا تضبط الجزئيات في أفعال كثيرة متفرقة حق الضبط، إلا بنقل مفصل لا مجمل. وإلا فمن المعلوم أن مثل منصور بن المعتبر، ومحمد بن أبي سليمان، والأعمش، وغيرهم، أخذوا صلاتهم عن إبراهيم التيمي وذويه، وإبراهيم أخذها عن علقمة والأسود ونحوهما، وهم أخذوها عن ابن مسعود، وابن مسعود عن النبي ﷺ. وهذا الإسناد أجل رجالاً من [٢٢/٤٢٨] ذلك الإسناد. وهؤلاء أخذ الصلاة عنهم أبو حنيفة والثوري وابن أبي ليلى، وأمثالهم من فقهاء الكوفة. فهل يجوز أن يجعل نفس صلاة هؤلاء هي صلاة رسول الله ﷺ بهذا الإسناد، حتى في موارد النزاع؟ فإن جاز هذا، كان هؤلاء لا يجهرون، ولا يرفعون أيديهم، إلا في تكبيرة الافتتاح، ويسفرون بالفجر، وأنواع ذلك مما عليه الكوفيون.

ونظير هذه، احتجاج بعضهم على الجهر بأن أهل مكة من أصحاب ابن جريج، كانوا يجهرون، وأنهم أخذوا صلاتهم عن ابن جريج، وهو أخذها عن عطاء، وعطاء عن ابن الزبير، وابن الزبير عن أبي بكر الصديق، وأبو بكر عن النبي ﷺ. ولا ريب أن الشافعي - رضي الله عنه - أول ما أخذ الفقه في هذه المسألة وغيرها عن أصحاب ابن جريج. كسعيد بن سالم القداح، ومسلم بن خالد الزنجي، لكن مثل هذه

أهل العلم في «الصحيح» على خلافه؟! ومن له أدنى خبرة في الحديث وأهله، لا يعارض بتوثيق الحاكم ما قد ثبت في «الصحيح» خلافه. فإن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح. حتى أن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما بلا نزاع، فكيف بتصحيح البخاري ومسلم؟! بل تصحيحه دون تصحيح أبي بكر بن خزيمة، وأبي حاتم بن حبان البستي، وأمثالهما، بل تصحيح الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في «مختاره» خير من تصحيح الحاكم، فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب، عند من يعرف الحديث.

وتحسين الترمذي - أحياناً - يكون مثل تصحيحه أو أرجح، وكثيراً ما يصحح الحاكم أحاديث يجزم بأنها موضوعة لا أصل لها، فهذا، هذا. والمعروف عن سليمان التيمي وابنه معتبر، أنها كانا يجهران باليسملة، لكن نقله عن أنس هو المنكر، كيف وأصحاب أنس الثقات الأثبات يروون عنه خلاف ذلك، حتى أن شعبة سأل قتادة عن هذا قال: أنت سمعت أنساً يذكر ذلك؟ قال: نعم. وأخبره باللفظ الصريح النافي للجهر.

ونقل شعبة عن قتادة ما سمعه من أنس في غاية الصحة، وأرفع [٢٢/٤٢٧] درجات الصحيح عند أهله؛ إذ قتادة أحفظ أهل زمانه، أو من أحفظهم. وكذلك إتيان شعبة وضبطه هو الغاية عندهم. وهذا مما يردُّ به قول من زعم أن بعض الناس روى حديث أنس بالمعنى الذي فهمه، وأنه لم يكن في لفظه إلا قوله: يستفتحون الصلاة بِ«الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، ففهم بعض الرواة من ذلك نفي قراءتها، فرواه من عنده، فإن هذا القول لا يقوله إلا من هو أبعد الناس علماً برواة الحديث، وألفاظ

أم لا؟ نزاعاً لا يقصر عن عمل غيرهم، وإجماع غيرهم، إن لم يزد عليه.

فتبين دفع ذلك العمل عن سليمان التيمي، وابن جُرَيْج، وأمثالهما بعمل أهل المدينة، لو لم يكن المنقول نقلاً صحيحاً صريحاً عن أنس يخالف ذلك، فكيف الأمر في رواية أنس أظهر وأشهر وأصح وأثبت من أن يعارض بهذا الحديث المجلد الذي لم يثبت، وإنما صححه مثل الحاكم، وأمثاله.

ومثل هذا - أيضاً - يظهر ضعف حديث معاوية الذي فيه أنه صلى بالصحابة بالمدينة، فأنكروا عليه ترك قراءة البسمة في أول «الفاتحة» وأول السورة حتى عاد يعمل ذلك. فإن هذا الحديث - وإن كان الدارقطني قال: إسناده ثقات، وقال الخطيب: هو أجود ما يعتمد عليه في هذه المسألة، كما نقل ذلك عنه نصر المقدسي - فهذا الحديث يعلم ضعفه من وجوه: أحدها: أنه يروى عن أنس - أيضاً - الرواية الصحيحة الصريحة المستفيضة الذي يرد هذا.

الثاني: أن مدار ذلك الحديث على عبد الله بن عثمان ابن خُثَيْم [٢٢/٤٣١] وقد ضعفه طائفة، وقد اضطربوا في روايته إسناده ومتناً، كما تقدم وذلك بين أنه غير محفوظ.

الثالث: أنه ليس فيه إسناده متصل السماع، بل فيه من الضعفة والاضطراب ما لا يؤمن معه الانقطاع أو سوء الحفظ.

الرابع: أن أنساً كان مقيماً بالبصرة، ومعاوية لما قدم المدينة لم يذكر أحد علمناه أن أنساً كان معه، بل الظاهر أنه لم يكن معه.

الخامس: أن هذه القضية بتقدير وقوعها كانت بالمدينة، والراوي لها أنس وكان بالبصرة، وهي مما تنافر الهمم والدواعي على نقلها. ومن المعلوم أن

الأسانيد المجلدة لا يثبت بها أحكام مفصلة تنازع الناس فيها.

ولئن جاز ذلك، ليكونن مالك أرجح من هؤلاء، فإنه لا يستريب عاقل أن الصحابة والتابعين، وتابعيهم الذين كانوا بالمدينة، أجلُّ قلدراً، وأعلم بالسنة، وأتبع لها من كان بالكوفة ومكة والبصرة. وقد احتج أصحاب مالك على ترك الجهر بالعمل المستمر بالمدينة، فقالوا: هذا [٢٢/٤٢٩] المحراب الذي كان يصلي فيه رسول الله ﷺ، ثم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم الأئمة، وهلم جراً. ونقلهم لصلاة رسول الله ﷺ نقل متواتر، كلهم شهدوا صلاة رسول الله ﷺ، ثم صلاة خلفائه، وكانوا أشد محافظة على السنة، وأشد إنكاراً على من خالفها من غيرهم، فيمتنع أن يغيروا صلاة رسول الله ﷺ، وهذا العمل يقتصر به عمل الخلفاء كلهم من بني أمية، وبني العباس، فإنهم كلهم لم يكونوا يجهرون، وليس لجميع هؤلاء غرض بالإطباق على تغيير السنة في مثل هذا، ولا يمكن أن الأئمة كلهم أقرتهم على خلاف السنة، بل نحن نعلم ضرورة أن خلفاء المسلمين وملوكهم لا يدلون سنة لا تتعلق بأمر ملكهم، وما يتعلق بذلك من الأهواء، وليست هذه المسألة مما للملوك فيها غرض.

وهذه الحجة إذا احتج بها المحتج، لم تكن دون تلك، بل نحن نعلم أنها أقوى منها، فإنه لا يشك مسلم أن الجزم بكون صلاة التابعين بالمدينة أشبه بصلاة الصحابة بها، والصحابة بها أشبه بصلاة رسول الله ﷺ، أقرب من الجزم بكون صلاة شخص أو شخصين أشبه بصلاة آخر، حتى ينتهي ذلك إلى نسخي ﷺ؛ ولهذا لم يذهب فاهب - قط - إلى أن عمل غير أهل المدينة [٢٢/٤٣٠] أو إجماعهم حجة، وإنما تنزع في عمل أهل المدينة وإجماعهم: هل هو حجة،

بل يقطع [٢٢/٤٣٣] بكونها من القرآن حيث كتبت، كما قطعتم بنفي كونها ليست منه. ومثل هذا النقل المتواتر عن الصحابة بأن ما بين اللوحين قرآن، فإن التفريق بين آية وآية يرفع الثقة بكون القرآن المكتوب بين لوحَي المصحف كلام الله، ونحن نعلم بالاضطرار أن الصحابة الذين كتبوا المصاحف نقلوا إلينا أن ما كتبه بين لوحَي المصحف كلام الله الذي أنزله على نبيه ﷺ، لم يكتبوا فيه ما ليس من كلام الله. فإن قال المنازع: إن قطعتم بأن البسمة من القرآن حيث كتبت، فكفروا الثاني، قيل لهم: وهذا يعارض حكمه إذا قطعتم بنفي كونها من القرآن، فكفروا منازعكم.

وقد اتفقت الأمة على نفي التكفير في هذا الباب، مع دعوى كثير من الطائفتين القطع بمذهبه؛ وذلك لأنه ليس كل ما كان قطعياً عند شخص يجب أن يكون قطعياً عند غيره، وليس كل ما ادعت طائفة أنه قطعي عندها، يجب أن يكون قطعياً في نفس الأمر، بل قد يقع الغلط في دعوى المدعي القطع في غير محل القطع، كما يغلط في سمعه وفهمه ونقله، وغير ذلك من أحواله، كما قد يغلط الحس الظاهر في مواضع، وحيثه، فيقال: الأقوال في كونها من القرآن ثلاثة: طرفان، ووسط.

[٢٢/٤٣٤] الطرف الأول: قول من يقول: إنها ليست من القرآن إلا في سورة «النمل»، كما قال مالك، وطائفة من الحنفية، وكما قاله بعض أصحاب أحمد. مدعياً أنه مذهبه، أو ناقلاً لذلك رواية عنه.

والطرف المقابل له: قول من يقول: إنها من كل سورة آية أو بعض آية، كما هو المشهور من مذهب الشافعي، ومن وافقه. وقد نقل عن الشافعي أنها ليست من أوائل السور غير «الفاتحة»، وإنها يستفتح بها في السور تبركاً بها. وأما كونها من الفاتحة، فلم

أصحاب أنس المعروفين بصحبته، وأهل المدينة، لم ينقل أحد منهم ذلك، بل المتقول عن أنس وأهل المدينة نقيض ذلك، والناقل ليس من هؤلاء ولا من هؤلاء.

السادس: أن معاوية لو كان رجع إلى الجهر في أول الفاتحة والسورة، لكان هذا - أيضاً - معروفاً من أمره عند أهل الشام الذين صحبوه، ولم ينقل هذا أحد عن معاوية. بل الشاميون كلهم - خلفاؤهم وعلماؤهم - كان مذهبهم ترك الجهر بها؛ بل الأوزاعي مذهبه فيها مذهب مالك لا يقرؤها سراً ولا جهراً، فهذه الوجوه وأمثالها، إذا تدبرها العالم؛ [٢٢/٤٣٢] قطع بأن حديث معاوية إما باطل لا حقيقة له، وإما مغير عن وجهه، وأن الذي حدث به بلغه من وجه ليس بصحيح، فحصلت الآفة من انقطاع إسناده.

وقيل: هذا الحديث لو كان تقوم به الحجة، لكان شاذاً؛ لأنه خلاف ما رواه الناس الثقات الأثبات عن أنس، وعن أهل المدينة، وأهل الشام، ومن شرط الحديث الثابت أن لا يكون شاذاً ولا معللاً، وهذا شاذ معلل، إن لم يكن من سوء حفظ بعض رواته.

والعمدة التي اعتمدها المصنفون في الجهر بها ووجوب قراءتها، إنها هو كتابتها في المصحف بقلم القرآن، وأن الصحابة جردوا القرآن عما ليس منه.

والذين نازعوه، دفعوا هذه الحجة بلا حق، كقولهم: القرآن لا يثبت إلا بقاطع، ولو كان هذا قاطعاً لكفر مخالفه. وقد سلك أبو بكر بن الطيب الباقلائي وغيره هذا المسلك، وادعوا أنهم يقطعون بخطأ الشافعي في كونه جعل البسمة من القرآن، معتمدين على هذه الحجة، وأنه لا يجوز إثبات القرآن إلا بالتواتر، ولا تواتر هنا، فيجب القطع بنفي كونها من القرآن.

والتحقيق أن هذه الحجة مقابلة بمثلها، فيقال لهم:

يثبت عنه فيه دليل.

والقول الوسط: أنها من القرآن حيث كتبت، وأنها مع ذلك ليست من السور، بل كتبت آية في أول كل سورة، وكذلك تتلى آية متفردة في أول كل سورة، كما تلاها النبي ﷺ حين أنزلت عليه سورة ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] كما ثبت ذلك في «صحيح مسلم»، كما في قوله: «إن سورة من القرآن هي ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي سورة تبارك الذي يبيده الملك»^(١) رواه أهل «السنن»، وحسنه الترمذي، وهذا القول قول عبد الله بن المبارك، وهو المنصوص الصريح عن أحمد بن حنبل.

وذكر أبو بكر الرازي أن هذا مقتضى مذهب أبي حنيفة عنده، [٢٢/٤٣٥] وهو قول سائر من حقق القول في هذه المسألة، وتوسط فيها جمع من مقتضى الأدلة، وكتابتها سطرًا مفصلاً عن السورة، ويؤيد ذلك قول ابن عباس: كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم^(٢). رواه أبو داود، وهؤلاء لهم في الفاتحة قولان، هما قولان، هما روايتان عن أحمد.

أحدهما: أنها من «الفاتحة» دون غيرها، تحب قراءتها حيث تحب قراءة الفاتحة.

والثاني: - وهو الأصح - لا فرق بين الفاتحة وغيرها في ذلك، وأن قراءتها في أول الفاتحة، كقراءتها في أول السور، والأحاديث الصحيحة توافق هذا القول، لا تخالفه. وحيث لا خلاف - أيضًا - في قراءتها في الصلاة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها واجبة وجوب الفاتحة، كمذهب

الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، وطائفة من أهل الحديث، بناء على أنها من الفاتحة.

والثاني: قول من يقول: قراءتها مكروهة سرًا وجهراً، كما هو المشهور من مذهب مالك.

والقول الثالث: أن قراءتها جائزة، بل مستحبة، وهذا مذهب [٢٢/٤٣٦] أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه. وأكثر أهل الحديث، وطائفة من هؤلاء يسوي بين قراءتها وترك قراءتها، ويخبر بين الأمرين معتقدين أن هذا على إحدى القراءتين، وذلك على القراءة الأخرى.

ثم مع قراءتها، هل يسن الجهر أو لا يسن؟ على ثلاثة أقوال:

قيل: يسن الجهر بها. كقول الشافعي، ومن وافقه.

وقيل: لا يسن الجهر بها، كما هو قول الجمهور من أهل الحديث والرأي، وفقهاء الأمصار.

وقيل: يخبر بينهما. كما يروى عن إسحاق، وهو قول ابن حزم وغيره.

ومع هذا، فالصواب أن ما لا يجهر به قد يشرع الجهر به لمصلحة راجحة. فيشرع للإمام - أحيانًا - لمثل تعليم المأمومين، ويسوغ للمصلين أن يجهروا بالكلمات اليسيرة أحيانًا. ويسوغ - أيضًا - أن يترك الإنسان الأفضل لتأليف القلوب، واجتماع الكلمة خوفًا من التنفير، عما يصلح كما ترك النبي ﷺ بناء البيت على قواعد إبراهيم؛ لكون قريش كانوا حديثي عهد بالجاهلية، وخشي تنفيرهم بذلك، [٢٢/٤٣٧] ورأى أن مصلحة الاجتماع والاتلاف، مقدمة على مصلحة البناء على قواعد إبراهيم.

وقال ابن مسعود - لما أكمل الصلاة خلف عثمان، وأنكر عليه فقيل له، في ذلك، فقال: الخلاف شر. ولهذا نص الأئمة كأحمد وغيره على ذلك بالأسلمة،

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٢٨٩١).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٧٨٨) والحدث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٤٨٦٤).

له. وهي ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾^(١) [الملك: ١] وهذا لا ينافي ذلك، فإن في «الصحيح» أن النبي ﷺ أغشى إغفاءً فقال: «لقد نزلت على أنفأ سورة. وقرأ ﴿يَسْمِ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾» لأن ذلك لم يذكر فيه أنها من السورة، بل فيه أنها تقرأ في أول السورة، وهذا سنة، فلأنها تقرأ في أول كل سورة، وإن لم تكن من السورة.

ومثله حديث ابن عباس: كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل ﴿يَسْمِ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٢) رواه أبو داود، ففيه أنها نزلت للفصل، وليس فيه أنها آية منها، و﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ ثلاثون آية بدون البسملة. ولأن العادين لايات القرآن لم يعد أحد منهم البسملة من السورة، لكن هؤلاء تنازعوا في «الفاتحة»: هل هي آية منها دون غيرها؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد:

[٢٢/٤٤٠] إحداهما: أنها من الفاتحة دون غيرها، وهذا مذهب طائفة من أهل الحديث، أظنه قول أبي عبيد، واحتج هؤلاء بالآثار التي رويت في أن البسملة من الفاتحة. وعلى قول هؤلاء، تحب قراءتها في الصلاة، وهؤلاء يوجبون قراءتها وإن لم يجهروا بها.

والثاني: أنها ليست من «الفاتحة»، كما أنها ليست من غيرها، وهذا أظهر فإنه قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، نصفها لي، ونصفها له، ولعبي ما سأل، يقول العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، يقول الله: حمدني عبدي. يقول العبد: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، يقول الله: أثنى عليّ عبدي. يقول العبد: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾، يقول الله: مجدي عبدي. يقول العبد: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ﴾، يقول

وفي وصل الوتر، وغير ذلك مما فيه العدول عن الأفضل إلى الجائز المفضل، مراعاة ائتلاف المأمومين، أو لتعرفهم السنة، وأمثال ذلك. والله أعلم.



[٢٢/٤٣٨] وَسئَل - أيضًا - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى :

عن ﴿يَسْمِ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ هل هي آية من أول كل سورة أفنونا ماجورين؟
فأجاب:

الحمد لله، اتفق المسلمون على أنها من القرآن في قوله: ﴿إِنَّهُمْ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُمْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]، وتنازعوا فيها في أوائل السور حيث كُتبت على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها ليست من القرآن، وإنما كُتبت تبركاً بها، وهذا مذهب مالك، وطائفة من الحنفية، ويحكي هذا رواية عن أحمد ولا يصح عنه، وإن كان قولاً في مذهبه.

والثاني: أنها من كل سورة، إما آية، وإما بعض آية، وهذا مذهب الشافعي - رضي الله عنه.

والثالث: أنها من القرآن حيث كُتبت آية من كتاب الله من أول كل سورة، وليست من السورة. وهذا مذهب ابن المبارك، وأحمد [٢٢/٤٣٩] بن حنبل - رضي الله عنه - وغيرهما. وذكر الرازي أنه مقتضى مذهب أبي حنيفة عنده. وهذا أعدل الأقوال.

فإن كتابتها في المصحف بقلم القرآن، تدل على أنها من القرآن وكتابتها مفردة مفصولة عما قبلها وما بعدها تدل على أنها ليست من السورة، ويدل على ذلك ما رواه أهل السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «إن سورة من القرآن ثلاثين آية، شفعت لرجل، حتى غفر

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٢٨٩١).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٧٨٨).

وإنما يروي أمثال هذه الأحاديث من لا يميز من أهل التفسير: كالتعلبي ونحوه، وكبعض من صنف في هذا الباب من أهل الحديث، كما يذكره طائفة من الفقهاء في كتب الفقه، وقد حكي القول بالجهر عن أحد وغيره بناء على إحدى الروايتين عنه من أنها من الفاتحة، فيجهر بها كما يجهر بسائر الفاتحة، وليس هذا مذهبه، بل يخاف بها عنده.

وإن قال: هي من الفاتحة لكن يجهر بها عنده لمصلحة راجحة، مثل أن يكون المصلون لا يقرءونها بحال، فيجهر بها ليعلمهم أن قراءتها سنة، كما جهر ابن عباس بالفاتحة على الجنائز، وكما جهر عمر بن الخطاب بالاستفتاح، وكما نقل عن أبي هريرة أنه قرأ بها، ثم قرأ بأمر الكتاب، وقال: أنا أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ. رواه النسائي. وهو أجود ما احتجوا به.

وكذلك فسر بعض أصحاب أحمد خلافه، أنه كان يجهر بها إذا كان المأمومون يتكرون على من لم يجهر بها، وأمثال ذلك. فإن الجهر بها والمخافتة سنة، فلو جهر بها المخافت، صحت صلاته بلا ريب. وجهور العلماء - كأبي حنيفة ومالك وأحمد والأوزاعي - لا يرون الجهر، لكن منهم من يقرؤها سرًا، كأبي حنيفة وأحمد وغيرهما، ومنهم من لا يقرؤها سرًا ولا جهراً، كمالك.

[٢٢/٤٤٣] وحجة الجمهور ما ثبت في «الصحيح» من أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم، وفي لفظ «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة، ولا آخرها»^(١) والله أعلم.



الله: فهذه الآية بيني وبين عبدني نصفين، ولعبدني ما سأل، يقول العبد: «أَمْدِنَا الْبَرَّطَ الْمَسْتَقِيمَ»، إلى آخرها. يقول الله: فهؤلاء لعبدني، ولعبدني ما سأل»^(٢). فلو كانت من الفاتحة، لذكرها كما ذكر غيرها.

وقد روي ذكرها في حديث موضوع، رواه عبد الله ابن زياد بن سَمْعَانَ، فذكره مثل التَّعْلَبِي في «تفسيره»، ومثل من جمع أحاديث الجهر، وأنها كلها ضعيفة، أو موضوعة. ولو كانت منها، لما كان للرب [٢٢/٤٤١] ثلاث آيات ونصف، وللعبد ثلاث ونصف. وظاهر الحديث أن القسمة وقعت على الآيات، فإنه قال: «فهؤلاء لعبدني». وهؤلاء إشارة إلى جمع، فَعَلِمَ أن من قوله: «أَمْدِنَا الْبَرَّطَ الْمَسْتَقِيمَ» إلى آخرها، ثلاث آيات على قول من لا يعد البسملة آية منها، ومن عدّها آية منها، جعل هذا آيتين.

وأيضاً، فإن «الفاتحة» سورة من سور القرآن، والبسملة مكتوبة في أولها، فلا فرق بينها وبين غيرها من السور في مثل ذلك، وهذا من أظهر وجوه الاعتبار.

وأيضاً، فلو كانت منها، لتليت في الصلاة جهراً، كما تلى سائر آيات السورة، وهذا مذهب من يرى الجهر بها كالشافعي وطائفة من المكيين والبصريين، فإنهم قالوا: إنها آية من الفاتحة يجهر بها: كسائر آيات الفاتحة، واعتمد على آثار متقولة بعضها عن الصحابة، وبعضها عن النبي ﷺ. فأما المأثور عن الصحابة، كابن الزبير ونحوه، ففيه صحيح، وفيه ضعيف. وأما المأثور عن النبي ﷺ، فهو ضعيف، أو موضوع، كما ذكر ذلك حفاظ الحديث كالدارقطني، وغيره.

ولهذا لم يرو أهل السنن والمسانيد المعروفة عن النبي [٢٢/٤٤٢] ﷺ في الجهر بها حديثاً واحداً.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩).

(٣) تصحيحه صوليه: (الدال). انظر «البيان» ص ٢٦٤.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥).

وسئل - رحمه الله -

هل من يلحن في الفاتحة تصح صلاته أم لا؟

فأجاب:

أما اللحن في الفاتحة الذي لا يحيل المعنى، فتصح صلاة صاحبه، إماماً أو منفرداً، مثل أن يقول: ﴿وَرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ﴿الضَّالِّينَ﴾ ونحو ذلك.

وأما ما قرئ به مثل: الحمد لله ربّ، وربّ، وربّ. ومثل: الحمد لله، والحمد لله، بضم [اللام]، أو بكسر الدال. ومثل: عليهم، وعليهم، وعليهم، وأمثال ذلك، فهذا لا يعدّ لحناً.

وأما اللحن الذي يحيل المعنى: إذا علم صاحبه معناه مثل أن يقول: (صراط الذين أنعمت عليهم) - وهو يعلم أن هذا ضمير المتكلم، لا تصح صلاته. وإن لم يعلم أنه يحيل المعنى واعتقد أن هذا ضمير المخاطب، ففيه نزاع. والله أعلم.



[٢٢/٤٤٤] وسئل - رحمه الله -

عمن يقرأ القرآن وما عنده أحد يسأله عن اللحن... إلخ وإذا وقف على شيء يطلع في المصحف: هل يلحقه إثم أم لا؟

فأجاب:

إن احتاج إلى قراءة القرآن قرأه بحسب الإمكان، ورجع إلى المصحف فيها يشكّل عليه، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، ولا يترك ما يحتاج إليه ويتهي به من القراءة؛ لأجل ما يعرض من الغلط أحياناً، إذا لم يكن فيه مفسدة راجعة. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

عما إذا نصب المخفوض في صلاته؟

فأجاب:

إن كان عالماً، بطلت صلاته؛ لأنه متلاعب في صلاته. وإن كان جاهلاً، لم تبطل على أحد الوجهين.



[٢٢/٤٤٥] وسئل - رحمه الله -

عن رجل يصلي يقوم وهو يقرأ بقراءة الشيخ أبي عمرو: فهل إذا قرأ لورش أو لنافع باختلاف الروايات - مع حمله قراءته لأبي عمرو - يأنم، أو تنقص صلاته أو ترد؟

فأجاب:

يجوز أن يقرأ بعض القرآن بحرف أبي عمرو، ويغضه بحرف نافع. وسواء كان ذلك في ركعة أو ركعتين، وسواء كان خارج الصلاة أو داخلها. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

هل روي عن النبي ﷺ أنه صلى بالأعراف أو بالأنعام جميعاً في المغرب، أو في صلاة غيرها، وإن كان قد رواه أحمد، هل هو صحيح، أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، نعم ثبت في الصحيح: أنه صلى في المغرب بالأعراف، ولكن لم يكن يداوم على ذلك، ومرة أخرى قرأ فيها بالمرسلات، ومرة أخرى قرأ فيها بالطور، وهذا كله في الصحيح. والله أعلم.



[٢٢/٤٤٦] وسئل: - رحمه الله -

عن رفع الأيدي بعد الركوع، هل يطل الصلاة أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، لا يطل الصلاة باتفاق الأئمة، بل أكثر أئمة المسلمين يستحبون هذا. كما استفاضت به السنة عن النبي ﷺ. من حديث ابن عمر، ومالك بن الحويرث، ووائل بن حجر، وأبي حميد الساعدي، وأبي قتادة الأنصاري، في عشرة من الصحابة، وحديث علي، وأبي هريرة، وغيرهم.

وهو مستحب عند جمهور العلماء، وهو مذهب الشافعي وأحمد، ومالك في إحدى الروايتين عنه، وأبو حنيفة قال: إنه لا يستحب، ولم يقل: إنه يطل صلاته، والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

عن قول النبي ﷺ: «ولا ينفع ذا الجِذِّ منك الجِذُّ» وهل هو بالخفض أو بالضم؟ أفتونا مأجورين.

[٢٢/٤٤٧] فأجاب:

الحمد لله، أما الأولى: فيالخفض. وأما الثانية: بالضم. والمعنى: أن صاحب الجذ لا ينفعه منك جذه أي: لا ينجيه ويخلصه منك جذه، وإنما ينجيه الإيمان والعمل الصالح.

و«الجذ» هو الفنى، وهو العظمة، وهو المال. بين ﷺ: أنه من كان له في الدنيا رئاسة ومال لم ينجه ذلك، ولم يخلصه من الله وإنما ينجيه من عذابه إيمانه وتقواه، فإنه ﷺ قال: «اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما

منعت، ولا ينفع ذا الجذ منك الجذ»^(١) فبين في هذا الحديث أصليين عظيمين:

أحدهما: توحيد الربوبية، وهو أن لا معطي لما منع الله، ولا مانع لما أعطاه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يسأل إلا هو.

والثاني: توحيد الإلهية، وهو بيان ما ينفع، وما لا ينفع، وأنه ليس كل من أعطي مالا أو دنيا أو رئاسة، كان ذلك نافعا له عند الله منجيا له من عذابه، فإن الله يعطي الدنيا من يحب، ومن لا يحب، ولا يعطي الإيمان إلا من يحب. قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَغَىٰ رُبَّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَتَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ۖ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَغَىٰ فَقَدَرَ عَلَىٰ رَزْقَهُ فَتَقُولُ رَبِّي أَهْسَنِ ۖ كَلَّا ۚ﴾ [الفجر: ١٥ - ١٧]، يقول: ما كل من وسعت عليه أكرمه، ولا كل من قدرت عليه أكون قد أهسته، بل هذا ابتلاء ليشكر العبد على السراء، ويصبر على الضراء، فمن رزق الشكر [٢٢/٤٤٨] والصبر، كان كل قضاء يقضيه الله خيرا له، كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقضي الله للمؤمن من قضاء إلا كان خيرا له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء، شكر فكان خيرا له. وإن أصابته ضراء، صبر، فكان خيرا له»^(٢).

وتوحيد الإلهية: أن يعبد الله، ولا يشرك به شيئا، فيطيعه، ويطيع رسله، ويفعل ما يحبه ويرضاه.

وأما توحيد الربوبية: فيدخل ما قدره وقضاه، وإن لم يكن مما أمر به وأوجبه وأرضاه، والعبد مأمور بأن يعبد الله، ويفعل ما أمر به، وهو توحيد الإلهية ويستعين الله على ذلك، وهو توحيد له، فيقول: ﴿إِنَّا لَنَعْبُدُكَ وَإِنَّا لَنَتَسَمِعُكَ﴾. والله أعلم.



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٤٤) ومسلم (٥٩٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٩٩).

منسوخ. والله أعلم.



[٢٢/٤٥٠] وسئل - رحمه الله -:

عما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم، وأن لا أكف لي ثوبًا، ولا شعرًا». وفي رواية «وأن لا أكف لي ثوبًا، ولا شعرًا»^(١) فما هو الكف؟ وما هو الكفت؟ وهل ضفر الشعر من الكفت؟

فأجاب:

الكفت: الجمع والضم، والكف: قريب منه، وهو منع الشعر والثوب من السجود، وينهى الرجل أن يصلي وشعره مغرور في رأسه، أو معقوص. وفيه عن النبي ﷺ: «مثل الذي يصلي وهو معقوص كمثل الذي يصلي وهو مكتوف»^(٢)؛ لأن المكتوف لا يسجد ثوبه، والمعقوص لا يسجد شعره، وأما الضفر مع إرساله، فليس من الكفت. والله أعلم.



[٢٢/٤٥١] وسئل - رحمه الله -:

عن رجل يصلي مأمومًا، ويجلس بين الركعات جلسة الاستراحة ولم يفعل ذلك الإمام، فهل يجوز ذلك له؟ وإذا جاز: هل يكون منقضاء لأجره؟ لأجل كونه لم يتابع الإمام في سرعة الإمام؟

فأجاب:

جلسة الاستراحة، قد ثبت في «الصحيح» أن النبي

وقال الشيخ الألباني: «وهذا سند صحيح. رجاله كلهم ثقات رجال مسلم إلى آخر كلامه - رحمه الله - وانظر الإرواء» (٣٥٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨١٢) ومسلم (٤٩٠).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٩٢).

[٢٢/٤٤٩] وسئل - رحمه الله -:

إذا أراد إنسان أن يسجد في الصلاة يتأخر خطوتين: هل يكره ذلك أم لا؟

فأجاب:

وأما التأخر حين السجود فليس بسنة، ولا ينبغي فعل ذلك. إلا إذا كان الموضع ضيقًا، فيتأخر ليتمكن من السجود.



وسئل - رحمه الله -:

عن الصلاة، واتقاء الأرض بوضع ركبتيه قبل يديه، أو يديه قبل ركبتيه؟

فأجاب:

أما الصلاة بكليهما، فجازة باتفاق العلماء. إن شاء المصلي، يضع ركبتيه قبل يديه. وإن شاء، وضع يديه ثم ركبتيه. وصلاته صحيحة في الحالتين باتفاق العلماء. ولكن تنازعوا في الأفضل.

ف قيل: الأول كما هو مذهب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد في إحدى الروايتين.

وقيل: الثاني، كما هو مذهب مالك، وأحمد في الرواية الأخرى. وقد روى بكل منهما حديث في «السنن» عن النبي ﷺ. ففي «السنن» عنه: أنه كان إذا صلى وضع ركبتيه ثم يديه، وإذا رفع رفع يديه ثم ركبتيه^(١). وفي «سنن أبي داود» وغيره أنه قال: «إذا سجد أحدكم، فلا يركب بروك الجمل، ولكن يضع يديه ثم ركبتيه»^(٢) وقد روي ضد ذلك، وقيل: إنه

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٨٣٨) والنسائي (١ / ١٦٥) والترمذي (٢٦٨) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٣٥٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري في «التاريخ» (١ / ١٣٩) وأبو داود (٨٤٠) والنسائي (١ / ١٤٩)، والدارمي (١ / ٣٠٣)،

الصلاة كبر ورفع يديه. وإذا ركع رفع يديه. وإذا قال: سمع الله لمن حمده رفع يديه. وإذا قام من الركعتين رفع يديه^(١) ورفع ذلك ابن عمر [٢٢/٤٥٣] إلى النبي ﷺ.

وعن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ: أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة، كبر ورفع يديه حدو منكبيه، ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته. وإذا أراد أن يركع، ويصنعه إذا رفع من الركوع، ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد. وإذا قام من الركعتين، رفع يديه كذلك وكبر^(٢). رواه أحمد وأبو داود، وهذا لفظه، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. وعن أبي حميد الساعدي أنه ذكر صفة صلاة النبي ﷺ وفيه: إذا قام من السجدين، كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، كما صنع حين افتتح الصلاة^(٣). رواه الإمام أحمد، وأبو داود، وابن ماجه والنسائي، والترمذي، وصححه.

فهذه أحاديث صحيحة ثابتة، مع ما في ذلك من الآثار، وليس لها ما يصلح أن يكون معارضاً مقاوماً، فضلاً عن أن يكون راجحاً. والله أعلم.



[٢٢/٤٥٤] وسئل شيخ الإسلام:

عن قوله ﷺ: «اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم»، إنك حميد

ﷺ جلسها، لكن تردد العلماء هل فعل ذلك من كبر السن للحاجة، أو فعل ذلك، لأنه من سنة الصلاة.

فمن قال بالنسبي: استحبابها، كقول الشافعي، وأحد في إحدى الروايتين.

ومن قال بالأول: لم يستحبها إلا عند الحاجة، كقول أبي حنيفة ومالك، وأحد في الرواية الأخرى. ومن فعلها لم ينكر عليه، وإن كان مأموماً، لكون التأخر بمقدار ما ليس هو من التخلف المنهي عنه عند من يقول باستحبابها. وهل هذا إلا فعل في محل اجتهاد؟ فإنه قد تعارض فعل هذه السنة عنده، والمبادرة إلى موافقة الإمام؛ [٢٢/٤٥٢] فإن ذلك أولى من التخلف، لكنه يسير، فصار مثل ما إذا قام من التشهد الأول قبل أن يكمله المأموم، والمأموم يرى أنه مستحب، أو مثل أن يسلم وقد بقي عليه يسير من الدعاء، هل يسلم أو يتمه؟

ومثل هذه المسائل هي من مسائل الاجتهاد، والأقوى أن متابعة الإمام أولى من التخلف، لفعل مستحب. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -:

عن رفع اليدين بعد القيام من الجلسة بعد الركعتين الأولين: هل هو مندوب إليه؟ وهل فعله النبي ﷺ، أو أحد من الصحابة؟ فأجاب:

نعم، هو مندوب إليه عند محققي العلماء العالمين بسنة رسول الله ﷺ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وقول طائفة من أصحابه، وأصحاب الشافعي وغيرهم. وقد ثبت ذلك عن النبي ﷺ في «الصالح» و«السنن». ففي «البخاري»، و«سنن أبي داود»، و«النسائي» عن نافع: أن ابن عمر كان إذا دخل في

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٣٦) وفي غير موضع من صحيحه، وسلم (٣٩٠).

(٢) حسن صحيح: أخرجه أبو داود (٧٤٤) وابن ماجه (٨٦٤) وقال الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود»: «حسن صحيح».

(٣) صحيح: أخرجه البخاري في «جزء رفع اليدين» (ص ٥) وأبو داود (٧٣٠) والترمذي (١٠٥ / ٢) وأحمد (٤٢٤ / ٥) وغيرهم والمحدث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٣٠٥).

وقد روي فيه: «كما صليت على إبراهيم»، و«كما باركت على إبراهيم» بدون لفظ الآل في الموضعين، وفي «صحيح البخاري» عن أبي سعيد الخدري قال: قلنا: يا رسول الله، هذا السلام عليك، فكيف الصلاة عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد عبدك ورسولك، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم»^(١).

وفي «صحيح مسلم» عن أبي مسعود الأنصاري قال: أئانا رسول الله ﷺ، ونحن في مجلس سعد بن عبادَةَ فقال له بشر بن سعد: أمرنا الله أن نصلي عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: فسكت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أنه لم يسأله، ثم قال رسول الله ﷺ [٢٢/٤٥٦]: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد، والسلام كما علمتم»^(٢) وقد رواه - أيضًا - غير مسلم؛ كمالك وأحمد وأبي داود والنسائي والترمذي بلفظ آخر.

وفي بعض طرقه: «كما صليت على إبراهيم، وكما باركت على إبراهيم» لم يذكر «الآل». وفي رواية: «كما صليت على إبراهيم، وكما باركت على آل إبراهيم». فهذه الأحاديث التي في الصحاح، لم أجد فيها ولا في نقل لفظ: «إبراهيم وآل إبراهيم»، وفي بعضها لفظ: «إبراهيم» وقد يميء في أحد الموضعين لفظ: «آل إبراهيم» وفي الآخر لفظ: «إبراهيم».

وقد روي لفظ: «إبراهيم، وآل إبراهيم» في حديث رواه البيهقي عن يحيى بن الصناور، عن رجل من بني الحارث، عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل: اللهم صل على

مجيد» الحديث. وقوله: «اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، هل الحديثان في الصيغة سواء؟ وما الحكم في ذكر الآل دون إبراهيم؟

فأجاب:

الحمد لله، هذا الحديث في «الصحاح» من أربعة أوجه: أشهرها حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: لقيني كعب بن عُجْرَةَ فقال: ألا أهدي لك هدية؟ خرج علينا رسول الله ﷺ، فقلنا: قد عرفنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك - وفي لفظ - وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»^(٣) رواه أهل «الصحاح»، والسنن، والمسانيد؛ كالبخاري ومسلم، وأبي داود والترمذي والنسائي، وابن ماجه، والإمام أحمد في «مسنده»، وغيرهم.

[٢٢/٤٥٥] وهذا لفظ الجماعة إلا أن الترمذي قال فيه: على إبراهيم، في الموضعين لم يذكر آله، وذلك رواية لأبي داود والنسائي. وفي رواية: «كما صليت على آل إبراهيم»^(٤)، وقال: «كما باركت على إبراهيم»^(٥)، ذكر لفظ الآل في الأول، ولفظ إبراهيم في الآخر.

وفي «الصحيحين» والسنن الثلاثة عن أبي حنيفة الساعدي أنهم قالوا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد»^(٦) هذا هو اللفظ المشهور،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٧٠) ومسلم (٤٠٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٦٩) ومسلم (٤٠٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٧٠).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٩٧).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٥).

الشافعي في «مسنده» عن أبي هريرة قال: قلنا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ يعني في الصلاة. قال: «تقولون: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم، ثم تسلمون علي».

[٢٢/٤٥٨] ومن المتأخرين من سلك في بعض هذه الأدعية والأذكار التي كان النبي ﷺ يقولها ويعملها باللفاظ متنوعة - ورويت باللفاظ متنوعة - طريقة محدثة بأن جمع بين تلك الألفاظ، واستحب ذلك، ورأى ذلك أفضل ما يقال فيها.

مثاله الحديث الذي في «الصحيحين» عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه قال: يا رسول الله، علمني دعاء أدعو به في صلاتي. قال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»^(٤). قد روي «كثيراً»^(٥) وروي «كبيراً»^(٦)، فيقول هذا القائل: يستحب أن يقول: «كثيراً، كبيراً». وكذلك إذا روي: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد»^(٧) وروي: «اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته»^(٨) وأمثال ذلك. وهذه طريقة محدثة لم يسبق إليها أحد من الأئمة المعروفين.

وطرد هذه الطريقة أن يذكر التشهد بجميع هذه الألفاظ المأثورة، وأن يقال: الاستفتاح بجميع الألفاظ المأثورة، وهذا مع أنه خلاف عمل المسلمين لم يستحبه أحد من أئمتهم؛ بل عملوا بخلافه، فهو بدعة في الشرع، فاسد في العقل.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥).

(٥) انظر ما قبله.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٠٥).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٩٧) ومسلم (١٠٥).

(٨) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٧).

محمد، وعلى آل محمد. وبارك على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد، وارحم محمدًا كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد»^(١). وهذا إسناد ضعيف لكن رواه ابن ماجه في «سننه» عن ابن مسعود موقوفاً قال: إذا صليتم [٢٢/٤٥٧] على رسول الله ﷺ فأحسنوا الصلاة، فإنكم لا تدرون لعل ذلك يعرض عليه، فقالوا له: فعملنا، قال: «قولوا: اللهم اجعل صلواتك، ورحمتك، وبركاتك على سيد المرسلين، وإمام المتقين وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك، إمام الخير، وقائد الخير، ورسول الرحمة. اللهم ابعته مقامًا محمودًا يغبط به الأولون والآخرين. اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد»^(٢). ولا يحضرني إسناد هذا الأثر، ولم يبلغني إلى الساعة حديث مسند بإسناد ثابت «كما صليت على إبراهيم، وكما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم»، بل أحاديث «السنن» توافق أحاديث «الصحيحين»، كما في «سنن أبي داود» عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من سره أن يكتال بالمكيال الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت فليقل: اللهم صل على محمد النبي، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين، وذريته وأهل بيته، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد»^(٣) رواه

(١) ضعيف: أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١ / ٤٠٢) والبيهقي في «الكبرى» (٢ / ٣٧٩) وفي سننه يحيى بن السباق وهو مجهول كما قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١ / ١٥٩).

(٢) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٩٠٦) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» (ص ٣٥٥ / ٥). الذي في الإسناد (يحيى بن السباق) وليس (الصنار) والله أعلم.

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٩٨٢) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٦٣٨).

أن يقرأ أحدها، أو هذا تارة وهذا تارة، لا الجمع بينهما، فإن النبي ﷺ لم يجمع بين هذه الألفاظ في آن واحد، بل قال هذا تارة، وهذا تارة، إذا كان قد قالمها. وأما إذا اختلفت الرواية في لفظ، فقد يمكن أنه قالمها، أو يمكن أنه رخص فيها، ويمكن أن أحد الراويين حفظ اللفظ دون الآخر، وهذا يبيح في مثل قوله: «كبيراً»، «كثيراً». وأما مثل قوله: «وعلي آل محمد»، وقوله في الأخرى: «وعلي أزواجه وذريته»، فلا ريب أنه قال هذا تارة، وهذا تارة؛ ولهذا احتج من احتج بذلك على تفسير «الآل»، وللناس في ذلك قولان مشهوران:

أحدهما: أنهم أهل بيته الذين حرموا الصدقة، وهذا هو المنصوص عن الشافعي وأحمد. وعلي هذا، ففي تحريم الصدقة على أزواجه وكونهم من أهل بيته روايتان عن أحمد:

إحداهما: لسن من أهل بيته، وهو قول زيد بن أرقم الذي رواه مسلم في صحيحه عنه.

[٢٢/٤٦١] والثانية: من من أهل بيته؛ لهذا الحديث. فإنه قال: «وعلي أزواجه وذريته» وقوله: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا» [الأحزاب: ٣٣]. وقوله في قصة إبراهيم: «رَزَقْنَاهُ آلَهُ وَرَكَّعْنَاهُ عَلَيْهِمْ أَهْلَ الْبَيْتِ» [هود: ٧٣]. وقد دخلت سارة. ولأنه استثنى امرأة لوط من آله، فدل على دخولها في الآل، وحديث الكساء يدل على أن علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً أحق بالدخول في أهل البيت من غيرهم، كما أن قوله في المسجد المؤسس على التقوى: «هو مسجدي هذا»^(١)، يدل على أنه أحق بذلك، وأن مسجد قباء - أيضاً - مؤسس على التقوى، كما دل عليه نزول الآية وسياقها، وكما أن أزواجه داخلات في آله وأهل بيته،

[٢٢/٤٥٩] أما الأول: فلأن تنوع ألفاظ الذكر والدعاء كتنوع ألفاظ القرآن مثل: «تسلمون» و«يسلمون»، و«باعدوا» و«بعدوا» و«أرجلكم» و«أرجلكم» ومعلوم أن المسلمين متفقون على أنه لا يستحب للقارئ في الصلاة، والقارئ عبادة وتدبراً خارج الصلاة، أن يجمع بين هذه الحروف، إنها يفعل الجمع بعض القراء بعض الأوقات ليمتنح بحفظه للحروف، وتمييزه للقراءات، وقد تكلم الناس في هذا.

وأما الجمع في كل القراءة المشروعة المأمور بها، فغير مشروع باتفاق المسلمين، بل يغير بين تلك الحروف، وإذا قرأ هذه تارة وهذه تارة، كان حسناً، كذلك الأذكار إذا قال تارة: «ظلماً كثيراً»، وتارة: «ظلماً كبيراً»، كان حسناً. كذلك إذا قال تارة: «علي آل محمد»، وتارة: «علي أزواجه وذريته»، كان حسناً. كما أنه في التشهد إذا تشهد تارة بتشهد ابن مسعود، وتارة بتشهد ابن عباس، وتارة بتشهد عمر كان حسناً، وفي الاستفتاح إذا استفتح تارة باستفتاح عمر، وتارة باستفتاح علي، وتارة باستفتاح أبي هريرة، ونحو ذلك كان حسناً.

وقد احتج غير واحد من العلماء - كالشافعي وغيره - على جواز الأنواع الماثورة في الشهادات ونحوها بالحديث الذي في «الصحيح» عن [٢٢/٤٦٠] النبي ﷺ أنه قال: «أنزل القرآن علي سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ، فاقراءوا بما تيسر»^(١) قالوا: فإذا كان القرآن قد رخص في قراءته سبعة أحرف، فغيره من الذكر والدعاء أولى أن يرخص في أن يقال على عدة أحرف. ومعلوم أن المشروع في ذلك

(١) صحيح: أخرجه بهذا اللفظ الشافعي (٩٤٠) وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧٨). والحديث أصله عند البخاري (٤٩٩١) ومسلم (٨١٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٩٨) بلفظ: «هو مسجدكم هذا».

ﷺ: «اللهم صل على آل أبي أوفى»^(١).

وكذلك لفظ: «أهل البيت» كقوله تعالى: ﴿وَرَحِّمْتُ آلَهُ وَبَرَكْتُ عَلَيْهِمْ عَلَىٰ أَهْلِ الْبَيْتِ﴾ [هود: ٧٣]، فإن إبراهيم داخل فيهم، وكذلك قوله: «من سره [٢٢/٤٦٣] أن يكتال بالمكيال الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت فليقل: اللهم صل على محمد النبي»^(٢) الحديث، وسبب ذلك أن لفظ «الآل» أصله أول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً، فقل: آل، ومثله باب، وناب. وفي الأفعال قال وعاد، ونحو ذلك. ومن قال: أصله أهل فقلت الهاء ألفاً، فقد غلط. فإنه قال ما لا دليل عليه، وادعى القلب الشاذ بغير حجة، مع مخالفته للأصل.

- وأيضاً، فإن لفظ الأهل يضيفونه إلى الجهاد، وإلى غير المعظم، كما يقولون: أهل البيت، وأهل المدينة، وأهل الفقير، وأهل المسكين. وأما الآل، فإنها يضاف إلى معظم من شأنه أن يؤول غيره، أو يسوسه، فيكون مآله إليه. ومنه الإيالة: وهي السياسة. فآل الشخص هم من يؤوله، ويؤول إليه، ويرجع إليه، ونفسه هي أول وأولى من يسوسه، ويؤول إليه. فلهذا كان لفظ آل فلان متناولاً له، ولا يقال: هو مختص به، بل يتناولونه ويتناول من يؤوله، فلهذا جاء في أكثر الألفاظ: «كما صليت على آل إبراهيم»، وكما باركت على آل إبراهيم» وجاء في بعضها: «إبراهيم» نفسه، لأنه هو الأصل في الصلاة والزكاة، وسائر أهل بيته. إنما يحصل لهم ذلك تبعاً. وجاء في بعضها ذكر هذا وهذا، تنبيهاً على هذين.

فإن قيل: فلم قيل: صل على محمد وعلي آل محمد، وبارك [٢٢/٤٦٤] علي محمد وآل محمد، فذكر هنا محمداً وآل محمد، وذكر هناك لفظ: «آل إبراهيم»، أو

كما دل عليه نزول الآية وسياقها. وقد تبين أن دخول أزواجه في آل بيته أصح، وإن كان موالين لا يدخلون في موالى آله، بدليل الصدقة على بريرة مولاة عائشة، ونبيه عنها أبا رافع مولى العباس. وعلى هذا القول، فالأصل هل هم من آله ومن أهل بيته الذين تحرم عليهم الصدقة؟ على روايتين عن أحمد: إحداهما: أنهم منهم، وهو قول الشافعي.

والثانية: ليسوا منهم، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك.

والقول الثاني: أن آل محمد هم أمته أو الأتقياء من أمته. وهذا [٢٢/٤٦٢] روي عن مالك إن صح. وقاله طائفة من أصحاب أحمد، وغيرهم. وقد يحتجون على ذلك بما روى الخلال، وتمام هذه: أنه سئل عن آل محمد فقال: «كل مؤمن تقي» وهذا الحديث موضوع لا أصل له.

والمقصود هنا: أن النبي ﷺ ثبت عنه أنه قال - أحياناً - «وعلي آل محمد» وكان يقول أحياناً: «وعلي أزواجه وذريته» فمن قال أحدهما، أو هذا تارة وهذا تارة، فقد أحسن. وأما من جمع بينهما، فقد خالف السنة.

ثم إنه فاسد من جهة العقل - أيضاً - فإن أحد اللفظين بدل عن الآخر، فلا يجمع بين البدل والمبدل، ومن تدبر ما يقول وفهمه، علم ذلك.

وأما الحكم في ذلك فيقال: لفظ آل فلان إذا أطلق في الكتاب والسنة، دخل فيه فلان، كما في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَفَرٌ أَمْ مَوْلَاكَ بِيْدِكَ مَكْرُومٌ﴾ [القصص: ٢٤]، وقوله: ﴿أَدْخِلُوا آلَ لَؤْلَؤَةَ فِي بَيْتِكَ مَعَ أَهْلِ الْبَيْتِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، وقوله: ﴿سَلِّمْ عَلَىٰ آلِ نَبِيِّكَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، ومنه قوله

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣٤٩) ومسلم (١٠٧٨).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٩٨٢).

إبراهيم؟

إنما طلبت تبعاً له، وأنه هو الأصل الذي بسببه طلبت الصلاة على آله، وهذا يتم بجواب السؤال المشهور، وهو أن قوله: «كما صليت على إبراهيم»، يشعر بفضيلة إبراهيم، لأن المشبه دون المشبه به، وقد أجاب الناس عن ذلك بأجوبة ضعيفة.

ف قيل: التشبيه عائد إلى الصلاة على الأول فقط، فقوله: «صل على محمد»، كلام منقطع، وقوله: «وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم»، كلام مبتدأ، وهذا نقله العمراني عن الشافعي، وهذا باطل عن الشافعي قطعاً لا يليق بعلمه وفصاحته. فإن هذا كلام ركيك في غاية البعد، وفيه من جهة العربية بحوث لا تليق بهذا الموضع.

[٢٢/٤٦٦] الثاني: قول من منع كون المشبه به أعلى من المشبه، وقال: يجوز أن يكونا متماثلين، قال صاحب هذا القول: والنبي ﷺ يفضل على إبراهيم من وجوه غير الصلاة، وهما متماثلان في الصلاة، وهذا أيضاً ضعيف؛ فإن الصلاة من الله من أعلى المراتب، أو أعلاها، ومحمد أفضل الخلق فيها، فكيف وقد أمر الله بها بعد أن أخبر أنه وملائكته يصلون عليه. وأيضاً، فالله وملائكته يصلون على معلم الخير، وهو أفضل معلمي الخير، والأدلة كثيرة لا يتسع لها هذا الجواب.

الثالث: قول من قال: آل إبراهيم فيهم الأنبياء الذين ليس مثلهم في آل محمد، فإذا طلب من الصلاة مثلاً صلى على هؤلاء، حصل لأهل بيته من ذلك ما يليق بهم، فإنهم دون الأنبياء، وبقيت الزيادة لمحمد ﷺ، فحصل له بذلك من الصلاة عليه مزية ليست لإبراهيم، ولا لغيره، وهذا الجواب أحسن مما تقدم.

وأحسن منه أن يقال: محمد هو من آل إبراهيم، كما روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ

قيل: لأن الصلاة على محمد وعلي آله ذكرت في مقام الطلب والدعاء، وأما الصلاة على إبراهيم، ففي مقام الخبر والقصة؛ إذ قوله: «على محمد وعلي آل محمد»، جملة طلبية. وقوله: «صليت على آل إبراهيم»، جملة خبرية. والجملة الطلبية إذا بسطت، كان مناسباً؛ لأن المطلوب يزيد بزيادة الطلب، وينقص بنقصانه.

وأما الخبر، فهو خبر عن أمر قد وقع وانقضى، لا يحتمل الزيادة والنقصان، فلم يمكن في زيادة اللفظ زيادة المعنى، فكان الإيجاز فيه والاختصار أكمل وأتم وأحسن؛ ولهذا جاء بلفظ آل إبراهيم تارة، ولفظ إبراهيم أخرى؛ لأن كلا اللفظين يدل على ما يدل عليه الآخر، وهو الصلاة التي وقعت ومضت، إذ قد علم أن الصلاة على إبراهيم التي وقعت، هي الصلاة على آل إبراهيم، والصلاة على آل إبراهيم، صلاة على إبراهيم. فكان المراد باللفظين واحداً مع الإيجاز والاختصار.

وأما في الطلب، فلو قيل: «صل الله على محمد»، لم يكن في هذا ما يدل على الصلاة على آل محمد، إذ هو طلب ودعاء ينشأ بهذا اللفظ ليس خبراً عن أمر قد وقع واستقر، ولو قيل: «صل على [٢٢/٤٦٥] آل محمد، لكان إنما يصلي عليه في العموم. ف قيل: «على محمد وعلي آل محمد»، فإنه يحصل بذلك الصلاة عليه بخصوصه، وبالصلاة على آله.

ثم إن قيل: إنه داخل في آله مع الاقتران، كما هو داخل مع الإطلاق، فقد صلى عليه مرتين خصوصاً وعموماً، وهذا ينشأ على قول من يقول: العام المعطوف على الخاص يتناول الخاص.

ولو قيل: إنه لم يدخل لم يضر؛ فإن الصلاة عليه خصوصاً تغني.

وأيضاً، ففي ذلك بيان أن الصلاة على سائر الآل

عَلَى الْمُتَلَمِّينَ [آل عمران: ٣٣].

فأجاب:

أما الحديث المذكور، فهو كذب موضوع، باتفاق أهل العلم. وكذلك الحديث الآخر. وكذلك سائر ما يروى في رفع الصوت بالصلاة عليه، مثل الأحاديث التي يروىها الباعة لتنفيق السلع، أو يروىها السُّؤال من قصاص وغيرهم لجمع الناس وجبايتهم، ونحو ذلك.

والصلاة عليه هي دعاء من الأدعية، كما علم النبي ﷺ أمته حين قالوا: قد علمنا السلام عليك، فكيف الصلاة عليك؟ فقال: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد. وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»^(١) أخرجاه في «الصحيحين». والسنة في الدعاء كله المخافة، إلا أن يكون هناك سبب يشرع له الجهر [٢٢/٤٦٩] قال تعالى: «ادْعُوا رَبَّكُمْ قَهْرًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِلِينَ» [الأعراف: ٥٥]، وقال تعالى عن زكريا: «إِذْ نَادَى رَبَّهُ يَذَّاءُ خَلِيًّا» [مريم: ٣].

بل السنة في الذكر كله ذلك، كما قال تعالى: «وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي تَقِيَّاتِكَ قَهْرًا وَخُفْيَةً وَذُنَّ الْجَهْرُ مِنَ الْقَوْلِ بِالْقُدْرَةِ وَالْأَصَالِ» [الأعراف: ٢٠٥] وفي «الصحيحين» أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا معه في سفر، فجعلوا يرفعون أصواتهم فقال النبي ﷺ: «أيها الناس، أزيغوا على أنفسكم، فإتكم لا تدهون أصم، ولا غائبًا، وإنا تدهون سميماً قريباً، إن الذي تدهونه أقرب إلى أحدكم من عرق راحلته»^(٢). وهذا الذي ذكرناه في الصلاة عليه والدعاء، مما اتفق عليه

قال ابن عباس: محمد من آل إبراهيم. وهذا بين. فإنه إذا دخل غيره من الأنبياء في آل إبراهيم، فهو أحق بالدخول فيهم، فيكون قولنا: كما صليت على آل [٢٢/٤٦٧] إبراهيم، متناولاً للصلاة عليه، وعلى سائر النبيين من ذرية آل إبراهيم. وقد قال تعالى: «وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ» [العنكبوت: ٢٧]، ثم أمرنا أن نصلي على محمد، وعلى آل محمد خصوصاً بقدر ما صلينا عليه مع سائر آل إبراهيم عموماً، ثم لأهل بيته من ذلك ما يليق بهم، والباقي له، فيطلب له من الصلاة هذا الأمر العظيم.

ومعلوم أن هذا أمر عظيم، يحصل له به أعظم مما لإبراهيم وغيره. فإنه إذا كان المطلوب بالدعاء إنما هو مثل المشبه به، وله نصيب وافر من المشبه، وله أكثر المطلوب، صار له من المشبه وحده أكثر مما لإبراهيم وغيره. وإن كان جملة المطلوب مثل المشبه، وانضاف إلى ذلك ما له من المشبه به، فظهر بهذا من فضله على كل من النبيين ما هو اللائق به ﷺ تسليماً كثيراً، وجزاه عنا أفضل ما جزى رسولاً عن أمته. اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد.



[٢٢/٤٦٨] وسئل - رحمه الله - :

عن الصلاة على النبي ﷺ هل الأفضل فيها سرّاً أم جهراً؟ وهل روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ازعجوا أعضاءكم بالصلاة عليّ» أم لا؟ والحديث الذي يروى عن ابن عباس أنه أمرهم بالجهر ليسمع من لم يسمع؟ أفئتنا ماجورين.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٧٠) ومسلم (٤٠٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٩٢) وفي غير موضع من صحيحه،

ومسلم (٢٧٠٤).

شيء، ورحمك شيء - إن أراد به أن ينفذ ما عند الله من ذلك - فهذا جاهل. فإن ما عند الله من الخير لا نفاذ له - وإن أراد أنه بدعائه معطيه جميع ما يمكن أن يعطاه، فهذا - أيضًا - جهل. فإن دعاءه ليس هو السبب الممكن من ذلك.



[٢٢/٤٧٢] وسئل - رحمه الله -

عن أقوام حصل بينهم كلام في الصلاة على النبي ﷺ منهم من قال: إنها فرض واجب في كل وقت، ومن لا يصلي عليه يأثم. وقال بعضهم: هي فرض في الصلاة المكتوبة؛ لأنها من فروض الصلاة، وما عدا ذلك فغير فرض؛ لكن موعود الذي يصلي عليه بكل مرة عشرة. فأجاب:

الحمد لله، مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين أنها واجبة في الصلاة، ولا تجب في غيرها، ومذهب أبي حنيفة، ومالك وأحمد في الرواية الأخرى أنها لا تجب في الصلاة، ثم من هؤلاء من قال: تجب في العمر مرة، ومنهم من قال: تجب في المجلس الذي يذكر فيه، والمسألة مبسطة في غير هذا الموضع. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

عن قوله ﷺ: «من صلى عليّ مرة، صلى الله عليه عشرًا».

ومن صلى عليّ عشرًا، صلى الله عليه مائة.

ومن صلى عليّ مائة، صلى الله عليه ألف مرة.

ومن لم يصل عليّ؛ يبقى في قلبه حشرات ولو دخل الجنة؛ إذا صلى العبد على الرسول ﷺ يصلي الله على ذلك العبد، أم لا؟

العلماء، فكلهم يأمرون العبد إذا دعا أن يصلي على النبي ﷺ كما يدعو، لا يرفع صوته بالصلاة عليه أكثر من الدعاء، سواء كان في صلاة، كالصلاة التامة، وصلاة الجنائزة، أو كان خارج الصلاة، حتى عقيب التلبية، فإنه يرفع صوته بالتلبية، ثم عقيب ذلك يصلي على النبي ﷺ، ويدعو سرًا، وكذلك بين تكبيرات العبد إذا ذكر الله، وصل على النبي ﷺ، فإنه وإن جهر بالتكبير، لا يجهز بذلك.

وكذلك لو اقتصر على الصلاة عليه ﷺ خارج الصلاة مثل أن يذكر فيصلي عليه، فإنه لم يستحب أحد من أهل العلم رفع [٢٢/٤٧٠] الصوت بذلك، فقاتل ذلك مخطئ مخالف لما عليه علماء المسلمين.

وأما رفع الصوت بالصلاة أو الرضا الذي يفعله بعض المؤذنين قدام بعض الخطباء في الجمع، فهذا مكروه أو محرم، باتفاق الأمة، لكن منهم من يقول: يصلي عليه سرًا، ومنهم من يقول: يسكت. والله أعلم.



[٢٢/٤٧١] وسئل - رحمه الله -

عمن يقول: «اللهم صلّ على سيدنا محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من صلاتك شيء» وبارك على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من بركاتك شيء، وارضم محمدًا وآل محمد حتى لا يبقى من رحمك شيء، وسلم على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من سلامك شيء، أفنونا مأجورين.

فأجاب:

الحمد لله، ليس هذا الدعاء مأثورًا عن أحد من السلف. وقول القائل: حتى لا يبقى من صلاتك

فأجاب:

وأما ما نقل عن علي، فإذا لم يكن على وجه الغلو وجعل ذلك شعارًا لغير الرسول، فهذا نوع من الدعاء، وليس في الكتاب والسنة ما يمنع منه، وقد قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وقال النبي ﷺ: «إن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام [٢٢ / ٤٧٤] في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث»^(٣). وفي حديث قبض الروح: «صلى الله عليك وعلى جسد كنت تعمركه»^(٤).

ولا نزاع بين العلماء أن النبي ﷺ يصلي على غيره كقوله: «اللهم صل على آل أبي أوفى»^(٥) وأنه يصلي على غيره تبعًا له، كقوله: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد»^(٦) والله أعلم.



وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -

فصل

المنصوص المشهور عن الإمام أحمد، أنه لا يدعو في الصلاة إلا بالأدعية المشروعة المأثورة، كما قال الأثرم: قلت لأحمد: يا إذا أدعو بعد التشهد؟ قال: بما جاء في الخبر.

قلت له: أو ليس قال رسول الله ﷺ: «ثم ليتخير من الدعاء ما شاء»^(٧)؟ قال: يتخير مما جاء في الخبر. فعاودته، فقال: ما في الخبر. هذا معنى كلام أحمد.

قلت: وقد بينت بعض أصل ذلك، لقوله: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وأن الدعاء ليس كله جائزًا، بل فيه عدوان محرم، والمشروع [٢٢ / ٤٧٥] لا عدوان فيه، وأن العدوان يكون تارة

الحمد لله رب العالمين، ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «من صلى عليّ مرة، صلى الله عليه عشراً»^(٨). وفي «السنن» عنه أنه قال: «ما اجتمع قوم في مجلس فلم يذكروا الله فيه، ولم يصلوا فيه علي، إلا كان عليهم ثرة يوم القيامة»^(٩) والثرة: النقص والحسرة. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

هل يجوز أن يصلى على غير النبي ﷺ، بأن يقال: اللهم صل على فلان؟

[٢٢ / ٤٧٣] فأجاب:

الحمد لله، قد تنازع العلماء: هل لغير النبي ﷺ أن يصلي على غير النبي ﷺ مفردًا؟ على قولين: أحدهما: المنع، وهو المتقول عن مالك، والشافعي، واختيار جدي أبي بكرات.

والثاني: أنه يجوز وهو المنصوص عن أحمد، واختيار أكثر أصحابه: كالقاضي، وابن عقيل، والشيخ عبد القادر. واحتجوا بما روي عن علي أنه قال لعمر: صلى الله عليك.

واحتج الأولون بقول ابن عباس: لا أعلم الصلاة تنبغي من أحد على أحد، إلا على رسول الله ﷺ. وهذا الذي قاله ابن عباس، قاله لما ظهرت الشيعة، وصارت تظهر الصلاة على علي دون غيره، فهذا مكروه منه، كما قال ابن عباس.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٥٩) ومسلم (٦٤٩).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٧٢).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٩٧) ومسلم (١٠٧٨).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٧٠) ومسلم (٤٠٥).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٨٣٥) بنحوه.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٨).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٤٤٦ / ٢) والترمذي (٢٤٢).

والحاكم (١ / ٤٩٦) والحديث صححه الشيخ الألباني

في «الصحيحة» (٧٤).

فلا يستحب، ولا يبطل الصلاة. والمكروه يكره ولا يطلها، كالاتفات في الصلاة، وكما لو تشهد في القيام، أو قرأ في القعود. والمحرم يطلها؛ لأنه من الكلام. وهذا تحقيق قول أحمد. فإنه لم يبطل الصلاة بالدعاء غير المأثور، لكنه لم يستحبه؛ إذ لا يستحب غير المشروع. وبين أن التخيير عاد إلى المشروع، والمشروع يكون بلفظ النص وبمعناه، إذ لم يقيد النبي ﷺ الدعاء بلفظ واحد، كالقراءة.

ولمّا لما كانت صلاة الجنازة مقصودها الدعاء، لم يوقت فيها وقتاً. ولما كان الذكر أفضل، كان أقرب إلى التوقيت، كالأذان والتلبية، ونحو ذلك.

فأما قول الجدل - رحمه الله - إلا بما ورد في الأخبار، وبما يرجع إلى أمر دينه، ففيه نظر. فإن أحمد لم يذكر إلا الأخبار. وأيضاً، [٢٢/٤٧٧] فالدعاء بمصالح الدنيا جائز، فإنه مشروع. والدعاء ببعض أمور الدين قد يكون من العدوان، كما ذكر عن الصحابة، وكما لو سأل منازل الأنبياء. فالأجود أن يقال: إلا بالدعاء المشروع المستنون، وهو ما وردت به الأخبار، وما كان في معناه؛ لأن ذلك لم يوجب علينا التعبد بلفظه، كالقرآن.

ونحن منعنا من ترجمة القرآن؛ لأن لفظه مقصود. وكذلك التكبير ونحوه. فأما الدعاء، فلم يوقت فيه لفظ، لكن كرهه أحد بغير العربية. فالمراتب ثلاثة:

القراءة، والذكر، والدعاء باللفظ المنصوص، ثم باللفظ العربي في معنى المنصوص، ثم باللفظ العجمي. فهذا كرهه أحد في الصلاة. وفي البطلان به خلاف، وهو من باب البدل. وأهل الرأي يجوزون - مع تشدهم في المنع من الكلام في الصلاة. حتى كرهوا الدعاء الذي ليس في القرآن، أو ليس في الخبر، وأبطلوا به الصلاة - يجوزون الترجمة بالعجمية، فلم يجعل بالعربية عبادة، وجوزوا التكبير بكل لفظ يدل

في كثرة الألفاظ، وتارة في المعاني، كما قد فر الصحابة ذلك؛ إذ قال هذا لابنه لما قال: اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها، وقال الآخر: أسألك الجنة وقصورها، وأنهارها، وأعوذ بك من النار، وسلاسلها وأغلالها. فقال: أي بني، سل الله الجنة، وتعوذ به من النار، فقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الدعاء والطهور»^(١). والاعتداء يكون في العبادة وفي الزهد. وقول أحمد: بما جاء في الخبر، حسن، فإن اللام في الدعاء للدعاء الذي يحبه الله، ليس لجنس الدعاء، فإن من الدعاء ما يحرم.

فإن قيل: ما جاز من الدعاء خارج الصلاة، جاز في الصلاة، مثل سؤاله: داراً، وجارية حسنة. قيل: ومن قال: إن مثل هذا مشروع خارج الصلاة، وأن مثل هذه الألفاظ ليست من العدوان؟ وحيتذ، فيقال: الدعاء المستحب هو الدعاء المشروع، فإن الاستحباب إنما يتلقى من الشارع فما لم يشرعه لا يكون مستحباً، بل يكون شرع من الدين ما لم يأذن به الله، فإن الدعاء من أعظم الدين، لكن إذا دعا بدعاء لم يعلم أنه مستحب، أو علم أنه جائز غير مستحب، لم تبطل صلاته بذلك. فإن الصلاة إنما تبطل بكلام الأدميين، والدعاء ليس من جنس كلام الأدميين، بل هو [٢٢/٤٧٦] كما لو أثنى على الله بثناء لم يشرع له، وقد وجد مثل هذا من بعض الصحابة على عهد النبي ﷺ، ولم ينكر عليه كونه أثنى ثناءً لم يشرع له في ذلك المكان، بل نفى ما له فيه من الأجر. ومن الدعاء ما يكون مكروهاً ولا تبطل به الصلاة، ومنه ما تبطل به الصلاة. فالدعاء خمسة أقسام.

الذي يشرع هو الواجب والمستحب. وأما المباح،

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٦٣٥٤) وأبو داود (٩٦) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٣٩٦).

قدير. الحمد لله وسبحان الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ودعا استجيب له، وإن تَوْضُأً قبلت صلاته^(١) فقد أخبر أن هذه الكلمات الخمس، إذا افتتح بها المستيقظ من الليل كلامه، كان ذلك سبباً لإجابة دعائه، ولقبول صلاته، إذا تَوْضُأً بعد ذلك. فيكون افتتاح الصلاة بذلك سبباً لقبولها، وما فيها من الدعاء، أو حمد الله، والثناء عليه قبل دعائه. ولذلك أمر النبي ﷺ بذلك في حديث المسيء فقال: «كبر فاحمد الله، وأثن عليه، ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن».

وأيضاً، ففي أحاديث أخر من أحاديث الافتتاح أنه كان يقول: «الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً، الحمد لله كثيراً، الحمد لله كثيراً، الحمد لله كثيراً»^(٢) وهذا معناها.

وأيضاً، فإنها مستحبة بين تكبيرات العيد الزوائد، كما نقل ذلك عن ابن مسعود، وتلك التكبيرات هي من جنس تكبيرات الافتتاح.

وأيضاً، ففي الحديث الآخر من أحاديث الاستفتاح، أنه كان يكبر عشراً، ويمجد عشراً، ويسبح عشراً، أو كما قال. فتوافق معاني الأحاديث الكثيرة على معنى هذا الافتتاح، [٢٢/٤٨٠] كتوافق معنى تشهد أبي موسى وغيره على معنى تشهد ابن مسعود. وإذا كان الذكر الواحد قد جاءت عامة الأذكار بمعناه، كان أرجح مما لم يبين فيه إلا حديث واحد؛ لأنه يدل على كثرة قصد النبي ﷺ لتلك المعاني، وما كثر قصده واختياره له كان مقدماً على ما لم يكثر.

ويؤيد ذلك أن هذه الكلمات مشروعة في دبر الصلوات المكتوبات - أيضاً. كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة، فتكون هي من الفواتح

على التعظيم.

فهم توسعوا في إبدال القرآن بالعجمية، وفي إبدال الذكر بغيره من الأذكار، ولم يتوسعوا مثله في الدعاء. وأحمد وغيره من الأئمة [٢٢/٤٧٨] بالعكس: الدعاء عندهم أوسع، وهذا هو الصواب؛ لأن النبي ﷺ قال: «ثم ليخير من الدعاء أعجبه إليه»^(٣) ولم يوقت في دعاء الجنائز شيئاً، ولم يوقت لأصحابه دعاء معيناً، كما وقت لهم الذكر، فكيف يقيد ما أطلقه الرسول ﷺ من الدعاء، ويطلق ما قيده من الذكر، مع أن الذكر أفضل من الدعاء، كما قررناه في غير هذا الموضع؟!

ولهذا توجب الأذكار العلمية ما لم يجب من الثنائية.

ولهذا كان أفضل الكلام بعد القرآن، الكلمات الباقيات الصالحات: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٤) فأمر النبي ﷺ بهذه الكلمات لمن عجز عن القرآن، وقال: «هن أفضل الكلام بعد القرآن»^(٥) ولهذا كان أفضل الاستفتاحات في الصلاة، ما تضمنت ذلك، وهو قوله: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك»^(٦) لِمَا قد بيناه في غير هذا الموضع.

وذكرنا أن هذا ثناء، فهو أفضل من الدعاء، وهو ثناء بمعنى أفضل الكلام بعد القرآن، وذلك مقتضى للإجابة، يبين ذلك ما رواه البخاري في «صحيحه» عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: [٢٢/٤٧٩] «من تعار من الليل، فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١١٥٤).

(٦) ضعيف: أخرجه أبو داود (٧٦٤).

والمؤمنون يدعون بعد السلام، بل كان يذكر الله بالتهليل والتحميد والتسبيح والتكبير، كما جاء في الأحاديث الصحيحة. والله أعلم.



والخواتم التي أوتيتها نبينا ﷺ. فإنه أوتي فواتح الكلم، وجوامعها، وخواتمه صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً.



وسئل - رحمه الله -

هل الدعاء عقب الفرائض، أم السنن، أم بعد التشهد في الصلاة؟

فأجاب:

السنة التي كان النبي ﷺ يفعلها ويأمر بها، أن يدعو في التشهد قبل السلام. كما ثبت عنه في الصحيح أنه كان يقول بعد التشهد: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال»^(١).

[٢٢/٤٨١] وفي «الصحيح» - أيضاً - أنه أمر بهذا الدعاء بعد التشهد. وكذلك في «الصحيح» أنه كان يقول بعد التشهد قبل السلام: «اللهم اغفر لي ما قدمت، وما أخرت، وما أسررت، وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم، وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت»^(٢) وفي «الصحيح» أن أبا بكر قال: يا رسول الله، علمني دعاء أدعو به في صلاتي. فقال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»^(٣).

وفي «الصحيح» أحاديث غير هذه، أنه كان يدعو بعد التشهد وقبل السلام، وكان يدعو في سجوده. وفي رواية كان يدعو إذا رفع رأسه من الركوع، وكان يدعو في افتتاح الصلاة. ولم يقل أحد عنه أنه كان هو

وسئل - رحمه الله -

عن قال: لا يجوز الدعاء إلا بالتسعة والتسعين اسماً، ولا يقول: يا حنان، يا منان، ولا يقول: يا دليل الحائرين، فهل له أن يقول ذلك؟

[٢٢/٤٨٢] فأجاب:

الحمد لله، هذا القول وإن كان قد قاله طائفة من المتأخرين كأبي محمد بن حزم وغيره، فإن جمهور العلماء على خلافه، وعلي ذلك مضى سلف الأمة وأئمتها، وهو الصواب لوجوه:

أحدها: أن التسعة والتسعين اسماً لم يرد في تعيينها حديث صحيح عن النبي ﷺ، وأشهر ما عند الناس فيها حديث الترمذي الذي رواه الوليد بن مسلم عن شعيب عن أبي حمزة، وحفاظ أهل الحديث يقولون: هذه الزيادة مما جمعه الوليد بن مسلم عن شيوخه من أهل الحديث، وفيها حديث ثان أضعف من هذا. رواه ابن ماجه. وقد روي في عددها غير هذين النوعين من جمع بعض السلف.

وهذا القائل الذي حصر أسماء الله في تسعة وتسعين، لم يمكنه استخراجها من القرآن، وإذا لم يقد على تعيينها دليل يجب القول به لم يمكن أن يقال: هي التي يجوز الدعاء بها دون غيرها؛ لأنه لا سبيل إلى تمييز الأمور من المحظور. فكل اسم يجهل حاله، يمكن أن يكون من المأمور، ويمكن أن يكون من المحظور. وإن قيل: لا تدعوا إلا باسم له ذكر في الكتاب والسنة، قيل: هذا أكثر من تسعة وتسعين.

الوجه الثاني: أنه إذا قيل تعيينها على ما في حديث

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٣٣) ومسلم (٥٨٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥).

وأيضاً، فقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله وتر يحب الوتر»^(٢). وليس هذا الاسم في هذه التسعة والتسعين، وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «إن الله جميل يحب الجمال»^(٣) وليس هو فيها. وفي الترمذي وغيره أنه قال: «إن الله نظيف يحب النظافة»^(٤) وليس هذا فيها، وفي «الصحيح» عنه أنه قال: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً»^(٥) وليس هذا فيها. وتبع هذا يطول.

ولفظ التسعة والتسعين المشهورة عند الناس في الترمذي: «الله. الرحمن. الرحيم. الملك. القدوس. السلام. المؤمن. المهيمن. العزيز. الجبار. المتكبر. الخالق. البارئ. المصور. الغفار. القهار. الوهاب. الرزاق. الفتاح. العليم. القابض. الباسط. الخافض. الرافع. المعز. المذل. السميع. البصير. الحكيم. العدل. اللطيف. الخبير. الحليم. العظيم. الغفور. الشكور. العلي. الكبير. الحفيظ. المقيت. الحسيب. الجليل. الكريم. الرقيب. المجيب. الواسع. الحكيم. الودود. المجيد. الباعث. الشهيد. الحق. الوكيل. القوي. [٢٢/٤٨٥] المتين. الولي. الحميد. المحصي. المبدئ. المعيد. المحيي. المميت. الحي. القيوم. الواجد. الماجد. الأحد - ويروى الواحد - الصمد. القادر. المقتر. المقدم. المؤخر. الأول. الآخر. الظاهر. الباطن. الوالي. المتعالي. البر. التواب. المستقم. العفو. الرؤوف. مالك الملك ذو الجلال والإكرام. المقسط. الجامع. الغني. المغني. المعطي. المانع. الضار. النافع. النور. الهادي. البديع. الباقي. الوارث. الرشيد. الصبور. الذي ليس كمثل شيء وهو السميع البصير»^(٦).

الترمذي مثلاً، ففي الكتاب والسنة أسماء ليست في ذلك الحديث، مثل اسم [٢٢/٤٨٣] «الرب»، فإنه ليس في حديث الترمذي، وأكثر الدعاء الم شروع إنما هو بهذا الاسم، كقول آدم: «رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا» [الأعراف: ٢٣]، وقول نوح: «رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَتَّخِلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ» [هود: ٤٧]، وقول إبراهيم: «رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ» [إبراهيم: ٤١]، وقول موسى: «رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي» [القصص: ١٦]، وقول المسيح: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ» [المائدة: ١١٤]، وأمثال ذلك. حتى إنه يذكر عن مالك وغيره، أنهم كرهوا أن يقال: يا سيدي، بل يقال: يا رب، لأنه دعاء النبيين، وغيرهم، كما ذكر الله في القرآن.

وكذلك اسم «المتان» ففي الحديث الذي رواه أهل «السنن» أن النبي ﷺ سمع داعياً يدعو: اللهم إني أسألك بأن لك الملك، أنت الله المتان، بديع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم، فقال النبي ﷺ: «لقد دعا الله باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى»^(٧) وهذا رد لقول من زعم أنه لا يمكن في أسمائه المتان.

وقد قال الإمام أحمد - رضي الله عنه - لرجل ودعه قل: يا دليل الحائرين، دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين. وقد أنكر طائفة من أهل الكلام: كالقاضي أبي بكر، وأبي الوفاء بن عقيل، أن يكون من أسمائه الدليل؛ لأنهم ظنوا أن الدليل هو [٢٢/٤٨٤] الدلالة التي يستدل بها، والصواب ما عليه الجمهور؛ لأن الدليل في الأصل هو الم عرف للمدلول، ولو كان الدليل ما يستدل به، فالعبد يستدل به - أيضاً - فهو دليل من الوجهين جميعاً.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٤٧٥) وابن ماجه (٣٨٥٧) والخطيب صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن الترمذي».

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤١٠) ومسلم (٢٦٧٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٩١).

(٤) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٧٩٩).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٠١٥).

(٦) ضعيف: أخرجه الترمذي (٣٥٠٧) وابن ماجه (٣٨٦١) والخطيب

وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة^(١)، أن في أسماؤه تسعة وتسعين من أحصاها دخل الجنة، كما يقول القائل: إن لي ألف درهم أعدتها للصدقة، وإن كان ماله أكثر من ذلك.

والله في القرآن قال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَلَدَعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فأمر أن يدعى بأسماؤه الحسنى مطلقًا، ولم يقل: ليست أسماؤه الحسنى إلا تسعة وتسعين اسمًا، والحديث قد سلم معناه. والله أعلم.



[٤٨٧/٢٢] ومثله - رحمه الله -:

عن رجل قال: إذا دعا العبد لا يقول: يا الله، يا رحمن؟
فأجاب:

الحمد لله، لا خلاف بين المسلمين أن العبد إذا دعا ربه يقول: يا الله، يا رحمن، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، كما قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا مِمَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وكان النبي ﷺ يقول في دعائه: «يا الله يا رحمن» فقال المشركون: محمد ينهانا أن ندعو إلهين، وهو يدعو إلهين، فقال الله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا مِمَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ أي: المدعو إله واحد، وإن تعددت أسماؤه، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَلَدَعُوهُ بِهَا وَذُكِرُوا الَّذِينَ يُلْحِقُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

ومن أنكر أن يقال: يا الله يا رحمن، فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل. والله أعلم.



ومن أسماؤه التي ليست في هذه التسعة والتسعين، اسمه: «السبح»، وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «سبح قدوس»^(٢). واسمه «الشافي» كما ثبت في «الصحيح» أنه كان يقول: «أذهب الباس رب الناس، واشف أنت الشافي، لا شافي إلا أنت شفاء لا يغادر سقمًا»^(٣). وكذلك أسماؤه المضافة مثل: أرحم الراحمين، وغير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا رب فيه، ومقلب القلوب، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة، وثبت في الدعاء بها بإجماع المسلمين، وليس من هذه التسعة والتسعين.

الوجه الثالث: ما احتج به الخطابي وغيره، وهو حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أصاب عبدًا قط [٤٨٦/٢٢] هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، وشفاء صلري، وجلاء حزني، وذهب غمي، وهي، إلا أذهب الله همه وغمه وأبدله مكانه فرحًا» قالوا: يا رسول الله، أفلا تتعلمهن؟ قال: «بلى ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن»^(٤) رواه الإمام أحمد في «المستند»، وأبو حاتم بن حبان في «صحيحه».

قال الخطابي وغيره: فهذا يدل على أن له أسماء استأثر بها، وذلك يدل على أن قوله: «إن لله تسعة

ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (١٩٤١).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٧٥) ومسلم (٢١٩١).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (١ / ٣٩١) والحاكم (١ / ٥٠٩) وابن حبان في «صحيحه» (٢٣٧٢) والخطيب صحيحه الشيخ الألباني في «الصحيح» (١٩٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٣٦) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٢٦٧٧).

يعلم ضجيج الأصوات، باختلاف اللغات، على تنوع الحاجات.



وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

فصل

وأما السلام من الصلاة، فالمختار عند مالك ومن تبعه من أهل المدينة تسليمه واحدة في جميع الصلاة، فرضها ونقلها، المشتملة على الأركان الفعلية، أو على ركن واحد.

[٢٢/٤٩٠] وعند أهل الكوفة: تسليمتان، في جميع ذلك، ووافقهم الشافعي.

والمختار في المشهور عن أحمد: أن الصلاة الكاملة المشتملة على قيام وركوع وسجود يسلم منها تسليمتان، وأما الصلاة بركن واحد، كصلاة الجنائز، وسجود التلاوة، وسجود الشكر: فالمختار فيها تسليمه واحدة، كما جاءت أكثر الآثار بذلك.

فالخروج من الأركان الفعلية المتعددة بالتسليم المتعدد، ومن الركن الفعلي المفرد بالتسليم المفرد. فإن صلاة النبي ﷺ كانت معتدلة، فما طولها أعطى كل جزء منها حظه من الطول، وما خففها أدخل التخفيف على عامة أجزائها.



وسئل - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

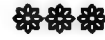
عن رجل إذا سلم عن يمينه يقول: السلام عليكم ورحمة الله، أسألك الفوز بالجنة، وعن شماله: السلام عليكم، أسألك النجاة من النار، فهل هذا مكروه أم لا؟ فإن كان مكروهاً، فما الدليل على كراهته؟

[٢٢/٤٨٨] وسئل - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

عن امرأة سمعت الحديث «اللهم إني عبدك، وابن عبدك، ناصيتي بيدك» إلى آخره فداومت على هذا اللفظ، فقيل لها: قولي: اللهم إني أمتك، بنت أمتك، إلى آخره، فأبت إلا المداومة على اللفظ، فهل هي مصيبة، أم لا؟

فأجاب:

بل ينبغي لها أن تقول: اللهم إني أمتك، بنت عبدك، ابن أمتك، فهو أولى وأحسن. وإن كان قولها: عبدك ابن عبدك له مخرج في العربية، كلفظ الزوج، والله أعلم.



وسئل - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

عن رجل دعا دعاء ملحوناً، فقال له رجل: ما يقبل الله دعاء ملحوناً؟

فأجاب:

من قال هذا القول فهو آثم مخالف للكتاب والسنة، ولما كان عليه السلف، وأما من دعا الله مخلصاً له الدين بدعاء جاتز سمعه [٢٢/٤٨٩] الله، وأجاب دعاءه سواء كان معرباً أو ملحوناً، والكلام المذكور لا أصل له، بل ينبغي للداعي إذا لم تكن عادته الإعراب ألا يتكلف الإعراب، قال بعض السلف: إذا جاء الإعراب، ذهب الخشوع، وهذا كما يكره تكلف السجع في الدعاء، فإذا وقع بغير تكلف فلا بأس به، فإن أصل الدعاء من القلب، واللسان تابع للقلب.

ومن جعل همته في الدعاء تقويم لسانه، أضعف توجه قلبه، ولهذا يدعو المضطر بقلبه دعاء يفتح عليه، لا يحضره قبل ذلك، وهذا أمر يجده كل مؤمن في قلبه. والدعاء يجوز بالعربية، وبغير العربية، والله - سبحانه - يعلم قصد الداعي، ومراده، وإن لم يقرم لسانه، فإنه

فأجاب:

وابسطوا القول في ذلك مأجورين.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، الأحاديث المعروفة في «الصحيح» و«السنن» و«المساند» تدل على أن النبي ﷺ كان يدعو في دبر صلاته قبل الخروج منها، وكان يأمر أصحابه بذلك ويعلمهم ذلك، ولم ينقل أحد أن النبي ﷺ كان إذا صلى بالناس يدعو بعد الخروج من الصلاة هو والمؤمنون جميعاً لا في الفجر، ولا في العصر، ولا في غيرها من الصلوات، بل قد ثبت عنه أنه كان [٢٢/٤٩٣] يستقبل أصحابه، ويذكر الله ويعلمهم ذكر الله عقيب الخروج من الصلاة.

ففي الصحيح أنه كان قبل أن ينصرف يستغفر ثلاثاً، ويقول: «اللهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام»^(٤). وفي «الصحيحين» من حديث المغيرة بن شعبة أنه كان يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند»^(٥). وفي «الصحيح» من حديث ابن الزبير أن النبي ﷺ كان يهمل هؤلاء الكلمات: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، له النعمة، وله الفضل، وله الثناء الحسن، لا إله إلا الله مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون»^(٦). وفي «الصحيح» عن ابن عباس: أن رفع الناس أصواتهم بالذكر كان على عهد النبي ﷺ^(٧). وفي لفظ: كنا نعرف انقضاء صلاته بالتكبير.

الحمد لله، نعم! يكره هذا؛ لأن هذا بدعة، فإن هذا [٢٢/٤٩١] لم يفعله رسول الله ﷺ، ولا استحبه أحد من العلماء، وهو إحداث دعاء في الصلاة في غير محله، يفصل بأحدهما بين التسليمتين، ويصل التسليمة بالآخر، وليس لأحد فصل الصفة المشروعة بمثل هذا، كما لو قال: سمع الله لمن حمده، أسألك الفوز بالجنة، ربنا ولك الحمد، أسألك النجاة من النار، وأمثال ذلك.

والله أعلم.



[٢٢/٤٩٢] بَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

عن حديث عقبة بن عامر، قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة»^(١) وعن أبي أمامة قال: قيل: يا رسول الله! أي الدعاء أسمع؟ قال: «جوف الليل الأخير، ودبر الصلوات المكتوبة»^(٢). وعن معاذ بن جبل؛ أن رسول الله ﷺ أخذ بيده فقال: «يا معاذ، والله إنني لأحبك، فلا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»^(٣) فهل هذه الأحاديث تدل على أن الدعاء بعد الخروج من الصلاة سنة؟ أفتونا

(١) حسن: أخرجه أحمد (١٥٩ / ٤) وأبو داود (١٥٢٣) وابن حبان (٢٣٤٧) وحث الشيخ الألباني في «الصحيح» (١٥١٤).

(٢) حسن: أخرجه الترمذي (٣٤٩٩).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٢١٦٢١) وأبو داود (١٥٢٢) والنسائي (١٣٠٣) والمحلي صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧٩٦٩).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩١).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٨٤٤) ومسلم (٤٧١).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٤).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٨٤٢) ومسلم (٥٨٣).

من الحاقة يوم عيد وهم يلعبون فقال: ما لكم تلعبون؟ قالوا: إنا تفرغنا، قال: أو بهذا أمر الفارغ؟ وتلا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾.

ويناسب هذا قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الْأُمُزْلُ ۖ فَرَأَىٰ لَيْلًا قَلِيلًا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ مِنْ أَشَدِّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا ۖ إِنَّ لَكَ فِي اللَّيْلِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾ [الزمل: ١ - ٧]، أي ذهابًا ورجوعًا، وبالليل تكون فارغًا. وناشئة الليل في أصح القولين: إنها تكون بعد النوم، يقال: نشأ إذا قام بعد النوم؛ فإذا قام بعد النوم، كانت مواطأة قلبه للسانه أشد لعدم ما يشغل القلب، وزوال أثر حركة النهار بالنوم، وكان قوله: ﴿وَأَقْوَمُ﴾.

وقد قيل: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ من الصلاة ﴿فَانصَبْ﴾ في الدعاء ﴿وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ وهذا القول سواء كان صحيحًا أو لم يكن، فإنه يمنع الدعاء في آخر الصلاة، لا سيما والنبي ﷺ هو المأمور بهذا، فلا بد أن يمثل ما أمره الله به.

[٢٢/٤٩٦] ودعاؤه في الصلاة المنقول عنه في «الصحاح» وغيرها، إنما كان قبل الخروج من الصلاة. وقد قال لأصحابه في الحديث الصحيح: «إذا تشهد أحدكم، فليستعذ بالله من أربع؛ يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال»^(٣). وفي حديث ابن مسعود الصحيح لما ذكر التشهد قال: «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه»^(٤)، وقد روت عائشة وغيرها دعاءه في صلاته بالليل، وأنه كان قبل الخروج من الصلاة.

فقول من قال: إذا فرغت من الصلاة فانصب في

الأذكار التي كان النبي ﷺ يعلمها المسلمين عقيب الصلاة أنواع:

[٢٢/٤٩٤] أحدها: أنه يسبح ثلاثًا وثلاثين. ويمجد ثلاثًا وثلاثين، ويكبر ثلاثًا وثلاثين. فتلك تسع وتسعون ويقول تمام المائة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير»^(١). رواه مسلم في «صحيحه».

والثاني: يقولها خمسًا وعشرين، ويضم إليها «لا إله إلا الله» وقد رواه مسلم.

والثالث: يقول: الثلاثة ثلاثًا وثلاثين، وهذا على وجهين:

أحدهما: أن يقول كل واحدة ثلاثًا وثلاثين.

والثاني: أن يقول كل واحدة إحدى عشرة مرة، والثلاث والثلاثون في الحديث المتفق عليه في «الصحيحين».

والخامس^(٢): يكبر أربعًا وثلاثين لتمام مائة.

والسادس: يقول: الثلاثة عشرًا عشرًا. فهذا هو الذي مضت به سنة رسول الله ﷺ وذلك مناسب؛ لأن للصلي يتاجي ربه. فدعاؤه له، ومسالته إياه، وهو يتجيه أولى به من مسألته ودعائه بعد انصرافه عنه.

[٢٢/٤٩٥] وأما الذكر بعد الانصراف، فكما قالت عائشة - رضي الله عنها -: هو مثل مسح المرأة بعد صلاتها، فإن الصلاة نور، فهي تصقل القلب كما تصقل المرأة، ثم الذكر بعد ذلك بمنزلة مسح المرأة، وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٧، ٨]، قيل: إذا فرغت من أشغال الدنيا فانصب في العبادة، وإلى ربك فارغب. وهذا أشهر القولين. وخرج شريح القاضي على قوم

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٧).

(٢) سقط الوجه الرابع من المطبوع.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٨٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٢).

الصديق - رضي الله عنه - قال: يا رسول الله، علّمني دعاء أدعو به في صلاتي فقال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»^(١) فإذا كان الدعاء مشروعاً في الصلاة لاسيما في آخرها، فكيف يقول: [٢٢/٤٩٨] إذا فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء، والذي فرغ منه هو نظير الذي أمر به، فهو في الصلاة كان ناصباً في الدعاء، لا فارغاً. ثم إنه لم يقل مسلم: إن الدعاء بعد الخروج من الصلاة يكون أوكد وأقوى منه في الصلاة، ثم لو كان قوله: «فإذا فرغت فأنصب» [الشرح: ٧] في الدعاء، لم يحتاج إلى قوله: «وَأَلِّ زَيْتَكَ فَارْغَبْ» [الشرح: ٨]؛ فإنه قد علم أن الدعاء إنها يكون لله.

فعلم أنه أمره بشيئين: أن يجتهد في العبادة عند فراغه من أشغاله، وأن تكون رغبته إلى ربه لا إلى غيره كما في قوله: «إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ» قوله: «إِيَّاكَ تَعْبُدُ»، موافق لقوله: «فَأَنْصَبْ». وقوله: «وَأَلِّ زَيْتَكَ فَارْغَبْ»، موافق لقوله: «وَأَلِّ زَيْتَكَ فَارْغَبْ»، ومثله قوله: «فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ» [هود: ١٢٣]، وقوله: «هُوَ تَنَى لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَقَابِلُ» [الرعد: ٣٠]، وقول شعيب - عليه السلام -: «عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ» [الشورى: ١٠]، ومنه الذي يروى عند دخول المسجد: «اللهم اجعلني من أوجه من توجه إليك، وأقرب من تقرب إليك، وأفضل من سألك ورغب إليك»، والأثر الآخر: وإليك الرغباء والعمل، وذلك أن دعاء الله المذكور في القرآن نوعان: دعاء عبادة، ودعاء مسألة ورغبة، فقوله: «فَأَنْصَبْ ۖ وَأَلِّ زَيْتَكَ فَارْغَبْ»، يجمع نوعي دعاء الله، قال تعالى: «وَأَنْتُمْ كَا

الدعاء، يشبه قول من قال في حديث ابن مسعود لما ذكر التشهد: فإذا فعلت ذلك، فقد قضيت صلاتك، فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد. وهذه الزيادة سواء كانت من كلام النبي ﷺ، أو من كلام من أدرجها في حديث ابن مسعود، كما يقول ذلك من ذكره من أئمة الحديث، ففيها أن قائل ذلك جعل ذلك قضاء للصلاة، فهكذا جعله هذا المفسر فارغاً من الصلاة، مع أن تفسير قوله: «فإذا فرغت فأنصب» أي: فرغت من الصلاة: قول ضعيف؛ فإن قوله: إذا فرغت مطلق، ولأن الفارغ إن أريد به الفارغ من العبادة، فالدعاء أيضاً عبادة، وإن أريد به الفراغ من [٢٢/٤٩٧] أشغال الدنيا بالصلاة، فليس كذلك.

يوضح ذلك أنه لا نزاع بين المسلمين أن الصلاة يدعى فيها، كما كان النبي ﷺ يدعو فيها، فقد ثبت عنه في «الصحيح» أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد»^(٢) وأنه كان يقول: «اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق، فإنه لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها فإنه لا يصرف عني سيئها إلا أنت»^(٣).

وثبت عنه في «الصحيح» أنه كان يدعو إذا رفع رأسه من الركوع، وثبت عنه الدعاء في الركوع والسجود، سواء كان في النفل أو في الفرض، وتواتر عنه الدعاء آخر الصلاة. وفي «الصحيحين» أن أبا بكر

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥).

ومنهم من يراه في صلاة الفجر والمصر، كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب الشافعي وأحمد، وغيرهم، وليس مع هؤلاء بذلك سنة، وإنما غايتهم التمسك بلفظ مجمل، أو بقياس، كقول بعضهم: ما بعد الفجر والمصر ليس بوقت صلاة، فيستحب فيه الدعاء.

ومن المعلوم أن ما تقدمت به سنة رسول الله ﷺ الثابتة الصحيحة، بل المتواترة لا يحتاج فيه إلى مجمل، ولا إلى قياس.

وأما قول عقبة بن عامر: أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة، فهذا بعد الخروج منها. وأما حديث أبي أمامة: قيل: يا رسول الله أي الدعاء أسمع؟ قال: «جوف الليل الأخير، ودبر الصلوات المكتوبة»^(١)، فهذا يجب أن لا ينحصر ما بعد السلام، بل لابد أن يتناول ما قبل السلام. وإن قيل: أنه يعم ما قبل السلام وما بعده، لكن ذلك لا يستلزم أن يكون دعاء الإمام والمأموم جميعًا بعد السلام سنة، كما لا يلزم مثل ذلك قبل السلام، بل إذا دعا كل واحد وحده بعد السلام، فهذا لا يخالف السنة. وكذلك قوله ﷺ لمعاذ بن جبل: [٢٢/٥٠١] «لا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم اهني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك»^(٢)، يتناول ما قبل السلام. ويتناول ما بعده أيضًا - كما تقدم. فإن معاذًا كان يصلي إمامًا بقومه، كما كان النبي ﷺ يصلي إمامًا، وقد بعثه إلى اليمن معلمًا لهم، فلو كان هذا مشروعًا للإمام والمأموم مجتمعين على ذلك، كدعاء الفوت، لكان يقول: اللهم أعنا على ذكرك وشكرك، فلما ذكره بصيغة الأفراد، علم أنه لا يشرع للإمام والمأموم ذلك بصيغة الجمع.

قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَأَنَّهُ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا [الجن: ١٩]، وقال تعالى: «وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ» الآية [المؤمنون: ١١٧]، ونظائره كثيرة.

[٢٢/٤٩٩] وأما لفظ «دبر الصلاة» فقد يراد به آخر جزء منه، وقد يراد به ما يلي آخر جزء منه. كما في دبر الإنسان، فإنه آخر جزء منه، ومثله لفظ «العقب» قد يراد به الجزء المؤخر من الشيء، كعقب الإنسان، وقد يراد به ما يلي ذلك. فالدعاء المذكور في دبر الصلاة إما أن يراد به آخر جزء منها ليوافق بقية الأحاديث، أو يراد به ما يلي آخرها، ويكون ذلك ما بعد التشهد كما سمي ذلك قضاء للصلاة وفراغًا منها حيث لم يبق إلا السلام المنافي للصلاة، بحيث لو فعله عمدًا في الصلاة بطلت صلاته، ولا تبطل سائر الأذكار المشروعة في الصلاة، أو يكون مطلقًا أو مجملًا. وبكل حال، فلا يجوز أن ينحصر به ما بعد السلام؛ لأن عامة الأدعية المأثورة كانت قبل ذلك، ولا يجوز أن يشرع سنة بلفظ مجمل يخالف السنة المتواترة بالألفاظ الصريحة.

والناس لهم في هذه فيما بعد السلام ثلاثة أحوال:

منهم من لا يرى قعود الإمام مستقبل المأموم لا بذكر ولا دعاء ولا غير ذلك، وحجتهم ما يروى عن السلف أنهم كانوا يكرهون للإمام أن يستديم استقبال القبلة بعد السلام، فظنوا أن ذلك يوجب قيامه من مكانه، ولم يعلموا أن انصرافه مستقبل المأمومين بوجهه كما كان النبي ﷺ يفعل يحصل هذا المقصود، [٢٢/٥٠٠] وهذا يفعله من يفعله من أصحاب مالك.

ومنهم من يرى دعاء الإمام والمأموم بعد السلام، ثم منهم من يرى ذلك في الصلوات الخمس.

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٣٤٩٩).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٢٢).

رسول الله ﷺ كان يقول في صلاته: «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر، والعزيمة على الرشد، وأسألك شكر نعمتك، وحسن عبادتك، وأسألك قلباً سليماً، ولساناً صادقاً، وأسألك من خير ما تعلم، وأعوذ بك من شر ما تعلم، وأستغفرك لما تعلم»^(١) رواه النسائي.

وفي «الصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنه المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنه المحيا والممات. اللهم إني أعوذ بك من المغرم والمائم» فقال له قائل: ما أكثر ما تستعيذ [٢٢/٥٠٣] يا رسول الله من المغرم، قال: «إن الرجل إذا غرم حدث فكذب، ووعد فأخلف»^(٢).

قال المصنف في الأحكام: والظاهر أن هذا يدل على أنه كان بعد التشهد. يدل عليه حديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول بعد التشهد: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنه المحيا والممات، وأعوذ بك من فتنه المسيح الدجال»^(٣). وقد تقدم حديث ابن عباس الذي في «الصحيحين» أنه كان يعلمهم هذا الدعاء، كما يعلمهم السورة من القرآن. وحديث أبي هريرة وأنه يقال بعد التشهد. وقد روى في لفظ الدبر ما رواه البخاري وغيره عن سعد بن أبي وقاص، أنه كان يعلم بنيه هؤلاء الكلمات، كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة، ويقول: إن رسول الله ﷺ كان يتعوذ بهن دبر الصلاة: «اللهم إني أعوذ بك من البخل، وأعوذ بك من الجبن،

ومما يوضح ذلك ما في الصحيح عن البراء بن عازب قال: كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ، أحيانا أن نكون عن يمينه، يقبل علينا بوجهه، قال: فسمعت يقول: «رب قمي عذابك يوم تبث عبادك، أو يوم تجمع عبادك»^(٤)، فهذا فيه دعاؤه ﷺ بصيغة الإفراد، كما في حديث معاذ، وكلاهما إمام.

وفيه: أنه كان يستقبل المأمومين، وأنه لا يدعو بصيغة الجمع، وقد ذكر حديث معاذ بعض من صنف في الأحكام: في الأدعية في الصلاة قبل السلام، موافقة لسائر الأحاديث، كما في «مسلم»، و«السنن» الثلاثة، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير، فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنه المحيا والممات، ومن فتنه المسيح الدجال»^(٥).

[٢٢/٥٠٢] وفي «مسلم» وغيره عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن، يقول: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنه المحيا والممات، وأعوذ بك من فتنه المسيح الدجال»^(٦).

وفي «السنن» أنه قال رسول الله ﷺ لرجل: ما تقول في الصلاة؟ قال: أتشهد، ثم أقول: اللهم إني أسألك الجنة، وأعوذ بك من النار، أما والله ما أحسن دندنتك، ولا دندنة معاذ، فقال ﷺ: «حولها ندندن»^(٧)، رواه أبو داود وأبو حاتم في «صحيحه»، وظاهر هذا أن دندنتهما - أيضاً - بعد التشهد في الصلاة، ليكون نظير ما قاله. وعن شداد بن أوس أن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٨٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٠).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٧٩٢) والحديث صححه الشيخ

الألباني في «صحيح الجامع» (٣١٦٣).

(٥) ضعيف: أخرجه الترمذي (٣٤٠٧) والحديث ضعفه الشيخ

الألباني في «ضعيف الجامع» (١١٩٠).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٨٣٣) ومسلم (٥٨٩).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٨٣٢) ومسلم (٥٨٩).

[٥٠٥/٢٢] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

عن جماعة يسبحون الله، ويمحمدونه، ويكبرونه عقب الصلاة، هل ذلك سنة، أم مكروه؟ وربما في الجماعة من يتقل بالتطويل من غير ضرورة؟

فأجاب:

التسبيح والتكبير عقب الصلاة مستحب، ليس بواجب. ومن أراد أن يقوم قبل ذلك فله ذلك، ولا ينكر عليه. وليس لمن أراد فعل المستحب أن يتركه، ولكن ينبغي للمأموم أن لا يقوم حتى ينصرف الإمام، أي يتقل عن القبلة، ولا ينبغي للإمام أن يقعد بعد السلام مستقبل القبلة إلا مقدار ما يستغفر ثلاثًا، ويقول: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام»^(١). وإذا انتقل الإمام فمن أراد أن يقوم قام، ومن أحب أن يقعد يذكر الله فعل ذلك.



[٥٠٦/٢٢] وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ

تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

فصل

وعد التسبيح بالأصابع سنة كما قال النبي ﷺ للنساء: «سبحن وأعقذن بالأصابع فإِنَّهنَّ مسئولاتٌ»^(٢). وأما عدّه بالنوى والحصى ونحو ذلك، فحسن. وكان من الصحابة - رضي الله عنهم - من يفعل ذلك، وقد رأى النبي ﷺ أم المؤمنين تسبح بالحصى، وأقرأها على ذلك، وروي أن أبا هريرة كان يسبح به.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٢).

(٦) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٤٨٦) بلفظ «بالأصابع».

وأعوذ بك أن أرد إلى أرذل العمر، وأعوذ بك من فتنة الدنيا، وأعوذ بك من عذاب القبر»^(٣).

وفي «النسائي» عن أبي بكره أن النبي ﷺ كان يقول في دبر الصلاة: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر، والفقر، وعذاب القبر»^(٤). وفي النسائي - أيضًا - عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: دخلت عليّ [٥٠٤/٢٢] امرأة من اليهود. فقالت: إن عذاب القبر، من البول، فقلت: كذبت. فقالت: بلى، إنا لنقرض منه الجلود والثوب، فخرج رسول الله ﷺ إلي الصلاة وقد ارتفعت أصواتنا، فقال: «ما هذا» فأخبرته بها قالت، قال: «صدقت» فما صلى بعد يومئذ، إلا قال في دبر الصلاة: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، أجبرني من حر النار، وعذاب القبر»^(٥).

قال المصنف في «الأحكام»: والظاهر أن المراد بدبر الصلاة في الأحاديث الثلاثة قبل السلام توفيقًا بينه وبين ما تقدم من حديث ابن عباس، وأبي هريرة. قلت: وهذا الذي قاله صحيح، فإن هذا الحديث في «الصحيح» من حديث عائشة - رضي الله عنها - أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر، فقالت لها: أعاذك الله من عذاب القبر، فسألت عائشة - رضي الله عنها - رسول الله ﷺ عن عذاب القبر، فقال: «نعم» عذاب القبر حق»^(٦). قالت عائشة: فما رأيت رسول الله ﷺ بعدُ صلى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر. والأحاديث في هذا الباب يوافق بعضها بعضًا وتبين ما تقدم. والله أعلم.



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٢٢).

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (١٣٤٧).

(٣) صحيح: أخرجه النسائي (٢ / ٣٢٠) والحديث صححه الشيخ الألباني في «الصحيحه» (١٥٤٤).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٧٢) ومسلم (٩٠٣) واللفظ للبخاري.

[٢٢/٥٠٨] وَسُئِلَ - رحمه الله -:

عن قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة في جماعة، هل هي مستحبة أم لا؟ وما كان فعل النبي ﷺ في الصلاة؟ وقوله: «دبر كل صلاة»؟
فأجاب:

الحمد لله، قد روي في قراءة آية الكرسي عقيب الصلاة حديث، لكنه ضعيف؛ ولهذا لم يروه أحد من أهل الكتب المعتمدة عليها، فلا يمكن أن يثبت به حكم شرعي. ولم يكن النبي ﷺ وأصحابه وخلفاؤه يجهرون بعد الصلاة بقراءة آية الكرسي، ولا غيرها من القرآن، فجهر الإمام والمأموم بذلك، والمداومة عليها، بدعة مكروهة بلا ريب، فإن ذلك إحدث شعار، بمنزلة أن يحدث آخر جهر الإمام والمأمومين بقراءة «الفاتحة» دائماً، أو خواتيم «البقرة»، أو أول «الحديد»، أو آخر «الحشر»، أو بمنزلة اجتماع الإمام والمأموم - دائماً - على صلاة ركعتين عقيب الفريضة، ونحو ذلك مما لا ريب أنه من البدع.

وأما إذا قرأ الإمام آية الكرسي في نفسه، أو قرأها أحد المأمومين، فهذا لا بأس به؛ إذ قراءتها عمل صالح، وليس في ذلك تغيير لشعائر [٢٢/٥٠٩] الإسلام، كما لو كان له ورد من القرآن والدعاء والذكر عقيب الصلاة.

وأما الذي ثبت في فضائل الأعمال في «الصحيح» عن النبي ﷺ من الذكر عقيب الصلاة، ففي «الصحيح» عن المغيرة بن شعبة أنه كان يقول، دبر كل صلاة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»^(١).

وأما التسيب بما يعمل في نظام من الخرز، ونحوه، فمن الناس من كرهه، ومنهم من لم يكرهه، وإذا أحسنت فيه النية، فهو حسن غير مكروه، وأما اتخاذه من غير حاجة، أو إظهاره للناس - مثل تعليقه في العنق، أو جعله كالسوار في اليد، أو نحو ذلك - فهذا إما رياء للناس، أو مظنة المراءاة ومشابهة المرائين من غير حاجة. الأول: محرم، والثاني: أقل أحواله الكراهة؛ فإن مراءاة الناس في العبادات المختصة بالصلاة والصيام والذكر وقراءة القرآن من أعظم الذنوب، قال الله [٢٢/٥٠٧] تعالى: ﴿قَوْلُ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿وَيَسْتَفْتُونَ الْغَايُونَ﴾ [الماعون: ٤ - ٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].

فأما المرائي بالفرائض، فكل أحد يعلم قبح حاله، وأن الله يعاقبه لكونه لم يعبهه مخلصاً له الدين، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ بِالْحَقِّ فَرَأَيْتَ فَرِيقًا تَأْتِيكَ بِهِ سَائِقًا كَاذِبًا بَلْ لَهُمْ أَفْئَةٌ يَوْمَ الْمُنَادِ﴾ [الزمر: ٢، ٣] فهذا في القرآن كثير.

وأما المرائي بنوافل الصلاة والصوم والذكر وقراءة القرآن، فلا يظن الظان أنه يكتفى فيه بحبوط عمله فقط، بحيث يكون لا له ولا عليه، بل هو مستحق للذم والعقاب، على قصده شهرة عبادة غير الله؛ إذ هي عبادات مختصة، ولا تصح إلا من مسلم، ولا يجوز إيقاعها على غير وجه التقرب، بخلاف ما فيه نفع العبد، كالتعليم والإمامة، فهذا في الاستحجار عليه نزاع بين العلماء. والله أعلم.



من الشيطان، وخلاف للسنة؛ إذ الرسول ﷺ لم يترك خيرًا، إلا دلنا عليه وشره لنا، ولم يدخر الله عنه خيرًا؛ بدليل إعطائه خير الدنيا والآخرة؛ إذ هو أكرم الخلق على الله فهل الأمر كذلك، أم لا؟
فأجاب:

الحمد لله، لا ريب أن الأذكار والدعوات من أفضل العبادات. والعبادات مبنها على التوقيف والاتباع، لا على الهوى [٢٢/٥١١] والابتداع. فالأدعية والأذكار النبوية، هي أفضل ما يتحراه المتحري من الذكر والدعاء، وسالكها على سبيل أمان وسلامة. والفوائد والتائج التي تحصل لا يعبر عنه لسان، ولا يحيط به إنسان. وما سواها من الأذكار قد يكون محرّمًا، وقد يكون مكروهًا، وقد يكون فيه شرك مما لا يعتدي إليه أكثر الناس، وهي جملة يطول تفصيلها.

وليس لأحد أن يسئ للناس نوعًا من الأذكار والأدعية غير المستون ويجعلها عبادة راتبه يواظب الناس عليها كما يواظبون على الصلوات الخمس، بل هذا ابتداع دين لم يأذن الله به، بخلاف ما يدعو به المرء أحيانًا من غير أن يجعله للناس سنة، فهذا إذا لم يعلم أنه يتضمن معنى محرّمًا، لم يميز الجزم بتحريمه، لكن قد يكون فيه ذلك، والإنسان لا يشعر به. وهذا كما إن الإنسان عند الضرورة يدعو بأدعية تفتح عليه ذلك الوقت، فهذا وأمثاله قريب.

وأما اتخاذ ورد غير شرعي، واستئذان ذكر غير شرعي، فهذا مما ينهى عنه. ومع هذا، ففي الأدعية الشرعية والأذكار الشرعية غاية المطالب الصحيحة، ونهاية المقاصد العلية، ولا يعدل عنها إلى غيرها من الأذكار المحدثنة المبتدعة إلا جاهل أو مفرط أو متعدي.



وفي «الصحيح» - أيضًا - عن ابن الزبير؛ أنه كان يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، له النعمة، وله الفضل، وله الثناء الحسن، لا إله إلا الله مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون»^(١). وثبت في «الصحيح» أنه قال: «من سبح دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين، وحمد ثلاثًا وثلاثين، وكبر ثلاثًا وثلاثين - وذلك تسعة وتسعون - وقال تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر»^(٢).

وقد روي في «الصحيحين» أنه يقول: كل واحد خمسة وعشرين، ويزيد فيها التهليل، وروي أنه يقول كل واحد عشرًا، ويروي إحدى عشرة مرة، وروي أنه يكبر أربعًا وثلاثين. وعن ابن عباس، أن رفع [٢٢/٥١٠] الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة، كان على عهد رسول الله ﷺ، قال ابن عباس: كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته. وفي لفظ: ما كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ إلا بالتكبير. فهذه هي الأذكار التي جاءت بها السنة في إدبار الصلاة.



وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

عمن يقول: أنا أعتقد أن من أحدث شيئًا من الأذكار غير ما شرعه رسول الله ﷺ وصح عنه، أنه قد أساء وأخطأ، إذ لو ارتضى أن يكون رسول الله ﷺ نبيه وإمامه ودليله لاكتفى بما صح عنه من الأذكار، فعدوله إلى رأيه واختراعه جهل، وتزوين

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٧).

[٢٢/٥١٢] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

ذلك، فأقره عليه، فليس كل ما يشرع فعله أحياناً
تشرع المداومة عليه.

عن الدعاء عقيب الصلاة هل هو سنة، أم لا؟
ومن أنكر على إمام لم يدع عقيب صلاة العصر هل
هو مصيب أم خطي؟
فأجاب:

ولو دعا الإمام والمأموم أحياناً عقيب الصلاة لأمر
عارض، لم يعد هذا مخالفاً للسنة، كالذي يداوم على
ذلك. والأحاديث الصحيحة تدل على أن النبي ﷺ
كان يدعو دبر الصلاة قبل السلام، ويأمر بذلك. كما
قد بسطنا الكلام على ذلك، وذكرنا ما في ذلك من
الأحاديث، وما يظن أن فيه حجة للمنازع في غير هذا
الموضع؛ وذلك لأن المصلي يتأجج ربه، فإذا سلم
انصرف عن مناجاته. ومعلوم أن سؤال السائل لربه
حال مناجاته هو الذي يناسب، دون سؤاله
[٢٢/٥١٤] بعد انصرافه. كما أن من كان يخاطب
ملكاً أو غيره فإن سؤاله وهو مقبل على مخاطبته، أولى
من سؤاله بعد انصرافه.

الحمد لله، لم يكن النبي ﷺ يدعو هو والمأمومون
عقيب الصلوات الخمس، كما يفعله بعض الناس
عقيب الفجر والعصر. ولا نقل ذلك عن أحد، ولا
استحب ذلك أحد من الأئمة. ومن نقل عن الشافعي
أنه استحب ذلك فقد غلط عليه، ولفظه الموجود في
كبه يتنافي ذلك، وكذلك أحد وغيره من الأئمة لم
يستحبوا ذلك.

ولكن طائفة من أصحاب أحد وأبي حنيفة -
وغيرهما استحبوا الدعاء بعد الفجر والعصر. قالوا:
لأن هاتين الصلاتين لا صلاة بعدهما، فتعوض
بالدعاء عن الصلاة.



وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

عن هذا الذي يفعله الناس بعد كل صلاة من
الدعاء هل هو مكروه؟ وهل ورد عن أحد من
السلف فعل ذلك؟ ويتركون - أيضاً - الذكر الذي
صح أن النبي ﷺ كان يقوله، ويشتغلون
بالدعاء؟ فهل الأفضل الاشتغال بالذكر الوارد
عن النبي ﷺ أو هذا الدعاء وهل صح أن النبي
ﷺ كان يرفع يديه ويمسح وجهه أم لا؟
فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، الذي نقل عن النبي ﷺ من
ذلك بعد الصلاة المكتوبة، إنما هو الذكر المعروف؛
كالأذكار التي في «الصحاح»، وكتب «السنن»
و«المساند»، وغيرها، مثل ما في «الصحيح»: أنه كان
قبل أن ينصرف من الصلاة يستنفر ثلاثاً، ثم يقول:
«اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال

واستحب طائفة أخرى من أصحاب الشافعي
وغيره الدعاء عقيب الصلوات الخمس وكلهم
متفقون على أن من ترك الدعاء لم ينكر عليه،
[٢٢/٥١٣] ومن أنكر عليه فهو خطي باتفاق
العلماء. فإن هذا ليس مأموراً به، لا أمر إيجاب ولا أمر
استحباب، في هذا الوطن. والمنكر على التارك أحق
بالإنكار منه، بل الفاعل أحق بالإنكار. فإن المداومة
على ما لم يكن النبي ﷺ يداوم عليه في الصلوات
الخمس ليس مشروعاً، بل مكروه، كما لو داوم على
الدعاء قبل الدخول في الصلوات، أو داوم على
القنوت في الركعة الأولى، أو في الصلوات الخمس، أو
داوم على الجهر بالاستغاث في كل صلاة، ونحو ذلك،
فإنه مكروه. وإن كان القنوت في الصلوات الخمس
قد فعله النبي ﷺ أحياناً، وقد كان عمر يجهر
بالاستغاث أحياناً، وجهر رجل خلف النبي ﷺ بنحو

فالمجموع تسع وتسعون.

والرابع: أن يختتم ذلك بالتوحيد التام، فالمجموع مائة.

والسادس: أن يقول كل واحد من الكلمات الأربع خمسًا وعشرين، فالمجموعة مائة.

وأما قراءة آية الكرسي، فقد رويت بإسناد لا يمكن أن يثبت به سنة.

وأما دعاء الإمام والمؤمنين جميعًا عقب الصلاة، فلم ينقل هذا أحد عن النبي ﷺ، ولكن نقل عنه أنه أمر معاذًا أن يقول دبر كل صلاة: «اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»^(١) ونحو ذلك. ولفظ دبر الصلاة قد يراد به آخر جزء من الصلاة. كما يراد بدبر الشيء مؤخره، وقد يراد به ما بعد انقضائها، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلْحَجَّاتِ﴾ [ق: ٤٠]، وقد يراد به مجموع الأمرين، وبعض الأحاديث [٢٢/٥١٧] يفسر بعضًا لمن تتبع ذلك وتدبره. وبالجمل، فهنا شيان:

أحدهما: دعاء المصلي المنفرد، كدعاء المصلي صلاة الاستخارة، وغيرها من الصلوات، ودعاء المصلي وحده، إمامًا كان أو مأمومًا.

والثاني: دعاء الإمام والمؤمنين جميعًا، فهذا الثاني لا ريب أن النبي ﷺ لم يفعله في أعقاب المكتوبات، كما كان يفعل الأذكار المأثورة عنه، إذ لو فعل ذلك لنقله عنه أصحابه، ثم التابعون، ثم العلماء، كما نقلوا ما هو دون ذلك؛ ولهنا كان العلماء المتأخرون في هذا الدعاء على أقوال:

(١) سقط من هذا الموضع النوع الخامس كما هو ظاهر، ولعله: (أن يقول كل واحد ثلاثًا وثلاثين، إلا التكبير فيقول أربعًا وثلاثين) ١. هـ. ويقل على هذا كلامه في [٢٢/ ٤٩٤] حيث إنه ذكر الأنواع الستة بترتيب مغاير، انظر «العبادة» ص ١٨٩ بتصرف.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٢٢).

والإكرام، وفي «الصحيح» أنه كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، [٢٢/ ٥١٥] اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت. ولا ينفع ذا الجلد منك الجدة»^(٢).

وفي «الصحيح» أنه كان يملأ هؤلاء الكلمات في دبر المكتوبة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. لا حول ولا قوة إلا بالله لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، له النعمة، وله الفضل، وله الثناء الحسن، لا إله إلا الله مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون»^(٣).

وفي «الصحيح» أن رفع الصوت بالتكبير عقب انصراف الناس من المكتوبة، كان على عهد رسول الله ﷺ، وأنهم كانوا يعرفون انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بذلك. وفي «الصحيح» أنه قال: «من سبح دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين، وحمد ثلاثًا وثلاثين، وكبر ثلاثًا وثلاثين فتلك تسع وتسعون وقال تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر»^(٤) وفي «الصحيح» -أيضًا- أنه يقول: «سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، ثلاثًا وثلاثين»^(٥)، وفي «السنن» أنواع أخرى.

والمأثورة أنواع:

[٢٢/ ٥١٦] أحدها: أنه يقول: هذه الكلمات عشرًا عشرًا: فالمجموع ثلاثون.

والثاني: أن يقول كل واحدة إحدى عشرة، فالمجموع ثلاث وثلاثون.

والثالث: أن يقول كل واحدة ثلاثًا وثلاثين،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٧).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٨٤٣)، ومسلم (٥٩٥).

حال الانصراف من ذلك فالتناء والذكر أولى.

وكما أن من العلماء من استحب عقب الصلاة من الدعاء ما لم ترد به السنة، فمنهم طائفة تقابل هذه لا يستحبون القعود المشروع بعد الصلاة، ولا يستعملون الذكر المأثور، بل قد يكرهون ذلك، وينهون [٢٢/٥١٩] عنه، فهؤلاء مفرطون بالنهي عن المشروع، وأولئك مجاوزون الأمر بغير المشروع، والدين إنما هو الأمر بالمشروع دون غير المشروع.

وأما رفع النبي ﷺ يديه في الدعاء، فقد جاء فيه أحاديث كثيرة صحيحة، وأما مسحه وجهه بيديه فليس عنه فيه إلا حديث، أو حديثان، لا يقوم بهما حجة. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله -

هل دعاء الإمام والمأموم عقب صلاة الفرض جائز، أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، أما دعاء الإمام والمأمومين جميعاً عقب الصلاة، فهو بدعة لم يكن على عهد النبي ﷺ، بل إنما كان دعاؤه في صلب الصلاة. فإن المصلي يناجي ربه، فإذا دعا حال مناجاته له كان مناسباً.

وأما الدعاء بعد انصرافه من مناجاته وخطابه، فقير مناسب، وإنما المنون عقب الصلاة هو الذكر المأثور عن النبي ﷺ من التهليل، والتحميد، والتكبير كما كان النبي ﷺ يقول عقب الصلاة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، [٢٢/٥٢٠] وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك

منهم: من يستحب ذلك عقب الفجر والعصر، كما ذكر ذلك طائفة من أصحاب أبي حنيفة، ومالك وأحمد، وغيرهم، ولم يكن معهم في ذلك سنة يحتجون بها، وإنما احتجوا بكون هاتين الصلاتين لا صلاة بعدهما.

ومنهم: من استحب أديار الصلوات كلها، وقال: لا يجهر به، إلا إذا قصد التعليم. كما ذكر ذلك طائفة من أصحاب الشافعي، وغيرهم، وليس معهم في ذلك سنة، إلا مجرد كون الدعاء مشروعاً، وهو عقب الصلوات يكون أقرب إلى الإجابة. وهذا الذي ذكره قد اعتبره الشارع في صلب الصلاة، فالدعاء في آخرها قبل الخروج، مشروع مسنون [٢٢/٥١٨] بالسنة المتواترة، وباتفاق المسلمين، بل قد ذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن الدعاء في آخرها واجب، وأوجبوا الدعاء الذي أمر به النبي ﷺ آخر الصلاة بقوله: «إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال»^(١) رواه مسلم وغيره، وكان طاووس يأمر من لم يدع به أن يعيد الصلاة، وهو قول بعض أصحاب أحمد، وكذلك في حديث ابن مسعود: «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه»^(٢). وفي حديث عائشة وغيرها، أنه كان يدعو في هذا الموطن، والأحاديث بذلك كثيرة.

والمناسبة الاعتبارية فيه ظاهرة. فإن المصلي يناجي ربه، فما دام في الصلاة لم ينصرف، فإنه يناجي ربه، فالدعاء حيثئذ مناسب لحاله، أما إذا انصرف إلى الناس من مناجاة الله، لم يكن موطن مناجاة له، ودعاء. وإنما هو موطن ذكر له، وثناء عليه، فالمناجاة والدعاء حين الإقبال والتوجه إليه في الصلاة. أما

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٨٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٢).

الجلد (١).

الجماعات: من الصلوات الخمس في الجماعات، ومن الجماعات، والأعياد، ونحو ذلك.

وأما محافظة الإنسان على أوراد له من الصلاة، أو القراءة، أو الذكر، أو الدعاء، طرفي النهار وزلفاً من الليل، وغير ذلك، فهذا سنة رسول الله ﷺ والصالحين من عباد الله قديماً وحديثاً، فما سن عمله على وجه الاجتماع كالكتوبات، فعل كذلك. وما سن المداومة عليه على وجه الانفراد من الأوراد، عمل كذلك، كما كان الصحابة - رضي الله عنهم - يجمعون أحياناً، يأمرهم أحدهم بقرأ، والباقيون يستمعون. وكان عمر بن الخطاب يقول: يا أبا موسى ذكرنا ربنا، فيقرأ وهم يستمعون، وكان من الصحابة من يقول: اجلسوا بنا نؤمن ساعة، وصل النبي ﷺ بأصحابه التطوع في جماعة مرات، وخرج على الصحابة من أهل الصفة، وفيهم قارئ يقرأ، فجلس معهم يستمع.

[٢٢/٥٢٢] وما يحصل عند السماع والذكر المشروع من وجل القلب، ودمع العين، واقتشاع الجسوم، فهذا أفضل الأحوال التي نطق بها الكتاب والسنة.

وأما الاضطراب الشديد، والغثي والموت والصيحات، فهذا إن كان صاحبه مغلوباً عليه، لم يلزم عليه، كما قد كان يكون في التابعين ومن بعدهم. فإن منشأ قوة الوارد على القلب مع ضعف القلب. والقوة، والتمكن أفضل، كما هو حال النبي ﷺ والصحابة، وأما السكون، قسوة وجفاء، فهذا مذموم لا خير فيه.

وأما ما ذكر من السماع، فالمشروع الذي تصلح به القلوب، ويكون وسيلتها إلى ربه بصلة ما بينه وبينها، هو سماع كتاب الله الذي هو سماع خيار هذه الأمة، لاسيما وقد قال ﷺ: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»^(١)

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٢٧) ومسلم (٧٩٢).

وقد ثبت في «الصحيح» أنه قال: «من سبَّح دبر الصلاة ثلاثاً وثلاثين، وحمد ثلاثاً وثلاثين، وكبر ثلاثاً وثلاثين، فذلك تسعة وتسعون، وقال تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير حطت خطايا»^(٢) أو كما قال. فهذا ونحوه هو المسنون عقب الصلاة. والله أعلم.

❦❦❦

وَسُئِلَ - رحمه الله -

عن رجل ينكر على أهل الذكر يقول لهم: هذا الذكر بدعة وجهركم في الذكر بدعة، وهم يفتحون بالقرآن ويحتمون، ثم يدهون للمسلمين الأحياء والأموات، ويمعمون التسييح والتحميد والتهليل والتكبير والحوقلة، ويصلون على النبي ﷺ، والمنكر يعمل السماع مرات بالتصفيق، ويبطل الذكر في وقت عمل السماع؟

فأجاب:

الاجتماع لذكر الله، واستماع كتابه، والدعاء عمل صالح وهو من أفضل القربات والعبادات في الأوقات. ففي «الصحيح» عن [٢٢/٥٢١] النبي ﷺ أنه قال: «إن لله ملائكة سياحين في الأرض، فإذا مروا يقوم يذكرون الله، تتادوا هلموا إلى حاجتكم»^(٣) وذكر الحديث، وفيه «وجدناهم يسبحونك ويمحمدونك». لكن ينبغي أن يكون هذا أحياناً في بعض الأوقات، والأمكنة، فلا يجعل سنة راتبة يحافظ عليها إلا ما سن رسول الله ﷺ المداومة عليه في

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٧) بلفظ «فغرت بدلاً عن حطت».

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٠٨) ومسلم (٢٦٨٩) والترمذي

(٣٦٠٠) واللفظ له.

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

عن رجل إذا صلى ذكر في جوفه: (بسم الله) بابنا، (تبارك) حيطانتا، (يس) سقفنا. فقال رجل: هذا كفر، أهو ذا الله [٢٢/٥٢٤] من هذا القول: فهل يجب على ما قال هذا المنكر رد؟ وإذا لم يجب عليه، فما حكم هذا القول:

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، ليس هذا كفراً، فإن هذا الدعاء وأمثاله يقصد به التحصن والتحرز بهذه الكلمات، فيتقي بها من الشر كما يتقي ساكن البيت بالبيت من الشر والحر والبرد والعدو.

وهذا كما جاء في الحديث المعروف عن النبي ﷺ في الكلمات الخمس التي قام يحيى بن زكريا في بني إسرائيل قال: «أوصيكم بذكر الله، فإن مثل ذلك مثل رجل طلبه العدو فدخل حصناً، فامتنع به من العدو، فكذلك ذكر الله، هو حصن ابن آدم من الشيطان»^(١)، أو كما قال. فشبّه ذكر الله في امتناع الإنسان به من الشيطان بالحصن الذي يمتنع به من العدو.

والحصن له باب وسقف وحيطان. ونحو هذا، أن الأعمال الصالحة من ذكر الله وغيره تسمى جنة ولباساً. كما قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوِي ذَلِكَ حَرّاً﴾ [الأعراف: ٢٦]، في أشهر القولين، وكما قال في الحديث: «خفوا جثتكم» قالوا: يا رسول الله، من عدو حفر؟ قال: «لا، ولكن جثتكم من النار: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٢)

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٣٠ / ٤) وابن حبان (١٢٥ / ١٤) والترمذي (٢٨٦٣) والحاكم (١ / ٥٨٢) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٢٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦ / ٢١٢) والحاكم (١ / ٧٢٥) والطبراني في «الأوسط» (٣ / ٢٨٩) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٣٢١٤).

وقال: «زينوا القرآن بأصواتكم»^(١) وهو السماع المدح في الكتاب والسنة. لكن لما نسي بعض الأمة حقاً من هذا السماع الذي ذكروا به، ألقى بينهم العداوة والبغضاء، فأحدث قوم سماع القصاصد والتصفيق والغناء مضاهاة لما ذمه الله من المكاء والتصدية، والمشاغبة لما ابتدعه النصارى. وقابلهم قوم قست قلوبهم عن ذكر الله، وما نزل من الحق، وقست قلوبهم فهي كالحجارة أو أشد قسوة مضاهاة لما عابه الله على اليهود. والدين الوسط هو ما عليه خيار هذه الأمة قديماً وحديثاً. والله أعلم.



[٢٢/٥٢٣] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

عن عوام فقراء، يجمعون في مسجد يذكرون، ويقرءون شيئاً من القرآن، ثم يدهون ويكشفون رؤوسهم ويكون ويتضرعون، وليس قصدهم من ذلك رياء ولا سمعة، بل يفعلونه على وجه التقرب إلى الله تعالى، فهل يجوز ذلك أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، الاجتماع على القراءة والذكر والدعاء حسن مستحب إذا لم يتخذ ذلك عادة راتبة - كالاجتماعات المشروعة - ولا اقترن به بدعة منكورة. وأما كشف الرأس مع ذلك، فمكروه، لاسيما إذا اتخذ على أنه عبادة، فإنه حيثئذ يكون منكراً، ولا يجوز التعبد بذلك. والله أعلم.



(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٨٠٢٤) وأبو داود (١٤٦٨) والنسائي (١٠١٥) وابن ماجه (١٣٤٢) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٣٥٨٠).

[٢٢]، وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ٢ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ٣ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ٤ وَالَّذِينَ هُمْ يَلْعَنُونَ ٥ إِلَّا عَلَىٰ أَرْجَائِهِمْ ٦ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ٧ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ٨ فَمَنِ انْتَفَىٰ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَاثُونَ ٩ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَسْتَيْسِيهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ١٠ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ١١﴾ [المؤمنون: ١ - ٩]، وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ وَالصَّلَاةَ وَآتُوا زَكَاةً كَثِيرًا وَلَا عَلَىٰ تَخَفٍ ١٢﴾ [البقرة: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ فَسُوءَ بَلَقُنْهُنَّ عُنَا ١٣﴾ [مريم: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا أَكْمَلْتُمْ عَلَيْنَا الصَّلَاةَ ١٤ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْكُودًا ١٥﴾ [النساء: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الَّتِي تَلْتَمِطُونَ ١٦﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وسياقي بيان الدلالة في هذه الآيات.

وقد أخرج البخاري ومسلم في «الصحيحين» وأخرج أصحاب «السنن» - أبو داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجه - وأصحاب «المسانيد»: كـ«مسند أحمد» وغير ذلك من أصول الإسلام عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ دخل المسجد، فدخل رجل، ثم جاء فلمس على النبي ﷺ. فرد رسول الله ﷺ عليه السلام. وقال: «ارجع فصل، فإنك لم تصل». فرجع الرجل فصل كما كان صلى، ثم سلم عليه. فقال رسول الله ﷺ: «وعليك السلام»، ثم قال: «ارجع فصل، فإنك لم تصل»، حتى فعل ذلك ثلاث مرات. فقال الرجل: والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا، فعلمني. قال: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تمتد قاتماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم اجلس حتى تطمئن جالساً،

ومنه قول الخطيب: فتدبروا جُن [٢٢/٥٢٥] التقوى، قبل جُن السَّارِي. وفوقوا سهام الدعاء قبل سهام القسي. ومثل هذا كثير يسمى سوراً وحيطاتاً، ودرعاً وجنة، ونحو ذلك.

ولكن هذا الدعاء المشوَّل عنه ليس بمأثور، والمشروع للإنسان أن يدعو بالأدعية الماثورة، فإن الدعاء من أفضل العبادات، وقد نهانا الله عن الاعتداء فيه، فينبغي لنا أن نتبع فيه ما شرع، وسن، كما أنه يبغي لنا ذلك في غيره من العبادات، والذي يعدل عن الدعاء المشروع إلى غيره - وإن كان من أحزاب بعض المشايخ - الأحسن له ألا يفوته الأكمل الأفضل، وهي الأدعية النبوية، فإنها أفضل وأكمل باتفاق المسلمين من الأدعية التي ليست كذلك، وإن قالها بعض الشيوخ، فكيف يكون في عين الأدعية ما هو خطأ أو إثم أو غير ذلك.

ومن أشد الناس عيًّا من يتخذ حزباً ليس بمأثور عن النبي ﷺ - وإن كان حزباً لبعض المشايخ - ويدع الأحزاب النبوية التي كان يقولها سيد بني آدم، وإمام الخلق، وحجة الله على عباده. والله أعلم.



[٢٢/٥٢٦] باب ما يكره في الصلاة

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ -

فصل

في بيان ما أمر الله به ورسوله من إقام الصلاة وإتمامها والطمأنينة فيها:

قال الله تعالى - في غير موضع من كتابه - ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ خَلُوعًا ١٢ إِذَا مَسَّهُ الْفُرُجُ جُوعًا ١٣ وَإِذَا مَسَّهُ الْفَرْجُ خَلُوعًا ١٤ إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ١٩ -

برأسه ورجليه إلى الكمين. ثم يكبر الله ويمجد، ثم يقرأ من القرآن ما أذن له ويسر - وذكر نحو اللفظ الأول، وقال: - ثم يكبر، فيسجد، فيمكن وجهه - وربا قال: جبهته - من الأرض، حتى تطمئن مفاصله وتسرخي، [٢٢/٥٢٩] ثم يكبر فيستوي قاعنا على مقعدته ويقيم صلبه - فوصف الصلاة هكذا أربع ركعات حتى فرغ، ثم قال: - لا تتم صلاة لأحدكم حتى يفعل ذلك^(٦) رواه أهل «السنن»: أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي. وقال: حديث حسن. والروايتان لفظ أبي داود.

وفي رواية ثالثة له: قال: «إذا قمت فتوجهت إلى القبلة فكبر، ثم اقرأ بألم القرآن، وبما شاء الله أن تقرأ. فإذا ركعت، فضع راحتك على ركبتيك وامد ظهرك». وقال: «إذا سجدت فمكن لسجودك، فإذا رفعت فاقعد على فخذك اليسرى^(٧)، وفي رواية أخرى قال: «إذا أنت قمت في صلاتك فكبر الله - عز وجل - ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن»، وقال فيه: «فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن وافترش فخذك اليسرى ثم تشهد، ثم إذا قمت فمثل ذلك حتى تفرغ من صلاتك^(٨)» وفي رواية أخرى قال: «فتوضأ كما أمرك الله، ثم تشهد قائم، ثم كبر. فإن كان معك قرآن فاقرأ به، وإلا فاحمد الله - عز وجل - وكبره وهله»، وقال فيه: «وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك^(٩)».

ثم اعمل ذلك في صلاتك كلها^(١٠). وفي رواية للبخاري: «إذا قمت إلى الصلاة فأسيغ الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر وقرأ بما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً، ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، [٢٢/٥٢٨] ثم ارفع حتى تستوي وتطمئن جالساً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تستوي قائماً، ثم اعمل ذلك في صلاتك كلها^(١١)».

وفي رواية له: «ثم اركع حتى تطمئن راکعاً، ثم ارفع حتى تستوي قائماً^(١٢)» وياقه مثله. وفي رواية: «وإذا فعلت هذا، فقد تمت صلاتك. وما انتقصت من هذا فإنما انتقصت من صلاتك^(١٣)».

وعن رفاعه بن رافع - رضي الله عنه - أن رجلاً دخل المسجد... فذكر الحديث وقال فيه: فقال النبي ﷺ: «إنه لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ، فيضع الوضوء مواضعه، ثم يكبر ويمجد الله - عز وجل - ويشني عليه، ويقرأ بما شاء من القرآن ثم يقول: الله أكبر، ثم يركع حتى يطمئن راکعاً، ثم يقول: الله أكبر، ثم يرفع رأسه حتى يستوي قائماً، ثم يسجد حتى يطمئن ساجداً، ثم يقول: الله أكبر، ثم يرفع رأسه حتى يستوي قاعناً ثم يقول: الله أكبر، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله، ثم يرفع رأسه فيكبر. فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته^(١٤)» وفي رواية: «إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء، كما أمر الله - عز وجل - فينسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٥٨) والحاثير صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٧) حسن: أخرجه أبو داود (٨٥٩)، وحسنه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٨) حسن: أخرجه أبو داود (٥٦٠) وحسنه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٩) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٦١) وصححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(١٠) صحيح: أخرجه البخاري (٧٩٣) ومسلم (٣٩٧).

(١١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٦٧).

(١٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٥١).

(١٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٢) والنسائي (١٠٥٣) والحاثير صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن الترمذي».

(١٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٨٦) والحاثير صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢]، ونظائر ذلك كثيرة.

ومن ذلك: قوله ﷺ: «لا إيمان لمن لا أمانة له»^(١)، و «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٢)، و «لا صلاة إلا بوضوء»^(٣).

وأما قوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٤): فهذا اللفظ قد قيل: إنه لا يحفظ عن النبي ﷺ. وذكر عبد الحق الإشبيلي: أنه رواه بإسناد كلهم ثقات، وبكل حال فهو مأثور عن علي - رضي الله عنه - ولكن نظيره في «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «من سمع النداء ثم لم ييب من غير عذر فلا صلاة له»^(٥).

ولا ريب أن هذا يقتضي أن إجابة المؤذن المنادي، والصلاة في جماعة: من الواجبات، كما ثبت في الصحيح: أن ابن أم مكتوم قال [٢٢/٥٣٢]: يا رسول الله، إني رجل شاسع الدار، ولي قائد لا يلائمني: فهل تجدي رخصة أن أصلي في بيتي؟ قال: «هل تسمع النداء؟» قال: نعم، قال: «ما أجد لك رخصة»^(٦)، لكن إذا ترك هذا الواجب فهل يعاقب عليه، ويثاب على ما فعله من الصلاة، أم يقال: إن الصلاة باطلة عليه إعادتها كأنه لم يفعلها؟ هذا فيه نزاع بين العلماء. وعلى هذا قوله ﷺ: «إذا فعلت هذا

فالنبي ﷺ أمر ذلك المنيء في صلاته بأن يعيد الصلاة. وأمر الله ورسوله إذا أطلق كان مقتضاه الوجوب، وأمره [٢٢/٥٣٠] إذا قام إلى الصلاة بالطمأنينة كما أمره بالركوع والسجود. وأمره المطلق على الإيجاب.

وأيضاً قال له: «فإنك لم تصل» فنفى أن يكون عمله الأول صلاة، والعمل لا يكون متنياً إلا إذا انتفى شيء من واجباته. فأما إذا فعل كما أوجبه الله - عز وجل - فإنه لا يصح نفيه لانتفاء شيء من المستحبات التي ليست بواجبة.

وأما ما يقوله بعض الناس: إن هذا نفى للكمال، كقوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٧)، فيقال له: نعم هو لنفي الكمال، لكن لنفي كمال الواجبات أو لنفي كمال المستحبات؟ فأما الأول فحق. وأما الثاني، فباطل، لا يوجد مثل ذلك في كلام الله - عز وجل - ولا في كلام رسوله قط، وليس بحق. فإن الشيء إذا كملت واجباته، فكيف يصح نفيه؟!

وأيضاً، فلو جاز لجاز نفي صلاة عامة الأولين والآخرين؛ لأن كمال المستحبات من أئمة الأمور.

وعلى هذا، فما جاء من نفي الأعمال في الكتاب والسنة، فإنما هو لانتفاء بعض واجباته. كقوله تعالى: ﴿فَلَا وَزَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ﴾ [٢٢/٥٣١] يُحَرِّكُمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجْعَلُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَقُولُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥]، وقوله:

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٣ / ١٣٥) والحدث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧١٧٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٦) ومسلم (٣٩٤).

(٤) حسن: أخرجه أحمد (٢ / ٤١٨) وأبو داود (١٠١) وابن ماجه (٣٣٩) بلفظ: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن

لم يذكر اسم الله عليه» وحسنه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٨١).

(٥) ضعيف: ضعفه الألباني في «الإرواء» (٤٩١).

(٦) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٧٩٣) والحدث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٥٥١).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٦٥٣).

(١) ضعف: أخرجه الدارقطني (ص ١٦١) والمحقق (٢٤٦ / ١) والبيهقي (٣ / ٥٧) والحدث ضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٨٣).

من عمله: صلاته، فإن صلحت قد أفلح وأنجح، وإن فسدت قد خاب وخسر. فإن انتقص من فريضته شيئاً قال الرب: انظروا، هل لعبدي من تطوع؟ فأكمل به ما انتقص من الفريضة، ثم يكون سائر أعماله على هذا^(١) رواه الترمذي وقال: «حديث حسن».

وروى - أيضاً - أبو داود وابن ماجه عن نعيم الداري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ بهذا المعنى قال: «ثم الزكاة مثل ذلك، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك»^(٢).

وأيضاً، فعن أبي مسعود البدي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله [٢٢/٥٣٤] ﷺ: «لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود»^(٣) رواه أهل «السنن» الأربعة، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. فهذا صريح في أنه لا تجزئ الصلاة حتى يعتدل الرجل من الركوع ويتصب من السجود. فهذا يدل على إيجاب الاعتدال في الركوع والسجود.

وهذه المسألة - وإن لم تكن هي مسألة الطمأنينة - فهي تناسبها وتلازمها؛ وذلك أن هذا الحديث نص صريح في وجوب الاعتدال. فإذا وجب الاعتدال لإتمام الركوع والسجود، فالطمأنينة فيها أوجب.

وذلك أن قوله: «يقيم ظهره في الركوع والسجود» أي: عند رفعه رأسه منها. فإن إقامة الظهر تكون من تمام الركوع والسجود؛ لأنه إذا ركب كان الركوع من حين ينحني إلى أن يعود فيعتدل، ويكون السجود من حين الخرورج من القيام أو القعود إلى حين يعود

(٤) انظر ما قبله.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٦٦) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٥٥) والترمذي (٢٦٥) والنسائي (١٠٢٧) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧٢٢٤).

فقد تمت صلاتك، وما انتقصت من هذا فإنما انتقصت من صلاتك»^(١).

فقد بين أن الكمال الذي نفي هو هذا التمام الذي ذكره النبي ﷺ؛ فإن التارك لبعض ذلك قد انتقص من صلاته بعض ما أوجبه الله فيها. وكذلك قوله في الحديث الآخر: «فإذا فعل هذا فقد تمت صلاته»^(٢).

ويؤيد هذا: أنه أمره بأن يعيد الصلاة. ولو كان المتروك مستحباً لم يأمره بالإعادة؛ ولها يؤمر مثل هذا المسيء بالإعادة، كما أمر النبي ﷺ هذا، لكن لو لم يعد وفعلها ناقصة، فهل يقال: إن وجودها كعدمها، بحيث يعاقب على تركها؟ أو يقال: إنه يثاب على فعله، ويعاقب على ما تركه، بحيث يعبر ما تركه من الواجبات بما فعله من التطوع؟ هذا فيه نزاع. والثاني: أظهر؛ لما روى أبو داود وابن ماجه عن أنس بن حكيم الضبي قال: خاف [٢٢/٥٣٣] رجل من زياد - ابن زياد - فأتى المدينة، فلقى أبا هريرة - رضي الله عنه - قال: فسنيني، فانتسب له، فقال: يا فتى، ألا أحدثك حديثاً؟ قال: قلت: بلى يرحمك الله - قال: يونس: فأحسبه ذكره عن النبي ﷺ - قال: «إن أول ما يحاسب الناس به يوم القيامة من أعمالهم الصلاة». قال: «يقول ربنا عز وجل للملك، وهو أعلم: انظروا في صلاة عبدي، أتمها أم نقصها؟ فإن كانت تامة كتبت له تامة، وإن كان انتقص منها شيئاً قال: انظروا، هل لعبدي من تطوع؟ فإن كان له تطوع قال: أتموها من تطوعه، ثم تؤخذ الأعمال على ذلكم»^(٣).

وفي لفظ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٠٢).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٥٧).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٦٤) والترمذي (٤١٣) والنسائي (٤٦٥) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٠١٦).

وابن ماجه. وفي رواية للإمام أحمد: أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الله إلى رجل لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده»^(٣).

وهذا يبين أن إقامة الصلب هي الاعتدال في الركوع، كما بيناه، وإن كان طائفة من العلماء من أصحابنا وغيرهم فسروا ذلك بنفس الطمأنينة، واحتجوا بهذا الحديث على ذلك وحده، لا على الاعتدالين، وعلى ما ذكرناه فإنه يدل عليها.

وروى الإمام أحمد في «المسند» عن أبي قتادة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «أسوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلاته». قالوا: يا رسول الله، كيف يسرق من صلاته؟

قال: «لا يتم ركوعها ولا سجودها»^(٤) أو قال: «لا يقيم صلبه في الركوع والسجود»، وهذا التردد في اللفظ ظاهره: أن المعنى المقصود من اللفظين واحد، وإننا شك في اللفظ. كما في نظائر ذلك.

وأيضاً، فمن عبد الرحمن بن شبل - رضي الله عنه - قال: نهى رسول الله ﷺ عن نقر الغراب وافتراس السبع، وأن يوطن الرجل المكان في المسجد، كما يوطن البعير^(٥). أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

[٢٢/٥٣٧] وإننا جمع بين الأفعال الثلاثة - وإن كانت مختلفة الأجتناس - لأنه يجمعها مشابة البهائم في الصلاة، فنهى عن مشابة فعل الغراب، وعما يشبه فعل السبع، وعما يشبه فعل البعير، وإن كان نقر

فيعتدل. فالخفض والرفع هما طرفا الركوع والسجود وتماهما؛ فلهاذا قال: «يقيم صلبه في الركوع والسجود».

وبين ذلك أن وجوب هذا من الاعتدالين كوجوب إتمام الركوع والسجود، وهذا كقوله في الحديث المتقدم: «ثم يكبر فيسجد» [٢٢/٥٣٥] فيمكن وجهه حتى تطمئن مفاصله وتسترخي، ثم يكبر فيستوي قاعداً على مقعده ويقيم صلبه^(٦). فأخبر أن إقامة الصلب في الرفع من السجود لا في حال الخفض.

والحديثان المتضمنان بين فيها وجوب هذين الاعتدالين ووجوب الطمأنينة؛ لكن قال في الركوع والسجود والقعود: «حتى تطمئن راکعاً، وحتى تطمئن ساجداً، وحتى تطمئن جالساً». وقال في الرفع من الركوع: «حتى تعتدل قائماً، وحتى تستوي قائماً» لأن القائم يعتدل ويستوي، وذلك مستلزم للطمأنينة.

وأما الراكع والساجد فليسا متتصين. وذلك الجالس لا يوصف بتمام الاعتدال والاستواء؛ فإنه قد يكون فيه انحناء إما إلى أحد الشقين - ولاسيا عند التورك - وإما إلى أمامه؛ لأن أعضائه التي يجلس عليها منحنية غير مستوية ومعتدلة، مع أنه قد روى ابن ماجه: أنه ﷺ قال في الرفع من الركوع: «حتى تطمئن قائماً».

وعن علي بن شيبان الحنفي قال: خرجنا حتى قدمنا على رسول الله ﷺ، فبايعناه وصلينا خلفه، فلمح بمؤخر عينه رجلاً لا يقيم صلاته - يعني: صلبه في الركوع والسجود - فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قال: «يا معشر المسلمين، لا صلاة» [٢٢/٥٣٦] لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود^(٧) رواه الإمام أحمد

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٥٨).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٤ / ٢٣) وابن ماجه (٨٧١) والحديث

صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧٩٧٧).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٢ / ٥٢٥) وصححه الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣٨٠).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (٣ / ٥٦) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٩٨٦).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٦٢) والنسائي (١٦٧ / ١) والدارمي (١ / ٣٠٣) وابن ماجه (١٤٢٩) والحديث صححه

الشيخ الألباني في «الصحيحه» (١١٦٨).

الخطاب - رضي الله عنه - رأى رجلاً يتفر في صلاته فنهاه عن ذلك. فقال: لو نفر الخطاب من هذه نفرة لم يدخل النار، فسكت عنه عمر، فهذا لا أصل له، ولم يذكره أحد من أهل العلم فيما بلغني، لا في الصحيح ولا في الضعيف. والكذب ظاهر عليه؛ فإن المنافقين قد نفروا أكثر من ذلك، وهم في الدرك الأسفل من النار.

وأيضاً، فعن أبي عبد الله الأشعري الشامي قال: صلى رسول الله ﷺ بأصحابه، ثم جلس في طائفة منهم، فدخل رجل فقام يصلي، فجعل يركع ويتفر في سجوده، ورسول الله ﷺ ينظر إليه. فقال: «ترون هذا؟ لو مات مات على غير ملة محمد، يتفر صلاته كما يتفر الغراب الرثمة. إنا مثل الذي يصلي ولا يتم ركوعه ويتفر في سجوده كالجائع لا يأكل إلا تمرًا أو تمرتين، [٢٢/٥٣٩] لا تغنيان عنه شيئاً، فأسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار، وأتموا الركوع والسجود»^(١). قال أبو صالح: قللت لأبي عبد الله الأشعري: من حدثك بهذا الحديث؟ قال: أمراء الأجناد: خالد بن الوليد، وعمر بن العاص، وشُرَحْبِيل بن حسنة، ويزيد بن أبي سفيان. كل هؤلاء يقولون: سمعت رسول الله ﷺ. رواه أبو بكر بن خزيمة في «صحيحه» بكتاب، وروى ابن ماجه بعضه.

وأيضاً، ففي «صحيح البخاري» عن أبي وائل، عن زيد بن وهب، أن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده. فلما قضى صلاته دعاه، وقال له حذيفة: ما صليت، ولو ميتٌ على غير الفطرة التي فطر الله عليها عمداً ﷺ. ولفظ أبي وائل: ما صليت. وأحسبه قال: لو مت مت

الغراب أشد من ذنوب الأميين، لما فيه من أحاديث آخر. وفي «الصحيحين» عن قتادة عن أنس - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «احتلوا في الركوع والسجود، ولا يسطن أحدكم فزاحجه انبساط الكلب»^(٢)، لا سيما وقد بين في حديث آخر: «أنه من صلاة المنافقين، والله - تعالى - أخبر في كتابه أنه لن يقبل عمل المنافقين».

فروى مسلم في «صحيحه» عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «تلك صلاة المنافق، يمهل حتى إذا كانت الشمس بين قرني شيطان قام ففرق أربعاً، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً»^(٣)، فأخبر أن المنافق يضيع وقت الصلاة المفروضة، ويضيع فعلها ويتفرها، فدل ذلك على ذم هذا وهذا، وإن كان كلاهما تاركاً للواجب.

وذلك حجة واضحة في أن نفر الصلاة غير جائز، وأنه من فعل من فيه نفاق. والتناق كله حرام. وهذا الحديث حجة مستقلة بنفسها، وهو مفسر لحديث قبله. وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالًا يُرَآؤُنَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، وهذا وعيد شديد لمن يتفر في صلاته، [٢٢/٥٣٨] فلا يتم ركوعه وسجوده بالاعتدال والطمأنينة.

والمثل الذي ضربه النبي ﷺ من أحسن الأمثال، فإن الصلاة قُوَّةُ القلوب، كما أن الغناء قوت الجسد، فإذا كان الجسد لا يتغذى باليسير من الأكل، فالقلب لا يقتات بالنفر في الصلاة، بل لابد من صلاة تامة تقيت القلوب.

وأما ما يرويه طوائف من العامة: أن عمر بن

(٣) صحيح لغيره: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٦٦٥) وابن

ماجه بعضه (٤٥٥) وهو صحيح لغيره كما قال

الشيخ الألباني في «الصحيحه» (٨٧٢).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٣٢) ومسلم (٤٩٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٢٢).

على غير سنة محمد ﷺ^(١).

وهذا الذي لم يتم صلاته إنما ترك الطمأنينة، أو ترك الاعتدال، أو ترك كلاهما، فإنه لا بد أن يكون قد ترك بعض ذلك، إذ نقر الغراب والفصل بين السجدين بعد السيف، والمهبط من الركوع إلى السجود لا يمكن أن يتقص منه مع الإتيان بما قد يقال: إنه ركوع أو سجود.

وهذا الرجل كان يأتي بما قد يقال له: ركوع وسجود، لكنه لم يتمه. ومع هذا قال له حذيفة: ما صليت فنفي عن الصلاة، ثم قال: لو [٢٢/٥٤٠] مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمدًا ﷺ وعلى غير السنة وكلاهما المراد به هنا: الدين والشريعة، ليس المراد به فعل المستحبات، فإن هذا لا يوجب هذا الذم والتهديد. فلا يكاد أحد يموت على كل ما فعله النبي ﷺ من المستحبات.

ولأن لفظ «الفطرة والسنة» في كلامهم هو الدين والشريعة. وإن كان بعض الناس اصطلاحوا على أن لفظ «السنة» يراد به ما ليس بفرض، إذ قد يراد بها ذلك، كما في قوله ﷺ: «إن الله فرض عليكم صيام رمضان، وستت لكم قيامه»^(٢). فهي تتناول ما سنه من الواجبات أعظم مما سنه من التطوعات. كما في «الصحيح» عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: إن الله شرع لبيكم ﷺ سنن الهدى، وإن هذه الصلوات في جماعة من سنن الهدى، وإنكم لو صليتم في بيوتكم، كما يصلي هذا المتخلف في بيته، لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق^(٣). ومنه قوله

ﷺ: «عليكم بستي وستة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعصوا عليها بالتواجد»^(٤). ولأن الله - سبحانه وتعالى - أمر في كتابه بإقامة الصلاة، وذم المصلين الساهين عنها المضيعين لها، فقال تعالى في غير موضع: «وَأَقِمُوا» [٢٢/٥٤١] الصَّلَاةَ وإقامتها: تتضمن إتمامها بحسب الإمكان، كما سيأتي في حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: «أقيموا الركوع والسجود، فإن أراكم من بعد ظهري»^(٥)، وفي رواية: «أتموا الركوع والسجود»^(٦) وسيأتي تقرير دلالة ذلك.

والدليل على ذلك من القرآن: أنه - سبحانه وتعالى - قال: «وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» [النساء: ١٠١]، فأباح الله القصر من عددها، والقصر من صفتها؛ ولهذا علقه بشرطين السفر والخوف. فالسفر: يبيح قصر العدد فقط، كما قال النبي ﷺ: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة»^(٧)؛ ولهذا كانت سنة رسول الله ﷺ المتواترة عنه، التي اتفقت الأمة على نقلها عنه: أنه كان يصلي الرباعية في السفر ركعتين^(٨). ولم يصلها في السفر أربعا قط، ولا أبو بكر ولا عمر - رضي الله عنهما - لا في الحج ولا في العمرة، ولا في الجهاد. والخوف يبيح قصر صفتها، كما قال الله في تمام الكلام: «وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْتَأْخُذُوا بَأْسَلِيحَتِهِمْ فَلَمَّا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْخُذُوا طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْتَأْخُذُوا جِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ» [النساء: ١٠٢]، فذكر صلاة الخوف وهي صلاة ذات الرقاع،

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٧٦).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٢) ومسلم (٤٢٥).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٤) ومسلم (٤٢٥).

(٧) حسن صحيح: أخرجه الترمذي (٧١٥).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (١١٠٢).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٩١).

(٢) ضعيف: أخرجه النسائي (٢٢١٠) والحديث ضعفه الشيخ الألباني

في «ضعيف سنن النسائي».

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦٥٤).

الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته^(١). فإن المتعجب ظن أن القصر مطلقاً مشروط بعدم الأمن، فبينت السنة أن القصر نوعان، كل نوع له شرط.

وثبتت السنة أن الصلاة مشروعة في السفر تامة؛ لأنه بذلك أمر الناس، ليست مقصورة في الأجر والثواب، وإن كانت مقصورة في الصفة والعمل، إذ المصلي يؤمر بالإطالة تارة، ويؤمر بالاختصار تارة.

وأيضاً، فإن الله تعالى قال: ﴿فَإِذَا أَكْمَلْتُمْ صَلَاتَكُمْ فَلَا تَذْكُرُوا اللَّهَ يَتِمَّ وَلَقَوْلَا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣]، والموقوت: قد فسر السلف بالمفروض وفروه بها له وقت. والمفروض: هو المقدّر المحدد، فإن التوقيت والتقدير والتحديد والفرض ألفاظ متقاربة.

وذلك يوجب أن الصلاة مقدرة بمدة مفروضة موقوتة. وذلك في زمانها، وأفعالها، وكما أن زمانها محدود، فأفعالها أولى أن تكون محدودة موقوتة. وهو يتناول تقدير عددها؛ بأن جعله حتماً، وجعل بعضها أرباعاً في الحضر واثنين في السفر، وبعضها ثلاثاً، وبعضها اثنين في الحضر والسفر. وتقدير عملها أيضاً. ولهذا يجوز عند العذر الجمع المتضمن لنوع من التقديم والتأخير في الزمان، كما يجوز أيضاً - القصر من عددها [٢٢/٥٤٤] ومن صفتها، بحسب ما جاءت به الشريعة. وذلك - أيضاً - مقدّر عند العذر، كما هو مقدّر عند غير العذر؛ ولهذا فليس للجامع بين الصالحين أن يؤخر صلاة النهار إلى الليل، أو صلاة الليل إلى النهار، وصلاتا النهار: الظهر والعصر، وصلاتا الليل: المغرب والعشاء. وكذلك أصحاب الأعداء الذين يتقصون من عددها وصفتها، وهو موقوت محدود، ولا بد أن تكون الأفعال محدودة الابتداء والانتهاء. فالقيام محدود بالانتصاب، بحيث

إذا كان العدو في جهة القبلة. وكان فيها [٢٢/٥٤٢]: أنهم كانوا يصلون خلفه، فإذا قام إلى الثانية فارقوه وأنموا لأنفسهم الركعة الثانية، ثم ذهبوا إلى مصاف أصحابهم^(٢). كما قال: ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَهَكُوتُوا بَيْنَ وَرَأْسِكُمْ﴾، فجعل السجود لهم خاصة، فعلم أنهم يفعلونه منفردين، ثم قال: ﴿وَلَقَدْ طَلَبْنَا الْآخَرَةَ لَمْ نُصَلِّوْا فَلْيَصَلُّوا مَعَكُمْ﴾، فعلم أنهم يفعلونه.

وفي هذه الصلاة تفريق المأمومين ومفارقة الأولين للإمام، وقيام الآخرين قبل سلام الإمام، ويتمون لأنفسهم ركعة. ثم قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ يَتِمَّ وَلَقَوْلَا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣]، فأمرهم بعد الأمن بإقامة الصلاة. وذلك يتضمن الإتمام وترك القصر منها الذي أباحه الخوف والسفر. فعلم أن الأمر بالإقامة يتضمن الأمر بإتمامها بحسب الإمكان.

وأما قوله في صلاة الخوف: ﴿فَلَقَمْتُمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ فذلك إقامة وإتمام في حال الخوف. كما أن الركعتين في السفر إقامة وإتمام، كما ثبت في «الصحيح» عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: صلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، تمام غير قصر، على لسان نبيكم ﷺ^(٣). وهنا بين ما رواه مسلم وأهل السنن عن يعلى بن أمية قال: قلت لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إقصار الناس الصلاة اليوم، وإنما قال الله - عز وجل - ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ [٢٢/٥٤٢] أن يفيتكم الذين كفروا؟ وقد ذهب ذلك اليوم؟ فقال: عجبت مما عجبت منه، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «صلة تصلى»

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٩٤٤).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٣٧ / ١) وابن ماجه (١٠٦٣) والخطيب

صحه الشيخ الألباني في «الإرواه» (٦٢٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٦).

الغراب لم يقيم السجود، ولا يتم سجوده إذا لم يثبت ولم يستقر، وكذلك الراكع.

يبين ذلك ما جاء في «الصحيحين» عن قتادة، عن أنس بن مالك - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «سَوُّوا صفوفكم؛ فإن تسوية الصف من تمام الصلاة»^(١).

وأخرجه من حديث [٢٢/٥٤٦] عبد العزيز بن صُهَيْب عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «أَتَمُّوا الصفوف، فإن أراكم من خلف ظهري»^(٢)، وفي لفظ: «أَتَمُّوا الصفوف»^(٣). وروى البخاري من حديث حميد عن أنس، قال: أتممت الصلاة، فأقبل علينا رسول الله ﷺ، فقال: «أَتَمُّوا صفوفكم وتراصوا، فإن أراكم من وراء ظهري». وكان أحدنا يلصق منكبه بمنكب صاحبه، ويدنه بيدنه^(٤).

فإذا كان تقويم الصف، وتعديله من تمامها وإقامتها، بحيث لو خرجوا عن الاستواء والاعتدال بالكلية حتى يكون رأس هذا عند النصف الأسفل من هذا، لم يكونوا مصطفين، ولكانوا يؤمرون بالإعادة وهم بذلك أولى من الذي صل خلف الصف وحده، فأمره النبي ﷺ أن يعيد صلاته، فكيف بتقويم أفعالها وتعديلها، بحيث لا يقيم صلبه في الركوع والسجود.

ويدل على ذلك - وهو دليل مستقل في المسألة - ما أخرجه في «الصحيحين» عن شعبة عن قتادة عن أنس - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ، قال: «أَتَمُّوا الركوع والسجود، فوالله إني لأراكم من بعدي» وفي

لو خرج عن حد المنتصب إلى حد المنحني الراكع باختياره، لم يكن قد أتى بعد القيام.

ومن المعلوم أن ذكر القيام - الذي هو القراءة - أفضل من ذكر الركوع والسجود، ولكن نفس عمل الركوع والسجود أفضل من عمل القيام؛ ولهذا كان عبادة بنفسه. ولم يصح في شرعنا إلا لله بوجه من الوجوه، وغير ذلك من الأدلة المذكورة في غير هذا الموضع.

وإذا كان كذلك، فمن المعلوم أن هذه الأفعال مقدرة محدودة بقدر التمكن منها. فالساجد عليه أن يصل إلى الأرض، وهو غاية التمكن، ليس له غاية دون ذلك إلا لعذر، وهو من حين انحناؤه أخذ في السجود، سواء سجد من قيام أو من قعود. فينبغي أن يكون ابتداء السجود مقدراً بذلك، بحيث يسجد من قيام أو قعود، لا [٢٢/٥٤٥] يكون سجوده من انحناء، فإن ذلك يمنع كونه مقدراً محدوداً بحسب الإمكان. ومتى وجب ذلك وجب الاعتدال في الركوع وبين السجدين.

وأيضاً، ففي ذلك إتمام الركوع والسجود.

وأيضاً، فأفعال الصلاة إذا كانت مقدرة وجب أن يكون لها قدر، وذلك هو الطمأنينة. فإن من تَقَرَّرَ الغراب لم يكن لفعله قدر أصلاً، فإن قدر الشيء ومقداره فيه زيادة على أصل وجوده؛ ولهذا يقال للشيء الدائم ليس له قدر، فإن القدر لا يكون لأدنى حركة، بل لحركة ذات امتداد.

وأيضاً، فإن الله - عز وجل - أمرنا بإقامتها، والإقامة: أن تجعل قائمة، والشيء القائم: هو المستقيم المعتدل، فلا بد أن تكون أفعال الصلاة مستقرة معتدلة. وذلك إنها يكون بثبوت أبعاضها واستقرارها. وهذا يتضمن الطمأنينة، فإن من تَقَرَّرَ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٣) ومسلم (٤٣٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٥) ومسلم (٤٣٤)، واللفظ له.

(٣) صحيح: انظر ما قبله.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٥).

وقال: «وَلَمْ يَنْ يَ الْكَمُوتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَمْ قِيَتُونَ» [الروم: ٢٦].

فإذا كان ذلك كذلك، فقوله تعالى: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِينَ» [البقرة: ٢٣٨] إما أن يكون أمراً بإقامة الصلاة مطلقاً، كما في قوله: «كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْعَنَسِ» [النساء: ١٣٥] فيعم أفعالها، ويقتضي الدوام في أفعالها، وإما أن يكون المراد به: القيام المخالف للقمود، فهذا يعم ما قبل الركوع وما بعده، ويقتضي الطول، وهو القنوت المتضمن للدعاء، كقنوت النازل، وقنوت الفجر عند من يستحق المداومة عليه.

وإذا ثبت وجوب هذا ثبت وجوب الطمأنينة في سائر الأفعال بطريق الأولى.

ويقوي الوجه الأول حديث زيد بن أرقم الذي في «الصحيحين» عنه قال: كان أحدنا يكلم الرجل إلى جنبه إلى الصلاة، فتزلت: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِينَ». قال: فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام^(٤). حيث أخبر أنهم كانوا يتكلمون في الصلاة.

ومعلوم أن السكوت عن خطاب الأدميين واجب في جميع الصلاة، فاقضى ذلك الأمر بالقنوت في جميع الصلاة، ودل الأمر بالقنوت على السكوت عن مخاطبة الناس؛ لأن القنوت هو دوام الطاعة، فالمشتغل بمخاطبة العباد تارك للاشتغال [٢٢/٥٤٩] بالصلاة التي هي عبادة الله وطاعته، فلا يكون مداوماً على طاعته؛ ولهذا قال النبي ﷺ لما سلم عليه ولم يرد، بعد أن كان يرد: «إِنْ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا»^(٥)، فأخبر أن في الصلاة ما يشغل المصلي عن مخاطبة الناس، وهذا هو القنوت فيها، وهو دوام الطاعة، ولهذا جاز عند جمهور العلماء تنبيه الناسي بها هو مشروع فيها من

رواية: «من بعد ظهري - إذا ركعتم وسجدتم»^(١). وفي رواية للبخاري عن همام، عن قتادة، عن أنس - رضي الله عنه - أنه سمع النبي ﷺ يقول: «اتموا الركوع» [٢٢/٥٤٧] والسجود فوالذي نفسي بيده، إني لأراكم من بعد ظهري إذا ما ركعتم وإذا ما سجدتم»^(٢). ورواه مسلم من حديث هشام الدستوائي، وابن أبي عروبة عن قتادة عن أنس - رضي الله عنه - أن نبي الله ﷺ قال: «اتموا الركوع والسجود» ولفظ ابن أبي عروبة: «اتموا الركوع والسجود، فإني أراكم» - وذكره^(٣).

فهذا يبين أن إقامة الركوع والسجود توجب إتمامها، كما في اللفظ الآخر.

وأيضاً، فأمره لم بإقامة الركوع والسجود يتضمن السكون فيها؛ إذ من المعلوم أنهم كانوا يأتون بالانحناء في الجملة، بل الأمر بالإقامة يقتضي - أيضاً - الاعتدال فيها، وإتمام طرفيها، وفي هذا رد على من زعم أنه لا يجب الرفع فيها، وذلك أن هذا أمر للمأمومين خلفه. ومن المعلوم أنه لم يكن يمكنهم الانصراف قبله.

وأيضاً، فقوله تعالى: «حَنُفُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُطْئِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِينَ» [البقرة: ٢٣٨] أمر بالقنوت في القيام لله، والقنوت: دوام الطاعة لله - عز وجل - سواء كان في حال الانتصاب، أو في حال السجود، كما قال تعالى: «أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ إِقَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ» [الزمر: ٩] وقال تعالى: «فَالصَّلَاةُ قَنِتٌ حَنِفٌ لِّلْقَلْبِ بِمَا [٢٢/٥٤٨] حَنِفَ اللَّهُ» [النساء: ٣٤] وقال: «وَمَنْ يَفْعَلْ يَكُنْ فِي رِزْقِهِ» [الأحزاب: ٣١]

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٢) ومسلم (٤٢٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٤٤) ومسلم (٤٢٥).

(٣) انظر ما قبله.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٥٣٤) ومسلم (٥٣٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٩) ومسلم (٥٣٨).

بواجب، وهذا القول يخالف ظاهر الكتاب والسنة، فإن ظاهرهما يدل على وجوب الفعل والقول جميعاً، فإذا دل دليل على عدم وجوب القول، لم يمنع وجوب الفعل.

وأما من يقول بوجوب التسييح؛ فيستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩]. وهذا أمر بالصلاة كلها، كما ثبت في «الصحيحين»، عن جرير بن عبد الله البجلي - رضي الله عنه - قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ نظر [٢٢/٥٥١] إلى القمر ليلة البدر. فقال: «إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر لا تضارون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا»^(١). ثم قرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾.

وإذا كان الله - عز وجل - قد سمى الصلاة تسييحاً، فقد دل ذلك على وجوب التسييح، كما أنه لما ساءها قياماً في قوله تعالى: ﴿قُلِ الْبَلِّ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢]، دل على وجوب القيام. وكذلك لما ساءها قرآناً في قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨] دل على وجوب القرآن فيها، ولما ساءها ركوعاً وسجوداً في مواضع دل على وجوب الركوع والسجود فيها.

وذلك أن تسميتها بهذه الأفعال دليل على أن هذه الأفعال لازمة لها، فإذا وجدت هذه الأفعال فتكون من الأبعاض اللازمة، كما أنهم يسمون الإنسان بأبعاضه اللازمة له. فيسمونه رقبته ورأساً وجهاً، ونحو ذلك. كما في قوله تعالى: ﴿فَتَخْرِصُهُمْ رَقَبًا﴾ [النساء: ٩٢] ولو جاز وجود الصلاة بدون التسييح لكان الأمر بالتسييح لا يصلح أن يكون أمراً بالصلاة، فإن اللفظ حيث لا يكون دالاً على معناه، ولا على ما

القراءة والتسييح؛ لأن ذلك لا يشغله عنها، ولا يتنافى القنوت فيها.

وأيضاً، فإنه - سبحانه - قال: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِقَائِمَتِنَا الَّذِينَ إِذَا دُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥] فأخبر أنه لا يكون مؤمناً إلا من سجد إذا ذكر بالآيات وسبح بحمده.

ومعلوم أن قراءة القرآن في الصلاة هي تذكير بالآيات، ولذلك وجب السجود مع ذلك. وقد أوجب خروصهم سجداً، وأوجب تسييحهم بحمد ربهم، وذلك يقتضي وجوب التسييح في السجود، وهذا يقتضي وجوب الطمأنينة، ولهذا قال طائفة من العلماء، من أصحاب أحمد وغيرهم: إن مقدار الطمأنينة الواجبة مقدار التسييح الواجب عندهم.

والثاني: أن الخروص هو السقوط والوقوع، وهذا إنما يقال فيما ثبت ويسكن لا فيما لا يوجد منه سكون على الأرض، ولهذا قال [٢٢/٥٥٠] الله: ﴿فَلَمَّا وَجَبَتْ جُنُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٣٦] والوجوب في الأصل: هو الثبوت والاستقرار.

وأيضاً، فمن عقبة بن عامر - رضي الله عنه - قال: لما نزلت: ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤] قال رسول الله ﷺ: «اجعلوها في ركوعكم». ولما نزلت: ﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] قال: «اجعلوها في سجودكم»^(٢) رواه أبو داود، وابن ماجه. فأمر النبي ﷺ بجعل هذين التسيحين في الركوع والسجود، وأمره على الوجوب. وذلك يقتضي وجوب ركوع وسجود تبعاً لهذا التسييح، وذلك هو الطمأنينة.

ثم إن من الفقهاء من قد يقول: التسييح ليس

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٣٤) ومسلم (٦٣٣).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٦٩) وابن ماجه (٨٨٧).

يستلزم معناه.

المضمن للطمأنينة والسكينة في أفعالها.

وأيضاً، فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَسْتَبِشُوا بِالْعَصْرِ وَالصَّلَاةِ وَرَبِّهَا لَكِبْرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

وهذا يقتضي ذم غير الخاشعين، كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْغَيْبَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَنْتَعِ الرُّسُولَ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكِبْرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣] وقوله تعالى: ﴿تَكْبَرُ عَلَى الْمُفْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣].

فقد دل كتاب الله - عز وجل - على من كبر عليه ما يحبه الله، وأنه مذموم بذلك في الدين، مسخوط منه ذلك، والذم أو السخط لا يكون إلا لترك واجب، أو فعل محرم، وإذا كان غير الخاشعين مذمومين، دل ذلك على وجوب الخشوع.

فمن المعلوم أن الخشوع المذكور في قوله تعالى: ﴿وَرَبِّهَا لَكِبْرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] لا بد أن يتضمن الخشوع في الصلاة؛ فإنه لو كان المراد الخشوع خارج الصلاة لفسد المعنى، إذ لو قيل: إن الصلاة [٢٢/٥٥٤] لكبيرة إلا على من خشع خارجها، ولم ينشع فيها، كان يقتضي أنها لا تكبر على من لم ينشع فيها، وتكبر على من خشع فيها. وقد انتهى مدلول الآية، ثبت أن الخشوع واجب في الصلاة.

ويدل على وجوب الخشوع فيها - أيضاً - قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝ فَمَنْ أَتَىٰ ذَاكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَسْتَحْيِهِمْ وَوَعْدِهِمْ رَسُولُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ حَافِظُونَ ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۝ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١ - ١١]. أخبر

وأيضاً، فإن الله - عز وجل - ذم عموم الإنسان واستثنى المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝ إِذَا مَسَّهُ الْفَقْرُ حَزُوْعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ الْغَنَاءُ مَنُوعًا ۝ إِلَّا الْمُصَلِّينَ ۝ الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [المعارج: ١٩ - ٢٣] والسلف من الصحابة ومن بعدهم قد فسرُوا الدائم على الصلاة بالمحافظة على أوقاتها، وبالدائم على أفعالها بالإقبال عليها. والآية تعم هذا وهذا، فإنه قال: ﴿عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ والدائم على الفعل هو المديم له، الذي يفعله دائماً. فإذا كان هذا فيما يفعل في الأوقات المتفرقة: وهو أن يفعله كل يوم، بحيث لا يفعله تارة ويتركه أخرى، وسمى ذلك دواماً عليه، فالدوام على الفعل الواحد المتصل أولى أن يكون دواماً، وأن تتناول الآية ذلك. وذلك يدل على وجوب إدامة أفعالها؛ لأن الله - عز وجل - ذم عموم الإنسان واستثنى الدائم على هذه الصفة. فتارك إدامة أفعالها يكون مذموماً من الشارع، والشارع لا يذم إلا على ترك واجب، أو فعل محرم.

وأيضاً، فإنه سبحانه وتعالى - قال: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ ۝ الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٢ - ٣٢] فدل ذلك على أن المصلي قد يكون دائماً على صلاته، وقد لا يكون دائماً عليها، وأن المصلي الذي ليس بدائم مذموم. وهذا يوجب ذم من لا يديم أفعالها المتصلة والمنفصلة. وإذا وجب دوام أفعالها فذلك هو نفس الطمأنينة، فإنه يدل على وجوب إدامة الركوع والسجود وغيرهما، ولو كان المجزئ أقل مما ذكر من الخفض - وهو نقر الغراب - لم يكن ذلك دواماً، ولم يجب الدوام على الركوع [٢٢/٥٥٣] والسجود، وهما أصل أفعال الصلاة.

فعلم أنه كما تحب الصلاة يجب الدوام عليها،

يقول: «خائفون ساكتون»، ورووا في التفسير المسند كتفسير ابن المنذر وغيره من حديث سفيان الثوري، عن منصور، عن مجاهد: «خَشِعُونَ» قال: «السكون فيها» قال: وكذلك قال الزهري ومن حديث هشام عن مغيرة عن إبراهيم النَّخَعِيِّ، قال: الخشوع في القلب، وقال: ساكتون. قال الضحاك: الخشوع: الرهبة لله. وروي [٢٢/٥٥٦] عن الحسن: خائفون، وروى ابن المنذر من حديث أبي عبد الرحمن المقبري، حدثنا المسعودي حدثنا أبو سنان: أنه قال في هذه الآية: «الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ» [المؤمنون: ٢] قال: الخشوع في القلب، وأن يلين كفه للمرء المسلم، وأن لا تلتفت في صلاتك.

وفي تفسير ابن المنذر - أيضًا - ما في تفسير إسحاق بن راهويه، عن روح، حدثنا سعيد عن قتادة: «الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ» قال: الخشوع في القلب، والخوف وغض البصر في الصلاة. وعن أبي عبيدة معمر بن المثنى في كتابه: «اختار» القرآن: «هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ» أي: لا تطمح أبصارهم ولا يلتفتون. وقد روى الإمام أحمد في «كتاب الناسخ والمنسوخ» من حديث ابن سيرين، ورواه إسحاق بن راهويه في التفسير، وابن المنذر - أيضًا - في التفسير الذي له، رواه من حديث الثوري، حدثني خالد عن ابن سيرين، قال: كان النبي ﷺ يرفع بصره إلى السماء فأمر بالخشوع، فرمى ببصره نحو مسجده أي: محل سجوده قال سفيان: وحدثني غيره عن ابن سيرين: أن هذه الآية: نزلت في ذلك: «لَقَدْ أَلْحَقَ الْمُؤْمِنُونَ» هذه الآية: نزلت في ذلك: «لَقَدْ أَلْحَقَ الْمُؤْمِنُونَ» [المؤمنون: ١، ٢] قال: هو سكون المرء في صلاته. قال معمر: وقال الحسن «خائفون»، وقال قتادة: الخشوع في القلب ومنه خشوع البصر وخفضه وسكونه ضد تقليبه في

- سبحانه وتعالى - أن هؤلاء هم الذين يثنون فردوس الجنة، وذلك يقتضي أنه لا يرثها غيرهم. وقد دل هذا على وجوب هذه الخصال؛ إذ لو كان فيها ما هو مستحب لكانت جنة الفردوس تورث بدونها؛ لأن الجنة تنال بفعل الواجبات، دون المستحبات، ولهذا لم يذكر في هذه الخصال إلا ما هو واجب. وإذا كان الخشوع في الصلاة واجبًا، فالخشوع يتضمن السكينة والتواضع جميعًا.

ومنه حديث عمر - رضي الله عنه - حيث رأى رجلاً يعبث في صلاته. فقال: لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه. أي: لسكنت [٢٢/٥٥٥] وخضعت. وقال تعالى: «وَمِنَ الْبَنِيَّةِ أَفْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَزَلْنَاهَا غَلَّتْ أَلَمَاءُ أَهْلِهَا وَزَلَّتْ» [فصلت: ٣٩]. فأخبر أنها بعد الخشوع تهتز، والاهتزاز حركة، وتربو، والربو: الارتفاع. فعلم أن الخشوع فيه سكون وانخفاض.

ولهذا كان النبي ﷺ يقول في حال ركوعه: «اللهم لك ركعت، وبك آمنت، ولك أسلمت. خشع لك سمعي وبصري وعمي وعقلي وعصبي»^(١) رواه مسلم في «صحيحه». فوصف نفسه بالخشوع في حال الركوع؛ لأن الراكع ساكن متواضع. وبذلك فُرت الآية. ففي التفسير المشهور، الذي يقال له «تفسير الوالبي» عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وقد رواه المصنفون في التفسير، كأبي بكر بن المنذر، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهما من حديث أبي صالح عبد الله بن صالح عن معاوية بن أبي صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله تعالى: «فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ» [المؤمنون: ٢]

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧١).

(٥) تصحيف، صوابه: (بجاز). انظر «الصيانة» ص ٢٦٤.

وإذا كان الخشوع في الصلاة واجباً، وهو متضمن للسكون والخشوع، فمن تكرر الغراب لم ينشع في سجوده. وكذلك من لم يرفع رأسه من الركوع ويستقر قبل أن ينخفض لم يسكن؛ لأن السكون هو الطمأنينة بعينها. فمن لم يطمئن لم يسكن، ومن لم يسكن لم ينشع في ركوعه ولا في سجوده، ومن لم ينشع كان آتياً عاصياً، وهو الذي بيناه.

ويدل على وجوب الخشوع في الصلاة: أن النبي ﷺ تَوَعَّد تاركه كالذي يرفع بصره إلى السماء، فإنه حركته ورفعه، وهو ضد حال الخاشع. فمن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم في صلاتهم؟» فاشتد قوله في ذلك. فقال: «ليتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم»^(١). وعن جابر بن سُرَّة قال: دخل رسول الله ﷺ المسجد، وفيه ناس يصلون رافعي أبصارهم إلى السماء. فقال: «ليتهن رجال يشخصون أبصارهم إلى السماء، أو لا ترجع إليهم أبصارهم»^(٢).

[٢٢/٥٥٩] الأول في البخاري، والثاني في مسلم. وكلاهما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه.

وقال محمد بن سيرين: كان رسول الله ﷺ يرفع بصره في الصلاة، فلما نزلت هذه الآية: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ» [المؤمنون: ١، ٢] لم يكن يجاوز بصره موضع سجوده. رواه الإمام أحمد في «كتاب النسخ والنسخ». فلما كان رفع البصر إلى السماء يتنافي الخشوع، حرره النبي ﷺ وتَوَعَّد عليه.

وأما الالتفات لغير حاجة، فهو يتقص الخشوع ولا يتنافى؛ فلماذا كان يتقص الصلاة، كما روى البخاري وأبو داود والنسائي عن عائشة - رضي الله عنها -

الجهات، كقوله تعالى: «فَقُولْ عَشْرَ [٢٢/٥٥٧] نَوْمَ نَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ مَقَرِّ نَصْرٍ ۝ خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ۝ مُّطِيعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَاذِبُونَ هَذَا نَوْمٌ عَرِيسٌ» [القمر: ٦ - ٨]، وقوله تعالى: «نَوْمٌ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ يِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُرٍ يُوفُضُونَ ۝ خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَافُقُهُمْ ذُلَّةٌ ذَلِكَ النَّوْمُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ» [المعارج: ٤٣، ٤٤]، وفي القراءة الأخرى: «خُشْعًا أَبْصَارُهُم» [القمر: ٧]، وفي هاتين الآيتين وصف أجسادهم بالحركة السريعة، حيث لم يصف بالخشوع إلا أبصارهم بخلاف آية الصلاة، فإنه وصف بالخشوع جملة المصلين بقوله تعالى: «خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ» [المؤمنون: ٢]، وقوله تعالى: «الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ» [البقرة: ٤٥]. وقال تعالى: «وَلَا تَبْأَسْ لَكُمُوهُ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ» [القلم: ٤٢، ٤٣].

ومن ذلك: خشوع الأصوات، كقوله تعالى: «وَحُشِّتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ» [طه: ١٠٨]، وهو انخفاضها، وسكونها، وقال تعالى: «وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُوا هَلْ إِلَىٰ مَرَوْءٍ مِّن سَبِيلٍ ۝ وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَشِيعَتٍ مِّنَ الذَّلِيلِ يَنْظُرُونَ مِّن مَّرَآئِي خِلْفٍ» [الشورى: ٤٤، ٤٥]، وقال تعالى: «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ۝ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ۝ تَتَلَوَّنَا نَارًا حَامِيَةً ۝ تُنتَفَىٰ مِّنْ عَيْنٍ عَالِيَةٍ ۝» [الغاشية: ٢ - ٥]، وهذا يكون يوم القيامة. وهذا هو الصواب من القولين بلا ريب، [٢٢/٥٥٨] كما قال في القسم الآخر: «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاجِيَةٌ ۝ لَّسْفِيًّا رَّاحِيَةٌ ۝ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ۝» [الغاشية: ٨ - ١٠]، وقال تعالى: «وَوَقَّتَنَا لَهُمُ اسْتَحْقَ وَنَقُوبَ نَابِلَةٍ ۝ وَكُلًّا حَقْلَنَا صَلَاحَتٍ ۝ وَجَمَلَتُهُمْ أَيْمَةً عَنُوتٍ ۝ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ۝ وَكَانُوا لَنَا عَبِيدِينَ» [الأنبياء: ٧٢، ٧٣].

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٠).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٢٨).

اسكنوا في الصلاة^(١) رواه مسلم وأبو داود والنسائي. ورووا - أيضًا - عن عبيد الله بن الصبيح عن جابر بن سمرة - رضي الله عنه - قال: كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ فلم أحدنا أشعر يده من عن يمينه، ومن عن يساره. فلما صلى قال: «ما بال أحدكم يومئذ يده، كأنها أذناب تحيل شمس، إنما يكفي أحدكم - أو ألا يكفي أحدكم - [٢٢/٥٦١] أن يقول: هكنا - وأشار بأصبعه - يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله»^(٢). وفي رواية قال: «أما يكفي أحدكم - أو أحدهم - أن يضع يده على فخذه، ثم يسلم على أخيه من عن يمينه، ومن عن شماله»^(٣). ولفظ مسلم: صلينا مع رسول الله ﷺ، وكنا إذا سلمنا قلنا بأيدينا: السلام عليكم. فنظر إلينا رسول الله ﷺ فقال: «ما شأنكم؟ تشيرون بأيديكم، كأنها أذناب تحيل شمس؟ إذا سلم أحدكم فليلتفت إلى صاحبه ولا يومئ يده»^(٤).

فقد أمر رسول الله ﷺ بالسكون في الصلاة، وهذا يقتضي السكون فيها كلها، والسكون لا يكون إلا بالطمأنينة. فمن لم يطمئن لم يسكن فيها، وأمره بالسكون فيها موافق لما أمر الله تعالى به من الخشوع فيها، وأحق الناس باتباع هذا هم أهل الحديث.

ومن ظن أن نهي عن رفع الأيدي هو النهي عن رفعها إلى منكبه حين الركوع وحين الرفع منه، وحمله على ذلك فقد غلط؛ فإن الحديث جاء مفسرًا بأنهم كانوا إذا سلموا في الصلاة سلام التحليل، أشاروا بأيديهم إلى المسلم عليهم من عن اليمين ومن عن الشمال.

قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الطقات الرجل في الصلاة؟ فقال: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد»^(٥). وروى أبو داود والنسائي عن أبي الأحوص، عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الله مقبلًا على العبد، وهو في صلاته، ما لم يلتفت. فإذا التفت انصرف عنه»^(٦).

وأما حاجة فلا بأس به، كما روى أبو داود عن سهل بن الحنظلية قال: ثوب لصلاة - يعني: صلاة الصبح - فجعل رسول الله ﷺ [٢٢/٥٦٠] يصلي وهو يلتفت إلى الشعب^(٧). قال أبو داود: وكان أرسل فارسًا إلى الشعب من الليل يحرس. وهذا كحمله أمامة بنت أبي العاص بن الربيع، من زينب بنت رسول الله. وفتح الباب لعائشة، ونزوله من المنبر لما صلى بهم يعلمهم، وتأخره في صلاة الكسوف، وإسماكه الشيطان وخنقه لما أراد أن يقطع صلاته، وأمره بقتل الحية والعقرب في الصلاة، وأمره برد المار بين يدي المصلي ومقاتلته، وأمره النساء بالتصفيق، وإشارته في الصلاة، وغير ذلك من الأفعال التي تفعل لحاجة، ولو كانت لغير حاجة كانت من العبث المنافي للخشوع المنهي عنه في الصلاة.

ويدل على ذلك - أيضًا - ما رواه عجم الطائفي عن جابر بن سمرة - رضي الله عنه - قال: دخل علينا رسول الله ﷺ، والناس رافعو أيديهم - قال الراوي - وهو زهير بن معاوية - وأراه قال في الصلاة - فقال: «ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب تحيل شمس،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥١).

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٠٩٩٧) وأبو داود (٩٠٩) والنسائي

(١١٩٥) والدارمي (١٤٢٣) والحديث ضعفه الشيخ

الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٣٤٥).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٩١٦) والبيهقي (٣٤٨ / ٢) والحديث

صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٣٧١).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٣٠).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٤٣١).

(٦) انظر ما قبله.

(٧) صحيح: أخرجه النسائي (١٣٢٦).

المشي إليها. وهي حركة إليها، فكيف بالحركة فيها؟ فقال: «إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأقضوا»^(٣).

وهذا - أيضًا - دليل مستقل في المسألة، فمن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون، وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأقضوا»^(٤) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه. قال أبو داود - وكذلك قال الترمذي - وابن أبي ذئب، وإبراهيم بن سعد، ومُعْتَمِر، وشعيب ابن أبي حمزة عن الزهري: «وما فاتكم فأتموا»^(٥). وقال ابن عينة عن الزهري: «فأقضوا». قال: [محمد بن عمر]^(٦)، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وجعفر بن أبي ربيعة عن الأعرج عن أبي [٢٢/٥٦٤] هريرة: «فأتموا»، وابن مسعود عن النبي ﷺ: «فأتموا» وروى أبو داود عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «أتوا الصلاة وعليكم السكينة، فصلوا ما أدركتم، وأقضوا ما سبقكم»^(٧) قال أبو داود: وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه: «وليقض» وكذلك قال أبو رافع عن أبي هريرة، وأبو ذر - رضي الله عنه - روي عنه: «فأتموا، وأقضوا» اختلف عنه.

فإذا كان النبي ﷺ قد أمر بالسكينة حال الذهاب إلى الصلاة، ونهى عن السعي الذي هو إسراع في ذلك، لكونه سببًا للصلاة - فالصلاة أحق أن يؤمر

وبين ذلك قوله: «ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أفتاب خيل [٢٢/٥٦٢] شمس؟»^(٨) والشمس جمع شمس، وهو الذي تقول له العامة الشموس، وهو الذي يحرك ذنبه ذات اليمين وذات الشمال، وهي حركة لا سكون فيها.

وأما رفع الأيدي عند الركوع وعند الرفع بعثل رفعها عند الاستفتاح، فذلك مشروع باتفاق المسلمين. فكيف يكون الحديث نهيًا عنه؟

وقوله: «اسكنوا في الصلاة»^(٩) يتضمن ذلك؛ ولما صلى بعض الأئمة الذين لم يكونوا يرون هذا الرفع إلى جنب عبد الله بن المبارك، فرفع ابن المبارك يديه، فقال له: «أتريد أن تطير؟» فقال: «إن كنت أطير في أول مرة، فأنا أطير في الثانية، وإلا فلا»، وهذا نقض لما ذكره من المعنى.

وأيضًا، فقد تواترت السنن عن النبي ﷺ وأصحابه بهذا الرفع فلا يكون نهيًا عنه، ولا يكون ذلك الحديث معارضًا، بل لو قد تعارضًا. فأحاديث هذا الرفع كثيرة متواترة، ويجب تقديمها على الخبر الواحد لو عارضها، وهذا الرفع فيه سكون. فقوله: «اسكنوا في الصلاة» لا يتنافى هذا الرفع، كرفع الاستفتاح وكسائر أفعال الصلاة، بل قوله: «اسكنوا» يقتضي السكون في كل [٢٢/٥٦٣] بعض من أبعاض الصلاة، وذلك يقتضي وجوب السكون في الركوع والسجود والاعتدالين.

فين هذا أن السكون مشروع في جميع أفعال الصلاة بحسب الإمكان؛ ولما يسكن فيها في الانتقالات التي متهاها إلى الحركة؛ فإن السكون فيها يكون بحركة معتدلة لا سريعة، كما أمر النبي ﷺ في

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٣٠).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٣٠).

(٣) صحيح: أخرجه بنحوه البخاري (٩٠٨) ومسلم (٦٠٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٩٠٨) ومسلم (٦٠٢) وغيرهما.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣٦) ومسلم (٦٠٢) وغيرهما.

(٦) تصحيح، صوابه: (محمد بن عمرو). انظر «العبارة» ص ٢٦٤.

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٧٣) والحدِيث صححه الشيخ

الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

فكيف الأفعال العبادية؟ ثم كيف بها هو فيها من جنس السكون، كالركوع والسجود؟ فإن هذه الأدلة تقتضي السكينة في الانتقال؛ كالرفع والخفض والنهوض والانحطاط. وأما نفس الأفعال التي هي المقصود بالانتقال، كالركوع نفسه، والسجود نفسه، والقيام والقعود أنفسهما - وهذه هي من نفسها سكون - فمن لم يسكن فيها لم يأت بها، وإنما هو بمنزلة من أهوى إلى القعود ولم يأت به، كمن مد يده إلى الطعام، ولم يأكل منه، أو وضعه على فيه ولم يطعمه.

وأيضاً، فإن الله - تعالى - أوجب الركوع والسجود في الكتاب [٢٢/٥٦٦] والسنة، وهو واجب بالإجماع لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ يُذْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَجِيبُونَ﴾ [حُشْيَمَةُ] أَنْصَرَهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَاطِعُونَ﴾ [القلم: ٤٢، ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا كُنتُمْ لَا تُؤْمِنُونَ﴾ [وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ] [الانشقاق: ٢٠، ٢١]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثَرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ [الحج: ١٨].

فدل على أن الذي لا يسجد لله من الناس، قد حُق عليه العذاب، وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَسْجُدُ لِلَّهِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَيِّبَةً﴾ [الإنسان: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٩٨]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا

فيها بالسكينة، وينهى فيها عن الاستعجال، فعلم أن الراكع والساجد مأمور بالسكينة، منهي عن الاستعجال بطريق الأولى والأخرى، لاسيما وقد أمره بالسكينة بعد سماع الإقامة الذي يوجب عليه الذهاب إليها، ونهاه أن يشتغل عنها بصلاة تطوع، وإن أفشى ذلك إلى فوات بعض الصلاة، فأمره بالسكينة وأن يصلي ما فاتته منفرداً بعد سلام الإمام، وجعل ذلك مقدماً على الإسراع إليها. وهذا يقتضي شدة النهي عن الاستعجال إليها، فكيف فيها؟!

يبين ذلك ما روى أبو داود عن أبي ثُمَّامة الحنطلي، عن كعب بن عُجرة قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه، ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبكن يديه، فإنه في صلاة»^(١). فقد نهاه ﷺ في مثيه إلى الصلاة عما [٢٢/٥٦٥] نهاه عنه في الصلاة من الكلام والعمل له منفرداً، فكيف يكون حال المصلي نفسه في ذلك المشي وغير ذلك؟ فإذا كان منها عن السرعة والعجلة في المشي، مأموراً بالسكينة، وإن فاتته بعض الصلاة مع الإمام حتى يصلي قاضياً له، فأولى أن يكون مأموراً بالسكينة فيها.

ويدل على ذلك: أن الله - عز وجل - أمر في كتابه بالسكينة والقصد في الحركة والمشي مطلقاً، فقال: ﴿وَأَقِمِصْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ بَيْنَ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] وقال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

قال الحسن وغيره: «بسكينة ووقار»، فأخبر أن عباد الرحمن هم هؤلاء، فإذا كان مأموراً بالسكينة والوقار في الأفعال العبادية التي هي من جنس الحركة،

(١) صحيح: أخرجه أحد (١٧٦٣٧) وأبو داود (٥٦٢) والترمذي (٣٨٦) والحديث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٣٧٩).

وذلك يقتضي أنه يجب على الإمام أن يصلي بالناس كما كان النبي ﷺ يصلي لهم، ولا معارض لذلك ولا خصص؛ فإن الإمام يجب عليه ما لا يجب على المأموم والمنفرد.

وقد ثبت عن النبي ﷺ في «الصحيحين» من سهل بن سعد أنه قال: لقد رأيت رسول الله ﷺ قام على المنبر وكبر، وكبر الناس معه وراءه، وهو على المنبر، ثم رجع فترل القهقري حتى سجد في أصل المنبر، ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته، ثم أقبل على الناس. فقال: «يا أيها الناس، إنما صنعت هذا لتأتموا به، ولتعلموا صلاتي»^(٢). وفي «سنن أبي داود» و«النسائي» عن سالم البراد قال: أتينا عقبه بن عامر الأنصاري أبا مسعود، فقلنا له: حدثنا عن صلاة رسول الله ﷺ. فقام بين أيدينا في المسجد، فكبر، فلما ركع وضع يديه على ركبتيه، وجعل أصابعه أسفل من ذلك، وجافي بين مرفقيه، حتى استقر كل شيء منه، ثم قال: سمع الله لمن حده، فقام حتى استقر كل شيء [٢٢/٥٦٩] منه ثم كبر وسجد ووضع كفيه على الأرض، ثم جاني بين مرفقيه حتى استقر كل شيء منه، ثم رفع رأسه فجلس حتى استقر كل شيء منه، ففعل ذلك - أيضًا - ثم صلى أربع ركعات مثل هذه الركعة، فصلى صلاته، ثم قال: هكذا رأينا رسول الله ﷺ يصلي^(٣).

وهذا إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - فإنهم كانوا لا يصلون إلا مطمئنين. وإذا رأى بعضهم من لا يطمئن أنكر عليه ونهاه. ولا ينكر واحد منهم على المنكر لذلك. وهذا إجماع منهم على وجوب السكون والطمأنينة في الصلاة، قولاً وفعلًا. ولو كان ذلك غير

وَلَكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُعْمِلُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ» [المائدة: ٥٥].

وإذا كان الله - عز وجل - قد فرض الركوع والسجود لله في كتابه، كما فرض أصل الصلاة، فالنبي ﷺ هو المبين للناس ما نزل إليهم، وستة تفسر الكتاب وتبينه، وتدلل عليه، وتبصر عنه، [٢٢/٥٦٧] وفعله إذا خرج امتثالاً لأمر أو تفسيراً لمجمل، كان حكمه حكم ما امتله وفسره. وهذا كما أنه ﷺ لما كان يأتي في كل ركعة بركوع واحد وسجودين كان كلاهما واجباً، وكان هذا امتثالاً منه لما أمر الله به من الركوع والسجود، وتفسيراً لما أجمل ذكره في القرآن، وكذلك المرجع إلى ستة في كيفية السجود. وقد كان يصلي الفريضة والنافلة والناس يصلون على عهده، ولم يصل قط إلا بالاعتدال عن الركوع والسجود، وبالطمأنينة في أفعال الصلاة كلها. قد نقل ذلك كل من نقل صلاة الفريضة والنافلة. وكذلك كانت صلاة أصحابه على عهده. وهذا يقتضي وجوب السكون والطمأنينة في هذه الأفعال، كما يقتضي وجوب عددها. وهو سجودان مع كل ركوع.

وأيضاً، فإن مداومته على ذلك في كل صلاة كل يوم، مع كثرة الصلوات، من أقوى الأدلة على وجوب ذلك؛ إذ لو كان غير واجب لتركه ولو مرة، ليين الجواز، أو ليين جواز تركه بقوله. فلما لم يبين - لا بقوله ولا بفعله - جواز ترك ذلك مع مداومته عليه، كان ذلك دليلاً على وجوبه.

وأيضاً، فقد ثبت عنه ﷺ في «صحيح البخاري» [٢٢/٥٦٨]: أنه قال لما لك بن الحويرث وصاحبه: «إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيا، وليؤمكما أكبركما»^(١) و«صلوا كما رأيتموني أصلي» فأمرهم أن يصلوا كما رأوه يصلي.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٩١٧) ومسلم (٥٤٤).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (١٦٦٢٨) وأبو داود (٨١٣) والنسائي

(١٠٣٦) والخطيب صححه الشيخ الألباني في صحيح

سنن أبي داود.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٤٨) ومسلم (٦٧٤).

كذلك لكان يقال للذي يضع وجهه على الأرض، ليمص شيئاً على الأرض، أو بعضه أو ينقله ونحو ذلك: ساجداً.

وأيضاً، فإن الله أوجب المحافظة والإدانة على الصلاة، وذم إضاعتها والسهو عنها، فقال في أول سورة «المؤمنون»: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١﴾ [٢٢/٥٧١] الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ٢ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ٣ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ٤ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ٥ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ ٦ فَمَنْ أَتَىٰ ذُنُوبًا فَلَا تُكْرِهُهُمْ ٧ وَالَّذِينَ هُمْ لَأَسْتِجِيبِ وَعْدهُمْ رَغَوْنًا ٨ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ٩ [المؤمنون: ١ - ٩]، وقد سبق بيان أن هذه الخصال واجبة. وكذلك في سورة «سأل سائل» قال: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ١ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ٢ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ٣ إِلَّا الْمُصَلِّينَ ٤ الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ٥ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ٦ لِّكُلِّ نَسَبٍ وَآلٍ مَّعْرُومٍ ٧ وَالَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بَيِّنَاتِ اللَّهِ وَالَّذِينَ هُمْ مِنْ عَذَابِ رَبِّهِمْ مُخْفِفُونَ ٨ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ٩ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ١٠ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ ١١ فَمَنْ أَتَىٰ ذُنُوبًا فَلَا تُكْرِهُهُمْ ١٢ وَالَّذِينَ هُمْ لَأَسْتِجِيبِ وَعْدهُمْ رَغَوْنًا ١٣ وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَتِهِمْ قَائِمُونَ ١٤ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ١٥ [المعارج: ١٩ - ٣٤]. فذم الإنسان كله إلا ما استثناء فمن لم يكن متصفاً بما استثناء كان مذموماً، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ٣﴾ [العصر: ١-٣]، وقال تعالى: ﴿لَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ فَسُوفَ يُلْقَوْنَ غِيًّا ١﴾

واجب لكانوا يتركونه أحياناً كما كانوا يتركون ما ليس بواجب.

وأيضاً، فإن الركوع والسجود في لغة العرب لا يكون إلا إذا سكن حين انحنائه وحين وضع وجهه على الأرض، فأما مجرد الخفض والرفع عنه، فلا يسمى ذلك ركوعاً، ولا سجوداً. ومن ساء ركوعاً وسجوداً فقد غلط على اللغة. فهو مطالب بدليل من اللغة على أن هذا يسمى راكمًا وساجدًا، حتى يكون فاعله ممثلًا للأمر، وحتى يقال: إن هذا الأمر المطالب به يحصل الامتثال فيه بفعل ما يتناوله الاسم فإن هذا لا يصح حتى يعلم أن مجرد هذا يسمى في اللغة ركوعاً وسجوداً وهذا مما لا سبيل إليه، ولا دليل عليه. فقاتل ذلك قاتل بغير علم في كتاب الله وفي لغة العرب، وإذا حصل الشك: هل هذا ساجد أو ليس بساجد؟ لم يكن ممثلاً بالاتفاق؛ لأن الوجوب معلوم، وفعل [٢٢/٥٧٠] الواجب ليس بمعلوم، كمن يتيقن وجوب صلاة أو زكاة عليه، ويشك في فعلها.

وهذا أصل ينبغي معرفته؛ فإنه يحسم مادة المنازع الذي يقول: إن هذا يسمى ساجدًا وراكمًا في اللغة، فإنه قال بلا علم ولا حجة. وإذا طوّل بالدليل انقطع، وكانت الحجة لمن يقول: ما نعلم براءة ذمته إلا بالسجود والركوع المعروفين.

ثم يقال: لو وجد استعمال لفظ: «الركوع والسجود» في لغة العرب بمجرد ملاقة الوجه للأرض بلا طمأنينة لكان المعفر خد ساجدًا، وكان الراغم أنفه - وهو الذي لصق أنفه بالرغام - وهو التراب - ساجدًا، لا سيما عند المنازع الذي يقول: يحصل السجود بوضع الأنف دون الجبهة من غير طمأنينة. فيكون نقر الأرض بالأنف سجوداً، ومعلوم أن هذا ليس من لغة القوم، كما أنه ليس من لغتهم تسمية نقرة الغراب ونحوها سجوداً، ولو كان ذلك

[٥٧٣/ ٢٢] فصل

وأما القدر المشرع للإمام: فهي صلاة رسول الله ﷺ، كما في «صحيح البخاري» عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث أنه قال: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم، ثم صلوا كما رأيتموني أصلي»^(١).

وأما «القيام»: ففي «صحيح مسلم» عن جابر بن سَمُرَةَ: أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر بـ «قُتْ وَالْقُرْآنُ الْمَجِيدُ» ونحوها، وكانت صلاته بعد إلى تخفيف^(٢). أي: يجعل صلاته بعد الفجر خفيفة، كما في «صحيح مسلم» - أيضًا - عنه قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر بـ «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى» [الليل: ١]، وفي العصر نحو ذلك، وفي الصبح أطول من ذلك^(٣). وفي «الصحيحين» عن أبي بَرَّةَ الأسلمي قال: كان رسول الله ﷺ يصلي المَجِير - التي تدعوها الأولى - حين تدحض الشمس، ويصلي العصر ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية - قال الراوي: ونسيت ما قال في المغرب - وكان يستحب أن يؤخر العشاء، التي تدعوها العتمة، [٥٧٤/ ٢٢] وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها، وكان ينفلت من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه، وكان يقرأ فيها بالستين إلى المائة^(٤).

ومن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: حَزَرْنَا^(٥) قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر. فحزرنَا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر: قدر ثلاثين آية، قدر «الم السجدة». وحزرنَا قيامه في الأوليين من

[مریم: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿قَوْلٌ لِّلْمَلَائِكَةِ ۝ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤، ٥]، وقال تعالى: ﴿حَدِّثُوا عَلَى الْمَسَاجِدِ وَالْمُتَوَسِّلِينَ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. [٥٧٢/ ٢٢].

وهذه الآيات تقتضي ذم من ترك شيئاً من واجبات الصلاة، وإن كان في الظهر مصلياً، مثل أن يترك الوقت الواجب، أو يترك تكميل الشرائط والأركان من الأعمال الظاهرة والباطنة، وبذلك فرها السلف. ففي تفسير عبد بن حميد - وذكره عن ابن المنذر في تفسيره من حديث عبد - حدثنا روح، عن سعيد، عن قتادة: «وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» [المؤمنون: ٩]. على وضوئها ومواقيتها وركوعها. وروى أبو بكر بن المنذر في تفسيره من حديث أبي عبد الرحمن، عن عبد الله قال: قيل لعبد الله: إن الله أكثر ذكر الصلاة في القرآن «الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» [المعارج: ٢٣]، «الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» [المؤمنون: ٢] و «وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» [المؤمنون: ٩] فقال عبد الله: ذلك على مواقيتها فقالوا: ما كنا نرى ذلك يا أبا عبد الرحمن إلا الترك. قال: تركها كفر. وروى سعيد بن منصور: حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن مسلم، عن مسروق في قول الله: «وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» قال: على مواقيتها، فقالوا: ما كنا نرى ذلك يا أبا عبد الرحمن، إلا الترك. قال: تركها كفر، وروى من حديث سعيد بن أبي مریم: «الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» [الماعون: ٥] بتفسيح ميقاتها، وروى عن أبي ثور عن ابن جريج في قوله: «وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» المكتوبة، والتي في «سَأَلْ سَائِلٌ»: التطوع، وهذا قول ضعيف.



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٥٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٤٥٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٩) ومسلم (٦٤٧).

(٥) حَزَرْنَا: قدرنا.

في مقدارهِ إلى السنة. وذلك كما خرجاه في «الصحيحين» عن جابر - رضي الله عنه - قال: كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ، ثم يرجع فيؤمنا - وقال مرة: ثم يرجع فيصلّي بقومه فأخبر النبي ﷺ وقال مرة: العشاء؛ فصلّى معاذ مع النبي ﷺ ثم جاء يوم قومه - فقرأ «البقرة». فاعتزل رجل من القوم فصلّى. فقيل: نافقت. فقال: ما نافقت. فأثنى النبي ﷺ. فقال: إننا معاذًا يصلي معك، ثم يرجع فيؤمنا يا رسول الله، إننا نحن أصحاب نواضح ونعمل بأيدينا، وإنه جاء يؤمنا، فقرأ سورة البقرة، فقال: «أفان أنت يا معاذ؟ اقرأ بكلّاء، اقرأ بكلّاء»^(٧). قال أبو الزبير: «سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «وَأَلَّلِي إِذَا بَقِيَ». وفي رواية للبخاري عن جابر - رضي الله عنه - قال: أقبل رجل بناضحين، وقد جئنا الليل، فوافق معاذًا [٥٧٦/٢٢] يصلي - وذكر نحوه - فقال في آخره: «فلولا صليت بسبح اسم ربك الأعلى، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى. فإنه يصلي وراءك الضعيف والكبير وذو الحاجة»^(٨).

وفي «الصحيحين» عن أبي مسعود - رضي الله عنه - قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان، مما يطيل بنا، فما رأيت رسول الله ﷺ غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ. قال: «أيها الناس، إن منكم منفرين، فأبكم أم الناس فليوجز، فإن وراءه الكبير والضعيف وذو الحاجة»^(٩). وفي رواية: «لإن فيهم الضعيف والكبير»^(١٠). وفي رواية، «فليخفف، فإن فيهم

العصر على قدر الآخرين من الظهر. وحزونا قيامه في الآخرين من العصر على النصف من ذلك»^(١). رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

وفي «الصحيحين» وغيرهما عن جابر بن سمرة قال: قال عمر لسعد بن أبي وقاص: لقد شكاك الناس في كل شيء حتى في الصلاة؟ قال: أما أنا فأمد في الأولين وأحذف^(٢) في الآخرين. ولا أكو ما اقتديت به من صلاة رسول الله ﷺ. قال: ذاك الظن بك يا أبا إسحاق^(٣).

وفي «صحيح مسلم» - أيضًا - عن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: لقد كانت صلاة الظهر تقام فيذهب الذهاب إلى البيع فيقضي حاجته، ثم يتوضأ، ثم يأتي ورسول الله ﷺ في الركعة الأولى مما يطيلها^(٤). وفي «صحيح مسلم» - أيضًا - عن أبي وائل قال: خطبنا عمار بن ياسر يومًا، فأوجز وأبلغ، فقلنا: يا أبا اليقظان، لقد أبلغت وأوجزت، فلو كنت تنفست. فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر [٥٧٥/٢٢] خطبته متنة من فقهه، فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة، إن من البيان سحرًا»^(٥).

وفي «صحيح مسلم» عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: كنت أصلي مع النبي ﷺ الصلوات. فكانت صلاته قصداً^(٦). أي: وسطاً.

وفعله الذي سنّه لأمته هو من التخفيف الذي أمر به الأئمة؛ إذ التخفيف من الأمور الإضافية، فالمرجع

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٥٢).

(٢) أحذف: أخفف.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٧٠) ومسلم (٤٥٣).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٥٤).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٩).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٦).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠١) وفي غير موضع من صحيحه،

ومسلم (٤٦٥).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٥) ومسلم (٤٦٥).

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٤) ومسلم (٤٦٦).

(١٠) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٢).

المريض والضعيف وفا الحاجة^(١).

وفي «صحيح البخاري» من حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ أنه قال: «إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها، فأسمع بكاء الصبي، فأتجاوز، كراهية أن أشتق على أمه»^(٢).

وأما مقدار بقية الأركان مع القيام: فقد أخرجنا في «الصحيحين» عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: «ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم صلاة من النبي ﷺ»^(٣). وفي رواية عن شريك عنه: «وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف، مخافة أن تفتن أمه»^(٤). وأخرجنا فيها من حديث [٢٢ / ٥٧٧] عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: كان النبي ﷺ يوجز الصلاة ويكملها^(٥). وفي لفظ: يوجز الصلاة ويتم^(٦).

وأخرجنا - أيضًا - عن [أبي قتادة] عن أنس - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد أن أطليها، فأسمع بكاء الصبي، فأتجاوز من صلاتي، مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه»^(٧). رواه مسلم من حديث ثابت عن أنس - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله ﷺ يسمع بكاء الصبي مع أمه، وهو في الصلاة، فيقرأ بالسورة الخفيفة، أو بالسورة القصيرة^(٨).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٩٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٨) ومسلم (٤٦٩).

(٤) انظر ما قبله.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٦).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٤٦٩).

(٧) قال صاحب «المصنف»: صوابه: «فأخفف». انظر «المصنف» ٢٦٤.

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٩) ومسلم (٤٧٠).

(٩) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٠).

وروى مسلم - أيضًا - عن أنس - رضي الله عنه - قال: ما صليت خلف أحد أوجز صلاة ولا أتم من رسول الله ﷺ. وكانت صلاته متقاربة، وصلاة أبي بكر متقاربة. فلما كان عمر - رضي الله عنه - مد في صلاة الصبح^(٩). وعن قتادة عن أنس - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ كان من أخف الناس صلاة في تمام^(١٠).

فقول أنس - رضي الله عنه -: «ما صليت وراء إمام قط أخف ولا أتم صلاة من رسول الله ﷺ»^(١١) يريد: أنه ﷺ كان أخف [٢٢ / ٥٧٨] الأئمة صلاة، وأتم الأئمة صلاة. وهذا لا اعتدال صلاته وتناسبها. كما في اللفظ الآخر: «وكانت صلاته معتدلة» وفي اللفظ الآخر: «وكانت صلاته متقاربة» لتخفيف قيامها وقعودها، وتكون أتم صلاة لإطالة ركوعها وسجودها، ولو أراد أن يكون نفس الفعل الواحد - كالقيام - هو أخف وهو أتم لتناقض ذلك؛ ولهذا بين التخفيف الذي كان يفعله إذا بكى الصبي. وهو قراءة سورة قصيرة. وبين أن عمر بن الخطاب مد في صلاة الصبح، وإنما مد في القراءة، فإن عمر - رضي الله عنه - كان يقرأ في الفجر بسورة «يونس»، وسورة «هود»، وسورة «يوسف».

والذي بين ذلك: ما رواه أبو داود في «سننه» عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: ما صليت خلف رجل أوجز صلاة من رسول الله ﷺ في تمام. وكان رسول الله ﷺ إذا قال: «سمع الله لمن حمده» قام حتى تقول: قد أوهم، ثم يكبر ويسجد. وكان يقعد بين السجدين حتى تقول: قد أوهم^(١٢). كما أخرجنا في

(٩) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٣).

(١٠) صحيح: أخرجه مسلم (٤٦٩).

(١١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٨) ومسلم (٤٦٩).

(١٢) صحيح: أخرجه البخاري (٨٠٠) ومسلم (٤٧٢) وأبو داود (٨٥٣) واللفظ له ولفظه عند البخاري ومسلم «حتى

رفع رأسه من الركوع وسجوده وما بين السجدين قريباً من السواء^(٤). قال شعبة: فذكرته لعمر بن مَرْة. فقال: قد رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى، فلم تكن صلاته هكذا. ولفظ مطر عن شعبة: كان ركوع النبي ﷺ وسجوده وبين السجدين، وإذا رفع رأسه من الركوع - ما خلا القيام والقعود - قريباً من السواء^(٥). وهو في «الصحیح» و«السنن» من حديث هلال بن أبي حميد عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: رمت الصلاة مع محمد ﷺ. فوجدت قيامه، فركوعه، فاعتداله بعد ركوعه، فسجدته، فجلسته بين السجدين، فسجدته، فجلسته ما بين التسليم والانصراف: قريباً من السواء^(٦).

ويشهد لهذا ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ كان يقول حين يرفع رأسه من الركوع: «سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد. لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجند منك الجند»^(٧).

وقوله: «أحق ما قال العبد» هكذا هو في الحديث. وهو [٢٢/٥٨١] خبر مبتدأ محذوف. وأما ما ذكره بعض المصنفين من الفقهاء والصوفية من قوله: «حق ما قال العبد» فهو تحريف بلا نزاع بين أهل العلم بالحديث والسنة، ليس له أصل في الأثر. ومعناه - أيضاً - فاسد؛ فإن العبد يقول الحق والباطل، وأما الرب - سبحانه وتعالى - فهو يقول الحق ويهدي السيل، كما قال تعالى: ﴿فَلْتَقُوْا وَلْيُخْشَیْكُمْ﴾ [ص: ٨٤]. وأيضاً، فليست الصلاة مبنية إلا على الثناء على الله - عز وجل -

«الصحیحين» عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس قال: إني لا ألو أن أصلي بكم كما كان رسول الله ﷺ يصلي بنا^(٨). قال ثابت: فكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه، كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائماً حتى يقول القائل: قد نسي^(٩). وللبخاري من حديث [٢٢/٥٧٩] شعبة عن ثابت قال: قال أنس - رضي الله عنه - ينعت لنا صلاة رسول الله ﷺ: - وكان يصلي، فإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل: قد نسي^(١٠).

فهذه أحاديث أنس الصحيحة تصرح أن صلاة النبي ﷺ التي كان يوجزها ويكملها، والتي كانت أخف الصلاة وأتمها أنه ﷺ كان يقوم فيها من الركوع حتى يقول القائل: إنه قد نسي، ويقعد بين السجدين حتى يقول القائل: قد نسي. وإذا كان في هذا يفعل ذلك، فمن المعلوم باتفاق المسلمين والسنة المتواترة: أن الركوع والسجود لا يتقصان عن هذين الاعتدالين، بل كثير من العلماء يقول: لا يشرع ولا يجوز أن يجعل هذين الاعتدالين بقدر الركوع والسجود، بل يتقصان عن الركوع والسجود.

وفي «الصحیحين» من حديث شعبة عن الحكم قال: غلب على الكوفة رجل - قد ساء رَمَنَ بن الأشعث، وساء عُتْدَرُ في رواية: مطر بن ناجية - فأمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلي بالناس فكان يصلي، فإذا رفع رأسه من الركوع قام قدر ما أقول: «اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجند منك الجند». قال الحكم: فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن أبي [٢٢/٥٨٠] ليلى. قال: سمعت البراء بن عازي يقول: كانت صلاة رسول الله ﷺ وإذا

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٧٩٢) ومسلم (٤٧١).

(٥) انظر ما قبله.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧١).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٧).

(١) صحيح: وانظر ما قبله.

(٢) انظر ما قبله.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨٠٠).

العباس. والخليفة هو الذي يصلي بالناس الصلوات الخمس والجمعة، لا يعرف المسلمون غير ذلك، وقد أخبر النبي ﷺ بما سيكون بعده من تغير الأمراء، حتى قال: «سيكون من بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، فصلوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم نافلة»^(١)، فكان من هؤلاء من يؤخرها [٢٢/٥٨٣] عن وقتها حتى يضيع الوقت المشروع فيها، كما أن بعضهم كان لا يتم التكبير، أي لا يجهر بالتكبير في انتقالات الركوع وغيره، ومنهم من لا يتم الاعتدالين. وكان هذا يشيع في الناس فيروى في ذلك الصغير، ويحرم فيه الكبير، حتى إن كثيراً من خاصة الناس لا يظن السنة إلا ذلك. فإذا جاء أمراء أحيوا السنة عرف ذلك. كما رواه البخاري في «صحيحه» عن قتادة عن عكرمة قال: صليت خلف شيخ بمكة، فكبر اثنين وعشرين تكبيرة. فقلت لابن عباس: إنه لأحق. فقال: نكلك أمك، سنة أبي القاسم ﷺ^(٢).

وفي رواية أبي بشر عن عكرمة قال: رأيت رجلاً عند المقام يكبر في كل خفض ورفع، وإذا قام وإذا وضع، فأخبرت ابن عباس فقال: أوليس تلك صلاة رسول الله ﷺ؟ لا أم لك. وهذا يعني به: أن ذلك الإمام كان يجهر بالتكبير. فكان الأئمة الذين يصلي خلفهم عكرمة لا يفعلون ذلك، وابن عباس لم يكن إماماً حتى يعرف ذلك منه، فأنكر ذلك عكرمة حتى أخبره ابن عباس، وأما نفس التكبير فلم يكن يشبه أمره على أحد وهذا كما أن عامة الأئمة المتأخرين لا يجهرون بالتكبير، بل يفعل ذلك المودن ونحوه فيظن أكثر الناس أن هذه هي السنة.

ولا خلاف [٢٢/٥٨٤] بين أهل العلم أن هذه ليست هي السنة، بل هم متفقون على ما ثبت عندهم

وروى مسلم - وغيره - عن عطاء، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: «اللهم ربنا لك الحمد، ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد: لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجند منك الجدة»^(٣).

وروى مسلم - وغيره - عن عبد الله بن أبي أوفى قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع يقول: «سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد»^(٤). وفي رواية أخرى لمسلم زاد بعد هذا: أنه [٢٢/٥٨٢] كان يقول: «اللهم طهرني من الذنوب واخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس»^(٥).

فإن قيل: فإذا كانت هذه صلاة رسول الله ﷺ التي اتفق الصحابة - رضي الله عنهم - على نقلها عنه. وقد نقلها أهل «الصحيح» و«السنن» و«المسانيد» من هذه الوجوه وغيرها، الصلاة عمود الدين، فكيف خفي ذلك على طائفة من فقهاء العراق وغيرهم، حتى لم يجعلوا الاعتدال من الركوع والقعود بين السجدين من الأفعال المقارنة للركوع والسجود، ولا استحباوا في ذلك ذكراً أكثر من التحميد بقول: «ربنا لك الحمد»، حتى إن بعض المتفقهة قال: إذا طال ذلك طولاً كثيراً بطلت صلاته؟!

قيل: سبب ذلك وغيره: أن الذي مضت به السنة أن الصلاة يصليها بالمسلمين الأمراء وولاة الحرب. فوالى الجهاد كان هو أمير الصلاة على عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين وما بعد ذلك إلى أثناء دولة بني

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٦).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٦٤٨).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٧٨٨).

التوافل، مثل قيام رمضان. كما أخرجه البخاري من حديث الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وأبي سلمة: أن أبا هريرة - رضي الله عنه - كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها في رمضان وغيره، فيكبر حين يقوم، ويكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده، ثم يقول: ربنا لك الحمد^(٣). وذكر نحوه.

وكان الناس قد اعتادوا ما يفعله غيره، فلم يعرفوا ذلك حتى سألوه، كما رواه مسلم من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة: [٢٢/٥٨٦] أن أبا هريرة - رضي الله عنه - كان يكبر في الصلاة كلما رفع ووضع. فقلت: يا أبا هريرة، ما هذا التكبير؟ قال: إنها لصلاة رسول الله ﷺ^(٤). وهذا كله معناه: جهر الإمام بالتكبير؛ ولهذا كانوا يسمونه إتمام التكبير لما فيه من إتمامه برفع الصوت، وفعله في كل خفض ورفع.

يبين ذلك: أن البخاري ذكر في (باب التكبير عند النهوض من الركعتين) قال: وكان ابن الزبير يكبر في نهضته، ثم روى البخاري من حديث فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث. قال: صلى لنا أبو سعيد، فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود، وحين سجد وحين رفع، وحين قام من الركعتين. وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ^(٥). ثم أرففه البخاري بحديث مطرف: قال: صليت أنا وعمران بن حصين خلف علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فكان إذا سجد كبر، وإذا رفع كبر، وإذا نهض من الركعتين كبر، فلما سلم أخذ عمران بن حصين بيدي. فقال: لقد صلى بنا هذا صلاة محمد ﷺ، أو قال: لقد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ^(٦).

بالتواتر عن النبي ﷺ أن المؤذن وغيره من المأمومين لا يجهرون بالتكبير دائماً. كما أن بلالاً لم يكن يجهر بذلك خلف النبي ﷺ، لكن إذا احتجج إلى ذلك، لضعف صوت الإمام، أو بعد المكان، فهنا قد احتجوا لجوازه بأن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - كان يسمع الناس التكبير خلف النبي ﷺ في مرضه، حتى تنازع الفقهاء في جهر المأموم لغیر حاجة، هل يطل صلاته، أم لا؟

ومثل ذلك ما أخرجه في «الصحيحين» و«السنن» من مطرف بن عبد الله بن الشَّخِير قال: صليت خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران بن حصين فكان إذا سجد كبر، وإذا رفع رأسه كبر، وإذا نهض من الركعتين كبر. فلما قضى الصلاة أخذ عمران بن حصين بيدي. فقال: قد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ، أو قال: لقد صلى بنا صلاة محمد ﷺ^(٧). ولهذا لما جهر بالتكبير سمعه عمران ومطرف، كما سمعه غيرهما.

ومثل هذا ما في «الصحيحين» و«السنن» - أيضاً - من أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها: يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر [٢٢/٥٨٥] حين يقوم من الجلوس من التتين: يفعل ذلك في كل ركعة حتى يفرغ من الصلاة، ثم يقول حين ينصرف: والذي نفسي بيده، إني لأتريكم شبهاً بصلاة رسول الله ﷺ، إن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا^(٨).

وهذا كان يفعله أبو هريرة - رضي الله عنه - لما كان أميراً على المدينة، فإن معاوية كان يعاقب بينه وبين مروان بن الحكم في إمارة المدينة، فيولي هذا تارة ويولي هذا تارة. وكان مروان يستخلف، وكان أبو هريرة يصلي بهم بما هو أشبه بصلاة رسول الله ﷺ من صلاة مروان وغيره من أمراء المدينة.

وقوله: «في المكتوبة وغيرها» يعني: ما كان من

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨٠٣) ومسلم (٣٩٢).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٢).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٨٢٥).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٨٢٦) ومسلم (٣٩٣).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٨٦) ومسلم (٣٩٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٨٠٣) ومسلم (٣٩٢).

التكبير. وقد قال إسحاق بن منصور: قلت: لأحد بن حنبل: ما الذي نقصوا من التكبير؟ قال: إذا انحط إلى السجود من الركوع، وإذا أراد أن يسجد السجدة الثانية من كل ركعة.

فقد بين الإمام أحمد أن الأئمة لم يكونوا يتمون التكبير، بل نقصوا التكبير في الخفض من القيام ومن القعود وهو كذلك - والله أعلم - لأن الخفض يشاهد بالأبصار، فظنوا لذلك أن المأموم لا يحتاج إلى أن يسمع تكبيرة الإمام، لأنه يرى ركوعه ويرى سجوده، بخلاف الرفع من الركوع والسجود، فإن المأموم لا يرى الإمام، فيحتاج أن يعلم رفعه بتكبيره.

ويدل على صحة ما قاله أحمد، من حديث ابن أبيزى: أنه صلى خلف النبي ﷺ فلم يتم التكبير، وكان لا يكبر إذا خفض. هكذا رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة، عن الحسن بن عمران، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى، عن أبيه.

وقد ظن أبو عمر بن عبد البر - كما ظن غيره - أن هؤلاء [٢٢/٥٨٩] السلف ما كانوا يكبرون في الخفض والرفع. وجعل ذلك حجة على أنه ليس بواجب؛ لأنهم لا يقرون الأمة على ترك واجب، حتى إنه قد روي عن ابن عمر: أنه كان يكبر إذا صلى وحده في الفرض، وأما التطوع فلا. قال أبو عمر: لا يحكي أحمد عن ابن عمر إلا ما صح عنه إن شاء الله.

قال: وأما رواية مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع، فيدل ظاهرها على أنه كذلك كان يفعل إمامًا وغير إمام.

قلت: ما روى مالك لا ريب فيه. والذي ذكره أحمد لا يخالف ذلك، ولكن غلط ابن عبد البر فيما فهم من كلام أحمد. فإن كلامه إنما كان في التكبير دبر الصلاة أيام العيد الأكبر، لم يكن التكبير في الصلاة، ولهذا فرق أحمد

فهذا بين أن الكلام إنما هو في الجهر بالتكبير، وأما أصل التكبير: فلم يكن مما يخفى على أحد. وليس هذا - أيضًا - مما يجهل، [٢٢/٥٨٧] هل يفعله الإمام أم لا يفعله؟ فلا يصح لهم نفيه عن الأئمة. كما لا يصح نفي القراءة في صلاة المخافتة، ونفي التسييح في الركوع والسجود، ونفي القراءة في الركعتين الآخريتين ونحو ذلك. ولهذا استدل بعض من كان لا يتم التكبير، ولا يجهر به، بباروي عن سعيد ابن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه: أنه صلى مع رسول الله ﷺ. وكان لا يتم التكبير^(١). رواه أبو داود والبخاري في «التاريخ الكبير». وقد حكى أبو داود الطيالسي أنه قال: هذا عندنا باطل. وهذا إن كان محفوظًا فلعل ابن أبيزى صلى خلف النبي ﷺ في مؤخر المسجد. وكان النبي ﷺ صوته ضعيفًا، فلم يسمع تكبيره، فاعتقد أنه لم يتم التكبير، وإلا فالأحاديث المتواترة عنه بخلاف ذلك. فلو خالفها كان شاذًا لا يتلفت إليه، ومع هذا فإن كثيرًا من الفقهاء المتأخرين يعتقدون أن إتمام التكبير هو نفس فعله ولو سرًا، وأن علي بن أبي طالب وأبا هريرة وغيرهما من الأئمة إنما أفادوا الناس نفس فعل التكبير في الانتقالات. ولازم هذا: أن عامة المسلمين ما كانوا يعرفون أن الصلاة لا يكبر في خفضها ولا رفعها.

وهذا غلط بلا ريب ولا نزاع بين من يعرف كيف كانت الأحوال، ولو كان المراد التكبير سرًا لم يصح نفي ذلك ولا إثباته؛ فإن المأموم [٢٢/٥٨٨] لا يعرف ذلك من إمامه، ولا يسمى ترك التكبير بالكلية تركًا؛ لأن الأئمة كانوا يكبرون عند الافتتاح دون الانتقالات، وليس كذلك السنة، بل الأحاديث المروية تبين أن رفع الإمام وخفضه كان في جميعها

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٨٣٧) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن أبي داود».

صلاته حتى لقي الله عز وجل^(١). وحديث ابن عمر وجابر - رضي الله عنهم [٢٢/٥٩١] - أنها كانتا يكبران كلما خفضا ورفعاً في الصلاة. فكان جابر يعلمهم ذلك. قال: فذكر مالك هذه الأحاديث كلها ليبين لك أن التكبير من سنن الصلاة.

قلت: ما ذكره مالك، فكما ذكره. وأما ما ذكره ابن عبد البر من الخلاف، فلم أجده ذكر لذلك أصلاً، إلا ما ذكره أحمد عن علماء المسلمين: أن التكبير مشروع في الصلوات، وإنما ذكر ذلك مالك وغيره - والله أعلم - لأجل ما كره من فعل الأئمة الذين كانوا لا يتمون التكبير. وقد قال ابن عبد البر: روى ابن وهب، أخبرني عياض بن عبد الله الفهري، أن عبد الله بن عمر كان يقول: لكل شيء زينة، وزينة الصلاة التكبير ورفع الأيدي فيها. وإذا كان ابن عمر يقول ذلك، فكيف يظن به أنه لا يكبر إذا صلى وحده؟ هذا لا يظنه عاقل بابن عمر.

قال ابن عبد البر: وقد روي عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وقتادة وغيرهم: أنهم كانوا لا يتمون التكبير. وذكر ذلك - أيضاً - عن القاسم وسالم وسعيد بن جبيرة. وروي عن أبي سلمة: عن أبي هريرة: أنه كان يكبر هذا التكبير. ويقول: إنها لصلاة رسول الله ﷺ. قال: وهذا يدل على أن التكبير في كل خفض ورفع كان الناس قد تركوه، وفي ترك الناس خفض ورفع كان غير تكبير من واحد منهم، ما يدل على أن الأمر محمول عندهم على الإباحة.

قلت: لا يمكن أن يعلم إلا ترك الجهر به، فأما ترك الإمام التكبير سرّاً فلا يجوز أن يدعي تركه، إن لم يصل الإمام إلى فعله فهذا لم يقله أحد من الأئمة، ولم يقل أحد إنهم كانوا يتركون في كل خفض ورفع، بل

بين الفرض والنفل، فقال: أحب إلي أن يكبر في الفرض دون النفل. ولم يكن أحد ولا غيره يفرقون في تكبير الصلاة بين الفرض والنفل، بل ظاهر مذهبه: أن تكبير الصلاة واجب في النفل، كما أنه واجب في الفرض. وإن قيل: هو سنة في الفرض قيل: هو سنة في النفل. فأما الضيق بينهما فليس قولاً له ولا لغيره.

وأما الذي ذكره عن ابن عمر في تكبيره دبر الصلاة إذا كان منفرداً، [٢٢/٥٩٠] فهو مشهور عنه.

وهي مسألة نزاع بين العلماء مشهورة. وقد قال ابن عبد البر، لما ذكر حديث أبي سلمة: إن أبا هريرة - رضي الله عنه - كان يصلي لهم، فيكبر كلما خفض ورفع، فلما انصرف، قال: والله إنني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ.

فقال ابن عبد البر: إن الناس لم يكونوا كلهم يفعلون ذلك، ويدل عليه ما رواه ابن أبي ذئب في موطنه عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: ثلاث كان رسول الله ﷺ يفعلهن، وتركهن الناس: كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مئداً، وكان يقف قبل القراءة هنيئة يسأل الله من فضله، وكان يكبر كلما رفع وخفض^(٢). قلت: هذه الثلاثة تركها طائفة من الأئمة والفقهاء ممن لا يرفع اليدين ولا يوجب التكبير، ومن لا يستحب الاستفتاح والاستعاذة، ومن لا يجهر من الأئمة بتكبير الانتقال.

قال: وقد قال قوم من أهل العلم: إن التكبير إنما هو إيذان بحركات الإمام وشعار للصلاة، وليس بسنة إلا في الجماعة، أما من صل وحده فلا بأس عليه أن لا يكبر؛ ولهذا ذكر مالك هذا الحديث وحديث ابن شهاب عن علي بن حسين قال: كان رسول الله ﷺ يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع، فلم تزل تلك

(٢) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٦٦)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٨٠٨).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٨٥) ومسلم (٣٩٢).

عليه رسول الله ﷺ، حتى كان ابن مسعود يتأول في بعض الأمراء الذين كانوا على عهده: أنهم من الخلف الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾ [مريم: ٥٩] فكان يقول: كيف بكم إذا لبستم فتنة يربو فيها الصغير ويهرم فيها الكبير، إذا ترك فيها [٢٢/٥٩٤] شيء، قيل: تركت السنة. فقيل: متى ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: ذلك إذا ذهب علمناؤكم، وقلت فقهاؤكم، والتست الدنيا بعمل الآخرة، وتفقه لغير الدين. وكان عبد الله بن مسعود يقول أيضًا: «أنا من غير الدجال أخوف عليكم من الدجال: أمور تكون من كبرائكم، فأيا رجل أو امرأة أدرك ذلك الزمان فالسنت الأول، فالسنت الأول».

ومن هذا الباب: أن عمر بن عبد العزيز لما تولى إمارة المدينة في خلافة الوليد بن عمة - وعمر هذا هو الذي بنى الحجرة النبوية إذ ذاك - صلى خلفه أنس بن مالك - رضي الله عنه - فقال ما رواه أبو داود والنسائي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - ما صليت وراء أحد بعد رسول الله ﷺ أشبه صلاة برسول الله ﷺ من هذا الفتى - يعني عمر بن عبد العزيز. قال: فحزرننا في ركوعه عشر تسيحات^(١)، وفي سجوده عشر تسيحات. وهذا كان في المدينة، مع أن أمراءها كانوا أكثر محافظة على السنة من أمراء بقية الأمصار. فإن الأمصار كانت تناس برأي الملوك، والمدينة إنما كانت تناس بسنة رسول الله ﷺ أو نحو هذا، ولكن كانوا قد غيروا - أيضًا - بعض السنة. ومن اعتقد أن هذا كان في خلافة عمر بن عبد العزيز فقد غلط، فإن أنس بن مالك - رضي [٢٢/٥٩٥] الله عنه

قالوا: كانوا لا يتمونه. ومعنى «لا يتمونه»: لا ينقصونه، ونقصه: عدم فعله في حال الخفض كما تقدم من كلامه. وهو نقص بترك رفع الصوت به، أو نقص له بترك ذلك في بعض المواضع.

وقد روى ابن عبد البر عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - فكلهم كان يكبر إذا رفع رأسه وإذا خفض. قال: وهذا معارض لما روي عن عمر: أنه كان لا يتم التكبير. وروي عن سعيد بن عبد العزيز عن الزهري قال: قلت: لعمر بن عبد العزيز: ما منعك أن تتم التكبير - وهذا عاملك عبد العزيز يتمه -؟ فقال: تلك صلاة الأول، وأبى أن يقبل مني.

قلت: وإنما خفي على عمر بن عبد العزيز وعلى هؤلاء الجهر بالتكبير، كما خفي ذلك على طوائف من أهل زماننا، وقبله ما ذكره ابن [٢٢/٥٩٣] أبي شيبة، أخبرنا جرير عن منصور عن إبراهيم. قال: أول من نقص التكبير زياد.

قلت: زياد كان أميرًا في زمن عمر، فيمكن أن يكون ذلك صحيحًا، ويكون زياد قد سن ذلك حين تركه غيره. وروي عن الأسود بن أبي يزيد عن أبي موسى الأشعري قال: لقد ذكرنا علي صلاة كنا نصليها مع رسول الله ﷺ: إما نسيناها، وإما تركناها عمدًا، وكان يكبر كلما رفع وكلما وضع وكلما سجد.

ومعلوم أن الأمراء بالعراق الذين شاهدوا ما عليه أمراء البلد، وهم أئمة، ولم يبلغهم خلاف ذلك عن رسول الله ﷺ، رأوا من شاهدوهم من أهل العلم والدين لا يعرفون غير ذلك، فظنوا أن ذلك هو من أصل السنة. وحصل بذلك نقصان في وقت الصلاة وفعلها. فاعتقدوا أن تأخير الصلاة أفضل من تقديمها؛ كما كان الأئمة يفعلون ذلك. وكذلك عدم إتمام التكبير وغير ذلك من الأمور الناقصة عما كان

(١) ضعف: أخرجه أحمد (٣ / ١٦٢ - ١٦٣) وأبو داود (٨٨٨)

والنسائي (١ / ١٧٠) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في

«الإرواء» (٣٤٨).

شاء^(٢)، ولم يعرفوا مقدار التطويل، ولا علموا التطويل الذي نهي عنه لما قال لمعاذ: «أَتَأْتِي أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟»^(٣)، فجعلوا هذا برأيم قدرًا للمستحب، ومن المعلوم أن مقدار الصلاة - واجبها ومستحبها - لا يرجع فيه إلى غير السنة، فإن هذا من العلم الذي لم يكله الله ورسوله إلى آراء العباد. إذ النبي ﷺ كان يصلي بالمسلمين في كل يوم خمس صلوات، وكذلك خلفاؤه الراشدون الذين أمرنا بالاعتدال بهم، فيجب البحث عما سنه رسول الله ﷺ، ولا ينبغي أن يوضع فيه حكم بالرأي، وإنما يكون اجتهاد الرأي فيما لم تمض به سنة عن رسول الله ﷺ، لا يجوز أن يعمد إلى شيء مضت به سنة فيرد بالرأي والقياس.

ومما يبين هذا: أن التخفيف أمر نسبي إضافي، ليس له حد في اللغة ولا في العرف؛ إذ قد يستطيل هؤلاء ما يستخفه [٢٢/٥٩٧] هؤلاء ويستخف هؤلاء ما يستطيله هؤلاء، فهو أمر يختلف باختلاف عادات الناس ومقادير العبادات، ولا في كل من العبادات التي ليست شرعية.

فعلم أن الواجب على المسلم: أن يرجع في مقدار التخفيف والتطويل إلى السنة، وهذا يتبين أن أمره ﷺ بالتخفيف لا ينافي أمره بالتطويل - أيضًا - في حديث عمار الذي في «الصحيح» لما قال: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته منتهى من فقهه، فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة»^(٤). وهناك أمرهم بالتخفيف ولا منافاة بينهما؛ فإن الإطالة هنا بالنسبة إلى الخطبة، والتخفيف هناك بالنسبة إلى ما فعل بعض الأئمة في زمانه من قراءة «البقرة» في العشاء الأخيرة؛ ولهذا قال: «فإذا صلى أحدكم لنفسه

- لم يدرك خلافة عمر بن عبد العزيز، بل مات قبل ذلك بستين.

وهذا يوافق الحديث المشهور الذي في «سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه» عن عون بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات: سبحان ربي العظيم - وذلك أدناه - وإذا سجد فليقل: سبحان ربي الأعلى ثلاثًا - وذلك أدناه»^(١). قال أبو داود: هذا مرسل، عون لم يدرك عبد الله بن مسعود. وكذلك قال البخاري في تاريخه. وقال الترمذي: ليس إسناده بمتصل، عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود، عون هو من علماء الكوفة المشهورين، وهو من أهل بيت عبد الله. وقيل: إنما تلقاه من علماء أهل بيته. فلهذا تمسك الفقهاء بهذا الحديث في التسيحات لما له من الشواهد، حتى صاروا يقولون في الثلاث: إنها أدنى الكمال أو أدنى الركوع. وذلك يدل على أن أعلاه أكثر من هذا.

فقول من يقول من الفقهاء: إن السنة للإمام أن يقتصر على ثلاث تسيحات من أصل الشافعي وأحمد - رضي الله عنهما - وغيرهم، وهو من جنس قول من يقول: من السنة أن لا يطيل الاعتدال بعد الركوع، أو أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت، أو نحو ذلك. فإن [٢٢/٥٩٦] الذين قالوا هذا ليس معهم أصل يرجعون إليه من السنة أصلاً، بل الأحاديث المستفيضة عن النبي ﷺ، الثابتة في «الصحيح» و«السنن» و«المسانيد» وغيرها، تين أنه ﷺ كان يسبح في أغلب صلاته أكثر من ذلك، كما تقدم دلالة الأحاديث عليه. ولكن هذا قالوه لما سمعوا أن النبي ﷺ قال: «إذا أم أحدكم الناس فليخفف، وإذا صلى لنفسه فليطول ما

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٣) ومسلم (٤٦٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٥) ومسلم (٤٦٥).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٩).

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٨٨٦) وابن ماجه (٨٩٠) والحدِيث

ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٢٥).

فليطول ما شاء.

عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بالطور في المغرب^(١). وفي «البخاري» و«السنن» عن مروان بن الحكم قال: قال لي زيد بن ثابت: مالك تقرأ في المغرب بقصار المفضل، وقد رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بطولي الطولين؟ قال: قلت: ما طولي الطولين؟ قال: «الأعراف»^(٢).

[٢٢/٥٩٩] فهذه الأحاديث من أصح الأحاديث. وقد ثبت فيها أنه كان يقرأ في المغرب تارة بـ«الأعراف» وتارة بـ«الطور»، وتارة بـ«المرسلات»، مع اتفاق الفقهاء على أن القراءة في المغرب سببها أن تكون أقصر من القراءة في الفجر. فكيف تكون القراءة في الفجر وغيرها؟

ومن هذا الباب: ما روى وَكِيع عن منصور عن إبراهيم النَّخَعِي قال: كان أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود يطيل القيام بقدر الركوع فكانوا يعيون ذلك عليه. قال أبو محمد بن حزم: العيب على من عاب عمل رسول الله ﷺ وعول على من لا حجة فيه.

قلت: قد تقدم فعل أبي عبيدة الذي في «الصحيح»، وموافقته لفعل رسول الله ﷺ. وهؤلاء الذين عابوا عليه كانوا من أهل الكوفة الذين في زمن الحجاج وفتنة ابن الأشعث، لم يكونوا من الصحابة، ولا عرف أنهم من أعيان التابعين. وإن كان قد يكون فيهم من أدرك ابن مسعود فابن ابن مسعود لم يكن هو الإمام الراغب في زمنه، بل الإمام الراغب كان غيره، وابن ابن مسعود أقرب إلى متابعة أبيه من هؤلاء المجهولين.

فهؤلاء الذين أنكروا على أبي عبيدة، إنما أنكروا عليه لمخالفته العادة [٢٢/٦٠٠] التي اعتادوها وإن خالفت

فبين أن المنفرد ليس لطول صلاته حد تكون به الصلاة خفيفة، بخلاف الإمام؛ لأجل مراعاة المأمومين. فإن خلفه السقيم والكبير وذا الحاجة؛ ولهذا مضت السنة بتخفيفها عن الإطالة إذا عرض للمأمومين أو بعضهم عارض، كما قال ﷺ: «إني لأدخل الصلاة وأنا أريد أن أطيلها، فأسمع بكاء الصبي، فأخفف لما أعلم من وجد أمه»^(٣). وبذلك علل النبي ﷺ فيما تقدم من حديث ابن مسعود.

[٢٢/٥٩٨] وكذلك في «الصحيحين» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف؛ فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة. وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء»^(٤). وفي رواية «فإن فيهم السقيم والشيخ الكبير وذا الحاجة»^(٥).

ولهذا كان النبي ﷺ يقصرها أحياناً عما كان يفعل غالباً، كما روى مسلم في «صحيحه» عن عمرو بن حريث - رضي الله عنه - قال: كأي أسمع صوت النبي ﷺ يقرأ في صلاة الغداة^(٦): «لَا أَسْمِعُ بِالنَّفْسِ ۝ لَجَوَارِ الْكُنُفِ» [التكوير: ١٥-١٦]. وروي أنه قرأ في صلاة الفجر في بعض أسفاره بسورة «الزلزلة». وكان يطول أحياناً، حتى ثبت في «الصحيح» عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ: «وَالْمُرْسَلَتْ عَرْفًا» فقالت: يا بني، لقد أذكرتني بقراءتك هذه السورة، إنها لأخبر ما سمعت من رسول الله ﷺ يقرأ بها في المغرب^(٧). وفي «الصحيحين»

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٩) ومسلم (٤٠٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٣) ومسلم (٤٦٧).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٧٩٥) والخطيب صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود».

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٥).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٧٦٣) ومسلم (٤٦٢).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٧٦٥) ومسلم (٤٦٣).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٧٦٤).

السنة النبوية، ولكن ليس هذا الإنكار من الفقهاء.

يبين ذلك أن أجل فقيه أخذ عنه إبراهيم النخعي هو علقمة وتوفي قبل فتنة ابن الأشعث التي صل فيها أبو عبيدة بن عبد الله. فإن علقمة توفي سنة إحدى - أو اثنتين - وستين في أوائل إمارة يزيد، وفتنة ابن الأشعث كانت في إمارة عبد الملك. وكذلك مسروق، قيل: إنه توفي قبل السبعين أيضًا، وقيل فيها كما قيل في مسروق ونحوه.

فتبين أن أكابر الفقهاء من أصحاب عبد الله بن مسعود لم يكونوا هم الذين أنكروا ذلك، مع أن من الناس إذا سمع هذا الإطلاق صرفه إلى إبراهيم النخعي. وقد عرفت أن المشهور أن علقمة يظن أن إبراهيم وأمثاله أنكروا ذلك، وهم رأوا ذلك، وهم أخذوا العلم عن عبد الله ونحوه. فقد تبين أن الأمر ليس كذلك.



[٢٢/٦٠١] وسئل شيخ الإسلام

رحمه الله :-

عن رجل لا يطمئن في صلاته؟

فأجاب:

الطمأنينة في الصلاة واجبة، وتاركها مسيء باتفاق الأئمة، بل جمهور أئمة الإسلام؛ كمالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وأبو حنيفة، ومحمد، لا يخالفون في أن تارك ذلك مسيء غير محسن، بل هو آثم عاص، تارك للواجب.

وغيرهم يوجبون الإعادة على من ترك الطمأنينة. ودليل وجوب الإعادة ما في «الصحيحين»: أن رجلاً صلى في المسجد ركعتين، ثم جاء فلم على النبي ﷺ. فقال النبي ﷺ: «ارجع فصل، فإني لم تصل،» مرتين أو

ثلاثاً - فقال: والذي بعثك بالحق، ما أحسن غير هذا. فعلمني ما يميزني في صلاتي، فقال: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم اجلس حتى تطمئن جالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها»^(١).

فهذا كان رجلاً جاهلاً، ومع هذا فأمره النبي ﷺ [٢٢/٦٠٢] أن يعيد الصلاة، وأخبره أنه لم يصل، فتبين بذلك أن من ترك الطمأنينة فقد أخبر الله ورسوله أنه لم يصل، فقد أمره الله ورسوله بالإعادة. ومن يعص الله ورسوله فله عذاب أليم.

وفي «السنن» عن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة رجل لا يقيم صُلبه في الركوع والسجود»^(٢) يعني يقيم صلبه إذا رفع من الركوع وإذا رفع من السجود. وفي «الصحيح» «أن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - رأى رجلاً لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، فقال: منذ كم تصلي هذه الصلاة؟ قال: منذ كذا وكذا، فقال: أما إنك لو مت لمحت على غير الفطرة التي فطر الله عليها عبداً»^(٣).

وقد روى هذا المعنى ابن خزيمة في «صحيحه» مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وأنه قال لمن نفر في الصلاة: «أما إنك لو مت على هذا مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها عبداً»^(٤) أو نحو هذا. وقال: «مثل الذي يصلي ولا يتم ركوعه وسجوده، مثل الذي يأكل لقمة أو لقمتين، فما تغني عنه».

وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق، يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني [٢٢/٦٠٣] شيطان قام فنقر أربماً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً»^(٥) وقد كتبنا في ذلك من

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٧) ومسلم (٣٩٧).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦٢٢).

دلائل الكتاب والسنة في غير هذا الموضع، ما يطول ذكره هنا والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

عمن يحصل له الحضور في الصلاة تارة، ويحصل له الوسواس تارة، فما الذي يستعين به على دوام الحضور في الصلاة؟ وهل تكون تلك الوسواس مبطلّة للصلاة؟ أو منقصة لها أم لا؟ وفي قول عمر: إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة. هل كان ذلك يشغله عن حاله في جميعته أو لا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، الوسواس لا يبطل الصلاة إذا كان قليلاً باتفاق أهل العلم، بل ينقص الأجر، كما قال ابن عباس: ليس لك من صلاتك إلا ما عَقَلْتَ منها.

وفي «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن العبد لينصرف من صلاته، ولم يكتب له منها إلا نصفها، إلا ثلثها، إلا ربعها، إلا خمسها، إلا سدسها، إلا سابعها، إلا ثمانها، إلا تسعها، إلا عشرها»^(١).

[٢٢/٦٠٤] ويقال: إن التوافل شرعت لجبر النقص الحاصل في الفرائض، كما في «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «أول ما يجاسب عليه العبد من عمله الصلاة، فإن أكملها، وإلا قبل: انظروا هل له من تطوع، فإن كان له تطوع أكملت به الفريضة، ثم يصنع بسائر أعماله»^(٢). وهذا الإكمال يتناول ما نقص مطلقاً.

[وأما الوسواس الذي يكون غالباً على الصلاة فقد قال طائفة - منهم أبو عبد الله بن حامد، وأبو حامد

الغزالي وغيرهما - إنه يوجب الإعادة أيضاً، لما أخرجه في «الصححين» عن أبي هريرة - ؓ - أن النبي ﷺ قال: «إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان، وله ضراط حتى لا يسمع التأذين، فإذا قضي التأذين أقبل، فإذا ثوب بالصلاة أدبر، فإذا قضي الثوب أقبل، حتى يخطر بين المرء ونفسه، فيقول: اذكر كذا، اذكر كذا، لا لم يكن يذكر، حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى، فإذا وجد أحدكم ذلك فليجسد سجدة قبل أن يسلم»^(٣). وقد صح عن النبي ﷺ: «الصلاة مع الوسواس مطلقاً». ولم يفرق بين القليل والكثير^(٤).

ولا ريب أن الوسواس كلما قلّ في الصلاة كان أكمل، كما في «الصححين» من حديث عثمان - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «إن من توفضاً نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لم يحدث [٢٢/٦٠٥] فيها نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٥). وكذلك في

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٨) ومسلم (٢٨٩).

(٤) هذا الكلام فيه سقط، يدل عليه أمران:

١- السياق: فإن ابن حامد وأبا حامد - اللذين ذكرهما هنا - يريان الإعادة على الموسوس، إلا أن الدليل الذي ذكرهما دليل من لا يرى الإعادة كما هو ظاهر.

٢- أنه ذكر الولين في: [٢٢/٦١٢]، فذكر قول ابن حامد وأبي حامد، ثم ذكر قول من لا يوجب إعادته، ثم ذكر هنا الدليل على القول الثاني.

فتبين من هذا أن السقط كان دليل القول الأول، وذكر القول الثاني، وانظر الأقوال والأدلة في الموضع المذكور: [٢٢/٦١٣-٦١١].

انظر «العيانة»: ص ١٨٩-١٩٠.

كما أن ما ذكر هنا عن الشيخ من قوله: (وقد صح عن النبي ﷺ: «الصلاة مع الوسواس مطلقاً» ولم يفرق بين القليل والكثير) يظهر أنه تصحيف، يدل عليه أمران أيضاً:

١- أنه لا يوجد حديث صحيح بهذا اللفظ.

٢- أنه ذكر في موضع آخر في تعليقه على حديث الشيطان ووسوسته للمصل [٢٢/٦١٣]: (فقد أخبر النبي ﷺ أن الشيطان يذكره بأمر حتى لا يدرى كم صلى، وأمره بسجدة لله، ولم يأمره بالإعادة، ولم يفرق بين القليل والكثير) فهذا الكلام كالشرح لما أجله في الموضع الأول. لذلك فسوّى العبارة - والله أعلم -:

(فقد صحّح النبي ﷺ الصلاة مع الوسواس مطلقاً، ولم يفرق بين القليل والكثير).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٠) ومسلم (٢٢٦).

(١) حسن: حسنه الألباني وانظر «الإيمان لابن تيمية».

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٦٤).

يكون بحسب قوة الإيمان. والأسباب المقوية للإيمان كثيرة؛ ولهذا كان النبي ﷺ يقول: «حبب إلي من دنياكم النساء والطيب، وجعلت قرة عيني في الصلاة»^(٢). وفي حديث آخر أنه قال: «أرحنا يا بلال بالصلاة»^(٣). ولم يقل: أرحنا منها.

وفي أثر آخر: «ليس بمستكمل للإيمان من لم يزل مهموماً حتى يقوم إلى الصلاة»، أو كلام يقارب هذا. وهذا باب واسع.

فإن ما في القلب من معرفة الله ومحبه وخشيته، وإخلاص الدين له، وخوفه ورجائه، والتصديق بأخباره، وغير ذلك، مما يبين الناس فيه، ويتفاضلون تفاضلاً عظيماً، ويقوى ذلك كلما ازداد العبد تدبراً للقرآن، وفهماً، ومعرفة بأساء الله وصفاته وعظمته، وتقربه إليه في عبادته واشتغاله به، بحيث يجد اضطرابه إلى أن يكون - تعالى - معبوده ومستغاثه أعظم من اضطرابه إلى الأكل والشرب، فإنه لا صلاح له إلا بأن يكون الله هو معبوده الذي يطمئن إليه، ويأنس به، ويلتذ بذكره، ويستريح به، ولا حصول لهذا إلا بإعانة الله، ومتى كان [٢٢/٦٠٧] للقلب إله غير الله فسد وهلك هلاكاً لا صلاح معه، ومتى لم يعنه الله على ذلك لم يصلحه، ولا حول ولا قوة إلا به، ولا ملجأ ولا منجاة منه إلا إليه.

ولهذا يروى أن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب، جمع علمها في الكتب الأربعة، وجمع الكتب الأربعة في القرآن، وجمع علم القرآن في المفصل، وجمع علم المفصل في فاتحة الكتاب، وجمع علم فاتحة الكتاب في قوله: ﴿إِنَّا إِلَهٌ مُّقْتَدِرٌ وَإِلَّا إِلَهٌ مُّقْتَدِرٌ﴾. ونظير ذلك قوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَقَابِلِي﴾ [الرعد: ٣٠]،

«الصحيح» أنه قال: «من توضأ فأحسن الوضوء، ثم صلى ركعتين يقبل عليهما بوجهه، وقلبه غفر له ما تقدم من ذنبه»^(١).

وما زال في المصلين من هو كذلك، كما قال سعد ابن معاذ - رضي الله عنه -: في ثلاث خصال، لو كنت في سائر أحوالي أكون فيهن كنت أنا أنا؛ إذا كنت في الصلاة لا أحدث نفسي بغير ما أنا فيه؛ وإذا سمعت من رسول ﷺ حديثاً لا يقع في قلبي ريب أنه الحق، وإذا كنت في جنازة لم أحدث نفسي بغير ما تقول، ويقال لها. وكان مسلمة بن بشار يصلي في المسجد، فأنهض طائفة منه وقام الناس، وهو في الصلاة لم يشعر. وكان عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه - يسجد، فأتى المنجنيق فأخذ طائفة من ثوبه وهو في الصلاة لا يرفع رأسه. وقالوا لعامر بن عبد القيس: أتحدث نفسك بشيء في الصلاة فقال: أو شيء أحب إلي من الصلاة أحدث به نفسي؟ قالوا: إنا لنحدث أنفسنا في الصلاة، فقال: أبالجنة والحرور ونحو ذلك؟ فقالوا: لا، ولكن بأهلينا وأمواتنا، فقال: لأن تختلف الأسنة في أحب إلي. وأمثال هذا متعدد.

والذي يعين على ذلك شيان: قوة المقتضي، وضعف الشاغل.

أما الأول: فاجتهاد العبد في أن يعقل ما يقوله ويفعله، ويتدبر [٢٢/٦٠٦] القراءة والذكر والدعاء، ويستحضر أنه مناجاة لله تعالى، كأنه يراه، فإن المصلي إذا كان قائماً فإنما يناجي ربه. والإحسان: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، ثم كلما ذاق العبد حلاوة الصلاة كان انجذابه إليها أوكد، وهذا

(١) لم آتف عليه بهذا اللفظ. وهو عند أبي داود (٩٠٥) بلفظ: «من توضأ فأحسن وضوءه ثم صلى ركعتين لا يسو فيها، غفر له ما تقدم من ذنبه وحسن الشئ الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦١٦٥). وعند النسائي بلفظ: «من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه، وجبت له الجنة» وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦١٦٦).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٢٨ / ٣) والنسائي (٣٩٢٩) والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٣١٢٤).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٢٢٥٧٨) وأبو داود (٤٩٨٥) والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

غاية كيد الشيطان الوسوسة، فإن شيطان الجن إذا غلب وسوس، وشيطان الإنس إذا غلب كذب، والوسواس يعرض لكل من توجه إلى الله تعالى بذكر أو غيره، لا بد له من ذلك، فينبغي للعبد أن يثبت ويصبر، ويلتزم ما هو فيه من الذكر والصلاة، ولا يضجر، فإنه بملازمة ذلك ينصرف عنه كيد الشيطان، ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]، وكلما أراد العبد توجهًا إلى الله تعالى - بقلبه جاء من الوسواس أمور أخرى، فإن الشيطان بمزلة قاطع الطريق، كلما أراد العبد يسير إلى الله تعالى - أراد قطع الطريق عليه؛ ولهذا قيل لبعض السلف: إن اليهود والنصارى يقولون: لا [٢٢/٦٠٩] نوسوس، فقال: صدقوا، وما يصنع الشيطان بالبيت الخراب. وتفصيل ما يعرض للسالكين طویل موضعه.

وأما ما يروى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من قوله: إني لأجهز جيشي، وأنا في الصلاة. فذاك لأن عمر كان مأمورًا بالجهاد، وهو أمير المؤمنين فهو أمير الجهاد. فصار بذلك من بعض الوجوه بمنزلة المصلي الذي يصلي صلاة الخوف حال معاينة العدو، إما حال القتال، وإما غير حال القتال، فهو مأمور بالصلاة، ومأمور بالجهاد فعليه أن يؤدي الواجب بحسب الإمكان، وقد قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَعِنَتْهُمْ فَتَةً فَآتَتْهُمْ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَهْمًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأنفال: ٤٥]. ومعلوم أن طمأنينة القلب حال الجهاد لا تكون كطمأنينة حال الأمن، فإذا قدر أنه نقص من الصلاة شيء لأجل الجهاد لم يقدح هذا في كمال إيمان العبد ويطاعته؛ ولهذا تخفف صلاة الخوف عن صلاة الأمن. ولما ذكر - سبحانه - وتعالى - صلاة الخوف قال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ جَمِيعًا وَقُودًا وَعَلَىٰ جُوبِئِكُمْ﴾ فَإِذَا أَكْمَلْتُمْ فَاقْبَلُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَىٰ

وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ وَتَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦]، ولهذا قال النبي ﷺ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله»^(١). ويسط هذا طویل لا يحتمله هذا الموضع.

وأما زوال العارض، فهو الاجتهاد في دفع ما يشغل القلب من تفكير الإنسان فيما لا يعنيه، وتدبر الجواذب التي تجذب القلب عن مقصود الصلاة، وهذا في كل عبد بحسبه، فإن كثرة الوسواس بحسب كثرة الشبهات والشهوات، وتعلق القلب بالمحوبات التي ينصرف القلب إلى طلبها، والمكروهات التي ينصرف القلب إلى دفعها.

[٢٢/٦٠٨] والوسواس إما من قيل الحب، من أن يخطر بالقلب ما قد كان أو من قيل الطلب، وهو أن يخطر في القلب ما يريد أن يفعله. ومن الوسواس ما يكون من خواطر الكفر والتفارق، فيتألم لها قلب المؤمن تألمًا شديدًا، كما قال الصحابة: يارسول الله إن أحدنا ليجد في نفسه ما لأن يجر من السماء أحب إليه من أن يتكلم به، فقال: «أوجدتموه؟» قالوا: نعم. قال: «ذلك صريح الإيابة»^(٢). وفي لفظ: إن أحدنا ليجد في نفسه ما يتعاضم أن يتكلم به، فقال: «الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة»^(٣).

قال كثير من العلماء: فكرامة ذلك ويغضه، وفرار القلب منه، هو صريح الإيابة، والحمد لله الذي كان

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٢١٥١١) والترمذي (٢٦١٦) وابن ماجه (٣٩٧٣) صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٥١٣٦).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٢).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٥١١٢) بلفظ: «لأن يكون حمة أحب إليه من أن يتكلم به» والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «ظلال الجنة» (٦٥٨).

الصلاة؟ وهل يعذب الرجل في شيء منه؟ وما حد الإخلاص في الصلاة؟ وقول النبي ﷺ: «ليس لأحدكم من صلاته إلا ما عقل منها»؟.

فأجاب:

الحمد لله، الوسواس نوعان:

أحدهما: لا يمنع ما يؤمر به من تدبير الكلم الطيب، والعمل الصالح الذي في الصلاة، بل يكون بمنزلة الخواطر، فهذا لا يطل الصلاة؛ لكن من سلمت صلاته منه فهو أفضل ممن لم تسلم منه صلاته الأول شبه حال المقرين، والثاني شبه حال المقتصدين.

وأما الثاني: فهو ما منع الفهم وشهود القلب، بحيث يصير الرجل غافلاً، فهذا لا ريب أنه يمنع الثواب، كما روى أبو داود في «سننه» عن عمار بن ياسر عن النبي ﷺ قال: «إن الرجل لينصرف من صلاته، ولم يكتب له منها إلا نصفها، إلا ثلثها [٢٢/٦١٢]، إلا ربعها، إلا خمسها، إلا سدسها، حتى قال: «إلا عشرها»^(١)، فأخبر ﷺ أنه قد لا يكتب له منها إلا العشر.

وقال ابن عباس: ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها، ولكن هل يطل الصلاة ويوجب الإعادة؟ فيه تفصيل. فإنه إن كانت الغفلة في الصلاة أقل من الحضور، والغالب الحضور، لم تجب الإعادة، وإن كان الثواب ناقصاً، فإن النصوص قد تواترت بأن السهو لا يطل الصلاة، وإنما يجبر بعضه بسجدي السهو، وأما إن غلبت الغفلة على الحضور، ففيه للعلماء قولان:

أحدهما: لا تصح الصلاة في الباطن، وإن صحت في الظاهر، كحقن الدم؛ لأن مقصود الصلاة لم

الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوعًا [النساء: ١٠٣]، فالإقامة المأمور بها حال الطمأنينة لا يؤمر بها حال الخوف.

ومع هذا، فالناس متفاوتون في ذلك، فإذا قوي لبان العبد كان حاضر القلب في الصلاة، مع تدبره للأمور بها، وعمر قد [٢٢/٦١٠] ضرب الله الحق على لسانه وقلبه، وهو المحدث اللهم، فلا ينكر لمثله أن يكون له مع تدبره جيشه في الصلاة من الحضور ما ليس لغیره، لكن لا ريب أن حضوره مع عدم ذلك يكون أقوى، ولا ريب أن صلاة رسول الله ﷺ حال أمنه كانت أكمل من صلاته حال الخوف في الأفعال الظاهرة، فإذا كان الله قد عفا حال الخوف عن بعض الواجبات الظاهرة، فكيف بالباطنة.

وبالجملة، فتفكر المصلي في الصلاة في أمر يجب عليه قد يضيق وقته ليس كتفكره فيما ليس بواجب، أو فيما لم يضق وقته، وقد يكون عمر لم يمكنه التفكير في تدبير الجيش إلا في تلك الحال، وهو إمام الأمة والواردات عليه كثيرة. ومثل هذا يعرض لكل أحد بحسب مرتبته، والإنسان دائماً يذكر في الصلاة ما لا يذكره خارج الصلاة، ومن ذلك ما يكون من الشيطان، كما يذكر أن بعض السلف ذكر له رجل أنه دفن ما لا وقد نسي موضعه، فقال: قم فصل، فقام فصل، فذكره، فقيل له: من أين علمت ذلك؟ قال: علمت أن الشيطان لا يدعه في الصلاة حتى يذكره بما يشغله، ولا أهم عنده من ذكر موضع الدفن. لكن العبد الكيس يجتهد في كمال الحضور، مع كمال فعل بقية الأمور، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



[٢٢/٦١١] وسئل - رحمه الله -:

عن وسواس الرجل في صلاته، وما حد المبطل للصلاة؟ وما حد المكروه منه؟ وهل يباح منه شيء في

(١) حسن: حسنه الألباني وانظر «الإيمان لابن تيمية».

[٢٢/٦١٤] وسئل - رحمه الله -:

عن رجل ضحك في الصلاة، فهل تبطل صلاته، أم لا؟

فأجاب:

أما التسم فلا يبطل الصلاة، وأما إذا قهقهه في الصلاة فإنها تبطل، ولا يتنقض وضوؤه عند الجمهور كمالك والشافعي وأحمد؛ لكن يستحب له أن يتوضأ في أقوى الوجهين، لكونه أذن ذنبًا، وللخروج من الخلاف، فإن مذهب أبي حنيفة يتنقض وضوؤه، والله أعلم.



[٢٢/٦١٥] وسئل - رحمه الله -:

عن النحنحة، والسعال، والنفخ، والأنين، وما أشبه ذلك في الصلاة: فهل تبطل بذلك أم لا؟ وأي شيء الذي تبطل الصلاة به من هذا أو غيره؟ وفي أي مذهب؟ وإيش الدليل على ذلك؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، الأصل في هذا الباب أن النبي ﷺ قال: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين»^(١). وقال: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة»^(٢) قال زيد بن أرقم: فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام. وهذا مما اتفق عليه المسلمون. قال ابن المنذر: وأجمع أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عامدًا وهو لا يريد إصلاح شيء من أمرها أن صلاته فاسدة، والعامد من يعلم أنه في صلاة، وأن الكلام محرم.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٧).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٣٩٣٤) وأبو داود (٩٢٤) والنسائي

(١٢٢١) والخطيب صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح

الجامع» (١٨٩٢).

يحصل، فهو شبه صلاة المرائي، فإنه بالاتفاق لا يبرأ بها في الباطن، وهذا قول أبي عبد الله بن حامد وأبي حامد الغزالي وغيرهما.

والثاني: تبرأ الذمة، فلا تجب عليه الإعادة، وإن كان لا أجر له فيها، ولا ثواب، بمنزلة صوم الذي لم يدع قول الزور والعمل به، فليس له من صيامه إلا الجوع والعطش. وهذا هو المأثور عن الإمام أحمد، وغيره من الأئمة، واستدلوا بها في «الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «إذا أذن المؤذن [٢٢/٦١٣] بالصلاة أوبر الشيطان وله ضراط، حتى لا يسمع التأذين، فإذا قضي التأذين أقبل، فإذا تَوَبَّ بالصلاة أدبر، فإذا قضي التوب أقبل، حتى يخطف بين المرء ونفسه، يقول: اذكر كذا، اذكر كذا، ما لم يكن يذكر، حتى يظل لا يدري كم صلى، فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين»^(١). فقد أخبر النبي ﷺ أن الشيطان يذكره بأمر حتى لا يدري كم صلى، وأمره بسجدتين للسهو، ولم يأمره بالإعادة، ولم يفرق بين القليل والكثير.

وهذا القول أشبه وأعدل؛ فإن النصوص والآثار إنما دلت على أن الأجر والثواب مشروط بالحضور، لا تدل على وجوب الإعادة، لا باطنًا ولا ظاهراً، والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -:

عما إذا أحدث المصلي قبل السلام؟

فأجاب:

إذا أحدث المصلي قبل السلام بطلت، مكتوبة كانت، أو غير مكتوبة.



(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٢٢)، ومسلم (٣٨٩).

معنى، ولا يسمى فاعلها متكلمًا، وإنما يفهم مراده بقرينة، فصارت كالإشارة.

وأما القهقهة ونحوها ففيها جوابان:

أحدهما: أن تدل على معنى بالطبع.

والثاني: أنا لا نسلم أن تلك أبطلت لأجل كونها كلامًا. يدل على ذلك أن القهقهة تبطل بالإجماع، ذكره ابن المنذر.

وهذه الأنواع فيها نزاع، بل قد يقال: إن القهقهة فيها أصوات عالية تنافي حال الصلاة، وتنافي الخشوع الواجب في الصلاة، فهي كالصوت العالي الممتد، الذي لا حرف معه. وأيضًا، فإن فيها من الاستخفاف بالصلاة والتلاعب بها ما يناقض مقصودها، فأبطلت لذلك [٢٢/٦١٨] لا لكونه متكلمًا. وبطلانها بمثل ذلك لا يحتاج إلى كونه كلامًا، وليس مجرد الصوت كلامًا، وقد روي عن علي رضي الله عنه - قال: كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان بالليل والنهار، وكنت إذا دخلت عليه وهو يصلي يتنحنح^(١) لي رواه الإمام أحمد، وابن ماجه، والنسائي بمعناه.

وأما النوع الثاني وهو ما يدل على المعنى طبعًا لا وضعًا فمنه النفخ، وفيه عن مالك وأحمد روايتان أيضًا: إحداهما: لا تبطل، وهو قول إبراهيم النخعي، وابن سيرين، وغيرهما من السلف، وقول أبي يوسف وإسحاق.

والثانية: أنها تبطل، وهو قول أبي حنيفة، ومحمد، والثوري والشافعي، وعلى هذا فالمبطل فيه ما أبان حرقين.

وقد قيل من أحد: إن حكمه حكم الكلام، وإن لم

قلت: وقد تنازع العلماء في الناسي والجاهل والمكره والمتكلم لمصلحة الصلاة، وفي ذلك كله نزاع في مذهب أحمد وغيره من العلماء. [٢٢/٦١٦] إذا عرف ذلك فاللفظ على ثلاث درجات:

أحدها: أن يدل على معنى بالوضع إما بنفسه، وإما مع لفظ غيره، كفي، وعن، فهذا الكلام مثل: يد، ودم، وفم، وخذ.

الثاني: أن يدل على معنى بالطبع كالتأوه، والأنين، والبكاء، ونحو ذلك.

الثالث: أن لا يدل على معنى لا بالطبع ولا بالوضع، كالنحنة. فهذا القسم كان أحد يفعله في صلاته، وذكر أصحابه عنه روايتين في بطلان الصلاة بالنحنة. فإن قلنا: تبطل، ففعل ذلك لضرورة فوجها. فصارت الأقوال فيها ثلاثة:

أحدها: أنها لا تبطل بحال، وهو قول أبي يوسف، وإحدى الروايتين عن مالك؛ بل ظاهر مذهبه.

والثاني: تبطل بكل حال، وهو قول الشافعي وأحد القولين في مذهب أحمد ومالك.

والثالث: إن فعله لعذر لم تبطل وإلا بطلت، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وغيرهما، وقالوا: إن فعله لتحسين الصوت وإصلاحه [٢٢/٦١٧]، لم تبطل، قالوا: لأن الحاجة تدعو إلى ذلك كثيرًا فرخص فيه للحاجة. ومن أبطلها قال: إنه يتضمن حرفين، وليس من جنس أذكار الصلاة، فأشبه القهقهة، والقول الأول أصح، وذلك أن النبي ﷺ إنما حرم التكلم في الصلاة، وقال: «إنه لا يصلح فيها شيء من كلام الأعميين»^(٢)، وأمثال ذلك من الألفاظ التي تتناول الكلام. والنحنة لا تدخل في معنى الكلام أصلًا، فإنها لا تدل بنفسها، ولا مع غيرها من الألفاظ على

(٢) ضعيف: أخرجه النسائي (١٢١٢) وابن ماجه (٣٧٠٨) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه».

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٧) بلفظ «الناس».

حركته، ومن سكوته، فإذا رآه يرتعش أو يضطرب أو يدمع أو يتسم علم حاله، وإنما امتاز هذا بأنه من نوع الصوت، هذا لو لم يرد به سنة، فكيف وفي «المسند» عن المغيرة بن شعبه، أن النبي ﷺ كان في صلاة الكسوف، فجعل ينفخ، فلما انصرف قال: «إن النار أدنيت مني حتى نفخت حرها عن وجهي»^(١). وفي «المسند» و«سنن أبي داود» عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ في صلاة كسوف الشمس نفخ في آخر سجوده، فقال: «أف أف أف، رب! ألم تعلمي ألا تعلمين وأنا فيهم؟»^(٢). وقد أجاب بعض أصحابنا عن هذا بأنه محمول على أنه فعله قبل تحريم الكلام، أو فعله خوفاً من الله، أو من النار. قالوا: فإن ذلك لا يطل عندنا، نص عليه أحمد. كالتأوه والأنين عنده، والجوابان ضعيفان:

أما الأول: فإن صلاة الكسوف كانت في آخر حياة النبي ﷺ يوم مات ابنه إبراهيم، وإبراهيم كان من مارية القبطية، ومارية أهداها له المقوقس، بعد أن أرسل إليه المغيرة، وذلك بعد صلح الحديبية، فإنه بعد الحديبية أرسل رسله إلى الملوك، ومعلوم أن الكلام حرم قبل هذا باتفاق المسلمين، لاسيما وقد أنكر جمهور العلماء على من زعم أن قصة ذي البدين كانت قبل تحريم الكلام؛ لأن أبا هريرة شهدا، فكيف يجوز أن يقال بمثل هذا في صلاة الكسوف، بل قد قيل: الشمس كسفت بعد حجة الوداع، قبل موته بقليل.

وأما كونه من الخشية، ففيه أنه نفخ حرها عن وجهه، وهذا نفخ لدفع ما يؤدي من خارج، كما ينفخ الإنسان في الصباح ليطفئه [٢٢/٦٢١]، أو ينفخ في التراب. ونفخ الخشية من نوع البكاء والأنين، وليس

بين حرفين. واحتجوا لهذا القول بما روي عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنه قال: «من نفخ في الصلاة فقد تكلم»^(٣)، رواه الخلال؛ لكن مثل هذا الحديث لا يصح مرفوعاً، فلا يعتمد عليه، لكن حكى أحمد هذا اللفظ عن ابن عباس، وفي لفظ عنه: النفخ في الصلاة كلام. رواه سعيد في «سننه».

قالوا: ولأنه تضمن حرفين، وليس هذا من جنس أذكار [٢٢/٦١٩] الصلاة، فأشبهه القهقهة، والحجة مع القول، كما في النحنة، والتزاع، كالتزاع، فإن هذا لا يسمى كلاماً في اللغة التي خاطبنا بها النبي ﷺ، فلا يتناولها عموم النهي عن الكلام في الصلاة، ولو حلف لا يتكلم لم يحث هذه الأمور، ولو حلف ليتكلم لم يبر بمثل هذه الأمور، والكلام لا بد فيه من لفظ دال على المعنى، دلالة وضعية، تعرف بالعقل، فأما مجرد الأصوات الدالة على أحوال المصوتين، فهو دلالة طبيعية حسية، فهو وإن شارك الكلام المطلق في الدلالة فليس كل ما دل منهياً عنه في الصلاة، كالإشارة فإنها تدل وتقوم مقام العبارة، بل تدل بقصد المشير، وهي تسمى كلاماً، ومع هذا لا تبطل، فإن النبي ﷺ كان إذا سلموا عليه رد عليهم بالإشارة، فعلم أنه لم ينه عن كل ما يدل ويفهم، وكذلك إذا قصد التنبيه بالقرآن والتسبيح جاز، كما دلت عليه النصوص.

ومع هذا، فلما كان مشروعاً في الصلاة لم يبطل، فإذا كان قد قصد إفهام المستمع ومع هذا لم تبطل، فكيف بما دل بالطبع، وهو لم يقصد به إفهام أحد، ولكن المستمع يعلم منه حاله، كما يعلم ذلك من

(١) موقوف: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢ / ١٨٩) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٢٦٤)، وقال الألباني في «الإرواء» (٣٩٥) موقوف: قول ابن عباس: من نفخ في صلاته فقد تكلم. رواه سعيد ومن أبي هريرة نحوه وقال ابن المنذر: لا يثبت عنها.

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٤ / ٢٤٥) والحدث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (١٩٧٢).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١١٩٤) ولم يرد فيه التأني إلا مرتين.

هذا ذلك.

وأما السعال والعطاس والتأوُّب والبكاء - الذي يمكن دفعه - والتأوُّه والأنين، فهذه الأشياء هي كالنفخ. فإنها تدل على المعنى طبعاً، وهي أولى بأن لا تبطل، فإن النفخ أشبه بالكلام من هذه، إذ النفخ يشبه التأليف كما قال: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَلْفٌ﴾ [الإسراء: ٢٣]، لكن الذين ذكروا هذه الأمور من أصحاب أحمد كأبي الخطاب ومتبعيه، ذكروا أنها تبطل، إذ أبان حرفين، ولم يذكروا خلافاً.

ثم منهم من ذكر نسه في النحنحة، ومنهم من ذكر الرواية الأخرى عنه في النفخ، فصار ذلك موثقاً أن النزاع في ذلك فقط، وليس كذلك، بل لا يجوز أن يقال: إن هذه تبطل، والنفخ لا يبطل. وأبو يوسف يقول في التأوُّه والأنين لا يبطل مطلقاً على أصله، وهو أصح الأقوال في هذه المسألة.

ومالك مع الاختلاف عنه في النحنحة والنفخ قال: الأنين لا يقطع صلاة المريض، وأكرهه للصحيح. ولا ريب أن الأنين من غير حاجة مكروه، ولكنه لم يره مبطلاً.

[٢٢٢/٢٢٢] وأما الشافعي، فجرى على أصله الذي وافقه عليه كثير من متأخري أصحاب أحمد، وهو أن ما أبان حرفين من هذه الأصوات كان كلاماً مبطلاً، وهو أشد الأقوال في هذه المسألة، وأبعدها عن الحجة، فإن الإبطال إن أثبتوه بدخولها في معنى الكلام في لفظ رسول الله ﷺ، فمن المعلوم الضروري أن هذه لا تدخل في معنى الكلام، وإن كان بالقياس لم يصح ذلك، فإن في الكلام يقصد المتكلم معاني يعبر عنها بلفظه، وذلك يشغل المصلي، كما قال النبي ﷺ: «إن في الصلاة لشغلاً»^(١)، وأما هذه الأصوات فهي طبيعية كالتنفس ومعلوم أنه لو زاد في التنفس على

قدر الحاجة لم تبطل صلاته، وإنما تفارق التنفس بأن فيها صوتاً، وإبطال الصلاة بمجرد الصوت إثبات حكم بلا أصل، ولا نظير.

وأيضاً، فقد جاءت أحاديث بالنحنحة والنفخ، كما تقدم، وأيضاً فالصلاة صحيحة ييقن، فلا يجوز إبطالها بالشك، ونحن لا نعلم أن العلة في تحريم الكلام، هو ما يدعى من القدر المشترك، بل هذا إثبات حكم بالشك الذي لا دليل معه، وهذا النزاع إذا فعل ذلك لغير خشية الله، فإن فعل ذلك لخشية الله فمذهب أحمد وأبي حنيفة أن صلاته لا تبطل، ومذهب الشافعي أنها تبطل؛ لأنه كلام، والأول أصح، فإن هذا إذا كان من خشية الله كان من جنس ذكر الله ودعائه، فإنه كلام [٢٢٢/٢٢٢] يقتضي الرهبة من الله والرغبة إليه، وهذا خوف الله في الصلاة، وقد مدح الله إبراهيم بأنه أواه، وقد نسر بالذي يتأوه من خشية الله. ولو صرح بمعنى ذلك بأن استجار من النار أو سأل الجنة لم تبطل صلاته، بخلاف الأنين والتأوُّه في المرض والمصيبة، فإنه لو صرح بمعناه كان كلاماً مبطلاً.

وفي «الصحيحين» أن عائشة قالت للنبي ﷺ: إن أبا بكر رجل رقيق، إذا قرأ غلبه البكاء، قال: «مروه قليلاً، إنكن لأتتن صواحب يوسف»^(٢)، وكان عمر يسمع - تشبیه من وراء الصفوف لما قرأ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بِنْدِي وَخَظَىٰ إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]. والنشيج: رفع الصوت بالبكاء، كما فسر أبو عبيد. وهذا محفوظ عن عمر، ذكره مالك وأحمد، وغيرهما، وهذا النزاع فيما إذا لم يكن مغلوباً.

فأما ما يغلب عليه المصلي من عطاس وبكاء وتأوُّب، فالصحيح عند الجمهور أنه لا يبطل، وهو منصوص أحمد وغيره، وقد قال بعض أصحابه: إنه

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٩) ومسلم (٥٣٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٤) ومسلم (٤١٨).

[الإخلاص: ١] بالسبحة فهذا لا بأس به، وإن أريد بالسؤال شيء آخر، فليكنه، والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

هل للإنسان إذا دخل المسجد والناس في الصلاة أن يجهر بالسلام أولاً؟ خشية أن يرد عليه من هو جاهل بالسلام.

فأجاب:

الحمد لله، إن كان المصلي يحسن الرد بالإشارة، فإذا سلم عليه فلا بأس، كما كان الصحابة يسلمون على النبي ﷺ، وهو يرد عليهم بالإشارة، وإن لم يحسن الرد بل قد يتكلم فلا ينبغي إدخاله فيما يقطع صلاته، أو يترك به الرد الواجب عليه، والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -

عن المرور بين يدي المأموم هل هو في النهي كغيره مثل الإمام والمنفرد أم لا؟

فأجاب:

النهي عنه إنما هو بين يدي الإمام والمنفرد، واستدلوا بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - والله أعلم.



(آخر المجلد الثاني والعشرين)

يطل، وإن كان معذوراً، كالناسي. وكلام الناسي فيه روايتان عن أحمد:

أحدهما: وهو مذهب أبي حنيفة أنه يطل.

[٢٢٤/٢٢] والثاني: وهو مذهب مالك والشافعي أنه لا يطل، وهذا أظهر، وهذا أولى من الناسي، لأن هذه أمور معتادة لا يمكن دفعها، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: «التأوُّب من الشيطان، فإذا تأوَّب أحدكم فليكظم ما استطاع»^(١).

وأيضاً، فقد ثبت حديث الذي عطس في الصلاة وشتمه معاوية بن الحكم السلمي، فنهى النبي ﷺ معاوية عن الكلام في الصلاة؛ ولم يقل للعاطس شيئاً. والقول بأن العطاس يطل تكليفاً من الأقوال المحدث التي لا أصل لها عن السلف - رضي الله عنه -

وقد تبين أن هذه الأصوات الحلقية التي لا تدل بالوضع، فيها نزاع في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد، وأن الأظهر فيها جميعاً أنها لا تبطل. فإن الأصوات من جنس الحركات، وكما أن العمل اليسير لا يطل، فالصوت اليسير لا يطل، بخلاف صوت القهقهة، فإنه بمنزلة العمل اليسير، وذلك ينافي الصلاة، بل القهقهة تنافي مقصود الصلاة أكثر؛ ولهذا لا تجوز فيها بحال، بخلاف العمل الكثير، فإنه يرخص فيه للضرورة، والله أعلم.



[٢٢٥/٢٢] وسئل - رحمه الله -

عما إذا قرأ القرآن، ويعد في الصلاة بسبحة، هل تبطل صلاته أم لا؟

فأجاب:

إن كان المراد بهذا السؤال أن يعد الآيات، أو يعد تكرار السورة الواحدة، مثل قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٩٤).

الجزء الثالث من كتاب الفقه:

بعضهم لم يفهم مراده. ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة: [٢٣/٦] أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحدكم إذا قام يصلي، جاءه الشيطان فلبس عليه، حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد أحدكم ذلك، فليجد سجنتين، وهو جالس»^(١).

وفي «الصحيحين» أيضًا عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع الأذان، فإذا قُضي الأذان أقبل. فإذا ثُوب به أدبر. فإذا قضي الثوب أقبل حتى يخطر بين المراء ونفسه يقول: اذكر كذا، اذكر كذا، لما لم يكن يذكر، حتى يظل الرجل لا يدري كم صلى. فإذا لم يدرك أحدكم كم صلى، فليجد سجنتين وهو جالس»^(٢).

وفي لفظ للبخاري: «فإذا لم يدرك أحدكم كم صلى ثلاثًا أو أربعًا، فليجد سجنتين وهو جالس»^(٣). وفي لفظ: «يسجد سجدتي السهو». ففي الحديث الصحيح الأمر بسجدتي السهو إذا لم يدرك كم صلى، وهو يقتضي وجوب السجود، كقول الجمهور، وفيه أنه ساهما سجدتي السهو، فدل على أنها لا يشركان إلا للسهو، كقول الجمهور.

وقوله: «فليجد سجنتين وهو جالس»، مطلق لم يعين فيه لا قبل السلام، ولا بعده، لكن أمر بهما قبل قيامه. ففي «صحيح مسلم» وغيره عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثًا، أم أربعًا، [٢٣/٧] فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسًا شفعنا له صلاته، وإن كان صلى ثمانًا لأربع كانتا ترغيبًا للشيطان». ففي هذا الحديث أنه إذا شك فلم يدرك



من سجود السهو إلى صورة أهل الأعذار

[٥ / ٢٣] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب سجود السهو

قال الشيخ رحمه الله:

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم تسليمًا.



فصل

في سجود السهو

والمهم منه أمور:

منها مسائل الشك، ومنها محله: هل هو قبل السلام أو بعده؟ ومنها وجوبه.

فنقول ولا حول ولا قوة إلا بالله:

أما الشك: ففيه عن النبي ﷺ أحاديث صحيحة، وهي كلها متفقة والله الحمد وإنا تنازع الناس لكون

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٣٢)، ومسلم (٣٨٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٣١)، ومسلم (٣٨٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧١).

فيدخل قلبه شك أنه إنما صلى اثنتين إلا أن أكثر ما في نفسه أنه قد صلى ثلاثاً، وقد دخل قلبه شيء، فهذا يتحرى أصوب ذلك، ويسجد بعد السلام، قال: فينهما فرق.

قلت: حديث عبد الرحمن بن عوف^(١) الذي ذكره أحد هو نظير حديث أبي سعيد، وهو في «السنن»، وقد صححهما الترمذي، وغيره، وعن عبد الرحمن بن عوف، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أزيد أم نقص، فإن كان شك في الواحدة والثنتين، فليجعلها واحدة، فإن لم يدر اثنتين صلى أو ثلاثاً، فليجعلها اثنتين، فإن لم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً، فليجعلها ثلاثاً، حتى يكون الشك في الزيادة، ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم، ثم يسلم»^(٢).

[٢٣/٩] ومن أصح أحاديث الباب حديث ابن مسعود في التحري، فإنه أخرجه في «الصحيحين»، وحديث أبي سعيد انفرد به مسلم، لكن حديث عبد الرحمن بن عوف شاهد له، فهما نظير حديث ابن مسعود في «الصحيحين» عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود قال: صلى رسول الله ﷺ، قال إبراهيم: زاد أو نقص، فلما سلم قيل له: يا رسول الله، أحدث في الصلاة شيء؟ قال: «وما ذاك؟» قالوا: صليت كذا وكذا، قال: فثنى رجله، واستقبل القبلة، فسجد سجدتين، ثم سلم، ثم أقبل علينا بوجهه فقال: «إنه لو حدث في الصلاة شيء، أنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته، فليتحري الصواب، فليتم عليه، ثم يسجد سجدتين»^(٣).

(٢) انظر ما قبله.

(٣) صحيح: أخرجه أحد في مستدركه (١٦٥٩)، والترمذي (٣٩٨)، وابن ماجه (١٢٠٩)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١٣٥٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢).

فليطرح الشك، وفيه الأمر بسجدتين قبل السلام. وقوله: «إذا شك»، هو موضع اختلاف فهم الناس.

منهم: من فهم أن كل من لم يقطع فهو شك، وإن كان أحد الجانبين راجحاً عنده، فجعلوا من غلب على ظنه وإن وافقه المأمومون شكاً، وأمره أن يطرح ما شك فيه، ويبنى على ما استيقن، وقالوا: الأصل عدم ما شك فيه، فرجحوا استصحاب الحال مطلقاً، وإن قامت الشواهد والدلائل بخلافه، ولم يعتبروا التحري بحال.

ومنهم: من فسر قول النبي ﷺ في الحديث الآخر «فليتحري»، أنه البناء على اليقين.

ومنهم طائفة قالوا: إن كان إماماً، فالمراد به الشك المساوي، وإن كان منفرداً، فالمراد به ما قاله أولئك. وقالت طائفة ثالثة: بل المراد بالشك ما استوى فيه الطرفان، أو تقارباً، وأما إذا ترجح أحدهما، فإنه يعمل بالراجح، وهو التحري. وعن الإمام أحمد ثلاث روايات كالأقوال الثلاثة.

والأول: هو قول مالك والشافعي، واختيار كثير من أصحاب أحمد.

[٢٣/٨] والثاني: قول الخرقى وأبي عمدة، وقال: إنه المشهور عن أحمد.

والثالث: قول كثير من السلف والخلف، ويروى عن علي وابن مسعود وغيرهما، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه فيما إذا تكرر السهو. قال أحمد في رواية الأثرم: بين التحري واليقين فرق. أما حديث عبد الرحمن بن عوف فيقول: «إذا لم يدر أثلاثاً صلى أم اثنتين، جعلها اثنتين»^(١). قال: فهذا عمل على اليقين فبنى عليه، والذي يتحرى يكون قد صلى ثلاثاً،

(١) صحيح: أخرجه أحد في مستدركه (١٦٥٩)، والترمذي (٣٩٨)، وابن ماجه (١٢٠٩)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١٣٥٦).

وللبخاري في بعض طرقه: قيل يا رسول الله، أقصرت الصلاة أم نسيت؟ قال: «وما ذاك؟» قالوا: صليت كذا وكذا. قال: فسجد بهم سجدين، ثم قال: «هاتان السجدة لمن لا يدري زاد في صلاته أو نقص فيتحرى الصواب فيتم عليه، ثم يسجد سجدتين»^(١)، وفي رواية له: «فلتيم عليه، ثم يسلم، ثم يسجد سجدتين»، وفي رواية لمسلم: «فلينظر أخرى ذلك إلى الصواب»، وفي رواية له: «فلينظر الذي يرى أنه صواب»، وفي رواية: «فلينظر أقرب ذلك إلى الصواب»^(٢).

[٢٣/١٠] وفي «الصحيحين»، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: صلينا مع رسول الله ﷺ فإما زاد أو نقص. قال إبراهيم: وإيم الله ما ذاك إلا من قبلي، فقلنا: يا رسول الله، أحدث في الصلاة شيء؟ فقال: «لا»، فقلنا له الذي صنع، فقال: «إذا زاد أو نقص، فليسجد سجدتين»، قال: ثم سجد سجدتين^(٣). وقد تأوله بعض أهل القول على أن التحري هو طرح المشكوك فيه، والبناء على اليقين، وهذا ضعيف لوجوه.

منها: أن في «سنن أبي داود» و«المستد» وغيرهما: «إذا كنت في صلاة فشكيت في ثلاث وأربع وأكثر من أربع تشهدت ثم سجدت، وأنت جالس»^(٤).

ومنها: أن الألفاظ صريحة في أنه يتحرى ما يرى أنه الصواب، سواء كان هو الزائد أو الناقص، ولو كان مأموراً مطلقاً بطرح المشكوك فيه لم يكن هناك تحرُّرٌ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٧١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٣).

(٣) صحيح: أخرجه هذا اللفظ مسلم (٥٧٣)، وتفرد به دون البخاري.

(٤) ضعف: أخرجه أحد في «مسند» (٤٢٩/١)، وأبو طود (١٠٢٨)، والبيهقي في «مسند» (٣٣٦/٢)، والنسائي في «الكبرى» (٢١٠/١)، والدارقطني في «مسند» (٣٧٨/١)، والخطيب

ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٨٤).

للصواب.

ومنها: أن ابن مسعود هو راوي الحديث، وبذلك فسر، وعنه أخذ ذلك أهل الكوفة قرناً بعد قرن، لإبراهيم وأتباعه، وعنه أخذ ذلك أبو حنيفة، وأصحابه.

ومنها: أنه هنا أمر بالسجدتين بعد السلام. وفي حديث أبي [٢٣/١١] سعيد أمر بالسجدتين قبل السلام.

ومنها: أنه قال هناك: «إن كان صلى خساً، شفعتا له صلاته، وإن كان صلى إثمًا لأربع، كانتا ترغيبًا للشيطان». فتبين أنه يني على اليقين، وهو شاك هل زاد أو نقص، هل صلى أربعاً أو خساً، وبين مصلحة السجدتين على تقدير التيقين.

وفي حديث ابن مسعود قال: «فيتحرى الصواب فيتم عليه، ثم يسجد سجدتين» وفي لفظ: «فيتم عليه ثم يسلم، ثم يسجد سجدتين»، فجعل ما فعله بعد التحري تمامًا لصلاته، وجعله هنا مثلاً لصلاته، ليس شاكاً فيها، لكن لفظ الشك يراد به تارة ما ليس بيقين، وإن كان هناك دلائل وشواهد عليه، حتى قد قيل في قوله: «نحن أحق بالشك من إبراهيم»، إنه جعل ما دون طمأنينة القلب التي طلبها إبراهيم شكاً، وإن كان إبراهيم موقناً ليس عنده شك يقدر في يقينه، ولهذا لما قال له ربه: «أَوَلَمْ تَكُنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيُكَمِّينَ قَلْبِي» [البقرة: ٢٦٠]، وقال تعالى: «وَوَحَّدَ لَكَ نَبِيًّا لَوْ أَنَّهُ كَانَ هَؤُلَاءِ أَهْلَ عِلْمٍ وَارْتَبَاطٍ بِمَا يَدَّعُونَ» [الأنعام: ٥٧].

فإذا كان قد سمي مثل هذا شكاً في قوله: «نحن أحق بالشك من إبراهيم»^(٥)، فكيف بمن لا يقين عنده؟ فمن عمل بأقوى الدليلين [٢٣/١٢] فقد عمل بعلم لم يعمل بظن ولا شك، وإن كان لا يوقن

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٧٢)، ومسلم (١٥١).

راجع. وقد يتذكر ما قرأ به في الصلاة فيذكر أنه قرأ بسورتين في ركعتين، فيعلم أنه صلى ركعتين لا ركعة، وقد يذكر أنه تشهد التشهد الأول، فيعلم أنه صلى ثنتين لا واحدة، وأنه صلى ثلاثاً لا اثنتين، وقد يذكر أنه قرأ الفاعحة وحدها في ركعة ثم في ركعة فيعلم أنه صلى أربعاً لا ثلاثاً، وقد يذكر أنه صلى بعد التشهد الأول ركعتين فيعلم أنه صلى أربعاً لا ثلاثاً واثنتين لا واحدة. وقد يذكر أنه تشهد التشهد الأول، والشك بعده في ركعة فيعلم أنه صلى ثلاثاً لا اثنتين.

ومنها: أنه قد يعرض له في بعض الركعات:

إما من دعاء وخشوع، وإما من سعال ونحوه، وإما من غير ذلك، ما يعرف به تلك الركعة، ويعلم أنه قد صلى قبلها واحدة أو اثنتين، أو ثلاثاً، فيزول الشك، وهذا باب لا يتضبط. فإن الناس دائماً يشكون في أمور: هل كانت أم لم تكن؟ ثم يتذكرون، ويستدلون بأمور على أنها كانت، فيزول [٢٣/١٤] الشك، فإذا تحرى الذي هو أقرب للصواب، أزال الشك، ولا فرق في هذا بين أن يكون إماماً أو منفرداً. ثم إذا تحرى الصواب، ورأى أنه صلى أربعاً، كان إذا صلى خامسة قد صلى في اعتقاده خمس ركعات، وهو لم يؤمر بذلك، بخلاف الشك المتساوي، فإنه لا بد معه من الشك في الزيادة والنقص، والشك في الزيادة أولى. فإن ما زاده مع الشك مثل ما زاده سهواً، وذلك لا يطل صلاته. وأما إذا شك في النقص، فهو شاك في فعل ما أمر به، فلم تبرأ ذمته منه.

وأيضاً، فالأقوال الممكنة في هذا الباب: إما أن يقال يطرح الشك مطلقاً، ولا يتحرى. أو يحمل التحري على طرح الشك، فهذا مخالفة صريحة لحديث ابن مسعود، وإما أن يستعمل هذا في حق الإمام، وهذا في حق المنفرد، ومعلوم أن كلا الحديثين خطاب للمصلين لم يخاطب بأحدهما الأئمة، وبالأخر

أن ليس هناك دليل أقوى من الدليل الذي عمل به، واجتهاد العلماء من هذا الباب. والحاكم إذا حكم بشهادة العللين حكم بعلم، لا بظن وجهل. وكذلك إذا حكم بإقرار المقر وهو شهادته على نفسه. ومع هذا، فيجوز أن يكون الباطن بخلاف ما ظهر، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أنفي بنحو مما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً، فلا يأخذه، فإنها أقطع له قطعة من النار»^(١).

وإذا كان لديك معلوم أن مثل هذا الشك لم يرد النبي ﷺ بقوله: «إذا شك أحدكم»، بل أكثر الخلق لا يميزون جزماً يقيناً لا يحتمل الشك بعد لكل صلاة صلاها، ولكن يعتدون عند الصلاة اعتقاداً راجحاً، وهذا ليس بشك، وقوله ﷺ: «إذا شك أحدكم»، إنما هو حال من ليس له اعتقاد راجح، وظن غالب، فهنا إذا تحرى وارثاً وتأمل فقد يظهر له رجحان أحد الأمرين، فلا يبقى شاكاً، وهو المذكور في حديث ابن مسعود فإنه كان شاكاً قبل التحري، وبعد التحري ما بقي شاكاً، مثل سائر مواضع التحري، كما إذا شك في القبلة فتحرى حتى ترجع عنده أحد الجهات؛ فإنه لم يبق شاكاً. وكذلك العالم المجتهد، والناسي إذا ذكر، وغير ذلك.

[٢٣/١٣] وقوله في حديث أبي سعيد: «إذا شك أحدكم»، خطاب لمن استمر الشك في حقه، بأن لا يكون قادراً على التحري إذ ليس عنده أمانة ودلالة ترجح أحد الأمرين، أو تحرى، وارثاً، فلم يترجح عنده شيء، ومن قال: ليس هنا دلالة تبين أحد الأمرين غلط، فقد يستدل على ذلك بموافقة المأمومين، إذا كان إماماً، وقد يستدل بمخبر يخبره، وإن لم يكن معه في الصلاة، فيحصل له بذلك اعتقاد

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٥٨)، ومسلم (١٧١٣).

الحكم، بل في دفع الخصم، ومنعه فيقول: أنا لا أثبت الإيجاب ولا أنفيه، بل أطلب من يشته بالدليل، أو أمنعه، أو أدفعه عن إثبات إيجاب بلا دليل، كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة.

وأما أهل الظاهر فهو عمدتهم، لكن بعد البحث عن الأدلة الشرعية، ولا يجوز الإخبار بانتفاء الأشياء وعدم وجودها بمجرد هذا لاستصحاب من غير استدلال بما يقتضي عدمها، ومن فعل ذلك كان كاذباً. متكلماً بلا علم؛ وذلك لكثرة ما يوجد في العالم والإنسان لا يعرفه، فعدم علمه ليس علماً بالعدم، ولا مجرد كون الأصل عدم الحوادث يفيد العلم بانتفاء شيء منها إلا بدليل يدل على النفي، لكن الاستصحاب يرجح به عند التعارض، وما دل على الإثبات من أنواع الأدلة فهو راجع على مجرد استصحاب النفي، وهذا هو الصواب الذي أمر المصلي أن يتحرره، فإن ما يدل على أنه صلى أربعاً من أنواع الأدلة راجع على استصحاب عدم الصلاة، وهذا حقيقة هذه المسألة.



[٢٣/١٧] فصل

وأما المسألة الثانية وهي محل السجود: هل هو قبل السلام أو بعده؟

ففي ذلك أقوال مشهورة. قيل: كله قبل السلام، وقيل: كله بعده، وقيل: بالفرق بين الزيادة والنقصان وعلى هذا ففي الشك نزاع.

وقيل: بأن الأصل أن تسجد قبل السلام، لكن ما جاءت السنة بالسجود فيه بعد السلام سجد بعده؛ لأجل النص، والباقي على الأصل وهذا هو المشهور عن أحمد.

والأول قول الشافعي، والثاني قول أبي حنيفة،

المفردين، ولا في لفظ واحد من الحديثين ما يدل على ذلك، فجعل هذا هو مراد الرسول، من غير أن يكون في كلامه ما يدل عليه نسبة له إلى التدليس والتليس، وهو منزّه عن ذلك.

وأيضاً، فإن حديث أبي سعيد مع تساوي الشك متناول للجميع [٢٣/١٥] بالاتفاق، فأخراج الأئمة منه غير جائز، وحديث ابن مسعود متناول لما تناوله حديث أبي سعيد، فلم يبق إلا القسم الثالث: وهو أن كليهما خطاب للشاك، فذاك أمر له بالتحري إذا أمكنه فيزول الشك والثاني أمر له إذا لم يزل الشك ماذا يصنع.

وهذا كما يقال للحاكم: احكم بالينة، واحكم بالشهود، ونحو ذلك، فهذا مع الإمكان. فإذا لم يمكن ذلك رجع إلى الاستصحاب، وهو البراءة. كذلك المصلي الشاك: يعمل بما يبين له الصواب، فإن تعذر ذلك، رجع إلى الاستصحاب. والله أعلم.

ولأن العمل بالتحري يقطع وسواس الشيطان، أو يقلله، بخلاف ما إذا لم يتحر، فلا يزال الشيطان يشككه فيما فعله، أنه لم يفعله. وقد قالوا: إنه لو شك بعد السلام هل ترك واجباً، لم يلتفت إليه، وما ذاك إلا لأن الظاهر أنه سلم بعد إتمامها، فعلم أن الظاهر يقدم على الاستصحاب، وعلى هذا عامة أمور الشرع.

ومثل هذا يقال في عدد الطواف والسعي ورمي الجمار، وغير ذلك. وما يبين ذلك: أن التمسك بمجرد استصحاب حال عدم أضعف الأدلة مطلقاً، وأدنى دليل يرجع عليه، كاستصحاب براءة الذمة [٢٣/١٦] في نفي الإيجاب والتحريم، فهذا باتفاق الناس أضعف الأدلة، ولا يجوز المصير إليه باتفاق الناس إلا بعد البحث التام: هل أدلة الشرع ما تقتضي الإيجاب أو التحريم؟

ومن الناس من لا يجوز التمسك به في نفي

السلام، لحديث ابن بُحَيَّة، وما كان من زيادة سجد له بعد السلام، لحديث ذي اليدين، وحديث ابن مسعود حين صلى خمسا، وهذا مذهب مالك، وأبي ثور. وقال أبو حنيفة وأصحابه وطائفة: كله بعد السلام.

قلت: أحد يقول في الشك إذا طرحه وبني على اليقين: إنه يسجد له قبل السلام، كما ثبت في الحديث الصحيح. فعلى قوله الموافق للمالك: ما كان من نقص وشك فقبله، وما كان من زيادة فبعده. وحكي عن مالك أنه يسجد بعد السلام، لأنه يحتمل للزيادة لا للنقص، والزيادة التي اختلف فيها كلام أحمد هي: ما إذا صلى خمسا، فقد ثبت في «الصحيح» أنه يسجد بعد السلام، لكن هناك كان قد نسي، وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود قال: صلى بنا رسول الله ﷺ خمسا، فلما انفتل شوَّش القوم بينهم، فقال: «ما شأنكم؟»، قالوا: يا رسول الله، زيد في الصلاة؟ قال: «لا»، قالوا: فإنك قد صليت خمسا، فأنفتل ثم سجد سجدتين، ثم سلم، ثم قال: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون»^(١)، وفي رواية أنه قال: «إنما أنا بشر مثلكم، أذكر كما تذكرون، وأنسى كما تنسون، فإذا نسي أحدكم فليسجد [٢٣/٢٠] سجدتين وهو جالس»، ثم تحول رسول الله ﷺ فسجد سجدتين^(٢).

وللبخاري عن ابن مسعود أن النبي ﷺ صلى الظهر خمسا، فسجد سجدتين بعدما سلم. وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود: أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو بعد السلام والكلام^(٣).

فهذا الموضع اختلف فيها كلام أحمد: هل يسجد بعد السلام كما سجد النبي ﷺ أم يسجد قبله إذا ذكر

والثالث قول مالك وأحمد، واختلف عنه. فروي عنه فيما إذا صلى خمسا هل يسجد قبل السلام أو بعده على روايتين. وقد حكى عنه رواية بأنه كله قبل السلام، لكن لم نجد بهذا لفظاً عنه، وحكى عنه أنه كله بعد السلام، وهذا غلط محض.

والقاضي وغيره يقولون: لم يختلف كلام الإمام أحمد أن بعضه [٢٣/١٨] قبل السلام، وبعضه بعده. قال القاضي أبو يعلى: لا يختلف قول أحمد في هذين الموضعين أن يسجد لها بعد السلام، إذا سلم وقد بقي عليه ركعة أو أكثر، وإذا شك وتحرى.

قال أحمد في رواية الأثرم: أنا أقول: كل سهو جاء عن النبي ﷺ أنه سجد فيه بعد السلام، فإنه يسجد فيه بعد السلام، وسائر السجود يسجد فيه قبل السلام هو أصح في المعنى. وذلك أنه من شأن الصلاة فيقضيه قبل أن يسلم، ثم قال: فسجد النبي ﷺ في ثلاثة مواضع بعد السلام، وفي غيرها قبل السلام، قلت: اشرح المواضع الثلاثة التي بعد السلام قال: سلم من ركعتين فسجد بعد السلام هذا حديث ذي اليدين. وسلم من ثلاث فسجد بعد السلام هذا حديث عمران بن حصين. وحديث ابن مسعود في التحري سجد بعد السلام.

قال أبو محمد: قال القاضي: لا يختلف قول أحمد في هذين الموضعين أنه يسجد لها بعد السلام، قال: واختلف قوله في من سها فصل خمسا: هل يسجد قبل السلام أو بعده؟ على روايتين. وما عدا هذه المواضع الثلاثة، يسجد لها قبل السلام، رواية واحدة.

وهذا قال سليمان بن داود، وأبو خيثمة، وابن المنذر. قال: وحكى أبو الخطاب روايتين أخريين:

[٢٣/١٩] إحداهما: أن السجود كله قبل

السلام، وهو مذهب الشافعي.

والثانية: أن ما كان من نقص يسجد له قبل

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٢٦)، ومسلم (٥٧٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٢)، وانفرد به دون البخاري.

هذا نسخًا للسجود بعده في صورة أخرى، وهذا غلط منه، ولم ينقل عنه في صورة واحدة أنه سجد تارة قبل [٢٣/٢٢] السلام وتارة بعده، ولو نقل ذلك لدل على جواز الأمرين، فدعوى النسخ في هذه الباب باطل.

وكيف يجوز أن يعطل بأمره بالسجود بعد السلام في صورة، وفعله له مما لا يناقض ذلك، ومن قال: السجود كله بعد السلام، واحتج بما في السنن من حديث ثوبان: «لكل سهو سجدتان بعد التسليم»^(١)، فهو ضعيف؛ لأنه من رواية ابن عياش عن أهل الحجاز. وذلك ضعيف باتفاق أهل الحديث^(٢)، ويحدث ابن جعفر: «من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعدما يسلم»^(٣)، فبه ابن أبي ليل، قال الأثرم، لا ثبت واحد منهما، مع أن هذا قد يكون مثل حديث ابن مسعود: «وإذا شك فیتحرى»، ويكون هذا مختصرًا من ذلك.

ومثل هذا لا يعارض الحديث الصحيح، حديث أبي سعيد في الشك: أنه أمر بسجدتين قبل السلام، وحديث ابن بحنة الذي في «الصحاحين» الذي هو أصل من أصول مسائل السهو، لما ترك التشهد الأول

(١) حسن: أخرجه أحمد في مسنده (٢٨٠/٥)، وأبو داود (١٠٣٨)، وابن ماجه (١٢١٩)، والبيهقي (٣٣٧/٢) وسنده حسن بالشواهد وترى الكلام عليه بشيء من التفصيل في «الإرواء» (٣٣٩).

(٢) الحديث ليس من رواية ابن عياش عن أهل الحجاز بل أخرجه عن عبيد الله الكلامي وهو شامي، وقد ضعف البيهقي الحديث ولم يبين وجه الضعف فيه، وتعقبه ابن الترمذاني بقوله: «ليس في إسناده من تكلم فيه» - فها علمت - سوى ابن عياش، وبه عطل البيهقي الحديث في كتاب المعرفة، فقال: يتفرد به إسماعيل بن عياش، ليس بالقوي انتهى كلامه. وقد أخرجه عن شامي كما سبق، وروايته عن الشاميين صحيحة كما هو معروف عند أهل العلم ولكن الحديث له علة أخرى يضعف بها وهو حسن بشواهد كما تقدم، وانظر «الإرواء» (٣٣٩).

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٠٣٣)، والنسائي (١٢٤٨)، وأحمد (١٨٨) ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (١٨٨).

قبل السلام؟ والنبي ﷺ إنما سجد بعد السلام لكونه لم يذكر حتى سلم وذكره، على إحدى الروايتين عنده لا يكون السجود بعد السلام مختصًا بمورد النص، كما قاله الأكثرون كأبي حنيفة، ومالك، وغيرهما. كما لا يكون السجود قبل السلام مختصًا بمورد النص. كما قاله الأكثرون: أبو حنيفة، ومالك، وغيرهما، بل الصواب أن السجود بعضه قبل السلام، وبعضه بعده، كما ثبت بذلك الأحاديث الصحيحة.

ومن قال: كله قبل السلام، واحتج بحديث الزهري، كان آخر الأمرين السجود قبل السلام، فقد ادعى النسخ، وهو ضعيف، فإن السجود بعد السلام في حديث ذي اليمين، فمالك والشافعي والجمهور [٢٣/٢١] يقولون: إنه ليس بمنسوخ، وإنما يقول: إنه منسوخ من يحتج بقول الزهري أن ذا اليمين مات قبل بدر، وإن هذه القصة كانت متقدمة. فقول الزهري بنسخه مبني على هذا، وهو ضعيف، فإن أبا هريرة صلى خلف النبي ﷺ في حديث ذي اليمين، وإنما أسلم عام خيبر، فالذين يحتجون بقول الزهري هنا، قد ردوا قوله بالنسخ هناك، والذين يقولون بنسخ حديث ذي اليمين، هم يأمرسون بالسجود بعد السلام، فكل من الطائفتين ادعت نسخ الحديث فيما يخالف قولها بلا حجة، والحديث محكم في أن الصلاة لا تبطل، وفي أنه يسجد بعد السلام، ليس لواحد منهما عن النبي ﷺ معارض بنسخه.

وأيضًا، فالنسخ إنما يكون بما يناقض المنسوخ، والنبي ﷺ سجد بعد السلام، ولم ينقل مسلم أنه نهى عن ذلك، فبطل النسخ.

وإذا قيل: إنه سجد بعد ذلك قبل السلام، فإن كان في غير هذه الصورة، كما في حديث ابن بحنة، لما قام من الركعتين، وفي حدث الشك، فلا منافاة، لكن هذا الظان ظن أنه إذا سجد في صورة قبل السلام كان

يتبين فيه الفرق بين صورة الاستحسان وغيرها.

وحيتل فأظهر الأقوال الفرق بين الزيادة والنقص، وبين الشك مع التحري، والشك مع البناء على اليقين. وهذا إحدى الروايات عن أحمد، وقول مالك قريب منه، وليس مثله.

فإن هذا مع ما فيه من استعمال النصوص كلها، فيه الفرق المعقول، وذلك أنه إذا كان في نقص، كترك التشهد الأول احتاجت الصلاة إلى جبر، وجابرها يكون قبل السلام لتتم به الصلاة، فإن السلام هو تحليل من الصلاة.

وإذا كان من زيادة كركعة لم يجمع في الصلاة بين زيادتين، بل يكون السجود بعد السلام؛ لأنه إرغام للشيطان، بمنزلة صلاة مستقلة جبر بها نقص صلاته، فإن النبي ﷺ جعل السجدة كركعة.

وكذلك إذا شك ونحري، فإنه أتم صلاته، وإنما السجدتان لترغيم الشيطان، فيكون بعد السلام. ومالك لا يقول بالتحري، ولا بالسجود بعد السلام فيه. وكذلك إذا سلم وقد بقي عليه بعض صلاته ثم أكملها فقد أتمها، والسلام منها زيادة، والسجود في ذلك بعد السلام؛ لأنه إرغام للشيطان.

[٢٣/٢٥] وأما إذا شك ولم يتبين له الراجح، فهنا إما أن يكون صلى أربعاً أو خمساً، فإن كان صلى خمساً فالسجدتان يشفعان له صلاته، ليكون كأنه قد صلى ستاً لا خمساً، وهذا إنما يكون قبل السلام. ومالك هنا يقول: يسجد بعد السلام. فهذا القول الذي نصرناه هو الذي يستعمل فيه جميع الأحاديث، لا يترك منها حديث مع استعمال القياس الصحيح في ما لم يرد فيه نص، وإلحاق ما ليس بمنصوص بها يشبهه من المنصوص.

وما يوضح هذا، أنه إذا كان مع السلام سهو، سجد بعد السلام، فيقال: إذا زاد غير السلام من

وسجد قبل السلام، فهذه الأحاديث الصحيحة تبين ضعف قول كل من عمم فجعله كله قبله، أو جعله كله بعده.

بقي التفصيل. فيقال: الشارع حكيم لا يفرق بين الشين بلا فرق فلا يجعل بعض السجود بعده، وبعضه قبله، إلا لفرق بينها.

[٢٣/٢٣] وقول من يقول: القياس يقتضي أنه كله قبله، لكن خولف القياس في مواضع للنص، فبقي فيها عداء على القياس، يحتاج في هذا إلى شينين؛ إلى أن يبين الدليل المقتضي لكونه كله قبله، ثم إلى بيان أن صورة الاستثناء اختصت بمعنى يوجب الفرق بينها، وبين غيرها، وإلا فإذا كان المعنى الموجب للسجود قبل السلام شاملاً للجميع، امتنع من الشارع أن يجعل بعض ذلك بعد السلام، وإن كان قد فرق لمعنى فلا بد أن يكون المعنى مختصاً بصورة الاستثناء، فإذا لم يعرف الفرق بين ما استثنى وبين ما استبقى كان تفريقاً بينهما بغير حجة.

وإذا قال: علمت أن الموجب للسجود قبل السلام عام، لكن لما استثنى النص ما استثناء علمت وجود المعنى المعارض فيه.

فيقال له: فما لم يرد فيه نص، جاز أن يكون فيه الموجب لما قبل السلام، وجاز أن يكون فيه الموجب لما بعد السلام، فإنك لا تعلم أن المعنى الذي أوجب كون تلك الصور بعد السلام متفياً عن غيرها، ومع كون نوع من السجود بعد السلام يمتنع أن يكون الموجب التام له قبل السلام عاماً، فما بقي معك معنى عام يعتمد عليه في الجزم، بأن المشكوك قبل السلام، ولا بأن المقتضي له بعد السلام مختص بمورد النص، فنفي التفریق قول بلا دليل يوجب الفرق، وهو قول بتخصيص العلة من غير بيان فوات شرط أو وجود مانع، وهو الاستحسان المحض [٢٣/٢٤] الذي لم

فصل

وأما وجوبه:

فقد أمر به النبي ﷺ في حديث أبي هريرة المتقدم لمجرد الشك، فقال: «إذا قام أحدكم يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه صلاته، حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدة وهو جالس»^(١) وأمر به فيها إذا طرح الشك [٢٣/٢٧]. فقال في حديث أبي سعيد: «فليطرح الشك ولين على ما استيقن، ثم يسجد سجدة قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شفعنا له صلاته، وإن كان صلى ثمانية لأربع كانتا ترغيباً للشيطان»^(٢).

وكذلك في حديث عبد الرحمن: «ثم ليسجد سجدة وهو جالس قبل أن يسلم، ثم يسلم»^(٣)، وأمر به في حديث ابن مسعود حديث التحري قال: «فلينحر الصواب فليتم عليه، ثم ليسجد سجدة»، وفي لفظ: «هاتان السجدة لمن لا يدري أزداد في صلاته أم نقص، فيتحري الصواب، فيتم عليه، ثم يسجد سجدة»^(٤)، وفي الحديث الآخر المنقح عليه لابن مسعود: قلنا: يا رسول الله، أحدث في الصلاة شيء؟ فقال: «لا»، قلنا له الذي صنع، فقال: «إذا زاد أو نقص فليسجد سجدة»، قال: ثم سجد سجدة فقد أمر بالسجدة إذا زاد أو نقص. ومراده إذا زاد ما نهي عنه، أو نقص ما أمر به. ففي هذا إيجاب السجود لكل ما يترك بما أمر به، إذا تركه ساهياً، ولم يكن تركه ساهياً موجباً لإعادته بنفسه، وإذا زاد ما نهي عنه ساهياً، فعلى هذا كل مأمور به في الصلاة إذا تركه ساهياً فإما أن يعيده إذا ذكره، وإما أن يسجد للسهو لابد من أحدهما.

جنس الصلاة كركعة ساهياً، أو ركوع أو سجود ساهياً، فهذه زيادة لو تعمدتها بطلت صلاته كالسلام، فإلحاقها بالسلام أولى من إلحاقها بما إذا ترك التشهد الأول، أو شك وبنى على اليقين.

[٢٣/٢٦] وقول القائل: إن السجود من شأن الصلاة، فيقضيه قبل السلام يقال له: لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يكون كله قبل السلام، فلما ثبت أن بعضه بعد السلام، علم أنه ليس جنسه من شأن الصلاة، الذي يقضيه قبل السلام. وهذا معارض بقول من يقول السجود ليس من موجب تحريم الصلاة، فإن التحريم إنما أوجب الصلاة السليمة، وهذه الأمور دعاوى لا يقوم عليها دليل، بل يقال: التحريم أوجب السجود الذي يحبره الصلاة.

ويقال: من السجود ما يكون جبره للصلاة، إذا كان بعد السلام؛ لئلا يجتمع فيها زيادتان، ولأنه مع تمام الصلاة إرغام للشيطان، ومعارضة له بنقيض قصده. فإنه قصد نقص صلاة العبد بما أدخل فيها من الزيادة، فأمر العبد أن يرغمه فيأتي بسجدة زائدتين بعد السلام، ليكون زيادة في عبادة الله، والسجود لله، والتقرب إلى الله الذي أراد الشيطان أن ينقصه على العبد، فأراد الشيطان أن ينقص من حسناته، فأمره الله أن يتم صلاته، وأن يرغم الشيطان، وعفا الله للإنسان عما زاده في الصلاة نسياناً: من سلام وركعة زائدة وغير ذلك، فلا يأثم بذلك، لكن قد يكون تقربه ناقصاً لنقصه فيها ينساه فأمره الله أن يكمل ذلك بسجدة زائدتين على الصلاة. والله أعلم.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٢٢)، ومسلم (١٢٩٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧١).

(٣) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٢٠٩).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٢).



وقد احتج بعضهم بما روي أن النبي ﷺ قال في حديث الشك: «كانت الركعة والسجدتان نافلة»^(٢)، وهذا لفظ ليس في الصحيح. ولفظ الصحيح: «فليطرح الشك ولين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شفعتا له صلاته، وإن كان صلى ثماناً لأربع كانتا ترفيحاً للشيطان»^(٣)، فقد أمر فيه بالسجود، وبين حكمته سواء كان صلى خمساً، أو أربعاً، فقال: «فإن كان صلى خمساً شفعتا له صلاته» وهذا يقتضي أن التطوع بالوتر لا يجوز، بل قد أمر الله أن يوتر صلاة النهار بالمغرب، وصلاة الليل بالوتر.

وهنا لما كان مع الشك قد صلى خمساً، وهو لا يعلم جعل السجدتين قائمة مقام ركعة فشفتا له صلاته. قال: «وإن كان صلى ثماناً لأربع فلم يزد في الصلاة شيئاً، كانتا ترفيحاً للشيطان»، فهذا اللفظ وهو قوله: «كانت الركعة والسجدتان نافلة له» لا يمكن أن يستدل به، حتى يثبت أنه من قول النبي ﷺ [٢٣/٣٠] فكيف ولفظه الذي في «الصحيح» يقتضي وجوبها وجوب الركعة، والسجدتين، والركعة قد اتفق العلماء على وجوبها، فحيث قيل: إن الشك يطرح الشك ويبنى على ما استيقن: كانت الركعة المشكوك فيها واجبة.

وإذا كانت واجبة بالنص والاتفاق، واللفظ المروي هو فيها وفي السجود، مع أن السجود أيضاً مأمور به، كما أمر بالركعة. علم أن ما ذكر لا ينافي وجوب السجدتين، كما لا ينافي وجوب الركعة، وإن كان هذا اللفظ قد قاله الرسول، فمعناه أنه مأمور

[٢٣/٢٨] فالصلاة نفسها إذا نسيها صلاها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك. وكذلك إذا نسي طهارتها، كما أمر الذي ترك موضع لمعة^(١) من قدمه لم يصبها الماء أن يعيد الوضوء والصلاة. وكذلك إذا نسي ركعة. كما في حديث ذي البدين، فإنه لا بد من فعل ما نسيه، إما مضموماً إلى ما صلى، وإما أن يتدعى الصلاة. فهذه خمسة أحاديث صحيحة فيها كلها يأمر السامي بسجدي السهو. وهو لما سها عن التشهد الأول سجدهما بالمسلمين قبل السلام، ولما سلم في الصلاة من ركعتين أو من ثلاث صلى ما بقي، وسجدهما بالمسلمين بعد الصلاة، ولما أذكروه أنه صلى خمساً سجدهما بعد السلام والكلام.

وهذا يقتضي مداومته عليهما وتوكيدهما، وأنه لم يدعهما في السهو المقتضي لها قط، وهذه دلائل بينة واضحة على وجوبها، وهو قول جمهور العلماء، وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة، وليس مع من لم يوجبها حجة تقارب ذلك.

والشافعي إنما لم يوجبها؛ لأنه ليس عنده في الصلاة واجب تصح الصلاة مع تركه، لا عمداً ولا سهواً، وجمهور العلماء الثلاثة وغيرهم يميلون من واجبات الصلاة ما لا يطل تركه الصلاة، لكن مالكاً وأحمد وغيرهما يقولون: لا تبطل^(٥) الصلاة بعمده، وعليه الإعادة، ويجب بتركه سهواً سجود السهو. وأبو حنيفة يقول: إذا تركه عمداً كان مسيئاً [٢٣/٢٩] وكانت صلاته ناقصة، ولا إعادة عليه، وأما ما يزيده عمداً فكلهم يقول: إن فيه ما تبطل الصلاة مع عمده دون سهوه، لكن هو في حال العمد مبطل فلا سجود، وفي حال السهو يقولون: قد عفي عنه فلا يجب السجود.

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (١٠٢٤)، وابن ماجه (١٢١٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٥١/٢)، والدارقطني في «سننه» (٣٧٢/١)، والمحلى حن الشخ الألباني في «صحيح

الجامع» (١٣٣).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧١).

(١) لمعة: الموضع لا يصبه الماء.

(٥) الصواب: (تبطل). انظر: «الصيانة» (ص ٢٦٥).

أمر به، وقد ينفي عن التطوع.

فقد تين وجوب سجود السهو. وسببه إما نقص، وإما زيادة. كما قال في «الصحيحين»: «إذا زاد أو نقص فليسجد سجدتين»^(١). فالتقص كما في حديث ابن بحنة: لما ترك الشاهد الأول سجداً، والزيادة [٣٣/٣٢] كما سجد لما صلى خمسا، وأمر به الشاك الذي لا يدري أزيد أم نقص فهذه أسبابه في كلام النبي ﷺ: إما الزيادة، وإما النقص، وإما الشك، وقد تين أنه في النقص والشك يسجد قبل السلام، وفي الزيادة بعده.



فصل

وإذا كان واجبا، فتركه عمداً أو سهواً ترك الذي قبل السلام أو بعده ففيه أقوال متعددة في مذهب أحمد، وغيره.

قيل: إن ترك ما قبل السلام عمداً، بطلت صلاته، وإن تركه سهواً، لم تبطل، كالشاهد الأول، وغيره من الواجبات، وما بعده لا يطل بحال؛ لأنه جبران بعد السلام، فلا يطلها، وهذا اختيار كثير من أصحاب أحمد. وقيل: إن ترك ما قبل السلام يطل مطلقاً، فإن تركه سهواً فذكر قريباً سجداً، وإن طال الفصل أعاد الصلاة، وهو مقول رواية عن أحمد، وهو قول مالك، وأبي ثور، وغيرهما، وهذا القول أصح من الذي قبله. فإنه إذا كان واجبا في الصلاة، فلم يأت به سهواً، لم تبرأ ذمته منه، وإن كان لا يأثم كالصلاة نفسها، فإنه إذا نسيها صلاتها [٣٣/٣٣] إذا ذكرها، فهكذا ما ينساه من واجباتها، لا بد من فعله إذا ذكر، إما بأن يفعله مضافاً إلى الصلاة، وإما بأن يتدعى الصلاة. فلا تبرأ الذمة من الصلاة ولا من أجزائها الواجبة إلا بفعلها.

بذلك مع الشك فعلى تقدير أن تكون صلاته تامة في نفس الأمر لم ينقص منها شيء يكون ذلك زيادة في عمله، وله فيه أجر كما في النافلة، وهذا فعل كل من احتاط فأدى ما يشك في وجوبه، إن كان واجبا، وإلا كانت نافلة له، فهو إنما جعلها نافلة في نفس الأمر على تقدير إتمام الأربع، ولكن هو لما شك حصل بنفسه شكه نقص في صلاته، فأمر بهما، وإن كان صلى أربعاً ترغياً للشيطان.

وهذا كما يأمر من يشك في غير الواجب بأن يفعل ما يتين به براءة الذمة، والواجب في نفس الأمر واحد، والزيادة نافلة، وكذلك يؤمر من اشتبهت أخته من الرضاع بأجنبية باجتنابها، والمحرم في نفس الأمر واحد، فذلك المشكوك فيه يسمى واجبا باعتبار أن عليه [٣٣/٣١] أن يفعله، ويسمى نافلة على تقدير: أي هو مثاب عليه مأجور عليه ليس هو عملاً ضائعاً كالنوافل. وأنه لم يك في نفس الأمر واجبا عليه، لكن وجب لأجل الشك، مع أن إحدى الروايتين عن أحمد أنه يجبر المعادة مع إمام الحي.

ويسمى نافلة لأمر النبي ﷺ بذلك، وكذلك قوله في حديث أبي ذر: «صلِّ الصلاة لوقتها ثم اجعل صلاتك معهم نافلة، ولا تقل: إني قد صليت»^(١)، فهي نافلة. أي: زائدة على الفرائض الخمس الأصلية، وإن كانت واجبة بسبب آخر، كالواجب بالنذر.

وكثير من السلف يريدون بلفظ النافلة ما كان زيادة في الحسنات، وذلك لمن لا ذنب له، ولهذا قالوا في قوله: «وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ» [الإسراء: ٧٩]، أن النافلة مختصة برسول الله ﷺ، لأن الله غفر له، وغيره له ذنوب فالصلوات تكون سبباً لمغفرتها. وهذا القول وإن كان فيه كلام، ليس هذا موضعه. فالقصد أن لفظ النافلة توسع فيه، فقد يسمى به ما

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣١)، ومسلم (٥٧٢) واللفظ له.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٨).

ممتنعاً. والمراد تكون الصلاة باطلة: أنه لم تبراها
الذمة، ولا فرق في ذلك بين ما قبل السلام، وما بعده.
والله تعالى إنما أباح له التسليم منها بشرط أن يسجد
سجدتي السهو. فإذا لم يسجدهما. لم يكن قد أباح
الخروج منها، فيكون قد سلم من الصلاة سلاماً لم
يؤمر به، فيبطل صلاته. كما تقول في فاسخ الحج إلى
التمتع: إنما أبيح له التحلل إذا قصد أن يتمتع فيحج
من عامه، فأما إن قصد التحلل مطلقاً، لم يكن له
ذلك، وكان باقياً على إحرامه، ولم يصح تحلله، لكن
الإحرام لا يخرج منه برفضة المحرم، ولا بفعل شيء
من محظوراته، ولا بإفاسده، بل هو باقٍ فيه، وإن كان
فاسداً بخلاف الصلاة، فإنها تبطل بفعل ما يتأفها،
وما حرم فيها.

[٢٣/٣٥] وقياسهم الصلاة على الحج باطل، فإن
الواجبات التي يجبرها دم لو تعدد تركها في الحج، لم
تبطل بل يجبرها، والجبران في ذمته لا يسقط بحال،
والصلاة إذا ترك واجباً فيها بطلت. وإذا قيل: إنه مجبور
بالسجود، فيقتضي أن السجود في ذمته كما يجب في ذمته
جبران الحج. أما سقوط الواجب وبطله، فهذا لا أصل
له في الشرع. فقياس الحج أن يقال: هذا السجود بعد
السلام يبقى في ذمته إلى أن يفعله، وهذا القول غير ممتنع،
بخلاف قولهم يسقط إلى بدل. لكن جبران الحج وهو
الدم يفعل مفرداً بلا نزاع، وأما هذا السجود: فهل يفعل
مفرداً بعد طول الفصل؟ فيه نزاع.

ونحن قلنا: لا بد منه، أو من إعادة الصلاة، فإذا
قيل: إنه يفعل وإن طال الفصل كالصلاة المنسية، فهذا
متوجه قوي، ودونه أن يقال: وإن تركه عمداً يفعله في
وقت آخر، وإن أثم بالتأخير، كما لو أخر الصلاة
المنسية بعد الذكر عمداً فليصلها، ويستغفر الله من
تأخيرها. وكذلك القوة عمداً عند من يقول بإمكان
إعادتها يصلها ويستغفر الله من تأخيرها. فهكذا

والواجبات التي قيل إنها تسقط بالسهو: كالشهاد
الأول لم يقل إنها تسقط إلى غير بدل، بل سقطت إلى
بدل وهو سجود السهو، بخلاف الأركان التي لا بدل
لها: كالركوع، والسجود، فإذا أن يقال: إنها واجبة في
الصلاة، وإنها تسقط إلى غير بدل، فهذا ما علمنا أحداً
قاله، وإن قاله قائل، فهو ضعيف، مخالف للأصول،
فهذان قولان في الواجب قبل السلام إذا تركه سهواً.

وأما الواجب بعده، فالنزاع فيه قريب. فمال كثير
من قال إن ذلك واجب: إلى أن ترك هذا لا يبطل،
لأنه جبر للعبادة، خارج عنها، فلم تبطل كجبران
الحج، ونقل عن أحمد ما يدل على بطلان الصلاة إذا
ترك السجود الم شروع بعد السلام، وقد نقل الأثر
عن أحد الوقف في هذه المسألة، فنقل عنه فيمن نسي
سجود السهو، فقال: إذا كان في سهو خفيف فأرجو
أن لا يكون عليه.

قلت: فإن كان فيها سهواً فيه النبي ﷺ.

فقال: هاه، ولم يجب.

قال: فبلغني عنه أنه يستحب أن يعيده. ومسائل
الوقف يخرجها أصحابه على وجهين.

[٢٣/٣٤] وفي الجملة قليل: يعيد إذا تركه
عامداً.

وقيل: إذا تركه عامداً أو سهواً.

والصحيح: أنه لا بد من هذا السجود، أو من
إعادة الصلاة، فإنه قد تنوزع إلى متى يسجد.

فقليل: يسجد ما دام في المسجد، ما لم يطل الفصل،
وقيل: يسجد وإن طال الفصل ما دام في المسجد.

وقيل: يسجد وإن خرج وتعدى.

والمقصود: أنه لا بد منه، أو من إعادة الصلاة؛ لأنه
واجب أمر به النبي ﷺ لتيام الصلاة، فلا تبرا ذمة
العبد إلا به. وإذا أمر به بعد السلام من الصلاة.

وقيل: إن فعلته وإلا فعليك إعادة الصلاة، لم يكن

أو نقص فليسجد سجدين^(٣)، وقال: «فإذا لم يدر أحدكم كم صلى فليسجد سجدين وهو جالس»^(٤). فلما ذكر النقص مطلقاً، والزيادة مطلقاً، والشك، أمر بسجدين مطلقاً، ولم يقيد بها قبل السلام، ولما أمر بالتحري أمر بالسجدين بعد السلام. فهذه أوامره ﷺ في هذه الأبواب لا تعدل عنها. «وَمَا كَانَ يُؤْمِنُ وَلَا يُؤْمِنُ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» [الأحزاب: ٣٦]. ولكن من سجد قبل السلام مطلقاً، أو بعد السلام مطلقاً متاولاً، فلا شيء عليه. وإن تبين له فيما بعد السنة، استأنف العمل فيها تبين له، ولا إعادة عليه.

وكذلك كل من ترك واجباً لم يعلم وجوبه، فإذا علم وجوبه فعله، ولا تلزمه الإعادة فيما مضى: في أصح القولين في مذهب أحمد، وغيره.

وكذلك من فعل محظوراً في الصلاة لم يعلم أنه محظور، ثم علم كمن كان يصلي في أعطان الإبل، أو لا يتوضأ الوضوء الواجب الذي لم يعلم وجوبه، كالوضوء من لحوم الإبل، وهذا بخلاف الناسي، فإن العالم بالوجوب إذا نسي صلى متى ذكر، كما قال ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها»^(٥). وأما من لم يعلم الوجوب، فإذا علمه، صلى صلاة الوقت وما بعدها، ولا إعادة عليه. كما ثبت في «الصحيحين» أن النبي ﷺ قال للأعرابي [٢٣/٣٨] المسيء في صلاته: «ارجع فصل فإنك لم تصل»^(٦). قال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا فعلمني ما يجزيني في صلاتي، فعلمه ﷺ وقد أمره بإعادة صلاة الوقت، ولم يأمره بإعادة ما مضى من الصلاة، مع قوله: لا أحسن غير هذا.

السجدتان يصليهما حيث ذكرهما ويستغفر الله من التأخير، فهذا أيضاً قول متوجه، فإن التحديد بطول الفصل وغيره، غير مضبوط بالشرع.

وكذلك الفرق بين المسجد وغيره ليس عليه دليل شرعي، وكذلك [٢٣/٣٦] الفرق بين ما قبل الحدث وبعده، بل عليه أن يسجدهما بحسب الإمكان. والله أعلم.



فصل

وما شرع قبل السلام أوبعده: فهل ذلك على وجه الوجوب أو الاستحباب؟ فيه قولان في مذهب أحمد، وغيره.

ذهب كثير من أتباع الأئمة الأربعة إلى أن النزاع إنما هو في الاستحباب، وأنه لو سجد للجميع قبل السلام، أو بعده، جاز.

والقول الثاني: أن ما شرعه قبل السلام يجب فعله قبله، وما شرعه بعده لا يفعل إلا بعده، وعلى هذا يدل كلام أحد وغيره من الأئمة، وهو الصحيح. قال النبي ﷺ في حديث طرح الشك قال: «وليسجد سجدين قبل أن يسلم»^(٧)، وفي الرواية الأخرى: «قبل أن يسلم ثم يسلم»، وفي حديث التحري قال: «فليتحر الصواب فليبن عليه، ثم ليسجد سجدين»^(٨)، وفي رواية للبخاري: «فليبن عليه، ثم يسلم، ثم يسجد سجدين»، فهذا أمر فيه بالسلام، ثم بالسجود. وذاك أمر فيه بالسجود قبل السلام، وكلاهما أمر منه يقتضي الإيجاب.

[٢٣/٣٧] ولما ذكر ما يعم القسمين قال: «إذا زاد

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٣١)، ومسلم (٣٨٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٤)، ومسلم (٣٩٧).

(٧) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٩٨).

(٨) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٢).

بهم الظهر خمساً، فلما انتقل توشوش القوم فيما بينهم، فقال: «ما شأنكم؟»، قالوا: يا رسول الله، زيد في الصلاة؟ قال: «لا». قالوا: فإنك صليت خمساً، فانتقل ثم سجد سجدتين، ثم سلم^(٢). وهذا قول جمهور العلماء وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وغيره. وعن أبي حنيفة أنه إن تكلم بعد السلام، سقط عنه سجود السهو؛ لأن الكلام ينافيها، فهو كالحديث، وعن الحسن ومحمد إذا صرف وجهه [٢٣/٤٠] عن القبلة لم يبن، ولم يسجد والصواب قول الجمهور، كما نطق به السنة، فإنه ﷺ سجد بعد انصرافه، وانتاله، وإقباله عليهم، ويعد تحديثهم ويعد سؤاله لهم، وإجابتهم إياه. وحديث ذي الدين أبلغ في هذا، فإنه صلى ركعتين، ثم قام إلى خشبة معروضة في المسجد، فاتكأ عليها، ثم قال له ذو الدين: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ وأجابه. ثم سأل الصحابة فصدقوا ذا الدين، فعاد إلى مكانه فصل الركعتين، ثم سجد بعد السلام سجدي السهو، وقد خرج السرعان من الناس يقولون: قصرت الصلاة، قصرت الصلاة^(٣).

وفي حديث عمران وهو في «الصحيحين»: أنه سلم في ثلاث من العصر، ثم دخل منزله، وقام إليه الخرياق فذكر له صنيعه، وأنه خرج يجر رداءه حتى انتهى إلى الناس، فقال: «أصدق هذا؟»، قالوا: نعم^(٤). وهذه القصة إما أن تكون غير الأولى، وإما أن تكون هي إياها لكن اشتبه على أحد الراويين: هل سلم من ركعتين، أو من ثلاث، وذكر أحدهما قيامه إلى الخشبة المعروضة في المسجد، والآخر دخوله منزله، ثم من بعد هذا القول والعمل، وخروجه من المسجد والسرعان من الناس، لا ريب أنه أمرهم بما يعملون.

وكذلك لم يأمر عمر وعماراً بقضاء الصلاة، وعمر لما أجنب لم يصل، وعمار تمرغ كما تمرغ الدابة، ولم يأمر أبا ذرٍّ بما تركه من الصلاة وهو جنب، ولم يأمر المستحاضة أن تقضي ما تركت، مع قولها إني استحاض حيفة شديدة منعتي الصوم والصلاة. ولم يأمر الذين أكلوا في رمضان حتى تين لهم الحبال البيض من السود بالإعادة، والصلاة أول ما فرضت كانت ركعتين ركعتين، ثم لما هاجر زيد في صلاة الحضر فرضت أربعاً، وكان بمكة وأرض الحبشة والبادي كثير من المسلمين لم يعلموا بذلك إلا بعد مدة، وكانوا يصلون ركعتين، فلم يأمرهم بإعادة ما صلوا.

كما لم يأمر الذين كانوا يصلون إلى القبلة المنسوخة بالإعادة مدة صلاتهم إليها قبل أن يلغهم الناسخ، فعلم أنه لا فرق بين الخطاب المبتدأ، والخطاب الناسخ. والركعتان الزائدتان إيجاباً مبتدأ، وإيجاب الكعبة ناسخ. وكذلك التشهد وغيره إنما وجب في أثناء الأمر، وكثير [٢٣/٣٩] من المسلمين لم يلغهم الرجوب إلا بعد مدة.

ومن المنسوخ أن جماعة من أكابر الصحابة كانوا لا يقتلون من الإقطاط^(٥)، بل يرون الماء من الماء، حتى ثبت عندهم النسخ. ومنهم من لم يثبت عنده النسخ، وكانوا يصلون بدون الطهارة الواجبة شرعاً لعدم علمهم بوجوبها، ويصلي أحدهم وهو جنب.



فصل

إذا نسي السجود حتى فعل ما ينافي الصلاة من كلام وغيره، فقد ثبت في «الصحيحين» عن ابن مسعود عن النبي ﷺ: أنه سجد بعد السلام والكلام^(١)، فقد بين ذلك في «الصحيحين» أنه صلى

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٢٩)، ومسلم (٥٧٣).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٤).

(٥) الإقطاط: الجماع بدون إنزال مع فتور الذكر.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣).

فإذا أن يكونوا عادوا أو بعضهم إلى المسجد، فأتوا معه الصلاة بعد خروجهم من المسجد، وقولهم: قصرت الصلاة، قصرت الصلاة. [٢٣/٤١] وإما أن يكونوا أتموا لأنفسهم لما علموا السنة. وعلى التقديرين، فقد أتموا بعد العمل الكثير، والخروج من المسجد.

وأما أن يقال: إنهم أمروا باستئناف الصلاة، فهذا لم ينقله أحد ولو أمر به لنقل، ولا ذنب لهم فيما فعلوا، وهو في إحدى صلوات الخوف يصلي بطائفة ركعة والأخرى بإزاء العدو، ثم يمضون إلى مصاف أصحابهم وهم في الصلاة، فيعملون عملاً، ويستدبرون القبلة، ثم يأتي أولئك فيصلي بهم ركعة ثم يمضون إلى مصاف أصحابهم، ثم يصلي هؤلاء لأنفسهم ركعة أخرى، وهؤلاء ركعة أخرى، وفي ذلك شيء كثير، واستدبار للقبلة، وهم في الصلاة، وقد يتأخر كل طائفة من هؤلاء وهؤلاء في الركعة الأولى. والثانية بمشيها إلى مصاف أصحابها، ثم يجيء أصحابها إلى خلف الإمام، ثم بصلاتهم خلف الإمام، ثم يرجعهم إلى مصاف أولئك، ثم بعد هذا كله يصلون الركعة الثانية، وهم قيام فيها مع هذا العمل والانتظار، لكن لا يصلون الركعة إلا بعد هذا كله. فعلم أن الموالاة بين ركعات الصلاة لا تجب مع العدو، وموالاة السجدين مع الصلاة أولى، بخلاف الموالاة بين أبعاض الركعة، وهذا مذهب مالك وأحمد.

ولهذا إذا نسي ركناً كالركوع مثلاً، فإن ذكر في الأولى، مثل أن يذكر بعد أن يسجد السجدين، فإنه يأتي بالركوع وما بعده، [٢٣/٤٢] ويلغو ما فعله قبل الركوع؛ لأن الفصل يسير. وهذا قول الجماعة، وإن شرع في الثانية. إما في قراءتها عندهم، وإما في ركوعها على قول الجماعة. وإن شرع في الثانية إما في قراءتها

عندهم، وإما في ركوعها على قول مالك، فعند الشافعي يلغو ما فعله بعد الركوع إلى أن يركع في الثانية، فيقوم مقام ركوع الأولى، وإن طال الفصل ويلفق الركعة من ركعتين، وقد رجح أحمد هذا على قول الكوفيين، وحكي رواية عنه. والمشهور عنه وعن مالك أنها لا يلفقان، بل تلغو تلك الركعة المنسي ركنها، وتقوم هذه مقامها، فيكون ترك الموالاة مبطلاً للركعة على أصلهما، لا يفصل بين ركوعها وسجودها بفاصل أجنبي عنها، فإن أدنى الصلاة ركعة. وقد قال النبي ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك»^(١). والركعة إنما تكون ركعة مع الموالاة، أما إذا ركع ثم فعل أفعالاً أجنبية عن الصلاة، ثم سجد، لم تكن هذه ركعة مؤلفة من ركوع وسجود بل يكون ركوع مفرد وسجود مفرد، وهذا ليس بصلاة، والسجود تابع للركوع، فلا تكون صلاة إلا يركوع يتبعه سجود، وسجود يتبعه ركوع، ويسط هذا له موضع آخر.

لكن هؤلاء لهم عذر الخوف، وأولئك لهم عذر السهو، وعدم العلم.

[٢٣/٤٣] وقد اختلف في السجود والبناء بعد طول الفصل.

فقيل: إذا طال الفصل لم يسجد، ولم يبن، ولم يجد هؤلاء طول الفصل بغير قولهم، وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي، وأحمد، كالقاضي أبي يعلى، وغيره، وهؤلاء يقولون: قد تقصر المدة وإن خرج وقد تطول وإن قعد.

وقيل: يسجد مادام في المسجد، فإن خرج انقطع. وهذا هو الذي ذكره الحنفي وغيره، وهو منصوص عن أحمد، وهو قول الحكم وابن شبرمة، وهذا حد بالمكان لا بالزمان، لكنه حد بمكان العبادة.

(*) ما بين المقوفين مكرر سهواً.

(١) صحيح: أخرجه بنحوه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧).

[٢٣/٤٥] فصل

وقيل: كل منها مانع من السجود: طول الفصل، والخروج من المسجد.

فأما التكبير في سجود السهو، ففي «الصحيحين» في حديث ابن بريدة: فلما أتم صلاته سجد سجدتين، يكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم، وسجدهما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس^(١)، هذا في السجود قبل السلام، وأما بعده، فحديث ذي اليدين الذي في «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: فصلى ركعتين وسلم، ثم كبر وسجد، ثم كبر ورفع، ثم كبر وسجد، ثم كبر ورفع^(٢)، والتكبير قول عامة أهل العلم.

ولكن تنازعوا في التشهد والتسليم على ثلاثة أقوال.

فروي عن أنس والحسن وعطاء أنه ليس فيها تشهد ولا تسليم، ومن قال هذا قاله تشبيها بسجود التلاوة؛ لأنه سجود مفرد، فلم يكن فيه تشهد ولا تسليم، كسجود التلاوة، فإنه لم يتقل أحد فيه عن النبي ﷺ تسليمًا، وكذلك قال أحمد وغيره. وقال أحمد: أما التسليم فلا أدري ما هو، وجمهور السلف على أنه لا تسليم فيه، ومن أثبت التسليم فيه أثبته قياسًا، وهو قياس ضعيف؛ لأنه [٢٣/٤٦] جعله صلاة، وأضعف منه من أثبت فيه التشهد قياسًا.

والقول الثاني: أن فيها تشهد يتشهد ويسلم إذا سجدهما بعد السلام، وهذا مروى عن ابن عباس والنخعي والحكم وحامد والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وأصحاب الرأي.

والثالث: فيها تسليم بغير تشهد، وهو قول ابن سيرين، قال ابن المنذر: التسليم فيها ثابت من غير وجه، وفي ثبوت التشهد نظر، وعن عطاء إن شاء تشهد وسلم، وإن شاء لم يفعل.

وعن أحمد رواية أخرى: أنه يسجد وإن خرج من المسجد، وتباعد. وهو قول للشافعي، وهذا هو الأظهر، فإن تحديد ذلك بالمكان أو بزمان، لا أصل له في الشرع، لاسمًا إذا كان الزمان غير مضبوط، فطول الفصل وقصره ليس له حد معروف في عادات الناس ليرجع إليه، ولم يدل على ذلك دليل شرعي، ولم يفرق الدليل الشرعي في السجود والبناء بين طول الفصل وقصره، ولا بين الخروج من المسجد والمكث فيه بل قد دخل هو ﷺ إلى منزله [٢٣/٤٤] وخرج السرعان من الناس، كما تقدم. ولو لم يرد بذلك شرع فقد علم أن ذلك السلام لم يمنع بناء سائر الصلاة عليها. فكذلك سجدتنا السهو يسجدان متى ما ذكرهما.

وإن تركهما عمدًا:

فإذا أن يقال: يسجدهما أيضًا مع إثمه بالتأخير، كما تفعل جبرانات الحج، وهي في ذمته إلى أن يفعلها، فالموالة فيها ليست شرطًا، كما يشترط مع القدرة في الركعات. فلو سلم من الصلاة عمدًا، بطلت صلاته باتفاق الناس؛ لأن الصلاة في نفسها عبادة واحدة لها تحليل وتحريم، بخلاف السجدتين بعد السلام فإنهما يفعلان بعد تحليل الصلاة، كما يفعل طواف الإفاضة بعد التحلل الأول.

وإذا أن يقال: الموالة شرط فيها مع القدرة، وإنما تسقط بالعذر، كالنسيان والعجز، كالموالة بين ركعات الصلاة. وعلى هذا، فمتى أخرهما لغیر عذر بطلت صلاته، إذ لم يشرع فصلهما عن الصلاة إلا بالسلام فقط، وأمر بها عقب السلام، فمتى تكلم عمدًا، أو قام، أو غير ذلك مما يقطع التابع عالمًا عامدًا بلا عذر، بطلت صلاته، كما تبطل إذا ترك السجدتين قبل السلام.



(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣).

عمر وغيره يسجدون على غير وضوء، وعن عثمان بن عفان في الخافض تسمع السجدة قال: تومئ برأسها، وكذلك قال سعيد بن المسيب، قال: ويقول: اللهم لك سجدت. وقال الشعبي: من سمع السجدة وهو على غير وضوء يسجد حيث كان وجهه، وقد سجد رسول الله ﷺ وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس، ففعله الكافر والمسلم، وسجد سحرة فرعون. وعلى هذا، فليس بداخل في مسمى الصلاة.

ولكن سجدتنا السجود يشبهان صلاة الجنائزة، فإنها قيام مجرد، لكن هي صلاة فيها تحريم وتحليل؛ ولهذا كان الصحابة يتطهرون لها [٢٣/٤٨]، ورخص ابن عباس في التيمم لها إذا خشي الفوات، وهو قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين، وهي كسجدتي السهو يشترط لها استقبال الكعبة والاصطفاف، كما في الصلاة، والمؤتم فيه تبع للإمام، لا يكبر قبله، ولا يسلم قبله، كما في الصلاة، بخلاف سجود التلاوة فإنه عند كثير من أهل العلم يسجد وإن لم يسجد القارئ.

والحديث الذي يروى: إنك إمامنا فلو سجدت لسجدنا، من مراسيل عطاء، وهو من أضعف المراسيل، قاله أحمد وغيره. ومن قال: إنه لا يسجد إلا إذا سجد، لم يجعله مؤتماً به من كل وجه، فلا يشترط أن يكون المستمعون يسجدون جميعاً صفّاً، كما يسجدون خلف الإمام للسهو، ولا يشترط أن يكون الإمام إمامه كما في الصلاة، وللمأموم أن يرفع قبل إمامه فعلم أنه ليس بمؤتم به في صلاة، وإن قيل: إنه مؤتم به في غير صلاة، كاتهام المؤتمن على الدعاء بالداعي، واتهام المستمع بالقارئ.



قال أبو محمد: ويحتمل أن لا يجب التشهد؛ لأن ظاهر الحديثين الأولين أنه سلم من غير تشهد، وهي أصح من هذه الرواية؛ ولأنه سجود مفرد فلم يجب له تشهد، كسجود التلاوة.

قلت: أما التسليم فيها، فهو ثابت في الأحاديث الصحيحة، حديث ابن مسعود وحديث عمران. ففي «الصحيحين» من حديث ابن مسعود كما تقدم: قال: صلى رسول الله ﷺ: قال إبراهيم: زاد أو نقص، فلما سلم قيل له: يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء؟ قال: «وما ذاك؟» قال: صليت كذا وكذا، قال: فثنى رجليه، واستقبل القبلة، فسجد سجدتين، ثم سلم، ثم أقبل علينا [٢٣/٤٧] بوجهه^(١)... الحديث.

وفي «الصحيحين» أيضاً من حديث عمران بن حصين قال: فصلى ركعة، ثم سلم^(٢)، ثم سجد سجدتين، ثم سلم. وكذلك ذكر محمد بن سيرين لما روى حديث أبي هريرة. قال: وثبت^(٣) أن عمران بن حصين قال: ثم سلم، وابن سيرين ما كان يروي إلا عن ثقة، والفرق بين هاتين وبين سجود التلاوة: أن هاتين صلاة، وأنها سجدتان، وقد أقيمتا مقام ركعة، وجُعِلتا جابرتين لنقص الصلاة، فجعل لها تحليل كما لها تحريم. وهذه هي الصلاة. كما قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»^(٤).

وأما سجود التلاوة، فهو خضوع لله، وكان ابن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٠١)، وسلم (٥٧٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٤).

(٣) (الصواب: (ونثبت). انظر: «الصيانة» (ص ٢٦٥).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد في «مسنده» (١٢٣/١ - ١٢٩)، وأبو داود

(٦١)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥)، والدارمي

(١٧٥/١)، والبيهقي (١٧٣/٢)، (٣٧٩)، والدارقطني

(١٤٥)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء»

(٣٠١).

فصل

وأما التشهد في سجدي السهو:

فاعتمد من أثبت على ما روي من حديث عمران بن حصين: أن النبي ﷺ صلى بهم [٢٣/٤٩] فسها، فسجد سجدين، ثم تشهد ثم سلم^(١)، رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن غريب.

قلت: كونه غريباً يقتضي أنه لا متابع لمن رواه، بل قد انفرد به. وهذا يوهمي هذا الحديث في مثل هذا، فإن رسول الله ﷺ قد ثبت عنه أنه سجد بعد السلام غير مرة، كما في حديث ابن مسعود لما صلى خمسا، وفي حديث أبي هريرة، وحديث ذي اليمين، وعمران بن حصين لما سلم، سواء كانت قضيتين أو قضية واحدة، وثبت عنه أنه قال: «إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب، فليتم عليه ثم يسلم، ثم يسجد سجدين»^(٢).

وقال في حديث أبي هريرة الصحيح: «إذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدين»^(٣)، وليس في شيء من أقواله أمر بالتشهد بعد السجود، ولا في الأحاديث الصحيحة المتلفة بالقبول: أنه يتشهد بعد السجود، بل هذا التشهد بعد السجدين عملٌ طويل بقدر السجدين، أو أطول ومثل هذا مما يحفظ ويضبط، وتتوفر المهم والدواعي على نقله، فلو كان قد تشهد لذكر ذلك من ذكر أنه سجد، وكان الداعي إلى ذكر ذلك أقوى من الداعي إلى ذكر السلام. وذكر التكبير عند الخفض والرفع. فإن هذه أقوال خفيفة والتشهد عمل طويل، فكيف يتفكرون هذا ولا يتفكرون هذا.

وهذا التشهد عند من يقول به كالتشهد الأخير، فإنه يتعقبه السلام [٢٣/٥٠] فستن معه الصلاة على النبي ﷺ، والدعاء، كما إذا صلى ركعتي الفجر، أو ركعة الوتر وتشهد، ثم الذي في «الصحيح» من حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد، فأنفراد واحد بمثل هذه الزيادة التي تتوفر المهم والدواعي على نقلها بضعف أمرها، ثم هذا المنفرد بها يجب أن ينظر لو انفرد بحديث، هل يثبت أنه شريعة للمسلمين؟

وأيضاً، فالتشهد إنما شرع في صلاة تامة ذات ركوع وسجود، لم يشرع في صلاة الجنائز، مع أنه يقرأ فيها بأم القرآن، وسجدتا السهو لا قراءة فيها. فإذا لم يشرع في صلاة فيها قراءة، وليست بركوع وسجود، فكذلك في صلاة ليس فيها قيام ولا قراءة ولا ركوع. وقد يقال: إنه أولى أو أنفع، فليس هو مشروعاً عقب سجدي الصلب، بل إما يتشهد بعد ركعتين، لا بعد كل سجدين، فإذا لم يتشهد عقب سجدي الصلب، وقد حصل بها ركعة تامة، فإن لا يتشهد عقب سجدي السهو أولى. وذلك أن عامة سجدي السهو أن يقوم مقام ركعة. كما قال ﷺ: «فإن كان قد صلى خمسا شفعته له صلاته، وإن كان صلى لتمام كانتا ترغيباً للشيطان»، فجعلها ركعة لا ركعتين. وهي ركعة متصلة بغيرها. ليست ركعة الوتر المستقلة بنفسها، ولهذا وجبت فيها الموالاة أن يجدها عقب السلام [٢٣/٥١]، لا يتعمد تأخيرهما، فهو كما لو سجدهما قبل السلام، وقبل السلام لا يعيد التشهد بعدهما، فكذلك لا يعيد بعد السلام.

ولأن المقصود أن يختم صلاته بالسجود لا بالتشهد، بليل أن السجود قبل السلام لم يشرع قبل التشهد، بل إنما شرع بعد التشهد فعلم أنه جعل خاتماً للصلاة، ليس بعلة إلا الخروج منها. ولأن إعادة التشهد والدعاء يقتضي تكرير ذلك مع قرب الفصل بينهما، فلم يكن

(١) ضعيف شاذ: أخرجه أبو داود (١٠٣٩)، والترمذي (٣٩٥)، وابن الجارود (١٢٩)، الحاكم (٣٢٣/١)، والبيهقي (٣٥٥/٢)، وضعفه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٤٠٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٢).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٣٠).

والثاني: إذا رجع قبل القراءة، لم تبطل صلاته، وهي الرواية المشهورة عن أحمد، والله أعلم.



[٢٣/٥٣] وسئل رحمه الله: عن إمام قام إلى خامسة، فسبح به فلم يلتفت لقولهم، وظن أنه لم يسه. فهل يقومون معه أم لا؟

فأجاب:

إن قاموا معه جاهلين، لم تبطل صلاتهم، لكن مع العلم لا ينبغي لهم أن يتابعوه، بل يتظرونه حتى يسلم بهم، أو يسلموا قبله، والانتظار أحسن. والله أعلم.



[٢٣/٥٤] باب صلاة التطوع

سئل شيخ الإسلام: أيما طلب القرآن أو العلم أفضل؟

فأجاب:

أما العلم الذي يجب على الإنسان عيناً كعلم ما أمر الله به، وما نهى الله عنه، فهو مقدم على حفظ ما لا يجب من القرآن، فإن طلب العلم الأول واجب، وطلب الثاني مستحب، والواجب مقدم على المستحب.

وأما طلب حفظ القرآن، فهو مقدم على كثير مما تسميه الناس علماً: وهو إما باطل، أو قليل النفع. وهو أيضاً مقدم في التعلم في حق من يريد أن يتعلم علم الدين من الأصول والفروع، فإن المشروع في حق مثل هذا في هذه الأوقات أن يبدأ بحفظ القرآن، فإنه أصل علوم الدين، بخلاف ما يفعله كثير من أهل

ذلك مشروعاً، كإعادته إذا سجد قبل السلام ولأنه لو كان بعدهما تشهد لم يكن المشروع سجديتين.

والنبي ﷺ إنما أمر بسجديتين فقط لا بزيادة على ذلك، وسبهما المرغمتين للشيطان، فزيادة التشهد بعد السجود كزيادة القراءة قبل السجود، وزيادة تكبيرة الإحرام. ومعلوم أنه لا افتتاح لهما، بل يكبر للخفض، لا يكبر وهو قاعد، فعلم أنها داخلتان في تحريم الصلاة، فيكونان جزءاً من الصلاة، كما لو سجدهما قبل السلام فلا يختصان بتشهد، ولكن يسلم منهما؛ لأن السلام الأول سقط، فلم يكن سلاماً منهما، فإن السلام إنما يكون عند الخروج.

وقد نفى بعض الصحابة والتابعين السلام منها، كما أنه لا تحريم لهما، لكن الصواب الفرق، كما وردت به السنة الصحيحة، والله أعلم.



[٢٣/٥٢] وسئل - رحمه الله - عن من صلى بجماعة رابعة فسها عن التشهد وقام، فسبح بعضهم، فلم يقعد وكمل صلاته وسجد وسلم، فقال جماعة: كان ينبغي إقاعده، وقال آخرون: لو قعد بطلت صلاته، فأيهما على الصواب؟

فأجاب:

أما الإمام الذي فاتته التشهد الأول حتى قام، فسبح به فلم يرجع وسجد للسهو قبل السلام، فقد أحسن فيما فعل، هكذا صح عن النبي ﷺ.

ومن قال، كان ينبغي له أن يقعد أخطأ، بل الذي فعله هو الأحسن. ومن قال: لو رجع بطلت صلاته، فهذا فيه قولان للعلماء:

أحدهما: لو رجع بطلت صلاته، وهو مذهب الشافعي، وأحمد في رواية.

وسئل رحمه الله: عمن يحفظ القرآن: أيا أفضل له تلاوة القرآن مع أمن النسيان أو التسييح وما عده من الاستغفار والأذكار في سائر الأوقات مع علمه بما ورد في «الباقيات الصالحات»، و«التهيل»، ولا حول ولا قوة إلا بالله»، و«سيد الاستغفار»، و«سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»؟

فأجاب:

الحمد لله، جواب هذه المسألة ونحوها مبني على أصلين: فالأصل الأول أن جنس تلاوة القرآن أفضل من جنس الأذكار، كما أن جنس الذكر أفضل من جنس الدعاء، كما في الحديث الذي في «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(١).

[٢٣/٥٧] وفي «الترمذي» عن أبي سعيد عنه ﷺ أنه قال: «من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومسائتي، أعطيته أفضل ما أعطي السائلين»^(٢)، وكما في الحديث الذي في «السنن» في الذي سأل النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن، فعلمني ما يجزئني في صلاتي. قال: «قل: سبحان الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٣)، ولهذا كانت القراءة في الصلاة واجبة، فإن الأئمة لا تعدل عنها إلى الذكر إلا عند العجز، والبديل دون المبدل منه.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧).

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٩٢٦)، والدارمي (٤٤١/٢)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ٧١)، والعقيلي في «الضعفام» (٣٧٥) كذلك قال الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٣٣٥).

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٨٣٢)، وأحمد في «مسنده» (٣٥٢/٤)،

وابن حبان في «صحيحه» (١٨١٠) والحديث حسن الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

البدع من الأعاجم وغيرهم حيث يشتغل أحدهم بشيء من فضول العلم، من الكلام، أو الجدل، [٢٣/٥٥] والخلاف، أو الفروع النادرة، والتقليد الذي لا يحتاج إليه، أو غرائب الحديث التي لا تثبت، ولا يتفع بها، وكثير من الرياضيات التي لا تقوم عليها حجة، ويترك حفظ القرآن الذي هو أهم من ذلك كله، فلا بد في مثل هذه المسألة من التفصيل.

والمطلوب من القرآن هو فهم معانيه، والعمل به، فإن لم تكن هذه همة حافظه، لم يكن من أهل العلم، والدين، والله سبحانه أعلم.



وسئل رحمه الله عن تكرار القرآن والفقه: أيهما أفضل وأكثر أجراً.

فأجاب:

الحمد لله، خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وكلام الله لا يقاس به كلام الخلق، فإن فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه.

وأما الأفضل في حق الشخص، فهو بحسب حاجته، ومنفعته، فإن كان يحفظ القرآن وهو محتاج إلى تعلم غيره، فتعلمه ما يحتاج إليه أفضل من تكرار التلاوة التي لا يحتاج إلى تكرارها، وكذلك إن كان حفظ من القرآن ما يكفي، وهو محتاج إلى علم آخر.

[٢٣/٥٦] وكذلك إن كان قد حفظ القرآن، أو بعضه، وهو لا يفهم معانيه، فتعلمه لما يفهمه من معاني القرآن أفضل من تلاوة ما لا يفهم معانيه.

وأما من تعبد بتلاوة الفقه، فتعبد به بتلاوة القرآن أفضل، وتدبره لمعاني القرآن أفضل من تدبره لكلام لا يحتاج لتدبره، والله أعلم.



كان المفضل هناك أفضل، بل هو المشروع.

وكذلك حال الركوع والسجود، فإنه قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «نهيت أن أقرأ القرآن راکعاً أو ساجدًا، أما الركوع، فعظموا فيه الرب، السجود، فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم»^(١). وقد اتفق العلماء على كراهة القراءة في الركوع والسجود، وتنازعوا في بطلان الصلاة بذلك، على قولين، هما وجهان في مذهب الإمام أحمد، وذلك تشريعاً للقرآن وتعظيماً له أن لا يقرأ [٢٣/٥٩] في حال الخضوع والذل، كما كره أن يقرأ مع الجنازة، وكما كره أكثر العلماء قراءته في الحمام.

وما بعد التشهد: هو حال الدعاء المشروع بفعل النبي ﷺ وأمره. والدعاء فيه أفضل، بل هو المشروع، دون القراءة والذكر، وكذلك الطواف وعرفة ومزدلفة وعند رمي الجمار: المشروع هناك هو الذكر والدعاء. وقد تنازع العلماء في القراءة في الطواف هل تكره أم لا تكره؟ على قولين مشهورين.

والنوع الثاني: أن يكون العبد عاجزاً عن العمل الأفضل، إما عاجزاً عن أصله، كمن لا يحفظ القرآن ولا يستطيع حفظه كالأعرابي الذي سأل النبي ﷺ، أو عاجزاً عن فعله على وجه الكمال مع قدرته على فعل المفضل على وجه الكمال. ومن هنا قال من قال: إن الذكر أفضل من القرآن، فإن الواحد من هؤلاء قد يجبر عن حاله. وأكثر السالكين بل العارفين منهم إنما يجبر أحدهم عما ذاقه ووجده، لا يذكر أمراً عاماً للخلق؛ إذ المعرفة تقتضي أموراً معينة جزئية، والعلم يتناول أمراً عاماً كلياً. فالواحد من هؤلاء يجد في الذكر من اجتماع قلبه، وقوة إيمانه، واندفاع الوسواس عنه، ومزيد السكينة، والنور، والهدى: ما لا يجده في قراءة القرآن، بل إذا قرأ القرآن لا يفهمه أو لا يحضر قلبه وفهمه، ويلعب

وأيضاً، فالقراءة تشترط لها الطهارة الكبرى، دون الذكر والدعاء، وما لم يشرع إلا على الحال الأكمل فهو أفضل، كما أن الصلاة لما اشترط لها الطهارتان، كانت أفضل من مجرد القراءة، كما قال النبي ﷺ: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة»^(٢).

ولهذا نص العلماء على أن أفضل تطوع البدن الصلاة.

وأيضاً، فما يكتب فيه القرآن لا يمسه إلا طاهر. وقد حكى إجماع العلماء على أن القراءة أفضل، لكن طائفة من الشيوخ رجحوا الذكر. ومنهم من زعم أنه أرجح في حق المنتهي المجتهد، كما ذكر ذلك أبو حامد في كتبه. ومنهم من قال: هو أرجح في حق المبتدئ السالك، وهذا أقرب إلى الصواب.

[٢٣/٥٨] وتحقيق ذلك يذكر في الأصل الثاني، وهو: أن العمل المفضل قد يقترن به ما يصيره أفضل من ذلك وهو نوعان:

أحدهما: ما هو مشروع لجميع الناس.

والثاني: ما يختلف باختلاف أحوال الناس. أما الأول فمثل أن يقترن إما بزمان أو بمكان، أو عمل يكون أفضل: مثل ما بعد الفجر والعصر، ونحوهما من أوقات النهي عن الصلاة؛ فإن القراءة والذكر والدعاء أفضل في هذا الزمان، وكذلك الأمكنة التي نهى عن الصلاة فيها: كالحمام وأعطان الإبل والمقبرة فالذكر والدعاء فيها أفضل، وكذلك الجنب: الذكر في حقه أفضل، والمحدث: القراءة والذكر في حقه أفضل، فإذا كره الأفضل في حال حصول مفسدة،

(١) صحيح: أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٧٦/٥)، وابن ماجه (٢٧٧)، والترمذي (١٦٨/١)، والحاكم (١٣٠/١)، والبيهقي (٤٥٧/١)، وصححه الشيخ الألباني بطرقه وشواهد وترى الكلام عليه بشيء من التفصيل في «الإرواء» (٤١٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٩).

وإن كان يعبد الله يعلم فيؤدي الواجبات، ويترك المحرمات، فهو خير من الفاسق، إلا أن يكون للعالم الفاسق حسنات تفضل على سيئاته، بحيث يفضل له منها أكثر من حسنات ذلك العابد. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: أيما أفضل استماع القرآن أم صلاة النفل؟ وهل تكره القراءة عند الصلاة غير الفرض أم لا؟

فأجاب:

من كان يقرأ القرآن والناس يصلون تطوعاً فليس له أن يبهر جهراً يشغلهم به؛ فإن النبي ﷺ خرج على أصحابه [٢٣/٦٢] وهم يصلون من السحر فقال: «يا أيها الناس، كلكم يتاجي ربه. فلا يبهر بعضكم على بعض في القراءة»^(١). والقراءة في الصلاة النافلة أفضل من الجملة، لكن قد تكون القراءة وسعاً أفضل لبعض الناس، والله أعلم.



وسئل رحمه الله: أيما أفضل: إذا قام من الليل: الصلاة، أم القراءة؟

فأجاب:

بل الصلاة أفضل من القراءة في غير الصلاة، نص على ذلك أئمة العلماء. وقد قال: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أفعالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن»^(٢). لكن من حصل له نشاط وتدبر، وفهم للقراءة دون الصلاة، فالأفضل في حقه ما كان أنفع له.



عليه الوسواس [٢٣/٦٠] والفكر، كما أن من الناس من يجتمع قلبه في قراءة القرآن وفهمه وتدبره ما لا يجتمع في الصلاة، بل يكون في الصلاة بخلاف ذلك، وليس كل ما كان أفضل يشرع لكل أحد بل كل واحد يشرع له أن يفعل ما هو أفضل له.

فمن الناس من تكون الصدقة أفضل له من الصيام وبالعكس، وإن كان جنس الصدقة أفضل. ومن الناس من يكون الحج أفضل له من الجهاد كالنساء، وكن يعجز عن الجهاد، وإن كان جنس الجهاد أفضل. قال النبي ﷺ: «الحج جهاد كل ضعيف»^(٣)، ونظائر هذا متعددة.

إذا عرف هذان الأصلان، عرف بهما جواب هذه المسائل. إذا عرف هذا فيقال: الأذكار المشروعة في أوقات معينة مثل ما يقال عند جواب المؤذن هو أفضل من القراءة في تلك الحال، وكذلك ما سنه النبي ﷺ فيما يقال عند الصباح والمساء، وإتيان المضجع هو مقدم على غيره. وأما إذا قام من الليل فالقراءة له أفضل إن أطاقها وإلا فليعمل ما يطيق، والصلاة أفضل منهما؛ ولهذا نقلهم عند نسخ وجوب قيام الليل إلى القراءة فقال: «إِنَّ رَبَّكَ يَبْلُغُ أَنْتَ تَقُومُ أَذَقَ مِنْ ثَلَاثِي اللَّيْلِ وَتَحْتَفِظُ وَتُكَلِّمُ وَطَائِفَةً مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يَقْدِرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلَيَّ أَنْ لَنْ تَحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ» [المزمل: ٢٠] الآية، والله أعلم.



[٢٣/٦١] وسئل رحمه الله: أيما أفضل: قارئ القرآن الذي لا يعمل، أو العابد؟

فأجاب:

إن كان العابد يعبد بغير علم، فقد يكون شراً من العالم الفاسق، وقد يكون العالم الفاسق شراً منه.

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٩٤/٣)، وأبو داود (١٣٢٢)، والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع».

(٣) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٧٧).

(١) حسن: أخرجه ابن ماجه (٢٩٠٢)، والحدِيث حقه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٣١٧١).

يؤذنين بجهره، بل قد خرج النبي ﷺ على الناس وهم يصلون في رمضان، ويمجرون بالقراءة. فقال: «يا أيها الناس، كلكم يناجي ربه، فلا يمجر بعضكم على بعض في القراءة»^(١).

وأجاب أيضًا رحمه الله تعالى: ليس لأحد أن يمجر بالقراءة، بحيث يؤذي غيره كالمصلين.



[٢٣/٦٥] وسئل رحمه الله: عن القيام للمصحف وتقييله، وهل يكره أيضًا أن يفتح فيه الفأل؟

فأجاب:

الحمد لله، القيام للمصحف وتقييله لا نعلم فيه شيئًا مأثورًا عن السلف، وقد سئل الإمام أحمد عن تقيل المصحف. فقال: ما سمعت فيه شيئًا، ولكن روي عن عكرمة بن أبي جهل: أنه كان يفتح المصحف، ويضع وجهه عليه، ويقول: كلام ربي. كلام ربي... ولكن السلف وإن لم يكن من عاداتهم القيام له فلم يكن من عاداتهم قيام بعضهم لبعض، اللهم إلا لمثل القادم من مغيبه ونحو ذلك.

ولهذا قال أنس: لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ وكانوا إذا رأوه لم يقوموا، لما يعلمون من كراهته لذلك، والأفضل للناس أن يتبعوا طريق السلف في كل شيء فلا يقومون [٢٣/٦٦] إلا حيث كانوا يقومون.

فأما إذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض. فقد يقال: لو تركوا القيام للمصحف مع هذه العادة لم يكونوا محسنين في ذلك، ولا محمودين، بل هم إلى الذم أقرب، حيث يقوم بعضهم لبعض، ولا يقومون

وسئل رحمه الله: عن رجل أراد تحصيل الثواب: هل الأفضل له قراءة القرآن أم الذكر والتسبيح؟

[٢٣/٦٣] فأجاب:

قراءة القرآن أفضل من الذكر، والذكر أفضل من الدعاء من حيث الجملة، لكن قد يكون المفضل أفضل من الفاضل في بعض الأحوال، كما أن الصلاة أفضل من ذلك كله.

ومع هذا، فالقراءة والذكر والدعاء في أوقات النهي عن الصلاة كالأوقات الخمسة، ووقت الخطبة هي أفضل من الصلاة، والتسبيح في الركوع والسجود أفضل من القراءة، والشهد الأخير أفضل من الذكر.

وقد يكون بعض الناس انتفاعه بالمفضل أكثر بحسب حاله، إما لاجتماع قلبه عليه، وانشراح صدره له، ووجود قوته له، مثل من يجد ذلك في الذكر أحيانًا دون القراءة، فيكون العمل الذي أتى به على الوجه الكامل أفضل في حقه من العمل الذي يأتي به على الوجه الناقص، وإن كان جنس هذا. وقد يكون الرجل عاجزًا عن الأفضل فيكون ما يقدر عليه في حقه أفضل له. والله أعلم.



[٢٣/٦٤] وسئل رحمه الله: ما يقول سيدنا فيمن يمجر بالقراءة، والناس يصلون في المسجد السنة أو التحية، فيحصل لهم بقراءته جهراً أذى. فهل يكره جهر هذا بالقراءة أم لا؟

فأجاب:

ليس لأحد أن يمجر بالقراءة لا في الصلاة، ولا في غير الصلاة، إذا كان غيره يصلي في المسجد، وهو

(١) صحيح: صححه الألباني في «الصحيحة» (٣٤٠٠).

الفعل، وإنما يأتمر ويستهي عن مثل ذلك أهل الجاهلية الذين يستقسمون بالأزلام، وقد حرم الله الاستقسام بالأزلام في آيتين من كتابه، وكانوا إذا أرادوا أمراً من الأمور أحالوا به قداحاً مثل السهام أو الحصى، أو غير ذلك، وقد علموا على هذا علامة الخير، وعلى هذا علامة الشر، وآخر غفل. فإذا خرج هذا فعلموا، وإذا خرج هذا تركوا، وإذا خرج الغفل أعادوا الاستقسام.

فهذه الأنواع التي تدخل في ذلك مثل: الضرب بالحصى والشعير واللوح والخشب، والورق المكتوب عليه حروف أبجد، أو آيات من [٢٣/٦٨] الشعر، أو نحو ذلك مما يطلب به الخبرة فيما يفعله الرجل ويتركه، ينهى عنها؛ لأنها من باب الاستقسام بالأزلام، وإنما يسن له استخارة الخالق، واستشارة المخلوق، والاستدلال بالأدلة الشرعية التي تبين ما يحبه الله ويرضاه، وما يكرهه وينهى عنه.

وهذه الأمور تارة يقصد بها الاستدلال على ما يفعله العبد: هل هو خير أم شر؟ وتارة الاستدلال على ما يكون فيه نفع في الماضي والمستقبل. وكلّ غير مشروع، والله سبحانه وتعالى أعلم.



[٢٣/٦٩] وقال شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية رحمه الله:

فصل

تتأخر الناس، أيأ أفضل: كثرة الركوع والسجود أو طول القيام؟ وقد ذكر عن أحمد في ذلك ثلاث روايات:

إحداهن: أن كثرة الركوع والسجود أفضل، وهي التي اختارها طائفة من أصحابه.
والثانية: أنها سواء.

للمصحف الذي هو أحق بالقيام، حيث يجب من احترامه وتعظيمه ما لا يجب لغيره. حتى ينهى أن يمس القرآن إلا طاهر، والناس يمس بعضهم بعضاً مع الحدث، لاسيما وفي ذلك من تعظيم حرمان الله وشعائره ما ليس في غير ذلك، وقد ذكر من ذكر من الفقهاء الكبار قيام الناس للمصحف ذكر مقرر له غير منكر له.

وأما استفتاح الفأل في المصحف، فلم ينقل عن السلف فيه شيء، وقد تنازع فيه المتأخرون. وذكر القاضي أبو يعلى فيه نزاعاً: ذكر عن ابن بطة أنه فعله، وذكر عن غيره أنه كرهه، فإن هذا ليس الفأل الذي يحبه رسول الله ﷺ، فإنه كان يجب الفأل ويكره الطيرة.

والفأل الذي يحبه هو أن يفعل أمراً أو يعزم عليه متوكلاً على الله، فيسمع الكلمة الحسنة التي تسره: مثل أن يسمع: يا نجيب، يا مفلح، يا سعيد، يا منصور، ونحو ذلك. كما لقي في سفر الهجرة [٢٣/٦٧] رجلاً فقال: «ما اسمك؟» قال: يزيد. قال: «يا أبا بكر، يزيد أمرنا».

وأما الطيرة: بأن يكون قد فعل أمراً متوكلاً على الله، أو يعزم عليه، فيسمع كلمة مكروهة: مثل: ما يتم، أو ما يفلح، ونحو ذلك. فيتطير ويترك الأمر، فهذا منهى عنه. كما في «الصحيح» عن معاوية بن الحكم السلمي قال: قلت: يا رسول الله، منا قوم يتطهرون، قال: «ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصنعنكم»^(١). فنهى النبي ﷺ أن تصد الطيرة العبد عما أراد، فهو في كل واحد من محبة للفأل وكرهه للطيرة، إنما يسلك مسلك الاستخارة لله، والتوكل عليه، والعمل بما شرع له من الأسباب، لم يجعل الفأل أمراً له، وباعثاً له على الفعل، ولا الطيرة ناهية له عن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٧).

والثالثة: أن طول القيام أفضل، وهذا يحكى عن الشافعي.

فتقول: هذه المسألة لها صورتان:

أحدهما: أن يطيل القيام، مع تخفيف الركوع والسجود، فيقال: [٢٣/٧٠] أيأ أفضل، هنا أم تكثير الركوع والسجود مع تخفيف القيام؟ ويكون هذا قد عدل بين القيام، وبين الركوع والسجود، فخفض الجميع.

والصورة الثانية: أن يطيل القيام، فيطيل معه الركوع والسجود فيقال: أيأ أفضل، هنا أم أن يكثر من الركوع والسجود والقيام؟ وهذا قد عدل بين القيام والركوع والسجود في النوعين، لكن أيأ أفضل، تطويل الصلاة قيامًا وركوعًا وسجودًا، أم تكثير ذلك مع تخفيفها؟ فهذه الصورة ذكر أبو محمد وغيره فيها ثلاث روايات، وكلام غيره يقتضي أن النزاع في الصورة الأولى أيضًا.

والصواب في ذلك: أن الصورة الأولى تقليل الصلاة مع كثرة الركوع والسجود، وتخفيف القيام أفضل من تطويل القيام وحده مع تخفيف الركوع والسجود. ومن فضل تطويل القيام احتجوا بالحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ سئل: أي الصلاة أفضل؟ فقال: «طول القنوت»^(١). وظنوا أن المراد بطول القنوت طول القيام، وإن كان مع تخفيف الركوع والسجود، وليس كذلك. فإن القنوت هو دوام العبادة والطاعة، ويقال من أطال السجود: إنه قانت. قال تعالى: «أَمَّنْ هُوَ قَبِيْثٌ ؕ اِنَّآ اَلَيْسَ لِمَا عَمِلُوْا مِنْ شَرٍّ لِّذُنْهُ اٰخِرَةٌ وَرَآءُ اَوَّلِهَا ؕ فَجَعَلْهُ قَانِتًا فِيْ حَالِ السُّجُوْدِ، كَمَا هُوَ قَانِتٌ فِيْ حَالِ الْقِيَامِ، وَكَمَدَ السُّجُوْدَ عَلٰى الْقِيَامِ».

[٢٣/٧١] وفي الآية الأخرى قال: «وَالَّذِيْنَ

يَسْتَوِيْنَ لِرَبِّهِمْ سٰجِدًا وَقٰئِمًا» [الفرقان: ٦٤]، ولم يقل قنوتًا، فالقيام ذكره بلفظ لا قيام، لا بلفظ القنوت. وقال تعالى: «وَقُوْمُوْا لِلّٰهِ قَبِيْلَتَيْنِ» [البقرة: ٢٣٨]، فالقائم قد يكون قانتًا، وقد لا يكون، وكذلك الساجد. فالنبي ﷺ بين أن طول القنوت أفضل الصلاة، وهو يتناول القنوت في حال السجود، وحال القيام. وهذا الحديث يدل على الصورة الثانية، وأن تطويل الصلاة قيامًا وركوعًا وسجودًا أولى من تكثيرها قيامًا وركوعًا وسجودًا؛ لأن طول القنوت يحصل بتطويلها لا بتكثيرها.

وأما تفضيل طول القيام مع تخفيف الركوع والسجود على تكثير الركوع والسجود فغلط. فإن جنس

السجود أفضل من جنس القيام، من وجوه متعددة: أحدها: أن السجود بنفسه عبادة، لا يصلح أن يفعل إلا على وجه العبادة لله وحده، والقيام لا يكون عبادة إلا بالنية، فإن الإنسان يقوم في أمور دنياه، ولا ينهى عن ذلك.

والثاني: أن الصلاة المفروضة لا بد فيها من السجود، وكذلك كل صلاة فيها ركوع لا بد فيها من سجود، ولا يسقط السجود فيها بحال من الأحوال، فهو عماد الصلاة، وأما القيام فيسقط في التطوع دائمًا، وفي الصلاة على الراحلة في السفر، وكذلك يسقط القيام في الفرض عن المريض وكذلك عن المأموم إذا صلى إمامه جالسًا، كما [٢٣/٧٢] جاءت به الأحاديث الصحيحة.

وسواء قيل: إنه عام للأمة، أو مخصوص بالرسول، فقد سقط القيام عن المأموم في بعض الأحوال، والسجود لا يسقط لا عن قائم ولا قاعد، والمريض إذا عجز من إيمائه أتى منه بقدر الممكن، وهو الإتياء برأسه، وهو سجود مثله،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٥٦).

وأما المأموم إذا لم يقرأ، فإنه يستمع قراءة إمامه، واستماعه عبادة، وإن لم يسمع فقد اختلف في وجوب القراءة عليه، والأفضل له أن يقرأ. والذين قالوا لا قراءة عليه، أو لا تستحب له القراءة، قالوا: قراءة الإمام له قراءة، فإنه تابع للإمام.

[٢٣/٧٤] فإن قيل: إذا عجز الأمي عن القراءة والذكر، قيل: هذه الصورة نادرة، أو ممتعة، فإن أحدًا لا يعجز عن ذكر الله، وعليه أن يأتي بالتكبير، وما يقدر عليه من تحميد وتهليل، وعلى القول بتكرار ذلك: هل يكون بقدر الفائقة؟ فيه وجهان لقول النبي ﷺ: «إذا قمت إلى الصلاة فإن كان معك قرآن فاقرأ به، وإلا فاحمد الله وكبره وهله، ثم اركع»^(١) رواه أبو داود، والترمذي.

قال أحمد: إنه إذا قام إلى الثانية وقد نسي بعض أركان الأولى، إن ذكر قبل الشروع في القراءة مضى، وصارت هذه بدل تلك. فإن المقصود بالقيام هو القراءة؛ ولهذا قالوا: ما كان عبادة بنفسه لم يمتنع إلى ركن قولي كالركوع والسجود، وما لم يكن عبادة بنفسه احتاج إلى ركن قولي كالقيام والقعود. وإذا كان السجود عبادة بنفسه علم أنه أفضل من القيام.

الوجه الرابع: أن يقال: القيام يمتاز بقراءة القرآن، فإنه قد نهي عن القراءة في الركوع والسجود، وقراءة القرآن أفضل من التسبيح، فمن هنا الوجه تميز القيام، وهو حجة من سوى بينهما، فقال: السجود بنفسه أفضل، وذكر القيام أفضل، فصار كل منهما أفضل من وجه، أو تعادلا. لكن يقال: قراءة القرآن تسقط في مواضع. وتسقط عن المسبوق القراءة والقيام أيضًا كما في حديث أبي بكر. وفي السنن

ولو عجز عن الإتيان برأسه، ففيه قولان، هما روايتان عن أحمد.

أحدهما: أنه يومئ بطرفه، فجعلوا إتياء بطرفه هو ركوعه وسجوده، فلم يسقطوه.

والثاني: أنه تسقط الصلاة في هذا الحال، ولا تصح على هذا الوجه، وهو قول أبي حنيفة، وهذا القول أصح في الدليل؛ لأن الإتياء بالعين ليس من أعمال الصلاة، ولا يتميز فيه الركوع عن السجود، ولا القيام عن القعود، بل هو من نوع العبث الذي لم يشرعه الله تعالى.

وأما الإتياء بالرأس، فهو خفضه، وهذا بعض ما أمر به المصلي. وقد قال النبي ﷺ في الحديث المتفق على صحته: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٢)، وهو لا يستطيع من السجود إلا [٢٣/٧٣] هذا الإتياء، وأما تحريك العين فليس من السجود في شيء.

وعلى القولين فقد اتفقوا على أنه لا بد في الصلاة من السجود، وهذا يقول: الإتياء بطرفه هو سجود، وهذا يقول: ليس بسجود فلا يصلي فلو كانت الصلاة تصح مع القدرة بلا سجود لأمكن أن يكبر ويقرأ ويتشهد ويسلم، فيأتي بالأقوال دون الأفعال، وما علمت أحدًا قال: إن الصلاة تصح بمجرد الأقوال، بل لا بد من السجود. وأما القيام والقراءة، فيسقطان بالعجز باتفاق الأئمة، فَعَلِمَ أن السجود هو أعظم أركان الصلاة القولية والفعلية.

الوجه الثالث: أن القيام إنما صار عبادة بالقراءة، أو بما فيه من ذكر ودعاء، كالقيام في الجنائزة. فأما القيام المجرد، فلم يشرع قط عبادة مع إمكان الذكر فيه بخلاف السجود فإنه مشروع بنفسه عبادة، حتى خارج الصلاة، شرع سجود التلاوة، والشكر وغير ذلك.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٦١)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (٢٣٦٢).

[٢٣/٧٥]: «من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة»^(١).

وهذا قول جماهير العلماء، والتزاع فيه شاذ.

وأيضاً، فالأمر تصح صلاته بلا قراءة باتفاق العلماء، كما في «السنن» أن رجلاً قال: يا رسول الله، إني لا أستطيع أن أخذ شيئاً من القرآن، فعلمني ما يميزني منه. فقال: «قل: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله». فقال: هذا لله، فما لي؟ قال: «تقول: اللهم اغفر لي، وارحمني، وارزقني، واهدني»^(٢).

وأيضاً، فلن نسي القراءة في الصلاة، قد قيل: تجزيه الصلاة، وروي ذلك عن الشافعي. وقيل: إذا نسيها في الأولى، قرأ في الثانية قراءة الركعتين، وروي هذا عن أحمد. وأما السجود فلا يسقط بحال، فعلم أن السجود أفضل من القراءة، كما أنه أفضل من القيام، والمسبوق في الصلاة يني على قراءة الإمام الذي استخلفه، كما قد بنى النبي ﷺ على قراءة أبي بكر.

الوجه الخامس: أنه قد ثبت في «الصحيح» أن: «النار تأكل من ابن آدم كل شيء إلا موضع السجود»^(٣). فتأكل القدم، وإن كان موضع القيام.

[٢٣/٧٦]: الوجه السادس: أن الله تعالى قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَبِطُونَ﴾ ^(٤) خَشِيعَةً أَنْصَرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذُلٌّ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ [القلم: ٤٢ - ٤٣]. وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة: «أنه إذا تجمل لهم يوم القيامة سجدة له المؤمنون، ومن كان يسجد في الدنيا رياءً يصير ظهره مثل الطبق».

فقد أمروا بالسجود في عرصات القيامة، دون

غيره من أجزاء الصلاة، فعلم أنه أفضل من غيره.

الوجه السابع: أنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة: أن الرسول إذا طلب منه الناس الشفاعة يوم القيامة قال: «فأذهب، فإذا رأيت ربي خورت له ساجداً، وأحد ربي بمحامد يفتحها علي لا أحسنها الآن»، فهو إذا رآه سجد وحده، وحيتذ يقال له: «أي محمد، ارفع رأسك وقل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع»^(٥). فعلم أنه أفضل من غيره.

الوجه الثامن: أن الله تعالى قال: ﴿كَلَّا لَا تُطِغُوا وَاتَّجِدُوا وَاقْتَرِبُوا﴾ [العلق: ١٩]. وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(٦)، وهذا نص في أنه في حال السجود أقرب إلى الله منه في غيره، وهذا صريح في فضيلة السجود على غيره. والحديث رواه مسلم في «صحيحه» عن أبي هريرة: [٢٣/٧٧] أن رسول الله ﷺ قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد. فأكثروا الدعاء»^(٧).

الوجه التاسع: ما رواه مسلم في «صحيحه» عن معدان بن أبي طلحة قال: لقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ فقلت: أخبرني بعمل يدخلني الله به الجنة، أو قال: بأحب الأعمال إلى الله، فسكت. ثم سأله الثانية، فقال: سألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «عليك بكثرة السجود لله، فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة، وحط عنك بها خطيئة»^(٨)، قال معدان: ثم لقيت أبا الدرداء، فسألته. فقال لي مثلاً قال لي ثوبان. فإن كان سألته عن أحب الأعمال فهو صريح في أن السجود أحب إلى الله من غيره، وإن كان سألته عما يدخله الله به الجنة، فقد دل على السجود

(١) ضعيف: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٠/١) بلائاً، والبيهقي في «الكبرى» (٩٠/٢) وانظر «المكتبة» (١١٤٨).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٨٣٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢).

(٤) «العرصات»: كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٤).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٢).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٢).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٨).

دون القيام، فدل على أنه أقرب إلى حصول المقصود. وهذا الحديث يحتج به من يرى أن كثرة السجود أفضل من تطويله، لقوله: «فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة، وحط عنك بها خطيئة» ولا حجة فيه؛ لأن كل سجدة يستحق بها ذلك، لكن السجدة أنواع، فإذا كانت إحدى السجدين أفضل من الأخرى، كان ما يرفع به من الدرجة أعظم، وما يحط به عنه من الخطايا أعظم. كما أن السجدة التي يكون فيها أعظم خشوعًا وحضورًا، هي أفضل [٢٣/٧٨] من غيرها، فكذلك السجدة الطويلة التي قنت فيها لربه هي أفضل من القصيرة.

الوجه العاشر: ما روى مسلم - أيضًا - عن ربيعة بن كعب قال: كنت آيت مع رسول الله ﷺ فأتيت بوضوئه وحاجته، فقال لي: «سل»، فقلت: أسألك مرافقتك في الجنة، فقال: «أو غير ذلك؟» فقلت: هو ذاك، قال: «فاعني على نفسك بكثرة السجود»^(١). فهذا قد سأل عن مرتبة عليه، وإنما طلب منه كثرة السجود. وهذا أدل على أن كثرة السجود أفضل. لكن يقال: الكثير من السجود قد يكثر من سجود طويل، وقد يكثر من سجود قصير، وذاك أفضل.

وأيضًا، فالإكثار من السجود لا بد، فإذا صلى إحدى عشرة ركعة طويلة، كما كان النبي ﷺ يصلي، فإذا صلى المصلي في مثل زمانين عشرين ركعة، فقد أكثر السجود، لكن سجود ذاك أفضل وأتم، وهذا أكثر من ذاك، وليس لأحد أن يقول: إنها كان أكثر من قصرها فهو أفضل مما هو كثير أيضًا وهو أتم وأطول كصلاة النبي ﷺ.

[٢٣/٧٩] الوجه الحادي عشر: أن مواضع الساجد تسمى مساجد، كما قال تعالى: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» [البجن: ١٨]،

وقال تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ» [البقرة: ١١٤]، وقال تعالى: «مَا كَانَ لِلْمُضْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ» [التوبة: ١٧]، وقال تعالى: «قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ» [الأعراف: ٢٩]، ولا تسمى مقامات إلا بعد فعل السجود فيها. فعلم أن أعظم أفعال الصلاة هو السجود، الذي عبر عن مواضع السجود بأنها مواضع فعله.

الوجه الثاني عشر: أنه تعالى قال: «إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِفَاتَيْنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ» [السجدة: ١٥]. وهذا وإن تناول سجود التلاوة، فتناوله لسجود الصلاة أعظم، فإن احتياج الإنسان إلى هذا السجود أعظم على كل حال، فقد جعل الخروا إلى السجود، مما لا يحصل الإيمان إلا به، وخصه بالذكر، وهذا مما تميز وكذلك أخبر عن أنبيائه أنهم: «إِذَا تَكَلَّى عَلَيْهِمْ نَازَتْ أَلْحَمِينَ خَرُّوا سُجَّدًا وَقَبَّحُوا» [مريم: ٥٨]، وقال في تلك الآية: «تَسْجَلَى جُنُوبَهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا» [السجدة: ١٦].

والدعاء في السجود أفضل من غيره، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل قوله في حديث أبي هريرة: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، فأكثرُوا الدعاء»^(٢)، ومثل ما روى مسلم في «صحيحه» عن [٢٣/٨٠] ابن عباس قال: كشف رسول الله ﷺ الستارة، والناس صفوف خلف أبي بكر. فقال: «أبها الناس، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة، يراها المسلم أو ترى له. ألا وإني نبيت أن أقرأ القرآن راكعًا أو ساجدًا، فأما الركوع، فمظموا فيه الرب، وأما السجود، فاجتهدوا في الدعاء فقين

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٢).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٩).

السجدة بقدر ما يقرأ الإنسان خمسين آية^(١). فهذه الأحاديث تدل على أن تطويل الصلاة قيامها وركوعها وسجودها، أفضل من تكثير ذلك مع تخفيفه، وهو القول الثالث في الصورة الثانية، ومن سوى بينهما قال: إن الأحاديث تعارضت في ذلك، وليس كذلك. فإن قوله: «أفضل الصلاة طول القنوت»^(٢)، يتناول التطويل في القيام والسجود، وكذلك ما رواه مسلم في «صحيحه»، عن عمار عن النبي ﷺ أنه قال: «إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته، مئنة من فقهه، فأطيلوا الصلاة، وأقصروا الخطبة»^(٣)، وقال: «من أمَّ الناس فليخفف، فإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء»^(٤). وأحاديث تفضيل السجود قد بينا أنها لا تنافي ذلك. ومعلوم أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ.

وأيضاً، فإنه لما صلى الكسوف كان يمكنه أن يصلي عشر ركعات، أو عشرين ركعة يكثر فيها قيامها وسجودها، فلم يفعل، بل صلى [٢٣/٨٢] ركعتين أطال فيها القيام والركوع والسجود، وجعل في كل ركعة قيامين وركوعين. وعلى هذا، فكثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام الذي ليس فيه تطويل الركوع والسجود.

وأما إذا أطال القيام والركوع والسجود، فهذا أفضل من إطالة القيام فقط، وأفضل من تكثير الركوع والسجود والقيام بقدر ذلك. والكلام إنما هو في الوقت الواحد: كثلث الليل، أو نصفه، أو سلسه أو الساعة. هل هذا أفضل من هذا، أو هذا أفضل من هذا؟

وفي «الصحيحين» عن أم هانئ، لما صلى الثاني

أن يستجاب لكم^(٥). وقد ثبت عن النبي ﷺ الدعاء في السجود في عدة أحاديث. وفي غير حديث، تبين أن ذلك في صلاته بالليل.

فعلم أن قوله: «تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا» [السجدة: ١٦]، وإن كان يتناول الدعاء في جميع أحوال الصلاة، فالسجود له مزية على غيره، كما لأخر الصلاة مزية على غيرها؛ ولهذا جاء في «السنن»: «أفضل الدعاء جوف الليل الآخر، ودبر الصلوات المكتوبات»^(٦).

فهذه الوجوه وغيرها، مما يبين أن جنس السجود أفضل من جنس القيام والقراءة، ولو أمكن أن يكون أطول من القيام، لكان ذلك أفضل، لكن هذا يشق مشقة عظيمة، فلهذا خفف السجود عن القيام مع أن السنة تطويله إذا طول القيام، كما كان النبي ﷺ يصلي فروي: أنه كان يخفف القيام والقعود، ويطول الركوع والسجود. ولما أطال القيام في صلاة الكسوف، أطال الركوع والسجود.

وكذلك في حديث حذيفة الصحيح: أنه لما قرأ بالبقرة والنساء [٢٣/٨١] وآل عمران، قال: ركع نحواً من قيامه، وسجد نحواً من ركوعه^(٧). وفي حديث البراء الصحيح أنه قال: كان قيامه فركعته فاعتداله فسجده فجلوسه بين السجدين فجلسته ما بين السلام والانصراف قريباً من السواء^(٨). وفي رواية: ما خلا القيام والقعود^(٩).

وثبت في «الصحيح» عن عائشة: أنه كان يسجد

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٩).

(٢) حسن: أخرجه الترمذي (٣٤٩٩)، والمحيط حه الشيخ الألباني

في «صحيح سنن الترمذي».

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧٢).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧١).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٩).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٩٤٩).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٧٥٦).

(٨) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٩).

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧١)، ومسلم (٤٦٧).

أطول من بعض، كما روت عائشة وغيرها. والله أعلم.



[٢٣/٨٤] وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه:

فصل

قد ذكر الله قيام الليل في عدة آيات. تارة بالمدح، وتارة بالأمر، أمر بإيجاب، ثم نسخه بأمر الاستحباب، إذا لم تدخل صلاة العشاء فيه، بل أريد القيام بعد النوم؛ فإنه قد قال سعيد بن المسيب وغيره: من صل العشاء في جماعة، فقد أخذ بتصيبه من قيام ليلة القدر. فقد جعل ذلك من القيام.

وقد روي عن عبيدة السلماني: أن قيام الليل واجب لم ينسخ، ولو كحلب شاة. وهذا إذا أريد به ما يتناول صلاة الترت، فهو قول كثير من العلماء.

والدليل عليه: أن في حديث ابن مسعود لما قال: «أوتروا يا أهل القرآن»، قال أعرابي: ما يقول رسول الله؟ فقال: «إنها ليست لك، ولا لأصحابك»^(١). فقد خاطب أهل القرآن من قيام الليل بما لم يخاطب به غيرهم.

[٢٣/٨٥] وعلى هذا قوله: «فَاقْرَءُوا مَا تَهَيَّئُوا مِنْهُ» [المزمل: ٢٠]، فسر بقراءته بالليل لثلاثين سنة. وقال: «نظرت في سيئات أمتي. فوجدت فيها الرجل يؤتيه الله آية فينام عنها حتى ينساها»^(٢). وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «من صل العشاء

ركعات يوم الفتح قالت: ما رأيته صلى صلاة قط أخف منها، غير أنه كان يتم الركوع والسجود»^(٣). وفي رواية لمسلم: ثم قام فركع ثنائي ركعات، لا أدري أقيامه فيها أطول، أم ركوعه؟ أم سجوده، كل ذلك متقارب^(٤)، فهذا يبين أنه طول الركوع، والسجود قريباً من القيام، وأن قولها: لم أره صلى صلاة أخف منها، إخبار منها عما رأيته، وأم هانئ لم تكن مباشرة له في جميع الأحوال، ولعلها أرادت منع كثرة الركعات، فإنه لم يصل ثنائي جميعاً أخف منها، فإن صلاته بالليل كانت أطول من ذلك، وهو بالنهار لم يصل ثنائي متصلة قط، بل إننا كان يصلي المكتوبة، والظهر كان يصلي بعدها ركعتين، وقبلها أربعاً، أو ركعتين. أو لعله خففها لضيق الوقت، فإنه صلاها بالنهار وهو مشغول بأمور فتح مكة، [٢٣/٨٣] كما كان يخفف المكتوبة في السفر حتى يقرأ في الفجر بالمعوذتين. وروي أنه قرأ في الفجر بالزلزلة في الركعتين، فهذا التخفيف لعارض.

وقد احتج من فضل التكرار على التطويل بحديث ابن مسعود قال: إني لأعرف السور التي كان رسول الله ﷺ يقرأ بهن من المفصل، كل سورتين في ركعة^(٥)، يدل على أنه لم يكن يطيل القيام، وهذا لا حجة فيه؛ لأنه أولاً جمع بين سورتين من المفصل. وأيضاً. فإنه كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها.

وأيضاً، فإن حذيفة روى عنه: أنه قام بالبقرة، والنساء، وآل عمران في ركعة. وابن مسعود ذكر أنه طول حتى هممت بأمر سوء: أن أجلس وأدعه. ومعلوم أن هذا لا يكون بسورتين، فعلم أنه كان يفعله أحياناً، ولا ريب أنه كان يطيل بعض الركعات

(١) صحيح: أخرجه أبو طود (١٤١٧)، وابن ماجه (١١٧٠)، والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٣٨).

(٢) حسن: أخرجه الترمذي (٤٢٦)، وابن ماجه (١١٥٨)، والحدِيث حسنه الشيخ الألباني في «صحيح سنن الترمذي»

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٧)، ومسلم (٣٣٦).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٣٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٨٢٢).

فيه: يا رسول الله، أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويأعديني من النار. قال: «لقد سألت عن عظيم، وإنه ليسر على من يسره الله عليه، تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت»، ثم قال: «ألا أدلك على أبواب الخير؟ الصوم جنة، والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، وصلاة الرجل من جوف الليل»، ثم تلا: ﴿تَنجَايَ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾، حتى بلغ: ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٦-١٧]، ثم قال: «ألا أخبرك برأس الأمر وعموده وذروة سنامه؟ رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله». ثم قال: «ألا أخبرك بملاك ذلك كله؟» قلت: بلى، قال: فأخذ بلسانه فقال: «اكفك عليك هذا»، فقلت: يا رسول الله، وإننا لؤاخذون بما نتكلم به؟! قال: «فكفك أملك يا معاذ! وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو قال على مناخرهم إلا حصائد السهم»^(١).

[٢٣/٨٧] وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَدِيتُ ءَاتَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِمْ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَخْذَرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩]، وقال تعالى: ﴿مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَاتِ اللَّهِ ءَاتَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣]، وقال تعالى بعد قوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكِ﴾ [الشمس: ١٧] غَسَقَ اللَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَمَّا بُعِثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨ - ٧٩]، وقال في سورة المزمل: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۖ يَضَعُكَ أُورْ أَنْفَضَ مِنْهُ قَلِيلًا ۖ﴾

في جماعة. فكانما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكانما قام الليل كله^(٢)، أي: الصبح مع العشاء. فهذا يدل على أنها ليسا من قيام الليل، ولكن فاعلها كمن قام الليل. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۖ ءَاجِزِينَ مِمَّا ءَاتَتْهُمْ رَبُّهُمْ إِذْ هُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ۖ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ۖ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٥ - ١٨]، وقال: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُؤْتِينَ وَالْمُسْتَفِيرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]، وهذا على أصح الأقوال معناه: كانوا يهجعون قليلاً. ف (قليلاً) منصوب بـ (يهجعون) و (ما) مؤكدة. وهذا مثل قوله: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقوله: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧]، هو مفسر في سورة المزمل بقوله: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۖ يَضَعُكَ أُورْ أَنْفَضَ مِنْهُ قَلِيلًا ۖ أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ وَرَدَّ الْقُرْءَانَ تَرْجِيلاً﴾ [المزمل: ٢ - ٤]، فهذا المستثنى من الأمر هو القليل المذكور في تلك السورة، وهو قليل بالنسبة إلى مجموع الليل والنهار، فإنهم إذا هجعوا ثلثه أو نصفه أو ثلثيه، فهذا قليل بالنسبة إلى ما لم يهجعوه من الليل والنهار، وسواء ناموا بالنهار أو لم يناموا.

[٢٣/٨٦] وقد قيل: لم يأت عليهم ليلة إلا قاموا فيها. فالمراد هجوع جميع الليلة، وهذا ضعيف؛ لأن هجوع الليل محرم. فإن صلاة العشاء فرض. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِءَايَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۖ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۖ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٥ - ١٧]، وفي حديث معاذ الذي قال

(٢) صحيح: أخرجه أحمد في مسنده (٢٣١/٥)، والترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٥٦).

على راحلته، والواجب لا يفعل على الراحلة، لكن هو باتفاق المسلمين سنة مؤكدة لا ينبغي لأحد تركه.

والوتر أؤكد من سنة الظهر والمغرب والعشاء، والوتر أفضل من جميع تطوعات النهار، كصلاة الضحى، بل أفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل. وأؤكد ذلك الوتر، وركعتا الفجر. والله أعلم.



[٢٣/٨٩] وسئل رحمه الله: عما إذا كان الرجل مسافراً وهو يقصر: هل عليه أن يصلي الوتر أم لا؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب:

نعم، يوتر في السفر، فقد كان النبي ﷺ يوتر سفراً وحضرًا، وكان يصلي على دابته قبل أي وجه توجهت به، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة^(١).



وسئل رحمه الله: عمن نام عن صلاة الوتر؟

فأجاب:

يصلي ما بين طلوع الفجر وصلاة الصبح، كما فعل ذلك عبد الله بن عمر، وعائشة، وغيرهما. وقد روى أبو داود في «سننه» عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من نام عن وتره أو نسيه، فليصله إذا أصبح، أو ذكره»^(٢).

[٢٣/٩٠] واختلفت الرواية عن أحمد: هل

يقضي شفعه معه؟ والصحيح أنه يقضي شفعه معه.

أَوْزِدَ عَلَيْهِ وَزِيلَ الْقُرْآنَ تَرْبِيلاً ﴿٦٣﴾ إِنَّا سَخَّلْنَا عَلَيْهِ قَوْلًا نَفِيلاً ﴿٦٤﴾ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَحْشًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٢-٦].

وإذا نسخ الوجوب بقي الاستحباب، قال أحمد وغيره: «والناشئة» لا تكون إلا بعد نوم. يقال: نشأ، إذا قام. وقال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣-٦٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا﴾ [فأصبر لحكم ربك ولا تطلع بينهم إذا كانوا كفورًا] ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأُمْرًا﴾ ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٣-٢٦]. فإن هذا يتناول صلاة العشاء، والوتر، وقيام الليل. لقوله: ﴿وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [فَسَبِّحْ] [٢٣/٨٨] يَحْمَدُ رَبَّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٩٧-٩٨]. مطلق لم يخصه بوقت آخر.

والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا.



وسئل رحمه الله: عن رجل لم يصل وتر العشاء الآخرة فهل يجوز له تركه؟

فأجاب:

الحمد لله، الوتر سنة مؤكدة، باتفاق المسلمين. ومن أصر على تركه فإنه ترد شهادته.

وتنازع العلماء في وجوبه، فأوجب أبو حنيفة، وطائفة من أصحاب أحمد، والجمهور لا يوجبونه: كمالك، والشافعي، وأحمد؛ لأن النبي ﷺ كان يوتر

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٠).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٤/٣)، والترمذي (٤٦٥)، وأبو داود (١٤٣١)، والدارقطني (١٧١)، والحاكم (٣٠٢/١)، والحدِيث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٤٢٢).

المقصود بالوتر أن يكون آخر عمل الليل، كما أن وتر عمل النهار المغرب؛ ولهذا كان النبي ﷺ إذا فاتته عمل الليل صلى من النهار اثني عشرة ركعة، ولو كان الوتر فيهن لكان ثلاث عشرة ركعة. والصحيح أن الوتر يقضى قبل صلاة الصبح فإنه إذا صليت لم يبق في قضائه الفائدة التي شرع لها، والله أعلم.



وسئل شيخ الإسلام: عن إمام شافعي يصلي بجماعة حنفية وشافعية، وعند الوتر الحنفية وحدهم.

فأجاب:

قد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فصل واحدة توتر لك ما صليت»^(١)، وثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بواحدة مفصلة عما قبلها، وأنه كان يوتر بخمس، وسبع لا يسلم إلا في آخرهن. [٢٣/٩٢] والذي عليه جماهير أهل العلم، أن ذلك كله جائز، وأن الوتر بثلاث بسلام واحد جائز أيضًا كما جاءت به السنة. ولكن هذه الأحاديث لم تبلغ جميع الفقهاء، فكره بعضهم الوتر بثلاث متصلة كصلاة المغرب، كما نقل عن مالك، وبعض الشافعية والحنبلية. وكره بعضهم الوتر بغير ذلك، وكما نقل عن أبي حنيفة، وكره بعضهم الوتر بخمس، وسبع، وتسع متصلة، كما قاله بعض أصحاب الشافعي، وأحمد، ومالك. والصواب: أن الإمام إذا فعل شيئًا مما جاءت به السنة، وأوتر على وجه من الوجوه المذكورة، يتبعه المأموم في ذلك. والله أعلم.



وقد صح عنه ﷺ أنه قال: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها»^(٢) وهذا يعم الفرض، وقيام الليل، والوتر، والسنة الراتية. قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا منعه من قيام الليل نوم، أو وجع، صلى من النهار اثني عشرة ركعة^(٣). رواه مسلم.

وروى عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ أنه قال: «من نام عن حزيه من الليل، أو عن شيء منه فقرأه بين صلاة الصبح، وصلاة الظهر، كتب له كأنها قرأه من الليل»^(٤). رواه مسلم. وهكذا السنن الراتية.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه لما نام هو وأصحابه عن صلاة الصبح في السفر، صلى سنة الصبح ركعتين، ثم صلى الصبح بعد طلوع الشمس^(٥)، ولما فاتته سنة الظهر التي بعدها صلاها بعد العصر^(٦). وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا لم يصل أربعًا قبل الظهر، صلاهن بعدها^(٧). رواه الترمذي. وروى أبو هريرة عنه أنه قال: «من لم يصل ركعتي الفجر، فليصلها بعد ما تطلع الشمس»^(٨). رواه الترمذي، وصححه ابن خزيمة.

[٢٣/٩١] وفيه قول آخر: إن الوتر لا يقضى، وهو رواية عن أحمد؛ لما روي عنه أنه قال: «إذا طلع الفجر فقد ذهبت صلاة الليل والوتر»^(٩) قالوا: فإن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٧٤٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٤٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٠).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٣٣)، ومسلم (٨٣٤).

(٦) حسن: أخرجه الترمذي (٤٢٦)، وابن ماجه (١١٥٨)، والحديث

حسنه الشيخ الألباني في «صحيح سنن الترمذي».

(٧) صحيح: أخرجه الترمذي (٤٣٣)، وابن خزيمة (١١١٧)، وابن حبان

(٦١٣)، الحاكم (٢٧٤/١)، (٣٠٧)، والبيهقي (٤٨٤/٢)،

كلما قال الشيخ الألباني في «المصححة» (٢٣٦١).

(٨) ضعيف: أخرجه الترمذي (٤٦٩)، وابن عدي (١٥٧/١)،

والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «الإرواه» (٤٢٢).

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (١١٣٧)، ومسلم (٧٤٩).

الفجر قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الفجر»^(١)، أراد به ركعة. كما جاء ذلك مفسراً في الرواية المشهورة.

فأجاب:

وأما صلاة الركعتين بعد الوتر، فهذه روى فيها مسلم في «صحيحه» إلى النبي ﷺ: أنه كان يصلي بعد الوتر ركعتين، وهو جالس^(١). وروي ذلك من حديث أم سلمة في بعض الطرق الصحيحة: أنه كان يفعل ذلك إذا أوتر بتسع^(٢) فإنه كان يوتر [٢٣/٩٣] بإحدى عشرة، ثم كان يوتر بتسع، ويصلي بعد الوتر ركعتين وهو جالس. وأكثر الفقهاء ما سمعوا بهذا الحديث؛ ولهذا ينكرون هذه، وأحد وغيره سمعوا هذا وعرفوا صحته.

ورخص أحمد أن تصلي هاتين الركعتين وهو جالس، كما فعل ﷺ، فمن فعل ذلك لم ينكر عليه، لكن ليست واجبة بالاتفاق، ولا يذم من تركها، ولا تسمى «زحافة» فليس لأحد إلزام الناس بها، ولا الإنكار على من فعلها.

ولكن الذي يُنكر ما يفعله طائفة من سجدتين مجردتين بعد الوتر، فإن هذا يفعله طائفة من المنسوبين إلى العلم والعبادة من أصحاب الشافعي وأحمد، ومستندهم: أنه ﷺ كان يصلي بعد الوتر سجدتين. رواه أبو موسى المديني، وغيره. فظنوا أن المراد: سجدتان مجردتان، وغلطوا. فإن معناه: أنه كان يصلي ركعتين. كما جاء مبيّناً في الأحاديث الصحيحة، فإن السجدة يراد بها الركعة، كقول ابن عمر: حفظت من رسول الله ﷺ سجدتين قبل الظهر^(٣)... الحديث. والمراد بذلك: ركعتان، كما جاء مفسراً في الطرق الصحيحة. وكذلك قوله: «من أدرك سجدة من

[٢٣/٩٤] وظن بعض أن المراد بها سجدة مجردة، وهو غلط. فإن تعليق الإدراك بسجدة مجردة، لم يقل به أحد من العلماء، بل لهم فيها تدرك به الجمعة والجماعة ثلاثة أقوال.

أصحها: أنه لا يكون مدرّكاً للجمعة ولا الجماعة إلا بإدراك ركعة، لا يكون مدرّكاً للجماعة بتكبيره. وقد استفاض عن الصحابة أن من أدرك من الجمعة أقل من ركعة صلى أربعاً. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة»^(٤). وعلى هذا، إذا أدرك المسافر خلف المقيم ركعة، فهل يتم، أو يقصر؟ فيها قولان.

والمقصود هنا: أن لفظ «السجدة» المراد به الركعة. فإن الصلاة يعبر عنها بأبعاضها، فتسمى قياماً، وقعوداً، وركوعاً، وسجوداً، وتسيحاً، وقرأناً.

وأنكر من هذا ما يفعله بعض الناس من أنه يسجد بعد السلام سجدة مفردة، فإن هذه بدعة، ولم يتقل عن أحد من الأئمة استحباب ذلك. والعبادات مبناه على الشرع والاتباع، لا على الهوى والابتداع، فإن الإسلام مبني على أصليين: أن لا نعبد إلا الله وحده، وأن نعبد بهما شرعه على لسان رسوله ﷺ، لا نعبد بالأهواء والبدع.



[٢٣/٩٥] فصل

وأما الصلاة «الزحافة» وقولهم: من لم يواظب عليها فليس من أهل السنة ومراهم الركعتان بعد

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٣٨).

(٢) انظر ما قبله.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨٢٩)، ومسلم (٥٧٠).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٦٠٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧).

الوتر على ركعتي الفجر ؛ لكن الأحاديث صحيحة صريحة بأنه كان يصلي بعد الوتر ركعتين وهو جالس، غير ركعتي الفجر. وروي في بعض الألفاظ: أنه كان يصلي سجدتين بعد الوتر، فظن بعض الشيوخ أن المراد سجدتان مجردتان، فكانوا يسجدون بعد الوتر سجدتين مجردتين، وهذه بدعة لم يستحبها أحد من علماء المسلمين، بل ولا فعلها أحد من السلف. وإنما غرهم لفظ السجدتين، والمراد بالسجدتين الركعتان، كما قال ابن عمر: حفظت عن رسول الله ﷺ سجدتين قبل الظهر، وسجدتين بعدها، وسجدتين بعد المغرب، وسجدتين بعد العشاء، [٢٣/٩٧] وسجدتين قبل الفجر أي: ركعتين.

ولعل بعض الناس يقول: هاتان الركعتان اللتان كان النبي ﷺ يصليهما بعد الوتر جالسا، نسبتها إلى وتر الليل: نسبة ركعتي المغرب إلى وتر النهار، فإن النبي ﷺ قال: «المغرب وتر النهار. فأوتروا صلاة الليل». رواه أحمد في «المستد»^(١).

فإذا كانت المغرب وتر النهار، فقد كان النبي ﷺ يصلي بعد المغرب ركعتين، ولم يخرج المغرب بذلك عن أن يكون وترًا؛ لأن تلك الركعتين هما تكميل الفرض وجبر لما يحصل منه من سهو ونقص، كما جاءت السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «إن العبد لينصرف من صلاته، ولم يكتب له منها إلا نصفها، إلا ثلثها، إلا ريعها، إلا خسها» حتى قال: «إلا عشرها»، فشرعت السنن جبرًا لنقص الفرائض. فالركعتان بعد المغرب لما كانتا جبرًا للفرض، لم يخرجها عن كونها وترًا، كما لو سجد سجدتي السهو، فكذلك وتر الليل جبره النبي ﷺ بركعتين بعده. ولهذا كان يجبره إذا أوتر تسع أو سبع أو خمس لنقص عدده عن إحدى

الوتر جالسًا فقد أجمع المسلمون على أن هذه ليست واجبة، وإن تركها طول عمره، وإن لم يفعلها ولا مرة واحدة في عمره. لا يكون بذلك من أهل البدع، ولا ممن يستحق الذم والعقاب، ولا يحجر ولا يؤسم بميسم مذموم أصلاً، بل لو ترك الرجل ما هو أثبت منها كتطويل قيام الليل، كما كان النبي ﷺ يطوله، وقيام إحدى عشرة ركعة. كما كان النبي ﷺ يفعل ذلك، ونحو ذلك. لم يكن بذلك خارجًا عن السنة، ولا مبتدعًا ولا مستحقًا للذم، مع اتفاق المسلمين على أن قيام الليل إحدى عشرة ركعة طويلة. كما كان النبي ﷺ يفعل أفضل، من أن يدع ذلك ويصلي بعد الوتر ركعتين وهو جالس.

فإن الذي ثبت في «صحيح مسلم» عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة وهو جالس ثم صار يصلي تسعًا، يجلس عقيب الثامنة والتاسعة، ولا يسلم إلا عقيب [٢٣/٩٦] التاسعة، ثم يصلي بعدها ركعتين وهو جالس، ثم صار يوتر بسبع، ويخمس، فإذا أوتر بخمس لم يجلس إلا عقيب الخامسة، ثم يصلي بعدها ركعتين وهو جالس^(٢). وإذا أوتر بسبع، فقد روي أنه لم يكن يجلس إلا عقيب السابعة، وروي: أنه كان يجلس عقيب السادسة والسابعة، ثم يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس. وهذا الحديث الصحيح دليل على أنه لم يكن يداوم عليها، فكيف يقال: إن من لم يداوم عليها فليس من أهل السنة؟

والعلماء متنازعون فيها: هل تشرع أم لا ؟ فقال كثير من العلماء: إنها لا تشرع بحال، لقوله ﷺ: «اجملوا آخر صلاتكم بالليل وترًا»^(٣). ومن هؤلاء من تأول الركعتين اللتين روي أنه كان يصليهما بعد

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٤٦) نحوه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٩٩٨)، ومسلم (٧٥١).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٣٠ / ٢)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٧٢٠).

عشرة. فهنا نُقْصُ العدد، نقص ظاهر.

وإن كان يصليهما إذا أوتر بإحدى عشرة كان هناك جبراً لصفة [٢٣/٩٨] الصلاة، وإن كان يصليهما جالساً؛ لأن وتر الليل دون وتر النهار فينقص عنه في الصفة، وهي مرتبة بين سجدي السهو، وبين الركعتين الكاملتين، فيكون الجبر على ثلاث درجات، جبر للسهو سجدتان، لكن ذلك نقص في قدر الصلاة ظاهر، فهو واجب متصل بالصلاة. وأما الركعتان المستقلتان، فهما جبر لمعناها الباطل^(١)، فلهذا كانت صلاته تامة. كما في «السنن»: «إن أول ما يحاسب عليه العبد من عمله الصلاة فإن أكملها، وإلا قيل: انظروا هل له من تطوع^(٢)»، ثم يصنع بسائر أعماله كذلك. والله أعلم.



وسئل رحمه الله تعالى: عن قنوت رسول الله ﷺ هل كان في العشاء الآخرة أو الصبح؟ وما توفي رسول الله ﷺ والعمل عليه عند الصحابة؟

فأجاب:

أما القنوت في صلاة الصبح، فقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه كان يقنت في النوازل. قنت مرة شهراً يدعو على قوم من الكفار قتلوا طائفة من أصحابه، ثم تركه. وقنت مرة أخرى يدعو لأقوام من أصحابه كانوا مأسورين عند أقوام يمنعونهم من الهجرة إليه.

[٢٣/٩٩] وكذلك خلفاؤه الراشدون بعده كانوا

(١) الصواب: (لمعناها الباطل). انظر: ((الصيانة)) (ص ٢٦٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٦٤)، والترمذي (٤١٣)، وابن ماجه (١٤٢٥)، والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٨١٠).

يقنتون نحو هذا القنوت، فما كان يداوم عليه، وما يدهه بالكلية، وللعلماء فيه ثلاثة أقوال:

قيل: إن المداومة عليه سنة.

وقيل: القنوت منسوخ. وأنه كله بدعة.

والقول الثالث: وهو الصحيح أنه يسن عند الحاجة إليه، كما قنت رسول الله ﷺ وخلفاؤه الراشدون. وأما القنوت في الوتر: فهو جائز وليس بلازم، فمن أصحابه من لم يقنت، ومنهم من قنت في النصف الأخير من رمضان، ومنهم من قنت السنة كلها.

والعلماء منهم من يستحب الأول كمالك، ومنهم من يستحب الثاني كالشافعي، وأحد في رواية، ومنهم من يستحب الثالث كأبي حنيفة، والإمام أحمد في رواية، والجميع جائز.

فمن فعل شيئاً من ذلك، فلا لوم عليه. والله أعلم.



[٢٣/١٠٠] وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

فصل

وأما القنوت، فالناس فيه طرفان، ووسط

منهم: من لا يرى القنوت إلا قبل الركوع، ومنهم من لا يراه إلا بعده. وأما فقهاء أهل الحديث كأحمد وغيره فيجوزون كلا الأمرين لمجيء السنة الصحيحة بهما، وإن اختاروا القنوت بعده؛ لأنه أكثر وأقرب. فإن سماع الدعاء مناسب لقول العبد: سمع الله لمن حمده، فإنه يشرع الشاء على الله قبل دعائه كما بنيت فاتحة الكتاب على ذلك: أولها ثناء، وآخرها دعاء.

وأيضاً، فالناس في شرعه في الفجر على ثلاثة أقوال: بعد اتفاقهم على أن النبي ﷺ قنت في الفجر.

ثبت عن النبي [٢٣/١٠٢] ﷺ أنه قنت، وروي عنه: أنه ما زال يقنت حتى فارق الدنيا. وهذا قول الشافعي، ثم من هؤلاء من استجبه في جميع الصلوات، لما صح عن النبي ﷺ أنه قنت فيهن وجاء ذلك من غير وجه في المغرب والعشاء الآخرة، والظهر. لكن لم يرو أحد أنه قنت قنوتاً راتباً بدعاء معروف.

فاستحبوا أن يدعو فيه بقنوت الوتر الذي علمه النبي ﷺ للحسن بن علي وهو: اللهم، اهدني فيمن هديت^(٤)... إلى آخره.

وتوسط آخرون من فقهاء الحديث وغيرهم كأحمد وغيره فقالوا: قد ثبت أن النبي ﷺ قنت للنوازل التي نزلت به من العدو، في قتل أصحابه، أو جبههم ونحو ذلك. فإنه قنت مستصراً، كما استسقى حين الجذب، فاستنصره عند الحاجة، كاسترقاقه عند الحاجة؛ إذ بالنصر والرزق قوام أمر الناس. كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ أَقْنَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، وكما قال النبي ﷺ: «وהל تصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟ بدعائهم وصلاحهم واستغفارهم»^(٥) وكما قال في صفة الأبدال: «بهم ترزقون، وبهم تصرون»^(٦)، وكما ذكر الله هذين النوعين في سورة الملك، وبين أنها بيده سبحانه في قوله: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكَ يَصُبُّرُكَ مِنْ تُونٍ

منهم من قال: إنه منسوخ، فإنه قنت ثم ترك. كما جاءت به الأحاديث الصحيحة.

[٢٣/١٠١] ومن قال: المتروك هو الدعاء على أولئك الكفار، فلم يبلغه ألفاظ الحديث، أو بلغته فلم يتأملها، فإن في «الصحيحين» عن عاصم الأحول قال: سألت أنس بن مالك عن القنوت: هل كان قبل الركوع أو بعده؟ فقال: قبل الركوع. قال: فإن فلاناً أخبرني أنك قلت: بعد الركوع. قال: كذب، إنما قنت رسول الله ﷺ قبل الركوع. أراه بعث قوماً يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلاً إلى قوم مشركين دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله عهد، وقت ﷺ شهراً يدعو عليهم^(٧). وكذلك الحديث الذي رواه أحمد والحاكم عن الربيع بن أنس، عن أنس أنه قال: ما زال رسول الله ﷺ يقنت حتى فارق الدنيا^(٨)، جاء لفظه مفسراً: أنه: ما زال يقنت قبل الركوع. والمراد هنا بالقنوت: طول القيام، لا الدعاء. كذلك جاء مفسراً، وبينه ما جاء في «الصحيحين» عن محمد بن سيرين قال: قلت لأنس: قنت رسول الله ﷺ في صلاة الصبح؟ قال: نعم، بعد الركوع سيراً^(٩)، فأخبر أن قنوته كان سيراً وكان بعد الركوع، فلما كان لفظ القنوت هو إدامة الطاعة، سمي كل تطويل في قيام أو ركوع أو سجود قنوتاً. كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيْتُ ءَاثَانَ آلِهِ سَاجِداً وَقَائِماً﴾ [الزمر: ٩]؛ ولهذا لما سئل ابن عمر رضي الله عنهما عن القنوت الراتب قال: ما سمعنا ولا رأينا، وهذا قول.

ومنهم من قال: بل القنوت سنة راتبة، حيث قد

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (١/١٩٩)، وأبو داود (١٤٢٥)، والترمذي (٤٦٤)، والنسائي (١/٢٥٢)، وابن ماجه (١١٧٨)، والحاكم (٣/١٧٢)، والبيهقي (٢/٢٠٩)، والخطيب صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٤٢٩).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٥٩٤)، والنسائي (٢/٦٥)، والترمذي (١٧٠٢)، وأحمد (٥/١٩٨)، والحاكم (٢/١٠٦)، والخطيب صححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٧٧٩).

(٦) ضعيف: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/٦٥)، وضعيف الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٢٢٦٨).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٠٢)، ومسلم (٦٧٧).

(٢) منكر: أخرجه عبد الرزاق (٣/١١٠)، وابن أبي شيبة (٢/٣١٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٤٣)، والدارقطني (١٧٨)، والبخاري (٣/١٢٣)، وانظر «الضعيفة» (١٢٣٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٠١)، ومسلم (٦٧٧).

العارضة، ما لا يكون واجباً ولا مستحباً راتباً، فالعبادات في ثبوتها وسقوطها تنقسم إلى راتبة وعارضة، وسواء في ذلك ثبوت الوجوب، أو الاستحباب، أو سقوطه.

وإنما تغلط الأذهان من حيث تجعل العارض راتباً، أو تجعل الراتب لا يتغير بحال، ومن اهتدى للفرق بين المشروعات الراتبة والعارضة، انحلت عنه هذه المشكلات كثيراً.



وسئل رحمه الله: هل قنوت الصبح دأتما سنة؟ ومن يقول: إنه من أبعاض الصلاة التي تجبر بالسجود، وما يجبر إلا الناقص. والحديث «ما زال رسول الله ﷺ يقنت حتى فارق الدنيا: فهل هذا الحديث من الأحاديث الصحاح؟ وهل هو هذا القنوت؟ وما أقوال العلماء في ذلك؟ وما حجة كل منهم؟ وإن قنت لنازلة: فهل يتعين قوله، أو يدعو بما شاء؟

[٢٣/١٠٥] فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، قد ثبت في «الصحیح» عن النبي ﷺ: أنه قنت شهراً يدعو على رَعْلٍ وذَكْوَانٍ وعَصِيٍّ^(١)، ثم تركه وكان ذلك لما قتلوا القراء من الصحابة.

وثبت عنه أنه قنت بعد ذلك بمدة بعد صلح الحديبية، وفتح خيبر، يدعو للمستضعفين من أصحابه الذين كانوا بمكة. ويقول في قنوته: «اللهم، أنج الوليد بن الوليد، وعياش بن أبي ربيعة، وسلمة ابن هشام، والمستضعفين من المؤمنين. اللهم، اشد

أرحمهم» **إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ** **﴿٢٠﴾** أَمَّا هَذَا الَّذِي نَرُزُّكَ فَإِنْ أُنْسَلَكَ بِرَقْمَةٍ **﴿الملك: ٢٠ - ٢١﴾**، ثم ترك القنوت. وجاء مفسراً أنه تركه لزوال ذلك السبب.

[٢٣/١٠٣] وكذلك كان عمر رضي الله عنه إذا أبطأ عليه خبر جيوش المسلمين قنت، وكذلك علي رضي الله عنه قنت لما حارب من حارب من الخوارج وغيرهم.

قالوا: وليس الترك نسخاً، فإن الناسخ لا بد أن ينافي المنسوخ، وإذا فعل الرسول ﷺ أمراً لحاجة ثم تركه لزوالها، لم يكن ذلك نسخاً، بل لو تركه تركاً مطلقاً، لكان ذلك يدل على جواز الفعل والترك، لا على النهي عن الفعل.

قالوا: ونعلم مطلقاً أنه لم يكن يقنت قنوتاً راتباً، فإن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فإنه لم ينقل أحد من الصحابة قط أنه دعا في قنوته في الفجر ونحوها إلا لقوم أو على قوم. ولا نقل أحد منهم قط أنه قنت دائماً بعد الركوع، ولا أنه قنت دائماً يدعو قبله، وأنكر غير واحد من الصحابة القنوت الراتب. فإذا علم هذا علم قطعاً أن ذلك لم يكن كما يعلم: أن حي على خير العمل، لم يكن من الأذان الراتب، وإنما فعله بعض الصحابة لعارض تحضيضاً للناس على الصلاة. فهذا القول أوسط الأقوال، وهو أن القنوت مشروع غير منسوخ، لكنه مشروع للحاجة النازلة، لا سنة راتبة.

وهذا أصل آخر في الواجبات، والمستحبات. كالأصل الذي تقدم في ما يسقط بالعذر، فإن كل واحد من الواجبات والمستحبات الراتبة [٢٣/١٠٤] يسقط بالعذر العارض، بحيث لا يبقى لا واجباً ولا مستحباً، كما سقط بالسفر والمرض والخوف كثير من الواجبات والمستحبات.

وكذلك أيضاً قد يجب أو يستحب للأسباب

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨١٤)، ومسلم (٦٧٧).

على ذلك علماء الحديث وغيرهم. وإن كان للصحابة والعلماء في ذلك مقالات متعددة، فإنهم تكلموا بحسب اجتهادهم.

[٢٣/١٠٧] وأما الثانية: فالقنوت هو المداومة على الطاعة، وهذا يكون في القيام، والسجود. كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَبِيْثٌ ؕ اِنَّا اِلٰهٌ لِّكَ سَاجِدٌ وَقَابِضٌ مَّحْذُوْرٌ اٰلَا اٰخِرَةُ﴾ [الزمر: ٩]. ولو أريد به إدامة القيام كما قيل في قوله: ﴿يَسْمُرُهُمْ اَقْبَىٰ لِرَبِّكَ وَتَسْجُدُ وَارْكَعُ﴾ [آل عمران: ٣٤]، فحمل ذلك على إطالته القيام للدعاء، دون غيره، لا يجوز؛ لأن الله أمر بالقيام له قانتين، والأمر يقتضي الوجوب، وقيام الدعاء المتنازع فيه لا يجب بالإجماع؛ ولأن القائم في حال قراءته هو قانت لله أيضًا ولأنه قد ثبت في «الصحيح»: أن هذه الآية لما نزلت أمروا بالسكوت، ونهوا عن الكلام. فعلم أن السكوت هو من تمام القنوت المأمور به.

ومعلوم أن ذلك واجب في جميع أجزاء القيام؛ ولأن قوله: ﴿وَقُومُوا لِلّٰهِ قَبِيْثِيْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، لا يختص بالصلاة الوسطى. سواء كانت الفجر أو العصر؛ بل هو معطوف على قوله: ﴿حَفِيْظُوا عَلٰى الصَّلٰوةِ وَالصَّلٰوةِ الْوُسْطٰى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فيكون أمرًا بالقنوت مع الأمر بالمحافظة، والمحافظة تتناول الجميع، فالقيام يتناول الجميع.

واحتجوا أيضًا بما رواه الإمام أحمد في «مسنده»، والحاكم في «صحيحه»، عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس، عن أنس: أن النبي ﷺ ما زال يقنت حتى فارق الدنيا. قالوا: وقوله في الحديث الآخر: ثم تركه^(١)، أراد ترك الدعاء على تلك [٢٣/١٠٨] القبائل، لم يترك نفس القنوت. وهذا بمجرده لا يثبت به سنة راتبه في الصلاة،

وطائفة على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف^(٢). وكان يقنت يدعو للمؤمنين، ويلعن الكفار، وكان قنوته في الفجر.

وثبت عنه في «الصحيح» أنه قنت في المغرب والعشاء، وفي الظهر، وفي «السنن» أنه قنت في العصر أيضًا.

فتنازع المسلمون في القنوت على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه منسوخ، فلا يشرع بحال، بناء على أن النبي ﷺ قنت، ثم ترك، والترك نسخ للفعل، كما أنه لما كان يقوم للجنابة، ثم قعد. جعل القعود ناسخًا للقيام، وهذا قول طائفة من أهل العراق كأبي حنيفة وغيره.

[٢٣/١٠٦] والثاني: أن القنوت مشروع دائمًا، وأن المداومة عليه سنة، وأن ذلك يكون في الفجر.

ثم من هؤلاء من يقول: السنة أن يكون قبل الركوع بعد القراءة سرًا، وأن لا يقنت بسوى: اللهم، إنا نستعينك، إلى آخرها، واللهم، إياك نعبد، إلى آخرها، كما يقوله: مالك.

ومنهم من يقول: السنة أن يكون بعد الركوع جهراً. ويستحب أن يقنت بدعاء الحسن بن علي الذي رواه عن النبي ﷺ في قنوته: «اللهم اهتني فيمن هديت...»^(٣) إلى آخره. وإن كانوا قد يجوزون القنوت قبل وبعد. وهؤلاء قد يحتجون بقوله تعالى: ﴿حَفِيْظُوا عَلٰى الصَّلٰوةِ وَالصَّلٰوةِ الْوُسْطٰى وَقُومُوا لِلّٰهِ قَبِيْثِيْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ويقولون: الوسطى: هي الفجر، والقنوت فيها. وكلتا المقدمتين ضعيفة:

أما الأولى: فقد ثبت بالنصوص الصحيحة عن النبي ﷺ أن الصلاة الوسطى هي العصر، وهذا أمر لا يشك فيه من عرف الأحاديث المأثورة. ولها اتفاق

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٠٦)، ومسلم (٦٧٥).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٤٦٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦٧٧).

الثاني: أن الدعاء فيه ليس دعاء راتبًا، بل يدعو في كل قنوت بالذي يناسبه، كما دعا النبي ﷺ أولاً، وثانيًا. وكما دعا عمر. وعلي رضي الله عنهما لما حارب من حاربه في الفتنة، فقتل ودعا بدعاء يناسب مقصوده، والذي يبين هذا أنه لو كان النبي ﷺ يقتل دائمًا، ويدعو بدعاء راتب، لكان المسلمون ينقلون هذا عن نبيهم، فإن هذا من الأمور التي تتوفر الهمم والدواعي على نقلها، وهم الذين نقلوا عنه في قنوته ما لم يداوم عليه، وليس بسنة راتب، كدعائه على الذين قتلوا أصحابه، ودعائه للمستضعفين من [٢٣/١١٠] أصحابه، ونقلوا قنوت عمر وعلي على من كانوا يحاربونهم.

فكيف يكون النبي ﷺ يقتل دائمًا في الفجر أو غيرها، ويدعو بدعاء راتب، ولم ينقل هذا عن النبي ﷺ لا في خبر صحيح، ولا ضعيف؟!

بل أصحاب النبي ﷺ الذين هم أعلم الناس بستره، وأرغب الناس في اتباعها، كابن عمر وغيره، أنكروا، حتى قال ابن عمر: ما رأينا ولا سمعنا. وفي رواية: أرايتكم قيامكم هذا: تدعون. ما رأينا ولا سمعنا. أفيقول مسلم: إن النبي ﷺ كان يقتل دائمًا؟! وابن عمر يقول: ما رأينا، ولا سمعنا. وكذلك غير ابن عمر من الصحابة، عدوا ذلك من الأحداث المبتدعة.

ومن تدبر هذه الأحاديث في هذا الباب، علم علمًا يقينًا قطعًا أن النبي ﷺ لم يكن يقتل دائمًا في شيء من الصلوات، كما يعلم علمًا يقينًا أنه لم يكن يداوم على القنوت في الظهر والعشاء والمغرب، فإن من جعل القنوت في هذه الصلوات سنة راتبية يحتاج بها هو من جنس حجة الجاعلين له في الفجر سنة راتبية. ولا ريب أنه قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قنت في هذه الصلوات؛ لكن الصحابة بينوا الدعاء الذي

وتصحح الحاكم دون تحسين الترمذي. وكثيرًا ما يصحح الموضوعات، فإنه معروف بالتسامح في ذلك، ونفس هذا الحديث لا يخص القنوت قبل الركوع أو بعده، فقال: ما قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع إلا شهرًا^(١)، فهذا حديث صحيح صريح عن أنس أنه لم يقتل بعد الركوع إلا شهرًا، فبطل ذلك التأويل.

والقنوت قبل الركوع قد يراد به طول القيام قبل الركوع، سواء كان هناك دعاء زائد، أو لم يكن. فحيث، فلا يكون اللفظ دالًّا على قنوت الدعاء، وقد ذهب طائفة إلى أنه يستحب القنوت الدائم في الصلوات الخمس، محتجين بأن النبي ﷺ قنت فيها ولم يفرق بين الراتب والعارض، وهذا قول شاذ.

والقول الثالث: أن النبي ﷺ قنت لسبب نزل به ثم تركه عند عدم ذلك السبب النازل به، فيكون القنوت مستنويًا عند النوازل، وهذا القول هو الذي عليه فقهاء أهل الحديث، وهو المأثور عن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

فإن عمر رضي الله عنه لما حارب النصارى قنت عليهم القنوت [٢٣/١٠٩] المشهور: اللهم عذب كفرة أهل الكتاب... إلى آخره. وهو الذي جعله بعض الناس سنة في قنوت رمضان، وليس هذا القنوت سنة راتبية، لا في رمضان ولا غيره، بل عمر قنت لما نزل بالمسلمين من النازلة، ودعا في قنوته دعاء يناسب تلك النازلة، كما أن النبي ﷺ لما قنت أولاً على قبائل بني سليم الذين قتلوا القراء، دعا عليهم بالذي يناسب مقصوده ثم لما قنت يدعو للمستضعفين عن أصحابه دعا بدعاء يناسب مقصوده. فسنة رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين تدل على شيئين:

أحدهما: أن دعاء القنوت مشروع عند السبب الذي يقتضيه، ليس بسنة دائمة في الصلاة.

فمن الناس من يجعل هذا فيما يحدث من صلاة الألفية ليلة نصف شعبان، والרגائب^(١)، ونحوهما مما يداومون فيه على الجماعات.

ومن الناس من يكره التطوع؛ لأنه رأى أن الجماعة إنما سنت في الخمس، كما أن الأذان إنما سن في الخمس. ومعلوم أن الصواب هو ما جاءت به السنة، فلا يكره أن يتطوع في جماعة. كما فعل النبي ﷺ. ولا يجعل ذلك سنة راتبه. كمن يقيم للمسجد إمامًا راتبًا يصلي بالناس بين العشاءين، أو في جوف الليل، كما يصلي بهم الصلوات الخمس، كما ليس له أن يجعل للعبيد وغيرهما أذانًا كأذان الخمس؛ ولهذا أنكر الصحابة على من فعل هذا من ولاة الأمور إذ ذاك.

ويشبه ذلك من بعض الوجوه تنازع العلماء في مقدار القيام في رمضان، فإنه قد ثبت أن أبي بن كعب كان يقوم بالناس عشرين ركعة في قيام رمضان، ويوتر بثلاث. فرأى كثير من العلماء أن ذلك هوانسة؛ لأنه أقامه بين المهاجرين والأنصار، ولم ينكره منكر. واستحب آخرون تسعة وثلاثين ركعة؛ بناء على أنه عمل أهل المدينة القديم [٢٣/١١٣].

وقال طائفة: قد ثبت في «الصحيح» عن عائشة: أن النبي ﷺ لم يكن يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة^(٢)، واضطرب قوم في هذا الأصل، لما ظنوه من معارضة الحديث الصحيح لما ثبت من سنة الخلفاء الراشدين، وعمل المسلمين.

والصواب: أن ذلك جميعه حسن، كما قد نص على ذلك الإمام أحمد - رضي الله عنه - وأنه لا يتوقت في قيام رمضان عدد، فإن النبي ﷺ لم يوقت فيها عددًا. وحيث أنه يكون تكرار الركعات وتقليلها، بحسب طول القيام وقصره.

كان يدعو به، والسبب الذي قنت له، وأنه ترك ذلك عند حصول المقصود، نقلوا ذلك في [٢٣/١١١] قنوت الفجر، وفي قنوت العشاء أيضًا.

والذي يوضح ذلك، أن الذين جعلوا من سنة الصلاة أن يقنت دائمًا بقنوت الحسن بن علي، أو بسورتي أبي، ليس معهم إلا دعاء عارض، والقنوت فيها إذا كان مشروعًا، كان مشروعًا للإمام والمأموم والمنفرد، بل وأوضح من هذا أنه لو جعل جاعل قنوت الحسن، أو سورتي أبي سنة راتبه في المغرب والعشاء، لكان حاله شبيهًا بحال من جعل ذلك سنة راتبه في الفجر؛ إذ هؤلاء ليس معهم في الفجر إلا قنوت عارض بدعاء يناسب ذلك العارض، ولم ينقل مسلم دعاء في قنوت غير هذا، كما لم ينقل ذلك في المغرب والعشاء. وإنما وقعت الشبهة لبعض العلماء في الفجر؛ لأن القنوت فيها كان أكثر، وهي أطول.

والقنوت يتبع الصلاة، ويلغهم أنه داوم عليه، فظنوا أن السنة المداومة عليه، ثم لم يجدوا معهم سنة بدعائه. فسنوا هذه الأدعية المأثورة في الوتر، مع أنهم لا يرون ذلك سنة راتبه في الوتر.

وهذا النزاع الذي وقع في القنوت له نظائر كبيرة في الشريعة: فكثيرًا ما يفعل النبي ﷺ لسبب، فيجعله بعض الناس سنة، ولا يميز بين السنة الدائمة والعارضة. وبعض الناس يرى أنه لم يكن يفعله في أغلب الأوقات، فيراه بدعة، ويجعل فعله في بعض الأوقات مخصوصًا أو منسوخًا، إن كان قد بلغه ذلك، مثل صلاة التطوع في جماعة. فإنه قد ثبت عنه في «الصحيح»: أنه صلى بالليل وخلفه ابن [٢٣/١١٢] عباس مرة^(٣)، وحذيفة بن البيان مرة، وكذلك غيرهما. وكذلك صلى بعتبان بن مالك في بيته التطوع جماعة، وصلى بأنس بن مالك وأمه واليتيم في داره،

(١) الرغائب: ما يرغب فيه من الثواب العظيم.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠١٣)، ومسلم (٧٢٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٦٣).

ومعلوم أن السجود في نفسه أفضل من القيام، ولكن ذكر القيام أفضل، وهو القراءة، وتحقيق الأمر أن الأفضل في الصلاة أن تكون معتدلة. فإذا أطال القيام يطيل الركوع والسجود، كما كان النبي ﷺ يصلي بالليل، كما رواه حذيفة وغيره. وهكذا [٢٣/١١٥] كانت صلاته الفريضة، وصلاة الكسوف، وغيرهما: كانت صلاته معتدلة، فإن فضل مفضل إطالة القيام والركوع والسجود مع تقليل الركعات وتخفيف القيام والركوع والسجود مع تكثير الركعات، فهذان متقاربان. وقد يكون هذا أفضل في حال، كما أنه لما صلى الضحى يوم الفتح صلى ثماني ركعات يخففهن، ولم يقتصر على ركعتين طويلتين. وكما فعل الصحابة في قيام رمضان لما شق على المأمومين إطالة القيام.

وقد تبين بما ذكرناه أن القنوت يكون عند التوازل، وأن الدعاء في القنوت ليس شيئاً معيناً، ولا يدعو بما خطر له، بل يدعو من الدعاء المشروع بما يناسب سبب القنوت، كما أنه إذا دعا في الاستسقاء دعا بما يناسب المقصود، فكذلك إذا دعا في الاستتصار دعا بما يناسب المقصود، كما لو دعا خارج الصلاة لذلك السبب؛ فإنه كان يدعو بما يناسب المقصود، فهذا هو الذي جاءت به سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين.

ومن قال: إنه من أبعاض الصلاة التي يجبر بسجود السهو، فإنه بنى ذلك على أنه سنة يسن المداومة عليه، بمنزلة التشهد الأول، ونحوه. وقد تبين أن الأمر ليس كذلك، فليس بسنة راتبة، ولا يسجد له، لكن من اعتقد ذلك متأولاً في ذلك له تأويله، كسائر موارد الاجتهاد.

ولهذا ينبغي للمأموم أن يتبع إمامه فيما يسري فيه الاجتهاد، [٢٣/١١٦] فإذا قنت قنت معه، وإن ترك

فإن النبي ﷺ كان يطيل القيام بالليل، حتى إنه قد ثبت عنه في «الصحيح» من حديث حذيفة أنه كان يقرأ في الركعة بالبقرة، والنساء، وآل عمران^(١) فكان طول القيام يغني عن تكثير الركعات. وأبي بن كعب لما قام بهم - وهم جماعة واحدة - لم يمكن أن يطيل بهم القيام. فكثر الركعات ليكون ذلك عوضاً عن طول القيام، وجعلوا ذلك ضعف عدد ركعاته، فإنه كان يقوم بالليل إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة، ثم بعد ذلك كان الناس بالمدينة ضعفوا عن طول القيام فكثر الركعات حتى بلغت تسعاً وثلاثين.

[٢٣/١١٤] وما يناسب هذا أن الله - تعالى - لما فرض الصلوات الخمس بمكة، فرضها ركعتين ركعتين، ثم أقرت في السفر، وزيد في صلاة الحضر، كما ثبت ذلك في «الصحيح» عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: لما هاجر إلى المدينة زيد في صلاة الحضر، وجعلت صلاة المغرب ثلاثاً؛ لأنها وتر النهار، وأما صلاة الفجر فأقرت ركعتين لأجل تطويل القراءة فيها، فأغنى ذلك عن تكثير الركعات^(٢).

وقد تنازع العلماء: أي أفضل: إطالة القيام أم تكثير الركوع والسجود أم هما سواء؟ على ثلاثة أقوال: وهي ثلاث روايات عن أحمد.

وقد ثبت عنه في «الصحيح» أي الصلاة أفضل؟ قال: «طول القنوت»^(٣). وثبت عنه أنه قال: «إنك لن تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة، وحط عنك بها خطيئة»^(٤). وقال لربيعة بن كعب: «أعني على نفسك بكثرة السجود»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٥٦).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٨).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٩).

عن أبي هريرة أنه قال للنبي ﷺ: رأيت سكوتك بين التكبير والقراءة. ما تقول؟ قال: «أقول: اللهم، باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم، نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم، اغسلني بالماء والثلج والبرد»^(٥)، فهذا حديث صحيح صريح في أنه دعا لنفسه خاصة، وكان إمامًا. وكذلك حديث علي في الاستفتاح الذي أوله: «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض»، فيه: «فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»، واهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها، فإنه لا يصرف عني سيئها إلا أنت»^(٦).

وكذلك ثبت في «الصحيح» أنه كان يقول بعد رفع رأسه من الركوع بعد قوله: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت»^(٧)، «اللهم، طهرني من خطاياي بالماء والثلج والبرد، اللهم، نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس»^(٨). وجميع هذه الأحاديث المأثورة في دعائه بعد التشهد من فعله، ومن أمره، لم يتقل فيها إلا لفظ الأفراد. كقوله: «اللهم، إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال»^(٩).

وكذا دعاؤه بين [٢٣ / ١١٨] السجدين، وهو في «السنن» من حديث حذيفة، ومن حديث ابن عباس، وكلاهما كان النبي ﷺ فيه إمامًا، أحدهما بحذيفة، والآخر بابن عباس. وحديث حذيفة: «رب، اغفر لي، رب، اغفر لي»^(١٠)، وحديث ابن عباس فيه: «اغفر لي،

القنوت لم يقنت، فإن النبي ﷺ قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»^(١١). وقال: «لا تختلفوا علي أئمتكم»^(١٢)، وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «يصلُّون لكم، فإن أصابوا فلکم ولهم، وإن أخطأوا فلکم وعليهم»^(١٣). ألا ترى أن الإمام لو قرأ في الأخيرتين بسورة مع الفاتحة وطولها على الأولين: لوجبت متابعتها في ذلك. أما مسابقة الإمام، فإنها لا تجوز.

فإذا قنت لم يكن للمأموم أن يسابقه، فلا بد من متابعتها، ولهذا كان عبد الله بن مسعود قد أنكر على عثمان الترييع بمعنى، ثم إنه صلى خلفه أريمًا، فقبل له: في ذلك فقال: الخلاف شر. وكذلك أنس بن مالك لما سأله رجل عن وقت الرمي، فأخبره، ثم قال: افعل كما يفعل إمامك. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله - عن قوله ﷺ: «لا يحل لرجل يؤم قومًا فيخص نفسه بالدعاء دونهم، فإن فعل فقد خانهم»^(١٤) فهل يستحب للإمام أنه كلما دعا الله عز وجل أن يشرك المأمومين؟ وهل صح عن النبي ﷺ أنه كان يخص نفسه بدعائه في صلاته دونهم؟ [٢٣ / ١١٧] فيكيف الجمع بين هذين؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين. قد ثبت في «الصحيحين»

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٠٥)، ومسلم (٤١١).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو متفق عليه بلفظ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه». أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٤).

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٥٠ / ٥)، وابن ماجه (٩٢٣)، والخطيب ضعيف: الشيخ الألباني في «ضعيف سنن الترمذي» (٣٥٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧١).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧١).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٩) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٠).

(١٠) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٧٤)، والنسائي (٨٩٧)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٣٣٥).

دعاء، وهذا لا يكون مع تأمينهم. وأما مع كونهم مؤمنين على الدعاء كلها دعا، فيحصل لهم كما حصل له بفعلهم، ولهذا جاء دعاء القنوت بصيغة الجمع: «اللهم، إنا نستعينك، ونستهديك» إلى آخره. ففي مثل هذا يأتي بصيغة الجمع، ويتبع السنة على وجهها. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عمن يصلي التراويح بعد المغرب: هل هو سنة أم بدعة؟ وذكروا أن الإمام الشافعي صلاها بعد المغرب، ونعمها بعد العشاء الآخرة؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين. السنة في التراويح أن تصل بعد العشاء الآخرة، كما اتفق على ذلك السلف والأئمة. والنقل المذكور [٢٣/١٢٠] عن الشافعي رضي الله عنه باطل، فما كان الأئمة يصلونها إلا بعد العشاء على عهد النبي ﷺ، وعهد خلفائه الراشدين، وعلى ذلك أئمة المسلمين، لا يعرف عن أحد أنه تعمد صلاتها قبل العشاء، فإن هذه تسمى قيام رمضان، كما قال النبي ﷺ: «إن الله فرض عليكم صيام رمضان، وسنت لكم قيامه، فمن صامه وقامه، غفر له ما تقدم من ذنبه»^(١). وقيام الليل في رمضان وغيره، إنها يكون بعد العشاء. وقد جاء مصرحاً به في السنن: أنه لما صلى بهم قيام رمضان صلى بعد العشاء.

وكان النبي ﷺ قيامه بالليل هو وتره، يصلي بالليل في رمضان وغير رمضان إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة ركعة، لكن كان يصليها طويلاً. فلما

وارحمي، واهدني، وعافني، وارزقني»^(٢) ونحو هذا. فهذه الأحاديث التي في الصباح والسنن تدل على أن الإمام يدعو في هذه الأمانة بصيغة الإفراد. وكذلك اتفق العلماء على مثل ذلك. حيث يرون أنه يشرع مثل هذه الأدعية.

وإذا عرف ذلك تبين أن الحديث المذكور - إن صح - فالمراد به الدعاء الذي يؤمن عليه المأموم - كدعاء القنوت - فإن المأموم إذا آمن كان داعياً، قال الله تعالى لموسى وهارون: «قَدْ أَجَبْتِ دَعْوَتُكُمَا» [يونس: ٨٩]، وكان أحدهما يدعو، والآخر يؤمن وإذا كان المأموم مؤثماً على دعاء الإمام، فيدعو بصيغة الجمع، كما في دعاء الفاتحة في قوله: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» [الفاتحة: ٦]، فإن المأموم إنما آمن لاعتقاده أن الإمام يدعو لها جميعاً، فإن لم يفعل، فقد خان الإمام المأموم.

فأما المواضع التي يدعو فيها كل إنسان لنفسه: كالاستفتاح، وما بعد التشهد، ونحو ذلك فكما أن المأموم يدعو لنفسه، فالإمام يدعو لنفسه. كما يسبح المأموم في الركوع والسجود، إذا سبح الإمام [٢٣/١١٩] في الركوع والسجود، وكما يتشهد إذا تشهد، ويكبر إذا كبر، فإن لم يفعل المأموم ذلك فهو المفرط.

وهذا الحديث لو كان صحيحاً صريحاً معارضاً للأحاديث المستفيضة المتواترة، ولعمل الأمة والأئمة، لم يلتفت إليه، فكيف وليس من الصحيح؟ ولكن قد قيل: إنه حسن، ولو كان فيه دلالة لكان عاماً، وتلك خاصة، والخاص يقضي على العام. ثم لفظه فيخص نفسه بدعوة دونهم^(٣)، يراد بمثل هذا إذا لم يحصل لهم

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٨٥٠)، وابن ماجه (٨٩٨)، وحسنه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود»

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٥٠/٥)، وابن ماجه (٩٢٣)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن الترمذي» (٣٥٧).

(٣) ضعيف: أخرجه السنائي (١٥٨/٤)، وابن ماجه (١٣٢٨)، والدارقطني في «العلل» (٢٨٣/٤).

السنة، فإنه كان يطول أوائل ما كان يصليه من الركعات على أواخرها. والله أعلم.



[٢٣/١٢٢] وسئل رحمه الله : عن قوم يصلون بعد التراويح ركعتين في الجماعة، ثم في آخر الليل يصلون تمام مائة ركعة ويسمون ذلك صلاة القدر، وقد امتنع بعض الأئمة من فعلها. فهل الصواب مع من يفعلها أو مع من يتركها؟ وهل هي مستحبة عند أحد من الأئمة أو مكروهة؟ وهل ينبغي فعلها والأمر بها، أو تركها والنهي عنها؟

فأجاب:

الحمد لله، بل المصيب هذا الممتنع من فعلها، والذي تركها. فإن هذه الصلاة لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين، بل هي بدعة مكروهة باتفاق الأئمة، ولا فعل هذه الصلاة لا رسول الله ﷺ ولا أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا يستحبها أحد من الأئمة المسلمين، والذي ينبغي: أن ترك وينهى عنها.

وأما قراءة القرآن في التراويح، فمستحب باتفاق أئمة المسلمين، بل من أجل مقصود التراويح قراءة القرآن فيها لسمع المسلمون كلام الله. فإن شهر رمضان فيه نزل القرآن، وفيه كان جبريل يدارس النبي ﷺ [٢٣/١٢٣] القرآن، وكان النبي ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل فيدارسه القرآن^(١).



كان ذلك يشق على الناس، قام بهم أبي كعب في زمن عمر بن الخطاب عشرين ركعة، يوتر بعدها، ويخفف فيها القيام، فكان تضعيف العدد عوضاً عن طول القيام.

وكان بعض السلف يقوم أربعين ركعة فيكون قيامها أخف، ويوتر بعدها بثلاث. وكان بعضهم يقوم بست وثلاثين ركعة يوتر بعدها، وقيامهم المعروف عنهم بعد العشاء الآخرة.

ولكن الرافضة تكره صلاة التراويح. فإذا صلوا قبل العشاء الآخرة لا تكون هي صلاة التراويح، كما أنهم إذا توضؤوا يغسلون [٢٣/١٢١] أرجلهم أول الوضوء، ومسحونها في آخره. فمن صلاها قبل العشاء، فقد سلك سبيل المبتدعة المخالفين للسنة. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عما يصنعه أئمة هذا الزمان من قراءة سورة الأنعام في رمضان في ركعة واحدة ليلة الجمعة هل هي بدعة أم لا؟

فأجاب:

نعم بدعة. فإنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة والتابعين ولا غيرهم من الأئمة أنهم تحروا ذلك، وإنما عمدة من يفعله ما نقل عن مجاهد وغيره، من أن سورة الأنعام نزلت جملة. مشيعة بسبعين ألف ملك، فاقروها جملة لأنها نزلت جملة. وهذا استدلال ضعيف وفي قراءتها جملة من الوجوه المكروهة أمور. منها: أن فاعل ذلك يطول الركعة الثانية من الصلاة على الأولى تطويلاً فاحشاً. والسنة: تطويل الأولى على الثانية كما صح عن النبي ﷺ. ومنها تطويل آخر قيام الليل على أوله، وهو خلاف

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦).

أركد من هذا. وقد روي: أنه كان يصلي قبل العصر أربعاً، وهو ضعيف. وروي: أنه كان يصلي ركعتين. والمراد به الركعتان قبل الظهر. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عن سنة العصر: هل ورد عن النبي ﷺ فيها حديث؟ والخلاف الذي فيها ما الصحيح منه؟

فأجاب:

الحمد لله، أما الذي صح عن النبي ﷺ فعحديث ابن عمر: حفظت عن رسول الله ﷺ عشر ركعات: ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر^(١).

وفي الصحيح أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال: «من صلى في يوم وليلة اثني عشرة ركعة تطوعاً، بنى الله له بيتاً في الجنة»^(٢).

وجاء في السنن تفسيره: «أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر»^(٣).

وثبت عنه في الصحيح أنه قال: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لن شاء»^(٤)؛ كراهية أن يتخذها الناس سنة. ففي هذا الحديث أنه يصلي [٢٣/١٢٤] قبل العصر، وقبل المغرب، وقبل العشاء.

وقد صح أن أصحاب النبي ﷺ كانوا يصلون بين أذان المغرب وإقامتها ركعتين والنبي ﷺ يراهم فلا ينهاهم، ولم يكن يفعل ذلك. فمثل هذه الصلوات حسنة ليست سنة، فإن النبي ﷺ كره أن تتخذ سنة.

ولم يكن النبي ﷺ يصلي قبل العصر، وقبل المغرب، وقبل العشاء، فلا تتخذ سنة، ولا يكره أن يصلي فيها؛ بخلاف ما فعله ورغب فيه، فإن ذلك

وَسُئِلَ رحمه الله: هل للعصر سنة راتبة أم لا؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب:

الحمد لله، الذي ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يصلي مع المكتوبات عشر ركعات أو اثني عشرة ركعة؛ ركعتين قبل الظهر أو أربعاً وبعدها ركعتين، وبعد المغرب ركعتين، وبعد العشاء ركعتين، وقبل الفجر ركعتين.

وكذلك ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ قال: [٢٣/١٢٥] «من صلى في يوم وليلة اثني عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة بنى الله له بيتاً في الجنة»^(٥)، ورويت في «السنن»: «أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر»^(٦). وليس في «الصحيح» سوى هذه الأحاديث الثلاثة: حديث ابن عمر وعائشة وأم حبيبة. وأما قبل العصر، فلم يقل أحد أن النبي ﷺ كان يصلي قبل العصر إلا وفيه ضعف، بل خطأ كحديث يروي عن علي أنه كان يصلي نحو ست عشرة ركعة، منها قبل العصر، وهو مطعون فيه فإن الذين اعتنوا بنقل تطوعاته كعائشة وابن عمر يبنوا ما كان يصليه، وكذلك الصلاة قبل المغرب وقبل العشاء لم يكن يصليها لكن كان أصحابه يصلون قبل المغرب بين الأذان والإقامة، وهو يراهم

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨١)، ومسلم (٧٢٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٧٢٨).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٤١٥)، والنسائي (١٨٠٢)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٢٣٨).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٧)، ومسلم (٨٣٨).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٧٢٨).

(٦) صحيح: أخرجه الترمذي (٤١٥)، والنسائي (١٨٠٢)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٢٣٨).

ركعتين، وقبل الفجر ركعتين.

وأما قبل العصر، وقبل المغرب وقبل العشاء، فلم يكن يصلي؛ لكن ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «بين كل أذانين صلاة» ثم قال في الثالثة: «لمن شاء»^(١)؛ كراهية أن يتخذها الناس سنة فهذا يبين أن الصلاة قبل العصر والمغرب والعشاء حسنة وليست بسنة، فمن أحب أن يصلي قبل العصر كما يصلي قبل المغرب والعشاء على هذا الوجه، فحسن. وأما أن يعتقد أن ذلك سنة راتبه كان يصليها النبي ﷺ كما يصلي قبل الظهر ويعددها ويعد المغرب، فهذا خطأ.



[١٢٧/٢٣] وَسُئِلَ - رحمه الله -

هل تقضي السنن الرواتب؟

فأجاب:

أما إذا فاتت السنة الراتبه مثل سنة الظهر فهل تقضي بعد العصر؟ على قولين هما روايتان عن أحمد:

أحدهما: لا تقضى، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك.

والثاني: تقضى، وهو قول الشافعي، وهو أقوى. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله - : عن لا يواظب على السنن الرواتب؟

فأجاب:

من أصر على تركها، دل ذلك على قلة دينه، وردت شهادته في مذهب أحمد، والشافعي، وغيرها.



فلا ينكر ذلك عليهم. وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لمن شاء»^(١)؛ كراهية أن يتخذها الناس سنة فهذا يبين أن الصلاة قبل العصر والمغرب والعشاء حسنة وليست بسنة، فمن أحب أن يصلي قبل العصر كما يصلي قبل المغرب والعشاء على هذا الوجه، فحسن. وأما أن يعتقد أن ذلك سنة راتبه كان يصليها النبي ﷺ كما يصلي قبل الظهر ويعددها ويعد المغرب، فهذا خطأ.

والصلاة مع المكتوبة ثلاث درجات:

إحداها: سنة الفجر والوتر: فهاتان أمر بهما النبي ﷺ ولم يأمر بغيرهما وهما سنة باتفاق الأئمة، وكان النبي [١٢٦/٢٣] ﷺ يصليهما في السفر والحضر ولم يجعل مالك سنة راتبه غيرهما.

والثانية: ما كان يصليه مع المكتوبة في الحضر وهو عشر ركعات وثلاث عشرة ركعة وقد أثبت أبو حنيفة والشافعي وأحمد مع المكتوبات سنة مقدرة بخلاف مالك.

والثالثة: التطوع الجائز في هذا الوقت من غير أن يجعل سنة لكون النبي ﷺ لم يداوم عليه ولا قدر فيه عددًا، والصلاة قبل العصر والمغرب والعشاء من هذا الباب وقريبًا من ذلك صلاة الضحى، والله أعلم.



وَسُئِلَ رحمه الله: هل سنة العصر مستحبة؟

فأجاب:

لم يكن النبي ﷺ يصلي قبل العصر شيئًا وإنما كان يصلي قبل الظهر: إما ركعتين، وإما أربعًا، ويعددها. وكان يصلي بعد المغرب ركعتين، ويعد العشاء

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٧)، ومسلم (٨٢٨).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٧)، ومسلم (٨٢٨).

صلاة، بين كل أذنين صلاة، ثم قال في الثالثة: «لن شاء»^(٢)، مخافة أن تتخذ سنة. فإن كان المؤذن يفرق بين الأذنين مقدار ذلك، فهذه الصلاة حسنة، وإما إن كان يصل الأذان بالإقامة، فلا اشتغال بإجابة المؤذن هو السنة، فإن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول»^(٣).

ولا ينبغي لأحد أن يدع إجابة المؤذن، ويصلي هاتين الركعتين، فإن السنة لمن سمع المؤذن أن يقول: مثل ما يقول، ثم يصلي على [٢٣/١٣٠] النبي ﷺ، ويقول: «اللهم، رب هذه الدعوة التامة...»^(٤) إلى آخره، ثم يدعو بعد ذلك.



وَسُئِلَ رحمه الله: عن امرأة لها وَرْدٌ بالليل تصليه فتعجز عن القيام في بعض الأوقات. فقيل لها: إن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم فهل هو صحيح؟

فأجاب:

نعم. صحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم»^(٥). لكن إذا كان عادته أنه يصلي قائماً، وإنما قعد لعجزه، فإن الله يعطيه أجر القائم. لقوله ﷺ: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»^(٦)، فلو عجز عن الصلاة كلها لمرض كان الله يكتب له أجرها كله؛ لأجل نيته وفعله بما قدر عليه، فكيف إذا عجز عن أفعالها؟!



[٢٣/١٢٨] وَسُئِلَ - رحمه الله - : عن صلاة المسافر: هل لها سنة؟ فإن الله جعل الرباعية ركعتين رحمة منه على عباده، فما حجة من يدعي السنة؟ وقد أنكر عمر على من سبح بعد الفريضة. فهل في بعض المذاهب تأكيد السنة في السفر كأبي حنيفة؟ وهل نقل هذا عن أبي حنيفة أم لا؟

فأجاب:

أما الذي ثبت عن النبي ﷺ: أنه كان يصلي في السفر من التطوع، فهو ركعتا الفجر، حتى إنه لما نام عنها هو وأصحابه في منصرفه من خير، قضاهما مع الفريضة هو وأصحابه، وكذلك قيام الليل، والوتر. فإنه قد ثبت عنه في الصحيح: أنه كان يصلي على راحته قبل أي وجه توجهت به، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة^(٧).

وأما الصلاة قبل الظهر وبعدها، فلم ينقل عنه أنه فعل ذلك في السفر، ولم يصل معها شيئاً، وكذلك كان يصلي بمعنى ركعتين، ركعتين ولم ينقل عنه أحد أنه صلى معها شيئاً. وابن عمر كان أعلم الناس بالسنة، وأتبعهم لها، وأما العلماء فقد تنازعوا في استحباب ذلك. والله أعلم.



[٢٣/١٢٩] وَسُئِلَ رحمه الله: عن الصلاة بعد أذان المغرب، وقبل الصلاة؟

فأجاب:

كان بلال كما أمره النبي ﷺ يفصل بين أذانه وإقامته، حتى يتسع لركعتين، فكان من الصحابة من يصلي بين الأذنين ركعتين، والنبي ﷺ يراهم ويقرهم، وقال: «ين كل أذنين صلاة، ين كل أذنين

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٧)، ومسلم (٨٢٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦١١)، ومسلم (٣٨٣).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٤).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١١١٦).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٩٦).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٠٠)، ومسلم (٧٠٠).

الجمعة بقيام، أو يوم الجمعة بصيام^(١). والأثر الذي ذكر فيها كذب موضوع باتفاق العلماء. ولم يذكره أحد من السلف والأئمة أصلاً. وأما ليلة النصف، فقد روي في فضلها أحاديث وآثار ونقل عن طائفة من السلف أنهم كانوا يصلون فيها، فصلاة الرجل فيها وحده قد تقدمه فيه سلف وله فيه حجة فلا ينكر مثل هذا.

وأما الصلاة فيها جماعة، فهذا مبني على قاعدة عامة في الاجتماع على الطاعات والعبادات. فإنه نوعان:

أحدهما: سنة راتبة إما واجب وإما مستحب كالصلوات الخمس والجمعة والعديد.
وصلاة الكسوف والاستسقاء والتراويح. فهذا سنة راتبة ينبغي المحافظة عليها والمداومة.

والثاني: ما ليس بسنة راتبة مثل الاجتماع لصلاة تطوع مثل قيام الليل أو على قراءة قرآن، أو ذكر الله أو دعاء. فهذا لا بأس به إذا لم يتخذ عادة راتبة. فإن النبي ﷺ [٢٣/١٣٣] صلى التطوع في جماعة أحياناً ولم يداوم عليه إلا ما ذكر. وكان أصحابه إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم أن يقرأ والباقي يستمعون. وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى: ذكرنا ربنا، فيقرأ وهم يستمعون. وقد روي أن النبي ﷺ خرج على أهل الصفة ومنهم واحد يقرأ فجلس معهم. وقد روي: في الملائكة السيارين الذين يتبعون مجالس الذكر الحديث المعروف. فلو أن قوماً اجتمعوا بعض الليالي على صلاة تطوع من غير أن يتخذوا ذلك عادة راتبة تشبه السنة الراتبة لم يكره. لكن اتخاذه عادة دائمة بدوران الأوقات مكروه لما فيه من تغيير الشريعة

[٢٣/١٣١] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بَيْوتَكُمْ قُبُورًا»^(٢).

فأجاب:

وأما لفظ الحديث: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم»^(٣)، وإذا لم تذكروا الله فيها كتتم كالميت، وكانت كالقبور؛ فإن في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «مثل الذي يذكر ربه، والذي لا يذكر ربه، كمثل الحي والميت»^(٤) وفي لفظ: «مثل البيت الذي يذكر الله فيه، والذي لا يذكر الله فيه مثل الحي والميت»^(٥).



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ صَلَاةِ نَصْفِ شَعْبَانَ؟

فأجاب:

إذا صلى الإنسان ليلة النصف وحده، أو في جماعة خاصة كما كان يفعل طوائف من السلف، فهو أحسن. وأما الاجتماع في المساجد على صلاة مقدرة. كالاجتماع على مائة ركعة، بقراءة ألف. ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، دائماً، فهذا بدعة، لم يستحبها أحد من الأئمة. والله أعلم.



[٢٣/١٣٢] وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام:

وأما صلاة الرغائب، فلا أصل لها، بل هي محدثة. فلا تستحب لا جماعة، ولا فرادى. فقد ثبت في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ نهى أن تخص ليلة

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٨٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٧)، ومسلم (٧٧٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٠٧)، ومسلم (٧٧٩).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧٩).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١١٤٤).

استحبها أحد من أئمة الدين - كمالك، والشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، والثوري، والأوزاعي، والليث - وغيرهم. والحديث المروي فيها كذب بإجماع أهل المعرفة بالحديث، وكذلك الصلاة التي تذكر أول ليلة جمعة من رجب، وفي ليلة المعراج، وألفية نصف شعبان، والصلاة يوم الأحد، والإثنين وغير هذا من أيام الأسبوع، وإن كان قد ذكرها طائفة من المصنفين في الرقائق، فلا نزاع بين أهل المعرفة بالحديث أن أحاديثه كلها موضوعة، ولم يستحبها أحد من أئمة الدين. وفي «صحيح مسلم» عن [٢٣/١٣٥] أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تحضروا ليلة الجمعة بقيام، ولا يوم الجمعة بصيام»^(١).

والأحاديث التي تذكر في صيام يوم الجمعة، وليلة العيدين، كذب على النبي ﷺ. والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ صَلَاةِ الرِّغَائِبِ هَلْ هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ:

هذه الصلاة لم يصلها رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه، ولا التابعين، ولا أئمة المسلمين، ولا رغب فيها رسول الله ﷺ، ولا أحد من السلف، ولا الأئمة ولا ذكروا لهذه الليلة فضيلة تخصها. والحديث المروي في ذلك عن النبي ﷺ كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بذلك؛ ولهذا قال المحققون: إنها مكروهة غير مستحبة، والله أعلم.



وتشبه غير المشروع بالمشروع. ولو ساغ ذلك، لساغ أن يعمل صلاة أخرى وقت الضحى أو بين الظهر والعصر أو تراويح في شعبان أو أذان في العيدين، أو حج إلى الصخرة ببيت المقدس، وهذا تغيير لدين الله وتبديل له. وهكذا القول في ليلة المولد وغيرها. والبدع المكروهة ما لم تكن مستحبة في الشريعة وهي أن يشرع ما لم يأذن به الله فمن جعل شيئاً ديناً وقرية بلا شرع من الله، فهو مبتدع ضالٌّ وهو الذي عناه النبي ﷺ بقوله: «كل بدعة ضلالة»^(٢). فالبدعة ضد الشرعة، والشرعة ما أمر الله به ورسوله أمر بإيجاب أو أمر استحباب، وإن لم يفعل على عهده كالاجتماع في التراويح على إمام واحد وجمع القرآن في المصحف. وقتل أهل الردة والخوارج ونحو ذلك.

وما لم يشرعه الله ورسوله، فهو بدعة وضلالة: مثل تخصيص [٢٣/١٣٤] مكان أو زمان باجتماع على عبادة فيه كما خص الشارع أوقات الصلوات وأيام الجمع والأعياد. وكما خص مكة بشرفها والمساجد الثلاثة وسائر المساجد بما شرعه فيها من الصلوات وأنواع العبادات كل بحسبه؛ وبهذا التفسير يظهر الجمع بين أدلة الشرع من النصوص والإجماعات، فإن المراد بالبدعة ضد الشرعة وهو ما لم يشرع في الدين، فمتى ثبت بنص أو إجماع في فعل أنه مما يحبه الله ورسوله، خرج بذلك عن أن يكون بدعة، وقد قررت ذلك مبسوطاً في قاعدة كبيرة من القواعد الكبار.



وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

«صلاة الرغائب» بدعة باتفاق أئمة الدين، لم يسنها رسول الله ﷺ، ولا أحد من خلفائه، ولا

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١١٤٤).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٧).

وظاهر هذا سجود مطلق كسجود السجدة،
وكقوله: ﴿وَأَذْخُلُوا الْآيَاتِ سُجَّدًا وَقُولُوا حُطَّةً﴾
[البقرة: ٨٥]، وإن كان المراد به الركوع. فالسجود هو
خضوع له وذلك له؛ ولهذا يعبر به عن الخضوع. كما قال
الشاعر:

تري الأُكُـم فيها سـجـدًا للحوافر
قال جماعة من أهل اللغة: السجود التواضع
والخضوع وأنشدوا:
[٢٣/١٣٨] ساجد المنخر ما يرفعه

خاشع الطرف أصم المسمع
قيل لسهل بن عبد الله: أيسجد القلب؟ قال: نعم
سجدة لا يرفع رأسه منها أبدًا.

وفي سورة «الحج» الأولى خبر: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ
يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ
وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدُّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ
النَّاسِ وَكَيْفَ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن
مُّكْرَمٍ إِنَّ اللَّهَ يَعْمَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨]، والثانية:
أمر مقرون بالركوع؛ ولهذا صار فيها نزاع.

وسجدة الفرقان: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ
قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾
[الفرقان: ٦٠]، خبر مقرون بدم من أمر بالسجود
فلم يسجد، ليس هو مدحًا. وكذلك سجدة النمل:
﴿وَعِدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَفَتَنَّا
لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَلَتْهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا
يَهْتَدُونَ﴾ ١ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَرَجَ الْأَنبِيَاءَ فِي
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَقَالُوا مَا تَتْلُونَ ٢ اللَّهُ
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٤-٢٦]،
خبر يتضمن دم من يسجد لغير الله، ولم يسجد لله.
ومن قرأ آيا استجدوا، كانت أمرًا.

وفي «الم تنزيل السجدة»: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا

[٢٣/١٣٦] وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام:

فصل

في «سجود القرآن»

وهو نوعان: خبر عن أهل السجود، ومدح لهم،
أو أمر به، ودم على تركه.

فالأول سجدة الأعراف: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا
يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَجِيبُونَ لِمَا يُنَادِيهِمْ
[الأعراف: ٢٠٦]، وهذا ذكره بعد الأمر باستماع
القرآن والذكر.

وفي الرعد: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَّلَهُمْ بِالْقُدُورِ وَالْأَصَالِ﴾ [الرعد: ١٥]،
وفي النحل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَتَّبِعُونَ
ظِلْلَهُ عَنِ النَّجْمِ وَالشَّمَايِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ ذَاخِرُونَ ٥
وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ
وَالْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يُسْتَكْبِرُونَ ٦﴾ [٢٣/١٣٧] مخافون
رَبِّهِمْ مِّنْ قُوَّتِهِ وَيَقُولُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٤٨ -
٥٠]، وفي سبحان: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوْتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا
تُكِّلَ عَلَيْهِمْ خَيْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ٥ وَيَقُولُونَ سُبْحَنَ
رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ٦ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ
يَسْجُدُونَ وَفَرِيضُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٧ -
١٠٩]، وهذا خبر عن سجود مع من سمع القرآن
فسجد.

وكذلك في مريم: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ اتَّعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ
مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَةِ
إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَعَيْنَا إِذَا تُكِّلَ عَلَيْهِمْ
مَّا نَهَيْتُمُ الرَّحْمَنِينَ خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا﴾ [مريم: ٥٨]،
فهؤلاء الأنبياء سجدوا إذا تكلى عليهم آيات الرحمن،
وأولئك الذين أوتوا العلم من قبل القرآن إذا يتلى
عليهم القرآن يسجدون.

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٠ - ٢١]، وهذا ذم لمن لا يسجد إذا قرئ عليه القرآن كقوله: ﴿فَمَا هُمْ عَنِ الذِّكْرِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لَتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ﴾ [الحديد: ٨]، ﴿فَمَا لِهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]، وكذلك سورة «النجم» قوله: ﴿أَلَمْ يَنْهَ هَذَا الْخَبِيثَ تَعْبُدُونَ﴾ [تَضَحَّكُونَ وَلَا تَبْكُونَ] وَأَنْتُمْ سَمِعْتُمْ أَن تَعْبُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ [النجم: ٥٩ - ٦٢]، أمر بالغ عقب ذكر الحديث الذي هو القرآن يقتضي أن ساعه سبب الأمر بالسجود، لكن السجود للمأمور به عند سماع القرآن كما أنه ليس مختصاً بسجود الصلاة فليس هو مختصاً بسجود التلاوة، فمن ظن هذا أو هذا، فقد غلط، بل هو متناول لها جميعاً، كما بينه الرسول ﷺ.

فالسنة تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه. فالسجود عند سماع آية السجدة هو سجود مجرد عند سماع آية السجدة، سواء تليت مع سائر القرآن، أو وحدها، ليس هو سجوداً عند تلاوة مطلق القرآن، فهو سجود عند جنس القرآن. وعند خصوص الأمر بالسجود، فالأمر يتناولها. وهو أيضاً متناول لسجود القرآن أيضاً وهو أبلغ؛ فإنه سبحانه وتعالى [٢٣/١٤١] قال: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِقَائِنَتِنَا الَّذِينَ إِذَا دُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥]، فهذا الكلام يقتضي أنه لا يؤمن بأياته إلا من إذا ذكر بها خرَّ ساجداً، وسبح بحمد ربه، وهو لا يستكبر.

ومعلوم أن قوله: ﴿بِقَائِنَتِنَا﴾ ليس يعني بها آيات السجود، بل جميع القرآن، فلا بد أن يكون إذا ذكر بجميع آيات القرآن يخر ساجداً، وهذا حال المصلي، فإنه يذكر بآيات الله بقراءة الإمام، والإمام يذكر

الَّذِينَ إِذَا دُكِّرُوا [٢٣/١٣٩] بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥]، وهذا من أبلغ الأمر والتخصيص؛ فإنه نفى الإيمان ممن ذكر بآيات ربه ولم يسجد إذا ذكر بها.

وفي «ص»: خبر عن سجدة داود، وسأها ركوعاً، و«حم تنزيل» أمر صريح: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [٢٣/٢١]، ﴿إِن كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٠]، ﴿أَقْرَأْ بِآيَاتِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، خبر مطلق: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩]. فالسنة الأولى إلى الأولى من الحج الحج خبر ومدح. والتسع البواقي من الثانية من الحج أمر وذم لمن لم يسجد، إلا «ص»، فنقول: قد تنازع الناس في وجوب سجود التلاوة. قيل: يجب. وقيل: لا يجب. وقيل: يجب إذا قرئت السجدة في الصلاة، وهو رواية عن أحمد، والذي يبين لي أنه واجب: فإن الآيات التي فيها مدح لا تدل بمجردها على الوجوب؛ لكن آيات الأمر والذم والمطلق منها قد يقال: إنه محمول على الصلاة، كالثانية من الحج، والفرقان، وأقرأ، وهذا ضعيف، فكيف وفيها مقرون بالتلاوة كقوله [٢٣/١٤٠]: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِقَائِنَتِنَا الَّذِينَ إِذَا دُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥]، فهذا نفى للإيمان بالآيات ممن لا يخر ساجداً إذا ذكر بها، وإذا كان سامعاً لها، فقد ذكر بها.

وكذلك سورة «الانشقاق»: ﴿فَمَا هُمْ لَا يُؤْمِنُونَ

خضوعاً لله. ومن حيثئذ، قد شرع في السجود. فكما أن وضع الجبهة هو آخر السجود، فالخروج على الذقن أول السجود، وتام الخروج أن يكون من قيام أو قعود، وقد روي عن ابن عباس: ﴿وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ أي: للوجوه. قال الزجاج: الذي يخرج وهو قائم إنما يخرج لوجهه، والذقن مجتمع للحين، وهو: غضروف أعضاء الوجه. فإذا ابتداء يخرج فأقرب الأشياء من وجهه إلى الأرض الذقن.

[٢٣/١٤٣] وقال ابن الأنباري: أول ما يلقى الأرض من الذي يخرج قبل أن يصوب جبهته ذقنه، فلذلك قال: ﴿لِلْأَذْقَانِ﴾، ويموز أن يكون المعنى يخرجون للوجوه، فاكفى بالذقن من الوجه. كما يكفى بالبعض من الكل. وبالتنوع من الجنس.

قلت: والذي يخرج على الذقن لا يسجد على الذقن، فليس الذقن من أعضاء السجود، بل أعضاء السجود سبعة. كما قال النبي ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء: الجبهة - وأشار بيده إلى الأنف - واليدين، والركبتين، والقدمين»^(١) ولو سجد على ذقنه ارتفعت جبهته، والجمع بينهما متعذر، أو متعسر؛ لأن الأنف بينهما وهو ناتئ، يمنع إصاقتها معاً بالأرض في حال واحدة، فالساجد يخرج على ذقنه، ويسجد على جبهته. فهذا خروج السجود. ثم قال: ﴿وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، فهذا خروج البكاء، قد يكون معه سجود، وقد لا يكون.

فالأول كقوله: ﴿إِذَا تَنَقَّلَ عَلَيْهِمُ نَازَتْ الرُّوحُ حُرُوجاً سَجْدًا وَبِكَاً﴾ [مریم: ٥٨]، فهذا خروج وسجود وبكاء.

والثاني كقوله: ﴿وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾، فقد يبكي الباكي من خشية الله مع خضوعه بخروجه، وإن لم يصل إلى حد السجود [٢٣/١٤٤] وهذا عبادة

بقراءة نفسه، فلا يكونون مؤمنين حتى يخرجوا سجداً، وهو سجودهم في الصلاة، وهو سجود مرتب يتقلون أولاً إلى الركوع ثم إلى السجود، والسجود مثنى كما بينه الرسول ليجتمع فيه خروران: خروج من قيام - وهو السجدة الأولى. وخروج من قعود، وهو السجدة الثانية. وهذا مما يستدل به على وجوب قعدة الفصل، والطمأنينة فيها، كما مضت به السنة؛ فإن الخروج ساجداً لا يكون إلا من قعود أو قيام. وإذا فصل بين السجدين كحد السيف، أو كان إلى القعود أقرب، لم يكن هذا خروجاً.

ولكن الذي جوزه ظن أن السجود يحصل بوضع الرأس على الأرض، كيف ما كان. وليس كذلك، بل هو مأمور به كما قال: ﴿إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا﴾ [السجدة: ١٥]، ولم يقل: سجدوا. فالخروج مأمور [٢٣/١٤٢] به، كما ذكره في هذه الآية، ونفس الخروج على الذقن عبادة مقصودة، كما أن وضع الجبهة على الأرض عبادة مقصودة. يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ۖ وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ۖ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَنْهَضَهُمْ فُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٧ - ١٠٩]، فمدح هؤلاء، وأثنى عليهم بخروجهم للأذقان، أي على الأذقان سجداً.

والثاني: بخروجهم للأذقان: أي عليها يكون.

فتبين أن نفس الخروج على الذقن عبادة مقصودة، يجبها الله. وليس المراد بالخروج إصاقت الذقن بالأرض، كما تلتصق الجبهة، والخروج على الذقن هو مبدأ الركوع، والسجود متناه. فإن الساجد يسجد على جبهته لا على ذقنه، لكنه يخرج على ذقنه والذقن آخر حد الوجه وهو أسفل شيء منه وأقربه إلى الأرض فالذي يخرج على ذقنه يخرج وجهه ورأسه

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٠٩)، ومسلم (٤٩٠).

الخرور كان ليسجد. كما أتى على النبيين بأنهم كانوا: ﴿إِذَا تَنَازَعْتُمْ عَلَيْهِمْ شَيْئًا فَاذْكُرُوا أَنَّيَ تَنَازَعْتُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [مريم: ٥٨]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ أنهم: ﴿إِذَا تَنَازَعْتُمْ عَلَيْهِمْ شَيْئًا فَاذْكُرُوا أَنَّيَ تَنَازَعْتُمْ عَلَيْهِمْ﴾، ﴿وَيَحْذَرُونَ﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآيَاتِ وَالْحُكْمِ. [الإسراء: ١٠٧ - ١٠٩]، وذلك لأن الخرور هو أول الخضوع المنافي للكبر. فإن المتكبر يكره أن يخضع، ويجب ألا يزال متصفاً مرتفعاً، إذ كان الخرور فيه ذل وتواضع، وخشوع، ولهذا يأنف منه أهل الكبر من العرب، وغير العرب. فكان أحدهم إذا سقط منه الشيء لا يتناولوه، لئلا يخجل وينحني.

فإن الحرور انخفاض الوجه والرأس، وهو أعلى ما في الإنسان وأفضله، وهو قد خلق رفيعاً متصباً، فإذا خفضه، لاسياً بالسجود، كان ذلك غاية ذله؛ ولهذا لم يصلح السجود إلا لله، فمن سجد لغيره، فهو مشرك، ومن لم يسجد له فهو مستكبر عن عبادته، وكلاهما كافر من أهل النار. قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، وقال [١٤٦/٢٣] تعالى: ﴿وَيُنَادِيهِ الْبَلَّ وَالْهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [نصلت: ٣٧]، وقال في قصة بلقيس: ﴿وَجَدْنَاهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَفَتَنَّا لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَلَتْهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ ⑤ ألا يسجدوا لله الذي يخرج الغنبة في السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعتنون ⑥ الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم [النمل: ٢٤ - ٢٦]. والشمس أعظم ما يرى في عالم الشهادة وأعمه نفعاً، وتأثيراً. فالنهي عن السجود لها نهي عما هو دونها بطريق الأولى من الكواكب والأشجار، وغير ذلك. وقوله: ﴿وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُمْ﴾، دلالة

أيضًا لما فيه من الخرور لله، والبكاء له. وكلاهما عبادة لله، فإن بكاء الباكي لله، كالذي يكي من خشية الله. من أفضل العبادات. وقد روي: «هينان لا تمسها النار: عين باتت تحرس في سبيل الله، وعين يخرج منها مثل رأس الذباب من خشية الله»^(١)، وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجلان تحابا في الله، اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه، ورجل ذكر الله خاليًا ففاضت عيناه، ورجل قلبه معلق بالمسجد، إذا خرج منه حتى يعود إليه، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شالها ما تتفق يمينه، ورجل دعت امرأة ذات حسب وجمال، فقال إني أخاف الله رب العالمين»^(٢).

فذكر ﷺ هؤلاء السبعة، إذ كل منهم كَمَّلَ العبادة التي قام بها، وقد صنف مصنف في نعمتهم سماه: «اللمعة في أوصاف السبعة». فالإمام العادل: كَمَّلَ ما يجب من الإمارة، والشاب الناشئ في عبادة الله: كمل ما يجب من عبادة الله، والذي قلبه معلق بالمسجد: كمل عمارة المساجد بالصلوات الخمس؛ لقوله: ﴿إِنَّمَا يَتَقَرَّرُ مَنْسَجِدَ اللَّهِ مِنْ ءَامِنٍ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]، والعفيف: كمل الخوف من الله، والمتصدق: كمل الصدقة لله، والباكي: كمل الإخلاص.

[٢٣/١٤٥] وأما قوله عن داود عليه السلام: ﴿وَحَرَّزَكُمَا وَأَنَا﴾ [ص: ٢٤]، لا ريب أنه سجد. كما ثبت بالسنة، وإجماع المسلمين أنه سجد لله، والله سبحانه مدحه بكونه خر راکعاً، وهذا أول السجود، وهو خروجه. فذكر سبحانه أول فعله وهو خروجه راکعاً ليبين أن هذا عبادة مقصودة، وإن كان هذا

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٦٣٩)، والبيهقي (٤٨٨/١)، والمزي في «التهذيب» (٥٢٥/١٢)، والحديث صحيح بطرقة وشواهد، نرى ذلك في «الصحيح» (٢٦٧٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١).

فهمها والعمل بها. كما أنه لا بد لكل أحد من استماعها، فالمعرض عن استماعها كافر، والذي لا يفهم ما أمر به فيها كافر. والذي يعلم ما أمر به فلا يقر بوجوبه ويفعله كافر. وهو - سبحانه - يذم الكفار بهذا، وهذا كقوله: ﴿لَمَّا هَمَّ عَنِ الذِّكْرِ مُعْرِضِينَ ۖ كَانَهُمْ حُرُوتٌ مُتَغَيَّرِينَ ۖ قُرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدر: ٤٩] - [٥١]، وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ﴾ [فصلت: ٢٦]، وقوله: ﴿يَكُنْ بِ ۖ﴾ [٢٣/١٤٨] فَصَلَّتْ ؕ إِنِّي تُخِيتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا يُقْرَأُ بِعِلْمٍ ۖ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [فصلت: ٣-٤]، ونظائره كثيرة.

وقال فيمن لم يفهمها وتدبرها: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ لِمِمَّ خَفَا لَأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فذمهم على أنهم لا يفهمون، ولو فهموا لم يعملوا بعلمهم. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ۖ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الَّذِينَ لَا يَفْقَهُونَ ۖ﴾ [٢٣]، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ لِمِمَّ خَفَا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢١-٢٣]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى بَيِّنَاتٍ رُبِمَا لَمْ يَخْرُجُوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣].

قال ابن قتيبة: لم يتغافلوا عنها، فكأنهم صم لم يسمعوها عمي لم يروها. وقال غيره من أهل اللغة: لم يقولوا على حالهم الأولى، كأنهم لم يسمعوها، ولم يروا، وإن لم يكونوا خروا حقيقة. تقول العرب: شمت فلاناً فقام ييكي، وقعد يندب، وأقبل يتعذر، وظل يفتخر، وإن لم يكن قام، ولا قعد.

قلت: في ذكره - سبحانه - لفظ الخرور دون غيره، حكمة. فإنهم لو خروا وكانوا صمًا وعميانًا، لم يكن ذلك ممدوحًا، بل معيًّا. فكيف إذا كانوا صمًا وعميانًا بلا خرور؟! فلا بد من شيئين: من الخرور، والسجود. ولا بد من السمع والبصر لما في آياته من

على أن السجود للخالق لا للمخلوق، وإن عظم قدره، بل لمن خلقه. وهذا لمن يقصد عبادته وحده. كما قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِثَاءً تَعْبُدُونَ﴾، لا يصلح له أن يسجد لهذه المخلوقات، قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَشْتَكَبُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، فإنه قد علم سبحانه أن في بني آدم من يستكبر عن السجود له فقال: الذين هم أعظم من هؤلاء لا يستكبرون عن عبادة ربهم، بل يسبحون له بالليل والنهار ولا يحصل لهم سامة ولا ملالة، بخلاف الآدميين، فوصفهم هنا بالتسبيح له، ووصفهم بالتسبيح والسجود جميعًا في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. [٢٣/١٤٧] وهم يصفون له صفوفاً كما قالوا: ﴿وَأَنَا لَنَحْنُ الصَّالُّونَ ۖ وَأَنَا لَنَحْنُ السَّاجِدُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥-١٦٦].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «أَلَا تُصَفُّونَ كما تُصَفُّ الملائكة عند ربها؟»، قالوا: وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: «يسلدون الأول فالأول، ويراصون في الصف»^(١).



فصل

فآياته سبحانه توجب شيئين

أحدهما: فهمها وتدبرها، ليعلم ما تضمنته.

والثاني: عبادته، والخضوع له إذا سمعت، فتلاوته إياها وسماها يوجب هذا وهذا، فلو سمعها السامع ولم يفهمها، كان مذمومًا. ولو فهمها ولم يعمل بها فيها كان مذمومًا، بل لا بد لكل أحد عند سماعها من

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٣٠).

يقال: المسيح لربه بأي اسم سبحه، فقد سبّح اسم ربه الأعلى. كما أنه بأي اسم دعاه فقد دعا ربه الذي له الأسماء الحسنى. كما قال: ﴿قُلْ أَذْعُوا اللَّهَ أَوْ أَذْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فإذا كان يدعى بجميع أسمائه الحسنى، وبأي اسم دعاه، فقد دعا الذي له الأسماء الحسنى، وهو يسبح بجميع أسمائه الحسنى، وبأي اسم سبّح فقد سبّح الذي له الأسماء الحسنى، ولكن قد يكون بعض الأسماء أفضل من بعض. وسط هذا له موضع آخر. والمقصود هنا أن الأمر بالسجود تابع لقراءة القرآن كله، كما في هذه الآية. وفي قوله تعالى: ﴿فَمَا هُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنشقاق: ٢٠ - ٢١]، فهذا يتناول جميع القرآن، وأنه من قرئ عليه القرآن فهو مأمور بالسجود، والمصلي قد قرئ عليه القرآن، وذلك سبب للأمر بالسجود، فلهذا يسمع القرآن ويسجد الإمام والمفرد يسمع قراءة نفسه وهو يقرأ على نفسه القرآن. وقد [٢٣/١٥١] يقال: لا يصلون، لكن قوله: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا﴾ [السجدة: ١٥]، صريح في السجود المعروف؛ لا اقترانه بلفظ الخرورج. وأما هذه الآية ففيها نزاع، قال أبو الفرج: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾، فيه قولان:

أحدهما: لا يصلون، قاله عطاء، وابن السائب.

والثاني: لا يخضعون له، ولا يستكبنون له، قاله ابن جرير، واختاره القاضي أبو يعلى. قال: واحتج بها قوم على وجوب سجود التلاوة، وليس فيها دلالة على ذلك. وإنما المعنى لا يخشعون، ألا ترى أنه أضاف السجود إلى جميع القرآن، والسجود يختص بمواضع منه.

النور والهدى والبيان [٢٣/١٤٩]، وكذلك لما شرعت الصلاة شرع فيها القراءة، في القيام، ثم الركوع، والسجود.

فأول ما أنزل الله من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، فافتتحها بالأمر بالقراءة، وختمها بالأمر بالسجود، فقال: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩]، فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِقَائِلِنَا الَّذِينَ إِذَا دُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٥]، يدل على أن التذكير بها كقراءتها في الصلاة موجب للسجود والتسبيح، وأنه من لم يكن إذا ذكر بها يخر ساجدًا، ويسبح بحمد ربه، فليس بمؤمن، وهذا متناول الآيات التي ليس فيها سجود، وهي جمهور آيات القرآن، ففي القرآن أكثر من ستة آلاف آية، وأما آيات السجدة فبضع عشرة آية.

وقوله: ﴿ذُكِّرُوا بِهَا﴾، يتناول جميع الآيات، فالتذكير بها جميعها موجب للتسبيح والسجود، وهذا مما يستدل به على وجوب التسبيح والسجود. وعلى هذا، تدل عامة أدلة الشريعة من الكتاب والسنة - تدل على وجوب جنس التسبيح - فمن لم يسبح في السجود، فقد عصى الله ورسوله، وإذا أتى بنوع من أنواع التسبيح المشروع أجزأه.

وللفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال. قيل: لا يجب ذكر بحال، [٢٣/١٥٠] وقيل: يجب ويتعين قوله: «سبحان ربي الأعلى»، لا يجزئ غيره. وقيل: يجب جنس التسبيح، وإن كان هذا النوع أفضل من غيره؛ لأنه أمر به أن يجعل في السجود. وقد ثبت عن النبي ﷺ في الصحيح أنواع أخرى. وقوله: «اجعلوها في سجودكم»^(١)، فيه كلام ليس هذا موضعه إذا قد

(١) ضعيف: أخرجه أحد (١٥٥/٤)، وأبو داود (٨٦٩)، وابن ماجه (٨٨٧)، والطحاوي (١٣٨/١)، والحاكم (٢٢٥/١)، والبيهقي (٨٦/٢)، وضمه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٣٣٤).

الصلاة كف عن قتلهم. فهذا مبدأ إقامتها، ثم إذا فعلوها فقد أتموا إقامتها. وأما إذا التزموها [٢٣/١٥٣] بالكلام ولم يفعلوا فإنهم يقاتلون.

وعما يدل على ذلك ما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: أنه سجد بها في الصلاة. ففي «الصحيحين» عن أبي رافع قال: صليت مع أبي هريرة العتمة. فقرأ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، فسجد فقلت: ما هذه؟ قال: سجدت بها خلف أبي القاسم، ولا أزال أسجد بها حتى ألقاه^(١)، وهذا الحديث قد اتفق العلماء على صحته.

وأما سجوده فيها، فرواه مسلم^(٢) دون البخاري. والسجود فيها قول جمهور العلماء كأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. وهو قول ابن وهب، وغيره من أصحاب مالك، فكيف يقال: إن لفظ السجود فيها لم يرد به إلا مطلق الخضوع والاستكانة، وأما السجود المعروف فلم يدل عليه اللفظ؟ ولو كان هذا صحيحاً، لم يكن السجود الخاص مشروعاً إذا تليت، لاسيما في الصلاة، وبهذا يظهر جواب من أجاب من احتج بها على وجوب سجود التلاوة، بأن المراد الخضوع.

فإن قيل: فإذا فسر السجود بالصلاة، كما قاله الأكثرون، لم يجب سجود التلاوة. قيل: الصلاة مرادة من جنس قراءة القرآن. كما تقدم. وهذه الآية توجب على من قرئ عليه القرآن أن يسجد، [٢٣/١٥٤] فإن قرئ عليه خارج الصلاة، فعليه أن يسجد قريباً، إذا حضر وقت الصلاة، فإنه ما من ساعة يقرأ عليه فيها القرآن، إلا هو وقت صلاة مفروضة، فعليه أن يصلحها؛ إذ بينه وبين وقت الصلاة المفروضة أقل من نصف يوم، فإذا لم يصل، فهو ممن إذا قرئ عليه القرآن

قلت: القول الأول هو الذي يذكره كثير من المفسرين، لا يذكرون غيره كالثعلبي، والبغوي وحكوه عن مقاتل، والكلبي وهو المنقول عن مفسري السلف، وعليه عامة العلماء.

وأما القول الثاني: فما علمت أحداً نقله عن أحد من السلف. والذين قالوه إنما قالوه لما رأوا أنه لا يجب على كل من سمع شيئاً من القرآن أن يسجد، فأرادوا أن يفسروا الآية بمعنى يجب في كل حال. فقالوا: يخضعون، ويستكينون. فإن هذا يؤمر [٢٣/١٥٢] به كل من قرئ عليه القرآن.

ولفظ السجود يراد به مطلق الخضوع والاستكانة. كما قد بسط هذا في مواضع، لكن يقال لهم: الخضوع مأمور به، وخضوع الإنسان وخشوعه لا يتم إلا بالسجود المعروف، وهو فرض في الجملة على كل أحد، وهو المراد من السجود المضاف إلى بني آدم: حيث ذكر في القرآن: إذ هو خضوع الأدمي للرب، والرب لا يرضى من الناس بدون هذا الخضوع؛ إذ هو غاية خضوع العبد، ولكل مخلوق خضوع بحسبه، هو سجوده.

وأما إن يكون سجود الإنسان لا يراد به إلا خضوع ليس فيه سجود الوجه، فهذا لا يعرف، بل يقال: هم مأمورون: إذا قرئ عليهم القرآن بالسجود، وإن لم يكن السجود التام عقب استماع القرآن، فإنه لا بد أن يكون بين صلاتين، فإذا قاموا إلى الصلاة، فقد أتوا بالسجود الواجب عليهم، وهم لما قرئ عليهم حصل لهم نوع من الخضوع والخشوع باعتقاد الوجوب والعزم على الامتثال. فإذا اعتقدوا وجوب الصلاة وعزموا على الامتثال، فهذا مبدأ السجود المأمور به، ثم إذا صلوا، فهذا تمامه. كما قال في المشركين: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، فهم إذا تابوا والتزموا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٦٦)، ومسلم (٥٧٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٨).

فيتناول - أيضًا - الخضوع والخشوع، كما مثل. فالقرآن موجب لسمى السجود الشامل لجميع أنواعه، فما من سجود إلا والقرآن موجب له، ومن لم يسجد إذا قرئ عليه مطلقاً فهو كافر، ولكن لا يجب كل سجود في كل وقت، بل هو بحسب ما بينه رسول الله ﷺ، ولكن الآية دلت على تكرار السجود عند تكرار قراءة القرآن عليه، [٢٣/١٥٦] وهذا واجب إذا قرئ عليه القرآن في الصلاة وخارج الصلاة، كما تقدم. والله أعلم.

وأما الأمر المطلق بالسجود، فلا ريب أنه يتناول الصلوات الخمس. فلأنها فرض بالاتفاق، ويتناول سجود القرآن؛ لأن النبي ﷺ سن السجود في هذه المواضع. فلا بد أن يكون ما تلي سبباً له، وإلا كان أجنياً. والمذكور إنها هو الأمر، فدل على أن هذا السجود من السجود المأمور به، وإلا فكيف يخرج السجود المقرون بالأمر عن الأمر، وهذا كسجود الملائكة لأدم لما أمروا.

وهكذا جاء في الحديث الصحيح: «إذا قرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان يبكي. يقول: يا ويله. أمر ابن آدم بالسجود فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود فأبيت في النار»^(١). رواه مسلم. والنبي ﷺ ذكر هذا ترغيباً في هذا السجود، فدل على أن هذا السجود مأمور به، كما كان السجود لأدم؛ لأن كلها أمر، وقد تشبه إبليس، بل هذا سجود لله، فهو أعظم من السجود لأدم.

وهذا الحديث كافٍ في الدلالة على الوجوب، وكذلك الآيات التي فيها الأمر المقيد، والأمر المطلق - أيضًا.

[٢٣/١٥٧] وأيضاً، فإن النبي ﷺ لما قرأ: (والنجم)، سجد وسجد معه المسلمون والمشركون،

لا يسجد فإن قرئ عليه القرآن في الصلاة فعليه أن يسجد سجدة يخر فيها من قيام، وسجدة يخر فيها من قعود، وكل منهما بعد ركوع، كما بينه الرسول ﷺ.

وأما السجود عند تلاوة هذه الآية، فهو السجود الخاص، وهو سجود التلاوة، وهذا سجود مبادر إليه عند سماع هذه الآية، فإنها أمرته أن يسجد إذا قرئ عليه القرآن، فمن تمام المبادرة أن يسجد عند سماعها سجود التلاوة. ثم يسجد عند تلاوة غيرها كما تقدم، فإن هذه الآية تأمر بالسجود إذا قرئ عليه هي أو غيرها، فهي الأمرة بالسجود عند قراءة القرآن، دون سائر الآيات التي لا يسجد عندها، فكان لها حض من الأمر بالسجود مع عموم كونها من القرآن، فتخص بالسجود لها، ويسجد في الصلاة إذا قرئت كما يسجد إذا قرئ غيرها.

وبهذا فرها النبي ﷺ. فإنه سجد بها في الصلاة وفعله إذا خرج امتثالاً لأمر، أو تفسيراً لمجمل كان حكمه حكمه، فدل [٢٣/١٥٥] ذلك على وجوب السجود الذي سجدته عند قراءة هذه السورة، لا سيما وهو في الصلاة. والصلاة مفروضة، وإتمامها مفروض، فلا تقطع إلا بعمل هو أفضل من إتمامها، فعلم أن سجود التلاوة فيها أفضل من إتمامها بلا سجود، ولو زاد في الصلاة فعلاً من جنسها عملاً بطلت صلاته. وهنا سجود التلاوة مشروع فيها.

وعن أحمد في وجوب هذا السجود في الصلاة روايتان، والأظهر الوجوب، كما قدمناه لوجوه متعددة:

منها: أن نفس الأئمة يؤمرون أن يصلوا كما صلى النبي ﷺ، وهو هكذا صلى. والله أعلم.

وقوله: «لَا يَتَجَدُّونَ» [الانشقاق: ٢١]، ولم يقل لا يصلون، يدل على أن السجود مقصود لنفسه، وأنه يتناول السجود في الصلاة وخارج الصلاة،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨١).

فسجد، وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأها حتى جاء السجدة. قال: يا أيها الناس، إنا نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه، وفي لفظ: فلما كان في الجمعة الثانية تشوفوا فقال: إنا نمر بالسجدة ولم تكب علينا، لكن قد تشوفتم، ثم نزل فسجد:

فيقال: تلك قضية معينة، ولعله لما لم يسجد زيد لم يسجد هو، كما قال ابن مسعود: أنت إمامنا، فإن سجدت سجدنا. وقال عثمان: إنها السجدة على من جلس إليها، واستمع. وهذا يدل على أنها تحب على المستمع، ولا تحب على السامع، وكذلك حديث ابن مسعود يدل على أنها لا تحب إذا لم يسجد القارئ.

وقد يقال: كان للنبي ﷺ عذر عند من يقول: إن السجود فيها مشروع. فمن الناس من يقول: يمكن أنه لم يكن على طهارة [٢٣/١٥٩]، ولكن قد يرجح جواز السجود على غير طهارة.

وقد قيل: إن السجود في (النجم) وحدها منسوخ، بخلاف (اقرأ) و(الانشقاق)، فقد ثبت في «الصحيح»^(١) عن النبي ﷺ أنه سجد فيها، وسجد معه أبو هريرة، وهو أسلم بعد خير. وهذا يطل قول من يقول لم يسجد في المفصل بعد الهجرة، وأما سورة النجم.

بل حديث زيد صريح في أنه لم يسجد فيها، قال هؤلاء: فيكون النسخ فيها خاصة، لا في غيرها، لما كان الشيطان قد ألقاه حين ظن من ظن أنه وافقهم، ترك السجود فيها بالكلية سدا لهذه الذريعة. وهي في الصلاة تأتي في آخر القيام، وسجدة الصلاة تغني عنها، فهذا القول أقرب من غيره. والله أعلم.

وأما حديث عمر: فلو كان صريحا لكان قوله وإقرار من حضر، وليسوا كل المسلمين. وقول عثمان

والجن والإنس. كما ثبت ذلك في «الصحيح» عن ابن عباس. وفي «الصحيح» عن ابن مسعود: أنهم سجدوا إلا رجلاً من المشركين أخذ كفاً من حصا، وقال: يكفيني هذا. قال: فلقد رأيته بعد قتل كافر^(٢). وهذا يدل على أنهم كانوا مأمورين بهذا السجود، وإن تاركه كان مذموماً، وليس هو سجود الصلاة، بل كان خضوعاً لله، وفيهم كفار، وفيهم من لم يكن متوضئاً، لكن سجود الخضوع إذا تلي كلامه.

كما أثنى على من إذا سمعه سجد، فقال: ﴿إِذَا تَنَكَّلَ عَلَيْهِمْ ءَانَيْتُ الرُّحْمَنَ حُرُوبًا سُبْحًا وَنَكِيًا﴾ [مريم: ٥٨]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ۖ وَيَقُولُونَ سُبْحَنَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ۖ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَسْكَبُونَ فِيهِمُ حُمُومًا فَتَأْتِيهِمْ مِنْ أَلْفِ سَعِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧ - ١٠٩]، وهذا وإن قيل: إنه تناول سجود الصلاة، فإنهم إذا سمعوا القرآن ركعوا وسجدوا، فلا ريب أنه تناول سجود القرآن بطريق الأولى؛ لأن هناك السجود بعض الصلاة، وهنا ذكر سجوداً مجرداً على الأذقان، فما بقي يمكن حمله على الركوع؛ لأن الركوع لا يكون على الأذقان.

وقوله: ﴿لِلْأَذْقَانِ﴾ أي: على الأذقان. كما قال: ﴿وَتَلْمِزُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصفافات: ١٠٣] أي: على الجبين. وقوله: ﴿لِلْأَذْقَانِ﴾، يدل على تمام السجود [٢٣/١٥٨]، أنهم سجدوا على الأنف مع الجبهة حتى التصقت الأذقان بالأرض، ليسوا كمن سجد على الجبهة فقط، والساجد على الأنف قد لا يلصق الذقن بالأرض، إلا إذا زاد انخفاضه.

وأما احتجاج من لم يوجهه بكون النبي ﷺ لم يسجد لما قرأ عليه زيد (النجم)، ويقول عمر: لما قرأ على المنبر سورة النحل حتى جاء السجدة فتزل

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٨).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٨٥٣)، ومسلم (٥٧٦).

يسجد بها دون الإمام. وما أعلم في هذا نزاعاً. فها عاقلته على متابعة الإمام في الفعل الظاهر أفضل من سجود التلاوة، ومن سجود السهو، بل هو منهى عن ذلك، ويوم الجمعة إنما سجد الناس لما سجد عمر، ولو لم يسجد لم يسجدوا حيثذ. فإذا كان حديث عمر قد يرد به أنه لم يكتب علينا في هذه الحال، لم يبق فيه حجة، ولو كان مرفوعاً.

وأيضاً فسجود القرآن هو من شعائر الإسلام الظاهرة، إذا قرئ القرآن في الجامع سجد الناس كلهم لله رب العالمين، وفي ترك ذلك إخلال بذلك؛ ولهذا رجحنا أن صلاة العيد واجبة على الأعيان، كقول أبي حنيفة وغيره، وهو أحد أقوال الشافعي، وأحد القولين في مذهب أحمد.

وقول من قال: لا تجب، في غاية البعد، فإنها من أعظم شعائر الإسلام، والناس يجتمعون لها أعظم من الجمعة، وقد شرع فيها التكبير، وقول من قال: هي فرض على الكفاية، لا ينضبط، فإنه لو حضرها في [٢٣/١٦٢] المصير العظيم أربعون رجلاً لم يحصل المقصود، وإنما يحصل بحضور المسلمين كلهم، كما في الجمعة.

وأما الأضحية، فالأظهر وجوبها أيضاً فإنها من أعظم شعائر الإسلام، وهي النسك العام في جميع الأمصار، والنسك مقرون بالصلاة. في قوله: «إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الأنعام: ١٦٢]، وقد قال تعالى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحِرْ» [الكوثر: ٢]، فأمر بالنحر كما أمر بالصلاة. وقد قال تعالى: «وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَسْجِدًا يَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ الْأَتَعْبِرُ فَلِلَّهِ الْكِبَرُ وَجَدَ فَلَهُ أَشْلُمُوا» وَفِي الْمُنْفَرِقِينَ [الحج: ٣٤]، وقال: «وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ فَعَلٍ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا حَقٌّ فَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوًّا فَرِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا

وغيره يدل على الوجوب. ثم يقال: قد يكون مراد عمر أنه لم يكتب علينا السجود في هذه الحال، وهو إذا قرأها الإمام على المنبر. يبين ذلك أن السجود في هذه الحال [٢٣/١٦٠] ليس كالسجود المطلق؛ لأنه يقطع فيه الإمام الخطبة، ويعمل عملاً كثيراً. والسنة في الخطبة الموالاة، فلما تعارض هذا وهذا صار السجود غير واجب؛ لأن القارئ يشتغل بعبادة أفضل منه، وهو خطبة الناس وإن سجد جاز.

ولهذا يقول مالك وغيره: إن هذا السجود لا يستحب، قال: وليس العمل عندنا على أن يسجد الإمام إذا قرأ على المنبر، كما أنه لم يستحب السجود في الصلاة لا السر ولا الجهر.

وأحد في إحدى الروايتين، وأبو حنيفة وغيرهما يقولون: لا يستحب في صلاة السر، مع أن أبا حنيفة يوجب السجود، وأحد في إحدى الروايتين يوجبه في الصلاة، ثم لم يستحبوه في هذه الحال، بل اتصال الصلاة عندهم أفضل، فكذا قد يكون مراد عمر أنه لم يكتب في مثل هذه الحال، كما يقول من يقول، لا - يستحب - أيضاً في هذه الحال.

وهذه كما أن الدعاء بعرفة لما كانت سته الاتصال لم يقطع بصلاة العصر، بل صليت قبله، فكذا الخاطب يوم الجمعة مقصودة خطابهم وأمرهم ونهيهم، ثم الصلاة عقب ذلك، فلا يجب أن يشتغلوا عن هذا المقصود مع أن عقبه يحصل بالسجود.

وهذا يدل على أن سجود التلاوة يسقط لما هو أفضل منه. ألا [٢٣/١٦١] ترى أن الإنسان لو قرأ لنفسه يوم الجمعة، قد يقال: إنه لم يستحب له أن يسجد دون الناس، كما لا يشرع للمأموم أن يسجد لسهوه؟ لأن متابعة الإمام أولى من السجود، وهو مع البعد. وإن قلنا: يستحب له أن يقرأ، فهو كما يستحب للمأموم أن يقرأ خلف إمامه. ولو قرأ بالسجدة، لم

وإنما تجب على القادر، فهو الذي يريد أن يضحي. كما قال: «من أراد الحج فليتمجمل، فإنه قد تفضل الضالة، وتعرض الحاجة»^(٢). والحج فرض على المستطيع. فقوله: «من أراد أن يضحي»، كقوله: «من أراد الحج [٢٣/١٦٤] فليتمجمل» ووجوبها حيث شرط بأن يقدر عليها فاضلاً عن حوائجها الأصلية. كصدقة الفطر.

ويجوز أن يضحي بالشاة عن أهل البيت - صاحب المنزل ونسائه وأولاده، ومن معهم - كما كان الصحابة يفعلون. وما نقل عن بعض الصحابة من أنه لم يضح، بل اشترى لحماً، فقد تكون مسألة نزاع. كما تنازعوا في وجوب العمرة، وقد يكون من لم يضح لم يكن له سعة في ذلك العام، وأراد بذلك توبيخ أهل المباهاة الذين يفعلونها لغير الله، أو أن يكون قصد بتركها ذلك العام توبيخهم، فقد ترك الواجب لمصلحة راجحة. كما قال ﷺ: «لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام، ثم أنطلق معي برجال، معهم حزم حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»^(٣) «لولا ما في البيوت من النساء والذرية»^(٤) فكان يدع الجمعة والجماعة الواجبة؛ لأجل عقوبة المتخلفين، فإن هذا من باب الجهاد الذي قد يضيق وقته، فهو مقدم على الجمعة والجماعة.

ولو أن ولي الأمر كالمحتسب وغيره تخلف بعض الأيام عن الجمعة لينظر من لا يصلحها فيعاقبه، جاز ذلك. وكان هذا من الأعذار الميعة لترك الجمعة. فإن عقوبة أولئك واجب متعين لا يمكن إلا بهذا الطريق،

(٢) حسن: أخرجه أحمد في «مسنده» (٣١٤/١)، وابن ماجه (٢٨٨٣)، والخطيب في «الموسم» (٢٣٢/١)، كنا قال الشيخ الألباني في «الإرواء» (٩٩٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١).
(٤) ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٦٧/٢)، وذكره الهيثمي في «المجموع» (٤٢/٢)، وقال: «رواه أحمد، وأبو معشر ضعيف».

بينها وأطيعوا ألقانيع وألتمعتر^(١) كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٦﴾ لَنْ يَبَالَ اللَّهُ لِحُومِهَا وَلَا بِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَبَالُهُ الْفَقْوَىٰ بِكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْكُمْ وَيُفَرِّ الْمُخْسِرِينَ ﴿٣٧﴾ [الحج: ٣٦-٣٧]. وهي من ملة إبراهيم الذي أمرنا باتباع ملته، وبها يذكر قصة الذبيح، فكيف يجوز أن المسلمین كلهم يتركوا هذا لا يفعله أحد منهم، وترك المسلمین كلهم هذا أعظم من ترك الحج، في بعض السنين.

وقد قالوا: إن الحج كل عام فرض على الكفاية؛ لأنه من شعائر الإسلام، والضحايا في عيد النحر كذلك، بل هذه تفعل في كل بلد [٢٣/١٦٣] هي والصلاة، فيظهر بها عبادة الله وذكره، والذبيح له، والنسك له، ما لا يظهر بالحج، كما يظهر ذكر الله بالتكبير في الأعياد. وقد جاءت الأحاديث بالأمر بها. وقد خرج وجوباً قولاً في مذهب أحمد، وهو قول أبي حنيفة، وأحد القولين في مذهب مالك، أو ظاهر مذهب مالك.

ونفاة الوجوب ليس معهم نص، فإن عملتهم قوله ﷺ: «من أراد أن يضحي ودخل المعشر، فلا يأخذ من شعره، ولا من أظفاره»^(٢) قالوا: والواجب لا يعلق بالإرادة. وهذا كلام مجمل، فإن الواجب لا يوكل إلى إرادة العبد. فيقال: إن شئت فافعله، بل قد يعلق الواجب بالشرط لبيان حكم من الأحكام. كقوله: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا» [المائدة: ٦]، وقد قدروا فيه: إذا أردتم القيام، وقدروا: إذا أردت القراءة فاستمذ، والطهارة واجبة، والقراءة في الصلاة واجبة. وقد قال: «إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴿٣٦﴾ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ» [التكوير: ٢٧ - ٢٨]، ومشينة الاستقامة واجبة.

وأيضاً، فليس كل أحد يجب عليه أن يضحي،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٧٧).

وذكر سجود النبي ﷺ بالنجم لما سجد، وسجد معه المسلمون والمشركون. وهذا الحديث في «الصحيحين»^(١) من وجهين: من حديث ابن مسعود، وحديث ابن عباس. وهذا فعلوه تبعاً للنبي ﷺ لما قرأ قوله: ﴿فَأَسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ [النجم: ٦٢].

ومعلوم أن جنس العبادة لا تشترط له الطهارة، بل إنما تشترط للصلاة. فكذاك جنس السجود يشترط لبعضه، وهو السجود الذي لله كسجود الصلاة، وسجود السهو، بخلاف سجود التلاوة، وسجود الشكر، وسجود الآيات.

وما يدل على ذلك: أن الله أخبر عن سجود السحرة لما آمنوا بموسى على وجه الرضا بذلك السجود، ولا ريب أنهم لم يكونوا متوضئين، ولا يعرفون الوضوء. فعلم أن السجود المجرد لله مما يجبه [٢٣/١٦٧] الله ويرضاه، وإن لم يكن صاحبه متوضئاً، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، وهذا سجود إيمان، ونظيره الذين أسلموا فاعتصموا بالسجود، ولم يقبل ذلك منهم خالد فقتلهم، فأرسل النبي ﷺ علياً فوداهم بنصف دية، ولم ينكر عليهم ذلك السجود، ولم يكونوا بعد قد أسلموا، ولا عرفوا الوضوء، بل سجدوا لله سجود الإسلام، كما سجد السحرة.

وما يدل على ذلك، أن الله أمر بني إسرائيل أن يدخلوا الباب سجداً، ويقولوا: حطة. ومعلوم أنه لم يأمرهم بوضوء، ولا كان الوضوء مشروعاً لهم، بل هو من خصائص أمة محمد، وسواء أريد السجود بالأرض، أو الركوع، فإنه إن أريد الركوع فهو عبادة مفردة يتضمن الخضوع لله، وهو من جنس السجود. لكن شرعنا شرع فيه سجود مفرد، وأما ركوع مفرد ففيه نزاع، جوزة بعض العلماء بدلاً عن سجود التلاوة.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٦٧)، وسلم (٥٧٦).

والنبي ﷺ قد بين أنه لولا النساء والصبيان، [٢٣/١٦٥] لحرق البيوت على من فيها، لكن فيها من لا تحب عليهم جمعة ولا جماعة من النساء والصبيان، فلا تجوز عقوبته. كما لا ترجح الحامل حتى تضع حملها؛ لأن قتل الجنين لا يجوز. كما في حديث الغامدية.



فصل

وسجود القرآن لا يشرع فيه تحريم ولا تحليل: هذا هو السنة المعروفة عن النبي ﷺ، وعليه عامة السلف، وهو المنصوص عن الأئمة المشهورين. وعلى هذا، فليست صلاة، فلا تشترط لها شروط؛ الصلاة بل تجوز على غير طهارة. كما كان ابن عمر يسجد على غير طهارة، لكن هي بشروط الصلاة أفضل، ولا ينبغي أن يحل بذلك إلا لعذر.

فالسجود بلا طهارة خير من الإخلال به؛ لكن قد يقال: إنه لا يجب في هذه الحال، كما لا يجب على السامع، ولا على من لم يسجد قارته، وإن كان ذلك السجود جائزاً عند جمهور العلماء.

وكما يجب على المؤتم في الصلاة تبعاً لإمامه بالاتفاق، وإن قالوا: لا يجب في غير هذه الحال، وقد حل بعضهم حديث زيد على أن [٢٣/١٦٦] النبي ﷺ لم يكن متطهراً، وكما لا تحب الجمعة على المريض، والمسافر، والعبد، وإن جاز له فعلها، لاسيما وأكثر العلماء لا يجوزون فعلها إلا مع الطهارة، ولكن الراجح أنه يجوز فعلها للحديث. والمروي فيها عن النبي ﷺ تكبيرة واحدة، فإنه لا يتقل من عبادة إلى عبادة. وعلى هذا ترجم البخاري فقال: (باب سجدة المسلمين مع المشركين)، والمشرك نجس ليس له وضوء. قال: وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء،

رَبَّنَا لَمَفْعُولًا ﴿٥٠﴾ وَيُخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَنْكُوتُ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴿٥١﴾ [الإسراء: ١٠٧-١٠٩]

[٢٣/١٦٩] وقد أوجب الله - تعالى - الطهارة للصلاة كما أمر بذلك في القرآن، وكما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»^(١). أخرجاه في «الصحيحين». وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول»^(٢)، وقد أجمع المسلمون على وجوب الطهارة للصلاة.

يبقى الكلام في معنى الصلاة فإن الذين أوجبوا الطهارة للسجود المجرد، اختلفوا فيما بينهم. فقالوا: يسلم منه، وقال بعضهم: يكر تكبيرتين: تكبيرة للافتتاح، وتكبيرة للسجود، وقال بعضهم: يشهد فيه، وليس معهم شيء من هذه الأقوال أثر، لا عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة، بل هو مما قالوه برأيهم، لما ظنوه صلاة.

وقال بعضهم: لا تكون الصلاة إلا ركعتين، وما دون ذلك لا يكون صلاة، إلا ركعة الوتر. واحتج بما في السنن عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»^(٣)، وهذا القول قاله ابن حزم، ولم يشترط الطهارة لما دون ذلك، لا لصلاة الجنازة، ولا لغيرها. وهذا - أيضًا - ضعيف. فإن الحديث ضعيف^(٤). والحديث الذي في الصحيح الذي رواه

وأيضًا، فقد أخبر الله عن الأنبياء بالسجود المجرد، في مثل قوله: «أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَمَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِمْرَأَئِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَمَعْنَا إِذَا تَنَزَّلَ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَكُونَ لَكُم مِّنَ الْوُضُوءِ فَإِنِ الْوُضُوءُ مِنْ خِصَائِصِ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ، كَمَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ: أَنَّهُمْ [٢٣/١٦٨] يَبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مَّحْجَلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ يَعْرِفُهُمْ بِهَذِهِ السَّيَاءِ»^(٥) فدل على أنه لا يشركهم فيها غيرهم. والحديث الذي رواه ابن ماجه وغيره أنه توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثًا ثلاثًا، وقال: «هذا وضوئي، ووضوء الأنبياء قبلي»^(٦). حديث ضعيف عند أهل العلم بالحديث، لا يجوز الاحتجاج بمثله، وليس عند أهل الكتاب خبر عن أحد من الأنبياء أنه كان يتوضأ وضوء المسلمين، بخلاف الاغتسال من الجنابة فإنه كان مشروعًا، ولكن لم يكن لهم تيمم إذا عدموا الماء، وهذه الأمة عما فضلت به التيمم من الجنابة، والحديث الأصغر، والوضوء.

فإن قيل: أولئك الأنبياء إنما سجدوا على غير وضوء؛ لأن الصلاة كانت تجوز لهم بغير وضوء.

قيل: لم يقص الله علينا في القرآن أن أحدًا منهم صلى بغير وضوء، ونحن إنما نتبع من شرع الأنبياء ما قصه الله علينا، وما أخبرنا به نبينا ﷺ، فإنه قص ذلك علينا لنعبر به. وقال: «أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبُهِدْنَهُمْ أَقْتَدِيَّةً ﴿١﴾ [الأنعام: ٩٠]، وكذلك ذكر عن الذين أوتوا العلم من قبله أنهم ﴿إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِمْ خَيْرٌ مِّنْ لَّدُنَّكَ سَجَدُوا﴾ ﴿٢﴾ نَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبَّنَا إِن كَان وَعْدُ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦).

(٢) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٤٢٠)، والحديث تكلم عليه الشيخ الألباني بنهي من التفصيل في «الإرواء» (٨٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٥)، ومسلم (٢٢٥).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٤).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (١٢٩٥)، والترمذي (٥٩٧)، والنسائي (١٦٦٦)، وابن ماجه (١٣٢٢)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٣٧٢٥).

(٦) أنكره الزيادة وهي قوله: «صلاة النهار» جماعة من أهل العلم، وقال الترمذي حقب الحديث: «اختلف فيه أصحاب شعبة، فرفعه بعضهم ووقفه بعضهم، ورواه الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه «صلاة النهار». وقال النسائي: «هذا عندي خطأ»، وقال أيضًا: «إسناده جيد، إلا أن جماعة من أصحاب عمر لم يذكروا النهار وهو في «الصحيحين» من طرق عن

«صلوا على صاحبكم»^(١) وقال: «صلوا على النجاشي»^(٢)، سهاها صلاة، وليس فيها ركوع ولا سجود، ولا يتكلم فيها، وفيها تكبير وتسليم، وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهرًا، ولا يصلي عند طلوع الشمس، ولا غروبها، ويرفع يديه. وقال تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَى أَبَدًا وَلَا تُقَمِّ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]، وفيها صفوف وإمام.

وهذه الأمور التي ذكرها كلها متفية في سجود التلاوة، والشكر، [٢٣/١٧١] وسجود الآيات. فإن النبي ﷺ لم يسم ذلك صلاة ولم يشرع لها الاصطفا، وتقدم الإمام، كما يشرع في صلاة الجنائز وسجدي السهو بعد السلام، وسائر الصلوات. ولا سن فيها النبي ﷺ سلامًا، لم يرو ذلك عنه لا بإسناد صحيح، ولا ضعيف، بل هو بدعة. ولا جعل لها تكبير افتتاح، وإنما روي عنه أنه كبر فيها إما للرفع، وإما للخفض، والحديث في «السنن».

وابن عباس جوز التيمم للجنائز عند عدم الماء، وهذا قول كثير من العلماء، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين، فدل على أن الطهارة تشترط لها عنده، وكذلك هذه الصفات متفية في الطواف، فليس فيه تسليم، والكلام جائر فيه، وليس فيه اصطفا وإمام، وقد قرن الله في كتابه وسنة رسوله بين الطائف والمصلي، ولم يرد عن النبي ﷺ أنه أمر بالطهارة للطواف، لكنه كان يطوف متطهرًا هو والصحابة، وكانوا يصلون ركعتي الطواف بعد الطواف، ولا يصلي إلا متطهرًا، والنهي إنما جاء في طواف الحائض فقال: «الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»^(٣)، وقد قيل: إن ذلك لأجل

الثقة قوله: «صلاة الليل مثنى مثنى»^(٤). وأما قوله: «والنهار»، فزيادة انفرد بها البارقي، وقد ضعفها أحمد، [٢٣/١٧٠] وغيره. والمرجع في معنى الصلاة إلى الرسول.

وفي «السنن» حديث علي عن النبي ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»^(٥). وهذا محفوظ عن ابن مسعود من قوله^(٦): فهذا يبين أن «الصلاة»: التي مفتاحها الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم.

وهذا يتناول كل ما تحريمه التكبير، وتحليله التسليم: كالصلاة التي فيها ركوع وسجود، سواء كانت مثنى أو واحدة، أو كانت ثلاثًا متصلة، أو أكثر من ذلك. وهو يتناول صلاة الجنائز، فإن تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم.

والصحة: إنما تكون بالطهارة لما فرقوا بينها وبين سجود التلاوة، وهو الذي ذكره البخاري في «صحيحه». فقال في (باب سنة الصلاة على الجنائز): وقال النبي ﷺ: «من صلى على الجنائز»^(٧) وقال:

ابن عمر ليس فيه النهار. ومن أنكره أيضًا يحيى بن معين، فكان يضعف حديث البارقي ولا ينجح به ويقول: «إن نافقًا وجد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر بدون ذكر النهار». ومع هذا فقد صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» كما تقدم، وانظر «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (١/٢٠٠)، و«تلخيص الحبير» (٢/٢٢).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٩٩١)، ومسلم (٧٤٩).

(٢) حسن صحيح: أخرجه الترمذي (٣).

(٣) صحيح موقوفًا: ذكره المني في «المجمع» (١٠٤/٢)، وقال: فرواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله رجال الصحيح، وقال الحافظ في «تلخيص الحبير» (٢١٦/١) «إسناده صحيح موقوف».

(٤) صحيح: ذكره البخاري تعليقًا (١٩٠/٣) - فتح الباري، وقال الحافظ في «الفتح»: «هذا طرف من حديث سيأتي بعد موصولاً بعد باب»، ولم أقف عليه عنده، وهو بتمامه عند مسلم (٩٤٦، ٩٤٥).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٩٥).

(٦) ذكره البخاري تعليقًا (١٩٠/٣) فتح الباري. وذكر الحافظ في «تفليق التعليق» (٤٧٧/٢) أن البخاري عليه راحة الله أسنده، ولم أقف عليه فيه، فليراجع.

(٧) صحيح: أخرجه أحمد (٣٦٤/١)، وأبو داود (١٧٤٤)، وصححه الشيخ الألباني بالشواهد كما في «الصحيحته» (١٨١٨).

المسجد، وقيل لأجل الطواف، وقيل: لها.

والله تعالى قال لإبراهيم - عليه السلام -: ﴿وَلَوَّزَ بَقِيَّةَ الْوَعْدِ﴾، [الحج: ٢٦]، فاقضى ذلك تطهيره من دم الحيض وغيره.

[٢٣/١٧٢] وأيضاً، إبراهيم والنيون بعده، كانوا يطوفون بغير وضوء، كما كانوا يصلون بغير وضوء، وشرعهم شرعنا إلا فيما نسخ، فالصلاة قد أمرنا بالوضوء لها، ولم يفرض علينا الوضوء لغيرها، كما جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً، فحيث ما أدركت المسلم الصلاة، فعنده مسجده وطهوره، وإن كان جنباً تيمم وصل، ومن قبلنا لم يكن لهم ذلك، بل كانوا ممنوعين من الصلاة مع الجنابة حتى يقتسلوا، كما يمنع الجنب من اللبث في المسجد، ومن قراءة القرآن.

ويجوز للمحدث اللبث في المسجد معتكفاً، وغير معتكف. ويجوز له قراءة القرآن، والمروى فيها عن النبي ﷺ تكبيرة واحدة، فإنه لم ينتقل من عبادة إلى عبادة.



[٢٣/١٧٣] وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللهُ - عن الرجل إذا كان يتلو الكتاب العزيز بين جماعة، فقرأ سجدة، فقام على قدميه وسجد. فهل قيامه أفضل من سجوده وهو قاعد أم لا؟ وهل فعله ذلك رياء ونفاق؟

فأجاب:

بل سجود التلاوة قائماً أفضل منه قاعداً، كما ذكر ذلك من ذكره من العلماء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما، وكما نقل عن عائشة، بل وكذلك سجود الشكر، كما روى أبو داود في «سننه» عن النبي ﷺ من سجوده للشكر قائماً، وهذا ظاهر في الاعتبار،

فإن صلاة القائم أفضل من صلاة القاعد.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان أحياناً يصلي قاعداً فإذا قرب من الركوع فإنه يركع ويسجد وهو قائم، وأحياناً يركع ويسجد وهو قاعد، فهذا قد يكون للعذر، أو للجواز، ولكن تحريمه مع قعوده أن يقوم ليركع ويسجد وهو قائم، دليل على أنه أفضل. إذ هو أكمل وأعظم خشوعاً لما فيه من هبوط رأسه وأعضائه الساجدة لله من القيام.

[٢٣/١٧٤] ومن كان له ورد مشروع من صلاة الضحى، أو قيام ليل، أو غير ذلك، فإنه يصليها حيث كان، ولا ينبغي له أن يدع ورده المشروع لأجل كونه بين الناس، إذا علم الله من قلبه أنه يفعله سرّاً الله مع اجتهاده في سلامته من الرياء، ومفصلات الإخلاص؛ ولهذا قال الفضيل بن عياض: ترك العمل لأجل الناس رياء، والعمل لأجل الناس شرك. وفعله في مكانه الذي تكون فيه معيشته التي يستعين بها على عبادة الله خير له من أن يفعله حيث تتعطل معيشته، ويشغل قلبه بسبب ذلك، فإن الصلاة كلما كانت أجمع للقلب، وأبعد من الوسواس، كانت أكمل.

ومن نهي عن أمر مشروع بمجرد زعمه أن ذلك رياء، فنهيه مردود عليه من وجوه:

أحدها: أن الأعمال المشروعة لا ينهى عنها خوفاً من الرياء، بل يؤمر بها، وبالإخلاص فيها، ونحن إذا رأينا من يفعله أقرنناه، وإن جزمنا أنه يفعلها رياء، فالمتأفقون الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ خُفِّدُوا عَنْ آلِهِمْ وَهُوَ خُفِّدُهُمْ إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُنُفًا يَرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، فهؤلاء كان النبي ﷺ والمسلمون يقرؤونهم على ما يظهرونه من الدين، وإن كانوا مرأئين، ولا ينهونهم عن الظاهر؛ لأن الفساد في ترك إظهاره [٢٣/١٧٥] المشروع أعظم من الفساد في إظهاره

وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ الرَّجُلِ إِذَا تَلَّى عَلَيْهِ الْقُرْآنَ فِيهِ سَجْدَةٌ سَجَدَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ، فَهَلْ يَأْتِمُّ أَوْ يَكْفُرُ، أَوْ تَطْلُقُ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ؟

فأجاب:

لا يكفر، ولا تطلق عليه زوجته؛ ولكن يأتِمُّ عند أكثر العلماء، ولكن ذكر بعض أصحاب أبي حنيفة أن من صلى بلا وضوء فيا تشرط له الطهارة بالإجماع. كالصلوات الخمس، أنه يكفر بذلك، وإذا كفر كان مرتدًا. والمرد عند أبي حنيفة تبين منه زوجته، ولكن تكفير هذا ليس منقولاً عن أبي حنيفة نفسه، ولا عن صاحبيه وإنما هو عن أتباعه، وجمهور العلماء على أنه يعزُر، ولا يكفر إلا إذا استحَلَّ ذلك، واستهزأ بالصلاة.

وأما سجدة التلاوة، فمن العلماء من ذهب إلى أنها تجوز بغير [٢٣/١٧٧] طهارة، وما تنازع العلماء في جوازه لا يكفر فاعله بالاتفاق، وجمهور العلماء على أن المرتد لا تبين منه زوجته، إلا إذا انقضت عدتها، ولم يرجع إلى الإسلام. والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ دَعَاءِ الاسْتِخَارَةِ هَلْ يَدْعُو بِهِ فِي الصَّلَاةِ أَمْ بَعْدَ السَّلَامِ؟

فأجاب:

يجوز الدعاء في صلاة الاستخارة، وغيرها قبل السلام وبعده، والدعاء قبل السلام أفضل؛ فإن النبي ﷺ أكثر دعائه كان قبل السلام، والمصلّي قبل السلام لم ينصرف، فهذا أحسن. والله - تعالى - أعلم.



رباء، كما أن فساد ترك إظهار الإيثار والصلوات أعظم من الفساد في إظهار ذلك رياء؛ ولأن الإنكار إنما يقع على الفساد في إظهار ذلك رياء الناس.

الثاني: لأن الإنكار إنما يقع على ما أنكرته الشريعة، وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَوْمَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ، وَلَا أَنْ أَشُقَّ بَطُونَهُمْ»^(١). وقد قال عمر بن الخطاب: من أظهر لنا خيراً أحببناه، ووالينا عليه وإن كانت سريرته بخلاف ذلك. ومن أظهر لنا شراً أبغضناه عليه، وإن زعم أن سريرته صالحة.

الثالث: أن تسويغ مثل هذا يفضي إلى أن أهل الشرك والفساد ينكرون على أهل الخير والدين إذا رأوا من يظهر أمراً مشروعاً مستوثقاً، قالوا: هذا مراء، فيترك أهل الصدق والإخلاص إظهار الأمور المشروعة، حذراً من لزمهم وذمهم، فيتعطل الخير، ويبقى لأهل الشرك شوكة يظهرهم الشر، ولا أحد ينكر عليهم، وهذا من أعظم المفاسد.

الرابع: أن مثل هذا من شعائر المنافقين، وهو يطمع على من يظهر الأعمال المشروعة، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جَهْدَهُمْ فَيسْتَحْزِنُونَ﴾ [٢٣/١٧٦] سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ [التوبة: ٧٩]. فإن النبي ﷺ لما حض على الإنفاق عام تبوك جاء بعض الصحابة بصرّة كادت يده تعجز من حملها، فقالوا: هذا مراء، وجاء بعضهم بصاع، فقالوا: لقد كان الله غنياً عن صاع فلان، فلمزوا هذا وهذا، فأنزل الله ذلك، وصار عبرة فيمن يلزم المؤمنين المطيعين لله ورسوله. والله أعلم.



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤).

وهذا القول مذهب مالك، والشافعي، وأحمد وإسحاق، وأبي ثور، وابن المنذر.

[٢٣/١٧٨] وقال شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية رحمه الله:

فصل

في أوقات النهي، والتزاع في ذوات الأسباب، وغيرها. فإن للناس في هذا الباب اضطرابًا كثيرًا.

فنقول: قد ثبت بالنص والإجماع، أن النهي ليس عامًا لجميع الصلوات؛ فإنه قد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «من أدرك ركعة قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك»، وفي لفظ: «فليصل إليها أخرى»، وفي لفظ: «فيتم صلاته»، وفي لفظ: «سجدة»^(١). وكلها صحيحة، وكذلك قال: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك»، وفي لفظ: «فيتم صلاته»، وفي لفظ: «فليصل إليها أخرى»، وفي لفظ: «سجدة» وفي هذا أمره بالركعة الثانية من الفجر عند طلوع الشمس.

وفيه أنه إذا صلى ركعة من العصر عند غروب الشمس صحت [٢٣/١٧٩] تلك الركعة، وهو مأمور بأن يصلي إليها أخرى. وهذا الثاني مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم من العلماء.

وأما الأول، فهو قول جمهور العلماء، يروى عن علي، وغير واحد من الصحابة والتابعين، وعلى هذا مجموع الصحابة، فقد ثبت أن أبا بكر الصديق قرأ في الفجر بسورة البقرة، فلما سلم، قيل له: كادت الشمس تطلع، فقال: لو طلعت لم نحمدنا غافلين.

فهذا خطاب الصديق للصحابة يبين أنها لو طلعت لم يضرهم ذلك، ولم نحمدهم غافلين، بل وجدتهم ذاكرين الله، مثلين لقوله: ﴿وَأَذْكُرُ تِلْكَ فِي نَفْسِكَ قَضْرًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]،

وهؤلاء يقولون: يقضي ما نام عنه أو نسيه في أوقات النهي، ولكن أبو حنيفة ومن وافقه يقولون: تفسد صلاته؛ لأنها صارت فاتية، والقوات عندهم لا يقضي في أوقات النهي، بخلاف عصر يومه فإنها حاضرة، مفعولة في وقتها.

واحتجوا بتأخير الصلاة يوم نام هو وأصحابه عنها حتى طلعت [٢٣/١٨٠] الشمس. وأجاب الجمهور بوجوه:

أحدها: أن التأخير كان لأجل المكان؛ لأن النبي ﷺ قال: «هذا وإدخولنا فيه الشيطان»^(٢).

الثاني: أنه دليل على الجواز لا على الوجوب. الثالث: أن هذا غايته أن يكون فيمن ابتداء قضاء الفاتية. أما من صلى ركعة قبل طلوع الشمس، فقد أدرك الوقت. كما قال: «فقد أدرك». والثانية تفعل تبعًا، كما يفعله المسبوق، إذا أدرك ركعة. قالوا: وهذا أولى بالعذر من العصر إلى الغروب؛ لأن الغروب مشهود، يمكنه أن يصلي قبله. وأما الطلوع فهو قبل أن تطلع لا يعلم متى تطلع. فإذا صلى صلى في الوقت؛ ولهذا لا يأنم من آخر الصلاة حتى يفرغ منها قبل الطلوع، كما ثبت عن النبي ﷺ في أحاديث المواقيت، أنه سلم في اليوم الثاني، والقائل يقول: قد طلعت الشمس أو كادت^(٣)، وقال في الحديث الصحيح: «وقت الفجر ما لم تطلع الشمس»^(٤)، وقال: «وقت العصر ما لم تصفر الشمس»، وفي لفظ: «ما لم تفسد للغروب». فمن صلى قبل طلوع الشمس جميع صلاة الفجر، فلا إثم عليه، ومن صلى العصر وقت الغروب

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٠).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦١٤).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٦١٢).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٦)، ومسلم (٦٠٧).

ويكل حال، فقد دل الحديث، واتفاقهم: على أنه لم يته عن كل صلاة، بل عصر يومه تفعل وقت النهي بالنص، واتفاقهم. وكذلك الثانية من الفجر تفعل بالنص، مع قول الجمهور. فإن قيل: فهو مذموم على صلاة العصر وقت النهي، فكيف يقولون: لم يته قبل الذم؟ إنما هو لتأخيرها إلى هذا الوقت، ثم إذا عصى بالتأخير أمر أن يصلها في هذا الوقت، ولا يفوتها، فإن التفويت أعظم إثماً؛ ولا يجوز بحال من الأحوال، وكان أن يصلها مع نوع من الإثم خيراً من أن يفوتها، فيلزمه من الإثم ما هو أعظم من ذلك.

والشارع دائماً يرجح خير الخيرين بتفويت أدانها، ويدفع شر الشرين بالتزام أدانها، وهذا كمن معه ماء في السفر هو محتاج إليه لطهارته، يؤمر بأن يتطهر به فإن أراقه، عصى وأمر بالتيمم، وكانت صلاته [٢٣/١٨٣] بالتيمم خيراً من تفويت الصلاة، لكن في وجوب الإعادة عليه قولان، هما وجهان في مذهب أحمد، وغيره.

ومفوت الوقت لا تمكنه الإعادة. كما قد بسط في غير هذا الموضع. ويكل حال فقد دل النص مع اتفاقهم على أن النهي ليس شاملاً لكل صلاة، وقد احتج الجمهور على قضاء الفوات في وقت النهي بقوله في الحديث الصحيح المتفق عليه: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك»^(١). وفي حديث أبي قتادة المتفق عليه، واللفظ لمسلم: «ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة: على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى، فمن قفل ذلك فليصلها حين يتبها، فإذا كان الغد، فليصلها عند وقتها»^(٢) فقد أمره بالصلاة حين يتبها، وحين يذكر، وهذا يتناول كل وقت.

من غير عذر، فهو آثم. كما في الحديث الصحيح: «تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق، يرقب الشمس حتى [٢٣/١٨١] إذا كانت بين قرني شيطان، قام فقر أربماً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً»^(٣).

لكن جعله الرسول مدرجاً للوقت، وهو وقت الضرورة، في مثل النائم إذا استيقظ، والحائض إذا طهرت، والكافر إذا أسلم، والمجنون والمغمي عليه إذا أفاق، فأما من أمكنه قبل ذلك، فهو آثم بالتأخير إليه، وهو من المصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون، ولكن فعلها في ذلك الوقت خير من تفويتها، فإن تفويتها من الكبائر.

وفي «الصحيحين» عنه أنه قال: «من فاتته الصلاة - صلاة العصر - فكأنها وتر أهله وماله»^(٤).

وأما المصلي قبل طلوع الشمس فلا إثم عليه. فإذا كان من صلى ركعة بعد غروب الشمس فمن صلى ركعة قبل طلوعها أو قد صلاها قبل أن يطلع شيء منها، فهو^(٥) (غير آثم أيضاً).

وقولهم: إن ذلك يصلي الثانية في وقت جواز بعد الغروب، بخلاف الأول، فإنه يصلي الثانية وقت نهي. يقال: الكلام في الأمرين. لم تجزتم له أن يصلي العصر وقت النهي مع أن النهي [٢٣/١٨٢] إنما جعل وقت العصر ما لم تغرب الشمس، أو تضيف للغروب ولم تجوزوا فعل الفجر وقت النهي؟

الثاني: أن مُصلي العصر، وإن صلى الثانية في غير وقت نهي، فمصلي الفجر صلى الأولى في غير وقت نهي، ثم إنه ترجع عليه بأنه صلى الأولى في وقتها، بلا ذم ولا نهي، بخلاف مصلي العصر، فإنه إنما صلى الأولى مع الذم والنهي.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤) ولم يوردا فيه قوله ﷺ: «من نام»، وقد أخرجه بتمامه صحيحاً النسائي (٦١٥) والترمذي (١٧٧).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٥)، ومسلم (٦٨١)، واللفظ له.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٢٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦).

(٥) بياض بالأصل.

روي عن ابن عمر وابن الزبير وغيرهما من الصحابة والتابعين.

وأما في الأوقات الثلاثة، فعن أحمد فيه روايتان. وآخرون من أهل العلم كأبي حنيفة ومالك، وغيرهما، لا يرون ركعتي الطواف في [٢٣/١٨٥] وقت النهي، والحجة مع أولئك من وجوه:

أحدها: أن قوله: «لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار»، عموم مقصود في الوقت، فكيف يجوز أن يقال: إنه لم يدخل في ذلك المواقيت الخمسة؟!

الثاني: أن هذا العموم لم يخص منه صورة لا بنص ولا إجماع، وحديث النهي مخصوص بالنص والإجماع، والعموم المحفوظ راجع على العموم المخصوص.

الثالث: أن البيت ما زال الناس يطوفون به، ويصلون عنده من حين بناء إبراهيم الخليل، وكان النبي ﷺ وأصحابه قبل الهجرة يطوفون به، ويصلون عنده، وكذلك لما فتحت مكة كثر طواف المسلمين به، وصلاتهم عنده. ولو كانت ركعتا الطواف منهيًا عنها في الأوقات الخمسة، لكان النبي ﷺ ينهى عن ذلك نهياً عائلاً، لحاجة المسلمين إلى ذلك، ولكان ذلك ينقل، ولم ينقل مسلم أن النبي ﷺ نهى عن ذلك، مع أن الطواف طرفي النهار أكثر وأسهل.

الرابع: أن في النهي تعطيلاً لمصالح ذلك من الطواف والصلاة.

[٢٣/١٨٦] الخامس: أن النهي إنما كان لسد الذريعة، وما كان لسد الذريعة، فإنه يفعل للمصلحة الراجحة، وذلك أن الصلاة في نفسها من أفضل الأعمال، وأعظم العبادات، كما قال النبي ﷺ: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم

وهذا العموم أولى من عموم النهي؛ لأنه قد ثبت أن ذلك لم يتناول الفرض، لا أداة ولا قضاء، لم يتناول عصر يومه، ولم يتناول الركعة الثانية من الفجر؛ ولأنه إذا استيقظ أو ذكر، فهو وقت تلك الصلاة فكان فعلها في وقتها، كفعل عصر يومه في وقتها، مع أن هذا معذور وذاك غير معذور لكن يقال: هذا المفوت لو أخرها حتى يزول وقت النهي، لم يحصل له تفويت ثان بخلاف العصر، فإنه لو لم يصلها لفانت، وكذلك الثانية من الفجر.

[٢٣/١٨٤] فيقال: هنا يقتضي جواز تأخيرها لمصلحة راجحة كما أخرها النبي ﷺ، وقال: «هنا وإد حضرننا فيه الشيطان»^(١) ومثل أن يؤخرها حتى يتطهر غيره، ويصلوها جماعة، كما صلوا خلف النبي ﷺ صلاة الفجر لما ناموا عنها، بخلاف الفجر والعصر الحاضرة، فإنه لا يجوز تفويتها بحال من الأحوال.

وهذا الذي بيناه، يقتضي أنه لا عموم لوقت طلوع الشمس، ووقت غروبها فغيرهما من المواقيت أولى وأحرى.



فصل

وروى جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار»^(٢) رواه أهل السنن. وقال الترمذي: حديث صحيح. واحتج به الأئمة، الشافعي وأحمد وأبو ثور وغيرهم، وأخذوا به وجوزوا الطواف والصلاة بعد الفجر والعصر، كما

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٠) بلفظ «هنا منزله».

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٨/٤)، والترمذي (٨٦٨)، والنسائي (٩٨/١)، وابن ماجه (١٢٥٤)، والدارقطني (١٦٢)، والحاكم (٤٤٨/١)، والبيهقي (٤٨١). صحيحه الشيخ الألباني في «الصحيحه» (٤٨١).

ومنها: أن الشيء الدائم تسام منه، وتعمل وتضجر، فإذا نهي عنه بعض الأوقات، زال ذلك الملل، إلى أنواع آخر من المصالح في النهي عن التطوع المطلق، ففي النهي دفع لمفاسد، وجلب لمصالح من غير تفويت مصلحة.

وأما ما كان له سبب، فمنها ما إذا نهي عنه فانت المصلحة، وتعطل على الناس من العبادة والطاعة، وتحصيل الأجر والثواب، والمصلحة العظيمة في دينهم، ما لا يمكن استدراكه، كالمعادة مع إمام الحنفي، وكتحية المسجد، وسجود التلاوة، وصلاة الكسوف، ونحو ذلك.

[٢٣/١٨٨] ومنها: ما تنقص به المصلحة، كركعتي الطواف، لاسيما للقادمين، وهم يريدون أن يغتيموا الطواف في تلك الأيام، والطواف لهم، ولأهل البلد طرقي النهار.

الوجه السادس: أن يقال: ذوات الأسباب إنما دعا إليها داع، لم تفعل لأجل الوقت، بخلاف التطوع المطلق الذي لا سبب له. وحيث، فمفسدة النهي إنما تنشأ مما لا سبب له دون ما له السبب، ولهذا قال في حديث ابن عمر: «لا تحمروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها»^(١).

وهذه الوجوه التي ذكرناها تدل أيضًا على قضاء الفوائت في أوقات النهي.



فصل

والمعادة: إذا أقيمت الصلاة وهو في المسجد تعاد في وقت النهي عند الجمهور كمالك والشافعي وأحمد، وأبو ثور وغيرهم.

الصلاة^(١). فليس فيها نفسها مفسدة تقتضي النهي، ولكن وقت الطلوع والغروب: الشيطان يقارن الشمس، وحيث يسجد لها الكفار، فأصل حيث يشبههم في جنس الصلاة.

فالسجود وإن لم يكونوا يعبدون معبودهم، ولا يقصدون مقصودهم لكن يشبههم في الصورة، فهي عن الصلاة في هاتين الوقتين سببًا للذريعة، حتى يقطع التشبه بالكفار، ولا يشبه بهم المسلم في شركهم، كما نهي عن الخلوة بالأجنبية، والسفر معها، والنظر إليها لما يفضي إليه من الفساد ونهاها أن تسافر إلا مع زوج، أو ذي محرم، وكما نهي عن سب آهة المشركين؛ لتلايسوا الله بغير علم، وكما نهي عن أكل الخبائث لما يفضي إليه من حيث التغذية الذي يقتضي الأعمال المنهي عنها، وأمثال ذلك.

ثم إن ما نهي عنه لسد الذريعة يباح للمصلحة الراجعة، كما يباح النظر إلى المخطوبة، والسفر بها إذا خيف ضياعها، كسفرها من دار الحرب، مثل سفر أم كلثوم، وكسفر عائشة لما تخلفت مع صفوان بن [٢٣/١٨٧] المعطل، فإنه لم ينه عنه، إلا أنه يفضي إلى المفسدة، فإذا كان مقتضى المصلحة الراجعة، لم يكن مفضيًا إلى المفسدة.

وهذا موجود في التطوع المطلق، فإنه قد يفضي إلى المفسدة، وليس الناس محتاجين إليه في أوقات النهي، لسعة الأوقات التي تباح فيها الصلاة، بل في النهي عنه بعض الأوقات مصالح آخر من إجماع النفوس بعض الأوقات، من ثقل العبادة كما يحجم بالنوم وغيره.

ولهذا قال معاذ: إني لأحسب نومتي، كما أحسب قومي. ومن تشويقها وتحيب الصلاة إليها إذا منعت منها وقتًا، فإنه يكون أنشط وأرغب فيها، فإن العبادة إذا خست ببعض الأوقات، نشطت النفوس لها أعظم مما تنشط للشيء الدائم.

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٧٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٥)، ومسلم (٨٢٨).

فصل، فإنها لك نافلة»^(١) وفي رواية له: قال رسول الله ﷺ وضرب فخذي: «كيف أنت إذا بقيت في قوم يؤخرون الصلاة عن وقتها؟» قال: فما تأمرني؟ قال: «صل الصلاة لوقتها، ثم اذهب لحاجتك، فإن أقيمت الصلاة وأنت في المسجد فصل»^(٢)، وفي رواية: لمسلم - أيضًا -: «صل الصلاة لوقتها فإن أدركت الصلاة فصل، ولا تقل إني قد صليت فلا أصلي»^(٣).

وهذه النصوص تتناول صلاة الظهر والعصر قطعًا، فإنها هما اللتان كان الأمراء يؤخرونها، بخلاف الفجر، فإنهم لم يكونوا يصلونها بعد طلوع الشمس، وكذلك المغرب لم يكونوا يؤخرونها، ولكن كانوا يؤخرون العصر أحيانًا إلى شروع الغروب.

وحيتئذ، فقد أمره أن يصلي الصلاة لوقتها، ثم يصلها معهم بعد أن صلاها، ويجعلها نافلة، وهو في وقت نهي؛ لأنه قد صلى العصر، ولأنهم قد يؤخرون العصر إلى الاصفرار، فهذا صريح بالإعادة في وقت النهي.



[٢٣/١٩١] فصل

والصلاة على الجنائزة بعد الفجر، وبعد العصر، قال ابن المنذر: إجماع المسلمين في الصلاة على الجنائزة بعد الفجر، وبعد العصر، وتلك الأنواع الثلاثة لم يختلف فيها قول أحد أنها تفعل في أوقات النهي؛ لأن فيها أحاديث خاصة تدل على جوازها في وقت النهي، فلهذا استثناءها، واستثنى الجنائزة في الوقتين، لإجماع المسلمين.

وأما سائر ذوات الأسباب: مثل تحية المسجد،

وأبو حنيفة، وغيره جعلوها مما نهي عنه، واحتج الأكرهون بثلاثة أحاديث:

[٢٣/١٨٩] أحدها: حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال: شهدت مع رسول الله ﷺ حجته فصليت معه صلاة الفجر في مسجد الخيف، وأنا غلام شاب، فلما قضى صلاته. إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه، فقال: «علي بهما»، فأتي بهما ترعد فرائصهما، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟» قالا: يا رسول الله، قد صلينا في رحالتنا. قال: «لا تفعلنا، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم، فإنها لكما نافلة»^(١). رواه أهل السنن. كابن داود، والترمذي، وغيرهما، وأحمد والأثرم.

والثاني: ما رواه مالك في «الموطأ» عن زيد بن أسلم عن بشر بن عجم عن أبيه: أنه كان جالسًا مع النبي ﷺ فأذن للصلاة فقام رسول الله ﷺ فصلي، ثم رجع وعجم في مجلسه، فقال النبي ﷺ: «ما منعك أن تصلي مع الناس؟ ألسنت برجل مسلم؟! قال: بلى يا رسول الله! ولكن قد صليت في أهلي، فقال له رسول الله ﷺ: «إذا جئت فصل مع الناس، وإن كنت قد صليت»^(٢) وهذا يدل بعمومه، والأول صريح في الإعادة بعد الفجر.

الثالث: ما روى مسلم في «الصحیح» عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله ﷺ: «كيف أنت إذا كانت عليك أمراء [٢٣/١٩٠] يؤخرون الصلاة عن وقتها، أو يمتنون الصلاة عن وقتها؟»، قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: «صل الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٧٥)، والترمذي (٢١٩)، والحدیث صححه الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود» (٥٩٠).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٣٤/٤)، والنسائي (١٣٧/١)، وابن حبان (٤٣٣)، ومالك (١/١٣٢)، والحاكم (١/٢٤٤)، وهو صحيح كما قال الشيخ الألباني في «الصحيح» (١٣٣٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦٤٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٦٤٨).

(٥) صحيح: أخرجه النسائي (٧٧٨).

رواية: «فصل ركعتين»^(٤). ولمسلم قال: ثم قال: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب، فليركع ركعتين، ولينجز فيهما»^(٥). وأحد أخذ بهذا الحديث بلا خلاف عنه، هو وسائر فقهاء الحديث، كالشافعي، وإسحاق، وأبي ثور، وابن [٢٣/١٩٣] المنذر، كما روي عن غير واحد من السلف، مثل الحسن، ومكحول وغيرهما.

وكثير من العلماء لم يعرفوا هذا الحديث فنهوا عن الصلاة وقت الخطبة؛ لأنه وقت نهي، كما نقل عن شريح والنخعي وابن سيرين، وهو قول أبي حنيفة، والليث، ومالك، والثوري.

وهو قياس قول من منع تحية المسجد وقت النهي، فإن الصلاة والخطيب على المنبر أشد نهيًا؛ بل هو منهيٌّ عن كل ما يشغله عن الاستماع، وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لغا، فإذا كان قد أمر بتحية المسجد في وقت الخطبة، فهو في سائر الأوقات أولى بالأمر.

وقد احتج بعض أصحابنا: أنه إذا دخل المسجد في غير وقت النهي عن الصلاة، يسن له الركوع، لقوله: «إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب، فلا يجلس، حتى يصلي ركعتين»^(٦). وقالوا: تنقطع الصلاة بجلوس الإمام على المنبر، فلا يصلي أحد غير الداخل يصلي تحية المسجد ويؤجز، وهذا تناقض بين، بل إذا كان النبي ﷺ أمر بالتحية في هذا الموضع، وهو وقت نهي عن الصلاة وغيره، مما يشغل عن الاستماع، فأوقات النهي الباقية أولى بالجواز.

يبين ذلك أنه في هذه الحال لا يصلي على جنازة، ولا يطاف [٢٣/١٩٤] بالبيت، ولا يصلي ركعتا الطواف، والإمام يخطب. فدل على أن النهي هنا

وسجود التلاوة، وصلاة الكسوف، ومثل ركعتي الطواف في الأوقات الثلاثة، ومثل الصلاة على الجنازة في الأوقات الثلاثة، فاختلف كلامه فيها. والمشهور عنه النهي، وهو اختيار كثير من أصحابه: كالخزقي، والقاضي، وغيرهما. وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة. لكن أبا حنيفة يجوز السجود بعد الفجر والعصر، لا واجب عنده.

والرواية الثانية: جواز جميع ذوات الأسباب، وهي اختيار أبي الخطاب، وهذا مذهب الشافعي، وهو الراجح في هذا الباب لوجوه:

[٢٣/١٩٢] منها: أن تحية المسجد قد ثبت الأمر بها في «الصحيحين»، عن أبي قتادة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين. قبل أن يجلس»^(١)، وعنه قال: دخلت المسجد ورسول الله ﷺ جالس بين ظهرائي الناس. قال: فجلست، فقال رسول الله ﷺ: «ما منعك أن تركع ركعتين قبل أن تجلس؟» فقلت: يا رسول الله، رأيتك جالسًا والناس جلوس، قال: «فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين»^(٢)، فهذا فيه الأمر بركعتين قبل أن يجلس، والنهي عن أن يجلس حتى يركعهما، وهو عام في كل وقت عمومًا محفوظًا لم يخص منه صورة بنص، ولا إجماع. وحديث النهي قد عرف أنه ليس بعام، والعام المحفوظ مقدم على العام المخصوص فإن هذا قد علم أنه ليس بعام، بخلاف ذلك، فإن مقتضى لعمومه قائم لم يعلم أنه خرج منه شيء.

الوجه الثاني: ما أخرجه في «الصحيحين» عن جابر قال: جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس فقال: «صليت يا فلان؟» قال: لا، قال: «قم فاركع»^(٣) وفي

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٤٤)، ومسلم (٧١٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٧)، ومسلم (٧١٤) واللفظ له.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٩٣٠)، ومسلم (٥٦٤).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٩٣١)، ومسلم (٨٧٥).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٨٧٥).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٧)، ومسلم (٧١٤) واللفظ له.

عمومها إلا ما خصه الدليل، فما علمنا أنه مخصوص لمجيء نص خاص فيه خصصناها به، وإلا أبقيناها على العموم.

قيل: هذا إنما يستقيم أن لو كان هذا العام المخصوص لم يعارضه عمومات محفوظة أقوى منه، وأنه لما خص منه صور، علم اختصاصها بما يوجب الفرق، فلو ثبت أنه عام خص منه صور لمعنى متف من غيرها، بقي ما سوى ذلك على العموم، فكيف وعمومه متف؟، وقد عارضه أحاديث خاصة وعامة عمومًا محفوظًا، وما خص منه لم يختص بوصف يوجب استثناء دون غيره، بل غيره مشارك له في الوصف الموجب لتخصيصه، أو أولى منه بالتخصيص.

[٢٣/١٩٦] وحاجة المسلمين العامة إلى تحية المسجد أعظم منها إلى ركعتي الطواف، فإنه يمكن تأخير الطواف، بخلاف تحية المسجد، فإنها لا تمكن؛ ثم الرجل إذا دخل وقت نهي إن جلس ولم يصل، كان مخالفًا لأمر النبي ﷺ، مفوتًا هذه المصلحة، إن لم يكن آثمًا بالمعصية، وإن بقي قائمًا أو امتنع من دخول المسجد، فهذا شرٌ عظيم. ومن الناس من يصلي سنة الفجر في بيته، ثم يأتي إلى المسجد، فالذين يكرهون التحية: منهم من يقف على باب المسجد حتى يقيم، فيدخل يصلي معهم، ويمرح نفسه دخول بيت الله في ذلك الوقت الشريف، وذكر الله فيه. ومنهم من يدخل ويجلس ولا يصلي فيخالف الأمر، وهذا ونحوه مما يبين قطعًا أن المسلمين مأمورون بالتحية في كل وقت، وما زال المسلمون يدخلون المسجد طرفي النهار، ولو كانوا منهينين عن تحية المسجد حيث كان هذا مما يظهر نهي الرسول عنه، فكيف وهو قد أمرهم إذا دخل أحدهم المسجد والخطيب على المنبر فلا يجلس حتى يصلي ركعتين، أليس في أمرهم بها في هذا

أؤكد، وأصيق منه بعد الفجر والعصر، فإذا أمر هنا بتحية المسجد، فالأمر بها هناك أولى وأحرى. وهذا بين واضح، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الوجه الثالث: أن يقال: قد ثبت استثناء بعض الصلوات من النهي: كالعصر الحاضرة، وركعتي الفجر، والفاتحة، وركعتي الطواف. والمعادة في المسجد. فقد ثبت انقسام الصلاة أوقات النهي إلى منهي عنه ومشروع غير منهي عنه، فلا بد من فرق بينهما، إذا كان الشارع لا يفرق بين المتماثلين، فيجعل هذا مأمورًا، وهذا محظورًا، والفرق بينهما، إما أن يكون المأذون فيه له سبب، فالمصلي صلاة السبب صلاحًا لأجل السبب، لم يتطوع تطوعًا مطلقًا، ولو لم يصلها لفاته مصلحة الصلاة، كما يفوته إذا دخل المسجد ما في صلاة التحية من الأجر، وكذلك يفوته ما في صلاة الكسوف، وكذلك يفوته ما في سجود التلاوة، وسائر ذوات الأسباب.

وإما أن يكون الفرق شيئًا آخر، فإن كان الأول، حصل المقصود من الفرق بين ذوات الأسباب، وغيرها. وإن كان الثاني، قيل لهم: فأنتم لا تعلمون الفرق، بل قد علمتم أنه نهي عن بعض، ورخص في بعض، ولا تعلمون الفرق، فلا يجوز لكم أن تتكلموا في سائر موارد [٢٣/١٩٥] النزاع، لا بنهي ولا بإذن؛ لأنه يجوز أن يكون الفرق الذي فرق به الشارع في صورة النص، فأباح بعضًا وحرم بعضًا، متناولًا لموارد النزاع، إما نهيًا عنه، وإما إذنًا فيه، وأنتم لا تعلمون واحدًا من النوعين، فلا يجوز لكم أن تنهوا إلا عما علمتم أنه نهي عنه؛ لانتفاء الوصف المبيح عنه، ولا تأذنوا إلا فيما علمتم أنه إذن فيه؛ لشمول الوصف المبيح له. وأما والتحليل والتحريم بغير أصل مفرق عن صاحب الشرع، فلا يجوز.

فإن قيل: أحاديث النهي عامة، فنحن نحملها على

الوقت تنبيهًا على غيره من الأوقات؟

الوجه الرابع: ما قدمناه من أن النهي كان لسد زريعة الشرك وذوات الأسباب فيها مصلحة راجحة والفاعل يفعلها لأجل السبب لا يفعلها مطلقًا فتمتنع فيه المشاهدة.

[٢٣/١٩٧] الوجه الخامس: أنه قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ: أنه قضى ركعتي الظهر بعد العصر، وهو قضاء النافلة، في وقت النهي، مع إمكان قضائها في غير ذلك الوقت، فالنوافل التي إذا لم تفعل في أوقات النهي، نفوت هي أولى بالجواز من قضاء نافلة في هذا الوقت مع إمكان فعلها في غيره، لاسيما إذا كانت مما أمر به: كتحية المسجد، وصلاة الكسوف. وقد اختار طائفة من أصحاب أحمد منهم أبو محمد المقدسي أن السنن الراتبية تقضى بعد العصر، ولا تقضى في سائر أوقات النهي. كالأوقات الثلاثة.

وذكر أن مذهب أحمد: أن قضاء سنة الفجر جائز بعدها، إلا أن أحد اختار أن يقضيهما من الضحى. وقال الإمام أحمد: إن صلاهما بعد الفجر أجزاء، وأما أنا فاختار ذلك. وذكر في قضاء الوتر بعد طلوع الفجر أن المنصوص عن أحمد أنه يفعله. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل: أيوتر الرجل بعد ما يطلع الفجر؟ قال: نعم. قال: وروي ذلك عن ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وحذيفة، وأبي الدرداء، عباد بن الصامت، وفضالة بن عبيد، وعائشة، وعبد الله بن عامر بن ربيعة. وهو - أيضًا - مروى عن علي بن أبي طالب. وأنه لما ذكر له عن أبي موسى أنه قال: من أوتر بعد المؤذن لا وتر له، وسألوا عليًا. قال: أعرف. يوتر ما بينه وبين الصلاة، وأنكر [٢٣/١٩٨] ذلك ولم يذكر نزاعًا إلا عن أبي موسى، مع أنه لا ينبغي بعد الفجر.

قال: وأحاديث النهي الصحيحة ليست صريحة

في النهي قبل صلاة الفجر، وإنما فيه حديث أبي، وقد احتج أحمد بحديث أبي نضرة الغفاري عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح: الوتر»^(١). وهذا مذهب مالك والشافعي والجمهور. قال مالك: من فاتته صلاة الليل، فله أن يصلي بعد الفجر قبل أن يصلي الصبح، قال: وحكاه ابن أبي موسى الحرقى^(٢) في «الإرشاد» مذهبًا لأحمد، قياسًا على الوتر.

قلت: وهذا الذي اختاره لا يناقض ما ذكره الحرقى وغيره من قدماء الأصحاب، فإنه ذكر إباحة الأنواع الأربعة في جميع أوقات النهي: قضاء الفوات، وركعتي الطواف، وإذا أقيمت الصلاة وهو في المسجد، وصلاة الجنائز، ولكن ذكر النهي عن الكسوف، وسجود التلاوة، في بابها. فلم ينع عن قضاء السنن في أوقات النهي.

فاختار الشيخ أبو محمد وطائفة من أصحاب أحمد: أن السنن الراتبية تقضى بعد العصر، ولا تقضى في سائر أوقات النهي، ولا يفعل غيرها من ذوات الأسباب، كالتحية، وصلاة الكسوف، وصلاة الاستخارة، [٢٣/١٩٩] وصلاة التوبة، وسنة الوضوء، وسجود التلاوة، لا في هذا الوقت، ولا في غيره؛ لأنهم وجدوا القضاء فيها قد ثبت بالأحاديث الصحيحة، قالوا: والنهي في هذا الوقت أخف من غيره، لاختلاف الصحابة فيه فلا يلحق به سائر الأوقات. والرواتب لها مزية، وهذا الفرق ضعيف،

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٧/٦)، والطبراني في «المكبر» (١٠٠/١)، والحاثل صححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١٠٨).

(٢) (الحرقى) مقحمة من الناسخ، وابن أبي موسى هو محمد بن أحمد الماشقي (ت ٤٢٨هـ). اهـ. «المغني» ٥٣١/٢ انظر: «الصيانة» (ص ١٩١).

كما في العصر. وأحاديث النهي تسوي بين الصلاتين، كما في «الصحيحين» عن ابن عباس قال: شهد عندي رجال مريضون وأرضاهم عندي عمر - : أن رسول الله ﷺ نهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر [٢٣/٢٠١] حتى تغرب^(٢).

وكذلك فيها عن أبي هريرة ولفظه: وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب^(٣). وفيها عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تتيب الشمس»^(٤)، ولمسلم: «لا صلاة بعد صلاة الفجر، وبعد صلاة العصر»^(٥) وفي «صحيح مسلم» حديث عمرو بن عبسة قال: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن الصلاة. قال: «صل صلاة الصبح، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس، فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان. وحيتئذ يسجد لها الكفار، ثم صل فإن الصلاة عضوة مشهودة، حتى يستقل الظل بالرمح. ثم أقصر عن الصلاة فإنه حيتئذ تسجر جهنم. فإذا أقبل الفجر، فصل، فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى تصلي العصر، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس، فإنها تغرب بين قرني شيطان. وحيتئذ يسجد لها الكفار»^(٦).

والأحاديث المختصة بوقت الطلوع والغروب، وبالأستواء: حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بدا حاجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى تبرز. وإذا غاب حاجب الشمس، فأخروا الصلاة

فإن أمر النبي ﷺ بتحية المسجد، وأمره بصلاة الكسوف وسجود التلاوة، أقوى من قضاء سنة فاتت، فإذا جاز هذا، فذاك أجوز، فإن قضاء السنن ليس فيه أمر من النبي ﷺ بل ولا أمر بنفس السنة: سنة الظهر، لكنه فعلها وداوم عليها، وقضاها لما فاتته. وما أمر به أمته، لاسيما وكان هو أيضًا يفعله، فهو أؤكد مما فعله، ولم يأمرهم به.

فإذا جاز لهم فعل هذا في أوقات النهي ففعل ذاك أولى، وإذا جاز قضاء سنة الظهر بعد العصر، فقضاء سنة الفجر بعد الفجر أولى، فإن ذاك وقتها، وإذا أمكن تأخيرها إلى طلوع الشمس أمكن تأخير تلك إلى غروب الشمس، وقد كانوا يصلون بين أذان المغرب وإقامتها وهو ﷺ يراهم ويقرهم على ذلك وقال: «بين كل أذانين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لمن شاء»^(٧)، كراهية أن يتخذها الناس سنة.



[٢٣/٢٠٠] فصل

والنهي في العصر معلق بصلاة العصر: فإذا صلاها لم يصل بعدها وإن كان غيره لم يصل، وما لم يصلها فله أن يصلي، وهذا ثابت بالنص والاتفاق، فإن النهي معلق بالفعل.

وأما الفجر: ففيها نزاع مشهور، وفيه عن أحد روايتان:

قيل: إنه معلق بطلوع الفجر، فلا يتطوع بعده بغير الركعتين، وهو قول طائفة من السلف، ومذهب أبي حنيفة. قال النخعي: كانوا يكرهون التطوع بعد الفجر.

وقيل: إنه معلق بالفعل، كالعصر. وهو قول الحسن والشافعي. فإنه لم يثبت النهي إلا بعد الصلاة،

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨١)، ومسلم (٨٢٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٥)، ومسلم (٨٥٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٨٢٧).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٨٣٢).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٤)، ومسلم (٨٣٨).

عنه، حيث قال: «لا صلاة بعد الفجر إلا سجدة»^(٣)، فلما لم يذكر ذلك في الأحاديث، علم أنه أراد فعل الصلاة كما جاء مفسراً في أحاديث صحيحة، ولأنه يمتنع أن تكون أوقات الصلاة المكتوبة فرضها وستتها وقت نهي، وما بعد الفجر وقت صلاة الفجر سنتها وفرضها، فكيف يجوز أن يقال: إن هذا وقت نهي؟ وهل يكون وقت نهي سن فيه الصلاة دائماً بلا سبب؟ وأمر بتحري الصلاة فيه؟ هذا تناقض مع أن هذا الوقت جعل وقتاً للصلاة إلى طلوع الشمس، ليس كوقت العصر الذي جعل آخر الوقت فيه إذا اصفرت الشمس.

والنهي هو لأن الكفار يسجلون لها، وهذا لا يكون من طلوع الفجر، ولهذا كان الأصل في النهي عند الطلوع والغروب، كما في حديث ابن عمر، لكن نهي عن الصلاة بعد الصلاتين سناً للزينة فإن المتطوع قد يصل بعدهما حتى يصل وقت الطلوع والغروب. والنهي في هذين أخف؛ ولهذا كان يداوم على الركعتين بعد العصر، حتى قبضه الله. فأما قبل صلاة الفجر، فلا وجه للنهي، لكن لا يسن ذلك الوقت إلا الفجر سنتها وفرضها.

ولهذا كان النبي ﷺ يصلي بالليل، ويوتر، ثم إذا طلع الفجر صلى الركعتين، ثم صلى الفرض، وكان يضطجع أحياناً [٢٣/٢٠٤] ليسترخ، إما بعد الوتر، وإما بعد ركعتي الفجر، وكان إذا غلبه من الليل نوم أو وجع صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة بدل قيامه من الليل، ولم يكن يقضي ذلك قبل صلاة الفجر؛ لأنه لم يكن يتسع لذلك، فإن هذه الصلاة فيها طول، وكان يغلس بالفجر. وفي «الصحيح»: «من نام عن حزيه فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كتب له كأنها قرأه من الليل»^(٤). ومعلوم أنه لو أمكن قراءة شيء منه قبل صلاة الفجر، كان أبلغ، لكن إذا قرأه قبل

حتى تغيب»^(١) هذا اللفظ لمسلم، وفي «صحيح مسلم» عن عقبة بن عامر، قال: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن، أو نقبر فيهن موتانا: حين تطلع [٢٣/٢٠٢] الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل، وحين تتضيف الشمس للغروب حتى تغرب»^(٢). ووقت الزوال ليس في عامة الأحاديث، ولم يذكر حديثه البخاري، لكن رواه مسلم من حديث عقبة بن عامر، ومن حديث عمرو بن عبسة، وتابعهما الصنابحي، وعلى هذه الثلاثة اعتمد أحمد. ولما ذكر له الرخصة في الصلاة نصف النهار يوم الجمعة، قال: في حديث النبي ﷺ من ثلاثة أوجه: حديث عقبة بن عامر، وحديث عمرو بن عبسة، وحديث الصنابحي.

والخرقي لم يذكره في أوقات النهي، بل قال: ويقضي الفوائت من الصلوات الفرض، ويركع للطواف، وإن كان في المسجد وأقيمت الصلاة. وقد كان صلى في كل وقت نهي عن الصلاة فيه، وهو بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب.

وهذا يقتضي أنه ليس وقت نهي إلا هذان، ويقتضي أن ما أباحه يفعل في أوقات النهي كإحدى الروایتين، ويقتضي أن النهار معلق بالفعل، فإنه قال: بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولم يقل: الفجر. ولو كان النهي من حين طلوع الفجر لاستثنى الركعتين، بل استثنى الفرض والنفل. وهذه ألفاظ الرسول ﷺ، فإنه نهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، كما نهي عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس.

[٢٣/٢٠٣] ومعلوم أنه لو أراد الوقت لاستثنى ركعتي الفجر والفرض، كما ورد استثناء ذلك في ما نهي

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (١٠٤/٢)، وأبو داود (١٢٧٨)، والترمذي

(٤١٩)، والبيهقي (٤٦٥/٢)، وهو صحيح بطريقه، تراه

في «الإرواء» (٤٧٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٨).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٧٣)، ومسلم (٨٢٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٨٣١).

فصل

وللناس في الصلاة نصف النهار يوم الجمعة وغيرها أقوال:

قيل: بالنهي مطلقاً وهو المشهور عن أحمد. وقيل: الإذن مطلقاً، كما اقتضاه كلام الحرقى، ويروى عن مالك. وقيل: بالفرق بين الجمعة وغيرها، وهو مذهب الشافعي، وأباحه فيها عطاء في الشتاء، دون الصيف؛ لأن النبي ﷺ قال في حديث عمرو بن عبسة: «ثم بعد طلوعها صل، فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل [٢٣/٢٠٦] الظل بالرمح، ثم أقصر عن الصلاة، فإنه حيث تفسح جهنم فإذا أقبل الفجر فصل»^(١).

فعلل النهي - حيث - بأنه حيث تفسح جهنم. وفي الطلوع والغروب بمقارنة الشيطان، فقال: «ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع، فإنها تطلع بين قرني شيطان» وفي الغروب قال: «ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فإنها تغرب بين قرني شيطان». وأما مقارنة شيطان لها حين الاستواء، فليس في شيء من الحديث إلا في حديث الصابحي. قال: «إنها تطلع ومعهما قرن الشيطان، فإذا ارتفعت، قارنها ثم إذا استوت قارنها فإذا زالت قارنها وإذا دنت للغروب قارنها فإذا غرقت قارنها»^(٢) فهي رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات. لكن الصابحي قد قيل: إنه لم تثبت له صحة، فلم يسمع هذا من النبي ﷺ، بخلاف حديث عمرو بن عبسة فإنه صحيح سمعه منه.

ويؤيد هذا أن عامة الأحاديث ليس فيها إلا النهي وقت الطلوع ووقت الغروب، أو بعد الصلاتين. فدل

الزوال، كتب له كأنها قرأه من الليل، فإن هذا الوقت تابع لليلة الماضية، ولهذا يقال فيها قبل الزوال: فعلناه الليلة. ويقال بعد الزوال: فعلناه البارحة، وهو وقت الضحى، وهو خلف عن قيام الليل.

ولهذا كان النبي ﷺ إذا نام عن قيامه قضاء من الضحى، فيصلي اثنتي عشرة ركعة. وقد جاء هذا عن عمر وغيره من الصحابة في قوله: «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا» [الفرقان: ٦٢]. فما بعد طلوع الفجر إنها سنٌ للمسلمين السنة الراتبية وفرضها الفجر، وما سوى ذلك لم يسن، ولم يكن منهياً عنه إذا لم يتخذ سنة، كما في الحديث الصحيح: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لمن شاء»^(٣)، كراهية أن يتخذها الناس سنة.

[٢٣/٢٠٥] فهذا فيه إباحة الصلاة بين كل أذانين، كما كان الصحابة يصلون ركعتين بين أذان المغرب، والنبي ﷺ يراهم ويقرمهم على ذلك، فكذلك الصلاة بين أذان العصر والعشاء، وكذلك بين أذان الفجر والظهر، لكن بين أذان الفجر الركعتان سنة بلا ريب، وما سواها يفعل ولا يتخذ سنة، فلا يداوم عليه، ويؤمر به جميع المسلمين، كما هو حال السنة، فإن السنة تعم المسلمين ويداوم عليها، كما أنهم كلهم مسنون لهم ركعتا الفجر، والمداومة عليها.

فإذا قيل: لا سنة بعد طلوع الفجر إلا ركعتان، فهذا صحيح، وأما النهي العام فلا. والإنسان قد لا يقوم من الليل فيريد أن يصلي في هذا الوقت، وقد استحب السلف له قضاء وتره، بل وقيامه من الليل في هذا الوقت، وذلك عندهم خير من أن يؤخره إلى الضحى.



(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٨٣٢).

(٣) ضيف: أخرجه مالك (٢١٩/١)، والسنائي (٩٥/١)، وابن ماجه (١٢٥٣)، وقال الشيخ الألباني في «الإرواء» (٤٧٩) «والحديث مرسل مع التكرار التي فيه».

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٤)، ومسلم (٨٣٨).

الشمس كانت عليه دليلاً، فتميز الظل عن الضحى، ونسخت الشمس الظل، لا تزال تنسخه وهو يقصر إلى الزوال، فإذا زالت، فإنه يعاد ممتداً إلى المشرق، حيث ابتدأ بعد أن كان أول ما نسخته عن المشرق، ثم عن المغرب، ثم تقيء إلى المشرق ثم إلى المغرب، ولم يزل يمتد ويطول إلى أن تغرب، فينسخ الظل جميع الشمس. فلهذا قال في حديث عمرو بن عبسة: «ثم أقصر عن الصلاة فإنه حيث تد تسجر جهنم، فإذا أقبل الفجر فصل»^(١).

وعلى هذا، فمن رخص في الصلاة يوم الجمعة قال: إنها لا تُسجر يوم الجمعة، كما قد روي. وقالوا: إنه لا يستحب الإبراد يوم الجمعة، بل يجوز عقب الزوال بالسنة الصحيحة، واتفاق الناس، وفي الإبراد مشقة للمخلوق. ويجوز عند أحمد وغيره أن يصل وقت الزوال كما فعله غير واحد من الصحابة، فكيف يكون وقت نهي والجمعة جائزة فيه، والفرائض المؤداة لا تشرع في وقت النهي لغیر عذر، كما قلنا في الفجر، فإن هذا تناقض.

وبالجملة: جواز الصلاة وقت الزوال يوم الجمعة على أصل أحمد أظهر منه على أصل غيره، فإنه يجوز الجمعة وقت الزوال، ولا يجعل [٢٣/٢٠٩] ذلك وقت نهي، بل قد قيل في مذهبه: إنها لا تجوز إلا في ذلك الوقت، وهو الوقت الذي هو وقت نهي في غيرها. فعلم الفرق بين الجمعة وغيرها، وكما أن الإبراد المأمور به في غيرها لا يؤمر به فيها، بل ينهي عنه، وهو معلل بأن شدة الحر من فيج جهنم، فكذلك قد علل بأنه حيث تد تسجر جهنم. وهذا من جنس قوله: «فإن شدة الحر من فيج جهنم».

وإذا كانت مختصة بما سوى يوم الجمعة، فكذلك الأخرى، وعلى مقتضى هذه العلة لا ينهى عن الصلاة

على أن النهي نصف النهار نوع آخر له علة غير علة ذينك الوقتين.

يوضح هذا: أن الكفار يسجدون لها وقت الطلوع، ووقت [٢٣/٢٠٧] الغروب، كما أخبر به النبي ﷺ. فأما سجدتهم لها قبل الزوال، فهذا لم يذكره النبي ﷺ عنهم، ولم يعمل به.

وأيضاً، فإن ضبط هذا الوقت متعسر، فقد ثبت في «الصحيح» أنه قال ﷺ: «إذا اشتد الحر، فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيج جهنم». وهذا حديث اتفق العلماء على صحته، وتلقيه بالقبول، فأخبر أن شدة الحر من فيج جهنم^(١)، وهذا موافق لقوله: «فإنه حيث تد تسجر جهنم»، وأمر بالإبراد، فدل على أن الصلاة منهي عنها عند شدة الحر؛ لأنه من فيج جهنم.

ففي الصيف تُسجر نصف النهار، فيكون النهي عن الصلاة نصف النهار في الحر، وهو يؤمر بأن يؤخر الصلاة عن الزوال حتى يبرد، لكن إذا زالت الشمس فاءت الأفياء فطالت الأظلة، بعد تنامي قصرها، وهذا مشروع في الإبراد، فلهذا كانت الصلاة جائزة من حين الزوال، كما في حديث عمرو بن عبسة: «ثم أقصر من الصلاة، فإنه حيث تد تسجر جهنم، فإذا أقبل الفجر فصل»، فدل على أن الصلاة مشروعة من حين يقبل الفجر، فيفيء الظل: أي يرجع من جهة المغرب إلى جهة المشرق، ويرجع في الزيادة بعد التقصان.

ولهذا قالوا: إن لفظ الفجر مختص بما بعد الزوال، لما فيه من [٢٣/٢٠٨] معنى الرجوع. ولفظ الظل يتناول هذا وهذا، فإنه قبل طلوع الشمس يكون الظل ممتداً، كما قال تعالى: «أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَكَنًا» [الفرقان: ٤٥]. ثم إذا طلعت

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٣٧) في غير موضع من صحيحه، ومسلم (٦١٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٨٣٢).

مخصوصة، فوجب تقديم العام الذي لا خصوص فيه، فإنه حجة باتفاق السلف والجمهور القائلين بالعموم، بخلاف الثاني، وهو أقوى منه بلا ريب.

ومنها: أنه قد ثبت أن النبي ﷺ أمر بصلاة [٢٣/٢١١] تحية المسجد للداخل عند الخطبة هنا بلا خلاف عنه لثبوت النص به، والنهي عن الصلاة في هذا الوقت أشد بلا ريب، فإذا فعلت هناك، فهنا أولى.

ومنها: أن حديث ابن عمر في «الصحيحين» لفظه: «لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها»^(١). والتحري هو التعمد والقصد، وهذا إنما يكون في التطوع المطلق. فأما ما له سبب فلم يتحره، بل فعله لأجل السبب، والسبب ألجأه إليه. وهذا اللفظ المقيد المفسر سائر الألفاظ، ويبين أن النهي إنما كان عن التحري، ولو كان عن النوعين لم يكن للتخصيص فائدة، ولكان الحكم قد علق بلفظ عديم التأثير.

ومنها: أنه قد ثبت جواز بعض ذوات الأسباب بعضها بالنص، كالركعة الثانية من الفجر، وكركعتي الطواف، وكالمعدة مع إمام الحي، وبعضها بالنص والإجماع كالعصر عند الغروب، وكالجنابة بعد العصر، وإذا نظر في المقتضي للجواز لم توجد له علة صحيحة، إلا كونها ذات سبب، فيجب تعليق الحكم بذلك، وإلا فما الفرق بين المعادة وبين تحية المسجد، والأمر بهذه أصح، وكذلك الكسوف قد أمر بها في أحاديث كثيرة صحيحة.

[٢٣/٢١٢] والمقصود هنا أن نقول: الصلاة في وقت النهي لا تخلو أن تكون مفدة محضة، لا تشرع بحال، كالسجود للشمس نفسها، أو يكون مما يشرع في حال دون حال، والأول باطل؛ لأنه قد ثبت بالنص

وقت الزوال، لا في الشتاء، ولا يوم الجمعة. ويؤيد ذلك ما في السنن عن النبي ﷺ: أنه نهى عن الصلاة نصف النهار، إلا يوم الجمعة^(٢)، وهو أرجح مما احتجوا به على أن النهي في الفجر معلق بالوقت. والله أعلم.



وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ:

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل به، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا.

[٢٣/٢١٠] فصل

في أن ذوات الأسباب تفعل في أوقات النهي. فقد كتبنا فيما تقدم في الإسكندرية وغيرها كلامًا مبسوطًا في أن هذا أصح قول العلماء وهو مذهب الشافعي، وأحمد في إحدى الروايتين عنه، اختارها أبو الخطاب. وكنا قبل: متوقفين لبعض الأدلة التي احتج بها المانعون، فلما بحثنا عن حقيقتها، وجدناها أحاديث ضعيفة، أو غير دالة، وذكرنا أن الدلائل على ذلك متعددة.

منها: أن أحاديث الأمر بذوات الأسباب كقوله: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»^(٣)، عام محفوظ لا خصوص فيه. وأحاديث النهي ليس فيها حديث واحد عام، بل كلها

(١) ضيف: أخرجه أبو داود (١٠٨٣)، والحدِيثُ ضَعْفُهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ» (١٨٤٩)، وَ«الْمَشْكَاةُ» (١٠٤٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٦٣)، ومسلم (٧١٤).

(٣) صحيح: أخرجه النسائي (٥٧٠).

الصلاة، بل العبادة التي تفوت إذا أخرت تفعل بحسب الإمكان في الوقت، ولو كان في فعلها من ترك الواجب وفعل المحظور ما لا يسوغ عند إمكان فعله في الوقت، مثل الصلاة بلا قراءة، وصلاة العريان، وصلاة المريض وصلاة المستحاضة، ومن به سلس البول، والصلاة مع الحدث بلا اغتسال ولا وضوء، والصلاة إلى غير القبلة، وأمثال ذلك من الصلوات التي لا يجرم فعلها، إذا قدر أن يفعلها على الوجه المأمور به في الوقت. ثم إنه يجب عليه فعلها في الوقت مع التقص لثلاث يفوت، وإن أمكن فعلها بعد الوقت على وجه الكمال. فعلم أن اعتبار الوقت في الصلاة مقدم على سائر واجباتها، وهذا في التطوع كذلك؛ فإنه إذا لم يمكنه أن يصلي إلا عرياناً، أو إلى غير القبلة، أو مع سلس البول، صلى كما [٢٣/٢١٤] يصلي الفرض؛ لأنه لو لم يفعل إلا مع الكمال تعذر فعله، فكان فعله مع التقص خيراً من تعطيله.

وإذا كان كذلك، فذوات الأسباب إن لم تفعل وقت النهي فأتت وتعطلت، وبطلت المصلحة الحاصلة به، بخلاف التطوع المطلق، فإن الأوقات فيها سعة، فإذا ترك في أوقات النهي، حصلت حكمة النهي، وهو قطع للتشبه بالمشركين الذين يسجدون للشمس في هذا الوقت، وهذه الحكمة لا يحتاج حصولها إلى المنع من جميع الصلوات، كما تقدم، بل يحصل المنع من بعضها فيكفي التطوع المطلق.

وأيضاً، فالنهي عن الصلاة فيها هو من باب سد الزرائع لثلاث يتشبه بالمشركين، فيفضي إلى الشرك، وما كان منهياً عنه لسد الذريعة لا؛ لأنه مفسدة في نفسه يشرع إذا كان فيها مصلحة راجحة، ولا تفوت المصلحة لغير مفسدة راجحة. والصلاة لله فيه ليس فيها مفسدة، بل هي ذريعة إلى المفسدة فإذا تعذر المصلحة إلا بالذريعة، شرعت واكتفي منها إذا لم يكن

والإجماع، أن العصر تصل وقت الغروب قبل سقوط القرص كله. وثبت في «الصححين» قوله: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك. ومن أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك»^(١). والأول: قد اتفق عليه، والثاني: قول الجمهور.

وأبو حنيفة يفرق بين الفجر والعصر، ويقول: إذا طلعت الشمس بطلت الصلاة؛ لأنها تبقى منهياً عنها فائتة. والعصر إذا غربت الشمس دخل في وقت الجواز، لا في وقت النهي. وقد ضعف أحمد والجمهور هذا الفرق، وقالوا: الكلام في العصر وقت الغروب، فإنه وقت نهى، كما أن ما بعد الطلوع وقت نهى، وليس له أن يؤخر العصر إلى هذا الوقت، لكن يكون له عذر كالحائض تطهر، والنائم يستيقظ. ولو قدر أنه أخرها من غير عذر، فهو مأمور بفعلها في وقت النهي، مع إمكان أن يصليها بعد الغروب. فإذا قيل: صلاتها في الوقت فرض. قيل: وقضاء الفائتة على الفور فرض؛ لقوله: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»^(٢).

[٢٣/٢١٣] وأيضاً، فإذا صلى ركعة من الفجر قبل الطلوع، فقد شرع فيها قبل وقت النهي، فهو أخف من ابتدائها وقت النهي، مع أن هذا جائز عند الجمهور. وإذا ثبت أن الصلاة في أغلظ أوقات النهي هو وقت الطلوع والغروب ليس مفسدة محضة لا تشرع بحال، بل تشرع في بعض الأحوال، عُلِمَ أن وجود بعض الصلوات في هذه الأوقات لا يوجب مفسدة النهي، إذ لو وجدت، لما جاز شيء من الصلوات.

وإذا كان كذلك، فالشرع قد استقر على أن

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٥٥١).

(٢) صحيح: صحيحه الألباني في «الإرواء» (٢٦٦).

أمكن فعلها آخر الوقت بالوضوء والسترة، لكن هو محتاج إلى براءة ذمته في الواجب، ومحتاج في السنن الرواتب إلى تكميل فرضه؛ فإن الرواتب مكملات للفرض، ومحتاج إلى أن لا يزيد التفويت، فإنه مأمور بفعلها في الوقت، فكلما قرب كان أقرب إلى الأمر، مما يبعد منه.

وقد قال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر، فاتوا منه ما استطعتم»^(١). فيقربها من الوقت ما استطاع، والشيخ أبو محمد المقدسي يجوز فعل الرواتب في أوقات النهي، موافقة لأبي الخطاب لكن أبا الخطاب يعمم كالشافعي، وهو الصواب.

فإن قيل: فاللطوع المطلق يفوت من قصده عبارة الأوقات كلها بالصلاة؟

قيل: هذا ليس بمشروع، بل هو منهي عنه، ولا يمكن بشرًا أن يصلي دائمًا جميع النهار والليل، بل لابد له من وقت راحة ونوم وقد ثبت في «الصحيحين» أن رجالاً قال أحدهم: أنا أصوم ولا أفطر، وقال الآخر: وأنا أقوم لا أنام، وقال الآخر: لا أتزوج النساء، وقال الآخر: لا أكل اللحم. فقال النبي ﷺ [٢٣/٢١٧] «لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأتزوج النساء وأكل اللحم فمن رغب عن ستي فليس مني»^(٢)، بل قد قيل: إن من جملة حكمة النهي عن التطوع المطلق في بعض الأوقات، إجماع النفوس في وقت النهي لتنشط للصلاة فإنها تنبسط إلى ما كانت ممنوعة منه، وتنشط للصلاة بعد الراحة. والله أعلم.



هناك مصلحة. وهو التطوع المطلق. فإنه ليس في المنع منه مفسدة، ولا تفويت مصلحة، لإمكان فعله في سائر الأوقات.

وهذا أصل لأحد وغيره في أن ما كان من باب سد الذريعة، إنما ينهى عنه إذا لم يحتج إليه، وإما مع الحاجة للمصلحة التي لا تحصل إلا به، وقد ينهى عنه؛ ولهذا يفرق في العقود بين الحيل وسد الذرائع. فالمحتال: [٢٣/٢١٥] يقصد المحرم، فهذا ينهى عنه. وأما الذريعة: فصاحبها لا يقصد المحرم، لكن إذا لم يحتج إليها، نهي عنها، وأما مع الحاجة فلا.

وأما مالك، فإنه يبالغ في سد الذرائع، حتى ينهى عنها مع الحاجة إليها.

وذوات الأسباب كلها تفوت إذا أخرت عن وقت النهي: مثل سجود التلاوة، وتحية المسجد، وصلاة الكسوف، ومثل الصلاة عقب الطهارة كما في حديث بلال، وكذلك صلاة الاستخارة إذا كان الذي يستخير له يفوت إذا أخرت الصلاة وكذلك صلاة التوبة، فإذا أذنبت فالتوبة واجبة على الفور، وهو مندوب إلى أن يصلي ركعتين ثم يتوب، كما في حديث أبي بكر الصديق. ونحو قضاء السنن الرواتب كما قضى النبي ﷺ ركعتي الظهر بعد العصر. وكما أقر الرجل على قضاء ركعتي الفجر بعد الفجر، مع أنه يمكن تأخيرها، لكن تفوت مصلحة المبادرة إلى القضاء، فإن القضاء مأمور به على الفور في الواجب واجب، وفي المستحب مستحب.

والشافعي يجوز القضاء في وقت النهي، وإن كان لا يوجب تعجيله؛ لأنها من ذوات الأسباب، وهي مع هذا لا تفوت بفوات [٢٣/٢١٦] الوقت لكن، يفوت فضل تقديمها، وبراءة الذمة، كما جاز فعل الصلاة في أول الوقت للريان والمتميم، وإن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، وسلم (١٣٣٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ولم يذكر في لفظ: «وأكل اللحم»، وهو عند مسلم (١٤٠١)، ولكن ليس من قول النبي ﷺ بل من قول بعض من أصحابه، وذكره ابن كثير في «تفسيره» (٨٨/٢)، وعزاه للصحيحين بهذا اللفظ.

والثاني: وهو قول الشافعي: أنه يصليها، وهذا أظهر. فإن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»^(١). وهذا أمر يعم جميع الأوقات، ولم يعلم أنه خص منه صورة من الصور. وأما نهي عن الصلاة بعد طلوع الفجر ويعد غروبها، فقد خص منه صور متعددة. منها قضاء الفوائت. ومنها ركعتا الطواف. ومنها المعادة مع إمام الحي، وغير ذلك. والعام المحفوظ مقدم على العام المخصوص.

[٢٣/٢٢٠] وأيضاً، فإن الصلاة وقت الخطبة منهي عنها، كالنهي في هذين الوقتين، أو أوكده، ثم قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دخل أحدكم المسجد والخطيب على المنبر، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»^(٢). فإذا كان قد أمر بالتحية في هذا الوقت، وهو وقت نهي. فكذلك الوقت الآخر بطريق الأولى، ولم يختلف قول أحد في هذا لمجيء السنة الصحيحة به، بخلاف أبي حنيفة ومالك فإن مذهبهما في الموضعين النهي، فإنه لم تبلغها هذه السنة الصحيحة. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عن تحية المسجد: هل تفعل في أوقات النهي أم لا؟

فأجاب:

قال النبي ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»^(٣). فإذا دخل وقت نهي فهل يصلي؟ على قولين للعلماء. لكن أظهرهما أنه يصلي، فإن نهي النبي ﷺ عن الصلاة بعد الفجر،

[٢٣/٢١٨] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَمَّن رَأَى رَجُلًا يَتَنَفَّلُ فِي وَقْتِ نَهْيٍ فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَذَكَرَ لَهُ الْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِي الْكِرَامَةِ. فَقَالَ هَذَا: لَا أَسْمَعُهُ، وَأَصْلِي كَيْفَ شِئْتُ، فَمَا الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ؟

فأجاب:

الحمد لله، أما التطوع الذي لا سبب له، فهو منهي عنه بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس، باتفاق الأئمة، وكان عمر بن الخطاب يضرب من يصلي بعد العصر. فمن فعل ذلك، فإنه يعزر اتباعاً لما سنه عمر بن الخطاب أحد الخلفاء الراشدين إذ قد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بالنهي عن ذلك.

وأما ما له سبب: كتحية المسجد، وصلاة الكسوف، فهذا فيه نزاع، وتأويل. فإذا كان يصلي صلاة يسوغ فيها الاجتهاد لم يعاقب.

وأما رده الأحاديث بلا حجة، وشم الناهي، وقوله للناهي: [٢٣/٢١٩] أصلي كيف شئت، فإنه يعزر على ذلك، إذ الرجل عليه أن يصلي كما يشرع له، لا كما يشاء هو. والله أعلم.



وسئل رحمه الله عن الرجل إذا دخل المسجد في وقت النهي: هل يجوز أن يصلي تحية المسجد؟

فأجاب:

الحمد لله. هذه المسألة فيها قولان للعلماء، هما روايتان عن أحمد:

أحدهما: وهو قول أبي حنيفة، ومالك: أنه لا يصليها.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٦٣)، ومسلم (٧١٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٦٦)، ومسلم (٨٧٥) بنحوه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١١٦٣)، ومسلم (٧١٤).

«سبع وعشرين»، والثلاثة في الصحيح.

وقد جمع بينهما: بأن حديث الخمس والعشرين، ذكر فيه الفضل [٢٢٣/٢٢٣] الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة، والفضل خمس وعشرون، وحديث السبعة والعشرين ذكر فيه صلاته منفرداً وصلاته في الجماعة والفضل بينهما، فصار المجموع سبعاً وعشرين، ومن ظن من المتسكة أن صلاته وحده أفضل، إما في خلوته، وإما في غير خلوته، فهو غلط ضال. وأضل منه من لم ير الجماعة إلا خلف الإمام المعصوم، فعطل المساجد عن الجمع والجماعات التي أمر الله بها ورسوله، وعمر المساجد بالبدع والضلالات التي نهى الله عنها ورسوله، وصار مشابهاً لمن نهى عن عبادة الرحمن، وأمر بعبادة الأوثان.

فإن الله سبحانه شرع الصلاة وغيرها في المساجد. كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَمَىٰ فِي حُرْلَيْهَا﴾ [البقرة: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَبْشِرُوهُمْ بِآيَاتِنَا فَتَسْتَكْبِرُوا﴾ [المسجد: ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٧ - ١٨]، وقال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّذِينَ أَنْتَبِهُوا فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ لَا تُلَاقِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٦ - ٣٧] الآية، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨] [٢٢٤/٢٢٣] وقال تعالى: ﴿وَمَسْجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠].

وبعد العصر قد خص منه صور كثيرة. وخص من نظيره وهو وقت الخطبة، بأن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب، فلا [٢٢١/٢٣] يجلس حتى يصلي ركعتين»^(١)، فإذا أمر بالنجدة وقت الخطبة، ففي هذه الأوقات أولى. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عن رجل إذا توضأ قبل طلوع الشمس، وقبل الغروب، وقد صلى الفجر، فهل يجوز له أن يصلي شكراً للوضوء؟

فأجاب:

هذا فيه نزاع، والأشبه أن يفعل لحديث بلال.



باب صلاة الجماعة

[٢٢٢/٢٢٢] سُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عن صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية، أم سنة؟ فإن كانت فرض عين وصلى وحده من غير عذر. فهل تصح صلاته أم لا؟ وما أقوال العلماء في ذلك؟ وما حجة كل منهم؟ وما الراجح من أقوالهم؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين. اتفق العلماء على أنها من أركان العبادات، وأجل الطاعات، وأعظم شعائر الإسلام، وعلى ما ثبت في فضلها عن النبي ﷺ حيث قال: «تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة»^(٢)، هكذا في حديث أبي هريرة. وأبي سعيد: «بخمس وعشرين»، ومن حديث ابن عمر:

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٦٦)، ومسلم (٨٧٥) بنحوه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٧)، ومسلم (٦٤٩).

عنه أنه قال: «لا تتخلوا [٢٢٥/٢٣] قبري عيداً، وصلوا علي حينما كتم، فإن صلاتكم تبلغني»^(١).

والمقصود هنا: أن أئمة المسلمين متفقون على أن إقامة الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات، وأجل القربات، ومن فضل تركها عليها إيثاراً للخلوة والانفراد على الصلوات الخمس في الجماعات، أو جعل الدعاء والصلاة في المشاهد أفضل من ذلك في المساجد، فقد انخلع من ربة الدين، واتبع غير سبيل المؤمنين. «وَمَنْ يُفَاقِ الرُّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا» [النساء: ١١٥].

ولكن تنازع العلماء بعد ذلك في كونها واجبة على الأعيان، أو على الكفاية، أو سنة مؤكدة، على ثلاثة أقوال:

ف قيل: هي سنة مؤكدة فقط، وهذا هو المعروف عن أصحاب أبي حنيفة، وأكثر أصحاب مالك، وكثير من أصحاب الشافعي، ويذكر رواية عن أحمد.

وقيل: هي واجبة على الكفاية وهذا هو المرجح في مذهب الشافعي وقول بعض أصحاب مالك وقول في مذهب أحمد وقيل: هي واجبة على الأعيان، وهذا هو المنصوص عن أحمد [٢٢٦/٢٣] وغيره، من أئمة السلف، وفقهاء الحديث، وغيرهم.

وهؤلاء تنازعوا فيما إذا صلى منفرداً لغير عذر، هل تصح صلاته؟ على قولين:

أحدهما: لا تصح، وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد، ذكره القاضي أبو يعلى، في شرح المذهب عنهم، وبعض متأخريهم كابن عقيل، وهو قول طائفة من السلف، واختاره ابن حزم وغيره.

والثاني: تصح مع إثمه بالترك، وهذا هو المأثور

وأما مشاهد القبور ونحوها: فقد اتفق أئمة المسلمين على أنه ليس من دين الإسلام أن تخص بصلاة أو دعاء، أو غير ذلك. ومن ظن أن الصلاة والدعاء والذكر فيها أفضل منه في المساجد، فقد كفر. بل قد تواترت السنن في النهي عن اتخاذها لذلك. كما ثبت في «الصحيحين» أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٢) يحذر ما فعلوا. قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً. وفي «الصحيحين» - أيضاً - أنه ذكر له كنية بأرض الحبشة وما فيها من الحسن والتساوير، فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»^(٣). وثبت عنه في «صحيح مسلم» من حديث جُنْدُب أنه قال: قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٤).

وفي «المسند» عنه: أنه قال: «إن من شرار الخلق من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد»^(٥). وفي «موطأ مالك» عنه أنه قال: «اللهم، لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٦). وفي «السنن»

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٦)، ومسلم (٥٣١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٢٧) في غير موضع من صحيحه، ومسلم (٥٢٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٢).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد في مسنده (٤٥٤/١)، وابن خزيمة (٧٨٩)، وابن حبان (٦٨٤٧)، والبيهقي في «مسنده» (١٣٦/٥)، وذكره الميمني في «المجمع» (٢٧/٢)، وقال: فرواه الطبراني في «الكبير» وإسناده حسن، وفي (١٣/٨) وقال: فرواه البيهقي بإسنادين أحدهما حاصم بن هذيلة، وهو ثقة، وفيه ضعف، وثقة رجاله رجال الصحيح. اهـ. وأصل الحديث في «البخاري» (٧٠٦٧).

(٥) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٧٢/١)، وانظر «تنوير الحوالك» (١٤٣/١) وصححه الألباني في «المسالك» (٧٥٠).

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (٣٦٧/٢)، وأبو داود (٢٠٤٢)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧٢٢٦).

عن أحد، وقول أكثر أصحابه.

والذين نفوا الوجوب احتجوا بتفضيل النبي ﷺ صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده. قالوا: ولو كانت واجبة لم تصح صلاة المفرد، ولم يكن هناك تفضيل، وحلوا ما جاء من هم النبي ﷺ بالتحريق على من ترك الجمعة، أو على المنافقين الذين كانوا يتخلفون عن الجماعة مع النفاق، وأن تحريقهم كان لأجل النفاق لا لأجل ترك الجماعة، مع الصلاة في البيوت.

وأما الموجبون، فاحتجوا بالكتاب والسنة والآثار.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ الآية [النساء: ١٠٢]. وفيها دليلان:

[٢٣/٢٢٧] أحدهما: أنه أمرهم بصلاة الجماعة معه في صلاة الخوف، وذلك دليل على وجوبها حال الخوف، وهو يدل بطريق الأولى على وجوبها حال الأمن.

الثاني: أنه سن صلاة الخوف جماعة، وسوغ فيها ما لا يجوز لغير عذر، كاستدبار القبلة، والعمل الكثير، فإنه لا يجوز لغير عذر بالاتفاق، وكذلك مفارقة الإمام قبل السلام عند الجمهور، كذلك التخلف عن متابعة الإمام، كما يتأخر الصف المؤخر بعد ركوعه مع الإمام إذا كان العدو أمامهم. قالوا: وهذه الأمور تبطل الصلاة لو فعلت لغير عذر، فلو لم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل محذور مبطل للصلاة، وتركت المتابعة الواجبة في الصلاة لأجل فعل مستحب، مع أنه قد كان من الممكن أن يصلوا وحدانا صلاة تامة فعلم أنها واجبة.

وأيضاً، فقوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَبُوا مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، إما أن يراد

به المقارنة بالفعل، وهي الصلاة جماعة. وإما أن يراد به ما يراد بقوله: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]. فإن أريد الثاني، لم يكن فرق بين قوله: صلوا مع المصلين، وصوموا مع الصائمين، ﴿وَارْكَبُوا مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾. والسياق يدل على اختصاص الركوع بذلك.

[٢٣/٢٢٨] فإن قيل: فالصلاة كلها تفعل مع الجماعة.

قيل: خص الركوع بالذكر لأنه تذكر به الصلاة، فمن أدرك الركعة فقد أدرك السجدة، فأمر بها يدرك به الركعة، كما قال لمريم: ﴿يَمْنَعُ أَقْبَى لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]. فإنه لو قيل: اقتني مع القانتين لدل على وجوب إدراك القيام ولو: قيل اسجدي، لم يدل على وجوب إدراك الركوع، بخلاف قوله: ﴿وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾، فإنه يدل على الأمر بإدراك الركوع وما بعده دون ما قبله، وهو المطلوب.

وأما السنة: فالأحاديث المستفيضة في الباب، مثل حديث أبي هريرة المتفق عليه عنه ﷺ أنه قال: «لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام. ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس، ثم أنطلق إلى قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»^(١). فهمم بتحريق من لم يشهد الصلاة، وفي لفظ قال: «أنقل الصلاة على المنافقين صلاة المشاء والفجر، ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حبواً، ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام...»^(٢) الحديث.

وفي «المسند» وغيره: «لولا ما في البيوت من النساء والذرية، لأمرت أن تقام الصلاة»^(٣) الحديث.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١).

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٦٧/٢)، وأورده الميشتي في «مجمع الزوائد» (٢١٢٥)، وقال: «رواه أحمد، وأبو معشر ضعيف» وضعفه الألباني في «المشكاة» (١٠٧٣).

الخمس في المساجد التي ينادى بهن من سنن الهدى، وإنكم لو صليتم في بيوتكم كما صلى هذا المتخلف في بيته، لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف^(١).

فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنه لم يكن يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين، ولم يعلموا ذلك إلا من جهة النبي ﷺ، إذ لو كانت عندهم مستحبة كقيام الليل، والطوعات التي مع الفرائض، وصلاة الضحى، ونحو ذلك. كان منهم من يفعلها، ومنهم من لا يفعلها مع إيمانه، كما قال له الأعرابي: والله لا أزيد على ذلك، ولا أنقص منه. فقال: «أفلق إن صدق»^(٢).

ومعلوم أن كل أمر كان لا يتخلف عنه إلا منافق كان واجباً على الأعيان، كخروجهم إلى غزوة تبوك، فإن النبي [٢٣/٢٣١] ﷺ أمر به المسلمين جميعاً، لم يأذن لأحد في التخلف، إلا من ذكر أن له عذراً فأذن له لأجل عذره، ثم لما رجع كشف الله أسرار المنافقين، وهتك أستارهم، وبين أنهم تخلفوا لغير عذر. والذين تخلفوا لغير عذر مع الإيمان عوقبوا بالهجر، حتى هجران نساءهم لهم، حتى تاب الله عليهم. فإن قيل: فأنتم اليوم تحكمون بنفاق من تخلف عنها، وتجهزون تحريق البيوت عليه، إذا لم يكن فيها ذرية.

قيل له: من الأفعال ما يكون واجباً، ولكن تأويل المتأول يسقط الحد عنه، وقد صار اليوم كثير ممن هو مؤمن لا يراها واجبة عليه، فيتركها متأولاً. وفي زمن النبي ﷺ لم يكن لأحد تأويل؛ لأن النبي ﷺ قد باشرهم بالإيجاب.

فبين ﷺ أنه هم بتحريق البيوت على من لم يشهد الصلاة، وبين أنه إنما منعه من ذلك من فيها من النساء والذرية، فإنهم لا يجب عليهم شهود الصلاة، وفي تحريق البيوت قتل من لا يجوز قتله، وكان ذلك بمنزلة إقامة الحد على الحبل [٢٣/٢٢٩]، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ لَآتَىٰ ظُلْمُهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ فَنُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةً بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَرَكُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ٢٥].

ومن حل ذلك على ترك شهود الجمعة، فسياق الحديث يبين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشاء والفجر، ثم أتبع ذلك بهمه بتحريق من لم يشهد الصلاة.

وأما من حل العقوبة على النفاق، لا على ترك الصلاة، فقوله ضعيف لأوجه:

أحدها: أن النبي ﷺ ما كان يقبل المناققين إلا على الأمور الباطنة، وإنما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب أو فعل محرم، فلولا أن في ذلك ترك واجب لما حرقهم.

الثاني: أنه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة، فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره.

الثالث: أنه سيأتي إن شاء الله حديث ابن أم مكتوم حيث استأذنه أن يصلي في بيته، فلم يأذن له، وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين، أثنى عليه القرآن، وكان النبي ﷺ [٢٣/٢٣٠] يستخلفه على المدينة، وكان يؤذن للنبي ﷺ.

الرابع: أن ذلك حجة على وجوبها أيضاً كما قد ثبت في «صحيح مسلم» وغيره عن عبد الله بن مسعود أنه قال: من سره أن يلتقى الله غداً مسلماً، فليصل هذه الصلوات الخمس حيث ينادى بهن، فإن الله شرع لنيه سنن الهدى، وإن هذه الصلوات

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٥٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٩١)، ومسلم (١١).

بأدلة الوجوب، قال: وما ثبت وجوبه في الصلاة كان شرطاً في الصحة، كسائر الواجبات.

[٢٣/٢٣٣] وأما الوقت فإنه لا يمكن تلافيه، فإذا فات لم يمكن فعل الصلاة فيه، فنظير ذلك فوت الجمعة، وفوت الجماعة التي لا يمكن استدراكها. فإذا فوت الجمعة الواجبة كان آثماً، وعليه الظهر، إذ لا يمكن سوى ذلك. وكذلك من فوت الجماعة الواجبة التي يجب عليه شهودها، وليس هناك جماعة أخرى، فإنه يصلي منفرداً وتصح صلاته هنا لعدم إمكان صلاته جماعة، كما تصح الظهر من تفوته الجمعة.

وليس وجود الجماعة بأعظم من وجوب الجمعة، وإنما الكلام فيمن صلى في بيته منفرداً لغير عذر، ثم أقيمت الجماعة، فهذا عندهم عليه أن يشهد الجماعة، كمن صلى الظهر قبل الجمعة عليه أن يشهد الجمعة.

واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة الذي في «السنن» عن النبي ﷺ: «من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له»^(٤). ويؤيد ذلك قوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٥)، فإن هذا معروف من كلام علي وعائشة، وأبي هريرة، وابن عمر، وقد رواه الدارقطني مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وقوى ذلك بعض الحفاظ. قالوا: ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف النفي دخل على فعل شرعي إلا ترك واجب فيه كقوله: «لا صلاة إلا بأمر القرآن»^(٦)، و«لا إيمان لمن لا أمانة له»^(٧)، ونحو ذلك.

وأيضاً، كما ثبت في «الصحيح» و«السنن»: أن أعمى استأذن النبي ﷺ أن يصلي في بيته، فأذن له، فلما ولي دعاءه، فقال: «هل تسمع النداء؟» قال: نعم، قال: «فاجب»^(٨)، فأمره بالإجابة إذا سمع النداء، ولهذا أوجب أحد الجماعة على من سمع النداء. وفي لفظ في «السنن» أن ابن أم مكتوم قال يا رسول الله، إني رجل شاسع الدار وإن المدينة كثيرة الهوام، ولي قائد لا يلائمني، فهل تجد لي رخصة أن [٢٣/٢٣٢] أصلي في بيتي؟ فقال: «هل تسمع النداء؟» قال: نعم، قال: «لا أجد لك رخصة»^(٩). وهذا نص في الإيجاب للجماعة، مع كون الرجل مؤمناً.

وأما احتجاجهم بتفضيل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده، فنه جوابان مبنيان على صحة صلاة المنفرد لغير عذر، فمن صحح صلاته قال: الجماعة واجبة، وليست شرطاً في الصحة، كالوقت فإنه لو أخر العصر إلى وقت الاصفرار كان آثماً، مع كون الصلاة صحيحة، بل وكذلك لو أخرها إلى أن يبقى مقدار ركعة، كما ثبت في «الصحيح»: «من أدرك ركعة من العصر فقد أدرك العصر»^(١٠). قال: والتفضيل لا يدل على أن المفضل جائز، فقد قال تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ مَوْضِعِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الجمعة: ٩]. فجعل السعي إلى الجمعة خيراً من البيع، والسعي واجب والبيع حرام. وقال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَنْصَابِهِمْ وَحَقِّقُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [النور: ٣٠].

ومن قال: لا تصح صلاة المنفرد إلا لعذر، احتج

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٥١)، والدارقطني (١٦١)، والحاكم

(٢٤٥/١)، (٢٤٦)، والبيهقي (٧٥/٣)، وابن ماجه

(٧٩٣)، وهو حديث صحيح كما في «صحيح الجامع»

(٦١٧٦)، وله طرق وشواهد انظر «الإرواء» (٥٥١).

(٥) ضعيف: أخرجه الدارقطني (ص ١٦١)، والحاكم (٢٤٦/١)،

والبيهقي (٥٧/٣)، وضعفه البيهقي، وكذا الشيخ

الألباني في «الضعيفة» (١٨٣).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

(٧) صحيح: أخرجه أحمد (١٣٥/٣)، والحديث صححه الشيخ

الألباني في «صحيح الجامع» (٧١٧٩).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٥٣).

(٢) حسن صحيح: أخرجه أحمد (٤٢٣/٣)، وأبو داود (٥٥٢)، وابن

ماجه (٩٧٢)، وقال الشيخ الألباني في «صحيح أبي

داود»: «حسن صحيح».

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨).

مضطجعاً، لغير عذر؛ لأجل هذا الحديث، ولتعذر حمله على المريض، كما تقدم. ولكن أكثر العلماء أنكروا ذلك وعدوه بدعة، وحدثاً في الإسلام. وقالوا: لا يعرف أن أحداً قط صلى في الإسلام على جنبه وهو صحيح. ولو كان هذا مشروعاً، لفعله المسلمون على عهد نبيهم ﷺ، أو بعده، وفعله النبي ﷺ ولو مرة لتبيين الجواز. فقد كان يتطوع قاعداً، ويصلي على راحته قبل أي وجه توجهت، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة، فلو كان هذا سائفاً لفعله، ولو مرة. أو لفعله أصحابه. وهؤلاء الذين أنكروا هذا مع ظهور حجتهم قد تناقض من لم يوجب الجماعة منهم، حيث حملوا قوله: «تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة»^(١) على أنه أراد غير المذخور، فيقال لهم: لم كان هنا في التفضيل هذا في حق غير المذخور والتفضيل هناك في حق المذخور وهل هذا إلا تناقض؟!

وأما من أوجب الجماعة وحل التفضيل على المذخور، فطرد دليله، وحيث أنه فلا يكون في الحديث حجة على صحة صلاة المفرد لغير عذر.

[٢٣/٢٣٦] وأما ما احتج به منازعهم من قوله: «إذا مرض العبد أو سافر، كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم» فجوابهم عنه: إن هذا الحديث دليل على أنه يكتب له مثل الثواب الذي كان يكتب له في حال الصحة والإقامة؛ لأجل نيته له، وعجزه عنه بالمعذر.

وهذه قاعدة الشريعة: أن من كان عازماً على الفعل عزمًا جازماً وفعل ما يقدر عليه منه، كان بمنزلة الفاعل. فهذا الذي كان له عمل في صحته وإقامته عزمه أنه يفعله، وقد فعل في المرض والسفر ما أمكنه، فكان بمنزلة الفاعل. كما جاء في «السنن»: فيمن تطهر في بيته ثم ذهب إلى المسجد يدرك الجماعة

[٢٣/٢٣٤] وأجاب هؤلاء عن حديث التفضيل. بأن قالوا: هو محمول على المذخور كالمريض ونحوه. فإن هذا بمنزلة قوله ﷺ: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، وصلاة القائم على النصف من صلاة القاعد»^(٢)، وإن تفضيله صلاة الرجل في جماعة على صلاته وحده كتفضيله صلاة القائم على صلاة القاعد. ومعلوم أن القيام واجب في صلاة الفرض دون النفل، كما أن الجماعة واجبة في صلاة الفرض دون النفل.

ونام الكلام في ذلك: أن العلماء تنازحوا في هذا الحديث، وهو: هل المراد بهما المذخور، أو غيره؟ على قولين:

فقال طائفة: المراد بهما غير المذخور. قالوا: لأن المذخور أجره تام، بدليل ما ثبت في «الصحيحين» عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»^(٣). قالوا: فإذا كان المريض والمسافر يكتب لهما ما كانا يعملان في الصحة، والإقامة، فكيف تكون صلاة المذخور قاعداً أو منفرداً دون صلاته في الجماعة قاعداً؟! وحل هؤلاء تفضيل صلاة القائم على النفل دون الفرض؛ لأن القيام في الفرض واجب.

ومن قال هذا القول، لزمه أن يجوز تطوع الصحيح مضطجعاً؛ لأنه قد ثبت أنه قال: «ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم»^(٤) وقد [٢٣/٢٣٥] طرد هذا الدليل طائفة من متأخري أصحاب الشافعي، وأحمد، وجوزوا أن يتطوع الرجل

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٣٠) وليس فيه «وصلاة القائم». وإنما المحفوظ «ومن صلى نائماً».. «صحيح ابن ماجه» (١٣١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٩٦).

(٣) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٣١).

(٤) صحيح: صححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٤١٣).

فوجدتها قد فاتت أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة، وكما ثبت في «الصحيح» من قوله ﷺ: «إِنْ بِالْمَدِينَةِ لِرَجُلٍ مَا سَرْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ». قالوا: وهم بالمدينة؟ قال: «وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ، حِسْبُهُمُ الْعِلْرَةُ»^(١). وقد قال تعالى: ﴿لَا يَنْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجُنُودُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْجَنُودِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ الآية [النساء: ٩٥]. فهذا ومثله

يبين أن المذخور يكتب له مثل ثواب الصحيح، إذا كانت نيته أن يفعل، وقد عمل ما يقدر عليه، وذلك لا يقتضي أن يكون نفس عمله مثل عمل الصحيح فليس في الحديث أن صلاة المريض نفسها في الأجر مثل صلاة الصحيح، ولا أن صلاة المفرد المذخور في نفسها مثل صلاة الرجل في الجماعة [٢٣/٢٣٧]، وإنما فيه أن يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم، كما يكتب له أجر صلاة الجماعة إذا فاتته مع قصده لها.

وأيضًا، فليس كل معذور يكتب له مثل عمل الصحيح، وإنما يكتب له إذا كان يقصد عمل الصحيح، ولكن عجز عنه. فالحديث يدل على أنه من كان عادته الصلاة في جماعة، والصلاة قائمًا، ثم ترك ذلك لمرضه، فإنه يكتب له ما كان يعمل. وهو صحيح مقيم. وكذلك من تطوع على الرحلة في السفر، وقد كان يتطوع في الحضر قائمًا، يكتب له ما كان يعمل في الإقامة. فأما من لم تكن عادته الصلاة في جماعة، ولا الصلاة قائمًا إذا مرض، فصل وحده، أو صلى قاعدًا، فهذا لا يكتب له مثل صلاة المقيم الصحيح.

ومن حل الحديث على غير المذخور يلزمه أن يعمل صلاة هذا قاعدًا مثل صلاة القائم، وصلاته منفردًا

مثل الصلاة في جماعة، وهذا قول باطل لم يدل عليه نص ولا قياس، ولا قاله أحد. [٢٣/٢٣٨] وأيضًا، فيقال: تفضيل النبي ﷺ لصلاة الجماعة على صلاة المفرد، ولصلاة القائم على القاعد، والقاعد على المضطجع، إنما دل على فضل هذه الصلاة على هذه الصلاة، حيث يكون كل من الصلاتين صحيحة.

أما كون هذه الصلاة المفضولة تصحح حيث تصح تلك، أو لا تصحح، فالحديث لم يدل عليه بنفي ولا إثبات، ولا سبق الحديث لأجل بيان صحة الصلاة وفسادها، بل وجوب القيام والقعود، وسقوط ذلك، وجوب الجماعة وسقوطها يتلقى من أدلة أخرى. وكذلك أيضًا: كون هذا المذخور يكتب له تمام عمله أو لا يكتب له لم يتعرض له هذا الحديث، بل يتلقى من أحاديث أخرى، وقد بينت سائر النصوص أن تكميل الثواب هو لمن كان يعمل العمل الفاضل وهو صحيح مقيم، لا لكل أحد.

وتثبت نصوص أخرى وجوب القيام في الفرض، كقوله ﷺ: «لِعِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(٢). وبين جواز التطوع قاعدًا لما رآهم وهم يصلون قعودًا، فأقرهم على ذلك، وكان يصلي قاعدًا مع كونه كان يتطوع على الرحلة في السفر. كذلك تثبت نصوص أخرى وجوب الجماعة فيعطى كل حديث حقه، فليس بينها تعارض ولا تناقض، وإنما يقطن التعرض والتناهي من حملها ما لا تدل عليه، ولم يعطها حقها بسوء نظره وتأويله. والله أعلم.



(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١١٧).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٤٢٣).

والذرية»^(٤). فين أنه إنما يمنعه من تحريق المتخلفين عن الجماعة من في البيوت من النساء والأطفال، فإن تعذيب أولئك لا يجوز؛ لأنه لا جماعة عليهم.

ومن قال: إن هذا كان في الجمعة، أو كان لأجل نفاقهم، فقله ضعيف. فإن المنافقين لم يكن النبي ﷺ يقتلهم لأجل النفاق، بل لا يعاقبهم إلا بذنب ظاهر. قلوا أن التخلف عن الجماعة ذنب يستحق صاحبه العقاب، لما عاقبهم. والحديث قدين فيه التخلف عن صلاة العشاء والفجر. وقد تقدم حديث ابن أم مكتوم، وأنه لم يرخص له في التخلف عن الجماعة. وأيضاً، فإن الجماعة يترك لها أكثر واجبات الصلاة في صلاة الخوف وغيرها، قلوا وجوبها لم يؤمر بترك بعض الواجبات لها؛ لأنه لا يؤمر بترك الواجبات لما ليس بواجب.



[٢٣/٢٤١] فصل

وإذا ترك الجماعة من غير عذر، ففيه قولان في ملعب أحمد وغيره. أحدهما: تصح صلاته؛ لقول النبي ﷺ: «تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة»^(٥).

والثاني: لا تصح، لما في «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له»^(٦). ولقوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٧). وقد قواه عبد الحق الإشبيلي.

وأيضاً، فإذا كانت واجبة، فمن ترك واجباً في

[٢٣/٢٣٩] وسئل شيخ الإسلام رحمه الله: عن مسائل يكثر وقوعها، ويحصل الابتلاء بها، والضيق والحرَج على رأي إمام بعينه. منها: «مسألة الجماعة للصلاة» هل هي واجبة أم سنة؟ وإذا قلنا: واجبة، هل تصح الصلاة بدونها مع القدرة عليها؟

فأجاب:

وأما الجماعة فقد قيل: إنها سنة. وقيل: إنها واجبة على الكفاية وقيل: إنها واجبة على الأعيان. وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة، فإن الله أمر بها في حال الخوف، ففي حال الأمن أولى، وأكد.

وأيضاً، فقد قال تعالى: ﴿وَأَرْكَبُوا مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وهذا أمر بها.

وأيضاً، فقد ثبت في «الصحيح» من أن ابن أم مكتوم سأل النبي ﷺ أن يرخص له أن يصلي في بيته، فقال: «هل تسمع النداء؟» قال: نعم. قال: «فأجب»^(١). وفي رواية: «ما أجد لك رخصة»^(٢). وابن أم مكتوم كان رجلاً صالحاً، وفيه نزل قوله تعالى: [٢٣/٢٤٠] ﴿عَسَىٰ وَتُوَلَّىٰ ۖ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١-٢]، وكان من المهاجرين، ولم يكن من المهاجرين من يتخلف عنها إلا منافق، فعلم أنه لا رخصة لمؤمن في تركها.

وأيضاً، فقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «لقد هممت أن أمر بالصلاة فقام، ثم أمر رجلاً يصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»^(٣). وفي رواية: «لولا ما في البيوت من النساء

(٤) ضعيف: ضعفه الألباني في «المشكاة» (١٠٧٣).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٢١٦) بلفظ «جزء» بدلاً عن «درجة».

(٦) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٧٩٣).

(٧) ضعيف: ضعفه الألباني في «الإرواء» (٤٩١).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٥٣).

(٢) حسن صحيح: أخرجه أبو داود (٥٥٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١).

الصلاة، لم تصح صلاته.

حنيفة.

والثاني: يكون كمن صلى منفردًا، كقول مالك، وهذا أصح، لما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة»^(١)، ولهذا قال الشافعي وأحد ومالك وجمهور العلماء: إنه لا يكون مدرّكًا للجمعة إلا بإدراك ركعة من الصلاة، ولكن أبا حنيفة ومن وافقه يقولون: إنه يكون مدرّكًا لها إذا أدركهم في التشهد.

ومن فوائد النزاع في ذلك: أن المسافر إذا صلى خلف المقيم أتم الصلاة إذا أدرك ركعة، فإن أدرك أقل من ركعة فعلى القولين المتقدمين.

والصحيح: أنه يكون مدرّكًا للجمعة ولا للجماعة إلا بإدراك ركعة، وما دون ذلك لا يعتد له به، وإنما يفعله متابعة للإمام، ولو بعد السلام، كالمفرد باتفاق الأئمة.



[٢٣/٢٤٤] وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه:

فصل

فأما صلاة الجماعة، فاتبع ما دل عليه الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة من وجوبها، مع عدم العذر، وسقوطها بالعذر.

وتقديم الأئمة بما قدم به النبي ﷺ حيث قال: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله». فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة»^(٢). فيفرق بين العلم بالكتاب، أو العلم بالسنة، كما دل عليه الحديث. وإنما يكون

وحديث التفضيل محمول على حال العذر. كما في قوله: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، وصلاة القائم على النصف من صلاة» [٢٣/٢٤٢] القاعد»^(٣). وهذا عام في الفرض والنفل.

والإنسان ليس له أن يصلي الفرض قاعدًا أو نائمًا، إلا في حال العذر، وليس له أن يتطوع نائمًا عند جماهير السلف، والخلف، إلا وجهًا في مذهب الشافعي وأحد.

ومعلوم أن التطوع بالصلاة مضطجعًا بدعة، لم يفعلها أحد من السلف، وقوله ﷺ: «إذا مرض العبد أو سافر، كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»^(٤)، يدل على أنه يكتب له لأجل نيته، وإن كان لا يعمل عادته قبل المرض والسفر فهذا يقتضي أن من ترك الجماعة لمرض أو سفر وكان يعتادها، كتب له أجر الجماعة. وإن لم يكن يعتادها، لم يكن يكتب له. وإن كان في الحالين إن ما له بنفس الفعل صلاة منفرد وكذلك المريض إذا صلى قاعدًا أو مضطجعًا. وعلى هذا القول، فإذا صلى الرجل وحده وأمكنه أن يصلي بعد ذلك في جماعة فعل ذلك، وإن لم يمكنه فعل الجماعة، استغفر الله، كمن فاتته الجمعة وصل ظهرًا، وإن قصد الرجل الجماعة ووجدتهم قد صلوا كان له أجر من صلى في الجماعة، كما وردت به السنة عن النبي ﷺ.

وإذا أدرك مع الإمام ركعة، فقد أدرك الجماعة، وإن أدرك أقل [٢٣/٢٤٣] من ركعة، فله بنيتها أجر الجماعة، ولكن هل يكون مدرّكًا للجماعة أو يكون بمنزلة من صلى وحده؟ فيه قولان للعلماء في مذهب الشافعي وأحد.

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٢٣٠) وليس فيه «وصلاة القائم». وإنما المحفوظ «ومن صلى نائمًا...» صحيح ابن ماجه (١٢٣١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٩٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٧٣).

تصل إلا خلفهم. وإن كانت وحدها؛ لأنها منية عن مصافة الرجال، فانفرادها عن الرجال أولى بها من مصافتهم، كما أنها إذا صلت بالنساء، صلت بينهن؛ لأنه أستر لها، كما يصلي إمام العراة بينهم وإن كانت سنة الرجل الكاسي إذا أم أن يتقدم بين يدي الصف.

ونقول: إن الإمام لا يشبه المأموم، فإن سته التقدم لا المصافة، وسنة المؤتمين الاصطفاف. نعم يدل انفراد الإمام والمرأة على جواز انفراد الرجل المأموم لحاجة، وهو ما إذا لم يحصل له مكان يصلي فيه إلا منفردًا، فهذا قياس قول أحد وغيره، ولأن واجبات الصلاة وغيرها تسقط بالأعذار، فليس الاصطفاف إلا بعض واجباتها، فسقط بالعجز في الجماعة، كما يسقط غيره فيها، وفي متن الصلاة.

ولهذا كان تحصيل الجماعة في صلاة الخوف والمرض ونحوهما، مع استدبار القبلة، والعمل الكثير، ومفارقة الإمام، ومع ترك المريض القيام - أولى من أن يصلوا وحدانًا؛ ولهذا ذهب بعض أصحاب أحد إلى أنه يجوز تقديم المؤتم على الإمام عند الحاجة، كحال الزحام ونحوه، وإن كان لا يجوز لغير حاجة، وقد روي في بعض صفات صلاة الخوف.

ولهذا سقط عنده وعند غيره من أئمة السنة ما يعتبر للجماعة من [٢٣/٢٤٧] عدل الإمام، وحل البقعة، ونحو ذلك للحاجة، فجوزوا، بل أوجبوا فعل صلوات الجمعة والعيدين والخوف والمناسك ونحو ذلك خلف الأئمة الفاجرين، وفي الأمكنة المفصوبة إذا أفضى ترك ذلك إلى ترك الجمعة والجماعة، أو إلى فتنة في الأمة، ونحو ذلك. كما جاء في حديث جابر: «لا يؤمن فاجر مؤمنًا إلا أن يقهره سلطان يخاف سيفه، أو سوطه»^(١)؛ لأن غاية ذلك أن

ترجيح بعض الأئمة على بعض إذا استويا في المعرفة بإقام الصلاة على الوجه المشروع، وفعلها على السنة، وفي دين الإمام الذي يخرج به المأموم عن نقص الصلاة خلفه. فإذا استويا في كمال الصلاة منها وخلفهما، قدم الأقرأ، ثم الأعلم بالسنة، وإلا ففضل الصلاة في نفسها مقدم على صفة إمامها، وما يحتاج إليه من العلم والدين فيها مقدم على ما يستحب من ذلك.

[٢٣/٢٤٥] وغيره قد يقول هي سنة مؤكدة. وقد يقول هي فرض على الكفاية.

ولهم في تقديم الأئمة خلاف، ويأمرهم بإقامة الصفوف فيها، كما أمر به النبي ﷺ من سنتها الخمس: وهي تقويم الصفوف، ورصها، وتقاربها، وسد الأول فالأول، وتوسيط الإمام حتى ينهى عما نهى عنه النبي ﷺ من صلاة المنفرد خلف الصف، ويأمره بالإعادة، كما أمر به النبي ﷺ في حديثين ثابتين عنه. فإنه أمر المنفرد خلف الصف بالإعادة، كما أمر بالمسيء في صلاته بالإعادة، وكما أمر بالمسيء في وضوئه الذي ترك موضع ظفر من قدمه لم يمسه الماء بالإعادة، فهذه المواضع دلت على اشتراط الطهارة، والاصطفاف في الصلاة، والإتيان بأركانها.

والذين خالفوا حديث المنفرد خلف الصف كأبي حنيفة ومالك والشافعي، منهم من لم يلغها، أو لم يثبت عنده. والشافعي رآه معارضًا بكون الإمام يصلي وحده، ويكون «مليكة» جدة أنس صلت خلفهم، ويحدث أبي بكر لما ركع دون الصف.

وأما أحد، فأصله في الأحاديث إذا تعارضت في قضيتين متشابهتين غير متماثلتين، فإنه يستعمل كل حديث على وجهه، ولا يرد أحدهما [٢٣/٢٤٦] بالآخر. فيقول في مثل هذه: المرأة إذا كانت مع النساء، صلت بينهن. وأما إذا كانت مع الرجال، لم

(١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٠٨١)، والعقيل في «الضعفاء»

والثالثة: الجواز مطلقاً، كقول الشافعي؛ ولهذا جوز أحد على المشهور عنه أن تؤم المرأة الرجال لحاجة، مثل أن تكون قارئة، وهم غير قارئين فتصلي بهم التراويح، كما أذن النبي ﷺ لأم ورقة أن تؤم أهل دارها، وجعل لها مؤذناً. وتأخر خلفهم، وإن كانوا مأمومين بها للحاجة، وهو حجة لمن يجوز تقدم المأموم لحاجة هذا مع ما روي عنه ﷺ من قوله: «لا تؤمَّن امرأة [٢٣/٢٤٩] رجلاً»^(١) وأن المنع من إمامة المرأة بالرجال قول عامة العلماء.

ولهذا الأصل استعمل أحمد ما استفاض عن النبي ﷺ من قوله في الإمام: «إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون»^(٢) وأنه علل ذلك بأنه يشبه قيام الأعاجم بعضهم لبعض، فسقط عن المأمومين القيام لما في القيام من القسلة التي أشار إليها النبي ﷺ من مخالفة الإمام، والتشبه بالأعاجم في القيام له. وكذلك عمل أئمة الصحابة بعده لما اعتلوا فصلوا قعوداً، والناس خلفهم قعود، كأسيد بن الحضير. ولكن كره هذا لغير الإمام الراتب؛ إذ لا حاجة إلى نقص الصلاة في الالتزام به. ولهذا كرهه أيضاً إذا مرض الإمام الراتب مرضاً مزمناً؛ لأنه يتعين - حيثئذ - انصرافه عن الإمامة، ولم ير هذا منسوخاً بكونه في مرضه صلى في أثناء الصلاة قاعداً وهم قيام، لعدم المنافاة بين ما أمر به وبين ما فعله، ولأن الصحابة فعلوا ما أمر به بعد موته، مع شهودهم لفعله.

فيفرق بين القعود من أول الصلاة، والقعود في أثنائها، إذ يجوز الأمران جميعاً. إذ ليس في الفعل تحريم للمأموم به بحال، مع ما في هذه المسائل من الكلام الدقيق الذي ليس هذا موضعه.

وإنما الغرض التنبيه على قواعد الشريعة التي

يكون عدل الإمام واجباً، فيسقط بالعذر، كما سقط كثير من الواجبات في جماعة الخوف بالعذر.

ومن اهتدى لهذا الأصل. وهو أن نفس واجبات الصلاة تسقط بالعذر، فكذلك الواجبات في الجماعات ونحوها، فقد هدي لما جاءت به السنة من التوسط بين إهمال بعض واجبات الشريعة رأساً، كما قد يتل به بعضهم، وبين الإسراف في ذلك الواجب حتى يفضي إلى ترك غيره من الواجبات التي هي أؤكد منه عند المعجز عنه. وإن كان ذلك الأؤكد مقدوراً عليه، كما قد يتل به آخرون، فإن فعل المقدور عليه من ذلك دون المعجوز عنه هو الوسط بين الأمرين.

وعلى هذا الأصل تنبني مسائل الهجرة والعزم، التي هي أصل «مسألة الإمامة» بحيث لا يفعل ولا تسع القدرة، ولهذا كان أحد في المنصوص عنه وطائفة من أصحابه يقول: يجوز اقتداء المقترض بالمتنفل للحاجة، كما في صلاة الخوف. وكما لو كان المقترض غير قارئ كما في حديث [٢٣/٢٤٨] عمرو بن سلمة، ومعاذ، ونحو ذلك. وإن كان لا يجوز له غير حاجة على إحدى الروايتين عنه. فأما إذا جوزة مطلقاً، فلا كلام. وإن كان من أصحابه من لا يجوز به حال، فصارت الأقوال في مذهبه وغير مذهبه ثلاثة. والمنع مطلقاً هو المشهور عن أبي حنيفة ومالك، كما أن الجواز مطلقاً هو قول الشافعي.

ويشبه هذا مفارقة المأموم إمامه قبل السلام، فعنه ثلاث روايات:

أوسطها: جواز ذلك للحاجة، كما تفعل الطائفة الأولى في صلاة الخوف، وكما فعل الذي طول عليه معاذ صلاة العشاء الآخرة، لما شق عليه طول الصلاة. والثانية: المنع مطلقاً، كقول أبي حنيفة.

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٠٨١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١١).

(٢٤٠)، وابن عدي (٢١٥، ٢١٦)، والبيهقي (٩٠/٢).

(١٧١)، كنا قال الشيخ الألباني في «الإرواء» (٥٩١).

التفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف^(٢).

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من الحطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»^(٣). وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة قال: أتى النبي ﷺ رجل أعمى، فقال: يا رسول الله، ليس لي قائد يقودني إلى المسجد. فسأله أن يرخص له أن يصلي في بيته، فرخص له، فلما ولى دعاه فقال: «اتمسك النداء بالصلاة؟» قال: نعم، قال: «أجب»^(٤)، وفي رواية في «السنن»: قال: «اتمسك النداء؟» قال: نعم، قال: «لا أجد لك رخصة»^(٥).

وفي «السنن» عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من سمع النداء فلم يمنعه من اتباعه عذر، قالوا: ما العذر؟ قال: «خوف أو مرض، لم تقبل منه الصلاة التي صلى»^(٦). رواه أبو داود.

وصلاة الجماعة من الأمور المؤكدة في الدين باتفاق المسلمين. [٢٣/٢٥٢] وهي فرض على الأعيان عند أكثر السلف، وأئمة أهل الحديث، كأحمد وإسحاق، وغيرهما، وطائفة من أصحاب الشافعي، وغيرهم، وهي فرض على الكفاية عند طوائف من أصحاب الشافعي، وغيرهم، وهو المرجح عند أصحاب الشافعي.

والمصّر على ترك الصلاة في الجماعة، رجل سوء ينكر عليه ويزجر على ذلك، بل يعاقب عليه، وترد شهادته. وإن قيل: إنها سنة مؤكدة. وأما من كان معروفاً بالفسق مضيقاً للصلاة، فهذا داخل في قوله:

تعرفها القلوب الصحيحة، [٢٣/٢٥٠] التي دل عليها قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١)، وأنه إذا تعذر جمع الواجبين قدم أرجحهما، وسقط الآخر بالوجه الشرعي، والتنبيه على ضوابط من مأخذ العلماء رضي الله عنهم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ أَقْوَامٍ يَسْمَعُونَ الدَّاعِيَ وَلَمْ يَجِئُوا؟ وَفِيهِمْ مَنْ يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ، وَفِيهِمْ مَنْ لَا تَرَاهُ يَصَلِّي، وَيَرَاهُ جَمَاعَةً مِنَ النَّاسِ، وَلَا يَرُونَهُ بِالصَّلَاةِ، وَحَالَهُ لَمْ تَرْضَ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ مِنْ جِهَةِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا. فَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ يَرَاهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يُؤَيِّدَ عَنْهُ أَوْ يَسْلَمَ عَلَيْهِ؟ أَتُونَا مَا جُورِينَ.

وأيضاً، هل يجوز لرجلٍ إذا كان إماماً في المسجد الذي هو فيه لم يصل فيه إلا نقران أو ثلاثة في بعض الأيام هو يصلي فيه احتساباً؟ وأيضاً، إن كان يصلي فيه بأجرة لا ما يطلب الصلاة في غيره إلا لأجل فضل الجماعة، وهل يجوز ذلك؟ أَتُونَا يَرْحِمُكَ اللَّهُ.

فأجاب:

الصلاة في الجوامع التي تقام في المساجد من شعائر الإسلام الظاهرة، وستة الهادية. كما في «الصحيح» عن ابن مسعود أنه قال: إن هذه الصلوات الخمس في المسجد الذي تقام فيه الصلاة [٢٣/٢٥١] من سنن الهدى، وإن الله شرع لنيكم سنن الهدى، وإنكم لو صليتم في بيوتكم كما صل هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لفلسنكم، وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٥٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٦٥٣).

(٥) حسن صحيح: أخرجه أبو داود (٥٥٢).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٥١).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

[٢٥٤/٢٣] وَسُئِلَ رحمه الله: عن رجل جاز للمسجد ولم يحضر مع الجماعة الصلاة ويحتج بذكره؟

فأجاب:

الحمد لله. يؤمر بالصلاة مع المسلمين، فإن كان لا يصلي، فإنه يستأب. فإن تاب، وإلا قتل. وإذا ظهر منه الإهمال للصلاة لم يقبل قوله: إذا فرغت صليت، بل من ظهر كذبه لم يقبل قوله، ويلزم بما أمر الله به ورسوله.



وَسُئِلَ رحمه الله: عن رجلين تنازعا في «صلاة الفذ» فقال أحدهما: قال ﷺ: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بخمس وعشرين»، وقال الآخر: متى كانت الجماعة في غير مسجد، فهي كصلاة الفذ.

فأجاب:

ليست الجماعة كصلاة الفذ، بل الجماعة أفضل ولو كانت في غير المسجد، لكن تنازع العلماء فيمن صلى جماعة في بيته، هل [٢٥٥/٢٣] يسقط عنه حضور الجماعة في المسجد، أم لا بد من حضور الجماعة في المسجد؟ والذي ينبغي له ألا يترك حضور الجماعة في المسجد إلا لعذر كما دلت على ذلك السنن والآثار. والله أعلم.



وَسُئِلَ رحمه الله تعالى: عن رجل أدرك آخر جماعة، ويعد هذه الجماعة جماعة أخرى، فهل يستحب له متابعة هؤلاء في آخر الصلاة؟ أو ينتظر الجماعة الأخرى؟

«خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ فَتَرْتَفَعُونَ عَلَيْهَا» [مريم: ٥٩]، ونجس عقوبته على ذلك بما يدعو إلى ترك المحرمات وفعل الواجبات.

ومن كان إماماً راتباً في مسجد، فصلاته فيه إذا لم تقم الجماعة إلا به أفضل من صلاته في غيره، وإن كان أكثر جماعة.

ومن عرف منه التظاهر بترك الواجبات، أو فعل المحرمات، فإنه يستحق أن يجبر، ولا يسلم عليه تعزيراً له على ذلك، حتى يتوب. والله سبحانه أعلم.



[٢٥٣/٢٣] وَسُئِلَ - رحمه الله - : عن رجل يقتدى به في ترك صلاة الجماعة؟

فأجاب:

من اعتقد أن الصلاة في بيته أفضل من صلاة الجماعة في مساجد المسلمين، فهو ضال مبتدع باتفاق المسلمين؛ فإن صلاة الجماعة إما فرض على الأعيان، وإما فرض على الكفاية.

والأدلة من الكتاب والسنة أنها واجبة على الأعيان، ومن قال: إنها سنة مؤكدة، ولم يوجبها، فإنه يذم من داوم على تركها، حتى إن من داوم على ترك السنة التي هي دون الجماعة، سقطت عدالته عندهم، ولم تقبل شهادته، فكيف بمن يداوم على ترك الجماعة؟! فإنه يؤمر بها باتفاق المسلمين، ويلام على تركها، فلا يمكن من حكم ولا شهادة ولا فتيا مع إصراره على ترك السنن الراتبة، التي هي دون الجماعة، فكيف بالجماعة التي هي أعظم شعائر الإسلام؟ والله أعلم.



فأجاب:

أما إذا أدرك أقل من ركعة، فهذا مبني على أنه هل يكون مدرّكاً للجماعة بأقل من ركعة، أم لا بد من إدراك ركعة؟ فمذهب أبي حنيفة: أنه يكون مدرّكاً، وطرده قياسه في ذلك حتى قال في الجمعة: يكون مدرّكاً لها بإدراك القعدة فيتجمع الجمعة. ومذهب مالك: أنه لا يكون مدرّكاً إلا بإدراك ركعة، وطرده المسألة في ذلك حتى فُيِّنَ أدرك من آخر الوقت. فإن المواضع التي تذكر فيها هذه المسألة أنواع:

أحدها: الجمعة.

والثاني: فضل الجماعة.

[٢٣/٢٥٦] والثالث: إدراك المسافر من صلاة

المقيم.

والرابع: إدراك بعض الصلاة قبل خروج الوقت، كإدراك بعض الفجر قبل طلوع الشمس.

والخامس: إدراك آخر الوقت، كالحائض تطهر، والمجنون يفيق، والكافر يسلم في آخر الوقت.

والسادس: إدراك ذلك من أول الوقت عند من يقول إن الوجوب بذلك، فإن في هذا الأصل السادس نزاعاً. وأما مذهب الشافعي وأحمد فقالا في الجمعة يقول مالك: لاتفاق الصحابة على ذلك، فإنهم قالوا فيمن أدرك من الجمعة ركعة: يصلي إليها أخرى، ومن أدركهم في التشهد صل أربعاً.

وأما سائر المسائل، ففيها نزاع في مذهب الشافعي وأحمد، وهما قولان للشافعي، وروايتان عن أحمد، وكثير من أصحابهما يرجع قول أبي حنيفة.

والأظهر هو مذهب مالك، كما ذكره الخرقي في بعض الصور، وذلك أنه قد ثبت في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك [٢٣/٢٥٧]

الصلاة»^(١) فهذا نص عام في جميع صور إدراك ركعة من الصلاة، سواء كان إدراك جماعة أو إدراك الوقت. وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الفجر، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»^(٢). وهذا نص في ركعة في الوقت.

وقد عارض هذا بعضهم بأن في بعض الطرق: «من أدرك سجدة»، وظنوا أن هذا يتناول ما إذا أدرك السجدة الأولى، وهذا باطل. فإن المراد بالسجدة الركعة، كما في حديث ابن عمر: حفظت عن رسول الله ﷺ سجدتين قبل الظهر، وسجدتين بعدها وسجدتين بعد المغرب^(٣)... إلى آخره. وفي اللفظ المشهور: ركعتين^(٤). وكما روي: أنه كان يصلي بعد الوتر سجدتين^(٥)، وهما ركعتان، كما جاء ذلك مفسراً في الحديث الصحيح. ومن سجد بعد الوتر سجدتين مجردتين عملاً بهذا، فهو غلط باتفاق الأئمة.

وأيضاً، فإن الحكم عندهم ليس متعلقاً بإدراك سجدة من السجدتين، فعلم أنهم لم يقولوا بالحديث. فعلى هذا، إذا كان المدرك أقل من ركعة وكان بعدها جماعة أخرى فصلى معهم في جماعة صلاة تامة، فهذا أفضل. فإن هذا يكون مصلحاً في جماعة؛ بخلاف الأول، وإن كان المدرك ركعة أو كان أقل من ركعة، وقلنا إنه يكون به مدرّكاً للجماعة، فهنا قد تعرض إدراكه [٢٣/٢٥٨] لهذه الجماعة، وإدراكه للثانية من أولها، فإن إدراك الجماعة من أولها أفضل. كما جاء في إدراكها بحدّها. فإن كانت الجماعةتان سواء، فالثانية

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١١٧٣)، ومسلم (٧٢٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١١٦٩).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٤٧١)، وابن ماجه (١١٩٥)، بلفظ:

«كان يصلي بعد الوتر ركعتين»، وصححه الشيخ الألباني

في «صحيح سنن الترمذي».

واجباً على الفور.

وإذا صلى مع الجماعة نوى بالجماعة معادة، وكانت الأولى فرضاً والثانية نفلًا على الصحيح، كما دل عليه هذا الحديث وغيره. وقيل: الفرض أكملها. وقيل: ذلك إلى الله تعالى، والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عن حديث يزيد بن الأسود قال: شهدت حجة رسول الله ﷺ وصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف، فلما قضى الصلاة وانحرف، فإذا هو برجلين في أخريات القوم لم يصليا، فقال: [٢٣/٢٦٠] «علي بهما»، فإذا بهما ترعد فرائصهما، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟» فقالا: يا رسول الله، إنا كنا صلينا في رحالتنا، قال: «فلا تفعلنا، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم، فإنها لكما نافلة»^(١).

والثاني: عن سلمان بن سالم قال: رأيت عبد الله بن عمر جالساً على البلاط، والناس يصلون، فقلت يا عبد الله، ما لك لا تصل؟ فقال: إني قد صليت وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تعاد صلاة مرتين»^(٢)، فما الجمع بين هذا وهذا؟

فأجاب:

الحمد لله. أما حديث ابن عمر فهو في الإعادة مطلقاً من غير سبب. ولا ريب أن هذا منهي عنه، وأنه يكره للرجل أن يقصد إعادة الصلاة من غير سبب يقتضي الإعادة، إذ لو كان مشروعاً للصلاة

أفضل. وإن تميزت الأولى بكمال الفضيلة، أو كثرة الجمع، أو فضل الإمام، أو كونها الراتبة، فهي في هذه الجهة أفضل، وتلك من جهة إدراكها بحددها أفضل، وقد يترجح هذا تارة وهذا تارة. وأما إن قدر أن الثانية أكمل أفعلاً، وإماماً، أو جماعة، فهنا قد ترجحت من وجه آخر.

ومثل هذه المسألة لم تكن تعرف في السلف إلا إذا كان مدرئاً لمسجد آخر، فإنه لم يكن يصلي في المسجد الواحد إماماً راتباً، وكانت الجماعة تتوفر مع الإمام الراتب، ولا ريب أن صلاته مع الإمام الراتب في المسجد جماعة - ولو ركعة - خير من صلاته في بيته ولو كان جماعة. والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عن رجل صلى فرضه، ثم أتى مسجد جماعة فوجدهم يصلون، فهل له أن يصلي مع الجماعة من الفائت؟

فأجاب:

إذا صلى الرجل الفريضة ثم أتى مسجداً تقام فيه تلك [٢٣/٢٥٩] الصلاة، فليصلها معهم، سواء كان عليه فاتة أو لم يكن، كما أمر النبي ﷺ بذلك حيث قال لرجلين لم يصليا مع الناس: فقال: «ما لكما لم تصليا؟ ألسنما مسلمين؟» فقالا: يا رسول الله، صلينا في رحالتنا. فقال: «إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم، فإنها لكما نافلة»^(١).

ومن عليه فاتة، فعليه أن يبادر إلى قضائها على الفور، سواء فاتته عمدًا أو سهواً، عند جمهور العلماء. كمالك وأحمد وأبي حنيفة، وغيرهم. وكذلك الراجح في مذهب الشافعي أنها إذا فاتت عمدًا، كان قضاؤها

(٢) السابق نفسه.

(٣) صحيح: أخرجه النسائي (١١٤/٢)، والعلبت صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧٣٦٥).

(١) صحيح: أخرجه النسائي (١١٢/٢).

وعما جاء فيه الإعادة لسبب ما ثبت أن النبي ﷺ في بعض صلوات الخوف صلى بهم الصلاة مرتين، صلى بطاقة ركعتين، [٢٣/٢٦٢] ثم سلم، ثم صلى بطاقة أخرى ركعتين ثم سلم، ومثل هذا حديث معاذ بن جبل لما كان يصلي خلف النبي ﷺ، فهذا إعادة أيضًا، وصلاة مرتين.

والعلماء متنازعون في مثل هذا - وهي مسألة اقتناء المفترض بالمختل - على ثلاثة أقوال:

ف قيل: لا يجوز كقول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات. وقيل: يجوز كقول الشافعي وأحمد في رواية ثانية. وقيل: يجوز للحاجة مثل حال الخوف، والحاجة إلى الاتهام بالمطوع، ولا يجوز لغيرها كرواية ثالثة عن أحمد. وشبه هذا إعادة صلاة الجنابة لمن صلى عليها أولاً؛ فإن هذا لا يشرع بغير سبب باتفاق العلماء، بل لو صلى عليها مرة ثانية، ثم حضر من لم يصل. فهل يصلي عليها؟ على قولين للعلماء. قيل: يصلي عليها، وهو مذهب الشافعي وأحمد، ويصلي عندهما على القبر، لما ثبت عن النبي ﷺ، وعن غير واحد من الصحابة، أنهم صلوا على جنازة بعد ما صلى عليها غيرهم. وعند أبي حنيفة ومالك ينهى عن ذلك، كما ينهيان عن إقامة الجماعة في المسجد مرة بعد مرة، قالوا: لأن الفرض يسقط بالصلاة الأولى، فتكون الثانية نافلة، والصلاة على الجنابة لا تطوع بها. وهذا بخلاف من يصلي الفريضة، فإنه يصليها باتفاق المسلمين؛ لأنها واجبة [٢٣/٢٦٣] عليه، وأصحاب الشافعي وأحمد يجيبون بجوابين:

أحدهما: أن الثانية تقع فرضاً عمن فعلها، وكذلك يقولون في سائر فروض الكفايات: أن من فعلها أسقط بها فرض نفسه، وإن كان غيره قد فعلها، فهو غير بين أن يكفي بإسقاط ذلك، وبين أن يسقط الفرض بفعل نفسه. وقيل: بل هي نافلة، ويمنعون

الشرعية عدد معين، كان يمكن الإنسان أن يصلي الظهر مرات، والعصر مرات، ونحو ذلك، ومثل هذا لا ريب في كراهته.

وأما حديث ابن الأسود: فهو إعادة مقيدة بسبب اقتضى الإعادة، وهو قوله: «إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة، فصليا معهم، فإنها لكما نافلة»^(١).

فسبب الإعادة هنا حضور الجماعة الراجعة، ويستحب لمن صلى ثم حضر جماعة رابعة أن يصلي معهم.

[٢٣/٢٦١] لكن من العلماء من يستحب الإعادة مطلقاً، كالشافعي وأحمد. ومنهم من يستحبها إذا كانت الثانية أكمل، كمالك. فإذا أعادها، فالأولى هي الفريضة، عند أحمد وأبي حنيفة، والشافعي في أحد القولين. لقوله في هذا الحديث: «فإنها لكما نافلة». وكذلك قال في الحديث الصحيح: «إنه سيكون أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، فصلوا الصلاة لوقتها، ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافلة»^(٢). وهذا - أيضاً - يتضمن إعادتها لسبب، ويتضمن أن الثانية نافلة. وقيل: الفريضة أكملها. وقيل: ذلك إلى الله.

وعما جاء في الإعادة لسبب: الحديث الذي في «سنن أبي داود» لما قال النبي ﷺ: «ألا رجل يتصدق على هذا يصلي معه»^(٣). فهذا هذا المتصدق قد أعاد الصلاة ليحصل لذلك المصلي فضيلة الجماعة، ثم الإعادة المأمور بها مشروعة عند الشافعي وأحمد ومالك وقت النهي، وعند أبي حنيفة لا تشرع وقت النهي.

وأما المغرب: فهل تعاد على صفتها أم تشفع بركعة أم لا تعاد؟ على ثلاثة أقوال مشهورة للفقهاء.

(١) صحيح: أخرجه النسائي (١١٢/٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٤٨).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٦٤/٣)، وأبو داود (٥٧٤)، والبيهقي

(٣٠٣/٢)، والدارمي (٣٦٧/١)، والحديث صححه

الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٦٥٢).

بعد طلوع الفجر ركعتين سنة، والفريضة ركعتان، وليس بين طلوع الفجر والفريضة سنة إلا ركعتان، والفريضة تسمى صلاة الفجر، وصلاة الغداة، وكذلك السنة تسمى سنة الفجر، وسنة الصبح، وركعتي الفجر، ونحو ذلك. والله أعلم.



[٢٣/٢٦٥] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ؟

فأجاب:

الحمد لله. للعلماء فيه نزاع واضطراب مع عموم الحاجة إليه. وأصول الأقوال ثلاثة: طرفان، ووسط.

فأحد الطرفين: أنه لا يقرأ خلف الإمام بحال.

والثاني: أنه يقرأ خلف الإمام بكل حال.

والثالث: وهو قول أكثر السلف، أنه إذا سمع قراءة الإمام أنصت، ولم يقرأ، فإن استماعه لقراءة الإمام خير من قراءته، وإذا لم يسمع قراءته قرأ لنفسه، فإن قراءته خير من سكوته، فالاستماع لقراءة الإمام أفضل من القراءة، والقراءة أفضل من السكوت، هذا قول جمهور العلماء كمالك وأحمد بن حنبل وجمهور أصحابها، وطائفة من أصحاب الشافعي، وأبي حنيفة، وهو القول القديم للشافعي، وقول محمد بن الحسن.

[٢٣/٢٦٦] وعلى هذا القول: فهل القراءة حال مخافة الإمام بالفاتحة واجبة على المأموم؟ أو مستحبة؟ على قولين في مذهب أحمد.

أشهرهما أنها مستحبة، وهو قول الشافعي في القديم. والاستماع حال جهر الإمام: هل هو واجب أو مستحب؟ والقراءة إذا سمع قراءة الإمام هل هي محرمة أو مكروهة؟ وهل تبطل الصلاة إذا قرأ؟ على

قول القائل: إن صلاة الجنائزة لا يتطوع بها، بل قد يتطوع بها، إذا كان هناك سبب يقتضي ذلك.

وينبغي على هذين المأخذين: أنه إذا حضر الجنائزة من لم يصل أو لا فهل لمن صل عليها أو لا أن يصل معه تبعاً كما يفعل مثل هذا في المكتوبة؟ على وجهين. قيل: لا يجوز هنا؛ لأن فعله هنا نفل بلا نزاع. وهي لا يتنفل بها. وقيل: بل له الإعادة؛ فإن النبي ﷺ لما صلى على القبر، صل خلفه من كان قد صلى أولاً، وهذا أقرب. فإن هذه الإعادة بسبب اقتضاء، لا إعادة مقصودة وهذا سائغ في المكتوبة والجنائزة. والله أعلم. وصل الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



[٢٣/٢٦٤] وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَمَّنْ يَجِدُ الصَّلَاةَ قَدْ أُقِيمَتْ. فَأَيُّهَا أَفْضَلُ: صَلَاةُ الْفَرِيضَةِ أَوْ يَأْتِي بِالسَّنَةِ وَيُلْحِقُ الْإِمَامَ وَلَوْ فِي التَّشْهَدِ؟ وَهَلْ رَكَعَتَا الْفَجْرِ سَنَةٌ لِلصَّبْحِ أَمْ لَا؟

فأجاب:

قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»^(١)، وفي رواية: «فلا صلاة إلا التي أقيمت»^(٢)، فإذا أقيمت الصلاة فلا يشتغل بتحية المسجد ولا بسنة الفجر، وقد اتفق العلماء على أنه لا يشتغل عنها بتحية المسجد.

ولكن تنازعوا في سنة الفجر: والصواب أنه إذا سمع الإقامة، فلا يصلّي السنة لا في بيته ولا في غير بيته. بل يقضيها إن شاء بعد الفرض. والسنة أن يصلّي

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧١٠).

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٣٥٢/٢)، والطبراني في «الأوسط» (٨٦٥٤)، والحدّث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٩٤).

مثله، سوى ظل الزوال صحت صلاته، والمغرب - أيضًا - تجزئ باتفاقهم إذا صلى بعد الغروب، والعشاء تجزئ باتفاقهم إذا صلى بعد مغيب الشفق الأبيض، إلى ثلث الليل، والفجر [٢٣/٢٦٨] تجزئ باتفاقهم إذا صلاها بعد طلوع الفجر إلى الإسفار الشديد. وأما العصر فهذا يقول: تصل إلى المثلين. وهذا يقول: لا تصل إلا بعد المثلين. والصحيح أنها تصل من حين يصير ظل كل شيء مثله إلى اصفرار الشمس، فوقتها أوسع، كما قاله هؤلاء، وهؤلاء. وعلى هذا تدل الأحاديث الصحيحة المندنية، وهو قول أبي يوسف، ومحمد بن الحسن وهو الرواية الأخرى عن أحمد. والمقصود هنا: أن من المسائل مسائل لا يمكن أن يعمل فيها يقول يجمع عليه، لكن والله الحمد القول الصحيح عليه دلائل شرعية تبين الحق.

ومن ذلك فسخ الحج إلى العمرة، فإن الحج الذي اتفق الأمة على جوازه، أن يهل متمتعًا ويحرم بعمره ابتداء، ويهل قارنًا وقد ساق المهدي، فأما إن أفرد أو قرن ولم يسق المهدي، ففي حجه نزاع بين السلف والخلف.

والمقصود هنا: القراءة خلف الإمام فنقول: إذا جهر الإمام استمع لقراءته، فإن كان لا يسمع بعده، فإنه يقرأ في أصح القولين، وهو قول أحمد وغيره، وإن كان لا يسمع لصممه، أو كان يسمع [٢٣/٢٦٩] مهمة الإمام ولا يفقه ما يقول، ففيه قولان في مذهب أحمد، وغيره.

والأظهر أنه يقرأ؛ لأن الأفضل أن يكون إما مستمعًا، وإما قارنًا، وهذا ليس بمستمتع، ولا يحصل له مقصود السماع، فقراءته أفضل من سكوته، فنذكر الدليل علي الفصلين، علي أنه في حال الجهر يستمع، وأنه في حال المخافة يقرأ.

فالدليل على الأول: الكتاب والسنة والاعتبار:

قولين في مذهب أحمد، وغيره:

أحدهما: أن القراءة حيتذ محرمة، وإذا قرأ بطلت صلاته، وهذا أحد الوجهين اللذين حكاهما أبو عبد الله بن حامد، في مذهب أحمد.

والثاني: أن الصلاة لا تبطل بذلك، وهو قول الأكثرين، وهو المشهور من مذهب أحمد. ونظير هذا: إذا قرأ حال ركوعه وسجوده: هل تبطل الصلاة؟ على وجهين في مذهب أحمد؛ لأن النبي ﷺ نهى أن يقرأ القرآن راكعًا أو ساجدًا.

والذين قالوا: يقرأ حال الجهر، والمخافة، إنما يأمرونه أن يقرأ حال الجهر بالفاتحة خاصة، وما زاد على الفاتحة، فإن المشروع أن يكون فيه مستمعًا لا قارئًا.

[٢٣/٢٦٧] وهل قراءته للفاتحة مع الجهر واجبة أو مستحبة؟

على قولين:

أحدهما: أنها واجبة. وهو قول الشافعي في الجديد، وقول ابن حزم.

والثاني: أنها مستحبة، وهو قول الأوزاعي، والليث بن سعد، واختيار جدي أبي البركات، ولا سبيل إلى الاحتياط في الخروج من الخلاف في هذه المسألة، كما لا سبيل إلى الخروج من الخلاف في وقت العصر، وفي فسخ الحج، ونحو ذلك من المسائل.

يتعين في مثل ذلك النظر فيما يوجبه الدليل الشرعي، وذلك أن كثيرًا من العلماء يقول: صلاة العصر يخرج وقتها إذا صار ظل كل شيء مثليه، كالمشهور من مذهب مالك، والشافعي، وهو إحدى الروايتين عن أحمد.

وأبو حنيفة يقول: حيثذ يدخل وقتها، ولم يتفقوا على وقت تجوز فيه صلاة العصر، بخلاف غيرها فإنه إذا صلى الظهر بعد الزوال بعد مصير ظل كل شيء

استماعها إلى قراءتها، إنها يعدل لأن قراءتها عنده أفضل من الاستماع، وهذا غلط يخالف النص والإجماع، فإن الكتاب والسنة أمرت المؤتمر بالاستماع دون القراءة، والأمة متفقة على أن استماعه لما زاد على الفاتحة أفضل من قراءته لما زاد عليها.

[٢٣/٢٧١] فلو كانت القراءة لما يقرؤه الإمام أفضل من الاستماع لقراءته، لكان قراءة المأموم أفضل من قراءته لما زاد على الفاتحة، وهذا لم يقل به أحد وإنما نازع من نازع في الفاتحة لظنه أنها واجبة على المأموم مع الجهر، أو مستحبة له حيث.

وجوابه:

أن المصلحة الحاصلة له بالقراءة يحصل بالاستماع ما هو أفضل منها، بدليل استماعه لما زاد على الفاتحة، فلو لا أنه يحصل له بالاستماع ما هو أفضل من القراءة لكان الأولى أن يفعل أفضل الأمرين، وهو القراءة، فلما دل الكتاب السنة والإجماع على أن الاستماع أفضل له من القراءة، عُلِمَ أن المستمع يحصل له أفضل مما يحصل للقارئ، وهذا المعنى موجود في الفاتحة وغيرها، فالمستمع لقراءة الإمام يحصل له أفضل مما يحصل بالقراءة، وحيث، فلا يجوز أن يؤمر بالأدنى وينهى عن الأعلى.

وثبت أنه في هذا الحال قراءة الإمام له قراءة، كما قال ذلك جماهير السلف والخلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان. وفي ذلك الحديث المعروف عن النبي ﷺ أنه قال: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة».

وهذا الحديث روي مرسلًا، ومستندًا لكن أكثر الأئمة الثقات روه مرسلًا عن عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ، وأسنده بعضهم، ورواه ابن ماجه مستندًا^(١)، وهذا المرسل قد عضده [٢٣/٢٧٢] ظاهر

أما الأول: فإنه تعالى قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وقد استفاض عن السلف أنها نزلت في القراءة في الصلاة، وقال بعضهم: في الخطبة، وذكر أحمد بن حنبل الإجماع على أنها نزلت في ذلك، وذكر الإجماع على أنه لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر.

ثم يقول: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ لفظ عام، فإما أن يختص القراءة في الصلاة، أو في القراءة في غير الصلاة، أو يعمها. والثاني باطل قطعًا؛ لأنه لم يقل أحد من المسلمين: إنه يجب الاستماع خارج الصلاة، ولا يجب في [٢٣/٢٧٠] الصلاة، ولأن استماع المستمع إلى قراءة الإمام الذي يأتي به ويجب عليه متابعتها أولى من استماعه إلى قراءة من يقرأ خارج الصلاة داخلية في الآية، إما على سبيل الخصوص، وإما على سبيل العموم. وعلى التقديرين، فالآية دالة على أمر المأموم بالإنصات لقراءة الإمام، وسواء كان أمر إيجاب أو استحباب.

فالمقصود حاصل. فإن المراد أن الاستماع أولى من القراءة، وهذا صريح في دلالة الآية على كل تقدير، والمنازع يسلم أن الاستماع مأمور به دون القراءة، فيها زاد على الفاتحة والآية أمرت بالإنصات إذا قرئ القرآن والفاتحة أم القرآن وهي التي لا بد من قراءتها في كل صلاة، والفاتحة أفضل سور القرآن. وهي التي لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها، فيمتنع أن يكون المراد بالآية الاستماع إلى غيرها دونها، مع إطلاق لفظ الآية وعمومها، مع أن قراءتها أكثر وأشهر، وهي أفضل من غيرها. فإن قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾ يتناولها، كما يتناول غيرها، وشموله لها أظهر لفظًا ومعنى. والعاقل عن

(١) حنن: أخرجه ابن ماجه (٨٥٠).

فأنصتوا^(٢). رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. قيل لسلم بن الحجاج: حديث أبي هريرة صحيح؟ يعني: «وإذا قرأ فأنصتوا». قال: هو عندي صحيح. فقيل له: لم لا تضعه ههنا؟ يعني في كتابه، فقال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه.

وروى الزهري عن ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها، فقال: «هل قرأ معي أحد منكم آتفاً» فقال رجل: نعم: يا رسول الله، قال: «إني أقول: ما لي أنازع القرآن^(٣)». قال: فأنتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه النبي ﷺ بالقراءة في الصلوات، حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ. رواه أحمد وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي، والترمذي، وقال: حديث حسن. قال أبو داود: سمعت محمد بن يحيى بن فارس، يقول: قوله: فأنتهى الناس، من كلام الزهري [٢٧٤/٢٣]. وروي عن البخاري نحو ذلك، فقال: في «الكنى» من «التاريخ»، وقال أبو صالح: حدثني الليث، حدثني يوسف عن ابن شهاب، سمعت ابن أكيمة الليثي يحدث أن سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة يقول: صل لنا النبي ﷺ صلاة جهر فيها بالقراءة ثم قال: «هل قرأ منكم أحد معي؟» قلنا: نعم. قال: «إني أقول: ما لي أنازع القرآن؟»^(٤). قال: فأنتهى الناس عن القراءة فيما جهر الإمام، قال الليث: حدثني ابن شهاب ولم يقل فأنتهى الناس،

القرآن والسنة. وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين، ومرسله من أكابر التابعين، ومثل هذا المرسل ينتج به باتفاق الأئمة الأربعة، وغيرهم، وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل.

فتبين أن الاستماع إلى قراءة الإمام أمر دل عليه القرآن دلالة قاطعة؛ لأن هذا من الأمور الظاهرة التي يحتاج إليها جميع الأمة، فكان يابها في القرآن مما يحصل به مقصود البيان، وجاءت السنة موافقة للقرآن. ففي «صحيح مسلم» عن أبي موسى الأشعري قال: إن رسول الله ﷺ خطبنا، فيئ لنا ستنا، وعلمنا صلاتنا، فقال: «أقيموا صفوفكم، ثم ليؤمكم أحدكم، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا»^(٥). وهذا من حديث أبي موسى الطويل المشهور. لكن بعض الرواة زاد فيه على بعض، فمنهم من لم يذكر قوله: «وإذا قرأ فأنصتوا»، ومنهم من ذكرها، وهي زيادة من الثقة، لا تخالف المزيد، بل توافق معناه، ولهذا رواها مسلم في «صحيحه».

فإن الإنصات إلى قراءة القارئ من تمام الالتزام به، فإن من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته، لم يكونوا مؤتمنين به، وهذا مما بين حكمة سقوط القراءة على المأموم، فإن متابعتة لإمامه مقدمة على غيرها، حتى في الأفعال، فإذا أدركه ساجداً سجد معه، وإذا أدركه في وتر من صلاته [٢٧٣/٢٣] تشهد عقب الوتر، وهذا لو فعله منفرداً، لم يميز، وإنما فعله لأجل الالتزام، فيدل على أن الالتزام يجب به ما لا يجب على المنفرد، ويسقط به ما يجب على المنفرد.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ

(٢) صحيح: أخرجه أحمد وابنه (٤٢٠/٢)، وأبو داود (٦٠٤)، والنسائي (١٤٦/١)، وابن ماجه (٨٤٦)، وقد فصل الكلام الشيخ الألباني على طريقته وشواهد في «الإرواء» (٣٩٤).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٣٠١/٢)، وأبو داود (٨٢٦)، والترمذي (٣١٢)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧٠٣٦).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٢٧).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٤٤).

وقال بعضهم: هو قول الزهري.

وقال بعضهم: هو قول ابن أكيمة، والصحيح أنه قول الزهري.

وهذا إذا كان من كلام الزهري، فهو من أدل الدلائل على أن الصحابة لم يكونوا يقرءون في الجهر مع النبي ﷺ، فإن الزهري من أعلم أهل زمانه، أو أعلم أهل زمانه بالسنة. وقراءة الصحابة خلف النبي ﷺ إذا كانت مشروعة واجبة أو مستحبة، تكون من الأحكام العامة التي يعرفها عامة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فيكون الزهري من أعلم الناس بها. فلو لم يسنها، لاستدل بذلك على انتفاؤها، فكيف إذا قطع الزهري بأن الصحابة لم يكونوا يقرءون خلف النبي ﷺ في الجهر.

فإن قيل: قال البيهقي: ابن أكيمة رجل مجهول لم يحدث إلا بهذا الحديث وحده، ولم يحدث عنه غير الزهري.

[٢٣/٢٧٥] قيل: ليس كذلك، بل قد قال أبو حاتم الرازي فيه: صحيح الحديث، حديثه مقبول. وحكي عن أبي حاتم البستي أنه قال: روى عنه الزهري، وسعيد بن أبي هلال، وابن ابنه عمرو بن مسلم بن عمار بن أكية بن عمر^(١).

وقد روى مالك في «موطئه» عن وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها، لم يصل إلا وراء الإمام^(٢). وروي أيضًا عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل: هل يقرأ خلف

(١) يظهر أنه تصحيف من النسخ، وأصل العبارة كما في «فتاوى ابن حبان» ٥/ ١٦٩، ١٧٠: (ابن أكيمة الحولاني: يروي عن أبي هريرة، اسمه عمرو بن مسلم بن عمار بن أكية، روى عنه الزهري، وأخوه عمرو بن مسلم بن عمار، يروي عن: سعيد بن المسيب، وسعيد بن أبي هلال، وعبد بن عمرو بن علقمة). انظر «الصيانة» (ص ١٩١، ١٩٢).

(٢) ضعيف: ضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٥٩١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٧).

الإمام؟ يقول: إذا صلى أحدكم خلف الإمام تجزئه قراءة الإمام. وإذا صلى وحده فليقرأ. قال: وكان عبد الله بن عمر، لا يقرأ خلف الإمام. وروى مسلم في «صحيحه» عن عطاء بن يسار أنه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام، فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء^(٣).

وروى البيهقي عن أبي وائل، أن رجلاً سأل ابن مسعود عن القراءة خلف الإمام، فقال: أنصت للقرآن، فإن في الصلاة شغلًا، وسيكفيك ذلك الإمام. وابن مسعود وزيد بن ثابت هما فقهاء أهل المدينة، وأهل الكوفة من الصحابة، وفي كلامهما تنبيه على أن المانع إنصاته لقراءة الإمام.

[٢٣/٢٧٦] وكذلك البخاري في كتاب «القراءة خلف الإمام» عن علي بن أبي طالب قال: وروى الحارث عن علي: يسبح في الآخرين، قال: ولم يصح. وخالفه عبيد الله بن أبي رافع، حدثنا عثمان بن سعيد، سمع عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن عبيد الله بن أبي رافع، مولى بني هاشم، حدثه عن علي بن أبي طالب: إذا لم يجهز الإمام في الصلوات، فاقرا بأمر الكتاب، وسورة أخرى في الأولين، من الظهر والعصر، وفاتحة الكتاب في الآخرين من الظهر والعصر، وفي الآخرة من المغرب، وفي الآخرين من العشاء.

وأيضًا: ففي إجماع المسلمين على أنه فيما زاد على الفاتحة يؤمر بالاستماع دون القراءة، دليل على أن استماعه لقراءة الإمام خير له من قراءته معه، بل على أنه مأمور بالاستماع دون القراءة مع الإمام.

وأيضًا: فلو كانت القراءة في الجهر واجبة على المأموم للزم أحد أمرين: إما أن يقرأ مع الإمام، وإما أن يجب على الإمام أن يسكت له حتى يقرأ، ولم نعلم

[٢٣/٢٧٨] وقد اختلف العلماء في سكوت الإمام على ثلاثة أقوال:

ف قيل: لا سكوت في الصلاة بحال، وهو قول مالك.

وقيل: فيها سكتة واحدة للاستفتاح، كقول أبي حنيفة.

وقيل فيها: سكتان، وهو قول الشافعي، وأحمد، وغيرهما لحديث سمرة بن جندب: أن رسول الله ﷺ كان له سكتان: سكتة حين يفتح الصلاة، وسكتة إذا فرغ من السورة الثانية. قيل أن يركع^(١)، فذكر ذلك لعمران بن حصين، فقال: كذب سمرة. فكتب في ذلك إلى المدينة إلى أبي بن كعب، فقال: صدق سمرة. رواه أحمد، واللفظ له وأبو داود وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن.

وفي رواية أبي داود: «سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من ﴿غَيْرِ الْمَفْضُوسِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَلْبَابٍ﴾، وأحمد رجح الرواية الأولى، واستحب السكتة الثانية؛ لأجل الفصل. ولم يستحب أحد أن يسكت الإمام لقراءة المأموم، ولكن بعض أصحابه استحب ذلك. ومعلوم أن النبي ﷺ لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة، لكان هذا مما تتوفر المهم والدواعي على نقله، فلما لم ينقل هذا أحد، علم أنه لم يكن.

والسكتة الثانية في حديث سمرة قد نفاها عمران بن حصين، وذلك أنها سكتة يسيرة، قد لا ينضبط مثلها، وقد روي أنها بعد [٢٣/٢٧٩] الفاتحة. ومعلوم أنه لم يسكت إلا سكتين، فعلم أن إحداها طويلة، والأخرى بكل حال لم تكن طويلة متسعة لقراءة الفاتحة.

وأيضًا: فلو كان الصحابة كلهم يقرءون الفاتحة خلفه إما في السكتة الأولى، وإما في الثانية، لكان هذا

نزعًا بين العلماء أنه لا يجب على الإمام أن يسكت لقراءة المأموم بالفاتحة ولا غيرها، وقراءته معه منهي عنها بالكتاب والسنة. ثبت أنه لا تجب عليه القراءة معه في حال الجهر، بل نقول: لو كانت قراءة المأموم في حال الجهر والاستماع مستحبة، لاستحب للإمام أن يسكت لقراءة المأموم، ولا يستحب للإمام [٢٣/٢٧٧] السكوت ليقرا المأموم عند جماهير العلماء، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم.

وحجتهم في ذلك أن النبي ﷺ لم يكن يسكت ليقرا المأمومون، ولا نقل هذا أحد عنه، بل ثبت عنه في «الصحيح»^(٢) سكوته بعد التكميل للاستفتاح، وفي «السنن» أنه كان له سكتان: سكتة في أول القراءة، وسكتة بعد الفراغ من القراءة^(٣)، وهي سكتة لطيفة للفصل لا تتسع لقراءة الفاتحة. وقد روي أن هذه السكتة كانت بعد الفاتحة، ولم يقل أحد: إنه كان له ثلاث سكتات، ولا أربع سكتات، فمن نقل عن النبي ﷺ ثلاث سكتات أو أربعًا، فقد قال قولاً لم ينقله عن أحد من المسلمين، والسكتة التي عقب قوله: ﴿وَلَا أَلْبَابٍ﴾ من جنس السكتات التي عند رموس الآي. ومثل هذا لا يسمى سكوتًا؛ ولهذا لم يقل أحد من العلماء: إنه يقرأ في مثل هذا.

وكان بعض من أدركنا من أصحابنا يقرأ عقب السكوت عند رموس الآي. فإذا قال الإمام: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وإذا قال: ﴿إِنَّا لَنَعْبُدُكَ وَإِنَّا لَنُتَعَبِّدُكَ﴾، قال: ﴿إِنَّا لَنَعْبُدُكَ وَإِنَّا لَنُتَعَبِّدُكَ﴾، وهذا لم يقله أحد من العلماء.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (١٥/٥ - ٢١)، والترمذي (٢٥١)، وأبو

داود (٧٧٧)، وابن ماجه (٨٤٤ - ٨٤٥)، والحديث

ضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٥٤٧).

(٣) ضعيف: ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٥٤٧).

المأمور به، وليس له أن يشتغل عما أمر به بشيء من الأشياء.

ثم اختلف أصحاب أحمد: فمنهم من قال هذا الخلاف إنما هو في حال سكوت الإمام، هل يشتغل بالاستفتاح، أو الاستعاذة، أو بأحدهما [٢٣/٢٨١]، أو لا يشتغل إلا بالقراءة لكونها مختلفاً في وجوبها. وأما في حال الجهر، فلا يشتغل بغير الإنصات. والمعروف عند أصحابه أن هذا النزاع هو في حال الجهر، لما تقدم من التعليل. وأما في حال المخافة، فالأفضل له أن يستفتح، واستفتاحه حال سكوت الإمام أفضل من قراءته في ظاهر مذهب أحمد، وأبي حنيفة وغيرهما؛ لأن القراءة يعتاض عنها بالاستفتاح، بخلاف الاستفتاح.

وأما قول القائل: إن قراءة المأموم مختلف في وجوبها، فيقال: وكذلك الاستفتاح هل يجب؟ فيه قولان مشهوران في مذهب أحمد. ولم يختلف قوله: إنه لا يجب على المأموم القراءة في حال الجهر. واختار ابن بطة وجوب الاستفتاح، وقد ذكر ذلك روايتين عن أحمد.

فَقُلِمَ أن من قال من أصحابه - كأبي الفرج بن الجوزي - أن القراءة حال المخافة أفضل في مذهبه من الاستفتاح، فقد غلط على مذهبه. ولكن هذا يناسب قول من استحَب قراءة الفاتحة حال الجهر، وهذا ما علمت أحدًا قاله من أصحابه قبل جدي أبي البركات، وليس هو مذهب أحمد ولا عامة أصحابه، مع أن تعليل الأحكام بالخلاف علة باطلة في نفس الأمر، فإن الخلاف ليس من الصفات التي يعلق الشارع بها الأحكام في نفس الأمر، فإن ذلك وصف حادث بعد النبي ﷺ، ولكن يسلكه من لم يكن عالماً بالأدلة الشرعية في [٢٣/٢٨٢] نفس الأمر، لطلب الاحتياط.

وعلى هذا ففي حال، المخافة هل يستحب له مع

ما تتوفر المهم والدواعي على نقله، فكيف ولم ينقل هذا أحد عن أحد من الصحابة أنهم كانوا في السكينة الثانية خلفه يقرءون الفاتحة، مع أن ذلك لو كان مشروعاً، لكان الصحابة أحق الناس بعلمه، وعمله، فعلم أنه بدعة.

وأيضاً: فالقصد بالجهر استماع المأمومين، ولهذا يؤمنون على قراءة الإمام في الجهر دون السر، فإذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر أن يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءته، وهو بمنزلة أن يحدث من لم يستمع لحديثه، ويخطب من لم يستمع لخطبته، وهذا سفه تنزه عنه الشريعة. ولهذا روي في الحديث: «مثل الذي يتكلم والإمام يخطب كمثل الحمار يحمل أسفارا»^(١). فهكذا إذا كان يقرأ والإمام يقرأ عليه.



[٢٣/٢٨٠] فصل

وإذا كان المأموم مأموراً بالاستماع والإنصات لقراءة الإمام، لم يشتغل عن ذلك بغيرها، لا بقراءة، ولا ذكر، ولا دعاء. ففي حال جهر الإمام لا يستفتح ولا يتعوذ. وفي هذه المسألة نزاع. وفيها ثلاثة أقوال، هي ثلاث روايات عن أحمد.

قيل: إنه حال الجهر يستفتح ويتعوذ، ولا يقرأ؛ لأنه بالاستماع يحصل له مقصود القراءة، بخلاف الاستفتاح والاستعاذة، فإنه لا يسمعهما.

وقيل: يستفتح ولا يتعوذ، لأن الاستفتاح تابع لتكبيرة الإحرام بخلاف التعوذ، فإنه تابع للقراءة، فمن لم يقرأ لا يتعوذ.

وقيل: لا يستفتح ولا يتعوذ حال الجهر، وهذا أصح. فإن ذلك يشغل عن الاستماع والإنصات

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١/٢٣٠)، وابن أبي شبة (٢/١٢٥)، وضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٧٦٠).

وبين عبدي، ولعبدي ما سأل. فإذا قال: ﴿أَعِدُّنَا الْعِبْرَةَ الْمُنْتَظِمَةَ﴾ ﴿عِبْرَةُ الَّذِينَ اتَّعَمَتْ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قال: هذا لعبدي ولعبدي ما سأل^(٣).

الاستفتاح الاستعاذة إذا لم يقرأ؟ على روايتين. والصواب: أن الاستعاذة لا تشرع إلا لمن قرأ، فإن اتسع الزمان للقراءة، استعاذ وقرأ، وإلا أنصت.



فصل

وأما الفصل الثاني - وهو القراءة - إذا لم يسمع قراءة الإمام، كحال مخافة الإمام وسكوته، فإن الأمر بالقراءة والترغيب فيها يتناول المصلي أعظم مما يتناول غيره، فإن قراءة القرآن في الصلاة أفضل منها خارج الصلاة، وما ورد من الفضل لقارئ القرآن يتناول المصلي أعظم مما يتناول غيره؛ لقوله ﷺ: «من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنة، أما إنني لا أقول: ﴿المر﴾ حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»^(١). قال الترمذي: حديث صحيح.

وقد ثبت في خصوص الصلاة قوله في الحديث الصحيح، الذي رواه مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من صلى [٢٣/٢٨٣] صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فهي خداج، ثلاثاً»^(٢) أي: غير تمام. فقليل لأبي هريرة: إنني أكون وراء الإمام. فقال: اقرأ بها في نفسك، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل. فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال الله: حمدني عبدي. فإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، قال الله: أثني عليَّ عبدي. فإذا قال: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾، قال: مجدني عبدي. وقال مرة: فوض إلي عبدي - فإذا قال: ﴿إِنَّا إِلَهُكَ نَعْبُدُكَ وَإِنَّا إِلَهُكَ فَتَعْبُدُ﴾، قال: هذا بيني

وروي مسلم في «صحيحه» عن عمران بن حصين: أن رسول الله ﷺ صلى الظهر، فجعل رجل يقرأ خلفه: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾، فلما انصرف قال: «أيكم قرأ؟» أو «أيكم القارئ؟» قال الرجل: أنا. قال: «قد ظننت أن بعضكم خالجنها»^(٤). رواه مسلم. فهذا قد قرأ خلفه في صلاة الظهر، ولم ينهه ولا غيره عن القراءة، لكن قال: «قد ظننت أن بعضكم خالجنها»، أي: نازعنها. كما قال في الحديث الآخر: «إني أقول: ما لي أنأزع القرآن؟!».

[٢٣/٢٨٤] وفي «المستند» عن ابن مسعود قال: كانوا يقرءون خلف النبي ﷺ، فقال: «خلطتم علي القرآن»^(٥). فهذا كراهة منه لمن نازعه وخالجه، وخلط عليه القرآن، وهذا لا يكون ممن قرأ في نفسه بحيث لا يسمعه غيره، وإنما يكون ممن أسمع غيره، وهذا مكروه لما فيه من المنازعة لغيره، لا لأجل كونه قارئاً خلف الإمام. وأما مع مخافة الإمام، فإن هذا لم يرد حديث بالنهي عنه، ولهذا قال: «أيكم القارئ؟» أي القارئ الذي نازعني، لم يرد بذلك القارئ في نفسه. فإن هذا لا يتنازع، ولا يعرف أنه خالج النبي ﷺ. وكراهة القراءة خلف الإمام إنما هي إذا امتنع من الإنصات للمأمور به، أو إذا نازع غيره، فإذا لم يكن هناك إنصات لمأمور به، ولا منازعة، فلا وجه للمنع من تلاوة القرآن في الصلاة. والقارئ هنا لم يعتص عن القراءة باستماع، فيفوته الاستماع والقراءة جميعاً،

(٣) انظر ما قبله.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٨).

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (٤٥١/١)، وقال الميمني (٢٥٩٦): «رواه

أحمد، وأبو يعلى، والبيهقي، ورجال أحمد رجال الصحيح».

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٩١٠)، والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٣٤٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥).

«اتَّقِنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا» [طه: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤]، وقال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

وأيضاً: فالسكوت بلا قراءة ولا ذكر ولا دعاء، ليس عبادة [٢٨٦/٢٣]، ولا مأموراً به، بل يفتح باب الوسوسة. فالاشتغال بذكر الله أفضل من السكوت، وقراءة القرآن من أفضل الخير، وإذا كان كذلك، فالذكر بالقرآن أفضل من غيره، كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع - وهن من القرآن: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(١). رواه مسلم في «صحيحه». وعن عبد الله بن أبي أوفى قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يميزني منه. فقال: «قل: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله». فقال: يا رسول الله، هذا لله، فما لي؟ قال: «قل: اللهم، ارحمني، وارزقني، وعافني، واهدني». فلما قام قال هكنا بيديه - فقال رسول الله ﷺ: «أما هذا فقد ملأ يديه من الخير»^(٢). رواه أحمد، وأبو داود والنسائي.

والذين أوجبوا القراءة في الجهر، احتجوا بالحديث الذي في السنن عن عبادة أن النبي ﷺ قال: «إذا كنتم ورائي فلا تقرأوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(٣).

وهذا الحديث معلل عند أئمة الحديث بأمر

مع الخلاف المشهور في وجوب القراءة في مثل هذه الحال، بخلاف وجوبها في حال الجهر، فإنه شاذ، حتى نقل أحد الإجماع على خلافه.

وأبو هريرة وغيره من الصحابة فهموا من قوله: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، أن ذلك يعم الإمام والمأموم.

وأيضاً: فجميع الأذكار التي يشرع للإمام أن يقولها سراً يشرع للمأموم [٢٨٥/٢٣] أن يقولها سراً كالتيح في الركوع والسجود، وكالتشهد والدعاء. ومعلوم: أن القراءة أفضل من الذكر والدعاء، فلا معنى لا تشرع له القراءة في السر، وهو لا يسمع قراءة السر، ولا يؤمن على قراءة الإمام في السر؟!!

وأيضاً: فإن الله - سبحانه - لما قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وقال: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْقُدُّوِ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]. وهذا أمر للنبي ﷺ، ولأمته، فإنه ما خوطب به، خوطبت به الأمة ما لم يرد نص بالتحصيل، كقوله: ﴿وَسَيَحْضُرُ رَبُّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَقِمْ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤]، وقوله: ﴿أَقِمْ الصَّلَاةَ لِذِكْرِهِ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ

وهذا أمر يتناول الإمام، والمأموم، والمفرد؛ بأن يذكر الله في نفسه بالغدو والآصال، وهو يتناول صلاة الفجر والظهر والعصر، فيكون المأموم مأموراً بذكر ربه في نفسه، لكن إذا كان مستمعاً كان مأموراً بالاستماع، وإن لم يكن مستمعاً كان مأموراً بذكر ربه في نفسه. والقرآن أفضل الذكر كما قال تعالى: ﴿وَقَدْ ذَكَرْنَاكَ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧).

(٢) حسن: أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٥٣/٤)، وأبو داود (٨٣٢)، والحديث حسن الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٨٢٣)، والترمذي (٣١١)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٦٨٤).

فقال: (باب وجوب القراءة في كل ركعة). وروي هذا الحديث من طرق: مثل رواية ابن عينة، وصالح بن كيسان، ويوسف بن زيد^(١). قال البخاري: وقال معمر عن الزهري: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً». وعامة الثقات لم يتابع معمرًا في قوله: «فصاعداً»، مع أنه قد أثبت فاتحة الكتاب، وقوله: «فصاعداً» غير معروف ما أراد به حرفان أو أكثر من ذلك، إلا أن يكون كقوله: «لا تقطع اليد إلا في ريع دينار فصاعداً»^(٢)، فقد تقطع اليد في ريع دينار، وفي أكثر من دينار. قال البخاري: ويقال: إن عبد الرحمن بن إسحاق تابع معمرًا، وأن عبد الرحمن ربما روى عن الزهري، ثم أدخل بينه وبين الزهري غيره، ولا يعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا؟

قلت: معنى هذا حديث صحيح، كما رواه أهل «السنن»، وقد [٢٣/٢٨٩] رواه البخاري في هذا المصنف: حدثنا مسدد، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا أبو عثمان النهدي^(٣)، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ أمره فتأدى ألا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وما زاد. وقال أيضًا: حدثنا محمد بن يوسف، ثنا سفيان عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة قال: تمزئ بفاتحة الكتاب فإن زاد، فهو خير. وذكر الحديث الآخر عن أبي سعيد في «السنن». قال البخاري: حدثنا أبو الوليد، حدثنا همام عن قتادة، عن أبي نضرة قال: أمرنا نبينا ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب، وما تيسر^(٤).

قلت: وهذا يدل على أنه ليس المراد به قراءة المأموم حال سماعه لجهر الإمام، فإن أحدًا لا يقول:

كثيرة، ضعفه أحمد وغيره من الأئمة. وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع، وبين أن الحديث الصحيح قول النبي ﷺ: «لا صلاة إلا [٢٣/٢٨٧] بأم القرآن»^(٥)، فهذا هو الذي أخرجاه في «الصحيحين»، ورواه الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة. وأما هذا الحديث فغلط فيه بعض الشاميين، وأصله: أن عبادة كان يؤم بيت المقدس، فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالموقوف على عبادة. وأيضًا: فقد تكلم العلماء قديمًا وحديثًا في هذه المسألة، ويسطوا القول فيها، وفي غيرها، من المسائل. وتارة أفردوا القول فيها في مصنفات مفردة، وانتصر طائفة للإثبات في مصنفات مفردة: كالبخاري وغيره. وطائفة للنفي: كأبي مطيع البلخي، وكرام، وغيرهما. ومن تأمل مصنفات الطوائف تبين له القول الوسط. فإن عامة المصنفات المفردة تتضمن صور كل من القولين المتباينين، قول من ينهى عن القراءة خلف الإمام حتى في صلاة السر. وقول من يأمر بالقراءة خلفه مع سماع جهر الإمام. والبخاري ممن بالغ في الانتصار للإثبات بالقراءة حتى مع جهر الإمام، بل يوجب ذلك، كما يقوله الشافعي في الجديد، وابن حزم، ومع هذا، فحججه ومصنفه إنما تتضمن تضعيف قول أبي حنيفة في هذه المسألة وتوابعها، مثل كونه.



[٢٣/٢٨٨] وقال أيضًا - رَحِمَهُ اللهُ -

في القراءة خلف الإمام بعد كلام: والنبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». وهذا أخرجه أصحاب الصحيح كالبخاري ومسلم في «صحيحيهما»، وعليه اعتمد البخاري في «مصنفه».

(١) الصواب: (يونس بن زيد). انظر: «العيانة» (ص ٢٦٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧٨٩)، ومسلم (١٦٨٤).

(٣) الصواب: (يحيى بن سعيد ثنا جعفر بن ميون ثنا أبو عثمان).

انظر: «العيانة» (ص ٢٦٥).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٨١٨).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

ولم يستأنف قراءة الفاتحة، لأنه بنى على صلاة أبي بكر، فإذا سقطت عنه الفاتحة في هذا الموضع، فمن المأموم أولى.

وخص منه حال العذر، وحال استئاع الإمام حال عذر، فهو مخصوص. وأمر المأموم بالإنصات لقراءة الإمام، لم يخص معه شيء لا بنص [٢٣/٢٩١] خاص، ولا إجماع. وإذا تعارض عموماً أحدهما محفوظ، والآخر مخصوص، وجب تقديم المحفوظ.

وأيضاً، فإن الأمر بالإنصات داخل في معنى اتباع المأموم، وهو دليل على أن المنصت يحصل له بإنصاته واستماعه ما هو أولى به من قراءته، وهذا متفق عليه بين المسلمين في الخطبة. وفي القراءة في الصلاة في غير محل النزاع، فالمعنى الموجب للإنصات يتناول الإنصات عن الفاتحة وغيرها.

وأما وجوب قراءتها في كل صلاة، فإذا أنصت إلى الإمام، الذي يقرأها كان خيراً مما يقرأ لنفسه. وهو لو نذر أن يصلي في المسجد الأقصى، لكانت صلاته في المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ تجزئه، بل هو أفضل له كما دلت على ذلك السنة، وهو لم يوجب على نفسه إلا الصلاة في بيت المقدس، لكن هذا أفضل منه. فإذا كان هذا في إيجابه على نفسه جعل الشارع الأفضل يقوم مقام المنذور، وإلغاء تعيينه هو بالنذر، فكيف يوجب الشارع شيئاً ولا يجعل أفضل منه يقوم مقامه؟ والشارع حكيم لا يعين شيئاً قط وغيره أولى بالفعل منه، بخلاف الإنسان، فإنه قد يخص بنذره ووقفه ووصيته ما غيره أولى منه، وقد أمر النبي ﷺ المصل إذا سها بسجود السهو في غير حديث.

[٢٣/٢٩٢] ثم المأموم إذا سها يتحمل إمامه عنه سهوه؛ لأجل متابعت له، مع إمكانه أن يسجد بعد سلامه. وإنصاته لقراءته أدخل في المتابعة. فإن الإمام إنما يجهر لمن يستمع قراءته، فإذا اشتغل أحد من

إن زيادته على الفاتحة، وترك إنصاته لقراءة الإمام في هذه الحال خير. ولا إن المأموم مأمور حال الجهر بقراءة زائدة على الفاتحة، وكذلك عللها البخاري في حديث عبادة، فإنها تدل على أن المأموم المستمع لم يدخل في الحديث، ولكن هب أنها ليست في حديث عبادة، فهي في حديث أبي هريرة.

وأيضاً، فالكتاب والسنة يأمر بإنصات المأموم لقراءة الإمام، ومن العلماء من أبطل صلاته إذا لم ينصت، بل قرأ معه.

وحيثه يقال: تعارض عموم قوله: «لا صلاة إلا بأم القرآن»^(١) [٢٣/٢٩٠] وعموم الأمر بالإنصات، فهؤلاء يقولون: ينصت إلا في حال قراءة الفاتحة، وأولئك يقولون: قوله «لا صلاة إلا بأم القرآن» يستثني منه الأمور بالإنصات، إن سلموا شمول اللفظ له، فإنهم يقولون: ليس في الحديث دلالة على وجوب القراءة على المأموم، فإنه إنما قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن»^(٢) وقد ثبت بالكتاب والسنة وبالإجماع، أن إنصات المأموم لقراءة إمامه، يتضمن معنى القراءة معه وزيادة. فإن استماعه فيما زاد على الفاتحة أولى به بالقراءة باتفاقهم، فلو لم يكن المأموم المستمع لقراءة إمامه أفضل من القارئ، لكان قراءته أفضل له، ولأنه قد ثبت الأمر بالإنصات لقراءة القرآن، ولا يمكن الجمع بين الإنصات والقراءة. ولولا أن الإنصات يحصل به مقصود القراءة وزيادة، لم يأمر الله بترك الأفضل لأجل المفضول.

وأيضاً، فهذا عموم قد خص منه المسبوق، بحديث أبي بكر وغيره وخص منه الصلاة بإمامين، فإن النبي ﷺ لما صلى بالناس، وقد سبقه أبو بكر ببعض الصلاة، قرأ من حيث انتهى أبو بكر.

(١) صحيح: صححه الألباني وانظر «الإيمان لابن تيمية» بتحقيقه.

(٢) السابق نفسه.

صلاة لا يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج^(٣). قال البخاري: وزاد يزيد بن هارون بفاتحة الكتاب، قال: وحديث موسى بن إسماعيل، ثنا أبان، ثنا عامر الأحول، عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداجة».

وقال: حدثنا هلال بن بشر، ثنا يوسف بن يعقوب السلمى، ثنا حسن المعلم^(٤) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب، فهي خداج، فهي خداج»^(٥).

[٢٣/٢٩٤] وقال البخاري: ثنا موسى، ثنا داود ابن أبي الفرات، عن إبراهيم الصائغ، عن عطاء، عن أبي هريرة: في كل صلاة قراءة، ولو بفاتحة الكتاب، فما أعلن لنا النبي ﷺ، فنحن نعلنه، وما أسر فنحن نسر^(٦). وروي من طريقين عن أبي الزاهرية: ثنا كثير ابن مرة. سمع أبا الدرداء يقول: سئل رسول الله ﷺ: «أفي كل صلاة قراءة؟» قال: «نعم». فقال رجل من الأنصار: وجبت هذه^(٧). وهذه الأحاديث بمنزلة قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٨)، فإن المستمع المنتصت قارئ بل أفضل من القارئ لنفسه، ويدل على ذلك: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وما زاد»^(٩). وقوله: «أمرنا أن نقرأ بها وما تيسر»^(١٠) فإن

المصلين بالقراءة لنفسه كان كالمخاطب لمن لا يستمع إليه، كالخطيب الذي يخطب الناس وكلهم يتحدثون، ومن فعل هذا فهو كما جاء في الحديث: «كحمار يحمل أسفارا»^(١١). فإنه لم يفقه معنى المتابعة، كالذي يرفع رأسه قبل الإمام، فإنه كالحمار؛ ولما قال النبي ﷺ: «أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول رأسه رأس حمار؟»^(١٢)، فإنه متبع للإمام فكيف يسابقه؟! ولما ضرب عمر من فعل ذلك، وقال: لا وحدك صليت، ولا بإمامك اقتنيت. وأمر إذا رفع رأسه سهواً أن يعود فيتخلف بقدر ما سبق به الإمام. وقد نص أحمد وغيره على ذلك، وذكر هو وغيره الآثار في ذلك عن الصحابة.

فقال النبي ﷺ: «من صلى صلاة فلم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج». وفي تمامه: قلت: يا أبا هريرة، إني أكون أحياناً وراء الإمام، قال: اقرأ بها في نفسك يا فارسي، فإني سمعت النبي ﷺ يقول: «قال الله: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين....» الحديث إلى آخره. وهو حديث صحيح رواه مسلم في «صحيحه».

[٢٣/٢٩٣] والبخاري احتج به في هذا المصنف، وإن كان لم يخرج في «صحيحه» على عادته في مثل ذلك، وإسناده المشهور الذي رواه مسلم حديث العلاء عن ابن السائب عن أبي هريرة، وبعضهم يقول: عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه من حديث عائذ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

قال البخاري: ثنا محمد بن عبد الله الرقاشي، ثنا يزيد بن زريع، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا يحيى بن عباد، عن أبيه، عن عائشة: سمعت النبي ﷺ يقول: «كل

(١) ضعيف: ضعفه الألباني في «الشكوك» (١٣٩٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩١)، ومسلم (٤٢٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥).

(٤) الصواب: (حسن المعلم). انظر: ((المباني)) (ص ٢٦٥).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (١٧/١) ومسلم (٣٩٦).

(٧) صحيح: أخرجه النسائي (٩٢٣).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

(٩) ضعيف: أخرجه أبو داود (٨٢٠)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٢٣٣).

(١٠) صحيح: أخرجه أحمد (٣/٣)، وأبو داود (٨١٨)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود».

المستمع النصت ليس مأموراً بقراءة الزيادة.

وأبضاً، فقول أبي هريرة: ما أسمعنا أسمعناكم، وما أخفي علينا أخفينا عليكم، دليل على أن المراد به الإمام، وإلا فالمأموم لا يسمع أحد قراءته.

وأما قوله: أفي كل صلاة قراءة؟ وقوله: «لا صلاة إلا بآم القرآن»، فصلاة المأموم المستمع لقراءة الإمام فيها قراءة، بل الأكثرون يقولون: الإمام ضامن لصلاته، فصلاته في ضمن صلاة الإمام، ففيها القراءة. وجهورهم يقولون إذا كان الإمام أمياً لم يقتد به القارئ. فلو كانت قراءة الإمام لا تنفي عن [٢٣/٢٩٥] المأموم شيئاً، بل كل يقرأ لنفسه، لم يكن فرق بين عجزه عن القراءة، وعجزه عن غير ذلك من الواجبات؛ ولأن المأموم مأمور باستماع ما زاد على الفاتحة، وليست قراءة واجبة. فكيف لا يؤمر بالاستماع لقراءة الإمام الفاتحة، وهي الفرض؟ وكيف يؤمر باستماع التطوع، دون استماع الفرض؟ وإذا كان الاستماع للقراءة الزائدة على الفاتحة واجباً بالكتاب والسنة والإجماع، فالاستماع لقراءة الفاتحة أوجب.

ثم قال البخاري: وقيل له: احتجاجك بقول الله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، أرايت إذا لم يجهر الإمام أقرأ خلفه؟ فإن قال: لا، تبطل دعواه؛ لأن الله قال: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾. وإنما يستمع لما يجهر، مع أنا نستعمل قول الله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ نقول: يقرأ خلف الإمام عند السكات. قال سمره: كان للنبي ﷺ سكات^(١): سكتة حين يكبر، وسكتة حين يفرغ من قراءته^(٢). وقال ابن خثيم: قلت لسعيد بن جبيرة: أقرأ خلف الإمام؟ قال: نعم، وإن سمعت

قراءته. فإنهم قد أحدثوا ما لم يكونوا يصنعونه. إن السلف كان إذا أم أحدهم الناس كبر ثم أنصت، حتى يظن أن من خلفه قرأ بفاتحة الكتاب، ثم قرأ وأنصت^(٣). وقال أبو هريرة: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يقرأ سكت سكتة، قال: [٢٣/٢٩٦] وكان أبو سلمة بن عبد الرحمن، وميمون بن مهران، وغيرهم، وسعيد بن جبيرة، يرون القراءة عند سكوت الإمام ليكون مقتدياً بقول النبي ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» فتكون قراءته في السكتة. فإذا قرأ الإمام أنصت، حتى يكون متبعاً لقول الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُرْسَلِينَ نُؤَلِّهِ مَا نَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وإذا ترك الإمام شيئاً من حق الصلاة، فحق على من خلفه أن يتعوا، قال علقمة: إن لم يتم الإمام أتمنا. وقال الحسن وسعيد بن جبيرة وحيد بن هلال: اقرأ بالحمد يوم الجمعة. قال: وقال آخرون من هؤلاء: يميزه أن يقرأ بالفارسية، ويميزه أن يقرأ بآية ينقض آخرهم على أولهم بغير كتاب ولا سنة.

وقيل له: من أباح لك الشاء - والإمام يقرأ - بخبر أو قياس وحظر على غيرك الفرض، وهي القراءة، ولا خبر عندك ولا اتفاق، لأن عدة من أهل المدينة لم يروا الشاء للإمام، ولا لغیره، يكبرون ثم يقرأون فتحير عندهم في ريبهم يترددون مع أن هذا صنعه في أشياء من الفرض، فجعل الواجب أهون من التطوع [٢٣/٢٩٧]. زعمت أنه إذا لم يقرأ في الركعتين من الظهر أو العصر أو العشاء يميزه، وإذا لم يقرأ في ركعة من أربع من التطوع، لم يميزه.

(١) الصواب: (سكتان). انظر: ((الصيانة)) (ص ٢٦٥).

(٢) ضعف: ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٥٤٧) بلفظ «سكتان».

(٣) الصواب: (وأنصتوا). انظر: ((الصيانة)) (ص ٢٦٥).

للإمام سكوتاً لقراءة المأموم، وهو مذهب أحد وأبي حنيفة ومالك وغيرهم.

ومن أصحاب أحد من استحَب له السكوت لقراءة المأموم، ومنهم من استحَب له في حال سكوت الإمام أن يقرأ ولا يستفتح، وهو اختيار أبي بكر الدينوري، وأبي الفرج بن الجوزي.

ومنهم من استحَب له القراءة بالفاتحة في حال جهر الإمام. كما اختاره جدي أبو البركات. وهو مذهب الليث والأوزاعي وغيرهما.

ثم من هؤلاء من يستحب له أن يستفتح في حال سكوته، ويقرأ ليجمع بينهما. ومنهم من يستحب له القراءة دون السكوت.

كما أن الذين يكرهون قراءته حال الجهر: منهم من يستحب له [٢٣/٢٩٩] الاستفتاح حال الجهر، ومنهم من يكرهه، وهو روايتان عن أحد، ومذهب أحد وأبي حنيفة وغيرهما أنه في حال سكوته للاستفتاح يستفتح، وهو الأظهر.

وما ذكره البخاري من أن عدة من أهل المدينة لم يروا الاستفتاح كمذهب مالك: هو حجة للجمهور؛ لأنهم يقولون: الإمام هنا لا سكوت له، وحيثذ، فإن قرأنا معه، خالفنا الكتاب والسنة. لكن ما ذكره البخاري حجة على من يستفتح حيثذ، فيشتغل بالاستفتاح عن استماع القراءة.

وهؤلاء نظروا إلى أن الإمام يحمل القراءة عن المأموم، ولا يحمل عنه الاستفتاح، لكن هذا إنما يدل على عدم وجوب القراءة، والمأموم مأمور بالاستماع والإنصات، فلا يشتغل عن ذلك بشيء، كما لا يشتغل عنه بقراءة، والقراءة أفضل من الشاء، فإن كان الإمام

قلت: وإذا لم يقرأ في ركعة من المغرب أجزأه، وإذا لم يقرأ في ركعة من الوتر لم يجزئه، فكأنه يريد أن يجمع بين ما فرق رسول الله ﷺ، أو يفرق بين ما جمع رسول الله ﷺ.

قلت: أما سكنة النبي ﷺ حين يكبر، فقد بين أبي هريرة في حديثه المتفق على صحته: أنه كان يذكر فيها دعاء الاستفتاح، لم يكن سكوتاً محضاً، لأجل قراءة المأمومين. وثبت في «الصحيح» أن عمر كان يكبر ويجهر بدعاء الاستفتاح، يعلمه الناس. وأما احتجاجه على من استفتح حال الجهر، فهذا فيه نزاع معروف، هل يستفتح في حال الجهر ويتعوذ، أو يستفتح ولا يتعوذ إلا إذا قرأ، أو لا يستفتح حال الجهر، ولا يتعوذ فيه؟ فيه ثلاثة أقوال، هي ثلاث روايات عن أحمد.

لكن الأظهر ما احتج به البخاري، فإن الأمر بالإنصات يقتضي الإنصات عن كل ما يمنعه من استماع القراءة، من ثناء وقراءة، ودعاء كما ينصت للخطبة، بل الإنصات للقراءة أوكد. ولكن إذا سكت [٢٣/٢٩٨] الإمام السكنة الأولى للثناء، فهذا عند أحد وأبي حنيفة وغيرهما استفتاح المأموم أولى من قراءة الفاتحة في هذه السكنة؛ لأن مقصود القراءة تحصل له باستماعه لقراءة الإمام.

وأما مقصود الاستفتاح فلا يحصل له إلا باستفتاحه لنفسه؛ ولأن النبي ﷺ كان يسكت مستفتحاً، وعمر كان يجهر بالاستفتاح ليعلمه المأمومين، فعلم أنه مشروع للمأموم، ولو اشتغل عنه بالقراءة لفاته الاستفتاح.

والنبي ﷺ لم يكن يسكت ليقرا المأمومون في حال سكوته، وهذا مذهب جمهور العلماء لا يستحبون

هذا لم يتناول المأموم المستمع لقراءة الإمام، فإن هذا لا تكون الزيادة على الفاتحة خيراً له، بل الاستماع والإنصات خير له، فلا يجزم حيثذ بأنه أمره [٢٣/٣٠١] أن يقرأ حال استماعه لقراءة الإمام بلفظ مجمل.

قال البخاري: وروى [ابن صالح]^(٥) عن الأصمغاني، عن [المختار، عن عبد الله]^(٦) بن أبي ليل، عن أبيه، عن علي: من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة^(٧). قال: وهذا لم يصح؛ لأنه لا يعرف المختار، ولا يدري أنه سمع من [ابنه]^(٨)، [ولا أبيه]^(٩) من علي، ولا يحتج أهل الحديث بمثله. وحديث الزهري عن [عبد الله]^(١٠) بن أبي رافع عن علي أولى وأصح.

قلت: حديث الزهري بين فيه أنه أمر بالقراءة في صلاة المخافتة، لا في صلاة الجهر. وعلى هذا، فيكون إن كان قد قال هذا قاله في صلاة الجهر، إذا سمع الإمام، فلا منافاة بين القولين. كما تقدم مثل ذلك عن ابن مسعود، وابن عمر وغيرهما.

قال البخاري: وروى داود بن قيس، عن أبي

يكت نشاء وأدركه المأموم، أثنى معه، وإن كان لا يكت. أو أدرك المأموم وهو يقرأ، فهو مأمور بالإنصات والاستماع، فلا يعدل عما أمر به.

فإن قيل: في وجوب النشاء قولان في مذهب أحد، قيل: في وجوب القراءة على المأموم قولان في مذهب أحمد، وإذا نهي عن القراءة لاستماع قراءة الإمام، فلأن ينهى عن النشاء أولى، لقوله: [٢٣/٣٠٠] «فَأَنْتَضِعُوا لَكُمْ وَأَنْصِتُوا» [الأعراف: ٢٠٤]، وإلا تناقضوا، كما ذكره البخاري.

وأما قول أبي هريرة: اقرأ بها في نفسك يا فارسي، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين...»^(١١) إلى آخره. فقد يقال: إن أبا هريرة إنما أمره بالقراءة؛ لما في ذلك من الفضيلة المذكورة في حديث القسمة، لا لقوله: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج»، فإنه لو كان صلاة المأموم خداجاً، إذا لم يقرأ، لأمره بذلك، لأجل ذلك الحديث. ولم يعلل الأمر بحديث القسمة. اللهم إلا أن يقال: ذكره توكيداً، أو لأنه لما قسم القراءة قسم الصلاة، فدل على أنه لا بد منها في الصلاة، إذ لو خلت عنها لم تكن القسمة موجودة. وعلى هذا يبقى الحديثان، مدلولهما واحد.

وقوله: اقرأ بها في نفسك، مجمل، فإن أراد ما أراد غيره من القراءة في حال المخافتة، أو سكوت الإمام، لم يكن ذلك مخالفاً لقول أولئك، يؤيد هذا أن أبا هريرة ممن روى قوله: «وإذا قرأ فأنتصتوا» وروى قوله: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب». وما زاده وقال: «تجزئ فاتحة الكتاب وإذا زاد فهو خير». ومعلوم أن

(٥) تصحيح، وتصحيحه من (القراءة خلف الإمام) للبخاري رحمه الله (ص ١٣): (علي بن صالح). انظر «الصيانة» ص ١٩٢.

(٦) تصحيح، وتصحيحه من (القراءة خلف الإمام) للبخاري رحمه الله ص ١٣: (للخطوبين عبد الله). انظر «الصيانة» ص ١٩٢.

(٧) ضعيف: أخرجه البخاري تعليقاً في جزئه (ص ٥)، والدارقطني في «سننه» (١٢٦)، وانظر «الإرواء» (٥٠٣).

(٨) تصحيح، وتصحيحه من (القراءة خلف الإمام) للبخاري رحمه الله ص ١٣: (ليه أم لا). انظر «الصيانة» ص ١٩٣.

(٩) تصحيح، وتصحيحه من (القراءة خلف الإمام) للبخاري رحمه الله ص ١٣: (ولا أبوه). انظر «الصيانة» ص ١٩٣.

(١٠) تصحيح، وتصحيحه من (القراءة خلف الإمام) للبخاري رحمه الله ص ١٣: (عبد الله). انظر «الصيانة» ص ١٩٣.

(١١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥).

الإمام، فلا صلاة له، ولا يعرف لهذا [٢٣/٣٠٣] الإسناد سماع بعضهم من بعض، ولا يصح مثله.

قال: وكان سعيد بن المسيب، وعروة والشعبي، وعبيد الله بن عبد الله، ونافع بن جبير، وأبو المليح، والقاسم بن محمد، وأبو مجلز، ومكحول، ومالك، وابن عون، وسعيد بن أبي عروبة يرون القراءة. [وكان أنس وعبد الله بن يزيد الأنصاري يستحبان القراءة] خلف الإمام^(٥٥).

قلت: قد روى مسلم في «صحيحه»^(٥٦) عن عطاء بن يسار: أنه سأل زيد بن ثابت الأنصاري عن القراءة مع الإمام فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء. وهذا يتناول القراءة معه في الجهر، كما قال الزهري: فأنتهى الناس عن القراءة مع الرسول ﷺ، فيما يجهر فيه.

وأما في صلاة المخافتة فلا يقال قرأ معه، كما لا يقال إن أحد المأمومين يقرأ مع الآخر، وكما لا يقال: إنه استفتح معه، وتشهد معه، وسبح معه في الركوع والسجود.

وكذلك ابن مسعود قد تقدمت الرواية عنه بأنه كان يأمر بإنصات المأموم لقراءة الإمام، وكان يقرأ خلف الإمام. وعلى هذا فقوله: إن كان قاله، أو قول أصحابه الذين نقلوا عنه كالأسود: [٢٣/ ٣٠٤] وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه رَضْفًا، أو تَبْنًا أو تَرَابًا، يتناول من قرأ وهو يسمع الإمام يقرأ، فترك ما أمر به من الإنصات والاستماع، وهذا هو الذي يتناوله قول سعد إن كان قاله: وددت أن في فيه جَرًا، لاسيما إذا نازع الإمام القراءة، بأن يكون الإمام

نجاد^(٥٧) - رجل من ولد سعد - عن سعد: وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جَرٌ^(٥٨). قال: وهذا مرسل، وابن نجاد لم يعرف، ولا سمي، ولا يجوز لأحد أن يقول في في القارئ خلف الإمام جرة؛ لأن الجرة من عذاب الله. وقال النبي ﷺ: «لا تعذبوا بعذاب الله»^(٥٩)، ولا ينبغي لأحد أن يتوهم ذلك على سعد مع إرساله وضعفه. قال: [٢٣/٣٠٢] وروى ابن حبان، عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم قال: قال عبد الله: وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه تَبْنًا. قال: وهذا مرسل لا يحتج به، وخالفه ابن عون عن إبراهيم عن الأسود، وقال: رَضْفًا^(٦٠)، وليس هذا من كلام أهل العلم لوجوه:

أما أحدها: قال النبي ﷺ: «لا تلعنوا بلعنة الله، ولا بالنار»^(٦١)، ولا تعذبوا بعذاب الله»^(٦٢).

والوجه الآخر: أنه لا ينبغي لأحد أن يتمنى أن يملأ أفواه أصحاب النبي ﷺ: عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وحذيفة، ومن ذكرنا رَضْفًا، ولا تَبْنًا، ولا تَرَابًا.

والوجه الثالث: إذا ثبت الخبر عن النبي ﷺ وعن أصحابه، فليس في قول الأسود ونحوه حجة. قال ابن عباس ومجاهد: ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك. وقال حماد بن سلمة: وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه سَكْرًا.

قال البخاري: وروى عمر بن محمد، عن موسى ابن سعد، عن زيد بن ثابت قال: من قرأ خلف

(٥٥) الصواب: (ابن نجاد). انظر: «البيان» (ص ٢٦٥).

(١) مرسل: أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٢١٢/١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٢٢).

(٣) الرَضْفُ: الحجارة المحيطة على النار.

(٤) حسن: أخرجه أحمد (٤٨/٥)، والحديث عنه الشيخ الألباني في «المصباح» (٨٩٣).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠١٧).

(٥٥) وهذا من كلام البخاري رحمه الله، وصوابه: (يبحان خلف

الإمام) كما في «القراءة خلف الإمام» للبخاري رحمه الله ص ١٥.

(وبيحان) بمعنى (يقرأ)، وقد تصحف قوله (يبحان) إلى

(يستحبان)، فظن الجامع وجود سقط، فأضاف [القراءة] بين

معقوفتين ليتم المعنى، والله أعلم. انظر «البيان» ص ١٩٣.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧١).

يذكر ما في الفعل من الوعيد، وإن فعله غيره متولاً، لقول عائشة: أخبرني زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب. وليس في هذا تلاعن بلعنة الله، ولا بالنار، ولا تعذيب بعذاب الله، بل فيه تمنُّ أن يتل بها يمنعه عن المعصية. وإن كان فيه أذى له. والعالم قد يذكر الوعيد فيما يراه ذنباً مع علمه بأن المتأول مغفور له، لا يناله الوعيد، لكن يذكر ذلك ليعين أن هذا الفعل مقتضي لهذه العقوبة عنده، فكيف وهو لم يذكر إلا ما يمنعه عما يراه ذنباً.

[٢٣/٣٠٦] وكذلك قول من قال: وددت أنه ملئ فوه سكرًا، يتناول من فعل ما أمر الله به من القراءة. ومع هذا، فمن فعل القراءة المنهي عنها معتقداً أنه مأمور به، أو ترك المأمور به معتقداً أنه منهي عنه، كان مثاباً على اجتهاده، وخطؤه مغفور له، وإن كان العالم يقول في الفعل الذي يرى أنه واجب أو محرم ما يناسب الوجوب والتحريم، وليس في ذلك تمنُّ أن يملأ أفواه أصحاب رسول الله ﷺ، ولا أحداً من المؤمنين رخصاً ولا تبناً؛ لأن أولئك عامة ما نقل عنهم من القراءة خلف الإمام في السر، وذم الدائمين لمن يقرأ في الجهر. فلم يتوارد الذم والفعل، وإن قدر أنهما تواردا من السلف، فهو كتواردهما من الخلف.

وحيث، فهذا يتكلم باجتهاده، وهذا باجتهاده، وليس ذلك بأعظم من قول بعض أكابر الصحابة لبعض أكابرهم قدام النبي ﷺ: إنك منافق، تجادل عن المنافقين. وقول القائل: دعني أضرب عنق هذا المنافق، وليس ذلك بأعظم مما وقع بينهم من التأويل في القتال في الفتن، والدعاء في القنوت باللعن، وغيره. مع ما ثبت عن النبي ﷺ من قوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(٥)، وقوله: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل

أو من يسمع قراءة الإمام يسمع حسه، فيكون ممن قال النبي ﷺ فيه: «ما لي أنازع القرآن؟»^(١) وقال فيه: «علمت أن بعضكم خالجيها»^(٢). وكذلك لو قرأ في السر، ورفع صوته بحيث يخالج الإمام وينازعه، أو يخالج وينازع غيره من المأمومين، لكان مسيئاً في ذلك. وقول حماد بن سلمة وغيره: وددت أنه ملئ فوه سكرًا، إذا قرأ حيث يستحب له القراءة، لقراءته خلف الإمام في صلاة السر، وكذلك ما نقل عن زيد ابن ثابت أنه قال: من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له، يتناول من ترك ما أمر به، وفعل ما نهي عنه، فقرأ وهو يسمع قراءة الإمام، وفي بطلان صلاة هذا وجهان في مذهب أحد، ومن قال هذا من السلف من صحابي أو تابعي، فقد يريد به معنى صحيحاً. كما في قول النبي ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جرة فتخلص إلى جلده فتحرق ثيابه، خير له من أن يجلس على قبر»^(٣). وتعذيب الإنسان بعذاب في الدنيا أيسر عليه من ركوب [٢٣/٣٠٥] ما نهي الله عنه.

فمن اعتقد أن قراءته حال استماع إمامه معصية لله ورسوله، ترك بها ما أمره الله، وفعل ما نهي الله عنه، جاز أن يقول: لأن يحصل بفيه شيء يؤذيه فيمنعه عن المعصية خير له من أن يفعل ما نهي عنه. كما قد يقال لمن تكلم بكلمة محرمة: لو كنت أخرس لكان خيراً لك، ولا يراد بذلك أننا نحن نعذبه بذلك، لكن يراد لو ابتلاه الله بهذا، لكان خيراً له من أن يقع في الذنب.

وقد قال النبي ﷺ للمتلاعنين: «عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة»^(٤). والواحد من السلف قد

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣١٢).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٢٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧١).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٩٣).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥).

[٢٣/٣٠٩] وقال شيخ الإسلام:

فصل

الناس في القراءة خلف الإمام متنازعون في الوجوب والاستحباب:

ف قيل: تكره مطلقاً، كما هو قول أبي حنيفة، وغيره.
وقيل: بل تجب الفاتحة مطلقاً كما هو قول الشافعي في الجديد، وغيره. وهو قول ابن حزم، وزاد لا تشترع بغير ذلك بحال.

وقيل: بل تجب بها في صلاة السر فقط، كقوله القديم. والإمام أحمد ذكر إجماع الناس على أنها لا تجب في صلاة الجهر.

والجمهور: على أنها لا تجب ولا تكره مطلقاً، بل تستحب القراءة في صلاة السر، وفي سككات الإمام بالفاتحة وغيرها، كما هو مذهب مالك، وأحمد، وغيرهما. وأما إذا لم يكن للإمام سككات فقرأ فيها. فهل تكره القراءة، أم تستحب بالفاتحة؟ فيه قولان. فمذهب أحمد وجهور أصحابه أنه تكره بالفاتحة وغيرها، واختار طائفة أنها تستحب [٢٣/٣١٠] حيثذ بالفاتحة، وهو اختيار جدي، وهو قول الليث، والأوزاعي. وحجة هذا القول شيان:

أحدهما: أن في قراءتها خروجاً من الاختلاف في وجوبها، فإنه إذا لم يقرأ، ففي صحة صلاته خلاف، بخلاف ما إذا قرأ فإنها يفوته الاستماع حين قراءتها فقط.

الثاني: الحديث الذي في «السنن» حديث عبادة: «إذا كنتم ورائي - أو وراء الإمام - فلا تقرأوا إلا بأم الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(١) وهو حجة الموجبين. وهؤلاء يقولون: النهي إنها هو حال استماع

والمقتول في النار»^(٢). فإذا كان هذا الوعيد يندفع عنهم بالتأويل، [٢٣/٣٠٧] في الدماء، فلأن يندفع بالتأويل فيما دون ذلك أولى وأحرى.

وقد ثبت عن علي أنه حرق بالنار المرتدين، وكذلك الصديق روي عنه أنه حرق، فإذا جاز هذا على الخلاف مع ثبوت النص بخلافه، لأجل التأويل. لم يمتنع أن يغلط بعضهم فيما يراه ذنباً ومعصية بمثل هذا الكلام.

ومعلوم أن النهي عن القراءة خلف الإمام في الجهر متواتر عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كما أن القراءة خلف الإمام في السر متواترة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، بل ونفي وجوب القراءة على المأموم مطلقاً مما هو معروف عنهم.

وقد روى البخاري في هذا الكتاب: حدثنا عبد الله ابن منير، سمع يزيد بن هارون، ثنا زياد - وهو الحصاص - ثنا الحسن، حدثني عمران بن حصين، قال: لا تزكو صلاة مسلم إلا بطهور وركوع وسجود وراء الإمام، وإن كان وحده بفاتحة وآيتين أو ثلاث. فلم يوجب الفاتحة عليه إذا كان مأموماً، كما أوجب عليه الطهارة والركوع والسجود، بل أوجبها مع الانفراد.

[٢٣/٣٠٨] ثم روى البخاري قوله: «لا تقرأوا خلفي إلا بأم القرآن»، وذكر طرده وما فيه من الاختلاف، فقال: حدثنا شجاع بن الوليد، ثنا النضر، ثنا عكرمة، ثنا عمرو بن سعد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال...^(٣)



(١) صحيح: أخرجه البخاري (١)، ومسلم (٢٨٨٨).

(٢) هنا سقط كما به إليه الجامع رحمه الله، وهو: [قال رسول الله ﷺ: «اتقوا من خلفي؟» قالوا: نعم، قال: فلا تفتلوا إلا بأم القرآن»].
وهو في جزء (القراءة) للبخاري ص ١٨، وانظر (القراءة خلف الإمام) للبيهقي ص ٧٩ (ج ١٦٧) انظر «الصيانة» ص ١٩٣.

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٣١١) بنحوه.

قرأ هو عن نفسه فحسن، كسائر فروض الكفايات، لكن هذا فرض عين على الأئمة.

[٢٣/٣١٢] وأما الذين كرهوا القراءة في حال استماع قراءة الإمام مطلقاً، وهم الجمهور، فحجتهم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، فأمر بالإنصات مطلقاً، ومن قرأ وهو يستمع، فلم ينصت.

ومن أجاب عن هذا بأن الآية مخصوصة بغير حال قراءة الفاتحة، فجوابه من وجوه:

أحدها: ما ذكره الإمام أحمد من إجماع الناس على أنها نزلت في الصلاة وفي الخطبة، وكذلك قوله: «وإذا قرأ فاتنعتوا»^(١).

وأيضاً: فالمستمع للفاتحة هو كالقارئ؛ وهذا يؤمن على دعائها. وقال: «إذا آمن القارئ فأمنوا، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٢). وأما الإنصات المأمور به حال قراءة الإمام، فهو من باب المتابعة للإمام، فهو فاعل للاتباع المأمور به، أي بمقصود القراءة، وإذا قرأ الفاتحة ترك المتابعة المأمور بها بالإنصات، وترك الإنصات المأمور به في القرآن، ولم يعتص عن هذين الأمرين إلا بقراءة الفاتحة التي حصل المقصود منها باستماعه قراءة الإمام، وتأمينه عليها. وكان قد ترك الإنصات المأمور به إلى غير بدل، ففاته هذا الواجب، ولم يعتص عنه إلا ما حصل مقصوده بدونه. ومعلوم أنه إذا دار [٢٣/٣١٣] الأمرين تقويت أحد أمرين على وجه يتضمن تحصيل أحدهما، كان تحصيل ما يفوت إلى غير بدل أولى من تحصيل ما يقوم بدله مقامه.

وأيضاً: فلو لم يكن المستمع كالقارئ، لكان المستحب حال جهره بغير الفاتحة أن يقرأ المأموم. فلما

قراءة الإمام فقط، فأما في غير ذلك، فالقراءة مشروعة. فعلم أنه يستثنى الفاتحة حال النهي عن غيرها، وهذا يفيد قراءتها حال استماع الجهر.

ثم هنا ثلاثة أقوال:

قيل: إنها واجبة، وإنه لا يقرأ بغيرها بحال. كما قاله ابن حزم.

وقيل: بل هي واجبة، والنهي عن القراءة بغيرها حال الجهر، فلا يفيد النهي مطلقاً.

وقيل: بل يفيد استثناء قراءتها من النهي، والاستثناء من النهي [٢٣/٣١١] لا يفيد الوجوب.

وقوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»، تعليل بوجوب قراءتها في الصلاة. فإن كونها ركناً اقتضى أن تستثنى في هذه الحال للمأموم، وإن لم تكن مفروضة عليه، كفرائض الكفايات إذا قام بها طائفة سقط بها الفرض ثم قام بها آخرون، فإنه يقال: هي فرض على الكفاية، وإن كان لم يسقطها بفعل الغير؛ ولهذا يقال: الجنائز تفعل في أوقات النهي؛ لأنها فرض، وإن فعلت مرة ثانية في أصح الوجهين؛ لأنها تفعل فرضاً في حق هؤلاء، وإن كان لم يسقطها بفعل الغير.

وقراءة «الفاتحة» هي ركن، وللمأموم أن يجتزئ بقراءة إمامه، وله أن يسقطها بنفسه. وهذا كما في صدقة الفطر التي يتحملها الإنسان عن غيره، كصدقة الزوجة، فإنها هل تجب على الزوج ابتداءً، أو تحملاً؟ على وجهين: أصحها: أنها تحمل، فلو أخرجتها الزوجة لجاز، فتكون الزوجة مخيرة بين أن تخرجها، وبين أن تلزم الزوج بإخراجها، فلو أخرجها الزوج ثم أخرجتها هي، ولم تعد بذلك الإخراج، لكان^(٣).

لكن الإمام لا بد له من قراءة، وهو يتحمل القراءة عن المأموم. فالقراءة الواحدة تجزئ عن إمامه وعنه، وإن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠).

(٣) كذا بالأصل.

سكاته.

يبين هذا أن لفظ الحديث في «الصحيحين» من رواية الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن»^(٣). وفي رواية: «بفاتحة الكتاب». وأما الزيادة فرواها^(٤) عن عبادة بن الصامت، قال: كنا خلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر، فقرأ رسول الله ﷺ فتقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم؟»، قلنا: نعم يا رسول الله! قال: «لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(٥). رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن، والدارقطني، وقال: إسناده حسن.

[٢٣/٣١٥] ورواها^(٦) عن عبادة بن الصامت قال: صلى بنا رسول الله ﷺ بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة، فالتبست عليه القراءة. فلما انصرف أقبل علينا بوجهه، وقال: «هل تقرأون إذا جهرت بالقراءة؟» فقال بعضنا: إنا لنصنع ذلك، قال: «فلا، وأنا أقول: ما لي أنازع القرآن، فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت بالقراءة إلا بأم القرآن»^(٧). رواه أبو داود، واللفظ له والنسائي والدارقطني. وله أيضاً: «لا يجوز صلاة لا يقرأ الرجل فيها فاتحة الكتاب» وقال: إسناده حسن، ورجاله كلهم ثقات.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

(٤) يائض بالأصل؛ ولعل موضع اليائض هو: [ابن اسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع] وقد رواه بهذا اللفظ والسند: أحمد (٣١١/٥)، وأبو داود (٨٢٣)، والترمذي (٣١١)، وابن خزيمة (١٥٨١)، وغيرهم. انظر «البيان» ص ١٩٤ بتصرف.

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٣١١).

(٦) يائض بالأصل؛ ولعل موضع اليائض هو: [ابن اسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع] وقد رواه بهذا اللفظ والسند: أبو داود (٨٢٤)، والدارقطني (٣١٩/١)، وغيرهما. انظر «البيان» ص ١٩٤ بتصرف.

(٧) ضعيف: أخرجه أبو داود (٨٢٤)، والنسائي (٩٢٠)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن أبي داود».

اتفق المسلمون على أن المشروع للمأموم حال سماع القراءة المستحبة أن يستمع ولا يقرأ، علم أنه يحصل له مقصود القراءة بالاستماع، وإلا كان المشروع في حقه التلاوة، بل أوجبوا عليه الإنصات حال القراءة المستحبة، فالإنصات حال القراءة الواجبة أولى. وأما الحديث، فقد طعن فيه الإمام أحمد وغيره، ولفظ الحديث الذي في «الصحيحين» ليس فيه إلا قول مطلق.

وأيضاً: فإن صح حمل على الإمام الذي له سكيات، يقرر ذلك أن لفظه ليس فيه عموم، فإنه قد روي أنه قال: «إذا كنتم ورائي فلا تقرأوا إلا بأم الكتاب»^(١)، وهذا استثناء من النهي لهم عن القراءة خلفه. فالنهي ﷺ كان له سكيات، كما روى ذلك سمرة وأبي بن كعب. كما ثبت سكوته بين التكبير والقراءة بحديث أبي هريرة المتفق عليه في «الصحيحين»^(٢)، والدعاء الذي روى أبو هريرة في هذا السكوت يمكن فيه قراءة الفاتحة، فكيف إذا قرأ بعضها في سكتة، وبعضها في سكتة أخرى. فحيث لا يكون في قوله: «إذا كنتم ورائي فلا تقرأوا إلا بأم القرآن»، دليل على أنه يقرأ بها في حال الجهر.

[٢٣/٣١٤] فإن هذا استثناء من النهي، فلا يفيد إلا الإذن المطلق، بمعنى أنهم ليسوا منهيين عن القراءة بها، لا يمكن قراءتها في حال سكاته.

يؤيد هذا أن جمهور المنازعين يسلّمون أنه في صلاة السر يقرأ بالفاتحة وغيرها، ويسلمون أنه إذا أمكن أن يقرأ بها زاد على الفاتحة في سكيات الإمام قرأ، وأن البعيد الذي لا يسمع يقرأ بالفاتحة، وبها زاد، فحيث يكون هذا النهي خاصاً فيمن صلى خلفه في صلاة الجهر. واستثناء قراءة الفاتحة لإمكان قراءتها في

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣١١) بنحوه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

ففي هذا الحديث بيان أن النبي ﷺ لم يكن يعلم: هل يقرءون وراه بشيء أم لا؟ ومعلوم: أنه لو كانت القراءة واجبة على المأموم، لكان قد أمرهم بذلك، وأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، ولو بين ذلك لهم لفعله عامتهم، لم يكن يفعله الواحد أو الاثنان منهم، ولم يكن يحتاج إلى استغفامه. فهذا دليل على أنه لم يوجب عليهم قراءة خلفه حال الجهر، ثم إنه لما علم أنهم يقرءون، نهاهم عن القراءة بغير أم الكتاب، وما ذكر من التباس القراءة عليه تكون بالقراءة معه حال الجهر، سواء كان بالفاتحة أو غيرها، فالعلة متناولة للأمرين، فإن ما يوجب ثقل القراءة والتباسها على الإمام منهي عنه.

[٢٣/٣١٦] وهذا يفعله كثير من المؤمنين الذين يرون قراءة الفاتحة حال جهر الإمام واجبة، أو مستحبة، فينقلون القراءة على الإمام، ويلبسونها عليه، ويلبسون على من يقاربهم الإصغاء والاستماع الذي أمروا به، فيفتون مقصود جهر الإمام، ومقصود استماع المأموم.

ومعلوم: أن مثل هذا يكون مكروهاً، ثم إذا فرض أن جميع المأمومين يقرءون خلفه فتفس جهره لا لمن يستمع، فلا يكون فيه فائدة لقوله: «إذا أمن فأمنوا»^(١). ويكونون قد آمنوا على قرآن لم يستمعوه، ولا استمعه أحد منهم، إلا أن يقال: إن السكوت يجب على الإمام بقدر ما يقرءون، وهم لا يوجبون السكوت الذي يسع قدر القراءة، وإنما يستحبونه. فعلم أن استحباب السكوت يناسب استحباب القراءة فيه، ولو كانت القراءة على المأموم واجبة، لوجب على الإمام أن يسكت بقدرها سكوتاً فيه ذكر، أو سكوتاً محضاً، ولا أعلم أحداً أوجب السكوت لأجل قراءة المأموم.

يحقق ذلك أنه قد أوجب الإنصات حال قراءة الإمام، كما في «صحيح مسلم» عن أبي موسى قال: إن رسول الله ﷺ خطبنا، فبين لنا ستنا، وعلمنا صلاتنا، فقال: «أقيموا صفوفكم، ثم ليؤمكم أحدكم، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا»^(٢). ورواه من حديث أبي هريرة أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ [٢٣/٣١٧]: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا»^(٣). رواه الإمام أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي. قيل لمسلم بن الحجاج: حديث أبي هريرة هو صحيح، يعني: «إذا قرأ فأنصتوا» قال: عندي صحيح. قيل له: لِمَ لا تضعه هنا؟ يعني في كتابه قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعت هاهنا. إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه، يعني من طريق أبي هريرة لم يجمع عليها، وأجمع عليها من رواية أبي موسى، ورواها من طريق أبي موسى مسلم. ولم يروها مسلم من طريق أبي هريرة.

وعن ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال: «هل قرأ؟» -يعني: أحداً منا أتفاً- قال رجل: نعم يا رسول الله! قال: «إني أقول: ما لي أنازع القرآن؟»^(٤) فأنتهى الناس عن القراءة معه ﷺ، فبما جهر فيه النبي ﷺ بالقراءة من الصلاة حين سمعوا ذلك منه ﷺ. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، والنسائي، والترمذي، وقال: حديث حسن. قال أبو داود سمعت محمد بن يحيى بن فارس قال: قوله: فأنتهى الناس عن القراءة، إلى آخره. من قول الزهري، وروى البخاري نحو ذلك، فقد قال البيهقي: ابن أكيمة رجل مجهول لم يحدث إلا بهذا الحديث

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٤١٢) بدون «وإذا قرأ فأنصتوا» وهي

عنده في حديث آخر برقم (٤٠٤).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٣١٢).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠).

أنهم تركوا القراءة خلفه حال الجهر بعد ما كانوا يفعلونه، وهذا يؤيد ما تقدم ذكره، ويوافق قوله: «وإذا قرأ فأنتوا»، ولم يستثن فاتحة ولا غيرها. وتحقق أن تلك الزيادة إما ضعيفة الأصل، أو لم يحفظ راويها لفظها، وأن معناها كان عما يوافق سائر الروايات، وإلا فلا يمكن تغيير الأصول الكلية الثابتة في الكتاب والسنة في هذا الأمر المحتمل. والله أعلم.

ونمام القول في ذلك يتضح بما رواه مسلم في «صحيحه» عن عمران بن حصين: أن رسول الله ﷺ صلى الظهر، فجعل رجل يقرأ خلفه بـ (سبح اسم ربك الأعلى)، فلما انصرف قال: «أيكم قرأ؟» أو «أيكم القارئ؟» قال رجل: أنا، فقال: «قد ظننت أن بعضكم خالجنها»^(١). ففي هذا الحديث أن منهم من قرأ خلفه في صلاة السر بزيادة على الفاتحة، ومع ذلك لم ينههم عن ذلك، وذلك إقرار منه لهم على القراءة خلفه بالزيادة على الفاتحة في صلاة السر، خلافاً لمن قال: لا يقرأ خلفه بحال، أو لا يقرأ بزيادة على الفاتحة.

وقوله: «قد ظننت أن بعضكم خالجنها» ليس فيه نهي عن أصل [٢٣/٣٢٠] القراءة، وإنما يفهم منه، أنه لا ينبغي للمأموم أن يرفع حسه بحيث يجالج الإمام، كما يفعل بعض المأمومين، وكما قد يفعل الإمام. كما قال أبو قتادة: كان يسمعون الآية أحياناً.

وفيه أيضاً دليل على أنه لم يأمرهم بالقراءة خلفه في السر، لا بالفاتحة، ولا غيرها. إذ لو كان أمرهم بذلك لم ينكر القراءة خلفه، وهو لم ينكر قراءة سورة معينة، بل قال: «أيكم قرأ؟» أو: «أيكم القارئ؟»، بل من المعلوم في العادة أن القارئ خلفه لم يقرأ بـ (سبح) إلا بعد الفاتحة، فهذا يدل على أنه لا تجب القراءة على المأموم في السر، لا بالفاتحة ولا غيرها.

[٢٣/٣١٨] وحده، ولم يحدث عنه غير الزهري، وجواب ذلك من وجوه:

أحدها: أنه قد قال فيه أبو حاتم الرازي: صحيح الحديث، حديثه مقبول، وتركبة أبي حاتم هو في الغاية، وحكي عن أبي حاتم البستي أنه قال: روى عنه الزهري، وسعيد بن أبي هلال، وابن ابنه عمرو ابن مسلم بن عمار بن أكيم بن عمر^(٢).

الثاني: أن يقال: ليس في حديث ابن أكيم إلا ما في حديث عبادة الذي اعتمده البيهقي، ونحوه. من أنهم قرءوا خلف النبي ﷺ. وأنه قال: «ما لي أنازع القرآن؟».

الثالث: إن حديث ابن أكيم رواه أهل السنن الأربعة، فإذا كان هذا الحديث هو مسلّم بصحة متنه، وأن الحديث الذي احتج به والذي احتج به تنازعه قد اتفقا على هذه الرواية، كان ما اتفقا عليه معمولاً به بالاتفاق، وما في حديثه من الزيادة قد انفرد بها من ذلك الطريق، ولم يروها إلا بعض أهل السنن، وطعن فيها الأئمة، وكانت الزيادة المختلف فيها أحق بالقدح في الأصل المتفق على روايته.

وأما قوله: فانتهمى الناس، فهذا إذا كان من كلام الزهري كان تابعاً، فإن الزهري أعلم التابعين في زمنه بسنة رسول الله [٢٣/٣١٩] ﷺ، وهذه المسألة مما تتوفر الدواعي والمهم على نقل ما كان يفعل فيها خلف النبي ﷺ، ليس ذلك مما ينفرد به الواحد والاثنان، فجزم الزهري بهذا من أحسن الأدلة على

(هـ) وما النقل مكرر، فقد سبق في [٢٣/٢٧٥] وبين النقلين اختلاف، يظهر أنه تصحيف من النسخ، وأصل العبارة كما في «فتاوى ابن حبان» ٥/ ١٦٩، ١٧٠: (ابن أكيم الخولاني: يروي عن أبي هريرة، اسمه عمرو بن مسلم بن عمار بن أكيم، روى عنه الزهري، وأخوه عمر بن مسلم بن عمار، يروي عن: سعيد بن المسيب، وسعيد بن أبي هلال، ومحمد بن عمرو بن علقمة). انظر «الصيانة» (ص ١٩٢). ينصرف.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٢٨).

بشيء من القرآن إذا جهرت بالقراءة، إلا بأم القرآن^(٤) فإنما ناهم عن القراءة إذا جهر، وكذلك قول الزهري: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه رسول الله ﷺ حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ.

[٢٣/٣٢٢] وهذا المفسر يقيد المطلق في اللفظ الآخر. قال: «تقرءون خلف إمامكم؟» قلنا: نعم، قال: «فلا تفعلوا إلا بقائحة الكتاب»^(٥) يعني: في الجهر. وبين - أيضًا - ما رواه أحمد في «المسند» عن عبد الله بن مسعود قال: كانوا يقرءون خلف النبي ﷺ، فقال: «خلطتم علي القرآن»^(٦). فهذا لا يكون في صلاة جهر، أو في صلاة سر رفع المأموم فيها صوته حتى سمعه الإمام، وإلا فالمأموم الذي يقرأ سرًا في نفسه لا يخلط على الإمام، ولا يخلط عليه الإمام؛ بخلاف المأموم الذي يقرأ حال قراءة الإمام، فإن الإمام قطعًا يخلط عليه، حتى إن من المأمومين من يعيد الفاتحة مرات؛ لأن صوت الإمام يشغله قطعًا.

بل إذا كان النبي ﷺ قد جعل المأموم يخلط عليه، ويلبس ويخالج الإمام، فكيف بالإمام في حال جهره مع المأموم؟ والمأموم يلبس على المأموم حال الجهر؛ لأنه إذا جهر وحده كان أدنى حس يلبس عليه، ويتغل عليه القراءة، فإن لم تكن الأصوات هادئة هذوءًا تامًا، وإلا ثقلت عليه القراءة ولبس عليه، وهذا أمر محسوس.

ولهذا تجدد الذين يشهدون سماع القصائد سماع المكاء والتصديّة يشوشون بأدنى حس، ويتكرون على من يشوش. وكذلك من قرأ القرآن خارج الصلاة، فإنه يشوش عليه بأدنى حس، فكيف من يقرأ في

كما يدل على ذلك حديث أبي بكر لما استخلفه النبي ﷺ في الصلاة حين ذهب يصلح بين بني عمرو بن عوف، ثم رجع يقرأ من حيث انتهى أبو بكر، وكما في حديث أبي بكر الذي رواه البخاري في «صحيحه» لما ركع دون الصف، ثم دخل في الصلاة، وقال له النبي ﷺ: «زادك الله حرصًا ولا تعد»^(٧). ولو كان قراءة الفاتحة فرضًا على المأموم مطلقًا لم تسقط بسبق، ولا جهل. كما أن الأعرابي المسيء في صلاته قال له: «ارجع فصل فإنك لم تصل»^(٨)، وأمر الذي صلى خلف الصف وحده أن يعيد الصلاة.

[٢٣/٣٢١] وأيضًا: فتحمل الإمام القراءة عن المأموم لا يمنع أن يكون للمأموم أن يقرأ فيأتي هو بالكمال في ذلك، فإن ذلك خير من السكوت الذي لا استماع معه، وهذا أمر معلوم متيقن من الشريعة أن القارئ للقرآن أفضل من الساكت الذي لا يستمع قراءة غيره، وهو داخل في قوله: «من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنة»، أما إني لا أقول (الم) حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف وميم حرف^(٩). ففكرة هذا العمل الصالح الذي يحبه الله ورسوله لا وجه له أصلًا، وهذا بخلاف المستمع فإن استماعه يقوم مقام قراءته.

ودليل ذلك اتفاقهم على أنه مأمور حال القراءة المستحبة بالإنصات إما أمر إيجاب، وإما أمر استحباب، وأنه مكروه لهم القراءة حال الاستماع، فلولا أن الاستماع كالقراءة، بل وأفضل: لم يكن مأمورًا بالإنصات منها عن القراءة، فإن الله لا يأمر بالآدنى وينهى عن الأفضل.

ومما يؤيد ذلك قوله في حديث عبادة: «فلا تقرأوا

(٤) ضيف: أخرجه أبو داود (٨٢٤).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٣١١).

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (٤٥١/١)، وقال الهيثمي (٢٥٩٦) رواه أحمد وأبي يعلى، والبيهقي، ورجال أحمد رجال الصحيح.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٧٨٣).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٧٩٣)، ومسلم (٣٩٧).

(٩) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٩١٠).

في الصحابة لم يخف مثل هذا الواجب على ابن عمر، حتى يتركه مع كونه واجباً عام الوجوب على عامة المصلين، قد بين بيّناً عامّاً، بخلاف ما يكون مستحبّاً، فإن هذا قد يخفى.

وروى البيهقي عن أبي وائل أن رجلاً سأل ابن مسعود عن القراءة خلف الإمام، فقال: أنصت للقرآن، فإن في الصلاة لشغلاً، وسيكيفيك ذاك الإمام. فقول ابن مسعود هذا يبين أنه إنما نهاه عن القراءة خلف الإمام؛ لأجل الانصات. والاشتغال به، لم ينهه إذا لم يكن مستمعاً كما في صلاة السر، وحال السكتات. فإن المأموم - حيث - لا يكون منصتاً ولا مشتغلاً بشيء. وهذا حجة على من خالف ابن مسعود من الكوفيين، ومين لما رواه عن النبي ﷺ كما تقدم.

[٢٣/٣٢٥] وحديث جابر الذي تقدم قد روي مرفوعاً، ومستنداً، ومرسلاً، فأما الموقوف على جابر فتأبى بلا نزاع، وكذلك المرسل ثابت بلا نزاع. من رواية الأئمة عن عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ أنه قال: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»^(١). وأما المسند فتكلم فيه. رواه ابن ماجه من حديث جابر الجعفي، عن جابر بن عبد الله. وجابر الجعفي كذبه أيوب، وزائدة، وثقه الثوري وسعيد. وقال ابن معين: لا يكتب حديثه. ولا كرامة، ليس بشيء. وقال النسائي: متروك. وروى أبو داود عن أحمد أنه قال: لم يتكلم في جابر لحديثه، إنما تكلم فيه لرأيه. قال أبو داود: ليس عندي بالقوي من حديثه، وقوله: «قراءة الإمام له قراءة»، لا تدل على أنه لا يستحب للمأموم القراءة، كما احتج بذلك من احتج به من الكوفيين، فإن قوله: «قراءة الإمام له قراءة»، دليل على أن له أن يجتري بذلك، وأن الواجب يسقط عنه بذلك، لا يدل على أنه ليس له أن يقرأ كما في مواضع كثيرة، وله أن

الصلاة، ولو قرأ قارئ خارج الصلاة على جماعة وهم لا ينصتون له، بل [٢٣/٣٢٣] يقرءون لأنفسهم لتشوش عليه. فقد تبين بالأدلة السمعية والقياسية القول المعتدل في هذه المسألة، والله أعلم.

والآثار المروية عن الصحابة في هذا الباب تبين الصواب: فعن عطاء بن يسار أنه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام. فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء^(٢). رواه مسلم.

ومعلوم أن زيد بن ثابت من أعلم الصحابة بالسنة، وهو عالم أهل المدينة، فلو كانت القراءة بالفاتحة أو غيرها حال الجهر مشروعة، لم يقل لا قراءة مع الإمام في شيء.

وقوله: مع الإمام، إنما يتناول من قرأ معه حال الجهر. فأما حال المخافتة فلا هذا يقرأ مع هذا، ولا هذا مع هذا، وكلام زيد هذا ينفي الإيجاب والاستحباب، ويثبت النهي والكراهية.

وعن وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل؛ إلا وراء الإمام^(٣). رواه مالك في «الموطأ». وجابر آخر من مات من الصحابة بالمدينة، وهو من أعيان تلك الطبقة، وروى مالك أيضاً عن نافع عن عبد الله بن عمر، كان إذا سئل: هل يقرأ أحد خلف الإمام؟ يقول: إذا صلى أحدكم [٢٣/٣٢٤] خلف الإمام فحسبه قراءة الإمام، وإذا صلى وحده، فليقرأ. قال: وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الإمام، وابن عمر من أعلم الناس بالسنة، وأتبعهم لها.

ولو كانت القراءة واجبة على المأموم، لكان هذا من العلم العام الذي بينه النبي ﷺ بيّناً عامّاً، ولو بين ذلك لهم لكانوا يعملون به عملاً عامّاً، ولكان ذلك

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٧).

(٢) صحيح موقوفاً: أخرجه الترمذي (٣١٣).

(٣) حسن: أخرجه ابن ماجه (٨٥٠).

التلاوة. وهذا قول الجمهور: كمالك، وأحمد، وغيرهم، [٢٣/٣٢٨] من فقهاء الأمصار، وفقهاء الأئثار. وعليه يدل عمل أكثر الصحابة، وتفق عليه أكثر الأحاديث.

وهذا الاختلاف شبيه باختلافهم في صلاة المأموم: هل هي مبنية على صلاة الإمام، أم كل واحد منهما يصلي لنفسه؟ كما تقدم التنبيه عليه. فأصل أبي حنيفة أنها داخلة فيها، ومبنية عليها مطلقاً، حتى إنه يوجب الإعادة على المأموم حيث وجبت الإعادة على الإمام. وأصل الشافعي: أن كل رجل يصلي لنفسه، لا يقوم مقامه لا في فرض ولا سنة؛ ولهذا أمر المأموم بالتسميع، وأوجب عليه القراءة، ولم يطل صلاته بنقص صلاة الإمام، إلا في مواضع مستثناة، كتحمل الإمام عن المأموم سجود السهو، وتحمل القراءة إذا كان المأموم مسبقاً. وإبطال صلاة القارئ خلف الأمي، ونحو ذلك.

وأما مالك وأحمد: فلأنها مبنية عليها من وجه دون وجه. كما ذكرناه من الاستماع للقراءة في حال الجهر، والمشاركة في حال المخافة، ولا يقول المأموم عندهما: سمع الله لمن حمده، بل يحمد جواباً لتسميع الإمام، كما دلت عليه التصوص الصحيحة، هي مبنية عليها. فيها يعتذران فيه، دون ما لا يعتذران، كما تقدم في الإمامة.



[٢٣/٣٢٩] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ قِرَاءَةِ الْمُؤْتَمِّ خَلْفَ الْإِمَامِ: جَائِزَةٌ أَمْ لَا؟ وَإِذَا قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ: هَلْ عَلَيْهِ إِثْمٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

فأجاب:

القراءة خلف الإمام في الصلاة لا تبطل عند الأئمة رضوان الله عليهم لكن تنازع العلماء أيما أفضل في حق المأموم؟

يسقط الواجب بفعل غيره، وله أن يفعله هو بنفسه. وكذلك المستحب. وأقصى ما يقدر أن يكون هو كأنه قد قرأ.

ثم إن أذكار الصلاة واجبها ومستحبها، إذا فعلها العبد مرة، لم [٢٣/٣٢٦] يكره له أن يفعلها في محلها مرة ثانية لغرض صحيح، مع أنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً، الله أكبر كبيراً»^(١) وكان النبي ﷺ يردد الآية الواحدة، كما ردد قوله: ﴿إِنْ تَعَذَّلْتُمْ فَلِيَتَمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١٨]، آخر ما وجد، والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم.



[٢٣/٣٢٧] وقال - رحمه الله - أيضاً:

فصل

وأما القراءة خلف الإمام: فالتاس فيها طرفان، ووسط.

منهم: من يكره القراءة خلف الإمام، حتى يبلغ بها بعضهم إلى التحريم، سواء في ذلك صلاة السر والجهر، وهذا هو الغالب على أهل الكوفة، ومن اتبعهم: كأصحاب أبي حنيفة.

ومنهم: من يؤكد القراءة خلف الإمام حتى يوجب قراءة الفاتحة، وإن سمع الإمام يقرأ، وهذا هو الجديد من قول الشافعي، وقول طائفة معه.

ومنهم: من يأمر بالقراءة في صلاة السر، وفي حال سكنت الإمام في صلاة الجهر، والبعيد الذي لا يسمع الإمام. وأما القريب الذي يسمع قراءة الإمام فيأمرونه بالإنصات لقراءة إمامه؛ إقامة للاستماع مقام

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٧٦٤)، والحديث ضمنه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن أبي داود والإرواء» (٣٤٢).

أحدها: أنها لا يدركان إلا بركة، وهو مذهب مالك [٢٣/٣٣١]، وأحمد في إحدى الروايتين عنه، اختارها جماعة من أصحابه، وهو وجه في مذهب الشافعي، واختاره بعض أصحابه أيضًا كأبي المحاسن الرياني، وغيره.

والقول الثاني: أنها يدركان بتكبيره، وهو مذهب أبي حنيفة.

والقول الثالث: أن الجمعة لا تدرك إلا بركة، والجماعة تدرك بتكبيره، وهذا القول هو المشهور من مذهب الشافعي، وأحمد. والصحيح هو القول الأول؛ لوجوه.

أحدها: أن قدر التكبير لم يعلق به الشارع شيئًا من الأحكام، لا في الوقت، ولا في الجمعة، ولا الجماعة، ولا غيرها. فهو وصف ملغي في نظر الشارع، فلا يجوز اعتباره.

الثاني: أن النبي ﷺ إنما علق الأحكام بإدراك الركعة، فتعلقها بالتكبير إلقاء لما اعتبره، واعتبار لما ألغاه، وكل ذلك فاسد فيما اعتبر فيه الركعة، وعلق الإدراك بها في الوقت. ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أدرك أحدكم ركعة من صلاة العصر قبل أن تغرب [٢٣/٣٣٢] الشمس، فليتم صلاته، وإذا أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس، فليتم صلاته»^(١).

وأما ما في بعض طرقه: «إذا أدرك أحدكم سجدة»، فالمراد بها الركعة التامة، كما في اللفظ الآخر. ولأن الركعة التامة تسمى باسم الركوع، فيقال: ركعة. وباسم السجود، فيقال: سجدة. وهذا كثير في ألفاظ الحديث، مثل هذا الحديث وغيره.

الثالث: أن النبي ﷺ علق الإدراك مع الإمام

فمذهب مالك والشافعي وأحمد: أن الأفضل له أن يقرأ في حال سكوت الإمام: كصلاة الظهر، والعصر؛ والأخيرتين من المغرب والعشاء، وكذلك يقرأ في صلاة الجهر إذا لم يسمع قراءته.

ومذهب أبي حنيفة: أن الأفضل أن لا يقرأ خلفه بحال - والسلف رضوان الله عليهم من الصحابة والتابعين - منهم من كان يقرأ، ومنهم من كان لا يقرأ خلف الإمام.

وأما إذا سمع المأموم قراءة الإمام: فجمهور العلماء على أنه يستمع ولا يقرأ بحال، وهذا مذهب أبي حنيفة، ومالك وأحمد، وغيرهم. ومذهب الشافعي أنه يقرأ حال الجهر بالقامحة خاصة، ومذهب [٢٣/٣٣٠] طائفة كالأوزاعي وغيره من الشافعيين يقرؤها استحبابًا، وهو اختيار جدنا.

والذي عليه جمهور العلماء: هو الفرق بين حال الجهر، وحال المخافة، فيقرأ في حال السر، ولا يقرأ في حال الجهر، وهذا أعدل الأقوال؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، فإذا قرأ الإمام فليستمع، وإذا سكت، فليقرأ فإن القراءة خير من السكوت الذي لا استماع معه. ومن قرأ القرآن، فله بكل حرف عشر حسنات، كما قال النبي ﷺ، فلا يفوت هذا الأجر بلا فائدة، بل يكون إما مستمعًا، وإما قارئًا والله سبحانه وتعالى أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عما تدرك به الجمعة والجماعة؟

فأجاب:

اختلف الفقهاء فيما تدرك به الجمعة والجماعة، على ثلاثة أقوال:

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٦).

وإن أدرك معه أقل من ركعة، صلاها مقصورة، نص عليه الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه، وهذا لأنه يادرأك الركعة قد اتم بمقيم في جزء من صلاته، فلزمه الإمام، وإذا لم يدرك معه ركعة فصلاته صلاة منفرد فيصليها مقصورة.

[٢٣/٣٣٤] وينبني عليه أيضًا أن المرأة الحائض إذا طهرت قبل غروب الشمس بقدر ركعة، لزمها العصر، وإن طهرت قبل الفجر بقدر ركعة، لزمها العشاء، وإن حصل ذلك بأقل من مقدار ركعة، لم يلزمها شيء. وأما الظهر والمغرب: فهل يلزمها بذلك؟ فيه خلاف مشهور. فقيل: لا يلزمها وهو قول أبي حنيفة. وقيل: يلزمها، وهو مذهب مالك، والشافعي وأحمد، ورواه الإمام أحمد عن ابن عباس، وعبد الرحمن بن عوف.

ثم اختلف هؤلاء فيما تلزم به الصلاة الأولى على قولين:

أحدهما: تجب بها تجب به الثانية، وهل هو ركعة. أو تكبيرة؟ على قولين:

الثاني: لا تجب، إلا بأن تدرك زمانًا يتسع لفعلها، وهو أصح.

وقريب من هذا اختلافهم فيما إذا دخل عليها الوقت وهي طاهرة ثم حاضت، هل يلزمها قضاء الصلاة أم لا؟ على قولين:

أحدهما: لا يلزمها، كما يقوله مالك، وأبو حنيفة. والثاني: يلزمها، كما يقوله الشافعي، وأحمد.

ثم اختلف الموجبون عليها الصلاة فيما يستقر به الوجوب على قولين:

أحدهما: قدر تكبيرة، وهو المشهور في مذهب أحمد.

والثاني: أن يمضي عليها زمن تتمكن فيه من الطهارة وفعل الصلاة، وهو القول الثاني في مذهب

بركعة، وهو نص في المسألة. ففي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام، فقد أدرك الصلاة»^(١)، وهذا نص رافع للتراع.

الرابع: أن الجمعة لا تدرك إلا بركعة، كما أفتى به أصحاب رسول الله ﷺ: منهم ابن عمر، وابن مسعود، وأنس وغيرهم. ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف. وقد حكى غير واحد أن ذلك إجماع الصحابة، والتفريق بين الجمعة والجماعة غير صحيح؛ ولهذا أبو حنيفة طرد أصله، وسوى بينهما، ولكن الأحاديث الثابتة وأثار الصحابة تبطل ما ذهب إليه.

الخامس: أن ما دون الركعة لا يعتد به من الصلاة، فإنه يستقبلها [٢٣/٣٣٣] جميعها منفردًا، فلا يكون قد أدرك مع الإمام شيئًا يحتسب له به، فلا يكون قد اجتمع هو والإمام في جزء من أجزاء الصلاة يعتد له به، فتكون صلاته جميعًا صلاة منفرد. يوضح هذا أنه لا يكون مدركًا للركعة إلا إذا أدرك الإمام في الركوع، وإذا أدركه بعد الركوع لم يعتد له بما فعله معه، مع أنه قد أدرك معه القيام من الركوع والسجود، وجلسة الفصل، ولكن لما فاتته معظم الركعة وهو القيام والركوع فاتته الركعة، فكيف يقال مع هذا: إنه قد أدرك الصلاة مع الجماعة، وهو لم يدرك معهم ما يحتسب له به؟! فادرأك الصلاة يادرأك الركعة، نظير إدراك الركعة يادرأك الركوع؛ لأنه في الموضعين قد أدرك ما يعتد له به، وإذا لم يدرك من الصلاة ركعة، كان كمن لم يدرك الركوع مع الإمام في فوت الركعة؛ لأنه في الموضعين لم يدرك ما يحتسب له به، وهذا من أصح القياس.

السادس: أنه ينبني على هذا: أن المسافر إذا اتم بمقيم وأدرك معه ركعة فما فوقها، فإنه يتم الصلاة،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧).

أحمد، والشافعي. [٢٣/٣٣٥] ثم اختلفوا بعد ذلك: هل يلزمها

فعل الثانية من المجموعتين مع الأولى؟ على قولين، وهما روايتان عن الإمام أحمد. والأظهر في الدليل مذهب أبي حنيفة ومالك: أنها لا يلزمها شيء، لأن القضاء إنما يجب بأمر جديد، ولا أمر هنا يلزمها بالقضاء، ولأنها آخرت تأخيراً جائزاً فهي غير مفرطة. وأما النائم أو الناسي - وإن كان غير مفرط أيضاً - فإن ما يفعله ليس قضاء، بل ذلك وقت الصلاة في حقه حين يستيقظ ويذكر، كما قال: النبي ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها»^(١).

وليس عن النبي ﷺ حديث واحد بقضاء الصلاة بعد وقتها، وإنما وردت السنة بالإعادة في الوقت لمن ترك واجباً من واجبات الصلاة، كأمره للمسيء في صلاته بالإعادة لما ترك الطمأنينة المأمور بها، وكأمره لمن صلى خلف الصف منفرداً بالإعادة لما ترك المصافحة الواجبة، وكأمره [٢٣/٣٣٦] لمن ترك لمعة من قدمه لم يصبها الماء بالإعادة لما ترك الوضوء المأمور به، وأمر النائم والناسي بأن يصلها إذا ذكرا، وذلك هو الوقت في حقهما، والله سبحانه وتعالى أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَمَّنْ يَرْفَعُ قَبْلَ الْإِمَامِ وَيُخَفِّضُ، وَنَهَى فَلَمْ يَتَّهَ، فَمَا حُكْمُ صَلَاتِهِ؟ وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟

فأجاب:

أما مسابقة الإمام، فحرام، باتفاق الأئمة. لا يجوز لأحد أن يركع قبل إمامه، ولا يرفع قبله، ولا يسجد

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٩٢/٤)، وأبو داود (٦١٩)، وابن ماجه

(٩٦٣)، والبيهقي صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح

الجامع» (٧١٩٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٤) بنحوه.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩١)، ومسلم (٤٢٧).

(٥) ضعيف: ضعفه الألباني في «المشكاة» (١٣٩٧).

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٧٧) بدون «فإن ذلك وقتها».

ومن كان قادرًا على تعزيره وتأديبه على الوجه المشروع، فعل ذلك، ومن لم يمكنه إلا هجره وكان ذلك مؤثرًا فيه هجره، حتى يتوب. والله أعلم.



[٢٣/٣٣٩] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عن المصافحة عقب الصلاة: هل هي سنة أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، المصافحة عقب الصلاة ليست مستنونة، بل هي بدعة. والله أعلم.



[٢٣/٣٤٠] باب الإمامة

سُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عن الإمامة: هل فعلها أفضل، أم تركها؟

فأجاب:

بل يصلي بهم، وله أجر بذلك. كما جاء في الحديث: «ثلاثة على كتابان المسك يوم القيامة: رجل أم قوماً وهم له راضون...»^(١) الحديث. والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عن رجلين: أحدهما حافظ للقرآن، وهو واعظ، يحضر الدف والشابة، والآخر عالم متورع. فأيهما أولى بالإمامة؟

بصلاة الإمام، وما فعله قبل الإمام سهوًا، لا يبطل صلاته؛ لأنه زاد في الصلاة ما هو من جنسها سهوًا، فكان كما لو زاد ركوعًا أو سجودًا سهوًا، وذلك لا يبطل بالسنة والإجماع، ولكن ما يفعله قبل الإمام لا يعتد به على الصحيح؛ لأنه فعله في غير محله؛ لأن ما قبل فعل الإمام ليس وقتًا لفعل المأموم، فصار بمنزلة من صل قبل الوقت، أو بمنزلة من كبر قبل تكبيرة الإمام، فإن هذا لا يميزه عما أوجب الله عليه، بل لابد أن يحرم إذا حل الوقت لا قبله، وأن يحرم المأموم إذا أحرم الإمام، لا قبله. فكذا المأموم [٢٣/٣٣٨] لابد أن يكون ركوعه وسجوده إذا ركع الإمام وسجد، لا قبل ذلك، فما فعله سابقًا وهو ساء عفي له عنه، ولم يعتد له به، فلهذا أمره الصحابة والأئمة أن يتخلف بمقداره ليكون فعله بقدر فعل الإمام.

وأما إذا سبق الإمام عمدًا: ففي بطلان صلاته قولان معروفان في مذهب أحمد وغيره. ومن أبطلها قال: إن هذا زاد في الصلاة عمدًا فتبطل، كما لو فعل قبله ركوعًا أو سجودًا عمدًا. فإن الصلاة تبطل بلا ريب، وكما لو زاد في الصلاة ركوعًا أو سجودًا عمدًا.

وقد قال الصحابة للمسبق: لا وحدك صليت، ولا بإمامك اقتديت. ومن لم يصل وحده، ولا مؤتميًا، فلا صلاة له. وعلى هذا، فعل المصلي أن يتوب من المسابقة، ويتوب من نقر الصلاة، وترك الطمأنينة فيها، وإن لم يتنه فعل الناس كلهم أن يأمره بالمعروف الذي أمره الله به، وينهيه عن المنكر الذي نهى الله عنه. فإن قام بذلك بعضهم وإلا أنموا كلهم.

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٢/٢٦)، والترمذي (١٩٨٦)، وابن ماجه (٤٣٣٦)، وابن أبي عاصم في «السنن» (٧٨٥)، والحديث وضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٧٢٢).

فأجاب:

ليتهي عن فجوره ويدعته؛ ولهذا فرق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية، فإن الداعية أظهر المنكر فاستحق الإنكار عليه، بخلاف الساكت، فإنه بمنزلة من أسرّ بالذنب، فهذا لا ينكر عليه في الظاهر؛ فإن الخطيئة إذا خفيت، لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلنت، فلم تنكر، ضرت العامة؛ ولهذا كان المنافقون تقبل منهم علانيتهم، وتوكل سرائرهم إلى الله تعالى، بخلاف من أظهر الكفر.

[٢٣/٢٤٣] فإذا كان داعية منع من ولايته وإمامته وشهادته وروايته، لما في ذلك من النهي عن المنكر، لا لأجل فساد الصلاة أو اتهامه في شهادته وروايته، فإذا أمكن لإنسان ألا يقدم مظهرًا للمنكر في الإمامة، وجب ذلك. لكن إذا ولاه غيره ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان هو لا يتمكن من صرفه إلا بشر أعظم ضررًا من ضرر ما أظهره من المنكر، فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بتحصيل أعظم الضررين، فإن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتمطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان. ومطلوبها ترجيح خير الخيرين إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعًا، ودفع شر الشرين إذا لم يتدفعا جميعًا.

فإذا لم يمكن منع المظهر للبدعة والفجور إلا بضر زائد على ضرر إمامته، لم يميز ذلك، بل يصلي خلفه ما لا يمكنه فعلها إلا خلفه، كالجمع، والأعياد، والجماعة. إذا لم يكن هناك إمام غيره، ولهذا كان الصحابة يصلون خلف الحجاج، والمختار بن أبي عبيد الثقفي، وغيرهما الجمعة والجماعة، فإن تفويت الجمعة والجماعة أعظم فسادًا من الاقتداء فيها بإمام فاجر، لاسيما إذا كان التخلف عنهما لا يدفع فجوره، فيبقى ترك المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة. ولهذا كان التاركون للجمعة والجماعات خلف أئمة

ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي مسعود البصري أن النبي ﷺ قال: «يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا [٢٣/٣٤١] في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم ساء»^(١).

فإذا كان الرجلان من أهل الديانة، فأيهما كان أعلم بالكتاب والسنة وجب تقديمه على الآخر متعينًا. فإن كان أحدهما فاجرًا مثل أن يكون معروفًا بالكذب، والخيانة، ونحو ذلك من أسباب الفسوق، والآخر مؤمنًا من أهل التقوى، فهذا الثاني أولى بالإمامة، إذا كان من أهلها، وإن كان الأول أقرأ وأعلم، فإن الصلاة خلف الفاسق منهي عنها نهجًا تحريم عند بعض العلماء، ونهي تنزيه عند بعضهم. وقد جاء في الحديث: «لا يؤمن فاجرٌ مؤمنًا، إلا أن يقهره بسوط أو عصا»^(٢). ولا يجوز تولية الفاسق مع إمكان تولية البر. والله أعلم.



[٢٣/٣٤٢] وقال شيخ الإسلام:

فصل

وأما الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع، وخلف أهل الفجور، ففيه نزاع مشهور، وتفصيل، ليس هذا موضع بسطه.

لكن أوسط الأقوال في هؤلاء: أن تقديم الواحد من هؤلاء في الإمامة لا يجوز مع القدرة على غيره. فإن من كان مظهرًا للفجور أو البدع يجب الإنكار عليه ونهيه عن ذلك، وأقل مراتب الإنكار هجره

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٧٣).

(٢) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٠٨١).

كافر، لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره، حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها.

وهذا كما في نصوص الوعيد فإن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، فهذا ونحوه من نصوص الوعيد حق،

لكن الشخص المعين لا يشهد عليه بالوعيد، فلا يشهد لمعين من أهل القبلة بالنار؛ لجواز أن لا يلحقه الوعيد لفوات شرط، أو ثبوت مانع، فقد لا يكون التحريم بلغه، وقد يتوب من فعل المحرم، وقد تكون له حسنات عظيمة تمحو عقوبة ذلك المحرم، وقد يتلى بمصائب تكفر عنه، وقد يشفع فيه شفيع مطاع.

[٢٣/٣٤٦] وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها: قد يكون الرجل لم يبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذر الله به، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ، فإن الله يغفر له خطأه كائناً ما كان، سواء كان في المسائل النظرية، أو العملية. هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ، وجماهير أئمة الإسلام.

وما قسموا المسائل إلى مسائل أصول يكفر بإنكارها، ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها.

فأما التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول، وبين نوع وتسميته مسائل الفروع، فهذا الفرق ليس له أصل لا عن الصحابة، ولا عن التابعين لهم بإحسان، ولا أئمة الإسلام. وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم، وهو تفريق متناقض، فإنه يقال لمن فرق بين النوعين: ما حد مسائل الأصول التي يكفر المخطئ فيها؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟ فإن قال: مسائل الأصول: هي مسائل

الجور مطلقاً معدودين عند [٢٣/٣٤٤] السلف، والأئمة من أهل البدع.

وأما إذا أمكن فعل الجمعة والجماعة خلف البر، فهو أولى من فعلها خلف الفاجر. وحيتذ، فإذا صلي خلف الفاجر من غير عذر، فهو موضع اجتهد للعلماء:

منهم من قال: إنه يعيد؛ لأنه فعل ما لا يشرع، بحيث ترك ما يجب عليه من الإنكار بصلاته خلف هذا، فكانت صلاته خلفه منهيّاً عنها فيعيدها.

ومنهم من قال: لا يعيد. قال: لأن الصلاة في نفسها صحيحة، وما ذكر من ترك الإنكار هو أمر منفصل عن الصلاة، وهو يشبه البيع بعد نداء الجمعة.

وأما إذا لم يمكنه الصلاة إلا خلفه كالجمعة، فهنا لا تعاد الصلاة، وإعادتها من فعل أهل البدع، وقد ظن طائفة من الفقهاء، أنه إذا قيل: إن الصلاة خلف الفاسق لا تصح، أعيدت الجمعة خلفه، وإلا لم تعد، وليس كذلك. بل النزاع في الإعادة حيث ينهي الرجل عن الصلاة. فأما إذا أمر بالصلاة خلفه، فالصحيح هنا: أنه لا إعادة عليه، لما تقدم من أن العبد لم يؤمر بالصلاة مرتين.

[٢٣/٣٤٥] وأما الصلاة خلف من يكفر ببدعته من أهل الأهواء: فهناك قد تنازعوا في نفس صلاة الجمعة خلفه. ومن قال إنه يكفر أمر بالإعادة؛ لأنها صلاة خلف كافر، لكن هذه المسألة متعلقة بتكفير أهل الأهواء، والناس مضطربون في هذه المسألة. وقد حكى عن مالك فيها روايتان، وعن الشافعي فيها قولان. وعن الإمام أحمد أيضاً فيها روايتان، وكذلك أهل الكلام فذكروا للأشعري فيها قولان. وغالب مذاهب الأئمة فيها تفصيل.

وحقيقة الأمر في ذلك: أن القول قد يكون كفرًا، فيطلق القول بتكفير صاحبه، ويقال من قال كذا فهو

الاعتقاد ومسائل الفروع: هي مسائل العمل، قيل له: فتنازع الناس في محمد ﷺ هل رأى ربه أم لا؟ وفي أن عثمان أفضل من علي، أم علي أفضل؟ وفي كثير من معاني القرآن، وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية العلمية، ولا كفر فيها بالاتفاق. [٢٣/٣٤٧] وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش والخمر هي مسائل عملية، والمنكر لها يكفر بالاتفاق.

وإن قال: الأصول هي المسائل القطعية، قيل له: كثير من مسائل العمل قطعية، وكثير من مسائل العلم ليست قطعية، وكون المسألة قطعية أو ظنية، هو من الأمور الإضافية، وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له، كمن سمع النص من الرسول ﷺ، وتيقن مراده منه. وعند رجل لا تكون ظنية، فضلاً عن أن تكون قطعية لعدم بلوغ النص إياه، أو لعدم ثبوته عنده، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ حديث الذي قال لأهله: «إذا أنا مت، فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله عليّ ليعذبني الله عذاباً ما عليه أحدًا من العالمين. فأمر الله البرّ برداً ما أخذ منه، والبحر برداً ما أخذ منه، وقال: ما حلك على ما صنعت؟ قال: خشيتك يا رب! فغفر الله له»^(١). فهذا شك في قدرة الله وفي المعاد، بل ظن أنه لا يعود، وأنه لا يقدر الله عليه إذا فعل ذلك، وغفر الله له. وهذه المسائل مبسطة في غير هذا الموضع.

[٢٣/٣٤٨] ولكن المقصود هنا: أن مذاهب الأئمة مبنية على هذا التفصيل بين النوع والعين، ولهذا حكى طائفة عنهم الخلاف في ذلك، ولم يفهموا غور قولهم. فطائفة تحكي عن أحمد في تكفير أهل البدع

روایتين مطلقاً، حتى تجعل الخلاف في تكفير المرجئة والشيعة المفضلة لعلي، وربما رجحت التكفير والتخليد في النار، وليس هذا مذهب أحد، ولا غيره من أئمة الإسلام، بل لا يختلف قوله أنه لا يكفر المرجئة الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل، ولا يكفر من يفضل علياً على عثمان، بل نصوبه صريحة بالامتناع من تكفير الخوارج والمقدرية وغيرهم. وإنما كان يكفر الجهمية المنكرين لأسماء الله وصفاته؛ لأن مناقضة أقوالهم لما جاء به الرسول ﷺ ظاهرة بينة. ولأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق، وكان قد ابتلي بهم حتى عرف حقيقة أمرهم، وأنه يدور على التعطيل، وتكفير الجهمية مشهور عن السلف والأئمة.

لكن ما كان يكفر أعيانهم، فإن الذي يدعو إلى القول أعظم من الذي يقول به، والذي يعاقب مخالفه أعظم من الذي يدعو فقط، والذي يكفر مخالفه أعظم من الذي يعاقبه. ومع هذا، فالذين كانوا من ولاية الأمور يقولون بقول الجهمية: إن القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وغير ذلك. ويدعون الناس إلى ذلك، [٢٣/٣٤٩] ويمتحنونهم، ويعاقبونهم، إذا لم يجيبوهم، ويكفرون من لم يجيبهم. حتى إنهم كانوا إذا أمسكوا الأسير، لم يطلقوه حتى يقر بقول الجهمية: إن القرآن مخلوق، وغير ذلك. ولا يولون متولياً ولا يعطون رزقاً من بيت المال إلا لمن يقول ذلك. ومع هذا، فالإمام أحمد -رحمه الله تعالى- ترحم عليهم، واستغفر لهم، لعلمه بأنهم لم يبين لهم أنهم مكذبون للرسول، ولا جاحدون لما جاء به، ولكن تأولوا فأخطئوا، وقلدوا من قال لهم ذلك.

وكذلك الشافعي لما قال لحفص الفرد -حين قال: القرآن مخلوق-: كفرت بالله العظيم، بين له أن هذا القول كفر، ولم يحكم بردة حفص بمجرد ذلك؛ لأنه لم يبين له الحججة التي يكفر بها، ولو اعتقد أنه مرتد،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٧٨)، ومسلم (٢٧٥٧).

المخالف للهدى، وهو الذي يفهمه المستمع، فأما المعنى المأخوذ من ظل، فلا يخطر ببال أحد، وهذا بخلاف الحرفين [٢٣/٣٥١] المختلفين صوتاً ومخرجاً وسمعاً، كبإبدال الراء بالعين، فإن هذا لا يحصل به مقصود القراءة.



وَسُئِلَ - رحمه الله - عن الصلاة خلف المرازقة، وعن بدعتهم.

فأجاب:

يجوز للرجل أن يصلي الصلوات الخمس، والجمعة، وغير ذلك خلف من لم يعلم منه بدعة، ولا فسقاً، باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين. وليس من شرط الائتيم أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد؟ بل يصلي خلف مستور الحال.

ولو صلى خلف من يعلم أنه فاسق أو مبتدع، ففي صحة صلاته: قولان مشهوران في مذهب أحد، ومالك. ومذهب الشافعي، وأبي حنيفة: الصحة.

وقول القائل: لا أسلم مالي إلا لمن أعرف. ومراده لا أصلي خلف من لا أعرفه، كما لا أسلم مالي إلا لمن أعرفه، كلام جاهل لم يقله أحد من أئمة الإسلام. فإن المال إذا أودعه الرجل المجهول، فقد يخونه [٢٣/٣٥٢] فيه، وقد يضيعه. وأما الإمام، فلو أخطأ أو نسي، لم يواخذ بذلك المأموم، كما في البخاري وغيره، أن النبي ﷺ قال: «أنتمكم يصلون لكم ولهم. فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم»^(١). فجعل خطأ الإمام على نفسه دونهم، وقد صل عمر وغيره من الصحابة - رضي الله عنهم - وهو

لسمى في قتله، وقد صرح في كتبه بقبول شهادة أهل الأهواء، والصلاة خلفهم.

وكذلك قال مالك - رحمه الله - والشافعي، وأحمد، في القدري: إن جحد علم الله كفر. ولفظ بعضهم: ناظروا القدريه بالعلم، فإن أقرؤا به خُصِمُوا، وإن جحدوه كفروا.



وسئل أحمد عن القدري: هل يكفر؟

فقال: إن جحد العلم، كفر. وحيث، فجاحد العلم هو من جنس الجهمية. وأما قتل الداعية إلى البدع فقد يقتل لكف ضرره عن الناس، كما يقتل المحارب. وإن لم يكن في نفس الأمر كافراً، فليس كل من أمر بقتله يكون قتله لردته. وعلى هذا قتل غيلان القدري وغيره قد يكون على هذا الوجه. وهذه المسائل مبسطة في غير هذا الموضع وإنما نبهنا عليها تنبيهاً.



فصل

وأما من لا يقيم قراءة الفاتحة، فلا يصلي خلفه إلا من هو مثله، فلا يصلي خلف الأئمة الذي يبذل حرقاً بحرف، إلا حرف الضاد إذا أخرجه من طرف الفم كما هو عادة كثير من الناس، فهذا فيه وجهان:

منهم من قال: لا يصلي خلفه، ولا تصح صلاته في نفسه؛ لأنه أبدل حرقاً بحرف؛ لأن مخرج الضاد الشدق، ومخرج الظاء طرف الأستان. فإذا قال: (ولا الظالين)، كان معناه: ظل يفعل كذا.

والوجه الثاني: تصح، وهذا أقرب؛ لأن الحرفين في السمع شيء واحد، وحس أحدهما من جنس حس الآخر لتشابه المخرجين. والقارئ إنما يقصد الضلال

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٤).

الإمام أحمد، وغيره، من أئمة السنة. كما ذكره في رسالة عبدوس. وابن مالك، والمطار.

والصحيح أنه يصليها، ولا يعيدها، فإن الصحابة كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار، ولا يعيدون، كما كان ابن عمر يصلي خلف الحجاج، وابن مسعود وغيره يصلون خلف الوليد بن عتبة، وكان يشرب الخمر حتى أنه صلى بهم مرة الصبح أربعاً ثم قال: أزيدكم؟ فقال ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة! ولهذا رفعوه إلى عثمان. وفي «صحيح البخاري» أن عثمان رضي الله عنه [٢٣/٣٥٤] لما حصر، صلى بالناس شخص، فسأل سائل عثمان، فقال: إنك إمام عامة، وهذا الذي يصلي بالناس إمام فتنة. فقال: يا بن أخي، إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أساءوا، فاجتنب إساءتهم. ومثل هذا كثير.

والفاسق والمتدع صلته في نفسه صحيحة. فإذا صلى المأموم خلفه، لم تبطل صلاته، لكن إنها كره من كره الصلاة خلفه؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، ومن ذلك أن من أظهر بدعة أو فجوراً لا يرتب إماماً للمسلمين، فإنه يستحق التعزير حتى يتوب، فإذا أمكن هجره حتى يتوب، كان حسناً، وإذا كان بعض الناس إذا ترك الصلاة خلفه وصل خلف غيره أثر ذلك حتى يتوب، أو يعزل، أو يتهمي الناس عن مثل ذنبه. فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه، كان فيه مصلحة، ولم يفت المأموم جمعة، ولا جماعة. وأما إذا كان ترك الصلاة يقوت المأموم الجمعة والجماعة. فهنا لا يترك الصلاة خلفهم إلا مبتدع مخالف للصحابة رضي الله عنهم.

وكذلك إذا كان الإمام قد رتب له ولاية الأمور، ولم يكن في ترك الصلاة خلفه مصلحة، فهنا ليس عليه ترك الصلاة خلفه، بل الصلاة خلف الإمام الأفضل

جنب ناسياً للجنب، فأعاد ولم يأمر المأمومين بالإعادة، وهذا مذهب جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه.

وكذلك لو فعل الإمام ما يسوغ عنده، وهو عند المأموم يبطل الصلاة، مثل أن يقتصد ويصلي ولا يتوضأ، أو يمس ذكره، أو يترك البسلة، وهو يعتقد أن صلاته تصح مع ذلك، والمأموم يعتقد أنها لا تصح مع ذلك، فجمهور العلماء على صحة صلاة المأموم، كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين، بل في أنصهما عنه، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي، اختاره القفال وغيره.

ولو قدر أن الإمام صلى بلا وضوء متعمداً، والمأموم لم يعلم حتى مات المأموم، لم يطالب الله المأموم بذلك، ولم يكن عليه إثم باتفاق المسلمين، بخلاف ما إذا علم أنه يصلي بلا وضوء، فليس له أن يصلي خلفه، فإن هذا ليس بمصل؛ بل لآعب، ولو علم بعد الصلاة أنه صلى بلا وضوء، ففي الإعادة نزاع. ولو علم المأموم أن الإمام [٢٣/٣٥٣] مبتدع يدعو إلى بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق، وهو الإمام الراتب الذي لا تمكن الصلاة إلا خلفه، كإمام الجمعة والعيد، والإمام في صلاة الحج بعرفة، ونحو ذلك، فإن المأموم يصلي خلفه عند عامة السلف والخلف، وهو مذهب أحمد والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم.

ولهذا قالوا في العقائد: إنه يصلي الجمعة والعيد خلف كل إمام براً كان أو فاجراً. وكذلك إذا لم يكن في القرية إلا إمام واحد، فإنها تصل خلفه الجماعات، فإن الصلاة في جماعة خير من صلاة الرجل وحده، وإن كان الإمام فاسقاً. هذا مذهب جماهير العلماء: أحمد بن حنبل، والشافعي، وغيرهما، بل الجماعة واجبة على الأعيان في ظاهر مذهب أحمد. ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر، فهو مبتدع عند

أفضل، وهذا كله يكون فيمن ظهر منه فسق، أو بدعة، تظهر مخالفتها للكتاب والسنة، كبدعة الرافضة، والجهمية، [٢٣/٣٥٥] ونحوهم. ومن أنكر مذهب الروافض وهو لا يصلي الجمعة والجماعة، بل يكفر المسلمين، فقد وقع في مثل مذهب الروافض، فإن من أعظم ما أنكره أهل السنة عليهم، تركهم الجمعة والجماعة، وتكفير الجمهور.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ رَجُلٍ اسْتَفَاضَ عَنْهُ أَنَّهُ يَأْكُلُ الْحَشِيشَةَ، وَهُوَ إِمَامٌ. فَقَالَ رَجُلٌ: لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ. فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ رَجُلٌ وَقَالَ: تَجُوزُ، وَاحْتِجْ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ»^(١). فَهَذَا الَّذِي أَنْكَرَ، مُصِيبٌ أَمْ مَخْطِئٌ؟ وَهَلْ يَجُوزُ لِأَكْلِ الْحَشِيشَةِ أَنْ يُؤْمَ بِالنَّاسِ؟ وَإِذَا كَانَ الْمُنْكَرُ مُصِيبًا، فَمَا يَجِبُ عَلَى الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ لِلنَّاظِرِ فِي الْمَكَانِ أَنْ يَعْزِلَهُ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ:

لَا يَجُوزُ أَنْ يُولَى فِي الْإِمَامَةِ بِالنَّاسِ مَنْ يَأْكُلُ الْحَشِيشَةَ، أَوْ يَفْعَلُ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الْمَحْرُمَةِ مَعَ إِمَامٍ تَوَلَّيَ مِنْهُ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ. [٢٣/٣٥٧] كَيْفَ وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ قُلِّدَ رَجُلًا عَمَلًا عَلَى عَصَابَةٍ، وَهُوَ يَحْدُ فِي تِلْكَ الْعَصَابَةِ مَنْ هُوَ أَرْضَى اللَّهُ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ، وَخَانَ رَسُولَهُ، وَخَانَ الْمُؤْمِنِينَ»^(٢).

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «اجْعَلُوا أَيْمَنَكُمْ خِيَارَكُمْ، فَإِنَّهُمْ وَفَدَكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ»^(٣). وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «إِذَا أُمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، لَمْ يَزَالُوا فِي

فصل

وَأَمَّا الصَّلَاةُ خَلْفَ الْمُبْتَدِعِ: فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا نِزَاعٌ، وَتَفْصِيلٌ. فَإِذَا لَمْ تَجِدْ إِمَامًا غَيْرَهُ كَالْجُمُعَةِ الَّتِي لَا تَقَامُ إِلَّا بِمَكَانٍ وَاحِدٍ، وَكَالْعِيدَيْنِ وَكَصَلَوَاتِ الْحَجِّ، خَلْفَ إِمَامٍ الْمَوْسَمِ، فَهَذِهِ تَفْعَلُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَإِنَّمَا تَدْعُ مِثْلَ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ خَلْفَ الْأُتَمَّةِ أَهْلَ الْبِدْعِ كَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ، مِمَّنْ لَا يَرَى الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ إِلَّا مَسْجِدٌ وَاحِدٌ، فَصَلَاتُهُ فِي الْجَمَاعَةِ خَلْفَ الْفَاجِرِ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ مُتَفَرِّدًا؛ لِثَلَاثِ يَفْضِي إِلَى تَرْكِ الْجَمَاعَةِ مُطْلَقًا.

وَأَمَّا إِذَا أَمَكُنْتَهُ أَنْ يَصِلِيَ خَلْفَ غَيْرِ الْمُبْتَدِعِ، فَهُوَ أَحْسَنُ، وَأَفْضَلُ بِلَا رَيْبٍ. لَكِنْ إِنْ صَلَّى خَلْفَهُ، فَفِي صَلَاتِهِ نِزَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ: تَصَحُّ صَلَاتِهِ. وَأَمَّا مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: فِي مَذْهَبِهِمَا نِزَاعٌ وَتَفْصِيلٌ.

[٢٣/٣٥٦] وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْبِدْعَةِ الَّتِي يَعْلَمُ أَنَّهَا تَخَالَفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، مِثْلَ بَدْعِ الرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَنَحْوِهِمْ. فَأَمَّا مَسَائِلُ الدِّينِ الَّتِي يَتَنَازَعُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ، مِثْلُ: مَسْأَلَةِ الْحَرْفِ، وَالصَّوْتِ، وَنَحْوِهَا، فَقَدْ يَكُونُ كُلٌّ مِنَ الْمُتَنَازِعِينَ مُبْتَدِعًا، وَكِلَاهُمَا جَاهِلٌ مُتَأَوِّلٌ، فَلَيْسَ

(١) ضعیف: أخرجه بنحوه أبو داود (٥٩٤)، والبيهقي (١٢١/٣)، والدارقطني (١٨٤)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٥٢٧).

(٢) ضعیف: أخرجه الحاكم (٩٢/٣)، وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٤٠١).

(٣) ضعیف جدًا: أخرجه الدارقطني (ص ١٩٧)، والبيهقي (٩٠/٣)، وضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٨٢٢).

الثاني: أنه يجوز للمأموم أن يصلي خلف من يلي، وإن كان تولية ذلك المولى لا تجوز، فليس للناس أن يولوا عليهم الفاسق، وإن كان قد ينفذ حكمه، أو تصح الصلاة خلفه.

الثالث: أن الأئمة متفقون على كراهة الصلاة خلف الفاسق، لكن اختلفوا في صحتها: فقيل: لا تصح. كقول مالك، وأحد في إحدى الروايتين عنها. وقيل: بل تصح. كقول أبي حنيفة، والشافعي، والرواية الأخرى عنها، ولم يتنازعا أنه لا ينبغي توليته.

الرابع: أنه لا خلاف بين المسلمين في وجوب الإنكار على هؤلاء الفاسق، الذين يسكرون من الخشيشة؛ بل الذي عليه جمهور الأئمة أن قليلها وكثيرها حرام، بل الصواب أن أكلها يحد، وأنها نجسة. فإذا أكلها لم يغسل منها فمه، كانت صلاته باطلة، ولو غسل فمه [٢٣/٣٥٩] منها أيضًا فهي خمر. وفي الحديث: «من شرب الخمر لم تقبل منه صلاة أربعين يومًا، فإن تاب، تاب الله عليه، فإن عاد فشرها، لم تقبل له صلاة أربعين يومًا، فإن تاب الله عليه. فإن عاد فشرها في الثالثة أو الرابعة كان حقًا على الله أن يسقيه من طينة الخبال». قيل: يا رسول الله، وما طينة الخبال؟ قال: «عصارة أهل النار»^(١). وإذا كانت صلاته تارة باطلة وتارة غير مقبولة، فإنه يجب الإنكار عليه باتفاق المسلمين. فمن لم ينكر عليه، كان عاصيًا لله ورسوله.

ومن منع المنكر عليه، فقد حاد الله ورسوله، ففي «سنن أبي داود» عن النبي ﷺ أنه قال: «من حالت

سفال»^(٢). وقد ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ قال: «يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله. فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة. فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم سنة»^(٣). فأمر النبي ﷺ بتقديم الأفضل بالعلم بالكتاب. ثم السنة، ثم الأسبق إلى العمل الصالح بنفسه، ثم بفعل الله تعالى.

وفي «سنن أبي داود» وغيره: أن رجلًا من الأنصار كان يصلي بقوم إمامًا، فبصق في القبلة، فأمرهم النبي ﷺ أن يعزلوه عن الإمامة، ولا يصلوا خلفه. فجاء إلى النبي ﷺ فسأله: هل أمرهم بعزله؟ فقال: «نعم، إنك أذيت الله ورسوله»^(٤).

فإذا كان المرء يعزل لأجل إساءته في الصلاة، وبصاقه في القبلة، فكيف المصّر على أكل الخشيشة، لاسيما إن كان مستحلًا للمسكر منها. كما عليه طائفة من الناس. فإن مثل هذا ينبغي أن يستاب، فإن تاب، وإلا قتل؛ إذ السكر منها حرام بالإجماع، واستحلال ذلك كفر بلا نزاع.

[٢٣/٣٥٨] وأما احتجاج المعارض بقوله: «تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر»، فهذا غلط منه لوجوه:

أحدها: أن هذا الحديث لم يثبت عن النبي ﷺ، بل في «سنن ابن ماجه» عنه: «لا يؤمن فاجر مؤمنًا إلا أن يقهره بسوط أو عصا»^(٥). وفي إسناده الآخر مقال أيضًا.

(١) ضعيف جدًا: أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وابن عدي في «الكامل»، وقد فصل القول عليه الشيخ الألباني في «الضعيف» (١٤١٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٧٣).

(٣) حسن: أخرجه أحمد (٥٦/٤)، وأبو داود (٤٨١)، والحديث حسنه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٤) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٠٨١).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٨٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، والحديث أصله عند مسلم من حديث جابر (٢٠٠٢).

إحدى الروایتین عن مالک وأحمد. والله أعلم.



[٢٣/٣٦١] وَسُئِلَ رحمه الله: عن إمام يقول يوم الجمعة علي المنبر في خطبته: إن الله تكلم بكلام أزي قديم. ليس بحرف، ولا صوت، فهل تسقط الجمعة خلفه أم لا؟ وما يجب عليه؟

فأجاب:

الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق. وأن هذا القرآن الذي يقرؤه الناس هو كلام الله، يقرؤه الناس بأصواتهم. فالكلام كلام الباري، والصوت صوت القارئ، والقرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه.

وإذا كان الإمام مبتدعاً، فإنه يصل خلفه الجمعة، وتسقط بذلك. والله أعلم.



[٢٣/٣٦٢] وَسُئِلَ رحمه الله: عن إمام قتل ابن عمه: فهل تصح الصلاة خلفه، أم لا؟

فأجاب:

إذا كان هذا الرجل قد قتل مسلماً متعمداً بغير حق، فينبغي أن يعزل عن الإمامة، ولا يصل خلفه إلا لضرورة، مثل أن لا يكون هناك إمام غيره، لكن إذا تاب وأصلح، فإن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات. فإذا تاب التوبة الشرعية، جاز أن يقر على إمامته. والله أعلم.



شفاعته دون حد من حدود الله، فقد ضاد الله في أمره، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه، حبس في ردة^(١) الخبال حتى يخرج مما قال، ومن خاصم في باطل وهو يعلم، لم يزل في سخط الله حتى ينزع^(٢). فالخاصمون عنه، مخاصمون في باطل، وهم في سخط الله، والحاثلون [دون] ذلك الإنكار عليه، مضادون لله في أمره، وكل من علم حاله ولم ينكر عليه بحسب قدرته، فهو عاص لله ورسوله. والله أعلم.



[٢٣/٣٦٠] وَسُئِلَ رحمه الله: عن خطيب قد حضر صلاة الجمعة، فامتنعوا عن الصلاة خلفه؛ لأجل بدعة فيه، فما هي البدعة التي تمنع الصلاة خلفه؟

فأجاب:

ليس لهم أن يمتنعوا أحداً من صلاة العيد والجمعة، وإن كان الإمام فاسقاً. وكذلك ليس لهم ترك الجمعة ونحوها؛ لأجل فسق الإمام، بل عليهم فعل ذلك خلف الإمام، وإن كان فاسقاً، وإن عطّلوها لأجل فسق الإمام، كانوا من أهل البدع، وهذا مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما.

وإنما تنازع العلماء في الإمام إذا كان فاسقاً، أو مبتدعاً، وأمكن أن يصلي خلف عدل. فقيل: تصح الصلاة خلفه، وإن كان فاسقاً. وهذا مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروایتين وأبي حنيفة. وقيل: لا تصح خلف الفاسق، إذا أمكن الصلاة خلف العدل، وهو

(*) الردغة: الماء والطين والوجل الشديد.

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٧٠/٢)، وأبو داود (٣٥٩٧)، والحاكم (٢٧/٢)، والحدیث صححه الشيخ الألبانی في «الصحيحة» (٤٣٧).

(**) هذه اللفظة منبئة من بعض النسخ المطبوعة.

تاب الله عليه. فإذا أمكن الصلاة خلف عدل مستقيم السيرة، فينبغي أن يصلي خلفه، فلا يصلي خلف من ظهر فجوره لغير حاجة. والله أعلم.



[٢٣/٣٦٤] وَسُئِلَ رحمه الله: عن إمام يقرأ على الجنائز: هل تصح الصلاة خلفه؟

فأجاب:

إذا أمكنه أن يصلي خلف من يصلي صلاة كاملة، وهو من أهل الورع، فالصلاة خلفه أولى من الصلاة خلف من يقرأ على الجنائز. فإن هذا مكروه من وجهين: من وجه أن القراءة على الجنائز مكروهة في المذاهب الأربعة. وأخذ الأجرة عليها أعظم كراهة. فإن الاستئجار على التلاوة لم يرخص فيه أحد من العلماء. والله أعلم.



وَسُئِلَ رحمه الله عن إمام يبصق في المحراب هل تجوز الصلاة خلفه أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، ينبغي أن ينهى عن ذلك. وفي «سنن أبي داود» عن النبي ﷺ: أنه عزل إمامًا لأجل بصاقه في القبلة. وقال لأهل المسجد: لا تصلوا خلفه، فجاء إلى النبي ﷺ [٢٣/٣٦٥] فقال: يا رسول الله! أنت نهيتم أن يصلوا خلفي؟ قال: «نعم، إنك قد آذيت الله ورسوله»^(١). فإن عزل عن الإمامة لأجل ذلك، أو انتهى الجماعة أن يصلوا خلفه؛ لأجل ذلك كان ذلك سائغًا. والله أعلم.



وَسُئِلَ رحمه الله أيضًا: عن إمام مسجد قتل: فهل يجوز أن يصلي خلفه؟

فأجاب:

إذا كان قد قتل القاتل أولاً، ثم عمد أقارب المقتول إلى أقارب القاتل فقتلوه، فهؤلاء عداة من أظلم الناس، وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَذِرْ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَكَ عُذَابٌ آلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ ولهذا قالت طائفة من السلف: إن هؤلاء القاتلين يقتلهم السلطان حدًا، ولا يعفى عنهم. وجمهور العلماء يجعلون أمرهم إلى أولياء المقتول. ومن كان من الخطباء يدخل في مثل هذه الدماء، فإنه من أهل البغي والعدوان، الذين يتعين عزلهم، ولا يصلح أن يكون إمامًا للمسلمين، بل يكون إمامًا للظالمين المعتدين. والله أعلم.



[٢٣/٣٦٣] وَسُئِلَ رحمه الله تعالى: عن إمام للمسلمين خُيِّبَ امرأة على زوجها حتى فارقت، وصار يخلو بها، فهل يصلي خلفه؟ وما حكمه؟

فأجاب:

في «المستند» عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس منا من خُيِّبَ امرأة على زوجها، أو حبسًا على مواليه»^(١). فسمي الرجل في التفريق بين المرأة وزوجها من الذنوب الشديدة، وهو من فعل السحرة، وهو من أعظم فعل الشياطين. لاسيما إذا كان ينجبها على زوجها ليتزوجها هو مع إصراره على الخلوة بها، ولاسيما إذا دلت القرائن على غير ذلك. ومثل هذا لا ينبغي أن يؤول إمامة المسلمين إلا أن يتوب. فإن تاب،

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢١٧٥)، والحدِيث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٥٤٣٧).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٤٨١).

مذهب أبي حنيفة، ومالك، وأحمد. وقيل: يجوز، وهو مذهب الشافعي، ورواية عن أحمد، وقول في مذهب مالك. والخلاف في الأذان - أيضًا.

[٢٣/٣٦٧] لكن المشهور من مذهب مالك: أن الاستتجار يجوز على الأذان، وعلى الإمامة معه ومنفردة، وفي الاستتجار على هذا ونحوه، كالتعليم: قول ثالث في مذهب أحمد، وغيره: أنه يجوز مع الحاجة، ولا يجوز بدون حاجة. والله أعلم.



وَسُئِلَ رحمه الله عن رجل معرف على المراكب، وبنى مسجدًا، وجعل للإمام في كل شهر أجرة من عنده، فهل هو حلال أم حرام؟ وهل تجوز الصلاة في المسجد أم لا؟

فأجاب:

إن كان يعطي هذه الدراهم من أجرة المراكب التي له، جاز أخذها، وإن كان يعطيها مما يأخذ من الناس بغير حق فلا. والله أعلم.



وَسُئِلَ رحمه الله عن رجل إمام بلد وليس هو من أهل العدالة، وفي البلد رجل آخر يكره الصلاة خلفه، فهل تصح صلاته خلفه أم لا؟ وإذا لم يصل [٢٣/٣٦٨] خلفه، وترك الصلاة مع الجماعة، هل يأنم بذلك؟ والذي يكره الصلاة خلفه، يعتقد أنه لا يصحح الفاتحة، وفي البلد من هو أقرأ منه وأفقه.

فأجاب رحمه الله:

الحمد لله، أما كونه لا يصحح الفاتحة، فهذا بعيد جدًا، فإن عامة الخلق من العامة والخاصة يقرءون

وَسُئِلَ رحمه الله عن رجل فقيه عالم خاتم للقرآن، وبه عذر: يده الشمال خلفه من حد الكتف. وله أصابع لحم، وقد قالوا: إن الصلاة غير جائزة خلفه!

فأجاب:

إذا كانت يده يصلان إلى الأرض في السجود، فإنه تجوز الصلاة خلفه بلا نزاع. وإنما النزاع فيما إذا كان أقطع اليدين والرجلين، ونحو ذلك. وأما إذا أمكنه السجود على الأعضاء السبعة، التي قال فيها النبي ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: الجبهة، واليدين، والركبتين، والقدمين»^(١) فإن السجود تام، وصلاة من خلفه تامة. والله أعلم.



[٢٣/٣٦٦] وَسُئِلَ - رحمه الله - عن الخصي هل تصح الصلاة خلفه؟

فأجاب:

الحمد لله، تصح خلفه. كما تصح خلف الفحل، باتفاق أئمة المسلمين، وهو أحق بالإمامة ممن هو دونه. فإذا كان أفضل من غيره في العلم والدين، كان مقدمًا عليه في الإمامة، وإن كان المفضل فحلًا، والله أعلم.



وَسُئِلَ رحمه الله عن رجل ما عنده ما يكفيه، وهو يصلي بالأجرة، فهل يجوز ذلك أم لا؟

فأجاب:

الاستتجار على الإمامة لا يجوز في المشهور من

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨١٢)، ومسلم (٤٩٠).

سنة الخلفاء الراشدين، فإنهم صلوا بالناس ثم رأوا الجنبات بعد الصلاة فأعادوا، ولم يأمرؤا الناس بالإعادة. والله أعلم.



[٢٣/٣٧٠] وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ:

فصل

في انعقاد صلاة المأموم بصلاة الإمام: الناس فيه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لا ارتباط بينهما، وإن كل امرئ يصلي لنفسه، وفائدة الالتزام في تكثير الثواب بالجماعة، وهذا هو الغالب على أصل الشافعي، لكن قد عورض بمنعه اقتداء القارئ بالأمي، والرجل بالمرأة. وإبطال صلاة المؤتم بمن لا صلاة له: كالكافر، والمحدث. وفي هذه المسائل كلام ليس هذا موضعه. ومن الحجة فيه قول النبي ﷺ في الأئمة: «إن أحسنوا، فلکم، ولهم. وإن أساءوا فلکم وعليهم»^(١).

القول الثاني: إنها متعقدة بصلاة الإمام، وفرع عليها مطلقاً، فكل خلل حصل في صلاة الإمام يسري إلى صلاة المأموم: لقوله ﷺ: «الإمام ضامن»^(٢). وعلى هذا، فالمؤتم بالمحدث [٢٣/٣٧١] - الناسي لحدته - يعيد كما يعيد إمامه. وهذا مذهب أبي حنيفة، ورواية عن أحمد اختارها أبو الخطاب. حتى اختار بعض هؤلاء كمحمد بن الحسن: أن لا يأنم المتوضئ بالتيمم، لنقص طهارته عنه.

والقول الثالث: إنها متعقدة بصلاة الإمام، لكن إنما يسري النقص إلى صلاة المأموم مع عدم العذر منهما، فأما مع العذر، فلا يسري النقص، فإذا كان

الفائحة قراءة تجزئ بها الصلاة، فإن اللحن الخفي، واللحن الذي لا يحيل المعنى لا يطل الصلاة، وفي الفائحة قراءات كثيرة قد قرئ بها. فلو قرأ (عليهم)، و(عليهم)، (عليهم). أو قرأ: (الصراط)، و(الصراط)، و(الزراط)، فهذه قراءات مشهورة.

ولو قرأ: (الحمد لله). و(الحمد لله)، أو قرأ (رب العالمين) أو (رب العالمين). أو قرأ بالكسر، ونحو ذلك، لكانت قراءات قد قرئ بها. وتصح الصلاة خلف من قرأ بها. ولو قرأ: (رب العالمين) بالضم، أو قرأ: (مالك يوم الدين) بالفتح، لكان هذا لحناً لا يحيل المعنى، ولا يطل الصلاة.

وإن كان إماماً راتباً وفي البلد من هو أقرأ منه، صلى خلفه، فإن النبي ﷺ قال: «لا يؤمنُّ الرجل في سلطانة»^(٣) وإن كان متظاهراً بالفسق، وليس هناك من يقيم الجماعة غيره صلى [٢٣/٣٦٩] خلفه - أيضاً - ولم يترك الجماعة، وإن تركها، فهو آثم، يخالف للكتاب والسنة، ولما كان عليه السلف.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى بِغَيْرِ وَضوءٍ إماماً وهو لا يعلم، أو عليه نجاسة لا يعلم بها: فهل صلاته جائزة أم لا؟ وإن كانت صلاته جائزة: فهل صلاة المأمومين خلفه تصح؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب:

أما المأموم إذا لم يعلم بحدث الإمام، أو النجاسة التي عليه حتى قضيت الصلاة، فلا إعادة عليه، عند الشافعي، وكذلك عند مالك وأحمد، إذا كان الإمام غير عالم. ويعيد وحده إذا كان محدثاً. وبذلك مضت

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٤).

(٣) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٩٨١)، والحديث نكلم عليه الشيخ الألباني بشي من التفصيل في «الصحيحة» (١٧٦٧).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٧٣).

يكون غلطًا، إن لم يكن مصيبًا، فتكون هذه الصلاة للمأموم، وليس عليه من خطأ إمامه شيء.

وكذلك روى أحمد وأبو داود عن عقبة بن عامر - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أم الناس فأصاب الوقت، وأتم الصلاة فله ولهم، ومن انتقص من ذلك شيئًا، فعليه ولا عليهم»^(١) لكن لم يذكر أبو داود: «وَأَتَمَّ الصَّلَاةَ».

فهذا الانتقاص يفسره الحديث الأول أنه الخطأ، ومفهوم قوله: «وإن أخطأ فعليه ولا عليهم»: أنه إذا تعدد لم يكن كذلك، ولاتفاق المسلمين على أن من يترك الأركان المتفق عليها لا تنبغي الصلاة خلفه.



[٣٧٣/٢٣] وسئل - رحمه الله - عن رجل يؤم قوماً وأكثرتهم له كارهون؟

فأجاب:

إن كانوا يكرهون هذا الإمام لأمر في دينه: مثل كذبه أو ظلمه، أو جهله، أو بدعته، ونحو ذلك. ويجوز الآخر؛ لأنه أصلح في دينه منه. مثل أن يكون أصدق وأعلم وأدين. فإنه يجب أن يؤم عليهم هذا الإمام الذي يحبونه، وليس لذلك الإمام الذي يكرهونه أن يؤمهم. كما في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم أذانهم: رجل أم قوماً وهم له كارهون، ورجل لا يأتي الصلاة إلا دبارًا، ورجل اعتبد محرراً»^(٢). والله أعلم.

الإمام يعتقد طهارته، فهو معذور في الإمامة، والمأموم معذور في الالتزام، وهذا قول مالك، وأحمد، وغيرهما. وعليه ينتزل ما يؤثر عن الصحابة في هذه المسألة، وهو أوسط الأقوال كما ذكرنا في نفس صفة الإمام الناقص؛ أن حكمه مع الحاجة يخالف حكمه مع عدم الحاجة. فحكم صلاته كحكم نفسه.

وعلى هذا أيضًا ينبغي اقتداء المؤتم بإمام قد ترك ما يعتقد المأموم من فرائض الصلاة، إذا كان الإمام متأولاً تأويلاً يسوغ، كالأا يتوضأ من خروج النجاسات، ولا من مس الذكر، ونحو ذلك. فإن اعتقاد الإمام هنا صحة صلاته، كاعتقاده صحتها مع عدم العلم بالحدث، وأولى. فإنه هناك تجب عليه الإعادة، وهذا أصل نافع أيضًا.

ويدل على صحة هذا القول ما أخرجه البخاري في «صحيحه» عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «يصلون [٣٧٢/٢٣] لكم فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا، فلكم وعليهم»^(١). فهذا نص في أن الإمام إذا أخطأ كان ترك خطئه عليه، لا على المأمومين. فمن صلى معتقداً لطهارته وكان محدثاً أو جنباً أو كانت عليه نجاسة، وقلنا عليه الإعادة للنجاسة، كما يعيد من الحدث، فهذا الإمام مخطئ في هذا الاعتقاد، فيكون خطؤه عليه، فيعيد صلاته. وأما المأمومون، فلهم هذه الصلاة، وليس عليهم من خطئه شيء، كما صرح به رسول الله ﷺ. وهذا نص في إجزاء صلاتهم. وكذلك لو ترك الإمام بعض فرائض الصلاة بتأويل أخطأ فيه عند المأموم: مثل أن يمس ذكره ويصلي، أو يجتمع ويصلي، أو يترك قراءة البسمة، أو يصلي وعليه نجاسة لا يعفى عنها عند المأموم، ونحو ذلك. فهذا الإمام أسوأ أحواله أن

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٤٥/٤)، وأبو داود (٥٨٠)، وابن ماجه (٩٨٣)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦١٠١).

(٣) ضعيف، إلا الشطر الأول فصحيح: أخرجه أبو داود (٥٩٣)، وابن ماجه (٩٧٠)، وانظر «ضعيف الجامع» (٢٦٠٣)، و«المشكاة» (١١٢٣).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٤) بدون لفظة «ولهم».



من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك. ومنهم من يتوضأ من مس الذكر، ومس النساء بشهوة، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك. ومنهم من يتوضأ من القهقهة في صلاته، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك. ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الإبل، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك. ومع هذا، فكان بعضهم يصلي خلف بعض.

مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي وغيرهم يصلون خلف أئمة أهل المدينة من المالكية، وإن كانوا لا يقرءون البسملة لا سرًا ولا جهراً. وصلى أبو يوسف خلف الرشيد وقد احتجم. وأفناه مالك بأنه لا يتوضأ، فصلى خلفه أبو يوسف ولم يعد. وكان أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الحجامة والرعاف، فقليل له: فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ، تصلي خلفه؟ فقال: كيف لا أصلي خلف سعيد بن المسيب، ومالك.

وبالجملة، فهذه المسائل لها صورتان:

إحداهما: ألا يعرف المأموم أن إمامه فعل ما يبطل الصلاة، فهنا يصلي المأموم خلفه باتفاق السلف، والأئمة الأربعة، وغيرهم. وليس في هذا خلاف متقدم، وإنما خالف بعض المتعصين من المتأخرين، فزعم [٢٣/٣٧٦] أن الصلاة خلف الحنفي لا تصح، وإن أتى بالواجبات؛ لأنه أداها وهو لا يعتقد وجوبها، وقائل هذا القول إلى أن يستتاب كما يستتاب أهل البدع، أحوج منه إلى أن يعتد بخلافه. فإنه ما زال المسلمون على عهد النبي ﷺ وعهد خلفائه يصلي بعضهم ببعض. وأكثر الأئمة لا يميزون بين المقروض والمسنون، بل يصلون الصلاة الشرعية. ولو كان العلم بهذا واجباً لبطلت صلوات أكثر المسلمين، ولم يمكن الاحتياط. فإن كثيراً من ذلك فيه نزاع، وأدلة ذلك خفية، وأكثر ما يمكن المتدين أن يحتاط من

وسئل رحمه الله: عن أهل المذاهب الأربعة: هل تصح صلاة بعضهم خلف بعض أم لا؟ وهل قال أحد من السلف إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض؟ ومن قال ذلك، فهل هو مبتدع أم لا؟ وإذا فعل الإمام ما يعتقد [٢٣/٣٧٤] أن صلاته معه صحيحة، والمأموم يعتقد خلاف ذلك. مثل أن يكون الإمام نقياً، أو رعف، أو احتجم، أو مس ذكره، أو مس النساء بشهوة أو بغير شهوة، أو قهقهة في صلاته، أو أكل لحم الإبل، وصلى ولم يتوضأ، والمأموم يعتقد وجوب الوضوء من ذلك، أو كان الإمام لا يقرأ البسملة، أو لم يتشهد التشهد الآخر، أو لم يسلم من الصلاة، والمأموم يعتقد وجوب ذلك، فهل تصح صلاة المأموم والحال هذه؟ وإذا شرط في إمام المسجد أن يكون على مذهب معين، فكان غيره أعلم بالقرآن والسننة منه وولي: فهل يجوز ذلك؟ وهل تصح الصلاة خلفه أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله. نعم، تجوز صلاة بعضهم خلف بعض، كما كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ومن بعدهم من الأئمة الأربعة يصلي بعضهم خلف بعض، مع تنازعهم في هذه المسائل المذكورة وغيرها. ولم يقل أحد من السلف: إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض. ومن أنكر ذلك فهو مبتدع ضال، مخالف للكتاب والسننة، وإجماع سلف الأمة، وأئمتها.

وقد كان الصحابة والتابعون ومن بعدهم: منهم من يقرأ البسملة، ومنهم من لا يقرأها. ومنهم من يجهر بها، ومنهم من لا يجهر بها. وكان منهم من يقتت في الفجر، ومنهم من لا يقتت. ومنهم [٢٣/٣٧٥]

وقول القائل: إن المأموم يعتقد بطلان صلاة الإمام، خطأ منه، فإن المأموم يعتقد أن الإمام فعل ما وجب عليه، وأن الله قد غفر له ما أخطأ فيه، وأن لا تبطل صلاته لأجل ذلك.

ولو أخطأ الإمام والمأموم فسلم الإمام خطأ، واعتقد المأموم جواز [٢٣/٢٧٨] متابعتة فسلم، كما سلم المسلمون خلف النبي ﷺ لما سلم من اثنين سهواً، مع علمهم بأنه إنما صلى ركعتين، وكما لو صلى خمساً سهواً فصلوا خلفه خمساً؛ كما صلى الصحابة خلف النبي ﷺ لما صلى بهم خمساً، فتابعوه مع علمهم بأنه صلى خمساً؛ لا اعتقادهم جواز ذلك، فإنه تصح صلاة المأموم في هذه الحال، فكيف إذا كان المخطئ هو الإمام وحده. وقد اتفقوا كلهم على أن الإمام لو سلم خطأ، لم تبطل صلاة المأموم، إذا لم يتابعه. ولو صلى خمساً لم تبطل صلاة المأموم إذا لم يتابعه، فدل ذلك على أن ما فعله الإمام خطأ لا يلزم فيه بطلان صلاة المأموم. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هل تصح صلاة المأموم خلف من يخالف مذهبه؟

فأجاب:

وأما صلاة الرجل خلف من يخالف مذهبه، فهذه تصح باتفاق الصحابة والتابعين لهم بإحسان، والأئمة الأربعة، ولكن النزاع في صورتين:

إحدهما: خلافها شاذ، وهو ما إذا أتى الإمام بالواجبات كما يعتقد [٢٣/٣٧٩] المأموم، لكن لا يعتقد وجوبها مثل التشهد الأخير إذا فعله من لم يعتقد وجوبه، والمأموم يعتقد وجوبه، فهذا فيه خلاف شاذ. والصواب الذي عليه السلف وجهور الخلف صحة الصلاة.

الخلاف، وهو لا يجوز بأحد القولين. فإن كان الجزم بأحدهما واجباً فأكثر الخلق لا يمكنهم الجزم بذلك، وهذا القائل نفسه ليس معه إلا تقليد بعض الفقهاء، ولو طوِّب بأدلة شرعية تدل على صحة قول إمامه دون غيره لعجز عن ذلك؛ ولهذا لا يعتد بخلاف مثل هذا، فإنه ليس من أهل الاجتهاد.

الصورة الثانية: أن يتقين المأموم أن الإمام فعل ما يسوغ عنده: مثل أن يمس ذكره، أو النساء لشهوة، أو يجتمع، أو يفتصد، أو يتقيأ. ثم يصلي بلا وضوء، فهذه الصورة فيها نزاع مشهور.

فأحد القولين لا تصح صلاة المأموم؛ لأنه يعتقد بطلان صلاة إمامه، كما قال ذلك من قاله من أصحاب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد.

[٢٣/٣٧٧] والقول الثاني: تصح صلاة المأموم؛ وهو قول جمهور السلف، وهو مذهب مالك، وهو القول الآخر في مذهب الشافعي، وأحمد، بل وأبي حنيفة وأكثر نصوص أحمد على هذا. وهذا هو الصواب؛ لما ثبت في «الصحيح» وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «يصلون لكم فإن أصابوا، فلكم ولهم، وإن أخطئوا، فلكم وعليهم»^(١). فقد بين ﷺ أن خطأ الإمام لا يتعدى إلى المأموم، ولأن المأموم يعتقد أن ما فعله الإمام سائغ له، وأنه لا إثم عليه فيما فعل، فإنه مجتهد أو مقلد مجتهد، وهو يعلم أن هذا قد غفر الله له خطأ، فهو يعتقد صحة صلاته، وأنه لا يائمه إذا لم يعدها، بل لو حكم بمثل هذا لم يجوز له نقض حكمه، بل كان ينفذه. وإذا كان الإمام قد فعل باجتهاده، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، والمأموم قد فعل ما وجب عليه كانت صلاة كل منهما صحيحة، وكان كل منهما قد أدى ما يجب عليه، وقد حصلت موافقة الإمام في الأفعال الظاهرة.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٤) بدون لفظة «ولهم».

المأموم هنا مفرط. فإذا صلى يعيد؛ لأن ذلك لتفريطه، وأما الإمام، فلا يعيد في هذه الصورة في أصح قولي العلماء، كقول مالك، والشافعي في القديم، وأحد في أصح الروايتين عنه. وعلم المأموم بحال الإمام في صورة التأويل يقتضي أنه يعلم أنه مجتهد مغفور له خطؤه، فلا تكون صلاته باطلة، وهذا القول هو الصواب المقطوع به. والله أعلم.



[٢٣/٣٨١] وَسُئِلَ رحمه الله: هل يقلد الشافعي حنفياً، وعكس ذلك في الصلاة الوترية، وفي جمع المطر أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، نعم، يجوز للحنفي وغيره أن يقلد من يجوز الجمع من المطر، لاسيما وهذا مذهب جمهور العلماء كمالك، والشافعي، وأحمد.

وقد كان عبد الله بن عمر يجمع مع ولاية الأمور بالمدينة إذا جمعوا في المطر، وليس على أحد من الناس أن يقلد رجلاً بعينه في كل ما يأمر به، وينهى عنه، ويستحبه إلا رسول الله ﷺ، وما زال المسلمون يستفتون علماء المسلمين فيقلدون تارة هذا، وتارة هذا. فإذا كان المقلد يقلد في مسألة يراها أصلح في دينه، أو القول بها أرجح، أو نحو ذلك، جاز هذا باتفاق جماهير علماء المسلمين، لم يحرم ذلك لأبو حنيفة، ولا مالك، ولا الشافعي، ولا أحمد.

وكذلك الوتر وغيره ينبغي للمأموم أن يتبع فيه إمامه. فإن [٢٣/٣٨٢] قنت، قنت معه، وإن

والمسألة الثانية: فيها نزاع مشهور، إذا ترك الإمام ما يعتقد المأموم وجوبه، مثل أن يترك قراءة البسملة سراً وجهرًا، والمأموم يعتقد وجوبها. أو مثل أن يترك الوضوء من مس الذكر، أو لمس النساء، أو أكل لحم الإبل، أو القهقهة، أو خروج النجاسات، أو النجاسة النادرة، والمأموم يرى وجوب الوضوء من ذلك: فهذا فيه قولان: أصحهما: صحة صلاة المأموم، وهو مذهب مالك، وأصرح الروايتين عن أحمد في مثل هذه المسائل، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي، بل هو المنصوص عنه. فإنه كان يصلي خلف المالكية الذين لا يقرءون البسملة، ومذهبه وجوب قراءتها. والدليل على ذلك ما رواه البخاري وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «يصلون لكم فإن أصابوا، فلكم ولهم، وإن أخطأوا، فلكم وعليهم»^(١) فجعل خطأ الإمام عليه دون المأموم.

وهذه المسائل إن كان مذهب الإمام فيها هو الصواب، فلا نزاع، وإن كان خطأ فخطؤه يختص به، والمنازع يقول: المأموم يعتقد بطلان صلاة إمامه، وليس كذلك، بل يعتقد أن الإمام يصلي [٢٣/٣٨٠] باجتهاد أو تقليد، إن أصاب، فله أجران، وإن أخطأ، فله أجر، وهو يتخذ حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد، وهذا أعظم من اقتدائه به. فإن كان المجتهد حكمه باطلاً، لم يجوز إنفاذ الباطل، ولو ترك الإمام الطهارة ناسياً لم يُعَدِّ المأموم عند الجمهور، كما ثبت عن الخلفاء الراشدين، مع أن الناسي عليه إعادة الصلاة، والتأويل لا إعادة عليه.

فإذا صحت الصلاة خلف من عليه الإعادة، فلأن تصح خلف من لا إعادة عليه أولى. والإمام يعيد إذا ذكر دون المأموم، ولم يصدر من الإمام ولا من المأموم تفريط؛ لأن الإمام لا يرجع عن اعتقاده بقوله. بخلاف ما إذا رأى على الإمام نجاسة ولم يحذره منها، فإن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٤) بدون لفظة «ولهم».

وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين. ومنهم من يحرم ذلك، كأبي حنيفة ومالك، وأحمد في الرواية الأخرى عنه.

ومن عليه فوائت، فإنه يقضيها بحسب الإمكان، أما كون الإمام يعيد الصلاة دائماً مع الصلاة الحاضرة، وأن يصلوا خلفه، فهذا ليس بمشروع. وإن قال: إني أفعل ذلك لأجل ما عليهم من الفوائت. وأقل ما في هذا أنه ذريعة إلى أن يشبه به الأئمة، فتبقى به سنة، يربو عليها الصغير، وتغير بسببها شريعة الإسلام في البوادي، ومواضع الجهل. والله أعلم.



[٢٣/٣٨٤] وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه -

فصل

وأما من أدى فرضه إماماً، أو مأموماً، أو منفرداً: فهل يجوز أن يؤم في تلك الصلاة لمن يؤدي فرضه مثل أن يصلي الإمام مرتين؟ هذه فيها نزاع مشهور، وفيها ثلاث روايات عن أحمد:

أحداها: أنه لا يجوز، وهي اختيار كثير من أصحابه، ومذهب أبي حنيفة، ومالك.

والثانية: يجوز مطلقاً، وهي اختيار بعض أصحابه: كالشيخ أبي محمد المقدسي، وهي مذهب الشافعي.

والثالثة: يجوز عند الحاجة، كصلاة الخوف. قال الشيخ: وهو اختيار جدنا أبي البركات؛ لأن النبي ﷺ صلى بأصحابه بعض الأوقات صلاة الخوف مرتين، وصلى بطائفة وسلم، ثم صلى بطائفة أخرى وسلم.

[٢٣/٣٨٥] ومن جوز ذلك مطلقاً، احتج بحديث معاذ المعروف: أنه كان يصلي خلف النبي

لم يقنت، [لم يقنت]، وإن صلى بثلاث ركعات موصولة، فعل ذلك، وإن فصل فصل أيضاً، ومن الناس من يختار للمأموم أن يصل إذا فصل إمامه، والأول أصح. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله - عما إذا أدرك مع الإمام بعض الصلاة وقام، ليأتي بها فاتته، فاتم به آخرون، هل يجوز أم لا؟

فأجاب:

إذا أدرك مع الإمام بعضاً، وقام يأتي بها فاتته، فاتم به آخرون: جاز ذلك في أظهر قولي العلماء.



وَسُئِلَ - رحمه الله - عن إمام يصلي صلاة الفرض بالناس، ثم يصلي بعدها صلاة أخرى ويقول: هذه عن صلاة فاتتكم، هل يسوغ هذا؟

فأجاب:

الحمد لله، ليس للإمام الراتب أن يعتاد أن يصلي بالناس الفريضة مرتين، فإن هذه بدعة مخالفة لسنة رسول الله ﷺ، [٢٣/٣٨٣] وستة خلفائه الراشدين، ولم يستحب ذلك أحد من أئمة المسلمين الأربعة، وغيرهم. لا أبي حنيفة، ولا مالك، ولا الشافعي، ولا أحمد بن حنبل. بل هم متفقون على أن الإمام إذا أعاد بأولئك المأمومين الصلاة مرتين دائماً أن هذا بدعة مكروهة، ومن فعل ذلك على وجه التقرب، كان ضالاً. وإنما تنازعوا في الإمام إذا صلى مرة ثانية يقوم آخريين، غير الأولين: منهم من يميز ذلك كالشافعي،

ركعتين، فأظهر الأقوال جواز هذا كله، لكن لا ينبغي أن يصلي بغيرهم ثانيًا إلا لحاجة، أو مصلحة، مثل أن يكون ليس هناك من يصلح للإمامة غيره، أو هو أحق الحاضرين بالإمامة؛ لكونه أعلمهم بكتاب الله وسنة رسوله، أو كانوا مستوين في العلم وهو أسبقهم إلى هجرة ما حرم الله ورسوله، أو أقدمهم سنًا. فإنه قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمَهُمْ بِالسُّنَةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمَهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمَهُمْ سُنًّا»^(١). فقدم النبي ﷺ بالفضيلة في العلم بالكتاب والسنة، فإن استوا في العلم، قدم بالسبق إلى العمل الصالح، وقدم السابق باختياره، وهو المهاجر على من سبق يخلق الله له، وهو الكبير السن.

وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»^(٢). فمن سبق إلى هجر السيئات بالتوبة منها، فهو أقدمهم هجرة، فيقدم في الإمامة، فإذا حضر من هو أحق بالإمامة، وكان قد صلى [٢٣/٣٨٧] فرضه، فإنه يؤمهم، كما أم النبي ﷺ لطائفة بعد طائفة من أصحابه مرتين، وكما كان معاذ يصلي ثم يؤم قومه أهل قباء؛ لأنه كان أحقهم بالإمامة، وقد ادعى بعضهم أن حديث معاذ منسوخ، ولم يأتوا على ذلك بحجة صحيحة، وما ثبت من الأحكام بالكتاب والسنة لا يجوز دعوى نسخه بأمر محتمل للنسخ وعدم النسخ. وهذا باب واسع قد وقع في بعضه كثير من الناس، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع.

وكذلك الصلاة على الجنائز إذا صلى عليها الرجل

ﷺ، ثم ينطلق فيوم قومه^(٣). وفي رواية: فكانت الأولى فرضًا له. والثانية: نفلًا.

والذين منوا ذلك ليس لهم حجة مستقيمة. فإنهم احتجوا بلفظ لا يدل على محل النزاع، كقوله: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ»^(٤). ويأن الإمام ضامن^(٥) فلا تكون صلاته أنقص من صلاة المأموم، وليس في هذين ما يدفع تلك الحجج، والاختلاف المراد به الاختلاف في الأنفال، كما جاء مفسرًا، وإلا، فيجوز للمأموم أن يعيد الصلاة، فيكون متفلاً خلف مفترض. كما هو قول جماهير العلماء. وقد دل على ذلك قوله في الحديث الصحيح: «يَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، ثُمَّ اجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً»^(٦).

وأيضًا، فإنه صلى بمسجد الخيف، فرأى رجلين لم يصليا، فقال: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تَصَلِيَا مَعَنَا؟» قالا: قد صلينا في رحالتنا، فقال: «إِذَا صَلَّيْنَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ، فَصَلَّيَا مَعَهُمْ، فَإِنَّمَا لَكُمَا نَافِلَةٌ»^(٧). وفي «السنن» أنه رأى رجلا يصلي وحده فقال: «أَلَا رَجُلٌ يَتَصَلَّقُ عَلَى هَذَا فَيَصَلِّي مَعَهُ؟!»^(٨). فقد ثبت صلاة المتفعل خلف المفترض في عدة أحاديث، وثبت - أيضًا - بالعكس. فعلم أن موافقة الإمام في نية الفرض أو [٢٣/٣٨٦] النفل ليست بواجبة، والإمام ضامن، وإن كان متفلاً.

ومن هذا الباب: صلاة العشاء الآخرة خلف من يصلي قيام رمضان يصلي خلفه ركعتين ثم يقوم فيتم

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٠)، ومسلم (٤٦٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٠٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٦٤٨).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٢١٩).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٧٤).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٦٧٣).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (١٠) واللفظ له، ومسلم (٤٠).

في إحدى الروايتين عنه. وفيها قول ثالث في مذهب أحد: أنه يجوز للحاجة، ولا يجوز لغير حاجة. فإذا كان ذلك الإمام هو القارئ، وهو المستحق للإمامة دونهم، ففعل ذلك في مثل هذه الحال حسن. والله أعلم.



[٢٣/٣٨٩] وَسُئِلَ - رحمه الله - عن إمام مسجدين. هل يجوز الاقتداء به أم لا؟

فأجاب:

إذا أمكن أن يرتب في كل مسجد إمام راتب، فلا يصلح أن يرتب إمام في مسجدين، فإذا صلى إمامًا في موضعين، ففي صحة الصلاة الثانية لمن يؤدي فريضته خلاف بين العلماء. فمذهب أبي حنيفة، ومالك، وأحمد في إحدى الروايتين. أن الفرض لا يسقط عن أهل المسجد الثاني. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله - عمن يصلي الفرض خلف من يصلي نفلًا؟

فأجاب:

يجوز ذلك في أظهر قولي العلماء، وهو مذهب الشافعي، وأحمد في إحدى الروايتين عنه.



[٢٣/٣٩٠] وَسُئِلَ شيخ الإسلام - رحمه الله - عما يفعله الرجل شاكًا في وجوبه، على طريق الاحتياط. هل يأتي به المفترض؟

فأجاب:

إمامًا، ثم قدم آخرون، فله أن يصلي بالطائفة الثانية، إذا كان أحقهم بالإمامة، وله إذا صلى غيره على الجنائز مرة ثانية أن يعيدها معهم تبعًا، كما يعيد الفريضة تبعًا. مثل أن يصلي في بيته، ثم يأتي مسجدًا فيه إمام راتب، فيصلي معهم. فإن هذا مشروع في مذهب الإمام أحمد بلا نزاع، وكذلك مذهبه فيمن لم يصل على الجنائز فله أن يصلي عليها بعد غيره، وله أن يصلي على القبر إذا فاتته الصلاة. هذا مذهب فقهاء الحديث قاطبة، كالشافعي وأحمد، وإسحاق، وغيرهم، ومالك لا يرى الإعادة، وأبو حنيفة لا يراها إلا للولي.

وأما إذا صلى هو على الجنائز، ثم صلى عليها غيره: فهل له أن يعيدها مع الطائفة الثانية؟ فيه وجهان في مذهب أحمد. قيل: [٢٣/٣٨٨] لا يعيدها. قالوا: لأن الثانية نفل، وصلاة الجنائز لا يتنفل بها. وقيل: بل له أن يعيدها، وهو الصحيح. فإن النبي ﷺ لما صلى على قبر منبوذ، صلى معه من كان صلى عليها أولاً. وإعادة صلاة الجنائز من جنس إعادة الفريضة، فتشريع حيث شرعها الله ورسوله. وعلى هذا: فهل يؤم على الجنائز مرتين؟ على روايتين. والصحيح أن له ذلك. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله - عن رجل صلى مع الإمام، ثم حضر جماعة أخرى فصلّى بهم إمامًا، فهل يجوز ذلك أم لا؟

فأجاب:

هذه المسألة: هي مسألة اقتداء المفترض بالمتنفل فإن الإمام كان قد أدى فرضه، فإذا صلى بغيره إمامًا، فهذا جائز في مذهب الشافعي، وأحمد

عمرو صحت صلاته، كما لو اعتقد أنه أبيض فتبين أنه أسود، أو اعتقد أن عليه كساء فتبين أنه عباءة، ونحو ذلك من خطأ الظن الذي لا يقدر في الاتهام.

وإن كان مقصوده أن يصلي خلف زيد، ولو علم أنه عمرو لم يصل خلفه، وكان عمرًا، فهذا لم يأت به. وإنما الأفعال بالنيات.

وهل هو بمنزلة من صلى بلا اتِّهام أو تبطل صلاته؟ فيه نزاع، كما لو كانت صلاة الإمام باطلة والمأموم لا يعلم. فلا يضر المؤتمر الجهل بعين الإمام إذا كان مقصوده أن يصلي خلف الإمام الذي يصلي بتلك الجماعة، وكذلك الإمام لم يضره الجهل بعين المأمومين، بل إذا نوى الصلاة بمن خلفه جاز.

وقد قيل: إنه إذا عين فأخطأ بطلت صلاته مطلقًا. والصواب: الفرق بين تعيينه بالقصد، بحيث يكون قصده أن لا يصلي إلا خلفه، وبين تعيين الظن بحيث يكون قصده الصلاة خلف الإمام مطلقًا، لكن ظن أنه زيد. والله أعلم.



[٢٣/٣٩٣] وَسُئِلَ رحمه الله: عمن صلى خلف الصف منفردًا. هل تصح صلاته أم لا؟ والأحاديث الواردة في ذلك هل هي صحيحة أم لا؟ والأئمة القائلون بهذا من غير الأئمة الأربعة؛ كحماد بن أبي سليمان، وابن المبارك وسفيان الثوري، والأوزاعي. قد قال عنهم رجل - أحنى: من هؤلاء الأئمة المذكورين: هؤلاء لا يلتفت إليهم، فصاحب هذا الكلام ما حكمه؟ وهل يسوغ تقليد هؤلاء الأئمة لمن يجوز له التقليد؟ كما يجوز تقليد الأئمة الأربعة أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، من قول العلماء أنه لا تصح صلاة

قياس المذهب أنه يصح؛ لأن الشاك يؤديها بنية الوجوب إذا، كما قلنا في نية الإغماء، وإن لم نقل بوجوب الصوم. كما قلنا فيمن شك في انتقاض وضوئه يتوضأ.

وكذلك صور الشك في وجوب طهارة أو صيام أو زكاة أو صلاة أو نكح أو كفارة، أو غير ذلك، بخلاف ما لو اعتقد الوجوب ثم تبين له عدمه، فإن هذه خرج فيها خلاف؛ لأنها في الحقيقة، نقل لكنها في اعتقاده واجبة، والمشكوك فيها هي في قصده واجبة، والاعتقاد متردد.



[٢٣/٣٩١] وَسُئِلَ رحمه الله عمن وجد جماعة يصلون الظهر، فأراد أن يقضي معهم الصبح. فلما قام الإمام للركعة الثالثة فارقه بالسلام، فهل تصح هذه الصلاة؟ وعلى أي مذهب تصح؟

فأجاب:

هذه الصلاة لا تصح في مذهب أبي حنيفة، ومالك وأحد في إحدى الروایتين عنه. وتصح في مذهب الشافعي، وأحد في الرواية الأخرى. والله أعلم.



وَسُئِلَ رحمه الله عمن وجد الصلاة قائمة فنوى الاتِّهام، وظن أن إمامه زيد، فتبين أنه عمرو. هل يضره ذلك؟ وكذلك لو ظن الإمام في المأموم مثل ذلك؟

فأجاب:

إذا كان مقصوده أن يصلي خلف إمام تلك الجماعة كائنًا [٢٣/٣٩٢] من كان، وظن أنه زيد فتبين أنه

بل إذا صلوا قدام الإمام، كان أحسن من مثل هذا. فإذا كان الجمهور لا يصححون الصلاة قدام الإمام، إما مطلقاً، وإما لغير عذر، فكيف تصح الصلاة بدون الاصطفاف. فقياس الأصول يقتضي وجوب الاصطفاف، وأن صلاة المنفرد لا تصح، كما جاء به هذان الحديثان، ومن خالف ذلك من العلماء، فلا ريب أنه لم تبلغه هذه السنة [٢٣/٣٩٥] من وجه يثق به، بل قد يكون لم يسمعها، وقد يكون ظن أن الحديث ضعيف، كما ذكر ذلك بعضهم.

والذين عارضوه احتجوا بصحة صلاة المرأة منفردة، كما ثبت في «الصحيح»: أن أنسا واليتم صفًا خلف النبي ﷺ، وصفت العجوز خلفهما^(١). وقد اتفق العلماء على صحة وقوفها منفردة إذا لم يكن في الجماعة امرأة غيرها، كما جاءت به السنة. واحتجوا أيضًا بوقوف الإمام منفردًا. واحتجوا بحديث أبي بكر لما ركع دون الصف، ثم دخل في الصف فقال له النبي ﷺ: «زادك الله حرصًا، ولا تعد»^(٢) وهذه حجة ضعيفة لا تقاوم حجة النهي عن ذلك، وذلك من وجوه.

أحدها: أن وقوف المرأة خلف صف الرجال سنة مأمور بها، ولو وقفت في صف الرجال، لكان ذلك مكروهًا. وهل تبطل صلاة من يجاذبها؟ فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد، وغيره.

أحدهما: تبطل، كقول أبي حنيفة، وهو اختيار أبي بكر وأبي حفص. من أصحاب أحمد.

والثاني: لا تبطل. كقول مالك، والشافعي، وهو قول ابن [٢٣/٣٩٦] حامد والقاضي، وغيرهما، مع تنازعهم في الرجل الواقف معها: هل يكون فناء أم لا؟

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٨٠) وفي غير موضع من «صحيحه»، ومسلم (٦٥٨).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٧٨٣).

المنفرد خلف الصف؛ لأن في ذلك حديثين عن النبي ﷺ أنه أمر المصلي خلف الصف بالإعادة^(١)، وقال: «لا صلاة لفد خلف الصف»^(٢). وقد صحح الحديثين غير واحد من أئمة الحديث، وأسانيدهما مما تقوم بهما الحجة، بل المخالفون لها يعتمدون في كثير من المسائل على ما هو أضعف إسنادًا منها، وليس فيها ما يخالف الأصول، بل ما فيها هو مقتضى النصوص المشهورة، والأصول المقررة، فإن صلاة الجماعة سميت جماعة [٢٣/٣٩٤] لاجتماع المصلين في الفعل مكانًا وزمانًا، فإذا أدخلوا بالاجتماع المكاني أو الزماني مثل أن يتقدموا أو بعضهم على الإمام، أو يتخلفوا عنه تخلفًا كثيرًا لغير عذر، كان ذلك منهيًا عنه باتفاق الأئمة، وكذلك لو كانوا مفترقين غير متظمين، مثل أن يكون هذا خلف هذا، وهذا خلف هذا، كان هذا من أعظم الأمور المنكرة، بل قد أمروا بالاصطفاف، بل أمرهم النبي ﷺ بتقويم الصفوف وتعديلها، وتراص الصفوف، وسد الخلل، وسد الأول فالأول، كل ذلك مبالغة في تحقيق اجتماعهم على أحسن وجه، بحسب الإمكان. ولو لم يكن الاصطفاف واجبًا، لجاز أن يقف واحد خلف واحد، وهلم جرا. وهذا مما يعلم كل أحد علمًا عامًا أن هذه ليست صلاة المسلمين. ولو كان هذا مما يجوز لفعله المسلمون ولو مرة، بل وكذلك إذا جعلوا الصف غير متظم: مثل أن يتقدم هذا على هذا، ويتأخر هذا عن هذا، لكان ذلك شيئًا قد علم نهي النبي ﷺ عنه، والنهي يقتضي التحريم،

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٢٢٨/٤)، وأبو داود (٦٨٢)، والترمذي (٢٣٠)، والبيهقي (١٠٤/٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٢٩/١)، والحديث صححه الشيخ الألباني بالشواهد كما في «الإرواء» (٥٤١).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٠٠٣)، وابن خزيمة (١٦٤/١)، وابن حبان (٤٠١، ٤٠٢)، وأحمد (٢٣/٤)، وقال البوصيري في «الزوائد»: «سند صحيح ورجاله ثقات»، والحديث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٥٤١).

حديث أبي بكره بأنه دخل في الصف بعد اعتدال الإمام - كما يجوز ذلك في أحد القولين في مذهب أحمد وغيره - لكان سائغاً في مثل هذا دون ما أمر فيه بالإعادة، فهذا له وجه، وهذا له وجه.

وأما التفريق بين العالم والجاهل، كقول في مذهب أحمد، فلا يسوغ، فإن المصلي المنفرد لم يكن عالماً بالنهي، وقد أمره بالإعادة كما أمر الأعرابي المسيء في صلاته بالإعادة.

[٢٣/٣٩٨] وأما الأئمة المذكورون: فمن سادات أئمة الإسلام. فإن الثوري إمام أهل العراق، وهو عند أكثرهم أجل من أقرانه: كابن أبي ليلى، والحسن بن صالح بن حي، وأبي حنيفة، وغيره، وله مذهب باقٍ إلى اليوم بأرض خراسان. والأوزاعي إمام أهل الشام، وما زالوا على مذهبه إلى المائة الرابعة، بل أهل المغرب كانوا على مذهبه قبل أن يدخل إليهم مذهب مالك. وحامد بن أبي سليمان: هو شيخ أبي حنيفة، ومع هذا، فهذا القول هو قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهما، ومذهبه باقٍ إلى اليوم وهو مذهب داود بن علي وأصحابه، ومذهبهم باقٍ إلى اليوم، فلم يجمع الناس اليوم على خلاف هذا القول، بل القائلون به كثير في المشرق والمغرب.

وليس في الكتاب والسنة فرق في الأئمة المجتهدين بين شخص وشخص، فهالك والليث بن سعد، والأوزاعي، والثوري، هؤلاء أئمة في زمانهم، وتقليد كل منهم كتقليد الآخر، لا يقول مسلم: إنه يجوز تقليد هذا دون هذا، ولكن من منع من تقليد أحد هؤلاء في زماننا، فإننا يمنعه لأحد شيئين:

أحدهما: اعتقاده أنه لم يبق من يعرف مذاهبهم، وتقليد الميت فيه نزاع مشهور، فمن منعه قال: هؤلاء موتى، ومن سوغه قال: لا بد أن يكون في الأحياء من يعرف قول الميت.

والمقصود عن أحمد بطلان صلاة من يليها في الموقف. وأما وقوف الرجل وحده خلف الصف فمكروه، وترك للسنة باتفاقهم، فكيف يقاس المنهي بالمأمور به، وكذلك وقوف الإمام أمام الصف هو السنة. فكيف يقاس المأمور به بالمنهي عنه؟ والقياس الصحيح إنما هو قياس المسكوت على المنصوص، أما قياس المنصوص على منصوص يخالفه، فهو باطل باتفاق العلماء، كقياس الربا على البيع، وقد أحل الله البيع وحرم الربا.

والثاني: أن المرأة وقفت خلف الصف؛ لأنه لم يكن لها من تصافه، ولم يمكنها مصافاة الرجال، ولهذا لو كان معها في الصلاة امرأة. لكان من حقها أن تقوم معها، وكان حكمها حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال.

ونظير ذلك أن لا يحيد الرجل موقفاً إلا خلف الصف، فهذا فيه نزاع بين المبتلين لصلاة المنفرد، والأظهر صحة صلاته في هذا الموضع: لأن جميع واجبات الصلاة تسقط بالعجز. وطرد هذا صحة صلاة المتقدم على الإمام للحاجة، كقول طائفة، وهو قول في مذهب أحمد.

[٢٣/٣٩٧] وإذا كان القيام والقراءة وإتمام الركوع والسجود والطهارة بالماء وغير ذلك، يسقط بالعجز، فكذلك الاصطفاف وترك التقدم. وطرد هذا بقية مسائل الصفوف، كمسألة من صلى ولم ير الإمام، ولا من وراءه مع سماعه للتكبير وغير ذلك، وأما الإمام؛ فإننا قدّم ليراه المأمومون فيأقون به، وهذا متصّف في المأموم.

وأما حديث أبي بكره؛ فليس فيه أنه صلى منفرداً خلف الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع فقد أدرك من الاصطفاف المأمور به ما يكون به مدرّكاً للركعة، فهو بمنزلة أن يقف وحده ثم يحمي آخر فيصافه في القيام، فإن هذا جائز باتفاق الأئمة، وحديث أبي بكره فيه النهي بقوله: «ولا تعد»، وليس فيه أنه أمره بإعادة الركعة، كما في حديث الفذ. فإنه أمره بإعادة الصلاة، وهذا مبین مفسر، وذلك مجمل حتى لو قدر أنه صرح في

الخلفاء الراشدين؟ فإن لم يكن، فمع الأمن من إخلال شيء من متابعة الإمام، والطمأنينة المشروعة واتصال الصفوف، والاستماع للإمام من ورائه إن وقع خلل مما ذكر، هل يطلق على فاعله البدعة؟ وهل ذهب أحد من علماء المسلمين إلى بطلان صلاته بذلك؟ وما حكم من اعتقد ذلك قرية، فعله أو لم يفعله بعد التعريف؟

فأجاب:

لم يكن التبليغ والتكبير ورفع الصوت بالتحميد والتسليم على عهد رسول الله ﷺ، ولا على عهد خلفائه، ولا بعد ذلك بزمان طويل، إلا مرتين؛ مرة صرح النبي ﷺ عن فرس ركبه فصل في بيته قاعداً، فبلغ أبو بكر عنه التكبير. كذا رواه مسلم في «صحيحه»^(١). ومرة أخرى في مرض موته بلغ عنه أبو بكر. وهذا مشهور.

[٢٣/٤٠١] مع أن ظاهر مذهب الإمام أحمد أن هذه الصلاة كان أبو بكر مؤتما فيها بالنبي ﷺ، وكان إماماً للناس، فيكون تبليغ أبي بكر إماماً للناس، وإن كان مؤتماً بالنبي ﷺ، وهكذا قالت عائشة رضي الله عنها: كان الناس يأتون بأبي بكر، وأبو بكر يأتهم بالنبي ﷺ^(٢). ولم يذكر أحد من العلماء تبليغاً على عهد رسول الله ﷺ إلا هاتين المرتين: لمرضه.

والعلماء المصنفون لما احتاجوا أن يستدلوا على جواز التبليغ لحاجة، لم يكن عندهم سنة عن رسول الله ﷺ إلا هذا، وهذا يعلمه علماً يقينياً من له خبرة بسنة رسول الله ﷺ.

[٢٣/٣٩٩] والثاني: أن يقول: الإجماع اليوم قد انعقد على خلاف هذا القول. وينبغي ذلك على مسألة معروفة في أصول الفقه. وهي: أن الصحابة مثلاً أو غيرهم من أهل الأعصار إذا اختلفوا في مسألة على قولين، ثم أجمع التابعون أو أهل العصر الثاني على أحدهما، فهل يكون هذا إجماعاً يرفع ذلك الخلاف؟ وفي المسألة نزاع مشهور في مذهب أحد، وغيره من العلماء. فمن قال: إن مع إجماع أهل العصر الثاني لا يسوغ الأخذ بالقول الآخر، واعتقد أن أهل العصر أجمعوا على ذلك يركب من هذين الاعتقادين المنح.

ومن علم أن الخلاف القديم حكمه باق؛ لأن الأقوال لا تموت بموت قائلها، فإنه يسوغ الذهاب إلى القول الآخر للمجتهد الذي وافق اجتهاده.

وأما التقليد فينبني على مسألة تقليد الميت، وفيها قولان مشهوران - أيضاً - في مذهب الشافعي، وأحمد وغيرهما.

وأما إذا كان القول الذي يقول به هؤلاء الأئمة أو غيرهم قد قال به بعض العلماء الباقية مذاهبهم، فلا ريب أن قوله مؤيد بموافقة هؤلاء ويعتضد به، ويقابل بهؤلاء من خالفهم من أقرانهم. فيقابل بالثوري والأوزاعي وأبي حنيفة ومالك؛ إذ الأمة متفقة على أنه إذا اختلف مالك [٢٤/٤٠٠] والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة، لم يميز أن يقال: قول هذا هو الصواب دون هذا إلا بحجة. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله تعالى: هل التبليغ وراء الإمام كان على عهد رسول الله ﷺ أو في شيء من زمن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٧٨) وفي غير موضع من «صحيحه»، وسلم (٤١١) دون قوله: «فبلغ أبو بكر عنه التكبير».

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧١٣) وفي غير موضع من «صحيحه»، وسلم (٤١٨).

وصوته ضعيف، وكان أبو بكر يصلي إلى جنبه يسمع الناس التكبير، فاستدل العلماء بذلك [٢٣/٤٠٣] على أنه يشرع التكبير عند الحاجة: مثل ضعف صوته، فأما بدون ذلك، فانفقوا على أنه مكروه غير مشروع.

وتنازعوا في بطلان صلاة من يفعله على قولين. والتزاع في الصحة معروف في مذهب مالك، وأحمد، وغيرهما. غير أنه مكروه باتفاق المذاهب كلها. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله - عن التبليغ خلف الإمام: هل هو مستحب أو بدعة؟

فأجاب:

أما التبليغ خلف الإمام لغير حاجة، فهو بدعة غير مستحبة باتفاق الأئمة. وإنها يجرم بالتكبير الإمام، كما كان النبي ﷺ، وخلفاؤه يفعلون، ولم يكن أحد يبلغ خلف النبي ﷺ، لكن لما مرض النبي ﷺ ضعف صوته، فكان أبو بكر رضي الله عنه يسمع بالتكبير.

وقد اختلف العلماء: هل تبطل صلاة المبلغ؟ على قولين في مذهب مالك، وأحمد، وغيرهما.



[٢٣/٤٠٤] وَسُئِلَ رحمه الله: هل تجزئ الصلاة قدام الإمام أو خلفه في المسجد وبينهما حائل أم لا؟

فأجاب:

أما صلاة المأموم قدام الإمام، ففيها ثلاثة أقوال للعلماء: أحدها: أنها تصح مطلقاً، وإن قيل إنها تكره، هذا القول هو المشهور من مذهب مالك، والقول القديم للشافعي.

ولا خلاف بين العلماء أن هذا التبليغ لغير حاجة ليس بمستحب، بل صرح كثير منهم أنه مكروه. ومنهم من قال: تبطل صلاة فاعله، وهذا موجود في مذهب مالك، وأحمد، وغيره. وأما الحاجة لبعد المأموم، أو لضعف الإمام، وغير ذلك، فقد اختلفوا فيه في هذه، والمعروف عند أصحاب أحمد أنه جائز في هذا الحال، وهو أصح قول أصحاب مالك، ويلغني أن أحمد توقف في ذلك. وحيث جاز ولم يبطل فيشترط أن لا يخل بشيء من واجبات الصلاة.

[٢٣/٤٠٢] فأما إن كان المبلغ لا يطمئن، بطلت صلاته عند عامة العلماء كما دلت عليه السنة. وإن كان أيضاً يسبق الإمام، بطلت صلاته في ظاهر مذهب أحمد. وهو الذي دلت عليه السنة، وأقوال الصحابة. وإن كان يخل بالذكر المفعول في الركوع والسجود والتسبيح ونحوه، ففي بطلان الصلاة خلاف. وظاهر مذهب أحمد أنها تبطل، ولا ريب أن التبليغ لغير حاجة بدعة، ومن اعتقده قربة مطلقة فلا ريب أنه إما جاهل، وإما معاند، وإلا، فجميع العلماء من الطوائف قد ذكروا ذلك في كتبهم، حتى في المختصرات.

قالوا: ولا يجرم بشيء من التكبير. إلا أن يكون إماماً، ومن أصر على اعتقاد كونه قربة، فإنه يعزر على ذلك لمخالفته الإجماع. هذا أقل أحواله. والله أعلم.



وَسُئِلَ رحمه الله: هل يجوز أن يكبر خلف الإمام؟

فأجاب:

لا يشرع للجهر بالتكبير خلف الإمام الذي هو المبلغ لغير حاجة: باتفاق الأئمة، فإن بلالاً لم يكن يبلغ خلف النبي ﷺ هو ولا غيره، ولم يكن يبلغ خلف الخلفاء الراشدين، لكن لما مرض النبي ﷺ صلى بالناس مرة

والناس في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

قيل: لا يؤم القاعد القائم، وإن ذلك من خصائص النبي ﷺ: كقول مالك، ومحمد بن الحسن. وقيل: بل يؤمهم، ويقومون، وأن الأمر بالعود منسوخ. كقول أبي حنيفة، والشافعي.

وقيل: بل ذلك محكم، وقد فعله غير واحد من الصحابة بعد موت النبي ﷺ كأسيد بن حضير، وغيره. وهذا مذهب حماد بن زيد، وأحمد بن حنبل، وغيرهما. وعلى هذا، فلو صلوا قِيَامًا ففي صحة صلاتهم قولان.

والمقصود هنا: أن الجماعة تفعل بحسب الإمكان، فإذا كان المأموم لا يمكنه الالتحاق بإمامه إلا قَدَامَهُ، كان غاية ما في هذا، أنه قد ترك الموقف لأجل الجماعة، وهذا أخف من غيره، ومثل هذا أنه منهي عن الصلاة خلف الصف وحده، فلو لم يجد من يصفه ولم يجذب أحدًا يصلي معه، صلى وحده خلف الصف، ولم يدع الجماعة، كما أن [٢٣/٤٠٧] المرأة إذا لم تجد امرأة تصافها، فإنها تقف وحدها خلف الصف، باتفاق الأئمة. وهو إنها أمر بالمصافاة مع الإمكان لا عند العجز عن المصافاة.



فصل

وأما صلاة المأموم خلف الإمام خارج المسجد أو في المسجد وبينهما حائل: فإن كانت الصفوف متصلة جاز باتفاق الأئمة. وإن كان بينهما طريق، أو نهر تجري فيه السفن: ففيه قولان معروفان، هما روايتان عن أحمد.

أحدهما: المنع كقول أبي حنيفة.

والثاني: الجواز كقول الشافعي.

والثاني: أنها لا تصح مطلقًا، كمذهب أبي حنيفة، والشافعي، وأحد في المشهور من مذهبيهما.

والثالث: أنها تصح مع العذر، دون غيره، مثل ما إذا كان زحمة فلم يمكنه أن يصلي الجمعة أو الجنازة إلا قَدَامَ الإمام، فتكون صلاته قدام الإمام خيرًا له من تركه للصلاة. وهذا قول طائفة من العلماء، وهو قول في مذهب أحمد، وغيره. وهو أعدل الأقوال وأرجحها [٢٣/٤٠٥]. وذلك لأن ترك التقدم على الإمام غايته أن يكون واجبًا من واجبات الصلاة في الجماعة، والواجبات كلها تسقط بالعذر. وإن كانت واجبة في أصل الصلاة، فالواجب في الجماعة أولى بالسقوط. ولهذا يسقط عن المصلي ما يعجز عنه من القيام والقراءة واللباس، والطهارة، وغير ذلك.

وأما الجماعة: فإنه يجلس في الأوتار لمتابعة الإمام، ولو فعل ذلك منفردًا عمدًا، بطلت صلاته، وإن أدركه ساجدًا أو قاعدًا كبر وسجد معه، وقعد معه؛ لأجل المتابعة، مع أنه لا يعتد له بذلك، ويسجد لسهو الإمام، وإن كان هو لم يسه.

وأيضًا: ففي صلاة الخوف لا يستقبل القبلة، ويعمل العمل الكثير، ويفارق الإمام قبل السلام، ويقضي الركعة الأولى قبل سلام الإمام، وغير ذلك مما يفعله لأجل الجماعة، ولو فعله لغير عذر بطلت صلاته.

وأبلغ من ذلك أن مذهب أكثر البصريين، وأكثر أهل الحديث: أن الإمام الراتب إذا صلى جالسًا صلى المأمومون جلوسًا؛ لأجل متابعتهم، فيتركون القيام الواجب لأجل المتابعة، كما استفاضت [٢٣/٤٠٦] السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «وإذا صلى جالسًا، فصلوا جلوسًا أجمعون»^(١).

ومسلم (٤١١).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٨٩) وفي غير موضع من «صحيحه».

المتقدمين على الإمام أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، أما الذين خلف الإمام: فصلاتهم صحيحة بلا ريب. وأما الذين قدامه: فالعلماء فيهم ثلاثة أقوال: قيل: تصح. وقيل: لا تصح. وقيل: تصح إذا لم يكنهم الصلاة معه إلا تكلفاً، وهذا أولى الأقوال. والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ الْخَوَانِيتِ الْمُجَاوِرَةِ لِلْجَامِعِ مِنْ أَرْيَابِ الْأَسْوَاقِ. إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِمُ الصُّفُوفُ فَهَلْ تَجُوزُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فِي حَوَانِيَتِهِمْ؟

فأجاب:

أما صلاة الجمعة وغيرها: فعل الناس أن يسدوا الأول، فالأول، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: [٢٣/٤١٠] «ألا تصفون كما تُصَفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟» قالوا: وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: «يسدون الأول، فالأول ويتراصون في الصف»^(١). فليس لأحد أن يسد الصفوف المؤخرة مع خلو المقدمة، ولا يصف في الطرقات والحوانيت مع خلو المسجد، ومن فعل ذلك استحق التأديب، ولن جاء بعده تخطيه، ويدخل لتكميل الصفوف المقدمة، فإن هذا لا حرمة له.

كما أنه ليس لأحد أن يقدم ما يفرش له في المسجد، ويتأخر هو، وما فرش له لم يكن له حرمة، بل يزال ويصل مكانه على الصحيح، بل إذا امتلأ المسجد بالصفوف صفوا خارج المسجد، فإذا اتصلت الصفوف حيثل في الطرقات والأسواق، صحت

وأما إذا كان بينهما حائل يمنع الرؤية، والاستطراق، ففيها عدة أقوال في مذهب أحد وغيره، قيل: يجوز. وقيل: لا يجوز. وقيل: يجوز في المسجد دون غيره. وقيل: يجوز مع الحاجة، ولا يجوز بدون الحاجة. ولا ريب أن ذلك جائز مع الحاجة مطلقاً: مثل أن تكون أبواب المسجد مغلقة، أو تكون المقصورة التي فيها الإمام [٢٣/٤٠٨] مغلقة، أو نحو ذلك.

فهنا لو كانت الرؤية واجبة لسقطت للحاجة. كما تقدم، فإنه قد تقدم أن واجبات الصلاة والجماعة تسقط بالعذر، وأن الصلاة في الجماعة خير من صلاة الإنسان وحده بكل حال.



[٢٣/٤٠٩] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَمَّنْ يَصِلِي مَعَ الْإِمَامِ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ حَائِلٌ، بِحَيْثُ لَا يَرَاهُ، وَلَا يَرَى مِنْ يَرَاهُ: هَلْ تَصَحُّ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟

فأجاب:

الحمد لله، نعم تصح صلاته، عند أكثر العلماء. وهو المنصوص الصريح عن أحد، فإنه نص على أن المنبر لا يمنع الاقتداء، والسنة في الصفوف أن يتموا الأول فالأول، ويتراصوا في الصف.

فمن صل في مؤخر المسجد مع خلو ما يلي الإمام كانت صلاته مكروهة. والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ إِمَامٍ يَصِلِي خَلْفَهُ جَامِعَةً، وَقَدَامَهُ جَامِعَةً: فَهَلْ تَصَحُّ صَلَاةُ

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٣٠).

صلاتهم.

عن أحمد.

[٢٣/٤١٢] أحدهما: لا تصح، كقول أبي حنيفة.

والثاني: تصح، كقول الشافعي، والله أعلم.



[٢٣/٤١٣] وَسُئِلَ - رحمه الله عن جامع بجانب السوق بحيث يسمع التكبير منه: هل تجوز صلاة الجمعة في السوق؟ أو على سطح السوق؟ أو في الدكاكين أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، إذا امتلا الجامع جاز أن يصل في الطرقات.

فإذا امتلات صلوا فيما بينها من الحوانيت. وغيرها. وأما إذا لم تصل الصفوف، فلا، وكذلك فوق الأسطحة، والله أعلم.



وَسُئِلَ رحمه الله عن رجل جمع جماعة على نافلة، وأهمهم من أول رجب إلى آخر رمضان يصلي بهم بين العشائين عشرين ركعة بعشر تسليكات، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلاث مرات، ويتخذ ذلك شعاراً، ويحتج بأن النبي ﷺ أم ابن عباس والأنصاري الذي قال له: السيول تحول بيني وبينك، فهل هذا موافق للشريعة أم لا؟ وهل يؤجر على ذلك أم لا، والحالة هذه؟

فأجاب:

وأما إذا صفوا وبينهم وبين الصف الآخر طريق يمشي الناس فيه لم تصح صلاتهم في أظهر قولي العلماء.

وكذلك إذا كان بينهم وبين الصفوف حائط بحيث لا يرون الصفوف، ولكن يسمعون التكبير من غير حاجة، فإنه لا تصح صلاتهم في أظهر قولي العلماء.

وكذلك كمن صلى في حانوته والطريق خال لم تصح صلاته، وليس [٢٣/٤١١] له أن يقعد في الحانوت ويترقب اتصال الصفوف به، بل عليه أن يذهب إلى المسجد فيبدأ الأول فالأول. والله أعلم.



وَسُئِلَ رحمه الله عن صلاة الجمعة في الأسواق، وفي الدكاكين والطرقات اختياريًا: هل تصح صلاته أم لا؟

فأجاب:

إن اتصلت الصفوف فلا بأس بالصلاة لمن تأخر، ولم يمكنه إلا ذلك.

وأما إذا تعمد الرجل أن يقعد هناك. ويترك الدخول إلى المسجد كالذين يقعدون في الحوانيت، فهؤلاء مخطئون مخالفون للسنة. فإن النبي ﷺ قال: «ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟» قالوا: وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: «يكملون الأول فالأول، ويتراصون في الصف»^(١). وقال: «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها»^(٢).

وأما إذا لم تصل الصفوف بل كان بين الصفوف طريق، ففي صحة الصلاة قولان للعلماء، هما روايتان

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٣٠).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٤٠).

جاهل مبتدع، وفتح مثل هذا الباب يوجب تغيير شرائع الإسلام، وأخذ نصيب من حال الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله. والله أعلم.



(آخر المجلد الثالث والعشرين)

الحمد لله رب العالمين، صلاة التطوع في جماعة نوعان:

أحدهما: ما تسن له الجماعة الراتبة كالكسوف والاستسقاء وقيام رمضان، فهذا يفعل في الجماعة دائماً كما مضت به السنة.

الثاني: ما لا تسن له الجماعة الراتبة: كقيام الليل، والسنن الرواتب، وصلاة الضحى وتحية المسجد ونحو ذلك.

[٢٣/٤١٤] فهذا إذا فعل جماعة أحياناً جاز.

وأما الجماعة الراتبة في ذلك فغير مشروعة بل بدعة مكروهة. فإن النبي ﷺ والصحابه والتابعين لم يكونوا يعتادون الاجتماع للرواتب على ما دون هذا. والنبي ﷺ إنما تطوع في ذلك في جماعة قليلة أحياناً فإنه كان يقوم الليل وحده؛ لكن لما بات ابن عباس عنده، صلى معه، وليلة أخرى صلى معه حذيفة، وليلة أخرى صلى معه ابن مسعود، وكذلك صلى عند عتبان بن مالك الأنصاري في مكان يتخذ مصل صلى معه، وكذلك صلى بأنس وأمه واليتيم.

وعامة تطوعاته إنما كان يصليها مفرداً، وهذا الذي ذكرناه في التطوعات المسنونة، فأما إنشاء صلاة بعدد مقدر، وقراءة مقدرة في وقت معين، تصل جماعة راتبة كهذه الصلوات المستول عنها، كـ«صلاة الرغائب» في أول جمعة من رجب «والألفية» في أول رجب، ونصف شعبان، وليلة سبع وعشرين من شهر رجب وأمثال ذلك فهذا غير مشروع باتفاق أئمة الإسلام، كما نص على ذلك العلماء المعبرون ولا ينشئ مثل هذا إلا

الجزء الرابع من كتاب الفقه :

وإن لم يكن عنده من يوجهه إلى القبلة صلى إلى أي
جهة توجه، شرقاً، أو غرباً، والله - سبحانه وتعالى -
أعلم.



وسئل شيخ الإسلام: هل تجوز صلاة المرأة
قاعدة مع قدرتها على القيام؟

فأجاب:

فصل

وأما صلاة الفرض قاعدة مع القدرة على القيام،
فلا تصح، لا من رجل ولا امرأة، بل قد قال النبي
ﷺ: «صَلُّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ
فَعَلَى جَنْبِكَ»^(١).

ولكن يجوز التطوع جالساً، ويجوز التطوع على
الراحلة في السفر قبل أي جهة توجهت بصاحبها،
فإن النبي ﷺ كان [٢٤/٧] يصلي على دابته قبل أي
جهة توجهت به، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها
المكتوبة.

ويجوز للمريض إذا شق عليه القيام أن يصلي
قاعداً، فإن لم يستطع صلى على جنبه، وكذلك إذا كان
رجل لا يمكنه النزول إلى الأرض، صلى على راحته،
والخائف من عدوه إذا نزل يصلي على راحته. والله
أعلم.



بسم الله الرحمن الرحيم

[٢٤/٥] باب صلاة أهل الأعذار

سئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - رحمه
الله -: عن رجل شيخ كبير وقد انحلت
أعضاؤه، لا يستطيع أن يأكل أو يشرب، ولا
يتحرك، ولا يستنجي بالماء، وإذا سجد ما
يستطيع الرفع، فكيف يصلي؟

فأجاب:

أما الصلاة: فإنه يفعل ما يقدر عليه، ويصلي قاعداً
إذا لم يستطع القيام، ويومئ برأسه إيماء بحسب حاله.
وإن سجد على فخذه جاز، ويمسح بخرقه إذا تخلى،
ويوضئه غيره إذا أمكن، ويجمع بين الصلاتين فيوضيه
في آخر وقت الظهر، فيصلّي الظهر والمصر بلا قصر،
ثم إذا دخل وقت المغرب، صلّى المغرب والعشاء،
ويوضئه الفجر.

وإن لم يستطع الصلاة قاعداً، صلّى على جنبه،
ووجهه إلى القبلة [٢٤/٦]، وإن لم يكن عنده من
يوضئه ولا ييممه، صلّى على حسب حاله، سواء كان
على قفاه ورجلاه إلى القبلة، أو على جنبه ووجهه إلى
القبلة.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١١٧) من حديث عمران بن حصين
رضي الله عنه.

ركعتان، تمام غير قصر على لسان نبيكم^(٣).

وأيضاً، فإن المسلمين قد نقلوا بالتواتر أن النبي ﷺ لم يصل في السفر إلا ركعتين، ولم ينقل عنه أحد أنه صلى أربعاً قط، ولكن الثابت عنه أنه صام في السفر وأفطر، وكان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر.

[٢٤/٩] وأما القصر: فكل الصحابة كانوا يقصرون، منهم أهل مكة، وغير أهل مكة بمنى وعرفة وغيرهما، وقد تنازع العلماء في الترييح: هل هو محرم أو مكروه؟ أو ترك للأولى أو مستحب؟ أو هما سواء؟ على خمسة أقوال:

أحدها: قول من يقول: إن الإتمام أفضل، كقول للشافعي.

والثاني: قول من يسوي بينهما، كبعض أصحاب مالك.

والثالث: قول من يقول: القصر أفضل، كقول الشافعي الصحيح، وإحدى الروایتين عن أحمد.

والرابع: قول من يقول: الإتمام مكروه، كقول مالك في إحدى الروایتين: وأحد في الرواية الأخرى.

والخامس: قول من يقول: إن القصر واجب، كقول أبي حنيفة ومالك في رواية.

وأظهر الأقوال قول من يقول: إنه سنة، وإن الإتمام مكروه؛ ولهذا لا تجب نية القصر عند أكثر العلماء، كأبي حنيفة، ومالك، وأحد في أحد القولين عنه في مذهبه.



وسئل شيخ الإسلام: هل القصر في السفر سنة أو عزيمة؟ وعن صحة الحديث الذي رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة، قالت: كل ذلك قد فعل النبي ﷺ قصر الصلاة وأنتم^(١).

فأجاب:

أما القصر في السفر: فهو سنة النبي ﷺ وسنة خلفائه الراشدين؛ فإن النبي ﷺ لم يصل في السفر قط إلا ركعتين، وكذلك أبو بكر وعمر، وكذلك عثمان في السنة [٢٤/٨] الأولى من خلافته، لكنه في السنة الثانية أتمها بمنى لأعذار مذكورة في غير هذا الموضع. وأما الحديث المذكور: فلا ريب أنه خطأ على عائشة. وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى المدني القدري. وهو وطلحة بن عمرو المكي ضعيفان، باتفاق أهل الحديث لا يحتاج بواحد منهما فيما هو دون هذا. وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أنها قالت: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر^(٢). وقيل لعروة: فلم أتمت عائشة الصلاة؟ قال: تأولت، كما تأول عثمان. فهذه عائشة تخبر بأن صلاة السفر ركعتان، وابن أختها عروة أعلم الناس بها يذكر أنها أتمت بالتأويل، لم يكن عندها بذلك سنة. وكذلك ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال: صلاة السفر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الأضحى

(١) ضعيف: رواه التبريزي في «مشكاة المصابيح» (١ / ٢٩٩) من حديث عائشة رضي الله عنها موقوفاً عليها، وضعفه

الشيخ الألباني في تعليقه على «المشكاة» (١ / ٢٩٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) صحيح: أخرجه النسائي (١٥٦٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً عليه، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٨٧١).

[٢٤/١٠] وسئل رحمه الله: هل لمسافة

القصر قدر محدود عن الشارع ﷺ؟

فأجاب:

السنة أن يقصر المسافر الصلاة، فيصلّي الرباعية ركعتين. هكذا فعل رسول الله ﷺ في جميع أسفاره. هو وأصحابه، ولم يصل في السفر أرباعاً قط. وما روي عنه: أنه صلى في السفر أرباعاً في حياته. فهو حديث باطل عند أئمة الحديث.

وقد تنازع العلماء في المسافر إذا صلى أرباعاً. فقيل: لا يجوز ذلك كما لا يجوز أن يصلي الفجر والجمعة والعيد أرباعاً، وقيل: يجوز، ولكن القصر أفضل عند عامتهم - ليس فيه إلا خلاف شاذ، ولا يفتر القصر إلى نية، بل لو دخل في الصلاة وهو ينوي أن يصلي أرباعاً؛ اتباعاً لسنة رسول الله ﷺ، وقد كان ﷺ لما حج بالمسلمين حجة الوداع يصلي بهم ركعتين ركعتين، إلى أن رجع، وجمع بين الصلاتين بعرفة ومزدلفة، والمسلمون خلفه، ويصلي بصلاته أهل مكة وغيرهم: جمعاً وقصرًا. ولم يأمر أحداً أن ينوي لا جمعاً ولا قصرًا.

[٢٤/١١] وأقام يعني يوم العيد، وأيام منى يصلي بالمسلمين ركعتين ركعتين، والمسلمون خلفه. يصلي بصلاته أهل مكة وغيرهم، وكذلك أبو بكر وعمر بعده، ولم يأمر النبي ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر أحداً من أهل مكة أن يصلي أرباعاً، لا بمنى ولا بغيرها؛ فللهذا كان أصح قوليه العلماء أن أهل مكة يجمعون بعرفة ومزدلفة، ويقصرون بها ويعنى. وهذا قول عامة فقهاء الحجاز، كما لك، وابن عيينة، وهو قول إسحاق بن راهويه واختيار طائفة من أصحاب الشافعي، وأحمد، كأبي الخطاب في عباداته.

وقد قيل: يجمعون ولا يقصرون، وهو قول أبي

حنيفة، وهو المنصوص عن أحمد.

وقيل: لا يقصرون، ولا يجمعون، كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد، وهو أضعف الأقوال.

والصواب المقطوع به أن أهل مكة يقصرون، ويجمعون هناك، كما كانوا يفعلون هناك مع النبي ﷺ وخلفائه، ولم يُنقل عن أحد من المسلمين أنه قال لهم هناك: «أتموا صلاتكم، فإنا قوم سفر». ولكن نُقل أنه قال ذلك في غزوة الفتح لما صلى بهم داخل مكة. وكذلك كان عمر يأمر أهل مكة بالإتمام إذا صلى بهم في البلد، وأما بمنى، فلم يكن يأمرهم بذلك.

[٢٤/١٢] وقد تنازع العلماء في قصر أهل مكة خلقه فقيل: كان ذلك لأجل النسك، فلا يقصر المسافر سفرًا قصيرًا هناك. وقيل: بل كان ذلك لأجل السفر، وكلا القولين قاله بعض أصحاب أحمد. والقول الثاني هو الصواب، وهو أنهم قصرُوا لأجل سفرهم، ولهذا لم يكونوا يقصرون بمكة، وكانوا عزمين، والقصر معلق بالسفر وجودًا وعدماً، فلا يصلي ركعتين إلا مسافر، وكل مسافر يصلي ركعتين، كما قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: صلاة المسافر ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة النحر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تمام غير نقص^(١). أي غير قصر على لسان نبيكم ﷺ. وفي الصحيح عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، ثم زيد في صلاة الحضر، وأقرت صلاة السفر»^(٢).

وقد تنازع العلماء: هل يختص بسفر دون سفر؟

(١) صحيح موقوفًا: أخرجه السنن (١٥٦٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفًا عليه، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن السنن» (١٥٦٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

والثاني: يباح الجمع دون القصر.
والثالث: يباح الجمع بعرفة ومزدلفة خاصة للمكي، وإن كان سفره قصيرًا.

والرابع: يباح الجمع والقصر بعرفة ومزدلفة.
والخامس: يباح ذلك مطلقًا. والذي يجمع للسفر: هل يباح له الجمع مطلقًا، أو لا يباح إلا إذا كان مسافرًا؟ فيه روايتان عن أحمد مقيًا أو مسافرًا، ولهذا نص أحمد على أنه يجمع إذا كان له شغل. قال القاضي أبو يعلى: كل عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة يبيح الجمع، ولهذا يجمع للمطر، والوحل، وللريح الشديدة الباردة؛ في ظاهر مذهب الإمام أحمد، ويجمع المريض والمستحاضة والمرضع، فإذا جد السير بالمسافر، جمع سواء كان سفره طويلًا أو قصيرًا، كما مضت سنة رسول الله ﷺ. يجمع الناس بعرفة ومزدلفة، المكي وغير المكي، مع أن أهل مكة سفرهم قصير.

وكذلك جمع ﷺ وخلفاؤه الراشدون بعرفة ومزدلفة ومتى قصر أو يقصر خلفهم أهل مكة، وغير أهل مكة، وعرفة من مكة [٢٤/١٥] بريد: أربعة فراسخ؛ ولهذا قال مالك وبعض أصحاب أحمد - كأبي الخطاب - في العبادات الخمس: إن أهل مكة يقصرون بعرفة ومزدلفة، وهذا القول هو الصواب، وإن كان المتصوص عن الأئمة الثلاثة بخلافه: أحمد والشافعي وأبي حنيفة.

ولهذا قال طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم: إنه يقصر في السفر الطويل والقصير؛ لأن النبي ﷺ لم يوقت للقصر مسافة، ولا وقتًا، وقد قصر خلفه أهل مكة بعرفة ومزدلفة، وهذا قول كثير من السلف والخلف، وهو أصح الأقوال في الدليل. ولكن لا بد أن يكون ذلك مما يمد في العرف سفرًا، مثل أن يتزود له، ويبرز للصحراء فأما إذا كان في مثل دمشق، وهو يتقل من قراها الشجرية من قرية إلى قرية، كما يتقل من

أو يجوز في كل سفر؟ وأظهر القولين أنه يجوز في كل سفر قصيرًا كان أو طويلًا، كما قصر أهل مكة خلف النبي ﷺ بعرفة ومنى، وبين مكة وعرفة نحو بريد: أربع فراسخ.

وأيضًا، فليس الكتاب والسنة يخصان بسفر دون سفر، لا بقصر ولا بفطر، ولا تيمم.
ولم يجد النبي ﷺ مسافة القصر بحد، لا زمني، ولا مكاني. والأقوال المذكورة في ذلك متعارضة، [٢٤/١٣] ليس على شيء منها حجة، وهي متناقضة، ولا يمكن أن يحد ذلك بحد صحيح.

فإن الأرض لا تدرع بذرع مضبوط في عامة الأسفار، وحركة المسافر تختلف. والواجب أن يطلق ما أطلقه صاحب الشرع ﷺ، ويقيده بما قيده، فيقصر المسافر الصلاة في كل سفر، وكذلك جميع الأحكام المتعلقة بالسفر من القصر والصلاة على الراحلة، والمسح على الخفين.

ومن قسّم الأسفار إلى قصير وطويل، وخص بعض الأحكام بهذا وبعضها بهذا، وجعلها متعلقة بالسفر الطويل، فليس معه حجة يجب الرجوع إليها. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.



وسئل شيخ الإسلام - رحمه الله - إذا سافر إنسان سفرًا مقدار ثلاثة أيام، أو ثلاثة فراسخ: هل يباح له الجمع والقصر أم لا؟

فأجاب:

وأما الجمع والقصر في السفر القصير: ففيه ثلاثة أقوال، بل أربعة، بل خمسة في مذهب أحمد. [٢٤/١٤] أحدها: أنه لا يباح لا الجمع، ولا القصر.

[٢٤/١٧] وسئل رحمه الله: عن رجل مسافر إلى بلد، ومقصوده أن يقيم مدة شهر أو أكثر: فهل يتم الصلاة أو لا؟

فأجاب:

إذا نوى أن يقيم بالبلد أربعة أيام فما دونها، قصر الصلاة، كما فعل النبي ﷺ لما دخل مكة، فإنه أقام بها أربعة أيام يقصر الصلاة. وإن كان أكثر ففيه نزاع. والأحوط أن يتم الصلاة وأما إن قال: غداً أسافر، أو بعد غد أسافر، ولم ينو المقام، فإنه يقصر أبداً. فإن النبي ﷺ أقام بمكة بضعة عشر يوماً يقصر الصلاة، وأقام بتبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عن رجل جرد إلى الحرية لأجل الحمى وهو يعلم أنه يقيم مدة شهرين. فهل يجوز له القصر؟ وإذا جاز القصر، فالإتمام أفضل أم القصر؟

[٢٤/١٨] فأجاب:

الحمد لله، هذه المسألة فيها نزاع بين العلماء، منهم من يوجب الإتمام، ومنهم من يوجب القصر، والصحيح أن كليهما سائغ. فمن قصر لا ينكر عليه، ومن أتم لا ينكر عليه.

وكذلك تنازعوا في الأفضل: فمن كان عنده شك في جواز القصر فأراد الاحتياط، فالإتمام أفضل. وأما من تينت له السنة، وعلم أن النبي ﷺ لم يشرع للمسافر أن يصلي إلا ركعتين، ولم يجد السفر بزمان أو بمكان، ولا حد الإقامة - أيضاً - بزمان محدود، لا ثلاثة ولا أربعة، ولا اثنا عشر، ولا خمسة عشر، فإنه يقصر. كما كان غير واحد من السلف يفعل، حتى كان

الصالحة إلى دمشق، فهذا ليس بمسافر، كما أن مدينة النبي ﷺ كانت بمنزلة القرى المتقاربة عند كل قوم نخيلهم ومقابرهم ومساجدهم، قباء وغير قباء ولم يكن خروج الخارج إلى قباء سفراً، ولهذا لم يكن النبي ﷺ وأصحابه يقصرون في مثل ذلك، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُتَشَفِّعُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ [التوبة: ١٠١]، فجميع الأبنية تدخل في معنى المدينة، وما خرج عن أهلها، فهو من الأعراب أهل العمود. والمتقل من المدينة من ناحية إلى ناحية، ليس بمسافر، ولا يقصر الصلاة، ولكن هذه مسائل اجتهد [٢٤/١٦]، فمن فعل منها بقول بعض العلماء، لم ينكر عليه، ولم يجز.

وهكذا اختلفوا في الجمع والقصر: هل يشترط له نية؟ فالجمهور لا يشترطون النية، كمالك، وأبي حنيفة.

وهو أحد القولين في ملعب أحد وهو مقتضى نصوصه.

والثاني: تشترط، كقول الشافعي، وكثير من أصحاب أحمد، كالخرفي وغيره، والأول أظهر، ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه.



وسئل رحمه الله: عن سفر يوم من رمضان: هل يجوز أن يقصر فيه ويفطر أم لا؟

فأجاب:

هنا فيه نزاع بين العلماء والأظهر أنه يجوز له القصر والفطر في يوم من رمضان، كما قصر أهل مكة خلف النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة، وعرفة عن المسجد الحرام مسيرة بريد؛ ولأن السفر مطلق في الكتاب والسنة.



«الصحيح» أن الصلاة أول ما فرضت كانت ركعتين مسروق قد ولوه ولاية لم يكن يختارها فأقام سنين يقصر الصلاة.

وقد أقام المسلمون بنهاوند ستة أشهر يقصرون الصلاة، وكانوا يقصرون الصلاة مع علمهم أن حاجتهم لا تنقضي في أربعة أيام، ولا أكثر. كما أقام النبي ﷺ وأصحابه بعد فتح مكة قريباً من عشرين يوماً يقصرون الصلاة، وأقاموا بمكة عشرة أيام يفطرون في رمضان. وكان النبي ﷺ لما فتح مكة يعلم أنه يحتاج أن يقيم بها أكثر من أربعة أيام. وإذا كان التحديد لا أصل له، فما دام المسافر مسافراً يقصر الصلاة، ولو أقام في مكان شهوراً والله أعلم.

كتبه: أحمد ابن تيمية



[٢٤/١٩] وسئل رحمه الله: هل الجمع بين الصلاتين في السفر أفضل أم القصر؟ وما أقوال العلماء في ذلك؟ وما حجة كل منهم؟ وما الراجح من ذلك؟

فأجاب:

الحمد لله، بل فعل كل صلاة في وقتها أفضل، إذا لم يكن به حاجة إلى الجمع، فإن غالب صلاة النبي ﷺ التي كان يصليها في السفر إنها يصليها في أوقاتها. وإنها كان الجمع منه مرات قليلة.

وفرق كثير من الناس بين الجمع والقصر، وظنهم أن هذا يشرع سنة ثابتة، والجمع رخصة عارضة، وذلك أن النبي ﷺ في جميع أسفاره كان يصلي الرباعية ركعتين، ولم ينقل أحد أنه صلى في سفره الرباعية أربعاً، بل وكذلك أصحابه معه.

والحديث الذي يروى عن عائشة: أنها أتمت معه وأفطرت، حديث ضعيف، بل قد ثبت عنها في

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]، فإن نفي الجناح لبيان الحكم، وإزالة الشبهة، لا يمنع أن يكون القصر هو السنة. كما قال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَقَّ آلَتُهُ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، نفي الجناح لأجل الشبهة التي عرضت لهم عن الطواف بينهما؛ لأجل ما كانوا عليه في الجاهلية من كراهة بعضهم للطواف بينهما، والطواف بينهما مأمور به باتفاق المسلمين، وهو إما ركن، وإما واجب، وإما سنة مؤكدة.

وهو - سبحانه - ذكر الخوف والسفر؛ لأن القصر يتناول قصر العدد وقصر الأركان، فالخوف يبيح قصر الأركان، والسفر يبيح قصر العدد. فإذا اجتمعا أبيح القصر بالوجهين، وإن انفرد السفر، أبيح أحد نوعي القصر.

والعلماء متنازعون في المسافر: هل فرضه الركعتان؟ ولا يحتاج قصره إلى نية؟ أو لا يقصر إلا بنية؟ على قولين:

[٢٤/٢١] الأول: قول أكثرهم، كأبي حنيفة،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (١٥٦٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً عليه، وصححه الشيخ الألباني في صحيح ابن ماجه (٨٧١).

ﷺ كان يصلي بأصحابه بمئى ركعتين ركعتين آمن ما كان الناس^(١). وكذلك بعده أبو بكر، وكذلك بعده عمر.

وإذا كان كذلك فكيف يسوي بين الجمع والقصر؟! وفعل كل صلاة في وقتها أفضل، إذا لم يكن حاجة عند الأئمة كلهم، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحد في ظاهر مذهبيهما، بل تنازعوا في جواز الجمع على ثلاثة أقوال.

فمذهب أبي حنيفة: أنه لا يجمع إلا بعرفة ومزدلفة. ومذهب مالك وأحد في إحدى الرواتين: أنه لا يجمع المسافر إذا كان نازلاً، وإنما يجمع إذا كان سائراً. بل عند مالك إذا جد به السير. ومذهب الشافعي وأحد في الرواية الأخرى: أنه يجمع المسافر، وإن كان نازلاً.

[٢٤/٢٣] وسبب هذا التنازع ما بلغهم من أحاديث الجمع، فإن أحاديث الجمع قليلة، فالجمع بعرفة ومزدلفة متفق عليه، وهو منقول بالتواتر فلم يتنازعوا فيه. وأبو حنيفة لم يقل بغيره لحديث ابن مسعود الذي في «الصحيح» أنه قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير وقتها إلا صلاة الفجر بمزدلفة، وصلاة المغرب ليلة الجمع»^(٢) وأراد بقوله: «في الفجر لغير وقتها» التي كانت عادته أن يصليها فيه، فإنه جاء في «الصحيح» من جابر: «أنه صلى الفجر بمزدلفة بعد أن برق الفجر»^(٣). وهذا متفق عليه بين المسلمين أن الفجر لا يصل حتى يطلع الفجر، لا بمزدلفة ولا غيرها، لكن بمزدلفة غُلس بها تغليظاً شديداً.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٨٣) من حديث حارثة بن وهب رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٨٢) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

ومالك، وهو أحد القولين في مذهب أحمد، اختاره أبو بكر وغيره.

والثاني: قول الشافعي، وهو القول الآخر في مذهب أحمد، اختاره الحارثي وغيره.

والأول هو الصحيح الذي تدل عليه سنة النبي ﷺ، فإنه كان يقصر بأصحابه، ولا يعلمهم قبل الدخول في الصلاة أنه يقصر، ولا يأمرهم بنية القصر. ولهذا لما سلم من ركعتين ناسياً قال له ذو اليمين: أَقْصَرْتَ الصلاة أم نسيت؟ فقال: «لم أنس، ولم تقصر».

قال: بل ا قد نسيت. وفي رواية: «لو كان شيء لأخبرتكم به»^(١). ولم يقل: لو قصرت لأمرتكم أن تنووا القصر. وكذلك لما جمع بهم لم يعلمهم أنه جمع قبل الدخول، بل لم يكونوا يعلمون أنه يجمع حتى يقضي الصلاة الأولى، فعلم - أيضاً - أن الجمع لا يفترق إلى أن ينوي حين الشروع في الأولى، كقول الجمهور. والمنصوص عن أحمد يوافق ذلك.

وقد تنازع العلماء في الترتيب في السفر: هل هو حرام، أو مكروه؟ أو ترك الأولى أو هو الراجح؟ فمذهب أبي حنيفة، وقول في مذهب مالك: أن القصر واجب، وليس له أن يصلي أربعاً. [٢٤/٢٢] ومذهب مالك في الرواية الأخرى وأحد في أحد القولين - بل أنصهما - أن الإتمام مكروه. ومذهبه في الرواية الأخرى ومذهب الشافعي في أظهر قولي: أن القصر هو الأفضل، والترتيب ترك الأولى. وللشافعي قول أن الترتيب أفضل، وهذا أضعف الأقوال.

وقد ذهب بعض الخوارج إلى أنه لا يجوز القصر إلا مع الخوف، ويذكر هنا قولاً للشافعي، وما أظنه يصح عنه، فإنه قد ثبت - بالسنة المتواترة - أن النبي

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال: جمع رسول ﷺ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء. قال: فقلت: ما حله على ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته^(١).

بل قد ثبت عنه أنه جمع في المدينة كما في «الصحيحين» عن ابن عباس قال: صلى لنا رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعًا من غير خوف ولا سفر^(٢).

وفي لفظ في الصحيحين عن ابن عباس: أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعمائة وثلاثين، جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء^(٣). قال أيوب: لعله في ليلة مطيرة. وكان أهل المدينة يجمعون في الليلة المطيرة بين المغرب والعشاء، ويجمع معهم عبد الله بن عمر. وروي ذلك مرفوعًا إلى النبي ﷺ. وهذا العمل من الصحابة.

[٢٤/٢٥] وقولهم: «أراد أن لا يخرج أمته» بين أنه ليس المراد بالجمع تأخير الأولى إلى آخر وقتها، وتقديم الثانية في أول وقتها. فإن مراعاة مثل هذا فيه حرج عظيم. ثم إن هذا جائز لكل أحد في كل وقت، ورفع الحرج إنما يكون عند الحاجة، فلا بد أن يكون قد رخص لأهل الأعذار فيما يرفع به عنهم الحرج، دون غير أرباب الأعذار.

وهذا ينبغي على أصل كان عليه رسول الله ﷺ وهو: أن المواقيت لأهل الأعذار ثلاثة، ولغيرهم خمسة. فإن الله تعالى قال: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤]. فذكر ثلاثة مواقيت. والطرف الثاني يتناول الظهر والعصر. والزلف يتناول المغرب والعشاء، وكذلك قال: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ

وأما أكثر الأئمة: فبلغتهم أحاديث في الجمع صحيحة، كحديث أنس وابن عباس وابن عمر ومعاذ وكلها من الصحيح. ففي «الصحيحين» عن أنس: «أن النبي ﷺ كان إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فصلهما جميعًا. وإذا ارتحل بعد أن تزيغ الشمس صلى الظهر والعصر ثم ركب»^(١). وفي لفظ في «الصحيح»: «كان النبي ﷺ إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر، أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر، ثم يجمع بينهما»^(٢). وفي «الصحيحين» عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ كان إذا عجل به السير، جمع بين المغرب والعشاء»^(٣). وفي لفظ في «الصحيح»: أن [٢٤/٢٤] ابن عمر كان إذا جد به السير، جمع بين المغرب والعشاء، بعد أن يقبب الشفق. ويقول: «إن رسول ﷺ كان إذا جد به السير، جمع بين المغرب والعشاء»^(٤).

وفي «صحيح» مسلم عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ جمع بين الصلاتين في سفرة سافرها في غزوة تبوك، فجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء»^(٥).

قال سعيد بن جبير: قلت لابن عباس: ما حله على ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته. وكذلك في «صحيح» مسلم عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١١١، ١١١٢)، ومسلم (٧٠٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٩١، ١١٠٩)، ومسلم (٧٠٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٣) من حديث نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٦) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١١٠٧)، ومسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٣)، ومسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أحدهما: يجمع في القصر، وهو المشهور، ومذهب الشافعي لا.

والأول أصح لما تقدم. والله أعلم.



[٢٤/٢٧] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ الْجَمْعِ،
وَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ؟

فأجاب:

وأما الجمع فإنما كان يجمع بعض الأوقات إذا جدَّ به السير، وكان له عذر شرعي. كما جمع بعرفة ومزدلفة، وكان يجمع في غزوة تبوك أحياناً، كان إذا ارتحل قبل الزوال آخر الظهر إلى العصر ثم صلاهما جميعاً، وهذا ثابت في الصحيح.

وأما إذا ارتحل بعد الزوال، فقد رُوي أنه كان صلى الظهر والعصر جميعاً، كما جمع بينهما بعرفة، وهذا معروف في «السنن». وهذا إذا كان لا ينزل إلى وقت المغرب، كما كان بعرفة لا يفيض حتى تغرب الشمس. وأما إذا كان ينزل وقت العصر، فإنه يصليها في وقتها، فليس القصر كالجمع، بل القصر سنة راتبة، وأما الجمع، فإنه رخصة عارضة، ومن سوى من العامة بين الجمع والقصر، فهو جاهل بسنة رسول الله ﷺ، وبأقوال علماء المسلمين.

فإن سنة رسول الله ﷺ فرقت بينهما. والعلماء [٢٤/٢٨] اتفقوا على أن أحدهما سنة، واختلفوا في وجوبه، وتنازعوا في جواز الآخر، فأين هذا من هذا؟!

وأوسع المذاهب في الجمع بين الصلاتين مذهب الإمام أحمد، فإنه نص على أنه يجوز الجمع للرجل، والشغل، بحديث روي في ذلك. قال القاضي أبو يعلى وغيره من أصحابنا: يعني إذا كان هناك شغل يبيح له

أَلْتَمَسِي إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ [الإسراء: ٧٨]. والدلوك هو الزوال، في أصح القولين. يقال دلكت الشمس، وزالت، وزاغت، ومالت. فذكر الدلوك والغسق وبعد الدلوك يصلي الظهر والعصر، وفي الغسق تُصل المغرب والعشاء، ذكر أول الوقت وهو الدلوك، وآخر الوقت وهو الغسق، والغسق اجتماع الليل وظلمته.

ولهذا قال الصحابة - كعبد الرحمن بن عوف وغيره - إن المرأة الحائض إذا طهرت قبل طلوع الفجر، صلت المغرب والعشاء. وإذا طهرت قبل غروب الشمس، صلت الظهر والعصر. وهذا مذهب جمهور الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد.

[٢٤/٢٦] وأيضاً، فجمع النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة يدل على جواز الجمع بغيرهما للعذر، فإنه قد كان من الممكن أن يصلي الظهر ويؤخر العصر إلى دخول وقتها، ولكن لأجل التسك والاشتغال بالوقوف قَدَمِ العصر.

ولهذا كان القول المرضي عند جماهير العلماء: أنه يجمع بمزدلفة وعرفة من كان أهله على مسافة القصر، ومن لم يكن أهله كذلك، فإن النبي ﷺ لما صلى صلى معه جميع المسلمين أهل مكة وغيرهم.

ولم يأمر أحداً منهم بتأخير العصر، ولا بتقديم المغرب، فمن قال من أصحاب الشافعي وأحمد: إن أهل مكة لا يجمعون، فقلوه ضعيف في غاية الضعف. يخالف للسنة البينة الواضحة التي لا ريب فيها، وعذرهم في ذلك أنهم اعتقدوا أن سبب الجمع هو السفر الطويل، والصواب أن الجمع لا يختص بالسفر الطويل، بل يجمع للمطر، ويجمع للمرض، كما جاء بذلك السنة في جمع المستحاضة، فإن النبي ﷺ أمرها بالجمع في حديثين.

وأيضاً، فكون الجمع يختص بالطويل، فيه قولان للعلماء، وهما وجهان في مذهب أحمد:

وسئل - رحمه الله - عن رجل يؤم قوماً. وقد وقع المطر والثلج فأراد أن يصلي بهم المغرب، فقالوا له: يجمع. فقال: لا أفعل. فهل للمأمومين أن يصلوا في بيوتهم أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، نعم يجوز الجمع للوحد الشديد، والرياح الشديدة الباردة، في الليلة الظلماء، ونحو ذلك. وإن لم يكن المطر [٢٤/٣٠] نازلاً في أصح قولي العلماء. وذلك أولى من أن يصلوا في بيوتهم، بل ترك الجمع مع الصلاة في البيوت بدعة مخالفة للسنة؛ إذ السنة أن تصلي الصلوات الخمس في المساجد جماعة، وذلك أولى من الصلاة في البيوت باتفاق المسلمين.

والصلاة جمعاً في المساجد أولى من الصلاة في البيوت مفرقة باتفاق الأئمة الذين يجوزون الجمع: كمالك، والشافعي، وأحمد. والله تعالى أعلم.



قال - رحمه الله -:

فصل

وأما الصلوات في الأحوال العارضة، كالصلاة المكتوبة في الخوف، والمرض، والسفر، ومثل الصلاة لدفع البلاء عند أسبابه كصلوات الآيات في الكسوف ونحوه، أو الصلاة لاستجلاب النعماء كصلاة الاستسقاء، ومثل الصلاة على الجنائز: ففقهاء الحديث - كأحمد وغيره - متبعون لعامة الحديث الثابت عن النبي ﷺ وأصحابه في هذا الباب فيجوزون في صلاة الخوف جميع الأنواع المحفوظة عن النبي ﷺ [٢٤/٣١]، ويختارون قصر الصلاة في

ترك الجمعة والجماعة، جاز له الجمع، ويجوز عنده وعند مالك وطائفة من أصحاب الشافعي الجمع للمرض، ويجوز عند الثلاثة الجمع للمطر بين المغرب والعشاء. وفي صلاتي النهار نزاع بينهم ويجوز في ظاهر مذهب أحمد ومالك الجمع للوحد، والرياح الشديدة الباردة، ونحو ذلك.

ويجوز للمريض أن تجمع إذا كان يشق عليها غسل الثوب في وقت كل صلاة، نص عليه أحمد.

وتنازع العلماء في الجمع والقصر: هل يفتقر إلى نية؟ فقال جمهورهم: لا يفتقر إلى نية، وهذا مذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحد القولين في مذهب أحمد، وعليه تدل نصوصه وأصوله.

وقال الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد: إنه يفتقر إلى نية. وقول الجمهور هو الذي تدل عليه سنة رسول الله ﷺ، كما قد بسطت هذه المسألة في موضعها. والله أعلم.



[٢٤/٢٩] وسئل - رحمه الله - عن صلاة الجمع في المطر بين العشاءين: هل يجوز من البرد الشديد أو الرياح الشديدة أو لا يجوز إلا من المطر خاصة؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين.

يجوز الجمع بين العشاءين للمطر، والرياح الشديدة الباردة، والوحد الشديد. وهذا أصح قولي العلماء، وهو ظاهر مذهب أحمد ومالك وغيرهما، والله أعلم.



ويجوز على المشهور عند أحمد التخمين في التكبير، ومتابعة الإمام في ذلك؛ لما ثبت عن النبي ﷺ أنه كبر خمساً، وفعله غير واحد من الصحابة، مثل علي ابن أبي طالب وغيره. ويجوز - أيضاً على الصحيح - عنده التسبيح ومتابعة الإمام فيه؛ لما ثبت عن الصحابة أنهم كانوا يكبرون أحياناً سبعاً، بعد موت النبي ﷺ، ولما في ذلك من الرواية عن النبي ﷺ.



[٢٤/٣٣] وقال شيخ الإسلام أحمد ابن

تيمية - رحمه الله -:

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

أما بعد، فهذه قاعدة في الأحكام التي تختلف بالسفر والإقامة - مثل قصر الصلاة والفطر في شهر رمضان ونحو ذلك - . وأكثر الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم جعلوها نوعين: نوعاً يختص بالسفر الطويل وهو: القصر والفطر. ونوعاً يقع في الطويل والقصر كالتييم والصلاة على الراحلة، وأكل الميتة هو من هذا القسم، وأما المسح على الخفين والجمع بين الصلاتين فمن الأول، وفي ذلك نزاع.

والكلام في مقامين:

[٢٤/٣٤] أحدهما: الفرق بين السفر الطويل

والقصر:

فيقال: هذا الفرق لا أصل له في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ بل الأحكام التي علّقها الله بالسفر علّقها به مطلقاً كقوله تعالى في آية الطهارة: ﴿وَأَن كُنتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾

السفر، اتباعاً لسنة النبي ﷺ. فإنه لم يصل في السفر قط رباعية إلا مقصورة، ومن صلى أربعاً لم يطلوا صلاته؛ لأن الصحابة أقروا من فعل ذلك منهم، بل منهم من يكره ذلك، ومنهم من لا يكرهه وإن رأى تركه أفضل. وفي ذلك عن أحمد روايتان.

وهذا بخلاف الجمع بين الصلاتين، فإن النبي ﷺ لم يفعله إلا مرات قليلة، فإنهم يستحبون تركه، إلا عند الحاجة إليه اقتداء بالنبي ﷺ، حين جدّ به السير، حتى اختلف عن أحمد: هل يجوز الجمع للمسافر التازل الذي ليس بسائر أم لا؟ ولهذا كان أهل السنة مجمعين على جواز القصر في السفر، مختلفين في جواز الإتمام، ومجمعين على جواز التفريق بين الصلاتين، مختلفين في جواز الجمع بينهما.

ويجوزون جميع الأنواع الثابتة عن النبي ﷺ في صلاة الكسوف. فأصحها وأشهرها أن يكون في كل ركعة ركوعان. وفي «الصحيح» - أيضاً - في كل ركعة ثلاثة ركوعات، وأربعة، ويجوزون حذف الركوع الزائد، كما جاء عن النبي ﷺ، ويطلون السجود فيها، كما صح عن النبي ﷺ، ويجهرون فيها بالقراءة. كما ثبت في «الصحيح»^(١) عن النبي ﷺ.

[٢٤/٣٢] وكذلك الاستسقاء يجوزون الخروج إلى الصحراء، لصلاة الاستسقاء، والدعاء كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ، ويجوزون الخروج والدعاء بلا صلاة. كما فعله عمر - رضي الله عنه - بمحضر من الصحابة. ويجوزون الاستسقاء بالدعاء تبعاً للصلوات الراتبية، كخطبة الجمعة ونحوها، كما فعله النبي ﷺ.

وكذلك الجنائزة فإن اختيارهم أنه يكبر عليها أربعاً، كما ثبت عن النبي ﷺ وأصحابه أنهم كانوا يفعلونه غالباً.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

من سفره فليتمجمل الرجوع إلى أهله»^(٣).

فهذه النصوص وغيرها من نصوص الكتاب والسنة ليس فيها تفريق بين سفر طويل وسفر قصير. فمن فرق بين هذا وهذا فقد فرق بين ما جمع الله بينه فرقاً لا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله. وهذا الذي ذكر من تعليق الشارع. الحكم يسمى الاسم المطلق وتفريق بعض الناس بين نوع ونوع من غير دلالة شرعية له نظاراً.

منها: أن الشارع علق الطهارة بسمى الماء في قوله: ﴿قَلَّمَ تَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]، ولم يفرق بين ماء وماء ولم يجعل الماء نوعين طاهراً وطهوراً.

ومنها: أن الشارع علق المسح بسمى الخف، ولم يفرق بين خف وخف، فدخل في ذلك المفتوح والمخروط وغيرهما من غير تحديد، ولم يشترط - أيضاً - أن يثبت بنفسه.

[٢٤/٣٦] ومن ذلك: أنه أثبت الرجعة في مسمى الطلاق بعد الدخول ولم يقسم طلاق المدخول بها إلى طلاق بائن ورجعي.

ومن ذلك: أنه أثبت الطلقة الثالثة بعد طلقتين واقتداء، والاقتداء: الفرقة بعوض وجعلها موجبة للبينونة بغير طلاق يحسب من الثلاث. وهذا الحكم معلق بهذا المسمى لم يفرق فيه بين لفظ ولفظ.

ومن ذلك: أنه علق الكفارة بسمى أيمان المسلمين في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَتَمَيِّكُمُ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله: ﴿قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِيَّةَ أَتَمَيِّكُمُ﴾ [التحریم: ٢]، ولم يفرق بين يمين ويمين من أيمان المسلمين، فجعل أيمان المسلمين المتعقدة تنقسم إلى مكفرة وغير مكفرة مخالف لذلك.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٠٤، ٣٠٠١، ٥٤٢٩)، ومسلم (١٩٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[النساء: ٤٣]، وقوله تعالى في آية الصيام: ﴿قَمَن كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١].

وقول النبي ﷺ: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة»^(١). وقول عائشة: فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيدت في الحضر^(٢). وقول عمر: صلاة الأضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان، تمام غير قصر على لسان نبيكم^(٣). وقوله ﷺ: «يُباح للمقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن»^(٤).

وقول صفوان بن عسال: [٢٤/٣٥] أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا سفراً أو مسافرين أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط أو بول أو نوم^(٥). وقول النبي ﷺ: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»^(٦). وقوله ﷺ: «السفر قطعة من العذاب؛ يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه فإذا قضى أحدكم نهمته

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٧١٥) من حديث أنس بن مالك الكوفي القشيري رضي الله عنه، وحثه الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٣١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) صحيح موقوفاً: أخرجه النسائي (١٥٦٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً عليه، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح النسائي» (١٥٦٦).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٦) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٥) حسن: أخرجه الترمذي (٩٦، ٣٥٣٥، ٣٥٣٦) من حديث صفوان بن عسال المرادي رضي الله عنه، وحثه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (١٠٤).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٩٦) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وغيره. فإذا جوز في [٢٤/٣٨] الحضر، ففي القصر أولى. وأما إذا منع في الحضر فالفرق بينه وبين القصر والفطر يحتاج إلى دليل.



المقام الثاني

حد السفر الذي علق الشارع به الفطر والقصر

وهذا مما اضطرب الناس فيه، قيل: ثلاثة أيام. وقيل: يومين قاصدين. وقيل أقل من ذلك. حتى قيل: ميل. والذين حددوا ذلك بالمسافة منهم من قال: ثمانية وأربعون ميلاً. وقيل: ستة وأربعون، وقيل: خمسة وأربعون. وقيل أربعون، وهذه أقوال عن مالك، وقد قال أبو محمد المقدسي: لا أعلم لما ذهب إليه الأئمة وجهاً. وهو كما قال - رحمه الله - فإن التحديد بذلك ليس ثابتاً بنص ولا إجماع ولا قياس. وعامة هؤلاء يفرقون بين السفر الطويل والقصر، ويجعلون ذلك حداً للسفر الطويل. ومنهم من لا يسمي سفرًا إلا ما بلغ هذا الحد وما دون ذلك لا يسميه سفرًا.

فالذين قالوا: ثلاثة أيام احتجوا بقوله: «يسمح للمسافر ثلاثة أيام وللباهن»^(١). وقد ثبت عنه في «الصحيحين»: أنه قال: «لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام إلا ومعها ذو محرم»^(٢). وقد ثبت عنه في «الصحيحين» أنه [٢٤/٣٩] قال: «مسيرة يومين»^(٣). وثبت في «الصحيح»: «مسيرة يوم»^(٤). وفي «السنن»:

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٦) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٨٦)، ومسلم (١٣٣٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٦٤)، ومسلم (٨٢٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٣٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن ذلك: أنه علق التحريم بسمى الخمر وبين أن الخمر هي المسكر في قوله ﷺ: «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام»^(١)، ولم يفرق بين مسكر ومسكر.

ومن ذلك: أنه علق الحكم بسمى الإقامة، كما علقه بسمى السفر، ولم يفرق بين مقيم ومقيم. فجعل المقيم نوعين: نوعاً تجب عليه الجمعة بغيره ولا تعتقد به، ونوعاً تعتقد به، لا أصل له.

بل الواجب أن هذه الأحكام لما علقها الشارع بسمى السفر فهي [٢٤/٣٧] تتعلق بكل سفر سواء كان ذلك السفر طويلاً أو قصيراً. ولكن ثم أمور ليست من خصائص السفر بل تشرع في السفر والحضر. فإن المضطر إلى أكل الميتة لم ينص الله حكمه بسفر لكن الضرورة أكثر ما تقع به في السفر فهذا لا فرق فيه بين الحضر والسفر الطويل والقصر، فلا يجعل هذا معلقاً بالسفر.

وأما الجمع بين الصلاتين: فهل يجوز في السفر القصير؟ فيه وجهان في مذهب أحمد:

أحدهما: لا يجوز كمذهب الشافعي قياساً على القصر.

والثاني: يجوز كقول مالك؛ لأن ذلك شرع في الحضر للمريض والمطر، فصار كأكل الميتة إنما علته الحاجة لا السفر، وهذا هو الصواب، فإن الجمع بين الصلاتين ليس معلقاً بالسفر وإنما يجوز للحاجة بخلاف القصر.

وأما الصلاة على الراحلة: فقد ثبت في «الصحيح» بل استفاض عن النبي ﷺ أنه كان يصلي على راحلته في السفر قبل أي وجهته توجهت به ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة. وهل يسوغ ذلك في الحضر؟ فيه قولان في مذهب أحمد

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ويقصر سفر بعضهم لسرعة حركته، والسبب الموجب هو نفس السفر لا نفس مساحة الأرض. والموجود في كلام النبي ﷺ والصحابة في تقدير الأرض بالأزمة كقوله في الحوض: «طوله شهر وعرضه شهر»^(٢).

قوله: «بين السماء والأرض خمسمائة سنة»^(٣). وفي حديث آخر: «إحدى أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة»^(٤)، فقيل: الأول بالسير المعتاد سير الأبل والأقدام، والثاني سير البريد؛ فإنه في العادة يقطع بقدر المعتاد سبع مرات. وكذلك الصحابة يقولون: يوم تام ويومان؛ ولهذا قال من حده بشانية وأربعين ميلاً: مسيرة يومين قاصدين بسير الإبل والأقدام، لكن هذا لا دليل عليه.

وإذا كان كذلك فنقول: كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى العرف، فما كان سفرًا في عرف الناس فهو [٢٤/٤١] السفر الذي علق به الشارع الحكم، وذلك مثل سفر أهل مكة إلى عرفة؛ فإن هذه المسافة بريد، وهذا سفر ثبت فيه جواز القصر والجمع بالسنة؛ والبريد هو نصف يوم بسير الإبل والأقدام، وهو ربع مسافة يومين وليلتين، وهو الذي قد يسمى مسافة القصر، وهو الذي يُمكن الذهاب إليها أن يرجع من يومه.

وأما ما دون هذه المسافة - إن كانت مسافة القصر محدودة بالمساحة - فقد قيل: يقصر في ميل؛ وروي عن ابن عمر أنه قال: لو سافرت ميلاً لقصرت. قال ابن

«بريداً»^(١)، فدل على أن ذلك كله سفر، وإذنه له في المسح ثلاثة أيام، إنها هو تجويز لمن سافر ذلك، وهو لا يقتضي أن ذلك أقل السفر، كما أذن للمقيم أن يمسخ يوماً وليلة. وهو لا يقتضي أن ذلك أقل الإقامة.

والذين قالوا: يومين اعتمدوا على قول ابن عمر وابن عباس. والخلاف في ذلك مشهور عن الصحابة حتى عن ابن عمر وابن عباس. وما روي: «يا أهل مكة، لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان»، إنها هو من قول ابن عباس. ورواية ابن خزيمة. وغيره له مرفوعاً إلى النبي ﷺ باطل بلا شك عند أئمة أهل الحديث. وكيف يخاطب النبي ﷺ أهل مكة بالتحديد وإنما أقام بعد الهجرة زمناً يسيراً، وهو بالمدينة لا يجد لأهلها حداً كما حده لأهل مكة، وملا بالتحديد يكون لأهل مكة دون غيرهم من المسلمين.

وأيضاً، فالتحديد بالأميال والقراش يحتاج إلى معرفة مقدار مساحة الأرض، وهذا أمر لا يعلمه إلا خاصة الناس. ومن ذكره فإنما يخبر به عن غيره تقليداً وليس هو مما يقطع به، والنبي ﷺ لم يقدر الأرض بمساحة أصلاً، فكيف يقدر الشارع لأمة حداً لم يجر [٢٤/٤٠] له ذكر في كلامه وهو مبعوث إلى جميع الناس، فلا بد أن يكون مقدار السفر معلوماً علماً عاماً وذرع الأرض عما لا يمكن، بل هو إما متعذر، وإما متعسر؛ لأنه إذا أمكن الملوك ونحوهم مسح طريق، فإنها يمسحونه على خط مستو أو خطوط منحنية انحنا مضبوطاً، ومعلوم أن المسافرين قد يعرفون غير تلك الطريق، وقد يسلكون غيرها، وقد يكون في المسافة صعود، وقد يطول سفر بعضهم لبطء حركته،

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٩٢) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما بنحوه.

(٣) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٥٤٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الترمذي» (٤٨٤).

(٤) ضعيف: أخرجه الترمذي (٣٢٢٠) من حديث العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه، وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٦١٠٦).

(١) شافئ: أخرجه أبو داود (١٧٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف أبي داود» (٣٧٩).

أحد أن أحداً من الحجيج - لا أهل مكة ولا غيرهم - صلى خلف النبي ﷺ خلاف ما صلى بجمهور المسلمين. أو نقل أن النبي ﷺ أو عمر قال في هذا اليوم: «يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر»^(١)، فقد غلط، وإنما نقل أن [٢٤/٤٣] النبي ﷺ قال هذا في جوف مكة لأهل مكة عام الفتح. وقد ثبت أن عمر ابن الخطاب قال لأهل مكة لما صلى في جوف مكة. ومن المعلوم أنه لو كان أهل مكة قاموا فأتموا وصلوا أربعاً وفعلوا ذلك بعرفة ومزدلفة ومعنى أيام منى، لكان مما تتوفر الحمم والدواعي على نقله بالضرورة، بل لو أخروا صلاة العصر ثم قاموا دون سائر الحاج فصلوها قصرًا، لنقل ذلك فكيف إذا أتموا الظهر أربعاً دون سائر المسلمين؟!

وأيضًا، فإنهم إذا أخذوا في إتمام الظهر والنبي قد شرع في العصر، لكان إما أن ينتظروهم فيطيل القيام، وإما أن يفوتهم معه بعض العصر، بل أكثرها. فكيف إذا كانوا يتمون الصلوات؟ وهذا حجة على كل أحد، وهو على من يقول: إن أهل مكة جمعوا معه أظهروا. وذلك أن العلماء تنازعوا في أهل مكة هل يقصرون ويجمعون بعرفة؟ على ثلاثة أقوال:

فقليل: لا يقصرون ولا يجمعون. وهذا هو المشهود عند أصحاب الشافعي، وطائفة من أصحاب أحمد: كالقاضي في «المجرد» وابن عقيل في «الفصول» لاعتقادهم أن ذلك معلق بالسفر الطويل، وهذا قصير.

[٢٤/٤٤] والثاني: أنهم يجمعون ولا يقصرون. وهذا مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد ومن أصحاب الشافعي، والمنقولات عن أحمد توافق

حزم: لم نجد أحداً يقصر في أقل من ميل، ووجد ابن عمر وغيره يقصرون في هذا القدر، ولم يجد الشارع في السفر حدًا فقلنا بذلك اتباعًا للسنة المطلقة، ولم نجد أحداً يقصر بيا دون الميل. ولكن هو على أصله، وليس هذا إجماعًا. فإذا كان ظاهر النص يتناول ما دون ذلك، لم يضره أن لا يعرف أحداً ذهب إليه، كعادته في أمثاله.

وأيضًا، فليس في قول ابن عمر أنه لا يقصر في أقل من ذلك.

وأيضًا، فقد ثبت عن ابن عمر أنه كان لا يقصر في يوم أو يومين. فإما أن تتعارض أقواله، أو تحمل على اختلاف الأحوال. والكلام في مقامين:

المقام الأول: أن من سافر مثل سفر أهل مكة إلى عرفات [٢٤/٤٢] يقصر.

وأما إذا قيل: ليست محدودة بالمسافة بل الاعتبار بما هو سفر: فمن سافر ما يسمى سفرًا قصر وإلا فلا. وقد يركب الرجل فرسخًا يخرج به لكشف أمر وتكون المسافة أميالًا ويرجع في ساعة أو ساعتين ولا يسمى مسافرًا، وقد يكون غيره في مثل تلك المسافة مسافرًا بأن يسير على الإبل والأقدام سيرًا لا يرجع فيه ذلك اليوم إلى مكانه.

والدليل على ذلك من وجوه:

أحدها: أنه قد ثبت بالنقل الصحيح المتفق عليه بين علماء أهل الحديث أن النبي ﷺ في حجة الوداع كان يقصر الصلاة بعرفة ومزدلفة وفي أيام منى. وكذلك أبو بكر، وعمر بعده، وكان يصلي خلفهم أهل مكة ولم يأمرهم بإتمام الصلاة، ولا نقل أحد لا بإسناد صحيح ولا ضعيف أن النبي ﷺ قال لأهل مكة - لما صلى بالمسلمين بطن عرفة الظهر ركعتين قصرًا وجمعًا: ثم العصر ركعتين - «يا أهل مكة، أتموا صلاتكم». ولا أمرهم بتأخير صلاة العصر، ولا نقل

(١) ضيف: أخرجه أبو داود (١٢٢٩) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه بلفظ: «يا أهل البلد صلوا أربعاً فإنما قوم سفر» وضممه الشيخ الألباني في «ضيف الجامع» (٦٣٩٥).

وإذا ثبت ذلك فالجمع بين الصلاتين قد يقال: إنه لأجل النسك، كما تقوله الحنفية، وطائفة من أصحاب أحمد. وهو مقتضى نصه؛ فإنه يمنع المكّي من القصر بعرفة ولم يمنعه من الجمع. وقال في جمع المسافرين: إنه يجمع في الطويل كالقصر عنده، وإذا قيل: الجمع لأجل النسك، فقيه قولان:

أحدهما: لا يجمع إلا بعرفة ومزدلفة كما تقوله الحنفية.

والثاني: أنه يجمع لغير ذلك من الأسباب المقتضية للجمع وإن لم يكن سفرًا، وهو مذهب الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد.

وقد يقال: لأن ذلك سفر قصير، وهو يجوز الجمع في السفر القصير، كما قال هذا وهذا بعض الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، فإن الجمع لا يختص بالسفر، والنبي ﷺ لم [٢٤/٤٦] يجمع في حجة إلا بعرفة ومزدلفة، ولم يجمع بمنى، ولا في ذهابه وإيابه، ولكن جمع قبل ذلك في غزوة تبوك، والصحيح أنه لم يجمع بعرفة لمجرد السفر، كما قصر للسفر، بل لاشتغاله باتصال الوقوف عن النزول، ولاشتغاله بالمسير إلى مزدلفة، وكان جمع عرفة لأجل العبادة، وجمع مزدلفة لأجل السير الذي جد فيه وهو سيره إلى مزدلفة، وكذلك كان يصنع في سفره، كان إذا جد به السير آخر الأولى إلى وقت الثانية، ثم ينزل فيصلبها جميعًا، كما فعل بمزدلفة وليس في شريعته ما هو خارج عن القياس بل الجمع الذي جمعه هناك يشرع أن يفعل نظيره، كما يقوله الأكثرون. ولكن أبا حنيفة يقول: هو خارج عن القياس. وقد علم أن تخصيص العلة إذا لم تكن لفوات شرط أو وجود مانع، دل على فسادها، وليس فيما جاء من عند الله اختلاف ولا تناقض، بل حكم الشيء حكم مثله، والحكم إذا ثبت بعلة ثبت بنظيرها.

هذا؛ فإنه أجاب في غير موضع بأنهم لا يقصرون. ولم يقل: لا يجمعون، وهذا هو الذي رجحه أبو محمد المقدسي في الجمع وأحسن في ذلك.

والثالث: أنهم يجمعون ويقصرون، وهذا مذهب مالك، وإسحاق بن راهويه، وهو قول طاوس، وابن عينة، وغيرهما من السلف. وقول طائفة من أصحاب أحمد والشافعي: كأبي الخطاب في «العبادات الخمس». وهو الذي رجحه أبو محمد المقدسي وغيره من أصحاب أحمد، فإن أبا محمد وموافقيه رجحوا الجمع للمكّي بعرفة.

وأما القصر: فقال أبو محمد: الحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن يتعقد الإجماع على خلافه. والمعلوم أن الإجماع لم يتعقد على خلافه، وهو اختيار طائفة من علماء أصحاب أحمد: كان بعضهم يقصر الصلاة في مسيرة بريد، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز القول بخلافه لمن تبين السنة وتدبرها. فإن من تأمل الأحاديث في حجة الوداع وسياقها، علم علمًا يقينًا أن الذين كانوا مع النبي ﷺ من أهل مكة وغيرهم صلوا بصلاته قصرًا وجمعًا، ولم يفعلوا خلاف ذلك. ولم ينقل أحد قط عن النبي ﷺ أنه قال: لا بعرفة ولا [٢٤/٤٥] مزدلفة ولا منى - «يا أهل مكة، أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر»^(١).

وإنما نقل أنه قال ذلك في نفس مكة كما رواه أهل السنن عنه، وقوله ذلك في داخل مكة دون عرفة ومزدلفة ومنى، دليل على الفرق. وقد روي من جهة أهل العراق عن عمر أنه كان يقول بمنى: يا أهل مكة، أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر^(٢). وليس له إسناد.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٢٢٩) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، بلفظ: «يا أهل البلد صلوا أربعمائة فإننا قوم سفر» وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجمع» (٦٣٩٥).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٣٤٦) من حديث عمر ابن الخطاب موقوفًا عليه.

وغير ذلك مما هو معروف في موضعه. وهو أحد القولين في مذهب أحمد. فلو كانت المسافة محدودة، [٢٤/٤٨] لكان حدها بالبريد أجود، لكن الصواب أن السفر ليس محددًا بمسافة؛ بل يختلف فيكون مسافرًا في مسافة بريد، وقد يقطع أكثر من ذلك ولا يكون مسافرًا.

الدليل الرابع: أن المسافر رخص الله له أن يفطر في رمضان، وأقل الفطر يوم، ومسافة البريد يذهب إليها ويرجع في يوم، فيحتاج إلى الفطر في شهر رمضان، ويحتاج أن يقصر الصلاة؛ بخلاف ما دون ذلك، فإنه قد لا يحتاج فيه إلى قصر ولا فطر إذا سافر أول النهار ورجع قبل الزوال. وإذا كان غدوه يومًا ورواحه يومًا، فإنه يحتاج إلى القصر والفطر، وهذا قد يقتضي أنه قد يرخص له أن يقصر ويفطر في بريد، وإن كان قد لا يرخص له في أكثر منه إذا لم يعد مسافرًا.

الدليل الخامس: أنه ليس تحديد من حد المسافة بثلاثة أيام بأولى عن حدها بيومين، ولا اليومان بأولى من يوم، فوجب ألا يكون لها حد، بل كل ما يسمى سفرًا يشرع. وقد ثبت بالسنة القصر في مسافة بريد، فعلم أن في الأسفار ما قد يكون بريدًا، وأدنى ما يسمى سفرًا في كلام الشارع البريد.

وأما ما دون البريد كالميل، فقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي [٢٤/٤٩] ﷺ: أنه كان يأتي قباء كل سبت، وكان يأتيه ركبًا وماشيًا^(١). ولا ريب أن أهل قباء وغيرهم من أهل العوالي كانوا يأتون إلى النبي ﷺ بالمدينة ولم يقصر الصلاة هو ولا هم، وقد كانوا يأتون الجمعة من نحو ميل وفرسخ، ولا يقصرون الصلاة، والجمعة على من سمع النداء، والنداء قد يسمع من فرسخ، وليس كل من وجبت

وأما القصر: فلا ريب أنه من خصائص السفر، ولا تعلق له بالنسك، ولا مسوغ لقصر أهل مكة بعرفة وغيرها إلا أنهم بسفر، وعرفة [تبعدا]^(٢) عن المسجد بريد، كما ذكره الذين مسحوا ذلك، وذكره الأزرقي في «أخبار مكة». فهذا قصر في سفر قدره بريد، وهم لما رجعوا إلى منى كانوا في الرجوع من السفر، وإنما كان غاية قصدهم [٢٤/٤٧] بريدًا، وأي فرق بين سفر أهل مكة إلى عرفة وبين سفر سائر المسلمين إلى قدر ذلك من بلادهم؟! والله لم يرخص في الصلاة ركعتين إلا لمسافر، فعلم أنهم كانوا مسافرين، والمقيم إذا اقتدى بمسافر، فإنه يصلي أربعًا. كما قال النبي ﷺ لأهل مكة في مكة: «أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر»^(٣). وهذا مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم من العلماء، ولكن في مذهب مالك نزاع.

الدليل الثاني: أنه قد نهي أن تسافر المرأة إلا مع ذي محرم أو زوج: تارة يقدر، وتارة يطلق. وأقل ما روي في التقدير: بريد، فدل ذلك على أن البريد يكون سفرًا. كما أن الثلاثة الأيام تكون سفرًا، واليومين تكون سفرًا، واليوم يكون سفرًا. هذه الأحاديث ليس لها مفهوم، بل نهي عن هذا وهذا وهذا.

الدليل الثالث: أن السفر لم يحده الشارع، وليس له حد في اللغة، فرجع فيه إلى ما يعرفه الناس ويعتادونه، فما كان عندهم سفرًا فهو سفر والمسافر يريد أن يذهب إلى مقصده ويعود إلى وطنه، وأقل ذلك مرحلة يذهب في نصفها ويرجع في نصفها، وهذا هو البريد وقد حدوا بهذه المسافة الشهادة على الشهادة، وكتاب القاضي إلى القاضي، والعدو على الخصم، والحضنة،

(١) هذه اللفظة مثبتة من نسخة أخرى.

(٢) ضيف: أخرجه أبو داود (١٢٢٩) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه بلفظ: «يا أهل البلد صلوا أريكمًا فإنما قوم سفر» وضمه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٣٩٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٣)، ومسلم (١٣٩٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

بهم بذى الحليفة العصر ركعتين، ولم يأمرهم بنية قصر، وفي «الصحيح»: أنه لما صلى إحدى صلاتي العشي وسلم من اثنتين قال له ذو اليمين: أقصرت الصلاة أم نسيت قال: «لم أنس ولم تقصر». قال: بلى قد نسيت قال: «أكما يقول ذو اليمين؟» قالوا: نعم فأنتم الصلاة^(١)، ولو كان القصر لا يجوز إلا إذا نووه لبين ذلك، ولكنوا يعلمون ذلك.

والإمام أحمد لم ينقل عنه - فيما أعلم - أنه اشترط النية في جمع ولا [٢٤/٥١] قصر؛ ولكن ذكره طائفة من أصحابه كالخرقي والقاضي. وأما أبو بكر عبدالعزيز وغيره فقالوا: إنها يوافق مطلق نصوصه.

وقالوا: لا يشترط للجمع ولا للقصر نية، وهو قول الجمهور من العلماء: كمالك، وأبي حنيفة، وغيرهما، بل قد نص أحمد على أن المسافر له أن يصلي العشاء قبل مغيب الشفق، وعلل ذلك بأنه يجوز له الجمع، كما نقله عنه أبو طالب والمروذي، وذكر ذلك القاضي في الجامع الكبير، فعلم أنه لا يشترط في الجمع نية.

ولا تشترط - أيضًا - المقارنة فإنه لما أباح أن تصل العشاء قبل مغيب الشفق وعلله بأنه يجوز له الجمع، لم يجوز أن يراد به الشفق الأبيض، لأن مذهبه المتواتر عنه أن المسافر يصلي العشاء بعد مغيب الشفق الأحمر، وهو أول وقتها عنده. وحيث، يخرج وقت المغرب عنده، فلم يكن مصليًا لها في وقت المغرب، بل في وقتها الخاص، وأما في الحضر فاستحب تأخيرها إلى أن يغيب الشفق الأبيض قال: لأن الحمرة قد تسترها الحيطان فيظن أن الأحمر قد غاب ولم يغيب. فإذا غاب الأبيض تيقن مغيب الحمرة. فالشفق عنده في الموضعين الحمرة، لكن لما كان الشك في الحضر

عليه الجمعة أبيع له القصر، والعوالي بعضها من المدينة، وإن كان اسم المدينة يتناول جميع المساكن، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَمَعَنَ حَوْلَكَ رِيبَ الْأَعْرَابِ مُتَوَقِّفُونَ وَيَمَعَنَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مَرُّوا عَلَى الْيَنَابِقِ﴾ [التوبة: ١٠١]، وقال: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٢٠].

وأما ما نقل عن ابن عمر فينظر فيه هل هو ثابت أم لا؟ فإن ثبت، فالرواية عنه مختلفة. وقد خالفه غيره من الصحابة، ولعله أراد: إذا قطعت من المسافة ميلًا، ولا ريب أن قباء من المدينة أكثر من ميل، وما كان ابن عمر ولا غيره يقصرون الصلاة إذا ذهبوا إلى قباء، فقصر أهل مكة الصلاة بعرفة وعدم قصر أهل المدينة الصلاة إلى قباء ونحوها عما حول المدينة دليل على الفرق. والله أعلم.

والصلاة على الراحلة إذا كانت مختصة بالسفر لا تفعل إلا فيما يسمى سفرًا؛ ولهذا لم يكن النبي ﷺ يصلي على راحلته في [٢٤/٥٠] خروجه إلى مسجد قباء، مع أنه كان يذهب إليه راكبًا وماشيًا، ولا كان المسلمون الداخلون من العوالي يفعلون ذلك، وهذا لأن هذه المسافة قرية، كالمسافة في المصر. واسم المدينة، يتناول المساكن كلها، فلم يكن هناك إلا أهل المدينة والأعراب، كما دل عليه القرآن. فمن لم يكن من الأعراب، كان من أهل المدينة وحيث، فيكون مسيره إلى قباء كأنه في المدينة، فلو سوغ ذلك، سوغت الصلاة في المصر على الراحلة، وإلا فلا فرق بينهما.

والنبي ﷺ لما كان يصلي بأصحابه جمعًا وقصرًا، لم يكن يأمر أحدًا منهم بنية الجمع والقصر، بل خرج من المدينة إلى مكة يصلي ركعتين من غير جمع، ثم صلى بهم الظهر بعرفة ولم يعلمهم أنه يريد أن يصلي العصر بعدها، ثم صلى بهم العصر، ولم يكونوا نووا الجمع، وهذا جمع تقديم. وكذلك لما خرج من المدينة صلى

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولا الثانية، كما قد نص عليه أحمد كما ذكرناه في السفر وجمع المطر.

والثاني: أنه يجب الاقتران في وقت الأولى دون الثانية، وهذا هو المشهور عند أكثر أصحابه المتأخرين، وهو ظاهر مذهب الشافعي. فإن كان الجمع في وقت الأولى، اشترط الجمع. وإن كان في وقت الآخرة، فإنه يصلي الأولى في وقت الثانية. وأما الثانية: فيصلها في وقتها، فتصح صلاتها لها وإن أخرها، ولا يأتي بالتأخير. وعلى هذا، تشترط الموالاة في وقت الأولى، دون الثانية.

والثالث: تشترط الموالاة في الموضعين، كما يشترط الترتيب، وهذا وجه في مذهب الشافعي وأحمد. ومعنى ذلك: أنه إذا صلى الأولى وآخر الثانية، أثم. وإن كانت وقعت صحيحة؛ لأنه لم يكن له إذا أخر الأولى إلا أن يصلي الثانية معها، فإذا لم يفعل ذلك، كان بمتزلة من [٢٤/٥٤] أخرها إلى وقت الضرورة، ويكون قد صلاها في وقتها مع الإثم.

والصحيح أنه لا يشترط الموالاة بحال لافي وقت الأولى، ولا في وقت الثانية، فإنه ليس لذلك حد في الشرع، ولأن مراعاة ذلك يسقط مقصود الرخصة، وهو شبه بقول من حمل الجمع على الجمع بالفعل وهو أن يسلم من الأولى في آخر وقتها ويحرم بالثانية في أول وقتها كما تأول جمعه على ذلك طائفة من العلماء أصحاب أبي حنيفة وغيرهم. ومراعاة هذا من أصعب الأشياء وأشقها؛ فإنه يريد أن يتدبّر فيها إذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات أو ثلاث في المغرب، ويريد مع ذلك أن لا يطيلها. وإن كان بنية الإطالة تشرع في الوقت الذي يحتمل ذلك، وإذا دخل في الصلاة ثم بدا له أن يطيلها أو أن يتظر أحدًا ليحصل الركوع والجماعة، لم يشرع ذلك، ويجتهد في أن يسلم قبل خروج الوقت.

لاستار الشفق بالحيطان احتاط بدخول الأيضم. فهذا مذهب المتواتر من نصوصه الكثيرة.

[٢٤/٥٢] وقد حكى بعضهم رواية عنه أن الشفق في الحضر الأيضم وفي السفر الأحمر. وهذه الرواية حقيقتها كما تقدم، ولا فلم يقل أحمد ولا غيره من علماء المسلمين: إن الشفق في نفس الأمر يختلف بالحضر والسفر. وأحمد قد علل الفرق. فلو حكى عنه لفظ مجمل، كان المفسر من كلامه يبينه. وقد حكى بعضهم رواية عنه أن الشفق مطلق البياض. وما أظن هذا إلا غلطاً عليه. وإذا كان مذهب أن أول الشفق إذا غاب في السفر خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء - وهو يجوز للمسافر أن يصلي العشاء قبل مغيب الشفق وعلل ذلك بأنه يجوز له الجمع - علم أنه صلاها قبل مغيبها لا بعد مغيب الأحمر فإنه - حيثئذ - لا يجوز التعليل بجواز الجمع.

الثاني: أن ذلك من كلامه يدل على أن الجمع عنده هو الجمع في الوقت وإن لم يصل إحداها بالأخرى، كالجمع في وقت الثانية على المشهور من مذهب ومذهب غيره، وأنه إذا صلى المغرب في أول وقتها والعشاء في آخر وقت المغرب - حيث يجوز له الجمع - جاز ذلك وقد نص - أيضاً - على نظير هذا فقال: إذا صلى إحدى صلاتي الجمع في بيته والأخرى في المسجد، فلا بأس. وهذا نص منه على أن الجمع هو جمع في الوقت لا تشترط فيه المواصله، وقد تأول ذلك بعض أصحابه على قرب الفصل، وهو خلاف النص ولأن النبي ﷺ [٢٤/٥٣] لما صلى بهم بالمدينة ثانياً جيمعاً وسبغاً جميعاً، لم ينقل أنه أمرهم ابتداء بالنية، ولا السلف بعده. وهذا قول الجمهور: كأبي حنيفة ومالك وغيرهما، وهو في القصر مبني على فرض المسافر.

فصارت الأقوال للعلماء في اقتران الفعل ثلاثة:

أحدها: أنه لا يجب الاقتران لا في وقت الأولى

في وقتين، وذلك يحتاج إلى تفريق الفعل، وكلا القولين ضعيف.

والسنة جاءت بأوسع من هذا وهذا، ولم تكلف الناس لا هذا ولا هذا، والجمع جائز في الوقت المشترك. فتارة يجمع في أول الوقت كما جمع بعرفة. وتارة يجمع في وقت الثانية كما جمع بمزدلفة، وفي بعض أسفاره. وتارة يجمع فيما بينهما في وسط الوقتين، وقد يقعان مآ في آخر وقت الأولى، وقد يقعان مآ في أول وقت الثانية، وقد تقع هذه في هذا وهذه في هذا، وكل هذا جائز؛ لأن هذه المسألة أن الوقت عند الحاجة مشترك، والتقديم والتوسط بحسب الحاجة والمصلحة. ففي عرفة ونحوها يكون التقديم هو السنة.

وكذلك جمع المطر: السنة أن يجمع للمطر في وقت المغرب، حتى اختلف مذهب أحد: هل يجوز أن يجمع للمطر في وقت الثانية؟ على وجهين. وقيل: إن ظاهر كلامه أنه لا يجمع، وفيه وجه ثالث: أن الأفضل التأخير، وهو غلط مخالف للسنة والإجماع القديم. وصاحب هذا القول ظن أن التأخير في الجمع أفضل مطلقاً؛ لأن الصلاة يجوز فعلها بعد الوقت عند النوم والنسيان، ولا يجوز فعلها قبل الوقت بحال، بل لو صلاها قبل الزوال وقبل الفجر، أعادها، وهذا غلط. فإن الجمع بمزدلفة إنما المشروع فيه تأخير المغرب إلى [٢٤/٥٧] وقت العشاء بالسنة المتواترة واتفاق المسلمين، وما علمت أحداً من العلماء سوغ له هناك أن يصلي العشاء في طريقه، وإنما اختلفوا في المغرب هل له أن يصليها في طريقه على قولين.

وأما التأخير: فهو كالقديم، بل صاحبه أحق بالذم. ومن نام عن صلاة أو نسيها، فإن وقتها في حقه حين يستيقظ ويذكرها. وحيتذ، هو مأمور بها، ولا وقت لها إلا ذلك فلم يصلها إلا في وقتها.

ومعلوم أن مراعاة هذا من أصعب الأشياء علماً وعملاً، وهو يشغل قلب المصلي عن مقصود الصلاة، والجمع شرع رخصة ودفعا للحرص عن الأمة، فكيف لا يشرع إلا مع حرج شديد ومع ما ينقض مقصود الصلاة.

فعلم أنه كان ﷺ إذا أخر الظهر وعجل العصر، وأخر المغرب وعجل العشاء، يفعل ذلك على الوجه الذي يحصل به التيسر ورفع الحرج له ولأمنه، ولا يلتزم أنه لا يسلم من الأولى إلا [٢٤/٥٥] قبل خروج وقتها الخاص، وكيف يعلم ذلك المصلي في الصلاة وآخر وقت الظهر وأول وقت العصر إنما يعرف على سبيل التحديد بالظل، والمصلي في الصلاة لا يمكنه معرفة الظل ولم يكن مع النبي ﷺ آلات حساية يعرف بها الوقت، ولا موقت يعرف ذلك بالآلات الحسائية، والمغرب إنما يعرف آخر وقتها بمغيب الشفق، فيحتاج أن ينظر إلى جهة الغرب هل غرب الشفق الأحمر أو الأبيض، والمصلي في الصلاة منهي عن مثل ذلك.

وإذا كان يصلي في بيت أو فسطاط أو نحو ذلك مما يستره عن الغرب ويتعذر عليه في الصلاة النظر إلى المغرب، فلا يمكنه في هذه الحال أن يتحرى السلام في آخر وقت المغرب، بل لا بد أن يسلم قبل خروج الوقت بزمن يعلم أنه معه يسلم قبل خروج الوقت.

ثم الثانية لا يمكنه - على قولهم - أن يشرع فيها حتى يعلم دخول الوقت، وذلك يحتاج إلى عمل وكلفة مما لم ينقل عن النبي ﷺ أنه كان يراعيه، بل ولا أصحابه، فهو لا يمكن الجمع على قولهم في غالب الأوقات لغالب الناس إلا مع تفريق الفعل. وأولئك لا يكون الجمع عندهم إلا مع اقتران الفعل، وهؤلاء فهموا من الجمع اقتران الفعلين في وقت واحد أو وقتين، وأولئك قالوا: لا يكون [٢٤/٥٦] الجمع إلا

المغرب والعشاء^(١). رواه مسلم. وروى مسلم من حديث يحيى بن سعيد: حدثنا عبيد الله، أخبرني نافع عن ابن عمر أنه كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق، ويذكر: أن رسول الله ﷺ كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء^(٢).

قال الطحاوي: حديث ابن عمر إنما فيه الجمع بعد مغيب الشفق من فعله، وذكر عن النبي ﷺ أنه جمع بين الصلاتين [٢٤/٥٩] ولم يذكر كيف كان جمعه؛ وهذا إنما فيه التأخير من فعل ابن عمر، لا فيما رواه عن النبي ﷺ، فذكر المثبتون ما رواه محمد بن يحيى الذهلي، حدثنا حماد بن مسعدة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، أن عبد الله بن عمر أسرع السير فجمع بين المغرب والعشاء، فسألت نافعاً فقال: بعد ما غاب الشفق بساعة، وقال: إني رأيت رسول الله ﷺ يفعل ذلك إذا جد به السير، ورواه سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع: أن ابن عمر استصرخ على صفة بنت أبي عبيد - وهو بمكة وهي بالمدينة - فأقبل فسار حتى غربت الشمس وبدت النجوم، فقال رجل كان يصحبه: الصلاة، فقال: فسار ابن عمر، فقال له سالم: الصلاة، فقال: «إن رسول الله ﷺ كان إذا عجل به أمر في سفر جمع بين هاتين الصلاتين»^(٣). فسار حتى إذا غاب الشفق، جمع بينهما، وسار ما بين مكة والمدينة ثلاثاً.

وروى البيهقي هذين بإسناد صحيح مشهور، قال: ورواه معمر عن أيوب وموسى بن عقبة بن

وأما من صلى قبل الزوال وطلوع الفجر الذي يحصل به، فإن كان متعمداً، فهذا فعل ما لم يؤمر به، وأما إن كان عاجزاً عن معرفة الوقت، كالمحيوس الذي لا يمكنه معرفة الوقت، فهذا في إجزائه قولان للعلماء، وكذلك في صيامه إذا صام حيث لا يمكنه معرفة شهور رمضان كالأسير إذا صام بالتحري ثم تين له أنه قبل الوقت، ففي إجزائه قولان للعلماء، وأما من صلى في المصر قبل الوقت غلطاً، فهذا لم يفعل ما أمر به، وهل تتعقد صلاته نفلاً، أو تقع باطلة؟ على وجهين في مذهب أحمد وغيره.

والمقصود: أن الله لم يبح لأحد أن يؤخر الصلاة عن وقتها بحال، كما لم يبح له أن يفعلها قبل وقتها بحال، فليس جمع التأخير بأولى من جمع التقديم، بل ذاك بحسب الحاجة والمصلحة، فقد يكون هذا أفضل، وقد يكون هذا أفضل، وهذا مذهب جمهور العلماء وهو [٢٤/٥٨] ظاهر مذهب أحد المنصوص عنه وغيره. ومن أطلق من أصحابه القول بتفضيل أحدهما مطلقاً، فقد أخطأ على مذهبه.

وأحاديث الجمع الثابتة عن النبي ﷺ مأثورة من حديث ابن عمر وابن عباس وأنس ومعاذ وأبي هريرة وجابر، وقد تأول هذه الأحاديث من أنكر الجمع على تأخير الأولى إلى آخر وقتها، وتقديم الثانية إلى أول وقتها. وقد جاءت الروايات الصحيحة بأن الجمع كان يكون في وقت الثانية وفي وقت الأولى، وجاء الجمع مطلقاً، والمفسرين المطلق. ففي «الصحيحين» من حديث سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه: أن النبي ﷺ كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء^(٤). وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا عجل به السير، جمع بين

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٩١، ١١٠٩)، ومسلم (٧٠٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٣) من حديث نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٢٠٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود» (١٠٦٦).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٠٦)، ومسلم (٧٠٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

إذا كان في آخر الشفق نزل فصلي المغرب، ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق فصلي بنا، ثم أقبل علينا فقال: كان رسول الله ﷺ إذا عجل به الأمر صنع هكذا.

وقال: ويمعناه رواه فضيل بن غزوان وعطاف بن خالد عن نافع، ورواية الحفاظ من أصحاب نافع أولى بالصواب. فقد رواه سالم بن عبد الله، وأسلم مولى عمر، وعبد الله بن دينار، وإسماعيل بن عبد الرحمن ابن ذؤيب: عن ابن عمر نحو روايتهم. أما حديث سالم: فرواه عاصم بن محمد، عن أخيه عمر بن محمد عن سالم. وأما حديث أسلم: فأسنده من حديث ابن أبي مريم: أنا محمد بن جعفر، أخبرني زيد بن أسلم عن أبيه قال: كنت مع ابن عمر فبلغه عن صفية شدة وجع، فأسرع السير حتى إذا كان بعد غروب الشفق نزل فصلي المغرب والعتمة جمع بينهما وقال إني رأيت رسول الله ﷺ إذا جد به السير أخر المغرب وجمع بينهما. رواه البخاري في «صحيحه» عن ابن أبي مريم.

وأسند - أيضًا - من كتاب يعقوب بن سفيان، أنا أبو صالح وابن بكير، قالوا: حدثنا الليث قال: قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: حدثني عبد الله بن دينار - وكان من صالحى المسلمين صدقًا ودينًا - قال: غابت الشمس ونحن مع عبد الله بن عمر فسرنا. فلما رأناه قد أمسى قلنا له: الصلاة، فسكت حتى غاب الشفق وتصويت النجوم فتزل فصل الصلاتين جميعًا ثم قال: [٢٤/٦٢] رأيت رسول الله ﷺ إذا جد به السير، صل صلاتي هذه، يقول جمع بينهما بعد ليل.

وأما حديث إسماعيل بن عبد الرحمن: فأسند من طريق الشافعي وأبي نعيم عن ابن عينة عن أبي نجيع عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب قال: صحبت ابن عمر فلما غابت الشمس، هبنا أن نقول له: «قم إلى الصلاة، فلما ذهب بياض الأفق وفحمه العشاء، نزل

نافع، وقال في الحديث: فأخر المغرب بعد ذلك الشفق حتى ذهب هوي من الليل، ثم نزل فصلي المغرب والعشاء، قال: وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك إذا جد به السير أو حَزَبَهُ أمر^(١). قال: ورواه يزيد بن هارون، عن يحيى [٢٤/٦٠] بن سعيد الأنصاري، عن نافع، فذكر أنه سار قريبًا من ربيع الليل ثم نزل فصلي. ورواه من طريق الدارقطني: حدثنا ابن صاعد والنيسابوري، حدثنا العباس بن الوليد بن يزيد، أخبرني عمر بن محمد بن زيد، حدثني نافع مولى عبد الله بن عمر، عن ابن عمر: أنه أقبل من مكة وجاءه خبر صفية بنت أبي عبيد فأسرع السير، فلما غابت الشمس قال له إنسان من أصحابه: الصلاة، فسكت ثم سار ساعة فقال له صاحبه: الصلاة، فقال: الذي قال له الصلاة: إنه ليعلم من هذا علمًا لا أعلمه، فسار حتى إذا كان بعد ما غاب الشفق بساعة، نزل فأقام الصلاة، وكان لا ينادي لشيء من الصلاة في السفر، فأقام، فصلي المغرب والعشاء جميعًا، جمع بينهما، ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق بساعة^(٢)، وكان يصلي على ظهر راحلته أين توجهت به السبحة في السفر. ويخبر أن رسول الله ﷺ كان يصنع ذلك.

قال البيهقي: اتفقت رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، وموسى بن عقبة، وعبيد الله بن عمر، وأيوب السختياني، وعمر بن محمد بن زيد، : على أن جمع عبد الله بن عمر بين الصلاتين بعد غيبوبة الشفق، وخالفهم من لا يداينهم في حفظ أحاديث نافع، وذكر أن ابن جابر رواه عن نافع [٢٤/٦١] ولفظه: حتى

(١) صحيح الإسناد: أخرجه النسائي (٥٩٩)، لكن قوله «أو حَزَبَهُ أمر» شاذ لعدم وروده في سائر الطرق من نافع وغيره، ويمكن أن يكون محرفًا فني «مصنف» بدل «زاق» يستأنده هنا (النسائي) «أوجد به السير» والله أعلم، قاله الألباني في «صحيح سنن النسائي» (٥٩٩).

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (٥٩٦)، والترمذي (٥٥٥) بدون لفظة «بساعة».

وأما حديث معاذ: فمن أفراد مسلم. رواه من حديث مالك وزهير بن معاوية وقرة بن خالد، وهذا لفظ مالك، عن أبي الزبير المكي، عن أبي الطفيل عامر ابن واثلة: أن معاذ بن جبل أخبرهم: أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فأخر الصلاة يومًا، ثم خرج فصلي الظهر والعصر، ثم دخل، ثم خرج فصلي المغرب والعشاء^(٥).

قلت: الجمع على ثلاث درجات: أما إذا كان سائرًا في وقت الأولى: فإنما يتزل في وقت الثانية. فهذا هو الجمع الذي ثبت في «الصحيحين» من حديث أنس وابن عمر، وهو نظير جمع مزدلفة. وأما إذا كان وقت الثانية سائرًا أو راكمًا، فجمع في وقت الأولى، فهذا نظير الجمع بعرفة، وقد روي ذلك في «السنن» كما سنذكره - إن شاء الله. وأما إذا كان نازلًا في وقتها جميعًا نزولًا مستمرًا، فهذا ما علمت روي ما يستدل [٢٤/٦٤] به عليه إلا حديث معاذ هذا. فإن ظاهره أنه كان نازلًا في خيمة في السفر، وأنه أخر الظهر ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعًا، ثم دخل إلى بيته، ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعًا. فإن الدخول والخروج إنما يكون في المنزل. وأما السائر فلا يقال: دخل وخرج، بل نزل وركب. وتبوك هي آخر غزوات النبي ﷺ، ولم يسافر بعدها إلى حجة الوداع. وما نقل أنه جمع فيها إلا بعرفة ومزدلفة، وأما بمنى فلم ينقل أحد أنه جمع هناك؛ بل نقلوا أنه كان يقصر الصلاة هناك، ولا نقلوا أنه كان يؤخر الأولى إلى آخر وقتها، ولا يقدم الثانية إلى أول وقتها، وهذا دليل على أنه كان يجمع أحيانًا في السفر وأحيانًا لا يجمع - وهو الأغلب على أسفاره - أنه لم يكن يجمع بينهما.

وهذا يبين أن الجمع ليس من سنة السفر، كالقصر بل يفعل للمحاجة، سواء كان في السفر أو الحضر، فإنه

فصل ثلاث ركعات وركعتين ثم التفت إلينا فقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل.

وأما حديث أنس: ففي «الصحيحين» عن ابن شهاب عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما. فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل، صلى الظهر ثم ركب»^(١). هذا لفظ الفعل عن عقيل عنه.

ورواه مسلم من حديث ابن وهب: حدثني جابر ابن إسماعيل عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أنس، عن رسول الله ﷺ: أنه كان إذا عجل به السير يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق^(٢). ورواه مسلم من حديث شاذية: حدثنا الليث بن سعد، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ [٢٤/٦٣] إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما»^(٣)، ورواه من حديث الإسماعيلي، أنا الفريابي، أنا إسحاق بن راهويه، أنا شاذية بن سوار، عن ليث، عن عقيل^(٤)، عن أنس: كان رسول الله ﷺ إذا كان في السفر فزالت الشمس، صلى الظهر والعصر جميعًا ثم ارتحل^(٥). قلت: هكذا في هذه الرواية، وهي مخالفة للمشهور من حديث أنس.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١١١، ١١١٢)، ومسلم (٧٠٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) هنا سقط من النسخ، وهو: [عن ابن شهاب] كما في «سنن البيهقي» - أصل النص - (١٦٢/٣)، وكما في الأسانيد التي قبل هذا الحديث.

انظر «الصيانة» ص ١٩٦.

(٥) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (١٦٢/٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٦) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

قلت: وقد رواه قتيبة، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، [٢٤/٦٦] عن أبي الطفيل. لكن أنكروه علي قتيبة. قال البيهقي: تفرد به قتيبة عن الليث، وذكر عن البخاري قال: قلت لقتيبة: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبه مع خالد المدائني. قال البخاري: وكان خالد هذا يدخل الأحاديث على الشيوخ.

قال البيهقي: وإنما أنكروا من هذا رواية يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل. فأما رواية أبي الزبير، عن أبي الطفيل: فهي محفوظة صحيحة.

قلت: وهذا الجمع الذي فسره هشام بن سعد، عن أبي الزبير - والذي ذكره مالك - يدخل في الجمع الذي أطلقه الثوري وغيره. فمن روى عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ: «أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء عام تبوك»^(١). وهذا الجمع الأول ليس في المشهور من حديث أنس؛ لأن المسافر إذا ارتحل بعد زيف الشمس، ولم ينزل وقت العصر، فهذا مما لا يحتاج إلى الجمع، بل يصلي العصر في وقتها، وقد يتصل سيره إلى الغروب: فهذا يحتاج إلى الجمع، بمنزلة جمع عرفة لما كان الوقوف متصلاً إلى الغروب صلى العصر مع الظهر؛ إذ كان الجمع بحسب الحاجة.

وبهذا تتفق أحاديث النبي ﷺ. وإلا فالنبي ﷺ لا يفرق بين متماثلين، ولم ينقل أحد عنه أنه جمع بمنى، [٢٤/٦٧] ولا بمكة عام الفتح، ولا في حجة الوداع، مع أنه أقام بها بضعة عشر يوماً يقصر الصلاة، ولم يقل أحد: إنه جمع في حجته إلا بعرفة ومزدلفة فعلم أنه لم يكن جمعه لقصره. وقد روي الجمع في وقت الأولى في المصر من حديث ابن عباس - أيضاً - موافقة لحديث

قد جمع - أيضاً - في الحضر ثلاثاً يخرج أمته. فالمسافر إذا احتاج إلى الجمع جمع، سواء كان ذلك لسيره وقت الثانية، أو وقت الأولى وشق النزول عليه، أو كان مع نزوله لحاجة أخرى، مثل أن يحتاج إلى النوم والاستراحة وقت الظهر، ووقت العشاء، فينزل وقت الظهر وهو تعباً، سهران، جائع، محتاج إلى راحة وأكل ونوم، فيؤخر الظهر إلى وقت العصر [٢٤/٦٥] ثم يحتاج أن يقدم العشاء مع المغرب وينام بعد ذلك ليستيقظ نصف الليل لسفره، فهذا ونحوه يباح له الجمع.

وأما النازل أباناً في قرية أو مصر - وهو في ذلك كأهل المصر - فهذا - وإن كان يقصر لأنه مسافر - فلا يجمع، كما أنه لا يصلي على الراحلة ولا يصلي بالتيمة، ولا يأكل الميتة. فهذه الأمور أبيضحت للحاجة، ولا حاجة به إلى ذلك، بخلاف القصر فإنه سنة صلاة السفر.

والجمع في وقت الأولى كما فعله النبي ﷺ بعرفة مأثور في السنن: مثل الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث المفضل بن فضالة، عن الليث بن سعد، عن هاشم بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل: «أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل، جمع بين الظهر والعصر، وإن ارتحل قبل أن تزيف الشمس، أخر الظهر حتى ينزل للعصر وفي المغرب مثل ذلك: إن غابت الشمس قبل أن يرتحل، جمع بين المغرب والعشاء وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس، أخر المغرب حتى ينزل للعشاء، ثم نزل فجمع بينهما»^(١).

قال الترمذي: حديث معاذ حديث حسن غريب.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٢٠٨) نحوه من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٢٠٨) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

حتى إذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر، وإذا حانت له المغرب في منزله، جمع بينها وبين العشاء. وإذا لم تكن في منزله، ركب حتى إذا كانت العشاء نزل فجمع بينهما.

قال الدارقطني: ورواه عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة عن حسين، عن كريب. فاحتمل أن يكون ابن جريج سمعه أولاً من هشام بن عروة عن حسين، كقول عبد المجيد عنه، ثم لقي ابن جريج حسيناً فسمعه منه، كقول عبد الرزاق وحجاج عن ابن جريج.

قال البيهقي: وروي عن محمد بن عجلان وي زيد بن الهادي وأبي رويس المدني، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس. وهو بما تقدم من شواهده يقوى؛ وذكر ما ذكره البخاري تعليقاً: حديث إبراهيم ابن طهمان، عن الحسين، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر مسيره، وجمع بين المغرب والعشاء»^(١). أخرجه البخاري في «صحيحه» فقال: وقال [٢٤/٦٩] إبراهيم بن طهمان فذكره.

قلت قوله: على ظهر مسيره قد يراد به على ظهر سيره في وقت الأولى، وهذا مما لا ريب فيه. ويدخل فيه ما إذا كان على ظهر سيره في وقت الثانية، كما جاء صريحاً عن ابن عباس. قال البيهقي: وقد روى أيوب عن أبي قلابه عن ابن عباس: لا نعلمه إلا مرفوعاً بمعنى رواية الحسين، وذكر ما رواه إسماعيل بن إسحاق، ثنا سليمان بن حرب، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابه، عن ابن عباس، ولا أعلمه إلا مرفوعاً وإلا فهو عن ابن عباس: «أنه كان إذا نزل

معاذ: ذكره أبو داود فقال: وروى هشام بن عروة، عن حسين بن عبد الله، عن كريب عن ابن عباس، عن النبي ﷺ نحو حديث الفضل.

قلت: هذا الحديث معروف عن حسين، وحسين هذا ممن يعتبر بحديثه، ويستشهد به، ولا يعتمد عليه وحده. فقد تكلم فيه علي بن المديني، والنسائي، ورواه البيهقي من حديث عثمان بن عمر، عن ابن جريج، عن حسين، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «أن رسول الله ﷺ كان إذا زالت الشمس وهو في منزله، جمع بين الظهر والعصر، وإذا لم نزل حتى يرتحل سار حتى إذا دخل وقت العصر نزل فجمع الظهر والعصر، وإذا غابت الشمس وهو في منزله، جمع بين المغرب والعشاء. وإذا لم تغب حتى يرتحل سار حتى إذا أتت العتمة نزل فجمع بين المغرب والعشاء»^(٢) قال البيهقي: ورواه حجاج بن محمد، عن ابن جريج، أخبرني حسين، عن كريب، وكان حسين سمعه منها جميعاً، واستشهد على ذلك برواية عبد الرزاق، عن ابن جريج وهي معروفة، وقد رواها الدارقطني وغيره، [٢٤/٦٨] وهي من كتب عبد الرزاق.

قال عبد الرزاق، عن ابن جريج: حدثني حسين ابن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، عن عكرمة، وعن كريب عن ابن عباس: أن ابن عباس قال: ألا أخبركم عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر؟ قلنا بلى. قال: «كان إذا زاغت له الشمس في منزله، جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب. وإذا لم ترغ له في منزله، سار

(١) صحيح: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٦٣/٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه الألباني بنحوه في «صحيح سنن أبي داود» (١٢١٨)، و«صحيح سنن النسائي» (٥٨٦) كلاهما بنحوه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٠٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الشفق ومن عرفة إلى مكة بريد، فجمع دون هذه المسافة وهم لا يصلون إليها إلا بعد غروب الشفق فكيف بسرف؟! وهذا يوافق حديث ابن عمر وأنس، وابن عباس: أنه إذا كان سائراً، أخر المغرب إلى أن يغرب الشفق، ثم يصليهما جميعاً.

قال البيهقي: والجمع بين الصلاتين بعذر السفر من الأمور المشهورة المستعملة فيما بين الصحابة والتابعين، مع الثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن أصحابه، ثم ما أجمع عليه المسلمون من جمع الناس بعرفة، ثم بالمزدلفة. وذكر ما رواه البخاري من حديث سعيد، [٢٤/٧١] عن الزهري: أخبرني سالم، عن عبد الله بن عمر، قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير في السفر، يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء»^(١).

قال سالم: وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك إذا أعجله السير في السفر يقيم صلاة المغرب فيصلّيها ثلاثاً ثم يسلم، ثم قلما يلبث حتى يقيم صلاة العشاء ويصلّيها ركعتين ثم يسلم، ولا يسبح بينهما بركعة، ولا يسبح بعد العشاء بسجدة حتى يقوم من جوف الليل.

وروى مالك، عن يحيى بن سعيد: أنه قال لسالم ابن عبد الله بن عمر: ما أشد ما رأيت أباك عبد الله بن عمر أخر المغرب في السفر؟ قال: غريت له الشمس بذات الجيش فصلّاها بالعقيق. قال البيهقي: رواه الثوري عن يحيى بن سعيد، وزاد فيه: ثمانية أميال، ورواه ابن جريج، عن يحيى بن سعيد، وزاد فيه قال: قلت: أي ساعة تلك؟ قال: قد ذهب ثلث الليل أو ريعه. قال: ورواه يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، قال: فسار أميالاً ثم نزل فصلّى. قال يحيى: وذكر لي نافع هذا الحديث مرة أخرى، فقال:

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٩١، ١١٠٩)، ومسلم (٧٠٣) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

متزلاً في السفر فأعجبه المنزل، أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر».

قال إسماعيل: حدثنا عارم، حدثنا حماد فذكره. قال عارم: هكذا حدث به حماد، قال: «كان إذا سافر فنزل متزلاً فأعجبه المنزل، أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر». ورواه حماد بن سلمة عن أيوب من قول ابن عباس، قال إسماعيل: ثنا حجاج، عن حماد بن سلمة عن أيوب، عن أبي قلابة، عن ابن عباس قال: إذا كنتم سائرين فبا بكم المنزل، فسيروا حتى تصبوا تجمعون بينهما، وإن كنتم نزولاً فمجل بكم أمر، فاجمعوا بينهما ثم ارتحلوا.

قلت: فحديث ابن عباس في الجمع بالمدينة صحيح من مشاهير الصحاح كما سيأتي - إن شاء الله. [٢٤/٧٠] وأما حديث جابر ففي سنن أبي داود وغيره من حديث عبد العزيز بن محمد، عن أبي الزبير، عن جابر: «أن رسول الله ﷺ غاب له الشمس بمكة فجمع بينهما بسرف»^(١).

قال البيهقي: ورواه من حديث الحماني عن عبد العزيز، ورواه الأجلح عن أبي الزبير كذلك.

قال أبو داود: حدثنا محمد بن هشام جار أحمد بن حنبل، حدثنا جعفر بن عون، عن هشام بن سعد، قال بينهما عشرة أميال، يعني بين مكة وسرف.

قلت: عشرة أميال ثلاثة فراسخ وثلث، والبريد أربعة فراسخ، وهذه المسألة لا تقطع في السير الخفيف حتى يغيب الشفق، فإن الناس يسرون من عرفة عقب المغرب ولا يصلون إلى جمع إلا وقد غاب

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٢١٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف أبي داود» (٢٦١).

وتريف: موضع على ستة أميال من مكة.

سار قريبًا من ريع الليل، ثم نزل فصل.

وروي من مصنف سعيد بن أبي هريرة، عن قتادة، عن جابر بن [٢٤/٧٢] زيد، عن ابن عباس: أنه كان يجمع بين الصلاتين في السفر، ويقول: هي سنة. ومن حديث علي بن عاصم: أخبرني الجريري، وسلمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، قال: كان سعيد بن زيد وأسماء بن زيد إذا عجل بهما السير، جمعا بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء.

وروي في ذلك عن سعد بن أبي وقاص وأنس بن مالك، وروي عن عمر وعثمان وذكر ما ذكره مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه قال: سألت سالم بن عبد الله هل يجمع بين الظهر والعصر في السفر؟ فقال: نعم! لا بأس بذلك، ألا ترى إلى صلاة الناس بعرفة؟ وذكر في كتاب يعقوب بن سفيان، ثنا عبد الملك بن أبي سلمة، ثنا الدراوردي، عن زيد بن أسلم وربيعة ابن أبي عبد الرحمن ومحمد بن المنكدر وأبي الزناد في أمثال لهم خرجوا إلى الوليد وكان أرسل إليهم يستفتيهم في شيء فكانوا يجمعون بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس.

قلت: فهذا استدلال من السلف بجمع عرفة على نظيره، وأن الحكم ليس مختصًا، وهو جمع تقديم للحاجة في السفر.

وأما الجمع بالمدينة لأجل المطر أو غيره، فقد روى مسلم وغيره من حديث أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قال: «صل [٢٤/٧٣] رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعًا، والمغرب والعشاء جميعًا من غير خوف ولا سفر»^(١). ومن روى عن أبي الزبير مالك في «موطأه»، وقال: أظن ذلك كان في مطر. قال البيهقي: وكذلك رواه زهير بن

معاوية، وحامد بن سلمة، عن أبي الزبير: في غير خوف ولا سفر. إلا أنها لم يذكروا المغرب والعشاء، وقالوا: «بالمدينة». ورواه -أيضًا- ابن عينة، وهشام بن سعد، عن أبي الزبير بمعنى رواية مالك، وساق البيهقي طرقها. وحديث زهير رواه مسلم في «صحيحه»: ثنا أبو الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «صل رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعًا بالمدينة في غير خوف ولا سفر»^(٢).

قال أبو الزبير: سألت سعيدًا: لم فعل ذلك؟ قال: سألت ابن عباس، كما سألتني، فقال: أراد أن لا يخرج أحدًا من أمته. قال: وقد خالفهم قرة في الحديث فقال: «في سفرة سافرنا إلى تبوك». وقد رواه مسلم من حديث قرة، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «جمع رسول الله ﷺ في سفرة سافرنا في غزوة تبوك، فجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء»^(٣). فقلت لابن عباس: ما حمله على ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته.

قال البيهقي: وكان قرة أراد حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل [٢٤/٧٤] عن معاذ، فهذا لفظ حديثه. وروى سعيد بن جبير الحديثين جميعًا، فسمع قرة أحدهما، ومن تقدم ذكره الآخر. قال: وهذا أشبه. فقد روى قرة حديث أبي الطفيل -أيضًا.

قلت: وكذا رواه مسلم فروي هذا المتن من حديث معاذ، ومن حديث ابن عباس، فإن قرة ثقة حافظ. وقد روى الطحاوي حديث قرة، عن أبي الزبير، فجعله مثل حديث مالك، عن أبي الزبير حديث أبي الطفيل، وحديثه هذا عن سعيد. فدل ذلك على أن أبا الزبير حدث بهذا وبهذا. قال البيهقي:

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٠٧)، ومسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

جعلوا هذا كله صحيحًا؛ لأن أبا الزبير حافظ، فلم لا يكون حديث حبيب بن أبي ثابت - أيضًا - ثابتًا عن سعيد بن جبير وحبيب أوثق من أبي الزبير؟ وسائر أحاديث ابن عباس الصحيحة تدل على ما رواه حبيب. فإن الجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن لأجل المطر. وأيضًا، فقوله: «بالمدينة»، يدل على أنه لم يكن في السفر، فقوله: «جمع» «بالمدينة» في غير خوف ولا مطر، أولى بأن يقال: من غير خوف ولا سفر، ومن قال: «أظنه في المطر»، فظن ظنه ليس هو في الحديث، بل مع [٢٤/٧٦] حفظ الرواة، فالجمع صحيح، قال: «من غير خوف ولا مطر». وقال: «ولا سفر». والجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن بهذا ولا بهذا. وبهذا استدل أحمد به على الجمع لهذه الأمور بطريق الأولى. فإن هذا الكلام يدل على أن الجمع لهذه الأمور أولى، وهذا من باب التنبيه بالفعل. فإنه إذا جمع ليرفع الحرج الحاصل بدون الخوف والمطر والسفر، فالخرج الحاصل بهذه أولى أن يرفع، والجمع لها أولى من الجمع لغيرها.

ومما بين أن ابن عباس لم يرد الجمع للمطر - وإن كان الجمع للمطر أولى بالجواز - بما رواه مسلم من حديث حماد بن زيد، عن الزبير بن الخريت، عن عبدالله بن شقيق، قال: خطبنا ابن عباس يومًا بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم، فجعل الناس يقولون: الصلاة، الصلاة. قال: فجاء رجل من بني تميم لا يفتر: الصلاة، الصلاة، فقال: أنعلمني بالسنة لا أم لك؟ ثم قال: «رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء»^(٢).

قال عبدالله بن شقيق: فحاك في صدري من ذلك شيء، فأتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته.

ورواه حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، فخالف أبا الزبير في متنه، وذكره من حديث الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر»^(١).

قيل له: فما أراد بذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته. وفي رواية وكيع قال سعيد: قلت لابن عباس: لم فعل ذلك رسول الله ﷺ؟ قال: كي لا يخرج أمته. ورواه مسلم في «صحيحه».

قال البيهقي: ولم يخرج البخاري مع كون حبيب بن أبي ثابت من شرطه، ولعله إنما أعرض عنه - والله أعلم - لما فيه من الاختلاف على سعيد بن جبير. قال: ورواية الجماعة عن أبي الزبير أولى أن [٢٤/٧٥] تكون محفوظة، فقد رواه عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس بقريب من معنى رواية مالك، عن أبي الزبير.

قلت: تقديم رواية أبي الزبير على رواية حبيب بن أبي ثابت لا وجه له. فإن حبيب بن أبي ثابت من رجال الصحيحين، فهو أحق بالتقديم من أبي الزبير، وأبو الزبير من أفراد مسلم.

وأيضًا، فأبو الزبير اختلف عنه عن سعيد بن جبير في المتن: تارة يجعل ذلك في السفر، كما رواه عنه قرة موافقة لحديث أبي الزبير عن أبي الطفيل، وتارة يجعل ذلك في المدينة، كما رواه الأكثرون عنه عن سعيد.

فهذا أبو الزبير قد روي عنه ثلاثة أحاديث: حديث أبي الطفيل عن معاذ في جمع السفر، وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله، وحديث سعيد ابن جبير، عن ابن عباس الذي فيه جمع المدينة. ثم قد

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

نفي السفر، فهو محمول على أحدهما. أو على ما أوله عمرو بن دينار، وليس في روايتها ما يمنع ذلك التأويل. فيقال: يا سبحان الله، ابن عباس كان يخطب بهم بالبصرة، فلم يكن مسافرًا، ولم يكن هناك مطر، وهو ذكر جمعًا يحتاج به على مثل ما فعله، فلو كان ذلك لسفر أو مطر كان ابن عباس أجل قدرًا من أن يحتاج على جمعه بجمع المطر أو السفر.

وأيضًا، فقد ثبت في «الصحيحين» عنه أن هذا الجمع كان بالمدينة، فكيف يقال: لم ينف السفر؟ وحبيب بن أبي ثابت من أوثق الناس، وقد روي عن سعيد أنه قال: «من غير خوف ولا مطر»^(٢).

وأما قوله: إن البخاري لم يخرج، فيقال: هذا من أضعف الحجج، فهو لم يخرج أحاديث أبي الزبير، وليس كل من كان من شرطه يخرج.

وأما قوله: ورواية عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قريب من رواية أبي الزبير، فإنه ذكر ما أخرجه في «الصحيحين» من حديث حماد [٢٤/٧٩] بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ صلى بالمدينة سبعًا وثمانين: الظهر والعصر والمغرب والعشاء»^(٣). وفي رواية البخاري عن حماد بن زيد: فقال لأيوب: لعله في ليلة مطيرة؟ فقال: عسى.

فيقال: هذا الظن من أيوب وعمرو، فالظن ليس من مالك. وسبب ذلك أن اللفظ الذي سمعوه لا ينفي المطر، فجوزوا أن يكون هو المراد، ولو سمعوا رواية حبيب بن أبي ثابت الثقة الثبت^(٤)، لم يظنوا هذا الظن، ثم رواية ابن عباس هذه حكاية فعل مطلق، لم يذكر فيها نفي خوف ولا مطر، فهذا يملك على أن ابن عباس كان قصده بيان

ورواه مسلم - أيضًا - من حديث عمران بن حدير، عن ابن شقيق قال: قال رجل لابن عباس: الصلاة، فسكت. ثم قال: الصلاة، [٢٤/٧٧] فسكت. ثم قال: لا أم لك، أتعلمتنا بالصلاة وكنا نجتمع بين الصلاتين على عهد رسول الله ﷺ^(٥)!

فهذا ابن عباس لم يكن في سفر ولا في مطر، وقد استدلل بما رواه على ما فعله، فعلم أن الجمع الذي رواه لم يكن في مطر، ولكن كان ابن عباس في أمرهم من أمور المسلمين يخطبهم فيما يحتاجون إلى معرفته، ورأى أنه إن قطعه ونزل فأتت مصلحته، فكان ذلك عنده من الحاجات التي يجوز فيها الجمع. فإن النبي ﷺ كان يجمع بالمدينة لغير خوف ولا مطر، بل للحاجة تعرض له كما قال: «أراد أن لا يخرج أمته». ومعلوم أن جمع النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة لم يكن لخوف ولا مطر ولا لسفر - أيضًا - فإنه لو كان جمعه للسفر، لجمع في الطريق، ولجمع بمكة، كما كان يقصر بها، ولجمع لما خرج من مكة إلى منى وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ولم يجمع بمنى قبل التعريف، ولا جمع بها بعد التعريف أيام منى، بل يصلي كل صلاة ركعتين غير المغرب، ويصليها في وقتها، ولا جمعه - أيضًا - كان للنسك، فإنه لو كان كذلك، لجمع من حين أحرم، فإنه من حيث صار محرما، فعلم أن جمعه المتواتر بعرفة ومزدلفة لم يكن لمطر ولا خوف، ولا لخصوص النسك ولا للمجرد السفر، فهكذا جمعه بالمدينة الذي رواه ابن عباس، وإنما [٢٤/٧٨] كان الجمع لرفع الحرج عن أمته، فإذا احتاجوا إلى الجمع، جمعوا.

قال البيهقي: ليس في رواية ابن شقيق، عن ابن عباس من هذين الوجهين الثابتين عنه نفي المطر، ولا

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٣) بمسلم (٧٠٥) من حديث

ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) الصواب: (الثبت). انظر «الصبانة» (ص ٢٦٥).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ما يغنيه عن هذا؟ وإنما قصد ابن عباس بيان جواز تأخير المغرب إلى وقت العشاء؛ ليبين أن الأمر في حال الجمع أوسع منه في غيره. وبذلك يرتفع الحرج عن الأمة.

ثم ابن عباس قد ثبت عنه [٢٤/٨١] في الصحيح أنه ذكر الجمع في السفر. وأن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر سيرة. وقد تقدم ذلك مفصلاً. فعلم أن لفظ الجمع في عرفة وعادته إنما هو الجمع في وقت إحداها، وأما الجمع في الوقتين فلم يعرف أنه تكلم به، فكيف يعدل عن عادته التي يتكلم بها إلى ما ليس كذلك؟

وأيضاً، فابن شقيق يقول: حاك في صدري من ذلك شيء، فأتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته. أتراه حاك في صدره أن الظهر لا يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت، وأن العصر لا يجوز تقديمها إلى أول الوقت؟ وهل هذا مما يخفى على أقل الناس علماً حتى يحبك في صدره منه؟ وهل هذا مما يحتاج أن ينقله إلى أبي هريرة أو غيره حتى يسأله عنه؟ إن هذا مما تواتر عند المسلمين وعلموا جوازه.

وإنما وقعت شبهة لبعضهم في المغرب خاصة، وهؤلاء يجوزون تأخيرها إلى آخر وقتها: فالحديث حجة عليهم كيفما كانا، وجواز تأخيرها ليس معلقاً بالجمع، بل يجوز تأخيرها مطلقاً إلى آخر الوقت حين يؤخر العشاء - أيضاً. وهكذا فعل النبي ﷺ حين بين أحاديث المواقيت، وهكذا في الحديث الصحيح: «وقت المغرب ما لم يغب نور الشفق، ووقت العشاء إلى نصف الليل»^(٣)، كما قال: «وقت الظهر ما لم يصر ظل كل شيء مثله، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس»^(٤). فهذا [٢٤/٨٢] الوقت المختص الذي

جواز الجمع بالمدينة في الجملة، ليس مقصوده تعيين سبب واحد فمن قال: إنها أراد جمع المطر وحده فقد غلط عليه، ثم عمرو بن دينار تارة يجوز أن يكون للمطر موافقة لأيوب، وتارة يقول هو وأبو الشعثاء: إنه كان جمعاً في الوقتين، كما في «الصحيحين» عن ابن عينة، عن عمرو بن دينار: سمعت جابر بن زيد يقول: سمعت ابن عباس يقول: «صليت مع رسول الله ﷺ ثمانين يوماً وسبعاً وثمانين»^(٥). قال: قلت: يا أبا الشعثاء، أراه آخر الظهر وعجل العصر، وآخر المغرب وعجل العشاء، قال: وأنا أظن ذلك.

فيقال: ليس الأمر كذلك؛ لأن ابن عباس كان أقفه وأعلم [٢٤/٨٠] من أن يحتاج - إذا كان قد صلى كل صلاة في وقتها الذي تعرف العامة والخاصة جوازه - أن يذكر هنا الفعل المطلق دليلاً على ذلك. وأن يقول: أراد بذلك أن لا يخرج أمته. وقد علم أن الصلاة في الوقتين قد شرعت بأحاديث المواقيت. وابن عباس هو ممن روى أحاديث المواقيت. وإمامة جبريل له عند البيت. وقد صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله، وصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه. فإن كان النبي ﷺ إنما جمع على هذا الوجه فأى غرابة في هذا المعنى؟! ومعلوم أنه كان قد صلى في اليوم الثاني كلا الصلاتين في آخر الوقت وقال: «الوقت ما بين هذين»^(٦) فصلاته للأولى وحدها في آخر الوقت أولى بالجواز.

وكيف يليق بابن عباس أن يقول: فعل ذلك كي لا يخرج أمته، والوقت المشهور هو أوسع وأرفع للحرج من هذا الجمع الذي ذكره؟ وكيف يحتج على من أنكر عليه التأخير لو كان النبي ﷺ إنما صلى في الوقت المختص بهذا الفعل وكان له في تأخيرها المغرب حين صلاها قبل مغيب الشفق وحدها، وتأخير

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٧٤)، ومسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦١٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦١٢) من حديث عبدالله بن عمرو بن

العاص رضي الله عنهما.

(٤) المصدر السابق.

عن موسى بن عقبة أن عمر بن عبد العزيز كان يجمع بين المغرب والعشاء الآخرة إذا كان المطر، وأن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبا بكر بن عبد الرحمن ومشيخة ذلك الزمان، كانوا يصلون معهم ولا ينكرونها ذلك.

فهذه الآثار تدل على أن الجمع للمطر من الأمر القديم المعمول به بالمدينة زمن الصحابة والتابعين، مع أنه لم ينقل أن أحداً من الصحابة والتابعين أنكر ذلك، فعلم أنه منقول عندهم بالتواتر جواز ذلك، لكن لا يدل على أن النبي ﷺ لم يجمع إلا للمطر، بل إذا جمع لسبب هو دون المطر مع جمعه - أيضاً - للمطر كان قد جمع من غير خوف ولا مطر، كما أنه إذا جمع في السفر، وجمع في المدينة، كان قد جمع في المدينة من غير خوف ولا سفر، فقول ابن عباس جمع من غير كذا ولا كذا، ليس نفيًا منه للجمع بتلك الأسباب، بل إثبات منه، لأنه جمع بدونها وإن كان قد جمع بها أيضاً.

ولو لم ينقل أنه جمع بها، فجمعها بها هو دونها دليل على الجمع بها بطريق الأولى، فيدل ذلك على الجمع للخوف والمطر، وقد جمع بعرفة [٢٤ / ٨٤] ومزدلفة من غير خوف ولا مطر.

فالأحاديث كلها تدل على أنه جمع في الوقت الواحد لرفع الحرج عن أمته، فيباح الجمع إذا كان في تركه حرج قد رفعه الله عن الأمة، وذلك يدل على الجمع للمرض الذي يخرج صاحبه بتفريق الصلاة بطريق الأولى والأخرى.

ويجمع من لا يمكنه إكمال الطهارة في الوقتين إلا بخرج كالمتحاضة، وأمثال ذلك من الصور.

وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبار، وروى الثوري^(١) في «جامعه» عن سعيد، عن قتادة، عن أبي العالية، عن عمر. ورواه يحيى بن سعد، عن يحيى بن صبيح^(٢): حدثني حميد بن هلال، عن أبي قتادة - يعني العدوي - أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل

بنيه بقوله وفعله وقال: «الوقت ما بين هذين»^(٣) ليس له اختصاص بالجمع ولا تعلق به.

ولو قال قائل: قوله جمع بينهما بالمدينة من غير خوف ولا سفر، المراد به الجمع في الوقتين كما يقول ذلك من يقوله من الكوفيين، لم يكن بينه وبينهم فرق. فلماذا يكون الإنسان من المطففين لا يحتج لغيره كما يحتج لنفسه ولا يقبل لنفسه ما يقبله لغيره؟ وأيضاً، فقد ثبت هنا من غير حديث ابن عباس، ورواه الطحاوي: حدثنا ابن خزيمة وإبراهيم بن أبي داود، وعمران بن موسى، قال: أنا الربيع بن يحيى الأشناني، حدثنا سفيان الثوري، عن محمد بن النكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة للرخصة من غير خوف ولا علة»^(٤). لكن ينظر حال هذا الأشناني.

وجمع المطر عن الصحابة، فما ذكره مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء ليلة المطر جمع معهم في ليلة المطر، قال البيهقي: ورواه العمري، عن نافع فقال: قبل الشفق، وروى الشافعي في القديم: أنبأنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد، عن معاذ بن عبد الله بن حبيب^(٥) أن ابن عباس جمع بينهما في [٢٤ / ٨٣] المطر قبل الشفق، وذكر ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني بالإسناد الثابت عن هشام بن عروة^(٦)، وسعيد بن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: كانوا يجمعون بين المغرب والعشاء في الليلة المطيرة إذا جمعوا بين الصلاتين، ولا ينكر ذلك. ويأسناده

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦١٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) ضعيف: أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ١٦١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وضعفه الشيخ الألباني في «إرواء الغليل» (٣ / ٣٨) (٥٧٩).

(٣) الصواب (غيب) انظر «الصيانة» (ص ٢٦٥).

(٤) حصل سقط يسير في هذا الأثر بسبب انتقال نظر الناسخ، وهو: (أن أباه عروة، وسعيد بن المسيب، وأبا بكر...)، كما في

«البيهقي» (١٦٨ / ٣). انظر «الصيانة» ص ١٩٦.

(٥) لعله: (رواه الثوري) انظر «الصيانة» (ص ٢٦٥).

(٦) الصواب: يحيى بن سعيد عن يحيى بن صبيح. انظر «الصيانة» (ص ٢٦٥).

بالصلاة وأحكامها في زمن رسول الله ﷺ أجمل منهم وبحكمها في زمن عثمان، وهم بأمر الجاهلية - حيث - أحدث عهداً إذ كانوا في زمن رسول الله ﷺ إلى العلم بفرض الصلوات أخرج منهم إلى ذلك في زمن عثمان، فلما كان رسول الله ﷺ [٢٤/٨٦] لم يتم الصلاة لتلك العلة، ولكنه قصرها ليصلوا معه صلاة السفر على حكمها، ويعلمهم صلاة الإقامة على حكمها، كان عثمان أخرى أن لا يتم بهم الصلاة لتلك العلة.

قال الطحاوي: وقد قال آخرون: إنما أتم الصلاة؛ لأنه كان يذهب إلى أنه لا يقصرها إلا من حل وارتمل. واحتجوا بها رواه عن حماد بن سلمة، عن قتادة، قال: قال عثمان بن عفان: إنما يقصر الصلاة من حل الزاد والمزاد وحل وارتمل، وروى بإسناده المعروف عن سعيد بن أبي عروبة. وقد رواه غيره بإسناد صحيح عن عثمان بن سعد^(١) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة: عن عباس بن عبد الله^(٢) بن أبي ربيعة أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله: ألا لا يصلين الركعتين جاب ولا تان^(٣)، ولا تاجر، إنما يصلي الركعتين من كان معه الزاد والمزاد. وروى - أيضاً - من طريق حماد بن سلمة: أن أيوب السختياني أخبرهم عن أبي قلابة الجرفي^(٤)، عن عمه أبي المهلب، قال: كتب عثمان أنه قال: بلغني أن قومًا يخرجون إما لتجارة وإما لجباية وإما لجريم^(٥) ثم يقصرون الصلاة، وإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً، أو

له: ثلاث من الكبائر: الجمع بين صلاتين إلا من عذر، والفرار من الزحف، والنهب. قال البيهقي: أبو قتادة أدرك عمر، فإن كان شاهده كتب، فهو موصول، وإلا فهو إذا انضم إلى الأول صار قوياً.

وهذا اللفظ يدل على إباحة الجمع للمعذر، ولم ينص عمر عذراً من عذر. قال البيهقي: وقد روي فيه حديث موصول عن النبي ﷺ في إسناده من لا يحتج به، وهو من رواية سلمان التيمي، عن حنث الصنعائي^(٦). عن عكرمة عن ابن عباس. اهـ



[٢٤/٨٥] فصل

في تمام الكلام في القصر

وسبب إتمام عثمان الصلاة بمعنى

وقد تقدم فيها بعض أقوال الناس، والقولان الأولان مرويان عن الزهري وقد ذكرهما أحد. روى عبد الرزاق: أنا معمر، عن الزهري، قال: إنما صلى عثمان بمعنى أربعاً؛ لأنه قد عزم على المقام بعد الحج، ورجع الطحاوي هذا الوجه، مع أنه ذكر الوجهين الآخرين، فذكر ما رواه حماد بن سلمة، عن أيوب، عن الزهري، قال: إنما صلى عثمان بمعنى أربعاً؛ لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام فأحب أن يخبرهم أن الصلاة أربع. قال الطحاوي: فهذا يخبر أنه فعل ما فعل؛ ليعلم الأعراب به أن الصلاة أربع.

فقد يحتمل أن يكون لما أراد أن يريم ذلك نوى الإقامة فصار مقياً فرضه أربع فصلى بهم أربعاً. للسبب الذي حكاه معمر عن الزهري. ويحتمل أن يكون فعل ذلك وهو مسافر لتلك العلة، قال: والتأويل الأول أشبه عندنا؛ لأن الأعراب كانوا

(١) لعله: يحيى بن سعيد القطان، كما في (المحل) (٢/٥). انظر «الصيانة» (ص ٢٦٥).

(٢) الصواب (حياش بن عبد الله). انظر «الصيانة» (ص ٢٦٥). (٣) (ولا تان) في «شرح معاني الآثار» (وهو أصل النقل) (٢٦١/١) (ولا نائي)، وفي «المحلى» ٢/٥ (ولتان) انظر «الصيانة» (ص ٢٦٥).

(٤) الصواب (الجرفي) انظر «الصيانة» (ص ٢٦٥). (٥) الصواب (الجش) كما في «المحل» (٢/٥).

(٦) الصواب (سلمان التيمي عن حنث الصنعائي) انظر «الصيانة» (ص ٢٦٥).

وقد كان مرض في حجة الوداع، خاف سعد أن يموت بمكة، فقال: يا رسول الله، أخلف عن هجرتي؟ فبشره النبي ﷺ بأنه لا يموت بها. وقال: «إِنَّكَ لَنْ تَمُوتَ حَتَّى يَسْتَقْبَلَكَ أَقْوَامٌ وَيَضْرِبُكَ آخَرُونَ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ»، يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة^(١).

ومن المعروف عن عثمان أنه كان إذا اعتزم ينبح راحلته، فيعتمر ثم يركب عليها راجعاً، فكيف يقال: إنه نوى المقام بمكة؟ ثم هذا من الكذب الظاهر، فإن عثمان ما أقام بمكة قط، بل كان إذا حج يرجع إلى المدينة.

وقد حمل الشافعي وأصحابه وطائفة من متأخري أصحاب أحمد، كالقاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم فعل عثمان على قولهم، فقالوا: لما كان المسافر غميراً بين الإتمام والقصر، كان كل منهما جائزاً وفعل عثمان هذا؛ لأن القصر جائز والإتمام جائز. وكذلك حملوا فعل عائشة، واستدلوا بما روه من جهتها. وذكر البيهقي قول من قال: أتمها لأجل الأعراب، ودرواه من سنن أبي داود، ثنا موسى بن إسحاق، ثنا حماد، عن أيوب، عن الزهري: أن عثمان بن عفان أتم الصلاة [٢٤/٨٩] بمعنى من أجل الأعراب؛ لأنهم كثروا عامين^(٢) فصلى بالناس أربعاً، ليعلمهم أن الصلاة أربع.

ودرى البيهقي من حديث إسماعيل^(٣) بن إسحاق القاضي: [ثنا يعقوب عن حماد]، ثنا سليمان بن سالم مولى عبد الرحمن بن حماد، عن عبد الرحمن بن حماد، عن أبيه، عن عثمان بن عفان: أنه أتم الصلاة بمنى، ثم

بحضرة عدو. قال ابن حزم: وهذا الإسنادان في غاية الصحة.

قال الطحاوي: قالوا: وكان مذهب عثمان أن لا يقصر الصلاة إلا من يحتاج إلى حل الزاد والمزاد ومن كان شاخصاً. فأما من كان [٢٤/٨٧] في مصر يستغني به عن حل الزاد والمزاد، فإنه يتم الصلاة. قالوا: ولهذا أتم عثمان بمنى؛ لأن أهلها في ذلك الوقت كثروا حتى صارت مصرًا يستغني من حل به عن حل الزاد والمزاد. قال الطحاوي: وهذا المذهب عندنا فاسد؛ لأن منى لم تنصر في زمن عثمان أصغر من مكة في زمن رسول الله ﷺ، وقد كان رسول الله ﷺ يصلي بها ركعتين، ثم صلى بها أبو بكر بعده كذلك، ثم صلى بها عمر بعد أبي بكر كذلك، فإذا كانت مع عدم احتياج من حل بها إلى حل الزاد والمزاد تقصر فيها الصلاة، فما دونها من المواطن أخرى أن يكون كذلك. قال: قد انتفت هذه المذاهب كلها لفسادها عن عثمان أن يكون من أجل شيء منها قصر الصلاة، غير المذهب الأول، الذي حكاه معمر عن الزهري، فإنه يحتمل أن يكون من أجلها أتمها، وفي الحديث أن إقامته كان لئله الإقامة على ما رويت فيه، وعلى ما كشفنا من معناه.

قلت: الطحاوي مقصوده أن يجعل ما فعله عثمان موافقاً لأصله، وهذا غير ممكن. فإن عثمان من المهاجرين، والمهاجرون كان يحرم عليهم المقام بمكة، ولم يرخص النبي ﷺ لهم إذا قدموا مكة للعمرة أن يقيموا بها أكثر من ثلاث بعد قضاء العمرة، كما في الصحيحين عن العلاء بن الحضرمي: أن النبي ﷺ [٢٤/٨٨] رخص للمهاجر أن يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثاً^(٤). ولهذا لما توفي ابن عمر بها أمر أن يدفن بالحل ولا يدفن بها. وفي الصحيحين أن النبي ﷺ لما عاد سعد بن أبي وقاص،

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٩٥) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٣) تصحيح، صوابه: [عائشة]، كما هو في «سنن البيهقي» (١٤٤/٣). انظر «المصيبة» ص ١٩٧.

(٤) تصحيح، صوابه: (موسى بن إسحاق).

انظر «المصيبة» ص ١٩٧.

(٥) تصحيح، صوابه: (يعقوب بن حماد).

انظر «المصيبة» ص ١٩٧.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٩٣٣)، ومسلم (١٣٥٢) من حديث العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه.

قال: كنا مع سعد بن أبي وقاص في قرية من قرى الشام فكان يصلي ركعتين ففصلني نحن أربعمًا، فسأله عن ذلك، فيقول سعد: نحن أعلم. وروى مالك عن ابن شهاب، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان، قال: جاء عبد الله بن عمر يعود عبد الله بن صفوان ففصل بنا ركعتين، ثم انصرف فأتممنا لأنفسنا.

قلت: عبد الله بن صفوان كان مقيمًا بمكة فلعلنا أتمموا خلف ابن عمر. وروى مالك عن نافع أن ابن عمر كان يصلي وراء الإمام يعني أربعمًا، وإذا صلى لنفسه صلى ركعتين. قال البيهقي: والأشبه أن يكون عثمان رأى القصر رخصة، فرأى الإتمام جائزًا، كما رأته عائشة. قال: وقد روي ذلك عن غير واحد من الصحابة مع اختيارهم القصر، ثم [٢٤/٩١] روى الحديث المعروف من رواية عبد الرزاق، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي ليلى، قال: أقبل سلمان في اثني عشر راكبًا من أصحاب النبي ﷺ فحضرت الصلاة فقالوا: تقدم يا أبا عبد الله فقال: إنا لا نؤمكم، ولا ننكح نساءكم. إن الله هدانا بكم. قال: فتقدم رجل من القوم فصلى بهم أربعمًا. قال: فقال سلمان ما لنا ولا لمربة، إنما كان يكفيننا نصف المربة، ونحن إلى الرخصة أحوج. قال: فبين سلمان بمشهد هؤلاء الصحابة أن القصر رخصة.

قلت: هذه القضية كانت في خلافة (٥٥) وسلمان قد أنكر التربع، وذلك أنه كان خلاف السنة المعروفة عندهم، فإنه لم تكن الأئمة يربعون في السفر، وقوله: ونحن إلى الرخصة أحوج. بين أنها رخصة، وهي رخصة مأمور بها، كما أن أكل الميتة في الخمسة رخصة وهي مأمور بها، وفطر المريض رخصة وهو مأمور به، والصلاة بالتيمة رخصة مأمور بها، والطواف بالصفاء والمروة قد قال الله فيه: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا

خطب الناس فقال: أيها الناس، إن السنة سنة رسول الله ﷺ وستة صاحبيه، ولكنه حدث العام^(٥٦) من الناس فخفت أن تميؤا. قال البيهقي: وقد قيل غير هذا، والأشبه أن يكون رآه رخصة فرأى الإتمام جائزًا، كما رأته عائشة.

قلت: وهذا بعيد. فإن عدول عثمان عما داوم عليه رسول الله ﷺ وخليفته بعده - مع أنه أهون عليه وعلى المسلمين، ومع ما علم من حلم عثمان واختياره له ولرعيته أسهل الأمور، ويعلمه عن التشديد والتفريط - لا يناسب أن يفعل الأمر الأثقل الأشد مع ترك ما داوم عليه رسول الله ﷺ وخليفته بعده، ومع رغبة عثمان في الاقتداء بالنبي ﷺ وخليفته بعده، لمجرد كون هذا المفضل جائزًا، إن لم يرد أن في فعل ذلك مصلحة راجحة بعته على أن يفعله، وهب أن له أن يصلي أربعمًا كيف يلزم بذلك من يصلي خلفه، فإنهم إذا اتهموا به صلوا بصلاته [٢٤/٩٠] فيلزم المسلمين بالفعل الأثقل مع خلاف السنة لمجرد كون ذلك جائزًا، وكذلك عائشة، وقد وافق عثمان على ذلك غيره من السلف أمراءهم وغير أمراءهم، وكانوا يتمون وأئمة الصحابة لا يختارون ذلك، كما روى مالك عن الزهري: أن رجلًا أخبره عن عبد الرحمن بن المسور بن غرمة، وعبد الرحمن بن عبد يغوث كانا جميعًا في سفر، وكان سعد بن أبي وقاص يقصر الصلاة ويفطر وكانا يتمان الصلاة ويصومان، فقبل لسعد نراك تقصر من الصلاة وتفطر ويتان. فقال سعد: نحن أعلم. وروى شعبة عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الرحمن بن المسور،

(٥٥) تصحيح، صوليه: (طفا)، وهو في «سنن البيهقي» (١٤٤/٣)، كذلك: (العام)، وهو تصحيح في الموضعين، والتصويب من «فتح الباري» (٥٩١/٢)، حيث ساق الحافظ رحمه الله: رواية البيهقي هذه بلفظ: «ثم خطب فقال: إن القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه، ولكنه حدث «طفا» - يعني بفتح الطاء والمجمة - فخفت أن يستروا». وانظر «نيل الأوطار» (٢٦٠/٣).

انظر «العبادة» ص ١٩٧.

(٥٥) لعل موضع الياء: [عثمان بن صفوان رضي الله عنه]، فإن سلمان رضي الله عنه مات قبل مقتل عثمان رضي الله عنه سنة. والله تعالى أعلم.

انظر «الصليبية» ص ١٩٧: ١٩٨.

جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوكَ بِهِمَا [البقرة: ١٥٨].

وهو مأمور به: إما ركن، وإما واجب، وإما سنة. والذي صلى بسلطان أربعاً يحتمل أنه كان لا يرى القصر لمثله؛ إما لأن سفره كان قصراً عنده [٢٤/٩٢]، وإما لأن سفره لم يكن عنده مما تقصر فيه الصلاة؛ فإن من الصحابة من لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو غزو، وكان لكثير من السلف والخلف نزاع في جنس سفر القصر، وفي قدره. فهذه القضية المعينة لم يبين فيها حال الإمام، ومتابعة سلمان له تدل على أن الإمام إذا فعل شيئاً متأولاً، اتبع عليه، كما إذا قنت متأولاً، أو كبر حساً أو سبغاً متأولاً. والنبي ﷺ صلى حساً، واتبعه أصحابه، ظانين أن الصلاة زيد فيها، فلما سلم ذكروا ذلك له، فقال: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني»^(١).

وقد تنازع العلماء في الإمام إذا قام إلى خامسة هل يتابعه المأموم، أو يفارقه ويسلم، أو يفارقه ويستظره، أو يغير بين هذا وهذا؟ على أقوال معروفة، وهي روايات عن أحمد.

أو رأى أن التربع مكروه وتابع الإمام عليه. فإن المتابعة واجبة ويموز فعل المكروه لمصلحة راحجة، ولا ريب أن تربع المسافر ليس كصلاة الفجر أربعاً. فإن المسافر لو اقتدى بمقيم لصلى خلفه أربعاً لأجل متابعة إمامه؛ فهذه الصلاة تفعل في حال ركعتين، وفي حال أربعاً، بخلاف الفجر. فجاز أن تكون متابعة الإمام المسافر كمتابعة المسافر للمقيم؛ لأن كليهما اتبع إمامه.

[٢٤/٩٣] وهذا القول - وهو القول بكراهة التربع - أعدل الأقوال، وهو الذي نص عليه أحمد في رواية الأثرم، وقد سأل: هل للمسافر أن يصلي أربعاً؟ فقال: لا يعجبني. ولكن السفر ركعتان. وقد نقل عنه

المروزي أنه قال: إن شاء صلى أربعاً، وإن شاء صلى ركعتين. ولا يختلف قول أحمد أن الأفضل هو القصر، بل نقل عنه: إذا صلى أربعاً أنه توقف في الإجزاء. ومذهب مالك كراهية التربع، وأنه يعيد في الوقت؛ ولهذا يذكر في مذهبه: هل تصح الصلاة أربعاً؟ على قولين. ومذهب الشافعي جواز الأمرين. وأيهما أفضل؟ فيه قولان. أصحهما أن القصر أفضل، كإحدى الروایتين عن أحمد، وهو اختيار كثير من أصحابه، وتوقف أحمد عن القول بالإجزاء يقتضي أنه يخرج على قوله في مذهبه، وذلك أن غايته أنه زاد زيادة مكروهة، وهذا لا يبطل الصلاة، فإنه أتى بالواجب وزيادة، والزيادة إذا كانت سهواً لا تبطل الصلاة باتفاق المسلمين، وكذلك الزيادة خطأ إذا اعتقد جوازها وهذه الزيادة لا يفعلها من يعتد بتحريمها، وإنما يفعلها من يعتد بها جائزة. ولا نص بتحريمها، بل الأدلة دالة على كون ذلك غائلاً للسنة؛ لا أنه محرم، كالصلاة بدون رفع اليدين ومع الالتفات ونحو ذلك من المكروهات. وستكلم إن شاء الله - على تمام ذلك.

وأما إتمام عثمان: فالذي ينبغي أن يحمل حاله على ما كان يقول [٢٤/٩٤] لا على ما لم يثبت عنه. فقوله: إنه بلغني أن قومًا يخرجون إما لتجارة، وإما لجباية وإما لجرم يقصرون الصلاة، وإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً، أو بحضرة عدو. وقوله بين فيه مذهبه، وهو: أنه لا يقصر الصلاة من كان نازلاً في قرية أو مصر إلا إذا كان خائفاً بحضرة عدو، وإنما يقصر من كان شاخصاً أي مسافراً، وهو الحامل للزاد والمزاد أي: للطعام والشراب، والمزاد وعاء الماء، يقول: إذا كان نازلاً مكاناً فيه الطعام والشراب، كان مترفاً بمنزلة المقيم فلا يقصر؛ لأن القصر إنما جعل للمشقة

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

سفر القصر: في جنته وفي قدره، فكان قول عثمان وعائشة أحد أقوالهم فيها.

وللناس في جنس سفر القصر أقوال آخر مع أن عثمان قد خالفه علي، وابن مسعود، وعمران بن حصين، وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وابن عباس، وغيرهم من علماء الصحابة. فروى سفيان [٢٤/٩٦] بن عيينة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: اعتل عثمان وهو بمنى فأثنى علي فقبل له: صل بالناس، فقال: إن شئت صليت بكم صلاة رسول الله ﷺ ركعتين، قالوا: لا إلا صلاة أمير المؤمنين - يعنون أربعاً - فأبى. وفي «الصحاحين» عن ابن مسعود.

وقد تنازع الناس في الأربع في السفر على أقوال: أحدها: أن ذلك بمنزلة صلاة الصبح أربعاً، وهذا مذهب طائفة من السلف والخلف، وهو مذهب أبي حنيفة وابن حزم وغيره من أهل الظاهر. ثم عند أبي حنيفة إذا جلس مقدار التشهد تمت صلاته، والمفعول بعد ذلك كصلاة منفصلة قد تطوع بها، وإن لم يقعد مقدار التشهد بطلت صلاته، ومذهب ابن حزم وغيره أن صلاته باطلة، كما لو صلى عندهم الفجر أربعاً.

وقد روى سعيد في سننه عن الضحاك بن مزاحم، قال: قال ابن عباس: من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين.

قال ابن حزم: وروينا عن عمر بن عبد العزيز وقد ذكر له الإتمام في السفر لمن شاء فقال: لا، الصلاة في السفر ركعتان حتماً لا يصح غيرها.

[٢٤/٩٧] وحجة هؤلاء: أنه قد ثبت أن الله إنما فرض في السفر ركعتين.

والزيادة على ذلك لم يأت بها كتاب ولا سنة، وكل ما روي عن النبي ﷺ من أنه صلى أربعاً أو أقر من صلى أربعاً، فإنه كذب.

التي تلحق الإنسان، وهذا لا تلحقه مشقة فالقصر عنده للمسافر الذي يحمل الزاد والمزاد وللخائف.

ولما عمرت منى وصار بها زاد ومزاد، لم ير القصر بها لا لنفسه ولا لمن معه من الحجاج، وقوله في تلك الرواية: ولكن حدث العام، لم يذكر فيها ما حدث، فقد يكون هذا هو الحادث، وإن كان قد جاء الجاهل من الأعراب وغيرهم يظنون أن الصلاة أربع، فقد خاف عليهم أن يظنوا أنها تفعل في مكان فيه الزاد والمزاد أربعاً، وهذا عنده لا يجوز، وإن كان قد تأهل بمكة، فيكون هذا - أيضاً - موافقاً، فإنه إنما تأهل بمكان فيه الزاد والمزاد، وهو لا يرى القصر لمن كان نازلاً بأهله في مكان فيه الزاد والمزاد.. وعلى هذا فجميع ما ثبت في هذا الباب من عذره يصدق بعضه بعضاً.

[٢٤/٩٥] وأما ما اعتذر به الطحاوي من أن مكة كانت على عهد النبي ﷺ أعمر من منى في زمن عثمان، فجواب عثمان له: أن النبي ﷺ في عمرة القضية، ثم في غزوة الفتح، ثم في عمرة الجعرانة، كان خائفاً من العدو، وعثمان يجوز القصر لمن كان خائفاً وإن كان نازلاً في مكان فيه الزاد والمزاد. فإنه يجوز للمسافر ولمن كان بحضرة العدو. وأما في حجة الوداع، فقد كان النبي ﷺ آمناً لكنه لم يكن نازلاً بمكة، وإنما كان نازلاً بالأبطح خارج مكة هو وأصحابه، فلم يكونوا نازلين بدار إقامة، ولا بمكان فيه الزاد والمزاد. وقد قال أسامة: «أين تنزل غداً؟ هل تنزل بدارك بمكة؟» فقال: «وهل ترك لنا عقيل من دار؟»، «ننزل بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر». وهذا المنزل بالأبطح بين المقابر ومنى.

وكذلك عائشة - رضي الله عنها - أخبرت عن نفسها: أنها إنما تسم لأن القصر لأجل المشقة، وأن الإمام لا يشق عليها. والسلف والخلف تنازعوا في

المشروع باتفاق المسلمين، وذلك إما ركناً، وإما واجب، وإما سنة.

وأيضاً، فالقصر وإن كان رخصة استباحة المحظور، فقد تكون واجبة كأكل الميتة للمضطر، والتميم لمن عدم الماء، ونحو ذلك. هذا إن سلم أن المراد به قصر العدد، فإن للناس في الآية ثلاثة أقوال.

قيل: المراد به قصر العدد فقط، وعلى هذا فيكون التخصيص بالخوف غير مفيد.

[٢٤/٩٩] والثاني: أن المراد به قصر الأعمال. فإن صلاة الخوف تقصر عن صلاة الأمن والخوف يبيح ذلك. وهذا يرد عليه أن صلاة الخوف جائزة حضراً وسفراً، والآية أفادت القصر في السفر.

والقول الثالث - وهو الأصح - أن الآية أفادت قصر العدد وقصر العمل جميعاً؛ ولهذا علق ذلك بالسفر والخوف، فإذا اجتمع الضرب في الأرض والخوف، أبيح القصر الجامع لهذا، ولهذا، وإذا انفرد السفر، فإنما يبيح قصر العدد. وإذا انفرد الخوف، فإنما يفيد قصر العمل.

ومن قال: إن الفرض في الخوف والسفر ركعة - كأحد القولين في مذهب أحمد وهو مذهب ابن حزم - فمراده إذا كان خوف وسفر، فيكون السفر والخوف قد أفادا القصر إلى ركعة، كما روى أبو داود الطيالسي: ثنا المسعودي - هو عبد الرحمن بن عبد الله - عن يزيد الفقيه، قال: سألت جابر بن عبد الله عن الركعتين في السفر أقصرهما؟ قال جابر: لا. فإن الركعتين في السفر ليستا بقصر إنما القصر ركعة عند القتال.

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة»^(١).

وأما فعل عثمان وعائشة فتأويل منها: أن القصر إنما يكون في بعض الأسفار دون بعض، كما تأول غيرهما: أنه لا يكون إلا في حج أو عمرة أو جهاد، ثم قد خالفها أئمة الصحابة وأنكروا ذلك. قالوا: لأن النبي ﷺ قال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»^(٢) فأمر بقبولها والأمر يقتضي الوجوب.

ومن قال يجوز الأمان، فعملتهم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ جِفْتُمْ أَنْ يُفَتِنَكُمْ الَّذِينَ لَفِئُوا﴾ [النساء: ١٠١]. قالوا: وهذه العبارة إنما تستعمل في المباح، لا في الواجب، كقوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]. وقوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ أَلْفَيْهًا مَا لَمْ تَمْسُوهُمْ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]. ونحو ذلك. واحتجوا من السنة بما تقدم من أن النبي ﷺ حسن لعائشة إتمامها، وبما روي من أنه فعل ذلك. واحتجوا بأن عثمان أتم [٢٤/٩٨] الصلاة بمعنى بمحضر الصحابة فأتموا خلفه وهذه كلها حجج ضعيفة.

أما الآية فنقول: قد علم بالتواتر أن النبي ﷺ إنما كان يصلي في السفر ركعتين، وكذلك أبو بكر وعمر بعده، وهذا يدل على أن الركعتين أفضل، كما عليه جماهير العلماء. وإذا كان القصر طاعة لله ورسوله وهو أفضل من غيره، لم يميز أن يحتج بنفي الجناح على أنه مباح لا فضيلة فيه. ثم ما كان عندهم عن كونه مستحباً هو عندهم لغيرهم عن كونه مأموراً به أمر إيجاب، وقد قال تعالى في السعي: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]. والطواف بين الصفا والمروة هو السعي

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

النبي ﷺ أنه قال: «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدركها»^(١) وإذا حصلت شروط الجمعة خطب خطبتين وصلى ركعتين. فلو قدر أنه خطب وصلى الظهر أربعاً، لكان تاركاً للسنّة، ومع هذا فليسوا كمن صلى الفجر أربعاً. ولهذا يجوز للمريض والمسافر والمرأة وغيرهم من لا تجب عليهم الجمعة أن يصلي الظهر أربعاً أن يأتهم به في الجمعة فيصلي ركعتين، فكذلك المسافر له أن يصلي ركعتين، وله أن يأتهم بمقيم فيصلي خلفه أربعاً.

فإن قيل: الجمعة يشترط لها الجماعة فلماذا كان حكم المنفرد فيها خلاف حكم المؤتم وهذا الفرق ذكره أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد. قيل لهم: اشتراط الجماعة في الصلوات الخمس فيه نزاع في مذهب أحمد وغيره، والأقوى أنه شرط مع القدرة. وحيث أنه المسافر لما اتم [٢٤/١٠٢] بالمقيم دخل في الجماعة الواجبة فلزمه اتباع الإمام كما في الجمعة، وإن قيل: فللمسافرين أن يصلوا جماعة. قيل: ولهم أن يصلوا يوم الجمعة جماعة، ويصلوا أربعاً.

وصلاة العيد قد ثبت عن علي أنه استخلف من صلى بالناس في المسجد أربعاً: ركعتين للسنّة وركعتين لكونهم لم يخرجوا إلى الصحراء، فصلاة الظهر يوم الجمعة. وصلاة العيدين تفعل تارة اثنتين، وتارة أربعاً، كصلاة المسافر، بخلاف صلاة الفجر، وعلى هذا تدل آثار الصحابة. فإنهم كانوا يكرهون من الإمام أن يصلي أربعاً، ويصلون خلفه، كما في حديث سلمان، وحديث ابن مسعود وغيره مع عثمان. ولو كان ذلك عندهم كمن يصلي الفجر أربعاً لما استجازوا أن يصلوا أربعاً، كما لا يستجيز مسلم أن يصلي الفجر أربعاً.

قال [٢٤/١٠٠] ابن حزم: ورويناه أيضاً من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر عن النبي ﷺ بأسانيد في غاية الصحة.

قال ابن حزم: وبهذه الآية قلنا: إن صلاة الخوف في السفر إن شاء ركعة، وإن شاء ركعتين؛ لأنه جاء في القرآن بلفظ: ﴿لَا جُنَاحَ﴾، لا بلفظ الأمر والإيجاب، وصلّاها الناس مع النبي ﷺ مرة ركعة فقط، ومرة ركعتين، فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر.

وأما صلاة عثمان: قد عرف إنكار أئمة الصحابة عليه، ومع هذا فكثرتوا يصلون خلفه، بل كان ابن مسعود يصلي أربعاً وإن انفرد ويقول: الخلف شر. وكان ابن عمر إذا انفرد صلى ركعتين. وهذا دليل على أن صلاة السفر أربعاً مكروهة عندهم ومخالفة للسنّة، ومع ذلك فلا إعادة على من فعلها وإذا فعلها الإمام اتبع فيها، وهذا لأن صلاة المسافر ليست كصلاة الفجر، بل هي من جنس الجمعة والعيدين ولهذا قرن عمر بن الخطاب في السنّة التي نقلها بين الأربع، قال: «صلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، وصلاة المسافر ركعتان، تمام غير قصر على لسان نبيكم، وقد خاب من اقتري»^(٢). رواه أحمد والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، قال: قال عمر. ودواه يزيد بن زياد [٢٤/١٠١] بن أبي الجعد عن زيد اليامي، عن عبد الرحمن فهذه الأربعة ليست من جنس الفجر.

ومعلوم أنه يوم الجمعة يصلي ركعتين تارة، ويصلي أربعاً أخرى، ومن فاتته الجمعة إنّا يصلي أربعاً لا يصلي ركعتين، وكذلك من لم يدرك منها ركعة عند الصحابة وجمهور العلماء، كما ثبت في الصحيح عن

(١) صحيح: أخرجه النسائي (١٥٦٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً عليه، وصححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٦٣٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٠)، وسلم (٦٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الركعتين يملك المسافر إسقاطهما لا إلى بدل ولا إلى نظيره، وهذا يناقض الوجوب، فإنه يمتنع أن يكون الشيء واجباً [٢٤/١٠٤] على العبد ومع هذا لا يلزمه فعله ولا فعل بدله ولا نظيره، فعلم بذلك أن الفرض على المسافر الركعتان فقط، وهذا الذي عليه كلام أحد وقدماء أصحابه فإنه لم يشترط في القصر نية، وقال: لا يعجبني الأربع، وتوقف في أجزاء الأربع.

ولم ينقل أحد عن أحد أنه قال: لا يقصر إلا بنية، وإنما هذا من قول الحرقمي ومن اتبعه. ونصوص أحد وأجوبته كلها مطلقة في ذلك كما قاله جماهير العلماء، وهو اختيار أبي بكر موافقة لقدماء الأصحاب كالخلال وغيره، بل والأثرم وأبي داود وإبراهيم الحاربي وغيرهم، فإنهم لم يشترطوا النية لا في قصر ولا في جمع. وإذا كان فرضه ركعتين. فإذا أتى بهما، أجزاء ذلك، سواء نوى القصر أو لم ينو، وهذا قول الجماهير، كمالك، وأبي حنيفة، وعامة السلف. وما علمت أحداً من الصحابة والتابعين لهم بإحسان اشترط نية لا في قصر، ولا في جمع، ولو نوى المسافر الإتمام كانت السنة في حقه الركعتين، ولو صلى أربعاً، كان ذلك مكروهاً كما لم ينو.

ولم ينقل قط أحد عن النبي ﷺ أنه أمر أصحابه لا بنية قصر ولا نية جمع، ولا كان خلفاؤه وأصحابه يأمرهم بذلك من يصلي خلفهم، مع أن المأمومين أو أكثرهم لا يعرفون ما يفعله الإمام؛ فإن النبي ﷺ لما خرج في حجته صلى بهم [٢٤/١٠٥] الظهر بالمدينة أربعاً، وصلى بهم العصر بذي الحليفة ركعتين، وخلفه أسم لا يحصي عددهم إلا الله، كلهم خرجوا يحجون معه، وكثير منهم لا يعرف صلاة السفر؛ إما لحدوث عهده بالإسلام، وإما لكونه لم يسافر بعد، لا سيما

ومن قال: إنهم لما قعدوا قدر التشهد أدوا الفرض والباقي تطوع.

قيل له: من المعلوم أنه لم ينقل عن أحدهم أنه قال: نويت التطوع بالركعتين.

وأيضاً، فإن ذلك ليس بمشروع فليس لأحد أن يصلي بعد الفجر ركعتين، بل قد أنكر النبي ﷺ على من صلى بعد الإقامة السنة، وقال: «الصبح أربعاً؟!»^(١) وقد صلى قبل الإمام فكيف إذا وصل الصلاة بصلاة؟.

وقد ثبت في الصحيح: «أن النبي [٢٤/١٠٣] ﷺ نهي أن توصل صلاة بصلاة حتى يفصل بينهما بكلام أو قيام»^(٢).

وقد كان الصحابة ينكرون على من يصلي الجمعة وغيرها بصلاة التطوع، فكيف يسوغون أن يصلي الركعتين في السفر - إن كان لا يجوز إلا ركعتان - بصلاة تطوع؟ وأيضاً، فلماذا وجب على المقيم خلف المسافر أن يصلي أربعاً كما ثبت ذلك عن الصحابة، وقد وافق عليه أبو حنيفة؟ وأيضاً، فيجوز أن يصلي المقيم أربعاً خلف المسافر ركعتين، كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه يفعلون ذلك، ويقولون: أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر.

وهذا مما يبين أن صلاة المسافر من جنس صلاة المقيم فإنه قد سلم جماهير العلماء أن يصلي هذا خلف هذا، كما يصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة، وليس هذا كمن صلى الظهر قضاء خلف من يصلي الفجر.

وأما من قال: إن المسافر فرضه أربع، وله أن يسقط ركعتين بالقصر فقوله مخالف للنصوص وإجماع السلف والأصول، وهو قول متناقض. فإن هاتين

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٣) من حديث مالك ابن بُعَيْثَ رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٨٨٣) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

رواه عنه أنس بن مالك الكمي، وقد رواه أحمد وغيره بإسناد جيد.

وأيضاً، فقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن يعلى بن أمية أنه قال لعمر بن الخطاب: «فَلَيْسَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» [النساء: ١٠١]. فقد أمن الناس. فقال:

عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»^(٢). وهذا يبين أن سفر الأمن يجوز فيه قصر العدد، وإن كان ذلك صدقة من الله علينا أمرنا [٢٤/١٠٧] بقبولها. وقد قال طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد: إن شتتا قبلناها، وإن شتتا، لم نقبلها. فإن قبول الصدقة لا يجب؛ ليدفعوا - بذلك - الأمر بالركعتين. وهذا غلط. فإن النبي ﷺ أمرنا أن نقبل صدقة الله علينا، والأمر للإيجاب، وكل إحسانه إلينا صدقة علينا، فإن لم نقبل ذلك هلكنا.

وأيضاً، فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال: صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم، وقد خاب من افترى. كما قال: صلاة الجمعة ركعتان، وصلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان^(٣). وهذا نقل عن النبي ﷺ أنه سن للمسلمين الصلاة في جنس السفر ركعتين، كما سن الجمعة والعيدين، ولم يخص ذلك بسفر نسك أو جهاد.

وأيضاً، فقد ثبت في «الصحيحين» عن عائشة أنها قالت: فرضت الصلاة ركعتين، فزيد في صلاة

النساء، صلوا معه ولم يأمرهم بنية القصر، وكذلك جمع بهم بعرفة، ولم يقل لهم: إني أريد أن أصلي العصر بعد الظهر حتى صلاها.



فصل

السفر في كتاب الله وسنة رسوله في القصر والفطر مطلق. ثم قد تنازع الناس في جنس السفر وقدره. أما جنسه فاختلفوا في نوعين:

أحدهما: حكمه. فمنهم من قال: لا يقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو. وهذا قول داود وأصحابه إلا ابن حزم، قال ابن حزم: وهو قول جماعة من السلف، كما روينا من طريق ابن أبي عدي: حدثنا جرير، عن الأعشى، عن عمارة بن عمير، عن الأسود، عن ابن مسعود قال: لا يقصر الصلاة إلا حاج أو مجاهد. وعن طاووس أنه كان يسأل عن قصر الصلاة فيقول: إذا خرجنا حجاجاً أو عماراً، صلينا ركعتين [٢٤/١٠٦]. وعن إبراهيم التيمي أنه كان لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو جهاد. وحجة هؤلاء أنه ليس معنا نص يوجب عموم القصر للمسافر. فإن القرآن ليس فيه إلا قصر المسافر إذا خاف أن يفته الذين كفروا وهذا سفر الجهاد. وأما السنة فإن النبي ﷺ قصر في حجه وعمره وغزواته، ثبت جواز هذا والأصل في الصلاة الإتمام، فلا تسقط إلا حيث أسقطتها السنة.

ومنهم من قال: لا يقصر إلا في سفر يكون طاعة، فلا يقصر في مباح، كسفر التجارة. وهذا يذكر رواية عن أحمد، والجمهور يجوزون القصر في السفر الذي يجوز فيه الفطر، وهو الصواب؛ لأن النبي ﷺ قال: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة»^(١)

القشيري رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٣١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) صحيح موقوفاً: أخرجه النسائي (١٥٦٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً عليه، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن النسائي» (١٥٦٦)، و«الإرواء» (٦٣٨).

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٧١٥) من حديث أنس بن مالك الكمي

والشافعي وأحمد: لا يقصر فيه، وأما أبو حنيفة وطوائف من السلف والخلف فقالوا: يقصر في [٢٤/١٠٩] جنس الأسفار، وهو قول ابن حزم وغيره. وأبو حنيفة وابن حزم وغيرهما يوجبون القصر في كل سفر، وإن كان محرماً، كما يوجب الجميع التيمم إذا عدم الماء في السفر المحرم، وابن عقيل رجح في بعض المواضع القصر والفطر في السفر المحرم.

والحجة مع من جعل القصر والفطر مشروطاً في جنس السفر، ولم يخص سفرًا من سفر. وهذا القول هو الصحيح. فإن الكتاب والسنة قد أطلقا السفر. قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، كما قال في آية التيمم: ﴿وَلِإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [النساء: ٤٣]. وكما تقدمت النصوص الدالة على أن المسافر يصلي ركعتين، ولم ينقل قط أحد عن النبي ﷺ أنه خص سفرًا من سفر مع علمه بأن السفر يكون حرامًا ومباحًا، ولو كان هذا مما يختص بنوع من السفر، لكان بيان هذا من الواجبات، ولو بين ذلك لنقلته الأمة، وما علمت عن الصحابة في ذلك شيئًا.

وقد علق الله ورسوله أحكامًا بالسفر كقوله تعالى في التيمم: ﴿وَلِإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾. وقوله في الصوم: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾. وقوله: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]، وقول النبي ﷺ «يُباح للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن»^(١). وقوله [٢٤/١١٠]: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي عهر»^(٢). وقوله: «إن الله وضع عن المسافر

الحضر، وأقرت صلاة السفر»^(٣). وهذا بين أن المسافر لم يؤمر بأربع قط.

وحديثه، فما أوجب الله على المسافر أن يصلي أربعًا، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله لفظ يدل على أن المسافر فرض عليه أربع. وحديثه، فمن أوجب على مسافر أربعًا، فقد أوجب ما لم يوجبه الله ورسوله.

[٢٤/١٠٨] فإن قيل: قوله: «وضع» يقتضي أنه كان واجبًا قبل هذا، كما قال: «إنه وضع عنه الصوم. ومعلوم أنه لم يجب على المسافر صوم رمضان قط، لكن لما انعقد سبب الوجوب فأخرج المسافر من ذلك سمي وضعًا، ولأنه كان واجبًا في المقام، فلما سافر وضع بالسفر كما يقال: من أسلم وضعت عنه الجزية، مع أنها لا تجب على مسلم بحال.

وأيضًا، فقد قال صفوان بن محرز: قلت لابن عمر: حدثني عن صلاة السفر. قال: أتخشى أن يكذب علي؟ قلت: لا. قال: ركعتان، من خالف السنة كفر، وهذا معروف رواه أبو التياح عن مورو العجل عنه، وهو مشهور في كتب الآثار. وفي لفظ: صلاة السفر ركعتان ومن خالف السنة كفر. وبعضهم رفعه إلى النبي ﷺ. فين أن صلاة السفر ركعتان وأن ذلك من السنة التي من خالفها فاعتقد خلافها فقد كفر. وهذه الأدلة دليل على أن من قال: إنه لا يقصر إلا في سفر واجب، فقوله ضعيف.

ومنهم من قال: لا يقصر في السفر المكروه ولا المحرم، ويقصر في المباح. وهذا - أيضًا - رواية عن أحمد. وهل يقصر في سفر التزهة؟ فيه عن أحمد روايتان:

وأما السفر المحرم: فمذهب الثلاثة مالك

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٦) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٦٤)، ومسلم (١٣٣٨) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الذي يحتاج إليه. وهذا التفسير هو الصواب دون الأول؛ لأن الله أنزل هذا في السور المكية: الأنعام، والنحل، وفي المدينة؛ لبيان ما يحل وما يحرم من الأكل، والضرورة لا تختص بسفر، ولو كانت في سفر، فليس السفر المحرم مختصاً بقطع الطريق والخروج على الإمام، ولم يكن على عهد النبي ﷺ إمام يخرج عليه، ولا من شرط الخارج أن يكون مسافراً، والبغاة الذين أمر الله بقتالهم في القرآن لا يشترط فيهم أن يكونوا مسافرين، ولا كان الذين نزلت الآية فيهم أولاً مسافرين؛ بل كانوا من أهل العوالي مقيمين واقتلوا بالنعال والجريد، فكيف يجوز أن تفسر الآية بما لا يختص بالسفر، وليس فيها كل سفر محرم؟ فالمدكور في الآية لو كان كما قيل، لم يكن مطابقاً للسفر المحرم، فإنه قد يكون بلا سفر، وقد يكون السفر المحرم بدون.

وأيضاً، فقله: ﴿غَرَبًا﴾، حال من ﴿أَضْطَرَّ﴾. فيجب أن يكون [٢٤/١١٢] حال اضطرابه وأكله الذي يأكل فيه غير باغ ولا عاد، فإنه قال: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. ومعلوم أن الإثم إنما ينفي عن الأكل الذي هو الفعل، لا عن نفس الحاجة إليه. فمعنى الآية: فمن اضطر فأكل غير باغ ولا عاد. وهذا يبين أن المقصود أنه لا ينفي في أكله ولا يتعدى. والله - تعالى - يقرن بين البغي والعدوان. فالبغي ما جنسه ظلم، والعدوان مجاوزة القدر المباح، وكما قرن بين الإثم والعدوان في قوله: ﴿وَتَعَلَّوْا عَلَى الْيَمْرِ وَالْكُفْرِ وَلَا تَعَلَّوْا عَلَى الْإِثْمِ وَالْفُتُونِ﴾ [المائدة: ٢]. فالإثم: جنس الشر. والعدوان: مجاوزة القدر المباح. فالبغي من جنس الإثم، قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا إِلَهُكَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَعَثْنَا بِهِمْ نَبِيًّا﴾ [آل عمران: ١٩] وقال تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسَى جَنَحًا أَوْ إِيْثًا فَاصْلَحْ يَبْتَهِمُ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾

الصوم وشرط الصلاة^(١). ولم يذكر قط في شيء من نصوص الكتاب والسنة تنقيد السفر بنوع دون نوع، فكيف يجوز أن يكون الحكم معلقاً بأحد نوعي السفر ولا يبين الله ورسوله ذلك؟! بل يكون بيان الله ورسوله متناولاً للنوعين.

وهكذا في تقسيم السفر إلى طويل وقصير، وتقسيم الطلاق - بعد الدخول - إلى بائن ورجعي، وتقسيم الأيمان إلى يمين مكفرة وغير مكفرة. وأمثال ذلك مما علق الله ورسوله الحكم فيه بالجنس المشترك العام فجعله بعض الناس نوعين: نوعاً يتعلق به ذلك الحكم، ونوعاً لا يتعلق. من غير دلالة على ذلك من كتاب ولا سنة: لا نصاً، ولا استنباطاً.

والذين قالوا: لا يثبت ذلك في السفر المحرم عملتهم قوله تعالى في الميتة: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَرَبًا وَلَا عَادًا فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. وقد ذهب طائفة من المفسرين إلى أن الباغي: هو الباغي على الإمام الذي يجوز قتاله. والعادي: هو العادي على المسلمين، وهم المحاربون قطاع الطريق. قالوا: فإذا ثبت أن الميتة لا تحل لهم فسائر الرخص أولى، وقالوا: إذا اضطر العاصي بسفره أمرناه أن يتوب ويأكل، ولا نبيح له إتلاف نفسه. وهذا القول معروف عن أصحاب الشافعي وأحمد.

[٢٤/١١١] وأما أحمد ومالك: فجوزا له أكل الميتة دون القصر والفطر. قالوا: ولأن السفر المحرم معصية، والرخص للمسافر إعانة على ذلك فلا تجوز الإعانة على المعصية.

وهذه حجج ضعيفة. أما الآية فأكثر المفسرين قالوا: المراد بالباغي: الذي يبغي المحرم من الطعام مع قدرته على الحلال، والعادي: الذي يتعدى القدر

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٧١٥) من حديث أنس بن مالك الكوفي القشيري رضي الله عنه، وحثه الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٣١).

[البقرة: ١٨٢]. فالإثم جنس لظلم الورثة إذا كان مع العمد، وأما الجنف فهو الجنف عليهم بعمد وبغير عمد، لكن قال كثير من المفسرين: الجنف: الخطأ، والإثم: العمد؛ لأنه لما خص الإثم بالذكر وهو العمد بقي الداخل في الجنف الخطأ، ولفظ العدوان من باب تمدي الحدود، كما قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١]، ونحو ذلك. وبما يشبه هذا قوله: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الدَّيَاسِرِ الَّتِي بَدَلْنَا فِيهَا دِينَنَا لَمَّا ضَلَّ الْفَسَادُ﴾ [الأنعام: ١١٠]، والإسراف مجاوزة الحد المباح، وأما الذنوب فما كان جنسه شر وإثم.

وأما قولهم: إن هذا إغانة على المعصية، فغلط؛ لأن المسافر مأمور [٢٤/١١٣] بأن يصلي ركعتين، كما هو مأمور أن يصلي بالتيمم. وإذا عدم الماء في السفر المحرم، كان عليه أن يتيمم ويصلي، وما زاد على الركعتين ليست طاعة ولا مأمورًا بها أحد من المسافرين. وإذا فعلها المسافر، كان قد فعل منتهيًا عنه، فصار صلاة الركعتين مثل أن يصلي المسافر الجمعة خلف مستوطن. فهل يصليها إلا ركعتين؟ وإن كان عاصيًا بسفره، وإن كان إذا صلى وحده، صلى أربعمائة. وكذلك صومه في السفر ليس بربا ولا مأمورًا به، فإن النبي ﷺ ثبت عنه أنه قال: «ليس من البر الصيام في السفر»^(١). وصومه إذا كان مقيمًا أحب إلى الله من صيامه في سفر محرم، ولو أراد أن يتطوع على الرحلة في السفر المحرم لم يمنع من ذلك. وإذا اشتبهت عليه القبلة: أما كان يتحرى ويصلي؟ ولو أخذت ثيابه: أما كان يصلي عريانًا؟ فإن قيل: هذا لا يمكنه إلا هذا قيل: والمسافر لم يؤمر إلا بركعتين، والمشروع في حقه أن لا يصوم، وقد اختلف الناس لو صام هل يسقط

وطائفة يقولون: لا يميزه إلا صلاة أربع وصوم رمضان. وكذلك [٢٤/١١٤] أكل الميتة واجب على المضطر سواء كان في السفر أو الحضر، وسواء كانت ضرورته بسبب مباح أو محرم، فلو ألقى ماله في البحر واضطر إلى أكل الميتة، كان عليه أن يأكلها. ولو سافر سفرًا محرمًا فأتبعه حتى عجز عن القيام، صلى قاعدًا. ولو قاتل قتالا محرماً حتى أعجزته الجراح عن القيام، صلى قاعدًا.

فإن قيل: فلو قاتل قتالا محرماً: هل يصلي صلاة الخوف؟ قيل: يجب عليه أن يصلي ولا يقاتل، فإن كان لا يدع القتال المحرم فلا نبيح له ترك الصلاة، بل إذا صلى صلاة خائف كان خيرًا من ترك الصلاة بالكلية، ثم هل يعيد؟ هذا فيه نزاع، ثم إن أمكن فعلها بدون هذه الأفعال المبطلّة في الوقت وجب ذلك عليه، لأنه مأمور بها، وأما إن خرج الوقت ولم يفعل ذلك، ففي صحتها وقبولها بعد ذلك نزاع.

النوع الثاني: من موارد النزاع: أن عثان كان لا يرى مسافرًا إلا من حل الزاد والمزاد دون من كان نازلًا فكان لا يحتاج فيه إلى ذلك، كالتاجر والثاني والجاهلي الذين يكونون في موضع لا يحتاجون فيه إلى ذلك، ولم يقدر عثان للسفر قدرًا، بل هذا الجنس عنده ليس بمسافر، وكذلك قيل: إنه لم ير نفسه والذين معه مسافرين بمعنى لما صارت منى معمورة، وذكر ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه قال: كانوا يقولون: السفر الذي تقصر فيه الصلاة الذي يحمل فيه الزاد والمزاد. وماخذ هذا القول - والله أعلم - أن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٦)، ومسلم (١١١٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

قصدهم أن أعمال البلد تبع له كالسواد مع الكوفة. وإنما المسافر من خرج من عمل إلى عمل؛ كما في حديث معاذ: من أفاق إلى أفاق. فهذا هو الظاهر. ولهذا قال ابن مسعود عن السواد: فإنه من مصركم. وهذا كما أن ما حول مصر من البساتين والمزارع تابعة له، فهم يجعلون ذلك كذلك وإن طال، ولا يحدون فيه مسافة، وهذا كما أن «المخالف» وهي الأمكنة التي يستخلف فيها من هو خليفة عن الأمير العام بالمصر الكبير، وفي حديث معاذ: من خرج من خلاف إلى خلاف.

يدل على ذلك ما رواه محمد بن بشار: حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا شعبة، سمعت قيس بن عمران بن عمير يحدث عن أبيه، عن جده: أنه خرج مع عبد الله بن مسعود - وهو رديفه على بغلة له - مسيرة أربعة فراسخ فصل الظهر ركعتين. قال شعبة: أخبرني بهذا قيس بن عمران - وأبوه عمران بن عمير شاهد - وعمير مولى ابن مسعود.

[٢٤/١١٧] فهذا يدل على أن ابن مسعود لم يحد السفر بمسافة طويلة، ولكن اعتبر أمراً آخر كالأعمال، وهذا أمر لا يحد بمسافة ولا زمان، لكن بعموم الولايات وخصوصها. مثل من كان بدمشق فإذا سافر إلى ما هو خارج عن أهلها، كان مسافراً. وأصحاب هذه الأقوال كأنهم رأوا ما رخص فيه للمسافر إنما رخص فيه للمشفقة التي تلحقه في السفر، واحتياجه إلى الرخصة، وعلموا أن التنقل في مصر الواحد من مكان إلى مكان ليس بمسافر، وكذلك الخارج إلى ما حول مصر، كما كان النبي ﷺ يخرج إلى قباء كل سبت ركباً وماشيّاً، ولم يكن يقصر، وكذلك المسلمون كانوا يتأبون الجمعة من العوالي ولم يكونوا يقصرون. فكان التنقل في العمل الواحد بهذه المثابة عندهم.

وهؤلاء يحتج عليهم بقصر أهل مكة مع النبي ﷺ

القصر إنما [٢٤/١١٥] كان في السفر، لا في المقام. والرجل إذا كان مقيماً في مكان يجد فيه الطعام والشراب، لم يكن مسافراً، بل مقيماً، بخلاف المسافر الذي يحتاج أن يحمل الطعام والشراب. فإن هذا يلحقه من المشقة ما يلحق المسافر من مشقة السفر. وصاحب هذا القول كأنه رأى الرخصة إنما تكون للمشفقة والمشقة إنما تكون لمن يحتاج إلى حل الطعام والشراب.

وقد نقل عن غيره كلام يفرق فيه بين جنس وجنس. روى ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر. عن أبي إسحاق الشيباني، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن عبد الله بن مسعود، قال: لا يغرنكم سوادكم هذا من صلاتكم، فإنه من مصركم. فقلوه: من مصركم، يدل على أنه جعل السواد بمنزلة مصر لما كان تابعاً له. وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، قال: كنت مع حذيفة بالمدائن، فاستأذنته أن آتي أهلي بالكوفة فأذن لي. وشرط علي أن لا أفطر، ولا أصلي ركعتين حتى أرجع إليه، وبينهما نيف وستون ميلاً. وعن حذيفة: أن لا يقصر إلى السواد. وبين الكوفة والسواد تسعون ميلاً. وعن معاذ بن جبل وعقبة بن عامر: لا يطأ أحدكم بياضية أحداً الجبال أو بطون الأودية وتزعمون أنكم سفر! لا ولا كرامة. إنما التقصير في السفر من الباءات من الأفق إلى الأفق.

[٢٤/١١٦] قلت: هؤلاء لم يذكروا مسافة محدودة للقصر لا بالزمان، ولا بالمكان، لكن جعلوا هذا الجنس من السير ليس سفراً، كما جعل عثمان السفر ما كان فيه حمل زاد ومزاد. فإن كانوا قصدوا ما قصده عثمان من أن هذا لا يزال يسير في مكان يحمل فيه الزاد والمزاد فهو كالمقيم، فقد وافقوا عثمان. لكن ابن مسعود خالف عثمان في إتمامه بمنى. وإن كان

يقدر بساع النداء، ويفرسخ، ولو كان ذلك سفرًا، لم تحب الجمعة على من ينشئ لها سفرًا، فإن الجمعة لا تحب على مسافر، فكيف يجب أن يسافر لها.

[٢٤/١١٩] وعلى هذا، فالمسافر لم يكن مسافرًا لقطعه مسافة محدودة ولا لقطعه أيامًا محدودة، بل كان مسافرًا لجنس العمل الذي هو سفر، وقد يكون مسافرًا من مسافة قريبة ولا يكون مسافرًا من أبعد منها، مثل أن يركب فرسًا سابقًا ويسير مسافة بريد ثم يرجع من ساعته إلى بلده، فهذا ليس مسافرًا. وإن قطع هذه المسافة في يوم وليلة، ويحتاج في ذلك إلى حل زاد ومزاد، كان مسافرًا، كما كان سفر أهل مكة إلى عرفة، ولو ركب رجلًا فرسًا سابقًا إلى عرفة ثم رجع من يومه إلى مكة لم يكن مسافرًا.

يدل على ذلك أن النبي ﷺ لما قال: «يُمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن، والمقيم يومًا وليلة»^(١). فلما قطع بريدًا في ثلاثة أيام، كان مسافرًا ثلاثة أيام ولياليهن، فيجب أن يمسح مسح سفر، ولو قطع البريد في نصف يوم لم يكن مسافرًا، فالنبي ﷺ إنما اعتبر أن يسافر ثلاثة أيام سواء كان سفره حثيًا أو بطيئًا، سواء كانت الأيام طوالًا أو قصارًا، ومن قدره بثلاثة أيام أو يومين جعلوا ذلك سير الإبل والأقدام، وجعلوا المسافة الواحدة حثيًا يشترك فيه جميع الناس، حتى لو قطعها في يوم، جعلوه مسافرًا، ولو قطع ما دونها في عشرة أيام، لم يجعلوه مسافرًا، وهذا مخالف لكلام النبي ﷺ.

[٢٤/١٢٠] وأيضًا، فالنبي ﷺ في ذهابه إلى قباء والعوالي وأحد. وعجيء أصحابه من تلك المواضع إلى المدينة إنما كانوا يسرون في عمران بين الأبنية والحوائط التي هي النخيل، وتلك مواضع الإقامة لا

بعرفة ومزدلفة ومنى، مع أن هذه تابعة لمكة ومضافة إليها، وهي أكثر تبعًا لها من السواد للكوفة، وأقرب إليها منها. فإن بين باب بني شيبه وموقف الإمام بعرفة عند الصخرات التي في أسفل جبل الرحمة، بريد بهذه المسافة وهذا السير، وهم مسافرون. وإذا قيل: المكان الذي يسافرون إليه ليس بموضع مقام. قيل: بل كان هناك قرية نمرة والنبي ﷺ لم يتزل بها، وكان بها أسواق. وقريب منها عرنة التي تصل وادها بعرفة. ولأنه لا فرق بين السفر [٢٤/١١٨] إلى بلد يقيم فيه ويولد لا يقيم فيه إذا لم يقصد الإقامة. فإن النبي ﷺ والمسلمين سافروا إلى مكة وهي بلد يمكن الإقامة فيه وما زالوا مسافرين في غزواتهم وحجهم وعمرتهم. وقد قصر النبي ﷺ الصلاة في جوف مكة عام الفتح، وقال: «يا أهل مكة أتموا صلاتكم فلما قوم سفر»^(٢). وكذلك عمر بعده فعل ذلك. رواه مالك بإسناد صحيح. ولم يفعل ذلك رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر بمنى، ومن نقل ذلك عنهم فقد غلط.

وهذا بخلاف خروج النبي ﷺ إلى قباء كل سبت راكبًا وماشيًا. وخروجه إلى الصلاة على الشهداء، فإنه قبل أن يموت بقليل صلى عليهم، بخلاف ذهابه إلى البقيع، وبخلاف قصد أهل العوالي المدينة ليجمعوا بها، فإن هذا كله ليس بسفر. فإن اسم المدينة متناول لهذا كله، وإنما الناس قسمان: الأعراب، وأهل المدينة. ولأن الواحد منهم يذهب ويرجع إلى أهل في يومه من غير أن يتأهب لذلك أهبة السفر، فلا يحمل زادًا ولا مزادًا لا في طريقه ولا في المنزل الذي يصل إليه. ولهذا لا يسمى من ذهب إلى ريف مدينته مسافرًا، ولهذا تحب الجمعة على من حول المصر عند أكثر العلماء وهو

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٢٢٩) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه بلفظ: «يا أهل البلد صلوا أربعًا فلما قوم سفر» وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٣٩٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٦) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فسويت، وبني مسجده هناك، وكانت سائر دور
الأنصار حول ذلك.

قال ابن حزم: ولم يكن هناك مصر. قال: وهنا أمر لا يجهله أحد، بل هو نقل الكوافي عن الكوافي، وذلك كله مدينة واحدة، كما جعل الله الناس نوعين: أهل المدينة، ومن حولهم من الأعراب. فمن ليس من الأعراب فهو من أهل المدينة، لم يجعل للمدينة داخلًا وخارجًا وسورًا وريصًا، كما يقال مثل ذلك في المدائن المسورة، وقد جعل النبي ﷺ حرم المدينة بريدًا في بريد، والمدينة بين لابتين، واللابية الأرض التي تراها حجارة سود، وقال: «ما بين لابتيتها حرم»^(٢)، فما بين لابتيتها كله من المدينة وهو حرم، فهذا بريد لا يكون الضارب فيه مسافرًا. وإن كان المكّي إذا خرج إلى عرفات مسافرًا، فعرقه ومزدلفة ومنى صحاري خارجة عن مكة، ليست كالعوالي [١٢٢/ ٢٤] من المدينة. وهنا - أيضًا - مما يبين أنه لا اعتبار بمسافة محدودة فإن المسافر في المصر الكبير لو سافر يومين أو ثلاثة لم يكن مسافرًا، والمسافر عن القرية الصغيرة إذا سافر مثل ذلك كان مسافرًا، فعلم أنه لا بد أن يقصد بقعة يسافر من مكان إلى مكان فإذا كان ما بين المكانين صحراء لا مساكن فيها يحمل فيها الزاد والمزاد، فهو مسافر، وإن وجد الزاد، والمزاد بالمكان الذي يقصده.

وكان عثمان جعل حكم المكان الذي يقصده حكم طريقه. فلا بد أن يعدم فيه الزاد والمزاد، وخالفه أكثر علماء الصحابة، وقولهم أرجح، فإن النبي ﷺ قصر بمكة عام فتح مكة، وفيها الزاد والمزاد، وإذا كانت منى قرية فيها زاد ومزاد فينهما وبين مكة صحراء يكون يكون مسافرا من يقطعها، كما كان بين مكة وغيرها، ولكن عثمان قد تأول في

مواضع السفر، والمسافر لا بد أن يسفر أي يخرج إلى الصحراء. فإن لفظ السفر يدل على ذلك. يقال: سمرت المرأة عن وجهها إذا كفته. فإذا لم يبرز إلى الصحراء التي ينكشف فيها من بين المساكن، لا يكون مسافراً، قال تعالى: ﴿وَمَنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنتَفِقُونَ﴾ [التوبة: ١٠١]. وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَّفْسِهِ﴾ [التوبة: ١٢٠] فجعل الناس قسمين: أهل المدينة، والأعراب. والأعراب هم أهل العمود، وأهل المدينة هم أهل المدر.

فجميع من كان ساكنًا في مدره، كان من أهل المدينة، ولم يكن للمدينة سور يتميز به داخلها من خارجها، بل كانت محال محال. وتسمى المحلة دارًا، والمحلة: القرية الصغيرة فيها المساكن وحولها النخل والمقابر، ليست أبنية متصلة. فبنو مالك بن النجار في قريتهم حوالي دورهم: أمواهم ونخيلهم، وبنو عدي ابن النجار دارهم كذلك. وبنو مازن بن النجار كذلك. وبنو سالم كذلك. وبنو ساعدة كذلك. وبنو الحارث بن الخزرج كذلك. وبنو عمرو بن عوف كذلك. وبنو عبد [١٢١/٢٤] الأشهل كذلك، وسائر بطون الأنصار كذلك. كما قال النبي ﷺ: «خير دور الأنصار دار بني النجار، ثم دار بني عبد الأشهل، ثم دار بني الحارث، ثم دار بني ساعدة. وفي كل دور الأنصار خير»^(١). وكان النبي ﷺ قد نزل في بني مالك بن النجار، وهناك بنى مسجده، وكان حائطًا لبعض بني النجار: فيه نخل وخرب وقبور، فأمر بالنخل فقطعت، وبالقبور فنبشت، وبالخرب

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٩١١) من حديث أبي أسيد الساعدي رضي الله عنه، وصححه الشيخ الألباني في «الأسئلة الصحيحة» (٣٤٥٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٧٣)، ومسلم (١٣٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

العمرة إلا في أكثر من ذلك. وروى وكيع، عن شعبة، عن شيبيل، عن أبي حمزة الضبعي، قال: قلت لابن عباس: أقصر إلى الأيلة؟ قال: تذهب ونحى في يوم؟ قلت: نعم، قال: لا، إلا يوم تام. فهنا قد نبى أن يقصر إذا رجع إلى أهله في يوم - وهذه مسيرة يريد - وأذن في يوم [٢٤/١٢٤]. وفي الأول ناه أن يقصر إلا في أكثر من يوم، وقد روي نحو الأول عن عكرمة مولا، قال: إذا خرجت من عند أهلك فأقصر. فإذا أتيت أهلك فأتمم. وعن الأوزاعي: لا قصر إلا في يوم تام. وروى وكيع، عن هشام بن ربيعة بن الغاز الجرشى، عن عطاء بن أبي رباح، قلت لابن عباس: أقصر إلى عرفة؟ قال: لا، ولكن إلى الطائف وعسفان، فذلك ثمانية وأربعون ميلاً. وروى ابن عينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، قلت لابن عباس: أقصر إلى منى أو عرفة؟ قال: لا، ولكن إلى الطائف أو جدة أو عسفان، فإذا وردت على ماشية لك أو أهل، فأتم الصلاة. وهذا الأثر قد اعتمده أحمد والشافعي. قال ابن حزم: من عسفان إلى مكة بسير الخلفاء الراشدين اثنان وثلاثون ميلاً. قال: وأخبرنا الثقة: أن من جدة إلى مكة أربعين ميلاً.

قلت: نبيه عن القصر إلى منى وعرفة قد يكون لمن يقصد ذلك لحاجة ويرجع من يومه إلى مكة حتى يوافق ذلك ما تقدم من الروايات عنه. ويؤيد ذلك أن ابن عباس لا يخفى عليه أن أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر في الحج إذا خرجوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى، وابن عباس من أعلم الناس بالسنة، فلا يخفى عليه مثل ذلك، وأصحابه المكيون كانوا يقصرون في الحج [٢٤/١٢٥] إلى عرفة ومزدلفة. كطاووس وغيره. وابن عينة نفسه الذي روى هذا الأثر عن ابن عباس، كان يقصر إلى عرفة في الحج. وكان أصحاب ابن عباس كطاووس يقول أحدهم: أترى الناس - يعني أهل مكة - صلوا في

قصر النبي ﷺ بمكة أنه كان خائفًا، لأنه لما فتح مكة [فتحها] ^(١) والكفار كثيرون، وكان قد بلغه أن هوازن جمعت له، وعثمان يجوز القصر لمن كان بحضرة عدو، وهذا كما يحكى عن عثمان أنه يعني النبي ﷺ إنما أمرهم بالتمتع؛ لأنهم كانوا خائفين. وخالفه علي، وعمران بن حصين، وابن عمر، وابن عباس، وغيرهم من الصحابة. وقولهم هو الراجح. فإن النبي ﷺ في حجة الوداع كان آمنًا لا يخاف إلا الله، وقد أمر أصحابه بفسخ الحج [٢٣/١٢٣] إلى العمرة، والقصر. وقصر العدد إنما هو معلق بالسفر ولكن إذا اجتمع الخوف والسفر، أبيح قصر العدد وقصر الركعات. وقد قال النبي ﷺ - هو وعمر بعده لما صليا بمكة: - يا أهل مكة أتموا صلاتكم، فإننا قوم سفر ^(٢)، بين أن الواجب لصلاتهم ركعتين مجرد كونهم سفرًا، فلهذا الحكم تعلق بالسفر ولم يعلقه بالخوف.

فعلم أن قصر العدد لا يشترط فيه خوف بحال. وكلام الصحابة أو أكثرهم في هذا الباب يدل على أنهم لم يجعلوا السفر قطع مسافة محدودة، أو زمان محدود يشترك فيه جميع الناس، بل كانوا يقيسون بحسب حال السائل، فمن رأوه مسافرًا، أثبتوا له حكم السفر، وإلا فلا.

ولهذا اختلف كلامهم في مقدار الزمان والمكان. فروى وكيع، عن الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: إذا سافرت يومًا إلى العشاء، فإن زدت فأقصر. ورواه الحجاج بن منهال: ثنا أبو عوانة، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن ابن عباس. قال: لا يقصر المسافر في مسيرة يوم إلى

(١) أثبتناها من بعض النسخ الأخرى.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٢٢٩) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه بلفظ: يا أهل البلد صلوا أربعمائة يومًا فإننا قوم سفر وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٣٩٥).

والذين حدوها ثمانية وأربعين ميلاً، عمدتهم قول ابن عباس وابن عمر، وأكثر الروايات عنهم تخالف ذلك. فلو لم يكن إلا قولهما، لم يميز أن يؤخذ ببعض أقوالهما دون بعض، بل إما أن يجمع بينهما، وإما أن يطلب دليل آخر. فكيف والآثار عن الصحابة أنواع آخر؟! ولها كان المحددون بستة عشر فرسخاً من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، إنما لهم طريقتان: بعضهم يقول: لم أجد أحداً قال بأقل من القصر فيما دون هذا - فيكون هذا إجماعاً. وهذه طريقة الشافعي. وهذا - أيضاً - منقول عن الليث بن سعد. فهذان الإمامان يينا عندهما أنها لم يعلمها من قال بأقل من ذلك، وغيرهما قد علم من قال بأقل من ذلك.

والطريق الثانية: أن يقولوا هذا قول ابن عمر وابن عباس ولا تخالف لهما من الصحابة فصار إجماعاً. وهذا باطل؛ فإنه نقل عنها [٢٤ / ١٢٧] هذا وغيره، وقد ثبت عن غيرهما من الصحابة ما يخالف ذلك.

وتم طريقة ثالثة سلكها بعض أصحاب الشافعي وأحمد وهي أن هذا التحديد مأثور عن النبي ﷺ كما رواه ابن خزيمة في «مختصر المختصر» عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان»^(١). وهذا ما يعلم أهل المعرفة بالحديث أنه كذب على النبي ﷺ، ولكن هو من كلام ابن عباس. أفترى رسول الله ﷺ إنما حد مسافة القصر لأهل مكة دون أهل المدينة التي هي دار السنة والهجرة والنصرة ودون سائر المسلمين؟ وكيف يقول هذا وقد تواتر عنه أن أهل مكة صلوا خلفه بعرفة ومزدلفة ومنى، ولم يجد النبي ﷺ قط السفر بمسافة، لا بريد ولا غير بريد ولا حداً بزمان.

الموسم خلاف صلاة رسول الله ﷺ؟ وهذه حجة قاطعة. فإنه من المعلوم أن أهل مكة لما حجوا معه كانوا خلقاً كثيراً، وقد خرجوا معه إلى منى يصلون خلفه، وإنما صلى بمعنى أيام منى قصراً، والناس كلهم يصلون خلفه - أهل مكة وسائر المسلمين - لم يأمر أحداً منهم أن يتم صلاته، ولم ينقل ذلك أحد لا بإسناد صحيح ولا ضعيف. ثم أبو بكر وعمر بعده كانا يصليان في الموسم بأهل مكة وغيرهم كذلك ولا يأمران أحداً بإتمام، مع أنه قد صح عن عمر بن الخطاب أنه لما صلى بمكة قال: يا أهل مكة، أتموا صلاتكم^(١). فإذا قوم سفر، وهذا مروي عن النبي ﷺ في أهل مكة عام الفتح لا في حجة الوداع. فإنه في حجة الوداع لم يكن يصلي في مكة، بل كان يصلي بمنزله، وقد رواه أبو داود وغيره، وفي إسناده مقال.

والمقصود: أن من تدبر صلاة النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة ومنى بأهل مكة وغيرهم، وأنه لم ينقل مسلم قط عنه أنه أمرهم بإتمام، علم قطعاً أنهم كانوا يقصرون خلفه، وهذا من العلم العام الذي لا يخفى على ابن عباس ولا غيره. ولها لم يعلم أحد من الصحابة أمر أهل مكة أن يتموا خلف الإمام إذا صلى ركعتين، فدل هذا على أن ابن عباس إنما أجاب به من سأله إذا سافر إلى منى أو عرفة سفرًا لا ينزل فيه بمعنى وعرفة، بل يرجع من يومه، فهذا لا يقصر عنده؛ لأنه قد بين أن من ذهب ورجع من يومه لا يقصر، وإنما يقصر من سافر يوماً، ولم يقل: مسيرة يوم، بل اعتبر أن يكون السفر يوماً، وقد استفاض عنه جواز القصر إلى عسفان. وقد ذكر ابن حزم أنها اثنتان وثلاثون ميلاً، وغيره يقول: أربعة برد ثمانية وأربعون ميلاً.

(٢) موضوع: أخرجه الفارطقي في سنة (١ / ٣٨٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قاله الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤٣٩).

(١) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٣٤٦) من حديث عمر بن الخطاب موقوفاً عليه.

والنصب قال: وكنت أسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر، قال عبد الرزاق: ذات النصب [٢٤/١٢٩] من المدينة على ثمانية عشر ميلاً، فهذا نافع يخبر عنه أنه قصر في ستة فراسخ، وأنه كان يسافر بريداً وهو أربعة فراسخ فلا يقصر. وكذلك روي عنه ما ذكره غندر: حدثنا شعبة، عن حبيب بن عبد الرحمن، عن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب، قال: خرجت مع عبدالله بن عمر بن الخطاب إلى ذات النصب، وهي من المدينة على ثمانية عشر ميلاً. فلما أتاها قصر الصلاة، وروى معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقصر الصلاة في مسيرة أربعة برد.

وما تقدم من الروايات يدل على أنه كان يقصر في هذا وفي ما هو أقل منه، وروى وكيع، عن سعيد بن عبيد الطائي، عن علي بن ربيعة الوالبي الأسدي، قال: سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة، قال: حاج أو معتمر أو غاز؟ فقلت: لا ولكن أحدنا يكون له الضيعة في السواد. فقال: تعرف السويداء؟ فقلت: سمعت بها ولم أرها. قال: فإنها ثلاث ولبلتان وليلة للمسرع: إذا خرجنا إليها قصرنا، قال ابن حزم: من المدينة إلى السويداء اثنان وسبعون ميلاً، أربعة وعشرون فرسخاً.

قلت: فهذا مع ما تقدم بين أن ابن عمر لم يذكر ذلك تحديداً، [٢٤/١٣٠] النبي ﷺ ويقول: «اللهم: رب هذه الدعوة التامة»^(١) إلى آخره - ثم يدعو بعد ذلك



وسئل - رحمه الله - عن امرأة لها ورد بالليل فصلية فتمعز عن القيام في بعض الأوقات. فقيل لها: إن صلاة القاعد على النصف من

ومالك قد نقل عنه أربعة برد، كقول الليث والشافعي وأحمد، وهو المشهور عنه. قال: فإن كانت أرض لا أميال فيها، فلا يقصرون في أقل من يوم وليلة للثقل. قال: وهذا أحب ما تقصر فيه الصلاة إلي. وقد ذكر عنه: لا قصر إلا في خمسة وأربعين ميلاً فصاعداً. وروي عنه: لا قصر إلا في اثنين وأربعين ميلاً فصاعداً وروي عنه: لا قصر إلا في أربعين ميلاً فصاعداً وروي عنه إسماعيل بن أبي أويس: [٢٤/١٢٨] لا قصر إلا في ستة وأربعين ميلاً قصداً. ذكر هذه الروايات القاضي إسماعيل بن إسحاق في كتابه «المبسوط» ورأى لأهل مكة خاصة أن يقصروا الصلاة في الحج خاصة إلى منى فما فوقها، وهي أربعة أميال. وروى عنه ابن القاسم أنه قال - فيمن خرج ثلاثة أميال كالرعاء وغيرهم فتأول فأفطر في رمضان - لا شيء عليه إلا القضاء فقط وروي عن الشافعي أنه لا قصر في أقل من ستة وأربعين ميلاً بالهاشمي.

والأثار عن ابن عمر أنواع: فروى محمد بن المنثري: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان الثوري، سمعت جبلة بن سحيم يقول: سمعت ابن عمر يقول: لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة. وروى ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع، حدثنا مسعر، عن محارب بن زياد^(٢)، سمعت ابن عمر يقول: إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر يعني الصلاة. محارب قاضي الكوفة من خيار التابعين، أحد الأئمة. ومسعر أحد الأئمة. وروى ابن أبي شيبة: حدثنا علي بن مسهر، عن أبي إسحاق الشيباني، عن محمد بن زيد بن خليفة، عن ابن عمر قال: تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال. قال ابن حزم: محمد بن زيد هو طائي ولاء محمد بن أبي طالب القضاء بالكوفة، مشهور من كبار التابعين. وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قصر إلى ذات

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٤، ٤٧١٩) من حديث جابر بن

عبدالله رضي الله عنه.

(٢) الصواب (ذئار) انظر «الصيانة» (ص ٢٦٥).

صلاة القائم فهل هو صحيح؟

فأجاب:

نعم صح عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم»^(١) لكن إذا كان عادته أنه يصلي قائماً وإنما قعد لعجزه فإن الله يعطيه أجر القائم لقوله ﷺ «إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»^(٢) فلو عجز عن الصلاة كلها لمرض كان الله يكتب له أجرها كله لأجل نيته وفعله بما قدر عليه فكيف إذا عجزت عن أفعالها؟!

[٢٤/١٣١] وروى حماد بن زيد: حدثنا أنس بن سيرين، قال: خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه - وهي على رأس خمسة فراسخ - فصلى بنا العصر في سفينة - وهي تجري بنا في دجلة قاعداً على بساط - ركعتين، ثم سلم. ثم صلى بنا ركعتين، ثم سلم. وهذا فيه أنه إنما خرج إلى أرضه المذكورة ولم يكن سفره إلى غيرها حتى يقال: كانت من طريقه قصر في خمسة فراسخ وهي بريد وربيع.

وفي «صحيح مسلم»: حدثنا ابن أبي شيبة وابن بشار، كلاهما عن غندر، عن شعبة، عن يحيى بن يزيد الهنائي: سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة؟ فقال: كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - شعبة شك - صلى ركعتين^(٣). ولم ير أنس أن يقطع من المسافة الطويلة هذا؛ لأن السائل سأله عن قصر الصلاة، وهو سؤال عما يقصر فيه،

(١) صحيح: أخرجه النسائي (١٦٥٩) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنها وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣٠٣٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٩٦) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦٩١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

ليس سؤالاً عن أول صلاة يقصرها. ثم إنه لم يقل أحد: إن أول صلاة لا يقصرها إلا في ثلاثة أميال أو أكثر من ذلك. فليس في هذا جواب - لو كان المراد ذلك - ولم يقل ذلك أحد، فدل على أن أنساً أراد أنه من سافر هذه المسافة قصر، ثم ما أخبر به عن النبي ﷺ فعمل من النبي ﷺ لم يبين هل كان ذلك الخروج هو السفر، أو كان ذلك هو الذي قطعه من السفر، فإن [٢٤/١٣٢] كان أراد به أن ذلك كان سفره فهو نص وإن كان ذلك الذي قطعه من السفر. فأنس بن مالك استدل بذلك على أنه يقصر إليه إذا كان هو السفر. يقول: إنه لا يقصر إلا في السفر، فلولا أن قطع هذه المسافة سفر لما قصر.

وهذا يوافق قول من يقول: لا يقصر حتى يقطع مسافة تكون سفرًا، لا يكفي مجرد قصده المسافة التي هي سفر، وهذا قول ابن حزم وداود وأصحابه، وابن حزم يحد مسافة القصر بميل، لكن داود وأصحابه يقولون: لا يقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو، وابن حزم يقول: إنه يقصر في كل سفر، وابن حزم عنده أنه لا يفطر إلا في هذه المسافة وأصحابه يقولون: إنه يفطر في كل سفر، بخلاف القصر، لأن القصر ليس عندهم فيه نص عام عن الشارع، وإنما فيه فعله أنه قصر في السفر، ولم يجداً أحداً قصر فيما دون ميل، ووجدوا الميل منقولاً عن ابن عمر.

وابن حزم يقول: السفر هو البروز عن محلة الإقامة، لكن قد علم أن النبي ﷺ خرج إلى البقيع لدفن الموتى وخرج إلى الفضاء للغائط والناس معه فلم يقصروا ولم يفطروا. فخرج هذا عن أن يكون سفرًا، ولم يجداً أقل من ميل يسمى سفرًا، فإن ابن عمر قال: لو خرجت ميلاً، لقصرت الصلاة. فلما ثبت أن هذه المسافة [٢٤/١٣٣] جعلها سفرًا ولم نجد أعلى منها يسمى سفرًا، جعلنا هذا هو الحد، قال:

أن يريد به ما يقطعه من المسافة التي يقصدها فيكون قصده: أي لا أؤخر القصر إلى أن أقطع مسافة طويلة. وهذا قول جماهير العلماء، إلا من يقول: إذا سافر نهارًا لم يقصر إلى الليل.

وقد احتج العلماء على هؤلاء بأن النبي ﷺ صل الظهر بالمدينة أريماً والعصر بذى الحليفة ركعتين. وقد يحمل حديث أنس على هذا، لكن فعله يدل على المعنى الأول، أو يكون مراد ابن عمر: من سافر قصر، ولو كان قصده هذه المسافة إذا كان في صحراء بحيث يكون مسافرًا لا يكون متنقلًا بين المساكن، فإن هذا ليس بمسافر باتفاق الناس، وإذا قدر أن هذا مسافر، فلو قدر أنه مسافر أقل من الميل بعشرة أذرع فهو - أيضًا - مسافر. فالتحديد بالمسافة [٢٤/١٣٥] لا أصل له في شرع ولا لغة، ولا عرف ولا عقل، ولا يعرف عموم الناس مساحة الأرض فلا يعمل ما يحتاج إليه عموم المسلمين معلقًا بشيء لا يعرفونه، ولم يسمح أحد الأرض على عهد النبي ﷺ، ولا قدر النبي ﷺ الأرض لا بأميال ولا فراسخ، والرجل قد يخرج من القرية إلى صحراء لحطب يأتي به فيغيب اليومين والثلاثة فيكون مسافرًا، وإن كانت المسافة أقل من ميل، بخلاف من يذهب ويرجع من يومه، فإنه لا يكون في ذلك مسافرًا. فإن الأول يأخذ الزاد والمزاد بخلاف الثاني. فالمسافة القرية في المدة الطويلة تكون سفرًا، والمسافة البعيدة في المدة القليلة لا تكون سفرًا.

فالسفر يكون بالعمل الذي سمي سفرًا لأجله. والعمل لا يكون إلا في زمان. فإذا طال العمل وزمانه فاحتاج إلى ما يحتاج إليه المسافر من الزاد والمزاد، سمي مسافرًا، وإن لم تكن المسافة بعيدة، وإذا قصر العمل والزمان بحيث لا يحتاج إلى زاد ومزاد، لم يسم سفرًا، وإن بعدت المسافة. فالأصل هو العمل الذي

وما دون الميل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر فلا يقصر فيه ولا يفطر. وإذا بلغ الميل - فحيث - صار له سفر يقصر فيه الصلاة ويفطر فيه، فمن - حيث - يقصر ويفطر، وكذلك إذا رجع، فكان على أقل من ميل فإنه يتم ليس في سفر يقصر فيه.

قلت: جعل هؤلاء السفر محدودًا في اللغة. قالوا: وأقل ما سمعنا أنه يسمى سفرًا هو الميل وأولئك جعلوه محدودًا بالشرع، وكلا القولين ضعيف. أما الشارع فلم يحده. وكذلك أهل اللغة لم ينقل أحد عنهم أنهم قالوا: الفرق بين ما يسمى سفرًا وما لا يسمى سفرًا هو مسافة محدودة، بل نفس تحديد السفر بالمسافة باطل في الشرع واللغة، ثم لو كان محدودًا بمسافة ميل، فإن أريد أن الميل يكون من حدود القرية المختصة به، فقد كان النبي ﷺ يخرج أكثر من ميل من محله في الحجاز ولا يقصر ولا يفطر، وإن أراد من المكان المجتمع الذي يشمل اسم مدينة ميلًا، قيل له: فلا حجة لك في خروجه إلى المقابر والغائط؛ لأن تلك لم تكن خارجًا عن آخر حد المدينة. ففي الجملة كان يخرج إلى العوالي وإلى أحد كما كان يخرج إلى المقابر والغائط وفي ذلك ما هو أبعد من ميل، وكان النبي ﷺ وأصحابه يخرجون من المدينة إلى أكثر من ميل، ويأتون إليها أبعد من ميل ولا يقصرون، [٢٤/١٣٤] كخروجهم إلى قباء والموالي وأحد، ودخولهم للجمعة وغيرها من هذه الأماكن.

وكان كثير من مساكن المدينة عن مسجده أبعد من ميل، فإن حرم المدينة يريد في بريد، حتى كان الرجلان من أصحابه لبعده المكان يتناوبان الدخول يدخل هذا يومًا وهذا يومًا، كما كان عمر بن الخطاب وصاحبه الأنصاري يدخل هذا يومًا وهذا يومًا، وقول ابن عمر: لو خرجت ميلًا قصرت الصلاة، هو كقوله: إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر، وهذا إما

وفتحها ذلت الأعداء وأسلمت العرب، وسرى السرايا إلى النواحي ينتظر قدومهم. ومثل هذه الأمور مما يعلم أنها لا تنقضي في أربعة أيام، فعلم أنه أقام لأمر يعلم أنها لا تنقضي في أربعة، وكذلك في تبوك. وأيضاً، فمن جعل للمقام حداً من الأيام: إما ثلاثة، وإما أربعة، وإما عشرة، وإما اثني عشر، وإما خمسة عشر، فإنه قال قولاً لا دليل عليه من جهة الشرع، وهي تقديرات متقابلة. فقد تضمنت هذه الأقوال تقسيم الناس إلى ثلاثة أقسام: إلى مسافر، وإلى مقيم مستوطن، وهو الذي ينوي المقام في المكان، وهذا هو الذي تتعقد به الجمعة وتجب عليه وهذا يجب عليه إتمام الصلاة بلا نزاع، فإن المقيم المقابل للمسافر. والثالث مقيم غير مستوطن أوجبوا عليه إتمام الصلاة والصيام وأوجبوا عليه الجمعة، وقالوا: لا تتعقد به الجمعة، وقالوا: إنها تتعقد الجمعة بمستوطن.

وهذا التقسيم - وهو تقسيم المقيم إلى مستوطن وغير مستوطن - تقسيم لا دليل عليه من جهة الشرع، ولا دليل على أنها تجب على من لا تتعقد به، بل من وجبت عليه انعقدت به، وهذا إنما قالوه لما أثبتوا مقيماً يجب عليه الإتمام والصيام وجدوه غير مستوطن، فلم يمكن [٢٤/١٣٨] أن يقولوا: تتعقد به الجمعة. فإن الجمعة إنما تتعقد بالمستوطن، لكن إيجاب الجمعة على هذا، وإيجاب الصيام والإتمام على هذا، هو الذي يقال: إنه لا دليل عليه، بل هو مخالف للشرع، فإن هذه حال النبي ﷺ بمكة في غزوة الفتح، وفي حجة الوداع، وحاله بتبوك، بل وهذه حال جميع الحجيج الذين يقدمون مكة ليقضوا مناسكهم ثم يرجعون. وقد يقدم الرجل بمكة رابع ذي الحجة، وقد يقدم قبل ذلك يوم أو أيام، وقد يقدم بعد ذلك، وهم كلهم مسافرون لا تجب عليهم جمعة ولا إتمام. والنبي

يسمى سفيراً، ولا يكون العمل إلا في زمان، فيعتبر العمل الذي هو سفر. ولا يكون ذلك إلا في مكان يسفر عن الأماكن، وهذا مما يعرفه الناس بعاداتهم، ليس له حد في الشرع ولا اللغة، بل ما سموه سفيراً فهو سفر.



[٢٤/١٣٦] فصل

وأما الإقامة: فهي خلاف السفر، فالناس رجلان: مقيم، ومسافر. ولهذا كانت أحكام الناس في الكتاب والسنة أحد هذين الحكيمين: إما حكم مقيم، وإما حكم مسافر. وقد قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْعِيكُمْ يَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠]. فجعل للناس يوم ظعن - ويوم إقامة. والله تعالى: أوجب الصوم فقال: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]. فمن ليس مريضاً ولا على سفر فهو الصحيح المقيم، ولذلك قال النبي ﷺ: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة»^(١). فمن لم يوضع عنه الصوم وشطر الصلاة فهو المقيم.

وقد أقام النبي ﷺ في حجته بمكة أربعة أيام، ثم ستة أيام بمنى ومزدلفة وعرفة يقصر الصلاة هو وأصحابه، فدل على أنهم كانوا مسافرين، وأقام في غزوة الفتح تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة. وأقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة. ومعلوم - بالعادة - أن ما كان يفعل بمكة وتبوك، لم يكن ينقضي في ثلاثة أيام ولا أربعة أيام حتى يقال: [٢٤/١٣٧] إنه كان يقول: اليوم أسافر، غداً أسافر. بل فتح مكة وأهلها وما حولها كفار محاربون له، وهي أعظم مدينة فتحها،

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٧١٥) من حديث أنس بن مالك الكوفي القشيري رضي الله عنه، وحث الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٣١).

سفرًا، كانت إقامته إلى الموسم سفرًا فتقصر فيه الصلاة.

وأيضًا، فالنبي ﷺ وأصحابه قدموا صبح رابعة من ذي الحجة فلو أقاموا بمكة بعد قضاء النسك ثلاثًا، كان لهم ذلك، ولو أقاموا أكثر من ثلاث، لم يجز لهم ذلك، وجاز لغيرهم أن يقيم أكثر من ذلك، وقد أقام المهاجرون مع النبي ﷺ عام الفتح قريبًا من عشرين يومًا بمكة ولم يكونوا بذلك مقيمين إقامة خرجوا بها عن السفر، ولا كانوا ممنوعين؛ لأنهم كانوا مقيمين لأجل تمام [٢٤/١٤٠] الجهاد، وخرجوا منها إلى غزوة حنين؛ وهذا بخلاف من لا يقدم إلا للنسك فإنه لا يحتاج إلى أكثر من ثلاث. فعلم أن هذا التحديد لا يتعلق بالقصر ولا بتحديد السفر.

والذين حددوا ذلك بأربعة: منهم من احتج بإقامة المهاجر وجعل يوم الدخول والخروج غير محسوب. ومنهم من بنى ذلك على أن الأصل في كل من قدم المصّر أن يكون مقيمًا يتم الصلاة، لكن ثبتت الأربعة بإقامة النبي ﷺ في حجته، فإنه أقامها وقصر. وقالوا في غزوة الفتح وتبوك إنه لم يكن عزم على إقامة مدة؛ لأنه كان يريد عام الفتح غزو حنين، وهذا الدليل مبني على أنه من قدم المصّر فقد خرج عن حد السفر، وهو ممنوع، بل هو مخالف للنص والإجماع والعرف. فإن التاجر الذي يقدم ليشتري سلعة أو يبيعها ويذهب، هو مسافر عند الناس. وقد يشتري السلعة ويبعها في عدة أيام، ولا يجد الناس في ذلك حذًا.

والذين قالوا: يقصر إلى خمسة عشر قالوا: هذا غاية ما قيل، وما زاد على ذلك فهو مقيم بالإجماع، وليس الأمر كما قالوه، وأحد أمر بالإتمام فيما زاد على الأربعة احتياطًا، واختلفت الرواية عنه إذا نوى إقامة إحدى وعشرين هل يتم أو يقصر؟ لتردد الاجتهاد في صلاة النبي ﷺ يوم الرابع، فإن كان صلى الفجر

ﷺ قدم صبح رابعة من ذي الحجة وكان يصلي ركعتين، لكن من أين لهم أنه لو قدم صبح ثالثة وثانية كان يتم ويأمر أصحابه بالإتمام؟! ليس في قوله وعمله ما يدل على ذلك.

ولو كان هذا حذًا فاصلًا بين المقيم والمسافر؛ لينه للمسلمين كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِّمُحَمَّدٍ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّىٰ يَسْتَوُوا لَكُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]. والتمييز بين المقيم والمسافر بنية أيام معدودة يقيمها ليس هو أمرًا معلومًا لا بشرع ولا لغة ولا عرف. وقد رخص النبي ﷺ للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثه، والقصر في هذا جائز عند الجماعة، وقد ساء إقامته، ورخص للمهاجر أن يقيمها، فلو أراد المهاجر أن يقيم أكثر من ذلك بعد قضاء النسك، لم يكن [٢٤/١٣٩] له ذلك، وليس في هذا ما يدل على أن هذه المدة فرق بين المسافر والمقيم بل المهاجر ممنوع أن يقيم بمكة أكثر من ثلاث بعد قضاء المناسك.

فعلم أن الثلاث مقدار يرخص فيه فيما كان محظور الجنس. قال ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج»^(١). وقال: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث»^(٢) وجعل ما تحرم المرأة بعده من الطلاق ثلاثًا، فإذا طلقها ثلاث مرات، حرمت عليه حتى تنكح زوجًا غيره؛ لأن الطلاق في الأصل مكروه، فأبيح منه للحاجة ما تدعو إليه الحاجة وحرمت عليه بعد ذلك إلى الغاية المذكورة، ثم المهاجر لو قدم مكة قبل الموسم بشهر، أقام إلى الموسم، فإن كان لم يبع له إلا فيما يكون

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٨٠، ١٢٨١٦، ١٢٨٣٦)، ومسلم (١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٩٠، ١٤٩١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

الأثر: حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا هشام، حدثنا ابن شهاب، عن سالم، قال: كان ابن عمر إذا أقام بمكة، قصر الصلاة إلا أن يصلي مع الإمام، وإن أقام شهرين، إلا أن يجمع الإقامة.

وابن عمر كان يقدم قبل الموسم بمدة طويلة، حتى إنه كان أحياناً يحرم بالحج من هلال ذي الحجة، وهو كان من المهاجرين. فما كان يحل له المقام بعد قضاء نسكه أكثر من ثلاث، ولهذا أوصى لما مات أن يدفن بسرف، لكونها من الحل، حتى لا يدفن في الأرض التي هاجر منها.

وقال الأثر: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد ابن زيد، عن أيوب، عن نافع قال: ما كان ابن عمر يصلي بمكة إلا ركعتين إلا أن يرفع المقام. ولهذا أقام مرة ثنتي عشرة يصلي ركعتين وهو يريد الخروج، وهذا يبين أنه كان يصلي قبل الموسم ركعتين، مع أنه نوى الإقامة إلى الموسم، وكان ابن عمر كثير الحج، وكان كثيراً ما يأتي مكة قبل الموسم بمدة طويلة.

قال الأثر: حدثنا ابن...^(١) [٢٤/١٤٣] وقال ابن الأنباري: إن ما يلقي الأرض من الذي يجر قبل أن يصوب جبهته ذقته، فلذلك قال: (للأذقان) ويمجوز أن يكون المعنى يجر للوجوه، فاكتمى بالذقن من الوجه. كما يكتفى ببعض من الكل. وبالنوع من الجنس، قلت: والذي يجر على الذقن لا يسجد على الذقن؛ فليس الذقن من أعضاء السجود، بل أعضاء السجود سبعة. كما قال النبي ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء: الجبهة - وأشار بيده إلى الأنف - واليدين، والركبتين، والقدمين»^(٢) ولوسجد على ذقنه ارتفعت جبهته، والجمع بينهما متعذر، أو متعسر؛ لأن

بميتة وهو [٢٤/١٤١] ذو طوى، فإنما صلى بمكة عشرين صلاة، وإن كان صلى الصبح بمكة فقد صلى بها إحدى وعشرين صلاة. والصحيح: أنه إنما صلى الصبح يومئذ بذى طوى ودخل مكة ضحى، كذلك جاء مصرحاً به في أحاديث. قال أحد في رواية الأثر: إذا عزم على أن يقيم أكثر من ذلك أتم، واحتج بأن النبي ﷺ قدم لصبح رابعة، قال: فأقام اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الفجر بالأبطح يوم الثامن، وكان يقصر الصلاة في هذه الأيام. وقد أجمع على إقامتها، فإذا أجمع أن يقيم كما أقام النبي ﷺ، قصر، فإذا أجمع على أكثر من ذلك، أتم. قال الأثر: قلت له: فلم لم يقصر على ما زاد من ذلك؟ قال: لأنهم اختلفوا فيأخذ بالأحوط فيتم. قال: قيل لأبي عبد الله: يقول أخرج اليوم أخرج غداً، أيقصر؟ فقال: هذا شيء آخر، هذا لم يعزم.

فأحد لم يذكر دليلاً على وجوب الإقامة، إنما أخذ بالاحتياط، وهذا لا يقتضي الوجوب.

وأيضاً، فإنه معارض بقول من يوجب القصر ويجعله عزيمة في الزيادة. وقد روى الأثر: حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا مسعر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الرحمن بن المسور، قال: أقمت مع سعد بعمان - أو بعمان - شهرين فكان يصلي ركعتين ونصلي أربعاً، فذكرنا ذلك له فقال: [٢٤/١٤٢] نحن أعلم، قال الأثر: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع أن ابن عمر أقام بأذريجان ستة أشهر يصلي ركعتين، وقد حال الثلج بينه وبين الدخول. قال بعضهم: والثلج الذي يتقى في هذه المدة يعلم أنه لا يذوب في أربعة أيام، فقد أجمع إقامة أكثر من أربع.

قال الأثر: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام، حدثنا يحيى، عن حفص بن عبيد الله: أن أنس ابن مالك أقام بالشام ستين يقصر الصلاة. قال

(١) ياض بالأصل.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٢)، ومسلم (٤٩٠) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

الأنف بينهما، وهو ناتئ يمنع إصاقتها معاً بالأرض في حال واحدة، فالساجد يجر على ذقنه، ويسجد على جبهته، فهذا خرورج السجود.

ثم قال: ﴿وَيُخْرِجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُوتَ﴾ [الإسراء: ١٠٩] فهذا خرورج البكاء، قد يكون معه سجود، وقد لا يكون.

فالأول: كقوله: ﴿إِذَا تَنَزَّلْتَ عَلَى الرَّحْمَنِ خُضُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨] فهذا خرورج سجود وبكاء.

والثاني: كقوله: ﴿وَيُخْرِجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُوتَ﴾ [الإسراء: ١٠٩] فقد يبكى الباكي من خشية الله مع خضوعه بخروجه، وإن لم يصل إلى حد السجود [٢٤/١٤٤] رخصة، لا حتم من الله أن يقصر، ودل على أن [له أن] يقصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر أن عائشة قالت: «كل ذلك فعل رسول الله أتم في السفر وقصر».

قلت: وهذا الحديث رواه الدارقطني وغيره من حديث أبي عاصم: حدثنا عمر بن سعيد، عن عطاء ابن أبي رباح، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر وتصوم^(١). قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح. قال البيهقي: ولهذا شاهد من حديث دلم بن صالح، والمغيرة بن زياد، وطلحة بن عمر، وكلهم ضعيف. وروى حديث دلم بن صالح من حديث عبيد الله بن موسى: حدثنا دلم بن صالح الكندي، عن عطاء عن عائشة، قالت: كنا نصلّي مع النبي ﷺ إذا خرجنا إلى مكة أربعاً حتى نرجع^(٢).

وروى حديث المغيرة - وهو أشهرها - عن عطاء،

عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر، ويتم^(٣). وروى حديث طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن عائشة قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ قد أتم وقصر، وصام في السفر وأفطر^(٤). قال البيهقي: وقد قال عمر بن ذر - كوفي، ثقة - أنا عطاء بن أبي رباح: أن عائشة كانت تصلي في السفر المكتوبة أربعاً. وروى ذلك بإسناده، ثم قال: وهو كالموافق لرواية دلم بن صالح، وإن كان [٢٤/١٤٥] في رواية دلم زيادة سند.

قلت: أما ما رواه الثقة عن عطاء عن عائشة من أنها كانت تصلي أربعاً، فهذا ثابت عن عائشة معروف عنها من رواية عروة وغيره عن عائشة، وإذا كان إنما أسنده هؤلاء الضعفاء، والثقة وقوه على عائشة، دل ذلك على ضعف المسند، ولم يكن ذلك شاهداً للمسند. قال ابن حزم في هذا الحديث: انفرد به المغيرة بن زياد ولم يروه غيره، وقد قال فيه أحمد بن حنبل: ضعيف، كل حديث أسنده منكر.

قلت: فقد روي من غير طريقه لكنه ضعيف - أيضاً. وقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه سئل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر. وهو كما قال الإمام أحمد، وإن كان طائفة من أصحابه قد احتجوا به موافقة لمن احتج به كالشافعي، ولا ريب أن هذا حديث مكذوب على النبي ﷺ، مع أن من الناس من يقول: لفظه: «كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر وتصوم» بمعنى أنها هي التي كانت تتم وتصوم. وهذا أشبه بما وري عنها من غير هذا الوجه

(٣) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني (٢/ ١٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٢/ ١٨٩) (٤٣) من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الدارقطني: طلحة ضعيف.

(١) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني (٢/ ١٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال: وهذا إسناد صحيح.

(٢) ضعيف: أخرجه البيهقي (٣/ ١٤١) (٥٢٠٧) من حديث طلحة رضي الله عنه وفيه ضعف لضعف دلم بن صالح الكندي.

الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين؛ ولهذا رجع هذه الطريق، وكذلك أهل [٢٤/١٤٧] السنن المشهورة لم يروه أحد منهم إلا النسائي، ولفظه عن عائشة: أنها أعتمرت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، حتى إذا قدمت قالت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي قصرت، وأتممت، وأفطرت، وصمت. فقال: «أحسنت يا عائشة»، وما عاب علي. وهذا بخلاف من قد يقصد نص وقول شخص معين فتطلق له من الأدلة ما لو خلا عن ذلك القصد لم يتكلفه والحكم بطلانها.

والصواب ما قاله أبو بكر، وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل، وعبد الرحمن إنما دخل على عائشة وهو صبي ولم يضبط ما قالت. وقال فيه أبو محمد بن حزم: هذا الحديث تفرد به العلاء بن زهير الأزدي لم يروه غيره، وهو مجهول. وهذا الحديث خطأ قطعاً؛ فإنه قال فيه: إنها خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان. ومعلوم باتفاق أهل العلم أن رسول الله ﷺ لم يعتمر في رمضان قط، ولا خرج من المدينة في عمرة في رمضان، بل ولا خرج إلى مكة في رمضان قط إلا عام الفتح، فإنه كان - حيث - مسافراً في رمضان، وفتح مكة في شهر رمضان سنة ثمان باتفاق أهل العلم. وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر، فلم يكن يصلي بهم إلا ركعتين، ولا نقل أحد من أصحابه عنه أنه صلى في السفر أربعاً، والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه - إن شاء الله تعالى.

[٢٤/١٤٨] وعام فتح مكة لم يعتمر، بل ثبت بالنقول المستفيضة التي اتفق عليها أهل العلم به أنه إنما اعتمر بعد الهجرة أربع عمر. منها ثلاث في ذي القعدة، والرابعة مع حجته عمرة الحديبية لما صده المشركون فحل بالحديبية بالإحصار ولم يدخل مكة،

مع أنه كذب عليها - أيضاً. قال البيهقي: وله شاهد قوي بإسناد صحيح، وروي من طريق الدارقطني من طريق محمد بن يوسف: حدثنا العلاء بن زهير، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة قالت: خرجت مع رسول الله ﷺ في [٢٤/١٤٦] عمرة في رمضان فأفطر رسول الله ﷺ وصمت، وقصر وأتممت. فقلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي، أفطرت وصمت وقصرت وأتممت؟ قال: «أحسنت يا عائشة»^(١).

ورواه البيهقي من طريق آخر عن القاسم بن الحكم: ثنا العلاء بن زهير، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن عائشة - لم يذكر أباه. قال الدارقطني: الأول متصل وهو إسناد حسن، وعبد الرحمن قد أدرك عائشة فدخل عليها وهو مراهق. ورواه البيهقي من وجه ثالث، من حديث أبي بكر النيسابوري: ثنا عباس الدوري، ثنا أبو نعيم، حدثنا العلاء بن زهير، ثنا عبد الرحمن بن الأسود، عن عائشة: أنها أعتمرت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، حتى إذا قدمت قالت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، قَصَرْتُ وأتممت، وأفطرت وصمت. فقال: «أحسنت يا عائشة»^(٢)، وما عاب علي. قال أبو بكر النيسابوري: هكذا قال أبو نعيم، عن عبد الرحمن، عن عائشة. ومن قال عن أبيه في هذا الحديث فقد أخطأ.

قلت: أبو بكر النيسابوري إمام في الفقه والحديث، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ، وهو أقرب إلى طريقة أهل

(١) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني (٢ / ١٨٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) منكر: أخرجه النسائي (١٤٥٦) من حديث عائشة رضي الله عنها، وضعفه الشيخ الألباني في «الإرواء الفليل» (٣ / ٨).

الصحيح عن عائشة لما قيل لها: إن ابن عمر قال: إن رسول الله ﷺ اعتمر في رجب، فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن! ما اعتمر رسول الله ﷺ إلا وهو معه، وما اعتمر في رجب قط^(٤). وفي رواية عن عائشة قالت: لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا في ذي القعدة^(٥)، وكذلك عن ابن عباس^(٦) رواهما ابن ماجه. وقد روى أبو داود عنها قالت: اعتمر رسول الله ﷺ عمرتين: عمرة في ذي القعدة، وعمرة في شوال^(٧). وهذا إن كان ثابتاً عنها، فلعله ابتداء سفره كان في شوال، ولم يقل قط: إنه اعتمر في رمضان، فعلم أن ذلك خطأ محض.

وإذا ثبت بالأحاديث الصحيحة أنه لم يعتمر إلا في ذي القعدة، وثبت أيضاً أنه لم يسافر من المدينة إلى مكة ودخلها إلا ثلاث [٢٤/١٥٠] مرات: عمرة القضية، ثم غزوة الفتح، ثم حجة الوداع، وهذا مما لا يتنازع فيه أهل العلم بالحديث والسيرة وأحوال رسول الله ﷺ، ولم يسافر في رمضان إلى مكة إلا غزوة الفتح - كان كل من هذين دليلاً قاطعاً على أن هذا الحديث الذي فيه أنها اعتمرت معه في رمضان، وقالت: أتممت وصمت، فقال: «أحسنت»، خطأ محض. فعلم قطعاً أنه باطل لا يجوز لمن علم حاله أن يرويه عن النبي ﷺ لقوله: «من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»^(٨). ولكن من حدث من العلماء الذين لا يستحلون هذا فلم يعلموا أنه كذب،

وكانت في ذي القعدة. ثم اعتمر في العام القابل عمرة القضية، وكانت في ذي القعدة - أيضاً، ثم لما قسم غنائم حنين بالجرعانة اعتمر من الجرعانة، وكانت عمرته في ذي القعدة - أيضاً، والرابعة مع حجته، ولم يعتمر بعد حجه لا هو ولا أحد ممن حج معه إلا عائشة لما كانت قد حاضت وأمرها أن تهل بالحج، ثم أعرها مع أخيها عبد الرحمن من التمتع.

ولهذا قيل - لما بني هناك من المساجد مساجد عائشة - فإنه لم يعتمر أحد من الصحابة على عهد النبي ﷺ، لا قبل الفتح ولا بعده عمرة من مكة إلا عائشة. فهذا كله مما تواترت به الأحاديث الصحيحة: مثل ما في الصحيحين عن أنس: أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجه: عمرة من الحديبية في ذي القعدة، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة، وعمرة من الجرعانة في ذي القعدة حيث قسم غنائم حنين، وعمرة مع حجته^(٩). وهذا لفظ مسلم. ولفظ البخاري: اعتمر أربعاً: عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صده المشركون، وعمرة في العام المقبل في [٢٤/١٤٩] ذي القعدة حيث صالحهم، وعمرة حنين من الجرعانة حيث قسم غنائم حنين، وعمرة مع حجته^(٧).

وفي «الصحيحين» عن البراء بن عازب قال: اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج مرتين^(١٠). وهذا لفظ البخاري. وأراد بذلك: العمرة التي أتمها، وهي عمرة القضية والجرعانة. وأما الحديبية فلم يمكن إتمامها، بل كان محصراً لما صده المشركون. وفيها أنزل الله آية الإحصار باتفاق أهل العلم، وقد ثبت في

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٨٠)، ومسلم (١٢٥٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٧٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٨١) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، ولم أقف عليه عند مسلم.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٨٥)، ومسلم (١٢٥٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٩٩٧) من حديث عائشة رضي الله عنها، وانظر «صحيح ابن ماجه» (٢٤٢٨).

(٦) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٩٩٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وانظر «صحيح ابن ماجه» (٢٤٢٧).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٩١) من حديث عائشة رضي الله عنها، وانظر «صحيح أبي داود» (٤٢٢).

(٨) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٦٢) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وانظر «صحيح الترمذي» (٩٥).

[لم يأتهم] (٥).

المسلمين وسائر أزواجه ولا تحبزه بذلك حتي تصل إلي مكة؟ هل يظن مثل هذا بعائشة أم المؤمنين؟ وما بالها فعلت هذا في هذه السفرة دون سائر أسفارها معه؟ وكيف تطيب نفسها بخلافه من غير استئذانه؟ وقد ثبت عنها في «الصحيحين» بالأسانيد الثابتة باتفاق أهل العلم أنها قالت: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين، ثم أتمها في الحضر وأقرت صلاة السفر على الفريضة (٣). [٢٤/١٥٢] وهذا من رواية الزهري، عن عروة، عن عائشة، ورواية أصحابه الثقات. ومن رواية صالح بن كيسان، عن عروة، عن عائشة: يرويه مثل ربيعة، ومن رواية الشعبي عن عائشة. وهذا مما اتفق أهل العلم بالحديث على أنه صحيح ثابت عن عائشة: فكيف تقدم مع رسول الله ﷺ على أن تصلي في السفر قبل أن تستأذنه، وهي تراه والمسلمين معه لا يصلون إلا ركعتين؟!

وأيضاً، فهي لما أتمت الصلاة بعد موت النبي ﷺ لم تحتج بأنها فعلت ذلك على عهد النبي ﷺ، ولا ذكر ذلك أخبر الناس بها عروة ابن أختها، بل اعتذرت بعذر من جهة الاجتهاد، كما رواه النيسابوري والبيهقي وغيرهما بالأسانيد الثابتة عن وهب بن جرير: ثنا شعبة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أنها كانت تصلي في السفر أربعاً، فقلت لها: لو صليت ركعتين، فقالت: يا ابن أختي، إنه لا يشق علي.

وأيضاً، فالحديث الثابت عن صالح بن كيسان: أن عروة بن الزبير حدثه عن عائشة: أن الصلاة حين فرضت كانت ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر على ركعتين، وأتمت في الحضر أربعاً (٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (١٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (١٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فإن قيل فيكون قوله: في رمضان خطأ، وسائر الحديث يمكن صدقه. قيل: بل جميع طرقه تدل على أن ذلك كان في رمضان؛ لأنه قالت: قلت: أفطرت وصمت، وقصرت وأتممت، فقال: «أحسنت يا عائشة» (١). وهذا إنما يقال في الصوم الواجب. وأما السفر في غير رمضان، فلا يذكر فيه مثل هذا لأنه معلوم أن الفطر فيه جائز.

وأيضاً، فقد روى البيهقي وغيره بالإسناد الثابت عن الشعبي عن عائشة أنها قالت: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين إلا المغرب ففرضت ثلاثاً، فكان رسول الله ﷺ إذا سافر صلى الصلاة [٢٤/١٥١] الأولى، وإذا أقام زاد مع كل ركعتين [ركعتين] (٢) إلا المغرب؛ لأنها وتر النهار، والصبح لأنها تطول فيها القراءة. فقد أخبرت عائشة أنه كان إذا سافر صلى الصلاة الأولى: ركعتين، ركعتين. فلو كان تارة يصلي أربعاً، لأخبرت بذلك. وهذا يناقض تلك الرواية المكذوبة على عائشة.

وأيضاً، فعائشة كانت حديثة السن على عهد النبي ﷺ. فإن النبي ﷺ مات وعمرها أقل من عشرين سنة، فإنه لما بنى بها بالمدينة كان لها تسع سنين، وإنما أقام بالمدينة عشراً، فإذا كان قد بنى بها في أول الهجرة كان عمرها قريباً من عشرين، ولو قدر أنه بنى بها بعد ذلك لكان عمرها - حيث ذكره - أقل.

وأيضاً، فلو كانت كبيرة فهي إنما تتعلم الإسلام وشرائعه من النبي ﷺ، فكيف يتصور أن تصوم وتصلي معه في السفر خلاف ما يفعله هو وسائر

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من الجامع - رحمه الله - وهي لا معنى لها، فإن مراد الشيخ أن من حدث بهذا الحديث الباطل من العلماء المدلول، فإنهم لم يعلموا أنه كذب فهو إخبار بحالهم معه، لا بحكمهم، كما يدل عليه السياق. والله أعلم.

انظر «الصيانة» ص ١٩٩.

(١) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني (٢/ ١٨٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) مثبتة من بعض النسخ الأخرى.

من اتفق العلماء على أنه متروك، والثابت عن أنس: إنها هو في الصوم. وما يبين ذلك أنهم في السفر مع النبي ﷺ لم يكونوا يصلون فرادى، بل كانوا يصلون بصلاته، بخلاف الصوم فإن الإنسان قد يصوم وقد يفطر فهذا الحديث من الكذب، وإن كان البيهقي روى هذا، فهذا مما أنكر عليه، ورآه أهل العلم لا يستوفي الآثار التي لمخالفته كما يستوفي الآثار التي له، وأنه محتج بآثار لو احتج بها مخالفوه، لأظهر ضعفها وقبح فيها. وإنما أوقعه في هذا - مع علمه ودينه - ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي ﷺ موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر. فمن سلك هذه السبل، دحضت حججه، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق، كما يفعل ذلك من يجمع الآثار ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات يبين فسادها لتوافق القول الذي ينصره، كما يفعله صاحب «شرح الآثار» أبو جعفر، مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي. لكن البيهقي ينقي الآثار ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي.

والحديث الذي فيه: أنه ﷺ كان يقصر ويتم [٢٤/١٥٥] ويفطر ويصوم^(٢)، قد قيل: إنه مصحف، وإنما لفظه: «كان يقصر ويتم». هي بالناء، «وفطر وتصوم» هي، ليكون معنى هذا الحديث معنى الحديث الآخر الذي إسناده أمثل منه. فإنه معروف عن عبد الرحمن بن الأسود، لكنه لم يحفظ عن عائشة. وأما نقل هذا الآخر عن عطاء، فغلط على عطاء قطعاً. وإنما الثابت عن عطاء أن عائشة كانت تصلي في السفر أربعاً. كما رواه غيره. ولو كان عند عائشة عن النبي ﷺ في ذلك سنة، لكانت تحتج بها.

قال صالح: فأخبر بها عمر بن عبد العزيز، فقال: إن عروة أخبرني أن عائشة تصلي أربع ركعات في السفر، قال: فوجدت عروة يوماً عنده، [٢٤/١٥٣] فقلت كيف أخبرتني عن عائشة؟ فحدثت بما حدثني به. فقال عمر: أليس حدثتني أنها كانت تصلي أربعاً في السفر؟ قال: بلى وفي الصحيحين عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر^(١). قال الزهري: قلت: فما شأن عائشة كانت تتم الصلاة؟ قال: إنها تأولت كما تأول عثمان. فهذا عروة يروي عنها أنها اعتذرت عن إتمامها بأنها قالت: لا يشق علي، وقال: إنها تأولت كما تأول عثمان، فدل ذلك على أن إتمامها كان بتأويل من اجتهداها. ولو كان النبي ﷺ قد حسن لها الإتمام أو كان هو قد أمم، لكانت قد فعلت ذلك اتباعاً لسنة رسول الله ﷺ، وكذلك عثمان، ولم يكن ذلك مما يتأول بالاجتهاد.

ثم إن هذا الحديث أقوى ما اعتمد عليه من الحديث من قال بالإتمام في السفر، وقد عرف أنه باطل، فكيف بما هو أبطل منه؟! وهو كون النبي ﷺ كان يتم في السفر ويقصر وهذا خلاف المعلوم بالتواتر من مته التي اتفق عليها أصحابه نقلاً عنه وتبليغاً إلى أمته. لم ينقل عنه قط أحد من أصحابه أنه صلى في السفر أربعاً، بل تواترت الأحاديث عنهم أنه كان يصلي في السفر ركعتين هو وأصحابه.

والحديث الذي يرويه زيد العمي عن أنس بن مالك قال: إنا معاشر [٢٤/١٥٤] أصحاب رسول الله ﷺ كنا نسافر: فمنما الصائم، ومنما المفطر، ومنما المتم، ومنما المقصر. فلم يعب الصائم على المفطر، ولا تم على المقصر. هو كذب بلا ريب، وزيد العمي

(٢) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني (٢ / ١٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال: وهذا إسناده صحيح.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

مخالفة بعض الوقت لبعض، فإن الناس لا يشعرون بمرور الأوقات كما يشعرون بها يشاهدونه من اختلاف العذر. فإن هذا أمر يرى بالعين لا يحتاج إلى تأمل واستدلال، بخلاف خروج وقت الظهر وخروج وقت المغرب فإنه يحتاج إلى تأمل.

ولهذا ذهب طائفة من العلماء إلى أن جمعه إنما كان في غير عرفة ومزدلفة بأن يقدم الثانية ويؤخر الأولى إلى آخر وقتها. وقد [٢٤/١٥٧] روي أنه كان يجمع كذلك. فهذا مما يقع فيه شبهة؛ بخلاف الصلاة أربعمائة لو فعل ذلك في السفر. فإن هذا لم يكن يقع فيه شبهة ولا نزاع، بل كان ينقله المسلمون، ومن جوز عليه أن يصلي في السفر أربعمائة - ولا ينقله أحد من الصحابة، ولا يعرف قط إلا من رواية واحد مضعف، عن آخر، عن عائشة، والروايات الثابتة عن عائشة لا توافقه بل تخالفه - فإنه لو روي له بإسناد من هذا الجنس: أن النبي ﷺ صلى الفجر مرة أربعمائة، لصدق ذلك. ومثل هذا ينبغي أن يصدق بكل الأخبار التي من هذا الجنس التي يتفرد فيها الواحد مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، ويعلم أنه لو كان حقاً، لكان ينقل ويستفيض. وهذا في الضعف مثل أن ينقل عنه أنه قال لأهل مكة بعرفة ومزدلفة ومنى: «أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر»^(١)، وينقل ذلك عن عمر، ولا ينقل إلا من طريق ضعيف، مع العلم بأن ذلك لو كان حقاً، لكان مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله.

وذلك مثل ما روى أبو داود الطيالسي: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، قال: سألت سائل عمران بن الحصين عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر؟ فقال: إن هذا الفتى يسألني عن صلاة

ولو كان ذلك معروفاً من فعله لم تكن عائشة أعلم بذلك من أصحابه الرجال الذين كانوا يصلون خلفه دائماً في السفر، فإن هذا ليس مما تكون عائشة أعلم به من غيرها من الرجال، كقيامه بالليل واغتساله من الإكسال، فضلاً عن أن تكون مختصة بعلمه، بل أمور السفر أصحابه أعلم بحاله فيها من عائشة؛ لأنها لم تكن تخرج معه في كل أسفاره؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عنها أنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأعين خرج سهمها خرج بها معه^(٢). فإنما كان يسافر بها أحياناً، وكانت تكون مخدرة في خدرها، وقد ثبت عنها في «الصحيح»: أنها لما سألتها شريح بن هانئ عن المسح على الخفين، قالت: سل علياً؛ فإنه كان يسافر مع النبي ﷺ^(٣). هذا، والمسح على الخفين أمر قد يفعله النبي [٢٤/١٥٦] ﷺ في منزله في الحضر فتراه دون الرجال، بخلاف الصلاة المكتوبة فإن النبي ﷺ لم يكن يصليها في الحضر ولا في السفر إلا إماماً بأصحابه، إلا أن يكون له عذر من مرض أو غيبة لحاجة، كما غاب يوم ذهب ليصلح بين أهل قباء. وكما غاب في السفر للطهارة فقدموا عبد الرحمن بن عوف فصلى بهم الصبح، ولما حضر النبي ﷺ حسن ذلك وصوبه.

وإذا كان الإتمام إنما كان والرجال يصلون خلفه فهذا مما يعلمه الرجال قطعاً، وهو مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله؛ فإن ذلك مخالف لعادته في عامة أسفاره، فلو فعله أحياناً لتوفرت هممهم ودواعيهم على نقله، كما نقلوا عنه المسح على الخفين لما فعله، وإن كان الغالب عليه الوضوء. وكما نقلوا عنه الجمع بين الصلاتين أحياناً، وإن كان الغالب عليه أن يصلي كل صلاة في وقتها الخاص، مع أن مخالفة ستة أظهر من

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٢٢٩) من حديث عمران بن حصين

رضي الله عنه بلفظ: «يا أهل البلد صلوا أربعمائة فإننا قوم

سفر» وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع»

(٦٣٩٥).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٩٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٦) من حديث شريح بن هانئ رضي الله عنه.

وحجبت مع عمر بن الخطاب، فكان يصلي ركعتين. فلم يذكر قوله إلا عام الفتح، قبل غزوة حنين والطائف، ولم يذكر ذلك عن أبي بكر وعمر، وقد رواه أبو داود في سننه صريحاً من حديث ابن علية: حدثنا علي بن زيدة عن أبي نضرة، عن عمران بن حصين، قال: عرفت مع النبي ﷺ وشهدت معه الفتح، فأقام بمكة ثلثي عشرة ليلة يصلي ركعتين يقول: «يا أهل البلد صلوا أربعاً فإننا قوم سفر»^(٣). وهذا إنما كان في غزوة الفتح في نفس مكة، لم يكن بمنى. وكذلك الثابت عن عمر أنه صلى بأهل مكة في الحج ركعتين، ثم قال عمر بعد ما سلم: أتموا الصلاة يا أهل مكة فإننا قوم سفر.

وهذا وما بين ذلك: أن هذا لم ينتقله عن النبي ﷺ أحد من الصحابة، لا ممن نقل صلاته، ولا ممن نقل نسكه وحجه مع توفر المم والدواعي على نقله، مع أن أئمة فقهاء الحرمين كانوا يقولون: إن المكين يقصرون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى. أفكيف كان معروفاً عندهم عن النبي ﷺ خلاف ذلك؟ أم كانوا جهالاً بمثل هذا الأمر الذي يشيع ولا يجله أحد ممن حج مع النبي ﷺ؟ وفي «الصحاحين» عن حارثة بن خزاعة، قال: صلينا مع النبي ﷺ بمنى أكثر ما كنا وأمنه ركعتين^(٤). حارثة هذا [٢٤/١٦٠] خزاعي، وخزاعة منزلها حول مكة.

وفي «الصحاحين» عن عبد الله بن زيد، قال: صل بنا عثمان بمنى أربع ركعات، فقليل ذلك لعبد الله بن مسعود، فاسترجع وقال: صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، وصليت مع أبي بكر بمنى ركعتين،

رسول الله ﷺ في السفر فاحفظوا من عني، ما سافرت مع رسول الله ﷺ سفرًا [٢٤/١٥٨] قط، إلا صلى ركعتين حتى يرجع. وشهدت مع رسول الله ﷺ حيناً والطائف فكان يصلي ركعتين. ثم حجبت معه واعتمرت، فصلى ركعتين، ثم قال: «يا أهل مكة: أتموا صلاتكم، فإننا قوم سفر». ثم حجت مع أبي بكر واعتمرت فصلى ركعتين ركعتين، ثم قال: «يا أهل مكة أتموا صلاتكم، فإننا قوم سفر». ثم حجبت مع عمر واعتمرت، فصلى ركعتين وقال: «أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر». ثم حججت مع عثمان واعتمرت، فصلى ركعتين ركعتين، ثم إن عثمان أتم. فما ذكره في هذا الحديث من أن النبي ﷺ لم يصل في السفر قط إلا ركعتين، هو مما اتفقت عليه سائر الروايات. فإن جميع الصحابة إنما نقلوا عن النبي ﷺ أنه صلى في السفر ركعتين.

وأما ما ذكره من قوله: «يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر»^(١)، فهذا مما قاله بمكة عام الفتح، لم يقله في حجته، وإنما هذا غلط وقع في هذه الرواية. وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن حيد، عن حماد بإسناده، رواه البيهقي من طريقه، ولفظه: ما سافر رسول الله ﷺ سفرًا إلا صلى ركعتين. حتى يرجع، ويقول: «يا أهل مكة، قوموا فصلوا ركعتين فإننا قوم سفر»^(٢).

وغزا الطائف وحينئذ، فصل ركعتين وأتى الجمرات، فاعتمر منها، وحجبت مع أبي بكر [٢٤/١٥٩] واعتمرت، فكان يصلي ركعتين.

(١) ضعف: أخرجه أبو داود (١٢٢٩) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه بلفظ: «يا أهل البلد صلوا أربعاً فإننا قوم سفر» وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٣٩٥).

(٢) ضعف: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» له (٣ / ١٣٥)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٣٨٠).

(٣) ضعف: انظر التخريج قبل السابق.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٥٦)، ومسلم (٦٩٦) من حديث حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه.

أجهل منهم في زمن عثمان، ولم يتمم الصلاة.
وأيضًا، فهم يرون صلاة المسلمين في المقام أربع ركعات.

وأيضًا، فظنهم أن السنة في صلاة المسافر أربع خطأ منهم، فلا يسوغ مخالفة السنة ليحصل بالمخالفة ما هو بمثل ذلك، وعروة قد قال: إن عائشة تأولت كما تأول عثمان، وعائشة أخبرت أن الإمام لا يشق عليها.

[٢٤/١٦٢] أو يكون ذلك كما رآه من رآه لأجل مشقة السفر، ورأوا أن الدنيا لما اتسعت عليهم لم يحصل لهم من المشقة ما كان يحصل على من كان صلى أربعًا، كما قد جاء عن عثمان من نيه عن المتعة التي هي الفسخ، أن ذلك كان لأجل حاجتهم - إذ ذاك - إلى هذه المتعة، فتلك الحاجة قد زالت.



[٢٤/١٦٣] باب صلاة الجمعة

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -:

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

من أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية إلى من يصل إليه كتابه من المؤمنين والمسلمين من أهل البحرين، وغيرهم عامة، ولأهل العلم والدين خاصة: سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

[٢٤/١٦٤] أما بعد، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير. وأسأله أن يصلي على خيرته من خلقه: محمد عبده ورسوله، وخاتم أنبيائه، الذي بعثه بالبينات والهدى، ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى

وصليت مع عمر بنى ركعتين: فليت حظي من أربع ركعات ركعتين متبعتين^(١).

وإمام عثمان - رضي الله عنه - قد قيل إنه كان؛ لأنه تأهل بمكة، فصار مقيمًا، وفي المسند عن عبد الرحمن ابن أبي ذئاب: أن عثمان صلى ببنى أربع ركعات، فأنكر الناس عليه فقال: يا أيها الناس، إني تأملت بمكة منذ قدمت، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من تأهل في بلد فليصل صلاة مقيم بمكة ثلاثة أيام ويqصر الرابعة»^(٢)، فإنه يقصر كما فعل النبي ﷺ وهو لا يمكنه أن يقيم بها أكثر من ذلك، فإن عثمان كان من المهاجرين، وكان المقام بمكة حرامًا عليهم.

وفي «الصحيحين»: أن النبي ﷺ رخص للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثًا^(٣) وكان عثمان إذا اعتمر يأمر براحله، فتهايم له فيركب عليها عقب العمره، لثلا يقيم بمكة، فكيف [٢٤/١٦١] يتصور أنه يعتقد أنه صار مستوطنًا بمكة؟! إلا أن يقال: إنه جعل التأهل إقامة لا استيطانًا، فيقال: معلوم أن من أقام بمكة ثلاثة أيام، فإنه يقصر، كما فعل النبي ﷺ، وهو لا يمكنه أن يقيم بها أكثر من ذلك، لكن قد يكون نفس التأهل مانعًا من القصر، وهذا - أيضًا - بعيد. فإن أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي ﷺ وخلفائه بنى.

وأيضًا، فالأمراء بعد عثمان من بني أمية كانوا يتمون اقتداء به ولو كان عذره مختصًا به، لم يفعلوا ذلك. وقيل: إنه خشي أن الأعراب يظنون أن الصلاة اثنتان، وهنا - أيضًا - ضعيف؛ فإن الأعراب كانوا في زمن النبي ﷺ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٨٤)، ومسلم (٦٩٥) من حديث عبد الرحمن بن يزيد رضي الله عنه.

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد في «المستدرك» (١/٦٢) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٥١١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٩٣٣)، ومسلم (١٣٥٢) من حديث العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه.

بالوفد. غير خزايا ولا تداي. فقالوا: يا رسول الله، إن بيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، وإنا لا نصل إليك إلا في شهر حرام، فمرنا بأمر فصل نعمل به ونأمر به من وراءنا: فقال: «أمركم بالإيمان بالله. أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم». ولم يكن قد فرض الحج إذ ذاك، وقال للأشج: «إن فيك لخلقين يحبهما الله: الحلم، والأناة» قال: خلقين: تخلقت بهما أو خلقين جبلت عليهما؟ قال: «خلقين جبلت عليهما»، فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله^(١). ثم إنهم أقاموا الجمعة بأرضهم، فأول جمعة جمعت في الإسلام - بعد جمعة المدينة - جمعة «بجواني» قرية من قرى البحرين.

ثم إنهم ثبتوا على الإسلام لما توفي رسول الله ﷺ وارتد من ارتد من العرب، وقاتل بهم أميرهم العلاء ابن الحضرمي - الرجل الصالح - أهل الردة، ولم في السيرة أخبار حسان. [٢٤/١٦٦] فالله - سبحانه وتعالى - يوفق آخرهم، لما وفق له أولهم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وقد حدثنا بعض الوفد: أنهم كانوا يجمعون ببعض أرضكم، ثم إن بعض أهل العراق أفتاهم بترك الجمعة، فسألناه عن صفة المكان، فقال: هنالك مسجد مبني بملدر، وحوله أقوام كثيرون، مقيمون مستوطنون لا يظعنون عن المكان، شتاء ولا صيفًا، إلا أن يخرجهم أحد يقهر، بل هم وأباؤهم وأجدادهم مستوطنون بهذا المكان، كاستيطان سائر أهل القرى، لكن بيوتهم ليست مبنية بملدر، إنما هي مبنية بجريد النخل، ونحوه.

بالله شهيدًا، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد، فإن وفدًا قدموا من نحو أرضكم، فأخبرونا بنحو مما كنا نسمع عن أهل ناحيتكم من الاعتصام بالسنة والجماعة، والتزام شريعة الله التي شرعها على لسان رسوله، ومجانبة ما عليه كثير من الأعراب من الجاهلية التي كانوا عليها قبل الإسلام؛ من سفك بعضهم دماء بعض، ونهب أموالهم، وقطيعة الأرحام، والانسلال عن ريقة الإسلام، وتورث الذكور دون الإناث، وإسبال الثياب، والتعزي بعزاء الجاهلية. وهو قولهم: يا بني فلان، أو: يا لفلان. والتعصب للقبيلة بالباطل، وترك ما فرضه الله في النكاح من العدة ونحوها، ثم ما زينه الشيطان لفريق منهم من الأهواء التي يابتوا بها عقائد السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وخالفوا شريعة الله لهم من الاستغفار للأوليين بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. ووقعوا في أصحاب رسول الله ﷺ بالوقعة التي لا تصدر ممن قر الإيآن في قلبه.

فالحمد لله الذي عاقبنا وإياكم مما ابتلى به كثيرًا من خلقه، وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلًا، ونسأل الله العظيم المنان بديع السموات والأرض أن يتمم علينا وعليكم نعمته ويوفقنا وإياكم لما يحب ويرضاه من القول والعمل، ويجعلنا من التابعين بإحسان للسابقين الأولين.

[٢٤/١٦٥] وليس هذا ببدع. فإن أهل البحرين ما زالوا من عهد رسول الله ﷺ أهل إسلام وفضل، قد قدم وفد منهم من عبد القيس على رسول الله ﷺ - وفيهم الأشج - فقال لهم رسول الله ﷺ: «مرحبًا

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قصب أو خشب ونحوه.

ولهذا، فالعلماء الأئمة إنما فرقوا بين الأعراب أهل العمد، وبين المقيمين، بأن أولئك يتقلون ولا يستوطنون بقعة، بخلاف المستوطنين. وقد كان قوم من السلف يبنون لهم بيوتاً من قصب، والنبي ﷺ سقف مسجده بجريد النخل، حتى كان يكف المسجد [٢٤/١٦٨] إذا نزل المطر قالوا: يا رسول الله، لو بنينا لك - يعنون بناء مشيداً - فقال: «بل هريش كمرش موسى»^(٢).

وقد نص على مسألتكم بمينها - وهي البيوت المصنوعة من جريد أو سعف - غير واحد من العلماء، منهم أصحاب الإمام أحمد كالقاضي أبي يعلى، وأبي الحسن الأمدي، وابن عقيل، وغيرهم. فلأنهم ذكروا أن كل بيوت مبنية من آجر أو طين أو حجارة أو خشب أو قصب أو جريد أو سعف، فإنه تقام عندهم الجمعة، وكذلك ذكرها غير واحد من أصحاب الشافعي - رضي الله عنهم - من الخراسانيين، كصاحب «الوسيط» فيا أظن، ومن العراقيين - أيضاً - أن بيوت السعف تقام فيها الجمعة.

وخالف هؤلاء الماوردي في «الحاوي»، فذكر أن بيوت القصب والجريد لا تقام فيها الجمعة، بل تقام في بيوت الخشب الوثيقة. وهذا الفرق ضعيف، مخالف لما عليه الجمهور والقياس، ولما دلت عليه الآثار وكلام الأئمة. فإن أبا هريرة كتب إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - يسأله عن الجمعة - وهو بالبحرين - فكتب إليه عمر بن الخطاب: أن جمعوا حيثما كنتم. وذهب الإمام أحمد إلى حديث عمر هذا. وعن نافع أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يمر

فاعلموا - رحمكم الله - أن مثل هذه الصورة تقام فيها الجمعة. فإن كل قوم كانوا مستوطنين بيناء متقارب لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفاً، تقام فيه الجمعة، إذ كان مبنياً بما جرت به عادتهم؛ من مدر، وخشب، أو قصب، أو جريد، أو سعف، أو غير ذلك. فإن أجزاء البناء ومادته لا تأثير لها في ذلك، إنما الأصل أن يكونوا مستوطنين ليسوا كأهل الخيام والحلل الذين يتجمعون في الغالب مواقع القطر، ويتقلون في البقاع، وينقلون بيوتهم معهم إذا انتقلوا. وهذا مذهب جمهور العلماء.

[٢٤/١٦٧] وبقصة أرضكم احتج الجمهور على أبي حنيفة - حيث قال: لا تقام الجمعة في القرى - بالحديث المأثور عن ابن عباس - رضي الله عنهما - إن أول جمعة جمعت في الإسلام بعد جمعة المدينة جمعة بالبحرين بقرية يقال لها: «جواثي» من قرى البحرين^(١).

وبأن أبا هريرة - رضي الله عنه - وكان عامل عمر - رضي الله عنه - على البحرين فكتب إلى أمير المؤمنين عمر يستأذنه في إقامة الجمعة بقرى البحرين، فكتب إليه عمر: أقيموا الجمعة حيث كنتم.

ولعل الذين قالوا لكم: إن الجمعة لا تقام، قد تقلدوا قول من يرى الجمعة لا تقام في القرى، أو اعتقدوا أن معنى قول الفقهاء في الكتب المختصرة: إنما تقام بقرية مبنية بناء متصلاً أو متقارباً، بحيث يشمل اسم واحد، فاعتقدوا أن البناء لا يكون إلا بالمد من طين أو كلس أو حجارة أو لبن، وهذا غلط منهم، بل قد نص العلماء على أن البناء إنما يعتبر بما جرت به عادة أولئك المستوطنين، من أي شيء كان:

(٢) حسن: أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣ / ١٥٤) من حديث خالد بن سمدان رضي الله عنه، وانظر «اللمعة الصحيحة» (٦١٦).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٦٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه، وانظر «صحيح أبي داود» (١٠٦٨).

ثم إنه - سبحانه وتعالى - بين أن هذا الأصل - وهو الجماعة - عهد لدينه. فقال - سبحانه - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا بِنِعْمَتِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِيَعْتِمَةٍ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَأَمْرُؤٌ بِالْخَيْرِ وَهُمْ يَسْتَمِعُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وَجُوهٌ [٢٤/١٧١] فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ لِمَنِيكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَبِى رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ [آل عمران: ١٠٢ - ١٠٧].

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - تبيض وجوه أهل السنة، وتسود وجوه أهل البدعة. فانظروا - رحمكم الله - كيف دعا الله إلى الجماعة، ونهى عن الفرقة. وقال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِيَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. فبما نبيه ﷺ من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا، كما نهانا عن التفرق، والاختلاف، بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقد كره النبي ﷺ من المجادلة ما يفضي إلى الاختلاف والتفرق، فخرج على قوم من أصحابه وهم يتجادلون في القدر، فكانوا يقرعون في وجهه حب الرمان، وقال: «أيهذا أمرتم؟ أم إلى هذا ذهبت؟ أن تضربوا كتاب الله ببعضه ببعض، إنها هلك من كان

بالماء التي [٢٤/١٦٩] بين مكة والمدينة وهم يجمعون في تلك المنازل، فلا ينكر عليهم. فهذا عمر يأمر أهل البحرين بالتجميع حيث استوطنوا، مع العلم بأن بعض البيوت تكون من جريد، ولم يشترط بناء مخصوصًا. وكذلك ابن عمر أقر أهل المنازل التي بين مكة والمدينة على التجميع، ومعلوم أنها لم تكن من مدر، وإنما هي إما من جريد أو سعف.

وقال الإمام أحمد: ليس على البادية جمعة، لأنهم يتقلون. فعلم سقوطها بالانتقال، فكل من كان مستوطنًا لا يتقل باختياره فهو من أهل القرى، والفرق بين هؤلاء وبين أهل الخيام من وجهين:

أحدهما: أن أولئك في العادة الغالبة لا يستوطنون مكانًا بعينه، وإن استوطن فريق منهم مكانًا، فهم في مظنة الانتقال عنه، بخلاف هؤلاء المستوطنين الذين يحترثون، ويزدرون، ولا يتقلون. إلا كما يتقل أهل أبنية المدر؛ إما لحاجة تعرض، أو ليد غالبة تنقلهم، كما تفعله الملوك مع الفلاحين.

الثاني: أن بيوت أهل الخيام ينقلونها معهم إذا انتقلوا، فصارت من المنقول لا من العقار، بخلاف الخشب والقصب والجريد، فإن أصحابها لا ينقلونها لينوا بها في المكان الذي يتقلون إليه، وإنما ينون [٢٤/١٧٠] في كل مكان بما هو قريب منه، مع أن هذا ليس موضع استقصاء الأدلة في المسألة. وهذه المسألة - إقامة الجمعة بالقرى أول ما ابتدأت من ناحيتكم، فلا تقطعوا هذه الشريعة من أرضكم. فإن الله يجمع لكم جوامع الخير.

ثم اعلما - رحمكم الله - وجمع لنا ولكم خير الدنيا والآخرة - أن الله بعث محمدًا ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب، وكان قد بعث إلى ذوي أهواء مفرقة، وقلوب مشتتة، وآراء متباينة، فجمع به الشمل، وألف به بين القلوب، وعصم به من كيد الشيطان.

ابن عباس وغيره من الصحابة في أن محمدًا ﷺ رأى ربه، وقالت: من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم على الله - تعالى - الغربة. وجهور الأمة على قول ابن عباس، مع أنهم لا يَدْعُونَ المانعين الذين وافقوا أم المؤمنين - رضي الله عنها. وكذلك أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي، لما قيل لها: إن النبي ﷺ قال: [٢٤ / ١٧٣] «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم»^(٥)، فقالت: إنما قال: إنهم ليعلمون الآن أن ما قلت لهم حق. ومع هذا، فلا ريب أن الموتى يسمعون خفي النعال، كما ثبت عن رسول الله ﷺ: «وما من رجل يمر بقر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه، لإرد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام»^(٦). صح ذلك عن النبي ﷺ إلى غير ذلك من الأحاديث. وأم المؤمنين تأولت، والله يرضى عنها. وكذلك معاوية نقل عنه في أمر المراج أنه قال: إنما كان بروحه، والناس على خلاف معاوية - رضي الله عنه - ومثل هذا كثير.

وأما الاختلاف في «الأحكام»، فأكثر من أن يت ضبط، ولو كان كلياً اختلف مسلان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة، ولقد كان أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - سيدا المسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان إلا الخير، وقد قال النبي ﷺ لأصحابه يوم بني قريظة: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فأدركتهم العصر في الطريق، فقال قوم: لا نصلي إلا في بني قريظة، وفاتهم العصر. وقال قوم: لم يرد منا تأخير الصلاة، فصلوا في الطريق، فلم يعب واحداً من الطائفتين^(٧). أخرجاه في «الصحيحين».

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٧٠، ١٣٧١)، ومسلم (٢٨٧٣، ٢٨٧٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٦) صحيح: ذكره ابن كثير في تفسيره (٥٧٩ / ٣)، ونقل عن ابن عبد البر تصحيحه له، وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠) من حديث

قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بمضه يعض^(١) قال عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - فما اغبط نفسي كما غبطتها، ألا أكون في ذلك المجلس، روى هذا الحديث أبو داود في سننه، وغيره، وأصله في «الصحيحين»، والحديث المشهور عنه ﷺ في السنن وغير ما أنه قال ﷺ: «تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، [٢٤ / ١٧٢] كلهم في النار إلا واحدة» قيل: يا رسول الله، ومن هي؟ قال: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»^(٢). وفي رواية: «هي الجماعة»^(٣). وفي رواية: «يد الله على الجماعة»^(٤). فوصف الفرقة الناجية بأنهم المستمكون بسته، وأنهم هم الجماعة.

وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» ذَلِكَ حَقٌّ وَاحْسَنُ تَأْوِيلًا [النساء: ٥٩]. وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية، مع بقاء الألفة والعصمة، وأخوة الدين. نعم من خالف الكتاب المستين، والسنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يعذر فيه، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع.

فعائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - قد خالفت

(١) صحيح: أخرجه أحد في «السنن» (١٧٨ / ٢) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وانظر «السلسلة الصحيحة» (٣٤٤٧).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٤١) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٥٩٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، وانظر «السلسلة الصحيحة» (٢٠٤).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٢١٦٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وانظر «صحيح الجامع» (٣٦٢١).

مستترًا بمعصية أو مسرًا لبدعة غير مكفرة، فإن هذا لا يجبر، وإنما يجبر الداعي إلى البدعة؛ إذ الهجر نوع من العقوبة، وإنما يعاقب من أظهر المعصية قولًا أو عملًا.

وأما من أظهر لنا خيرًا، فإننا نقبل علانيته، ونكل سريره إلى الله تعالى، فإن غايته أن يكون بمزلة المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم، ويكل سرائرهم إلى الله، لما جاءوا إليه عام تبوك يحلفون ويعتذرون.

ولهذا كان الإمام أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة: كمالك وغيره، لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعة، ولا يجالسونه، بخلاف الساکت، وقد أخرج أصحاب الصحيح عن جماعات ممن رمي ببدعة من الساکتین، ولم يخرجوا عن الدعاة إلى البدع.

والذي أوجب هذا الكلام، أن وفدكم حدثونا بأشياء من الفرقة والاختلاف بينكم، حتى ذكروا: أن الأمر آل إلى قرب المقاتلة، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

والله هو المسئول أن يؤلف بين قلوبنا وقلوبكم، ويصلح ذات بيننا، ويهدينا سبل السلام، ويخرجنا [٢٤/١٧٦] من الظلمات إلى النور، ويجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ويبارك لنا في أسماعنا وأبصارنا، وأزواجنا وذرياتنا ما أبقانا، ويعملنا شاكرين لنعمه، مثنين بها عليه، قابليها، ويتممها علينا.

وذكروا أن سبب ذلك الاختلاف في مسألة «روية الكفار ربه» وما كنا نظن أن الأمر يبلغ بهذه المسألة إلى هذا الحد، فالأمر في ذلك خفيف، ثم ذكر الجواب. وتقدم في كتاب «الأسماء الصفات».



من حديث ابن عمر. وهذا، وإن كان في الأحكام فما لم [٢٤/١٧٤] يكن من الأصول المهمة، فهو ملحق بالأحكام.

وقد قال ﷺ: «ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصيام، والصلاة، والصدقة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «صلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين»^(١). رواه أبو داود من حديث الزبير بن العوام - رضي الله عنه.

وصح عنه أنه قال: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، يلتقيان فيصد هذا ويصد هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام»^(٢).

نعم، صح عنه أنه هجر كعب بن مالك، وصاحبه - رضي الله عنهم - لما تخلفوا عن غزوة تبوك، وظهرت معصيتهم، وخيف عليهم التفاق، فهجرهم وأمر المسلمين بهجرهم، حتى أمرهم باعتزال أزواجهم من غير طلاق خسين ليلة، إلى أن نزلت توبتهم من السماء.

وكذلك أمر عمر - رضي الله عنه - المسلمين بهجر صبيغ بن عسل التميمي، لما رآه من الذين يتبعون ما تشابه من الكتاب، إلى أن مضى عليه حول، وتبين صدقه في التوبة، فأمر المسلمين بمراجعته.

فبهذا ونحوه رأى [٢٤/١٧٥] المسلمون أن يجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المظهرين للبدع، الداعين إليها، والمظهرين للكبائر، فأما من كان

ابن عمر رضي الله عنهما.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩١٩) من حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه، وانظر «صحيح الجامع» (٢٥٩٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

[١٧٧/٢٤] وقال شيخ الإسلام

- قدس الله روحه :-

فصل

تنازع الناس في صلاة الجمعة والعيدين: هل تشترط لها الإقامة أم تفعل في السفر؟ على ثلاثة أقوال:

أحدها: من شرطها جميعاً الإقامة، فلا يشرعان في السفر. هذا قول الأكثرين، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه.

والثاني: يشترط ذلك في الجمعة دون العيد، وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية الثانية عنه.

والثالث: لا يشترط لا في هذا ولا هذا، كما يقوله من يقوله من الظاهرية، وهؤلاء عمدتهم مطلق الأمر، ولقولهم: ﴿إِذَا نُودِيَ﴾ [الجمعة: ٩] ونحو ذلك. وزعموا أنه ليس في الشرع ما يوجب الاختصاص بالمقيم. والذين فرقوا بين الجمعة والعيد قالوا: العيد إما نفل، وإما فرض على [١٧٨/٢٤] الكفاية، ولا يسقط به فرض آخر كما تسقط الظهر بالجمعة، والنوافل مشروعة للمقيم والمسافر كصلاة الضحى وقيام الليل والسنن الرواتب، وكذلك فرض الكفاية كصلاة الجنائز.

والصواب - بلا ريب - هو القول الأول، وهو أن ذلك ليس بمشروع للمسافر، فإن رسول الله ﷺ كان يسافر أسفاراً كثيرة. قد اعتمر ثلاث عمر سوى عمرة حجته، وحج حجة الوداع ومعه ألف مؤلفة، وغزا أكثر من عشرين غزاة ولم ينقل عنه أحد قط أنه صلى في السفر لا جمعة ولا عيداً، بل كان يصلي ركعتين ركعتين في جميع أسفاره، ويوم الجمعة يصلي ركعتين كسائر الأيام، ولم ينقل عنه أحد قط أنه خطب يوم الجمعة وهو مسافر قبل الصلاة لا وهو قائم على

قدميه ولا على راحلته كما كان يفعله في خطبة العيد، ولا على منبر كما كان يخطب يوم الجمعة، وقد كان أحياناً يخطب بهم في السفر خطباً عارضة فينقلونها كما في حديث عبد الله بن عمرو^(١)، ولم ينقل عنه قط أحد أنه خطب يوم الجمعة في السفر قبل الصلاة، بل ولا نقل عنه أحد أنه جهر بالقراءة يوم الجمعة، ومعلوم أنه لو غير العادة فجهر وخطب لنقلوا ذلك، ويوم عرفة خطب بهم ثم نزل [١٧٩/٢٤] فصلى بهم ركعتين، ولم ينقل أحد أنه جهر، ولم تكن تلك الخطبة للجمعة؛ فإنها لو كانت للجمعة، لخطب في غير ذلك اليوم من أيام الجمع، وإنما كانت لأجل النسك.

ولهذا كان علماء المسلمين قاطبة على أنه يخطب بعرفة وإن لم يكن يوم جمعة. ثبت بهذا النقل المتواتر أنها خطبة لأجل يوم عرفة، وإن لم يكن يوم جمعة، لا ليوم الجمعة، وكذلك - أيضاً - لم يصل العيد بمنى لا هو ولا أحد من خلفائه الراشدين، فقد دخل مكة عام الفتح ودخلها في شهر رمضان فأدرك فيها عيد الفطر، ولم يصل بها يوم العيد صلاة العيد، ولم ينقل ذلك مسلم. ومن المعلوم أنهم لو كان صلى بهم صلاة العيد بمكة مع كثرة المسلمين معه كانوا أكثر من عشرة آلاف، لكان هذا من أعظم ما تتوفر المهم والدواعي على نقله، وكذلك بدر كانت في شهر رمضان وأدركه يوم العيد في السفر ولم يصل صلاة عيد في السفر.

(١) ولعل موضع اليأس ما رواه أحمد (١٦١/٢)، (١٩١)، ومسلم (١٨٤٤)، والنسائي (٤١٩١)، وابن ماجه (٣٩٥٦) وغيرهم باللفاظ متقاربة من طريق الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عبد الكعبة قال: انتهيت إلى عبد الله بن عمرو وهو جالس في ظل الكعبة والناس عليه مجتمعون قال: سمعت يقول: بينا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر إذ نزلنا منزلاً، فمنا من يعرب خباءه، ومنا من يتنخل، ومنا من هو في جشتره، إذ نادى منادي النبي صلى الله عليه وسلم: الصلاة جامعة، فاجتمعنا فقام النبي صلى الله عليه وسلم فخطبنا، فقال: «إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على ما يحلهم خيراً لهم ...» الحديث.

فقالوا له: إن لم [٢٤/١٨١] يكن للمرأة جلباب؟ قال: «تلبسها أختها من جلبابها»^(١) وهذا تأكيد لخروجهن يوم العيد مع أنه في الجمعة والجماعة قال: «ويومهن خير لهن»، وذلك لأنه كان يمكنهن أن يصلين في البيوت يوم الجمعة كسائر الأيام، فيصلين ظهرًا، فلو كانت صلاة العيد مشروعة لهن في البيوت، لأغنى ذلك عن تأكيد خروجهن.

وأيضًا، لو كان ذلك جائزًا، لفعله النساء على عهدهما كما كن يصلين التطوعات. فلما لم ينقل أحد أن أحدًا من النساء صلى العيد على عهد في البيت ولا من الرجال، بل كن يخرجن بأمره إلى المصل، علم أن ذلك ليس من شرعه.

وأيضًا، فعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قيل له: إن بالمدينة ضعفاء لا يمكنهم الخروج معك، فلو استخلفت من يصلي بهم؟ فاستخلف من صلى بهم. فلو كان الواحد يفعلها، لم يحتج إلى الاستخلاف الذي لم تمض به السنة ودل ما فعله أمير المؤمنين علي على الفرق بين القادر على الخروج إلى المصل، والعاجز عنه. فالقادر يخرج، والنساء قادرات على الخروج فيخرجن ولا يصلين وحدهن، وكذلك من كان من المسافرين في البلد، فإنه يمكنهم أن يصلوا مع الإمام فلا يصلون وحدهم بإمام، بخلاف الجمعة فإنهم إذا لم يصلوها، صلوا وحدهم، وإذا كانوا في بيوتهم صلوا بإمام كما يصلون في الصحراء، وأما من كان [٢٤/١٨٢] يوم العيد مريضًا أو محبوسًا وعادته يصلي العيد فهذا لا يمكنه الخروج، فهؤلاء بمنزلة الذين استخلف علي من يصلي بهم، فيصلون جماعة وفردى، ويصلون أربعًا، كما يصلون يوم الجمعة بلا تكبير، ولا جهر بالقراءة، ولا أذان وإقامة؛ لأن العيد ليس له أذان وإقامة، فلا يكون في المبدل عنه، بخلاف

وأيضًا، فإنه لم يكن أحد يصلي صلاة العيد بالمدينة إلا معه، كما لم يكونوا يصلون الجمعة إلا معه، وكان بالمدينة مساجد كثيرة لكل دار من دور الأنصار مسجد، ولهم إمام يصلي بهم، والأئمة يصلون بهم الصلوات الخمس، ولم يكونوا يصلون بهم لا جمعة ولا عيدًا. فعلم أن العيد كان عندهم من جنس الجمعة لا من جنس التطوع المطلق، ولا من جنس صلاة الجنازة. وقول القائل: إن صلاة العيد تطوع، ممنوع، [٢٤/١٨٠] ولو سلم، قيل له: هذه مخصوصة بخصائص لا يشركها فيها غيرها، والسنة مضت بأن المسلمين كلهم مجتمعون خلف النبي ﷺ وخلفائه بعده، ولم يكونوا في سائر التطوع يفعلون هذا، وكان يخرج بهم إلى الصحراء، ويكبر فيها، ويخطب بعدها، وهذا مشروع في كل يوم عيد شريعة راتبة، والاستسقاء لم يخص بالصلاة بل كان مرة يستسقي بالدعاء فقط وهو في المدينة، ومرة يخرج إلى الصحراء ويستسقي بصلاة وبغير صلاة، حتى إن من العلماء من لم يعرف في الاستسقاء صلاة كأبي حنيفة، فلما كان الاستسقاء يشرع بغير صلاة ولا خطبة ولأحاديث الناس، لم يلحق بالعيد الذي لا يكون إلا بصلاة وخطبة، وهو شريعة راتبة ليس مشروعًا لأمر عارض كالسكوف والاستسقاء.

وأيضًا، فإن علي بن أبي طالب لما استخلف للناس من يصلي العيد بالضعفاء في المسجد الجامع أمره أن يصلي أربع ركعات، كما أن من لم يصل الجمعة، صلى أربعًا، ولم يكن الناس يعرفون قبل علي أن يصلي أحد العيد إلا مع الإمام في الصحراء، فإذا كانت سنة رسول الله ﷺ وخلفائه، لم يكن فيها صلاة عيد إلا مع الإمام، بطل أن يكون بمنزلة ما كانوا يفعلونه وحدانًا وجماعة.

وأيضًا، فإن النبي ﷺ لم يشرعها للنساء بل أمرهن أن يخرجن يوم العيد، حتى أمر بإخراج الحيض،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٤) بـ مسلم (٨٩٠) من حديث أم عطية رضي الله عنها.

ومن قال: هو فرض على الكفاية، قيل له: هذا إنما يكون فيها تحصل مصلحته بفعل البعض، كدفن الميت، وقهر العدو، وليس يوم العيد مصلحة معينة يقوم بها البعض، بل صلاة يوم العيد شرع لها الاجتماع أعظم من الجمعة، فإنه أمر النساء بشهودها ولم يؤمرن بالجمعة بل أذن لمن فيها، وقال: «صلاتكن في بيوتكن خير لكن»^(١). ثم هذه المصلحة بأي عدد تحصل؟ فمهما قدر من ذلك، كان تحكماً، سواء قيل: بواحد، أو اثنين، أو ثلاثة، وإذا قيل: بأربعين، فهو قياس على الجمعة، وهو فرض على الأعيان، فليس لأحد أن يتخلف عن العيد [٢٤/١٨٤] إلا لمعجزة عنه، وإن تخلف عن الجمعة لسفر أو أنوثة، والله أعلم.

وكذلك يحتمل أن يقال بوجوب الجمعة على من في المصر من المسافرين، وإن لم يجب عليهم الإتمام، كما لو صلوا خلف من يتم فإن عليهم الإتمام تبعاً للإمام، كذلك تجب عليهم الجمعة تبعاً للمقيمين، كما أوجبها على المقيم غير المستوطن تبعاً من أثبت نوعاً ثالثاً بين المقيم المستوطن وبين المسافر - وهو المقيم غير المستوطن - فقال: تجب عليه، ولا تنعقد به. وقد بين في غير هذا الموضع أنه ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله إلا مقيم ومسافر.

والمقيم هو المستوطن، ومن سوى هؤلاء فهو مسافر يقصر الصلاة، وهؤلاء تجب عليهم الجمعة؛ لأن قوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ [الجمعة: ٩]، ونحوها يتناولهم، وليس لهم عذر، ولا ينبغي أن يكون في مصر المسلمين من لا يصلي الجمعة إلا من هو عاجز عنها كالمرضى، والمحبوس، وهؤلاء قادرون عليها؛ لكن المسافرين لا يعقدون جمعة، لكن إذا عقدها أهل المصر، صلوا معهم، وهذا أولى من إتمام الصلاة خلف الإمام المقيم.

الجمعة فإن فيها وفي الظهر أذان وإقامة. والجمعة كل من فاتته، صلى الظهر؛ لأن الظهر واجبة فلا تسقط إلا عمن صلى الجمعة، فلا بد لكل من كان من أهل وجوب الصلاة أن يصلي يوم الجمعة: إما الجمعة، وإما الظهر، ولهذا كان النساء والمسافرون وغيرهم إذا لم يصلوا الجمعة صلوا ظهراً.

وأما يوم العيد، فليس فيه صلاة مشروعة غير صلاة العيد، وإنما تشرع مع الإمام، فمن كان قادراً على صلاتها مع الإمام من النساء والمسافرين فعلوها معه، وهم مشروع لهم ذلك، بخلاف الجمعة فإنهم إن شاءوا صلوا مع الإمام، وإن شاءوا صلوا ظهراً، بخلاف العيد فإنهم إذا فوتوه، فوتوه إلى غير بدل، فكان صلاة العيد للمسافر والمرأة أوكد من صلاة يوم الجمعة، والجمعة لها بدل، بخلاف العيد. وكل من العيدين إنما يكون في العام مرة، والجمعة تتكرر في العام خمسين جمعة وأكثر، فلم يكن تفويت بعض الجمع كتفويت العيد.

ومن يجعل العيد واجباً على الأعيان، لم يبعد أن يوجهه على من [٢٤/١٨٣] كان في البلد من المسافرين والنساء كما كان، فإن جميع المسلمين - الرجال والنساء - كانوا يشهدون العيد مع رسول الله ﷺ والقول بوجوبه على الأعيان أقوى من القول بأنه فرض على الكفاية.

وأما قول من قال: إنه تطوع، فهذا ضعيف جداً؛ فإن هذا مما أمر به النبي ﷺ، ودوام عليه هو وخلفاؤه والمسلمون بعده، ولم يعرف قط دار إسلام يترك فيها صلاة العيد، وهو من أعظم شعائر الإسلام. وقوله تعالى: ﴿وَلْيُحَيِّزُوا آلَهُ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ونحو ذلك من الأمر بالتكبير في العيدين أمر بالصلاة المشتلة على التكبير الراتب والزائد بطريق الأولى والأخرى، وإذا لم يرخص النبي ﷺ في تركه للنساء فكيف للرجال.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٦٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وانظر «صحيح الجامع» (٧٣٣٥).

ركعتين، والتكبير إنما شرع في الصلاة الثانية التي تكون معها خطبة، وكذلك الجهر بالقراءة، كما أنه في الجمعة يجهر الإمام في الثانية ولا يجهر من يصلي الأربع، كذلك يوم العيد لا يجهر من يصلي الأربع، فالمحبوس، والمريض، والذي خرج لبصلي ففاته الصلاة مع الإمام، يصلون يوم العيد، بخلاف من تمعد الترك، فهذا أصل عظيم مضت به السنة في الفرق بين الجمعة والعيد، وقد اختلفت الرواية عن أحد في من فاته العيد، هل يصلي أربعاً أو ركعتين أو يجهر بينهما؟ على ثلاث روايات.



[٢٤/١٨٧] وسئل رحمه الله: عن قوم مقيمين بقرية، وهم دون أربعين، ماذا يجب عليهم: أجمعة أم ظهر؟

فأجاب:

أما إذا كان في القرية أقل من أربعين رجلاً، فإنهم يصلون ظهراً عند أكثر العلماء، كالشافعي وأحد في المشهور عنه، وكذلك أبو حنيفة، لكن الشافعي وأحد، وأكثر العلماء يقولون: إذا كانوا أربعين صلوا جمعة^(١).



[٢٤/١٨٨] وسئل شيخ الإسلام - رحمه الله - عن الصلاة بعد الأذان الأول يوم الجمعة، هل فعله النبي صلى الله عليه وسلم؟ أو أحد من الصحابة والتابعين والأئمة أم لا؟ وهل هو منصوب في مذهب من مذاهب الأئمة المتفق عليهم؟ وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «دين

وكذلك، وجوبها على العبد قوي: إما مطلقاً، وإما إذا أذن له السيد. والمسافر في المص لا يصلي على الراحلة وإن كان يقصر الصلاة، فكذلك الجمعة. وأما إفطاره: فالنبي ﷺ دخل مكة في شهر رمضان، وكان هو والمسلمون مفطرين، وما نقل أنهم أمروا بابتداء [٢٤/١٨٥] الصوم، فالفطر كالقصر؛ لأن الفطر مشروع للمسافر في الإقامات التي تتخلل السفر كالقصر بخلاف الصلاة على الراحلة فإنه لا يشرع إلا في حال السير، ولأن الله علّق الفطر والقصر بمسمى السفر، بخلاف الصلاة على الراحلة، فليس فيه لفظ إتمام، بل فيه الفعل الذي لا عموم له، فهو من جنس الجمع بين الصلاتين الذي يباح للعذر مطلقاً، كما أن الصلاة على الراحلة تباح للعذر في السفر في الفريضة مع العذر المانع من التزول، والتطوع محتاج إلى دوام التطوع، وهذا لا يمكن مع التزول والسفر، وإذا جاز التطوع قاعداً مع إمكان القيام، فعل الراحلة للمسافر أجوز.

وكانوا في العيد يأخذون من الصبيان من يأخذونه، كما شهد ابن عباس العيد مع رسول الله ﷺ ولم يكن قد احتلم. وأما من كان عاجزاً عن شهودها مع الإمام، فهذا أهل أن يفعل ما يقدر عليه. فإن الشريعة فرقت في المأمورات كلها بين القادر والعاجز. فالقادر عليها إذا لم يأت بشروطها، لم يكن له فعلها، والعاجز إذا عجز عن بعض الشروط، سقط عنه، فمن كان قادراً على الصلاة إلى القبلة قائماً بطهارة، لم يكن له أن يصلي بدون ذلك، بخلاف العاجز فإنه يصلي بحسب حاله كيف ما أمكنه، فيصلي عرياناً، وإلى غير القبلة، وبالتيمم إذا لم يمكنه إلا ذلك، فهكذا يوم العيد إذا لم يمكنه الخروج مع الإمام سقط عنه ذلك وجوز له أن [٢٤/١٨٦] يفعل ما يقدر عليه، ليحصل له من العبادة في هذا اليوم ما يقدر عليه فيصلي أربعاً وتكون الركعتان بدل الخطبة التي لم يصل بها، كما كانت الخطبة يوم الجمعة قائمة مقام

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٤)، ومسلم (٨٣٨) من حديث عبدالله بن مغفل المزني رضي الله عنه.

الشافعي، وأحمد. ومنهم من جعلها أربعاً، كما نقل عن أصحاب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد وقد نقل عن الإمام أحمد ما استدل به على ذلك.

وهؤلاء منهم من يحتج بحديث ضعيف، ومنهم من يقول: هي [٢٤/١٩٠] ظهر مقصورة، وتكون سنة الظهر ستها، وهذا خطأ من وجهين:

أحدهما: أن الجمعة مخصوصة بأحكام تفارق بها ظهر كل يوم باتفاق المسلمين، وإن سميت ظهراً مقصورة. فإن الجمعة يشترط لها الوقت، فلا تقضى، والظهر تقضى. والجمعة يشترط لها العدد والاستيطان، وإذن الإمام، وغير ذلك. والظهر لا يشترط لها شيء من ذلك، فلا يجوز أن تتلقى أحكام الجمعة من أحكام الظهر، مع اختصاص الجمعة بأحكام تفارق بها الظهر، فإنه إذا كانت الجمعة تشارك الظهر في حكم، وتنفارقها في حكم، لم يمكن إلحاق مورد النزاع بأحدهما إلا بدليل، فليس جعل السنة من موارد الاشتراك بأولى من جعلها من موارد الافتراق.

الوجه الثاني: أن يقال: هب أنها ظهر مقصورة، فالنبي ﷺ لم يكن يصلي في سفره سنة الظهر المقصورة، لا قبلها ولا بعدها، وإنما كان يصليها إذا أتم الظهر فصلي أربعاً، فإذا كانت سنته التي فعلها في الظهر المقصورة خلاف التامة، كان ما ذكره حجة عليهم لا لهم، وكان السبب المقتضي لحذف بعض الفريضة أولى بحذف السنة الراتبية، كما قال بعض الصحابة: لو كنت متطوعاً، لأتممت الفريضة. فإنه لو استحب للمسافر أن يصلي أربعاً، لكانت صلاته للظهر أربعاً أولى من أن يصلي ركعتين فرضاً، وركعتين سنة.

[٢٤/١٩١] وهذا لأنه قد ثبت بسنة رسول الله ﷺ المتواترة أنه كان لا يصلي في السفر إلا ركعتين: الظهر، والعصر، والعشاء. وكذلك لما حج بالناس

كل أذنين صلاة^(١)، هل هو مخصوص بيوم الجمعة أم هو عام في جميع الأوقات؟

فأجاب - رضي الله عنه -: الحمد لله رب العالمين.

أما النبي ﷺ، فإنه لم يكن يصلي قبل الجمعة بعد الأذان شيئاً، ولا نقل هذا عنه أحد، فإن النبي ﷺ كان لا يؤذن على عهده إلا إذا قعد على المنبر. ويؤذن بلال، ثم يخطب النبي ﷺ الخطبتين، ثم يقيم بلال فيصلي النبي ﷺ بالناس. فما كان يمكن أن يصلي بعد الأذان، لا هو ولا أحد من المسلمين الذين يصلون معه ﷺ. ولا نقل عنه أحد أنه صلى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة، ولا وقت بقوله: صلاة [٢٤/١٨٩] مقدرة قبل الجمعة، بل ألفاظه ﷺ فيها الترغيب في الصلاة إذا قدم الرجل المسجد يوم الجمعة، من غير توقيت. كقوله: «من بكر وابتكر، ومشى ولم يركب، وصلى ما كتب له»^(٢).

وهذا هو المأثور عن الصحابة، كانوا إذا أتوا المسجد يوم الجمعة يصلون من حين يدخلون ما تيسر، فمنهم من يصلي عشر ركعات ومنهم من يصلي اثني عشرة ركعة، ومنهم من يصلي ثماني ركعات، ومنهم من يصلي أقل من ذلك. ولهذا كان جماهير الأئمة متفقين على أنه ليس قبل الجمعة سنة مؤقتة بوقت، مقدرة بعدد؛ لأن ذلك إنما ثبت بقول النبي ﷺ، أو فعله. وهو لم يسن في ذلك شيئاً، لا بقوله ولا فعله، وهذا مذهب مالك، ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه، وهو المشهور في مذهب أحمد.

وذهب طائفة من العلماء إلى أن قبلها سنة، فمنهم من جعلها ركعتين، كما قاله طائفة من أصحاب

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٤٥) من حديث أوس بن أوس الثقفي رضي الله عنه، وانظر صحيح الجامع (٦٢٨١).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني (٢/ ١٨٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

يستحب للمسافر الترييع بخير الأمرين عنده، فلان لا يستحب الترييع بالأمر المرجوح عنده أولى.

ثبت بهذا الاعتبار الصحيح أن فعل رسول الله ﷺ هو أكمل الأمور، وأن هديه خير الهدى، وأن المسافر إذا اقتصر على ركعتي الفرض، كان أفضل له من أن يقرن بها ركعتي السنة.

وبهذا يظهر أن الجمعة إذا كانت ظهرًا مقصورة، لم يكن من السنة أن يقرن بها سنة ظهر المقيم، بل تجعل كظهر المسافر المقصورة. وكان النبي ﷺ يصلي في السفر ركعتي الفجر والوتر، ويصلي على راحلته قبل أي وجه توجهت به، ويوتر عليها، غير أنه [٢٤/١٩٣] لا يصلي عليها المكتوبة. وهذا لأن الفجر لم تقصر في السفر، فبقيت ستمها على حالها، بخلاف المقصورات في السفر، والوتر مستقل بنفسه كسائر قيام الليل، وهو أفضل الصلاة بعد المكتوبة، وسنة الفجر تدخل في صلاة الليل من بعض الوجوه. فلها كان النبي ﷺ يصليها في السفر، لاستقلاله وقيامه مقتضي له.

والصواب أن يقال: ليس قبل الجمعة سنة راتبة مقدرة، ولو كان الأذانان على عهده؛ فإنه قد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة». ثم قال في الثالثة: «لمن شاء»^(١)؛ كراهية أن يتخذها الناس سنة. فهذا الحديث الصحيح يدل على أن الصلاة مشروعة قبل العصر، وقبل العشاء الآخرة، وقبل المغرب، وأن ذلك ليس بسنة راتبة. وكذلك قد ثبت أن أصحابه كانوا يصلون بين أذان المغرب وهو يراهم فلا ينهاتهم، ولا يأمرهم، ولا يفعل هو ذلك. فدل على أن ذلك فعل جائز.

عام حجة الوداع، لم يصل بهم بمبنى وغيرها إلا ركعتين. وكذلك أبو بكر بعده لم يصل إلا ركعتين وكذلك عمر بعده لم يصل إلا ركعتين.

ومن نقل عن النبي ﷺ أنه صلى الظهر أو العصر أو العشاء في السفر أربعًا، فقد أخطأ. والحديث المروي في ذلك عن عائشة هو حديث ضعيف في الأصل، مع ما وقع فيه من التحريف. فإن لفظ الحديث: أنها قالت للنبي ﷺ: أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال: «أصبت يا عائشة»^(٢) فهذا مع ضعفه وقيام الأدلة على أنه باطل. روي أن عائشة روت أن النبي ﷺ كان يفطر ويصوم، ويقصر ويتم، فظن بعض الأئمة أن الحديث فيه: أنها روت الأمرين عن رسول الله ﷺ وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا: أن السنة للمسافر أن يصلي ركعتين والأئمة متفقون على أن هذا هو الأفضل، إلا قولًا مرجوحًا للشافعي. وأكثر الأئمة يكرهون الترييع للمسافر، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أنص الروايتين عنه. ثم من هؤلاء من يقول: لا يجوز الترييع، [٢٤/١٩٢] كقول أبي حنيفة. ومنهم من يقول: يجوز مع الكراهة، كقول مالك، وأحمد. فيقال: لو كان الله يجب للمسافر أن يصلي ركعتين، ثم ركعتين، لكان يستحب له أن يصلي الفرض أربعًا، فإن التقرب إليه ببعض الظهر أفضل من التقرب إليه بالتطوع مع الظهر. ولهذا أوجب على المقيم أربعًا، فلو أراد المقيم أن يصلي ركعتين فرضًا، وركعتين تطوعًا، لم يميز له ذلك. والله - تعالى - لا يوجب عليه وينهاه عن شيء إلا والذي أمره به خير من الذي نهاه عنه، فعلم أن صلاة الظهر أربعًا خير عند الله من أن يصليها ركعتين مع ركعتين تطوعًا. فلما كان - سبحانه - لم

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٨٤)، ومسلم (١٣٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٤)، ومسلم (٨٢٨) من حديث عبدالله بن مغفل المزني رضي الله عنه.

فالعَمَلُ الواحد يكون فعله مستحباً تارة، وتركه تارة، باعتبار ما يرجع من مصلحة فعله وتركه، بحسب الأدلة الشرعية. والمسلم قد يترك المستحب إذا كان في فعله فساد راجع على مصلحته، كما ترك النبي ﷺ بناء البيت على قواعد إبراهيم، وقال لعائشة: «لولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية لنقضت الكعبة، ولألصقتها بالأرض ولجعلت لها بايين، باباً يدخل الناس منه، وباباً يخرجون منه»^(١) والحديث في «الصحيحين». فترك النبي ﷺ هذا الأمر الذي كان عنده أفضل الأمرين للمعارض الراجع، وهو حدثان عهد قريش بالإسلام لما في ذلك من التغير لهم، فكانت المصلحة راجحة على المصلحة.

ولذلك استحَبَّ الأئمة - أحمد وغيره - أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل، إذا كان فيه تأليف المأمومين، مثل أن يكون عنده فصل الوتر أفضل، بأن يسلم في الشفع، ثم يصلي ركعة الوتر، وهو يؤم قوماً لا يرون إلا وصل الوتر، فإذا لم يمكنه أن يتقدم إلى الأفضل، كانت المصلحة الحاصلة بموافقة لهم بوصل الوتر أرجح من مصلحة فصله مع كراهتهم للصلاة خلفه، وكذلك لو كان ممن يرى المخاطة بالبسملة أفضل، أو الجهر بها، وكان المأمومون على خلاف رأيه [٢٤/١٩٦]، ففعل المفضل عنده لمصلحة الموافقة والتأليف التي هي راجحة على مصلحة تلك الفضيلة كان جائزاً حسناً.

وكذلك لو فعل خلاف الأفضل لأجل بيان السنة وتعليمها لمن لم يعلمها، كان حسناً، مثل أن يجهر بالاستفتاح أو التعوذ أو البسملة ليعرف الناس أن فعل ذلك حسن مشروع في الصلاة، كما ثبت في «الصحيح» أن عمر بن الخطاب جهر بالاستفتاح،

وقد احتج بعض الناس على الصلاة قبل الجمعة بقوله: «بين كل أذانين صلاة» وعارضه غيره فقال: الأذان الذي على المنابر لم يكن على عهد رسول الله ﷺ، ولكن عثمان أمر به لما كثرت الناس على عهده ولم يكن يبلغهم الأذان حين خروجه وقعوده على المنبر. ويتوجه أن يقال: هذا الأذان لما سنه عثمان، [٢٤/١٩٤] واتفق المسلمون عليه، صار أذاناً شرعياً. وحيث، فتكون الصلاة بينه وبين الأذان الثاني جائزة حسنة، وليست سنة راتبة، كالصلاة قبل صلاة المغرب.

وحيث، فمن فعل ذلك لم ينكر عليه، ومن ترك ذلك لم ينكر عليه. وهذا أعدل الأقوال، وكلام الإمام أحمد يدل عليه.

وحيث، فقد يكون تركها أفضل إذا كان الجهال يظنون أن هذه سنة راتبة، أو أنها واجبة، فترك حتى يعرف الناس أنها ليست سنة راتبة، ولا واجبة، لا سيما إذا دام الناس عليها فينبغي تركها أحياناً حتى لا تشبه الفرض، كما استحَبَّ أكثر العلماء أن لا يداوم على قراءة السجدة يوم الجمعة، مع أنه قد ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ فعلها، فإذا كان يكره المداومة على ذلك، فترك المداومة على ما لم يسنه النبي ﷺ أولى، وإن صلاها الرجل بين الأذانين أحياناً؛ لأنها تطوع مطلق، أو صلاة بين الأذانين، كما يصلي قبل العصر والعشاء، لا لأنها سنة راتبة فهذا جائز. وإن كان الرجل مع قوم يصلونها، فإن كان مطاعاً إذا تركها - وبين لهم السنة - لم ينكروا عليه، بل عرفوا السنة فتركها حسن، وإن لم يكن مطاعاً ورأى أن في صلاتها تأليفاً لقلوبهم إلى ما هو أنفع، أو دفعاً للخصام والشر لعدم التمكن من بيان الحق لهم، وقبولهم له، [٢٤/١٩٥] ونحو ذلك، فهذا - أيضاً - حسن.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً عليه.

فكان يكبر ويقول: سبحانك اللهم وبحمليك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك^(١). قال الأسود

ابن يزيد: صليت خلف عمر أكثر من سبعين صلاة، فكان يكبر، ثم يقول ذلك. رواه مسلم في «صحيحه».

ولهذا شاع هذا الاستفتاح حتى عمل به أكثر الناس. وكذلك كان ابن عمر وابن عباس يجهران بالاستعاذة، وكان غير واحد من الصحابة يجهر بالبسملة وهذا عند الأئمة الجمهور الذين لا يرون الجهر بها سنة راتبة كان ليعلم أن قراءتها في الصلاة سنة، كما ثبت في «الصحيح» أن ابن عباس صلى على جنازة فقرأ بأم القرآن جهراً، وذكر أنه فعل ذلك ليعلم الناس أنها سنة. وذلك أن الناس في صلاة الجنازة على قولين:

منهم: من لا يرى فيها قراءة بحال، كما قاله كثير من السلف، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك.

[٢٤/١٩٧] ومنهم: من يرى القراءة فيها سنة، كقول الشافعي، وأحمد لحديث ابن عباس هذا وغيره. ثم من هؤلاء من يقول: القراءة فيها واجبة كالصلاة.

ومنهم من يقول: بل هي سنة مستحبة، ليست واجبة. وهذا أعدل الأقوال الثلاثة. فإن السلف فعلوا هذا، وهذا، وكان كلا الفعلين مشهوراً بينهم، كانوا يصلون على الجنازة بقراءة وغير قراءة، كما كانوا يصلون تارة بالجهر بالبسملة، وتارة بغير جهر بها، وتارة باستفتاح، وتارة بغير استفتاح وتارة برفع اليدين، وتارة يسلمون تسليمتين، وتارة تسليمة واحدة. وتارة يقرءون خلف الإمام بالسري، وتارة لا يقرءون. وتارة يكبرون على الجنازة أريماً، وتارة خمساً، وتارة سبعاً. كان فيهم من يفعل هذا، وفيهم من يفعل هذا. كل هذا ثابت عن الصحابة.

ومنهم من كان يوتر الإقامة، ومنهم من كان يشفعها، وكلاهما ثابت عن النبي ﷺ.

[٢٤/١٩٨] فهذه الأمور وإن كان أحدها أرجح من الآخر، فمن فعل المرجوح فقد فعل جائزاً. وقد يكون فعل المرجوح أرجح للمصلحة الراجحة، كما يكون ترك الرجح أرجح أحياناً لمصلحة راجحة. وهذا واقع في عامة الأعمال، فإن العمل الذي هو في جنسه أفضل، قد يكون في موطن غيره أفضل منه، كما أن جنس الصلاة أفضل من جنس القراءة، وجنس القراءة أفضل من جنس الذكر، وجنس الذكر أفضل من جنس الدعاء. ثم الصلاة بعد الفجر والعصر منهي عنها، والقراءة والذكر والدعاء أفضل منها في تلك الأوقات وكذلك القراءة في الركوع والسجود منهي عنها، والذكر هناك أفضل منها، والدعاء في آخر الصلاة بعد التشهد، أفضل من الذكر وقد يكون العمل المفضول أفضل بحسب حال الشخص المعين؛ لكونه عاجزاً عن الأفضل، أو لكون محبة ورغبته واهتمامه وانتفاعه بالمفضول أكثر، فيكون أفضل في حقه لما يقترن به من مزيد عمله وحبه وإرادته وانتفاعه، كما أن المريض يتنفع بالدواء الذي يشبهه ما لا يتنفع بما لا يشتهيه، وإن كان جنس ذلك أفضل. [٢٤/١٩٩] ومن هذا الباب، صار الذكر لبعض الناس في بعض الأوقات خيراً من القراءة، والقراءة لبعضهم في بعض الأوقات خيراً من الصلاة وأمثال ذلك، لكمال انتفاعه به، لا لأنه في جنسه أفضل.

وهذا الباب - باب تفضيل بعض الأعمال على بعض - إن لم يعرف فيه التفضيل، وأن ذلك قد يتنوع بتنوع الأحوال في كثير من الأعمال، وإلا وقع فيها اضطراب كثير. فإن في الناس من إذا اعتقد استحباب

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٨٢) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ولم ألق عليه عند البخاري.

وبعد المغرب ركعتين، وبعد العشاء ركعتين.

وأما الظهر، ففي حديث ابن عمر: أنه كان يصلي قبلها ركعتين^(١)، وفي «الصحيحين» عن عائشة: أنه كان يصلي قبلها أربعاً^(٢).

وفي «الصحيح» عن أم حبيبة أن النبي ﷺ قال: «من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة بنى الله له بيتاً في الجنة»^(٣). وجاء مفسراً في «السنن»: «أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر»^(٤). فهذه هي السنن الاربعة التي ثبتت في «الصحيح» عن النبي ﷺ بقوله وفعله. مدارها على هذه الأحاديث الثلاثة: حديث ابن عمر، وعائشة، وأم حبيبة.

وكان النبي ﷺ يقوم بالليل: إما إحدى عشرة ركعة، وإما ثلاث عشرة ركعة، فكان مجموع صلاته بالليل والنهار فرضه ونقله نحواً من أربعين ركعة.

[٢٤/٢٠١] والناس في هذه السنن الرواتب على ثلاثة أقوال:

منهم من لا يوقت في ذلك شيئاً، كقول مالك، فإنه لا يرى سنة إلا الوتر، وركعتي الفجر. وكان يقول: إنما يوقت أهل العراق.

ومنهم من يقدر في ذلك أشياء بأحاديث ضعيفة، بل باطلة، كما يوجد في مذاهب أهل العراق، وبعض من وافقهم من أصحاب الشافعي وأحمد، فإن هؤلاء يوجد في كتبهم من الصلوات المقدرة والأحاديث في ذلك ما يعلم أهل المعرفة بالسنة أنه مكذوب على

فعل ورجحانه، يحافظ عليه ما لا يحافظ على الواجبات، حتى يخرج به الأمر إلى الهوى والتعصب والحمية الجاهلية، كما تجده فيمن يختار بعض هذه الأمور فيراها شعاراً لمذهبه.

ومنهم من إذا رأى ترك ذلك هو الأفضل، يحافظ - أيضاً - على هذا الترك أعظم من محافظته على ترك المحرمات، حتى يخرج به الأمر إلى اتباع الهوى والحمية الجاهلية، كما تجده فيمن يرى الترك شعاراً لمذهبه. وأمثال ذلك. وهذا كله خطأ.

والواجب أن يعطي كل ذي حقه حقه، ويوسع ما وسعه الله ورسوله، ويؤلف ما ألف الله بينه ورسوله، ويراعي في ذلك ما يحبه الله ورسوله من المصالح الشرعية، والمقاصد الشرعية، ويعلم أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وأن الله بعثه حمه للعالمين، بعثه بسعادة الدنيا والآخرة، في كل أمر من الأمور، وأن يكون مع الإنسان من التفصيل ما يحفظ به هذا لإجمال، وإلا فكثير من الناس يعتقد هذا مجملًا، ويدعه عند التفصيل: إما جهلاً، وإما ظلمًا، وإما اتباعاً للهوى. فتسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين [٢٤/٢٠٠] والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا.



فصل

وأما السنة بعد الجمعة، فقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين^(١)، كما ثبت عنه في «الصحيحين»: أنه كان يصلي قبل الفجر ركعتين، وبعد الظهر ركعتين،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٩٣٧)، ومسلم (٧٢٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر التخریج السابق.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٢)، ومسلم (٧٣٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٧٢٨) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (١٢٥١) من حديث عائشة رضي الله عنها، وانظر «إرواء الغليل» (٢/ ١٨٥).

وغيرها. كما ثبت عنه في «الصحيح»: أنه ﷺ نهي أن توصل صلاة بصلاة، حتى يفصل بينهما بقيام أو كلام^(١)، فلا يفعل ما يفعله كثير من الناس. يصل السلام بركعتي السنة، فإنه هذا ركوب لنهي النبي ﷺ [٢٤/٢٠٣]. وفي هذا من الحكمة التمييز بين الفرض وغير الفرض، كما يميز بين العبادة وغير العبادة.

ولهذا استحب تعجيل الفطور، وتأخير السحور، والأكل يوم الفطر قبل الصلاة، ونهى عن استقبال رمضان يوم أو يومين، فهذا كله للفصل بين المأمور به من الصيام، وغير المأمور به، والفصل بين العبادة وغيرها، وهكذا تميز الجمعة التي أوجبها الله من غيرها.

وأيضاً، فإن كثيراً من أهل البدع كالرافضة وغيرهم لا ينوون الجمعة بل ينوون الظهر، ويظهرون أنهم سلموا، وما سلموا، فيصلون ظهراً ويظن الظان أنهم يصلون السنة، فإذا حصل التمييز بين الفرض والنفل، كان في هذا منع لهذه البدعة، وهذا له نظائر كثيرة والله - سبحانه - أعلم.



[٢٤/٢٠٤] وسئل - رحمه الله - عن رجل خرج إلى صلاة الجمعة، وقد أقيمت الصلاة: فهل يجري إلى أن يأتي الصلاة، أو يأتي هوناً ولو فاتته؟

فأجاب:

الحمد لله، إذا خشي فوت الجمعة، فإنه يسرع حتى يدرك منها ركعة فأكثر، وأما إذا كان يدركها مع المشي

النبي ﷺ، كمن روى عنه ﷺ: أنه صلى قبل العصر أربعاً. أو أنه قضى سنة العصر. أو أنه صلى قبل الظهر ستاً. أو بعدها أربعاً. أو أنه كان يحافظ على الضحى. وأمثال ذلك من الأحاديث المكذوبة على النبي ﷺ.

وأشد من ذلك ما يذكره بعض المصنفين في «الرقائق والفضائل» في الصلوات الأسبوعية، والحوالية: كصلاة يوم الأحد، والإثنين، والثلاثاء، والأربعاء، والخميس، والجمعة، والسبت، المذكورة في كتاب أبي طالب، وأبي حامد، وعبد القادر، وغيرهم. وكصلاة الألفية التي في أول رجب، ونصف شعبان، والصلاة الاثني عشرية التي في أول ليلة جمعة من رجب، والصلاة التي في ليلة سبع وعشرين من [٢٤/٢٠٢] رجب، وصلوات آخر تذكر في الأشهر الثلاثة، وصلاة ليلتي العيدين وصلاة يوم عاشوراء، وأمثال ذلك من الصلوات المروية عن النبي ﷺ، مع اتفاق أهل المعرفة بحديثه أن ذلك كذب عليه، ولكن بلغ ذلك أقواماً من أهل العلم والدين، فظنوه صحيحاً، فعملوا به، وهم مأجورون على حسن قصدهم واجتهادهم، لا على مخالفة السنة.

وأما من تبينت له السنة فظن أن غيرها خير منها، فهو ضال مبتدع، بل كافر.

والقول الوسط العدل هو ما وافق السنة الصحيحة الثابتة عنه ﷺ: وقد ثبت عنه ﷺ أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين. وفي «صحيح» مسلم عنه أنه قال: «من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً»^(١). وقد روي الست عن طائفة من الصحابة جمعاً بين هذا وهذا.

والسنة أن يفصل بين الفرض والنفل في الجمعة،

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٨٨٣) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنها.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وعليه السكينة فهذا أفضل، بل هو السنة. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -: عن الصلاة يوم الجمعة
بـ«السجدة»: هل تجب المدوامة عليها أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله ليست قراءة ﴿التر﴾ تَنْزِيلٌ [السجدة: ١، ٢]، التي فيها السجدة ولا غيرها من ذوات السجود واجبة في فجر الجمعة باتفاق الأئمة، ومن اعتقد ذلك واجباً أو ذم من ترك ذلك، فهو ضال مخطئ، يجب عليه [٢٤/٢٠٥] أن يتوب من ذلك باتفاق الأئمة. وإننا تنازع العلماء في استحباب ذلك وكراهيته. فعند مالك يكره أن يقرأ بـ«السجدة» في الجهر.

والصحيح: أنه لا يكره، كقول أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد؛ لأنه قد ثبت في «الصحيح»^(١) عن النبي ﷺ: أنه سجد في العشاء بـ«إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ» [الانشقاق: ١]، وثبت عنه في «الصحيحين»: أنه كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ﴿التر﴾ تَنْزِيلٌ، و﴿هَلْ أَتَى» [الإنسان: ١]^(٢)، وعند مالك: يكره أن يقصد سورة بعينها. وأما الشافعي وأحمد: فيستحبون ما جاءت به السنة، مثل «الجمعة» و«المنافقين» في «الجمعة». و«الذاريات» واقتربت في العيد، و﴿التر﴾ تَنْزِيلٌ، و﴿هَلْ أَتَى» في فجر الجمعة.

لكن هنا مائلتان نافعتان:

إحدهما: أنه لا يستحب أن يقرأ بسورة فيها

سجدة أخرى باتفاق الأئمة، فليس الاستحباب لأجل السجدة، بل للسورتين، والسجدة جاءت اتفاقاً. فإن هاتين السورتين فيها ذكر ما يكون في يوم الجمعة من الخلق والبعث.

الثانية: أنه لا ينبغي المدوامة عليها، بحيث يتوهم الجاهل أنها واجبة، وأن تاركها مسيء، بل ينبغي تركها أحياناً لعدم وجوبها. والله أعلم.



[٢٤/٢٠٦] وسئل - رحمه الله -: عن قرأ سورة «السجدة» يوم الجمعة: هل المطلوب السجدة فيجزئ بعض السورة، والسجدة في غيرها؟ أم المطلوب السورة؟

فأجاب:

الحمد لله، بل المقصود قراءة السورتين: ﴿التر﴾ تَنْزِيلٌ، و﴿هَلْ أَتَى» سورة الإنسان، لما فيها من ذكر خلق آدم، وقيام الساعة، وما يتبع ذلك، فإنه كان يوم الجمعة، وليس المقصود السجدة، فلو قصد الرجل قراءة سورة سجدة أخرى كره ذلك. والنبي ﷺ يقرأ السورتين كليهما. فالسنة قراءتهما بكاملهما. ولا ينبغي المدوامة على ذلك. لئلا يظن الجاهل أن ذلك واجب، بل يقرأ أحياناً غيرهما من القرآن. والشافعي وأحمد اللذان يستحبان قراءتهما. وأما مالك وأبو حنيفة: فعندهما يكره قصد قراءتهما.



[٢٤/٢٠٧] وسئل رحمه الله: عن أدرك ركعة من صلاة الجمعة، ثم قام ليقضي ما عليه: فهل يجهر بالقراءة، أم لا؟

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٧٤، ١٠٧٨)، ومسلم (٥٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٨٩١)، ومسلم (٨٨٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فأجاب:

بل يخاف بالقراءة، ولا يجهر؛ لأن المسبوق إذا قام يقضي، فإنه منفرد فيما يقضيه، حكمه حكم المنفرد، وهو فيما يدركه في حكم المؤتم؛ ولهذا يسجد المسبوق إذا سها فيما يقضيه، وإذا كان كذلك، فالمسبوق إنما يجهر فيما يجهر فيه المنفرد، فمن كان من العلماء مذهبه أن يجهر المنفرد في العشاءين والفجر، فإنه يجهر إذا قضى الركعتين الأولين، ومن كان مذهبه أن المنفرد لا يجهر فإنه لا يجهر المسبوق عنده. والجمعة لا يصلحها أحد منفردًا، فلا يتصور أن يجهر فيها المنفرد. والمسبوق كالمنفرد فلا يجهر، لكنه مدرك للجمعة ضمناً وتبعاً، ولا يشترط في التابع ما يشترط في المتبوع، ولهذا لا يشترط لما يقضيه المسبوق العدد، ونحو ذلك.

لكن مضت السنة أن من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة فهو مدرك للجمعة، كمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، [٢٤/٢٠٨] ومن أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس، فإنه مدرك، وإن كانت بقية الصلاة فعلت خارج الوقت. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله - عن صلاة الجمعة في جامع القلعة: هل هي جائزة - مع أن في البلد خطبة أخرى، مع وجود سورها، وخلق أبوابها - أم لا؟

فأجاب:

نعم، يجوز أن يصل فيها جمعة لأنها مدينة أخرى، كمصر والقاهرة، ولو لم تكن كمدينة أخرى، إقامة الجمعة في المدينة الكبيرة في موضعين للحاجة يجوز عند أكثر العلماء، ولهذا لما بنيت بغداد ولها جانبان،

أقاموا فيها جمعة في الجانب الشرقي، وجمعة في الجانب الغربي.

وجوز ذلك أكثر العلماء، وشبهوا ذلك بأن النبي ﷺ^(١) في مدينته، إلا في موضع، يخرج بالمسلمين فيصل العید بالصحراء، وكذلك كان الأمر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان. فلما تولى علي بن أبي طالب وصار بالكوفة، وكان الخلق بها كثيراً، قالوا: يا أمير المؤمنين، إن بالمدينة شيوخاً وضعفاء يشق عليهم الخروج إلى الصحراء، فاستخلف [٢٤/٢٠٩] علي بن أبي طالب رجلاً يصل بالناس العید في المسجد، وهو يصل بالناس خارج الصحراء، ولم يكن هذا يفعل قبل ذلك، وعلي من الخلفاء الراشدين، وقد قال النبي ﷺ «عليكم بستي وستة الخلفاء الراشدين من بعدي»^(٢). فمن تمسك بستة الخلفاء الراشدين فقد أطاع الله ورسوله، والحاجة في هذه البلاد وفي هذه الأوقات تدعو إلى أكثر من جمعة، إذ ليس للناس جامع واحد يسمعهم، ولا يمكنهم جمعة واحدة إلا بمشقة عظيمة.

وهنا وجه ثالث: وهو أن يجعل القلعة كأنها قرية خارج المدينة. والذي عليه الجمهور كمالك والشافعي وأحمد: أن الجمعة تقام في القرى؛ لأن في «الصحيح» عن ابن عباس أنه قال: أول جمعة جمعت في الإسلام بعد جمعة المدينة، جمعة بجواثي - قرية من قرى البحرين^(٣) - وكان ذلك على عهد رسول الله ﷺ حين قدم عليه وفد عبد القيس. وكذلك كتب عمر بن الخطاب إلى المسلمين يأمرهم بالجمعة حيث كانوا.

(١) كنا بالأصل.

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٧٦) من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، وانظر «صحيح الجامع» (٢٥٤٦).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٦٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه، وانظر «صحيح أبي داود» (١٠٦٨).

كعمر، وعثمان، وابن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير وغيرهم. ولا يعرف عن الصحابة في ذلك خلاف.

وأصحاب القولين المتقدمين لم يبلغهم ما في ذلك من السنة عن النبي ﷺ، لما اجتمع في يومه عيدان صلى العيد ثم رخص في الجمعة. وفي لفظ أنه قال: «أيها الناس، إنكم قد أصبتم خيرًا. فمن شاء أن يشهد الجمعة فليشهد، فإننا جمعون».

وأيضًا، فإنه إذا شهد العيد حصل مقصود الاجتماع. ثم إنه يصلي الظهر إذا لم يشهد الجمعة، فتكون الظهر في وقتها، والعيد يحصل مقصود الجمعة، وفي إيجابها على الناس تضيق عليهم، وتكدير لمقصود عيدهم، وما سن لهم من السرور فيه، والانبساط.

فإذا حبسوا عن ذلك، عاد العيد على مقصوده بالإبطال. ولأن يوم الجمعة عيد، ويوم الفطر والنحر عيد، ومن شأن الشارع إذا اجتمع عبادتان من جنس واحد أدخل إحداها في الأخرى. كما يدخل الوضوء في الغسل، وأحد الغسلين في الآخر. والله أعلم.



[٢٤/٢١٢] وسئل - رحمه الله - عن رجل قال: إذا جاء يوم الجمعة يوم العيد، وصلى العيد، إن انتهى أن يصلي الجمعة وإلا فلا. فهل هو فيما قال مصيب أم مخطئ؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. إذا اجتمع يوم الجمعة ويوم العيد ففيها ثلاثة أقوال للفقهاء: أحدها: أن الجمعة على من صلى العيد، ومن لم

وكان عبد الله بن عمر يمر بالمياه التي بين مكة والمدينة وهم يقيمون الجمعة فلا ينكر عليهم.

وأما قول علي - رضي الله عنه - لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع. فلو لم يكن له مخالف، لجاز أن يراد به أن كل قرية مصر جامع كما أن المصر الجامع يسمى قرية. وقد سمي الله مكة قرية، بل سهاها [٢٤/٢١٠] أم القرى، بل وما هو أكبر من مكة، كما في قوله: «وَكَايْنِ مِّنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا تَابِرَ هُمْ» [محمد: ١٣]، وسمى مصر القديمة قرية بقوله: «وَسَقَلِ الْقَرْيَةُ الَّتِي سَكْنَا فِيهَا وَالْعِمْرُ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا» [يوسف: ٨٢]، ومثله في القرآن كثير، والله أعلم.



وسئل - رحمه الله - عن رجلين تنازعا في العيد إذا وافق الجمعة، فقال أحدهما: يجب أن يصلي العيد، ولا يصلي الجمعة، وقال الآخر: يصليها فما الصواب في ذلك؟

فأجاب:

الحمد لله، إذا اجتمع الجمعة والعيد في يوم واحد، فللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه تجب الجمعة على من شهد العيد، كما تجب سائر الجمع للعمومات الدالة على وجوب الجمعة. والثاني: تسقط عن أهل البر، مثل أهل العوالي والشواذ؛ لأن عثمان بن عفان أرخص لهم في ترك الجمعة لما صلى بهم العيد.

[٢٤/٢١١] والثالث: - وهو الصحيح - أن من شهد العيد سقطت عنه الجمعة، لكن على الإمام أن يقيم الجمعة ليشهدها من شاء شهودها، ومن لم يشهد العيد. وهذا هو المأثور عن النبي ﷺ وأصحابه؛

فأجاب:

يصله كقول مالك، وغيره.

الحمد لله، هذه المسألة قد تنزل على عدة مسائل، بعضها متفق عليه، وبعضها متنازع فيه: منها: إذا اجتمع عيد وجمعة، فمن قال: إن العيد فرض، يقول: إن خطبة الجمعة هي خطبة بين صلاتين كلاهما فرض، بخلاف خطبة العيد. فإنه يقول: ليست فرضاً.

وإما أن تنزل على ما إذا اعتقد جمعتان في موضع لا تصح فيه جمعتان، فإنه تصح الأولى وتبطل الثانية، إذا كانا بإذن الإمام. فإن أشكل عين السابقة، بطلنا جميعاً، وصلوا ظهرًا. فالخطبة التي قبل الثانية خطبة بين صلاتين كلاهما فرض، إذا كان الإمام قد أذن في كل منهما، [٢٤/٢١٥] واعتقدوا أن الجمعة لا تقام عندهم، وكلاهما يعتقد أن جمعة فرض.

ويمكن أن يريد السائل الفجر والجمعة، فإن الفجر فرض في وقتها، والجمعة فرض لوقتها، وبينهما خطبة هي خطبة الجمعة. ومنها خطب الحج: فإن خطبة عرفة تكون بين الصلاة بعرفة، وبين صلاة المغرب، فكلاهما فرض، والخطبة يوم النحر: تكون بين الفجر والظهر، فكلاهما فرض.



وسئل - رحمه الله -: هل قراءة «الكهف» بعد عصر الجمعة، جاء فيه حديث أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، قراءة سورة «الكهف» يوم الجمعة فيها آثار، ذكرها أهل الحديث والفقه، لكن هي مطلقة يوم الجمعة، ما سمعت أنها مختصة بعد العصر. والله أعلم.



والثاني: أن الجمعة سقطت عن السواد الخارج عن المصر، كما يروى ذلك عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أنه صلى العيد، ثم أذن لأهل القرى في ترك الجمعة، واتبع ذلك الشافعي.

والثالث: أن من صلى العيد سقطت عنه الجمعة، لكن ينبغي [٢٤/٢١٣] للإمام أن يقيم الجمعة ليشهدها من أحب. كما في «السنن» عن النبي ﷺ: أنه اجتمع في عهده عيدان فصلى العيد ثم رخص في الجمعة.

وفي لفظ أنه صلى العيد وخطب الناس فقال: «أيها الناس، إنكم قد أصبتم خيرًا، فمن شاء منكم أن يشهد الجمعة فليشهد، فإنا مجمعون». وهذا الحديث روي في «السنن» من وجهين. أنه صلى العيد ثم خير الناس في شهود الجمعة.

وفي «السنن» حديث ثالث في ذلك أن ابن الزبير كان على عهده عيدان فجمعهما أول النهار، ثم لم يصل إلا العصر. وذكر أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فعل ذلك، وذكر ذلك لابن عباس - رضي الله عنه - فقال: قد أصاب السنة.

وهذا المنقول هو الثابت عن رسول الله ﷺ وخلفائه وأصحابه. وهو قول من بلغه من الأئمة كأحمد وغيره. والذين خالفوه لم يبلغهم ما في ذلك من السنن والآثار. والله أعلم.



[٢٤/٢١٤] وسئل - رحمه الله - عن خطبة بين صلاتين. كلاهما فرض لوقتها، في ساعة مشكلة العين. واعتبار الشرط فيها كما في غيرها من هيئة الدين، كالظهر والسنن، والوقت والقبلة - أيضًا - بالتأذين.

يُخْطَبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْصَتَ فَقَدْ لَفُوتُ^(١)، أذْكَ
مَسْنُونٍ، أَوْ مُسْتَحَبٍّ، أَوْ مَكْرُوهٍ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ؟

فَأَجَابَ: [٢٤/٢١٨]

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ هَذَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا
اسْتَحَبَّهُ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ الْعُلَمَاءِ لَكِنْ تَبْلِيغُ
الْحَدِيثِ فَعَلَهُ مِنْ فَعَلَهُ لِأَمْرِ النَّاسِ بِالْإِنْصَاتِ، وَهُوَ
مِنْ نَوْعِ الْخُطْبَةِ. وَأَمَّا دَعَاءُ الْإِمَامِ بَعْدَ صُعُودِهِ، وَرَفْعِ
الْمُؤَذِّنِينَ أَصْوَاتِهِمْ بِالصَّلَاةِ، فَهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْعُلَمَاءُ وَإِنَّمَا
يَفْعَلُهُ مَنْ يَفْعَلُهُ بِلَا أَصْلٍ شَرْعِيٍّ. وَأَمَّا رَفْعُ الْمُؤَذِّنِينَ
أَصْوَاتِهِمْ وَقْتَ الْخُطْبَةِ بِالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، فَهَذَا مَكْرُوهٌ
بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ.



وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: عَنْ رَجُلٍ مُؤَذِّنٍ يَقُولُ عِنْدَ
دُخُولِ الْخُطِيبِ إِلَى الْجَامِعِ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ
يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ» فَقَالَ رَجُلٌ: هَذَا بَدْعٌ، فَمَا
يُجِبُ عَلَيْهِ؟

فَأَجَابَ:

جَهْرَ الْمُؤَذِّنِ بِذَلِكَ، كَجَهْرِهِ بِالصَّلَاةِ وَالتَّرْضِيِّ
عِنْدَ رَقِيِ الْخُطِيبِ الْمُنْبَرِ، أَوْ جَهْرِهِ بِالْإِدْعَاءِ
لِلْخُطِيبِ وَالْإِمَامِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ، وَلَا اسْتَحَبَّهُ
أَحَدٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ. وَأَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ الْجَهْرُ بِنَحْوِ ذَلِكَ فِي
الْخُطْبَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ بَدْعٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٢٤/٢١٦] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ فَرَشِ
السَّجْدَةِ فِي الرُّوْحَةِ الشَّرِيفَةِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ:

لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْرَشَ شَيْئًا وَيَخْتَصَّ بِهِ مَعَ غِيَّتِهِ،
وَيَمْنَعُ بِهِ غَيْرَهُ. هَذَا غَضَبٌ لَتِلْكَ الْبِقْعَةِ، وَمَنْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ
مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ. وَالسَّنَةُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الرَّجُلُ
بِنَفْسِهِ. وَأَمَّا مَنْ يَتَقَدَّمُ بِسَجْدَةٍ فَهُوَ ظَالِمٌ، يَنْهَى عَنْهُ،
وَيُجِبُ رَفْعُ تِلْكَ السَّجَادَةِ، وَيُمْكِنُ النَّاسَ مِنْ مَكَانِهَا.
هَذَا، مَعَ أَنَّ أَصْلَ الْفَرَشِ بَدْعٌ، لَا سِيَاقَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ
ﷺ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَصَلُّونَ عَلَى
الْأَرْضِ، وَالْخُمْرَةِ الَّتِي كَانَ يَصِلِي عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ صَغِيرَةً، لَيْسَتْ بِقَدْرِ السَّجْدَةِ.

قُلْتُ: فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ» عَنْ عَطَاءِ بْنِ
أَبِي رِيَّاحٍ: أَنَّهُ [٢٤/٢١٧] لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ
إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ، وَلَمَّا قَدَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ مِنْ
الْعِرَاقِ، وَفَرَشَ فِي الْمَسْجِدِ أَمْرَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِحَبْسِهِ
تَعْزِيرًا لَهُ، حَتَّى رُوجِعَ فِي ذَلِكَ، فَذَكَرَ أَنَّ فَعْلَ هَذَا فِي
مِثْلِ هَذَا الْمَسْجِدِ بَدْعٌ يُؤَدَّبُ صَاحِبُهَا.

وَعَلَى النَّاسِ الْإِنْكَارَ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَالْمَنْعَ
مِنْهُ، لَا سِيَاقَ وَلَا أَمْرَ الَّذِينَ لَهُمْ هُنَاكَ وَلَايَةٌ عَلَى
الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ رَفْعُ هَذِهِ السَّجَادَةِ، وَلَوْ
عُوقِبَ أَصْحَابُهُ بِالصَّدَقَةِ بِهَا، لَكَانَ هَذَا مِمَّا يَسُوغُ فِي
الْاجْتِهَادِ، أَنْتَهَى.



وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
وَقْتُ دُخُولِ الْإِمَامِ الْمَسْجِدَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى
مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَسَلِّمْ». وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ، وَفِي دَعَاءِ الْإِمَامِ بَعْدَ
صُعُودِهِ عَلَى الْمُنْبَرِ، وَفِي قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ بَعْدَ الْأَذَانِ
الثَّانِي: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ وَالْإِمَامِ

(١) صحيح: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، والله الحمد»^(١). وإن قال: الله أكبر ثلاثاً، جاز. ومن الفقهاء من يكبر ثلاثاً فقط. ومنهم من يكبر ثلاثاً ويقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. وأما التكبير في الصلاة فيكبر المأموم تبعاً للإمام، وأكثر الصحابة - رضي الله عنهم - والأئمة يكبرون سبعاً في الأولى، وخمساً في الثانية.

[٢٤/٢٢١] وإن شاء أن يقول بين التكبيرتين: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر. اللهم اغفر لي، وارحمي، كان حسناً، كما جاء ذلك عن بعض السلف. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: هل التكبير يجب في عيد الفطر أكثر من عيد الأضحى؟ بينوا لنا مأجورين.

فأجاب:

أما التكبير: فإنه مشروع في عيد الأضحى بالاتفاق. وكذلك هو مشروع في عيد الفطر عند مالك، والشافعي، وأحمد. وذكر ذلك الطحاوي مذهباً لأبي حنيفة، وأصحابه، والمشهور عنهم خلافه. لكن التكبير فيه هو المأثور عن الصحابة - رضوان الله عليهم - والتكبير فيه أؤكد من جهة أن الله أمر به بقوله: ﴿وَلْتَضَعُوا آلَ الْيَمَّةِ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَفْكَرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

والتكبير فيه: أوله من رؤية الهلال، وآخره انقضاء العيد، وهو فراغ الإمام من الخطبة على الصحيح.

(١) ضيف جملتها: أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٠) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وانتظر اختصار لإرواء الغليل (٦٥٤).

[٢٤ / ٢١٩] باب صلاة العيدين

سئل شيخ الإسلام - رحمه الله -: هل يتعين قراءة بعينها في صلاة العيدين؟ وما يقول الإنسان بين كل تكبيرتين؟

فأجاب:

الحمد لله، مهما قرأ به جاز. كما تجوز القراءة في نحوها من الصلوات. لكن إذا قرأ بقاف، واقتربت، أو نحو ذلك. مما جاء في الأثر، كان حسناً.

وأما بين التكبيرات: فإنه يحمد الله، ويشني عليه، ويصلي على النبي ﷺ، ويدعو بها شاء. هكنا روى نحو هذا العلماء عن عبدالله بن مسعود. وإن قال: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر. اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، اللهم اغفر لي، وارحمي، كان حسناً. وكذلك إن قال: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، ونحو ذلك. [٢٤ / ٢٢٠] وليس في ذلك شيء مؤقت عن النبي ﷺ، والصحابة والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عن صفة التكبير في العيدين، ومتى وقته؟

فأجاب:

الحمد لله، أصبح الأقوال في التكبير الذي عليه جمهور السلف والفقهاء من الصحابة والأئمة: أن يكبر من فجر يوم عرفة، إلى آخر أيام التشريق، عقب كل صلاة، ويشرع لكل أحد أن يجهر بالتكبير عند الخروج إلى العيد. وهذا باتفاق الأئمة الأربعة.

وصفة التكبير المنقول عند أكثر الصحابة: قد

ﷺ؛ ولأنه إجماع من أكابر الصحابة. والله أعلم.



[٢٤/٢٢٣] وقال شيخ الإسلام:

فصل

قال الله تعالى: ﴿وَلْتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. «واللام» إما متعلقة بمذكور: أي «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ». كما قال: «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ لَكُمْ» [النساء: ٢٦]. أو بمحذوف: أي وتكملوا العدة^(١) شرع ذلك.

وهذا أشهر لأنه قال: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. فيجب على الأول أن يقال: ويريد لعلكم تشكرون، وفيه وهن.

لكن يحتاج للأول بقوله تعالى: في آية الوضوء: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَئِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]. فإن آية الصيام وآية الطهارة متناسبتان في اللفظ والمعنى، فقله: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥] بمنزلة قوله: [٢٤/٢٢٤]: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦]. وقوله: «وَلَئِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ» [المائدة: ٦]، كقوله: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» [البقرة: ١٨٥].

والمقصود هنا: أن الله - سبحانه - أراد شرعاً: التكبير على ما هدانا. ولهذا قال من قال من السلف - كزيد بن أسلم - هو التكبير - تكبير العيد، واتفقت الأمة على أن صلاة العيد مخصوصة بتكبير زائد،

وأما التكبير في النحر، فهو أوكد من جهة أنه يشرع أدبار الصلوات [٢٤/٢٢٢]، وأنه متفق عليه، وأن عيد النحر يجتمع فيه المكان والزمان، وعيد النحر أفضل من عيد الفطر، ولهذا كانت العبادة فيه النحر مع الصلاة. والعبادة في ذاك الصدقة مع الصلاة. والنحر أفضل من الصدقة، لأنه يجتمع فيه العبادتان البدنية والمالية، فالذبيح عبادة بدنية ومالية، والصدقة والهدية عبادة مالية، ولأن الصدقة في الفطر تابعة للصوم، لأن النبي ﷺ فرضها طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعنه للمساكين؛ ولهذا من أن تخرج قبل الصلاة، كما قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّىٰ ۖ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥]. وأما النسك، فإنه مشروع في اليوم نفسه عبادة مستقلة، ولهذا يشرع بعد الصلاة، كما قال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۚ إِنَّ شَابِغَةَ هُوَ الْآيَةُ﴾ [الكوثر: ٢، ٣].

فصلاة الناس في الأمصار بمنزلة رمي الحجاج جرة العقبة، وذبحهم في الأمصار بمنزلة ذبح الحجاج هديهم.

وفي الحديث الذي في «السنن»: «أفضل الأيام عند الله يوم النحر، ثم يوم القر»^(٢)، وفي الحديث الآخر الذي في «السنن» وقد صححه الترمذي: «يوم عرفة ويوم النحر وأيام منى عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب وذكر لله»^(٣). ولهذا كان الصحيح من أقوال العلماء أن أهل الأمصار يكبرون من فجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق؛ لهذا الحديث، ولحديث آخر رواه الدارقطني عن جابر عن النبي

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٦٥) من حديث عبد الله بن قرط رضي الله عنه.

القر: اليوم الذي بعد يوم النحر.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٤١٩) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

ذبح، لا فرق في ذلك بين الأضحية وغيرها، فما وجب فيها، وجب في غيرها، وما لم يجب، لم يجب.

[٢٤/٢٢٧] وأيضاً، فإنه لا يكون لقوله: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ إلى قوله: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا أَصْنَافَ آلِهِ﴾ [الحج: ٢٧، ٢٨]. فجعل إتيانهم إلى المشاعر ليشهدوا منافع لهم، ويذكروا اسم الله في أيام معلومات، ولو أراد الأضحية فقط، لم يكن للمشاعر بهذا اختصاص. فإن الأضحية مشروعة في جميع الأرض، إلا أن هذا الوجه يرد على قولنا بذكر اسم الله في جميع العشر في الأمصار. فيقال: لم خص ذلك بالإتيان إلى المشاعر؟ وقد يحتج به من يرى ذكر الله عند رؤية الهدي؛ لأن الهدي يساق إلى مكة، لكن عنده يجوز ذبح الهدي متى وصل. فأى فائدة لتوقيته بالأيام المعلومات؟ ويجاب عن هذا بوجهين.

أحدهما: أن الذبح: بالمشاعر أصل، وبقية الأمصار تبع لمكة، ولهذا كان عيد النحر العيد الأكبر، ويوم النحر يوم الحج الأكبر؛ لأنه يجتمع فيه عيد المكان والزمان.

الثاني: أن ذكر الله هناك على ما رزقهم من الأضحية، والهدي جميعاً بخلاف غير مكة، فإنه ليس فيها إلا الأضحية، وهي مخصصة بالأيام المعلومات. فإن الهدي عندنا مؤقت، فإذا ساق الهدي، لم ينحره إلا عند الإحلال، ولا يجوز له أن يحل حتى ينحر هديه، كما قال تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ أَهْدَىٰ مُحَلِّمِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وأمر النبي ﷺ أصحابه في [٢٤/٢٢٨] حجة الوداع أن يحلوا إلا من ساق الهدي، فلا يحل حتى ينحره، وهذا إذا قدم به في العشر بلا نزاع. وأما إذا قدم به قبل العشر، ففيه روايتان:

فإن قيل: فإذا كان الكتاب والسنة قد أمرا بذكره في الأيام المعلومات، فهلا شرع التكبير فيها في أدبار

الصلوات، كما شرع في أيام العيد؟

قيل: كما شرع التكبير في ليلة الفطر إلى حين انقضاء العيد، ولم يشرع عقب الصلاة، لأن التكبير عقب الصلاة أوكد. فاختص به العيد الكبير، وأيام العيد خمسة، وهي أيام الاجتماع، كما قال النبي ﷺ: «يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام منى عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب»^(١). وقد قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] وهي أيام التشريق في المشهور عندنا، وقول الشافعي، وغيره. وفيه قول آخر: أنها أيام الذبح. فعل الأول يكون من ذكر الله فيها التكبير في أدبار الصلوات، والتكبير عند رمي الجمار، كما قال النبي ﷺ: «إنما جعل السعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله»^(٢) فالذكر في هذه الآيات مطلق، وإن كانت السنة قد جاءت بالتكبير في عيد النحر في صلاته وخطبته ودبر صلواته ورمي جمراته والذكر في آية الصيام يعني بالتكبير على الهداية، فهذا [٢٤/٢٢٩] ذكر الله، وتكبير له على الهداية، وهناك على الرزق.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه لما أشرف على خير قال: «الله أكبر، خربت خير، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين»^(٣). وكان يكبر على الأشراف مثل التكبير إذا ركب دابة، وإذا علا نشزا من الأرض، وإذا صعد على الصفا والمروة. وقال جابر: كنا مع رسول الله ﷺ إذا علونا كبرنا، وإذا هبطنا سبحنا، فوضعت الصلاة على ذلك^(٤). رواه أبو داود. وجاء

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٤١٩) من حديث عتبة بن عامر رضي الله عنه.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٨٨٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، وانظر «ضعيف أبي داود» (١٨٨٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٧١)، ومسلم (١٣٦٥) من حديث أنس ابن مالك رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (٣٣٣ / ٣) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح.

ولما قال سبحانه: ﴿وَلِتُحْمِلُوا أَلْبَدَةَ وَلِتُكْثِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَلِتَمْلَأَنَّ مَنَافِقُكُمْ تَفْكَرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ذكر التكبير والشكر، كما في قوله: ﴿فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاسْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]. والشكر يكون بالقول، وهو الحمد. ويكون بالعمل كما قال تعالى: ﴿اقْعُدُوا عَلَى آثَارِهِمْ شُكْرًا﴾ [سبا: ١٣]. فقرن بتكبير الأعياد الحمد. فقل: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر والله الحمد؛ لأنه قد طلب فيه التكبير والشكر. ولهذا روي في الأثر أنه يقال فيه: «الله أكبر علي ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا»؛ ليجمع بين التكبير والحمد حمد الشكر، كما جمع بين [٢٣١/٢٤] التمجيد تمجيد الثناء، والتكبير في قوله: ﴿وَقُلِ اتَّخَذُ إِلَهًا الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلَكُوتِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الدِّينِ وَكَثِيرَةٌ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]. فأمر بتحميده وتكبيره.

ومعلوم أن الكلمات التي هي أفضل الكلام بعد القرآن أربع: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»، وهي شطران: فالنسيب قرين لتحميد، ولهذا قال النبي ﷺ: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»^(٤). أخرجاه في «الصحيحين» عن أبي هريرة.

وقال ﷺ - فيما رواه مسلم عن أبي ذر -: «أفضل الكلام ما اصطفى الله للملائكة: سبحان الله وبحمده»^(٥).

وفي القرآن: ﴿وَمَنْ تَسْبَحْ يَمْشِكْ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿تَسْبِحْ يَمْشِكْ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]. فكان النبي ﷺ يقول في ركوعه:

التكبير مكرراً في الأذان في أوله وفي آخره والأذان هو الذكر الرفيع، وفي أثناء الصلاة، وهو حال الرفع واخفيض والقيام إليها، كما قال: «تخريهما التكبير»^(١). وروى «أن التكبير يطفى الحريق»^(٢).

فالتكبير شرع - أيضاً - لدفع العدو من شياطين الأنس والجن، والنار التي هي عدو لنا، وهذا كله بين لنا أن التكبير مشروع في المواضع الكبار، لكثرة الجمع، أو لعظمة الفعل، أو لقوة الحال، أو نحو ذلك من الأمور الكبيرة؛ ليعين أن الله أكبر، وتستولي كبريائه في القلوب على كبرياء تلك الأمور الكبار، فيكون الدين كله لله، ويكون العباد له مكبرين، فيحصل لهم مقصودان: مقصود العبادة بتكبير قلوبهم لله، ومقصود الاستعانة بانقياد سائر المطالب لكبريائه، ولهذا شرع التكبير على الهداية والرزق والنصر؛ لأن هذه الثلاث [٢٣٠/٢٤] أكبر ما يطلبه العبد، وهي جامع مصالحه. والهدى أعظم من الرزق والنصر، لأن الرزق والنصر قد لا يتفع بها إلا في الدنيا، وأما الهدى، فمتمتعته في الآخرة قطعاً، وهو المقصود بالرزق والنصر، فخص بصريح التكبير؛ لأنه أكبر نعمة الحق. وذاتك دونه، فوسع الأمر فيها بعموم ذكر اسم الله.

فجاء هذا: أن التكبير مشروع عند كل أمر كبير من مكان وزمان وحال ورجال، فتبين أن الله أكبر لتستولي كبريائه في القلوب على كبرياء ما سواه، ويكون له الشرف على كل شرف. قال تعالى فيما روى عنه رسوله ﷺ: «العظمة إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني واحداً منها علبته»^(٣).

(١) حسن صحيح: أخرجه أبو داود (٦١) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وانظر «صحيح أبي داود» (٥٧٧).

(٢) ضعيف: ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٠٤)، بلفظ «إذا رأيت الحريق فكبروا فإن التكبير يطفى».

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر «السلسلة الصحيحة» (٥٤١).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٨٢)، ومسلم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٣١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

من صوت الإقامة؛ لأن هذا المزيد من جنس الأصل فأشبه حذف الركعتين الآخرين في صلاة المسافر. وأما الكلمات الأصول، فلم يحذف منها شيء. وهكذا سنة النبي ﷺ في قيام الليل، وصلاة الكسوف، وغيرها تطويل أول العبادة على آخرها؛ لأسباب تقتضي ذلك.

وكما جمع بين التكبير والتهيل في الأذان، جمع بينهما في تكبير الإشراف، فكان على الصفا والمروة، وإذا علا شرفاً في غزوة أو حجة أو عمرة، يكبر ثلاثاً. ويقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده» يفعل ذلك ثلاثاً. وهذا في «الصحاح». وكذلك على الدابة كبر ثلاثاً، وهلل ثلاثاً، فجمع بين التكبير والتهيل. وكذلك حديث عدي بن حاتم الذي رواه أحمد والترمذي، فيه أن النبي ﷺ قال له: «يا عدي ما يفرقك؟ أيفرك أن يقال: لا إله إلا الله، فهل تعلم من إله إلا الله؟ يا عدي، ما يفرقك؟ أيفرك أن يقال: الله أكبر؟ فهل من شيء أكبر من الله؟»^(٢) فقرن النبي ﷺ بين التهيل والتكبير.

[٢٣٤/٢٤] وفي «صحيح مسلم» حديث أبي مالك الأشعري عن النبي ﷺ أنه قال: «الطهور شطر الأيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله، والحمد لله تملأ - أو قال: تملأ - ما بين السماء والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو: فبائع نفسه، فمعتقها أو موبقها»^(٣). فأخبر أنه يملأ ما بين السماء

وسبحانك اللهم ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي»^(١). يتأول القرآن. هكذا في «الصحاح» عن عائشة فجعل قوله: «سبحانك اللهم ويحمدك» تأويل «فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ». وقد قال تعالى: «فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعُشِيِّ وَالْإِبْطَارِ» [غافر: ٥٥]. وقال [٢٣٢/٢٤]: «فَسَبِّحْنِ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ»^(٤) وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ» [الروم: ١٧، ١٨]. والآثار في اقترانها كثيرة.

وأما التهيل: فهو قرين التكبير، كما في كلمات الأذان: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، ثم بعد دعاء العباد إلى الصلاة: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، فهو مشتمل على التكبير والشهد أوله وآخره. وهو ذكر الله - تعالى - وفي وسطه دعاء الخلق إلى الصلاة، والفلاح. فالصلاة: هي العمل. والفلاح هو: ثواب العمل لكن جعل التكبير شفعا، والشهد وتراً، فمع كل تكبيرتين شهادة. وجعل أوله مضاعفاً على آخره، ففي أول الأذان يكبر أربعاً، ويتشهد مرتين والشهادتان جميعاً باسم الشهادة، وفي آخره التكبير مرتان فقط مع التهيل الذي لم يقترن به لفظ الشهادة، ولا الشهادة الأخرى.

وهذا - والله أعلم - بمنزلة الركعتين الأولتين، من الصلاة، مع الركعتين الآخرين، فإن الأولتين فضلنا بقراءة السورة، وبالجهر في القراءة، فحصل الفضل في قدر القراءة، ووصفها، كما أن الشطر الأول من الأذان، فضل في قدر الذكر، وفي وصفه، لكن الوصف هنا كون التوحيد قرن به لفظ أشهد، ولهذا حذف في الإقامة عند من يختار إيتاؤها - وهي إقامة بلال - ما فضل به من القدر، كما يخفص [٢٣٣/٢٤]

(٢) حسن: أخرجه الترمذي (٢٩٥٣) بنحوه، وأحمد في «المسنن» (٤/ ٣٧٨) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢٩٥٣).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٦٨٤)، ومسلم (٤٨٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

والأرض، وهذا أعظم من ملئه للميزان. وفي الحديث الذي في «الموطأ» - حديث طلحة بن عبد الله بن كرز - أن النبي ﷺ قال: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير»^(١). فجمع في هذا الحديث بين أفضل الدعاء وأفضل الثناء، فإن الذكر نوعان: دعاء، وثناء، فقال: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة. وأفضل ما قلت: هذا الكلام». ولم يقل: أفضل ما قلت يوم عرفة: هذا الكلام. وإنما هو أفضل ما قلت مطلقاً. وكذلك في حديث رواه ابن أبي الدنيا: «أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله»^(٢).

وأيضاً، ففي «الصحيح» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «الإيمان بضع وسبعون شعبة: أهلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»^(٣). فقد صرح بأن أعلى شعب [٢٤/٢٣٥] الإيمان هي هذه الكلمة.

وأيضاً، في «صحيح مسلم»: أن النبي ﷺ قال: «يا أي، أتدري أي آية في كتاب الله أعظم؟» قال: «الله لا إله إلا هو الْحَيُّ الْقَيُّومُ» [البقرة: ٢٥٥] فقال رسول الله ﷺ: «لهنك العلم أبا المنذر»^(٤). فأخبر في هذا الحديث الصحيح أنها أعظم آية في القرآن وفي ذاك أنها أعلى شعب الإيمان، وهذا غاية الفضل. فإن الأمر كله مجتمع في القرآن والإيمان، فإذا كانت أعظم القرآن، وأعلى الإيمان، ثبت لها غاية الرجحان.

وأيضاً، فإنه مشروع على وجه التعظيم، والجهر، وعند الأمور العظيمة مثل الأذان الذي ترفع به الأصوات، وعند الصعود على الأماكن العالية لما في ذلك من العلو والرفعة، ويجهر بالتكبير في الصلوات، وهو المشروع في الأعياد.

[٢٤/٢٣٦] وقال جابر: كنا مع رسول الله ﷺ إذا علونا كبرنا، وإذا هبطنا سبحنا، فوضعت الصلاة على ذلك^(٥). رواه أبو داود وغيره. فين أن التكبير مشروع عند العلو من الأمكنة، والأفعال، كما في الصلاة والأذان، والتسبيح مشروع عند الانخفاض في الأمكنة والأفعال، كما في السجود والركوع. ولهذا كانت السنة في التسبيح الإخفاء حين شرع، فلم يشرع من الجهر به والإعلان ما شرع من ذلك في التكبير والتهليل، ومعلوم أن الزيادة في وصف الذكر إنما هو للزيادة في أمره.

وأما حديث أبي ذر: «أفضل الكلام ما اصطفى الله لملائكته: سبحان الله وبحمده»^(٦). فيشبه - والله أعلم - أن يكون هذا في الكلام الذي لا يسن فيه الجهر، كما في الركوع والسجود، ونحوه، ولا يلزم أن يكون أفضل مطلقاً، بدليل أن قراءة القرآن أفضل من الذكر. وقد نهي النبي ﷺ عنها في الركوع والسجود. وقال: «إني نهيته أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً، أما

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٥٨٥) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وانظر «السلسلة الصحيحة» (١٥٠٣).

(٢) حسن: أخرجه الترمذي (٣٣٨٣) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وانظر «السلسلة الصحيحة» (١٤٩٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٨١٠) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (٣ / ٢٣٣) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وقال الشيخ شعيب الأنازوط: حديث صحيح.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٣١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

العلم، والعلم بعد الإيـان. قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا [٢٣٨/٢٤] الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]. والقرآن يحتاج إلى فهم وتدبر، وقد يكون عاجزاً عن ذلك، لكن هؤلاء يغلطون فيعتقد أحدهم أن الذكر أفضل مطلقاً، وليس كذلك، بل قراءة القرآن في نفس الأمر أفضل من الذكر بإجماع المسلمين. قال النبي ﷺ: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع - وهن من القرآن - سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٤). رواه مسلم. وقال له رجل: إني لا أستطيع أن أحمل من القرآن شيئاً، فعلمني ما يميزني في صلاتي. فقال: «قل: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٥). ولهذا كان العلماء على أن الذكر في الصلاة يدل عن القراءة لا يجوز الانتقال إليه إلا عند العجز عن القراءة، بمتزلة التيمم مع الوضوء، وبمتزلة صيام الشهرين مع العتق، والصيام مع الهدي.

وفي الحديث الذي في الترمذي: «ما تقرب العباد إلى الله بأفضل مما خرج منه»^(٦). يعني القرآن. وفي حديث ابن عباس الذي رواه أبو داود والترمذي وصححه، عن النبي ﷺ قال: «إن لله أهلين من الناس» قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: «أهل القرآن هم أهل الله وخاصته»^(٧). وكان النبي ﷺ يقدم أهل القرآن في المواطن، كما قدمهم يوم أحد في القبور، فأذن لهم أن يدفنوا الرجلين والثلاثة في القبر الواحد، وقال: قدموا إلى القبلة أكثرهم قرآناً.

الركوع: فاعظموا فيه الرب، وأما السجود: فاجتهدوا في الدعاء فقمتم^(٨) أن يستجاب لكم»^(٩).

وهنا أصل ينبغي أن نعرفه. وهو أن الشيء إذا كان أفضل من حيث الجملة لم يجب أن يكون أفضل في كل حال، ولا لكل أحد، [٢٣٧/٢٤] بل المفضل في موضعه الذي شرع فيه أفضل من الفاضل المطلق، كما أن التسبيح في الركوع والسجود أفضل من قراءة القرآن، ومن التهليل والتكبير والشهد في آخر الصلاة والدعاء بعده أفضل من قراءة القرآن. وهذا كما قال النبي ﷺ: «يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله. فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة. فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة. فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم سناً أو إسلاماً» ثم أتبع ذلك بقوله: «ولا يؤمن الرجل في سلطانه، ولا يجلس على تكرمه إلا بإذنه»^(١٠). فذكر الأفضل فالأفضل في الإمامة، ثم بين أن صاحب المرتبة ذو السلطان مثل الإمام الراتب كأمير الحرب في العهد القديم، وكأئمة المساجد ونحوهم مقدمون على غيرهم، وإن كان غيرهم أفضل منهم، وهذا كما أن الذهب أفضل من الحديد، والنورة، وقد تكون هذه المعادن مقدمة على الذهب عند الحاجة إليها دونه، وهذا ظاهر.

وكذلك - أيضاً - أكثر الناس يعجزون عن أفضل الأعمال. فلو أمروا بها لفعلوها على وجه لا يتفنون به، أو يتفنون انتفاعاً مرجوحاً، فيكون في حق أحد هؤلاء العمل الذي يناسبه ويتفنع به أفضل له مما ليس كذلك. ولهذا يكون الذكر لكثير من الناس أفضل من قراءة القرآن؛ لأن الذكر يورثه الإيـان، والقرآن يورثه

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.

(٥) حسن: أخرجه النسائي (٩٢٤)، وأحد (١ / ٢٨٠) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «الإرواء».

(٦) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٩١٢) من حديث جبير بن نفير رضي الله عنه.

(٧) صحيح: أخرجه أحمد (١٢٧ / ٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢١٦٥).

(٨) قمن: بفتح الميم وكسرها: حقيق وجدير..

(٩) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١٠) صحيح: أخرجه مسلم (٦٧٣) من حديث أبي سمود الأنصاري رضي الله عنه.

[٢٤/٢٤٠] فصل

وإذا عرف أن التحميد قرين التسيح، وأن التهليل قرين التكبير، ففي تكبير الأعياد جمع بين القرينين، فجمع بين التكبير والتهليل، وبين التكبير والتحميد لقوله: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فإن الهداية اقتضت التكبير عليها، فضم إليه قرينه، وهو التهليل. والنعمة اقتضت الشكر عليها، فضم إليها - أيضًا - التحميد. وهذا كما أن ركوب الدابة لما اجتمع فيه أنه شرف من الأشراف، وأنه موضع نعمة، كان النبي ﷺ يجمع عليها بين الأمرين، فإنه قال - سبحانه -: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ۝ وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٣، ١٤]، فأمر بذكر نعمة الله عليه، وذكرها بحمدها، وأمر بالتسيح الذي هو قرين الحمد، فكان النبي ﷺ لما أتى بالدابة فوضع رجله في الغرز قال: «باسم الله». فلما استوى على ظهرها قال: «الحمد لله». ثم قال: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ۝ وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾، ثم حمد ثلاثًا، وكبر ثلاثًا، ثم قال: «لا إله إلا أنت [٢٤/٢٤١] سبحانك، ظلمت نفسي فاغفر لي»، ثم ضحك وقال: «ضحكت من ضحك الرب إذا قال العبد ذلك يقول الله: علم عبدي أنه لا يغفر الذنوب غيري»^(١).

فذكر بعد ذلك ذكر الإشراف وهو التكبير مع التهليل، وختمه بالاستغفار؛ لأنه مقرون بالتوحيد، كما قد رتب اقتران الاستغفار بالتوحيد في غير موضع، كقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ

[٢٤/٢٣٩] فقول النبي ﷺ في حديث أبي ذر لما سئل: أي الكلام أفضل؟ فقال: «سبحان الله وبحمده»^(٢). هذا خرج على سؤال سائل. فربما علم من حال السائل حالًا مخصوصة، كما أنه لما قال: «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله»^(٣).. إلى آخره. أراد بذلك من الذكر لا من القراءة، فإن قراءة القرآن أفضل من جنس الذكر من حيث الجملة، وإن كان هذا الكلام قد يكون أفضل من القراءة. كما أن الشهادتين في وقت الدخول في الإسلام، أو تجديده، أو عندما يقتضي ذكرهما مثل عقب الوضوء، ودبر الصلاة والأذان، وغير ذلك فضل من القراءة.

وكذلك في موافقة المؤذن، فإنه إذا كان يقرأ وسمع المؤذن، فإن موافقته في ذكر الأذان أفضل له - حيثئذ - من القراءة حتى يستحب له قطع القراءة لأجل ذلك؛ لأن هذا وقت هذه العبادة يفوت بفوتها، والقراءة لا تفوت.

فتقول: الأحوال ثلاثة: حال يستحب فيها لإسرار، ويكره فيها الجهر؛ لأنها حال انخفاض كالركوع والسجود. فهنا التسيح أفضل من التهليل والتكبير، وكذلك في بطون الأودية، وأما ما السنة فيه جهر والإعلان - كالإشراف والأذان - فالسنة فيه تهليل والتكبير، وأما ما يشرع فيه الأمران، فقد يكون هذا.



(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٣١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٥٨٥) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنها، وانظر «السلسلة الصحيحة» (١٥٠٣).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٦٠٢) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

صفات العبادات من الأقوال والأفعال إذا كانت مأثورة أثرًا يصح التمسك به لم يكره شيء من ذلك، بل يشرع ذلك كله كما قلنا في أنواع صلاة الخوف، وفي نوعي الأذان الترجيع وتركه، ونوعي الإقامة شفعا وإفرادها، وكما قلنا في أنواع الشهادات، وأنواع الاستفتاحات، وأنواع الاستعاذات وأنواع القراءات، وأنواع تكبيرات العيد الزوائد، وأنواع صلاة الجنائز، وسجود السهو، والقنوت قبل الركوع وبعده، والتحميد بإثبات الواو [٢٤/٢٤٣] وحذفها، وغير ذلك. لكن قد يستحب بعض هذه المأثورات، ويفضل على بعض إذا قام دليل يوجب التفضيل، ولا يكره الآخر.

ومعلوم أنه لا يمكن المكلف أن يجمع في العبادة المتنوعة بين النوعين في الوقت الواحد، لا يمكنه أن يأتي بتشهدين معًا، ولا بقراءتين معًا، ولا بصلاتي خوف معًا، وإن فعل ذلك مرتين، كان ذلك منهيًا عنه، فالجمع بين هذه الأنواع محرم تارة، ومكروه أخرى، ولا تنظر إلى من قد يستحب الجمع في بعض ذلك، مثل ما رأيت بعضهم قد لفق ألفاظ الصلوات على النبي ﷺ المأثورة عن النبي ﷺ واستحب فعل ذلك الدعاء الملقق، وقال في حديث أبي بكر الصديق المتفق عليه - لما قال للنبي ﷺ: علمني دعاء أدعوه به في صلاتي - فقال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كبيراً»، وفي رواية: «كثيراً»، «وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»^(١). فقال: يستحب أن يقول: كثيرًا، كثيرًا، وكذلك يقول في أشباه هذا: فإن هذا ضعيف، فإن هذا:

أولاً: ليس سنة، بل خلاف المسنون، فإن النبي

لَذُنِبِكَ ﴿[محمد: ١٩]، وقوله: ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ إِنِّي لَكُرْهِيَةٌ تَذِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴿وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكَ﴾ [هود: ٢، ٣]، وقوله: ﴿فَأَسْتَغْفِرُوا إِلَيْهِ وَأَسْتَغْفِرُوا﴾ [فصلت: ٦]. فكان ذكره على الدابة مشتملاً على الكلمات الأربع الباقيات الصالحات مع الاستغفار. فهكذا ذكر الأعياد اجتمع فيه التعظيم، والنعمة، فجمع بين التكبير والحمد. فالله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا.

وقد روي عن ابن عمر أنه كان يكبر ثلاثاً، ويقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. فيشبهه بذكر الإشراف في تليثه، وضم التهليل إليه، وهذا اختيار الشافعي.

وأما أحمد وأبو حنيفة وغيرهما، فاختلفوا فيه ما روه عن طائفة [٢٤/٢٤٢] من الصحابة. ورواه الدارقطني من حديث جابر مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد»^(١)، فيشفعونه مرتين، ويقرنون به في إحداها التهليل، وفي الأخرى الحمد، تشبيهاً له بذكر الأذان. فإن هذا به أشبه؛ لأنه متعلق بالصلاة، ولأنه في الأعياد التي يجتمع فيها اجتماعاً عاماً، كما أن الأذان لاجتماع الناس، فشابه الأذان، في أنه تكبير اجتماع لا تكبير مكان، وأنه متعلق بالصلاة لا بالشرف، فشرع تكبيره كما شرع تكبير الأذان، وهو في كل مرة مشفوع، وكل المأثور حسن.

ومن الناس من يثله أول مرة، ويشفعه ثاني مرة، وطائفة من الناس تعمل بهذا.

وقاعدتنا في هذا الباب أصح القواعد، أن جميع

(١) ضعيف جداً: أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٠) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وانظر مختصر لإرواء الغليل (٦٥٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

فإنه إذا قال: ظلتما كثيراً، فمتى كثر فهو كبير في المعنى، ومتى كبر، فهو كثير في المعنى.

وإذا قال: «اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد»^(١)، أو قال: «اللهم صل على محمد، وأزواجه وذريته»^(٢)، فأزواجه وذريته من آله بلا شك، أو هم آله. فإذا جمع بينهما وقال: «على آل محمد، وعلى أزواجه وذريته»، لم يكن قد تدبر المشروع. فالخلاص أن أحد الذكرين إن وافق الآخر في أصل المعنى، كان كالقراءتين اللتين معناهما واحد، وإن كان المعنى متوَعًا، كان كالقراءتين المتنوعتين المعنى. وعلى التقديرين، فالجمع بينهما في وقت واحد لا يشرع.

وأما الجمع في صلوات الخوف، أو التشهدات، أو الإقامة نحو ذلك بين نوعين، فمنهي عنه باتفاق المسلمين، وإذا كانت هذه العبادات القولية أو الفعلية لا بد من فعلها على بعض الوجوه، كما لا بد من قراءة القرآن على بعض القراءات، لم يجب أن يكون كل من فعل ذلك على بعض الوجوه إنما يفعله على الوجه الأفضل عنده، أو قد لا يكون [٢٤/٢٤٦] فيها أفضل. وإنما ذلك بمنزلة الطرق إلى مكة، فكل أهل ناحية يحجون من طريقهم، وليس اختيارهم لطريقهم؛ لأنها أفضل، بحيث يكون حجهم أفضل من حج غيرهم، بل لأنه لا بد من طريق يسلكونها، فسلكوا هذه إما ليسرها عليهم، وإما لغير ذلك. وإن كان الجميع سواء، فينبغي أن يفرق بين اختيار بعض الوجوه المشروعة لفضله في نفسه عند مختاره وبين كون اختيار واحد منها ضروري. والمراجع له عنده سهولته عليه، أو غير ذلك.

والسلف كان كل منهم يقرأ ويصلي ويدعو ويذكر

لم يقل ذلك جميعه جميعاً. وإنما كان يقول هذا تارة، وهذا تارة، إن كان الأمران ثابتين عنه، فالجمع بينهما ليس سنة، بل بدعة وإن كان جائزاً.

[٢٤/٢٤٤] الثاني: أن جمع ألفاظ الدعاء، والذكر الواحد، على وجه التعبد مثل جمع حروف القراءة كلهم لا على سبيل الدرس والحفظ، لكن على سبيل التلاوة والتدبر، مع تنوع المعاني، مثل أن يقرأ في الصلاة: «يٰٓقُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ» [البقرة: ١٠]. (بما كانوا يكذبون): «وَيَمَّا بَعَدَ بَيْنَ أَصْفَارِنَا» [سبأ: ١٩]. (بعد بين أسفارنا). «وَمَّا اللَّهُ يَفْطِلُ عَلَمَا تَعْمَلُونَ» [البقرة: ٧٤] (عما يعملون). «وَقَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ» [الأعراف: ١٥٧] (أصارهم). «وَأَرْجَلُكُمْ إِلَى الْكَمِينِ» [المائدة: ٦]. (وأرجلكم). «وَلَا تَقْرَأُوهُنَّ حَتَّىٰ يَكُونُ» [البقرة: ٢٢٢]. (حتى يظهروا). «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَاءٍ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافًا» [البقرة: ٢٢٩]. (إلا أن يخافا) «أَوْ لَمَسْتُمُ الْيَسَاءَ» [المائدة: ٦]. (أو لمستم). ومعلوم أن هذا بدعة مكروهة قبيحة.

الثالث: أن الأذكار المشروعة -أيضاً- لولف الرجل له تشهداً من التشهدات الماثورة فجمع بين حديث ابن مسعود، و...^(٣) وصلواته، وبين زكيات تشهد عمر، ومباركات ابن عباس، بحيث يقول: التحيات لله، والصلوات والطيبات، والمباركات، والزكيات، لم يشرع له ذلك، ولم يستحب، فغيره أولى بعدم الاستحباب.

[٢٤/٢٤٥] الرابع: أن هذا إنما يفعله من ذهب إلى كثرة الحروف والألفاظ. وقد ينقص المعنى، أو يتغير بذلك، ولو تدبر القول لعلم أن كل واحد من المأثور يحصل المقصود، وإن كان بعضها يحصله أكمل،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٦٩)، ومسلم (٤٠٧) من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(٣) والظاهر أن موضع الياضي هو: [وتغياته]، نسبة للحديث الذي رواه ابن مسعود رضي الله عنه في التشهد.

انظر «الصيانة» ص ٢٠١.

فمدوامته عادة، ومراعاة لعادة أصحابه وأهل طريقته، لا لاعتقاد الفضل.

والصواب أن يقال: التنوع في ذلك متابعة للنبي ﷺ. فإن في هذا اتباعاً للسنة والجماعة، وإحياء لسته، وجمعاً بين قلوب الأمة، وأخذاً بما في كل واحد من الخاصة، أفضل من المداومة على نوع معين، لم يداوم عليه النبي ﷺ لوجوه:

[٢٤٨/٢٤] أحدها: أن هذا هو اتباع السنة والشرعية، فإن النبي ﷺ إذا كان قد فعل هذا تارة، وهذا تارة، ولم يداوم على أحدهما، كان موافقته في ذلك هو التأسّي والاتباع المشروع، وهو أن يفعل ما فعل على الوجه الذي فعل؛ لأنه فعله.

الثاني: أن ذلك يوجب اجتماع قلوب الأمة واتلافها، وزوال كثرة التفرق والاختلاف والأهواء بينها، وهذه مصلحة عظيمة، ودفع مفسدة عظيمة، ندب الكتاب والسنة إلى جلب هذه، ودرء هذه، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ آلِهٍ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

الثالث: أن ذلك يخرج الجائز المسنون عن أن يشبه بالواجب، فإن المداومة على المستحب أو الجائز مشبهة بالواجب. ولهذا أكثر هؤلاء المداومين على بعض الأنواع الجائزة أو المستحبة لو انتقل عنه لنفر عنه قلبه، وقلب غيره أكثر مما ينفر عن ترك كثير من الواجبات؛ لأجل العادة التي جعلت الجائز كالواجب.

الرابع: أن في ذلك تحصيل مصلحة كل واحد من تلك الأنواع، فإن كل نوع لا بد له من خاصة، وإن كان مرجوحاً، فكيف إذا كان [٢٤٩/٢٤] مساوياً،

على وجه مشروع، وأخذ ذلك الوجه عنه أصحابه، وأهل بقعته، وقد تكون تلك الوجوه سواء، وقد يكون بعضها أفضل، فجاء في الخلف من يريد أن يجعل اختياره لما اختاره لفضله، فجاء الآخر فعارضه في ذلك، ونشأ من ذلك أهواء مردية مضلة، فقد يكون النوعان سواء عند الله ورسوله فترى كل طائفة طريقها أفضل، وتحب من يوافقها على ذلك، وتعرض عمن يفعل ذلك الآخر، فيفضلون ما سوى الله بينه، ويسوون ما فضل الله بينه، وهذا باب من أبواب التفرق والاختلاف الذي دخل على الأمة. وقد نهي عنه الكتاب والسنة، وقد نهي النبي ﷺ عن عين هذا الاختلاف في الحديث الصحيح، كما قررت مثل ذلك في «الصرائط المستقيم»، حيث قال: «اقرأوا كما علمتم»^(١). [٢٤٧/٢٤] فالواجب أن هذه الأنواع لا يفضل بعضها على بعض إلا بدليل شرعي، لا يجعل نفس تعين واحد منها لضرورة أداء العبادة موجبة لرجحانه؛ فإن الله إذا أوجب على عبده رقية، أو صلاة جماعة، كان من ضرورة ذلك، أن أعتق رقية وأصلي جماعة، ولا يجب أن تكون أفضل من غيرها، بل قد لا تكون أفضل بحال، فلا بد من نظر في الفضل، ثم إذا فرض أن الدليل الشرعي يوجب الرجحان، لم يجب على من فعل الجائز، ولا ينفر عنه لأجل ذلك، ولا يزداد الفضل على مقدار ما فضله الشريعة، فقد يكون الرجحان يسيراً.

لكن هنا مسألة تابعة: وهو أنه مع التساوي أو الفضل، أي أفضل الإنسان: المداومة على نوع واحد من ذلك، أو أن يفعل هذا تارة، وهذا تارة، كما كان النبي ﷺ يفعل؟ فمن الناس من يداوم على نوع من ذلك غشاً له، أو معتقداً أنه أفضل، ويرى أن مداومته على ذلك النوع أفضل. وأما أكثرهم

(١) حسن: أخرجه الأجرى في «الشرعية» (١ / ٧٥) وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١١٧١).

الدين، وفي نفوس خاصة هذه العامة علمهم مخالف علمهم، فإن علماءهم يعلمون أنه من الدين ثم يتركون بيان ذلك إما خشية من الخلق، وإما اشتراء بآيات الله ثمنًا قليلًا من الرئاسة والمال، كما كان عليه أهل الكتاب، كما قد رأينا من تعود أن لا يسمع إقامة إلا موترة، أو مشفوعة، فإذا سمع الإقامة الأخرى، نفر عنها وأنكرها، ويصير كأنه سمع أذانًا ليس أذان المسلمين، وكذلك من اعتاد القنوت قبل الركوع أو بعده.

وهجران بعض المشروع سبب لوقوع العداوة والبغضاء بين الأمة. قال الله تعالى: ﴿وَيَسِّرِ الْغَنِيَّةَ قَالُوا: إِنَّا تَصَوَّرْنَا أَخَذْنَا يَشْفِقُهُمْ فَتَسُوا حَطًّا وَمَا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [المائدة: ١٤]. [٢٤/٢٥١] فأخبر - سبحانه - أن نسيانهم حطًا عما ذكروا به سبب لإغراء العداوة والبغضاء بينهم. فإذا اتبع الرجل جميع المشروع المسنون، واستعمل الأنواع المشروعة، هذا تارة، وهذا تارة، كان قد حُفِظَت السنة علمًا وعملاً، وزالت المفسدة المخوفة من ترك ذلك.

ونكتة هذا الوجه: أنه وإن جاز الاقتصاد على فعل نوع، لكن حفظ النوع الآخر من الدين ليعلم أنه جائز مشروع، وفي العمل به تارة حفظ للشرعة، وترك ذلك قد يكون سببًا لإضاعته ونسيانه.

السابع: أن الله يأمر بالعدل والإحسان، والعدل: التسوية بين المتماثلين، وحرَمَ الظلم على نفسه، وجعله محرماً بين عباده، ومن أعظم العدل العدل في الأمور الدينية، فإن العدل في أمر الدنيا من الدماء والأموال كالتقصاص والموارث، وإن كان واجباً وتركه ظلم، فالعدل في أمر الدين أعظم منه، وهو العدل بين شرائع الدين، وبين أهله.

فإذا كان الشارع قد سوى بين عمليين أو عاملين،

وقد قدمنا أن المرجوح يكون راجحاً في مواضع! الخامس: أن في ذلك وضعا لكثير من الأضرار والأغلال التي وضعها الشيطان على الأمة بلا كتاب من الله، ولا إثارة من علم، فإن مداومة الإنسان على أمر جائز مرجحاً له على غيره ترجيحاً يجب من يوافقه عليه، ولا يجب من لم يوافقه عليه، بل ربما أبغضه، بحيث ينكر عليه تركه له، ويكون ذلك سبباً لترك حقوق له وعليه، يوجب أن ذلك يصير إصراراً عليه، لا يمكنه تركه، وغلاً في عنقه يمنعه أن يفعل بعض ما أمر به، وقد يوقعه في بعض ما نهي عنه.

وهذا القدر الذي قد ذكرته واقع كثيراً، فإن مبدأ المداومة على ذلك يورث اعتقاداً ومحنة غير مشروعين، ثم يخرج إلى المدح والذم، والأمر والنهي، بغير حق، ثم يخرج ذلك إلى نوع من الموالاة والمعاداة غير المشروعين، من جنس أخلاق الجاهلية كأخلاق الأوس والخزرج في الجاهلية، وأخلاق...^(١).

ثم يخرج من ذلك إلى العطاء والمنع، فيذل ماله على ذلك عطية ودفعاً، وغير ذلك من غير استحقاق شرعي، ويمنع من أمر الشارع [٢٤/٢٥٠] بإعطائه إيجاباً أو استحباباً، ثم يخرج من ذلك إلى الحرب والقتال، كما وقع في بعض أرض المشرق، ومبدأ ذلك تفضيل ما لم تفضله الشريعة والمداومة عليه، وإن لم يعتقد فضله، سبب لاتخاذ فاضلاً اعتقاداً وإرادة فتكون المداومة على ذلك إما منهياً عنها، وإما مفضولة. والتنوع في المشروع بحسب ما تنوع فيه الرسول ﷺ أفضل وأكمل.

السادس: أن في المداومة على نوع دون غيره، هجران لبعض المشروع وذلك سبب لنسيانه والإعراض عنه، حتى يعتقد أنه ليس من الدين، بحيث يصير في نفوس كثير من العامة أنه ليس من

(١) حرم بالأصل.

فأجاب:

أما التهته يوم العيد يقول بعضهم لبعض إذا لقى بعد صلاة العيد: تقبل الله منا ومنكم، وأحاله الله عليك، ونحو ذلك. فهذا قد روي عن طائفة من الصحابة أنهم كانوا يفعلونه ورخص فيه الأئمة، كأحمد وغيره.

لكن قال أحمد: أنا لا أبتدى أحداً، فإن ابتدأني أحد، أجبته، وذلك لأن جواب التحية واجب، وأما الابتداء بالتهته، فليس سنة مأموراً بها، ولا هو - أيضاً - مما نهي عنه، فمن فعله، فله قدوة، ومن تركه فله قدوة. والله أعلم.



[٢٤/٢٥٤] باب صلاة الكسوف

سئل شيخ الإسلام: عن قول أهل التقويم: في أن الرابع عشر من هذا الشهر يخسف القمر، وفي التاسع والعشرين تكسف الشمس، فهل يصدقون في ذلك؟ وإذا خسفا هل يصلي لهما أم يسبح؟ وإذا صلي، كيف صفة الصلاة؟ واذكروا لنا أقوال العلماء في ذلك.

فأجاب:

الحمد لله، الخسوف والكسوف لهما أوقات مقدرة، كما لطلوع الهلال وقت مقدر، وذلك ما أجرى الله عادته بالليل والنهار، والشتاء والصيف، وسائر ما يتبع جريان الشمس والقمر.

وذلك من آيات الله تعالى. كما قال تعالى: ﴿وَمَوْ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿مَوْ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ

كان تفضيل أحدهما من الظلم العظيم، وإذا فضل بينهما، كانت التسوية كذلك، والتفضيل أو التسوية بالظن وهوى النفوس من جنس دين الكفار، فإن جميع أهل الملل والنحل يفضل أحدهم دينه إما ظناً وإما هوى، إما اعتقاداً وإما اقتصاداً، وهو سبب التمسك به وذم غيره.

[٢٤/٢٥٢] فإذا كان رسول الله ﷺ قد شرع تلك الأنواع إما بقوله، وإما بعمله، وكثير منها لم يفضل بعضها على بعض، كانت التسوية بينها من العدل والتفضيل من الظلم، وكثير مما تتنازع الطوائف من الأمة في تفاضل أنواعه، لا يكون بينها تفاضل، بل هي متساوية. وقد يكون ما يختص به أحدهما مقارناً لما يختص به الآخر، ثم نحمد أحدهم يسأل: أيما أفضل هذا أو هذا؟ وهي مسألة فاسدة، فإن السؤال عن التعيين فرع ثبوت الأصل، فمن قال إن بينهما تفاضلاً حتى نطلب عين الفاضل؟!

والواجب أن يقال: هذان متماثلان، أو متفاضلان، وإن كانا متفاضلين: فهل التفاضل مطلقاً، أو فيه تفصيل بحيث يكون هذا أفضل في وقت، وهذا أفضل في وقت؟ ثم إذا كانت المسألة كما ترى، فغالب الأجوبة صادرة عن هوى وظنون كاذبة خاطئة، ومن أكبر أسباب ذلك المداومة على ما لم تشرع المداومة عليه. والله أعلم.



[٢٤/٢٥٣] وسئل - رحمه الله تعالى - هل التهته في العيد وما يجري على ألسنة الناس: «عيدك مبارك» وما أشبهه، هل له أصل في الشريعة أم لا؟ وإذا كان له أصل في الشريعة فما الذي يقال؟ أفتونا مأجورين.

والقمر ليال معتادة، من عرفها عرف الكسوف والخسوف. كما أن من علم كم مضى من الشهر يعلم أن الهلال يطلع في الليلة الغلانية أو التي قبلها.

لكن العلم بالعادة في الهلال علم عام، يشترك فيه جميع الناس، وأما العلم بالعادة في الكسوف والخسوف فإنها يعرفه من يعرف حساب جريانها، وليس خبر الحاسب بذلك من باب علم الغيب، ولا من باب ما يخبر به من الأحكام التي يكون كذبه فيها أعظم من صدقه، فإن ذلك قول بلا علم ثابت، وبناء على غير أصل صحيح.

وفي مسنن أبي داود^(٢) عن النبي ﷺ أنه قال: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاده»^(٣) وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء فصدقه، لم يقبل الله صلاته أربعين يوماً»^(٤) والكهان أعلم بما يقولونه من المنجمين في الأحكام، ومع هذا صح عن النبي ﷺ أنه نهي عن إتيانهم، ومسألتهم، فكيف بالمنجم؟! وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع، عن هذا الجواب.

[٢٤/٢٥٧] وأما ما يعلم بالحساب، فهو مثل العلم بأوقات الفصول، كأول الربيع، والصيف، والخريف، والشتاء، لمحاذاة الشمس أوائل البروج، التي يقولون فيها أن الشمس نزلت في برج كذا: أي حادثه.

ومن قال من الفقهاء: إن الشمس تكسف في غير وقت الاستمرار فقد غلط، وقال ما ليس له به علم. وما يروى عن الواقدي من ذكره: أن إبراهيم ابن النبي ﷺ مات يوم العاشر من الشهر، وهو اليوم الذي صلى فيه النبي ﷺ صلاة الكسوف غلط.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٩٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وانظر «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٠٥١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٣٠) من حديث بعض أزواج النبي ﷺ.

لَتَعْلَمُوا عَدَدَ اللَّيْلِ وَاللَّيْلُ وَاللَّيْلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ [يونس: ٥]، وقال تعالى [٢٤/٢٥٥]: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مُنْقَابَانِ» [الرحمن: ٥]، وقال تعالى: «فَالْيَقِ إِلَى صَبَاحٍ وَجَعَلَ اللَّيْلُ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُتَبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ» [الأنعام: ٩٦]، وقال تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْآيَةِ قُلْ هِيَ مَوْعِدُ لِلنَّاسِ وَالْحَقُّ» [البقرة: ١٨٩]، وقال تعالى: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكََ الْيَقِينُ الْقَيمِ» [التوبة: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَهِمْ أَلِيلٌ فَتَلَحُّ مِنْهُ الْبَهَائِرُ فَلِذَا هُمْ مُقْلَبُونَ﴾ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ لَا الشَّمْسُ يَكْبِي هَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا أَلِيلٌ سَابِقُ الْبَهَائِرِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ [يس: ٣٧-٤٠].

وكما أن العادة التي أجراها الله - تعالى - أن الهلال لا يستهل إلا ليلة ثلاثين من الشهر أو ليلة إحدى وثلاثين، وأن الشهر لا يكون إلا ثلاثين، أو تسعة وعشرين. فمن ظن أن الشهر يكون أكثر من ذلك أو أقل، فهو غلط.

فكذلك أجرى الله العادة أن الشمس لا تكسف إلا وقت الاستمرار^(١)، وأن القمر لا يخسف إلا وقت الإبدار، ووقت إبداره هي الليالي البيض التي يستحب صيام أيامها: ليلة الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر. فالقمر لا يخسف إلا في هذه الليالي.

[٢٤/٢٥٦] والهلال يستمر آخر الشهر: إما ليلة، وإما ليلتين. كما يستمر ليلة تسع وعشرين، وثلاثين، والشمس لا تكسف إلا وقت استمراره. وللشمس

(١) السرا: آخر يوم في الشهر.

والخسوف لا تصل إلا إذا شاهدنا ذلك، وإذا جوز الإنسان صدق المخبر بذلك، أو غلب على ظنه فتوى أن يصلي الكسوف والخسوف عند ذلك، واستعد ذلك الوقت لرؤية ذلك، كان هذا حثاً من باب المسارعة إلى طاعة الله - تعالى - وعبادته، فإن الصلاة عند الكسوف متفق عليها بين المسلمين، وقد تواترت بها السنن عن النبي ﷺ، ورواها أهل «الصحيح»، و«السنن»، و«المسانيد» من وجوه كثيرة. واستفاض عنه أنه صلى بالمسلمين صلاة الكسوف يوم مات ابنه إبراهيم.

[٢٤/٢٥٩] وكان بعض الناس ظن أن كسوفها كان، لأن إبراهيم مات، فخطبهم النبي ﷺ، وقال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخفان لموت أحد، ولا لحياته، فإذا رأيتموهما، فافزعوا إلى الصلاة»^(١). وفي رواية في «الصحيح»: «ولكنهما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده»^(٢). وهذا بيان من ﷺ أنها سبب لتزول عذاب بالناس، فإن الله إنما يخوف عباده بما يخافونه إذا عصوه، وعصوا رسله، وإنما يخاف الناس مما يضرهم، فلولا إمكان حصول الضرر بالناس عند الخسوف، ما كان ذلك تخويفاً، قال تعالى: ﴿وَأَنبِئْنَا ثَمُودَ أَن تَتَّقَ نِعْمَةَ رَبِّهِ فَتَنبِتْ لِنَسْلِهَا وَلَا تَكُونِ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، وأمر النبي ﷺ بما يزيل الخوف، أمر بالصلاة والدعاء، والاستغفار، والصدقة، والعق، حتى يكشف ما بالناس، وصلى بالمسلمين في الكسوف صلاة طويلة.

وقد روي في صفة صلاة الكسوف أنواع، لكن الذي استفاض عند أهل العلم بسنة رسول الله ﷺ، ورواه البخاري ومسلم من غير وجه، وهو الذي

والواقدي لا يحتج بمسانيده، فكيف بها أرسله من غير أن يسنده إلى أحد وهذا فيما لم يعلم أنه خطأ، فأما هذا، فيعلم أنه خطأ. ومن جوز هذا، فقد قفا ما ليس له به علم، ومن حاج في ذلك فقد حاج في ما ليس له به علم.

وأما ما ذكره طائفة من الفقهاء من اجتماع صلاة العيد والكسوف، فهذا ذكروه في ضمن كلامهم فيما إذا اجتمع صلاة الكسوف وغيرها من الصلوات، فقد رأوا اجتماعها مع الوتر، والظهر، وذكروا صلاة العيد، مع عدم استحضارهم هل يمكن ذلك في العادة أو لا يمكن، فلا يوجد في تقديرهم ذلك العلم بوجود ذلك في الخارج، لكن استفيد من ذلك العلم، علم ذلك على تقدير وجوده، كما يقدررون مسائل يعلم أنها لا تقع لتحرير القواعد، وتعمير الأذهان على ضبطها.

[٢٤/٢٥٨] وأما تصديق المخبر بذلك وتكذيبه، فلا يجوز أن يصدق إلا أن يعلم صدقه، ولا يكذب إلا أن يعلم كذبه، كما قال النبي ﷺ: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوهم، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوهم»^(٣).

والعلم بوقت الكسوف والخسوف وإن كان ممكناً، لكن هذا المخبر المعين قد يكون عالماً بذلك، وقد لا يكون. وقد يكون ثقة في خبره، وقد لا يكون. وخبر المجهول الذي لا يوثق بعلمه وصدقه ولا يعرف كذبه موقوف. ولو أنجز خبر بوقت الصلاة - وهو مجهول - لم يقبل خبره، ولكن إذا تواطأ خبر أهل الحساب على ذلك فلا يكادون يخطئون، ومع هذا فلا يترتب على خبرهم علم شرعي، فإن صلاة الكسوف

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٤٦)، ومسلم (٩١٥) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٠٨)، ومسلم (٩١٢) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٦٤٤)، وفي الباب حديث صححه الألباني في «الصحيح» (٢٨٠٠) بلفظ: «... ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله، فإن كان حقاً لم تكذبوهم وإن كان باطلاً لم تصدقوهم».

وانبها لا ينكسفان لموت أحد من الناس، فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فصلوا حتى يتجلى^(٣). وفي رواية عن أبي مسعود: «إذا رأيتم شيئاً منها، فصلوا، وادعوا، حتى يكشف ما بكم»^(٤). وفي رواية لعائشة: «فصلوا حتى يفرج الله ما بكم»^(٥).

وفي «الصحيحين» عن عائشة: أن الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ، فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد، فقام وكبر، وصف الناس وراءه، فاقترأ رسول الله ﷺ قراءة طويلة، ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع رأسه، فقال: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد». ثم قام فاقرأ قراءة طويلة - هي أدنى من القراءة الأولى - ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً - هو أدنى من الركوع الأول - ثم قال: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد»، ثم سجد، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، حتى استكمل أربع ركعات، وأربع سجعات وانجلت الشمس قبل أن ينصرف^(٦).

وقد جاء إطلاله للسجود في حديث صحيح، وكذلك الجهر بالقراءة، لكن روي في القراءة المخافتة، والجهر أصح. وأما تطويل السجود، فلم [٢٤/٢٦٢] يختلف فيه الحديث، لكن في كل حديث زيادة ليست في الآخر، والأحاديث الصحيحة كلها متفقة لا تختلف. والله أعلم.



(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٩٠٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ولم يخرج البخاري.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٩١١) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٩٠١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

استحبه أكثر أهل العلم - كمالك، والشافعي، وأحمد - أنه صل بهم ركعتين، في كل ركعة ركوعان، يقرأ قراءة طويلة، ثم يركع ركوعاً طويلاً، دون القراءة، ثم يقول فيقرأ قراءة طويلة دون القراءة الأولى، ثم يركع ركوعاً دون الركوع [٢٤/٢٦٠] الأول، ثم يسجد سجدتين طويلتين. وثبت عنه في «الصحيح»: أنه جهر بالقراءة فيها.

والمقصود: أن تكون الصلاة وقت الكسوف إلى أن يتجلى، فإن فرغ من الصلاة قبل التجلي، ذكر الله ودعاه، إلى أن يتجلى.

والكسوف يطول زمانه تارة، ويقصر أخرى، بحسب ما يكشف منها، فقد تكشف كلها، وقد يكشف نصفها، أو ثلثها. فإذا عظم الكسوف طول الصلاة، حتى يقرأ بالبقرة ونحوها، في أول ركعة، وبعد الركوع الثاني يقرأ بدون ذلك.

وقد جاءت الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ بها ذكرناه كله مثله ما في «الصحيحين» عن أبي مسعود الأنصاري قال: انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ. فقال الناس: انكسفت الشمس لموت إبراهيم، فقال رسول الله ﷺ: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحد، ولا لحياة، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله، وإلى الصلاة»^(١).

وفي «الصحيح» عن أبي موسى أنه ﷺ قال: «هذه الآيات التي يرسلها الله لا تكون لموت أحد، ولا لحياة، ولكن الله يخوف بها عباده، فإذا رأيتم شيئاً من ذلك، فافزعوا إلى ذكره» [٢٤/٢٦١] ودعائه، واستغفاره»^(٢). وفي «الصحيحين» من حديث جابر أنه ﷺ قال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٤١)، ومسلم (٩١١) من حديث أبي مسعود رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٥٩)، ومسلم (٩١٢) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

رواية عنه: مخارق من حديد يده. وروي في ذلك آثار كذلك.

وقد روي عن بعض السلف أقوال لا تخالف ذلك، كقول من يقول: إنه اصطكاك أجرام السحاب، بسبب انضغاط الهواء فيه، فإن هذا لا يناقض ذلك، فإن الرعد مصدر رعد يرعد رعدًا. وكذلك الراعد يسمى رعدًا. كما يسمى العادل عدلًا. والحركة توجب الصوت. والملائكة هي التي تحرك السحاب، وتنقله من مكان إلى مكان. وكل حركة في العالم العلوي والسفلي فهي عن الملائكة. وصوت الإنسان هو عن اصطكاك أجرامه الذي هو شفتاه، ولسانه، وأسنانه [٢٦٤/٢٤] ولهاته، وحلقه. وهو مع ذلك يكون مسببًا للرب. وأمراً بمعروف وناهياً عن منكر.

فالرعد إذا صوت يزجر السحاب. وكذلك البرق قد قيل: لمعان الماء، أو لمعان النار، وكونه لمعان النار أو الماء لا يتأني أن يكون اللامع محرراً بيد الملك، فإن النار التي تلمع بيد الملك، كالمخراق، مثل مزجي المطر. والملك يزجي السحاب كما يزجي السائق للمطي. والزلازل: من الآيات التي يخوف الله بها عباده، كما يخوفهم بالكسوف وغيره من الآيات، والحوادث لها أسباب وحكم، فكونها آية يخوف الله بها عباده، هي من حكمة ذلك.

وأما أسبابه: فمن أسبابه انضغاط البخار في جوف الأرض، كما ينضغط الريح والماء في المكان الضيق. فإذا انضغط طلب مخرجاً، فيشق ويزلزل ما قرب منه من الأرض.

وأما قول بعض الناس: إن الثور يحرك رأسه فيحرك الأرض، فهذا جهل، وإن نقل عن بعض الناس، وبطلانه ظاهر، فإنه لو كان كذلك لكانت الأرض كلها تزلزل، وليس الأمر كذلك. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله - عن المطر، والرعد، والزلازل، على قول أهل الشرع، وعلى قول الفلاسفة.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين.

أما المطر: فإن الله يخلقه في السماء من السحاب، ومن السحاب ينزل، كما قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [الواقعة: ٦٨ ، ٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا ﴿١٤﴾﴾ [النبا: ١٤]، وقال تعالى: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ [الروم: ٤٨]. أي: من خلال السحاب.

وقوله في غير موضع من السماء: أي من العلو، والسماء اسم جنس للعلي، قد يختص بها فوق العرش تارة، وبالأفلاك تارة، وسقف البيت تارة، لما يقترن باللفظ، والمادة التي يخلق منها المطر هي الهواء الذي في الجو تارة، وبالبخار المتصاعد من الأرض تارة، وهذا ما ذكره علماء المسلمين، والفلاسفة يوافقون عليه.



[٢٤/٢٦٣] فصل

وأما الرعد والبرق، ففي الحديث المرفوع في الترمذي وغيره، أنه سئل عن الرعد قال: «ملك من الملائكة موكل بالسحاب، معه مخارق من نار، يسوق بها السحاب حيث شاء الله»^(١). وفي «مكارم الأخلاق» للخرائطي: عن علي أنه سئل عن الرعد فقال: ملك.

وسئل عن البرق فقال: مخارق بأيدي الملائكة. وفي

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٣١١٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وانظر «صحيح الجامع» (٣٥٥٣).

نهي عن الدواء الخبيث. وقال ابن مسعود^(٣): إن الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم. وروى ابن حبان في «صحيحه» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيها حرم عليها»^(٤). وفي «السنن» أنه سئل عن ضفدع تجعل في دواء، فنهى عن قتلها وقال: «إن نقيتها تسبى»^(٥).

وليس هذا مثل أكل المضطر للمبته، فإن ذلك يحصل به المقصود قطعاً. وليس له عنه عوض، والأكل منها واجب، فمن اضطر إلى الميتة ولم يأكل حتى مات، دخل النار. وهنا لا يعلم [٢٤/٢٦٧] حصول الشفاء، ولا يتعين هذا الدواء، بل الله - تعالى - يعافي العبد بأسباب متعددة، والتداوي ليس بواجب عند جمهور العلماء، ولا يقاس هذا بهذا. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله -: عن المداواة بالخمر: وقول من يقول: إنها جائزة. فما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنها داء وليست بدواء»؟ فالذي يقول: تجوز للضرورة فما حجته؟ وقالوا: إن الحديث الذي قال فيه: «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيها حرم عليها» ضعيف. والذي يقول بجواز المداواة به فهو خلاف الحديث، والذي يقول ذلك: ما حجته؟

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٢٩٠) من حديث ابن مسعود موقوفاً عليه.

(٤) ضعيف: أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٣٩١) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (١٦٣٧) وقد صححه الألباني في «الصحيح» (١٦٣٣) موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) ضعيف: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤ / ١٠٤) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وانظر «السلسلة الضعيفة» (٤٧٨٨).

[٢٤/٢٦٥] كتاب الجنائز

سئل - رحمه الله تعالى -: عن قوم مسلمين مجاوري النصراني: فهل يجوز للمسلم إذا مرض النصراني أن يعود؟ وإذا مات أن يتبع جنازته؟ وهل على من فعل ذلك من المسلمين وزر، أم لا؟ فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، لا يتبع جنازته، وأما عيادته فلا بأس بها. فإنه قد يكون في ذلك مصلحة لتأليفه على الإسلام، فإذا مات كافراً، فقد وجبت له النار؛ ولهذا لا يصل عليه. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عن مرارة ما يذبح وغيره مما يحل أكله، أو يحرم، هل يجوز التداوي بمرارته، أم لا؟

[٢٤/٢٦٦] فأجاب:

الحمد لله، إن كان المذبوح مما يباح أكله، جاز التداوي بمرارته، وإلا فلا.



وسئل - رحمه الله -: هل يجوز التداوي بالخمر؟

فأجاب:

التداوي بالخمر حرام، بنص رسول الله ﷺ، وعلى ذلك جماهير أهل العلم. ثبت عنه في «الصحيح»: أنه سئل عن الخمر تصنع للدواء، فقال: «إنها داء، وليست بدواء»^(١). وفي «السنن» عنه^(٢): أنه

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٠٤٦) من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه، وانظر «صحيح الجامع» (٢٤٣٢).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٧٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر «مشكاة المصابيح» (٤٥٣٩).

فأجاب:

والرقية، وهو أعظم نوعي الدواء. حتى قال بقراط: نسبة طينا إلى طب أرباب الهياكل، كنسبة طب العجائز إلى طينا.

وقد يحصل الشفاء بغير سبب اختياري، بل بما يجعله الله في الجسم من القوى الطبيعية، ونحو ذلك.

[٢٤/٢٦٩] الثالث: أن أكل الميتة للمضطر واجب عليه في ظاهر مذهب الأئمة وغيرهم، كما قال مسروق: من اضطر إلى الميتة فلم يأكل حتى مات، دخل النار. وأما التداوي فليس بواجب عند جماهير الأئمة. وإنما أوجبه طائفة قليلة، كما قاله بعض أصحاب الشافعي وأحمد، بل قد تنازع العلماء: أيأ أفضل: التداوي أم الصبر؟ للحديث الصحيح، حديث ابن عباس عن الجارية التي كانت تصرع، وسألت النبي ﷺ أن يدعولها، فقال: «إن أحببت أن تصبري ولك الجنة. وإن أحببت دهوت الله أن يشفيك»، فقالت: بل أصبر، ولكني أتكشف فادع الله أن لا أتكشف، فدعا لها أن لا تتكشف^(١)؛ ولأن خلقاً من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداوون، بل فيهم من اختار المرض - كأي بن كعب، وأبي ذر - ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التداوي.

وإذا كان أكل الميتة واجباً، والتداوي ليس بواجب، لم يميز قياس أحدهما على الآخر. فإن ما كان واجباً قد يباح فيه ما لا يباح في غير الواجب؛ لكون مصلحة أداء الواجب تغمر مفسدة المحرم، والشارع يعتبر المفسد والمصالح. فإذا اجتمع، قدم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة؛ ولهذا أباح في الجهاد الواجب ما لم يباح في غيره، حتى أباح رمي العدو بالمنجنيق، وإن أفنى ذلك إلى قتل [٢٤/٢٧٠] النساء والصبيان، وتعمد ذلك بحرم، ونظائر ذلك كثيرة في الشريعة. والله أعلم.



(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٥٢)، ومسلم (٥٣٢٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وأما التداوي بالخمر - فإنه حرام عند جماهير الأئمة - كمالك، وأحمد وأبي حنيفة - وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي؛ لأنه قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه سئل عن الخمر تصنع للدواء، فقال: «إنها داء، وليست بدواء»^(١). وفي «سنن أبي داود» عن النبي ﷺ: أنه نهى عن الدواء الخيث^(٢). والخمر أم الخبائث، وذكر البخاري وغيره عن ابن مسعود أنه قال: «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها»^(٣). ورواه أبو حاتم بن حبان في [٢٤/٢٦٨] «صحيحه» مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

والذين جوزوا التداوي بالمحرم قاسوا ذلك على إباحة المحرمات كالميتة والدم للمضطر، وهذا ضعيف لوجوه:

أحدها: أن المضطر يحصل مقصوده يقيناً بتناول المحرمات، فإنه إذا أكلها سدت رمقه، وأزالت ضرورته، وأما الخبائث بل وغيرها فلا يتقن حصول الشفاء بها، فما أكثر من يتداوى ولا يشفى. ولهذا أباحوا دفع الفصة بالخمر لحصول المقصود بها، وتعينها له، بخلاف شربها للمعش، فقد تنازعوا فيه. فأنهم قالوا: إنها لا تروى.

الثاني: أن المضطر لا طريق له إلى إزالة ضرورته إلا الأكل من هذه الأعيان، وأما التداوي، فلا يتعين تناول هذا الخيث، طريقاً لشفائه. فإن الأدوية أنواع كثيرة، وقد يحصل الشفاء بغير الأدوية كالدعاء،

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٠٤٦) من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه، وانظر «صحيح الجامع» (٢٤٣٢).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٧٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر «مشكاة المصابيح» (٤٥٣٩).

(٣) صحيح موقوفاً: أخرجه البخاري: كتاب الأشرطة / باب شراب الحلواء والمسل، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٦٣٣).

بها فقال: «إنها داء وليست بدواء»^(١). وفي «السنن» عنه أنه نهي عن الدواء بالخبيث وقال: «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها»^(٢). وليس ذلك بضرورة، فإنه لا يتقين الشفاء بها، كما يتقين الشيع بالشع باللحم المحرم، ولأن الشفاء لا يتعين له طريق، بل يحصل بأنواع [٢٧٢/٢٤] من الأدوية، وبغير ذلك، بخلاف المخصصة فإنها لا تزول إلا بالاكل.



وسئل - رحمه الله - عن المريض إذا قالت له الأطباء: مالك دواء غير أكل لحم الكلب، أو الخنزير. فهل يجوز له أكله مع قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقول النبي ﷺ: «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها؟ وإذا وصف له الخمر أو النبيذ: هل يجوز شربه مع هذه النصوص أم لا؟

فأجاب:

لا يجوز التداوي بالخمر وغيرها من الخبائث، لما رواه وائل بن حجر: أن طارق بن سويد الجعفي سأل النبي ﷺ عن الخمر، فنهاه عنها، فقال: «إنها أصنعها للدواء». فقال: «إنه ليس بدواء، ولكنه داء»^(٣). رواه الإمام أحمد، ومسلم في «صحيحه». وعن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أنزل الدواء، وأنزل الداء، وجعل لكل داء دواء، فتداؤوا ولا تتداؤوا

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٠٤٦) من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه، وانظر «صحيح الجامع» (٢٤٣٢).

(٢) صحيح موقوفاً: أخرجه البخاري: كتاب الأثرية/ باب شراء الحلواء والعسل، وصححه الألباني في «الصحيح» (١٦٣٣).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٨٤) من حديث طارق بن سويد الجعفي رضي الله عنه.

وسئل - رحمه الله - عن رجل وصف له شحم خنزير لمرض به: هل يجوز له ذلك أم لا؟

فأجاب:

وأما التداوي بأكل شحم الخنزير، فلا يجوز. وأما التداوي بالتطلع به، ثم يفسله بعد ذلك، فهذا ينبغي على جواز مباشرة النجاسة في غير الصلاة. وفيه نزاع مشهور. والصحيح أنه يجوز للحاجة. كما يجوز استنجاء الرجل بيده، وإزالة النجاسة بيده.

وما أبيح للحاجة جاز التداوي به. كما يجوز التداوي بلبس الحرير على أصح القولين، وما أبيح للضرورة كالمطاعم الخبيثة فلا يجوز التداوي بها. كما لا يجوز التداوي بشرب الخمر، لا سيما على قول من يقول: إنهم كانوا يتفعمون بشحوم الميتة في طلي السفن، ودهن الجلود، [٢٧١/٢٤] والاستصباح به، وأقرهم النبي ﷺ على ذلك. وإنما ناهاهم عن ثمنه.

ولهذا رخص من لم يقل بطهارة جلود الميتة بالدباغ في الانتفاع بها في اليابسات، في أصح القولين. وفي المائعات التي لا تنجسها.



وسئل - رحمه الله - عن يتلوى بالخمر، ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات: هل يباح للضرورة أم لا؟ وهل هذه الآية: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]، في إباحة ما ذكر أم لا؟

فأجاب:

لا يجوز التداوي بذلك، بل قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه سئل عن الخمر يتداوى

الذرة والشعير، ينبذ حتى يشتد؟ وكان رسول الله ﷺ قد أعطى جوامع الكلم، فقال: «كل مسكر حرام». وكذلك في «الصحيحين» عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ [٢٤/٢٧٤] عن البتع - وهو نبيذ العسل - وكان أهل اليمن يشربونه، فقال: «كل شراب أسكر فهو حرام»^(٨). ورواه مسلم في «صحيحه»، والنسائي، وغيرهما، عن جابر؛ أن رجلاً من حبشان من اليمن سأل رسول الله ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة، يقال له: المزر، فقال: «أسكر هو» قال: نعم، فقال: «كل مسكر حرام، إن على الله عهداً لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال»^(٩) الحديث. فهذه الأحاديث المستفيضة صريحة بأن كل مسكر حرام، وأنه خمر من أي شيء كان، ولا يجوز التداوي بشيء من ذلك.

وأما قول الأطباء: إنه لا يبرأ من هذا المرض إلا بهذا الدواء المعين، فهذا قول جاهل، لا يقوله من يعلم الطب أصلاً، فضلاً عما يعرف الله ورسوله. فإن الشفاء ليس في سبب معين يوجه في العادة، كما للشع سبب معين يوجه في العادة، إذ من الناس من يشفيه الله بلا دواء، ومنهم من يشفيه الله بالأدوية الجذائبة، حلالها وحرامها، وقد يستعمل فلا يحصل الشفاء لفوات شرط، أو لوجود مانع، وهذا بخلاف الأكل، فإنه سبب للشع. ولهذا أباح الله للمضطر الخبثات أن يأكلها عند الاضطرار إليها في المخصصة، فإن الجوع يزول بها، ولا يزول بغيرها، بل يموت أو يمرض من الجوع، فلما تعينت طريقاً [٢٤/٢٧٥] إلى

بحرام^(١). رواه أبو داود، وعن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن الدواء بالخبيث^(٢). وفي لفظ: يعني السم. رواه [٢٤/٢٧٣] أحمد وابن ماجه والترمذي.

وعن عبد الرحمن بن عثمان قال: ذكر طيب عند رسول الله ﷺ دواء، وذكر الضفدع فجعل فيه، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل الضفدع^(٣). رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي. وقال عبد الله بن مسعود في السكر: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم^(٤). ذكره البخاري في «صحيحه». وقد رواه أبو حاتم بن حبان في «صحيحه» مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فهذه النصوص وأمثالها صريحة في النهي عن التداوي بالخبثات، مصرحة بتحريم التداوي بالخمر إذ هي أم الخبثات، وجماع كل إثم.

والخمر اسم لكل مسكر، كما ثبت بالنصوص عن النبي كما رواه مسلم في صحيحه، عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»^(٥) وفي رواية: «كل مسكر حرام»^(٦). وفي «الصحيحين» عن أبي موسى الأشعري قال: قلت: يا رسول الله، أفتنا في شرايين كنا نصنعها باليمن: البتع، وهو من العسل، ينبذ حتى يشتد، والمزر^(٧): وهو من

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٨٧٤) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وانظر «ضعيف الجامع» (١٥٦٩).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٧٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر «مشكاة المصابيح» (٤٥٣٩).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٧١) من حديث عبد الرحمن بن عثمان رضي الله عنه، وانظر «صحيح الجامع» (٦٨٤٨).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٢٩٠) من حديث ابن مسعود مرفوعاً عليه.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٤٤، ٤٣٤٥)، ومسلم (١٧٣٣) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٧) المزر: ضرب من الأشربة من الذرة، وتقل من الشعير.

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٢)، ومسلم (٢٠٠١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٩) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٢) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

المقصود، أباحها الله، بخلاف الأدوية الخبيثة.

بل قد قيل: من استشفى بالأدوية الخبيثة، كان دليلاً على مرض في قلبه، وذلك في إيمانه. فإنه لو كان من أمة محمد المؤمنين، لما جعل الله شفاءه فيها حرم عليه، ولهذا إذا اضطر إلى الميتة ونحوها، وجب عليه الأكل في المشهور من مذاهب الأئمة الأربعة، وأما التداوي، فلا يجب عند أكثر العلماء بالحلل، وتنازعوا: هل الأفضل فعله أو تركه على طريق التوكّل؟

ومما يبين ذلك: أن الله لما حرم الميتة، والدم ولحم الخنزير، وغيرها، لم يبح ذلك إلا لمن اضطر إليها غير باغ ولا عاد. وفي آية أخرى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْتَصِمَةٍ عَفْوَ يُعْذِرُ اللَّهُ لَهُ فَمَنْ أَظْهَرُ لِلْعَفْوَ﴾ [المائدة: ٣]. ومعلوم أن المتداوي غير مضطر إليها فعلم أنها لم تحل له.

وأما ما أبيح للحاجة لا لمجرد الضرورة - كلباس الحرير - فقد ثبت في «الصحيح»: أن النبي ﷺ رخص للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير، لحكمة كانت بهما^(١).

وهذا جائز على أصح قول العلماء؛ لأن لبس الحرير إنما حرم عند الاستغناء عنه. ولهذا أبيح للنساء لحاجتهن إلى التزين به، وأبيح لمن التستر به مطلقاً فالحاجة إلى التداوي به كذلك، بل أولى، وهذه حرمت لما فيها من [٢٤/٢٧٦] السرف والخيلاء والفخر، وذلك متف إذا احتيج إليه، وكذلك لبسها للبرد، أو إذا لم يكن عنده ما يستتر به غيرها.



وستل - رحمه الله - هل الشرع المظهر ينكر ما تفعله الشياطين الجانة من مسها وتخييطها وجولان بوارقها على بني آدم، واعتراضها؟ فهل لذلك معالجة بالمخرقات والأحراز، والمزائم، والأقسام، والرقى، والتعوذات، والتائم؟ وأن بعض الناس قال: لا يحكم عليهم؛ لأن الجن يرجعون إلى الحقائق عند عامرة الأجساد بالبورار، وأن هذه الخواتم المتخللة مع كل إنسان من سرياني، وعبراني، وعجمي، وعربي، وليس لها برهان، وأنها من مخلق الأقاويل، وخرافات الأباطيل، وأنه ليس لأحد من بني آدم من القوة، ولا من القبض بحيث يفعل ما ذكرنا من متولي هذا الشأن على عمر الدهور، والأوقات؟

فأجاب:

الحمد لله، وجود الجن ثابت بكتاب الله، وسنة رسوله، واتفاق سلف الأمة، وأئمتها وكذلك دخول الجنّي في بدن الإنسان ثابت باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ نَاسَكُوا أَلْمَسُوا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وفي [٢٤/٢٧٧] «الصحيح» عن النبي ﷺ: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم»^(٢) وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: قلت لأبي: إن أقواماً يقولون: إن الجنّي لا يدخل في بدن المصروع، فقال: يا بني يكذبون، هذا يتكلم على لسانه.

وهذا الذي قاله أمر مشهور، فإنه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٨١)، ومسلم (٢١٧٥) من حديث صفية بنت حيي رضي الله عنها.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٣٩)، ومسلم (٢٠٧٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

بالسرقة بعض أغراضه، وكما ينال الكاذب بكذبه وبالحيانة بعض أغراضه، وكما ينال المشرك بشركه وكفره بعض أغراضه، وهؤلاء وإن نالوا بعض أغراضهم بهذه المحرمات، فإنها تعقبهم من الضرر عليهم في الدنيا والآخرة أعظم مما حصلوه من أغراضهم.

فإن الله بعث الرسل بتحصيل المصالح، وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فكل ما أمر الله به ورسوله، فمصلحته راجحة على مفسدته، ومنفعته راجحة على المضرة. وإن كرهته النفوس. كما قال تعالى: ﴿يُحِبُّ عَلَيْكُمُ الْقِتَالَ وَهُوَ كَرِهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ [٢٧٩/٢٤] لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُجِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦] فأمر بالجهاد وهو مكروه للنفوس، لكن مصلحته ومنفعته راجحة على ما يحصل للنفوس من ألمه، بمنزلة من يشرب الدواء الكريه لتحصل له العافية، فإن مصلحه حصول العافية له راجحة على ألم شرب الدواء. وكذلك التاجر الذي يتغرب عن وطنه، ويسهر، ويخاف، ويتحمل هذه المكروهات، مصلحه الربح الذي يحصل له راجحة على هذه المكاه. وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات»^(١).

وقد قال تعالى في حق الساحر: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ﴾ حَتَّى أَتَى [طه: ٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَهْلِهِ حَقٌّ يَقُولَانِ إِنَّمَا كُنَّا فِتْنَةً فَلَا تَكُنَّ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَيْسَ مَا شَرُّوا بِمِثْلِ أَنْفُسِهِمْ﴾ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ [البقرة: ١٠٢]. فبين سبحانه أن هؤلاء يعلمون أن الساحر ما له في الآخرة من نصيب. وإنما

ضرباً عظيماً لو ضرب به جمل لأثر به أثراً عظيماً. والمصرع مع هذا لا يحس بالضرب، ولا بالكلام الذي يقوله. وقد يمر المصرع، وغير المصرع، ويمر البساط الذي يجلس عليه، ويمر آلات، وينقل من مكان إلى مكان، ويمر غير ذلك من الأمور من شاهدها، أفادته علماً ضرورياً، بأن الناطق على لسان الإنسي، والمحرك لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان.

وليس في أئمة المسلمين من ينكر دخول الجن في بدن المصرع وغيره، ومن أنكر ذلك وادعى أن الشرع يكذب ذلك، فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما ينفي ذلك. وأما معالجة المصرع بالرقى، والتعوذات، فهذا على وجهين:

[٢٤/٢٧٨] فإن كانت الرقى والتعوذات مما يعرف معناها، وما يجوز في دين الإسلام أن يتكلم بها الرجل، داعياً لله، ذاكراً له، وغاطباً لخلق، ونحو ذلك - فإنه يجوز أن يرقى بها المصرع، ويعوذ، فإنه قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ: أنه أذن في الرقى، ما لم تكن شركاً^(١). وقال: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل»^(٢).

وإن كان في ذلك كلمات محرمة مثل أن يكون فيها شرك، أو كانت بجهولة المعنى، يحتمل أن يكون فيها كفر، فليس لأحد أن يرقى بها ولا يعزم، ولا يقسم، وإن كان الجن قد ينصرف عن المصرع بها، فإن ما حرمه الله ورسوله ضرره أكثر من نفعه، كالسياسة وغيرها من أنواع السحر. فإن الساحر السايوي وإن كان ينال بذلك بعض أغراضه، كما ينال السارق

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٠٠) من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

(٥) الصواب: (كالبسيا) انظر «الصيانة» ص ٢٦٦.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٩٩) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٢٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (٢٨٢٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

ومن جوز أن يفعل الإنسان بها رآه مؤثراً من هذه الأمور من غير أن يزن ذلك بشريعة الإسلام، فيفعل ما أباحه الله، ويترك [٢٤/٢٨١] ما حرم الله، وقد دخل فيها حرمة الله ورسوله، وإما من الكفر، وإما من الفسق، وإما العصيان، بل على كل أحد أن يفعل ما أمر الله به ورسوله، ويترك ما نهى الله عنه ورسوله.

وبما شرعه النبي ﷺ من التعوذ. فإنه قد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «من قرأ آية الكرسي إذا أوى إلى فراشه، لم يزل عليه من الله حافظ. ولم يقربه شيطان حتى يصبح»^(٣). وفي «السنن»: أنه كان يعلم أصحابه أن يقول أحدهم: «أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وعقابه، وشر عباده، ومن همزات الشياطين، وأن يحضرون»^(٤). ولما جاءته الشياطين بلهب من نار، أمر بهذا التعوذ: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، من شر ما خلق، وفروا، ومن شر ما ينزل من السماء، وما يمرج فيها، ومن شر ما فروا في الأرض، وما يخرج منها، ومن فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن»^(٥).

قد جمع العلماء من الأذكار والدعوات التي يقولها العبد إذا أصبح، وإذا أمسى، وإذا نام، وإذا خاف شيئاً، وأمثال ذلك من الأسباب ما فيه بلاغ. فمن سلك مثل هذه السبل فقد سلك سبيل أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، ومن دخل في سبيل أهل الجبت والطاغوت الداخلة في الشرك والسحر فقد خسر الدنيا والآخرة، وبذلك [٢٤/٢٨٢] ذم الله من ذمه من مبدلة أهل الكتاب.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٢٨٩٣) والترمذي (٢٧٩٣).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (٤١٩ / ٣) من حديث عبد الرحمن بن خنيس رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الملسلة الصحيحة» (٨٤٠).

يطلبون بذلك بعض أغراضهم في الدنيا: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَآتَقُوا لَمَوْنَهُ مِنَ عِبَادِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّو كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣]. آمنوا واتقوا بفعل ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه، لكان ما يأتيهم به على ذلك في الدنيا والآخرة خيراً لهم مما يحصل لهم بالسحر. قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَتَالِفِينَ ءَامِنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَقَدْ يَمُوتُوا أَلا تَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥١]، وقال: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا إِلَى اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَكْتُمَنَّهٗمْ فِي أَذُنِنَا حَسَنَةً﴾ [٢٤/٢٨٠] الآية^(١) [النحل: ٤١]، وقال: ﴿وَيَمْنَعُهُم مِّنْ يَقُولَ رَيْبًا ءَانِنًا إِلَى الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقَدْ عَذَابَ النَّارِ﴾ أُولَٰئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا [البقرة: ٢٠١، ٢٠٢].

والأحاديث فيها يشب الله عبده المؤمن على الأعمال الصالحة في الدنيا والآخرة كثيرة جداً، وليس للبعد أن يدفع كل ضرر بما شاء، ولا يجلب كل نفع بما شاء، بل لا يجلب النفع إلا بما فيه تقوى الله، ولا يدفع الضرر إلا بما فيه تقوى الله، فإن كان ما يفعله من العزائم والأقسام والدعاء والخلوة والسهر - ونحو ذلك مما أباحه الله ورسوله - فلا بأس به، وإن كان مما نهى الله عنه ورسوله لم يفعله.

فمن كذب بما هو موجود من الجن والشياطين والسحر، وما يأتون به على اختلاف أنواعه؛ كدعاء الكواكب، وتخريج القوى الفعالة الساهية بالقوى المضغلة الأرضية، وما يتزل من الشاطين على كل أفك أئيم، فالشياطين التي تنزل عليهم، ويسمونها روحانية الكواكب وأنكروا دخول الجن في أبدان الإنس، وحضورها بما يستحضرون به من العزائم والأقسام، وأمثال ذلك، كما هو موجود فقد كذب بما لم يحط به علماً.

(١) في بعض النسخ [الآيتين] والراجع ما أثبتناه.

ولا أتمتها. وهذه الألفاظ لا معنى لها في كلام العرب؛ فكل اسم مجهول ليس لأحد أن يرقى به، فضلاً عن أن يدعو به، ولو عرف معناها وأنه صحيح، لكره أن يدعو الله بغير الأسماء العربية.



وسئل رحمه الله: عمن أصيب بمرض، فإذا اشتد عليه الوجع، استغاث بالله - تعالى - ويبيكي. فهل تكون استغاثته مما ينافي الصبر المأمور به أو هو [٢٨٤/٢٤] تضرع والتجاء؟

فأجاب:

دعاء الله، واستغاثته به، واشتكأؤه إليه، لا ينافي الصبر المأمور به، وإنما ينافيه في ذلك الاشتكأء إلى المخلوق. ولقد قال يعقوب - عليه السلام - «قَصَبٌ حَمِيلٌ» [يوسف: ٨٣]، وقال: «إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحَزَنَ إِلَى اللَّهِ» [يوسف: ٨٦].

وقد روي عن طاووس: أنه كره أنين المريض. وقال: إنه شكوى، وقرئ ذلك على أحمد بن حنبل في مرض موته، فما أن حتى مات. ويروى عن السري السقطي أنه جعل قول المريض: آه! من ذكر الله، وهذا إذا كان بينه وبين الله. وهذا كما يروى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قرأ في صلاة الفجر: «إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحَزَنَ إِلَى اللَّهِ». ثم بكى، حتى سمع نشيجه من آخر الصفوف، فالأنين والبكاء من خشية الله، والتضرع والشكاية إلى الله - عز وجل - حسن، وأما المكروه فيكرهه. والله أعلم.



حيث قال: «وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ تَبَدَّدَ قَرِيبٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِمَّنْ كَتَبَ اللَّهُ وِرَاءَهُمْ ظُهُورَهُمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» وَأَتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ» إلى قوله: «وَلَيْسَ مَا شَرُّوا بِمَا أَنْفُسُهُمْ كُذِّبَتْ أَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» [البقرة: ١٠٢]. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.



وقال أيضاً - رحمه الله - في موضع آخر:

فصل

وأما كونه لم يتين له كيفية الجن ومقاتلهم بعدم علمه، لم ينكر وجودهم إذ وجودهم ثابت بطرق كثيرة، غير دلالة الكتاب والسنة. فإن من الناس من رأيهم وفيهم من رأي من رأيهم، وثبت ذلك عنده بالخبر واليقين. ومن الناس من كلمهم وكلموه. ومن الناس من يأمرهم وينهاهم ويتصرف فيهم. وهذا يكون لصالحين، وغير صالحين.

ولو ذكرت ما جرى لي، ولأصحابي معهم، لطال الخطاب. وكذلك [٢٨٣/٢٤] ما جرى لغيرنا، لكن الاعتماد في الأجوبة العلمية على ما يشترك الناس في علمه، لا يكون لما يختص بعلمه المجيب، إلا أن يكون الجواب لمن يصدقه فيما يخبر به.



وسئل رحمه الله: عمن يقول: يا أزران! يا كيان! هل صح أن هذه أسماء وردت بها السنة، لم يحرم قولها؟

فأجاب:

الحمد لله، لم ينقل هذه عن الصحابة أحد، لا بإسناد صحيح، ولا بإسناد ضعيف، ولا سلف الأمة،

وَمَاتُوا وَهُمْ قَسِيْقُونَ» [التوبة: ٨٤]، وقال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [النفاقون: ٦].

وأما من كان مظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيثار كأهل الكباثر، فهؤلاء لا بد أن يصلي عليهم بعض المسلمين. ومن امتنع من الصلاة على أحدهم زجرًا لأمثاله عن مثل ما فعله - كما امتنع النبي ﷺ عن الصلاة على قاتل نفسه، وعلى الغال، وعلى المدين الذي لا وفاء له. وكما كان كثير من السلف يمتنعون من الصلاة على أهل البدع - كان عمله بهذه السنة حسنًا. وقد قال لجندب بن عبد الله البجلي - ابنه - إني لم أتم البارحة شيئًا، فقال: أما إنك لو مت لم أصل عليك^(١). كأنه يقول: قتلت نفسك بكثرة الأكل. وهذا من جنس هجر المظهرين للكباثر حتى يتوبوا، فإذا كان في ذلك مثل هذه المصلحة الراجحة، كان ذلك حسنًا، ومن صلى على أحدهم يرجو له رحمة الله - ولم يكن في امتناعه مصلحة راجحة - كان ذلك حسنًا. ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع بين المصلحتين، كان تحصيل المصلحتين أولى من تفويت إحداها.

وكل من لم يعلم منه النفاق وهو مسلم يجوز الاستغفار له، والصلاة عليه، بل يشرع ذلك ويؤمر به، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩].

وكل من أظهر الكباثر، فإنه يسوغ عقوبته بالهجر [٢٤/٢٨٧] وغيره، حتى عن في هجره مصلحة له راجحة فتحصل المصالح الشرعية في ذلك بحسب الإمكان. والله أعلم.



(*) وقد ذكر الشيخ - رحمه الله - في موضع آخر [٢٤/٢٩١] أنه:

(مسرة بن جندب)، وكذلك ذكره في «المنهاج» (٥/٢٣٦) وهو الصحيح، والقصة المذكورة في «الزمه لابن أبي عاصم» (١/١٩٩)، فلعل ما هنا سبق قلم. والله أعلم.

انظر «البيان» ص ٢٠١.

وسئل رحمه الله: عن رجل مبتلى سكن في دار بين قوم أصحاء، فقال بعضهم: لا يمكننا مجاورتك، ولا ينبغي أن تجاور الأصحاء، فهل يجوز إخراجهم؟

[٢٤/٢٨٥] فأجاب:

نعم لهم أن ينعوه من السكن بين الأصحاء، فإن النبي ﷺ قال: «لا يورد مريض على مصح»^(١) فنهى صاحب الإبل المراض أن يوردها على صاحب الإبل الصحاح، مع قوله: «لا عدوى ولا طيرة»^(٢). وكذلك روي أنه لما قدم مجذوم ليايعة، أرسل إليه بالبيعة، ولم يأذن له في دخول المدينة.



وسئل - رحمه الله - عن الصلاة على الميت الذي كان لا يصلي، هل لأحد فيها أجر أم لا؟ وهل عليه إثم إذا تركها، مع علمه أنه كان لا يصلي؟ وكذلك الذي يشرب الخمر، وما كان يصلي، هل يجوز لمن كان يعلم حاله أن يصلي عليه أم لا؟

فأجاب:

أما من كان مظهرًا للإسلام، فإنه تجري عليه أحكام الإسلام الظاهرة: من النكاح، والمواريث، وتغيبه، والصلاة عليه، ودفنه في مقابر المسلمين، ونحو ذلك؛ لكن من علم منه النفاق والزندقة، فإنه لا يجوز لمن علم ذلك منه الصلاة عليه. وإن كان مظهرًا للإسلام فإن الله غيى نبيه عن الصلاة على المنافقين. فقال: ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ بَعْدَ إِذْ كَانَ يُنَافِقُ فِي دِينِهِ﴾ [النفاق: ٢٤/٢٨٦]

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٧١، ٥٧٧٤)، ومسلم (٢٢٢١)

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٠٧)، ومسلم (٢٢٢٠) من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -:

فصل

قد ثبت عن النبي ﷺ أنه امتنع عن الصلاة على من عليه دين حتى يخلف وفاء، قبل أن يتمكن من وفاء الدين عنه، فلما تمكن صار هو يوفيه من عنده، فصار المدين يخلف وفاء.

[٢٤ / ٢٨٩] هذا، مع قوله فيما رواه أبو موسى عنه: «إن أعظم الذنوب عند الله أن يلقاه عبد بها، بعد الكبائر التي نهى عنها، أن يموت الرجل وعليه دين لا يدع قضاء»^(٢). رواه أحمد ثبت بهذا أن ترك الدين بعد الكبائر. فإذا كان قد ترك الصلاة على المدين الذي لا قضاء له، فعلى فاعل الكبائر أولى، ويدخل في ذلك قاتل نفسه، والغال، لما لم يصل عليهما، ويستدل بذلك على أنه يجوز لذوي الفضل ترك الصلاة على ذوي الكبائر الظاهرة، والدعاة إلى البدع، وإن كانت الصلاة عليهم جائزة في الجملة.

فأما قوله: «الشهيد يقرر له كل شيء إلا الدين»^(٣) فأراد به أن صاحبه يوفاه.



وسئل رحمه الله عن رجل له مملوك هرب، ثم رجع: فلما رجع أخذ سكينته وقتل نفسه، فهل يأثم سيده؟ وهل تجوز عليه الصلاة؟

فأجاب:

الحمد لله، لم يكن له أن يقتل نفسه. وإن كان سيده

وسئل رحمه الله: عن رجل يصلي وقتاً، ويترك الصلاة كثيراً، أو لا يصلي، هل يصلي عليه؟

فأجاب:

مثل هذا ما زال المسلمون يصلون عليه، بل المنافقون الذين يكتمون النفاق يصلي المسلمون عليهم، ويغسلون، وتجري عليهم أحكام الإسلام. كما كان المنافقون على عهد رسول الله ﷺ.

وإن كان من علم نفاق شخص لم يميز له أن يصلي عليه، كما نهى النبي ﷺ عن الصلاة على من علم نفاقه.

وأما من شك في حاله فتجوز الصلاة عليه، إذا كان ظاهر الإسلام. كما صلى النبي ﷺ على من لم يمه عنه، وكان فيهم من لم يعلم نفاقه، كما قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ۚ وَبَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا يَتْلَمَهُمْ ۚ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]. ومثل هؤلاء لا يجوز النهي [٢٤ / ٢٨٨] عنه، ولكن صلاة النبي ﷺ والمؤمنين لا تنفعه. كما قال النبي ﷺ - لما ألبس ابن أبي قبيصة - «وما يغني عنه قبيص من الله»^(١). وقال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

وتارك الصلاة أحياناً، وأمثاله من المتظاهرين بالفسق. فأهل العلم والدين إذا كان في هجر هذا، وترك الصلاة عليه منفعة للمسلمين بحيث يكون ذلك باعثاً لهم على المحافظة على الصلاة هجره ولم يصلوا عليه، كما ترك النبي ﷺ الصلاة على قاتل نفسه والغال، والمدين الذي لا وفاء له، وهذا شر منهم.



(٢) إسناده ضعيف: أخرجه أحد (٤ / ٣٩٢)، وقال الشيخ شيب في التلخيص على الحديث: إسناده ضعيف لجهالة حال أبي عبد الله القرشي، ويقال: أبو عبد الله، والأول أصح. وهو من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٨٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(١) صحيح: أخرجه مسلم نحوه في «صحيحه» (٢٧٧٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولم أقف عليه بهذا اللفظ.

بكثرة الأكل.

فهذا الذي منع من قتل الحية، وأمسكها بيده حتى قتله، أولى أن يترك أهل العلم والدين الصلاة عليه؛ لأنه قاتل نفسه، بل لو فعل هذا غيره به، لوجب القود عليه.

وإن قيل: إنه ظن أنها لا تقتل، فهذا شبه عمله بمنزلة الذي أكل حتى بشم، فإنه لم يقصد قتل نفسه، فمن جنى جنابة لا تقتل غالباً، كان شبه عمد، وإمساك الحيات من نوع الجنائيات، فإنه فعل غير مباح. وهذا لم يقصد بهذا الفعل إلا إظهار خارق العادة، ولم يكن معه ما يمنع انخراق العادة.

كيف وغالب هؤلاء كذابون ملبسون خارجون عن أمر الله - تعالى - ونهيه، يخرجون الناس عن طاعة الرحمن إلى طاعة الشيطان، ويفسدون عقل الناس ودينهم ودنياهم، فيجعلون العاقل موهاً كالمجنون، أو متوهاً بمنزلة الشيطان المفتون، ويخرجون الإنسان عن الشريعة التي بعث الله بها رسوله ﷺ إلى بدع مضادة لها، فيفتلون الشعور [٢٤/٢٩٢] ويكشفون الرءوس، بدلاً عن سنة رسول الله ﷺ من ترجيل الشعر، وتغطية الرأس ويجتمعون على المكاء والتصدية، بدلاً عن سنة الله ورسوله من الاجتماع على الصلوات الخمس، وغيرها من العبادات، ويصلون صلاة ناقصة الأركان والواجبات، ويجتمعون على بدعهم المنكرة على أتم الحالات، ويصنعون اللاذن، وماء الورد، والزعفران، لإمساك الحيات، ودخول النار بأنواع من الحيل الطبيعية والأحوال الشيطانية بدلاً عما جعله الله لأوليائه المتقين من الطرق الشرعية والأحوال الرحمانية، ويفسدون من يفسدونه من النساء والصبيان بدلاً عما أمر الله به من العفة وغض البصر، وحفظ الفرج، وكف اللسان.

قد ظلمه، واعتدى عليه، بل كان عليه إذا لم يمكنه رفع الظلم عن نفسه [٢٤/٢٩٠] أن يصبر إلى أن يفرج الله.

فإن كان سيده ظلمه حتى فعل ذلك، مثل أن يقتل عليه من النفقة، أو يعتدي عليه في الاستعمال، أو يضره بغير حق، أو يريد به فاحشة ونحو ذلك، فإن على سيده من الوزر بقدر ما نسب إليه من المعصية. ولم يصل النبي ﷺ على من قتل نفسه. فقال لأصحابه: «صلوا عليه». فيجوز لعموم الناس أن يصلوا عليه. وأما أئمة الدين الذين يقتدى بهم. فإذا تركوا الصلاة عليه زجراً لغيره، اقتداء بالنبي ﷺ فهذا حق. والله أعلم.



وسئل - رحمه الله - عن رجل يدعي المشيخة: فرأى ثعباناً، فقام بعض من حضر ليقتله، فمنعه عنه، وأمسكه بيده، على معنى الكرامة له، فللدغه الثعبان فمات. فهل تجوز الصلاة عليه، أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، ينبغي لأهل العلم والدين أن يتركوا الصلاة على هذا، ونحوه وإن كان يصلي عليه عموم الناس. كما امتنع النبي ﷺ من الصلاة على قاتل نفسه، وعلى [٢٤/٢٩١] الغال من الغنime، وقال: «صلوا على صاحبكم»^(١). وقالوا لسمرة بن جندب: إن ابنك البارحة لم ييت، فقال: بشماً؟ قالوا: نعم. قال: أما أنه لو مات لم أصل عليه. فبين سمرة أنه لو مات بشماً لم يصل عليه؛ لأنه يكون قاتلاً لنفسه

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٩٨) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

مذهب الأئمة الأربعة، وهو الماثور عن السلف من الصحابة والتابعين، ولا أعلم فيه مخالفاً. بل قد روي عن النبي ﷺ: أنه نهى أن يتبع بصوت، أو نار^(١). رواه أبو داود.

وسمع عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - رجلاً يقول في جنازة: استغفروا لأخيكم فقال ابن عمر: لا غفر الله بعد. وقال قيس بن عباد - وهو من أكابر التابعين من أصحاب علي بن أبي طالب - رضي الله عنه: كانوا يستحبون خفض الصوت عند الجنائز، وعند الذكر، وعند القتال.

وقد اتفق أهل العلم بالحديث والآثار أن هذا لم يكن على عهد القرون الثلاثة المفضلة.

وأما قول السائل: إن هذا قد صار إجماعاً من الناس فليس كذلك، بل ما زال في المسلمين من يكره ذلك، وما زالت جنازات كثيرة تخرج بغير هذا في عدة أمصار من أمصار المسلمين.

وأما كون أهل بلد، أو بلدين، أو عشر تعودوا ذلك، فليس هذا بإجماع، بل أهل مدينة النبي ﷺ التي نزل فيها القرآن والسنة، وهي دار الهجرة، والنصرة، والإيمان، والعلم، لم يكونوا يفعلون ذلك، بل لو اتفقوا في مثل زمن مالك وشيوخه على شيء، ولم ينقلوه عن النبي [٢٤/٢٩٥] ﷺ، أو خلفائه، لم يكن إجماعهم حجة عند جمهور المسلمين، وبعد زمن مالك وأصحابه ليس إجماعهم حجة، باتفاق المسلمين فكيف بغيرهم من أهل الأمصار.

وأما قول القائل: إن هذا يشبه بجنازات اليهود والنصارى، فليس كذلك، بل أهل الكتاب عادتهم رفع الأصوات مع الجنائز، وقد شرط عليهم في شروط أهل الذمة ألا يفعلوا ذلك، ثم إنها نبينا عن

ومن كان مبتدعاً ظاهر البدعة، وجب الإنكار عليه. ومن الإنكار المشروع أن يهجر حتى يتوب، ومن الهجر امتناع أهل الدين من الصلاة عليه ليتزجر من يتشبه بطريقته، ويدعو إليه. وقد أمر بمثل هذا مالك بن أنس، وأحمد بن حنبل، وغيرهما من الأئمة. والله أعلم.



[٢٤/٢٩٣] وسئل - رحمه الله - عن رجل ركب البحر للتجارة: ففرق، فهل مات شهيداً؟

فأجاب:

نعم، مات شهيداً، إذا لم يكن عاصياً بركوبه، فإنه - قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «الفريق شهيد، والمبطون شهيد، والحريق شهيد، والميت بالطاعون شهيد، والمرأة قوت في نفاسها شهيدة، وصاحب الهدم شهيد»^(١). وجاء ذكر غير هؤلاء.

وركوب البحر للتجارة جائز إذا غلب على الظن السلامة. وأما بدون ذلك، فليس له أن يركبه للتجارة، فإن فعل، فقد أعان على قتل نفسه، ومثل هذا لا يقال: إنه شهيد. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عن رفع الصوت في الجنازة.

فأجاب:

الحمد لله لا يستحب رفع الصوت مع الجنازة، لا بقراءة [٢٤/٢٩٤]، ولا ذكر، ولا غير ذلك هذا

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣١٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٢٠٣).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٢٩)، ومسلم (١٩١٤، ١٩١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

بصحته، ولم يكن كثير من الصحابة يفعل ذلك، فلهذا قال الإمام أحمد وغيره من العلماء: إن هذا التلقين لا بأس به، فرخصوا فيه، ولم يأمرؤا به. واستحب طائفة من أصحاب الشافعي، وأحمد، وكرهه طائفة من العلماء من أصحاب مالك، وغيرهم.

[٢٤/٢٩٧] والذي في «السنن» عن النبي ﷺ: أنه كان يقوم على قبر الرجل من أصحابه إذا دفن، ويقول: «سلوا له الثيت، فإنه الآن يسأل»^(١). وقد ثبت في «الصحيحين» أن النبي ﷺ قال: «لقنوا أمواتكم لا إله إلا الله»^(٢). فتلقين المحتضر سنة، مأمور بها.

وقد ثبت أن المقبور يسأل، ويمتنح، وأنه يؤمر بالدعاء له. فلهذا قيل: إن التلقين ينفعه، فإن الميت يسمع النداء. كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إنه ليسمع قرع نعالم»^(٣)، وأنه قال: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم»^(٤)، وأنه أمرنا بالسلام على الموتى. فقال: «ما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله روحه حتى يرد عليه السلام»^(٥). والله أعلم.



(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٢١) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٢٧٥٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٩١٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ولم يخرج البخاري.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٧٠، ١٣٧١)، ومسلم (٢٨٧٣، ٢٨٧٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٥) صحيح: ذكره ابن كثير في تفسيره (٣/ ٥٧٩)، ونقل عن ابن عبد البر تصحيحه له، وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

التشبه بهم فيما ليس هو من طريق سلفنا الأول، وأما إذا اتبعنا طريق سلفنا الأول، كنا مصيبين، وإن شاركنا في بعض ذلك من شاركنا، كما أنهم يشاركوننا في الدفن في الأرض، وفي غير ذلك.



وسئل - رحمه الله - عن امرأة نصرانية: بعلمها مسلم: توفيت وفي بطنها جنين له سبعة أشهر. فهل تدفن مع المسلمين؟ أو مع النصراني؟

فأجاب:

لا تدفن في مقابر المسلمين، ولا مقابر النصراني، لأنه اجتمع مسلم، وكافر، فلا يدفن الكافر مع المسلمين، ولا المسلم مع الكافرين، بل تدفن منفردة، ويجعل ظهرها إلى القبلة؛ لأن [٢٤/٢٩٦] وجه الطفل إلى ظهرها، فإذا دفنت كذلك كان وجه الصبي المسلم مستقبل القبلة والطفل يكون مسلماً بإسلام أبيه، وإن كانت أمه كافرة باتفاق العلماء.



وسئل - رحمه الله - مفتي الأنام، بقية السلف الكرام، تقي الدين بقية المجتهدين، أثابه الله، وأحسن إليه عن تلقين الميت في قبره بعد الفراغ من دفنه، هل صح فيه حديث عن النبي ﷺ، أو عن صحابته؟ وهل إذا لم يكن فيه شيء يجوز فعله أم لا؟

فأجاب:

هذا التلقين المذكور قد نقل عن طائفة من الصحابة: أنهم أمروا به، كأبي أمامة الباهلي، وغيره. وروى فيه حديث عن النبي ﷺ، لكنه مما لا يحكم

وسئل - رحمه الله - هل يجب تلقين الميت بعد دفنه أم لا؟ وهل القراءة تصل إلى الميت؟

فأجاب:

تلقينه بعد موته ليس واجباً بالإجماع. ولا كان من [٢٤/٢٩٨] عمل المسلمين المشهور بينهم على عهد النبي ﷺ وخلفائه. بل ذلك مأثور عن طائفة من الصحابة، كأبي أمامة، ووائل بن الأسقع.

فمن الأئمة من رخص فيه كالإمام أحمد. وقد استحبه طائفة من أصحابه، وأصحاب الشافعي. ومن العلماء من يكرهه لاعتقاده أنه بدعة. فالأقوال فيه ثلاثة: الاستحباب، والكراهة، والإباحة، وهذا أعدل الأقوال.

فأما المستحب الذي أمر به وحض عليه النبي ﷺ فهو الدعاء للميت.

وأما القراءة على القبر، فكرهها أبو حنيفة، ومالك، وأحمد في إحدى الروايتين. ولم يكن يكرهها في الأخرى. وإنما رخص فيها لأنه بلغه أن ابن عمر أوصى أن يقرأ عند قبره بفواتح البقرة، وخواتيمها. وروي عن بعض الصحابة قراءة سورة البقرة. فالقراءة عند الدفن مأثورة في الجملة، وأما بعد ذلك فلم ينقل فيه أثر. والله أعلم.



[٢٤/٢٩٩] وسئل رحمه الله: هل يشرع تلقين الميت الكبير والصغير أو لا؟

فأجاب:

وأما تلقين الميت، فقد ذكره طائفة من الخراسانيين من أصحاب الشافعي، واستحسنوه - أيضاً - ذكره المتولي. والرافعي، وغيرهما. وأما الشافعي نفسه فلم

ينقل عنه فيه شيء.

ومن الصحابة من كان يفعله - كأبي أمامة الباهلي، ووائل بن الأسقع - وغيرهما من الصحابة.

ومن أصحاب أحمد من استحبه. والتحقيق أنه جائز، وليس بسنة راتبة. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عن الختمة التي تعمل على الميت، والمقرئين بالأجرة. هل قراءتهم تصل إلى الميت؟ وطعام الختمة يصل إلى الميت أم لا؟ وإن كان [٢٤/٣٠٠] ولد الميت يداين لأجل الصدقة إلى الميسور: تصل إلى الميت؟

فأجاب:

استتجار الناس ليقروا، ويهدوه إلى الميت، ليس بمشروع، ولا استحبه أحد من العلماء، فإن القرآن الذي يصل ما قرئ لله. فإذا كان قد استؤجر للقراءة لله، والمستأجر لم يتصدق عن الميت، بل استأجر من يقرأ عبادة لله - عز وجل - لم يصل إليه.

لكن إذا تصدق عن الميت على من يقرأ القرآن، أو غيرهم، نفعه ذلك باتفاق المسلمين. وكذلك من قرأ القرآن محسباً، وأهداه إلى الميت، نفعه ذلك. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عن جعل المصحف عند القبر، ووقيد قنديل في موضع يكون من غير أن يقرأ فيه، مكروه أم لا؟

فأجاب:

وأما جعل المصحف عند القبور، وإيقاد القناديل هناك، فهذا مكروه منهى عنه، ولو كان قد جعل

المساجد على القبور. وقد استفاضت السنن عن النبي ﷺ في النهي عن ذلك، حتى قال: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٣) - يحذر ما صنعوا - قالت عائشة: ولولا ذلك، لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً. وقال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخلون القبور مساجد، ألا فلا تتخلوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٤). ولا نزاع بين السلف والأئمة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد.

ومعلوم أن المساجد بنيت للصلاة والذكر، وقراءة القرآن، فإذا اتخذ القبر لبعض ذلك، كان داخلاً في النهي، فإذا كان هذا مع كونهم يقرءون فيها، فكيف إذا جعلت المصاحف بحيث لا يقرأ فيها، ولا يتنعم بها لآحي ولا ميت؟ فإن هذا لا نزاع في النهي عنه.

ولو كان الميت يتنعم بمثل ذلك لفعله السلف، فإنهم كانوا أعلم بما يحبه الله ويرضاه، وأسرع إلى فعل ذلك، وتحريمه.



[٢٤/٣٠٣] وسئل رحمه الله: عن الميت

هل يجوز نقله، أم لا؟ وأرواح الموتى هل تجتمع بعضها ببعض، أم لا؟ وروح الميت هل تنزل في القبر، أم لا؟ ويعرف الميت من يزوره، أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، لا ينش الميت من قبره، إلا الحاجة. مثل أن يكون المدفن الأول فيه ما يؤذي الميت، فينقل إلى غيره، كما نقل بعض الصحابة في مثل ذلك.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩، ٥٣٠) من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

للقراءة فيه هنالك، فكيف إذا لم يقرأ فيه؟ فإن النبي ﷺ قال: «لعن الله زورات القبور، والمتخذين عليها المساجد، والسرج»^(١). فإيقاد السرج من قنديل [٢٤/٣٠١] وغيره على القبور منهي عنه، مطلقاً؛ لأنه أحد الفعلين اللذين لعن رسول الله ﷺ من يفعلهما.

كما قال: «لا يخرج الرجلان يضريان الغائط، كاشفين عن عوراتهما يتحدثان، فإن الله يمقت على ذلك»^(٢). رواه أبو داود وغيره. ومعلوم أنه ينهي عن كشف العورة وحده، وعن التحدث وحده، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ آلهِ إِنْهَاةً آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]. فتوعد على مجموع أفعال، وكل فعل منها محرم.

وذلك لأن ترتيب الذم على المجموع، يقتضي أن كل واحد له تأثير في الذم، ولو كان بعضها مباحاً، لم يكن له تأثير في الذم. والحرام لا يتوكد بانضمام المباح المخصص إليه.

والأئمة قد تنازعوا في القراءة عند القبر: فكرهها أبو حنيفة، ومالك، وأحمد في أكثر الروايات، ورخص فيها في الرواية الأخرى عنه: هو وطائفة من أصحاب أبي حنيفة، وغيرهم.

وأما جعل المصاحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن هناك [٢٤/٣٠٢]، وتلاوته، فبدعة منكرة لم يفعلها أحد من السلف. بل هي تدخل في معنى اتخاذ

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٢٣٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وضعفه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٢٥).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وضعفه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥٠٣٥).

وسئل رحمه الله: عما يقوله بعض الناس: إن لله ملائكة ينقلون من مقابر المسلمين إلى مقابر اليهود والنصارى، وينقلون من مقابر اليهود والنصارى إلى مقابر المسلمين.

ومقصودهم أن من ختم له بشر في علم الله، وقد مات في الظاهر مسلماً، أو كان [٢٤/٣٠٥] كتابياً وختم له بخير، فمات مسلماً في علم الله، وفي الظاهر مات كافراً فهو لاء ينقلون: فهل ورد في ذلك خبر أم لا؟ وهل لذلك حجة أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، أما الأجساد، فإنها لا تنقل من القبور، لكن نعلم أن بعض من يكون ظاهره الإسلام، ويكون منافقاً، إما يهودياً أو نصرانياً، أو مرتدّاً معطلاً. فمن كان كذلك، فإنه يكون يوم القيامة مع نظرائه. كما قال تعالى: ﴿أَخْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢]. أي أشباههم، ونظراءهم.

وقد يكون في بعض من مات - وظاهره كافراً - أن يكون آمن بالله، قبل أن يفرغر، ولم يكن عنده مؤمن، وكنم أهله ذلك، إما لأجل ميراث، أو لغير ذلك، فيكون مع المؤمنين، وإن كان مقبوراً مع الكفار.

وأما الأثر في نقل الملائكة، فما سمعت في ذلك أثراً.



وأرواح الأحياء إذا قبضت، تجتمع بأرواح الموتى، ويسأل الموتى القادم عليهم عن حال الأحياء فيقولون: ما فعل فلان؟ فيقولون: فلان تزوج، فلان على حال حسنة. ويقولون: ما فعل فلان؟ فيقول: ألم يأتكم؟ فيقولون: لا. ذهب به إلى أمه الهاوية.

وأما أرواح الموتى فتجتمع، الأعلى ينزل إلى الأدنى، والأدنى لا يصعد إلى الأعلى.

والروح تشرف على القبر، وتعاد إلى اللحد أحياناً. كما قال النبي ﷺ: «ما من رجل يمر بقبر الرجل [٢٤/٣٠٤] كان يعرفه في الدنيا، فيسلم عليه، إلا رد الله عليه روحه، حتى يرد عليه السلام»^(١).

والميت قد يعرف من يزوره، ولهذا كانت السنة أن يقال: السلام عليكم، أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون. ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين^(٢). والله أعلم.



وسئل - رحمه الله - عن قوم لهم تربة: وهي في مكان منقطع، وقتل فيها قتيل، وقد بنوا لهم تربة أخرى، هل يجوز نقل موتاهم إلى التربة المستجدة أم لا؟

فأجاب:

لا ينش الميت لأجل ما ذكر والله أعلم.



(١) صحيح: ذكره ابن كثير في تفسيره (٣ / ٥٧٩)، ونقل عن ابن عبد البر تصحيحه له، وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

[٢٤/٣٠٦] وسئل - رحمه الله تعالى -

عن قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَسْأَلَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَأَى﴾ [النجم: ٣٩]. وقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»^(١). فهل يقتضي ذلك إذا مات لا يصل إليه شيء من أفعال البر؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، ليس في الآية، ولا في الحديث أن الميت لا يتنفع بدعاء الخلق له، وبما يعمل عنه من البر، بل أئمة الإسلام متفقون على انتفاع الميت بذلك، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، وقد دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، فمن خالف ذلك كان من أهل البدع.

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبُّنَا وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ۖ رَبُّنَا وَأَذْلَهُمْ عَلَىٰ عَذَابِهِ أَلَمْ يَأْتِ وَعْدَهُمْ وَهُمْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَنْزَلَهُمْ وَذَرَيْنَاهُمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝ وَقِهِمْ [٢٤/٣٠٧] أَلْسِنَتَهُ ۚ وَمَنْ تَبَىٰ أَلْسِنَتَهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَجِعْتَهُ ۚ﴾ [غافر: ٧ - ٩]. فقد أخبر - سبحانه - أن الملائكة يدعون للمؤمنين بالمغفرة، ووقاية العذاب، ودخول الجنة ودعاء الملائكة ليس عملاً للعبد.

وقال تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]. وقال الخليل عليه السلام: ﴿رَبُّنَا أَغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]. وقال نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ اغْفِرْ

لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨]. فقد ذكر استغفار الرسل للمؤمنين، أمراً بذلك، وإخباراً عنهم بذلك.

ومن السنن المتواترة التي من حججها كفر: صلاة المسلمين على الميت، ودعائهم له في الصلاة. وكذلك شفاعة النبي ﷺ يوم القيامة، فإن السنن فيها متواترة، بل لم ينكر شفاعته لأهل الكبائر إلا أهل البدع، بل قد ثبت أنه يشفع لأهل الكبائر، وشفاعته دعاؤه، وسؤاله الله تبارك وتعالى. فهذا وأمثاله من القرآن، والسنن المتواترة، وجاحد مثل ذلك كافر بعد قيام الحجة عليه.

والأحاديث الصحيحة في هذا الباب كثيرة، مثل ما في «الصحاح» عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إن أمي توفيت، أفينفعها أن أتصدق عنها؟ قال: «نعم» [٢٤/٣٠٨] قال: إن لي خرقاً - أي بستاناً - أشهدكم أني تصدقت به عنها^(٢). وفي «الصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها - أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إن أمي افلكت نفسها، ولم توص، وأظنها لو تكلمت تصدقت، فهل لها أجر إن تصدقت عنها؟ قال: «نعم»^(٣).

وفي «صحيح» مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إن أبي مات ولم يوص، أينفعه إن تصدقت عنه؟ قال: «نعم»^(٤).

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص: إن العاص بن وائل نذر في الجاهلية أن يذبح مائة بدنة، وأن هشام ابن العاص نحر حصته خمسين، وأن عمرًا سأل النبي ﷺ عن ذلك، فقال: «أما أبوك فلو أقر بالتوحيد

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦١٨، ٢٦١٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٨٨)، ومسلم (١٠٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٣٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

امرأة قالت يا رسول الله، إن أمي ماتت، وعليها صيام نذر. قال: «أرأيت إن كان على أمك دين فقضيته، أكان يؤدي ذلك عنها؟» قالت: نعم، قال: «فصومي عن أمك»^(٤).

وفي «الصحيح» عنه: أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: إن أختي ماتت، وعليها صوم شهرين متتابعين، قال: «أرأيت لو كان على أختك دين أكتت تقضيه؟» قالت: نعم، قال: «فحق الله أحق»^(٥). وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن بريدة بن حصيب عن أبيه: أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: إن أمي ماتت، وعليها صوم شهر. أفيجزي عنها أن أصوم عنها، قال: «نعم»^(٦).

فهذه الأحاديث الصحيحة صريحة في أنه يصام عن الميت ما نذر، وأنه شبه ذلك بقضاء الدين.

والأئمة تنازعوا في ذلك، ولم يخالف هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة من بلغته، وإنما خالفها من لم تبلغه، وقد تقدم حديث عمرو بأنهم إذا صاموا عن المسلم نفعه. وأما الحج فيجزئ عند عامتهم، ليس فيه إلا اختلاف شاذ.

وفي «الصحيحين» عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج، فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ فقال: «حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين، أكتت قاضيته عنها؟ أقضوا الله، فالله أحق [٢٤/٣١١] بالوفاء»^(٧) وفي رواية البخاري: إن

فصمت عنه، أو تصدقت عنه، نفعه ذلك»^(٨).

وفي «سنن الدارقطني»: أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن لي أبوين، وكنت أبرهما حال حياتهما. فكيف بالبر بعد موتهما؟ فقال النبي ﷺ: «إن من بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك، وأن تصوم لهما مع صيامك، وأن تصدق لهما مع صدقتك».

وقد ذكر مسلم في أول كتابه عن أبي إسحاق الطالقاني، قال: [٢٤/٣٠٩] قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن، الحديث الذي جاء: «إن البر بعد البر، أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صيامك؟»^(٩) قال عبد الله: يا أبا إسحاق، عمن هذا؟ قلت: له: هذا من حديث شهاب بن حراس، قال: ثقة. قلت: عمن؟ قلت: عن رسول الله ﷺ دينار. فقال: ثقة. عمن؟ قلت: عن رسول الله ﷺ قال: يا أبا إسحاق، إن بين الحجاج وبين رسول الله ﷺ مفاز تقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف. والأمر كما ذكره عبد الله بن المبارك. فإن هذا الحديث مرسل.

والأئمة اتفقوا على أن الصدقة تصل إلى الميت، وكذلك العبادات المالية، كالعتق.

وإنما تنازعوا في العبادات البدنية، كالصلاة، والصيام، والقراءة، ومع هذا ففي «الصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ قال: «من مات وعليه صيام، صام عنه وليه»^(١٠). [٢٤/٣١٠] وفي «الصحيحين» عن ابن عباس - رضي الله عنه - أن

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٥٢) بنحوه، ومسلم (١١٤٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ولم أقف.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١١٤٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١١٤٩) بنحوه.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٥٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ولم أقف عليه عند مسلم.

(٨) صحيح: أخرجه أحمد (١ / ٨٧٣) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤٨٤).

(٩) صحيح: ذكره مسلم في مقدمه صحيحه (١ / ١٢).

(١٠) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ثلاث...^(٤) لم يقل: إنه لم يتنع بعمل غيره. فإذا دعا له ولده، كان هذا من عمله الذي لم يتنع، وإذا دعا له غيره، لم يكن من عمله، لكنه يتنع به.

وأما الآية: فللناس عنها أجوبة متعددة. كما قيل: إنها تختص بشرع من قبلنا. وقيل: إنها مخصوصة. وقيل: إنها منسوخة. وقيل: إنها تنال السعي مباشرة وسبباً. والإيمان من سعيه الذي تسبب فيه. ولا يحتاج إلى شيء من ذلك، بل ظاهر الآية حتى لا يخالف بقية النصوص. فإنه قال: ﴿لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وهذا حق، فإنه إنما يستحق سعيه، فهو الذي يملكه ويستحقه. كما أنه إنما يملك من المكاسب ما اكتسبه هو. وأما سعي غيره، فهو حق، وملك لذلك الغير، لا له، لكن هذا لا يمنع أن يتنع بسعي غيره، كما يتنع الرجل بكسب غيره.

فمن صلى على جنازة، فله قيراط، فيثاب المصلي على سعيه الذي هو صلاته، والميت - أيضاً - يرحم بصلاة الحي عليه، كما قال: «ما من [٢٤/٣١٣] مسلم يموت فيصلي عليه أمة من المسلمين يلبقون أن يكونوا مائة». ويروى: «أربعين»، ويروى «ثلاثة صفوف، ويشفون فيه، إلا شفعوا فيه». أو قال: «إلا غفر له»^(٥). فالله - تعالى - يثيب هذا الساعي على سعيه الذي هو له، ويرحم ذلك الميت بسعي هذا الحي لدعائه له، وصدقة عنه، وصيامه عنه، وحجه عنه.

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل يدعو لأخيه دعوة إلا وكل الله به ملكاً، كلما دعا لأخيه دعوة قال الملك الموكل به: آمين، ولك بمثله»^(٦) فهذا من السعي الذي يتنع به المؤمن أخاه، يثيب الله هذا، ويرحم هذا: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا

أَخْتَى نَذَرْتُ أَنْ تَحْجَّ^(١). وفي «صحيح مسلم» عن بريدة: أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن إمي ماتت، ولم تحج، أفيجزئ - أو يقضي - أن أحج عنها؟ قال: «نعم»^(٢).

ففي هذه الأحاديث الصحيحة: أنه أمر بحج الفرض عن الميت ويحج النذر. كما أمر بالصيام. وأن المأمور تارة يكون ولدًا، وتارة يكون أخًا، وشبه النبي ﷺ ذلك بالدين، يكون على الميت. والدين يصح قضاؤه من كل أحد، فدل على أنه يجوز أن يفعل ذلك من كل أحد، لا يختص ذلك بالولد. كما جاء مصرحاً به في الأخ.

فهذا الذي ثبت بالكتاب والسنة والإجماع علم مفصل مبين. فعلم أن ذلك لا يتنافى قوله: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث»، بل هذا حق، وهذا حق.

أما الحديث: فإنه قال: «انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»^(٣). فذكر الولد، ودعاؤه له خاصين، لأن الولد من كسبه، كما قال: ﴿مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: ٢] قالوا: إنه ولده. وكما قال النبي ﷺ: «إن [٢٤/٣١٢] أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه». فلما كان هو الساعي في وجود الولد، كان عمله من كسبه، بخلاف الأخ، والعسم، والأب، ونحوهم. فإنه يتنع - أيضاً - بدعائهم، بل بدعاء الأجانب، لكن ليس ذلك من عمله. والنبي ﷺ قال: «انقطع عمله إلا من

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١١٤٩) نحوه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٩٤٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٣٣) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

فقال: «نعم»^(١). وكذلك ينفعه الحج عنه، والأضحية عنه، والعق عنه، والدعاء والاستغفار له بلا نزاع بين الأئمة.

وأما الصيام عنه وصلاة التطوع عنه، وقراءة القرآن عنه، فهذا فيه قولان للعلماء:

أحدهما: يتفع به، وهو مذهب أحمد، وأبي حنيفة، وغيرهما. وبعض أصحاب الشافعي وغيرهم.

والثاني: لا تصل إليه، وهو المشهور في مذهب مالك والشافعي.

وأما الاستحجار لنفس القراءة، والإهداء، فلا يصح ذلك. فإن العلماء إنما تنازعوا في جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن، والأذان، والإمامة، والحج عن الغير؛ لأن المستاجر يستوفي المنفعة. فقل: يصح لذلك، كما هو المشهور من مذهب مالك، والشافعي. وقيل: لا يجوز؛ لأن هذه الأعمال يختص فاعلها أن يكون من أهل القرية، فإنها إنما تصح من المسلم دون الكافر، فلا يجوز إيقاعها إلا على وجه التقرب إلى الله تعالى - وإذا فعلت بعروض، لم يكن فيها أجر بالاتفاق؛ لأن الله إنما يقبل من العمل ما أريد به وجهه، لا ما فعل لأجل [٢٤/٣١٦] عروض الدنيا.

وقيل: يجوز أخذ الأجرة عليها للفقير، دون الغني. وهو القول الثالث في مذهب أحمد، كما أذن الله لولي اليتيم أن يأكل مع الفقر ويستغني مع الغنى. وهذا القول أقوى من غيره على هذا. فإذا فعلها الفقير لله - وإنما أخذ الأجرة لحاجته إلى ذلك، وليستعين بذلك على طاعة الله - فالله يأجره على نيته، فيكون قد أكل طيباً، وعمل صالحاً.

وأما إذا كان لا يقرأ القرآن إلا لأجل العروض، فلا ثواب لهم على ذلك. وإذا لم يكن في ذلك ثواب،

مَعْنَى [النجم: ٣٩]، وليس كل ما يتفع به الميت، أو الحي، أو يرحم به، يكون من سعيه، بل أطفال المؤمنين يدخلون الجنة مع آبائهم بلا سعي. فالذي لم يجز إلا به أخص من كل انتفاع؛ لئلا يطلب الإنسان الثواب على غير عمله، وهو كالدين يوفيه الإنسان عن غيره، فثبأ ذمته، لكن ليس له ما وفي به الدين، وينبغي له أن يكون هو الموفي له. والله أعلم.



[٢٤/٣١٤] وسئل - رحمه الله: ما تقول السادة الفقهاء وأئمة الدين - وفقهم الله تعالى لمرضاته - في القراءة للميت؟ هل تصل إليه أم لا؟ والأجرة على ذلك، وطعام أهل الميت لمن هو مستحق، وغير ذلك، والقراءة على القبر والصدقة عن الميت، أيها المشروع الذي أمرنا به؟ والمسجد الذي في وسط القبور، والصلاة فيه، وما يعلم هل بني قبل القبور أو القبور قبله وله ثلاث: رزق، وأربعمائة أَصْدُ مُؤَن قديمة من زمان الروم، ما هو له، بل للمسجد، وفيه الخطبة كل جمعة، والصلاة - أيضاً - في بعض الأوقات، وله كل سنة موسم يأتي إليه رجال كثير ونساء ويأتون بالنذور معهم، فهل يجوز للإمام أن يتناول من ذلك شيئاً لمصالح المسجد الذي في البلد؟ افتونا - يرحمكم الله - ماجورين.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما الصدقة عن الميت فإنه يتفع بها باتفاق المسلمين، وقد وردت بذلك عن النبي ﷺ أحاديث صحيحة. مثل قول سعد: يا رسول الله، إن أمي اقلت نفسها، وأراها لو تكلمت تصدقت، فهل ينفعها أن أتصدق عنها؟ [٢٤/٣١٥]

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٨٨)، ومسلم (١٠٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

علم يتضع به، أو ولد صالح يدهوله^(١). فالتبت بعد الموت لا يثاب على سماع، ولا غيره. وإن كان الميت يسمع قرع نعالهم، ويسمع سلام الذي يلم عليه، ويسمع غير ذلك، لكن لم يبق له عمل غير ما استثنى. [٢٤/٣١٨] وأما بناء المساجد على القبور، وتسمى «مشاهد»، فهذا غير سائغ، بل جميع الأمة ينهون عن ذلك، لما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «لن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، يحذر ما فعلوا^(٢). قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً. وفي «الصحيح» - أيضاً - عنه أنه قال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٣). وفي «السنن» عنه قال: «لن الله زوارات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج»^(٤).

وقد اتفق أئمة المسلمين على أن الصلاة في المساجد [المقامة على القبور] ليس مأموراً بها، لا أمر إيجاب، ولا أمر استحباب. ولا في الصلاة في المشاهد التي على القبور ونحوها فضيلة على سائر البقاع، فضلاً عن المساجد، باتفاق أئمة المسلمين، فمن اعتقد أن الصلاة عندها فيها فضل على الصلاة على غيرها، أو أنها أفضل من الصلاة في بعض المساجد، فقد فارق جماعة المسلمين، ومرتق من الدين، بل الذي عليه الأمة أن الصلاة فيها منهي عنه نهي تحريم، وإن كانوا متنازعين في الصلاة في المقبرة: هل هي محرمة أو

فلا يصل إلى الميت شيء؛ لأنه إنما يصل إلى الميت ثواب العمل، لا نفس العمل. فإذا تصدق بهذا المال على من يستحقه، وصل ذلك إلى الميت. وإن قصد بذلك من يستعين على قراءة القرآن وتعليمه، كان أفضل وأحسن. فإن إعانة المسلمين بأنفسهم وأموالهم على تعلم القرآن وقراءته وتعليمه من أفضل الأعمال. وأما صنعة أهل الميت طعاماً يدعون الناس إليه، فهذا غير مشروع وإنما هو بدعة، بل قد قال جرير بن عبد الله: كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت، وصنعتهم الطعام للناس من النياحة.

وإنما المستحب إذا مات الميت أن يصنع لأهله طعام. كما قال [٢٤/٣١٧] النبي ﷺ - لما جاء نبي جعفر بن أبي طالب - «اصنعوا لآل جعفر طعاماً، فقد أتاهم ما يشغلهم»^(٥).

وأما القراءة الدائمة على القبور، فلم تكن معروفة عند السلف. وقد تنازع الناس في القراءة على القبر، فكرها أبو حنيفة ومالك، وأحمد في أكثر الروايات عنه، ورخص فيها في الرواية المتأخرة، لما بلغه أن عبدالله بن عمر أوصى أن يقرأ عند دفنه بفواتح البقرة، وخواتمها.

وقد نقل عن بعض الأنصار أنه أوصى عند قبره بالبقرة، وهذا إنما كان عند الدفن، فأما بعد ذلك فلم ينقل عنهم شيء من ذلك. ولهذا فرق في القول الثالث بين القراءة حين الدفن، والقراءة الراجعة بعد الدفن، فإن هذا بدعة لا يعرف لها أصل.

ومن قال: إن الميت يتضع بسماع القرآن، ويؤجر على ذلك، فقد غلط؛ لأن النبي ﷺ قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩)، من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب بن عبدالله الجلي رضي الله عنه.

(٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٢٣٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وضعفه الشيخ الألباني في «السلالة الضعيفة» (٢٢٥).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢١٣٢) من حديث عبدالله بن جعفر رضي الله عنه وصححه الشيخ الألباني في «مشكاة المصابيح» (١٧٣٩).

[٢٤/٣٢٠] في المشاهد على من يستحق ذلك من قراء المسلمين، الذين يستعينون بذلك على طاعة الله ورسوله، فقد أحسن في ذلك، وأجره على الله.

ولا يجوز لأحد - باتفاق المسلمين - أن ينقل صلاة المسلمين، وخطبهم من مسجد يجتمعون فيه، إلى مشهد من مشاهد القبور، ونحوها. بل ذلك من أعظم الضلالات والمنكرات، حيث تركوا ما أمر الله به ورسوله، وفعلوا ما نهى الله عنه ورسوله. وتركوا السنة، وفعلوا البدعة. تركوا طاعة الله ورسوله، وارتكبوا معصية الله ورسوله، بل يجب إعادة الجمعة والجماعة إلى المسجد الذي هو بيت من بيوت الله: ﴿أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [النور: ٣٦] ، [٣٧]، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْزَّمُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَى اللَّهِ ۚ فَكَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُنْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨].

وأما القبور التي في المشاهد وغيرها، فالسنة لمن زارها أن يسلم على الميت، ويدعو له بمنزلة الصلاة على الجنائز، كما كان النبي ﷺ يعلم أصحابه أن يقولوا إذا زاروا القبور: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين، والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم عن قريب لاحقون، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم، والمستأخرين، [٢٤/٣٢١] نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم»^(٥).

وأما التمسح بالقبور، أو الصلاة عنده، أو قصده

مكروهة أو مباحة أو يفرق بين المنبوشة والقديمة؟ فذلك لأجل تعليل النهي بالنجاسة لاختلاط التراب بصديد الموتى.

[٢٤/٣١٩] وأما هذا، فإنه نهى عن ذلك لما فيها من التشبه بالمشركين، وأن ذلك أصل عبادة الأصنام. قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]. قال غير واحد من الصحابة والتابعين: هذه أسماء قوم كانوا قوماً صالحين، في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم. ولهذا قال النبي ﷺ ما ذكره مالك في «الموطأ»: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد. اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١). ولهذا لا يشرع - باتفاق المسلمين - أن ينذر للمشاهد التي على القبور، لا زيت، ولا شمع، ولا دراهم، ولا غير ذلك. ولا للمجاورين عندها، وخدام القبور. فإن النبي ﷺ قد لعن من يتخذ عليها المساجد والسرج. ومن نذر ذلك، فقد نذر معصية. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعمه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٢).

وأما الكفارة فهي على قولين: فمذهب أحد وغيره عليه كفارة يمين؛ لقول النبي ﷺ: «كفارة النذر كفارة اليمين»^(٣). رواه مسلم. وفي «السنن» عنه ﷺ أنه قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعمه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٤). ومذهب مالك والشافعي وغيرهما لا شيء عليه. لكن إن تصدق بالنذر

(١) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١٧٢/١) من حديث عطاء بن يسار رضي الله عنه مرسلاً، وصححه الشيخ الألباني في «مشكاة المصابيح» (٧٥٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٤٥) من حديث عتبة بن عامر رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٥٦٥).

(٥) صحيح: الشطر الأول أخرجه مسلم (٩٧٥) من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه، دون قوله: «اللهم لا...» هو ذلك إلى قوله: «نسأل الله لنا ولكم العافية»، والشطر الثاني أخرجه ابن ماجه (١٥٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣٨).

ولشائخه، وغيرهم من المؤمنين والمؤمنات، كان هذا من الجنس المشروع. وكذلك دعاؤه لهم في قيام الليل، وغير ذلك من مواطن الإجابة.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه أمر بالصدقة على الميت، وأمر أن يصام عنه الصوم، فالصدقة عن الموتى من الأعمال الصالحة، وكذلك ما جاءت به السنة في الصوم عنهم. وبهذا وغيره احتج من قال من العلماء: إنه يجوز إهداء ثواب العبادات المالية، والبدنية إلى موتى المسلمين. كما هو مذهب أحمد، وأبي حنيفة، وطائفة من أصحاب مالك والشافعي.

فإذا أهدى ميت ثواب صيام، أو صلاة، أو قراءة، جاز ذلك [٢٤/٣٢٣]. وأكثر أصحاب مالك، والشافعي يقولون: إنها يشرع ذلك في العبادات المالية، ومع هذا فلم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعاً، وصاموا، وحجوا، أو قرءوا القرآن، يهدون ثواب ذلك لموتاهم المسلمين، ولا لخصوصهم، بل كان عادتهم كما تقدم، فلا ينبغي للناس أن يعدلوا عن طريق السلف، فإنه أفضل وأكمل. والله أعلم.



[٢٤/٣٢٤] وسئل رحمه الله: «عن هلال سبعين ألف مرة، وأهداه للميت، يكون براءة للميت من النار». حديث صحيح أم لا؟ وإذا هلال الإنسان وأهداه إلى الميت يصل إليه ثوابه، أم لا؟

فأجاب:

إذا هلال الإنسان هكذا: سبعين ألفاً، أو أقل، أو أكثر، وأهديت إليه، نفعه الله بذلك، وليس هذا حديثاً صحيحاً، ولا ضعيفاً. والله أعلم.



لأجل الدعاء عنده، معتقداً أن الدعاء هناك أفضل من الدعاء في غيره، أو النذر له ونحو ذلك، فليس هذا من دين المسلمين، بل هو مما أحدث من البدع القبيحة، التي هي من شعب الشرك. والله أعلم وأحكم.



وسئل رحمه الله: «عن يقرأ القرآن العظيم، أو شيئاً منه، هل الأفضل أن يهدي ثوابه لوالديه، ولموتى المسلمين، أو يجعل ثوابه لنفسه خاصة؟

فأجاب:

أفضل العبادات ما وافق هدي رسول الله ﷺ، وهدي الصحابة، كما صح عن النبي ﷺ أنه كان يقول في خطبته: «خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»^(١). وقال ﷺ: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم»^(٢).

وقال ابن مسعود: من كان منكم مستأً فليستن بمن قد مات؛ [٢٤/٣٢٢] فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد.

فإذا عرف هذا الأصل، فالأمر الذي كان معروفاً بين المسلمين في القرون المفضلة أنهم كانوا يعبدون الله بأنواع العبادات المشروعة، فرضها ونفلها، من الصلاة، والصيام، والقراءة، والذكر، وغير ذلك. وكانوا يدعون للمؤمنين والمؤمنات، كما أمر الله بذلك لأحيائهم، وأمواتهم، في صلاتهم على الجنازة، وعند زيارة القبور، وغير ذلك.

وروي عن طائفة من السلف عند كل ختمة دعوة مجابة، فإذا دعا الرجل عقيب الختم لنفسه، ولوالديه،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦٥٠، ٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث عبد الله رضي الله عنه.

[٢٤/٣٢٦] باب زيارة القبور

سئل - رحمه الله - عن المشروع في زيارة القبور.

فأجاب:

أما زيارة القبور فهي على وجهين: شرعية،
ويدعية.

فالشرعية: مثل الصلاة على الجنازة، والمقصود بها الدعاء للميت كما يقصد بذلك الصلاة على جنازته. كما كان النبي ﷺ يزور أهل البقيع، ويזור شهداء أحد، ويعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية. اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم، واغفر لنا ولهم»^(١).

وهكذا كل ما فيه دعاء للمؤمنين من الأنبياء وغيرهم؛ كالصلاة على النبي ﷺ، والسلام. كما في «الصحيح» عنه أنه قال: [٢٤/٣٢٧] «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي، فإنه من صلى علي مرة واحدة، صلى الله عليه بها عشرا، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد. فمن سأل الله لي الوسيلة، حلت له شفاعتي يوم القيامة. وما من مسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»^(٢).

(١) الشطر الأول منه صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٥) من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه، دون قوله: «اللهم لا...» وذلك إلى قوله: «نسأل الله لنا ولكم العافية»، والشطر الثاني أخرجه ابن ماجه (١٥٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها وضمعه الشيخ الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٨٤) من حديث عبيد الله بن عمرو رضي الله عنها إلى قوله: «حلت له الشفاعته»، وأما لفظ: «حلت له شفاعتي يوم القيامة» فأخرجه البخاري (٦١٤) من حديث جابر رضي الله عنه، وأما الشطر الأخير من الحديث وهو:

وسئل رحمه الله: عن قراءة أهل الميت: تصل إليه؟ والتسبيح والتحميد، والتهليل والتكبير، إذا أهداه إلى الميت يصل إليه ثوابها أم لا؟

فأجاب:

يصل إلى الميت قراءة أهله، وتسبيحهم، وتكبيرهم، وسائر ذكرهم لله تعالى، إذا أهدوه إلى الميت، وصل إليه. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: هل القراءة تصل إلى الميت من الولد أو لا على مذهب الشافعي؟

فأجاب:

أما وصول ثواب العبادات البدنية - كالقراءة، والصلاة، والصوم - فمذهب أحد، وأبي حنيفة، وطائفة من أصحاب مالك، والشافعي، إلى أنها تصل، وذهب أكثر أصحاب مالك، والشافعي، إلى أنها لا تصل. والله أعلم.



[٢٤/٣٢٥] وسئل - رحمه الله - عمن ترك والديه كفارًا، ولم يعلم هل أسلموا، هل يجوز أن يدعوهم؟

فأجاب:

الحمد لله، من كان من أمة أصلها كفار، لم يجر أن يستغفر لأبويه، إلا أن يكونا قد أسلما. كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣].



قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]. قال طائفة من السلف: هؤلاء كانوا قومًا صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، وصوروا تماثيلهم فكان هذا أول عبادة الأوثان، وهذا من جنس دين النصارى. ولم يكن الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعون يقصدون الدعاء عند قبر النبي ﷺ، ولا غيره، بل كره الأئمة وقوف الإنسان عند قبر النبي ﷺ للدعاء، وقالوا: هذه بدعة لم يفعلها الصحابة والتابعون، بل كانوا يسلمون عليه وعلى صاحبه، ثم يذهبون.

[٢٤/٣٢٩] وكان عبد الله بن عمر إذا دخل المسجد يقول: السلام عليك يا رسول الله. السلام عليك يا أبا بكر. السلام عليك يا أبتاه. ثم ينصرف. وقد نص عليه مالك، وغيره من الأئمة، ونص أبو يوسف وغيره من العلماء على أنه ليس لأحد أن يسأل الله بمخلوق، لا النبي، ولا الملائكة ولا غيرهم.

وقد أصاب المسلمين جذب وشدة، وكانوا يدعون الله، ويستسقون ويدعون على الأعداء ويستنصرون، ويتوسلون بدعاء الصالحين، كما قال النبي ﷺ: «وهل تصرون وترزقون إلا بضعفائكم: بدعائهم، وصلاتهم، وإخلاصهم»^(١). ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي ﷺ، ولا صالح، ولا الصلاة عنده، ولا طلب الحوائج منه، ولا الإقسام على الله به، مثل أن يقول القاتل: أسألك بحق فلان، وفلان. بل كل هذا من البدع المحدثه. وقد قال النبي ﷺ: «خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم»^(٢). وقد اتفق المسلمون على أن أصحاب رسول الله ﷺ خير طباق الأمة.



وأما الزيارة البدعية: - وهي زيارة أهل الشرك، من جنس زيارة النصارى الذين يقصدون دعاء الميت، والاستعانة به، وطلب الحوائج عنده، فيصلون عند قبره، ويدعون به - فهذا ونحوه لم يفعله أحد من الصحابة، ولا أمر به رسول الله ﷺ، ولا استحبه أحد من سلف الأمة، وأئمتها، بل قد سد النبي ﷺ «باب الشرك». ففي «الصحيح» أنه قال: في مرض موته: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخللوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٣). يحذر ما فعلوا. قالت عائشة - رضي الله عنها - ولولا ذلك لأبرز قبره. لكن كره أن يتخذ مسجدًا. وقال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٤).

فالزيارة الأولى: من جنس عبادة الله، والإحسان إلى خلق الله، [٢٤/٣٢٨] وذلك من جنس الزكاة التي أمر الله بها.

والثانية: من جنس الإشراك بالله، والظلم في حق الله، وحق عباده، وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه لما أنزل الله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي ﷺ: «إنما هو الشرك، ألم تسمعون قول العبد الصالح: ﴿إِنِّي أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ لَظُلْمٍ عَظِيمٍ﴾ [لقمان: ١٣]»^(٥).

وقال ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»^(٦). وقد

روما من سلم يسلم علي... فأخرجه أبو حنيفة (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٢٦٦).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩، ٥٣٠) من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٧٦) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٧٢) من حديث عطاء بن يسار رضي الله عنه مرسلاً، وصححه الشيخ الألباني في «مشكاة المصابيح» (٧٥٠).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٩٦) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦٥١، ٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث عبد الله رضي الله عنه.

ويسألونه، فيقول بعضهم لبعض: انظروا أحاكم يستريح، فإنه كان في كرب شديد. قال: فيقبلون عليه ويسألونه ما فعل فلان وما فعلت فلانة، هل تزوجت؟^(٢) الحديث.

وأما علم الميت بالحلي إذا زاره، وسلم عليه، ففي حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه، إلا عرفه، ورد عليه السلام»^(٣).

قال ابن المبارك: ثبت ذلك عن النبي ﷺ، وصححه عبد الحق صاحب «الأحكام».

[٢٤/٣٣٢] وأما ما أخبر الله به من حياة الشهيد، ورزقه، وما جاء في الحديث الصحيح من دخول أرواحهم الجنة، فذهب طوائف إلى أن ذلك يختص بهم دون الصديقين، وغيرهم.

والصحيح الذي عليه الأئمة، وجماهير أهل السنة: أن الحياة، والرزق، ودخول الأرواح الجنة، ليس مختصاً بالشهيد، كما دلت على ذلك النصوص الثابتة، ويختص الشهيد بالذكر، لكون الظان يظن أنه يموت، فينكل عن الجهاد، فأخبر بذلك ليزول المانع من الإقدام على الجهاد، والشهادة.

كما نهي عن قتل الأولاد خشية الإملاق؛ لأنه هو الواقع. وإن كان قتلهم لا يجوز مع عدم خشية الإملاق.



(٢) ضعيف جداً: أخرجه ابن المبارك في «الزهدة» رقم (٤٤٣)، وذكر القرطبي نحوه في «التذكرة» (١/٦١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً وضمه الألباني في «الضعيفة» (٨٦٤).

(٣) صحيح: ذكره ابن كثير في تفسيره (٣/٥٧٩)، ونقل عن ابن عبد البر تصحيحه له، وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

[٢٤/٣٣٠] وسئل الشيخ: عن الزيارة؟

فأجاب:

أما الاختلاف إلى القبر بعد الدفن، فليس بمستحب، وإنما المستحب عند الدفن أن يقام على قبره، ويدعى له بالتثبيت. كما روى أبو داود في «سته» عن النبي ﷺ: أنه كان إذا دفن الرجل من أصحابه يقوم على قبره، ويقول: «سلوا له التثبيت، فإنه الآن يسأل»^(١).

وهذا من معنى قوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّا تَأْتِيهِ وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]. فإنه لما نهي نبيه ﷺ عن الصلاة على المنافقين، وعن القيام على قبورهم، كان دليل الخطاب أن المؤمن يصل على قبل الدفن، ويقام على قبره بعد الدفن.

فزيارة الميت المشروعة بالدعاء والاستغفار هي من هذا القيام المشروع.



[٢٤/٣٣١] وسئل رحمه الله: عن الأحياء إذا زاروا الأموات: هل يعلمون بزيارتهم؟ وهل يعلمون بالميت إذا مات من قرابتهم، أو غيره؟

فأجاب:

الحمد لله، نعم قد جاءت الآثار بتلاقيهم، وتساؤلهم وعرض أعمال الأحياء على الأموات. كما روى ابن المبارك عن أبي أيوب الأنصاري: قال: «إذا قبضت نفس المؤمن تلقاها الرحمة من عباد الله، كما يتلقون البشير في الدنيا، فيقبلون عليه»

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٢١) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٢٧٥٨).

الآخرة»^(٤). وقال ﷺ: «استأذنت ربي في أن أزور قبر أمي، فأذن لي، واستأذنت في أن أستغفر لها، فلم يأذن لي، فزودوا القبور، فإنها تذكركم الآخرة»^(٥). وهنا سألتان:

إحداهما: متفق عليها، والأخرى متنازع فيها.

فأما الأولى: فإن الزيارة تنقسم إلى قسمين: زيارة شرعية، وزيارة بدعية.

فالزيارة الشرعية: السلام على الميت، والدعاء له، بمنزلة الصلاة على جنازته، كما ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ كان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا: «السلام عليكم أهل الديار من المسلمين والمؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم، والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعمهم، واغفر لنا ولهم»^(٦). وهذا الدعاء يروى بعضه في بعض الأحاديث، وهو مروي بعدة ألفاظ. كما رويت ألفاظ التشهد وغيره وهذه الزيارة هي التي كان النبي ﷺ يفعلها إذا خرج لزيارة قبور أهل البقيع.

وأما الزيارة البدعية: فمن جنس زيارة اليهود والنصارى، وأهل [٢٤/٣٣٥] البدع، الذين يتخذون قبور الأنبياء والصالحين مساجد، وقد استفاض عن النبي ﷺ في الكتب الصحاح وغيرها

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (١٠٥٤) من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٧٧٢).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) الفطر الأول منه صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٥) من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه، دون قوله: «لهم لا...» وذلك إلى قوله: «نسأل الله لنا ولكم العافية»، والفطر الثاني أخرجه ابن ماجه (١٥٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣٨).

[٢٤/٣٣٣] وسئل شيخ الإسلام ومفتي الأنام، العالم، العامل، الزاهد، الورع، ناصر السنة، وقامع البدعة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني - رحمه الله تعالى - عن الحديث المروي عن النبي ﷺ وهو قوله ﷺ: «لعن الله زوارات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج»^(١): هل هو منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، فإنها تذكركم الآخرة»^(٢) أم لا؟ وهل صح الحديث الأول أم لا؟ وهل يحرم على النساء زيارة القبور أم يكره أم يستحب؟

وإذا قيل بالكراهة: هل تكون كراهة تحريم أم تنزيه؟ وهل صح عن النبي ﷺ أنه قال: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»^(٣)، أم لا؟ وهل صح في فضل زيارة قبر النبي ﷺ شيء من الأحاديث، أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما زيارة القبور فقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه كان قد نهى عنها نبيًا عامًا، ثم أذن [٢٤/٣٣٤] في ذلك. فقال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها. فإنها تذكركم

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٢٣٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وضعفه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٢٥).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (١٠٥٤) من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٧٧٢).

(٣) موضوع: أخرجه الفاروقني (١٩٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقال الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٦٠٧): موضوع.

الكرخي» عن بشر بن الوليد قال: سمعت أبا يوسف قال: قال أبو حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، وأكره أن يقول: بمعاهد العز من عرشك، ويحق خلقك. وهو قول أبي يوسف. وقال أبو يوسف: بمعاهد العز من عرشه: هو الله تعالى، فلا أكره هذا. وأكره بحق فلان، ويحق أنبيائك، ورسلك، ويحق البيت، والمشعر الحرام.

قال القدوري شارح الكتاب: المسألة بخلقه لا تجوز؛ لأنه لا حق للمخلوق على الخالق، فلا يجوز، يعني وفاقاً.

قلت: وأما الاستشفاع إلى الله تعالى به، وهو طلب الشفاعة منه، والتوسل إلى الله بدعائه وشفاعته، وبالإيمان به، وبمحبه وطاعته والتوجه إلى الله تعالى بذلك، فهذا مشروع باتفاق المسلمين، كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة.

وقد ثبت في «صحيح البخاري» عن أبي حميد الساعدي - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ: أنه قال: «لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة فيقول: يا رسول الله، أفتني. فأقول: «لا أملك [٢٤/٣٣٧] لك من الله شيئاً، قد أبلغتك»^(٥) وفي «الصحيح» أنه قال ﷺ: «يا فاطمة بنت محمد، لا أغني عنك من الله شيئاً يا عباس عم رسول الله ﷺ لا أغني عنك من الله شيئاً، يا صفية عمة رسول الله، لا أغني عنك من الله شيئاً، سلوني من مالي ما شئتم»^(٦)، وقال ذلك لعشيرته الأقرين.

وروي أنه قال: «غير أن لكم رحماً سألها بيلها»^(٧)، فين ﷺ ما هو موافق لكتاب الله من أنه ليس عليه إلا البلاغ المين، وأما الجزاء بالثواب

أنه قال عند موته: «لعمركم اليهود والنصارى اتخلوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٨). يحذر ما فعلوا. قالت عائشة - رضي الله عنها - ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجداً. وثبت في «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخلون القبور مساجد، ألا فلا تتخلوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٩).

فالزيارة البدعية مثل قصد قبر بعض الأنبياء والصالحين للصلاة عنده أو الدعاء عنده، أو به، أو طلب الخواتج منه، أو من الله - تعالى - عند قبره، أو الاستغاثة به، أو الإقسام على الله - تعالى - به، ونحو ذلك، هو من البدع التي لم يفعلها أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان ولا سن ذلك رسول الله ﷺ، ولا أحد من خلفائه الراشدين، بل قد نهى عن ذلك أئمة المسلمين الكبار.

والحديث الذي يرويه بعض الناس: «إذا سألتكم الله فاسألوه بجاهي»^(١٠)، هو من المكذوبات التي لم يروها أحد من علماء المسلمين، ولا هو في شيء من كتب الحديث بمترلة ما يروونه من قوله: «لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لفعه الله به»^(١١)، فإن هذا - أيضاً - من المكذوبات.

[٢٤/٣٣٦] وقد نص غير واحد من العلماء على أنه لا يقسم على الله بمخلوق لا نبي ولا غيره، فمن ذلك ما ذكره أبو الحسين القدوري في كتاب «شرح

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩)، (٥٣٠) من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٣) لا أصل له: قاله الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٢).

(٤) موضوع: أورده المجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ١٥٢)، ونقل عن ابن تيمية أنه كذب، وعن الحافظ ابن حجر أنه لا أصل له، وانظر كتاب «التوسل» للعلامة محمد ناصر الدين الألباني (١/ ١٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٧٣)، ومسلم (١٨٣١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٥٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والخوف لله وحده، لا يشركه فيه أحد، وأما الطاعة والمحبة والإرضاء، فعلينا أن نطيع الله ورسوله، ونحب الله ورسوله، ونرضي الله ورسوله؛ لأن طاعة الرسول طاعة لله، وإرضاءه الله، وحيه من حب الله.

وكثير من أهل الضلال من الكفار وأهل البدع بدلوا الدين. فإن الله - تعالى - جعل الرسل صلوات الله وسلامه عليهم وسائط في تبليغ أمره ونهيه، ووعدته ووعيده، فليس لأحد طريق إلى الله إلا متابعة [٢٤/٣٣٩] الرسول، بفعل ما أمر وترك ما حذر.

ومن جعل إلى الله طريقاً غير متابعة الرسول
للخاصة والعامة، فهو كافر بالله ورسوله: مثل من
يزعم أن من خواص الأولياء أو العلماء أو الفلاسفة
أو أهل الكلام أو الملوك من له طريق إلى الله - تعالى -
غير متابعة رسوله، ويذكرون في ذلك من الأحاديث
المقترة ما هو أعظم الكفر والكذب؛ كقول بعضهم:
إن الرسول ﷺ استأذن على أهل الصفة، فقالوا:
اذهب إلى من أنت رسول إليه. وقال بعضهم: إنهم
أصبحوا ليلة المعراج، فأخبروه بالسر الذي نجاه الله
به، وأن الله أعلمهم بذلك بدون إعلام الرسول.
وقول بعضهم: إنهم قاتلوه في بعض الغزوات مع
الكفار، وقالوا: من كان الله معه، كنا معه، وأمثال
ذلك من الأمور التي هي من أعظم الكفر، والكذب.

ومثل احتجاج بعضهم بقصة الخضر وموسى - عليه السلام :- على أن من الأولياء من يستغنى عن محمد ﷺ، كما استغنى الخضر عن موسى، ومثل قول بعضهم: إن خاتم الأولياء له طريق إلى الله، يستغنى به عن خاتم الأنبياء، وأمثال هذه الأمور التي كثرت في كثير من المتسبين إلى الزهد والفقر، والتصرف والكلام والظلف. وكفر هؤلاء قد يكون من جنس كفر اليهود والنصارى، وقد يكون [٢٤/٣٤٠] أعظم، وقد يكون أخف بحسب أحوالهم.

والعقاب، فهو إلى الله تعالى. كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ عَذَابَ اللَّهِ وَأَنَا عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّمَّنْ خَلَقَ الْإِنسَانَ﴾ [النور: ٥٤]، وهو ﷺ قد بلغ البلاغ المبين، قد بلغ الرسالة، وأشهد الله على أمته أنه بلغهم، كما جعل في حجة الوداع يقول: «ألا هل بلغت؟» فيقولون: نعم، فيرفع إصبعه إلى السماء، وينكبها إليهم، ويقول: «اللهم اشهد»^(١). رواه مسلم في «صحيحه».

وأما إجابة الداعي، وتفريج الكربات، وقضاء الحاجات، فهذا الله - سبحانه وتعالى - وحده لا يشركه فيه أحد.

ولهذا فرق الله - سبحانه - في كتابه بين ما فيه حق للرسول، وبين [٢٤/٣٣٨] ما هو لله وحده، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ الَّذِي تَعَالَى فَاُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥٢]، فين - سبحانه - ما يستحقه الرسول من الطاعة، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله وأما الخشية والتقوى فجعل ذلك له - سبحانه - وحده، وكذلك قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُوفِّرُنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولَهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، فجعل الإتياء لله والرسول، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. وأما التوكل والرغبة فله وحده، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ ولم يقل: ورسوله. وقال: ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾، ولم يقل: وإلى الرسول، وذلك موافق لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَعْتَ قَانَصَبَ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٨، ٧].

فالعِبَادَةُ والخَشْيَةُ والتَّوَكُّلُ والدُّعَاءُ والرَّجَاءُ

(۱) صحیح: أخرجه مسلم (۱۲۱۸) من حلیث جابر بن عبد اللہ رضی اللہ عنہما.

إجابة دعاء الشافعين. وهو - سبحانه - أرحم بعباده من الوالدة بولدها؛ ولهذا قال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤]، قال: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْمَلُوا إِلَىٰ رَيْبِهِمْ لَسَ لَهُمْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [الأنعام: ٥١]، وقال تعالى: ﴿أَمْرٌ أَنْتَذِرُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شَقَاءٌ فَلَنْ أَوْلَوْكَ مَا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٥٠﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٣]، ﴿٤٤﴾، وقال - تعالى - عن صاحب «يس»: ﴿أَتَأْخِذُ مِنْ دُونِهِ بِاللَّهِ إِنْ يَرِئِدَ الرَّحْمَنُ بِشَيْءٍ لَا تَفِي عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُعْقِلُونَ ﴿٥١﴾ إِنْ أَرَادَ لِيَّ ضَرَرًا لَبِثْتُ لَافٍ ۖ وَأَنْتَ بِرَيْبِكُمْ قَاسِمُونَ﴾ [يسن: ٢٣ - ٢٥].

وأما الخواج والمعتزلة: فإنهم أنكروا شفاعتنا ﷺ في أهل الكباير من أمته، وهؤلاء مبتدعة ضلال، مخالفون للسنة المستفيضة عن النبي ﷺ، وإجماع خير القرون.

والقسم الثالث: هم أهل السنة والجماعة، وهم سلف الأمة وأئمتها ومن تبعهم بإحسان، أثبتوا ما أثبتته الله في كتابه، وسنة رسوله [٢٤/٣٤٢] ﷺ ونفوا ما نفاه الله في كتابه وسنة رسوله. فالشفاعة التي أثبتوها هي التي جاءت بها الأحاديث؛ كشفاعة نبينا محمد ﷺ يوم القيامة، إذا جاء الناس إلى آدم، ثم نوح، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم يأتونه عليه السلام، قال: «فأذهب إلى ربي، فإذا رأيته وهي خروقت له ساجداً، فأحمد ربي بمحامد يفتحها علي، لا أحسنها الآن، فيقول: أي محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعطى، واشفع تشفع»^(١)، فهو يأتي ربه - سبحانه - فيبدأ بالسجود والثناء عليه، فإذا أذن له في الشفاعات شفع، بأبي هو وأمي ﷺ.

وأما الشفاعات التي نفاه القرآن كما عليه المشركون

والله - سبحانه - لم يجعل له أحداً من الأنبياء والمؤمنين واسطة في شيء من الربوبية، والألوهية، مثل ما ينفرد به من الخلق والرزق، وإجابة الدعاء والنصر على الأعداء، وقضاء الحاجات، وتفريج الكربات، بل غاية ما يكون العبد سبباً: مثل أن يدعو أو يشفع، والله - تعالى - يقول: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ويقول: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ويقول: ﴿وَكَمْ مِنْ تَلَوَاتِي الْأَسْطُورِ لَا تُفِي شَفَعَتُكُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلاً ﴿٥٠﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَلَمْ أَقْرَبْ وَقَرَّجُونَ رَحْمَتَهُ وَمَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]، قال طائفة من

السلف: كان أقوام يدعون الملائكة والأنبياء، فنهاهم الله عن ذلك في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُوَفِّيَهُ اللَّهُ آلِ الْكِتَابِ وَاللَّحَمِ وَالْبُتَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا تُكْسِرُ تَعْلَمُونَ ۚ أَلَيْسَ بِالْكِتَابِ وَمِمَّا تُكْسِرُ تَذَرُوسُونَ ﴿٥٠﴾ وَلَا بِأَمْرِكُمْ أَنْ تَنْحَلُّوا أَلَيْسَ بِالْكِتَابِ وَالْبُتَّةِ أَنْ تَابَا ۚ أَمْ أَمْرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠]، فبين - سبحانه -

أن اتخاذ الملائكة والنبين أرباباً كفر، ولهذا كان الناس في الشفاعات على ثلاثة أقسام: [٢٤/٣٤١] فالمشركون: أثبتوا الشفاعات، التي هي شرك؛ كشفاعة المخلوق عند المخلوق، كما يشفع عند الملوك خواصهم لحاجة الملوك إلى ذلك، فيسألونهم بغير إذنهم، وتجيّب الملوك سؤالهم لحاجتهم إليهم، فالذين أثبتوا مثل هذه الشفاعات عند الله - تعالى - مشركون كفار؛ لأن الله - تعالى - لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، ولا يحتاج إلى أحد من خلقه، بل من رحمته وإحسانه

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

فيهم من يرخص في الزيارة دون التشيع، كما اختار ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم.

فمن العلماء من اعتقد أن النساء مأذون لهن في الزيارة، وأنه أذن [٢٤/٣٤٤] لهن كما أذن للرجال، واعتقد أن قوله ﷺ: «فزوروا فإنها تذكركم الآخرة»^(١)، خطاب عام للرجال والنساء. والصحيح أن النساء لم يدخلن في الإذن في زيارة القبور لعدة أوجه:

أحدها: أن قوله ﷺ: «فزوروا صيغة تذكير، وصيغة التذكير إنما تتناول الرجال بالوضع، وقد تتناول النساء - أيضًا - على سبيل التغليب، لكن هذا فيه قولان: قيل: إنه يحتاج إلى دليل منفصل. وحيث، فيحتاج تناول ذلك للنساء إلى دليل منفصل. وقيل: إنه يحمل على ذلك عند الإطلاق. وعلى هذا، فيكون دخول النساء بطريق العموم الضعيف، والعام لا يعارض الأدلة الخاصة المستفيضة في نهي النساء، كما سنذكره - إن شاء الله - تعالى - بل ولا ينسخها عند جمهور العلماء، وإن علم تقدم الخاص على العام.

الوجه الثاني: أن يقال: لو كان النساء داخلات في الخطاب لاستحب لهن زيارة القبور، كما استحب للرجال عند الجمهور؛ لأن النبي ﷺ علل بعله تقتضي الاستحباب، وهي قوله: «فإنها تذكركم الآخرة». ولهذا تجوز زيارة قبور المشركين لهذه العلة كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه زار قبر أمه، وقال: «استأذنت ربي في أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة»^(٢).

[٢٤/٣٤٥] وأما زيارته لأهل البقيع: فذلك فيه

والنصاري، ومن ضاهاهم من هذه الأمة، فيفيها أهل العلم والإيمان، مثل أنهم يطلبون من الأنبياء والصالحين الغائبين والميتين قضاء حوائجهم ويقولون: إنهم إذا أرادوا ذلك قضوها، ويقولون: إنهم عند الله - تعالى - كخوادم الملوك عند الملوك، يشفعون بغير إذن الملوك، ولهم على الملوك إبدال يقضون به حوائجهم، فيجعلونهم لله - تعالى - بمنزلة شركاء الملك، ومنزلة أولاده. والله - تعالى - قد نزه نفسه المقدسة عن ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِّمَن دُعِيَ إِلَهُ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكِبَرُهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]، ولهذا قال النبي [٢٤/٣٤٣] ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله، ورسوله»^(٣). وهذه المسألة مبسطة في غير هذا الموضع.

والزيارة البدعية هي من أسباب الشرك بالله تعالى، ودعاء خلقه، وإحداث دين لم يأذن به الله. والزيارة الشرعية هي من جنس الإحسان إلى الميت بالدعاء له، كالإحسان إليه بالصلاة عليه، وهي من العبادات لله - تعالى - التي ينفع بها الداعي، والمدعو له، كالصلاة والسلام على النبي ﷺ، وطلب الوسيلة، والدعاء لسائر المؤمنين - أحيائهم وأمواتهم.

وأما المسألة المتنازع فيها: فالزيارة المأذون فيها: هل فيها إذن للنساء، ونسخ للنهي في حقهن، أو لم يأذن فيها، بل من منهيات عنها؟ وهل النهي نهي تحریم، أو تنزيه؟ في ذلك للعلماء ثلاثة أقوال معروفة. والثلاثة أقوال في مذهب الشافعي، وأحد - أيضًا - وغيرهما. وقد حكى في ذلك ثلاث روايات عن أحمد. وهو نظير تنازعهم في تشيع النساء للجنائز، وإن كان

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (١٠٥٤) من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه، وصححه الألباني في «المروءة الغليل» (٧٧٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٤٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ثم قد علم بالأحاديث الصحيحة أن هذا العموم لم يتناول النساء، لنهي النبي ﷺ عن اتباع الجنائز، سواء كان نهي تحريم أو تنزيه. فإذا لم يدخلن في هذا العموم، فكذلك في ذلك بطريق الأولى، وكلاهما من جنس واحد، فإن تشييع الجنائز من جنس زيارة القبور. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّي عَلَىٰ أَخَوَيْتِهِمْ كَلِمَتٌ أُهِنَكَ وَلَا تُعَمَّرُ عَلَىٰ عَيْرٍ﴾ [التوبة: ١٨٤]. فنهى نبيه ﷺ عن الصلاة على المنافقين، وعن القيام على قبورهم.

وكان دليل الخطاب وموجب التحليل يقتضي أن المؤمنين يصل على عليهم، ويقام على قبورهم، وذلك كما قال أكثر المفسرين: هو القيام بالدعاء والاستغفار، وهو مقصود زيارة قبور المؤمنين، فإذا كان النساء لم يدخلن في عموم اتباع الجنائز، مع ما في ذلك من الصلاة على الميت، فلأن لا يدخلن في زيارة القبور التي غايتها دون الصلاة عليهن [٢٤٧/٢٤] بطريق الأولى، بخلاف ما إذا أمكن النساء أن يصلين على الميت بلا اتباع، كما يصلين عليه في البيت، فإن ذلك بمنزلة الدعاء له، والاستغفار في البيت.

وإذا قيل: مفسدة الاتباع للجنائز أعظم من مفسدة الزيارة؛ لأن المصيبة حديثة، وفي ذلك أذى للميت، وقتة للحي بأصواتهن، وصورهن، قيل: ومطلق الاتباع أعظم: من مصلحة الزيارة؛ لأن في ذلك الصلاة عليه التي هي أعظم من مجرد الدعاء؛ ولأن المقصود بالاتباع الحمل والدفن، والصلاة فرض على الكفاية، وليس شيء من الزيارة فرضاً على الكفاية - وذلك الفرض يشترك فيه الرجال والنساء بحيث لو مات رجل وليس عنده إلا نساء لكان حمله ودفنه والصلاة عليه فرضاً عليهن، وفي تفصيلهن للرجال نزاع وتفصيل. وكذلك إذا تعذر غسل الميت هل ييمم؟ فيه نزاع معروف، وهو قولان في مذهب أحمد وغيره. فإذا كان النساء منهيات عما جنسه فرض

- أيضاً - الاستغفار لهم والدعاء، كما علم النبي ﷺ أمته إذا زاروا قبور المؤمنين أن يسلموا عليهم، ويدعوا لهم. فلو كانت زيارة القبور مأذوناً فيها للنساء، لاستحب لهن، كما استحب للرجال؛ لما فيها من الدعاء للمؤمنين، وتذكر الموت. وما علمنا أن أحداً من الأئمة استحب لهن زيارة القبور ولا كان النساء على عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين يخرجن إلى زيارة القبور، كما يخرج الرجال.

والذين رخصوا في الزيارة اعتمدوا على ما يروى عن عائشة - رضي الله عنها - أنها زارت قبر أخيها عبد الرحمن، وكان قد مات في غيبته. وقالت: لو شهدتك لما زرتك.

وهذا يدل على أن الزيارة ليست مستحبة للنساء، كما تستحب للرجال، إذ لو كان كذلك لاستحب لها زيارته، كما تستحب للرجال زيارته، سواء شهدته أو لم تشهده.

وأيضاً، فإن الصلاة على الجنائز أوكد من زيارة القبور. ومع هذا فقد ثبت في «الصحيح»^(١) أن النبي ﷺ نهى النساء عن اتباع الجنائز، وفي ذلك تفويت صلاحتهن على الميت، فإذا لم يستحب لهن اتباعها لما فيها من الصلاة والثواب، فكيف بالزيارة؟!

[٢٤٦/٢٤] الوجه الثالث: أن يقال: غاية ما يقال في قوله ﷺ: «فزوروا القبور» خطاب عام، ومعلوم أن قوله ﷺ: «من صلى على جنازة، فله قبراط، ومن تبعها حتى تدفن فله قبراطان»^(٢). هو أدل على العموم من صيغة التذكير، فإن لفظ: «من» يتناول الرجال والنساء باتفاق الناس، وإن خالف فيه من لا يدري ما يقوله: ولفظ «من» أبلغ صيغ العموم،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨) من حديث أم عطية رضي الله عنها.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٤٥) من حديث أم هانئ رضي الله عنها.

ذكر الزيارة.

[٢٤/٣٤٩] فإن قيل: الحديث الأول رواه عمر ابن أبي سلمة وقد قال فيه علي بن المديني: تركه شعبة، وليس بذلك. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس يحتاج بحديثه. وقال السعدي والنسائي: ليس بقوي الحديث. والثاني فيه أبو صالح باذام، ومولى أم هانئ، وقد ضعفوه. قال أحمد: كان ابن مهدي ترك حديث أبي صالح، وكان أبو حاتم يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه تفسير، وما أقل ما له في المسند، ولم أعلم أحداً من المتقدمين رضي به.

قلت: الجواب على هذا من وجوه:

أحدها: أن يقال: كل من الرجلين قد عدله طائفة من العلماء، كما جرحه آخرون. أما عمر فقد قال فيه أحمد بن عبد الله العجلي: ليس به بأس، وكذلك قال يحيى بن معين: ليس به بأس. وابن معين وأبو حاتم من أصعب الناس تركية.

وأما قول من قال: تركه شعبة، فمعناه أنه لم يرو عنه: كما قال أحمد بن حنبل: لم يسمع شعبة من عمر بن أبي سلمة شيئاً، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ومثل ذلك، ونحوهم قد كانوا يتركون الحديث عن أناس لنوع شبهة بلغتهم، لا توجب رد [٢٤/٣٥٠] أخبارهم. فهم إذا رَوَوْا عن شخص، كتبتهم وليسهم تعميلاً له. وأما ترك الرواية فقد يكون لشبهة لا توجب الجرح، وهذا معروف في غير واحد قد خرج له في الصحيح.

وكذلك قول من قال: ليس بقوي في الحديث. عبارة لينة، تقتضي أنه ربما كان في حفظه بعض التغير، ومثل هذه العبارة لا تقتضي عندهم تعمد الكذب، ولا مبالغة في الغلط.

وأما أبو صالح: فقد قال يحيى بن سعيد القطان:

على الكفاية، ومصلحته أعظم إذا قام به الرجاله، فما ليس بفرض على أحد أولى.

وقول القائل: مفصلة التشيع أعظم: ممنوع، بل إذا رخص للمرأة في الزيارة كان ذلك مظنة تكرير ذلك، فتعظم فيه المفسدة، ويتجدد الجزع، والأذى للميت، فكان ذلك مظنة قصد الرجال لمن والاعتناء بهم، كما هو الواقع في كثير من الأمصار، فإنه يقع بسبب [٢٤/٣٤٨] زيارة النساء القبور من الفتنة والفواحش والفساد ما لا يقع شيء عند اتباع الجنائز.

وهنا كله بين أن جنس زيارة النساء أعظم من جنس اتباعهن، وأن نهي الاتباع إذا كان نهي تنزيه لم يمنع أنه يكون نهي للزيارة نهي تحريم، وذلك أن نهي المرأة عن الاتباع قد يتعذر لفرط الجزع، كما يتعذر تسكينهن لفرط الجزع - أيضاً - فإذا خفف هذه القوة المقتضي، لم يلزم تخفيف ما لا يقوى المقتضي فيه. وإذا عفا الله - تعالى - للعبد عما لا يمكن تركه إلا بمشقة عظيمة، لم يلزم أن يعفو له عما يمكن تركه بدون هذه المشقة الواجبة.

الوجه الرابع: أن يقال: قد جاء عن النبي ﷺ من طريقين: أنه لعن زوارات القبور، فمن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ لعن زائرات القبور^(١). رواه الإمام أحمد، وابن ماجه، والترمذي وصححه. وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ لعن زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج^(٢). رواه الإمام أحمد؛ وأبو داود والنسائي، والترمذي وحسنه، وفي نسخ تصحيحه. ورواه ابن ماجه من

(١) ضعف: أخرجه الترمذي (٣٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٢٥).

(٢) ضعف: أخرجه أبو داود (٣٣٣٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٢٥).

ولم يكن فيها متهم، ولم يكن شاذًا: أي مخالفًا لما ثبت بنقل الثقات. وهذا الحديث تعددت طرقه، وليس فيه متهم، ولا مخالفه أحد من الثقات، وذلك أن الحديث إنما يخاف فيه من شيئين: إما تعمد الكذب، وإما خطأ الراوي، فإذا كان من وجهين، لم يأخذه أحدهما [٢٤/٣٥٢] عن الآخر، وليس مما جرت العادة بأن يتفق تساوي الكذب فيه، علم أنه ليس بكذب، لا سيما إذا كان الرواة ليسوا من أهل الكذب.

وأما الخطأ، فإنه مع التعدد يضعف، ولهذا كان أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - يطلبان مع المحدث الواحد من يوافقه خشية الغلط، ولهذا قال تعالى في المرأتين: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]. هذا لو كانا عن صاحب واحد، فكيف وهذا قد رواه عن صاحب، وذلك عن آخر، وفي لفظ أحدهما زيادة على لفظ الآخر، فهذا كله ونحوه مما يبين أن الحديث في الأصل معروف.

فإن قيل: فهب أنه صحيح، لكنه منسوخ، فإن الأول ينسخه، ويدل على ذلك ما رواه الأثرم، واحتج به أحمد في روايته، ورواه إبراهيم بن الحارث عن عبدالله بن أبي مليكة أن عائشة - رضي الله عنها - أقبلت ذات يوم من المقابر، فقلت لها: يا أم المؤمنين، أليس كان نبي رسول الله ﷺ عن زيارة القبور؟ قالت: نعم، كان نبي عن زيارة القبور، ثم أمر بزيارتها^(١). قيل: الجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنه قد تقدم الخطاب. بأن الإذن لم يتناول النساء، فلا يدخلن في الحكم الناسخ.

[٢٤/٣٥٣] الثاني: خاص في النساء، وهو قوله ﷺ: «للعن الله زوارات القبور»، أو: «زائرات

لم أر أحدًا من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ، وما سمعت أحدًا من الناس يقول فيه شيئًا، ولم يتركه شعبة ولا زائدة، فهذه رواية شعبة عنه تعديل له، كما عرف من عادة شعبة. وترك ابن مهدي له لا يعارض ذلك، فإن يحيى بن سعيد أعلم بالعلل والرجال من ابن مهدي، فإن أهل الحديث متفقون على أن شعبة ويحيى بن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي، وأمثاله.

وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يخرج به، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم.

[٢٤/٣٥١] وهذا كقول من قال: لا أعلم أنهم رضوه. وهذا يقتضي أنه ليس عندهم من الطبقة العالية، ولهذا لم يخرج البخاري ومسلم له، وأمثاله. لكن مجرد عدم تحريجهما للشخص لا يوجب رد حديثه. وإذا كان كذلك، فيقال: إذا كان الجرح والمعدل من الأئمة، لم يقبل الجرح إلا مفسرًا، فيكون التعديل مقدمًا على الجرح المطلق.

والوجه الثاني: أن حديث مثل هؤلاء يدخل في الحسن الذي يخرج به جمهور العلماء، فإذا صححه من صححه كالترمذي وغيره، ولم يكن فيه من الجرح إلا ما ذكر، كان أقل أحواله أن يكون من الحسن.

الوجه الثالث: أن يقال: قد روي من وجهين مختلفين: أحدهما عن ابن عباس، والآخر عن أبي هريرة، ورجال هذا ليس رجال هذا، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب، وإنما التضعيف من جهة سوء الحفظ، ومثل هذا حجة بلا ريب. وهذا من أجود الحسن الذي شرطه الترمذي، فإنه جعل الحسن ما تعددت طرقه،

(١) صحيح: أخرجه البيهقي (٤ / ٧٨) من حديث عبدالله بن أبي مليكة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٣ / ٢٣٤).

الجواب الثالث: جواب من يقول بالكراهة من أصحاب أحمد، والشافعي، وهو أنهم قالوا: حديث اللعن يدل على التحريم، وحديث الإذن يرفع التحريم. وبقي أصل الكراهة. يؤيد هذا قول أم عطية: غيبنا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا. والزيارة من جنس الاتباع فيكون كلاهما مكروهاً غير محرم.

الجواب الرابع: جواب طائفة منهم: كإسحاق بن راهويه، فإنهم يقولون: اللعن قد جاء بلفظ الزورات، وهن المكثرات للزيارة، فالمرة والواحدة في الدهر لا تتناول ذلك، ولا تكون المرأة زورة، ويقولون: عائشة زارت مرة واحدة، ولم تكن زورة.

وأما القائلون بالتحريم: فيقولون: قد جاء بلفظ الزورات. ولفظ الزورات قد يكون لتعددن، كما يقال: فتحت الأبواب، إذ لكل باب فتح يخصه، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا وَلُحِثَتْ أَبْوَابُهُمَا﴾ [الزمر: ٧٣]، [٢٤/٣٥٥] ومعلوم أن لكل باب فتحاً واحداً. قالوا: ولأنه لا ضابط في ذلك بين ما يحرم، وما لا يحرم، واللعن صريح في التحريم.

ومن هؤلاء من يقول: التشيع كذلك، ويحتج بما روي في التشيع من التغليب، كقوله ﷺ: «ارجعن مأزورات غير مأجورات، فإنكن تفتن الحي، وتؤذين الميت»^(٣). وقوله لفاطمة - رضي الله عنها - «أما إنك لو بلغت معهم الكدَى»^(٤) لم تدخل الجنة، حتى يكون كلا وكذا»^(٥) وهذا يؤيد ما ثبت في «الصحاحين» من أنه: غيى النساء عن اتباع الجنائز^(٦). وأما قول أم

القبور^(١) وقوله: «فزوروها» بطريق التبع، فيدخلن بعموم ضميف إما أن يكون مختصاً بالرجال، وإما أن يكون متناولاً للنساء، والعام إذا عرف أنه بعد الخاص، لم يكن ناسخاً له عند جمهور العلماء، وهو مذهب الشافعي وأحد في أشهر الروايتين عنه وهو المعروف عند أصحابه، فكيف إذا لم يعلم أن هذا العام بعد الخاص، إذ قد يكون قوله: «لعن الله زورات القبور» بعد إذنه للرجال في الزيارة، ويدل على ذلك أنه قرنه بالتخذين عليها المساجد والسر، وذكر هذا بصيغة التذكير التي تتناول الرجال، ولعن الزائرات جعله مختصاً بالنساء. ومعلوم أن اتخاذ المساجد والسر باق محكم، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، فكذلك الآخر.

وأما ما ذكر عن عائشة - رضي الله عنها - فأحد احتج به في إحدى الروايتين عنه، لما أداه اجتهاده إلى ذلك. والرواية الأخرى عنه تناقض ذلك، وهي اختيار الحرقى وغيره من قدماء أصحابه.

ولا حجة في حديث عائشة. فإن المحتج عليها احتج بالنهي العام، [قدفع]^(٧) ذلك بأن النهي منسوخ. وهو كما قالت - رضي الله عنها - ولم يذكرها المحتج بالنهي المختص بالنساء الذي فيه لعنهن على الزيارة. يبين ذلك قولها «قد أمر بزيارتها» فهذا يبين أنه أمر بها أمراً [٢٤/٣٥٤] يقتضي الاستحباب، والاستحباب إنما هو ثابت للرجال خاصة، ولكن عائشة بينت أن أمره الثاني نسخ بيه الأول، فلم يصلح أن يحتج به وهو النساء على أصل الإباحة. ولو كانت عائشة تعتقد أن النساء مأمورات بزيارة القبور، لكانت تفعل ذلك كما يفعله الرجال، ولم تقل لأخيها: لما زرتك.

(٣) ضيف: أخرجه ابن ماجه (١٥٧٨) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه دون قوله: «فإنكن...»، وضعفه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٧٤٢).

(٤) الكدَى: المقابر.

(٥) ضيف: أخرجه أبو داود (٣١٢٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود» (٦٨٤).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨) من حديث أم عطية رضي الله عنها.

(١) ضيف: أخرجه الترمذي (٣٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٢٥).

(٢) في بعض النسخ «دفنت».

فصل

وأما الحديث المذكور في زيارة قبر النبي ﷺ فهو ضعيف، وليس في زيارة قبر النبي ﷺ حديث حسن ولا صحيح، ولا روى أهل السنن المعروفة، كسنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي، ولا أهل المسانيد المعروفة، كمسند أحمد، [٢٤/٣٥٧] ونحوه ولا أهل المصنفات كموطأ مالك وغيره في ذلك شيئاً، بل عامة ما يروى في ذلك أحاديث مكذوبة موضوعة.

كما يروى عنه ﷺ أنه قال: «من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة»^(١) وهذا حديث موضوع، كذب باتفاق أهل العلم.

وكذلك ما يروى أنه قال: «من زارني بعد مماتي، فكأنما زارني في حياتي، ومن زارني بعد مماتي ضمنت له على الله الجنة»^(٢) ليس لشيء من ذلك أصل، وإن كان قد روى بعض ذلك الدارقطني، والبخاري في «مسنده»، فمدار ذلك على عبد الله بن عمر العمري. أو من هو أضعف منه، ممن لا يجوز أن يثبت بروايته حكم شرعي.

ولما اعتمد الأئمة في ذلك على ما رواه أبو داود في «السنن» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي، حتى أرد عليه السلام»^(٣). وكما في «سنن» النسائي عن النبي ﷺ أنه

عطية: ولم يعزم علينا، فقد يكون مرادها لم يؤكد النهي، وهذا لا ينفي التحريم، وقد تكون هي ظنت أنه ليس بنهي تحريم، والحجة في قول النبي ﷺ لا في ظن غيره.

الجواب الخامس: أن النبي ﷺ علل الإذن للرجال بأن ذلك يذكر بالموت، ويرقق القلب، ويدمع العين، هكذا في «مسند أحمد». ومعلوم أن المرأة إذا فتحت لها هذا الباب أخرجها إلى الجزع والتذبذبة والنيابة، لما فيها من الضعف، وكثرة الجزع، وقلة الصبر.

وأيضاً، فإن ذلك سبب لتأذي الميت ببيكاتها، ولافتان الرجال [٢٤/٣٥٦] بصوتها، وصورتها، كما جاء في حديث آخر: «فإنكن تفتن الحي، وتؤذين الميت»^(٤). وإذا كانت زيارة النساء مظنة وسبباً للأمور المحرمة في حقهن، وحق الرجال، والحكمة هنا غير مضبوطة، فإنه لا يمكن أن يحدد المقدار الذي لا يفضي إلى ذلك، ولا التمييز بين نوع ونوع.

ومن أصول الشريعة: أن الحكمة إذا كانت خفية، أو غير متشيرة، علق الحكم بمطلتها، فيحرم هذا الباب سداً للذريعة، كما حرم النظر إلى الزينة الباطنة لما في ذلك من الفتنة، وكما حرم الخلوة بالأجنبية وغير ذلك من النظر، وليس في ذلك من المصلحة ما يعارض هذه المفسدة. فإنه ليس في ذلك إلا دعاؤها للميت، وذلك ممكن في بيتها. ولهذا قال الفقهاء: إذا علمت المرأة من نفسها أنها إذا زارت المقبرة بدت منها ما لا يجوز من قول أو عمل، لم تجز لها الزيارة بلا نزاع.



(١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٥٧٨) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه دون قوله: «فإنكن...»، وضعفه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٧٤٢).

(٢) موضوع: قال ذلك الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤٦).

(٣) باطل: قاله الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٠٢١).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٨٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما إلى قوله: «حلت له الشفاعة»، وأما لفظ: «حلت له شفاعتي يوم القيامة» فأخرجه البخاري (٦١٤) من حديث جابر رضي الله عنه، وأما الشطر الأخير من الحديث وهو: «وما من مسلم يسلم علي...» فأخرجه أبو داود (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٢٦٦).

قال: «إن الله وكل بقبري ملائكة تبليغي عن أمتي السلام». فالصلاة والسلام عليه بما أمر الله به ورسوله، فهذا استحباب ذلك العلماء.

ومما يبين ذلك أن مالكاً - رحمه الله - كره أن يقول الرجل: [٢٤/٣٥٨] زرت قبر النبي ﷺ. ومالك قد أدرك الناس من التابعين، وهم أعلم الناس بهذه المسألة. فدل ذلك على أنه لم تكن تعرف عندهم ألفاظ زيارة قبر النبي ﷺ، ولهذا كره من كره من الأئمة أن يقف مستقبل القبر يدعو، بل وكره مالك وغيره أن يقوم للدعاء لنفسه هناك، وذكر أن هذا لم يكن من عمل الصحابة والتابعين، وأنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها.

وقد ذكروا في أسباب كراهته، أن يقول: زرت قبر النبي؛ لأن هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد به الزيارة البدعية، وهي قصد الميت لسؤاله، ودعائه، والرغبة إليه في قضاء الحوائج، ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس، فهم يعنون بلفظ الزيارة مثل هذا، وهذا ليس بمشروع باتفاق الأئمة، فكره مالك أن يتكلم بلفظ يجعل يدل على معنى فاسد، بخلاف الصلاة عليه والسلام. فإن ذلك مما أمر الله به.

أما لفظ الزيارة في عموم القبور، فقد لا يفهم منها مثل هذا المعنى. ألا ترى إلى قوله: «فزوروا القبور، فإنها تذكركم الآخرة»^(١) مع زيارته لقبر أمه؟ فإن هذا يتناول زيارة قبور الكفار، فلا يفهم من ذلك زيارة الميت لدعائه وسؤاله، والاستغاثة به، ونحو ذلك مما يفعله أهل الشرك والبدع، بخلاف ما إذا كان المזור معظمًا في الدين؛ [٢٤/٣٥٩] كالأنبياء، والصالحين. فإنه كثيرًا ما

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فلا يمكن أحدًا أن يروي بإسناد ثابت عن النبي ﷺ، ولا عن أصحابه شيئًا في زيارة قبر النبي ﷺ، بل الثابت عنه في «الصحيحين» يناقض المعنى الفاسد الذي ترويه الجهال بهذا اللفظ. كقوله ﷺ: «لا تتخلوا قبري عينا، وصلوا علي فإن صلاتكم تبليغي حيًا كتم»^(٢). وقوله ﷺ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». يحذر ما فعلوا^(٣). قالت عائشة - رضي الله عنها - ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجدًا. وقوله ﷺ: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخلوا القبور مساجد، فإنها أكفركم عن ذلك»^(٤). وقوله ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثنا بعدد»^(٥). وأشبه هذه الأحاديث التي في «الصحيحين»، و«السنن» والكتب المعتمدة.

فكيف يعدل من له علم وإيمان عن موجب هذه النصوص الثابتة باتفاق أهل الحديث، إلى ما يناقض معناها من الأحاديث التي لم يثبت منها شيئًا أحد من أهل العلم. والله - سبحانه أعلم، وصل الله على محمد.

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٣٦٧ / ٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٧١٠٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩، ٥٣٠) من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب بن عبد الله الجعفي رضي الله عنه.

(٥) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١ / ١٧٢) من حديث عطاء بن يسار رضي الله عنه مرسلاً، وصححه الشيخ الألباني في «مشكاة المصابيح» (٧٥٠).



لغيرهم بطريق التبع. فإن كان مختصاً بهم، فلا ذكر للنساء، وإن كان متناولاً لغيرهم، كان هذا اللفظ عائناً. وقوله: «لعن الله زوارات القبور»، خاص بالنساء دون الرجال. ألا تراه يقول: «لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج»^(٥)؟ فالذين يتخذون عليها المساجد والسرج لعنهم الله، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً. وأما الذين يزورون فإنها لعن النساء الزوارات دون الرجال، وإذا كان هذا خاصاً ولم يعلم أنه متقدم على الرخصة، كان متقدماً على العام عند عامة أهل العلم، كذلك لو علم أنه كان بعدها.

وهذا نظير قوله ﷺ: «من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان»^(٦) فهذا عام، والنساء لم يدخلن في ذلك؛ لأنه ثبت عنه في «الصحيح» أنه نهى النساء عن اتباع الجنائز.

عن عبد الله بن عمر قال: سرنّا مع رسول الله ﷺ يعني نشيع ميتاً، فلما فرغنا، انصرف رسول الله ﷺ وانصرفنا معه، فلما توسطنا الطريق، إذا نحن بامرأة مقبلة، فلما دنت إذا هي فاطمة، فقال لها رسول الله ﷺ: «ما أخرجك يا فاطمة من بيتك؟! قالت: أتيت يا رسول الله أهل هذا [٢٤/٣٦٢] البيت فعزيناهم بميتهم. فقال رسول الله ﷺ: «لعلك بلغت معهم الكدى. أما إنك لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة، حتى يراها جد أبيك»^(٧). رواه أهل السنن، ورواه أبو حاتم في «صحيحه». قد فرس الكدى

[٢٤/٣٦٠] وسئل شيخ الإسلام - رحمه الله - عن زيارة النساء القبور: هل ورد في ذلك حديث عن النبي ﷺ أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، صح عن رسول الله ﷺ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «لعن الله زوارات القبور»^(١). رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي، وصححه. وعن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: لعن رسول الله ﷺ زوارات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج^(٢). رواه أهل «السنن الأربعة»: أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه. وقال الترمذي: حديث حسن. وأخرجه أبو حاتم في «صحيحه». وعلى هذا العمل في أظهر قولي أهل العلم: أنه نهى زوارات القبور عن ذلك؛ فإن النبي ﷺ قال: «كنت نهيكم من زيارة القبور فزوروها، فإنها تذكركم الآخرة»^(٣).

فإن قيل: فالنهي عن ذلك منسوخ، كما قال ذلك أهل القول الآخر، قيل: هذا ليس بجيد؛ لأن قوله: «كنت نهيكم من زيارة [٢٤/٣٦١] القبور فزوروها»^(٤)، هذا خطاب للرجال دون النساء، فإن اللفظ لفظ مذكر، وهو مختص بالذكر، أو متناول

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨) من حديث أم عطية رضي الله عنها.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٢٣٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وضعفه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٢٥).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (١٠٥٤) من حديث بروة الأسلمي رضي الله عنه، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٧٧٢).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٧).

(٥) ضعيف: أخرجه الترمذي (٣٢٠).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨) من حديث أم عطية رضي الله عنها.

بالقبور. والله أعلم.



«يا أبا جهل بن هشام، يا أمية بن خلف، يا عتبة بن ربيعة، يا شبة بن ربيعة، هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟ فإني وجدت ما وعدني ربي حقاً». فسمع عمر - رضي الله عنه - ذلك فقال: يا رسول الله، كيف يسمعون، وأنى يجيبون، وقد جفوا؟! فقال: «والذي نفسي بيده، ما أنت بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يقدر أن يجيبوا»^(٢). ثم أمر بهم فسحبوا في قلب بدر، وكذلك في «الصحيحين» عن عبد الله بن عمر: أن النبي ﷺ وقف على قلب بدر فقال: «هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟» وقال: «إنهم يسمعون الآن ما أقول»^(٣).

وقد ثبت عنه في «الصحيحين» من غير وجه أنه كان يأمر بالسلام على أهل القبور. ويقول: «قولوا: السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم، واغفر لنا ولهم»^(٤). فهذا خطاب لهم، وإنا نخطب من يسمع.

وروى ابن عبد البر عن النبي ﷺ [٢٤/٣٦٤] أنه قال: «ما من رجل يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام»^(٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٧٠، ١٣٧١)، ومسلم (٢٨٧٣)، (٢٨٧٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٧٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ومسلم (٢٨٧٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) الشطر الأول منه صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٥) من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه، دون قوله: «اللهم لا...» وذلك إلى قوله: «نسأل الله لنا ولكم العافية»، والشطر الثاني أخرجه ابن ماجه (١٥٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها وضمفه الشيخ الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣٨).

(٥) صحيح: ذكره ابن كثير في تفسيره (٥٧٩ / ٣)، ونقل عن ابن

وسئل - رحمه الله - هل الميت يسمع كلام زائره، ويرى شخصه؟ وهل تعاد روحه إلى جسده في ذلك الوقت، أو تكون ترفرف على قبره في ذلك الوقت وغيره؟ وهل تصل إليه القراءة والصدقة من ناحليه وغيرهم، سواء كان من المال الموروث عنه وغيره؟ وهل تجمع روحه مع أرواح أهله وأقاربه الذين ماتوا قبله، سواء كان مدفوناً قريباً منهم أو بعيداً؟ وهل تنقل روحه إلى جسده في ذلك الوقت، أو يكون بدنه إذا مات في بلد بعيد ودفن بها ينقل إلى الأرض التي ولد بها؟ وهل يتأذى ببكاء أهله عليه؟ والمستول من أهل العلم - رضي الله عنهم - الجواب عن هذه الفصول - فصلاً، فصلاً - جواباً واضحاً، ومستوعباً لما ورد فيه من الكتاب والسنة، وما نقل فيه عن الصحابة - رضي الله عنهم - وشرح مذاهب الأئمة والعلماء: أصحاب المذاهب، واختلافهم، وما الراجح من أقوالهم، مأجورين إن شاء الله تعالى.

[٢٤/٣٦٣] فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، نعم يسمع الميت - في الجملة - كما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «يسمع خفق نعالهم حين يولون عنه»^(١). وثبت عن النبي ﷺ أنه ترك قتل بدر ثلاثاً، ثم أتاهاهم فقال:

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وأما قول القائل: هل تعاد روحه إلى بدنه ذلك الوقت، أو تكون ترفرف على قبره في ذلك الوقت وغيره؟ فإن روحه تعاد إلى البدن في ذلك الوقت. كما جاء في الحديث. وتعاد - أيضًا - في غير ذلك. وأرواح المؤمنين في الجنة كما في الحديث الذي رواه النسائي، ومالك والشافعي، وغيرهم: «إن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجمه الله إلى جسده يوم يبعثه»^(٢) وفي لفظ: «ثم تأوي إلى فتاديل معلقة بالعرش»^(٣). ومع ذلك فتصل بالبدن متى شاء الله، وذلك في اللحظة بمنزلة نزول الملك، وظهور الشعاع في الأرض، وانتباه النائم.

وهذا جاء في عدة آثار، أن الأرواح تكون في أفنية القبور، قال مجاهد: الأرواح تكون على أفنية القبور سبعة أيام من يوم دفن الميت لا تفارقه، فهذا يكون أحيانًا. وقال مالك بن أنس: بلغني أن الأرواح مرسلّة، تذهب حيث شاءت. والله أعلم.



[٢٤/٣٦٦] فصل

وأما القراءة والصدقة وغيرهما من أعمال البر، فلا نزاع بين علماء السنة والجماعة في وصول ثواب العبادات المالية، كالصدقة والعتق، كما يصل إليه - أيضًا - الدعاء والاستغفار، والصلاة عليه صلاة الجنّاة، والدعاء عند قبره.

وتنازعوا في وصول الأعمال البدنية: كالصوم، والصلاة، والقراءة. والصواب أن الجميع يصل إليه،

وفي «السنن» عنه أنه قال: «أكثرُوا من الصلاة علي يوم الجمعة، وليلة الجمعة، فإن صلاتكم معروضة علي»، فقالوا: يا رسول الله، وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أُرمت؟ - يعني صرت رميًا - فقال: «إن الله - تعالى - حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»^(١). وفي «السنن» أنه قال: «إن الله وكل بقبري ملائكة يلففوني عن أمي السلام».

فهذه النصوص وأمثالها تبين أن الميت يسمع في الجملة كلام الحي، ولا يجب أن يكون السمع له دائماً، بل قد يسمع في حال دون حال، كما قد يعرض للحي فإنه قد يسمع أحياناً خطاب من يخاطبه، وقد لا يسمع لعارض يعرض له، وهذا السمع سمع إدراك، ليس يترتب عليه جزاء، ولا هو السمع المنفي بقوله: ﴿لَكُمْ لَا تَسْمَعُ أَلْوَنَ﴾ [النمل: ٨٠]، فإن المراد بذلك سمع القبول والامتثال. فإن الله جعل الكافر كالميت الذي لا يستجيب لمن دعاه، وكالبهائم التي تسمع الصوت، ولا تفقه المعنى. فالمتى وإن سمع الكلام وفقه المعنى، فإنه لا يمكنه إجابة الداعي، ولا امتثال ما أمر به، ونهي عنه، فلا يتففع بالأمر والنهي.

وكذلك الكافر لا يتففع بالأمر والنهي، وإن سمع الخطاب، وفهم المعنى، كما [٢٤/٣٦٥] قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣].

وأما رؤية الميت: فقد روي في ذلك آثار عن عائشة وغيرها.



فصل

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٣ / ٤٥٥) من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٩٩٥).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٢ / ١٦٣) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٣٣).

عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٤٧) من حديث أوس بن أوس رضي الله عنه، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٥٢٧).

أو غيرهم، كما يتنفع بصلاة المصلين عليه ودعائهم له عند قبره.



[٢٤/٣٦٨] فصل

وأما قوله: هل تجتمع روحه مع أرواح أهله وأقاربه؟ ففي الحديث عن أبي أيوب الأنصاري وغيره من السلف، ورواه أبو حاتم في «الصحیح» عن النبي ﷺ: «إن الميت إذا عرج بروحه تلقته الأرواح يسألونه عن الأحياء، فيقول بعضهم لبعض: دعوه حتى يسريح، فيقولون له: ما فعل فلان؟ فيقول: عمل عمل صلاح. فيقولون: ما فعل فلان؟ فيقول ألم يقدم عليكم؟! فيقولون: لا. فيقولون: ذهب به إلى الهاوية»^(٤).

ولما كانت أعمال الأحياء تعرض عليه الموتى، كان أبو الدرداء يقول: اللهم إني أعوذ بك أن أعمل عملاً أخزى به عند عبد الله بن رواحة. فهذا اجتماعهم عند قدومه يسألونه فيجيهم.

و أما استقرارهم فيحسب منازلهم عند الله، فمن كان من المقربين كانت منزلته أعلى من منزلة من كان من أصحاب اليمين. لكن الأعلى ينزل إلى الأسفل، والأسفل لا يصعد إلى الأعلى، فيجتمعون إذا شاء الله، كما يجمعون في الدنيا مع تفاوت منازلهم، ويتزاوون.

[٢٤/٣٦٩] وسواء كانت المدافن متباعدة في الدنيا، أو متقاربة، قد تجتمع الأرواح مع تباعد المدافن، وقد تفرق مع تقارب المدافن، يدفن المؤمن عند الكافر، وروح هذا في الجنة، وروح هذا في النار، والرجلان يكونان جالسين أو نائمين في موضع واحد، وقلب هذا ينعم، وقلب هذا يعذب. وليس

قد ثبت في «الصحیحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «من مات وعليه صيام، صام عنه وليه»^(١). وثبت - أيضًا - أنه أمر امرأة ماتت أمها، وعليها صوم، أن تصوم عن أمها^(٢). وفي «المسند» عن النبي ﷺ أنه قال لعمر بن العاص: «لو أن أباك أسلم فتصدقت عنه، أو صمت، أو اعتقت عنه، نفعه ذلك»^(٣)، وهذا مذهب أحد، وأبي حنيفة، وطائفة من أصحاب مالك، والشافعي. وأما احتجاج بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، فيقال له: قد ثبت بالسنة المتواترة وإجماع الأمة: أنه يصل [٢٤/٣٦٧] عليه، ويدعى له، ويستغفر له. وهذا من سعي غيره. كذلك قد ثبت ما سلف من أنه يتنفع بالصدقة عنه، والعق، وهو من سعي غيره. وما كان من جوابهم في موارد الإجماع، فهو جواب الباقي في مواقع التزاع. وللناس في ذلك أجوبة متعددة.

لكن الجواب المحقق في ذلك أن الله - تعالى - لم يقل: إن الإنسان لا يتنفع إلا بسعي نفسه، وإنما قال: ﴿لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، فهو لا يملك إلا سعيه، ولا يستحق غير ذلك. وأما سعي غيره فهو له، كما أن الإنسان لا يملك إلا مال نفسه، ونفع نفسه. فقال غيره، ونفع غيره هو كذلك للغير، لكن إذا تبرع له الغير بذلك جاز.

وهكذا هذا إذا تبرع له الغير بسعيه نفعه الله بذلك، كما ينفعه بدعائه له، والصدقة عنه، وهو يتنفع بكل ما يصل إليه من كل مسلم، سواء كان من أقاربه،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٥٢) بنحوه، ومسلم (١١٤٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ولم أقف.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٨٨٣) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنها.

(٤) ضعيف جدًا: أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٤٣) وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٨٦٤).

وقد أنكر ذلك طوائف من السلف والخلف، واعتقدوا أن ذلك من باب تعذيب الإنسان بذنب غيره، فهو مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرُدُّ وَائِزَةً وَبَدَأَ أُخْرَى﴾ [فاطر: ١٨]. ثم تنوعت طرقهم في تلك الأحاديث الصحيحة.

فمنهم من غلط الرواة لها، كعمر بن الخطاب وغيره. وهذه طريقة عائشة، والشافعي وغيرهما. ومنهم من حمل ذلك على ما إذا أوصى به فيعذب على إيصائه، وهو قول طائفة: كالمرزني، وغيره. ومنهم من حمل ذلك على ما إذا كانت عادتهم، فيعذب على ترك النهي عن المنكر، وهو اختيار طائفة: منهم جدي أبو البركات، وكل [٣٧١/ ٢٤] هذه الأقوال ضعيفة جدًا.

والأحاديث الصحيحة الصريحة - التي يروونها مثل عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وأبي موسى الأشعري، وغيرهم - لا ترد بمثل هذا. وعائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - لها مثل هذا نظائر ترد الحديث بنوع من التأويل والاجتهاد لاعتقادها بطلان معناه، ولا يكون الأمر كذلك. ومن تدبر هذا الباب، وجد هذا الحديث الصحيح الصريح الذي يرويه الثقة لا يرده أحد بمثل هذا إلا كان مخطئًا.

وعائشة - رضي الله عنها - روت عن النبي ﷺ لفظين - وهي الصادقة فيما نقلته - فروت عن النبي ﷺ قوله: «إن الله ليزيد الكافر عذابًا يبكاه أهله عليه»^(١). وهذا موافق لحديث عمر، فإنه إذا جاز أن يزيده عذابًا يبكاه أهله، جاز له أن يعذب غيره ابتداء ببكاه أهله، ولهذا رد الشافعي في مختلف الحديث هذا الحديث نظرًا إلى المعنى. وقال: الأشبه روايتها

بين الروحين اتصال. فالأرواح كما قال النبي ﷺ: «جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف»^(٢).

والبدن لا ينتقل إلى موضع الولادة، بل قد جاء: «أن الميت يذر عليه من تراب حفرة» ومثل هذا لا يجزم به، ولا يحتاج به. بل أجود منه حديث آخر فيه: «إنه ما من ميت يموت في غير بلده، إلا قيس له من مسقط رأسه إلى منقطع أثره في الجنة»^(٣). والإنسان يبعث من حيث مات، ويدنه في قبره مشاهد، فلا تدفع المشاهدة بظنون لا حقيقة لها، بل هي مخالفة في العقل، والنقل.



فصل

وأما قول السائل: هل يؤذيه البكاء عليه؟

فهذه مسألة فيها نزاع بين السلف والخلف والعلماء. والصواب [٣٧٠/ ٢٤] أنه يتأذى بالبكاء عليه، كما نطقت به الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ أن قال: «إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه»^(٤) وفي لفظ «من ينح عليه، يعذب بما ينح عليه»^(٥). وفي الحديث الصحيح: أنه عبد الله بن رواحة لما أغمى عليه جعلت أخته تندب، وتقول: واعضداه واناصره فلما أفاق قال: ما قلت لي شيئًا إلا قيل لي: أكذاك أنت؟

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٣٦)، ومسلم (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) حسن: أخرجه النسائي (١٨٣٢) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، وحسن الألباني في «صحيح الجامع» (١٦١٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٨٧، ١٢٨٨)، ومسلم (٩٢٨) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٩٢) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٨٧)، ومسلم (٩٢٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة والجماعة.

والتكليف إنما ينقطع بدخول دار الجزاء وهي الجنة والنار، وأما عرصات القيامة فيمتحنون فيها كما يمتحنون في البرزخ، فيقال لأحدهم: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٥٦﴾ خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَاقِبُهُمْ ذَلِكَ﴾ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَاطِئُونَ ﴿٥٧﴾ [القلم: ٤٢، ٤٣]. وقد ثبت في «الصحيح» من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: «يتجلى الله لعباده في الموقف، إذا قيل: ليتبع كل قوم ما كانوا يعبدون. فيتبع المشركون آلهتهم، ويبقى المؤمنون فيتجلى لهم الرب الحق في غير الصورة التي كانوا يعرفون فينكرونه، ثم يتجلى لهم في الصورة التي يعرفون، فيسجد له المؤمنون، وتبقى ظهور المنافقين كقرون البقر، فيريدون أن يسجدوا فلا يستطيعون. و ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ (٣) الآية. والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع. والمقصود ههنا: أن الله لا يعذب أحداً في الآخرة إلا بذنبيه، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى. وقوله: «إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه» (٤)، ليس فيه أن النائحة لا تعاقب، بل النائحة تعاقب على النياحة، كما في [٢٤/٣٧٤] الحديث الصحيح: «إن النائحة إذا لم تب قبل موتها تلبس يوم القيامة درعاً من جرب وصربالاً من قطران» (٥). فلا يحمل عن ينوح وزره أحد.

وأما تعذيب الميت: فهو لم يقل: إن الميت يعاقب ببكاء أهله عليه، بل قال: «يعذب» والعذاب أعم من العقاب،

الأخرى «إنهم يكون عليه، وإنه ليعذب في قبره» (١). والذين أقرؤا هذا الحديث على مقتضاه، ظن بعضهم أن هذا من باب عقوبة الإنسان بذنب غيره، وأن الله يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد. واعتقد هؤلاء أن الله يعاقب الإنسان بذنب غيره، فجوزوا [٢٤/٣٧٢] أن يدخلوا أولاد الكفار النار بذنوب آبائهم. وهذا وإن كان قد قاله طوائف متسببة إلى السنة، فالذي دل عليه الكتاب والسنة: أن الله لا يدخل النار إلا من عصاه. كما قال: ﴿لَا تَلْنُ أَجْهَمُ مِنْكَ وَمِمَّنْ قَبْلَكَ مِثْلُهُمْ أَجْهَمُ﴾ [ص: ٥٨]، فلا بد أن يملأ جهنم من أتباع إبليس، فإذا امتلأت لم يكن لغيرهم فيها موضع، فمن لم يتبع إبليس، لم يدخل النار.

وأطفال الكفار أصح الأقوال فيهم: أن يقال فيهم: الله أعلم بما كانوا عاملين. كما قد أجاب بذلك النبي ﷺ في الحديث الصحيح. فطائفة من أهل السنة وغيرهم قالوا: إنهم كلهم في النار، واختار ذلك القاضي أبو يعلى، وغيره، وذكر أنه منصوص عن أحمد، وهو غلط على أحمد. وطائفة جزموا أنهم كلهم في الجنة، واختار ذلك أبو الفرج بن الجوزي، وغيره، احتجوا بحديث فيه رؤيا النبي ﷺ: لما رأى إبراهيم الخليل، وعنده أطفال المؤمنين، قيل: يا رسول الله، وأطفال المشركين؟ قال: «وأطفال المشركين» (٢).

والصواب أن يقال فيهم: الله أعلم بما كانوا عاملين، ولا يحكم لمعين منهم بجنة ولا نار، وقد جاء في عدة أحاديث أنهم يوم القيامة في عرصات القيامة يؤمرون وينهون، فمن أطاع، دخل الجنة، ومن عصى دخل النار، وهذا هو الذي ذكره [٢٤/٣٧٣]

(٣) صحيح: أصله في البخاري (٤٩٩١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٨٦، ١٢٨٧)، ومسلم (٩٢٨) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٩٣٤) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٣١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٤٧) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه نحوه.

يصيب المؤمن من وصب ولا نصب، ولا هم ولا حزن، ولا أذى، حتى الشوكة يشاكها، إلا كفر الله بها من خطاياها»^(٢).

وفي «المسند» لما نزلت هذه الآية: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا مُجَزَّيًمًا﴾ [النساء: ١٢٣]، قال أبو بكر: يا رسول الله، جاءت قاصصة الظهر، وأينا لم يعمل سوءًا؟ [٢٤/٣٧٦] فقال: «يا أبا بكر، أأنت تحزن؟ أأنت يصيبك الأذى؟»^(٣) فإن الجنة طيبة لا يدخلها إلا طيب. كما قال تعالى: ﴿مَبِثَّةٌ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. وفي الحديث الصحيح: «إنهم إذا عبروا على الصراط، وقفوا على قطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا وتقوا، أفن لهم في دخول الجنة»^(٤). والكلام في هذه المسألة مبسوط في غير هذا الجواب والله أعلم بالصواب.

وما ذكرنا في أن الموتى يسمعون الخطاب، ويصل إليهم الثواب، ويعذبون بالنياحة. بل وما لم يسأل عنه السائل من عقابهم في قبورهم وغير ذلك، فقد يكشف لكثير من أبناء زماننا بقطة ومنامًا، ويعلمون ذلك، ويتحققونه. وعندنا من ذلك أمور كثيرة. لكن الجواب في المسائل العلمية يعتمد فيه على ما جاء به الكتاب والسنة، فإنه يجب على الخلق التصديق به، وما كشف للإنسان من ذلك، أو أخبره به من هو صادق عنده، فهذا يتفق به من علمه، ويكون ذلك مما يزيده إيمانًا وتصديقًا بما جاءت به النصوص، ولكن لا يجب على جميع الخلق الإيمان بغير ما جاءت به الأنبياء، فإن الله - عز وجل - أوجب التصديق بما جاءت به

فإن العذاب هو الألم، وليس كل من تألم بسبب، كان ذلك عقابًا له على ذلك السبب، فإن النبي ﷺ قال: «السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدهم طعامه وشرابه»^(١). فسمى السفر عذابًا، وليس هو عقابًا على ذنب.

والإنسان يعذب بالألم المكنون التي يشعر بها، مثل الأصوات المائلة، والأرواح الخبيثة، والصور القبيحة، فهو يتعذب بسماع هذا وشم هذا، ورؤية هذا، ولم يكن ذلك عملًا له عوقب عليه، فكيف ينكر أن يعذب الميت بالنياحة وإن لم تكن النياحة عملًا له. يعاقب عليه؟

والإنسان في قبره يعذب بكلام بعض الناس، ويتألم برؤية بعضهم، ويسماع كلامه، ولهذا أفتى القاضي أبو يعلى: بأن الموتى إذا عمل عندهم المعاصي فإنهم يتألمون بها، كما جاءت بذلك الآثار. فتعذيبهم [٢٤/٣٧٥] بعمل المعاصي عند قبورهم كتعذيبهم بنياحة من ينوح عليهم. ثم النياحة سبب العذاب.

وقد يتدفع حكم السبب بما يعارضه، فقد يكون في الميت من قوة الكرامة ما يدفع عنه من العذاب، كما يكون في بعض الناس من القوة ما يدفع ضرر الأصوات المائلة، والأرواح والصور القبيحة.

وأحاديث الوعيد يذكر فيها السبب. وقد يتخلف موجه لموانع تدفع ذلك: إما بتوبة مقبولة، وإما بحسنات ماحية، وإما بمصائب مكفرة، وإما بشفاعة شفيع مطاع، وإما بفضل الله ورحمته ومغفرته، فإنه: ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُفْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا كُنَّ دَلِيلًا لِغَفَاةٍ﴾ [النساء: ٤٨].

وما يحصل للمؤمن في الدنيا والبرزخ والقيامة من الألم التي هي عذاب، فإن ذلك يكفر الله به خطاياها، كما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «ما

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٤٢)، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) صحيح لغيره: أخرجه أحمد (١١ / ١) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقال الشيخ شيب في تعليقه على المسند: صحيح بطريقه وشواهده.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٤٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٠٤)، ومسلم (١٩٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

جاءت به الرسل عن الله - تعالى - لا يخالف له، ومع كونه حقاً، فلا يفصل الخلاف بين الناس، ولا يجب على من لم يحصل له ذلك التصديق به، كما يجب التصديق بما عرف أنه معصوم، وهو كلام الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم.

ولكن من حصل له في مثل هذه الأمور بصيرة أو قياس أو برهان، كان ذلك نوراً على نور. قال بعض السلف: بصيرة المؤمن تنطق بالحكمة، وإن لم يسمع فيها بأثر. فإذا جاء الأثر، كان نوراً على نور: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠]. قال تعالى: ﴿كَانَ الْإِنْسَانُ أُمَّةً وَاحِدَةً قَبْلَ أَنْ نَبْعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُخْشِعُوا بَيْنَ الْإِنْسَانِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ نَهُمُ الْكِتَابُ بَغْيًا يُبَيِّنُهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].



[٢٤/٣٧٩] وسئل - رحمه الله -: هل يتكلم الميت في قبره أم لا؟

فأجاب:

يتكلم، وقد يسمع - أيضاً - من كلمه، كما ثبت في «الصحیح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إنهم يسمعون قرع نعالهم»^(٢). وثبت عنه في «الصحیح»: أن الميت يسأل في قبره فيقال له: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فثبت الله المؤمن بالقول الثابت، فيقول: الله ربي، والإسلام ديني، ومحمد نبي، ويقال له: ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول المؤمن: هو عبد

الأنبياء، كما في قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَلْيَكُنْ لِلرَّحْمَنِ دَأْوُكُمْ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧]. وقد ثبت في «الصحیحین» عن النبي ﷺ أنه قال: «قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر»^(١).

فالمحدث الملهم المكاشف من هذه الأمة يجب عليه أن يزن ذلك بالكتاب والسنة، فإن وافق ذلك صدق ما ورد عليه، وإن خالف لم يلتفت إليه. كما كان يجب على عمر - رضي الله عنه - وهو سيد المحدثين إذا ألقى في قلبه شيء، وكان مخالفاً للسنة لم يقبل منه، فإنه ليس معصوماً، وإنما المعصمة للنبوة.

ولهذا كان الصديق أفضل من عمر، فإن الصديق لا يتلقى من قلبه، بل من مشكاة النبوة، وهي معصومة، والمحدث يتلقى تارة عن قلبه، وتارة عن النبوة، فما تلقاه عن النبوة فهو معصوم يجب اتباعه، وما ألهم في قلبه: فإن وافق ما جاءت به النبوة، فهو حق، وإن خالف ذلك، فهو باطل.

فلهذا لا يعتمد أهل العلم والإيمان في مثل مسائل العلم والدين إلا على نصوص الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، وإن كان عندهم في بعض ذلك شواهد وبينات مما شاهدوه ووجدوه، وما عقلوه وعملوه، وذلك يتضعون به هم في أنفسهم، وأما حجة الله - تعالى - على عباده، فهم رسله، وإلا فهذه المسائل فيها من الدلائل والاعتبارات العقلية والشواهد [٢٤/٣٧٨] الحسية الكشفية ما يتضع به من وجد ذلك، وقياس بني آدم وكشفهم تابع لما جاءت به الرسل عن الله - تعالى - فالحق في ذلك موافق لما

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٨٩) من حديث أبي هريرة

رضي الله عنه بمسلم (٢٣٩٨) من حديث عائشة

رضي الله عنها.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) من حديث

أنس بن مالك رضي الله عنه.

فأجاب:

التعزية مستحبة، ففي الترمذي عن النبي ﷺ أنه قال: «من عزى مصابًا، فله مثل أجره»^(١). وأما قول القائل [٢٤/٣٨١]: ما نقص من عمره زاد في عمره، فغير مستحب، بل المستحب أن يدعى له بما ينفع، مثل أن يقول: أعظم الله أجرك، وأحسن عزاك، وغفر لميتك.

وأما نقص العمر وزيادته، فمن الناس من يقول: إنه لا يجوز بحال، ويحمل ما ورد على زيادة البركة، والصواب أنه يحصل نقص وزيادة عما كتب في صحف الملائكة. وأما علم الله القديم، فلا يتغير. وأما اللوح المحفوظ: فهل يغير ما فيه؟ على قولين. وعلى هذا يتفق ما ورد في هذا الباب من النصوص.

وأما صنعة الطعام لأهل الميت، فمستحبة كما قال النبي ﷺ: «اصنعوا لآل جعفر طعامًا، فقد أتاهم ما يشغلهم». لكن إنما يطيب إذا كان بطيب نفس المهدي، وكان على سبيل المعاوضة، مثل أن يكون مكافأة عن معروف مثله. فإن علم الرجل أنه ليس بمباح، لم يأكل منه، وإن اشتبه أمره فلا بأس بتناول السير منه إذا كان فيه مصلحة راجحة، مثل تأليف القلوب، ونحو ذلك. والله أعلم.



[٢٤/٣٨٢] وسئل - رحمه الله - عن من يقرأ القرآن، وينوح على القبر، ويذكر شيئًا لا يليق، والنساء مكشفات الوجوه، والرجال حولهم؟

فأجاب:

(١) ضيف: أخرجه الترمذي (١٠٧٣) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وضعفه الشيخ الألباني في «مشكاة المصابيح» (١٧٢٧).

الله ورسوله، جاءنا بالبينات والهدى، فأما به، واتبعناه»^(١). وهذا تأويل قوله تعالى: «يُنْفِثُ اللَّهُ النَّبَاتِ آمَاتُوا بِأَلْقَوتِ الْكَاتِبِ فِي أَلْمُؤَةِ أَلْدُنَا وَفِي أَلْآخِرَةِ» [إبراهيم: ٢٧]. وقد صح عن النبي ﷺ أنها نزلت في عذاب القبر.

وكذلك يتكلم المتأفق فيقول: أه! أه! لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته، فيضرب بمرزبة من حديد، فيصبح صبيحة يسمعا كل شيء إلا الإنسان.

[٢٤/٣٨٠] وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «لولا أن لا تدافنوا لآلت الله أن يسممكم من عذاب القبر مثل الذي أسمع»^(٢). وثبت عنه في «الصحيح»: أنه نادى المشركين يوم بدر لما ألقاهم في القلب، وقال: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم»^(٣). والآثار في هذا كثيرة متشرة. والله أعلم.



وسئل رحمه الله: عن بكاء الأم والإخوة على الميت: هل فيه بأس على الميت؟

فأجاب:

أما دمع العين، وحزن القلب، فلا إثم فيه، لكن الندب والنياحة منهي عنه، وأي صدقة تصدق بها عن الميت نفعه ذلك.



وسئل رحمه الله: عما يتعلق بالتعزية!

(١) صحيح: أصله في البخاري (١٣٣٨) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٦٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) صحيح: البخاري (١٣٧٠، ١٣٧١)، ومسلم (٢٨٧٣)، (٢٨٧٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

الحمد لله، النياحة محرمة على الرجال والنساء عند الأئمة المعروفين.

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ: أن النائحة إذا لم تتب قبل موتها، فإنها تلبس يوم القيامة درعاً من جرب، وسربالاً من قطران^(١). وفي «السنن» عنه: أنه لعن النائحة، والمستمعة^(٢). وفي «الصحيح» عنه قال: «ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية»^(٣).


وكشف النساء وجوههن بحيث يراهن الأجانب غير جائز، وعلى ولي الأمر الأمر بالمعروف، والنهي عن هذا المنكر، وغيره، ومن لم يرتدع، فإنه يعاقب على ذلك بما يزره، لا سيما النوح للنساء عند القبور، فإن ذلك من المعاصي التي يكرهها الله ورسوله من الجزع [٢٤ / ٣٨٣] والندب والنياحة، وإيذاء الميت، وقتة الحبي، وأكل أموال الناس بالباطل، وترك ما أمر الله به ورسوله من الصبر والاحتساب، وفعل أسباب الفواحش، وفتح بابها، ما يجب على المسلمين أن ينهوا عنه. والله أعلم. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

(آخر المجلد الرابع والعشرين)

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٣٤) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٣ / ٦٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وضعفه الشيخ الألباني في «مشكاة المصابيح» (١٧٣٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٩٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.



كِتَابُ الزَّكَاةِ

ففي الصلاة عبادته، وفي الزكاة الإحسان إلى خلقه، فكرر فرض الصلاة في القرآن في غير آية، ولم يذكرها إلا قرن معها الزكاة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠]، وقال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَإِخْرَجْتُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١] وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وفي «الصحيحين»: من حديث أبي هريرة، رواه مسلم من حديث عمر: أن جبريل سأل النبي ﷺ عن الإسلام [٢٥/٧] فقال: «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت»^(١). وعنه قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»^(٢).

ولما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله. فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة. فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم. فإن هم أطاعوك لذلك، فخذ منهم، وتوق كرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بيننا وبين الله حجاب»^(٣).



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٠)، ومسلم (٩).

(٢) صحيح: أخرجه بنحوه البخاري (١٤٠٠)، ومسلم (٢٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩).



[٢٥/٥] وقال شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية

رحمه الله:

الحمد لله، نستعينه، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليماً.

أما بعد، فإن الله - تعالى - أنعم على عباده بمحمد ﷺ فهو أعظم نعمة عليهم، ومن قبلها تمت عليه النعمة، وأكمل له الدين، وجعله من خير أمة أخرجت للناس، فبعثه بالهدى ودين الحق، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل كتابه مهيمناً على ما بين يديه من الكتب، وأمر فيه [٢٥/٦] بعبادة الله، وبالإحسان إلى خلقه، فقال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦].

وجعل دينه ثلاث درجات: إسلام، ثم إيمان، ثم إحسان.

وجعل الإسلام مبنياً على أركان خمسة، ومن أكدها الصلاة - وهي خمسة فروض - وقرن معها الزكاة، فمن أكد العبادات الصلاة، وتليها الزكاة،

فصل

[٢٥/٩] فصل

وجاء ذكر الصلاة والزكاة في القرآن مجملًا، فبينه الرسول ﷺ، وإن بيانه - أيضًا - من الوحي؛ لأنه - سبحانه - أنزل عليه الكتاب والحكمة.

[٢٥/٨] قال حسان بن عطية: كان جبريل يتزل على النبي ﷺ بالسنة يعلمه إياها، كما يعلمه القرآن. وقد ذكرت في الصلاة فصلاً قبل هذا.

والمقصود هنا ذكر الزكاة. فنذكر ما تيسر من أحكامها، وبعض الأحاديث، وشيئاً من أقوال الفقهاء. فقد سمي الله الزكاة صدقة، وزكاة. ولفظ الزكاة في اللغة يدل على النمو والزرع. يقال فيه: زكا، إذا نما، ولا ينمو إلا إذا خلص من الدَّغْل^(١). فلهذا كانت هذه اللفظة في الشريعة تدل على الطهارة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤]. نفس المصدق تزكو، وماله يزكو، يظهر ويزيد في المعنى.

وقد أفهم الشرع أنها للمواساة، ولا تكون المواساة إلا فيما له مال من الأموال، فحد له أنصبه، ووضعها في الأموال النامية، فمن ذلك ما ينمو بنفسه؛ كالماشية، والحرث. وما ينمو بتغير عينه والتصرف فيه كالعين، وجعل المال المأخوذ على حساب التعب، فما وجد من أموال الجاهلية هو أقله تعباً فيه الخمس، ثم ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس، وهو العشر فيما سقته السماء. وما فيه التعب من طرفين فيه ربع الخمس، وهو نصف العشر فيما سقي بالنضح، وما فيه التعب في طول السنة كالعين ففيه ثمن ذلك وهو ربع العشر.



(١) الدَّغْل: الفساد والفسخ والخلل.

وافتح مالك - رحمه الله - كتاب الزكاة في موطنه بذكر حديث أبي سعيد؛ لأنه أصح ما روي في الباب، وكذلك فعل مسلم في «صحيحه». وفيه ذكر نصاب الورق، ونصاب الإبل، ونصاب الحب والتمر، ثم الماشية والعين، لا بد فيها من مرور الحول. فثنى بها رواه عن أبي بكر، وعمر، وابن عمر - رضي الله عنهم - في اعتبار الحول. ولو كان قد خالفهم معاوية، وابن عباس، فما رواه أو قاله الخلفاء حجة على من خالفهم؛ لاسميا الصديق لقوله ﷺ: «عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي»^(٢). وقوله: «إن يطع القوم أباً بكر، وعمر، يرشدوا»^(٣).

ثم ذكر نصاب الذهب، والحجة فيه أضعف من الورق؛ فلهذا أخره.

ثم ذكر ما تؤخذ الزكاة منه، فذكر الأحاديث والآيات في ذلك، وأجودها حديث عمر بن الخطاب، وكتابه في الصدقة، وذكر عن عمر بن عبد العزيز: أن الصدقة لا تكون إلا في العين، والحرث، [٢٥/١٠] والماشية، واختاره.

وقال ابن عبد البر: وهو إجماع، أن الزكاة فيما ذكر.

وقال ابن المنذر الإمام أبو بكر النيسابوري: أجمع أهل العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء: في الإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والفضة، والبر، والشعير، والتمر، والزبيب. إذا بلغ من كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة.



(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٧٦) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (١٢٦/٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦٨١).

فصل

«الأوقية»: اسم لوزن أربعين درهماً، و «النش»: نصف أوقية، و «النواة»: خمسة دراهم، قاله أبو عبيد القاسم بن سلام، وما زاد على المائتين - وهي الخمس الأوقية - فظاهر هذا الحديث إيجاب الزكاة فيه لعدم النص بالعفو عما زاد، ونصه على العفو فيما دونها، وذلك إيجاب لها في الخمس فما فوقها، وعليه أكثر العلماء، روي ذلك عن علي، وابن عمر، وهو مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والليث، وابن أبي ليلى، والشافعي، وأبي يوسف، ومحمد، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور.

وقالت طائفة: لا شيء في الزيادة حتى يبلغ أربعين درهماً.

وفي الذهب أربعة دنائير. يروى هذا عن عمر، وبه قال سعيد والحسن، وطاوس وعطاء، والزهرى، ومكحول، وعمر بن دينار، [٢٥/١٢] وأبو حنيفة. وأما ما زاد على خمسة أوسق، ففيه الزكاة عند الجميع.



فصل

فتصاب الورق التي تجب زكاته مائتا درهم، على ما في هذا الحديث، وهو قوله: «خمس أواق من الورق»^(١) وهذا مجمع عليه. وفي حديث أنس في «الصحيحين» - أيضاً - «وفي الرقة ربع العشر»^(٢).

وأما نصاب الذهب، فقد قال مالك في الموطأ: السنة التي لا اختلاف فيها عندنا: أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً، كما تجب في مائتي درهم. فقد حكى مالك إجماع أهل المدينة، وما حكى خلاف إلا عن الحسن أنه قال: لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالاً. نقله ابن المنذر. وأما الحديث الذي يروى فيه،

في «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا فيما دون خمس دؤود صدقة، ولا فيما دون خمس أواق صدقة. وأشار بخمس أصابعه»^(٣). وفي لفظ: «ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر، ولا حب صدقة»^(٤) وفي لفظ: «تمر» بآاء المثلثة. وفي لفظ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة»^(٥). ورواه مسلم عن جابر، وروى مسلم عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «فما سقت الأنهار والغيم العشر، وفيما سقي بالسانية»^(٦) نصف العشر»^(٧). ورواه البخاري من حديث ابن عمر ولفظه: «فما سقت السماء والعيون، أو كان عَثْرِيًّا»^(٨) العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر»^(٩).

وفي الموطأ «العيون والبعل»^(١٠)، والبعل: ما شرب بعروقه ويمتد في الأرض [٢٥/١١] ولا يحتاج إلى سقي من الكرم، والنخل. و «العَثْرِي» ما تسقيه السماء، وتسميه العامة العَثْذِي، وقيل: يجمع له ماء المطر فيصير سواقي يتصل الماء بها.

قال أبو عمر بن عبد البر: في الحديث الأول «فوائد»:

منها: إيجاب الصدقة في هذا المقدار، ونفيها عما دونه و «الدود من الإبل»: من الثلاثة إلى العشرة. و

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٩)، ومسلم (٩٧٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٨٤)، ومسلم (٩٧٩).

(٤) السانية: الناضجة، وهي الناقة التي يبقى عليها.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٨١)، والنسائي (٢٤٨٩)، وأبو داود (١٥٩٧).

(٦) عَثْرِيًّا: ما لا يحتاج في سقيه إلى حمل ويسقى بالمطر.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٨٣).

(٨) صحيح: أخرجه مالك (٢٧٠/١)، وقاله الألباني في «صلاة

الترابيح» (٣٩).

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٨٤)، ومسلم (٩٧٩).

(١٠) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٤)، والنسائي (٢٤٤٧)، وأبو

داود (١٥٦٧)، وابن ماجه (١٨٠٠).

فضعيف. تجب الزكاة؛ لأن الدينار في الزكاة عشرة دراهم، والضم بالأجزاء لا بالقيمة.



فصل

والحول شرط في وجوب الزكاة في العين، والماشية، كما كان النبي ﷺ يبعث عماله على الصدقة كل عام، وعمل بذلك الخلفاء في الماشية والعين، ولما علموه في سته، فروى مالك في موطنه عن أبي بكر الصديق، وعن عثمان بن عفان، وعن عبد الله بن عمر أنهم قالوا: هذا شهر زكاتكم. وقالوا: لا تجب زكاة مال حتى يحول عليه الحول.

قال أبو عمر بن عبد البر: وقد روي هذا عن علي، وعبد الله بن مسعود، وعليه جماعة الفقهاء قديماً وحديثاً، إلا ما روي عن معاوية، وعن ابن عباس، كما تقدم.

فمن ملك نصيباً من الذهب أو الورق وأقام في ملكه حولاً، وجبت فيه الزكاة. وإن ملك دون النصاب ثم ملك ما يتم النصاب، بنى الأول على حول الثاني.

فالاعتبار من يوم كمل النصاب، وإن ملك [٢٥/١٥] نصيباً ثم بعد مدة ملك نصيباً، بنى كل واحد منها على حوله، وريح المال مضموم إلى أصله، يزكي الريح لحول الأصل، وإذا كان الأصل نصيباً عند الجمهور. وإن كان الأصل دون النصاب فتم عند الحول نصيباً بريحه، ففيه الزكاة عند مالك رحمه الله، وإن كان معه عرض للتجارة، ثم ملك ما يكمل النصاب، فعليه الزكاة.



فصل

وما دون العشرين، فإن لم تكن قيمته مائتي درهم، فلا زكاة فيه بالإجماع، وإن كان أقل من عشرين، وقيمه مائتي درهم، ففيه الزكاة عند بعض العلماء من السلف.

ودل القرآن والحديث على إيجاب الزكاة في الذهب، كما وجبت في الفضة. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ أَلْزَهَبَ وَأَلْفِصَّةً وَلَا يُفْقُونَهَا فِي [٢٥/١٣] سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ٣٤]. وقال النبي ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها زكاتها...» (١)

الحديث. وسبأتي إن شاء الله، وسواء في ذلك المضروب منها دراهم، ودنانير، وغير المضروب.



فصل

وهل يضم الذهب إلى الفضة فيكمل بهما النصاب ويزكي أم لا؟ على ستة أقوال:

قيل: لا يضم أحدهما إلى الآخر، وهو قول الشافعي، وروي عن شريك، والحسن بن صالح.

وقيل: يضم الذهب؛ لأنه تبع، ولا يضم الورق إلى الذهب؛ لأنها أصل.

وقيل: يضم بشرط أن الأقل يتبع الأكثر، وهو قول الشعبي، والأوزاعي.

وقيل: يضم، لكن بالقيمة. وهو قول أبي حنيفة، والثوري.

وقيل: يضم بالأجزاء، وهو قول الحسن، وقتادة، والنخعي [٢٥/١٤]، وهو مذهب مالك، وصاحب أبي حنيفة: أبو يوسف. فعند هؤلاء: من كان معه عشرة دنانير، ومائة درهم، وجبت الزكاة. فإن كان قيمة العشرة مائة وخمسين، ومعه خمسون درهماً، لم

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٨٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/٧).

بيع بعين أصلاً، فلا زكاة عليه عنده.



فصل

وأما الحلبي، فإن كان للنساء، فلا زكاة فيه عند مالك، والليث والشافعي، وأحمد، وأبي عبيد، وروي ذلك عن عائشة، وأسأه [١٧/٢٥]، وابن عمر، وأنس، وجابر - رضي الله عنهم - وعن جماعة من التابعين.

وقيل: فيه الزكاة، وهو مروي عن عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وجماعة من التابعين، وهو مذهب أبي حنيفة والثوري، والأوزاعي.

وأما حلية الرجال، فما أبيع منه فلا زكاة فيه، كحلية السيف، والخاتم الفضة. وأما ما يحرم اتخاذه كالأواني، ففيه الزكاة. وما اختلف فيه من تحلية المنطقة، والخوذة، والجوَّشَن^(٢)، ونحو ذلك، ففي زكاته خلاف، فعند مالك والشافعي فيه الزكاة، ولا يجوز اتخاذه، وأباحه أبو حنيفة وأحمد إذا كان من فضة، وأما حلية الفرس كالسرج واللجام والبرَدُون^(٣)، فهذا فيه الزكاة عند جمهور العلماء. وقد منع من اتخاذه مالك، والشافعي، وأحمد، وكذلك الدواة، والمكحلة، ونحو ذلك فيه الزكاة عند الجمهور، سواء كان فضة أو ذهباً.



فصل

ونجس الزكاة في مال اليتامى: عند مالك، والليث، والشافعي، وأحمد، وأبي ثور، وهو مروي عن عمر، وعائشة، وعلي، وابن عمر، وجابر - رضي الله عنهم - قال عمر: اتهموا في أموال اليتامى [١٨/٢٥]، لا تأكلها الزكاة، وقالت عائشة أيضاً. وروي ذلك عن

وأما العروض التي للتجارة، ففيها الزكاة. وقال بن المنذر: أجمع أهل العلم أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة، إذا حال عليها الحول. روي ذلك عن عمر وابنه، وابن عباس، وبه قال الفقهاء السبعة، وأحسن، وجابر بن زيد، وميمون بن مهران، وطاوس، والنخعي، والثوري، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وحكي عن مالك وداود: لا زكاة فيها. وفي سنن أبي داود عن سمرة قال: كان النبي ﷺ يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعدده للبيع^(١).

وروي عن حماس، قال: مر بي عمر، فقال: أد زكاة مالك، فقلت: مالي إلا جعاب وأدم، فقال: قَوْمُهَا، ثم أد زكاتها. واشتهرت القصة بلا منكر، فهي إجماع.

[١٦/٢٥] وأما مالك، فمذهبه أن التجارة على قسمين: متربص، ومدير.

فالمتربص - وهو الذي يشتري السلع، ويتظر بها الأسواق، فربما أقامت السلع عنده سنين - فهذا عنده لا زكاة عليه، إلا أن يبيع السلعة فيزكيها لعام واحد، وحجته أن الزكاة شرعت في الأموال النامية. فإذا زكى السلعة كل عام - وقد تكون كاسدة - نقصت عن شرائها فيتضرر. فإذا زكيت عند البيع، فإن كانت ربحت، فالربح كان كاملاً فيها، فيخرج زكاته، ولا يزكي حتى يبيع بنصاب ثم يزكي بعد ذلك ما يبيعه من كثير، وقليل.

وأما المدير - وهو الذي يبيع السلع في أثناء الحول - فلا يستقر يده سلعة، فهذا يزكي في السنة الجميع، يعمل لنفسه شهراً معلوماً، يحسب ما بيده من السلع والعين، والدين الذي على المئذنة، وزكي الجميع، هذا إذا كان ينض في يده في أثناء السنة - أو درهم - فإن لم يكن

(٢) الجوَّشَن: الصدر والدروع.

(٣) البرَدُون: الدابة.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٥٦٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١٤٦/٤)، وضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (٨٢٧).

الحسن بن علي، وهو قول عطاء، وجابر بن زيد، وأبي ثور. ومجاهد، وابن سيرين.



فصل

المال المغصوب والضائع ونحو ذلك. قال مالك: ليس فيه زكاة حتى يقبضه، فيزكيه لعام واحد، وكذلك الدين عنده لا يزكيه حتى يقبضه زكاة واحدة وقول مالك: يروى عن الحسن، وعطاء، وعمر بن عبد العزيز. وقيل: يزكي كل عام إذا قبضه زكاة عما مضى، وللشافعي، قولان.



فصل

والمعادن: إذا أخرج منها نصائباً من الذهب، والفضة، ففيه الزكاة عند أخذها: عند مالك، والشافعي، وأحمد، وزاد أحمد: الباقوت، والزبرجد، والبلور، والعقيق، والكحل، والسبع، والزرنيج. وعند إسحاق، وابن المنذر: يستقبل به حولاً ويزكيه، وأبو حنيفة يجعل فيه الخمس، وله قول: إنه لا يخرج إلا فيما ينطبع: كالحديد، والرصاص، والنحاس دون غيره.

[٢٥/١٩] وأما ما يخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان، فلا زكاة فيه عند الجمهور. وقيل: فيه الزكاة، وهو قول الزهري، والحسن البصري، ورواية لأحمد.



فصل

والدين يسقط زكاة العين: عند مالك، وأبي حنيفة، وأحمد، وأحد قولي الشافعي، وهو قول عطاء، والحسن، وسليمان بن يسار، وميمون بن مهران، والنخعي، والثوري، والأوزاعي، والليث، وإسحاق،

واحتجوا بها رواه مالك في «الموطأ» عن السائب بن يزيد قال: سمعت عثمان - رضي الله عنه - يقول: هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤده، حتى تخلص أموالكم تؤدون منها الزكاة. وعند مالك: إن كان عنده عروض توفي الدين، ترك العين وجعلها في مقابلة الدين، وهي التي يبيعها الحاكم في الدين ما يفضل عن ضرورته، وإن كان له دين على مليء ثقة، جعله في مقابلة دينه أيضاً. وزكى العين، فإن لم يكن إلا ما بيده، سقطت الزكاة.



فصل

واختلف: هل في العسل زكاة؟ فكان الخلاف فيه بين أهل المدينة.

[٢٥/٢٠] فرأى الزهري أن فيه الزكاة، وهو قول الأوزاعي، وأبي حنيفة وأصحابه، وهو قول ريعة، ويحيى بن سعيد، وهو العشر. وعند مالك والشافعي وأحمد: لا زكاة فيه.



فصل

وأما الحديث الثاني: وهو قوله ﷺ: «فما سقت السماء، والعيون العشر...»^(١). الحديث، ففيه ما اتفق العلماء عليه، وهو المقدار المأخوذ من المعشرات. ولكن اختلفوا في أي شيء يجب العشر، ونصفه.

فقال طائفة: يجب العشر في كل ما يزرعه الأدميون من الحبوب، والبقول، وما أنبتته تجارتهم من الشار، قليل ذلك وكثيره، ويروى هذا عن حماد بن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٨٣)، والترمذي (٦٤٠)، والنسائي (٢٤٨٨)، وأبو داود (١٥٩٦)، وابن ماجه (١٨١٧).

أبي سليمان، وأبي حنيفة، وزفر.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجب إلا فيما له ثمرة باقية، فيما يبلغ خمسة أوسق. وقال أحد: يجب العشر فيما ييسر، ويبقى، مما يكال ويبلغ خمسة أوسق فصاعداً. وسواء عنده أن يكون قوتاً كالحنطة والشعير والأرز والذرة، أو من القطنيات كالباقلاء والعدس، أو من الأبايزر كالكسفرة والكمون والكرابوا، والبرز، كيزر الكتان، [٢٥/٢١] والسهم، وسائر الحبوب.

وتجب - أيضاً - عنده فيما جمع هذه الأوصاف، كالتمر، والزبيب، واللوز، والبندق، والفسق، ولا تجب في الفواكه، ولا في الخضرا، وهذا قول أبي يوسف، ومحمد.

ويشبهه قول ابن حبيب من المالكية. قال مثل قول مالك، وزاد عليه فقال: تؤخذ الزكاة من الثمار ذوات الأصول كلها، ما ادخر منها وما لم يدخر. وقال: إذا اجتمع للرجل من الصنف الواحد منها ما يبلغ خرص ثمرته خمسة أوسق، إن كان مما ييسر: كالجوز، واللوز، والفسق، أخرج عشره، وإن كانت مما لا ييسر: مثل الرمان، والتفاح، والفرسك، والسفرجل، وشبهه، فبلغ خرصها وهي خضراء خمسة أوسق، وجبت فيها الزكاة. إن باعه بعشر الثمن، وإن لم يبيعها، فبعشر كيل خرصها.

وقال مالك وأصحابه في المشهور من قولهم: تجب الزكاة في الحنطة والشعير، والثلت^(١)، والذرة، والدخن^(٢)، والأرز، والحمص، والعدس، والجلباب، والرش، والبسلة، والسهم، والماش^(٣)، وحب الفجل، وما أشبه هذه الحبوب المأكولة المدخرة.

وتجب في ثلاثة أنواع من الثمار: وهي التمر، والزبيب، والزيتون [٢٥/٢٢]. وقال الشافعي:

تجب الزكاة فيما ييسر ويدخر ويقتات، مأكولاً أو طليخاً، أو سوقاً، وله في الزيتون قولان، وتجب الزكاة عنده في التمر والزبيب.

وقال الليث بن سعد: كل ما يختبز، ففيه الصدقة، مع أنه يوجب الزكاة في التمر والزبيب والزيتون. وكذلك الثوري يوجب الزكاة في الزيتون، والأوزاعي والزهري، ويروى عن ابن عباس أيضاً. وقال الأوزاعي: مضت السنة أن الزكاة في الحنطة، وفي الشعير، والسلت، والتمر، والعب، والزيتون. وقال إسحاق: كل ما يختبز، ففيه الصدقة.

وعند ابن المنذر: تسعة أشياء كما تقدم فقط: التمر، والزبيب، والحنطة، والشعير، والفضة، والذهب، والإبل، والبقرة، والغنم، وكل هؤلاء يعتبر الخمسة أوسق، إلا ما يروى عن مجاهد، وأبي حنيفة: أنه يوجب الزكاة في القليل، ويعتبر - أيضاً - عندهم اليس، والتصفية في الحبوب والجفاف في الثمار، وما لا زيت فيه من الزيتون، وما لا يزيب من العنب، ولا يتمر من الرطب، تخرج الزكاة من ثمنه، أو من حبه. قال مالك: إذا بلغ منه خمسة أوسق، فبيع، أخرج الزكاة من ثمنه.



[٢٥/٢٣] فصل

ويضم القمح والشعير والسلت في الزكاة، وتضم القطافي بعضها إلى بعض، ويضم زرع العام بعضه إلى بعض، ولو كان بعضه صيفياً، وبعضه شتوياً، وكذلك الثمرة. ولو كان في بلدان شتى، إذا كان لرجل واحد. وأما الشركاء: فلا بد أن يكون في حصة كل واحد منهم نصيب.



فصل

(١) الثلت: نوع من الشعير ليس له قشر.

(٢) الدخن: حب يشبه الذرة.

(٣) الماش: غب.

والوسق ستون صاعاً: والصاع: أربعة أمداد بمد النبي ﷺ. والمد خمسة أروطال وثلاث بالبغدادي. [والرطل البغدادي ثمانية وعشرون درهماً] (٥).
والدراهم هي هذه التي هي من زمان عبد الملك: كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل. فمبلغ النصاب بالرطل البغدادي ألف وستائة رطل.
وتقديره بالدمشقي: ثلاثمائة رطل، واثنان وأربعون رطلاً، وستة أسباع رطل.
❦❦❦
[٢٥/٢٤] فصل
ومن باع ثمرة، أو هبها، أو مات عنها بعد بدو صلاحها، فالزكاة عليه، وإن كان قبل بدو صلاحها، فالزكاة على المشتري، والموهوب له، والوارث إن كان في حصة كل واحد نصاب. ويغرض النخل والكرم على أربابه، ويخل بينهم وبينه، فإن شاءوا أكلوا، وإن شاءوا باعوا، ويخفف عنهم. وما أكل من الزرع، أو القطافي وهو أخضر صغير، فلا زكاة فيه، وقال النبي ﷺ: «إذا خرصتم فدعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث، فدعوا الربع» (١). رواه أبو داود. وقال: «خففوا على الناس، فإن في المال الوطية، والأكلة، والعرية». رواه أبو عبيد. وقال: «الوطية» السابلة، سموا بذلك لوطيهم بلاد الشام، مجتازين.

ولا تجب الزكاة إلا في خمسة أوسق من صنف واحد. والقمح والشعير والملت عند مالك صنف واحد، فإذا اجتمع من هذه الثلاثة [٢٥/٢٥] نصاب، وجبت الزكاة، ويخرج كل بحسابه. وكذلك القطافي: وهي الحمص، والبقلاء، والعدس، ونحو ذلك صنف واحد عنده، والقدر المأخوذ بقدر التعب والمؤنة. كما في الحديث: «ما كان يسقى بهاء السماء والأنهار والعيون ففيه العشر، وما كان يسقى بالنضح أو السانية والدواليب - وهي أسماء شيء واحد، كالسانية، والناضح هي الإبل يستقى بها لشرب الماء - ففيه نصف العشر، وما سقى نصفه بهذا ونصفه بهذا، أو نصف السنة، ففيه ثلاثة أرباع العشر» (٢).



فصل

وكل من نبت الزرع على ملكه، فعليه زكاته، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أُذِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَتَمَنَّوْا الْآخِرَةَ مِنهُ تَذِقُوا وَلَكُم مِّنَ الْأَرْضِ الْآيَةُ [البقرة: ٢٦٧] وسواء كانت الأرض ملكاً له، أو استأجرها، أو أقطعها له الإمام، يستغل منفعتها، أو استعارها، أو كانت موقوفة عليه.

قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم، على أن كل أرض أسلم أهلها عليها، قبل قهرهم، أنها لهم، وأن عليهم فيها زرعوا فيها الزكاة. فأرض الصلح كما قال. وكذلك أرض العنوة، إذا [٢٥/٢٦] كان عليها خراج أدي الخراج، وزكي ما

والله حدث سقط في هذا الموضع، وصواب العبارة: (والرطل البغدادي: مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع الدرهم)، كما ذكره الشيخ - رحمه الله - في: [٢٥/٥١] انظر الصيانة ص ٢٠٢.
(١) ضعيف: رواه أبو داود (١٦٠٥)، والنسائي (٢٤٩١)، والترمذي (١٨١٧)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٧٦).
(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٨٣)، والترمذي (٦٤٠)، والنسائي (٢٤٨٨)، وأبو داود (١٥٩٦)، وابن ماجه (١٨١٧).



فصل

(٥) وقد حدث سقط في هذا الموضع، وصواب العبارة: (والرطل البغدادي: مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع الدرهم)، كما ذكره الشيخ - رحمه الله - في: [٢٥/٥١] انظر الصيانة ص ٢٠٢.
(١) ضعيف: رواه أبو داود (١٦٠٥)، والنسائي (٢٤٩١)، والترمذي (١٨١٧)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٧٦).

جعل جهادهم لغير الله. وقد جاء في الحديث: «مثل الذين يغزون من أمتي، ويأخذون ما يعطونه مثل أم موسى ترضع ابنها، وتأخذ أجرها»^(١).



فصل

فإن كان على مالك الزرع والثمار دين، فهل تسقط الزكاة؟ فيه ثلاثة أقوال:

قيل: لا تسقط بحال وهو قول مالك، والأوزاعي، والشافعي ورواية عن أحمد.

وقيل: يسقطها. وهو قول عطاء، والحسن، وسليان بن يسار، [٢٥/٢٨] وميمون بن مهران، والتخمي، والليث، والثوري، وإسحاق. وكذلك في الماشية: الإبل، والبقر، والغنم.

وقيل: يسقطها الدين الذي أنفقه على زرعه وثمرته، ولا يسقطها ما استدانه لنفقة أهله.

وقيل: يسقطها هنا وهنا.

الأول: قول ابن عباس، واختاره أحمد بن حنبل، وغيره.

والثاني: قول ابن عمر.



فصل

والرطب الذي لا يثمر، والزيتون الذي لا يعصر، والعنب الذي لا يرب: فقال مالك وغيره: تخرج الزكاة من ثمنه، إذا بلغ خمسة أوسق، وإن لم يبلغ ثمنه مائتي درهم، وإن كان يتناهى فيبيع قبل تناهيه، فقيل: تخرج الزكاة من ثمنه. وقيل: تخرج من حبه أو دهنه.

(١) ضعيف: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢٧/٩)، وابن أبي شبة (٢٨٨/٤)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٢٤١).

بقى. فمن استأجر أرضًا للزرع، فعليه الزكاة، عند جمهور العلماء: كمالك والشافعي، وأبي يوسف، وعمر. وكذلك المقطعون عليهم العشر، فإن كان الزرع كله له، وهو يعطي الفلاح أجره، فعليه العشر كله، وإن كان الزرع مقاسمة نصفه أو ثلثه للفلاح، ونصفه أو ثلثه للمقطع، فعمل كل منها عشر نصيبه، فإن الزرع نبت على ملكه وهذا قول علماء الإسلام.

وقد كان الصحابة يأخذ منهم النبي ﷺ العشر يعطيه لمستحقه، ويأمرهم أن يجاهدوا بما يبقى من أموالهم، فإذا كان الجند قد أعطوا من بيت المال ما يجاهدون به، كان أولى أن يعطوا عشرة، فمن أقطعه الإمام أرضًا للاستغلال والجهاد إذا استغلها، ونبت الزرع على ملكه في أرض عشرية، فما يقول عالم أنه لا عشر عليه.

وقد تنازع العلماء، فيمن استحق منفعة الأرض بعوض، كالمستأجر لها بدراهم، أو بخدمة نفسه، ونحو ذلك. فجمهورهم يقول: عليه العشر، وهو قول صاحبي أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد. وأما أبو حنيفة فإنه يقول: العشر على رب الأرض.

فهؤلاء المقطعون إذا قلد أنهم استؤجروا بمنفعة الأرض، فبذلوا [٢٥/٢٧] خدمة أنفسهم، كان عليهم العشر عند الجمهور، وعلى القول الآخر على الذي استأجرهم. فمن قال: إن العشر الذي أوجبه الله لمستحقي الصدقات يسقط، فقد خالف الإجماع.

وأيضًا، فهؤلاء الجند ليسوا كالأجراء، وإنما هم جند الله يقاتلون في سبيل الله عبادة، ويأخذون هذه الأرزاق من بيت المال ليستعينوا بها على الجهاد، وما يأخذونه ليس ملكًا للسلطان، وإنما هو مال الله يقسمه ولي الأمر بين المستحقين، فمن جعلهم كالأجراء



[٢٩٠/٢٥] فصل

فهذه زكاة العين، والحرث التي دلت عليها الأحاديث المتقدمة، مع الآيات الكريمة. وأما زكاة الماشية: الإبل، والبقر، والغنم. فقد دلت عليها الأحاديث الصحيحة، وكتب النبي ﷺ فيها، وكذلك كتب أبو بكر وعمر وغيرهما من الصحابة. ففي الصحيح من حديث أنس بن مالك - هذا لفظ البخاري - أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها ورسوله، فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سأل فوقها فلا يعطى: في أربع وعشرين من الإبل فما دونها: الغنم. في كل خمس شاة. فإذا بلغت خمسًا وعشرين إلى خمس وثلاثين، ففيها بنت مخاض أنثى، فإذا بلغت ستًا وثلاثين إلى خمس وأربعين، ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستًا وأربعين إلى ستين، ففيها حقة طروقة الجمل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين، ففيها جذعة، فإذا بلغت ستًا وسبعين إلى تسعين، ففيها بنت لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة، ففيها حقتان [٢٥/٣٠] طروقتا الجمل. فإذا زادت على عشرين ومائة، ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل، فليس فيها شيء، إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمسًا من الإبل، ففيها شاة، وفي صدقة الغنم: في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين، ففيها شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث

شياه فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة: شاة، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين واحدة، فليس فيها صدقة، إلا أن يشاء ربها. وفي الرقة ربع العشر. فإن لم يكن إلا تسعين ومائة، فليس فيها شيء، إلا أن يشاء ربها^(١).

وعن أنس في هذا الكتاب - أيضًا -: «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة، وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن تيسرتا له، أو عشرين درهما. ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده الحقة وعنده جذعة، فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق [٢٥/٣١] عشرين درهماً أو شاتين. ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون، فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطي شاتين أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون وعنده حقة، فإنها تقبل منه، ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت صدقة بنت لبون، وليست عنده، وعنده بنت مخاض، فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطي معها عشرين درهماً، أو شاتين»^(٢)، «ولا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع، خشية الصدقة»^(٣)، «وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية»^(٤)، «ولا يخرج في الصدقة حرمة، ولا ذات عوار، ولا تيس، إلا إن شاء المصدق»^(٥).

وعنه في هذا الكتاب - أيضًا -: «ومن بلغت

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٤)، والنسائي (٢٤٤٧)، وأبو داود (١٥٦٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٤٨)، والنسائي (٢٤٤٧)، وأبو داود (١٥٦٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٠)، والنسائي (٢٤٤٧)، وأبو داود (١٥٦٧).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥١)، والنسائي (٢٤٤٧)، وأبو داود (١٥٦٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٥).

وليست عنده. . . (٣) إلى آخره. لم يقل به مالك، بل قال: إنه إذا لم يجد السن - كالجذعة أو غيرها - فإنه يتاعها، ولا أحب أن يعطيه ثمنها. وقال: إذا لم يجد السن التي تجب في المال لم يأخذ ما فوقها، ولا ما دونها، ولا يزداد دراهم، ويتاع له رب المال مستأً.

وقال الثوري والشافعي وأحمد بمثل ما في الحديث: إنه إذا لم [٢٥/٣٣] يجد السن أخذ ما وجد، وأعطى شاتين، أو عشرين درهماً، أو أخذ مثل ذلك كما في الحديث. ومذهب أبي حنيفة وصاحبه إن شاء أخذ القيمة، وإن شاء أخذ أفضل منها، وأعطى الزيادة. ومالك لم يقل بذلك؛ لأن مالكا إنما روى كتاب عمر وليس فيه ما في كتاب أبي بكر من الزيادة، وهذا شأن العلماء.

وقوله في هذا الحديث: «فإذا زادت على عشرين ومائة، ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة» (٤). قال أبو عمر: هذا موضع خلاف - يعني إذا زادت واحدة - قال مالك: إذا زادت واحدة على عشرين ومائة، فالساعي بالخيار بين أن يأخذ حقتين، أو ثلاث بنات لبون، وقال الزهري: فيها ثلاث بنات لبون، إلى ثلاثين ومائة، فيكون فيها حقة وابتا لبون. وبه قال الأوزاعي، والشافعي، وأبو ثور، وأبو عبيد، وهو قول محمد بن إسحاق، وهو قول أئمة الحجاز وهو أولى عند العلماء.

وأما قول الكوفيين: فإنه يستقبل الفريضة بعد العشرين ومائة، فيكون في كل خمس شاة.



[٢٥/٣٤] فصل

وقوله: «ولا يؤخذ في الصدقة هرة، ولا ذات

صدقة بنت مخاض، وليست عنده وعنده بنت لبون، فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها، وعنده ابن لبون، فإنه يقبل منه وليس معه شيء» (١).

وروى مالك بن أنس كتاب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في موطنه بمثل هذا اللفظ، أو قريب منه، إلا ذكر البذل مع العشرين، فإنه لم يذكره.



فصل

قال الإمام أبو بكر بن المنذر: وهذا مجمع عليه، إلى عشرين ومائة، ولا يصح عن علي ما روي في خمس وعشرين خمس شياه. [٢٥/٣٢] وقوله في هذا الحديث: في سائمة الغنم، موضع خلاف بين العلماء؛ لأن السائمة هي التي ترعى.

فمذهب مالك: أن الإبل العوامل، والبقر العوامل، والكباش المملوكة، فيها الزكاة. قال أبو عمر: وهذا قول الليث، ولا أعلم أحداً قال به غيرهما. وأما الشافعي، وأحمد، وأبو حنيفة، وكذلك الثوري، والأوزاعي، وغيرهم: فلا زكاة فيها عندهم. وروي هذا عن جماعة من الصحابة: علي، وجابر، ومعاذ بن جبل. وكتب به عمر بن عبد العزيز.

وقد روي في حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنه قال: «في كل سائمة في كل أربعين بنت لبون» (٢). فقيده بالسائمة، والمطلق يحمل على المقيّد، إذا كان من جنسه بلا خلاف، وكذلك حديث أبي بكر في سائمة الغنم.

وقوله: «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٤٨).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (١٥٧٥)، والنسائي (٢٤٤٤)، وحت

الالباني في «صحيح الجامع» (٤٢٦٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٤).

فقي كل مائة شاة^(١). هذا متفق عليه في صدقة الغنم - أيضًا - والضأن والمعر سواء.

والسوم: شرط في الزكاة، إلا عند مالك، والليث - كما تقدم - فإنها يوجبان الزكاة في غير السائمة، ولا خلاف بين الفقهاء أن الضأن والمعر يجمعان في الزكاة، وكذلك الإبل على اختلاف أصنافها، وكذلك البقر والجواميس.

[٢٥/٣٦] واختلفوا فيما إذا كان بعض الجنس أرفع من بعض. فقيل: يأخذ من أيا شاء، وقيل: من الوسط.



فصل

وأما «صدقة البقر»، فقد ثبت عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ لما بعته إلى اليمن، أمره أن يأخذ صدقة البقر، من كل ثلاثين تبيعًا أو تبيعة. ومن كل أربعين مسنة. وأن يأخذ الجزية من كل حالم دينارًا^(٢)، رواه أحمد، والنسائي، والترمذي، عن مسروق عنه. وكذلك في كتاب النبي ﷺ الذي كتبه لعمر بن حزم، ورواه مالك في موطنه، عن طاوس عن معاذ، وحكى أبو عبيد الإجماع عليه، وجمهير العلماء على أنه ليس فيما دون الثلاثين شيء، وحكى عن سعيد والزهرري أن في الخمس شاة كالإبل.

ومن شرطها أن تكون سائمة، كما في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ليس في العوامل صدقة»^(٣). رواه أبو داود. وروي

عوار، ولا نيس^(٤)، عليه جماعة فقهاء الأمصار؛ لأن المأخوذ في الصدقات العدل، كما قال عمر - رضي الله عنه -: عدل من عدل المال وخياره. «الهرمة»: الشاة الشارف، و«ذات العوار» بفتح العين: التي بها عيب، وبالضم التي ذهبت عينها. ولا يجرى ذلك في الصدقة، والشاة المأخوذة في الإبل الجذعة من الضأن والثنية من المعز، فإن أخرج القيمة، فقولان.

وقوله: «ولا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة»^(٥)، يعني بذلك: تفرقة المواشي، وجمعها خشية الصدقة، واختلف هل المخاطب بذلك أرباب الأموال، أو هو الساعي، أو هما جميعًا. وهذا في الخلطة، فقد يكون على الخلطاء عدد من الغنم، فإذا فرقت، قل العدد، أو في الفرقة عدد فإذا جمعوها، قل العدد، فنهوا عن ذلك. ولهذا نظائر، كتلاثة نفر لكل منهم أربعون، ففيها، - حيث - ثلاث شياه، فإذا جمعت، صار فيها شاة، أو يكون لرجلين من الغنم مائتان [٢٥/٣٥] وشاتان لكل واحد منها مائة وشاة، فعليها فيها ثلاث شياه، فإذا تفرق، كان على كل واحد منها شاة، ونحو ذلك.

وقوله: «وما كان من خليطين، فإنها يتراجعان بينهما بالسوية»^(٦)، يعني: إذا أخذت شاة من غنم أحد الخليطين، فإنه يرجع على الآخر بقيمة ما يخصه.



فصل

وقوله في الحديث: «في الغنم في سائماتها، إذا كانت أربعين، ففيها شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت، ففيها شاتان، إلى مائتين، فإذا زادت على مائتين، إلى ثلاثمائة، ففيها ثلاث شياه. فإذا زادت على ثلاثمائة،

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٤)، والنسائي (٢٤٤٧)، وأبو داود (١٥٦٧).

(٥) صحيح: أخرجه النسائي (٢٤٥٠)، وأبو داود (١٥٧٦)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (١٢٥٤).

(٦) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٥٧٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٦/٤)، والدارقطني (١٠٣/٢)، والطبراني في

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٥).

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

والمراح، والميت، والراعي، والفحل. وقيل: بالراعي وحده؛ لأنه به يجتمعان ويجمعون في غير ذلك.

وهل من شرط الخلطة: أن يكون لكل منها نصاب أم لا؟ بالأول قال مالك. وقال غيره: لا يعتبر ذلك.



فصل

إذا ملك ماشية فتوالدت، فإن كانت الأمهات نصاباً، زكى الأولاد تبعاً، وبني على حول الأمهات عند الجمهور. وإن كانت دون النصاب [٢٥/٣٩] فتوالدت - ولو قبل الحول بيوم، وتم النصاب - أخرج الزكاة عند مالك وبني الأولاد على حول الأمهات. وإن باع النصاب ببجنه بنى الثاني على حول الأول، وإن اشترى بنصاب من العين نصاباً من الماشية، وكان الأول لم يتم له حول، بنى الماشية على حول العين، في أحد القولين.



فصل

وتفرقت زكاة كل بلد في موضعه، فزكاة الشام في الشام، وزكاة مصر في مصر، وهل يجوز نقلها لمصلحة فتنتقل من الشام إلى مدينة النبي ﷺ، أو غيرها؟ فيه قولان لأهل العلم. قال مالك: لا بأس بنقلها للحاجة، وإذا لم يكن أهل البلد مستحقين، فتنتقل بلا خلاف. ولما نقل معاذ بن جبل الصدقة من اليمن إلى المدينة، أنكر عمر، فقال: ما بعثك جابياً. فقال: ما وجدت آخذاً. فعند الشافعي وأحمد: لا تنقل، وعند مالك: يجوز نقلها.



فصل

وأما «قمة الصدقات»، فقد بين الله ذلك في

عن علي، ومعاذ، وجابر أنهم قالوا: لا صدقة في البقر العوامل. ومالك والليث يقولان: فيها الصدقة.

[٢٥/٣٧] ويخرج في الثلاثين الذكر. وفي الأربعين الأنثى، فإن أخرج ذكراً، هل يجزيه؟ قولان. قال ابن القاسم: يجزيه، وأشهب قال: لا يجزيه وهو مذهب أحمد، وجماعة من العلماء. فإن كانت كلها ذكوراً، أخرج منها. وإذا بلغت مائة وعشرين، خُير رب المال، بين ثلاث سنات أو أربعة أتبعه، والتبيع: الذي له سنة، ودخل في الثانية. والبقرة المسنة ما لها ستان.



فصل

و «الجواميس» بمزلة البقر، حكى ابن المنذر فيه الإجماع.

وأما «بقر الوحش»، فلا زكاة فيها عند الجمهور. وقال بعضهم: فيها الزكاة. فإن تولد من الوحشي والأهلي، فقال الشافعي: لا زكاة. وقال أحمد: تزكى. ومالك يفرق بين الأمهات والآباء، فإن كانت الأمهات أهلية أخرج الزكاة، وإلا فلا.

وصغار كل صنف من جميع الماشية تبع يعد مع الكبار ولكن لا يؤخذ إلا من الوسط، فإن كان الجميع صغاراً، فقل: يأخذ منها، وقيل: يشتري كباراً.



فصل [٢٥/٣٨]

والخلطاء - في الماشية - وهو إذا كان مال كل منها متميزاً عن الآخر - فإن لم يتميز، فهي شريكان، وإذا كانا خليطين، زكيا زكاة المال الواحد، مثل أن يكون لكل منهما أربعون، فعليهما في الخلطة شاة واحدة، ويراذان قيمتها. وتعتبر الخلطة بثلاثة شروط. وقيل: بشرطين. وقيل: بشرط واحد: وهو الدلو، والحوض،

«الكبير» (٤٠/١١)، وضعه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٩٠٤).

الأصل الثاني: الزكاة

وهم - أيضًا - متبعون فيها لسنة النبي ﷺ وخلفائه، آخذين بأوسط الأقوال الثلاثة، أو بأحسنها في السائمة، فأخذوا في أوقاص الإبل بكتاب الصديق - رضي الله عنه - ومتابعته، المتضمن: أن في الإبل الكثيرة في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة؛ لأنه آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، بخلاف الكتاب الذي فيه استئناف الفريضة بعد مائة وعشرين، فإنه متقدم على هذا؛ لأن استعمال عمرو بن حزم على نجران كان قبل موته بمدة، وأما كتاب الصديق، فإنه ﷺ كتبه ولم يخرججه إلى العمال حتى أخرجه أبو بكر.

وتوسطوا في المعشرات بين أهل الحجاز وأهل العراق، فإن أهل [٢٥/٤٢] العراق - كأبي حنيفة - يوجبون العشر في كل ما أخرجت الأرض إلا القَصَب ونحوه في القليل والكثير منه، بناء على أن العشر حق الأرض كالخراج؛ ولهذا لا يجمعون بين العشر والخراج. وأهل الحجاز لا يوجبون العشر إلا في النصاب المقدّر بخمسة أوسق، ووافقهم عليه أبو يوسف ومحمد، ولا يوجبون من الثمار إلا في التمر والزبيب، وفي الزروع في الأقوات، ولا يوجبون في عسل ولا غيره. والشافعي على مذهب أهل الحجاز.

وأما أحد وغيره من فقهاء الحديث، فيوافق في النصاب قول أهل الحجاز؛ لصحة السنن عن النبي ﷺ بأنه ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة^(١)، ولا يوجبون الزكاة في الخضروات؛ لما في الترك من عمل النبي ﷺ وخلفائه والأثر عنه، لكن يوجبها في الحبوب والثمار التي تدخر، وإن لم تكن تمرًا أو زبيبًا - كالفسق والبندق - جملاً للبقاء في المعشرات بمنزلة الحول في الماشية، الجرين^(٢)، فيفرق بين الخضروات

القرآن بقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ [٢٥/٤٠] وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَرِيقِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠].

قال الإمام أبو جعفر الطبري: عامة أهل العلم يقولون: للمتولي قسمتها، ووضعها في أي الأصناف الثمانية شاء، وإنما سمي الله الأصناف الثمانية: إعلامًا منه أن الصدقة لا تخرج من هذه الأصناف إلى غيرها، لا إيجابًا لقسمتها بين الأصناف الثمانية، وروى بإسناده عن حذيفة، وعن ابن عباس أنها قالا: إن شئت جعلته في صنف أو صنفين أو ثلاثة. قال: وروي عن عمر أنه قال: أيا صنف أعطيته أجزأك. وروي عنه أنه كان عمر يأخذ الفرض في الصدقة، فيجعله في الصنف الواحد، وهو قول أبي العالية، وميمون بن مهران، وإبراهيم النخعي.

قال: وكان بعض المتأخرين يقول: عليه وضعها في ستة أصناف؛ لأنه يقسمها، فسقط العامل، والمؤلفة سقطوا. قال: والصواب أن الله جعل الصدقة في معنيين:

أحدهما: سد خلة المسلمين.

والثاني: معونة الإسلام وتقويته. فما كان معونة للإسلام يعطى منه الغني والفقير، كالمجاهد، ونحوه، ومن هذا الباب يعطى المؤلفة، وما كان في سد خلة المسلمين.



[٢٥/٤١] وقال شيخ الإسلام:

فصل

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٤٧)، ومسلم (٩٧٩).

(٢) الجرين: موضع التمر الذي يجفف فيه.

والشافعي فاتفقا على أنه لا يشترط لها التكليف لما في ذلك من الآثار الكثيرة عن الصحابة.

ولم يوجبها في الخيل، ولا في الحلي المباح، ولا في الخارج، إلا ما تقدم ذكره، وحرم مالك الاحتيا ل إسقاطها، وأوجبها مع الحيلة، وكره الشافعي الحيلة في إسقاطها.

وأما أحمد، فهو في الوجوب بين أبي حنيفة ومالك، كما تقدم في المعشرات، وهو يوجبها في مال المكلف وغير المكلف.

واختلف قوله في الحلي المباح، وإن كان المنصور عند أصحابه: أنه لا يجب. وقوله في الاحتيا كقول مالك: يحرم الاحتيا لسقوطها، [٢٥/٤٥] ويوجبها مع الحيلة، كما دلت عليه صورة «ن» وغيرها من الدلائل.

والأئمة الأربعة وسائر الأمة - إلا من شذ - متفقون على وجوبها في عرض التجارة، سواء كان التاجر مقيماً أو مسافراً، وسواء كان متريفاً - وهو الذي يشتري التجارة وقت رخصها ويدخرها إلى وقت ارتفاع السعر - أو مديراً كالتجار الذين في الحوانيت، سواء كانت التجارة بزازاً^(١) من جديد أو ليس، أو طعاماً من قوت أو فاكهة، أو آدم أو غير ذلك، أو كانت آنية كالفضة ونحوه، أو حيواناً من رقيق أو خيل، أو بغال، أو حمير، أو غنم معلوفة، أو غير ذلك، فالتجارات هي أغلب أموال أهل الأمصار الباطنة، كما أن الحيوانات الماشية هي أغلب الأموال الظاهرة.



فصل

ولابد في الزكاة من الملك.

واختلفوا في اليد، فلم يوجبوا في زكاة ما ليس في اليد

وبين المدخرات. وقد يلحق بالموسق الموزونات، كالقطن على إحدى الروايتين؛ لما في ذلك من الآثار عن الصحابة - رضي الله عنهم.

ويوجبها في العسل؛ لما فيه من الآثار التي جمعها هو، وإن كان غيره لم تبلغه إلا من طريق ضعيفة، وتسوية بين جنس ما أنزله الله من [٢٥/٤٣] السماء وما أخرجه من الأرض.

ويجمعون بين العشر والخراج؛ لأن العشر حق الزرع، والخراج حق الأرض. وصاحب أبي حنيفة قولها هو قول أحمد أو قريب منه.

وأما مقدار الصاع والمذ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الصاع خمسة أرطال وثلاث، والمذ ربيع، وهذا قول أهل الحجاز في الأطعمة والمياه، وقصة مالك مع أبي يوسف فيه مشهورة، وهو قول الشافعي وكثير من أصحاب أحمد وأكثرهم.

والثاني: أنه ثمانية أرطال، والمذ ربيع، وهو قول أهل العراق في الجميع.

والقول الثالث: أن صاع الطعام خمسة أرطال وثلاث، وصاع الطهارة ثمانية أرطال، كما جاء بكل واحد منهما الأثر. فصاع الزكوات والكفارات وصدقة الفطر هو ثلاثا صاع الغسل والوضوء، وهذا قول طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم ممن جمع بين الأخبار المأثورة في هذا الباب لمن تأمل الأخبار الواردة في ذلك.

[٢٥/٤٤] ومن أصولها: أن أبا حنيفة أوسع في إيجابها من غيره، فإنه يوجب في الخيل السائمة المشتملة على الآثار، ويوجبها في جميع أنواع الذهب والفضة من الحلي المباح وغيره، ويحمل الركاز المعدن وغيره، فيوجب فيه الخمس، لكنه لا يوجب ما سوى صدقة الفطر والعشر إلا على مكلف، ويجوز الاحتيا لإسقاطها، واختلف أصحابه: هل هو مكروه أم لا؟ فكرهه محمد، ولم يكرهه أبو يوسف، وأما مالك

(١) البَزّ: ضرب من الثياب.

كالدين ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها تجب في كل دين وكل عين، وإن لم تكن تحت يد [٢٥/٤٦] صاحبها كالمغصوب والضال. والدين المجعود، وعلى معسر أو محاطل، وأنه يجب تعجيل الإخراج مما يمكن قبضه، كالدين على الموسر، وهذا أحد قولي الشافعي وهو أقواها.



فصل

وللناس في إخراج القيم في الزكاة ثلاثة أقوال: أحدها: أنه يميز بكل حال. كما قاله أبو حنيفة.

والثاني: لا يميز بحال، كما قاله الشافعي. والثالث: أنه لا يميز إلا عند الحاجة، مثل من تجب عليه شاة في الإبل وليست عنده، ومثل من يبيع عنده ورطبه قبل اليس. وهذا هو المنصوص عن أحمد صريحًا، فإنه منع من إخراج القيم، وجوزه في مواضع للحاجة، لكن من أصحابه من نقل عنه جوازه. فجعلوا عنه في إخراج القيمة روايتين. واختاروا المنع؛ لأنه المشهور عنه. كقول الشافعي. وهذا القول أعدل الأقوال، كما ذكرنا مثله في الصلاة، فإن الأدلة الموجبة للعين نصًا وقياسًا، كسائر أدلة الوجوب.

ومعلوم أن مصلحة وجوب العين، قد يعارضها أحيانًا في القيمة من المصلحة الراجحة، وفي العين من المشقة المنفية شرعًا.



[٢٥/٤٧] - ومثل - رحمه الله -

عن صدق المرأة على زوجها عمر عليه السنون المتوالية لا يمكنها مطالبتة به لتلايق بينهما فرقة،

ثم إنها تتعرض عن صداقها بعقار، أو يدفع إليها الصداق بعد مدة من السنين، فهل تجب زكاة السنين الماضية، أم إلى أن يحول الحول من حين قبضت الصداق؟

فأجاب:

الحمد لله، هذه المسألة فيها للعلماء أقوال:

قيل: يجب تزكية السنين الماضية، سواء كان الزوج موسرًا أو معسرًا، كأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد، وقد نصره طائفة من أصحابها.

وقيل: يجب مع يساره، وتمكنها من قبضها، دون ما إذا لم يمكن تمكينه من القبض، كالقول الآخر في مذهبيهما.

وقيل: تجب لسنة واحدة، كقول مالك، وقول في مذهب أحمد.

وقيل: لا تجب بحال، كقول أبي حنيفة، وقول في مذهب أحمد.

[٢٥/٤٨] وأضعف الأقوال: من يوجبها للسنين الماضية، حتى مع العجز عن قبضه، فإن هذا القول باطل، فأما أن يجب لهم ما يأخذونه مع أنه لم يحصل له شيء، فهذا ممتنع في الشريعة، ثم إذا طال الزمان كانت الزكاة أكثر من المال، ثم إذا نقص النصاب، وقيل: إن الزكاة تجب في عين النصاب، لم يعلم الواجب إلا بحساب طويل، يمتنع إثبات الشريعة به.

وأقرب الأقوال قول من لا يوجب فيه شيئًا بحال حتى يحول عليه الحول، أو يوجب فيه زكاة واحدة عند القبض، فهذا القول له وجه، وهذا وجه، وهذا قول أبي حنيفة، وهذا قول مالك، وكلاهما قيل به في مذهب أحمد، والله أعلم.



وسئل رحمه الله:

أهل القرية بزكاة الغنم على الفلاحين، فهل تجب على من له النصاب؟ وإذا وجبت عليه، فهل يجوز للإمام أن يأخذ من ليس له نصاب؟

عن رجل له جمال، ويشتري لها أيام الرعي مرعى: هل فيها زكاة؟

فأجاب:

فأجاب:

إن كان المطلوب هو مقدار ما فرضه الله على من تجب عليه الزكاة اختصاصاً بأدائه، وإن كان المطلوب فوق الواجب على سبيل الظلم اشترك فيه الجميع، بحسب أموالهم. والله أعلم.

إذا كانت راعية أكثر العام، مثل أن يشتري لها ثلاثة أشهر أو أربعة، فإنه يزكّيها، هذا أظهر قولي العلماء.

[٢٥/٤٩] وقال رحمه الله:

إذا كانت الغنم أربعين صغاراً، أو كباراً، وجبت فيها الزكاة إذا حال عليها الحول، وإن كانت أقل من أربعين، فحال الحول وهي أربعون، ففي هذا نزاع، والأحوط أداء الزكاة. والله أعلم.

وسئل رحمه الله:

سئل رحمه الله: عما يجب من عشر الحبوب ومقداره، وهل هو على المالك، أو الفلاح، أو عليهما؟

عن رجل له غنم، ولم تبلغ النصاب: هل تجب فيها زكاة في أثناء الحول؟

فأجاب:

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، النصاب خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ، وصاع النبي ﷺ قدره الأئمة لما بنيت بغداد بخمسة أرباط وثلث بالرطل العراقي إذ ذاك، فيكون ألفاً وستمائة رطل بالعراقي. وكان الرطل العراقي إذ ذاك تسعين مثقالاً - مائة وثمانية وعشرين درهماً، وأربعة أسباع درهم. ولكن زيد فيه بعد ذلك حتى صار مائة وثلاثين، ثم زيد فيه حتى صار مائة وأربعة وأربعين، فظن بعض متأخري الفقهاء أن هذا أو هذا هو الرطل الذي قدره به الأئمة غلطاً منهم.

هذه المسألة فيها قولان للعلماء، هما روايتان عن أحد:

أحدهما: أن ابتداء الحول حين صارت أربعين، كقول الشافعي.

والثاني: أن ابتداء الحول من حين ملك الأمهات، كقول مالك. والله أعلم.

[٢٥/٥٠] وسئل رحمه الله:

وإذا كان كذلك، فمقداره بالرطل الدمشقي الذي هو ستمائة درهم [٢٥/٥٢] ثلاثمائة رطل، واثنان وأربعون رطلاً، وستة أسباع رطل. وستة أسباع الرطل: هو أربعمائة درهم وثمانية وعشرون، وأربعة أسباع، وهو ثلثا رطل، وأربعة أسباع أوقية.

عن قرية بها فلاحون، وهي نصفان: أحد فلاحي النصف له غنم تجب فيها الزكاة، والنصف الآخر ليس لفلاحيه غنم قدر ما تجب فيه الزكاة، فالزم الإمام

والفلاح إلا الأجرة، وأنه إذا أخذ المقاسمة بغير اختيار الفلاح كان ظالماً، أكلاً للحرام، فعليه أن يعطي الزرع للفلاح، ويعرفه أنه لا يستحق عليه إلا أجرة المثل، فإن طابت نفس الفلاح بعد هذا بأن يقاسمه ويؤدي الزكاة؛ كان الفلاح حيثن متفضلاً عليه بطيب نفسه. ومن المعلوم أن الفلاحين لو علموا هذا لما طابت بذلك نفس أكثرهم، فهذا حقيقة هذه المسألة على قول الطائفتين. والله أعلم.



[٢٥/٥٤] وقال رحمه الله:

فصل

وأما «العشر»، فهو عند جمهور العلماء، كمالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم على من نبت على ملكه، كما قال الله - تعالى -: ﴿مِنَ النَّبَاتِ الَّذِيْنَ أَمْثَلُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْ طَبِئَتِ مَا حَسَبْتَ وَيَمْآءَ أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] ، فالأول يتضمن زكاة التجارة، والثاني يتضمن زكاة ما أخرج الله لنا من الأرض. فمن أخرج الله له الحب فعليه العشر، فإذا استأجر أرضاً ليزرعها، فالعشر على المستأجر عند هؤلاء العلماء كلهم، وكذلك عند أبي يوسف ومحمد. وأبو حنيفة يقول: العشر على المؤجر. وإذا زارع أرضاً على النصف، فما حصل للمالك فعليه عشره، وما حصل للعامل فعليه عشره، على كل واحد منهما عشر ما أخرج الله له.

[٢٥/٥٥] ومن أعير أرضاً، أو أقطعها، أو كانت موقوفة على عينه، فازدري فيها زرعاً، فعليه عشره، وإن أجرها، فالعشر على المستأجر، وإن زارعها، فالعشر بينهما.

وأصل هؤلاء الأئمة: أن العشر حق الزرع؛ ولهذا كان عندهم يجتمع العشر والخراج؛ لأن العشر حق

ومن ظن من الفقهاء المتأخرين أن الرطل البغدادي: مائة وثلاثون درهماً، زاد في كل رطل بغدادي مثقالاً، وهو درهم وثلاثة أسباع درهم، فيزيد ألفين وخمسة أسباع درهم، فيصير النصاب على قوله: ثلاثمائة وستة وأربعين رطلاً، وثلاثمائة درهم، وأربعة عشر وسبعي درهم وهو نصف رطل، وسبباً أوقية.

والعشر على من يملك الزرع، فإذا زارع الفلاح، ففي صحة المزارعة قولان للعلماء.

فمن اعتقد جواز المزارعة أخذ نصيبه، وأعطى الفلاح نصيبه، وعلى كل منها زكاة نصيبه، ومن لم يصحح المزارعة جعل الزرع كله لصاحب الحب، فإذا كان هو الفلاح استحق الزرع كله، ولم يكن للمالك إلا أجرة الأرض، والزكاة حيثن على الفلاح.

ولم يقل أحد من المسلمين: إن المقاسمة جائزة، والعشر كله على الفلاح، بل من قال: العشر على الفلاح، قال: ليس للمالك في الزرع شيء، ولا المقطع، ولا غيرهما، فمن ظن أن العشر على الفلاح [٢٥/٥٣] مع جواز المقاسمة؛ فقد خالف إجماع المسلمين.

والعمل في بلاد الشام عند المسلمين على جواز المزارعة، كما مضت بذلك سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين، وسواء كان البذر من المالك، أو من العامل، فإن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع، على أن يعمروها من أموالهم، فكان البذر من عندهم، وهذا هو الذي اتفق عليه الصحابة، وعليه عمل المسلمين في عامة بلاد الإسلام في زمن نبهم، وإلى اليوم.

فمن كان يعامل بالمزارعة؛ كان عليه زكاة نصيبه، ومن كان يتقلد قول من يبطل هذه المزارعة، ويرى أنه لا يستحق من الزرع شيئاً، وأنه ليس له عند

قول أكثر العلماء، وهو أظهر.

[٢٥/٥٧] وأما العنب الذي يصير زيبًا لكنه قطعه قبل أن يصير زيبًا، فهنا يخرج زيبًا بلا رب، فإن النبي ﷺ كان يبعث سمعته فيخْرِصُونَ النَّخْلَ وَالكَزْمَ، ويطلب أهلُه بمقدار الزكاة يابسًا - وإن كان أهل الثمار يأكلون كثيرًا منها رطبًا - ويأمر النبي ﷺ الْحَارِصِينَ أَنْ يَدْعُوا لِأَهْلِ الْأَمْوَالِ الثَّلَثِ، أو الربيع، لا يؤخذ منه عشر، ويقول: «إِذَا خَرَضْتُمْ فَدَعُوا الثَّلَثَ، فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثَّلَثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ»^(١) وفي رواية: «فَإِنْ فِي الْمَالِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْوَطِيَّةِ وَالسَّابِلَةِ» يعني: أن صاحب المال يتبرع بما يعريه من النخل لمن يأكله، وعليه ضيف يطنون حديثه يطعمهم، ويطعم السَّابِلَةَ وهم أبناء السبيل، وهذا الإسقاط مذهب الإمام أحمد وغيره من فقهاء الحديث.

وفي هذه المسألة نزاع بين العلماء، وكذلك في الأولى.

وأما الثانية، فما علمت فيها نزاعًا، فإن حق أهل الشَّهْمَانِ لا يسقط باختيار قطعه رطبًا، إذا كان يابس. نعم لو باع عنبه أو رُطْبَه بعد بدو صلاحه، فقد نص أحمد في هذه الصورة على أنه يميزه بإخراج عُشْرِ الثمن، ولا يحتاج إلى إخراج عنب أو زبيب، فإن في إخراج القيمة نزاعًا في مذهبه، ونصوصه الكثيرة تدل على أنه يجوز ذلك للحاجة، ولا يجوز بدون الحاجة، والمشهور عند كثير من أصحابه: لا يجوز مطلقًا، وخرجت عنه رواية بالجواز مطلقًا، ونصوصه الصريحة إنما هي بالفرق.

[٢٥/٥٨] ومثل هذا كثير في مذهبه، ومذهب الشافعي، وغيرها من الأئمة قد ينص على مسألتين

الزروع، ومستحقه أهل الزكاة، والخراج حق الزرع^(٢) ومستحقه أهل الفيء، فهما حقان لمستحقين، بسببين مختلفين، فاجتماعهما، كما لو قتل مسلمًا خطأ فعليه الدية لأهله، والكفارة حق لله. وكما لو قتل صبيدًا مملوكًا، وهو محرم فعليه البذل للمالكه، وعليه الجزاء حقًا لله.

وأبو حنيفة يقول: العشر حق الأرض، فلا يجتمع عليها حقان، ومما احتج به الجمهور: أن الخراج يجب في الأرض التي يمكن أن تزرع سواء زرعت أو لم تزرع، وأما العشر فلا يجب إلا في الزرع، والحديث المرفوع: «لَا يَجْتَمِعُ الْعَشْرُ وَالْخَرَجُ» كذب باتفاق أهل الحديث.



[٢٥/٥٦] وسئل رحمه الله:

عمن كانت له أشجار أعناب لا يصير زيبًا، ولا يتركه صاحبه إلى الجفاف، كيف يخرج عشره رطبًا أو يابسًا؟ وإن أخرج يابسًا أخرج من غير ثمر بستانه؟

فأجاب:

أما العنب الذي لا يصير زيبًا، فإذا أخرج عنه زيبًا بقدر عشره لو كان يصير زيبًا جاز - وهو أفضل - وأجزأه ذلك بلا رب، ولا يتعين على صاحب المال الإخراج من عين المال، لا في هذه الصورة ولا غيرها، بل من كان معه ذهب أو فضة أو عرض تجارة، أو له حَبٌّ أو ثمر يجب فيه العشر، أو ماشية تجب فيها الزكاة، وأخرج مقدار الواجب المنصوص من غير ذلك المال أجزأه، فكيف في هذه الصورة؟! وإن أخرج العشر عنبًا ففيه قولان في مذهب أحمد: أحدهما: وهو المنصوص عنه: أنه لا يميزه.

والثاني: يميزه، وهو قول القاضي أبي يعلى، وهذا

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٦٠٥)، والنسائي (٢٤٩١)، والترمذي (٦٤٣)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٧٦).

(٢) خطأ، وصوابها: (الأرض). انظر: «البيان» (ص ٢٦٦).

عن إنسان له إقطاع من السلطان، فهل الحاصل الذي يحصل له من ذلك الإقطاع تجب فيه الزكاة أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، نعم ما يثبت على ملكه فعليه عشرة، سواء كان مقطوعاً، أو مستأجراً، أو مالكا، أو مستعيراً، والله أعلم.



وسئل رحمه الله:

عن نصيب العامل في المزرعة: هل فيه زكاة؟

فأجاب:

أما الزكاة في المساقاة والمزارعة، فهذا مبني على أصل، [٢٥/٦٠] وهو أن المزارعة والمساقاة هل هي جائزة أم لا؟ على قولين مشهورين:

أحدهما: قول من قال: إنها لا تجوز، واعتقدوا أنها نوع من الإجارة بعوض مجهول، ثم من هؤلاء من أبطلها مطلقاً - كأبي حنيفة - ومنهم من استثنى ما تدعو إليه الحاجة، فيجوز المساقاة للحاجة؛ لأن الشجر لا يمكن إجارته، بخلاف الأرض، وجوزوا المزارعة على الأرض التي فيها شجر تبعاً للمساقاة، إما مطلقاً كقول الشافعي، وإما إذا كان البياض قدر الثلث فما دونه، كقول مالك. ثم منهم من جوز المساقاة مطلقاً، كقول مالك، والشافعي في القديم، وفي الجديد: قصر الجواز على النخل، والعنب.

والقول الثاني: قول من يجوز المساقاة والمزارعة، ويقول: إن هذه مشاركة، وهي جنس غير جنس الإجارة التي يشترط فيها قدر النفع والأجرة، فإن العمل في هذه العقود ليس بمقصود، بل المقصود هو الثمر الذي يشتركان فيه، ولكن هذا شارك بنفع ماله، وهذا بنفع بدنه، وهكذا المضاربة.

متشابهتين بجوابين مختلفين، ويخرج بعض أصحابه جواب كل واحدة إلى الأخرى، ويكون الصحيح إقرار نصوصه بالفرق بين المسألتين. كما قد نص على أن الوصية للقاتل تجوز بعد الجرح، ونص على أن المدبر إذا قتل سيده بطل التدبير، فمن أصحابه من خرج في المسألتين روايتين. ومنهم من قال: بل إذا قتل بعد الوصية بطلت الوصية، كما يمنع قتل الوارث لمورثه أن يرثه، وأما إذا أوصى له بعد الجرح فهذا الوصية صحيحة، فإنه رضي بها بعد جرحه. ونظائر هذا كثيرة.



وسئل رحمه الله:

عن مقطع له فلاح، والزرع بينهما مناصفة، فهل عليه عشرة؟

فأجاب:

ما نبت على ملك الإنسان فعليه عشرة، فالأرض المقطعة إذا كانت المقاسمة نصفين، فعل الفلاح تعشير نصفه، وعلى المقطع تعشير نصفه، هذا على القول الصحيح الذي عليه عمل المسلمين قديماً وحديثاً. وهو قول من قال: إن المزارعة صحيحة، سواء كان البذر من المالك، أو من العامل.

[٢٥/٥٩] وأما من قال: إن المزارعة باطلة، فعنده لا يستحق المقطع إلا أجرة المثل، والزرع كله لرب البذر العامل، وحيت ذلك فالعشر كله على العامل، فإن أراد المقطع أن يأخذ نصف المغل مقاسمة، ويجعل العشر كله على صاحب النصف الآخر؛ لم يكن له هذا باتفاق العلماء والله أعلم.



وسئل رحمه الله:

المخابرة^(١)، أو عن كراء الأرض^(٢)، أو عن المزارعة^(٣)، كحديث رافع بن خديج وغيره، فإن ذلك قد جاء مفسراً بأنهم كانوا يعملون عليها بزرع بقعة معينة من الأرض للمالك؛ ولهذا قال الليث بن سعد: إن الذي نهي عنه رسول الله ﷺ من ذلك أمر إذا نظر فيه فو علم بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز.

فأما المزارعة، فجائزة بلا ريب سواء كان البذر من المالك أو العامل أو منهما، وسواء كان بلفظ الإجارة أو المزارعة أو غير ذلك. هذا أصح الأقوال في هذه المسألة.

وكذلك كل ما كان من هذا الجنس، مثل أن يدفع دابته، أو سفيته إلى من يكتسب عليها، والريح بينهما، أو من يدفع ماشيته أو نحله لمن يقوم عليها، والصوف، واللبن، والولد، والعسل بينهما.

فإذا عرف هذان القولان في المزارعة، فمن قال من العلماء: إن [٢٥ / ٦٣] المزارعة باطلة، قال: الزرع كله لرب الأرض، إذا كان البذر منه، أو للعامل إذا كان البذر منه. ومن قال: له الزرع؛ كان عليه العشر، وأما من قال: إن رب الأرض يستحق جزءاً مشاعاً من الزرع، فإن عليه عشرة باتفاق الأئمة، ولم يقل أحد من المسلمين: إن رب الأرض يقاسم العامل، ويكون العشر كله على العامل، فمن قال هذا، فقد خالف إجماع المسلمين.



وسئل رحمه الله:

عن لبس الفضة للرجال من الكلاب، وخاتم، وحياصة، وحلية على السيف، وسائر لبس الفضة: هل هي محرمة ولا تجوز الصلاة

فعلی هذا، فإذا افترق أصحاب هذه العقود؛ وجب للعامل قسط مثله من الربح، إما ثلث الربح، وإما نصفه، ولم تجب أجرة المثل للعامل، وهذا القول هو الصواب المقطوع به، وعليه إجماع الصحابة.

[٢٥ / ٦١] والقول بجواز المساقاة والمزارعة، قول جمهور السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم. وهو مذهب الليث بن سعد، وابن أبي ليلى، وأبي يوسف، ومحمد، وفقهاء الحديث - كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبي بكر بن المنذر، والخطابي وغيرهم.

والصواب: أن المزارعة أحل من الإجارة بضمن مسمى؛ لأنها أقرب إلى العدل، وأبعد عن الخطر؛ فإن الذي نهي عنه النبي ﷺ من العقود، منه ما يدخل في جنس الربا المحرم في القرآن، ومنه ما يدخل في جنس الميسر الذي هو القمار، وبيع الغرر هو من نوع القمار والميسر، فالأجرة والثمن إذا كانت غرراً مثل ما لم يوصف ولم ير ولم يعلم جنسه؛ كان ذلك غرراً وقماراً.

ومعلوم أن المستأجر إنما يقصد الانتفاع بالأرض بحصول الزرع له، فإذا أعطى الأجرة المسماة؛ كان المؤجر قد حصل له مقصوده يقيناً. وأما المستأجر فلا يدري هل يحصل له الزرع أم لا؟

بخلاف المزارعة، فإنها يشتركان في المنعم وفي الحرمان - كما في المضاربة - فإن حصل شيء اشتركا فيه، وإن لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان، وكان ذهاب نفع مال هذا في مقابلة ذهاب نفع بدن هذا.

[٢٥ / ٦٢] ولهذا لم يميز أن يشترط لأحدهما شيء مقدر من النماء، لا في المضاربة، ولا في المساقاة، ولا في المزارعة؛ لأن ذلك مخالف للعدل، إذ قد يحصل لأحدهما شيء، والآخر لا يحصل له شيء، وهذا هو الذي نهي عنه رسول الله ﷺ في الأحاديث التي روي فيها: أنه نهي عن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٨١)، ومسلم (٣٩٩١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٤٥)، ومسلم (٤٠٠٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٣٧).

فيها؟

فكيف يحرم [٢٥/٦٥] يسير الفضة للحاجة؟!

فأجاب:

وهذا كله لو كان عن النبي ﷺ لفظ عام بتحريم لبس الفضة، كما جاء عنه لفظ عام بتحريم لبس الذهب والحرير على الرجال حيث قال: «هذان حرامان على ذكور أمتي، جلّ لإناهما»^(١)، وكما جاء عنه لفظ عام في تحريم آنية الذهب والفضة.

فلما كانت ألفاظ النبي ﷺ عامة في آنية الذهب والفضة، وفي لباس الذهب والحرير؛ استثنى من ذلك ما خصته الأدلة الشرعية، كيسير الحرير، ويسير الفضة في الآنية للحاجة ونحو ذلك.

فأما لبس الفضة: إذا لم يكن فيه لفظ عام بالتحريم؛ لم يكن لأحد أن يحرم منه إلا ما قام الدليل الشرعي على تحريمه، فإذا جاءت السنة بإباحة خاتم الفضة؛ كان هذا دليلاً على إباحة ذلك، وما هو في معناه، وما هو أولى منه بالإباحة، وما لم يكن كذلك فيحتاج إلى نظر في تحليله وتحريمه والله - سبحانه وتعالى - أعلم.



[٢٥/٦٦] وسئل رحمه الله:

عن جندي قال للصانع: اعمل لي حياصة من ذهب أو فضة، واكتب عليها: بسم الله الرحمن الرحيم، فهل يجوز ذلك؟ ثم لا بد من إعادتها إلى النار لتمام عملها، وهل يجوز لأحد أن يلبس حياصة ذهب أو فضة؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما حياصة الذهب فمحرومة، فإن النبي ﷺ قال: «الدَّهَبُ وَالْحَرِيرُ

الحمد لله، أما خاتم الفضة فيباح باتفاق الأئمة، فإنه قد صح عن النبي ﷺ أنه اتخذ خاتماً من فضة، وأن أصحابه اتخذوا خواتيم.

بخلاف خاتم الذهب، فإنها حرام باتفاق الأئمة الأربعة، فإنه قد صح عن النبي ﷺ أنه نهي عن ذلك. [٢٥/٦٤] والسيف: يباح تحليته بيسير الفضة، فإن سيف النبي ﷺ كان فيه فضة، وكذلك يسير الذهب على الصحيح.

وأما الحياصة^(١): إذا كان فيها فضة يسيرة: فإنها تباح على أصح القولين.

وأما الكلايب: التي تمسك بها العمامة، وتحتاج إليها، إذا كانت بزنة الخواتيم كالتمثال ونحوه، فهي أولى بالإباحة من الخاتم؛ فإن الخاتم يتخذ للزينة، وهذا للحاجة، وهذه متصلة باليسير ليست مفردة كالخاتم، ويسير الفضة التابع لغيره إذا كان يحتاج إلى جنسه كشعيرة السكين وحلقة الإناء، تباح في الآنية، وإن كره مباشرة بالاستعمال.

وباب اللباس أوسع من باب الآنية، فإن آنية الذهب والفضة تحرم على الرجال والنساء.

وأما باب اللباس، فإن لباس الذهب والفضة يباح للنساء بالاتفاق، ويباح للرجل ما يحتاج إليه من ذلك، ويباح يسير الفضة للزينة، وكذلك يسير الذهب التابع لغيره، كالطرز ونحوه في أصح القولين في مذهب أحمد وغيره، فإن النبي ﷺ نهي عن الذهب إلا مقطوعاً.

فإذا كان رسول الله ﷺ أباح يسير الفضة للزينة مفرداً، أو مضافاً، إلى غيره - كحلية السيف وغيره -

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٥٧)، وابن ماجه (٣٥٩٥)،

وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٢٧٤).

(١) الحياصة: سبر طويل يشد به حزام الدابة.

وغيره - وهو أصح الأقوال؛ فإن الأصل في الصدقات أنها تجب على وجه المساواة للفقراء، كما قال تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

والنبي ﷺ فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير؛ لأن هذا كان قوت أهل المدينة، ولو كان هذا ليس قوتهم بل يقتاتون غيره؛ لم يكلفهم أن يخرجوا عما لا يقتاتونه، كما لم يأمر الله بذلك في الكفارات، وصدقة الفطر من جنس الكفارات، هذه معلقة بالبدن، وهذه معلقة بالبدن، بخلاف صدقة المال، فإنها تجب بسبب المال من جنس ما أعطاه الله. وأما الدقيق: فيجوز إخراجه في مذهب أبي حنيفة وأحمد دون الشافعي، ويخرجه بالوزن، فإن الدقيق يربيع^(١) إذا طحن.

والقريب الذي يستحقها إذا كانت حاجته مثل حاجة الأجنبي، فهو أحق بها منه، فإن صدقتك على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم صدقة وصلة. والله أعلم.



[٢٥ / ٧٠] وسئل رحمه الله:

عمن عليه زكاة الفطر، ويعلم أنها صاع ويزيد عليه، ويقول: هو نافلة، هل يكره؟

فأجاب:

الحمد لله، نعم يجوز بلا كراهية عند أكثر العلماء، كالشافعي وأحمد وغيرهما. وإننا تنقل كراهيته عن مالك.

وأما النقص عن الواجب فلا يجوز باتفاق العلماء، لكن هل الواجب صاع أو نصف صاع أو أكثر؟ فيه قولان. والله أعلم.

هذان حرام على ذكور أمتي، حل لإناثها^(١).
وأما حياصة الفضة: فيها نزاع بين العلماء، وقد أباحها الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين.

وأما كتابة القرآن عليها: فيشبه كتابة القرآن على الدرهم والدينار، ولكن يمتاز هذا بأنها تعاد إلى النار بعد الكتابة، وهذا كله مكروه، فإنه يفضي إلى ابتذال القرآن وامتهانه، ووقوعه في [٢٥ / ٦٧] المواضع التي ينزه القرآن عنها، فإن الحياصة والدرهم والدينار ونحو ذلك، هو في معرض الابتذال، والامتهان.

وإن كان من العلماء من رخص في حل الدراهم المكتوب عليها القرآن، فذلك للحاجة، ولم يرخص في كتابة القرآن عليها. والله أعلم.



[٢٥ / ٦٨] باب صدقة الفطر

وسئل رحمه الله:

عن زكاة الفطر: هل تخرج تمرًا أو زبيبًا أو برًا أو شعيرًا أو دقيقًا؟ وهل يعطى للأقارب من لا تجب نفقته؟ أو يجوز إعطاء القيمة؟

فأجاب:

الحمد لله، أما إذا كان أهل البلد يقتاتون أحد هذه الأصناف جاز الإخراج من قوتهم بلا ريب، وهل لهم أن يخرجوا ما يقتاتون من غيرها؟ مثل أن يكونوا يقتاتون الأرز، والدخن، فهل عليهم أن يخرجوا حنطة، أو شعيرًا، أو يمزجهم الأرز، والدخن والذرة؟ فيه نزاع مشهور، وهما روايتان عن أحمد:

إحداهما: لا يخرج إلا المنصوص.

[٢٥ / ٦٩] والأخرى: يخرج ما يقتاتانه، وإن لم يكن من هذه الأصناف، وهو قول أكثر العلماء - كالشافعي



[٢٥ / ٧١] وسئل شيخ الإسلام:

عن صدقة الفطر: هل يجب استيعاب الأصناف الثمانية في صرفها، أو يجوز صرفها إلى شخص واحد؟ وما أقوال العلماء في ذلك؟
فأجاب:

الحمد لله، الكلام في هذا الباب في أصلين:

أحدهما: في زكاة المال كزكاة الماشية والنقد، وعرض التجارة والمعشرات، فهذه فيها قولان للعلماء:

أحدهما: أنه يجب على كل مُزَكٍّ أن يستوعب بزكاته جميع الأصناف المقدور عليها، وأن يعطي من كل صنف ثلاثة، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي، وهو رواية عن الإمام أحمد.

الثاني: بل الواجب أن لا يخرج بها عن الأصناف الثمانية، ولا يعطي أحدًا فوق كفايته، ولا يجابي أحدًا بحيث يعطي واحدًا ويدع [٢٥ / ٧٢] من هو أحق منه أو مثله مع إمكان العدل. وعند هؤلاء إذا دفع زكاة ماله جميعها لواحد من صنف، وهو يستحق ذلك، مثل أن يكون غارمًا عليه ألف درهم لا يجدها وفاء، فيعطيه زكاته كلها، وهي ألف درهم أجزأه.

وهذا قول جمهور أهل العلم كأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه، وهو المأثور عن الصحابة كحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عباس، ويذكر ذلك عن عمر نفسه.

وقد ثبت في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال لِقَيْصَةَ بنِ جُرَّاحٍ الْهَلَالِي: «أقم يا قَيْصَةُ حتى تأتينا الصدقة، فأنمر لك بها»^(١). وفي سنن أبي داود وغيرها أنه قال لسلمة بن صخر البياضي: «أذهب إلى عامل

بني زريق، فليدفع صدقتهم إليك»^(٢) ففي هذين الحديثين أنه دفع صدقة قوم لشخص واحد، لكن الأمر هو الإمام، وفي مثل هذا تنازع، وفي المسألة بحث من الطرفين لا تحتمله هذه الفتوى.

فإن المقصود هو الأصل الثاني، وهو صدقة الفطر، فإن هذه الصدقة هل تجرى مجرى صدقة الأموال أو صدقة الأبدان كالكفارات؟ على قولين. فمن قال بالأول، وكان من قوله وجوب الاستيعاب، أوجب الاستيعاب فيها.

[٢٥ / ٧٣] وعلى هذين الأصلين ينبي ما ذكره السائل من مذهب الشافعي - رضي الله عنه - ومن كان من مذهبه أنه لا يجب الاستيعاب كقول جمهور العلماء، فإنهم يجوزون دفع صدقة الفطر إلى واحد، كما عليه المسلمون قديمًا وحديثًا.

ومن قال بالثاني: إن صدقة الفطر تجري مجرى كفارة اليمين، والظهار، والقتل، والجماع في رمضان، وتجري كفارة الحج، فإن سبها هو البدن ليس هو المال، كما في السنن عن النبي ﷺ، أنه فرض صدقة الفطر طُهْرَةً للصائم من اللغو والرفث وَطُعْمَةً للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات^(٣). وفي حديث آخر أنه قال: «أغنوهم في هذا اليوم عن المسألة»^(٤).

ولهذا أوجبها الله طعامًا، كما أوجب الكفارة طعامًا، وعلى هذا القول فلا يجوز إطعامها إلا لمن يستحق الكفارة، وهم الآخذون لحاجة أنفسهم، فلا يعطي منها في المؤلفة، ولا الرقاب، ولا غير ذلك،

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٢١٣)، والترمذي (١٢٠٠)، وابن ماجه (٢٠٦٢).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٥٧٠).

(٤) ضيف: أخرجه الدارقطني (١٥٢/٢)، وضعفه الألباني في «الإرواء» (٨٤٤).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٤٤)، وأبو داود (١٦٤٠).

﴿فَلَقَامُ سَيِّئٍ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤] ، فإذا لم يميز أن

تصرف تلك للأصناف الثمانية، فذلك هذه؛ ولهذا يعتبر في المخرج من المال أن يكون من جنس النصاب، والواجب ما يبقى ويستثنى؛ ولهذا كان الواجب فيها الإناث دون الذكور، إلا في التبيع، وابن لبون؛ لأن المقصود الدر والنسل، وإنما هو للإناث. وفي الضحايا والهدايا لما كان المقصود الأكل كان الذكر أفضل من الأنثى، وكانت الهدايا والضحايا إذا تصدق بها أو بيعها فإنها هو للمساكين أهل الحاجة دون استيعاب المصارف الثمانية، وصدة الفطر وجبت طعامًا للأكل لا للاستئناء، فعلم أنها من جنس الكفارات.

وإذا قيل: إن قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] ، نص في استيعاب الصدقة: قيل: هذا خطأ لوجوه:

[٢٥/٧٦] أحدها: أن اللام في هذه إنها هي لتعريف الصدقة المعهودة التي تقدم ذكرها في قوله: ﴿وَيَتِيمٍ مِّن تَلْمِيزِكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِن أُعْطُوا بِهَا رِضًا﴾ [التوبة: ٥٨] ، وهذه إذا صدقات الأموال دون صدقات الأبدان باتفاق المسلمين؛ ولهذا قال في آية الفدية: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] ، لم تكن هذه الصدقة داخلية في آية براءة، واتفق الأئمة على أن فدية الأذى لا يجب صرفها في جميع الأصناف الثمانية، وكذلك صدقة التطوع لم تدخل في الآية بإجماع المسلمين، وكذلك سائر المعروف فإنه قد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: «كل معروف صدقة»^(١) . لا يختص بها الأصناف الثمانية باتفاق المسلمين.

وهذا جواب من يمنع دخول هذه الصدقة في

وهذا القول أقوى في الدليل.

وأضعف الأقوال قول من يقول: إنه يجب على كل مسلم أن يدفع [٢٥/٧٤] صدقة فطره إلى اثني عشر، أو ثمانية عشر، أو إلى أربعة وعشرين، أو اثنين وثلاثين، أو ثمانية وعشرين، ونحو ذلك، فإن هذا خلاف ما كان عليه المسلمون على عهد رسول الله ﷺ، وخلفائه الراشدين، وصحابته أجمعين، لم يعمل بهذا مسلم على عهدهم، بل كان المسلم يدفع صدقة فطره وصدة فطر عياله إلى المسلم الواحد.

ولو رأوا من يقسم الصاع على بضعة عشر نفسًا، يعطي كل واحد حفنة لأنكروا ذلك غاية الإنكار، وعدوه من البدع المستكرة، والأفعال المستبحة، فإن النبي ﷺ قدر المأمور به صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير، ومن البر إما نصف صاع، وإما صاعًا على قدر الكفاية التامة للواحد من المساكين، وجعلها طعمة لهم يوم العيد يستغنون بها، فإذا أخذ المسكين حفنة لم يتفع بها، ولم تقع موقعًا.

وكذلك من عليه دين، وهو ابن سبيل إذا أخذ حفنة من حنطة لم يتفع بها من مقصودها ما يعد مقصودًا للعقلاء، وإن جاز أن يكون ذلك مقصودًا في بعض الأوقات، كما لو فرض عدد مضطرون وإن قسم بينهم الصاع عاشوا، وإن خص به بعضهم مات الباقون، فهنا ينبغي تفريقه بين جماعة، لكن هذا يقتضي أن يكون التفريق هو المصلحة، والشرعية منزهة عن هذه الأفعال المنكرة التي لا يرضاها العقلاء، ولم يفعلها أحد من سلف الأمة وأئمتها.

ثم قول النبي ﷺ: «طعمة للمساكين»^(١) نص في أن ذلك حق للمساكين، وقوله تعالى في آية الظهار:

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٥٧٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٢١)، ومسلم (١٠٠٥).

جاءت به اللام للإباحة. فقول القائل: إنه قسمها بينهم بواو التشريك [٢٥/٧٨] ، ولام التملك، ممنوع لما ذكرناه.

الوجه الثالث: أن الله لما قال في الفرائض: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنْثَى﴾ [النساء: ١١] ، وقال: ﴿وَلَكُمْ مِنْهُ مِمَّا تَرَكَ إِزْوَاجُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٢] ، وقال: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَى﴾ [النساء: ١٧٦] ، لما كانت اللام للتملك وجب استيعاب الأصناف المذكورين، وإفراد كل صنف والتسوية بينهم، فإذا كان لرجل أربع زوجات، وأربعة بنين أو بنات، أو أخوات، أو إخوة؛ وجب العموم والتسوية في الإفراد؛ لأن كلاً منهم استحق بالنسب، وهم مستوون فيه. وهناك لم يكن الأمر فيه كذلك، ولم يجب فيه ذلك.

ولا يقال: إفراد الصنف لا يمكن استيعابه؛ لأنه يقال: بل يجب أن يقال في الأفراد ما قيل في الأصناف، فإذا قيل: يجب استيعابها بحسب الإمكان، ويسقط المجوز^(١) عنه، قيل: في الأفراد كذلك. وليس الأمر كذلك، لكن يجب تحري العدل بحسب الإمكان، كما ذكرناه، والله أعلم.



الآية، وهي نعم جميع الفقراء، والمساكين والغارمين في مشارق الأرض ومغاربها، ولم يقل مسلم: إنه يجب استيعاب جميع هؤلاء، بل غاية ما قيل: إنه يجب إعطاء ثلاثة من كل صنف، وهذا تخصيص اللفظ العام من كل صنف، ثم فيه تعيين فقير دون فقير.

وأيضاً لم يوجب أحد التسوية في آحاد كل صنف، فالقول عند [٢٥/٧٧] الجمهور في الأصناف عموماً وتسوية، كالقول في آحاد كل صنف عموماً وتسوية.

الوجه الثاني: أن قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ﴾ [التوبة: ٦٠] للحصر، وإنما يثبت المذكور ويبقى ما عداه، والمعنى: ليست الصدقة لغير هؤلاء بل لهؤلاء، فالمثبت من جنس المنفي، ومعلوم أنه لم يقصد تبيين الملك، بل قصد تبيين الحل، أي: لا تحل الصدقة لغير هؤلاء، فيكون المعنى: بل تحل لهم، وذلك أنه ذكر في معرض الذم لمن سألهم من الصدقات وهو لا يستحقها، والمذموم يذم على طلب ما لا يحل له، لا على طلب ما يحل له، وإن كان لا يملكه، إذ لو كان كذلك؛ لزم هؤلاء وغيرهم إذا سألوها من الإمام قبل إعطائها، ولو كان الذم عائناً؛ لم يكن في الحصر ذم لهؤلاء دون غيرهم، وسياق الآية يقتضي ذمهم، والذم الذي اختصروا به سؤال ما لا يحل، فيكون ذلك الذي نفى، ويكون الميث هذا يحل، وليس من الإحلال للأصناف وآحادهم وجود الاستيعاب والتسوية. كاللام في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [البقرة: ٢٩].

وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾ [البقرة: ١٣] ، وقوله عليه الصلاة والسلام: «أنت ومالك لأبيك»^(١) وأمثال ذلك مما

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩١)،

وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٤٨٦).

(٢) المجوز: الرجل إذا ألح عليه في المسألة.

[٦٠]، ولم يقل: وللغارمين. فالغارم لا يشترط تملكه.

وعلى هذا يجوز الوفاء عنه، وأن يملك لوارثه ولغيره، ولكن الذي عليه الدَّين لا يعطى ليستوفي دينه.



[٢٥/٨١] ومثل رحمه الله:

عن زكاة العشر وغيره يأخذها السلطان، يصرفها حيث شاء، ولا يعطيها للفقراء والمساكين: هل يسقط الفرض بذلك أم لا؟

فأجاب:

أما ما يأخذه ولاية المسلمين من العشر وزكاة الماشية والتجارة وغير ذلك، فإنه يسقط ذلك عن صاحبه، إذا كان الإمام عادلاً يصرفه في مصارفه الشرعية، باتفاق العلماء، فإن كان ظالماً لا يصرفه في مصارفه الشرعية، فينبغي لصاحبه أن لا يدفع الزكاة إليه، بل يصرفها هو إلى مستحقيها، فإن أكره على دفعها إلى الظالم، بحيث لو لم يدفعها إليه لحصل له ضرر، فإنها تجزئه في هذه الصورة عند أكثر العلماء.

وهم في هذه الحال ظلموا مستحقيها، كولي اليتيم، وناظر الوقف، إذا قبضوا ماله وصرفوه في غير مصارفه.



[٢٥/٨٢] ومثل رحمه الله:

عن أخرج القيمة في الزكاة، فإنه كثيراً ما يكون أنفع للفقير: هل هو جائز أم لا؟

فأجاب:

وأما إخراج القيمة في الزكاة والكفارة ونحو ذلك، فالمعروف من مذهب مالك والشافعي أنه لا يجوز، وعند أبي حنيفة يجوز، وأحد - رحمه الله - قد منع القيمة

باب إخراج الزكاة

[٢٥/٧٩] سئل شيخ الإسلام - رحمه الله -

عن تاجر: هل يجوز أن يخرج من زكاته الواجبة عليه صنفاً يحتاج إليه؟

وهل إذا مات إنسان وعليه دين له، فهل يجوز أن يعطى أحداً من أقارب الميت - إن كان مستحقاً للزكاة - ثم يستوفيه منه؟

وهل إذا أخرج زكاته على أهل بلد آخر مسافة القصر، هل يجزئه أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، إذا أعطاه دراهم أجزأه بلا ريب.

وأما إذا أعطاه القيمة، ففيه نزاع: هل يجوز مطلقاً أو لا يجوز مطلقاً؟ أو يجوز في بعض الصور للحاجة أو المصلحة الراجحة؟ على ثلاثة أقوال - في مذهب أحمد وغيره. وهذا القول أعدل الأقوال.

فإن كان أخذ الزكاة يريد أن يشتري بها كسوة، فاشترى رب [٢٥/٨٠] المال له بها كسوة وأعطاه، فقد أحسن إليه، وأما إذا قَوِّم هو الثياب التي عنده وأعطاهما، فقد يقومها بأكثر من السعر، وقد يأخذ الثياب من لا يحتاج إليها، بل يسمعها فيغرم أجرة المتأدي، وربما خسرت، فيكون في ذلك ضرر على الفقراء.

والأصناف التي يتجر فيها يجوز أن يخرج عنها جيعاً دراهم بالقيمة، فإن لم يكن عنده دراهم فأعطى ثمنها بالقيمة، فالأظهر أنه يجوز؛ لأنه واسى الفقراء، فأعطاهم من جنس ماله.

وأما الدَّيْنُ الذي على الميت، فيجوز أن يوفى من الزكاة في أحد قولي العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد؛ لأن الله - تعالى - قال: ﴿وَالْغَرِيْمَيْنِ﴾ [التوبة:

ويكون ذلك زكاة الدين؟ فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد وغيره.

أظهرهما الجواز؛ لأن الزكاة مبتاهة على المواساة، وهنا قد أخرج من جنس ما يملك، بخلاف ما إذا كان ماله عينا، وأخرج ديناً، فإن الذي أخرجه دون الذي يملكه، فكان بمنزلة إخراج الخبيث عن الطيب، وهذا لا يجوز. كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا أَلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧] الآية.

ولهذا كان على المركزي أن يخرج من جنس ماله، لا يخرج أدنى منه، فإذا كان له ثمر وحظوة جيدة لم يخرج عنها ما هو دونها.



[٢٥ / ٨٥] وسئل رحمه الله:

عمن له زكاة، وله أقارب في بلد تقصر إليه الصلاة، وهم مستحقون الصدقة، فهل يجوز أن يدفعها إليهم أم لا؟
فأجاب:

الحمد لله، إذا كانوا محتاجين مستحقين للزكاة، ولم تحصل لهم كفايتهم من جهة غيره، فإنه يعطيهم من الزكاة، ولو كانوا في بلد بعيد. والله أعلم.



وسئل شيخ الإسلام:

عن المسكين يحتاج إلى الزكاة من الزرع، فهل إعطاؤه يسقط الفرض عن صاحب الزرع، إذا عجلها له قبل إدراك زرع أم لا؟

فأجاب:

وأما تعجيل الزكاة قبل وجوبها بعد سبب الوجوب، فيجوز عند جمهور العلماء، كأبي حنيفة والشافعي وأحمد، فيجوز [٢٥ / ٨٦] تعجيل زكاة

في مواضع، وجوزها في مواضع، فمن أصحابه من أقر النص، ومنهم من جعلها على روايتين.

والأظهر في هذا: أن إخراج القيمة لغير حاجة ولا مصلحة راجحة، ممنوع منه؛ ولهذا قلّر النبي ﷺ الجبران بشاتين، أو عشرين درهماً، ولم يعدل إلى القيمة؛ ولأنه متى جاز إخراج القيمة مطلقاً، فقد يعدل المالك إلى أنواع رديئة، وقد يقع في التقويم ضرر؛ ولأن الزكاة مبتاهة على المواساة، وهذا معتبر في قدر المال وجنسه، وأما إخراج القيمة للحاجة أو المصلحة أو العدل، فلا [٢٥ / ٨٣] بأس به، مثل أن يبيع ثمر بستانه، أو زرعه بدراهم، فهنا إخراج عشر الدراهم يميزه، ولا يكلف أن يشتري ثمرًا، أو حنطة، إذ كان قد ساوى الفقراء بنفسه، وقد نص أحمد على جواز ذلك.

ومثل أن يجب عليه شاة في خمس من الإبل، وليس عنده من يبيعه شاة، فأخرج القيمة هنا كاف، ولا يكلف السفر إلى مدينة أخرى ليشتري شاة، ومثل أن يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة؛ لكونها أنفع، فيعطيه إياها، أو يرى الساعي أن أخذها أنفع للفقراء، كما نقل عن معاذ بن جبل أنه كان يقول لأهل اليمن: اتنوني بخميص، أو ليس أسهل عليكم، وخير لمن في المدينة من المهاجرين والأنصار. وهذا قد قيل: إنه قاله في الزكاة، وقيل: في الجزية.



[٢٥ / ٨٤] وسئل - رحمه الله -:

عن إسقاط الدين عن المعسر: هل يجوز أن يحسبه من الزكاة؟

فأجاب:

وأما إسقاط الدين عن المعسر، فلا يميز عن زكاة العين بلا نزاع، لكن إذا كان له دين على من يستحق الزكاة فهل يجوز أن يسقط عنه قدر زكاة ذلك الدين،

وأما من يأخذها وينفقها بحسب اختياره، أو ينفقها على عياله مع غناه، فهذا لا يجوز دفعها إليه، ولا تبرأ ذمة من دفعها إليه، بل لا تعطى إلا لمستحقها، أو لمن يعطيها لمستحقها، مثل من عنده خيرة [٢٥/٨٨]. بأهلها وأمانة، فيؤديها إليهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وإذا طلبها من لا يعلم حاجته إليها، وهو يعلم حاجة آخر، فأعطاء من يعلم حاجته أولى، وإعطاء القريب المحتاج الذي ليس من أهل نفقته أولى من إعطاء البعيد المساوي له في الحاجة.



وستل رحمه الله:

عن رجل عليه زكاة: هل يجوز له أن يعطيها لأقاربه المحتاجين؟ أو أن يشتري لهم منها ثياباً أو حبوباً، وإذا أخذ السلطان من غنمه هل تسقط زكاتها؟ وهل يلزمه إعطاء الزكاة في بلد القلة والمال أم لا؟ وهل إذا مات فقير وله عليه مال: هل له أن يحسبه من الزكاة؟ أو يطلبه من غيره فيأخذ عنه؟ وهل يعطي لمن لا يصلي؟ أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله يجوز أن يصرف الزكاة إلى من يستحقها، وإن كانوا من أقاربه الذين ليسوا في عياله، لكن يعطيهم من ماله، وهم يأذنون لمن يشتري لهم بها ما يريدون.

[٢٥/٨٩] وما أخذه السلطان من الزكاة بغير أمر أصحابه احتسب به، وجيران المال أحق بصدقته، فإن استغنوا عنها أعطى البعيد وإن أعطاها الفقراء في غير البلد جاز.

وإن كان له دين على حي أو ميت لم يحتسب به من

لماشية والتقدين وعروض التجارة إذا ملك النصاب. ويجوز: تمجيل المعشرات قبل وجوبها إذا كان قد صنع الثمر قبل بدو صلاحه، ونبت الزرع قبل اشتداد الحب.

فأما إذا اشتد الحب وبدأ صلاح الثمرة؛ وجبت الزكاة.



وستل رحمه الله:

عن رجل تحت يده مال فوق النصاب، فأخرج منه شيئاً من زكاة الفرض، فلما منه أنه قد حال عليه الحول، ثم تبين أنه لم يحل الحول وفيمن يخرج الزكاة، وفي نفسه إذا كان الحول حالاً فهي زكاة، وإلا تكون سلفاً على ما يجب بعد: هل يجزئ في الصورتين؟

فأجاب:

نعم، يجزئ ذلك في الصورتين جميعاً، إذا وجبت الزكاة. والله أعلم.



[٢٥/٨٧] وستل رحمه الله:

عن دفع الزكاة إلى قوم متسبين إلى المشائخ: هل يجوز أم لا؟

فأجاب:

فصل

وأما الزكاة، فينبغي للإنسان أن يتحرى بها المستحقين من الفقراء والمساكين والغارمين - وغيرهم من أهل الدين، المتبعين للشريعة - فمن أظهر بدعة أو فجوراً؛ فإنه يستحق العقوبة بالهجر وغيره - والاستتابة، فكيف يعان على ذلك؟!

الزكاة، ولا يمتثل في ذلك.
ومن لم يكن مصلحاً أمر بالصلاة، فإن قال: أنا أصلي، أعطي، وإلا لم يعط.



[٢٥/٩١] وسئل رحمه الله:

وسئل قدس الله روحه:

عن امرأة فقيرة، وعليها دين، ولها أولاد بنت صفار، ولهم مال، وهم تحت الحجر: هل يجوز أن يدفعوا زكاتهم إلى جدتهم أم لا؟ وهل هي أولى من غيرها أم لا؟

عن دفع الزكاة إلى أقاربه المحتاجين، الذين لا تلزمه نفقتهم: هل هو الأفضل أو دفعها إلى الأجنبي؟
فأجاب:

فأجاب:

أما دفع الزكاة إلى أقاربه، فإن كان القريب الذي يجوز دفعها إليه حاجته مثل حاجة الأجنبي إليها، فالقريب أولى، وإن كان البعيد أحوج، لم يحاب بها القريب. قال أحمد، عن سفيان بن عيينة: كانوا يقولون: لا يحابي بها قريباً، ولا يدفع بها مذمة، ولا يقي بها ماله.

أما دفع زكاتهم إليها لقضاء دينها، فيجوز في أظهر قولي العلماء، وهو أحد القولين في مذهب أحمد وغيره، وكذلك دفعها إلى سائر الأقارب لأجل الدين. وأما دفعها لأجل النفقة، فإن كانت مستغنية بنفقتهم، أو نفقة غيرهم؛ لم تدفع إليها، وإن كانت محتاجة إلى زكاتهم؛ دفعت إليها في أظهر قولي العلماء، وهي أحق من الأجانب. والله أعلم.



[٢٥/٩٠] وسئل رحمه الله:

عن دفعها إلى والديه، وولده الذين لا تلزمه نفقتهم: هل يجوز أم لا؟
فأجاب:

[٢٥/٩٢] وسئل رحمه الله:

هل من كان عليه دينٌ يجوز له أن يأخذ من زكاة أبيه لقضاء دينه أم لا؟
فأجاب:

الذين يأخذون الزكاة صنفان: صنف يأخذ لحاجته، كالفقير والغارم لمصلحة نفسه. وصنف يأخذها لحاجة المسلمين، كالمجاهد، والغارم في إصلاح ذات البين، فهؤلاء يجوز دفعها إليهم، وإن كانوا من أقاربه.

إذا كان على الولد دينٌ، ولا وفاء له؛ جاز له أن يأخذ من زكاة أبيه في أظهر القولين في مذهب أحمد وغيره.

وأما دفعها إلى الوالدين - إذا كانوا غارمين، أو مكاتبين - ففيها وجهان، والأظهر جواز ذلك. وأما إن كانوا فقراء - وهو عاجز عن نفقتهم -

وأما إن كان محتاجاً إلى النفقة، وليس لأبيه ما ينفق عليه، ففيه نزاع، والأظهر أنه يجوز له أخذ زكاة أبيه. وأما إن كان مستغنياً بنفقة أبيه، فلا حاجة به إلى زكاته. والله أعلم.



[٢٥/٩٣] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

هل يجوز للرجل أن يزكاه ما يفرمه ولاية الأمور في الطرقات أم لا؟

فأجاب:

ما يأخذه ولاية الأمور بغير اسم الزكاة لا يعتد به من الزكاة. والله - تعالى - أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم؟

فأجاب:

إن كان مال الإنسان لا يتسع للأقارب والأباعد، فإن نفقة القريب واجبة عليه، فلا يعطي البعيد ما يضر بالقريب.

وأما الزكاة والكفارة، فيجوز أن يعطي منها القريب الذي لا يتفق عليه، والقريب أولى إذا استوت الحاجة.



[٢٥/٩٤] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن رجل أعطاه أخ له شيئاً من الدنيا، أقبله أم يردّه؟ وقد ورد: «من جاءه شيء بغير سؤال فردّه، فكانها رده على الله» هل هو صحيح أم لا؟

فأجاب:

قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال لعمر: «ما أتاك من هذا المال، وأنت غير سائل، ولا مُشْرِفٍ، فخذ، وما لا فلا تتبعه نفسك»^(١).

وثبت - أيضاً - في الصحيح: أن حكيم بن حزام سأله فأعطاه، ثم سأله فأعطاه، ثم سأله فأعطاه، ثم قال: «يا حكيم، ما أكثر سألتك؟! إن هذا المال خَصِيرةٌ خُلُوَّةٌ، فمن أخذه بسخاوة نفس بُورِكَ له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه، فكان كالذي يأكل ولا يشبع»، فقال له حكيم: والذي بعثك بالحق لا أرزأ بعدك من أحد شيئاً^(٢). فكان أبو بكر وعمر يعطيانه فلا يأخذ.

فتبين بهذين الحديثين أن الإنسان إذا كان سائلاً بلسانه، أو [٢٥/٩٥] مشرفاً إلى ما يعطاه، فلا ينبغي أن يقبله، إلا حيث تباح له المسألة والاستشراف.

وأما إذا أتاه من غير مسألة ولا إشراف، فله أخذه إن كان الذي أعطاه أعطاه حقه، كما أعطى النبي ﷺ عمر من بيت المال، فإنه قد كان عمل له فأعطاه عيالته، وله أن لا يقبله كما فعل حكيم بن حزام ما لا يستحقه عليه، فإن قبله وكان من غير إشراف له عليه فقد أحسن.

وأما الغني، فينبغي له أن يكافئ بالمال من أسداه إليه، لخبر: «من أسدى إليكم معروفاً فكافتوه، فإن لم تجدوا له ما تكافتوه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه»^(٣).



[٢٥/٩٦] وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فصل

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٧٢)، ومسلم (١٠٣٥).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٥١٠٩)، والنسائي (٢٥٦٧)، وأحمد

(٩٩/٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»

(٦٠٢١).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٧٣)، ومسلم (١٠٤٥).

وقد روي فيه زيادات مثل قوله: «إن خبراً لك أن

لا تأخذ من أحد شيئاً»، لكن ينظر إسناده، فهو صريح

في تفضيل عدم الأخذ مطلقاً.



في الأخذ من غير سؤال

في الصحيح حديث حكيم بن حزام: لما سأل النبي ﷺ مرة بعد مرة، ثم قال: «يا حكيم، إن هذا المال خِطْبَرَةٌ حُلُوءٌ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه، وكان كالذي يأكل ولا يشبع، واليد العليا خير من اليد السفلى»^(١). قال حكيم: فقلت: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق، لا أرزأ أحداً بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا. فكان أبو بكر - رضي الله عنه - يدعو حكيماً ليعطيه العطاء، فيأبى أن يقبل منه شيئاً، ثم إن عمر دعاه ليعطيه فأبى أن يقبله، فقال: يا معشر المسلمين - وفي رواية: إني أشهدكم يا معشر المسلمين، أني أعرض على حكيم حقه الذي قسم الله له في هذا الفء فيأبى أن يأخذه، فلم يرزأ حكيم أحداً من الناس بعد النبي ﷺ^(٢).

[٢٥/٩٧] قوله: لم يرزأ، أي: لم ينقص، لا لم


يسأل، كما يدل عليه السياق.

ففيه أن حكيماً ذكر للنبي ﷺ أنه لا يقبل من أحد شيئاً، وأقره النبي ﷺ على ذلك، وكذلك الخلفاء بعده، وهذا حجة في جواز الرد، وإن كان عن غير مسألة ولا إشراف.

وقوله: «اليد العليا خير من اليد السفلى» تنبيه له على أن يد الأخذ سفلى. وقد سئل أحد عن حجة لذلك من الآية، فلم يعرفها، وهذه حجة جيدة.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٧٢)، ومسلم (١٠٣٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٢٨)، ومسلم (١٠٣٤).



كِتَابُ الصَّوْمِ

احتياطاً، وكان الصحابة فيهم من يصومه احتياطاً، ونقل ذلك عن عمر، وعلي، ومعاوية، وأبي هريرة، وابن عمر، وعائشة، وأسماة وغيرهم.

ومنهم من كان لا يصومه مثل كثير من الصحابة، ومنهم من كان ينهى عنه؛ كعمار بن ياسر وغيره، فأحمد - رضي الله عنه - كان يصومه احتياطاً.

وأما إيجاب صومه، فلا أصل له في كلام أحمد، ولا كلام أحد من أصحابه، لكن كثيراً من أصحابه اعتقدوا أن مذهبه إيجاب صومه، ونصروا ذلك القول.

والقول الثالث: أنه يجوز صومه، ويجوز فطره، وهذا مذهب أبي حنيفة وغيره، وهو مذهب أحد المنصوص الصريح عنه، وهو [٢٥/١٠٠] مذهب كثير من الصحابة والتابعين أو أكثرهم.

وهذا كما أن الإمساك عند الحائل عن رؤية الفجر جائز، فإن شاء أمسك، وإن شاء أكل حتى يتيقن طلوع الفجر، وكذلك إذا شك هل أحدث أم لا؟ إن شاء توضأ، وإن شاء لم يتوضأ. وكذلك إذا شك: هل حال حول الزكاة أو لم يحل؟ وإذا شك: هل الزكاة الواجبة عليه مائة أو مائة وعشرون؟ فأدى الزيادة.

وأصول الشريعة كلها مستقرة على أن الاحتياط ليس بواجب، ولا محرم، ثم إذا صامه بنية مطلقة، أو بنية ملققة، بأن ينوي إن كان من شهر رمضان كان عن رمضان، وإلا فلا، فإن ذلك يجزيه في مذهب أبي حنيفة، وأحمد في أصح الروايتين عنه، وهي التي نقلها المروذي وغيره، وهذا اختيار الحنفي في شرحه للمختصر، واختيار أبي البركات وغيرهما.

والقول الثاني: أنه لا يجزيه إلا بنية أنه من رمضان، لإحدى الروايتين عن أحمد، اختارها القاضي، وجماعة من أصحابه.

وأصل هذه المسألة: أن تعيين النية لشهر رمضان:



[٢٥/٩٨] وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

عن صوم الغيم: هل هو واجب أم لا؟

وهل هو يوم شك منهى عنه أم لا؟

فأجاب:

فصل

وأما صوم يوم الغيم إذا حال دون رؤية الهلال غيم أو قتر^(١)، فللعلماء فيه عدة أقوال وهي في مذهب أحمد وغيره.

أحدها: أن صومه منهى عنه. ثم هل هو نهي تحريم أو تنزيه؟ على قولين، وهذا هو المشهور في مذهب مالك، والشافعي، وأحمد في إحدى الروايات عنه. واختار ذلك طائفة من أصحابه، كأبي الخطاب [٢٥/٩٩] وابن عقيل، وأبي القاسم بن منده الأصفهاني وغيرهم.

والقول الثاني: أن صيامه واجب كاختيار القاضي، والحنفي، وغيرهما من أصحاب أحمد، وهذا يقال: إنه أشهر الروايات عن أحمد، لكن الثابت عن أحمد - لمن عرف نصوصه، وألفاظه - أنه كان يستحب صيام يوم الغيم اتباعاً لعبد الله بن عمر وغيره من الصحابة، ولم يكن عبد الله بن عمر يوجهه على الناس، بل كان يفعله

(١) القتر: غيرة يملوها سواد كالمدخان.

تضحون»^(١).

هل هو واجب؟ فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد:

[٢٥/١٠١] أحدها: أنه لا يميزه، إلا أن ينوي رمضان، فإن صام بنية مطلقة، أو معلقة، أو بنية النفل أو النذر؛ لم يميزه ذلك كالشهور من مذهب الشافعي، وأحمد في إحدى الروايات.

والثاني: يميزه مطلقاً كمذهب أبي حنيفة.

والثالث: أنه يميزه بنية مطلقة، لا بنية تعيين، غير رمضان، وهذه الرواية الثالثة عن أحمد، وهي اختيار الحنفي، وأبي البركات.

وتحقيق هذه المسألة: أن النية تتبع العلم، فإن علم أن غداً من رمضان، فلا بد من التعيين في هذه الصورة، فإن نوى نفلاً أو صوماً مطلقاً لم يميزه؛ لأن الله أمره أن يقصد أداء الواجب عليه، وهو شهر رمضان الذي علم وجوبه، فإذا لم يفعل الواجب لم تبرأ ذمته.

وأما إذا كان لا يعلم أن غداً من شهر رمضان، فهنا لا يجب عليه التعيين، ومن أوجب التعيين مع عدم العلم، فقد أوجب الجمع بين الضدين.

فإذا قيل: إنه يجوز صومه وصام في هذه الصورة بنية مطلقة، أو معلقة أجزاءه. وأما إذا قصد صوم ذلك تطوعاً، ثم تبين أنه كان [٢٥/١٠٢] من شهر رمضان، فالأشبه أنه يميزه - أيضاً - كمن كان لرجل عنده ودیعة، ولم يعلم ذلك، فأعطاه ذلك على طريق التبرع، ثم تبين أنه حقه، فإنه لا يحتاج إلى إعطائه ثانياً، بل يقول: ذلك الذي وصل إليك هو حق كان لك عندي، والله يعلم حقائق الأمور. والرواية التي تروى عن أحمد أن الناس فيه تبع للإمام في نيته، على أن الصوم والفطر بحسب ما يعلمه الناس، كما في «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «صَوْمُكُمْ يَوْمَ تَصُومُونَ، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم

وقد تنازع الناس في «الهلal»: هل هو اسم لما يطلع في السماء وإن لم يره أحد؟ أو لا يسمى هلالاً حتى يستهل به الناس ويعلموه؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره.

وعلى هذا يبني النزاع فيما إذا كانت السماء مطبقة بالغيم، أو في يوم الغيم مطلقاً: هل هو يوم شك؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره:

أحدها: أنه ليس بشك، بل الشك إذا أمكنت رؤيته، وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي وغيرهم.

والثاني: أنه شك لإمكان طلوعه.

[٢٥/١٠٣] والثالث: أنه من رمضان حكماً، فلا يكون يوم شك، وهو اختيار طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم.

وقد تنازع الفقهاء في المنفرد برؤية هلال الصوم والفطر: هل يصوم ويفطر وحده؟ أو لا يصوم ولا يفطر إلا مع الناس؟ أو يصوم وحده ويفطر مع الناس؟ على ثلاثة أقوال معروفة في مذهب أحمد وغيره.



وَقَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ:

فصل

مسألة رؤية بعض البلاد رؤية لجميعها فيها اضطراب، فإنه قد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن الاختلاف فيما يمكن اتفاق المطالع فيه، فأما ما كان مثل الأندلس وخراسان فلا خلاف أنه لا يعتبر.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٦٩٧)، وأبو داود (٢٣٢٤)، وابن ماجه (١٦٦٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٨٠٧).

عن الشمس، فكلما تأخر غروبها ازداد بُعْده عنها، فمن اعتبر بعد المساكن مطلقاً فلم يتمسك بأصل شرعي ولا حسي.

وأيضاً، فإن هلال الحج ما زال المسلمون يتمسكون فيه برؤية الحجاج القادمين، وإن كان فوق مسافة القصر.

الوجه الثاني: أنه إذا اعتبرنا حداً - كمسافة القصر، أو الأقاليم - فكان رجل في آخر المسافة والإقليم، فعليه أن يصوم ويفطر وينسك، وآخر بينه وبينه غلوة سهم لا يفعل شيئاً من ذلك، وهذا ليس من دين المسلمين.

فالصواب في هذا - والله أعلم - ما دل عليه قوله: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون»^(١)، فإذا شهد شاهد ليلة الثلاثين من شعبان أنه رآه بمكان من الأمكنة قريب أو بعيد، وجب الصوم.

وكذلك إذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة إلى الغروب؛ فعليه إمساك ما بقي، سواء كان من إقليم أو إقليمين.

[٢٥/١٠٦] والاعتبار ببلوغ العلم بالرؤية في وقت يفيد، فأما إذا بلغتهم الرؤية بعد غروب الشمس، فالمستقبل يجب صومه بكل حال، لكن اليوم الماضي: هل يجب قضاؤه؟ فإنه قد يبلغهم في أثناء الشهر أنه رئي بإقليم آخر، ولم ير قريباً منهم، الأشبه أنه إن رئي بمكان قريب، وهو ما يمكن أن يبلغهم خبره في اليوم الأول، فهو كما لو رئي في بلدهم ولم يبلغهم.

وأما إذا رئي بمكان لا يمكن وصول خبره إليهم وإلا بعد مضي الأول، فلا قضاء عليهم؛ لأن صوم الناس هو اليوم الذي يصومونه، ولا يمكن أن

قلت: أحد اعتمد في الباب على حديث الأعرابي الذي شهد أنه أهل الهلال البارحة، فأمر النبي ﷺ الناس على هذه الرؤية، مع أنها كانت في غير البلد، وما يمكن أن تكون فوق مسافة القصر، ولم يستفصله، وهذا الاستدلال لا يتافي ما ذكره ابن عبد البر، لكن ما حد ذلك؟

[٢٥/١٠٤] والذين قالوا: لا تكون رؤية جميعها - كأكثر أصحاب الشافعي - منهم من حدد ذلك بمسافة القصر، ومنهم من حدد ذلك بما تختلف فيه المطالع، كالحجاز مع الشام، والعراق مع خراسان، وكلاهما ضعيف؛ فإن مسافة القصر لا تعلق لها بالهلال، وأما الأقاليم فما حدد ذلك؟ ثم هذان خطأ من وجهين:

أحدهما: أن الرؤية تختلف باختلاف التشريق والتغريب، فإنه متى رئي في المشرق وجب أن يرى في المغرب ولا ينعكس؛ لأنه يتأخر غروب الشمس بالمغرب عن وقت غروبها بالمشرق، فإذا كان قد رئي ازداد بالمغرب نوراً وبعداً عن الشمس وشعاعها وقت غروبها، فيكون أحق بالرؤية، وليس كذلك إذا رئي بالمغرب؛ لأنه قد يكون سبب الرؤية تأخر غروب الشمس عندهم، فازداد بعداً وضوءاً، لما غربت بالمشرق كان قريباً منها.

ثم إنه لما رئي بالمغرب كان قد غرب عن أهل المشرق، فهذا أمر محسوس في غروب الشمس والهلال وسائر الكواكب؛ ولذلك إذا دخل وقت المغرب بالمغرب دخل بالمشرق ولا ينعكس، كذلك الطلوع إذا طلعت بالمغرب طلعت بالمشرق، ولا ينعكس، فطلوع الكواكب وغروبها بالمشرق سابق.

[٢٥/١٠٥] وأما الهلال فطلوعه ورؤيته بالمغرب سابق؛ لأنه يطلع من المغرب، وليس في السماء ما يطلع من المغرب غيره، وسبب ظهوره بعده

انقضاء العبادَة.

ولهذا قالوا: إذا أخطأ الناس كلهم، فوقفوا في غير يوم عرفة [٢٥/١٠٨] أجزأهم اعتباراً بالبلوغ، وإذا أخطأ طائفة منهم لم يميزهم لإمكان البلوغ، فالبلوغ هو المعبر، سواء كان علم به للبعد، أو للقلّة، وهذا الذي ذكرته هو الذي ذكره أصحابنا إلا وجوب القضاء إذا لم يكن مما يمكنهم فيه بلوغ الخبر.

والحجة فيه أنا نعلم ييقن أنه ما زال في عهد الصحابة والتابعين يرى الهلال في بعض أمصار المسلمين بعد بعض، فإن هذا من الأمور المعتادة التي لا تبدل لها، ولا بد أن يبلغهم الخبر في أثناء الشهر، فلو كانوا يجب عليهم القضاء لكانت مهمهم تتوفر على البحث عن رؤيته في سائر بلدان الإسلام، كتوفرها على البحث عن رؤيته في بلده، ولكان القضاء يكثر في أكثر الرضانات، ومثل هذا لو كان لنقل، ولما لم ينقل دل على أنه لا أصل له، وحديث ابن عباس يدل على هذا.

وقد أجاب أصحابنا بأنه إنما لم يفطر؛ لأنه لم يثبت عنده إلا بقول واحد فلا يفطر به، ولا يقال: أصحابنا كذلك - أيضاً - لم ينقل أنهم كانوا إذا بلغهم الهلال في أثناء الشهر بنوا فطرهم عليه.

قلنا: لأن ذاك أمر لا تتعلق المهم بالبحث عنه؛ لأن فيه ترك [٢٥/١٠٩] صوم يوم، فإن ثبت عندهم، وإلا فالاحتياط الصوم؛ لأن ذاك الخبر قد يكون ضعيفاً، مع أن هذه المسألة فيها نظر.

ولو قيل: إذا بلغهم الخبر في أثناء الشهر لم ينوا إلا على رؤيتهم، بخلاف ما إذا بلغهم في اليوم الأول لكان له وجه، بل الرؤية القليلة لو لم تبلغ الإنسان إلا في أثناء الشهر، ففي وجوب قضاء ذلك اليوم نظر، وإن كان يفطر بها؛ لأن قوله: «صومكم يوم

يصوموا إلا اليوم الذي يمكنهم فيه رؤية الهلال، وهذا لم يكن يمكنهم فيه بلوغه، فلم يكن يوم صومهم، وكذلك في الفطر، والنسك، لكن هؤلاء هل يفطرون إذا ثبت عندهم في أثناء الشهر أنه رثي بناء على تلك الرؤية؟ لكن إن بلغتهم بخبر واحد لم يفطروا؛ لأنه قد ثبت عندهم في أثناء ما يفطرون به، ولا يقضون اليوم الأول، فيكون صومهم تسعة وعشرين كما يقوله من يقول بالمطالع، إذا صام برؤية مكان ثم سافر إلى مكان تقدمت رؤيتهم، فإنه يفطر معهم، ولا يقضي اليوم الأول.

وإن تأخرت رؤيتهم فهنا اختلفت نقول أصحابنا، إن قالوا: يفطر [٢٥/١٠٧] وحده، فهو كما لو رآه عندهم لم يفطر وحده عندنا على المشهور، وإن صام معهم، فقد صام إحدى وثلاثين يوماً.

والأشبه أن هذه المسألة يخرج فيها لأصحابنا قولان كالمفرد برؤيته في الفطر؛ لأن انفراد الرجل بالفطر هو المحذور في الموضعين، ورؤية أهل بلد دون غيرهم كرؤيته ورؤية طائفة معه دون غيرهم. وأما هلال الفطر، فإذا ثبت رؤيته في اليوم عملوا بذلك، وإن كان بعد ذلك لم يكن فيه فائدة، بل العيد هو اليوم الذي عيده الناس، ولكن نقل التاريخ.

فالقضايط أن مدار هذا الأمر على البلوغ؛ لقوله: «صوموا لرؤيته»^(١)، فمن بلغه أنه رثي ثبت في حقه من غير تحديد بمسافة أصلاً، وهذا يطابق ما ذكره ابن عبد البر، في أن طرفي المعمورة لا يبلغ الخبر فيها إلا بعد شهر، فلا فائدة فيه، بخلاف الأماكن الذي يصل الخبر فيها قبل انسلاخ الشهر، فإنها محل الاعتبار، فتدبر هذه المسائل الأربعة: وجوب الصوم، والإسك، وجوب القضاء، وجوب بناء العيد على تلك الرؤية، ورؤية البعيد، والبلاغ في وقت بعد

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٠٩)، ومسلم (١٠٨١).

الثلاثين في مغارة، أو مطمورة، وقد تعذر الترائي.

ولأن الذين لم يوجبوا التبيت، أصل مأخذهم: أجزاء يوم الشك، فإن بلوغ الرؤية قبل الزوال كثير، كيوم عاشوراء، وإيجاب القضاء فيه عسر لكثرة وقوع مثل ذلك، وعدم شهرة وجوب القضاء في السلف.

وجواب هذا: أنه لا يلزم من وجوب الإمساك وجوب القضاء، [٢٥/١١١] فإنه لا وجوب إلا من حين الإهلال والرؤية، لا من حين الطلوع؛ ولأن الإجماع الذي حكاه ابن عبد البر يدل على هذا؛ لأن ما ذكره إذا لم يبلغ الخبر إلا بعد مضي الشهر؛ لم يبق فيه فائدة إلا وجوب القضاء، فعلم أن القضاء لا يجب برؤية بعيدة مطلقاً.

فتلخص: أنه من بلغه رؤية الهلال في الوقت الذي يؤدي بتلك الرؤية الصوم، أو الفطر، أو النكح؛ وجب اعتبار ذلك بلا شك، والنصوص وآثار السلف تدل على ذلك.

ومن حدد ذلك بمسافة قصر أو إقليم، فقله مخالف للعقل والشرع.

ومن لم يبلغه إلا بعد الأداء، وهو مما لا يقضى كالعيد المفعول، والنكح، فهذا لا تأثير له، وعليه الإجماع الذي حكاه ابن عبد البر.

وأما إذا بلغه في أثناء المدة، فهل يؤثر في وجوب القضاء وفي بناء الفطر عليه؟ وكذلك في بقية الأحكام: من حلول الدين، ومدة الإيلاء وانقضاء العدة، ونحو ذلك. والقضاء يظهر لي أنه لا يجب، وفي بناء الفطر عليه نظر.

فهذا متوسط في المسألة، وما من قول سواه إلا وله لوازم شنيعة [٢٥/١١٢] لا سيما من قال بالتعدد، فإنه يلزمه في المناسك ما يعلم به خلاف دين الإسلام، إذا رأى بعض الوفود أو كلهم الهلال، وقدموا مكة،

تصومون^(١) دليل على أن ذلك لم يكن يوم صوماً؛ ولأن التكليف يتبع العلم، ولا علم ولا دليل ظاهر، فلا وجوب، وطرد هذا: أن الهلال إذا ثبت في أثناء يوم قبل الأكل أو بعده أمموا وأمسكوا، ولا قضاء عليهم، كما لو بلغ صبي أو أفاق مجنون على أصبح الأقوال الثلاثة:

فقد قيل: يمسك ويقضي، وقيل: لا يجب واحد منهما. وقيل: يجب الإمساك دون القضاء.

فإن الهلال مأخوذ من الظهور، ورفع الصوت، فطلوعه في السماء إن لم يظهر في الأرض، فلا حكم له لا باطناً ولا ظاهراً، واسمه مشتق من فعل الأدميين يقال: أهللنا الهلال، واستهللناه، فلا هلال إلا ما استهل، فإذا استهله الواحد والاثنان فلم يجزأ به، فلم يكن ذاك هلالاً، فلا يثبت به حكم حتى يجزأ به، فيكون خبرهما هو الإهلال الذي هو رفع الصوت [٢٥/١١٠] بالإخبار به؛ ولأن التكليف يتبع العلم، فإذا لم يمكن علمه لم يجب صومه.

ووجوب القضاء إذا كان الترك بغير تفريط يفتر إلى دليل؛ ولأنه لو وجب القضاء أو استحب إذا بلغ رؤيته المكان البعيد، أو رؤية النحر القليل في أثناء الشهر؛ لاستحب الصوم يوم الشك مع الصحو، بل يوم الثلاثين مطلقاً؛ لأنه يمكن أن يجزأ القليل أو البعيد، برؤيته في أثناء الشهر فيستحب الصوم احتياطاً، وما من شيء في الشريعة يمكن وجوبه إلا والاحتياط مشروع في أدائه، فلما لم يشرع الاحتياط في أدائه، قطعنا بأنه لا وجوب مع بُعد الرائي أو خفائه، حتى يكون الرائي قريباً ظاهراً، فتكون رؤيته إهلالاً يظهر به الطلوع. وقد يجتنب هذا من لم يجتنب في الغيم.

ولكن يجب عنه: بأن طلوعه - هذا - مثال ظاهر أو مساوٍ، وإنما الحاجب مانع، كما لو كانوا ليلة

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٩٧)، وأبو داود (٢٣٢٤)، وابن ماجه (١٦٦٠)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٨٧).

انتفى الإدراك انتفى التوقيت، فلا تكون أهلة، وهو غاية ما يمكن ضبطه من جهة الحس، إذ ضبط مكان الطلوع بالحساب لا يصح أصلاً، وقد صنف في ذلك شيئاً.

وهذه المسألة تنبني عليه - أيضاً - فإنه ليس في قوى البشر أن يضبطوا للرؤية زماناً ومكاناً محدوداً، وإنما يضبطون ما يدركونه بأبصارهم أو ما يسمعونهم، فإذا كان الواجب تعليقه في حق من رأى بالرؤية، ففي حق من لم ير بالسماع، ومن لا رؤية له ولا سماع، فلا إلهال له، والله هو المستول أن يتم نعمته علينا وعلى المسلمين.



[٢٥/١١٤] وَسُئِلَ قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ:

عن رجل رأى الهلال وحده، وتحقق الرؤية، فهل له أن يفطر وحده؟ أو يصوم؟ أو مع جمهور الناس؟ فأجاب:

الحمد لله، إذا رأى هلال الصوم وحده، أو هلال الفطر وحده، فهل عليه أن يصوم برؤية نفسه؟ أو يفطر برؤية نفسه؟ أم لا يصوم ولا يفطر إلا مع الناس؟ على ثلاثة أقوال، هي ثلاث روايات عن أحد:

أحدها: أن عليه أن يصوم، وأن يفطر سراً، وهو مذهب الشافعي.

والثاني: يصوم ولا يفطر إلا مع الناس، وهو المشهور من مذهب أحمد ومالك وأبي حنيفة.

والثالث: يصوم مع الناس، ويفطر مع الناس، وهذا أظهر [٢٥/١١٥] الأقوال؛ لقول النبي ﷺ: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون».

ولم يكن قد رثي قريباً من مكة، ولما ذكرناه من فساد صار متنوعاً، والذي ذكرناه يحصل به الاجتماع الشرعي، كل قوم على ما أمكنهم الاجتماع عليه، وإذا خالفهم من لم يشعروا بمخالفته لانفراده من الشعور بما ليس عندهم لم يضر هذا، وإنما الشأن من الشعور بالفرقة والاختلاف.

وتحقيق ذلك العلم بالأهلة، فقال: «هِيَ مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَقُّ» [البقرة: ١٨٩].

وهذا يدل على أنه أراد المعلوم ببصر أو سمع؛ ولهذا ذهب الشافعي وأحد في إحدى الروايتين. إلا أنه إذا كانت السماء مصحبة ولم يحصل أحد على الرؤية أنه ليس بشك؛ لانتفاء الشك في الهلال، وإن وقع شك في الطلوع، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن الهلال على وزن فعال. وهذا المثال في كلام العرب لما يفعل به كالإزار: لما يؤتزر به، والرداء: لما يرتدى به، والركاب: لما يركب به، والوعاء: لما يوعى فيه ربه، والساد: لما تسمد به الأرض، والعصاب: لما يعصب به، والساد: لما يسد به، وهذا كثير مطرد في الأسماء.

[٢٥/١١٣] فالهلال اسم لما يهل به، أي: يصات به، والتصويت به لا يكون إلا مع إدراكه ببصر أو سمع، ويدل عليه قول الشاعر:

يهل بالفرق قد ركبنا

كما يهل الركاب المعتمر

أي: يصوتون بالفرق، فجعلهم مهلين به؛ فلذلك سمي هلالاً. ومنه قوله: «وَمَا أَهْلٌ يَوْمَ يَقْرَأُ اللَّهُ» [البقرة: ١٧٣] أي: صوّت به، وسواء كان التصويت به رقيقاً أو خفيفاً، فإنه مما تكلم به، وجهر به لغير الله، ونطق به.

الوجه الثاني: أنه جعلها مواقيت للناس، ولا تكون مواقيت لهم إلا إذا أدركوها ببصر أو سمع، فإذا

وهذا متفق عليه بين المسلمين، لكن الذي تنازع الناس فيه: أن الهلال هل هو اسم لما يظهر في السماء، وإن لم يعلم به الناس وبه يدخل الشهر؟ أو الهلال اسم لما يستهل به الناس، والشهر لما اشتهر بينهم؟ على قولين:

فمن قال بالأول يقول: من رأى الهلال وحده فقد دخل ميقات الصوم، ودخل شهر رمضان في حقه، وتلك الليلة هي في نفس الأمر من رمضان، وإن لم يعلم غيره. ويقول: من لم يره إذا تبين له أنه كان طالعاً قضي الصوم، وهذا هو القياس في شهر الفطر، وفي شهر النحر، لكن شهر النحر ما علمت أن أحداً قال: من رآه يقف وحده، دون سائر الحاج، وأنه ينحر في اليوم الثاني، ويرمي جرة العقبة، ويتحلل دون سائر الحاج، وإنما تنازعوا في الفطر، فلا يكترون الحقوه بالنحر، وقالوا: لا يفطر إلا مع المسلمين، وآخرون قالوا: بل الفطر كالصوم، ولم يأمر الله العباد بصوم واحد وثلاثين يوماً، وتناقض [٢٥/١١٧] هذه الأقوال يدل على أن الصحيح هو مثل ذلك في ذي الحجة.

وحديث، فشرط كونه هلالاً وشهراً شهرته بين الناس. واستهلال الناس به حتى لو رآه عشرة، ولم يشتهر ذلك عند عامة أهل البلد؛ لكون شهادتهم مردودة، أو لكونهم لم يشهدوا به، كان حكمهم حكم سائر المسلمين، فكما لا يقفون ولا ينحرون ولا يصلون العيد إلا مع المسلمين، فكذلك لا يصومون إلا مع المسلمين، وهذا معنى قوله: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون»، وأضحاكم يوم تضحون»^(١)؛ ولهذا قال أحد في روايته: يصوم مع الإمام وجماعة المسلمين في الصحو والغيم. قال أحد: يد الله على الجماعة.

وهل هذا تفرق أحكام الشهر: هل هو شهر في

وأضحاكم يوم تضحون»^(١) رواه الترمذي، وقال: حسن غريب، ورواه أبو داود، وابن ماجه، وذكر الفطر والأضحى فقط. ورواه الترمذي من حديث عبد الله بن جعفر، عن عثمان بن محمد، عن المقبري، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون»^(٢) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، قال: وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث، فقال: إنما معنى هذا الصوم والفطر مع الجماعة، وعظم الناس. ورواه أبو داود بإسناد آخر، فقال: حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا حماد من حديث أيوب، عن محمد بن المنكدر، عن أبي هريرة، ذكر النبي ﷺ فيه فقال: «وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون، وكل عرة موقف، وكل منى منحر، وكل فجاج مكة منحر، وكل جمع موقف»^(٣).

ولأنه لو رأى هلال النحر لما اشتهر، والهلال اسم لما استهل به، فإن الله جعل الهلال مواقيت للناس والحج، وهذا إنما يكون إذا استهل به الناس، والشهر بين، وإن لم يكن هلالاً ولا شهراً.

وأصل هذه المسألة: أن الله - سبحانه وتعالى - علق أحكاماً شرعية [٢٥/١١٦] بمسمى الهلال والشهر، كالصوم والفطر والنحر، فقال تعالى: ﴿تَنْقُلُوهُنَّ مِنَ الْأَهْلِ كُلِّ مَن مَّوَيْتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَيَّ﴾ [البقرة: ١٨٩] . فين - سبحانه أن الأهلة مواقيت للناس والحج.

قال تعالى: ﴿حُجِّبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾ إلى قوله: ﴿يَوْمَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٣ - ١٨٥] أنه أوجب صوم شهر رمضان،

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٦٩٧)، وأبو داود (٢٣٢٤)، وابن ماجه (١٦٦٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٨٠٧).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٦٩٧) بلفظه.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٢٤) بلفظه.

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٦٩٧)، وأبو داود (٢٣٢٤)، وابن ماجه (١٦٦٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٨٠٧).

على ظاهر حديث حفصة، [٢٥/١٢٠] وابن عمر الذي يروى مرفوعاً، وموقوفاً: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»^(٤).

وأما القول الثالث: فالفرض لا يجزئ إلا بنية النية، كما دل عليه حديث حفصة وابن عمر؛ لأن جميع الزمان يجب فيه الصوم، والنية لا تنعطف على الماضي، وأما النفل فيجزي بنية من النهار، كما دل عليه قوله: «إني إذا صائم»^(٥) كما أن الصلاة المكتوبة يجب فيها من الأركان كالقيام والاستقرار على الأرض ما لا يجب في التطوع توسيعاً من الله على عباده في طرق التطوع، فإن أنواع التطوعات دائماً أوسع من أنواع المقروضات، وصومهم يوم عاشوراء - إن كان واجباً - فإنما وجب عليهم من النهار؛ لأنهم لم يعلموا قبل ذلك، وما رواه بعض الخلفاء المتأخرين: أن ذلك كان في رمضان، فباطل لا أصل له.

وهذا أوسط الأقوال، وهو قول الشافعي وأحمد. واختلف قولهما: هل يجزئ التطوع بنية بعد الزوال؟ والأظهر صحته، كما نقل عن الصحابة.

واختلف أصحابها في الثواب: هل هو ثواب يوم كامل؟ أو من حين [٢٥/١٢١] نواه؟ والمنصوص عن أحمد: أن الثواب من حين النية.

وكذلك اختلفوا في التعمين، وفيه ثلاثة أقوال - في مذهب أحمد وغيره:

أحدها: أنه لا بد من نية رمضان، فلا تجزي نية مطلقة، ولا معينة لغير رمضان، وهذا قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، اختارها كثير من أصحابه.

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٣٠)، وأبو داود (٢٤٥٤)، والنسائي (٢٣٣٤)، وابن ماجه (١٧٠٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٥٣٥).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١١٥٤)، وأبو داود (٢٤٥٥)، والنسائي (٢٣٣٢).

حق أهل البلد كلهم؟ أو ليس شهراً في حقهم كلهم؟ يبين ذلك قوله تعالى: «فَمَنْ حُجِدَ يَنْكُرُ الْأَشْهَرُ فَلَتِمَتْهُ» [البقرة: ١٨٥]، فإنما أمر بالصوم من شهد الشهر، والشهود لا يكون إلا لشهر اشتهر بين الناس، حتى يتصور شهوده، والغية عنه.

وقول النبي ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا»^(١)، وصوموا من الوضوح إلى الوضوح»^(٢) ونحو ذلك خطاب للجماعة، لكن من كان في مكان ليس فيه غيره، إذا رآه صامه، فإنه [٢٥/١١٨] ليس هناك غيره، وعلى هذا، فلو أفطر ثم تبين أنه رثي في مكان آخر، أو ثبت نصف النهار؛ لم يجب عليه القضاء، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد، فإنه إنما صار شهراً في حقهم من حين ظهر واشتهر، ومن حيث وجب الإمساك كأهل عاشوراء، الذين أومروا بالصوم في أثناء اليوم، ولم يؤمروا بالقضاء على الصحيح، وحديث القضاء ضعيف. والله أعلم.



[٢٥/١١٩] وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

فصل

وأما الأصل الثالث: فالصيام

وقد اختلفوا في تبييت نيته على ثلاثة أقوال:

فقال طائفة - منهم أبو حنيفة - إنه يجزئ كل صوم فرضاً كان أو نفلاً بنية قبل الزوال، كما دل عليه حديث عاشوراء، وحديث النبي ﷺ لما دخل على عائشة فلم يجد طعاماً فقال: «إني إذا صائم»^(٣).

وبإزائها طائفة أخرى - منهم مالك - قالت: لا يجزئ الصوم إلا مبيتاً من الليل، فرضاً كان أو نفلاً

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٩٠٠) ومسلم (١٠٨٠) بنحوه.

(٢) لم أجده.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١١٥٤)، والنسائي (٢٣٣٢)، وأبو داود (٢٤٥٥).

في ذلك بما نقله عن الصحابة في مسائل ابنه عبد الله، والفضل بن زياد القطان، وغيرهم، أخذ بما نقله عن عبد الله بن عمر ونحوه.

والمثقول عنهم: أنهم كانوا يصومون في حال الغيم، لا يوجبون الصوم، وكان غالب الناس لا يصومون، ولم ينكروا عليهم الترك.

وإنما لم يستحب الصوم في الصحو، بل نهي عنه؛ لأن الأصل والظاهر عدم الهلال، فصومه تقديم لرمضان بيوم. وقد نهي النبي ﷺ عن ذلك.

واختلفت الرواية عنه: هل يسمى يوم الغيم يوم شك؟ على روايتين، وكذلك اختلف أصحابه في ذلك.

[٢٥/١٢٤] وأما يوم الصحو عنده، فيوم شك أو يقين من شعبان، ينهى عن صومه بلا توقف. وأصول الشريعة أدل على هذا القول منها على غيره، فإن المشكوك في وجوبه - كما لو شك في وجوب زكاة، أو كفارة أو صلاة، أو غير ذلك - لا يجب فعله ولا يستحب تركه، بل يستحب فعله احتياطاً، فلم تحرم أصول الشريعة الاحتياط، ولم توجب بمجرد الشك. وأيضاً، فإن أول الشهر كأول النهار، ولو شك في طلوع النهار لم يجب عليه الإمساك، ولم يحرم عليه الإمساك بقصد الصوم؛ ولأن الإغنام أول الشهر كالإغنام بالشك، بل ينهى عن صوم يوم الشك؛ لما يخاف من الزيادة في الفرض.

وعلى هذا القول يجتمع غالب المأثور عن الصحابة في هذا الباب، فإن الجبايات الذين صاموا منهم - كعمر وعلي ومعاوية وغيرهم - لم يصرحوا بالوجوب، وغالب الذين أفطروا لم يصرحوا بالتحريم. ولعل من كره الصوم منهم إنما كرهه لمن يعتقد وجوبه خشية إيجاب ما ليس بواجب، كما كره من كره منهم الاستنجاء بالماء لمن خيف عليه أن يعتقد

الثاني: أنه يميز بنية مطلقة ومعينة لغيره، كمذهب أبي حنيفة ورواية محكية عن أحمد.

والثالث: أنه يميز بالنية المطلقة، دون نية التطوع أو القضاء أو النذر. وهو رواية عن أحمد، اختارها طائفة من أصحابه.



فصل [٢٥/١٢٢]

واختلفوا في صوم يوم الغيم، وهو ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم، أو قتر، ليلة الثلاثين من شعبان.

فقال قوم: يجب صومه بنية من رمضان احتياطاً، وهذه الرواية عن أحمد، وهي التي اختارها أكثر متأخري أصحابه، وحكوها عن أكثر متقدميهم، بناء على ما تأولوه من الحديث، وبناء على أن الغالب على شعبان هو النقص، فيكون الأظهر طلوع الهلال - كما هو الغالب - فيجب بغالب الظن.

وقالت طائفة: لا يجوز صومه من رمضان، وهذه رواية عن أحمد اختارها طائفة من أصحابه، كابن عقيل والخلواتي، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، استدلالاً بما جاء من الأحاديث، وبناء على أن الوجوب لا يثبت بالشك.

وهناك قول ثالث: وهو أنه يجوز صومه من رمضان، ويجوز [٢٥/١٢٣] فطره، والأفضل صومه من وقت الفجر، ومعلوم أنه لو عرف وقت الفجر الذي يجوز فيه طلوعه جاز له الإمساك والأكل، وإن أمسك وقت الفجر، فإنه لا معنى لاستحباب الإمساك لكن...^(١)

وأكثر نصوص أحمد إنها تدل على هذا القول، وأنه كان يستحب صومه ويفعله، لا أنه يوجبه، وإنما أخذ

(١) يابض بالأصل.

ونعمته، ورضي لنا الإسلام ديناً، وأمرنا أن نتبع صراط المستقيم، ولا نتبع السبل فتفرق بنا عن سبيله، وجعل هذه الوصية خاتمة وصاياهِ العشر، التي هي جوامع الشرائع التي تضاهي الكلمات التي أنزلها الله على موسى [٢٥/١٢٧] في التوراة، وإن كانت الكلمات التي أنزلت علينا أكمل وأبلغ؛ ولها قال الربيع بن خثيم: من سره أن يقرأ كتاب محمد ﷺ الذي لم يفيض خاتمه بعده، فليقرأ آخر سورة الأنعام: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] الآيات.

وأمرنا أن لا نكون كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات، وأخبر رسوله أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء. وذكر أنه جعله على شريعة من الأمر وأمره أن يتبعها، ولا يتبع سبل الذين لا يعلمون. وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا بَيْنَكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ٥٠ وَأَن آخِضَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَخَذَتْهُمْ أَنْ يَقُولُوا هَذَا مِنْ قَبْلِ اللَّهِ أَلَمْ نَقُلْ لَّكَ﴾ [المائدة: ٤٨، ٤٩]. فأمره أن لا يتبع أهواءهم عما جاءه من الحق، وإن كان ذلك شرعاً أو طريقاً لغيره من الأنبياء، فإنه قد جعل لكل نبي سنة وسبيلاً، وحذره أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه، فإذا كان هذا فيما جاءت به شريعة غيره، فكيف بها لا يعلم أنه جاءت به شريعة، بل هو طريقة من لا كتاب له؟!

[٢٥/١٢٨] وأمره وإياداً في غير موضع أن نتبع ما أنزل إلينا، دون ما خالفه فقال: ﴿الْمَصْرُ ٥ يَكْتُبُ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِشَيْءٍ بِهِ

وجوبه، وكما أمر طائفة منهم من صام في السفر أن يقضي؛ لما ظنوه به من كراهة الفطر في السفر، فتكون الكراهة عائدة إلى حال الفاعل، لا إلى نفس الاحتياط بالصوم، فإن تحريم الصوم أو إيجابه [٢٥/١٢٥] كلاهما فيه بُعْدٌ عن أصول الشريعة.

والأحاديث المأثورة في الباب إذا تؤملت إنها يصرح غالبها بوجوب الصوم بعد إكمال العدة، كما دل بعضها على الفعل قبل الإكمال، أما الإيجاب قبل الإكمال للصوم ففيها نظر. فهذا القول المتوسط هو الذي يدل عليه غالب نصوص أحمد.

ولو قيل بجواز الأمرين واستحباب الفطر؛ لكان... ^(١) عن التحريم والإيجاب، ويؤثر عن الصديق - رضي الله عنه - أنهم كانوا يأكلون مع الشك في طلوع الفجر.



[٢٥/١٢٦] وقال شيخ الإسلام

قدس الله روحه:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، وجعله نبيئاً لكل شيء، وذكرى لأولي الألباب، وأمرنا بالاعتصام به؛ إذ هو حبله الذي هو أثبت الأسباب، وهدانا به إلى سبل الهدى ومناهج الصواب، وأخبر فيه أنه: ﴿الَّذِي جَعَلَ الْفُجُورَ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ الْكَلْبِينِ وَالْجَنَابِ﴾ [يونس: ٥].

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له رب الأرباب، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بجوامع الكلم، والحكمة وفصل الخطاب، صلى الله عليه وعلى آله صلاة دائمة باقية بعد إلى يوم المآب.

أما بعد: فإن الله قد أكمل لنا ديننا، وأتم علينا

(١) يباح بالأصل.

للمناققين فكيف بغيرهم؟

وكذلك أخبر عن يظهر الانقياد لحكم الرسول ﷺ حيث يقول: «لَا تَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسْرِغُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ» وَبِمَنْ الَّذِينَ هَانُوا سَمْعُوتَ لِلْكَذِبِ سَمْعُوتَ لِقَوْمِ الْآخِرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ إِلَى قَوْلِهِ: «سَمْعُوتَ لِلْكَذِبِ أَكْثَلُونَ لِلْحَقِّ» [المائدة: ٤٢]، فإن الصواب أن هذه اللام لام التعدي كما في قوله: «أَكْثَلُونَ لِلْحَقِّ». أي: قائلون للكذب، يريدون له وسامعون مطيعون لقوم آخرين غيرك، فليسوا مفردين لطاعة الله ورسوله. ومن قال: إن اللام لام كي، أي: يسمعون ليكذبوا لأجل أولئك، فلم يصب، فإن السياق يدل على أن الأول هو المراد.

وكثيراً ما يضيع الحق بين الجهال الأميين، وبين المحرفين للكلم الذين فيهم شعبة نفاق، كما أخبر - سبحانه - عن أهل الكتاب [٢٥/١٣٠] حيث قال: «أَقْتَضَمُونِ أَنْ يُؤْمِنُوا بِكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَتَ اللَّهِ ثُمَّ خَلَّوْهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَغْلِبُونَ» إلى قوله: «وَيَجْتَمِعُ أُمِّيُونَ لَا يَتْلَمَعُونَ أَلِكُتِبَ إِلَّا بِنَايَ» [البقرة: ٧٥-٧٨] الآية.

ولما كان النبي ﷺ قد أخبر أن هذه الأمة تتبع سنن من قبلها حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لدخلتموه^(١)، وجب أن يكون فيهم من يحرف الكلم عن مواضعه، فيغير معنى الكتاب والسنة فيما أخبر الله به أو أمر به، وفيهم أميون لا يفقهون معاني الكتاب والسنة، بل ربما يظنون أن ما هم عليه من الأمانى التي هي مجرد التلاوة، ومعرفة ظاهر من القول، هو غاية الدين.

ثم قد يناظرون المحرفين وغيرهم من المناققين أو الكفار، مع علم أولئك بما لم يعلمه الأميون، فإما أن

وَذَكِّرْ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ أَتَيْتُمَا مَا أَرْبَى إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَكُونُوا مِنْ دُومِيَّةٍ أُولِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١-٣].

وبين حال الذين ورثوا الكتاب فخالفوه، والذين استمسكوا به فقال: «فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَفَهَرْنَا أُنَاقًا إِلَى قَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ يُضَيِّغُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الْقَوْلَ إِنْ لَا تُضَيِّعْ أَجْرَ الصَّالِحِينَ» [الأعراف: ١٦٩، ١٧٠]، وقال: «وَهَذَا كِتَابٌ أَرْسَلْنَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَأَتَّفَقُوا لَعَلَّكُمْ تَرْجَعُونَ» أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَرْبَى إِلَيْكُمْ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا» [الأنعام: ١٥٥ - ١٥٦] الآيات. وقال: «يَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ أَنْتَى اللَّهُ وَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَالْمُتَشَبِّهِينَ إِنْ اللَّهُ كَذَّابٌ عَلِيمًا حَكِيمًا» وَأَتَّبَعَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنْ اللَّهُ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا» [الأحزاب: ١، ٢] وقال: «وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا» [آل عمران: ١٠٣]. وحبل الله كتابه، كما فسره النبي ﷺ وقال: «وَأَتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ» [يونس: ١٠٩] إلى غير ذلك من نصوص الكتاب والسنة التي أجمع المسلمون على اتباعها، وهذا مما لم يختلف المسلمون فيه جملة.

ولكن قد يقع التنازع في تفصيله، فتارة يكون بين العلماء المعترين في مسائل الاجتهاد، وتارة يتنازع فيه قوم جهال بالدين أو منافقون [٢٥/١٢٩] أو ساعون للمناققين. فقد أخبر الله - سبحانه - أن فينا قوماً ساعين للمناققين، يقبلون منهم كما قال: «لَوْ خَرَجُوا فِكرَ مَا رَأَوْكُم إِلَّا خَبَالًا وَلَا أَهْضَمُوا حِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ اللَّيْلَةَ وَلَيْكُمُ سَمْعُوتُ هُمْ» [التوبة: ٤٧] وإنما عداه باللام؛ لأنه متضمن معنى القبول والطاعة، كما قال الله على لسان عبده: «سمع الله لمن حمده» أي: استجاب لمن حمده، وكذلك «سَمِعُوا هُمْ» أي: مطيعون لهم، فإذا كان في الصحابة قوم ساعون

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩).

[٢٥/١٣٢] واجتماع القرصين، ومفارقة أحدهما الآخر بعدة درجات، وسبب الإهلال والإبدار والاستار والكسوف والخسوف، فأجرى حكم الحاسب الكاذب الجاهل بالرؤية هذا المجرى، ثم هؤلاء الذين يجبرون من الحساب، وصورة الأفلاك وحرركاتها أمراً صحيحاً قد يعارضهم بعض الجاهل من الأميين المستيين إلى الإيمان، أو إلى العلم - أيضاً - فيراهم قد خالفوا الدين في العمل بالحساب في الرؤية، أو في اتباع أحكام النجوم في تأثيراتها المحمودة والمذمومة، فيراهم لما تعاطوا هذا - وهو من المحرمات في الدين - صار يرد كل ما يقولونه من هذا الضرب، ولا يميز بين الحق الذي دل عليه السمع والعقل، والباطل المخالف للسمع والعقل، مع أن هذا أحسن حالاً في الدين من القسم الأول؛ لأن هذا كَذَبٌ بشيء من الحق، متولاً جاهلاً من غير تبديل بعض أصول الإسلام. والضرب الأول قد يدخلون في تبديل الإسلام.

فإننا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن العمل في رؤية هلال الصوم أو الحج أو العدة أو الإيلاء أو غير ذلك من الأحكام المعلقة بالهلال بخبر الحاسب أنه يرى أو لا يرى لا يجوز. والنصوص المستفيضة عن النبي ﷺ بذلك كثيرة، وقد أجمع المسلمون عليه، ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلاً، ولا خلاف حديث؛ إلا أن [٢٥/١٣٣] بعض المتأخرين من المتفهمة الحادئين بعد المائة الثالثة زعم أنه إذا غم الهلال، جاز للحاسب أن يعمل في حق نفسه بالحساب، فإن كان الحساب دل على الرؤية صام وإلا فلا. وهذا القول وإن كان مقيماً بالإغماص ومختصاً بالحاسب فهو شاذ، مسبوق بالإجماع على خلافه، فأما اتباع ذلك في الصحوة، أو تعليق عموم الحكم العام به فما قاله مسلم.

تضل الطائفتان، ويصير كلام هؤلاء فتنة على أولئك حيث يعتقدون أن ما يقوله الأميون هو غاية علم الدين، ويصبروا في طرفي التقيض. وإما أن يتبع أولئك الأميون أولئك المحرفين في بعض ضلالهم، وهذا من بعض أسباب تغيير الملل، إلا أن هذا الدين محفوظ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرُفِقُ الْكُفْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِيظُونَ﴾ [الحجر: ٩] ولا تزال فيه طائفة قائمة ظاهرة على الحق، فلم ينل ما نال غيره من الأديان من تحريف كتبها، وتغيير شرائعها مطلقاً؛ لما ينطق [٢٥/١٣١] الله به القائمين بحجة الله وبيئاته، الذين يحيون بكتاب الله الموتى، ويصرون بنوره أهل العمى، فإن الأرض لن تخلو من قائم لله بحجة؛ لكيلا تبطل حجج الله وبيئاته.

وكان مقتضى تقدم هذه «المقدمة» أني رأيت الناس في شهر صومهم، وفي غيره - أيضاً - منهم من يصني إلى ما يقوله بعض جهال أهل الحساب: من أن الهلال يرى، أو لا يرى، ويصني على ذلك إما في باطنه، وإما في باطنه وظاهره، حتى بلغني أن من القضاة من كان يرد شهادة العدد من العدول لقول الحاسب الجاهل الكاذب: إنه يرى، أو لا يرى، فيكون ممن كذب بالحق لما جاءه، وربما أجاز شهادة غير المرضي لقوله، فيكون هذا الحاكم من السامعين للكذب، فإن الآية تتناول حكام السوء، كما يدل عليه السياق حيث يقول: ﴿سَمْعُوتَ لِّلْكَذِبِ أَصْحَابُونَ لِّلْشُّحَةِ﴾ [المائدة: ٤٢]، وحكام السوء يقبلون الكذب ممن لا يجوز قبول قوله من خبر أو شاهد، ويأكلون السحت من الرشا وغيرها، وما أكثر ما يقترن هذان.

وفيهم من لا يقبل قول المنجم لا في الباطن ولا في الظاهر، لكن في قلبه حسيكة من ذلك، وشبهة قوية لثقتة به من جهة أن الشريعة لم تلتفت إلى ذلك، لا سيما أن كان قد عرف شيئاً من حساب النيرين

ودين السلم، والزكاة، والجزية، والعقل، والخيار، والأيمان، وأجل الصداق، ونجوم الكتابة، والصلح عن القصاص، وسائر ما يؤجل من دين وعقد وغيرهما.

وقال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مِثْلَ لَحْفَةٍ حَقٌّ عَذَابُ الْكَافِرِينَ الْقَدِيمِينَ﴾ [يس: ٣٩] ، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مِثْلَ لَحْفَةٍ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ عَذَابُ الْيَتِيمِ وَالْحِسَابُ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [يونس: ٥] ، فقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ متعلق - والله أعلم - بقوله: ﴿وَقَدَرْتَهُ﴾ لا بـ ﴿جَعَلَ﴾؛ لأن كون هذا [٢٥/١٣٥] ضياء، وهذا نورًا لا تأثير له في معرفة عدد السنين والحساب، وإنما يؤثر في ذلك انتقالها من برج إلى برج؛ ولأن الشمس لم يعلق لنا بها حساب شهر، ولا سنة، وإنما علق ذلك بالهلال، كما دلت عليه تلك الآية؛ ولأنه قد قال: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦] ، فأخبر أن الشهور معدودة اثنا عشر، والشهر هلاكي بالاضطرار، فعلم أن كل واحد منها معروف بالهلال.

وقد بلغني أن الشرائع قبلنا - أيضًا - إنما علقنا الأحكام بالأهلة، وإنما بذلك من يدل من أتباعهم، كما يفعله اليهود في اجتماع القرصين، وفي جعل بعض أعيادها بحساب السنة الشمسية، وكما تفعله النصارى في صومها حيث تراعي الاجتماع القريب من أول السنة الشمسية، وتجعل سائر أعيادها دائرة على السنة الشمسية بحسب الحوادث التي كانت للمسيح، وكما يفعله الصابئة والمجوس وغيرهم من المشركين في اصطلاحات لهم، فإن منهم من يعتبر بالسنة الشمسية فقط، ولهم اصطلاحات في عدد شهورها؛ لأنها وإن كانت طبيعية، فشهرها عددي وضعي. ومنهم من يعتبر القمرية لكن يعتبر اجتماع القرصين، وما جاءت

وقد يقارب هذا قول من يقول من الإسماعيلية بالعدد دون الهلال، وبعضهم يروي عن جعفر الصادق جدولاً يعمل عليه، وهو الذي اقتراه عليه عبد الله بن معاوية، وهذه الأقوال خارجة عن دين الإسلام وقد برأ الله منها جعفرًا وغيره، ولا ريب أن أحدًا لا يمكنه مع ظهور دين الإسلام أن يظهر الاستناد إلى ذلك، إلا أنه قد يكون له عمدة في الباطن في قبول الشهادة وردها، وقد يكون عنده شبهة في كون الشريعة لم تعلق الحكم به، وأنا - إن شاء الله - أبين ذلك وأوضح ما جاءت به الشريعة دليلًا وتعليلًا، شرعًا وعقلًا.

قال الله تعالى: ﴿تَتَقَلَّبُكَ عَنِ الْأَهْلَةِ كُلِّ مَوَاقِيتٍ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩] فأخبر أنها مواقيت للناس، وهذا عام في جميع أمورهم، وخص الحج بالذكر تمييزًا له؛ ولأن الحج تشهد الملائكة وغيرهم، ولأنه يكون في آخر شهور الحول، فيكون علمًا على الحول، كما أن الهلال [٢٥/١٣٤] علم على الشهر؛ ولهذا يسمون الحول حجة، فيقولون له: سبعون حجة، وأقمنا خمس حجج، فجعل الله الأهلة مواقيت للناس في الأحكام الثابتة بالشرع ابتداء، أو سببًا من العبادة، وللأحكام التي تثبت بشروط العبد، فما ثبت من المؤقتات بشرع أو شرط فالهلال ميقات له، وهذا يدخل فيه الصيام والحج، ومدة الإيلاء والعدة وصوم الكفارة، وهذه الخمسة في القرآن.

قال الله تعالى: ﴿يُتَرَضَّانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، وقال تعالى: ﴿لَتَكُنَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] ، وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ بَيْنِهِمْ تَرَتُّبٌ أَنْتَعِدَ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦] ، وقال تعالى: ﴿فَمِيتَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢] ، وكذلك قوله: ﴿فَيَسْجُودَا فِي الْأَرْضِ أَنْتَعِدَ أَشْهُرٌ﴾ [التوبة: ٢] . وكذلك صوم النذر وغيره، وكذلك الشروط من الأعمال المتعلقة بالشمن،

به الشريعة هو أكمل الأمور وأحسنها وأبينها وأصحها وأبعدها من الاضطراب.

[٢٥/١٣٦] وذلك أن الهلال أمر مشهود مرئي بالأبصار، ومن أصح المعلومات ما شوهد بالأبصار؛ ولهذا سموه هلالاً، لأن هذه المادة تدل على الظهور والبيان، إما سمعاً وإما بصراً، كما يقال: أَهَلَ بالعمرة، وَأَهَلَ بالذبيحة لغیر الله، إذا رفع صوته، ويقال لوقع المطر: الهلّل. ويقال: استهل الجنين، إذا خرج صارخاً. ويقال: تهلّل وجهه، إذا استار وأضاء.

وقيل: إن أصله رفع الصوت، ثم لما كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته سموه هلالاً، ومنه قوله:

يهل بالفرقد ركبنا

كما يهل الراكب المعتمر -

وتهلل الوجه مأخوذ من استارة الهلال.

فالمقصود أن المواقيت حددت بأمر ظاهر يبيّن يشترك فيه الناس، ولا يشرك الهلال في ذلك شيء، فإن اجتماع الشمس والقمر الذي هو تحاذيها الكائن قبل الهلال أمر خفي لا يعرف إلا بحساب يتفرد به بعض الناس، مع تعب وتضييع زمان كثير، واشتغال عما يعني الناس، وما لا بد له منه، وربما وقع فيه الغلط والاختلاف.

[٢٥/١٣٧] وكذلك كون الشمس حاذت البرج الفلاني، أو الفلاني، هذا أمر لا يدرك بالأبصار، وإنما يدرك بالحساب الخفي الخاص المشكل الذي قد يغلط فيه، وإنما يعلم ذلك بالإحساس تقريباً، فإنه إذا انصرم الشتاء، ودخل الفصل الذي تسميه العرب الصيف، ويسميه الناس الربيع؛ كان وقت حصول الشمس في نقطة الاعتدال الذي هو أول الحمل، وكذلك مثله في الخريف، فالذي يدرك بالإحساس الشتاء والصيف، وما بينهما من الاعتدالين تقريباً، فأما حصولها في برّج بعد برّج فلا يعرف إلا بحساب فيه كلفة وشغل عن

غيره، مع قلة جدواه.

فظهر أنه ليس للمواقيت حد ظاهر عام المعرفة إلا الهلال.

وقد انقسمت عادات الأمم في شهرهم وستهم القسمة العقلية؛ وذلك أن كل واحد من الشهر والسنة، إما أن يكونا عدديين، أو طبعيين، أو الشهر طبعياً، والسنة عددية، أو بالعكس.

فالذين يعدونها، مثل من جعل الشهر ثلاثين يوماً، والسنة اثني عشر شهراً، والذين يجعلونها طبعيين، مثل من يجعل الشهر قمرياً، والسنة شمسية، ويلحق في آخر الشهور الأيام المتفاوتة بين [٢٥/١٣٨] الستين، فإن السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً، وبعض يوم خمس أو سدس، وإنما يقال فيها: ثلاثمائة وستون يوماً جبراً للكر في العادة - عادة العرب في تكميل ما ينقص من التاريخ في اليوم والشهر والحول.

وأما الشمسية، فثلاثمائة وخمسة وستون يوماً، وبعض يوم، ربيع يوم؛ ولهذا كان التفاوت بينهما أحد عشر يوماً إلا قليلاً، تكون في كل ثلاثة وثلاثين سنة وثلاث سنة؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥] قيل معناه: ثلاثمائة سنة شمسية. ﴿وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ بحساب السنة القمرية، ومراعاة هذين عادة كثير من الأمم، من أهل الكتائب بسبب تحريفهم، وأظنه كان عادة المجوس - أيضاً.

وأما من يجعل السنة طبعية، والشهر عددياً، فهذا حساب الروم والسرانيين والقبط ونحوهم من الصابئين والمشرّكين، ممن يعد شهر كانون ونحوه عدداً، ويعتبر السنة الشمسية بسير الشمس.

فأما القسم الرابع، فبأن يكون الشهر طبعياً، والسنة عددية، فهو سنة المسلمين ومن وافقهم، ثم

الشهر والسنة، وأنه ليس شيء يقوم مقام الهلال البتة لظهوره وظهور العدد المبني عليه، وتبر ذلك وعمومه، وغير ذلك من المصالح الخالية عن المفاسد.

ومن عرف ما دخل على أهل الكتابين والصابئين والمجوس، وغيرهم في أعيادهم وعباداتهم وتواريخهم وغير ذلك من أمورهم من الاضطراب والحرج، وغير ذلك من المفاسد؛ ازداد شكره على نعمة الإسلام، مع اتفاقهم أن الأنبياء لم يشرعوا شيئاً من ذلك، وإنما دخل عليهم ذلك من جهة المتألفه الصابئة الذين أدخلوا في ملتهم، وشرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله.

فلهذا ذكرنا ما ذكرناه حفظاً لهذا الدين عن إدخال المفسدين، فإن هذا مما يخاف تغييره، فإنه قد كانت العرب في جاهليتها قد غيرت ملة إبراهيم بالنسيء الذي ابتدعه، فزادت به في السنة شهراً جعلتها كيبساً؛ لأغراض [٢٥/١٤١] لهم، وغيروا به ميقات الحج والأشهر الحرم، حتى كانوا يحجون تارة في المحرم، وتارة في صفر، حتى يعود الحج إلى ذي الحجة، حتى بعث الله المقيم لملة إبراهيم فوافي حجه ﷺ حجة الوداع، وقد استدار الزمان كما كان، ووقعت حجته في ذي الحجة، فقال في خطبته المشهورة في «الصحيحين» وغيرهما: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم، ثلاثة متواليات: ذو القعدة، وذو الحجة، ومحرم، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان»^(١). وكان قبل ذلك الحج لا يقع في ذي الحجة، حتى حجة أبي بكر سنة تسع كانت في ذي القعدة، وهذا من أسباب تأخير النبي ﷺ الحج، وأنزل الله - تعالى: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ الْوَيْزَمِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ

الذين يجعلون السنة طبعية لا يعتمدون [٢٥/١٣٩] على أمر ظاهر كما تقدم، بل لابد من الحساب والعدد، وكذلك الذين يجعلون الشهر طبعياً، ويعتمدون على الاجتماع لابد من العدد والحساب، ثم ما يحسبونه أمر خفي يتفرد به القليل من الناس، مع كلفة ومشقة وتعرض للخطأ.

فالذي جاءت به شريعتنا أكمل الأمور؛ لأنه وقت الشهر بأمر طبيعي ظاهر عام يدرك بالابصار، فلا يضل أحد عن دينه، ولا يشغله مراعاته عن شيء من مصالحه، ولا يدخل بسببه فيما لا يعنيه، ولا يكون طريقاً إلى التلبس في دين الله - كما يفعل بعض علماء أهل الملل بمللهم.

وأما الحول، فلم يكن له حدٌّ ظاهر في السماء، فكان لابد فيه من الحساب والعدد، فكان عدد الشهور الهلالية أظهر وأعم من أن يحسب بسير الشمس، وتكون السنة مطابقة للشهور؛ ولأن السنين إذا اجتمعت فلا بد من عددها في عادة جميع الأمم؛ إذ ليس للسنين إذا تعددت حد سهاوي يعرف به عددها، فكان عدد الشهور موافقاً لعدد البروج، جعلت السنة اثني عشر شهراً بعدد البروج التي تكمل بدور الشمس فيها سنة شمسية، فإذا دار القمر فيها كمل دورته السنوية.

وبهذا كله يتبين معنى قوله: «وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدْدَ آلْيَحِينَ» [٢٥/١٤٠] وَالْحِسَابُ [يونس: ٥]، فإن عدد شهور السنة، وعدد السنة بعد السنة إنما أصله بتقدير القمر منازل، وكذلك معرفة الحساب؛ فإن حساب بعض الشهور لما يقع فيه من الأجال ونحوها إنما يكون بالهلال، وكذلك قوله تعالى: «قُلْ هِيَ مَوْعِثُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ» [البقرة: ١٨٩].

فظهر - بما ذكرناه - أنه بالهلال يكون توقيت

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣١٩٧)، ومسلم (١٦٧٩).

الشهور كلها هلالية، مثل أن يصوم للكفارة في هلال المحرم، أو يتوفى زوج المرأة في هلال المحرم، أو يولي من امرأته في هلال المحرم، أو يبيعه في هلال المحرم إلى شهرين أو ثلاثة، فإن جميع الشهور تحسب بالأهلة، وإن كان بعضها أو جميعها ناقصاً.

فأما إن وقع مبدأ الحكم في أثناء الشهر، فقد قيل: تحسب الشهور كلها بالعدد بحيث لو باعه إلى سنة في أثناء المحرم عد ثلاثمائة وستين يوماً، وإن كان إلى ستة أشهر عد مائة وثمانين يوماً، فإذا كان المبتدأ منتصف المحرم كان المنتهى العشرين من المحرم. وقيل: بل يكمل الشهر بالعدد، والباقي بالأهلة، وهذا القولان روايتان عن أحمد وغيره، وبعض الفقهاء يفرق في بعض الأحكام.

[٢٥/١٤٤] ثم لهذا القول تفسيران:

أحدهما: أنه يجعل الشهر الأول ثلاثين يوماً، وباقي الشهر هلالية، فإذا كان الإيلاء في منتصف المحرم حسب باقيه، فإن كان الشهر ناقصاً أخذ منه أربعة عشر يوماً، وكمله بستة عشر يوماً من جمادى الأولى، وهذا يقوله طائفة من أصحابنا وغيرهم.

والتفسير الثاني - هو الصواب الذي عليه عمل المسلمين قديماً وحديثاً - أن الشهر الأول إن كان كاملاً كمل ثلاثين يوماً، وإن كان ناقصاً جعل تسعة وعشرين يوماً، فمتى كان الإيلاء في منتصف المحرم كملت الأشهر الأربعة في منتصف جمادى الأولى، وهكذا سائر الحساب، وعلى هذا القول، فالجميع بالهلال ولا حاجة إلى أن نقول بالعدد، بل ننظر اليوم الذي هو المبدأ من الشهر الأول، فتكون النهاية مثله من الشهر الآخر، فإن كان في أول ليلة من الشهر الأول كانت النهاية في مثل تلك الساعة بعد كمال الشهور، وهو أول ليلة بعد انسلاخ الشهور، وإن كان في اليوم العاشر من المحرم كانت النهاية في اليوم

وَالْأَرْضَ يَبْتَأُ أَنْتَعَهُ حَرَمٌ ذَلِكَ الْدِّينُ الْقَيِّمُ [التوبة: ٣٦].

فأخبر الله أن هذا هو الدين القيم؛ ليعين أن ما سواه من أمر النسيء وغيره من عادات الأمم ليس قبيحاً لما يدخله من الانحراف والاضطراب.

ونظير الشهر والسنة اليوم والأسبوع، فإن اليوم طبيعي من طلوع [٢٥/١٤٢] الشمس إلى غروبها، وأما الأسبوع فهو عددي من أجل الأيام الستة التي خلق الله فيها السموات والأرض، ثم استوى على العرش، فوقع التعديل بين الشمس والقمر باليوم، والأسبوع بسير الشمس، والشهر والسنة بسير القمر، وبهما يتم الحساب، وبهذا قد يتوجه قوله: ﴿لِتَعْلَمُوا﴾ إلى: ﴿جَعَلَ﴾، فيكون جعل الشمس والقمر لهذا كله.

فأما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، وقوله: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يُحْسَبَانِ﴾ [الرحمن: ٥]، فقد قيل: هو من الحساب. وقيل: بحسبان كحسبان الرحي، وهو دوران الفلك، فإن هذا مما لا خلاف فيه، بل قد دل الكتاب والسنة وأجمع علماء الأمة على مثل ما عليه أهل المعرفة من أهل الحساب من أن الأفلاك مستديرة لا مسطحة.



[٢٥/١٤٣] فصل

لما ظهر بما ذكرناه هود المواقيت إلى الأهلة؛ وجب أن تكون المواقيت كلها معلقة بها، فلا خلاف بين المسلمين أنه إذا كان مبدأ الحكم في الهلال حسب

﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَنْ حَسَنَ آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْجِرَةً لِيَتَنَفَّسُوا فَعَلَا مِنْ رَبِّكَ وَلِيَتَعْلَمُوا عَدَّةَ الْيُسُوفِ وَالْحِسَابِ﴾ [الاسراء: ١٢] ، يبين بذلك أن جميع عدد السنين والحساب تابع لتقديره منازل.



فصل

ما ذكرناه من أن الأحكام مثل صيام رمضان متعلقة بالأهلة لا رب فيه. لكن الطريق إلى معرفة طلوع الهلال هو الرؤية لا غيرها بالسمع والعقل.

أما السمع فقد أخبرنا غير واحد، منهم شيخنا الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن محمد المقدسي، وأبو الغنائم المسلم بن عثمان القيسي وغيرهما، قالوا: أنبأنا حنبل بن عبد الله المؤذن، أنبأنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن الحَصِين، أنبأنا أبو علي بن المذهب، أنبأنا أبو بكر [٢٥/١٤٧] أحمد بن جعفر بن حمدان، أنبأنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، أنبأنا أبي، حدثنا محمد بن جعفر - غندر، حدثنا شعبة، عن الأسود بن قيس، سمعت سعيد بن عمر ابن سعيد يحدث أنه سمع ابن عمر - رضي الله عنهما - يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا». وعقد الإجماع في الثالثة: «والشهر هكذا، وهكذا، وهكذا»^(١) يعني تمام الثلاثين.

وقال أحمد: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان وإسحاق - يعني الأزرق - أنبأنا سفيان، عن الأسود ابن قيس، عن سعيد بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا، وهكذا»^(٢) يعني: ذكر تسعاً وعشرين:

العاشر من المحرم أو غيره على قدر الشهور المحسوبة، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه، ودل عليه قوله: ﴿قُلْ هِيَ مَوْجُوتٌ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩] ، فجعلها مواقيت لجميع الناس، مع علمه سبحانه أن الذي يقع في أثناء الشهور أضعاف أضعاف ما يقع في أوائلها، فلم يكن ميقاناً إلا لما [٢٥/١٤٥] يقع في أولها لما كانت ميقاناً إلا لأقل من ثلث عشر أمور الناس، ولأن الشهر إذا كان ما بين الهلالين، فما بين الهلالين مثل ما بين نصف هذا ونصف هذا سواء، والتسوية معلومة بالاضطرار. والفرق تحكم محض.

وأيضاً، فمن الذي جعل الشهر العددي ثلاثين، والنبي ﷺ قال: «الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا»^(٣) وخَسَّ إجماعه^(٤) في الثالثة. ونحن نعلم أن نصف شهور السنة يكون ثلاثين، ونصفها تسعة وعشرين!

وأيضاً، فعامه المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم إذا أجل الحق إلى سنة، فإن كان مبدؤه هلال المحرم، كان انتهاء هلال المحرم، سَلَخَ ذي الحجة عندهم. وإن كان مبدؤه عاشر المحرم كان انتهاء عاشر المحرم - أيضاً - لا يعرف المسلمون غير ذلك، ولا يبتون إلا عليه، ومن أخذ ليزيد يوماً لنقصان الشهر الأول؛ كان قد غير عليهم ما فطروا عليه من المعروف، وأتاهم بمنكر لا يعرفونه.

فعلم أن هذا غلط ممن توهمه من الفقهاء، ونهنا عليه ليحذر الوقوع فيه، وليعلم به حقيقة قوله: ﴿قُلْ هِيَ مَوْجُوتٌ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩] ، وإن هذا العموم محفوظ عظيم القدر، لا يشتكى منه شيء.

[٢٥/١٤٦] وكذلك قوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالنَّهَارَ مُجَرَّادًا وَذَكَرَهُمْ تَكْوِيلًا لِيَتَعْلَمُوا عَدَّةَ الْيُسُوفِ وَالْحِسَابِ﴾ [يونس: ٥] ، وكذلك قوله:

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٠٨)، ومسلم (١٠٨٠).

(٢) خَسَّ إجماعه: نبهها.

إلى أحمد: حدثنا إسماعيل، أنبأنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا، ولا تفطروا حتى تروا، فإن غم عليكم فاقدروا له»^(٤)، قال نافع: وكان عبد الله إذا مضى من شعبان تسع وعشرون، يبعث من [٢٥/١٤٩] ينتظر، فإن رآه فذاك، فإن لم ير ولم يحل دون منظره سحباب ولا قتر أصبح مفطرًا، وإن حال دون منظره سحباب أو قتر أصبح صائمًا.

ورويناه في سنن أبي داود من حديث حماد بن زيد قال: أنبأنا أيوب هكذا سواء، ولفظه: «الشهر تسع وعشرون»^(٥) قال في آخره: فكان ابن عمر إذا كان شعبان تسعًا وعشرين نظر له، فإن رآه فذاك، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحباب ولا قتر، أصبح مفطرًا، فإن حال دون منظره سحباب أو قتر أصبح صائمًا. قال: فكان ابن عمر يفطر مع الناس، ولا يأخذ بهذا الحساب^(٦)، وروى له باللفظ الأول عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «إنما الشهر تسع وعشرون»^(٧) وروى عن ابن عمر أنه إذا كان سحباب أصبح صائمًا، وإن لم يكن سحباب أصبح مفطرًا.

قال: وأنبأنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه مثله، وهكذا رواه عبيد الله بن عمر، عن نافع كما رويناه بالإسناد المتقدم إلى أحمد: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، حدثني نافع، عن ابن عمر: إذا كان ليلة تسع وعشرين، وكان في السماء سحباب أو قتر أصبح صائمًا، رواه النسائي عن عمر و ابن علي عن يحيى،

قال إسحاق: وطبق يديه ثلاث مرات، وخس إياهما في الثالثة، أخرجه البخاري عن آدم، عن شعبة، ولفظه: «إنما أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا»^(٨) يعني: مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين.

وكذلك رواه أبو داود، عن سليمان بن حرب، عن شعبة، ولفظه: «إنما أمة أمية، لا نكتب، ولا نحسب، الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا»^(٩) وخس سليمان إصبعه في الثالثة، يعني: تسعة وعشرين، وثلاثين. رواه [٢٥/١٤٨] النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان - كما ذكرناه. ومن طريق غندر عن شعبة - أيضًا - كما سقناه، وقال في آخره: تمام الثلاثين^(١٠). ولم يقل: يعني: فروايته من جهة المسند - كما سقناه - أجل الطرق، وأرفعها قدرًا؛ إذ غندر أرفع من كل من رواه عن شعبة وأضبط لحديثه، والإمام أحمد أجل من رواه عن غندر، عن شعبة، وهذه الرواية المسند التي رواها البخاري وأبو داود والنسائي من حديث شعبة تفسر رواية [التنوير] (٥) وسائر الروايات عن ابن عمر مما فيه إجمال يوهم بسببه على ابن عمر مثل ما رويناه بالطريق المذكورة: إن أحمد قال: حدثنا محمد بن جعفر وبهر قال: حدثنا شعبة، عن جيلة يقول لنا ابن سحيم: قال بهز: أخبرني جيلة بن سحيم، سمعت ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر هكذا» وطبق بأصابعه مرتين وكسر في الثالثة الإبهام. قال محمد بن جعفر في حديثه - يعني قوله: «تسعة وعشرين»: هكذا رواه البخاري والنسائي من حديث شعبة ولفظه: «الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا» وخس الإبهام في الثالثة. ومثل ما روى نافع عن ابن عمر - كما رويناه - بالإسناد المتقدم

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٠٧)، ومسلم (١٠٨٠)، وهو عند أحمد (٥/٢).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٢٠).

(٦) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٠٢/١٠).

وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٧٤٣).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩١٣).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣١٩).

(٣) صحيح: أخرجه النسائي (٢١٤٠).

(٥) خطأ، وصوابه: [التنوير]. انتظر: «البيان» (ص ٢٦٦).

الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون يوماً، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن هُمَ عليكم فاقلدوا له» فذكر قوله: «ولا تفطروا حتى تروه» وذكره بلفظة: «فاقلدوا له» لا بلفظ: «فاكملوا العدة» وهكذا في سائر المواضع مسبوق بذكر الجملتين، ولفظ «القدر»، حتى قال أبو عمر بن عبد البر: لم يختلف عن نافع في هذا الحديث في قوله: «فاقلدوا له» قال: وكذلك روى سالم عن ابن عمر، وقد روى حديث مالك وغيره عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: ورواه الدراوردي عن عبد الله بن دينار فقال فيه: «فإن هُمَ عليكم فأحصوا العدة» فهذه - والله أعلم - نقص، ورواية بالمعنى، وقع في حديث مالك الذي في البخاري، كما ذكر أبو بكر الإسماعيلي، وغيره: أن مثل ذلك وقع في هذا الباب في لفظ حديث أبي هريرة.

ومثل هذا اللفظ المشعر بالحصر ما رويناه - أيضاً - بالإسناد المتقدم إلى [٢٥/١٥٢] أحمد: حدثنا حسن بن موسى، حدثنا شيان، عن يحيى، أخبرني أبو سلمة قال: سمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشهر تسع وعشرون»^(٥)، ورواه النسائي من حديث معاوية عن يحيى هكذا. وساقه - أيضاً - من طريق علي، عن يحيى، عن أبي سلمة أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر يكون تسعة وعشرين، ويكون ثلاثين، فإذا رأيتموه فافطروا، فإن هُمَ عليكم فأكملوا العدة»^(٦) وجعل النسائي هذا اختلافاً على يحيى عن أبي سلمة. والصواب أن كلاهما محفوظ عن يحيى عن أبي سلمة، لا اختلاف في اللفظ.

وقال أحمد: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة،

ولفظه: «لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، [٢٥/١٥٠] فإن هُمَ عليكم فاقلدوا له»^(١). وذكر أن عبيد الله بن عمرو روى عنه محمد بن بشر، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: ذكر رسول الله ﷺ الهلال، فقال: «إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا، فإن هُمَ عليكم فعدوا ثلاثين»^(٢) وجعل هذا اختلافاً على عبيد الله، ومثل هذا الاختلاف لا يقدر إلا مع قرينة، فإن الحفاظ كالزهري وعبيد الله ونحوهما - يكون الحديث عندهم من وجهين وثلاثة أو أكثر، فتارة يحدثون به من وجه، وتارة يحدثون به من وجه آخر، وهذا يوجد كثيراً في «الصحيحين» وغيرهما، ويظهر ذلك بأن من الرواة من يفرق بين شيخين، أو يذكر الحديثين جميعاً.

وقد روى البخاري من طريق نافع من حديث مالك بن أنس عنه، ولفظه: أن رسول الله ﷺ كان ذكر شهر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن هُمَ عليكم فاقلدوا له»^(٣)، لم يذكر في أوله قوله: «الشهر تسع وعشرون» ولا ذكر الزيادة على عادته في أنه كان كثيراً ما يترك التحديث بما لا يعمل به عنده. وأما قوله: «الشهر تسع وعشرون»، فرواه مالك من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، ورواه من طريقه البخاري [٢٥/١٥١] عن عبد الله بن سلمة - وهو القعني - أن النبي ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن هُمَ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»^(٤) هكذا وقع هنا اللفظ مختصراً في البخاري. وقد رواه عن القعني عن مالك، وهو ناقص، فإن الذي في الموطأ: «يوماً»، لأن القعني لفظه: أن رسول

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٢١٢١).

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (٢١٢٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٠٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٠٧).

(٥) صحيح: أخرجه النسائي (٢١٣٩) وفي غير موضع، واحد

(٧٥/٢).

(٦) صحيح: أخرجه النسائي (٢١٣٨).

حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه»^(٣) أي: إننا الشهر اللازم الدائم الواجب تسعة وعشرون، ولا يمكن أن يفسر [٢٥/١٥٤] هذا اللفظ بالمعنى الأول؛ لما فيه من الحصر.

وقد قيل: إن ذلك قد يكون إشارة إلى شهر بعينه، لا إلى جنس الشهر، أي: إننا ذلك الشهر تسعة وعشرون، كأنه الشهر الذي آلى فيه من أزواجه، لكن هذا يدفعه قوله عَقِبَهُ: «فلا تصوموا حتى تروه»، ولا تفطروا حتى تروه، فإن حُمِّ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ»^(٤)، فهذا يبين أنه ذكر هذا لبيان الشرع العام المتعلق بجنس الشهر، لا لشهر معين. فإنه قد بين أنه ذكر هذا لأجل الصوم، فلو أراد شهراً بعينه قد علم أنه تسعة وعشرون؛ لكان إذا علم أن ذلك الشهر تسعة وعشرون لم يفترق الحال بين الغم وعدمه، ولم يقل: «فلا تصوموا حتى تروه»، ولأنه لا يعلم ذلك إلا وقد رُوي هلال الصوم، وحيتذ فلا يقال: «فإن حُمِّ عَلَيْكُمْ».

ولذلك حل الأئمة - كالإمام أحمد - قوله المطلق على أنه لجنس الشهر، لا لشهر معين، وبنوا عليه أحكام الشريعة. قال حنبل بن إسحاق: حدثني أبو عبد الله، حدثنا يحيى بن سعيد، عن حميد بن عبد الرحمن، قال أبو عبد الله: قلت ليحيى: الذين يقولون الملائي، قال: نعم، عن الوليد بن عقبة قال: صمنا على عهد علي - رضي الله عنه - ثمانية [٢٥/١٥٥] وعشرين، فأمرنا علي أن تنصمها يوماً. أبو عبد الله - رحمه الله عليه - يقول: العمل على هذا الشهر؛ لأن هكنا وهكنا وهكنا تسعة وعشرون، فمن صام هذا الصوم قضى يوماً، ولا كفارة عليه.

عن عَقِبَةَ بْنِ حُرَيْثٍ، سمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «الشهر تسع وعشرون» وطبق شعبة يديه ثلاث مرات، وكسر الإيهام في الثالثة، قال عقبة: وأحسبه قال: «الشهر ثلاثون» وطبق كفيه ثلاث مرات، ورواه النسائي من حديث ابن المشي، عن غنم، لكن لفظه: «الشهر تسع وعشرون»^(١) لم يزد. فرواية أحمد أكمل وأحسن سياقاً، تقدم، فإن الرواية المفصلة تبين أن سائر روايات ابن عمر التي فيها الشهر تسع وعشرون عنى بها أحد شيئين: إما أن الشهر [٢٥/١٥٣] قد يكون تسعة وعشرين رقاً على من يتوهم أن الشهر المطلق هو ثلاثون، كما توهم من توهم من المتقدمين، وتبعهم على ذلك بعض الفقهاء في الشهر العددي، فجعلوه ثلاثين يوماً بكل حال، وعارضهم قوم فقالوا: الشهر تسعة وعشرون، واليوم الآخر زيادة، وهذا المعنى هو الذي صرح به النبي ﷺ فقال: «الشهر هكلا، وهكلا، وهكلا، والشهر هكلا، وهكلا»^(٢)

يعني: مرة ثلاثين، ومرة تسعة وعشرين، فمن جزم بكونه ثلاثين، أو تسعة وعشرين، فقد أخطأ.

والمعنى الثاني: أن يكون أراد أن عدد الشهر اللازم الدائم هو تسعة وعشرون، فأما الزائد فأمر جائر يكون في بعض الشهور، ولا يكون في بعضها.

والمقصود أن التسعة والعشرين يجب عددها واعتبارها بكل حال في كل وقت، فلا يشرع الصوم بحال حتى يمضي تسعة وعشرون من شعبان، ولا بد أن يصام في رمضان تسعة وعشرون؛ لا يصام أقل منها بحال، وهذا المعنى هو الذي يفسر به رواية أيوب عن نافع: «إننا الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٢١٤٣)، وفي غير موضع.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٠٨)، ومسلم (١٠٨٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٠٨)، بنحوه، ومسلم (٢٢٢٨).

(٤) صحيح: أخرجه النسائي (٢١٢٢).

عن الكهان قال: «ليسوا بشيء»^(١)، ففي «الصحيحين» عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن ناس من الكهان فقال: «ليسوا بشيء». ويقول أهل الحديث عن بعض المحدثين: ليس بشيء، أو عن بعض الأحاديث: ليس بشيء، إذا لم يكن ممن يتنفع به في الرواية؛ لظهور كذبه عمداً أو خطأ. ويقال - أيضاً - لمن خرج عن موجب الإنسانية في الأخلاق ونحوها: هذا ليس بآدمي، ولا إنسان، ما فيه إنسانية ولا مروءة، هذا حمار، أو كلب، كما يقال ذلك لمن اتصف بما هو [٢٥ / ١٥٧] فوقه من حدود الإنسانية، كما قلن ليوسف: ﴿مَا هَذَا بَقَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

وكذلك قال النبي ﷺ: «ليس المسكين بهذا الطواف الذي ترده اللقمة واللقمتان، والتمره والتمرتان، إنما المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يُقْطَنَ له فيتصدق عليه، ولا يسأل الناس لحافاً»^(٢)، وقال: «ما تعدون المفلس فيكم؟» قالوا: الذي لا درهم له ولا دينار، فقال: «ليس ذلك، إنما المفلس الذي يجيء يوم القيامة»^(٣) الحديث، وقال: «ما تعدون الرُّقُوب؟»^(٤) الحديث. فهذا نفى لحقيقة الاسم من جهة المعنى الذي يجب اعتباره باعتباره أن الرقوب والمفلس إنما قيد بهذا الاسم لما عُدِمَ المال والولد، والنفوس تجزئ من ذلك، فبين النبي ﷺ أن عدم ذلك حيث يضره عدمه هو أحق بهذا الاسم ممن يعدمه حيث قد لا يضره ضرراً له اعتبار.

ومثال هذا أن يقال لمن يتألم لكاً سيراً: ليس هذا

وبما ذكرناه بين الجواب عما روي عن عائشة في هذا قالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، وظاهر رسول الله ﷺ شهراً فتزل تسع وعشرين. فقل له، فقال: «إن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين»، فعائشة - رضي الله عنها - ردت ما أفهموها عن ابن عمر، أو ما فهمته هي من أن الشهر لا يكون إلا تسعاً وعشرين. وابن عمر لم يرد هذا، بل قد ذكرنا عنه الروايات الصحيحة، بأن الشهر يكون مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين، فثبت بذلك أن ابن عمر روى أن الشهر يكون تارة كذلك، وتارة كذلك.

وما رواه إما أن يكون موافقاً لما روته عائشة - أيضاً - من أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين، وإما أن يكون معناه: أن الشهر اللازم الدائم الواجب هو تسعة وعشرون، ومن كلام العرب وغيرهم أنهم ينفون الشيء في صيغ الحصر أو غيرها، تارة لانتفاء ذاته، وتارة لانتفاء فائدة ومقصوده، ويحصرُونَ الشيء في غيره، تارة لانحصار جميع الجنس منه، وتارة لانحصار المفيد أو الكامل فيه، ثم إنهم تارة [٢٥ / ١٥٦] يعيدون النفي إلى المسمى، وتارة يعيدون النفي إلى الاسم، وإن كان ثابتاً في اللغة إذا كان المقصود الحقيقي بالاسم متصفاً عنه ثابتاً لغيره، كقوله: ﴿يَبْتَأْهُلَ الْكَتَبِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا الْكُوزَةَ وَالْإِجْمَلَ وَمَا أَتَرَلْ إِلَيْكُمْ مِنْ رَيْحِكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨]، نفى عنهم مسمى الشيء، مع أنه في الأصل شامل لكل موجود من حق وباطل؛ لما كان ما لا يفيد ولا منفعة فيه ينول إلى الباطل الذي هو العدم، فيصير بمنزلة المعدوم، بل ما كان المقصود منه إذا لم يحصل مقصوده؛ كان أولى بأن يكون معدوماً من المعدوم المستمر عدمه؛ لأنه قد يكون فيه ضرر.

فمن قال الكذب، فلم يقل شيئاً، ومن لم يعمل بما ينفعه، فلم يعمل شيئاً. ومنه قول النبي ﷺ لما سئل

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٦١)، ومسلم (٢٢٢٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٧٩) بنحوه، ومسلم (١٠٣٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٨)، والترمذي (٢٤١٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٠٨)، وأحمد (٣٦٧/٥).

(*) والرقوب: الذي لا يعيش له ولد.

فليس أحد يبيع درهما بدرهمين؛ ولهذا شرع القرض هنا لأنه من نوع التبرع، فلما كان غالب الربا وهو الذي نزل فيه القرآن أولاً، وهو ما يفعله الناس، وهو ربا النسأ قيل: إنما الربا في النسئة.

وأيضاً، ربا الفضل إنما حرم؛ لأنه ذريعة إلى ربا النسئة، فالربا المقصود بالقصد الأول هو ربا النسئة، فلا ربا إلا فيه، وأظهر ما تبين فيه الربا الجنس الواحد المتفق فيه الصفات، فإنه إذا باع مائة درهم بمائة وعشرين ظهر أن الزيادة قابلت الأجل الذي لا منفعة فيه، وإنما دخل فيه للحاجة؛ ولهذا لا تضمن الأجل باليد، ولا بالإتلاف، فلو تبقى العين في يده، أو المال في ذمته مدة لم يضمن الأجل، بخلاف زيادة الصفة فإنها مضمونة في الإتلاف، والغصب، وفي البيع إذا قابلت غير الجنس، وهذا باب واسع.

فإن الكلام الخبري إما إثبات، وإما نفي، فكما أنهم في الإثبات يشتون للشيء اسم المسمى إذا حصل فيه مقصود الاسم، وإن انتفت صورة المسمى، فكذلك في النفي، فإن أدوات النفي تدل على انتفاء الاسم بانتفاء مسماه، فكذلك تارة؛ لأنه لم يوجد أصلاً، وتارة لأنه لم توجد الحقيقة المقصودة بالمسمى، وتارة لأنه لم تكمل تلك الحقيقة، وتارة لأن ذلك المسمى مما لا ينبغي أن يكون مقصوداً، بل المقصود غيره، [٢٥/١٦٠] وتارة لأسباب آخر، وهذا كله إنما يظهر من سياق الكلام، وما اقترن به من القرائن اللفظية التي لا تخرجها عن كونها حقيقة عند الجمهور، ولكون المركب قد صار موضوعاً لذلك المعنى، أو من القرائن الحالية التي تجعلها مجازاً عند الجمهور.

وأما إذا أطلق الكلام مجرداً عن القريتين، فمعناه السلب المطلق. وهو كثير في الكلام، فكذلك قوله ﷺ: «إنما الشهر تسع وعشرون» وقوله: «الشهر تسع

بالم، إنما الألم كذا وكذا، ولمن يرى أنه غني: ليس هذا ينبغي إنما الغني فلان، وكذلك يقال في العالم والزاهد، كقولهم: إنما العالم من يخشى الله - تعالى.

[٢٥/١٥٨] وكقول مالك بن دينار: الناس يقولون: مالك زاهد، إنما الزاهد عمر بن عبد العزيز أنه الدنيا فتركها، ونحو ذلك مما تكون القلوب تعظمه لذلك المسمى اعتقاداً واقتصاداً، إما طلباً لوجوده، وإما طلباً لعدمه، معتقداً أن ذلك هو المستحق للاسم، فيبين لها أن حقيقة ذلك المعنى ثابتة لغيره دونه، على وجه ينبغي تعليق ذلك الاعتقاد والاقتصاد بذلك الغير.

ومن هنا الباب قول النبي ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»^(١)، والمؤمن من أمته الناس على دعائهم وأموالهم، والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله»^(٢)، ومنه قوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ» إلى قوله: «أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا» [الأنفال: ٢ - ٤]، فهؤلاء المستحقون لهذا الاسم على الحقيقة الواجبة لهم، ومنه قولهم: لا علم إلا ما نفع، ولا مدينة إلا بملك، ومنه قوله ﷺ: «لا ربا إلا في النسئة»^(٣)، أو «إنما الربا في النسئة»^(٤)، فإنما الربا العام الشامل للجنسين وللجنس الواحد المتفقة صفاته إنما يكون في النسئة. وأما ربا الفضل فلا يكون إلا في الجنس الواحد، ولا يفعله أحد، إلا إذا اختلفت الصفات، كالمضروب بالتبر^(٥)، والجيد بالرديء، فأما إذا استوت الصفات، [٢٥/١٥٩]

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠).

(٢) صحيح: أخرجه بنحو أحد (٨٧١٢)، والترمذي (٢٦٢٧)، والنسائي (١٩٩٥)، انظر صحيح الجامع (٦٥٨٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢١٧٩)، والنسائي (٤٥٨٠).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٩٦)، والنسائي (٤٥٨١).

(٥) التبر: ما كان من الذهب غير المضروب.

وعشرون»^(١). حيث قصد به الحصر في النوع، لما كان الله - تعالى - قد علق بالشهر أحكاماً، كقوله: ﴿يَتَرُ زَمَٰنٌ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، وقوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] ، وقوله: ﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢] ونحو ذلك، وكان من الألفهام ما يسبق إلى أن مطلق الشهر ثلاثون يوماً.

ولعل بعض من لم يعد أيام الشهر يتوهم أن السنة ثلاثمائة وستون يوماً، وأن كل شهر ثلاثون يوماً، فقال ﷺ: «الشهر الثابت اللازم الذي لا بد منه تسع وعشرون». وزيادة اليوم قد تدخل فيه، وقد تخرج منه، كما يقول: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فهذا هو الذي لا بد منه، وما زاد على ذلك فقد يجب على الإنسان، وقد يموت قبل الكلام، فلا يكون الإسلام في حقه إلا ما تكلم به.

[٢٥/١٦١] وعلى ما قد ثبت عن ابن عمر، فيكون قد سمع من النبي ﷺ كلا الحبرين، أو أن يكون الذي سمع منه: «إن الشهر يكون تسعة وعشرين». «ويكون ثلاثين» كما جاء مصرحاً به، وسمع منه: «أن الشهر إنما هو تسع وعشرون» روى هذا بالمعنى الذي تضمنته الأول، وهو بعيد من ابن عمر، فإنه كان لا يروي بالمعنى، روي عن النبي ﷺ المعاني الثلاثة أن قوله: «الشهر تسع وعشرون» لشهر معين، وروي عنه أنه قال: «قد يكون»، وروي عنه أنه قال: «إنما الشهر».

وقد استفاضت الروايات عن النبي ﷺ بما يوافق التفسير الأول في حديث ابن عمر، مثل ما رواه البخاري من حديث ابن جريج، عن يحيى بن عبد الله بن صيفي، عن عكرمة بن عبد الرحمن، عن أم سلمة: أن النبي ﷺ آلى من نساءه

شهرًا، فلما مضى تسعة وعشرون يوماً غدا أو راح، فقيل له: إنك حلفت أن لا تدخل شهرًا. فقال: «إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً»^(٢) فيه ما يدل على أن الشهر يكمل بحسبه مطلقاً، إلا أن يكون الإيلاء كان في أول الشهر، وهو خلاف الظاهر، فنتى كان الإيلاء في أثنائه فهو نص في مسألة النزاع. وروى البخاري - أيضاً - من حديث سليمان بن بلال [٢٥/١٦٢] عن حيد، عن أنس قال: آلى رسول الله ﷺ من نساءه وكانت انفكت رجله، فأقام في مشربة تسعاً وعشرين ليلة، ثم نزل. فقالوا: يا رسول الله آليت شهرًا؟ فقال: «إن الشهر يكون تسعاً وعشرين»^(٣).

وأما الشهر المعين، فروى النسائي من حديث شعبة، عن سلمة، عن أبي الحكم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريل فقال: تم الشهر لتسع وعشرين»^(٤) هكذا رواه بهز عنه. ورواه من طريق غندر، ورواه من طريق غندر عنه، ولفظه: «الشهر تسع وعشرون»، فهذه الرواية تبين أن إيلاء النبي ﷺ كان فيما بين الهلالين، فلما مضى تسع وعشرون أخبره جبرائيل أن الشهر تم لتسع وعشرين؛ لأن الشهر الذي آلى فيه كان تسعاً وعشرين، وكان النبي ﷺ يظن أن عليه إكمال العدة ثلاثين، فأخبره جبرائيل بأنه تم شهر إيلائه لتسع وعشرين، ولو كان الإيلاء في أول الهلال لم يحتج إلى أن يخبره جبرائيل بذلك؛ لأنه إذا نُفِيَ لتمام تسع وعشرين يعلم أنه قد تم، فإن هذا أمر ظاهر لا شبهة فيه حتى يخبره به جبرائيل.

وأيضاً، فلو كان الإيلاء بين الهلالين؛ لكان الصحابة يعلمون أن ذلك [٢٥/١٦٣] شهر، فإن

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٩١٠)، ومسلم بمعناه (١٠٨٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩١١).

(٤) صحيح: أخرجه النسائي (٢١٣٣).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٠٧)، ومسلم (١٠٨٥).

رواه. وقال - أيضًا - قد رواه عبد الله عن أبيه، وابن بشر وزائدة وغيرهم، وهذا الذي قاله، بيان أن هذه الزيادة من هؤلاء الثقات، فهي مقبولة. وأن الذين حدثوا عنه كان تارة يذكرها وتارة يتركها. وقد روي ما يفسره، فروى أبو بكر الحلال وصاحبه من حديث وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر هكنا وهكنا وهكنا، والشهر هكنا وهكنا وهكنا»، وأشار وكيع بال عشر الأصابع مرتين، وَخَسَّ واحدة الإبهام في الثالثة.

فهذه الأحاديث المستفيضة المتلقاة بالقبول دلت على أمور:

أحدها: أن قوله: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب»^(٢)، هو خبر [٢٥/١٦٥] تضمن نبأً، فإنه أخبر أن الأمة التي اتبعت هي الأمة الوسط، أمية لا تكتب ولا تحسب، فمن كتب أو حسب لم يكن من هذه الأمة في هذا الحكم، بل يكون قد اتبع غير سبيل المؤمنين الذين هم هذه الأمة، فيكون قد فعل ما ليس من دينها، والخروج عنها محرم منهى عنه، فيكون الكتاب والحساب المذكوران محرمين منهاً عنها، وهذا كقوله: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»^(٣) أي: هذه صفة المسلم، فمن خرج عنها خرج عن الإسلام، ومن خرج عن بعضها خرج عن الإسلام في ذلك البعض، وكذلك قوله: «المؤمن من آمنه الناس على دمائهم وأموالهم»^(٤).

فإن قيل: فهل قيل إن لفظه خبر ومعناه الطلب؟ كقوله: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ» [البقرة:

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٩١٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٠)، والنسائي (٤٩٩٦)، وأبو داود (٢٤٨١).

(٤) حسن صحيح: أخرجه النسائي (٤٩٩٥)، والترمذي (٢٦٢٧).

هذا أمر لم يكن يشكون فيه هم ولا أحد أن الشهر ما بين الهلالين، والاعتبار بالعدد، ولكن لما وقع الإيلاء في أثناء الشهر توهموا أنه يجب تكميل العدة ثلاثين، فأخبره جبريل بأنه قد تم شهر إيلائه تسع وعشرين، وقال ﷺ لأصحابه: «إن الشهر تسع وعشرون» أي: شهر الإيلاء «وأن الشهر يكون تسعة وعشرين».

وأيضاً، فقول عائشة - رضي الله عنها - أعدهن. ولو كان في أول الهلال لم تحجج إلى أن تعدن، كما لم يعد رمضان إذا صاموا بالرؤية، بل روى عنه ما ظاهره الحصر سعد بن أبي وقاص بالإسناد المتقدم إلى أحمد: حدثنا محمد بن بشر، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وهو يضرب بإحدى يديه على الأخرى وهو يقول: «الشهر هكنا وهكنا» ثم يقبض إصبعه في الثالثة. وقال أحمد: حدثنا معاوية بن عمر، حدثنا زائدة، عن إسماعيل عن محمد بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «الشهر هكنا وهكنا، عشر عشر، وتسع مرة»^(١) رواه النسائي من حديث محمد بن بشر كما ذكرناه. ورواه هو وأحمد - أيضًا - من حديث ابن المبارك، عن إسماعيل مستدأً، كما تقدم. [٢٥/١٦٤] وقد رواه يحيى بن سعيد ووكيع ومحمد بن عبيد، عن إسماعيل، عن محمد مرسلاً، وقال يحيى بن سعيد في روايته: قلت لإسماعيل: عن أبيه؟ قال: لا.

وقد صحح أحمد «المسند»، وقال في حديث إسماعيل بن أبي خالد: حديث سعد: «الشهر هكنا وهكنا» قال يحيى القطان: أردنا أن يقول عن أبيه فأبى. قال أحمد: هذا عن إسماعيل كان يستنده أحياناً وأحياناً لا يستنده. ورواه زائدة عن أبيه قيل له: إن وكيماً قد رواه، ويحيى يقول: ما يقول؟ قال: زائدة قد

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٢١٣٥)، وأحمد (١٨٤/١) ولفظ النسائي: أن النبي ﷺ ضرب يده على الأخرى وقال: «الشهر هكنا وهكنا وهكنا» ونقص في الثالثة إصبعاً.

ملوك الأرض، ورءوس الطوائف، وإلى عماله وولاته وسعاته وغير ذلك. وقد قال الله - تعالى - في كتابه: ﴿لَتَقْلَبُوا وَجْهَكُمْ آلَ يَحْيَىٰ وَالْحَسَابُ﴾ [يونس: ٥، الإسراء: ١٢]، في آيتين من كتابه فأخبر أنه فعل ذلك ليعلم الحساب.

وإنما الأمي هو في الأصل: منسوب إلى الأمة، التي هي جنس الأميين، وهو من لم يتميز عن الجنس بالعلم المختص، من قراءة أو كتابة كما يقال: حامي لمن كان من العامة، غير متميز عنهم بما يختص به غيرهم من علوم، وقد قيل: إنه نسبة إلى الأم، أي: هو الباقي على ما عودته أمه من المعرفة والعلم، ونحو ذلك.

ثم التميز الذي يخرج به عن الأمية العامة إلى الاختصاص، تارة يكون فضلاً وكهلاً في نفسه - كالتميز عنهم بقراءة القرآن، وفهم معانيه - وتارة يكون بما يتوصل به إلى الفضل والكمال، كالتميز عنهم بالكتابة وقراءة المكتوب فيمدح في حق من استعمله في الكمال، ويذم في حق من عطله أو استعمله في الشر. ومن استغنى عنه بما هو أنفع له كان أكمل وأفضل، وكان تركه في حقه مع حصول المقصود به أكمل وأفضل.

فإذا تبين أن التميز عن الأميين نوعان، فالأمة التي بعث فيها [٢٥/١٦٨] النبي ﷺ أولاهم العرب، وبواسطتهم حصلت الدعوة لسائر الأمم؛ لأنه إنما بعث بلسانهم، فكانوا أميين عامة، ليست فيهم مزية علم ولا كتاب ولا غيره، مع كون فطرتهم كانت مستعدة للعلم أكمل من استعداد سائر الأمم، بمنزلة أرض الحراث القابلة للزراع، لكن ليس لها من يقوم عليها، فلم يكن لهم كتاب بقرءونه مُنَزَّل من عند الله كما لأهل الكتاب، ولا علوم قياسية مستنبطة، كما للصائبة ونحوهم. وكان الخط فيهم قليلاً جداً، وكان لهم من العلم ما ينال بالفطرة التي لا يخرج بها الإنسان

[٢٢٨]، ﴿وَالْوَيْلُ لِمَنْ يُرْضِقُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ونحو ذلك، فيكون المعنى: أن من كان من هذه الأمة فلا ينبغي له أن يكتب ولا يحسب، نهاء عن ذلك؛ لئلا يكون خبيراً قد خالف خبره، فإن منهم من كتب أو حسب.

قيل: هذا معنى صحيح في نفسه، لكن ليس هو ظاهر اللفظ، فإن ظاهره خبر، والصرف عن الظاهر إنما يكون لدليل يبرج إلى ذلك، ولا حاجة إلى ذلك كما بيناه.

[٢٥/١٦٦] وأيضاً، فقولهم: «إنما أمة أمية» ليس هو طلباً، فإنهم أميون قبل الشريعة، كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، وقال: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَاتَلَقَمْتُ﴾ [آل عمران: ٢٠]، فإذا كانت هذه صفة ثابتة لهم قبل المبعث لم يكونوا مأمورين بابتدائها. نعم، قد يؤمرون بالبقاء على بعض أحكامها، فإننا سنبين أنهم لم يؤمروا أن يقولوا على ما كانوا عليه مطلقاً.

فإن قيل: فلم لا يجوز أن يكون هذا إخباراً محضاً إنهم لا يفعلون ذلك، وليس عليهم أن يفعلوه؛ إذ لهم طريق آخر غيره، ولا يكون فيه دليل على أن الكتاب والحساب منهي عنه؛ بل على أنه ليس بواجب، فإن الأموة صفة نقص، ليست صفة كمال، فصاحبها بأن يكون معذوراً أولى من أن يكون عمدوحاً.

قيل: لا يجوز هذا؛ لأن الأمة التي بعث الله إليها، فيهم من يقرأ ويكتب كثيراً، كما كان في أصحابه وفيهم من يحسب، وقد بعث ﷺ بالفرائض التي فيها من الحساب ما فيها، وقد ثبت عنه ﷺ أنه لما قدم عامله على الصدقة - ابن اللثية - حاسبه. وكان له كتاب عدة - كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد ومعاوية - يكتبون الوحي، ويكتبون العهود، ويكتبون كتبه إلى الناس، إلى من بعثه الله [٢٥/١٦٧] إليه من

يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِمْ وَتُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴿آل عمران: ١٦٤﴾.

فصارت هذه الأمية منها ما هو محرم. ومنها ما هو مكروه. ومنها ما هو نقص، وترك الأفضل، فمن لم يقرأ الفاتحة، أو لم يقرأ شيئاً من القرآن تسميه الفقهاء في «باب الصلاة» أمياً، ويقابلونه بالقارئ، [٢٥/١٧٠] فيقولون: لا يصح اقتداء القارئ بالأمي، ويجوز أن يأتى الأمي بالأمي، ونحو ذلك من المسائل، وغرضهم بالأمي هنا: الذي لا يقرأ القراءة الواجبة سواء كان يكتب أو لا يكتب، يحسب أو لا يحسب.

فهذه الأمية منها ما هو ترك واجب يعاقب الرجل عليه، إذا قدر على التعلم فتركه.

ومنها ما هو مذموم كالذي وصفه الله - عز وجل - عن أهل الكتاب حيث قال: ﴿وَيَمْنَعُ آبَاؤُهُمْ أَنْ يُعَلِّمُوا الْكِتَابَ إِلَّا أَنْتَ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَنْظُرُونَ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فهذه صفة من لا يفقه كلام الله ويعمل به، وإنما يقتصر على مجرد تلاوته، كما قال الحسن البصري: نزل القرآن ليعمل به، فاتخذوا تلاوته عملاً. فالأمي هنا قد يقرأ حروف القرآن أو غيرها ولا يفقه، بل يتكلم في العلم بظاهر من القول ظناً، فهذا - أيضاً - أمي مذموم، كما ذمه الله؛ لنقص علمه الواجب سواء كان فرض عين، أم كفاية.

ومنها ما هو الأفضل الأكمل كالذي لا يقرأ من القرآن إلا بعضه، ولا يفهم منه إلا ما يتعلق به، ولا يفهم من الشريعة إلا مقدار الواجب [٢٥/١٧١] عليه، فهذا - أيضاً - يقال له: أمي، وغيره ممن أوتي القرآن علماً وعملاً أفضل منه وأكمل.

فهذه الأمور المميزة للشخص عن الأمور التي هي فضائل وكمال فقدما: إما فقد واجب عيناً، أو واجب على الكفاية، أو مستحب، وهذه يوصف الله بها،

عن الأموة العامة، كالعلم بالصانع - سبحانه - وتعميم مكارم الأخلاق، وعلم الأنواء والأنساب والشعر. فاستحقوا اسم الأمية من كل وجه، كما قال فيهم: ﴿هُوَ الَّذِي يَبْعَثُ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَتْلُمْكُمْ فَلَمَّا أَتَلُّوا فَقَدْ ائْتَدُوا وَلَوْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٠]، فجعل الأميين مقابلين لأهل الكتاب، فالكتابي غير الأمي.

فلما بعث فيهم ووجب عليهم اتباع ما جاء به من الكتاب وتلبره وعقله والعمل به - وقد جعله تفصيلاً لكل شيء، وعلمهم نبيهم كل شيء حتى الخراءة - صاروا أهل كتاب وعلم، بل صاروا أعلم الخلق، [٢٥/١٦٩] وأفضلهم في العلوم النافعة، وزالت عنهم الأمية المذمومة الناقصة، وهي عدم العلم والكتاب المنزل، إلى أن علموا الكتاب والحكمة وأورثوا الكتاب، كما قال فيهم: ﴿هُوَ الَّذِي يَبْعَثُ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِمْ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]، فكانوا أميين من كل وجه، فلما علمهم الكتاب والحكمة قال فيهم: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْ بَدَأَ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ أن تقولوا: إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لنفيلين ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٥ - ١٥٧]، واستجيب فيهم دعوة الخليل حيث قال: ﴿وَنَكُنَا وَابِعَةً يَوْمَ رَسُولٍ يَتْلُو عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩]، وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ

والحكمة من غير حاجة منه إلى أن يكتب بيده، وأما سائر أكابر الصحابة - كالخلفاء الأربعة وغيرهم - فالغالب على كبارهم الكتابة لاحتياجهم إليها، إذ لم يؤت أحد منهم من الوحي ما أوتي، صارت أموته المختصة به كمالاً في حقه من جهة الفنى بما هو أفضل منها وأكمل، ونقصاً في حق غيره من جهة فقدته الفضائل التي لا تتم إلا بالكتابة.

[٢٥/١٧٣] إذا تبين هذا، فكُنْتُ أيام الشهر وَحُسَابُهُ من هذا الباب - كما قدمناه - فإن من كتب سير الشمس والقمر بحروف «أبجد» ونحوها، وحسب كم مضى من سيرها، ومتى يلتقيان ليلة الاستمرار، ومتى يتقابلان ليلة الإبدار، ونحو ذلك، فليس في هذا الكتاب والحساب من الفائدة، إلا ضبط المواقيت التي يحتاج الناس إليها في تحديد الحوادث والأعمال، ونحو ذلك، كما فعل ذلك غيرنا من الأمم، فضببطوا مواقيتهم بالكتاب والحساب، كما يفعلونه بالجدول، أو بحروف الجمل، وكما يحسبون سير الشمس، والقمر، ويعدلون ذلك، ويقومونه بالسير الأوسط، حتى يتبين لهم وقت الاستمرار والإبدار، وغير ذلك، فبين النبي ﷺ أنا أيها الأمة لا نكتب هذا الكتاب، ولا نحسب هذا الحساب، فعاد كلامه إلى نفي الحساب والكتاب فيما يتعلق بأيام الشهر الذي يستدل به على استمرار الهلال وطلوعه.

وقد قدمنا - فيما تقدم - أن النفي وإن كان على إطلاقه يكون عائماً، فإذا كان في سياق الكلام ما يبين المقصود علم به المقصود أخاص هو أم عام؟ فلما قرن ذلك بقوله: «الشهر ثلاثون» والشهر تسعة وعشرون» بين أن المراد به: إننا لا نحتاج في أمر الهلال إلى كتاب ولا [٢٥/١٧٤] حساب، إذ هو تارة كذلك، وتارة كذلك، والفارق بينهما هو الرؤية فقط، ليس بينهما فرق آخر من كتاب ولا حساب - كما

وأنبأوه مطلقاً، فإن الله عليم حكيم، جمع العلم، والكلام النافع طلباً وخبراً وإرادة، وكذلك أنبأوه ونبينا سيد العلماء والحكماء.

وأما الأمور المميزة التي هي وسائل وأسباب إلى الفضائل مع إمكان الاستغناء عنها بغيرها، فهذه مثل الكتاب الذي هو الخط والحساب، فهذا إذا فقدما مع أن فضيلته في نفسه لا تتم بدونهما، وفقدما نقص، إذا حصلها واستعان بها على كماله وفضله كالذي يتعلم الخط فيقرأ به القرآن؛ وكتب العلم النافعة، أو يكتب للناس ما يتفهمون به. كان هذا فضلاً في حقه وكماله، وإن استعان به على تحصيل ما يضره، أو يضر الناس، كالذي يقرأ بها كتب الضلالة، ويكتب بها ما يضر الناس كالذي يزور خطوط الأمراء والقضاة والشهود. كان هذا ضرراً في حقه، وسينة ومنقصة؛ ولهذا نهى عمر أن تعلم النساء الخط.

[٢٥/١٧٢] وإن أمكن أن يستغنى عنها بالكلية، بحيث ينال كمال العلوم من غيرها، وينال كمال التعليم بدونها. كان هذا أفضل له وأكمل. وهذه حال نبينا ﷺ الذي قال الله فيه: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ أَلَنبَأُكَ اللَّهُ الْبُرْهَانُ الَّذِي يَحْكُمُكَ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فإن أموته لم تكن من جهة فقد العلم والقراءة عن ظهر قلب، فإنه إمام الأئمة في هذا، وإنها كان من جهة أنه لا يكتب ولا يقرأ مكتوباً. كما قال الله فيه: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُبُ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ يَكْتَسِبُ وَلَا تَحْطُهُ بِمِثْلِكَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

وقد اختلف الناس: هل كتب يوم الحديبية بخطه معجزة له؟ أم لم يكتب؟ وكان انتهاء الكتابة عنه مع حصول أكمل مقاصدها بالمنع من طريقها من أعظم فضائله، وأكبر معجزاته، فإن الله علمه العلم بلا واسطة كتاب معجزة له، ولما كان قد دخل في الكتب من التحريف والتبديل، وعلم هو ﷺ أمته الكتاب

يفعل دائماً ما يجوز للمنفرد فعله، بل يجب عليه أن لا يطول الصلاة تطويلاً يضر من خلفه، ولا ينقصها عن «سته» الراتبة، مثل قراءة السورتين الأولين، وإكمال الركوع والسجود، ونحو ذلك، حتى إن النبي ﷺ أمر الصحابة بعزل إمام كان يصلي لبصاقه في قبلة المسجد، وقال: «يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء»^(١) الحديث، وقال: «إذا أمَّ الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في سفال»^(٢).

ولهذا قال الفقهاء: إن الإمام المقيم بالناس حجهم عليه أن يأتي [٢٥/١٧٦] بكمال الحج من تأخير النحر إلى الثالث من منى، ولا يتعجل في النحر الأول، ونحو ذلك من سنن الحج التي لو تركها الواحد لم يأت، وليس للإمام تركها لأجل مصلحة عموم الحجيج من تحصيل كمال الحج وقامه؛ ولهذا لما اجتمع على عهد رسول الله ﷺ عيدان فشهد العيد، ثم رخص في الجمعة، قال: «إننا مجمعون»^(٣). فقال أحمد في المشهور عنه وغيره: إن على الإمام أن يقيم لهم الجمعة ليحصل الكمال لمن شهدا وإن جاز للأحاد الانصراف.

ونظائره كثيرة مما يوجب أن يحفظ للأمة - في أمرها العام في الأزمنة والأمكنة والأعمال - كمال دينها الذي قال الله فيه: «الَّذِينَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [المائدة: ٣]. فها أفنى إلى نقص كمال دينها - ولو يترك مستحب - يفضي إلى تركه مطلقاً؛ كان تحصيله واجباً على الكفاية، إما على الأئمة وإما على غيرهم، فالكمال والفضل الذي يحصل برؤية الهلال دون الحساب

سنيته - فإن أرياب الكتاب والحساب لا يقدران على أن يضبطوا الرؤية بضبط مستمر، وإنما يقربوا ذلك، فيصيون تارة، ويخطئون أخرى.

وظهر بملك أن الأمية المذكورة هنا صفة مدح وإكمال من وجوه: من جهة الاستغناء عن الكتاب والحساب، بما هو أبين منه وأظهر، وهو الهلال، ومن جهة أن الكتاب والحساب هنا يدخلها غلط، ومن جهة أن فيها تعباً كبيراً بلا فائدة، فإن ذلك شغل عن المصالح، إذ هذا مقصود لغيره لا لنفسه، وإذا كان نفي الكتاب والحساب عنهم للاستغناء عنه بخير منه، وللمفسدة التي فيه كان الكتاب والحساب في ذلك نقصاً وعيباً، بل سيئة وذنباً، فمن دخل فيه فقد خرج عن الأمة الأمية فيما هو من الكمال والفضل السالم عن المفسدة، ودخل في أمر ناقص يؤديه إلى الفساد والاضطراب.

وأيضاً، فإنه جعل هذا وصفاً للأمة، كما جعلها وسطاً في قوله تعالى: «جَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً وَسَطًا» [البقرة: ١٤٣]، فالخروج عن ذلك اتباع غير سبيل المؤمنين.

[٢٥/١٧٥] وأيضاً، فالشيء إذا كان صفة للأمة لأنه أصلح من غيره، ولأن غيره فيه مفسدة. كان ذلك مما يجب مراعاته، ولا يجوز العدول عنه إلى غيره، لوجهين: لما فيه من المفسدة، ولأن صفة الكمال التي للأمة يجب حفظها عليها، فإن كان الواحد لا يجب عليه في نفسه تحصيل المستحبات، فإن كل ما شرع للأمة جميعاً صار من دينها، وحفظ مجموع الدين واجب على الأمة، فرض عين أو فرض كفاية؛ ولهذا وجب على مجموع الأمة حفظ جميع الكتاب، وجميع السنن المتعلقة بالمستحبات والרגائب، وإن لم يجب ذلك على أحادها؛ ولهذا أوجب على الأمة من تحصيل المستحبات العامة ما لا يجب على الأفراد، وتحصيله نفسه مثل الذي يؤم الناس في صلاته، فإنه ليس له أن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٧٣)، والترمذي (٢٣٥)، والنسائي (٧٨٠).

(٢) ضعيف: ضفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٤٨٧) بلفظ «لم يزله».

والسقال: ضد العلو.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٣١١).

يزول بمراعاة الحساب لو لم يكن فيه مفسدة.

الوجه الثاني: ما دلت عليه الأحاديث ما في قوله ﷺ: «لا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه»^(١) كما ثبت ذلك عنه من حديث ابن عمر، فنهى عن الصوم قبل [٢٥/١٧٧] رؤيته وعن الفطر قبل رؤيته. ولا يخلو النهي، إما أن يكون عامًا في الصوم فرضًا ونفلًا ونذرًا وقضاء، أو يكون المراد: فلا تصوموا رمضان حتى تروه. وعلى التقديرين فقد نهى أن يصام رمضان قبل الرؤية، والرؤية الإحساس والإبصار به، فمتى لم يره المسلمون كيف يجوز أن يقال: قد أخبر نخبه أنه يرى، وإذا رثي كيف يجوز أن يقال: أخبر نخبه أنه لا يرى، وقد علم أن قوله: «فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه» ليس المراد به أنه لا يصومه أحد حتى يراه بنفسه، بل لا يصومه أحد حتى يراه أو يراه غيره؟!

وفي الجملة، فهو من باب عموم النفي لا نفي العموم، أي: لا يصومه أحد حتى يرى، أو حتى يعلم أنه قد رؤي، أو ثبت أنه قد رثي؛ ولهذا لما اختلف السلف ومن بعدهم في صوم يوم الشك من رمضان، فصامه بعضهم مطلقًا في الصحو والغيم احتياطًا، وبعضهم كره صومه مطلقًا في الصحو والغيم كراهة الزيادة في الشهر، وفرق بعضهم بين الصحو والغيم لظهور العدم في الصحو دون الغيم؛ كان الذي صاموه احتياطًا إنما صاموه لإمكان أن يكون قد رآه غيرهم. فينقصونه فيما بعد، وأما لو علموا أنه لم يره أحد لم يكن أحد من الأمة يستجيز أن يصومه؛ لكون الحساب قد دل على أنه يطلع ولم ير مع ذلك، كما [٢٥/١٧٨] أن الجمهور الذين كرهوا صومه لم يلتفتوا إلى هذا الجواب؛ إذ الحكم ممدود إلى وقوع الرؤية لا إلى جوازها.

واختلف هؤلاء: هل يجوز أو يكره أو يحرم أو يستحب أن يصام بغير نية رمضان إذا لم يوافق عادة؟ على أربعة أقوال: هذا يجوز أو يستحب حملًا للنهي عن صوم رمضان، ويكرهه ويحظره لنهي ﷺ عن التقدم، ولخوف الزيادة، ولعمان آخر.

ثم إذا صامه بغير نية رمضان، أو بنيته المكروهة، فهل يجوزته إذا تبين، أو لا يجوزته، بل عليه القضاء؟ على قولين للأمة. وإذا لم يتبين أنه رثي إلا من النهار، فهل يجوزته إنشاء النية من النهار؟ على قولين للأمة.

ولو تبين أنه رثي في مكان آخر، فهل يجب القضاء، أو لا يجب مطلقًا؟ أم إذا كان دون مسافة القصر؟ أم إذا كانت الرؤية في الإقليم؟ أم إذا كان العلم واحدًا؟ وهل تثبت الرؤية بقول الواحد؟ أم الاثنين مطلقًا؟ أم لا بد في الصحو من عدد كثير؟ هذا مما تنازع فيه المسلمون، فهذه المسائل التي تنازع فيها المسلمون التي تتعلق بيوم الثلاثين، وتفرع بسببها مسائل آخر لعموم البلوى بهذا [٢٥/١٧٩] الأمر، ولما فهموه من كلام الله ورسوله، ورأوه من أصول شريعته، ولما بلغهم عن الصدر الأول، وهي من جنس المسائل التي تنازع فيها أهل الاجتهاد، بخلاف من خرج في ذلك إلى الأخذ بالحساب، أو الكتاب، كالجدول، وحساب التقويم، والتعديل المأخوذ من سيرهما، وغير ذلك الذي صرح رسول الله ﷺ بنفيه عن أمته والنهي عنه.

ولهذا ما زال العلماء يعدون من خرج إلى ذلك قد أذخل في الإسلام ما ليس منه، فيقابلون هذه الأقوال بالإنكار الذي يقابل به أهل البدع، وهؤلاء الذين ابتدعوا فيه ما يشبه بدع أهل الكتاب والصابئة أنواع: قوم متسبة إلى الشيعة من الإسماعيلية وغيرهم، يقولون بالعدد دون الرؤية، ومبدأ خروج هذه البدعة من الكوفة.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٨٠)، والنسائي (٢١٢٢).

تسعة وعشرون، والسنة ثلاثمائة وأربعة وخمسون، ويحتاجون أن يكتبوا في كل عدة من السنين زيادة يوم تصير فيه السنة ثلاثمائة وخمسة وخمسين يوماً، يزيدونه في ذي الحجة - مثلاً - فهذا أصل عدتهم وهذا القدر موافق في أكثر الأوقات؛ لأن الغالب على الشهور هكذا، ولكنه غير مطرد، فقد يتوالى شهران وثلاثة وأكثر ثلاثين، وقد يتوالى شهران وثلاثة وأكثر تسعة وعشرين، فيستقص كتابهم وحسابهم، ويفسد دينهم الذي ليس بقيم، وهذا من الأسباب الموجبة لثلا يعمل بالكتاب والحساب في الأهلة.

فهذه طريقة هؤلاء المتبعة المارقين الخارجين عن شريعة الإسلام، الذين يحسبون ذلك الشهر بيا قبله من الشهور، إما في جميع السنين أو بعضها، ويكتبون ذلك.

وأما الفريق الثاني: فقوم من فقهاء البصريين ذهبوا إلى أن قوله: [٢٥/١٨٢] «فاقدروا له» تقدير حساب بمنازل القمر، وقد روي عن محمد بن سيرين قال: خرجت في اليوم الذي شك فيه، فلم أدخل على أحد يؤخذ عنه العلم إلا وجدته يأكل، إلا رجلاً كان يحسب ويأخذ بالحساب، ولو لم يعلمه كان خيراً له. وقد قيل: إن الرجل مطرف بن عبد الله بن الشَّخِير، وهو رجل جليل القدر، إلا أن هذا إن صح عنه فهي من زلات العلماء. وقد حكى هذا القول عن أبي العباس بن سريج - أيضاً - وحكاه بعض المالكية عن الشافعي: أن من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر لم يتبين له من جهة النجوم أن الهلال الليلة، وعُمَّ عليه: جاز له أن يعتقد الصيام ويسته ويميزه، وهذا باطل عن الشافعي لا أصل له عنه، بل المحفوظ عنه خلاف ذلك كمذهب الجماعة، وإنما كان قد حكى ابن سُرَيْج - وهو كان من أكابر أصحاب الشافعي - نسبة ذلك إليه؛ إذ كان هو القائم بنصر

فمنهم من يعتمد على جدول يزعمون أن جعفر الصادق دفعه إليهم ولم يأت به إلا عبد الله بن معاوية، ولا يختلف أهل المعرفة من الشيعة وغيرهم: أن هذا كذب مخلق على جعفر، اختلقه عليه عبد الله هذا، وقد ثبت بالنقل المرضي عن جعفر وعامة أئمة أهل البيت ما عليه المسلمون، وهو قول أكثر عقلاء الشيعة.

[٢٥/١٨٠] ومنهم من يعتمد على أن رابع رجب أول رمضان، أو على أن خامس رمضان الماضي أول رمضان الحاضر.

ومنهم من يروي عن النبي ﷺ حديثاً لا يعرف في شيء من كتب الإسلام، ولا رواه عالم قط أنه قال: «يوم صومكم يوم نحركم». وغالب هؤلاء يوجبون أن يكون رمضان تاماً، ويمتنعون أن يكون تسعة وعشرين.

ومنهم من يعتمد على رؤيته بالشرق قبل الاسترار، فيوجبون استرارهِ ليلتين، ويقولون: أول يوم يرى في أوله فهو من الشهر الماضي، واليوم يكون اليوم الذي لا يرى في طرفه، ثم اليوم الذي يرى في آخره هو أول الشهر الثاني، ويعملون مبدأ الشهر قبل رؤية الهلال، مع العلم بأن الهلال يستر ليلة تارة، وليلتين أخرى، وقد يستر ثلاث ليال.

فأما الذين يعتمدون على حساب الشهور وتعديلها فيعتبرونه برمضان الماضي، أو برجب، أو يضعون جدولاً يعتمدون عليه، فهم مع غالفتهم لقوله ﷺ: «لا نكتب ولا نحسب» إنما عمدتهم [٢٥/١٨١] تعديل سير النيرين، والتعديل أن يأخذ أعلى سيرهما، وأدناه، فيأخذ الوسط منه ويممه.

ولما كان الغالب على شهور العام أن الأول ثلاثون والثاني تسعة وعشرون؛ كان جميع أنواع هذا الحساب والكتاب مبنية على أن الشهر الأول ثلاثون، والثاني

بطليموس الذي هو مقدم هؤلاء، ومن بعدهم قبل الإسلام ويعلّمه - لم ينسبوا إليه في الرؤية حرفاً واحداً، ولا حدوده كما حدوا اجتماع القرصين، وإنما تكلم به قوم منهم في أبناء الإسلام، مثل [٢٥ / ١٨٤] كوشيار الديلمى، وعليه وعلى مثله يعتمد من تكلم في الرؤية منهم. وقد أنكر ذلك عليه حذاقهم - مثل أبي علي المزوّذي القَطّان وغيره - وقالوا: إنه تشوّق بذلك عند المسلمين، وإلا فهذا لا يمكن ضبطه.

ولعل من دخل في ذلك منهم كان مرموقاً بنفاق، فما النفاق من هؤلاء ببعيد، أو يتقرب به إلى بعض الملوك الجهال، فمن يحسن ظنه بالحساب مع انتسابه إلى الإسلام.

وبيان امتناع ضبط ذلك: أن الحاسب إنما يقدره على ضبط شبح الشمس والقمر وجريهما: أنها يتحاذيان في الساعة الفلانية في البرج الفلاني في السماء المحاذي للمكان الفلاني من الأرض، سواء كان الاجتماع من ليل أو نهار، وهذا الاجتماع يكون بعد الاستمرار، وقبل الاستهلال، فإن القمر يجري في منازلها الثمانية والعشرين، كما قدره الله منازل، ثم يقرب من الشمس فيستريح ليلة أو ليلتين؛ لمخاضاته لها، فإذا خرج من تحتها جعل الله فيه النور، ثم يزداد النور كلما بَعُدَ عنها إلى أن يقابلها ليلة الإبدار، ثم ينقص كلما قرب منها إلى أن يجامعها، ولهذا يقولون: الاجتماع والاستقبال، ولا يقدرون أن يقولوا: الهلال وقت المفارقة على كذا. يقولون: الاجتماع وقت الاستمرار، والاستقبال وقت الإبدار.

[٢٥ / ١٨٥] ومن معرفة الاستمرار والإبدار الذي هو الاجتماع والاستقبال، فالناس يعبرون عن ذلك بالأمر الظاهر من الاستمرار الهلالي في آخر الشهر وظهوره في أوله، وكما نور في وسطه، والحساب يعبرون بالأمر الخفي من اجتماع القرصين

وإحتجاج هؤلاء بحديث ابن عمر في غاية الفساد مع أن ابن عمر هو الراوي عن النبي ﷺ: «إِنَّمَا أُمَةٌ أُمِيَّةٌ لَا تَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ»^(١) فكيف يكون موجب حديثه العمل بالحساب؟! وهؤلاء يحسبون سيره في ذلك الشهر ولياليه، وليس لأحد منهم طريقة منضبطة أصلاً، بل أية طريقة سلكوها، فإن الخطأ واقع فيها - أيضاً - فإن الله - سبحانه - لم يجعل لطلع الهلال حساباً مستقيماً، بل لا يمكن أن يكون إلى رؤيته [٢٥ / ١٨٣] طريق مطرد إلا الرؤية، وقد سلكوا طرقاً كما سلك الأولون منهم من لم يضبطوا سيره إلا بالتعديل الذي يتفق الحساب على أنه غير مطرد، وإنما هو تقريب مثل أن يقال: إن رأيي صحيحة ثمان وعشرين فهو تام، وإن لم ير صحيحة ثمان فهو ناقص، وهذا بناء على أن الاستمرار لليلتين، وليس بصحيح، بل قد يستمر ليلة تارة، وثلاث ليالٍ أخرى.

وهذا الذي قالوه إنما هو بناء على أنه كل ليلة لا يمكث في المنزل إلا ستة أسابيع ساعة، لا أقل ولا أكثر، فيغيب ليلة السابع نصف الليل، ويطلع ليلة أربعة عشر من أول الليل إلى طلوع الشمس، وليلة الحادي والعشرين يطلع من نصف الليل، وليلة الثامن والعشرين إن استمر فيها نقص وإلا كمل، وهذا غالب سيره، وإلا فقد يسرع ويبطئ.

وأما العقل، فاعلم أن المحققين من أهل الحساب كلهم متفقون على أنه لا يمكن ضبط الرؤية بحساب بحيث يحكم بأنه يرى لا محالة، أو لا يرى البتة على وجه مطرد، وإنما قد يتفق ذلك، أو لا يمكن بعض الأوقات؛ ولهذا كان المعتنون بهذا الفن من الأمم - الروم، والهند، والفرس، والعرب، وغيرهم مثل

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠).

أحدها: أنها تختلف؛ وذلك لأن الرؤية تختلف لحدة البصر وكلاله، فمع دقته يراه البصر الحديد دون الكليل، ومع توسطه يراه غالب الناس، وليست أبصار الناس محصورة بين حاصرين، ولا يمكن أن يقال: يراه غالب الناس، ولا يراه غالبهم؛ لأنه لو رآه اثنان علق الشارع الحكم بهما بالإجماع، وإن كان الجمهور لم يروه، فإذا قال: لا يرى بناء على ذلك كان مخطئاً في حكم الشرع، وإن قال: يرى بمعنى أنه يراه البصر الحديد، فقد لا يتفق فيمن يترامى له من يكون بصره حديثاً، [٢٥ / ١٨٧] فلا يلتفت إلى إمكان رؤية من ليس بحاضر.

السبب الثاني: أن يختلف بكثرة المترئين وقتلتهم، فأنهم إذا كثروا كان أقرب أن يكون فيهم من يراه لحدة بصره وخبرته بموضع طلوعه، والتحديق نحو مطلعه، وإذا قلوا، فقد لا يتفق ذلك، فإذا ظن أنه يرى قد يكونون قليلاً فلا يمكن أن يروه، وإذا قال: لا يرى، فقد يكون المترامون كثيراً فيهم من فيه قوة على إدراك ما لم يدركه غيره.

السبب الثالث: أنه يختلف باختلاف مكان الترائي، فإن من كان أعلى مكاناً في منارة أو سطح عال، أو على رأس جبل، ليس بمنزلة من يكون على القاع الصفصيف، أو في بطن وادٍ، كذلك قد يكون أمام أحد المترئين بناء أو جبل أو نحو ذلك يمكن معه أن يراه غالباً، وإن منعه أحياناً وقد يكون لاشيء أمامه، فإذا قيل: يرى مطلقاً لم يره المنخفض ونحوه، وإذا قيل: لا يرى، فقد يراه المرتفع ونحوه، والرؤية تختلف بهذا اختلافاً ظاهراً.

السبب الرابع: أنه يختلف باختلاف وقت الترائي، وذلك أن عادة الحساب أنهم يخبرون ببعده وقت غروب الشمس، وفي تلك [٢٥ / ١٨٨] الساعة يكون قريباً من الشمس، فلا يكون نوره قليلاً، وتكون حرمة

الذي هو وقت الاستمرار، ومن استقبال الشمس والقمر الذي هو وقت الإبدار، فإن هذا يضبط بالحساب.

وأما الإلهال، فلا له عندهم من جهة الحساب ضبط؛ لأنه لا يضبط بحساب يعرف كما يعرف وقت الكسوف والخسوف، فإن الشمس لا تكسف في سنة الله التي جعل لها إلا عند الاستمرار، إذا وقع القمر بينها وبين أبصار الناس على محاذاة مضبوطة، وكذلك القمر لا يخسف إلا في ليالي الإبدار على محاذاة مضبوطة لتحول الأرض بينه وبين الشمس، فمعرفة الكسوف والخسوف لمن صح حسابه مثل معرفة كل أحد أن ليلة الحادي والثلاثين من الشهر لا بد أن يطلع إلهال، وإنما يقع الشك ليلة الثلاثين. فنقول: الحاسب غاية ما يمكنه إذا صح حسابه أن يعرف مثلاً أن القرصين اجتماعاً في الساعة الفلانية، وأنه عند غروب الشمس يكون قد قارقتها القمر، إما بعشر درجات - مثلاً - أو أقل، أو أكثر، والدرجة هي جزء من ثلاثمائة وستين جزءاً من الفلك.

[٢٥ / ١٨٦] فإنهم قسموه اثني عشر قسمًا، سموها «الداخل»، كل برج اثنا عشر درجة، وهذا غاية معرفته، وهي بتحديدكم بينهما من البعد في وقت معين في مكان معين. هذا الذي يضبطه بالحساب. أما كونه يرى أو لا يرى، فهذا أمر حسي طبيعي ليس هو أمراً حسابياً رياضياً، وإنما غايته أن يقول استقرأنا أنه إذا كان على كذا وكذا درجة يرى قطعاً أو لا يرى قطعاً، فهذا جهل وغلط؛ فإن هذا لا يجري على قانون واحد لا يزيد ولا ينقص في النفي والإثبات، بل إذا كان بعده - مثلاً - عشرين درجة، فهذا يرى ما لم يحل حائل، وإذا كان على درجة واحدة فهذا لا يرى، وأما ما حول العشرة، فالأمر فيه يختلف باختلاف أسباب الرؤية من وجوه:

وزمانه، وصفاء الجو، وكدره.

فإذا كانت الرؤية حكماً تشترك فيه هذه الأسباب التي ليس شيء منها داخلياً في حساب الحاسب، فكيف يمكنه مع ذلك يخبر خبراً عاماً أنه لا يمكن أن يراه أحد حيث رآه على سبع أو ثمان درجات، أو تسع؟ أم كيف يمكنه يخبر خبراً جزئياً أنه يرى إذا كان على تسع أو عشر مثلاً؟!

ولهذا تجدهم مختلفين في قوس الرؤية: كم ارتفاعه؟ منهم من يقول: تسعة ونصف، ومنهم من يقول ^(١) ويحتاجون أن يفرقوا بين الصيف [٢٥/١٩٠] والشتاء، إذا كانت الشمس في البروج الشمالية مرتفعة، أو في البروج الجنوبية منخفضة، فتبين بهذا البيان أن خبرهم بالرؤية من جنس خبرهم بالأحكام، وأضعف، وذلك أنه هب أنه قد ثبت أن الحركات العلوية سبب الحوادث الأرضية، فإن هذا القدر لا يمكن المسلم أن يجزم بنفيه؛ إذ الله - سبحانه - جعل بعض المخلوقات - أعيانها وصفاتها وحركاتها - سبباً لبعض، وليس في هذا ما يحيله شرع ولا عقل، لكن المسلمين قسمان:

منهم من يقول: هذا دليل على ثبوته، فلا يجوز القول به، فإنه قول بلا علم.

وآخر يقول: بل هو ثابت في الجملة؛ لأنه قد عرف بعضه بالتجربة، ولأن الشريعة دلت على ذلك بقوله ﷺ: «إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، لكنهما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده» ^(٢). والتخويف إنما يكون بوجود سبب الخوف، فعلم أن كسوفهما قد يكون سبباً لأمر مخوف، وقوله: «لا يخسفان لموت أحد، ولا لحياته» رد لما توهمه بعض الناس، فإن الشمس خسفت يوم موت

شعاع شمس مانعاً له بعض المنع، فكلمنا انخفض إلى لأقرب بعد عن الشمس، فيقوى شرط الرؤية، ويبقى متعها، فيكثر نوره، ويبعد عن شعاع الشمس، فإذا ظن أنه لا يرى وقت الغروب أو عقبه، فإنه يرى بعد ذلك، ولو عند هويته في المغرب، وإن قال: إنه يضبط حاله من حين وجوب الشمس إلى حين وجوبه، فإنها يمكنه أن يضبط عدد تلك الدرجات؛ لأنه يبقى مرتفعاً بقدر ما بينها من البعد، أما مقدار ما يحصل فيه من الضوء، وما يزول من الشعاع المانع له، فإن بذلك تحصل الرؤية بضبطه على وجه واحد - يصح مع الرؤية دائماً، أو يمتنع دائماً - فهذا لا يقدر عليه أبداً، وليس هو في نفسه شيئاً منضبطاً خصوصاً إذا كانت الشمس ^(٣).

السبب الخامس: صفاء الجو وكدره، لست أعني إذا كان هناك حائل يمنع الرؤية، كالغيمة، والقطر الهائج من الأدخنة، والأبخرة، وإنما إذا كان الجو بحيث يمكن فيه رؤيته أمكن من بعض، إذا كان الجو صافياً من كل كدر، في مثل ما يكون في الشتاء عقب الأمطار في البرية الذي ليس فيه بخار، بخلاف ما إذا كان في الجو بخار بحيث لا يمكن [٢٥/١٨٩] فيه رؤيته، كنحو ما يحصل في الصيف بسبب الأبخرة والأدخنة، فإنه لا يمكن رؤيته في مثل ذلك، كما يمكن في مثل صفاء الجو.

وأما صحة مقابلته، ومعرفة مطلعه، ونحو ذلك، فهذا من الأمور التي يمكن المترائي أن يتعلمها، أو يتحراها، فقد يقال: هو شرط الرؤية كالتحديق نحو المغرب خلف الشمس، فلم نذكره في أسباب اختلاف الرؤية، وإنما ذكرنا ما ليس في مقدور المترائين الإحاطة من صفة الأبصار، وأعدادها، ومكان الترائي،

(٥) يياض بالأصل.

(١) يياض بالأصل.

(٢) يياض بالأصل.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٤٢)، ومسلم (٩١٤).

زاد ما زاده^(٣) رواه أبو داود وغيره، وربما احتج بعضهم بما فهمه من قوله: «لا يكفان لموت أحد ولا لحياته»^(٤) واعتقد أن العلة هنا هي العلة الغائية، أي: لا يكفان ليحدث عن ذلك موت أو حياة.

قلت: قول هذا جهل؛ لأنه قول بلا علم، وقد حرم الله على الرجل أن ينفي ما ليس له به علم، وحرّم عليه أن يقول على الله ما لا يعلم، وأخبر أن الذي يأمر بالقول بغير علم هو الشيطان فقال: «وَلَا تَقْفُ مَا نَسَخَ لَكَ بِهِ عَلْمٌ» [الإسراء: ٣٦]، وقال: «إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالْقِسْوَ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» [البقرة: ١٦٩]، وقال: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِقَرَىٰ الْحَقِّ وَأَنْ تُقْرَبُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» [الأعراف: ٣٣]، فإنه ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ولا قال أحد من أهل العلم ذلك، [٢٥/١٩٣] ولا في العقل، وما يعلم بالعقل ما يعلم به نفي ذلك وإنما نفي ذلك جزماً بغير علم مثل نفي بعض الجهال أن تكون الأفلاك مستديرة، فمنهم من ينفي ذلك جزم، ومنهم من ينفي الجزم به على كل أحد، وكلاهما جهل، فمن أين له نفي ذلك أو نفي العلم به عن جميع الخلق، ولا دليل له على ذلك إلا ما قد يفهمه يفهمه الناقص؟!

هذا وقد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة أن الأفلاك مستديرة، قال الله تعالى: «وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِفَافِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يُؤْمِنُونَ بِحُجَّتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بَيْنَ يَدَيْهِ يَوْمَ تَوَفَّاكَ» [الأنبياء: ٣٣]، وقال تعالى: «وَلَا

إبراهيم، فاعتقد بعض الناس أنها خسفت من أجل موته تعظيماً لموته، وأن موته سبب خسوفها، فأخبر النبي [٢٥/١٩١] أنه لا ينخسف لأجل أنه مات أحد، ولا لأجل أنه حي أحد.

وهذا كما في «الصحيحين» عن ابن عباس قال: حدثني رجال من الأنصار أنهم كانوا عند النبي ﷺ فرمى بنجم فاستنار، فقال: «ما كنتم تقولون لهذا في الجاهلية؟» فقالوا: كنا نقول: ولد اليوم عظيم أو مات عظيم، فقال: «إنه لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن الله إذا قضى بالقضاء سبح حملة العرش»^(١) الحديث. فأخبر النبي ﷺ أن الشهب، التي يوجع بها لا يكون عن سبب حدث في الأرض، وإنما يكون عن أمر حدث في السماء، وأن الرمي بها لطرد الشياطين المسترقة.

وكذلك الشمس والقمر هما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده، كما قال الله: «وَمَا تُرِيضُ بِالْآيَاتِ إِلَّا الْمُتَكَبِّرِينَ» [الإسراء: ٥٩]، فعلم أن هذه الآيات السماوية قد تكون سبب عذاب؛ ولهذا شرع النبي ﷺ عند وجود سبب الخوف ما يدفعه من الأعمال الصالحة، فأمر بصلاة الكسوف - الصلاة الطويلة - وأمر بالعتق والصدقة، وأمر بالدعاء، والاستغفار، كما قال ﷺ: «إن البلاء والدعاء [٢٥/١٩٢] ليلتقيان فيعتلجان بين السماء والأرض»^(٢)، فالدعاء ونحوه يدفع البلاء النازل من السماء.

فإن قلت: من عوام الناس - وإن كان متسبباً إلى علم - من يجزم بأن الحركات العلوية ليست سبباً لحدوث أمر آتية، وربما اعتقد أن تمهيز ذلك وإثباته من جملة التنجيم المحرم، الذي قال فيه النبي ﷺ: «من اقتبس شعبة من النجوم، فقد اقتبس شعبة من السحر

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٢٩)، والترمذي (٣٢٢٤).

(٢) حسن: أخرجه الحاكم (١/٦٦٩)، والطبراني في «الأوسط» (٣/٦٦)، والشهاب في «مستند» (٢/٤٨)، وحت

الألباني في «صحيح الجامع» (٧٣٩).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦)، وأحد

(٤) (٣١١/١)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»

(٦٠٧٤).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٤٢)، ومسلم (٩١٤).

الشمس ينبغي لها أن تترك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون» [يس: ٤٠]، قال ابن عباس: في فلكه مثل فلكة المغزل، وهكذا هو في لسان العرب: الفلك: الشيء المستدير، ومنه يقال: فلك ثدي الجارية إذا استدار، قال تعالى: ﴿يَكُونُ الْكَلَّ عَلَى الْهَبَاءِ وَيَكُونُ الْهَبَاءُ عَلَى الْكَلِّ﴾ [الزمر: ٥]، والتكوير هو التدوير، ومنه قيل: كار العمامة وكورها، إذا أدارها، ومنه قيل: للكرة: كرة، وهي الجسم المستدير؛ ولهذا يقال للأفلاك: كروية الشكل؛ لأن أصل الكرة كورة، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً، وكورت الكارة، إذا دورتها، ومنه الحديث: «إن الشمس والقمر يكوران»^(١) يوم القيامة [٢٥/١٩٤] كأنهما ثوران في نار جهنم»^(٢)، وقال تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مُنْقَابَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥]، مثل حسابان الرحا، وقال: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ [الملك: ٣]، وهذا إنما يكون فيما يستدير من أشكال الأجسام دون المضلعات من المثلث، أو المربع، أو غيرها، فإنه يتفاوت؛ لأن زواياه مخالفة لقواتمه، والجسم المستدير متشابه الجوانب والنواحي، ليس بعضه مخالفاً لبعض.

وقال النبي ﷺ للأعرابي الذي قال: إنا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك. فقال: «ويمحك إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه، إن شأته أعظم من ذلك، إن عرشه على سمواته هكذا» وقال بيده مثل القبة: «وإنه ليبط به أبط الرحل الجليد براكبه»^(٣)

رواه أبو داود وغيره من حديث جبير بن مطعم عن النبي ﷺ، وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا سألتم الله الجنة فاسألوه

(١) يكوران: يلفان ويجمعان ويلقيان.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري مختصراً (٣٢٠٠)، ولفظه عند الطحاوي في «مشكل الآثار» (٧٠٦٦/١)، وانظر «المصححة» (١٢٤).

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٧٢٦).

وقال الإمام أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي - من أعيان العلماء المشهورين بمعرفة الآثار والتصانيف والكبار في فنون العلوم الدينية من الطبقة الثانية من أصحاب أحمد - لا خلاف بين العلماء أن السماء على مثال الكرة، وأنها تدور بجميع ما فيها من الكواكب كدورة الكرة على قطبين ثابتين، غير متحركين: أحدهما في ناحية الشمال، والآخر في ناحية الجنوب قال: ويدل على ذلك أن الكواكب جميعها تدور من المشرق تقع قليلاً على ترتيب واحد في حركاتها، ومقادير أجزائها إلى أن تتوسط السماء، ثم تنحدر على ذلك الترتيب، كأنها ثابتة في كرة تدورها جميعها دوراً واحداً. قال: وكذلك أجمعوا على أن الأرض بجميع حركاتها من البر والبحر مثل الكرة. قال: ويدل عليه أن الشمس والقمر والكواكب لا يوجد طلوعها وغروبها على جميع من في نواحي الأرض في وقت واحد، بل على المشرق قبل المغرب.

قال: فكرة الأرض مثبتة في وسط كرة السماء، كالنقطة في الدائرة، يدل على ذلك أن جرم كل كوكب يرى في جميع نواحي السماء على قدر واحد، فيدل ذلك على بعد ما بين السماء والأرض من جميع الجهات [٢٥/١٩٦] بقدر واحد، فاضطرار أن تكون الأرض وسط السماء.

وقد يظن بعض الناس أن ما جاءت به الآثار

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٩٠)، وأحد (٢٤٠/٥).

ولما كان الإنسان إذا تصور هذا يسبق إلى وهمه السفلى الإضافي، كما احتج به الجهمي الذي أنكر علو الله على عرشه، وخيل على من لا يدري أن من قال: إن الله فوق العرش، فقد جعله تحت نصف المخلوقات، أو جعله فلاناً آخر - تعالى الله عما يقول الجاهل.

فمن ظن أنه لازم لأهل الإسلام من الأمور التي لا تليق بالله، ولا هي لازمة، بل هذا يصدقه الحديث الذي رواه أحمد في «مسنده»، من حديث الحسن عن أبي هريرة، ورواه الترمذي في حديث الأدلاء [٢٥/١٩٨]، فإن الحديث يدل على أن الله فوق العرش، ويدل على إحاطة العرش، وكونه سقف المخلوقات.

ومن تأوله على قوله هبط على علم الله، كما فعل الترمذي لم يدر كيف الأمر، ولكن لما كان من أهل السنة، وعلم أن الله فوق العرش، ولم يعرف صورة المخلوقات، وخشي أن يتأوله الجهمي أنه يختلط بالخلق، قال: هكذا، وإلا فقول رسول الله ﷺ كله حق، يصدق بعضه بعضاً.

وما علم بالمعقول من العلوم الصحيحة يصدق ما جاء به الرسول ويشهد له. فنقول: إذا تبين أننا نعرف ما قد عرف من استدارة الأفلاك؛ علم أن المنكر له مخالف لجميع الأدلة، لكن المتوقف في ذلك قبل البيان فعل الواجب، وكذلك من لم يزل يستفيد ذلك من جهة لا يتق بها. فإن النبي ﷺ قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكلبهم»^(١) وإن كون بعض الحركات العالية سبباً لبعض الحوادث مما لا ينكر، بل إما أن يقبل أو لا يرد.

فالقول بالأحكام النجمية باطل عقلاً، محرم شرعاً، وذلك أن حركة الفلك - وإن كان لها أثر -

النبوية من أن العرش سقف الجنة، وأن الله على عرشه، مع ما دلت عليه من أن الأفلاك مستديرة متناقض، أو مقتضي أن يكون الله تحت بعض خلقه - كما احتج بعض الجهمية على إنكار أن يكون الله فوق العرش باستدارة الأفلاك - وأن ذلك مستلزم كون الرب أسفل، وهذا من غلطهم في تصور الأمر، ومن علم أن الأفلاك مستديرة، وأن المحيط الذي هو السقف هو أعلى عليين، وأن المركز الذي هو باطن ذلك وجوفه، وهو قعر الأرض، هو «سجين» و «أسفل سافلين» علم من مقابلة الله بين أعلى عليين، وبين سجين، مع أن المقابلة إنما تكون في الظاهر بين العلو والسفل، أو بين السعة والضيقة؛ وذلك لأن العلو مستلزم للسعة، والضيقة مستلزم للسفول، وعلم أن السماء فوق الأرض مطلقاً، لا يتصور أن تكون تحتها قط - وإن كانت مستديرة محيطة - كذلك كلما علا كان أرفع وأشمل.

وعلم أن الجهة قسيان: قسم ذاتي، وهو العلو، والسفول فقط. وقسم إضافي، وهو ما ينسب إلى الحيوان بحسب حركته، فما أمامه [٢٥/١٩٧] يقال له: أمام، وما خلفه يقال له: خلف، وما عن يمينه يقال له: اليمين، وما عن يساره يقال له: اليسار، وما فوق رأسه يقال له: فوق، وما تحت قدميه يقال له: تحت، وذلك أمر إضافي. أرايت لو أن رجلاً علق رجله إلى السماء، ورأسه إلى الأرض، أليست السماء فوقه وإن قابلها برجليه؟ وكذلك النملة أو غيرها لو مشي تحت السقف مقابلاً له برجليه، وظهره إلى الأرض؛ لكان العلو محاذياً لرجليه، وإن كان فوقه، وأسفل سافلين يتهمي إلى جوف الأرض.

والكواكب التي في السماء - وإن كان بعضها محاذياً لردوسنا، وبعضها في النصف الآخر من الفلك - فليس شيء منها تحت شيء، بل كلها فوقنا في السماء،

(١) ضيف: أخرجه أبو داود (٣٦٤٤)، وأحمد (١٣٦/٤)، وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٠٥٢).

تحصيل سبب واحد من أسباب النجح إن صح، والاستخارة أخذ للنجح من جميع طرقه، فإن الله يعلم الخيرة، فإما أن يشرح صدر الإنسان، ويسر الأسباب، أو يعمرها ويصرفه عن ذلك.

وقد قال النبي ﷺ: «من أتى هراً فساله»^(٢) الحديث رواه مسلم من حديث صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي ﷺ، والعراف يعم المنجم وغيره، إما لفظاً وإما معنى وقال ﷺ: «من اقتبس شعبة من النجوم، فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاده»^(٣) رواه أبو داود وابن ماجه، فقد تبين تحريم الأخذ بأحكام النجوم علماً أو عملاً من جهة الشرع، وقد بينا من جهة العقل أن ذلك - أيضاً - متعذر في الغالب؛ لأن أسباب الحوادث وشروطها وموانعها لا تضبط بضبط حركة بعض الأمور، وإنما يتفق الإصابة في ذلك إذا كان بقية الأسباب موجودة، والموانع مرتفعة، لا أن ذلك عن دليل مطرد لازماً أو غالباً.

وحذاق المتجمين يوافقون على ذلك، ويعرفون أن طالع البلاد لا [٢٥/٢٠١] يستقيم الحكم به غالباً لمعارضة طالع لوقت وغيره من الموانع، ويقولون: إن الأحكام مبناه على الخلد، والوهم. فبين لهم: أن قولهم في رؤية الهلال وفي الأحكام من باب واحد يعلم بأدلة العقول امتناع ضبط ذلك، ويعلم بأدلة الشريعة تحريم ذلك والاستغناء عما نظن من منفعة بما بعث الله به محمداً ﷺ من الكتاب والحكمة، ولهذا قال من قال: إن كلام هؤلاء بين علوم صادقة لا منفعة فيها - ونعوذ بالله من علم لا ينفع - وبين ظنون كاذبة لا ثقة بها، وإن بعض الظن إثم.

ولقد صدق، فإن الإنسان الحاسب إذا قتل نفسه

ليست مستقلة، بل تأثير الأرواح وغيرها [٢٥/١٩٩] من الملائكة أشد من تأثيره، وكذلك تأثير الأجسام الطبيعية التي في الأرض، وكذلك تأثير قلوب الأدميين بالدعاء وغيره من أعظم المؤثرات باتفاق المسلمين، وكالصائبة المشتغلين بأحكام النجوم وغيرهم من سائر الأمم، فهو في الأمر العام جزء السبب، وإن فرضنا أنه سبب مستقل، أو أنه مستلزم لتنام السبب، فالعلم به غير ممكن لسرعة حركته، وإن فرض العلم به، فمحل تأثيره لا ينضبط؛ إذ ليس تأثير خسوف الشمس في الإقليم الفلاني بأولى من الإقليم الآخر، وإن فرض أنه سبب مستقل قد حصل بشروطه، وعلم به، فلا ريب أن ما يصغر من الأعمال الصالحة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وصلة الأرحام، ونحو ذلك، مما أمرت به الشريعة يعارض مقتضى ذلك السبب؛ ولهذا أمرنا النبي ﷺ بالصلاة والدعاء والاستغفار والعتيق والصدقة عند الخسوف، وأخبر أن الدعاء والبلاء يلتقيان فيعتلجان بين السوء والأرض.

والمنجمون يعرفون بذلك حتى قال كبيرهم «بطليموس»: ضجيج الأصوات في هياكل العبادات، بفنون الدعوات، من جميع اللغات، يحلل ما عقدته الأفلاك الدائرات. فصار ما جاءت به الشريعة إن حدث سبب، خير كان ذلك الصلاة والزكاة يقويه ويؤيده، وإن حدث سبب شر كان ذلك العمل يدفعه، وكذلك استخارة العبد لربه إذا هم بأمر كما [٢٥/٢٠٠] أمر النبي ﷺ بقوله: «إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين»^(١) الحديث، فهذه الاستخارة لله العليم القدير خالق الأسباب والمسببات خير من أن يأخذ الطالع فيما يريد فعله، فإن الاختيار غايته

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٣٠)، وأحمد (٦٨/٤).

(٣) صحيح: أخرجه أبو طود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦)، وأحمد

(٣١١/١)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»

(٦٠٧٤).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٦٦)، والترمذي (٤٨٠)،

والنسائي (٣٢٥٣)، وأبو داود (١٥٣٨).

عند أئمة المسلمين كلهم.

فإن الناس لو وقفوا بعرة في اليوم العاشر خطأ أجزأهم الوقوف [٢٥/٢٠٣] بالاتفاق، وكان ذلك اليوم يوم عرفة في حقهم، ولو وقفوا الثامن خطأ ففي الأجزاء نزاع، والأظهر صحة الوقوف - أيضًا - وهو أحد القولين في مذهب مالك، ومذهب أحمد وغيره.

قالت: عائشة - رضي الله عنها -: إنما عرفة اليوم الذي يعرفه الناس. وأصل ذلك أن الله - سبحانه وتعالى - علق الحكم بالهلال والشهر، فقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَيَّامِ فَلَنْ مَّوَقِّتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَيَّجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، والهلال اسم لما يستهل به، أي: يعلن به، ويجهز به، فإذا طلع في السماء ولم يعرفه الناس ويستهلوا لم يكن هلالاً.

وكذا الشهر مأخوذ من الشهرة، فإن لم يشتهر بين الناس لم يكن الشهر قد دخل، وإنما يغلط كثير من الناس في مثل هذه المسألة؛ لظنهم أنه إذا طلع في السماء كان تلك الليلة أول الشهر، سواء ظهر ذلك للناس واستهلوا به أو لا، وليس كذلك، بل ظهوره للناس واستهلالهم به لا بد منه؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون»^(١) أي: هذا اليوم الذي تعلمون أنه وقت الصوم، والفطر، والأضحى، فإذا لم تعلموه لم يترتب عليه حكم، وصوم اليوم الذي يشك فيه: هل هو تاسع ذي الحجة؟ أو عاشر ذي الحجة؟ جائز بلا نزاع بين العلماء [٢٥/٢٠٤] لأن الأصل عدم العاشر. كما أنهم لو شكوا ليلة الثلاثين من رمضان؛ هل طلع الهلال أم لم يطلع؟ فإنهم يصومون ذلك اليوم المشكوك فيه باتفاق الأئمة، وإنما يوم

في حساب الدقائق والثواني كان غايته ما لا يفيد، وإنما تعبوا عليه لأجل الأحكام، وهي ظنون كاذبة.

أما الكلام في الشرعيات، فإن كان علمًا كان فيه منفعة الدنيا والآخرة، وإن كان ظنًا مثل الحكم بشهادة الشاهدين، أو العمل بالدليل الظني الراجح فهو عمل بعلم، وهو ظن يثبت عليه في الدنيا والآخرة. فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، لقد جاءت رسلنا بالحق آخر ما وجد. وصلى الله على محمد وآله وسلم.



[٢٥/٢٠٢] وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمه الله:

عن أهل مدينة رأى بعضهم هلال ذي الحجة، ولم يثبت عند حاكم المدينة، فهل لهم أن يصوموا اليوم الذي في الظاهر التاسع، وإن كان في الباطن العاشر؟

فأجاب:

نعم يصومون التاسع في الظاهر المعروف عند الجماعة، وإن كان في نفس الأمر يكون عاشرًا، ولو قدر ثبوت تلك الرؤية؛ فإن في السن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون»^(١) أخرجه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي وصححه. وعن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الفطر يوم يفطر الناس، والأضحى يوم يضحى الناس»^(٢) رواه الترمذي، وعلى هذا العمل

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٦٩٧)، وأبو داود (٢٣٢٤) وابن ماجه (١٦٦٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٨٦٩).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٠٢) وقال: حسن غريب صحيح، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٨٦٩).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٢٤)، والترمذي (٦٩٧)، وابن ماجه (١٦٦٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٨٦٩).

وهذا يظهر بالمسألة الثانية، فإنه لو انفرد برؤية ذي الحجة لم يكن له أن يقف قبل الناس في اليوم الذي هو في الظاهر الثامن، وإن كان بحسب رؤيته هو التاسع، وهذا لأن في انفرد الرجل في الوقوف والذبح، من مخالفة الجماعة ما في إظهاره للفطر.

وأما صوم يوم التاسع في حق من رأى الهلال، أو أخبره ثقتان أنها رأيا الهلال، وهو العاشر بحسب ذلك، ولم يثبت ذلك عند العامة، وهو العاشر بحسب الرؤية الخفية، فهذا يخرج على ما تقدم.

[٢٥/٢٠٦] فمن أمره بالصوم يوم الثلاثين الذي هو بحسب الرؤية الخفية من شوال، ولم يأمره بالفطر سرًا، سوغ له صوم هذا اليوم واستحبه؛ لأن هذا هو يوم عرفة، كما أن ذلك من رمضان، وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة والاعتبار.

ومن أمره بالفطر سرًا لرؤيته، ناه عن صوم هذا اليوم عند هذا القائل، كهلال شوال الذي انفرد برؤيته.

فإن قيل: قد يكون الإمام الذي فوض إليه إثبات الهلال مقصرًا، لردّه شهادة العدول، إما لتقصيره في البحث عن عدالتهم. وإما ردّ شهادتهم لعداوة بينه وبينهم، أو غير ذلك من الأسباب التي ليست بشرعية، أو لاعتقاده على قول المنجم الذي زعم أنه لا يرى.

قيل: ما يثبت من الحكم لا يختلف الحال فيه بين الذي يؤتم به في رؤية الهلال، مجتهدًا مصيًّا كان أو غلطًا أو مفرطًا، فإنه إذا لم يظهر الهلال وشتهر بحيث يتحرى الناس فيه. وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال في الأئمة: «يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم»^(١). فخطؤه وتفریطه عليه لا على المسلمين الذين لم يفرطوا ولم يخطئوا.

الشك الذي رويت فيه الكراهة الشك في أول رمضان؛ لأن الأصل بقاء شعبان.

وإنما الذي يشبه في هذا الباب مسألتان:

إحدهما: لو رأى هلال شوال وحده، أو أخبره به جماعة يعلم صدقهم: هل يفطر أم لا؟

والثانية: لو رأى هلال ذي الحجة، أو أخبره جماعة - يعلم صدقهم - هل يكون في حقه يوم عرفة، ويوم النحر هو التاسع، والعاشر بحسب هذه الرؤية التي لم تشتهر عند الناس؟ أو هو التاسع والعاشر الذي اشتهر عند الناس؟

فأما المسألة الأولى، فالمنفرد برؤية هلال شوال لا يفطر علانية باتفاق العلماء، إلا أن يكون له عذر يبيح الفطر كمرض وسفر، وهل يفطر سرًا؟ على قولين للعلماء أصحهما لا يفطر سرًا، وهو مذهب مالك، وأحمد في المشهور في مذهبهما.

وفيها قول: إنه يفطر سرًا كالشهور في مذهب أبي حنيفة [٢٥/٢٠٥] والشافعي، وقد روي أن رجلين في زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رأيا هلال شوال، فأفطر أحدهما، ولم يفطر الآخر، فلما بلغ ذلك عمر قال للذي أفطر: لولا صاحبك لأوجعتك ضربًا.

والسبب في ذلك: أن الفطر يوم يفطر الناس، وهو يوم العيد، والذي صامه المنفرد برؤية الهلال ليس هو يوم العيد الذي نهى النبي ﷺ عن صومه، فإنه نهى عن صوم يوم الفطر، ويوم النحر. وقال: «أما أحدهما فيوم فطرکم من صومکم، وأما الآخر فيوم تأکلون فيه من تُسککم»^(١)، فالذي نهى عن صومه هو اليوم الذي يفطره المسلمون، وينسك فيه المسلمون.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٧٣)، وابن ماجه (١٧٢٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٤)، وأحمد (٣٥٥/٢).

الأبخرة المتصاعدة، فمن أراد أن يأخذ حصة العشاء من حصة الفجر، إنها يصح كلامه لو كان الموجب لظهور النور وخفائه مجرد محاذاة الأفق التي تعلم بالحساب.

فأما إذا كان للأبخرة في ذلك تأثير، والبخار يكون في الشتاء والأرض الرطبة أكثر مما يكون في الصيف والأرض اليابسة، وكان ذلك لا ينضبط بالحساب فسدت طريقة القياس الحسابي.

ولهذا توجد حصة الفجر في زمن الشتاء أطول منها في زمان الصيف والآخر بالأخذ بمجرد القياس الحسابي يشكل عليه ذلك؛ لأن حصة الفجر عنده تتبع النهار، وهذا - أيضًا - مبسوط في موضعه، والله - سبحانه - أعلم، وصلى الله على محمد.



[٢٥ / ٢٠٩] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ

عن المسافر في رمضان، ومن يصوم، ينكر عليه، وينسب إلى الجهل. ويقال له: الفطر أفضل، وما هو مسافة القصر؟ وهل إذا أنشأ السفر من يومه يفطر؟ وهل يفطر السفار من المكارية والتجار والجمال والملاح وراكب البحر؟ وما الفرق بين سفر الطاعة وسفر المعصية؟ فأجاب:

الحمد لله، الفطر للمسافر جائز باتفاق المسلمين، سواء كان سفر حج، أو جهاد، أو تجارة، أو نحو ذلك من الأسفار التي لا يكرهها الله ورسوله.

وتنازعوا في سفر المعصية - كالذي يسافر ليقطع الطريق ونحو ذلك - على قولين مشهورين، كما تنازعوا في قصر الصلاة.

فأما السفر الذي تقصر فيه الصلاة، فإنه يجوز فيه الفطر مع القضاء باتفاق [٢٥ / ٢١٠] الأئمة، ويجوز

[٢٥ / ٢٠٨] ولا ريب أنه ثبت بالسنة الصحيحة واتفاق الصحابة: أنه لا يجوز الاعتماد على حساب النجوم، كما ثبت عنه في «الصححين» أنه قال: «إننا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته»^(١).

والمعتمد على الحساب في الهلال، كما أنه ضال في الشريعة مبتدع في الدين، فهو مخطئ في العقل وعلم الحساب؛ فإن العلماء بالهيئة يعرفون أن الرؤية لا تنضبط بأمر حسابي، وإنما غاية الحساب منهم إذا عدل أن يعرف كم بين الهلال والشمس من درجة وقت الغروب مثلاً، لكن الرؤية ليست مضبوطة بدرجات محدودة، فإنها تختلف باختلاف حدة النظر وكلاله، وارتفاع المكان الذي يترأى فيه الهلال وانخفاضه، وباختلاف صفاء الجو وكدره. وقد يراه بعض الناس لثمان درجات، وآخر لا يراه لثني عشرة درجة؛ ولهذا تنازع أهل الحساب في قوس الرؤية تنازعاً مضطرباً، وأئمتهم - بكطليموس - لم يتكلموا في ذلك بحرف؛ لأن ذلك لا يقوم عليه دليل حسابي.

وإنما يتكلم فيه بعض متأخريهم - مثل كوشياز الديلملي وأمثاله - لما رأوا الشريعة علقت الأحكام بالهلال، فرأوا الحساب طريقاً تنضبط فيه الرؤية، وليست طريقة مستقيمة، ولا معتدلة، بل خطوفا كثير، وقد جرب، وهم يختلفون كثيراً: هل يرى أم لا يرى؟

وسبب ذلك: أنهم فسبطوا بالحساب ما لا يعلم بالحساب، فأخطأوا طريق الصواب، وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وبينت أن ما جاء به الشرع الصحيح هو الذي يوافق العقل الصريح، كما تكلمت على حد اليوم - أيضًا - وبينت أنه لا ينضبط بالحساب؛ لأن اليوم يظهر بسبب

(١) صحيح: البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠).

قال: «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تُؤتَى معصيته»^(٣). وفي الصحيح: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: «إني رجل أكثر الصوم، أفاصوم في السفر؟ فقال: «إن أفطرت فحسن، وإن صمت فلا بأس»^(٤). وفي حديث آخر: «خياركم الذين في السفر يقصرون ويفطرون».

وأما مقدار السفر الذي يقصر فيه ويفطر، فمذهب مالك والشافعي وأحمد: أنه مسيرة يومين قاصدين يسير الإبل والأقدام، وهو ستة عشر فرسخاً، كما بين مكة وعُشْفَان، ومكة وجُدَّة. وقال أبو حنيفة: مسيرة [٢٥/٢١٢] ثلاثة أيام. وقال طائفة من السلف والخلف: بل يقصر ويفطر في أقل من يومين، وهذا قول قوي، فإنه قد ثبت أن النبي كان يصلي بعرفة، ومزدلفة، ومنى، يقصر الصلاة، وخلفه أهل مكة وغيرهم يصلون بصلاته، لم يأمر أحداً منهم بإتمام الصلاة.

وإذا سافر في أثناء يوم، فهل يجوز له الفطر؟ على قولين مشهورين للعلماء، هما روايتان عن أحمد. أظهرهما: أنه يجوز ذلك، كما ثبت في «السنن»: أن أصحابه من كان يفطر إذا خرج من يومه، ويذكر أن ذلك سنة النبي ﷺ. وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه نوى الصوم في السفر، ثم إنه دعا بياه فأفطر، والناس ينظرون إليه^(٥).

وأما اليوم الثاني، فيفطر فيه بلا ريب، وإن كان مقدار سفره يومين في مذهب جمهور الأئمة والأمة.

وأما إذا قدم المسافر في أثناء يوم، ففي وجوب الإمساك عليه نزاع مشهور بين العلماء، لكن عليه

الفطر للمسافر باتفاق الأمة، سواء كان قادراً على الصيام، أو عاجزاً، وسواء شق عليه الصوم، أو لم يشق، بحيث لو كان مسافراً في الظل والماء ومعه من يجذمه جاز له الفطر والقصر.

ومن قال: إن الفطر لا يجوز إلا لمن عجز عن الصيام، فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وكذلك من أنكر على المفطر، فإنه يستتاب من ذلك.

ومن قال: إن المفطر عليه إثم، فإنه يستتاب من ذلك، فإن هذه الأحوال خلاف كتاب الله، وخلاف سنة رسول الله ﷺ، وخلاف إجماع الأمة.

وهكذا السنة للمسافر أنه يصلي الرباعية ركعتين، والقصر أفضل له من التربع، عند الأئمة الأربعة، كمذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد، والشافعي في أصح قوليه.

ولم تتنازع الأمة في جواز الفطر للمسافر، بل تنازعوا في جواز الصيام للمسافر، فذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن الصائم في [٢٥/٢١١] السفر كالمفطر في الحضر، وأنه إذا صام لم يجزه، بل عليه أن يقضي، ويروى هذا عن عبد الرحمن بن عوف، وأبي هريرة وغيرهما من السلف، وهو مذهب أهل الظاهر. وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس من البر الصوم في السفر»^(١). لكن مذهب الأئمة الأربعة أنه يجوز للمسافر أن يصوم وأن يفطر، كما في «الصحيحين» عن أنس قال: كنا نسافر مع النبي ﷺ في رمضان فمنا الصائم، ومنا المفطر، فلا يعيب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم^(٢). وقد قال الله - تعالى - ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُدْءِ اللَّهُ بِكُمْ الْخَيْرَ وَلَا يُبَدِّلْ بِكُمْ الْقِسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وفي المسند عن النبي ﷺ أنه

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (١٠٨/٢) وابن حبان (٤٥١/٦) وصححه الألباني (صحيح الجامع) (١٨٨٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٣)، ومسلم (١١٢١).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٨)، ومسلم (١١٣).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٦)، ومسلم (١١٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٧)، ومسلم (١١١٦).

وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

القضاء سواء أمسك أو لم يمك.

عن إمام جماعة بمسجد مذهب حنفي ذكر لجماعته أن عنده كتاباً فيه: أن الصيام في شهر رمضان إذا لم ينو بالصيام قبل عشاء الآخرة، أو بعدها أو وقت السحور وإلا فإيا له في صيامه أجر، فهل هذا صحيح أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، على كل مسلم يعتقد أن الصوم واجب عليه، وهو يريد أن يصوم شهر رمضان النية، فإذا كان يعلم أن غداً من رمضان فلا بد أن ينوي الصوم، فإن النية عملها القلب، وكل من علم ما يريد فلا بد أن ينويه.

والتكلم بالنية ليس واجباً بإجماع المسلمين، فعادة المسلمين إنما يصومون بالنية، وصومهم صحيح بلا نزاع بين العلماء. والله أعلم.



[٢٥ / ٢١٥] وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ:

ما يقول سيدنا في صائم رمضان: هل يفتر كل يوم إلى نية أم لا؟

فأجاب:

كل من علم أن غداً من رمضان، وهو يريد صومه فقد نوى صومه، سواء تلفظ بالنية أو لم يتلفظ. وهذا فعل عامة المسلمين، كلهم ينوي الصيام.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن غروب الشمس: هل يجوز للصائم أن يفطر بمجرد غروبها؟

[٢٥ / ٢١٣] ويفطر من عادته السفر إذا كان له بلد يأوي إليه، كالتاجر الجلاب الذي يجلب الطعام، وغيره من السلع، والكمكاري الذي يكرّي دوابه من الجلاب وغيرهم.

وكالبريد الذي يسافر في مصالح المسلمين ونحوهم، وكذلك الملاح الذي له مكان في البر يسكنه.

فأما من كان معه في السفينة امرأته وجميع مصالحه ولا يزال مسافراً، فهذا لا يقصر ولا يفطر.

وأهل البادية - كأعراب العرب، والأكراد، والترك، وغيرهم - الذين يشتون في مكان، ويصيفون في مكان، إذا كانوا في حال ظعنهم من المشتى إلى المصيف، ومن المصيف إلى المشتى، فإنهم يقصرون، وأما إذا نزلوا بمشتاهم ومصيفهم، لم يفطروا ولم يقصروا، وإن كانوا يتبعون المراعي. والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عمن يكون مسافراً في رمضان، ولم يصبه جوع ولا عطش ولا تعب، فما الأفضل له الصيام أم الإفطار؟

[٢٥ / ٢١٤] فأجاب:

أما المسافر فيفطر باتفاق المسلمين، وإن لم يكن عليه مشقة، والفطر له أفضل، وإن صام جاز عند أكثر العلماء.

ومنهم من يقول: لا يميزه.



فأجاب:

إذا غاب جميع القرص أفطر الصائم، ولا عبرة بالحمرة الشديدة الباقية في الأفق.

[٢٥/٢١٦] وإذا غاب جميع القرص ظهر السواد من المشرق، كما قال النبي ﷺ: «إذا أقبل الليل من ههنا، وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم»^(١).



فأجاب:

الحمد لله، إن كان الصوم يوجب له مثل هذا المرض فإنه يفطر ويقضي، فإن كان هذا يصيبه في أي وقت صام، كان عاجزاً عن الصيام، فيطعم عن كل يوم مسكيناً. والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ

عن امرأة حامل رأت شيئاً شبه الحيض، والدم مواظبها، وذكر القوابل: أن المرأة تفطر لأجل منفعة الجنين، ولم يكن بالمرأة ألم، فهل [٢٥/٢١٨] يجوز لها الفطر أم لا؟

فأجاب:

إن كانت الحامل تخاف على جنينها، فإنها تفطر وتقضي عن كل يوم يوماً، وتطعم عن كل يوم مسكيناً، رطلاً من خبز بأدمه. والله أعلم.



[٢٥/٢١٩] وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليماً.

فصل

فِيمَا يَفْطَرُ الصَّائِمُ وَمَا لَا يَفْطَرُهُ

وهذا نوعان: منه ما يفطر بالنص والإجماع، وهو الأكل والشرب، والجماع، قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ نَبِّهُوا مِنْ

فأجاب:

إذا غاب جميع القرص أفطر الصائم، ولا عبرة بالحمرة الشديدة الباقية في الأفق.

[٢٥/٢١٦] وإذا غاب جميع القرص ظهر السواد من المشرق، كما قال النبي ﷺ: «إذا أقبل الليل من ههنا، وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم»^(١).



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عما إذا أكل بعد أذان الصبح في رمضان: ماذا يكون؟

فأجاب:

الحمد لله، أما إذا كان المؤذن يؤذن قبل طلوع الفجر - كما كان بلال يؤذن قبل طلوع الفجر على عهد النبي ﷺ، وكما يؤذن المؤذنون في دمشق وغيرها قبل طلوع الفجر - فلا بأس بالأكل والشرب بعد ذلك بزمان يسير.

وإن شك: هل طلع الفجر أو لم يطلع؟ فله أن يأكل ويشرب حتى يتبين الطلوع، ولو علم بعد ذلك أنه أكل بعد طلوع الفجر، ففي وجوب القضاء نزاع.

والأظهر: أنه لا قضاء عليه، وهو الثابت عن عمر، وقال به طائفة [٢٥/٢١٧] من السلف والخلف، والقضاء هو المشهور في مذهب الفقهاء الأربعة. والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن رجل كلما أراد أن يصوم أخفى عليه، ويزيد ويحبط، فيبقى أياماً لا يفق، حتى يتهم أنه جنون، ولم يتحقق ذلك منه؟

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٥٤)، ومسلم (١١٠٠).

قَضَاءُ، وَإِنْ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ»^(١)، وهذا الحديث لم يثبت عند طائفة من أهل العلم، بل قالوا: هو من قول أبي هريرة، قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل قال: ليس من ذا شيء. قال الخطابي: يريد أن الحديث غير محفوظ. وقال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عنه، فلم يعرفه إلا عن عيسى بن يونس، قال: وما أراه محفوظاً. قال: روى يحيى بن كثير، عن عمر بن الحكم: أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم.

قال الخطابي: وذكر أبو داود أن حفص بن غياث رواه عن هشام، كما رواه عيسى بن يونس، قال: ولا أعلم خلافاً بين أهل العلم في أن من ذرعه القيء فإنه لا قضاء عليه، ولا في أن من استقاء عامداً فعليه القضاء، ولكن اختلفوا في الكفارة، فقال عامة أهل العلم: ليس عليه غير القضاء. وقال عطاء: عليه القضاء والكفارة، وحكي عن الأوزاعي وهو قول أبي ثور.

[٢٥/٢٢٢] قلت: وهو مقتضى إحدى الروايتين عن أحمد في إيجابه الكفارة على المحتجم، فإنه إذا أوجبها على المحتجم فعل المستقيء أولى، لكن ظاهر مذهبه: أن الكفارة لا تجب في غير الجماع كقول الشافعي.

والذين لم يثبتوا هذا الحديث لم يبلغهم من وجه يعتمدونه، وقد أشاروا إلى علته، وهو انفراد عيسى ابن يونس، وقد ثبت أنه لم ينفرد به، بل وافقه عليه حفص بن غياث، والحديث الأخير يشهد له، وهو ما رواه أحمد وأهل السنن، كالترمذي، عن أبي الدرداء:

وَأَبْتَفُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ [٢٥/٢٢٠] وَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَمْتَمُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ [البقرة: ١٨٧]، فأذن في المباشرة، فمقل من ذلك: أن المراد الصيام من المباشرة والأكل والشرب، ولما قال أولاً: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» [البقرة: ١٨٣]، كان معقولا عندهم: أن الصيام هو الإسك عن الأكل والشرب والجماع، ولفظ «الصيام» كانوا يعرفونه قبل الإسلام ويستعملونه، كما في «الصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها - أن يوم عاشوراء كان يوماً تصومه قريش في الجاهلية^(٢).

وقد ثبت عن غير واحد: أنه قبل أن يفرض شهر رمضان أمر بصوم يوم عاشوراء وأرسل منادياً ينادي بصومه، فعلم أن مسمى هذا الاسم كان معروفاً عندهم.

وكذلك ثبت بالسنة واتفاق المسلمين: أن دم الحيض ينافي الصوم، فلا تصوم الحائض، لكن تقضي الصيام.

وثبت بالسنة - أيضاً - من حديث لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ، أن النبي ﷺ قال له: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»^(٣)، فدل على أن إنزال الماء من الأنف يفطر الصائم، وهو قول جماهير العلماء.

[٢٥/٢٢١] وفي «السنن» حديثان:

أحدهما: حديث هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ قَيْءٌ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٢٠)، وأبو داود (٢٣٨٠)، وابن ماجه (١٦٧٦)، وأحمد (٤٩٨/٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٢٤٣).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٠٢)، ومسلم (١١٢٥) بنحوه.
(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٤٢)، والترمذي (٧٨٨)، والنسائي (٨٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٩٢٧).

يفطرون لا من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم^(٤)، فهذا إسنادُه الثابت: ما رواه الثوري وغيره، عن زيد ابن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: هكذا رواه أبو داود، وهذا الرجل لا يعرف. وقد رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، لكن عبد الرحمن ضعيف عند أهل العلم بالرجال.

قلت: روايته عن زيد من وجهين: مرفوعاً لا يخالف روايته [٢٢٤/٢٥] المرسلة بل يقوياً، والحديث ثابت عن زيد بن أسلم؛ لكن هذا فيه: «إذا ذرعه القيء».

وأما حديث الحجامة، فإما أن يكون منسوخاً، وإما أن يكون ناسخاً؛ لحديث ابن عباس: أنه احتجم وهو محرم صائم^(٥) - أيضاً، ولعل فيه القيء إن كان متاولاً للاستقاءة هو - أيضاً - منسوخ. وهذا يؤيد أن النهي عن الحجامة هو المتأخر، فإنه إذا تعارض نصان ناقل وياقي على الاستصحاب، فالناقل هو الراجح في أنه الناسخ، ونسخ أحدهما يقوي نسخ قرينه، ورواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا، وقال يحيى بن معين: حديث زيد بن أسلم ليس بشيء، ولو قدر صحته؛ لكان المراد من ذرعه القيء، فإنه قرنه بالاحتلام، ومن احتلم بغير اختياره - كالنائم - لم يفطر باتفاق الناس.

وأما من استمنى فأنزل، فإنه يفطر، ولفظ الاحتلام إنما يطلق على من احتلم في منامه. وقد ظن طائفة أن القياس أن لا يفطر شيء من الخارج، وأن

أن النبي ﷺ قاء فافطر^(١)، فذكرت ذلك لثوبان. فقال: صدق، أنا صبيت له وضوءاً، لكن لفظ أحمد: أن رسول الله ﷺ قاء فتوضأ^(٢). رواه أحمد عن حسين المعلم.

قال الأثرم: قلت لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث، فقال: حسين المعلم يجوده. وقال الترمذي: حديث حسين أرجح شيء في هذا الباب، وهذا قد استدلل به على وجوب الوضوء من القيء، ولا يدل على ذلك، فإنه إذا أراد بالوضوء: الوضوء الشرعي، فليس فيه إلا أنه توضأ، والفعل المجرد لا يدل على الوجوب، بل يدل على أن الوضوء من ذلك مشروع، فإذا قيل: إنه مستحب كان فيه عمل بالحديث.

[٢٢٣/٢٥] وكذلك ما روي عن بعض الصحابة من الوضوء من الدم الخارج ليس في شيء منه دليل على الوجوب، بل يدل على الاستحباب، وليس في الأدلة الشرعية ما يدل على وجوب ذلك، كما قد بسط في موضعه، بل قد روى الدارقطني وغيره، عن حميد، عن أنس قال: احتجم رسول الله ﷺ ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه، ورواه ابن الجوزي في «حجة المخالف» ولم يضعفه، وعادته الجرح بما يمكن.

وأما الحديث الذي يروى: «ثلاث لا تفطر: القيء، والحجامة، والاحتلام»^(٣)، وفي لفظ: «لا

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٩٥/٥)، وأبو داود (٢٣٨١)، والترمذي (٨٧)، والخطيب صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٧)، وأبو داود (٢٣٨١)، وأحمد (١٩٥/٥).

(٣) ضعيف: أخرجه الترمذي (٧١٩)، وقال: «حديث أبي سعيد غير محفوظ»، والبيهقي في «الكبرى» (٢٢٠/٤)، وابن أبي شيبة (٣٠٨/٢)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٢٥٦٧).

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٢٣٧١)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٢٠/٤)، وعبد الرزاق (٢١٣/٤)، وحسنه الألباني.

في «صحيح الجامع» (٧٧٤/٢).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٣٨).

والأول أظهر - كما قد بسط في موضعه - فإنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة: أن من فعل محظوراً غلطاً أو ناسياً لم يواخذه الله بذلك، وحيث يكون بمنزلة من لم يفعله، فلا يكون عليه إثم، ومن لا إثم عليه لم يكن عاصياً ولا مرتكباً لما نهي عنه، وحيث يكون قد فعل ما أمر به ولم يفعل ما نهي عنه، ومثل هذا لا يطل عبادته، إنها يطل العبادات إذا لم يفعل ما أمر به أو فعل ما حظر عليه.

وطرد هذا: أن الحج لا يطل بفعل شيء من المحظورات لا ناسياً ولا غلطاً لا الجماع ولا غيره، وهو أظهر قولي الشافعي.

[٢٥/٢٢٧] وأما الكفارة والفدية، فذلك وجبت لأنها بدل المتلف من جنس ما يجب ضمان المتلف بمثله، كما لو أتلفه صبي أو مجنون أو نائم ضمنه بذلك، وجزاء الصيد إذا وجب على الناسي والمخطئ فهو من هذا الباب بمنزلة دية المقتول خطأ، والكفارة الواجبة بقتله خطأ بنص القرآن وإجماع المسلمين.

وأما سائر المحظورات، فليست من هذا الباب، وتقليم الأظفار وقص الشارب والترفة المنافي للثنت كالطيب واللباس؛ ولهذا كانت فديتها من جنس فدية المحظورات ليست بمنزلة الصيد المضمون بالبدل. فأظهر الأقوال في الناسي والمخطئ: إذا فعل محظوراً أن لا يضمن من ذلك إلا الصيد.

وللناس فيه أقوال، هذا أحدها، وهو قول أهل الظاهر.

والثاني: يضمن الجميع مع النسيان، كقول أبي حنيفة وإحدى الروايات عن أحمد، واختاره القاضي وأصحابه.

والثالث: يفرق بين ما فيه إتلاف كقتل الصيد والحلق والتقليم وما ليس فيه إتلاف كالطيب واللباس، وهذا قول الشافعي وأحد في الرواية الثانية،

المستقي. إنما أفطر؛ لأنه مظنة رجوع بعض الطعام، وقالوا: إن فطر الحائض على خلاف القياس. وقد بسطنا في الأصول: أنه ليس في الشريعة [٢٥/٢٢٥] شيء على خلاف القياس الصحيح.

فإن قيل: فقد ذكرتم أن من أفطر عامداً بغير عذر كان فطره من الكبائر، وكذلك من فوت صلاة النهار إلى الليل عامداً من غير عذر كان تفويته لها من الكبائر، وأنها ما بقيت تقبل منه على أظهر قولي العلماء، كمن فوت الجمعة، ورمى الجمار وغير ذلك من العبادات المؤقتة، وهذا قد أمره بالقضاء.

وقد روي في حديث المجامع في رمضان: أنه أمره بالقضاء، قيل: هذا إنما أمره بالقضاء؛ لأن الإنسان إنما يتقياً لعذر كالمرضى يتأذى بالقيء، أو يتقياً لأنه أكل ما فيه شبهة كما تقياً أبو بكر من كسب التكهن.

وإذا كان المتقياً معذوراً كان ما فعله جائزاً وصار من جملة المرضى الذين يقضون، ولم يكن من أهل الكبائر الذين أفطروا بغير عذر، وأما أمره للمجامع بالقضاء فضعيف، ضعفه غير واحد من الحفاظ، وقد ثبت هذا الحديث من غير وجه في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة، ولم يذكر أحد أمره بالقضاء، ولو كان أمره بذلك لما أهمله هؤلاء كلهم وهو حكم شرعي يجب بيانه، ولما لم يأمر به دل على أن القضاء لم يبق مقبولاً منه، [٢٥/٢٢٦] وهذا يدل على أنه كان متعمداً للفطر لم يكن ناسياً ولا جاهلاً.

والمجامع الناسي فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره، ويذكر ثلاث روايات عنه:

إحداها: لا قضاء عليه ولا كفارة، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والأكثرين.

والثانية: عليه القضاء بلا كفارة، وهو قول مالك.

والثالثة: عليه الأمران، وهو المشهور عن أحمد.

لدخول الوقت، وليس كذلك؛ فإن هنا خلاف الاحتياط في وقت العصر والعشاء، وإنما من ذلك؛ لأن هاتين الصلاتين يجمع بينهما للعذر، وحال الغيم حال عذر، فأخرت الأولى من صلاتي الجمع، وقدمت الثانية لمصلحتين:

إحدهما: التخفيف عن الناس حتى يصلوها مرة واحدة لأجل خوف المطر كالجمع بينهما مع المطر. والثانية: أن يتيقن دخول وقت المغرب، وكذلك يجمع بين الظهر والعصر على أظهر القولين، وهو إحدى الروایتين عن أحد، ويجمع بينهما للوحد الشديد والريح الشديدة الباردة ونحو ذلك في أظهر قولي العلماء، وهو قول مالك وأظهر القولين في مذهب أحد.

[٢٥/٢٣٠] الثاني: أن الخطأ في تقديم العصر والعشاء أولى من الخطأ في تقديم الظهر والمغرب، فإن فعل هاتين قبل الوقت لا يجوز بحال بخلاف تينك، فإنه يجوز فعلهما في وقت الظهر والمغرب؛ لأن ذلك وقت لهما حال العذر، وحال الاشتباه حال عذر، فكان الجمع بين الصلاتين مع الاشتباه أولى من الصلاة مع الشك.

وهذا فيه ما ذكره أصحاب المأخذ الأول من الاحتياط، لكنه احتياط مع يقين الصلاة في الوقت المشترك، ألا ترى أن الفجر لم يذكروا فيها هذا الاستحباب ولا في العشاء والعصر؟ ولو كان لعلم خوف الصلاة قبل الوقت لطردها في الفجر، ثم يطردها في العصر والعشاء.

وقد جاء الحديث عن النبي ﷺ بالتكبير بالعصر في يوم الغيم، فقال: «يَكُونُوا بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ، فَإِنَّهُ مِنْ تَرْكِ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ»^(١).

واختارها طائفة من أصحابه، وهذا القول أجود من [٢٥/٢٢٨] غيره، لكن إزالة الشعر والظفر ملحق باللباس والطيب لا يقتل الصيد هذا أجود.

والرابع: أن قتل الصيد خطأ لا يضمه، وهو رواية عن أحد، فخرجوا عليه الشعر والظفر بطريق الأولى.

وكذلك طردها: أن الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً أو غطئاً، فلا قضاء عليه وهو قول طائفة من السلف والخلف، ومنهم من يفطر الناسي والمخطئ كمالك، وقال أبو حنيفة: هذا هو القياس لكن خالفه لحديث أبي هريرة في الناسي، ومنهم من قال: لا يفطر الناسي ويفطر المخطئ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد، فأبو حنيفة جعل الناسي موضع استحسان، وأما أصحاب الشافعي وأحمد فقبلوا: النسيان لا يفطر؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه، بخلاف الخطأ، فإنه يمكنه أن لا يفطر حتى يتيقن غروب الشمس، وأن يمسك إذا شك في طلوع الفجر.

وهذا التفريق ضعيف، والأمر بالعكس، فإن السنة للصائم أن يجعل الفطر ويؤخر السحور، ومع الغيم المطبق لا يمكن اليقين الذي لا يقبل الشك إلا بعد أن يذهب وقت طويل جداً يفوت مع المغرب [٢٥/٢٢٩] ويفوت معه تمجيل الفطور، والمصلي مأمور بصلاة المغرب وتعجيلها، فإذا غلب على ظنه غروب الشمس أمر بتأخير المغرب إلى حد اليقين، فربما يؤخرها حتى يغيب الشفق وهو لا يستيقن غروب الشمس، وقد جاء عن إبراهيم النخعي وغيره من السلف - وهو مذهب أبي حنيفة - أنهم كانوا يستحبون في الغيم تأخير المغرب وتمجيل العشاء وتأخير الظهر وتقديم العصر، وقد نص على ذلك أحد وغيره، وقد علل ذلك بعض أصحابه بالاحتياط

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٣)، والنسائي (١٧٤)، وابن ماجه (٦٩٤).

ذلك في الحديث، ويدل على أنه لم يكن عنده بذلك علم: أن معمرًا روى عنه قال: سمعت هشامًا قال: لا أدري أقضوا أم لا؟ ذكر هذا وهذا عنه البخاري، والحديث رواه عن أمه فاطمة بنت المنذر عن أساء.

وقد نقل هشام عن أبيه عروة: أنهم لم يؤمروا بالقضاء، وعروة أعلم من ابنه، وهذا قول إسحاق بن راهويه - وهو قرين أحمد بن حنبل - ويوافقه في المذهب: أصوله وفروعه، وقولهما كثيرًا ما يجمع بينه. والكوسج سأل مسائله لأحمد وإسحاق، وكذلك حرب الكرمان سأل مسائله لأحمد وإسحاق، وكذلك غيرهما؛ ولهذا يجمع الترمذي قول أحمد وإسحاق، فإنه روى قولهما من مسائل الكوسج.

وكذلك أبو زرعة وأبو حاتم وابن قتيبة وغير هؤلاء - من أئمة السلف والسنة والحديث، وكانوا يتفقون على مذهب أحمد وإسحاق - يقدمون قولهما على أقوال غيرهما، وأئمة الحديث كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم - هم أيضًا - من أتباعهما وعن يأخذ العلم والفقهاء عنهما، وداود من أصحاب إسحاق.

[٢٥/٢٣٣] وقد كان أحمد بن حنبل إذا سئل عن إسحاق يقول: أنا أسأل عن إسحاق؟ إسحاق يسأل عني.

والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن نصر المروزي وداود بن علي ونحو هؤلاء كلهم فقهاء الحديث - رضي الله عنهم أجمعين.

وأيضًا، فإن الله قال في كتابه: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وهذه الآية مع الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ تبين أنه مأمور بالأكل إلى أن يظهر الفجر، فهو مع الشك في طلوعه مأمور بالأكل كما قد بسط في موضعه.

فإن قيل: فإذا كان يستحب أن يؤخر المغرب مع الغيم، فكذلك يؤخر الفطور. قيل: إنها يستحب تأخيرها مع تقديم العشاء بحيث يصليهما قبل مغيب الشفق، فأما تأخيرها إلى أن يخاف مغيب الشفق فلا يستحب، ولا يستحب تأخير الفطور إلى هذه الغاية.

ولهذا كان الجمع المشروع مع المطر هو جمع التقديم في وقت [٢٥/٢٣١] المغرب، ولا يستحب أن يؤخر بالناس المغرب إلى مغيب الشفق، بل هذا حرج عظيم على الناس، وإنما شرع الجمع لئلا يخرج المسلمون.

وأيضًا، فليس التأخير والتقديم المستحب أن يفعلهما مقترنين؛ بل أن يؤخر الظهر ويقدم العصر، ولو كان بينهما فصل في الزمان. وكذلك في المغرب والعشاء بحيث يصلون الواحدة ويتظرون الأخرى لا يحتاجون إلى الذهاب إلى البيوت ثم رجوع، وكذلك جواز الجمع لا يشترط له الموالاة في أصح القولين، كما قد ذكرناه في غير هذا الموضع.

وأيضًا، فقد ثبت في «صحيح البخاري»، عن أساء بنت أبي بكر قالت: أفطرنا يومًا من رمضان غيم على عهد رسول الله ﷺ ثم طلعت الشمس^(١). وهذا يدل على شيئين: على أنه لا يستحب مع الغيم التأخير إلى أن يتيقن الغروب؛ فإنهم لم يفعلوا ذلك ولم يأمرهم به النبي ﷺ، والصحابة مع نبيهم أعلم وأطوع لله ولرسوله ممن جاء بعدهم.

والثاني: لا يجب القضاء؛ فإن النبي ﷺ لو أمرهم بالقضاء لشاع ذلك كما نقل فطرهم، فلما لم ينقل ذلك دل على أنه لم يأمرهم به.

فإن قيل: فقد قيل لهشام بن عروة: أمروا بالقضاء؟ قال: أو يؤد من القضاء؟

[٢٥/٢٣٢] قيل: هشام قال ذلك برأيه، لم يرو

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٥٩).



فصل

وأما الكحل والحفنة وما يقطر في إحليله^(١)، ومداواة المأمومة^(٢) والجافقة^(٣)، فهذا مما تنازع فيه أهل العلم، فمنهم من لم يفطر بشيء من ذلك، ومنهم من فطر بالجميع لا بالكحل، ومنهم من فطر بالجميع لا بالتقطير، ومنهم من لم يفطر بالكحل ولا بالتقطير ويفطر بها سوى ذلك.

[٢٥/٢٣٤] والأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك؛ فإن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام، فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام، ويفسد الصوم بها لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة كما بلغوا سائر شرعه، فلما لم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي ﷺ في ذلك لا حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مستنداً ولا مرسلأ علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك. والحديث المروي في الكحل ضعيف رواه أبو داود في السنن ولم يروه غيره ولا هو في «مسند أحمد» ولا سائر الكتب المعتمدة. قال أبو داود: حدثنا الثفيلي، ثنا علي بن ثابت، حدثني عبد الرحمن بن النعمان، ثنا معبد بن [هودة]^(٤)، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ: أنه أمر بالإئتمد المروح عند النوم. وقال: «ليته الصائم»^(٥). قال أبو داود: وقال يحيى بن معين: هذا حديث منكر. قال

[المنذري]^(٦) وعبد الرحمن: قال يحيى بن معين: ضعيف. وقال أبو حاتم الرازي: هو صدوق، لكن من الذي يعرف أباه وعذاته وحفظه؟!

وكذلك حديث معبد قد عورض بحديث ضعيف، وهو ما رواه الترمذي بسنده عن أنس بن مالك قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ [٢٥/٢٣٥] فقال: اشتكت عيني أفأكحل وأنا صائم؟ قال: «نعم»^(٧). قال الترمذي: ليس بالقوي، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء. وفيه أبو عاتكة. قال البخاري: منكر الحديث.

والذين قالوا: إن هذه الأمور تفسد كالحفنة ومداواة المأمومة والجافقة لم يكن معهم حجة عن النبي ﷺ، وإنما ذكروا ذلك بما رأوه من القياس، وأقوى ما احتجوا به قوله: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»^(٨). قالوا: فدل ذلك على أن ما وصل إلى الدماغ يفطر الصائم إذا كان بفعله، وعلى القياس، كل ما وصل إلى جوفه بفعله من حفنة وغيرها، سواء كان ذلك في موضع الطعام والغذاء أو غيره من حشوه جوفه.

والذين استثنوا التقطير قالوا: التقطير لا ينزل إلى جوفه، وإنما يرشح رشحاً، فالداخل إلى إحليله كالداخل إلى فمه وأنفه.

والذين استثنوا الكحل قالوا: العين ليس كالقلب والدبر، ولكن هي تشرب الكحل كما يشرب الجسم الدهن والماء.

والذين قالوا: الكحل يفطر، قالوا: إنه ينفذ إلى داخله حتى يتنخمه [٢٥/٢٣٦] الصائم؛ لأن في

(١) الإحليل: مخرج اللبن من الفرج.

(٢) المأمومة: الشجة بلغت أم الرأس.

(٣) الجافقة: الطعنة التي تبلغ الجوف وتخالطه وتنفذ منه.

(٤) تصحيف، صوابه: (هودة). انظر: «الصيانة» (ص ٢٦٦).

(٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٧٧)، وقال: «قال لي يحيى بن

معين: هو حديث منكر»، وأحد (٤٧٦/٣) وقال الألباني

في «الإرواء» (٩٣٦): منكر.

(٦) قال صاحب «الصيانة»: له: قال ابن الجوزي. «التحقيق»

٩٠ / ٢. انظر: «الصيانة» (ص ٢٦٦).

(٧) ضعيف: أخرجه الترمذي (٧٢٦)، وقال: «ليس بالقوي».

(٨) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٨٨)، والنسائي (٨٧)، وأبو داود

(١٤٢).

بالحديث بإسناد يحتج به، وإنما روي عن عمار وعائشة من قولها.

وغسل عائشة للمني من ثوبه وفركها إياه لا يدل على وجوب ذلك، فإن الثياب تفصل من الوسخ والمخاط والبصاق، والوجوب إنما يكون بأمره، لاسيما ولم يأمر هو سائر المسلمين بغسل ثيابهم من ذلك، ولا نقل أنه أمر عائشة بذلك، بل أقرها على ذلك، فدل على جوازها أو حسنه واستحبابه.

[٢٣٨/٢٥] وأما الوجوب فلا بد له من دليل.

وهذه الطرق يعلم - أيضًا - أنه لم يوجب الوضوء من لمس النساء ولا من النجاسات الخارجة من غير السيلين، فإنه لم ينقل أحد عنه بإسناد يثبت مثله أنه أمر بذلك مع العلم بأن الناس كانوا لا يزالون يجتمعون ويتقبتون ويجرحون في الجهاد وغير ذلك، وقد قطع عرق بعض أصحابه ليخرج منه الدم وهو الفصاد، ولم ينقل عنه مسلم: أنه أمر أصحابه بالتوضؤ من ذلك.

وكذلك الناس لا يزال أحدهم يلمس امرأته بشهوة وبغير شهوة، ولم ينقل عنه مسلم: أنه أمر الناس بالوضوء من ذلك، والقرآن لا يدل على ذلك؛ بل المراد باللامسة الجماع كما بسط في موضعه، وأمره بالوضوء من مس الذكر إنما هو استحباب إما مطلقاً وإما إذا حرك الشهوة، وكذلك يستحب لمن لمس النساء فتحركت شهوته أن يتوضأ، وكذلك من تفكر فتحركت شهوته فانتشر، وكذلك من مس الأمرد أو غيره فانتشر.

فالتوضؤ عند تحريك الشهوة من جنس التوضؤ عند الغضب، وهذا مستحب لما في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «إن [٢٣٩/٢٥] الغضب من الشيطان، وإن الشيطان من النار، وإنما تطفأ النار بالماء، فإذا

داخل العين مغلغلاً إلى داخل الحلق.

وإذا كان عمدتهم هذه الأقيسة ونحوها لم يميز إفساد الصوم بمثل هذه الأقيسة لوجوه:

أحدها: أن القياس وإن كان حجة إذا اعتبرت شروط صحته، فقد قلنا في الأصول: إن الأحكام الشرعية كلها يبتها النصوص - أيضًا، وإن دل القياس الصحيح على مثل ما دل عليه النص دلالة خفية، فإذا علمنا بأن الرسول لم يحرم الشيء ولم يوجبه علمنا أنه ليس بحرام ولا واجب، وأن القياس المثبت لوجوبه وتحريمه فاسد، ونحن نعلم أنه ليس في الكتاب والسنة ما يدل على الإفتار بهذه الأشياء التي ذكرها بعض أهل الفقه، فعلمنا أنها ليست مفطرة.

الثاني: أن الأحكام التي تحتاج الأمة إلى معرفتها لا بد أن يبينها الرسول ﷺ بياناً عاماً، ولا بد أن تنقلها الأمة، فإذا انتفى هذا علم أن هذا ليس من دينه، وهذا كما يعلم أنه لم يفرض صيام شهر غير رمضان، ولا حج بيت غير البيت الحرام، ولا صلاة مكتوبة غير الخمس، ولم يوجب الغسل في مباشرة المرأة بلا إنزال، ولا أوجب الوضوء من الفزع العظيم، وإن كان في مظنة خروج الخارج، ولا سن [٢٣٧/٢٥] الركعتين بعد الطواف بين الصفا والمروة كما سن الركعتين بعد الطواف بالبيت، وبهذا يعلم أن المنى ليس بنجس؛ لأنه لم ينقل عن أحد بإسناد يحتج به أنه أمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنى مع عموم البلوى بذلك، بل أمر الحائض أن تغسل قميصها من دم الحيض مع قلة الحاجة إلى ذلك. ولم يأمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنى.

والحديث الذي يرويه بعض الفقهاء: «يغسل الثوب من البول والغائط والمنى والمذي والدم» ليس من كلام النبي ﷺ، وليس في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها، ولا رواه أحد من أهل العلم

غضب أحدكم فليتوضأ»^(١).

وكذلك الشهوة الغالبة هي من الشيطان والنار، والوضوء يطفئها فهو يطفى حرارة الغضب، والوضوء من هذا مستحب. وكذلك أمره بالوضوء مما مسته النار أمر استحباب؛ لأن ما مسته النار يخالط البدن فليتوضأ، فإن النار تطفأ بالماء. وليس في التصوص ما يدل على أنه منسوخ؛ بل النصوص تدل على أنه ليس بواجب، واستحباب الوضوء من أجل الأقوال - من قول من يوجبه، وقول من يراه منسوخاً - وهذا أحد القولين في مذهب أحمد وغيره.

وكذلك بهذه الطريق يعلم أن بول ما يؤكل لحمه وروثه ليس ينجس، فإن هذا مما تعم به البلوى، والقوم كانوا أصحاب إيل وغنم، يقدون ويصلون في أمكتها وهي مملوءة من أبقارها، فلو كانت بمنزلة المراحيض كانت تكون حشوشاً. وكان النبي ﷺ يأمرهم باجتنابها، وأن لا يلوثوا أبدانهم وثيابهم بها ولا يصلون فيها.

فكيف وقد ثبت الأحاديث بأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون في مرايض الغنم، وأمر بالصلاة في مرايض الغنم، ونهى [٢٥/٢٤٠] عن الصلاة في معادن الإبل، فلعلم أن ذلك ليس لتنجاسة الأبقار، بل كما أمر بالتوضؤ من لحوم الإبل، وقال في الغنم: «إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ»^(٢)، وقال: «إن الإبل خلقت من جن»^(٣)، وإن على فروة

كل بعير شيطاناً»^(٤)، وقال: «الفخْر والحيلة في الفلادين أصحاب الإبل، والسكنة في أهل الغنم»^(٥).

فلما كانت الإبل فيها من الشيطنة ما لا يحبه الله ورسوله أمر بالتوضؤ من لحمها، فإن ذلك يطفى تلك الشيطنة، ونهى عن الصلاة في أعطانها؛ لأنها مأوى الشياطين، كما نهى عن الصلاة في الحمام؛ لأنها مأوى الشياطين.

فإن مأوى الأرواح الخبيثة أحق بأن تحتجب الصلاة فيه وفي موضع الأجسام الخبيثة، بل الأرواح الخبيثة تحب الأجسام الخبيثة.

ولهذا كانت الحشوش محضرة تحضرها الشياطين، والصلاة فيها أولى بالنهاي من الصلاة في الحمام ومعادن الإبل، والصلاة على الأرض النجسة. ولم يرد في الحشوش نص خاص؛ لأن الأمر فيها كان أظهر عند المسلمين أن يحتاج إلى بيان؛ ولهذا لم يكن أحد من المسلمين يقعد في الحشوش، ولا يصلي فيها، وكانوا يتتابون البرية لقضاء حوائجهم [٢٥/٢٤١] قبل أن تتخذ الكُف في بيوتهم.

وإذا سمعوا نهي عن الصلاة في الحمام أو أعطان الإبل علموا أن النهي عن الصلاة في الحشوش أولى وأحرى، مع أنه قد روي الحديث الذي فيه النهي عن الصلاة في المقبرة والمجزرة والمزلة والحشوش وقارة الطريق ومعادن الإبل، وظهر بيت الله الحرام^(٦).

وأصحاب الحديث متنازعون فيه، وأصحاب أحمد فيه على قولين: منهم من يرى هذه من مواضع

(٤) صحيح: أخرجه أحمد في مسنده (٤٩٤/٣)، والدارمي (٣٧١/٢)، وابن حبان (٦٠٢/٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٠٣٠).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٩٩) بنحوه وسلم (٥٢).

(٦) ضعيف: أخرجه القرطبي (١٧٧/٢)، وابن ماجه (٧٤٦)، والبيهقي (٢٢٩/٢ - ٢٣٠)، والحديث

ضعفه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٨٧).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٧٨٤)، وأحمد (٢٢٦/٤)، وضعفه الألباني في «المشكاة» (٥١١٣)، والضعيفة (٥٨٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٦٠)، وأحمد (١٠٠/٥).

(٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٧٦٩)، بلفظ: «فلما خلقت من الشياطين»، وأخرجه البيهقي في مسنده بلفظ: «فلما جن، من جن خلقت»، وضعفه هذه الرواية الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٠٩).

القياس هنا متب.

وذلك أنه ليس في الأدلة ما يقتضي أن المفطر الذي جعله الله [٢٥/٢٤٣] ورسوله مفطرًا هو ما كان واصلًا إلى دماغ أو بطن، أو ما كان داخلًا من منفذ، أو واصلًا إلى الجوف. ونحو ذلك من المعاني التي يجعلها أصحاب هذه الأقاويل هي مناط الحكم عند الله ورسوله، ويقولون: إن الله ورسوله إنما جعلتا الطعام والشراب مفطرًا لهذا المعنى المشترك من الطعام والشراب، وما يصل إلى الدماغ والجوف من دواء المأومة والجائفة، وما يصل إلى الجوف من الكحل ومن الحقنة والتقطير في الإحليل ونحو ذلك.

وإذا لم يكن على تعليق الله ورسوله للحكم بهذا الوصف دليل كان قول القائل: إن الله ورسوله إنما جعلتا هذا مفطرًا لهذا، قولًا بلا علم، وكان قوله: إن الله حرم على الصائم أن يفعل هذا، قولًا بأن هذا حلال وهذا حرام بلا علم، وذلك يتضمن القول على الله بما لا يعلم، وهذا لا يجوز.

ومن اعتقد من العلماء أن هذا المشترك مناط الحكم، فهو بمرتلة من اعتقد صحة مذهب لم يكن صحيحًا، أو دلالة لفظ على معنى لم يرد به الرسول، وهذا اجتهد يثابون عليه، ولا يلزم أن يكون قولًا بحجة شرعية يجب على المسلم اتباعها.

[٢٥/٢٤٤] والوجه الرابع: أن القياس إنما يصح إذا لم يدل كلام الشارع على علة الحكم إذا سَبَرْنَا^(١) أوصاف الأصل، فلم يكن فيها ما يصلح للعلة إلا الوصف المعين، وحيث أثبتنا علة الأصل بالمناسبة أو الدوران أو الشبه المطرد عند من يقول به، فلا بد من السَبَر، فإذا كان في الأصل وصفان مناسبان لم يجر أن يقول: الحكم بهذا دون هذا.

ومعلوم أن النص والإجماع أثبتا المفطر بالأكل

النهي، ومنهم من يقول: لم أجد في هذا الحديث، ولم أجد في كلام أحد في ذلك إذنا، ولا منعا، مع أنه قد كره الصلاة في مواضع العذاب، نقله عنه ابنه عبد الله؛ للحديث المسند في ذلك عن علي الذي رواه أبو داود، وإنما نص على الحشوش وأعطان الإبل والحمام، وهذه الثلاثة التي ذكرها الحرقى وغيره، والحكم في ذلك عند من يقول به قد يشته بالقياس على موارد النص، وقد يشته بالحديث، ومن فرق يحتاج إلى الطعن في الحديث وبيان الفارق، - وأيضا - المنع قد يكون منع كراهة، وقد يكون منع تحريم.

وإذا كانت الأحكام التي تعم بها البلوى لابد أن يبينها الرسول ﷺ بيانًا عامًا ولا بد أن تنقل الأمة ذلك، فمعلوم [٢٥/٢٤٢] أن الكحل ونحوه عما تعم به البلوى كما تعم بالدهن والاعتسال والبخور والطيب، فلو كان هذا مما يفطر لينه النبي ﷺ كما بين الإفطار بغيره، فلما لم يبين ذلك علم أنه من جنس الطيب والبخور والدهن، والبخور قد يتصاعد إلى الأنف ويدخل في الدماغ ويتعد أجسامًا، والدهن يشربه البدن ويدخل إلى داخله ويتقوى به الإنسان، وكذلك يتقوى بالطيب قوة جيدة، فلما لم ينه الصائم عن ذلك دل على جواز تطييبه وتبخيره وإدهانه، وكذلك استحاله.

وقد كان المسلمون في عهد النبي ﷺ يجرح أحدهم إما في الجهاد وإما في غيره مأومة وجائفة، فلو كان هذا يفطر لبن لهم ذلك، فلما لم ينه الصائم عن ذلك علم أنه لم يجعله مفطرًا.

والوجه الثالث: إثبات التطهير بالقياس يحتاج إلى أن يكون القياس صحيحًا، وذلك إما قياس علة بإثبات الجامع، وإما بإلغاء الفارق، فلما أن يدل على العلة في الأصل فيعدي بها إلى الفرع، ولما أن يعلم أن لا فارق بينهما من الأوصاف المعتبرة في الشرع، وهذا

(١) السَبَر: استخراج كنه الأمر.

من الماء؛ لأن الماء عما يتولد منه الدم، فكان المنع منه من تمام الصوم.

فإذا كانت هذه المعاني وغيرها موجودة في الأصل الثابت بالنص والإجماع، فدعواهم أن الشارع علق الحكم بما ذكره من الأوصاف [٢٥/٢٤٦] معارض بهذه الأوصاف، والمعارضة تبطل كل نوع من الأقية إن لم يتبين أن الوصف الذي ادعوه هو العلة دون هذا.

الوجه الخامس: أنه ثبت بالنص والإجماع منع الصائم من الأكل والشرب والجماع، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم»^(٣) ولا ريب أن الدم يتولد من الطعام والشراب، وإذا أكل أو شرب اتسعت مجاري الشياطين؛ ولهذا قال: «فضيقوا مجاريه بالجوع» وبعضهم يذكر هذا اللفظ مرفوعاً؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين»^(٤) فإن مجاري

الشياطين الذي هو الدم ضاقت، وإذا ضاقت اتبعت القلوب إلى فعل الخيرات التي بها تفتح أبواب الجنة، وإلى ترك المنكرات التي بها تفتح أبواب النار، وصفدت الشياطين، فضعفت قوتهم وعملهم بتصفيدهم، فلم يستطيعوا أن يفعلوا في شهر رمضان ما كانوا يفعلونه في غيره، ولم يقل: إنهم قتلوا ولا ماتوا، بل قال: «صفدت» والمصفد من الشياطين قد يؤذي، لكن هذا أقل وأضعف مما يكون في غير رمضان، فهو بحسب كمال الصوم ونقصه، فمن كان

والشرب والجماع والحيض، والنبي ﷺ قد نهى المتروك عن المبالغة في الاستنشاق إذا كان صائماً، وقياسهم على الاستنشاق أقوى حججهم كما تقدم، وهو قياس ضعيف؛ وذلك لأن من نشق الماء بمنخره يتزل الماء إلى حلقه وإلى جوفه، فحصل له بذلك ما يحصل للشارب بفمه، ويفذي بدنه من ذلك الماء ويزول العطش ويطبخ الطعام في معدته كما يحصل بشرب الماء، فلو لم يرد النص بذلك لعلم بالعقل أن هذا من جنس الشرب، فإنها لا يفترقان إلا في دخول الماء من الفم، وذلك غير معتبر، بل دخول الماء إلى الفم وحده لا يفطر، فليس هو مفطراً ولا جزءاً من المفطر لعدم تأثيره، بل هو طريق إلى الفطر، وليس كذلك الكحل والحقنة ومداواة الجائفة والمأومة، فإن الكحل لا يفذي البتة ولا يدخل أحد كحلاً إلى جوفه لا من أنفه ولا فمه، [٢٥/٢٤٥] وكذلك الحقنة لا تغذي، بل تستفرغ ما في البدن كما لو شمس شيئاً من السهلات أو فزع فزعاً أوجب استطلاق جوفه وهي لا تصل إلى المعدة.

والدواء الذي يصل إلى المعدة في مداواة الجائفة والمأومة لا يشبه ما يصل إليها من غذائه، والله - سبحانه - قال: «مُحِبٌّ عَلَيْكُمْ آلِهَتَكُمْ كَمَا مُحِبٌّ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ» [البقرة: ١٨٣]، وقال ﷺ: «الصوم جنة»^(١) وقال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فضيقوا مجاريه بالجوع الصوم»^(٢).

فالصائم نهى عن الأكل والشرب؛ لأن ذلك سبب التقوي، فترك الأكل والشرب الذي يولد الدم الكثير الذي يجري فيه الشيطان إنما يتولد من الغذاء لا عن حقنة ولا كحل، ولا ما يقطر في الذكر، ولا ما يداوي به المأومة والجائفة، وهو متولد عما استنشق

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٣٨)، ومسلم (٢١٧٥).

(٤) صفدت: قيدت.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٧٩) بنحوه، والترمذي (٦٨٢)،

والنسائي (٢٠٩٧)، وابن ماجه (١٦٤٢).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٦٤)، ومسلم (١١٥١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٣٨)، ومسلم (٢١٧٥).

بالحيض لحكمة، فإن الحيض لا يقال فيه: إنه يجرم: وهذا لأن المقطرات بالنص والإجماع لما انقسمت إلى أمور اختيارية تحرم على العبد كالأكل والجماع، وإلى أمور لا اختيار له فيها كدم الحيض، كذلك تنقسم عللها.

فنقول: أما الجماع فإنه باعتبار أنه سبب إنزال المنى يجري مجرى الاستمالة والحيض والاحتجام - كما سنبينه إن شاء الله تعالى - فإنه من نوع الاستغراق لا الامتلاء كالأكل والشرب، ومن جهة أنه إحدى الشهوتين، فجرى مجرى الأكل والشرب، قد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح عن الله - تعالى - قال: «الصوم لي وأنا أجزي» [٢٥/٢٤٩] به، يدع شهوته وطعامه من أجلي^(١) فترك الإنسان ما يشتهي لله هو عبادة مقصودة يثاب عليها كما يثاب المحرم على ترك ما اعتاده من اللباس والطيب ونحو ذلك من نعيم البدن، والجماع من أعظم نعيم البدن، وسرور النفس وانبساطها، هو يحرك الشهوة والدم والبدن أكثر من الأكل، فإذا كان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، والغذاء يسط الدم الذي هو مجاريه، فإذا أكل أو شرب انبسطت نفسه إلى الشهوات، وضعفت إرادتها ومحبتها للعبادات، فهذا المعنى في الجماع أبلغ، فإنه يسط إرادة النفس للشهوات، ويضعف إرادتها عن العبادات أعظم، بل الجماع هو غاية الشهوات، وشهوته أعظم من شهوة الطعام والشراب؛ ولهذا أوجب على المراجع كفارة الظهار، فوجب عليه العتق أو ما يقوم مقامه بالسنة والإجماع؛ لأن هذا أغلظ، وداعيه أقوى، والمفسدة به أشد، فهذا أعظم الحكمتين في تحريم الجماع.

وأما كونه يضعف البدن كالاستغراق، فذاك حكمة أخرى، فصار فيهما كالأكل والحيض هو في

صومه كاملاً دفع الشيطان دفعاً لا يدفعه دفع الصوم الناقص، فهذه المناسبة ظاهرة في منع الصائم من الأكل والشرب، والحكم ثابت على وفقه، وكلام الشارع قد دل على اعتبار هذا الوصف وتأثيره، وهذا المنع متب في الحقنة والكحل وغير ذلك.

فإن قيل: بل الكحل قد يتزل إلى الجوف ويستحيل دماً.

قيل: هذا كما قد يقال في البخار الذي يصعد من الأنف إلى الدماغ فيستحيل دماً، وكالدهن الذي يشربه الجسم، والمنوع منه إنما هو ما يصل إلى المعدة، فيستحيل دماً ويتوزع على البدن.

ونجعل هذا وجهاً سادساً، فنقيس الكحل والحقنة ونحو ذلك على البخور والدمن ونحو ذلك؛ لجامع ما يشتركان فيه من أن ذلك ليس مما يتغذى به البدن ويستحيل في المعدة دماً، وهذا الوصف هو الذي أوجب أن لا تكون هذه الأمور مفطرة، وهذا موجود في محل النزاع، والفرع قد يتجاذبه أصلان فيلحق كل منهما بما يشبهه من الصفات.

فإن قيل: هذا تطبخه المعدة ويستحيل دماً ينمى عنه البدن لكنه غذاء ناقص، فهو كما لو أكل سباً أو نحوه مما يضره، وهو بمنزلة من [٢٥/٢٤٨] أكل أكلاً كثيراً أورثه نخمة ومرضاً، فكان منعه في الصوم عن هذا أوكد؛ لأنه ممنوع عنه في الإفطار وبقي الصوم أوكد، وهذا كمنعه من الزنا، فإنه إذا منع من الوطء المباح فالمحظور أولى.

فإن قيل: فالجماع مفطر، وهذه العلة متفية فيه.

قيل: تلك أحكام ثابتة بالنص والإجماع، فلا يحتاج إثباتها إلى القياس؛ بل يجوز أن تكون العلل مختلفة، فيكون تحريم الطعام والشراب والفطر بذلك لحكمة، وتحريم الجماع والفطر به لحكمة، والفطر

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٩٢)، ومسلم (١١٥١).

وأما إذا استقاء فالقيء يخرج ما يتغذى به من الطعام والشراب المستحيل في المعدة، وكذلك الاستثناء مع ما فيه من الشهوة فهو يخرج المني الذي هو مستحيل في المعدة عن الدم، فهو يخرج الدم الذي يتغذى به؛ ولهذا كان خروج المني إذا أفرط فيه يضر الإنسان ويخرج أحمر.

والدم الذي يخرج بالحيفض فيه خروج الدم، والحائض يمكنها أن تصوم في غير أوقات الدم في حال لا يخرج فيها دمها، فكان صومها في تلك الحال صوماً معتدلاً لا يخرج فيه الدم الذي يقوي البدن الذي هو مادته، وصومها في الحيفض يوجب أن يخرج فيه دمها الذي هو مادتها، ويوجب نقصان بدنها وضعفها وخروج صومها عن الاعتدال، فأمرت أن تصوم في غير أوقات الحيفض.

بخلاف المستحاضة؛ فإن الاستحاضة نعم أوقات الزمان، وليس لها وقت تؤمر فيه بالصوم، وكان ذلك لا يمكن الاحتراز منه - كذرع القيء، وخروج الدم بالجراح والدمامل والاحتلام ونحو ذلك مما ليس له وقت محدد يمكن الاحتراز منه - فلم يجعل هذا منافياً للصوم كدم الحيفض.

[٢٥/٢٥٢] وطرد هذا: إخراج الدم بالحجامة والقصد^(٢) ونحو ذلك، فإن العلماء متنازعون في الحجامة: هل تفطر الصائم أو لا؟ والأحاديث الواردة عن النبي ﷺ في قوله: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٣) كثيرة قد بينها الأئمة الحفاظ.

وقد كره غير واحد من الصحابة الحجامة للصائم، وكان منهم من لا يجتنب إلا بالليل. وكان

ذلك أبلغ منها، فكان إفساده الصوم أعظم من إفساد الأكل والحيفض.

فتذكر حكمة الحيفض وجريان ذلك على وفق القياس، فنقول: إن الشرع جاء بالعدل في كل شيء، والإصراف في العبادات من الجور [٢٥/٢٥٠] الذي نهى عنه الشارع وأمر بالاقتصاد في العبادات؛ ولهذا أمر بتعجيل الفطر وتأخير السحور، ونهى عن المواصل وقال: «أفضل الصيام وأعدل الصيام صيام داود عليه السلام، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، ولا يفر إذا لاقى»^(٤)، فالعدل في العبادات من أكبر مقاصد الشارع؛ ولهذا قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَتَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٨٧] الآية، فجعل تحريم الحلال من الاعتداء المخالف للعدل، وقال تعالى: ﴿فَبِمَا نُنْزِلُ مِنَ الذِّكْرِ هَادُوا حَرِّمْنَا عَلَيْهِمُ طَبِيبَتٍ أَحَلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا وَأَخْذِهِمُ الزَّنَى وَقَدْ جُحِيَ عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦٠ - ١٦١]، فلما كانوا ظالمين عوقبوا بأن حرمت عليهم الطيبات؛ بخلاف الأمة الوسط العدل، فإنه أحل لهم الطيبات وحرم عليهم الحباث.

وإذا كان كذلك، فالصائم قد نهى عن أخذ ما يقويه ويغذيه من الطعام والشراب، فنهى عن إخراج ما يضعفه ويخرج مادته التي بها يتغذى، وإلا فإذا مكن من هذا ضرره وكان متعدداً في عبادته لا عادلاً.

والخارجات نوعان: نوع يخرج لا يقدر على الاحتراز منه أو على وجه لا يضره، فهذا لا يمنع منه كالأخشين، فإن خروجهما لا يضره، ولا يمكنه الاحتراز منه - أيضاً، ولو استدعى خروجهما فإن خروجهما لا يضره بل ينفعه، وكذلك إذا ذرعه القيء لا يمكنه الاحتراز منه، وكذلك الاحتلام [٢٥/٢٥١] في المنام لا يمكنه الاحتراز منه.

(٢) الْقَصْدُ: قَطْعُ الْمَرْقِ أَوْ شَقُّهُ.

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٧٤)، وأبو داود (٢٣٦٧)، وأحمد

(٤٦٥/٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»

(١٣٦).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٧٧)، ومسلم (١١٥٩).

النبي ﷺ احتجم وهو محرم صائم، فقال: ليس فيه: صائم، إنما هو محرم، ذكره سفيان، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس: احتجم النبي ﷺ على رأسه وهو محرم^(١) - وعن طاوس وعطاء مثله عن ابن عباس، وعن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مثله، وهؤلاء أصحاب ابن عباس لا يذكرون: صائماً. [٢٥٤/٢٥] قلت: وهذا الذي ذكره الإمام أحمد هو الذي اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم؛ ولهذا أعرض مسلم عن الحديث الذي ذكر حجامه الصائم، ولم يثبت إلا حجامه المحرم. وتأولوا أحاديث الحجامه بتأويلات ضعيفة، كقولهم: كانا يفتابان، وقولهم: أفطر لسبب آخر. وأجود ما قيل: ما ذكره الشافعي وغيره أن هذا منسوخ، فإن هذا القول كان في رمضان، واحتجامة وهو محرم كان بعد ذلك؛ لأن الإحرام بعد رمضان، وهذا - أيضاً - ضعيف، بل هو صلوات الله عليه أحرم سنة ست عام الحديبية بعمره في ذي القعدة، وأحرم من العام القابل بعمره القضية في ذي القعدة، وأحرم من العام الثالث سنة الفتح من الجعرانة في ذي القعدة بعمره وأحرم بسنة عشر بحجة الوداع في ذي القعدة، فاحتجامة ﷺ وهو محرم صائم لم يبين في أي الإحرامات كان.

والذي يقوي أن إحرامه الذي احتجم فيه كان قبل فتح مكة، قوله: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٢)، فإنه كان عام الفتح بلا ريب هكذا في أجود الأحاديث. وروى أحمد بإسناده، عن ثوبان أن رسول الله ﷺ أتى على رجل يحتجم في رمضان قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٩٥)، ومسلم (١٢٠٢).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٧٤)، وأبو داود (٢٣٦٧)، وأحمد (٤٦٥/٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع».

أهل البصرة إذا دخل شهر رمضان أغلقوا حوانيت الحجامين. والقول بأن الحجامه تظفر مذهب أكثر فقهاء الحديث - كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وابن خزيمة، وابن المنذر وغيرهم. وأهل الحديث الفقهاء فيه العاملون به أخص الناس باتباع محمد ﷺ.

والذين لم يروا إفطار المحجوم احتجوا بما ثبت في الصحيح: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم^(١)، وأحد وغيره طعنوا في هذه الزيادة، وهي قوله: «وهو صائم»، وقالوا: الثابت أنه احتجم وهو محرم، قال أحمد: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع الحكم حديث مقسم في الحجامه للصائم، يعني حديث شعبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم.

[٢٥٣/٢٥] وقال مهنا: سألت أحمد عن حديث حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم، فقال: ليس بصحيح، وقد أنكره يحيى بن سعيد الأنصاري. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله رد هذا الحديث فضعه، وقال: كانت كتب الأنصاري ذهبت في أيام المتنصر، فكان بعد يحدث من كتب غلامه، وكان هذا من تلك.

وقال مهنا: سألت أحمد عن حديث قبيصة، عن سفيان، عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. . . [الخ] فقال: هو خطأ من قبل قبيصة. وسألت يحيى عن قبيصة فقال: رجل صدق، والحديث الذي يحدث به عن سفيان عن سعيد خطأ من قبله.

قال مهنا: سألت أحمد عن حديث ابن عباس: أن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٩٤)، (١٩٣٩)، (١٩٣٨).

(٥) وضع كلمة [الخ] من تصرف النسخ كما يظهر، وأصل الكلام المختصر هو متن هذا السند: (احتجم رسول الله ﷺ صائماً) انظر «البيان» ص ٢٠٢ بتصرف.

وهذا قول القاضي وأصحابه، فالتشريط في الأذان هل هو داخل في مسمى الحجامة؟ تنازع فيه المتأخرون. فيعضهم يقول: التشريط كالحجامة، كما يقوله شيخنا أبو محمد المقدسي، وعليه يدل كلام العلماء قاطبة، فليس منهم من خص التشريط بذكر، ولو كان عندهم لا يدخل في الحجامة لذكروه، كما ذكروا الفصاد. فعلم أن التشريط عندهم من نوع الحجامة، وقال شيخنا أبو محمد: هذا هو الصواب، إلى أن قال:

والرابع: وهو الصواب واختاره أبو المظفر بن هبيرة - الوزير العالم العادل - وغيره أنه يفطر بالحجامة والفصاد ونحوهما؛ وذلك لأن المعنى الموجود في الحجامة موجود في الفصاد شرعاً وطبعاً، وحيث حض النبي ﷺ على الحجامة وأمر بها، فهو حض على ما في معناها من الفصاد وغيره؛ لكن الأرض الحارة تجتذب الحرارة فيها دم البدن، [٢٥٧/٢٥] فيصعد إلى سطح الجلد فيخرج بالحجامة، والأرض الباردة يغور الدم فيها إلى العروق هرباً من البرد، فإن شبه الشيء منجذب إليه، كما تسخن الأجواف في الشتاء وتبرد في الصيف، فأهل البلاد الباردة لهم الفصاد وقطع العروق، كما للبلاد الحارة الحجامة، لا فرق بينهما في شرع ولا عقل.

وقد بينا أن الفطر بالحجامة على وفق الأصول والقياس، وأنه من جنس الفطر بدم الخبيض والاستقاء والاستمنا، وإذا كان كذلك، فبأي وجه أراد إخراج الدم أفطر، كما أنه بأي وجه أخرج القيء أفطر، سواء جذب القيء بإدخال يده، أو بشم ما يقيئه، أو وضع يده تحت بطنه واستخرج القيء، فتلك طرق لإخراج القيء، وهذه طرق لإخراج الدم؛ ولهذا كان خروج الدم بهذا وهذا سواء في باب الطهارة، فتبين بذلك كمال الشرع واعتداله وتناسبه، وأن ما ورد من النصوص ومعانيها فإن بعضه يصدق بعضاً

[٢٥٥/٢٥] وقال أحمد: أنبأنا إسماعيل، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن الأشعث، عن شداد بن أوس أنه مر مع النبي ﷺ زمن الفتح على رجل محتجم بالبقيع لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان، فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم» وقال الترمذي: سألت البخاري، فقال: ليس في هذا الباب أصح من حديث شداد بن أوس وحديث ثوبان، فقلت: وما فيه من الاضطراب؟ فقال: كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن سعيد روى عن أبي قلابة، عن أبي أسامة، عن ثوبان، عن أبي الأشعث، عن شداد الحديثين جميعاً.

قلت: وهذا الذي ذكره البخاري من أظهر الأدلة على صحة كلا الحديثين اللذين رواهما أبو قلابة - إلى أن قال - وما يقوي أن الناسخ هو الفطر بالحجامة أن ذلك رواه عنه خواص أصحابه الذين كانوا يشارونه حضراً وسفراً، ويطلعون على باطن أمره مثل بلال وعائشة، ومثل أسامة وثوبان ومولاه، ورواه عنه الأنصار الذين هم بطائفة، مثل رافع بن خديج وشداد بن أوس، وفي «مسند أحمد» عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(١). قال أحمد: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع، وذكر أحاديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» إلى أن قال: ثم اختلفوا على أقوال:

[٢٥٦/٢٥] أحدها: يفطر المحجوم دون الحاجم ذكره الحزقي؛ لكن المنصوص عن أحمد وجهور أصحابه الإفطار بالأمرين، والنص دال على ذلك فلا سبيل إلى تركه.

والثاني: أنه يفطر المحجوم الذي يحتجم ويخرج منه الدم، ولا يفطر باقتصاد ونحوه؛ لأنه لا يسمى احتجماً،

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٤٥٦/٣)، وأبو داود (٢٣٦٧)، وابن ماجه (١٦٨٠)، والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

ويوافقه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وأما الحاجم، فإنه يجذب الهواء الذي في القارورة بامتصاصه، والهواء يجذب ما فيها من الدم، فربما صعد مع الهواء شيء من الدم ودخل في حلقه وهو لا يشعر، والحكمة إذا كانت خفية أو متشرة علق الحكم [٢٥/٢٥٨] بالظنة، كما أن النائم الذي تخرج منه الريح ولا يدري يؤمر بالوضوء، وكذلك الحاجم يدخل شيء من الدم مع ريقه إلى بطنه وهو لا يدري.

والدم من أعظم المفطرات، فإنه حرام في نفسه لما فيه من طغيان الشهوة، والخروج عن العدل، والصائم أمر بحسم مادته، فالدم يزيد الدم فهو من جنس المحظور، فيفطر الحاجم لهذا، كما يقتض وضوء النائم، وإن لم يستيقن خروج الريح منه؛ لأنه يخرج ولا يدري، وكذلك الحاجم قد يدخل الدم في حلقه وهو ولا يدري.

وأما الشارط فليس بحاجة، وهذا المعنى مستتب فيه، فلا يفطر الشارط، وكذلك لو قدر حاجم لا يمص القارورة بل يمتص غيرها أو يأخذ الدم بطريق أخرى لم يفطر.

والنبي ﷺ كلامه خرج على الحاجم المعروف المعتاد. وإذا كان اللفظ عامًا وإن كان قصده شخصًا بعينه، فيشترك في الحكم سائر النوع؛ للعادة الشرعية من أن ما ثبت في حق الواحد من الأمة ثبت في حق الجميع، فهذا أبلغ، فلا يثبت بلفظه ما يظهر لفظًا ومعنى أنه لم يدخل فيه مع بعده عن الشرع والعقل، والله أعلم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.



[٢٥/٢٥٩] وسئل رحمه الله:

عن رجل باشر زوجته، وهو يسمع التسحر يتكلم، فلا يدري: أهو يتسحر؟ أم يؤذن؟ ثم غلب على ظنه أنه يتسحر، فوطئها، وبعد يسير أضاء الصبح، فما الذي يجب عليه؟ أفنونا مأجورين. فأجاب:

هذه المسألة للعلماء فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: عليه القضاء والكفارة، هذا إحدى الروايتين عن أحمد.

وقال مالك: عليه القضاء لا غير، وهذه الرواية الأخرى عنه، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما.

والثالث: لا قضاء، ولا كفارة عليه، وهذا قول النبي ﷺ، وهو أظهر الأقوال؛ ولأن الله - تعالى - عفا عن الخطأ [٢٥/٢٦٠] والنسيان، وأباح - سبحانه - وتعالى - الأكل والشرب والجماع حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. والشاك في طلوع الفجر يجوز له الأكل والشرب والجماع بالاتفاق، ولا قضاء عليه إذا استمر الشك.



سئل رحمه الله:

عن رجل أراد أن يواقع زوجته في شهر رمضان بالنهار، فأنظر بالأكل قبل أن يجامع، ثم جامع، فهل عليه كفارة أم لا؟ وما على الذي يفطر من غير عذر؟

فأجاب:

الحمد لله، هذه المسألة فيها قولان للعلماء مشهوران:

أحدهما: تجب، وهو قول جمهورهم، كمالك، وأحمد، وأبي حنيفة وغيرهم.

أعون له على مقصوده، فيكون قبل الغداء عليه كفارة، وإذا تغدى هو وامراته ثم جامعها، فلا كفارة عليه، وهذا شنيع في الشريعة لا ترد بمثله.

فإنه قد استقر في العقول والأديان: أنه كلما عظم الذنب كانت العقوبة أبلغ، وكلما قوي الشبه قويت، والكفارة فيها شوب العبادة، وشوب العقوبة، وشرعت زاجرة وماحية، فبكل حال قوة السبب يقتضي قوة المسبب.

ثم الفطر بالأكمل لم يكن سبباً مستقلاً موجباً للكفارة كما يقوله أبو حنيفة ومالك، فلا أقل أن يكون معيلاً للسبب المستقل، بل [٢٥/٢٦٣] يكون مانعاً من حكمه، وهذا بعيد عن أصول الشريعة.

ثم المجامع كثيراً ما يفطر قبل الإيلاج، فتسقط الكفارة عنه بذلك على هذا القول، وهذا ظاهر البطلان، والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن رجل أفطر نهار رمضان متممداً ثم جامع، فهل يلزمه القضاء والكفارة؟ أم القضاء بلا كفارة؟

فأجاب:

عليه القضاء.

وأما الكفارة، فتجب في مذهب مالك، وأحمد، وأبي حنيفة، ولا تجب عند الشافعي.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن رجل وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقداً بقاء الليل، ثم تبين أن الفجر قد طلع، فما يجب عليه؟

[٢٥/٢٦٤] فأجاب:

والثاني: لا تجب، وهو مذهب الشافعي، وهذان القولان مبنيان على أن الكفارة سببها الفطر من الصوم، أو من الصوم الصحيح بجماع، أو بجماع وغيره - على اختلاف المذاهب - فإن أبا حنيفة [٢٥/٢٦١] يعتبر الفطر بأعلى جنسه، ومالك يعتبر الفطر مطلقاً، فالنزاع بينهما إذا أفطر بابتلاع حصة أو نواة ونحو ذلك. وعن أحمد رواية: أنه إذا أفطر بالحجامة كفر، كغيرها من المفطرات، بجنس الوطء، فأما الأكل والشرب ونحوهما فلا كفارة في ذلك.

ثم تنازعوا: هل يشترط الفطر من الصوم الصحيح؟ فالشافعي وغيره يشترط ذلك، فلو أكل ثم جامع، أو أصبح غير ناول للصوم ثم جامع، أو جامع وكفر ثم جامع، لم يكن عليه كفارة، لأنه لم يطقاً في صوم صحيح.

وأحد في ظاهر مذهبه وغيره يقول: يل عليه كفارة في هذه الصور ونحوها؛ لأنه وجب عليه الإمساك في شهر رمضان، فهو صوم فاسد، فأشبهه الإحرام الفاسد.

وكما أن المحرم بالحج إذا أفسد إحرامه لزمه المضي فيه بالإمساك عن محظوراته، فإذا أتى شيئاً منها كان عليه ما عليه من الإحرام الصحيح، وكذلك من وجب عليه صوم شهر رمضان إذا وجب عليه الإمساك فيه وصومه فاسد لأكل أو جماع أو عدم نية، فقد لزمه الإمساك عن محظورات الصيام، فإذا تناول شيئاً منها كان عليه ما عليه في الصوم [٢٥/٢٦٢] الصحيح. وفي كلا الموضعين عليه القضاء.

وذلك لأن هتك حرمة الشهر حاصلة في الموضعين، بل هي في هذا الموضع أشد؛ لأنه عاصي بفطره أولاً، فصار عاصياً مرتين، فكانت الكفارة عليه أوكداً؛ ولأنه لو لم تجب الكفارة على مثل هذا لصار ذريعة إلى أن لا يكفر أحد، فإنه لا يشاء أحد أن يجامع في رمضان إلا أمكنه أن يأكل ثم يجامع، بل ذلك

إذا أفطر في رمضان مستحلاً لذلك، وهو عالم بتحريمه استحلالاً له وجب قتله، وإن كان فاسقاً عوقب عن فطره في رمضان بحسب ما يراه الإمام، وأخذ منه حد الزنا، وإن كان جاهلاً عرف بذلك، وأخذ منه حد الزنا، ويرجع في ذلك إلى اجتهاد الإمام. والله أعلم.



[٢٥/٢٦٦] وسُئل رحمه الله:

عن المضمضة، والاستنشاق، والسواك، وذوق الطعام، والقيء وخروج الدم، والإدهان والاحتحال؟

فأجاب:

أما المضمضة والاستنشاق، فمشروران للصائم باتفاق العلماء. وكان النبي ﷺ والصحابة يتمضمضون ويستشقون مع الصوم، لكن قال للقيط ابن صبرة: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»^(١) فنهاه عن المبالغة لا عن الاستنشاق.

وأما السواك، فجائز بلا نزاع، لكن اختلفوا في كراهيته بعد الزوال على قولين مشهورين، هما روايتان عن أحمد، ولم يقم على كراهيته دليل شرعي يصلح أن يخص عمومات نصوص السواك، وقياسه على دم الشهيد ونحوه ضعيف من وجوه. كما هو مبسوط في موضعه.

وذوق الطعام يكره لغير حاجة؛ لكن لا يفطره وأما للحاجة [٢٥/٢٦٧] فهو كالمضمضة.

وأما القيء، فإذا استقاء أفطر، وإن غلبه القيء لم يفطر.

والإدهان، لا يفطر بلا ريب.

الحمد لله، هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم:

أحدها: أن عليه القضاء والكفارة، وهو المشهور من مذهب أحمد.

والثاني: أن عليه القضاء، وهو قول ثانٍ في مذهب أحمد، وهو مذهب أبي حنيفة، والشافعي، ومالك.

والثالث: لا قضاء عليه، ولا كفارة، وهذا قول طوائف من السلف، كسعيد بن جبير، ومجاهد، والحسن، وإسحاق، وداد، وأصحابه، والخلف. وهؤلاء يقولون: من أكل معتقداً طلوع الفجر، ثم تبين له أنه لم يطلع فلا قضاء عليه.

وهذا القول أصح الأقوال، وأشبهها بأصول الشريعة، ودلالة الكتاب والسنة، وهو قياس أصول أحمد وغيره، فإن الله رفع المؤاخظة عن الناسي، والمخطئ، وهذا غلط، وقد أباح الله الأكل والوطء حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، واستحب تأخير السحور، ومن فعل ما ندب إليه وأبيح له، لم يفرط، فهذا أولى بالعذر من الناسي والله أعلم.



[٢٥/٢٦٥] وسُئل رحمه الله:

عما إذا كَبَلَ زوجته، أو ضمها، فأمدى: هل يفسد ذلك صومه أم لا؟

فأجاب:

يفسد الصوم بذلك، عند أكثر العلماء.



وسُئل رحمه الله:

عن أفطر في رمضان... إلخ.

فأجاب:

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٨٨)، والنسائي (٨٧)، وأبو داود (١٤٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٩٢٧).



[٢٦٩/٢٥] وسُئِلَ رحمه الله:

عن الميت في أيام مرضه أدركه شهر رمضان، ولم يكن يقدر على الصيام، وتوفي وعليه صيام شهر رمضان، وكذلك الصلاة مدة مرضه، ووالده بالحياة، فهل تسقط الصلاة والصيام عنه إذا صاماً عنه وصلياً إذا وصي، أو لم يوص؟

فأجاب:

إذا اتصل به المرض، ولم يمكنه القضاء، فليس على ورثته إلا الإطعام عنه، وأما الصلاة المكتوبة، فلا يصلي أحد عن أحد، ولكن إذا صلى عن الميت واحد منها تطوعاً، وأهداه له، أو صام عنه تطوعاً وأهداه له، نفعه ذلك. والله أعلم.



[٢٧٠/٢٥] الاقتصاد في الأعمال

المستول من إحسان السادة العلماء - رضي الله عنهم - حل هذه الشبهة التي دخل على العباد بسببها ضرر بين، وهي أن بعضهم سمع قوله ﷺ: «أحب الصلاة إلى الله صلاة داود، وأحب الصيام إلى الله صيام داود، كان يتام نصف الليل، ويقوم ثلثه، وينام سُدسه، وكان يصوم يوماً، ويفطر يوماً»^(١) فمقدّم مع الله أن يصوم يوماً، ويفطر يوماً، فعل ذلك سنة أو أكثر، وهو متأهل له عيال، وهو ذو سبب يحتاج إلى نفسه في حفظ صحته، فحدثت عنده بعد ذلك همة في حفظ القرآن، فصار مع هذه المجاهدة يتلقن كل يوم ويكرر، ثم حدثت عنده مع ذلك همة إلى طلب المقصود، وقيام أكثر الليل، وكثرة الاجتهاد، والدأب في العبادة، فاجتمع عليه ثقل يس الصيام، مع ضعف القوة في

وأما خروج الدم الذي لا يمكن الاحتراز منه، كدم المستحاضة، والجروح، والذي يُرْعَف ونحوه، فلا يفطر، وخروج دم الحيض والنفاس يفطر باتفاق العلماء.

وأما الاحتجام، ففيه قولان مشهوران، ومذهب أحد وكثير من السلف أنه يفطر، والفساد ونحوه فيه قولان في مذهبه:

أحدهما: أن ذلك كالاحتجام.

ومذهبه في الكحل الذي يصل إلى الدماغ: أنه يفطر، كالطبيب وللحاجة^(٢)، ومذهب مالك نحو ذلك. وأما أبو حنيفة والشافعي - رحمهما الله - فلا يريان الفطر بذلك. والله أعلم.



[٢٦٨/٢٥] وسُئِلَ رحمه الله:

عن رجل افتصد بسبب وجع رأسه وهو صائم: هل يفطر ويجب عليه قضاء ذلك اليوم أم لا؟ وهل إذا أعلم أنه يفطر إذ افتصد يائمه أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، هذه المسألة فيها نزاع في مذهب أحد وغيره، والأحوط أنه يقضي ذلك اليوم. والله أعلم.



وسُئِلَ - رحمه الله -:

عن الفصاد في شهر رمضان: هل يفسد الصوم أم لا؟

فأجاب:

إن أمكنه تأخير الفصاد آخره، وإن احتاج إليه لمرض افتصد وعليه القضاء في أحد قولي العلماء. والله أعلم.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٣١)، ومسلم (١١٥٩).

(١) كنا بالاصل.

أحدهما: موجب الشرع.

والثاني: مقتضى العهد، والنذر.

أما الأول: فإن المشروع المأمور به الذي يحبه الله ورسوله ﷺ هو الاقتصاد في العبادة، كما قال النبي ﷺ: «عليكم هدياً قاصداً، عليكم هدياً قاصداً»^(١) وقال: «إن هذا الدين متين»^(٢)، ولن يشأ الذين أخذوا إلا غلبه، فاستعينوا بالغلظة والروحة وشيء من الدلجة، والقصد القصد تبخلوا»^(٣) وكلاهما في الصحيح.

وقال أبي بن كعب: اقتصاد في سنة، خير من اجتهد في بدعة.

فمتى كانت العبادة توجب له ضرراً يمنعه عن فعل واجب أنفع له منها، كانت محرمة، مثل أن يصوم صوماً يضعفه عن الكسب الواجب أو يمنعه عن العقل، أو الفهم الواجب، أو يمنعه عن الجهاد الواجب [٢٧٣/٢٥]، وكذلك إذا كانت توقعه في محل محرم لا يقاوم مفسدته مصلحتها، مثل أن يخرج ماله كله، ثم يستشرف إلى أموال الناس ويسأهم.

وأما إن أضعفته عما هو أصلح منها، وأوقعه في مكروهات، فإنها مكروهة. وقد أنزل الله - تعالى - في ذلك قوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا مَبْتَغَاكُمْ أَنْ يَأْكُلَ آلُكُمْ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» [المائدة: ٨٧]، فإنها نزلت في أقوام من الصحابة كانوا قد اجتمعوا وعزموا على التبتل للعبادة: هذا يسرد الصوم، وهذا يقوم الليل كله، وهذا يجتنب أكل

السبب، مع يس التكرار وكثرته، مع اليس الحادث من الهمة الحادة، وهو شاب عند حرارة الشبوبة، فأثر مجموع ذلك خللاً في ذهنه، من ذهول، وصداق يلحقه في رأسه، وبلاهة [٢٧١/٢٥] في فهمه، بحيث إنه لا يحيط بمعنى الكلام إذا سمعه، وظهر أثر اليس في عينه حتى كاد أن تغفوا. وقد وجد في هذا الاجتهاد شيئاً من الأنوار، وهو لا يترك هذا الصيام لمقده الذي عقده مع الله - تعالى، لخوفه أن يذهب النور الذي عنده، فإذا ناه أحد من أهل المعرفة بتحمل، ويقول: أنا أريد أن أقتل نفسي في الله، فهل صومه هذا يوافق رضا الله - تعالى - وهو بهذه الصفة؟ أم هو مكروه لا يرضى الله به؟ وهل يباح له هذا العقد وعليه فيه كفارة يمين أم لا؟ وهل اشتغاله بما فيه صلاح جسمه، وصيانة دماغه، وعقله، وذهنه، ليتوفر على حفظ فرائضه، ومصلحة عياله الذي يرضى الله منه، ويريد منه أم لا؟ وهل إصراره على ذلك موجب لمقت الله - تعالى - حيث يلقي نفسه إلى التهلكة بشيء لم يجب عليه؟

وإن كان مشروعاً في السنة، فهل هو مشروع مطلقاً لكل أحد؟ أم هو مخصوص بمن لا يتضرر به؟ يسأل كشف هذه المسألة وحلها فقد أحصى هذا الشخص الأطباء، وأحزن العقلاء لدخوله في السلوك بالجهل، غافلاً عن مراد ربه، ونسأل تقييد الجواب، وإعضاده بالكتاب والسنة، ليصل إلى قلبه ذلك، آجركم الله - تعالى - ومتع المسلمين بطول بقاكم، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم، ورضي الله عن أصحابه أجمعين.

[٢٧٢/٢٥] فأجاب شيخ الإسلام العلامة الحافظ المجتهد مفتي الأنام تقي الدين أحمد ابن تيمية بخطه:

الحمد لله، جواب هذه المسألة مبني على أصلين:

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٤٢٢/٤)، وابن خزيمة (١٩٩/٢)، والحاكم (٤٥٧/١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٤٠٨٦).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٩٨/٣)، والبيهقي في الكبرى (١٨/٣)، وحسن الألباني في صحيح الجامع (٢٢٤٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

ثلاثة أيام، وقال: «إنه يعدل صيام الدهر» وأمره أن يقرأ القرآن في كل شهر مرة، فقال: «إني أطيق أفضل من ذلك، ولم يزل يزايد، حتى قال: «فصم يوماً، وأفطر يوماً، فإن ذلك أفضل الصيام» قال: «إني أطيق أفضل [٢٥/٢٧٥] من ذلك، قال: «لا أفضل من ذلك»^(٣).

وكان عبد الله بن عمرو لما كبر يقول: يا ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ، وكان ربها عجز عن صوم يوم، وفطر يوم، فكان يفطر أياماً، ثم يبرد الصيام أياماً بقدرها، لثلاث يفارق النبي ﷺ على حال ثم يتقل عنها؛ وهذا لأن بدنه كان يتحمل ذلك، وإلا فمن الناس من إذا صام يوماً، وأفطر يوماً، شغله عما هو أفضل من ذلك، فلا يكون الصوم أفضل في حقه.

وكان النبي ﷺ هكذا، فإنه كان أفضل من صوم داود، ومع هذا فقد ثبت عنه في الصحيح أنه سئل عمن يصوم الدهر فقال: «من صام الدهر فلا صام، ولا أفطر»^(٤)، وسئل عمن يصوم يومين، ويفطر يوماً، فقال: «ومن يطيق ذلك»^(٥)، وسئل عمن يصوم يوماً، ويفطر يومين، فقال: «وددت أني طوقت ذلك»^(٦)، وسئل عمن يصوم يوماً ويفطر يوماً، فقال: «ذلك أفضل الصيام»^(٧)، فأخبر أنه ود أن يطيق صوم ثلث الدهر؛ لأنه كان له من الأعمال التي هي أوجب عليه، وأحب إلى الله ما لا يطيق معه صوم ثلث الدهر.

وكذلك ثبت عنه في الصحيح: أنه لما قرب من

اللحم، وهذا يجتنب النساء فتهاجم الله سبحانه وتعالى عن تحريم الطيبات من أكل اللحم والنساء، وعن الاعتناء وهو الزيادة على الدين المشروع في الصيام، والقيام، والقراءة، والذكر، ونحو ذلك، والزيادة في التحريم على ما حرم والزيادة في المباح على ما أبيح، ثم إنه أمرهم بعد هذا بكفارة ما عقده من اليمين على هذا التحريم، والعدوان.

وفي «الصحيحين» عن أنس: أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله في السر، فقال بعضهم: أما أنا [٢٥/٢٧٤] فأصوم لا أفطر، وقال الآخر: أما أنا فأقوم لا أنام، وقال الآخر: أما أنا فلا أتزوج النساء، وقال الآخر: أما أنا فلا أكل اللحم. فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: «ما بال أقوام يقولون: كذا، وكذا، لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأنزوج النساء، وأكل اللحم، فمن رغب عن ستي فليس مني»^(٨).

وفي الصحاح من غير وجه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه كان قد جعل يصوم النهار، ويقوم الليل، ويقرأ القرآن في كل ثلاث، فنهاه النبي ﷺ عن ذلك، وقال: «لا تفعل، فإنك إذا فعلت ذلك هَجَمَتْ له العين، وَفُهِتْ له النفس» أي: غارت العين وملت النفس، وسئمت. وقال له: «إن لنفسك عليك حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً، وإن لزورك عليك حقاً فأت كل ذي حق حقه»^(٩).

فبين له النبي ﷺ أن عليك أموراً واجبة من حق النفس، والأهل، والزائرين، فليس لك أن تفعل ما يشغلك عن أداء هذه الحقوق الواجبة، بل أت كل ذي حق حقه. ثم أمره النبي ﷺ أن يصوم من كل شهر

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٧٦)، ومسلم (١١٥٩).

(٤) صحيح: أخرجه النسائي (٢٣٧/٣)، وابن ماجه (١٧٠٥)، وأحمد (٢٦/٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٣٢٣).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٢)، وأبو داود (٢٤٢٥).

(٦) صحيح: السابق نفسه.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٧٦)، ومسلم (١١٥٩).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٧٤)، ومسلم (١١٥٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٧٥) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (١١٥٩).

«السنن» عنه: «لا نلر في معصية، وكفارته كفارة يمين»^(٥)، وقد ذكرنا سبب نزول الآية.

ومثل ذلك ما رواه البخاري في «صحيحه»، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس، فقال: «ما هذا؟» فقالوا: هذا أبو إسرائيل، نذر أن يقوم، ولا يستظل، ولا يتكلم، وأن يصوم. فقال: «مروه فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم صومه»^(٦)، فلما نذر عبادة غير مشروعة من الصمت والقيام والتضحية أمره بفعل المشروع وهو الصوم في حقه، ونهاه عن فعل غير المشروع.

وأما إذا عجز عن فعل المنذور، أو كان عليه فيه مشقة، فهنا يكفر، ويأتي ببدل عن المنذور، كما في حديث عقبة بن عامر: أن أخته لما نذرت أن تحج ماشية، قال النبي ﷺ: «إن الله لغني عن تعذيب أختك نفسها، مرها فلتركب ولتهدي» وروي: «ولتصم»^(٧).

فهذا الرجل الذي عقد مع الله - تعالى - صوم نصف الدهر، وقد أضر ذلك بعقله، وبدنه عليه أن يفطر ويتناول ما يصلح عقله وبدنه، ويكفر كفارة يمين، ويكون فطره قدر ما يصلح به عقله وبدنه [٢٥/٢٧٨]، على حسب ما يحتمله حاله إما أن يفطر ثلثي الدهر، أو ثلاثة أرباعه، أو جميعه، فإذا أصلح حاله، فإن أمكنه العود إلى صوم يوم، وفطر يوم بلا

العدو في غزوة الفتح [٢٥/٢٧٦] في رمضان، أمر أصحابه بالفطر، فبلغه أن قومًا صاموا فقال: «أولئك العصاة»^(٨) وصل على ظهر دابته مرة، وأمر من معه أن يصلوا على ظهور دوابهم، فوثب رجل عن ظهر دابته فصل على الأرض، فقال النبي ﷺ: «خالف، خالف الله به» فلم يمت حتى ارتد عن الإسلام.

وقال ابن مسعود: إني إذا صمت ضعفت عن قراءة القرآن، وقراءة القرآن أحب إلي. وهذا باب واسع قد بسط في غير هذا الموضع.

وأما الأصل الثاني: وهو أنه إذا عاهد الله على ذلك ونذره، فالأصل فيه ما أخرجنا في «الصحيحين» عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٩) فإذا كان المنذور الذي عاهد الله يتضمن ضرراً غير مباح، يفضي إلى ترك واجب، أو فعل محرم؛ كان هذا معصية لا يجب الوفاء به، بل لو نذر عبادة مكروهة مثل قيام الليل كله، وصيام النهار كله، لم يجب الوفاء بهذا النذر.

ثم تنازع العلماء: هل عليه كفارة يمين؟ على قولين:

أظهرهما: أن عليه كفارة يمين؛ لما ثبت عن النبي ﷺ [٢٥/٢٧٧] في «الصحيح» أنه قال: «كفارة النذر كفارة يمين»^(١٠) وقال: «النذر حلفة»^(١١)، وفي

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (١٤٨/٤)، وأبو يعل (٢٨٣/٣)، والطبراني في «الكبير» (٣١٣/١٧)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٩٨٩)..
(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (١٥٤٢)، والنسائي (٣٨٣٤)، وأبو داود (٣٢٩٠)، وابن ماجه (٢١٢٥)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٥٤٧).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢١٠)، وأبو داود (٢٨٧٠)، وابن ماجه (٢١٢٧).
(٧) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٢٩٣)، وانظر «الإرواء» (٢٥٩٢)، و«ضعيف الجامع» (٥٨٦٢).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦)، والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي (٣٨٠٦).

(٩) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٤٥)، والترمذي (١٥٢٨)، والنسائي (٣٨٣٢)، وأبو داود (٣٣٢٣).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٤)، والترمذي (٧١٠)، والنسائي (٢٢٦٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦)، والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي (٣٨٠٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٤٥)، والترمذي (١٥٢٨)، والنسائي (٣٨٣٢)، وأبو داود (٣٣٢٣).

مَرَضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ».

وأما إذا فعل ما لم يؤمر به، حتى أهلك نفسه، فهذا ظالم متعدي بذلك، مثل أن يغتسل من الجنابة في البرد الشديد بياض بارد يغلب على ظنه أنه يقتله، أو يصوم في رمضان صوماً يفضي إلى هلاكه، فهذا لا يجوز، فكيف في غير رمضان؟!

وقد روى أبو داود في «مسته»، في قصة الرجل الذي أصابته جراحة، فاستفتى من كان معه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: لا نجد لك رخصة، فاغتسل، فمات، فقال النبي ﷺ [٢٥/٢٨٠]: «تَكَلَّمُوا قَتَلَهُمُ اللَّهُ، فَلَا سَأْلَوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا، فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السَّوَالُ»^(١).

وكذلك روى حديث عمرو بن العاص، لما أصابته الجنابة في غزوة ذات السلاسل، وكانت ليلة باردة قتيمة، وصلى بأصحابه بالتيمم، ولما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال: «يا عمرو، أصليت بأصحابك، وأنت جنب؟» فقال: يا رسول الله، إني سمعت الله يقول: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» [النساء: ٢٩] فضحك، ولم يقل شيئاً^(٢). فهذا عمرو قد ذكر أن العبادة المفضية إلى قتل النفس بلا مصلحة مأمور بها، هي من قتل النفس المنهي عنه، وأقره النبي ﷺ على ذلك.

وقتل الإنسان نفسه حرام بالكتاب والسنة والإجماع، كما ثبت عنه في «الصحاح» أنه قال: «من قتل نفسه بشيء عُدَّ به يوم القيامة»^(٣)، وفي الحديث الآخر: «عبدى يادأني بنفسه، فحرمْتُ عليه الجنة، وأوجبْتُ له النار»^(٤) وحديث القاتل الذي قتل نفسه

مضرة، وإلا صام ما ينفعه من الصوم، ولا يشغله عما هو أحب إلى الله منه، فالله لا يحب أن يترك الأحب إليه بفعل ما هو دونه، فكيف يوجب ذلك؟!

وأما النور الذي وجده هذا الصوم، فمعلوم أن جنس العبادات ليس شراً محضاً، بل العبادات المنهي عنها تشتمل على منفعة ومضرة، ولكن لما ترجح ضررها على نفعها نهى عنها الشارع، كما نهى عن صيام الدهر، وقيام الليل كله، دائماً، وعن الصلاة بعد الصبح، وبعد العصر، مع أن خلقاً يجحدون في المواصلة الدائمة نوراً بسبب كثرة الجوع، وذلك من جنس ما يجده الكفار من أهل الكتاب والأمين، مثل الرهبان، وعباد القبور، لكن يعود ذلك الجوع المفرط الزائد على الحد المشروع يوجب لهم ضرراً في الدنيا والآخرة، فيكون إثمهم أكثر من نفعه، كما قد رأينا من هؤلاء خلقاً كثيراً آل بهم الإفراط فيما يعانونه من شدائد الأعمال إلى التفريط والشييط، والللل والبطالة، وربما انقطعوا عن الله بالكلية، أو بالأعمال المرجوحة عن الراجحة، أو بذهاب العقل بالكلية، أو بحصول خلل فيه؛ وذلك لأن أصل أعمالهم وأساسها على غير استقامة ومتابعة.

[٢٥/٢٧٩] وأما قوله: أريد أن أقتل نفسي في الله. فهذا كلام مجمل، فإنه إذا فعل ما أمره الله به، فأفضى ذلك إلى قتل نفسه، فهذا محسن في ذلك، كالذي يحمل على الصف وحده حملاً فيه منفعة للمسلمين، وقد اعتقد أنه يقتل، فهذا حسن. وفي مثله أنزل الله قوله: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقْرِي نَفْسَهُ آتِيفَةً مَّرَضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ» [البقرة: ٢٠٧]، ومثل ما كان بعض الصحابة ينغمس في العدو بحضرة النبي ﷺ. وقد روى الحلال بإسناده عن عمر بن الخطاب: أن رجلاً حمل على العدو وحده، فقال الناس: ألقى بيده إلى التهلكة. فقال عمر: لا، ولكنه من قال الله فيه: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقْرِي نَفْسَهُ آتِيفَةً

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٧٣٥٦)، وأبو داود (٣٣٤)، والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٤٧)، ومسلم (١١٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٠٤)، ومسلم (١٦٤).

وروي: بالصوم. وكذا حديث جويرية في تسيحها بالخصى والنوى وقد دخل عليها ضحى ثم دخل عليها عشية فوجدها على تلك الحال. وقوله لها: «لقد قلت بملك أربع كلمات، ثلاث مرات، لو وزنت بما قلت منذ اليوم لرجعت»^(٣).

وأصل ذلك: أن يعلم العبد أن الله لم يأمرنا إلا بما فيه صلاحنا، ولم ينهنا إلا عما فيه فسادنا؛ ولهذا يتي الله على العمل الصالح، ويأمر بالصلاح والإصلاح، وينهى عن الفساد.

فالله - سبحانه - إنما حرم علينا الخبائث لما فيها من المصرة والفساد، وأمرنا بالأعمال الصالحة لما فيها من المنفعة والصلاح لنا. وقد لا تحصل هذه الأعمال إلا [٢٥/٢٨٣] بمشقة، كالجهاد والحج، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وطلب العلم، فيحتمل تلك المشقة، وينتاب عليها لما يعقبه من المنفعة، كما قال النبي ﷺ لعائشة لما اعتمدت من التعميم عام حجة الوداع: «أَجْرُكِ عَلَى قَدَرِ نَصَبِكَ»^(٤). وأما إذا كانت فائدة العمل منفعة لا تقاوم مشقته، فهذا فساد، والله لا يحب الفساد.

ومثال ذلك منافع الدنيا، فإن من تحمل مشقة لربح كثير، أو دفع عذو عظيم، كان هذا محمولا، وأما من تحمل كلفا عظيما، ومشاقا شديدا، لتحصيل يسير من المال، أو دفع يسير من الضرر، كان بمنزلة من أعطى ألف درهم، ليعتاض بيائة درهم. أو مشى مسيرة يوم، ليتغدى غدوة يمكنه أن يتغدى خيرا منها في بلده.

فالأمر المشروع المسنون جميعه مبناه على العدل، والاقتصاد، والتوسط الذي هو خير الأمور وأعلاها

لما اشتدت عليه الجراح، وكان النبي ﷺ يخبر أنه من أهل النار، لعلمه بسوء خاتمته، وقد كان ﷺ لا يصلح على من [٢٥/٢٨١] قتل نفسه؛ ولهذا قال سمرة بن جندب عن ابنه لما أخبر أنه يُبَشِّرُ^(١)، فقال: لو مات لم أصل عليه.

فينبغي للمؤمن أن يفرق بين ما نهى الله عنه من قصد الإنسان قتل نفسه، أو تسيبه في ذلك، وبين ما شرعه الله من بيع المؤمنين أنفسهم وأموالهم له، كما قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَتْ لَهُمُ الْجَنَّةَ» [التوبة: ١١١]، وقال: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقْرَى نَفْسَهُ أَتَيْتَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ» [البقرة: ٢٠٧] أي: يبيع نفسه.

والاعتبار في ذلك بما جاء به الكتاب والسنة لا بيل يستحسنه المرء أو يمجده، أو يراه من الأمور المخالفة للكتاب والسنة، بل قد يكون أحد هؤلاء كما قال عمر بن عبد العزيز: من عَبَدَ الله بجهل، أفسد أكثر مما يصلح.

ومما ينبغي أن يعرف: أن الله ليس رضاه أو محبته في مجرد عذاب النفس، وحملها على المشاق، حتى يكون العمل كلما أشق كان أفضل، كما يحسب كثير من الجهال أن الأجر على قدر المشقة في كل شيء، لا ولكن الأجر على قدر منفعة العمل، ومصلحته، وفائدته [٢٥/٢٨٢]، وعلى قدر طاعة أمر الله ورسوله، فأبي العاملين كان أحسن، وصاحبه أطوع وأتبع، كان أفضل؛ فإن الأعمال لا تتفاضل بالكثر، وإنما تتفاضل بما يحصل في القلوب حال العمل.

ولهذا لما نذرت أخت عقبة بن عامر أن تحج ماشية حافية، قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِي عَنْ تَعْلِيْبِ أَهْنِكَ نَفْسَهَا، مَرَهَا فَلْتَرْكَبْ»^(٢)، وروي: أنه أمرها بالهدي،

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٤٩٠٥)، والترمذي (٣٤٧٨)،

والنسائي (١٣٣٥)، وابن ماجه (٣٧٩٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١).

(١) البشم: التهمة.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٦٨)، والترمذي (٢٢٣٠).

النبي ﷺ في الشهر.

وإن كان الشهر تسعًا وعشرين؛ كان التاريخ بالباقي، كالتاريخ الماضي.

وإذا كان الأمر هكذا، فينبغي أن يتحررها المؤمن في العشر الأواخر جميعه، كما قال النبي ﷺ: «تَحْرُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرَةِ»^(٣). وتكون في السبع الأواخر أكثر، وأكثر ما تكون ليلة سبع وعشرين كما كان أبي ابن كعب يحلف أنها ليلة سبع وعشرين، ف قيل له: بأي شيء علمت ذلك؟ فقال: بالآية التي أخبرنا رسول الله، أخبرنا أن الشمس تطلع صبيحة صبيحتها كالطُّغْت، لا شعاع لها^(٤).

فهذه العلامة التي رواها أبي بن كعب عن النبي ﷺ [٢٥/٢٨٦] من أشهر العلامات في الحديث، وقد روي في علاماتها: أنها ليلة بلجة^(٥) منيرة^(٦)، وهي ساكنة لا قوة الحر، ولا قوة البرد، وقد يكشفها الله لبعض الناس في المنام أو اليقظة، فيرى أنوارها، أو يرى من يقول له: هذه ليلة القدر، وقد يفتح على قلبه من المشاهدة ما يتبين به الأمر. والله - تعالى - أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن «ليلة القدر»، و «ليلة الإسراء بالنبي ﷺ» أيهما أفضل؟ فأجاب:

بأن ليلة الإسراء أفضل في حق النبي ﷺ وليلة القدر أفضل بالنسبة إلى الأمة؛ فحفظ النبي ﷺ الذي

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٨٠)، ومسلم (١٩٩٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٧٢)، والترمذي (٧٢٣)، وأبو داود (١١٧٠).

(٥) بلجة: مشرقة.

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (٣٢٤/٥)، وابن خزيمة (٣٣٠/٣)، وابن حبان (٤٤٣/٨)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٤٧٢).

كالفرديوس، فإنه أعلى الجنة، وأوسط الجنة، فمن كان كذلك، فمصيره إليه إن شاء الله - تعالى -

هذا في كل عبادة لا تقصد لذاتها، مثل الجوع، والسهر، والمشي.

وأما ما يقصد لنفسه مثل معرفة الله، ومحبة، والإنابة إليه [٢٥/٢٨٤]، والتوكل عليه، فهذه يشرع فيها الكمال، لكن يقع فيها سرف، وعدوان، يداخل ما ليس منها فيها، مثل أن يدخل ترك الأسباب المأمور بها في التوكل، أو يدخل استحلال المحرمات، وترك المشروعات في المحبة، فهذا هذا. والله - سبحانه - تعالى - أعلم.



وَسُئِلَ - رضي الله عنه وأرضاه -

عن ليلة القدر، وهو معتقل بالقلعة - قلعة الجبل - سنة ست وسبع مائة. فأجاب:

الحمد لله، ليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان، هكذا صح عن النبي ﷺ أنه قال: «هي في العشر الأواخر من رمضان»^(١). وتكون في الوتر منها. لكن الوتر يكون باعتبار الماضي، فتطلب ليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وليلة خمس وعشرين، وليلة سبع وعشرين، وليلة تسع وعشرين.

[٢٥/٢٨٥] ويكون باعتبار ما بقي كما قال النبي ﷺ: «لِأَيَّامِ تَبْقَى، لِسَابِعَةِ تَبْقَى، لِخَامِسَةِ تَبْقَى، لِثَلَاثَةِ تَبْقَى»^(٢). فعل هذا إذا كان الشهر ثلاثين يكون ذلك ليالي الإشفاق، وتكون الاثنتين وعشرين تاسعة تبقى، وليلة أربع وعشرين سابعة تبقى، وهكذا أقام أبو سعيد الخدري في الحديث الصحيح. وهكذا أقام

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٨٢)، وأحمد (٢٣٤/٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٨١)، وأبو داود (١١٧٣).

العلماء، وأفضل أيام العام هو يوم النحر، وقد قال بعضهم: يوم عرفة، والأول هو الصحيح؛ لأن في «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الأيام عند الله يوم النحر ثم يوم القر»^(١)؛ لأنه يوم الحج الأكبر في مذهب مالك والشافعي وأحمد، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يوم النحر هو يوم الحج الأكبر»^(٢).

وفيه من الأعمال ما لا يعمل في غيره، كالوقوف بمزدلفة، ورمي جرة العقبة وحدها، والنحر، والحلق، وطواف الإفاضة، فإن فعل هذه فيه، أفضل بالسنة واتفاق العلماء. والله أعلم.



[٢٨٩/٢٠] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن يوم الجمعة، ويوم النحر، أيهما أفضل؟
فأجاب:

يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع، ويوم النحر أفضل أيام العام.

قال ابن القيم. وغير هذا الجواب لا يسلم صاحبه من الاعتراض الذي لا حيلة له في دفعه.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن أفضل الأيام؟

فأجاب:

الحمد لله، أفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة؛ فيه خلق آدم. وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٠٢)، وابن خزيمة (٢٧٣/٤)، والحاكم (٢٤٦/٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٠٦٤).

والقر: اليوم الذي بعد يوم النحر.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٢٩٠)، ومسلم (٢٤٠١).

اختص به ليلة المعراج منها أكمل من حظه من ليلة القدر.

وحظ الأمة من ليلة القدر أكمل من حظهم من ليلة المعراج، وإن كان لهم فيها أعظم حظ، لكن الفضل والشرف والرتبة العليا إنما حصلت فيها، لمن أسرى به، ﷺ.



[٢٨٧/٢٥] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن عشر ذي الحجة، والعشر الأواخر من رمضان أيهما أفضل؟

فأجاب:

أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام العشر من رمضان، والليالي العشر الأواخر من رمضان أفضل من ليالي عشر ذي الحجة.

قال ابن القيم: وإذا تأمل الفاضل اللبيب هذا الجواب. وجدته شافياً كافياً؛ فإنه ليس من أيام العمل فيها أحب إلى الله من أيام عشر ذي الحجة، وفيها: يوم عرفة، ويوم النحر، ويوم التروية.

وأما ليالي عشر رمضان، فهي ليالي الإحياء، التي كان رسول الله ﷺ يحيا كلها، وفيها ليلة خير من ألف شهر.

فمن أجاب بغير هذا التفصيل، لم يمكنه أن يلبي بحجة صحيحة.



[٢٨٨/٢٥] سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَام:

أيهما أفضل: يوم عرفة، أو الجمعة، أو الفطر، أو النحر؟

فأجاب:

الحمد لله، أفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة باتفاق

يصوم من السنة أكثر عما يصوم من شعبان، من أجل شهر رمضان.

وأما صوم رجب بخصوصه، فأحاديثه كلها ضعيفة، بل موضوعة، لا يعتمد أهل العلم على شيء منها، وليست من الضعيف الذي يروى في [٢٥/٢٩١] الفضائل، بل عامتها من الموضوعات المكذوبات، وأكثر ما روي في ذلك، أن النبي ﷺ كان إذا دخل رجب يقول: «اللهم بارك لنا في رجب، وشعبان وبلغنا رمضان»^(٢).

وقد روى ابن ماجه في «سننه»، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه نهى عن صوم رجب^(٣)، وفي إسناده نظر، لكن صح أن عمر بن الخطاب كان يضرب أيدي الناس؛ ليضعوا أيديهم في الطعام في رجب، ويقول: لا تشبهوه بربضان.

ودخل أبو بكر فرأى أهله قد اشتروا كيزانًا للماء، واستعدوا للصوم، فقال: ما هذا؟! فقالوا: رجب، فقال: أتريدون أن تشبهوه بربضان؟ وكسر تلك الكيزان. فمتى أفطر بعضًا لم يكره صوم البعض.

وفي «المستد» وغيره حديث عن النبي ﷺ أنه أمر بصوم الأشهر الحرم، وهي رجب، وذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم. فهذا في صوم الأربعة جميعًا، لا من يخصص رجب.

وأما تخصيصها بالاعتكاف، فلا أعلم فيه أمرًا، بل كل من صام صومًا [٢٥/٢٩٢] مشروعًا، وأراد أن يعتكف من صيامه كان ذلك جائزًا بلا ريب، وإن اعتكف بدون الصيام، ففيه قولان مشهوران، وهما روايتان عن أحمد:

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٥٩/١)، وأخرجه الطبراني في «الأوسط»، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٣٩٦).

(٣) ضعيف جدًا: أخرجه ابن ماجه (١٧٤٣).

وأفضل أيام العام يوم النحر، كما روي عن النبي ﷺ: «أفضل الأيام عند الله يوم النحر، ثم يوم القر»^(١).



وَسئَل رَحِمَهُ اللهُ:

عن رجل نذر أنه يصوم الإثنين والخميس، ثم بنا له أن يصوم يومًا، ويفطر يومًا، ولم يرتب ذلك إلا بأن يصوم أربعة أيام، ويفطر ثلاثة أو يفطر أربعة، ويصوم ثلاثة، فأبها أفضل؟ أفتونا - يرحمكم الله؟
فأجاب:

الحمد لله، إذا انتقل من صوم الإثنين والخميس إلى صوم [٢٥/٢٩٠] يوم وفطر يوم، فقد انتقل إلى ما هو أفضل، وفيه نزاع، والأظهر أن ذلك جائز، كما لو نذر الصلاة في المسجد المفضل، وصلى في الأفضل، مثل أن ينذر الصلاة في المسجد الأقصى، فيصل في مسجد أحد الحرمين. والله أعلم.



وَسئَل رَحِمَهُ اللهُ:

عما ورد في ثواب صيام الثلاثة أشهر، وما نقول في الاعتكاف فيها، والصمت: هل هو من الأعمال الصالحة أم لا؟
فأجاب:

أما تخصيص رجب وشعبان جميعًا بالصوم أو الاعتكاف، فلم يرد فيه عن النبي ﷺ شيء، ولا عن أصحابه، ولا أئمة المسلمين، بل قد ثبت في الصحيح: أن رسول الله ﷺ كان يصوم إلى شعبان، ولم يكن

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٠٢)، وابن خزيمة (٣/٣٣٠)، والحاكم (٢٤٦/٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٠٦٤).

اعتكافاً، ونحو ذلك - إنما يفعله تديناً، ولا ريب أن فعله على وجه التدين حرام؛ فإنه يعتقد ما ليس بقرينة، ويتقرب إلى الله - تعالى - بما لا يجه الله، وهذا حرام، لكن من فعل ذلك قبل بلوغ العلم إليه، فقد يكون معذوراً بجهله، إذا لم تقم عليه الحجة، فإذا بلغه العلم فعليه التوبة.

وجاء الأمر في الكلام قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليصمت»^(٣). فقول الخير - وهو الواجب، أو المستحب - خير من السكوت عنه، وما ليس بواجب، ولا مستحب، فالسكوت عنه خير من قوله.

[٢٥/٢٩٤] ولهذا قال بعض السلف لصاحبه: السكوت عن الشر خير من التكلم به، فقال له الآخر: التكلم بالخير خير من السكوت عنه. وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَتَنَجَّوْا بِالْآثِرِ وَالْمَذُورِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَتَنَجَّوْا بِالْخَيْرِ وَالْقَوَىٰ﴾ [المجادلة: ٩]، وقال تعالى: ﴿لَا حَرَّ فِي سَكْرٍ مِّنْ تَجَوَّنَهُمْ إِلَّا مَن أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَعَثَ النَّاسَ وَمَن يَعْمَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

وفي «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «كل كلام ابن آدم عليه لا له، إلا أمراً بمعروف، أو نهياً عن منكر، أو ذكراً لله تعالى»^(٤). والأحاديث في فضائل الصمت كثيرة، وكذلك في فضائل التكلم بالخير، والصمت عما يجب من الكلام حرام؛ سواء اتخذ دينا أو لم يتخذه كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيجب أن تحب ما أحبه الله ورسوله، وتبغض ما يبغضه الله ورسوله، وتبيح ما أباحه الله ورسوله، وتحرم ما حرمه الله ورسوله.

أحدهما: أنه لا اعتكاف إلا بصوم، كمذهب أبي حنيفة، ومالك.

والثاني: يصح الاعتكاف بدون الصوم، كمذهب الشافعي.

وأما الصمت عن الكلام مطلقاً في الصوم أو الاعتكاف أو غيرهما، فبدعة مكروهة باتفاق أهل العلم، لكن هل ذلك محرم، أو مكروه؟ فيه قولان في مذهبه وغيره.

وفي «صحيح البخاري»: أن أبا بكر الصديق دخل على امرأة من أحسن فوجدتها مُصَتَّةً لا تتكلم، فقال لها أبو بكر: إن هذا لا يحل، إن هذا من عمل الجاهلية، وفي «صحيح البخاري» عن ابن عباس أن النبي ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس، فقال: «من هذا؟» فقالوا: هذا أبو إسرائيل، نذر أن يقوم في الشمس، ولا يستظل، ولا يتكلم ويصوم، فقال: «مروه فليجلس، وليستظل، وليتكلم، وليتم صومه»^(١). فأمره ﷺ مع نذره للصمت، أن يتكلم، كما أمره مع [٢٥/٢٩٣] نذره للقيام أن يجلس، ومع نذره أن لا يستظل، أن يستظل، وإنا أمره بأن يوفي بالصوم فقط. وهذا صريح في أن هذه الأعمال ليست من القرب التي يؤمر بها الناذر.

وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٢). كذلك لا يؤمر الناذر أن يفعلها، فمن فعلها على وجه التعبد بها والتقرب واتخاذ ذلك ديناً وطريقاً إلى الله تعالى، فهو ضال جاهل، يخالف لأمر الله ورسوله. ومعلوم أن من يفعل ذلك - من نذر

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢١٠)، وأبو داود (٢٨٧٠)، وابن ماجه (٢١٢٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٢٠٢)، والترمذي (١٤٤٦)، والنسائي (٣٧٤٦)، وأبو داود (٢٨٦٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٩٤)، ومسلم (٦٧).

(٤) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٣٣٦)، وابن ماجه (٣٩٦٤)، ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٢٨٣).



[٢٩٥/٢٥] وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فصل

قول عائشة: ما زال رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر حتى قبضه الله ^(١). هذا إشارة إلى مقامه في المدينة وأنه كان يعتكف أداء أو قضاء، فإنه قد ثبت في «الصحيح»: أنه أراد أن يعتكف مرة، فطلب نساؤه الاعتكاف معه، فرأى أن مقصود بعضهن المباهاة، فأمر بالخيام فقوّضت ^(٢)، وترك الاعتكاف ذلك العام، حتى قضاء من شوال ^(٣).

وهو ﷺ لم يصم رمضان إلا تسع مرات، فإنه فرض في العام الثاني من الهجرة، بعد أن صام يوم عاشوراء، وأمر الناس بصيامه مرة واحدة، فإنه قدم المدينة في شهر ربيع الأول من السنة الأولى. وقد تقدم عاشوراء فلم يأمر ذلك العام بصيامه، فلما أهل العام الثاني أمر الناس بصيامه، وهل كان أمر إيجاب، أو [٢٩٦/٢٥] استحباب؟ على قولين لأصحابنا وغيرهم، والصحيح أنه كان أمر إيجاب ابتداءً في أثناء النهار، لم يؤمروا به من الليل.

فلما كان في أثناء الحول - رجب أو غيره - فرض شهر رمضان وغزا النبي ﷺ في شهر رمضان ذلك العام - أول شهر فرض - غزوة بدر، وكانت يوم الجمعة لسبع عشرة خلت من الشهر، فلما نصره الله على المشركين أقام بالعزّة بعد الفتح ثلاثاً، فدخل عليه العشر وهو في السفر، فرجع إلى المدينة، ولم يبق من العشر إلا أقله، فلم يعتكف ذلك العشر بالمدينة، وكان في تمامه مشغولاً بأمر الأسرى والفداء، ولما شاورهم في الفداء قام فدخل بيته ثم خرج.

وأحواله المنقولة عنه تدل على أنه لم يعتكف تمام ذلك العشر، لكن يمكن أنه قضى اعتكافه كما قضى صيامه، وكما قضى اعتكاف العام الذي أراد نساؤه الاعتكاف معه فيه، فهذا عام بدر.

وأيضاً، فعام الفتح سنة ثمان، كان قد سافر في شهر رمضان، ودخل مكة في أثناء الشهر، وقد بقي منه أقله، وهو في مكة مشغول بآثار الفتح، وتسرية السرايا إلى ما حول مكة، وتقرير أصول [٢٩٧/٢٥] الإسلام بأمر القرى، والتجهز لغزو هوازن، لما بلغه أنهم قد جمعوا له مع مالك بن عوف النضري، وقد أقام بمكة في غزوة الفتح تسع عشرة ليلة يقصر الصلاة.

قالوا: لأنه لم يكن قد أجمع المقام بمكة لأجل غزو هوازن، فكان مسافراً فيها غير متفرغ للاعتكاف بمكة ذلك العام، فهذه ثلاثة أعوام لم يعتكف فيها في رمضان، بل قضى العام الواحد الذي أراد اعتكافه ثم تركه، وأما الآخرون - فإله أعلم - أقضاهما مع الصوم، أم لم يقضيهما مع شطر الصلاة، فقد ثبت عنه أنه قال: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم» ^(٤)، وثبت عنه أنه قال: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة» ^(٥). أي: الصوم أداءً، والشطر أداء وقضاء، فالاعتكاف ملحق بأحدهما.

ولم ينقل عنه أنه قضى اعتكافاً فاته في السفر، فلا يثبت الجواز، إلا أنه لعموم حديث عائشة يبقى فيه إمكان. والله أعلم.



[٢٩٨/٢٥] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٢٦)، ومسلم (١١٧٢).

(٢) قوّضت: نقضت.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٩٢)، ومسلم (٢٠٠٧).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٧٤) بنحوه، وأبو داود (٢٦٨٧).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٧١٥)، والنسائي (٢٢٨٠).

حديث صحيح عن النبي ﷺ، ولا عن أصحابه، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا روى أهل الكتب المعتمدة في ذلك شيئاً، لا عن النبي ﷺ ولا الصحابة ولا التابعين، لا صحيحاً ولا ضعيفاً، لا في كتب «الصحيح» [٢٥/٣٠٠] ولا في «السنن» ولا «المسانيد»، ولا يعرف شيء من هذه الأحاديث على عهد القرون الفاضلة.

ولكن روى بعض المتأخرين في ذلك أحاديث مثل ما رويوا أن من اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد من ذلك العام، ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام، وأمثال ذلك.

وروي فضائل في صلاة يوم عاشوراء، ورويوا أن في يوم عاشوراء توبة آدم، واستواء السفينة على الجودي، ورد يوسف على يعقوب، وإنجاء إبراهيم من النار، وقضاء الذبيح بالكبش ونحو ذلك.

وروي في حديث موضوع مكذوب على النبي ﷺ، أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة^(١). ورواية هذا كله عن النبي ﷺ كذب، ولكنه معروف من رواية سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المثنى عن أبيه، قال: بلغنا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء، وسع الله عليه سائر سنته، وإبراهيم بن محمد بن المثنى من أهل الكوفة، وأهل الكوفة كان فيهم طائفتان:

[٢٥/٣٠١] طائفة رافضة يظهرون موالة أهل البيت، وهم في الباطن إما ملاحدة زنادقة، وإما جهال وأصحاب هوى.

وطائفة ناصبة تبغض علياً وأصحابه؛ لما جرى من

عمن يعمل كل سنة ختمة في ليلة مولد النبي ﷺ: هل ذلك مستحب أم لا؟
فأجاب:

الحمد لله، جمع الناس للطعام في العيدين وأيام التشريق، سنة، وهو من شعائر الإسلام التي سنّها رسول الله ﷺ للمسلمين، وإعانة الفقراء بالإطعام في شهر رمضان هو من سنن الإسلام، فقد قال النبي ﷺ: «من فطّر صائماً فله مثل أجره»^(٢) وإعطاء فقراء الفقراء ما يستعينون به على القرآن عمل صالح في كل وقت، ومن أعانهم على ذلك كان شريكهم في الأجر.

وأما اتخاذ موسم غير المواسم الشرعية، كبعض ليالي شهر ربيع الأول، التي يقال: إنها ليلة المولد، أو بعض ليالي رجب، أو ثامن عشر ذي الحجة، أو أول جمعة من رجب، أو ثامن شوال، الذي يسميه الجهال: عيد الأبرار، فإنها من البدع التي لم يستحبها السلف ولم يفعلوها، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.



[٢٥/٢٩٩] وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ

عما يفعله الناس في يوم عاشوراء من الكحل، والاعتسال، والحِثَاء، والمصافحة، وطبخ الحبوب، وإظهار السرور، وغير ذلك إلى الشارع، فهل ورد في ذلك عن النبي ﷺ حديث صحيح أم لا، وإذا لم يرد حديث صحيح في شيء من ذلك، فهل يكون فعل ذلك بدعة أم لا؟ وما تفعله الطائفة الأخرى من المأتم والحزن والعطش، وغير ذلك من الندب والنياحة، وقراءة المصروع، وشق الجيوب. هل لذلك أصل أم لا؟
فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، لم يرد في شيء من ذلك

(٢) ضعيف: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٧/١٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٦٥/٣)، والحديث ضمنه الشيخ

الالباني في «ضعيف الجامع» (٥٨٧٣).

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٠٧).

القتال في الفتنة ماجرى.

فالأمثل، يتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان في دينه صلاة زيد في بلائه، وإن كان في دينه رقة خفف عنه، ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على الأرض وليس عليه خطيئة^(٢) رواه الترمذي وغيره.

فكان الحسن والحسين قد سبق لهما من الله - تعالى - ما سبق من المنزلة العالية، ولم يكن قد حصل لهما من البلاء ما حصل لسلفهما الطيب، فإنها ولدا في عز الإسلام، وتربيا في عز وكرامة، والمسلمون يعظمونها ويكرمونها، ومات النبي ﷺ ولم يستكملا سن التمييز [٢٥/٣٠٣] فكانت نعمة الله عليهما أن ابتلاهما بما يلحقهما بأهل بيتهما، كما ابتلى من كان أفضل منهما، فإن علي بن أبي طالب أفضل منهما، وقد قتل شهيداً، وكان مقتل الحسين مما تارت به الفتن بين الناس، كما كان مقتل عثمان - رضي الله عنه - من أعظم الأسباب التي أوجبت الفتن بين الناس، وبسببه تفرقت الأمة إلى اليوم؛ ولهذا جاء في الحديث: «ثلاث من نجا منهن فقد نجا: موتي، وقتل خليفة مضطهد، والدجال»^(٣).

فكان موت النبي ﷺ من أعظم الأسباب التي افتتن بها خلق كثير من الناس، وارتدوا عن الإسلام، فأقام الله - تعالى - الصديق - رضي الله عنه - حتى ثبت الله به الإيمان، وأعاد به الأمر إلى ما كان، فأدخل أهل الردة في الباب الذي منه خرجوا، وأقر أهل الإيمان على الدين الذي ولجوا فيه، وجعل الله فيه من القوة والجهاد والشدة على أعداء الله، واللين لأوليائه الله ما استحق به ويفيره أن يكون خليفة رسول الله ﷺ.

ثم استخلف عمر، فقهرك الكفار من المجوس

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «سيكون في ثقيف كذاب، ومبير»^(٤)، فكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد الثقفي، وكان يظهر موالاته أهل البيت والانتصار لهم، وقتل عبيد الله بن زياد - أمير العراق - الذي جهز السرية التي قتلت الحسين بن علي - رضي الله عنهما - ثم إنه أظهر الكذب، وادعى النبوة، وأن جبريل عليه السلام ينزل عليه، حتى قالوا لابن عمر وابن عباس، قالوا لأحدهما: إن المختار بن أبي عبيد يزعم أنه ينزل عليه، فقال: صدق، قال الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَيْنَكُمْ عَلَىٰ مَن تَتَّبِعُ الْأَشْطَاطِ ۖ تَتَّبِعُونَ عَلَىٰ كُلِّ آفَاكٍ أَثْمِرَ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢]، وقالوا للآخر: إن المختار يزعم أنه يوحى إليه، فقال: صدق: ﴿وَإِنَّ الْأَشْطَاطَ لَوْ هَوَّحُوا إِلَىٰ أُولَٰئِكَ يَهْزَأُ بِرُسُلِهِمْ لَوْ كُنتُمْ إِلَّا نَجْمَ اللَّائِيُنَّ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وأما المبير، فهو الحجاج بن يوسف الثقفي، وكان منحرفاً عن علي وأصحابه، فكان هذا من النواصب، والاول من الروافض، وهذا [٢٥/٣٠٢] الرافضي كان أعظم كذباً وافتراف وإلحاداً في الدين، فإنه ادعى النبوة، وذلك كان أعظم عقوبة لمن خرج على سلطانه، وانتقاماً لمن اتهمه بمعصية أميره عبد الملك بن مروان، وكان في الكوفة بين هؤلاء وهؤلاء فتن وقتال، فلما قُتل الحسين بن علي - رضي الله عنهما - يوم عاشوراء قتلت الطائفة الظالمة الباغية، وأكرم الله الحسين بالشهادة، كما أكرم بها من أكرم من أهل بيته، أكرم بها حمزة وجعفر، وأباه علياً وغيرهم، وكانت شهادته مما رفع الله بها منزلته، وأعلى درجته، فإنه هو وأخوه الحسن سيدا شباب أهل الجنة، والمنازل العالية لا تتال إلا بالبلاء كما قال النبي ﷺ لما سئل: أي الناس أشد بلاء؟ فقال: «الأنبياء ثم الصالحون ثم الأمثل

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٣٢٢)، وابن ماجه (٤٠١٣)،

ورسحه الألباني في «صحيح الجامع» (٩٩٤).

(٣) صحيح: أخرجه الحارث الميثمي في «مسننه» (٧٧٦/٢)، وفيه

مصطبر بدلاً من مضطهد، وقاله الألباني في «ظلال

الجنة» (١١٧٧).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٤٥)، وأحمد (٣٥١/٦).

المارقة، مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم، فقاتلوا أمير المؤمنين علياً ومن معه، فقتلهم بأمر الله ورسوله، طاعة لقول النبي ﷺ لما وصفهم بقوله: «يُخْفَرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١)، وقوله: «مَرَقَ مَارِقَةٌ عَلَى حِينِ فَرَقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ»^(٢) أخرجاه في «الصحيحين».

فكانت هذه الحُرورية هي المارقة، وكان بين المؤمنين فُرقة، والقتال بين المؤمنين لا يخرجهم من الإيمان، كما قال تعالى: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَجُتِلُوا إِلَى تَيْبٍ حَقٍّ يَقِينٍ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ قَامَتْ قَاتِلُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ»^(٣) [الحجرات: ٩ - ١٠] فين - سبحانه وتعالى - أنهم مع الاقتال ويغي بعضهم [٢٥/٣٠٦] على بعض مؤمنون إخوة، وأمر بالإصلاح بينهم، فإن بغت إحداهما بعد ذلك قوتلت الباغية، ولم يأمر بالاقتيال ابتداءً.

وأخبر النبي ﷺ أن الطائفة المارقة يقتلها أدنى الطائفتين إلى الحق، فكان علي بن أبي طالب ومن معه هم الذين قاتلوهم، فدل كلام النبي ﷺ على أنهم أدنى إلى الحق من معاوية ومن معه مع إيمان الطائفتين.

ثم إن عبد الرحمن بن ملجم من هؤلاء المارقين، قتل أمير المؤمنين علياً، فصار إلى كرامة الله ورضوانه شهيداً، ويابح الصحابة للحسن ابنه، فظهرت فضيلته

وأهل الكتاب، وأعز الإسلام، ومصر الأمصار، وفرض العطاء، ووضع الديوان، ونشر العدل، وأقام السنة، وظهر الإسلام في أيامه ظهوراً بان به تصديق قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى [٢٥/٣٠٤] الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا» [الفتح: ٢٨]، وقوله تعالى: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الْأَبْنَاءَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خُزْفِهِمْ أَمَا يُعْبُدُونَنِي لَا يُقْرَأُ كُتُبِي فِي سُبْحٍ» [النور: ٥٥]، وقول النبي ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كَسْرِي فَلَا كَسْرِي بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قِصْرٌ فَلَا قِصْرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١). فكان عمر - رضي الله عنه - هو الذي أنفق كنوزها، فعلم أنه أنفقها في سبيل الله، وأنه كان خليفة راشداً مهدياً، ثم جعل الأمر شورى في ستة، فاتفق المهاجرون والأنصار على تقديم عثمان بن عفان من غير رغبة بذلها لهم، ولا رهبة أخافهم بها، وبإيعونه بأجمعهم طائعين غير كارهين، وجرى في آخر أيامه أسباب ظهر بالشرف فيها على أهل العلم أهل الجهل والعدوان، وما زالوا يسمعون في الفتن حتى قتل الخليفة مظلوماً شهيداً بغير سبب يبيح قتله وهو صابر محتسب، لم يقاتل مسلماً.

فلما قُتِلَ - رضي الله عنه - تفرقت القلوب، وعظمت الكروب، وظهرت الأشرار، وذل الأخيار، وسمى في الفتنة من كان عاجزاً عنها، وعجز عن الخير والصلاح من كان يجب إقامته، فبايعوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وهو أحق الناس بالخلافة حيث [٢٥/٣٠٥]، وأفضل من بقي، لكن كانت القلوب متفرقة، ونار الفتنة متوقدة، فلم تنفك الكلمة، ولم تنظم الجماعة، ولم يتمكن الخليفة وخيار الأمة من كل ما يريدونه من الخير، ودخل في الفرقة والفتنة أقوام، وكان ما كان إلى أن ظهرت الحُرورية

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤١)، ومسلم (١٧٦٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٥).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤١)، ومسلم (١٧٦٢).

[٢٥/٣٠٨] والذي أمر الله به ورسوله في المصية - إذا كانت جديدة - إنما هو الصبر والاحتساب والاسترجاع، كما قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ الصُّورُ﴾ (١) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَأَنَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (٢) أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ [البقرة: ١٥٥ -

١٥٧]، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية (٣)، وقال: «أنا بريء من الصالحة، والخالقة، والشاقة» (٤)، وقال: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب» (٥)، وفي «المسند» عن فاطمة بنت الحسين، عن أبيها الحسين، عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل يصاب بمصيبة، فيذكر مصيبتة وإن قلمت، فيحدث لها استرجاعاً، إلا أعطاه الله من الأجر مثل أجره يوم أصيب بها» (٦).

وهذا من كرامة الله للمؤمنين، فإن مصيبة الحسين وغيره إذا ذكرت بعد طول العهد، فينبغي للمؤمن أن يسترجع فيها كما أمر الله ورسوله ليعطى من الأجر مثل أجر المصاب يوم أصيب بها.

وإذا كان الله - تعالى - قد أمر بالصبر والاحتساب عند حدثان العهد [٢٥/٣٠٩] بالمصيبة، فكيف مع طول الزمان؟! فكان ما زينه الشيطان لأهل الضلال والغي من اتخاذ يوم عاشوراء مأتماً، وما يصنعون فيه من الندب والنياحة، وإنشاد قصائد الحزن، ورواية الأخبار التي فيها كذب كثير والصدق فيها ليس فيه إلا تمجيد الحزن والتعصب، وإثارة الشحنة والحرب، وإلقاء

التي أخبر بها رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح حيث قال: «إن ابني هذا سيد، وسيلح الله به بين فتين عظيمتين من المسلمين» (١) فترل عن الولاية وأصلح الله به بين الطائفتين، وكان هذا مما مدحه به النبي ﷺ وأثنى عليه، ودل ذلك على أن الإصلاح بينها مما يحبه الله ورسوله ويحمد الله ورسوله.

ثم إنه مات وصار إلى كرامة الله ورضوانه، وقامت طوائف كاتبوا الحسين ووعده بالنصر والمعاونة إذا قام بالأمر، ولم يكونوا من أهل ذلك، بل لما أرسل إليهم ابن عمه أخلفوا وعلموا ونقضوا عهده، وأعانوا عليه من وعدوه أن يدفعوه عنه، ويقاتلوه معه.

وكان أهل الرأي والمحبة للحسين كابن عباس وابن عمر وغيرهما أشاروا عليه ألا يذهب إليهم، ولا يقبل منهم، ورأوا أن خروجه إليهم ليس بمصلحة، ولا يترتب عليه ما يسر، وكان الأمر كما قالوا، وكان أمر الله قنبراً مقدوراً.

فلما خرج الحسين - رضي الله عنه - ورأى أن الأمور قد تغيرت، طلب منهم أن يدعوه يرجع، أو يلحق ببعض الثغور، أو يلحق بابن عمه يزيد، فمنعوه هذا وهذا، حتى يستأسر، وقاتلوه، فقاتلهم، فقتلوه وطائفة ممن معه مظلوماً شهيداً شهادة أكرمه الله بها وألحقه بأهل بيته الطيبين الطاهرين، وأهان بها ظلمه واعتدى عليه، وأوجب ذلك شراً بين الناس.

فصارت طائفة جاهلة ظالمة، إما ملحدة منافقة، وإما ضالة غاوية، تظهر موالاته وموالات أهل بيته، تتخذ يوم عاشوراء يوم ماتم وحزن ونياحة، وتظهر فيه شعار الجاهلية من لطم الخدود، وشق الجيوب، والتعزي بعزاء الجاهلية.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٠٥)، والترمذي (٣٧٠٦)، والنسائي (١٣٩٣)، وأبو داود (٤٠٤٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٢١٢)، ومسلم (١٤٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري مملوفاً (٤٣٦/١)، ومسلم (١٤٩).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٥٠)، وابن ماجه (٥٧٠).

(٥) ضعيف جداً: أخرجه ابن ماجه (١٦٠٠).

بدعة ضلالة»^(١).

ولم يسن رسول الله ﷺ ولا خلفاؤه الراشدون في يوم عاشوراء شيئا من هذه الأمور، لا شعائر الحزن والترح، ولا شعائر السرور والفرح، ولكنه ﷺ لما قدم المدينة وجد اليهود تصوم يوم عاشوراء، فقال: «ما هذا؟» فقالوا: هذا يوم نجى الله فيه موسى من الغرق فنحن نصومه. فقال: «نحن أحق [٢٥/٣١١] بموسى منكم» فصامه وأمر بصيامه^(٢). وكانت قريش -أيضا- تعظمه في الجاهلية.

واليوم الذي أمر الناس بصيامه كان يوما واحدا، فإنه قدم المدينة في شهر ربيع الأول، فلما كان في العام القابل صام يوم عاشوراء وأمر بصيامه، ثم فرض شهر رمضان ذلك العام، فنسخ صوم عاشوراء.

وقد تنازع علماء: هل كان صوم ذلك اليوم واجبا أو مستحبا؟ على قولين مشهورين، أحدهما: أنه كان واجبا، ثم إنه بعد ذلك كان يصومه من يصومه استحبابا، ولم يأمر النبي ﷺ العامة بصيامه، بل كان يقول: «هنا يوم عاشوراء، وأنا صائم فيه، فمن شاء صام»^(٣).

وقال: «صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ يَكْفِرُ سَنَةً وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يَكْفِرُ سِتِينَ»^(٤). ولما كان آخر عمره ﷺ وبلغه أن اليهود يتخذونه عيدا، قال: «لئن عشتُ لى قَابِلٍ لأصُومَنَّ التَّاسِعَ»^(٥)؛ ليخالف اليهود، ولا يشابههم في اتخاذه عيدا، وكان من الصحابة والعلماء من لا يصومه، ولا يستحب صومه، بل يكره إفراده

الفتن بين أهل الإسلام، والتوسل بذلك إلى سب السابقين الأولين، وكثرة الكذب والفتن في الدنيا، ولم يعرف طوائف الإسلام أكثر كذبا وفتنا ومعاونة للكفار على أهل الإسلام من هذه الطائفة الضالة الغاوية، فإنهم شر من الخوارج المارقين.

وأولئك قال فيهم النبي ﷺ: «يقتلون أهل الإسلام، ويدهون أهل الأوثان»^(٦).

وهؤلاء يعاونون اليهود والنصارى والمشركين على أهل بيت النبي ﷺ، وأمتة المؤمنين كما أعانوا المشركين من الترك والتتار على ما فعلوه ببغداد وغيرها بأهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة ولد العباس، وغيرهم من أهل البيت والمؤمنين، من القتل والسبي وخراب الديار. وشر هؤلاء وضررهم على أهل الإسلام لا يحصى الرجل الفصيح في الكلام.

فعارض هؤلاء قوم إما من النواصب المتعصين على الحسين وأهل [٢٥/٣١٠] بيته، وإما من الجهال الذين قابلوا الفاسد بالفاسد، والكذب بالكذب، والشر بالشر، والبدعة بالبدعة، فوضعوا الآثار في شعائر الفرح والسرور يوم عاشوراء كالاكتحال والاختضاب، وتوسيع الثفقات على العيال، وطبخ الأطعمة الخارجة عن العادة، ونحو ذلك مما يفعل في الأعياد والمواسم، فصار هؤلاء يتخذون يوم عاشوراء موسما كمواسم الأعياد والأفراح، وأولئك يتخذونه مأتما يقيمون فيه الأحزان والأتراح، وكلا الطائفتين مخطئة خارجة عن السنة، وإن كان أولئك أسوأ قصدا وأعظم جهلا، وأظهر ظلما، لكن الله أمر بالعدل والإحسان، وقد قال النبي ﷺ: «إنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، ولياكم ومحدثات الأمور، فإن كل

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٧٦) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (٤/١٢٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٦٥)، ومسلم (١٩١٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٦١)، ومسلم (١٩٠١).

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (٢٩٦/٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٨٠٦).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٩٥)، ومسلم (١٧٦٢).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٩٥)، ومسلم (١٧٦٢).

أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته^(٢). قال سفيان بن عيينة: جربناه منذ ستين عامًا فوجدناه صحيحًا، وإبراهيم بن محمد كان من أهل الكوفة، ولم يذكر عن سمع هذا ولا عمن بلغه، فلعل الذي قال هذا من أهل البدع الذين يفضون عليًا وأصحابه، ويريدون أن يقابلوا الرافضة بالكذب، مقابلة الفاسد بالفاسد والبدعة بالبدعة.

وأما قول ابن عيينة، فإنه لا حجة فيه، فإن الله - سبحانه - أنعم عليه برزقه، وليس في إنعام الله بذلك ما يدل على أن سبب ذلك كان التوسيع يوم عاشوراء، وقد وسَّع الله على من هم أفضل الخلق من المهاجرين والأنصار، ولم يكونوا يقصدون أن يوسعوا على أهلهم يوم عاشوراء بخصوصه، وهذا كما أن كثيرًا من الناس ينذرون نذرًا لحاجة يطلبها، فيقضي الله حاجته، فيظن أن النذر كان السبب، وقد ثبت [٢٥/٣١٤] في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل»^(٣). فمن ظن أن حاجته إنما قضيت بالنذر، فقد كذب على الله ورسوله، والناس مأمورون بطاعة الله ورسوله، واتباع دينه وسيله، واقتضاء هدايه ودليله، وعليهم أن يشكروا الله على ما عظمت به النعمة، حيث بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته، ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «إن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر

بالصوم، كما نقل ذلك عن طائفة من الكوفيين، ومن العلماء من يستحب صومه.

[٢٥/٣١٢] والصحيح أنه يستحب لمن صامه أن يصوم معه التاسع؛ لأن هذا آخر أمر النبي ﷺ؛ لقوله: «لئن عشتُ إلى قابل، لأصومن التاسع مع العاشر»^(٤). كما جاء ذلك مفسراً في بعض طرق الحديث، فهذا الذي سنه رسول الله ﷺ.

وأما سائر الأمور، مثل اتخاذ طعام خارج عن العادة، إما حبوب وإما غير حبوب، أو تجديد لباس أو توسيع نفقة، أو اشتراء حوائج العام ذلك اليوم، أو فعل عبادة مختصة، كصلاة مختصة به، أو قصد الذبيح، أو ادخار لحوم الأضاحي لطبخ بها الحبوب، أو الاكتثال، أو الاختضاب، أو الاغتسال، أو التصفاح، أو التزاور، أو زيارة المساجد والمشاهد، ونحو ذلك، فهذا من البدع المنكرة، التي لم يستها رسول الله ﷺ، ولا خلفاؤه الراشدون، ولا استحبا أحد من أئمة المسلمين لا مالك ولا الثوري، ولا الليث بن سعد، ولا أبو حنيفة، ولا الأوزاعي، ولا الشافعي، ولا أحمد بن حنبل، ولا إسحاق بن راهويه، ولا أمثال هؤلاء من أئمة المسلمين وعلماء المسلمين، وإن كان بعض المتأخرين من أتباع الأئمة قد كانوا يأمرهم ببعض ذلك، ويروون في ذلك أحاديث وأثارًا، ويقولون: إن بعض ذلك صحيح. فهم مخطئون غلطون بلا ريب عند أهل المعرفة [٢٥/٣١٣] بحقائق الأمور. وقد قال حرب الكيرماني في «مسائله»: سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث: «مَنْ وَسَّعَ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَلَمْ يَرِهِ شَيْئًا».

وأعلى ما عندهم أثر يروى عن إبراهيم بن محمد بن المثنى، عن أبيه أنه قال: بلغنا أنه من وسَّع على

(٢) ضيف: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٧/١٠)، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٦/٣)، وضعفه الألباني في «ضعيف الألباني» (٥٨٧٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦١١٨)، ومسلم (٣٠٩٤).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٢٤)، ومسلم (١٩١٧).

ومن أول من ظهر من هؤلاء المختار بن أبي عبيد المتقدم ذكره.

ومن لم يفرق بين الأحوال الشيطانية والأحوال الرحانية، كان بمنزلة من سوى بين محمد رسول الله وبين مسيلمة الكذاب، فإن مسيلمة كان له شيطان ينزل عليه ويوحى إليه.

[٢٥/٣١٦] ومن علامات هؤلاء: أن الأحوال إذا تنزلت عليهم وقت سماع المكاء والتصدية أزيدوا وأرعدوا - كالصروع - وتكلموا بكلام لا يفقه معناه، فإن الشياطين تتكلم على ألسنتهم، كما تتكلم على لسان الصروع.

والأصل في هذا الباب: أن يعلم الرجل أن أولياء الله هم الذين نعتهم الله في كتابه، حيث قال: ﴿أُولَئِكَ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [التوبة: ٦٢]، فكل من كان مؤمناً تقيّاً كان لله وليّاً. وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: من عادى لي وليّاً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبني سمع، وبني بصر، وبني يبطش، وبني يمشي، ولئن سألتني ل أعطيتنه، ولئن استعاضني لأهينته وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته، ولا بد له منه»^(١).

ودين الإسلام مبني على أصليين: على أن لا نعبد إلا الله، وأن [٢٥/٣١٧] نعبده، بما شرع، لا نعبده بالبدع، قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُفَرِّقْ بَيْنَ ذِي زُرَّةٍ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٥٨].

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٥٠٢)، وابن حبان (٥٨/٢).

الأمر معدناتها، وكل بدعة ضلالة»^(١).

وقد اتفق أهل المعرفة والتحقيق: أن الرجل لو طار في الهواء، أو مشى على الماء، لم يتبع إلا أن يكون موافقاً لأمر الله ورسوله، ومن رأى من رجل مكاشفة أو تأثيراً فاتبعه في خلاف الكتاب والسنة كان من جنس أتباع الدجال، فإن الدجال يقول للسما: أمطري فمطر، ويقول للأرض: أنبتني فنبت، ويقول للخرقة: أخرجني كنوزك فتخرج معه كنوز الذهب والفضة، ويقتل رجلاً ثم يأمره أن يقوم فيقوم، وهو مع هذا كافر ملعون عدو الله، قال النبي ﷺ: «ما من نبي إلا قد أنذر أمته الدجال، وأنا أنذركموه: إنه أهور نبي [٢٥/٣١٥] وإن الله ليس بأهور، مكتوب بين عينيه كافر - ك ف ر - يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ، واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت». وقد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «إذا قعد أحدكم في الصلاة، فليستد بالله من أربع، يقول: اللهم إني أعوذ بك من غلب جهنم، ومن غلب القبر، ومن فتنة المعيا والميات، ومن فتنة المسيح الدجال»^(٢).

وقال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالون كذابون، كلهم يزعم أنه رسول الله»^(٣). وقال ﷺ: «يكون بين يدي الساعة كذابون دجالون، يحدونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فليأكم وليأهم»^(٤). وهؤلاء تنزل عليهم الشياطين وتروحي إليهم، كما قال تعالى: ﴿مَلَأْنَاهُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ [تَنْزَلُ عَلَىٰ كُلِّ آفَاكٍ أَثْمِيرٌ] ﴿يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْتَرَهُمْ كَذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٣]،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٣٥)، والترمذي (٢٦٠١)، والنسائي (١٥٦٠)، وأبو داود (٣٩٩١)، وابن ماجه (٤٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٨٩)، ومسلم (٩٢٥).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٣٣).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٦)، وأحمد (٣٢١/٢).

وهذا الخميس الذي يكون في آخر صوم
النصارى، فجميع ما يحدثه الإنسان فيه من المنكرات،
فمن ذلك خروج النساء، وتبخير القبور، ووضع
الثياب على السطح، وكتابة الورق وإصاقها
بالأبواب، واتخاذهم موسماً لبيع الخمر وشراؤها، ورقي
البخور مطلقاً في ذلك الوقت أو غيره، أو قصد شراء
البخور المرقى، فإن ورقي البخور واتخاذهم قريناً هو
دين النصارى والصابئين، وإنما البخور طيب يتطيب
بذخانه، كما يتطيب بسائر الطيب، وكذلك تخصيصه
بطبخ الأطمعة، وغير ذلك من صَنِيعِ اليُسر.

[٢٥/٣١٩] وأما القمار بالبيض، وبيعه لمن يقامر
به، أو شراؤه من المقامر، فحكمه ظاهر.

ومن ذلك ما يفعله النساء من أخذ ورق الزيتون،
أو الاغتسال بياه، فإن أصل ذلك ماء المعمودية، ومن
ذلك - أيضاً - ترك الوظائف الراتبية من الصنائع،
والتجارات، أو جلق العلم في أيام عيدهم واتخاذهم يوم
راحة وفرحة، وغير ذلك، فإن النبي ﷺ نهاهم عن
اليومين اللذين كانوا يلعبون فيهما في الجاهلية، ونهى
النبي ﷺ عن الذبح بالمكان إذا كان المشركون يعبدون
فيه، ويفعلون أموراً يقشعر منها قلب المؤمن الذي لم
يمت قلبه - بل يعرف المعروف، وينكر المنكر - كما لا
يتشبه بهم، فلا يعان المسلم المتشبه بهم في ذلك، بل
ينهى عن ذلك.

فمن صنع دعوة مخالفة للعادة في أعيادهم لم تجب
دعوته، ومن أهدى من المسلمين هدية في هذه الأعياد
مخالفة للعادة في سائر الأوقات لم تقبل هديته،
خصوصاً إن كانت الهدية مما يستعان به على التشبه
بهم، مثل إهداء الشمع ونحوه في الميلاد، وإهداء
البيض واللبن والغنم في الخميس الصغير الذي في
آخر صومهم، وهو الخميس الحقيق، ولا [٢٥/٣٢٠]
يباع المسلم ما يستعين به المسلمون على مشابعتهم في

١١٠]، فالعمل الصالح ما أحبه الله ورسوله، وهو
المشروع المسنون؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب - رضي
الله عنه - يقول في دعائه: اللهم اجعل عملي كله
صالحاً، واجعله لوجهك خالصاً، ولا تجعل لأحد فيه
شيئاً.

ولهذا كانت أصول الإسلام تدور على ثلاثة
أحاديث: قول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما
لكل امرئ ما نوى»^(١)، وقوله: «من حمل حلاً ليس
عليه أمرنا فهو رده»^(٢)، وقوله: «الحلال بين والحرام
بين، وبين ذلك أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من
الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه،
ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى
حول الحمى يوشك أن يواقعها، ألا وإن لكل ملك
حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة
إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد
الجسد كله، ألا وهي القلب»^(٣).

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم.



[٢٥/٣١٨] وسئل رحمه الله:

عن الخميس ونحوه من البدع.
فأجاب:

أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على محمد
وصحبه وسلم، فإن الشيطان قد سَوَّلَ لكثير من
يدعي الإسلام فيما يفعلونه في أواخر صوم النصارى،
وهو الخميس الحقيق من الهدايا، والأفراح، والتنفقات،
وكسوة الأولاد. وغير ذلك مما يصير به مثل عيد
المسلمين.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٥٩٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

يجب قصد إهانتة، كما تهاان الأوثان المعبودة، وإن كانت لولا عبادتها لكانت كسائر الأحجار.

ومما يفعله الناس من المنكرات: أنهم يوظفون على الفلاحين وظائف أكثرها كرهاً، من الغنم والدجاج واللبن والبيض، يجتمع فيها تحريتان: أكل مال المسلم والمعاهد بغير حق، وإقامة شعار النصارى، ويجعلونه ميقاً لإخراج الوكلاء على المزارع، ويطبخون منه، ويصطبغون فيه البيض، وينفقون فيه النفقات الواسعة، ويزينون أولادهم [٢٥/٣٢٢] إلى غير ذلك من الأمور التي يقشعر منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه، بل يعرف المعروف، وينكر المنكر. وخلق كثير منهم يضعون ثيابهم تحت السماء رجاء لبركة نزول مريم عليها، فهل يستريب من في قلبه أدنى حبة من الإيمان أن شريعة الإسلام جاءت بما قدمنا بعضه من مخالفة اليهود والنصارى، وأن لا يرضى من شرعهم ولو ببعض هذه القبائح؟! وأصل ذلك كله إنها هو اختصاص أعياد الكفار بأمر جديد أو مشابهتهم في بعض أمورهم، فيوم الخميس هو عيدهم - يوم عيد المائدة، ويوم الأحد يسمونه عيد الفصح، وعيد النور، والعيد الكبير، ولما كان عيداً صاروا يصنعون لأولادهم فيه البيض المصبوغ ونحوه؛ لأنهم فيه يأكلون ما يخرج من الحيوان من لحم ولبن وبيض، إذ صومهم هو عن الحيوان، وما يخرج منه. وعامة هذه الأعمال المحكية عن النصارى وغيرها مما لم يحك قد زينها الشيطان لكثير ممن يدعي الإسلام، وجعل لها في قلوبهم مكانة وحسن ظن، وزادوا في بعض ذلك ونقصوا وقدموا وأخروا، وكل ما خصت به هذه الأيام من أفعالهم وغيرها، فليس للمسلم أن يشابههم في أصله ولا في وصفه.

ومن ذلك - أيضاً - أنهم يكونون بالحمرة دوابهم، ويصبغون الأظفحة التي لا تكاد تفعل في عيد الله

العيد من الطعام واللباس والبخور؛ لأن في ذلك إعانة على المنكر.



وقال الشيخ - رضي الله عنه:

ونذكر أشياء من منكرات دين النصارى لما رأيت طوائف من المسلمين قد ابتلي ببعضها، وجهل كثير منهم أنها من دين النصارى الملعون هو وأهله، وقد بلغني أنهم يخرجون في الخميس الحقيق الذي قبل ذلك، أو السبت أو غير ذلك إلى القبور، وكذلك يسخرون في هذه الأوقات، وهم يعتقدون أن في البخور بركة، ودفع مضرة، ويعدونه من القرابين مثل الذبائح، ويرقونه بنحاس يضربونه كأنه ناقوس صغير ويكلام مصنف، ويصلون على أبواب بيوتهم إلى غير ذلك من الأمور المنكرة، حتى إن الأسواق تبقى مملوءة أصوات النواقيس الصغار، وكلام الرقاين من النجمين وغيرهم بكلام أكثره باطل، وفيه ما هو محرم أو كفر.

وقد ألقى إلى جماهير العامة أو جيمهم إلا من شاء الله، وأعني [٢٥/٣٢١] بالعامة هنا: كل من لم يعلم حقيقة الإسلام، فإن كثيراً ممن ينسب إلى فقه ودين قد شاركهم في ذلك، ألقى إليهم أن هذا البخور المرقى ينفع ببركته من العين والسكر، والأدواء والهوام، ويصورون صور الحيات والعقارب، ويلصقونها في بيوتهم زعمًا أن تلك الصور الملعون فاعلها التي لا تدخل الملائكة بيتاً هي فيه، تمنع الهوام. وهو ضرب من طلاس الصائنة، ثم كثير منهم على ما بلغني يصلب باب البيت، ويخرج خلق عظيم في الخميس الحقيق المتقدم، وعلى هذا يسخرون القبور، ويسمون هذا المتأخر الخميس الكبير، وهو عند الله الخميس المهين الحقيق هو وأهله ومن يعظمه، فإن كل ما عظم بالباطل من مكان أو زمان أو حجر أو شجر أو بنية

رسوله، ويتهادون الهدايا التي تكون في مثل مواسم الحج، وعامتهم قد نسوا أصل ذلك [٢٥/٣٢٣] وبقي عادة مطردة، وهذا كله تصديق قول النبي ﷺ: «لَتَبْنَنَّ سَفَرًا مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(١). وإذا كانت المتابعة في القليل ذريعة ووسيلة إلى بعض هذه القبائح كانت محرمة، فكيف إذا أفضت إلى ما هو كفر بالله من التبرك بالصليب، والتعمد في المعمودية؟

وقول القائل: المعبود واحد، وإن كانت الطرق مختلفة ونحو ذلك من الأقوال والأفعال التي تتضمن، إما كون الشريعة النصرانية أو اليهودية المبديلين المنسوخين موصلة إلى الله، وإما استحسان بعض ما فيها مما يخالف دين الله أو التدين بذلك، أو غير ذلك مما هو كفر بالله ورسوله وبالقُرآن وبالإسلام، بلا خلاف بين الأمة، وأصل ذلك المشابهة والمشاركة.

وهذا يتبين لك كمال موقع الشريعة الحنيفة، وبعض حكم ما شرع الله لرسوله من مباينة الكفار، ومخالفتهم في عامة الأمور؛ لتكون المخالفة أحسم لمادة الشر، وأبعد عن الوقوع فيما وقع فيه الناس، فينبغي للمسلم إذا طلب منه أهله وأولاده شيئاً من ذلك أن يحيلهم على ما عند الله ورسوله، ويقضي لهم في عيد الله من الحقوق ما يقطع استشرافهم إلى غيره، فإن لم يرضوا فلا حول ولا قوة إلا [٢٥/٣٢٤] بالله، ومن أغضب أهله لله أرضاه الله وأرضاهم.

فليحذر العاقل من طاعة النساء في ذلك، وفي «الصحيحين» عن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء»^(٢).

وأكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء، ففي «صحيح البخاري» عن أبي بكره قال: قال رسول الله

باهلة - أبياته التي يقول فيها:

وهن شر غالب فمن غلب

جعل النبي ﷺ يرددنها ويقول: «وهن شر غالب لمن غلب»؛ ولذلك امتن الله - سبحانه - على زكريا حيث قال: «وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَةً» [الأنبياء: ٩٠] قال بعض العلماء: يبغي للرجل أن يبتعد إلى الله في إصلاح زوجته.

[٢٥/٣٢٥] وقد قال ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم»^(٣). وقد روى البيهقي بإسناد صحيح - في باب كراهية الدخول على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم - والتشبه بهم يوم نيروزهم ومهرجاناتهم - عن سفيان الثوري، عن ثور بن يزيد، عن عطاء بن دينار، قال: قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: لا تَعْلَمُوا رِطَانَةَ الْأَعَاجِمِ وَلَا تَدْخُلُوا عَلَى الْمَشْرِكِينَ فِي كَنَائِسِهِمْ يَوْمَ عِيدِهِمْ، فَإِنَّ السَّخَطَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ. فهذا عمر قد نبى عن تعلم لسانهم، وعن مجرد دخول الكنيسة

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٤٢٥)، والترمذي (٢٢٦٢)، والنسائي (٥٣٨٨).

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٤٥/٥)، وابن عدي (١/٢٨٨) في «الضعيفين».

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٨٤) في غير موضع من «صحيحه»، ومسلم (٤١٨).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٣١)، وأحمد (٥٠/٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦١٤٩).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٥٦)، ومسلم (٢٧٤١).

قاتلك الله، أما سمعت الله - تعالى - يقول: ﴿يَتْلِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ ألا اتخذت حنيفاً؟! قال: قلت: يا أمير المؤمنين، لي [٢٢٧/٢٥] كتابته وله دينه، قال: لا أكرمهم إذ آهانهم الله، ولا أعزهم إذ أذلهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله، وقال الله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾. قال مجاهد: أعياد المشركين، وكذلك قال الربيع بن أنس. وقال القاضي أبو يعلى: مسألة في النهي عن [الفرقان: ٧٢] حضور أعياد المشركين: وروى أبو الشيخ الأصهباني بإسناده في شروط أهل الزمة عن الضحاك في قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ قال: عيد المشركين، وبإسناده عن سنان عن الضحاك ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾: كلام المشركين، وروى بإسناده عن ابن سلام، عن عمرو بن مرة ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾: لا يباكون أهل الشرك على شركهم ولا يخالطونهم.

وقد دل الكتاب وجاءت سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين التي أجمع أهل العلم عليها بمخالفتهم وترك التشبه بهم... (١) إيقاد النار، والفرح بها من شعار المجوس، عباد النيران. والمسلم يجتهد في إحياء السنن، وإيالة البدع، ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ [٢٢٨/٢٥]: «إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم» (٢)، وقال النبي ﷺ: «اليهود مَغْضُوبٌ عليهم، والنصارى مَآلُون» (٣).

وقد أمرنا الله - تعالى - أن نقول في صلاتنا:

(١) يابض بالأصل.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٦٢)، ومسلم (٢١٠٣).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٩٤٥)، والطبراني في «الكبير»

(٩٨/١٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»

(٨٢٠٢).

عليهم يوم عيدهم، فكيف من يفعل بعض أفعالهم؟! أو قصد ما هو من مقتضيات دينهم؟! أليست موافقتهم في العمل أعظم من موافقتهم في اللغة؟! أو ليس عمل بعض أعيال عيدهم أعظم من مجرد الدخول عليهم في عيدهم؟! وإذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم، فمن يشركهم في العمل أو بعضه أليس قد تعرض لعقوبة ذلك؟!!

ثم قوله: «اجتنبوا أعداء الله في عيدهم» أليس نبياً عن لقائهم والاجتماع بهم فيه؟

فكيف بمن عمل عيدهم؟! وقال ابن عمر في كلام له: من صنع نيروزهم ومهرجانهم، وتشبه بهم حتى يموت حشر معهم. وقال عمر: اجتنبوا أعداء الله في عيدهم. ونص الإمام أحمد على أنه [٢٢٦/٢٥] لا يجوز شهود أعياد اليهود والنصارى، واحتج بقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٢] قال: الشعانين وأعيادهم. وقال عبد الملك بن حبيب - من أصحاب مالك - في كلام له قال: فلا يعاونون على شيء من عيدهم؛ لأن ذلك من تعظيم شركهم، وعونهم على كفرهم، وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك، وهو قول مالك وغيره، لم أعلم أنه اختلف فيه.

وأكل ذبائح أعيادهم داخل في هذا الذي اجتمع على كراهيته، بل هو عندي أشد، وقد سئل أبو القاسم عن الركوب في السفن التي تركب فيها النصارى إلى أعيادهم، فكره ذلك؛ مخافة نزول السخط عليهم بشركهم الذي اجتمعوا عليه، وقد قال الله - تعالى -: ﴿يَتْلِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَيُؤْثِقْهُمْ فَيُؤْثِقْهُمْ وَيُعِينُهُمْ فَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾ [المائدة: ٥١].

وروى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن أبي موسى قال: قلت لعمر: إن لي كاتباً نصرانياً قال: مالك؟!!

بهم حتى يموت - وهو كذلك - حشر معهم يوم القيامة. وفي «سنن أبي داود» عن ثابت بن الضحاك قال: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلاً بيوانة، فأتى رسول الله ﷺ، فقال: إني نذرت أن أنحر إبلاً بيوانة، فقال النبي ﷺ: «هل كان فيها من وثن يعبد من دون الله من أوثان الجاهلية؟» قال: لا. قال: «فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟» قال: لا. قال رسول الله ﷺ: «أوف بترك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم»^(١). فلم يأذن النبي ﷺ لهذا الرجل أن يوفي بنذره مع أن الأصل في الوفاء أن يكون واجباً، حتى أخبره أنه لم يكن بها عيد من أعياد الكفار، وقال: «لا وفاء لنذر في

[٢٥/٣٣١] معصية الله.

فإذا كان النبح بمكان كان فيه عيدهم معصية، فكيف بمشاركتهم في نفس العيد؟! بل قد شرط عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والصحابه وسائر أئمة المسلمين أن لا يظهروا أعيادهم في دار المسلمين، وإنما يعملونها سرا في مساكنهم، فكيف إذا أظهرها المسلمون أنفسهم؟! حتى قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لا تعلموا رطانة الأعاجم، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم، فإن السخط يتزل عليهم. وإذا كان الداخل لفرجة أو غيرها منها عن ذلك؛ لأن السخط يتزل عليهم، فكيف بمن يفعل ما يسخط الله به عليهم، مما هي من شعائر دينهم؟! وقد قال غير واحد من السلف في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَقُولُونَ الْكُفْرَ﴾ [الفرقان: ٧٢] قالوا: أعياد الكفار، فإذا كان هذا في شهودها من غير فعل، فكيف بالأنفال التي هي من خصائصها؟!

وقد روي عن النبي ﷺ في «المسند» و«السنن» أنه

﴿أَهْدَيْنَا الْعَبْرَةَ الْمُنْتَقِمَةَ ۝ صِرَطَ الَّذِينَ اتَّقَمَتْ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَقْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، والله - سبحانه - أعلم.



[٢٥/٣٢٩] وسئل رحمه الله:

عَمَّنْ يَفْعَلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، مِثْلَ طَعَامِ النَّصَارَى فِي النَّبْرُوزِ، وَيَفْعَلُ سَائِرَ الْمَوَاسِمِ مِثْلَ الْفَطَاسِ، وَالْمِيلَادِ وَخَيْسِ الْعَدَسِ، وَسَبْتِ النُّورِ، وَمَنْ يَبْمِهِمْ شَيْئًا يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَلَى أَعْيَادِهِمْ أَيْبُوزَ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَفْعَلُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ:

الحمد لله، لا يحل للمسلمين أن يشبهوا بهم في شيء مما يختص بأعيادهم، لا من طعام، ولا لباس ولا اغتسال، ولا إيقاد نيران، ولا تبطيل عادة من معيشة أو عبادة، أو غير ذلك، ولا يحل فعل وليمة، ولا الإهداء، ولا البيع بما يستعان به على ذلك لأجل ذلك، ولا تمكين الصبيان ونحوهم من اللعب الذي في الأعياد ولا إظهار زينة.

وبالجملة، ليس لهم أن يغيصوا أعيادهم بشيء من شعائرهم، بل يكون يوم عيدهم عند المسلمين كسائر الأيام لا يغيصه المسلمون بشيء من خصائصهم.

[٢٥/٣٣٠] وأما إذا أصابه المسلمون قصداً، فقد كره ذلك طوائف من السلف والخلف، وأما تخصيصه بما تقدم ذكره، فلا نزاع فيه بين العلماء، بل قد ذهب طائفة من العلماء إلى كفر من يفعل هذه الأمور؛ لما فيها من تعظيم شعائر الكفر. وقال طائفة منهم: من ذبح نطيحة يوم عيدهم فكأنها ذبح خنزيراً. وقال عبد الله بن عمرو بن العاص: من [تأسى:] ببلاد الأعاجم، وصنع نيروزهم، ومهرجانهم، وتشبه

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣١٣).

(٥) قال في «الصيانة» (ص ٢٦٦): المشهور هو: بنى.

قال: «من تشبه بقوم فهو منهم»^(١)، وفي لفظ: «ليس منا من تشبه بغيرنا»^(٢) وهو حديث جيد، فإذا كان هذا في التشبه بهم، وإن كان [٢٥/٣٣٢] من العادات، فكيف التشبه بهم فيما هو أبلغ من ذلك؟!

وقد كره جمهور الأئمة - إما كراهة تحريم، أو كراهة تنزيه - أكل ما ذبحوه لأعيادهم وقرابينهم إدخالاً له فيما أهّل به لغير الله وما ذبح على النصب، وكذلك نهوا عن معاونتهم على أعيادهم بإهداء أو مبايعة، وقالوا: إنه لا يحل للمسلمين أن يبيعوا للنصارى شيئاً من مصلحة عيهم، لا لحماً، ولا دماً، ولا ثوباً، ولا يعارون دابة، ولا يعاونون على شيء من دينهم؛ لأن ذلك من تعظيم شركهم وعونهم على كفرهم، وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك؛ لأن الله - تعالى - يقول: ﴿وَتَعْلَوْثُوا عَلَى آلِيهِمْ وَآلَتُهُمْ وَلَا تَعْلَوْثُوا عَلَى آلِيهِمْ وَآلَتِهِمْ﴾ [المائدة: ٢].

ثم إن المسلم لا يحل له أن يعينهم على شرب الخمر بعصرها، أو نحو ذلك، فكيف على ما هو من شعائر الكفر؟! وإذا كان لا يحل له أن يعينهم هو، فكيف إذا كان هو الفاعل لذلك؟! والله أعلم.



(آخر المجلد الخامس والعشرين)

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٣١)، وأحمد (٥٠/٢)، وصححه

الألباني في «صحيح الجامع» (٦١٤٩).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٩٥)، وقال: إسناده ضعيف،

رواه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٤٣٤).



كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

الجزء السادس من كتاب الفقه:

وإذا كان كذلك فأفعال الحج لم يفرض الله منها شيئاً مرتين، فلم يفرض وقتين، ولا طوافين، ولا سعين، ولا فرض الحج مرتين.

وطواف الوداع ليس بركن، بل هو واجب، وليس هو من تمام الحج، ولكن كل من خرج من مكة عليه أن يودع؛ ولهذا من أقام بمكة لا يودع على الصحيح، فوجوبه ليكون آخر عهد الخارج بالبيت، كما وجب الدخول بالإحرام في أحد قولي العلماء لسبب عارض لا كون ذلك واجباً بالإسلام، كوجوب الحج.

ولأن الصحابة المقيمين بمكة لم يكونوا يعتمرون بمكة، لا على عهد النبي ﷺ، ولا على عهد خلفائه، بل لم يعتمر أحد عمرة بمكة على عهد النبي ﷺ إلا عائشة وحدها، لسبب عارض. وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.



[٢٦/٧] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ حَجٍّ وَلَمْ يَعْتَمِرْ، وَتَرَكَهَا إِمَامَةً أَوْ نَاسِيًا. فَهَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ بِالْحَجِّ أَمْ لَا؟ وَهَلْ ذَكَرَ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ خِلَافًا أَمْ لَا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، العمرة في وجوبها قولان مشهوران للعلماء، هما قولان للشافعي، وروايتان عن أحمد، والمشهور عن أصحابها وجوبها، ولكن القول بعدم وجوبها قول الأكثرين؛ كما لك، وأبي حنيفة، وكلا القولين منقول عن بعض الصحابة.

والأظهر أن العمرة ليست واجبة، وأن من حج ولم يعتمر فلا شيء عليه، سواء ترك العمرة عامداً، أو ناسياً، لأن الله إنما فرض في كتابه حج البيت بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]. ولفظ



بسم الله الرحمن الرحيم

[٢٦/٥] سئل شيخ الإسلام - رحمه الله - ورضي عنه - عن العمرة هل هي واجبة؟ وإن كان، فما الدليل عليه؟

فأجاب:

فصل

والعمرة في وجوبها قولان للعلماء، هما قولان في مذهب الشافعي وأحمد، والمشهور عنهما وجوبها. والقول الآخر لا تجب، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك.

وهذا القول أرجح؛ فإن الله إنما أوجب الحج بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، لم يوجب العمرة، وإنما أوجب إتمامها. فأوجب إتمامها لمن شرع فيها، وفي الابتداء إنما أوجب الحج. وهكذا سائر الأحاديث الصحيحة ليس فيها إلا إيجاب الحج؛ ولأن العمرة ليس فيها جنس غير ما في الحج، فإنها إحرام وإحلال، وطواف بالبيت، وبين [٢٦/٦] الصفا والمروة، وهذا كله داخل في الحج.

يوم لا يجب إلا مرة واحدة، وكذلك الحلق والتقصير لا يجب إلا مرة واحدة.

فإذا كانت العمرة ليس فيها عمل غير أعمال الحج - وأعمال الحج إنها فرضها الله مرة، لا مرتين - علم أن الله لم يفرض العمرة.

[٢٦/٩] والحديث المأثور في «أن العمرة هي الحج الأصغر»، قد احتج به بعض من أوجب العمرة، وهو إنما يدل على أنها لا تجب؛ لأن هذا الحديث دال على حجين: أكبر، وأصغر. كما دل على ذلك القرآن في قوله: «يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ» [التوبة: ٣]، وإذا كان كذلك فلو أوجبتها لأوجبنا حجين: أكبر، وأصغر. والله تعالى لم يفرض حجين، وإنما أوجب حجاً واحداً، والحج المطلق إنما هو الحج الأكبر، وهو الذي فرضه الله على عباده، وجعل له وقتاً معلوماً، لا يكون في غيره كما قال: «يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»، بخلاف العمرة فإنها لا تختص بوقت بعينه، بل تفعل في سائر شهور العام.

ولأن العمرة مع الحج كالوضوء مع الغسل، والمغتسل للجناية يكفيه الغسل، ولا يجب عليه الوضوء عند جمهور العلماء، فكذلك الحج؛ فإنها عبادتان من جنس واحد: صغرى، وكبرى. فإذا فعل الكبرى لم يجب عليه فعل الصغرى، ولكن فعل الصغرى أفضل وأكمل كما أن الوضوء مع الغسل أفضل وأكمل.

وهكذا فعل النبي ﷺ وأصحابه، لكنه أمرهم بأمر التمتع وقال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»^(١)، كما قد بسط في موضع آخر. والله أعلم.



الحج في القرآن لا يتناول العمرة، بل هو سبحانه إذا أراد العمرة ذكرها مع الحج، كقوله: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ» [البقرة: ١٩٦]، وقوله: «فَمَنْ حَجَّ آلَمَتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا» [البقرة: ١٥٨]، فلما أمر بالإتمام أمر بإتمام الحج والعمرة، وهذه الآية نزلت عام الحديبية، سنة ست باتفاق الناس. وآية آل عمران نزلت بعد ذلك، سنة تسع أو عشر، وفيها فرض الحج.

ولهذا كان أصح القولين أن فرض الحج كان متأخراً. ومن قال: إنه فرض سنة ست فإنه احتج بآية الإتمام، وهو غلط، فإن الآية إنما أمر فيها بإتمامها لمن شرع فيها لم يأمر فيها بابتداء الحج والعمرة. والنبي ﷺ اعتمر عمرة الحديبية قبل أن تنزل هذه [٢٦/٨] الآية، ولم يكن فرض عليه لا حج ولا عمرة، ثم لما صده المشركون أنزل الله هذه الآية، فأمر فيها بإتمام الحج والعمرة، ويُنَّ حكم المحصر الذي تعذر عليه الإتمام؛ ولهذا اتفق الأئمة على أن الحج والعمرة يلزمان بالشرع، فيجب إتمامهما. وتنازعا في الصيام، والصلاة والاعتكاف.

وأيضاً: فإن العمرة ليس فيها جنس من العمل غير جنس الحج، فإنها إحرام وطواف وسمي وإحلال، وهذا كله موجود في الحج. والحج إنما فرضه الله مرة واحدة لم يفرضه مرتين، ولا فرض شيئاً من فرائضه مرتين، لم يفرض فيه وقوفين، ولا طوافين؛ بل الفرض طواف الإفاضة، وأما طواف الوداع فليس من الحج، وإنما هو لمن أراد الخروج من مكة؛ ولهذا لا يطوف من أقام بمكة، وليس فرضاً على كل أحد، بل يسقط عن الحائض، ولو لم يفعله لأجزأه دم، ولم يطل الحج بتركه بخلاف طواف الفرض، والوقوف. وكذلك السعي لا يجب إلا مرة واحدة، والرمي يوم النحر لا يجب إلا مرة واحدة، ورمي كل جرة في كل

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨) بنحوه.

تملك زيادة عن نحو ألف درهم، وتوث أن
تهب ثيابها لبنتها، فهل الأفضل أن تبقي قميصها
لبنتها؟ أو تحج بها؟

فأجاب:

الحمد لله، نعم، تحج بهذا المال وهو ألف درهم،
ونحوها. وتزوج البنت بالباقي إن شاءت، فإن الحج
فريضة مفروضة عليها، إذا كانت تستطيع إليه سبيلاً.
ومن لها هذا المال تستطيع السبيل.



وَسُئِلَ رحمه الله: عن شيخ كبير وقد
انحلت أعضاؤه. لا يستطيع أن يأكل أو
يشرب، ولا يتحرك، هل يجوز أن يستأجر من
يحج عنه الفرض؟

فأجاب:

أما الحاج فإذا لم يستطع الركوب على الدابة، فإنه
يستتيب من يحج عنه.



[٢٦/١٣] وَسُئِلَ رحمه الله: هل يجوز أن
تحج المرأة بلا تحرم؟

فأجاب:

إن كانت من القواعد اللاتي لم يحضن، وقد ينست
من النكاح، ولا محرم لها، فإنه يجوز في أحد قولي
العلماء أن تحج مع من تأمنه، وهو إحدى الروايتين
عن أحمد، ومذهب مالك والشافعي.



وَسُئِلَ رحمه الله: عن امرأة حجت حجة
الإسلام، وما اعتمرت، وفي العام الثاني
قصدت أن تحج عن بنتها، وكانت بالأول
أحرمت بحج وعمرة، فهل عليها عمرة
أخرى؟

فأجاب:

لا عمرة عليها لما مضى، وأما إذا اعتمرت في هذا
العام عن نفسها غير العمرة عن بنتها جاز ذلك.



[٢٦/١٠] وَسُئِلَ رحمه الله:

ماذا يقول أهل العلم في رجل
آتاه ذو العرش مالاً حج واعتما
فهزه الشوق نحو المصطفى طرباً
أترون الحج أفضل أم لئثاره الفقراً
أم حجه عن أبيه ذاك أفضل أم
ماذا الذي يا سادتي ظهرا
فأنتوا محباً لكم فديتكمو
وذكركم دأبه إن غاب أو حضرا

فأجاب رضي الله عنه:

نقول فيه: بأن الحج أفضل من
فعل الصدق والإعطاء للفقرا
والحج عن والديه فيه برهما
والأم أسبق في البر الذي ذكرا
لكن إذا الفرض خص الأب كان إذا
هو المقدم فيما يمنع الضررا
كما إذا كان محتاجاً إلى صلة
وأمه قد كفاها من برى البشرى
هذا جوابك يا هذا موازنة
وليس فتيتك معدوداً من الشعرا



[٢٦/١٢] وَسُئِلَ رحمه الله: عن امرأة

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

وذلك أن الحج عن الميت إن كان فرضاً فذمة متعلقة به، فالحج عنه إحسان إليه بإبراء ذمته، بمنزلة قضاء دينه، كما قال النبي ﷺ للخنزيرة: «أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان يجزي عنه؟» قالت: نعم، قال: «فأله أحق بالقضاء»^(٢)، وكذلك ذكر هذا المعنى في عدة أحاديث، بين أن الله لرحمته وكرمه أحق بأن يقبل قضاء الدين عمن قضى عنه، فإذا كان مقصود الحاج قضاء هذا الدين الواجب عن هذا، فهذا محسن إليه، والله يحب المحسنين، فيكون مستحباً، وهذا غالباً إنما يكون لسبب يبعثه على الإحسان إليه، مثل رحم بينهما، أو مودة وصداقة، أو إحسان له عليه يميزه به، ويأخذ من المال ما يستعين به على أداء الحج عنه، وعلامة ذلك أن يطلب مقدار كفاية حجه، ولهذا جوزنا نفقة الحج بلا نزاع. وكذلك لو وصى بحجة مستحبة، وأحب لإصال ثوابها إليه.

والموضع الثاني: إذا كان الرجل مؤثراً أن يحج حجة للحج وشوقاً إلى المشاعر، وهو عاجز فيستعين بالمال المحجوج به على الحج، وهذا قد يعطى المال ليحج به لا عن أحد، كما يعطى المجاهد المال ليفزو به، فلا شبهة فيه، فيكون لهذا أجر الحج بيده، ولهذا أجر الحج بياله، كما في الجهاد فإنه من جهز غازياً فقد غزا، وقد يعطى [٢٦/١٦] المال ليحج به عن غيره، فيكون مقصود المعطي الحج عن المعطى عنه. ومقصود الحاج ما يحصل له من الأجر بنفس الحج لا بنفس الإحسان إلى الغير.

وهذا يتوجه على أصل أبي حنيفة حيث قال: الحج يقع عن الحاج، وللمعطي أجر الإنفاق، كالجهاد. وعلى أصلنا فإن المصلي والصائم والمتصدق عن الغير والحاج عن الغير له قصد صالح في ذلك العمل،

فصل

يجوز للمرأة أن تحج عن امرأة أخرى باتفاق العلماء، سواء كانت بتها، أو غير بتها، وكذلك يجوز أن تحج المرأة عن الرجل عند الأئمة الأربعة، وجمهور العلماء؛ كما أمر النبي ﷺ المرأة الخثعمية أن تحج عن أبيها، لما قالت: يا رسول الله، إن فريضة [٢٦/١٤] الله في الحج على عباده أدركت أبي، وهو شيخ كبير؟ فأمرها النبي ﷺ أن تحج عن أبيها^(١)، مع أن إحرام الرجل أكمل من إحرامها. والله أعلم.



وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فصل

في الحج عن الميت، أو المعضوب بئال يأخذه إما نفقة، فإنه جائز بالإنفاق، أو بالإجارة أو بالجمالة على نزاع بين الفقهاء في ذلك، سواء كان المال المحجوج به موصى به لمعين، أو عيناً مطلقاً، أو مبدولاً، أو مخرجاً من صلب التركة. فمن أصحاب الشافعي من استحب ذلك، وقال هو من أطيب المكاسب؛ لأنه يعمل صالحاً ويأكل طيباً.

والمنصوص عن أحد أنه قال: لا أعرف في السلف من كان يعمل هذا، وعدّه بدعة، وكرهه. ولفظ نصه مكتوب في غير هذا الموضع. ولم يكره إلا الإجارة والجمالة.

قلت: حقيقة الأمر في ذلك: أن الحاج يستحب له ذلك إذا كان مقصوده أحد شيئين: الإحسان إلى المحجوج عنه، أو نفس [٢٦/١٥] الحج لنفسه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٩)، ومسلم (١١٤٨).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥١٣)، ومسلم (١٣٣٤).

مستحب، وإما مباح فهذا هذا والله أعلم. لكن قد رجحت الإجارة على...^(١) إذا كان محتاجاً إلى ذلك المال للنفقة ومدة الحج، وللنفقة بعد رجوعه أو قضاء دينه، فيقصد إقامة النفقة، وقضاء الدين الواجب عليه فهنا تصير الأقسام ثلاثة: إما أن يقصد الحج والإحسان فقط، أو يقصد النفقة المشروعة له فقط، أو يقصد كليهما، فمتى قصد الأول فهو حسن، وإن قصدهما معاً فهو حسن إن شاء الله؛ لأنها مقصودان صالحان، وأما إن لم يقصد إلا الكسب لنفقته فهذا فيه نظر. والمسألة مشروحة في مواضع.



[٢٦/١٨] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ امْرَأَةٍ حَجَّتْ وَقَصَدَتْ أَنْ تَحْجَّ عَنْ مَيْتَةٍ بِأَجْرَةٍ فَهَلْ لَهَا أَنْ تَحْجَّ؟

فأجاب:

يجوز أن تحج عن الميت بهال يؤخذ على وجه النيابة بالاتفاق. وأما على وجه الإجارة ففيه قولان للعلماء، هما روايتان عن أحمد:

إحدهما: يجوز، وهو قول الشافعي.

والثانية: لا يجوز، وهو مذهب أبي حنيفة. ثم هذه الحاجة عن الميت إن كان قصدها الحج، أو نفع الميت كان لها في ذلك أجر وثواب، وإن كان ليس مقصودها إلا أخذ الأجرة فما لها في الآخرة من خلاق.



وقصد صالح في عمله عن الغير. وإذا كان النبي ﷺ قد قال: «الْحَازِنُ الْأَمِيرُ الَّذِي يُعْطِي مَا أَمْرُهُ بِكَامِلًا مَوْفَرًا طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ»^(٢)، فجعل للوكيل مثل الموكل في الصدقة، وهونائب.

وقال: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مَقْصِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِلزَّوْجِ أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَادِمِ مِثْلُ ذَلِكَ»^(٣)، فكذلك النائب في الحج، وسائر ما يقبل النيابة من الأعمال له أجر، وللمستنيب أجر.

وهذا أيضًا إن ما يأخذ ما يتفقه في الحج كما لا يأخذ إلا ما يتفقه في الغزو، فهاتان صورتان مستحبتان، وهما الجائزتان من أن يأخذ نفقة الحج ويرد الفضل، وأما إذا كان قصده الاكتساب بذلك، وهو أن يستفضل مالا، فهذا صورة الإجارة والجمالة، والصواب أن هذا لا يستحب، وإن قيل بجوازه؛ لأن العمل المعمول للدنيا ليس بعمل صالح في نفسه، إذا لم يقصد [٢٦/١٧] به إلا المال، فيكون من نوع المباحات. ومن أراد الدنيا بعمل الآخرة فليس له في الآخرة من خلاق.

ونحن إذا جوزنا الإجارة والجمالة على أعمال البر التي يختص أن يكون فاعلها من أهل القرب لم نجعلها في هذه الحال إلا بمنزلة المباحات، لا نجعلها من «باب القرب»، فإن الأقسام ثلاثة: إما أن يعاقب على العمل بهذه النية، أو يثاب، أو لا يثاب ولا يعاقب.

وكذلك المال المأخوذ: إما منهياً عنه، وإما

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٦٠)، ومسلم (١٠٢٣) بنحوه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٢٤)، ومسلم (١٠٢٤) لكن بلفظ «الْحَازِنُ» بدلاً عن «الْخَادِمِ».

(*) يباح بالأصل، ويظهر أن موضع اليأخ هو: [الجمالة]، بدلالة السياق المتقدم. انظر «العيانة» (ص ٢٠٥).

الإرضاع، بخلاف الظئر^(١) المستأجرة على الرضاع، إذا كانت أجنبية. وأما من اشتغل بصورة العمل الصالح لأن يرتزق فهذا من أعمال الدنيا.

ففرق بين من يكون الدين مقصوده والدنيا وسيلة، ومن تكون الدنيا مقصوده والدين وسيلة. والأشبه أن هذا ليس له في الآخرة من خلاق، كما دلت عليه نصوص ليس هذا موضعها.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِشَخْصٍ غَائِبٍ بِبَغْدَادَ، وَالْمَدِينُونَ مُقِيمٌ بِمَعْسَرٍ وَهُوَ مَعْسَرٌ، وَقَصْدُ شَخْصًا أَنْ يَحْجِيَ بِهِ مِنْ عِنْدِهِ. فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْجِيَ وَعَلَيْهِ الدَّيْنُ؟

فأجاب:

نعم يجوز أن يحج المدين المعسر، إذا حجَّه غيره، ولم يكن في ذلك إضاعة لحق الدَّيْنِ، إما لكونه عاجزاً عن الكسب، وإما لكون الغريم غائباً لا يمكن توفيه من الكسب. والله أعلم.



[٢٦/٢١] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ حَاجًّا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، فَأَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فِي الطَّرِيقِ فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضُ؟ أَمْ لَا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، لا يسقط عنه بذلك، ثم إن كان خرج إلى الحج حين وجب عليه من غير تفريط مات غير عاصٍ، وإن قرط بعد الوجوب مات عاصياً، ويحج عنه من حيث بلغ، وإن كان قد خلف

وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَمَّنْ حَجَّ عَنِ الْغَيْرِ لِيُوفِيَ دِينَهُ؟

[٢٦/١٩] فأجاب:

أما الحاج عن الغير لأن يوفي دينه، فقد اختلف فيها العلماء أيها أفضل؟. والأصح أن الأفضل الترك، فإن كون الإنسان يحج لأجل أن يستفضل شيئاً من النفقة ليس من أعمال السلف، حتى قال الإمام أحمد: ما أعلم أحداً كان يحج عن أحد بشيء. ولو كان هذا عملاً صالحاً لكانوا إليه مبادرين، والارتزاق بأعمال البر ليس من شأن الصالحين. أعني إذا كان إنما مقصوده بالعمل اكتساب المال، وهذا المدين يأخذ من الزكاة ما يوفي به دينه خير له من أن يقصد أن يحج ليأخذ دراهم يوفي بها دينه، ولا يستحب للرجل أن يأخذ مالاً يحج به عن غيره، إلا لأحد رجلين:

إما رجل يحب الحج، ورؤية المشاعر، وهو عاجز. فيأخذ ما يقضي به وطره الصالح، ويؤدي به عن أخيه فريضة الحج.

أو رجل يحب أن يرى ذمة الميت عن الحج، إما لصلة بينهما، أو لرحمة عامة بالمؤمنين، ونحو ذلك، فيأخذ ما يأخذ ليؤدي به ذلك.

وجماع هذا أن المستحب أن يأخذ ليحج لا أن يحج ليأخذ، وهذا في جميع الأرزاق المأخوذة على عمل صالح، فمن ارتزق ليتعلم، أو ليعلم، أو ليجاهد، فحسن، كما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «مثل الذين يغزون من أمتي، ويأخذون أجورهم، مثل أم موسى ترضع ابنها وتأخذ أجرها»^(١)، شبههم بمن يفعل الفعل [٢٦/٢٠] لرغبة فيه كرغبة أم موسى في

(١) ضعيف: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢٧/٩)، وسعيد بن منصور في «سننه» (١٧٤/٢)، وابن أبي شيبة (٢٢٨/٤)، وأبو داود في «المراسيل» (٢٤٧/١)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٢٤١).

(٢) الظئر: المرضعة.

مالاً فالنفقة من ذلك واجبة، في أظهر قولي العلماء.

وتفصيل ذلك: أنه إذا استطاع الحج بالزاد والراحلة وجب عليه الحج بالإجماع، فإن حج عقب ذلك بحسب الإمكان ومات في الطريق وجب أجره على الله، ومات وهو غير عاص، وله أجر نيته وقصده.

فإن كان فرط، ثم خرج بعد ذلك ومات قبل أداء الحج، مات عاصياً آتياً، وله أجر ما فعله، ولم يسقط عنه الفرض بذلك، بل الحج باقي في ذمته، ويحج عنه من حيث بلغ. والله أعلم.



[٢٢/٢٦] باب الإحرام

سُئِلَ شيخ الإسلام عما حكى أصحابنا - رحمهم الله - في الإحرام. هل هو ركن؟ أم لا؟ ثم إنهم ذكروا في موضع آخر: أن الإحرام عبارة عن نية الحج، فكيف يتصور الخلاف في النية، مع أنه لا يتصور وجود الحج الشرعي بدونها؟ أَيْنَ لنا عن هذا مثاباً، معظم الأجر.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، الجواب من طريقين: إجمالي وتفصيلي.

أما الإجمالي فنقول: أما النية للحج والعمرة فلا خلاف بين أصحابنا، وسائر المسلمين أن الحج لا يصح إلا بها، إما من الحاج نفسه، وإما من يحج به، كما يحج ولي الصبي، ولو عمل الرجل أعمال الحج من غير قصد لم يصح الحج، كما لا تصح الصلاة والصوم بنير نية، وسواء قيل: إن الحج يتعقد بمجرد النية، أو لا يتعقد إلا بها وبشيء آخر من قول أو عمل: من تلبية، أو تقليد هدي، [٢٦/٢٣] على الخلاف المشهور بين

العلماء في ذلك.

وسواء قلنا: إن الإحرام ركن، أم ليس بركن، وهذا أمر لا يقبل الخلاف، فإن العبادات المقصودة يمتنع أن تكون هي العبادات المأمور بها بدون النية. وأما انعقاد الإحرام بمجرد النية، ففيه خلاف في المذهب وغيره، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

وفرق بين النية المشترطة للحج، والنية التي يتعقد بها الإحرام، فإن الرجل يمكنه أن ينوي الحج من حين يخرج من بيته، كما هو الواقع، ويقف ويطوف مستصحباً لهذه النية، ذكرّاً وحكماً، وإن لم يقصد الإحرام ولا يخطر بقلبه.

وأصل ذلك أن النية المعهودة في العبادات تشتمل على أمرين على قصد العبادة، وقصد المعبود. وقصد المعبود هو الأصل الذي دل عليه قوله سبحانه: ﴿وَمَا أُرِيدُ إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مَحْمُودِينَ﴾ [البينة: ٥]، وقول النبي ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى ديار يصيها، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(١).

فإنه ﷺ ميز بين مقصود ومقصود، وهذا [٢٦/٢٤] المقصود في الجملة لا بد منه في كل فعل اختياري، قال النبي ﷺ: «أصدق الأسماء حارث وهام»^(٢)، فإن كل بشر بل كل حيوان لا بد له من همة وهو الإرادة، ومن حرّث وهو العمل، إذ من لوازم الحيوان أنه يتحرك بإرادته، ثم ذلك الذي يقصده هو غايته، وإن كان قد يحدث له بعد ذلك القصد قصد آخر، وإنما تطمئن النفوس بوصولها إلى مقصودها.

وأما قصد العبادة فقصد العمل الخاص، فإن من أراد الله والدار الآخرة بعمله فقد يريده بصلاة، وقد

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٩٥٠)، وأحمد (٣٤٥/٤)، وضعفه الألباني «ضعيف الجامع» (٢٤٣٥).

وأصناف العبادات مما تتنوع فيه الشرائع، إذ الدين لا قوام له إلا الشريعة، إذ أعمال القلوب لا تتم إلا بأعمال الأبدان، كما أن الروح لا قوام لها إلا بالبدن، أعني: ما دامت في الدنيا.

وكما أن معاني الكلام لا تتم إلا بالألفاظ، وبمجموع اللفظ والمعنى يصير الكلام كلامًا، وإن كان المعنى لا يختلف باختلاف الأسم، واللفظ [٢٦/٢٦] يتنوع بتنوع الأسم، ثم قد يكون لغة بعض الأمم أبلغ في إكمال المعنى من بعض، وبعض ألفاظ اللغة أبلغ تمامًا للمعنى من بعض.

فالدِّين العام يتعلق بقصد القلب، ثم، لا بد من عمل بدني يتم به القصد ويكمل، فتتنوع الأعمال البدنية كذلك، وتنوع لما اقتضته مشيئة الله ورحمته لعباده، وبحكمته في أمره، وإنها وجب كل واحد من النيتين؛ لأن الله فرض علينا أن نقيم دينه بالشريعة التي بعث بها رسوله محمدًا ﷺ، إذ لا يقبل منا أن نعبده بشريعة غيرها.

والأعمال المشروعة مؤلفة من أقوال وأعمال مخصوصة، قد يعتبر لها أوقات وأمكنة مخصوصة، وصفات، كلما كان فرضًا علينا أن نعبد الله، وأن تكون العبادة على وصف معين، كان فرضًا علينا أن نقصده القصد الذي نكون به عابدين. والقصد الذي به نكون عابدين بنفس العمل الذي أمر به.

ثم اعلم: أن النيات قد تحصل جملة، وقد تحصل تفصيلًا، وقد تحصل بطريق التلازم، وقد تتنوع النيات حتى يكون بعضها أفضل من بعض، بحيث يسقط الفرض بأدناها، لكن الفضل لمن أتى بالأعلى. وقد يكون الشيء مقصودًا بالقصد الثاني دون الأول، ثم قد يحضر الإنسان القصد الثاني، ويذهل^(١) عن القصد الأول، فإن الإنسان في [٢٦/٢٧] قصده

يريده بحج. وكذلك من قصد طاعته بامثال ما أمره به، فقد أطاعه في هذا العمل. وقد يقصد طاعته في هذا العمل، فهذا القصد الثاني مثل قصد الصلاة دون الصوم، ثم صلاة الظهر دون صلاة العصر، ثم الغرض دون الثفل، وهذه النية التي تذكر غالبًا في كتب الفقه المتأخرة، وكل واحدة من النيتين فرض في الجملة.

أما الأولى: فيها يتميز من يعبد الله مخلصًا له الدين ممن يعبد الطاغوت، أو يشرك بعبادة ربه، ومن يريد حرث الآخرة ممن يريد حرث الدنيا، وهو الدين الخالص لله الذي تشترك فيه جميع الشرائع، الذي هي الأنبياء عن التفرق فيه. كما قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [٢٦/٢٥] وَعِيسَى أَنْ آمَنُوا بِالدِّينِ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ [الشورى: ١٣].

ولهذا كان دين الأنبياء واحدًا، وإن كانت شرائعهم متنوعة، قال تعالى: ﴿وَتَقَلَّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [٢٥/٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الصُّلُوفَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿يَتْلُو آيَاتِ الْكِتَابِ وَلَهُ يَنْصَرُّونَ﴾ [البقرة: ٢١].

أما النية الثانية: فيها تتميز أنواع العبادات، وأجناس الشرائع، فيتميز المصلي من الحاج والصائم، ويتميز من يصلي الظهر ويصوم قضاء رمضان ممن يصلي العصر ويصوم شيئًا من شوال، ويتميز من يتصدق عن زكاة ماله ممن يتصدق من نذر عليه أو كفارة.

(١) قَلَّ: نسيه وغفل عنه.

يخطر بباله لا زكاة، ولا كفارة، ولا وضعها في الأصناف الثمانية دون بعض، فهذا يثاب على ما يعمله الله سبحانه، لكن بقي في عهدة الأمر بالواجبات.

ورجل قد يقصد العمل المعين، من غير أن يقصد طاعة الله وعبادته، كمن يدفع زكاة ماله إلى السلطان؛ لئلا يضرب عنقه، أو ينقص حرمة، أو يأخذ ماله، أو قام يصلي خوفاً على دمه، أو ماله أو عرضه. وهذه حال المنافقين عمومًا، والمرايين في بعض الأعمال خصوصًا، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتْمًا أَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْآيَاتُ أَنْ يَقُولُوا لِّلْمُصَلِّينَ أَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۚ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ۚ وَمَتَّعْنَاهُم مَّا هُمْ فِيهَا مُذْنَبُونَ ۚ وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ۝٤٢﴾، وقال: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۝٤٣﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۚ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ۚ وَمَتَّعْنَاهُم مَّا هُمْ فِيهَا مُذْنَبُونَ ۚ وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ۝٤٤﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُعِيقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٤].

والقسم الثالث: أن يقصد فعل ما أمر به من ذلك العمل المعين [٢٩/٢٦] لله سبحانه. واتفق الفقهاء على أن نية نوع العمل الواجب لا بد منها في الجملة، فلا بد أن يقصد الصلاة أو الحج أو الصيام، ولهم في فروع ذلك تفصيل وخلاف ليس هذا موضعه.

واختلفوا في النية الأولى: وهي نية الإضافة إلى الله تعالى. من أصحابنا من قال: لا تجب نية الإضافة إلى الله تعالى، ومنهم من فرق بين العبادات المقصودة، كالصلاة، والحج، والصوم، وغير المقصودة كالطهارة والتميم، وكذلك أصحاب الشافعي لم يعتبروا نية الإضافة إلى الله تعالى، في أصح الوجهين.

وذلك لأن نفس نية فعل العبادات، تتضمن الإضافة، كما تتضمن عدد الركعات، فإن الصلاة لا تشرع إلا لله تعالى، كما أن صلاة الظهر في الحضر لا تكون إلا أربع ركعات، فلها نية الإضافة.

وأيضًا، النية الحكيمة تقوم مقام النية المستحضرة، وإن كانت النية المستحضرة أكمل وأفضل، فإذا نوى

العبادة قد يريد وجه الله من حيث الجملة، أو يريد طاعته أو عبادته، أو التقرب إليه أو يريد ثوابه من غير أن يستشعر ثوابًا معينًا، أو يرجو ثوابًا معينًا في الآخرة، أو في الدنيا، أو فيها، أو يخاف عقابًا إما جملاً، وإما مفصلاً. وتفاصيل هذه النيات باب واسع.

وهو بهذا الاعتبار قد لا يكون له غرض في نوع من الأعمال البدنية دون نوع إلا باعتبار تقيس ذلك نية نوع العمل، فإن من قصد الحج قد يكون قد استشعر الحج من حيث الجملة، وهو أنه قصد مكان معين، فيقصد ما استشعره من غير علم، ولا قصد تفصيل أعماله من وقوف وطواف، وترك محظورات، وغير ذلك؛ بل إنما تصير تفاصيل أعمال الحج مقصودة، إذا استشعرها، وقد يكون عالماً بجنس أعمال الحج، وأنها وقوف، وطواف، ونحو ذلك؛ لأنها قد وصفت له، وإن لم يعلم عين المكان، وصورة الطواف، فينوي ذلك. وقد يعلم ذلك كله فينوي ما قد علمه.

وكذلك الكافر إذا أسلم، وقلنا له: قد وجبت عليك الصلاة، فإنه يلتزمها وينوي لاستشعاره لها جملة، ولم يعلم صفتها، بل كل من آمن بالرسول ﷺ إيمانًا راسخًا، فإن إيمانه متضمن لتصديقه فيما أخبره، وطاعته فيما أمره، وإن لم يعلم ولم يقصد أنواع [٢٨/٢٦] الأخبار والأعمال، ثم عند العلم بالتفصيل: إما أن يصدق، ويطيع، فيصير من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، أو يخالف ذلك فيصير إما متافقًا، وإما عاصيًا فاسقًا، أو غير ذلك.

وهذا يبين لك أن الأقسام ثلاثة:

رجل يقصد عبادة الله وطاعته ولم يقصد العمل المعين المأمور به: كرجل له أموال ينفق منها على السائل والمحروم، مريدًا بذلك وجه الله من غير أن

تردد، بل نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة قاضية بأن هذه الأعمال لا تسقط الفرض، فلا يظن ظان أن قول من قال من الفقهاء: إن نية الإضافة ليست واجبة: أراد مثل هؤلاء؛ وإنما اكتفى فيها بالنية الحكيمة، كما قدمناه.

ففرق بين من لم يرد الله بعمله لا جملة ولا تفصيلاً، وبين من أراد جملة ودَقَّلَ عن إرادته بالعمل المعين تفصيلاً.

فإن أحداً من الأمة لا يقول: إن الأول عابد لله، ولا مؤد لما أمر به أصلاً؛ وهذا ظاهر، ومن أصحابنا من اشترط هذه النية عند العمل المعين، فقال: النية الواجبة في الصلاة أن يعتد أداء فعل ما افترض الله عليه، من فعل الصلاة بعينها، وامثال أمره الواجب من غير رياء، ولا سمعة. ولفظ بعضهم: اتباع أمره، وإخلاص العمل له. وعلى هذا يدل كلام أكثرهم، فإنهم يستدلون على النية الواجبة في الطهارة والصلاة ونحوهما بقوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ آلَيْنَ﴾ [البينة: ٥]، قالوا: وإخلاص الدين هو النية. ومن اغتسل للتبرد أو التنظف لم يخلص الدين لله، ويستدلون بقوله: ﴿مَنْ كَانَتْ يَدُهُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدَ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَتْ يَدُهُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُزِدَ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، قالوا: ومن اغتسل للتبرد والتنظف لم يرد حرث الآخرة [٢٦/٣٢] فيجب أن لا يخلص له.

ومعلوم: أن هاتين الآيتين تدلان على وجوب العمل لله والدار الآخرة، أبلغ من دلالتها على وجوب نية العمل المعين، لكن من نصر الوجه الأول قد يقول: نية النوع مستلزمة لنية الجنس، فإن من نوى العمل المعين فقد نوى العمل لله بحكم إيانها، كما تقدم.

ومن نصر الثاني يقول: النية الواجبة لا تتقدم على

العبد صلاة الظهر في أول الأمر أجزاء استصحاب النية حكماً، فكذاك العبد المؤمن الذي دخل الإيمان في قلبه قد نوى نية عامة: أن عباداته هي له لا لغيره، فإنه إن لم يكن كذلك كان منافقاً.

فإذا نوى عبادة معينة من صلاة وصوم كان مستحباً لحكم تلك [٢٦/٣٠] النية الشاملة لجميع أنواع العبادات، كما أنه في الصلاة إذا نوى الركوع والسجود في أثناء الصلاة، كان مستحباً لحكم نية الظهر أو العصر الشاملة لجميع أعمال الصلاة، ثم إن أتى بما ينقض علم تلك أسدها، فإنه يكون فاسخاً لها كما لو فسخ نية الصلاة في أثناءها، فإذا قام يصلي لثلاث يضرب أو يؤخذ ماله، أو أدى الزكاة لثلاث يضرب، كان قد فسخ تلك النية الإيمانية.

فلهذا كان الصحيح عندنا - وعند أكثر العلماء - أن هذه العبادة فاسدة لا يسقط الفرض بهذه النية، وقلنا: إن عبادات المرائين الواجبة باطلة، وأن السلطان إذا أخذ الزكاة من الممتنع من أدائها لم يجره في الباطن على أصح الوجهين، لكن لما كان غالب المسلمين يولد بين أبوين مسلمين، يصيرون مسلمين إسلاماً حكماً من غير أن يوجد منهم إيمان بالفعل، ثم إذا بلغوا فمنهم من يرزق الإيمان الفعلي، فيؤدي الفرائض ومنهم من يفعل ما يفعله بحكم العادة المحضة، والمتابعة لأقاربه، وأهل بلده، ونحو ذلك؛ مثل أن يؤدي الزكاة؛ لأن العادة أن السلطان يأخذ الكلف، ولم يستشعر وجوبها عليه لا جملة ولا تفصيلاً. فلا فرق عنده بين الكلف المبتدعة، وبين الزكاة المشروعة، أو من يخرج من أهل مكة كل سنة إلى عرفات؛ لأن العادة جارية بذلك، من غير استشعار أن هذا عبادة لله، لا جملة ولا تفصيلاً، أو يقاتل الكفار [٢٦/٣١] لأن قومه قاتلوهم، فقاتل تبعاً لقومه، ونحو ذلك، فهؤلاء لا تصح عبادتهم بلا

التمتع؟ أو القرآن على روايتين.

وهذه طريقة المتأخرين الذين قالوا: إن النبي ﷺ [٢٦/٣٤] حج متمتعاً، فإنه على هذا القول يكون النبي ﷺ تمتع، وساق الهدي، وأمر أصحابه بالتمتع، فلا يبقى لاختيار القرآن وجه.

ولكن المنصوص عن أحد الذي عليه أئمة أصحابه المتقدمون: أنه حج قارناً، ولكن أمر أصحابه بالتمتع - مَنْ لم يسق الهدي - أن يحل من إحرامه، ويجعلها متعة. وقال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي. ولجعلتها عمرة»^(١).

وعلى هذا القول، فهذا من باب المطلق والمقيد، فإن أحد لم ينص على أنه من ساق الهدي فالتمتع أفضل له. بل إنها اختار التمتع لأمر النبي ﷺ لأصحابه به، ولقوله: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي، ولجعلتها عمرة». والنبي ﷺ إنما أمر بالتحلل من لم يسق الهدي، وإنها اختار أن يجعلها عمرة، ولا يحل من لم يحجر أن يجعلها عمرة مع سق الهدي.

وأيضاً، فإن أحد لم يقل: إن النبي ﷺ حج متمتعاً - التمتع الخاص - بل نص على أن النبي ﷺ حج قارناً. وقال: لا أشك أن النبي ﷺ كان قارناً، والتمتع أحب إليّ؛ لأنه آخر الأمرين من رسول الله ﷺ [٢٦/٣٥] فإنه قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي، ولجعلتها عمرة». فكلامه إنما كان في أيهما أفضل: أن يسوق ويقرن، أو يتمتع ولا يسوق؟ لأنه إذا ساق الهدي لم يميز له أن يتحلل. فهذا مما يختلف فيه الاجتهاد؛ لأن قول النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي

العمل بعشرين سنة، بل إنها تقدم عليه إما بالزمن اليسر، وإما من أول وقت الوجوب، على اختلاف الوجهين.

وأيضاً، فالدليل الظاهر والقياس، بوجوب وجود النية المحضرة في جميع العبادة، وإنما عفي عن استصحابها في أثناء العبادة، لما في ذلك من المشقة، ولا مشقة في نية العبادة لله عند فعل كل عبادة.

وأيضاً، فغالب الناس إسلامهم حكيم، وإنما يدخل في قلوبهم في أثناء الأمر، إن دخل، فإن لم توجب عليهم هذه النية لم يقصدها. فتخلو قلوبهم منها، فيصبرون منافقين، إنما يعملون الأعمال عادة ومتابعة، كما هو الواقع في كثير من الناس.



[٢٦/٣٣] وسئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد ابن تيمية - رضي الله عنه وأرضاه - عن «التمتع والقران» أيهما أفضل؟

فأجاب:

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً.

لا يختلف مذهب أحد أنه إذا قدم في أشهر الحج، ولم يسق الهدي فالتمتع الخاص أفضل له، وهو أن يتمتع بعمرة فيحل منها إذا طاف بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم يحرم بالحج.

وأما إذا ساق الهدي، فنقل المروذي عنه: أن القرآن أفضل. فمن أصحابنا من جعل هذا رواية ثانية عن أحد. وجعلوا فيها إذا ساق الهدي. هل الأفضل

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٤٨/٣)، والطبراني في «الأوسط» (١٣/٢)، وأبو داود الطيالسي (٢٣٢/١)، وأبو يعلى (٣٠٦/٧)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٥٢٥٥).

وقول: إن المتمتع لا يستحب له طواف القدوم، وهذا هو الصواب، بل ولا يستحب له سعي ثان. فإن الصحابة الذين حجوا مع النبي ﷺ لم يسعوا إلا مرة واحدة، وهذا يظهر فضل القارن إذا ساق الهدي، على المتمتع الغير السائق.

وأما إذا حصل في عمل المتمتع زيادة سعي واجب، أو مستحب، [٢٦/٣٧] أو زيادة طواف مستحب، فقد يقال: إنه أفضل من هذا الوجه، لكن هو خلاف سنة رسول الله ﷺ.

وأيضاً، فلو سُلم استحباب ذلك، لم يُسَلَّم أن كلما زاد عملاً كان أفضل، بل الأفضل قد يكون هو الأيسر، كما أن المتمتع أفضل من الأفراد، وهو أيسر والِقَطَرُ في السفر أفضل، وهو أيسر، وكذلك القصر أفضل من الترييع، وهو أيسر.

وقد يفضل المتمتع بأن طوافه الأول يكون واجباً؛ لأنه طواف عمرة، والقارن يكون طوافه طواف قدوم، وهو لا يجب. والواجب أفضل وهذا ممنوع. فإن الفضل بحسب كثرة مصلحة الفعل، والوجوب سبب حصول مفسدة في الترك.

ولم يختلف كلام أحد أن من لم يسق الهدي، وقَدِم في أشهر الحج، فالتمتع أفضل له؛ لأن النبي ﷺ أمر الذين حجوا معه جميعهم أن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها عمرة إلا من ساق الهدي.

ومذهب أحد - أيضاً - أنه إذا أفرد الحج بسفرة، والعمرة بسفرة، فهنا الأفراد أفضل له من المتمتع. نص على ذلك في غير موضع.

وذكره أصحابه؛ كالقاضي أبي يعلى في تعليقه، وغيره، وكذلك [٢٦/٣٨] مذهب سائر العلماء حتى أصحاب أبي حنيفة، فإنهم نصوا على أن العمرة الكوفية أفضل من القرآن، مع أن القرآن عندهم أفضل.

ولجعلتها عمرة^(١)، هل كان لأن التحلل بعمرة أفضل من القرآن، أم لا موافقة لأصحابه لما أمرهم بالتحلل فشق ذلك عليهم؟ فهذا مورد اجتهاد. ولم يختلف كلام أحد أن من لم يسق الهدي وقَدِم في أشهر الحج فالتمتع أفضل له.

وأيضاً، فإنه إذا ساق الهدي، وقدم في العشر لم يجر له التحلل عند أحد، وأبي حنيفة، وغيرهما حتى ينحر الهدي يوم النحر، سواء كان متمتعاً بالتمتع الخاص، أو قارناً. وحيث فلا فرق بين المتمتع والقارن عند أحد إلا في شيتين:

أحدهما: أن القارن يكون قد أحرم بالحج قبل الطواف، سواء أحرم بالحج مع العمرة، أو أحرم بالعمرة، ثم أدخل عليها الحج، بأنه في كليهما قارن باتفاق الأئمة.

وأما المتمتع المتمتع الخاص، فإنه يؤخر إحرامه بالحج إلى ما بعد [٢٦/٣٦] قضاء العمرة. ومعلوم حيث أن تقديم الإحرام بالحج أفضل من تأخيره فيكون القرآن أفضل لمن ساق الهدي.

الثاني: أن القارن عنده لا يطوف بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة، كالمفرد. وأما المتمتع فقد اختار له أن يسعي سعين، ونص على أنه يجزيه سعي واحد كالمفرد، والقارن، وحيث قد تميز بسعي زائد مستحب، لكن هو - أيضاً - يستحب للمتمتع أن يطوف أولاً بعد عرفة طواف القدوم، فيكون المتمتع قد طاف بعد عرفة مرتين، وسعى سعيًا ثانيًا.

وأما القارن، فإنه يعمل ما يعمل المفرد، لكن كل هذا فيه نزاع، وفي مذهبه قول آخر: إن السعي الثاني واجب على المتمتع.

وقول: إن القارن يطوف طوافين، ويسمى سعين، كمذهب أبي حنيفة.

وفي «الصحيحين» عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللنا بعمرة، ثم قال رسول الله ﷺ: «من كان معه هدي فليهل بالحج، والعمرة، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً». إلى أن قالت: فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبالصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا جمعوا بين الحج والعمرة [٢٦/٤٠] فإنما طافوا طوافاً واحداً بالبيت. قلت: فقولها: «طوافاً آخر» إنها أرادت به الطواف بالبيت، وبين الصفا والمروة. كذكرها في أول الحديث، ولأن الذين جمعوا بين الحج والعمرة لا بد لهم من طواف الإفاضة، فعلم أنها إنما نفت طوافاً مع الطواف بين الصفا والمروة، لا الطواف المجرد بالبيت، والذي نفته عن القارن أثبتته للمتمتع الذي أحرم بالعمرة، ولم يدخل عليها الحج.

وأحد في بعض رواياته فهم من هذا أنهم طافوا بالبيت فقط للقدوم، فاستحب للمتمتع أولاً إذا رجع من منى أن يطوف أولاً للقدوم ثم يطوف طواف الفرض.

ومن رد على أحمد حجته بأن المراد بالطواف طواف الفرض، فقد غلط؛ لأن طواف الفرض مشترك بين المتمتع والمفرد والقارن. وعائشة أثبتت للمتمتع ما نفته عن القارن.

ولكن المراد بهذا الحديث الطواف بالبيت، وبالصفا والمروة، إن لم تكن أرادت الطواف بالبيت؛ لأنها هي لم تطف بالبيت إلا مرة واحدة؛ لأجل حيفها. وهذا قد عارضه حديث جابر الصحيح: ^(٣) «أن النبي ﷺ وأصحابه - الذين أمرهم بأن يحلوا من إحرامهم ويعملوها عمرة - لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا أول مرة». وهذا [٢٦/٤١] يناقض

لكن القارن الذي فعله النبي ﷺ ليس هو القارن الذي يقوله أبو حنيفة، فإن النبي ﷺ لم يطف إلا طوافاً واحداً، ولم يسه إلا سعيًا واحدًا.

ومذهب أبي حنيفة: أن القارن يطوف أولاً، ويسعى للعمرة، ثم يطوف ويسعى للحج، وإذا فعل محظوراً كان عليه جزاءان للحج والعمرة، وقد حكى هذا رواية عن أحمد، وأن القارن يلزمه طوافان، وسعيان كمذهب أبي حنيفة، لكن مذهبه المنصوص عنه في غير موضع المعروف كمذهب مالك، والشافعي، وغيرهما، أنه ليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد.

بل أبلغ من ذلك أن المتمتع هل يجزيه السعي الأول الذي مع طواف العمرة، أو يحتاج إلى سعي ثانٍ عَقِبَ طواف الإفاضة، أو غيره، على قولين عن أحمد. والمشهور عند أصحابه هو الثاني،

والأول قد نص عليه أيضاً. قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: المتمتع يسعى بين الصفا والمروة؟ قال: [٢٦/٣٩] إن طاف طوافين فهو أجود، وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس.

قال: وإن طاف طوافين فهو أعجب إليّ، واحتج بحديث جابر وكذلك نقل عنه ابن منصور، وإنما اختلف مذهبه في ذلك، لاختلاف الأحاديث في ذلك.

ففي «صحيح مسلم» عن جابر ^(١). قال: لم يطف النبي ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً، طوافه الأول. وهذا مع أنهم كانوا متمتعين. وروى أحمد قال: ثنا الوليد بن مسلم، قال: ثنا الأزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس أنه كان يقول: القارن والمتمتع والمفرد يجزيه طواف بالبيت، وسعي بين الصفا والمروة.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٥٦)، ومسلم (١٢١١).

(٣) انظر ما قبله.

قدم وقد ضاق عليه الوقت، فإنه يقف بعرفة أولاً ولا يطوف قبل التعريف.

وهكذا يصنع حاج العراق إذا قدموا متأخرين، فإنهم يوافون عرفة يوم التعريف، فيعرفون ولا يطوفون قبل التعريف. ومذهب أبي حنيفة أن عائشة رفضت العمرة، وأهلّت بالحج فصارت مفردة.

وعنده يجب عليها قضاء العمرة التي رفضتها، وبني ذلك على أصله: في أن القارن يطوف طوافين، ويسمى سعيين، فلم يكن في القرآن لها فائدة.

وأما الجمهور فبنوه على أصولهم: في أن عمل القارن لا يزيد على عمل المفرد، وقالوا: إن النبي ﷺ إنما أَمَرَ عائشة [٢٦/٤٣] تطيئاً لنفسها؛ لأنها قالت: يذهب أصحابي بحجة وعمرة، وأذهب أنا بحجة. فقال لها النبي ﷺ: «يسعك طوافك بحجك وعمرتك»^(١). وفي رواية أهل السنن: «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك»^(٢).

فلما ألحّت أَعمرها تطيئاً لنفسها.

وأحد في رواية الأثرم وغيره. قال: إن عمرة القارن، والعمرة المكية لا تجزئ عن عمرة الإسلام، واحتج بحديث عائشة لما أَعمرها النبي ﷺ فإنها كانت قارئة، وأَعمرها بعد ذلك. فجعل هذه العمرة واجبة في هذه الرواية. كما قال أبو حنيفة. لكن اختلفا في تنقيح المناط، ولم يعتمر من مكة على عهد رسول الله ﷺ إلا عائشة خاصة، لأجل هذا العلل.

وأما عُمَرُ النبي ﷺ فإنها كانت وهو قاصد إلى مكة، فأحرم بالعمرة عام الحديبية من ذي الحليفة، وحل بالحديبية لما أُخْصِرَ وصده المشركون عن البيت، والحديبية غربي جبل التنعيم حيث بايع النبي ﷺ أصحابه تحت الشجرة، وصالحه المشركون. [٢٦/٤٤]

ما فهم من حديث عائشة، فإنهم إذا لم يكونوا سعيوا بعد طواف الفرض فإن لا يطوفوا قبله للقدوم أولى وأحرى.

وفي ترجيح أحد الحديثين كلامٌ ليس هذا موضع بسطه، فإن المحققين من أهل الحديث يعلمون أن هذه الزيادة في حديث عائشة، هي من كلام الزهري ليست من قول عائشة، فلا تعارض الحديث الصحيح.

وقد روى البخاري تعليقا عن ابن عباس، مثل حديث عائشة. وفيه أيضًا علة.

والشافعي اختار التمتع تارة، واختار الأفراد تارة، ومن قال: إن النبي ﷺ أحرم إحرامًا مطلقًا فقد غلط، واختلف كلامه في إحرام النبي ﷺ على هذه الأقوال الثلاثة.

ومالك يختار الأفراد، لكن قد قيل: يستحب مع ذلك تأخير العمرة إلى المحرم، فأما العمرة عقب الحج من مكة كما يفعله كثير من الناس اليوم: فهذا لم يعرف على عهد السلف، ولا نقل أحد عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من الذين حجوا معه أنهم فعلوا ذلك، إلا عائشة - رضي الله عنها - لأنها كانت قدمت متمتعة فحاضت، فأمرها النبي ﷺ أن تحرم بالحج، وتدع العمرة.

[٢٦/٤٢] فمذهب أحمد ومالك والشافعي أنها صارت قارئة، ولا يجب عليها قضاء تلك العمرة، لكن أحد في إحدى الروايتين عنه جعل القضاء واجبًا عليها لوجوب العمرة عنده في المشهور عنه، وكون عمرة القارن والعمرة من أدنى الحل لا يسقط وجوب العمرة عنده في إحدى الروايتين.

وهكذا يقولون في كل متمتع ضاق عليه الوقت فلم يتمكن من الطواف قبل التعريف، فإنهم يأمرونه بإدخال الحج على العمرة، ويصير قارئًا كالمفرد الذي

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١)، وأحد (١٢٤/٦).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨٩٧)، والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

فقال: المسألة على ثلاث روايات:

رواية نجب، ورواية لا نجب، ورواية يفرق بين المكي وغيره، وهي طريقة جدنا أبي البركات وغيره.

ومنهم من قال: أهل مكة يستثنون، فلا نجب عليهم عمرة، رواية واحدة. وهي طريقة الشيخ أبي محمد. وهي أصح.

ومن الفقهاء: من استحب لمن اعتمر من مكة أن يحرم من الحديبية، أو الجُعْرانة، محتجاً بعمرة النبي ﷺ. وهو غلط. فإن الحديبية كانت موضع حله لما أحصر، لم تكن موضع إحرامه.

وأما الجُعْرانة فإنه أحرم منها داخلاً إلى مكة؛ لأنه أنشأ العمرة من هناك؛ ولهذا كان أصح الوجهين لأصحابنا، وهو المنصوص عن أحد أنه لا يستحب الإكثار من العمرة لا من مكة ولا غيرها، بل يجعل بين العمرتين مدة ولو أنه مقدار ما ينبت فيه شعره. ويمكنه الحلاق. وهذا لمن يخرج إلى ميقات بلده ويعتمر.

وأما المقيم بمكة فكثرة الطواف بالبيت أفضل له من العمرة المكية، كما كان الصحابة يفعلون، إذا كانوا مقيمين بمكة، كانوا يستكثرون من الطواف، ولا يعتمرون عمرة مكية، فالصحابه الذين استحبوا الأفراد [٢٦/٤٦] كعمر بن الخطاب، وغيره إنما استحبوا أن يسافر سَفَرًا آخر للعمرة؛ ليكون للحج سفر على حدة، وللعمرة سفر على حدة.

وأحد وأبو حنيفة وغيرهما اتبعوا الصحابة في ذلك، واستحبوا هذا الأفراد على التمتع والقران.

قال أبو بكر الأثرم: قيل لأبي عبد الله: فأَيُّ العمرة عندك أفضل؟

قال: أفضل العمرة عندي أن تكون في غير أشهر الحج، كما قال عمر، فإن ذلك أتم لحجكم، وأتم

وجبل التميم هو الجبل الذي عند المساجد التي تسمى مساجد عائشة عن يمينك، وأنت داخل إلى مكة، وتلك للمساجد مبنية في التميم^(١)، [٢٦/٤٤] ولم تكن هذه المساجد على عهد النبي ﷺ^(٢).

فإن النبي ﷺ أمرها أن تعتمر من التميم، والتعمير أدنى الحل إلى مكة، فهو أقرب الحل إلى مكة، والمعتمر من مكة يخرج إلى الحل ليجمع بين الحل والحرم، بخلاف الحاج من مكة فإنه يخرج إلى عرفة وعرفة من الحل، ثم اعتمر من العام القابل عمرة القضية من ذي الحليفة، ثم لما لقي هوازن بوادي حنين فهزمهم، ثم ذهب إلى الطائف فحاصرهم، ثم رجع إلى الجُعْرانة^(٣) فقسم غنائم حنين بالجُعْرانة، اعتمر داخلاً إلى مكة، وحنين والجُعْرانة والطائف كل ذلك من جهة الشرق، شرقي عرفات، فأقربها إلى عرفة الجُعْرانة، ثم وادي حنين، ثم الطائف.

ولم يكن يخرج هو ولا أصحابه من مكة فيعتمرون، إلا ما ذكر من حديث عائشة، فلهذا نص أحمد في غير موضع على أن أهل مكة ليس عليهم عمرة، وروى أحمد عن ابن عباس أنه قال: يا أهل مكة، ليس عليكم عمرة، إنما عمرتكم الطواف بالبيت، فمن أبى إلا أن يعتمر فليجعل بينه وبين مكة بطن واد. وذلك لأن الصحابة المقيمين بمكة على عهد النبي ﷺ لم يكونوا يعتمرون من مكة.

[٢٦/٤٥] والعمرة واجبة في أشهر الروايتين عن أحمد. فمن أصحابه من جعل هذا رواية ثالثة.

(١) حل ثلاثة أو أربعة أميال من مكة، وسمي بذلك لأن على يمين جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم وهو أقرب أطراف الحل إلى البيت.

(٢) يباح بالأصل، ولعل موضع اليابس: [وإنما ينبت بعد ذلك علامة على المكان الذي أحرمت منه عائشة]، كما ذكر الشيخ رحمه الله في موضع آخر من هذا المجلد [١٠٢/٢٦]

تنظر: «الصيانة» ص ٢٠٥.

(٣) الجُعْرانة: موضع قريب من مكة.

لعمركم، أن نجعلوها في غير أشهر الحج.

قيل لأبي عبد الله: فأت تأمر بالتمتع، وتقول: العمرة في غير أشهر الحج أفضل؟ فقال: إنما سئلت عن أتم العمرة، فقلت: في غير أشهر الحج، وقلت: التمتع تجزيه من عمرته، فأت العمرة أن تكون في غير أشهر الحج.

وقال: علي من تمام العمرة أن تقدم من ديرة أهلك، وكان سفيان بن عيينة يفسره أن ينشئ لها سفرًا يقصد له، ليس أن تحرم من أهلك، حتى تقدم الميقات.

وقال عمر في العمرة: من ديرة أهلك. قيل لأبي عبد الله: فيجعل للحج سفرًا على حدة، وللعمرة سفرًا على حدة، قال: نعم. قلت له: فإن اعتمر في غير أشهر الحج، ثم أقام بمكة حتى يحج، أيكون هذا قد جعل له سفرًا على حدة، وللحج سفرًا على حدة؟ فقال: لا. حتى يرجع ثم يحج. فهذا مد للعمرة من أهله، وقصد للحج من أهله، هذا معناه.

قيل لأبي عبد الله: فإنهم يحكون عنك أنك تقول: التمتع أفضل من غيرها، فقال: أما أفضل من الحج وحده، فليس فيه شك، ثم قال: أيها أفضل أن يحج بعمره وحج، أو أن يحج بحج وحده؟ هي أفضل من أفراد الحج.

قلت له: وأفضل من القران؛ لأنه جاء بكل واحد على حدة، فهو أفضل من أن يجمع بينهما، فقال: نعم، وأفضل من القران، ثم قال: نحو ما قلت.

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول: التمتع أحب إلي، هو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، أنه قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لصنعت كما صنعتكم»^(١)، وقوله لأصحابه: «حلوا» وما جاء فيها من الحديث.

وقال أيضًا: قيل لأبي عبد الله: أنت تذهب إلى التمتع. فقال: هي أحب إلي، وأفضل. وذلك أنا نذهب إلى أن العمرة واجبة، قال تعالى: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْقُرْآنَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ثم قال: هذا بين.

[٢٦/٤٨] وكان ابن عباس وابن عمر يريانها واجبة، وقال ابن عباس: والله إنها لقريبتها في كتاب الله، وقال جماعة: الحج الأصغر العمرة، فإذا وقع عليها اسم الحج، فهذا يدل على أنها فريضة، فإذا خرج متمتعًا فقد أجزأه من حجه وعمرته، جاء بعمره مفردة، وحجة مفردة.

فأما عمرة المحرم فليس بمجزي عنه عندي، وليست بعمره تامة، إنما هي أربعة أميال.

وقال رسول الله ﷺ لعائشة: «إنما هي على قدر نصبك ونفقتك»^(٢)، ومعنى عمرة المحرم: أنهم كانوا يخرجون في المحرم من مكة ليعتمروا، من أدنى الحل، إلى أن يعتمر، فكيف من اعتمر في ذي الحجة من مكة عقيب الحج، وهذا لم يكن السلف يفعلونه.

فإذا تبين أن العمرة المكبة عقب الحج مع الحج، لم يفعلها النبي ﷺ باتفاق العلماء، ولا أحد من الصحابة إلا عائشة، ولا كان خلفاؤه الراشدون يفعلونها، امتنع أن يكون ذلك أفضل.

وأما من قال من الفقهاء: الأفراد أن يحج، ويعتمر عقب ذلك من مكة، فهذا غلط، بإجماع العلماء، فإنه لا نزاع بينهم أن من اعتمر قبل أشهر الحج، ورجع إلى بلده ثم حج، أو أقام بمكة حتى يحج من [٢٦/٤٩] عامه، أنه مفرد للحج، وكذلك لو اعتمر بعد الحج في سفرة أخرى، فإنه مفرد بالاتفاق.

وهذا الأفراد هو الذي استحبه الصحابة، وهو مستحب - أيضًا - عند أحمد وغيره، فإن الاعتبار في رمضان، والإقامة إلى أن يحج أفضل من التمتع، وإن

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٢٧٢٥)، وأحمد (٢٥٣/١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١)، وأحمد (٤٣/٦).

فقال: إن أبا بكر وعمر أعلم برسول الله ﷺ منك، فقال له ابن عباس: يا عروة، سل أمك، يعني: أنها تخبره، أن النبي ﷺ أمر أصحابه بالإحلال، وكانت أسماء عن أخت.

وهذه المشاجرة إنما وقعت؛ لأن ابن عباس كان يوجب المتعة، [٢٦/٥١] بل كان يوجب الفسخ، وكان يقول: كل من طاف بالبيت وبين الصفا والمروة، ولم يسق الهدي، فقد حل من إحرامه. ويحتج بأمر النبي ﷺ لأصحابه بالتحلل في حجة الوداع، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَّاهُمَا إِلَى الْيَمِينِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣].

وإيجاب المتعة هو قول طائفة من أهل الحديث، والظاهرية، كابن حزم وغيره، وهو مذهب الشيعة أيضاً، لكن الجماهير من الصحابة، والأئمة الأربعة، وغيرهم، على أنه يجوز التمتع، والافراد، والقران، لكن أهل مكة. وينو هاشم وعلماء أهل الحديث يستحبونها. فاستحبها علماء سته، وأهل سته، وأهل بلدته التي بقرية المناسك، وهؤلاء الثلاثة أخص الناس به، وهو أحد قولي الشافعي.

وأبو يوسف يجعل التمتع والقران سواء. وإنما جوز الجمهور الثلاثة؛ لأنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه: «من شاء منكم أن يهل بعمره فليفعل، ومن شاء منكم أن يهل بحجة فليفعل، ومن شاء منكم أن يهل بحجة وعمره فليفعل»^(١).

وأما أمره لأصحابه ﷺ بعد ذلك أن يحلوا من إحرامهم، ويحللوا عمره إلا من ساق الهدي، فلا أنه أراد أن يجمعوا بين الحج والعمره، وألا يمتنعوا عمره مكية، وإن سافروا سقراً [٢٦/٥٢] آخر للعمره. ومن كان هذه حاله فينبغي له أن يتمتع، فالتمتع كان متعيناً في حق الصحابة إذا أرادوا أن يفعلوا الأفضل

كان الرجوع إلى بلده ثم السفر للحج أفضل منها. والتمتع جائز باتفاق أهل العلم، وإنما كان طائفة من بني أمية وغيرهم يكرهونه.

وقد قيل: إن الذين كرهوا ذلك إنما كرهوا فسخ الحج إلى التمتع، فإن الناس يقدمون من الآفاق فيحرمون بالحج، فمن جوز الفسخ جوز لهم المتعة ومن منع من ذلك منعهم منه.

والفسخ فيه ثلاثة أقوال معروفة؛ قيل: هو واجب، كقول ابن عباس وأتباعه، وأهل الظاهر والشيعة.

وقيل: هو محرم، كقول معاوية، وابن الزبير، ومن اتبعهما كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي.

وقيل: هو جائز مستحب، وهو مذهب فقهاء الحديث، أحمد وغيره، والأمر به معروف عن غير واحد من الصحابة، والتابعين؛ [٢٦/٥٠] ولهذا كان ابن عمر وابن عباس يأمران بالمتعة.

قال أحمد: أخبرنا عبد الرزاق، حدثنا معمر عن الزهري عن سالم قال: سئل ابن عمر عن متعة الحج، فأمر بها، فقيل له: إنك تخالف أباك، فقال: عمر لم يقل الذي تقولون، إنما قال عمر: إفراد الحج من العمره، فإنها أتم للعمره، أو أن العمره لا تتم في أشهر الحج إلا أن يهدي. وأراد أن يزار البيت في غير أشهر الحج، فجعلتموها أتم حراماً، وعاقبتم الناس عليها، وقد أحلها الله، وعمل بها رسول الله ﷺ. فإذا أكثروا عليه قال: أفكتب الله أحق أن تتبعوا، أم عمر؟! وكان ابن عباس يأمر بها، فيقولون: إن أبا بكر وعمر لم يفعلوها، فيقول: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول لكم: قال النبي ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر!

وكان عروة بن الزبير يناظر ابن عباس فيها،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٢)، ومسلم (١٢١١).

هم، وكان أولاً قد أذن لهم في الفسخ، ولم يأمرهم به، لا سيما إذا قيل بوجوب العمرة، فإنه يجب التمتع على من لم يسافر سفرة أخرى ولم يعتزم عقب الحج من مكة، وعمرة التمتع بمنزلة التوضؤ للمغتسل، فالمغتسل للجنابة إذا توضأ كان وضوؤه بعض اغتساله الكامل، كذلك عمرة التمتع عند أحد بعض حجه الكامل؛ ولهذا يجوز عنده للمتمتع أن يصوم الأيام الثلاثة من حين يحرم بالعمرة، وقد قال الله تعالى: ﴿فَصِيَامٌ تَلْفِظُهُ أَبَايُحْيَى الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٦] فهو من حين أحرم بالعمرة دخل في الحج، كما أن المغتسل من حين توضأ دخل في الغسل.

وقوله ﷺ: «من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق، رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه»^(١) أخرجاه في الصحيحين. يدخل فيه التمتع من حين يحرم بالعمرة. ولهذا كان أحد ينكر على من يقول: إن حجة التمتع حجة مكية. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول: كان ابن المبارك - زعموا - يقول بالتمتع، ف قيل له: يكون مجبؤه حيثذ للعمرة. فقال: أرأيتم لو [٢٦/٥٣] أن رجلاً خرج يريد صلاة الظهر في جماعة، فتطوع قبلها بأربع ركعات، ثم صلى الظهر، أزاذه ذلك خبراً، أم نقصه؟

ثم قال أحد: ما أحسن ما قال! ثم قال أبو عبد الله: يقول مجبؤه حيثذ للظهر، أو للتطوع، أي: إنها مجبؤه للظهر، قال أبو عبد الله: هذا قول محدث، يعني: قولهم: حجة مكية.

قال: وسمعت أبا عبد الله مرة أخرى وذكر قول ابن المبارك: إنه قول محدث، يعني قولهم: حجة مكية. قيل لأبي عبد الله: قول عبد الله قول محدث؟ قال: إي والله قول محدث، كلام يغيظ، ما أدري ما

فصل

والدليل على أنه قد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ: أنه أمر أصحابه في حجة الوداع - لما طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة - أن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها عمرة، إلا من ساق الهدي، فإنه أمره أن يبقى على إحرامه، حتى يبلغ الهدي محله.

ولهذا لما قال سلمة بن شبيب لأحد: يا أبا عبد الله، قويت قلوب الرافضة، لما أفتيت أهل خراسان بالتمتع. فقال: يا سلمة، كان يلغني عنك أنك أحق، وكنت أدافع عنك، والآن فقد تبين لي أنك أحق، عندي أحد عشر حديثاً صحيحاً عن رسول الله ﷺ، أدعها لقولك؟! فبين أحد أن الأحاديث متواترة بأمر النبي ﷺ بالتمتع لجميع أصحابه، الذين لم يسوقوا الهدي، حتى من كان منهم مفرداً، أو قارناً، والنبي ﷺ لا ينقلهم من الفاضل إلى المفضول، بل إنما يأمرهم بما هو أفضل لهم.

ولهذا كان فسخ الحج إلى التمتع مستحباً عند أحد، ولم يجعل اختلاف العلماء في جواز الفسخ موجباً للاحتياط بترك الفسخ، فإن الاحتياط إنما يشرع إذا لم تتبين سنة رسول الله ﷺ، فإذا تبينت السنة فاتباعها أولى. وإن كان بعض العلماء قد قال: إنه لا

(٢) في مطبوعة ابن قاسم - رحمه الله - «يعلم»، «ويأمر» بغير حرف النفي، فاقضى السياق زيادة (لم) النافية للجازمة.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٢١)، ومسلم (١٣٥٠).

يلغ الهدي عمله، ففرق بين محرم ومحرم، فهذا يدل على أن سوق الهدي هو المانع من التحلل لإحرامه الأول. وما ذكره يشترك فيه السائق...^(٢) أمرنا أن نفصي

(٢) يباح بالأصل.

(٣) هنا أمران:

الأمر الأول: أنه قد حصل سقط كبير من هذا الموضع، يدل عليه أمران:

أحدهما: هنا انتقل الكلام من تقرير شيخ الإسلام رحمه الله عن أن سوق الهدي هو المانع من التحلل، إلى ذكر طرف من حديث جابر رضي الله عنه الطويل في الحج وفيه: (فقلنا: لما لم يكن بيننا وبين هرة إلا خيس أمرنا أن نفصي إلى نساتنا)، مما يدل على وجود سقط بين الموضعين.

والثاني: أنه ذكر هنا: (الوجه الثالث)، في الرد على من قال: (إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه بالعمرة ليين لهم جواز العمرة في أشهر الحج)، ثم أنه لم يرد ذكر للوجه الرابع، ولا للوجه الخامس، ثم ذكر الوجه السادس بعد الثالث بصفحة [٢٦/٥٧]، وهذا يدل على أن السقط كان:

١ - لبقية الوجه الثالث.

٢ - ولجميع الوجه الرابع.

٣ - ولأول الوجه الخامس، وما ذكر من حديث جابر وما بعده فهو باق.

الأمر الثاني: أنه بالبحث في كلام ابن القيم رحمه الله في الحج؛ لأنه كثير النقل عن شيخه، قد وُجد هذا النقص، إن لم يكن بلفظه، فهو بضمناه، فإن الأوجه التي ذكرها قرية جداً من نصوص الشيخ عند المقارنة، مما يدل على أنه ينقل منه - وقد ذكر ابن القيم أنه ينقل منه - وستنقل كلامه من (الوجه الثالث) وحتى بداية حديث جابر رضي الله عنه من (الوجه الخامس) من ((زاد المعاد)) (٢/١٩٧ - ١٩٩)، قال رحمه الله:

(الثالث: أنه أمر من لم يسق الهدي أن يتحلل، وأمر من ساق الهدي أن يبقى على إحرامه حتى يبلغ الهدي عمله، ففرق بين محرم ومحرم، وهذا يدل على أن سوق الهدي هو المانع من التحلل، لا مجرد الإحرام الأول (وقعت في الفتاوى: (المانع من التحلل لإحرامه الأول) وهو تصحيف، صوابه: (لا إحرامه الأول))، والعملة التي ذكروها لا تختص بمحرم دون محرم، فالتبني صلى الله عليه وسلم جعل التأثير في الحل وعمله للهدي وجوداً وعلماً، لا لغيره.

الرابع: أن يقال: إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قصد مخالفة المشركين كان هذا طليلاً على أن الفسخ أفضل لهذه العملة؛ لأنه إذا

يخوز ذلك، لا سيما وآخرون من السلف والخلف قد أوجبوا الفسخ فليس الاحتياط بالخروج من خلاف أولئك بأولى من الخروج من خلاف هؤلاء.

[٢٦/٥٥] والذين منعوا الفسخ، أو التمتع مطلقاً،

قالوا: كان لأصحاب النبي ﷺ خاصة.

قالوا: لأن أهل الجاهلية كانوا يكرهون العمرة في أشهر الحج. ويقولون: إذ بُرَأَ الدُّبَرُ^(١)، وَعَقَا الأَثَرُ، وانسلخ صَفَرٌ، فقد حَلَّتِ العمرة لمن اعتمر. قالوا: فأمر النبي ﷺ أصحابه بالعمرة؛ ليين جواز العمرة في أشهر الحج. وهذا القول خطأ عند أحمد وغيره لوجوه:

أحدها: لأن النبي ﷺ كان قد اعتمر قبل ذلك عمره الثلاث في أشهر الحج، فاعتمر عمرته الأولى - عمرة الحديبية - في ذي القعدة، واعتمر عمرة القضية في ذي القعدة، واعتمر من الجعرانة في ذي القعدة. وقد ثبت في الصحيح أن عائشة قيل لها: «إن ابن عمر يقول: إن النبي ﷺ اعتمر في رجب، فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن! ما اعتمر رسول الله ﷺ في رجب قط، وما اعتمر إلا وابن عمر معه. وقد اتفق أهل العلم على ما قالت عائشة: بأن عُمَرَهُ كلها كانت في ذي القعدة، وهو أوسط أشهر الحج. فكيف يقال: إن الصحابة لم يعلموا جواز العمرة في أشهر الحج حتى أمرهم بالفسخ، وقد فعلها قبل ذلك ثلاث مرات؟!!

الوجه الثاني: أنه قد ثبت في الصحيحين عن عائشة أنه قال لهم عند الميقات: «من شاء أن يهلَّ بعمرة وحجة فليفعل». فبين لهم جواز [٢٦/٥٦] الاعتبار في أشهر الحج عند الميقات، وعامة المسلمين معه، فكيف لم يعلموا ذلك؟.

الوجه الثالث: أنه أمر من لم يسق الهدي أن يتحلل، وأمر من ساق الهدي أن يتم على إحرامه حتى

(١) هُنْبَرٌ: انقضاء.

إلى نسائنا فتأتي عرفة تقطر مذاكيرنا النبي، قال: فقام النبي ﷺ فينا فقال: «قد علمتم أنني أتفاكم الله، وأصدقكم وأبركم، ولولا هديي لحللت كما تحلون، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي، فحلوا». فحللتنا، وسمعنا، وأطعنا. فقدم عليّ من سعائتي، فقال: «يَمُّ أَمَلَّتْ؟» قال: بما أهل به رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «فاهد وامكث حراماً». قال: وأهدى عليّ له هدياً، فقال سراقه بن مالك بن جُعْشَم: لعامنا هذا أم للأبد؟ فقال: «بل للأبد»^(١).

وفي رواية البخاري: وإن سراقه بن مالك بن جُعْشَم لقي رسول الله ﷺ بالعقبة، وهو يرميها، فقال جمعهم: ألكم هذه خاصة يا رسول الله؟ قال: «لا بل للأبد»^(٢).

فبين أن تلك العمرة التي قَسَخَ من قَسَخَ منها حجه إليها للأبد، [٢٦/٥٧] وأن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة، وهذا يبين أن عمرة التمتع بعض الحج، ولم يُرد السائل بقوله: عمرتنا هذه لعامنا هذا، أم للأبد؟ أنه يسقط الفرض بها في عامنا هذا؛ لأن العمرة إن كانت واجبة فلا تجب إلا مرة واحدة ولأنه لو أراد ذلك لم يقل: «بل للأبد»، فإن الأبد لا يكون في حق طائفة معينة بل إنما يكون لجميع المسلمين، ولا قال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة».

فإن قيل: قوله: «دخلت العمرة في الحج» أراد به جواز العمرة في أشهر الحج؟

كان إنما أمرهم بذلك لمخالفة المشركين، كان يكون دليلاً على أن الفسخ يبقى مشروعاً إلى يوم القيامة، إما وجوباً وإما استحباباً، فإن ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وشرعه لآت في المناسك مخالفة لهدي المشركين هو مشروع إلى يوم القيامة، إما وجوباً أو استحباباً، فإن المشركين كانوا يفيضون من عرفة قبل غروب الشمس، وكانوا لا يفيضون من مزدلفة حتى تطلع الشمس، وكانوا يقولون: أشرق ثبير كيما نغير، فخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: «((خالف هدينا هدي المشركين، فلم نقض من عرفة حتى غربت الشمس))». وهذه المخالفة: إما ركن، بقوله مالك، وإما واجب يجره دم، كقول أحد، وأبي حنيفة، والشافعي في أحد القولين، وإما سنة كالقول الآخر له.

والإفاضة من مزدلفة قبل طلوع الشمس سنة باتفاق المسلمين، وكذلك قریش كانت لا تقف بعرفة، بل تفيض من جمع، فخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم، ووقف بعرفات، وأفاض منها، وفي ذلك نزل قوله تعالى: {ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس}، وهذا المخالفة من أركان الحج باتفاق المسلمين، فالأمور التي نخالف فيها المشركين هي الواجب أو المستحب، ليس فيها مكروه، فكيف يكون فيها محرم؟ وكيف يقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه بنسك يخالف نسك المشركين مع كون الذي نهاهم عنه أفضل من الذي أمرهم به، أو يقال: من حج كما حج المشركون فلم ينتفع فحجه أفضل من حج السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم!!

الخامس: أنه قد ثبت في ((الصحيحين)) عنه أنه قال: «((دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة))»، وقيل له: عمرتنا هذه لعامنا هذا، أم للأبد؟ فقال: «((لا، بل لأبد الأبد، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة))»، وكان سؤالهم عن عمرة الفسخ، كما جاء صريحاً من حديث جابر الطويل، قال: حتى إذا كان آخر طوافه على المروة، قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لم أسق الهدي، وليجعلها عمرة، فمن كان منكم ليس معه هدي فليحل وليجعلها عمرة»، فقام سراقه بن مالك فقال: يا رسول الله، ألعامنا هذا، أم للأبد؟ فشكك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه واحدة بعد الأخرى وقال: «((دخلت العمرة في الحج)) مرتين، ((لا، بل لأبد الأبد))»، وفي لفظ: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم صبح رابطة عفت من ذي الحجة، فأمرنا أن نحل، فقلنا: لما لم يكن بيتنا وبين عرفة إلا خس أمرنا أن نقضي إلى نسائنا، فتأتي عرفة تقطر مذاكيرنا النبي... انتهى النقل عن الإمام ابن القيم رحمه الله، وباقى هذا الوجه - (الخامس) - قريب جداً من كلام الشيخ رحمه الله الذي قد

تمت الإشارة إلى أنه هو الباقي بعد السقط من الوجه الخامس، ثم أضاف ابن القيم رحمه الله وجوباً من عنده: من (السادس) وحتى (الماشر)، ثم ذكر (الوجه الحادي عشر)، وهو (الوجه السادس) لشيخ الإسلام هنا، ونص على أنه ينقل منه.

انظر «الصياغة» ص ٢٠٦: ٢٠٩ بتصرف.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٨٥) بنحوه، وأحد (٢٩٢/٣) واللفظ له.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٨٥).

لوجهين:

أحدهما: أنه ثبت عن النبي ﷺ أنه أكل من هدي فإنه أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر فأكل من لحمها، وشرب من مرقها. وثبت أنه كان متمتعاً بالتمتع العام، فإن [٢٦/٥٩] القارن يدخل في مسمى التمتع، كما ستذكره. فدل على استحباب الأكل من هدي التمتع، ودم الجبران ليس كذلك. وثبت - أيضاً - في الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - «أن النبي ﷺ أطعم نساءه من الهدي الذي ذبحه عنهن، وكن متمتعاً»^(١). وهذا مما احتج به الإمام أحمد.

الثاني: أن سبب الجبران محظور في الأصل، كالإفساد بالوطء. وكفعل المحظورات، أو بترك الواجبات، فإنه لا يجوز له أن يفسد حجه، ولا أن يفعل المحظور إلا لعذر، ولا يترك الواجب إلا لعذر، والتمتع جائز مطلقاً، فلو كان دمه دم جبران لم يميز مطلقاً، فعلم أنه دم نكح وهدي، وأنه مما وسع الله به على المسلمين، فأباح لهم التحلل في أثناء الإحرام، والهدي مكانه، لما في استمرار الإحرام من المشقة، فيكون بمنزلة قصر الصلاة في السفر، ومنزلة الفطر للمسافر، والمسح على الخفين للابس الخف.

فإن ذلك أفضل له من أن يخلع ويغسل في ظاهر مذهب أحمد؛ لأن النبي ﷺ إذا كان لابس الخف على طهارة مسح عليه، ولم يكن يخلع ويغسل، بخلاف ما إذا لم تكن رجلاه في الخفين، فإنه كان يغسل. وقد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يقول في خطبته: «خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد»^(٢). [٢٦/٦٠] وهدي محمد لمن كان مكشوف الرجلين أن يغسلها. لا يقصد أن يلبس لي مسح عليها، ولمن كان لابس الخفين أن يمسح عليها لا أن يخلعها

قيل: نعم. ومن ذلك عمرة القاسخ، فإنها سبب هذا اللفظ، وسبب اللفظ العام لا يجوز إخراجها منه، فحُكِمَ أن قوله: «دخلت العمرة في الحج» يتناول عمرة القاسخ، وأنها دخلت في الحج إلى يوم القيامة.

الوجه السادس: أن يقال: فسح الحج إلى التمتع موافق لقياس الأصول لا مخالف، له، فإن المحرم إذا التزم أكبر ما لزمه جاز باتفاق الأئمة فلو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز بلا نزاع، وأما إذا أحرم بالحج، ثم أدخل عليه العمرة، لم يميز عند الجمهور وهو مذهب أحمد ومالك، وظاهر مذهب الشافعي. وأما أبو حنيفة فيجوز؛ لأنه يصير قارناً، والقارن بخلافه يلزمه طوافان، وسعيان، وهذا قياس الرواية المحكية عن أحمد في القارن.

[٢٦/٥٨] وإذا كان كذلك فالمحرم بالحج لم يلزمه إلا الحج، فإذا صار متمتعاً صار ملزماً للعمرة وحج، فكان ما التزمه بالفسخ أكبر مما كان عليه، فجاز ذلك، وهو أفضل، فاستحب ذلك، وإنها يُشْكَلُ هذا على من يظن أن فسح حجاً إلى عمرة مجردة، وليس كذلك، فإنه لو أراد أن يفسح الحج إلى العمرة مفردة، لم يَجُزْ بلا نزاع، وإنها الفسخ جائز لمن كان نيته أن يحج بعد العمرة.

وقد قلنا أن التمتع من حين يحرم بالعمرة دخل في الحج، كما قال النبي ﷺ: «دخلت العمرة في الحج»^(٣)؛ ولهذا يجوز أن يصوم الأيام الثلاثة من حيثئذ، وإنها إحرامه بالحج بعد ذلك، كما كان النبي ﷺ إذا اغتسل للجنابة بدأ بالوضوء، وكما قال للنسوة في غسل ابنته: «ابدأن بميامنتها، ومواضع الوضوء منها»^(٤). فكان غسل مواضع الوضوء توضيعة، وهو بعض الغسل.

فإن قيل: دم التمتع دم جُزْآن، ونُسك لا جبران فيه أفضل من نسك مجبور. قيل: هذا لا يصح

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٢٠)، ومسلم (١٢١١).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٩٨) بمعناه، والنسائي (١٣١١)، وابن ماجه (٤٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨)، والترمذي (٩٣٢)، والنسائي (٢٨١٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٧)، ومسلم (٩٣٩).

ويغسل، مع أن مسح الخفين بدل، فكذلك الهدى. وإن كان بدلاً عن ترففه بسقوط أحد السفرين، فهو أفضل لمن جمع بينهما، وقد قدم في أشهر الحج من أن يأتي بحج مفرد يعتمر عقبه والبدل قد يكون واجباً كالجمعة، فإنها وإن كانت بدلاً عن الظهر فهي واجبة، وكالتيمم العاجز عن استعمال الماء؛ فإن التيمم واجب عليه، وهو بدل. فإذا جاز أن يكون البدل واجباً، فكونه مستحباً أولى بالجواز.

ولهذا يستحب للمسافر أن يفطر ويقضي، والقضاء بدل عن الأداء وكذلك المريض الذي يشق عليه الصوم يفطر ويقضي، والقضاء بدل.

وتخلل الإحلال لا يمنع أن يكون الجميع بمنزلة العبادة الواحدة، كطواف الفرض؛ فإنه من تمام الحج باتفاق المسلمين، ولا يفعل إلا بعد التحلل الأول، ورمي الجمار أيام منى من تمام الحج. وإذا طاف قبل ذلك فقد رمى الجمار أيام منى، بعد الحل التام، وهو السنة، كما فعل النبي ﷺ، وشهر رمضان يتخلل صيام أيامه [٢٦/٦١] الفطر بالليل، وهو الصوم المفروض المذكور في قوله: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» إلى قوله: «شَهْرُ رَمَضَانَ» [البقرة: ١٨٣ - ١٨٥]، وقال النبي ﷺ: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»^(١). وهذا الصوم يتخلله الفطر كل ليلة، فكذلك قوله: «من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه»^(٢).

والآية تتناول لمن حج حجة تمتع فيها بالعمرة، وإن كان قد يتخلل هذا الإحرام إحلال. وهو من حين إحرامه بالحج قد دخل في الحج، كما أنه بصيام أول يوم دخل في صيام شهر رمضان. وكذلك قال النبي ﷺ: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما

فصل

في صفة حجة الوداع

لم يختلف أحد من أهل العلم أن النبي ﷺ أمر أصحابه إذا طافوا بالبيت، وبين الصفا والمروة أن يحلوا من إحرامهم، ويعملوها عمرة، وهذا مما تواترت به الأحاديث [٢٦/٦٢]، ولم يختلفوا أنه لم يعتمر بعد الحج، لا النبي ﷺ، ولا أحد من الصحابة إلا عائشة، فهذا كله متفق عليه لم يختلف فيه النقل، ولا خالف فيه أحد من أهل العلم.

ولكن تنازعوا: هل حج متمتاً، أو مفرداً، أو قارناً؟ أو أحرم مطلقاً؟

واضطربت عليهم فيه الأحاديث، وهي بحمد الله غير مختلفة عند من فهم مراد الصحابة بها.

والمقصود عن الإمام أحمد أن النبي ﷺ كان قارناً بين العمرة والحج، حتى قال: لا أشك أن النبي ﷺ كان قارناً، وهذا قول أئمة الحديث: كإسحاق بن راهويه، وغيره. وهو الصواب الذي لا ريب فيه وقد صنف أبو محمد بن حزم في حجة الوداع مصنفًا جمع فيه الآثار وقرر ذلك.

وأحد إنما اختار التمتع؛ لأمر النبي ﷺ لأصحابه به، لا لكونه كان متمتاً التمتع الخاص عنده؛ ولهذا قال في رواية المروزي: إنه إذا ساق الهدى فالقران أفضل؟ ولولا أن النبي ﷺ قرن عنده، وساق الهدى لم يكن لهذا القول وجه، فإنه لو كان متمتاً عنده لكان قد فعلها وأمر بها، فلا وجه حيث لا اختيار القران لمن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٨)، ومسلم (٧٦٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٢١)، ومسلم (١٣٥٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٧)، والسناني (٢١٩٨).

ساق الهدى.

يظهر من وجهين:

أحدهما: من الإحرام بالحج قبل الطواف.
والثاني: من السعي عقب طواف الإفاضة، فإن
القارن ليس عليه سعي ثانٍ، كما ليس ذلك على المفرد.
وأما التمتع فهذا السعي واجب في حقه عند أكثر
العلماء وفيه عند أحد روایتان.

وأما الشافعي: فاختلف كلامه في حج النبي ﷺ.
فقال تارة: إنه أفرد. وقال تارة: إنه تمتع. وقال تارة: إنه
أحرم مطلقاً. فقال في «مختصر الحج»: وأحب إلي أن
يفرد؛ لأن الثابت عندنا أن النبي ﷺ أفرد. وقال في
«اختلاف الأحاديث»: إن النبي ﷺ قال: «لو
استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى،
ولجعلتها عمرة». قال: ومن قال: إنه أفرد الحج، يشبه
أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم - الذين
أدرك، دون رسول الله ﷺ [٢٦/٦٥] - أن أحداً لا
يكون مقياً على حج إلا وقد ابتدأ إحرامه بحج، قال:
وأحسب عروة حين حَدَّثَ أن النبي ﷺ أحرم بحج
ذهب إلى أنه سمع عائشة تقول: يفعل في حجه على
هذا المعنى.

فقد بين الشافعي هنا أن النبي ﷺ كان متمتعاً،
وأن من قال: أفرد الحج، فلائه لما رأى أن من استمر
على إحرامه لا يكون إلا حاجاً، والنبي ﷺ لما استمر
على إحرامه ظن أنه كان حاجاً.

وقال - أيضاً - فيما اختلف فيه من الأحاديث عن
رسول الله ﷺ في مخرجه: ليس شيء من الاختلاف
أبين من هذا، وإن كان الغلط فيه قبيحاً من جهة أنه
مباح؛ لأن الكتاب، ثم السنة ثم ما أعلم فيه خلافاً
يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج، وإفراد الحج
والقران واسع كله. قال: وثبت أنه خرج ينظر
القضاء، فنزل عليه القضاء، وهو فيما بين الصفا
والمروة، وأمر أصحابه أن من كان منهم أهلاً، ولم يكن

[٢٦/٦٣] ولم يقل أحد من قدماء أصحاب
أحمد: أنه كان متمتعاً بالتمتع الخاص، وأول من ادعى
من أصحاب أحمد أن النبي ﷺ كان متمتعاً بالتمتع
الخاص - فيما علمناه - القاضي أبو يعلى، وذكر في
تعليقه الاحتجاج بهذه الطريقة على فضيلة التمتع،
وذكر أن الأولى - وهي أن الاحتجاج بأمره لا بفعله،
ويقوله: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت»^(١) -
هي طريقة الأصحاب، كما كان يمتنع بها إمامهم أحمد.
ثم إن الذين نصروا أن النبي ﷺ كان متمتعاً، من
الأصحاب، على قولين:

الأول: أنه حل من إحرامه مع سوقه الهدى،
وحل هؤلاء رواية من روى أن التمتع كانت لهم
خاصة، على أنهم خصوا بالتحلل من الإحرام مع
سوق الهدى، دون من ساق الهدى من الصحابة،
وهذه طريقة القاضي ومن اتبعه. وهذا الذي قاله
هؤلاء منكر عند جماهير أهل العلم، وعن أنكر ذلك
على القاضي الشيخ أبو البركات، وغيره. وقالوا: من
تأمل الأحاديث المستفيضة تبين له أن النبي ﷺ لم يحل
هو، ولا أحد من ساق الهدى.

والقول الثاني: أن النبي ﷺ تمتع، بمعنى أنه أحرم
بالعمرة ولم يحل من إحرامه، لكونه ساق الهدى،
وأحرم بالحج [٢٦/٦٤] بعد أن طاف وسمى للعمرة
وهذه طريقة الشيخ أبي محمد، وغيره. وهؤلاء يسمون
هذا متمتعاً، وقد يسمونه قارناً، لكونه أحرم قبل
التحلل من العمرة، لكن القران المعروف أن يحرم
بالعمرة قبل أن يطوف بالبيت ليقع الطواف عن
العمرة والحج.

والفرق بين القارن والتمتع الذي ساق الهدى

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٥١)، والنسائي (٢٧١٢)، وأبو
داود (١٧٨٤).

دعنا، إلى أن أدعك. وخرجه البخاري وحده من حديث مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان ينهى عن المتعة، وأن يجمع بين الحج والعمرة، فلما رأى علي ذلك أهل بها: ليك بعمرة وحجة. قال: ما كنت لأدع سنة النبي ﷺ لقول أحد من الناس.

فهذا بين أنه إذا جمع بينهما كان متمتعاً عندهم، وأن هذا هو الذي فعله النبي ﷺ، وهو سنة النبي ﷺ التي فعلها علي بن أبي طالب، ووافقه عثمان على أن النبي ﷺ فعل ذلك، لكن كان النزاع: هل ذلك أفضل في حقنا، أم لا؟ وهل يشرع فسخ الحج إلى المتعة في حقنا؟ كما تنازع فيه الفقهاء.

وفي «الصحيح» عن عبد الله بن شقيق، قال: كان عثمان ينهى عن المتعة وكان علي يأمر بها، فقال عثمان لعلي كلمة، فقال: لقد علمت أنا تمتعنا مع رسول الله ﷺ، فقال: أجل، ولكننا كنا خائفين، فقد اتفق عثمان وعلي على أنهم تمتعوا مع النبي ﷺ. وأما قول عثمان «كنا خائفين» فإنهم كانوا خائفين في عمرة القُضِيَّة «كنا خائفين» [٢٦/٦٨]، وكانوا قد اعتمدوا في أشهر الحج، وكان كل من اعتمر في أشهر الحج يسمى - أيضاً - متمتعاً؛ لأن الناهين عن المتعة كانوا ينهون عن العمرة في أشهر الحج مطلقاً.

وشاهده ما في الصحيح عن سعد بن أبي وقاص لما بلغه أن معاوية نهى عن المتعة، قال: فعلناها مع رسول الله ﷺ، وهذا كافر بالعرش - يعني معاوية - ومعلوم أن معاوية كان مسلماً في حجة الوداع، بل وفي عمرة الجمرانة عام الفتح، أو قبل ذلك، ولكن في عمرة القضية كافر بعرض مكة.

وقد سمي سعد عمرة القضية متعة. فلعل عثمان أراد الخوف عام القضية، وكانوا - أيضاً - خائفين عام الفتح. وأما عام حجة الوداع فكانوا آمنين، لم يكن قد بقي مشرك، بل نفى الله الشرك وأهله؛ ولهذا قالوا:

معه هدي، أن يجعلها عمرة، وقال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي، ولجعلتها عمرة»^(١).

قال: فإن قال قائل: فمن أين أثبت حديث عائشة، وجابر، وابن عمر، وطاووس، دون حديث من قال: قرَن؟

[٢٦/٦٦] قيل: لتقدم صحبة جابر للنبي ﷺ، وحسن سياقه لابتداء الحديث، وآخره، ولرواية عائشة عن النبي ﷺ وفضل حفظها عنه، وقرب ابن عمر منه.

قال: ولأن من وصف انتظار النبي ﷺ القضاء، إذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج طلب الاختيار فيما وسع الله من الحج والعمرة، يشبه أن يكون أحفظ؛ لأنه قد أتى في المتلاعنين فانتظر القضاء، فكذلك حفظ في الحج ينتظر القضاء.

قال المزني: إن ثبت حديث أنس عن النبي ﷺ، أنه قرن حتى يكون معارضاً للأحاديث سواء، فأصل قول الشافعي

قلت: والصواب في هذا الباب أن الأحاديث متفقة ليست مختلفة إلا اختلافاً سببياً، يقع مثله في غير ذلك، فإن الصحابة ثبت عنهم أنه تمتع، والتمتع عندهم يتناول القران، والذين رَوَوْا عنهم أنه أفرد رَوَوْا عنهم أنه تمتع.

أما الأول: ففي الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال: اجتمع علي وعثمان، فكان عثمان ينهى عن المتعة أو العمرة، فقال علي: ما [٢٦/٦٧] يريد إلا أمراً فعله رسول الله ﷺ ينهى عنه، فقال عثمان: دعنا منك. فقال: إني لا أستطيع أن أدعك، فلما أن رأى علي ذلك أهل بها جميعاً. هذا لفظ مسلم. ولم يذكر البخاري

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٢٩)، والنسائي (٢٧١٢)، وأبو داود (١٧٨٤).

تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَقْبَرَتْهُ مِنَ الْقُرْبَى [البقرة: ١٩٦].

وفي صحيح البخاري وغيره عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله [٢٦/٧٠] ﷺ وهو يواد العقيق: يقول: «أتاني الليلة آت من ربي، فقال: صل في هذا الوادي المبارك، وقل: عمرة في حجة»^(١). فهؤلاء الخلفاء الراشدون: عمر، وعثمان، وعلي، وغير الخلفاء كعمران بن حصين يروى عنهم بأصح الأسانيد، أن النبي ﷺ قرن بين العمرة والحج، وكانوا يسمونه تمتعاً.

وفي الصحيحين عن بكر بن عبد الله المزني، عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يلي بالحج والعمرة، فحدثت بذلك ابن عمر، فقال: لي بالحج وحده، فلقيت أنساً فحدثته: فقال: ما يعدونا إلا صبياناً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليكن عمرة وحجاً»^(٢). فهذا أنس يخبر أنه سمع النبي ﷺ يلي بالحج والعمرة جميعاً، وما ذكره بكر عن ابن عمر عنه، فجوابه أن الثقات - الذين هم أثبت في ابن عمر من بكر، مثل ابنه سالم، وروا عنه أنه قال: تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، وهؤلاء أثبت عن ابن عمر من بكر. وغلط بكر على ابن عمر، أولى من تغليب سالم ابنه عنه، وتغليظه هو على النبي ﷺ.

هذا أن ابن عمر قال له: أفرد الحج فظن أنه قال: لي بالحج، فإن أفراد الحج كانوا يطلقونه ويريدون به أفراد أعمال الحج، وذلك [٢٦/٧١] يرد قول من يقول: إنه قرن فطاف طوافين، وسمى سعيين، ومن يقول: إنه أحل من إحرامه. فرواية من روى من

صلينا مع رسول الله ﷺ في آمن ما كان الناس ركعتين، فلعله قد اشتبه حالهم هذا العام بحالهم هذا العام. كما اشتبه على من روى أنه نهى عن متعة النساء في حجة الوداع. وإنما كان النهي في غزاة الفتح.

وكما يظن بعض الناس أن النبي ﷺ دخل الكعبة في حجة أو عمرة، وإنما كان دخوله الكعبة عام الفتح لما فتح مكة، ولم يقل أحد: إنه دخلها في حجة، ولا عمرة. بل في الصحيحين عن إسماعيل بن أبي خالد قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى - من صحابة النبي ﷺ [٢٦/٦٩] - : أدخل النبي ﷺ البيت في عمرته؟ قال: لا.

وفي الصحيحين عن مطرف بن الشخير، قال: قال لي عمران بن حصين: أحدثك حديثاً، لعل الله أن ينفعك به: «إن رسول الله ﷺ جمع بين حجته وعمرته، ثم إنه لم يَنْتَ عنه حتى مات، ولم ينزل فيه قرآن بحرمه»^(٣). وفي رواية قال: «تمتع رسول الله ﷺ، وتمتعنا معه»^(٤). فهذا عمران وهو من أجل السابقين الأولين، أخبر أنه تمتع وأنه جمع بين الحج والعمرة.

وفي صحيح مسلم عن غنيم بن قيس قال: سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة في الحج، فقال: فعلناها، وهذا يومئذ كافر بالعرش^(٥). يعني بيوت مكة - يعني معاوية. وهذا إنما أراد به سعد عمرة القضية، فإن معاوية لم يكن أسلم إذ ذاك.

وأما في حجة الوداع فكان قد أسلم، فكذلك في عمرة الجعرانة، فسمى سعد الاعتبار في أشهر الحج متعة؛ لأن بعض الشاميين كانوا ينهون عن الاعتبار في أشهر الحج، فصار الصحابة يروون السنة في ذلك رداً على من نهى عن ذلك، فالقارن عندهم متمتع، ولها وجب عليه الهدي ودخل في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٤٣)، وأبو داود (١٨٠٠)، وابن ماجه (٢٩٧٦).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٢٢)، والنسائي (٢٧٣١) واللفظ له، وأبو داود (٧٩٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٢٦).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٢٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٢٥).

الناس»^(٥). قال الزهري: وحدثني عروة عن عائشة مثل حديث سالم عن أبيه.

فهذا أصح حديث على وجه الأرض. وهو من حديث الزهري - أعلم أهل زمانه بالسنة - عن سالم عن ابن عمر، وهو أصح من حديث ابن عمر، ومن حديث عروة عن عائشة وهو أصح من حديث عائشة، وقد ثبت عنها في «الصحيحين» أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر: الرابعة مع حجته. ولم يعتمر بعدها باتفاق المسلمين، فتعين أن يكون قرن بين العمرة والحج، وقال: هكذا فعل رسول الله ﷺ. وكذلك أخبرت أن الذين جمعوا الحج والعمرة، إنما طافوا طوافًا واحدًا.

وأما الذين نقل عنهم: أنه أفرد الحج، فهم ثلاثة: عائشة، وابن [٢٦/٧٣] عمر، وجابر. والثلاثة نقل عنهم التمتع. وحديث عائشة وابن عمر أنه تمتع بالعمرة إلى الحج أصح من حديثها أنه أفرد الحج، وما صح عنها من ذلك فمعتاه: أفراد أعمال الحج.

وفي «الصحيحين» عن حفصة أن النبي ﷺ أمر أزواجه أن يجللن عام حجة الوداع، قالت حفصة: فما يمتنع أن تحمل؟ فقال: «إني لبدت رأسي، وقلدت هديي، فلا أحل حتى أنحر هديي». وفي رواية: «ما شأن الناس، حلوا ولم تحمل أنت من عمرتك؟» فقال: «إني لبدت رأسي، وقلدت هديي، فلا أحل حتى أنحر هديي»^(٦). فهذا يدل على أنه كان معتمرًا، وليس فيه أنه لم يكن مع العمرة حاجًا.

ومما بين ذلك أن في «الصحيحين» عن أنس^(٧) أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر، كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، عمرة الحديبية في ذي القعدة، وعمرة في العام المقبل في ذي القعدة، وعمرة من الجفرانة في

الصحابة أنه أفرد الحج ترد على هؤلاء. بين هذا: ما رواه مسلم في صحيحه عن نافع عن ابن عمر قال: أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفردًا^(٨)، وفي رواية أهل بالحج مفردًا. فلم يذكروا عن ابن عمر إلا أنه قال: أفرد الحج، لا أنه قال: لبي بالحج.

وفي السنن من حديث البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال لعلي: «قد سقت الهدى، وقرنت»^(٩).

وفي الصحيحين من حديث الزهري عن سالم عن أبيه، عن عبد الله بن عمر، قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، وأهدى فساق معه الهدى، من ذي الحليفة، وقد اعتمر رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج، و تمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى، ومنهم من لم يهد، فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس: «من كان منكم أهدى فإنه لا يجل من شيء حرم منه، حتى يقضي حجه، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت، وبالصفا والمروة، وليقصر، وليتحلل، ثم ليهل بالحج، وليهدي، فمن لم يجد هديا فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة [٢٦/٧٢] إذا رجع إلى أهله»^(١٠). وطاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء، ثم حَبَّ^(١١) ثلاثة أشواط، من السبع، ومشى أربعة أطواف، ثم رجع حين قضى طوافه بالبيت، فصلى عند المقام ركعتين، ثم سلم فانصرف، فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة، سبعة أطواف ثم لم يتحلل من كل شيء حرم منه، حتى قضى حجه، ونحر هديه يوم النحر، وأفاض فطاف بالبيت، ثم حل من كل شيء حرم منه، وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ من أهدى فساق الهدى من

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٣١).

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (٢٧٤٥)، وأبو داود (١٧٩٧).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨٠٥).

(٤) الحبيب: الرجل الخناز وحرب من العدو.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٩٢)، ومسلم (١٢٢٧).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٢١٦١).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٨٠)، ومسلم (١٢٥٣).

بالحج حتى طاف وسمى، فقوله - أيضًا - غلط، لم ينقل عن أحد من الصحابة، ومن قال: إنه تمتع بمعنى أنه حل من إحرامه فهو أيضًا خاطئ باتفاق العلماء العارفين بالأحاديث.

ومن قال: إنه قرن، بمعنى أنه طاف طوافين وسمى سعين، فقد غلط أيضًا، ولم ينقل ذلك أحد من الصحابة عن النبي ﷺ. فالغلط في هذا الباب وقع عن دون الصحابة، فلم يفهموا كلامهم، وأما الصحابة فنقولهم متفقه.

ومما يبين أنه لم يطف طوافين، ولا سعى سعين لا هو ولا أصحابه، ما في «الصححين» عن عروة عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: «من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعًا». وقالت فيه: «طواف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافًا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنا طافوا طوافًا واحدًا»^(١).

[٢٦/٧٦] وفي «صحيح مسلم» عن طاوس عن عائشة: أنها أملت بعمرة، فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت، فنسكت المناسك كلها، وقد أملت بالحج، فقال لها النبي ﷺ: يوم النفر: «يسَعُكَ طوافك لحجك وعمرتك». فأبت، فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التنعيم، فاعتمرت بعد الحج^(٢).

وفي «مسلم» - أيضًا - عن مجاهد عن عائشة: أنها حاضت ببيرف، فظهرت بعرفة، فقال لها النبي ﷺ: «يُمِيزُ عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، عَنْ حَجِّكَ وَعَمْرَتِكَ»^(٣). وفي سنن أبي داود عن عطاء عن عائشة: أن النبي ﷺ قال لها: «طوافك بالبيت، وبين

ذي القعدة، وعمرة مع حجته.

وفي «الصححين» عن مجاهد قال: «دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة، فقال له عروة: يا أبا عبد الرحمن، كم اعتمر النبي ﷺ؟ فقال: أربع عمر؛ إحداهن في رجب، فقال عروة: ألا تسمعين يا أم المؤمنين إلى [٢٦/٧٤] ما يقول أبو عبد الرحمن؟ فقالت: وما يقول؟ قال: يقول: اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر إحداهن في رجب، فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن! ما اعتمر رسول الله ﷺ إلا وهو معه، وما اعتمر في رجب قط»^(٤). فعائشة أنكرت كونه اعتمر في رجب، وما أنكرت كونه اعتمر أربع عمر. فقد اتفقت عائشة وابن عمر على أنه اعتمر أربع عمر، كما روي ذلك عن أنس. وقد ثبت باتفاق الناس أنه لم يعتمر بعد الحج. وثبت أن ابن عمر وعائشة نقلتا عنه أنه اعتمر مع الحج، وهذا هو التمتع العام الذي يدخل فيه القران، وهو الموجب للهدى.

فتبين أن الروايات الكثيرة الثابتة عن ابن عمر وعائشة توافق ما فعله سائر الصحابة، أنه كان متمتعًا التمتع العام. ومن قال: إنه أحرم مطلقًا فاحتج بحديث مرسل، ومثل هذا لا يجوز أن يعارض به الأحاديث الصحيحة.

فقد تبين أن من قال: أفرد الحج، فإن ادعى أنه اعتمر بعد الحج كما يظنه بعض المتفقهة، فهذا خاطئ باتفاق العلماء، ومن قال: إنه أفرد الحج، بمعنى أنه لم يأت مع حجته بعمرة، فهذا قد اعتضده بعض العلماء، وهو غلط، ولم يثبت ذلك عن أحد من الصحابة.

ومن قال: إنه أحرم إحرامًا مطلقًا، فقوله غلط، لم ينقل عن أحد من الصحابة.

[٢٦/٧٥] ومن قال: إنه تمتع، بمعنى أنه لم يحرم

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٤)، ومسلم (٢١٠٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١)، وأحد (١٢٤/٦).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٢٤).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٧٦)، ومسلم (١٢٥٥).

الصفاء والمروة، يكفيك لحجك وعمرتك»^(١).

وفي «الصحيحين» عن جابر قال: «دخل النبي ﷺ على عائشة ثم وجدها تبكي، وقالت: قد حضت، وقد حل الناس، ولم أحلل، ولم أطف بالبيت، فقال: «اغتسل ثم أهلي بالحج». ففعلت ووقفت المواقف كلها، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة، وبالصفا والمروة، ثم قال: «قد حللت من حجك وعمرتك جيئاً». قالت: يا رسول الله، إني أجد في نفسي، أني لم أطف بالبيت حين حججت، فقال: «فاذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التميم وذلك ليلة الحصة»^(٢).

فقد أخبرت عائشة في الحديث الصحيح أن الذين قرئوا لم يطوفوا بالبيت، وبين الصفا والمروة، إلا الطواف الأول الذي طافه [٢٦/٧٧] المتمتعون أولاً. وأيضاً، فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة في قضيتها، أنها لما طافت يوم النحر بالبيت، وبين الصفا والمروة، قال لها: «قد حللت»^(٣)، وقال لها: «يسمك طوافك لحجك وعمرتك»^(٤)، وأنه لا يجب عليها قضاء تلك العمرة، ودل ذلك على أن القارن يميز طواف واحد بالبيت، وبين الصفا والمروة، كما يميز المفرد، لاسيما وعائشة لم تطف إلا طواف قدوم، بل لم تطف إلا بعد التعريف، وسعت مع ذلك، فإذا كان طواف الإفاضة والسعي بعده يكفي القارن، فلأن يكفيه طواف القدوم مع طواف الإفاضة، وسمي واحداً مع أحدهما بطريق الأولى.

ومما بين ذلك أن الصحابة الذين نقلوا حجة رسول الله ﷺ كلهم نقلوا أنه لما طاف الصحابة

بالبيت، وبين الصفا والمروة: أمرهم النبي ﷺ بالتحلل إلا من ساق الهدى، فإنه لا يتحلل إلا يوم النحر. ولم يقل أحد منهم أن أحداً منهم طاف وسعى، ثم طاف وسعى، ومن المعلوم أن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلما لم ينقله أحد من الصحابة علم أن هذا لم يكن، وعمدة من قال ذلك أثر يرويه الكوفيون عن علي، وأثر آخر عن ابن مسعود، وقد روى جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي أنه كان يحفظ عن علي بن أبي طالب للقارن طوافاً واحداً بين الصفا والمروة، خلاف ما [٢٦/٧٨] يحفظ أهل العراق. وما رواه العراقيون منه ما هو منقطع، ومنه ما رجاله مجهولون أو مجروحون. ولهذا طعن علماء النقل في ذلك، حتى قال ابن حزم: كل ما روي في ذلك عن الصحابة لا يصح منه ولا كلمة واحدة، وقد نقل في ذلك عن النبي ﷺ ما هو موضوع بلا ريب.

وأيضاً، ففي «الصحيحين» عن ابن عمر قال لهم: «اشهدوا أني قد أوجبت حجاً مع عمرتي، ثم انطلق يبل بهما جميعاً، حتى قدم مكة فطاف بالبيت، وبالصفا والمروة. ولم يزد على ذلك، ولم يخلق ولا قصر، ولا أحل من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر، فحلق ونحر، ورأى أنه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول». ثم قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ.

وأيضاً، فقد ثبت في الصحيح عن النبي أنه قال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»^(٥)، وإذا دخلت فيه لم تحتج إلى عمل زائد على عمله. وقد روى سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل، قال: حلف لي طاووس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ في حجته وعمرته إلا طوافاً واحداً.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٢١)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٣٩١٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٦٠)، وسلم (٢١٢٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٩١)، وسلم (٢١٢٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١)، وأحد (١٢٤٦).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٤١).

وهذا الذي ذكرناه هو الصواب المحقق عند أهل المعرفة بالأحاديث، الذين جمعوا طرقها، وعرفوا مقصدها، وقد جمع أبو محمد بن حزم في حجة الوداع كتاباً جيداً في هذا الباب.

وقال الإمام أحمد: لا أشك أن النبي ﷺ كان [٢٦/٨١] قارئاً، والتمتع أحب إلي؛ لأنه آخر الأمرين. يريد به قول النبي ﷺ بعد أن طاف وسعى، وأمر أصحابه بالتحلل، فشق عليهم، فقال: «لو استقبلت من أمري ما استلبت، لما سقت الهدى، ولجعلتها عمرة»^(١). وهذا إنما يقتضي أنه كان متمتعاً بدون سوق الهدى، والنبي ﷺ كان قد ساق الهدى؛ ولهذا قال أحمد في رواية المروزي: إذا ساق الهدى فالقران أفضل، وذلك لأنه فعل النبي ﷺ.

وهذا الذي ذكرناه من أنه حج قارئاً يتبين لمن تدبر الأحاديث، وفهم مضمونها، ويسط ذلك في هذا الموضوع غير ممكن، لكن نذكر نكتاً مختصرة:

منها: أن الذين نقلوا لفظ رسول الله ﷺ كلفظ تليته، ولفظه في خبره عن نفسه، وفيما ينجر به عن أمر الله له: «إنما ذكروا القران» كقول أنس في «الصحيحين»: سمعته يقول: «ليك عمرة وحجة وكان تحت ناقته»: وكحديث عمر الذي في «الصحيح» حيث قال: «أتاني آت من ربي في هذا الوادي المبارك وقال: قل: عمرة في حجة»^(٢). وقوله في حديث البراء بن عازب...^(٣)

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٤٨/٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٢٥٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٣٧).

(*) وقد سقط لفظ حديث البراء بن عازب من هذا الموضع، ولفظه كما رواه أبو داود (١٧٩٧)، وغيره عنه قال: كنت مع علي رضي الله عنه حين أئمه رسول الله صل الله عليه وسلم حل اليمن، فأصبت معه أوقاتي من ذهب، فلما قدم علي من اليمن على رسول الله ﷺ قال: وجدت فاطمة رضي الله عنها قد لبست ثياباً

وقد ثبت مثل هذا عن ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وغيرهم، وهم من أعلم الناس بحجة رسول الله ﷺ ولا يخالفونها.

[٢٦/٧٩] فلهذه الأحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي ﷺ ثين: أنه لم يطف بالبيت، وبين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً. فتين بذلك أن الذي دلت عليه الأحاديث هو الذي قاله أئمة أهل الحديث؛ كأحمد وغيره، أن النبي ﷺ كان قارئاً، وأنه لم يطف إلا طوافاً واحداً بالبيت، وبين الصفا والمروة، لكنه ساق الهدى، فمن ساق الهدى فالقران أفضل له من التمتع، ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له، كما أمر النبي ﷺ أصحابه، والله أعلم.



[٢٦/٨٠] وسئل - رحمه الله تعالى - عن حج النبي ﷺ هل كان مفرداً؟ أو قارئاً؟ أو متمتعاً؟ وأياً أفضل لمن يحج؟ فقد أكثر الناس القول، وأطالوا وزادوا ونقصوا، والقصد كشف الحق عن هذه الأحوال، وقول بعض الناس إن أحداً من الصحابة أتى بعمرة من مكة، والحديث الذي روه: «أن عمرة في رمضان تقوم كذا وكذا حجة»^(١). هل هو صحيح؟ أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما حج النبي ﷺ: فالصحيح أنه كان قارئاً، قرن بين الحج والعمرة، وساق الهدى ولم يطف بالبيت، وبين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً، حين قدم. لكنه طاف طواف الإفاضة مع هذين الطوافين.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٦١)، وأبو داود (١٦٩٧)، وابن ماجه (٢٩٨٤)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٤٠٩٧).

أخيها عبد الرحمن، لأجل حبسها الذي حاضته وبنيت بعد ذلك مساجد، فسميت «مساجد عائشة»، فلما أحرمت بالعمرة من هناك، فإنه أدنى الحل إلى مكة؛ إذ ذاك الجانب من الحرم أقرب جوانبه من مكة. وكان قد اعتمر مع حجته ولم يعتمر بعدها، فتبين أن عمرته كانت فيها قبلها، فيكون متمتعاً.

يوضح ذلك أن عامة الذين روي عنهم أنه أفرد الحج: كمائشة، وابن عمر. روي عنهم أنه تمتع بالعمرة إلى الحج، كما ثبت ذلك في «الصحيحين» عن ابن عمر وعائشة وغيرهما، وقد تبين أنه من قال: تمتع بالعمرة إلى الحج، وأنه حل من إحرامه، كما زعم ذلك بعض أصحاب أحد؛ كالقاضي، وغيره، وزعموا أنه كان مخصوصاً بذلك، دون من تمتع وساق الهدى - فهذا القول خطأ.

وكذلك من يظن من أصحاب مالك والشافعي أنه أفرد الحج، واعتمر عقب ذلك، فهذا القول خطأ، وكلا القولين يخالف لإجماع أهل العلم بالآثار.

وكذلك من زعم أنه طاف طوافين، وسعى سعين، كما يختار ذلك أصحاب أبي حنيفة، وأنه خلاف الأحاديث الصحيحة، التي [٢٦/٨٤] تبين أنه لم يطف بالبيت والصفة والمروة إلا مرة واحدة.

وأما من قال من أصحاب أحد: إنه تمتع ولم يحل من إحرامه؛ لأجل سوق الهدى، كما يختاره أبو محمد وغيره، فالتمتع على المشهور عندهم: السعي بين الصفا والمروة بعد طواف الإفاضة للحج، كما سعى أولاً للعمرة، والنبي ﷺ لم يسع بعد الإفاضة، فكيف يكون متمتعاً على هذا القول؟ لكن عن أحد رواية أخرى، أن المتمتع لا يحتاج إلى سعي ثان، بل يكفي السعي الأول، كما يكفي المفرد، وكما يكفي القارن.

وسبب اختلاف الروایتين عن أحمد: أن في حديث عامر: «أنهم لم يطوفوا بالبيت، وبين الصفا والمروة، إلا

والذين قالوا: تمتع بالعمرة إلى الحج، لم تزل قلوبهم على غير القرآن، فإن القرآن كان عندهم داخلاً في معنى المتمتع بالعمرة إلى الحج كما جاء مفسراً في «الصحيحين»، من أن عثمان كان ينهى عن المتعة، وكان علي يأمر بها، فلما رأى ذلك علي أهل بها جميعاً.

ولهذا وجب عند الأئمة على القارن الهدى بقوله: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَمَرَ مِنَ الْهَدْيِ» [البقرة: ١٩٦]. وذلك أن مقصود حقيقة التمتع أن يأتي بالعمرة في أشهر الحج، ويحج من عامه، فيترفع بسقوط أحد السفرين، قد أحل من عمرته، ثم أحرم بالحج، أو أحرم بالحج مع العمرة أو أدخل الحج على العمرة، فأتى بالعمرة والحج جميعاً في أشهر الحج من غير سفر بينهما، فيترفع بسقوط أحد السفرين. فهذا كله داخل في معنى التمتع، مع أن هؤلاء لم ينقلوا لفظ رسول الله ﷺ.

وكذلك الذين قالوا: أفرد الحج، مع أن هذا اللفظ يراد به الرد على من قال: تمتع بالعمرة إلى الحج، وحل من إحرامه، وعلى من قال: إنه طاف طوافين، وسعى سعين، فإن أصحابه حلوا من إحرامهم حيث لم يسوقوا الهدى، فبقوا محرمين كما يبقى مفرداً بحج ولم يأتوا بزيادة على عمل المفرد. فبين هؤلاء أنه لم يفعل إلا أفعال الحج، لم يحل من إحرامه ولا زاد عليها، وتبين بذلك أنه قد اعتمر أريقاً؛ إحداهن عمرة مع حجته، ولا نزاع بين أهل العلم أنه لم يعتمر [٢٦/٨٣] بعد الحجة لا هو ولا أحد ممن حج معه حجة الوداع، إلا عائشة خاصة، فإنه أعمرها مع

صبيغات، وقد نصحت اليث بنضوح، فقالت: ما لك، فإن رسول الله قد أمر أصحابه فأحلوا، قال: قتل لها: إلى أهل ياملال النبي صل الله عليه وسلم، قال: فأنيت النبي صل الله عليه وسلم فقال لي: كيف صنعت، قال: قلت: أهملت ياملال النبي صل الله عليه وسلم، قال: «فإن قد سقت الهدى وقرنت... الحديث.

انظر «الصيانة» ص ٢٠٩: ٢١٠ بتصرف.

أحمد وأبو حنيفة، مع مالك، والشافعي، وغيرهم. وهذا هو الأفراد الذي فعله أبو بكر وعمر. وكان عمر يختاره للناس وكذلك علي - رضي الله عنه - وقال عمر وعلي في قوله: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» [البقرة: ١٩٦] قالوا: إتمامهما أن تهل بهما من دُورَةِ أهلك. وقد قال النبي ﷺ لعائشة في عمرتها: «أجرك على قدر [٢٦/٨٦] نصبك»^(١). وإذا رجع الحاج إلى ديرة أهله، فأنشأ منها العمرة، أو اعتمر قبل أشهر الحج، وأقام حتى يحج، أو اعتمر في أشهره، ورجع إلى أهله ثم حج، فهذا قد أتى بكل واحد من التمكن من ديرة أهله. وهذا أتى بهما على الكمال فهو أفضل من غيره.

وأما إذا أفرد الحج واعتمر عقب ذلك من أدنى الحِلِّ، فهذا الأفراد لم يفعله رسول الله ﷺ، ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه، بل ولا غيرهم. كيف يكون هو الأفضل مما فعلوه معه بأمره؟ بل لم يُعَرَفْ أن أحداً اعتمر من مكة على عهد رسول الله ﷺ إلا عائشة، لا في حجة الوداع، ولا قبلها، ولا بعدها، بل هذه العمرة لا تجزئ عن عمرة الإسلام في إحدى الروايتين عن أحمد. وعند بعض أهل العلم أنها متعة. وتكره العمرة في ذي الحجة عند طائفة من أهل العلم، مع أن عائشة كانت إذا حجت صبرت حتى يدخل المحرم، ثم تحرم من الجحفة فلم تكن تعتمر من أدنى الحِلِّ، ولا في ذي الحجة.

وأما إذا أراد أن يجمع بين التمكن بسفرة واحدة، وقدم مكة في أشهر الحج، ولم يسق الهدى. فالتمتع أفضل له، من أن يحج ويعتمر بعد ذلك من الحِلِّ؛ لأن أصحاب رسول الله ﷺ [٢٦/٨٧] الذين حجوا معه ولم يسوقوا الهدى، أمرهم جميعهم أن يحجوا هكذا أمرهم إذا طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحلوا

الطواف الأول، وفي حديث عائشة: «أنهم طافوا بعد التعريف» فإنه على هذه الرواية لا يتوجه هذا الإلزام؛ لكن لا يبقى بين القارن وبين المتمتع الذي ساق الهدى - فلم يحل لأجله - فرق، إلا أن القارن أحرم بالحج قبل الطواف والسعي، والمتمتع أحرم بالحج بعد ذلك، فإذا كان إدخاله الحج عليها بعد طوافه وسعيه كإدخاله قبل طوافه وسعيه لا يوجب عليه سعيًا ثانيًا، لم يكن بين القارن والمتمتع الذي لم يحل فرق أصلاً.

وعلى هذا، فأحرامه بالحج قبل أن يطوف ويسعى، أفضل من أن [٢٦/٨٥] يحرم به بعد الطواف والسعي، وقد صح عن النبي ﷺ أنه أحرم بهما جميعًا، وقال: «ليكن عمرة وحجًا»^(٢). ومن لم يحرم بالحج إلا بعد الطواف والسعي لا يقول هذا.

ومن قال من أصحاب مالك والشافعي: أفرد الحج ولم يعتمر مع حجته، فالأحاديث الصحيحة - التي تبين أنه اعتمر مع حجته وأنه اعتمر أربع عمر؛ عمرة الحديبية، وعمرة القضية، وعمرة الجعرانة، والعمرة التي مع حجته - ترد هذا القول. وكذلك قول حفصة في الحديث المتفق عليه: ما بال الناس حلوا. ولم تحل من عمرتك؟ فقال: «إني لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرُ»^(٣).



وأما قول القائل: أيها أفضل؟

فالتحقيق في هذه المسألة: أنه إذا أفرد الحج بسفرة، والعمرة بسفرة، فهو أفضل من القارن، والتمتع الخاص بسفرة واحدة وقد نص على ذلك

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٩٤)، والنسائي (٢٦٧٩)، وأبو داود (١٥٣٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٢١٦١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٢٠)، وأحمد (٤٣/٦).

على الصحيح لأنه لا يلتزم زيادة شيء، وإنما جوزه أبو حنيفة بناء على أصله، في أن عمل القارن فيه زيادة على عمل المفرد.

ومن سافر سفرة واحدة واعتمر فيها، ثم أراد أن يسافر أخرى للحج، فتمتعه أيضًا أفضل له من الحج، فإن كثيرًا من الصحابة الذين حجوا مع النبي ﷺ كانوا قد اعتمروا قبل ذلك، ومع هذا فأمرهم بالتمتع، لم يأمرهم بالإفراد، ولأن هذا يجمع بين عمرتين وحجة وهدي، وهذا أفضل من عمرة وحجة.

[٢٦/٨٩] وكذلك لو تمتع ثم سافر من دويلة أهله للمتعة، فهذا أفضل من سفرة بعمرة، وسفرة بحجة مفردة، وهذا المفرد أفضل من سفرة واحدة يتمتع فيها.

وأما إذا أراد أن يجمع بين النسكين بسفرة واحدة، ويسوق الهدي، فالقرآن أفضل، اقتداءً برسول الله ﷺ حيث قرن، وساق الهدي.

ومن قال: إنه مع سوق الهدي يكون التمتع أفضل له. قيل له: مع أن هذا مخالف للسنة إذا أحرم قبل الطواف والسعي كان قد تقدم إحرامه، ووقع الطواف والسعي عن الحج والعمرة، وإذا أحرم بعدهما لم يكن الطواف والسعي واقعًا إلا عن العمرة. ووقوع الأفعال عن حج مع عمرة خير من وقوعها عن عمرة لا يتحلل فيها إلى أن يحج، لكنه قد يقول: إذا تأخر إحرامه بالحج لزمه سعي ثان، وهذا زيادة عمل، لكن هذا فيه نزاع كما تقدم.

وليس له أن يحتج بقول النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي، ولجعلتها عمرة»^(١). لأنه ﷺ لم يقل لتمتع مع سوق الهدي،

من إحرامهم، ويجعلوها متعة، فلما كان يوم التروية أمرهم أن يحرموا بالحج، وهذا متواتر عنه ﷺ أنه أمرهم بذلك، وحجوا معه كذلك. ومعلوم أنهم أفضل الأمة بعده، ولا حجة تكون أفضل من حجة أفضل الأمة، مع أفضل الخلق بأمره، فكيف يكون حج من حج مفردًا، واعتمر عقب ذلك، أو قارنًا ولم يسق الهدي أفضل من حج هؤلاء معه بأمره، وكيف ينقلهم عن الأفضل إلى المفضول؟! وأمره أبلغ من فعله.

وأيضًا: فإن من يحرم بالعمرة قد نوى الحج، فإنه ينوي التمتع بالعمرة إلى الحج، كما ينوي المغتسل إذا بدأ بالتوضؤ أنه يتوضأ الوضوء الذي هو بعض الغسل، فيكون تحريمان وتحليلان، كما للمفرد تحليلان وتحريمان، فيكون له هدي، كما للقارن هدي، والهدي هدي نسك، لا هدي جبران، فإن هدي الجبران - الذي يكون لترك واجب، أو فعل محرم - لا يحل سببه إلا مع العذر. فليس له أن يترك شيئًا من واجبات الحج بلا عذر، أو يفعل شيئًا من محظوراته بلا عذر، ويأتي بدم. وهذا له أن يتمتع بلا عذر، ويأتي بالهدي، فعلم أنه دم نسك. وقد ثبت بالسنة أنه يأكل، كما أكل [٢٦/٨٨] النبي ﷺ من هديه، وقد كان قارنًا، وكما ذبح عن نسائه البقرة، وأطعمهن من ذلك، وكن تمتعات.

وأيضًا: فلمن يأتي بالعبادتين: إذا كانتا من جنس يجمع بينهما، أن يبدأ بالصغرى على الكبرى، كما يتوضأ المغتسل، ثم يتم غسله، وكما أمره بمثل ذلك في غسل الميت، فإذا اعتمر ثم أتى بالحج كان موافقًا لهذا، بخلاف من حج فإنه أتى بالغاية. فإذا اعتمر عقب ذلك لم يكن في عمرته عمل زائد.

وإذا أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز ذلك بالاتفاق، لأنه التزم أكثر مما كان عليه.

وأما إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يجز

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٤٨/٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٢٥٥).

الموافقة والتأليف الذي هو الأدنى من هذا الأولى، وكذلك اختار التمتع بلا هدي.

وعلى هذا التقدير، فيكون الله قد جمع له بين أن فعل الأفضل وبين أن أعطاه بما يراه من الموافقة لهم ما في ذلك من الفضل، فاجتمع له الأجران، وهذا هو اللائق بحاله ﷺ.

يبين ذلك: أن سوق الهدي أفضل من ترك سوقه، وقد ساق مائة بدنة، فكيف يكون ترك ذلك أفضل في نفسه بمجرد التحلل والإحرام ثانيًا، وسوق الهدي فيه من تعظيم شعائر الله ما ليس في تكرار التحلل والتحريم.

يبين ذلك أن المتمتع إذا ساق الهدي فينبغي أن يكون أفضل من جميع من لم يَسُقْ، والقارن الذي ساق الهدي أفضل منها.

وأيضًا، فإن القارن والمتمتع عليه هدي، ومعلوم أن الهدي الذي يسوقه [٢٦/٩٢] من الحل أفضل باتفاق المسلمين، مما يشتريه من الحرم، بل في أحد قولي العلماء: لا يكون هَدْيًا إلا بما أهدي من الحل إلى الحرم.

وحيثُذ، فسوقه من الميقات أفضل من سوقه من أدنى الحل، فكيف يجعل الهدي الذي لم يسق أفضل مما سبق، فهنا وغيره مما يبين أن سوق الهدي مع التمتع والقرآن أفضل من تمتع لا سوق فيه.

وأما سؤال السائل عن بعض الصحابة: هل اعتمر من مكة؟ فلم يعتمر أحد على عهد رسول الله ﷺ من مكة إلا عائشة خاصة، وعائشة نفسها كانت إذا حجت تمكث إلى أن يحل المحرم، ثم تخرج إلى الجحفة فتحرم منها بعمره.

وقوله ﷺ: «عمره في رمضان تعدل حجة»^(٢).

بل قال: «لما سقت الهدي ولجعلتها عمره». فجعل المطلوب متعة بلا سوق هدي، وهذا [٢٦/٩٠] دليل ثاني على أن من ساق الهدي لا يتمتع، بل يقرن. وإذا كان القرآن والتمتع مع سوق الهدي سواء، ارتفع النزاع.

فإن قيل: أيها أفضل أن يسوق الهدي ويقرن، أو أن يتمتع بلا سوق هدي، ويحل من إحرامه؟ قيل: هذا موضع الاجتهاد، فإنه قد تعارض دليلان شرعيان:

أحدهما: أنه قرن وساق الهدي في حجة الوداع، ولم يكن الله ليختار لنيه المفضل دون الأفضل، فإن خير الهدي هدي محمد ﷺ.

والثاني: أن قوله هذا، يقتضي أنه لو كان ذلك الحال هو وقت إحرامه، لكان أحرم بعمره، ولم يسق الهدي بقوله: «لو استقبلت من أمري ما استلبت»، فالذي استبد به هو الذي فعله ومضى فصار خلفه، والذي يستقبله هو الذي لم يفعله بعد، بل هو أمامه، فتبين أنه لو كان مستقبلًا لما استبد به من أمره - وهو الإحرام - لأحرم بالعمره دون هدي، وهو لا يختار أن يتقل من الأفضل إلى المفضل، بل إنما يختار الأفضل. وذلك يدل على أنه تبين له حيثُذ أن التمتع بلا هدي أفضل له.

ولكن من نصر الأول يجيب عن هذا بأنه لم يقل هذا لأجل أن [٢٦/٩١] الذي فعله مفضل، بل لأن أصحابه شق عليهم أن يحلوا من إحرامهم مع بقاءه مُحْرَمًا، فكان يختار موافقتهم ليفعلوا ما أمروا به عن انشراح وموافقة، وقد يتقل من الأفضل إلى المفضل لما فيه من الموافقة، واتلاف القلوب، كما قال لعائشة: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لفحصت الكعبة، ولجعلت لها بابين»^(١). فهنا ترك ما هو الأولى؛ لأجل

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٠١) بمتنه، والترمذي (٨٦١)، والنسائي (٢٠٨٣)، وابن ماجه (٢٩٨٢)، واللفظ له وللترمذي.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣٦٩)، والترمذي (٨٠١)، وأبو داود (٢٤٤٦).

عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس من البر الصيام في السفر»^(١)، وثبت في «صحيح مسلم»، أن حزة [٢٦/٩٤] بن عمرو قال للنبي ﷺ: «إني رجل أكثر الصيام، أفأصوم في السفر؟ فقال: «إن أفطرت فحسن، وإن صمت فلا بأس»^(٢). فحسن الفطر، ورفع البأس عن الصوم.

وهكذا «المسح على الخفين»، فإنه لم ينقل أحد أن النبي ﷺ كان إذا لبس الخفين على طهارة ثم أحدث أنه يتزعمها، ويغسل رجله، بل كان يمسح عليهما، وهذا مورد النزاع، فأما إذا لم يكن عليه خفان ففرضه الغسل، ولا يُشترع له أن يلبس الخفين لأجل المسح، بل صورة المسألة إذا لبسها لحاجته، فهل الأفضل أن يمسح عليهما، أو يغسلهما، أو كلاهما على السواء؟ على ثلاثة أقوال:

والصواب: أن المسح أفضل، اتباعاً للسنة.

وأيضاً، فالذي يحج متمتاً فعل ما يشرع باتفاق العلماء المعروفين، وأما غير المتمتع ففي حجه نزاع، فقد ثبت عن ابن عباس، وطائفة من السلف أن المتمتع واجب، وأن كل من طاف وسمى ولم يكن معه هدي، فإنه يحل من إحرامه، سواء قصد التحلل أو لم يقصده، وليس لأحد عند هؤلاء أن يحج إلا متمتاً، وهذا مذهب ابن حزم، وغيره من أهل الظاهر. وهو مذهب الشيعة أيضاً؛ لأن النبي ﷺ أمر بذلك أصحابه في حجة الوداع، فإذا كان المتمتع [٢٦/٩٥] مختلفاً في وجوبه متفقاً على جوازه، وغيره ليس بواجب، ولم يتفق على جوازه، كان الحج الذي اتفق على جوازه أولى.

ولا يعارض هذا أن بعض المتقدمين كان ينهى عن المتعة، وكان بعض الولاة يضرب عليها، فعلماء

وفي لفظ: «تعديل حجة معي»^(٣)، وفي رواية أنه قال: «الحج من سبيل الله»^(٤)، فين لها أن اعتبارها في رمضان تقوم مقام الحجة التي تخلفت عنها، والحجة كانت من المدينة، والعمرة كانت من المدينة، وذلك لأن شهر رمضان هو شهر الصيام، وهو قبل أشهر الحج.

ومن حج من عامه كان أفضل من المتمتع، والمتنع لا بد أن يعتصر في أشهر الحج، وقد كان يمكنه أن يحرم بالحج، فلما عدل عن الإحرام [٢٦/٩٣] بالحج إلى الإحرام بالعمرة ترقه يسقط أحد السفرين، فصار الهدي قائماً مقام هذا الترقه.

ولهذا ظن بعض الفقهاء أن هدي المتمتع هدي جبران، ومنعه من الأكل منه، وجعلوا وجوب الهدي في المتمتع دليلاً على أنه مرجوح، فإن النسك السالم عن جبران أفضل من النسك المجبور.

قال لهم الآخرون: دم الجبران لا يجوز للرجل أن يفعل سببه بغير عذر، وهنا يجوز التمتع من غير حاجة، فامتنع أن يكون هذا دم جبران. نعم، قد يقال: التمتع رخصة، والرخصة قد تكون أفضل، كما أن القصر أفضل من الترييع عند العلماء بالسنة المتواترة، واتفاق السلف، وكذلك «الفطر» و«المسح» على أظهر قولي العلماء، فإن الفطر هو آخر الأمرين منه ﷺ.

وتنازع العلماء في وجوبه، وفي أجزاء الصوم في السفر، فذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن الصائم في السفر عليه القضاء، واتفق المسلمون على أن الفطر في السفر جائز؛ لأنه كان آخر الأمرين من النبي ﷺ، واتفق المسلمون على جوازه وهو أفضل، فها تنازعوا في جوازه، مع أنه قد ثبت في «الصحيح»

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٩٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٠٩٧).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٤٠٥/٦)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٥٩٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٦)، ومسلم (١١١٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٤٣)، ومسلم (١١٢١).

يوم القيامة»^(٢).

وأيضاً، فإذا كان الكفار لم يكونوا يتمتعون، ولا يتمتعون في أشهر الحج، والنبي ﷺ قصد مخالفة الكفار، كان هذا من سنن الحج كما فعل في وقوفه بعرفة، ومزدلفة، فإن المشركين كانوا يعجلون الإفاضة من عرفة قبل الغروب، ويؤخرون الإفاضة من جمع إلى أن تطلع الشمس. فخالفهم النبي ﷺ، وقال: «خالف هدينا هدي المشركين». فأخر الإفاضة من عرفة إلى أن غربت الشمس، وعجل الإفاضة من جمع قبل طلوع الشمس، وهذا هو السنة للمسلمين باتفاق المسلمين، فهكذا ما فعله من التمتع والفسخ إن كان قصد به مخالفة المشركين، فهذا هو السنة، وإن فعله لأنه أفضل، وهو سنة، فعلى التقديرين يكون الفسخ أفضل، اتباعاً لما أمر به النبي ﷺ أصحابه، والله سبحانه أعلم.



[٢٦/٩٧] وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

وأما الركن الثاني فلا يقبل على القول الصحيح، وأما سائر جوانب البيت، والركنان الشاميان، ومقام إبراهيم فلا يقبل، ولا يتمح به باتفاق المسلمين المتبعين للسنة المتواترة عن النبي ﷺ. فإذا لم يكن التمسح بذلك، وتقبيله مستحباً، فأولى ألا يقبل ولا يتمح بها هو دون ذلك.

واتفق العلماء على أنه لا يستحب لمن سلم على النبي ﷺ عند قبره أن يقبل الحجر، ولا يتمح بها لئلا يضاهي بيت المخلوق بيت الخالق، ولأنه قال ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»^(٣)، وقال: «لا

أصحاب هذا القول قد قيل: إنهم لم يكونوا يحرمون التمتع، بل كانوا يختارون أن يتمتع الناس في غير أشهر الحج، كي لا يزال البيت معموراً بالحجاج والعمار. ومن قدر أنه نهي عن ذلك نهي تحريم، فهذا قول مخالف للسنة الثابتة عن النبي ﷺ، مع مخالفته لكتاب الله، فلا يلتفت إليه.

وأما تنازع العلماء في جواز فسخ المفرد، والقارن، وانتقالهما إلى التمتع. فمن العلماء من قال: إن ذلك منسوخ، وإن ذلك كان مخصوصاً بالذين حجوا مع النبي ﷺ. قال بعضهم: لأن النبي ﷺ أراد أن يعلمهم جواز العمرة في أشهر الحج.

وقال آخرون: هذا قول ضعيف جداً، فإن النبي ﷺ اعتمر في أشهر الحج غير مرة، بل عمره كانت في أشهر الحج: عمرة الحديبية كانت في ذي القعدة، وعمرة القضاء في العام القابل كانت في ذي القعدة، وعمرة الجعرانة كانت في ذي القعدة، أما كان في هذا ما يبين جواز الاعتمار في أشهر الحج؟!

وأيضاً، فقد ثبت في «الصحيحين» أنهم لما كانوا بذى الحليفة، قال: «من شاء أن يهل بعمرة وحجة فليفل، ومن شاء أن يهل بحجة [٢٦/٩٦] فليفل، ومن شاء أن يهل بعمرة فليفل»^(١). فقد صرح لهم بجواز الثلاثة، وفي هذا بيان واضح لجواز العمرة في أشهر الحج.

وأيضاً، فالذين حجوا معه متمتعين كان في حجهم ما يبين الجواز، فلا يجوز أن يأمر جميع من حج معه بالتحلل من إحرامه، وأن يجعلوا ذلك تمتعاً بمجرد بيان جواز ذلك، ولا ينقلهم عن الأفضل إلى المفضول، فعلم أنه إنما نقلهم إلى الأفضل، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قيل له: عمرتنا هذه لعامنا، أم للأبد؟ فقال: «بل للأبد، دخلت العمرة في الحج إلى

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧)، والترمذي (٨٥٤)، والنسائي (٢٧٥)، وأبو داود (١٥٢٥)، وابن ماجه (٣٠٦٥).

(٣) صحيح: أخرجه مالك (١٧٢/١)، وابن أبي شيبة (١٥٠/٢)، وعبد الرزاق (٤٠٦/١)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٦)، ومسلم (٢١١١).

[٢٦/٩٩] فصل

أول ما يفعله قاصد الحج والعمرة إذا أراد الدخول فيها: أن يحرم بذلك، وقبل ذلك فهو قاصد الحج أو العمرة، ولم يدخل فيها بمنزلة الذي يخرج إلى صلاة الجمعة فله أجر السعي، ولا يدخل في الصلاة حتى يحرم بها.

وعليه إذا وصل إلى الميقات أن يحرم. والمواقيت خمسة: ذو الحليفة، والجحفة، وقرن المنازل، ويلملم، وذات عرق، ولما وقت النبي ﷺ المواقيت قال: «هن لأهلين ولهن مر عليهن من غير أهلين، لمن يريد الحج والعمرة، ومن كان منزله دونهن فمهله من أهله، حتى أهل مكة يهلون من مكة»^(١).

فذنو الحليفة: هي أبعد المواقيت، بينها وبين مكة عشر مراحل، أو أقل أو أكثر بحسب اختلاف الطرق، فإن منها إلى مكة عدة طرق، وتسمى وادي العقيق، ومسجدها يسمى مسجد الشجرة، وفيها بئر، تسميها جهال العامة: «بئر علي»؛ لظنهم أن علياً قاتل الجن بها، وهو كذب، فإن الجن لم يقاتلهم أحد من الصحابة، وعلي أرفع [٢٦/١٠٠] قدرًا من أن يثبت الجن لقتاله، ولا فضيلة لهذا البئر، ولا مذمة، ولا يستحب أن يرمى بها حجرًا ولا غيره.

وأما الجحفة: فبينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل، وهي قرية كانت قديمة معمورة، وكانت تسمى مهية، وهي اليوم خراب؛ ولهذا صار الناس يحرمون قبلها من المكان الذي يسمى: رابغًا، وهذا ميقات لمن حج من ناحية المغرب: كأهل الشام ومصر، وسائر المغرب لكن إذا اجتازوا بالمدينة النبوية - كما يفعلونه في هذه الأوقات - أحرموا من ميقات أهل المدينة، فإن هذا هو المستحب لهم بالاتفاق. فإن أخروا الإحرام إلى الجحفة ففيه نزاع.

تخذوا قبري عيدًا»^(٢)، وقال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٣). فإذا كان هذا دين المسلمين في قبر النبي ﷺ، الذي هو سيد ولد آدم، فقبر غيره أولى ألا يقبل ولا يستلم.

وقد حكى بعض العلماء في هذا خلافًا مرجوحًا، وأما الأئمة التابعون، والسلف الماضون، فما أعلم بينهم في ذلك خلافًا، والله سبحانه أعلم.



[٢٦/٩٨] وقال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن شهاب الدين عبد الحلیم ابن الإمام مجد الدين عبد السلام ابن عبد الله ابن تيمية - رضي الله عنه -

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فقد تكرر السؤال من كثير من المسلمين أن أكتب في بيان مناسك الحج، ما يحتاج إليه غالب الحجاج في غالب الأوقات، فإني كنت قد كتبت منسكًا في أوائل عمري، فذكرت فيه أدعية كثيرة، وقلدت في الأحكام من اتبعته قبلي من العلماء، وكتبت في هذا ما تين لي من سنة رسول الله ﷺ مختصرًا ميسرًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٤٦)، وأحمد (٣٦٧/٢)، وصححه الألباني (صحيح الجامع) (٧٢٢٦).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٨٢٧)، وأحمد (٢٦٧/٢)، وصححه الألباني (صحيح الجامع) (٧٢٢٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٣٢)، والدارمي (١٧٢٤).

العلم [٢٦/١٠٢] بالحديث، أن النبي ﷺ لما حج حجة الوداع، هو وأصحابه، أمرهم جميعهم أن يجلوا من إحرامهم، ويجعلوها عمرة، إلا من ساق الهدي، فإنه أمره أن يبقى على إحرامه حتى يبلغ الهدي محله يوم النحر، وكان النبي ﷺ قد ساق الهدي هو ووطائفة من أصحابه، وقرن هو بين العمرة والحج، فقال: «ليكن عمرة وحجاً».

ولم يعتمر بعد الحج أحد ممن كان مع النبي ﷺ إلا عائشة وحدها؛ لأنها كانت قد حاضت، فلم يمكنها الطواف؛ لأن النبي ﷺ قال: «تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»^(١). فأمرها أن تهل بالحج، وتدع أفعال العمرة لأنها كانت متمتعة، ثم إنها طلبت من النبي ﷺ أن يعمرها فأرسلها مع أخيها عبد الرحمن، فاعتمرت من التعميم، والتنعيم هو: أقرب الحل إلى مكة، وبه اليوم المساجد التي تسمى «مساجد عائشة»، ولم تكن هذه على عهد النبي ﷺ، وإنما بنيت بعد ذلك علامة على المكان الذي أحرمت منه عائشة، وليس دخول هذه المساجد، ولا الصلاة فيها - لمن اجتاز بها محرماً - لا فرضاً ولا سنة، بل قصد ذلك، واعتقاد أنه يستحب بدعة مكروهة، لكن من خرج من مكة ليعتمر، فإنه إذا دخل واحداً منها وصل فيه [٢٦/١٠٣] لأجل الإحرام، فلا بأس بذلك.

ولم يكن على عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر إلا لعذر، لا في رمضان، ولا في غير رمضان، والذين حجوا مع النبي ﷺ ليس فيهم من اعتمر بعد الحج من مكة، إلا عائشة كما ذكر. ولا كان هذا من فعل الخلفاء الراشدين، والذين استحبوا الأفراد من الصحابة إنما استحبوا أن يجمع في سفرة، ويعتمر في أخرى ولم يستحبوا أن يجمع ويعتمر عقب ذلك عمرة مكية، بل هذا لم يكونوا يفعلونه قط،

وأما المواقيت الثلاثة. فبين كل واحد منها وبين مكة نحو مرحلتين. وليس لأحد أن يجاوز الميقات - إذا أراد الحج أو العمرة - إلا بإحرام. وإن قصد مكة للتجارة أو الزيارة فينبغي له أن يحرم، وفي الوجوب نزاع.

ومن وافق الميقات في أشهر الحج، فهو غير بين ثلاثة أنواع: وهي التي يقال لها: التمتع، والإفراد، والقران، إن شاء أهل بعمره، فإذا حل منها أهل بالحج، وهو يخص باسم التمتع، وإن شاء أحرم بهما جميعاً، أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف [٢٦/١٠١]، وهو القران، وهو داخل في اسم التمتع في الكتاب والسنة، وكلام الصحابة، وإن شاء أحرم بالحج مفرداً، وهو الإفراد.



فصل

في الأفضل من ذلك

فالتحقيق في ذلك: أنه يتنوع باختلاف حال الحاج، فإن كان يسافر سفرة للعمرة، وللحج سفرة أخرى، أو يسافر إلى مكة قبل أشهر الحج، ويعتمر ويقيم بها حتى يجمع، فهذا الأفراد له أفضل باتفاق الأئمة الأربعة.

والإحرام بالحج قبل أشهره ليس مستنواً، بل مكروه، وإذا فعله فهل يصير محرماً بعمرة، أو بحج؟ فيه نزاع.

وأما إذا فعل ما يفعله غالب الناس، وهو أن يجمع بين العمرة والحج في سفرة واحدة، ويقدم مكة في أشهر الحج: وهن: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة، فهذا إن ساق الهدي فالقران أفضل له، وإن لم يسق الهدي فالتحلل من إحرامه بعمرة أفضل، فإنه قد ثبت بالتقول المستفيضة التي لم يختلف في صحتها أهل

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١).

اللهم إلا أن يكون شيئاً نادراً.

وقد تنازع السلف في هذا: هل يكون متمتعاً عليه دم أم لا؟ وهل تجزئه هذه العمرة عن عمرة الإسلام أم لا؟

وقد اعتمر النبي ﷺ بعد هجرته أربع عمر:

عمرة الحديبية. وصل إلى الحديبية - والحديبية وراء الجبل الذي بالتعميم عند مساجد عائشة عن يمينك وأنت داخل إلى مكة - فصدّه المشركون عن البيت فصالحهم، وحل من إحرامه، وانصرف. وعمرة القضية؛ اعتمر من العام القابل.

[٢٦/١٠٤] وعمرة الجعرانة؛ فإنه كان قد قاتل المشركين بحنين، وحنين من ناحية المشرق من ناحية الطائف؛ وأما بدر فهي بين المدينة وبين مكة وبين الغزوتين ست سنين، ولكن قرنتا في الذكر؛ لأن الله تعالى أنزل فيها الملائكة لنصر النبي ﷺ والمؤمنين في القتال، ثم ذهب فحاصر المشركين بالطائف، ثم رجع وقسم غنائم حنين بالجعرانة، فلما قسم غنائم حنين اعتمر من الجعرانة داخلاً إلى مكة لا خارجاً منها للإحرام.

والعمرة الرابعة مع حجته، فإنه قرن بين العمرة والحج باتفاق أهل المعرفة بستته، وباتفاق الصحابة على ذلك، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه تمتع متمتعاً حل فيه، بل كانوا يسمون القرآن متمتعاً، ولا نقل عن أحد من الصحابة أنه لما قرن طاف طوافين، وسمى سعين.

وعامة المنقول عن الصحابة في صفة حجته ليست بمختلفة، وإنما اشتهت على من لم يعرف مرادهم، وجميع الصحابة الذين نقل عنهم أنه أفرد الحج؛ كعائشة، وابن عمر، وجابر قالوا: إنه تمتع بالعمرة إلى الحج. فقد ثبت في «الصحيحين» عن عائشة وابن عمر بإسناد أصح من إسناد الأفراد، ومرادهم

بالتمتع: القرآن، كما ثبت ذلك في الصحاح أيضاً.

فإذا أراد الإحرام، فإن كان قارئاً قال: ليك عمرة وحجاً. وإن كان متمتعاً قال: ليك عمرة متمتعاً بها إلى الحج، وإن كان مفرداً قال: ليك حجة [٢٦/١٠٥] أو قال: اللهم إني أوجبت عمرة وحجاً، أو أوجبت عمرة أتمتع بها إلى الحج، أو أوجبت حجاً، أو أريد الحج، أو أريدهما، أو أريد التمتع بالعمرة إلى الحج، فنهما قال من ذلك أجزاء باتفاق الأئمة، ليس في ذلك عبارة مخصوصة، ولا يجب شيء من هذه العبارات، باتفاق الأئمة، كما لا يجب التلفظ بالنية في الطهارة، والصلاة، والصيام، باتفاق الأئمة، بل متى لئى قاصداً للإحرام انعقد إحرامه باتفاق المسلمين، ولا يجب عليه أن يتكلم قبل التلبية بشيء.

ولكن تنازع العلماء: هل يستحب أن يتكلم بذلك؟ كما تنازعوا: هل يستحب التلفظ بالنية في الصلاة؟ والصواب المقطوع به: أنه لا يستحب شيء من ذلك، فإن النبي ﷺ لم يشرع للمسلمين شيئاً من ذلك، ولا كان يتكلم قبل التكبير بشيء من ألفاظ النية، لا هو ولا أصحابه، بل لما أمر ضباعة بنت الزبير، بالاشتراط، قالت: فكيف أقول؟ قال: «قولي: ليك اللهم ليك، وعلمي من الأرض حيث تحبيني»^(١). رواه أهل السنن، وصححه الترمذي، ولفظ النسائي: إني أريد الحج فكيف أقول؟ قال: «قولي: ليك اللهم ليك، وعلمي من الأرض حيث تحبيني، فإن لك على ربك ما استبيت»^(٢) وحديث الاشتراط في «الصحيحين»^(٣).

لكن المقصود بهذا اللفظ أنه أمرها بالاشتراط في التلبية، ولم [٢٦/١٠٦] يأمرها أن تقول قبل التلبية

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٠٣)، والترمذي (٨٦٣)، والنسائي (٢٩٢٨)، وابن ماجه (٢٩٢٨).

(٢) السابق نفسه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).

[البقرة: ١٩٧].

وثبت عنه في «الصحيحين» أنه قال: «من حج هذا البيت، فلم يَرْفُثْ ولم يَفْسُقْ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»^(١). وهذا على قراءة من قرأ: «فلا رَفَثَ ولا فسوق» بالرفع، فالرفث: اسم للججاج قولاً وعملاً، والفسوق: اسم للمعاصي كلها، والجدال - على هذه القراءة - هو المراء في أمر الحج. فإن الله قد أوضحه وبينه، وقطع المراء فيه، كما كانوا في الجاهلية يثأرون في أحكامه، وعلى القراءة الأخرى قد يفسر بهذا المعنى أيضًا، وقد فسروها بأن لا يباري الحاج أحدًا، والتفسير الأول أصح، فإن الله لم ينه المَحْرَمَ ولا غيره عن الجدال مطلقًا، بل الجدال قد يكون واجبًا أو مستحبًا، كما قال تعالى: ﴿وَجَدِلُوا هَمِيمًا تَتَى هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقد يكون الجدال محرماً في الحج وغيره كالجدال بغير علم. والجدال في الحق بعد ما تبين.

[٢٦/١٠٨] ولفظ (الفسوق): يتناول ما حرمه الله تعالى، ولا يختص بالسباب وإن كان سباب المسلم فسوقًا، فالفسوق يعم هذا وغيره.

و (الرفث): هو الججاج، وليس في المحظورات ما يفسد الحج إلا جنس الرفث، فلها ميز بينه وبين الفسوق.

وأما سائر المحظورات، كاللباس، والطيب، فإنه وإن كان يأنم بها، فلا تفسد الحج عند أحد من الأئمة المشهورين. وينبغي للمحرم ألا يتكلم إلا بما يعنيه، وكان شُرَيْحٌ إذا أحرم كأنه الحية الصماء، ولا يكون الرجل محرماً بمجرد ما في قلبه من قصد الحج، ونيته، فإن القصد ما زال في القلب منذ خرج من بلده، بل لا بد من قول أو عمل يصير به محرماً؛ هذا هو الصحيح من القولين.

شيئاً، لا اشتراطاً ولا غيره، وكان يقول في تليته: «ليك عمرة وحجاً». وكان يقول للواحد من أصحابه: «بم أهلت؟». وقال في المواقيت: «مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، ومَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ الْجُمُحَةُ، ومَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ، ومَهْلُ أَهْلِ نَجْدِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ، ومَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ، ومن كان دونهن فمهله من أهله»^(٢)، والإهلال هو التلبية، فهذا هو الذي شرع النبي ﷺ للمسلمين التكلم به في ابتداء الحج والعمرة، وإن كان مشروعاً بعد ذلك كما تشرع تكبيرة الإحرام، ويشرع التكبير بعد ذلك عند تغير الأحوال. ولو أحرم إحراماً مطلقاً جاز، فلو أحرم بالقصد للحج من حيث الجملة، ولا يعرف هذا التفصيل جاز.

ولو أهل ولَّى كما يفعل الناس قاصداً للنسك، ولم يسم شيئاً بلفظه ولا قصد بقلبه لا تمتعاً ولا إفراداً، ولا قرناً - صح حجه أيضًا، وفعل واحدًا من الثلاثة: فإن فعل ما أمر به النبي ﷺ أصحابه كان حسنًا، وإن اشترط على ربه خوفًا من العارض، فقال: وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني، كان حسنًا، فإن النبي ﷺ أمر ابنة عمه ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أن تشتري على ربه، لما كانت شاكية، فخاف أن يصدها المرض عن البيت، ولم [٢٦/١٠٧] يكن يأمر بذلك كل من حج.

وكذلك إن شاء المَحْرَمُ أن يتطيب في بدنه فهو حسن، ولا يؤمر المَحْرَمُ قبل الإحرام بذلك، فإن النبي ﷺ فعله، ولم يأمر به الناس، ولم يكن النبي ﷺ يأمر أحدًا بعبارة بعينها، وإنما يقال: أهل بالحج، أهل بالعمرة، أو يقال: لئى بالحج، لئى بالعمرة، وهو تأويل قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾

(١) صحيح: البخاري (١٤٢٧)، ومسلم (٢٠٢٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٢٤)، ومسلم (٢٤٠٤).

ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يلبس ما دون الكعنين؛ مثل الخف المكعب، والجمجم، والمداس، ونحو ذلك، سواء كان واجداً للنعلين، أو فاقداً لهما. وإذا لم يجد نعلين، ولا ما يقوم مقامهما، مثل الجمجم، والمداس، ونحو ذلك. فله أن يلبس الخف، ولا يقطعه، وكذلك إذا لم يجد إزاراً فإنه يلبس السراويل، ولا يفتقه، هذا أصح قولي العلماء؛ لأن النبي ﷺ رخص في البدل في عرفات كما رواه ابن عمر.

وكذلك يجوز أن يلبس كل ما كان من جنس الإزار والرداء، فله أن يلتحف بالقباء، والجبّة، والقميص، نحو ذلك، ويتغطى به باتفاق الأئمة عرضاً، ويلبسه مقلوباً، يجعل أسفله أعلاه، ويتغطى باللحاف وغيره؛ ولكن لا يغطي رأسه إلا الحاجة، والنبي ﷺ نهى المحرم أن يلبس القميص، والبرنس، والسراويل، والخف، والعمامة. ونهاهم أن يغطوا رأس المحرم بعد الموت، وأمر من أحرم في جبة أن يتزعها عنه. فما كان من هذا الجنس فهو في معنى ما نهى عنه النبي ﷺ، فما كان في معنى القميص [٢٦/١١١] فهو مثله، وليس له أن يلبس القميص لا بكُمٍّ، ولا بغير كُمٍّ، وسواء أدخل فيه يديه، أو لم يدخلهما، وسواء كان سلتاً أو مخروفاً، وكذلك لا يلبس الجبّة، ولا القباء الذي يدخل يديه فيه، وكذلك الدرع الذي يسمى: (عرق جين)، وأمثال ذلك باتفاق الأئمة.

وأما إذا طرح القباء على كتفيه، من غير إدخال يديه، ففيه نزاع.

وهذا معنى قول الفقهاء: لا يلبس. والمخيط ما كان من اللباس على قدر العضو، وكذلك لا يلبس ما كان في معنى الخف: كاللوق (١)، والجورب، ونحو ذلك.

والتجرد من اللباس واجب في الإحرام، وليس شرطاً فيه، فلو أحرم وعليه ثياب صح ذلك بسنة رسول الله ﷺ، وباتفاق أئمة أهل العلم، وعليه أن يتزع اللباس المحظور.



فصل

يستحب أن يحرم عقيب صلاة، إما فرض، وإما تطوع إن كان [٢٦/١٠٩] وقت تطوع في أحد القولين، وفي الآخر إن كان يصلي فرضاً أحرم عقيه وإلا فليس للإحرام صلاة تخصه، وهذا أرجح. ويستحب أن يغتسل للإحرام، ولو كانت نساء أو حائضاً، وإن احتاج إلى التتظيف: كتقليم الأظفار، وتنف الإبط، وحلق العانة، ونحو ذلك فعل ذلك. وهذا ليس من خصائص الإحرام، وكذلك لم يكن له ذكر فيها نقله الصحابة، لكنه مشروع بحسب الحاجة، وهكذا يشرع لمصلي الجمعة والعيد على هذا الوجه.

ويستحب أن يحرم في ثوبين نظيفين، فإن كانا أبيضين فهما أفضل، ويجوز أن يحرم في جميع أجناس الثياب المباحة؛ من القطن والكتان، والصوف. والسنة أن يحرم في إزار ورداء، سواء كانا مخيطين، أو غير مخيطين، باتفاق الأئمة، ولو أحرم في غيرهما جاز، إذا كان مما يجوز لبسه، ويجوز أن يحرم في الأبيض، وغيره من الألوان الجائزة، وإن كان ملوناً.

والأفضل أن يحرم في نعلين إن تيسر، والنعل هي التي يقال لها: التاسومة، فإن لم يجد نعلين لبس خفين، وليس عليه أن يقطعهما دون الكعنين، فإن النبي ﷺ أمر بالقطع أولاً، ثم [٢٦/١١٠] رخص بعد ذلك في عرفات في لبس السراويل، لمن لم يجد إزاراً، ورخص في لبس الخفين لمن لم يجد نعلين، وإنما رخص في المقطوع أولاً؛ لأنه يصير بالقطع كالنعلين.

(١) اللوق: الذي يلبس فوق الخف.

وأزواجه ﷺ كن يسدن على وجوههن من غير مراعاة المجافاة، ولم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي ﷺ أنه قال: «إحرام المرأة في وجهها»، وإنما هذا قول بعض السلف، لكن النبي ﷺ نهاها أن تتقب، أو تلبس القفازين [٢٦/١١٣].

كما نهى المحرم أن يلبس القميص والخف، مع أنه يجوز له أن يستر يديه ورجليه، باتفاق الأئمة، والبرقع أقوى من النقاب. فلهمذا ينهى عنه باتفاقهم، ولهمذا كانت المحرمة لا تلبس ما يصنع ليستر الوجه، كالبرقع ونحوه، فإنه كالنقاب.

وليس للمحرم أن يلبس شيئاً مما نهى النبي ﷺ عنه إلا الحاجة، كما أنه ليس للصائم أن يغطر إلا الحاجة، والحاجة مثل البرد الذي يخاف أن يمرضه، إذا لم يغط رأسه، أو مثل مرض نزل به يحتاج معه إلى تغطية رأسه، فلبس قدر الحاجة، فإذا استغنى عنه نزع.

وعليه أن يقتدي: إما بصيام ثلاثة أيام، وإما بنسك شاة، أو بإطعام ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع من تمر، أو شعير، أو مُدٌّ من بر، وإن أطعمه خبزاً جاز، ويكون رطلين، بالعراقي، قريباً من نصف رطل بالدمشقي، وينبغي أن يكون مادوماً، وإن أطعمه مما يؤكل؛ كالبقسماط، والرقاق، ونحو ذلك جاز، وهو أفضل من أن يعطيه قمحاً أو شعيراً، وكذلك في سائر الكفارات، إذا أعطاه مما يقتات به مع آدمه، فهو أفضل من أن يعطيه حباً مجرداً إذا لم يكن عادتهم أن يطحنوا بأيديهم، ويخبزوا بأيديهم، والواجب في ذلك كله ما ذكره الله تعالى بقوله: ﴿وَأَقِمَّ وَفَرَّ مَنَاسِكَنَ مِن أَوْسَطِ مَا تُكَلِّمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [٢٦/١١٤] «أَوْ كَسَوْتُهُنَّ» الآية [المائدة: ٨٩]، فأمر الله تعالى بإطعام المساكين من أوسط ما يطعم الناس أهلهم.

ولا يلبس ما كان في معنى السراويل، كالتبائن^(١) ونحوه، وله أن يعقد ما يحتاج إلى عقده، كالإزار، وهيمان النقة، والرداء لا يحتاج إلى عقده، فلا يعقده، فإن احتاج إلى عقده فيه نزاع، والأشبه جوازه حيثئذ. وهل المنع من عقده منع كراهة أو تحريم؟ فيه نزاع، وليس على تحريم ذلك دليل، إلا ما نقل عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه كره عقد الرداء. وقد اختلف لمتبعون لابن عمر، فمنهم من قال: هو كراهة تنزيه كأبي حنيفة، وغيره، ومنهم من قال: كراهة تحريم.

وأما الرأس فلا يغطيه لا بمخيط ولا غيره، فلا يغطيه بعمامة، ولا قلنسوة، ولا كوفية، ولا ثوب يلصق به، ولا غير ذلك. وله أن [٢٦/١١٢] يستظل تحت السقف، والشجر، ويستظل في الخيمة، ونحو ذلك باتفاقهم. وأما الاستئلال بالمحمل؛ كالمحارة التي لها رأس في حال السير، فهذا فيه نزاع، والأفضل للمحرم أن يضحى لمن أحرم له، كما كان النبي ﷺ وأصحابه يحجون، وقد رأى ابن عمر رجلاً ظلَّ عليه فقال: أيها المُحَرَّم، أضح لمن أحرمت له. ولهمذا كان السلف يكرهون القباب على المحامل، وهي المحامل التي لها رأس، وأما المحامل المكشوفة فلم يكرهها إلا بعض النساك، وهذا في حق الرجل.

وأما المرأة فإنها عورة، فلذلك جاز لها أن تلبس الثياب التي تستر بها، وتستظل بالمحمل، لكن نهاها النبي ﷺ أن تتقب، أو تلبس القفازين، والقفازان: غلاف يصنع لليد، كما يفعله حلة البزاة، ولو غطت المرأة وجهها بشيء لا يمس الوجه جاز بالاتفاق، وإن كان يمس فالصحيح أنه يجوز أيضاً. ولا تكلف المرأة أن تحجب سترتها عن الوجه، لا بعود ولا بيد، ولا غير ذلك، فإن النبي ﷺ سَوَّى بين وجهها ويديها، وكلاهما كبَدَن الرجل، لا كَرَأْسِهِ.

(١) التبائن: سراويل صغيرة مقدار شبر يستر العورة المخلطة.

لا تزال على ذلك، والتلبية شعار الحج، فأفضل الحج العَجَّ والشَّجَّ، فالعج: رفع الصوت بالتلبية، والشج: إراقة دماء الهدي.

ولهذا يستحب رفع الصوت بها للرجل، بحيث لا يجهد نفسه، والمرأة ترفع صوتها بحيث تسمع رفيقتها، ويستحب الإكثار منها عند اختلاف الأحوال، مثل أديار الصلوات، ومثل ما إذا صعد نشزًا، أو هبط واديًا، أو سمع مليًا أو أقبل الليل والنهار، أو التقت الرفاق، وكذلك إذا فعل ما نهي عنه، وقد روي أنه من لم يأت حتى تغرب الشمس، فقد أسمى مغفورًا له. وإن دعا عقيب التلبية؛ وصلى على النبي ﷺ، وسأل الله رضوانه، والجنة، واستعاذ برحمته من سخطه، والنار، فحسن.



فصل

ومما ينهى عنه المحرم: أن يتطيب بعد الإحرام في بدنه أو ثيابه أو يتعمد لشم الطيب، وأما الدهن في رأسه، أو بدنه، بالزيت والسمن، ونحوه إذا لم يكن فيه طيب، ففيه نزاع مشهور، وتركه أولى.

ولا يقلم أظفاره، ولا يقطع شعره. وله أن يحك بدنه إذا حكه، ويحتجم في رأسه، وغير رأسه، وإن احتاج أن يخلق شعرًا لذلك جاز، فإنه قد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ احتجم في وسط رأسه، وهو محرم. ولا يمكن ذلك إلا مع حلق بعض الشعر.

وكذلك إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره وإن تيقن أنه انقطع بالغسل، ويفتصد إذا احتاج إلى ذلك، وله أن يغتسل من الجنابة بالاتفاق، وكذلك لغير الجنابة، ولا ينكح المحرم، ولا ينكح، ولا يخطب، ولا يصطاد صيدًا بريًا، ولا يملكه بشرًا، ولا آتاهب، ولا غير ذلك، ولا يعين على صيد

وقد تنازع العلماء في ذلك، هل ذلك مقدر بالشرع، أو يرجع فيه إلى العرف، وكذلك تنازعوا في النفقة؛ نفقة الزوجة. والراجح في هذا كله أن يرجع فيه إلى العرف، فيطعم كل قوم مما يطعمون أهلهم، ولما كان كعب بن عُجْرَةَ ونحوه يقتاتون التمر، أمره النبي ﷺ أن يطعم فرقًا من التمر بين ستة مساكين، والفرق ستة عشر رطلًا بالبغداد.

وهذه الفدية يجوز أن يخرجها إذا احتاج إلى فعل المحظور قبله وبعده، ويجوز أن يذبح النسك قبل أن يصل إلى مكة ويصوم الأيام الثلاثة متتابعة إن شاء، ومتفرقة إن شاء. فإن كان له عذر أخر فعلها، وإلا عجل فعلها.

وإذا لبس، ثم لبس مرارًا، ولم يكن أدى الفدية - أجزأته فدية واحدة في أظهر قولي العلماء.



فصل

فإذا أحرم لبي تلبية رسول الله ﷺ: «ليكن اللهم ليكن، ليكن لا شريك لك ليكن، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا [٢٦/١١٥] شريك لك». وإن زاد على ذلك: ليكن ذا المعارج، أو ليكن وسعديك، ونحو ذلك، جاز كما كان الصحابة يزيدون، ورسول الله ﷺ يسمعهم، فلم ينههم، وكان هو يداوم على تليته، ويلبي من حين يحرم، سواء ركب دابة، أو لم يركبها، وإن أحرم بعد ذلك جاز.

والتلبية: هي: إجابة دعوة الله تعالى لخلقه، حين دعاهم إلى حج بيته على لسان خليله إبراهيم ﷺ، والملي هو المستسلم المنقاد لغيره، كما ينقاد الذي لبب وأخذ بلبته. والمعنى: إنا مجبوك لدعوتك؛ مستسلمون لحكمتك، مطيعون لأمرك مرة بعد مرة،

وللمحرم أن يقتل ما يؤذي بعادته الناس؛ كالحية، والعقرب، والفأرة، والغراب، والكلب العقور، وله أن يدفع ما يؤذيهِ من الآدميين، والبهائم، حتى لو صال عليه أحد، ولم يندفع إلا بالقتال قَاتِلُهُ، فإن النبي ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد»^(١).

وإذا قرصته البراغيث والقمل فله إلقاؤها عنه، وله قتلها، ولا شيء عليه، وإلقاؤها أهون من قتلها، وكذلك ما يتعرض له من الدواب فينهى عن قتله، وإن كان في نفسه محرماً كالأسد، والفهد، فإذا قتله فلا جزاء عليه، في أظهر قولي العلماء، وأما التفلي بدون التأذي فهو من الترفه فلا يفعله، ولو فعله فلا شيء عليه.

ويحرم على المحرم الوطء، ومقدماته، ولا يطأ شيئاً سواء كان امرأة ولا غير امرأة، ولا يتمتع بقبلة، ولا مس بيد ولا نظر بشهوة.

فإن جامع فسد حجه، وفي الإنزال بغير الجماع نزاع، ولا يفسد [٢٦/١١٩] الحج بشيء من المحظورات إلا بهذا الجنس، فإن قُبِلَ بشهوة أو أمدى لشهوة فعليه دم.



فصل

إذا أتى مكة جاز أن يدخل مكة والمسجد من جميع الجوانب، لكن الأفضل أن يأتي من وجه الكعبة اقتداء بالنبي ﷺ، فإنه دخلها من وجهها من الناحية العليا التي فيها اليوم باب المعلاة.

ولم يكن على عهد النبي ﷺ لمكة ولا للمدينة سور، ولا أبواب مبنية، ولكن دخلها من الثنية العليا

ولا يذبح صيداً، فأما صيد البحر كالسمك ونحوه، فله أن يصطاده ويأكله.

وله أن يقطع الشجر، لكن نفس الحرم لا يقطع شيئاً من [٢٦/١١٧] شجره، وإن كان غير محرم، ولا من نباته المباح، إلا الإذخر، وأما ما غرس الناس، أو زرعوه، فهو لهم، وكذلك ما ييس من النبات، يجوز أخذه، ولا يصطاد به صيداً، وإن كان من الماء كالسمك على الصحيح، بل ولا يتغر صيده؛ مثل أن يقيمه ليقعد مكانه.

وكذلك حرم مدينة رسول الله ﷺ، وهو ما بين لايتها - و«اللاية» هي الحرة، وهي الأرض التي فيها حجارة سود، وهو بريد في بريد. والبزيد: أربعة فراسخ، وهو من عبر إلى ثور، وعبر: هو جبل عند الميقات يشبه العبر، وهو الحمار، وثور: هو جبل من ناحية أحد، وهو غير جبل ثور الذي بمكة؛ فهذا الحرم - أيضاً - لا يصاد صيده ولا يقطع شجره، إلا لحاجة كآلة الركوب، والحراث، ويؤخذ منه ما يحتاج إليه للعلف، فإن النبي ﷺ رخص لأهل المدينة في هذا لحاجتهم إلى ذلك، إذ ليس حولهم ما يستغنون به عنه، بخلاف الحرم المكي. وإذا أدخل عليه صيد لم يكن عليه إرساله.

وليس في الدنيا حرم لا بيت المقدس، ولا غيره، إلا هذان الحرمان، ولا يسمى غيرهما حرماً كما يسمى الجهال.

فيقولون: حرم المقدس، وحرم الخليل. فإن هذين وغيرهما ليسا بحرم باتفاق المسلمين، والحرم المجمع عليه حرم مكة. وأما المدينة فلها حرم - أيضاً - عند الجمهور، كما استفاضت [٢٦/١١٨] بذلك الأحاديث عن النبي ﷺ، ولم يتنازع المسلمون في حرم ثالث إلا في «وَج» وهو واد بالطائف، وهو عند بعضهم حرم، وعند الجمهور ليس بحرم.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١).

بين الركنين، ولا يمشي عرْضًا، ثم يتقل للطواف، بل ولا يستحب ذلك.

ويقول إذا استلمه: بسم الله، والله أكبر، وإن شاء قال: [٢٦/١٢١] اللهم إني أتاك، وتصديقًا بكتابك، ووفاء بمهدك، واتباعًا لسنة نبيك محمد ﷺ، ويجعل البيت عن يساره، فيطوف سبْعًا، ولا يخترق الحجر في طوافه، لما كان أكثر الحجر من البيت، والله أمر بالطواف به، لا بالطواف فيه.

ولا يستلم من الأركان إلا الركنين اليانين، دون الشاميين، فإن النبي ﷺ إنما استلمهما خاصة، لأنها على قواعد إبراهيم، والأخران هما في داخل البيت. فالركن الأسود يستلم ويقبل، والياني يستلم ولا يقبل، والأخران لا يستلمان ولا يقبلان. والاستلام هو مسحه باليد. وأما سائر جوانب البيت، ومقام إبراهيم، وسائر ما في الأرض من المساجد، وحيطانها، ومقابر الأنبياء، والصالحين، كحجرة نبينا ﷺ، ومغارة إبراهيم، ومقام نبينا ﷺ الذي كان يصلي فيه، وغير ذلك من مقابر الأنبياء والصالحين، وصخرة بيت المقدس، فلا تستلم، ولا تقبل، باتفاق الأئمة.

وأما الطواف بذلك فهو من أعظم البدع المحرمة، ومن اتخذ دينًا يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، ولو وضع يده على الشاذروان الذي يربط فيه أستار الكعبة لم يضره ذلك، في أصح قولي العلماء، وليس الشاذروان من البيت، بل جعل عمادًا للبيت.

ويستحب له في الطواف الأول أن يرمل من الحجر إلى الحجر، [٢٦/١٢٢] في الأطواف الثلاثة، والرمل مثل المرولة، وهو مسارعة المشي مع تقارب الخطأ، فإن لم يكن الرمل للزحمة كان خروجه إلى حاشية المطاف، والرمل أفضل من قره إلى البيت بدون الرمل. وأما إذا أمكن القرب من البيت مع إكمال السنة فهو أولى.

ثنية كداء بالفتح والمد المشرقة على المقبرة، ودخل المسجد من الباب الأعظم الذي يقال له: باب بني شيبه، ثم ذهب إلى الحجر الأسود، فإن هذا أقرب الطرق إلى الحجر الأسود لمن دخل من باب المعلاة.

ولم يكن قديمًا بمكة بناء يعلو على البيت، ولا كان فوق الصفا والمروة والمشعر الحرام بناء، ولا كان معنى ولا بعرفات مسجد، ولا عند الجمرات مساجد، بل كل هذه محدثة بعد الخلفاء الراشدين، ومنها ما أحدث بعد الدولة الأموية، ومنها ما أحدث بعد ذلك، فكان البيت يرى قبل دخول المسجد.

[٢٦/١٢٠] وقد ذكر ابن جرير أن النبي ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال: «اللهم زد هذا البيت تشريفًا وتعظيمًا، وتكريمًا، ومهابة وبراء، وزد من شرفه وكرمه، ممن حجه أو اعتمره تشريفًا وتعظيمًا»^(١). فمن رأى البيت قبل دخول المسجد فعل ذلك، وقد استحسب ذلك من استحبه عند رؤية البيت، ولو كان بعد دخول المسجد.

لكن النبي ﷺ بعد أن دخل المسجد ابتداءً بالطواف ولم يصل قبل ذلك تحية المسجد، ولا غير ذلك، بل تحية المسجد الحرام هو الطواف بالبيت، وكان ﷺ يغتسل لدخول مكة، كما يبيت بذي طوى، وهو عند الآبار التي يقال لها: آبار الزاهر. فمن تيسر له المبيت بها، والاعتسال، ودخول مكة نهارًا وإلا فليس عليه شيء من ذلك.

وإذا دخل المسجد بدأ بالطواف، فيبتدئ من الحجر الأسود يستقبله استقبالًا، ويستلمه، ويقبله إن أمكن، ولا يؤذي أحدًا بالمزاحمة عليه، فإن لم يمكن استلمه، وقَبْلَ يده، وإلا أشار إليه، ثم يتقل للطواف، ويجعل البيت عن يساره، وليس عليه أن يذهب إلى ما

(١) موضوع: أخرجه الشافعي في «مسنده» (١/١٢٥)، وابن أبي شيبة (٣/٤٣٧)، والطبراني في «الأوسط» (٦/٨٣)، وقال الألباني: موضوع. «ضعيف الجامع» (٤٤٥٦).

وتحليلها التسليم^(١).

فالصلاة التي أوجب لها الطهارة ما كان يفتح بالتكبير، ويختم بالتسليم، كالصلاة التي فيها ركوع وسجود، كصلاة الجنازة، وسجدة السهو، وأما الطواف، وسجود التلاوة فليسا من هذا.

والاعتكاف يشترط له المسجد ولا يشترط له الطهارة بالاتفاق، والمعتكف الحائض تنهى عن اللبث في المسجد مع الحيض، وإن كانت تلبث في المسجد وهي عذنة.

قال أحمد بن حنبل في «مناسك الحج» لابنه عبد الله: حدثنا [٢٦/١٢٤] سهل بن يوسف، أنبأنا شعبة، عن حماد، ومنصور قال: سألتها عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير متوضئ. فلم يريا به بأسا. قال عبد الله: سألت أبي عن ذلك، فقال: أحب إلي ألا يطوف بالبيت وهو غير متوضئ؛ لأن الطواف بالبيت صلاة، وقد اختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الطهارة فيه، ووجوبها، كما هو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة، لكن لا يختلف مذهب أبي حنيفة أنها ليست بشرط.

ومن طاف في جورب ونحوه؛ لثلا يطأ نجاسة من فرق الحيام، أو غطى يديه لثلا يمس امرأة، ونحو ذلك، فقد خالف السنة، فإن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين ما زالوا يطوفون بالبيت وما زال الحيام بمكة، لكن الاحتياط حسن، ما لم يخالف السنة المعلومة فإذا أفضى إلى ذلك كان خطأ.

واعلم أن القول الذي يتضمن مخالفة السنة خطأ، كمن يخلع نعليه في الصلاة المكتوبة، أو صلاة الجنازة خوفاً من أن يكون فيهما نجاسة، فإن هذا خطأ مخالف للسنة. فإن النبي ﷺ كان يصلي في نعليه، وقال: «إن

ويجوز أن يطوف من وراء قبة زمزم، وما وراءها من السقائف المتصلة بحيطان المسجد. ولو صلى المصلي في المسجد والناس يطوفون أمامه لم يكره، سواء مر أمامه رجل، أو امرأة، وهذا من خصائص مكة.

وكذلك يستحب أن يضطجع في هذا الطواف، والاضطجاع: هو أن ييدي ضبعه الأيمن، فيضع وسط الرداء تحت إبطه الأيمن، وطرفيه على عاتقه الأيسر، وإن ترك الرمل والاضطجاع فلا شيء عليه.

ويستحب له في الطواف أن يذكر الله تعالى، ويدعوه بما يشاء، وإن قرأ القرآن سراً فلا بأس، وليس فيه ذكر محدود عن النبي ﷺ، لا بأمره، ولا بقوله، ولا بتعليمه، بل يدعو فيه بسائر الأدعية الشرعية، وما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب، ونحو ذلك فلا أصل له. وكان النبي ﷺ يختم طوافه بين الركنين بقوله: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» [البقرة: ٢٠١]، كما كان يختم سائر دعائه بذلك، وليس في ذلك ذكر واجب باتفاق الأئمة، والطواف بالبيت كالصلاة، إلا أن الله أباح فيه الكلام، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير.

ولهذا يؤمر الطائف أن يكون متطهراً الطهارتين الصغرى والكبرى ويكون مستور العورة، يجتنب النجاسة التي يجتنبها المصلي والطائف طاهراً، لكن في وجوب الطهارة في الطواف نزاع بين العلماء، فإنه لم يتقل أحد عن النبي ﷺ أنه أمر بالطهارة للطواف ولا نهى المحدث أن يطوف، ولكنه طاف طاهراً، لكنه ثبت عنه أنه نهى الحائض عن الطواف. وقد قال النبي ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير،

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣)، وأحمد (١٢٣/١)، وصححه

الألباني «صحيح الجامع» (٥٨٨٥).

ولهذا كان مقتضى تعليل من منع الحائض حرمة المسجد، أنه [٢٦/١٢٦] لا يرى الطهارة شرطاً، بل مقتضى قوله أنه يجوز لها ذلك عند الحاجة كما يجوز لها دخول المسجد عند الحاجة، وقد أمر الله تعالى بتطهيره للطافين والعاكفين والركع السجود. والعاكف فيه لا يشترط له الطهارة ولا تجب عليه الطهارة من الحدث الأصغر، باتفاق المسلمين، ولو اضطرت العاكفة الحائض إلى لبثها فيه للحاجة جاز ذلك. وأما «وَأَلْزَمَهُمُ الْكُفْرُ» فهم المصلون، والطهارة شرط للصلاة باتفاق المسلمين، والحائض لا تصلي، لا قضاء ولا أداة.

يبقى الطائف، هل يلحق بالعاكف، أو بالمصلي، أو يكون قسماً ثالثاً بينهما؟ هذا محل اجتهد. وقوله: «الطواف بالبيت صلاة» لم يثبت عن النبي ﷺ، ولكن هو ثابت عن ابن عباس، وقد روي مرفوعاً، ونقل بعض الفقهاء عن ابن عباس أنه قال: «إذا طاف بالبيت وهو جنب عليه دم». ولا ريب أن المراد بذلك أنه يشبه الصلاة من بعض الوجوه، ليس المراد أنه نوع من الصلاة التي يشترط لها الطهارة. وهكذا قوله: «إذا أتى أحكم المسجد فلا يشك بين أصابعه، فإنه في صلاة»، وقوله: «إن العبد في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه، وما دام يتنظر الصلاة، وما كان يعتمد إلى الصلاة»^(١) ونحو ذلك.

فلا يجوز لحائض أن تطوف إلا طاهرة إذا أمكنها ذلك باتفاق [٢٦/١٢٧] العلماء، ولو قدمت المرأة حائضاً لم تطف بالبيت، لكن تقف بعرفة، وتفعل سائر المناسك كلها مع الحيض، إلا الطواف، فإنها تنتظر حتى تطهر إن أمكنها ذلك، ثم تطوف، وإن

اليهود لا يصلون في نعالهم فخالقوهم»^(٢)، وقال: «إذا أتى المسجد أحكم فينظر في نعليه، فإن كان فيها أذى فليدلكهما في التراب، فإن التراب لها طهور»^(٣).

وكما يجوز أن يصلي في نعليه، فكل ذلك يجوز أن يطوف في نعليه، [٢٦/١٢٥] وإن لم يمكنه الطواف ماشياً فطاف ركباً. أو محمولاً أجزأه بالاتفاق، وكذلك ما يعجز عنه من واجبات الطواف، مثل من كان به نجاسة لا يمكنه إزالتها كالمتحاضة ومن به سلس البول، فإنه يطوف ولا شيء عليه باتفاق الأئمة. وكذلك لو لم يمكنه الطواف إلا عرياناً فطاف بالليل، كما لو لم يمكنه الصلاة إلا عرياناً.

وكذلك المرأة الحائض إذا لم يمكنها طواف الغرض إلا حائضاً، بحيث لا يمكنها التأخر بمكة، ففي أحد قولي العلماء الذين يوجبون الطهارة على الطائف: إذا طافت الحائض أو الجنب أو المحدث أو حامل النجاسة مطلقاً، أجزأه الطواف، وعليه دم؛ إما شاة، وإما بدنة مع الحيض والجنابة، وشاة مع الحدث الأصغر.

ومنع الحائض من الطواف قد يعلل بأنه يشبه الصلاة، وقد يعلل بأنها ممنوعة من المسجد، كما تمنع منه بالاعتكاف، وكما قال عز وجل لإبراهيم عليه السلام: «أَنْ طَهَّرْنَا بَنِيَّ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ» [البقرة: ١٢٥]، فأمره بتطهيره لهذه العبادات، فمنعت الحائض من دخوله، وقد اتفق العلماء على أنه لا يجب للطواف ما يجب للصلاة من تحريم وتحليل وقراءة، وغير ذلك، ولا يطله ما يطلها من الأكل والشرب والكلام، وغير ذلك.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٥٢)، وابن حبان (٥٦١/٥)، والبيهقي (٢٢٧/١) بنحوه، والطبراني في الكبير (١٥١/١٩)، والبيهقي في الصغرى (٤٩٨/١)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٤٤٢).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٥٠)، وأحمد (٩٢/٣)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٤٦١).

(٣) صحيح: أخرجه ابن خزيمة (٢٢٧/١) بنحوه، والطبراني في الكبير (١٥١/١٩)، والبيهقي في الصغرى (٤٩٨/١)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٤٤٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٧)، ومسلم (٦٤٩).

فإذا طاف بين الصفا والمروة حل من إحرامه، كما أمر النبي ﷺ أصحابه لما طافوا بها أن يحلوا، إلا من كان معه هدي فلا يحل حتى ينحره، والمفرد والقارن لا يحلن إلا يوم النحر، ويستحب له أن يقصر من شعره ليدع الحلاق للحج، وكذلك أمرهم النبي ﷺ. وإذا أحل حل له ما حرم عليه بالإحرام.



فصل

فإذا كان يوم التروية، أحرم وأهل بالحج، فيفعل كما فعل عند [٢٦/١٢٩] الميقات، وإن شاء أحرم من مكة، وإن شاء من خارج مكة، هذا هو الصواب. وأصحاب النبي ﷺ إنما أحرموا كما أمرهم النبي ﷺ من البطحاء، والسنة أن يحرم من الموضع الذي هو نازل فيه، وكذلك المكي يحرم من أهله، كما قال النبي ﷺ: «من كان منزله دون مكة فمَهْلُهُ من أهله، حتى أهل مكة يهلون من مكة»^(١).

والسنة أن يبيت الحاج بمنى؛ فيصلون بها الظهر والعصر، والمغرب والعشاء والفجر، ولا يخرجون منها حتى تطلع الشمس، كما فعل النبي ﷺ. وأما الإيقاد فهو بدعة مكروهة باتفاق العلماء. وإننا الإيقاد بمزدلفة خاصة بعد الرجوع من عرفة، وأما الإيقاد بمنى أو عرفة فبدعة أيضًا.

ويسرون منها إلى نمرة على طريق ضب، من يمين الطريق، و «نمرة» كانت قرية خارجة عن عرفات من جهة اليمين، فيقيمون بها إلى الزوال، كما فعل النبي ﷺ، ثم يسرون منها إلى بطن الوادي، وهو موضع النبي ﷺ الذي صلى فيه الظهر والعصر، وخطب، وهو في حدود عرفة يبطن عرنة. وهناك مسجد يقال له: مسجد إبراهيم، وإننا بني في أول

اضطرت إلى الطواف فطافت أجزأها ذلك، على الصحيح من قول العلماء.

فإذا قضى الطواف صلى ركعتين للطواف، وإن صلاهما عند مقام إبراهيم فهو أحسن، ويستحب أن يقرأ فيهما بسورتي الإخلاص: (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد)، ثم إذا صلاهما استحب له أن يستلم الحجر، ثم يخرج إلى الطواف بين الصفا والمروة. ولو أخر ذلك إلى بعد طواف الإفاضة جاز.

فإن الحج فيه ثلاثة أطوفة:

طواف عند الدخول، وهو يسمى: طواف القدوم، والدخول، والورود.

والطواف الثاني: هو بعد التعريف، ويقال له: طواف الإفاضة، والزياره، وهو طواف الفرض الذي لا بد منه، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

والطواف الثالث: هو لمن أراد الخروج من مكة، وهو طواف الوداع.

وإذا سعى عقيب واحد منها أجزأه، فإذا خرج للسعي خرج من باب الصفا. وكان النبي ﷺ يرقى على الصفا والمروة، وهما في جانب [٢٦/١٢٨] جبلي مكة، فيكبر ويهلل، ويدعو الله تعالى، واليوم قد بني فوقهما دكتان، فمن وصل إلى أسفل البناء أجزأه السعي، وإن لم يصعد فوق البناء، فيطوف بالصفا والمروة سبعًا يتدئ بالصفا ويختم بالمروة، ويستحب أن يسعى في بطن الوادي من العلم إلى العلم، وهما معلمان هناك. وإن لم يسع في بطن الوادي، بل مشى على هبته جمع ما بين الصفا والمروة، أجزأه باتفاق العلماء، ولا شيء عليه.

ولا صلاة عقيب الطواف بالصفا والمروة، وإننا صلاة عقيب الطواف بالبيت سنة رسول الله ﷺ، واتفاق السلف والأئمة.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٢٦)، ومسلم (١١٨١).

دولة [٢٦/١٣٠] بني العباس.

مصل النبي ﷺ، بل يدخلون عرفات بطريق المازمين، ويدخلونها قبل الزوال، ومنهم من يدخلها ليلاً، ويبيتون بها قبل التعريف، وهذا الذي يفعله الناس كله يجزي معه الحج، لكن فيه نقص عنه السنة، فيؤذن ما يمكن من السنة مثل الجمع بين الصلاتين، فيؤذن أذاناً واحداً ويقيم لكل صلاة، والإيقاد بعرفة بدعة مكروهة، وكذلك الإيقاد بمعنى بدعة، باتفاق العلماء، وإننا يكون الإيقاد بمزدلفة خاصة في الرجوع.

ويقفون بعرفات إلى غروب الشمس، ولا يخرجون منها حتى تغرب الشمس، وإذا غربت الشمس يخرجون إن شاءوا بين العلمين، وإن شاءوا من جانبيهما. والعلمان الأولان حد عرفة، فلا يجاوزونها حتى تغرب الشمس، والميلان بعد ذلك حد مزدلفة، وما بينهما بطن عرفة.

ويجتهد في الذكر والدعاء هذه العشية، فإنه ما روي إيليس في يوم [٢٦/١٣٢] هو فيه أصغر ولا أحقر ولا أعظى ولا أدحض شبة عرفة، لما يرى من تنزيل الرحمة، وتجاوز الله سبحانه عن الذنوب العظام، إلا ما روي يوم بدر، فإنه رأى جبريل يزغ الملائكة.

ويصح وقوف الحائض، وغير الحائض. ويجوز الوقوف ماشياً، وراكباً. وأما الأفضل فيختلف باختلاف الناس فإن كان ممن إذا ركب رآه الناس لحاجتهم إليه، أو كان يشق عليه ترك الركوب وقف راكباً، فإن النبي ﷺ وقف راكباً.

وهكذا الحج، فإن من الناس من يكون حجه راكباً أفضل، ومنهم من يكون حجه ماشياً أفضل، ولم يعين النبي ﷺ لعرفة دعاء، ولا ذكراً، بل يدعو الرجل بما شاء من الأدعية الشرعية، وكذلك يكبر ويهلل ويذكر الله تعالى حتى تغرب الشمس.

والاغتيال لعرفة قد روي في حديث عن النبي ﷺ، وروي عن ابن عمر، وغيره، ولم ينقل عن النبي

فيصلي هناك الظهر والعصر قصراً، كما فعل النبي ﷺ، يصلي خلفه جميع الحاج: أهل مكة وغيرهم قصراً وجمعاً، يخاطب بهم الإمام كما خطب النبي ﷺ على بعيره، ثم إذا قضى الخطبة أذن المؤذن وأقام، ثم يصلي كما جاءت بذلك السنة، ويصلي بعرفة ومزدلفة ومنى قصراً، ويقصر أهل مكة وغير أهل مكة.

وكذلك يجمعون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى، كما كان أهل مكة يفعلون خلف النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة ومنى، وكذلك كانوا يفعلون خلف أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ولم يأمر النبي ﷺ ولا خلفاؤه أحداً من أهل مكة أن يتموا الصلاة، ولا قالوا لهم بعرفة ومزدلفة ومنى: أتموا صلاتكم، فإنما قوم سفر، ومن حكى ذلك عنهم فقد أخطأ، ولكن المتقول عن النبي ﷺ أنه قال ذلك في غزوة الفتح، لما صلى بهم بمكة.

وأما في حجه، فإنه لم ينزل بمكة، ولكن كان نازلاً خارج مكة، وهناك كان يصلي بأصحابه، ثم لما خرج إلى منى وعرفة خرج معه أهل مكة وغيرهم، ولما رجع من عرفة رجعوا معه، ولما صلى بمنى أيام منى صلوا معه، ولم يقل لهم: أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر، ولم يجد النبي [٢٦/١٣١] السفر لا بمسافة، ولا بزمان، ولم يكن بمنى أحد ساكناً في زمنه؛ ولهذا قال: «منى مناخ من سبق»^(١)، ولكن قيل: إنها سكنت في خلافة عثمان، وإنه بسبب ذلك أتم عثمان الصلاة، لأنه كان يرى أن المسافر من يحمل الزاد والمزاد.

ثم بعد ذلك يذهب إلى عرفات. فهذه السنة، لكن في هذه الأوقات لا يكاد يذهب أحد إلى نمرة. ولا إلى

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٨٨١)، وابن ماجه (٣٠٠٦)، وأحمد (٢٠٦/٦)، وحت الألباني «صحيح الجامع» (٦٦٢٠).

وخرج بعد الوداع من باب حزرة اليوم. ودخل إلى عرفات من طريق ضب، وخرج من طريق المأزمين وأتى إلى جرة العقبة - يوم العيد - من الطريق الوسطى التي يخرج منها إلى خارج منى، ثم يعطف على يساره إلى الجمرة، ثم لما رجع إلى موضعه بنى الذي نحر فيه هديه، وحلق رأسه، رجع من الطريق المتقدمة التي يسير منها جمهور الناس اليوم.

فيؤخر المغرب إلى أن يصليها مع العشاء بمزدلفة، ولا يزاحم الناس، بل إن وجد خلوة أسرع، فإذا وصل إلى المزدلفة صلى المغرب قبل تبرك الجمال إن أمكن، ثم إذا بركوها صلوا العشاء، وإن أخر العشاء لم يضر ذلك، ويبيت بمزدلفة، ومزدلفة كلها يقال لها: المشعر الحرام، وهي ما بين مازمي عرقة إلى بطن محسر.

فإن بين كل مشعرين حلاً ليس منها، فإن بين عرقة ومزدلفة بطن عرنة، وبين مزدلفة ومنى بطن محسر. قال النبي ﷺ: «عرقة كلها موقف، وارفعوا عن بطن عرنة، ومزدلفة كلها [٢٦/١٣٥] موقف، وارفعوا عن بطن محسر، ومنى كلها منحرج، وفجاج مكة كلها طريق»^(١).

والسنة أن يبيت بمزدلفة إلى أن يطلع الفجر، فيصلي بها الفجر في أول الوقت، ثم يقف بالمشعر الحرام إلى أن يسفر جداً قبل طلوع الشمس، فإن كان من الضعفة كالنساء والصبيان ونحوهم فإنه يتعجل من مزدلفة إلى منى إذا غاب القمر، ولا ينبغي لأهل القوة أن يخرجوا من مزدلفة حتى يطلع الفجر، فيصلوا بها الفجر، ويقفوا بها، ومزدلفة كلها موقف، لكن الوقوف عند قرح أفضل، وهو جبل الميقدة، وهو المكان الذي يقف فيه الناس اليوم. وقد بني عليه

ولا عن أصحابه في الحج إلا ثلاثة أغسال: غسل الإحرام، والغسل عند دخول مكة، والغسل يوم عرفة. وما سوى ذلك كالغسل لرمي الجمار، وللطواف، والمبيت بمزدلفة فلا أصل له، لا عن [٢٦/١٣٣] النبي ﷺ، ولا عن أصحابه، ولا استحبه جمهور الأئمة؛ لا مالك، ولا أبو حنيفة، ولا أحمد، وإن كان قد ذكره طائفة من متأخري أصحابه، بل هو بدعة إلا أن يكون هناك سبب يقتضي الاستحباب، مثل أن يكون عليه راحة يؤذي الناس بها، فيقتل لإزالتها.

وعرقة كلها موقف، ولا يقف بطن عرنة، وأما صعود الجبل الذي هناك فليس من السنة، ويسمى جبل الرحمة، ويقال له (اللال) على وزن هلال، وكذلك القبة التي فوقه التي يقال لها: قبة آدم، لا يستحب دخولها، ولا الصلاة فيها. والطواف بها من الكبائر، وكذلك المساجد التي عند الجمرات لا يستحب دخول شيء منها، ولا الصلاة فيها. وأما الطواف بها أو بالصخرة، أو بحجرة النبي ﷺ، وما كان غير البيت العتيق، فهو من أعظم البدع المحرمة.



فصل

فإذا أفاض من عرفات ذهب إلى المشعر الحرام على طريق المأزمين وهو طريق الناس اليوم، وإنها قال الفقهاء: على طريق المأزمين؛ لأنه إلى عرقة طريق أخرى تسمى طريق ضب، ومنها دخل النبي ﷺ [٢٦/١٣٤] إلى عرفات، وخرج على طريق المأزمين.

وكان ﷺ في المناسك والأعياد يلعب من طريق ويرجع من أخرى، فدخل من الشية العليا، وخرج من الشية السفلى. ودخل المسجد من باب بني شيبه،

(١) صحيح: أخرجه النووي (٣٠١٥) مختصراً، وأحمد (٣٢٦/٣)، ومالك (٣٨٨/١)، وصححه الألبان (صحيح الجامع) (٤٠٠٦).

والبقر والغنم يضجعها على شقها الأيسر، مستقبلاً بها القبلة، ويقول: بسم الله، والله أكبر، اللهم منك ولك، اللهم تقبل مني، كما تقبلت من إبراهيم [٢٦/١٣٧] خليلك.

وكل ما ذبح بمنى، وقد سبق من الحل إلى الحرم فإنه هدي، سواء كان من الإبل، أو البقر أو الغنم، ويسمى - أيضاً - أضحية، بخلاف ما يذبح يوم النحر بالحل، فإنه أضحية، وليس بهدي. وليس بمنى ما هو أضحية وليس بهدي، كما في سائر الأمصار.

فإذا اشترى الهدي من عرفات وساقه إلى منى فهو هدي باتفاق العلماء، وكذلك إن اشتراه من الحرم فذهب به إلى التعميم، وأما إذا اشترى الهدي من منى وذبحه فيها، ففيه نزاع؛ فمذهب مالك أنه لس بهدي، وهو متقول عن ابن عمر، ومذهب الثلاثة أنه هدي، وهو متقول عن عائشة.

وله أن يأخذ الحصى من حيث شاء، لكن لا يرمي بحصى قد رمي به، ويستحب أن يكون فوق الحمص، ودون البندق، وإن كسره جاز. والتقاط الحصى أفضل من تكسيره من الجبل.

ثم يحلق رأسه، أو يقصره، والحلق أفضل من التقصير، وإذا قصره جمع الشعر وقص منه بقدر الأنملة، أو أقل، أو أكثر، والمرأة لا تقص أكثر من ذلك. وأما الرجل فله أن يقصر ما شاء.

وإذا فعل ذلك فقد تحلل باتفاق المسلمين التحلل الأول، فلبس الثياب، وقلم أظفاره، وكذلك له على الصحيح أن يتطيب، ويتزوج، وأن [٢٦/١٣٨] يصطاد، ولا يبقى عليه من المحظورات إلا النساء.

وبعد ذلك يدخل مكة فيطوف طواف الإفاضة، إن أمكنه ذلك يوم النحر وإلا فله بعد ذلك، لكن ينبغي أن يكون في أيام التشريق، فإن تأخيره عن ذلك فيه نزاع، ثم يسمى بعد ذلك سمي الحج، وليس على

بناء، وهو المكان الذي يخصه كثير من الفقهاء باسم المشعر الحرام.

فإذا كان قبل طلوع الشمس أفاض من مزدلفة إلى منى، فإذا أتى محسراً أسرع قدر رمية بحجر، فإذا أتى منى رمى جرة العقبة بسبع حصيات، ويرفع يده في الرمي، وهي الجمرة التي هي آخر الجمرات من ناحية منى، وأقربهن من مكة، وهي الجمرة الكبرى، ولا يرمي يوم النحر غيرها، يرميها مستقبلاً لها يجعل البيت عن يساره، ومنى عن يمينه، هذا هو الذي صح عن النبي ﷺ فيها، ويستحب أن يكبر مع كل حصاة، وإن شاء قال مع ذلك: اللهم اجعله حجاً مبروراً، وسعيًا مشكوراً، وذنبًا مغفوراً، ويرفع يديه في الرمي. [٢٦/١٣٦] ولا يزال يلبي في ذهابه من مشعر إلى مشعر، مثل ذهابه إلى عرفات، وذهابه من عرفات إلى مزدلفة، حتى يرمي جرة العقبة، فإذا شرع في الرمي قطع التلبية، فإنه حيثن يشترع في التحلل.

والعلماء في التلبية على ثلاثة أقوال:

منهم من يقول: يقطعها إذا وصل إلى عرفة.

ومنهم من يقول: بل يلبي بعرفة وغيرها إلى أن يرمي الجمرة.

والقول الثالث: أنه إذا أفاض من عرفة إلى مزدلفة لئى، وإذا أفاض من مزدلفة إلى منى لى حتى يرمي جرة العقبة، وهكذا صح عن النبي ﷺ.



فصل

وأما التلبية في وقوفه بعرفة، ومزدلفة، فلم ينقل عن النبي ﷺ، وقد نقل عن الخلفاء الراشدين وغيرهم أنهم كانوا يلون بعرفة، فإذا رمى جرة العقبة نحر هديه إن كان معه هدي، ويستحب أن تنحر الإبل مستقبلة القبلة، قائمة، معقولة اليد اليسرى،

وأحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة.

ولا يستحب للمتمتع ولا لغيره أن يطوف للقدوم بعد التعريف، بل هذا الطواف هو السنة في حقه، كما فعل الصحابة مع النبي ﷺ، فإذا طاف طواف الإفاضة، فقد حل له كل شيء، النساء وغير النساء.

وليس بمنى صلاة عيد، بل رمي جرة العقبة لهم كصلاة العيد لأهل الأمصار، والنبي ﷺ لم يصل جمعة ولا عيداً في السفر، لا بمكة ولا عرفة، بل كانت خطبته بعرفة خطبة نكس، لا خطبة جمعة، ولم يجهر بالقراءة في الصلاة بعرفة.



[٢٦/١٤٠] فصل

ثم يرجع إلى منى فيبيت بها، ويرمي الجمرات الثلاث، كل يوم بعد الزوال، يتدّى بالجمرة الأولى التي هي أقرب إلى مسجد الحيف. ويستحب أن يمضي إليها فيرميها بسبع حصيات. ويستحب له أن يكبر مع كل حصاة، وإن شاء قال: اللهم اجعله حجاً مبروراً، وسعيًا مشكوراً، وذنبًا مغفوراً، ويستحب له إذا رماها أن يتقدم قليلاً إلى موضع لا يصيبه الحصى، فيدعو الله تعالى، مستقبل القبلة، رافعاً يديه بقلر سورة البقرة.

ثم يذهب إلى الجمرة الثانية فيرميها كذلك، فيتقدم عن يساره يدعو مثل ما فعل عند الأولى.

ثم يرمي الثالثة، وهي جرة العقبة، فيرميها بسبع حصيات أيضًا ولا يقف عندها.

ثم يرمي في اليوم الثاني من أيام منى مثل ما رمى في الأول، ثم إن شاء رمى في اليوم الثالث، وهو الأفضل، وإن شاء تعجل في اليوم الثاني بنفسه قبل غروب الشمس، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [٢٦/١٤١] فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ الآية [البقرة: ٢٠٣].

المفرد إلا سعي واحد، وكذلك القارن عند جمهور العلماء، وكذلك المتمتع في أصح أقوالهم، وهو أصح الروايتين عند أحمد، وليس عليه إلا سعي واحد، فإن الصحابة الذين تمتعوا مع النبي ﷺ لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة قبل التعريف.

فإذا اكتفى المتمتع بالسعي الأول أجزأه ذلك، كما يجزئ المفرد والقارن، وكذلك قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قيل لأبي: المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة؟ قال: إن طاف طوافين - يعني بالبيت، وبين الصفا والمروة - فهو أجود، وإن طاف طوافًا واحدًا فلا بأس، وإن طاف طوافين فهو أعجب إليّ.

وقال أحمد: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، أنه كان يقول: المفرد والمتمتع يجزئه طواف بالبيت، وسعي بين الصفا والمروة.

وقد اختلفوا في الصحابة المتمتعين مع النبي ﷺ مع اتفاق الناس على أنهم طافوا أولاً بالبيت، وبين الصفا والمروة لما رجعوا من عرفة، قيل: إنهم سعوا - أيضًا - بعد طواف الإفاضة [٢٦/١٣٩].

وقيل: لم يسعوا، وهذا هو الذي ثبت في صحيح مسلم، عن جابر، قال: لم يطف النبي ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافًا واحدًا، طوافه الأول^(١).

وقد روي في حديث عائشة أنهم طافوا مرتين. لكن هذه الزيادة قيل: إنها من قول الزهري، لا من قول عائشة، وقد احتج بها بعضهم على أنه يستحب طوافان بالبيت، وهذا ضعيف. والأظهر ما في حديث جابر. ويؤيده قوله: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»^(٢). فالتمتع من حين أحرم بالعمرة دخل بالحج، لكنه فصل بتحليل ليكون أيسر على الحاج،

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨٩٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٩٠).

إعادة عليه، وإن أقام بعد الوداع أعاده، وهذا الطواف واجب عند الجمهور، لكن يسقط عن الحائض.

وإن أحب أن يأتي الملتزم، وهو ما بين الحجر الأسود والباب، فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه، ويدعو، ويسأل الله تعالى حاجته، فعل ذلك، وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع، فإن هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره، والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة، وإن شاء قال في دعائه الدعاء المأثور عن ابن عباس: «اللهم إني عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، حملتي على ما سخرت لي من خلقك، وسيرتني في بلادك، حتى بلغتني بنعمتك إلى بيتك، وأعتني على أداء نسكي، فإن كنت رخصت عني فازدني رضا، وإلا فمن الآن فارض عني، قبل أن تتأني عن بيتك دارني، فهذا أوان انصرافي إن أذنت لي، غير مستبد بك، ولا بيتك، ولا راضب عنك، ولا عن بيتك، اللهم فأصحبني العافية في بدني، والصحة في [٢٦/١٤٣] جسمي، والمصمة في ديني، وأحسن مثقلي، وارزقني طاعتك ما أبقيتني، واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة، إنك على كل شيء قدير» ولو وقف عند الباب ودعا هناك من غير التزام للبيت كان حسناً.

فإذا ولَّى لا يقف، ولا يلتفت، ولا يمشي القهقري. قال الثعلبي في «فقه اللغة»: القهقري: مشية الراجع إلى خلف، حتى قد قيل: إنه إذا رأى البيت رجع فودع، وكذلك عند سلامة على النبي ﷺ لا ينصرف، ولا يمشي القهقري، بل يخرج كما يخرج الناس من المساجد عند الصلاة.

وليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد، لكن عليه وعلى المتمتع هدي بدنة، أو بقرة، أو شاة، أو شرك في دم، فمن لم يجد الهدي صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر، وسبعة إذا رجع، وله أن يصوم الثلاثة من حين

فإذا غربت الشمس وهو بمنى أقام حتى يرمي مع الناس في اليوم الثالث، ولا ينفر الإمام الذي يقيم للناس المناسك، بل السنة أن يقيم إلى اليوم الثالث، والسنة للإمام أن يصلي بالناس بمنى، ويصلي خلفه أهل الموسم.

ويستحب أن لا يدع الصلاة في مسجد منى - وهو مسجد الخيف - مع الإمام، فإن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون بالناس قصرًا بلا جمع بمنى، ويقتصر الناس كلهم خلفهم أهل مكة، وغير أهل مكة. وإنما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «يا أهل مكة، اتقوا صلاتكم، فإنما قوم سفر»^(١) لما صلَّ بهم بمكة نفسها. فإن لم يكن للناس إمام عام صلَّ الرجل بأصحابه؛ والمسجد بني بعد النبي ﷺ، لم يكن على عهده.

ثم إذا نفر من منى فإن بات بالمحصب - وهو الأبطح، وهو ما بين الجبلين إلى المقبرة - ثم نفر بعد ذلك فحسن؛ فإن النبي ﷺ بات به، وخرج. ولم يقم بمكة بعد صدوره من منى، لكنه ودع البيت، وقال: «لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت»^(٢) فلا يخرج الحاج حتى يودع البيت، فيطوف طواف الوداع، حتى يكون [٢٦/١٤٢] آخر عهده بالبيت، ومن أقام بمكة فلا وداع عليه.

وهذا الطواف يؤخره الصادر من مكة حتى يكون بعد جميع أموره، فلا يشتغل بعده بتجارة ونحوها، لكن إن قضى حاجته، أو اشترى شيئاً في طريقه بعد الوداع، أو دخل إلى المنزل الذي هو فيه ليحمل المتاع على دابته، ونحو ذلك، مما هو من أسباب الرحيل، فلا

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٢٢٩) بنحوه، ومالك (١/١٤٩)، وابن خزيمة (٧٠/٣) بلفظه، وضعفه الألباني «ضعيف الجامع» (٦٣٨٠).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٢٧)، وأبو داود (٢٠٠٢)، وابن ماجه (٣٠٧٠).

دخولها حسن، والنبي ﷺ لم يدخلها في الحج، ولا في العمرة، [٢٦/١٤٥] لا عمرة الجفراة، ولا عمرة القفصية، وإنما دخلها عام فتح مكة، ومن دخلها يستحب له أن يصلي فيها، ويكبر الله ويدعوه، ويذكره، فإذا دخل مع الباب تقدم حتى يصير بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع، والباب خلفه، فذلك هو المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ، ولا يدخلها إلا حافياً، والحجر أكثره من البيت من حيث ينحني حائطه، فمن دخله فهو كمن دخل الكعبة، وليس على داخل الكعبة ما ليس على غيره من الحجاج، بل يجوز له من المشي حافياً، وغير ذلك ما يجوز لغيره.

والإكثار من الطواف بالبيت من الأعمال الصالحة، فهو أفضل من أن يخرج الرجل من الحرم، ويأتي بعمرة مكية، فإن هذا لم يكن من أعمال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ولا رغب فيه النبي ﷺ لأمنته، بل كرهه السلف.



فصل

وإذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده، فإنه يأتي مسجد النبي ﷺ ويصلي فيه، والصلاة فيه خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، ولا تشد الرحال إلا إليه، وللى المسجد الحرام، [٢٦/١٤٦] والمسجد الأقصى، هكذا ثبت في «الصحيحين»^(١) من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد، وهو مروي من طرق آخر.

ومسجده كان أصغر مما هو اليوم، وكذلك المسجد الحرام، لكن زاد فيها الخلفاء الراشدون، ومن بعدهم، وحكم الزيادة حكم الزيد في جميع الأحكام. ثم يسلم على النبي ﷺ وصاحبيه، فإنه قد قال:

أحرم بالعمرة، في أظهر أقوال العلماء. وفيه ثلاث روايات عن أحمد. قيل: إنه يصومها قبل الإحرام بالعمرة. وقيل: لا يصومها إلا بعد الإحرام بالحج. وقيل: يصومها من حين الإحرام بالعمرة، وهو الأرجح. وقد قيل: إنه يصومها بعد التحلل من العمرة، فإنه حيثئذ شرع في الحج، ولكن دخلت العمرة في الحج، كما دخل الوضوء في الغسل، قال النبي ﷺ: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»^(٢)، وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا تمتنعين معه، وإنما [٢٦/١٤٤] أحرموا بالحج.

ويستحب أن يشرب من ماء زمزم، ويتصلع منه، ويدعو عند شربه بما شاء من الأدعية الشرعية، ولا يستحب الاغتسال منها.

وأما زيارة المساجد التي بنيت بمكة غير المسجد الحرام؛ كالمسجد الذي تحت الصفا، وما في سفح أبي قبيس، ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار النبي ﷺ وأصحابه، كمسجد المولد وغيره، فليس قصد شيء من ذلك من السنة، ولا استحب أحد من الأئمة، وإنما المشروع إتيان المسجد الحرام خاصة، والمشارع: عرفة، ومزدلفة، والصفا والمروة، وكذلك قصد الجبال، والبقاع التي حول مكة غير المشارع؛ عرفة ومزدلفة ومنى، مثل جبل حراء، والجبل الذي عند منى الذي يقال: إنه كان فيه قبة الفداء، ونحو ذلك، فإنه ليس من سنة رسول الله ﷺ زيارة شيء من ذلك، بل هو بدعة. وكذلك ما يوجد في الطرقات من المساجد المبنية على الآثار، والبقاع التي يقال: إنها من الآثار، لم يشرع النبي ﷺ زيارة شيء من ذلك بخصوصه، ولا زيارة شيء من ذلك.

ودخول الكعبة ليس بفرض، ولا سنة مؤكدة، بل

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨)، والترمذي (٩٣٢)، والنسائي (٢٨١٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (٨٢٧).

تبلغني^(٣)، وقال: «أكثرُوا عليَّ من الصلاة يوم الجمعة، وليلة الجمعة، فإن صلاحكم معروضة عليَّ». فقالوا: كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أُرمت؟ أي بليت. قال: «إن الله حَرَّمَ على الأرض أن تَأْكُل أجساد الأنبياء^(٤)». فأخبر أنه يسمع الصلاة والسلام من القريب، وأنه يبلغ ذلك من البعيد. وقال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، يحذر ما فعلوا، قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكنه كره أن يتخذ مسجداً. أخرجه في «الصحيحين»^(٥).

فدفته الصحابة في موضعه الذي مات فيه، من حجرة عائشة، وكانت هي وسائر الحُجَر خارج المسجد، من قبلة وشرقية، لكن لما كان في زمن الوليد بن عبد الملك عُمِّر هذا المسجد وغيره، وكان نائبه على المدينة عمر بن عبد العزيز، فأمر أن تشتري الحجر، ويزاد [٢٦/١٤٨] في المسجد، فدخلت الحجرة في المسجد من ذلك الزمان، وبنيت منحرفة عن القبلة مسنمة؛ لثلاث يصلي أحد إليها، فإنه قال ﷺ: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها» رواه مسلم^(٦) عن أبي مَرْثَدَ الْعَنْوِي. والله أعلم.

وزيارة القبور على وجهين: زيارة شرعية، وزيارة بدعية.

فالشرعية: المقصود بها السلام على الميت، والدعاء له، كما يقصد بالصلاة على جنازته، فزيارته بعد موته من جنس الصلاة عليه، فالسنة أن يسلم على الميت، ويدعو له سواء كان نبياً، أو غير نبى، كما كان النبي

«ما من رجل يسلم عليَّ، إلا ردَّ الله عليَّ روحي حتى أرد عليه السلام» رواه أبو داود وغيره^(١).

وكان عبد الله بن عمر يقول إذا دخل المسجد: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت، ثم ينصرف، وهكذا كان الصحابة يسلمون عليه، ويسلمون عليه مستقبلي الحجرة، مستدبري القبلة، عند أكثر العلماء، كمالك، والشافعي، وأحمد، وأبو حنيفة قال: يستقبل القبلة، فمن أصحابه من قال: يستدبر الحجرة، ومنهم من قال: يجعلها عن يساره، واتفقوا على أنه لا يستلم الحجرة، ولا يقبلها، ولا يطوف بها، ولا يصلي إليها، وإذا قال في سلامه: السلام عليك يا رسول الله، يا نبي الله، يا خيرة الله من خلقه، يا أكرم الخلق على ربه، يا- إمام المتقين، فهذا كله من صفاته، بأبي هو وأمي ﷺ، وكذلك إذا صَلَّى عليه مع السلام عليه، فهذا مما أمر الله به.

[٢٦/١٤٧] ولا يدعو هناك مستقبل الحجرة، فإن هذا كله منهي عنه باتفاق الأئمة. ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك. والحكاية المروية عنه أنه أمر المنصور أن يستقبل الحجرة وقت الدعاء، كذب على مالك. ولا يقف عند القبر للدعاء لنفسه، فإن هذا بدعة، ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده يدعو لنفسه، ولكن كانوا يستقبلون القبلة، ويدعون في مسجده، فإنه ﷺ قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»^(٢)، وقال: «لا تجعلوا قبري عبداً، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً، وصلوا عليَّ حيثما كنتم، فإن صلاتكم

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٤٦)، وأحمد (٣٦٧/٢)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٧٢٢٦).

(٤) صحيح: أخرجه النسائي (١٣٧٤)، وابن ماجه (١٠٨٥)، وأحمد (٨/٤)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٢٢/٢).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٣١).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٢)، والترمذي (١٠٥٠)، وأبو داود (٣٢٢٩).

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٣١٩/١)، والبيهقي (٢٤٥/٥)، وأحمد (٥٢٧/٢) وإسناده حسن.

(٢) صحيح: أخرجه مالك (١٧٢/١)، وابن أبي شبة (١٥٠/٢)، وعبد الرزاق (٤٠٦/١)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠).

غيرهم، ولكن روى بعضها البزار، والدارقطني، ونحوهما بأسانيد ضعيفة، ولأن من عادة الدارقطني وأمثاله، يذكرون هذا من السنن ليعرف، وهو وغيره يبينون ضعف الضعيف من ذلك، فإذا كانت هذه الأمور التي فيها شرك وبدعة نهي عنها عند قبره، وهو أفضل الخلق، فالنهي عن ذلك عند قبر غيره أولى وأحرى.

[٢٦/١٥٠] ويستحب أن يأتي مسجد قباء، ويصلي فيه، فإن النبي ﷺ قال: «من تطهر في بيته، وأحسن الطهور، ثم أتى مسجد قباء، لا يريد إلا الصلاة فيه، كان له كأجر عمرة»^(١) رواه أحد والنسائي وابن ماجه. وقال النبي ﷺ: «الصلاة في مسجد قباء كعمرة»^(٢) قال الترمذي: حسن.

والسفر إلى المسجد الأقصى، والصلاة فيه، والدعاء، والذكر، والقراءة، والاعتكاف، مستحب في أي وقت شاء، سواء كان عام الحج، أو بعده. ولا يفعل فيه وفي مسجد النبي ﷺ إلا ما يفعل في سائر المساجد. وليس فيها شيء يتمسح به، ولا يقبل ولا يطاف به، هذا كله ليس إلا في المسجد الحرام خاصة، ولا تستحب زيارة الصخرة، بل المستحب أن يصلي في قبلي المسجد الأقصى الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين.

ولا يسافر أحد ليقف بغير عرفات، ولا يسافر للوقوف بالمسجد الأقصى، ولا للوقوف عند قبر أحد، لا من الأنبياء، ولا المشايخ، ولا غيرهم، باتفاق المسلمين، بل أظهر قولي العلماء أنه لا يسافر أحد لزيارة قبر من القبور.

ولكن تزار القبور الزيارة الشرعية، من كان قريباً،

ﷺ يأمر أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم، والمتأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تمحرنّا أجورهم، ولا تفتنّا بعدهم، واغفر لنا ولهم»^(١). وهكذا يقول إذا زار أهل البقيع، ومن به من الصحابة أو غيرهم، أو زار شهداء أحد، وغيرهم.

وليست الصلاة عند قبورهم أو قبور غيرهم مستحبة عند أحد من أئمة المسلمين، بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحد من الأنبياء والصالحين وغيرهم أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك باتفاق أئمة [٢٦/١٤٩] المسلمين؛ بل الصلاة في المساجد التي على القبور إما محرمة، وإما مكروهة.

والزيارة البدعية: أن يكون مقصود الزائر أن يطلب حوائجه من ذلك الميت، أو يقصد الدعاء عند قبره، أو يقصد الدعاء به، فهذا ليس من سنة النبي ﷺ، ولا استحبه أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل هو من البدع المنهي عنها باتفاق سلف الأمة وأئمتها، وقد كره مالك وغيره أن يقول القائل: زرت قبر النبي ﷺ، وهذا اللفظ لم يتقل عن النبي ﷺ، بل الأحاديث المذكورة في هذا الباب مثل قوله: «من زارني، وزار أبي إبراهيم في عام واحد، ضمنت له على الله الجنة» وقوله: «من زارني بعد مماتي، فكأنما زارني في حياتي، ومن زارني بعد مماتي، حلت عليه شفاعتي» ونحو ذلك، كلها أحاديث ضعيفة، بل موضوعة، ليست في شيء من دواوين الإسلام، التي يعتمد عليها، ولا نقلها إمام من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة، ولا

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٤٠٢)، وصححه الألباني صحيح الجامع (٦١٥٤).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٩٨)، وابن ماجه (١٤٠١)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٣٨٧٢).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٦٩)، والنسائي (٢٠١٠)، وابن حبان (١٥٣٦).

رَعَمْتُمْ بَيْنَ قُودِمِهِ فَلَا تَمْلِكُونَ كَفْتِ الْعُتْرِ عَنْكُمْ ﴿
[الإسراء: ٥٦] الآيتين.

قالت طائفة من السلف: كان أقوام يذعنون
للملائكة، والأنبياء، كالمسيح، والعزير، فأنزل الله تعالى
هذه الآية، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا
مُبْهَجًا ۚ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ ﴿٢٧﴾
[الأنبياء: ٢٦، ٢٧] الآيات. ومثل هذا في القرآن
كثير؛ بل هذا مقصود القرآن، ولبه، وهو مقصود
دعوة الرسل كلهم، وله خلق الخلق، كما قال تعالى:
﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:
٥٦].

فيجب على المسلم أن يعلم أن الحج من جنس
الصلاة ونحوها من العبادات، التي يعبد الله بها وحده
لا شريك له، وأن الصلاة على الجنائز وزيارة قبور
الأموات من جنس الدعاء لهم، والدعاء للخلق من
جنس المعروف والإحسان، الذي هو من جنس
الزكاة.

والعبادات التي أمر بها توحيد وسنة، وغيرها فيها
شرك [٢٦/١٥٣] وبدعة، كعبادات النصارى، ومن
أشبههم مثل قصد البقعة لغير العبادات التي أمر الله
بها، فإنه ليس من الدين، ولهذا كان أئمة العلماء
يعدون من جملة البدع المتكررة السفر لزيارة قبور
الأنبياء، والصالحين، وهذا في أصح القولين غير
مشروع، حتى صرح بعض من قال ذلك أن من سافر
هذا السفر لا يقصر فيه الصلاة؛ لأنه سفر معصية.
وكذلك من يقصد بقعة لأجل الطلب من مخلوق، هي
منسوبة إليه، كالقبر والمقام أو لأجل الاستعاذة به،
ونحو ذلك، فهذا شرك وبدعة، كما تفعله النصارى
ومن أشبههم من مبتدعة هذه الأمة، حيث يفعلون
الحج والصلاة من جنس ما يفعلونه من الشرك
والبدع، ولهذا قال ﷺ لما ذكر له بعض أزواجه كنيسة

ومن اجتاز [٢٦/١٥١] بها، كما أن مسجد قباء يزار
من المدينة، وليس لأحد أن يسافر إليه لنهيه ﷺ أن
تشد الرحال إلا إلى المساجد الثلاثة.

وذلك أن الدين مبني على أصليين: ألا يعبد إلا الله
وحده لا شريك له، ولا يعبد إلا بما شرع، لا نعبده
بالبدع، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ
فَلْيَمْلِكْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُلْقِهِ بِبِعَادٍ رَبِّهِ أَحَدًا ﴿١١٠﴾
[الكهف: ١١٠]. ولهذا كان عمر بن الخطاب - رضي
الله عنه - يقول في دعائه: اللهم اجعل عملي كله
صالحًا، واجعله لوجهك خالصًا، ولا تجعل فيه لأحد
شيئًا، وقال الفضيل بن عياض في قوله تعالى:
﴿يَتِلَّوْنَهُمْ أَكْبَرُ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]. قال:
أخلصه، وأصوبه. قيل: يا أبا علي، ما أخلصه
وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا، ولم يكن
صوابًا، لم يقبل، وإذا كان صوابًا، ولم يكن خالصًا لم
يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا. والخالص أن يكون
له، والصواب أن يكون على السنة، وقد قال الله تعالى:
﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ
اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

والمقصود بجميع العبادات أن يكون الدين كله لله
وحده، فالله هو المعبود، والمسئول الذي يخاف
ويرجى، ويسأل ويعبد، فله الدين خالصًا، وله أسلم
من في السموات والأرض طوعًا وكرهًا، والقرآن
مملوء من هذا، كما قال تعالى: ﴿تَتَجَلَّى أَلِكُتِبِ مِنَ اللَّهِ
الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿٢٦/١٥٢﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْعَكْثَبَ
بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مَخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴿٢٧﴾ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ
الْخَالِصُ﴾ إلى قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ أَغْبَدُ مَخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ إلى
قوله: ﴿أَفَقَرَّ اللَّهُ تَائِبُونَ أَعْبَدُ إِلَهُ الْمَلِكُونَ﴾ [الزمر: ١
- ٦٤]. وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيُفْرَقَ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ
وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ
اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ

جارية لا الزرقاء ولا عيون حمزة ولا غيرها، بل كل هذا مستخرج بعده.

ورفع الصوت في المساجد منهى عنه، وقد ثبت أن عمر بن الخطاب [٢٦/١٥٥] - رضي الله عنه - رأى رجلين يرفعان أصواتهما في المسجد فقال: لو أعلم أنكما من أهل البلد لأوجعتكما ضرباً، إن الأصوات لا ترفع في مسجده. فما يفعل بعض جهال العامة من رفع الصوت عقيب الصلاة من قولهم: السلام عليك يا رسول الله بأصوات عالية. من أقبح المنكرات. ولم يكن أحد من السلف يفعل شيئاً من ذلك عقيب السلام بأصوات عالية، ولا منخفضة، بل ما في الصلاة، من قول المصلي: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، هو المشروع، كما أن الصلاة عليه مشروعة في كل زمان ومكان.

وقد ثبت في «الصحيح» أنه قال: «من صلى عليّ مرة صلى الله عليه بها عشراً»^(٥).

وفي «المستند»: أن رجلاً قال: يا رسول الله، أجعل عليك ثلث صلاتي؟ قال: «إذاً يكفيك الله ثلث أمرك». فقال: أجعل عليك ثلثي صلاتي؟ قال: «إذاً يكفيك الله ثلثي أمرك». قال: أجعل صلاتي كلها عليك؟ قال: «إذاً يكفيك الله ما أمرك من أمر دنياك وأمر آخرتك»^(٦). وفي «السنن» عنه أنه قال: «لا تدخلوا قبري حينئذ وصلوا عليّ حينئذ كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»^(٧). وقد رأى عبد الله بن حسن شيخ الحسين في زمنه رجلاً يتاب قبر النبي ﷺ، للدعاء عنده، قال: يا هذا، إن رسول الله ﷺ قال: «لا تدخلوا قبري حينئذ وصلوا عليّ حينئذ كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»^(٨) فما أنت ورجل

بأرض الحبشة، وذكر له عن حسنها وما فيها من التصاوير، فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»^(٩).

ولهذا نهى العلماء عما فيه عبادة لغير الله، وسؤال لمن مات من الأنبياء، أو الصالحين، مثل من يكتب رقعة ويعلقها عند قبر نبي، أو صالح، أو يسجد لقبر، أو يدعو، أو يرغب إليه. وقالوا: إنه لا يجوز بناء المساجد على القبور؛ لأن النبي ﷺ قال قبل أن يموت بخمس ليال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخللون القبور [٢٦/١٥٤] القبور مساجد، ألا فلا تتخللوا القبور مساجد، فإنني أنهارم من ذلك»^(١٠) رواه مسلم، وقال: «لو كنت متخلداً من أهل الأرض خليلاً لا تخلدت أباً بكر خليلاً»^(١١). وهذه الأحاديث في الصحاح. وما يفعله بعض الناس من أكل التمر في المسجد، أو تعليق الشعر في القناديل، فبذعة مكروهة.

ومن حل شيئاً من ماء زمزم جاز، فقد كان السلف يحملونه، وأما التمر الصيحاتي فلا فضيلة فيه، بل غيره من التمر، البرني والعجوة خير منه، والأحاديث إنما جاءت عن النبي ﷺ في مثل ذلك، كما جاء في «الصحيح»: «من تصبّع بسبع تمرات عجوة، لم يصبه ذلك اليوم سم، ولا سحر»^(١٢). ولم يحج عنه في الصيحاتي شيء. وقول بعض الناس: إنه صاح بالنبي ﷺ جهل منه بل إنما سمي بذلك ليسه، فإنه يقال: تصوح التمر، إذا يس.

وهذا كقول بعض الجهال: إن عين الزرقاء جاءت معه من مكة، ولم يكن بالمدينة على عهد النبي ﷺ عين

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٧)، والترمذي (٣٥٤٧)، والنسائي (٦٧١).

(٦) حسن: أخرجه الترمذي (٢٢٨١) بنحوه، وأحد (٢٠٢٩٠).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٤٦)، وأحد (٤١٧/٢)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٧٢٢٦).

(٨) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٤٦)، وأحد (٤١٧/٢)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٧٢٢٦).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٠٦)، ومسلم (٨٢٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٨٢٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٤٧)، ومسلم (٨٢٧٠).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٨١٤)، والترمذي (٥٠٢٥).

بالأنلس إلا سواء.

اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿

[النور: ٥٢]، فجعل الطاعة لله والرسول، كما قال

تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾

[النساء: ٨٠]، وجعل الخشية والتقوى لله وحده لا

شريك له، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ

وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ

وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، فأضاف

الإيتاء إلى الله والرسول، كما قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ

الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]،

فليس لأحد أن يأخذ إلا ما أباحه الرسول، وإن كان

الله آتاه ذلك من جهة القدرة، والملك، فإنه يؤتي

الملك من يشاء، ويتزع الملك ممن يشاء، ولهذا كان

ﷺ يقول في الاعتدال من الركوع، وبعد السلام:

«اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا

يتفع ذا الجِندِ منك الجِندُ»^(١) أي: من آتيته جدًّا وهو

البخت والمال والملك، فإنه لا ينجيته منك إلا الإيتان

والتقوى.

وأما التوكل فعلى الله وحده، والرغبة فإليه وحده،

كما قال [٢٦/١٥٨] تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ ولم

يقُل: ورسوله، وقالوا: ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ ولم

يقولوا هنا: ورسوله، كما قال في الإيتاء، بل هنا نظير

قوله: ﴿فَإِذَا قَرَعْتَ فَقَامَسَتْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب﴾

[الشرح: ٧، ٨]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ

إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَبَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا

حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وفي

«صحيح البخاري»^(٢) عن ابن عباس أنه قال: حسبنا

الله ونعم الوكيل، قالها إبراهيم حين ألقي في النار،

وقالها محمد ﷺ حين ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ

جَبَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ

ولهذا كان السلف يكثر الصلاة والسلام عليه،

في كل مكان وزمان، ولم يكونوا يجتمعون عند قبره، لا

لقراءة ختمه، ولا لإيقاد شمع، وإطعام وإسقاء، ولا

إنشاد قصائد، ولا نحو ذلك، بل هذا من البدع، بل

كانوا يفعلون في مسجده ما هو المشروع في سائر

المساجد من الصلاة، والقراءة، والذكر، والدعاء،

والاعتكاف، وتعليم القرآن والعلم، وتعلمه، ونحو

ذلك.

وقد علموا أن النبي ﷺ له مثل أجر كل عمل

صالح تعمه أمته، فإنه ﷺ قال: «من دعا إلى هدي

فله من الأجر مثل أجور من اتبعه، من غير أن ينقص

من أجورهم شيئاً»^(٣).

وهو الذي دعا أمته إلى كل خير، فكل خير يعمله

أحد من الأمة فله مثل أجره، فلم يكن ﷺ يحتاج إلى

أن يهدي إليه ثواب صلاة، أو صدقة، أو قراءة من

أحد، فإن له مثل أجر ما يعملونه من غير أن ينقص

من أجورهم شيئاً.

وكل من كان له أطوع وأتبع كان أولى الناس

به في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ

سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾

[يوسف: ١٠٨]، وقال ﷺ: «إِنْ آلَ أَبِي فَلَانِ

لَبِسُوا لِي [٢٦/١٥٧] بأولياء، إنما ولي الله وصالح

المؤمنين»^(٤)، وهو أولى بكل مؤمن من نفسه، وهو

الواسطة بين الله وبين خلقه في تبليغ أمره ونهيه،

ووعده، ووعيده، فالحلال ما حلله، والحرام ما

حرمه، والدين ما شرعه.

والله هو المعبود المستول، والمستعان به الذي

يخاف ويرجى، ويتوكل عليه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٣١)، والترمذي (٢٥٩٨)، وأبو داود (٣٩٩٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٩٠)، ومسلم (٢١٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٩٩)، ومسلم (٧٢٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٥٦٣).

[٢٦/١٦٠] وَقَالَ قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ:

فصل

وأما الحج: فأخذوا فيه بالسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ في صفته وأحكامه.

وقد ثبت بالنقل المتواتر عند الخاصة من علماء الحديث من وجوه كثيرة في «الصحيحين»، وغيرهما: أنه ﷺ لما حج حجة الوداع أحرم هو والمسلمون من ذي الحليفة، فقال: «من شاء أن يهلّ بعمرة فليفعل، ومن شاء أن يهلّ بحجة فليفعل، ومن شاء أن يهلّ بعمرة وحجة فليفعل». فلما قدموا وطافوا بالبيت وبين الصفا والمروة، أمر جميع المسلمين الذين حجوا معه أن يخلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة، إلا من ساق الهدي فإنه لا يخل حتى يبلغ الهدي محله. فراجعهم بعضهم في ذلك فغضب. وقال: «انظروا ما أمرتكم به فافعلوه»^(١). وكان هو ﷺ قد ساق الهدي، فلم يخل من إحرامه.

[٢٦/١٦١] ولما رأى كراهة بعضهم للإحلال، قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي، ولجعلتها عمرة، ولولا أن معي الهدي لأحللت»^(٢). وقال أيضا: «إني لبيّدت رأسي، وقُلّدت هديي، فلا أحل حتى أنحر»^(٣). فحل المسلمون جميعهم إلا النفر الذين ساقوا الهدي، منهم: رسول الله ﷺ، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله.

فلما كان يوم التروية أحرم المحلون بالحج، وهم ذاهبون إلى منى، فبات بهم تلك الليلة بمنى، وصلّى بهم فيها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثم سار بهم إلى نمرة على طريق ضب، و «نمرة» خارجة

ونعم الرسول ﷺ. وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لَئِي إِذْ أُدْعِيَ الْقَوْمَ إِلَى الْحَجِّ أَوْ إِلَى إِثْمٍ كَبِيرٍ تَكُونُونَ مِنَ الْمَذْمُومِينَ﴾ [الأَنْفَال: ٦٤]. أي: الله وحده حسبك، وحسب المؤمنين الذين اتبعوك.

ومن قال: إن الله والمؤمنين حسبك فقد ضلّ، بل قوله من جنس الكفرة، فإن الله وحده هو حسب كل مؤمن به. والحسب الكافي، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ اللَّهُ يَكْفِيكُمْ هَذَا دَلِيلًا﴾ [الزمر: ٣٦].

والله تعالى حق لا يشركه فيه مخلوق؛ كالعبادات، والإخلاص والتوكل، والخوف، والرجاء، والحج، والصلاة، والزكاة، والصيام، والصدقة.

والرسول له حق؛ كالإيمان به، وطاعته، واتباع سنته وموالاة من يواليه، ومعاداة من يعاديه، وتقديمه في المحبة على الأهل والمال، والنفس، كما قال ﷺ: «والذي نفسي بيده، [٢٦/١٥٩] لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»^(٤)، بل يجب تقديم الجهاد الذي أمر به على هذا كله، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَاضُوا إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢].

ويستطاع ما في هذا المختصر وشرحه المذكور في غير هذا الموضع. والله سبحانه وتعالى أعلم، وصلّى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.



(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٦).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (١٤٨/٣)، والطبراني في «الأوسط».

(٤) (١٣/٢)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٥٢٥٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٢١٦١).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٤)، ومسلم (٦٢).

الصلوات الخمس مقصورة، غير مجموعة، يرمي كل يوم الجمرات الثلاث بعد زوال الشمس، يفتح بالجمرة الأولى - وهي الصغرى، وهي الدنيا إلى منى، والقصوى من مكة - ويختتم بجمرة العقبة، ويقف بين الجمرتين الأولى والثاني، وبين الثانية والثالثة وقوفاً طويلاً بقدر سورة البقرة يذكر الله ويدعو فإن المواقف ثلاثة: عرفة، [٢٦/١٦٣] ومزدلفة، ومنى.

ثم أفاض آخر أيام التشريق بعد رمي الجمرات، هو والمسلمون فتزل بالمَحْصَبِ عند خيف بني كنانة، فبات هو والمسلمون فيه ليلة الأربعاء.

وبعث تلك الليلة عائشة مع أخيها عبد الرحمن لتعتمر من التعميم، وهو أقرب أطراف الحرم إلى مكة من طريق أهل المدينة. وقد بني بعده هناك مسجد سماه الناس مسجد عائشة؛ لأنه لم يعتمر بعد الحج مع النبي ﷺ من أصحابه أحد قط إلا عائشة؛ لأجل أنها كانت قد حاضت لما قدمت. وكانت معتمرة فلم تطف قبل الوقوف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، وقال لها النبي ﷺ: «أقضي ما يقضي الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة»^(١).

ثم ودع البيت هو والمسلمون ورجعوا إلى المدينة، ولم يبق بعد أيام التشريق، ولا اعتمر أحد قط على عهده عمرة يخرج فيها من الحرم إلى الحل إلا عائشة وحدها.

فأخذ فقهاء الحديث؛ كأحمد وغيره، بستره في ذلك كله، وإن كان منهم ومن غيرهم من قد يخالف بعض ذلك بتأويل تخفى عليه [٢٦/١٦٤] فيه السنة.

فمن ذلك أنهم استحبوا للمسلمين أن يحجوا كما أمر النبي ﷺ أصحابه، ولما اتفقت جميع الروايات على أنه أمر أصحابه بأن يحلوا من إحرامهم، ويعملوها متعة، استحبوا المتعة لمن جمع بين النسكين في سفرة

عن عرفة من يانيتها وغريبها، ليست من الحرم، ولا من عرفة، فنصب له القبة بنمرة، وهناك كان ينزل خلفاؤه الراشدون بعده، وبها الأسواق، وقضاء الحاجة، والأكل، ونحو ذلك.

فلما زالت الشمس ركب هو ومن ركب معه، وسار المسلمون إلى المصلى بطن عرفة، حيث قد بني المسجد، وليس هو من الحرم ولا من عرفة، وإنما هو برزخ بين المشعرين: الحلال والحرام هناك، بينه وبين الموقف نحو ميل، فخطب بهم خطبة الحج على راحلته. وكان يوم الجمعة، ثم نزل فصلً بهم الظهر والعصر مقصورتين، مجموعتين، ثم سار والمسلمون معه إلى الموقف بعرفة عند الجبل المعروف بجبل الرحمة، [٢٦/١٦٢] واسمه «إلال» - على وزن هلال - وهو الذي تسميه العامة عرفة، فلم يزل هو والمسلمون في الذكر والدعاء إلى أن غربت الشمس.

فدفع بهم إلى مزدلفة، فصل المغرب والعشاء بعد مغيب الشفق قبل حط الرحال حيث نزلوا بمزدلفة، ويات بها حتى طلع الفجر، فصلى بالمسلمين الفجر في أول وقتها مُغَلِّسًا^(٢) بها زيادة على كل يوم، ثم وقف عند «قرح» وهو جبل مزدلفة الذي يسمى: المشعر الحرام، وإن كانت مزدلفة كلها هي المشعر الحرام المذكور في القرآن، فلم يزل واقفاً بالمسلمين إلى أن أسفر جداً.

ثم دفع بهم حتى قدم منى، فاستفتحها برمي جمرة العقبة، ثم رجع إلى منزله بمنى فحلق رأسه، ثم نحر ثلاثاً وستين بدنة من الهدى الذي ساقه، وأمر علياً فنحر الباقي، وكان مائة بدنة، ثم أفاض إلى مكة، فطاف طواف الإفاضة، وكان قد عجل ضعفة أهل بيته من مزدلفة، قبل طلوع الفجر، فرموا الجمرة بليل، ثم أقام بالمسلمين أيام منى الثلاثة يصلي بهم

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١) واللفظ له.

(١) الغُلَس: الظلمة في آخر الليل.

واحدة، وأحرم في أشهر الحج. كما أمر به النبي ﷺ. وعلموا أن من أفرد الحج، واعتمر عقبه من الحل - وإن قالوا: إنه جائز - فإنه لم يفعله أحد على عهد رسول الله ﷺ إلا عائشة، على قول من يقول: إنها رفضت العمرة، وأحرمت بالحج، كما يقوله الكوفيون. وأما على قول أكثر الفقهاء: أنها صارت قارئة: فلا عائشة ولا غيرها فعل ذلك.

وكذلك علموا أن من لم يسق الهدي، وقرن بين النكسين لا يفعله. وإن قال أكثرهم - كأحمد وغيره - إنه جائز، فإنه لم يفعله أحد على عهد النبي ﷺ إلا عائشة، على قول من قال: إنها كانت قارئة.

ولم يختلف أئمة الحديث - فقهاء وعلماء، كأحمد وغيره - أن النبي ﷺ نفسه لم يكن مفردًا للحج، ولا كان متمتعًا متمتعًا حل به من إحرامه. ومن قال من أصحاب أحمد: إنه تمتع، [٢٦/١٦٥] وحل من إحرامه فقد غلط، وكذلك من قال: إنه لم يعتمر في حجته فقد غلط.

وأما من توهم من بعض الفقهاء: أنه اعتمر بعد حجته - كما يفعله المختارون للإفراد إذا جمعوا بين النكسين - فهذا لم يروه أحد، ولم يقله أحد أصلاً من العالمين بحجته ﷺ فإنه لا خلاف بينهم: أنه ﷺ لا هو ولا أحد من أصحابه اعتمر بعد الحج إلا عائشة. ولهذا لا يعرف موضع الإحرام بالعمرة إلا بمساجد عائشة، حيث لم يخرج أحد من الحرم إلى الحل فيحرم بالعمرة إلا هي ولا كان ﷺ أيضًا قارئًا قرآنًا طاف فيه طوافين وسمى سعين. فإن الروايات الصحيحة كلها تصرح بأنه إنما طاف بالبيت، وبين الصفا والمروة قبل التعريف مرة واحدة.

فمن قال من أصحاب أبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحد شيعتنا من هذه المقالات، فقد غلط.

[٢٦/١٦٦] وسبب غلظه: ألفاظ مشتركة

سمعها في ألفاظ الصحابة الناقلين لحجة النبي ﷺ. فإنه قد ثبت في الصحاح عن غير واحد - منهم: عائشة، وابن عمر وغيرهما - أنه ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج^(١). وثبت - أيضًا عنهم أنه أفرد الحج^(٢). وعامة الذين نقل عنهم أنه أفرد الحج، ثبت عنهم أنهم قالوا: إنه تمتع بالعمرة إلى الحج. وثبت عن أنس بن مالك أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليك عمرة وحجًا». وعن عمر: أنه أخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «أتاني آت من ربي - يعني بوادي العقيق - وقال: قل: عمرة في حجة»، ولم ينك أحد لفظ النبي ﷺ الذي أحرم به إلا عمر وأنس؛ فلهذا قال الإمام أحمد: لا أشك أن النبي ﷺ كان قارئًا.

وأما ألفاظ الصحابة، فإن التمتع بالعمرة إلى الحج اسم لكل من اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه، سواء جمع بينهما بإحرام واحد أو تحلل من إحرامه، فهذا التمتع العام يدخل فيه القران؛ ولذلك وجب عليه الهدي عند عامة الفقهاء، إدخالاً له في عموم قوله تعالى: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ» [البقرة: ١٩٦]، وإن كان اسم «التمتع» قد يختص بمن اعتمر، ثم أحرم بالحج بعد قضاء عمرته. فمن قال منهم: «تمتع بالعمرة إلى الحج» لم يرد أنه أحل من إحرامه، ولكن أراد: أنه جمع في حجته بين النكسين معتمرًا في أشهر الحج، لكن لم يبين: هل أحرم بالعمرة قبل الطواف بالبيت وبالجليلين، [٢٦/١٦٧] أو أحرم بالحج بعد ذلك؟ فإن كان قد أحرم قبل الطوافين، فهو قارئ بلا تردد، وإنما أهل بالحج بعد الطواف بالبيت وبالجليلين، وهو لم يكن حل من إحرامه، فهذا يسمى متمتعًا؛ لأنه اعتمر قبل الإهلال بالحج، وسمى قارئًا، لأنه أحرم بالحج قبل

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٩٢)، ومسلم (١٢٢٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١).

العصر، وأن ينفردوا فيصلوها في أثناء الوقت دون سائر المسلمين. فإن هذا مما يعلم بالاضطرار لمن تتبع الأحاديث أنه لم يكن، وهو قول مالك وطائفة من أصحاب الشافعي وأحمد، وعليه يدل كلام أحمد.

وإنما غفل قوم من أصحاب الشافعي، وأحمد عن هذا، فطردوا قياسهم في الجمع، واعتقدوا أنه إنما جمع لأجل السفر، والجمع للسفر لا يكون إلا لمن سافر ستة عشر فرسخًا، وحاضرو مكة ليسوا عن عرنة بهذا البعد.

[٢٦/١٦٩] وهذا ليس بحق، فإنه لو كان جمعه لأجل السفر لجمع قبل هذا اليوم ويعدّه، وقد أقام بمنى أيام التشريق ولم يجمع فيها، لا سيما ولم ينقل عنه أنه جمع في سفر وهو نازل إلا مرة واحدة، وإنما كان يجمع في السفر إذا جدَّ به السير، وإنما جمع لنحو الوقوف؛ لأجل ألا يفصل بين الوقوف بصلاة ولا غيرها. كما قال أحمد: إنه يجوز الجمع لأجل ذلك من الشغل المانع من تفريق الصلوات.

ومن اشتراط في هذا الجمع السفر من أصحاب أحمد، فهو أبعد عن أصوله من أصحاب الشافعي. فإن أحمد يجوز الجمع لأمر كثيرة غير السفر، حتى قال القاضي أبو يعلى وغيره - تفسيرًا لقول أحمد: إنه يجمع لكل ما يبيح ترك الجماعة - فالجمع ليس من خصائص السفر. وهذا بخلاف القصر، فإنه لا يشرع إلا للمسافر.

ولهذا قال أكثر الفقهاء - كالشافعي وأحمد - إن قصر الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى وأيام التشريق لا يجوز إلا للمسافر الذي يباح له القصر عندهم، طردًا للقياس، واعتقادًا أن القصر لم يكن إلا للسفر بخلاف الجمع، حتى أمر أحمد وغيره: أن الموسم لا يقيم أمير مكة؛ لأجل قصر الصلاة.

وذهب طوائف من أهل المدينة وغيرهم - منهم

إحلاله من العمرة؛ ولهذا يسميه بعض أصحابنا: «متمتعًا»، وسميه بعضهم: «قارنًا» وسميه بعضهم بالاسمين، وهو الأصوب. وهذا في التمتع الخاص، فأما التمتع العام فيشمله بلا تردد.

ومع هذا، فالصواب ما قطع به أحمد من أنه ﷺ أحرم بالحج قبل الطوف؛ لقوله: «ليكن عمرة وحجًا». ولو كان من حين يجرم بالعمرة مع قوله سبحانه: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَلْحَقُ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ لأن العمرة دخلت في الحج، كما قاله النبي ﷺ.

وإذا كانت عمرة التمتع جزءًا من حجه، فالهدي المسوق لا ينحر حتى يقضي التمتع، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

وذلك إشارة إلى الهدي المسوق، فإنه نذر؛ ولهذا لو عطب دون عمله وجب نحره؛ لأن نحره إنما يكون عند بلوغه عمله، وإنما يبلغ عمله إذا بلغ صاحبه عمله؛ لأنه تبع له، وإنما يبلغ صاحبه عمله يوم النحر، إذ قبل ذلك لا يحل مطلقًا؛ لأنه يجب عليه أن يحج، بخلاف من اعتمر عمرة مفردة، فإنه حل حلاً مطلقًا.

[٢٦/١٦٨] وأما ما تضمنته سنة رسول الله ﷺ من المقام بمنى يوم التروية، والمبيت بها الليلة التي قبل يوم عرفة، ثم المقام بعرفة - التي بين المشعر الحرام وعرفة - إلى الزوال، والذهاب منها إلى عرفة والخطبة، والصلواتين في أثناء الطريق بطن عرنة - فهذا كالجمع عليه بين الفقهاء، وإن كان كثير من المصنفين لا يميزه، وأكثر الناس لا يعرفه لغلبة العادات المحدثه.

ومن سنة رسول الله ﷺ: أنه جمع بالمسلمين جميعهم بعرفة، بين الظهر والعصر، ومزدلفة بين المغرب والعشاء، وكان معه خلق كثير ممن منزله دون مسافة القصر من أهل مكة وما حولها. ولم يأمر حاضري المسجد الحرام بتفريق كل صلاة في وقتها، ولا أن يعتزل المكيون ونحوهم فلم يصلوا معه

النبي ﷺ، وخلفائه، فإنهم لما دخلوا المسجد لم يفتحوا إلا بالطواف، ثم الصلاة عقب الطواف.

وأما ثانيًا: فلأن تحية المسجد الحرام هي الطواف. كما أن تحية المساجد هي الصلاة.

وأشنع من هذا: استحباب بعض أصحاب الشافعي لمن سعى بين الصفا والمروة أن يصلي ركعتين بعد السعي على المروة، قياسًا على الصلاة بعد الطواف. وقد أنكر ذلك سائر العلماء من أصحاب الشافعي وسائر الطوائف، ورأوا أن هذه بدعة ظاهرة القبح. فإن السنة مضت بأن النبي ﷺ وخلفاءه طافوا وصلوا، كما ذكر الله الطواف والصلاة. ثم سعوا ولم يصلوا عقب السعي، فاستحباب [٢٦/١٧٢] الصلاة عقب السعي، كاستحبابها عند الجمرات، أو بالموقف بعرفات، أو جعل الفجر أربعًا قياسًا على الظهر. والترك الراتب سنة، كما أن الفعل الراتب سنة، بخلاف ما كان تركه لعدم مقتض، أو فوات شرط، أو وجود مانع، وحدث بعده من المقتضيات والشروط وزوال المانع ما دلت الشريعة على فعله حيثئذ كجمع القرآن في المصحف، وجمع الناس في التراويح على إمام واحد. وتعلم العربية، وأسماء النقلة للعلم، وغير ذلك ما يحتاج إليه في الدين، بحيث لا تتم الواجبات أو المستحبات الشرعية إلا به، وإننا تركه ﷺ لفوات شرطه أو وجود مانع.

فأما ما تركه من جنس العبادات، مع أنه لو كان مشروعًا لفعله، أو أذن فيه، ولفعله الخلفاء بعده، والصحابة. فيجب القطع بأن فعله بدعة وضلالة، ويمتنع القياس في مثله، وإن جاز القياس في النوع الأول. وهو مثل قياس «صلاة العيدين، والاستسقاء، والكسوف» على الصلوات الخمس، في أن يجعل لها أذانًا وإقامة، كما فعله بعض الرواية في العيدين. وقياس حجرته ونحوها من مقابر الأنبياء على بيت

مالك، وطائفة [٢٦/١٧٠] من أصحاب الشافعي وأحمد، كأبي الخطاب في عباداته الخمس - إلى أنه يقصر المكيون وغيرهم، وأن القصر هناك لأجل النسك.

والحجة مع هؤلاء: أنه لم يثبت أن النبي ﷺ أمر من صلى خلفه بعرفة ومزدلفة ومنى من المكيين أن يتموا الصلاة، كما أمرهم أن يتموا لما كان يصلي بهم بمكة أيام فتح مكة، حين قال لهم: «أتموا صلاتكم، فإننا قوم سفر».

فإنه لو كان المكيون قد قاموا لما صلوا خلفه الظهر فأتموها أربعًا ثم لما صلوا العصر قاموا فأتموها أربعًا، ثم لما صلوا خلفه عشاء الآخرة قاموا فأتموها أربعًا، ثم كانوا مدة مقامه بمنى يتمون خلفه - لما أهل الصحابة نقل مثل هذا.

ومما قد يغلط فيه الناس: اعتقاد بعضهم أنه يستحب صلاة العيد بمنى يوم النحر، حتى قد يصلونها بعض المتسبين إلى الفقه، أخذًا فيها بالعمومات اللفظية، أو القياسية. وهذه غفلة عن السنة ظاهرة. فإن النبي ﷺ وخلفاءه لم يصلوا بمنى عيدًا قط. وإنما صلاة العيد بمنى هي جرة العقبة. فرمي جرة العقبة لأهل الموسم بمنزلة صلاة العيد لغيرهم؛ ولهذا استحباب أحمد أن تكون صلاة أهل الأمصار وقت النحر بمنى؛ ولهذا خطب النبي ﷺ يوم النحر [٢٦/١٧١] بعد الجمرة، كما كان يخطب في غير مكة بعد صلاة العيد، ورمي الجمرة تحية منى كما أن الطواف تحية المسجد الحرام.

ومثل هذا ما قاله طائفة - منهم ابن عقيل - أنه يستحب للمحرم إذا دخل المسجد الحرام أن يصلي تحية المسجد، كسائر المساجد. ثم يطوف طواف القدوم، أو نحوه. وأما الأئمة وجامع الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم فعلى إنكار هذا.

أما أولًا: فلأنه خلاف السنة المتواترة من فعل

فهموه من قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، ولما ثبت عن النبي ﷺ: من أنه رد لحم الصيد لما أهدى إليه^(١).

وقال آخرون - منهم أبو حنيفة - بل هو مباح مطلقاً، عملاً بحديث أبي قتادة لما صاد الحمار الوحشي، وأهدى لحمه للنبي ﷺ، وأخبره بأنه لم يصد له، كما جاء في الأحاديث الصحيحة^(٢).

وقالت الطائفة الثالثة - التي فيها فقهاء الحديث - بل هو مباح للمحرم، إذا لم يصد له المحرم، ولا ذبحه من أجله؛ توفيقاً بين الأحاديث، كما روى جابر عن النبي ﷺ أنه قال: [٢٦/١٧٥] «لحم صيد البر لكم حلال وأنتم حرم، ما لم تصيدوه أو يصاد لكم»^(٣). قال الشافعي: هذا أحسن حديث في هذا الباب وأقرب. وهذا مذهب مالك، وأحمد، والشافعي، وغيرهم.

وإنما اختلفوا إذا صيد لمحرم بعينه، فهل يباح لغيره من المحرمين؟ على قولين، هما وجهان في مذهب أحمد رحمه الله تعالى.



[٢٦/١٧٦] وسئل رحمه الله: عن طواف الحائض، والجنب، والمحدث.

فأجاب:

ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»^(٤). وقال لعائشة - رضي الله عنها - «اصنعي ما يصنع الحاج، غير أن لا

الله في الاستلام والتقبيل، ونحو ذلك من الآتية التي تشبه قياس الذين حكى الله عنهم أنهم قالوا: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الْكَرْبَاءِ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأخذ فقهاء الحديث - كالشافعي وأحمد وغيرهما مع فقهاء [٢٦/١٧٣] الكوفة - ما عليه جمهور الصحابة والسلف بتولية رسول الله ﷺ، فإنه قد ثبت عنه أنه لم يزل يلي حتى رمى جرة العقبة.

وذهب طائفة من السلف من الصحابة والتابعين وأهل المدينة - كمالك - إلى أن التولية تنقطع بالوصول إلى الموقف بعرفة؛ لأنها إجابة. فتقطع بالوصول إلى المقصد. وسنة رسول الله ﷺ هي التي يجب اتباعها.

وأما المعنى: فإن الواصل إلى عرفة - وإن كان قد وصل إلى هذا الموقف - فإنه قد دعي بعده إلى موقف آخر، وهو مزدلفة. فإذا قضى الوقوف بمزدلفة، فقد دعي إلى الجمرة، فإذا شرع في الرمي فقد انقضى دعاؤه، ولم يبق مكان يدعى إليه محرماً؛ لأن الحلق والذبح يفعله حيث أحب من الحرم، وطواف الإفاضة يكون بعد التحلل الأول.

ولمنا قالوا - أيضاً - بما ثبت عن النبي ﷺ: إنه يلي بالعمرة إلى أن يستلم الحجر، وإن كان ابن عمر ومن اتبعه من أهل المدينة، كمالك - قالوا: يلي إلى أن يصل إلى الحرم، فإنه وإن وصل إليه فإنه مدعو إلى البيت.

[٢٦/١٧٤] نعم، يستفاد من هذا المعنى: أنه إنما يلي حال سيره، لا حال الوقوف بعرفة ومزدلفة وحال المبيت بها. وهذا مما اختلف فيه أهل الحديث. فأما التولية حال السير من عرفة إلى مزدلفة، ومن مزدلفة إلى منى، فاتفق من جمع الأحاديث الصحيحة عليه.

واختلف الناس في أكل المحرم لحوم الصيد الذي صاده الحلال، وذكاه، على ثلاثة أقوال:

فقال طائفة من السلف: هو حرام، اتباعاً لما

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٢٥)، ومسلم (١١٩٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٢١)، ومسلم (١١٩٦).

(٣) ضعيف: أخرجه النسائي (٢٨٢٧)، وابن حبان (٢٨٣/٩)، والحاكم (٦٢١/١)، وضعفه الألباني «ضعيف الجامع» (٤٦٦٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١) واللفظ له.

وغیره، عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «فأوليني الحُمْرَةَ»^(٤) من المسجد. فقلت: إني حائض، [٢٦/١٧٨] قال: «إن حیضتک لیس فی یدک»^(٥). وعن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ يضع رأسه في حجر إحدانا يتلو القرآن وهي حائض، وتقوم إحدانا بخمرته إلى المسجد فتبسطها وهي حائض. رواه النسائي^(٦). وقد روى أبو داود من حديث عائشة عنه ﷺ أنه قال: «لا أحل المسجد لجنب، ولا حائض» رواه ابن ماجه من حديث أم سلمة^(٧). وقد نُكِّمَ في هذين الحديثين.

ولهذا ذهب أكثر العلماء - كالشافعي وأحمد وغيرهما - إلى الفرق بين المرور واللبث، جمعاً بين الأحاديث، ومنهم من منعها من اللبث والمرور، كأبي حنيفة ومالك. ومنهم من لم يحرم المسجد عليها، وقد يستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣].

وأباح أحمد وغيره اللبث لمن يتوضأ؛ لما رواه هو وغيره عن عطاء بن يسار قال: رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يجلسون في المسجد، وهم مجنبون، إذا توضأوا وضوء الصلاة. وذلك - والله أعلم - أن المسجد بيت الملائكة، والملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب، كما جاء ذلك في السنن عن النبي ﷺ. ولهذا نهى النبي ﷺ الجنب أن ينام حتى [٢٦/١٧٩] يتوضأ، وروى يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة قال: أخبرني أبي عن عائشة أنها كانت تقول: إذا أصاب أحدكم المرأة، ثم أراد أن ينام، فلا ينم حتى

تطوف بالبيت^(٨). ولما قيل له عن صفة: إنها حاضت، فقال: «أحابتنا هي؟»، فقبل له: إنها قد أفاضت، قال: «فلا إذا»^(٩). وصح عنه ﷺ أنه بعث أبا بكر عام تسعة لما أمره على الموسم، ينادي: «أن لا يطوف بالبيت عريان»^(١٠)؛ ولم ينقل أحد عنه أنه أمر اللطافين بالوضوء، ولا باجتناب النجاسة، كما أمر المصلين بالوضوء.

فنهيه الحائض عن الطواف بالبيت، إما أن يكون لأجل المسجد، لكونها منبهة عن اللبث فيه، وفي الطواف لبث، أو عن الدخول إليه مطلقاً لمرور أو لبث، وإما أن يكون لكون الطواف نفسه يحرم مع الحيض، كما يحرم على الحائض الصلاة والصيام، بالنص والإجماع، ومس المصحف عند عامة العلماء، وكذلك قراءة القرآن في أحد [٢٦/١٧٧] قولي العلماء. والذين حرموا عليها القراءة كأحمد في المشهور عنه، وكذلك الشافعي مع أبي حنيفة، تنازعوا في إباحة قراءة القرآن لها، وللنساء قبل الغسل، وبعد انقطاع الدم، على ثلاثة أقوال:

أحدها: إباحتها للحائض والنساء، وهو اختيار القاضي أبي يعلى، وقال: هو ظاهر كلام أحمد. والثاني: منع الحائض والنساء.

والثالث: إباحتها للنساء دون الحائض. اختاره الخلال من أصحاب أحمد، فإما أن يكون لكل منهما، وإما أن يكون لمجموعهما، بحيث لو انفرد أحدهما لم يحرم، فإن كان تحريمه للأول لم يحرم عليها عند الضرورة، فإن لبثها في المسجد لضرورة جائز، كما لو خافت من يقتلها إذا لم تدخل المسجد، أو كان البرد شديداً، أو ليس لها مأوى إلا المسجد.

وقد ثبت عن النبي ﷺ في «صحيح مسلم»

(٤) الحُمْرَةُ: سجادة صغيرة على قدر وضع الوجه على الأرض.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٨)، والترمذي (١٣٤)، والنسائي (٢٧١)، وأبو داود (٢٦١)، وابن ماجه (٦٣٢).

(٦) حسن: أخرجه النسائي (٣٨٥)، والحدث حسنه الشيخ الألباني في «صحيح سنن النسائي».

(٧) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٢)، وابن خزيمة (٢٨٤/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٤٢/٢)، وضعفه الألباني.

«ضعيف الجامع» (٦١١٧).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٩٤٣)، وأحمد (٢٤٥/٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧).

ومع النجاسة في البدن والثوب، هي محرمة أغلظ من غيرها، وتباح بل تحب مع الحاجة وغيرها، وإن كان دونها في التحريم كقراءة القرآن الكريم مع عدم الحاجة لا تباح.

وإذا قدر جنب استمرت به الجنابة، وهو لا يقدر على غسل، أو تيمم، فهذا كالحائض في الرخصة، وإن كان هذا نادرًا، وقد أمر النبي ﷺ الحَيضُ أَنْ يَخْرُجَ فِي الْعِيدِ، وَيَشْهَدَ الْخَيْرَ، ودعوة المسلمين، ويكبرن بتكبير الناس. وكذلك الحائض والنفساء أمرهما النبي ﷺ بِالْإِحْرَامِ، والتلبسة، وما فيها من ذكر الله وشهودهما عرفة مع الذكر والدعاء، ورمي الجمار مع ذكر الله، وغير [٢٦/١٨١] ذلك، ولا يكره لما ذكره، بل يجب عليها، والجنب يكره له ذلك حتى يغتسل؛ لأنه قادر على الطهارة بخلاف الحائض.

فهذا أصل عظيم في هذه المسائل ونوعها، لا ينبغي أن ينظر إلى غلظ المقدسة المقتضية للحظر إلا وينظر مع ذلك إلى الحاجة الموجبة للإذن؛ بل الموجبة للاستحباب، أو الإيجاب.

وكل ما يجرم معه الصلاة يجب معه عند الحاجة إذا لم تمكن الصلاة إلا كذلك، فإن الصلاة مع تلك الأمور أخف من ترك الصلاة، فلو صلى بتيمم مع قدرته على استعمال الماء، لكانت الصلاة محرمة، ومع عجزه عن استعمال الماء كانت الصلاة بالتيمم واجبة بالوقت، وكذلك الصلاة عريانًا، وإلى غير القبلة، ومع حصول النجاسة، وبدون القراءة، وصلاة الفرض قاعدًا أو بدون إكمال الركوع والسجود، وأمثال ذلك مما يجرم مع القدرة، ويجب مع المعجز.

وكذلك أكل الميتة والدم ولحم الخنزير، يجرم أكلها عند الغنى عنها، ويجب أكلها عند الضرورة عند الأئمة الأربعة، وجمهور العلماء. قال مسروق: من اضطر فلم يأكل حتى مات دخل النار. وذلك لأنه

يتوضأ وضوءه للصلاة، فإنه لا يدري لعل نفسه تصاب في نومه. وفي حديث آخر: فإنه إذا مات لم تشهد الملائكة جنازته. وقد أمر النبي ﷺ الجنب بالوضوء عند الأكل، والشرب، والمعاودة، وهذا دليل أنه إذا توضأ ذهب الجنابة عن أعضاء الوضوء، فلا تبقى جنازته تامة، وإن كان قد بقي عليه بعض الحدث، كما أن المحدث الحدث الأصغر عليه حدث دون الجنابة، وإن كان حدثه فوق الحدث الأصغر، فهو دون الجنب، فلا تمتنع الملائكة عن شهوده، فلهذا ينام ويلبث في المسجد.

وهذا يدل على أن الجنابة تتبع بعض، فتزول عن بعض البدن دون بعض، كما عليه جمهور العلماء.

وأما الحائض فحدثها دائم، لا يمكنها طهارة تمنعها عن الدوام، فهي معذورة في مكثها، ونومها، وأكلها، وغير ذلك، فلا تمتنع عما يمنع منه الجنب مع حاجتها إليه؛ ولهذا كان أظهر قولي العلماء: أنها لا تمتنع من قراءة القرآن إذا احتاجت إليه، كما هو مذهب مالك، وأحد القولين في مذهب الشافعي، ويذكر رواية عن أحمد، فإنها محتاجة إليها، ولا يمكنها الطهارة، كما يمكن الجنب، وإن كان حدثها أغلظ من [٢٦/١٨٠] حدث الجنب من جهة أنها لا تصوم، ما لم ينقطع الدم، والجنب يصوم، ومن جهة أنها ممنوعة من الصلاة طهرت أو لم تطهر، ويمنع الرجل من وطئها أيضًا، فهذا يقتضي أن المقتضي للحظر في حقها أقوى، لكن إذا احتاجت إلى الفعل استباح المحظور، مع قيام سبب الحظر؛ لأجل الضرورة. كما يباح سائر المحرمات مع الضرورة؛ من الدم، والميتة، ولحم الخنزير، وإن كان ما هو دونها في التحريم لا يباح من غير حاجة؛ كلبس الحرير، والشرب في آنية الذهب والفضة ونحو ذلك.

وكذلك الصلاة إلى غير القبلة مع كشف العمرة،

تعالى: ﴿عُدُّوا نِيَّتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، فأمر بأخذها عند دخول المسجد، وهذا بخلاف الصلاة، فإن المصلي عليه أن يستتر لنفس الصلاة، والصلاة تفعل في جميع البقاع، فلو صلى وحده في بيت مظلم لكان عليه أن يفعل ما أمر به من الستر للصلاة، بخلاف الطواف فإنه يشترط فيه المسجد الحرام، والاعتكاف يشترط فيه جنس المساجد.

وعلى قول هؤلاء، فلا يحرم طواف الجنب والخائض إذا اضطر إلى ذلك، كما لا يحرم عندهم الطواف على المحدث بحال؛ لأنه لا يحرم عليهما دخول المسجد حيثن، وهما إذا كانا مضطرين إلى ذلك أولى بالجواز من المحدث الذي يجوزون له الطواف مع الحدث من غير عذر، ألا ترى أن المحدث منع من الصلاة ومس المصحف مع قدرته على الطهارة، وذلك جائز للجنب مع التيمم، وإذا عجز عن التيمم صلى بلا غسل، ولا تيمم في أحد قولي العلماء، وهو المشهور في مذهب الشافعي، وأحمد، كما ثبت في الصحيح أن الصحابة صلوا مع الجنبات قبل أن تنزل آية التيمم.

والخائض نيت عن الصوم، فإنها ليست محتاجة إلى الصوم في الحيض، فإنه يمكنها أن تصوم شهراً آخر غير رمضان، فإذا كان المسافر والمريض [٢٦/١٨٤] مع إمكان صومهما جعل لهما أن يصوما شهراً آخر، فالخائض الممنوعة من ذلك أولى أن تصوم شهراً آخر، وإذا أمرت بقضاء الصوم لم تؤمر إلا بشهر واحد، فلم يجب عليها إلا ما يجب على غيرها؛ ولهذا لو استحاضت فإنها تصوم مع الاستحاضة، فإن ذلك لا يمكن الاحتراز عنه، إذ قد تستحيض وقت القضاء.

وأما الصلاة، فإنها تتكرر في كل يوم وليلة خمس مرات، والحيض مما يمنع الصلاة، فلو قيل: إنها تصلي

أعان على قتل نفسه بترك ما يقدر عليه من الأكل المباح له في هذه الحال، فصار بمنزلة من قتل نفسه، بخلاف المجاهد بالنفس، ومن [٢٦/١٨٢] تكلم بحق عند سلطان جائر، فإن ذلك قتل مجاهداً ففي قتله مصلحة لدين الله تعالى.

وتعليل منع طواف الخائض: بأنه لأجل حرمة المسجد، رأيته يعلل به بعض الحنفية، فإن مذهب أبي حنيفة أن الطهارة واجبة له، لا فرض فيه، ولا شرط له، ولكن هذا التعليل يناسب القول بأن طواف المحدث غير محرم، وهذا مذهب منصور بن المعتمر، وحماد بن أبي سليمان رواه أحمد عنهما. قال عبد الله في مناسكه: حدثني أبي، حدثنا سهل بن يوسف، أنبأنا شعبة عن حماد ومنصور قال: سألتها عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير متوضئ فلم يريا به بأساً. قال عبد الله: سألت أبي عن ذلك، فقال: أحب إلي أن يطوف بالبيت وهو متوضئ؛ لأن الطواف صلاة. وأحمد عنه روايتان منصوصتان في الطهارة: هل هي شرط في الطواف، أو لا؟ وكذلك وجوب الطهارة في الطواف، كلامه فيها يقتضي روايتين.

وكذلك قال بعض الحنفية: إن الطهارة ليست واجبة في الطواف، بل سنة، مع قوله: إن في تركها دماً، فمن قال: إن المحدث يجوز له أن يطوف؛ بخلاف الخائض، والجنب، فإنه يمكنه تعليل المنع بحرمة المسجد، لا بخصوص الطواف؛ لأن الطواف يباح فيه الكلام، والأكل والشرب، فلا يكون كالصلاة، ولأن الصلاة مفتاحها الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم، والطواف ليس كذلك. ويقول: إنما منع العراة من ذلك لأجل نظر الناس، وحرمة المسجد أيضاً.

[٢٦/١٨٣] ومن قال هذا، قال: المطاف أشرف المساجد، ولا يكاد يخلو من طائف، وقد قال الله

الذي يخاف منه على النفس، أو مع العجز عن الكسب، فلا يوجب أحد عليه المقام، فهذه لا يجب عليها حج يحتاج معه إلى سكنى مكة.

وكثير من النساء إذا لم ترجع مع من حجت معه لم يمكنها بعد ذلك الرجوع، ولو قدر أنه يمكنها بعد ذلك الرجوع، فلا يجب عليها أن [٢٦/١٨٦] يبقى وطؤها محرماً مع رجوعها إلى أهلها، ولا تزال كذلك إلى أن تعود، فهذا - أيضاً - من أعظم الحرج الذي لا يوجب الله مثله، إذ هو أعظم من إيجاب حجتين، والله تعالى لم يوجب إلا حجة واحدة.

ومن وجب عليه القضاء كالمفسد، فإنها ذاك لتفريطه بإفساد الحج؛ ولهذا لم يجب القضاء على المحصر في أظهر قولي العلماء لعدم التفريط، ومن أوجب القضاء على من فاته الحج، فإنه يوجب له لأنه مفرط عنده.

وإذا قيل في هذه المرأة: بل تتحلل كما يتحلل المحصر، فهذا لا يفيد سقوط الفرض عنها، فتحتاج مع ذلك إلى حجة ثانية، ثم هي في الثانية تخاف ما خافت في الأولى، مع أن المحصر لا يحل إلا مع العجز الحسي، إما بعدو، أو بمرض، أو فقر، أو حبس. فأما من جهة الشرع فلا يكون أحد محصراً، وكل من قدر على الوصول إلى البيت لم يكن محصراً في الشرع، فهذه هي التقديرات التي يمكن أن تفعل: إما مقامها بمكة، وإما رجوعها بحرة، وإما تحللها، وكل ذلك مما منعه الشرع في حق مثلها.

وإن قيل: إن الحج يسقط عن مثل هذه، كما يسقط عمن لا تحج إلا مع من يفجر بها، لكون الطواف مع الحيض محرم كالفجور.

[٢٦/١٨٧] قيل: هذا مخالف لأصول الشرع؛ لأن الشرع مبناه على قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وعلى قول النبي ﷺ: «إذا

مع الحيض لأجل الحاجة، لم يكن الحيض مانعاً من الصلاة بحال، وكان يكون الصوم والطواف بالبيت أعظم حرمة من الصلاة، وليس الأمر كذلك، بل كان من حرمة الصلاة أنها لا تصلي وقت الحيض، إذا كان لها في الصلاة أوقات الطهر غنية عن الصلاة وقت الحيض، وإذا كانت إنما منعت من الطواف لأجل المسجد فمعلوم أن إباحة ذلك للمعذر أولى من إباحة مس المصحف للمعذر، ولو كان لها مصحف ولم يمكنها حفظه إلا بمسه مثل أن يريد أن يأخذه لص، أو كافر، أو ينيه أحد، أو يتهبه منها، ولم يمكنها منعه إلا بمسه، لكان ذلك جائزاً لها مع أن المحدث لا يمس المصحف، ويجوز له الدخول في المسجد.

فعلم أن حرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد، وإذا أبيح لها مس المصحف للحاجة، فالمسجد الذي حرمت دون حرمة المصحف أولى بالإباحة.



فصل [٢٦/١٨٥]

وأما إن كان المنع من الطواف لمعنى في نفس الطواف، كما منع من غيره، أو كان لذلك وللمسجد، كل منهما علة مستقلة. فنقول: إذا اضطرت إلى ذلك بحيث لم يمكنها الحج بدون طوافها وهي حائض لتعذر المقام عليها إلى أن تطهر، فهنا الأمر دائر بين أن تطوف مع الحيض، وبين الضرر الذي يتأفي الشريعة، فإن إلزامها بالمقام إذا كان فيه خوف على نفسها ومالها وفيه عجزها عن الرجوع إلى أهلها وإلزامها بالمقام بمكة مع عجزها عن ذلك، وتضررها به، لا تأتي به الشريعة، فإن مذهب عامة العلماء أن من أمكنه الحج، ولم يمكنه الرجوع إلى أهله لم يجب عليه الحج، وفيه قول ضعيف أنه يجب إذا أمكنه المقام. أما مع الضرر

القبلة، مع مفارقة الإمام في أثناء الصلاة، ومع قضاء ما فاتته قبل السلام، وغير ذلك مما لا يجوز في غير العذر.

فإن قيل: الطواف مع الحيض كالصلاة مع الحيض، والصوم مع الحيض، وذلك لا يباح بحال.

قيل: الصوم مع الحيض لا يحتاج إليه بحال، فإن الواجب عليها شهر، وغير رمضان يقوم مقامه، وإذا لم يكن لها أن تؤدي الفرض مع الحيض، فالنفل بطريق الأولى؛ لأن لها مندوحة عن ذلك بالصيام في وقت الطهر، كما كان للمصلي المتطوع في أوقات النهي مندوحة عن ذلك بالتطوع في أوقات آخر، فلم تكن محتاجة إلى الصوم مع الحيض بحال، فلا تباح هذه المفسدة مع الاستغناء عنها، كما لا تباح صلاة [٢٦/١٨٩] التطوع التي لا سبب لها في أوقات النهي، بخلاف ذوات الأسباب، فإن الراجح في الدليل من قولي العلماء: أنها تجوز لحاجته إليها، فإنه إن لم يفعلها تعذر فعلها وفاتت مصلحتها، بخلاف التطوع المحض، فإنه لا يفوت. والصوم من هذا الباب ليس لها صوم إلا ويمكن فعله في أيام الطهر؛ ولهذا جاز للمستحاضة الصوم والصلاة.

وأما الصلاة، فإنها لو أبيحت مع الحيض، لم يكن الحيض مانعاً من الصلاة بحال، فإن الحيض مما يعتاد النساء، كما قال النبي ﷺ لعائشة: «إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم»^(١)، فلو أذن لمن النبي ﷺ أن يصلين بالحيض، صارت الصلاة مع الحيض كالصلاة مع الطهر.

ثم إن أبيع سائر العبادات لم يبق الحيض مانعاً، مع أن الجنابة والحدث الأصغر مانع، وهذا تناقض عظيم، وإن حرم ما دون الصلاة وأبيحت الصلاة، كان - أيضاً - تناقضاً، ولم تكن محتاجة إلى الصلاة زمن

أمرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم»^(٢). ومعلوم أن المرأة إذا لم يمكنها فعل شيء من فرائض الصلاة، أو الصيام أو غيرهما، إلا مع الفجور، لم يكن لها أن تفعل ذلك، فإن الله تعالى لم يأمر عباده بأمر لا يمكن إلا مع الفجور، فإن الزنا لا يباح بالضرورة، كما يباح أكل الميتة عند الضرورة، ولكن إذا أكرهت عليه بأن يفعل بها، ولا تستطيع الامتناع منه، فهذه لا فعل لها، وإن كان بالإكراه فقيه قولان، هما روايتان عن أحمد: إحداهما: أنه لا يباح بالإكراه، إلا الأقوال دون الأفعال.

والثاني: - وهو قول الأكثرين - أن المكره على الزنى، وشرب الخمر، معفو عنها؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَيْنِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣].

وأما الرجل الزاني، فقيه قولان في مذهب أحد، وغيره، بناء على أن الإكراه هل يمنع الانتشار، أو لا فأبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه يقولان: لا يكون الرجل مكرهاً على الزنى.

وأما إذا أمكن العبد أن يفعل بعض الواجبات دون بعض، فإنه [٢٦/١٨٨] يؤمر بما يقدر عليه، وما عجز عنه يبقى ساقطاً، كما يؤمر بالصلاة عرياناً ومع النجاسة، وإلى غير القبلة، إذا لم يطق إلا ذلك، وكما يجوز الطواف راجباً ومحمولاً للعذر بالنص واتفاق العلماء، ويدون ذلك فقيه نزاع. وكما يجوز أداء الفرض للمريض قاعداً أو راجباً، ولا يجوز ذلك في الفرض بدون العذر، مع أن الصلاة إلى غير القبلة، والصلاة عرياناً، ويدون الاستنجاء، وفي الثوب النجس، حرام في الفرض والنفل، ومع هذا فلا يصلى الفرض مع هذه المحظورات خير من تركها، وكذلك صلاة الخوف مع العمل الكثير، ومع استدبار

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١).

يستحب لها شيء من ذلك، ولا يكره الذكر بدونها عند أحد من العلماء؛ للسنة المتواترة في ذلك.

وإنما تنازعوا في قراءة القرآن، وليس في منعها من القرآن سنة أصلاً، فإن قوله: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن» حديث ضعيف. باتفاق أهل المعرفة بالحديث، رواه إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر. وأحاديثه عن أهل الحجاز يغلط فيها كثيراً، وليس لهذا أصل عن النبي ﷺ، ولا حدث به عن ابن عمر، ولا عن نافع، ولا عن موسى بن عقبة، أصحابهم المعروفون بنقل السنن عنهم.

وقد كان النساء يحضن على عهد رسول الله ﷺ، فلو كانت القراءة محرمة عليهن كالصلاة لكان هذا مما بينه النبي ﷺ لأمته، وتعلمه أمهات المؤمنين، وكان ذلك مما ينقلونه إلى الناس، فلما لم ينقل أحد عن النبي ﷺ في ذلك نبياً، لم يجر أن يجعل حراماً، مع العلم أنه لم يته عن ذلك، وإذا لم يته عنه مع كثرة الحيض في زمنه علم أنه ليس بمحرم.

وهذا كما استدللنا على أن المني لو كان نجساً لكان يأمر الصحابة بإزالته من أبدانهم وثيابهم؛ لأنه لا بد أن يصيب أبدان الناس وثيابهم [٢٦/١٩٢] في الاحتلام، فلما لم ينقل أحد عنه أنه أمر بإزالة ذلك لا بغسل، ولا فرك، مع كثرة إصابة ذلك الأبدان والثياب على عهده، وإلى يوم القيامة، علم أنه لم يأمر بذلك، ويحتج أن تكون إزالته واجبة ولا يأمر به، مع عموم البلوى بذلك. كما أمر بالاستنجاء من الغائط والبول والحائض بإزالة دم الحيض من ثوبها.

وكذلك الوضوء من لمس النساء، ومن النجاسات الخارجة من غير السيلين، لم يأمر المسلمين بالوضوء من ذلك، مع كثرة ابتلائهم به، ولو كان واجباً لكان يجب الأمر به، وكان إذا أمر به فلا بد أن ينقله

الحيض، فإن لها في الصلاة زمن الطهر - وهو أغلب أوقاتها - ما يغنيها عن الصلاة أيام الحيض، ولكن رخص لها فيها محتاج إليه من التلبية والذكر والدعاء. وقد أمرت مع ذلك بالاعتسال، كما أمر النبي ﷺ أسماء أن تغتسل عند الإحرام لما نفست بمحمد بن أبي بكر. وأمر - أيضاً - بذلك النساء مطلقاً، وأمر عائشة حين حاضت بسرف [٢٦/١٩٠] أن تغتسل، وتحرم بالحج، فأمرها بالاعتسال مع الحيض للإهلال بالحج، ورخص للحائض مع ذلك أن تلبى، وتقف بعرفة، وتدعو وتذكر الله ولا تغتسل، ولا تتوضأ، ولا يكره لها ذلك، كما يكره للجنب لو فعل ذلك بدون طهارة؛ لأنها محتاجة إلى ذلك، وغسلها وضوءها لا يؤثران في الحدث المستمر، بخلاف غسلها عند الإحرام، فإنه غسل نظافة، كما يغتسل للجمعة.

وهذا، هل يتيمم لمثل هذه الأغسال إذا عدم الماء؟ على قولين في مذهب أحمد، وكذلك هل ييمم الميت إذا تعذر غسله؟ على قولين. وليس هذا كفصل الجنابة، والوضوء من الحدث. ومع هذا فلم تؤمر بالغسل عند دخول مكة، والوقوف بعرفة، فلما نهيت عن الصلاة مع الحيض دون الأذكار من غير كراهة، علم الفرق بين ما محتاج إليه، وما لا محتاج إليه.

فإن قيل: سائر الأذكار تباح للجنب والمحدث فلا حظر في ذلك.

قيل: الجنب ممنوع من قراءة القرآن، ويكره له الأذان مع الجنابة والخطبة، وكذلك النوم بلا وضوء، وكذلك فعل المناسك بلا طهارة مع قدرته عليها، والمحدث - أيضاً - تستحب له الطهارة للذكر الله تعالى، كما قال النبي ﷺ: «إني كرهت أن أذكر [٢٦/١٩١] الله إلا على طهر»^(١). والحائض لا

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧)، وابن ماجه (٣٥٠)، وأحمد (٣٤٥/٤)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٢٤٢٢).

وتمحليها التسليم^(٢)، والطواف ليس تحريمه التكبير، وتمحليها التسليم، وقد تنازع السلف ومن بعدهم في وجوب الوضوء من الحدث له، والوضوء للصلاة معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، ومن أنكره فهو كافر، ولم ينقل شيء عن النبي ﷺ في وجوب الوضوء له، ومنع الحائض لا يستلزم [٢٦/١٩٤] منع المحدث. وتنازع العلماء في الطهارة من الحيض: هل هي واجبة فيه، أو شرط فيه؟ على قولين فيه، ولم يتنازعا في الطهارة للصلاة أنها شرط فيها. وأيضًا، فقد قال النبي ﷺ: «لا صلاة إلا بأبم القرآن»^(٣)، والقراءة فيه ليست واجبة باتفاق العلماء، بل في كراهتها قولان للعلماء.

وأيضًا، فإنه قد قال: «إن الله يحدث من أمره ما شاء، وما أحدث ألا تكلموا في الصلاة»^(٤) فنهى عن الكلام في الصلاة مطلقًا. والطواف يجوز فيه من الكلام ما لا يجوز في غيره، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين صلاة الجنائز، فإن لها تحريمًا وتمحليًا، ونهى فيها عن الكلام، وتصلى بإمام وصفوف، وهذا كله متفق عليه، والقراءة فيها سنة عن النبي ﷺ، وهذا أصح قولي العلماء.

وأما «سجود التلاوة»، فقد تنازع العلماء هل هو من الصلاة التي تشترط لها الطهارة مع أنه سجود، وهو أعظم أركان الصلاة الفعلية، ولا يتكلم في حال سجوده، بل يكبر إذا سجد، وإذا رفع، وسلم - أيضًا - في أحد قولي العلماء. هذا عند من يسلم أن السجود المجرد كسجود التلاوة تجب له الطهارة، ومن منع ذلك قال: إنه يجوز بدون الوضوء، وقال: إن السجود

المسلمون؛ لأنه مما تتوفر المهم والدواعي على نقله. وأمره بالوضوء من مس الذكر، ومما مست النار، أمر استحباب، فهذا أولى ألا يكون إلا مستحبًا. وإذا كانت سنة رسول الله ﷺ مقتضى بأنه يرخص للحائض فيما لا يرخص فيه للجنب، لأجل حاجتها إلى ذلك، لعدم إمكان تطهرها، وأنه إنما حرم عليها ما لا تحتاج إليه، فمنعت منه كما منعت من الصوم؛ لأجل حدث الحيض، وعدم احتياجها إلى الصوم، ومنعت من الصلاة بطريق الأولى؛ لاعتياضها عن صلاة الحيض بالصلاة بالطهر، فهي التي منعت من الطواف إذا أمكنها أن تطوف مع الطهر؛ لأن الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه، وليس كالصلاة من كل الوجوه.

[٢٦/١٩٣] والحديث الذي رواه النسائي عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أباح فيه الكلام، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير»^(٥) قد قيل: إنه من كلام ابن عباس. وسواء كان من كلام النبي ﷺ، أو كلام ابن عباس. ليس معناه: أنه نوع من الصلاة كصلاة الجمعة، والاستسقاء، والكسوف، فإن الله قد فرق بين الصلاة والطواف بقوله تعالى: «طَوَّافًا بَيْنَ يَدَيْهِ لِلْعَالَمِينَ وَالْعَنَكِيِّينَ وَالرُّكْعِ السُّجُودِ» [البقرة: ١٢٥]. وقد تكلم العلماء: أيًا أفضل للقادم: الصلاة، أو الطواف؟ وأجمع العلماء على أن النبي ﷺ طاف بالبيت، وصلى خلف المقام ركعتين.

والآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وسائر العلماء بالفرق بين مسمى الصلاة، ومسمى الطواف متواترة، فلا يجوز أن يعملا نوعًا من الصلاة، والنبي ﷺ قال: «الصلاة مفتاحها الطهور، وتحريمها التكبير،

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٣)، وأبو داود (٦١)، وابن ماجه (٢٧٥)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٥٨٨٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٩٢٤)، والنسائي (١٢٢١)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (١٨٩٢).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٣)، وابن ماجه، وأحمد (١٢٣/١)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٥٨٨٥).

المجرد لا يدخل في معنى الصلاة، وإنما مسمى الصلاة ما له تحريم وتحليل. وهذا السجود لم يرو عن [٢٦/١٩٥] النبي ﷺ أنه أمر له بالطهارة، بل ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ لما قرأ سورة «النجم» سجد معه المسلمون، والمشركون، والجن، والإنس. وسجد سحرة فرعون على غير طهارة، وثبت عن ابن عمر أنه سجد للتلاوة على غير وضوء، ولم يرو عن أحد من الصحابة أنه أوجب فيه الطهارة، وكذلك لم يرو أحد عن النبي ﷺ أنه أسلم فيه، وأكثر السلف على أنه لا يسلم فيه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وذكر أنه لم يسمع في التسليم أثرًا. ومن قال: فيه تسليم، فقد أثبت بالقياس الفاسد، حيث جعله صلاة، وهو موضع المنع.

و «صلاة الجنائز» قد ذهب بعضهم إلى أنه لا يشترط لها الطهارة لكن هذا قول ضعيف، فإن لها تحريمًا وتحليلًا، فهي صلاة، وليس الطواف مثل شيء من ذلك، ولا الخاضع محتاجة إلى ذلك، فإنها إذا لم تُصَلَّ فرض العين، ففرض الكفاية والنفل أولى، ودعاؤها للميت واستغفارها له يحصل المقصود بحسب الإمكان، كما أن شهودها العيد، وذكر الله تعالى مع المسلمين، يحصل المقصود بحسب الإمكان.

والطواف، وإن كان له مزية على سائر المناسك بنفسه، ولكونه في المسجد، وبأن الطواف شُرِعَ منفردًا بنفسه، وشرع في العمرة، [٢٦/١٩٦] وشرع في الحج، وأما الإحرام والسعي بين الصفا والمروة، والحلق فلا يشرع إلا في حج أو عمرة، وأما سائر المناسك من الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمي الجمار فلا يشرع إلا في الحج، فهذا يدل على أن الله عز وجل يسره للناس، وجعل لهم التقرب به مع الإحلال والإحرام في السكينة، وفي غيرهما، فلم يوجب فيه ما أوجبه في الصلاة، ولا حرم فيه ما حرمه في الصلاة.

فلم أن أمر الصلاة أعظم، فلا يجعل مثل الصلاة. ومن قال من العلماء: إن طواف أهل الآفاق أفضل من الصلاة بالمسجد، فإنها ذلك لأن الصلاة تمكنهم في سائر الأمصار، بخلاف الطواف، فإنه لا يمكن إلا بمكة، والعمل المفضل في مكانه وزمانه يقدم على الفاضل لا لأن جنسه أفضل، كما يقدم الدعاء في آخر الصلاة على الذكر والقراءة ويقدم الذكر في الركوع والسجود على القراءة؛ لأن النبي ﷺ قال: «نهيت أن أقرأ القرآن راكعًا وساجدًا»^(١)، وكما تقدم القراءة والذكر والدعاء في أوقات النبي، وكما تقدم إجابة المؤذن على الصلاة. والقراءة؛ لأن هذا يفوت وذلك لا يفوت، وكما إذا اجتمع صلاة الكسوف وغيرها، قدم ما يخاف فواته، فالطواف قدم لأنه يفوت الآفاقي إذا خرج، فقدم ذلك لا لأن جنسه أفضل من جنس الصلاة بل ولا مثلها، فإن هذا لا [٢٦/١٩٧] يقوله أحد، والحج كله لا يقاس بالصلاة التي هي عمود الدين، فكيف يقاس بها بعض أفعاله، وإنما فرض الله الحج على كل مسلم مرة في العمر، ولم يوجب شيئًا من أعماله مرتين، بل إنما فرض طوافًا واحدًا، ووقوفًا واحدًا.

وكذلك السعي، عن أحمد في آئس الروايتين عنه: لا يوجب على المتمتع إلا سعيًا واحدًا، إما قبل التعريف، وإما بعده بعد الطواف؛ ولهذا قال أكثر العلماء: إن العمرة لا تجب، كما هو مذهب مالك وأبي حنيفة، وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد، وهو الأظهر في الدليل، فإن الله لم يوجب إلا حج البيت، لم يوجب العمرة، ولكن أوجب إتمام الحج والعمرة على من يشرع فيها؛ لأن العمرة هي الحج الأصغر، فيجب إتمامها كما يجب إتمام الحج التطوع،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٧٩)، والنسائي (١٠٤٥)، وأبو داود (٨٧٦).

القراءة والدعاء والذكر. وهذا كقول النبي ﷺ: «العبد في صلاة ما دام ينتظر الصلاة»^(٢)، وقوله: «إذا خرج أحدكم إلى المسجد فلا يشبك بين أصابعه، فإنه في صلاة»^(٣).

[٢٦/١٩٩] ولهذا قال: «ألا إن الله أباح لكم فيه الكلام»^(٤)، ومعلوم أنه يباح فيه الأكل والشرب، وهذه محظورات الصلاة التي تبطلها: الأكل، والشرب، والعمل الكثير، ولا يطل شيء من ذلك الطواف، بل غاية أنه يكره فيه لغیر حاجة، كما يكره العبث في الصلاة، ولو قطع الطواف لصلاة مكتوبة، أو جنازة أقيمت بنى على طوافه. والصلاة لا تقطع لمثل ذلك، فليست محظورات الصلاة محظورة فيه، ولا واجبات الصلاة واجبات فيه، كالتحليل والتحریم، فكيف يقال: إنه مثل الصلاة فيما يجب لها ويحرم فيها؟! فمن أوجب له الطهارة الصغرى، فلا بد له من دليل شرعي، وما أعلم ما يوجب ذلك.

ثم تدبر وتبين لي أن طهارة الحدث لا تشترط في الطواف، ولا تجب فيه بلاريب، ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى، فإن الأدلة الشرعية إنما تدل على عدم وجوبها فيه، وليس في الشريعة ما يدل على وجوب الطهارة الصغرى فيه، وحيث فلا نسلم أن جنس الطواف أفضل من جنس قراءة القرآن، بل جنس القراءة أفضل منه فإنها أفضل ما في الصلاة من الأقوال، والسجود أفضل ما فيها من الأفعال، والطواف ليس فيه ذكر مفروض.

وإذا قيل: الطواف قد فرض بعضه. قيل له: قد فرضت القراءة في كل صلاة، فلا تصح صلاة إلا

وحيث لا يوجب إلا مسمى الحج، لم يوجب حجین أكبر وصغر. والمسمى يحصل بالحج الأكبر، وهو المفهوم من اسم الحج عند الإطلاق، فلا يجب غير ذلك، ونيس في أعمال العمرة قدر زائد على أعمال الحج، فلو وجبت لم يجب إلا عمل واحد مرتين، وهذا خلاف ما أوجه الله في الحج.

والمقصود هنا أن الحج إذا لم يجب إلا مرة واحدة، فكيف يقاس بما يجب في اليوم والليلة خمس مرات. [٢٦/١٩٨] وهذا مما يفرق بين طواف الحائض، وصلاة الحائض، فإنها تحتاج إلى الطواف الذي هو فرض عليها مرة في العمر، وقد تكلفت السفر الطويل، وحملت الإبل أنقلها إلى بلد لم يكن الناس بالغيه إلا بشق الأنفس. فأين حاجة هذه إلى الطواف من حاجتها إلى الصلاة التي تستغني عنها زمن الحيض بما تفعله زمن الطهر؟! وقد تقدم أن الحائض لم تمنع من القراءة لحاجتها إليها، وحاجتها إلى هذا الطواف أعظم.

وإذا قال القائل: القرآن تقرأه مع الحدث الأصغر، والطواف تجب له الطهارة، قيل له: هذا فيه نزاع معروف عن السلف، والخلف فلا بد لك من حجة على وجوب الطهارة الصغرى في الطواف. والاحتجاج بقوله: «الطواف بالبيت صلاة»^(٥) حجة ضعيفة، فإن غايته أن يشبه بالصلاة في بعض الأحكام، وليس المشبه كالمشبه به من كل وجه، وإنما أراد أنه كالصلاة في اجتناب المحظورات التي تحرم خارج الصلاة، فأما ما يطل الصلاة، وهو الكلام والأكل والشرب والعمل الكثير فليس شيء من هذا مبطلاً للطواف، وإن كره فيه إذا لم يكن به حاجة إليه، فإنه يشغل عن مقصوده، كما يكره مثل ذلك عند

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٦)، ومسلم (٦٤٩).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٨٦)، وأبو داود (٥٦٢)، وأحمد

(٤٤٢)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٤٤٢).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٣)، وابن ماجه، وأحمد (١٣٣)،

وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٥٨٨٥).

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣)، وابن ماجه، وأحمد (١٣٣)،

وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٥٨٨٥).

وقوله ﷺ: «لا أحل المسجد لجنب ولا حائض»^(١). بل اشتراط الوضوء في الصلاة، وخار المرأة في الصلاة، ومنع الصلاة بدون ذلك أعظم من منع الطواف مع الحيض، وإذا كان قد حرم المسجد على الجنب والحائض، ورخص للحائض أن تناوله الحفرة من المسجد، وقال لها: «إن حيضتك ليست في يدك»^(٢) تبين أن الحيضة في الفرج، والفرج لا ينال المسجد، وهذه العلة تقتضي إباحتها للحائض مطلقاً، لكن إذا كان قد قال: «لا أحل المسجد لجنب ولا حائض»^(٣) فلا بد من الجمع بين ذلك، والإيمان بكل ما جاء من عند الله، وإذا لم يكن أحدهما ناسخاً للآخر، فهذا هام مجمل، وهذا خاص فيه إباحة المرور، وهو مستثنى من ذلك التحريم، مع أنه لا ضرورة إليه، فإباحة الطواف للضرورة لا تنافي تحريمه بذلك النص، كإباحة الصلاة للمرأة بلا خمار للضرورة، وإباحة الصلاة بلا وضوء للضرورة بالتييم؛ بل وبلا وضوء ولا تييم للضرورة، كما فعل الصحابة لما فقدوا الماء قبل نزول الآية، وإباحة الصلاة بلا قراءة للضرورة، مع قوله: «لا صلاة إلا بأمر القرآن»^(٤).

وكإباحة الصلاة والطواف مع النجاسة للضرورة مع قوله: «حتى ثم اقرصه ثم صلي فيه»^(٥)، وإباحة الصلاة على المكان النجس للضرورة مع قوله: «جعلت لي كل أرض طيبة مسجدًا وطهورًا»^(٦)، بل

بقراءة، فكيف يقاس الطواف [٢٦/٢٠٠] بالصلاة. وإذا كانت القراءة أفضل. وهي تجوز للحائض مع حاجتها إليها في أظهر قولي العلماء، فالطواف أولى أن يجوز مع الحاجة.

وإذا قيل: أنتم تسلمون أن الطواف في الأصل محظور على الحائض وإنما يباح للضرورة. قيل: من علل بالمسجد فلا يسلم أن نفس فعله محظور لنفسه، ومن سلم ذلك يقول: وكذلك من القرآن ما هو محظور على الحائض، وهو القراءة في الصلاة، وكذلك في غير الصلاة لغير حاجة يحرمها أكثر العلماء، وإنما أبيحت للحاجة، فإذا أبيحت للحاجة فالطواف أولى.

ثم مس المصحف يشترط له الطهارة الكبرى والصغرى عند جماهير العلماء، وكما دل عليه الكتاب والسنة، وهو ثابت عن سلمان وسعد وغيرهما من الصحابة، وحرمة المصحف أعظم من حرمة المساجد، ومع هذا إذا اضطر الجنب والمحدث والحائض إلى مسه، فإذا اضطر إلى الطواف الذي لم يقم دليل شرعي على وجوب التعذرة فيه مطلقاً كان أولى بالجواز.

فإذا قيل: الطواف منه ما هو واجب. قيل: ومس المصحف قد يجب في بعض الأحوال، إذا احتيج إليه لصيافته الواجبة، والقراءة الواجبة، أو الحمل الواجب، إذا لم يمكن أداء الواجب إلا بمسه.

وقوله ﷺ: «الحائض تقضي المناسك كلها إلا [٢٦/٢٠١] الطواف بالبيت»^(٧) من جنس قوله: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»^(٨)، وقوله: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(٩)،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٥٤)، ومسلم (٢٢٥).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٤١)، والترمذي (٢١٥/٢ - ٢١٦)، وابن ماجه (٦٥٥)، وأحمد (١٥٠/٦)، كذا قال الشيخ الألباني في «الإرواء» (١٩٦).

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٢)، وابن خزيمة (٢٨٤/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٤٢/٢)، وضعفه الألباني «ضعيف الجامع» (٦١١٧).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٨)، والترمذي (١٣٤)، والنسائي (٢٧١)، وأبو داود (٢٦١)، وابن ماجه (٦٣٢).

(٦) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٢)، وابن خزيمة (٢٨٤/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٤٢/٢)، وضعفه الألباني «ضعيف الجامع» (٦١١٧).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٧)، ومسلم (٢٩١).

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٢٥١).

طواف الإفاضة حتى عاد إلى بلده أنه يجزئه طواف القدوم، هذا مع أنه ليس لها فيه فرج، فإنها قد يمتد بها الحيض من حين تدخل مكة إلى أن يخرج الحاج.

وفيه - أيضًا - تقديم الطواف قبل وقته الثابت بالكتاب والسنة والإجماع. والمناسك قبل وقتها لا تجزئ. وإذا دار الأمر بين أن تطوف طواف الإفاضة مع الحدث، وبين ألا تطوفه، كان أن تطوفه مع الحدث أولى، فإن في اشتراط الطهارة نزاعًا معروفًا. وكثير من العلماء كأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه يقولون: إنها في حال القدرة على الطهارة إذا طافت مع الحيض أجزأها، وعليها دم، مع قولهم: إنها تأثم بذلك، ولو طافت قبل التعريف لم يجزئها، وهذا القول مشهور معروف. فتبين لك أن الطواف مع الحيض أولى من الطواف قبل الوقت. وأصحاب هذا القول يقولون: إن الطهارة واجبة فيها لا شرط فيها، والواجبات كلها تسقط بالعجز؛ ولهذا كان قول أبي حنيفة وغيره [٢٦/٢٠٤] من العلماء: إن كل ما يجب في حال دون حال فليس بفرض، وإنما الفرض ما يجب على كل أحد في كل حال.

ولهذا قالوا: إن طواف الوداع لما أسقطه النبي ﷺ عن الحائض دل على أنه ليس بركن بل يجبره دم. وكذلك الميit بمنى لما أسقطه عن أهل السقاية دل على أنه ليس بفرض، بل هو واجب يجبره دم.

وكذلك الرمي لما جوز فيه للرعاة وأهل السقاية التأخير من وقت إلى وقت دل ذلك على أن فعله في ذلك الوقت ليس بفرض. وكذلك لما رخص للضعفة أن يفوضوا من جمع بليل دل على أن الوقوف بمزدلفة بعد الفجر ليس بفرض بل هو واجب يجبره الدم. فهنا حجة هؤلاء العلماء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم، وقد ذكرها أصحاب أبي حنيفة كالطحاوي وغيره.

[٢٦/٢٠٢] تحريم الدم ولحم الخنزير أعظم الأمور، وقد أبيع للضرورة.

والذي جاء به السنة أن الطواف عبادة متوسطة بين الصلاة، وبين سائر المناسك، فهو أفضل من غيره لنهي الحائض عنه، فالصلاة أكمل منه، وذلك لأنه يشبه الصلاة أكثر من غيره، ولأنه مخصص بالمسجد، فلهايتين الحرمتين منعت منه الحائض، ولم تأت سنة تمنع المحدث منه، وما لم يحرم على المحدث فلا يحرم على الحائض مع الضرورة بطريق الأولى والأخرى، كقراءة القرآن، وكالاتعكاف في المسجد، ولو حرم عليها مع الحدث فلا يلزم تحريم ذلك مع الضرورة كمس المصحف وغيره. ومن جعل حكم الطواف مثل حكم الصلاة فيما يجب ويحرم، فقد خالف النص والإجماع.

وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة النص والإجماع، ودليل مستبطن من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء؛ فإن أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية، لا يحتج بها على الأدلة الشرعية. ومن ترمى على مذهب قد تعودوا واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء، لا يفرق بين ما جاء عن الرسول ﷺ وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به، وبين ما قاله بعض العلماء، ويتصر أو يتعذر إقامة الحجة عليه، ومن كان لا يفرق بين هذا وهذا لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء [٢٦/٢٠٣]، وإنما هو من المقلدة الناقلين لأقوال غيرهم، مثل المحدث عن غيره. والشاهد على غيره لا يكون حاكمًا، والناقل المجرد يكون حاكمًا لا مفتيًا. ولا يحتمل حال هذه المرأة إلا تلك الأمور الثلاثة، أو هذا القول، أو أن يقال: طواف الإفاضة قبل الوقوف يجزئ إذا تعذر الطواف بعده، كما يذكر ذلك قولاً في مذهب مالك، فيمن نسي

وأما الذي لا أعلم فيه نزاعاً أنه ليس لها أن تطوف مع الحيض إذا [٢٦/٢٠٦] كانت قادرة على الطواف مع الطهر. فما أعلم منازعاً أن ذلك يحرم عليها وتأنم به، وتنازعوا في إجزائه: فمذهب أبي حنيفة يميزها ذلك، وهو قول في مذهب أحمد، فإن أحد نص في رواية على أن الجنب إذا طاف ناسياً أجزأه ذلك، فمن أصحابه من قصر ذلك على حال النسيان، ومنهم من قال: هذا يدل على أن الطهارة ليست فرضاً، إذ لو كانت فرضاً لما سقطت بالنسيان؛ لأنها من باب الأمور به لا من باب المنهي عنه كطهارة الحدث في الصلاة؛ بخلاف اجتناب النجاسة في الصلاة، فإن ظاهر مذهب أحمد أنه إذا صلى ناسياً لها أو جاهلاً بها لا يعيد؛ لأن ذلك من باب المنهي عنه، فإذا فعله ناسياً أو جاهلاً به لم يكن عليه إثم فيكون وجوده كعدمه.

ثم إن من أصحابه من قال: هذا يدل على أن الطهارة في الطواف ليست عنده ركناً على هذه الرواية، بل واجبة تجبر بدم، وحكى هؤلاء في صحة طواف الحائض روايتين: أحدهما: لا يصح.

والثانية: يصح وتجبره بدم. ومن ذكر هذا أبو البركات وغيره، وكذلك صرح غير واحد منهم بأن هذا النزاع في الطهارة من الحيض والجنابة كمنهـب أبي حنيفة. فعل هذا القول تسقط بالعجز كل أثر الواجبات.

[٢٦/٢٠٧] وذكر آخرون من أصحابه أنه ثلاث روايات: رواية يميزه الطواف مع الجنابة ناسياً ولا دم عليه. ورواية أن عليه دمًا. ورواية أنه لا يميزه ذلك، وبعض الناس يظن أن النزاع في مذهب أحمد إنما هو في الجنب والمحدث، دون الحائض، وليس الأمر كذلك. بل صرح غير واحد من أصحابه بأن النزاع في الحائض وغيرها، وكلام أحمد يدل على ذلك وتبين أنه

فإذا كان قولهم: إن الطهارة ليست فرضاً في الطواف وشرطاً فيه، بل هي واجبة تجبر بدم، دل ذلك على أنها لا تجب على كل أحد في كل حال، فإنما أوجب على كل أحد في كل حال إنما هو فرض عندهم لا بد من فعله لا يجبر بدم.

وحيتذ، فإذا كانت الطهارة واجبة في حال دون حال سقطت مع العجز، كما سقط سائر الواجبات مع العجز، كطواف الوداع، وكما يباح [٢٦/٢٠٥] للمحرم ما يحتاج إليه الناس من حاجة عامة كالسراويل، والخفين، فلا فدية عند أكثر العلماء كالشافعي، وأحمد، وسائر فقهاء الحديث، بخلاف ما يحتاج إليه في بعض الأحوال، فإنه لا يباح إلا مع الفدية، وأبو حنيفة يوجب الفدية في الجميع. وحيتذ فهذه المحتاجة إلى الطواف أكثر ما يقال: إنه يلزمها دم، كما هو قول أبي حنيفة، وأحد القولين في مذهب أحمد. فإن الدم يلزمها بدون العذر، على قول من يجعل الطهارة واجبة، وأما مع العجز، فإذا قيل بوجود ذلك فهذا غاية ما يقال فيها. والأقوى أنه لا دم عليها عند الضرورة. وأما أن يجعل هذا واجباً يجبره دم، ويقال: إنه لا يسقط للضرورة، فهذا خلاف أصول الشريعة.

وقد تبين بهذا أن المضطرة إلى الطواف مع الحيض لما كان في علماء المسلمين من يفتيها بالإجزاء مع الدم وإن لم تكن مضطرة. لم تكن الأمة مجمعة على أنه لا يميزها إلا الطواف مع الطهر مطلقاً، وحيتذ فليس مع المنازع القائل بذلك لا نص ولا إجماع ولا قياس، وقد بينا أن هذا القول مستلزم لجواز ذلك عند الحاجة، وأن العلماء اختلفوا في طهارة الحدث هل هي واجبة عليها؟ وأن قول النفاة للوجوب أظهر. فلم تجمع الأمة على وجوب الطهارة مطلقاً، ولا على أن شيئاً من الطهارة شرط في الطواف.

كان متوقفاً في طواف الحائض، وفي طواف الجنب، وكان يذكر أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في ذلك. فذكر أبو بكر عبد العزيز في «الشافعي» عن اليموني قال: قلت لأحمد: من سعى وطاف طواف الواجب على غير طهارة، ثم واقع أهله؟ فقال: هذه مسألة الناس فيها مختلفون، وذكر قول ابن عمر، وما يقول عطاء، وما يسهل فيه، وما يقول الحسن، وأمر عائشة، فقال النبي ﷺ حين حاضت: «افعلي ما يفعل الحاج، غير ألا تطوفي بالبيت، إن هذا أمر قد كرهه الله على بنات آدم»^(١)، فقد بليت به، نزل بها ليس من قبلها. قال اليموني: قلت: فمن الناس من يقول: عليه الحج، فقال: نعم كذلك أكثر علمي، ومن الناس من يذهب إلى أن عليه دمًا؟ قال أبو عبد الله: أولاً وآخرًا هي مسألة مشبهة فيها نظر، دعني حتى أنتظر فيها. ومن الناس من يقول: وإن رجع إلى بلده يرجع حتى يطوف. قلت: والنسيان؟ قال: والنسيان أهون حكمًا بكثير يريد أهون ممن يطوف على غير طهارة متعمداً.

[٢٠٨/٢٦] قال أبو بكر عبد العزيز: قد بينا أمر الطواف بالبيت في أحكام الطواف على قولين، يعني لأحمد. أحد القولين: إذا طاف الرجل وهو غير طاهر أن الطواف يميز عنه إذا كان ناسياً. والقول الآخر: أنه لا يميزه حتى يكون طاهراً، فإن وطئ وقد طاف غير طاهر ناسياً فعل قولين: مثل قوله في الطواف، فمن أجاز الطواف غير طاهر قال: تم حجه، ومن لم يميزه إلا طاهراً رده من أي المواضع ذكر حتى يطوف. قال: وبهذا أقول.

فأبو بكر وغيره من أصحاب أحمد يقولون في إحدى الروايتين: يميزه مع العذر، ولا دم عليه، وكلام أحمد يثبت في هذا. وجواب أحمد المذكور بين أن

التزاع عنده في طواف الحائض وغيره.

وقد ذكر عن ابن عمر وعطاء وغيرهما التسهيل في هذا. وما نقل عن عطاء في ذلك أن المرأة إذا حاضت في أثناء الطواف، فإنها تتم طوافها، وهذا صريح عن عطاء أن الطهارة من الحيض ليست شرطاً، وقوله: مما اعتد به أحمد، وذكر حديث عائشة، وأن قول النبي ﷺ: «إن هذا أمر كرهه الله على بنات آدم»^(٢) يبين أنه أمر بليت به نزل عليها ليس من قبلها فهي معذورة في ذلك.

ولهذا تعذر إذا حاضت وهي معتكفة فلا يبطل اعتكافها، بل [٢٠٩/٢٦] تقيم في رحبة المسجد، وإن اضطرت إلى المقام في المسجد أقامت به، وكذلك إذا حاضت في صوم الشهرين لم يقطع التابع باتفاق العلماء. وهذا يقتضي أنها تشهد المناسك بلا كراهة، وتشهد العيد مع المسلمين بلا كراهة، وتدعو وتذكر الله، والجنب يكره له ذلك، لأنه قادر على الطهارة، وهذه عاجزة عنها فهي معذورة، كما عذرنا من جوز لها القراءة، بخلاف الجنب الذي يمكنه الطهارة، فالحائض أحق بأن تعذر من الجنب الذي طاف مع الجنابة، فإن ذلك يمكنه الطهارة، وهذه تعجز عن الطهارة، وعذرنا بالعجز والضرورة أولى من عذر الجنب بالنسيان، فإن الناسي لما أمر بها في الصلاة يؤمر بها إذا ذكرها، وكذلك من نسي الطهارة للصلاة فعليه أن يتطهر ويصلي إذا ذكر، بخلاف العاجز عن الشرط؛ مثل من يعجز عن الطهارة بالماء فإنها تسقط عنه، وكذلك العاجز عن سائر أركان الصلاة؛ كالعاجز عن القراءة والقيام، وعن تكميل الركوع والسجود، وعن استقبال القبلة، فإن هذا يسقط عنه كل ما عجز عنه، ولم يوجب الله على أحد ما يعجز عنه من واجبات العبادات.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١١٢١).

(٢) السابق نفسه.

وقال في رواية أبي طالب أيضًا: إذا طاف بالبيت وهو غير طاهر يتوضأ ويعيد الطواف، وإذا طاف وهو جنب فإنه يغتسل ويعيد الطواف. وقال في رواية أبي داود: حدثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء: إذا طاف على غير وضوء فليعد طوافه. وقال أبو بكر عبد العزيز: (باب في الطواف في الثوب النجس) قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب: وإذا طاف رجل في ثوب نجس، فإن الحسن كان يكره أن يفعل ذلك، ولا ينبغي له أن يطوف إلا في ثوب طاهر.

وهذا الكلام من أحد يبين أنه ليس الطواف عنده كالصلاة في شروطها، فإن غاية ما ذكر في الطواف في الثوب النجس أن الحسن كره ذلك، وقال: لا ينبغي له أن يطوف إلا في ثوب طاهر. ومثل هذه العبارة تقال في المستحب المؤكد، وهذا بخلاف الطهارة في الصلاة. ومذهب أبي حنيفة وغيره أنه إذا طاف وعليه نجاسة صح طوافه، ولا شيء عليه.

وبالجملة، هل يشترط للطواف شروط الصلاة؟ على قولين في مذهب أحمد، وغيره: أحدهما: يشترط، كقول مالك، والشافعي، وغيرهما.

[٢٦/٢١٢] والثاني: لا يشترط، وهذا قول أكثر السلف، وهو مذهب أبي حنيفة، وغيره، وهذا القول هو الصواب، فإن المشترطين في الطواف كشرط الصلاة ليس معهم حجة إلا قوله ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة»^(١)، وهذا لو ثبت عن النبي ﷺ لم يكن لهم فيه حجة، كما تقدم. والأدلة الشرعية تدل على خلاف ذلك. فإن النبي ﷺ لم يوجب على الطائفين طهارة ولا اجتناب نجاسة، بل قال: «مفتاح الصلاة

فهذه إذا لم يمكنها الطواف على الطهارة، سقط عنها ما تعجز عنه، ولا يسقط عنها الطواف الذي تقدر عليه بعجزها عما هو ركن فيه أو واجب، كما في الصلاة وغيرها، وقد قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ أَنْتُمْ وَمَا أَسْرَفْتُمْ مَا﴾ [التغابن: ١٦]، وقال النسبي ﷺ: «إذا أسرستم بأمر فاتتوا منه ما استطمعتم»^(٢)، وهذه لا تستطع إلا هذا، وقد اتقت الله ما استطاعت، فليس عليها غير ذلك.

ومعلوم أن الذي طاف على غير طهارة متممًا آثم. وقد ذكر أحد القولين: هل عليه دم، أو يرجع فيطوف؟ وذكر النزاع في ذلك، وكلامه يبين في أن توقفه في الطائف على غير طهارة يتناول الحائض والجنب مع التعمد، ويبين أن أمر الناسي أهون بكثير، والعاجز عن الطهارة أعذر من الناسي.

وقال أبو بكر عبد العزيز في «الشافعي»: (باب في الطواف بالبيت غير طاهر): قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب: ولا يطوف بالبيت أحد إلا طاهرًا، والتطوع أيسر، ولا يقف مشاهد الحج إلا طاهرًا. وقال في رواية محمد بن الحكم: إذا طاف طواف الزيارة وهو ناسٍ لطهارته حتى رجع فإنه لا شيء عليه، واختار له أن يطوف وهو طاهر، وإن وطئ فحجه ماضٍ، ولا شيء عليه.

فهذا النص من أحمد صريح بأن الطهارة ليست شرطًا، وأنه لا شيء عليه إذا طاف ناسيًا لطهارته، لا دم ولا غيره، وأنه إذا وطئ بعد ذلك فحجه ماضٍ، ولا شيء عليه، كما أنه لما فرق بين التطوع [٢٦/٢١١] وغيره في الطهارة، فأمر بالطهارة فيه، وفي سائر المناسك، دل ذلك على أن الطهارة ليست شرطًا عنده، فقطع هنا بأنه لا شيء عليه مع النسيان.

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٣)، وابن ماجه، وأحمد (١/١٢٣)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٥٨٨٥).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

اتصال الصلاة بالخطبة يوم الجمعة. ومعلوم أنه لو خطب محدثاً، ثم تروضاً، وصلى الجمعة جاز، فلأن يجوز أن يطوف محدثاً ثم يتروضاً ويصلي الركعتين بطريق الأولى، وهذا كثير ما يتل به الإنسان إذا نسي الطهارة في الخطبة والطواف، فإنه يجوز له أن يتطهر ويصلي، وقد نص على أنه إذا خطب وهو جنب جاز. وإذا تبين أن الطهارة ليست شرطاً، يبقى الأمر دائراً بين أن [٢٦/٢١٤] تكون واجبة، وبين أن تكون سنة، وهما قولان للسلف، وهما قولان في مذهب أحمد وغيره، وفي مذهب أبي حنيفة، لكن من يقول: هي سنة من أصحاب أبي حنيفة يقول مع ذلك: عليها دم. وأما أحمد فإنه يقول: لا شيء عليها، لا دم ولا غيره، كما صرح به فيمن طاف جنباً وهو ناس، فإذا طافت حائضاً مع التعمد توجه القول بوجود الدم عليها.

وأما مع العجز فهنا غاية ما يقال: إن عليها دمًا، والأشبه أنه لا يجب الدم؛ لأن هذا واجب تؤمر به مع القدرة لا مع العجز، فإن لزوم الدم إنما يجب بترك مأمور، وهي لم تترك مأموراً في هذه الحالة، ولم تفعل محظوراً من محظورات الإحرام، وهذا ليس من محظورات الإحرام؛ فإن الطواف يفعله الحلال والحرام، فصار الحظر هنا من جنس حظر اللبث في المسجد، واعتكاف الحائض في المسجد، أو مس المصحف، أو قراءة القرآن، وهذا يجوز للحاجة بلا دم، وطواف الإفاضة إنما يجوز بعد التحلل الأول، وهي حيثئذ يباح لها المحظورات إلا الجماع.

فإن قيل: لو كان طوافها مع الحيض ممكناً أمرت بطواف القدوم وطواف الوداع، والنبي ﷺ أسقط طواف الوداع عن الحائض، وأمر عائشة لما قدمت وهي متمتعة فحاضت أن تدع أفعال [٢٦/٢١٥] العمرة، وتحرم بالحج، فعلم أنه لا يمكنها الطواف.

الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم^(١)، والطواف ليس كذلك، والطواف لا يجب فيه ما يجب في الصلاة، ولا يجرم فيه ما يجرم في الصلاة، فبطل أن يكون مثلها.

وقد ذكروا من القياس أنها عبادة متعلقة بالبيت فكانت الطهارة وغيرها شرطاً فيها كالصلاة، وهذا القياس فاسد، فإنه يقال: لا نسلم أن العلة في الأصل كونها متعلقة بالبيت، ولم يذكروا دليلاً على ذلك. والقياس الصحيح ما يبين فيه أن المشترك بين الأصل والفرع هو علة الحكم أو دليل العلة.

وأيضاً، فالطهارة إنما وجبت لكونها صلاة، سواء تعلقت بالبيت أو لم تتعلق، ألا ترى أنهم لما كانوا يصلون إلى الصخرة كانت الطهارة أيضاً شرطاً فيها، ولم تكن متعلقة بالبيت، وكذلك - أيضاً - إذا صلى إلى [٢٦/٢١٣] غير القبلة كما يصلي المتطوع في السفر، وكصلاة الخوف راكباً، فإن الطهارة شرط وليست متعلقة بالبيت.

وأيضاً، فالنظر إلى البيت عبادة متعلقة بالبيت، ولا يشترط له الطهارة ولا غيرها. ثم هناك عبادة من شرطها المسجد، ولم تكن الطهارة شرطاً فيها كالاكتكاف، وقد قال تعالى: ﴿طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَيِّفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، فليس إلحاق الطائف بالراكع الساجد بأولى من إلحاقه بالعاكف، بل بالعاكف أشبه؛ لأن المسجد شرط في الطواف والمكوف، وليس شرطاً في الصلاة.

فإن قيل: الطائف لا بد أن يصلي الركعتين بعد الطواف، والصلاة لا تكون إلا بطهارة. قيل: وجوب ركعتي الطواف فيه نزاع، وإذا قدر وجوبها لم تجب فيها الموالاة، وليس اتصالها بالطواف بأعظم من

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣)، وابن ماجه، وأحمد (١/١٢٣)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٥٨٨٥).

في المسجد لا تجوز للمعتكف ولا لغيره، بل المعتكف في المسجد ليس له أن يباشر إذا خرج منه لما لا بد منه. فلما كان هذا يشبه الاعتكاف، والحائض تخرج لما لا بد لها منه، فلم يقطع الحيض اعتكافها، وقد جمع سبحانه بين المكوف والطواف والصلاة في الأمر بتطهير بيته، بقوله: ﴿طَهِّرْ بَيْتَهُ لِلطَّائِفِينَ وَاللَّائِكِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، فمنه من الحيض من تمام طهارته، والطواف كالمكوف، لا كالصلاة، فإن الصلاة تباح في جميع الأرض لا تختص بمسجد، ويجب لها ويمر فيها ما لا يجرم في اعتكاف ولا طواف.

وحقيقة الأمر: أن الطواف عبادة من العبادات التي يفعلها الحلال والحرام، لا تختص بالإحرام، ولهذا كان طواف الفرض إنما يجب بعد التحلل الأول، فيطوف الحاج الطواف المذكور في قوله تعالى: [٢٦/٢١٧] ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]. فيطوف الحجاج وهم حلال قد قضوا حجهم، ولم يبق عليهم محرم إلا النساء، ولهذا لو جامع أحدهم في هذه الحال لم يفسد نسكه باتفاق الأئمة، وإذا كانت عبادة من العبادات فهي عبادة مختصة بالمسجد الحرام، كما أن الاعتكاف يختص بجميع المساجد، والله تعالى قد أمر بتطهير بيته للطائفين والعاكفين والركع السجود، وليس هو نوعاً من الصلاة فإذا ترك من واجبه شيئاً، فقد يقال: ترك شيئاً، ومن ترك شيئاً من نسكه فعليه دم. وإذا ترك الواجب الذي هو صفة في الطواف للمعز فهذا محل اجتهد: هل يلحق بمن ترك شيئاً من نسكه؟ أو يقال: هذا فيمن ترك نسكاً مستقلاً، أو تركه مع القدرة بلا عذر، أو ترك ما يختص بالحج والعمرة.

وأما القول بأن هذه العاجزة عن الطواف مع

قيل: الطواف مع الحيض محذور لحرمه المسجد، أو للطواف، أو لها. والمحظورات لا تباح إلا حال الضرورة، ولا ضرورة بها إلى طواف الوداع، فإن ذلك ليس من الحج؛ ولهذا لا يودع المقيم بمكة، وإنما يودع المسافر عنها، فيكون آخر عهده بالبيت، وكذلك طواف القدوم ليست مضطرة إليه، بل لو قدم الحاج وقد ضاق الوقت عليه بدأ بعرفة، ولم يطف للقدوم، فهو إن أمر بها القادر عليهما إما أمر بإيجاب فيهما، أو في أحدهما، أو استحباب. فإن للعلماء في ذلك أقوالاً. وليس واحد منهما ركناً يجب على كل حاج بالسنة الثابتة باتفاق العلماء، بخلاف طواف الفرض فإنها مضطرة إليه؛ لأنه لا حج إلا به، وهذا كما يباح لها دخول المسجد للضرورة، ولا تدخله للصلاة، ولا اعتكاف وإن كان منزهراً، بل المعتكفة إذا حاضت خرجت من المسجد، ونصبت لما قبله في فاته.

وهذا - أيضاً - يدل على أن منع الحائض من الطواف كمنعها من الاعتكاف فيه لحرمه المسجد، وإلا فالحيض لا يطل اعتكافها؛ لأنها مضطرة إليه، بل إنما تمتع من المسجد، لا من الاعتكاف، فإنها ليست مضطرة إلى أن تقيم في المسجد، ولو أبيع لها ذلك مع دوام الحيض لكان في ذلك إباحة المسجد للحيض. وأما الطواف فلا يمكن إلا في المسجد [٢٦/٢١٦] الحرام، فإنه مختص ببقعة معينة، ليس كالاعتكاف.

فإن المعتكف يخرج من المسجد لما لا بد منه: كقضاء الحاجة، والأكل والشرب، وهو معتكف في حال خروجه من المسجد، ليس له في تلك الحال أن يباشر النساء، وهو كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ وَأَخْفَ عَنِكُنَّ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله: ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾ يتعلق بقوله ﴿عَنِكُنَّ﴾، لا بقوله: ﴿تَبْشُرُوهُنَّ﴾، فإن المباشرة

تاسع، ويبقى حيضها إلى سابع عشر أو أكثر، فوقفت وهي حائض، ورمت وهي حائض وطافت للإفاضة وهي حائض ولم يمكنها عمرة.

المسألة الثالثة: امرأة وقفت ورمت الجمار، وتريد طواف الإفاضة فحاضت قبل الطواف، فلم تطف وكتمت، وكانت تريد العمرة فلم تعتمر ورجعت ولم تفعل لا طوافاً ولا عمرة، ولا دمًا.

فأجاب رحمه الله:

الحمد لله رب العالمين.

أما «المسألة الأولى»: [٢٦/٢٢٠] فإن المرأة الحائض تقضي جميع المناسك. وهي حائض غير الطواف، بسنة رسول الله ﷺ الثابتة عنه، واتفاق الأئمة. فإنه ﷺ قال: «الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»^(١)، وأمر أساء بنت أبي بكر لما نفست بذئ الحليفة أن تغتسل، ونحرم، وأمر عائشة لما حاضت بسرف أن تغتسل ونحرم بالحج، ولا تطوف قبل التعريف.

فهذه التي قدمت مكة وهي حائض قبل التعريف، لا تطوف بالبيت لكن تقف بعرفة، ولو كانت حائضًا، فكيف إذا كانت ترى شيئًا من الصفرة والكدرة. «والصفرة والكدرة» للنفقاء فيها ثلاثة أقوال في مذهب أحد وغيره: هل هي حيض مطلقًا، أو ليست حيضًا مطلقًا. والقول الثالث - وهو الصحيح - أنها إن كانت في العادة مع الدم الأسود والأحمر فهي حيض، وإلا فلا؛ لأن النساء كن يرسلن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف، فتقول لمن: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء. وكذلك غيرها، فكن يعملن ما قبل القصة البيضاء حيضًا. وقالت أم

الحبيص ترجع محرمة أو تكون كالمحصر، أو يسقط عنها الحج، أو يسقط عنها طواف الفرض فهذه أقوال كلها مخالفة لأصول الشرع، مع أني لم أعلم إمامًا من الأئمة صرح بشيء منها في هذه الصورة، وإنما كلام من قال: عليها دم، أو ترجع محرمة ونحو ذلك - من السلف والأئمة - كلام مطلق، يتناول من كان يفعل ذلك في عهدهم، وكان زمنهم يمكنها أن تحتبس حتى تطهر وتطوف، وكانوا يأمرؤن الأمراء أن يحتبسوا حتى تطهر الحبيص [٢٦/٢١٨]، ويظن؛ وهذا ألزم مالك وغيره المكاري الذي لما أن يحتبس معها حتى تطهر وتطوف. ثم إن أصحابه قالوا: لا يجب على مكاريها في هذه الأزمان أن تحتبس معها، لما عليه في ذلك من الضرر.

فعلم أن أجوبة الأئمة بكون الطهارة من الحيض شرطًا أو واجبًا؛ كان مع القدرة على أن تطوف طاهرًا لا مع العجز عن ذلك، اللهم إلا أن يكون منهم من قال بالاشتراط، أو الوجوب في الحالين، فيكون التزاع مع من قال ذلك، والله تعالى أعلم، وصل الله على محمد.



[٢٦/٢١٩] وسئل شيخ الإسلام عن هذه الضرورة التي في الحيض المبطل بها شطر النسوة في الحج وكثرة اختلاف الأنواع فيه: منهن من تكون حائضًا في ابتداء الإحرام ومنهن من تحيض أيام الشريق.

المسألة الأولى: امرأة تحيض أول الشهر، ولم يمكن أن تطوف إلا حائضًا، وعند الوقوف بعرفة ترى شيئًا من الصفرة والكدرة التي تراها بعد القصة البيضاء، فما الحكم في ذلك؟

المسألة الثانية: فيمن تحيض في خامس إلى

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١).

﴿حُدُّوا زَيْتُكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، نزلت لما كانوا يطوفون بالبيت عراة إلا الخمس، فإنهم كانوا يطوفون في ثيابهم، وغيرهم لا يطوف في ثيابه، يقولون: ثياب عصينا الله فيها، فإن وجد ثوب أحسب طاف فيه، وإلا طاف عرياناً، فإن طاف في ثيابه ألقاها فسميت لقاءً.

وكان هذا مما ابتدعه المشركون في الطواف، وابتدعوا - أيضاً - تحريم أشياء من المطاعم في الإحرام، فأنزل الله: ﴿حُدُّوا زَيْتُكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣١ - ٣٢]، وقوله: ﴿وَإِذَا قُلُّوا فَبِئْسَ اللَّهُ كَالطَّوُافِ بِالْبَيْتِ عُرَاةً﴾ ﴿قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آيَاتِنَا وَاللَّهُ أَتَمُّ بَرَاءَةً لِّقُلِّ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

فما ثبت بالنص من إيجاب الطهارة والستارة في الطواف متفق عليه، وأما ما ثبت بالضرورة من كون ذلك شرطاً فيه كالصلاة ففيه نزاع. [٢٢٣/٢٦] ومن قال: إن ذلك ليس بشرط، قال: إن الحج قد وجب فيه أشياء تجبر بدم، ليست شرطاً في صحة الحج، إذا تركها الحاج عمدًا، أو سهوًا، جبرها بدم، بخلاف الصلاة.

وأما الصلاة، فهل يجب فيها ما لا تبطل بتركه مطلقاً، أو لا، أو لا تبطل إذا تركه نسياناً؟ هذا فيه نزاع مشهور. فأبو حنيفة يوجب فيها ما لا تبطل بتركه مطلقاً؛ كقراءة الفاتحة، والطمأنينة، وكذلك أحد في أحد القولين في مذهبه، إذا أوجب الجماعة، ولم يجعلها شرطاً في صحة الصلاة، وأحد في المشهور عنه يوجب فيها ما إذا تركه سهوًا جبره بسجدة السهو، وما لا يحتاج إلى جبر كاجتناب النجاسات في المشهور عنه. وكذلك مالك يوجب فيها من اجتناب النجاسة

عطية: كنا لا نعد الصفرة والكدر بعد الطهر شيئاً. وليس في المناسك ما تجب له الطهارة إلا الطواف، فإن الطواف بالبيت تجب له الطهارة باتفاق العلماء. وأما الطواف بين الصفا والمروة [٢٢١/٢٦] ففيه نزاع والجمهور على أنه لا تجب له الطهارة، وما سوى ذلك لا تجب له الطهارة باتفاق العلماء.

ثم تنازع العلماء في الطهارة: هل هي شرط في صحة الطواف. كما هي شرط في صحة الصلاة، أو هي واجبة إذا تركها جبرها بدم، كمن ترك الإحرام من اليقات، أو ترك رمي الجمار، أو نحو ذلك؟ على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد.

أشهرهما عنه - وهي مذهب مالك، والشافعي - أن الطهارة شرط فيها، فإذا طاف جنباً أو محدثاً أو حائضاً ناسياً أو جاهلاً، ثم علم أعاد الطواف.

والثاني: أنه واجب، فإذا فعل ذلك جبره بدم؛ لكن عند أبي حنيفة: الجنب والحائض عليه بدنة، والمحدث عليه شاة.

وأما أحمد فأوجب دمًا، ولم يعين بدنة، ونص في ذلك على الجنب إذا طاف ناسياً فقال في هذه الرواية: عليه دم. فمن أصحابه من جعل الروایتين في المَعذُور خاصة، كالناسي. ومنهم من جعل الروایتين مطلقاً في الناسي والمتعمد، ونحوهما.

[٢٢٢/٢٦] والذين جعلوا ذلك شرطاً احتجوا بأن الطواف بالبيت كالصلاة، كما في النسائي وغيره عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله قد أباح لكم فيه الكلام، فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير»^(١)، وهذا قد قيل: إنه موقوف على ابن عباس. وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يطوف بالبيت عريان»^(٢)، وقد قال الله تعالى:

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٢٩٢٢)، وأحمد (٤١٤/٣)، وصححه الألباني (صحيح الجامع) (٣٩٥٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧).

ولا يمكنها المقام بمكة لعدم هذا أو هذا أو لخوف الضرر على نفسها، ومالها في المقام، وفي الرجوع بعد الوفد. والرفقة التي معها: تارة لا يمكنهم الاحتباس لأجلها إما لعدم القدرة على المقام والرجوع وحدهم، وإما لخوف الضرر على أنفسهم [٢٦/٢٢٥] وأموالهم، وتارة يمكنهم ذلك لكن لا يفعلونه فتبقى هي معذورة.

فهذه «المسألة» التي عمت بها البلوى. فهذه إذا طافت وهي حائض وجبرت بدم أو بدنة أجزأها ذلك عند من يقول: الطهارة ليست شرطاً، كما تقدم في مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وأولى فإن هذه معذورة؛ لكن هل يباح لها الطواف مع العذر هذا محل النظر. وكذلك قول من يجعلها شرطاً؛ هل يسقط هذا الشرط للعجز عنه، ويصح الطواف؟ هذا هو الذي يحتاج الناس إلى معرفته.

فيتوجه أن يقال: إنما تفعل ما تقدر عليه من الواجبات، ويسقط عنها ما تعجز عنه، فتطوف. وينبغي أن تغتسل - وإن كانت حائضاً - كما تغتسل للإحرام، وأولى. وتستغفر كما تستغفر المستحاضة، وأولى وذلك لوجوه:

أحدها: أن هذه لا يمكن فيها إلا أحد أمور خمسة: إما أن يقال: تقيم حتى تطهر وتطوف، وإن لم يكن لها نفقة ولا مكان تأوي إليه بمكة، وإن لم يمكنها الرجوع إلى بلدها، وإن حصل لها بالمقام بمكة من يستكرهها على الفاحشة، فيأخذ مالها إن كان معها مال.

وإما أن يقال: بل ترجع غير طائفة بالبيت وتقيم على ما بقي من إحرامها، إلى أن يمكنها الرجوع، وإن لم يمكنها بقيت محرمة [٢٦/٢٢٦] إلى أن تموت.

وإما أن يقال: بل تتحلل كما يتحلل المحصر، ويبقى تمام الحج فرضاً عليها تمود إليه كالمحصر عن

ونحوها ما إذا تركه أعاد في الوقت، ولم يعد بعده، كما هو مشهور في مذاهبهم.

وأما «المسألة الثانية»: فإن المرأة إذا حاضت وطهرت قبل يوم النحر، سقط عنها طواف القدوم، وطافت طواف الإفاضة يوم النحر وبعده، وهي طاهر. وكذلك لو طافت طواف الإفاضة وهي طاهر ثم حاضت فلم تطهر قبل الخروج، فإنه يسقط عنها طواف الوداع؛ لست رسول الله ﷺ، حيث رخص للمرأة إذا طافت وهي طاهر ثم حاضت أنه يسقط عنها طواف الوداع، وحاضت امرأته صنية أم المؤمنين يوم النحر، فقال: «أحابتنا هي؟» فقالوا: إنها [٢٦/٢٢٤] قد أفاضت، قال: «فلا إذا»^(١).

وإن حاضت قبل طواف الإفاضة فعليها أن تحتبس حتى تطهر وتطوف إذا أمكن ذلك، وعلى من معها أن يحتبس لأجلها إذا أمكنه ذلك. ولما كانت الطرقات آمنة في زمن السلف، والناس يردون مكة، ويصدرون عنها في أيام العام، كانت المرأة يمكنها أن تحتبس هي وذو محرمها، ومكاريها، حتى تطهر ثم تطوف، فكان العلماء يأمرهم بذلك. وربما أمروا الأمير أن يحتبس لأجل الحيض، حتى يطهرن، كما قال النبي ﷺ: «أحابتنا هي؟». وقال أبو هريرة - رضي الله عنه - أمير، وليس بأمير: امرأة مع قوم حاضت قبل الإفاضة فيحتسبون لأجلها حتى تطهر وتطوف، أو كما قال.

وأما هذه الأوقات. فكثير من النساء أو أكثرهن لا يمكنها الاحتباس بعد الوفد، والوفد ينفر بعد التشريق بيوم أو يومين، أو ثلاثة، وتكون هي قد حاضت ليلة النحر، فلا تطهر إلى سبعة أيام، أو أكثر، وهي لا يمكنها أن تقيم بمكة حتى تطهر؛ إما لعدم النفقة، أو لعدم الرفقة التي تقيم معها، وترجع معها،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٥٧)، ومسلم (١٢١١).

ضرر المرض والفقير لا يزول بالتحلل، بخلاف حبس العدو فإنه يستغيد بالتحلل الرجوع إلى بلده، وأباحوا له أن يفعل ما يحتاج إليه من المحظورات، ثم إذا فاتته الحج تحلل بعمره الفوات، فإذا صح المريض ذهب، والفقير حاجته في إتمام سفر الحج كحاجته في الرجوع إلى وطنه، فهذا مأخذهم في أنه لا يتحلل. قالوا: لأنه لا يستغيد بالتحلل شيئاً، فإن كان هذا المأخذ صحيحاً، وإلا كان الصحيح هو القول الأول وهو التحلل، وهذا المأخذ يقتضي اتفاق الأئمة على أنه متى كان دوام الإحرام يحصل به ضرر يزول بالتحلل فله التحلل.

[٢٦/٢٢٨] ومعلوم أن هذه المرأة إذا دام إحرامها تبقى ممنوعة من الوطء دائماً، بل وممنوعة في أحد قولهم من مقدمات الوطء، بل ومن النكاح، ومن الطيب، ومن الصيد عند من يقول بذلك. وشريعتنا لا تأتي بمثل ذلك.

ولو قدر أن بعض القائلين بأن المحصر بمرض أو نفقة يقول بمثل ذلك - فالمرضى المأيوس من برئه، والفقير الذي يمكنه المقام دون السفر - كان قوله مردوداً بأصول الشريعة، فإنه لا يقول فقيه: إن الله أمر المريض المعضوب المأيوس من برئه، أن يبقى محرماً حتى يموت، بل أكثر ما يقال: إنه يقيم مقامه من يحج عنه، كما قال ذلك الشافعي وأحمد في أصل الحج. فأوجباه على المعضوب إذا كان له مال يحج به غيره عنه، إذا كان مناط الوجوب عندهما هو ملك الزاد والراحلة، وعند مالك القدرة بالبدن كيفما كان، وعند أبي حنيفة مجموعهما، وعند أحد في كل من الأمرين مناط للوجوب، فيجب على هذا وهذا، ولم يقل أحد من أئمة المسلمين: إن المعضوب عليه أن يحج أو يعتمر ببدنه، فكيف يبقى محرماً عليه إتمام الحج إلى أن يموت؟

البيت مطلقاً، لعذر، فإنه يتحلل من إحرامه، ولكن لم يسقط الفرض عنه بل هو باق في ذمته باتفاق العلماء، ولو كان قد أحرم بتطوع من حج أو عمرة، فأحصر، فهل عليه قضاءه؟ على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد، أشهرهما عنه: أنه لا قضاء عليه، وهو قول أبي مالك والشافعي. والثاني: عليه القضاء، وهو قول أبي حنيفة، وكل من الفريقين احتج بعمره القضية، هؤلاء قالوا: قضاها النبي ﷺ، وأولئك قالوا: لم يقضها المحصورون معه، فأهم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة، والذين اعتمدوا معه عمرة القضية في العام القابل كانوا دون ذلك بكثير، وقالوا: سميت عمرة القضية؛ لأنه قاضى عليها المشركون، لا لكونه قضاها، وإنما كانت عمرة قائمة بنفسها.

وإما أن يقال: من تخاف أن تحيض فلا يمكنها الطواف طاهراً لا تؤمر بالحج، لا إيجاباً ولا استحباباً، ونصف النساء أو قريب من النصف يحضن؛ إما في العاشر، وإما قبله بأيام، ويستمر حيضهن إلى ما بعد التشريق بيوم أو يومين، أو ثلاثة، فهؤلاء في هذه الأزمنة في كثير من الأعوام، أو أكثرها لا يمكنهن طواف الإفاضة مع الطهر، [٢٦/٢٢٧] فلا يحججن، ثم إذا قدر أن الواحدة حجت فلا بد لها من أحد الأمور الثلاثة المتقدمة، إلا أن يسوغ لها الطواف مع الحيض.

ومن المعلوم أن الوجه الأول لا يجوز أن تؤمر به، فإن في ذلك من الفساد في دينها ودنياها ما يعلم بالاضطرار أن الله ينهى عنه، فضلاً عن أن يأمر به.

والوجه الثاني: كذلك لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الله لم يأمر أحداً أن يبقى محرماً إلى أن يموت، فالمحصر بعدو له أن يتحلل باتفاق العلماء، والمحصر بمرض، أو فقر فيه نزاع مشهور، فمن جوز له التحلل فلا كلام فيه، ومن منعه التحلل قال: إن

بل لا يجب ولا يستحب، فعلى هذا التقدير يبقى الحج غير مشروع لكثير من النساء، أو أكثرهن في أكثر هذه الأوقات، مع إمكان أفعالها كلها لكونهن يعجزن عن بعض الفروض في الطواف.

ومعلوم أن هذا خلاف أصول الشريعة، فإن العبادات المشروعة إيجاباً أو استحباباً، إذا عجز عن بعض ما يجب فيها، لم يسقط عنه المقدور؛ لأجل المعجوز، بل قد قال النبي ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١)، وذلك مطابق لقول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، ومعلوم أن الصلاة وغيرها من العبادات التي هي أعظم من الطواف لا تسقط بالعجز عن بعض شروطها، وأركانها فكيف يسقط الحج بعجزه عن بعض شروط الطواف وأركانه؟!.

ومثل هذا القول أن يقال: يسقط عنها طواف الإفاضة، فإن هذا خلاف الأصول، إذ الحج عبارة عن الوقوف والطواف، وللطواف أفضل الركنين وأجلهما؛ ولهذا يشرع في الحج، ويشرع في العمرة، ويشرع منفرداً، ويشترط له من الشروط ما لا يشترط للوقوف، فكيف يمكن أن يصبح الحج بوقوف بلا طواف.

[٢٦/٢٣١] ولكن أقرب من ذلك أن يقال: يميزها طواف الإفاضة قبل الوقوف. فيقال: إنها إن أمكنها الطواف بعد التعريف، وإلا طافت قبله، لكن هذا لا نعلم أحداً من الأئمة قال به في صورة من الصور، ولا قال بإجزائه، إلا ما نقله البصريون عن مالك فيمن طاف وسعى قبل التعريف، ثم رجع إلى بلده ناسياً، أو جاهلاً، أن هذا يميزه عن طواف الإفاضة.

وقد قيل: على هذا يمكن أن يقال في الحائض مثل

الثاني: أن هذه إذا أمكنها العود فعدت أصابها في المرة الثانية نظير ما أصابها في الأولى، إذا كان لا يمكنها العود إلا مع الوفد، والحيض قد يصيبها مدة مقامهم بمكة.

[٢٦/٢٢٩] الثالث: أن هذا إيجاب سفرين كاملين على الإنسان للحج، من غير تفریط منه، ولا عدوان، وهذا خلاف الأصول، فإن الله لم يوجب على الناس الحج إلا مرة واحدة، وإذا أوجب القضاء على المفسد فذلك بسبب جنايته على إحرامه، وإذا أوجب على من فاتته الحج فذلك بسبب تفریطه؛ لأن الوقوف له وقت محدود، يمكن في العادة أن لا يتأخر عنه، فتأخره يكون لجهله بالطريق، أو بما بقي من الوقت، أو لترك السير المعتاد، وكل ذلك تفریط منه، بخلاف الحائض فإنها لم تفرط؛ ولهذا أسقط النبي ﷺ عنها طواف الوداع، وطواف القدوم كما في حديث عائشة وصفيّة.

وأما التقدير الثالث: وهو أن يقال: إنها تتحلل كما يتحلل المحصر، فهذا أقوى، كما قال ذلك طائفة من العلماء، فإن خوفها منعها من المقام حتى تطوف، كما لو كان بمكة عدو منعها من نفس الطواف، دون المقام على القول بذلك، لكن هذا القدر لا يسقط عنها فرض الإسلام ولا يؤمر المسلم بحج يحصر فيه، فمن اعتقد أنه إذا حج أحصر عن البيت، لم يكن عليه الحج، بل خلو الطريق وأمنه، وسعة الوقت: شرط في لزوم السفر باتفاق المسلمين.

وإنما تنازعوا: هل هو شرط في الوجوب، بمعنى إن ملك الزاد والراحلة مع خوف الطريق، أو ضيق الوقت، هل يجب عليه، فيحج [٢٦/٢٣٠] عنه إذا مات، أو لا يجب عليه بحال؟ على قولين معروفين.

فعلى قول من لم يجعل لها رخصة إلا رخصة الحصر يلزمه القول الرابع وهو: أنها لا تؤمر بالحج،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

يفعلها فيه بحسب الإمكان، وإنما يرخص للمعذور في الجمع لأن الوقت وقتان: وقت نخس لأهل الرفاهية، ووقت مشترك لأهل الأعذار. والجامع بين الصلاتين صلاحاً في الوقت المشروع، لم يفوت واحدة منهما، ولا قدمها على الوقت المجزئ باتفاق العلماء.

[٢٦/٢٣٣] وكذلك الوقوف، لو فرضنا أنه أمكنه الوقوف قبل الوقت، أو بعده، إذا لم يمكنه في وقته، لم يكن الوقوف في غير وقته مجزئاً باتفاق العلماء والطواف للإفاضة هو مشروع بعد التعريف، ووقته يوم النحر، وما بعده، وهل يجزئ بعد انتصاف الليل ليلة النحر؟ فيه نزاع مشهور.

فلذا تبين فساد هذه الأقسام الأربعة، بقي (الخامس): وهو أنها تفعل ما تقدر عليه، ويسقط عنها ما تمجز عنه، وهذا هو الذي تدل عليه النصوص المتناولة لذلك، والأصول المشابهة له، وليس في ذلك مخالفة الأصول، والنصوص التي تدل على وجوب الطهارة، كقوله ﷺ: «تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»^(١)، إنها تدل على الوجوب مطلقاً، كقوله: «إذا أحدث أحدكم فلا يصلي حتى يتوضأ»، وقوله: «لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ»^(٢)، وقوله: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخيار»^(٣)، وقوله: «حتيه، ثم اقرصيه، ثم اغسله، ثم صلي فيه»^(٤)، وقوله: «لا يطوف بالبيت حريان»^(٥)، وأمثال ذلك من النصوص.

وقد علم أن وجوب ذلك جميعه مشروط بالقدرة كما قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٧٨]

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٢)، ومسلم (٣٣٠).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٤٤)، وأبو داود (٥٤٦)، وابن ماجه (٦٤٧)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٧٧٤٧).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (١٢٨)، والنسائي (٢٩١)، وأبو داود (٣٠٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٦)، ومسلم (٢٤٠١).

ذلك إذا لم يمكنها الطواف إلا قبل الوقوف، ولكن هذا لا أعرف به قائلًا.

والمسألة المنقولة عن مالك **لله** يقال فيها: إن الناسي والجاهل معذور، ففي تكليفه الرجوع مشقة عظيمة، فسقط الترتيب لهذا العذر، وكما يقال في الطهارة في أحد الوجهين، على إحدى الروايتين في مذهب أحمد: أنه إذا طاف محدثاً ناسياً حتى أبعد كان معذوراً، فيجبره بدم.

وأما إذا أمكنه الإتيان بأكثر الواجبات فكيف يسقط بعجزه عن بعضها، وطواف الحائض قد قيل: إنه يجزئ مطلقاً، وعليها دم.

وأما تقديم طواف الغرض على الوقوف، فلا يجزئ مع العمد بلا نزاع، وترتيب قضاء الفوات يسقط بالنسيان عند أكثر [٢٦/٢٣٢] العلماء، ولا يسقط بالمعجز عن بعض شروط الصلاة ولا بضيق الوقت عند أكثرهم.

وأيضاً، فالاستحاضة ومن به سأس البول، ونحو هؤلاء، لو أمكنه أن يطوف قبل التعريف بطهارة، وبعد التعريف بهذا الحدث لم يطف إلا بعد التعريف، ولهذا لا يجوز للمرأة أن تصوم قبل شهر رمضان؛ لأجل الحيض في رمضان ولكن تصوم بعد وجوب الصوم.

وأيضاً، فإن الأصول متفقة على أنه متى دار الأمر بين الإخلال بوقت العبادة، والإخلال ببعض شروطها، وأركانها، كان الإخلال بذلك أولى كالصلاة، فإن المصلي لو أمكنه أن يصلي قبل الوقت بطهارة وستارة، مستقبل القبلة، مجتنب النجاسة، ولم يمكنه ذلك في الوقت، فإنه يفعلها في الوقت على الوجه الممكن، ولا يفعلها قبله بالكتاب والسنة والإجماع.

وكذلك - أيضاً - لا يؤخر العبادة عن الوقت، بل

وحدث الحيض مع التيمم، ويدون التيمم عند الأكثرين إذا عجز عن الماء، والتراب، لكن الحائض لا تصلي؛ لأنها ليست محتاجة إلى الصلاة مع الحيض، فإنها تسقط عنها إلى غير بدل؛ لأن الصلاة تتكرر بتكرر الأيام، فكانت صلاتنا في سائر الأيام تغنيها عن القضاء؛ ولهذا أمرت بقضاء الصيام دون الصلاة؛ لأن الصوم شهر واحد في الحول.

فإذا لم يمكنها أن تصوم طاهرًا في رمضان، صامت في غير شهر رمضان، فلم يتعد الواجب عليها، بل نقلت من وقت إلى وقت، ولو قدر أنها عجزت عن الصوم عجزًا مستمرًا، كمعجز الشيخ الكبير، والعجوز الكبيرة، والمريض المأبوس من برئه، سقط عنها إما إلى بدل، وهو الفدية بإطعام مسكين عن كل يوم عند الأكثرين، كمذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد. وإما إلى غير بدل كقول مالك.

وأما الصلاة، فلا يمكن العجز عن جميع أركانها، بل يفعل منها ما يقدر عليه، فلو قدر أنه عجز عن جميع الحركات الظاهرة برأسه وبدنه سقطت عنه في أحد قولي العلماء، كقول أبي حنيفة وأحمد في إحدى [٢٦/٢٣٦] الروایتين، وأحد القولين في مذهب مالك، وفي القول الآخر يومى بطرفه ويستحضر الأفعال بقلبه، كقول الشافعي وأحمد في إحدى الروایتين. والقول الأول أشبه بالآثر والنظر.

وأما الحج، فالتقدير أنه لا يمكنها أن تحج إلا على هذا الوجه، وإذا لم يمكنها ذلك كان هذا غاية المقدور، كما لو لم يمكنه أنه يطوف إلا راكبًا، أو حامل النجاسة.

فإن قيل: هنا سؤالان:

أحدهما: أنه هلا جعلت الحائض كالمعصوب، فإن كانت ترجو أن تحج، ويمكنها الطواف وإلا استأبنت؟

[١٦]، وقال ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١)، وهذا تقسيم حاصر.

إذا تبين أنه لا يمكن أن تؤمر بالمقام مع المعجز والضرب على نفسها [٢٦/٢٣٤] ودينها ومالها، ولا تؤمر بدوام الإحرام، وبالمعجز مع المعجز، وتكرير السفر، وبقاء الضرر، من غير تفريط منها، ولا يكفي التحلل، ولا يسقط به الفرض.

وكذلك سائر الشروط، كالستارة، واجتناب النجاسة، وهي في الصلاة أوكد. فإن غاية الطواف أن يشبه بالصلاة، وليس في الطواف نص ينفي قبول الطواف مع عدم الطهارة، والستارة، كما في الصلاة، ولكن فيه ما يقتضي وجوب ذلك.

ولهذا تنازع العلماء: هل ذلك شرط، أو واجب ليس بشرط؟ ولم يتنازعوا أن ذلك شرط في صحة الصلاة، وأنه يستلزم أن تؤمر بترك الحج، ولا تؤمر بترك الحج بغير ما ذكرناه، وهو المطلوب.

الدليل الثاني: أن يقال: غاية ما في الطهارة أنها شرط في الطواف، ومعلوم أن كونها شرطًا في الصلاة أوكد منها في الطواف، ومعلوم أن الطهارة كالستارة، واجتناب النجاسة، بل الستارة في الطواف أوكد من الطواف؛ لأن ستر العورة يجب في الطواف، وخارج الطواف؛ ولأن ذلك من أفعال المشركين التي نهى الله ورسوله ﷺ عنها نهيًا عامًا؛ ولأن المستحاضة ومن به سلس البول ونحوهما، يطوف ويصلي باتفاق المسلمين، والحدث في حقهم من جنس الحدث في حق [٢٦/٢٣٥] غيرهم، لم يفرق بينهما إلا العذر.

وإذا كان كذلك، وشروط الصلاة تسقط بالمعجز، فسقوط شروط الطواف بالمعجز أولى وأحرى، والمصلي يصلي عريانًا، ومع الحدث، والنجاسة في صورة المستحاضة، وغيرهما، ويصلي مع الجنابة

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧٤٤)، ومسلم (٢٣٨٠).

فعلها إلا مع المحذور، كان ذلك أولى من تركها، والأصول كلها توافق ذلك، والجنب إذا عدم الماء والتراب صلى - أيضًا - في أشهر قولي العلماء لعجزه عن الطهارة، فالحيض ينافي الصلاة مطلقًا لعدم الحاجة إلى الصلاة مع الحيض، استثناء بتكرار أمثالها. وأما الحج والطواف فيه فلا يتكرر وجوبه، فإن لم يصح مع العذر لزم ألا يصح مطلقًا. والأصول قد دلت على أن العبادة إذا لم تمكن إلا مع العذر كانت صحيحة مجزية معه بدون ما إذا فعلت بدون العذر، وقد تبين أنه لا عذر للحائض في الصلاة مع الحيض، لاستغنائها بها عن ذلك بتكرار أمثالها في غير أيام الحيض، بخلاف الطواف فإنه إذا لم يمكنها فعله إلا مع الحيض، لم تكن مستغنية عنه بنظيره، فجاز لها ذلك، كسائر ما تعجز عنه من شروط العبادات.

الدليل الثالث: أن يقال: هذا نوع من أنواع الطهارة، فسقط بالعجز كغيره من أنواع الطهارة، فإنها لو كانت مستحاضة ولم يمكنها أن تطوف إلا مع الحدث الدائم، طافت باتفاق العلماء. وفي وجوب الوضوء عليها خلاف مشهور بين العلماء وفي هذا صلاة مع الحدث، ومع حمل النجاسة، وكذلك لو عجز الجنب أو المحدث عن الماء والتراب صلى وطاف في أظهر قولي العلماء.

الدليل الرابع: أن يقال: شرط من شرائط الطواف، فسقط بالعجز [٢٦/٢٣٩] كغيره من الشرائط، فإنه لو لم يمكنه أن يطوف إلا عريانًا لكان طوافه عريانًا أهون من صلاته عريانًا، وهذا واجب بالاتفاق، فالطواف مع العري إذا لم يمكن إلا ذلك أولى وأحرى.

وإنما قل تكلم العلماء في ذلك لأن هذا نادر، فلا يكاد بمكة يعجز عن ستره يطوف بها، لكن لو قدر أنه سلب ثيابه، والقافلة خارجون لا يمكنه أن يتخلف

والثاني: أنه إذا لم يسوغ لها الشارع الصلاة زمن الحيض، كما سوغها للجنب بالتييم، وللمستحاضة، علم أن الحيض لا تصح معه العبادة بحال.

فيقال: أما الأول فلأن المعصوب هو الذي يعجز عن الوصول إلى مكة، فأما من أمكنه الوصول إلى مكة وعجز عن بعض الواجبات فليس بمعصوب، كما لو أمكنه الوصول وعجز عن اجتناب النجاسة، مثل المستحاضة، ومن به سلس البول، ونحوهما، فإن عليه الحج بالإجماع، [٢٦/٢٣٧] ويسقط عنه ما يعجز عنه من الطهارة، وكذلك من لم يمكنه الطواف إلا راكبًا أو محمولًا، أو من لم يمكنه رمي الجمار ونحو ذلك فإنه يستتيب فيه ويحج بيده.

وأما صلاة الحائض، فليست محتاجة إليها؛ لأن في صلاة بقية الأيام غنى عنها، ولهذا إذا استحيضت أمرت بالصلاة، مع الاستحاضة، ومع احتمال الصلاة مع الحيض، وإن كان خروج ذلك الدم وتنجيها به يفسد الصلاة، لولا العذر. فقد فرق الشارع بين المعذور وغيره في ذلك؛ ولهذا لو أمكن المستحاضة أن تطهر وتصل حال انقطاع الدم وجب عليها ذلك، وإنها أباح الصلاة مع خروجه للضرورة.

فإن قيل: فقد كان الجنب والمستحاضة ونحوهما يمكن إسقاط الصلاة عنه، كما أسقطت عن الحائض، ويكون صلاة بقية الأيام مغنية، فلما أمرها الشارع بالصلاة دون الحائض، علم أن الحيض ينافي الصلاة مطلقًا، وكذلك ينافي الطواف الذي هو كالصلاة.

فيقال: الجنب ونحوه لا يدوم به موجب الطهارة، بل هو بمنزلة الحائض التي انقطع دمها، وهو متمكن من إحدى الطهارتين. وأما المستحاضة فلو أسقط عنها الصلاة للزم سقوطها أبدًا، فلما كان حدثها دائمًا لم تمكن الصلاة إلا معه، فسقط وجوب الطهارة عنها. فهذا دليل على أن [٢٦/٢٣٨] العبادة إذا لم يمكن

عنهم، كان الواجب عليه فعل ما يقدر عليه من الطواف مع العري، كما تطوف المستحاضة، ومن به سَلَسَ البول مع أن النهي عن الطواف عرياناً أظهر وأشهر في الكتاب والسنة، من طواف الحائض. وهذا الذي ذكرته هو مقتضى الأصول المنصوصة. العامة التناولة لهذه الصورة لفظاً ومعنى، ومقتضى الاعتبار والقياس على الأصول التي تشابهها، والمعارض لها إنما لم يجد للعلماء المتبعين كلاماً في هذه الحادثة المعينة، كما لم يجد لهم كلاماً فيها إذا لم يمكنه الطواف إلا عرياناً، وذلك لأن الصور التي لم تقع في أزمتهم لا يجب أن تخطر بقلوبهم، ليجب أن يتكلموا فيها. ووقوع هذا وهذا في أزمتهم إما معدوم، وإما نادر جداً، وكلامهم في هذا الباب مطلق عام، وذلك يفيد العموم، لو لم تختص الصورة المعينة بمعان توجب الفرق والاختصاص، وهذه الصورة قد لا يستحضرها المتكلم باللفظ العام من

وہنا يتوجه ألا يجب عليها دم؛ لأن الواجب إذا تركه من غير تفریط فلا دم عليه، بخلاف ما إذا تركه ناسياً أو جاهلاً، وقد يقال: عليها دم لندور هذه الصورة، ونظير ذلك أن يمنعه عدو عن رمي الجمرة، فلا يقدر على ذلك حتى يعود إلى مكة، أو يمنعه العدو عن الوقوف بعرفة إلى الليل، أو يمنعه العدو عن طواف الوداع، بحيث لا يمكنه المقام حتى يودع. [٢٦/٢٤١] وقد ثبت في «الصحيح»^(١) عن النبي ﷺ أنه أسقط عن الحائض طواف الوداع، ومن قال: إن الطهارة فرض في الطواف وشرط فيه، فليس كونها شرطاً فيه أعظم من كونها شرطاً في الصلاة. ومعلوم أن شروط الصلاة تسقط بالعجز، فسقوط شروط الطواف بالعجز أولى وأحرى.

هذا هو الذي توجه عندي في هذه المسألة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. ولولا ضرورة الناس واحتياجهم إليها علماً وعملاً لما تجشمت الكلام، حيث لم أجد فيها كلاماً لغيري، فإن الاجتهاد عند الضرورة مما أمرنا الله به، فإن يكن ما قلته صواباً فهو حكم الله ورسوله، والحمد لله، وإن يكن ما قلته خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريتان من الخطأ، وإن كان المخطئ معفواً عنه. والله سبحانه وتعالى أعلم. والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً.



[٢٦/٢٤٢] وَسُئِلَ - قَدَسَ اللهُ رُوحَهُ - عَنْ امْرَأَةٍ حَاضَتْ قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ، وَلَمْ تَطْهَرْ حَتَّى ارْتَحَلَ الْحَاجُّ، وَلَمْ يُمْكِنْهَا الْمَقَامُ بَعْدَهُمْ حَتَّى تَطْهَرَ. فَهَلْ لَهَا أَنْ تَطُوفَ وَالحَالَةُ هَذِهِ لِلزُّرُورَةِ أَوْ لَا؟ وَإِذَا جَازَ لَهَا ذَلِكَ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا دَمٌ أَوْ لَا؟ وَهَلْ

ولهذا أوجب مالك وغيره على مكاريها أن يجتنب لأجلها إذا كانت الطرقات آمنة، ولا ضرر عليه في التخلف معها، وكانوا في زمن الصحابة وغيرهم يجتنب الأمير؛ لأجل الخيض، والمتأخرون من أصحاب مالك أسقطوا عن المكاري الوداع، وأسقط المبيت عن أهل السقاية، والرعاية، لعجزهم وعجزهم يوجب الاحتباس معها في هذه الأزمان، ولا ريب أن من قال: الطهارة واجبة في الطواف وليست شرطاً، فإنه يلزمه أن يقول: إن الطهارة في مثل هذه الصورة ليست واجبة لعدم القدرة عليها، فإنه يقول: إذا طاف محدثاً وأبعد عن مكة لم يجب عليه العود للمشفقة، فكيف يجب على هذه ما لا يمكنها إلا بمشفقة أعظم من ذلك، لكن هناك من يقول: عليه دم،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١).

من شروط العبادات يسقط عنه، كما لو عجز المصلي عن ستر العورة، واستقبال القبلة، أو تجنب النجاسة، وكما لو عجز الطائف أن يطوف بنفسه راجلاً، وراجلاً، فإنه يحمل ويطاق به.

ومن قال: إنه يميزها الطواف بلا طهارة، إن كانت غير معذورة [٢٦/٢٤٤] مع الدم، كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة، وأحد. فقولهم لذلك مع العذر أولى وأحرى، وأما الاغتسال فإن فعلته فحسن، كما تقتل الحائض، والنساء للإحرام، والله أعلم.



وسئل رحمه الله عن المرأة إذا جاءها الحيض في وقت الطواف، ما الذي تصنع؟

فأجاب:

الحمد لله، الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، فإنها تجتهد أن لا تطوف بالبيت إلا طاهرة، فإن عجزت عن ذلك ولم يمكنها التخلف عن الركب حتى تطهر وتطوف، فإنها إذا طافت طواف الزيارة وهي حائض، أجزأها في أحد قولي العلماء، ثم قال أبو حنيفة وغيره: يميزها لو لم يكن لها عذر لكن أوجب عليها بدنة. وأما أحد فأوجب على من ترك الطهارة ناسياً دماً، وهي شاة.

وأما هذه العاجزة عن الطواف وهي طاهرة، فإن أخرجت دماً فهو أحوط، وإلا فلا يبين أن عليها شيئاً، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها.

وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال النبي [٢٦/٢٤٥] ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١)، وهذه لا تستطيع إلا هذا.

يستحب لها الاغتسال مع ذلك؟ وإذا علمت المرأة من عادتها أنها لا تطهر حتى يرثل الحاج؟ ولا يمكنها المقام بعدهم. فهل يجب عليها الحج مع هذا، أو لا؟ وإن لم يجب. فهل يستحب لها أن تتقدم فتطوف أو لا؟ أفئونا مأجورين.

فأجاب:

الحمد لله، العلماء لهم في الطهارة: هل هي شرط في صحة الطواف؟ قولان مشهوران:

أحدهما: أنها شرط، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحد في إحدى الروايتين.

والثاني: ليست بشرط، وهو مذهب أبي حنيفة، وأحد في الرواية الأخرى.

[٢٦/٢٤٣] فعند هؤلاء لو طاف جنباً أو محدثاً أو حاملاً للنجاسة أجزأه الطواف، وعليه دم؛ لكن اختلف أصحاب أحد: هل هذا مطلق في حق المعذور الذي نسي الجنابة؟ وأبو حنيفة يجعل الدم بدنة، إذا كانت حائضاً أو جنباً: فهذه التي لم يمكنها أن تطوف إلا حائضاً أولى بالعذر، فإن الحج واجب عليها، ولم يقل أحد من العلماء: إن الحائض يسقط عنها الحج، وليس من أقوال الشريعة أن تسقط الفرائض للمعجز عن بعض ما يجب فيها، كما لو عجز عن الطهارة في الصلاة.

فلو أمكنها أن تقيم بمكة حتى تطهر وتطوف وجب ذلك بلا ريب فأما إذا لم يمكن ذلك، فإن أوجب عليها الرجوع مرة ثانية كان قد أوجب عليها سفران للحج بلا ذنب لها، وهذا بخلاف الشريعة.

ثم هي - أيضاً - لا يمكنها أن تذهب إلا مع الركب، وحيفها في الشهر كالعادة، فهذه لا يمكنها أن تطوف طاهراً البتة.

وأصول الشريعة مبنية على أن ما عجز عنه العبد

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧٤٤)، ومسلم (٢٣٠٨).

وهو مذهب أبي حنيفة، وأحد في إحدى الروايتين، وغاية ما يجب عليها عند أبي حنيفة بذنة، وعند أحمد دم، وهي شاة.

وأما إن كانت لم تطف تحللت التحلل الأول، وجاز لها الطيب وتغطية الوجه، وغير ذلك، لكن لا يطوها زوجها حتى تطوف طواف الإفاضة، فإن لم يمكنها العود فغاية ما يمكن أن يرخص لها فيه أنها [٢٦/٢٤٧] تكون كالمحصرة تحلل من إحرامها يهدي، ولكن الأحوط أن تبعث به إلى مكة لينبح، مثل أن ينبح يوم النحر فإذا ذبح هناك حلت هنا، وجاز لزوجها أن يطأها والحالة هذه.

فإذا واعدت من يذبحه هناك في يوم معين حلت إلى ذلك اليوم، ثم إذا أمكنها بعد ذلك أن تذهب إلى مكة فأتها تدخل مهلة بعمره، وتطوف هذا الطوف الباقي عليها، ثم إن شاءت حجت من هناك، وإن عجزت عن ذلك حتى تموت فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها. وإن أمكن أن تبعث عنها بعد موتها من يفعل ذلك عنها فعل.

وإن كان وطوها قبل هذا الطواف لم يفسد الحج بذلك، لكن يفسد ما بقي، وعليها طواف الإفاضة باتفاق الأئمة، كما ذكر، لكن عند مالك وأحمد عليها أن تحرم بعمره، كما نقل عن ابن عباس، وعند أبي حنيفة والشافعي في المشهور عنها يجوزها بلا إحرام جديد، هنا إذا كانت هناك.

فأما إن كانت رجعت إلى بلدها، ووطئها زوجها، فلا بد لها إذا رجعت أن تحرم بعمره من الميقات؛ لأنه لا يدخل أحد مكة إلا محرماً بحج أو عمره، إما وجوباً، أو استحباباً، إلا من له حاجة متكررة ونحو ذلك.



والصلاة أعظم من الطواف، ولو عجز المصلي عن شرائطها. من الطهارة، أو ستر العورة، أو استقبال القبلة، صل على حسب حاله، فالطواف أولى بذلك. كما لو كانت مستحاضة ولا يمكنها أن تطوف إلا مع النجاسة، نجاسة الدم. فأتها تصلي وتطوف على هذه الحالة باتفاق المسلمين، إذا توضأت وتطهرت، وفعلت ما تقدر عليه.

وينبغي للحائض إذا طافت أن تغتسل وتستغفر، أي تستحفظ، كما تفعله عند الإحرام. وقد أسقط النبي ﷺ عن الحائض طواف الوداع. وأسقط عن أهل السقاية والرعاة المبيت ببنى؛ لأجل الحاجة. ولم يوجب عليهم دمًا. فإنهم معذرون في ذلك، بخلاف غيره. وكذلك من عجز عن الرمي بنفسه لمرض أو نحوه، فإنه يستتبع من يرمي عنه، ولا شيء عليه وليس من ترك الواجب للعجز كمن تركه لغير ذلك، والله أعلم.



[٢٦/٢٤٦] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ امْرَأَةٍ حَجَّتْ، وَأَحْرَمَتْ لِعِمْرَةٍ وَحِجَّةٍ قَارِنَةٍ، وَدَخَلَتْ إِلَى مَكَّةَ وَطَافَتْ وَسَعَتْ، وَتَوَجَّهَتْ إِلَى مَنًى، ثُمَّ إِلَى عَرَفَةَ وَوَقَفَتْ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى مَنًى، وَنَحَرَ عَنْهَا مَا وَجِبَ عَلَيْهَا مِنْ دَمٍ، وَرَمَتْ الْجِمَارَ يَوْمًا وَاحِدًا، وَدَخَلَتْ إِلَى مَكَّةَ وَطَافَتْ، وَعِنْدَمَا حَضَرَتْ الْحَرَمَ حَاضَتْ، وَرَجَعَتْ إِلَى مَنًى، وَكَتَمَتْ وَهِيَ مُحَقَّقَةٌ أَنَّ حَجَّهَا قَدْ كَمَلَ، وَعَادَتْ إِلَى بِلَدِهَا وَبَعْدَ سَتَيْنِ احْتَرَفَتْ بِنَا وَقَعَ لَهَا، قِيلَ لَهَا: يَلْزِمُكَ الْعُودُ، وَلَمْ يُمْكِنْهَا زَوْجُهَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ.

فأجاب:

إن كانت قد طافت طواف الإفاضة وهي حائض، والحالة هذه نارية أجزأها الحج في أحد قولي العلماء،

للعمره من الميقات.

وإنما النزاع في أنه هل يكره للمكي الخروج للاعتار من الحل، أو لا؟ وهل يكره أن يعتمر من تشرع له العمرة كالأفقي في العام أكثر من عمره أو لا؟ وهل يستحب كثرة الاعتار أو لا؟

فأما كون الطواف بالبيت أفضل من العمرة لمن كان بمكة، فهذا مما لا يستريب فيه من كان عالمًا بسنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه وأئثار الصحابة، وسلف الأمة وأئمتها، وذلك أن الطواف بالبيت أفضل من العبادات والقرابات التي شرعها الله تعالى في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ، وهو من أعظم عبادة أهل مكة، أعني من كان بمكة مستوطنًا أو غير مستوطن، ومن عباداتهم الدائمة الراتبه التي امتازوا بها على سائر أهل الأمصار، وما زال أهل مكة على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه وأصحابه - رضي الله عنهم - يطوفون بالبيت في كل [٢٦/٢٥٠] وقت، ويكثرون ذلك.

وكذلك أمر النبي ﷺ ولاية البيت ألا يمنعوا أحداً من ذلك في عموماً الأوقات، فروى جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء، من ليل أو نهار»^(١) رواه مسلم في «صحيحه»، وسائر أهل «السنن» كأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وغيرهم.

وقد قال تعالى لخليله إمام الحنفاء الذي أمره ببناء البيت، ودعا الناس إلى حجه: ﴿طَوَّرًا يَنْقُ لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَيِّمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَاللَّائِقِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، فذكر ثلاثة أنواع: الطواف والمكوف، والركوع مع السجود، وقدم الأخص فالأخص، فإن الطواف لا

[٢٦/٢٤٨] وسئل أبو العباس ابن تيمية رحمه الله: أيما أفضل لمن كان بمكة: الطواف بالبيت، أو الخروج إلى الحل ليعتمر منه ويعود؟ وهل يستحب لمن كان بمكة كثرة الاعتار في رمضان أو في غيره، أو الطواف بدل ذلك؟ وكذلك كثرة الاعتار لغير المكي: هل هو مستحب؟ وهل في اعتار النبي ﷺ من الجُمُعَاتِ. وفي عمره الحديبية مستند لمن يعتمر من مكة، كما في أمره لعائشة أن تعتمر من التميم؟ وقول النبي ﷺ: «عمره في رمضان تعدل حجة»^(٢): هل هي عمره الأفقي^(٣)، أو تتناول المكي الذي يخرج إلى الحل ليعتمر في رمضان؟

فأجاب:

أما من كان بمكة من مستوطن، ومجاور، وقادم، وغيرهم، فإن طوافه بالبيت أفضل له من العمرة، وسواء خرج في ذلك إلى أدنى الحل، وهو التميم الذي أحدث فيه المساجد، التي تسمى «مساجد عائشة» أو أقصى الحل من أي جوانب الحرم، سواء كان من جهة «الجُمُعَاتِ» أو «الحديبية»، أو غير ذلك، وهذا المتفق عليه بين سلف الأمة، وما أعلم فيه مخالفاً من أئمة الإسلام في العمرة المكية.

[٢٦/٢٤٩] وأما العمرة من الميقات: بأن يذهب إلى الميقات فيحرم منه، أو يرجع إلى بلده، ثم ينشئ السفر منه للعمره، فهذه ليست عمره مكية بل هذه عمره تامة، وليس الكلام هنا فيها.

وهله فيها نزاع: هل المقام بمكة أفضل منها، أو الرجوع إلى بلده أو الميقات أفضل؟ وسيأتي كلام بعض من رجح المقام بمكة للطواف على الرجوع

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦١٨)، والترمذي (٧٩٥)، والنسائي (٢٨٧٥)، وابن ماجه (١٢٤٤)، وصححه الألباني

«صحيح الجامع» (٧٩٠٠).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٥٧)، ومسلم (٢٢٠١).

(٢) الأفقي: نسبة إلى الأفق، وهي الناحية.

بعرفة، وتوابعه من المناسك التي بمزدلفة.

ومنها: ما لا يكون إلا في حج أو عمرة؛ وهو الإحرام والإحلال، [٢٦/٢٥٢] والسمي بين الجبلين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ آلَ بَيْتٍ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

ومنها: ما يكون في الحج وفي العمرة ويكون منفردًا؛ وهو الطواف، والطواف - أيضًا - هو أكثر المناسك عملًا في الحج، فإنه يشرع للقادم طواف القدوم، ويشرع للحاج طواف الوداع، وذلك غير الطواف المفروض طواف الإفاضة الذي يكون بعد التعريف.

ويستحب - أيضًا - الطواف في أثناء المقام بمنى، ويستحب في جميع القول عمومًا.

وأما الاعتناء للمكي بخروجه إلى الحل، فهذا لم يفعله أحد على عهد رسول الله ﷺ قط إلا عائشة في حجة الوداع، مع أن النبي ﷺ لم يأمرها به، بل أذن فيه بعد مراجعتها إياه، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. فأما أصحابه الذين حجوا معه حجة الوداع كلهم من أولهم إلى آخرهم، فلم يخرج أحد منهم لا قبل الحجة، ولا بعدها، لا إلى التعميم، ولا إلى الحديبية، ولا إلى الجعرانة، ولا غير ذلك؛ لأجل العمرة. وكذلك أهل مكة المستوطنون لم يخرج أحد منهم إلى الحل لعمرة، وهذا متفق عليه، معلوم لجميع العلماء الذين يعلمون سته وشريعته.

[٢٦/٢٥٣] وكذلك - أيضًا - أصحابه الذين كانوا مقيمين بمكة من حين فتحه مكة من شهر رمضان سنة ثمان، وإلى أن توفي لم يعتمر أحد منهم من مكة ولم يخرج أحد منهم إلى الحل، وصل منه، ولم يعتمر النبي ﷺ وهو بمكة قط، لا من الحديبية، ولا من الجعرانة، ولا غيرها، بل قد اعتمر أربع عمر:

يشرع إلا باليت العتيق باتفاق المسلمين. ولهذا اتفقوا على تضليل من يطوف بغير ذلك، مثل من يطوف بالصخرة، أو بحجرة النبي ﷺ، أو بالمسجد النبوية بعرفة، أو منى، أو غير ذلك، أو يقبر بعض المشايخ، أو بعض أهل البيت، كما يفعله كثير من جهال المسلمين، فإن الطواف بغير البيت العتيق لا يجوز باتفاق المسلمين، بل من اعتقد ذلك دينًا وقرينة عرف أن ذلك ليس بدين باتفاق المسلمين، وأن ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام، فإن أصر على اتخاذ دينًا قتل.

[٢٦/٢٥١] وأما «الاعتكاف» فهو مشروع في المساجد، دون غيرها، وأما الركوع مع السجود، فهو مشروع في عموم الأرض، كما قال النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأبى رجل من أمتي أدركته الصلاة فعدته مسجده وطهوره»^(١)، وهذا كله متفق عليه بين المسلمين. وإن كان بعض البقاع تمنع الصلاة فيها لوصف عارض كنجاسة، أو مقبرة، أو حُش^(٢)، أو غير ذلك.

فالمقصود هنا: أنه - سبحانه وتعالى - قدم الأخص بالبقاع، فالأخص، فقدم الطواف؛ لأنه يختص بالمسجد الحرام، ثم المكوف، لأنه يكون فيه، وفي المساجد التي يصلي المسلمون فيها الصلاة المشروعة، وهي الصلوات الخمس جماعة، ثم الصلاة لأن مكانها أعم.

ومن خصائص الطواف أنه مشروع بنفسه منفردًا، أو في ضمن العمرة، وفي ضمن الحج، وليس في أعمال المناسك ما يشرع منفردًا عن حج وعمرة، إلا الطواف، فإن أعمال المناسك على ثلاث درجات: منها: ما لا يكون إلا في حج، وهو الوقوف

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٣)، ومسلم (٨١٠) بنحوه.

(٢) حُش: حائط النخل وهو البستان.

ثلاث منفردة، وواحدة مع حجة. وجميع عمره كان يكون فيها قادمًا إلى مكة، لا خارجًا منها إلى الحل.

فأما عمرة الحديبية، فإنه اعتمر من ذي الحليفة - ميقات أهل المدينة - هو وأصحابه اللين بابعوه في تلك العمرة تحت الشجرة، ثم إنهم لما صلّهم المشركون عن البيت، وقاضاهم النبي ﷺ على العمرة من العام القابل، وصالحهم الصلح المشهور، حل هو وأصحابه من العمرة بالحديبية، ولم يدخلوا مكة ذلك العام، فأنزل الله تعالى في ذلك سورة «الفتح»، وأنزل قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ أَهْذِي﴾ الآية [البقرة: ١٩٦]، وقد ذكر الشافعي وغيره الإجماع على أن هذه الآية نزلت في ذلك العام.

ثم إنه بعد ذلك في العام القابل سنة سبع بعد أن فتح خيبر، وكان فتح خيبر عقيب انصرافه من الحديبية، ثم اعتمر هو ومن معه عمرة القُضِيَّة، وتسمى «عمرة القضاء» وكانت عمرته هذه في ذي القعدة سنة سبع، والتي قبلها عمرة الحديبية، وكانت - أيضًا - في ذي القعدة [٢٦/٢٥٤]، وعمرة الجعرانة كانت في ذي القعدة، وكانت عمره كلها في ذي القعدة أوسط أشهر الحج، وبين للمسلمين بذلك جواز الاعتناء في أشهر الحج. ولما اعتمر هو ومن معه عمرة القضية أحرموا - أيضًا - من الحليفة، ودخلوا مكة، وأقاموا بها ثلاثًا، وتزوج في ذلك العام ميمونة بنت الحارث.

ثم إن أهل مكة نقضوا العهد سنة ثمان، فغزاهم النبي ﷺ غزوة الفتح في نحو عشرة آلاف في شهر رمضان، ودخل مكة حلالًا على رأسه المِغْفَر^(١)، وطاف بالبيت، وأقام بمكة سبع عشرة ليلة، ولم يعتمر في دخوله هذا، وبلغه أن هوازن قد جمعت له فغزاهم

غزوة حنين، وحاصر الطائف بعد ذلك ولم يفتحها، وقسم غنائم حنين بالجعرانة، وأنشأ حينئذ العمرة بالجعرانة، فكان قادمًا إلى مكة في تلك العمرة، لم يخرج من مكة إلى الجعرانة. وحكم كل من أنشأ الحج، أو العمرة من مكان دون المواقيت أن يحرم من ذلك المكان. كما في الصحيحين عن ابن عباس قال: «وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قُرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَنَّم^(٢)»، من هن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، ممن كان يريد الحج والعمرة، ومن كان دونهن فمهله من أهله. وكذلك أهل مكة يهلون منها^(٣).

[٢٦/٢٥٥] فأحرام النبي ﷺ من الجعرانة كان لأنه أنشأ العمرة منها، ويعد أن حصل فيها؛ لأجل الغزو والغنائم، فقد تبين أن الحديبية لم يحرم منها النبي ﷺ لا قادمًا إلى مكة، ولا خارجًا منها، بل كان عمله من إحرامه بالعمرة لما صده المشركون. وأما الجعرانة فأحرم منها لعمرة أنشأها منها، وهذا كله متفق عليه، ومعلوم بالتواتر، لا يتنازع فيه اثنان ممن له أدنى خبرة بسيرة النبي ﷺ، ومسته.

فمن توهم أن النبي ﷺ خرج من مكة فاعتمر من الحديبية، أو الجعرانة، فقد غلط غلطًا فاحشًا منكراً، لا يقوله إلا من كان من أبعد الناس عن معرفة سنة النبي ﷺ وسيرته وإن كان قد غلط في الاحتجاج بذلك على العمرة من مكة طوائف من أكابر أعيان العلماء، فقد ظهر أن النبي ﷺ وأصحابه جميعهم لم يعتمر أحد منهم في حياته من مكة، بعد فتح مكة، ومسيرها دار إسلام، إلا عائشة.

وكذلك - أيضًا - لم يعتمر أحد منها قبل الفتح حين كانت دار كفر، وكان بها من أصحاب النبي ﷺ

(٢) يلطم: موضع وهو ميقات أهل اليمن.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٣٧)، والترمذي (١٧٢٤).

(١) للمغفر: زرد بليس على الرأس تحت القلنسوة.

طوافهم بالبيت، وهم يفعلونه فأجزأ عنهم. وقال طاوس: ليس على أهل مكة عمرة. رواه ابن أبي شيبة. وكلام هؤلاء السلف وغيرهم يقتضي أنهم كانوا لم يستحبوها لأهل مكة، فضلاً عن أن يوجبوها، كما رواه أبو بكر بن أبي شيبة. في كتابه الكبير «المصنف»: ثنا ابن إدريس، عن ابن جريج عن عطاء قال: ليس على أهل مكة عمرة. قال ابن عباس: أنتم يا أهل مكة لا عمرة لكم، إنما عمرتكم الطواف بالبيت، فمن جعل بينه وبين الحرم بطن واد فلا يدخل مكة إلا بإحرام، قال: قللت لعطاء: أريد ابن عباس واد من الحل؟ قال: بطن واد من الحل. وقال: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن ابن كيسان، سمعت ابن عباس يقول: لا يضركم يا أهل مكة ألا تعتمروا، فإن أبيتם فاجعلوا بينكم وبين الحرم بطن واد. وقال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن ابن جريج، عن خلف بن مسلم، عن سالم: قال: لو كنت من أهل مكة ما اعترمت. وقال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن عثمان، عن عطاء قال: ليس على أهل مكة عمرة إنما يعتمر من زار البيت ليطوف به، وأهل مكة يطوفون متى شاءوا. [٢٦/٢٥٨] وهذا نص أحمد في غير موضع، على أن أهل مكة لا عمرة عليهم، مع قوله بوجوبها على غيرهم.

ولهذا كان تحقيق مذهبه، إذا أوجب العمرة أنها تجب إلا على أهل مكة، وإن كان من أصحابه من جعل هذا التفريق رواية ثالثة عنه، وأن القول بالإيجاب يعم مطلقاً. ومنهم من تأول كلامه على أنه لا عمرة عليهم مع الحجة؛ لأنه يتقدم منهم فعلها في غير وقت الحج، فهذا خلاف نصوص أحمد الصريحة عنه بالتفريق.

ثم من هؤلاء من يقول: مثل ذلك من أصحاب الشافعي في وجوب العمرة على أهل مكة، قول

بعد هجرته إلى المدينة، وقبل هجرته، فإنهم كانوا يطوفون بالبيت، ولم يخرج أحد منهم إلى الحل ليعتمر منه، إذ الطواف بالبيت ما زال مشروعاً من أول بعث [٢٦/٢٥٦] النبي ﷺ، بل ولم يزل من زمن إبراهيم، بل ومن قبل إبراهيم أيضاً، فإذا كان المسلمون حين كانوا بمكة من حين بعث النبي ﷺ إلى أن توفي إذا كانوا بمكة لم يكونوا يعتمرون من مكة، بل كانوا يطوفون ويحجون من العام إلى العام، وكانوا يطوفون في كل وقت من غير اعتباره، كان هذا مما يوجب العلم الضروري، أن المشروع لأهل مكة إنما هو الطواف، وأن ذلك هو الأفضل لهم من الخروج للعمرة؛ إذ من الممتع أن يتفق النبي ﷺ وجميع أصحابه على عهده على المداومة على المفضل وترك الأفضل، فلا يفعل أحد منهم الأفضل، ولا يرغبهم فيه النبي ﷺ، فهذا لا يقوله أحد من أهل الإيمان.

ومما يوضح ذلك: أن المسلمين قد تنازعوا في وجوب العمرة، لوجوب الحج، على قولين مشهورين للعلماء، وروي النزاع في ذلك عن الصحابة أيضاً، فروي وجوبها عن عمر وابن عباس، وغيرهما، وروي عدم الوجوب عن ابن مسعود. والأول: هو المشهور عن الشافعي، وأحمد. والثاني: هو أحد قوليهما، وقول أبي حنيفة، ومالك.

ومع هذا فالمنقول الصريح عن أوجب العمرة من الصحابة والتابعين لم يوجبها على أهل مكة. قال أحمد بن حنبل: كان ابن عباس يرى العمرة واجبة، ويقول: يا أهل مكة ليس عليكم عمرة، إنما عمرتكم طوافكم بالبيت، وقال عطاء بن أبي رباح - أعلم التابعين بالمناسك، [٢٦/٢٥٧] وإمام الناس فيها - ليس أحد من خلق الله إلا عليه حجة وعمرة واجبتان، لا بد منهما لمن استطاع إليهما سبيلاً، إلا أهل مكة، فإن عليهم حجة، وليس عليهم عمرة من أجل

إبراهيم، وأجمعهم الحسن.

وأيضاً، فإن كل واحد من الحج والعمرة يتضمن القصد إلى بيت [٢٦٠/٢٦] الله، المحيط به حرم الله تعالى، ولهذا لم يكن ^(١) بد من أن يجمع في نسكه بين الحل والحرم، حتى يكون قاصداً للحرم من الحل، فيظهر فيه معنى القصد إلى الله، والتوجه إلى بيته وحرمه، فمن كان بيته خارج الحرم، فهو قاصد من الحل إلى الحرم، إلى البيت.

وأما من كان بالحرم كأهل مكة فهم في الحج، لا بد لهم من الخروج إلى عرفات، وعرفات هي من الحل، فإذا أفاضوا من عرفات قصدوا حيتز البيت من الحل.

ولهذا كان الطواف المفروض لا يكون إلا بعد التعريف، وهو القصد من الحل إلى الكعبة، الذي هو حقيقة الحج، كما قال النبي ﷺ: «الحج عرفة» ^(٢)، ولهذا كان الحج يدرك بإدراك التعريف ويفوت بفوات وقته بطلوع فجر يوم النحر بعد يوم التعريف، فحقيقة الحج ممكنة في حق أهل مكة، كما هي ممكنة في حق غيرهم، إذ ما قبل التعريف من الأعمال كطواف القدوم ليس من الأمور اللازمة. فإن النبي ﷺ لبّا ^(٣) أخبرته عائشة أنها قد حاضت، وكانت متمتعاً، أمرها النبي ﷺ أن تنقض رأسها، وتمشط، وتهل بالحج، وتدع العمرة.

فأكثر الفقهاء يقولون: جعلها قارئة، وأسقط عنها طواف القدوم [٢٦١/٢٦] فسقطه عن المفرد للحج أولى، وهو قول أبي حنيفة.

ومنهم من يقول: جعلها رافضة للعمرة، وهذا

ضعيف جداً يخالف للسنة الثابتة، وإجماع الصحابة، فإنها لو كانت واجبة عليهم لأمرهم النبي ﷺ بها، ولكانوا يفعلونها، وقد علم أنه لم يكن أهل مكة يعتمرون على عهد رسول الله ﷺ أصلاً، بل ولا يمكن أحداً أن ينقل عن أحد أنه اعتمر من مكة على عهد رسول الله ﷺ إلا عائشة.

ولهذا كان المصنفون للسنة إذا أرادوا ذكر ما جاء من السنة في العمرة من مكة، لم يكن معهم إلا قضية عائشة، ومن المعلوم: أن ما دون هذا تتوفر المسم والدواعي على نقله، فلو كان أهل مكة كلهم - بل [٢٥٩/٢٦] أو بعضهم - على عهد النبي ﷺ يخرجون إلى الحل فيعتمرون فيه لنقل ذلك، كما نقل خروجهم في الحج إلى عرفات، وقد حج النبي ﷺ حجة الوداع، وخرج معه أهل مكة إلى عرفات، ولم يعتمر بعد الحجة، ولا قبلها أحد من أدنى الحل، لا أهل مكة، ولا غيرهم، إلا عائشة، ثم كان الأمر على ذلك زمن الخلفاء الراشدين. حتى قال ابن عباس، ثم عطاء وغيرهما: لما بعد عهد الناس بالنبوة - يا أهل مكة، ليس عليكم عمرة، إنما عمرتكم الطواف بالبيت. ومن المعلوم أنه لو كان أهل مكة يعتمرون على عهد رسول الله ﷺ، ويؤمرون بذلك لم يكن مثل هذا خافياً على ابن عباس، إمام أهل مكة، وأعلم الأمة في زمنه بالمناسك وغيرها.

وكذلك عطاء بعده إمام أهل مكة، بل إمام الناس كلهم في المناسك، حتى كان يقال في أئمة التابعين الأربعة أئمة أهل الأمصار: سعيد بن المسيب إمام أهل المدينة، وعطاء بن أبي رباح إمام أهل مكة، وإبراهيم النخعي إمام أهل الكوفة، والحسن البصري إمام أهل البصرة، وأعلمهم بالحلل والحرام سعيد بن المسيب، وأعلمهم بالمناسك عطاء، وأعلمهم بالصلاة

(١) في مطبوعة ابن قاسم، رحمه الله: لم يكونوا.

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٨١٤)، والنسائي (٢٩٩٤)، وأبو داود

(١٦٦٤)، وابن ماجه (٣٠٠٦)، وصححه الألباني

«صحيح الجامع» (٣١٧٢).

(٣) [لما] اقتضاها السياق، ولعلها سقطت بسبب النسخ.

وسيلة إلى ذلك وطريق، فمن ترك المشي من هذا المقصود الذي هو العبادة، واشتغل بالوسيلة، فهو ضال جاهل بحقيقة الدين، وهو أشر من جهل من كان مجاوراً للمسجد يوم الجمعة يمكنه التكبير إلى المسجد، والصلاة فيه، فذهب إلى مكان بعيد ليقتصد المسجد منه، وفوت على نفسه ما يمكن فعله في المسجد من الصلاة المقصودة.

يبين ذلك: أن الاعتبار افتعال، من عمر يعمر، والاسم فيه «العمرة»، قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وقال تعالى: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩].

وعِمارة المساجد إنما هي بالعبادة فيها، وقصدوا لذلك، كما قال النبي ﷺ: «إذا رأيت الرجل يعتاد المسجد، فاشهدوا له بالإيمان»^(٣) لأن الله يقول: [٢٦٣/٢٦٦] ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَسْ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]. والمقيم بالبيت أحق بمعنى العمارة من القاصد له، ولهذا قيل: العمرة هي الزيارة لأن المتمر لابد أن يدخل من الحل، وذلك هو الزيارة. وأما الأولى فيقال لها: عمارة، ولفظ عمارة أحسن من لفظ عمرة، وزيادة اللفظ يكون لزيادة المعنى.

ولهذا ثبت في الصحيح^(٤) أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قال: لا أبالي ألا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام، وقال آخر: لا أبالي ألا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أسقي الحجيج، فقال علي: الجهاد في سبيل الله أفضل مما

قول مالك، والشافعي وأحمد، لكن تنازعوا في سقوطه عن غير المعذور، فعل القولين، فهو يدل على أنها لو كانت مفردة أو قارنة كان سقوط طواف القدوم عنها إذا كانت حائضاً أولى من العمرة وطوافها.

وهذا بخلاف طواف الإفاضة، فإنه لما قيل: إن صبية بنت حبي قد حاضت قال: «عَفَرَى خَلَقَى»^(١)، أحابستنا هي؟ فقيل له: إنها قد أفاضت، قال: «فلا إذا»^(٢).

وهكذا كما أنه قد أمر النبي ﷺ أن لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت، وهو طواف الوداع. ورخص للحائض أن تنفر قبل الوداع. وما سقط بالعدو علم أنه ليس من أركان الحج التي لا بد منها، ولهذا لم يكن على أهل مكة طواف قدوم، ولا طواف وداع، لانتهاء معنى ذلك في حقهم، فإنهم ليسوا بقادمين إليها ولا مودعين لها، ما داموا فيها. فظهر أن الحج الذي أصله التعريف للطواف بعد ذلك مشروع لوجود حقيقته فيهم.

وأما العمرة، فإن جماعها الطواف بالبيت، وبين الصفا والمروة، وذلك من نفس الحرم، وهو في الحرم دائماً. والطواف بين الصفا [٢٦٢/٢٦٦] والمروة تابع في العمرة، ولهذا لا يفعل إلا بعد الطواف، ولا يتكرر فعله لا في حج ولا عمرة. فالمقصود الأكبر من العمرة هو الطواف وذلك يمكن أهل مكة بلا خروج من الحرم، فلا حاجة إلى الخروج منه، ولأن الطواف والعكوف هو المقصود بالقادم إلى مكة، وأهل مكة متمكنون من ذلك، ومن كان متمكناً من المقصود بلا وسيلة لم يؤمر أن يترك المقصود، ويشتغل بالوسيلة.

وأيضاً، فمن المعلوم أن مشي الماشي حول البيت طائفاً، هو العبادة المقصودة، وأن مشيه من الحل هو

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٠١٨)، وابن ماجه (٧٩٤)، وضعفه الألباني «ضعيف الجامع» (٥٠٩).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٧٩) وليس فيه «فقال علي» وإنما لفظه وقال: آخر الجهاد في سبيل الله.

(١) عَفَرَى خَلَقَى: عفر جسدها وأصابها الله بوجع في حلقها.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٣٨)، ومسلم (٢٣٥٣) بنحوه.

أَلْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» [البقرة: ١٩٦]، وقالت عائشة: إنها العمرة على قدره؛ يعني: على قدر النَّصَبِ والنَّفَقَةِ. وذكر حديث علي وعمر: إنها إتمامها أن تحرم بها من ديرة أهلك.

قال أبو طالب: قلت لأحد: قال طاوس: الذين يعتمرون من التمتع لا أدري يؤجرون؟ أو يعذبون؟ قيل له: لم يعذبون؟ قال: لأنه ترك الطواف بالبيت، ويخرج إلى أربعة أميال، ويخرج إلى أن يجيء من أربعة أميال قد طاف مائتي طواف، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمسي في غير شيء. فقد أقر أحد قول طاوس هذا الذي استشهد به أبو طالب لقوته، رواه أبو بكر في «الشافعي».

وذكر عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال: سئل علي وعمر وعائشة عن العمرة ليلة الحصة، فقال عمر: هي خير من لا شيء، وقال علي: هي خير من مقال ذرة، وقالت عائشة: العمرة على قدر النفقة وعن عائشة - أيضًا - قالت: لأن أصوم ثلاثة أيام، أو أتصدق على عشرة مساكين، أحب إلي من أن أعتمر العمرة التي اعتمرت من التمتع. وقال طاوس: فمن اعتمر بعد الحج ما أدري أيعذبون عليها، أم يؤجرون؟ وقال عطاء بن السائب: اعتمرنا بعد الحج، فعاب ذلك علينا سعيد بن جبير.

وقد أجازها آخرون، لكن لم يفعلوها، وعن أم الدرداء أنه سألتها [٢٦٦/٢٦] سائل عن العمرة بعد الحج، فأمرته بها. وسئل عطاء عن عمرة التمتع فقال: هي تامة وبجزة. وعن القاسم بن محمد قال: عمرة المحرم تامة، وروى عبد الرزاق في مصنفه قال: أخبرني من سمع عطاء يقول: طواف سبع خير لك من سفرك إلى المدينة، قال: فأتى جده، قال: لا، إنما أمرتم بالطواف، قال: قلت: فأخرج إلى الشجرة، فأعتمر، منها؟ قال: لا.

ذكرتم. فقال عمر: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ، فإذا قضيت الجمعة إن شاء الله دخلت عليه، فسألت، فأنزل الله تعالى: ﴿أَجَلَتْكُمْ سِقَايَةُ الْحَجِّ وَعُمْرَةِ النَّسْحِ الْحَرَامِ﴾ [الأنعام: ١٩].

وإذا كان كذلك فالقيم في البيت طائفًا فيه، وعامرًا له بالعبادة، قد أتى بما هو أكمل من معنى المعتمر، وأتى بالمقصود بالعمرة، فلا يستحب له ترك ذلك بخروجه عن عمارة المسجد ليصير بعد ذلك عامرًا له؛ لأنه استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير.



فصل

وهو الذي ذكرناه مما يدل على أن الطواف أفضل، فهو يدل على أن الاعتبار من مكة وترك الطواف ليس بمستحب، بل المستحب هو الطواف دون الاعتبار، بل الاعتبار فيه حيث هو بدعة، لم يفعله السلف، ولم يؤمر بها في الكتاب والسنة، ولا قام دليل شرعي على استحبابها وما كان كذلك فهو من البدع المكروهة باتفاق العلماء.

ولمنا كان السلف والأئمة ينهون عن ذلك، فروى سعيد في سننه عن طاوس - أجل أصحاب ابن عباس - قال: الذين يعتمرون من التمتع ما أدري يؤجرون عليها أم يعذبون؟ قيل: فلم يعذبون؟ قال: لأنه يدع الطواف بالبيت، ويخرج إلى أربعة أميال ويحيى. وإلى أن يجيء من أربعة أميال قد طاف مائتي طواف، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمسي في غير شيء.

قال أبو طالب: قيل لأحد بن حنبل: ما تقول في عمرة المحرم؟ فقال: أي شيء فيها؟ العمرة عندي التي تعمد لها من [متزلك] ٥٠. قال الله: ﴿وَأَتِمُّوا

فتركه الزيادة على ما فعلوه، كالإحرام من فوق الميقات، وغير ذلك؛ ولأنه في كتاب النبي ﷺ الذي كتبه لعمر بن حزم: إن العمرة هي الحج الأصغر، وقد دل [٢٦٨/٢٦٦] القرآن على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَمْ يَكُنِ الْأَکْبَرُ﴾ [التوبة: ٣]، والحج لا يشرع في العام إلا مرة واحدة، فكذلك العمرة.

ورخص في ذلك آخرون. منهم من أهل مكة: عطاء، وطاووس، وعكرمة وهو مذهب الشافعي، وأحمد. وهو المروي عن الصحابة. كعلي، وابن عمر، وابن عباس، وأنس، وعائشة؛ لأن عائشة اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي ﷺ، عمرتها التي كانت مع الحجة، والعمرة التي اعتمرتها من التمتع بأمر النبي ﷺ ليلة الحصة، التي تلي أيام منى، وهي ليلة أربعة عشر من ذي الحجة، وهذا على قول الجمهور الذين يقولون: لم ترفض عمرتها، وإنما كانت قارنة.

وأيضاً، ففي «الصحيحين» وغيرهما، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»^(١) وهذا مع إطلاقه وعمومه، فإنه يقتضي الفرق بين العمرة والحج، إذ لو كانت العمرة لا تفعل في السنة إلا مرة لكانت كالحج، فكان يقال: الحج إلى الحج. وأيضاً، فإنه أقوال الصحابة. روى الشافعي عن علي بن أبي طالب أنه قال: في كل شهر مرة، وعن أنس أنه كان إذا حم رأسه [٢٦٩/٢٦٦] خرج فاعتمر، وروى وكيع عن إسرائيل عن سويد بن أبي ناجة عن أبي جعفر قال: قال علي: اعتمر في الشهر إن أظقت مراراً. وروى سعيد بن منصور عن سفيان عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس: أن أنساً كان إذا كان بمكة فحجم رأسه خرج إلى التمتع، واعتمر. وهذه - والله أعلم - هي عمرة المحرم، فإنهم كانوا

قال: وقال بعض العلماء: ما زالت قدمي منذ قدمت مكة، قال قلت: فالاختلاف أحب إليك من الجواز، قال: لا، بل الاختلاف. قال عبد الرزاق: أخبرني أبي، قال: قلت للمثنى: إني أريد أن آتي المدينة، قال: لا تفعل، سمعت عطاء سأل رجل، فقال له: طواف سبع بالبيت خير لك من سفرك إلى المدينة.

وروى أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف»: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن أسلم الثوري، قال: قلت لعطاء: أخرج إلى المدينة، أهل بعمرة من ميقات النبي ﷺ؟ قال: طوافك بالبيت أحب إلي من سفرك إلى المدينة. وقال: حدثنا وكيع، ثنا عمر بن ذر، عن مجاهد، قال: طوافك بالبيت أحب إلي من سفرك إلى المدينة، وقال: حدثنا إسماعيل بن عبد الملك، عن عطاء قال: الطواف بالبيت أحب إلي من الخروج إلى العمرة.



[٢٦٧/٢٦٦] فصل

وأما كثرة الاعتار في رمضان للمكي وغيره، فهنا ثلاث مسائل مرتبة:

أحدها: الاعتار في العام أكثر من مرة، ثم الاعتار لغير المكي ثم كثرة الاعتار للمكي.

فأما كثرة الاعتار المشروع: كالذي يقدم من ديرة أهله، فيحرم من الميقات بعمرة كما كان النبي ﷺ وأصحابه يفعلون، وهذه من العمرة المشهورة عندهم، فقد تنازع العلماء هل يكره أن يعتمر في السنة أكثر من عمرة واحدة، فكره ذلك طائفة منهم: الحسن، وابن سيرين، وهو مذهب مالك، وقال إبراهيم النخعي: ما كانوا يعتَمرون في السنة إلا مرة واحدة؛ وذلك لأن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يعتَمرون إلا عمرة واحدة، لم يعتَمروا في عام مرتين،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٥٠)، ومسلم (٢٤٠٣).

خلق الرأس.

وهذا الذي قاله الإمام أحمد فَعَلَ أنس بن مالك، الذي رواه الشافعي: أنه كان إذا حم رأسه خرج فاعتمر. وهذا لأن تمام النسك الحلق، أو التقصير، وهو إما واجب فيه، أو مستحب. ومن حكى عن أحمد أو نحوه أنه ليس إلا مباحًا لا استحبابًا، فقد غلط. فمدة نبات الشعر أقصر مدة يمكن فيها إتمام النسك، ولا يتقص هذا بالعمرة [٢٦/٢٧١] عقيب الحج من أدنى الحل للمفرد، فإن ذلك مشروع لضرورة فعل العمرة، ومع هذا لم يكن يفعله السلف، ولا فعله أحد على عهد رسول الله ﷺ؛ بل الثابت المتقول بالتواتر في حجة النبي ﷺ حجة الوداع، أنه أمر أصحابه جميعهم إذا طافوا بالبيت، وبين الصفا والمروة، أن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها عمرة إلا من ساق الهدي، فإنه لا يحل إلى يوم النحر، حتى يبلغ الهدي محله، وقال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»^(١).

فكانت عمرة النبي ﷺ، وجميع أصحابه بأمره في حجة الوداع داخلة في حجهم، ليس بينهم فرق، إلا أن أكثرهم - وهم الذين لا هدي معهم - حلوا من إحرامهم، والذين معهم الهدي أقاموا على إحرامهم، وكل ذلك كانوا يسمونه تمتعًا بالعمرة إلى الحج، كما استفاضت بذلك الأحاديث الصحيحة، التي تبين أن القارن متمتع، كما أن من حل من العمرة ثم حج متمتع.

فمن اعتمر في أشهر الحج، وحج من عامه، فهو متمتع في لغة الصحابة الذين نزل القرآن بلسانهم، والقارن يكون قارئًا إذا أحرم بالعمرة والحج ابتداء، ويكون قارئًا إذا أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج

يقيمون بمكة إلى الحرم، ثم يعترون. وهو يقتضي أن العمرة من مكة مشروعة في الجملة، وهذا بما لا نزاع فيه، والأئمة متفقون على جواز ذلك، وهو معنى الحديث المشهور مرسلًا: عن ابن سيرين، قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل مكة التنعيم.

وقال عكرمة: يعتمر إذا أمكن الموسى من رأسه، إن شاء اعتمر في كل شهر مرتين، وفي رواية عنه: اعتمر في الشهر مرارًا.

وأيضًا، فإن العمرة ليس لها وقت يفوت به كوقت الحج، فإذا كان وقتها مطلقًا في جميع العام، لم تشبه الحج في أنها لا تكون إلا مرة.



فصل

المسألة الثانية: في الإكثار من الاعتبار، والموالة بينهما: [٢٦/٢٧٠] مثل أن يعتمر من يكون منزله قريبًا من الحرم كل يوم، أو كل يومين أو يعتمر القريب من المواقيت التي بينها وبين مكة يومان: في الشهر خمس عمر، أو ست عمر، ونحو ذلك. أو يعتمر من يرى العمرة من مكة كل يوم عمرة، أو عمرتين، فهذا مكروه باتفاق سلف الأمة، لم يفعله أحد من السلف، بل اتفقوا على كراهيته، وهو وإن كان استحب طائفة من الفقهاء من أصحاب الشافعي، وأحد، فليس معهم في ذلك حجة أصلاً، إلا مجرد القياس العام. وهو أن هذا تكثير للمبادات، أو التمسك بالعمومات في فضل العمرة، ونحو ذلك.

والذين رخصوا في أكثر من عمرة في الحول، أكثر ما قالوا: يعتمر إذا أمكن الموسى من رأسه، أو في شهر مرتين، ونحو ذلك.

وهذا الذي قاله الإمام أحمد: قال أحمد: إذا اعتمر فلا بد من أن يحلق، أو يقصر، وفي عشرة أيام يمكن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧)، والترمذي (٨٥٤)، والنسائي (٢٧٦٥)، وأبو داود (١٥٢٥)، وابن ماجه (٣٠٦٥).

وهذا هو القول الأخير من مذهب أحمد.

ولهذا كان من روى أن النبي ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج، ومن روى أنه قرن بينهما، كان كلا الحديتين صواباً، والمعنى واحد. وكذلك من روى أنه أفرد بالحج، كابن عمر، وعائشة، وغيرهما؛ لأنهم أرادوا إفراد أعمال الحج؛ ولهذا كان هؤلاء الذين رووا ذلك هم الذين رووا أنه أفرد أعمال الحج، فلم يفصل بينهما بتحليل كما يفعل المتمتع إذا تحلل من عمرته، ولا كان في عمله زيادة على عمل المفرد؛ بخلاف المتمتع الذي تحلل من إحرامه، فإنه فصل بين عمرة تمتعه وحجه بتحليل.

ولم يعتمر النبي ﷺ بعد حجته لا هو، ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه، إلا عائشة. فهذا متفق عليه، بين جميع الناس، متواتر تواتراً يعرفه جميع العلماء بحجته، لا يتنازعون أنه لم يعتمر بعد حجته، لا من أدنى الحل الذي هو التعميم، الذي بنيت به بعد ذلك المساجد التي تسميها العامة «مساجد عائشة»، ولا من غير التعميم.

[٢٦/٢٧٤] ولهذا اتفقوا على أن الأحاديث الثابتة في الصحاح وغيرها أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر: عمرة الحديبية. وعمرة القُصْبَةِ، وعمرة الجُحْرَانَةِ، والعمرة التي مع حجته. فإنها معناها: أنه اعتمر عمرة متمتعاً، ساق الهدي. وهذا - أيضاً - قارن، فسميته متمتعاً وقارناً سواء، إذا كان قد أهل بالعمرة والحج، وهذا متمتع وهو قارن؛ ولهذا كان من غلط من الفقهاء فقال: إنه أحرم بالحج فقط ولم يقرن به عمرة لا قبله ولا معه، أو قال: إنه أحرم إحراماً مطلقاً ثم عقبه الحج، فإنه ينكر أن يكون النبي ﷺ اعتمر مع حجته، ويلزمه رد هذه الأحاديث الصحيحة المبينة أنه اعتمر أربع عمر، لاتفاق المسلمين على أنه لم يعتمر هو ولا أحد من أصحابه غير عائشة عقب الحج.

قبل الطواف، باتفاق الأمة الأربعة وغيرهم، وإذا لم يحل المتمتع من إحرامه لكونه قد ساق الهدي وأحرم بالحج انعقد إحرامه بالحج، ويسميه بعض الفقهاء من أصحاب أحمد [٢٦/٢٧٢] وغيرهم قارناً لعدم وجود التحلل، وبعضهم يقول: لا يسمى قارناً لأن عليه عندهم سعيًا آخر بعد طواف الفرض، بخلاف القارن.

وهذه المسألة فيها عن أحمد روايتان، فقد استحب السعي مرة ثانية على المتمتع، وقد نص في غير موضع على أن المتمتع يكفيهِ السعي الأول، كما ثبت في «الصحيح» من حديث عائشة وغيرها: أن الصحابة الذين تمتعوا مع النبي ﷺ لم يطوفوا بالبيت، وبين الصفا والمروة، إلا مرة واحدة، طوافهم الأول^(١)؛ ولهذا لما أوجب الله تعالى فيمن تمتع بالعمرة إلى الحج ما استيسر من الهدي، كان واجباً على من أحرم بالحج بعد تحلله من العمرة التي أحرم بها في أشهر الحج، وعلى من قرن العمرة بالحج من حين إحرامه بالحج، أو في أثناء إحرامه في الحج.

ولهذا كان من ساق الهدي محرماً بعمرة المتمتع، ولم يحرم بالحج إلا بعد الطواف والسعي، قد يسميه - من يفرق بين القران، وبين المتمتع الخاص - قارناً، لكونه أحرم بالحج قبل تحلله من العمرة، وقد يسمونه متمتعاً وهو أشهر، لكونه لم يحرم إلا بعد قضاء العمرة، وهو نزاع لفظي لا يختلف به الحكم بحال، إلا ما ذكرنا من وجوب السعي ثانيًا، وفيمن قد يستحب للمتمتع أن يطوف طواف القدوم بعد رجوعه من عرفة، قبل طواف الإفاضة. وهذا وإن كان منقولاً عن أحمد [٢٦/٢٧٣] واختاره طائفة من أصحابه، فالصواب الذي عليه جماهير العلماء أنه لا يستحب؛ لأن الصحابة لم يفعلوا ذلك مع النبي ﷺ،

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨٩٥).

وكل من روى عنه من الصحابة أنه روى الأفراد، فقد روى التمتع، وفسروا التمتع بالقران، ورووا عنه صريحاً أنه قال: «ليكن [٢٦/٢٧٦] عمرة وحجاً»^(٢)، وأنه قال: «أتاني آت من ربي في هذا الوادي المبارك، فقال: قل: عمرة في حجة»^(٣).

ولهذا كان الصواب أن من ساق الهدى فالقران له أفضل، ومن لم يسق الهدى، وجمع بينهما في سفر، وقدم في أشهر الحج، فالتمتع الخاص أفضل له، وإن قدم في شهر رمضان وقبله بعمرة فهذا أفضل من التمتع، وكذلك لو أفرد الحج بسفرة، والعمرة بسفرة، فهو أفضل من المتعة المجردة؛ بخلاف من أفرد العمرة بسفرة، ثم قدم في أشهر الحج متمتعاً، فهذا له عمرتان وحجة، فهو أفضل، كالصحابة الذين اعتمرُوا مع النبي ﷺ عمرة القضية، ثم تمتعوا معه في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، فهذا أفضل الإتمام. وكذلك فعل النبي ﷺ: اعتمر أولاً، ثم قرن في حجه بين العمرة والحج لما ساق الهدى؛ لكنه لم يزد على عمل المفرد، فلم يطف للعمرة طوافاً رابعاً؛ ولهذا قيل: إنه أفرد بالحج.

ثم إن الناس كانوا في عهد أبي بكر وعمر لما رأوا في ذلك من السهولة، صاروا يقتصرون على العمرة في أشهر الحج، ويتركون سائر الأشهر. لا يعتمرون فيها من أمصارهم، فصار البيت يعرى عن العمار من أهل الأمصار في سائر الحول، فأمرهم عمر بن الخطاب بما هو أكمل لهم بأن يعتمروا في غير أشهر الحج، فيصير البيت مقصوداً معموراً [٢٦/٢٧٧] في أشهر الحج، وغير أشهر الحج، وهذا الذي اختاره لهم عمر هو الأفضل، حتى عند القائلين بأن التمتع أفضل

ولهذا كان هذا حجة قاطعة على ما لم يتنازع فيه الأئمة الأربعة، وعامة الفقهاء في أن التمتع بالعمرة إلى الحج سقط عنه بذلك الحج والعمرة، سواء قيل بوجوبها، أو بتوكيد استحبابها، دون وجوبها؛ لأن الصحابة الذين حجوا مع النبي ﷺ بأمره هكذا فعلوا، وأخبرهم النبي ﷺ أن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة. وقالوا له: أعمرتنا هذه لعائنا هذا، أم للابد؟ فقال: «بل للابد، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»^(٤).

[٢٦/٢٧٥] قال: ومن روى من الصحابة أن النبي ﷺ أفرد الحج، أرادوا بذلك بيان أنه لم يحل من إحرامه لعمرة التمتع، كما أمر بذلك جمهور أصحابه، وهم الذين لم يكونوا ساقوا الهدى، فإن الأحاديث الثابتة المتواترة كلها متفقة على أن النبي ﷺ أمر أصحابه حين قدموا مكة فطافوا بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحلوا من إحرامهم ويعملوها عمرة، إلا من ساق الهدى، فإنه أمره أن يبقى على إحرامه إلى يوم النحر، حتى يبلغ الهدى عمله، عملاً بمعنى قوله: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَقْدُمُ حِمْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فهذه الجملة لم يتنازع فيها أحد من العلماء: أن حجة الوداع كانت هكذا.

ثم إن كثيراً من الصحابة روى أن النبي ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج، فصار يظن قوم أنهم أرادوا بذلك أنه حل من إحرامه بالعمرة ثم أحرم بالحج، كما أمر بذلك أصحابه الذين لم يسوقوا الهدى، وروى - أيضاً - من روى من هؤلاء الصحابة: أنه أفرد الحج؛ ليزيلوا بذلك ظن من ظن أنه حل من إحرامه، وأخبروا أنه لم يحل من إحرامه، بل فعل كما يفعل من أفرد الحج، من بقاته على إحرامه وعمل ما يعمل المفرد. فروايات الصحابة متفقة على هذا.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٦٨)، والنسائي (٢٦٧٩)، وأبو داود (١٥٣٠)، وابن ماجه (٢٩٥٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢١٦٩)، ومسلم (١٥٣٥)، وابن ماجه (٢٩٦٧).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٩٠).

من الأفراد، والقرآن، كالإمام أحمد وغيره.

فإن الإمام أحمد يقول: إنه إذا اعتمر في غير أشهر خج كان أفضل من أن يؤخر العمرة إلى أشهر الحج، سواء قدم مكة قبل أشهر الحج واعتمر وأقام بمكة حتى يحج من عامه ذلك، أو اعتمر ثم رجع إلى مصره، أو ميقات بلده وأحرم بالحج، وهذا ظاهر. فإن القاصد لمكة إذا قدم مثلاً في شهر رمضان فاعتمر فيه، حصل له ما ذكره النبي ﷺ بقوله: «عمرة في رمضان تعدل حجة»^(١). وإن قدم قبل ذلك معتمراً وأقام بمكة، فذلك كله أفضل له، فإنه يطوف بمكة ويعتكف بها تلك المدة إلى حين الإهلال بالحج، وإن رجع إلى مصره ثم قدم وأحرم بالحج فقد أفرد للعمرة سفراً، وللحج سفراً، وذلك أتم لهما، كما قال علي في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، إتمامهما أن تحرم بهما من ديرة أهلك. أي: تنشئ السفر لهما من ديرة أهلك.

وأما من اعتمر قبل أشهر الحج، ثم رجع إلى مصره، ثم قدم ثانياً في أشهر الحج فتمتع بعمرة إلى الحج، فهذا أفضل ممن اقتصر على مجرد الحج في سفرته الثانية، إذا اعتمر معها عقب الحج؛ لأن النبي ﷺ اعتمر مع الحج، تمتع هو قرآن كما بينا، ولأن من [٢٦/٢٧٨] تحصل له عمرة مفردة، وعمرة مع حجة، أفضل ممن لا يحصل له إلا عمرة وحجة، وعمرة تمتع أفضل من عمرة مكبة عقب الحج. فهذا الذي اختاره عمر للناس هو الاختيار عند عامة الفقهاء؛ كالإمام أحمد، ومالك، والشافعي، وغيرهم، وكذلك ذكر أصحاب أبي حنيفة عن محمد بن الحسن. ولا يعرف في اختيار ذلك خلاف بين العلماء.

ولما كان ذلك هو الأفضل الأرجح، وكان إن لم

يؤمر الناس به زهدوا فيه، وأعرضوا عما هو أنفع لهم في دينهم، كان من اجتهاد عمر ونظره لرعيته، أنه ألزمهم بذلك، كما يلزم الأب الشفيق ولده ما هو أصلح له، ولما في ذلك من المنفعة لأهل مكة، وهذا كان موضع اجتهاد خالفه فيه علي وعمران بن حصين، وغيرهما من الصحابة، ولم يروا أن يؤمر الناس بذلك أمراً، بل يتركون من أحب اعتمر قبل أشهر الحج، ومن أحب اعتمر فيها، وإن كان الأول أكمل.

وقوي النزاع في ذلك في «خلافة عثمان» حتى ثبت في «الصحيحين»^(٢): أن عثمان كان ينهى عن المتعة، فلما رآه علي أهل بها، وقال: لم أكن لأدع سنة رسول الله ﷺ لقول أحد، ونهى عثمان كان لاختيار الأفضل، لا نهي كراهة.

فلما حصلت الفرقة بعد ذلك بين الأمة بمقتل عثمان، ومسير الناس [٢٦/٢٧٩] شيعتين: قوماً يميلون إلى عثمان^(٣)، وشيعته، وقوماً يميلون إلى علي وشيعته، صار قوم من ولاية بني أمية ينهون عن المتعة، ويعاقبون من تمتع، ولا يمكنون أحداً من العمرة في أشهر الحج، وكان في ذلك نوع من الجهل والظلم. فلما رأى ذلك علماء الصحابة كعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وغيرهما جعلوا ينكرون ذلك، ويأمرون الناس بالمتعة اتباعاً لسنة رسول الله ﷺ. ويخبرون الناس أن النبي ﷺ أمر بها أصحابه في «حجة الوداع» فصار بعض الناس يناظرهم بها توهمه على أبي بكر، وعمر، فيقولون لعبد الله بن عمر: إن أباك كان ينهى عنها، فيقول: إن أبي لم يرد ذلك، ولا كان يضرب الناس عليها، ونحو ذلك.

فبين لهم أن عمر قصد أمر الناس بالأفضل، لا

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٦٩)، ومسلم (١٢٢٣).

(٣) الظاهر أن المقصود هنا: معاوية وشيعته. والله أعلم.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٦٣)، ومسلم (١٢٥٦).

عقب ذلك من مكة، بل هم متفقون على أن هذا ليس هو المستحب المسنون. فهذا أفضل ممن اقتصر على مجرد الحج في سفرته الثانية، أو اعتمر فيها.

ثبت أن النبي ﷺ اعتمر مع الحج عمرة تمتع، هو قرآن كما تقدم؛ ولأن من يحصل له عمرة مفردة، وعمرة مع حجة أفضل ممن لم يحصل له إلا عمرة وحجة، وعمرة تمتع أفضل من عمرة بمكة عقب الحج إلى الحج، وإن جوزوه.

فكان عبد الله بن عمر إذا بين لهم معنى كلام عمر ينازعونه في ذلك، فيقول لهم: فقلوا أن عمر نهي عن ذلك. أمر رسول الله ﷺ أحق أن تتبعوه أم عمر؟! وكذلك كان عبد الله بن عباس إذا بين لهم سنة النبي ﷺ في تمتعه، يعارضونه بما توهموه على أبي بكر وعمر، فيقول لهم: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء. أقول لكم: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟! بين لهم أنه ليس لأحد أن يعارض سنة رسول الله ﷺ بقول أحد من الناس، مع أن أولئك المعارضين كانوا يخطئون على أبي بكر وعمر، وهم سواء كانوا علموا حال أبي بكر وعمر، أم أخطأوا عليها، ليس لأحد أن يدفع المعلوم من سنة [٢٦/٢٨٢] رسول الله ﷺ، بقول أحد من الخلق، بل كل أحد من الناس فإنه يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ. وهذا متفق عليه بين علماء الأمة وأئمتها.

ولما تنازع فيه أهل الجهالة من الرافضة، وغالبية التناك الذين يعتقد أحدهم في بعض أهل البيت، أو بعض المشايخ، أنه معصوم، أو كالمعصوم، وكان ابن عباس يبالغ في المتعة حتى يجعلها واجبة، ويجعل الفسخ واجباً، وهو قول أبي حنيفة وطائفة من أهل الظاهر والشيعة، ويجعل من طاف وسمى فقد حل من إحرامه، وصار متمتعاً، سواء قصد التمتع، أو لم

تحريم المفضول، وعمر إنما أمرهم بالاعتبار في غير أشهر الحج، فإما أن يكون عمر أو أحد من الصحابة اختار للناس أن يفرّدوا الحج في أشهره، ويعتبروا فيه عمرة مكية، فهذا لم يأمر به، ولم يختره أحد من الصحابة أصلاً، ولم يفعله أحد على عهد النبي ﷺ قطعاً، وأكبر ظني أنه لم يفعله أحد من الصحابة بعد النبي ﷺ، ولم يأمر به.

وقد حل طائفة من العلماء نهي عمر على أنه نهي عن متعة الفسخ، [٢٦/٢٨٠] وهؤلاء يقولون: الفسخ إنما كان جائزاً لمن كان مع النبي ﷺ. وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

وبين أن السلف والعلماء تنازعوا في الفسخ. فمذهب ابن عباس وأصحابه، وكثير من الظاهرية والشيعة: يرون أن الفسخ واجب، وأنه ليس لأحد أن يحج إلا متمتعاً. ومذهب كثير من السلف والخلف أنه وإن جاز التمتع، فليس لمن أحرم مفرداً أو قارناً أن يفسخ. وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي. ومذهب كثير من فقهاء الحديث وغيرهم؛ كأحمد بن حنبل، أن الفسخ هو الأفضل، وأنه إن حج مفرداً أو قارناً، ولم يفسخ جاز. وأما من ساق المهدي فلا يفسخ بلا نزاع، والفسخ جائز ما لم يقف بعرفة، وسواء كان قد نوى عند الطواف طواف القدوم، أو غير ذلك، وسواء كان قد نوى عند الإحرام القرآن، أو الأفراد، أو أحرم مطلقاً.

فالأفضل عند هؤلاء لكل من لم يسق المهدي أن يحل من إحرامه بعمرة تمتع كما أمر النبي ﷺ أصحابه بذلك في حجة الوداع، وليس له أن يتحلل بعمرة إذا كان قصده أن يحج من عامه فيكون متمتعاً.

فأما الفسخ بعمرة مجردة، فلا يجوز أحد من العلماء، ولا للذي [٢٦/٢٨١] يجمع بين العمرة والحج في سفره واحدة أن يحج في أشهر الحج ويعتمر

وقبل طوافه وسعيه [٢٦/٢٨٤] عند من يقوله كان قارنًا، وهو متمتع تمتع قرآن بلا نزاع. وإن لم يحرم بالحج إلا بعد الطواف والسعي، مع بقاءه على إحرامه، فهو متمتع، ويقاؤه على إحرامه واجب عليه عند أبي حنيفة وأحمد، إذا كان قد ساق الهدى، وعند مالك والشافعي إنما يتحلل إن لم يسق الهدى، فإنه يتحلل من عمرته باتفاقهم، فإن أحرم بالحج قبل تحلله من العمرة ففيه نزاع.

ومن جوز هذا من أصحاب أحمد فإنهم يسمونه أيضًا «قارنًا»، فإنه لم يتحلل من إحرامه حتى أحرم بالحج، وهل على المتمتع بعد طواف الإفاضة سعي غير السعي الذي كان عقيب طواف العمرة؟ فيه قولان في مذهب أحمد، وغيره.

وقد نص أحمد على أن المتمتع يجزئه سعي واحد كما يميز القارن في غير موضع، وعلى هذا فلا يختلفان إلا بالتقدم والتأخر، وإذا كان الأمر كذلك فمعلوم أن تقدم الإحرام بالحج أفضل من تأخيره؛ لأنه أكمل، وهذا الذي ثبت صحيحًا صريحًا عن النبي ﷺ، حيث قال أنس: سمعته يقول: «ليك عمرة وحجًا»^(١) وكذلك في حديث عمر الذي في الصحيح - «صحيح البخاري» - عن النبي ﷺ أنه قال: «أتاني أت الليلة من ربي - وهو بالعقيق - فقال: [٢٦/٢٨٥] صل في هذا الوادي المبارك، وقل: عمرة في حجة»^(٢)، ولم ينقل أحد عن النبي ﷺ نفسه لفظًا يخالف هذين البتة؛ بل لم ينقل أحد عن النبي ﷺ لفظًا بإحرامه إلا هذا. وكذلك قالت عائشة في الحديث المتفق عليه: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فأهللنا بعمرة، ثم قال رسول الله ﷺ: «من كان معه هدي فليهل بالحج

يقصه. وصار إلى إيجاب التمتع طائفة من الشيعة وغيره. وهذا مناقضة لمن نهى عنها، وعاقب عليها، من بني أمية وغيرهم.

وأما الذي عليه أئمة الفقه: فإنهم يجوزون هذا وهذا، ولكن النزاع بينهم في الفسخ، وفي استحبابه، فمن حج متمتعًا من الميقات أجزاء حجه، باتفاق العلماء، وما سوى ذلك فيه نزاع، سواء أفرد، أو قرن، أو فسخ إذا قدم في أشهر الحج، إلا القارن الذي ساق الهدى، فإن هذا يميزه - أيضًا - حجه باتفاقهم.

وأما من قدم بعمرة قبل أشهر الحج، وأقام إلى أن يحج فهذا [٢٦/٢٨٣] - أيضًا - ما أعلم فيه نزاعًا، فالمتمتع المستحب، والقارن المستحب، والإفراد المستحب هو الذي يميزه باتفاقهم.

وبسبب ما وقع من اشتراك الألفاظ في الرواية، واختلاف الاجتهاد في العمل، وغير ذلك، صار كثير من الفقهاء يفلطون في معرفة «صفة حجة الوداع» فيظن طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم أن النبي ﷺ تمتع، بمعنى أنه حل من إحرام العمرة، ثم أحرم بالحج، وهذا غلط بلا ريب. وقد قال الإمام أحمد: لا أشك أن النبي ﷺ كان قارنًا، والمتعة أحب إلي، أي لمن كان لم يسق الهدى؛ فإنه لا يختلف قوله: أن من جمع الحج والعمرة في سفره واحدة، وقدم في أشهر الحج، ولم يسق الهدى، أن هذا المتمتع أفضل له. بل هو المسنون؛ لأن النبي ﷺ أمر أصحابه بذلك.

وأما من ساق الهدى: فهل القرآن أفضل له، أو التمتع؟ ذكروا عنه روايتين، والذي صرح به في رواية المروزي أن القرآن أفضل له؛ لأن النبي ﷺ هكنا حج بلا نزاع بين أهل العلم والحديث، وهذا السائق للهدى تمتعه وقرانه لا يختلفان إلا في تقدم الإحرام وتأخيره. فمتى أحرم بالحج مع العمرة، أو قرن الإحرام بالعمرة. أو بزيادة سعي عند من يقول به،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٦٨)، والنسائي (٢٦٧٩)، وأبو داود (١٥٣٠)، وابن ماجه (٢٩٥٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢١٦٩)، وأبو داود (١٥٣٥)، وابن ماجه (٢٩٦٧).

مع العمرة^(١).

الرسول، ولا يدل على أنه أفضل مع بعث الرسول؛ بل أبو بكر أفضل منه في هذه الحال، ولكن هذا بين أن الموافقة إذا كان في تنويع الأعمال تفرق وتشتت هو أولى من تنويعها، وتنويعها اختيار القادر المفضل للأفضل، والعاجز عن المفضل كما اختار من قدر على سوق الهدي الأفضل. ومن لم يقدر على سوقه مع السلامة عن التفرق، ومع تفرق يعقبه ائتلاف هو أفضل.

وغلط - أيضًا - في «صفة حجه» طائفة من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما؛ فظنوا أنه إنما كان مُفَرِّدًا: يعني أنه أحرم بحجة مفردة، ولم [٢٨٧/٢٦] يعتمر معها أصلاً، وهذا خلاف الأحاديث الصحيحة الثابتة - أيضًا - وخلاف ما تواتر في سنده.

ثم قد يغلط طوائف من متأخريهم فيظنون أنه اعتمر مع ذلك من مكة؛ ولهذا لم ينقله أحد ممن له قول معتبر، ولم يتنازعوا في أنه أمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدي بالتمتع بالعمرة إلى الحج، وأمره في حق أمته أولى بهم من فعله، لا سيما وقد بين أن اختصاصه بعدم الإحلال إنما كان لسوق الهدي، وهذا متواتر عنه. وفي «الصحيحين» أن حفصة قالت له: ما بال الناس حلوا ولم تحمل أنت من عمرتك؟ فقال: «إني لبدت رأسي، وقلدت هديي، فلا أحل حتى أنحر»^(٢). فهذا لا ينافي أنه أحرم بالعمرة والحج. كما روى أنس وعمر وغيرهما؛ لأن ذلك يسمى عمرة؛ لأنه وحده عمل المعتمر؛ ولأنه أمرهم بالحل، وأن يجعلوها عمرة فشبهته بهم.

وغلط - أيضًا - في «صفة حجته» من غلط من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم؛ فاعتقدوا أن النبي ﷺ كان قارئاً، بمعنى أنه طاف وسعى أولاً للعمرة، ثم طاف وسعى ثانياً للحج قبل التعريف، وكل من نظر

وأما قول النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي، ولجعلتها عمرة»^(٣)، فهذا - أيضًا - بين أنه مع سوق الهدي لم يكن يجعلها عمرة، وأنه إنما كان يجعلها عمرة إذا لم يسق الهدي، وذلك لأن أصحابه الذين أمرهم بالإحلال، وهم الذين لم يسوقوا الهدي، كرهوا أن يحلوا في أشهر الحج؛ لأنهم لم يكونوا يعتادون الحل في وسط الإحرام في أشهر الحج، فكان النبي ﷺ لأجل تطيب قلوبهم يوافقهم في الفعل، فذكر أنه لو استقبل من أمره ما استدبر. أي: لو كنت الساعة مبتدئاً الإحرام لم أسق الهدي، ولأحرمت بعمرة أحل منها. وهذا كله من النصوص الثابتة عنه بلا نزاع. وهو بين أن المختار لمن قدم في أشهر الحج أحد أمرين: إما أن يسوق الهدي، أو يتمتع تمتع قارن، أو لا يسوق الهدي ويتمتع بعمرة [٢٨٦/٢٦] ويحل منها.

ثم الذي ينبغي أن يقال: إن الذي اختاره الله لثييه هو أفضل الأمرين.

وأما قوله ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أفعل ذلك»^(٤)، فهو حكم معلق على شرط، والمعلق على شرط عدم عند عدمه، فإما استقبال من أمره ما استدبر، وقد اختار الله تعالى له ما فعل، واختاره له أنه لم يستقبل ما استدبر. ولا يلزم إذا كان الشيء أفضل على تقدير أن يكون أفضل مطلقاً.

وهذا كقوله: «لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر»^(٥)، فهو لا يدل على أن عمر أفضلهم لو لم يبعث

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٨١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٤١) مختصراً، والنسائي (٢٦٦٤) واللفظ له.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٤١) مختصراً، والنسائي (٢٦٦٤) باللفظ له.

(٤) قال الحافظ العراقي: وأما خبر الذيلبي عن أبي هريرة لو لم أبعث....، فنكر، «كشف الخفاء» المعجلوني (٢/٢١٣)، وقال:

قال الصاغاني: موضوع.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٢١٦١).

فاتفق على اختياره علماء سته، وأهل بلدته، وأهل بيته.

ومالك، وإن كان يختار الأفراد، فلا يختاره لمن يعتمر عقب الحج بل يعتمر في غير أشهر الحج كالمحرم. والشافعي - في أحد أقواله - يختار التمتع، وفي الآخر يختار إحراماً مطلقاً، وفي الآخر يختار الأفراد، ولكن لا أحفظ قوله فيمن يعتمر عقب الحج، فإنه وإن كان من أصحابه من يجعل هذا هو الأفضل، فكثير من أصحاب أحمد يظن أن مذهبه أن المتعة أفضل من الاعتار في أشهر الحج.

والغلط في هذا الباب كثير على السنة؛ وعلى الأئمة، وإلا فكيف يشك من له أدنى معرفة في السنة أن أصحابه لم يعتمر أحد منهم عقب الحج، وكيف يشك مسلم أن ما فعلوه بأمر النبي ﷺ هو الأفضل لهم، ولئن كان حاله كحالهم.

وقد تبين - بما ذكرنا - أنه وإن سوغ العمرة من مكة عقب الحج لمن أفرد، فهذا لم يفعله أحد على عهد النبي ﷺ، ولا أمر به هو - ولا أحد من خلفائه، ولا أحد من صحابته، [٢٦/٢٩٠] والتابعين وأئمتهم - أمر اختيار، وهذا كله عما يضعف أمر الاعتار من مكة غاية الضعف.



فصل

وأما المسألة الثالثة: فنقول: فإذا كان قد تبين بما ذكرناه من السنة واتفاق سلف الأمة أنه لا يستحب، بل تكره الموالاة بين العمرة لمن يحرم من الميقات، فمن المعلوم أن الذي يوالي بين العمر من مكة في شهر رمضان أو غيره أولى بالكراهة، فإنه يتفق في ذلك محلوران.

أحدهما: كون الاعتار من مكة، وقد اتفقوا على

في الأحاديث الثابتة المتواترة عن النبي ﷺ علم أنه لم يخف طوافين، ولا سعى سعين، ولا أمر بذلك أصحابه الذين ساقوا الهدى، وأمرهم بالبقاء على إحرامهم، فضلاً عن [٢٦/٢٨٨] الذي أمرهم بالإحلال.

وما روي أنه يأمر به علي ونحوه؛ من فعل الطوافين، والسعين فقد ضعفه غير واحد من أهل العلم بالحديث، وليس في شيء من كتب الحديث أن النبي ﷺ في حجته طاف طوافين، وسعى سعين، وإنما يوجد ذلك في بعض كتب الرأي التي يروي أصحابها أحاديث كثيرة، وتكون ضعيفة، وهم لم يتعمدوا الكذب، لكن سمعوا تلك الأحاديث ممن لا يضبط الحديث.

وهكذا الاختيار. فإن الفقهاء وإن جوزوا الأنساك الثلاثة، فقد يغلط كثير منهم في الاختيار، فأعدل الأقوال وهو أتبعها للسنة، وأصحابها في الأثر والنظر، ما ذكرناه: أن من قدم في أشهر الحج مريداً للعمرة والحج في تلك السفرة فالسنة له التمتع بالعمرة إلى الحج، ثم إن ساق الهدى لم يحل من إحرامه، ولكن إحرامه بالحج مع العمرة أولاً قبل الطواف والسعي أفضل له من أن يؤخر الإحرام بالحج إلى ما بعد الطواف والسعي، وإن لم يسق الهدى حل، وهذا أفضل له من أن يجيء بعمرة عقب الحج.

وأما من أفردهما في سفرة، واعتمر قبل أشهر الحج، وأقام إلى الحج، فهذا أفضل من التمتع، وهذا قول الخلفاء الراشدين، وهو مذهب [٢٦/٢٨٩] الإمام أحمد وغيره، وقول من يقوله من أصحاب مالك والشافعي وغيرهم.

واختيار المتعة هو قول أصحاب الحديث، وهو قول فقهاء مكة من الصحابة والتابعين، وقول بني هاشم.

كراهة اختيار ذلك، بدل الطواف.

والثاني: الموالاة بين العمر، وهذا اتفقوا على عدم استحبابه؛ بل ينبغي كراهته مطلقاً فيما أعلم لمن لم يمتض عنه بالطواف، وهو الأقيس، فكيف بمن قدر على أن يعتاض عنه بالطواف؟! بخلاف كثرة الطواف، فإنه مستحب مأمور به، لا سيما للمقامين. فإن جمهور العلماء على أن طوافهم بالبيت أفضل لهم من الصلاة بالمسجد الحرام، مع فضيلة الصلاة بالمسجد الحرام.



[٢٦/٢٩١] فصل

وأما الاعتار في شهر رمضان: ففي «الصحيحين» والسنن عن عطاء سمعت ابن عباس يحدثنا قال: قال رسول الله ﷺ لامرأة من الأنصار - سهاها ابن عباس - فسميت اسمها: «ما منعك أن تعجبي معنا؟»، فقالت: لم يكن لنا إلا ناضحان، فحج أبو ولدها على ناضح، وترك لنا ناضحاً ننضح عليه، قال: «فإذا جاء شهر رمضان فاعتصري، فإن عمرة في رمضان تعدل حجة»^(١).

وفي «الصحيحين»، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «عمرة في رمضان تعدل حجة»^(٢).

وفي الصحيحين أن النبي ﷺ قال لأم سنان - امرأة من الأنصار - «عمرة في رمضان تقضي حجة معي»^(٣).

وروى البخاري هذا الحديث من طريق جابر تعليقاً، وعن أم معقل عن النبي ﷺ قال: «عمرة في رمضان تعدل حجة»^(٤) رواه ابن ماجه، والترمذي،

وقال: حديث حسن. وعن يوسف بن عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل، قالت: لما حج رسول الله ﷺ حجة الوداع، وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله، وأصابنا مرض، وهلك أبو معقل، وخرج [٢٦/٢٩٢] النبي ﷺ، فلما فرغ من حجته جتته، فقال: «يا أم معقل، ما منعك أن تعجبي؟». قالت: لقد تبيأنا فهلك أبو معقل، وكان لنا جمل هو الذي نحج عليه، فأوصى به أبو معقل في سبيل الله، قال: «فهلا خرجت عليه، فإن الحج من سبيل الله»^(٥) رواه أبو داود. وروى أحمد في «المستد» عن أم معقل الأسدية، أن زوجها جعل بكرًا في سبيل الله، وأنها أرادت العمرة، فسألت زوجها البكر فأبى، فأنت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فأمره أن يعطيها، وقال رسول الله ﷺ: «الحج والعمرة في سبيل الله»^(٦).

فهذه الأحاديث تبين أنه ﷺ أراد بذلك العمرة التي كان المخاطبون يعرفونها، وهي قدوم الرجل إلى مكة معتمرًا، فأما أن يخرج المكي فيعتمر من الحل فهذا أمر لم يكونوا يعرفونه، ولا يفعلونه، ولا يأمر به فكيف يجوز أن يكون ذلك مرادًا من الحديث؟! مع أن هذه المرأة كانت بالمدينة النبوية، وعمرتها لا تكون إلا من الميقات، ليست عمرتها مكة.

وكيف يكون قد رغبهم في عمرة مكة في رمضان؟! ثم إنهم لا يأتون ما فيه هذا الأجر العظيم، مع فرط رغبته في الخير، وحرصهم عليه، وهلا أخبر النبي ﷺ بذلك أهل مكة المقيمين بها؛ ليعتصروا كل عام في شهر رمضان، وإنما أخبر بذلك من كان [٢٦/٢٩٣] بالمدينة، لما ذكر له مانعًا منعه من السفر

الألباني «صحيح الجامع» (٤٠٩٧).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٩٩)، والحاكم (١-٦٥٦)،

وصححه الألباني «صحيح الجامع» (١٥٩٩).

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (٤٠٥/٦)، وصححه الألباني «صحيح

الجامع» (١٥٩٩).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٥٧)، ومسلم (٢٢٠١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٥٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٣٠)، ومسلم (٢٢٠٢).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٦١)، وأحمد (٣٠٨/١)، وصححه

الكامل مع أنه لو قدر لفعله كله، فإنه يكون بمنزلة العامل من الأجر، كما في «الصححين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل، وهو صحيح مقيم»^(٢).

وفي «الصحیح» عنه أنه قال: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً»^(٣). وكذلك قال في الضلالة، وشواهد هذا الأصل كثير.

ونظير هذا قوله ﷺ في الحديث الذي رواه ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «تابعوا بين الحج والعمرة، فإنها ينفيان الفقر، والذنوب، كما ينفي الكير خَبث الحديد، والذهب والفضة وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة»^(٤). رواه النسائي والترمذي وقال: حديث حسن صحيح. فإن قوله: «تابعوا بين الحج والعمرة» لم يرد به العمرة من مكة، إذ لو أراد ذلك لكان الصحابة يقبلون أمره، سواء كان أمر إيجاب؛ أو استحباب، ولا يظن بالصحابة [٢٦/٢٩٥] والتابعين أنهم تركوا اتباع سته، وما رغبوا فيه كلهم حتى حدث بعدهم من فعل ذلك، وإذا كانوا لا يعتمرون من مكة علم أن هذا ليس مقصود الحديث؛ ولكن المراد به العمرة التي كانوا يعرفونها، ويفعلونها، وهي عمرة القادم.

يبين هذا أن النبي ﷺ لم يأمر عائشة بالعمرة من أدنى الحل، مع أنها متابعة بين الحج والعمرة، ولو كانت المكية مرادة حين طلبت ذلك منه، أمرها أن تكفي بما فعلته، وقال: «طوافك بالبيت، وبين الصفا

نلحج، فأخبره أن الحج في سبيل الله، وأن عمرة في رمضان تعدل حجة، وهذا ظاهر؛ لأن المعتمر في رمضان إن عاد إلى بلده، فقد أتى بسفر كامل للعمرة ذهاباً وإياباً في شهر رمضان المعظم، فاجتمع له حرمة شهر رمضان، وحرمة العمرة وصار ما في ذلك من شرف الزمان والمكان، يناسب أن يعدل بها في الحج في شرف الزمان، وهو أشهر الحج وشرف المكان. وإن كان المشبه ليس كالشبه به من جميع الوجوه، لاسيما في هذه القصة باتفاق المسلمين، وإن أقام بمكة إلى أن حج في ذلك العام فقد حصل له نسكاً مكفراً أيضاً، بخلاف من تمتع في أشهر الحج، فإن هذا هو حاج محض وإن كان متمتعاً، ولهذا يكون داخلاً في الحج من حين يحرم بالعمرة.

يبين هذا أن بعض طرقه في الصحيح أنه قال للمرأة: «عمرة في رمضان تعدل حجة معي»^(١). ومعلوم أن مراده أن عمرتك في رمضان تعدل حجة معي، فإنها كانت قد أرادت الحج معه فتعذر ذلك عليها، فأخبرها بما يقوم مقام ذلك، وهكذا من كان بمنزلتها من الصحابة.

ولا يقول عاقل ما يظنه بعض الجهال: إن عمرة الواحد منا من الميقات أو من مكة تعدل حجة معه، فإنه من المعلوم بالاضطرار أن الحج التام أفضل من عمرة رمضان، والواحد منا لو حج الحج المفروض لم يكن كالحج معه فكيف بعمرة؟! وغاية ما يحصله الحديث: أن تكون عمرة أحداً في [٢٦/٢٩٤] رمضان من الميقات بمنزلة حجة، وقد يقال هذا لمن كان أراد الحج فعجز عنه، فيصير بنية الحج مع عمرة رمضان كلاهما تعدل حجة؛ لا أحدهما مجرداً.

وكذلك الإنسان، إذا فعل ما يقدر عليه من العمل

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٤٤) بنحوه، وأبو داود (٢٦٨٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٣١)، والترمذي (٢٥٩٨)، وأبو داود (٣٩٩٣).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٣٨)، والنسائي (١٥٨٤)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٢٩٠١).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٩٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٠٩٧).

قالت: يا رسول الله، أيرجع صواحي بحج وعمرة، وأرجع أنا بالحج؟ فأمر رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر، فأعمرها من التمتع، فأنت بالعمرة^(٣).

وفي «الصحيحين»، وسنن أبي داود، والنسائي، عن جابر قال: أقبلنا مهلين مع رسول الله ﷺ بالحج مفردًا، فأقبلت عائشة مهلة بعمرة، حتى إذا كانت بسرف عَزَّكَتُ^(٤)، حتى إذا [٢٦/٢٩٧] قدما طفنا بالكعبة، وبالصفا والمروة، فأمرنا رسول الله ﷺ أن يحل منا من لم يكن معه هدي، قال: قلنا: حل ماذا؟ قال: «الحل كله». فواقعا النساء، وتطينا بالطيب، ولبسنا ثيابنا، وليس يتتا وبين عرفة إلا أربع ليال، ثم أهللنا يوم التروية، ثم دخل رسول الله ﷺ على عائشة فوجدتها تبكي، فقال: «ما شأنك؟» قالت: شأن أبي قد حضت، وقد حل الناس ولم أحل، ولم أطف بالبيت، والناس يذهبون إلى الحج الآن! قال: «إن هذا أمر كبه الله على بنات آدم، فاغتسل ثم أهلي بالحج»، ففعلت ووقفت المواقف، حتى إذا طهرت طافت بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم قال: «قد حللت من حجتك وعمرتك جميعًا»، قالت: يا رسول الله، إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حين حججت، قال: فإذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التمتع، وذلك ليلة الحصة^(٥). وفي رواية مسلم: وكان رسول الله ﷺ سهلاً إذا هويت الشيء تابعها عليه، فأرسلها مع عبد الرحمن، فأهلت من التمتع بعمرة^(٦).

وروى مسلم في «صحيحه» عن طاووس عن عائشة: أنها أهلت بعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت

والمروة يكفيك لحجك، وعمرتك^(١). فلما راجعته وألحت عليه أذن لها في ذلك، فلما كان مثل هذا مما أمر به لم يكن يأمرها ابتداء بترك ذلك، والاكتفاء بما دونه، وهي تطلب ما قد رغب الناس فيه كلهم. ففي «الصحيحين»، وسنن أبي داود، والنسائي وغيرهما عن عائشة أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فأهللنا بعمرة، ثم قال رسول الله ﷺ: «من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعًا»، ثم قدمت مكة وأنا حائض، فلم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، فشكوت إلى النبي ﷺ فقال: «انقضي رأسك، وامتنطي، وأهلي بالحج، ودعي العمرة»، ففعلت، فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التمتع، فاعتمرت. فقال: «هذه [٢٦/٢٩٦] مكان عمرتك»، قالت: وطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فإنها طافوا طوافاً واحداً^(٢).

وفي «الصحيحين» والسنن - أيضاً - عن عائشة قالت: لبينا بالحج حتى إذا كنا بسرف حضت، فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: «وما يبكيك يا عائشة؟». فقلت: حضت، ليتني لم أكن حججت، فقال: «سبحان الله، إنما ذلك شيء كبه الله على بنات آدم»، فقال: «انسكي المناسك كلها غير أن لا تطوفي بالبيت»، فلما دخلنا مكة، قال رسول الله ﷺ: «من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة، إلا من كان معه الهدى، وذبح رسول الله ﷺ عن نسائه البقر يوم النحر، فلما كانت ليلة البطحاء، وطهرت عائشة،

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٢١)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٣٩١٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٥٤)، ومسلم (٢١٠٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٥)، ومسلم (٢١١٤).

(٤) عَزَّكَتُ: حاضت.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٨٥)، ومسلم (١٢١٣).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٢٧)، والنسائي (٢٧١٣)، وأبو داود (١٥٢١).

تحرم بالحج فتصير قارئة، أم ترفض العمرة في الحج على القولين.

وفيها قول ثالث، وهو رواية عن أحد: أنها كانت قارئة، وعمرة القارن لا تجزئ عن عمرة الإسلام، فأمرها النبي ﷺ بعمرة الإسلام.

وفيها قول رابع، ذكره بعض المالكية، فامتنعت من طواف القدوم؛ لأجل الحيض، وأن هذه العمرة هي عمرة الإسلام. وهذا القول أضعف الأقوال من وجوه متعددة، ويلي في الضعف الذي قبله.

ومن أصول هذا النزاع: أن القارن عند الآخرين عليه أن يطوف أولاً، ويسعى للعمرة، ثم يطوف ويسعى للحج، ويختص عندهم بمنعها من عمل القران، كما كان يمنعها من عمل التمتع. والأولون ليس عندهم على القارن إلا طواف واحد، وسعي واحد، كما على المفرد، فإذا كانت حائضاً سقط عنها طواف القدوم، وأخرت السعي إلى أن نسعى [٢٦/٣٠٠] بعد طواف الإفاضة وليس عليها غير ذلك.

وأهل القول الثاني بلغهم ما ثبت في الصحيح، أن النبي ﷺ قال لها: «ارفضي عمرتك»^(٣). واعتقدوا أن رسول الله ﷺ أمرها أن تعتذر من التمتع، فاعتقدوا أن ذلك صار واجباً للعمرة المفروضة، وأن رفض العمرة هو تركها بالدخول في الحج المفرد.

وأما أهل القول الأول، فبلغهم من العلم ما لم يبلغ هؤلاء، فإن قصة عائشة رويت من وجوه متعددة عنها، وعن غيرها كجابر وغيره، فانظر ما قالت وما قال لها النبي ﷺ حيث قال لها: «قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً»^(٤) وقال لها: «سعيك وطوافك لحجك وعمرتك»^(٥)، وفي رواية: «يجزئ عنك طوافك بين

حين حاضت، فنكت المناسك كلها، وقد أهلت بالحج، فقال لها النبي ﷺ يوم النفر: «يكفيك» [٢٦/٢٩٨] طوافك لحجك، وعمرتك»، فأبت، فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التمتع، فاعتمرت بعد الحج^(١). وروى مسلم - أيضاً - عن مجاهد عن عائشة: أنها حاضت بسرف فتطهرت برفة، فقال لها رسول الله ﷺ: «يجزئ عنك طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة من حجك وعمرتك»^(٢). فهذه قصة عائشة.

وللفقهاء في عمرتها التي فعلتها قولان مشهوران: أحدهما: وهو قول جمهور الفقهاء من أهل الحديث، والحجاز؛ كمالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم: أنها لما حاضت وهي متمتعة بالعمرة إلى الحج، فمنعها الحيض من طواف العمرة، أمرها النبي ﷺ أن تحرم بالحج مع بقائها على الإحرام، فصارت قارئة بين العمرة والحج، إذ القارن اسم لمن أحرم بهما ابتداء، أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج، قبل طوافها. قالوا: والأحاديث تدل على أن القارن ليس في عمله زيادة على عمل المفرد، إلا الهدي؛ فلماذا قال لها النبي ﷺ لما أحلت: «قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً».

والقول الثاني: وهو قول أبي حنيفة، ومن وافقه: أنها لما حاضت أمرها أن ترفض العمرة، فتستقل عنها إلى الحج، لا تفرق [٢٦/٢٩٩] بينهما بل تبقى في حج مفرد، قالوا: فلما حللت حلت من الحج فقط، وكان عليها عمرة تقضيها مكان عمرتها التي رفضتها. وعلى قول هؤلاء كانت العمرة التي فعلتها واجبة؛ لأنها قضاء عما تركتها. وعلى قول الأكثرين لم تكن واجبة بل جائزة. وحكم كل امرأة قدمت متمتعة فحاضت قبل الطواف على هذين القولين الأولين: هل تؤمر أن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٢١)، وصححه الألباني (صحيح الجامع) (٣٩١٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٥٨)، وأبو داود (١٥١٥).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٢٧)، وأبو داود (١٥٢١).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٢٣)، وأحمد (١٢٤/٦).

هو الإفراق؟ والقرآن؟ والمتع، وما الأفضل؟ ومن لم يعلم ذلك هل يصح حجه، أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، لا بد بعد الوقوف من طواف الإفاضة، وإن لم يطف بالبيت لم يتم حجه باتفاق الأمة، وإن أحصره عدو عن البيت، وخاف، فلم يمكنه الطواف، تحلل فيذبح هديًا، ويحل، وعليه الطواف بعد ذلك، إن كانت تلك حجة الإسلام، فيدخل مكة بعمره يعتمرها، تكون عوضًا عن ذلك.

ولا يجوز له تغطية رأسه من غير حاجة، ولا لبس القميص والحية ونحو ذلك، إلا الحاجة. فإن خاف من شدة البرد أن يمرض لبس واقتدى أيضًا، واستغفر الله من ذنوبه.

[٢٦/٣٠٣] والفدية للعذر أن يذبح شاة يقسمها بين الفقراء، أو يصوم ثلاثة أيام، أو يتصدق على ستة فقراء، كل فقير بنصف صاع تمر. وإن تصدق على كل واحد برطل خبز جاز.

ولا يجوز أن يحج على بعير محرم.

والأفضل لمن ساق الهدي أن يقرن بين العمرة والحج. وإن لم يسق الهدي وأراد أن يجمع بين العمرة والحج فالتمتع أفضل، وإن حج في سفرة واعتمر في سفرة فالإفراد أفضل له.

وإذا أحرم مطلقًا، ولم ينظر بياله هذه الأمور صح حجه، إذا حج كما يحج المسلمون. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.



الصفا والمروة عن حبلك وعمرتك^(١). فهذا نص في أنها كانت في حج وعمرة؛ لا في حج مفرد، وفي أن الطواف الواحد أجزأ عنها، لم يحتاج إلى طوافين.

وأيضًا، قد ثبت في السنن الصحيحة الصريحة أن النبي ﷺ ومن ساق الهدي من أصحابه كانوا قادمين، ولم يطوفوا بالبيت، وبين الصفا والمروة حين قدموا إلا مرة واحدة.

[٢٦/٣٠١] وأيضًا، فإنها قالت له - لما قال لها ذلك -: إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حين حججت، قال: «فأذهب بها يا عبد الرحمن، فأعمرها من التعميم»^(٢)، وكذلك قولها له: أيرجع صواحيي بحج وعمرة، وأرجع أنا بالحج؟! فأمر عبد الرحمن فذهب بها إلى التعميم^(٣). يدل على أنه لم يأمرها بالعمره ابتداء، وإنما أجاب سؤالها لما كرهت أن ترجع إلا بفعل عمره، فإن صواحبها كن في عمره تمتع؛ طفن أولاً، وسعين، وهي لم تطف وتسع إلا بعد التعريف، فصار عملهن أزيد من عملها؛ لأنه سقط عنها بالحض الطواف الأول.



[٢٦/٣٠٢] وَسُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ:

عمن يقف بعرفة، ولا يمكنه الذهاب إلى البيت، خوفًا من القتل، أو ذهاب المال. هل يجوز له الحج؟ أم لا؟

وفيمن يكون يبلنه أو رأسه أدنى، فلبس وغطى رأسه: هل تجب عليه الفدية؟ أم لا؟ وما هي الفدية؟ ومن لم يجد إلا بعيرًا حرامًا هل يجوز له الحج عليه، وما

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٢١)، وصححه الألباني صحيح الجامع (٣٩١٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٥)، ومسلم (٢١١٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٢٧)، والنسائي (٢٧١٣).

[٢٦/٣٠٤] باب

المهدي والأضحية والمعيقة

[٢٦/٣٠٦] وقال رحمه الله:

فصل

وقال رحمه الله:

[٢٦/٣٠٥] فصل

وتجوز الأضحية من الميت، كما يجوز الحج عنه، والصدقة عنه، ويضحى عنه في البيت، ولا يذبح عند القبر أضحية ولا غيرها. فإن في سنن أبي داود عن النبي ﷺ أنه نهي عن العقر عند القبر^(١). حتى كره أحد الأكل مما يذبح عند القبر؛ لأنه يشبه ما يذبح على النُصَب. فإن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٢) يحذر ما فعلوا.

وثبت عنه في الصحيح أنه قال: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها»^(٣)، وقال: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»^(٤). فنهى عن الصلاة عندها؛ لثلاث يشبه من يصلي لها. وكذلك الذبح عندها يشبه من ذبح لها.

وكان المشركون يذبحون للقبور، ويقربون لها القرابين، وكانوا في الجاهلية إذا مات لهم عظيم ذبحوا عند قبره الخيل، والإبل، وغير ذلك، تعظيماً للميت. فنهى النبي ﷺ عن ذلك كله.

[٢٦/٣٠٧] ولو نذر ذلك ناذر لم يكن له أن يوفي به. ولو شرطه واقف لكان شرطاً فاسداً. وكذلك الصدقة عند القبر كرهها العلماء، وشرط

والأضحية والمعيقة والمهدي أفضل من الصدقة بشئ من ذلك، فإذا كان معه مال يريد التقرب به إلى الله، كان له أن يضحى به، والأكل من الأضحية أفضل من الصدقة، والمهدي بمكة أفضل من الصدقة بها، وإن كان قد نذر أضحية في ذمته فاشترها في الذمة، وبيعت قبل الذبح كان عليه إيداعها شاء.

وأما إذا اشترى أضحية، فتعيت قبل الذبح، ذبحها في أحد قولي العلماء، وإن تعيت عند الذبح أجزأ في الموضعين.

وقال رحمه الله: والأضحية من النفقة بالمعروف فيضحى عن اليتيم من ماله، وتأخذ المرأة من مال زوجها ما تضحى به عن أهل البيت، وإن لم يأذن في ذلك، ويضحى المدين إذا لم يطالب بالوفاء، ويتدين ويضحى إذا كان له وفاء.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَمَّنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ: هَلْ يَسْتَدِينُ؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، إن كان له وفاء فاستدان ما يضحى به فحسن، ولا يجب عليه أن يفعل ذلك. والله أعلم.



(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٠٥)، والبيهقي (٥٧/٤)، وصححه الألباني (٧٥٣٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٤٤)، ومسلم (٨٢٦) بنحو.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٦١٣)، والترمذي (٩٧١)، والنسائي (٧٥٢)، وأبو داود (٢٨١٠).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٩١)، وأبو داود (٤١٥)، وابن ماجه (٧٣٧)، وصححه الألباني «صحيح الجامع» (٢٧٦٧).

فيضعها على الأيسر، ويقول: باسم الله، والله أكبر، اللهم تقبل مني كما [٢٦/٣٠٩] تقبلت من إبراهيم خليلك. وإذا ذبحها قال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُفْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، ﴿قُلْ إِن صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لَا شَرِكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣].

ويتصدق بثلاثها، ويهدي ثلثها، وإن أكل أكثرها، أو أهداه أو أكله، أو طبخها، ودعا الناس إليها جاز. ويعطي أجره الجزار من عنده، وجلدها إن شاء انتفع به، وإن شاء تصدق به والله أعلم.



وقال رحمه الله تعالى:

فصل

الذبيحة - الأضحية وغيرها - تضع على شقها الأيسر، ويضع الذابح رجله اليمين على عنقها. كما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ: فيسمي، ويكبر، فيقول: «باسم الله، والله أكبر، اللهم منك ولك، اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم خليلك».

[٢٦/٣١٠] ومن أضجعها على شقها الأيمن، وجعل رجله اليسرى على عنقها، تكلف مخالفة يديه ليذبحها، فهو جاهل بالسنة، معذب لنفسه، وللحيوان ولكن يحل أكلها؛ فإن الإضجاع على الشق الأيسر أرواح للحيوان. وأيسر في إزهاق النفس، وأعون للذبح، وهو السنة التي فعلها رسول الله ﷺ، وعليها عمل المسلمين، وعمل الأمم كلهم.

ويشرع أن يستقبل بها القبلة أيضًا. وإن ضحى بشاة واحدة عنه، وعن أهل بيته أجزأ

الواقف ذلك شرط فاسد. وأنكر من ذلك أن يوضع على القبر الطعام والشراب، ليأخذه الناس، فإن هذا ونحوه من عمل كفار الترك، لا من أفعال المسلمين.



وقال رحمه الله:

فصل

والأضحية بالحامل جائزة، فإذا خرج والدما ميتًا فذكاته ذكاة أمه عند الشافعي، وأحمد، وغيرهما. سواء أشعر، أو لم يشعر. وإن خرج حيًا ذبح، ومذهب مالك: إن أشعر حل، وإلا فلا. وعند أبي حنيفة: لا يحل حتى يذكي بعد خروجه. والله أعلم.



[٢٦/٣٠٨] وقال رحمه الله:

فصل

والهتاء: التي سقط بعض أسنانها، فيها قولان، هما وجهان في مذهب أحمد. أحدهما أنها تجزئ، وأما التي ليس لها أسنان في أعلاها فهذه تجزئ باتفاق. والعفراء: أفضل من السوداء، وإذا كان السواد حول عينيها، وفمها، وفي رجلها، أشبهت أضحية النبي ﷺ.



وَسُئِلَ رحمه الله: عما يقال على الأضحية حال ذبحها، وما صفة ذبحها، وكيف يقسمها؟

فأجاب:

الحمد لله، وأما الأضحية فإنه يستقبل بها القبلة،

كانت معه. وكان الأمر على ذلك في القرون الثلاثة، فلما غلبت دولة الأعاجم لبني أمية صاروا...^(١)

ثم بعد هذا أحدثوا الإضافة إلى الدين، وتوسعوا في هذا، ولا ريب أن الذي يصلح مع الإمكان، هو ما كان السلف يعتادونه من [٢٦/٣١٢] المخاطبات، والكنايات، فمن أمكنه ذلك فلا يعدل عنه إن اضطر إلى المخاطبة، لاسيما وقد نهي عن الأسماء التي فيها تركية، كما غير النبي ﷺ اسم برة، فساها زنب؛ لثلاث تركي نفسها، والكناية عنه بهذه الأسماء المحدثه خوفاً من تولد شر إذا عدل عنها فليقتصر على مقدار الحاجة، ولقبوا بذلك؛ لأنه علم محض لا تلمح فيه الصفة، بمنزلة الأعلام المنقولة، مثل: أسد، وكلب، وثور.

ولا ريب أن هذه المحدثات التي أحدثها الأعاجم، وصاروا يزيدون فيها، فيقولون: عز الملة، والدين، وعز الملة والحق والدين، وأكثر ما يدخل في ذلك من الكذب المبين، بحيث يكون المنعوت بذلك أحق بضد ذلك الوصف، والذين يقصدون هذه الأمور فخراً وخيلاء يعاقبهم الله بنقيض قصدهم، فيذلهم، ويسلط عليهم عدوهم.

والذين يتقون الله ويقومون بما أمرهم به من عبادته، وطاعته، يعزهم وينصرهم. كما قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحِمَّةِ أَلَدُنَّا قَبْرَمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْعَزِيزُ الْوَسِيلُ وَالْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨]. والله أعلم وصل الله على محمد وآله وسلم.

(آخر المجلد السادس والعشرين)

ذلك في أظهر قولي العلماء. وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما، فإن الصحابة كانوا يفعلون ذلك.

وقد ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ ضحى بشاتين، فقال في إحداهما: «اللهم عن محمد وآل محمد»^(١).



وسئل رحمه الله: عن رجل اسمه أبو بكر صار جندياً، وغير اسمه، وسمى روحه اسم المالك، فهل عليه إثم؟

فأجاب:

إذا سمي اسمه باسم تركي لمصلحة له في ذلك، فلا إثم [٢٦/٣١١] عليه، ويكون له اسمان، كما يكون له اسم من سماه به أبواه، ثم يلقبه الناس ببعض الألقاب، كفلان الدين.




وسئل رحمه الله: عن الألقاب المتواطأ عليها بين الناس؟

فأجاب:

وأما الألقاب فكانت عادة السلف الأسماء والكنى، فإذا كنهه بأبي فلان، تارة يكون الرجل بولده، كما يكون من لا ولد له، إما بالإضافة إلى اسمه، أو اسم أبيه أو ابن سمي، أو بأمر له تعلق به، كما كنى النبي ﷺ عائشة بابن أختها عبد الله، وكما يكون داود أبا سليمان، لكونه باسم داود عليه السلام، الذي اسم ولده سليمان، وكذلك كنى إبراهيم أبو إسحاق، وكما كنوا عبد الله بن عباس أبا العباس، وكما كنى النبي ﷺ أبا هريرة باسم هريرة

(٢) يفاض في الأصل.

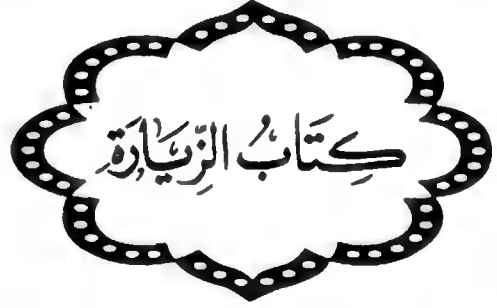
(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٧).



كِتَابُ الزِّيَارَةِ

الجزء السابع من كتاب الفقه :

واتفق علماء المسلمين على استحباب السفر إلى بيت المقدس للعبادة المشروعة فيه، كالصلاة، والدعاء، والذكر، وقراءة القرآن، والاعتكاف. وقد روي من حديث رواه الحاكم في «صحيحه»: «أن سليمان - عليه السلام - سأل ربه ثلاثاً: ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، وسأله حكماً يوافق حكمه، وسأله أنه لا يؤم أحد هذا البيت لا يريد إلا الصلاة فيه إلا غُفِرَ له»^(١)، ولهذا كان ابن عمر - رضي الله عنه - يأتي إليه فيصلي فيه ولا يشرب فيه ماء؛ لتصبيه دعوة سليمان لقوله: «لا يريد إلا الصلاة فيه»، فإن هذا يقتضي إخلاص النية في السفر إليه، ولا يأتيه لغرض ديني ولا بدعة.



[٢٧/٥] قال شيخ الإسلام - رحمه الله -:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

فصل

في «زيارة بيت المقدس» ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»^(١)، وفي «الصحيحين» من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، وقد روي من طرق أخرى، وهو حديث مستفيض [٢٧/٦] متلقى بالقبول، أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول والتصديق.

وتنازع العلماء فيمن نذر السفر إليه في الصلاة فيه أو الاعتكاف فيه: هل يجب عليه الوفاء بنذره؟ على قولين مشهورين، وهما قولان للشافعي:

أحدهما: يجب الوفاء بهذا النذر، وهو قول الأكثرين، مثل مالك، وأحمد بن حنبل، وغيرهما.

والثاني: لا يجب، وهو قول أبي حنيفة، فإن من أصله أنه لا يجب بالنذر إلا ما كان جنسه واجباً بالشرع، فلهاذا يوجب نذر [٢٧/٧] الصلاة والصيام والصدقة والحج والعمرة، فإن جنسها واجب بالشرع ولا يوجب نذر الاعتكاف، فإن الاعتكاف لا يصح عنده إلا بصوم، وهو مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه.

وأما الأكررون، فيحتجون بما رواه البخاري في «صحيحه» عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال: «من نذر أن يطعم الله فليطعمه، ومن نذر أن

(٢) صحيح: أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢ / ٤٣٤) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٨٥٣) من حديث ابن عمرو.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

منهي عنه؛ لنهي النبي ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»^(١). فإذا كانت المساجد التي هي من بيوت الله التي أمر فيها بالصلوات الخمس قد نهي عن السفر إليها، حتى مسجد قباء الذي يستحب لمن كان بالمدينة أن يذهب إليه، لما ثبت في «الصحيحين» عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ: أنه كان يأتي قباء كل سبت راكبًا وماشياً^(٢).

وروى الترمذي وغيره أن النبي ﷺ قال: «من تطهر في بيته فأحسن الطهور، ثم أتى مسجد قباء لا يريد إلا الصلاة فيه، كان له كعمرة»^(٣). قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

[٢٧/٩] فإذا كان مثل هذا ينهى عن السفر إليه، وينهى عن السفر إلى الطور المذكور في القرآن، وكما ذكر مالك المواضع التي لم تبين للصلوات الخمس؛ بل ينهى عن اتخاذها مساجد، فقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا آثار أنبيائهم مساجد»^(٤) - يحذر ما فعلوا - قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجدًا.

وفي «صحيح مسلم» وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنا أكمل من ذلك»^(٥)؛ ولهذا لم يكن الصحابة يسافرون إلى

بغضى الله فلا يغضه»^(١) فأمر النبي ﷺ بالوفاء بالنذر لكل من نذر أن يطيع الله، ولم يشترط أن تكون الطاعة من جنس الواجب بالشريعة، وهذا القول أصح.

وهكذا النزاع لو نذر السفر إلى مسجد النبي ﷺ، مع أنه أفضل من المسجد الأقصى. وأما لو نذر إتيان المسجد الحرام لحج أو عمرة، وجب عليه الوفاء بنذره باتفاق العلماء.

والمسجد الحرام أفضل المساجد، ويليه مسجد النبي ﷺ، ويليه المسجد الأقصى، وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة في مسجدتي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام»^(٢).

والذي عليه جمهور العلماء: أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل منها في مسجد النبي ﷺ، وقد روى أحمد والنسائي وغيرهما [٢٧/٨] عن النبي ﷺ: «إن الصلاة في المسجد الحرام بiate ألف صلاة»^(٣). وأما في المسجد الأقصى، فقد روي أنها بخمسين صلاة، وقيل: بخمسة صلاة، وهو أشبه.

ولو نذر السفر إلى قبر الخليل - عليه السلام - أو قبر النبي ﷺ، أو إلى الطور، الذي كلم الله عليه موسى - عليه السلام - أو إلى جبل حراء الذي كان النبي ﷺ يتعبد فيه وجاءه الوحي فيه، أو الغار المذكور في القرآن، وغير ذلك من المقابر والمقامات والمشاهد المضافة إلى بعض الأنبياء والمشايع، أو إلى بعض المغارات، أو الجبال، لم يجب الوفاء بهذا النذر، باتفاق الأمة الأربعة، فإن السفر إلى هذه المواضع

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٣، ١١٩٤) ومسلم (٥٢٠) من حديث ابن عمر.

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٢٤) وابن ماجه (١٤١١) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣٢٤) من حديث أسيد بن ظهير الأنصاري.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٠) ومسلم (٥٠٥) من حديث أبي هريرة.

(٣) صحيح: أخرجه أحمد في «المستدرك» (٣/ ٣٤٣، ٣٩٧) وابن ماجه في «مستدرك» (١٤٠٦) وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١١٥٥) من حديث جابر بن عبد الله.

ذلك القرآن [٢٧/١١] كما ذكر في «سورة البقرة»، وصل النبي ﷺ والمسلمون إلى الكعبة، وصارت هي القبة وهي قبلة إبراهيم، وغيره من الأنبياء.

فمن اتخذ الصخرة اليوم قبلة يصلي إليها، فهو كافر مرتد يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، مع أنها كانت قبلة لكن نُسخ ذلك، فكيف بمن يتخذها مكاناً يطاف به كما يطاف بالكعبة؟! والطواف بغير الكعبة لم يشرعه الله بحال، وكذلك من قصد أن يسوق إليها غنماً أو بقراً ليذبحها هناك ويعتقد أن الأضحية فيها أفضل، وأن يخلق فيها شعره في العيد، أو أن يسافر إليها ليعرف بها عشية عرفة، فهذه الأمور التي يشبه بها بيت المقدس في الوقوف والطواف والذبح والحلق من البدع والضلالات، ومن فعل شيئاً من ذلك معتقداً أن هذا قرينة إلى الله، فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، كما لو صلى إلى الصخرة معتقداً أن استقبالها في الصلاة قرينة كاستقبال الكعبة؛ ولهذا بنى عمر بن الخطاب مصلى المسلمين في مقدم المسجد الأقصى.

فإن المسجد الأقصى اسم لجميع المسجد الذي بناه سليمان - عليه السلام، وقد صار بعض الناس يسمي الأقصى المصل الذي بناه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في مقدمه، والصلاة في هذا المصل الذي بناه عمر للمسلمين أفضل من الصلاة في سائر المساجد؛ فإن عمر بن الخطاب لما [٢٧/١٢] فتح بيت المقدس وكان على الصخرة زبالة عظيمة؛ لأن النصارى كانوا يقصدون إهانتها مقابلة لليهود الذين يصلون إليها، فأمر عمر - رضي الله عنه - بإزالة النجاسة عنها، وقال لكعب الأحبار: أين ترى أن نبني مصلى المسلمين؟ فقال: خلف الصخرة، فقال: يا بن اليهودية، خالطتك يهودية، بل أبنيه أمامها، فإن لنا صدور المساجد. ولهذا كان أئمة الأمة إذا دخلوا المسجد قصدوا الصلاة في المصل الذي بناه عمر، وقد روي عن عمر - رضي الله

شيء من مشاهد الأنبياء لا مشهد إبراهيم الخليل - عليه السلام - ولا غيره، والنبي ﷺ ليلة المعراج صلى في بيت المقدس ركعتين كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح ولم يصل في غيره.

وأما ما يرويه بعض الناس من حديث المعراج أنه صلى في المدينة، وصل عند قبر موسى - عليه السلام - وصل عند قبر الخليل، فكل هذه الأحاديث مكذوبة موضوعة.

وقد رخص بعض المتأخرين في السفر إلى المشاهد، ولم ينقلوا ذلك عن أحد من الأئمة ولا احتجوا بحجة شرعية.



[٢٧/١٠] فصل

والعبادات المشروعة في المسجد الأقصى هي من جنس العبادات المشروعة في مسجد النبي ﷺ وغيره من سائر المساجد إلا المسجد الحرام، فإنه يشرع فيه زيادة على سائر المساجد بالطواف بالكعبة، واستلام الركنين البائنين، وتقبيل الحجر الأسود، وأما مسجد النبي ﷺ والمسجد الأقصى وسائر المساجد، فليس فيها ما يطاف به، ولا فيها ما يتمسح به، ولا ما يقبل، فلا يجوز لأحد أن يطوف بحجرة النبي ﷺ، ولا بغير ذلك من مقابر الأنبياء والصالحين، ولا بصخرة بيت المقدس، ولا بغير هؤلاء، كالقبة التي فوق جبل عرفات وأمثالها، بل ليس في الأرض مكان يطاف به كما يطاف بالكعبة.

ومن اعتقد أن الطواف بغيرها مشروع، فهو شر من يعتقد جواز الصلاة إلى غير الكعبة، فإن النبي ﷺ لما هاجر من مكة إلى المدينة صلى بالمسلمين ثمانية عشر شهراً إلى بيت المقدس، فكانت قبلة المسلمين هذه المدة، ثم إن الله حَوَّلَ القبلة إلى الكعبة، وأنزل الله في

فصل

عنه - أنه صل في محراب داود.

وليس في بيت المقدس مكان يقصد للعبادة سوى المسجد الأقصى، لكن إذا زار قبور الموتى وسلم عليهم وترحم عليهم - كما كان النبي ﷺ يعلم أصحابه - فحسن، فإن النبي ﷺ كان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات، وإن شاء الله بكم لاحقون، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعلهم، واغفر لنا ولهم»^(١).



[٢٧/١٤] فصل

وأما زيارة معابد الكفار مثل الموضع المسمى بـ«القمامة» أو «بيت لحم» أو «صهيون» أو غير ذلك، مثل «كتائس النصارى»، فمنهي عنها. فمن زار مكاناً من هذه الأماكن معتقداً أن زيارته مستحبة، والعبادة فيه أفضل من العبادة في بيته، فهو ضال، خارج عن شريعة الإسلام يستتاب، فإن تاب وإلا قتل. وأما إذا دخلها الإنسان لحاجة وعرضت له الصلاة فيها، فللعلماء فيها ثلاثة أقوال في مذهب أحد وغيره، قيل: تكره الصلاة فيها مطلقاً، واختاره ابن عقيل، وهو منقول عن مالك. وقيل: تباح مطلقاً. وقيل: إن كان فيها صور نهي عن الصلاة وإلا فلا، وهذا منصوص عن أحد وغيره، وهو مروي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وغيره، فإن النبي ﷺ قال: «لا تدخل للملائكة بيتاً فيه صورة»^(٢)، ولما فتح النبي ﷺ مكة كان في الكعبة تماثيل، فلم يدخل الكعبة حتى عجت تلك الصور. والله أعلم.



وأما الصخرة فلم يصلّ عندها عمر - رضي الله عنه، ولا الصحابة ولا كان على عهد الخلفاء الراشدين عليها قبة، بل كانت مكشوفة في خلافة عمر وعثمان وعلي ومعاوية يزيد ومروان، ولكن لما تولى ابنه عبد الملك الشام، ووقع بينه وبين ابن الزبير الفتنة، كان الناس يحجون فيجتمعون بابن الزبير، فأراد عبد الملك أن يصرف الناس عن ابن الزبير فبنى القبة على الصخرة، وكساها في الشتاء والصيف، ليرغب الناس في زيارة بيت المقدس، ويشغلوا بذلك عن اجتماعهم بابن الزبير، وأما أهل العلم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فلم يكونوا يعظمون الصخرة فإنها قبة منسوخة، كما أن يوم السبت كان عيداً في شريعة موسى - عليه السلام - ثم نسخ في شريعة محمد ﷺ بيوم الجمعة، فليس للمسلمين أن يخصصوا يوم السبت ويوم الأحد بعبادة كما تفعل اليهود [٢٧/١٣] والنصارى، وكذلك الصخرة إنها يعظمها اليهود وبعض النصارى.

وما يذكره بعض الجهال فيها من أن هناك أثر قدم النبي ﷺ، وأثر عمامته، وغير ذلك، فكله كذب، وأكذب منه من يظن أنه موضع قدم الرب. وكذلك المكان الذي يذكر أنه مهد عيسى - عليه السلام - كذب، وإنما كان موضع معمودية النصارى. وكنا من زعم أن هناك الصراط والميزان، أو أن السور الذي يضرب به بين الجنة والنار هو ذلك الحائط المني شرقي المسجد. وكذلك تعظيم السلسلة، أو موضعها ليس مشروعاً.



(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٥) من حديث بريدة الأسلمي.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٢٦) ومسلم (٨٦) من حديث أبي طلحة.

فصل

[٢٧/١٦] وليس السفر إليه مع الحج قرينة.

وقول القائل: قدس الله حجتك. قول باطل لا أصل له كما يروى: «من زارني وزار أبي في هام واحد ضمنت له الجنة»، فإن هذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، بل وكذلك كل حديث يروى في زيارة قبر النبي ﷺ فإنه ضعيف، بل موضوع، ولم يرو أهل «الصحيح» و«السنن» و«المسانيد» - ك«مسند أحمد» وغيره - من ذلك شيئاً؛ ولكن الذي في «السنن»: ما رواه أبو داود عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»^(٣). فهو يرد السلام على من سلم عليه عند قبره، ويبلغ سلام من سلم عليه من البعيد، كما في «النسائي» عنه أنه قال: «إن الله وكل بقبري ملائكة يبلغوني عن أمي السلام»^(٤).

وفي «السنن» عنه أنه قال: «أكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فإن صلاتكم معروضة علي». قالوا: وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ فقال: «إن الله قد حرم علي الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»^(٥). فبين ﷺ أن الصلاة والسلام توصل إليه من البعيد. والله قد أمرنا أن نصلي عليه ونسلم. وثبت في الصحيح أنه قال: «من صلى علي مرة صلى الله عليه بها عشراً»^(٦)، ﷺ تسليماً كثيراً.



(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

(٤) صحيح: أخرجه النسائي (٤٣ / ٣) وأحمد (٣٨٧ - ٤٤١) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢١٧٤) من حديث ابن مسعود.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٤٧) وابن ماجه (١٠٨٥) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٠٤٧) من حديث أوس بن أوس.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١١) من حديث عبدالله بن عمرو.

وليس بيت المقدس مكان يسمى «حرماً» ولا به «تربة الخليل»، ولا [٢٧/١٥] بغير ذلك من البقاع إلا ثلاثة أماكن:

أحدها: هو حرم باتفاق المسلمين، وهو حرم مكة - شرفها الله تعالى.

والثاني: حرم عند جمهور العلماء، وهو حرم النبي ﷺ من غير إلى ثور^(١)، بريد في بريد^(٢)، فإن هذا حرم عند جمهور العلماء كمالك، والشافعي، وأحمد وفيه أحاديث صحيحة مستفيضة عن النبي ﷺ.

والثالث: «وج» وهو واد بالطائف، فإن هذا يروي فيه حديث رواه أحمد في «المسند»، وليس في الصحيح، وهذا حرم عند الشافعي؛ لاعتقاده صحة الحديث، وليس حرماً عند أكثر العلماء، وأحمد ضعف الحديث المروي فيه فلم يأخذ به. وأما ما سوى هذه الأماكن الثلاثة، فليس حرماً عند أحد من علماء المسلمين، فإن الحرم: ما حرم الله صيده ونباته، ولم يحرم الله صيد مكان ونباته خارجاً عن هذه الأماكن الثلاثة.



فصل

وأما زيارة بيت المقدس، فمشروعة في جميع الأوقات، ولكن لا ينبغي أن يؤتى في الأوقات التي تقصدها الضلال، مثل وقت عيد النحر، فإن كثيراً من الضلال يسافرون إليه ليقفوا هناك، والسفر إليه لأجل التعريف به معتقداً أن هذا قرية، محرم بلا ريب، وينبغي أن لا يتشبه بهم، ولا يكثر سوادهم.

(١) مير وثور: جبلان بالمدينة حرم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ما بينهما منها.

(٢) البريد: أصله الدابة التي تحمل الرسائل، والمسافة بين كل منزلين من منازل الطريق، وهي أميال تختلف في عددها.

فصل

[٢٧/١٧] وأما السفر إلى «عقلان» في هذه الأوقات فليس مشروعاً ولا واجباً، ولا مستحباً؛ ولكن عقلان كان لسكنائها وقصدها فضيلة لما كانت تغزوا للمسلمين يقيم بها المرابطون في سبيل الله، فإنه قد ثبت في «صحيح مسلم» عن سلمان عن النبي ﷺ أنه قال: «رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه، ومن مات مرابطاً مات مجاهدًا، وأجرى عليه عمله، وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتان»^(١).

وقال أبو هريرة: لأن أرباط ليلة في سبيل الله، أحب إلي من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود. وكان أهل الخير والدين يقصدون ثغور المسلمين للرباط فيها - ثغور الشام: كعقلان، وعكة، وطرطوس، وجبل لبنان، وغيرها، وثغور مصر: كالإسكندرية وغيرها، وثغور العراق: كعبادان وغيرها - فما خرب من هذه البقاع ولم يبق بيوتاً كعقلان لم يكن ثغوراً ولا في السفر إليه فضيلة.

وكذلك جبل لبنان وأمثاله من الجبال لا يستحب السفر إليه، وليس فيه أحد من الصالحين المتبعين لشرعة الإسلام، ولكن فيه كثير من الجبن، وهم رجال الغيب الذين يرون أحياناً في هذه البقاع، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَاهُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]. وكذلك الذين يرون الخضر أحياناً هو جني رآه، وقد رآه غير واحد من أعرافه، وقال إنني الخضر، وكان ذلك جنياً لبس على المسلمين الذين رأوه؛ وإلا فالخضر الذي كان مع موسى عليه السلام مات، ولو كان حياً على عهد رسول الله ﷺ لوجب عليه أن يأتي إلى النبي ﷺ ويؤمن به ويجاهد معه؛ فإن الله فرض على كل أحد أدرك محمداً - ولو كان من الأنبياء - أن يؤمنوا به

ويجاهدوا معه، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ حَيْثُ شِئْنَا وَجَعَلْنَاكُمْ جَنَّاتٍ مِّنْ دُونِهَا أَن تَقُولُوا سُبْحَانَ اللَّهِ فَلَمْ تَقُولُوا لَهُمْ حَقَّ قَوْلِهِمْ إِنَّا نَعْتَصِمُ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْكُمْ وَنَحْنُ عَلَيْكُمْ بِشَفَاعَةِ اللَّهِ وَتُوبَتْ لَهُمْ آفَاتُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ عَالِمِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]، قال ابن عباس - رضي الله عنه - لم يبعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولنصرنه، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولنصرنه، ولم يذكر أحد من الصحابة أنه رأى الخضر، ولا أنه أتى إلى النبي ﷺ، فإن الصحابة كانوا أعلم وأجل قدراً من أن يلبس الشيطان عليهم؛ ولكن لبس على كثير ممن بعدهم، فصار يتمثل لأحدهم في صورة النبي، ويقول: أنا الخضر وإنما هو شيطان.

كما أن كثيراً من الناس يرى ميتة خرج وجاء إليه وكلمه في أمور وقضاء حوائج فيظنه الميت نفسه، وإنما هو شيطان تصور بصورته، وكثير من الناس يستغث بمخلوق إما نصراني كجرجس، أو غير [٢٧/١٩] نصراني، فيراه قد جاءه، وربما يكلمه، وإنما هو شيطان تصور بصورة ذلك المستغاث به لما أشرك به المستغث تصور له، كما كانت الشياطين تدخل في الأصنام وتكلم الناس، ومثل هذا موجود كثير في هذه الأزمان في كثير من البلاد، ومن هؤلاء من تحمله الشياطين فتطير به في الهواء إلى مكان بعيد، ومنهم من تحمله إلى عرقه فلا يحج حجاً شرعياً، ولا يحرم ولا يلبس ولا يطوف ولا يسعى؛ ولكن يقف بشيابه مع الناس، ثم يحملونه إلى بلده. وهذا من تلاعب الشياطين بكثير من الناس، كما قد بسط الكلام في غير هذا الموضع، والله أعلم بالصواب، وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



[٢٧/٢٠] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

عن زيارة «القدس» وقبر الخليل عليه السلام، وما في أكل الخبز والعَدَس من البركة، ونقله من بلد إلى بلد للبركة، وما في ذلك من السنة والبدعة.

فأجاب:

الحمد لله، أما السفر إلى بيت المقدس للصلاة فيه، والاعتكاف أو القراءة أو الذكر، أو الدعاء، فمشروع مستحب، باتفاق علماء المسلمين. وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»^(١). والمسجد الحرام ومسجد رسول الله ﷺ أفضل منه. وفي «الصحيحين» عنه أنه قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»^(٢).

وأما السفر إلى مجرد زيارة «قبر الخليل» أو غيره من مقابر الأنبياء والصالحين ومشاهدتهم وآثارهم، فلم يستحبه أحد من أئمة المسلمين، لا الأربعة ولا غيرهم؛ بل لو نذر ذلك ناذر لم يجب عليه الوفاء بهذا [٢٧/٢١] النذر عن الأئمة الأربعة وغيرهم؛ بخلاف المساجد الثلاثة، فإنه إذا نذر السفر إلى المسجد الحرام لحج أو عمرة لزمه ذلك باتفاق الأئمة، وإذا نذر السفر إلى المسجدين الآخرين لزمه السفر عند أكثرهم كمالك وأحمد والشافعي في أظهر قوليه؛ لقول النبي ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن

نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٣). رواه البخاري. وإنما يجب الوفاء بنذر كل ما كان طاعة؛ مثل من نذر صلاة، أو صوماً، أو اعتكافاً، أو صدقة لله، أو حجاً. ولهذا لا يجب بالنذر السفر إلى غير المساجد الثلاثة؛ لأنه ليس بطاعة لقول النبي ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»^(٤). فمنع من السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة، فغير المساجد أولى بالمنع؛ لأن العبادة في المساجد أفضل منها في غير المسجد وغير البيوت بلا ريب، ولأنه قد ثبت في الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «أحب البقاع إلى الله المساجد»^(٥)، مع أن قوله: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»^(٦) يتناول المنع من السفر إلى كل بقعة مقصودة، بخلاف السفر للتجارة، وطلب العلم، ونحو ذلك. فإن السفر لطلب تلك الحاجة حيث كانت، وكذلك السفر لزيارة الأخ في الله فإنه هو المقصود حيث كان.

وقد ذكر بعض المتأخرين من العلماء: أنه لا بأس بالسفر إلى [٢٧/٢٢] المشاهد، واحتجوا بأن النبي ﷺ كان يأتي قباء كل سبت راكباً وماشيًا^(٧). أخرجاه في «الصحيحين»، ولا حجة لهم فيه؛ لأن قباء ليست مشهداً، بل مسجد، وهي منهي عن السفر إليها باتفاق الأئمة؛ لأن ذلك ليس بسفر مشروع، بل لو سافر إلى قباء من دويرة أهل لم يجوز، ولكن لو سافر إلى المسجد النبوي ثم ذهب منه إلى قباء فهذا يستحب، كما يستحب زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد. وأما أكل الخبز والعَدَس المصنوع عند قبر الخليل -

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٨) بنحوه من حديث أبي هريرة.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٣، ١١٩٤) ومسلم (٥٢٠) من حديث ابن عمر.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٠) ومسلم (٥٠٥) من حديث أبي هريرة.

هُوَ خَفٌّ [البقرة: ٦١].

ومن الناس من يتقرب إلى الجن بالعدس فيطبخون عدسًا ويضعونه في المراحض، أو يرسلونه، ويطلبون من الشياطين بعض ما يطلب منهم، كما يفعلون مثل ذلك في الحمام، وغير ذلك، وهذا من الإيمان بالجنت والطاغوت.

وجماع دين الإسلام: أن يعبد الله وحده لا شريك له، ويعبد [٢٧/٢٤] بما شرعه - سبحانه وتعالى - على لسان نبيه محمد ﷺ: من الواجبات، والمستحبات، والمنهيات. فمن تعبد بعبادة ليست واجبة، ولا مستحبة فهو ضال. الله أعلم.



وَسُئِلَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ :

هل الأفضل المجاورة بمكة، أو بمسجد النبي ﷺ؟ أو المسجد الأقصى؟ أو بشرف من الشغور لأجل الغزو؟ وفيما يروى عن النبي ﷺ: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»، و«من زار البيت ولم يزرني فقد جفاني»؟ وهل زيارة النبي ﷺ على وجه الاستحباب أم لا؟ أفوتونا مأجورين.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، المرابطة بالشغور أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة، كما نص على ذلك أئمة الإسلام عامة، بل قد اختلفوا في المجاورة: فكرها أبو حنيفة، واستحبها مالك وأحمد وغيرهما، ولكن المرابطة عندهم أفضل من المجاورة، وهذا متفق عليه بين السلف، حتى قال أبو هريرة - رضي الله عنه - : لأن أربط ليلة في سبيل الله أحب إليّ من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود. وذلك أن الرباط من جنس

عليه السلام - فهذا لم يستحبه أحد من العلماء، لا المتقدمين ولا المتأخرين، ولا كان هذا مصنوعًا لا في زمن الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا بعد ذلك إلى خمسمائة سنة من البعثة، حتى أخذ النصارى تلك البلاد. ولم تكن القبة التي على قبره مفتوحة، بل كانت مسدودة، ولا كان السلف من الصحابة والتابعين يسافرون إلى قبره ولا قبر غيره، لكن لما أخذ النصارى تلك البلاد فسووا حجرته واتخذوها كنيسة، فلما أخذ المسلمون البلاد بعد ذلك اتخذ ذلك من اتخذ مسجداً، وذلك بدعة منهي عنها، لما ثبت في الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «لن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١) - يحذر ما فعلوا. وفي الصحيح عنه أنه قال قبل موته بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا [٢٧/٢٣] يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٢).

ثم وقف بعض الناس وقفًا للعدس والخبز، وليس هذا وقفًا من الخليل، ولا من أحد من بني إسرائيل، ولا من النبي ﷺ ولا من خلفائه، بل قد روي عن النبي ﷺ أنه أطلق تلك القرية للدارميين. ولم يأمرهم أن يطعموا عند مشهد الخليل - عليه السلام - لا خبزًا ولا عدسًا، ولا غير ذلك. فمن اعتد أن الأكل من هذا الخبز والعدس مستحب شرعه النبي ﷺ، فهو مبتدع ضال، بل من اعتد أن العدس مطلقًا فيه فضيلة فهو جاهل. والحديث الذي يروى: «كلوا العدس فإنه يرق القلب، وقد قلنس فيه سبعون نبيًا»، حديث مكذوب مختلق باتفاق أهل العلم. ولكن العدس هو مما اشتهاه اليهود. وقال الله تعالى لهم: «أَتَشْتَبِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

والإمام الأمر الموجود في الكتاب والسنة بالصلاة عليه والتسليم. فصل الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. وأكثر ما اعتمده العلماء في «الزيارة» قوله في الحديث الذي رواه أبو داود: «ما من مسلم يسلم عليّ، إلا رد الله عليّ روحي حتى أرى عليه السلام»^(١). وقد كره مالك وغيره أن يقال: زرت قبر النبي ﷺ. وقد كان الصحابة - كابن عمر وأنس وغيرهما - يسلمون عليه ﷺ وعلى صاحبيه، كما في الموطأ: أن ابن عمر كان إذا دخل المسجد يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت.

وشد الرحل إلى مسجده مشروع باتفاق المسلمين، كما في «الصحيحين» عنه أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»^(٢). وفي «الصحيحين» عنه أنه قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام»^(٣). فإذا أتى مسجد النبي ﷺ فإنه يسلم عليه وعلى صاحبيه، كما كان الصحابة يفعلون.

وأما إذا كان قصده بالسفر زيارة قبر النبي ﷺ دون الصلاة في مسجده، فهذه المسألة فيها خلاف. فالذي عليه الأئمة وأكثر العلماء أن هذا غير مشروع، ولا مأمور به؛ لقوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»^(٤). ولهذا لم يذكر

الجهاد، وجنس الجهاد مقدم على جنس الحج، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ [٢٧/٢٥] أنه قيل له: أي العمل أفضل؟ قال: «الإيمان بالله ورسوله». قيل: ثم ماذا؟ قال: «جهاد في سبيل الله». قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور»^(٥). وقد قال تعالى: ﴿أَجْعَلُمْ مِيقَاتَ الْحَجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [التوبة: ١٩-٢٢].

وأما قوله: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»^(٦): فهذا الحديث رواه الدارقطني - فيما قيل - بإسناد ضعيف، ولهذا ذكره غير واحد من الموضوعات، ولم يروه أحد من أهل الكتب المعتمدة عليها من كتب الصحاح والسنن والمسانيد.

وأما الحديث الآخر: قوله: «من حج البيت ولم يزرني فقد جفائي»، فهذا لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث، بل هو موضوع على رسول الله ﷺ، ومعناه مخالف للإجماع؛ فإن جفاء الرسول ﷺ من الكبراء، بل هو كفر ونفاق، بل يجب أن يكون أحب إلينا من أهلنا وأموالنا، كما قال ﷺ: «والذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»^(٧).

[٢٧/٢٦] وأما «زيارته» فليست واجبة باتفاق المسلمين، بل ليس فيها أمر في الكتاب ولا في السنة،

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحثه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٠) ومسلم (٥٠٥) من حديث أبي هريرة.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦) ومسلم (٨٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) موضوع: أخرجه الدارقطني (١٦٤) والبيهقي في «الشعب» (٤١٥٩) وضعفه الألباني في «الإرواء» (١١٢٧) من حديث عمر.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) من حديث أنس بن مالك.

حديث [عبد الله بن عبد الله بن عمر^(*) العمري، وهو مضعف؛ ولهذا لم يحتج بهذا الحديث أحد من السلف والأئمة. ويمثله لا يجوز إثبات حكم شرعي باتفاق علماء المسلمين، والله أعلم.



[٢٧/٢٩] وقال الشيخ - رحمه الله -:

فصل

وأما قوله: «من زار قبري فقد وجبت له شفاعتي»^(١) وأمثال هذا الحديث مما روي في زيارة قبره ﷺ فليس منها شيء صحيح، ولم يرو أحد من أهل الكتب المعتمدة منها شيئاً. لا أصحاب الصحيح: كالبخاري، ومسلم. ولا أصحاب السنن: كأبي داود، والنسائي. ولا الأئمة من أهل المسانيد؛ كالإمام أحمد وأمثاله، ولا اعتمد على ذلك أحد من أئمة الفقه، كمالك والشافعي، وأحمد، وإسحاق بن راهويه، وأبي حنيفة، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأمثالهم، بل عامة هذه الأحاديث مما يعلم أنها كذب موضوعة، كقوله: «من زارني وزار أبي في عام واحد ضمنت له على الله الجنة»، وقوله: «من حج ولم يزرني فقد جفائي»، فإن هذه الأحاديث ونحوها كذب.

والحديث الأول رواه الدارقطني والبيهقي في «مسنده»، ومدايره على [٢٧/٣٠] [عبد الله بن عبد الله بن عمر^(*) العمري، وهو ضعيف، وليس عن النبي ﷺ في زيارة قبره ولا قبر الخليل حديث ثابت أصلاً،

العلماء أن مثل هذا السفر إذا تفره يجب الوفاء به، بخلاف السفر إلى المساجد الثلاثة لا للصلاة فيها والاعتكاف، فقد ذكر العلماء وجوب ذلك في بعضها - في المسجد الحرام - وتنازعوا في المسجدين الآخرين. فالجمهور يوجبون الوفاء به في المسجدين الآخرين؛ كمالك والشافعي وأحمد؛ لكون السفر إلى القاضل لا يغني عن السفر إلى المفضل. وأبو حنيفة إنما يوجب السفر إلى المسجد الحرام؛ بناء على أنه إنما يوجب بالنذر ما كان جنسه واجباً بالشرع. والجمهور يوجبون الوفاء بكل ما هو طاعة؛ لما في «صحيح البخاري» عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٢). بل قد صرح طائفة من العلماء - كابن عقيل وغيره - بأن المسافر لزيارة قبور الأنبياء - عليهم السلام - وغيرها لا يقصر الصلاة في هذا السفر؛ لأنه معصية، لكونه معتقداً أنه طاعة وليس بطاعة، والتقرب إلى الله عز وجل بما ليست بطاعة هو معصية؛ ولأنه نهي عن ذلك والنهي يقتضي التحريم.

ورخص بعض المتأخرين في السفر لزيارة القبور، كما ذكر أبو [٢٧/٢٨] حامد في «الإحياء» وأبو الحسن بن عبدوس، وأبو محمد المقدسي، وقد روى حديثاً رواه الطبراني من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من جاءني زائراً لا تضره إلا زيارتي كان حقاً علي أن أكون له شفيعاً يوم القيامة»^(٣). لكنه من

(١) صحيح: أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢ / ٤٣٤) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٨٥٣) من حديث ابن عمرو.

(٢) ضعيف: أخرجه الطبراني في «المعجم» (١٢ / ٢٩١) والأوسطه (٤٥٤٦) وضعفه الألباني في «دفع عن الحديث النبوي» (ص ١٠٦) من حديث ابن عمر.

(٥) خطأ، صوابه: (عبد الله بن عمر) انظر الصبابة: (ص ٢٦٦).

(٣) موضع: أخرجه الدارقطني (١٦٤) والبيهقي في «الشعب»

(٤١٥٩) وضعفه الألباني في «الإرواء» (١١٢٧) من

حديث عمر.

(٥) خطأ، صوابه: (عبد الله بن عمر) انظر الصبابة: (ص ٢٦٦).

«اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»^(٤)، وقوله ﷺ: «لا تتخذوا قبري عيداً»^(٥)، وقوله ﷺ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٦)، يحذر ما فعلوا، وقوله ﷺ: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أناكم من ذلك»^(٧).

ولهذا اتفق السلف على أنه لا يستلم قبراً من قبور الأنبياء وغيرهم، ولا يتمسح به، ولا يستحب الصلاة عنده، ولا قصده للدعاء عنده أو به؛ لأن هذه الأمور كانت من أسباب الشرك وعبادة الأوثان، كما قال تعالى: «وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا» [نوح: ٢٣]. قال طائفة من السلف: هؤلاء كانوا قومًا صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، فعبدهم.

وهذه الأمور ونحوها هي من الزيارة البدعية، وهي من جنس دين النصارى والمشركون، وهو أن يكون قصد الزائر أن يستجاب دعاءه عند القبر، أو أن يدعو الميت ويستغث به ويطلب منه، أو [٢٧/٣٢] يقسم به على الله في طلب حاجاته، وتفريغ كربات. فهذه كلها من البدع التي لم يشرعها النبي ﷺ، ولا فعلها أصحابه. وقد نص الأئمة على النهي عن ذلك، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

ولهذا لم يكن أحد من الصحابة يقصد زيارة قبر

بل إنما اعتمد العلماء على أحاديث السلام والصلاة عليه، كقوله ﷺ: «ما من رجل يسلم علي إلا رد الله على روحه حتى أُرِد عليه السلام»^(٨). رواه أبو داود وغيره، وقوله ﷺ: «إن الله وكل بقبري ملائكة يلففوني عن أمي السلام»^(٩). رواه النسائي. وقوله ﷺ: «أكثرُوا علي من الصلاة يوم الجمعة، وليلة الجمعة؛ فإن صلاتكم معروضة علي»، قالوا: كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أُرمت؟ فقال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»^(١٠). رواه أبو داود وغيره.

وقد كره مالك أن يقول الرجل: زرت قبر النبي ﷺ. قالوا: لأن لفظ الزيارة قد صارت في عرف الناس تتضمن ما نهى عنه، فإن زيارة القبور على وجهين: وجه شرعي، ووجه بدعي.

فالزيارة الشرعية: مقصودها السلام على الميت والدعاء له، سواء كان نبيًا، أو غير نبي.

ولهذا كان الصحابة إذا زاروا النبي ﷺ يسلمون عليه، ويدعون له، ثم ينصرفون، ولم يكن أحد منهم يقف عند قبره ليدعو لنفسه؛ ولهذا كره مالك وغيره ذلك، وقالوا: إنه من البدع المحدثه. ولهذا قال الفقهاء: إذا سلم المسلم عليه [٢٧/٣١] وأراد الدعاء لنفسه لا يستقبل القبر، بل يستقبل القبلة، وتنازعوا وقت السلام عليه: هل يستقبل القبلة أو يستقبل القبر؟ فقال أبو حنيفة: يستقبل القبلة. وقال مالك والشافعي وأحمد: يستقبل القبر. وهذا لقوله ﷺ:

(٤) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٤) وأحمد (٢ / ٢٤٦) وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠) من حديث عطاء ابن يسار.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وأحمد (٢ / ٣٦٧) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (١٩) من حديث عائشة.

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(٨) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

(٩) صحيح: أخرجه النسائي (٤٣ / ٣) وأحمد (١ / ٣٨٧ - ٤٤١) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢١٧٤) من حديث ابن مسعود.

(١٠) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٤٧) وابن ماجه (١٠٨٥) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٠٤٧) من حديث ابن عمرو.

أصحابه، وكذا الغار المأثور في القرآن.

وثبت أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان في بعض الأسفار، فرأى قومًا يتأوبون مكانًا يصلون فيه، فقال: ما هذا؟ قالوا: مكان صلى فيه رسول الله ﷺ. فقال: ومكان صلى فيه رسول الله ﷺ؟! أتريدون أن تتخذوا أثر الأنبياء لكم مساجد؟! إنها هلك من كان قبلكم بهذا. من أدركته الصلاة فليصل، وإلا فليمض. وهذا لأن الله لم يشرع للمسلمين مكانًا يتأوبونه للعبادة إلا المساجد خاصة، فما لبس بمسجد لم يشرع قصده [٢٧/٣٤] للعبادة، وإن كان مكان نبي أو قبر نبي.

ثم إن المساجد حرم رسول الله ﷺ أن تتخذ على قبور الأنبياء والصالحين، كما قال: «لن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١) «ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٢). وهذان حديثان في الصحيح. وفي المسند، وصحيح أبي حاتم عن النبي ﷺ أنه قال: «إن من شرار الناس من تتركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد»^(٣). بل قد كره الصلاة في المقبرة عمومًا؛ لما في ذلك من التشبه بمن يتخذ القبور مساجد، كما في السنن عنه أنه قال: «الأرض كلها مسجد، إلا المقبرة، والحمام»^(٤). وهذه المعاني قد نص عليها أئمة الدين من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأهل العراق وغيرهم، بل ذلك منقول عن أنس.



(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(٥) حسن: أخرجه أحمد (١ / ٤٠٥ - ٤٣٥ - ٤٥٤) وحسن الألباني في تخليص الساجدة (ص ٢٣) من حديث ابن مسعود.

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٢) والترمذي (٣١٧) وابن ماجه (٧٤٥) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤٩٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

الخليل، بل كانوا يأتون إلى بيت المقدس فقط طاعة للحديث الذي ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ من غير وجه أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»^(١).

ولهذا اتفق أئمة الدين على أن العبد لو نذر السفر إلى زيارة «قبر الخليل»، و«الطور» الذي كلم الله عليه موسى - عليه السلام - أو جبل حراء ونحو ذلك، لم يجب عليه الوفاء بنذره. وهل عليه كفارة يمين؟ على قولين؛ لأن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٢). والسفر إلى هذه البقاع معصية في أظهر القولين، حتى صرح من يقول: إن الصلاة لا تقصر في سفر المعصية بأن صاحب هذا السفر لا يقصر الصلاة، ولو نذر إتيان المسجد الحرام لوجب عليه الوفاء بالاتفاق. ولو نذر إتيان مسجد المدينة، أو بيت المقدس ففيه قولان للعلماء. أظهرهما: وجوب الوفاء به، كقول مالك وأحمد والشافعي في أحد قولي. والثاني [٢٧/٣٣] لا يجب عليه الوفاء به، كقول أبي حنيفة والشافعي في قوله الآخر، وهذا بناء على أنه لا يجب بالنذر إلا ما كان من جنسه واجب بالشرع، والصحيح وجوب الوفاء بكل نذر هو طاعة؛ لقول النبي ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه»، ولم يستثن طاعة من طاعة.

والمقصود هنا أن الصحابة لم يكونوا يستحبون السفر لشيء من زيارات البقاع: لا آثار الأنبياء، ولا قبورهم، ولا مساجدهم إلا المساجد الثلاثة، بل إذا فعل بعض الناس شيئًا من ذلك أنكر عليه غيره، كما أنكروا على من زار الطور الذي كلم الله عليه موسى، حتى إن «غار حراء» الذي كان النبي ﷺ يتعبد فيه قبل المبعث لم يزره هو بعد المبعث ولا أحد من

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة.

[٢٧/٣٥] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ : عَنْ قَوْلِهِ : «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَزِرْنِي فَقَدْ جَفَانِي» ؟
وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ مَكَّةَ هَلْ أَفْضَلُ مِنَ الْمَدِينَةِ أَمْ بِالْمَكْسِ ؟

فأجاب:

قوله: «من حج ولم يزرنى قد جفاني» كذب؛ فإن جفاء النبي ﷺ حرام وزيارة قبره ليست واجبة باتفاق المسلمين، ولم يثبت عنه حديث في زيارة قبره، بل هذه الأحاديث التي تروى: «من زارني وزار أبي في عام واحد ضمنت له على الله الجنة»، وأمثال ذلك كذب باتفاق العلماء. وقد روى الدارقطني وغيره في زيارة قبره أحاديث، وهي ضعيفة. وقد كره مالك - وهو من أعلم الناس بحقوق رسول الله ﷺ وبالسنة التي عليها أهل مدينته من الصحابة والتابعين وتابعيهم - كره أن يقال: زرت قبر رسول الله ﷺ. ولو كان هذا اللفظ ثابتاً عن رسول الله ﷺ معروفاً عند علماء المدينة لم يكره مالك ذلك. وأما إذا قال: سلمت على رسول الله ﷺ، فهذا لا يكره بالاتفاق، كما في السنن عنه ﷺ أنه قال: «ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»^(١). وكان [٢٧/٣٦] ابن عمر يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت! وفي سنن أبي داود عنه أنه قال: «أكثرُوا علي من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة، فإن صلاتكم معروضة علي»، قالوا: وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ قال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»^(٢).



فأجاب:

الحمد لله، مكة أفضل لما ثبت عن عبد الله بن عدي بن الحمراء عن النبي ﷺ أنه قال لمكة وهو واقف بالحزورة^(٣): «والله إنك خير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أن قومي أخرجوني منك ما خرجت»^(٤). قال الترمذي: حديث صحيح. وفي رواية: «إنك خير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله»^(٥). فقد ثبت أنها خير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله وإلى رسوله. وهذا صريح في فضلها. وأما الحديث الذي يروى: «أخرجتني من أحب البقاع إلى فأسكني أحب البقاع إليك»، فهذا حديث موضوع كذب لم يروه أحد من أهل العلم، والله أعلم.



[٢٧/٣٧] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ التُّرْبَةِ الَّتِي دُفِنَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ هِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؟

فأجاب:

وأما «التربة» التي دفن فيها النبي ﷺ فلا أعلم أحداً من الناس قال: إنها أفضل من المسجد الحرام، أو المسجد النبوي أو المسجد الأقصى، إلا القاضي عياض، فذكر ذلك إجماعاً، وهو قول لم يسبقه إليه

(٣) الْحَزُورَةُ: بِالْفَتْحِ ثُمَّ السُّكُونِ وَفَتْحُ الْوَاوِ وَوَرَاءَ هَا، وَهِيَ فِي اللُّغَةِ: الرَّايَةُ الصَّغِيرُ، وَجَمْعُهَا: حَزَاوِرٌ، وَكَانَتِ الْحَزُورَةُ سَوْقَ مَكَّةَ وَقَدْ دَخَلَتْ فِي الْمَسْجِدِ لَمَّا زَيْدَ فِيهِ.

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٩٢٥) وابن ماجه (٣١٠٨) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣٩٢٥)

من حديث عبدالله بن عدي بن الحمراء.

(٥) انظر ما قبله.

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٤٧) وابن ماجه (١٠٨٥) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٠٤٧) من حديث أوس بن أوس.

اختر لي، فقال: «عليك بالشام؛ فإنها خيرة الله من أرضه يجتبي إليه خيرته من خلقه، فمن أبى فليلحق يمينه، وليتق من غدرة، فإن الله قد تكفل لي بالشام وأهله». وكان الخوالي يقول: من تكفل الله به فلا ضيعة عليه. وهذان نصان في تفضيل الشام.

وفي مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «لا يزال أهل المغرب ظاهرين، لا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم، حتى تقوم الساعة»^(٤). قال الإمام أحمد: أهل المغرب هم أهل الشام، وهو كما قال: فإن هذه لغة أهل المدينة النبوية في ذاك [٢٧/٤٢] الزمان، كانوا يسمون أهل نجد والعراق أهل المشرق، ويسمون أهل الشام أهل المغرب؛ لأن التغريب والتشريق من الأمور النسبية، فكل مكان له غرب وشرق؛ فالنبي ﷺ تكلم بذلك في المدينة النبوية، فما تغرب عنها فهو غربه، وما تشرق عنها فهو شرقه.

ومن علم حساب البلاد - أطواها وعروضها - علم أن المعازل التي يشاطئ الفرات - كالبيرة ونحوها - هي محاذية للمدينة النبوية، كما أن ما شرق عنها بنحو من مسافة القصر كحران وما سامتها مثل الرقة وسمياط فإنه محاذ أم القرى مكة - شرفها الله. ولهذا كانت قبلته هو أعدل القبل، فما شرق عما حاذى المدينة النبوية فهو شرقها، وما يغرب ذلك فهو غربها. وفي الكتب المعتمد عليها مثل «مسند أحمد» وغيره عدة آثار عن النبي ﷺ في هذا الأصل: مثل وصفه أهل الشام: «بأنه لا يغلب منافقوهم مؤمنهم»^(٥). وقوله: «أريت كأن عمود الكتاب - وفي رواية: عمود الإسلام - أخذ من تحت رأسي، فأتبعته نظري فذهب

لَا يَسْتَوِينَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٠﴾ فَتَيْنِ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَنَّهُدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿٢١﴾ [التوبة: ١٩-٢٠] الآية. وسئل النبي ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله ورسوله، وجهاد في سبيله». قال: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور»^(٦).

وهكذا لو كان عاجزاً عن الهجرة والانتقال إلى المكان الأفضل التي لو انتقل إليها لكانت الطاعة عليه آمون، وطاعة الله ورسوله في الموضعين واحدة، لكنها هناك أشق عليه. فإنه إذا استوت الطاعتان فأشقهها أفضلهما، وبهذا ناظر مهاجرة الحبشة المقيمون بين الكفار لمن زعم أنه أفضل منهم، فقالوا: كنا عند البغضاء البعداء، وأنتم عند رسول الله ﷺ: يعلم جاهلكم، ويطعم جائعكم، وذلك في ذات الله.

[٢٧/٤١] وأما إذا كان دينه هناك أنقص فالانتقال أفضل له، وهذا حال غالب الخلق، فإن أكثرهم لا يدافعون، بل يكونون على دين الجمهور. وإذا كان كذلك، فدين الإسلام بالشام في هذه الأوقات وشرائعه أظهر منه بغيره. هذا أمر معلوم بالحنس والعقل، وهو كالمتفق عليه بين المسلمين العقلاء الذين أوتوا العلم والإيمان، وقد دلت النصوص على ذلك؛ مثل ما روى أبو داود في «سننه» عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «ستكون هجرة بعد هجرة، فخير أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم»^(٧). وفي «سننه» - أيضاً - عن عبد الله بن خولة، عن النبي ﷺ قال: «إنكم ستجندون أجناداً: جنناً بالشام، وجنناً باليمن، وجنناً بالعراق»^(٨)، فقال ابن خولة: يا رسول الله،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦) ومسلم (٨٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٤٨٢) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢٤٨٢) من حديث ابن عمرو.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٤٨٣) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٤٨٣) من حديث ابن حوالة.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٢٥) من حديث سعد بن أبي وقاص.
(٥) ضعيف: أخرجه أحمد (٤٩٩ / ٣) وضعفه الألباني في «ضعيف الترغيب» (١٨١١) من حديث خريم بن فاتك الأسدي من قوله.

وهناك يحشر الخلق. والإسلام في آخر الزمان يكون أظهر بالشام. وكما أن مكة أفضل من بيت المقدس، فأول الأمة خير من آخرها. وكما أنه في آخر الزمان يعود الأمر إلى [٢٧/٤٤] الشام، كما أسري بالنبي ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. فخير أهل الأرض في آخر الزمان ألزمهم مهاجر إبراهيم - عليه السلام - وهو بالشام. فالأمر مساسه كما هو الموجود والمعلوم.

وقد دل القرآن العظيم على بركة الشام في خمس آيات:

قوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَفُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، والله تعالى إنما أورث بني إسرائيل أرض الشام، وقوله: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَمْرُ يُعْبَدُ بِهِ لَيْلًا يَمِيزَ الْمُحْسِنِينَ إِلَى الْمُجْرِمِينَ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١]، وقوله: ﴿وَلَسَلِمَتْنَا لِيَوْمِ الْيَوْمِ أَنْ يَنْصِلَ إِلَيْهَا أُنَاسٌ كَانُوا لِلْآخِرِينَ حُبِيبِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظُهُورًا﴾ [سبأ: ١٨] الآية. فهذه خمس آيات نصوص.

والبركة تتناول البركة في الدين، والبركة في الدنيا. وكلاهما معلوم لا ريب فيه، فهذا من حيث الجملة والغالب.

وأما كثير من الناس فقد يكون مقامه في غير الشام أفضل له، كما تقدم. وكثير من أهل الشام لو خرجوا عنها إلى مكان يكونون فيه أطوع لله ولرسوله لكان أفضل لهم. وقد كتب أبو الدرداء إلى سلمان الفارسي - رضي الله عنهما - يقول له: هلم إلى الأرض [٢٧/٤٥] المقدسة، فكتب إليه سلمان: إن الأرض لا تقدر أحدًا، وإنما يقدر الرجل عمله. وهو كما قال

به إلى الشام^(١). وعمود الكتاب والإسلام ما يعتمد عليه، وهم حملته القائمون به. ومثل قوله ﷺ: «عقر دار المؤمنين الشام»^(٢). ومثل ما في «الصححين» عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ [٢٧/٤٣] أنه قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة»^(٣). وفيها - أيضًا - عن معاذ بن جبل قال: «وهم بالشام»^(٤). وفي تاريخ البخاري قال: «وهم بدمشق». وروي: «وهم بأكناف بيت المقدس». وفي «الصححين» - أيضًا - عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: أنه أخبر «أن ملائكة الرحمن مظلة أجنتها بالشام»^(٥).

والآثار في هذا المعنى متعاضدة، ولكن الجواب - ليس على البدية - على عجل.

وقد دل الكتاب والسنة وما روي عن الأنبياء المتقدمين - عليهم السلام - مع ما علم بالحس والعقل وكشوفات العارفين: أن الخلق والأمر ابتداء من مكة أم القرى، فهي أم الخلق، وفيه ابتدئت الرسالة المحمدية التي طبق نورها الأرض، وهي جعلها الله قياتًا للناس: إليها يصلون، ويحجون، ويقوم بها ما شاء الله من مصالح دينهم ودنياهم، فكان الإسلام في الزمان الأول ظهوره بالحجاز أعظم، ودلت الدلائل المذكورة على أن ملك النبوة بالشام، والحشر إليها. فإلى بيت المقدس وما حوله يعود الخلق والأمر.

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٩٨ / ٥) وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٣٠٩٤) من حديث عمرو بن العاص.

(٢) حسن: أخرجه أحمد (١٠٤ / ٤) وحسنه الألباني في «الصححة» (١٩٦١) من حديث سلمة بن فضيل.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٦٤١) من حديث معاوية، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٤١) ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية.

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٩٥٤) وأحمد (١٨٤ / ٥) وصححه الألباني في «الصححة» (٥٠٣)، من حديث زيد بن ثابت وليس هو في الصححين.

رسله محمد عبده ورسوله ﷺ، وجب على أهل الأرض الإيمان به وطاعته، واتباع شريعته ومنهاجه. فأفضل الخلق أعلمهم، وأتبعهم لما جاء به: علماً، وحالاً، وقولاً، وعملاً، وهم أتقى الخلق.

وأي مكان وعمل كان أعون للشخص على هذا المقصود كان أفضل في حقه، وإن كان الأفضل في حق غيره شيئاً آخر. ثم إذا فعل كل شخص ما هو أفضل في حقه، فإن تساوت الحسنات والمصالح التي حصلت له مع ما حصل للآخر فهما سواء، وإلا فإن أرجحهما في ذلك هو أفضلها.

وهذه الأوقات يظهر فيها من النقص في خراب «المساجد الثلاثة» علماً وإيماناً، ما يتبين به فضل كثير ممن بأقصى المغرب على أكثرهم.

فلا ينبغي للرجل أن يلتفت إلى فضل البقعة في فضل أهلها مطلقاً، بل يعطي كل ذي حق حقه، ولكن العبرة بفضل الإنسان في إيمانه وعمله الصالح والكلم الطيب، ثم قد يكون بعض البقاع أعون على بعض الأعمال كإعانة مكة حرسها الله تعالى على الطواف والصلاة المضغفة ونحو [٤٧/ ٢٧] ذلك.

وقد يحصل في الأفضل معارض راجح يجعله مفضلاً؛ مثل من يجاور بمكة مع السؤال والاستشراف، والبطالة عن كثير من الأعمال الصالحة، وكذلك من يطلب الإقامة بالشام لأجل حفظ ماله وحرمة نفسه، لا لأجل عمل صالح، فالأعمال بالنيات.

وهذا الحديث الشريف إنما قاله النبي ﷺ بسبب الهجرة فقال: «إني الأعمال بالنيات، وإنها لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(١). قال ذلك

سلمان الفارسي؛ فإن مكة - حرسها الله تعالى - أشرف البقاع، وقد كانت في غربة الإسلام دار كفر وحرب يحرم المقام بها، وحرّم بعد الهجرة أن يرجع إليها المهاجرون فيقيموا بها، وقد كانت الشام في زمن موسى - عليه السلام - قبل خروجه ببني إسرائيل دار الصابئة المشركين الجبابرة الفاسقين، وفيها قال تعالى لبني إسرائيل: ﴿سَأُولِيكَرَ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

فإن كون الأرض «دار كفر» أو «دار إسلام» أو «إيمان» أو «دار سلم» أو «حرب» أو «دار طاعة»، أو «معصية» أو «دار المؤمنين» أو «الفاسقين»، أو صاف عارضة، لا لازمة. فقد تستقل من وصف إلى وصف، كما يستقل الرجل بنفسه من الكفر إلى الإيمان والعلم، وكذلك بالعكس.

وأما الفضيلة الدائمة في كل وقت ومكان ففي الإيمان والعمل الصالح، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّاتِ مَن ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٦٢] الآية. وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ ءَمَارَاتُهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٢) بَلَى مَن أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّٰهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ١١١، ١١٢] الآية. وقال تعالى: ﴿وَمَن أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّٰهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٢٧/ ٤٦] حَنِيفًا وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]. وإسلام الوجه لله تعالى هو إخلاص القصد والعمل له والتوكل عليه. كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْكَوْكَبَاتِ تَتَّخِذُ وَآلِهَاتٍ مُّشْتَكِبِينَ﴾ [الفاطحة: ٥]. وقال: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠].

ومنذ أقام الله حجته على أهل الأرض بخاتم

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر ابن الخطاب.

واللسان أقوى منه في غيره، وفيه من ظهور الإيمان وقمع الكفر والنفاق ما لا يوجد في غيره.

وأما ما ذكر من حديث الفطر والصيام، وأن البركة إحدى وسبعون جزءاً بالشام، والعراق على ما ذكر فهذا لم نسمعه عن أحد من أهل العلم، والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيُّهَا: هل دخلت عائشة زوج النبي ﷺ إلى دمشق، وكانت تحدث الناس بجامع دمشق أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، لم يدخل دمشق أحد من أزواج النبي ﷺ، لا عائشة ولا غيرها، والله أعلم.



[٢٧/٥٠] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: عن «جبل لبنان»: هل ورد في فضله نص في كتاب الله تعالى، أو حديث عن رسول الله ﷺ؟ وهل يحل في دين الله تعالى أن يصقع الناس إليه براء وسهم إذا أبصروه؟ وحتى من أبصره صباحاً أو مساءً يرى أن ذلك بركة عظيمة؟ وهل ثبت عند أهل العلم أن فيه أربعين من الأبدال؟ أو كان فيه رجال عليهم شعر مثل شعر الماعز؟ وهل هذه صفة الصالحين؟ وهل يجوز أن يعقد له نية الزيارة؟ أو يعتقد أن من وطئ أرضه فقد وطئ بعض الجبل المخصوص بالرحمة؟ وهل ثبت أن فيه نبياً من الأنبياء مدفون أو في أذباله؟ أو قال أحد من أهل العلم: إن فيه رجال الغيب؟ وكيف صفة رجال الغيب الذين يعتقد العوام فيهم؟ وهل يحل في دين الله تعالى أن يعتقد المسلمون شيئاً

بسبب أن رجلاً كان قد هاجر يتزوج امرأة يقال لها: أم قيس، وكان يقال له: مهاجر أم قيس.

وإذا فضلت جملة على جملة لم يستلزم ذلك تفضيل الأفراد على الأفراد، كتفضيل القرن الثاني على الثالث، وتفضيل العرب على ما سواهم، وتفضيل قريش على ما سواهم. فهذا هذا، والله أعلم.



[٢٧/٤٨] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: عن رجلين اختلفا في الصلاة في جامع بني أمية: هل هي بتسعين صلاة، كما زعموا أم لا؟

وقد ذكروا: «أن فيه ثلاثمائة نبي مدفونين»، فهل ذلك صحيح أم لا؟ وقد ذكروا: «أن النائم بالشام كالقائم بالليل بالعراق»، وذكروا: «أن الصائم المتطوع بالعراق كالمتطوع بالشام»، وذكروا: «أن الله خلق البركة إحدى وسبعين جزءاً، منها جزء واحد بالعراق، وسبعون بالشام»، فهل ذلك صحيح أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، لم يرد في جامع دمشق حديث عن النبي ﷺ بتضعيف الصلاة فيه، ولكن هو من أكثر المساجد ذكراً لله تعالى. ولم يثبت أن فيه عدد الأنبياء المذكورين.

وأما القائم بالشام أو غيره فالأعمال بالنيات؛ فإن أقام فيه بنية صالحة فإنه يثاب على ذلك. وكل مكان يكون فيه العبد أطوع لله فمقامه فيه أفضل، وقد جاء في فضل الشام وأهله أحاديث صحيحة، ودل [٢٧/٤٩] القرآن على أن البركة في أربع مواضع^(٥)، ولا ريب أن ظهور الإسلام وأعوانه فيه بالقلب واليد

(٥) قد ذكر الشيخ رحمه الله في [٢٧/٤٤]، وفي [٢٧/٥٠٥] أن بركة الشام المذكورة في خمسة مواضع من القرآن، وهو الصحيح الموافق للقرآن، فلعل ما هنا سبق قلم.
انظر «البيان» ص ٢١١.

وقيامه، ومن مات مرابطاً مات مجاهدًا، وجرى عليه عمله، وأجرى عليه رزقه من الجنة، وأمن الفتان»^(١).

وفي السنن عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «رابط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل»^(٢). وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: لأن أرباط ليلة في سبيل الله، أحب إلي من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود.

وذلك لأن الرباط هو من جنس الجهاد، والمجاورة من جنس النسك، وجنس الجهاد في سبيل الله أفضل من جنس النسك؛ بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وإجماع المسلمين، كما قال تعالى: ﴿أَجْعَلُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَهْدِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَنَّهُدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْثَرُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿١﴾ يَنْفِرُهُمْ رَبُّهُمْ يَرْحَمُوهُمُ وَيَرْضَوْنَ وَجَنَسَتْ لَهُمْ فِيهَا نِيعَةٌ مُنِيعَةٌ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ [التوبة: ١٩-٢٢].

وقضائل الجهاد والرباط كثيرة.

فلذلك كان صالحو المؤمنين يربطون في الثغور، مثل ما كان الأوزاعي، وأبو إسحاق الفزاري، ومحمد بن الحسين، وإبراهيم بن أدهم، وعبد الله بن المبارك، وحذيفة المرعشي، ويوسف بن أسباط، وغيرهم، يربطون بالثغور [٢٧/٥٣] الشامية. ومنهم من كان يجيء من خراسان والعراق وغيرهما للرباط في الثغور الشامية؛ لأن أهل الشام هم الذين كانوا يقاتلون النصارى أهل الكتاب. وفي السنن عن النبي ﷺ أنه

من هذا؟ وهل يكون كل من كابر فيه وحسنه أو داهن فيه مخطئًا أمّا؟ وهل يكون المنكر لهذا كله من الأمرين بالمعروف والناهي عن المنكر والحالة هذه أم لا؟

فأجاب:

ليس في فضل «جبل لبنان» وأمثاله نص لا عن الله [٢٧/٥١] ولا عن رسوله، بل هو وأمثاله من الجبال التي خلقها الله وجعلها أوتادًا للأرض، وآية من آياته، وفيها من منافع خلقه ما هو نعم لله على عباده. وسوف يفعل بها ما أخبر به في قوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ۖ تَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ۖ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٥-١٠٧].

وأما ما ذكر في بعض الحكايات عن بعض الناس من الاجتماع ببعض العباد في جبل لبنان، وجبل اللكام، ونحو ذلك، وما يؤثر عن بعض هؤلاء من جميع المقال والفعال، فأصل ذلك: أن هذه الأماكن كانت ثغورًا يربط بها المسلمون لجهاد العدو؛ لما كان المسلمون قد فتحوا الشام كله وغير الشام، فكانت غزة، وعسقلان، وعكة، ويروت، وجبل لبنان، وطرابلس، ومصيصة، وسيس، وطرسموس وأذنة، وجبل اللكام، وملطية، وآمد، وجبل لیسون، إلى قزوين إلى الشاش، ونحو ذلك من البلاد، كانت ثغورًا، كما كانت الإسكندرية ونحوها ثغورًا، وكذلك عبادان ونحوها من أرض العراق. وكان الصالحون يتناوبون الثغور لأجل المراقبة في سبيل الله، فإن المقام بالثغور لأجل الجهاد في سبيل الله أفضل من المجاورة بمكة والمدينة، ما أعلم في ذلك خلافاً بين العلماء.

وثبت في «صحيح مسلم» عن سلمان الفارسي - رضي الله عنه قال: قال [٢٧/٥٢] رسول الله ﷺ: «رابط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٦٣) من حديث سلمان.

(٢) ضعيف: أخرجه النسائي (٦ / ٤٠) وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٠٨٤) من حديث عثمان بن عفان.

فصل

إذا عرف ذلك، فهذه السواحل الشامية كانت ثغورًا للإسلام إلى أثناء المائة الرابعة، وكان المسلمون قد فتحوا «قبرص» في خلافة عثمان - رضي الله عنه - فتحتها معاوية، فلما كان في أثناء المائة الرابعة اضطرب أمر الخلافة، وصار للرافضة والمتأففين وغيرهم دولة وملك بالبلاد المصرية والمغرب، وبالبلاد الشرقية وبأرض الشام، وغلب هؤلاء على ما غلبوا عليه من الشام؛ سواحله وغير سواحله، وهم أمة مخذولة ليس لهم عقل ولا نقل، ولا دين صحيح ولا دنيا منصور، فغلبت النصارى على عامة سواحل الشام، بل وأكثر بلاد الشام، وقهروا الروافض والمتأففين وغيرهم، وأخذوا منهم ما أخذوا، إلى أن يسر [٢٧/٥٥] الله تعالى بولاية ملوك السنة مثل «نور الدين» و«صلاح الدين» وغيرهما، فاستنقذوا عامة الشام من النصارى. وبقيت بقايا الروافض والمتأففين في جبل لبنان وغيره، وربما غلبهم النصارى عليه حتى يصير هؤلاء الرافضة والمتأفقون فلاحين للنصارى. وصار جبل لبنان ونحوه دولة بين النصارى والروافض، ليس فيه من الفضيلة شيء، ولا يشرع، بل ولا يجوز المقام بين نصارى أو روافض يمتنعون المسلم عن إظهار دينه.

ولكن صار طوائف ممن يؤثر التخلي عن الناس - زهدًا ونسكًا - بحسب أن فضل هذا الجبل ونحوه لما فيه من الخلوة عن الناس، وأكل المباحات من الثمار التي فيه، فيقصدهون لأجل ذلك غلطًا منهم، وخطأ، فإن سكنى الجبال والغيان والبادي ليس مشروعًا للمسلمين إلا عند الفتنة في الأمصار التي تحوج الرجل إلى ترك دينه؛ من فعل الواجبات وترك المحرمات، فيهاجر المسلم حيثئذ من أرض يعجز عن إقامة دينه إلى أرض يمكنه فيها إقامة دينه؛ فإن المهاجر من هجر ما نهى الله عنه.

قال: «من قتل أهل الكتاب فله أجر شهيدين»^(١)؛ وذلك لأن هؤلاء يقاتلون على دين. وأما الكفار الترك ونحوهم فلا يقاتلون على دين، فإذا غلبوا أولئك أفسدوا الدين والملك. وأما الترك فيفسدون الملك وما يتبع ذلك من الدين، ولا يقاتلون على الدين.

ولهذا كثر ذكر «طرسوس» في كتب العلم والفقه المصنفة في ذلك الوقت، لأنها كانت ثغر المسلمين، حتى كان يقصدها أحمد بن حنبل، والسري السقطي، وغيرهما من العلماء والمشائخ للرباط، وتوفي المأمون قريبًا منها.

فعامة ما يوجد في كلام المتقدمين من فضل عسقلان، والإسكندرية، أو عكة، أو قزوين، أو غير ذلك، وما يوجد من أخبار الصالحين الذين بهذه الأمكنة ونحو ذلك، فهو لأجل كونها كانت ثغورًا، لا لأجل خاصية ذلك المكان. وكون البقعة ثغورًا للمسلمين أو غير ثغر هو من الصفات العارضة لما لا اللازمة لها، بمنزلة كونها دار إسلام أو دار كفر، أو دار حرب، أو دار سلم، أو دار علم وإيمان، أو دار جهل ونفاق. فذلك يختلف باختلاف سكانها [٢٧/٥٤] وصفاتهم، بخلاف المساجد الثلاثة، فإن مزيتها صفة لازمة لها، لا يمكن إخراجها عن ذلك. وأما سائر المساجد فبين العلماء نزاع في جواز تغييرها للمصلحة، وجعلها غير مسجد، كما فعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بمسجد الكوفة لما بدله وجعل المسجد مكانًا آخر، وصار الأول حوائت التمارين. وهذا مذهب الإمام أحمد وغيره.



(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٤٨٨) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢٤٨٨) من حديث قيس بن شماس، بنحوه.

[٢٧/٥٧] فصل

وأما اعتقاد بعض الجهال أن به «الأربعين الأبدال»، فهذا جهل وضلال، ما اجتمع به الأبدال الأربعون قط، ولا هذا مشروع لهم، ولا فائدة في ذلك، واعتقاد جهال الجمهور هذا يشبه اعتقاد الرافضة في الخليفة الحجة صاحب الزمان عندهم، الذي يقولون: إنه غائب عن الأبصار، حاضر في الأمصار. ويعظمون قدره، ويرجون بركته. وهو معدوم لا حقيقة له، فكل من علق دينه بالمجهولات، وأعرض عما بعث الله به نبيه من الهدى ودين الحق، فهو من أهل الضلال الخارج عن شريعة الإسلام، بل فيه في هذه الأوقات المتأخرة أهل الضلال من النصارى، والنصيرية، والرافضة، الذين غزاهم المسلمون.

وكذلك قول كثير من الجهال وأهل الإنك والمحال: إن به وبغيره «رجال الغيب»، وتعظيمهم لهؤلاء هو نوع من الضلال الذي استحذوا به على الجهال، من الأتراك والأعراب، والفلاحين، والعامه، أضلواهم بذلك عن حقيقة الدين، وأكلوا به أموالهم بالباطل، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَآلِهَتَانِ لَّمَّا كُونُوا مَوَلَّيَاتٍ لِّلنَّاسِ يَلْبِغُوا بِهِمُ الْفِتْنَةَ وَهُمْ فِي بَيِّنَاتٍ﴾ [التوبة: ٣٤].

ولم يكن من أنبياء الله وأوليائه من كان غائب الجسد عن أبصار الناس، ولكن كثير منهم قد غيب عن الناس حقيقة قلبه، وما في باطنه من ولاية الله، عظيم العلم والإيمان، والأحوال الزكية، فيكون في الأمصار والمساجد، وبين الناس من يكون من أولياء الله وأكثر الناس لا يعلمون حاله، كما قال النبي ﷺ: «رب أشعث أغبر، ذي طمرين، مدفوع بالأبواب: لو أقسم على الله لأبره»^(١)، أي: قد يكون فيمن تنبو عنه

وربما كان بعض الأوقات من هؤلاء النساك الزهاد طائفة إما ظالمون لأنفسهم، وإما مقتصدون مخطئون مغفور لهم خطوهم، فأما السابقون [٢٧/٥٦] المقربون فهم الذين تقربوا إلى الله تعالى بالتواقل بعد الفرائض، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه عن الله تعالى: «ما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالتواقل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبما يسمع، وبما يبصر، وبما يبطش، وبما يمشي، ولئن سألتني ل أعطيته، ولئن استعاضني لأعيلنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأكره مساءته، ولا بد له منه»^(٢).

ولا خلاف بين المسلمين أن جنس النساك الزهاد الساكنين في الأمصار أفضل من جنس ساكني البوادي والجبال، كفضيلة القروي على البدوي، والمهاجر على الأعرابي، قال الله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَقْلَمُوا حُدُودَ أَنْزَلَ مَا اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧]، وفي الحديث: «إن من الكبار أن يرتد الرجل أعرابياً بعد الهجرة»^(٣). هذا لمن هو ساكن في البادية بين الجماعة، فكيف بالمقيم وحده دائماً في جبل أو بادية؟! فإن هذا يفوته من مصالح الدين نظير ما يفوته من مصالح الدنيا أو قريب منه؛ فإن يد الله على الجماعة، والشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد.



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (١٤٧ / ٨) وأحمد (٤٠٩ / ١).

ورفعه الألباني في «صحيح الجامع» (٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٨) من حديث أنس بن مالك.

الرسول، ليس بعده نبي يتظر، ولا كتاب يرتقب، بل هو آخر الأنبياء، والكتاب الذي أنزل عليه مصدق لما بين يديه من الكتاب ومهيمن عليه. فمن اعتقد أن لأحد من جميع الخلق علمائهم وعبادهم وملوكهم خروجاً عن اتباعه وطاعته وأخذ ما بعث به من الكتاب والحكمة، فهو كافر.

ويجب التفريق بين العبادات الإسلامية الإيمانية النبوية الشرعية التي [٢٧/٦٠] يحبها الله ورسوله وعباده المؤمنون، وبين العبادات البدعية الضاللة الجاهلية التي قال الله فيها: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. وإن ابتلي بشيء منها بعض أكابر النساك والزهاد. ففي الصحاح عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ بلغه أن بعض أصحابه قال: أما أنا فأصوم لا أفطر، وقال الآخر: أما أنا فأقوم لا أنام، وقال الآخر: أما أنا فلا أتزوج النساء، وقال الآخر: أما أنا فلا أكل اللحم، فقال النبي ﷺ: «لكني أصوم وأفطر، وأقوم وأنام، وأتزوج النساء، وأكل اللحم. فمن رغب عن ستي فليس مني»^(١).

والراغب عن الشيء الذي لا يحبه ولا يريده، بل يحب ويريد ما يتنافى المشروع الذي أحبه الله ورسوله، فقد تبرأ منه رسول الله ﷺ، مثل الذي يتعمى دائماً، أو يصمت دائماً، أو يسكن وحده في البرية دائماً، أو يترك أكل الخبز واللحم دائماً، أو يترهب دائماً؛ متعبداً بذلك، ظاناً أن هذا يحبه الله ورسوله؛ دون ضده من اللباس المعروف، والكلام بالمعروف، والأكل بالمعروف، ونحو ذلك.

وإذا عرف هذا، فكل ما ذكر من الانحناء للجبل المذكور ونحوه، أو لمن فيه، أو زيارته بلا قصد

الابصار لثلاثة حاله من يبر الله قسمه، وليس هذا وصفاً لازماً، بل ولاية الله هي ما ذكرنا في قوله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الذِّينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَقُولُونَ] [يونس: ٦٢]، [٦٣] فأولياء الله هم المؤمنون المتقون في جميع الأصناف المباحة.

وكذلك خبر الرجل الذي نبت الشعر على جميع بدنه كالماعر باطل ومحال. نعم يكون في الضلال من الزهاد من يترك السنة حتى ينبت الشعر ويكثر على جسده، وهذا ينبغي أن يؤمر بما أمر به النبي ﷺ من إحياء الشوارب، وتنف الإبط، وحلق العانة، ونحو ذلك.

فإن ظن أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه، [٢٧/٥٩] أو أن من الأولياء من يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ - كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام - فهذا كافر يجب قتله بعد استتابته؛ لأن موسى - عليه السلام - لم تكن دعوته عامة، ولم يكن يجب على الخضر اتباع موسى - عليها السلام - بل قال الخضر لموسى: إني على علم من الله علمنيه الله لا تعلمه، وأنت على علم من الله علمكه الله لا أعلمه.

فأما محمد بن عبد الله بن عبد المطلب فهو رسول الله ﷺ إلى جميع الثقلين؛ الجن والإنس، عربهم وعجمهم، دانيهم وقاصيهم، ملوكهم ورعيهم، زهادهم وغير زهادهم. قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَكَاةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ إِنَّكُمْ بِهِمْ حَقِيرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقال النبي ﷺ: «كان النبي يبعث إلى قومه خاصة، ويبعث إلى الناس عامة»^(٢). وهو خاتم

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١) من حديث أنس بن مالك.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله.

حدثني من ثقات أهل المكان عن آبائهم من ذكر: أنهم رأوا تلك العظام الكبيرة فيه، وشاهدوه قبل ذلك مكاناً للزروع والحياكة. وحدثني من الثقات من شاهد في المقابر القريبة منه رهوساً عظيمة جداً تناسب تلك العظام، فعلم أن هذا وأمثاله من عظام العمالقة، الذين كانوا في الزمن القديم أو نحوهم.

ولو كان قبر نبي أو رجل صالح لم يشرع أن يبنى عليه مسجد بإجماع المسلمين، وبسنة رسول الله ﷺ المستفيضة عنه، كما قال في الصحاح: «لعم الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٣)، وقال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخلوا القبور مساجد، فإني أنهاكم من ذلك»^(٤).

ولا تستحب الصلاة، لا الغرض ولا النفل، عند قبر نبي ولا غيره بإجماع للمسلمين، بل ينهى عنه، وكثير من العلماء يقول: هي باطلة؛ لما ورد في ذلك من النصوص، وإنا البقاع التي يمجها الله ويجب الصلاة والعبادة فيها هي المساجد التي قال الله فيها: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ [النور: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [النور: ٣٦]، وقال النبي ﷺ: «أي البقاع أحب إلى الله؟ قال: «المساجد». قيل: فأَيُّ البقاع أبغض إلى الله؟ قال: «الأسواق»^(٥). وقال ﷺ: «من غدا إلى المسجد أو راح أعد الله له نزلاً جداً أو راح»^(٦)، وقال: «إن العبد

للجهاد، أو لأمر مشروع، فهو من الجهالات والضلالات. وكذلك التبرك بما يحمل منه من الثمار هو من [٢٧/٦١] البدع الجاهلية المضاهية للضلالات النصرانية والشركية، وقد جاء في الحديث المعروف: أن بصرة بن أبي بصرة الغفاري رأى أبا هريرة - رضي الله عنه - وقد سافر إلى الطور الذي كلم الله موسى عليه - فقال: لو رأيته قبل أن تذهب إليه لم أدعك تذهب إليه؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»^(٧). فإذا كان السفر لزيارة الطور - الذي كلم الله عليه موسى، وسماه «الوادي المقدس»، و«البقعة المباركة» - لا يشرع، فكيف بالسفر لزيارة غيره من الأطوار؟ فإن «الطور» هو الجبل، والأطوار الجبال.

وأما القبر المشهور في سفحه بالكرك الذي يقال: إنه «قبر نوح» فهو باطل محال، لم يقل أحد ممن له علم ومعرفة: إن هذا قبر نوح، ولا قبر أحد من الأنبياء أو الصالحين، ولا كان لهذا القبر ذكر ولا خبر أصلاً، بل كان ذلك المكان حاكورة يزرع فيها، ويكون بها الحاكاة إلى مدة قريبة. رأوا هناك قبراً فيه عظم كبير، وشموا فيه رائحة، فظن الجهلاء أنه لأجل تلك الرائحة يكون قبر نبي. وقالوا: من كان من الأنبياء كبيراً؟ فقالوا: نوح. فقالوا: هو قبر نوح، وينوا عليه في دولة الرافضة الذين كانوا مع الناصر صاحب حلب ذلك القبر، وزيد بعد ذلك في دولة الظاهر، فصار وثناً يشرك به الجاهلون، [٢٧/٦٢] وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»^(٨). فلو كان قبر نبي لم يتجرد العظم. وقد

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٨) بنحوه من حديث أبي هريرة.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٢) ومسلم (٦٦٩) من حديث أبي هريرة.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٤٧) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٠٤٧) من حديث أوس بن أوس.

ويمسح القبر بيديه، ويمسح بهما وجهه، وأمثال ذلك. وفيمن يقصده بحاجته، ويقول: يا فلان، ببركتك، أو يقول: قضيت حاجتي، بركة الله وبركة الشيخ. وفيمن يعمل السماع ويحيي إلى القبر فيكشف ويمشط وجهه بين يدي شيخه على الأرض ساجداً. وفيمن قال: إِنَّ نَمَّ قَطْبًا غَوْنًا جَامِعًا فِي الْوُجُودِ. أَفْتُونَا مَاجُورِينَ، وبسطوا القول في ذلك.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، الدين الذي بعث الله به رسوله [٢٧/٦٥] وأنزل به كُتُبَهُ هو عبادة الله وحده لا شريك له، واستعانت به، والتوكل عليه، ودعاؤه لطلب المنافع، ودفع المضار، كما قال تعالى: ﴿تَتَنَبَّلُ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مِنْ اللَّهِ أَلْغَيْزَ الْحَكِيمِ ۝ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَآعْبُدِ اللَّهَ مَحْلَصًا لَهُ الدِّينَ ۝ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ۝ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۚ﴾ [الزمر: ٢٤-٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ أَلْمَسِجِدَ ۖ بَلِّغْ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ۖ﴾ [الحج: ١٨] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ۚ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَفًّا لِعَذَابِنَا وَكَفًّا عَنْكُمْ وَلَا تُخَوِّلُوا ۚ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ۖ﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]. قالت طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح وعزيرًا والملائكة، قال الله تعالى: هؤلاء الذين تدعونهم عبادي كما أنتم عبادي، ويرجون رحمتي كما ترجون رحمتي، ويخافون عذابي كما يخافون عذابي،

إذا تطهر فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يخرج به إلا الصلاة، كانت خطواته، إحداها ترفع درجة، والأخرى تحط خطيئة^(١).

فدين الإسلام هو اتباع ما بعث الله به رسوله من أنواع المحبوبات، واجتناب ما كرهه الله ورسوله من البدع والضلالات، وأنواع المنهيات. فالعبادات الإسلامية، مثل الصلوات المشروعة، والجماعات، والجمعات، وقرأة القرآن، وذكر الله الذي شرعه لعباده المؤمنين، ودعائه، وما يتبع ذلك من أحوال القلوب، وأعمال الأبدان، وكذلك أنواع الزكوات، من الصدقات، وسائر الإحسان إلى الخلق، فإن كل معروف صدقة، وكذلك سائر العبادات المشروعة، فنسال الله العظيم أن يثبتنا عليها وسائر إخواننا المؤمنين، والله سبحانه أعلم.



[٢٧/٦٤] وَشَيْلُ أَحْمَدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: عمن يزور القبور ويستنجد بالمقبور في مرض به أو بفرسه أو بعيره: يطلب لإزالة المرض الذي بهم، ويقول: يا سيدي، أنا في جبرتك، أنا في حسبك، فلان ظلمي، فلان قصد أذيتي، ويقول: إن المقبور يكون واسطة بينه وبين الله تعالى. وفيمن ينذر للمساجد، والزوايا والمشايخ - حيههم ومينهم - بالدرهم والإبل والغنم والشمع والزيت وغير ذلك، يقول: إن سلم ولدي فللشيخ علي كذا وكذا، وأمثال ذلك، وفيمن يستغيث بشيخ يطلب تثبيت قلبه من ذاك الواقع. وفيمن يحيي إلى شيخه ويستلم القبر ويمرغ وجهه عليه،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٧) ومسلم (٦٤٩) من حديث أبي هريرة.

عَلَى الْغَرَضِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَيْعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ [السجدة: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخْفَوْنَ أَنْ يُخْشَوْا إِلَى رَبِّهِمْ لَنْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَيْعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ [الأنعام: ٥١]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُلْحِقَهُ اللَّهُ الْكَفْبَ وَالْحُكْمَ وَالشُّوْرَةُ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْحَةً بِنَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكَفْبَ وَبِنَا كُنْتُمْ تَذَرُونَ ۚ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُتَخِذُوا أَلْبَهَةً وَالنَّبِيِّنَ أَنْبَاءً أَتَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ [آل عمران: ٧٩، ٨٠]، فإذا جعل من اتخذ الملائكة والنبين أرباباً كافراً، فكيف من اتخذ من دونهم من المشايخ وغيرهم أرباباً؟!

وتفصيل القول: أن مطلوب العبد إن كان من الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله تعالى، مثل أن يطلب شفاء مريضه من الأدميين والبهائم، أو وفاء دينه من غير جهة معينة، أو عافية أهله، وما به من بلاء الدنيا والآخرة، وانتصاره على عدوه، وهداية قلبه، وغفران ذنبه، أو دخوله الجنة أو نجاته من النار، أو أن يتعلم العلم والقرآن، أو أن يصلح قلبه ويحسن خلقه ويزكي نفسه، وأمثال ذلك - فهذه الأمور كلها لا يجوز أن تطلب إلا من الله تعالى، ولا يجوز أن يقول الملك ولا نبي ولا شيخ - سواء كان حياً أو ميتاً: اغفر ذنبي، ولا: انصرني على عدوي، ولا: اشف مريضي، ولا: عافني أو عاف أهلي أو دابتي، [٢٧/٦٨] وما أشبه ذلك. ومن سأل ذلك مخلوقاً كاتناً من كان، فهو مشرك بربه، من جنس المشركين الذين يعبدون الملائكة والأنبياء والتماثيل التي يصورونها على صورهم، ومن جنس دعاء النصاري للمسيح وأمه، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَبْعِي آيَنَ مَعَهُمْ فَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأَيَّتِي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ [المائدة: ١١٦] الآية، وقال تعالى: ﴿اتَّخِذُوا

ويصربون لي كما تصربون لي. فإذا كان هذا حال من يدعو الأنبياء والملائكة فكيف بمن دونهم؟!

وقال تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِ آلِهَتَاءِ إِنَّا أَعْتَدْنَا لَهُمْ لِلْكَافِرِينَ أَجْرًا [الكهف: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا إِلَهَكُمْ إِلَهَ الْكُفْرِ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لِمَنْ قَالُوا ذِكْرًا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ مِنْ شَيْءٍ وَمَنْ يَدْعُ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ [سبا: ٢٢، ٢٣]، فين - سبحانه - أن من دعي من دون الله من جميع المخلوقات من الملائكة والبشر وغيرهم أنهم لا يملكون مقال ذرة في ملكه، وأنه ليس له شريك في ملكه، بل هو - سبحانه - له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، وأنه ليس له عون يعاونه كما يكون للملك أعوان وظهراء، وأن الشفعاء عنده لا يشفعون إلا لمن ارتضى، فنفي بذلك وجوه الشرك.

وذلك أن من يدعون من دونه، إما أن يكون مالكا، وإما أن لا يكون مالكا، وإذا لم يكن مالكا فماذا أن يكون شريكاً، وإما أن لا يكون شريكاً، وإذا لم يكن شريكاً فماذا أن يكون معاوناً، وإما أن يكون سائلاً طالباً. فالأقسام الأول الثلاثة وهي: الملك والشركة والمعاونة متفية، وأما الرابع فلا يكون إلا من بعد إذنه، كما قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ [البقرة: ٢٥٥]، وكما قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُفَعِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى [النجم: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ سَعَوْا لَآ يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلَا يَعْلَمُونَ [الزمر: ٤٣، ٤٤]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى

مرة صلى الله عليه عشرًا، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها درجة في الجنة لا ينبغي أن تكون إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد فمن سأل الله لي الوسيلة حلت له شفاعتي يوم القيامة»^(٤).

ويشرع للمسلم أن يطلب الدعاء ممن هو فوقه ومن هو دونه، فقد روي طلب الدعاء من الأعلى والأدنى؛ فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودع عمر إلى العمرة، وقال: «لا تنسنا من دعائك يا أخي»^(٥)، لكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أمرنا بالصلاة عليه وطلب الوسيلة له ذكر أن من صلى عليه مرة صلى الله بها عليه عشرًا، وأن من سأل له الوسيلة حلت له شفاعته يوم القيامة، فكان طلبه منا لمنفعتنا في ذلك، وفرق بين من طلب من غيره شيئًا لمنفعة المطلوب منه، ومن يسأل غيره لحاجته إليه فقط. وثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر أَوْسًا الْقُرَنِيَّ وقال لعمر: «إن استطعت أن يستغفر لك فافعل»^(٦). [٢٧/٧٠] وفي «الصحيحين» أنه كان بين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - شيء، فقال أبو بكر لعمر: استغفري^(٧)، لكن في الحديث: أن أبا بكر ذكر أنه حتى على عمر. وثبت أن أقوامًا كانوا يسترقون، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوقهم^(٨).

وثبت في «الصحيحين»^(٩) أن الناس لما أجذبوا

أَخْبَارَهُمْ وَزُهِقَتْهُمْ أَنْبَاكَ مِنْ ذَوْبِ اللَّهِ وَالْمَسِيحِ أَتَيْتَ مَرَّتَهُمْ وَمَا أَمُرُوا إِلَّا بِتَعْبُدُوا إِلَهًا وَحِيدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ» [التوبة: ٣١].

وأما ما يقدر عليه العبد فيجوز أن يطلب منه في بعض الأحوال دون بعض؛ فإن مسألة المخلوق قد تكون جائزة، وقد تكون منهيًا عنها، قال الله تعالى: «إِذَا قُرِئْتَ فَانصَبْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ» [الشرح: ٨، ٧]، وأوصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن عباس: «إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله»^(١٠)، وأوصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة من أصحابه: أن لا يسألوا الناس شيئًا. فكان سوط أحدهم يسقط من كفه فلا يقول لأحد: ناولني إياه. وثبت في «الصحيحين» أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يدخل الجنة من أمي سبعون ألفًا بغير حساب، وهم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطربون، وعلى رءسهم يتوكلون»^(١١). والاسترقاء طلب الرقية، وهو من أنواع الدعاء، ومع هذا فقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «ما من [٢٧/٦٩] رجل يدعو له أخوه بظهر الغيب دعوة، إلا وكل الله بها ملكًا كلما دعا لأخيه دعوة قال الملك: ولك مثل ذلك»^(١٢).

ومن المشروع في الدعاء دعاء غائب لغائب؛ ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصلاة عليه، وطلبنا الوسيلة له، وأخبر بها لنا في ذلك من الأجر إذا دعونا بذلك، فقال في الحديث: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي، فإن من صلى علي

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٨٤) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٥) ضعيف: أخرجه الترمذي (٣٥٦٢) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي» (٣٥٦٢) من حديث عمر بن الخطاب.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١١) من حديث عمر بن الخطاب.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٤٦٤٠) من حديث أبي الدرداء، ولم أقف عليه في مسلم.

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٤٤) ومسلم (٤٦ - ٤٧) من حديث عائشة.

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (١٠١٣) ومسلم (٨٩٧) من حديث أنس.

(١٠) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٥١٦) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢٥١٦) من حديث ابن عباس.

(١١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٠٥) ومسلم (٢٢٠) من حديث ابن عباس.

(١٢) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦ - ٨٧) من حديث صفوان بن يحيى بن صفوان.

المؤمن، كما يشيخه إذا صلى على جنازته؛ ولهذا نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يفعل ذلك بالمنافقين، فقال عز من قائل: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتِهِمْ مَّتَىٰ أَبَدًا وَلَا تُقَمِّمْ عَلَىٰ قَبْرِهِمْ﴾ [التوبة: ٨٤]. فليس في الزيارة الشرعية حاجة الحلي إلى الميت، ولا مسأله ولا توسله به، بل فيها منفعة الحلي للميت، كالصلاة عليه، والله تعالى يرحم هذا بدعاء هذا وإحسانه إليه، ويثيب هذا على عمله، فإنه ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به من بعده، أو ولد صالح يدعو له»^(١).



[٢٧/٧٢] فصل

وأما من يأتي إلى قبر نبي أو صالح، أو من يعتقد فيه أنه قبر نبي أو رجل صالح وليس كذلك، ويسأله ويستنجده فهذا على ثلاث درجات:

إحداها: أن يسأله حاجته، مثل أن يسأله أن يزيل مرضه، أو مرض دوابه، أو يقضي دينه، أو يتقم له من عدوه، أو يعافي نفسه وأهله ودوابه، ونحو ذلك مما لا يقدر عليه إلا الله عز وجل، فهذا شرك صريح، يجب أن يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل.

وإن قال: أنا أسأله لكونه أقرب إلى الله مني ليشفع لي في هذه الأمور؛ لأنني أتوسل إلى الله به كما يتوسل إلى السلطان بخواصه وأعوانه، فهذا من أفعال المشركين والنصارى، فإنهم يزعمون أنهم يتخذون أحبارهم وربانهم شفعاء يستشفعون بهم في مطالبهم، وكذلك أخبر الله عن المشركين أنهم قالوا: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٢٥].

سألوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يستقي لهم فدعا الله لهم فسقوا. وفي «الصحيحين» أيضًا: أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - استقى بالعباس فدعا، فقال: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنينا فستقنا، وإنا نتوسل إليك بعم نينا فاستقنا، فيستقون^(٢). وفي «السنن»: أن أعرابياً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: جهدت الأنفس، وجاع العيال، وهلك المال، فادع الله لنا، فإنا نستشفع بالله عليك، وبك على الله. فسيح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه، وقال: «ويحك! إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك»^(٣). فأقره على قوله: «إنا نستشفع بك على الله»، وأنكر عليه: «نستشفع بالله عليك»؛ لأن الشافع يسأل المشفوع إليه، والعبد يسأل ربه ويستشفع إليه، والرب تعالى لا يسأل العبد ولا يستشفع به.

وأما زيارة القبور المشروعة، فهو أن يسلم على الميت ويدعو له بمنزلة الصلاة على جنازته، كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم [٢٧/٧١] يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا: «سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمتأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بملهمهم»^(٤). وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «ما من رجل يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام»^(٥). والله تعالى يثيب الحلي إذا دعا للميت

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠١٠) من حديث أنس.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٧٢٦) وضعفه الألباني في «ضعيف

سنن أبي داود» (٤٧٢٦) من حديث جبير بن مطعم.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٣، ١٠٤) من حديث بريدة الأسلمي.

(٤) ضعيف: أخرجه ابن عساکر في «تاريخه» (١٠ / ٣٨٠) من حديث

أبي هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة.

بهذه الوساطة، ونحو ذلك من أقوال المشركين، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقد روي أن الصحابة قالوا: يا رسول الله، ربنا قريب فتناجيه، أو بعيد فتناديه؟ فأنزل الله هذه الآية. وفي الصحيح أنهم كانوا في سفر، وكانوا يرفعون أصواتهم بالتكبير، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «يا أيها الناس، ازمعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا، بل تدعون سمياً قريباً، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنتي راحته»^(١). وقد أمر الله تعالى العباد كلهم بالصلاة له ومناجاته وأمر كلًّا منهم أن يقول: ﴿إِنِّي أَسْأَلُكَ تَعَبُدُ وَإِنِّي أَسْأَلُكَ تَتَّقِيهِ﴾ [الفاتحة: ٥]. وقد أخبر عن المشركين أنهم قالوا: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى آلِهَتِنَا﴾ [الزمر: ٣].

ثم يقال لهذا المشرك: أنت إذا دعوت هذا، فإن كنت تظن أنه أعلم بحالك، وأقدر على عطاء سؤالك أو أرحم بك، فهذا جهل وضلال وكفر. وإن كنت تعلم أن الله أعلم وأقدر وأرحم، فلم عدلت عن سؤاله إلى سؤال غيره؟ ألا تسمع إلى ما خرج به البخاري وغيره عن جابر - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور، كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إِذَا هَمُّ أَحَدُكُمْ بِأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ [٢٧/٧٥] رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ. اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي، وَحَاقِبَةِ أَمْرِي، فَافْعَلْهُ لِي، وَبِإِيسَرِهِ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي

وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَمْرٌ أَخَذُوا مِنْ ثُونِ اللَّهِ شِقَاقَهُ قُلْ أُولَئِكَ سَاحَتُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَقْطُلُونَ﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ حَيْثُمَا لَمْ تَكُنْ أَلْتَمَسُوهُ [٢٧/٧٣] وَالْأَرْضُ ثُمَّ إِلَهُهُ تُرْجَعُونَ﴾ [الزمر: ٤٤، ٤٣]، وقال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤]، وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فبين الفرق بينه وبين خلقه. فإن من عادة الناس أن يستشفعوا إلى الكبير من كبرائهم بمن يكرم عليه، فيسأله ذلك الشفيع، فيقضي حاجته؛ إما رغبة، وإما رهبة، وإما حياء وإما مودة، وإما غير ذلك، والله - سبحانه - لا يشفع عنده أحد حتى يأذن هو للشافع، فلا يفعل إلا ما شاء، وشفاعة الشافع من إذنه، فالأمر كله له.

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - «لَا يَقُولُنَّ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلَكِنْ لِيَعِزِّمِ الْمَسْأَلَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا مَكْرَهَ لَهُ»^(٢). فبين أن الرب - سبحانه - يفعل ما يشاء لا يكرهه أحد على ما اختاره، كما قد يكره الشافع المشفوع إليه، وكما يكره السائل المستول إذا ألح عليه وآذاه بالمسألة. فالرغبة يجب أن تكون إليه، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَعْتَ قَانَصَبَ﴾ [وَأَلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ] [الشرح: ٧، ٨]، والرغبة تكون من الله كما قال تعالى: ﴿وَأَلَى رَبِّي فَارْغَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَآخِضُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقد أمرنا أن نصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدعاء، وجعل ذلك من أسباب إجابة دعائنا.

[٢٧/٧٤] وقول كثير من الضلال: هذا أقرب إلى الله مني، وأنا بعيد من الله لا يمكنني أن أدعوه إلا

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٩٢) ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣٣٩) ومسلم (٢٦٧٩) من حديث أبي هريرة.

فاسقنا، فيقولون^(٢). ولم يجيئوا إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائلين: يا رسول الله، ادع الله لنا واستسق لنا، ونحن نشكوا إليك عما أصابنا، ونحو ذلك. لم يفعل ذلك أحد من الصحابة قط، بل هو بدعة، ما أنزل الله بها من سلطان، بل كانوا إذا جاءوا عند قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلمون عليه، فإذا أرادوا الدعاء لم يدعوا الله مستقبلي القبر الشريف، بل ينحرفون ويستقبلون القبلة، ويدعون الله وحده لا شريك له كما يدعونه في سائر البقاع.

وذلك أن في «الموطأ» وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا» [٢٧/٧٧] قبور أنبيائهم مساجد^(٣). وفي السنن عنه أنه قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، وصلُّوا علي حيثما كنتم، فإنَّ صلاحكم تبلغني»^(٤). وفي الصحيح عنه أنه قال في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» - يحذر ما فعلوا^(٥). قالت عائشة - رضي الله عنها وعن أبيها: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً. وفي «صحيح مسلم» عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٦). وفي سنن أبي داود عنه قال: «لعن الله

ديني ومعاشي، وعاقبة أمري، فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقفِرْ لي الخبز حيث كان، ثم أرضني به» - قال: - ويسمي حاجته^(٧). أمر العبد أن يقول: «استخبرك بعلمك، واستغفرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم».

وإن كنت تعلم أنه أقرب إلى الله منك وأعلى درجة عند الله منك فهذا حق؛ لكن كلمة حق أريد بها باطل؛ فإنه إذا كان أقرب منك وأعلى درجة منك فإنما معناه: أن يشييه ويعطيه أكثر مما يعطيك، ليس معناه: أنك إذا دعوته كان الله يقضي حاجتك أعظم مما يقضيها إذا دعوت أنت الله تعالى، فإنك إن كنت مستحقاً للعقاب ورد الدعاء - مثلاً لما فيه من العدوان - فالنبي والصالح لا يعين على ما يكرهه الله، ولا يسعى فيما ييغضه الله، وإن لم يكن كذلك، فالله أولى بالرحمة والقبول.

وإن قلت: هذا إذا دعا الله أجاب دعاءه أعظم مما يجيبه إذا دعوته، فهذا هو:

القسم الثاني وهو: أن لا تطلب منه الفعل ولا [٢٧/٧٦] تدعوه، ولكن تطلب أن يدعو لك. كما تقول للحي: ادع لي، وكما كان الصحابة - رضوان الله عليهم - يطلبون من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، الدعاء، فهذا مشروع في الحي كما تقدم.

وأما الميت من الأنبياء والصالحين وغيرهم فلم يشرع لنا أن نقول: ادع لنا، ولا أسألنا ريك، ولم يفعل هذا أحد من الصحابة والتابعين، ولا أمر به أحد من الأئمة، ولا ورد فيه حديث، بل الذي ثبت في الصحيح أنهم لما أجدبوا زمن عمر - رضي الله عنه - استسقى بالعباس، وقال: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقنا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٤٤) ومسلم (٤٦، ٤٧) من حديث عائشة.

(٣) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٤) وصححه الألباني في «الشكاية» (٧٥٠) من حديث عطاء بن يسار.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وأحمد (٣٦٧ / ٢) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١١٦٢) من حديث جابر بن عبد الله.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْ أَلْمَسَجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته وسوقه بخمس وعشرين ضعفًا»^(٣)، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «من بنى لله مسجدًا بنى الله له بيتًا في الجنة»^(٤).

وأما القبور فقد ورد نهي صلى الله عليه وآله وسلم عن اتخاذها مساجد، ولعن من يفعل ذلك، وقد ذكره غير واحد من الصحابة والتابعين، كما ذكره البخاري في «صحيحه» [والطبراني]^(٥) وغيره في تفاسيرهم، وذكره وَثِيمَةُ وغيره في «قصص الأنبياء» في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، قالوا: هذه أسماء قوم صالحين كانوا من قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم طال عليهم الأمد فاتخذوا تماثيلهم أصنامًا. وكان العكوف على القبور والتمسح بها وتقبلها والدعاء عندها وفيها ونحو ذلك هو أصل الشرك وعبادة الأوثان؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد»^(٦).

واتفق العلماء على أن من زار قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين - الصحابة وأهل البيت وغيرهم - أنه لا يتمسح به، ولا يقبله، بل ليس في الدنيا من الجهادات ما يشرع تقبيلها إلا الحجر الأسود وقد ثبت في «الصحيحين»: أن

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٥) ومسلم (٦٥٠) من حديث ابن عمر.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٥٠) ومسلم (٢٤، ٢٥) من حديث عثمان.

(٥) تصحيح: صوابه: (والطبري). انظر «الصيانة» ص ٢٦٦.

(٥) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٤) وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠) من حديث عطاء بن يسار.

زوارات القبور، والمتخفين عليها المساجد والسرج»^(١).

ولهذا قال علماءنا: لا يجوز بناء المسجد على القبور، وقالوا: إنه لا يجوز أن ينذر لقبر، ولا للمجاورين عند القبر شيئًا من الأشياء، لا من درهم، ولا من زيت، ولا من شمع، ولا من حيوان، ولا غير ذلك، كله نذر معصية. وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٢).

واختلف العلماء: هل على الناذر كفارة يمين؟ على قولين؛ ولهذا لم يقل أحد من أئمة السلف: إن الصلاة عند القبور وفي مشاهد القبور مستحبة، أو فيها فضيلة، ولا أن [٢٧/٧٨] الصلاة هناك والدعاء أفضل من الصلاة في غير تلك البقعة والدعاء، بل اتفقوا كلهم على أن الصلاة في المساجد والبيوت أفضل من الصلاة عند القبور - قبور الأنبياء والصالحين - سواء سميت «مشاهد» أو لم تسم.

وقد شرع الله ورسوله في المساجد دون المشاهد أشياء، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤]، ولم يقل: المشاهد. وقال تعالى: ﴿وَأَتَشَرُّ عَلَيْكُمُ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ولم يقل: في المشاهد، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَهْتَمُّ مَسْجِدُ اللَّهِ مِنْ عَارِبٍ بِآلِهِ وَالْمَوَازِ الْأَجِيرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ لَعَسَ أَنْ يَكُفِّرَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]،

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٣٣٦) والترمذي (١٠٥٦) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٣٢٣٦) من حديث ابن عباس.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة.

وحده^(٢)، وقال: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد»^(٣). ولما قالت الجويرية: «وفينا رسول الله يعلم ما في غد» قال: «دعي هذا، قولي بالذي كنت تقولين»^(٤). وقال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»^(٥)، ولما صفوا خلفه قيامًا، قال: «لا تعظموني كما تعظم الأعاجم بعضهم بعضًا»^(٦)، وقال [٢٧/٨١] أنس: لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له؛ لما يعلمون من كراهته لذلك. ولما سجد له معاذ نهاه، وقال: «إنه لا يصلح السجود إلا لله، ولو كنت أمرًا أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، من عظم حقه عليها»^(٧). ولما أتى علي بالزنادقة الذين غلوا فيه واعتقدوا فيه الإلهية أمر بتحريقهم بالنار.

فهذا شأن أتياه الله وأوليائه، وإنما يقر على الغلو فيه وتعظيمه بغير حق من يريد علوًا في الأرض وفسادًا، كفرعون ونحوه، ومشائخ الضلال الذين غرضهم العلو في الأرض والفساد، والفتنة بالأنبياء والصالحين، واتخاذهم أربابًا، والإشراك بهم مما يحصل في مغيبهم وفي عماثهم، كما أشرك بالمسيح وعزير.

فهذا مما يبين الفرق بين سؤال النبي صلى الله عليه وآله

عمر - رضي الله عنه - قال: «والله، إني لأعلم أنك حَجَرٌ لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبلُك ما قبلُك»^(٨).

ولهذا لا يسن باتفاق الأئمة - أن يقبل الرجل أو يستلم ركني البيت - اللذين يليان الحجر ولا جذران البيت، ولا مقام إبراهيم، ولا صخرة بيت المقدس، ولا قبر أحد من الأنبياء والصالحين، حتى تنازع الفقهاء في وضع اليد على منبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كان موجودًا، فكرهه مالك وغيره؛ لأنه بدعة، وذكر أن مالكًا لما رأى عطاء فعل ذلك لم يأخذ عنه العلم، ورخص [٢٧/٨٠] فيه أحمد وغيره؛ لأن ابن عمر - رضي الله عنهما - فعله. وأما التمسح بقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيله فكلهم كره ذلك ونهى عنه؛ وذلك لأنهم علموا ما قصده النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حسم مادة الشرك، وتحقيق التوحيد وإخلاص الدين لله رب العالمين.

وهذا ما يظهر الفرق بين سؤال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم والرجل الصالح في حياته، وبين سؤاله بعد موته وفي مغيبه؛ وذلك أنه في حياته لا يعبد أحد بحضوره، فإذا كان الأنبياء - صلوات الله عليهم - والصالحون أحياء لا يتركون أحدًا يشرك بهم بحضورهم، بل ينهونهم عن ذلك، ويعاقبونهم عليه، ولهذا قال المسيح - عليه السلام - «مَا قُلْتُ هُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ تَعَالَى وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ أَرْكَبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَئْرٍ شَهِيدٌ» [المائدة: ١١٧].

وقال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ما شاء الله وشئت فقال: «أجعلتني لله نساء؟ ما شاء الله

(٢) حسن: أخرجه أحمد (١/ ٢١٤) وحسنه الألباني في «الصححة» (١٣٩) من حديث ابن عباس.

(٣) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢١١٧) وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١٧٢١) من حديث ابن عباس.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥١٤٧) من حديث الزبيدي بنت معوذ.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٤٥) ومسلم (١٦٩١) من حديث عمر.

(٦) ضعيف: أخرجه أبو طهرد (٥٢٣٠) وأحمد (٢٥٣/ ٥) من حديث أبي أمامة.

(٧) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٨٥٣) وأحمد (٣٨١/ ٤) وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١٥٠٣) من حديث عبد الله بن أبي أوفى.

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٩٧) ومسلم (٢٤٨) من حديث عمر.

وقد تغوهم الشياطين، كما تغوي عباد الأصنام كما كان يجري في العرب في أصنامهم، ولعباد الكواكب وطلاسمها من الشرك والسحر، كما يجري للتار، والهند، والسودان، وغيرهم من أصناف المشركين؛ من إغواء الشياطين ومخاطبتهم ونحو ذلك [٢٧/٨٣] فكثير من هؤلاء قد يجري له نوع من ذلك، لا سيما عند سماع المكاء والتصدي؛ فإن الشياطين قد تنزل عليهم، وقد يصيب أحدهم كما يصيب المصروع: من الإرخاء، والإزباد، والصياح المنكر، ويكلمه بما لا يعقل هو والحاضرون، وأمثال ذلك مما يمكن وقوعه في هؤلاء الضالين.

وأما القسم الثالث: وهو أن يقول: اللهم بجاه فلان عندك، أو ببركة فلان، أو بحرمة فلان عندك، افعل بي كذا، وكذا. فهذا يفعله كثير من الناس، لكن لم يتقل عن أحد من الصحابة والتابعين وسلف الأمة أنهم كانوا يدعون بمثل هذا الدعاء، ولم يبلغني عن أحد من العلماء في ذلك ما أحكيه، إلا ما رأيت في فتاوي الفقيه أبي محمد بن عبد السلام. فإنه أفتى: أنه لا يجوز لأحد أن يفعل ذلك؛ إلا للنبي ﷺ - إن صح الحديث في النبي ﷺ.

ومعنى الاستفتاء: قد روى النسائي والترمذي وغيرهما أن النبي ﷺ علم بعض أصحابه أن يدعو ويقول: «اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بنبيك نبي الرحمة، يا محمد، يا رسول الله، إني أتوسل بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها لي. اللهم، فشفعه في». ^(٢) فإن هذا الحديث قد استدل به طائفة على جواز التوسل بالنبي ﷺ في حياته وبعد مماته. قالوا: وليس في التوسل دعاء [٢٧/٨٤] المخلوقين، ولا استغاثة بالمخلوق،

وآله وسلم والصالح في حياته وحضوره، وبين سؤاله في مماته ومغيبه، ولم يكن أحد من سلف الأمة في عصر الصحابة ولا التابعين ولا تابعي التابعين يتحرون الصلاة والدعاء عند قبور الأنبياء وسائرهم، ولا يستغيثون بهم، لا في مغيبهم، ولا عند قبورهم، وكذلك المكوف.

ومن أعظم الشرك أن يستغيث الرجل بميت أو غائب، كما ذكره [٢٧/٨٢] السائل، ويستغيث به عند المصائب، يقول: يا سيدي فلان، كأنه يطلب منه إزالة ضره أو جلب نفعه، وهذا حال النصارى في المسيح وأمه وأحبارهم ورهبانهم. ومعلوم أن خير الخلق وأكرمهم على الله نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وأعلم الناس بقدره وحقه أصحابه، ولم يكونوا يفعلون شيئاً من ذلك؛ لا في مغيبه، ولا بعد مماته. وهؤلاء المشركون يضمنون إلى الشرك الكذب، فإن الكذب مقرون بالشرك، وقد قال تعالى: ﴿فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ ^(١) حُتَفَاءَ اللَّهِ غَرَقَ مُشْرِكِينَ بِمِثْلِهِ ^(٢) [الحج: ٣٠، ٣١]. وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «عَدَلْتُ شَهَادَةَ الزُّورِ الإِشْرَاقَ بِاللَّهِ» ^(٣) مرتين، أو ثلاثاً. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَاءُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْأَحْزَانِ أَلَدَّتْهَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، وقال الخليل - عليه السلام -: ﴿أَيْفَاكَ الْهَيْةُ ثَوْنٌ اللَّهُ يُرِيدُونَ﴾ ^(٤) لَمَّا ظَنُّكَ بِرَبِّكَ الْغَالِيْنَ ^(٥) [الصافات: ٨٦، ٨٧].

فمن كذبهم أن أحدهم يقول عن شيخه: إن المريد إذا كان بالمغرب وشيخه بالشرق وانكشف غطاؤه رده عليه، وإن الشيخ إن لم يكن كذلك لم يكن شيخاً.

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٥٧٨) وابن ماجه (١٣٨٥) ولم أفت عليه عند النسائي، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣٥٧٨) من حديث عثمان بن حنيف.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٥٩٩) والترمذي (٢٣٠٠) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٣٥٩٩) من حديث حُرَيم بن قَاتِك.

الله عنه - استسقى بالعباس، فقال: اللهم إنا كنا إذا أَجَدَبْنَا نتوسل إليك بنينا ففسقنا، وإنا نتوسل إليك بعمّ نينا فامسقنا، فيسقون^(٤). وقد بين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنهم كانوا يتوسلون به في حياته فيسقون.

وذلك التوسل به أنهم كانوا يسألونه أن يدعو الله لهم، فيدعو لهم، ويدعون معه، ويتوسلون بشفاعته ودعائه، كما في الصحيح عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان بجوار «عمر القضاء»، ورسول الله ﷺ قائم بخطب، فاستقبل رسول الله ﷺ قائماً، فقال: يا رسول الله، هلكت الأموال، وانقطعت السبل. فادع الله لنا أن يمسكها عنا، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: «اللهم، حوالينا ولا علينا. اللهم، على الأكمام والطراب ويُطَوَّن الأودية وتَمَاتِ الشجر». قال: وأقلعت فخرجتا نمشي في الشمس^(٥)، ففي هذا الحديث: أنه قال: ادع الله لنا أن يمسكها عنا. وفي الصحيح: أن عبد الله بن عمر قال: إني [٢٧/٨٦] لأذكر قول أبي طالب في رسول الله ﷺ حيث يقول:

وَأَبْيَضَ يَسْتَسْقَى الْغَنَامُ بِوَجْهِهِ

ثُمَّ الْبَتَامَى حِمَمَةً لِلْأَرَامِلِ^(٦)

فهذا كان توسلهم به في الاستسقاء ونحوه. ولما مات توسلوا بالعباس - رضي الله عنه - كما كانوا يتوسلون به ويستقون. وما كانوا يستقون به بعد موته، ولا في مغيبه ولا عند قبره ولا عند قبر غيره، وكذلك معاوية بن أبي سفيان استسقى بيزيد بن

وإنما هو دعاء واستغاثة بالله، لكن فيه سؤال بجاهه، كما في سنن ابن ماجه عن النبي ﷺ أنه ذكر في دعاء الخارج للصلاة أن يقول: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً، ولا رياء ولا سمعة. خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، أسألك أن تنقلني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»^(٧).

قالوا: ففي هذا الحديث أنه سأل بحق السائلين عليه، وبحق ممشاه إلى الصلاة، والله تعالى قد جعل على نفسه حقاً، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، ونحو قوله: ﴿كَانَتْ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا مَّنُوعًا﴾ [الفرقان: ١٦]. وفي «الصحيحين» عن معاذ بن جبل: أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على العباد؟». قال: الله ورسوله أعلم، قال: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً. أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ فإن حقهم عليه أن لا يعذبهم»^(٨).

وقد جاء في غير حديث: «كان حقاً على الله كذا وكذا» كقوله: «من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوماً، فإن تاب تاب الله عليه، فإن عاد فشرها في الثالثة أو الرابعة كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبثال» [٢٧/٨٥] قيل: وما طينة الخبثال؟ قال: «عصارة أهل النار»^(٩).

وقالت طائفة ليس في هذا جواز التوسل به بعد مماته وفي مغيبه، بل إنما فيه التوسل في حياته بحضوره، كما في «صحيح البخاري» أن عمر بن الخطاب - رضي

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٤٤) ومسلم (٤٦، ٤٧) من حديث عائشة.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٤٦٤٠) من حديث أبي الدرداء، ولم ألق عليه عند مسلم.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٠٨) من حديث ابن عمر.

ثُمَّ الْبَتَامَى: للرجال والنساء، وقيل: هو الطعام في الشدة.

(١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٧٧٨) وأحمد (٢١ / ٣) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» (١٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٦٧) ومسلم (٣٠) من حديث معاذ بن جبل.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٢) من حديث جابر بن عبد الله.

تَقْرُكُونَ ﴿[الأنعام: ٤٠، ٤١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ
ادْعُوا الَّذِينَ رَزَقْتُمْ مِنْ ثَوْبِهِمْ فَلَا يُبَلِّغُونَ كَفْفَ
الْعُتْرِ عَنْكُمْ وَلَا تَحْمِلُوا ۝ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ
يَبْغُونَ إِلَىٰ أَنْ يَبْغُوا الْوَسِيلَةَ لِيُمْ أَقْرَبَ وَيَرْحَمَهُ
وَيَحْمِلُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾
[الإسراء: ٥٦، ٥٧].

فبين أن من يدعى من الملائكة والأنبياء وغيرهم
لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويلاً.

فإذا قال قائل: أنا أدعو الشيخ ليكون شفيعاً لي، فهو من جنس دعاء النصارى لمريم والأحبار والربان. والمؤمن يرجو ربه ويخافه، ويدعوه مخلصاً له الدين، وحق شيخه أن يدعو له ويترحم عليه؛ فإن أعظم الخلق [٢٧/٨٨] قدرًا هو رسول الله ﷺ، وأصحابه أعلم الناس بأمره وقدره، وأطوع الناس له، ولم يكن يأمر أحدًا منهم عند الفزع والخوف أن يقول: يا سيدي، يا رسول الله، ولم يكونوا يفعلون ذلك في حياته ولا بعد مماته، بل كان يأمرهم بذكر الله ودعائه والصلاة والسلام عليه ﷺ، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ۝ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ آلِهِمْ لِيَنْصُرُوهُمْ وَكَافَ اللَّهُ مَا بَالِ الْمُؤْمِنِينَ أَلَّا يَكُونُوا لِرَبِّهِمْ غَافِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وفي «صحيح البخاري» عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن هذه الكلمة قالها إبراهيم - عليه السلام - حين أُلقي في النار وقالها محمد ﷺ - يعني وأصحابه - حين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ: أنه كان يقول عند الكرب: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش الكريم، لا إله إلا الله رب السموات

الأسود الجقرشي، وقال: اللهم إنا نستشفع إليك بخيارنا. يا يزيد، ارفع يديك إلى الله، فرفع يديه، ودعا، ودَعُوا، فسقوا. فلذلك قال العلماء: يستحب أن يستقى بأهل الصلاح والخير، فإذا كانوا من أهل بيت رسول الله ﷺ كان أحسن. ولم يذكر أحد من العلماء أنه يشرع التوسل والاستسقاء بالنبي والصالح بعد موته ولا في مغيبه، ولا استحبوا ذلك في الاستسقاء ولا في الاستنصار ولا غير ذلك من الأدعية. والدعاء مُنْعُ العبادة.

والعبادة مبناها على السنة والاتباع، لا على الأهواء والابتداع، وإنما يعبد الله بما شرع، لا يعبد بالأهواء والبدع، قال تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ شُرَكَاءُ تَشْرَعُونَ لَكُمْ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَلْبَيْسَ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وقال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال النبي [٢٧/٨٧] ﷺ: «إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتلون في الدماء والطهور»^(١).

وأما الرجل إذا أصابته نوبة أو خاف شيئاً فاستغاث بشيخه، يطلب تثبيت قلبه من ذلك الواقع، فهذا من الشرك، وهو من جنس دين النصارى؛ فإن الله هو الذي يصيب بالرحمة ويكشف الضر، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْأَلُكَ اللَّهُ بِشَيْءٍ فَلَا تَحَافِظْ لَهُ إِلَّا هُوَ ۚ وَإِنْ يُرِيدْكَ هَظْظًا فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۚ وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَعْرَ اللَّهُ تَذَعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٩٦) وابن ماجه (٣٨٤٦) وصححه
الالباني في صحيح سنن أبي داود (٩٦) من حديث
عبد الله بن المغفل.

الكسوف بالصلاة والدعاء والذكر والعتيق والصدقة، ولم يأمرهم أن يدعوا مخلوقاً ولا ملكاً ولا نبياً ولا غيرهم.

ومثل هذا كثير في سته، لم يشرع للمسلمين عند الخوف إلا ما أمر الله به؛ من دعاء الله، وذكره والاستغفار، والصلاة، والصدقة، [٢٧/٩٠] ونحو ذلك. فكيف يعدل المؤمن بالله ورسوله عما شرع الله ورسوله إلى بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، تُصاهي دين المشركين والنصارى؟

فإن رَعِمَ أحد أن حاجته قضيت بمثل ذلك، وأنه مثل له شيخه ونحو ذلك، فعباد الكواكب والأصنام ونحوهم من أهل الشرك يجري لهم مثل هذا، كما قد تواتر ذلك عن مضي من المشركين، وعن المشركين في هذا الزمان. فلولا ذلك ما عبدت الأصنام ونحوها، قال الخليل - عليه السلام - ﴿وَأَجْتَنِي وَيَنِي أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ رَبِّ إِنْهُمْ أَضَلُّنَا كَيْمَرًا مِنَ الْنَّاسِ [إبراهيم: ٣٥-٣٦].

ويقال: إن أول ما ظهر الشرك في أرض مكة بعد إبراهيم الخليل من جهة «همرو بن لُحْي الخزازي»، الذي رآه النبي ﷺ يجر أمتعاه في النار. وهو أول من سبب السوائب، وغَيَّرَ دين إبراهيم. قالوا: إنه ورد الشام، فوجد فيها أصناماً بالبلقاء، يزعمون أنهم يتسفعون بها في جَلَبِ منافعهم ودفع مضارهم، فنقلها إلى مكة، وسَنَّ للعرب الشرك وعبادة الأصنام.

والأمور التي حرمها الله ورسوله، من الشرك، والسحر، والقتل، والزنا وشهادة الزور، وشرب الخمر وغير ذلك من المحرمات، قد يكون للنفس فيها حظ مما تعله متفعة، أو دفع مَقَرَّة، ولولا ذلك ما أقدمت النفوس على المحرمات التي لا خير فيها بحال، وإنما يوقع النفوس في المحرمات الجهل [٢٧/٩١] أو الحاجة. فأما العالم بقبح الشيء والنهي

والأرض ورب العرش العظيم^(١). وقد روي أنه علَّم نحو هذا الدعاء بعض أهل بيته.

وفي السنن: أن النبي ﷺ كان إذا حَزَنَهُ أمر قال: «يا حي، يا قيوم، برحمتك استغيث»^(٢). وروي أنه علم ابنته فاطمة أن تقول: «يا حي، يا قيوم، يا بديع السموات والأرض، لا إله إلا أنت، برحمتك استغيث» [٢٧/٨٩] أصلح لي شأني كله، ولا تَكِلْنِي إلى نفسي طَرَفَةَ عَيْنٍ، ولا إلى أحد من خلقك»^(٣).

وفي مسند الإمام أحمد وصحيح أبي حاتم البستي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أصاب عبداً قط همٌّ ولا حَزَنٌ فقال: اللهم، إني عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ في حكمك، عَدْلٌ في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سَمَّيْتَ به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو عَلَّمْتَهُ أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك: أن تجعل القرآن العظيم رَجِيعَ قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي وغمي، إلا أذهب الله همه وغمه، وأبدله مكانه فرحاً». قالوا: يا رسول الله، أفلا نتعلمهن؟ قال: «فيبغي لمن سمعن أن يتعلمهن»^(٤). وقال لأمته: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، ولكن الله يَخَوِّفُ بهما عباده، فإذا رأيتم ذلك فافزخوا إلى الصلاة، وذكُر الله، والاستغفارة»^(٥). فأمرهم عند

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٥٦٣) ومسلم (٢٧٣٠) من حديث ابن عباس.

(٢) حسن: أخرجه الترمذي (٣٥٢٤) وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣٥٢٤) من حديث أنس بن مالك.

(٣) صحيح: أخرجه النسائي (١٦٧، ١٤٧ / ٦) وصححه الألباني في الصحيحة (٢٢٧) من حديث أنس بن مالك بنحوه.

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (١ / ٣٩١ - ٤٥٣) وصححه الألباني في الصحيحة (١٩٩) من حديث ابن مسعود.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٦٠) من حديث المغيرة بن شعبه، ومسلم (٩١٥) من حديث أسامة.

لا سيما إذا اقترن بذلك دعاء الميت والاستغاثة به. وقد تقدم ذكر ذلك، ويان ما فيه من الشرك، ويان الفرق بين «الزيارة البدعية» التي تشبه أهله بالنصارى و«الزيارة الشرعية».

وأما وضع الرأس عند الكبراء من الشيوخ وغيرهم، أو تقبيل الأرض ونحو ذلك، فإنه مما لا نزاع فيه بين الأئمة في النهي عنه، بل مجرد الانحناء بالظهر لغير الله عز وجل منهى عنه. ففي المسند وغيره: أن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - لما رجع من الشام سجد للنبي ﷺ فقال: «ما هذا يا معاذ؟». فقال: يا رسول الله، رأيتهم في الشام يسجدون لأساقفتهم ويطارتهم، ويذكرون ذلك عن أنبيائهم، فقال: «كذبوا يا معاذ، لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها، يا معاذ رأيته إن مررت بقبري أكنت ساجداً؟». قال: لا. قال: «لا تفعل هذا»^(١)، أو كما قال رسول الله ﷺ.

[٢٧/٩٣] بل قد ثبت في الصحيح من حديث جابر: أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - صلى بأصحابه قاعداً من مرض كان به، فصلوا قياماً، فأمرهم بالجلوس^(٢)، وقال: «لا تعظموني كما تعظم الأعاجم بعضها بعضاً»^(٣)، وقال: «من سره أن يتمثل له الناس قياماً فليتبوأ مقعده من النار»^(٤). فإذا كان قد نهاهم مع قعوده - وإن كانوا قاموا في الصلاة - حتى لا يتشبهوا بمن يقومون لعظمتهم، ويين أن من سره

عنه فكيف يفعلوه؟! والذين يفعلون هذه الأمور جميعها قد يكون عندهم جهل بما فيه من الفساد، وقد تكون بهم حاجة إليها، مثل الشهوة إليها، وقد يكون فيها من الضرر أعظم مما فيها من اللذة ولا يعلمون ذلك لجهلهم أو تغلبهم أهواؤهم حتى يفعلوها، والهوى غالباً يجعل صاحبه كأنه لا يعلم من الحق شيئاً، فإن حبك للشيء يغمي ويصم.

ولهذا كان العالم يخشى الله، وقال أبو العالية: سألت أصحاب محمد ﷺ عن قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا اتَّقِ اللَّهَ عَلَىٰ آلِهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ الشُّوْءَ يُجْزَوْنَ بِهِمْ نَوْءٌ مِّنْ قَرِيبٍ﴾ الآية [النساء: ١٧]. فقالوا: كل من عصي الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب. وليس هذا موضع البسط لبيان ما في المنهيات من المفاصد الغالبة وما في المأمورات من المصالح الغالبة، بل يكفي المؤمن أن يعلم أن ما أمر الله به فهو لمصلحة محضة أو غالبة، وما نهى الله عنه فهو مفسدة محضة أو غالبة، وأن الله لا يأمر العباد بما أمرهم به لحاجته إليهم، ولا نهاهم عما نهاهم بخلاً به عليهم، بل أمرهم بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم؛ ولهذا وصف نبيه ﷺ بأنه «بَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُهُم عَنِ الْمُنْكَرِ وَحِيلُ لَهُمُ الْطَّبِيبَتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ» [الأعراف: ١٥٧].

وأما التمسح بالقبر - أي قبر كان - وتقبيله، وتبريغ الخد عليه [٢٧/٩٢] فمنهي عنه باتفاق المسلمين، ولو كان ذلك من قبور الأنبياء، ولم يفعل هذا أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل هذا من الشرك، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۚ وَقَدْ أَضَلُّوا كَيْدًا﴾ [نوح: ٢٣، ٢٤]، وقد تقدم أن هؤلاء أسماء قوم صالحين كانوا من قوم نوح، وأنهم عكفوا على قبورهم مدة، ثم طال عليهم الأمد فصوّروا تماثيلهم؛

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢١٤٠) وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢١٤٠) من حديث قيس.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤١٣) من حديث جابر بن عبد الله.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥١٤٧) من حديث الربيع بنت معوذ.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٢٢٩) وأحمد (٩١ / ٩٣) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥٢٢٩) من حديث معاوية.

تغرب الشمس. وتارة يذكر أن الشمس إذا طلعت طلعت بين قرني شيطان، وحيث يسجد لها الكفار، ونهى عن الصلاة في هذا الوقت؛ لما فيه من مشابة المشركين في كونهم يسجدون للشمس في هذا الوقت، وأن الشيطان يقارن الشمس حيث يكون السجود له، فكيف بما هو أظهر شركاً ومشابة للمشركين من هذا؟! وقد قال الله تعالى - فيما أمر رسوله أن يخاطب به أهل الكتاب -: ﴿قُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى حَكِيمٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ إِلَّا تَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ وَلَا تُفْرِكُ بِيَمِينِكَ وَلَا تَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا لَقَوْلُوا أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وذلك لما فيه من مشابة أهل الكتاب من اتخاذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، ونحن منهيون عن مثل هذا، ومن [٢٧/٩٥] عدل عن هدي نبيه - صلى الله عليه وآله وسلم - وهدي أصحابه والتابعين لهم بأحسن إلى ما هو من جنس هدي النصارى، فقد ترك ما أمر الله به ورسوله.

وأما قول القائل: انتقضت حاجتي ببركة الله وبركتك. فنمكّن من القول؛ فإنه لا يقرن بالله في مثل هذا غيره، حتى إن قائلًا قال للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: ما شاء الله وشئت، فقال: «أجعلني الله نبيًا؟ بل ما شاء الله وحده»^(٥).

وقال لأصحابه: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد»^(٦).

وفي الحديث أن بعض المسلمين رأى قائلًا يقول: نعم القوم أنتم، لولا أنكم تنددون^(٧). أي: تجعلون الله

القيام له كان من أهل النار فكيف بما فيه من السجود له، ومن وضع الرأس، وتقبل الأيدي؟! وقد كان عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - وهو خليفة الله على الأرض - قد وكل أعيانًا يضمنون الداخل من تقبل الأرض، ويؤدبهم إذا قبل أحد الأرض.

وبالجملة، فالقيام والقعود والركوع والسجود حق للواحد المعبود؛ خالق السموات والأرض، وما كان حقًا خالصًا لم يكن لغيره فيه نصيب؛ مثل الحلف بغير الله - عز وجل - وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت»^(٨). متفق عليه. وقال أيضًا: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(٩).

فالعادة كلها لله وحده لا شريك له: ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّافًا وَيَعْلَمُونَ أَلَمْ تَلَوْا تَقُولُوا الْكُفْرَةُ وَذَلِكَ مِنْ الْقَدِيمَةِ﴾ [البينة: ٥]. وفي الصحيح عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «إِنْ [٢٧/٩٤] اللَّهُ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا، وَأَنْ تَتَّصِحُوا مِنْ وِلَاةِ اللَّهِ أَمْرَكُمْ»^(١٠).

وإخلاص الدين لله هو أصل العبادة.

ونبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - نهي عن الشرك دقه وجله، وحقيقه وكبيره، حتى إنه قد تواتر عنه أنه نهي عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها بالفاظ متنوعة؛ تارة يقول: «لا تحمروا بصلواتكم طلوع الشمس ولا غروبها»^(١١) وتارة ينهى عن الصلاة بعد طلوع الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى

(٥) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٤) وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠) من حديث عطاء بن يسار.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٩٧) ومسلم (٢٤٨) من حديث عمر.

(٧) صحيح: أخرجه الثاني (٦/٧) وأحمد (٣٧٢/٦) وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٦، ١٣٧) من حديث قبيلة بنت صيفي.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦٧٩) ومسلم (١٦٤٦) من حديث ابن عمر.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٥١) من حديث ابن عمر.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٧١٥) من حديث أبي هريرة.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٥) ومسلم (٨٢٨) من حديث ابن عمر.

التصارى في المسيح - عليه السلام - والغالية في علي رضي الله عنه، وهذا كفر صريح، يستاب منه صاحبه، فإن تاب وإلا قتل؛ فإنه ليس من المخلوقات لا ملك ولا بشر يكون إمداد الخلاق بواسطته؛ ولهذا كان ما يقوله الفلاسفة في «المقول العشرة» الذين [٢٧/٩٧] يزعمون أنها الملائكة، وما يقوله التصارى في المسيح ونحو ذلك، كفر صريح باتفاق المسلمين.

وكذلك عني بالغوث ما يقوله بعضهم: من أن في الأرض ثلاثمائة ويضعة عشر رجلاً، يسمونهم «النجباء»، فينتقى منهم سبعون هم «النجباء»، ومنهم أربعون هم «الأبدال»، ومنهم سبعة هم «الأقطاب»، ومنهم أربعة هم «الأوتاد»، ومنهم واحد هو «الغوث»، وأنه مقيم بمكة، وأن أهل الأرض إذا ناهم نائمة في رزقهم ونصرهم فزعوا إلى الثلاثمائة ويضعة عشر رجلاً، وأولئك يفرعون إلى السبعين، السبعون إلى الأربعين والأربعون إلى السبعة، والسبعة إلى الأربعة، والأربعة إلى الواحد.

وبعضهم قد يزيد في هذا ويتقص في الأعداد والأسماء والمراتب؛ فإن لهم فيها مقالات متعددة حتى يقول بعضهم: إنه ينزل من السماء على الكعبة ورقة خضراء باسم غوث الوقت، واسم خضره - على قول من يقول منهم: إن الخضر هو مرتبة، وإن لكل زمان خضرًا، فإن لهم في ذلك قولين - وهذا كله باطل لا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا قاله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، ولا من المشايخ الكبار المتقدمين الذين يصلحون للاقتداء بهم.

ومعلوم أن سيدنا رسول رب العالمين وأبا بكر وعمر وعثمان وعليًا - رضي الله عنهم - كانوا خير الخلق في زمنهم، وكانوا بالمدينة، ولم يكونوا بمكة.

وقد روى بعضهم حديثًا في «هلال» غلام الغيرة ابن شعبة، [٢٧/٩٨] وأنه أحد السبعة. والحديث

نَدًا. يعني: تقولون: ما شاء الله وشاء محمد. فتهاهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن ذلك.

وفي الصحيح عن زيد بن خالد، قال: - صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - صلاة الفجر بالحديبية في إثر سَيَاء من الليل، فقال: «أتلرون ماذا قال ربكم الليلة؟». قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر. فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب»^(١). والأسباب التي جعلها الله أسبابًا لا نجعل مع الله شركاء وأندادًا وأعوانًا.

[٢٧/٩٦] وقول القائل: ببركة الشيخ، قد يعني بها دعاءه، وأسرع الدعاء إجابة دعاء غائب لغائب. وقد يعني بها بركة ما أمره به وعلمه من الخير، وقد يعني بها بركة معاونته له على الحق، وموالاته في الدين، ونحو ذلك.

وهذه كلها معان صحيحة. وقد يعني بها دعاء للميت والغائب؛ إذ استقلال الشيخ بذلك التأثير، أو فعله لما هو عاجز عنه، أو غير قادر عليه، أو غير قاصد له متابته أو مطاوعته على ذلك من البدع المنكرات، ونحو هذه المعاني الباطلة. والذي لا ريب فيه أن العمل بطاعة الله تعالى، ودعاء المؤمنين بعضهم لبعض، ونحو ذلك، هو نافع في الدنيا والآخرة، وذلك بفضل الله ورحمته.

وأما سؤال السائل: عن «القطب الغوث الفرد الجامع»، فهذا قد يقوله طوائف من الناس، ويفسرونه بأمور باطلة في دين الإسلام، مثل تفسير بعضهم: أن «الغوث» هو الذي يكون مدد الخلاق بواسطته في نصرهم ورزقهم، حتى يقول: إن مدد الملائكة وحياتان البحر بواسطته. فهذا من جنس قول

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٤٦) ومسلم (٧١).

مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْتَهُمْ بِأَلْبَاسِهِمْ وَالْعَصَا لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿٤٢﴾ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَتَوَلَّى لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾ [الأنعام: ٤٢-٤٣].

والنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - استقى لأصحابه بصلاة وبغير صلاة، وصلى بهم للاستقاء، و صلاة الكسوف، وكان يقنت في صلاته فيستمر على المشركين، وكذلك خلفاؤه الراشدون بعده، وكذلك أئمة الدين ومشايخ المسلمين، وما زالوا، على هذه الطريقة.

ولهذا يقال: ثلاثة أشياء مالها من أصل: (باب التصيرية)، و(متنظر الرافضة)، و(غوث الجهال)؛ فإن التصيرية تدعي في الباب الذي لهم ما هو من هذا الجنس؛ أنه الذي يقيم العالم، فذاك شخصه موجود، ولكن دعوى التصيرية فيه باطلة. وأما محمد بن الحسن المتنظر، والغوث المقيم بمكة، ونحو هذا، فإنه باطل ليس له وجود.

وكذلك ما يزعمه بعضهم من أن القطب الغوث الجامع يمد أولياء الله، ويعرفهم كلهم، ونحو هذا، فهذا باطل. فأبو بكر وعمر [٢٧/١٠٠] - رضي الله عنهما - لم يكونا يعرفان جميع أولياء الله، ولا يمدانهم، فكيف هؤلاء الضالين المغترين الكلدانيين؟ ورسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - سيد ولد آدم إنما عرف الذين لم يكن رآهم من أمته بسياة الوضوء، وهو الغرة والتحجيل، ومن هؤلاء من أولياء الله من لا يحصيهم إلا الله عز وجل. وأنبياء الله - الذين هو إمامهم وخطيبهم - لم يكن يعرف أكثرهم، بل قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ يَنْهَوْنَ عَنْ قَسْصَتِكَ عَلَيْهِمْ وَيَنْهَوْنَ مَنْ لَمْ تَقْصُصْ عَلَيْهِمْ﴾ [غافر: ٧٨]، وموسى لم يكن يعرف الخضر، والخضر لم يكن يعرف موسى، بل لما سلم عليه موسى قال له الخضر: وأنى بأرضك السلام؟ فقال له: أنا موسى. قال: موسى

باطل باتفاق أهل المعرفة، وإن كان قد روى بعض هذه الأحاديث أبو نعيم في «حلية الأولياء»، والشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في بعض مصنفاته، فلا تغتر بذلك؛ فإن فيه الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، والمكذوب الذي لا خلاف بين العلماء في أنه كذب موضوع. وتارة يرويه على عادة بعض أهل الحديث الذين يروون ما سمعوا ولا يميزون بين صحيحه وباطله.

وكان أهل الحديث لا يروون مثل هذه الأحاديث؛ لما ثبت في الصحيح عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»^(١).

وبالجملة، فقد علم المسلمون كلهم أن ما يتزل بالمسلمين من التوازل، في الرغبة والرهبة؛ مثل دعائهم عند الاستقاء لتزول الرزق، ودعائهم عند الكسوف، والاعتداد لرفع البلاء، وأمثال ذلك، إنما يدعون في ذلك الله وحده لا شريك له، لا يشركون به شيئاً، لم يكن للمسلمين قط أن يرجعوا بحوائجهم إلى غير الله عز وجل، بل كان المشركون في جاهليتهم يدعونه بلا واسطة فيجيبهم الله، أفترأهم بعد التوحيد والإسلام لا يجيب دعاءهم إلا بهذه الوسطة التي ما أنزل الله بها من سلطان؟ قال تعالى [٢٧/٩٩]: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَا لِحُجْرَتِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَابًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَانُ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ﴾ [يونس: ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا لِيَاءِ﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغْرَأَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٤٠، ٤١]، وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ

(١) صحيح: أخرجه مسلم (ص ٩) في المقدمة.

قط، ولا أخبر به أمته، ولا خلفاؤه الراشدون؟! وقول القاتل: إنه نقيب الأولياء.

فيقال له: من ولاه النقاية، وأفضل الأولياء أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وليس فيهم الخضر؟ وعامة ما يحكى في هذا الباب من الحكايات بعضها كذب، وبعضها مبني على ظن رجل؛ مثل شخص رأى رجلاً ظن أنه الخضر [٢٧/١٠٢]، وقال: إنه الخضر، كما أن الرافضة ترى شخصاً ظن أنه الإمام المنتظر المعصوم، أو تدعي ذلك، وروي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال - وقد ذكر له الخضر - من أحالك على غائب فما أنصفك. وما ألقى هذا على ألسنة الناس إلا الشيطان. وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

وأما إن قصد القاتل بقوله: «القطب الغوث الفرد الجامع» أنه رجل يكون أفضل أهل زمانه فهذا ممكن، لكن من الممكن - أيضاً - أن يكون في الزمان اثنان متساويان في الفضل، وثلاثة وأربعة، ولا يميز بأن لا يكون في كل زمان أفضل الناس إلا واحداً، وقد تكون جماعة بعضهم أفضل من بعض من وجه دون وجه، وتلك الوجوه إما مقاربية وإما متساوية.

ثم إذا كان في الزمان رجل هو أفضل أهل الزمان فسميته بـ«القطب الغوث الجامع» بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، ولا تكلم بهذا أحد من سلف الأمة وأئمتها، وما زال السلف يظنون في بعض الناس أنه أفضل أو من أفضل أهل زمانه ولا يطلقون عليه هذه الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان، لا سيما أن من المتحليين لهذا الاسم من يدعي أن أول الأقطاب هو الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - ثم يتسلل الأمر إلى ما دونه إلى بعض مشايخ [٢٧/١٠٣] المتأخرين، وهذا لا يصح لا على مذهب أهل السنة، ولا على مذهب الرافضة. فأين أبو بكر

بني إسرائيل؟ قال: نعم. وقد كان بلغه اسمه وخبره، ولم يكن يعرف عنه. ومن قال: أنه نقيب الأولياء، أو أنه يعلمهم كلهم، فقد قال الباطل.

والصواب الذي عليه المحققون: أنه ميت، وأنه لم يدرك الإسلام، ولو كان موجوداً في زمن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لوجب عليه أن يؤمن به، ويجاهد معه، كما أوجب الله ذلك عليه وعلى غيره، ولكان يكون في مكة والمدينة، ولكان يكون حضوره مع الصحابة للجهاد معهم وإعانتهم على الدين أولى به من حضوره عند قوم كفار ليرقع لهم سفيتهم، ولم يكن مخفياً عن خير أمة أخرجت للناس، وهو [٢٧/١٠١] قد كان بين المشركين ولم يحتجب عنهم.

ثم ليس للمسلمين به وأمثاله حاجة لا في دينهم ولا في دنياهم، فإن دينهم أخذوه عن الرسول النبي الأمي - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي علمهم الكتاب والحكمة، وقال لهم نبيهم: «لو كان موسى حياً ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتكم»^(١). وعيسى ابن مريم - عليه السلام - إذا نزل من السماء إنا يحكم فيهم بكتاب ربهم وستة نبيهم. فأني حاجة لهم مع هذا إلى الخضر وغيره؟! والنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قد أخبرهم بتزلو عيسى من السماء وحضوره مع المسلمين وقال: «كيف تمهلك أمة أنا في أولها، وعيسى في آخرها»^(٢). فإذا كان النبيان الكريمان اللذان هما مع إبراهيم وموسى ونوح أفضل الرسل، ومحمد - صلى الله عليه وآله وسلم - سيد ولد آدم، ولم يحتجوا عن هذه الأمة، لا عوامهم ولا خواصهم، فكيف يحتجب عنهم من ليس مثلهم؟! وإذا كان الخضر حياً دائماً فكيف لم يذكر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ذلك

(١) ضعيف: أخرجه أحد (٣/ ٤٧١) من حديث عبدالله بن ثابت.

(٢) منكر: أخرجه ابن صاك في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٥٢١) وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٢٣٤٩) من حديث عمرو بن العاص.

[آل عمران: ٣١]، وأمرنا أن نعزده ونوقره وننصره، وجعل له من الحقوق ما بينه في كتابه وسنة رسوله، حتى أوجب علينا أن يكون أحب الناس إلينا من أنفسنا وأهلينا، فقال تعالى: ﴿الَّتِي أَوَّلَ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكِنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّ آلِهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ آتَاءُ اللَّهِ بِأَمْرِهِ﴾ [التوبة: ٢٤]. وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -: «والذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»^(١). وقال له عمر - رضي الله عنه -: يا رسول الله، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي. فقال: «لا يا عمر حتى أكون أحب إليك من نفسك». قال: فلأنت أحب إلي من نفسي، قال: «الآن يا عمر»^(٢). وقال: «ثلاث من كن فيه وجدَّ بهنَّ حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا الله، ومن كان يكره أن [٢٧/١٠٥] يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقي في النار»^(٣).

وقد بين في كتابه حقوقه التي لا تصلح إلا له وحقوق رسله وحقوق المؤمنين بعضهم على بعض، كما بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَخَشِيَ اللَّهَ حَتَّىٰ قَالَتْ عَلَيْكَ هُمْ الْقَائِلُونَ﴾ [النور: ٥٢]، فالطاعة لله والرسول، والخشية والتقوى لله وحده. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُوفِئُنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ

وعمر وعثمان وعلى والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار؟! والحسن عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قد قارب سن التمييز والاحتلام.

وقد حكى عن بعض الأكابر من الشيوخ المتحليين لهذا: أن «القطب الفرد الغوث الجامع» ينطبق علمه على علم الله تعالى، وقدرته على قدرة الله تعالى، فيعلم ما يعلمه الله، ويقدر على ما يقدر عليه الله. وزعم أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان كذلك، وأن هذا انتقل عنه إلى الحسن، وتسلسل إلى شيوخه. فبينت أن هذا كفر صريح، وجهل قبيح، وأن دعوى هذا في رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كفر، دع ما سواه، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ لِي مَلِكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَا تَمْتَصِكُكُمْ مِنَ الْخَقَرِ وَمَا مَسَّنِيَ الْكُوفُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وقال تعالى: ﴿يَقْطَعُ طَرَفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتُهم فَيَقْبَلُوا خَائِبِينَ﴾ [النساء: ١٢٧]، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٧ - ١٢٨]، وقال [٢٧/١٠٤] تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَئِنْ آتَاكَ عِبَادِي مِنْ بَشَاءٍ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُنْتَهِياتِ﴾ [القصص: ٥٦].

والله - سبحانه وتعالى - أمرنا أن نطيع رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وأمرنا أن نتبعه فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) من حديث أنس بن مالك.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٣٢) من حديث عمر.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢١) ومسلم (٤٣) من حديث أنس.

يأمر به أو يقر عليه لأجل جعل يأخذه أو غير ذلك، فهل يثاب ولي الأمر على منع هؤلاء أم لا؟ وهل إذا لم يتهوا عن ذلك فهل لولي الأمر أن يصرف عن الولاية من لم يتهم أم لا؟ والكسب الذي يكسبه الناس من مثل هذا الأمر هل هو كسب طيب أو خبيث؟ وهل يستحقون مثل هذا الكسب؟ أم يؤخذ منهم ويصرف في [٢٧/١٠٧] مصالح المسلمين؟ وهل يجوز أن يقام إلى جانب «مسجد الخليل» السماع الذي يسمونه «النوبة الخليلية» ويقام عند ذلك سماع يجتمعون له، الفقراء وغيرهم وفيه الشبابة أم لا؟ والذي يصفر بالشبابة مؤذن بالمكان المذكور هل يفسق أم لا؟ وهل إذا لم يتهم يصرف بولي الأمر أم لا؟ وإذا لم يستطع ولي الأمر أن يزيل ذلك، فهل له أن ينقل هذه النوبة المذكورة إلى مكان لا يمكن الرقص فيه لضيق المكان أم لا؟

فأجاب - رضي الله عنه -

الحمد لله رب العالمين، لم يأمر الله ولا رسوله ولا أئمة المسلمين بتقيل شيء من قبور الأنبياء والصالحين، ولا التمسح به، لا قبر نبينا ﷺ، ولا قبر الخليل ﷺ، ولا قبر غيرهما، بل ولا بالتقيل والاستلام لصخرة بيت المقدس، ولا الركنتين الشاميين من البيت العتيق، بل إنهما يستلم الركنان البانيان فقط؛ اتباعاً لسنة النبي ﷺ، فإنه لم يستلم إلا البانيين، ولم يقبل إلا الحجر الأسود. واتفقوا على أن الشاميين لا يستلمان ولا يقبلان.

واتفقوا على أن البانيين يستلمان، واتفقوا على تقبيل الأسود. وتنازعوا في تقبيل الباني؟ على ثلاثة أقوال معروفة. قيل: [٢٧/١٠٨] يقبل. وقيل: يستلم

رَغِيبُونَ. [التوبة: ٥٩]، فالإتياء لله والرسول والرغبة لله وحده. وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَاكَمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، لأن الحلال ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، وأما الحسب فهو لله وحده، كما قال: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ [التوبة: ٥٩]، ولم يقل: حسبنا الله ورسوله، وقال تعالى: ﴿بَنَاتٍ آلِهَةٍ حَسْبُكَ آلِهَةٌ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤] أي: يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين، وهذا هو الصواب المقطوع به في هذه الآية؛ ولهذا كانت كلمة إبراهيم ومحمد - عليها الصلاة والسلام - حسبنا الله ونعم الوكيل. والله - سبحانه وتعالى - أعلم وأحكم، وصل الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



[٢٧/١٠٦] وَسُئِلَ - رحمه الله - عن هؤلاء «الزائرين قبور الأنبياء والصالحين» كقبر الخليل وغيره، فيأتون إلى الضريح ويقبلونه، والقوام بذلك المكان، أي من جاء يأتونه، ويمسحون به إلى الضريح، فيعلمونهم ذلك، ويقروهم عليه. فهل هذا ما أمر الله تعالى به ورسوله أم لا؟ وهل في ذلك ثواب وأجر أم لا؟ وهل هو من الدين الذي بعث الله - سبحانه - به رسوله ﷺ أم لا؟ وإذا لم يكن كذلك وكان أناس يعتقدون أن هذا من الدين ويفعلونه على هذا الوجه، فهل يجب أن ينتهوا عن ذلك أم لا؟ وهل استحباب هذا أحد من الأئمة الأربعة أم لا؟ وهل كانت الصحابة والتابعون يفعلون ذلك أم لا؟ وإذا كان في القوام أو غيرهم من يفعل ذلك، أو

سَدَنَةُ^(٣) الأصنام الذين يأمرون بالشرك ويأخذون على ذلك جعلاً؛ فإن هذه الأمور من جملة ما نهي عنه من أسباب الشرك ودواعيه وأجزائه، وقد قال ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»^(٤). رواه مالك في «الموطأ» وغيره. وقال ﷺ: «لا تتخذوا قبري عيداً، وصلوا علي حينما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»^(٥).

رواه أبو داود وغيره. وفي «الصحيحين» عنه أنه قال: «لعمرك الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٦) - يحذر ما فعلوا. قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً. وفي الصحيح عنه: أنه قال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٧). وفي «المستند» و«صحيح أبي حاتم» عنه ﷺ: أنه قال: «إن من شرار الناس من [٢٧/١١٠] تتركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد»^(٨). والأحاديث والآثار في ذلك كثيرة.

ولهذا لم يكن الصحابة يسافرون إلى «قبر الخليل» ولا غيره من قبور الصالحين، ولا سافروا إلى زيارة «جبل طور سيناء» وهو «الْبُقْعَةُ الْمُتَبَرِّكَةُ» [القصص: ٣٠]، و«الوادي المقدس» الذي ذكره الله في كتابه، وكلم عليه كليمه موسى، بل ولا كان النبي ﷺ وأصحابه في حياته وبعد مماته يزورون «جبل حراء» الذي نزل الوحي

وتقبل اليد. وقيل: يستلم، ولا تقبل اليد. وهذا هو الصحيح، فإن الثابت عن النبي ﷺ أنه استلمه ولم يقبله، ولم يقبل يده لما استلمه، ولا أجر ولا ثواب فيما ليس بواجب ولا مستحب؛ فإن الأجر والثواب إنما يكون على الأعمال الصالحة، والأعمال الصالحة إما واجبة وإما مستحبة.

فإذا كان الاستلام والتقبيل لهذه الأجسام ليس بواجب ولا مستحب لم يكن في ذلك أجر ولا ثواب، ومن اعتقد أنه يؤجر على ذلك ويثاب فهو جاهل ضال غلط، كالذي يعتقد أنه يؤجر ويثاب إذا سجد لقبور الأنبياء والصالحين، والذي يعتقد أنه يؤجر ويثاب إذا دعاهم من دون الله، والذي يعتقد أنه يؤجر ويثاب إذا صور صورهم، كما يفعل النصارى ودعا تلك الصور، وسجد لها، ونحو ذلك من البدع التي ليست واجبة ولا مستحبة، بل هي إما كفر وإما جهل وضلال.

وليس شيء من هذا من الدين الذي بعث الله به محمداً ﷺ باتفاق المسلمين. ومن اعتقد أن هذا من الدين وفعله وجب أن ينهى عنه، ولم يستحب هذا أحد من الأئمة الأربعة، ولا فعله أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

ومن أمر الناس بشيء من ذلك أو رغبهم فيه أو أعانهم عليه [٢٧/١٠٩] من القوام أو غير القوام، فإنه يجب نفيه عن ذلك، ومنعه منه. ويثاب ولي الأمر على منع هؤلاء، ومن لم يمتنع عن ذلك فإنه يعزر تعزيراً يردعه. وأقل ذلك أن يعزل عن القيامة، ولا يترك من يأمر الناس بما ليس من دين المسلمين.

والكسب الذي يكسب بمثل ذلك خيث، من جنس كسب الذين يكذبون على الله ورسوله، ويأخذون على ذلك جُعْلاً^(٩)، ومن جنس كسب

(٩) جُعْلاً: ما يعمل على العمل من أجر أو رشوة.

(٢) سَدَنَةُ: خدمة الكعبة.

(٣) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٤) وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠) من حديث عطاء بن يسار.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وأحمد (٣٦٧ / ٢) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(٧) حسن: أخرجه أحمد (١ / ٤٠٥ - ٤٣٥ - ٤٥٤) وحسنه الألباني في «التحذير الساجدة» (ص ٢٣) من حديث ابن مسعود.

[٢٧/١١٢] وَسُئِلَ - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ -

عن حكم قول بعض العلماء والفقهاء: أن الدعاء المستجاب عند قبور أربعة - من أصحاب الأئمة الأربعة «قبر الفندلاوي» من أصحاب مالك، و«قبر البرهان البلخي» من أصحاب أبي حنيفة، و«قبر الشيخ نصر المقدسي» من أصحاب الشافعي، و«قبر الشيخ أبي الفرج» من أصحاب أحمد - رضي الله عنهم. ومن استقبل القبلة عند قبورهم ودعا استجيب له. وقول بعض العلماء عن بعض المشائخ يوصيه: إذا نزل بك حادث أو أمر تخافه استوحني ينكشف عنك ما تجده من الشدة؛ حيث كنت، أو ميتاً. ومن قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر الجيلاني وسلم عليه سبع مرات بخطو مع كل تسليم خطوة إلى قبره قضيت حاجته، أو كان في سماع فإنه يطيب ويكثر التواجد. وقول الفقهاء: الله تعالى ينظر إلى الفقراء بتجليه عليهم في ثلاثة مواطن: عند مد السباط، وعند قيامهم في الاستغفار أو المجارات التي بينهم، وعند السماع. وما يفعله بعض المتعبدين من الدعاء عند قبر زكريا، وقبر هود، والصلاة عندهما، والموقف بين شرقي رواق الجامع بباب الطهارة بدمشق، [٢٧/١١٣] والدعاء عند المصحف العثماني، ومن ألصق ظهره الموجوع بالعمود الذي عند رأس معاوية عند الشهداء بباب الصغير.

فهل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة إجابة بوقت مخصوص، أو مكان معين، عند قبر نبي، أو ولي، أو يجوز أن يستغيث إلى الله تعالى في الدعاء بنبي مرسل، أو ملك مقرب،

على رسول الله ﷺ فيه، ولم يكونوا يزودون بمكة غير المشاعر - كالسجد الحرام، ومنى، ومزدلفة وعرفة - في الحج. وكذلك لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ، يقصد الدعاء عند قبر أحد من الأنبياء، لا قبر نينا ﷺ، ولا قبر الخليل، ولا غيرهما.

ولهذا ذكر الأئمة - كمالك وغيره - أن هذا بدعة، بل كانوا إذا أتوا إلى قبر النبي ﷺ يلمنون عليه، ويصلون عليه، كما ذكر مالك في الموطأ: أن ابن عمر كان إذا أتى قبر النبي ﷺ صلى عليه، وعلى أبي بكر وعمر. وفي رواية عنه: كان يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت. ثم ينصرف.

ومن اكتسب مالا خبيثاً مثل هذا الذي يأمر الناس بالبدع [٢٧/١١١] يأخذ على ذلك جُعلاً، فإنه لا يملكه، فإذا تعذر رده على صاحبه، فإن ولاية الأمور يأخذونه من هذا الذي أكل أموال الناس بالباطل، وصد عن سبيل الله، ويصرفها في مصالح المسلمين التي يحبها الله ورسوله، فيؤخذ المال الذي أنفق في طاعة الشيطان فينقى في طاعة الرحمن.

و«أما السماع» الذي يسمونه: «نوبة الخليل»، فبدعة باطلة لا أصل له، ولم يكن الخليل ﷺ يفعل شيئاً من هذا، ولا الصحابة لما فتحوا البلاد فعلوا عند الخليل شيئاً من هذا، ولا فعل شيئاً من هذا رسول الله ﷺ ولا خلفاؤه، بل هذا إما أن يكون من إحداه النصراني؛ فإنهم هم الذين تقبوا حجرة الخليل بعد أن كانت مسدودة لا يدخل أحد إليها. وإما أن يكون من إحداه بعض جهال المسلمين، ولا يجوز أن يقام هناك رقص ولا شباة، ولا ما يشبه ذلك، بل يجب النهي عن ذلك، ومن أصر على حضور ذلك من مؤذن وغيره قدح ذلك في عدالته، والله أعلم.



وكذلك قولهم: الدعاء مستجاب عند برج «باب كيسان» بين بابي الصغير والشرقي مستنداً له متوجّهاً إلى القبلة، والدعاء عند داخل باب الفرادين، فهل ثبت شيء في إجابة الأدعية في هذه الأماكن أم لا؟ وهل يجوز أن يستغاث بغير الله تعالى بأن يقول: يا جاء محمد، أو باللسان نقيصة، أو يا سيدي أحمد! أو إذا عثر أحد وتعرّس أو قفز من مكان إلى مكان يقول: ياك علي! أو ياك الشيخ فلان، أم لا؟ وهل تجوز النذور للأنبياء أو للمشائخ، مثل الشيخ جاكبر، أو أبي الوفاء، أو نور الدين الشهيد، أو غيرهم أم لا؟ وكذلك هل تجوز النذور لقبور أحد من آل بيت النبوة، ومدرّكه، والأئمة الأربعة، ومشايخ العراق، والعجم، ومصر، والحجاز، واليمن، والهند، والمغرب، وجميع الأرض، وجبل قان وغيرها أم لا؟

[٢٧/١١٥] فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما قول القائل: إن الدعاء مستجاب عند قبور المشايخ الأربعة المذكورين - رضي الله عنهم - فهو من جنس قول غيره: قبر فلان هو الترياق المجرب، ومن جنس ما يقوله أمثال هذا القائل: من أن الدعاء مستجاب عند قبر فلان وفلان. فإن كثيراً من الناس يقول مثل هذا القول عند بعض القبور، ثم قد يكون ذلك القبر قد علم أنه قبر رجل صالح من الصحابة أو أهل البيت أو غيرهم من الصالحين، وقد يكون نسبة ذلك القبر إلى ذلك كذباً أو مجهول الحال؛ مثل أكثر ما يذكر من قبور الأنبياء، وقد يكون صحيحاً والرجل ليس بصالح فإن هذه الأقسام موجودة فيمن يقول مثل هذا القول، أو من يقول: إن الدعاء مستجاب عند قبر بعينه، وإنه

أو بكلامه تعالى، أو بالكعبة، أو بالدعاء المشهور باحتياط قاف، أو بدعاء أم داود، أو الخضر؟

وهل يجوز أن يقسم على الله تعالى في السؤال بحق فلان، بحرمة فلان، بجاه المقرين، بأقرب الخلق، أو يقسم بأفعالهم وأعمالهم؟ وهل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران وسرج؛ لكونه رأى النبي ﷺ في المنام عنده، أو يجوز تعظيم شجرة يوجد فيها خرق معلقة، ويقال: هذه مباركة يجتمع إليها الرجال الأولياء؟ وهل يجوز تعظيم جبل، أو زيارته، أو زيارة ما فيه من المشاهد والآثار، والدعاء فيها والصلاة، كمغارة الدم، وكهف آدم، والآثار، ومغارة الجوع، وقبر شيث، وهابيل، ونوح، وإلياس، وحزقييل، وشيال الراعي، وإبراهيم بن أدهم بجبله، وعش الغراب ببعليك، ومغارة الأربعين، وحام طبرية، وزيارة عسقلان، ومسجد صالح بعكا - وهو مشهور بالحرّمات والتعظيم والزيارات؟

[٢٧/١١٤] وهل يجوز تحري الدعاء عند القبور وأن تُقَبَّل، أو يوقد عندها القناديل والسرج؟ وهل يحصل للأموات بهذه الأفعال من الأحياء منفعة أو مضرة؟ وهل الدعاء عند «القدم النبوي» بدار الحديث الأشرافية بدمشق وغيره، وقدم موسى، ومهد عيسى، ومقام إبراهيم، ورأس الحسين، وصهيب الرومي، وبلال الحبشي، وأويس القرني، وما أشبه ذلك - وكله في سائر البلاد، والقرى، والسواحل والجبال، والمشاهد، والمساجد، والجوامع؟

روى ابن أبي شيبة والدارقطني عنه: «من سَلَّمَ علي عند قبري سمعته، ومن صلى علي نائياً أبلغته»^(٢). وفي إسناده لين. لكن له شواهد ثابتة؛ فإن إيلاخ الصلاة والسلام عليه من البعد قد رواه أهل السنن من غير وجه، كما في السنن عنه ﷺ أنه قال: «أكثرُوا علي من الصلاة يوم الجمعة، وليلة الجمعة، [٢٧/١١٧] فإن صلاتكم معروضة علي». قالوا: كيف تعرض صلاتنا عليك وقد رمت؟ أي: بليت. فقال: «إن الله تعالى حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»^(٣). وفي النسائي وغيره عنه ﷺ أنه قال: «إن الله وكل بقبري ملائكة يبلغوني عن أمتي السلام»^(٤). ومع هذا لم يقل أحد منهم: إن الدعاء مستجاب عند قبره، ولا إنه يستحب أن يتحرى الدعاء متوجهاً إلى قبره، بل نصوا على نقيض ذلك، واتفقوا كلهم على إنه لا يدعو مستقبل القبر.

وتنازعوا في السلام عليه. فقال الأكثرون - كما لك وأحد وغيرهما - يسلم عليه مستقبل القبر، وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي، وأظنه منقولاً عنه. وقال أبو حنيفة وأصحابه: بل يسلم عليه مستقبل القبلة، بل نص أئمة السلف على أنه لا يوقف عنده للدعاء مطلقاً، كما ذكر ذلك إسماعيل بن إسحاق في «كتاب المبسوط» وذكره القاضي عياض. قال مالك: لا أرى أن يقف عند قبر النبي ﷺ ويدعو، ولكن يسلم ويمضي. وقال - أيضاً - في «المبسوط»: لا بأس لمن قدم من سفر أو خرج إلى سفر أن يقف على قبر

استجيب له الدعاء عنده. والحال أن ذلك إما قبر معروف بالفسق والابتداع، وإما قبر كافر، كما رأينا من دعا فكشف له حال القبور فبهت لذلك، ورأينا من ذلك أنواعاً.

وأصل هذا: أن قول القائل: إن الدعاء مستجاب عند قبور الأنبياء والصالحين، قول ليس له أصل في كتاب الله، ولا سنة رسوله، ولا قاله أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في الدين؛ كمالك، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق [٢٧/١١٦] بن راهويه، [وأي عيدة*]، ولا مشايخهم الذين يقتدى بهم؛ كالفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، وأمثالهم.

ولم يكن في الصحابة والتابعين والأئمة والمشايع المتقدمين من يقول: إن الدعاء مستجاب عند قبور الأنبياء والصالحين، لا مطلقاً، ولا معيناً، ولا فيهم من قال: إن دعاء الإنسان عند قبور الأنبياء والصالحين أفضل من دعائه في غير تلك البقعة، ولا أن الصلاة في تلك البقعة أفضل من الصلاة في غيرها. ولا فيهم من كان يتحرى الدعاء ولا الصلاة عند هذه القبور، بل أفضل الخلق، وسيدهم هو رسول الله ﷺ وليس في الأرض قبر اتفق الناس على أنه قبر نبي غير قبره، وقد اختلفوا في قبر الخليل وغيره، واتفق الأئمة على أنه يسلم عليه عند زيارته وعلى صاحبيه، لما في «السنن» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»^(١). وهو حديث جيد. وقد

(٢) موضوع: أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٥٨٣) وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٦٧٠) من حديث أبي هريرة.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٤٧) وابن ماجه (١٠٨٥) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٠٢٧) من حديث أوس بن أوس.

(٤) صحيح: أخرجه النسائي (٤٣ / ٣) وأحمد (١ / ٣٨٧ - ٤٤١) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢١٧٤) من حديث ابن مسعود.

(٥) تصحيح، صوابه: (وأي عيدة). انظر «الصيانة» ص ٢٦٦.

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» من حديث أبي هريرة.

قلت: والأحاديث الكثيرة المروية في زيارة قبره كلها ضعيفة، بل موضوعة. لم يرو الأئمة ولا أهل السنن المتبعة - كسنن أبي داود والنسائي ونحوهما - فيها شيئاً، ولكن جاء لفظ زيارة القبور في غير هذا الحديث؛ مثل قوله ﷺ: «كنت نهيتمكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها، فإنها تذكركم الآخرة»^(١)، وكان ﷺ يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية»^(٢).

ولكن صار لفظ «زيارة القبور» في عرف كثير من المتأخرين يتناول «الزيارة البدعية» و«الزيارة الشرعية»، وأكثرهم لا يستعملونها إلا بالمعنى البدعي، لا الشرعي؛ فلهذا كره هذا الإطلاق.

فأما «الزيارة الشرعية»: فهي من جنس الصلاة على الميت، يقصد بها الدعاء للميت، كما يقصد بالصلاة عليه، كما قال الله في حق المنافقين: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتِهِمْ مَّتَىٰ أَبَدًا، وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِمْ﴾ [التوبة: ٨٤]، فلما نهي عن [٢٧/١٢٠] الصلاة على المنافقين والقيام على قبورهم، دل ذلك بطريق مفهوم الخطاب وعلّة الحكم أن ذلك مشروع في حق المؤمنين. والقيام على قبره بعد الدفن هو من جنس الصلاة عليه قبل الدفن، يراد به الدعاء له. وهذا هو الذي مضت به السنة، واستحبه السلف عند زيارة قبور الأنبياء والصالحين.

وأما «الزيارة البدعية»: فهي من جنس الشرك والذريعة إليه، كما فعل اليهود والنصارى عند قبور

النبي ﷺ فيصلي عليه ويدعو له ولأبي بكر وعمر. فقيل له: فإن ناساً من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر، وربما وقفوا في الجمعة أو في اليوم المرة والمرة أو [٢٧/١١٨] أكثر عند القبر فيسلمون ويدعون ساعة، فقال: لم يبلغني هذا عن أحد من أهل الفقه ببلدتنا، ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، ولم يبلغني عن أول هذه الأمة وصدرها أنهم كانوا يفعلون ذلك، إلا من جاء من سفر أو أراد. قال ابن القاسم: رأيت أهل المدينة إذا خرجوا منها أو دخلوها أتوا القبر وسلموا. قال: وذلك دأبي.

فهذا مالك - وهو أعلم أهل زمانه - أي زمن تابعي التابعين بالمدينة النبوية الذين كان أهلها في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم - أعلم الناس بما يشرع عند قبر النبي ﷺ يكرهون الوقوف للدعاء بعد السلام عليه. وبين أن المستحب هو الدعاء له ولصاحبيه، وهو المشروع من الصلاة والسلام، وأن ذلك - أيضاً - لا يستحب لأهل المدينة كل وقت، بل عند القدوم من سفر أو إرادته؛ لأن ذلك تحية له، والمحيا لا يقصد بيته كل وقت لتحيته، بخلاف القادمين من السفر. وقال مالك في رواية أبي وهب: إذا سلم على النبي ﷺ يقف وجهه إلى القبر، لا إلى القبلة، ويدنو ويسلم، ولا يمس القبر بيده.

وكره مالك أن يقال: زرنا قبر النبي ﷺ. قال القاضي عياض: كراهة مالك له لإضافته إلى قبر النبي ﷺ؛ لقوله: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله على [٢٧/١١٩] قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١). ينهى عن إضافة هذا اللفظ إلى القبر والتشبه بفعل ذلك؛ قطعاً للذريعة، وحسباً للباب.

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (١٠٥٤) وابن ماجه (١٥٧١) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (١٠٥٤)

من حديث بريدة.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٣، ١٠٤) من حديث بريدة الأسلمي.

(١) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٤) وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠) من حديث عطاء بن يسار.

والذي ذكرناه عن مالك وغيره من الأئمة كان معروفاً عند السلف، كما رواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»، وذكره الحافظ أبو عبد الله المقدسي في «مختاره» عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - المعروف بزَيْن العابدين - أنه رأى رجلاً يجمي إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل، فيدعو فيها فنهاه، فقال: ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ؟ قال: «لا تتخلوا قبوري عيلاً، ولا ييوتكم قبوراً؛ فإن تسليمكم يلغني أينما كنتم»^(٥). وهذا الحديث في سنن أبي داود من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجعلوا ييوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبوري عيلاً، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»^(٦). وفي سنن سعيد بن منصور: حدثنا عبد العزيز بن محمد، أخبرني سهل بن أبي سهل، قال: رأي الحسن بن [٢٧/١٢٢] الحسين بن علي بن أبي طالب عند القبر، فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشى، فقال: هلم إلى العشاء، فقلت: لا أريد. فقال: ما لي رأيك عند القبر؟! فقلت: سلمت على النبي ﷺ. فقال: إذا دخلت المسجد فسلم، ثم قال: إن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخلوا بيتي عيلاً، ولا تتخلوا ييوتكم مقابر، لعن الله اليهود اتخلوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم» ما أنتم ومن بالاندلس إلا سواء. وقد بسط الكلام على هذا الأصل في غير هذا الموضع.

فلذا كان هذا هو المشروع في قبر سيد ولد آدم وخير الخلق وأكرمهم على الله، فكيف يقال في قبر

الأنبياء والصالحين، قال ﷺ في الأحاديث المستفيضة عنه في الصحاح والسنن والسانيد: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخلوا قبور أنبيائهم مساجد - يحذر ما صنعوا»^(١). وقال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخلون القبور مساجد ألا فلا تتخلوا القبور مساجد فإني أتأكل من أتاكم من ذلك»^(٢)، وقال: «إن من شرار الناس من تتركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخلون القبور مساجد»^(٣)، وقال: «لمن الله زوارات القبور، والمتخلين عليها المساجد والسرج»^(٤). فإذا كان قد لعن من يتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، امتنع أن يكون تحريماً للدعاء مستحباً؛ لأن المكان الذي يستحب فيه الدعاء يستحب فيه الصلاة، لأن الدعاء عقب الصلاة أجوب. وليس في الشريعة مكان ينهى عن الصلاة عنده مع أنه يستحب الدعاء عنده.

وقد نص الأئمة - كالشافعي وغيره - على أن النهي عن ذلك معلل [٢٧/١٢١] بخوف الفتنة بالقبر، لا بمجرد نجاسته، كما يظن ذلك بعض الناس؛ ولهذا كان السلف يأمرون بتسوية القبور وتعفية ما يفتن به منها، كما أمر عمر بن الخطاب بتعفية قبر دانيال لما ظهر بستر، فإنه كتب إليه أبو موسى يذكر أنه قد ظهر قبر دانيال، وأنهم كانوا يستسقون به، فكتب إليه عمر يأمره أن يجفر بالنهار ثلاثة عشر قبراً ثم يدفنه بالليل في واحد منها ويعفیه لئلا يفتن به الناس.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (١٩) من حديث عائشة.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(٣) حسن: أخرجه أحمد (٤٠٥ / ١ - ٤٣٥ - ٤٥٤) وحسنه الألباني في تخليص الساجدة (ص ٢٢) من حديث ابن مسعود.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وأحمد (٣٦٧ / ٢) وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

حدث أمته به، ولا شيئاً يعد عن النار إلا وقد حذر أمته منه، وقد ترك أمته على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يتزوي عنها بعده إلا هلك. فكيف وقد نهى عن هذا الجنس وحسم مادته بلعنه ونهيه عن اتخاذ القبور مساجد؟! فنهى عن الصلاة لله مستقبلاً لها، وإن كان المصلي لا يعبد الموتى ولا يدعوهم، كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت الغروب؛ لأنها [٢٧/١٢٤] وقت سجود المشركين للشمس، وإن كان المصلي لا يسجد إلا لله؛ سداً للذريعة، فكيف إذا تحققت المفسدة بأن صار العبد يدعو الميت ويدعو به، كما إذا تحققت المفسدة بالسجود للشمس وقت الطلوع ووقت الغروب.

وقد كان أصل عبادة الأوثان من تعظيم القبور، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، قال السلف - كابن عباس وغيره - كان هؤلاء قوماً صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم عبدوهم.

ثم من المعلوم أن بمقابر «باب الصغير» من الصحابة والتابعين وتابعيهم من هو أفضل من هؤلاء المشايخ الأربعة، فكيف يعين هؤلاء للدعاء عند قبورهم دون من هو أفضل منهم؟! ثم إن لكل شيخ من هؤلاء ونحوهم من يحبه ويعظمه بالدعاء دون الشيخ الآخر، فهل أمر الله بالدعاء عند واحد دون غيره، كما يفعل المشركون بهم؟! الذين ضاهوا الذين ﴿اتَّخَذُوا أَحِبَّاءَهُمْ وَنَجَبَتَهُمْ أَنْ يُبَاقُوا إِلَيْهِمْ وَالْمَسِيحَ آتَتْ مَرْثَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَحِيدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].



غيره؟! وقد تواتر عن الصحابة أنهم كانوا إذا نزلت بهم الشدائد - كحالمهم في الجذب والاستسقاء وعند القتال والاستنصار - يدعون الله ويستغيثونه في المساجد والبيوت، ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي [٢٧/١٢٣] ﷺ ولا غيره من قبور الأنبياء والصالحين، بل قد ثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب قال: اللهم، إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبينا فستقينا، وإنا نتوسل إليك بعم بنينا فاستقنا^(١)، فيسقون. فتوسلوا بالعباس، كما كانوا يتوسلون به، وهو أنهم كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته، وهكذا توسلوا بدعاء العباس وشفاعته، ولم يقصدوا الدعاء عند قبر النبي ﷺ، ولا أقسموا على الله بشيء من مخلوقاته، بل توسلوا إليه بما شرعه من الوسائل، وهي الأعمال الصالحة، ودعاء المؤمنين، كما يتوسل العبد إلى الله بالإيمان بنبيه، وبمحبه، وموالاته، والصلاة عليه والسلام، وكما يتوسلون في حياته بدعائه وشفاعته كذلك يتوسل الخلق في الآخرة بدعائه وشفاعته. ويتوسل بدعاء الصالحين، كما قال النبي ﷺ: «وهل تصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟ بدعائهم، وصلاتهم واستغفارهم؟»^(٢).

ومن المعلوم بالاضطرار: أن الدعاء عند القبور لو كان أفضل من الدعاء عند غيرها، وهو أحب إلى الله وأجوب، لكان السلف أعلم بذلك من الخلف، وكانوا أسرع إليه؛ فإنهم كانوا أعلم بما يحبه الله ويرضاه، وأسبق إلى طاعته ورضاه، وكان النبي ﷺ يبين ذلك، ويرغب فيه؛ فإنه أمر بكل معروف، ونهى عن كل منكر، وما ترك شيئاً يقرب إلى الجنة إلا وقد

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٤٤) ومسلم (٤٧، ٤٦) من حديث عائشة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٩٦) من حديث مصعب بن سعد.

[٢٧/١٢٥] فصل

وأصحابه من بعده. وإن كان منفعة للحي بالميت، فأصحابه أحق الناس انتفاعاً به حياً وميتاً. فعلم أن هذا من الضلال، وإن كان بعض الشيوخ قال ذلك فهو خطأ منه، والله يغفر له إن كان مجتهداً خطأً. وليس هو بنبي يجب اتباع قوله، ولا معصوم فيما يأمر به وينهى عنه. وقد قال الله تعالى: ﴿لَنْ تَنفَعَكَ فِي شَيْءٍ قُرْدُوهُ إِلَى آلِهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].



فصل

وأما قول القائل: من قرأ «آية الكرسي» واستقبل جهة الشيخ [٢٧/١٢٧] عبد القادر الجيلاني - رضي الله عنه - وسلم عليه، وخطا سبع خطوات، يخطو مع كل تسليمة خطوة إلى قبره قضيت حاجته، أو كان في سماع فإنه يطيب ويكثر تواجده.

فهذا أمر القربة فيه شرك برب العالمين، ولا ريب أن الشيخ عبد القادر لم يقل هذا، ولا أمر به، ومن يقل مثل ذلك عنه فقد كذب عليه، وإنما يحدث مثل هذه البدع أهل الغلو والشرك، المشبهين للنصارى من أهل البدع الرافضة الغالية في الأئمة، ومن أشبههم من الغلاة في المشائخ. وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها»^(١). فإذا نهى عن استقبال القبر في الصلاة فكيف يجوز التوجه إليه والدعاء لغير الله مع بعد الدار؟! وهل هذا إلا من جنس ما يفعله النصارى بعميس وأمه وأحبارهم ورهبانهم في اتخاذهم إياهم أرباباً وآله، يدعونهم ويستغيثونهم في مطالبهم، ويسألونهم ويسألون بهم.



وأما ما حكى عن بعض المشائخ من قوله: إذا نزل بك حادث أو أمر تخافه فاستوحني، فيكشف ما بك من الشدة حياً كنت أو ميتاً، فهذا الكلام ونحوه إما أن يكون كذباً من الناقل أو خطأ من القائل؛ فإنه نقل لا يعرف صدقه عن قائل غير معصوم، ومن ترك النقل المصدق عن القائل المعصوم واتبع نقلاً غير مصدق عن قائل غير معصوم، فقد ضل ضللاً بعيداً.

ومن المعلوم أن الله لم يأمر بمثل هذا، ولا رسله أمروا بذلك، بل قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُرِئْتَ فَانصَبْ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٧، ٨]. ولم يقل: ارغب إلى الأسياء والملائكة، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ تُرُوبِهِمْ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ أَوْثَمُكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَتَّبِعُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أَلْوَسَلةً أَلَيْسَ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]، قالت طائفة من السلف: كان أقوام يدعون العزيز، والمسيح، والملائكة، فأنزل الله هذه الآية.

وهذا رسول الله ﷺ، لم يقل لأحد من أصحابه: إذا [٢٧/١٢٦] نزل بك حادث فاستوحني، بل قال لابن عمه عبد الله بن عباس وهو يوصيه: «احفظ الله بحفظك، احفظ الله تجده أمامك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله»^(٢).

وما يرويه بعض العامة من أنه قال: «إذا سألت الله فاسأله بجاهي؛ فإن جاهي عند الله عظيم»، فهو حديث كذب موضوع، لم يروه أحد من العلم، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة في الدين؛ فإن كان للمبت فضيلة، فرسول الله ﷺ أولى بكل فضيلة

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٧) ومسلم (٦٤٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٢) من حديث أبي مرزئد الغنوي.

فصل

نهامم النبي ﷺ عن أسباب ذلك ودواعيه، وإن لم يقصدوا دعاء القبر والدعاء به، فكيف إذا قصدوا ذلك؟! ❀❀❀

فصل

وأما قوله: هل للدعاء خصوصية قبول، أو سرعة إجابة بوقت معين، أو مكان معين؛ عند قبر نبي، أو ولي، فلا ريب أن الدعاء في بعض الأوقات والأحوال أجوب منه في بعض. فالدعاء في جوف الليل أجوب الأوقات، كما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير» وفي رواية: نصف الليل - فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له، حتى يطلع الفجر^(١). وفي حديث آخر: «أقرب ما يكون الرب من عبده في جوف الليل الأخير». والدعاء مستجاب عند نزول المطر، وعند التحام الحرب، وعند الأذان والإقامة، وفي أديار الصلوات، وفي حال السجود، ودعوة الصائم، ودعوة المسافر، ودعوة المظلوم، وأمثال ذلك، فهذا كله مما جاءت به الأحاديث [٢٧/١٣٠] المعروفة في الصحاح والسنن، والدعاء بالمشاعر، كعرفة، ومزدلفة، ومنى، والملتزم، ونحو ذلك من مشاعر مكة، والدعاء بالمساجد مطلقاً.

وكلها فضل المسجد - كالمساجد الثلاثة - كانت الصلاة والدعاء فيه أفضل.

وأما الدعاء لأجل كون المكان فيه قبر نبي أو ولي، فلم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها: إن الدعاء فيه أفضل من غيره، ولكن هذا مما ابتدعه بعض أهل

وأما قول من قال: إن الله ينظر إلى الفقراء في ثلاثة مواطن: عند الأكل، والمتنصفاً، والساع، فهذا القول روي نحوه عن بعض الشيوخ قال: إن الله ينظر إليهم عند الأكل؛ فإنهم يأكلون بإيثار، [٢٧/١٢٨] وعند المجارة في العلم؛ لأنهم يقصدون المناصحة، وعند الساع؛ لأنهم يسمعون لله. أو كلاماً يشبه هذا.

والأصل الجامع في هذا: أن من عمل عملاً يحبه الله ورسوله - وهو ما كان الله ياذن الله - فإن الله يحبه وينظر إليه فيه نظر محبة.

والعمل الصالح هو الخالص الصواب. فالخالص ما كان لله، والصواب ما كان بأمر الله، ولا ريب أن كل واحد من المواكلة والمخاطبة والاستئذان منها ما يحبه الله، ومنها ما لا يحبه الله، ومنها ما يشتمل على خير وشر، وحق وباطل، ومصلحة ومفسدة وحكم كل واحد بحسبه.



فصل

وما يفعله بعض الناس من تحري الصلاة والدعاء عندما يقال: إنه قبر نبي، أو قبر أحد من الصحابة والقراية، أو ما يقرب من ذلك، أو إلصاق بدنه أو شيء من بدنه بالقبر، أو بما يجاوز القبر من عود وغيره، كمن يتحرى الصلاة والدعاء في قبلي شرقي جامع دمشق عند الموضع الذي يقال: إنه قبر هود - والذي عليه العلماء أنه قبر معاوية بن أبي سفيان - أو عند المثال الخشب الذي يقال: تحته رأس يحيى بن زكريا، ونحو ذلك - فهو مخطئ، مبتدع، مخالف للسنة؛ فإن [٢٧/١٢٩] الصلاة والدعاء بهذه الأمكنة ليس له مزية عند أحد من سلف الأمة وأئمتها، ولا كانوا يفعلون ذلك، بل كانوا ينهون عن مثل ذلك، كما

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢١٨٠) وأحد (٥ / ٢١٨) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢١٨٠).

عن الصحابة، ولا عن أئمة المسلمين، وليس لأحد أن يقسم بهذه بحال، بل قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «من كان حالاً فليحلف بالله، أو ليصمت»، وقال: «من حلف بغير الله فقد أشرك». فليس لأحد أن يقسم بالمخلوقات البتة، وقد قال النبي ﷺ: [٢٧/١٣٢] «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»، لما قال أنس بن النضر: أتكر ثنية الربيع؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنية الربيع، وكما قال البراء بن مالك: أقسمت عليك أي رب، إلا فعلت كذا وكذا. وكلاهما كان ممن يبر الله قسمه.

والعبد يسأل ربه بالأسباب التي تقتضي مطلوبه، وهي الأعمال الصالحة التي وعد الثواب عليها، ودعا عباده المؤمنين الذين وعد إجابتهم كما كان الصحابة يتوسلون إلى الله تعالى بنيه، ثم بعمه، وغير عمه من صالحهم؛ يتوسلون بدعائه وشفاعته، كما في الصحيح: أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - استسقى بالعباس، فقال: اللهم، إنا كنا نتوسل إليك بنينا ففسقنا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، فيسقون. فتوسلوا بعد موته بالعباس، كما كانوا يتوسلون به، وهو توسلهم بدعائه وشفاعته. ومن ذلك ما رواه أهل السنن وصححه الترمذي: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: ادع الله أن يرد علي بصري، فأمره أن يتوضأ، ويصلي ركعتين، ويقول: «اللهم، إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد، نبي الرحمة، يا محمد، يا رسول الله، إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها. اللهم، فشفعه في»، فهذا طلب من النبي ﷺ، وأمره أن يسأل الله أن يقبل شفاعته النبي له في توجيهه بنيه إلى الله هو كتوسل غيره من الصحابة به إلى الله، فإن [٢٧/١٣٣] هذا التوجه والتوسل هو توجه وتوسل بدعائه وشفاعته.

وأما قول القائل: أسألك أو أقسم عليك بحق

القبلة؛ مضاهاة للنصارى وغيرهم من المشركين. فأصله من دين المشركين؛ لا من دين عباد الله المخلصين؛ كانخاذ القبور مساجد؛ فإن هذا لم يستحبه أحد من سلف الأمة وأئمتها، ولكن ابتدعه بعض أهل القبلة؛ مضاهاة لمن لعنهم رسول الله ﷺ من اليهود والنصارى.



فصل

وأما قول السائل: هل يجوز أن يستغث إلى الله في الدعاء بنبي مرسل، أو ملك مقرب، أو بكلامه تعالى، أو بالكعبة، أو بالدعاء المشهور باحتياط قاف، أو بدعاء أم داود، أو الخضر، أو يجوز أن يقسم على الله في السؤال بحق فلان، بحرمة فلان، بجاه المقرين، [٢٧/١٣١] بأقرب الخلق، أو يقسم بأعمالهم وأفعالهم؟ فيقال: هذا السؤال فيه فصول متعددة: فأما الأدعية التي جاءت بها السنة: ففيها سؤال الله بأسمائه وصفاته، والاستعاذة بكلامه، كما في الأدعية التي في السنن، مثل قوله: «اللهم، إني أسألك بأن لك الحمد، أنت الله، بديع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم»، ومثل قوله: «اللهم، إني أسألك بأنك أنت الله الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد»، ومثل الدعاء الذي في المسند: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك».

وأما الأدعية التي يدعو بها بعض العامة: ويكتبها باعة الحروز من الطرقية، التي فيها: أسألك باحتياط قاف، وهو يوف المخاف، والطور، والمرش، والكرسي، وزمزم، والمقام، والبلد الحرام، وأمثال هذه الأدعية، فلا يؤثر منها شيء، لا عن النبي ﷺ، ولا

فصل

وأما قول السائل: هل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران؛ لكون النبي ﷺ روي عنه؟ فيقال: بل تعظيم مثل هذه الأمكنة واتخاذها مساجد ومزارات لأجل ذلك هو من أعمال أهل الكتاب، الذين نهينا عن التشبه بهم فيها. وقد ثبت أن عمر بن الخطاب كان في السفر فرأى قومًا يتدرون مكانًا، فقال: ما هذا؟ فقالوا: مكان صلى فيه رسول الله ﷺ. فقال: ومكان صلى فيه رسول الله ﷺ؟ أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد؟ من أدرته فيه الصلاة فيلصل وإلا فليمض، وهذا قاله عمر بمحضر من الصحابة.

ومن المعلوم أن النبي ﷺ كان يصلي في أسفاره [٢٧/١٣٥] في مواضع، وكان المؤمنون يرونه في المنام في مواضع، وما اتخذ السلف شيئًا من ذلك مسجدًا ولا مزارًا. ولو فتح هذا الباب لصار كثير من ديار المسلمين أو أكثرها مساجد ومزارات؛ فإنهم لا يزالون يرون النبي ﷺ في المنام وقد جاء إلى بيوتهم، ومنهم من يراه مرارًا كثيرة، وتخليق هذه الأمكنة بالزعفران بدعة مكروهة.

وأما ما يزيده الكذابون على ذلك، مثل أن يرى في المكان أثر قدم، فيقال: هذا قدمه، ونحو ذلك، فهذا كله كذب. والأقدام الحجارة التي ينقلها من ينقلها ويقول: إنها موضع قدمه كذب مخلق، ولو كانت حقًا لسن للمسلمين أن يتخذوا ذلك مسجدًا ومزارًا، بل لم يأمر الله أن يتخذ مقام نبي من الأنبياء مصلًى إلا مقام إبراهيم بقوله: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، كما أنه لم يأمر بالاستلام والتقبيل لحجر من الحجارة إلا الحجر الأسود، ولا بالصلاة إلى بيت إلا البيت الحرام، ولا يجوز أن يقاس غير ذلك عليه باتفاق المسلمين، بل ذلك بمنزلة من جعل

ملائكتك، أو بحق أنبيائك أو بنيك فلان أو برسولك فلان، أو بالبيت الحرام، أو بزعم والمقام، أو بالطور والبيت المعمور، ونحو ذلك، فهذا النوع من الدعاء لم ينقل عن النبي ﷺ، ولا أصحابه، ولا التابعين لهم بإحسان، بل قد نص غير واحد من العلماء، كأبي حنيفة وأصحابه - كأبي يوسف وغيره من العلماء - على أنه لا يجوز مثل هذا الدعاء، فإنه أقسم على الله بمخلوق، ولا يصح القسم بغير الله، وإن سأل به على أنه سبب ووسيلة إلى قضاء حاجته.

أما إذا سأل الله بالأعمال الصالحة ويدعاء نبيه والصالحين من عباده فالأعمال الصالحة سبب للإثابة، والدعاء سبب للإجابة، فسؤاله بذلك سؤال بما هو سبب لنيل المطلوب، وهذا معنى ما يروى في دعاء الخروج إلى الصلاة: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا»، وكذلك أهل الغار الذين دعوا الله بأعمالهم الصالحة. فالتوسل إلى الله بالنبيين هو التوسل بالإيمان بهم، ويطاعتهم، كالصلاة والسلام عليهم، ومحبتهم، وموالاتهم، أو بدعائهم وشفاعتهم. وأما نفس ذواتهم فليس فيها ما يقتضي حصول مطلوب العبد، وإن كان لهم عند الله الجاه العظيم والمنزلة العالية بسبب إكرام الله لهم وإحسانه إليهم وفضله عليهم. وليس [٢٧/١٣٤] في ذلك ما يقتضي إجابة دعاء غيرهم، إلا أن يكون سبب منه إليهم كالإيمان بهم والطاعة لهم، أو بسبب منهم إليه: كدعائهم له، وشفاعتهم فيه، فهذان الشيطان يتوسل بهما.

وأما الإقسام بالمخلوق فلا. وما يذكره بعض العامة من قوله: «إذا سألت الله فاسأله بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم»، حديث كذب موضوع.



المتكرة، وهو من عمل أهل الجاهلية، ومن أسباب الشرك بالله تعالى، وقد كان للمشركين شجرة يعلقون بها أسلحتهم يسمونها «ذات أنواط»، فقال بعض الناس: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط، فقال: «الله أكبر، قلمت كما قال قوم موسى لموسى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾» [الأعراف: ١٣٨]، إنها السنن، لتركين سَنَنَ من كان قبلكم، شبرًا بشبر، وفراخًا بفرخ، حتى لو أن أحدهم دخل جحر ضب لدخلتم، وحتى لو أن أحدهم جامع امرأته في الطريق لقعلتموه». وقد بلغ عمر بن الخطاب أن قومًا يقصدون الصلاة عند «الشجرة» التي كانت تحتها يعة الرضوان، التي يبيع النبي ﷺ الناس تحتها فأمر بتلك الشجرة فقطعت. وقد اتفق علماء الدين على أن من نذر عبادة في بقعة من هذه البقاع، لم يكن ذلك نذرًا يجب الوفاء به، ولا مزية للعبادة فيها.



فصل

وأصل هذا الباب أنه ليس في شريعة الإسلام بقعة تقصد لعبادة [٢٧/١٣٨] الله فيها بالصلاة والدعاء والذكر والقراءة ونحو ذلك إلا مساجد المسلمين، ومشاعر الحج. وأما المشاهد التي على القبور، سواء جعلت مساجد أو لم تجعل، أو المقامات التي تضاف إلى بعض الأنبياء أو الصالحين، أو المغارات والكهوف، أو غير ذلك، مثل «الطور» الذي كلم الله عليه موسى، ومثل «غار حراء» الذي كان النبي ﷺ يتحنن فيه قبل نزول الوحي عليه، و«الغار» الذي ذكره الله في قوله: ﴿ثُمَّ أَنزَلْنَاهُ إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، والغار الذي بجبل قاسيون بدمشق، الذي يقال له «مغارة الدم» والمقامان اللذان بجانيبه الشرقي والغربي، يقال لأحدهما:

للناس حجبًا إلى غير البيت العتيق، أو صيام شهر مفروض غير صيام شهر رمضان، وأمثال ذلك.

فصخرة بيت المقدس لا يسن استلامها، ولا تقبيلها باتفاق المسلمين، بل ليس للصلاة عندها والدعاء خصوصية على سائر بقاع المسجد. والصلاة والدعاء في قبلة المسجد الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين [٢٧/١٣٦] أفضل من الصلاة والدعاء عندها، وعمر بن الخطاب لما فتح البلد قال لكعب الأحبار: أين ترى أن أبني مصلى المسلمين؟ قال: ابنه خلف الصخرة. قال: خالطتك يهودية يابن اليهودية! بل أبنيه أمامها! فإن لنا صدور المساجد. فبنى هذا المصلى الذي تسميه العامة «الأقصى». ولم يتمسح بالصخرة ولا قبّلها ولا صلى عندها، كيف وقد ثبت عنه في الصحيح أنه لما قبّل الحجر الأسود قال: والله، إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك لما قبلتك. وكان عبد الله بن عمر إذا أتى المسجد الأقصى يصلي فيه ولا يأتي الصخرة، وكذلك غيره من السلف. وكذلك حجرة نبينا ﷺ، وحجرة الخليل، وغيرهما من المدافن التي فيها نبي أو رجل صالح، لا يستحب تقبيلها ولا التمسح بها باتفاق الأئمة، بل منهي عن ذلك. وأما السجود لذلك فكفر، وكذلك خطابه بمثل ما يخاطب به الرب، مثل قول القائل: اغفر لي ذنوبي، أو انصرني على عدوي، ونحو ذلك.



فصل

وأما الأشجار والأحجار والعيون ونحوها مما ينذر لها بعض العامة، [٢٧/١٣٧] أو يعلقون بها خرقًا، أو غير ذلك، أو يأخذون ورقها يتبركون به، أو يصلون عندها، أو نحو ذلك، فهذا كله من البدع

له، اللهم ارحمه»^(٢).

وقد تنازع المتأخرون فيمن سافر لزيارة قبر نبي أو نحو ذلك من المشاهد. والمحققون منهم قالوا: إن هذا سفر معصية، ولا يقصر الصلاة فيه، كما لا يقصر في سفر المعصية، كما ذكر ذلك ابن عقيل وغيره، وكذلك ذكر أبو عبد الله بن بطه: أن هذا من البدع المحدثه في الإسلام، بل نفس قصد هذه البقاع للصلاة فيها والدعاء ليس له أصل في شريعة المسلمين، ولم ينقل عن السابقين الأولين - رضي الله [٢٧/١٤٠] عنهم وأرضاهم - أنهم كانوا يتحرون هذه البقاع للدعاء والصلاة، بل لا يقصدون إلا مساجد الله، بل المساجد المبنية على غير الوجه الشرعي لا يقصدونها - أيضًا - كمسجد الضرار الذي قال الله فيه: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِلْزَامًا لِلَّذِينَ آمَنُوا بِمَا كَرِهَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَخْلِفُنَّ إِنْ أَرَادَا إِلَّا الْخُسْفَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ۝ لَا تَقْرَءُ فِيهِ أَبَدًا لَمَْسْجِدٍ أُتِيَ عَلَى الْكُفْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ نَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ مُّجَبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ۝﴾ [التوبة: ١٠٧، ١٠٨].

بل المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين لا تجوز الصلاة فيها، وبنائها محرم، كما قد نص على ذلك غير واحد من الأئمة؛ لما استفاض عن النبي ﷺ في الصحاح والسنن والمسانيد أنه قال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٣). وقال في مرض موته: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» - يحذر ما فعلوا. قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ

«مقام إبراهيم» ويقال للآخر: «مقام عيسى» وما أشبه هذه البقاع والمشهد في شرق الأرض وغربها، فهذه لا يشرع السفر إليها لزيارتها، ولو نذر ناذر السفر إليها لم يجب عليه الوفاء بنذره باتفاق أئمة المسلمين؛ بل قد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد - وهو يروى عن غيرهما - أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»^(٤).

وقد كان أصحاب النبي ﷺ لما فتحوا هذه البلاد بلاد الشام والعراق ومصر وخراسان والمغرب وغيرها لا يقصدون هذه البقاع، ولا يزورونها، ولا يقصدون الصلاة والدعاء فيها، بل كانوا [٢٧/١٣٩] مستمسكين بشريعة نبيهم، يعمرمون المساجد التي قال الله فيها: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٤]، وقال: ﴿إِنَّمَا يَقْرَأُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ دَارِهِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْغُصْ إِلَّا اللَّهُ ۚ﴾ [التوبة: ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ أَلَمْسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. وأمثال هذه النصوص.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته وسوقه بخمس وعشرين درجة، وذلك أن الرجل إذا توضأ فأحسن الوضوء، ثم أتى المسجد، لا ينهزه إلا الصلاة فيه، كانت حُطُوتَاهُ إحداها ترفع درجة، والأخرى تحط خطيئة. فإذا جلس ينتظر الصلاة، كان في صلاة ما دام ينتظر الصلاة، فإذا قضى الصلاة فإن الملائكة تصلي على أحدهم ما دام في مصلاه: تقول: اللهم اغفر

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٢٣٦) والترمذي (١٠٥٦) وضعفه

الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٣٢٣٦) من حديث

ابن عباس .

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث

أبي هريرة.

مسجداً^(١).

العراق، ومثل «قزوين» ونحوها من البلاد التي كانت ثغوراً، فهذه كان الصالحون يقصدونها؛ لأجل الرباط في سبيل الله؛ فإنه قد ثبت في «صحيح مسلم» عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ أنه قال: «رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه، ومن مات مرابطاً مات مجاهدًا، وأجرني عليه عمله، وأجرني عليه رزقه من الجنة، وأمن الفتان»^(٢). وفي «سنن أبي داود» وغيره عن عثمان، عن النبي ﷺ أنه قال: «رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل»^(٣). وقال أبو هريرة: لأن أربط ليلة في سبيل الله أحب إلي من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود.

ولهذا قال العلماء: إن للرباط بالثغور أفضل من المجاورة بالحرمين الشريفين؛ لأن المراقبة من جنس الجهاد، والمجاورة من جنس الحج. وكما قال تعالى: ﴿أَفْضَلُ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ جَنْسِ الْحَجِّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَجَلْتُمْ سَفَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَلَةَ الْمُحْرِمِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ [٢٧/١٤٣] وَأَنْفُسِهِمْ أَكْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأَوْلَيْكَ هُ الرَّاغِبُونَ﴾ يُبَيِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتْ لَهُمْ فِيهَا نَيْمٌ مُبِينٌ﴾ خَلِيلِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [التوبة: ١٩-٢٢]. فهذا هو الأصل في تعظيم هذه الأمكنة.

ثم من هذه الأمكنة ما سكنه بعد ذلك الكفار وأهل البدع والفجور، ومنها ما خرب وصار ثغراً غير هذه الأمكنة. والباقى تتغير أحكامها بتغير أحوال أهلها. فقد تكون البقعة دار كفر إذا كان أهلها كفاراً، ثم تصير دار إسلام إذا أسلم أهلها، كما كانت مكة -

وكانت حجرة النبي ﷺ خارجة عن مسجده، فلما كان في إمرة الوليد بن عبد الملك كتب إلى عمر بن عبد العزيز [٢٧/١٤١] - عامله على المدينة النبوية - أن يزيد في المسجد. فاشترى حجر أزواج النبي ﷺ وكانت شرقي المسجد، وقلبته، فزادها في المسجد، فدخلت الحجرة إذ ذاك في المسجد، وبناها مسنمة عن سمت القبلة لئلا يصلح أحد إليها.

وكذلك «قبر إبراهيم الخليل» لما فتح المسلمون البلاد كان عليه السور السلياني، ولا يدخل إليه أحد، ولا يصلي أحد عنده، بل كان مصلى المسلمين بقرية الخليل بمسجد هناك، وكان الأمر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم، إلى أن نقب ذلك السور، ثم جعل فيه باب، ويقال: إن النصارى هم نقبوه وجعلوه كنيسة، ثم لما أخذ المسلمون منهم البلاد جعل ذلك مسجدًا؛ ولهذا كان العلماء الصالحون من المسلمين لا يصلون في ذلك المكان. هذا إذا كان القبر صحيحًا، فكيف وعامة القبور المنسوبة إلى الأنبياء كذب؟ مثل القبر الذي يقال إنه «قبر نوح»، فإنه كذب لا ريب فيه، وإنما أظهره الجهال من مدة قرية، وكذلك قبر غيره.



فصل

وأما «صفلان» فإنها كانت ثغراً من ثغور المسلمين، كان صالحو [٢٧/١٤٢] المسلمين يقيمون بها لأجل الرباط في سبيل الله، وهكذا سائر البقاع التي مثل هذا الجنس مثل «جبل لبنان»، و«الإسكندرية»، ومثل «هبان» ونحوها بأرض

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٦٣) من حديث سلمان.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

وكتب أبو الدرداء إلى سلمان الفارسي - وكان
النبي ﷺ قد آخى بينهما لآ آخى بين المهاجرين
والأنصار، وكان أبو الدرداء بالشام، وسلمان بالعراق
نائباً لعمر بن الخطاب - أن هلم إلى الأرض المقدسة.
فكتب إليه سلمان: إن الأرض لا تقدس أحداً، وإنما
يقدس الرجل عمله.



[۱۴۵/۲۷] فصل

وقد نيين الجواب في سائر المسائل المذكورة: بأن
قصد الصلاة والدعاء عندما يقال: إنه قدم نبي، أو أثر
نبي، أو قبر نبي، أو قبر بعض الصحابة، أو بعض
الشيخ، أو بعض أهل البيت، أو الأبراج، أو
الغيران: من البدع المحدثه، المنكرة في الإسلام، لم
يشرع ذلك رسول الله ﷺ ولا كان السابقون الأولون
والتابعون لهم بإحسان يفعلونه، ولا استجبه أحد من
أئمة المسلمين، بل هو من أسباب الشرك وذرائع
الإنك. والكلام على هذا مبسوط في غير هذا
الجواب.



فصل

وأما قول القاتل إذا هضر: يا جاء محمداً يا للث
نفيسة! أو يا سيدي الشيخ فلان! أو نحو ذلك مما فيه
استغاثته وسؤاله، فهو من المحرمات، وهو من جنس
الشرك؛ فإن الميت سواء كان نبياً أو غير نبي لا يدعى
ولا يسأل ولا يستغاث به لا عند قبره، ولا مع البعد
من قبره، بل هذا من جنس دين النصاري الذين
﴿اَتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ
وَالصَّيْحَ انْتَبَ مِنْهُمْ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة:
٣١]، ومن جنس الذين قال فيهم: [٢٧/١٤٦] ﴿قُلْ

شرفها الله - في أول الأمر دار كفر وحرب، وقال الله فيها: ﴿وَكَانَ مِنْ قَوْمِهِ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَوْمِكَ الَّتِي أَحْرَجْتَكَ﴾ [محمد: ١٣]، ثم لما فتحها النبي ﷺ صارت دار إسلام، وهي في نفسها أم القرى، وأحب الأرض إلى الله. وكذلك الأرض المقدسة كان فيها الجبارون الذين ذكرهم الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُقَوْمُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ ثُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُوْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿يُقَوْمُوا أَذْخَلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ ﴿قَالُوا يَمْوَسِي إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنَنْدَحُهَا حَتَّى نَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن نَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا ذَاخِلُونَ﴾ [الأنعام: ٢٠-٢٢]، وقال تعالى لما أنجى موسى وقومه من الغرق: ﴿سَأُنَبِّئُكَ دَارَ الْقَائِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وكانت تلك الديار ديار [١٤٤/٢٧] الفاسقين لما كان يسكنها إذ ذاك الفاسقون، ثم لما سكنها الصالحون صارت دار الصالحين.

وهذا أصل يجب أن يعرفه، فإن البلد قد محمد أو
تدم في بعض الأوقات لحال أهله، ثم يتغير حال أهله
فيتغير الحكم فيهم؛ إذ المدح والذم والثواب والعقاب إنما
يترتب على الإيمان والعمل الصالح، أو على ضد ذلك
من الكفر والفسوق والعصيان. قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ
النَّاسُ أَتَقَاتُوا لَآلِهَتِهِمُ الَّتِي خَلَقَهُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
زَوْجَهَا وَبَيْنَهُمَا رِجَالًا كَبِيرًا وَنِسَاءً﴾ وَأَتَقَاتُوا اللَّهَ الَّتِي
تَسَاءَلُونَ بِهِمُ وَالْأَرْحَامَ [النساء: ١]، وقال النبي ﷺ:
«لا فضل لعربي على عجمي، ولا لمجمي على عربي، ولا
لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض إلا
بالتقوى. الناس بنو آدم، وآدم من تراب»^(١).

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٥ / ٤١١) وصححه الألباني في شرح الطحاوية (ص ٤٠٦) من حديث أبي نضرة عن سمع خطبة النبي ﷺ.

أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَفْثَ
الْعِزِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحُولُوا ﴿٥٦﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ
يَنْتَفُونَ إِلَى رَبِّهِمْ الْوَيْسِلَةَ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ وَنَزَّجُونَ زَخَمَتَهُ
وَيَحْتَفُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾
[الإسراء: ٥٦، ٥٧]. وقد قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ
يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا
عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْحَةً بِمَا كُنْتُمْ
تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٥٨﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ
تَتَّخِذُوا التَّتَكِبَةَ وَالنِّسْيَانَ أَرْبَابًا أَيُّهَاكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ
أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠]. وقد بسط هذا
في غير هذا الموضع.



فصل

وكذلك النذر للقبور أو لأحد من أهل القبور،
كالنذر لإبراهيم الخليل، أو للشيخ فلان أو فلان، أو
لبعض أهل البيت، أو غيرهم: نذر معصية، لا يجب
الوفاء به باتفاق أئمة الدين، بل ولا يجوز الوفاء به،
فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «من
نذر أن يطعم الله فليطعمه، ومن نذر أن يعصي الله فلا
يعصه»^(١). وفي السنن عنه ﷺ، أنه قال: «لعن الله
زوارات القبور، والمتخذين عليها المساجد
والسرج»^(٢)، فقد لعن رسول الله ﷺ من يني على
القبور المساجد، وسرج فيها السرج: [٢٧/١٤٧]
كالفناديل والشمع وغير ذلك.

وإذا كان هذا ملعونًا، فالذي يضع فيها فتاديل
الذهب والفضة وشمعدان الذهب والفضة ويضعها
عند القبور أولى باللعنة. فمن نذر زيتًا أو شمعًا، أو
ذهبًا، أو فضة، أو سترًا، أو غير ذلك، ليجعل عند قبر

نبي من الأنبياء، أو بعض الصحابة، أو القرابة، أو
المشايخ، فهو نذر معصية، لا يجوز الوفاء به. وهل
عليه كفارة يعين؟ فيه قولان للعلماء. وإن تصدق بما
نذره على من يستحق ذلك من أهل بيت النبي ﷺ
وغيرهم من الفقراء الصالحين، كان خيرًا له عند الله
وأنفع له؛ فإن هذا عمل صالح يشبه الله عليه، فإن الله
يجزي المصدقين، ولا يضيع أجر المحسنين.
والمصدق يتصدق لوجه الله ولا يطلب أجره من
المخلوقين، بل من الله تعالى، كما قال تعالى:
﴿وَسَجَّجْنَا السَّمَاءَ بِالدِّمَاقِ الَّذِي يُوقِي مَاءَهُمْ يَكْرِي﴾ وَمَا
لَا حَرَّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَتَقَرَّوْا نَجْوَى ﴿١﴾ إِلَّا أَتَيْنَاهُ وَمَجِئَ رَبُّهُ
الْأَعْلَى ﴿٢﴾ وَلَسَوْفَ يَرْضَى﴾ [الليل: ١٧-٢١]، وقال
تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُطِيقُونَ أَمْوَالَهُمْ أَتَيْنَاهُ
مَرْتَضَاتٍ اللَّهُ وَتَقْبِيَّتًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ
بِرَبْوَةٍ ﴿١﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٢٦٥]، وقال عن عباده
الصالحين: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نَرْجُو مِنْكُمْ جَزَاءً
وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: ٩].

ولهذا لا ينبغي لأحد أن يسأل بغير الله، مثل الذي
يقول: كرامة لأبي بكر، ولعلي، أو للشيخ فلان، أو
الشيخ فلان، بل لا يعطى إلا من سأل [٢٧/١٤٨]
له، وليس لأحد أن يسأل لغير الله، فإن إخلاص
الدين لله واجب في جميع العبادات البدنية والمالية،
كالصلاة، والصدقة، والصيام، والحج فلا يصلح
الركوع والسجود إلا لله، ولا الصيام إلا لله، ولا الحج
إلا إلى بيت الله، ولا الدعاء إلا لله، قال
تعالى: ﴿وَقِيلُوا لَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً يُكُونُ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾
[البقرة: ١٩٣]، وقال تعالى: ﴿وَسَقُلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ
قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَهْلَقْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾
[الزخرف: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿تَتَبِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ
الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١﴾ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ
فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ١، ٢].

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (١٩) من حديث عائشة.

إِنْ كُنْتُمْ ءَامَنُمْ بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُواْ إِنْ كُنْتُمْ مُّسْلِمِينَ [يونس: ٨٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُواْ بِي وَبِرَسُولِي قَالُواْ ءَامَنَّا وَاتَّبَعْنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١].

وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد»^(١). فدين الرسل كلهم دين واحد، وهو دين الإسلام، وهو عبادة الله وحده لا شريك له بما أمر به وشرعه [٢٧/١٥٠]، كما قال: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُواْ الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وإنا يتنوع في هذا الدين الشريعة والمنهاج، كما قال: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا بَيْنَكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، كما تتنوع شريعة الرسول الواحد. فقد كان الله أمر محمدًا ﷺ في أول الإسلام أن يصلي إلى بيت المقدس، ثم أمره في السنة الثانية من الهجرة أن يصلي إلى الكعبة البيت الحرام، وهذا في وقته كان من دين الإسلام، وكذلك شريعة التوراة في وقتها كانت من دين الإسلام، وشريعة الإنجيل في وقته كانت من دين الإسلام، ومن آمن بالتوراة ثم كذب بالإنجيل خرج من دين الإسلام وكان كافرًا، وكذلك من آمن بالكتابين المتضمين وكذب بالقرآن كان كافرًا خارجًا من دين الإسلام، فإن دين الإسلام يتضمن الإتيان بجميع الكتب وجميع الرسل، كما قال تعالى: ﴿قُولُواْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ الْكُتُبُوتِ مِن رَّبِّهِمْ لَا تَفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦].



وهذا هو أصل الإسلام، وهو أن لا نعبد إلا الله، ولا نعبد إلا بما شرع، لا نعبده بالبدع، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُفْرِكْ بَيْنَآدَةٍ وَرَبِّهٖ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿لِيَتْلُوَكُمْ إِلَٰهُكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، قال الفضيل بن عياض: أخلصه وأصوبه. قالوا: يا أبا علي، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا. والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة والكتاب.

هذا كله لأن دين الله بلغه عنه رسوله. فلا حرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما شرعه الله، والله تعالى ذم المشركين لأنهم شرعوا [٢٧/١٤٩] في الدين ما لم يأذن به الله فحرموا أشياء لم يحرمها الله كالبحيرة والسائبة، والوصيلة، والحام. وشرعوا دينًا لم يأذن به الله؛ كدعاء غيره وعبادته، والرهانية التي ابتدعها النصارى.

والإسلام دين الرسل كلهم وأولهم وآخرهم، وكلهم بعثوا بالإسلام كما قال نوح - عليه السلام -: ﴿يَقُولُونَ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بَقَايَتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجِزُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءُكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ۚ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجَرٍ إِنَّ أَجْرِي إِلَىٰ ٱللَّهِ وَأُفْرِثُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُنْظَرِينَ﴾ [يونس: ٧١، ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَلَئِنَّ فِي ٱلْآخِرَةِ لَمِنَّ ٱلصَّٰلِحِينَ ۚ﴾ [إذ قال لله ربهم أعلِّم قال أعلِّمتُ رَبِّي ٱلْعَلَمِينَ ۚ] وَوَصَّى بِمَا إِبْرَاهِيمُ يَبُوءُ وَيَعْقُوبُ بَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ ٱلَّذِينَ فَلَا تُمُوتُونَ إِلَّا وَأَنتُمْ مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٠-١٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يُنْقِذْهُمُ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٤٣) ومسلم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة.

البدعة هذه^(٢)، إنا أسأها بدعة؛ باعتبار وضع اللغة. فالبدعة في الشرع عند هؤلاء ما لم يقم دليل شرعي على استحبابه. ومالك القولين واحد؛ إذ هم متفقون على أن ما لم يستحب أو يجب من الشرع فليس بواجب ولا مستحب، فمن اتخذ عملاً من الأعمال عبادة ودينًا وليس ذلك في الشريعة واجبًا ولا مستحبًا فهو ضال باتفاق المسلمين.

[٢٧/١٥٣] وقصد القبور لأجل الدعاء عندها؛

رجاء لإجابة، هو من هذا الباب، فإنه ليس من الشريعة لا واجبًا ولا مستحبًا فلا يكون دينًا ولا حسنًا، ولا طاعة لله، ولا مما يحبه الله ويرضاه، ولا يكون عملاً صالحًا، ولا قرينة، ومن جعله من هذا الباب فهو ضال باتفاق المسلمين.

ولهذا كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا نزلت بهم الشدائد، وأرادوا دعاء الله لكشف الضر، أو طلب الرحمة، لا يقصدون شيئًا من القبور، لا قبور الأنبياء، ولا غير الأنبياء، حتى إنهم لم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي ﷺ، بل قد ثبت في «صحيح البخاري» عن أنس: أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، قال: اللهم، إنا كنا نتوسل إليك بنينا فاسقينا، وإنا نتوسل إليك بعمّ نينا فاسقنا، فيسقون^(٣). وفي «صحيح البخاري» عن عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب:

وأيضًا يُستسقى الغمام بوجهه

تعال اليتامى عصمةً للأرامل^(٤)

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠١٠) عن عبد الرحمن بن عبد القاري.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٤٤) ومسلم (٤٦، ٤٧) من حديث عائشة.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٤٤) ومسلم (٤٦، ٤٧) من حديث عائشة.

[٢٧/١٥١] ما قول السادة أئمة الدين في من ينزل به حاجة من أمر الدنيا أو الآخرة، ثم يأتي قبر بعض الأنبياء أو غيره من الصالحاء، ثم يدعو عنده في كشف كربته، فهل ذلك سنة أم بدعة؟ وهل هو مشروع أم لا؟ فإن كان ما هو مشروع فقد تقضى حوائجهم بعض الأوقات، فهل يسوغ لهم أن يفعلوا ذلك؟ وما العلة في قضاء حوائجهم؟ أفنونا.

فأجاب شيخ الإسلام رحمه الله:

الحمد لله رب العالمين، ليس ذلك سنة، بل هو بدعة، لم يفعل ذلك رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه، ولا من أئمة الدين الذين يقتدي بهم المسلمون في دينهم، ولا أمر بذلك ولا استحبه، لا رسول الله ﷺ، ولا أحد من أصحابه، ولا أئمة الدين، بل لا يعرف هذا عن أحد من أهل العلم والدين من القرون المفضلة التي أثنى عليها رسول الله ﷺ من الصحابة والتابعين وتابعيهم، لا من أهل الحجاز، ولا من اليمن، ولا الشام، ولا العراق، ولا مصر، ولا المغرب، ولا خراسان، وإنا أحدث بعد ذلك.

ومعلوم أن كل ما لم يسنه ولا استحبه رسول الله ﷺ ولا أحد من هؤلاء، الذين يقتدي بهم المسلمون في [٢٧/١٥٢] دينهم، فإنه يكون من البدع المنكرات، ولا يقول أحد في مثل هذا: إنه بدعة حسنة؛ إذ البدعة الحسنة - عند من يقسم البدع إلى حسنة، وسيئة - لا بد أن يستحبها أحد من أهل العلم الذين يقتدي بهم، ويقوم دليل شرعي على استحبابها، وكذلك من يقول: البدعة الشرعية كلها مذمومة لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «كل بدعة ضلالة»^(١)، ويقول قول عمر في التراويح: «نعمت

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله.

أحد منهم بالاستسقاء عند شيء من قبور الأنبياء، ولا غير الأنبياء، ولا الاستعانة [٢٧/١٥٥] بميت والتوسل به، ونحو ذلك مما يظنه بعض الناس ديناً وقرية. وهذا فيه دلالة للمؤمن على أن هذه محدثات لم تكن عند الصحابة من المعروف بل من المنكر.



فصل

وهذا كاف لو لم يرد عن النبي ﷺ وأصحابه من النهي ما يدل على النهي عن ذلك؛ كيف وستة المتواترة تدل على النهي عن ذلك. مثل ما في «الصحيحين» عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١)، ولولا ذلك أبرز قبره؛ غير أنه خشي، - أو خشي - أن يتخذ مسجداً. وهذا بعض ألفاظ البخاري، وفي «الصحيحين» - أيضاً - عن عائشة قالت: لما كان مرض رسول الله ﷺ، ذكر بعض نساؤه كنيسة رأيتها بأرض الحبشة يقال لها: «مارية»، وذكرن من حسننها، وتصاوير فيها، فرفع النبي ﷺ رأسه وقال: «إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، ثم صوّروا فيه تلك الصور، أولئك شرار المخلوق عند الله»^(٢).

[٢٧/١٥٦] وهذا المعنى مستفيض عنه في الصحاح والسنن والمسائيد من غير وجه. وفي «صحيح مسلم» عن جندب: أن النبي ﷺ قال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور - أو قال: قبور أنبيائهم - مساجد، ألا فلا

وفيه عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: ربا ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ، يستقي فما ينزل حتى يبيش له ميزاب: وأبيض يستقي القهائم بوجهه

ثم قال الثامي عصمة للأرامل وهو قول أبي طالب وكذلك معاوية بالشام استسقوا بيزيد بن الأسود الجرشى.

وكانوا في حياة النبي ﷺ، يأتون إليه ويطلبون [٢٧/١٥٤] منه الدعاء، يتوسلون به، ويستشفعون به إلى الله، كما أن الخلائق يوم القيامة يأتون إليه يطلبون منه أن يشفع لهم إلى الله، ثم لما مات وأصابهم الجذب عام الرمادة في خلافة عمر، وكانت شدة عظيمة، أخذوا العباس فتوسلوا به، واستسقوا به بدلاً عن النبي ﷺ، ولم يأتوا إلى قبر النبي ﷺ يدعون عنده، ولا استسقوا به ولا توسلوا به.

وكذلك في الشام لم يذهبوا إلى ما فيها من القبور، بل استسقوا بمن فيهم من الصالحين ومعلوم أنه لو كان الدعاء عند القبور والتوسل بالأموات مما يستحب لهم. لكان التوسل بالنبي ﷺ أفضل من التوسل بالعباس وغيره.

وقد كانوا يستقون على ثلاثة أوجه:

تارة يدعون عقب الصلوات.

وتارة يخرجون إلى المصل فيدعون من غير صلاة. وتارة يصلون ويدعون. والوجهان الأولان مشروعان باتفاق الأمة.

والوجه الثالث مشروع عند الجمهور؛ كمالك، والشافعي، وأحمد، ولم يعرفه أبو حنيفة.

وقد أمروا في الاستسقاء بأن يستقوا بأهل الصلاح، لا سيما بأقارب النبي ﷺ، كما فعل الصحابة. وأمروا بالصلاة على النبي ﷺ فيه. ولم يأمر

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٤١) ومسلم (٥٢٨) من حديث عائشة.

هؤلاء كانوا قومًا صالحين. ثم منهم من ذكر أنهم كانوا يعكفون على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ومنهم من ذكر أنهم كانوا يصحبون تماثيلهم معهم في السفر يدعون عندها، ولا يعبدونها، ثم بعد ذلك عبدت الأوثان.

ولهذا جمع النبي ﷺ بين القبور والصور، في غير حديث، كما في «صحيح مسلم»، عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب: ألا بعثت علي ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ أمرني في أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تماثلاً إلا طمسته^(٥). فأمره بمحو الصور، وتسوية القبور، كما قال في الحديث الآخر الصحيح: «إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»^(٦).

والأحاديث عن النبي ﷺ في النهي عن اتخاذ القبور مساجد، والصلاة في المقبرة، كثيرة جداً، مثل ما في «الصحيحين» والسنن، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٧)، وعن عبد الله بن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن من شرار الناس من تدرَكهم الساعة وهم أحياء، ومن يتخذ القبور مساجد»^(٨). رواه أحمد في المسند، وأبو حاتم بن حبان في «صحيحه». وعن ابن عباس قال: لعن رسول الله ﷺ زورات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج^(٩). رواه أحمد في المسند وأهل السنن

تتخذوا القبور مساجد، فإن أنياكم من ذلك»^(١٠)، وفيه: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً، لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله»^(١١). وهذا المعنى في «الصحيحين» من وجوه، وفيه: «لا ييقين في المسجد حَوْخَةٌ إلا سُدت؛ إلا حَوْخَةٌ أبي بكر»^(١٢) بين هذين الأمرين اللذين تواترا عنه، وجمع بينهما قبل موته بخمسة أيام: من ذكر فضل أبي بكر الصديق، ومن نهي عن اتخاذ القبور مساجد، فيها حسم مادة الشرك التي أفسد بها الدين، وظهر بها دين المشركين. فإن الله قال في كتابه عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا [نوح: ٢٣، ٢٤].

وقد روى البخاري في «صحيحه» بإسناده عن ابن عباس قال: صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب تعبد؛ أما (وَدٌّ): فكانت لكلب بدوومة الجندل، وأما (سُوَاعٌ): فكانت هذيل، وأما (يَغُوثُ): فكانت لمراد، ثم لبني غطفان بالجوف عند سبأ، وأما (يعوق): فكانت لهمدان، وأما (نسر): فكانت لحمير لآل ذي [٢٧/١٥٧] الكلاع؛ وكانت أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا: أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا ولم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونُبِخ العلم عُبدت^(١٣).

وقد ذكر قريباً من هذا المعنى طوائف من السلف، في «كتب التفسير»، و«قصص الأنبياء» وغيرها: أن

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٩٦٩) من حديث علي بن أبي طالب.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٤٤) ومسلم (٤٦، ٤٧) من حديث عائشة.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٧) ومسلم (٥٣٠) من حديث أبي هريرة.

(٨) حسن: أخرجه أحمد (١/ ٤٠٥ - ٤٣٥ - ٤٥٤) وحسنه الألباني في «تحفيظ الساجدة» (ص ٢٣) من حديث ابن مسعود.

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(١٠) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(١١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٦٦) ومسلم (٣٣٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

(١٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٩٠٤) ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

(١٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٩٢٠) من حديث ابن عباس.

الأربعة وأبو حاتم بن حبان في «صحيحه».

والآثار في ذلك كثيرة جدًا.

وروى - أيضًا - في «صحيحه» عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لن الله من تخلوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١). وفي «الصحيحين» عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخلوها قبورًا»^(٢). وفي «صحيح مسلم» عن أبي مَرْزَدٍ الْغَنَوِيِّ، أن النبي ﷺ قال: «لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها»^(٣). وعن عبد الله بن عمرو وقال: نهي رسول الله ﷺ عن الصلاة في المقبرة^(٤). رواه أبو حاتم في «صحيحه».

وروى - أيضًا - عن أنس: أن النبي ﷺ نهي أن يصلى بين القبور^(٥). وعن أبي سعيد: أن النبي ﷺ قال: [٢٧/١٥٩] «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»^(٦). رواه أحمد وأهل الكتب الأربعة، وابن حبان في «صحيحه».

وقال الترمذي: فيه اضطراب؛ لأن سفيان الثوري أرسله. لكن غير الترمذي جزم بصحته؛ لأن غيره من الثقات أسندوه وقد صححه ابن حزم أيضًا.

وفي سنن أبي داود عن علي قال: إن خليلي نهي أن أصلي في المقبرة، ونهاني أن أصلي في أرض بابل^(٧).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣٠) ومسلم (٥٥٩) من حديث طلحة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٢) ومسلم (٧٧٧) من حديث ابن عمر.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

(٤) ضعيف: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٣١٩) من حديث ابن عمرو.

(٥) صحيح: صححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٨٣٤) من حديث أنس.

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٢) والترمذي (٣١٧) وابن ماجه (٧٤٥) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤٩٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٧) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٩٠) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٤٩٠) من حديث علي بن أبي طالب.

وقد ظن طائفة من أهل العلم أن الصلاة في المقبرة نهي عنها من أجل النجاسة؛ لاختلاط تربتها بصدید الموتى، ولحومهم، وهؤلاء قد يفرقون بين المقبرة الجديدة والقديمة، وبين أن يكون هناك حائل أو لا يكون. والتعليل بهذا ليس مذكورًا في الحديث، ولم يدل عليه الحديث لا نصًا ولا ظاهرًا، وإنما هي علة ظنوها، والعلة الصحيحة عند غيرهم ما ذكره غير واحد من العلماء من السلف والخلف في زمن مالك والشافعي وأحمد وغيرهم: إنها هو ما في ذلك من التشبه بالمشركون، وأن تصير ذريعة إلى الشرك؛ ولهذا نهي عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد. وقال: «إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدًا، وصوروا فيه تلك التصاوير»^(٨). وقال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد»^(٩)، ونهى عن الصلاة إليها.

[٢٧/١٦٠] ومعلوم أن النهي لو لم يكن إلا لأجل النجاسة، فمقابر الأنبياء لا تتن، بل الأنبياء لا يثُلُون، وتراب قبورهم طاهر، والنجاسة أمام المصلي لا تبطل صلاته، والذين كانوا يتخذون القبور مساجد كانوا يفرشون عند القبور المفارش الطاهرة فلا يلاقون النجاسة، ومع أن الذين يعللون بالنجاسة لا ينغون هذه العلة، بل قد ذكر الشافعي وغيره النهي عن اتخاذ المساجد على القبور، وعلل ذلك بخشية التشبه بذلك.

وقد نص على النهي عن بناء المساجد على القبور غير واحد من علماء المذاهب، من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، ومن فقهاء الكوفة أيضًا، وصرح

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٤٤) ومسلم (٤٦، ٤٧) من حديث عائشة.

(٩) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

يهودياً أظهر الإسلام وأبطن الكفر ليحتال في إفساد دين المسلمين - كما احتال «بولص» في إفساد دين النصارى - سعى في الفتنة بين المسلمين حتى قتل عثمان، وفي المؤمنين من يستجيب للمنافقين، كما قال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا لِيَكْرِمَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا ضَعُفًا حَتَّى لَقَلَّكُمْ يَهْتَوِكُمْ أَتَمَّتْهُ وَيَكْزُرُ سَمْعُونَ ثُمَّ﴾ [التوبة: ٤٧]، ثم إنه لما تفرقت الأمة، ابتدع ما ادعاه في الإمامة، من النص والعصمة وأظهر التكلم في أبي بكر وعمر. وصادف ذلك قلوباً فيها جهل وظلم وإن لم تكن كافرة؛ فظهرت بدعة التشيع التي هي مفتاح باب الشرك [٢٧/١٦٢]، ثم لما تمكنت الزنادقة أمروا ببناء المشاهد وتمطيل المساجد، محتجين بأنه لا تصلح الجمعة والجماعة إلا خلف المعصوم.

وروا في إنارة المشاهد وتعظيمها والدعاء عندها من الأكاذيب ما لم أجد مثله فيما وقفت عليه من أكاذيب أهل الكتاب، حتى صف كبيرهم ابن النعمان كتاباً في «مناسك حج المشاهد» وكذبوا فيه على النبي ﷺ وأهل بيته أكاذيب بدلوا بها دينه، وغيروا ملته. وابتدعوا الشرك المنافي للتوحيد، فصاروا جامعين بين الشرك والكذب.

كما قرن الله بينهما في غير موضع، كقوله: ﴿وَأَجْتَبِيُوا قَوْلَ الزُّورِ ۖ حَقَّقَاءَ ۖ لَهُ عَقْرٌ مُفْرِكِينَ بِهِ﴾ [الحج: ٣٠، ٣١].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «عدلت شهادة الزور الإشراك بالله مرتين، ثم قرأ هذه الآية»^(١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الصُّوْلَةَ سَبِيلًا نَحْنُ نَبِيُّكُمْ وَمَا نَدْعُوهُ إِلَّا حَقُّهُ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

غير واحد منهم بتحريم ذلك، وهذا لا ريب فيه بعد لعن النبي ﷺ ومبالفته في النهي عن ذلك.

واتخاذها مساجد يتناول شيئين: أن ينشأ عليها مسجدًا، أو يصل عندها من غير بناء، وهو الذي خافه هو، وخافته الصحابة إذا دفنوه بارزًا؛ خافوا أن يصل عنده فيتخذ قبره مسجدًا. وفي موطن مالك عنه أنه قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»^(٢) روى ذلك مسندًا ومرسلًا. وفي سنن أبي داود أنه قال: «لا تتخذوا قبري عيدًا، وصلوا علي حيثما كنتم، فإن صلاحكم بصلاتي»^(٣).

وما يرويه بعض الناس أنه ﷺ صلى بمسجد الخليل، أو صلى عند قبر الخليل، فإن هذا الحديث غير ثابت عند [٢٧/١٦١] أهل العلم، وإن كان قد ذكر ذلك طائفة توصف بالصلاح، بل الذي في «الصحيحين» أنه صلى في بيت المقدس. وهذا باب واسع. فمن المعلوم أنه لو كان الدعاء عند قبور الأنبياء والصالحين أفضل من الدعاء عند غيرها، لكان ينبغي أن تستحب الصلاة في تلك البقاع، واتخاذها مساجد؛ فإن الصلاة مقرونة بالدعاء؛ ولهذا لا يقول مسلم: إن الموضع الذي ينهى عن الصلاة فيه، كأعطان الإبل أو المقبرة والمواضع النجسة، يكون الدعاء فيه أفضل من الدعاء في غيره، بل من قال ذلك فقد راغم الرسول، وجعل ما نهى عنه من الشرك وأسباب الشرك عائقًا أو مفضلاً على ما أمر به من التوحيد وعبادة الله وحده.

ومن هنا أدخل أهل النفاق في الإسلام ما أدخلوه، فإن الذي ابتدع دين الرافضة كان زنديقاً

(١) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٤) وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠) من حديث عطاء بن يسار.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وأحمد (٣٦٧/٢) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٥٢٣٠) وأحمد (٢٥٣/٥) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٥٢٣٠) من حديث أبي أمامة.

[الأعراف: ١٥٢].

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ يُثَابِرُونَ قَبُولُ لَنْ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [١] وَتَزْعُمَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَعَلْنَا مَا تَأْتُوا بِرَفْعَتِكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [القصص: ٧٤، ٧٥].

وهذا الحق لله، كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال لمعاذ بن جبل: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على عباده؟» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «حقه على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً. يا معاذ، أتدري ما [٢٧/١٦٣] حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟» قال: الله ورسوله أعلم. قال: «حقهم عليه أن لا يعذبهم»^(١). وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَادُ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يُقَوِّرُ عِبَادُوا آلَهُ مَا لَكُمْ مِنْ آلِهِ عِزَّةٌ إِنْ أَشَرْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ [هود: ٥٠]، ومثل هذا في القرآن متعدد، يصف أهل الشرك بالفرية؛ ولهذا طالبهم بالبرهان والسلطان، كما في قوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا يَرْهَنَ لَهُ بِهِ فِرَانًا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وفي قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَتَشْفَعُونَ بِكُنُوزٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرُونَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحاف: ٤]، وقال: ﴿فَأَوَّلَتْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَوِيمُ وَلَكِنْ كَرِهَ الْأَكْثَرُ النَّاسُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ • مُبَيِّنٌ لِلَّهِ وَأَتَقُوهُ وَأَلِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُفْرِكِينَ • مِنَ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا كُلَّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ • وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضَرْبُ دَعْوَا رَبِّهِمْ مُبَيِّنٌ لِلَّهِ ثُمَّ إِذَا أَذَقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ يَنْهَوْنَ رَبِّهِمْ يُفْرِكُونَ •

يَتَكَبَّرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتُّوْا فَسَوْفَ نَعْلَمُونَ • أَمْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُمْ يَنْتَكُم بِمَا كَانُوا بِهِ يُفْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٠-٣٥]

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُفْرِكِينَ • مِنَ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا﴾ [الروم: ٣١، ٣٢]، لأن التوحيد هو دين الله الذي بعث به الأولين والآخرين، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ [٢٧/١٦٤] لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَشَقَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم»^(٢).

ولهذا كان المتخذون القبور مساجد لما كان فيهم من الشرك ما فيهم، قد فرقوا دينهم وكانوا شيعاً. فتجد كل قوم يعظمون متبوعهم أو نبهم، ويقولون: الدعاء عند قبره يستجاب، وقلوبهم معلقة به دون غيره من قبور الأنبياء والصالحين وإن كان أفضل منه، كما أن عباد الكواكب والأصنام كل منهم قد اتخذ إلهه هواه، فهو يعبد ما ياله، وإن كان غيره أفضل منه.

ثم إنهم يسمون ذلك «زيارة» وهو اسم شرعي وضعوه على غير موضعه، ومعلوم أن «الزيارة الشرعية» التي سنّها رسول الله ﷺ لأمته: تتضمن السلام على الميت والدعاء له، بمنزلة الصلاة على جنازته، فالمصلي على الجنازة قصده الدعاء للميت،

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٢٢٩) وأحمد (٤ / ٩١ - ٩٣) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥٢٢٩) من حديث معاوية.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٥٧٨) وابن ماجه (١٣٨٥) ولم ألق عليه عند النسائي، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣٥٧٨) من حديث عثمان بن حنيف.

ضعيفة، بل موضوعة، لم يرو أهل الصحاح والسنن المشهورة والمسانيد منها شيئاً. وغاية ما يعزى مثل ذلك إلى كتاب الدارقطني، وهو قصد به غرائب السنن؛ ولهذا يروي فيه من الضعيف، والموضوع، ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يبيح الاعتماد عليه، ومن كتب من أهل العلم بالحديث فيما يروي في ذلك يبين أنه ليس فيها حديث صحيح.

بل قد كره مالك وغيره أن يقال: زرت قبر النبي ﷺ، ومالك أعلم الناس بهذا الباب، فإن أهل المدينة أعلم أهل الأمصار بذلك، ومالك إمام أهل المدينة، فلو كان في هذا سنة عن رسول الله ﷺ فيها لفظ «زيارة قبره»، لم يخف ذلك على علماء أهل مدينته وجبران قبره، بأبي هو وأمي.

ولهذا كانت السنة عند الصحابة، وأئمة المسلمين، إذا سلم العيد على النبي ﷺ وصاحبيه، أن يدعو الله مستقبل القبلة، ولا يدعو مستقبل الحجر، والحكاية التي تروى في خلاف ذلك عن مالك مع المنصور باطلة لا أصل لها. ولم أعلم الأئمة تنازعوا في أن السنة استقبال القبلة وقت الدعاء، لا استقبال القبر النبوي. وإنما تنازعوا وقت السلام عليه. فقال الأكثرون: يسلم عليه مستقبل [٢٧/١٦٧] القبر. وقال أبو حنيفة: يسلم عليه مستقبل القبلة مستدير القبر. وكان عبد الله بن عمر يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت. ثم ينصرف. فإذا كان الدعاء في مسجد رسول الله ﷺ أمر الأئمة فيه باستقبال القبلة، كما روي عن الصحابة، وكرهوا استقبال القبر، فما الظن بقبر غيره؟ وهذا مما يبين لك أن قصد الدعاء عند القبور ليس من دين المسلمين.

ومن ذكر شيئاً يخالف هذا من المصنفين في

والله تعالى يرحم الميت بدعائه، ويشبه هو على صلاته، كذلك الذي يزور القبور على الوجه المشروع، فيسلم عليهم، ويدعو لهم، يرحمون بدعائه، [٢٧/١٦٥] ويثاب هو على إحسانه إليهم، وأين قصد النفع للميت من قصد الشرك به؟ ففي «صحيح مسلم» عن بريدة قال: كان رسول الله ﷺ يعملهم إذا خرجوا للمقابر أن يقول قائلهم: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، أنتم لنا قرط، ونحن لكم تبع، نسأل الله لنا ولكم العافية»^(١).

وفي «صحيح مسلم»، عن عائشة: قلت: كيف أقول يا رسول الله؟ قال: «قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمتأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»^(٢).

ونحو زيارة قبر الكافر لأجل الاعتبار؛ دون الاستغفار له، كما في «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: إن النبي ﷺ زار قبر أمه فبكى، وأبكى من حوله، وقال: «استأذنت ربي أن أستغفر لها فلم يأذن لي، واستأذنتني أن أزورها فأذن لي، فزوروا القبور، فإنها تذكركم الموت»^(٣). وقد ثبت عنه في الصحيح من حديث أنس قال: «كنت نبيتكم من زيارة القبور فزوروها»^(٤).

وأما زيارة القبور لأجل الدعاء عندها، أو التوسل بها، أو الاستشفاع بها، فهذا لم تأت به الشريعة أصلاً، وكل ما يروى في هذا الباب، مثل قوله: «من زارني وزار قبر أبي في عام واحد ضمنت له على الله الجنة»، و«من حج ولم يزدني فقد جفاني»، و«من [٢٧/١٦٦] زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي»، فهي أحاديث

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٣، ١٠٤) من حديث بريدة الأسلمي.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٤) من حديث عائشة.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٦) من حديث أبي هريرة.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٧) من حديث بريدة.

كل مشهد. وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧]، ولم يقل: «مشاهد الله»؛ إذ عمار المشاهد هم مشركون، أو متشبهون بالمشركين، إلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]، ولم يقل: «إنما يعمر مشاهد الله».

بل عمار المشاهد يخشون غير الله؛ فيخشون الموتى ولا يخشون [٢٧/١٦٩] الله؛ إذ عبده عبادة لم ينزل بها سلطاناً ولا جاء بها كتاب ولا سنة، كما قال الخليل - عليه السلام - في مناظرته للمشركين لما حاجوه، وخوفوه أهنتهم: ﴿وَسَكِنْتَ أَحَاثَ مَا أَثَرْتَحْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَكُفَّكُمْ أَثَرْتَحْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَيْمَ يَنْزِلَ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١]، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]. وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾، شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: يا رسول الله، أينما لم يظلم نفسه؟ فقال النبي ﷺ: «إنما هو الشرك. ألم تسمعوا قول العبد الصالح: ﴿إِنَّ الْفِرْقَةَ لَكُلُّهُ عَظِيمٌ﴾» [لقمان: ١٣]، قال تعالى: ﴿وَبِذَلِكَ حُجِّجْنَا بِمَا كُنَّا عَلَيْهَا تَرَاهِمُ عَلَى قَوْمِهِمُ تَرْفَعُ دَرَجَاتِهِمْ لِكُنْهَاتِهِمْ﴾ [الأنعام: ٨٣]. قال زيد بن أسلم وغيره: بالعلم، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]. ولم يقل: «وإن المشاهد لله»، بل أهل المشاهد يدعون مع الله غيره.

ولهذا لما لم يكن بناء المساجد على القبور التي تسمى «المشاهد» وتعتظيمها من دين المسلمين، بل من دين المشركين، لم يحفظ ذلك، فإن الله ضمن لنا أن

المناسك أو غيرها فلا حجة معه بذلك، ولا معه نقل عن إمام متبوع، وإنما هو شيء أخذ به بعض الناس عن بعض؛ لأحاديث ظنوها صحيحة وهي باطلة، أو لعادات مبتدعة، ظنوها سنة بلا أصل شرعي.

ولم يكن في العصور المفضلة «مشاهد» على القبور، وإنما ظهر ذلك وكثر في دولة بني بويه، لما ظهرت القرامطة بأرض المشرق والمغرب وكان بها زنادقة كفار، مقصودهم تبديل دين الإسلام، وكان في بني بويه من الموافقة لهم على بعض ذلك، ومن بدع الجهمية، والمعتزلة، والرافضة، ما هو معروف لأهل العلم، فبنوا المشاهد الكذوبة، «كمشهد علي» - رضي الله عنه - وأمثاله. وصنف أهل الفرية الأحاديث في زيارة المشاهد والصلاة عندها، والدعاء عندها، وما يشبه ذلك. فصار هؤلاء الزنادقة وأهل البدع المتبعون لهم يعظمون المشاهد، ويبنون المساجد، [٢٧/١٦٨] وذلك ضد دين المسلمين ويستترون بالتشيع. ففي الأحاديث المتقدمة المتواترة عنه من تعظيم الصديق، ومن النهي عن اتخاذ القبور مساجد، ما فيه رد لهاتين البدعتين اللتين هما أصل الشرك وتبديل الإسلام.

ومما بين ذلك أن الله لم يذكر «المشاهد» ولا أمر بالصلاة فيها، وإنما أمر بالمساجد، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَمَىٰ فِي حُرَابَيْهَا﴾ [البقرة: ١١٤]، ولم يقل: مشاهد الله بل قد أمر النبي ﷺ علياً أن لا يدع قبراً مشرفاً إلا سواء، ولا تمثالاً إلا طمسه. ونهى عن اتخاذ القبور مساجد، ولعن من فعل ذلك، فهذا أمر بتخريب المشاهد لا بعمارها، سواء أريد به العماره الصورية أو المعنوية، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَخْبِرْ عَنِكُمُوهُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ولم يقل: «في المشاهد»! وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ولم يقل: «عند

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢) ومسلم (١٢٤) من حديث ابن مسعود.

أقوامًا يزورون الشجرة التي بوسيع تحتها يعة الرضوان، ويصلون هناك، فأمر بقطع الشجرة. وقد ثبت عنه أنه كان في سفر، فرأى قومًا يتابون بقعة يصلون فيها، فقال: ما هذا؟ فقالوا: هذا مكان صلى فيه رسول الله ﷺ، فقال: ومكان صلى به رسول الله ﷺ! أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد؟! إنما هلك بنو إسرائيل بهذا. من أدركته فيه الصلاة فليصل وإلا فليحضر.

واعلم أنه ليس مع أحد من هؤلاء ما يعارض به ذلك، إلا حكاية عن بعضهم، أنه قال: إذا كانت لكم إلى الله حاجة، فادعوه عند قبري، أو قال: قبر فلان هو الترياق المجرب، وأمثال ذلك من هذه الحكايات التي قد تكون صدقًا، وقد تكون كذبًا. ويتقدير أن تكون صدقًا، فإن قائلها غير معصوم. وما يعارض النقل الثابت عن المعصوم بنقل غير ثابت عن غير معصوم إلا من يكون من الضالين، إخوان الشياطين، وهذا من أسباب الشرك، وتغيير الدين.

[٢٧/١٧٢] وأما قول القائل: إن الحوائج تقضى

لهم بعض الأوقات، فهل يسوغ ذلك لهم قصدًا؟

فيقال: ليس ذلك مسوغ قصدًا لوجوه:

أحدها: أن المشركين وأهل الكتاب يقضى كثير من حوائجهم بالدعاء عند الأصنام، وعند تماثيل القديسين، والأماكن التي يعظمونها، وتعظيمها حرام في زمن الإسلام. فهل يقول مسلم: إن مثل ذلك سوغ لهم هذا الفعل المحرم بإجماع المسلمين؟! وما تجد عند أهل الأهواء والبدع من الأسباب - التي بها ابتدعوا ما ابتدعوه - إلا تجد عند المشركين وأهل الكتاب من جنس تلك الأسباب ما أوقعهم في كفرهم وأشد، ومن تدبر هذا وجده في عامة الأمور، فإن البدع مشتقة من الكفر، وكحال الإيمان هو فعل ما أمر الله به ورسوله، وترك ما نهى الله عنه ورسوله،

يحفظ الذكر الذي أنزله، كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَيِّتَ وَنُؤْتِيهِم مَّا يُرِيدُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فما بعث الله به رسوله من الكتاب [٢٧/١٧٠] والحكمة محفوظ، وأما أمر المشاهد فغير محفوظ، بل عامة القبور التي بنيت عليها المساجد، إما مشكوك فيها، وإما متيقن كذبها، مثل القبر الذي بكرك الذي يقال: إن به نوحًا، والذي بظاهر دمشق الذي يقال: إنه قبر أبي بن كعب، والذي من الناحية الأخرى، الذي يقال: إنه قبر أويس القرني، والقبور التي هناك التي يظن أنها قبر عائشة أو أم سلمة - زوج النبي ﷺ - أو أم حبيبة، أو قبر علي الذي بباطنة النجف، أو المشهد الذي يقال: إنه على الحسين بالقاهرة، والمشهد الذي بحلب، وأمثال هذه المشاهد؛ فهذه كلها كذب باتفاق أهل العلم.

وأما القبر الذي يقال: إنه قبر خالد بن الوليد بحمص، والذي يقال: إنه قبر أبي مسلم الخولاني بداريا، وأمثال ذلك - فهذه مشكوك فيها، وقد نعلم من حيث الجملة: أن الميت قد توفي بأرض ولكن لا يتعين أن تلك البقعة مكان قبره؛ كقبر بلال ونحوه بظاهر دمشق، وكقبر فاطمة بالمدينة وأمثال ذلك. وعامة من يصدق بذلك يكون علم به، إما متأكدًا، وإما نقلًا لا يوثق به، وإما غير ذلك. ومن هذه القبور ما قد يتيقن، لكن لا يترتب على ذلك شيء من هذه الأحكام المبتدعة.

ولهذا كان السلف يسدون هذا الباب؛ فإن المسلمين لما فتحوا تُسْتَرَّ، وجدوا هناك سرير ميت باق. ذكروا أنه «فانيال»، [٢٧/١٧١] ووجدوا عنده كتابًا فيه ذكر الحوادث، وكان أهل تلك الناحية يستقون به. فكتب في ذلك أبو موسى الأشعري إلى عمر، فكتب إليه عمر: أن يحفر بالنهار ثلاثة عشر قبرًا، ثم يدفن بالليل في واحد منها، ويعفى قبره؛ لئلا يفتن الناس به. وهذا كما نقلوا عن عمر أنه بلغه: أن

وإما بغير بنوة، حتى رأيت [٢٧/١٧٤] من يدعي أنه من ولد إبراهيم بن آدم مع كذبه في ذلك؛ ليكون سادس^(١) قبره، وأما الكذب على العترة^(٢) النبوية فأكثر من أن يوصف. فبنو عبيد - الذين يسمون القداح - الذين كانوا يقولون: إنهم فاطميون، ونوا القاهرة، وبقوا ملوكًا، يدعون أنهم علويون، نحو ماتني ستة، وغلبوا على نصف مملكة الإسلام حتى غلبوا في بعض الأوقات على بغداد، وكانوا كما قالوا فيهم أبو حامد الغزالي: ظاهر مذهبهم الرافض وباطنه الكفر المحض. وقد صنف القاضي أبو بكر بن الطيب كتابه الذي سماه «كشف الأسرار، وهتك الأستار» في كشف أحوالهم. وكذلك ما شاء الله من علماء المسلمين، كالقاضي أبي يعلى، وأبي عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني.

وأهل العلم كلهم يعلمون أنهم لم يكونوا من ولد فاطمة، بل كانوا من ذرية المجوس، وقيل: من ذرية يهودي، وكانوا من أبعد الناس عن رسول الله ﷺ في سته ودينه، باطن دينهم مركب من دين المجوس والصابئين. وما يظهرون من دين المسلمين هو دين الرافضة. فخييار المتدينين منهم هم الرافضة. وهم جهمهم وعوامهم، وكل من دخل معهم يظن أنه مسلم، ويعتقد أن دين الإسلام حق، وأما خواصهم من ملوكهم وعلمائهم فيعلمون أنهم خارجون من دين الملل كلهم، من دين المسلمين، واليهود، والنصارى، وأقرب الناس [٢٧/١٧٥] إليهم الفلاسفة؛ وإن لم يكونوا - أيضًا - على قاعدة فيلسوف معين.

ولهذا انتسب إليهم طوائف المتفلسفة، فابن سينا، وأهل بيته من أتباعهم، وابن الهيثم وأمثاله من

فلذا ترك بعض المأمور، وعرض عنه ببعض المحذور كان في ذلك من نقص الإيثار بقدر ذلك.

والبدعة لا تكون حقًا محضًا؛ إذ لو كانت كذلك لكانت مشروعة، ولا تكون مصلحتها راجحة على مفسدتها؛ إذ لو كانت كذلك لكانت مشروعة، ولا تكون باطلاً محضًا لا حق فيه؛ إذ لو كانت كذلك لما اشتبهت على أحد، وإثما يكون فيها بعض الحق وبعض الباطل.

وكذلك دين المشركين وأهل الكتاب، فإنه لا يكون كل ما يجربون به كذبًا، وكل ما يأمرون به فسادًا، بل لابد أن يكون في خبرهم صدق [٢٧/١٧٣] وفي أمرهم نوع من المصلحة، ومع هذا فهم كفار بما تركوه من الحق، وأتوه من الباطل.

الوجه الثاني: أن هذا الباب يكثر فيه الكذب جدًّا؛ فإنه لما كان الكذب مقرونًا بالشرك، كما دل عليه القرآن في غير موضع، والصلوق مقرونًا بالإخلاص، فالؤمنون أهل صدق وإخلاص، والكفار أهل كذب وشرك، وكان في هذه المشاهد من الشرك ما فيها - اقترن بها الكذب من وجوه متعددة:

منها: دعوى أن هذا قبر فلان للعظم أو رأسه، ففي ذلك كذب كثير.

الثاني: الإخبار عن أحواله بأمور يكثر فيها الكذب.

والثالث: الإخبار بما يقضى عنده من الحاجات، فما أكثر ما يختال المعظمون للقبر بحيل يلبسون على الناس أنه حصل به خرق عادة، أو قضاء حاجة، وما أكثر من يخبر بما لا حقيقة له، وقد رأينا من ذلك أمورًا كثيرة جدًّا.

الرابع: الإخبار بنسب المتصلين به، مثل كثير من الناس، يدعي الانتساب إلى قبر ذلك الميت إما بنوة،

(١) سادن: خادم الكعبة.

(٢) العترة: نسل الإسماعيل، وقيل: أئمة الأئمة.

القبور أو غيرها من النذور، إذا قضيت حاجاتهم. وقد ثبت في «الصححين» عن النبي ﷺ أنه نهي عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل»^(١). وفي لفظ: «إن النذر لا يأتي ابن آدم بشيء لم يكن قدر له، ولكن يلقه النذر إلى القدر قدرته»^(٢).

فإذا ثبت بهذا الحديث الصحيح: أن النذر ليس سبباً في دفع ما علق به من جلب منفعة، أو دفع مضرة، مع أن النذر جزاء تلك الحاجة، وعلق بها، ومع كثرة من تقضى حوائجهم التي علقوا بها النذور، كانت القبور أبعد عن أن تكون سبباً في ذلك. ثم تلك الحاجة، إما أن تكون قد قضيت بغير دعائه، وإما أن تكون قضيت بدعائه. فإن كان الأول فلا كلام، وإن [٢٧/١٧٧] كان الثاني، فيكون قد اجتهد في الدعاء اجتهداً لو اجتهد في غير تلك البقعة أو عند الصليب لقضيت حاجته، فالسبب هو اجتهداه في الدعاء لا خصوص القبر.

الوجه الرابع: أنه إذا قدر أن للقبور نوع تأثير في ذلك سواء كان بها كما يذكره المتفلسفة ومن سلك سيلهم في ذلك بأن الروح المفارقة تتصل بروح الداعي، فيقوى بذلك، كما يزعمه ابن سينا، وأبو حامد، وأمثالهما، في زيارة القبور، أو كان بسبب آخر. فيقال: ليس كل سبب نال به الإنسان حاجته يكون مشروعاً، بل ولا مباحاً، وإنما يكون مشروعاً إذا غلبت مصلحته على مفسدته. أما إذا غلبت مفسدته، فإنه لا يكون مشروعاً، بل محظوراً، وإن حصل به بعض الفائدة.

ومن هذا الباب تحريم السحر مع ما له من التأثير وقضاء بعض الحاجات، وما يدخل في ذلك من عبادة

أتباعهم، ومُبَشَّرُ بن فاتك ونحوه من أتباعهم، وأصحاب «رسائل إخوان الصفا» صنفوا الرسائل على نحو من طريقتهم، ومنهم الإسماعيلية، وأهل دار الدعوة في بلاد الإسلام. ووصف حالهم ليس هذا موضعه.

وإنما القصد أنهم كانوا من أكذب الناس، وأعظمهم شركاً، وأنهم يكذبون في النسب وغير النسب؛ ولذلك تمجد أكثر المشهدة الذين يدعون النسب العلوي كذابين، إما أن يكون أحدهم مولى لبني هاشم، أو لا يكون بينه وبينهم لا نسب ولا ولاء، ولكن يقول: أنا علوي، وينوي علوي المذهب، ويعمل علواً. رضي الله عنه، وعن أهل بيته الطاهرين - كان دينهم دين الرافضة، فلا يكفيهم هذا الطعن في علي حتى يظهر أنه من أهل بيته أيضاً، فالكذب فيما يتعلق بالقبور أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوى.

الخامس: أن الرافضة، أكذب طوائف الأمة على الإطلاق، وهم أعظم الطوائف المدعية للإسلام غلوً، وشركاً، ومنهم كان أول من ادعى الإلهية في القراء، وادعى نبوة غير النبي ﷺ [٢٧/١٧٦]، كمن ادعى نبوة علي، وكالمختار بن [أبي عبيد]^(٣) الله ادعى النبوة، ثم يليهم الجهال كفلاة ضلال العباد وأتباع المشائخ، فإنهم أكثر الناس تعظيماً للقبور بعد الرافضة، وأكثر الناس غلوً بعلوهم، وأكثر الطوائف كذباً، وكل من الطائفتين فيها شبه من النصاري. وكذب النصاري وشركهم وغلوهم معلوم عند الخاص والعام، وعند هذه الطوائف من الشرك والكذب ما لا يحصى إلا الله.

الوجه الثالث: أنه إذا قضيت حاجة مسلم، وكان قد دعا دعوة عند قبره، فمن أين له أن لذلك القبر تأثيراً في تلك الحاجة؟ وهذا بمنزلة ما ينثرونه عند

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٢) ومسلم (١٦٣٩) من حديث

ابن عمر.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٤٠) من حديث أبي هريرة.

(٣) خطأ، صوابه: (عيد). انظر «الصيانة» ص ٢٦٧.

وزارات القبور، والتخزين عليها المساجد والسرج»^(١).

فإذا كان قد حرم اتخاذها مساجد والإيقاد عليها، علم أنه لم يجعلها محلاً للعبادة لله والدعاء. وإنما سن لمن زار القبور أن يسلم على الميت، ويدعو له، كما سن أن يصلي عليه قبل دفنه ويدعو له. فالقصد بما سنه ﷺ الدعاء للميت لا دعاؤه، والله أعلم.



[٢٧/١٨٢] وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ

الهادي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين. أما بعد، فهذه فتيا أفتى بها الشيخ الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية - رضي الله عنه - ثم بعد مدة نحو سبع عشرة سنة، أنكرها بعض الناس، وشنت بها جماعة عند بعض ولادة الأمور، وذكرت بعبارة شنيعة، ففهم منها جماعة غير ما هي عليه.

وانضم إلى الإنكار والشناعة وتغير الألفاظ أمور أوجب ذلك كله مكتابة السلطان - سلطان الإسلام بمصر - أيد الله تعالى - فجمع قضاة بلده، ثم اقتضى الرأي حبسه، فحبس بقلعة دمشق المحروسة بكتاب ورد سابع شعبان المبارك، سنة ست وعشرين وسبعمائة.

وفي ذلك كله لم يحضر الشيخ المذكور بمجلس حكم، ولا وقف على خطه الذي أنكر، ولا ادعى عليه بشيء.

فكتب بعض الغرياء من بلده هذه الفتيا، وأوقف عليها بعض علماء بغداد، فكتبوا عليها بعد تأملها،

وقراءة ألفاظها. [٢٧/١٨٣] وسئل بعض مالكية دمشق عنها، فكتبوا كذلك. وبلغنا أن بمصر من وقف عليها فوافق.

ونبدأ الآن بذكر السؤال الذي كتب عليه أهل بغداد، ويذكر الفتيا، وجواب الشيخ المذكور عليها، وجواب الفقهاء بعده.

وهذه صورة السؤال والأجوبة:

المسئول من إنعام السادة العلماء، والهداة الفضلاء، أئمة الدين وهداة المسلمين، وفقهم الله لمرضاته، وأدام بهم الهداية، أن ينعموا ويتأملوا الفتوى وجوابها المتصل بهذا السؤال المنسوخ عقبه، وصورة ذلك:

ما يقول السادة العلماء، أئمة الدين، نفع الله بهم المسلمين: في رجل نوى السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين، مثل نبينا محمد ﷺ. وغيره فهل يجوز له في سفره أن يقصر الصلاة؟ وهل هذه الزيارة شرعية أم لا؟

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال:

«من حج ولم يزرني فقد جفاني»، ومن زارني بعد موتي، كمن زارني في حياتي» [٢٧/١٨٤] وقد روي عنه ﷺ - أيضًا - أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»^(٢).

أفتونا مأجورين - رحمكم الله. فأجاب: الحمد لله رب العالمين.

أما من سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين، فهل يجوز له قصر الصلاة؟ على قولين معروفين:

(١) ضعف: أخرجه أبو داود (٢٣٣٦) والترمذي (١٠٥٦) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢٣٣٦) من حديث ابن عباس.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

وأجاب عن حديث: «لا تشد الرحال»^(٣)، بأن ذلك محمول على نفي الاستحباب.

[٢٧/١٨٦] وأما الأولون، فإنهم يحتجون بما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»^(٤). وهذا الحديث مما اتفق الأئمة على صحته والعمل به. فلو نذر الرجل أن يشد الرحل ليصلي بمسجد، أو مشهد أو يعتكف فيه أو يسافر إليه، غير هذه الثلاثة، لم يجب عليه ذلك باتفاق الأئمة.

ولو نذر أن يسافر ويأتي المسجد الحرام لحج أو عمرة. وجب عليه ذلك باتفاق العلماء.

ولو نذر أن يأتي مسجد النبي ﷺ، أو المسجد الأقصى لصلاة أو اعتكاف وجب عليه الوفاء بهذا النذر، عند مالك والشافعي في أحد قوليه، وأحمد، ولم يجب عليه عند أبي حنيفة، لأنه لا يجب عنده بالنذر إلا ما كان جنسه واجباً بالشرع.

أما الجمهور، فيوجبون الوفاء بكل طاعة، كما ثبت في «صحيح البخاري» عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٥).

والسفر إلى المسجدين طاعة، فلهذا وجب الوفاء به.

[٢٧/١٨٧] وأما السفر إلى بقعة غير المساجد الثلاثة، فلم يوجب أحد من العلماء السفر إليه إذا نذره، حتى نص العلماء على أنه لا يسافر إلى مسجد قباء؛ لأنه ليس من المساجد الثلاثة، مع أن مسجد قباء

أحدهما: وهو قول متقدمي العلماء الذين لا يجوزون القصر في سفر المعصية، كأبي عبد الله بن بطّة، وأبي الوفاء بن عقيل، وطوائف كثيرة من العلماء المتقدمين: أنه لا يجوز القصر في مثل هذا السفر؛ لأنه سفر منهى عنه. ومذهب مالك والشافعي وأحمد: أن السفر المنهي عنه في الشريعة لا يقصر فيه.

والقول الثاني: أنه يقصر، وهذا يقوله من يجوز القصر في السفر المحرم، كأبي حنيفة. ويقول بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي، [٢٧/١٨٥] وأحمد، ممن يجوز السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين كأبي حامد الغزالي، وأبي الحسن بن عبدوس الحراقي، وأبي محمد بن قدامة المقدسي. وهؤلاء يقولون: إن هذا السفر ليس بمحرم؛ لعموم قوله ﷺ: «زوروا القبور»^(٦).

وقد يحتج بعض من لا يعرف الحديث بالأحاديث المروية في زيارة قبر النبي ﷺ، كقوله: «من زارني بعد مماتي، فكأنما زارني في حياتي»^(٧). رواه الدارقطني وابن ماجه.

وأما ما ذكره بعض الناس من قوله: «من حج ولم يزرني فقد جفائي»، فهذا لم يروه أحد من العلماء. وهو مثل قوله: «من زارني وزار أبي إبراهيم في هام واحد ضمنت له على الله الجنة».

فإن هذا - أيضاً - باتفاق العلماء لم يروه أحد، ولم يحتج به أحد، وإنما يحتج بعضهم بحديث الدارقطني ونحوه.

وقد احتج أبو محمد المقدسي على جواز السفر لزيارة القبور بأنه ﷺ كان يزور مسجد قباء.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(٤) انظر ما قبله.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) باطل: أخرجه الدارقطني (١٥٢) والبيهقي في «الكبرى» (١٠٠٥٤) وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٠٢١) من حديث ابن عمر.

حديث ابن عمر.

الوجه الثاني: أن هذا الحديث يقتضي النهي، والنهي يقتضي التحريم. وما ذكره من الأحاديث في زيارة قبر النبي ﷺ فكلها ضعيفة، باتفاق أهل العلم بالحديث، بل هي موضوعة، لم يرو أحد من أهل السنن المعتمدة شيئاً منها، ولم يحتج أحد من الأئمة بشيء منها، بل مالك - إمام أهل المدينة النبوية الذين هم أعلم الناس بحكم هذه المسألة - كره أن يقول الرجل: زرت قبره ﷺ، ولو كان هذا اللفظ معروفاً عندهم، أو مشروحاً، أو مأثوراً عن النبي ﷺ لم يكرهه عالم أهل المدينة.

والإمام أحمد - أعلم الناس في زمانه بالسنة - لما سئل عن ذلك لم [٢٧ / ١٨٩] يكن عنده ما يعتمد عليه في ذلك من الأحاديث، إلا حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»^(٣)، وعلى هذا اعتمد أبو داود في سته. وكذلك مالك في الموطأ، روى عن عبد الله بن عمر: أنه كان إذا دخل المسجد قال: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت. ثم يتصرف.

وفي سنن أبي داود عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تتخلوا قبوري هيناً، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم»^(٤).

وفي سنن سعيد بن منصور: أن عبد الله بن حسن بن حسين بن علي بن أبي طالب، رأى رجلاً يختلف إلى قبر النبي ﷺ ويدعو عنده، فقال: يا هذا، إن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخلوا قبوري هيناً، صلوا علي، فإن صلاتكم حيثما كنتم تبلغني». فما أنت ورجل

يستحب زيارته لمن كان في المدينة؛ لأن ذلك ليس بشد رحل، كما في الحديث الصحيح: «من تطهر في بيته، ثم أتى مسجد قباء، لا يريد إلا الصلاة فيه، كان كعمرة»^(١).

قالوا: ولأن السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين بدعة، لم يفعلها أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا أمر بها رسول الله ﷺ، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، فمن اعتقد ذلك عبادة، وفعله، فهو مخالف للسنة والإجماع الأئمة.

وهذا مما ذكره أبو عبد الله بن بطه في «الإبانة الصغرى» من البدع المخالفة للسنة والإجماع. وبهذا يظهر بطلان حجة أبي محمد المقدسي؛ لأن زيارة النبي ﷺ لمسجد قباء لم تكن بشد رحل، وهو يسلم لهم أن السفر إليه لا يجب بالنذر.

وقوله بأن الحديث الذي مضمونه «لا تشد الرحال»^(٢) محمول على نفي الاستحباب، يجاب عنه بوجهين:

[٢٧ / ١٨٨] أحدهما: أن هذا تسليم منه أن هذا السفر ليس بعمل صالح، ولا قرية، ولا طاعة، ولا هو من الحسنة. فإذاً من اعتقد أن السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين قرية وعبادة وطاعة فقد خالف الإجماع. وإذا سافر لاعتقاد أن ذلك طاعة، كان ذلك محرماً بإجماع المسلمين. فصار التحريم من جهة اتخاذ قرية، ومعلوم أن أحداً لا يسافر إليها إلا لذلك.

وأما إذا نذر الرجل أن يسافر إليها لغرض مباح، فهذا جائز، وليس من هذا الباب.

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وأحمد (٣٦٧ / ٢) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٢٤) وابن ماجه (١٤١١) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣٢٤) من حديث أسيد بن ظهير.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

بالأندلس منه إلا سواء.

وفي «الصحيحين» عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال - في مرض موته - «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١) - يحذر ما فعلوا. ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره [٢٧/١٩٠] أن يتخذ مسجداً.

وهم دفنوه ﷺ في حجرة عائشة - رضي الله عنها - خلاف ما اعتادوه من الدفن في الصحراء؛ لئلا يصلي أحد عند قبره ويتخذ مسجداً، فيتخذ قبره وثناً.

وكان الصحابة والتابعون - لما كانت الحجرة النبوية منفصلة عن المسجد، إلى زمن الوليد بن عبد الملك - لا يدخل أحد إليه، لا لصلاة هناك، ولا لمسح بالقبر، ولا دعاء هناك، بل هذا جميعه إنما كانوا يفعلونه في المسجد.

وكان السلف من الصحابة والتابعين إذا سلموا على النبي ﷺ، وأرادوا الدعاء دعوا مستقبل القبلة، ولم يستقبلوا القبر.

وأما الوقوف للسلام عليه - صلوات الله عليه وسلامه - فقال أبو حنيفة: يستقبل القبلة أيضاً، ولا يستقبل القبر.

وقال أكثر الأئمة: بل يستقبل القبر عند السلام خاصة، ولم يقل أحد من الأئمة: إنه يستقبل القبر عند الدعاء.

وليس في ذلك إلا حكاية مكذوبة تروى عن مالك، ومذهبه بخلافها.

[٢٧/١٩١] واتفق الأئمة على أنه لا يتمسح بقبر النبي ﷺ ولا يقبله.

وهذا كله محافظة على التوحيد، فإن من أصول الشرك بالله: اتخاذ القبور مساجد، كما قال طائفة من السلف في قوله تعالى: «وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا» [نوح: ٢٣]، قالوا: هؤلاء كانوا قوماً صالحين في قوم نوح،

فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا على صورهم تماثيل، ثم طال عليهم الأمد فعبدها. وقد ذكر البخاري في «صحيحه» هذا المعنى عن ابن عباس. وذكره محمد بن جرير الطبري وغيره في التفسير عن غير واحد من السلف وذكره «وثيمة» وغيره في قصص الأنبياء من عدة طرق. وقد بسط الكلام على أصول هذه المسائل في غير هذا الموضع.

وأول من وضع هذه الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على القبور، أهل البدع، من الرافضة ونحوهم، الذين يعطلون المساجد، ويعظمون المشاهد^(٢)، يدعون بيوت الله التي أمر أن يذكر فيها اسمه، ويعبد وحده لا شريك له، ويعظمون المشاهد التي يشرك فيها ويكذب، ويتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطاناً؛ فإن الكتاب والسنة إنما فيها ذكر المساجد دون المشاهد، كما قال تعالى: «قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا [٢٧/١٩٢] وَجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ» [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: «إِنَّمَا يَتَعَمَّدُ مُسْجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمْرِ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» [التوبة: ١٨]، وقال تعالى: «وَلَا تَبْشُرُوا مَنْ وَأَشْرَ عَنِكُمُوهُنَّ فِي الْمَسْجِدِ» [البقرة: ١٨٧]، وقال تعالى: «وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» [الحج: ١٨]، وقال تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَفَى فِي خُرَابِهَا» [البقرة: ١١٤].

وقد ثبت عنه ﷺ في الصحيح أنه كان يقول: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا

^(١) قد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله نص هذه الفتوى في ((الرد على

الإخنيائي)) ص ٤٠-٤٩ من كتاب ((الاستغاثة))، وأيضاً في

[٢٧/٢١٤-٢٢٨]، وبمقابلة هذا النص بها يُجد أن ثمة سقطاً

بسبب انتقال نظر الناسخ من كلمة (يعظمون المشاهد) الأولى إلى

الثانية، وموضع السقط: (ويعظمون المشاهد [يدعون بيوت الله

التي أمر أن يذكر فيها اسمه، ويعبد وحده لا شريك له، ويعظمون

المشاهد] التي يشرك فيها ويكذب، ...).

انظر ((الصيانة)) ص ٢١٣.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

تأخذوا القبور مساجد، فإن أناكم من ذلك»^(١).
والله أعلم.

هذا آخر ما أجاب به شيخ الإسلام والله - سبحانه وتعالى - أعلم. وله من الكلام في مثل هذا كثير، كما أشار إليه في الجواب.

ولما ظفروا في دمشق بهذا الجواب كتبوه، وبعثوا به إلى الديار المصرية وكتب عليه قاضي الشافعية: قابلت الجواب عن هذا السؤال، المكتوب على خط ابن تيمية. فصح - لي أن قال - وإنما المحرف جعله زيارة قبر النبي ﷺ وقبور الأنبياء صلوات الله عليهم معصية بالإجماع مقطوع بها. هذا كلامه. فانظر إلى هذا التحريف على شيخ الإسلام، والجواب ليس فيه المنع من زيارة قبور الأنبياء والصالحين، وإنما ذكر فيه قولين في شد الرحل، والسفر إلى مجرد زيارة القبور، [٢٧/١٩٣] وزيارة القبور من غير شد رحل إليها مسألة، وشد الرحل لمجرد الزيارة مسألة أخرى.

والشيخ لا يمنع الزيارة الحالية عن شد رحل، بل يستحبها، ويتنبذ إليها. وكتبه ومناسكه تشهد بذلك، ولم يتعرض الشيخ إلى هذه الزيارة في الفتيا، ولا قال: إنه معصية، ولا حكى الإجماع على المنع منها. والله - سبحانه وتعالى - لا تخفى عليه خافية.

ولما وصل خط القاضي المذكور إلى الديار المصرية، كثر الكلام وعظمت الفتنة، وطلب القضاة بها، فاجتمعوا وتكلموا، وأشار بعضهم بحبس الشيخ. فرسم السلطان به، وجرى ما تقدم ذكره، ثم جرى بعد ذلك أمور على القائمين في هذه القضية لا يمكن ذكرها في هذا الموضع.

وقد وصل ما أجاب به الشيخ في هذه المسألة إلى علماء بغداد، فقاموا في الانتصار له، وكتبوا بموافقة،

ورأيت خطوطهم بذلك.
وهذا صورة ما كتبوا:

[٢٧/١٩٤] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول العبد الفقير إلى الله تعالى - بعد حمد الله السابغة نعمه، السابقة مثته، والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين -

إنه حيث قد مرَّ الله تعالى على عباده، وتفضل برحمته على بلاده بأن وسَّد أمور الأمة المحمدية، وأسند أزمته الملة الحنيفة، إلى من خصصه الله تعالى بأفضل الكمالات النفسانية، وخصص بأكمل السعادات الروحانية، محمي سنن العدل، ومبدي سنن الفضل، المعتصم بحيل الله، المتوكل على الله، المكتفي بنعم الله، القائم بأوامر الله، المستظهر بقوة الله، المستضيء بنور الله، أعز الله سلطانه، وأعلى على سائر الملوك شأنه، ولا زالت رقاب الأمم خاضعة لأوامره، وأعتاق العباد طائفة لمراسمه، ولا زال موالي دولته بطاعته مجبوراً، ومعادي صولته بخزيه مذموماً مدحوراً.

فالمرجو من أَلطاف الحضرة المقدسة - زادها الله تعالى علواً وشرفاً - أن يكون للعلماء الذين هم ورثة الأنبياء، وصفوة الأصفياء، [٢٧/١٩٥] وعماد الدين، ومدار أهل اليقين، حظ من العناية السلطانية وافر، ونصيب من الرحمة والشفقة، فإنه مَنَقَبٌ لا يعادها فضيلة، وحسنة لا يحيطها سيئة؛ لأنها حقيقة التعظيم لأمر الله تعالى، وخلاصة الشفقة على خلق الله تعالى.

ولا ريب أن الملوك وقف على ما سئل عنه الشيخ الإمام العلامة وحيد دهره، وفريد عصره، نقي الدين أبو العباس، أحمد بن تيمية وما أجاب به. فوجدته

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢) من حديث جندب.

المذكور الموقوف عليه، لم يستحق عليه عقاباً، ولا يوجب عتاباً.

والمراحم السلطانية أخرى بالتوسعة، والنظر بعين الرأفة والرحمة إليه وللأراء الملكية علو المزيد. حرره ابن الكنتي الشافعي، حامداً لله على نعمه. اهـ

[٢٧/١٩٧] جواب آخر:

الله الموفق،

ما أجاب به الشيخ الأجل الأوحى، بقية السلف، وقدوة الخلف، رئيس المحققين، وخلاصة المدققين، تقي الملة والحق والدين: من الخلاف في هذه المسألة: صحيح منقول في غير ما كتاب من كتب أهل العلم، لا اعتراض عليه في ذلك؛ إذ ليس في ذلك ثلب لرسول الله ﷺ، ولا غض من قدره ﷺ.

وقد نص الشيخ أبو محمد الجويني في كتبه على تحريم السفر لزيارة القبور. وهذا اختيار القاضي الإمام عياض بن موسى بن عياض في إكمالهِ. وهو من أفضل المتأخرين من أصحابنا. ومن المدونة:

ومن قال: علي المشي إلى المدينة، أو بيت المقدس، فلا يأتيها أصلاً، إلا أن يريد الصلاة في مسجدٍ، فليأتها. فلم يجعل نذر زيارة قبره ﷺ طاعة يجب الوفاء بها؛ إذ من أصلنا: أن من نذر طاعة لزمه الوفاء بها، [٢٧/١٩٨] كان من جنسها ما هو واجب بالشرع، كما هو مذهب أبي حنيفة، أو لم يكن.

قال القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق، عقيب هذه المسألة: ولولا الصلاة فيها لما لزمه إتيانها، ولو كان نذر زيارة طاعة لما لزمه ذلك.

وقد ذكر ذلك القيرواني في تقريره، والشيخ ابن سيرين في تنبيهه.

خلاصة ما قاله العلماء في هذا الباب حسب اقتضاه الحال: من نقله الصحيح، وما أدى إليه البحث من الإلزام والالتزام، لا يداخله تحامل، ولا يعتره تجاهل. وليس فيه - والعياذ بالله - ما يقتضي الإزراء والتنقيص بمنزلة الرسول ﷺ. وكيف يجوز للعلماء أن تحملهم العصية، أن يتفوهوا بالإزراء والتنقيص في حق الرسول ﷺ؟ وهل يجوز أن يتصور متصور أن زيارة قبره ﷺ تزيد في قدره، وهل تركها مما ينقص من تعظيمه؟ حاشا للرسول من ذلك.

نعم، لو ذكر ذلك ذاك ابتداء، وكان هناك قرائن تدل على الإزراء والتنقيص، أمكن حمله على ذلك، مع أنه كان يكون كناية لا صريحاً، [٢٧/١٩٦] فكيف وقد قاله في معرض السؤال، وطريق البحث والجدل؟

مع أن المفهوم من كلام العلماء، وأنظار العقلاء، أن الزيارة ليست عبادة وطاعة لمجردها، حتى لو حلف أنه يأتي بعبادة أو طاعة لم يبر بها، لكن القاضي ابن كج - من متأخري أصحابنا - ذكر أن نذر هذه الزيارة عنده قرينة تلزم ناذرها. وهو مفرد به، لا يساعده في ذلك نقل صريح ولا قياس صحيح.

والذي يقتضيه مطلق الخبر النبوي في قوله ﷺ: «لا تشد الرحال...» إلى آخره،^(١) أنه لا يجوز شد الرحال إلى غير ما ذكر أو وجوبه، أو نديته، فإن فعله كان مخالفاً لصريح النهي، ومخالفة النهي معصية - إما كفر، أو غيره - على قدر المنهي عنه، ووجوبه، وتحريمه، وصفة النهي، والزيارة أخص من وجه. فالزيارة بغير شد غير منهي عنها، ومع الشد منهي عنها.

وبالجملة، فما ذكره الشيخ تقي الدين على الوجه

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

هذا، جل الله به الإسلام، وأسبغ عليه سوايح الإنعام، أتى فيه بالحق الجلي الواضح، وأعرض فيه عن إغضاء المشايخ؛ إذ السؤال والجواب اللذان تقدماه، لا يخفى على ذلك فطنة وعقل أنه أتى في الجواب المطابق للسؤال بحكاية أقوال العلماء الذين تقدموه، ولم يبق عليه في ذي إلا أن يعترضه معترض في نقله فيبرزه [٢٧/٢٠٠] له من كتب العلماء الذين حكى أقوالهم. والمعارض له بالتشنيع، إما جاهل لا يعلم ما يقول، أو متجاهل يحمله حسده وحمية الجاهلية على رد ما هو عند العلماء مقبول، أعاذنا الله تعالى من غوائل الحسد، وعصمنا من مخاتل النكد، بمحمد وآله الطيبين الطاهرين؛ والحمد لله رب العالمين.

كتبه الفقير إلى عفوريه ورضوانه، عبد المؤمن بن عبد الحق الخطيب، غفر الله له وللمسلمين أجمعين.

وأجاب غيره فقال:

بعد حمد الله الذي هو فاتح كل كلام، والصلاة والسلام على رسوله محمد خير الأنام، وعلى آله وأصحابه البررة الكرام، أعلام الهدى ومصابيح الظلام،

يقول أقفر عباد الله، وأحوجهم إلى عفوه:

ما حكاه الشيخ الإمام البارع المهام، افتخار الأنام، جمال الإسلام، ركن الشريعة، ناصر السنة، قاصع البدعة، جامع أشنات الفضائل، قدوة العلماء الأمثال، في هذا الجواب، من أقوال العلماء والأئمة النبلاء - رحمة الله عليهم [٢٧/٢٠١] أجمعين - بين لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، بل أوضح من النيرين، وأظهر من فرق الصبح لذي عينين. والعمدة في هذه المسألة: الحديث المتفق على صحته. ومنشأ الخلاف بين العلماء من احتمالي صيغته.

وذلك: أن صيغة قوله ﷺ: «لا تشد الرحال»

وفي «المبسوط»: قال مالك: ومن نذر المشي إلى مسجد من المساجد ليصلي فيه. قال: فإني أكره ذلك له. لقوله ﷺ: «لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد بيت المقدس، ومسجدي هذا»^(١). وروى محمد بن المواز في الموازية: إلا أن يكون قريباً، فيلزمه الوفاء، لأنه ليس بشد رحل. وقد قال الشيخ أبو عمر بن عبد البر في كتابه «التمهيد»: يحرم على المسلمين أن يتخذوا قبور الأنبياء والصالحين مساجد.

وحيث تقرر هذا فلا يجوز أن ينسب من أجاب في هذه المسألة بأنه سفر منهى عنه إلى الكفر، فمن كفره بذلك من غير موجب، فإن كان مستيخاً ذلك فهو كافراً؛ وإلا فهو فاسق.

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن علي المازري في «كتاب المعلم»: [٢٧/١٩٩] من كفر أحداً من أهل القبلة، فإن كان مستيخاً ذلك فقد كفر، وإلا فهو فاسق. يجب على الحاكم إذا رفع أمره إليه أن يؤديه، ويعززه بما يكون رادعاً لأمثاله، فإن ترك مع القدرة عليه فهو آثم، والله تعالى أعلم.

كتبه محمد بن عبد الرحمن البغدادي، الخادم للطائفة المالكية بالمدرسة الشريفة المستنصرية، رحمة الله على منشئها.

وأجاب غيره فقال:

الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد، وعلى آله الطاهرين ما ذكره مولانا الإمام، العالم العامل، جامع الفضائل والفوائد، بحر العلوم، ومنشأ الفضل جمال الدين، كاتب خطه أمام خطي

(١) صحيح: أخرجه النسائي (١١٤ / ٣) وأحمد (٩٣ / ٣) وصححه الألباني في «الإرواء» (٧٧٣) من حديث بصرة بن أبي بصرة.

وقد بلغني أنه روى^(١) وضيق على المجيب. وهذا أمر يحار فيه اللبيب ويتعجب منه الأريب؛ ويقع به في شك مريب.

فإن جوابه في هذه المسألة قاضي بذكر خلاف العلماء. وليس حاكماً بالغض من الصالحين والأنبياء؛ فإن الأخذ بمقتضى كلامه - صلوات الله وسلامه عليه - في الحديث المتفق على صحة رفعه إليه، هو الغاية القصوى في تتبع أوامره ونواهيه، والعدول عن ذلك محذور، وذلك مما لا مرية فيه.

وإذا كان كذلك، فأني حرج على من سئل عن مسألة فذكر فيها [٢٧/٢٠٣] خلاف الفقهاء، ومال فيها إلى بعض أقوال العلماء؟ فإن الأمر لم يزل كذلك على عمر العصور، وتعاقب الدهور.

وهل ذلك محمول من القادح إلا على امتطاء نضو الهوى المفضي بصاحبه إلى التوى؛ فإن من يقتبس من فوائده، ويلتقط من فرائده، لحقيق بالتعظيم، وخليق بالتكريم، ممن له الفهم السليم، والذهن المستقيم. وهل حكم المظاهر عليه في الظاهر، إلا كما قيل في المثل السائر: الشعر يؤول ويؤم. وقول الشاعر:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سائر
غيره:

وحديث الله، وهو مما
ينعت الناهضون يوزن وزناً
منطق رائع. ويلحن أحبا
فأ وخبر الحديث ما كان لحناً

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْرِمَكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ
أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلْقِسْطِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ
اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]، [٢٧/٢٠٤]

ذرت وجهين، نفى ونهي، لاحتمالهما؛ فإن لحظ معنى
تنفي فمقتضاؤه: نفى فضيلة واستحباب شد الرحال،
وإعمال المطي إلى غير المساجد الثلاثة؛ إذ لو فرض
وقوعها لامتنع رفعها. فتعين توجه النفي إلى
فضيلتهما واستحبابهما دون ذاتهما، وهذا عام في كل ما
يعتقد أن إعمال المطي وشد الرحال إليه قرينة وفضيلة؛
من المساجد، وزيارة قبور الصالحين، وما جرى هذا
المجرى، بل أعم من ذلك. وإثبات ذلك بدليل
ضرورة إثبات ذلك النفي المقدر في صدر الجملة لما
بعد «إلا». وإلا لما اختلف الحكم بين ما قبلها وما
بعدها، وهو مفترق حيثئذ لا يلزم من نفى الفضيلة
والاستحباب نفى الإباحة. فهذا وجه متمسك من
قال بإباحة هذا السفر، بالنظر إلى أن هذه الصيغة نفى،
ويني على ذلك جواز القصر.

وإن كان النفي ملحوظاً فالمعنى: نفيه عن إعمال
المطي وشد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة؛ إذ المقرر
عند عامة الأصوليين أن النهي عن الشيء قاض
بتحريمه أو كراهته، على حسب مقتضى الأدلة،
[٢٧/٢٠٢] فهذا وجه متمسك من قال بعدم جواز
القصر في هذا السفر، لكونه منهياً عنه. وعن قال
بحرمته: الشيخ الإمام أبو محمد الجويني من الشافعية،
والشيخ أبو الوفاء بن عقيل من الحنابلة، وهو الذي
أشار القاضي عياض من المالكية إلى اختياره.

وما جاء من الأحاديث في استحباب زيارة
القبور، فمحمول على ما لم يكن فيه شد رحل وإعمال
مطي، جمعاً بينهما.

ومحتمل أن يقال: لا يصلح أن يكون غير حديث:
«لا تشد الرحال»^(١) معارضاً له، لعدم مساواته إياه في
الدرجة، لكونه من أعلى أقسام الصحيح، والله أعلم.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث
أبي هريرة.

(٢) روى: أصيب بشر.

جعله طاعة وقربة على مقتضى هذين القولين كان حراماً بالإجماع، وذكر حجة كل قول منها، أو رجح أحد القولين، لم يلزمه ما يلزم من تنقص؛ إذ لا تنقص ولا إضرار بالنبي ﷺ.

[٢٧/٢٠٦] وقد قال مالك - رحمه الله - لسائل سأل: أنه نذر أن يأتي قبر النبي ﷺ، فقال: إن كان أراد مسجد النبي ﷺ فليأته، وليصل فيه. وإن كان أراد القبر فلا يفعل، للحديث الذي جاء: «لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد»^(١)، والله أعلم.

كتبه أبو عمرو بن أبي الوليد المالكي .
كذلك يقول عبد الله بن أبي الوليد المالكي .
قال المؤلف - رحمه الله - : نقلت هذه الأجوبة كلها من خط المفتين بها .

قال: ووقفت على كتاب ورد مع أجوبة أهل بغداد، وصورته :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ناصر الملة الإسلامية، ومعر الشريعة المحمدية، بدوام أيام الدولة المباركة السلطانية، المالكية، الناصرية، ألبسها الله تعالى لباس العز المقرون بالدوام، وحلاها بحلية النصر المستمر بمرور الليالي والأيام، والصلاة والسلام على النبي المبعوث إلى جميع الأنام، صلى الله عليه وعلى آله البررة الكرام .

[٢٧/٢٠٧] اللهم إن بابك لم يزل مفتوحاً للسائلين، ورفدك ما يرح مبدولاً للوافدين، من عودته مسألتك وحدك لم يسأل أحداً سواك، ومن منحته منافع رفدك، لم يفد على غيرك، ولم يحتم إلا

وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١، ٧٠]، وقال تعالى: ﴿وَلْتَنْصُرْنِ اللَّهَ مَنْ يَنْصُرُنَا اللَّهُ لَقَدْ لَقِينَا مِنْ رَبِّنَا عَزِيزًا﴾ [الحج: ٤٠].
ولولا خشية الملالة، لما نكبت عن الإطالة .

نسأل الله الكريم، أن يسلك بنا ويكم سبيل الهداية، وأن يمجنا وإياكم مسلك الغواية، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، وحبنا الله ونعم الوكيل ونعم النصير .

والحمد لله رب العالمين، وصلوات الله وسلامه على سيد المرسلين، محمد النبي وآله الطاهرين، وأصحابه الكرام المتخيين .

هذا جواب الشيخ الإمام العلامة جمال الدين يوسف بن عبد الحمود بن عبد السلام بن البتي الحنبلي رحمه الله تعالى .

قال المؤلف: ومن خطه نقلت .

[٢٧/٢٠٥] جواب آخر:

لبعض علماء أهل الشام المالكية:

الحمد لله، وهو حسي.

السفر إلى غير المساجد الثلاثة ليس بمشروع. وأما من سافر إلى مسجد النبي ﷺ ليصلي فيه، ويسلم على النبي ﷺ وعلى صاحبه - رضي الله عنهما - فمشروع، كما ذكر باتفاق العلماء .

وأما لو قصد إعمال المطي لزيارته ﷺ، ولم يقصد الصلاة، فهذا السفر إذا ذكر رجل فيه خلافاً للعلماء؛ وأن منهم من قال: إنه منهي عنه. ومنهم من قال: إنه مباح. وأنه على القولين ليس بطاعة، ولا قربة، فمن

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٣ / ١٤) وأحمد (٣ / ٩٣) وصححه الألباني في «الإرواء» (٧٧٣) من حديث بصرة بن أبي بصرة.

أَرْتَقَى هُمْ وَكَتَبُوا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ حُفُوفِهِمْ أَمَّا يَعْبُدُونِي لَا يُقْرَبُونَ بِي شَيْئًا [النور: ٥٥].

والذي عهد به المسلمون، وتعوده المؤمنون، من المراحم الكريمة والعواطف الرحيمة، لإكرام أهل الدين، وإعظام علماء المسلمين.

والذي حمل على رفع هذه الأدعية الصريحة إلى الحضرة الشريفة - وإن كانت لم تزل مرفوعة إلى الله سبحانه بالنية الصحيحة - قوله ﷺ: «الدين النصيحة» قيل: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم»^(١). وقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(٢)، فهذان الحديثان مشهوران بالصحة، ومستفيضان في الأمة.

[٢٧/٢٠٩] ثم إن هذا الشيخ المعظم الجليل، والإمام المكرم النبيل، أوحده الدهر، وفريد العصر، طراز المملكة الملكية، وعلم الدولة السلطانية لو أقسم مقسم بالله العظيم القدير، أن هذا الإمام الكبير، ليس له في عصره مماثل ولا نظير لكانت يمينه برة غنية عن التكفير، وقد خلت من وجود مثله السبع الأقاليم، إلا هذا الإقليم، يوافق على ذلك كل منصف جبل على الطبع السليم. ولست بالثناء عليه أطريه، بل لو أطنب مطب في مدحه والثناء عليه لما أتى على بعض الفضائل التي هي فيه؛ أحمد ابن تيمية، درة نيمة يتنافس فيها، تشتري ولا تباع، ليس في خزائن الملوك درة تماثلها وتواخيها، انقطعت عن وجود مثله الأطلع.

لقد أصم الأسماع، وأوهى قوى المتبوعين والاتباع سماع رفع أبي العباس - أحمد ابن تيمية - إلى القلاع.

بحبك. أنت الرب العظيم الكريم الأكرم، قصد باب عيرك على عبادك محرم. أنت الذي لا إله غيرك، ولا معبود سواك، عز جارك؛ وجل ثناؤك، وتقدست أسماؤك، وعظم بلاؤك، ولا إله غيرك. ولم تزل ستك في خلقك جارية بامتحان أوليائك وأحبابك، تفضلاً منك عليهم، وإحساناً من لندك إليهم. ليزدادوا لك في جميع الحالات ذكراً ولإنعامك في جميع التقلبات شكراً، ولكن أكثر الناس لا يعلمون، ﴿وَلَا تَأْتِيهِمُ اللَّيْلُ إِلَّا أَعْمِئُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

اللهم! وأنت العالم الذي لا تُعَلَّم، وأنت الكريم الذي لا تبخل، قد علمت يا عالم السر والعلانية، أن قلوبنا لم تزل ترفع إخلاص الدعاء صادقة، وألست في حالتي السر والعلانية ناطقة. أن تسعفنا بإمداد هذه الدولة المباركة الميمونة السلطانية الناصرية، بمزيد العلا والرفعة والتمكين، وأن تحقق آمالنا فيها بإعلاء الكلمة في ذلك، برفع قواعد دعائم الدين، وقمع مكاييد الملحدين؛ لأنها الدولة التي برئت من غشيان الجحف والحيف، وسلمت من طغيان القلم والسيف.

والذي ينطوي عليه ضيائر المسلمين، ويشتمل عليه سرائر المؤمنين: [٢٧/٢٠٨] أن السلطان الملك الناصر للدين، ممن قال فيه رب العالمين، وإله السموات والأرضين: الذي يتمكن في أرضه حصل التمكين للملوك الأرض، وعظماء السلاطين، في كتابه العزيز الذي يتل، فمن شاء فليتبدر: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَنُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الحج: ٤١]، وهو ممن مكنته الله تعالى في الأرض تمكيناً، يقيناً لا ظناً، وهو ممن يعني بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَتَخَلَّفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيَحْكُنَّ هُمْ فِيهِمُ الَّذِي

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٢) ومسلم (٥٥) من حديث نعيم الداري.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر.

من الفضلاء، وكلهم أفتى: أن الصواب في الذي به أجاب .

[٢٧/٢١١] والظاهر بين الأنام، أن إكرام هذا الإمام، ومعاملته بالتبجيل والاحترام، فيه قوام الملك، ونظام الدولة، وإعزاز الملة، واستجلاب الدعاء، وكتب الأعداء، وإذلال أهل البدع والأهواء، وإحياء الأمة وكشف الغمة، ووفور الأجر، وعلو الذكر، ورفع البأس، ونفع الناس، ولسان حال المسلمين تال قول الكبير المتعال: ﴿قَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَكْنَا كَفَرْتُ وَجَفْنَا بِبَيْعَتِكَ فَمَنْ جَاءَنَا لَنَا الْكَيْلُ وَتُعْذِرُ عَلَيْنَا إِنْ اللَّهُ عَجَزَى أَلْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [يوسف: ٨٨].

والبضاعة المزجاة: هي هذه الأوراق، المرقومة بالأقلام، والميرة المطلوبة: هي الإفراج عن شيخ الإسلام، والذي حل على هذا الإقدام قوله عليه السلام: «الدين النصيحة»^(١)، والسلام .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الكرام، وسلم تسلياً. هذا آخر هذا الكتاب.

قال المؤلف: ووقفت على «كتاب آخر» من بغداد أيضاً. صورته:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد النبي [٢٧/٢١٢] وآله وصحبه أجمعين.

اللهم فكما أيدت ملوك الإسلام وولاة الأمور بالقوة والأيد وشيدت لهم ذكراً، وجعلتهم للمقهور اللائذ بجنابهم ذكراً، وللمكسور العائد بأكتاف بابهم جبراً، فاشدد اللهم منهم بحسن معونتك لهم أزراً، وأعل لهم جداً وارفح قدرنا، وزدهم عزاً، وزودهم على

وليس يقع من مثله أمر ينقم منهم عليه، إلا أنه يكون أمراً قد لبس عليه، ونسب إلى ما ينسب مثله إليه. والتطويل على الحضرة العالية، لا يليق، إن يكن في الدنيا قطب فهو القطب على التحقيق، قد نصب الله السلطان أعلى الله شأنه في هذا الزمان منصب يوسف الصديق، صلى الله على نبينا وعليه، لما صرف الله وجوه أهل البلاد إليه، حين أحملت البلاد، واحتاج أهلها إلى القوت المدخر لديه. والحاجة بالناس والآن إلى قوت الأرواح، المشار في ذلك الزمان إليها، لا خفاء [٢٧/٢١٠] أنها للعلوم الشريفة، والمعاني اللطيفة .

وقد كانت في بلاد المملكة السلطانية - حرسها الله تعالى - تكال إلينا جزافاً بغير أثمان، منحة عظيمة من الله للسلطان، ونعمة جسيمة إذ خص بلاد مملكته وإقليم دولته لما لا يوجد في غيرها من الأقاليم والبلدان، وكان قد وفد الوافدون من سائر الأمصار إلى تلك الديار؛ فوجدوا صاحب صواع الملك قد رفع إلى القلاع، ومثل هذه الميرة لا توجد في غير تلك البلاد لتشتري أو تباع، فصادف ذلك جذب الأرض ونواحيها، جذباً أعطب أماليها، حتى صاروا من شدة حاجتهم إلى الأقوات كالأموات، والذي عرض للملك بالتضييق على صاحب صواعه، مع شدة الحاجة إلى غذاء الأرواح، لعله لم يتحقق عنده أن هذا الإمام من أكابر الأولياء وأعيان أهل الصلاح، وهذه نزغة من نزغات الشيطان، قال الله سبحانه: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ مَزِجُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَتْ لِلنَّاسِ عَذُوًّا مُبِينًا﴾ [الإسراء: ٥٣].

وأما إزرء بعض العلماء عليه في فتواه، وجوابه عن مسألة شد الرحال إلى القبور، فقد حمل جواب علماء هذه البلاد، إلى نظراتهم من العلماء، وقرانهم

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٢) ومسلم (٥٥) من حديث ثميم الدري.

وما جاء في ذلك من الأقوال المختلفة، والأحاديث المتعارضة. وقد سمع الاختلاف في ذلك، والأحاديث المتعارضة، ولم يعرف «صحيحه» من ضعيفها. فقال:

ما تقول السادة العلماء: في رجل نوى «زيارة قبور الأنبياء والصالحين» مثل نبينا ﷺ وغيره، فهل يجوز له في [٢٧/٢١٥] سفره أن يقصر الصلاة؟ وهل هذه الزيارة شرعية أم لا؟ وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من حج ولم يزرني فقد جفائي»، و«من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي»، وروي عنه أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»^(١).

ولفظ الجواب:

الحمد لله، أما من سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين: فهل يجوز له قصر الصلاة؟ على قولين معروفين:

أحدهما: وهو قول متقدمي العلماء الذين لا يجوزون القصر في سفر المعصية، ويقولون: إن هذا سفر معصية؛ كأبي عبد الله ابن بطّة، وأبي الوفاء بن عقيّل، وطوائف كثيرين من العلماء المتقدمين: أنه لا يجوز القصر في مثل هذا السفر؛ لأنه سفر منهى عنه. ومذهب مالك والشافعي وأحمد: أن السفر المنهي عنه في الشريعة لا تقصر فيه الصلاة.

والقول الثاني: أنه تقصر الصلاة فيه. وهذا يقوله من يجوز القصر في السفر المحرم، كأبي حنيفة. ويقول بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد من يجوز السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين، كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وأبي الحسن بن

عماتك نصرًا، وامتنعهم توفيقًا مسدكًا، وتمكينًا مستمرًا. وبعد، فإنه لما قرع أسباع أهل البلاد المشرقية، و«نواحي العراق»ية التضييق على شيخ الإسلام، تقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية، سلمه الله، عظم ذلك على المسلمين، وشق على ذوي الدين، وارتفعت رءوس الملحدين، وطابت نفوس أهل الأهواء والمتبعين، ولما رأى علماء أهل هذه الناحية عظم هذه نازلة، من شتمة أهل البدع وأهل الأهواء، بأكابر الأفاضل وأئمة العلماء، أنها حال هذا الأمر الفظيع والأمر الشنيع، إلى الحضرة الشريفة السلطانية، زادها الله شرفًا، وكتبوا أجوبتهم في تصويب ما أجاب به الشيخ، سلمه الله في فتاواه، وذكروا من عمله، وفضائله بعض ما هو فيه، وحملوا ذلك إلى بين يدي مولانا ملك الأمراء، أعز الله أنصاره وضاعف اقتداءه، غيرة منهم على هذا الدين، ونصيحة للإسلام وأمراء المؤمنين.

[٢٧/٢١٣] والآراء المولوية العالية أولى بالتقديم، لأنها ممنوحة بالهداية إلى الصراط المستقيم. وأفضل الصلاة وأشرف التسليم، على النبي الأمي، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وسلم تسليمًا.



[٢٧/٢١٤] وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ:

فصل

مختصر في التنبيه على ما في هذا المصنف من الجهل والكذب مع أنه في غاية الاختصار. وقبل ذلك نذكر لفظ الجواب؛ ليتبين ما في معارضته من الخطأ والصواب، ولفظ الجواب بعد لفظ السؤال. والسؤال سؤال مسترشد: يسأل عن السفر إلى قبور الأنبياء،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

وقال الدارقطني: الطعن في هذا الحديث من محمد بن محمد، لا من نعمان.

وأما الحديث الآخر: «من زارني وزار أبي في عام واحد ضمنت له على الله الجنة»، فهذا ليس في شيء من الكتب لا بإسناد موضوع، ولا غير موضوع. وقد قيل: إن هذا لم يسمع في الإسلام حتى فتح المسلمون بيت المقدس في زمن صلاح الدين، فلهذا لم يذكر أحد من العلماء لا هذا ولا هذا، لا على سبيل الاعتضاد ولا على سبيل الاعتماد، بخلاف الحديث الذي قد تقدم، فإنه قد ذكره جماعة، ورووه، وهو معروف من حديث حفص بن سليمان الغاضري صاحب عاصم، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حج فزارني بعد موتي، كان كمن زارني في حياتي»^(١).

وقد اتفق أهل العلم بالحديث على الطعن في حديث حفص هذا دون قراءته. قال البيهقي في «شعب الإيمان»: روى حفص بن أبي داود - وهو ضعيف - عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن [٢٧/٢١٨] ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حج فزارني بعد موتي كان كمن زارني في حياتي». قال يحيى بن معين عن حفص: هذا ليس بثقة، وهو أصح قراءة من أبي بكر بن عياش، وأبو بكر أوثق منه. وفي رواية عنه: كان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان أبو بكر صدوقاً، وكان حفص كذاباً. وقال البخاري: تركوه. وقال مسلم بن الحجاج: متروك. وقال علي بن المديني: ضعيف الحديث، تركته على عمد. وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. وقال مرة: متروك، وقال صالح بن محمد البغدادي: لا يكتب حديثه، وأحاديثه كلها منكير. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: لا يكتب

عبدوس [٢٧/٢١٦] الحراني، وهؤلاء يقولون: إن هذا السفر ليس بمحرم؛ لعموم قوله: «فزوروا القبور»^(٢).

وقد يحتج بعض من لا يعرف الحديث بالأحاديث المروية في زيارة قبر النبي ﷺ بقوله: «من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي»^(٣). رواه الدارقطني.

وأما ما ذكره بعض الناس من قوله: «من حج ولم يزرنى فقد جفاني»، فهذا لم يروه أحد من العلماء. وهو مثل قوله: «من زارني وزار أبي في عام واحد ضمنت له على الله الجنة»، فإن هذا - أيضاً - باطل باتفاق العلماء، ولم يروه أحد، ولم يحتج به أحد، وإنما يحتج بعضهم بحديث الدارقطني - وقد زاد فيها المجيب حاشية بعد ذلك - ولكن هذا وإن كان لم يروه أحد من العلماء في «كتب الفقه والحديث» لا محتجاً ولا معترضاً به، وإن ذكره بعض المتأخرين فقد رواه أبو أحمد بن عدي في كتاب «الضعفاء» ليبين ضعف روايته.

فذكره بحديث النعمان بن شبل الباهلي المصري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «من حج ولم يزرنى فقد جفاني»، قال ابن عدي: لم يروه عن مالك غير هذا. يعني: وقد علم أنه ليس من حديث مالك، فعلم أن الآفة من جهته. قال يونس بن هارون: كان النعمان هذا متهماً. وقال أبو حاتم بن حبان: يأتي [٢٧/٢١٧] عن الثقات بالطامات. وقد ذكر أبو الفرج بن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات. ورواه من طريق أبي حاتم بن حبان: حدثنا أحمد بن عبيد، حدثنا محمد بن النعمان، حدثنا جدي، عن مالك. ثم قال أبو الفرج: قال أبو حاتم: النعمان يأتي عن الثقات بالطامات.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) باطل: أخرجه الدارقطني (١٩٢) والبيهقي في «الكبرى» (١٠٠٥٤) وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٠٢١) من حديث ابن عمر.

(٣) انظر ما قبله.

هذا^(٣)، وهذا الحديث اتفق الأئمة على صحته والعمل به. فلو نذر الرجل أن يصلي بمسجد أو بمشهد أو يعتكف فيه أو يسافر إلى غير هذه الثلاثة، لم يجب عليه ذلك باتفاق الأئمة. ولو نذر أن يسافر أو يأتي إلى المسجد الحرام لحج أو عمرة وجب عليه ذلك باتفاق العلماء، ولو نذر أن يأتي مسجد النبي ﷺ [٢٧/٢٢٠] أو المسجد الأقصى لصلاة أو اعتكاف، وجب عليه الوفاء بهذا النذر عند مالك والشافعي - في أحد قولي - وأحمد، ولم يجب عليه عند أبي حنيفة؛ لأنه لا يجب عنده بالنذر إلا ما كان من جنسه واجب بالشرع.

وأما الجمهور فيوجوبون الوفاء بكل طاعة، كما ثبت في «صحيح البخاري» عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٤). والسفر إلى المسجدين طاعة؛ فلها وجب الوفاء به. وأما السفر إلى بقعة غير المساجد الثلاثة، فلم يوجب أحد من العلماء السفر إليها إذا نذره. حتى نص العلماء على أنه لا يسافر إلى مسجد قباء؛ لأنه ليس من الثلاثة، مع أن مسجد قباء تستحب زيارته لمن كان بالمدينة؛ لأن ذلك ليس بشد رحل، كما في الحديث الصحيح: «من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء لا يريد إلا الصلاة فيه كان كعمرة»^(٥). وفي الحاشية: وهذا الحديث رواه أهل السنن؛ كالنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه.

قال: وقالوا: ولأن السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين بدعة لم يفعلها أحد من الصحابة ولا

حبيه. وهو ضعيف الحديث، لا يصدق، متروك حثيث. وقال عبد الرحمن بن خراش: هو كذاب متروك، يضع الحديث. وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب أخديث. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه عمن روى عنه غير محفوظة.

وفي الباب حديث آخر رواه البزار والدارقطني وغيرهما من حديث موسى بن هلال: حدثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»^(٦). قال البيهقي: وقد روى هذا الحديث، ثم قال: وقد قيل عن موسى، عن عبد الله، قال: وسواء عبد الله أو عبيد الله [٢٧/٢١٩] فهو منكر عن نافع عن ابن عمر، لم يأت به غيره. وقال العقيلي في موسى بن هلال: هذا لا يتابع على حديثه. وقال أبو حاتم الرازي: هو مجهول. وقال أبو زكريا النواوي في «شرح المذهب» لما ذكر قول أبي إسحاق: وتستحب زيارة قبر رسول الله ﷺ، لما روى عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»^(٧). قال النواوي: أما حديث ابن عمر فرواه أبو بكر الرازي والدارقطني والبيهقي بإسنادين ضعيفين جدًا.

قال المجيب في تمام الجواب: وقد احتج أبو محمد المقدسي على جواز السفر لزيارة القبور والمساجد بأنه كان يزور قباء، وأنه كان يزور القبور، وأجاب عن حديث: «لا تشد الرحال»، بأن ذلك محمول على نفي الاستحباب.

وأما الأولون، فإنهم يحتجون بما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة.

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٢٤) وابن ماجه (١٤١١) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣٢٤) من حديث أسيد بن ظهير.

(٦) موضوع: أخرجه الدارقطني (١٩٤) وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٦٧) من حديث ابن عمر.

(٧) انظر ما قبله.

والإمام أحمد - أعلم الناس في زمانه بالسنة - لما سئل عن ذلك لم يكن عنده ما يعتمد عليه في ذلك من الأحاديث إلا حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»^(٢). وعلى هذا اعتمد أبو داود في «سننه». وكذلك مالك في «الموطأ» روى عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا دخل المسجد قال: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت. ثم ينصرف. وفي سنن أبي داود عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تتخلدوا قبوري عيلاً، وصلوا علي حيثما كنتم؛ فإن صلاتكم تبلغني»^(٣). وفي سنن سعيد بن منصور أن عبد الله بن الحسن بن الحسين رأى رجلاً يختلف إلى قبر النبي ﷺ، فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخلدوا قبوري عيلاً، وصلوا علي حيثما كنتم؛ فإن صلاتكم تبلغني» ما أنتم ومن بالأندلس منه إلا سواء. وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته: «لمن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٤) - يحذر ما فعلوا. قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً. وهم دفنوه في حجرة عائشة خلاف ما اعتادوه [٢٧/٢٢٣] من الدفن في الصحراء؛ لثلاثي أحد عند قبره ويتخذ مسجداً، فيتخذ قبره وثناً.

وكان الصحابة والتابعون لما كانت «الحجيرة النبوية» منفصلة عن المسجد إلى زمن الوليد بن عبد الملك لا يدخل عنده أحد، لا لصلاة هناك، ولا لتمسح بالقبر، ولا دعاء هناك، بل هذا جميعه إنما

التابعين، ولا أمر بها رسول الله ﷺ، ولا استحباب ذلك أحد من أئمة المسلمين. فمن اعتقد ذلك عبادة وفعلها فهو مخالف للسنة وإجماع الأئمة. وهذا مما ذكره أبو عبد الله ابن بطّة في «الإبانة الصغرى» من البدع المخالفة للسنة [٢٧/٢٢١]. وبهذا يظهر ضعف حجة أبي محمد المقدسي؛ لأن زيارة النبي ﷺ لمسجد قباء لم تكن بشد رحل، والسفر إليه لا يجب بالندر.

وقوله في قول النبي ﷺ: «لا تشد الرحال»^(٥): إنه محمول على نفي الاستحباب، عنه جوابان:

أحدهما: أن هذا تسليم منه أن هذا السفر ليس بعمل صالح ولا قرينة ولا طاعة ولا هو من الحسنات. فإذا من اعتقد في السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين أنه قرينة وعبادة وطاعة فقد خالف الإجماع، وإذا سافر لاعتقاده أنها طاعة كان ذلك محرماً بإجماع المسلمين، فصار التحريم من هذه الجهة. ومعلوم أن أحداً لا يسافر إليها إلا لذلك. وأما إذا قدر أن الرجل سافر إليها لغرض مباح فهذا جائز، وليس من هذا الباب.

الوجه الثاني: أن هذا الحديث يقتضي النهي، والنهي يقتضي التحريم. وما ذكره السائل من الأحاديث في زيارة قبر النبي ﷺ فكلها ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث، بل هي موضوعة. لم يخرج أحد من أهل السنن المعتمدة شيئاً منها، ولم يحتج أحد من الأئمة بشيء منها، بل مالك إمام أهل المدينة النبوية الذين هم أعلم الناس بحكم هذه المسألة كره أن يقول الرجل: زرت قبر النبي ﷺ، [٢٧/٢٢٢] ولو كان هذا اللفظ معروفاً عندهم أو مشروعاً أو مأثوراً عن النبي ﷺ لم يكرهه عالم المدينة.

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.
(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وأحد (٢ / ٣٦٧) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (١٩) من حديث عائشة.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

أَلَمْسَجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» [البقر: ١٨]، وقال: «إِنَّمَا يَقُومُ مَسْجِدُ اللَّهِ مِنْ أَمْرِ بِاللَّهِ وَالْتَّوَكُّلِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ» [التوبة: ١٨]، وقال تعالى: «وَلَا تَبْغُوهُ حَرْبًا» [البقرة: ١٨٧]، وقال تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَتَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسُئِلَ فِي خَرَابِهَا» [البقرة: ١١٤]، وقد ثبت عنه ﷺ أنه كان يقول: «إِنْ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَخَذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَخَذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، [٢٧/٢٢٥] فإني أنهاركم من ذلك»^(١)، والله تعالى أعلم.

فهذه ألفاظ المجيب.

فليتدبر الإنسان ما تضمنته وما عارض به هؤلاء المعارضون مما نقلوه عن الجواب، وما ادعوا أنه باطل: هل هم صادقون مصييون في هذا، أو هذا، أو هم بالعكس؟ والمجيب أجاب بهذا من بضع عشر سنة، بحسب حال هذا السائل واسترشاده، ولم يسطر القول فيها، ولا سمى كل من قال بهذا القول، ومن قال بهذا القول، بحسب ما تيسر في هذا الوقت. وإلا فهذان القولان موجودان في كثير من الكتب المصنفة في مذهب مالك والشافعي وأحمد، وفي شروح الحديث، وغير ذلك. والقول بتحريم السفر إلى غير المساجد الثلاثة - وإن كان قبر نبينا محمد ﷺ - هو قول مالك وجهور أصحابه، وكذلك أكثر أصحاب أحمد. الحديث عندهم معناه تحريم السفر إلى غير الثلاثة، لكن منهم من يقول: قبر نبينا لم يدخل في العموم. ثم لهذا القول مأخذان:

أحدهما: أن السفر إليه سفر إلى مسجده. وهذا المأخذ هو الصحيح. وهو موافق لقول مالك وجهور أصحابه.

والمأخذ الثاني: أن نبينا لا يشبه بغيره من المؤمنين،

يعمونه في المسجد، وكان السلف من الصحابة والتابعين إذا سلموا على النبي ﷺ وأرادوا الدعاء دعوا مستقبلي القبلة لم يستقبلوا القبر.

وأما وقوف المسلم عليه، فقال أبو حنيفة: يستقبل القبلة أيضًا، لا يستقبل القبر. وقال أكثر الأئمة: بل يستقبل القبر عند السلام عليه خاصة. ولم يقل أحد من الأئمة: يستقبل القبر عند الدعاء - أي الدعاء الذي يقصده لنفسه - إلا في حكاية مكذوبة تروى عن مالك ومذهبه بخلافها. واتفق الأئمة على أنه لا يمس قبر النبي ﷺ ولا يقبله. وهذا كله محافظة على التوحيد.

فإن من أصول الشرك بالله اتخاذ القبور مساجد، كما قال طائفة من السلف في قوله تعالى: «وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا» [نوح: ٢٣]، قالوا: هؤلاء كانوا قومًا صالحين [٢٧/٢٢٤] في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدهم. وقد ذكر بعض هذا المعنى البخاري في «صحيحه»، كما ذكر قول ابن عباس: أن هذه الأوثان صارت إلى العرب، وذكره ابن جرير الطبري وغيره في التفسير عن غير واحد من السلف. وذكره غيره في قصص الأنبياء من عدة طرق. وقد بسطت الكلام على هذه المسائل في غير هذا الموضع.

وأول من وضع هذه الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على القبور هم أهل البدع - من الرافضة وغيرهم - الذين يعطلون المساجد ويعظمون المشاهد التي يشرك فيها، ويكذب فيها، ويتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانًا، فإن الكتاب والسنة إنما فيه ذكر المساجد دون المشاهد، كما قال تعالى: «قُلْ أَمَرَ نَبِيَّ بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ» [الأعراف: ٢٩]، وقال: «وَأَنْ

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

إلى مسجده مستحب لكونه مسجده لا لأجل القبر، وإما مع الجهل بأن المسافر إنما يصل إلى مسجده. فأما مع العلم بالأمرين فلا بد أن يقصد السفر إلى مسجده؛ ولهذا كان لزيارة قبره حكم ليس لسائر القبور من وجوه متعددة، كما قد بسط في مواضع.

وأهل الجهل والضلال يجعلون السفر إلى زيارته كما هو المعتاد لهم من السفر إلى زيارة قبر من يعظمونه. يسافرون إليه ليدعوه، ويدعوا عنده، ويدخلوا إلى قبره، ويقعدوا عنده، ويكون عليه أو عنده مسجد بني لأجل القبر، فيصلون في ذلك المسجد تعظيماً لصاحب القبر، وهذا مما لعن النبي ﷺ أهل الكتاب على فعله، ونهى أمته عن فعله، فقال في مرض موته: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١)، وهو في «الصحيحين» من غير وجه، وقال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم مساجد»^(٢) [٢٧/٢٢٨] عن ذلك^(٣). رواه مسلم.

فمن لم يفرق بين ما هو مشروع في زيارة القبور وما هو منهي عنه لم يعرف دين الإسلام في هذا الباب.

والمقصود التنبيه على ما في هذا المصنف الذي صنفه هذا المعترض على الجواب المذكور، وبيان ما فيه من الجهل والافتراء.

فمنها: أنه قال في الجواب: إنه ظهر لي من صريح ذلك الكلام وفحواه ومقصده إلى ومغزاه: وهو تحريم زيارة قبور الأنبياء وسائر القبور والسفر إليها، ودعواه أن ذلك معصية محرمة مجمع عليها.

كما قال [٢٧/٢٢٦] طائفة من أصحاب أحمد: إنه يحلف به وإن كان الحلف بالمخلوقات منهيًا عنه، وهو رواية عن أحمد. ومن أصحابه من قال في المسألتين: حكم سائر الأنبياء كحكمه؛ قاله بعضهم في الحلف بهم، وقاله بعضهم في زيارة قبورهم. وكذلك أبو محمد الجويني ومن وافقه من أصحاب الشافعي على أن الحديث يقتضي تحريم السفر إلى غير الثلاثة.

وآخرون من أصحاب الشافعي ومالك وأحمد قالوا: المراد بالحديث نفي الفضيلة والاستحباب، ونفي الوجوب بالنذر، لا نفي الجواز. وهذا قول الشيخ أبي حامد، وأبي علي، وأبي المعالي، والغزالي، وغيرهم. وهو قول ابن عبد البر، وأبي محمد المقدسي، ومن وافقهما من أصحاب مالك وأحمد. فهذان هما القولان الموجودان في كتب المسلمين: ذكرهما المجيب، ولم يعرف أحداً معروفاً من العلماء المسلمين في الكتب قال: إنه يستحب السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين. ولو علم أن في المسألة قولاً ثالثاً لحكاها، لكنه لم يعرف ذلك، وإلى الآن لم يعرف أن أحداً قال ذلك، ولكن أطلق كثير منهم القول باستحباب زيارة قبر النبي ﷺ، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك. وهذا مما لم يذكر فيه المجيب نزاعاً في الجواب؛ فإنه من المعلوم أن مسجد النبي ﷺ يستحب السفر إليه بالنص والإجماع. فالمسافر إلى قبره لابد إن كان عالماً بالشرعية أن يقصد السفر إلى مسجده، فلا يدخل ذلك في جواب المسألة؛ فإن الجواب إنما كان عمن سافر لمجرد زيارة قبورهم، والعالم بالشرعية لا يقع في هذا، فإنه يعلم أن الرسول قد استحب السفر إلى مسجده والصلاة فيه، وهو يسافر إلى مسجده، فكيف لا يقصد السفر إليه، فكل من علم ما يفعله باختياره فلا بد أن يقصده، وإنما يتنفي القصد مع الجهل، إما مع الجهل بأن السفر

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جنتب.

والذين يتقربون بساع القصائد والتغبير ونحو ذلك هم مخطئون عند عامة الأئمة، مع أنه ليس في هؤلاء من يقول: إن الغناء قرينة [٢٣٠/٢٧] مطلقاً، ولكن يقوله في صورة مخصوصة لبعض أهل الدين الذين يحركون قلوبهم بهذا السماع إلى الطاعات، فيحركون به وجد المحبة والترغيب في الطاعات، ووجد الحزن والخوف والترهيب من المخالفات. فهذا هو الذي يقول فيه طائفة من الناس: إنه قرينة، مع أن الجمهور على أنهم مخطئون لو جعل هذا قرينة، ولكونه بدعة ليست واجبة ولا مستحبة، ولا شتاله على مفساد راجحة على ما ظنوه من المصالح، كما في الخمر والميسر؛ فإنه وإن كان فيها منافع للناس فائمتها أكبر من نفعها.

والشرعة تأمر بالمصالح الخالصة والراجحة، كالإيمان والجهاد؛ فإن الإيمان مصلحة محضة، والجهاد وإن كان فيه قتل النفوس فمصلحته راجحة، وفتنة الكفر أعظم فساداً من القتل، كما قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ونهى عن المفساد الخالصة والراجحة، كما نهى عن الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وعن الإثم، والبغي بغير الحق، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون. وهذه الأمور لا يبيحها قط في حال من الأحوال، ولا في شرعة من الشرائع. وتحريم الدم والميتة ولحم الخنزير والخمر وغير ذلك مما مفسدته راجحة. وهذا الضرب تبيحه عند الضرورة؛ لأن مفسدة قوات النفس أعظم من مفسدة الاعتناء به.

والفقهاء إنما تنازعوا في الخمر: هل تشرب للمعطش؛ لتنازعهم في [٢٣١/٢٧] كونها تذهب العطش، والناهي قال: لا تزيد الشارب إلا عطشاً، فلا يحصل به بقاء المهجة. والمبيح يقول: بل قد تربط رطوبة تبقى معها المهجة، وحيث أني المأخذين كان

فيقال: معلوم لكل من رأى الجواب أنه ليس فيه تحريم لزيارة القبور؛ لا قبور الأنبياء ولا غيرهم؛ إذا لم يكن سفر؛ ولا فيه دعوى الإجماع على تحريم السفر، بل قد صرح بالخلاف في ذلك. فكيف يحكى عنه أنه يقول: إن نفس زيارة القبور مطلقاً معصية محرمة مجمع عليها، فهذا افتراء ظاهر على الجواب؛ ثم إنه تناقض في ذلك، فحكى بعد هذا عن المجيب أنه حكى الخلاف في جواز السفر.

ثم قال في آخر كلامه: إن ما ادعاه مجمع على أنه حرام، وأنه يناقض في ذلك، وهو الذي يناقض في هذه الحكاية. وأما المجيب [٢٢٩/٢٧] فحكى قولهم في جواز السفر، وأنها اتفقوا على أنه ليس بقرينة ولا طاعة. فمن اعتقد ذلك فقد خالف الإجماع، وإذا فعله لاعتقاده أنه طاعة كان محرماً بالإجماع، فصار التحريم من جهة اتخاذه قرينة. هذا لفظ الجواب.

ومعلوم في كل عمل تنازع المسلمون فيه هل هو حرم أو مباح ليس بقرينة أن من جعله قرينة فقد خالف الإجماع، وإذا فعله مقرباً به كان ذلك حراماً بالإجماع، كما لو تقرب بلعب الترد والشطرنج، وبيع الدرهم بالدرهمين، وإتيان النساء في الحشوش، واستماع الغناء والمعازف، ونحو ذلك مما للناس فيه قولان؛ التحريم والإباحة، لم يقل أحد: إنها قرينة، فالذي يجعله عبادة يتقرب به كما يتقرب بالعبادات قد فعل محرماً بالإجماع. وهذا يشبه التقرب باللاهي والمعازف؛ فإن جمهور المسلمين على أنها محرمة، وبعضهم أباحها، ولم يقل أحد: إنها قرينة. فقاتل ذلك مخالف للإجماع؛ وإنما يقول ذلك زنديق؛ مثل ما حكى أبو عبد الرحمن السلمي عن ابن الراوندي أنه قال: اختلف الفقهاء في الغناء: هل هو حرام أو حلال؟ وأنا أقول: إنه واجب. ومعلوم أن هذا ليس من أقوال علماء المسلمين.

مسجد غير الثلاثة؛ فهذا كله عندهم من السفر المنهي عنه، فكيف يقولون: إنه قرية، ولكن الإجماع على تحريم اتخاذ قرية لا يتناقض النزاع في الفعل المجرد.

وهذا الإجماع المحكي عن السلف والأئمة لا يقدح فيه خلاف بعض المتأخرين إن وجد، ولكن إن وجد أن أحداً من الصالحين المعروفين من السلف قال: إنه يستحب السفر لمجرد زيارة القبور، أو لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين، كان هذا قادحاً في هذا الإجماع، ويكون في المسألة ثلاثة أقوال، ولكن الذي يحكي الإجماع لم يطلع على هذا القول، كما يوجد ذلك كثيراً لكثير من العلماء، ومع هذا فهذا القول يرد إلى الكتاب والسنة، لا يجوز إلزام الناس به بلا حجة، فإن هذا خلاف إجماع المسلمين.



[٢٧/٢٣٣] فصل

ومنها: ظنه أن زيارة قبر الرسول ﷺ من جنس الزيارة المعهودة في قبر غيره، حتى يحتج عليها بزيارة البقيع، وشهداء أحد، وزيارة قبر أمه.

ومنها: أنه جعل من حرم السفر لزيارة قبره وسائر القبور مجاهراً بالعداوة للأنبياء، مظهرًا لهم العناد. ومعلوم أن هذا قول أكثر المتقدمين: كمالك وأكثر أصحابه، والجويني أبي محمد، وغيره من أصحاب الشافعي، وأكثر متقدمي أصحاب أحمد. فيلزمه أن يكون إمامه مالك وغيره من أئمة الدين مجاهرين للأنبياء بالعداوة، معاندين لهم. وهذا لو قاله فيأخطئوا فيه لاستحق العقوبة البليغة؛ فكيف إذا قاله فيأ اتبعوا فيه الرسول، واتبعوا فيه سته الصحيحة، فحرموا ما حرم، فقد جعل المطيع لله ورسوله الذي رضي الله ورسوله وأنباؤه عمله مجاهراً لهم بالعداوة، معانداً لهم. فكفر من حكم الله ورسوله بإيأانه.

هو الواقع، كان قول صاحبه أصوب. ويسط هذا له موضع آخر.

والمقصود أن ما اختلف فيه العلماء: هل هو حرام أو مباح، كان من جعله قرية مخالفاً لإجماعهم، كما إذا اختلف الصحابة على قولين، فمن أحدث قولاً ثالثاً فقد خالف إجماعهم؛ ولهذا لم يكن في المسلمين من يقول: إن استماع الغناء قرية مطلقاً، وإن قال: إن سماع القول الذي شرط له المكان والإمكان والإخوان - وهو ترغيب في الطاعات وترويب من المخالفات - قرية، فلا يقول قط: إن كل من سمع الملامهي فهو متقرب، كما يقول القائل: إن السفر إلى قبور الأنبياء والصالحين قرية، وأنه إذا نذر السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين أنه يفي بهذا النذر، فإن هذا القول لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين، وإن أطلقوا القول بأن السفر إلى زيارة قبر النبي ﷺ، قرية، أو قالوا: هو قرية مجمع عليها، فهذا حق إذا عرف مرادهم بذلك، كما ذكر ذلك القاضي عياض، وابن بطال وغيرهما، فمرادهم السفر المشروع إلى مسجده، وما يفعل فيه من العبادة المشروعة التي تسمى زيارة لقبره، ومالك وغيره يكرهون أن تسمى زيارة لقبره، فهذا الإجماع [٢٧/٢٣٢] على هذا المعنى صحيح لا ريب فيه.

ولكن ليس هذا إجماعاً على ما صرحوا بالمنهي عنه، أو بأنه ليس بقرية ولا طاعة.

والسفر لغير المساجد الثلاثة قد صرح مالك وغيره؛ كالقاضي إسماعيل، والقاضي عياض، وغيرهما: أنه منهي عنه، لا يفعله لا ناذر ولا متطوع، وصرحوا بأن السفر إلى المدينة وإلى بيت المقدس لغير الصلاة في المسجدين هو من السفر المنهي عنه ليس له أن يفعله، وإن نذره، سواء سافر لزيارة أي نبي من الأنبياء، أو قبر من قبورهم، أو قبور غيرهم، أو

منها إمام، وهو مع ذلك لم يذكر منها حديثاً واحداً فضلاً عن أن يعزوه إلى كتاب.

وقوله: إن ما لم يبلغ درجة الصحيح منها يجوز الاستدلال بها، إنها يكون إذا كانت حسنة عند من قسم الحديث إلى ثلاثة أنواع، وهذا موقوف على العلم بحسنتها، وأئمة الحديث لم يحكموا بذلك، وهو وأمثاله لا يعرفون ذلك. فالقول بذلك من أعظم القول بلا علم في الدين، والجرأة على سنة رسول رب العالمين، بأن يدخل فيها ما ليس منها بالجهل والضلال. فكيف إذا كان جميع ما روي في هذا الباب مما وضعه أهل المعرفة بالحديث، بل حكموا بأنه كذب موضوع، كما قد بسط الكلام على ما روي في هذا الباب في غير هذا الكتاب.

ومنها: أنه لم يفرق بين «الزيارة الشرعية» التي كان النبي ﷺ يفعلها، ومقصودها الدعاء للميت؛ كالصلاة على جنازته، [٢٧/٢٣٦] وبين ما ابتدعه الضالون من الإشراك بالميت، والحج إلى قبره، ودعائه من دون الله، ومقصوده بزيارته والسفر إليه أنه يدعو من دون الله، لا أنه يدعو له. وهذه الزيارة لم يفعلها الرسول، ولا أذن فيها قط، فكيف بالسفر إليها؟! وهو من جنس الحج إلى الطواغيت.

ومنها: أنه جعل زيارة الميت كزيارته حياً، واستدل بحديث «اللي زار أخاه في الحياة» على أنه يستحب زيارة الميت، وهذه التسوية والقياس ما عرفت عن أحد من علماء المسلمين؛ فإنه من المعلوم أن الصحابة الذين سافروا إلى الرسول فاعدوه، وسمعوا كلامه، وخاطبوه وسألوه فأجابهم، وعلمهم، وأدبهم، وحلهم رسائل إلى قومهم، وأمرهم بالتبليغ عنه، لا يكون مثلهم أحد بالأعمال الفاضلة كالجهاد والحج. فكيف يكون بمجرد رؤية ظاهر حجرته مثلهم؟! أو تقاس هذه الزيارة بهذه

ومثل هذا يبين له الصواب، وأن هذا القول هو الذي جاء به [٢٧/٢٣٤] الرسول، وكان عليه السابقون الأولون من الأمة وأئمتها، وعليه دل الكتاب والسنة، فإذا تبين له أن هذا هو الذي جاء به الرسول ثم أصر على مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين، فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

وكذلك إذا تبين أن هذا القول ليس بكفر، بل هو مما اتفق المسلمون على أنه قول سافح، وقائله مجتهد مأجور على اجتهاده، سواء أصاب أو أخطأ، فإذا أصر على تكفير من تبين بالكتاب والسنة والإجماع أنه لا يكفر، وتبين له أنه يكفر، فأصر على مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين، فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، كمن جعل اعتقاد أن المسيح عبد الله معادة للمسيح، أو اعتقد أن من قال: لا تحلف بالأنبياء فقد عاداهم وكفر، فإن مثل هذا يستتاب.

ومنها: أن هذه المسألة قد نص عليها مالك وإمامه وجهور أصحابه، وهو في كتبهم الكبار والصغار، وهو لم يعرف ما قالوا، بل يكفر ويلعن ويشتم من قال بنفس القول الذي قالوه، فيلزمه تكفيرهم، وسبهم، واستحلال دماهم.

ومنها: أنه قال: ورد في زيارة قبره أحاديث صحيحة، وغيرها مما لم يبلغ درجة الصحيح؛ لكنها يجوز الاستدلال بها على الأحكام [٢٧/٢٣٥] الشرعية. وهذا كلام من لا يعرف ما روي في هذا الباب، ولا ما قال فيه علماء المسلمين، بل هو بمنزلة الرافضي الذي يقول: قد روي في النص على علي أنه الإمام بعد رسول الله أحاديث صحيحة وآخر دونها. ومعلوم أن الأحاديث التي فيها ذكر زيارة قبره لم يخرج شيئاً منها أهل الصحيح، ولا السنن المعتمدة عليها؛ كسنن أبي داود، والترمذي، ولا المسانيد التي هي من هذا الجنس؛ كمسند أحمد. ولا استدلال بشيء

الزيارة؟!

واتبعه على نفس ما هو متابعة للرسول وإيمان به، قوله هذا المتضمن عداوة الرسول، وعداوة ما جاء به، وعداوة من اتبعه، وإن لم يكن عالماً بما تضمنه قوله. فقوله مع عدم العلم من جنس أقوال المحادين لله ولرسوله، الموالين لأهل [٢٣٨/٢٧] الإفك والشرك، المضاهين للتصارى وأمثالهم، مع أنهم لا يعلمون أن قولهم يتضمن ذلك؛ لقلة العلم، وسوء الفهم، والبعد عن أهلية الاجتهاد، والاستدلال بالأدلة الشرعية، ومعرفة ما قاله أئمة الدين.

بل هم في مثل هذه المسألة العظيمة يتكلمون بأنواع من الكلام، صاحبها إلى الاستتابة والتعزير والتعليم والتفهيم أحوج منه إلى الرد عليه والمناظرة له، كما يوجد في جهال أهل البدع من الرافضة والخوارج وغيرهم من يسارع إلى تكفير من اتبع الرسول من السلف؛ لقلة علمه، وسوء فهمه لما جاء به الرسول. فهم مبتدعون بدعة بجهلهم، ويكفرون من خالفهم.

وأهل السنة والعلم والإيمان يعرفون الحق، ويتبعون سنة الرسول، ويرحمون الخلق، ويعملون فيهم، ويعتدرون من اجتهد في معرفة الحق ففجز عن معرفته؛ وإنما يظنون من ذمه الله ورسوله، وهو المفرط في طلب الحق لتركه الواجب، والمعتدي المتبع لهواه بلا علم، لفعله المحرم. فيظنون من ترك الواجب، أو فعل المحرم، ولا يعاقبونه إلا بعد إقامة الحجة عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ كُنْهُمْ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، لاسيما في مسائل تنازع فيها العلماء، وخفي العلم فيها على أكثر الناس، ومن كان لا يتكلم بطريقة أهل [٢٣٩/٢٧] العلم بل جازف في القول بلا علم.

فصاحب هذا الكلام لا يصلح للمناظرة، إلا كما يناظر جهال العوام المبتدعين، المضاهين للمشركين والتصارى، فأنهم يعملون من قال الحق في المخلوق

فقد ثبت بالسنة واتفاق الأمة أن كل ما يفعل من الأعمال الصالحة في المسجد عن حجرته من صلاة عليه، وسلام، وثناء، وإكرام، وذكر محاسن، وفضائل، يمكن فعله في سائر الأماكن، ويكون لصاحبه من الأجر ما يستحقه، كما قال: «لا تتخذوا بيئي هيباً، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»^(١). ولو كان للأعمال عند القبر فضيلة لفتح للمسلمين باب الحجرة؛ فلما منعوا من الوصول إلى القبر، [٢٣٧/٢٧] وأمروا بالعبادة في المسجد، علم أن فضيلة العمل فيه لكونه في مسجده، كما أن صلاة في مسجده بألف صلاة فيما سواه، ولم يأمر قط بأن يقصد بعمل صالح أن يفعل عند قبره ﷺ.

ومنها: افتراؤه على المجيب في مواضع متعددة افتراء ظاهراً، وسب افتراءه عليه أنه ذكر قول علماء المسلمين، ورجح ما قاله مالك وغيره من السلف، لكون سنة رسول الله ﷺ الصحيحة الصريحة توافقهم، وهذا يستلزم معاداة الله ورسوله؛ إذ كان من عادى سته وشريعته ودينه فقد عاداه، ومن عادى شخصاً لأجل ذلك فإنما عادى الرسول في الحقيقة وإن لم يقصد ذلك. فكيف يجوز الكذب والافتراء مرة بعد مرة؟! وهو كذب ظاهر. ولو كان المجيب مخطئاً لما جاز ذلك؛ فإن الكذب والافتراء حرام مطلقاً، والله أوجب الصدق والعدل لكل أحد على كل أحد في كل حال.

فكيف إذا كان ما ذكره المجيب من الأقوال هي أقوال المتبعين للرسول ﷺ، والمعترض القادح فيهم وفيما قاله الشاتم المكفر لمن آمن بالرسول وأطاعه

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) واحد (٣٦٧ / ٢) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

قال: «يقول الله: شتني ابن آدم وما ينبغي له ذلك، وكذبني ابن آدم وما ينبغي له ذلك. فأما شتني إياي فقلوه: إني اتخذت ولدًا، وأنا الأحد الصمد، الذي لم ألد ولم أولد. ولم يكن لي كفواً أحد. وأما تكذيبه إياي فقلوه: لن يعطيني كما بلدني، وليس أول الخلق بأهون عليّ من إعادته^(١)»، وكان معاذ بن جبل يقول عن النصارى: لا ترحمهم فلقد سبوا الله مسباً ما سبه إياها أحد من البشر.

فهؤلاء يتقصون الخالق ويأنفون أن يذكر المخلوق بما يستحقه ويعملون ذلك تقيصاً له، وإنما هو إعطاؤه حقه، وخفض له عن درجة الإلهية التي لا يستحقها إلا الله، وهذه حال من أشبههم من بعض الوجوه.

ومنها: ظنه أن كل ما كان قرية جاز التوسل إليه بكل وسيلة، [٢٧/٢٤١] وهذا من أظهر الخطأ.

ومنها: ظنه أن القول بتحريم السفر لم يقل به أحد من أهل العلم، بل إنما نقله المجيب إن صح نقله عن لا يعتمد عليه، ولا يعتد بخلافه. وهو نص مالك الصريح في خصوص قبر الرسول، ومذهب جمهور أصحابه، وجمهور السلف والعلماء.

ومنها: زعمه أن الذين حكى المجيب قولهم - وهم الغزالي وابن علبوس وأبو محمد المقدسي - لا يعتد بخلاف من سواهم، ولا يرجع في ذلك لمن عداهم، ومثل هذا الكلام لا يقال في أحد من الأئمة الكبار، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك، إلا صاحب الشرع، فكيف يسوغ أن يقال في مثل هؤلاء؟!.

ومنها: أنه لما أراد أن يثبت أن النبي يسمع من القرب، ويبلغ الصلاة والسلام من البعد، لم يذكر ما

سأبأ له شأماً، وهم يسبون الله ويشتمونه ويؤذونه، ولا يخافون من سب الخالق وشتمه وأشرك به ما يخافونه من قول الحق في حق المخلوق، كما قال الخليل لهم: «وَكَيْفَ أَحَاثَ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٦﴾ [الأنعام: ٨١، ٨٢]، وكما قال تعالى عن المشركين: «وَإِذَا رَأَوْا تِلْكَ الْآيَاتِ كَقُرُونٍ بَدَا بَعْضُ النَّاسِ الْكِبْرَ وَالْهَمْزُ أَهْدَأَ الَّذِي يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ وَهُمْ يَذُكِّرُونَ الْآرْحَمِينَ هُمْ كَقُرُونٍ ﴿٣٦﴾ [الأنبياء: ٣٦]، فلا يغضبون من ذكر الرحمن بالباطل كما يغضبون من ذكر آلهتهم بالحق. وقال تعالى: «يَتَأْتَلُ أَلُكَيْتِ لِي تَقْلُوا فِي دِيْبِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَدُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَفِرَ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ شَحَنَةً أَنْ يَكُونَتْ لَهُ وَلَدٌ كَلَّمَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٥﴾ لَنْ يَشْفَعَكَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلٰٓئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴿٦﴾ [النساء: ١٧١، ١٧٢].

وقد ذكر أهل التفسير: أن النصارى - نصارى نجران - [٢٧/٢٤٠] لما قدموا على النبي ﷺ قالوا: يا محمد، لم تذكر صاحبنا؟ قال: «ومن صاحبكم؟». قالوا: عيسى. قال: «وأي شيء أقول له؟ هو عبد الله». قالوا: بل هو الله. فقال: «إنه ليس بعار عليه أن يكون عبداً لله». فقالوا: بل. فانزل الله هذه الآية، وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ قال: «ما أحد أصبر على أذى يسمعه من الله؛ يعملون له ولداً وشريكاً وهو يعاقبهم ويرزقهم»^(١)، وفي «الصحيحين» - أيضاً - أنه

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٣٧٨) ومسلم (٢٨٠٤) من حديث أبي موسى.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٩٧٤) من حديث أبي هريرة.

وذكر بعض ما [٢٧/٢٤٣] تنوزع فيه من ذلك. وهذا ظن أن السفر إلى زيارة نبينا كالسفر إلى غيره من الأنبياء والصالحين، وهو غلط من وجوه:

أحدها: أن مسجده عند قبره، والسفر إليه مشروع بالنص والإجماع، بخلاف غيره.

والثاني: أن زيارته كما يزار غيره ممتعة، وإنما يصل الإنسان إلى مسجده، وفيه يفعل ما شرع له.

الثالث: أنه لو كان قبر نبينا يزار كما تزار القبور لكان أهل مدينته أحق الناس بذلك، كما أن أهل كل مدينة أحق بزيارة من عندهم من الصالحين، فلما اتفق السلف وأئمة الدين على أن أهل مدينته لا يزورون قبره، بل ولا يقفون عنده للسلام إذا دخلوا المسجد وخرجوا. وإن لم يسم هذا زيارة بل يكره لهم ذلك عند غير السفر، كما ذكر ذلك مالك، وبين أن ذلك من البدع التي لم يكن صدر هذه الأمة يفعلونه، علم أن من جعل زيارة قبره مشروعة كزيارة قبر غيره فقد خالف إجماع المسلمين.

الرابع: أنه قد نبه أن يتخذ قبره عيداً، وأمر الأمة أن تصلي عليه وتسلم حيثما كانت، وأخبر أن ذلك يبلغه. فلم يكن تخصيص البقعة بالدعاء له مشروعاً، بل يدعى له في جميع الأماكن، وعند كل [٢٧/٢٤٤] أذان، وفي كل صلاة، وعند دخول كل مسجد، والخروج منه، بخلاف غيره. وهذا لعلو قدره، وارتفاع درجته، فقد خصه الله من الفضيلة بما لم يشركه فيه غيره؛ لثلاث يجعل قبره مثل سائر القبور، بل يفرق بينهما من وجوه متعددة، ويبين فضله على غيره، وما من الله به على أمته.

ومنها: أنه قال: لم يلزم من دعواه بأن ذلك مجمع على تحريره أن يكون السادة الصحابة مع التابعين ومن بعدهم من العلماء المجتهدين للإجماع خارقين مصرين على تقرير الحرام، مرتكبين بأنفسهم وفتاوسهم

في ذلك من الأحاديث الحسان التي في السنن، بل إنما اعتمد على حديث موضوع: «من صلى علي عند قبري سمعته، ومن صلى علي نائياً بلغته». وهذا إنما يرويه محمد بن مروان السدي، عن الأعمش. وهو كذاب بالاتفاق. وهذا الحديث موضوع على الأعمش بإجماعهم.

ثم قد غير لفظه. ففي النسخة التي رأيتها مصححاً: «ومن [٢٧/٢٤٢] صلى علي نائياً سمعته»، وإنما لفظه: «بلغته» وهكذا ذكره القاضي عياض عن مسند بن أبي شيبه، وهو نقل منه. ومن يحتاج بمثل هذا الحديث الموضوع ويعرض عن أحاديث أهل السنن الحسان فهو من أبعد الناس عن أهل العلم والعرفان. وإذا كان قد حرف لفظه فهو ظلمات بعضها فوق بعض، من جنس فعل الملاحدة في قوله: «أول ما خلق الله العقل قال له: أقبل، فأقبل» الحديث، فهو كذب موضوع. ومع هذا فحرفوا لفظه، فقالوا: «أول بالضم، ولفظه: «أول ما خلق» بالنصب على الظرف، كما روي: «لما خلق».

ومنها: أنه احتج بإجماع السلف والخلف على زيارة قبره، وظن أن الجواب يتضمن النهي عما أجمع عليه، وقد صرح في الجواب بأن السفر إلى مسجده طاعة مجمع عليها، وكذلك ما تضمنه مما يسمى بزيارة لقبره من الأمور المستحبة؛ مثل الصلاة عليه، والسلام عليه، والدعاء له بالوسيلة وغيرها، والشهادة له، والثناء عليه بما فضله الله به، ومحبه، وموالاته، وتعزيره، وتوقيره، وغير ذلك مما قد يدخل في معنى الزيارة، فهذا كله مستحب. والمجيب يصرح باستحباب ذلك، وقد تنازع العلماء: هل يسمى هذا زيارة؟ وذكر تنازع العلماء فيما تنازعوا فيه من ذلك، وإجماعهم على ما أجمعوا عليه. فذكر جواز ما ثبت بالنص والإجماع من السفر إلى مسجده وزيارة قبره،

التسمية؛ فضلاً عن أن يقول: إن ذلك سفر إلى قبره. وقد صرح من قال ذلك مثل مالك وغيره بأن المسافر إلى هناك إذا [٢٧/٢٤٦] كان مقصوده القبر أنه سفر منهي عنه، داخل في قوله: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»، وأن السفر الذي هو طاعة وقرية أن يقصد السفر لأجل الصلاة في المسجد، وأنه لو نذر أن يسافر إلى المدينة لغير الصلاة في المسجد، فإنه ينهي عن الوفاء بنذره؛ لأنه نذر معصية.

فإذا كان هذا من قولهم معروفاً في الكتب الصغار والكبار، فكيف يظن أن السفر لمجرد زيارة القبور هو مجمع عليه بين الأئمة. وطائفة أخرى من العلماء يسمون هذا زيارة لقبره - ويقولون: تستحب زيارة قبره، أو السفر لزيارة قبره، ومقصودهم بالزيارة هو مقصود الأولين، وهو السفر إلى مسجده، وأن يفعل في مسجده ما يشرع من الصلاة والسلام عليه، والدعاء له والثناء عليه، وهذا عندهم يسمى زيارة لقبره مع اتفاق الجميع على أن أحداً لا يزور قبره الزيارة المعروفة في سائر القبور؟ فإن تلك قبور بارزة يوصل إليها، ويقعد عندها، أو يقام عندها ويمكن أن يفعل عندها ما يشرع؛ كالدعاء للميت، والاستغفار له، وما ينهي عنه؛ كدعائه، والشرك به، والنياحة عند قبره، والتدب. فهذا هو المفهوم من «زيارة القبور».

والرسول دفن في بيته في حجرته، ومنع الناس من الدخول إلى هناك، والوصول إلى قبره، فلا يقدر أحد أن يزور قبره كما يزور قبر غيره؛ لا زيارة شرعية، ولا بدعية، بل إنما يصل جميع الخلق [٢٧/٢٤٧] إلى مسجده، وفيه يفعلون ما يشرع لهم، أو ما يكره لهم. والسفر إلى مسجده - لما شرع - سفر طاعة وقرية بالإجماع؛ وهو الذي أجمع عليه المسلمون.

والجيب قد ذكر استحباب هذا السفر وأنه يستحب بالنص والإجماع في مواضع كثيرة، وقد ذكر

ما لا يجوز عليه الإقدام، مجمعين على الضلالة، سالكين طريق العمياء والجهالة.

وفي هذا الكلام من الجهل بالشرعية، وما أجمع عليه المسلمون، والتسوية بين عبادة الرحمن - التي أجمع عليها أهل الإيمان - وبين عبادة الأوثان التي أجمعوا على تحريمها وغير ذلك، مما يبين اشتغال هذا الكلام على أنواع من مخالفة دين الإسلام، ولو كان صاحبه ممن يفهم ما قال ولوازمه لكان مرتدًا يجب قتله، لكنه جاهل قد يتكلم بما لا يتصوره ويتصور لوازمه.

فيقال له ولأمثاله - ممن ظن أن في الجواب ما يخالف الإجماع - [٢٧/٢٤٥] : الذي أجمع عليه المسلمون سلفاً وخلفاً، قرناً بعد قرن: هو السفر إلى مسجده ﷺ، والصلاة والسلام عليه فيه، ونحو ذلك مما يحبه الله ورسوله من الأعمال المتضمنة لعبادة الله وحده، والقيام بحق رسوله من أفضل العبادات لله، كشهادتنا له، وثناتنا عليه. وصلاتنا وسلامنا عليه من أفضل ما عبدنا الله به، وهذا ونحوه هو المشروع في مسجده، سواء سمي زيارة لقبره أو لم يسم.

فإن لفظ الزيارة لقبره واستحباب ذلك لا يعرف عن أحد من الصحابة، بل المنقول عن ابن عمر ومن وافقه، السلام عليه هناك، والصلاة. وهم لا يسمون هذا زيارة لقبره، فكيف بالذين لم يكونوا يقفون عند القبر بحال؟! وهم جمهور الصحابة.

وأما ما ابتدعه بعض الناس من الشرك والبدع وسمى ذلك «زيارة لقبره»، فهو من جنس الزيارة البدعية التي تفعل عند قبر غيره، ليس هو من الزيارة الشرعية.

وأما ما يدخل في الأعمال الشرعية، فهذا هو المستحب بسته الثابتة عنه، وإجماع أمته. ثم من أئمة العلم من لا يسمى هذا «زيارة لقبره» بل يكره هذه

وإما أن يقال: التقدير: لا تسافروا إلى بقعة ومكان غير الثلاثة. أو يكون المعنى: لا يستحب إلى مكان غير الثلاثة، وهو معنى كل من قال: لا يجب بالنذر إلى غير الثلاثة، أي: لا تسافروا لقصد ذلك المكان والبقعة بعينه؛ بحيث يكون المقصود والعبادة في نفس تلك البقعة، كالسفر إلى المساجد الثلاثة، بخلاف السفر إلى الثغور، فإن المقصود السفر إلى مكان الرباط.

و«الثغر» قد يكون مكاناً ثم يفتح المسلمون ما جاورهم فيستقل [٢٧/٢٤٩] الثغر إلى حد بلاد المسلمين؛ ولهذا يكون المكان تارة ثغراً، وتارة ليس بثغر؛ كما يكون تارة دار إسلام وثغر، وتارة دار كفر وفسق؛ كما كانت مكة دار كفر وحرب، وكانت المدينة دار إيمان وهجرة ومكاناً للرباط، فلما فتحت مكة صارت دار إسلام، ولم تبق المدينة دار هجرة ورباط كما كانت قبل فتح مكة، بل قد قال ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا»^(١)، وصارت الثغور أطراف أرض الحجاز المجاورة لأرض الحرب: أرض الشام، وأرض العراق. ثم لما فتح المسلمون الشام والعراق صارت الثغور بالشام وسواحل البحر؛ كعمشلاق، وعكة، وما جاور ذلك. وبالعراق عبادان ونحوها؛ ولهذا يكثر ذكر «عمشلاق»، و«عبادان» في كلام المتقدمين؛ لكونهما كانا ثغرين، وكانت أيضاً «طرطوس» ثغراً لما كانت للمسلمين، ولما أخذها الكفار صار الثغر ما يجاور أرض العدو من البلاد الحليفة.

فالمسافر إلى الثغور أو طلب العلم أو التجارة أو زيارة قريه، ليس مقصوده مكاناً معيناً إلا بالعرض إذا عرف أن مقصوده فيه، ولو كان مقصوده في غيره لنذهب إليه. فالسفر إلى مثل هذا لم يدخل في الحديث

ذلك في هذا الجواب، وبين ما ثبت بالنص والإجماع من السفر إلى مسجده وزيارته الشرعية، وبين ما لم يشرع من السفر إلى زيارة قبر غيره عما في قبور الأنبياء والصالحين؛ فإن السفر إلى هناك ليس هو سفر إلى مسجد شرع السفر إليه، بل المساجد التي هناك إن كانت مما يشرع بناؤه والصلاة فيه - كجوامع المسلمين التي في الأمصار - فهذه ليس السفر إليها قرينة ولا طاعة، لا عند الأئمة الأربعة، ولا عامة أئمة المسلمين. والسفر إليها داخل في قوله: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»^(٢) باتفاق الناس؛ فإن هذا استثناء مفرغ. والتقدير فيه أحد أمرين:

إما أن يقال: «لا تشد الرحال» إلى مسجد «إلا المساجد الثلاثة» فيكون نيباً عنها باللفظ، ونيباً عن سائر البقاع التي يعتقد فضيلتها بالتبني والفحوى وطريق الأولى؛ فإن المساجد والعبادة فيها أحب إلى الله من العبادة في تلك البقاع بالنص والإجماع، فإذا كان السفر إلى البقاع الفاضلة قد نهي عنه، فالسفر إلى المفضولة [٢٧/٢٤٨] أولى وأحرى.

وكذلك من جعل معنى الحديث: لا يستحب السفر إلا إلى الثلاثة. إن جعل معناه: لا يجب إلا إلى الثلاثة وأراد به الوجوب بالنذر - كما ذكر ذلك طائفة - فهو لاء يقولون: ما سوى الثلاثة لا يستحب السفر إليه، ولا يجب بالنذر. ومن حمل معنى الحديث على نفي الاستحباب أو نفي الوجوب بالنذر فقولهما واحد في المعنى، فإذا لم يجب بالنذر إلا هذه الثلاثة فقد وجب بالنذر السفر إلى المسجدين، وليس واجباً بالشرع. فعلم أن وجوبه لكونه مستحباً بالشرع. فإذا لم يوجب إلا هذان مما ليس واجباً بالشرع علم أنه ليس مستحباً إلا هذان. وقد بسط هنا في موضع آخر.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٣٤) ومسلم (١٣٥٣) من حديث ابن عباس.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

الاغتسال فيه، وجمهور العلماء يرون أن مثل هذا من نقص العقل والفهم، وأنه من «باب السفطة» في جحد مراد المتكلم، كما هو مبسوط في موضع آخر.

وإذا كان غار حراء الذي كان أهل مكة يصعدون إليه للتعب فيه، ويقال: إن عبد المطلب سن لهم ذلك، وكان النبي ﷺ قبل النبوة يتحنث فيه، وفيه نزل عليه الوحي أولاً، لكن من حين نزل الوحي عليه ما صعد إليه بعد ذلك، ولا قربه، لا هو ولا أصحابه، وقد أقام بمكة بعد النبوة بضع عشرة سنة لم يزرها ولم يصعد إليه، وكذلك المؤمنون معه بمكة. وبعد الهجرة أتى مكة مراراً في عمرة الحديبية، وعام الفتح، وأقام بها قريباً من عشرين يوماً، وفي عمرة الجعرانة، ولم يأت غار حراء، ولا زاره. فإذا كان هذا الغار لا يسافر إليه ولا يزار فغيره من المغارات كمغارة الدم ونحوها أولى أن لا تزار. فإن العبادات بعد مبعث الرسول ﷺ كالصلاة والذكر والدعاء مشروعة في كل مكان جعلت الأرض كلها له ولأمته مسجدًا وطهرًا.

والأماكن المفضلة هي المساجد، وهي أحب البقاع إلى الله؛ كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي ﷺ. وفيها الاعتكاف، [٢٥٢/٢٧] فلا يكون الاعتكاف إلا في المساجد باتفاق العلماء، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] لا يكون الاعتكاف لا بخلوة ولا غير خلوة، لا في غار ولا عند قبر، ولا غير ذلك عما يقصد الضالون السفر إليه والعكوف عنده، كمكوف المشركين على أوثانهم. قال الخليل: ﴿مَا هِيَ الْقَضَائِيلُ﴾ [الأنبياء: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَجَازَوْكَ ابْنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَمْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِهِمْ قَالُوا يَمُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٩﴾﴾ [الأعراف: ١٣٨، ١٣٩].

باتفاق العلماء، وإنما دخل فيه من يسافر لمكان معين لفضيلة ذلك بعينه، كالذي يسافر إلى المساجد، وأثار الأنبياء: كالطور الذي كلم الله [٢٧/٢٥٠] عليه موسى، وغار حراء الذي نزل فيه الوحي ابتداء على الرسول، وغار ثور المذكور في القرآن في قوله: ﴿إِذْ هَمَّ بِالْقَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وما هو دون ذلك من المغارات والجبال؛ كالسفر إلى جبل لبنان، ومغارة الدم، ونحو ذلك. فإن كثيراً من الناس يسافر إلى ما يعتقد فضله من الجبال والغيران. فإذا كان الطور الذي كلم الله عليه موسى وسماه البقعة المباركة والوادي المقدس لا يستحب السفر إليه، فغير ذلك من الجبال أولى أن لا يسافر إليه.

وقولي: بالإجماع؛ أعني به إجماع السلف والأئمة؛
فإن الصحابة كابن عمر وأبي سعيد وأبي بصرة
وغيرهم فهموا من قول النبي ﷺ: «لا تشد الرحال
إلا إلى ثلاثة مساجد»^(١) أن الطور الذي كلم الله عليه
موسى، وسماه: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢]
و﴿الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ﴾ [القصص: ٣٠] داخل في
النهي، ونهوا الناس عن السفر إليه، ولم يخصوا النهي
بالمساجد. ولهذا لم يوجب أحد ذلك بالنذر، وما
علمت في هذا نزاعاً قديماً، ولا رأيت أحداً صرح
بخلاف ذلك؛ إلا ابن حزم الظاهري، فإنه يحرم السفر
إلى مسجد غير الثلاثة إذا نذره كقول الجمهور، وإذا
نذر السفر إلى أثر من آثار الأنبياء أوجب الوفاء به؛
لأنه لا يقول بفحوى الخطاب وتتيهه، وهذا هو
إحدى الروایتين عن داود، فلا يجعل قوله: ﴿فَلَا تَقُلْ
هَٰذَا أَفْرَ﴾ [الإسراء: ٢٣] دليلاً على النهي عن السب
والشتم [٢٥١/٢٧] والضرب، ولا نفيه عن أن ييال
في الماء الدائم ثم يقتسل فيه نجياً عن صب البول ثم

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

ويسط هذا له موضع آخر.

وقد صح عن سعيد بن المسيب أنه قال: من نذر أن يعتكف في مسجد ليليا فاعتكف في مسجد النبي ﷺ بالمدينة أجزأ عنه، ومن نذر أن يعتكف في مسجد المدينة فاعتكف في المسجد الحرام أجزأ عنه، ومن نذر أن يعتكف على رموس الجبال فإنه لا ينبغي له ذلك، ليعتكف في مسجد جماعة. وهذا الذي نهي عنه سعيد متفق عليه عند عامة العلماء، وإن قدر أن الرجل لا يسمي ذلك اعتكافاً، فمن فعل ما يفعل المعتكف في المسجد فهو معتكف في غير المسجد، وذلك منهى عنه بالاتفاق. ويسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن السفر إلى غير المساجد الثلاثة من قبر، وأثر [٢٧/٢٥٣] نبي، ومسجد وغير ذلك: ليس بواجب ولا مستحب بالنص والإجماع، والسفر إلى مسجد نبينا مستحب بالنص والإجماع، وهو مراد العلماء الذين قالوا: تستحب زيارة قبره بالإجماع. فهذا هو الذي أجمع عليه الصحابة والتابعون ومن بعدهم من المجتهدين، والله الحمد. والمجيب قد ذكر استحباب هذا بالنص والإجماع، فكلام المجيب بين أنه متبع للصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء المجتهدين، وأنهم متزهون عن تقرير الحرام، أو خرق الإجماع، متزهون أن يجمعوا على ضلالة، أو يسلوكوا طريق العماية والجهالة.

وهذا المعترض وأشباهه من الجهال سووا بين هذا السفر الذي ثبت استحبابه بنص الرسول وإجماع أمته، وبين السفر الذي ثبت أنه ليس مستحباً بنص الرسول وإجماع أمته. وقاسوا هذا بهذا، والمجيب إنما ذكر القولين في النوع الثاني: في الذي لا يسافر إلا لقصد زيارة قبور الأنبياء والصالحين، وذكر أن الذي يسافر إلى مسجد الرسول وزيارته الشرعية يستحب السفر إليه بالنص والإجماع. فحكوا عن المجيب أنه

ينهى عن زيارة قبر الرسول والسفر إليه، ويحرم ذلك، ويحرم قصر الصلاة فيه، بحيث جعلوه ينهى عما يفعله الحجاج من السفر إلى مسجده، وأن من سافر إلى هناك لا يقصر الصلاة، وهذا كله افتراء وبهتان.

[٢٧/٢٥٤] وذلك أنه لا حجة لهم على السفر إلى سائر قبور الأنبياء إلا السفر إلى نبينا. فلما كان السفر إلى ذلك المكان مشروعاً في الجملة قاسوا عليه السفر إلى سائر القبور، فضلوا، وأضلوا، وخالفوا كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين. وضلوا من وجوه كثيرة.

منها: أنه ليس في الأرض قبر نبي معلوم بالتواتر والإجماع إلا قبر نبينا، وما سواه ففيه نزاع.

ومنها: أن الذين استحبوا السفر إلى زيارة قبر نبينا مرادهم السفر إلى مسجده، وهذا مشروع بالإجماع، ولو قصد المسافر إليه فهو إنما يصل إلى المسجد، والمسجد متتهى سفره، لا يصل إلى القبر، بخلاف غيره فإنه يصل إلى القبر؛ إلا أن يكون متوغلاً في الجهل والضلال، فيظن أن مسجده إنما شرع السفر إليه لأجل القبر، وأنه لذلك كانت الصلاة فيه بألف صلاة، وأنه لولا القبر لم يكن له فضيلة على غيره، أو يظن أن المسجد بني أو جعل تبعاً للقبر، كما بنى المساجد على قبور الأنبياء والصالحين، ويظن أن الصلاة في المسجد تبع، والمقصود هو القبر، كما يظن المسافرون إلى قبور الأنبياء والصالحين غير قبر نبينا، وكما أن الذي يذهب إلى الجمعة يصل إذا دخل تحية المسجد ركعتين، ولكن هو إنما جاء لأجل الجمعة، لا لأجل ركعتي التحية. فمن ظن هذا في مسجد نبينا ﷺ فهو من أضل الناس وأجهلهم بدين [٢٧/٢٥٥] الإسلام، وأجهلهم بأحوال الرسول وأصحابه، وسيرته، وأقواله وأفعاله، وهذا محتاج إلى أن يتعلم ما جهله من دين الإسلام حتى يدخل في الإسلام، ولا

خِلَافَاتُ ١٠ إِنَّمَا يَحْتَرُّ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَى
اللَّهِ فَصَمِيَ أَوَّلَيْكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿١٧﴾
[النوبة: ١٧، ١٨].

فَيَنْ أَنْ عَمَارَ الْمَسَاجِدِ هُمُ الَّذِينَ لَا يَحْشُونَ إِلَّا اللَّهَ،
وَمَنْ لَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ فَلَا يَرْجُو وَيَتَوَكَّلُ إِلَّا عَلَيْهِ، فَإِنْ
الرَّجَاءُ وَالْخَوْفُ مُتَلَازِمَانِ.

وَالَّذِينَ يَحْجُونَ إِلَى الْقُبُورِ يَدْعُونَ أَهْلَهَا،
وَيَتَضَرَّعُونَ لَهُمْ، وَيَعْبُدُونَهُمْ، وَيَحْشُونَ غَيْرَ اللَّهِ،
وَيَرْجُونَ غَيْرَ اللَّهِ، كَالْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَحْشُونَ أَلِهَتَهُمْ
وَيَرْجُونَهَا؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالُوا لِهَدُودِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنْ
تَقُولُ إِلَّا أَعْرَضْتَكَ بَعْضُ الْإِلَهَاتِ بِسُوءٍ قَالَ لِي أَتُحَدِّثُ اللَّهَ
وَأَسْتَهْجُوا أَنِّي بَرِيءٌ﴾ [٢٧/٢٥٧] مِمَّا تُفَرِّقُونَ ١١ مِنْ
دُودِهِمْ لِيَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنْظِرُونِ ١٢ لِي تَوَكَّلْتُ عَلَى
اللَّهِ وَنَبِيِّ وَرَسُولِهِ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ نَبِيَّ
عَلَّيَّ حَبِطَ مُنْتَقِمٌ ﴿[هود: ٥٤-٥٦]، وَلَمَّا حَاجُوا
إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ لَهُمْ: ﴿أَتَحْتَجُّونِي فِي اللَّهِ
وَقَدْ هَدَيْتُنِي وَلَا أَحَاطُ مَا تُفَرِّقُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ نَبِيٌّ
شَيْئًا وَبَعْضُ نَبِيٍّ كَلَّمَ شَيْئًا عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ١٣
وَكَيْفَ أَحَاطَ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخْلُفُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ
بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ
بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ١٤ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا
إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ١٥﴾
[الأنعام: ٨٠-٨٢]، وَلَمَّا خَوْفُوا عَمَلًا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ - بَيْنَ دُونِ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ
بِكَلْبٍ عَبْدٌ ١٦ وَيَحْوِي قَوْلَكَ بِالْأَلِفِ مِنْ دُودِهِ ١٧ وَمَنْ
يُضِلِّي اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ١٨ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ
مُضِلٍّ ١٩ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ٢٠﴾ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ٢١ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا
تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ
ضُرَّتِهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ٢٢ قُلْ

يَأْخُذُ بَعْضُ الْإِسْلَامِ وَيَتْرَكُ بَعْضُهُ؛ فَإِنْ مَسْجِدُهُ أَسَسَ
عَلَى التَّقْوَى فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنَ الْهَجْرَةِ، وَهُوَ أَفْضَلُ
مَسْجِدٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ. وَقِيلَ:
هُوَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا.

فَهَلْ يَقُولُ عَاقِلٌ: إِنْ مَسَاجِدَ الْمُسْلِمِينَ - مَسَاجِدَ
الْجَوَامِعِ الَّتِي يُصَلِّي فِيهَا الْجُمُعَةُ وَغَيْرَهَا - فَضِيلَتُهَا
وَاسْتِحْبَابُ قَصْدِهَا لِلصَّلَاةِ فِيهَا لِأَجْلِ قَبْرِ عِنْدَهَا.
فَإِذَا لَمْ يَمِزْ أَنْ يُقَالَ هَذَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ فَكَيْفَ
يُقَالَ فِيهَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا كُلِّهَا وَأَفْضَلُ.

وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ أَفْضَلَ الْمَسَاجِدِ مُطْلَقًا عِنْدَ
الْجُمْهُورِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ بِأَيَّةِ أَلْفِ صَلَاةٍ كَمَا فِي الْمَسْنَدِ
وَالسَّنَنِ، فَهَلْ يَقُولُ عَاقِلٌ إِنْ فَضِيلَتُهُ لِقَبْرِ هُنَاكَ.

وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى أَفْضَلَ الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الْمَسْجِدِ
النَّبَوِيِّ، وَبَيْتَ الْمُقَدَّسِ مِنْ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ مَا لَا يَحْصِيهِ
إِلَّا اللَّهُ. فَهَلْ يَقُولُ عَاقِلٌ: إِنْ فَضِيلَتُهُ لِأَجْلِ الْقُبُورِ؟!
نَعَمْ، هَذَا اعْتِمَادُ النَّصَارَى، يَعْتَقِدُونَ أَنَّ فَضِيلَةَ بَيْتِ
الْمُقَدَّسِ لِأَجْلِ «الْكَنِيسَةِ» الَّتِي يُقَالُ: إِنَّمَا بَنِيَ عَلَى قَبْرِ
الْمُصَلَّبِ، وَيَفْضُلُونَهَا عَلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ. وَهَؤُلَاءِ مِنْ
أَضَلِّ النَّاسِ وَأَجْهَلِهِمْ، [٢٧/٢٥٦] وَهَذَا بِضَاهِي مَا
كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَمَّا كَانَتْ فِيهِ
الْأَوْثَانُ، وَكَانُوا يَقْصِدُونَهُ لِأَجْلِ تِلْكَ الْأَوْثَانِ الَّتِي
فِيهِ، لَمْ يَكُونُوا يَصِلُونَ فِيهِ، بَلْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ
صَلَاتُكُمْ عِنْدَ آلِهَتِهِ إِلَّا مَكَاةً وَتَضْيِيقَةً ٢٣﴾
[الأنفال: ٣٥]، لَكِنْ كَانُوا يَعْظُمُونَ نَفْسَ الْبَيْتِ،
وَيَطُوفُونَ بِهِ، كَمَا كَانُوا يَحْجُونَ كُلَّ عَامٍ، مَعَ مَا كَانُوا
غَيْرِهِ مِنْ شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ، حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ عَمَلًا
بَاهِدِي وَدِينِ الْحَقِّ، وَأَمَرَهُ بِاتِّبَاعِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ،
فَأَظْهَرَهَا، وَدَعَا إِلَيْهَا، وَأَقَامَ الْحَجَّ عَلَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ
لِإِبْرَاهِيمَ، وَنَفَى الشِّرْكَ عَنِ الْبَيْتِ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿وَمَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَحْتَرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ عَلَى
أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ ٢٤ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ٢٥﴾ [النار: ٢٤]

وغير المغازي. وفيه سنت السنة، والإسلام منه خرج، وكانت الصلاة فيه بألف، والسفر إليه مشروعاً في حياة النبي ﷺ، وليس عنده قبر، لا قبره ولا قبر غيره، ثم لما دفن الرسول دفن في حجرته وبهته، لم يدفن في المسجد.

حَتَّى آتَى عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ [الزمر: ٣٨٣٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَذْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنْظَرُونَ﴾ إِنَّ وَلِيَّيَ اللَّهِ الَّذِي تَزَلُّ الْكِتَابَ وَهُوَ يَقُولُ الصَّالِحِينَ [الأعراف: ١٩٥، ١٩٦].



فصل [٢٧/٢٥٨]

والمسجد الأقصى صلت فيه الأنبياء من عهد الخليل، كما في «الصحيحين» عن أبي ذر قال: قلت يا رسول الله، أي مسجد وضع أولاً؟ قال: «المسجد الحرام». قلت: ثم أي؟ قال: «المسجد الأقصى». قلت: كم بينهما؟ قال: «أربعون سنة، ثم حيثما أدركتك الصلاة فَصَلِّ، فإنه مسجد»^(١)، وصل في من أولياء الله ما لا يحصى إلا الله، وسليمان بناء هذا البناء، وسأل ربه ثلاثاً: سأله ملكاً لا ينغي لأحد من بعده، وسأله حكماً يوافق حكمه، وسأله أنه لا يؤم هذا المسجد أحد لا يريد إلا الصلاة فيه إلا غفر له^(٢).

ولهذا كان ابن عمر يأتي من الحجاز، فيدخل، فيصلي فيه، ثم يخرج ولا يشرب فيه ماء، لتصبيه دعوة سليمان. وكان الصحابة ثم التابعون يأتون، ولا يقصدون شيئاً مما حوله من البقاع، ولا يسافرون إلى قرية الخليل، ولا غيرها.

وكذلك مسجد نبينا، بناء أفضل الأنبياء، ومعه المهاجرون [٢٧/٢٥٩] والأنصار، وهو أول مسجد أذن فيه في الإسلام، وفيه كان الرسول يصلي بالمسلمين الجمعة والجماعة، ويعلمهم الكتاب والحكمة، وفيه كان يأمرهم بما يأمرهم به من المغازي،

والفرق بين البيت والمسجد مما يعرفه كل مسلم؛ فإن المسجد يعتكف فيه والبيت لا يعتكف فيه، وكان إذا اعتكف يخرج من بيته إلى المسجد، ولا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان، والمسجد لا يمكث فيه جنب ولا حائض، وبهته كانت عائشة تمكث فيه وهي حائض، وكذلك كل بيت مرسوم تمكث فيه المرأة وهي حائض، وكانت تصيبه فيه الجنابة فيمكث فيه جنباً حتى يقتسل، وفيه ثيابه، وطعامه، وسكنه، وراحته، كما جعل الله البيوت.

وقد ذكر الله «بيوت النبي» في كتابه، وأضافها تارة إلى الرسول، وتارة إلى أزواجه، وليس لتلك البيوت حرمة المسجد وفضيلته، وفضيلة الصلاة فيه، ولا تشد الرحال إليها، ولا الصلاة في شيء منها بألف صلاة. ومعلوم أنه ﷺ في حال [٢٧/٢٦٠] حياته كان هو وأصحابه أفضل ممن جاء بعدهم، وعبادتهم أفضل من عبادة من جاء بعدهم، وهم لما ماتوا لم تكن قبورهم أفضل من بيوتهم التي كانوا يسكنونها في حال الحياة، ولا أبلغهم بعد الموت أكثر عبادة الله وطاعة مما كانت في حال الحياة.

والله تعالى قد أخبر أنه جعل الأرض كفائاً، أحياء وأمواتاً. تكفت الناس أحياء على ظهرها، وأمواتاً في بطنها، وليس كفتهم أمواتاً بأفضل من كفتهم أحياء؛ ولهذا تستحب زيارة أهل البقيع وأحد وغيرهم من المؤمنين. فيدعى لهم، ويستغفر لهم، ولا يستحب أن تقصد قبورهم لما تقصد له المساجد من الصلاة، والاعتكاف، ونحو ذلك.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٢٥) ومسلم (٥٢٠) من حديث أبي ذر.

(٢) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (٢ / ٤٣٤) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٨٥٣) من حديث ابن مسرور.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «أحب البقاع إلى الله المساجد»^(١)، فليس في البقاع أفضل منها، وليست مساكن الأنبياء لا أحياء ولا أمواتاً بأفضل من المساجد. هذا هو الثابت بنص الرسول، واتفاق علماء أمته.

وما ذكره بعضهم من أن قبور الأنبياء والصالحين أفضل من المساجد، وأن الدعاء عندها أفضل من الدعاء في المساجد، حتى في المسجد الحرام والمسجد النبوي، فقول يعلم بطلانه بالاضطرار من دين الرسول، ويعلم إجماع علماء الأمة على بطلانه إجماعاً ضرورياً، كإجماعهم على أن الاعتكاف في المساجد أفضل منه عند القبور. والمقصود [٢٧/٢٦١] بالاعتكاف: العبادة والصلاة، والقراءة، والذكر، والدعاء.

وما ذكره بعضهم من الإجماع على تفصيل قبر من القبور على المساجد كلها، فقول محدث في الإسلام، لم يعرف عن أحد من السلف، ولكن ذكره بعض المتأخرين، فأخذه عنه آخر وظنه إجماعاً؛ لكون أجساد الأنبياء أنفسهم أفضل من المساجد. فقولهم يعم المؤمنين كلهم، فأبدانهم أفضل من كل تراب في الأرض، ولا يلزم من كون أبدانهم أفضل أن تكون مساكنهم أحياء وأمواتاً أفضل، بل قد علم بالاضطرار من دينهم أن مساجدهم أفضل من مساكنهم.

وقد يحتج بعضهم بما روي من: «أن كل مولود يلد عليه من تراب حفرة»^(٢)، فيكون قد خلق من تراب قبره.

وهذا الاحتجاج باطل لوجهين:

أحدهما: أن هذا لا يثبت، وما روي فيه كله ضعيف، والجنين في بطن أمه يعلم قطعاً أنه لم يذر عليه تراب، ولكن آدم نفسه هو الذي خلق من تراب، ثم خلقت ذريته من سلالة من ماء مهين.

ومعلوم أن ذلك التراب لا يتميز بفضله لشخص وبعضه لشخص آخر، فإنه إذا استحال وصار بدنًا حيًّا لما نفخ في آدم الروح فلم يبق تراباً. ووسط هذا له موضع آخر.

[٢٧/٢٦٢] والمقصود هنا التنبيه على مثل هذه الإجماعات التي يذكرها بعض الناس، وينون عليها ما يخالف دين المسلمين؛ الكتاب والسنة والإجماع. الوجه الثاني: أنه لو ثبت أن الميت خلق من ذلك التراب، فمعلوم أن خلق الإنسان من مني أبويه أقرب من خلقه من التراب.

ومع هذا فانه يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي، يخرج المؤمن من الكافر، والكافر من المؤمن، فيخلق من الشخص الكافر مؤمناً نبياً وغيره، كما خلق الخليل من آزر، وإبراهيم خيراً البرية هو أفضل الأنبياء بعد محمد ﷺ، وآزر من أهل النار، كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة، فيقول إبراهيم: ألم أقل لك لا تعصني؟ فيقول له: فاليوم لا أعصيك. فيقول إبراهيم: يا رب، ألم تعلمني أن لا تحزنني، وأني خزي أخزي من أبي الأبعد؟! فيقال له: التفت، فالتفت، فإذا هو بدين عظيم، والشيخ ذكر الضباع، فيمسح آزر في تلك الصورة، ويؤخذ بقوائمه فيلقى في النار»^(٣) فلا يعرف أنه أبو إبراهيم. وكما خلق نبينا ﷺ من أبويه، وقد نهي عن الاستغفار لأمه، وفي الصحيح: أن رجلاً

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٨) بنحوه من حديث أبي هريرة.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٢٨٠) وضعفه الألباني.

في «الضعيفة» (٥٢٤٠) من حديث أبي هريرة.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٥٠) من حديث أبي هريرة.

[الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْضُرْ إِلَّا اللَّهُ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ [التوبة: ١٧، ١٨]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿١٩﴾ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِلَىٰ ذَٰلِكَ هُمُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٢٠﴾ تَتَقَلَّبُ بِهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٢١﴾ لِيُجْزِيَ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا فَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِقَدَرٍ حَسِيرٍ﴾ [النور: ٣٦-٣٨].

والمسجد الثلاثة لها فضل على ما سواها، فإنها بناها أنبياء، ودعوا الناس إلى السفر إليها. فالخليل دعا إلى المسجد الحرام، وسليمان دعا إلى بيت المقدس، ونبينا دعا إلى الثلاثة، إلى مسجده، والمسجدين، ولكن جعل السفر إلى المسجد الحرام فرضاً، والآخرين تطوعاً. وإبراهيم وسليمان لم يوجبا شيئاً، ولا أوجب الخليل الحج؛ ولهذا لم يكن بنو إسرائيل يحجون، ولكن حج موسى ويونس وغيرهما؛ ولهذا لم يكن [٢٧/٢٦٥] الحج واجباً في أول الإسلام؛ وإنما وجب في سورة آل عمران بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]. هذا هو الذي اتفق عليه المسلمون، أنه يفيد إيجابه.

وأما قوله: ﴿وَأَيُّمُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] فقيل: إنه يفيد إيجابها ابتداء، وإتمامها بعد الشروع.

وقيل: إنها يفيد وجوب إتمامها بعد الشروع، لا إيجابها ابتداء. وهذا هو الصحيح، فإن هذه الآية نزلت عام الحديبية بإجماع الناس بعد شروع النبي ﷺ

قال له: أين أبي؟ قال: «إن أباك في النار»، فلما أدبر دعاه فقال: «إن أبي وأباك في النار»^(١).

وقد أخرج من نوح وهو [٢٧/٢٦٣] رسول كريم ابنه الكافر الذي حق عليه القول، وأغرقه، ونهى نوحاً عن الشفاعة فيه.

والمهاجرون والأنصار مخلوقون من آبائهم وأمهاتهم الكفار.

فإذا كانت المادة القرية التي يخلق منها الأنبياء والصالحون لا يجب أن تكون مساوية لأبدانهم في الفضيلة؛ لأن الله يخرج الحي من الميت فأخرج البدن المؤمن من مني كافر، فالمادة البعيدة وهي التراب أولى أن لا تساوي أبدان الأنبياء والصالحين، وهذه الأبدان عبدت الله وجاهدت فيه، ومستقرها الجنة. وأما المواد التي خلقت منها هذه الأبدان فما استحالت منها وصار هو البدن فتحكمه حكم البدن، وأما ما فضل منها فذاك بمنزلة أمثاله.

ومن هنا غلط من لم يميز بين ما استحالت من المواد فصار بدنًا، وبين ما لم يستحل، بل بقي ترابًا أو ميتًا. فتراب القبور إذا قدر أن الميت خلق من ذلك التراب فاستحال منه وصار بدن الميت، فهو بدنه، وفضله معلوم. وأما ما بقي في القبر فتحكمه حكم أمثاله، بل تراب كان يلاقي جباههم عند السجود - وهو أقرب ما يكون العبد من ربه المعبود - أفضل من تراب القبور واللحود. ويسط هذا له موضع آخر.

[٢٧/٢٦٤] والمقصود هنا أن مسجد الرسول وغيره من المساجد فضيلتها يكونها بيوت الله التي بنيت لعبادته، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ۚ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٣) من حديث أنس.

فإنه لا يسافر إليه، والسفر إلى مسجد نبينا ليس سفراً إلى زيارة قبره، بل هو سفر لعبادة في مسجده.

الرابع: أن هذا السفر مستحب بالنص والإجماع، والسفر إلى قبور سائر الأنبياء والصالحين ليس مستحباً لا بنص ولا إجماع بل [٢٧/٢٦٧] هو منهي عنه عند الأئمة الكبار، كما دل عليه النص.

الخامس: أن المسجد الذي عند قبره مسجده الذي أسس على التقوى، وهو أفضل المساجد غير المسجد الحرام، والصلاة فيه بألف صلاة، والمساجد التي على قبور الأنبياء والصالحين نهي عن اتخاذها مساجد والصلاة فيها، كما تقدم. فكيف عن السفر إليها؟!

السادس: أن السفر إلى مسجده - الذي يسمى السفر لزيارة قبره - هو ما أجمع عليه المسلمون جيلاً بعد جيل، وأما السفر إلى سائر القبور فلا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، بل ولا عن أتباع التابعين، ولا استحبه أحد من الأئمة الأربعة، ولا غيرهم. فكيف يقاس هذا بهذا؟! وما زال المسلمون من عهده وإلى هذا الوقت يسافرون إلى مسجده؛ إما مع الحج، وإما بدون الحج. فعل عهد الصحابة لم يكونوا يأتونه مع الحج - كما يسافرون إلى مكة - فإن الطرقات كانت آمنة، وكان إنشاء السفر إليه أفضل من أن يجعل تبعاً لسفر الحج. وعمر بن الخطاب قد أمرهم أن يفرد للعمرة سفراً وللحج سفراً، وهذا أفضل - باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم - من التمتع والقرآن؛ فإن الذين فضلوا التمتع والقرآن كما فضل أحمد التمتع لمن لم يسق الهدي والقرآن لمن ساق الهدي في النصوح عنه، وصرح في غير موضع بأن النبي ﷺ كان قارئاً - [٢٧/٢٦٨] هو مع ذلك يقول: إن أفراد العمرة بسفر والحج بسفر أفضل من التمتع والقرآن، وكذلك مذهب أبي حنيفة - فيما ذكره محمد بن الحسن - أن عمرة كوفية أفضل من التمتع

في العمرة - عمرة الحديبية - لما صدقه المشركون، وأبيح فيها التحلل للمحصر، فحل النبي ﷺ وأصحابه لما صدقه المشركون، ورجعوا.

والحج والعمرة يجب على الشارع فيهما إتمامهما باتفاق الأئمة. وتنازعوا في الصيام والصلاة والاعتكاف، على قولين مشهورين.

ومذهب الشافعي وأحد في المشهور عنه: أنه لا يجب الإتمام، ومذهب مالك وأبي حنيفة: أنه يجب، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود أن مسجد الرسول فضيلة السفر إليه لأجل العبادة فيه، والصلاة فيه بألف صلاة؛ وليس شيء من ذلك لأجل القبر بإجماع المسلمين. وهذا من الفروق بين مسجد الرسول ﷺ وغيره، وبين قبره وغيره، فقد ظهر الفرق من وجوه.

[٢٧/٢٦٦] وهذا المعترض وأمثاله جعلوا السفر إلى قبور الأنبياء نوعاً، ثم لما رأوا ما ذكره العلماء من استحباب زيارة قبر نبينا ظنوا أن سائر القبور يسافر إليها كما يسافر إليه. فضلوا من وجوه:

أحدها: أن السفر إليه إنما هو سفر إلى مسجده، وهو مستحب بالنص والإجماع.

الثاني: أن هذا السفر هو للمسجد في حياة الرسول وبعد دفنه، وقبل دخول الحجرة، وبعد دخول الحجرة فيه. فهو سفر إلى المساجد، سواء كان القبر هناك أو لم يكن. فلا يجوز أن يشبه به السفر إلى قبر مجرد.

الثالث: أن من العلماء من يكره أن يسمى هذا زيارة لقبره. والذين لم يكرهوه يسمون لأولئك الحكم، وإنما النزاع في الاسم. وأما غيره، فهو زيارة لقبره بلا نزاع. فللما نعلم أن يقول: لا أسلم أنه يمكن أن يسافر إلى زيارة قبره أصلاً، وكل ما سمي زيارة قبر

والقرآن. ويسط هذا له موضع آخر.

بخلاف قبر غيره.

والمقصود أن المسلمين ما زالوا يسافرون إلى مسجده ولا يسافرون إلى قبور الأنبياء؛ كقبر موسى، وقبر الخليل - عليه السلام - ولم يعرف عن أحد من الصحابة أنه سافر إلى قبر الخليل مع كثرة مجيئهم إلى الشام وبيت المقدس. فكيف يجعل السفر إلى مسجده الرسول الذي يسميه بعض الناس زيارة لقبره مثل السفر إلى قبور الأنبياء؟!

السابع: أن السفر المشروع إلى مسجده يتضمن أن يفعل في مسجده ما كان يفعل في حياته وحياته خلفائه الراشدين؛ من الصلاة والسلام عليه والثناء والدعاء، كما يفعل ذلك في سائر المساجد، وسائر البقاع؛ وإن كان مسجده أفضل، فالشروع فيه عبادة لله مأمور بها، وأما الذي يفعله من سافر إلى قبر غيره فإنما هو من نوع الشرك، كدعائهم وطلب الحوائج منهم، واتخاذ قبورهم مساجد، وأعيادًا، وأوثانًا. وهذا محرم بالنص والإجماع.

فإن قلت: فقد يفعل بعض الناس عند قبره مثل هذا.

[٢٧/٢٦٩] قلت لك: أما عند القبر فلا يقدر أحد على ذلك؛ فإن الله أجاب دعوته حيث قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»^(١). وأما في مسجده فإنما يفعل ذلك بعض الناس الجهال، وأما من يعلم شرع الإسلام فإنما يفعل ما شرع، وهؤلاء يتنون أولئك بحسب الإمكان فلا يجتمع الزوار على الضلال، وأما قبر غيره فالمسافرون إليه كلهم جهال ضالون مشركون، ويصبرون عند نفس القبر، ولا أحد هناك ينكر عليهم.

الوجه الثامن: أن يقال: قبره معلوم متواتر،

ومما ينبغي أن يعلم أن الله تعالى حفظ عامة قبور الأنبياء ببركة رسالة محمد ﷺ، فلم يتمكن الناس مع ظهور دينه أن يتخذوا قبور الأنبياء مساجد، كما أظهر من الإيمان بنبو الأنبياء وما جاءوا به؛ من إعلان ذكرهم ومحبتهم، وموالاتهم، والتصديق لأقوالهم، والاتباع لأعمالهم، ما لم يكن هذا لأمة أخرى. وهذا هو الذي يتنفع به من جهة الأنبياء، وهو تصديقهم فيما أخبروا، وطاعتهم فيما أمروا، والاقتداء بهم فيما فعلوا، وحب ما كانوا يحبونه، وبغض ما كانوا يبغضونه، وموالاة من يوالونه، ومعاداة من يعادونه ونحو ذلك مما لا يحصل إلا بمعرفة أخبارهم. والقرآن والسنة مملوء من ذكر الأنبياء. وهذا أمر ثابت في القلوب، مذكور بالأسنة، وأما نفس القبر فليس [٢٧/٢٧٠] في رؤيته شيء من ذلك، بل أهل الضلال يتخذونها أوثانًا، كما كانت اليهود والنصارى يتخذون قبور الأنبياء والصالحين مساجد. فببركة رسالة محمد ﷺ أظهر الله من ذكرهم ومعرفة أحوالهم ما يجب الإيمان به، وتنفع به العباد. وأبطل ما يضر الخلق من الشرك بهم واتخاذ قبورهم مساجد، كما كانوا يتخذونها في زمن من قبلنا.

ولم يكن على عهد الصحابة قبر نبي ظاهرًا يزار، لا بسفر ولا بغير سفر، لا قبر الخليل، ولا غيره. ولما ظهر بُشْرُ «قبر دانيال» وكانوا يستقون به، كتب فيه أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب، فكتب إليه يأمره أن يحفر بالنهار ثلاثة عشر قبرًا، ويدفنه بالليل في واحد منها، ويعفي القبور كلها لئلا يفتن به الناس. وهذا قد ذكره غير واحد. وعن رواء يونس بن بكر في «زيادات مغازي ابن إسحاق» عن أبي خلدة خالد بن دينار. حدثنا أبو العالية، قال: لما فتحنا «تستر» وجدنا في بيت مال الهرمزان سريرًا عليه رجل بيت، عند

(١) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٤) وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠) من حديث عطاء بن يسار.

الأحرار^(١). وقد مر به ﷺ ليلة الإسراء فرآه وهو قائم يصلي في قبره، ومع هذا لم يكن أحد من الصحابة والتابعين يسافر إليه، ولا ذهبوا إليه لما دخلوا الشام في زمن أبي بكر وعمر؛ كما لم يكونوا يسافرون إلى قبر الخليل ولا غيره، وهكذا كانوا يفعلون بقبور الأنبياء والصالحين. فقبر «هاتيا» - كما قيل - كانوا يجدون منه رائحة المسك، فعفوه لثلاث يفتن به الناس.

وقبر الخليل - عليه السلام - كان عليه بناء. قيل: إن سليمان - عليه السلام - بناء فلا يصل أحد إليه، وإنما نعب البناء بعد زمان طويل، بعد انقراض القرون الثلاثة. وقد قيل: إنما نعبه النصاري لما استولوا على ملك البلاد، ومع هذا فلم يتمكن أحد من الوصول إلى قبر الخليل - صلوات الله عليه وسلامه - فكان السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين ممتنعاً على عهد الصحابة والتابعين، وإنما حدث بعدهم. فالأنبياء كثيرون جداً، وما يضاف إليهم من القبور قليل جداً، وليس منها شيء ثابت عرقاً. فالقبور المضافة إليهم منها ما يعلم أنه كذب، مثل «قبر نوح» الذي في أسفل جبل لبنان. ومنها ما لا [٢٧/٢٧٣] يعلم ثبوته بالإجماع - إلا قبر نينا والخليل وموسى - فإن هذا من كرامة محمد وأمه؛ فإن الله صان قبور الأنبياء عن أن تكون مساجد صيانة لم يحصل مثلها في الأمم المتقدمة؛ لأن محمداً وأمه أظهروا التوحيد إظهاراً لم يظهره غيرهم. فقهروا عباد الأوثان، وعباد الصلبان، وعباد النيران.

وكما أخفى الله بهم الشرك فأظهر الله بمحمد وأمه من الإيمان بالأنبياء وتعظيمهم وتعظيم ما جاءوا به وإعلان ذكرهم بأحسن الوجوه ما لم يظهر مثله في أمة من الأمم، وفي القرآن يأمر بذكرهم كقوله

رأسه مصحف له، فأخذنا المصحف فحملناه إلى عمر بن الخطاب، فدعا له كعباً فنسخه بالعريّة، فأنا أول رجل من العرب قرأه، قرأته مثلما أقرأ القرآن هذا. فقلت: لأبي العالية: ما كان فيه؟ قال: سيرتكم، وأموركم، ولحون كلامكم، وما هو كائن بعد. [٢٧/٢٧١] قلت: فما صنعتُم بالرجل؟ قال: حفرنا بالنهار ثلاثة عشر قبراً متفرقة، فلما كان بالليل دفنناه وسوينا القبور كلها لنعميه على الناس لا ينشونه. قلت: وما يرجون فيه؟ قال: كانت السماء إذا حست عنهم برزوا بريره فيمطرون. فقلت: من كنتم تظنون الرجل؟ قال: رجل يقال له: «هاتيا» فقلت: منذ كم وجدتموه مات؟ قال: منذ ثلاثمائة سنة. قلت: ما كان تغير منه شيء؟ قال: لا، إلا شعيرات من ففاه؛ إن لحوم الأنبياء لا تبليها الأرض، ولا تأكلها السباع.

ولم تدع الصحابة في الإسلام قبراً ظاهراً من قبور الأنبياء يفتن به الناس، ولا يسافرون إليه ولا يدعونه، ولا يتخذونه مسجداً، بل قبر نينا ﷺ حجبه في الحجرة، ومنعوا الناس منه بحسب الإمكان، وغيره من القبور عفوه بحسب الإمكان، إن كان الناس يفتنون به، وإن كانوا لا يفتنون به فلا يضر معرفة قبره، كما قال النبي ﷺ - لما ذكر أن ملك الموت أتى موسى - عليه السلام - فقال: أجب ريك، فطمع موسى ففقا عينه! فرجع الملك إلى الله، فقال: أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت، وقد فقا عيني، قال: فرد الله عليه عينه، وقال: أرجع إلى موسى فقل له: الحياة تريد؟ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك على متن ثور، فما وارت يدك من شعره فإنك تعيش بكل شجرة سنة. قال: ثم ماذا؟ [٢٧/٢٧٢] قال: الموت. قال: فمن الآن يا رب! ولكن ادنني من الأرض المقدسة رمية بحجر. قال النبي ﷺ: «فلو كنت ثم لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب

(١) صحيح: رواه البخاري (١٣٣٩) ومسلم (٢٣٧٢) من حديث أبي هريرة.

مكة لم يكن بها نفاق بل إما مؤمن، وإما كافر. و«البقرة» مدينة من أوائل ما نزل بالمدينة، فأنزل الله أربع آيات في ذكر المؤمنين، وآيتين في ذكر الكافرين، ووضع عشرة آية في صفة المنافقين، وافتتحها بالإيمان بجميع الكتب والأنبياء، ووسطها بذلك، وختمها [٢٧/٢٧٥] بذلك. قال في أولها: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَيَا أَخِرَةَ هُمْ يُوقِنُونَ ۝ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥-١].

والصحيح في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] أنه والذي قبله صفة لموصوف واحد؛ فإنه لا بد من الإيمان بما أنزل إليه وما أنزل من قبله، والعطف لتغاير الصفات، كقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وقوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۝ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ۝ وَالَّذِي أَخْرَجَ النَّعْتَى ۝﴾ [الاعلى: ٢-٤]، وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۝ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١-١١]، ومن قال: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] أراد به مشركي العرب، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، أن المراد به أهل الكتاب؛ فقد غلط؛ فإن مشركي العرب لم يؤمنوا بما أنزل إليه وما أنزل من قبله، فلم يكونوا مفلحين. وأهل الكتاب إن لم يؤمنوا بالغيب وقيموا الصلاة وما رزقناهم ينفقون لم يكونوا مفلحين؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، فدل على أنهم صنف واحد.

تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ ۚ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٤١]، ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى ۚ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١] الآيات، وقوله: ﴿أَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَادْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ ۚ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧]، وذكر بعده سليمان إلى قوله: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ﴾ [ص: ٤١]، إلى قوله: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ ۚ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَ الْأَيْدِي وَالْأَنْصَارِ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَذْكُرْ إسماعِيلَ وَالتَّوْحَّاءَ وَذَا الْكِفْلِ﴾ [ص: ٤٥-٤٨]، فأمر بذكر هؤلاء. وأما موسى وقبلة نوح وهود وصالح فقد تقدم ذكرهم في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَانِ ۝ وَتَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَبُ لَمَكَةَ ۚ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ ۝ إِن كُلِّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُولَ فَحَقَّ عِقَابُ ۝﴾ [ص: ١٢-١٤]. وقد أمر بذكر موسى وغيره - أيضًا - في سورة [٢٧/٢٧٤] أخرى، كما تقدم.

فالذي أظهره الله بمحمد وأمه من ذكر الأنبياء بأفضل الذكر، وإخبارهم، ومدحهم، والثناء عليهم، ووجوب الإيمان بما جاءوا به، والحكم بالكفر على من كفر بواحد منهم، وقته، وقتل من سب أحدا منهم، ونحو ذلك من تعظيم أقدارهم، ما لم يوجد مثله في ملة من الملل.

وأصل الإيمان: توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، والإيمان برسلسه، كما قال تعالى: ﴿فَوَرَبُّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢]، [٩٣]، قال أبو العالية: خلتان تسأل العباد يوم القيامة عنهما: عما كانوا يعملون، وعما أجابوا الرسل. ولهذا يقرر الله هذين الأصلين في غير موضع من القرآن، بل يقدمهما على كل ما سواهما؛ لأنها أصل الأصول، مثلما ذكر في سورة «البقرة»، فإنه افتتحها بذكر أصناف الخلق، وهم ثلاثة: مؤمن، وكافر، ومنافق، وهذا التقسيم كان لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة؛ فإن

«أَتَيْنَا مُوسَى الْكَتَبَ وَالْفُرْقَانَ» [البقرة: ٥٣]. ولفظ «الفرقان» يتناول ما يفرق بين الحق والباطل مثل الآيات التي بعث بها الأنبياء، كالحية، واليد البيضاء، وانفلاق البحر. والقرآن فرقان بين هذا الوجه؛ من جهة أنه آية عظيمة لنبوة محمد ﷺ وعلم عظيم. وهو - أيضًا - فرقان باعتبار أنه فرق بين بيانه بين الحق والباطل، كما قال: «تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ» [الفرقان: ١]، ولهذا فسر جماعة الفرقان هنا به. ولفظ الفرقان - أيضًا - يتناول نصر الله لأنبيائه وعباده المؤمنين وإهلاك أعدائهم؛ فإنه فرق به بين أوليائه وأعدائه، وهو - أيضًا - من الإعلام قال تعالى:

«إِنْ كُنْتُمْ تَأْمِنُونَ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّفَاقُ الْيَمْعَمَانِ» [الأنفال: ٤١]. والآيات التي يجعلها الله دلالة على صدق الأنبياء هي مما ينزله، كما قال: «وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً» [الأنعام: ٣٧]، وقال: «إِنْ كُنَّا نُنْزِلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ فَمَا خَصَّيْنَهُمْ» [الشعراء: ٤]، وقال تعالى: «بَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَرَبَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنْ السَّمَاءِ وَمَا كَانُوا يَفْقَهُونَ» [البقرة: ٥٩]. ووسط هذا

له موضع آخر [٢٧٨/٢٧].

والمقصود هنا: التنبيه:

وكذلك في سورة «يونس» قال تعالى: «كَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَيُفِرَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ» [يونس: ٢]، ثم قال: «إِنْ رِئُوسُ إِلَهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأُمُورَ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ عِنْدِ إِذِينَهُ ذَٰلِكُمْ إِلَهُكُمْ إِلَهِ الْغَيْبِ» [يونس: ٣]. وفي سورة «الم السجدة» قال تعالى: «الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ» [الم السجدة: ١]. وفي سورة «الم السجدة» قال تعالى: «الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ» [الم السجدة: ١]. وفي سورة «الم السجدة» قال تعالى: «الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ» [الم السجدة: ١].

[٢٧٦/٢٧] وقال في وسط السورة: «قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا تُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ» [البقرة: ١٣٦]، فأمر بالإيمان بكل ما أوتي النبيون من ربهم، وقد قال في آياتها: «وَلَكِنْ الْيَمْنَ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآلَمَلِكَيْهِ وَآلْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ» [البقرة: ١٧٧]، وختمها بقوله: «ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَآلَمَلِكَيْهِ وَآلْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ لَا تَفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ» [البقرة: ٢٨٥].

ثم إنه بعد تقسيم الخلق قرر أصول الدين. فقرر التوحيد أولاً، ثم النبوة ثانياً بقوله: «يَتْلُو الْوَحْيَ الْوَحِيدَ رَبُّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» [البقرة: ٢١]، الذي جعل لكم الأرض فرساً والسماوات بناً وأُنْزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الْثَمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَحْمِلُوا إِلَهُ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» [البقرة: ٢١]، ثم قرر النبوة بقوله: «وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» [البقرة: ٢٣]، فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا» [البقرة: ٢٣]، فأخبر أنهم لا يفعلون ذلك، كما قال: «قُلْ لِيِنْ أَجْمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ» [الإسراء: ٨٨]. ثم ذكر الجنة، فقرر التوحيد، والنبوة، والمعاد، وهذه أصول الإيمان.

[٢٧٧/٢٧] وفي «آل عمران» قال: «إِلَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ» [آل عمران: ٢]، نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأُنْزِلَ الْفُورَةُ وَالْإِنْجِيلُ [آل عمران: ٢]، هُدًى لِلنَّاسِ وَأُنْزِلَ الْفُرْقَانَ [آل عمران: ٢]، فذكر التوحيد أولاً، ثم الإيمان بما جاءت به الرسل ثانياً، وذكر أنه أنزل الكتاب والفرقان، كما قال: «وَإِذْ

الأصلين، فلا ينجون من العذاب ولا يسعدون إلا بها. فعليهم أن يؤمنوا بالأنبياء وما جاءوا به، وأصل ما جاءوا به ألا يعبدوا إلا الله وحده كما قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَسَقُلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

والأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - هم وسائط بين الله وبين خلقه في تبليغ كلامه، وأمره، ونهيه، ووعده ووعيده، وأنبائه التي أنبا بها عن أسمائه وصفاته وملائكته وعرشه وما كان وما يكون، وليسوا وسائط في خلقه لعباده، ولا في رزقهم، وإحيائهم، وإماتهم، ولا [٢٧/٢٨٠] جزائهم بالأعمال، وثوابهم، وعقابهم، ولا في إجابة دعواتهم وإعطاء سؤلهم، بل هو وحده خالق كل شيء، وهو الذي يجيب المضطر إذا دعاه، وهو الذي يسأله من في السموات والأرض كل يوم هو في شأن ﴿وَمَا يَكُنْ مِنْ يَتَعَمَّقُ فَمِنْ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الْأَعْزَاءُ فَلَيْتَهُ يَنْجِيكُمْ﴾ [النحل: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ فَلَيْتَ الْكَافِرِينَ﴾ [٥٢]، ﴿قُلْ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَلَا الَّذِينَ وَاحِدٌ أَفَقَّرَ اللَّهُ النَّفُّونَ﴾ [النحل: ٥١]، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَعَيْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [٥٦]، ﴿لَوْلَيْكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَدْعُونَ إِلَى زُرْعَةِ الْوَسِيلَةِ لَمَّا اقْرَبَ وَتَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَتَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [٥٧]، ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَعَيْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِقْدَارَ ذَنْبِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَعَيْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كُنْ يَوْمَئِذٍ بِمُشْرِكٍ وَلَا تُنْصِرُ الْمُبْرِئِينَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا يَوْمَئِذٍ﴾ [النحل: ٣٦].

أَفَرَأَيْتُمْ هَؤُلَاءِ مِنْ رَبِّكَ لِيُذِيعَ قُوَّتًا مَا أَتَتْهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿١﴾ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا خَفِيٍّ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٢﴾ [السجدة: ٤١]، وقال: ﴿تَهِيلُ الْكَتَابِ مِنَ اللَّهِ الْفَرْيَدُ الْحَكِيمِ﴾ [١] إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُغْنُوا عَنْهُ آثَارُ اللَّهِ وَلَقَدْ فُتِنَ الْإِنْسَانُ إِنَّهُ لَكَ بِرَبِّكَ كَذِبٌ لَئِيْلٌ ﴿٣﴾ [الزمر: ١-٣].

ومن هذا قوله تعالى: ﴿يَكُنْ أَحْكَمَتْ عَيْنُكُمْ ثُمَّ لُفِّتَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ حَكِيمٍ﴾ [١] أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي كُنْتُ نَذِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴿٢﴾ [هود: ١، ٢]، وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤]، وقوله: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢]، وقوله: ﴿وَنَوْمٌ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ لَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، ثم قال: [٢٧/٢٧٩] ﴿وَنَوْمٌ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وكان النبي ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر بسورتي الإخلاص تارة، وتارة قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦] الآيات. وفي الثانية: ﴿قُلْ يَهْدِي اللَّهُ الرِّسَالَاتِ كُلَّ شَيْءٍ سَوَاءً نَبَيًّا وَنَبِيًّا وَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ وَلَا تَفْرَقُوا بِهِ عَمَّا وَلَا يَخُذُ بَعْضًا بَعْضًا أَنَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [١] فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْكُوتُوا بِأَنَا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وهذا باب واسع؛ لأن الناس مضطرون إلى هذين

وهؤلاء يحجون إلى قبورهم، ويدعونهم، وقد يسجدون لهم، وينذرون لهم، وغير ذلك من أنواع العبادات. وهؤلاء أيضًا مشركون. وأكثر المشركين يجمعون بين التكذيب ببعض ما جاءوا به وبين الشرك، فيكون فيهم نوع من الشرك بالخالق، وتكذيب رسله، ومنهم من يجمع بين الشرك والتعطيل. فيعطل الخالق أو بعض ما يستحقه من أسماؤه وصفاته.

فأصحاب رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان إلى يوم القيامة، ليسوا من هؤلاء ولا من هؤلاء، بل يثبتون أنهم وسائط في التبليغ عن الله، ويؤمنون بهم، ويحبونهم، ولا يحجون إلى قبورهم، ولا يتخذون قبورهم مساجد. وذلك تحقيق «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله». فإظهار ذكرهم وما جاءوا به هو من الإيمان بهم، وإخفاء قبورهم لئلا يفتن بها الناس هو من تمام التوحيد وعبادة الله وحده. والصحابة وأمة محمد قاموا بهذا.

[٢٧/٢٨٥] ولهذا تجد عند علماء المسلمين من أخبار أهل العلم والدين، من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، من مشايخ العلم والدين، والعدل من ولاية الأمور ما يوجب معرفة ذلك الشخص، والثناء عليه، والدعاء له، وأن يكون له لسان صدق، وما يتضح به؛ إما كلام له يتضح به، وإما عمل صالح يقتدى به فيه. فإن العلماء ورثة الأنبياء، والأنبياء - صلوات الله عليهم - يقصد الانتفاع بما قالوه وأخبروا به وأمروا به والاقتداء بهم فيما فعلوه - صلوات الله عليهم أجمعين.

وأما أهل الضلال - كالنصارى وأهل البدع - فهم مع غلوهم وتعظيمهم لقبورهم ومثاليلهم والاستشفاع بهم لا تجد عندهم من أخبارهم ما يعرف صدقه من كذبه، بل قد التبس هذا بهذا، ولا يكاد أحد

والصالحين وفي الملائكة أيضًا؛ فجعلوهم وسائط في العبادة، فعبدهم ليقربوهم إلى الله زلفى، وصوروا تماثيلهم، وعكفوا على قبورهم. وهذا كثير في النصارى ومن ضاهاهم من ضلال أهل القبلة؛ ولهذا ذكر الله هذا الصنف في القرآن في «آل عمران» وفي «براءة» في ضمن الكلام على النصارى، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْحَةً بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ وَالْكِتَابَ وَمِمَّا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلنَّبِيِّ وَالنَّبِيِّينَ أَنْبَاءًا يُأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠]، وقال تعالى: ﴿تَتَّخِذُوا أَنْبَاءَهُمْ رُؤُسَيْنَهُمْ أَنْبَاءًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأَهَّلِ الْكِتَابُ نَعَالُوا إِلَىٰ مَوْلَايَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ لَا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُفْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذُ بَعْضُنَا بَعْضًا أَنْبَاءًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وهذا الذي أمره الله أن يقوله لهم هو الذي كتب إلى هرقل ملك الروم.

وهؤلاء قد يظنون أنهم إذا استشفعوا بهم شفّعوا لهم، وأن من قصد معقلًا من الملائكة والأنبياء فاستشفع به شفّع له عند الله، كما يشفع خواص الملوك عندهم. وقد أبطل الله هذه الشفاعة في غير [٢٧/٢٨٤] موضع من القرآن، وبين الفرق بينه وبين خلقه، فإن المخلوق يشفع عند المخلوق بغير إذنه، ويقبل الشفاعة لرغبة أو رهبة أو حجة أو نحو ذلك، فيكون الشفع شريكًا للمشفوع إليه. وهذه الشفاعة مستنفة في حق الله. قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

الناس إلا هؤلاء^(٢).

ومشايهم في الشرك بقبور الأنبياء والصالحين هو من مشايهم التي حذر منها أمته قبل موته في صحته ومرضه، وفي «صحيح مسلم» عن جندب بن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ [٢٧/٢٨٧] قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل؛ فإن الله قد اتخذني خليلًا، كما اتخذ إبراهيم خليلًا، ولو كنت متخذًا من أمتي خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٣).

وأما لعنة لمن فعل ذلك: ففي «الصحيحين» عن عائشة وابن عباس قالا: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خيصة على وجهه، فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٤) - يحذر ما صنعوا. وفي «الصحيحين» عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٥).

قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره؛ غير أنه خشي أن يتخذ مسجدًا. وفي لفظ: غير أنه خشي، أو خشي. وفي الصحيح أيضًا عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». هذا لفظ مسلم^(٦). وله وللبخاري: «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٧)، وفي

من علمائهم يميز فيما هم عليه من الدين بين ما جاء عن المسيح وما جاء عن غيره، إما من الأنبياء، وإما من شيوخهم، بل قد لبسوا الحق بالباطل.

وكذلك أهل الضلال والبدع من أهل القبلة، تهمدهم يعظمون شيخًا، أو إمامًا، أو غير ذلك ويشركون به، ويدعونه من دون الله ويستغيثون به، وينذرون له، ويحجون إلى قبره. وقد يسجدون له، وقد يعبدونه أعظم مما يعبدون الله، كما يفعل النصارى، وهم مع ذلك من أجهل الناس بأحواله؛ ينقلون عنه أخبارًا مسيية ليس لها إسناد، [٢٧/٢٨٦] ولا يعرف صدقها من كذبها، بل عامة ما يحفظونه ما فيه غلو وشطح للإشراك به. فأهل الإسلام الذين يعرفون دين الإسلام ولا يشربونه بغيره يعرفون الله ويعبدونه وحده، ويعرفون أنبياء فيقرون بها جاءوا به، ويقتدون به، ويعرفون أهل العلم والدين، ويتفنون بأقوالهم وأفعالهم. وأهل الضلال في ظلمة لا يعرفون الله ولا أنبياءه ولا أوليائه، ولا يميزون بين ما أمر الله به وما نهى عنه، وبين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان.

ولا ريب أن في أهل القبلة من يشبه اليهود والنصارى في بعض الأمور، كما في «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ أنه قال: «لتبعن سنن من كان قبلكم خلّو القلّة بالقلّة، حتى لو دخلوا جحر صّبّ لدخلتموه». قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن!»^(٨). وفي «صحيح البخاري» عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «لتأخذن أمي مأخذ الأمم قبلها، شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع»، قالوا: يا رسول الله، فارس والروم؟ قال: «فمن»

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٣١٩) من حديث أبي هريرة.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٥٣ - ٣٤٥٤) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة وابن عباس.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٠) من حديث أبي هريرة.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٧) ومسلم (٥٣٠) من حديث أبي هريرة.

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٧٣٢٠) ومسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد.

كتبه العبد الفقير إلى الله محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة. وتحت: يقول أحمد بن عمر المقدسي الحنبلي. وتحت: كذلك يقول محمد بن الجريري الحنفي، لكن يجبس الآن جزماً مطلقاً. وتحت: كذلك يقول العبد الفقير إلى الله محمد بن أبي بكر المالكي، إن ثبت ذلك عليه، ويبالغ في زجره بحسب ما تندفع به هذه المفسدة وغيرها من المفاصد. فهذه صورة خطوطهم بمصر. والحمد لله رب العالمين وصلّى الله على محمد سيدنا وآله وصحبه وسلم تسلياً.



قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَسَكَّتَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ آمِينَ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسلياً.

[٢٧/٢٩٠] فصل

في الجواب عما كتب على نسخة جواب الفتيا، وبيان بطلان ذلك، وأن الحكم به باطل بإجماع المسلمين من وجوه كثيرة، قد بسطت في غير هذا الموضع. وهي خمسون وجهاً: تين بطلان ما كتب به، وبطلان الحكم به.

الأول: أنه نقل عن الجواب ما ليس فيه، ورتب الحكم على ذلك النقل الباطل. ومثل هذا باطل بالإجماع؛ فإنه نقل أن المجيب قال: إن زيارة الأنبياء بدعة، أو أنه ذكر نحو ذلك، والمجيب لم يذكر ذلك،

«الصحيحين» عن عائشة: أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة - رأيتها بأرض الحبشة فيها تصاوير - لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «إن أولئك إذا مات فيهم [٢٧/٢٨٨] الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»^(١). وفي المسند وصحيح أبي حاتم عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «إن من شرار الناس من تتركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد»^(٢).

وهذا باب واسع لبسطه موضع آخر. وقد بسط الكلام في هذا الباب في الرد على من هو أفضل من هذا، وبين ما خالفوا فيه الكتاب والسنة والإجماع في هذا الباب وفي غيره. ولما كان أولئك أعلم وأفضل كان الرد عليهم بحسبهم. والله أعلم.

صورة خطوط القضية الأربعة

على ظهر فتيا الشيخ تقي الدين أبي العباس ابن تيمية في «السفر لمجرد زيارة قبور الأنبياء».

هذا المنقول باطنها جواباً عن السؤال أن زيارة الأنبياء بدعة، أو ما ذكره من نحو ذلك، وأنه لا يترخص في السفر إلى زيارة الأنبياء. هذا كلام باطل، مردود عليه. وقد نقل جماعة من العلماء والأئمة الكبار أن زيارة النبي ﷺ فضيلة وستة مجمع عليها، وهذا المفتي المذكور ينفي أن يزجر عن مثل هذه الفتاوى الباطلة عند [٢٧/٢٨٩] العلماء والأئمة الكبار، ويمنع من الفتاوى الغريبة المردودة عند الأئمة الأربعة، ويجبس إذا لم يمتنع من ذلك، ويشهر أمره، ليعتد الناس من الاقتداء به.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٤١) ومسلم (٥٢٨) من حديث عائشة.

(٢) حسن: أخرجه أحمد (١ / ٤٠٥) وحسنه الألباني في «مختصر الساجدة» (ص ٢٣) من حديث ابن مسعود.

قول من جوز ذلك ولم يستحبه [٢٧/٢٩٢] وقول من حرمه. وهم لم يقتصروا على رد أحد القولين، فإن هذا لا يناقض ما ذكره المجيب، بل قالوا: وهذا المفتي المذكور ينبغي أن يزجر عن مثل هذه الفتاوى الباطلة عند العلماء، ومتى ما بطل ما ذكره في الجواب بالقولين، تعين جعل السفر سنة مستحبة.

وأيضاً، فإنهم احتجوا بنقل من نقل الإجماع على استحباب السفر الذي ذكر فيه القولين.

الثالث: أنهم احتجوا بنقل من نقل من العلماء أن زيارة النبي ﷺ فضيلة مرغّب فيها وسنة مجمع عليها. وهؤلاء نقلوا الإجماع على الزيارة، لا على السفر لمجرد القبر. ولو نقلوا الإجماع على السفر للزيارة فمعلوم أن المسلمين يقصدون المسجد والقبر، لا يقصد القبر دون المسجد إلا جاهل، وإذا قصد الزائر المسجد والقبر جميعاً فالمجيب لم يذكر القولين في هذه الصورة، وإنما ذكرهما فيمن لم يسافر إلا لمجرد زيارة القبور.

والجواب لم يكن في خصوص قبر النبي ﷺ، بل كان في جنس القبور. وجعلوا ذلك إجماعاً على السفر إلى سائر قبور الأنبياء، فإن المجيب فرق بين الزيارة النبوية الشرعية التي أجمع المسلمون على بطلان استحبابها، وبين ما أجمعوا على أنه لا يستحب، وما تنازعوا فيه، وما نقلوه من الإجماع وإن كان عندهم لا يدل على مثل ما ذكره المجيب لم يكن حجة عليه، وهم جعلوه حجة [٢٧/٢٩٣] على الجواب، وذلك إنها يكون إذا قيل باستحباب السفر مطلقاً فغلطوا على من نقل الإجماع فلم يفهموا مراده، وحكموا بناء على هذا الاعتقاد الباطل، ومثل ذلك باطل بالإجماع.

الرابع: أنهم جعلوا هذا النقل مخالفاً للجواب، وليس مخالفاً له، بل المفتي قد ذكر في الجواب استحباب العلماء لزيارة قبر النبي ﷺ، ولم يحك عن أحد أنه قال: زيارة قبر النبي ﷺ محرم، والحكم

ولا نقل ذلك عن أحد من العلماء، وإنما في الجواب ذكر قول العلماء فيمن سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين: هل يحرم هذا السفر، أو يجوز، وأن الطائفتين اتفقوا على أنه غير مستحب، والطائفتان لم يقلوا ذلك في الزيارة المطلقة، بل جمهورهم يقولون: إن زيارة القبور مستحبة، وهذا هو الصحيح، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، ولكن لا يقولون: إنه يستحب السفر إليها، كما اتفق المسلمون على أنه يشرع إتيان المساجد غير المساجد الثلاثة، وأن إتيانها [٢٧/٢٩١] قد يكون فرضاً، وقد يكون سنة؛ مثل إتيانها للجمعة والجماعة. واتفقوا على أن السفر إلى غير المساجد الثلاثة ليس بفرض ولا سنة، فهكذا زيارة القبور على الوجه الشرعي مستحبة، وهي سنة، والسفر إلى ذلك ليس بفرض ولا سنة عند الطائفتين.

والمجيب لم يذكر لنفسه في الجواب قولاً، بل حكى أقوال علماء المسلمين، وأدلتهم، وهؤلاء نقلوا عنه ما لم يقله، واستدلوا بما لا يلتزم فيه، وأخطئوا فيما نقلوه وفهموه من كلام من نقل الإجماع، وفيما استدلوا به عليه، وذلك من وجوه كثيرة جداً، ولكن مقصود هذا الوجه: أن الذي كتب على الجواب نقل عنه أنه هو القائل، وأنه قال: إن زيارة الأنبياء بدعة، وهذا باطل عنه. والحكم المرتب على النقل الباطل باطل بالإجماع.

الوجه الثاني: أن الطائفتين من علماء المسلمين اتفقوا على أن السفر لمجرد زيارة القبور ليس بفرض ولا سنة، وهؤلاء جعلوا السفر إلى زيارة القبور سنة سنّها رسول الله ﷺ، والنبي ﷺ لم يسن لأمته السفر لذلك، ولا قال علماء شريعته: إن السفر إليها سنة. فقد حكموا بما يخالف السنة والإجماع، وهذا الحكم باطل بالإجماع. وذلك أن المجيب ذكر القولين - فيمن لم يسافر إلا إلى القبور، ولم يقصد مع ذلك المسجد -

لم يذكر المجيب أنها لا تستحب بالإجماع. وكيف يقول ذلك واستحبابها موجود في كلام العلماء؟!

السابع: أن الإجماع على أن الزيارة سنة وفضيلة ليس هو إجماعاً على كل ما يسمى زيارة، ولا على هذا اللفظ، بل هو إجماع على ما شرعه الله من حقوقه في مسجده. وهل يكره أن يسمى ذلك زيارة لقبره على قولين. وكثير مما يسمى زيارة لقبره فيه نزاع أو هو منهي [٢٧/٢٩٥] عنه بالإجماع، وهؤلاء جعلوا الإجماع متناولاً لما تنازع العلماء فيه، واحتجوا بالإجماع في موارد النزاع، وهذا خطأ.

الثامن: أن ما تنازع فيه العلماء يجب رده إلى الله والرسول، وهؤلاء لم يردوه إلى الله ولا إلى الرسول، بل قالوا: إنه كلام باطل مردود على قائله بلا حجة من كتاب الله ولا سنة رسوله وهذا باطل بالإجماع.

التاسع: أن الذين حكوا الإجماع على استحباب السفر لمجرد زيارة القبر، بل الإجماع إنما هو على استحباب السفر إلى مسجده. وأما السفر لمجرد القبر فهذا فيه النزاع المشهور. وما فيه نزاع يجب رده إلى الله والرسول، وهؤلاء لم يردوا ما تنازع العلماء فيه إلى الله والرسول، بل ادعوا فيه الإجماع وغلطوا على من حكوا عنه الإجماع، ومن زجر عن قول لكونه مخالفاً للإجماع ولم يكن مخالفاً للإجماع كان هو المخطئ بالإجماع.

العاشر: أن ما لا إجماع فيه يجب رده إلى الله والرسول بالإجماع، وإن احتج فيه بالكتاب والسنة كان هو المصيب، والجواب فيه ذكر النزاع والاحتجاج بالكتاب والسنة في موارد النزاع، وهؤلاء جعلوا ذلك مردوداً، ولم يردوه إلى الله والرسول، بل ردوا على من احتج [٢٧/٢٩٦] بالكتاب والسنة في مسائل النزاع، وحكموا بهذا الرد المخالف للإجماع. والحكم بمثل ذلك باطل بالإجماع.

المرتب على النقل الباطل باطل بالإجماع. الخامس: أن هؤلاء جعلوا جنس الزيارة مستحباً بالإجماع، ولم يفتوا بين المشروع والمحرم، والزيارة بعضها مشروع وبعضها محرم بالإجماع، كما ذكر ذلك في جواب الفتيا، وهم أنكروا هذا التفصيل، وهذا مخالف للإجماع والحكم به باطل بالإجماع. فإن المجيب لم ينكر السفر للزيارة الشرعية بالإجماع، بل بين في الجواب ما أجمع عليه المسلمون من السفر، ومن الزيارة. وهذا مبسوط في مواضع كثيرة من كلامه، مشهور عنه. وذكر ما تنازعوا فيه، وما اتفقوا على النهي عنه. فلو وافقوا على التفصيل لم ينكروا الجواب، فلما جعلوا الجواب باطلاً عند العلماء تبين أنهم لم يفتوا.

[٢٧/٢٩٤] السادس: أن الزيارة ثلاثة أنواع: نوع اتفق العلماء على استحبابه، ونوع اتفقوا على النهي عنه، ونوع تنازعوا فيه. وفي الجواب ذكر الأنواع الثلاثة. وهؤلاء لم يفتوا بين ما أجمع عليه وبين ما تنازع العلماء فيه، ولا ذكروا أن ما تنازع فيه العلماء يرد إلى الله والرسول، بل جعلوه مردوداً بمجرد قولهم، وهذا باطل بالإجماع. والحكم بذلك باطل بالإجماع. والمجيب إنما ذكر اتفاق الطائفتين على أن السفر غير مستحب إذا سافر لمجرد زيارة قبر بعض الأنبياء والصالحين، وهذا متفق في الغالب في قبر النبي ﷺ؛ فإن من هو عارف بشريعة الإسلام لا بد أن يقصد المسجد مع القبر، لا سيما مع علمه بأنه ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام»^(١). ولهذا احتج طائفة من العلماء على استحباب زيارة قبره بهذا الحديث. وهذه الزيارة التي يفعلها من يعلم الشريعة

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٠) ومسلم (٥٠٥) من حديث أبي هريرة.

بالكتاب والسنة فهو أولى بالكلام فيها من غيره، وإن لم يكن حاكماً، والحاكم ليس له فيها كلام لكونه حاكماً، بل إن كان عنده علم تكلم فيها كأحد العلماء. فهؤلاء حكموا فيما ليس لهم فيه الحكم بالإجماع وهذا من الحكم الباطل بالإجماع.

الثالث عشر: أن الأحكام الكلية التي يشترك فيها المسلمون - سواء كانت مجمعة عليها أو متنازعاً فيها - ليس للقضاة الحكم فيها، بل الحاكم العالم كأحد العلماء يذكر ما عنده من العلم، وإنما يحكم القاضي في أمور معينة. وأما كون هذا العمل واجباً أو مستحباً أو محرماً فهذا من الأحكام الكلية التي ليس لأحد فيها حكم إلا الله ورسوله. وعلماء المسلمين يستدلون على حكم الله ورسوله بأدلة ذلك. وهؤلاء حكموا في الأحكام الكلية، وحكمهم في ذلك [٢٧/٢٩٨] باطل بالإجماع.

الرابع عشر: أن الكلام في هذه المسائل الكلية، إنها يجوز لمن كان عالماً بأقوال علماء المسلمين فيها، وما أجمعوا عليه، وما تنازعوا فيه، عالماً بالكتاب والسنة، ووجه الاستدلال بها. وكلام هؤلاء يتضمن أنهم لا يعرفون ما قاله علماء المسلمين في هذه المسائل، ولا يميزون بين ما أجمع عليه العلماء وتنازعوا فيه، ولا يعرفون سنة رسول الله ﷺ في هذه المسائل، ولا يفرقون بين ما رغب فيه وما نهى عنه ولم يسنه، ولا يعرفون الأحاديث الصحيحة والضعيفة في هذا الباب، بل ولا يعرفون مذهبهم في هذه المسائل، ولا عندهم نقل عن الأئمة الأربعة، ولا العلماء المشهورين من أتباعهم فيما قالوه وحكموا به، بل هم فيه بمنزلة أحد المتفقهة الطلبة الذين ينبغي لهم طلب علم هذه المسائل، بل لا يجوز لأحدهم أن يفتي فيها، ولا يناظر، ولا يصنف، فضلاً عن أن يحكم، ومعلوم أن من كان كذلك وحكم فيما ليس له الحكم فيه كان

الحادي عشر: أن الذي ذكر في الفتيا ما أجمع عليه كالزيارة المستحبة، وما أجمعوا على النهي عنه، وما تنازعوا فيه، وهذا أقصى ما يكون عند المفتين. وهؤلاء جعلوا ذلك من الفتاوى الباطلة عند العلماء، وهذا التفصيل ليس باطلاً عند أحد من علماء المسلمين، وهم جعلوه باطلاً، وحكموا بذلك، ومثل هذا الحكم باطل بالإجماع.

الثاني عشر: أن ما تنازع فيه العلماء ليس لأحد من القضاة أن يفصل النزاع فيه بحكم، وإذا لم يكن لأحد من القضاة أن يقول: حكمت بأن هذا القول هو الصحيح، وأن القول الآخر مردود على قائله، بل الحاكم فيما تنازع فيه علماء المسلمين أو أجمعوا عليه، قوله في ذلك كقول أحد العلماء إن كان عالماً، وإن كان مقلداً كان بمنزلة العامة المقلدين، والمنصب والولاية لا يجعل من ليس عالماً مجتهداً عالماً مجتهداً، ولو كان الكلام في العلم والدين بالولاية والمنصب لكان الخليفة والسلطان أحق بالكلام في العلم والدين، ويأن يستغني الناس ويرجعوا إليه فيما أشكل عليهم في العلم والدين. فإذا كان الخليفة والسلطان لا يدعي ذلك لنفسه، ولا يلزم الرعية حكمه في ذلك بقول دون قول إلا بكتاب الله وسنة رسوله. فمن هو دون السلطان في الولاية أولى بأن لا يتعدى [٢٧/٢٩٧] طوره، ولا يقيم نفسه في منصب لا يستحق القيام فيه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي - وهم الخلفاء الراشدون - فضلاً عن هو دونهم؛ فإنهم - رضي الله عنهم - إنما كانوا يلزمون الناس باتباع كتاب ربه وسنة نبيه، وكان عمر - رضي الله عنه - يقول: إنما بعثت عمالي - أي نوابي - إليكم لعلموكم كتاب ربكم، وسنة نبيكم، ويقسموا بينكم فيحكم. بل هذه يتكلم فيها من علماء المسلمين من يعلم ما دلت عليه الأدلة الشرعية: الكتاب والسنة. فكل من كان أعلم

والحاكم لا يحكم على خصمه بالإجماع.

الثامن عشر: أن هذه المسائل منقولة في كتب أهل العلم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهؤلاء حكموا فيها بخلاف مذاهب الأئمة الأربعة ولم يعرفوا مذاهب أئمتهم، ولا مذاهب غيرهم من الأئمة والعلماء ولا ما دلت عليه السنة والآثار. ومعلوم أن مثل هذا الحكم باطل بالإجماع، ومن ادعى منهم أن الذي حكم به هو قول العلماء فليكتب خطه بذلك، وليذكر ما ذكره العلماء فيها من إجماع ونزاع وأدلة ذلك؛ ليتبين أن الذي يقول بخلاف جواب المفتي قولاً باطلاً، وإلا فقد علم أنهم حكموا بغير الحق، وهذا باطل بالإجماع.

التاسع عشر: أنه لو كان أحدهم عارفاً بمذهبه لم يكن له أن يلزم علماء المسلمين بمذهبه، ولا يقول: يجب عليكم أنكم تفتنون بمذهبي، وأنه أي مذهب خالف مذهبي كان باطلاً، من غير استدلال على مذهبه بالكتاب والسنة. ولو قال: من خالف مذهبي فقلوه مردود، ويجب منع المفتي به وحجه لكان مردوداً عليه، وكان مستحقاً العقوبة على ذلك بالإجماع، فكيف إذا كان الذي حكم به ليس هو مذهب أحد من الأئمة الأربعة؟! بل الذي أفتى به المفتي هو موافق للإجماع، دون من أنكر قوله وخالف الإجماع.

[٢٧/٣٠١] الوجه العشرون: أنه لو قدر أن العالم الكثير الفتاوى أخطأ في مائة مسألة لم يكن ذلك عيباً، وكل من سوى الرسول ﷺ يصيب ويخطئ. ومن منع عالماً من الإفتاء مطلقاً، وحكم بحجه لكونه أخطأ في مسائل، كان ذلك باطلاً بالإجماع. فالحكم بالمتنع والحبس حكم باطل بالإجماع. فكيف إذا كان المفتي قد أجاب بما هو سنة رسول الله ﷺ، وقول علماء أمته!؟

حكمه محرماً بالإجماع، فكيف إذا حكم فيما ليس له فيه الحكم، وحكم بخلاف الإجماع؛ فإن الحاكم إذا حكم بغير اجتهاد ولا تقليد كان حكمه محرماً بالإجماع.

الخامس عشر: أن القاضي يجب أن يكون مجتهداً عند بعض [٢٧/٢٩٩] العلماء، وعند بعضهم يجوز له التقليد للعلماء؛ وهؤلاء لو كانت هذه المسائل مما لهم فيه الحكم فهم لم يقلدوا - فيما قالوه - أحداً من أئمة المسلمين، فضلاً أن يكونوا فيه مجتهدين، بل حكموا بغير اجتهاد ولا تقليد، وهذا الحكم الباطل بالإجماع، ولو كان على يودي عشرة دراهم معينة، فكيف إذا حكموا على علماء المسلمين في الأحكام الكلية التي لا حكم لهم فيها بالإجماع.

السادس عشر: لو كان لهم فيها الحكم وقد حكموا بالكتاب والسنة والإجماع، لم يكن لهم الحكم حتى يسموا كلام المحكوم عليه وحجته، ويعذروا إليه، وهل له جواب أم لا؟ فإن العلماء تنازعوا في الحقوق كالأموال هل يحكم فيها على غائب؟ على قولين. ومن جوز الحكم عليه قال: هو باق على حجته تسمع إذا حضر. فأما العقوبات والحدود فلا يحكم فيها على غائب، وهؤلاء حكموا على غائب في ذلك، ولم يمكنوه من سماع كلامه والإدلاء بحجته، وهذا لو كان على يودي كان حكماً باطلاً بالإجماع. ولهذا كان جميع الناس - أهل العلم والدين والعقل - ينكرون مثل هذا الحكم، ويعلمون أنه حكم بغير حق.

السابع عشر: أنه لو كان الحاكم خصماً لشخص في حق من الحقوق لم يميز أن يحكم الحاكم على خصمه بإجماع المسلمين، وكذلك «المسائل العلمية» إذا تنازع حاكم وغيره من العلماء في تفسير آية أو [٢٧/٣٠٠] حديث أو بعض مسائل العلم لم يكن للحاكم أن يحكم عليه بالإجماع، فإنها خصان فيها تنازعاً فيه،

فيجب نقضه بالإجماع.

السادس والعشرون: أن ما يحصل به أذى للمسلمين إذا كان مما أمر الله به ورسوله كانوا مطيعين في ذلك لله ورسوله، وأجرهم فيه على الله، كالجهاد. أما إذا كان الذي يؤذيهم مما لم يأمر به الله ولا رسوله وجب رده بالإجماع. ومثل هذه الأحكام المؤذية للمسلمين وولاية أمورهم [٢٧/٣٠٣]، وهي مخالفة للسنّة والإجماع، فيجب ردها بالإجماع.

السابع والعشرون: أنهم قالوا: إن هذا المفتي ينبغي أن يزجر عن مثل هذه الفتاوى الباطلة عند العلماء والأئمة الكبار. وقولهم هو الباطل عند العلماء والأئمة الكبار. ومن ادعى أن قول العلماء والأئمة الكبار هو الباطل عند العلماء والأئمة الكبار كان قوله وحكمه به باطلاً بالإجماع. فإن هذه الفتيا هي قول العلماء والأئمة الكبار؛ فيها قول مالك وغيره من الأئمة الكبار. والقول الآخر ليس للعلماء والأئمة الكبار، قول إلا ما ذكر فيها، وما ذكره لا يعرف عن أحد من العلماء والأئمة الكبار.

الثامن والعشرون: أنهم قالوا: يمنع من الفتاوى الغريبة المردودة عند الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين. والحكم به باطل بالإجماع؛ فإن الأئمة الأربعة متفقون على أنه إنما ينقض حكم الحاكم إذا خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو معنى ذلك. فأما ما وافق قول بعض المجتهدين في «مسائل الاجتهاد» فإنه لا ينقض لأجل مخالفته قول الأربعة، وما يجوز أن يحكم به الحاكم يجوز أن يفتي به المفتي بالإجماع، بل الفتيا أيسر؛ فإن الحاكم يلزم، والمفتي لا يلزم. فما سوغ الأئمة الأربعة للحاكم أن يحكم به فهم يسوغون للمفتي أن يفتي به بطريق الأولى والأحرى، ومن حكم بمنع الإفتاء بذلك فقد خالف الأئمة الأربعة وسائر أئمة المسلمين. [٢٧/٣٠٤] فما قالوه

الحادي والعشرون: أن المفتي لو أفتى في المسائل الشرعية - مسائل الأحكام - بما هو أحد قولي علماء المسلمين، واستدل على ذلك بالكتاب والسنة، وذكر أن هذا القول هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة، دون القول الآخر - في أي باب كان ذلك، من مسائل البيوع، والنكاح، والطلاق، والحج، والزياره، وغير ذلك - لم يكن لأحد أن يلزمه بالقول الآخر بلا حجة من كتاب أو سنة، ولا أن يحكم بلزومه، ولا منعه من القول الآخر بالإجماع. فكيف إذا منعه منعاً عاماً، وحكم بحبه؟ فإن هذا من أبطل الأحكام بإجماع المسلمين.

الثاني والعشرون: أن الحاكم لو ظن الإجماع فيما ليس فيه إجماع، وألزم الناس بذلك القول لظنه أنه مجمع عليه، ولم يستدل على ذلك بكتاب أو سنة، وكان فيه نزاع لم يعلمه، لكان مخطئاً في إلزام الناس [٢٧/٣٠٢] بذلك بالإجماع، إلا أن يدل عليه كتاب أو سنة.

الثالث والعشرون: أن الحاكم متى خالف نصاً أو إجماعاً نقض حكمه باتفاق الأئمة، وحكم هؤلاء خالف النص والإجماع من وجوه كثيرة فهو مستحق للنقض بالإجماع.

الرابع والعشرون: أن هذا الحكم وأمثاله هو مثل ما تقدم من الحكم مرة بعد مرة في بعض ما هو في نظيره هذه القضية، وكل واحد من تلك الأحكام باطل بالإجماع من وجوه كثيرة، فكذلك هنا.

الخامس والعشرون: أن هذه الأحكام - مع أنها باطلة بالإجماع - فإنها مثيرة للفتن، مفرقة بين قلوب الأمة، متضمنة للعدوان على المسلمين، وعلى ولاية أمورهم، مؤذية لهم، جالبة للفتن بين المسلمين. والحكم بما أنزل الله فيه صلاح الدنيا والآخرة، والحكم بغير ما أنزل الله فيه فساد الدنيا والآخرة.

بعقوبة من أمر بالسنة ودعا إليها، والسفر إلى زيارة القبور هي البدعة التي لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين. وكذلك جعل زيارة القبور جنساً واحداً لا يفرق بين الزيارة الشرعية والزيارة البدعية خطأ باتفاق المسلمين. وكذلك التسوية بين «الزيارة النبوية الشرعية» التي يسافر فيها المسلمون إلى مسجد رسول الله ﷺ وبين السفر إلى زيارة قبر غيره، كل ذلك مخالف لسنة رسول الله ﷺ، وإجماع أمته. فمن أمر بذلك كان أحق بالمنع، ويشهر خطؤه؛ ليتحفظ الناس من الاقتداء به، أولى ممن أفتى بالسنة والإجماع، مع أن الله - سبحانه - هو الفاعل لذلك، فهو الذي يظهر خطأ هؤلاء في مشارق الأرض ومغاربها في هذا الزمان وما بعده من الأزمنة، كما فعله في سائر من ابتدع في الدين، وخالف شريعة سيد المرسلين. فإن المفتي ذكر في الجواب ما اتفق المسلمون على استحبابه وما اتفقوا على النهي عنه. وما تنازعوا فيه، ولم ينه عن الزيارة مطلقاً، لا لفظاً، ولا معنى. والإجماع الذي ذكره هو موافق لما ذكره لا مخالف له. فالزيارة التي أجمع المسلمون عليها هو من أعظم القائلين باستحبابها، لا يجعل المستحب مسمى الزيارة ويسوي بين دين الرحمن ودين الشيطان، كما فعل هؤلاء، وأنكروا على من فرق بين دين الرحمن، ودين الشيطان.

الثاني والثلاثون: أن قبول قول الحاكم وغيره بلا حجة مع مخالفته للسنة مخالف لإجماع المسلمين، وإنما هو دين النصاري الذين اتخذوا أبحارهم ورجالهم أرباباً من دون الله والسيح ابن مريم، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً، لا إله إلا هو، سبحانه عما يشركون. قال النبي ﷺ: «أحلوا لهم الحرام، وحرموا عليهم الحلال، فأطاعوهم، فكانت تلك عبادتهم

هو المخالف للأربعة وسائر أئمة المسلمين، فهو باطل بالإجماع.

التاسع والعشرون: أن جميع المذاهب فيها أقوال قالها بعض أهلها ليست قولاً لصاحب المذهب، وفيها جميعها ما هو مخالف لقول الأربعة، وهم يحكون ذلك قولاً في المذهب، ولا يحكمون ببطلانه إلا بالحجة، لا سيما إذا خرج على أصول صاحب المذهب وبين من نصوصهم ما يقتضي ذلك، كما يفعله أتباعهم في كثير من المسائل. والمجيب قد ذكر من كلام الأئمة الأربعة ومن قبلهم - ممن يعظمونهم من العلماء - وكلام من تقدمهم ما يعرف به أقوال علماء المسلمين. فإبطال القول لمجرد مخالفته للأربعة هو مخالف لأقوال الأربعة، ولأتباع الأئمة الأربعة، فهو باطل بالإجماع.

الوجه الموقفي ثلاثين: إنها أنكروه في مسائل الزيارة ومسائل الطلاق من فتاوى المفتي المدلول ليس فيها شيء يخرج عن المذاهب الأربعة، بل إما أن يكون ما أفتى به قول جميع أهل المذاهب الأربعة - كالذي أفتى في هذه المسألة - مسألة الزيارة - فإن الذي قاله هو قول جميع أهل المذاهب الأربعة، بل وقول جميع علماء المسلمين قد ذكروا ما أجمعوا عليه وما تنازعوا فيه - وإما أن يكون ما أفتى به فيها قول بعض الأئمة الأربعة، أو بعض المتسعين إليهم، كمسائل الطلاق، فإن مسائل النزاع فيها قد تنازع فيها أهل المذاهب الأربعة، [٢٧/٣٠٥] والمفتي المذكور لم يفت فيها إلا بما قاله بعضهم، وما يمكن الإفتاء فيها إلا بذلك. ومن أنكر ما لا يعلمه وحكم بلا علم وخالف النص والإجماع كان حكمه باطلاً بالإجماع.

الحادي والثلاثون: أن قولهم: يجب إذا لم يتمتع من ذلك، ويشهر أمره، ليتحفظ الناس من الاقتداء به. وإنما يستحق ذلك من أظهر البدعة في دين المسلمين، واستحبها، ودعا إليها الناس، وحكم

أمثاله من العلماء الذين يقولون قولاً مرجوحاً. ومعلوم أن هؤلاء لا يستحقون العقوبة والحبس والمنع [٢٧/٣٠٨] عن الفتيا مطلقاً بإجماع المسلمين، وهذا الحكم باطل بإجماع المسلمين.

السادس والثلاثون: أن إلزام الناس بما لم يلزمهم به الله ورسوله، ومنعهم أن يتبعوا ما جاء به الكتاب والسنة حرام بإجماع المسلمين، والحكم به باطل بإجماع المسلمين وهؤلاء لم يستدلوا على ما قالوه بكتاب الله ولا سنة رسوله، ولا أجابوا عن حجة من احتج بالكتاب والسنة، ومثل هذا الإلزام والحكم به باطل بالإجماع.

السابع والثلاثون: أن علماء المسلمين إذا تنازعوا في مسألة على قولين لم يكن لمن بعدهم إحداث قول ثالث، بل القول الثالث يكون مخالفاً لإجماعهم. والمسلمون تنازعوا في السفر لغير المساجد الثلاثة على قولين: هل هو حرام، أو جائز غير مستحب. فاستجاب ذلك قول ثالث مخالف للإجماع، وليس من علماء المسلمين من قال: يستحب السفر لزيارة القبور، ولا يستحب إلى المساجد، بل السفر إلى المساجد قد نقل عن بعضهم أنه قال: مستحب يجب بالنذر، وأما السفر إلى القبور لم يقل أحد منهم: إنه مستحب، ولا إنه يجب بالنذر، وكلهم متفقون على أن الذهاب إلى المساجد أفضل من الذهاب إلى القبور؛ فإن زيارة الأنبياء والصالحين حيث كانت مشروعة فلا تشرع في اليوم واللييلة خمس مرات، والمسجد مشروع إتيانه في اليوم واللييلة خمس مرات، فإتيانه أولى من إتيانها بالإجماع.

[٢٧/٣٠٩] الثامن والثلاثون: أن إتيان مسجد رسول الله ﷺ، وقصد ذلك والسفر لذلك أولى من إتيان قبره لو كانت الحجرة مفتوحة والسفر إليه بإجماع المسلمين. فإن الصحابة كانوا يأتون مسجده في

ليامهم^(١). والمسلمون متفقون على أن ما تنازعوا فيه يجب رده إلى الله والرسول، وهؤلاء لم يردوا ما تنازع فيه المسلمون إلى الله والرسول، بل حكموا برده بقولهم، وهذا باطل بإجماع المسلمين.

وأيضاً، فحكموا بقول ثالث خلاف قولي علماء المسلمين فخرجوا وحكمهم عن إجماع المسلمين، وهذا باطل بإجماع المسلمين.

[٢٧/٣٠٧] الثالث والثلاثون: أن كلامهم تضمن الاعتراف بأن ما أفتى به المفتي هو قول بعض علماء المسلمين. وحيث فم تنازع فيه المسلمون يجب رده إلى الله والرسول، ولا يحكم فيه إلا كتاب الله وسنة نبيه، وهؤلاء حكموا فيما تنازع فيه المسلمون بغير كتاب الله ولا سنة رسوله. ومثل هذا الحكم باطل بإجماع المسلمين. وهذا لو كان ما أفتى به قول بعضهم، فكيف وهو ذكر القولين اللذين اتفق المسلمون عليهما. والقول الذي أنكروه هو قول الأئمة الكبار، وقولهم لم ينقله أحد من الأئمة الكبار ولا الصغار؟!

الرابع والثلاثون: أنه لو قدر أن المفتي أفتى بالخطأ، فالعقوبة لا تجوز إلا بعد إقامة الحجة، فالواجب أن تبين دلالة الكتاب والسنة على خطئه، ويحجب عما احتج به، فإنه لا بد من ذكر الدليل والجواب عن المعارض، وإلا فإذا كان مع هذا حجة ومع هذا حجة لم يميز تعيين الصواب مع أحدهما إلا بمرجح، وهؤلاء لم يفعلوا شيئاً من ذلك، فلو كان المفتي مخطئاً لم يقيموا عليه، فكيف إذا كان هو المصيب وهم المخطئون؟! فحكم مثل هؤلاء الحكام باطل بالإجماع.

الخامس والثلاثون: أن المفتي إذا تبين له الأدلة الشرعية، فإن تبين له الصواب وإلا كان له أسوة

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٣٠٩٥) وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣٠٩٥) من حديث علي بن حاتم.

وقال إسحاق بن إبراهيم الفقيه: ومما لم يزل من شأن من حج المرور بالمدينة، والقصد إلى الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ التبرك برؤية روضته، ومنبره، وقبره، ومجلسه، وملامس يديه، ومواضع قدميه، والعمود الذي كان يستند عليه وينزل جبرائيل بالوحي فيه عليه، ويمن عمره وقصده من الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين والاعتبار بذلك كله.

فقد بين أن الإجماع الذي حكوه يتضمن قصد الصلاة في مسجده وأن القبر من جملة آثاره. وهؤلاء زعموا أنه حكى الإجماع على السفر إلى مجرد القبر، وهو لم يذكر ذلك، ولا ما يدل عليه، بل ذكر خلاف ذلك من وجوه. وهؤلاء أخطأوا عليه فيما نقله، ولم يعرفوا ما في ذلك من السنة والإجماع، وهذا الحكم باطل بالإجماع.

[٢٧/٣١١] الوجه التاسع والثلاثون: أنه لو قدر أن العالم الكثير الفتاوى أفتى في علة مسائل بخلاف سنة رسول الله ﷺ الثابتة عنه. وخلاف ما عليه الخلفاء الراشدون، لم يميز منعه من الفتيا مطلقاً، بل بين له خطؤه فيما خالف فيه. فما زال في كل عصر من أعصار الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء المسلمين من هو كذلك. فابن عباس - رضي الله عنهما - كان يقول في «المتعة والصرف» بخلاف السنة الصحيحة، وقد أنكر عليه الصحابة ذلك، ولم يمنوه من الفتيا مطلقاً، بل بينوا له سنة رسول الله ﷺ المخالفة لقوله، فعلى - رضي الله عنه - روي له عن النبي ﷺ أنه حرم المتعة، وأبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - وغيره رووا له تحريمه لربا الفضل، ولم يردوا فتياه لمجرد قولهم وحكمهم يمنوه من الفتيا مطلقاً ومثل هذا كثير. فالمنع العام حكم بغير ما أنزل الله، وهو باطل باتفاق المسلمين. لو كان ما نازعوه فيه مخالفاً للسنة، فكيف إذا كانت معه، بل ومعه إجماع

اليوم واللييلة خمس مرات، والحجرة إلى جانب المسجد لم يدخلها أحد منهم؛ لأنهم قد علموا أنه نهاهم أن يتخذوا القبور مساجد، وأن يتخذوا قبره عيداً، أو وثناً. وأنه قال لهم: «صلوا علي حيثما كنتم»^(١). وكذلك قد علموا أن صلاتهم وسلامهم عليه في المسجد أولى من عند قبره. وكل من يسافر للزيارة فسفره إنما يكون إلى المسجد، سواء قصد ذلك أو لم يقصده، والسفر إلى المسجد مستحب بالنص والإجماع.

والجيب قد ذكر في الجواب الزيارة المجمع عليها، والمتنازع فيها، وهؤلاء عرضوا عن الأمر بما أمر الله به ورسوله وعلماء أمته، وعن استحباب ما أحبه الله ورسوله وجميع علماء أمته، وفهموا من كلام العلماء ما لم يقصدوه، فإن القاضي عياض الذي حكى ألفاظه قد صرح بما صرح به إمامه وجمهور أصحابه، أنه لا يجوز السفر إلى غير المساجد الثلاثة، وهو لم يذكر استحباب قصد القبر دون المسجد، بل ذكر ما نقله عن العلماء في فضل زيارة الرسول ما بين به مراده، وذكر عن مالك أنه كره أن يقف بعد السلام، وهذا كراهته لزيارة أكثر العامة. وهؤلاء [٢٧/٣١٠] جعلوا مسمى الزيارة مستحباً، وأنكروا على من فصل بين الزيارة الشرعية والبدعية. وذكر أن أهل المدينة يكره لهم الوقوف عند القبر، وإن قصدوا مجرد السلام، إلا عند السفر. وذكر - أيضاً - أنه يستحب قصد المسجد، وإن هذا لم يزل المسلمون يفعلونه، فقال: «فصل في حكم زيارة قبره»: وزيارة قبره سنة بين المسلمين مجمع عليها، وفضيلة مرغّب فيها. قال: وكره مالك أن يقال: زونا قبر النبي ﷺ، ثم قال:

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وأحمد (٣٦٧ / ٢) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

وغيرهم والذين يتدعون بدعة يلزمون بها الناس، ويعادون من خالفهم فيها، ويستحلون عقوبته. والبدع المتضمنة للشرك واتخاذ القبور أوثانًا، والحج إليها، ودعاء غير الله، وعبادته، من بدع الخوارج، والروافض، والله أعلم، والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.



[٢٧/٣١٤] وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا.

أما بعد:

يقول أحمد بن تيمية: إني لما علمت مقصود ولي الأمر السلطان - أيده الله وسدده فيما رسم به - كتبت إذ ذاك كلامًا مختصرًا، لأن الحاضر استعجل بالجواب. وهذا فيه شرح الحال أيضًا مختصرًا، وإن رسم ولي الأمر - أيده الله وسدده - أحضرت له كتبًا كثيرة من كتب المسلمين - قديمًا وحديثًا - مما فيه كلام النبي ﷺ [٢٧/٣١٥] والصحابة والتابعين، وكلام أئمة المسلمين الأربعة، وغير الأربعة وأتباع الأربعة، مما يوافق ما كتبه في الفتاوى؛ فإن الفتاوى مختصرة، لا تحتل البسط، ولا يقدر أحد أن يذكر خلاف ذلك، لا عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة، ولا عن التابعين، ولا عن أئمة المسلمين، لا الأربعة، ولا غيرهم.

علماء المسلمين فيما أنكروه من مسائل الزيارة، وهذا مما يبين أن هذا الحكم من أبطل حكم في الإسلام ومن أعظم التغيير لدين الإسلام بإجماع المسلمين.

الوجه الموفى أربعين: أن هذه المسائل يعرفها علماء المسلمين من زمن رسول الله ﷺ، وإلى هذا الوقت؛ فإن جميع المسلمين [٢٧/٣١٢] يحتاجون إليها، فيمتنع أن يعرف بعض الناس فيها الحق دون السلف والأئمة. والمجيب قد صنف فيها مجلدات، بين فيها أقوال الصحابة وأفعالهم، وأقوال علماء المسلمين، ما أجمعوا عليه، وما تنازعوا فيه، وبين الأحاديث النبوية صحيحها وضعيفها، وكلام العلماء فيها، وبين خطأ من نازعه عن صنف في ذلك، ووسط القول في ذلك. وهؤلاء لو كانوا قد قالوا ببعض أقاويل العلماء، فلم يأتوا عليه بحجة، فكيف وقد قالوا ما يخالف سنة رسول الله ﷺ، وإجماع علماء المسلمين في مثل هذا الأمر العظيم الذي قد بينه الرسول لأمته، وعرف ذلك علماء أمته قرآنًا بعد قرن إلى هذا الزمان، ومعلوم أن مثل هذا الحكم باطل بإجماع المسلمين.

الوجه الحادي والأربعون: أنهم لو قالوا ببعض أقوال العلماء فظنوا أنه لا تنازع فيه كانوا عددًا، مثل من يظن: أن السنة للزائر أن يقف عند القبر ويستقبله ويسلم عليه، وقد يظن ذلك إجماعًا، وهو غلط؛ فإن من العلماء من لم يستحب استقبال القبلة، ومنهم من لم يستحب الوقوف عند القبر، كما قد بين النقل عنهم في مواضعه. وأما هؤلاء فحكموا يقول لم يقله أحد من علماء المسلمين، وذلك باطل بالإجماع.

الثاني والأربعون: أن ما قالوه لو قاله مُفْتٍ لوجب الإنكار عليه [٢٧/٣١٣] ومنعه وجهه إن لم يته عن الإفتاء به؛ لأنه مخالف للسنة والإجماع، فكيف إذا قاله حاكم يلزم الناس به؟! وهو أولى بالمنع والعقوبة على ذلك كاهل البدع؛ من الخوارج، والرافضة،

ثم إذا ميز العالم بين ما قاله الرسول ﷺ وما لم يقله، فإنه يحتاج أن يفهم مراده، ويفقه ما قاله، ويجمع بين الأحاديث، ويضم كل شكل إلى شكله، فيجمع بين ما جمع الله بينه ورسوله، ويفرق بين ما فرق الله بينه ورسوله. فهذا هو العلم الذي يتفجع به المسلمون، ويجب تلقيه وقبوله، وبه ساد أئمة المسلمين كالأربعة وغيرهم [٢٧/٣١٧] - رضي الله عنهم أجمعين.

وولي الأمر سلطان المسلمين - أيده الله وسدده - هو أحق الناس بنصر دين الإسلام، وما جاء به الرسول - عليه السلام - وزجر من يخالف ذلك ويتكلم في الدين بلا علم، ويأمر بما نهى عنه رسول الله ﷺ، ومن يسعى في إطفاء دينه إما جهلاً وإما هوى. وقد نزه الله رسوله ﷺ عن هذين الوصفين فقال تعالى: ﴿وَالْتَجِمِ إِذَا هُوَ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ﴿٢﴾ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١-٣]، وقال تعالى عن الذين يخالفونه: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهَدَىٰ﴾ [النجم: ٢٣]، ويخالفون شريعته وما كان عليه الصحابة والتابعون وأئمة المسلمين الذين يعرفون سته ومقاصده، ويتحرون متابعتهم ﷺ، ويحسب جهدهم - رضي الله عنهم أجمعين.

فولي الأمر السلطان - أعزه الله - إذا تين له الأمر فهو صاحب السيف الذي هو أولى الناس بوجوب الجهاد في سبيل الله باليد لتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، وبين تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتظهر حقيقة التوحيد، ورسالة الرسول الذي جعله الله أفضل الرسل وخاتمهم، ويظهر الهدى ودين الحق الذي بعث به، والنور الذي أوحى إليه، ويصان ذلك [٢٧/٣١٨]

عما يخلطه به أهل الجهل والكذب الذين يكذبون على

وإنما خالف ذلك من يتكلم بلا علم، وليس معه بما يقوله نقل، لا عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة ولا عن التابعين ولا عن أئمة المسلمين، ولا يمكنه أن يحضر كتاباً من الكتب المعتمدة عن أئمة المسلمين بما يقوله، ولا يعرف كيف كان الصحابة والتابعون يفعلون في زيارة قبر النبي ﷺ وغيره. وأنا خطي موجود بما أفنيت به، وعندي مثل هذا كثير كتبه بخطي، ويعرض على جميع من ينسب إلى العلم شرقاً وغرباً، فمن قال: إن عنده علماً يناقض ذلك فليكتب خطه بجواب مبسوط، يعرف فيه من قال هذا القول قبله، وما حجتهم في ذلك، ويعد ذلك فولي الأمر السلطان - أيده الله - إذا رأى ما كتبه وما كتبه غيره فأننا أعلم أن الحق ظاهر مثل الشمس، يعرفه أقل غلمان السلطان، الذي ما روي في هذه الأزمان سلطان مثله، زاده الله علماً وتسليداً وتأيداً. فالحق يعرفه كل أحد، فإن الحق الذي بعث الله به الرسل لا يشبهه بغيره على [٢٧/٣١٦] العارف كما لا يشبه الذهب الخالص بالمغشوش على الناقد. والله تعالى أوضح الحجة، وأبان المحجة بمحمد خاتم المرسلين، وأفضل النبيين، وخير خلق الله أجمعين. فالعلماء وروثة الأنبياء، عليهم بيان ما جاء به الرسول ورد ما يخالفه.

فيجب أن يعرف - أولاً - ما قاله الرسول ﷺ، فإن الأحاديث المكذوبة كثيرة، وبعض المتسبين إلى العلم قد صنف في هذه المسألة وما يشبهها مصنفاً ذكر فيه من الكذب على رسول الله ﷺ وعلى الصحابة ألواناً يفتريها الجاهلون. وهو لم يتعمد الكذب، بل هو محب للرسول ﷺ معظم له، لكن لا خبرة له بالتمييز بين الصدق والكذب، فإذا وجد بعض المصنفين في فضائل البقاع وغيرها قد نسب حديثاً إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابة اعتقده صحيحاً وبنى عليه، ويكون ذلك الحديث ضعيفاً، بل كذباً عند أهل المعرفة بسته ﷺ.

عز وجل؛ كعبادات أهل البدع من المشركين وأهل الكتاب ومن ضاهاهم؛ فإن لهم عبادات ما أنزل الله بها كتاباً، ولا بعث بها رسولاً، مثل عبادات المخلوقين، كعبادات الكواكب، أو الملائكة، أو الأنبياء، أو عبادة التماثيل التي صورت على صورهم، كما تفعله النصارى في كنائسهم، يقولون إنهم يستشفعون بهم، وفي الصحيح: أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: «خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»^(١). أي ما كان بدعة في الشرع، وقد يكون مشروعاً لكنه إذا فعل بعلمه سمي بدعة كقول عمر - رضي [٢٧/٣٢٠] الله عنه - في قيام رمضان لما جمعهم على قارئ واحد فقال: نعمت البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل. وقيام رمضان قد سته رسول الله ﷺ فقال: «إن الله قد فرض عليكم صيام رمضان وستنت لكم قيامه»^(٢). وكانوا على عهده ﷺ يصنون أوزاعاً متفرقين. يصلي الرجل وحده، ويصلي الرجل ومعه جماعة جماعة. وقد صلى بهم النبي ﷺ جماعة مرة بعد مرة. وقال: «إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة»^(٣). لكن لم يداوم على الجماعة كالصلوات الخمس، خشية أن يفرض عليهم، فلما مات أمنوا زيادة الفرض فجمعهم عمر على أبي بن كعب.

والنبي ﷺ يجب علينا أن نحبه حتى يكون أحب إلينا من أنفسنا وآبائنا وأبنائنا وأهلنا وأموالنا، ونعظمه ونوقره ونطيعه باطناً وظاهراً، ونوالي من

الله ورسوله، ويمهلون دينه، ويمعدنون في دينه من البدع ما يضاهي بدع المشركين، ويتقصون شريعته وسنه وما بعث به من التوحيد، ففي تنقيص دينه وسنه وشريعته من التنقص له والظمن عليه ما يستحق فاعله عقوبة مثله.

فولاة أمور المسلمين أحق بنصر الله ورسوله، والجهاد في سبيله، وإعلاء دين الله، وإظهار شريعة رسول الله ﷺ التي هي أفضل الشرائع التي بعث الله بها خاتم المرسلين وأفضل النبيين، وما تضمنت من توحيد الله وعبادته لا شريك له، وأن يعبد بها أمر وشرع، لا يعبد بالأهواء والبدع. وما من الله به على ولادة الأمر، وما أنعم الله به عليهم في الدنيا، وما يرجونه من نعمة الله في الآخرة، إنما هو باتباعهم للرسول ﷺ، ونصر ما جاء به من الحق.

وقد طلب ولي الأمر - أيده الله وسدده - المقصود بها كعبته. والمقصود طاعة الله عز وجل ورسوله ﷺ، وأن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئاً. ولا تكون العبادة إلا بشريعة رسول الله ﷺ وهو ما أوجبه الله تعالى كالصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت، أو ندب إليه كقيام الليل، [٢٧/٣١٩] والسفر إلى مسجد رسول الله ﷺ، والمسجد الأقصى للصلوة فيها والقراءة والذكر والاعتكاف وغير ذلك، مع ما في ذلك من الصلاة والسلام على النبي ﷺ عند دخول المسجد والخروج منه وفي الصلاة، والاعتناء بالنبي ﷺ فيما كان يفعل في المساجد، وفي زيارة القبور، وغير ذلك. فإن الدين هو طاعته فيما أمر، والاعتناء به فيما سته لأتمه. فلا تتجاوز سته فيما فعله في عبادته؛ مثل الذهاب إلى مسجد قباء، والصلاة فيه، وزيارة شهداء أحد، وقبور أهل البقيع.

فأما ما لا يحبه الله ورسوله ولا هو مستحب، فهذا ليس من العبادات والطاعات التي يتقرب بها إلى الله

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) ضعف: أخرجه النسائي (٤ / ١٥٨) وابن ماجه (١٣٢٨) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه.

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٠٦) وابن ماجه (١٣٢٧) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٨٠٦) من حديث أبي ذر.

والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعده إنك لا تخلف الميعاد، حلت له شفاعتي يوم القيامة»^(١). وهذا مأمور به. والسلام عليه عند [٢٧/٣٢٢] قبره المكرم جائر لما في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»^(٢).

وحيث صلى الرجل وسلم عليه من مشارق الأرض ومغاربها، فإن الله يوصل صلاته وسلامه إليه، لما في السنن عن أوس بن أوس أن النبي ﷺ قال: «أكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة، فإن صلاتكم معروضة علي». قالوا: وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ أي صرت رميمًا - قال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»^(٣). ولهذا قال ﷺ: «لا تتخلوا قبوري عيدًا، وصلوا علي حيثما كنتم؛ فإن صلاتكم تبلغني»^(٤). رواه أبو داود وغيره. فالصلاة تصل إليه من البعيد كما تصل إليه من القريب. وفي النسائي عنه ﷺ أنه قال: «إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام»^(٥). وقد أمرنا الله أن نصلي عليه، وشرع ذلك لنا في كل صلاة أن نثني على الله بالتحيات ثم نقول: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته». وهذا السلام يصل إليه من مشارق الأرض ومغاربها. وكذلك إذا صلينا عليه

يواليه، ونعادي من يعاديه، ونعلم أنه لا طريق إلى الله إلا بمتابعتة ﷺ. ولا يكون وليًا لله بل ولا مؤمنًا ولا سعيًا ناجيًا من العذاب إلا من آمن به واتبعه باطنًا وظاهرًا. ولا وسيلة يتوصل إلى الله عز وجل بها إلا الإيمان به وطاعته. وهو أفضل الأولين والآخرين، وخاتم النبيين، والمخصوص يوم القيامة بالشفاعة العظمى التي ميزه الله بها على سائر النبيين، صاحب المقام المحمود، واللواء المعقود، لواء الحمد، آدم فمن دونه تحت لوائه. وهو أول من يستفتح باب الجنة، فيقول الخازن: من أنت؟ فيقول: أنا محمد. فيقول بك أمرت أن لا أتفتح لأحد قبلك. وقد فرض على أمته فرائض، وسنن مستحبة، فالحج إلى بيت الله فرض، والسفر إلى مسجده والمسجد الأقصى للصلاة فيها والقراءة والذكر والدعاء والاعتكاف مستحب باتفاق المسلمين. وإذا أتى مسجده فإنه يسلم عليه، ويصلي عليه، ويسلم عليه في الصلاة، ويصلي عليه فيها، فإن الله يقول: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» [الأحزاب: ٥٦] ومن صلى عليه مرة صلى الله عليه عشراً، ومن سلم عليه، سلم الله عليه عشراً.

وطلب الوسيلة له كما ثبت في الصحيح أنه قال: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي، فإنه من صلى علي مرة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد، فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة»^(٦). رواه مسلم. وروى البخاري عنه ﷺ أنه قال: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٤) من حديث جابر بن عبد الله.

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٤٧) وابن ماجه (١٠٨٥) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٠٤٧) من حديث أوس بن أوس.

(٥) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٤) وأحمد (٢ / ٢٤٦) وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠) من حديث عطاء بن يسار.

(٦) صحيح: أخرجه النسائي (٤٣ / ٣) وأحمد (٣٨٧ / ١) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢١٧٤) من حديث ابن مسعود.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٨٤) من حديث جابر بن عمرو.

الحجرة بأكثر من عشرين أو ثلاثين سنة، فإنها توفيت في خلافة معاوية، ثم ولي ابنه يزيد، ثم ابن الزبير في الفتنة، ثم عبد الملك بن مروان، ثم ابنه الوليد، وكانت ولايته بعد ثمانين من الهجرة وقد مات عامة الصحابة، قيل: إنه لم يبق بالمدينة إلا جابر بن عبد الله - رضي الله عنها - فإنه آخر من مات بها في سنة ثمان وسبعين قبل إدخال الحجرة بعشر سنين.

ففي حياة عائشة - رضي الله عنها - كان الناس يدخلون عليها لسامع الحديث، ولاستفتائها، وزيارتها، من غير أن يكون إذا دخل أحد يذهب إلى القبر المكرم، لا للصلاة ولا لدعاء ولا غير ذلك - بل ربما طلب بعض الناس منها أن تريح القبور فترى إياهم، وهي قبور لا لاطئة ولا مشرفة، مبطوحة يطعاه العرصة. وقد اختلف هل كانت مسنمة أو مسطحة؟ والذي في البخاري أنها مسنمة. قال سفيان التمار: إنه رأى قبر النبي ﷺ مسنماً، لكن كان الداخل يسلم على النبي ﷺ لقوله: «ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»^(١). وهذا السلام مشروع لمن كان يدخل الحجرة. وهذا السلام هو القريب الذي يرد النبي ﷺ على صاحبه. وأما السلام المطلق الذي يفعل خارج الحجرة وفي كل مكان فهو مثل السلام عليه في الصلاة، وذلك مثل الصلاة عليه، والله هو الذي يصلي على من يصلي عليه مرة عشرًا، ويسلم على من يسلم عليه مرة عشرًا. فهذا هو الذي أمر به المسلمون خصوصًا للنبي ﷺ، بخلاف السلام عليه عند قبره، فإن هذا قدر مشترك بينه وبين جميع المؤمنين، فإن كل مؤمن يسلم عليه عند قبره كما يسلم عليه في الحياة عند اللقاء، وأما الصلاة والسلام في كل مكان والصلاة على التعمين فهذا إنما

قلنا: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد. وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد».

وكان المسلمون على عهد وعهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلي يصلون [٢٧/٣٢٣] في مسجده، ويسلمون عليه في الصلاة، وكذلك يسلمون عليه إذا دخلوا المسجد، وإذا خرجوا منه، ولا يحتاجون أن يذهبوا إلى القبر المكرم، ولا أن يتوجهوا نحو القبر ويرفعوا أصواتهم بالسلام كما يفعله بعض الحجاج - بل هذا بدعة لم يستحبها أحد من العلماء، بل كرهوا رفع الصوت في مسجده، وقد رأى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رجلين يرفعان أصواتهما في مسجده وزأما غريين، فقال: أما علمتما أن الأصوات لا ترفع في مسجد رسول الله ﷺ؟ لو أنكما من أهل البلد لأوجعتكما ضرباً^(٢). وعذرهما بالجهل فلم يعاقبهما.

وكان النبي ﷺ لما مات دفن في حجرة عائشة - رضي الله عنها - وكانت هي وحجر نسائه في شرقي المسجد وقبله، لم يكن شيء من ذلك داخلًا في المسجد، واستمر الأمر على ذلك إلى أن انقرض عصر الصحابة بالمدينة. ثم بعد ذلك في خلافة الوليد بن عبد الملك بن مروان بنحو من سنة من بيعته وسع المسجد، وأدخلت فيه الحجرة للضرورة؛ فإن الوليد كتب إلى نائبه عمر بن عبد العزيز أن يشتري الحجر من ملاكها ورثة أزواج النبي ﷺ، فإنهم كن قد توفين كلهن - رضي الله عنهن - فأمره أن يشتري الحجر ويزيدها في المسجد، فهدمها وأدخلها في المسجد، وبقيت حجرة عائشة على حالها، وكانت مغلقة لا يمكن أحد من الدخول إلى قبر النبي [٢٧/٣٢٤] ﷺ لا للصلاة عنده ولا لدعاء ولا غير ذلك إلى حين كانت عائشة في الحياة، وهي توفيت قبل إدخال

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٠) من حديث السائب بن يزيد.

فيه بسبب محمد ﷺ أضعاف ما كان يعبد الله فيه قبل ذلك، وأعظم مما كان يعبد، فإن محمدًا ﷺ سيد ولد آدم.

ولما مات دفن في حجرة عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ في مرض موته: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٣) يحذر ما فعلوا. قالت عائشة - رضي الله عنها - ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجدًا. وفي «صحيح [٢٧/٣٢٧] مسلم» أنه قال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٤). وفي «صحيح مسلم» - أيضًا - أنه قال: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»^(٥). فنهى ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد، وعن الصلاة إليها، ولعن اليهود والنصارى لكونهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد؛ لأن هذا كان هو أول أسباب الشرك في قوم نوح، قال الله تعالى عنهم: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾^(٦) وَقَدْ أَصْلَحُوا كَيْفَرًا [نوح: ٢٣، ٢٤]. قال ابن عباس وغيره من السلف: هؤلاء كانوا قومًا صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم عبدوهم. فهو ﷺ لكبار نصحه لأمته حذرهم أن يقعوا فيما وقع فيه المشركون وأهل الكتاب، فنهاهم عن اتخاذ القبور مساجد، وعن الصلاة إليها لئلا يشبهوا بالكفار كما نهاهم عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها لئلا يشبهوا بالكفار.

ولهذا لما أدخلت الحجرة في مسجده المفضل في خلافة الوليد بن عبد الملك - كما تقدم - بنوا عليها حائطًا وسنموه وحرفوه لئلا يصلي أحد إلى قبره

أمر به في حق النبي ﷺ، فهو الذي أمر الله العباد أن يصلوا عليه ويسلموا تسليمًا. صل الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا.

فحجر نسائه كانت خارجة عن المسجد شرقيه وقبلية؛ ولهذا قال ﷺ: «ما بين يمني ومنبري روضة من رياض الجنة»^(٧). هذا لفظ الصحيحين، ولفظ: «قبري» ليس في الصحيح، فإنه حيث لم يكن قبر.

ومسجده إنما فضل به ﷺ لأنه هو الذي بناه وأسه على التقوى. وقد ثبت في «الصحيحين» عنه أنه قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلا المسجد الحرام»^(٨). وجمهور العلماء على أن المسجد الحرام أفضل المساجد والصلاة فيه بمائة ألف صلاة، هكذا روى أحمد والنسائي وغيرهما [٢٧/٣٢٦] بإسناد جيد. والمسجد الحرام هو فضل به وإبراهيم الخليل، فإن إبراهيم الخليل بنى البيت ودعا الناس إلى حجه بأمره تعالى، ولم يوجه على الناس ولهذا لم يكن الحج فرضًا في أول الإسلام، وإنما فرض في آخر الأمر. والصحيح أنه إنما فرض سنة نزلت آل عمران لما وفد أهل نجران سنة تسع أو عشر. ومن قال: في سنة ست فإنما استدلل بقوله تعالى: ﴿وَأْتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ إِلَيَّ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فإن هذه نزلت عام الحديبية باتفاق الناس، لكن هذه الآية فيها الأمر بإتمامه بعد الشروع فيه، ليس فيها إيجاب ابتداء به، فالبيت الحرام كان له فضيلة بناء إبراهيم الخليل ودعاء الناس إلى حجه، وصارت له فضيلة ثانية، فإن محمدًا ﷺ هو الذي أنقذه من أيدي المشركين ومنعه منهم. وهو الذي أوجب حجه على كل مستطيع. وقد حجه الناس من مشارق الأرض ومغاربها، فعبد الله

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٢) من حديث أبي مرثد الغنوي.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٩٠) من حديث عبدالله بن زيد.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٠) ومسلم (٥٠٥) من حديث أبي هريرة.

- عز وجل - أن لا يتخذ قبره وثناً بعد، فاستجاب الله دعاءه ﷺ، فلم يكن مثل الذين اتخذت قبورهم مساجد؛ فإن أحداً لا يدخل عند قبره البيت؛ فإن من كان قبله من الأنبياء إذا ابتدع أمهم بدعة بعث الله نبياً ينهى عنها. وهو ﷺ خاتم الأنبياء لا نبي بعده، فعصم الله أمته أن تجتمع على ضلالة، وعصم قبره المكرم أن يتخذ وثناً، فإن ذلك - والعياذ بالله - لو فعل لم يكن بعده نبي ينهى عن ذلك، وكان الذين يفعلون ذلك قد غلبوا الأمة، وهو ﷺ قد أخبر أنه لا تزال طائفة من أمته ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم إلى يوم القيامة، فلم يكن لأهل البدع سبيل أن يفعلوا بقبره المكرم كما فعل بقبور غيره ﷺ.



فصل

قد ذكرت فيما كتبه من المناسك أن السفر إلى مسجده وزيارته - كما يذكره أئمة المسلمين في مناسك الحج - عمل صالح [٢٧/٣٣٠] مستحب. وقد ذكرت في عدة «مناسك الحج» السنة في ذلك، وكيف يسلم عليه، وهل يستقبل الحجر، أم القبلية؟ على قولين: فالأكثر يقولون: يستقبل الحجر، كما لك والشافعي وأحد. وأبو حنيفة يقول: يستقبل القبلية ويجعل الحجر عن يساره في قول، وخلفه في قول؛ لأن الحجر المكرم لما كانت خارجه عن المسجد، وكان الصحابة يسلمون عليه لم يكن يمكن أحد أن يستقبل وجهه ﷺ ويستدير القبلية، كما صار ذلك ممكناً بعد دخولها في المسجد، بل كان إن استقبل القبلية صارت عن يساره، وحيث إن كانوا يستقبلونه ويستديرون الغرب فقول الأكثرين أرجح، وإن كانوا يستقبلون القبلية حيثن ويجعلون الحجر عن يسارهم

الكریم ﷺ. وفي موطأ مالك عنه أنه قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً بعد، اشتد غضب الله على قوم [٢٧/٣٢٨] اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١). وقد استجاب الله دعوته فلم يتخذ لله الحمد وثناً، كما اتخذ قبر غيره، بل ولا يتمكن أحد من الدخول إلى حجرته بعد أن بنيت الحجر. وقبل ذلك ما كانوا يمكنون أحداً من أن يدخل إليه ليدعو عنده، ولا يصلي عنده، ولا غير ذلك مما يفعل عند قبر غيره. لكن من الجهال من يصلي إلى حجرته، أو يرفع صوته أو يتكلم بكلام منهي عنه، وهذا إنما يفعل خارجاً عن حجرته لا عند قبره. وإلا فهو لله الحمد استجاب الله دعوته فلم يمكن أحد قط أن يدخل إلى قبره فيصلي عنده أو يدعو أو يشرك به كما فعل بغيره اتخذ قبره وثناً، فإنه في حياة عائشة - رضي الله عنها - ما كان أحد يدخل إلا لأجلها، ولم تكن تمكن أحداً أن يفعل عند قبره شيئاً مما نهي عنه، ويعلها كانت مغلقة إلى أن أدخلت في المسجد فسد بابها وبني عليها حائط آخر. كل ذلك صيانة له ﷺ أن يتخذ بيته عيداً وقبره وثناً، وإلا فمعلوم أن أهل المدينة كلهم مسلمون، ولا يأتي إلى هناك إلا مسلم، وكلهم معظمون للرسول ﷺ، وقبور آحاد أمته في البلاد معظمة. فما فعلوا ذلك ليستهان بالقبر المكرم، بل فعلوه لئلا يتخذ وثناً بعد، ولا يتخذ بيته عيداً. ولئلا يفعل به كما فعل أهل الكتاب بقبور أنبيائهم. والقبر المكرم في الحجر إنما عليه بطحاء - وهو الرمل الغليظ - ليس عليه حجارة ولا خشب، ولا هو مطين كما فعل بقبور غيره.

[٢٧/٣٢٩] وهو ﷺ إنما نهي عن ذلك سداً للزينة، كما نهي عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها، لئلا يفضي ذلك إلى الشرك. ودعا الله

(١) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٤) وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠) من حديث عطاء بن يسار.

ساع الأذان، وعند كل دعاء. فتشرع الصلاة عليه عند كل دعاء، فإنه «أَوَّلُ بِأَلْمُؤَيَّيَاتِ مِنْ أُنْفُسِهِمْ» [الأحزاب: ٦].

ولهذا يسلم المصلي عليه في الصلاة قبل أن يسلم على نفسه وعلى سائر عباد الله الصالحين، فيقول: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله [٢٧/٣٣٢] وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين». ويصلي عليه فيدعوه قبل أن يدعو لنفسه. وأما غيره فليس عنده مسجد يستحب السفر إليه كما يستحب السفر إلى مسجده، وإنما يشرع أن يزار قبره كما شرعت زيارة القبور. وأما هو ﷺ فتشرع السفر إلى مسجده ونهى عما يوهم أنه سفر إلى غير المساجد الثلاثة.

ويجب الفرق بين الزيارة الشرعية التي سنها رسول الله ﷺ، وبين الزيارة البدعية التي لم يشرعها بل نهى عنها، مثل اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، والصلاة إلى القبر، واتخاذها وثناً. وقد ثبت عنه في «الصحيحين» أنه قال: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»^(٢). حتى إن أبا هريرة سافر إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى بن عمران - عليه السلام - فقال له بضرة بن أبي بضرة الغفاري: لو أدركتك قبل أن تخرج لما خرجت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَعْمَلُ الْمَطِيَّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، ومسجد بيت المقدس»^(٣). فهذه المساجد شرع السفر إليها لعبادة الله فيها بالصلاة والقراءة والذكر والدعاء

فقول أبي حنيفة أرجح.

والصلاة تقصر في هذا السفر المستحب باتفاق أئمة المسلمين، لم يقل أحد من أئمة المسلمين: إن هذا السفر لا تقصر فيه الصلاة. ولا نهى أحد عن السفر إلى مسجده، وإن كان المسافر إلى مسجده يزور قبره ﷺ، بل هذا من أفضل الأعمال الصالحة ولا في شيء من كلامي وكلام غيري نهى عن ذلك، ولا نهى عن المشروع في زيارة قبور الأنبياء والصالحين، ولا عن المشروع في زيارة سائر القبور، بل قد ذكرت في غير موضع استحباب زيارة القبور كما كان النبي ﷺ يزور أهل البقيع وشهداء أحد، ويعلم أصحابه [٢٧/٣٣١] إذا زاروا القبور أن يقول قائلهم: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية. اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعلهم، واغفر لنا ولهم»^(٤). وإذا كانت زيارة قبور عموم المؤمنين مشروعة فزيارة قبور الأنبياء والصالحين أولى، لكن رسول الله ﷺ له خاصية ليست لغيره من الأنبياء والصالحين، وهو أننا أمرنا أن نصلي عليه وأن نسلم عليه في كل صلاة، ويتأكد ذلك في الصلاة، وعند الأذان، وسائر الأدعية، وأن نصلي ونسلم عليه عند دخول المسجد - مسجده وغير مسجده - وعند الخروج منه، فكل من دخل مسجده فلا بد أن يصلي فيه ويسلم عليه في الصلاة. والسفر إلى مسجده مشروع، لكن العلماء فرقوا بينه وبين غيره حتى كره مالك - رحمه الله - أن يقال: زرت قبر النبي ﷺ، لأن المقصود الشرعي بزيارة القبور السلام عليهم والدعاء لهم، وذلك السلام والدعاء قد حصل على أكمل الوجوه في الصلاة في مسجده وغير مسجده، وعند

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(٣) صحيح: أخرجه النسائي (١١٤ / ٣) وأحمد (٩٣ / ٣) وصححه الألباني في «الإرواء» (٧٧٣) من حديث بضرة بن أبي بضرة.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٤، ١٠٣) من حديث بريدة الأسلمي.

وأحد قولي الشافعي، لأنه ليس من جنسه ما يجب بالشرع.

والثاني: عليه الوفاء، وهو مذهب مالك وأحمد بن حنبل والشافعي في قوله الآخر؛ لأن هذا طاعة لله. وقد ثبت في «صحيح البخاري» عن النبي ﷺ أنه قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٣).

ولو نذر السفر إلى غير المساجد أو السفر إلى مجرد قبر نبي أو صالح لم يلزمه الوفاء بنذره باتفاقهم، فإن هذا السفر لم يأمر به النبي ﷺ، بل قد قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»^(٤). وإنما يجب بالنذر ما كان طاعة، وقد صرح مالك وغيره بأن من نذر السفر إلى المدينة النبوية إن كان مقصوده الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ وَفَى بنذره، وإن كان مقصوده مجرد زيارة القبر من غير صلاة في المسجد لم يف بنذره؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد»^(٥). والمسألة ذكرها القاضي إسماعيل بن إسحاق في «المبسوط» ومعناها في «المدونة» و«الخلاف» وغيرهما من كتب أصحاب مالك. يقول: إن من نذر إتيان مسجد النبي ﷺ لزمه الوفاء بنذره؛ لأن المسجد لا يؤتى إلا [٢٧/٣٣٥] للصلاة، ومن نذر إتيان المدينة النبوية، فإن كان قصده الصلاة في المسجد وَفَى بنذره، وإن قصد شيئاً آخر مثل زيارة مَنْ بالبقيع أو شهداء أحد لم يف بنذره؛ لأن السفر إنما يشرع إلى المساجد الثلاثة. وهذا الذي قاله مالك

والاعتكاف، والمسجد الحرام مختص بالطواف لا يطاف بغيره.

وما سواه من المساجد إذا أتاها الإنسان وصل فيها من غير سفر [٢٧/٣٣٣] كان ذلك من أفضل الأعمال، كما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «من تطهر في بيته ثم خرج إلى المسجد كانت خطواته إحداهما تحط خطيئة، والأخرى ترفع درجة، والعبد في صلاة ما دام ينتظر الصلاة، والملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، ما لم يحدث»^(٦). ولو سافر من بلد إلى بلد مثل أن سافر إلى دمشق من مصر لأجل مسجدها أو بالعكس، أو سافر إلى مسجد قباء من بلد بعيد لم يكن هذا مشروعاً باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم. ولو نذر ذلك لم يف بنذره باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم، إلا خلاف شاذ عن الليث بن سعد في المساجد، وقاله ابن مسلمة من أصحاب مالك في مسجد قباء خاصة. ولكن إذا أتى المدينة استحب له أن يأتي مسجد قباء ويصلي فيه لأن ذلك ليس بسفر ولا بشد رحل؛ لأن النبي ﷺ كان يأتي مسجد قباء راكباً ومشياً كل سبت، ويصلي فيه ركعتين، وقال: «من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء كان له كعمرة»^(٧). رواه الترمذي وابن أبي شيبه، وقال سعد ابن أبي وقاص وابن عمر: صلاة فيه كعمرة.

ولو نذر المشي إلى مكة للحج والعمرة لزمه باتفاق المسلمين. ولو نذر أن يذهب إلى مسجد المدينة أو بيت المقدس ففيه قولان: [٢٧/٣٣٤]

أحدهما: ليس عليه الوفاء، وهو قول أبي حنيفة

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه النسائي (١١٤/٣) وأحمد (٩٣/٣) وصححه الألباني في «الإرواء» (٧٧٣) من حديث بصرة بن أبي بصرة.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٧) ومسلم (٦٤٩) من حديث أبي هريرة.

(٧) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٢٤) وابن ماجه (١٤١١) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣٢٤) من حديث أسيد بن ظهير.

أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي ومن بعدهم إلى انقراض عصرهم - لم يسافر أحد منهم إلى قبر نبي ولا رجل صالح.

وقبر الخليل - عليه السلام - بالشام لم يسافر إليه أحد من الصحابة. وكانوا يأتون البيت المقدس فيصلون فيه ولا يذهبون إلى قبر الخليل - عليه السلام. ولم يكن ظاهرًا بل كان في البناء الذي بناه سليمان بن داود - عليهما السلام. ولا كان قبر يوسف الصديق يعرف، ولكن أظهر ذلك بعد أكثر من ثلاثمائة سنة من الهجرة، ولهذا وقع فيه نزاع، فكثير من أهل العلم ينكره، ونقل ذلك عن مالك وغيره؛ لأن الصحابة لم يكونوا يزورونه فيعرف. ولما استولى [٢٧/٣٣٧] النصارى على الشام تقبوا البناء الذي كان على الخليل - عليه السلام - وانحذروا المكان كنيسة. ثم لما فتح المسلمون البلد بقي مفتوحًا. وأما على عهد الصحابة فكان قبر الخليل مثل قبر نبينا ﷺ. ولم يكن أحد من الصحابة يسافر إلى المدينة لأجل قبر النبي ﷺ، بل كانوا يأتون فيصلون في مسجده ويسلمون عليه في الصلاة، ويسلم من يسلم عند دخول المسجد والخروج منه، وهو ﷺ مدفون في حجرة عائشة - رضي الله عنها - فلا يدخلون الحجرة، ولا يقفون خارجًا عنها في المسجد عند السور. وكان يقدم في خلافة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب أمداد اليمن الذين فتحوا الشام والعراق، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي آلَهُ بُقُولٌ مُّحْسِنُونَ وَيُقْبَلُونَ﴾ [المائدة: ٥٤] ويصلون في مسجده كما ذكرنا، ولم يكن أحد يذهب إلى القبر، ولا يدخل الحجرة، ولا يقوم خارجها في المسجد، بل السلام عليه من خارج الحجرة. وعمدة مالك وغيره فيه على فعل ابن عمر - رضي الله عنهما.

ويكل حال فهذا القول لو قاله نصف المسلمين

وغيره ما علمت أحدًا من أئمة المسلمين قال بخلافه، بل كلامهم يدل على موافقته.

وقد ذكر أصحاب الشافعي وأحمد في السفر لزيارة القبور قولين: التحريم، والإباحة. وقدمائهم وأئمتهم قالوا: إنه محرم. وكذلك أصحاب مالك وغيرهم. وإنما وقع النزاع بين المتأخرين؛ لأن قوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»^(١) صيغة خبر ومعناه النهي، فيكون حرامًا. وقال بعضهم: ليس بنهي وإنما معناه: أنه لا يشرع وليس بواجب ولا مستحب، بل مباح كالسفر في التجارة وغيرها.

فيقال له: تلك الأسفار لا يقصد بها العبادة، بل يقصد بها مصلحة دنيوية مباحة، والسفر إلى القبور إنما يقصد بها العبادة، والعبادة إنما تكون بواجب أو مستحب، فإذا حصل الاتفاق على أن السفر إلى القبور ليس بواجب ولا مستحب كان من فعله على وجه التعبد مبتدعًا مخالفًا للإجماع، والتعبد بالبدعة ليس بمباح، لكن من لم يعلم أن ذلك بدعة فإنه قد يعذر، فإذا بينت له السنة لم يميز له مخالفة النبي [٢٧/٣٣٦] ﷺ ولا التعبد بما نهى عنه، كما لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند غروبها، وكما لا يجوز صوم يوم العيدين، وإن كانت الصلاة والصيام من أفضل العبادات؛ ولو فعل ذلك إنسان قبل العلم بالسنة لم يكن عليه إثم. فالطوائف متفقة على أنه ليس مستحبًا، وما علمت أحدًا من أئمة المسلمين قال: إن السفر إليها مستحب، وإن كان قاله بعض الأتباع فهو ممكن، وأما الأئمة المجتهدون فما منهم من قال هذا. وإذا قيل هذا كان قولًا ثالثًا في المسألة، وحيث ذين لصاحبه أن هذا القول خطأ مخالف للسنة والإجماع الصحابة، فإن الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين في خلافة

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

ابن مسعود قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك». قلت: ثم أي؟ قال: «أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك». قلت: ثم أي؟ قال: «أن تزاني بحليلة جارك»^(١).
فأنزل الله تصديقاً لرسوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا لَهَا ءَاخِزُوا بِهَذَا النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا تَزْنُوا ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ الآية [الفرقان: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَسِّرْ لَنَا ذُرِّيَّتَنَا﴾^(٢).
وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا لَهَا ءَاخِزُوا بِهَذَا النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا تَزْنُوا ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ الآية [الفرقان: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَسِّرْ لَنَا ذُرِّيَّتَنَا﴾^(٢).
وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا لَهَا ءَاخِزُوا بِهَذَا النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا تَزْنُوا ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ الآية [الفرقان: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَسِّرْ لَنَا ذُرِّيَّتَنَا﴾^(٢).

والنبي ﷺ غيى أمته عن دقيق الشرك وجليله حتى قال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(٣).
رواه أبو داود وغيره. وقال له رجل: ما شاء الله وشئت، فقال: «أجعلتي لله نداً؟ بل ما شاء الله وحده»^(٤)، وقال: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد»^(٥)، وجاء معاذ بن جبل مرة فسجد له، فقال: «ما هذا يا معاذ؟» فقال: يا رسول الله، رأيتهم في الشام يسجدون لأسماقتهم. فقال: «يا معاذ، إنه لا يصلح السجود إلا لله، ولو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»^(٦). فلهاذا فرق [٢٧/٣٤٠] النبي ﷺ بين زيارة أهل التوحيد

لكان له حكم أمثاله من الأقوال في مسائل النزاع. فأمّا أن يجعل هو الدين الحق، وتستحل عقوبة من خالفه، أو يقال بكفره، فهذا خلاف إجماع المسلمين، وخلاف ما جاء به الكتاب والسنة. فإن كان المخالف للرسول [٢٧/٣٣٨] في هذه المسألة يكفر فالذي خالف سته وإجماع الصحابة وعلماء أمته فهو الكافر. ونحن لا نكفر أحداً من المسلمين بالخطأ، لا في هذه المسائل ولا في غيرها. ولكن إن قدر تكفير المخطئ فمن خالف الكتاب والسنة والإجماع - إجماع الصحابة والعلماء - أولى بالكفر ممن وافق الكتاب والسنة والصحابة وسلف الأمة وأئمتها، فائمة المسلمين فرقوا بين ما أمر به النبي ﷺ وبين ما نهى عنه في هذا وغيره، فما أمر به هو عبادة وطاعة وقربة، وما نهى عنه بخلاف ذلك، بل قد يكون شركاً، كما يفعله أهل الضلال من المشركين وأهل الكتاب ومن ضاهاهم حيث يتخذون المساجد على قبور الأنبياء والصالحين، ويصلون إليها، وينذرون لها، ويمججون إليها، بل قد يعملون الحج إلى بيت المخلوق أفضل من الحج إلى بيت الله الحرام. ويسمون ذلك «الحج الأكبر»، وصنف لهم شيوخهم في ذلك مصنفات، كما صنف المفيد بن النعمان كتاباً في مناسك المشاهد سماه «مناسك حج المشاهد»، وشبه بيت المخلوق ببيت الخالق.

وأصل دين الإسلام: أن نعبد الله وحده ولا نجعل له من خلقه نداً ولا كفواً ولا سويةً، قال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا [٢٧/٣٣٩] إِلَهًا آخِزًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]. وفي «الصحاحين» عن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٤٧٧) ومسلم (٨٦) من حديث ابن مسعود.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٥١) من حديث ابن عمر.

(٣) حسن: أخرجه أحمد (٢١٤ / ١) وسنه الألباني في «الصححة» (١٣٩) من حديث ابن عباس.

(٤) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢١١٧) وصحه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١٧٢١) من حديث ابن عباس.

(٥) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٨٥٣) وصحه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١٥٠٣) من حديث عبدالله بن أبي أوفى.

[سبأ: ٢٢، ٢٣].

ومحمد ﷺ سيد الشفعاء لديه، وشفاعات أعظم الشفاعات، وجاهه عند الله أعظم الجاهات، ويوم القيامة إذا طلب الخلق الشفاعة من آدم، ثم من نوح، ثم من إبراهيم، ثم من موسى، ثم من عيسى، كل واحد يحيلهم على الآخر، فإذا جاءوا إلى المسيح يقول: اذهبوا إلى محمد، عَبْدُ غُفَرِ اللَّهِ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال: «فأذهب، فإذا رأيت ربي خررت له ساجداً، وأحمد ربي بمحامد يفتحها علي لا أحسنها الآن، فيقال: أي محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع». قال: «فيحد لي حداً فأدخلهم الجنة»^(١) الحديث.

فمن أنكر شفاعتنا نينا ﷺ في أهل الكباير فهو مبتدع ضال، كما ينكرها الخوارج والمعتزلة. ومن قال: إن مخلوقاً يشفع عند الله بغير إذنه فقد خالف إجماع المسلمين ونصوص القرآن، قال تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ» [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: «وَلَا [٢٧/٣٤٢] يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى» [الأنبياء: ٢٨]، وقال تعالى: «وَوَكَّرَ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تَقْبَلُ شَفَاعَتَهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَفَرَحَى» [النجم: ٢٦]، وقال تعالى: «وَلَحِصَّتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْساً» [طه: ١٠٨، ١٠٩]، وقال تعالى: «مَنْ مِّنْ شَيْعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْيَوْمِهِ» [يونس: ٣]، وقال تعالى: «لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنَ وَلَدٍ وَلَا شَيْعٍ» [السجدة: ٤]. ومثل هذا في القرآن كثير. فالدين هو متابعة النبي ﷺ بأن يؤمر بما أمر به، وينهى عما نهى عنه، ويجب ما أحبه الله ورسوله من الأعمال والأشخاص، ويغض

وبين زيارة أهل الشرك، فزيارة أهل التوحيد لقبور المسلمين تتضمن السلام عليهم والدعاء لهم، وهي مثل الصلاة على جنائزهم؛ وزيارة أهل الشرك تتضمن أنهم يشبهون المخلوق بالخالق، ينزلون له ويسجدون له، ويدعونه، ويحبونه مثل ما يحبون الخالق، فيكونون قد جعلوه الله ندّاً وسووه برب العالمين.

وقد نهى الله أن يشرك به الملائكة والأنبياء وغيرهم، فقال تعالى: «مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُوَفِّيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا تُكْسِرُ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَمَا تُكْسِرُ تَذَرُوهُمْ» [آل عمران: ٧٩، ٨٠]، وقال تعالى: «قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا مَمْلُوكَ تُكْسِرُ أَعْبُدُوا عَنكُمْ وَلَا تَحْمِلُوا أَوْثَانَكُمْ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَنْتَفِعُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أَوَّلَ حِيلَةٍ وَأَقْرَبُ وَتَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ» [إن عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا] [الإسراء: ٥٦، ٥٧]. قال طائفة من السلف: كان أقوام يدعون الأنبياء كالسيح وعزير ويدعون الملائكة، فأخبرهم تعالى أن هؤلاء عبيده، يرجون رحمته ويخافون عذابه ويتقربون إليه بالأعمال.

ونهى - سبحانه - أن يضرب له مثل بالمخلوق، فلا يشبه بالمخلوق الذي [٢٧/٣٤١] يحتاج إلى الأعوان والاحتجاب ونحو ذلك، قال تعالى: «وَلَا تَسْأَلُ عِبَادِي عَنِّي لَمَّا قُرِئَتْ أَحَبُّ دَعْوَةِ الْدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِلِقَائِهِمْ يَوْمَ تَشْهَدُونَ» [البقرة: ١٨٦]، وقال تعالى: «قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَقُلْ لِلَّهِ السُّمُوعُ وَلَا لِي الْأَرْضُ وَمَا هِيَ مِنْ شَيْءٍ وَمَا لَهُمْ مِنْ ظُهُورٍ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ»

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٤٧٦) ومسلم (١٩٣) من حديث أنس.

وأما النبي ﷺ فله خاصة لا يائله فيها أحد من الخلق، وهو أن المقصود عند قبر غيره من الدعاء له هو مأمور في حق الرسول في الصلوات الخمسة، وعند دخول المساجد والخروج منها، وعند الأذان، وعند كل دعاء. وهو قد نهى عن اتخاذ القبور مساجد، [٢٧/٣٤٤] ونهى أن يتخذ قبره عيداً، وسأل الله أن لا يجعله وثناً يعبد. فمنع أحد أن يدخل إلى قبره فيزوره كما يدخل إلى قبر غيره. وكل ما يفعل في مسجده وغير مسجده من الصلاة والسلام عليه أمر خصه الله وفضله به على غيره، وأغناه بذلك عما يفعل عند قبر غيره - وإن كان جائزاً.

وأما «اتخاذ القبور مساجد» فهذا ينهى عنه عند كل قبر، وإن كان المصلي إنما يصلي لله ولا يدعو إلا الله. فكيف إذا كان يدعو المخلوق أو يسجد له وينذر له ونحو ذلك مما يفعله أهل الشرك والبدع والضلالة؟!

وأما إذا قدر أن من أتى المسجد فلم يصل فيه، ولكن أتى القبر ثم رجع، فهذا هو الذي أنكره الأئمة كمالك وغيره، وليس هذا مستحباً عند أحد من العلماء، وهو محل النزاع هل هو حرام أو مباح؟ وما علمنا أحداً من علماء المسلمين استحب مثل هذا، بل أنكروا إذا كان مقصوده بالسفر مجرد القبر من غير أن يقصد الصلاة في المسجد، وجعلوا هذا من السفر المنهي عنه. ولا كان أحد من السلف يفعل هذا، بل كان الصحابة إذا سافروا إلى مسجده صلوا فيه واجتمعوا بخلفائه مثل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، يسلمون عليه ويصلون عليه في الصلاة، ويفعل ذلك من يفعلهم عند دخول المسجد والخروج منه. ولم [٢٧/٣٤٥] يكونوا يذهبون إلى القبر. وهذا متواتر عنهم، لا يقدر أحد أن ينقل عنهم أو عن واحد منهم أنه كان إذا صلى خلف الخلفاء الراشدين يذهب في

ما أبغضه الله ورسوله من الأعمال والأشخاص. والله - سبحانه وتعالى - قد بعث رسوله محمداً ﷺ بالفرقان، ففرق بين هذا وهذا، فليس لأحد أن يجمع بين ما فرق الله بينه.

فمن سافر إلى المسجد الحرام أو المسجد الأقصى أو مسجد الرسول ﷺ، فصل في مسجده، وصل في مسجد قباء، وزار القبور - كما مضت به سنة رسول الله ﷺ - فهذا هو الذي عمل العمل الصالح. ومن أنكر هذا السفر فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلا قتل. وأما من قصد السفر لمجرد زيارة القبر ولم يقصد الصلاة في مسجده، وسافر إلى مدينته فلم يصل في مسجده ﷺ ولا سلم عليه في الصلاة، بل أتى القبر ثم رجع، فهذا مبتدع [٢٧/٣٤٣] ضال، مخالف لسنة رسول الله ﷺ، ولإجماع أصحابه، ولعلماء أمته. وهو الذي ذكر في القولان: أحدهما: أنه محرم، والثاني: أنه لا شيء عليه ولا أجر له. والذي يفعله علماء المسلمين هو الزيارة الشرعية، يصلون في مسجده ﷺ، ويسلمون عليه في الدخول للمسجد وفي الصلاة، وهذا مشروع باتفاق المسلمين.

وقد ذكرت هذا في المتاسك، وفي الفتيا، وذكرت أنه يسلم على النبي ﷺ وعلى صاحبيه. وهذا هو الذي لم أذكر فيه نزاعاً في الفتيا، مع أن فيه نزاعاً؛ إذ من العلماء من لا يستحب زيارة القبور مطلقاً، ومنهم من يكرهها مطلقاً، كما نقل ذلك عن إبراهيم النخعي والشعبي، ومحمد بن سيرين، وهؤلاء ممن أجله التابعين. ونقل ذلك عن مالك. وعنه أنها مباحة ليست مستحبة. وهو أحد القولين في مذهب أحمد؛ لكن ظاهر مذهبه ومذهب الجمهور: أن الزيارة الشرعية مستحبة. وهو أن يزور قبور المؤمنين للدعاء لهم، فيسلم عليهم ويدعو لهم. وتزار قبور الكفار؛ لأن ذلك يذكر الآخرة.

كما ذكر في جواب الفتيا. وبعضهم فرق بين قبور الأنبياء وغيرهم، وقال: إن السفر لمجرد زيارة القبور محرم، كما هو مذهب مالك وأصحابه وقول المتقدمين من أصحاب الشافعي وأحمد. فهؤلاء عندهم أن المعاصي بسفره لا يقصر الصلاة. فعلى قولهم لا تقصر الصلاة، لكن الذين يسافرون لا يعلمون أن هذا محرم، ومن علم أنه محرم لم يفعله، فإنه لا غرض لمسلم أن يتقرب إلى الله بالمحرم. وحيث فسفرهم الذي لم يعلموا أنه محرم إذا قصرُوا فيه الصلاة كان ذلك جائزاً ولا إعادة عليهم، كما لو سافر الرجل لطلب العلم أو سماع الحديث من شخص فوجده كذاباً أو جاهلاً، فإن قصر الصلاة في مثل هذا السفر جائز.

وقد ذكر أصحاب أحمد في السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين هل تقصر فيها الصلاة؟ أربعة أقوال: قيل: لا يقصر مطلقاً. وقيل: يقصر مطلقاً [٢٧/٣٤٧]. وقيل: لا يقصر إلا إلى قبر نبينا ﷺ. وقيل: لا يقصر إلا إلى قبره المكرم وقبور الأنبياء دون قبور الصالحين، والذين استثنوا قبر نبينا ﷺ لقولهم وجهان:

أحدهما - وهو الصحيح -: أن السفر المشروع إليه هو السفر إلى مسجده، وهذا السفر تقصر فيه الصلاة بإجماع المسلمين. وهؤلاء راعوا مطلق السفر، ولم يفصلوا بين قصد وقصد؛ إذ كان عامة المسلمين لابد أن يصلوا في مسجده، فكل من سافر إلى قبره المكرم فقد سافر إلى مسجده المفضل. وكذلك قال بعض أصحاب الشافعي. فمن نذر زيارة قبر النبي ﷺ أنه يوفي بتنزهه، وإن نذر قبر غيره فوجهان. وكذلك كثير من العلماء يطلق السفر إلى قبره المكرم، وعندهم أن هذا يتضمن السفر إلى مسجده؛ إذ كان كل مسلم لابد إذا أتى الحجرة المكرمة أن يصلي في مسجده، فهذا عندهم متلازمان. ثم من هؤلاء من

ذلك الوقت أو غيره يقف عند الحجرة خارجاً منها. وأما دخول الحجرة فلم يكن يمكنهم.

فإذا كانوا بعد السفر إلى مسجده يفعلون ما سنه لهم في الصلاة والسلام عليه ولا ينهجون إلى قبره، فكيف يقصدون أن يسافروا إليه؟ أو يقصدون بالسفر إليه دون الصلاة في المسجد؟ ومن قال: إن هذا مستحب فليقل ذلك عن إمام من أئمة المسلمين، ثم إذا نقله يكون قائله قد خالف أقوال العلماء كما خالف فاعله فعل الأمة، وخالف سنة رسول الله ﷺ وإجماع أصحابه وعلماء أمته. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُضِلِّي الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. وإنا الأعمال بالنيات وإنا لكل امرئ ما نوى^(١).

وعلماء المسلمين قد ذكروا في مناسكهم استحباب السفر إلى مسجده، وذكروا زيارة قبره المكرم، وما علمت أحداً من المسلمين قال: إنه من لم يقصد إلا زيارة القبر يكون سفره مستحباً، ولو قالوا ذلك في قبر غيره، لكن هذا لم يقصده بعض الناس ممن لا يكون عارفاً بالشريعة وبما أمر به النبي ﷺ ونهى عنه، وغايته أن يعذر بجعله، [٢٧/٣٤٦] ويعفو الله عنه. وأما من يعرف ما أمر الله به ورسوله، وما نهى الله عنه ورسوله، فهؤلاء كلهم ليس فيهم من أمر بالسفر لمجرد زيارة قبر، لا نبي ولا غير نبي، بل صرح أكابرهم بتحريم مثل هذا السفر من أصحاب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم. وإنا قال: إنه مباح غير محرم طائفة من متأخري أصحاب الشافعي وأحمد.

وتنازعوا حيثل فيمن سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين، هل يقصر الصلاة؟ على قولين،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر.

اتفاقهم بأنه لا يحلف بشيء من المخلوقات المعظمة كالعرش والكرسي والكعبة والملائكة. فذهب جمهور العلماء؛ كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد - في أحد قولي - إلى أنه لا يحلف بالنبي، ولا تتعدد اليمين، كما لا يحلف بشيء من المخلوقات، ولا تحب الكفارة على من حلف بشيء من ذلك وحنث، فإنه ﷺ قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «لا تحلفوا إلا بالله»^(١). وقال: «من كان حالماً فليحلف بالله أو ليصمت»^(٢). وفي السنن: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(٣). وعن أحمد بن حنبل رواية أنه يحلف بالنبي ﷺ خاصة؛ لأنه يجب الإيمان به خصوصاً، ويجب ذكره في الشهادتين والأذان. فللإيمان به اختصاص لا يشركه فيه غيره. وقال ابن عقيل: بل هذا لكونه نبياً. وطرده ذلك في سائر الأنبياء، مع أن الصواب الذي عليه عامة علماء المسلمين سلفهم وخلفهم أنه لا يحلف بمخلوق لا نبي ولا غير نبي، ولا ملك من الملائكة، ولا ملك من الملوك، ولا شيخ من الشيوخ.

والنهي عن ذلك نهي تحريم عند أكثرهم كمذهب أبي حنيفة وغيره، وهو أحد القولين في مذهب أحمد، كما تقدم، حتى إن ابن مسعود وابن عباس وغيرهما يقول أحدهم: لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلي من أن [٢٧/٣٥٠] أحلف بغير الله صادقاً. وفي لفظ: لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلي من أن أضاهي. فالحلف بغير الله شرك، والشرك أعظم من الكذب. وغاية الكذب أن يشبه بالشرك. كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «هملت شهادة الزور بالإشراك

يقول: المسلم لا بد أن يقصد في ابتداء السفر الصلاة في مسجده، فالسفر المأمور به لازم، وهؤلاء لم يسافروا لمجرد القبر. ومنهم من قال: بل السفر لمجرد قصد القبر جائز، وظن هؤلاء أن الاستثناء ليس لخصوصه بل لكونه نبياً فقال: تقصر الصلاة في السفر إلى قبور الأنبياء دون غيرهم.

وحقيقة الأمر: أن فعل الصلاة في مسجده من لوازم هذا السفر، [٢٧/٣٤٨] فكل من سافر إلى قبره المكرم لا بد أن تحصل له طاعة وقربة يثاب عليها بالصلاة في مسجده. وأما نفس القصد فأهل العلم بالحديث يقصدون السفر إلى مسجده، وإن قصد منهم من قصد السفر إلى القبر أيضاً، إذا لم يعلم أنه منهي عنه، وأما من لم يعرف هذا فقد لا يقصد إلا السفر إلى القبر، ثم إنه لا بد أن يصلي في مسجده فيثاب على ذلك. وما فعله وهو منهي عنه ولم يعلم أنه منهي عنه لا يعاقب عليه، فيحصل له أجر ولا يكون عليه وزر، بخلاف السفر إلى قبر غيره، فإنه ليس عنده شيء يشرع السفر إليه، لكن قد يفعل هذا طاعة يثاب عليها ويغفر له ما جهل أنه محرم.

والصلاة في المساجد المبنية على القبور منهي عنها مطلقاً، بخلاف مسجده، فإن الصلاة فيه بألف صلاة؛ فإنه أسس على التقوى، وكان حرمة في حياته ﷺ وحياة خلفائه الراشدين قبل دخول الحجره فيه، حين كان النبي ﷺ يصلي فيه والمهاجرون والأنصار، والعبادة فيه إذ ذاك أفضل وأعظم مما بقي بعد إدخال الحجره فيه، فإنها إنما أدخلت بعد انقراض عصر الصحابة في إمارة الوليد بن عبد الملك، وهو تولى سنة بضع وثمانين من الهجرة النبوية، كما تقدم.

وظن بعضهم أن الاستثناء لكونه نبياً، فعُدّي ذلك فقالوا: يسافر [٢٧/٣٤٩] إلى سائر قبور الأنبياء كذلك. ولهذا تنازع الناس: هل يحلف بالنبي ﷺ؟ مع

(١) صحيح: روه البخاري (٢٨٣٦) ومسلم (١٦٤٦) بنحو من حديث ابن عمر.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦٧٩) ومسلم (١٦٤٦) من حديث ابن عمر.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٥١) من حديث ابن عمر.

الحرام». قال: قلت: ثم أي؟ قال: «المسجد الأقصى». قلت: فما بينها؟ قال: «أربعون سنة، ثم حيثما أدركك الصلاة فَصَلِّ، فإنه لك مسجد»^(٢). وفي لفظ البخاري: «فإن فيه الفضل»^(٣). وهذه سنة رسول الله ﷺ، كان يصلي حيث أدركته الصلاة. فالمسجد الأقصى كان من عهد إبراهيم - عليه السلام - لكن سليمان - عليه السلام - بناه بناء عظيمًا، فكل من المساجد الثلاثة بناه نبي كريم ليصلي فيه هو والناس. فلما كانت الأنبياء - عليهم السلام - تقصد الصلاة في هذين المسجدين شرع السفر إليهما للصلاة فيها والعبادة، اقتداء بالأنبياء - عليهم السلام - وتأسيا بهم. كما أن إبراهيم الخليل - عليه السلام - [٢٧/٣٥٢] لما بنى البيت وأمره الله تعالى أن يؤذن في الناس بحججه، فكانوا يسافرون إليه من زمن إبراهيم - عليه السلام - ولم يكن ذلك فرضًا على الناس في أصح القولين، كما لم يكن ذلك مفروضًا في أول الإسلام، وإنما فرضه الله على محمد ﷺ في آخر الأمر لما نزلت سورة «آل عمران». وفي البقرة أمر بإتمام الحج والعمرة لمن شرع فيهما؛ ولهذا كان التطوع بهما يوجب إتمامهما عند عامة العلماء. وقيل: إن الأمر بالإتمام إيجاب لما ابتداء، والأول هو الصحيح. فكذاك المسجد الأقصى ومسجد النبي ﷺ بنى كلا منهما رسول كريم، ودعا ناس إلى السفر إليهما للعبادة فيهما، ولم يبن أحد من الأنبياء - عليهم السلام - مسجدًا ودعا الناس إلى السفر للعبادة فيه إلا هذه المساجد الثلاثة. ولكن كان لهم مساجد يصلون فيها، ولم يدعوا الناس إلى السفر إليها، كما كان إبراهيم - عليه السلام - يصلي في موضعه، وإنما دعا الناس إلى حج

بالله^(١) قالها مرتين أو ثلاثًا. وقرأ قوله تعالى: ﴿وَأَجْتَبِئُوا قَوْلَ الرَّبِّ ۖ حُفَاءَ لِلَّهِ غَمَرًا مُفْرِكِينَ بِهِ ۖ وَمَنْ يُفِرْكَ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا حَرَصَ السَّمَاءُ فَتَخْطَفُهُ الطُّغْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحَابٍ﴾ [الحج: ٣٠، ٣١]، وهذا المنهي عنه، بل المحرم - الذي هو أعظم من اليمين الفاجرة عند الصحابة رضوان الله عليهم - قد ظن طائفة من أهل العلم أنه مشروع غير منهي عنه؛ ولهذا نظائر كثيرة، لكن قال الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وما أمر الله ورسوله به فهو الحق.

وهو ﷺ نهى عن الحلف بغير الله، وعن الصلاة عند طلوع الشمس وغروبها، وعن اتخاذ القبور مساجد، واتخاذ قبره عيدًا، ونهى عن السفر إلى غير المساجد الثلاثة، وأمثال ذلك لتحقيق إخلاص الدين لله. وعبادة الله وحده لا شريك له. فهذا كله محافظة [٢٧/٣٥١] على توحيد الله عز وجل، وأن يكون الدين كله لله، فلا يعبد غيره ولا يتوكل إلا عليه، ولا يدعى إلا هو، ولا يتقى إلا هو، ولا يصلي ولا يصام إلا له، ولا يتنزل إلا له، ولا يحلف إلا به، ولا يجمع إلا إلى يته. فالحج الواجب ليس إلا إلى أفضل بيوته. وأقدمها، وهو المسجد الحرام. والسفر المستحب ليس إلا إلى مسجدين لكونهما بناهما نبيان. فالمسجد النبوي مسجد المدينة أسسه على التقوى خاتم المرسلين، ومسجد إيليا قد كان مسجدًا قبل سليمان. ففي «الصحيحين» عن أبي ذر - رضي الله عنه - قلت: يا رسول الله، أي مسجد وضع أولًا؟ قال: «المسجد

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٢٥) ومسلم (٥٢٠) من حديث أبي ذر.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٦٦) من حديث أبي ذر.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٥٩٩) والترمذي (٢٣٠٠) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٣٥٩٩) من حديث حُرَيم بن قَاتِك.

أبو سفيان يوم أحد، لما جعل يرتجز فقال: أعل هبل، [٢٧/٣٥٤] فقال النبي ﷺ: «ألا نحيوه؟» قالوا: وما نقول؟ قال: «قولوا: الله أعل وأجل». فقال أبو سفيان: إنا لنا العزى ولا عزى لكم. فقال النبي ﷺ: «ألا نحيوه؟». قالوا: وما نقول؟ قال: «قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم»^(١).

فالسفر إلى البقاع المعظمة من جنس الحج،
والمشركون من أجناس الأمم يمجون إلى آلهتهم، كما
كانت العرب تمج إلى اللات والعزى، ومناة الثالثة
الأخرى. وهم مع ذلك يمجون إلى البيت ويطوفون
به ويقفون بعرفات؛ ولهذا كانوا تارة يعبدون الله،
وتارة يعبدون غيره. وكانوا يقولون في تليبتهم: ليك
لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك،
ولهذا قال تعالى: ﴿حَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَلْ
لَّكُمْ مِّنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ
فَأَن تَرَوْا سَوَاءً تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ۚ﴾
[الروم: ٢٨]، يقول تعالى: إذا كان أحدهم لا يرضى
أن يكون مملوكه شريكاً له مثل نفسه فكيف تجعلون
مملوكي شريكاً لي؟ وكل ما سوى الله من الملائكة
والنبيين والصالحين وسائر المخلوقات هو مملوك له،
وهو سبحانه لا إله إلا هو، له الملك وله الحمد، وهو
على كل شيء قدير. ولهذا جعل الشرك بالملائكة
والأنبياء كفراً، فقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا
الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَوْلِيَاءَ ۚ أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]. وذم النصارى على
شركهم فقال تعالى: [٢٧/٣٥٥] ﴿اتَّخِذُوا أَحِبَّائَكُمْ
وَأَهْلِيهِنَّ أَزْوَاجًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ
وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ
عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

والمشركون في هذه الأزمان - من الهند وغيرهم -

البيت. ولا دعا نبي من الأنبياء إلى السفر إلى قبره ولا بيته ولا مقامه ولا غير ذلك من آثاره، بل هم دعوا إلى عبادة الله وحده لا شريك له، قال تعالى لما ذكرهم: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَتَّبِعَى بِهِ مَنِ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبَطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝ أُولَئِكَ الَّذِينَ فَتَنَّا لِكَسْبِ الْكُفْبِ وَالشُّكْرِ فَإِنْ يَكْفُرْ بِمَا هُوَ لَا يَفْعَدُ وَكَفْنَا بِهَا قَوْمًا لَكْرًا بِمَا كَفَرُوا ۝ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبُهِدْنَهُمْ أَفْتَدِي﴾ [الأنعام: ٨٨-٩٠].

المساجد الثلاثة عن موضعه. وأما سائر المساجد ففضيلتها من أنها مسجد لله وبيت يصل فيه، وهذا قدر مشترك بين المساجد، وإن كان بعضها تكثر العبادة فيه، أو لكونه أعتق من غيره، ونحو ذلك، فهذه المزية موجودة في عامة المساجد، بعضها أكثر عبادة من بعض، وبعضها أعتق من بعض. فلو شرع السفر لذلك لسافر إلى عامة المساجد.

والسفر إلى البقاع المعظمة هو من جنس الحج، ولكل أمة حج، فالمشركون من العرب كانوا يحجّون إلى اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى وغير ذلك من الأوثان؛ ولهذا لما قال الحبر الذي بشر بالنبي ﷺ لأمية بن أبي الصلت: إنه قد أظّل زمان نبي يبعث، وهو من بيت يحجه العرب. فقال أمية: نحن معشر ثقيف، فبنا بيت يحجه العرب، فقال الحبر: إنه ليس منكم، إنه من إخوانكم من قريش. فأخبر أمية أن العرب كانت تمجّح إلى اللات. وقد ذكر طائفة من السلف أن هذا كان رجلاً يلت السوق للحاج ويطعمهم إياه، فلما مات عكفوا على قبره وصار وثناً يحج إليه، ويصل له، ويدعي من دون الله، وقرأ جماعة من السلف: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ﴾ [النجم: ١٩]، بتشديد التاء، وكانت اللات لأهل الطائف، والعزى لأهل مكة، ومناة لأهل المدينة؛ ولهذا قال

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٣٩) من حديث البراء بن عازب.

كما يسافر إلى المسجد الحرام فإنه قصد ما هو عبادة من جنس الحج. والنبي ﷺ نهى أن يحج أحد أو يسافر إلى غير المساجد الثلاثة، والحج الواجب الذي يسمى عند الإطلاق حجاً إنما هو إلى المسجد الحرام خاصة. والسفر إلى بقعة للعبادة فيها هو إلى المسجلين، وما سوى ذلك من الأسفار إلى مكان معظم هو من جنس الحج إليه، وذلك منهى عنه.

وكذلك في حديث أبي سفيان لما اجتمع بأمية بن أبي الصلت الثقفي، وذكر عن عالم من علماء النصارى أنه أخبره بقرب نبي يبعث من العرب، قال أمية: قلت: نحن من العرب. قال: إنه من أهل بيت يحجه العرب. قال: فقلت: نحن معشر ثقيف، فينا بيت يحجه العرب [٢٧/٣٥٧] قال: إنه ليس منكم، إنه من إخوانكم قريش، كما تقدم. وثقيف كان فيهم اللات المذكورة في القرآن في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ۖ وَمَنْوَةَ الْكَائِنَةِ الْأُخْرَىٰ ۖ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ١٩-٢١]، وقد ذكروا أنها مكان رجل كان يلت السوق ويسقيه للحجاج، فلما مات عكفوا على قبره، وصار ذلك وثناً عظيماً يعبد. والسفر إليه كان يسمونه حجاً، كما تقدم، فدل ذلك على أن السفر إلى المشاهد حج إليها، كما يقول من يقول من العامة: وحق النبي الذي نحب المطايا إليه.

قال عبد بن حميد في تفسيره: حدثنا قبيصة، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]، قال: كان رجل يلت السوق فبات، فاتخذ قبره مصل. وقال: حدثنا سليمان بن داود، عن أبي الأشهب، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس قال: «اللات» رجل يلت السوق للحجاج. وكذلك رواه ابن أبي حاتم عن أبي الجوزاء عن ابن عباس قال: كان يلت السوق على الحجر فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه. وروي عن الأعمش قال:

يحبون إلى ألفتهم كما يحبون إلى سمنه وغيره من ألفتهم. وكذلك النصارى يحبون إلى قيامة وبيت لحم، ويحبون إلى القونة التي بصيدنايا، والقونة: الصورة وغير ذلك من كنائسهم التي بها الصور التي يعظمونها ويدعونها ويستشفعون بها. وقد ذكر العلماء من أهل التفسير والسير وغيرهم أن أبرهة ملك الحبشة، الذي ساق الفيل إلى مكة ليهدمها، حين استولت الحبشة على اليمن وقهروا العرب. ثم بعد هذا وقد سيف بن ذي يزن فاستنجد كسرى ملك الفرس، فأنجده بجيش حتى أخرج الحبشة عنها - وهو من بشر بالنبي ﷺ. وكانت آية الفيل التي أظهر الله تعالى بها حرمة الكعبة لما أرسل عليهم الطير الأبايل ترميهم بحجارة من سجيل، أي جماعات متفرقة، والحجارة من سجيل طين قد استحجر، وكان عام مولد النبي ﷺ. وهو من دلائل نبوته، وأعلام رسالته، ودلائل شريعته. والبيت الذي لا يحج ولا يصلي إليه إلا هو وأمه.

قالوا: كان أبرهة قد بنى كنيسة بأرض اليمن، وأراد أن يصرف حج العرب إليها، فدخل رجل من العرب فأحدث في الكنيسة، فغضب [٢٧/٣٥٦] لذلك أبرهة، وسافر إلى الكعبة ليهدمها، حتى جرى ما جرى. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ قَعَلْ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۚ أَلَمْ يَجْعَلْ لِكَيْدِهِمْ فِي ضَلَالٍ ۚ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْفِيلِ أَبَاقِلَ ۚ لَرَمَوْهُمْ بِحِجَارٍ مِّنْ يَّسْجَلٍ ۖ فَجَعَلَهُمْ كَسَصَفٍ مَّا كُوفٍ﴾ [الفيل: ١-٥]. وهذا معروف عند عامة العلماء من أهل التفسير والسير وغيرهم، أنه بنى كنيسة أراد أن يصرف حج العرب إليها. ومعلوم أنه إنما أراد أن يفعل فيها ما يفعله في كنائس النصارى. فدل على أن السفر إلى الكنائس عندهم هو من جنس الحج عند المسلمين وأنه يسمى حجاً، ويضاهي به البيت الحرام، وأن من قصد أن يجعل بقعة للعبادة فيها

العزى كانت بيطن نخلة من ناحية عرفات. ومعلوم بالنقول الصحيحة أن أهل مكة كانوا يعبدون العزى. كما علم بالتواتر أن أهل الطائف كان لهم اللات، ومناة كانت حذو قديد، وكان أهل المدينة يهلون لها، كما ثبت ذلك في «الصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها.

وأما ما ذكره مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى من أن هذه الثلاثة كانت أصنامًا في جوف الكعبة من حجارة، فهو باطل باتفاق أهل العلم بهذا الشأن، وإنها كان في الكعبة «هبل» الذي ارتجز له أبو سفيان يوم أحد وقال: أعل هبل أعل هبل. فقال النبي ﷺ: «ألا تنجيوه؟». قالوا: وما نقول؟ قال: «قولوا: الله أعل وأجل»^(١). كما تقدم ذكره. هذا وكان إساف ونائلة على الصفا والمروة، وكان حول الكعبة ثلاثمائة وستون صنًا، وهذه الأسماء الثلاثة مؤنثة: اللات، والعزى، ومناة.

ويكل حال فقد قال أمية بن أبي الصلت: فبنا بيت يحججه العرب، وأبو سفيان يوافقه على ذلك. فدل ذلك على أن البقاع التي يسافر إليها وينفر إليها حج، والحج نسك، وهو حج إلى غير بيت الله ونسك لغير الله، كما أن الدعاء لها صلاة لغير الله وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي مَهْدِي نَفَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ١٢٠ قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَكُفِّرْتُ وَتَحَنَّنَىٰ وَمَنَّانَىٰ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١٢١ لَا شَرَّكَ لَهُ ۚ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦١-١٦٣]، فالله تعالى أمر نبيه ﷺ أن تكون صلواته ونسكه لله، فمن سافر إلى بقعة غير بيوت الله التي يشرع السفر إليها ودعا غير الله فقد جعل نسكه وصلاته لغير الله عز وجل، والنبي ﷺ نهي عن السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة وإن كان بيتًا من بيوت الله، إذ لم تكن له خاصية تستحق

كان مجاهد يقرأ «اللات» مثقلة، ويقول: كان رجل يلبت السوق على صخرة في طريق الطائف ويطعمه الناس فمات، فقبر، فمكفوا على قبره. وقال سليمان بن حرب: حدثنا حماد بن زيد، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء قال: «اللات» حجر كان يلبت السوق عليه فسمى «اللات» وقال: [٢٧/٣٥٨] حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن السدي، عن أبي صالح قال: اللات الذي كان يقوم على ألتهم وكان يلبت لهم السوق، و«العزى» نخلة كانوا يعلقون عليها الستور والعهن، و«مناة» حجر بقديد. وقد قرأ طائفة من السلف «اللات» بتشديد التاء. وقيل: إنها اسم معدول عن اسم الله. قال الخطابي: المشركون يتعاطون الله اسمًا لبعض أصنامهم، فصرفه الله إلى اللات، صيانة لهذا الاسم وذبا عنه.

قلت: ولا منافاة بين القولين والقراءتين، فإنه كان زجل يلبت السوق على حجر، وعكفوا على قبره، وسموه بهذا الاسم، وخففوه، وقصدوا أن يقولوا هو الإله، كما كانوا يسمون الأصنام آلهة، فاجتمع في الاسم هنا وهذا. وكانت «اللات» لأهل الطائف، وكانوا يسمونها «الربة». و«العزى» لأهل مكة. ولهذا قال أبو سفيان يوم أحد: إن لنا العزى ولا عزى لكم. فقال النبي ﷺ: «ألا تنجيوه؟». فقالوا: ما نقول؟ قال: «قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم»^(٢) الحديث، وقد تقدم.

وكانت مناة لأهل المدينة. فكل مدينة من مدائن أهل الحجاز كان لها طاغوت تمج إليه وتتخذة شفيعة وتعبده.

وما ذكره بعض المفسرين من أن «العزى» كانت لظفان فذلك لأن ظفان كانت تعبدتها وهي في جهتها. وأهل مكة يحجون إليها، [٢٧/٣٥٩] فإن

(٢) انظر ما قبله.

(١) انظر ما قبله.

السفر إليه، ولا شرع هو ﷺ ومن قبله من الأنبياء السفر إليه، بخلاف الثلاثة، فإن كل مسجد منها بناء نبي من الأنبياء ودعا الناس إلى السفر إليه، فلها خصائص ليست لغيرها.

فإذا كان السفر إلى بيوت الله غير الثلاثة ليس بمشروع باتفاق الأئمة الأربعة، بل قد نهى عنه الرسول ﷺ، فكيف بالسفر إلى بيوت المخلوقين الذين تتخذ قبورهم مساجد، وأوتانا، وأعيادا، ويشرك بها، وتدعى من دون الله؟! حتى إن كثيرا من معلميها يفضل الحج إليها على الحج إلى بيت الله، فيجعل الشرك وعبادة الأوثان أفضل من التوحيد وعبادة الرحمن، كما يفعل ذلك من يفعله من المشركين، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [١١٦-١١٨]، وكانت لها شياطين تكلمهم وتترامى لهم. قال ابن عباس: في كل [٢٧/٣٦١] صنم شيطان يتراعى للسنة ويكلمهم. وقال أبي بن كعب: مع كل صنم جنية.

وقد قيل: الإناث هي الموات. وعن الحسن: كل شيء لا روح فيه كالخشب والحجر فهو إناث. قال الزجاج: والموات كلها يجبر عنها كما يجبر عن الموث. فنقول في ذلك: الأحجار تعجني، والدرهم تنفعك وليس ذلك مختصا بالموات، بل كل ما سوى الله تعالى يجمع بلفظ التأنيث، فيقال: الملائكة، ويقال لما يعبد من دون الله: آلهة. قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْثَرُ عِلَّةً قُلِ اللَّهُ شَيْءٌ بَنِي وَبَنَاتُكُمْ وَأَوَّلَىٰ إِلَٰهِنَا هَٰذَا الْفَرْدَانُ لَا تَدْرِكُهُمْ بِيَمٍ وَمَنْ بَلَغَ أَبَتْكُمْ لَتَفْهَمْنَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال تعالى:

﴿وَجَنُوزَنَا بَيْنَ إِيْرَءِلَ الْبَحْرِ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْبُكُونَ عَلَىٰ أَصْنَامِهِمْ قَالُوا يَمْشُونَ أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [١٤٠-١٣٨]، هي أوثان وهي مؤنثة، قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرَّتِي أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِي قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، فالآلهة المعبودة من دون الله كلها بهذه المثابة، وهي [٢٧/٣٦٢] الأوثان التي تتخذ من دون الله، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلنَّيْكََةِ وَالنَّبِيِّينَ أَوْلِيَاءَ أَبَاكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، وقال يوسف الصديق: ﴿يَصْنَعُ الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ أَنْتَابًا مُتَعَرِّفُونَ حَفَرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَجْدُ الْغَيْبُ مَا تَبْذَرُونَ مِنْ ذُرِّيَةٍ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِعْتُمُوهُمَا ثَقَرُوا بِهَا لَكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [يوسف: ٤٠، ٣٩]، وكل من عبد شيئا من دون الله فإنما يعبد أسماء ما أنزل الله بها من سلطان.

وأيضا، فالذين يعبدون الملائكة أو الأنبياء لا يرونهم، وإنما يعبدون تماثيل صورها على مثال صورهم، وهي من تراب وحجر وخشب، فهم يعبدون الموات. وفي الصحيح - «صحيح مسلم» - عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ بعثني أن لا أَدْعُ تَمَنَّا إِلَّا طَمَسَتْهُ وَلَا قَبْرًا مَشْرَفًا إِلَّا سَوَيْتُهُ^(١). وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ خَلَقْنَا كَمَا لَا تَحْقُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥]، وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ [١٦] وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْرُونَ وَمَا تُكَلِّمُونَ [١٧] وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٦٩) من حديث علي.

قالوا ذلك عن الملائكة، كما ذكر الله عنهم في قوله تعالى بعد هذا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُونُ أَلْمَلِكَةَ قَسِيمةَ الْأُنْثَى﴾ [النجم: ٢٧]، وقال: ﴿وَجَعَلُوا أَلْمَلِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا يُنْفَرُ أَحَدُهُمْ يَمَّا صَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [الزخرف: ١٧]، فإن الولد يماثل أباه، وكذلك الشريك يماثل شريكه، فهم ضربوا الإناث مثلاً، وهم جعلوا هذه شركاء لله سبحانه، فكانوا يجعلونها أنداداً لله، والشريك كالأخ، فجعلوا له أولاداً إناثاً، وشركاء إناثاً فجعلوا له بنات وأخوات، وهم لا يحبون أن تكون لأحدهم أنثى لا بنت ولا أخت، بل إذا كان الأب يكره أن تكون له بنت فالأخت أشد كراهة له منها. ولم يكونوا يورثون البنات والأخوات. فبين فرط جهلهم وظلمهم؛ إذ جعلوا لله ما لا يرضونه لأنفسهم، فكانت أنفسهم عندهم أعظم من الله - سبحانه.

وهذا كما ضرب لهم مثلاً فقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصيباً مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَالِهَةً لَّتَشْتَلْنَ عَسَا كُنْتُمْ تَفْكُرُونَ﴾ [النجم: ٢١، ٢٢]، أي: قسمة جائزة عوجاء؛ إذ يجعلون لكم ما تحبون وهم الذكور وتجعلون لي الإناث وهذا من قولهم: الملائكة بنات الله، حيث جعلوا له أولاداً إناثاً وهم يكرهون أن يكون ولد أحدهم أنثى. كالنصارى الذين يجعلون لله ولداً ويجعلون الراهب الكبير أن يكون له ولد.

وأما اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، فلما قال تعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى﴾ [النجم: ٢١]، فسرها طائفة - منهم الكلبي - بأنهم كانوا يقولون: هذه الأصنام بنات لله، وهذا هو الذي ذكره طائفة من المتأخرين. [٢٧/٣٦٤] وليس كذلك؛ فإنهم لم يكونوا يقولون عن هذه الأصنام أنها بنات لله. وإنما

الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون ﴿أَمُوتُ غَيْرُ أَخِيَّةٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَتَانُ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧-٢١]، وجميع الأموات لا يشعرون أيان يبعثون. فلا يعلم بquam الساعة إلا الله عز وجل. وفي الصحيح: أنه لما توفي رسول الله ﷺ خطب الناس أبو بكر الصديق فقال: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت^(١). وقرأ قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَنْ مَكَتْ أَوْ قِيلَ أَتَغَيَّبُ عَنْكَ أَخْفَيْتُمْ عَنْكَ أَخْفَيْتُمْ عَنْ عَيْنَيْهِ فَلَنْ يَغْمِرَ اللَّهُ شَيْئاً وَسَجِّزَى اللَّهُ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وكان الناس ما سمعوها حتى تلاها أبو بكر، فلا يوجد أحد من الناس إلا وهو يتلوها. والناس تغيب عنهم معاني القرآن عند الحوادث، فإذا ذكروا بها عرفوها. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آتَقُوا إِذَا مَسَّهُمْ طَلِفٌ مِّنَ الْأَشْئَمِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الاحزاب: ٢٠]، يَسْمُوتُ فِي اللَّيْلِ ثُمَّ لَا يُفْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، وأما قوله تعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى﴾ [النجم: ٢١، ٢٢]، أي: قسمة جائزة عوجاء؛ إذ يجعلون لكم ما تحبون وهم الذكور وتجعلون لي الإناث وهذا من قولهم: الملائكة بنات الله، حيث جعلوا له أولاداً إناثاً وهم يكرهون أن يكون ولد أحدهم أنثى. كالنصارى الذين يجعلون لله ولداً ويجعلون الراهب الكبير أن يكون له ولد.

وأما اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، فلما قال تعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى﴾ [النجم: ٢١]، فسرها طائفة - منهم الكلبي - بأنهم كانوا يقولون: هذه الأصنام بنات لله، وهذا هو الذي ذكره طائفة من المتأخرين. [٢٧/٣٦٤] وليس كذلك؛ فإنهم لم يكونوا يقولون عن هذه الأصنام أنها بنات لله. وإنما

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٤١) من حديث عائشة.

يَرْضُونَهَا وَلَدًا وَلَا نَظِيرًا وَهُمْ جَعَلُوا الْإِنَاثَ اللَّهُ أَوْلَادًا وَنَظَرَاءَ.

والنكتة أن الله أجل وأعظم وأعلى وأكبر من كل شيء، وهم قد جعلوا الله ما لا يرضونه لأنفسهم.

وهذا يتناول كل من وصف الله بصفة يترده عنها المخلوق، كالذين قالوا: إنه فقير، وإنه بخيل. والذين قالوا: إنه لا يوصف إلا بالسلب، أو لا يوصف لا بسلب ولا إثبات. والذين جعلوا بعض المخلوقات بمثابة له في شيء من الأشياء في عبادة له أو دعاء له أو توكل عليه أو حبها مثل حبه، والذين قالوا: يفعل لا لحكمة، بل عبثًا. والذين قالوا: إنه يجوز أن يضع الأشياء في غير مواضعها، فيعاقب خيار الناس، ويكرم شرارهم. والذين قالوا: لا يقدر أن يتكلم بمشيئته. والذين قالوا: إنه لا يسمع ولا يبصر. والذين قالوا: إنه يجوز أن يحب غيره كما يحب هو ويدعى ويسأل، فجعلوا مملوكه نذًا له. ونظائر ذلك كثيرة.

[٢٧/٣٦٦] والقرآن ملآن من توحيد الله تعالى، وأنه ليس كمثله شيء. فلا يمثل به شيء من المخلوقات في شيء من الأشياء؛ إذ ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا فيما يستحقه من العبادة والمحبة والترك والاطاعة والدعاء وسائر حقوقه. قال تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، فلا أحد يساويه، ولا يستحق أن يسمى بما يختص به من الأسماء، ولا يساويه في معنى شيء من الأسماء، لا في معنى الحي، ولا العليم، ولا القدير ولا غير ذلك من الأسماء، ولا في معنى الذات والموجود، ونحو ذلك من الأسماء العامة، ولا يكون إلهًا، ولا ربًا، ولا خالقًا. فقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

كُفُّوا يَرْيَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال تعالى: ﴿فَكُفُّوا فِيهَا هُمْ وَالْقَاوُونَ ۝ وَجُودٌ يُبْسِتُ أَحْمَقُونَ ۝ قَالُوا وَهُمْ فِيهَا خَتَمُومُونَ ۝ تَأْتِيهِمْ كُنَّا لِي سَلِيلٌ مُجُونٌ ۝ إِذْ تُسَوِّمُكُمْ رَبُّرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٨-٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ شَيْئًا وَلَا يَسْتَعِظُونَ ۝ فَلَا تَضْرِبُوا إِلَهِ الْأَمْثَالِ لِكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي وَأَعِزَّ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٣، ٧٤].

[٢٧/٣٦٧] وهذا الذي ذكرنا من أن السفر إلى الأماكن المعظمة - القبور وغيرها - عند أصحابه كالحج عند المسلمين هو أمر معروف عند المتقدمين والمتأخرين لفظًا ومعنى، فإنهم يقصدون من دعاء المخلوق والخضوع له والتضرع إليه نظير ما يقصده المسلمون من دعاء الله تعالى والخضوع له والتضرع إليه، لكن كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وهم يسمون ذلك حجبًا إليها، وهذا معروف عند متقدميهم ومتأخريهم. وكذلك أهل البدع والضلال من المسلمين كالرافضة وغيرهم يحجون إلى المشاهد وقبور شيوخهم وأئمتهم ويسمون ذلك حجبًا. ويقول داعيتهم: السفر إلى الحج الأكبر. ويظهرون علمًا للحج إليه، ومعه مناد ينادي إليه، كما يرفع المسلمون علمًا للحج، لكن داعي أهل البدع ينادي: السفر إلى الحج الأكبر علانية في مثل بغداد، يعني السفر إلى مشهد من المشاهد، فيجعلون السفر إلى قبر بعض المخلوقين هو الحج الأكبر، والحج إلى بيت الله عندهم الأصغر. وقد ذكر ذلك أئمتهم في

وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَضَعَ الْأَشْيَاءَ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا، فَيُعَاقِبُ خِيَارَ النَّاسِ، وَيَكْرُمُ شَرَارَهُمْ. وَالَّذِينَ قَالُوا: لَا يَقْدِرُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَشِئَتِهِ. وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصُرُ. وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُحِبَّ غَيْرَهُ كَمَا يُحِبُّ هُوَ وَيَدْعَى وَيَسْأَلُ، فَجَعَلُوا مَمْلُوكَهُ نَذْرًا لَهُ. وَنَظَائِرُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

[٢٧/٣٦٦] والقرآن ملآن من توحيد الله تعالى، وأنه ليس كمثله شيء. فلا يمثل به شيء من المخلوقات في شيء من الأشياء؛ إذ ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا فيما يستحقه من العبادة والمحبة والترك والاطاعة والدعاء وسائر حقوقه. قال تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، فلا أحد يساويه، ولا يستحق أن يسمى بما يختص به من الأسماء، ولا يساويه في معنى شيء من الأسماء، لا في معنى الحي، ولا العليم، ولا القدير ولا غير ذلك من الأسماء، ولا في معنى الذات والموجود، ونحو ذلك من الأسماء العامة، ولا يكون إلهًا، ولا ربًا، ولا خالقًا. فقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

وَتَحْتَايَ وَمَتَايَ اللَّهُ رَبِّ [٢٧/٣٦٩] أَلْعَلَّيْنِ ﴿
[الأنعام: ١٦٢]، فأمره تعالى أن يكون الدعاء لله
والصلاة لله، ولا تبنى المساجد إلا لله؛ لا تبنى على قبر
خلوق، ولا من أجله، ولا يسافر إلى بيوت المخلوقين.
وقد نهي أن يحج ويسافر إلى بيوت الله التي ليست لها
تلك الخصائص.

وهذا ونحوه يعرف من كلام النبي ﷺ وسته،
وسنة خلفائه الراشدين، وما كان عليه الصحابة من
بعده، والتابعون لهم بإحسان، وما ذكره أئمة المسلمين
الأربعة وغيرهم. ولهذا لا يقدر أحد أن ينقل عن إمام
من أئمة المسلمين أنه يستحب السفر إلى زيارة قبر نبي
أو رجل صالح. ومن نقل ذلك فليخرج نقله.

وإذا كان الأمر كذلك وليس في الفتيا إلا ما ذكره
أئمة المسلمين وعلمائهم، فالمخالف، لذلك مخالف
لدين المسلمين وشرعهم، ولسته نبهم، وسنة خلفائه
الراشدين، ولما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، من
توحيد وعبادته وحده لا شريك له، وأنه إنما يعبد بها
شرعه من واجب ومستحب، لا يعبد بها نهي عنه ولم
يشرعه. والله - سبحانه - بعث عمداً بالهدى ودين
الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً. فبعثه
بدين الإسلام الذي بعث به جميع الأنبياء، فإن الدين
عند الله الإسلام، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ
يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، لا من الأولين ولا من
الآخرين.

[٢٧/٣٧٠] وجميع الأنبياء كانوا على دين
الإسلام، كما في «الصحاحين» عن النبي ﷺ أنه قال:
«إننا معاشر الأنبياء ديننا واحد، الأنبياء إخوة
لعملات»^(١). وقد أخبر تعالى في القرآن عن نوح
 وإبراهيم وإسرائيل وأتباع موسى والمسيح وغيرهم

مصنفاتهم. ومن جهال الناس من يقول: وحق النبي
الذي نصح المطايا إليه.

فلما كان المشركون يصلون ويدعون المخلوق
ويحجون إلى قبره، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي مَذْنِبٌ لِّئَلَى
مِرْطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِمًا يَلَهُ إِتْرَاهِمَ حَيْفًا وَمَا كَانَ مِنْ
الْمُفْرِكِينَ﴾ قُلْ إِنْ صَلَّاتِي وَتُسْبِيحِي وَمَتَايَ وَمَتَايَ
[٢٧/٣٦٨] إِلَهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ لَا شَيْءَ لَكَ وَبِذَلِكَ
أُيْرِثُ وَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦١-١٦٣]، وقال
تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [القصص:
٨٨]. وقوله تعالى: ﴿وَتُسْبِيحِي﴾ قد ذكروا في تفسيره:
الذبح لله، والحج إلى بيت الله، وذكروا أن لفظ
«النسك» يتناول العبادة مطلقاً. والله - سبحانه - قد
بين في القرآن أن الذبح والحج كلاهما منسك: قال
تعالى: ﴿وَلَعَلَّ أُمَّةً جَعَلْنَا مَنَسَكًا لِّتَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ عَلَى
مَا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ الْأَتَعِيرِ﴾ [الحج: ٣٤]، وقال النبي
ﷺ: «من ذبح بعد الصلاة فقد أصاب النسك، ومن
ذبح قبل الصلاة فإنما هو شاة لحم عجلها لأهلها، ليس
من النسك في شيء». وقال تعالى عن إبراهيم
 وإسماعيل: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ
﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَكَ
وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْقَوِيُّ الرَّحِيمُ ﴾
[البقرة: ١٢٧، ١٢٨]، فأرى الله إبراهيم وابنه
إسماعيل المواضع التي تقصد في الحج، والأفعال التي
تفعل هناك: كالطواف والسعي والوقوف والرمي،
كما ذكر ذلك غير واحد من السلف.

والصلاة تتناول الدعاء الذي هو بمعنى العبادة،
والذي هو بمعنى السؤال. فالصلاة تجمع هذا وهذا،
قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ
الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَدِّدُ خُلُوقَهُمْ
ذَاجِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فقد فر دعاءه بسؤاله،
فالنبي ﷺ أمره الله أن يقول: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّاتِي وَتُسْبِيحِي

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٤٣) ومسلم (٢٣٦٥) من حديث
أبي هريرة.

فقال تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، والصور المكية أنزلها الله - تبارك وتعالى - في الدين العام الذي بعث به جميع الرسل كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

ومحمد ﷺ خاتم المرسلين، لا نبي بعده. وأتمه خير أمة أخرجت للناس. وقد بعثه الله بأفضل الكتب وأفضل الشرائع، وأكمل له ولأمته الدين. وأتم عليه النعمة. ورضي لهم الإسلام ديناً. وهو قد دعا إلى الصراط المستقيم، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَكَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ آلا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. وقد أمرنا الله أن نتبع

[٢٧/٣٧٢] هذا الصراط المستقيم، ولا نعدل عنه إلى السبل المبتدعة، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وقال عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - : خط لنا رسول الله ﷺ خطاً، وخط خطوطاً عن يمينه وشماله، ثم قال: «هذا سبيل الله، وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه»، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ولهذا أمرنا الله أن نقول في صلاتنا: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. وقال النبي ﷺ: «اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون»^(١).

وهو ﷺ لم يمت حتى بين الدين، وأوضح

أنهم كانوا مسلمين، متفقين على عبادة الله وحده لا شريك له، وأن يعبدوا أمر هو، سبحانه وتعالى، فلا يعبد غيره، ولا يعبد هو بدين لم يشرعه. فلما أمر أن يصل في أول الإسلام إلى بيت المقدس كان ذلك من دين الإسلام. ثم لما نسخ ذلك وأمر باستقبال البيت الحرام كان هذا من دين الإسلام. وذلك المنسوخ ليس من دين الإسلام. وقد قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا بَيْنَكُمْ شِرْعَةً وَبَيْنَهُمَا﴾ [المائدة: ٤٨]، فالتوراة شرعة، وللإنجيل شرعة، وللقرآن شرعة. فمن كان متبعاً لشرع التوراة أو الإنجيل الذي لم يدل ولم ينسخ فهو على دين الإسلام، كالذين كانوا على شريعة التوراة بلا تبديل قبل مبعث المسيح - عليه السلام - والذين كانوا على شريعة الإنجيل بلا تبديل قبل مبعث محمد ﷺ.

وأما من اتبع ديناً مبدلاً ما شرعه الله، أو ديناً منسوخاً، فهذا قد خرج عن دين الإسلام، كاليهود الذين بدلوا التوراة وكذبوا المسيح - عليه السلام - ثم كذبوا محمداً ﷺ.

والنصارى الذين بدلوا الإنجيل وكذبوا محمداً ﷺ. فهؤلاء ليسوا على دين الإسلام الذي كان عليه الأنبياء، [٢٧/٣٧١] بل هم مخالفون لهم فيما كذبوا به من الحق وابتدعوه من الباطل. وكذلك كل مبتدع خالف سنة رسول الله ﷺ، وكذب ببعض ما جاء به من الحق، وابتدع من الباطل ما لم تشرعه الرسل. فالرسول بريء مما ابتدعه وخالفه فيه، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا نَحْنُ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَدْ مَلَكَ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ فَآثَرُوا بِهَذَا مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا دِينُنَا مُسَىٰ وَآلِهَتُهُمْ آلِهَةُ الْفِرْعَوْنَ هُمْ أَكْثَرُ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، فالخلال ما حلله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، والدين ما شرعه الله ورسوله. وقد ذم الله المشركين على أنهم حللوا وحرّموا وشرعوا ديناً لم يأذن به الله،

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٩٥٣) وأحمد (٣٧٨ / ٤) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢٩٥٣) من حديث أبي هريرة.

والآخر ماجور على اجتهاده أيضًا. ولا إثم عليه فيما خفي عليه بعد اجتهاده، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ له أجر»^(١). ولو صلى أربعة أنفس إلى أربع جهات إذا أغيمت السماء كلُّ باجتهاده فكلهم مطيع لله عز وجل، وتبرأ ذمته، لكن الذي أصاب جهة الكعبة واحد، وله أجران. وقد قال تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَهَارُونَ إِذْ جَعَلْنَا لَكَ خِيَمًا فِي الْحَرِّ إِذْ تَفَثَتْ فِيهِ غَمٌّ الْقَوِيمَ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شُوبِينَ ۝ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۚ وَجَعَلْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩]، فأثنى تعالى على [٢٧/٣٧٤] النبيين جميعًا، مع أنه خص أحدهما بفهم تلك الحكومة.

والدين كله مأخوذ عن الرسول ﷺ، ليس لأحد بعده أن يغير من دينه شيئًا. هذا دين المسلمين، بخلاف النصارى فإنهم يجوزون لعلمائهم وعبادهم أن يشرعوا شرعًا يخالف شرع الله، قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، قال النبي ﷺ: «إنهم أحلُّوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرَّموا عليهم الحلال فأطاعوهم، فكانت تلك عبادتهم إياهم»^(٢). ولهذا كان أئمة المسلمين لا يتكلمون في شيء أنه عبادة وطاعة وقربة إلا بدليل شرعي واتباع لمن قبلهم، لا يتكلمون في الدين بلا علم، فإن الله حرم ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ زِنَى الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِقَرِّهِ الْحَقِّ وَأَنْ تُقْرَبُوا بِاللَّهِ مَا لَكُمْ بِعِزٍّ مِنْهُ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا

السييل، وقال: «تركتكم على البيضاء النقية، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»^(٣)، وقال ﷺ: «ما تركت من شيء يقربكم من الجنة إلا وقد حدثتكم به، ولا من شيء يبعدكم عن النار إلا وقد حدثتكم به»^(٤)، وقال: «إنه من يعيش منكم بعدي فسرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بستي وستة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجز، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»^(٥). قال الترمذي: حديث صحيح. [٢٧/٣٧٣] ولهذا كان أئمة المسلمين لا يتكلمون في الدين بأن هذا واجب أو مستحب أو حرام أو مباح إلا بدليل شرعي من الكتاب والسنة، وما دل عليه.

وما اتفق عليه المسلمون فهو حق جاء به الرسول؛ فإن أمته - والله الحمد - لا تجتمع على ضلالة، كما أخبر هو ﷺ فقال: «إن الله أجاركم على لسان نبيكم أن تجتمعوا على ضلالة»^(٦). وما تنازعوا فيه ردوه إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، كما كان السلف يفعلون، فقد يكون عند هذا حديث سمعه أو معنى فهمه خفي على الآخر،

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٤٣) وأحمد (١٢٦ / ٤) وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٤١) من حديث العرياض بن سارية.

(٢) صحيح: أخرجه البيهقي (٧ / ٧٦) وصححه الألباني في «الصحيحين» (١٨٣).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤٦٠٧) من حديث العرياض بن سارية.

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٢٥٣) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٤٢٥٣). من حديث أبي مالك الأشعري.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص.

(٦) حسن: أخرجه الترمذي (٣٠٩٥) وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣٠٩٥) من حديث عدي بن حاتم.

عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْقُونَ» [الأعراف: ٢٣].

وقد اتفق أئمة الدين على أنه يشرع السفر إلى المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، والمسجد الأقصى، بخلاف غير هذه الثلاثة؛ لأن في «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»^(١).

[٢٧/٣٧٥] وتنازع المسلمون في زيارة القبور، فقال طائفة من السلف: إن ذلك كله منهي عنه لم ينسخ، فإن أحاديث النسخ لم يروها البخاري، ولم تشتهر. ولما ذكر البخاري زيارة القبور احتج بحديث المرأة التي بكت عند القبر. ونقل ابن بطال عن الشعبي أنه قال: لولا أن رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور لزرت قبر ابني. وقال النخعي: كانوا يكرهون زيارة القبور، وعن ابن سيرين مثله. قال ابن بطال: وقد سئل مالك عن زيارة القبور فقال: قد كان نهى عنها - عليه السلام - ثم أذن فيها، فلو فعل ذلك إنسان ولم يقل إلا خيراً لم أر بذلك بأساً، وليس من عمل الناس. وروي عنه أنه كان يضعف زيارتها.

وكان النبي ﷺ قد نهى أولاً عن زيارة القبور باتفاق العلماء. فقيل: لأن ذلك يفضي إلى الشرك. وقيل: لأجل النجاسة عندها. وقيل: لأنهم كانوا يتفاخرون بها. وقد ذكر طائفة من العلماء في قوله تعالى: ﴿أَلَهِنَكُمُ التَّكَاثُرُ ۖ حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ١، ٢]، أنهم كانوا يتكاثرون بقبور الموتى. وعن ذكره ابن عطية في تفسيره، قال: وهذا تأنيب على الإكثار من زيارة القبور، أي حتى جعلتم أشغالكم القاطعة لكم عن العبادة والعلم زيارة القبور تكثراً بمن سلف، وإشادة بذكره. ثم قال النبي ﷺ: «كنت

نهيتمكم عن زيارة [٢٧/٣٧٦] القبور فزوروها ولا تقولوا هَجَرًا»^(٢)، فكان نهي في معنى الآية. ثم أباح الزيارة بَعْدُ لمعنى الاعتاض لا لمعنى المباهاة والتفاخر وتسميها بالحجارة الرخام، وتلوينها سرقاً، وبنیان النواويس^(٣) عليها، هذا لفظ ابن عطية.

والمقصود أن العلماء متفقون على أنه كان نهى عن زيارة القبور. ونهى عن الانتباز في الدُّبَاءِ^(٤)، والْحَقَمِ^(٥)، والمُرَقَّتِ^(٦)، والمقبر^(٧).

واختلفوا هل نسخ ذلك؟ فقالت طائفة: لم ينسخ ذلك؛ لأن أحاديث النسخ ليست مشهورة. وهذا لم يخرج أبو عبد الله البخاري ما فيه نسخ عام. وقال الآخرون: بل نسخ ذلك. ثم قالت طائفة منهم: إنما نسخ إلى الإباحة، فزيارة القبور مباحة لا مستحبة. وهذا قول في مذهب مالك وأحمد. قالوا: لأن صيغة افعل بعد الحظر إنما تفيد الإباحة. كما قال ﷺ في الحديث الصحيح: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزورها، وكنت نهيتكم عن الانتباز في الأوعية فانتبذوا ولا تشربوا مسكراً»^(٨)، وروي: «فدوروها ولا تقولوا هَجَرًا». وهذا يدل على أن النهي كان لما كان يقال عندها من الأقوال المنكرة سداً للذريعة، كالنهي عن الانتباز في الأوعية أولاً؛ لأن الشدة المطرية تذب فيها ولا يدري بذلك، فيشرب الشارب الخمر وهو لا يدري.

وقال الآخرون: زيارة قبور المؤمنين مستحبة للدعاء للموتى مع [٢٧/٣٧٧] السلام عليهم، كما

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (٤ / ٨٩) وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي» من حديث أنس.

(٣) النواويس: مفرداها: ناروس، وهي مقابر النصارى.

(٤) الدُّبَاءُ: هو القرع، وهنا: إنباء يصنع من القرع.

(٥) الحقَم: إنباء يصنع من طين وشعر ودم.

(٦) المُرَقَّت: إنباء يصل بالزفت أو القار.

(٧) اللَّقَيْر: وعاء خر مُرَقَّت.

(٨) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٧) من حديث بريدة الأسلمي.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

الإسلام. وهو الاستسلام لخلقه وأمره. فيسلم لما قدره وقضاه، ويسلم لما يأمر به ويحبه. وهذا نفعله وندعو إليه، وذاك نسلمه ونتوكل فيه عليه. فنرضى بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً. ونقول في صلاتنا: ﴿إِلَهِكَ تَعَبُدُ وَإِلَيْكَ تَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، مثل قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقوله تعالى: ﴿اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣] وقوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْبُحَارِ ذُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّهُ لَنُفَسِّتُ بُذْهِنَّ السَّيِّفَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّاكِرِينَ﴾ وَأَصِيرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [هود: ١١٤، ١١٥].

والنوع الثاني: زيارة القبور لمجرد الحزن على الميت، لقربته أو صداقته، فهذه مباحة كما يباح البكاء على الميت بلا ندب ولا نياحة. كما زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وأبكى من حوله، وقال: «زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة»^(١). فهذه الزيارة كان نهى عنها لما كانوا يفعلون من المنكر، فلما عرفوا الإسلام أذن فيها، لأن فيها مصلحة، وهو تذكّر الموت. فكثير من الناس إذا رأى قريبه وهو [٢٧٩/٢٧] مقبور ذكر الموت واستعد للآخرة، وقد يحصل منه جزع، فيتعارض الأمران. ونفس الحزن مباح، إن قصد به طاعة كان طاعة، وإن عمل معصية كان معصية.

وأما النوع الثالث: فهو زيارتها للدعاء لها كالصلاة على الجنازة، فهذا هو المستحب الذي دلت السنة على استحبابه؛ لأن النبي ﷺ فعله، وكان يعلم أصحابه ما يقولون إذا زاروا القبور.

وأما زيارة قباء، فيستحب لمن أتى المدينة أن يأتي قباء فيصلي في مسجدتها. وكذلك يستحب له عند الجمهور أن يأتي البقيع وشهداء أحد، كما كان النبي ﷺ يفعل، فزيارة القبور للدعاء للميت من جنس

كان النبي ﷺ يخرج إلى البقيع فيدعو لهم. وكما ثبت عنه ﷺ في «الصحيحين»^(٢) أنه خرج إلى شهداء أحد فصلّى عليهم صلاته على الموتى كالمودع للأحياء والأموات. وثبت عنه ﷺ في الصحيح أنه كان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين. ولنا إن شاء الله بكم لاحقون، يرحم الله المستسلمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية. اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم، واغفر لنا ولهم»^(٣). وهذا في زيارة قبور المؤمنين.

وأما زيارة قبر الكافر فرخص فيها لأجل تذكارة الآخرة، ولا يجوز الاستغفار لهم. وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله. وقال: «استأذنت ربي في أن أزور قبرها فأذن لي، واستأذنته في أن استغفر لها فلم يأذن لي» فزوروا القبور؛ فإنها تذكركم الآخرة»^(٤).

والعلماء المتنازعون كل منهم يحتاج بدليل شرعي، ويكون عند بعضهم من العلم ما ليس عند الآخر - فإن العلماء ورثة الأنبياء - وقال تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْخِزْيِ إِذْ نَفَخَتْ فِيهِ غَمَمُ الْقَوَيمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ إِذْ أَخْرَجَهُ إِذَا هُوَ الْكَافِرُ﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩].

[٢٧٨/٢٧] والأقوال الثلاثة صحيحة باعتبار:

فإن الزيارة إذا تضمنت أمراً محرماً، من شرك، أو كذب، أو ندب، أو نياحة وقول هجر، فهي محرمة بالإجماع، كزيارة المشركين بالله والساخطين لحكم الله، فإن هؤلاء زيارتهم محرمة، فإنه لا يقبل دين إلا دين

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٠٤٢) ومسلم (٢٢٩٦) من حديث عتبة بن عامر.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٣، ١٠٤) من حديث بريدة الأسلمي.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٦) من حديث أبي هريرة.

(٤) انظر ما قبله.

فزيارة القبور على وجهين:

وجه نهى عنه رسول الله ﷺ، واتفق العلماء على أنه غير مشروع، وهو أن نتخذها مساجد ونتخذها وثناً ونتخذها عيداً، فلا يجوز أن تقصد للصلاة الشرعية، ولا أن تعبد كما تعبد الأوثان، ولا أن تتخذ عيداً يجتمع إليها في وقت [٢٧/٣٨١] معين كما يجتمع المسلمون في عرفة ومنى.

وأما «الزيارة الشرعية»: فهي مستحبة عند الأكثرين. وقيل: مباحة. وقيل: كلها منهي عنها كما تقدم. والذي تدل عليه الأدلة الشرعية أن نحمل المطلق من كلام العلماء على المقيد.

ونفصل الزيارة إلى ثلاثة أنواع: منهي عنه، ومباح، ومستحب وهو الصواب. قال مالك وغيره: لا تأتي إلا هذه الآثار: مسجد النبي ﷺ، ومسجد قباء، وأهل البقيع، وأحد. فإن النبي ﷺ لم يكن يقصد إلا هذين المسجدين وهاتين المقبرتين، كان يصلي يوم الجمعة في مسجده، ويوم السبت يذهب إلى قباء، كما في «الصحيحين» عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان يأتي قباء كل سبت راكباً وماشيّاً فيصلي فيه ركعتين^(٢).

وأما أحاديث النهي فكثيرة مشهورة في «الصحيحين» وغيرهما، كقوله ﷺ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٣). قالت عائشة - رضي الله عنها - ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن خشي أن يتخذ مسجداً. رواه البخاري ومسلم. وفي «صحيح مسلم» أنه ﷺ قال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور

الصلاة على الجنائز يقصد فيها الدعاء لهم، لا يقصد فيها أن يدعو مخلوقاً من دون الله، ولا يجوز أن تتخذ مساجد، ولا تقصد لكون الدعاء عندها أو بها أفضل من الدعاء في المساجد والبيوت. والصلاة على الجنائز أفضل باتفاق المسلمين من الدعاء للموتى عند قبورهم. وهذا مشروع بل فرض على الكفاية متواتر متفق عليه بين المسلمين. ولو جاء إنسان إلى سرير الميت يدعوه من دون الله ويستغيث به، كان هذا شركاً محرماً بإجماع المسلمين. ولو ندبه وناح لكان - أيضاً - محرماً، وهو دون الأول.

فمن احتج بزيارة النبي ﷺ لأهل البقيع ولأهل [٢٧/٣٨٠] أحد على الزيارة التي يفعلها أهل الشرك وأهل النياحة فهو أعظم ضللاً ممن يحتج بصلاته على الجنائز، على أنه يجوز أن يشرك بالميت، ويدعى من دون الله، ويندب ويناح عليه، كما يفعل ذلك بعض الناس يستدل بهذا الذي فعله الرسول ﷺ - وهو عبادة لله وطاعة له يثاب عليه الفاعل ويستغفر به المدعو له ويرضى به الرب عز وجل - على أنه يجوز أن يفعل ما هو شرك بالله وإيذاء للميت وظلم من العبد لنفسه، كزيارة المشركين وأهل الجزع الذين لا يخلصون لله الدين، ولا يسلمون لما حكم به - سبحانه وتعالى. فكل زيارة تتضمن فعل ما نهى عنه وترك ما أمر به - كالتي تتضمن الجزع وقول المجر وترك الصبر، أو تتضمن الشرك ودعاء غير الله وترك إخلاص الدين لله - فهي منهي عنها. وهذه الثانية أعظم إثمًا من الأولى. ولا يجوز أن يصلي إليها، بل ولا عندها، بل ذلك مما نهى عنه النبي ﷺ فقال: «لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها»^(١). رواه مسلم في «صحيحه».

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٣) ومسلم (٥٢٠) من حديث ابن عمر.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة وابن عباس.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٢) من حديث أبي مرثد الغنوي.

أبو حاتم في «صحيحه» والإمام أحمد في «مسنده». وفي «سنن أبي داود» عنه ﷺ أنه قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، وصلوا علي حينما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»^(٧). وفي «موطأ» مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد [٢٧/٣٨٣] غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٨). وفي سنن سعيد بن منصور: أن عبد الله بن حسن بن حسين بن علي بن أبي طالب - أحد الأشراف الحسينيين بل أجلهم قدراً في عصر تابعي التابعين في خلافة المنصور وغيره - رأى رجلاً يكثر الاختلاف إلى قبر النبي ﷺ، فقال: يا هذا، إن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، وصلوا علي حينما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»^(٩). فما أنت ورجل بالأندلس إلا سواء.

فلما أراد الأئمة اتباع سته في زيارة قبره المكرم والسلام عليه طلبوا ما يعتمدون عليه من سته. فاعتمد الإمام أحمد على الحديث الذي في «السنن» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»^(١٠). وعن أحمد أخذ ذلك أبو داود، فلم يذكر في زيارة قبره المكرم غير هذا الحديث، وترجم عليه «باب زيارة القبر». مع أن دلالة الحديث على المقصود فيها نزاع وتفصيل، فإنه لا يدل على كل ما تسميه الناس «زيارة» باتفاق المسلمين.



- (٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.
(٨) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٤) وصححه الألباني في «المشكاة» (٧٥٠) من حديث عطاء بن يسار.
(٩) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.
(١٠) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحسنه الألباني في «صحيح أبي داود» (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم من ذلك»^(١١).

وفي «الصحيحين» عن عائشة وابن عباس [٢٧/٣٨٢] - رضي الله عنهم - قالوا: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خيصة له على وجهه، فإذا اغتم كشفها فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١٢)، يحذر ما صنعوا.

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «قاتل الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١٣). وفي لفظ: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١٤). وفي «الصحيحين» عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأيتهما بأرض الحبشة فيها تصاوير، فقال رسول الله ﷺ: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار المخلوق عند الله يوم القيامة»^(١٥). وعائشة - رضي الله عنها - أم المؤمنين صاحبة الحجرة النبوية - قد روت أحاديث هذا الباب مع مشاركة غيرها من الصحابة كابن عباس وأبي هريرة وجندب وابن مسعود وغيرهم. وقد قال ﷺ فيها رواه ابن مسعود: «إن من شرار الناس من تتركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد»^(١٦). رواه

- (١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.
(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٥٣) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.
(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٧) ومسلم (٥٣٠) من حديث أبي هريرة.
(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة وابن عباس.
(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٤١) ومسلم (٥٢٨) من حديث عائشة.
(٦) حسن: أخرجه أحمد (١ / ٤٠٥) وحسنه الألباني في «تحفة الساجدة» (ص ٢٣) من حديث ابن مسعود.

والتابعين وتابعيهم. فأما هذه القرون التي أنشئ عليها رسول الله ﷺ فلم يكن هذا ظاهرًا فيها، ولكن بعدها ظهر الإفك والشرك. ولهذا لما سأل سائل لمالك عن رجل نذر أن يأتي قبر النبي ﷺ. فقال: إن كان أراد المسجد فليأته وليصل فيه، وإن كان أراد القبر فلا يفعل، للحديث الذي جاء: «لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد»^(١). وكذلك من يزور قبور الأنبياء والصالحين ليدعوهم، أو يطلب منهم الدعاء، أو يقصد الدعاء عندهم لكونه أقرب إجابة في ظنه، فهذا لم يكن يعرف على عهد مالك، لا عند قبر النبي ﷺ ولا غيره.

وإذا كان مالك - رحمه الله - يكره أن يطيل الرجل الوقوف عنده ﷺ للدعاء، فكيف بمن لا يقصد لا السلام عليه ولا الدعاء له، وإنما يقصد دعاءه وطلب حوائجه منه، ويرفع صوته عنده فيؤذي الرسول، ويشرك بالله، ويظلم نفسه؟! ولم يعتمد الأئمة، لا الأربعة ولا غير الأربعة على شيء من الأحاديث التي يروها بعض الناس في ذلك. مثل ما يروون أنه قال: «من زارني في مماتي فكأنما زارني في حياتي»، ومن قوله: «من زارني وزار أبي في عام واحد ضمنت له على الله الجنة» ونحو ذلك. فإن هذا لم يروه أحد من أئمة المسلمين، ولم يعتمد عليها. ولم يروها لأهل الصحاح ولا أهل السنن التي يعتمد [٢٧/٣٨٦] عليها كأبي داود والنسائي؛ لأنها ضعيفة، بل موضوعة، كما قد بين العلماء الكلام عليها. ومن زاره في حياته ﷺ كان من المهاجرين إليه، والواحد بعدهم لو أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه. وهو إذا أتى بالفرائض لا يكون مثل الصحابة فكيف يكون مثلهم بالنوافل؟! أو بما ليس بقربة، أو بما هو منهى عنه.

ويبقى الكلام المذكور فيه: هل هو السلام عند القبر كما كان من دخل على عائشة - رضي الله عنها - يسلم عليه؟ أو يتناول هذا والسلام عليه من خارج الحجرة. فالذين استدلوا به جعلوه متناولًا لهذا وهذا [٢٧/٣٨٤]، وهو غاية ما كان عندهم في هذا الباب عنه ﷺ، وهو ﷺ يسمع السلام من القريب، وتبلغه الملائكة الصلاة والسلام عليه من البعيد، كما في «النسائي» عنه ﷺ أنه قال: «إن لله ملائكة سياحين يلغون من أمتي السلام»^(٢).

وفي السنن عن أوس بن أوس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «أكثرُوا علي من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة، فإن صلاتكم معروضة علي». قالوا: وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أُرمت؟ فقال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»^(٣). صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليًا. وذكر مالك في موطنه أن عبد الله بن عمر كان يأتي فيقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت. ثم ينصرف. وفي رواية: كان إذا قدم من سفر. رواه معمر عن نافع عنه. وعلى هذا اعتمد مالك - رحمه الله - فيما يفعل عند الحجرة؛ إذ لم يكن عنده إلا أثر ابن عمر - رضي الله عنهما -

وأما ما زاد على ذلك مثل الوقوف للدعاء للنبي ﷺ، مع كثرة الصلاة والسلام عليه، فقد كرهه مالك، وقال: هو بدعة لم يفعلها السلف. ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها.

وأما السفر إلى قبور الأنبياء والصالحين فهذا لم يكن موجودًا في الإسلام في زمن مالك، وإنما حدث هذا بعد القرون الثلاثة. قرن [٢٧/٣٨٥] الصحابة

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٤٣ / ٣) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢١٧٤) من حديث ابن مسعود.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٤٧) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٠٤٧) من حديث لؤس بن أوس.

(٣) صحيح: أخرجه النسائي (٣ / ١١٤) وصححه الألباني في «الإرواء» (٧٧٣) من حديث بصرة بن أبي بصرة.

مرة صلى الله عليه بها عشرًا. ومن سلم عليه مرة سلم الله عليه عشرًا. كما قد جاء في بعض الأحاديث. وتخصيص الحجرة بالصلاة والسلام جعل لها عيدًا، وهو قد نهاهم عن ذلك، ونهاهم أن يتخذوا قبره أو قبر غيره مسجدًا. ولعن من فعل ذلك ليحذروا أن يصيبهم مثل ما أصاب غيرهم من اللعنة.

وكان أصحابه خير القرون، وهم أعلم الأمة بستره، وأطوع الأمة لأمره، وكانوا إذا دخلوا إلى مسجده لا يذهب أحد منهم إلى قبره [٢٧/٣٨٨] لا من داخل الحجرة ولا من خارجها. وكانت الحجرة في زمانهم يدخل إليها من الباب إذ كانت عائشة - رضي الله عنها - فيها، ويعد ذلك إلى أن بني الحائط الآخر. وهم مع ذلك التمكن من الوصول إلى قبره لا يدخلون إليه، لا لسلام، ولا لصلاة عليه، ولا لدعاء لأنفسهم، ولا لسؤال عن حديث أو علم، ولا كان الشيطان يطعم فيهم حتى يسمعهم كلامًا أو سلامًا فيظنون أنه هو كلمهم وأفتاهم وبين لهم الأحاديث، أو أنه قد رد عليهم السلام بصوت يسمع من خارج، كما طمع الشيطان في غيرهم، فأضلهم عند قبره، وقبر غيره، حتى ظنوا أن صاحب القبر يحدّثهم ويفتيهم ويأمرهم وينهاهم في الظاهر، وأنه يخرج من القبر ويرويه خارجًا من القبر، ويظنون أن نفس أبدان الموتى خرجت من القبر تكلمهم، وأن روح الميت تجسدت لهم فرأوها، كما رآهم النبي ﷺ ليلة المعراج بقطة لا منامًا.

فإن الصحابة - رضوان الله عليهم - خير قرون هذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس. وهم تلقوا الدين عن النبي ﷺ بلا واسطة، ففهموا من مقاصده ﷺ وعابنوا من أفعاله وسمعوا منه شفاهًا ما لم يحصل لمن بعدهم. وكذلك كان يستفيد بعضهم من بعض ما لم يحصل لمن بعدهم، وهم فارقوا جميع أهل

وكره مالك - رضي الله عنه - أن يقول القائل: زرت قبر النبي ﷺ. كره هذا اللفظ؛ لأن السنة لم تأت به في قبره. وقد ذكروا في تعليل ذلك وجوهًا. ورخص غيره في هذا اللفظ للأحاديث العامة في زيارة القبور. ومالك يستحب ما يستحبه سائر العلماء من السفر إلى المدينة والصلاة في مسجده، وكذلك السلام عليه وعلى صاحبيه عند قبورهم اتباعًا لابن عمر. ومالك من أعلم الناس بهذا؛ لأنه قد رأى التابعين الذين رأوا الصحابة بالمدينة. ولهذا كان يستحب اتباع السلف في ذلك. ويكره أن يتدع أحد هناك بدعة. فكره أن يطيل الرجل القيام والدعاء عند قبر النبي ﷺ؛ لأن الصحابة - رضوان الله عليهم - ما كانوا يفعلون ذلك. وكره مالك لأهل المدينة كلما دخل إنسان المسجد أن يأتي قبر النبي ﷺ؛ لأن السلف لم يكونوا يفعلون ذلك. قال مالك - رحمه الله عليه - ولن [٢٧/٣٨٧] يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، بل كانوا يأتون إلى مسجده فيصلون فيه خلف أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم أجمعين - فإن هؤلاء الأربعة صلوا أئمة في مسجده والمسلمون يصلون خلفهم كما كانوا يصلون خلفه، وهم يقولون في الصلاة: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. كما كانوا يقولون ذلك في حياته. ثم إذا قضاوا الصلاة قعدوا أو خرجوا. ولم يكونوا يأتون القبر للسلام، لعلمهم بأن الصلاة والسلام عليه في الصلاة أكمل وأفضل وهي المشروعة.

وأما دخولهم عند قبره للصلاة والسلام عليه هناك أو الصلاة والدعاء، فإنه لم يشرعه لهم؛ بل نهاهم، وقال: «لا تتخذوا قبوري عيدًا وصلوا علي حيثما كنتم؛ فإن صلاتكم تبلغني»^(١)، فبين أن الصلاة تصل إليه من البعيد، وكذلك السلام. ومن صلى عليه

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

طمع الشيطان أن يترأى له في صورة بشر، ويقول: أنا الخضر، أو أنا إبراهيم، أو موسى، أو عيسى، أو المسيح، أو أن يكلمه عند قبر حتى يظن أن صاحب القبر كلمه، بل هذا إنما ناله فيمن بعدهم، وناله - أيضًا - من النصارى حيث أتاهم بعد الصلب وقال: أنا هو المسيح، وهذه مواضع المسامير - ولا يقول: أنا شيطان، فإن الشيطان لا يكون جسدًا - أو كما قال. وهذا هو الذي اعتمد عليه النصارى في أنه صلب، لا في مشاهدته؛ فإن أحدًا منهم لم يشاهد الصلب، وإنما حضره بعض اليهود وعلقوا المصلوب وهم يعتقدون أنه المسيح. ولهذا جعله الله من ذنوبهم وإن لم يكونوا صلبوه. لكنهم قصدوا هذا الفعل وفرحوا به، قال تعالى: ﴿وَيُكْفِّرُهُمْ وَيَقُولُهُمْ عَلَىٰ مَرَّةٍ يَتَيْنَا عَظِيمًا ۝ وَقَوْلُهُمْ إِنَّا قَتَلْنَا آلَ يَسَّحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَّبُوهُ وَلَئِنَّ شَيْئًا هُمُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَعِىَ شَلْوَ مِتَّةٌ ۚ مَا هُمْ بِمِنْ عِلْمٍ إِلَّا آتِبَاعُ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ۝ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ ۝﴾ [النساء: ١٥٦ - ١٥٨]، ويسط هذا له موضع آخر.

والمقصود أن الصحابة - رضوان الله عليهم - لم يطمع الشيطان أن يضلهم كما أضل غيرهم من أهل البدع، الذين تأولوا القرآن على غير تأويله، أو جهلوا السنة، أو رأوا وسمعوا أمورًا من الخوارج فظنوها من جنس آيات [٢٧/٣٩١] الأنبياء والصالحين وكانت من أفعال الشياطين. كما أضل النصارى وأهل البدع بمثل ذلك. فهم يتبعون المتشابه ويدعون المحكم. وكذلك يتمسكون بالمتشابه من الحجج العقلية والحسية فيسمع ويرى أمورًا فيظن أنه رحاني وإنما هو شيطاني، ويدعون اليقين الحق الذي لا إجمال فيه. وكذلك لم يطمع الشيطان أن يتمثل في صورته ويغيث من استغاث به. أو أن يحمل إليهم صوتًا يشبه صوته؛ لأن الذين رأوه علموا أن هذا شرك لا يحل. ولهذا -

الأرض وعادوهم، وهجروا جميع الطوائف وأديانهم، وجاهدوهم بأنفسهم [٢٧/٣٨٩] وأمواهم، قال ﷺ في الحديث الصحيح: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»^(١). وهذا قاله لخالد بن الوليد لما تشاجر هو وعبد الرحمن بن عوف؛ لأن عبد الرحمن بن عوف كان من السابقين الأولين، وهم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وهو فتح الحديبية وخالد هو وعمرو بن العاص وعثمان بن طلحة أسلموا في مدة الهدنة بعد الحديبية وقبل فتح مكة، فكانوا من المهاجرين التابعين، لا من المهاجرين الأولين. وأما الذين أسلموا عام فتح مكة فليسوا بمهاجرين، فإنه لا هجرة بعد الفتح، بل كان الذين أسلموا من أهل مكة يقال لهم: الطلقاء؛ لأن النبي ﷺ أطلقهم بعد الاستيلاء عليهم عنوة كما يطلق الأسير. والذين بايعوه تحت الشجرة هم ومن كان من مهاجرة الحبشة هم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، وفي «الصحيح» عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: قال لنا رسول الله ﷺ يوم الحديبية: «أنتم خير أهل الأرض»^(٢). وكنا ألفًا وأربعمئة.

ولهذا لم يطمع الشيطان أن ينال منهم من الإضلال والإغواء ما ناله ممن بعدهم، فلم يكن فيهم من يتعمد الكذب على النبي ﷺ، وإن كان له أعمال غير ذلك قد تنكر عليه. ولم يكن فيهم أحد من [٢٧/٣٩٠] أهل البدع المشهورة: كالخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة والجهمية. بل كل هؤلاء إنما حدثوا فيمن بعدهم. ولم يكن فيهم من

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٧٣) ومسلم (٢٥٤٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤١٥٤) من حديث جابر بن عبد الله.

يقول له ما يعلم أنه مخالف للشرعة ولا مفيداً فائدة في دينه، بل يضلّه عن بعض ما كان يعرفه، فإن هذا فعل الشياطين، وهو وإن ظن أنه قد استفاد شيئاً فالذي خسره من دينه أكثر.

ولهذا لم يقل قط أحد من الصحابة: إن الخضر أتاه، ولا موسى ولا عيسى، ولا أنه سمع ردّ النبي ﷺ عليه. وابن عمر كان يسلم إذا قدم من سفر ولم يقل قط: إنه يسمع الرد.

وكذلك التابعون وتابعوهم. وإنما حدث هذا من بعض المتأخرين.

[٢٧/٣٩٣] وكذلك لم يكن أحد من الصحابة - رضوان الله عليهم - يأتيه فيسأله عند القبر عن بعض ما تنازعوا فيه وأشكل عليهم من العلم، لا خلفاؤه الأربعة ولا غيرهم. مع أنهم أخص الناس به ﷺ، حتى ابنته فاطمة - رضي الله عنها - لم يطمع الشيطان أن يقول لها: اذهبي إلى قبره فسله: هل يورث أم لا يورث؟ كما أنهم - أيضاً - لم يطمع الشيطان فيهم فيقول لهم: اطلبوا منه أن يدعو لكم بالمطر لما أجذبوا. ولا قال: اطلبوا منه أن يستنصر لكم، ولا أن يستغفر، كما كانوا في حياته يطلبون منه أن يستقي لهم، وأن يستنصر لهم، فلم يطمع الشيطان فيهم بعد موته ﷺ أن يطلبوا منه ذلك. ولا طمع بذلك في القرون الثلاثة. وإنما ظهرت هذه الضلالات ممن قلّ علمه بالترديد والسنة، فأضله الشيطان، كما أضل النصارى في أمور؛ لقلة علمهم بما جاء به المسيح ومن قبله من الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم.

وكذلك لم يطمع الشيطان أن يطير بأحدهم في الهواء، ولا أن يقطع به الأرض البعيدة في مدة قريبة، كما يقع مثل هذا لكثير من المتأخرين؛ لأن الأسفار التي كانوا يسافرونها كانت طاعات؛ كسفر الحج والعمرة والجهاد، وهذه يثابون على كل خطوة

أيضاً - لم يطمع فيهم أن يقول أحد منهم لأصحابه: إذا كانت لكم حاجة فتعالوا إلى قبري، واستغيثوا بي، لا في محبة ولا في مماناة، كما جرى مثل هذا لكثير من المتأخرين. ولا طمع الشيطان أن يأتي أحدهم ويقول: أنا من رجال الغيب، أو من الأوتاد الأربعة، أو السبعة، أو الأربعة، أو يقول له: أنت منهم. إذ كان هذا عندهم من الباطل الذي لا حقيقة له. ولا طمع الشيطان أن يأتي أحدهم فيقول: أنا رسول الله، أو يخاطبه عند القبر، كما وقع لكثير ممن بعدهم عند قبره وقبر غيره وعند غير القبور. كما يقع كثير من ذلك للمشركين وأهل الكتاب، يرون بعد الموت من يعظمونه من شيوخهم.

فأهل الهند يرون من يعظمونه من شيوخهم الكفار وغيرهم، والنصارى يرون من يعظمونه، من الأنبياء والحواريين وغيرهم، والضلال من أهل القبلة يرون من يعظمونه؛ إما النبي ﷺ [٢٧/٣٩٢]، وإما غيره من الأنبياء يقطّعه، ويخاطبهم ويخاطبونه. وقد يستفتونه ويسألونه عن أحاديث فيجييبهم. ومنهم من يخيل إليه أن الحجرة قد انشقت وخرج منها النبي ﷺ وعانقه هو وصاحبه. ومنهم من يخيل إليه أنه رفع صوته بالسلام حتى وصل مسيرة أيام وإلى مكان بعيد. وهذا وأمثاله أعرف ممن وقع له هذا وأشباهه عدداً كثيراً. وقد حدثني بما وقع له في ذلك، وبما أخبر به غيره من الصادقين من يطول هذا الموضع بذكرهم. وهذا موجود عند خلق كثير كما هو موجود عند النصارى والمشركين، لكن كثير من الناس يكذب بهذا، وكثير منهم إذا صدّق به يظن أنه من الآيات الإلهية، وأن الذي رأى ذلك رآه لصلاحه ودينه. ولم يعلم أنه من الشيطان، وأنه بحسب قلة علم الرجل يضلّه الشيطان. ومن كان أقلّ علماً قال له ما يعلم أنه مخالف للشرعة خلافاً ظاهراً؛ ومن عنده علم منها لا

والمقصود هنا أن الصحابة - رضوان الله عليهم - تركوا البدع المتعلقة بالقبور كقبره المكرم وقبر غيره، لنهيه ﷺ لهم عن ذلك، وكلا يتشبهوا بأهل الكتاب الذين اتخذوا قبور الأنبياء أوثاناً. وإن كان بعضهم يأتي من خارج فيسلم عليه إذا قدم من سفر، كما كان ابن عمر يفعل. بل كانوا في حياته يسلمون عليه ثم يخرجون من المسجد لا يأتون إليه عند كل صلاة. وإذا جاء أحدهم يسلم عليه رد عليه النبي ﷺ السلام. وكذلك من يسلم عليه عند قبره ردُّ عليه السلام، وكانوا يدخلون على عائشة، فكانوا يسلمون عليه كما كانوا يسلمون عليه في حياته، ويقول أحدهم: السلام على النبي ورحمة الله وبركاته. وقد جاء هذا عاماً في جميع قبور المؤمنين، فما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا ردَّ الله روحه عليه حتى يرد عليه السلام. فإذا كان رد السلام موجوداً في عموم المؤمنين فهو في أفضل الخلق أولى. وإذا سلم المسلم عليه في صلاته، فإنه وإن لم يرد عليه لكن الله يسلم عليه عشراً. كما جاء في الحديث: «من سلم علي مرة سلم الله عليه [٢٧/٣٩٦] عشراً»^(١). فالله يجزيه على هذا السلام أفضل مما يحصل بالرد، كما أنه من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشراً. وكان ابن عمر يسلم عليه ثم ينصرف. لا يقف لا لدعاء له ولا لنفسه. ولهذا كره مالك ما زاد على فعل ابن عمر من وقوف له أو لنفسه؛ لأن ذلك لم يتقل عن أحد من الصحابة، فكان بدعة محضة. قال مالك: لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها. مع أن فعل ابن عمر إذا لم يفعل مثله سائر الصحابة إنما يصلح للتسوية، كأمثال ذلك فيما فعله بعض الصحابة - رضوان الله عليهم -

بخطوتها فيه، وكلما بعدت المسافة كان الأجر أعظم؛ كالذي يخرج من بيته إلى المسجد، فخطواته إحداها [٢٧/٣٩٤] ترفع درجة والأخرى تحط خطيئة. فلم يمكن الشيطان أن يفوتهم ذلك الأجر بأن يحملهم في الهواء أو يؤزهم في الأرض أراً حتى يقطعوا المسافة البعيدة بسرعة. وقد علموا أن النبي ﷺ إنما أسرى به الله عز وجل من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ليريه من آياته الكبرى. وكان هذا من خصائصه. فليس لمن بعده مثل هذا المعراج، ولكن الشيطان يخيل إليه معاريج شيطانية كما خيلها لجماعة من المتأخرين.

وأما قطع النهر الكبير بالسير على الماء فهذا قد يحتاج إليه المؤمنون أحياناً مثل ألا يمكنهم العبور إلى العدو وتكميل الجهاد إلا بذلك. فلهذا كان الله يكرم من احتاج إلى ذلك من الصحابة والتابعين بمثل ذلك، كما أكرم به العلاء بن الحضرمي وأصحابه، وأبا مسلم الخولاني وأصحابه وبسط هذا له موضع آخر غير هذا الكتاب.

لكن المقصود أن يعرف أن الصحابة خير القرون وأفضل الخلق بعد الأنبياء، فما ظهر فيمن بعدهم مما يظن أنها فضيلة للمتأخرين ولم تكن فيهم فإنها من الشيطان، وهي نقيصة لا فضيلة، سواء كانت من جنس العلوم، أو من جنس العبادات، أو من جنس الخوارق والآيات، أو من جنس السياسة والملك. بل خير الناس بعدهم أتبعهم لهم. قال عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - من كان منكم مستأً [٢٧/٣٩٥] فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد أبر هذه الأمة قلوباً، وأعماقها علماً، وأقلها تكلفاً. قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم. وبسط هذا له موضع آخر.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١) بلفظ: «من صل على... من حديث ابن عمر.

علينا وعلى عباد الله الصالحين. قال النبي ﷺ: «إذا قُلتُم ذلك أصابت كلَّ عبدٍ صالحٍ لله في السماء والأرض»^(١). وقد شرع للمسلمين في كل صلاة أن يسلموا على النبي ﷺ خصوصاً وعلى عباد الله الصالحين من الملائكة والإنس والجن عموماً. وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود أنه قال: كنا نقول خلف رسول الله ﷺ في الصلاة: السلام على فلان وفلان. فقال النبي ﷺ: «إن الله هو [٢٧/٣٩٨] السلام، فإذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»^(٢). وقد روي عنه التشهد بألفاظ أخرى، كما رواه مسلم^(٣) من حديث ابن عباس، وكما كان ابن عمر يعلم الناس التشهد ورواه مسلم^(٤) من حديث أبي موسى، لكن هو تشهد ابن مسعود. ولكن لم يخرج البخاري إلا تشهد ابن مسعود، وكل ذلك جائز، فإن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فالتشهد أولى.

والمقصود: أنه ﷺ ذكر أن المصلي إذا قال: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أصابت كل عبد صالح لله في السماء والأرض. وهذا يتناول الملائكة وصالحى الإنس والجن، كما قال تعالى عنهم: ﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا هُوَ ذَلِكَ كُنَّا طَرِيقِي قَدْ دَا﴾ [الجن: ١١].

والنوع الثاني: السلام عليه عند دخول المسجد، كما في «المسند» و«السنن» عن فاطمة بنت رسول الله

وأما القول بأن هذا الفعل مستحب أو منتهي عنه أو مباح؛ فلا يثبت إلا بدليل شرعي: فالوجوب والتدب والإباحة والاستحباب والكراهة والتحريم لا يثبت شيء منها إلا بالأدلة الشرعية، والأدلة الشرعية مرجعها كلها إليه - صلوات الله وسلامه عليه. فالقرآن هو الذي بلغه، والسنة هو الذي علمها. والإجماع بقوله عرف أنه معصوم. والقياس إنما يكون حجة إذا علمنا أن الفرع مثل الأصل، وأن علة الأصل في الفرع. وقد علمنا أنه ﷺ لا يتناقض، فلا يحكم في المتائلين بحكمين متناقضين، ولا يحكم بالحكم لعل تارة ويمنعه أخرى مع وجود العلة إلا باختصاص إحدى الصورتين بما يوجب التخصيص. فشرعه هو ما شرعه هو ﷺ، وستة ما سنها هو، لا يضاف إليه قول غيره [٢٧/٣٩٧] وفعله - وإن كان من أفضل الناس - إذا وردت ستة، بل ولا يضاف إليه إلا بدليل يدل على الإضافة؛ ولهذا كان الصحابة كأبي بكر وعمر وابن مسعود يقولون باجتهادهم ويكونون مصيبين موافقين لسته، لكن يقول أحدهم: أقول في هذا برأبي، فإن يكن صواباً فمن عند الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريتان منه. فإن كل ما خالف ستة فهو شرع منسوخ أو مبدل، لكن المجتهدين وإن قالوا بأرائهم وأخطئوا فلهم أجر، وخطئهم مغفور لهم.

وكان الصحابة إذا أراد أحدهم أن يدعو لنفسه استقبل القبلة ودعا في مسجده، كما كانوا يفعلون في حياته. لا يقصدون الدعاء عند الحجرة ولا يدخل أحدهم إلى القبر. والسلام عليه قد شرع للمسلمين في كل صلاة، وشرع للمسلمين إذا دخل أحدهم المسجد أي مسجد كان.

فالتعويض الأول: كل صلاة يقول المصلي: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، ثم يقول: السلام

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٣١) ومسلم (٤٠٢) من حديث عبدالله بن مسعود.

(٢) انظر ما قبله.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٦) من حديث ابن عباس.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٤٠٨) من حديث ابن عمر.

خارجًا، مع أنهم يدخلون إلى مسجده ليلاً ونهارًا. وقد قال النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلا المسجد الحرام»^(٢). وقال ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»^(٣). وكانوا يقدمون من الأسفار للاجتماع بالخلفاء الراشدين وغير ذلك فيصلون في مسجده، ويسلمون عليه في الصلاة، وعند دخول المسجد والخروج منه. ولا يأتون القبر، إذ كان هذا عندهم مما لم يأمرهم به، ولم يسته لهم. وإنما أمرهم وسن لهم الصلاة والسلام عليه في الصلاة، وعند دخولهم المساجد، وغير ذلك.

ولكن ابن عمر كان يأتيه فيسلم عليه وعلى صاحبيه عند قدومه من السفر. وقد يكون فعله غير ابن عمر أيضًا. فلهذا رأى من رأى من العلماء هذا جائزًا اقتداء بالصحابة - رضوان الله عليهم. وابن عمر كان يسلم ثم ينصرف، ولا يقف، يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت. ثم ينصرف. ولم يكن جمهور الصحابة يفعلون كما فعل ابن عمر، بل كان الخلفاء وغيرهم يسافرون للحج وغيره ويرجعون ولا يفعلون ذلك، إذ لم يكن هذا عندهم [٢٧/٤٠١] سنة سنّها لهم. وكذلك أزواجه كن على عهد الخلفاء ويعلمن يسافرون إلى الحج، ثم ترجع كل واحدة إلى بيتها كما وصاهن بذلك. وكانت أُمّ الدّين اليمّنيّ الذين قال الله تعالى فيهم: «فَسَوَّيْنَاهُنَّ فِي الْقُرْبَىٰ حُبًّا يَوْمَ يَكْفِيُ كُلُّ يَوْمٍ أَفْوَاجًا مِنْ يَمَنِ لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَيَصْلُونَ

ﷺ - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فليقل: بسم الله، والسلام على رسول الله. اللهم اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك. وإذا خرج قال: بسم الله، والسلام على رسول الله [٢٧/٣٩٩]. اللهم اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب فضلك»^(١). وقد روى مسلم في صحيحه الدعاء عند دخول المسجد بأن يفتح له أبواب رحمة، وعند خروجه يسأل الله من فضله. وهذا الدعاء مؤكد في دخول مسجد النبي ﷺ، ولهذا ذكره العلماء فيما صنفوه من المناسك لمن أتى إلى مسجده ﷺ أن يقول ذلك. فكان السلام عليه مشروعًا عند دخول المسجد والخروج منه، وفي نفس كل صلاة. وهذا أفضل وأنفع من السلام عليه عند قبره وأدوم. وهذا مصلحة محضة لا مفسدة فيها تخشى، فيها يرضى الله ويوصل نفع ذلك إلى رسوله وإلى المؤمنين. وهذا مشروع في كل صلاة وعند دخول المسجد والخروج منه، بخلاف السلام عند القبر.

مع أن قبره من حين دفن لم يمكن أحد من الدخول إليه، لا لزيارة ولا لصلاة ولا لدعاء ولا غير ذلك. ولكن كانت عائشة فيه لأنه بيتها. وكانت ناحية عن القبور؛ لأن القبور في مقدم الحجرة، وكانت هي في مؤخر الحجرة. ولم يكن الصحابة يدخلون إلى هناك. وكانت الحجرة على عهد الصحابة خارجة عن المسجد متصلة به، وإنما أدخلت فيه في خلافة الوليد بن عبد الملك بن مروان بعد موت العبدالة، ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمرو، بل بعد موت جميع الصحابة الذين كانوا بالمدينة، فإن آخر من مات بها جابر بن عبد الله في بضع [٢٧/٤٠٠] وسبعين سنة. ووسع المسجد في بضع وثلاثين سنة. ولم يكن الصحابة يدخلون إلى عند القبر، ولا يقفون عنده

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٠) ومسلم (٥٠٥) من حديث أبي هريرة.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤١٢) من حديث فاطمة بنت النبي ﷺ.

فيه لله عز وجل، ليس ذريعة الشرك. فصل الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً، وجزاه أفضل ما يجزي نبيا عن أمته، قد بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وعبد الله حتى أتاه اليقين من ربه. وكان إنعام الله به أفضل نعمة أنعم بها على العباد.

وقد دلهم ﷺ على أفضل العبادات وأفضل البقاع، كما في «الصحيحين» عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال: قلت: [٢٧/٤٠٣] يا رسول الله، أي العمل أفضل؟ قال: «الصلاة على مواقيتها». قلت: ثم أي؟ قال: «بر الوالدين». قلت: ثم أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله». قال: سألته عنهن ولم استزدهن لزدني^(١). وفي «المستند» و«سنن ابن ماجه» عن ثوبان، عن النبي ﷺ أنه قال: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن»^(٢). والصلاة قد شرع للأمة أن تتخذ لها مساجد، وهي أحب البقاع إلى الله كما ثبت عنه ﷺ في «صحيح مسلم» وغيره أنه قال: «أحب البقاع إلى الله المساجد، وأبغض البقاع إلى الله الأسواق»^(٣).

ومع هذا فقد لعن من يتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد وهو في مرض موته، نصيحة للأمة، وحرصاً منه على هداها. كما نعته الله بقوله: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ» [التوبة: ١٢٨]. ففي «الصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه

خلف أبي بكر وعمر في مسجده، ولا يدخل أحد منهم إلى داخل الحجرة، ولا يقف في المسجد خارجاً، لا لدعاء ولا لصلاة ولا سلام ولا غير ذلك. وكانوا عالمين بسته كما علمتهم الصحابة والتابعون، وأن حقوقه لازمة لحقوق الله عز وجل، وأن جميع ما أمر الله به وأحبه من حقوقه وحقوق رسوله فإن صاحبها يؤمر بها في جميع المواضع والبقاع. فليست الصلاة والسلام عند قبره المكرم بأوكد من ذلك في غير ذلك المكان. بل صاحبها مأمور بها حيث كان: إما مطلقاً وإما عند الأسباب المؤكدة لها، كالصلاة والدعاء والأذان. ولم يكن شيء من حقوقه ولا شيء من العبادات هو عند قبره أفضل منه في غير تلك البقعة، بل نفس مسجده له فضيلة لكونه مسجده.

ومن اعتقد أنه قبل القبر لم تكن له فضيلة إذ كان النبي ﷺ يصلي فيه والمهاجرون والأنصار، وإنما حدثت له الفضيلة في خلافة الوليد بن عبد الملك لما أدخل الحجرة في مسجده، فهذا لا يقوله [٢٧/٤٠٢] إلا جاهل مفرط في الجهل، أو كافر، فهو مكذب لما جاء به مستحق للقتل. وكان الصحابة يدعون في مسجده كما كانوا يدعون في حياته. لم تحدث لهم شريعة غير الشريعة التي علمهم إياها في حياته. وهو لم يأمرهم إذا كان لأحدهم حاجة أن يذهب إلى قبر نبي أو صالح فيصلي عنده ويدعوه، أو يدعو بلا صلاة، أو يسأل حوائجه، أو يسأله أن يسأل ربه. فقد علم الصحابة - رضوان الله عليهم - أن رسول الله ﷺ لم يكن يأمرهم بشيء من ذلك، ولا أمرهم أن يخصوا قبره أو حجرته لا بصلاة ولا دعاء، لا له ولا لأنفسهم، بل قد نهاهم أن يتخذوا يته عيلاً. فلم يقل لهم كما يقول بعض الشيوخ الجهال لأصحابه: إذا كان لكم حاجة فتعالوا إلى قبري، بل نهاهم عما هو أبلغ من ذلك أن يتخذوا قبره أو قبر غيره مسجداً يصلون

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٨٢) ومسلم (٨٥) من حديث عبدالله بن مسعود.

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٧٧) وأحمد (٥ / ٢٧٧) وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» من حديث ثوبان.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٨) بنحوه من حديث أبي هريرة.

«صحيح مسلم» عن جندب بن عبد الله - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله قد اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا، ولو كنت متخذًا من أممي خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا. ألا وإن من [٢٧/٤٠٥] كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٧). وفي صحيح مسلم عن أبي مرثد الغنوي أن النبي ﷺ قال: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها»^(٨). وفي «المسند» و«صحيح أبي حاتم»: أنه ﷺ قال: «إن من شرار الناس من تتركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد»^(٩). وقد تقدم نبه أن يتخذوا قبره عيدًا.

فلما علم الصحابة أنه قد نهاهم عن أن يتخذوه مصلى للفرائض التي يتقرب بها إلى الله - عز وجل - ، لئلا يتشبهوا بالمشركين الذين يدعونها ويصلون لها ويتذرون لها، كان نبههم عن دعائها أعظم وأعظم. كما أنه لما نهاهم عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها لئلا يتشبهوا بمن يسجد للشمس، كان نبههم عن السجود للشمس أولى وأحرى. فكان الصحابة - رضوان الله عليهم - يقصدون الصلاة والدعاء والذكر في المساجد التي بنيت لله دون قبور الأنبياء والصالحين التي نهوا أن يتخذوها مساجد، وإنما هي بيوت المخلوقين. وكانوا يفعلون بعد موته ما كانوا يفعلون في حياته صلى الله عليه وآله وسلم تسليمًا.

وبما يدل على ما ذكره مالك وغيره من علماء

الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١). قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجدًا. وفي رواية: «ولكن خشى أن يتخذ مسجدًا»^(٢). وفي رواية للبخاري: «خبرني أخشى أن يتخذ مسجدًا»^(٣). وعن عائشة وابن عباس قالوا: لما نزل برسول الله ﷺ [٢٧/٤٠٤] طفق يطرح خيصة له على وجهه، فإذا اغتم كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٤) - يحذر ما صنعوا. ومن حكمة الله أن عائشة أم المؤمنين - صاحبة الحجر التي دفن فيها ﷺ - تروي هذه الأحاديث، وقد سمعتها منه، وإن كان غيرها من الصحابة - أيضًا - يروونها؛ كابن عباس، وأبي هريرة، وجندب بن عبد الله، وابن مسعود - رضي الله تعالى عنهم.

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «قاتل الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٥). وفي «الصحيحين» عن عائشة: أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة - رأيتها بالحشة فيها تصاوير - لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدًا وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار المخلوق عند الله يوم القيامة»^(٦). وفي

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٢٩) من حديث عائشة.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٣٠) من حديث عائشة.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٤٤٣) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة وابن عباس.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٧) ومسلم (٥٣٠) من حديث أبي هريرة.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٤١) ومسلم (٥٢٨) من حديث عائشة.

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(٨) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٢) من حديث أبي مرثد الغنوي.

(٩) حسن: أخرجه أحمد (١ / ٤٠٥) وحسنه الألباني في «تحذير الساجدة» (ص ٢٣) من حديث ابن مسعود.

مجاور لمسجد الضرار الذي نهي عن القيام فيه .

والمقصود: أن إتيان قباء كل أسبوع للصلاة فيه كان ابن عمر يفعلهُ اتباعاً للنبي ﷺ، ولم يكن ابن عمر ولا غيره إذا كانوا مقيمين بالمدينة يأتون قبر النبي ﷺ لا في الأسبوع ولا في غير الأسبوع. وإنما كان ابن عمر يأتي القبر إذا قدم من سفر. وكثير من الصحابة أو أكثرهم كانوا يقدمون من الأسفار ولا يأتون القبر لا سلام ولا لدعاء ولا غير ذلك. فلم يكونوا يقفون عنده خارج الحجرة في المسجد، كما كان ابن عمر يفعل. ولم يكن أحد منهم يدخل الحجرة لذلك، بل ولا يدخلونها إلا لأجل عائشة - رضي الله عنها - لما كانت مقيمة فيها. وحيثُ فكان من يدخل إليها يسلم على النبي ﷺ، كما كانوا يسلمون عليه إذا حضروا عنده. وأما السلام الذي لا يسمعه: فذلك سلام الله عليهم به عشراً، كالسلام عليه في الصلاة، وعند دخول المسجد، والخروج منه. وهذا السلام مأمور به في كل مكان وزمان. وهو أفضل من السلام من المختص بقبره. فإن هذا المختص بقبره من جنس تحية سائر المؤمنين أحياء وأمواتاً .

وأما السلام المطلق العام فالأمر به من خصائصه كما أن الأمر بالصلاة من خصائصه. وإن كان في الصلاة والسلام على غيره عمومًا وفي الصلاة على غيره خصوصًا نزاع. وقد عدى بعضهم ذلك إلى السلام [٢٧/٤٠٨] فجعله مختصًا به، كما اختص بالصلاة. وحكي هذا عن أبي محمد الجويني، لكن جمهور العلماء على أن السلام لا يختص به. وأما الصلاة ففيها نزاع مشهور. وذلك أن الله تعالى أمر في كتابه بالصلاة والسلام عليه خصوصًا بذلك، فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فهذا أخبر وأمر. وأما في حق عموم

المسلمين من الكرامة لأهل المدينة فقدمهم القبر إذا دخلوا أو خرجوا منه ونحو ذلك [٢٧/٤٠٦] - وإن كان قصدهم مجرد السلام عليه والصلاة - أن النبي ﷺ كان يأتي قباء راكبًا وماشياً كل سبت، كما ثبت ذلك في «الصحيحين» من حديث ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ يأتي قباء كل سبت راكبًا وماشياً^(١). وكان ابن عمر يفعلهُ. زاد نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: فيصلي فيه ركعتين^(٢). وهذا الحديث الصحيح يدل على أنه كان يصلي في مسجده يوم الجمعة، ويذهب إلى مسجد قباء فيصلي فيه يوم السبت، وكلاهما أسس على التقوى، وقد قال تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُيُسُ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ مُخْبِرُونَ أَنْ يَقُولُوا وَاللَّهُ شَهِيدٌ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وقد روي عن النبي ﷺ من غير وجه أنه سأل أهل قباء عن هذا الطهور الذي أثنى الله عليهم، فذكروا أنهم يستنجون بالماء. وفي سنن أبي داود وغيره قال: نزلت هذه الآية في مسجد أهل قباء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ مُخْبِرُونَ أَنْ يَقُولُوا وَاللَّهُ شَهِيدٌ الْمُطَهَّرِينَ﴾. قال: كانوا يستنجون بالماء، فنزلت فيهم هذه الآية^(٣). وقد ثبت في «الصحيح» عن سعد أنه سأل النبي ﷺ عن المسجد الذي أسس على التقوى وهو في بيت بعض نساؤه، فأخذ كفًا من حصي، فضرب به الأرض ثم قال: «هو مسجدكم هذا»^(٤)، لمسجد المدينة. فتبين أن كلا المسجدين أسس على التقوى، لكن مسجد المدينة أكمل في هذا النعت، فهو أحق بهذا الاسم. ومسجد قباء كان سبب نزول الآية؛ لأنه [٢٧/٤٠٧]

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٣) ومسلم (٥٢٠) من حديث ابن عمر .

(٢) انظر ما قبله .

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤) وابن ماجه (٣٥٥) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤٤) من حديث أبي هريرة .

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٩٨) من حديث أبي سعيد الخدري .

فيه واجب يجبر بالدم غير الركن وغير المستحب .

ولا نزاع أنه هو ﷺ يصلي على غيره، كما قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وكما ثبت في «الصحيح» أنه قال: «اللهم صل على آل أبي أوفى»^(١). وكما روي أنه قال لامرأة: «صلى الله عليك وعلى زوجك»^(٢). وكانت قد طلبت منه أن يصلي عليها وعلى زوجها .

وأيضاً، لا نزاع أنه يصلي على آله تبعاً كما علم أمته أن يقولوا: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم إنك حميد [٢٧/٤١٠] مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد» .

وأما صلاة غيره على غيره متفرقاً مثل أن يقال: صلى الله على أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي. فقيها قولان :

أحدهما: أن ذلك جائز، وهو منصوص أحمد في غير موضع، واستدل على ذلك بأن علياً قال لعمر: صلى الله عليك. وعليه جمهور أصحابه كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل والشيخ عبد القادر، ولم يذكروا في ذلك نزاعاً .

والثاني: المنع من ذلك، كما ذكر ذلك طائفة من أصحاب مالك والشافعي ونقل ذلك عنهما، وهو الذي ذكره جدنا أبو البركات في كتابه الكبير، لم يذكر غيره، واحتج بها رواه جماعة عن ابن عباس قال: لا أعلم الصلاة تنبغي من أحد على أحد إلا على رسول الله ﷺ. وقال من منع: أما صلاته على غيره فإن الصلاة له فله أن يعطيها لغيره، وأما الصلاة على غيره تبعاً فقد يجوز تبعاً ما لا يجوز قصداً. ومن جوز ذلك

المؤمنين فأخبر ولم يأمر، فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣]؛ ولهذا إذا ذكر الخطباء ذلك قالوا: إن الله أمركم بأمر بدأ فيه بنفسه، وثنى بملائكته، وآيه بالمؤمنين من بريته، أي: قال ﴿يَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ وَمُؤْمِنُونَ﴾. فإن صلاته تعالى على المؤمنين بدأ فيها بنفسه، وثنى بملائكته، لكن لم يؤيه فيها بالمؤمنين من بريته. وقد جاء في الحديث: «إن الله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير» .

وقد اتفق المسلمون على أنه تشرع الصلاة عليه ﷺ في الصلاة قبل الدعاء، وفي غير الصلاة. وإنما تنازعوا في وجوب الصلاة عليه في الصلاة المكتوبة. وفي الخطب، فأوجب ذلك الشافعي ولم يوجبه أبو حنيفة ومالك. وعن الإمام أحمد روايتان. وإذا قيل بوجوبها فهل هي ركن أو تسقط بالسهو؟ على روايتين. وأظهر الأقوال أن الصلاة واجبة مع الدعاء فلا ندعو حتى نبدأ به ﷺ، والسلام عليه مأمور به في الصلاة وهو في التشهد الذي هو [٢٧/٤٠٩] ركن في الصلاة عند الشافعي وأحد في المشهور عنه، فتبطل الصلاة بتركه عمداً أو سهواً. والتشهد الأخير عند مالك وأبي حنيفة، وعند مالك وأحد في المشهور عنه: إذا ترك التشهد الأول عمداً بطلت صلاته، وإن تركه سهواً فعليه سجود السهو. وهذا يسميه الإمام أحمد واجباً، ويسميه أصحاب مالك سنة واجبة. ويقولون: سنة واجبة. وليس في ذلك نزاع معنوي مع القول بأن من تعمد تركه يعيد ومن تركه سهواً فعليه سجود السهو .

ومالك وأحد عندهما الأفعال في الصلاة أنواع كالأفعال الحج. وأبو حنيفة يجعلها ثلاثة أنواع، لكن عنده أن النوع الواجب يكون سبباً بتركه ولا إعادة عليه سواء تركه عمداً أو سهواً. وأما الشافعي فعنده الواجب فيها هو الركن، بخلاف الحج فإنه باتفاقهم

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٥٩) من حديث ابن أبي أوفى.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٣٣) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٥٣٣) من حديث جابر بن عبد الله.

القبور أن يسلموا عليهم فيقولوا: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين»^(٣). فالذين جعلوا السلام من خصائصه لا يمنعون من السلام على الحاضر؛ لكن يقولون: لا يسلم على الغائب. فجعلوا السلام عليه مع الغيبة من خصائصه. وهذا حق. لكن الأمر بذلك وإيجابه هو من خصائصه كما في التشهد. فليس فيه سلام على معين إلا عليه. وكذلك عند دخول المسجد والخروج منه، وهذا يؤيد أن السلام كالصلاة كلاهما واجب له في الصلاة وغيرها. وغيره فليس واجبًا إلا سلام التحية عند اللقاء، فإنه مؤكد بالاتفاق.

وهل يجب أو يستحب؟ على قولين معروفين في مذهب أحد وغيره. والذي تدل عليه النصوص أنه واجب. وقد روى مسلم في «صحيحه» عنه ﷺ أنه قال: «خس نجب للمسلم على المسلم: يسلم عليه إذا لقيه، ويعوده إذا مرض، ويشيعه إذا مات ويحييه إذا دعاه»^(٤)، وروى: «ويشتمه إذا عطس»^(٥). وقد أوجب أكثر الفقهاء إجابة الدعوة. والصلاة على الميت فرض على الكفاية بإجماعهم، والسلام عند اللقاء أوكد من إجابة الدعوة. وكذلك عيادة المريض، والشر الذي يحصل إذا لم يسلم عليه عند اللقاء ولم يعده إذا مرض أعظم مما يحصل إذا لم يجب دعوته. والسلام أسهل من إجابة الدعوة ومن العيادة. وهذه المسائل لبسطها مواضع آخر.

[٢٧/٤١٣] والمقصود هنا: أن سلام التحية عند اللقاء في الحيا، وفي المات إذا زار قبر مسلم مشروع في حق كل مسلم لكل من لقيه حيا أو زار قبره أن يسلم عليه. فالصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا

يحتج بالخليفين الراشدين عمر وعلى، ويأنه ليس في الكتاب والسنة نهي عن ذلك، لكن لا يجب ذلك في حق أحد كما يجب في حق النبي ﷺ. فتخصيصه كان بالأمر والإيجاب لا بالجواز والاستحباب. قالوا: وقد ثبت أن [٢٧/٤١١] الملائكة تصلي على المؤمنين كما في «الصحيح»: «إن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه»^(٦). فإذا كان الله وملائكته يصلون على المؤمن، فلماذا لا يجوز أن يصلي عليه المؤمنون؟

وأما قول ابن عباس فهذا ذكره لما صار أهل البدع يقتصون بالصلاة عليا أو غيره، ولا يصلون على غيره. فهذا بدعة بالاتفاق. وهم لا يصلون على كل أحد من بني هاشم من العباسيين ولا على كل أحد من ولد الحسن والحسين ولا على أزواجه، مع أنه قد ثبت في الصحيح: «اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته»^(٧). فحيث لا حجة لمن خص بالصلاة بعض أهل البيت دون سائر أهل البيت، ودون سائر المؤمنين.

ولما كان الله تعالى أمر بالصلاة والسلام عليه ثم قال من قال: إن الصلاة على غيره ممنوع منها، طرد ذلك طائفة منهم أبو محمد الجويني فقالوا: لا يسلم على غيره. وهذا لم يعرف عن أحد من المتقدمين، وأكثر المتأخرين أنكروه. فإن السلام على الغير مشروع، سلام التحية، يسلم عليه إذا لقيه، وهو إما واجب أو مستحب مؤكد، فإن في ذلك قولين للعلماء، وهما قولان في مذهب أحمد، والرد واجب بالإجماع إما على الأعيان، وإما على الكفاية. والمصلي إذا خرج من الصلاة يقول: السلام عليكم، السلام عليكم. وقد كان النبي ﷺ [٢٧/٤١٢] يعلم أصحابه إذا زاروا

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٣) من حديث بريدة الأسلمي.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٦٢) من حديث أبي هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٧٣٦) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢٧٣٦) من حديث علي.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٧) ومسلم (٦٤٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣٦٠) ومسلم (٤٠٧) من حديث أبي حنيفة الساعدي.

ولا سلام ولا غير ذلك من حقوقه المأمور بها في كل مكان فضلاً عن أن يقصدها لحوائجهم، كما يفعله أهل الشرك والبدع، فإن هذا لم يكن يعرف في القرون الثلاثة، لا عند قبره ولا قبر غيره، لا في زمن الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم.

فهذه الأمور إذا تصورناها ذو الإيمان والعلم عرف دين الإسلام في هذه الأمور. وفرق بين من يعرف التوحيد والسنة والإيمان، ومن يجهل ذلك. وقد تين أن الخلفاء الراشدين وجمهور الصحابة كانوا يدخلون المسجد ويصلون فيه على النبي ﷺ ولا يصلون عليه عند الخروج من المدينة وعند القدوم من السفر، بل يدخلون المسجد فيصلون فيه ويصلون على النبي ﷺ ولا يأتون القبر، ومقصود بعضهم التحية.

وأيضاً، فقد استحب لكل من دخل المسجد أن يصل على النبي ﷺ فيقول: بسم الله، والسلام على رسول الله. اللهم اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك. وكذلك إذا خرج يقول: [٢٧/٤١٥] بسم الله، والسلام على رسول الله. اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك. فهذا السلام عند دخول المسجد كلما يدخل يغني عن السلام عليه عند القبر. وهو من خصائصه، ولا مفسدة فيه وهو يفعل ذلك في الصلاة، فيصلون ويصلون عليه في الصلاة، ويصلون عليه إذا سمعوا الأذان ويطلبون له الوسيلة لما رواه مسلم في «صحيحه» عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي، فإنه من صلى علي مرة صلى الله عليه عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة»^(١).

يعرفون أن هذا السلام عليه عند قبره الذي قال فيه: «ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي، حتى أرد عليه السلام»^(٢)، ليس من خصائصه، ولا فيه فضيلة له على غيره. بل هو مشروع في حق كل مسلم حي وميت. وكل مؤمن يرد السلام على من سلم عليه. وهذا ليس مقصوداً بنفسه، بل إذا لقيه سلم عليه. وهكذا إذا زار القبر يسلم على الميت. لا أنه يتكلف قطع المسافة واللقاء لمجرد ذلك. والسلام عليه في الصلاة، وعند دخول المسجد والخروج منه، فهو من خصائصه، هو من السلام الذي أمر الله به في القرآن أن يسلم عليه، ومن سلم يسلم الله عليه عشراً، كما يصلي عليه إذا صلى عليه عشراً. فهو المشروع المأمور به الأفضل الأنفع الأكمل الذي لا مفسدة فيه. وذلك جهد لا يختص به ولا يؤمر بقطع المسافة لمجرده، بل قصد نية الصلاة والسلام والدعاء هو اتخاذ له عيداً، وقد قال ﷺ: «لا تتخذوا بيتي عيداً»^(٣).

فلهذا كان العمل الشائع في الصحابة - الخلفاء الراشدين والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار - أنهم يدخلون مسجده ويصلون عليه [٢٧/٤١٤] في الصلاة، ويصلون عليه كما أمرهم الله ورسوله، ويدعون لأنفسهم في الصلاة مما اختاروا من الدعاء المشروع كما في الصحيح من حديث ابن مسعود لما علمه التشهد قال: «ثم ليتخير بعد ذلك من الدعاء أعجبه إليه»^(٤). ولم يكونوا يذهبون إلى القبر لا من داخل الحجرة ولا من خارجها، لا لدعاء ولا صلاة

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧١ / ٣) وأبو يعلى في «مسند» (٦٧١١) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٧٨٥) من حديث الحسن بن علي.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨٣٥) ومسلم (٤٠٢) من حديث ابن مسعود.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٨٤) من حديث ابن عمرو.

فيها وهم لا يدعون لهم في كل صلاة حتى يقال: هذا يغني عن هذا .

ومع هذا فقد نقل عن مالك كراهة اتخاذ ذلك سنة. ولم يأخذ في هذا بفعل ابن عمر، كما لم يأخذ بفعله في التمسح بمقعده على المنبر، ولا باستجاب قصد الأماكن التي صلى فيها لكون الصلاة أدركته فيها، فكان ابن عمر يستحب قصدها للصلاة فيها، وكان جمهور الصحابة لا يستحبون ذلك، بل يستحبون ما كان ﷺ يستحبه [٢٧/٤١٧] وهو أن يصلي حيث أدركته الصلاة، وكان أبوه عمر بن الخطاب ينهى من يقصدها للصلاة فيها، ويقول: إنها هلك من كان قبلكم بهذا، فإنهم اتخذوا آثار أنبيائهم ساجد، من أدركته الصلاة فيه فليصل وإلا فليذهب. فأمرهم عمر بن الخطاب بإسنه لهم رسول الله ﷺ؛ إذ كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباع سنتهم، وله خصوص الأمر بالاعتداء به وبأبي بكر حيث قال: «اقتلوا باللذنين من بعدي أبي بكر وعمر»^(١). فالأمر بالاعتداء أرفع من الأمر بالسنة، كما قد بسط في مواضع .

وكذلك نقل عن مالك كراهة المجيء إلى بيت المقدس؛ خشية أن يتخذ السفر إليه سنة، فإنه كره ذلك لما جعل لهذا وقت معين كوقت الحج الذي يذهب إليه جماعة، فإن النبي ﷺ لم يفعل هذا، لا في قباه ولا في قبور الشهداء وأهل البقيع ولا غيرهم، كما فعل مثل ذلك في الحج وفي الجمع والأعياد. فيجب الفرق بين هذا وبين هذا. مع أنه صل التطوع في جماعة مرات في قيام الليل ووقت الضحى وغيره، ولكن لم

وقد علموا أن الذي يستحب عند قبره المكرم من السلام عليه هو سلام التحية عند اللقاء، كما يستحب ذلك عند قبر كل مسلم وعند لقائه، فيشاركه فيه غيره كما قال: «ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي، حتى أرد عليه السلام»^(٢)، وقال: «ما من رجل يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه فيسلم عليه، إلا عرفه ورد عليه السلام»^(٣). وكان إذا أتى المقابر قال: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، أنتم لنا فرط ونحن لكم تبع، أسأل الله العافية لنا ولكم»^(٤)، وكان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا [٢٧/٤١٦]: «السلام هيكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين»^(٥). والسلام عليه في الصلاة أفضل من السلام عليه عند القبر، وهو من خصائصه، وهو مأمور به. والله يسلم على صاحبه كما يصلي على من صلى عليه، فإنه من صلى عليه واحدة صلى الله عليه بها عشراً، ومن سلم عليه واحدة سلم الله عليه عشراً. وقد حصل مقصودهم ومقصوده من السلام عليه والصلاة عليه في مسجده وغير مسجده، فلم يبق في إتيان القبر فائدة لهم ولا له، بخلاف إتيان مسجد قباه فإنهم كانوا يأتونه كل سبت فيصلون فيه اتباعاً له ﷺ. فإن الصلاة فيه كعمرة. ويجمعون بين هذا وبين الصلاة في مسجده يوم الجمعة، إذ كان أحد هذين لا يغني عن الآخر، بل يحصل بهذا أجر زائده. وكذلك إذا خرج الرجل إلى البقيع وأهل أحد كما كان يخرج إليهم النبي ﷺ يدعو لهم كان حسناً؛ لأن هذا مصلحة لا مفسدة

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحث الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

(٢) ضعيف: أخرجه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (١٠ / ٣٨٠) وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٤٤٩٣) من حديث أبي هريرة.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٥) من حديث بريدة الأسلمي.

(٤) انظر ما قبله.

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٦٦٣) وابن ماجه (٩٧) وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣٦٦٣) من حديث حليفة.

كان أكثر العلماء يستحبون أن يستقبل الحجرة ويسلم عليه، ومنهم من يقول: بل يستقبل القبلة ويسلم عليه كقول أبي حنيفة. فإن الوليد بن عبد الملك تولى بعد موت أبيه عبد الملك سنة بضع وثمانين من الهجرة، وكان قد مات هؤلاء الصحابة كلهم، وتوفي عامة الصحابة في جميع الأمصار. ولم يكن بقي بالأمصار إلا قليل جداً؛ مثل: أنس بن مالك بالبصرة، فإنه توفي في خلافة الوليد سنة بضع وتسعين، وجابر بن عبد الله مات سنة ثمان وسبعين بالمدينة، وهو آخر من مات بها. والوليد أدخل الحجرة بعد ذلك بمدة طويلة نحو عشر سنين. وبناء المسجد كان بعد موت جابر فلم يكن قد بقي بالمدينة أحد. وأما عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فزاد في المسجد والصحابة كثيرون، ولم يدخل فيه شيئاً من الحجرة بل ترك الحجرة النبوية على ما كانت عليه خارجة عن المسجد متصلة به من شرقيه، كما كانت على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، وكانت عائشة - رضي الله عنها - فيها. ولم تزل عائشة فيها إلى أواخر خلافة معاوية، وتوفيت بعد موت الحسن بن علي. وكان الحسن قد استأذنها في أن يدفن في الحجرة فأذنت له، لكن كره ذلك ناس آخرون، ورأوا أن عثمان - رضي الله عنه - لما لم يدفن فيها فلا يدفن غيره. وكادت تقوم فتنة. ولما احتضرت عائشة - رضي الله عنها - أوصت أن تدفن مع [٢٧/٤٢٠] صواحباتها بالبقيع، ولا تدفن هناك. ففعلت هذا تواضعاً أن تركى به ﷺ.

فلهذا لم يتكلم فيها فعلة الوليد - هل هو جائز أو مكروه - إلا التابعون؛ كسعيد بن المسيب وأمثاله. وكان سعيد إذ ذاك من أجل التابعين، قيل لأحمد بن حنبل: أي التابعين أفضل؟ قال: سعيد بن المسيب، فقيل له: فعلمقة والأسود؟ فقال: سعيد بن المسيب. وعلمقة والأسود هذان كانا قد ماتا قبل ذلك بمدة.

يجعل الاجتماع مثل تطوع في وقت معين سنة كالصلوات الخمس وكصلاة الكسوف والعیدین والجمعة. وأما إتيان القبر للسلام عليه فقد استغفروا عنه بالسلام عليه في الصلاة، وعند دخول المسجد والخروج منه، وفي إتيانه بعد الصلاة مرة بعد مرة ذريعة إلى أن يتخذ عيداً وثناً [٢٧/٤١٨]، وقد نهوا عن ذلك.

وهو ﷺ مدفون في حجرة عائشة وكانت حجرة عائشة وسائر حجر أزواجه من جهة شرقي المسجد وقبلته، لم تكن داخلية في مسجده، بل كان يخرج من الحجرة إلى المسجد، ولكن في خلافة الوليد وسع المسجد، وكان يحب عبارة المساجد، وعمر المسجد الحرام ومسجد دمشق وغيرهما، فأمر نائبه عمر بن عبد العزيز أن يشتري الحجر من أصحابها الذين ورثوا أزواج النبي ﷺ ويزيدها في المسجد. فممن حيثئذ دخلت الحجر في المسجد، وذلك بعد موت الصحابة. بعد موت ابن عمر، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وبعد موت عائشة، بل بعد موت عامة الصحابة، ولم يكن بقي في المدينة منهم أحد. وقد روي أن سعيد بن المسيب كره ذلك. وقد كره كثير من الصحابة والتابعين ما فعله عثمان - رضي الله عنه - من بناء المسجد بالحجارة والقصة والساج، وهؤلاء لما فعله الوليد أكرهه. وأما عمر - رضي الله عنه - فإنه وسعه، لكن بناه على ما كان من بنائه من اللبن وعمده جذوع النخل وسقفه الجريد. ولم ينقل أن أحداً كره ما فعله عمر، وإنما وقع النزاع فيما فعله عثمان والوليد.

وكان من أراد السلام عليه على عهد الصحابة - رضوان الله عليهم - يأتيه ﷺ من غربي الحجرة فيسلم عليه، إما مستقبل الحجرة [٢٧/٤١٩]، وإما مستقبل القبلة. والآن يمكنه أن يأتي من جهة القبلة. فلهذا

المسجد، لم يصل قبله تحية، كما تصل في سائر المساجد، كما أنه افتتح برمي جمرة العقبة حين أتى منى، وتلك هي العبادة، وبعدها نحر هديه، ثم حلق رأسه، ثم طاف بالبيت .

ولهذا صارت السنة أن أهل منى يرمون ثم ينبحون، والرمي لهم بمنزلة صلاة العيد لغيرهم، وليس بمنى صلاة عيد ولا جمعة، لا بها ولا بعرفة، فإن النبي ﷺ لم يصل بها صلاة عيد، ولا صلى يوم عرفة جمعة، ولا كان في أسفاره يصلي جمعة ولا عيداً. ولهذا [٢٧/٤٢٢] كان عامة العلماء على أن الجمعة لا تصل في السفر، وليس في ذلك إلا نزاع شاذ. وجمهور العلماء على أن العيد -أيضاً- لا يكون إلا حيث تكون الجمعة؛ فإن النبي ﷺ لم يصل عيداً في السفر، ولا كان يصلي في المدينة على عهده إلا عيداً واحداً. ولم يكن أحد يصلي العيد منفرداً. وهذا قول جمهور العلماء، وفيه نزاع مشهور. ولهذا صار المسلمون بمنى يرمون، ثم ينبحون النكس، اتباعاً لسته ﷺ .

فما فعله على وجه التقرب كان عبادة تفعل على وجه التقرب، وما أعرض عنه ولم يفعله مع قيام السبب المقتضي لم يكن عبادة ولا مستحباً. وما فعله على وجه الإباحة من غير قصد التمتع به كان مباحاً. ومن العلماء من يستحب مشابته في هذا في الصورة كما كان ابن عمر يفعل، وأكثرهم يقول: إنها تكون المتابعة إذا قصدنا ما قصد، وأما المشابهة في الصورة من غير مشاركة في القصد والنية فلا تكون متابعة. فما فعله على غير العبادة فلا يستحب أن يفعل على وجه العبادة، فإن ذلك ليس بمتابعة، بل مخالفة. وقد ثبت في «الصحيح» أنه كان يصلي حيث أدركته الصلاة. وثبت في «الصحيح» أنه قال لأبي ذر -حين سأله: أي مسجد وضع في الأرض أول؟ فقال :- «المسجد الحرام، ثم المسجد الأقصى، ثم حيثما أدركتك الصلاة

ومن ذلك الوقت دخلت في المسجد. وكان المسجد قبل دخول الحجرة فيه فاضلاً، وكانت فضيلة المسجد بأن النبي ﷺ بناه لنفسه وللمؤمنين، يصلي فيه هو والمؤمنون إلى يوم القيامة، ففضل بينائه له.

قلت: قال مالك: بلغني أن جبريل هو الذي أقام قبلته للنبي ﷺ، وأنه كان هو الذي يقصد فيه الجمعة والجماعة إلى أن مات، وما صلى جمعة بغيره قط لا في سفره ولا في مقامه. وأما الجماعة فكان يصليها حيث أدركته .

ونحن مأمورون باتباعه ﷺ، وذلك بأن نصدقه في كل ما أخبر، ونطيعه في كل ما أوجبه وأمر به، لا يتم الإيمان به إلا بهذا وهذا. ومن ذلك أن تقتدي به في أفعاله التي يشرع لنا أن تقتدي به، فما فعله على وجه الوجوب أو الاستحباب أو الإباحة نفعله على وجه الوجوب أو الاستحباب أو الإباحة، وهو مذهب جماهير العلماء [٢٧/٤٢١]، إلا ما ثبت اختصاصه به. فإذا قصد عبادة في مكان شرع لنا أن نقصد تلك العبادة في ذلك المكان .

فلما قصد السفر إلى مكة وقصد العبادة بالمسجد الحرام والصلاة فيه، والطواف به، وبين الصفا والمروة، والصعود على الصفا والمروة، والوقوف بعرفة وبالمشعر الحرام، ورمي الجمار، والوقوف للدعاء عند الجمرتين الأولين دون الثالثة التي هي جمرة العقبة، كان ذلك كله مشروعاً لنا، إما واجباً وإما مستحباً. ولم يذهب بمكة إلى غير المسجد الحرام، ولا سافر إلى الغار الذي مكث فيه لما سافر سفر الهجرة، ولا صعد إلى غار حراء الذي كان يتحدث فيه قبل أن يأتيه الوحي، وكان ذلك عبادة لأهل مكة، قيل: إنه سنها لهم عبد المطلب، وصلى عقب الطواف ركعتين، ولم يصل عقب الطواف بالصفا والمروة شيئاً. وحين دخل المسجد الحرام طاف بالبيت، وكان الطواف تحية

وذلك أنه لا نجاة لأحد من عذاب الله، ولا وصول له إلى رحمة الله، إلا بواسطة الرسول، بالإيمان به ومحبة وموالاته واتباعه. وهو الذي ينجي الله به من عذاب الدنيا والآخرة. فأعظم النعم وأنفعها نعمة الإيمان، ولا تحصل إلا به ﷺ، وهو أنصح وأنفع لكل أحد من نفسه وماله. فإنه الذي يخرج الله به من الظلمات إلى النور، لا طريق له إلا هو، وأما نفسه وأهله فلا يغنون عنه من الله شيئاً. وهو دعا الخلق إلى الله بإذن الله، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ [٢٧/٤٢٧] شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَبِرَاجَا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦]، والمخالف له يدعو إلى غير الله بغير إذن الله. ومن اتبع الرسول ﷺ فإنه إنما يدعو إلى الله ورسوله. وقوله تعالى: ﴿يُؤْذِيهِمْ﴾ أي: بأمره وما أنزله من العلم، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُذِيبُ سَبِيلٍ أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيصَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، فمن اتبع الرسول دعا إلى الله على بصيرة، أي على بينة وعلم يدعو إليه بمنزل من الله، بخلاف الذي يأمر بما لا يعلم، أو بما لم ينزل به وحياً، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْتَدُونَ مِنْ حُورٍ مَّا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانٌ وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾ [الحج: ٧١].

وكل ما أمر الله به أو نذبه إليه من حقوقه ﷺ فإنه لا يختص بحجرته لا من داخل ولا من خارج، بل يفعل في جميع الأمكنة التي شرع فيها. فليس فعل شيء من حقوقه ﷺ كالإيمان به، ومحبة، وموالاته، وتبليغ العلم عنه، والجهاد على ما جاء به، وموالة أوليائه ومعاداة أعدائه، والصلاة والسلام عليه، وكل ما يحبه الله ويتقرب إليه، ليس شيء من ذلك عند حجرته أفضل منه فيما بعد عن الحجرة، لا الصلاة والسلام عليه ولا غير ذلك من حقوقه، بل قد نهي

تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]. ولهذا كانت مبايعته مبايعته لله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرِيَّةَ يُبَايِعُوكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، فإنهم عاقدوه على أن يطيعوه في الجهاد ولا يفروا وإن ماتوا. وهذه الطاعة له هي طاعة الله.

وعلياً أن يكون الرسول أحب إلينا من أنفسنا وآبائنا وأبنائنا وأهلنا وأموالنا، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «والذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»^(١) رواه البخاري ومسلم، وفي لفظ لمسلم: «وأهله وماله»^(٢). وفي البخاري عن عبد الله بن هشام أنه قال: كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب [٢٧/٤٢٦]، فقال له عمر: يا رسول الله، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي. فقال النبي ﷺ: «لا والذي نفسي بيده، حتى أكون أحب إليك من نفسك». فقال له عمر: فإنك الآن والله لأنت أحب إلي من نفسي. فقال النبي ﷺ: «الآن يا عمر»^(٣). وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَاتٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّسُوا حَتَّى تَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقد قال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه».

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) من حديث أنس.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٤) من حديث أنس.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٣٢) من حديث عمر.

هو ﷺ أن يجعل بيته عيلاً. فنهى أن يقصد بيته بتخصيص شيء من ذلك. فمن قصد أو اعتقد أن [٢٧/٤٢٨] فعل ذلك عند الحجرة أفضل فهو مخالف له ﷺ. وهذا مما كان مشروعاً كالإيمان به. والشهادة له بأنه رسول الله والصلاة والسلام عليه. وأما ما لم يشرعه الله ولم ينزل به سلطاناً إليه، بل نهى عنه ﷺ، كدعاء غير الله وعبادتهم من جميع المخلوقات، الملائكة والأنبياء وغيرهم، والحج إلى المخلوقين وإلى قبورهم - فهذه إنما يأمر بها من ليس معهم بذلك علم ولا وحى منزل من الله، فهم يضاهون الذين يعبدون من دون الله ما لم ينزل به سلطاناً، وما ليس لهم به علم، أو هم نوع منهم.

وقد ميز الله بين حقه وحق الرسول في مثل قوله: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ﴾ [النور: ٥٢]، فالطاعة لله والرسول، والخشية لله وحده، والتقوى لله وحده، لا يخشى مخلوق ولا يتقى مخلوق، لا ملك ولا نبي ولا غيره ما. قال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ فَلَيْتَ فَارْهَبُونِ﴾ ١ ﴿وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الْدِّينُ وَاصِباً أَفَقَرُّ اللَّهُ تَعَالَى﴾ [النحل: ٥١، ٥٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْزَّمُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمْرِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَبِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَآخِذُوا بِحَبْلِ اللَّهِ لَنْ تَضِلَّ﴾ [المائدة: ٤٤].

وكذلك ميز بين النوعين في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا﴾ [٢٧/٤٢٩] مَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، ففي الإتياء قال: ﴿ءَاتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾؛ لأن الرسول هو الواسطة بيننا وبين الله في تبليغ أمره ونهيه وتحليله وتحريمه ووعده

ووعيده. فالحلل ما حلله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، والدين ما شرعه الله ورسوله، قال تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، فلهذا قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ [التوبة: ٥٩]، ولم يقل هنا: «ورسوله»؛ لأن الله وحده حسب جميع عباد الله المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿يُنَاقِبُ إِلَيْنَا حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]، أي: هو حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين.

وقال تعالى: ﴿إِنْ وَلَّيْتِ اللَّهُ الَّذِي تَزُلُّ إِلَيْكَ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَتَالَهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قُلِ ادْعُوا مُرَكَّاتِكُمْ ثُمَّ يَكِيدُونَ فَلَا تُنْظَرُونَ﴾ ٢ إِنْ وَلَّيْتِ اللَّهَ الَّذِي تَزُلُّ إِلَيْكَ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ﴾ [الأعراف: ١٩٤، ١٩٦]. عن ابن عباس قال: هم الذين لا يعدلون بالله فينولاهم وينصرهم، ولا تضرهم عداوة من عاداهم. كما قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحُمَةِ ۚ أَلَّذِينَ هُمْ يَقُومُ الْأَشْهَدُ﴾ [غافر: ٥١]. ثم قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَدْعُونَ إِلَى اللَّهِ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّ إِلَى اللَّهِ رَغِيبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، فأمرهم أن [٢٧/٤٣٠] يجعلوا الرغبة لله وحده كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ ٣ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٧، ٨]؛ وهذا لأن المخلوق لا يملك للمخلوق نفعا ولا ضرا. وهذا عام في أهل السموات وأهل الأرض، قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَعَيْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّبُرِ عَنْكُمْ وَلَا تَحْيِيلًا﴾ ٤ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخْشَوْنَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧].

[٢٧/٤٣٤] العبادات ولا فعل شيء منها. فالقرب من الله أفضل منه بالبعد منه باتفاق المسلمين. والمسجد خص بالفضيلة في حياته ﷺ قبل وجود القبر، فلم تكن فضيلة مسجده لذلك، ولا استحباب هو ﷺ ولا أحد من أصحابه ولا علماء أمته أن يجاور أحد عند قبر، ولا يعكف عليه، لا قبره المكرم ولا قبر غيره ولا أن يقصد السكنى قريباً من قبر، أي قبر كان. وسكنى المدينة النبوية هو أفضل في حق من تكرر طاعته لله ورسوله فيها أكثر. كما كان الأمر لما كان الناس مأمورين بالهجرة إليها. فكانت الهجرة إليها والمقام بها أفضل من جميع البقاع، مكة وغيرها. بل كان ذلك واجباً من أعظم الواجبات. فلما فتحت مكة قال النبي ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية»^(١)، وكان من أتى من أهل مكة وغيرهم ليهاجر ويسكن المدينة، يأمره أن يرجع إلى مدينته، ولا يأمره بسكنائها. كما كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يأمر الناس عقب الحج أن يذهبوا إلى بلادهم لئلا يضيقوا على أهل مكة. وكان يأمر كثيراً من أصحابه وقت الهجرة أن يخرجوا إلى أماكن آخر لولاية مكان وغيره، وكانت طاعة الرسول بالسفر إلى غير المدينة أفضل من المقام عنده بالمدينة حين كانت دار الهجرة، فكيف بها بعد ذلك؟ [٢٧/٤٣٥] إذ كان الذي ينفع الناس طاعة الله ورسوله. وأما ما سوى ذلك فإنه لا ينفعهم لا قرابة ولا مجاورة ولا غير ذلك، كما ثبت عنه في الحديث الصحيح أنه قال: «يا فاطمة! بنت محمد، لا أغني عنك من الله شيئاً، يا صفية! عمة رسول الله، لا أغني عنك من الله شيئاً. يا عباس! عم رسول الله، لا أغني عنك من الله شيئاً»^(٢). قال ﷺ:

[الجن: ٢١ - ٢٣]، يقول: لن يجيرني من الله أحد إن عصيته كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ نَفِي عَذَابَ يُؤْمَرُ عَظِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٥]، ولن أجد من دونه ملتحداً أي: ملجأً ألبأ إليه، إلا بلاغاً من الله ورسالاته، أي لا يجيرني منه أحد إلا طاعته أن أبلغ ما أرسلت به إليكم، فبذلك تحصل الإجارة والأمن. وقيل أيضاً: لا [٢٧/٤٣٣] أملك لكم ضرراً ولا رشداً: لا أملك إلا تبليغ ما أرسلت به منه. ومثل هذا في القرآن كثير.

فتبين أن الأمن من عذاب الله وحصول السعادة إنما هو بطاعته تعالى لقوله: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْتَوُوا بِحَرْبِي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧]، أي: لو لم تدعوه كما أمر فتطيعوه فتعبدهو وتطيعوا رسله، فإنه لا يعاب بكم شيئاً.

وهذه الوسيلة التي أمر الله أن تتبغى إليه، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، قال عامة المفسرين؛ كابن عباس ومجاهد وعطاء والفراء: الوسيلة: القرية. قال قتادة: تقربوا إلى الله بها يرضيه. قال أبو عبيدة: توسلت إليه: أي تقربت. وقال عبد الرحمن بن زيد: تحببوا إلى الله. والتحبب والتقرب إليه إنها هو بطاعة رسوله. فالإيمان بالرسول وطاعته هو وسيلة الخلق إلى الله، ليس لهم وسيلة يتوسلون بها إليه إلا الإيمان برسوله وطاعته. وليس لأحد من الخلق وسيلة إلى الله تبارك وتعالى إلا بوسيلة الإيمان بهذا الرسول الكريم وطاعته. وهذه يؤمر بها الإنسان حيث كان من الأمكنة، وفي كل وقت. وما خص من العبادات بمكان كالحج، أو زمان كالصوم والجمعة، فكل في مكانه وزمانه. وليس لنفس الحجرة من داخل - فضلاً عن جدارها من خارج - اختصاص بشيء في شرع

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٣٤) ومسلم (١٣٥٣) من حديث ابن عباس.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٧١) من حديث أبي هريرة.

وكذلك نبينا ﷺ قال الله تعالى في حقه: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلْغُ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

وقد ضمن الله لكل من أطاع الرسول أن يديه وينصره. فمن خالف أمر الرسول استحق العذاب ولم يغن عنه أحد من الله شيئاً، كما قال النبي ﷺ: «يا عباس! هم رسول الله، لا أغني عنك من الله شيئاً. يا صفيّة! عمة رسول الله، لا أغني عنك من الله شيئاً. يا فاطمة! بنت رسول الله، لا أغني عنك من الله شيئاً»^(١). وقال ﷺ لمن ولاه من أصحابه: «لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء يقول: يا رسول الله، أغني. فأقول: لا أملك لك من الله شيئاً، قد بلغتك»^(٢). وكان أهل المدينة في خلافة [٢٧/٤٣٧] أبي بكر وعمر وصدر من خلافة عثمان على أفضل أمور الدنيا والآخرة، لتمسكهم بضاعة الرسول. ثم تغيروا بعض التغير بقتل عثمان - رضي الله عنه - وخرجت الخلافة النبوية من عندهم، وصاروا رعية لغيرهم. ثم تغيروا بعض التغير فجري عليهم عام الحرة من القتل والنهب وغير ذلك من المصائب ما لم يجز عليهم قبل ذلك. والذي فعل بهم ذلك وإن كان ظالماً معتدياً فليس هو أظلم ممن فعل بالنبي ﷺ وأصحابه ما فعل، وقد قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ أَعْصِيكُمْ مِصْبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ نَفْسًا فَلَمْ يَكُنْ فَتْدًا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقد كان النبي ﷺ والسابقون الأولون مدفونين بالمدينة.

وكذلك الشام، كانوا في أول الإسلام في سعادة الدنيا والدين، ثم جرت فتن وخرج الملك من أيديهم، ثم سلب عليهم المنافقون الملاحدة والنصارى

«إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين»^(٣)، وقال: «إن أوليائي المتقون، حيث كانوا ومن كانوا»^(٤).

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨]، فهو تبارك وتعالى يدافع عن المؤمنين حيث كانوا. فالله هو الدافع، والسبب هو الإيمان. وكان النبي ﷺ يقول في خطبته: «من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه، ولن يضر الله شيئاً»^(٥)، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]. وأما ما يظنه بعض الناس من أن البلاء يتدفع عن أهل بلد أو إقليم بمن هو مدفون عندهم من الأنبياء والصالحين، كما يظن بعض الناس أنه يتدفع عن أهل بغداد البلاء لقبور ثلاثة: أحمد بن حنبل، وبشر الحافي، ومنصور بن عمار، ويظن بعضهم أنه يتدفع البلاء عن [٢٧/٤٣٦] أهل الشام بمن عندهم من قبور الأنبياء: الخليل وغيره - عليهم السلام - وبعضهم يظن أنه يتدفع البلاء عن أهل مصر بنفسه أو غيرها. أو يتدفع عن أهل الحجاز بقبر النبي ﷺ وأهل البقيع أو غيرهم، فكل هذا غلو مخالف لدين الإسلام، مخالف للكتاب والسنة والإجماع. فالبيت المقدس كان عنده من قبور الأنبياء والصالحين ما شاء الله، فلما عصوا الأنبياء وخالفوا ما أمر الله به ورسله سلب عليهم من انتقم منهم. والرسول الموتى ما عليهم إلا البلاغ المين، وقد بلغوا رسالة ربهم.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٩٠) ومسلم (٢١٥) من حديث عمرو بن العاص.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٢٤٢) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤٢٤٢) من حديث ابن عمر.

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٠٩٧) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (١٠٩٧) من حديث ابن مسعود.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٧١) من حديث أبي هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٠٢) ومسلم (١٨٣١) من حديث أبي هريرة.

الفارسي بالعراق، فكتب أبو الدرداء إلى سلمان: هلم إلى الأرض المقدسة. فكتب إليه سلمان: إن الأرض لا تُقدس أحداً، وإنما يقدس الرجل عمله.

والمقام بالشغور للجهاد أفضل من سكنى الحرمين باتفاق العلماء. [٢٧/٤٣٩] ولهذا كان سكنى الصحابة بالمدينة أفضل للهجرة والجهاد.

والله تعالى هو الذي خلق الخلق، وهو الذي يهديهم ويرزقهم وينصرهم، وكل من سواه لا يملك شيئاً من ذلك، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْ قُلُوبِ دُورٍ﴾ [النساء: ٦٩]، وكان النبي ﷺ يقول في خطبته: «من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصها فلا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئاً»^(١). ومكة نفسها لا يدفع البلاء عن أهلها ويجلب لهم الرزق إلا بطاعتهم لله ورسوله. كما قال الخليل - عليه السلام - : ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَأَرْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: ٣٧]. وكانوا في الجاهلية يعظمون حرمة الحرم، ويحجون ويطوفون بالبيت، وكانوا خيراً من غيرهم من المشركين. والله لا يظلم مثقال ذرة. وكانوا يكرمون ما لا يكرم غيرهم، ويؤتون ما لا يؤتاه غيرهم، لكونهم كانوا متمسكين بدين إبراهيم بأعظم مما تمسك به غيرهم. وهم في الإسلام إن كانوا أفضل من غيرهم كان جزاؤهم بحسب فضلهم، وإن كانوا أسوأ عملاً من غيرهم كان جزاؤهم بحسب سيئاتهم. فالمساجد والمشاعر إنما ينفع فضلها لمن عمل فيها بطاعة الله عز وجل. وإلا فمجرد البقاع لا يحصل بها ثواب ولا عقاب، وإنما الثواب والعقاب على الأعمال المأمور بها والمنهي عنها. وكان النبي ﷺ قد آخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء، وكان أبو الدرداء بدمشق وسلمان

بذنوبهم، واستولوا على بيت المقدس وقبر الخليل، وفتحوا البناء الذي كان عليه وجعلوه كنيسة. ثم صلح دينهم فأعزهم الله ونصرهم على عدوهم لما أطاعوا الله ورسوله واتبعوا ما أنزل إليهم من ربه. فطاعة الله ورسوله قطب السعادة وعليها تدور، ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وكان النبي ﷺ يقول في خطبته: «من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصها فلا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئاً»^(١).

ومكة نفسها لا يدفع البلاء عن أهلها ويجلب لهم الرزق إلا بطاعتهم لله ورسوله. كما قال الخليل - عليه السلام - : ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَأَرْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: ٣٧]. وكانوا في الجاهلية يعظمون حرمة الحرم، ويحجون ويطوفون بالبيت، وكانوا خيراً من غيرهم من المشركين. والله لا يظلم مثقال ذرة. وكانوا يكرمون ما لا يكرم غيرهم، ويؤتون ما لا يؤتاه غيرهم، لكونهم كانوا متمسكين بدين إبراهيم بأعظم مما تمسك به غيرهم. وهم في الإسلام إن كانوا أفضل من غيرهم كان جزاؤهم بحسب فضلهم، وإن كانوا أسوأ عملاً من غيرهم كان جزاؤهم بحسب سيئاتهم. فالمساجد والمشاعر إنما ينفع فضلها لمن عمل فيها بطاعة الله عز وجل. وإلا فمجرد البقاع لا يحصل بها ثواب ولا عقاب، وإنما الثواب والعقاب على الأعمال المأمور بها والمنهي عنها. وكان النبي ﷺ قد آخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء، وكان أبو الدرداء بدمشق وسلمان

ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شِئَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، فأخبر أنه لا يملكها أحد دون الله. وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ شِئَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ استثناء منقطع، أي: من شهد بالحق وهم يعلمون، هم أصحاب الشفاعة منهم الشافع ومنهم المشفع له. وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه سأل أبو هريرة فقال: من أسعد الناس بشفاعتك يا رسول الله؟ فقال: «يا أبا هريرة! لقد ظننت ألا يسألني عن

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٤٧٦) ومسلم (١٩٣) من حديث أنس.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٠٩٧) وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (١٠٩٧) من حديث ابن مسعود.

وهو - سبحانه - علق الوعد والوعيد والثواب والعقاب والحمد والذم بالإيمان به وتوحيده وطاعته، فمن كان أكمل في ذلك كان أحق بتولي الله له بخير الدنيا والآخرة. ثم جميع عبادهم مسلمهم وكافرهم هو الذي يرزقهم، وهو الذي يدفع عنهم المكاره، وهو الذي يقصدونه في التوابع، قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّن يَّعْتَمِدُ عَلَى اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَكَكُمْ أَلْعَنُوا فَإِنَّهُمْ جَحِيمُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَكْفُلُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ [الأنبياء: ٤٢]، أي بدلاً عن الرحمن. هذا أصح القولين، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ لَجِئَةً يَخَافُكَ فِي الْأَرْضِ يَخْتَفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]، أي: لجعلنا بدلاً منكم كما قاله عامة المفسرين، ومنه قول الشاعر:

فليت لنا من ماء زمزم شربة

مبردة باتت على طهيبان

أي بدلاً من ماء زمزم. فلا يكلاً الخلق بالليل والنهار فيحفظهم ويدفع عنهم المكاره إلا الله، قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكَ تَصْرِفُهُ مَن دُونِ الرَّحْمَنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ۝ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكَ إِنِ امْسَكَ رِزْقَهُ بَلْ لَجُوا فِي غَتْوٍ وَتَفُورٍ﴾ [الملك: ٢٠، ٢١].

[٢٧/٤٤٢] ومن ظن أن أرضاً معينة تدفع عن أهلها البلاء مطلقاً لخصوصها، أو لكونها فيها قبور الأنبياء والصالحين، فهو غلط. فأفضل البقاع مكة، وقد عذب الله أهلها عذاباً عظيماً، فقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آيَةً مُّكْرَمَةً بَيْنَهَا يُرَاقَىٰ ۖ وَرَدَّهَا رَعْدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ۝ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [النحل: ١١٣، ١١٢].



هذا الحديث أحد أول منك، [٢٧/٤٤٠] لما رأيت من حرصك على الحديث. أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله، خالصاً من قلبه^(١). رواه البخاري. فجعل أسعد الناس بشفاعته أكملهم إخلاصاً. وقال في الحديث الصحيح: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي، فإنه من صلى علي مرة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون ذلك العبد، فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة»^(٢). فالجزاء من جنس العمل، فقد أخبر ﷺ أنه من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشراً. ومن سأل الله له الوسيلة حلت عليه شفاعته يوم القيامة. ولم يقل كان أسعد الناس بشفاعتي بل قال: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه».

فعلم أن ما يحصل للعبد بالتوحيد والإخلاص من شفاعته الرسول، وغيرها لا يحصل بغيره من الأعمال، وإن كان صالحاً كسؤاله الوسيلة للرسول فكيف بما لم يأمر به من الأعمال، بل نهي عنه؟ فذاك لا ينال به خيراً لا في الدنيا ولا في الآخرة، مثل غلو النصارى في المسيح عليه السلام، فإنه يضرهم ولا ينفعهم. ونظير هذا ما في «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «إن لكل نبي دعوة مستجابة، وإنّي اختبأت دعوتي شفاعتي لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إن شاء الله من مات لا يشرك [٢٧/٤٤١] بالله شيئاً»^(٣). وكذلك في أحاديث الشفاعات كلها، إنها يشفع في أهل التوحيد، فيحسب توحيد العبد لله وإخلاصه دينه لله يستحق كرامة الشفاعات وغيرها.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٩٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٨٤) من حديث عبدالله بن عمرو.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٧٤) ومسلم (١٩٩) من حديث

أبي هريرة.

فصل

فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ [المائدة: ٥٤].

وقد أرى الله الناس في أنفسهم والآفاق ما علموا به تصديق ما أخبر به تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِنَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكُنْ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]، والله أعلم، والحمد لله رب العالمين.



[٢٧/٤٤٤] وقال شيخ الإسلام - رحمه

الله -:

فصل

وأما قبور الأنبياء، فالذي اتفق عليه العلماء هو «قبر النبي ﷺ» فإن قبره منقول بالتواتر، وكذلك قبر صاحبه، وأما «قبر الخليل» فأكثر الناس على أن هذا المكان المعروف هو قبره، وأنكر ذلك طائفة، وحكي الإنكار عن مالك، وأنه قال: ليس في الدنيا قبر نبي يعرف إلا قبر نبيينا ﷺ، لكن جمهور الناس على أن هذا قبره، ودلائل ذلك كثيرة، وكذلك هو عند أهل الكتاب. ولكن ليس في معرفة قبور الأنبياء بأعيانها فائدة شرعية، وليس حفظ ذلك من الدين، ولو كان من الدين لحفظه الله كما حفظ سائر الدين، وذلك أن عامة من يسأل عن ذلك إنما قصده الصلاة عندها، والدعاء بها، ونحو ذلك من البدع المنهي عنها. ومن كان مقصوده الصلاة والسلام على الأنبياء والإيمان بهم وإحياء ذكرهم فذاك ممكن له، وإن لم [٢٧/٤٤٥] يعرف قبورهم - صلوات الله عليهم. وقد تقدم أن النبي ﷺ لمن اليهود والنصارى الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد^(١)، وما يشبه هذا من الحديث.



وولاية الأمر أحق الناس بنصر دين الرسول ﷺ، وما جاء به من الهدى ودين الحق، وإنكار ما نهى عنه وما نسب إليه بالباطل من الكذب والبدع. إما جهلاً من ناقله، وإما عمداً، فإن أصل الدين هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ورأس المعروف هو التوحيد، ورأس المنكر هو الشرك. وقد بعث الله محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق، به فرق الله بين التوحيد والشرك، وبين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال، وبين الرشاد والغى، وبين المعروف والمنكر. فمن أراد أن يأمر بما نهى عنه، وينهى عما أمر به، ويغير شريعته ودينه، إما جهلاً وقلة علم، وإما لغرض وهوى، كان السلطان أحق بمنعه بما أمر الله به ورسوله. وكان هو أحق [٢٧/٤٤٣] بإظهار ما جاء به الرسول من الهدى ودين الحق. فإن الله - سبحانه - لا بد أن ينصر رسوله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد. فمن كان النصر على يديه كان له سعادة الدنيا والآخرة، وإلا جعل الله النصر على يد غيره، وجازى كل قوم بعملهم، وما ريك بظلام للعبيد.

والله - سبحانه - قد وعد أنه لا يزال هذا الدين ظاهراً ولا يظهر إلا بالحق، وأنه من نكل عن القيام بالحق استبدل من يقوم بالحق، فقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَعَّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَأْتِلْكُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيكُمْ بِالْحَنُوزِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ لَمَّا تَصْنَعِ الْحَنُوزَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ۝ إِلَّا تَتَفَعَّلُوا مَعَكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَتَتَجِدُونَ قَوْمًا غَفَرَكُمْ وَلَا تَعْلَمُونَ مَا اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٨، ٣٩]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِي الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ حَسْبِهِمْ وَيُخَيِّبُونَكَ أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

أَيْضًا - قبر الخليل عليه السلام .

وأما «مشهد علي»، فعامة العلماء على أنه ليس قبره، بل قد قيل: إنه قبر المغيرة بن شعبة، وذلك أنه إنما أظهر بعد نحو ثلاثمائة سنة من موت علي في إمارة بني يويه، وذكروا أن أصل ذلك حكاية [٢٧/٤٤٧] بلغتهم عن الرشيد أنه أتى إلى ذلك المكان وجعل يعتذر إلى من فيه مما جرى بينه وبين ذرية علي، ويمثل هذه الحكاية لا يقوم شيء. فالرشيد - أيضًا - لا علم له بذلك.

ولعل هذه الحكاية إن صحت عنه فقد قيل له ذلك كما قيل لغیره، وجمهور أهل المعرفة يقولون: إن عليًا إنما دفن في قصر الإمارة بالكوفة أو قريبًا منه. وهكذا هو السنة؛ فإن حمل ميت من الكوفة إلى مكان بعيد لبس فيه فضيلة، أمر غير مشروع، فلا يظن بأل علي - رضي الله عنه - أنهم فعلوا به ذلك، ولا يظن - أيضًا - أن ذلك خفي على أهل بيته وللمسلمين ثلاثمائة سنة، حتى أظهره قوم من الأعاجم الجهال ذوي الأهواء .

وكذلك «قبر معاوية» الذي بظاهر دمشق، قد قيل: إنه ليس قبر معاوية، وأن قبره بحائط مسجد دمشق الذي يقال: إنه «قبر هود».

وأصل ذلك أن عامة أمر هذه القبور والمشاهد مضطرب مختلق، لا يكاد يوقف منه على العلم إلا في قليل منها بعد بحث شديد.

وهذا لأن معرفتها وبناء المساجد عليها ليس من شريعة الإسلام، ولا ذلك من حكم الذكر الذي تكفل الله بحفظه، حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِيهِمْ وَنَحْنُ نَمُوتُهُمْ﴾ [الحجر: ٩]، بل قد نهي النبي ﷺ عما يفعله المتدعون عندها مثل قوله الذي رواه مسلم في «صحيحه» عن جندب بن عبد الله قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس

وسئل - رحمه الله - عن «قبور الأنبياء» عليهم الصلاة والسلام، هل هي هذه القبور التي تزورها الناس اليوم؟ مثل قبر نوح، وقبر الخليل، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، ويونس، وإلياس، واليسع، وشعيب، وموسى، وزكريا، وهو بمسجد دمشق. وأين قبر علي بن أبي طالب؟ فهل يصح من تلك القبور شيء أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، القبر المتفق عليه هو قبر نبينا ﷺ، وقبر الخليل فيه نزاع، لكن الصحيح الذي عليه الجمهور أنه قبره. وأما يونس، وإلياس، وشعيب، وزكريا، فلا يعرف. وقبر علي بن أبي طالب بقصر الإمارة الذي بالكوفة، وقبر معاوية هو القبر الذي تقول العامة: إنه قبر هود، والله أعلم.



[٢٧/٤٤٦] وسئل: هل المشاهد المسماة باسم علي بن أبي طالب وولده الحسين - رضي الله عنهما - صحيحة أم لا؟ وأين ثبت قبر علي؟

فأجاب:

أما هذه المشاهد المشهورة، فمنها ما هو كذب قطعًا، مثل المشهد الذي بظاهر دمشق المضاف إلى «أبي بن كعب»، والمشهد الذي بظاهرها المضاف إلى «أويس القرني»، والمشهد الذي بمصر المضاف إلى «الحسين» - رضي الله عنه - إلى غير ذلك من المشاهد التي يطول ذكرها بالشام والعراق ومصر وسائر الأمصار، حتى قال طائفة من العلماء: منهم عبد العزيز الكتاني: كل هذه القبور المضافة إلى الأنبياء لا يصح شيء منها إلا قبر النبي ﷺ، وقد أثبت غيره -

جماعة، والاعتكاف، وسائر العبادات البدنية، والقلبية؛ من القراءة والذكر والدعاء لله، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَقْرَأُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَسْ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، وقال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكِّرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ لَا تُلَهِجُهُمْ مُجَادَّةٌ وَلَا مَبِيعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَلَا يَبْصُرُ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا فَيَهْدِيَهُمْ مِّنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ يَرِيقُ مَن يَشَاءُ يَفْقَرُ حِسَابُ﴾ [النور: ٣٦ - ٣٨].

فهذا دين المسلمين الذين يعبدون الله مخلصين له الدين .

[٢٧/٤٥٠] وأما اتخاذ القبور أوثاناً فهو دين المشركين الذي نهى عنه سيد المرسلين والله تعالى يصلح حال جميع المسلمين. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد .



وسئل شيخ الإسلام - قدس الله روحه -

عن المشهد المنسوب إلى الحسين - رضي الله عنه - بمدينة القاهرة هل هو صحيح أم لا؟ وهل حل رأس الحسين إلى دمشق، ثم إلى مصر، أم حل إلى المدينة من جهة العراق؟ وهل لما يذكره بعض الناس من جهة المشهد الذي كان بعسقلان صحة أم لا؟ ومن ذكر أمر رأس الحسين، ونقله إلى المدينة النبوية دون الشام ومصر؟ ومن جزم من العلماء المتقدمين

وهو يقول: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(١)، وقال: «لن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٢).

وقد اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء هذه المساجد على القبور ولا يشرع اتخاذها مساجد، ولا يشرع الصلاة عندها، ولا يشرع قصدتها لأجل التعبد عندها بصلاة أو اعتكاف أو استغاثة أو ابتهاج أو نحو ذلك، وكرهوا الصلاة عندها، ثم إن كثيراً منهم قال: إن الصلاة عندها باطلة، لأجل نهى النبي ﷺ عنها .

وإنما السنة لمن زار قبر مسلم ميت إما نبي أو رجل صالح أو غيرهما، أن يسلم عليه ويدعو له بمنزلة الصلاة على جنازته، كما جمع الله بين هذه حيث يقول في المنافقين: ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِمْ﴾ [التوبة: ٨٤] فكان دليل الخطاب أن المؤمنين يصلون عليهم ويقام على قبورهم. وفي السنن أن النبي ﷺ إذا [٢٧/٤٤٩] دفن الميت من أصحابه يقوم على قبره ثم يقول: «سلوا له الثبث، فإنه الآن يسأل»^(٣). وفي الصحيح: أنه كان يعلم أصحابه أن يقولوا إذا زاروا القبور: «السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، ويرحم الله المستقلين منا ومنكم والمتأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعلهم، واغفر لنا ولهم»^(٤).

وإنما دين الله تعظيم بيوت الله وحده لا شريك له، وهي المساجد التي تشرع فيها الصلوات جماعة وغير

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة .

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٢١) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٢٢١) من حديث عثمان بن عفان.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٥) من حديث بريدة الأسلمي.

أسفه السفه، واعتقاد الإمامة والعصمة في مثل هذا، مما لا يرضاه لنفسه إلا من هو أسفه الناس وأضلهم وأجهلهم، ويسط الرد عليهم له موضع غير هذا .
والمقصود هنا: بيان جنس المقولات والمنقولات عند أهل الجهل والضلالات .

فإن هؤلاء عند الجهال الضلال يزعمون أن هذا المتظر كان عمره عند موت أبيه إما ستين، أو ثلاثاً، أو خمساً، على اختلاف بينهم في ذلك .

وقد علم بنص القرآن والسنة المتواترة، وإجماع الأمة: أن مثل هذا يجب أن يكون تحت ولاية غيره في نفسه وماله. فيكون هو نفسه محضوناً مكفولاً لآخر يستحق كفالاته في نفسه، وماله تحت من يستحق النظر والقيام عليه من ذمي أو غيره. وهو قبل السبع طفل لا يؤمر [٢٧/٤٥٣] بالصلاة. فإذا بلغ العشر ولم يصل، أدب على فعلها. فكيف يكون مثل هذا إماماً معصوماً، يعلم جميع الدين، ولا يدخل الجنة إلا من آمن به؟!

ثم بتقدير وجوده، وإمامته وعصمته، إنها يجب على الخلق أن يطيعوا من يكون قائماً بينهم؛ يأمرهم بما أمرهم الله به ورسوله، وينهاهم عما نهاهم عنه الله ورسوله. فإذا لم يروه ولم يسمعوا كلامه، لم يكن لهم طريق إلى العلم بما يأمر به وما ينهى عنه. فلا يجوز تكليفهم طاعته؛ إذ لم يأمرهم بشيء سمعوه وعرفوه، وطاعة من لا يأمر بممتعة لذاتها. وإن قدر أنه يأمرهم، ولكن لم يصل إليهم أمره، ولا يتمكنون من العلم بذلك، كانوا عاجزين غير مطيعين لمعرفة ما أمروا به، والتمكن من العلم شرط في طاعة الأمر، ولا سيما عند الشيعة المتأخرين. فإنهم من أشد الناس منعاً لتكليف ما لا يطاق؛ لموافقتهم المعتزلة في القدر والصفات أيضاً .

وإن قيل: إن ذلك بسبب ذنوبهم؛ لأنهم أخافوه

والتأخرين بأن مشهد عسقلان ومشهد القاهرة مكذوب، وليس بصحيح؟

وليستوا القول في ذلك لأجل ميسر الضرورة والحاجة إليه، [٢٧/٤٥١] مثابين مأجورين إن شاء الله تعالى .

فأجاب :

الحمد لله، بل المشهد المنسوب إلى الحسين بن علي - رضي الله عنهما - الذي بالقاهرة كذب مختلق، بلا نزاع بين العلماء المعروفين عند أهل العلم، الذين يرجع إليهم المسلمون في مثل ذلك لعلمهم وصدقهم. ولا يعرف عن عالم مسمى معروف بعلم وصدق أنه قال: إن هذا المشهد صحيح. وإنما يذكره بعض الناس قولاً عمن لا يعرف، على عادة من يحكي مقالات الرافضة وأمثالهم من أهل الكذب .

فإنهم ينقلون أحاديث وحكايات، ويذكرون مذاهب ومقالات. وإذا طالبتهم بمن قال ذلك ونقله، لم يكن لهم عصمة يرجعون إليها. ولم يسموا أحداً معروفاً بالصدق في نقله، ولا بالعلم في قوله، بل غاية ما يعتمدون عليه أن يقولوا: أجمعت الطائفة الحققة. وهم عند أنفسهم الطائفة الحققة، الذين هم عند أنفسهم المؤمنون، وسائر الأمة سواهم كفار .

ويقولون: إنها كانوا على الحق لأن فيه الإمام المعصوم، والمعصوم عند الرافضة الإمامية الاثني عشرية: هو الذي يزعمون أنه دخل إلى [٢٧/٤٥٢] سرداب سامرا بعد موت أبيه الحسن بن علي العسكري سنة ستين ومائتين، وهو إلى الآن غائب، لم يعرف له خبر، ولا وقع له أحد على عين ولا أثر .

وأهل العلم بأنساب أهل البيت يقولون: إن الحسن بن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب. ولا ريب أن العقلاء كلهم يعدون مثل هذا القول من

أن يظهر .

قيل: هب أن أعداءه أخافوه، فأبي ذؤيب لا ولياته ومحباه؟ وأي منفعة لهم من الإيمان به، وهو لا يعلمهم شيئاً، ولا يأمرهم بشيء؟

ثم كيف جاز له - مع وجوب الدعوة عليه - أن يغيب هذه [٢٧/٤٥٤] الغيبة التي لها الآن أكثر من أربعائة وخمسين سنة.

وما الذي سوغ له هذه الغيبة، دون آباءه الذين كانوا موجودين قبل موتهم، كعلي والحسن والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي العسكري؟!

فإن هؤلاء كانوا موجودين يجتمعون بالناس. وقد أخذ عن علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد من العلم ما هو معروف عند أهلهم، والباقيون لهم سير معروفة، وأخبار مكشوفة. فما باله استحل هذا الاختفاء هذه المدة الطويلة أكثر من أربعائة سنة. وهو إمام الأمة، بل هو - على زعمهم - هاديا وداعيا ومعضوما، والذي يجب عليها الإيمان به. ومن لم يؤمن به فليس بمؤمن عندهم؟

فإن قالوا: الخوف .

قيل: الخوف على آباءه كان أشد، بلا نزاع بين العلماء. وقد حبس بعضهم، وقتل بعضهم. ثم الخوف إنها يكون إذا حارب. فأما إذا فعل كما كان يفعل سلفه من الجلوس مع المسلمين وتعليمهم لم يكن عليه خوف .

[٢٧/٤٥٥] وبيان ضلال هؤلاء طويل .

وإنما المقصود بيانه هنا: أنهم يجعلون هذا أصل دينهم.

ثم يقولون: إذا اختلفت الطائفة الحققة على قولين، أحدهما: يعرف قائله، والآخر: لا يعرف قائله، كان القول الذي لا يعرف قائله هو الحق، هكذا وجدته في كتب شيوخهم، وعللوا ذلك: بأن القول الذي لا يعرف قائله يكون من قائله الإمام المعصوم. وهذا نهاية الجهل والضلال .

وهكذا كل ما ينقلونه من هذا الباب. ينقلون سيرا أو حكايات وأحاديث، إذا ما طالبتهم بإسنادها لم يحيلوك على رجل معروف بالصدق، بل حسب أحدهم أن يكون سمع ذلك من آخر مثله، أو قرأه في كتاب ليس فيه إسناد معروف، وإن سمو أحداً، كان من المشهورين بالكذب والبهتان. لا يتصور قط أن ينقلوا شيئاً مما لا يعرف عند علماء السنة إلا وهو عن مجهول لا يعرف، أو عن معروف بالكذب .

ومن هذا الباب نقل الناقل: أن هذا القبر الذي بالقاهرة - مشهد الحسين رضي الله عنه - بل وكذلك مشاهد غير هذا مضافة إلى قبر الحسين - رضي الله عنه - فإنه معلوم باتفاق الناس: أن هذا [٢٧/٤٥٦] المشهد بني عام بضع وأربعين وخمسة، وأنه نقل من مشهد بعسقلان وأن ذلك المشهد بعسقلان كان قد أحدث بعد التسعين والأربعائة .

فأصل هذا المشهد القاهري: هو ذلك المشهد بعسقلاني. وذلك العسقلاني حدث بعد مقتل الحسين بأكثر من أربعائة وثلاثين سنة، وهذا القاهري حدث بعد مقتله بقریب من خمسةائة سنة. وهذا مما لم يتنازع فيه اثنان ممن تكلم في هذا الباب من أهل العلم، عل اختلاف أصنافهم، كأهل الحديث، ومصنفي أخبار القاهرة، ومصنفي التواريخ. وما نقله أهل العلم طبقة عن طبقة. فمثل هذا مستفيض عندهم. وهذا بينهم مشهور متواتر، سواء قيل: إن إضافته إلى الحسين صدق أو كذب، لم يتنازعوا أنه نقل من عسقلان في

أواخر الدولة العبيدية .

أن فيه أثر نبي ونحو ذلك. ويكون كاذباً [٢٧/٤٥٨]. وهذا الشيء منتشر. فرائي المنام غالباً ما يكون كاذباً، ويتقدير صدقه، فقد يكون الذي أخبره بذلك شيطان. والرؤيا المحضة التي لا دليل يدل على صحتها لا يجوز أن يثبت بها شيء بالاتفاق. فإنه قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «الرؤيا ثلاثة: رؤيا من الله، ورؤيا مما يحدث به المرء نفسه، ورؤيا من الشيطان»^(١).

فإذا كان جنس الرؤيا تحته أنواع ثلاثة. فلا بد من تمييز كل نوع منها عن نوع .

ومن الناس - حتى من الشيوخ الذين لهم ظاهر علم وزهد - من يجعل مستنده في مثل ذلك حكاية يحكيها عن مجهول، حتى إن منهم من يقول: حدثني أخي الخضر أن قبر الخضر بمكان كذا. ومن المعلوم الذي يبناه في غير هذا الموضع أن كل من ادعى أنه رأى الخضر، أو رأى من رأى الخضر أو سمع شخصاً رأى الخضر أو ظن الرائي أنه الخضر: أن كل ذلك لا يجوز إلا على الجهلة المخرفين، الذين لا حظ لهم من علم ولا عقل ولا دين، بل هم من الذين لا يفقهون ولا يعقلون.

وأما ما يذكر من وجود رائحة طيبة، أو خرق عادة أو نحو ذلك مما يتعلق بالقبر، فهذا لا يدل على تعيينه. وأنه فلان أو فلان، بل [٢٧/٤٥٩] غاية ما يدل عليه - إذا ثبت - أنه دليل على صلاح المقبور - وأنه قبر رجل صالح أو نبي .

وقد تكون تلك الرائحة مما صنعه بعض السوقة. فإن هذا مما يفعله طائفة من هؤلاء، كما حدثني بعض أصحابنا أنه ظهر بشاطئ الفرات رجلان، وكان أحدهما قد اتخذ قبراً تحبب إليه أموال ممن يزوره وينذر

وإذا كان أصل هذا المشهد القاهري منقولاً عن ذلك المشهد العسقلاني باتفاق الناس وبالتقل المتواتر، فمن المعلوم أن قول القائل: إن ذلك الذي بعسقلان هو مبني على رأس الحسين - رضي الله عنه - قول بلا حجة أصلاً. فإن هذا لم ينقله أحد من أهل العلم الذين من شأنهم نقل هذا. لا من أهل الحديث، ولا من علماء الأخبار والتواريخ، ولا من العلماء المصنفين في النسب؛ نسب قريش، أو نسب بني هاشم ونحوه .

[٢٧/٤٥٧] وذلك المشهد العسقلاني، أحدث في آخر المائة الخامسة، لم يكن قديماً، ولا كان هناك مكان قبله أو نحوه مضاف إلى الحسين، ولا حجر منقوش ولا نحوه مما يقال: إنه علامة على ذلك .

فتبين بذلك أن إضافة مثل هذا إلى الحسين قول بلا علم أصلاً. وليس مع قائل ذلك ما يصلح أن يكون معتمداً، لا نقل صحيح ولا ضعيف، بل لا فرق بين ذلك وبين أن يجيء الرجل إلى بعض القبور التي بأحد أمصار المسلمين، فيدعي أن في واحد منها رأس الحسين، أو يدعي أن هذا قبر نبي من الأنبياء، أو نحو ذلك مما يدعيه كثير من أهل الكذب والضلال .

ومن المعلوم أن مثل هذا القول غير منقول باتفاق المسلمين .

وغالب ما يستند إليه الواحد من هؤلاء: أن يدعي أنه رأى مناماً، أو أنه وجد بذلك القبر علامة تدل على صلاح ساكنه؛ إما رائحة طيبة، وإما توهم خرق عادة ونحو ذلك، وإما حكاية عن بعض الناس: أنه كان يعظم ذلك القبر .

فأما المنامات: فكثير منها - بل أكثرها - كذب، وقد عرفنا في زماننا بمصر والشام والعراق من يدعي أنه رأى منامات تتعلق ببعض البقاع أنه قبر نبي، أو

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠١٧) ومسلم (٢٢٦٣) من حديث أبي هريرة.

قبره مسجدًا، وصوروا فيه تلك التماثيل، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة^(١).

والنصارى كثيرًا ما يعظمون آثار القديسين منهم. فلا يستبعد أنهم ألقوا إلى بعض جهال المسلمين أن هذا قبر بعض من يعظمه المسلمون ليوافقوهم على تعظيمه. كيف لا وهم قد أضلوا كثيرًا من [٢٧/٤٦١] جهال المسلمين؟ حتى صاروا يعمدون أولادهم، ويزعمون أن ذلك يوجب طول العمر للولد، وحتى جعلوهم يزورون ما يعظمونه من الكنائس والبيع، وصار كثير من جهال المسلمين يندرون للمواضع التي يعظمها النصارى، كما قد صار كثير من جهالهم يزورون كنائس النصارى ويلتمسون البركة من قسيسهم ورهبانهم ونحوهم؟! والذين يعظمون القبور والمشاهد لهم شبه شديد بالنصارى، حتى إنني لما قدمت القاهرة اجتمع بي بعض معظمهم من الرهبان، وناظرني في المسيح ودين النصارى، حتى بينت له فساد ذلك، وأجبت عما يدعيه من الحجة، وبلغني بعد ذلك أنه صنف كتابًا في الرد على المسلمين، وإبطال نبوة محمد ﷺ، وأحضره إلي بعض المسلمين، وجعل يقرؤه علي لأجيب عن حجج النصارى وأبين فسادها.

والذين يعظمون القبور والمشاهد لهم شبه شديد بالنصارى، حتى إنني لما قدمت القاهرة اجتمع بي بعض معظمهم من الرهبان، وناظرني في المسيح ودين النصارى، حتى بينت له فساد ذلك، وأجبت عما يدعيه من الحجة، وبلغني بعد ذلك أنه صنف كتابًا في الرد على المسلمين، وإبطال نبوة محمد ﷺ، وأحضره إلي بعض المسلمين، وجعل يقرؤه علي لأجيب عن حجج النصارى وأبين فسادها.

وكان من أواخر ما خاطبت به النصارى: أن قلت له: أنتم مشركون، وبينت من شركهم ما هم عليه من العكوف على التماثيل والقبور وعبادتها، والاستغاثة بها.

قال لي: نحن ما نشرك بهم ولا نعبدهم. وإنما نتوسل بهم، كما يفعل المسلمون إذا جاؤوا إلى قبر الرجل الصالح، فيتعلقون بالشباك الذي [٢٧/٤٦٢] عليه ونحو ذلك.

له من الضلال، فعمد الآخر إلى قبر، وزعم أنه رأى في المنام أنه قبر عبد الرحمن بن عوف، وجعل فيه من أنواع الطيب ما ظهرت له رائحة عظيمة.

وقد حدثني جيران القبر الذي بجبل لبنان بالبقاع، الذي يقال: إنه قبر نوح، وكان قد ظهر قريبًا في أثناء المائة السابعة، وأصله: أنهم شموا من قبر رائحة طيبة ووجدوا عظامًا كبيرة، فقالوا: هذه تدل على كبير خلق البنية. فقالوا - بطريق الظن -: هذا قبر نوح. وكان بالبقعة موتى كثيرون من جنس هؤلاء.

وكذلك هذا المشهد العقلائي، قد ذكر طائفة: أنه قبر بعض الحواريين أو غيرهم من أتباع عيسى ابن مريم. وقد يوجد عند قبور الوثنيين من جنس ما يوجد عند قبور المؤمنين، بل إن زعم الزاعم أنه قبر الحسين ظن وتخمص. وكان من الشيوخ المشهورين بالعلم والدين [٢٧/٤٦٠] بالقاهرة من ذكروا عنه أنه قال: هو قبر نصراني.

وكذلك بدمشق بالجانب الشرقي مشهد يقال: إنه قبر أبي بن كعب. وقد اتفق أهل العلم على أن أبيًا لم يقدم دمشق. وإنما مات بالمدينة. فكان بعض الناس يقول: إنه قبر نصراني. وهذا غير مستبعد. فإن اليهود والنصارى هم السابقون في تعظيم القبور والمشاهد؛ ولهذا قال ﷺ في الحديث المتفق عليه: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما فعلوا^(١).

والنصارى أشد غلوًا في ذلك من اليهود، كما في «الصحيحين» عن عائشة: أن النبي ﷺ ذكرت له أم حبيبة وأم سلمة - رضي الله عنهما - كنيسة بأرض الحبيشة، وذكرنا من حسناتها وتماثيلها فيها. فقال: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح، فمات، بنوا على

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٤١) ومسلم (٥٢٨) من حديث عائشة.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة.

يميل إلى ما كان عليه أكثر .

ومنهم من يميل إلى أولئك من جهة الضع والعادة، أو من جهة الجنس والقرابة والبلد، والمعاونة على المقاصد ونحو ذلك .

وهذا كما أن الفلاسفة ومن سلك سبيلهم من القرامطة والاتحادية ونحوهم يجوز عندهم أن يتدين الرجل بدين المسلمين واليهود والنصارى .

ومعلوم أن هذا كله كفر باتفاق المسلمين .

فمن لم يقر باطنًا وظاهرًا بأن الله لا يقبل دينًا سوى الإسلام، فليس بمسلم .

[٢٧/٤٦٤] ومن لم يقر بأن بعد مبعث محمد ﷺ لن يكون مسلمًا إلا من آمن به واتبعه باطنًا وظاهرًا وإلا فليس بمسلم . ومن لم يحرم التدين - بعد مبعثه ﷺ - بدين اليهود والنصارى، بل من لم يكرههم ويغضهم، فليس بمسلم باتفاق المسلمين .

والمقصود هنا: أن النصارى يجبرون أن يكون في المسلمين ما يشابهونهم به ليقوى بذلك دينهم، ونفرا المسلمون عنهم وعن دينهم .

ولهذا جاءت الشريعة الإسلامية بمخالفة اليهود والنصارى، كما قد بسطنا في كتابنا «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» .

وقد حصل للنصارى من جهال المسلمين كثير من مطلوبهم، لا سيما من الغلاة من الشيعة وجبال النساك والغلاة في المشايخ . فإن فيهم شبهة قريبًا بالنصارى في الغلو والبدع في العبادات ونحو ذلك؛ فلهذا يلبسون على المسلمين في مقابر تكون من قبورهم، حتى يتوهم الجهال أنها من قبور صاحبي المسلمين ليعظموها .

وإذا كان ذلك المشهد العقلائي قد قال طائفة: إنه قبر بعض النصارى، أو بعض الخواريين - وليس

قلت له: وهذا - أيضًا - من الشرك، ليس هذا من دين المسلمين، وإن فعله الجهال، فأقر أنه شرك، حتى إن قيسًا كان حاضرًا في هذه المسألة. فلما سمعها قال: نعم، على هذا التقدير نحن مشركون .

وكان بعض النصارى يقول لبعض المسلمين: لنا سيد وسيدة، ولكم سيد وسيدة، لنا السيد المسيح والسيدة مريم، ولكم السيد الحسين والسيدة نفيسة .

فالنصارى يفرحون بما يفعله أهل البدع والجهل من المسلمين مما يوافق دينهم ويشابهونهم فيه ويحبون أن يقوى ذلك ويكثر، ويحبون أن يجعلوا رهبانهم مثل عباد المسلمين، وقسيسهم مثل علماء المسلمين. ويضاهئون المسلمين، فإن عقلاهم لا ينكرون صحة دين الإسلام، بل يقولون: هذا طريق إلى الله، وهذا طريق إلى الله .

ولهذا يسهل إظهار الإسلام على كثير من المنافقين الذين أسلموا منهم. فإن عندهم أن المسلمين والنصارى كأهل المذاهب من المسلمين، بل يسمون الملل مذاهب. ومعلوم أن أهل المذاهب، كالحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، دينهم واحد. وكل من أطاع الله ورسوله منهم بحسب وسعه كان مؤمنًا سعيدًا باتفاق المسلمين .

[٢٧/٤٦٣] فإذا اعتقد النصارى مثل هذا في الملل يبقى انتقال أحدهم عن ملته كانتقال الإنسان من مذهب إلى مذهب. وهذا كثيرًا ما يفعله الناس لرغبة أو رهبة. وإذا بقي أقاربه وأصدقاؤه على المذهب الأول لم ينكر ذلك، بل يحبهم ويودهم في الباطن؛ لأن المذهب كالوطن، والنفس تحن إلى الوطن، إذا لم تعتقد أن المقام به محرم أو به مضرة وضياح دنيا. فلهذا يوجد كثير من أظهر الإسلام من أهل الكتاب لا يفرق بين المسلمين وأهل الكتاب.

ثم منهم من يميل إلى المسلمين أكثر، ومنهم من

أهل البيت، ولا صالح أصلاً، بل عامة هذه المشاهد محدثة بعد ذلك. وكان ظهورها وانتشارها حين ضعفت خلافة بني العباس، وتفرقت الأمة، وكثر فيهم الزنادقة الملبسون على المسلمين، وفشت فيهم كلمة أهل البدع، وذلك من دولة المقتدر في أواخر المائة الثالثة، فإنه إذ ذاك ظهرت القرامطة العبيدية القلاحية بأرض المغرب. ثم جاءوا بعد ذلك إلى أرض مصر.

ويقال: إنه حدث قريباً من ذلك المكوس في الإسلام.

وقريباً من ذلك ظهر بنو بويه. وكان في كثير منهم زندقة وبدع قوية. وفي دولتهم قسوي بنو عبيد القلاح بأرض مصر، وفي دولتهم أظهر المشهد المنسوب إلى علي - رضي الله عنه - بناحية النجف، وإلا فقبل ذلك لم يكن أحد يقول: إن قبر علي هناك، وإنما دفن علي - رضي الله عنه - بقصر الإمارة بالكوفة، وإنما ذكروا أن بعضهم حكى عن الرشيد: أنه جاء إلى بقعة هناك، وجعل يعتذر إلى المدفون فيها، فقالوا: [٢٧/٤٦٧] إنه علي، وأنه اعتذر إليه مما فعل بولده فقالوا: هذا قبر علي، وقد قال قوم: إنه قبر المغيرة بن شعبه، والكلام عليه مبسوط في غير هذا الموضع.

فإذا كان بنو بويه وبنو عبيد - مع ما كان في الطائفتين من الغلو في التشيع، حتى إنهم كانوا يظهرين في دولتهم ببغداد يوم عاشوراء من شعار الرافضة ما لم يظهر مثله، مثل تعليق المسوح على الأبواب، وإخراج النوافع بالأسواق، وكان الأمر يفضي في كثير من الأوقات إلى قتال تعجز الملوك عن دفعه. ويسبب ذلك خروج الحرقى - صاحب المختصر في الفقه - من بغداد، لما ظهر بها سب السلف. وبلغ من أمر القرامطة الذين كانوا بالشرق في تلك الأوقات أنهم أخذوا الحجر الأسود، وبقي معهم

معنا ما يدل على أنه قبر مسلم، فضلاً عن أن يكون قبراً لرأس الحسين - كان قول من قال: إنه قبر [٢٧/٤٦٥] مسلم - الحسين أو غيره - قولاً زوراً وكذباً مردوداً على قائله.

فهذا كافٍ في المنع من أن يقال: هذا مشهد الحسين.



فصل

ثم نقول: بل نحن نعلم بأنه ليس فيه رأس الحسين، ولا كان ذلك المشهد العقلاني مشهداً للحسين، من وجوه متعددة:

منها: أنه لو كان رأس الحسين هناك لم يتأخر كشفه وإظهاره إلى ما بعد مقتل الحسين بأكثر من أربعين سنة. ودولة بني أمية انقضت قبل ظهور ذلك بأكثر من ثلاثين سنة. وخمس مئة سنة. وقد جاءت خلافة بني العباس. وظهر في أثنائها من المشاهد بالعراق وغير العراق ما كان كثير منها كذباً. وكانوا عند مقتل الحسين بكر بلاء قد بنوا هناك مشهداً. وكان يتباه أمراء عظماء، حتى أنكروا ذلك عليهم الأئمة. وحتى إن المتوكل لما تقدموا له بأشياء يقال: إنه بالغ في إنكار ذلك وزاد على الواجب.

دع خلافة بني العباس في أوائلها، وفي حال استقامتها، فإنهم حيث لم يكونوا يعظمون المشاهد، سواء منها ما كان صدقاً أو كذباً، كما [٢٧/٤٦٦] حدث فيما بعد؛ لأن الإسلام كان حيث ما يزال في قوته وعنفوانه. ولم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم من ذلك شيء في بلاد الإسلام، لا في الحجاز، ولا اليمن، ولا الشام، ولا العراق، ولا مصر، ولا خراسان، ولا المغرب، ولم يكن قد أحدث مشهد، لا على قبر نبي، ولا صاحب، ولا أحد من

مدة، وأنهم قتلوا الحجاج والقوهم بئر زمزم .

فإذا كان مع كل هذا لم يظهر حتى مشهد للحسين بعسقلان، مع العلم بأنه لو كان رأسه بعسقلان لكان المتقدمون من هؤلاء أعلم بذلك من المتأخرين، فإذا كان مع توفر الهمم والدواعي والتمكن والقدرة لم يظهر ذلك، علم أنه باطل مكذوب، مثل من يدعي أنه شريف علوي. وقد علم أنه لم يدع هذا أحد من أجداده، مع حرصهم على ذلك لو كان صحيحاً، فإنه بهذا يعلم كذب هذا المدعي، ويمثل ذلك علمنا كذب من يدعي النص على خلافة علي، أو غير ذلك مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ولم ينقل .

[٢٧/٤٦٨] الوجه الثاني: أن الذين جمعوا أخبار الحسين ومقتله مثل أبي بكر بن أبي الدنيا، وأبي القاسم البغوي وغيرهما، لم يذكر أحد منهم أن الرأس حمل إلى عسقلان ولا إلى القاهرة، وقد ذكر نحو ذلك أبو الخطاب بن دحية في كتابه الملقب بـ «العلم المشهور في فضائل الأيام والشهور»، ذكر أن الذين صنفوا في مقتل الحسين أجمعوا أن الرأس لم يغترب، وذكر هذا بعد أن ذكر أن المشهد الذي بالقاهرة كذب مخلق، وأنه لا أصل له، وسط القول في ذلك، كما ذكر في يوم عاشوراء ما يتعلق بذلك .

الوجه الثالث: أن الذي ذكره من يعتمد عليه من العلماء والمؤرخين: أن الرأس حمل إلى المدينة، ودفن عند أخيه الحسن .

ومن المعلوم: أن الزبير بن بكار، صاحب كتاب «الأنساب» ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وصاحب «الطبقات»، ونحوهما من المعروفين بالعلم والثقة والاطلاع، أعلم بهذا الباب، وأصدق فيما يتقلونه من الجاهلين والكنابيين، ومن بعض أهل التواريخ الذين لا يوثق بعلمهم ولا صدقهم، بل قد يكون الرجل

صادقاً، ولكن لا خبرة له بالأسانيد حتى يميز بين المقبول والمردود، أو يكون سيئ الحفظ أو متهاً بالكذب أو بالتزديد في الرواية، كحال كثير من الإخباريين والمؤرخين، [٢٧/٤٦٩] لا سيما إذا كان مثل أبي مخنف لوط بن يحيى وأمثاله .

ومعلوم أن الواقدي نفسه خير عند الناس من مثل هشام بن الكلبي، وأبيه محمد بن السائب وأمثالهما، وقد علم كلام الناس في الواقدي، فإن ما يذكره هو وأمثاله إنما يعتضد به، ويستأنس به، وأما الاعتماد عليه بمجرد في العلم فهذا لا يصلح .

فإذا كان المعتمد عليهم يذكرون أن رأس الحسين دفن بالمدينة، وقد ذكر غيرهم أنه إما أن يكون قد عاد إلى البدن، فدفن معه بكرة بلاء، وإما أنه دفن بحلب، أو بدمشق أو نحو ذلك من الأقوال التي لا أصل لها، ولم يذكر أحد ممن يعتمد عليه أنه بعسقلان - علم أن ذلك باطل، إذ يتمتع أن يكون أهل العلم والصدق على الباطل، وأهل الجهل والكذب على الحق في الأمور الثقلية، التي إنما تؤخذ عن أهل العلم والصدق، لا عن أهل الجهل والكذب .

الوجه الرابع: أن الذي ثبت في «صحيح البخاري»: أن الرأس حمل إلى قدام عبيد الله بن زياد، وجعل ينكت بالقضيب على ثيابه بحضرة أنس بن مالك^(١). وفي «المستد»: أن ذلك كان بحضرة أبي برزة الأسلمي. ولكن بعض الناس روى بإسناد منقطع: أن هذا النكت كان بحضرة يزيد بن معاوية. وهذا باطل. فإن أبا برزة، وأنس [٢٧/٤٧٠] بن مالك كانا بالعراق، لم يكونا بالشام، ويزيد بن معاوية كان بالشام، لم يكن بالعراق حين مقتل الحسين، فمن نقل أنه نكت بالقضيب ثيابه بحضرة أنس وأبي برزة قدام

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٤٨) من حديث أنس .

يزيد فهو كاذب قطعاً، كذباً معلوماً بالنقل المتواتر .
ومعلوم بالنقل المتواتر: أن عبيد الله بن زياد كان هو أمير العراق حين مقتل الحسين، وقد ثبت بالنقل الصحيح: أنه هو الذي أرسل عمر بن سعد بن أبي وقاص مقدماً على الطائفة التي قاتلت الحسين، وكان عمر قد امتنع من ذلك، فأرغبه ابن زياد وأرهبه حتى فعل ما فعل .
وقد ذكر المصنفون من أهل العلم بالأسانيد المقبولة: أنه لما كتب أهل العراق إلى الحسين، وهو بالحجاز: أن يقدم عليهم، وقالوا: إنه قد أميت السنة، وأحييت البدعة. وأنه، وأنه، حتى يقال: إنهم أرسلوا إليه كتاباً ملء صندوق وأكثر، وأنه أشار عليه الأبناء الألباء فلم يقبل مشورتهم فإنه كما قيل :
وما كل ذي لب بعوثك نصحه

وما كل مؤت نصحه بليب

فقد أشار عليه مثل عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وغيرهما بأن لا يذهب إليهم، وذلك كان قد رآه أخوه الحسن - واتفقت كلمتهم على أن هذا لا مصلحة فيه، وأن هؤلاء العراقيين يكذبون [٢٧/٤٧١] عليه ويخذلونه؛ إذ هم أسرع الناس إلى فتنة، وأعجزهم فيها عن ثبات، وأن أباه كان أفضل منه وأطوع في الناس، وكان جمهور الناس معه. ومع هذا فكان فيهم من الخلاف عليه والخذلان له ما الله به عليم. حتى صار يطلب السلم، بعد أن كان يدعو إلى الحرب. وما مات إلا وقد كرههم كراهة الله بها عليهم، ودعا عليهم ويرم بهم .

فلما ذهب الحسين - رضي الله عنه - وأرسل ابن عمه مسلم بن عقيل إليهم، واتبعه طائفة، ثم لما قدم عبيد الله بن زياد الكوفة، قاموا مع ابن زياد، وقتل مسلم بن عقيل وهانئ بن عروة وغيرهما. فبلغ الحسين ذلك، فأراد الرجوع، فوافقه سرية عمر بن

سعد، وطلبوا منه أن يستأجر لهم فأبى، وطلب أن يردوه إلى يزيد ابن عمه، حتى يضع يده في يده، أو يرجع من حيث جاء، أو يلحق ببعض الثغور، فامتنعوا من إجابته إلى ذلك بغيا وظلماً وعدواناً. وكان من أشدهم تحريضاً عليه شمر بن ذي الجوشن. ولحق بالحسين طائفة منهم. ووقع القتل حتى أكرم الله الحسين ومن أكرمه من أهل بيته بالشهادة - رضي الله عنهم وأرضاهم. وأهان بالبغي والظلم والعدوان من أهانه بما انتهكه من حرمتهم، واستحله من دمائهم، ﴿مَنْ عَنِ اللَّهِ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨]. وكان ذلك من نعمة الله على الحسين، وكرامته له لينال منازل الشهداء، حيث لم يجعل له في أول الإسلام من الابتلاء [٢٧/٤٧٢] والامتحان ما جعل لسائر أهل بيته، كجده ﷺ وأبيه وعمه، وعم أبيه - رضي الله عنهم. فإن بني هاشم أفضل قریش، وقریشاً أفضل العرب، والعرب أفضل بني آدم. كما صح ذلك عن النبي ﷺ، مثل قوله في الحديث الصحيح: «إن الله اصطفى من ولد إبراهيم بني إسماعيل، واصطفى كنانة من بني إسماعيل، واصطفى قریشاً من كنانة، واصطفى بني هاشم من قریش، واصطفاني من بني هاشم»^(١).

وفي «صحيح مسلم» عنه أنه قال يوم غدير خُم: «أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»^(٢).

وفي «السنن» أنه شكاً إليه العباس: أن بعض قریش يحقروهم، فقال: «والذي نفسي بيده، لا يدخلون الجنة حتى يحببكم الله ولقائتي»^(٣).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٧٦) من حديث وثالة بن الأسقع.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٤٠٨) من حديث حصين.

(٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٤٠) وأحد (١ / ٢٠٨) وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٠٣٣) من حديث العباس بن عبدالمطلب. (٣)

فهذا الحديث رواه الحسين، وعنه بنته فاطمة التي شهدت مصرعه .

وقد علم الله أن مصيئته تذكر على طول الزمان .
فالمشروع، إذا ذكرت المصيبة وأمثالها أن يقال:
﴿إِنَّا إِلَهُ رَبَّنَا إِلَهُ ۖ ﴿٢٧/٤٧٤﴾ رَجَعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]
«اللهم أجرنا في مصيبتنا، واخلف لنا خيراً منها»^(١). قال تعالى: ﴿وَنَشَرِ الصَّيْبِ ۖ ﴿٢٧/٤٧٣﴾﴾ [البقرة: ١٥٦]
أَصْبَتْهُمْ مُصِيبَةً قَالُوا إِنَّا إِلَهُ رَبَّنَا إِلَهُ رَجَعُونَ﴾، قال الله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَعْتِدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧].

والكلام في أحوال الملوك على سبيل التفصيل متصر أو متعذر، لكن ينبغي أن نعلم من حيث الجملة: أنهم هم وغيرهم من الناس ممن له حسنات وسيئات يدخلون بها في نصوص الوعد أو نصوص الوعيد .

وتناول نصوص الوعد للشخص مشروط بأن يكون عمله خالصاً لوجه الله، موافقاً للسنة. فإن النبي ﷺ قيل له: الرجل يقاتل شجاعة، ويقاتل حمية، ويقاتل ليقال، فأبي ذلك في سبيل الله؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»^(٢).

وكذلك تناول نصوص الوعيد للشخص مشروط بأن لا يكون متأولاً ولا مجتهداً مخطئاً. فإن الله عفا هذه الأمة عن الخطأ والنسيان .

وكثير من تأويلات المتقدمين وما يعرض لهم فيها من الشبهات معروفة يحصل بها من الهوى والشهوات. فيأتون ما يأتونه بشبهة وشهوة. والسيئات التي يرتكبها أهل الذنوب تزول بالتوبة.

وإذا كانوا أفضل الخلق، فلا ريب أن أعمالهم أفضل الأعمال .

وكان أفضلهم رسول الله ﷺ الذي لا عدل له من البشر، ففاضلهم أفضل من كل فاضل من سائر قبائل قريش والعرب، بل ومن بني إسرائيل وغيرهم .

ثم علي وحزبه وجعفر وعبيدة بن الحارث هم من السابقين الأولين من المهاجرين. فهم أفضل من الطبقة الثانية من سائر القبائل. ولهذا [٢٧/٤٧٣] لما كان يوم بدر أمرهم النبي ﷺ بالمبارزة لما برز عتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة. فقال النبي: «قم يا حمزة، قم يا عبيدة، قم يا علي»^(٣). فبرز إلى الثلاثة ثلاثة من بني هاشم .

وقد ثبت في «الصحیح» أن فيهم نزل قوله: ﴿هَٰذَا نِ حَصَمَانِ أَحْتَصِمُوا فِي يَمِّ﴾ الآية^(٤) [الحج: ١٩]. وإن كان في الآية عموم .

ولما كان الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة، وكانا قد ولدا بعد الهجرة في عز الإسلام، ولم ينلها من الأذى والبلاء ما نال سلفهما الطيب، فأكرمهما الله بما أكرمهما به من الابتلاء ليرفع درجاتهما وذلك من كرامتهما عليه لا من هوانها عنده، كما أكرم حمزة وعلياً وجعفرًا وعمر وعثمان وغيرهم بالشهادة وفي «المسند» وغيره: عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من مسلم يصاب بمصيبة فيذكر مصيئته، وإن قدمت، فيحدث لها استرجاعاً، إلا أعطاه الله من الأجر مثل أجره يوم أصيب بها»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٦٦٥) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» من حديث علي.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٩٦٥) ومسلم (٣٠٣٣) من حديث أبي ذر.

(٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٦٠٠) وأحمد (٢٠١ / ١) وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٤٣٤) من حديث أم سلمة.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٩١٨) من حديث أم سلمة.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٣) ومسلم (١٩٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري.

وسينات، فيثاب على حسناته، ويعاقب على سيئاته. ويحمد على حسناته ويذم على سيئاته. وأنه من وجه مرضي محبوب، ومن وجه بغيض مسخوط؛ فلهذا كان لأهل الأحداث هذا الحكم

وأما أهل التأويل المحض الذين يسوغ تأويلهم، فأولئك يجتهدون غثثون، خطوهم مغفور لهم. وهم مثابون على ما أحسنوا فيه من حسن قصدهم واجتهادهم في طلب الحق واتباعه. كما قال النبي ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر»^(٣).

ولهذا كان الكلام في السابقين الأولين ومن شهد له النبي ﷺ بالجنة، كعثمان وعلي وطلحة والزبير ونحوهم، له هذا الحكم، بل ومن هو دون هؤلاء، كأكبر أهل الحديبية الذين بايعوا تحت الشجرة، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: [٢٧/٤٧٧] «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»^(٤).

فنقول في هؤلاء ونحوهم فيما شجر بينهم: إما أن يكون عمل أحدهم سعيًا مشكورًا، أو ذنبًا مغفورًا، أو اجتهدًا قد عفي لصاحبه عن الخطأ فيه، فلهذا كان من أصول أهل العلم: أنه لا يمكن أحد من الكلام في هؤلاء بكلام يقدح في عدالتهم وديانتهم، بل يعلم أنهم عدول مرضيون، وأن هؤلاء - رضي الله عنهم - لا سبيا والمنقول عنهم من العظائم كذب مفترى، مثلما كان طائفة من شيعة عثمان يتهمون عليًا بأنه أمر بقتل عثمان، أو أعان عليه. وكان بعض من يقاتله يظن ذلك به. وكان ذلك من شبههم التي قاتلوا عليًا بها.

وقد تزول بحسنات ماحية، ومصائب مكفرة، وقد تزول بصلاة المسلمين عليه، وبشفاعة [٢٧/٤٧٥] النبي ﷺ يوم القيامة في أهل الكباثر، فلهذا كان أهل العلم يختارون فيمن عرف بالظلم ونحوه مع أنه مسلم له أعمال صالحة في الظاهر - كالخجاج بن يوسف وأمثاله - أنهم لا يلعنون أحدًا منهم بعينه، بل يقولون كما قال الله تعالى: «أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ» [هود: ١٨] فيلعنون من لعنه الله ورسوله عائمًا، كقوله ﷺ: «لعن الله الخمر والخمرها ومعتصرها، وبائتمها ومشتريها، وساقها وشاربها، وحاملها والمحمولة إليه وأكل ثمنها»^(١)، ولا يلعنون المعين. كما ثبت في «صحيح البخاري» وغيره: أن رجلاً كان يدعي حمازًا، وكان يشرب الخمر. وكان النبي ﷺ يجلده. فأتى به مرة. فلعنه رجل. فقال النبي ﷺ: «لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله»^(٢).

وذلك لأن اللعنة من باب الوعيد، والوعيد العام لا يقطع به للشخص المعين لأحد الأسباب المذكورة؛ من توبة، أو حسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو شفاعات مقبولة، وغير ذلك.

وطائفة من العلماء يلعنون المعين، كيزيد. وطائفة يإزاء هؤلاء يقولون: بل نجبه، لما فيه من الإتيان الذي أمرنا الله أن نوالي عليه؛ إذ ليس كافرًا.

والمختار عند الأمة: أنا لا نلعن معيّنًا مطلقًا، ولا نجب معيّنًا مطلقًا، [٢٧/٤٧٦] فإن العبد قد يكون فيه سبب هذا وسبب هذا إذا اجتمع فيه من حب الأمرين.

إذ كان من أصول أهل السنة التي فارقوا بها الخوارج: أن الشخص الواحد تجتمع فيه حسنات

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٤٩٦) من حديث أم مبشر.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٧٤) والترمذي (١٢٩٥) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» من حديث ابن عمر.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧٨٠) من حديث عمر بن الخطاب.

الشخص الواحد إذا كانت له حسنات وسيئات فأمره إلى الله.

وهذا الذي ذكرناه هو المتفق عليه بين الناس في مقتل الحسين - رضي الله عنه .

[٢٧/٤٧٩] وقد رويت زيادات، بعضها صحيح، وبعضها ضعيف، وبعضها كذب موضوع .

والمصنفون من أهل الحديث في ذلك؛ كالبخاري، وابن أبي الدنيا، ونحوهما؛ كالمصنفين من أهل الحديث في سائر المنقولات، هم بذلك أعلم وأصدق بلا نزاع بين أهل العلم لأنهم يستندون ما ينقلونه عن الثقات، أو يرسلونه ممن يكون مرسله يقارب الصحة، بخلاف الأخباريين - فإن كثيرًا مما يستندونه عن كذاب أو مجهول . وأما ما يرسلونه فظلمات بعضها فوق بعض . وهؤلاء لعمرى ممن ينقل عن غيره مستندًا أو مرسلًا .

وأما أهل الأهواء ونحوهم، فيعتمدون على نقل لا يعرف له قائل أصلاً، لا ثقة ولا معتمد . وأهون شيء عندهم الكذب المخلوق . وأعلم من فيهم لا يرجع فيما ينقله إلى عمدة، بل إلى سماعات عن الجاهلين والكذابين، وروايات عن أهل الإنك الميين . فقد تبين أن القصة التي يذكرون فيها حمل رأس الحسين إلى يزيد ونكتة إياها بالقضيب كذبوا فيها، وإن كان الحمل إلى ابن زياد - وهو الثابت بالقصة - فلم ينقل بإسناد معروف أن الرأس حمل إلى قدام يزيد .

ولم أر في ذلك إلا إسنادًا منقطعًا، قد عارضه من الروايات ما هو [٢٧/٤٨٠] أثبت منه وأظهر . نقلوا فيها أن يزيد لما بلغه مقتل الحسين أظهر التألم من ذلك، وقال: لعن الله أهل العراق . لقد كنت أَرْضَى من طاعتهم بدون هذا . وقال في ابن زياد: أما إنه لو كان بينه وبين الحسين رحم لما قتله . وأنه ظهر في داره

وهي شبهة باطلة . وكان علي يحلف - وهو الصادق البار - أني ما قتلت عثمان، ولا أعنت على قتله . ويقول: اللهم شت قتلة عثمان في البر والبحر والسهل والجبل . وكانوا يجعلون امتناعه من تسليم قتلة عثمان من شبههم في ذلك . ولم يكن ممكناً من أن يعمل كل ما يريد من إقامة الحدود، ونحو ذلك، لكون الناس مختلفين عليه، وعسكره وأمراء عسكره غير مطيعين له في كل ما كان يأمرهم به . فإن التفرق والاختلاف يقوم فيه من أسباب الشر والفساد وتعطيل الأحكام ما يعلمه من يكون من أهل العلم العارفين بما جاء من النصوص في فضل الجماعة والإسلام .

[٢٧/٤٧٨] يزيد بن معاوية: قد أتى أموراً منكراً منها: وقعة الحرة . وقد جاء في الصحيح عن علي - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «المدينة حرام ما بين عبر إلى كذا . من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل»^(١)، وقال: «من أراد أهل المدينة بسوء أفاعه الله، كما ينهك الملح في الماء»^(٢) .

ولهذا قيل للإمام أحمد: أنكتب الحديث عن يزيد؟ فقال: لا، ولا كرامة أو ليس هو الذي فعل بأهل الحرة ما فعل؟!

وقيل له - أي في ما يقولون - أما تحب يزيد؟ فقال: وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟ فقل: فلماذا لا تلعه؟ فقال: ومتى رأيت أباك يلعن أحداً؟ .

ومذهب أهل السنة والجماعة: أنهم لا يكفرون أهل القبلة بمجرد الذنوب، ولا بمجرد التأويل، بل

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٣٠٠) من حديث أنس .

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٧٧) من حديث سم بن أبي وقاص .

مروان على الإطلاق لم يقتلوا أحداً من بني هاشم، لا آل علي، ولا آل العباس، إلا زيد بن علي المصلوب بكناسة الكوفة وابنه يحيى .

الوجه الرابع: أنه لو قدر أنه حمل إلى يزيد، فأَي غرض كان لهم في دفنه بعسقلان، وكانت إذ ذاك تُغْرَا يقيم به المرابطون؟ فإن كان قصدهم تغية خبره فمثل عسقلان تظهره لكثرة من يتأهب للرباط. وإن كان قصدهم بركة البقعة فكيف يقصد هذا من يقال: إنه عدو له، مستحل لدمه، ساع في قتله؟! [٢٧/٤٨٢]

ثم من المعلوم: أن دفنه قريباً عند أمه وأخيه بالبيع أفضل له .

الوجه الخامس: أن دفنه بالبيع هو الذي تشهد له عادة القوم. فأنهم كانوا في القتن، إذا قتلوا الرجل - لم يكن منهم - سلموا رأسه ويدنه إلى أهله، كما فعل الحجاج بابن الزبير لما قتله وصلبه، ثم سلمه إلى أمه . وقد علم أن سعي الحجاج في قتل ابن الزبير، وأن ما كان بينه وبينه من الحروب أعظم بكثير مما كان بين الحسين وبين خصومه. فإن ابن الزبير ادعى الخلافة بعد مقتل الحسين، وبايعه أكثر الناس، وحاربه يزيد حتى مات وجيشه محاربون له بعد وقعة الحرة .

ثم لما تولى عبد الملك غلبه على العراق مع الشام، ثم بعث إليه الحجاج بن يوسف، فحاصره الحصار المعروف، حتى قتل، ثم صلبه، ثم سلمه إلى أمه .

وقد دفن بدن الحسين بمكان مصرعه بكرلاء، ولم ينش، ولم يمثل به. فلم يكونوا يمتنعون من تسليم رأسه إلى أهله، كما سلموا بدن ابن الزبير إلى أهله، وإذا تسلم أهله رأسه، فلم يكونوا ليدعوا دفنه عندهم بالمدينة المنورة عند عمه وأمّه وأخيه، وقريباً من جده ﷺ ويدفنونه بالشام، حيث لا أحد إذ ذاك ينصرهم على [٢٧/٤٨٣] خصومهم، بل كثير منهم كان يبغضه ويبغض أباه. هذا لا يفعله أحد .

النوح لمقتل الحسين، وأنه لما قدم عليه أهله وتلاقى النساء تباكين، وأنه خير ابنه علياً بين المقام عنده والسفر إلى المدينة، فاختار السفر إلى المدينة.

فجهزه إلى المدينة جهازاً حسناً .

فهذا ونحوه ما نقلوا بالأسانيد التي هي أصح وأثبت من ذلك الإسناد المتقطع المجهول، تين أن يزيد لم يظهر الرضا بقتل الحسين، وأنه أظهر الألم لقتله، والله أعلم بسريره .

وقد علم أنه لم يأمر بقتله ابتداء، ولكنه مع ذلك ما انتقم من قاتليه، ولا عاقبهم على ما فعلوا؛ إذ كانوا قتلوه لحفظ ملكه الذي كان يخاف عليه من الحسين وأهل البيت - رضي الله عنهم أجمعين .

والمقصود هنا: أن نقل رأس الحسين إلى الشام لا أصل لها في زمن يزيد. فكيف بقتله بعد زمن يزيد؟ وإنما الثابت هو نقله من كربلاء إلى أمير العراق عبيد الله بن زياد بالكوفة. والذي ذكر العلماء: أنه دفن بالمدينة .

[٢٧/٤٨١] وأما ما يرويه من لا عقل له يميز به ما يقول، ولا له إلمام بمعرفة المنقول: من أن أهل البيت سبوا، وأنهم حملوا على البخاتي، وأن البخاتي نبت لها من ذلك الوقت ستامان، فهذا من الكذب الواضح الفاضح لمن يقوله. فإن البخاتي قد كانت من يوم خلقها الله قبل ذلك ذات ستامين، كما كان غيرها من أجناس الحيوان، والبخاتي لا تستر امرأة، ولا سَمِيَ أَهْلُ الْبَيْتِ أَحَدٌ، ولا سُمِّيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، بل هذا كما يقولون: إن الحجاج قتلهم.

وقد علم أهل النقل كلهم أن الحجاج لم يقتل أحداً من بني هاشم، كما عهد إليه خليفته عبد الملك، وأنه لما تزوج بنت عبد الله بن جعفر شق ذلك على بني أمية وغيرهم من قرش، ورأوه ليس بكفه لها. ولم يزالوا به حتى فرقوا بينه وبينها، بل بنو

المنسوبة بدمشق إلى أبي بن كعب، وأويس القرني، أو هود، أو نوح، أو غيرهما، والشهد المنسوب بحران إلى جابر بن عبد الله، وبالجزيرة إلى عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمر ونحوهما، وبالعراق إلى علي - رضي الله عنه - ونحوه، وكذلك ما يضاف إلى الأنبياء غير قبر نبينا محمد ﷺ وإبراهيم الخليل - عليه السلام .

فإنه لما كان كثير من المشاهد مكذوبًا مختلفًا كان أهل العلم في كل وقت يعلمون أن ذلك كذب مختلف، والكتب والمصنفات المعروفة عن أهل العلم بذلك ملوثة من مثل هذا. يعرف ذلك من تتبعه وطلبه .

[٢٧/٤٨٥] وما زال الناس في مصنفاتهم ومخطباتهم يعلمون أن هذا المشهد القاهري من المكذوبات المختلفة. ويذكرون ذلك في المصنفات، حتى من سكن هذا البلد من العلماء بذلك .

فقد ذكر أبو الخطاب بن دحية في كتابه «العلم المشهور» في هذا المشهد فصلًا مع ما ذكره في مقتل الحسين من أخبار ثابتة وغير ثابتة، ومع هذا فقد ذكر أن المشهد كذب بالإجماع، وبين أنه نقل من عسقلان في آخر الدول العبيدية، وأنه وضع لأغراض فاسدة، وأنه بعد ذلك بقليل أزال الله تلك الدولة وعاقبها بنقيض قصدها .

وما زال ذلك مشهورًا بين أهل العلم حتى أهل عصرنا، من ساكني الديار المصرية، القاهرة وما حولها .

فقد حدثني طائفة من الثقات: عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي [الغنوي]، المعروف بابن دقيق العيد، وطائفة عن الشيخ أبي محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، وطائفة عن الشيخ أبي محمد بن القسطلاني، وطائفة عن الشيخ أبي عبد الله محمد

والقبة التي على العباس بالقيع، يقال: إن فيها مع العباس الحسن وعلي بن الحسين، وأبو جعفر محمد بن علي، وجعفر بن محمد. ويقال: إن فاطمة تحت الحائط، أو قريبًا من ذلك، وأن رأس الحسين هناك أيضًا .

الوجه السادس: أنه لم يعرف قط أن أحدًا، لا من أهل السنة، ولا من الشيعة، كان يتاب ناحية عسقلان لأجل رأس الحسين، ولا يزورونه ولا يأتونه. كما أن الناس لم يكونوا يتابون الأماكن التي تضاف إلى الرأس في هذا الوقت، كموضع بحلب .

فإذا كانت تلك البقاع لم يكن الناس يتابونها ولا يقصدونها، وإنما كانوا يتابون كربلاء؛ لأن البدن هناك، كان هذا دليلًا على أن الناس فيما مضى لم يكونوا يعرفون أن الرأس في شيء من هذه البقاع، ولكن الذي عرفوه واعتقدوه هو وجود البدن بكربلاء، حتى كانوا يتابونه في زمن أحمد وغيره، حتى أن في مسائله، مسائل فيما يفعل عند قبره، ذكرها أبو بكر الخلال في جامعه الكبير في زيارة المشاهد .

ولم يذكر أحد من العلماء أنهم كانوا يرون موضع الرأس في شيء من هذه البقاع غير المدينة .

[٢٧/٤٨٤] فعلم أن ذلك لو كان حقًا لكان المتقدمون به أعلم. ولو اعتقدوا ذلك لعملوا ما جرت عادتهم بعمله، ولأظهروا ذلك وتكلموا به، كما تكلموا في نظائره .

فلما لم يظهر عن المتقدمين - يقول ولا فعل - ما يدل على أن الرأس في هذه البقاع، علم أن ذلك باطل. والله أعلم .

الوجه السابع: أن يقال: ما زال أهل العلم في كل وقت وزمان يذكرون في هذا المشهد القاهري المنسوب إلى الحسين: أنه كذب وبين، كما يذكرون ذلك في أمثاله من المشاهد المكذوبة؛ مثل المشاهد

مذكورًا، ويطنى فيها من النفاق والجهل ما كان مشهورًا .

والله هو المستول أن يظهر بسائر البلاد ما يحبه ويرضاه، من الهدى والسداد. ويعظم على عباده الخير بظهور الإسلام والسنة، ويحقق ما وعد به في القرآن من علو كلمته وظهور أهل الإيثار .

وكثير من الناس قد اعتقد وتخلق بعقائد وبأخلاق هي في الأصل من أخلاق الكفار والمنافقين، وإن لم يكن بذلك من العارفين، كما أن كثيرًا منهم يشارك النصارى في أعيادهم، ويعظم ما يعظمونه من الأمكنة والأزمنة والأعمال، وهو قد لا يقصد بذلك تعظيم الكفر، بل ولا يعرف أن ذلك من خصائصهم، فإذا عرف ذلك انتهى عنه وتاب منه .

وكذلك كثير من الناس تخلق بشيء من أخلاق أهل النفاق، وهو لا يعرف أنها من أخلاق المنافقين، وإذا عرف ذلك كان إلى الله من التائبين، والله يتوب علينا وعليه وعلى جميع المذنبين [٢٧/٤٨٨] من المؤمنين .

وهذا كله كلام في بطلان دعوى وجود رأس الحسين - رضي الله عنه - في القاهرة أو عسقلان، وكذبه .

ثم نقول: سواء كان صحيحًا أو كذبًا، فإن بناء المساجد على القبور ليس من دين المسلمين، بل هو منهي عنه بالنصوص الثابتة عن النبي ﷺ، واتفاق أئمة الدين، بل لا يجوز اتخاذ القبور مساجد، سواء كان ذلك بناء المسجد عليها، أو بقصد الصلاة عندها، بل أئمة الدين متفقون على النهي عن ذلك، وأنه ليس لأحد أن يقصد الصلاة عند قبر أحد، لا نبي ولا غير نبي، وكل من قال: إن قصد الصلاة عند قبر أحد، أو عند مسجد بني على قبر، أو مشهد، أو غير ذلك أمر مشروع، بحيث يستحب ذلك، ويكون

القرطبي صاحب التفسير وشرح أسماء الله الحسنى، وطائفة عن الشيخ عبد العزيز الديلمي - كل من هؤلاء حدثني عنه من لا أتهمه، وحدثني عن بعضهم عدد كثير، كل يحدثني عن حدثي من هؤلاء - أنه كان ينكر أمر هذا المشهد، ويقول: [٢٧/٤٨٦] إنه كذب، وإنه ليس فيه الحسين ولا غيره. والذين حدثوني عن ابن القسطلاني ذكروا عنه أنه قال: إن فيه نصرانيا، بل القرطبي والقسطلاني ذكرا بطلان أمر هذا المشهد في مصنفاتها. وبيننا فيها أنه كذب. كما ذكره أبو الخطاب بن دحية .

وابن دحية هو الذي بنى له الكامل دار الحديث الكاملية. وعنه أخذ أبو عمرو بن الصلاح ونحوه كثيرًا مما أخذوه من ضبط الأسماء واللغات. وليس الاعتماد في هذا على واحد بعينه، بل هو الإجماع من هؤلاء. ومعلوم أنه لم يكن بهذه البلاد من يعتمد عليه في مثل هذا الباب أعلم ولا أدق من هؤلاء ونحوهم . فإذا كان كل هؤلاء متفقين على أن هذا كذب ومين، علم أن الله قد برأ منه الحسين .

وحدثني من حدثني من الثقات: أن من هؤلاء من كان يوصي أصحابه بأن لا يظهر ذلك عنه خوفًا من شر العامة بهذه البلاد، لما فيهم من الظلم والفساد؛ إذ كانوا في الأصل دعاة للقرامطة الباطنيين. الذين استولوا عليها مائتي سنة. فزرعوا فيهم من أخلاق الزنادقة المنافقين، وأهل الجهل المتبعين، وأهل الكذب الظالمين، ما لم يمكن أن يتقلع إلا بعد حين. فإنه قد فتحها - بإزالة ملك العبيدين - أهل الإيثار [٢٧/٤٨٧] والسنة في الدولة النورية والصلاحية، وسكنها من أهل الإسلام والسنة من سكنها، وظهرت بها كلمة الإيثار والسنة نوعًا من الظهور، لكن كان النفاق والبدعة فيها كثيرًا مستورًا، وفي كل وقت يظهر الله فيها من الإيثار والسنة ما لم يكن

[٢٧/٤٩٠] وَسئل - رحمه الله - أيضًا -
عن الزيارة إلى قبر الحسين، وإلى السيدة نفيسة،
والصلاة عند الضريح. وإذا قال: إن السيدة
نفيسة تخلص المحبوس، وتجير الخائف، وباب
الحوائج إلى الله: هذا جائز أم لا؟

فأجاب:

أما الحسين فلم يحمل رأسه إلى مصر باتفاق
العلماء، وكذلك لم يحمل إلى الشام. ومن قال: إن ميتًا
من الموتى - نفيسة أو غيرها - تجير الخائف، وتخلص
المحبوس، وهي باب الحوائج، فهو ضال مشرك. فإن
الله - سبحانه - هو الذي يجير ولا يجار عليه، وباب
الحوائج إلى الله هو دعاؤه بصدق وإخلاص، كما قال
تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ
الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. والله أعلم.



[٢٧/٤٩١] وَقَالَ - رحمه الله -:

وأما «بنت يزيد بن السكن» فهذه توفيت بالشام
فهذه قبرها محتمل. وأما «قبر بلال» فممكن؛ فإنه دفن
بباب الصغير بدمشق، فيعلم أنه دفن هناك. وأما
القطع بتعيين قبره ففيه نظر؛ فإنه يقال: إن تلك القبور
حرئت.

ومنها: القبر المضاف إلى «أويس القرني» غربي
دمشق؛ فإن أويسًا لم يجر إلى الشام، وإنما ذهب إلى
العراق.

ومنها: القبر المضاف إلى هود عليه السلام بجامع
دمشق كذب باتفاق أهل العلم؛ فإن هودًا لم يجر إلى
الشام، بل بعث باليمن، وهاجر إلى مكة. وقيل: إنه
مات باليمن. وقيل: إنه مات بمكة، وإنما ذلك تلقاء
قبر معاوية بن أبي سفيان، وأما الذي خارج باب

أفضل من الصلاة في المسجد الذي لا قبر فيه، فقد
مرق من الدين، وخالف إجماع المسلمين. والواجب
أن يستتاب قاتل هذا ومعتقه، فإن تاب ولا قتل.

بل ليس لأحد أن يصلي في المساجد التي بنيت على
القبور، ولو لم يقصد الصلاة عندها. فلا يقبل ذلك لا
اتفاقًا ولا ابتغاء؛ لما في ذلك من التشبه بالمشركون،
والزريعة إلى الشرك، ووجوب التنبيه عليه
[٢٧/٤٨٩] وعلى غيره، كما قد نص على ذلك أئمة
الإسلام من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم. منهم من
صرح بالتحريم، ومنهم من أطلق الكراهة، وليست
هذه المسألة عندهم مسألة الصلاة في المقبرة العامة.
فإن تلك، منهم من يعلل النهي عنها بنجاسة التراب،
ومنهم من يعلله بالتشبه بالمشركون.

وأما المساجد المبنية على القبور، فقد نهوا عنه،
معللين بخوف الفتنة بتعظيم المخلوق، كما ذكر ذلك
الشافعي وغيره من سائر أئمة المسلمين.

وقد نهي النبي ﷺ عن الصلاة عند طلوع
الشمس، وعند غروبها وعند وجودها في كبد السماء،
وقال: «إنه حيثل يسجد لها الكفار»^(١)، فنهى عن
ذلك لما فيه من المشاقة لهم، وإن لم يقصد المصلي
السجود إلا للواحد المعبود.

فكيف بالصلاة في المساجد التي بنيت لتعظيم
القبور؟ وهذه المسألة قد بسطانها في غير هذا الجواب.
وإنما كان المقصود تحقيق مكان رأس الحسين -
رضي الله عنه - ويان أن الأمكنة المشهورة عند الناس
بمصر والشام، أنها مشهد الحسين، وأن فيها رأسه،
فهي كذب واختلاق، وإفك وجهتان، والله أعلم، كتبه
أحمد ابن تيمية.



(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٣٢) من حديث عمر بن عتبة.

متقطع أو مجهول: أنه حمل إلى يزيد، وجعل ينكت بالقضيب على ثنياه، وأن أبا برزة كان حاضراً وأنكر هذا، وهذا كذب؛ فإن أبا برزة لم يكن بالشام عند يزيد وإنما كان بالعراق.

وأما بدن الحسين فبكيربلاء بالاتفاق. قال أبو العباس: وقد حدثني الثقات - طائفة عن ابن دقيق العيد وطائفة عن أبي محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، وطائفة عن أبي بكر عماد بن أحمد بن القسطلاني، وطائفة عن أبي عبد الله القرطبي صاحب التفسير، كل هؤلاء حدثني عنه من لا أتهمه، وحدثني عن بعضهم عدد كثير كل حدثني عن حدثه من هؤلاء - أنه كان ينكر أمر هذا المشهد، ويقول: إنه كذب، وإنه ليس فيه قبر الحسين ولا شيء منه، والذين حدثوني عن ابن القسطلاني ذكروا عنه أنه قال: إنما فيه نصراني.

ومنها: قبر علي - رضي الله عنه - الذي بباطن التنجف؛ فإن المعروف عند أهل العلم أن علياً دفن بقصر الإمارة بالكوفة، كما دفن معاوية بقصر الإمارة من الشام، ودفن عمرو بقصر الإمارة؛ خوفاً عليهم من الخوارج أن ينشروا قبورهم، ولكن قيل: إن الذي بالنجف قبر المغيرة [٢٧/٤٩٤] بن شعبة، ولم يكن أحد يذكر أنه قبر علي، ولا يقصده أحد أكثر من ثلاثمائة سنة.

ومنها: قبر عبد الله بن عمر في الجزيرة، والناس متفقون على أن عبد الله بن عمر مات بمكة عام قتل ابن الزبير، وأوصى أن يدفن بالحل؛ لكونه من المهاجرين، فشق ذلك عليهم فدفنوه بأعلى مكة.

ومنها: قبر جابر الذي بظاهر حران، والناس متفقون على أن جابراً توفي بالمدينة النبوية، وهو آخر من مات من الصحابة بها.

ومنها: قبر ينسب إلى أم كلثوم ورقية بالشام، وقد

الصغير الذي يقال: إنه قبر معاوية، فإنها هو معاوية بن يزيد بن معاوية الذي تولى الخلافة مدة قصيرة ثم مات ولم يعهد إلى أحد. وكان فيه دين وصلاح.

[٢٧/٤٩٢] ومنها: قبر خالد بن حمص. يقال: إنه قبر خالد بن يزيد بن معاوية أخو معاوية هذا، ولكن لما اشتهر أنه خالد، والمشهور عند العامة خالد بن الوليد؛ ظنوا أنه خالد بن الوليد، وقد اختلف في ذلك هل هو قبره أو قبر خالد بن يزيد. وذكر أبو عمر بن عبد البر في «الاستيعاب» أن خالد بن الوليد توفي بحمص. وقيل: بالمدينة، سنة إحدى وعشرين أو اثنين وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب، وأوصى إلى عمر. والله أعلم.

ومنها: «قبر أبي مسلم الخولاني» الذي بداريا، اختلف فيه.

ومنها: «قبر علي بن الحسين» الذي بمصر، فإنه كذب قطعاً. فإن علي بن الحسين توفي بالمدينة بإجماع الناس، ودفن بالبقيع.

ومنها: مشهد الرأس الذي بالقاهرة، فإن المصنفين في قتل الحسين اتفقوا على أن الرأس ليس بمصر، ويعلمون أن هذا كذب. وأصله أنه نقل من مشهد بعسقلان، وذلك المشهد بني قبل هذا بنحو من ستين سنة في أواخر المائة الخامسة، وهذا بني في أثناء المائة السادسة بعد مقتل الحسين بنحو من خمسمائة عام، والقاهرة بنيت بعد مقتل الحسين بنحو ثلاثمائة عام. قد بين كذب هذا المشهد ابن دحية في «العلم المشهور»، وأن الرأس دفن بالمدينة، كما ذكره الزبير بن بكار، والذي صح من أمر حمل الرأس ما ذكره البخاري في صحيحه: أنه حمل إلى عبيد الله بن زياد، وجعل [٢٧/٤٩٣] ينكت بالقضيب على ثنياه، وقد شهد ذلك أنس بن مالك. وفي رواية: أبو برزة الأسلمي، وكلاهما كان بالعراق، وقد ورد بإسناد

المصلي لا يصلي إلا لله وقال: «ليس منا من تشبه بغيرنا»^(١)، وقال: «من تشبه بقوم فهو منهم»^(٢). والله أعلم.



وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ رَجُلٍ غَدَا إِلَى «التَّكْرُورِيِّ» بِتَفْرَجٍ، فَفَرَّقَ. هَلْ هُوَ عَاصٍ أَمْ شَهِيدٌ؟

فَأَجَابَ:

إِنْ قَصِدَ الذَّهَابَ إِلَى هَذَا الْقَبْرِ لِلصَّلَاةِ عِنْدَهُ، وَالِدَعَاءٍ بِهِ، وَالتَّمَسُّحِ بِالْقَبْرِ، وَتَقْيِيلِهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا نَهَى عَنْهُ، أَوْ أَنْ يَعْمَلَ بِشَيْءٍ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْفَوَاحِشِ، وَالْخَمْرِ، وَالزَّمْرِ، أَوْ التَّفَرُّجِ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَرُؤْيَا أَهْلِ الْمَعَاصِي مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ، فَهَمَّ عَصَاةَ اللَّهِ فِي هَذَا السَّفَرِ، وَأَمَرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَرْجَى لَهُمُ بِالْفَرَقِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٢٧/٤٩٧] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: هَلْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَقْوَامٌ صَالِحُونَ غِيَّبَهُمُ اللَّهُ عَنِ النَّاسِ لَا يَرَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَرَادُوا؟ وَلَوْ كَانُوا بَيْنَ النَّاسِ فَهَمَّ مَعْجُودُونَ بِحَالِهِمْ؟ وَهَلْ فِي جَبَلِ لَبْنَانَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا غَائِبِينَ عَنْ أَعْيُنِ النَّاطِرِينَ، كُلِّمَا مَاتَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ أَخَذُوا مِنَ النَّاسِ وَاحِدًا غَيْرَهُ، يَغِيبُ مَعَهُمْ كَمَا يَغِيبُونَ؟ وَكُلُّ أَوْلَئِكَ تَطْوِي بِهِمُ الْأَرْضَ، وَيَحْجُونَ وَيَسَافِرُونَ مَا مَسِيرَتُهُ شَهْرًا أَوْ سَنَةً فِي سَاعَةٍ، وَمِنْهُمْ قَوْمٌ يَطِيرُونَ كَالطَّيُورِ، وَيَتَحَدَّثُونَ عَنِ الْمَغِيبَاتِ قَبْلَ أَنْ

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٢٦٩٥) وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي»، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٣١) وأحمد (٥٠ / ٢) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» من حديث ابن عمر.

اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهَا مَاتَتْ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ تَحْتَ عَثَانٍ، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ بِسَبَبِ اشْتِرَاكِ الْأَسْمَاءِ؛ لَعَلَّ شَخْصًا يُسَمَّى بِاسْمٍ مِنْ ذِكْرِ تَوَفَى وَدُفِنَ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ، فَظَنَّ بَعْضُ الْجُهَالِ أَنَّهُ أَحَدُ مِنَ الصَّحَابَةِ.



[٢٧/٤٩٥] وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ أَنَاسٍ سَاكِنِينَ بِالْقَاهِرَةِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ بِأَخْذُونَ أَضْحِيَّتَهُمْ فَيَذْبَحُونَهَا بِالْقَرَاةِ.

فَأَجَابَ:

لَا يَشْرَعُ لِأَحَدٍ أَنْ يَذْبَحَ الْأَضْحِيَّةَ وَلَا غَيْرَهَا عِنْدَ الْقُبُورِ، بَلْ وَلَا يَشْرَعُ شَيْءٌ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْأَصْلِيَّةِ كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالصَّدَقَةِ عِنْدَ الْقُبُورِ، فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ التَّضَحِّيَّةَ عِنْدَ الْقُبُورِ مُسْتَحِبَّةٌ، وَأَنَّهَا أَفْضَلُ، فَهُوَ جَاهِلٌ ضَالٌّ مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ قَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقْرِ عِنْدَ الْقَبْرِ، كَمَا كَانَ يَفْعَلُ بَعْضُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا مَاتَ لَهُمْ كَبِيرٌ ذَبَحُوا عِنْدَ قَبْرِهِ. وَالنَّبِيُّ ﷺ نَهَى أَنْ تَتَّخَذَ الْقُبُورُ مَسَاجِدَ، فَلَعَنَ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ؛ تَحْذِيرًا لِأَمَتِهِ أَنْ تَتَّخِذَ بِالْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَعْتَظُمُونَ الْقُبُورَ حَتَّى عَبْدُوهُمْ، فَكَيْفَ يَتَّخِذُ الْقَبْرَ مَنْسَكًا يَقْصِدُ النَّسْكَ فِيهِ؟! فَإِنَّ هَذَا - أَيْضًا - مِنَ التَّشْبِهِ بِالْمُشْرِكِينَ. وَقَدْ قَالَ الْخَلِيلُ - صَلَاةُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ -: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَتُسَبَّحُ وَتُحَمِّدُ وَتَمَنَّى إِلَهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

فَيَجِبُ الْإِخْلَاصُ وَالصَّلَاةُ وَالنَّسْكَ لِلَّهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْعَبْدُ الذَّبْحَ [٢٧/٤٩٦] عِنْدَ الْقَبْرِ، لَكِنِ الشَّرِيعَةُ سَدَّتِ الذَّرِيعَةَ، كَمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَوَقْتُ غُرُوبِهَا؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ لَا يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، وَإِنْ كَانَ الْمَصْلِي لِلَّهِ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ اتَّخَذَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ قَدْ نَهَى عَنْهَا وَإِنْ كَانَ

هذا من أعظم الكرامات، بل الذي [٢٧/٤٩٩] يحج مع المسلمين أعظم ممن يحج في الهواء؛ ولها اجتماع الشيخ إبراهيم الجعبري ببعض من كان يحج في الهواء، فطلبوا منه أن يحج معهم فقال: هذا الحج لا يجزي عنكم حتى تحجوا كما يحج المسلمون. وكما حج رسول الله ﷺ وأصحابه. فوافقه على ذلك، وقالوا: بعد قضاء الحج :- ما حججنا حجة أبرك من هذه الحجة، ذقنا فيها طعم عبادة الله وطاعته. وهذا يكون بعض الأوقات، ليس هذا للإنسان كلها طلبه .

وكذلك المكاشفات تقع بعض الأحيان من أولياء الله، وأحياناً من إخوان الشياطين .

وهؤلاء الذين أحوالهم شيطانية قد يأكل أحدهم المأكلات الخبيثة، حتى يأكل العذرة وغيرها من الخبائث بالحال الشيطاني، وهم مذمومون على

هذا. فإن أولياء الله هم الذين يتبعون الرسول النبي الأمي، الذي يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث. فمن أكل الخبائث كانت أحواله شيطانية. فإن الأحوال نتائج الأعمال. فالأكل من الطيبات والعمل الصالح يورث الأحوال الرحمانية؛ من المكاشفات، والتأثيرات التي يجيها الله ورسوله. وأكل الخبائث وعمل المنكرات يورث الأحوال الشيطانية التي يبغضها الله ورسوله، وخفراء التتر هم من هؤلاء .

[٢٧/٥٠٠] وإذا اجتمعوا مع من له حال رحاني بطلت أحوالهم، وهربت شياطينهم. وإنما يظهرون عند الكفار والجهال، كما يظهر أهل الإشارات عند التتر والأعراب والفلاحين ونحوهم من الجهال الذين لا يعرفون الكتاب والسنة. وأما إذا ظهر المحمديون أهل الكتاب والسنة فإن حال هؤلاء يطل، والله أعلم .



تأتي، ويأكلون العظام والطين، ويجدون طعاماً وحلاوة وغير ذلك؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما وجود أقوام يحتجبون عن الناس دائماً فهذا باطل، لم يكن لأحد من الأنبياء ولا الأولياء ولا السحرة، ولكن قد يحتجب الرجل بعض الأوقات عن بعض الناس، إما كرامة لولي، وإما على سبيل السحر؛ فإن هذه الأحوال منها ما هو حال رحاني، وهو كرامات أولياء الله المتبعين للكتاب والسنة، وهم المؤمنون المتقون. ومنه ما هو حال نفساني أو شيطاني، كما يحصل لبعض [٢٧/٤٩٨] الكفار أن يكشف أحياناً، وكما يحصل لبعض الكهان أن تحبسه الشياطين بأشياء، وأحوال أهل البدع هي من هذا الباب .

ومن هؤلاء من تحمله الشياطين فتطير به في الهواء، ومنهم من يرقص في الهواء. ومنهم من يلبسه الشيطان فلا يحس بالضرب ولا بالنار إذا ألقى فيها، لكنها لا تكون عليه برداً أو سلاماً، فإن ذلك لا يكون إلا لأهل الأحوال الرحمانية، وأهل الإشارات - التي هي فسادات، من اللاذن، والزعران، وماء الورد، وغير ذلك - هم من هؤلاء. فجمهورهم أرباب محال بهتاني، وخواصهم لهم حال شيطاني، وليس فيهم ولي الله، بل هم من إخوان الشياطين من جنس التتر.

وليس في جبل لبنان ولا غيره أربعون رجلاً يقيمون هناك، ولا هناك من يغيب عن أبصار الناس دائماً، والحديث المروي في أن الأبدال أربعون رجلاً حديث ضعيف؛ فإن أولياء الله المتقين يزيدون وينقصون بحسب كثرة الإيمان والتقوى، وبحسب قلة ذلك، كانوا في أول الإسلام أقل من أربعين، لما انتشر الإسلام كانوا أكثر من ذلك .

وأما قطع المسافة البعيدة فهذا يكون لبعض الصالحين ويكون لبعض إخوان الشياطين، وليس

عمل عملوه، ولا قصد قصدوه، ومعلوم أن الأمكنة التي كان النبي ﷺ يحل فيها؛ إما في سفره، وإما في مقامه؛ مثل طرقة في حجه وغزواته، ومنازله في أسفاره، ومثل بيوته التي كان يسكنها والبيوت التي كان يأتي إليها أحياناً من... «فلا تتخلوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك»^(١).

فهذه نصوصه الصريحة توجب تحريم اتخاذ قبورهم مساجد مع أنهم مدفونون فيها، وهم أحياء في قبورهم، ويستحب إتيان قبورهم للسلام عليهم، ومع هذا يحرم إتيانها للصلاة عندها واتخاذها مساجد. ومعلوم أن هذا إنما نهي عنه لأنه ذريعة إلى الشرك، وأراد أن تكون [٢٧/٥٠٣] المساجد خالصة لله تعالى تبنى لأجل عبادته فقط لا يشركه في ذلك مخلوق، فإذا بني المسجد لأجل ميت كان حراماً، فكذلك إذا كان لأثر آخر، فإن الشرك في الموضعين حاصل.

ولهذا كانت النصارى يبنون الكنائس على قبر النبي والرجل الصالح وعلى أثره وباسمه. وهذا الذي خاف عمر - رضي الله عنه - أن يقع فيه المسلمون وهو الذي قصد النبي ﷺ منع أمته منه، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أُمِرْتُ بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [١] إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ فَمَسَىٰ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ [التوبة: ١٧، ١٨].

ما قول أئمة الدين في تعبد النبي ﷺ ما هو؟ وكيف كان قبل مبعثه؟ أفتونا ماجورين.

فأجاب:

الحمد لله، هذه المسألة مما لا يحتاج إليها في شريعتنا. فإننا علينا أن نطيع الرسول فيما أمرنا به، ونقتدي به بعد إرساله إلينا. وأما ما كان قبل ذلك مثل تحته بغار حراء، وأمثال ذلك، فهذا ليس سنة مسنونة للأمة؛ فلهذا لم يكن أحد من الصحابة بعد الإسلام يذهب إلى غار حراء، ولا يتحرى مثل ذلك؛ فإنه لا يشرع لنا بعد الإسلام أن نقصد غيرَ الجبال، ولا نتخلى فيها، بل يس لنا العكوف بالمساجد سنة مسنونة لنا.

وأما قصد التخلي في كهوف الجبال وغيرها، والسفر إلى الجبل [٢٧/٥٠١] للبركة، مثل جبل الطور وجبل حراء، وجبل يثرب، أو نحو ذلك، فهذا ليس بمشروع لنا، بل قد قال ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»^(٢). وقد كان ﷺ قبل البعثة يحج، ويتصدق، ويحمل الكل، ويفري الصَّيف، ويعين على نوائب الحق، ولم يكن على دين قومه المشركين، صلى الله عليه وعلى أصحابه وسلم تسليماً كثيراً.



[٢٧/٥٠٢] وَقَالَ - رحمه الله -:

فصل

وأما قصد الصلاة والدعاء والعبادة في مكان لم يقصد الأنبياء فيه الصلاة والعبادة، بل روي أنهم مروا به ونزلوا فيه أو سكنوه، فهذا كما تقدم لم يكن ابن عمر ولا غيره يفعله؛ فإنه ليس فيه متابعتهم، لا في

(١) سقط ورقة من الأصل.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣) من حديث جندب.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (٥١١) من حديث أبي هريرة.

[٢٧/٥٠٥] وَقَالَ - رحمه الله - :

فصل

ثبت للشام وأهله مناقب بالكتاب والسنة وآثار العلماء، وهي أحد ما اعتمدته في تحضيضي المسلمين على غزو التتار وأمري لهم بلزوم دمشق، ونهيهم عن الفرار إلى مصر، واستدعائي العسكر المصري إلى الشام، وتثبيت الشامي فيه. وقد جرت في ذلك فصول متعددة.

وهذه المناقب أمور :

أحدها: البركة فيه. ثبت ذلك بخمس آيات من كتاب الله تعالى: قوله تعالى في قصة موسى: ﴿قَالُوا أَوْفِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ ﴿ إلى قوله: فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ آلِزَّجْرَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُمْ يُلْفَوْنَ إِذَا هُمْ يَبْكُونَ ﴿ قَاتَلْتُمُونَا فَاغْرَقْنَاهُمْ فِي آلِهِم بِأَجْمٍ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَفَرُوا بِعَنَّا غَافِلِينَ ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُشْتَضِعُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَنُفِرْنَا بِآيَتِي بَرَكَاتِي فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْخُسْفَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا ﴿ [الأعراف: ١٢٩ - ١٣٧]. ومعلوم أن بني [٢٧/٥٠٦] إسرائيل إنما أوردوا مشارق أرض الشام ومغاربها بعد أن أغرق فرعون في اليم.

وقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَوْلَا رَبُّ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: ١] و﴿حَوْلَهُ﴾ أرض الشام، وقوله تعالى في قصة إبراهيم: ﴿وَأَزَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ ﴿ وَجْهَيْهِ وَلَوْطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَرَكْنَا لِيِلِّ الْعَالَمِينَ ﴿ [الأنبياء: ٧٠، ٧١]. ومعلوم أن إبراهيم إنما نجاه الله ولو طًا إلى أرض الشام من أرض الجزيرة والفرات. وقوله تعالى: ﴿وَلَسَلِّمَنَّ الْرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي

ولو كان هذا مستحبًا، لكان يستحب للصحابة والتابعين أن في جميع حجر أزواجه، وفي كل مكان نزل فيه في غزواته أو أسفاره. ولكن يستحب أن ينوا هناك مساجد، ولم يفعل السلف شيئًا من ذلك.

ولم يشرع الله تعالى للمسلمين مكانًا يقصد للصلاة إلى المسجد. ولا مكانًا يقصد للعبادة إلا المشاعر. فمشاعر الحج كعرفة ومزدلفة ومنى [٢٧/٥٠٤] تقصد بالذكر والدعاء والتكبير، لا الصلاة، بخلاف المساجد، فإنها هي التي تقصد للصلاة، وما ثم مكان يقصد بعينه إلا المساجد والمشاعر وفيها الصلاة والنسك، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَتُكِبْتُ وَتَحَمَّيْتُ وَمَتَّيْتُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ لَا شَرِّكَ لِيَّ ثُمَّ وَيَذَلِكُ أَمْرٌ ﴿ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]، وما سوى ذلك من البقاع فإنه لا يستحب قصد بقعة بعينها للصلاة، ولا الدعاء، ولا الذكر، إذ لم يأت في شرع الله ورسوله قصدًا لذلك، وإن كان مسكنًا لنبي أو متزلًا أو ممرا. فإن الدين أصله متابعة النبي ﷺ وموافقته بفعل ما أمرنا به وشرعه لنا وسنه لنا، ونقتدي به في أفعاله التي شرع لنا الاقتداء به فيها، بخلاف ما كان من خصائصه.

فأما الفعل الذي لم يشرعه هو لنا، ولا أمرنا به، ولا فعله فلا سنَّ لنا أن نتأسى به فيه، فهذا ليس من العبادات والقرب، فاتخاذ هذا قرينة مخالفة له ﷺ. وما فعله من المباحات على غير وجه التعبد يجوز لنا أن نفعله مباحًا كما فعله مباحًا، ولكن هل يشرع لنا أن نجعله عبادة وقرينة؟ فيه قولان، كما تقدم. وأكثر السلف والعلماء على أنا لا نجعله عبادة وقرينة، بل نتبعه فيه؛ فإن فعله مباحًا فعلناه مباحًا، وإن فعله قرينة فعلناه قرينة. ومن جعله عبادة رأى أن ذلك من تمام التأسى به والتشبه به، ورأى أن في ذلك بركة لكونه مختصًا به نوع اختصاص.



الشام» وفي «تاريخ البخاري» مرفوعاً قال: «وهم بدمشق»، وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يزال أهل المغرب ظاهرين، لا يضرهم من خالفهم حتى تقوم الساعة». قال أحمد بن حنبل: أهل المغرب هم أهل الشام، وهم كما قال لوجهين: أحدهما: أن في سائر الحديث بيان أنهم أهل الشام.

[٢٧/٥٠٨] الثاني: أن لغة النبي ﷺ وأهل مدينته في «أهل المغرب» هم أهل الشام، ومن يغرب عنهم. كما أن لغتهم في أهل المشرق هم أهل نجد والعراق؛ فإن التغريب والتشريق من الأمور النسبية، فكل بلد له غرب قد يكون شرقاً لغيره، وله شرق قد يكون غرباً لغيره. فالاعتبار في كلام النبي ﷺ بما كان غرباً وشرقاً له حيث تكلم بهذا الحديث وهي المدينة.

ومن علم حساب الأرض كطولها وعرضها، علم أن حران والرقه وسميساط على سمت مكة، وأن الفرات وما على جانبيها بل أكثره على سمت المدينة، بينما في الطول درجتان. فما كان غربي الفرات فهو غربي المدينة وما كان شرقيها فهو شرقي المدينة.

فأخبر أن أهل الغرب لا يزالون ظاهرين، وأما أهل الشرق فقد يظهرون تارة ويغلبون أخرى. وهكذا هو الواقع؛ فإن جيش الشام ما زال منصوراً، وكان أهل المدينة يسمون «الأوزاعي» إمام أهل المغرب، ويسمون «الشوري» شرقياً، ومن أهل المشرق.

ومن ذلك: أنها خيرة الله من الأرض. إن أهلها خيرة الله وخيار أهل الأرض، واستدل أبو داود في «سننه» على ذلك بحديثين: حديث عبد الله بن خُوَالَةَ الأزدي عن النبي ﷺ قال: «ستجدون [٢٧/٥٠٩]

بَرَكَتًا فِيهَا» [الأنبياء: ٨١]. وإنما كانت تجري إلى أرض الشام التي فيها مملكة سليمان. وقوله تعالى في قصة سبأ: «وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا قَرْيَ ظَهْرَةً وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّعْيَ» [سبأ: ١٨] وهما كانا بين اليمن مساكن سبأ وبين متهى الشام من العمارة القديمة، كما قد ذكره العلماء.

فهذه خمس نصوص حيث ذكر الله أرض الشام في هجرة إبراهيم إليها، ومصرى الرسول إليها، وانتقال بني إسرائيل إليها، ومملكة سليمان بها، ومسير سبأ إليها، وصفها بأنها الأرض التي باركنا فيها.

وأيضاً، ففيها الطور الذي كلم الله عليه موسى. والذي أقسم الله به في سورة «الطور» وفي «التين» والزيتون وطور سين» وفيها [٢٧/٥٠٧] المسجد الأقصى، وفيها مبعث أنبياء بني إسرائيل، وإليها هجرة إبراهيم، وإليها مصرى نبينا، ومنها معراج، وبها ملكه وعمود دينه، وكتابه، وطائفة منصوره من أمته، وإليها المحشر والمعاد، كما أن من مكة المبدأ. فمكة أم القرى من تحتها دحيث الأرض، والشام إليها يحشر الناس، كما في قوله: «لَا أَوَّلَ لِحْشَرٍ» [الحشر: ٢] نبه على الحشر الثاني، فمكة مبدأ، وإليها معاد في الخلق، وكذلك في الأمر، فإنه أسري بالرسول من مكة إلى إيليا. ومبعثه ومخرج دينه من مكة، وكمال دينه وظهوره وتمامه، حتى مملكة المهدي بالشام، فمكة هي الأول والشام هي الآخر، في الخلق والأمر في الكلمات الكونية والدينية.

ومن ذلك: أن بها طائفة منصوره إلى قيام الساعة التي ثبت فيها الحديث في الصحاح من حديث معاوية وغيره: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم، ولا من خلفهم، حتى تقوم الساعة»^(١). وفيها عن معاذ بن جبل، قال: «وهم في

أبي داود (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٤١) وحسن الألباني في «صحيح سنن

أجنادًا، جندًا بالشام، وجندًا باليمن، وجندًا بالعراق». فقال الخواري: يا رسول الله، اختر لي. قال: «عليك بالشام؛ فإنها خيرة الله من أرضه يجتبي إليها خيرته من عباده. فمن أوى فليحرق بيمنه، وليتق من غدرة، فإن الله قد تكفل لي بالشام وأهله»^(١). وكان الخواري يقول: ومن تكفل الله به فلا ضيعة عليه. ففي هذا الحديث مناقب أنها خيرة.

وحديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «ستكون هجرة بعد هجرة، فخير أهل الأرض ألزهم مهاجر إبراهيم ويبقى في الأرض شرار أهلها تلفظهم أرضهم، تقررهم نفس الرحمن، تحشرهم النار مع القردة والخنازير، تبيت معهم حيث باتوا، وتقبل معهم حيث قالوا»^(٢). فقد أخبر أن خير أهل الأرض ألزهم مهاجر إبراهيم؛ بخلاف من يأتي إليه أو يذهب عنه، ومهاجر إبراهيم هي الشام. وفي هذا الحديث بشرى لأصحابنا الذين هاجروا من حران وغيرها إلى مهاجر إبراهيم، واتبوا ملة إبراهيم ودين نبيهم محمد ﷺ تسليًا، ويبان أن هذه الهجرة التي لهم بعد هجرة أصحاب رسول الله ﷺ إلى المدينة؛ لأن الهجرة إلى حيث يكون الرسول وآثاره، وقد جعل مهاجر إبراهيم يعدل لنا مهاجر نبينا ﷺ؛ فإن الهجرة إلى مهاجرة انقطعت بفتح مكة.

ومن ذلك: أمر النبي ﷺ بها في حديث الترمذي. [٢٧/٥١٠] ومن ذلك: أن الله قد تكفل بالشام وأهله، كما في حديث الخواري. ومن ذلك: «أن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها على الشام»^(٣). كما في

الصحيح من حديث عبد الله بن عمر.

ومن ذلك: أن عمود الكتاب والإسلام بالشام، كما قال النبي ﷺ: «رايت كأن عمود الكتاب أخذ من تحت رأسي فأثبته بصري فذهب به إلى الشام»^(٤). ومن ذلك أنها عقر دار المؤمنين، كما قال النبي ﷺ: «وعقر دار المؤمنين الشام»^(٥).

ومن ذلك: أن منافقها لا يغلبون أمر مؤمنها، كما رواه أحمد في «المسند» في حديث. وبهذا استدلت لقوم من قضاة القضاة وغيرهم في فتن قام فيها علينا قوم من أهل الفجور والبدع، الموصوفين بخصال المنافقين لما خوفونا منهم، فأخبرتهم بهذا الحديث، وأن منافقينا لا يغلبون مؤمنينا.

وقد ظهر مصداق هذه النصوص النبوية على أكمل الوجوه في جهادنا للتار، وأظهر الله للمسلمين صدق ما وعدناهم به، وبركة ما أمرناهم به، وكان ذلك فتحًا عظيمًا، ما رأى المسلمون مثله منذ خرجت مملكة التار التي أذلت أهل الإسلام؛ فإنهم لم يزموا ويغلبوا كما غلبوا [٢٧/٥١١] على باب دمشق في الغزوة الكبرى، التي أنعم الله علينا فيها من النعم بما لا نحصى؛ خصوصًا وعمومًا. والحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما يحبه ربنا ويرضاه، وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله.

(آخر المجلد السابع والعشرين)



الألباني في «الإرواة» (٧٧٣) من حديث بصرة بن أبي بصرة.

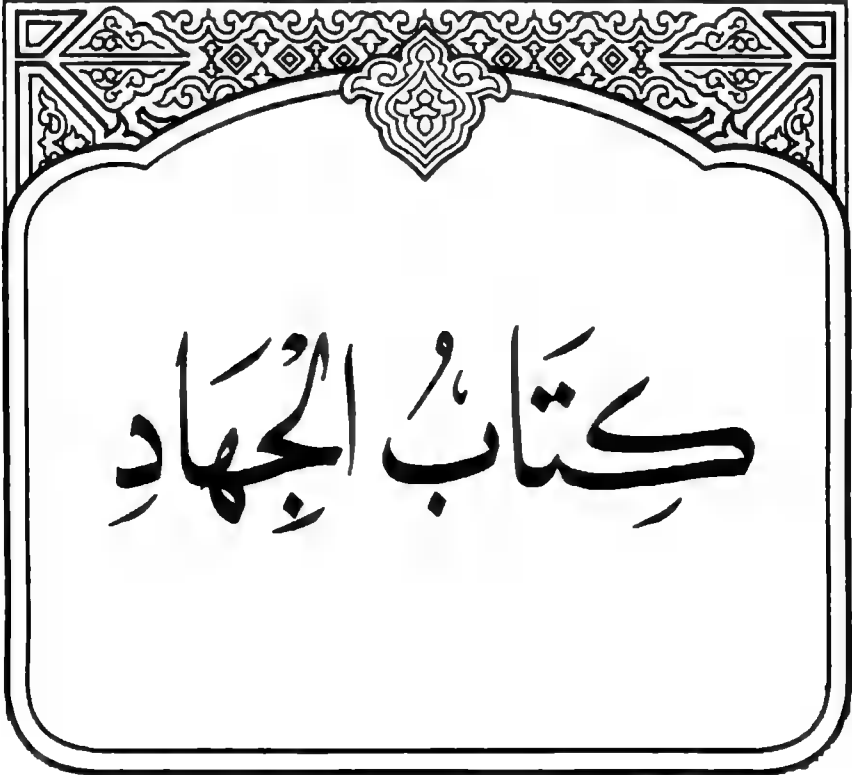
(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وأحمد (٣٦٧ / ٢) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (١٠٤ / ٤) وصححه الألباني في «الصحيح» (١٩٣٥) من حديث سلمة بن نفيل.

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٤٣ / ٣) وأحمد (٣٨٧ / ١) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢١٧٤) من حديث ابن مسعود.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٤٧) وابن ماجه (١٠٨٥) وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٠٤٧) من حديث أوس بن أوس.

(٣) صحيح: أخرجه النسائي (١١٤ / ٣) وأحمد (٩٣ / ٣) وصححه



كِتَابُ الْجِهَادِ

الجزء الثامن من كتاب الفقه:



[٢٨/٥] سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَمَدٍ

قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ :

عن الحديث وهو: «حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل في أهله ألف سنة»^(١)، وعن سكنى مكة والبيت المقدس والمدينة المنورة على نية العبادة والانقطاع إلى الله تعالى؛ والسكنى بدمياط وإسكندرية وطرابلس على نية الرباط: أيهم أفضل؟

فأجاب:

الحمد لله. بل المقام في تغور المسلمين كالثغور الشامية والمصرية أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة.

وما أعلم في هذا نزاعاً بين أهل العلم، وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة؛ وذلك لأن الرباط من جنس الجهاد، والمجاورة غايتها أن تكون من جنس الحج؛ كما قال تعالى: ﴿أَجْعَلْكُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَتَوَقَّنْ عِندَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩].

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه سُئِلَ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيَّانَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ جِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ». قِيلَ: ثُمَّ

ماذا؟ قَالَ: «ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ»^(٢). وقد روي: «غزوة في سبيل الله أفضل من سبعين حجة»^(٣)، وقد روى مسلم في «صحيحه» عن سلمان الفارسي: أن النبي ﷺ قَالَ: «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَمَنْ مَاتَ مَرِيبَاطًا مَاتَ مُجَاهِدًا، وَأُجْرِيَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَأَمِنَ الْقَتْلَانُ»^(٤). وفي «السنن» عن عثمان، عن النبي ﷺ أنه قَالَ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ»^(٥)؛ وَهَذَا قَالَهُ عُثْمَانُ عَلَى مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ: أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ تَبْلِيغًا لِلسَّنةِ.

وقال أبو هريرة: لَأَنْ أَرِيبُ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُومَ لَيْلَةَ الْقَدَرِ عِنْدَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ.

وفضائل الرباط والحرس في سبيل الله كثيرة لا تسعها هذه الورقة. والله أعلم.



[٢٨/٧] سُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

المستول من السادة العلماء، القادة الفضلاء، أئمة الدين - رضي الله عنهم أجمعين - أن يجبرونا بفضائل الرمي وتعليمه؛ وما ورد فيمن تركه بعد تعلمه؛ وأياً أفضل: الرمي بالقوس، أو الطعن بالرمح، أو الضرب بالسيف؟ وهل لكل واحد منها علم يختص به، وعمل يليق به؟

وَإِذَا عَلَّمَ رَجُلٌ رَجُلًا الرَّمِيَّ أَوْ الطَّعْنَ وَغَيْرَهُمَا مِنْ آلَاتِ الْحَرْبِ وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَعَدَ تَعْلِيمَهُ، وَانْتَقَلَ إِلَى غَيْرِهِ وَانْتَمَى إِلَيْهِ؛ هَلْ يَأْتِمُ بِذَلِكَ، أَمْ لَا؟

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٥١٩)، ومسلم (٨٣).

(٣) ضعيف: انظر «السلسلة الضعيفة» (٣٦٨٢) بلفظ «ساعة في سبيل الله».

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٩١٣).

(٥) ضعيف: أخرجه أحمد (٦٢ / ١) والنسائي (٤٠ / ٦) والحديث

ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٠٨٤).

(١) موضوع: قاله الألباني في «ضعيف الجامع» (٢٧٠٥).

فأجاب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - رضي الله عنه -:

الحمد لله رب العالمين، الرُّمِّي في سبيل الله، والطمع في سبيل [٢٨/٩] الله، والضرب في سبيل الله: كل ذلك مما أمر الله تعالى به ورسوله، وقد ذكر الله تعالى الثلاثة، فقال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْبَثْتُمْ فَهْدُوا آلَؤُاثِقَ فَإِنَّمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَرْزَاقَهَا﴾ [محمد: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا قُورَيْشَ الْأَعْنَاقِي وَاصْرَبُوا يَتِيمَ كَلْبَ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢]، وقال تعالى: ﴿يَتْلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَلَيْسَ اللَّهُ بِغَنِيٍّ مِنَ الْعَالَمِينَ تَنَالَهُ أَثْدِيَتُكُمْ وَيَوْمَ تَكُونُ أَرْزَاقُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَبْلِ تُرْهِبُونَ يَوْمَ عَدُوُّ اللَّهِ وَعَدُوُّكُمْ وَءَاخِرِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقد ثبت في «صحيح مسلم» وغيره عن النبي ﷺ: أنه قرأ على المنبر هذه الآية فقال: «ألا إن القوة الرمي! ألا إن القوة الرمي! ألا إن القوة الرمي»^(١).

وَبَيَّنَّ عَنْهُ ﷺ فِي «الصَّحِيحِ» أَنَّهُ قَالَ: «ارْمُوا وَارْكَبُوا! وَإِنْ قَرَّمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، وَمَنْ تَعَلَّمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ نَسِيَ فَلَيْسَ مِنَّا»^(٢)، وفي رواية: «وَمَنْ تَعَلَّمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ نَسِيَ فَمِنْهُ نِعْمَةٌ جَعَلَهَا»^(٣). وفي «السنن» عنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّهُ يُلْهَوُ بِهِ الرَّجُلُ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ إِلَّا رَمِيَهُ بِقَوْسِهِ وَتَأْوِيَهُ قَرَسُهُ وَمُلَاعَبَتُهُ اِمْرَأَتُهُ: فَأَتَمَّ مِنَ الْحَقِّ»^(٤). وقال: «سَتُنْفَعُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ؛ فَلَا يَفْجَرُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهَوُ بِأَسْهُوِهِ»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩١٧).

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي (١٦٣٧)، وابن ماجه (٢٨١١) وليس في الصحيح بهذا اللفظ.

(٣) ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه الترمذي (١٦٣٧)، وابن ماجه (٢٨١١).

(٤) ضعيف: أخرجه الترمذي (١٦٣٧)، وابن ماجه (٢٨١١) «من علم الرمي ثم تركه فليس منا» أو - قد عصى.

(٥) ضعيف: أخرجه الترمذي (١٦٣٧)، وابن ماجه (٢٨١١).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٩١٨).

وإذا قال قائل لهذا المتقل: أنت مهذور، أو تقتل؛ أَرَيْتَ بذلك، أم لا؟ وإن زاد فقال له: أنت لقيط، أو ولد زنا؛ يُعَدُّ قَذْفًا، ويُحَدُّ بذلك، أم لا؟

وهل يحل للأستاذ الثاني أن يقبل هذا المتقل ويعذره على جحدته لمعلمه؟ وإذا قال المتقل: أنا أنتمي إلى فلان تعليمًا وتخريجًا، وإلى فلان إفادة وتفهمًا؛ هل يسوغ له ذلك، أم لا؟ وهل للمبتدئ أن [٢٨/٨] يقوم في وسط جماعة من الأساتذيين والمعلمين، ويقول: يا جماعة الخير! أسأل الله تعالى وأسألكم أن تسألوا فلانًا أن يقبلني أن أكون له أخًا، أو رفيقًا، أو غلامًا، أو تلميذًا، أو ما أشبه ذلك؛ فيقوم أحد الجماعة فيأخذ عليه العهد، ويشترط عليه ما يريده، ويشد وسطه بمندبل أو غيره؛ فهل يسوغ هذا الفعل، أم لا؟ لما يترتب عليه من المحاماة والعصبية لأستاذ؛ بحيث يصير لكل من الأساتذيين إخوان ورفقاء وأحزاب وتلامذة يقومون معه إذا قام بحق أو باطل، ويعادون من عاداه ويوالون من والاه.

وهل إذا اجتمعوا للرمي على رهن هل يحل أم لا؟ وهل يقدح في عدالة الأساتذيين إذا فعل التلامذة ما لا يحل في الدين ويقروهم على ذلك؟ وهل إذا شد المعلم للتلميذ، وحصل بذلك هبة وكرامة - وجميع ذلك في العرف يرجع إلى الأستاذ - يحل له تناوله، أم لا؟ وهل للأستاذ أن يقبل أجرة أو هبة أو هدية؟ فإن المعلم تلحقه كلفة من آلات وغيرها.

أفتونا مأجورين، وأرشدونا - رضي الله عنكم أجمعين -.

تطوع به الإنسان، وتطوعه أفضل من تطوع الخج وغيره، كما قال تعالى: ﴿أَجْعَلُمْ مِيقَاتَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَتَوَقَّنْ عِندَ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَتَوْهُمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ۝ يُبَيِّرُهُمُ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَسَدٍ لَهُمْ فِيهَا نِعْمَةٌ مُبْقِيَةٌ ۝ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [التوبة: ١٩ - ٢٢].

وفي «الصحيح» أن رجلاً قال: لا أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أعمار المسجد الحرام! فقال علي بن أبي طالب: الجهاد في سبيل الله أفضل من هذا كله، فقال عمر بن الخطاب: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ؛ ولكن إذا قضيت الصلاة سألتك عن ذلك. فسأله: فأنزل الله هذه الآية^(١)؛ فبين لهم: أن الإيمان والجهاد أفضل من عبارة المسجد الحرام والحج والعمرة والطواف، ومن [٢٨/١٢] الإحسان إلى الحاجج بالسقاية؛ ولهذا قال أبو هريرة - رضي الله عنه -: لأن أربط ليلة في سبيل الله أحب إلي من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود.

ولهذا كان الرباط في الثغور أفضل من المجاورة بمكة والمدينة، والعمل بالرمح والقوس في الثغور أفضل من صلاة التطوع. وأما في الأمصار البعيدة من العدو فهو نظير صلاة التطوع.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن في الجنة مائة درجة، ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين السماء والأرض! أحدها الله للمجاهدين في سبيله»^(٢).

وهذه الأعمال كل منها له عمل يليق به هو

وقال مكحول: كتب عمر بن الخطاب إلى الشام: أن علموا [٢٨/١٠] أولادكم الرمي والفروسية.

وفي «صحيح البخاري» عنه ﷺ أنه قال: «ارموا بني إسماعيل؛ فإن أبائكم كان راييتا. ومر على نفر من أسلم يتصلون، فقال ﷺ: «ارموا بني إسماعيل؛ فإن أبائكم كان راييتا، ارموا وأنا مع بني فلان»، فأمسك أحد الفريقين بأيديهم، فقال: «ما لكم لا ترمون؟» قالوا: كيف نرمي وأنت معهم؟ فقال: «ارموا وأنا معكم كلكم»^(٣).

وقال سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه -: نزل لي رسول الله ﷺ - يعني نفص كينته يوم أحد - وقال: «ارم فذاك أبي وأمي»^(٤)، وقال علي بن أبي طالب: ما رأيت رسول الله ﷺ جمع أبويه لأحد إلا لسعد؛ قال له: «ارم سعداً! فذاك أبي وأمي»^(٥).

وقال أنس بن مالك: قال رسول الله ﷺ: «لَصَوْتُ أَبِي طَلْحَةَ فِي الْجَيْشِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ»^(٦)، وكان إذا كان في الجيش جثا بين يديه، ونثر كينته، فقال: نفسي لنفسك الفداء، ووجهي لوجهك الوقاء. وكان النبي ﷺ له السيف والقوس والرمح، وفي «السنن» عنه ﷺ أنه قال: [٢٨/١١] «مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - بَلَغَ الْعُدُوَّ أَوْ لَمْ يَبْلُغْهُ - كَانَتْ لَهُ حِدَلُ رَقَبَةٍ»^(٧).

وفي «السنن» عنه ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ: صَاحِبُهُ يَجْتَنِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ؛ وَالرَّامِي بِهِ، وَالْمُعِدُّ بِهِ»^(٨)؛ وهذا لأن هذه الأعمال هي أعمال الجهاد، والجهاد أفضل ما

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٩٩، ٣٣٧٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٠٥٥)، ومسلم (٢٤١٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٠٥، ٦١٨٤)، ومسلم (٢٤١١).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (٣/ ١١١، ١٢٢، ٢٠٣)، وانظر «السلسلة الصحيحة» (١٩١٦).

(٥) صحيح: أخرجه النسائي (٦/ ٢٦) وابن ماجه (٢٨١٢).

والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٦٦٧).

(٦) ضعيف: أخرجه الترمذي (١٦٣٧)، وأبو طه (٢٥١٣).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٧٩) وليس فيه ذكر علي بن أبي طالب.

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٩٠) عن أبي هريرة، ومسلم

(٨٨٤) عن أبي سعيد الخدري بنحوه.

بين أصابعه ^(٤)، وقال ﷺ: «لا تَحَاسَدُوا، [٢٨/١٤] ولا تَقَاطَعُوا، ولا تَبَاغَضُوا، ولا تَذَابَرُوا، وكونوا عبادَ الله إخواناً» ^(٥). وهذا كله في «الصحيح». وفي «السنن» عنه ﷺ أنه قال: «ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟» قالوا: بلى يا رسول الله! قال: «صِلَاحُ ذَاتِ الْيَمِينِ؛ فَإِنْ فَسَادُ ذَاتِ الْيَمِينِ هِيَ الْحَالِقَةُ؛ لَا أَقُولُ تَحْلُقُ الشَّعْرَ وَلَكِنْ تَحْلُقُ الدِّينَ» ^(٦).

وفي «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «تَفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ كُلَّ يَوْمٍ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا؛ إِلَّا رَجُلًا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ؛ فَيُقَالُ: انْظُرُوا هَلْ بَيْنَ هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطِلِحَا» ^(٧). وقال ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ؛ يَلْتَقِيَانِ فَيَصُدُّ هَذَا وَيَصُدُّ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ» ^(٨).

وليس لأحد من المعلمين أن يعتدي على الآخر، ولا يؤذيه بقول ولا فعل بغير حق؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]. وليس لأحد أن يعاقب أحداً على غير ظلم ولا تعدي حد ولا تضييع حق؛ بل لأجل هواه؛ فإن هذا من الظلم الذي حَرَّمَ اللهُ ورسولُه؛ فقد قال تعالى: فِيمَا رَوَى [٢٨/١٥] عَنْهُ نَبِيُّهُ ﷺ: «يَا عِبَادِي! إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ يَنَافُكُمُ حَرَمًا؛ فَلَا تَظَالَمُوا» ^(٩).

وإذا جنى شخص فلا يجوز أن يُعاقَبَ بغير العقوبة الشرعية، وليس لأحد من المتعلمين

أفضل فيه من غيره، فالسيف عند مواصلة العدو، والطنن عند مقارنته، والرمي عند بعله أو عند الحائل كالنهر والحصن ونحو ذلك. فكلما كان أنكى في العدو وأنفع للمسلمين فهو أفضل. وهذا يختلف باختلاف أحوال العدو، وباختلاف حال المجاهدين في العدو. ومنه ما يكون الرمي فيه أنفع، ومنه ما يكون الطنن فيه أنفع، وهذا مما يعلمه المقاتلون.



[٢٨/١٣] فصل

وتعلم هذه الصناعات هو من الأعمال الصالحة لمن يتنى بذلك وجه الله عز وجل:

فمن علّم غيره ذلك كان شريكه في كل جهاد يجاهد به، لا ينقص أحدهما من الأجر شيئاً، كالذي يقرأ القرآن ويعلم العلم. وعلى المتعلم أن يحسن نيته في ذلك ويقصد به وجه الله تعالى، وعلى المعلم أن ينصح للمتعلم ويمتهد في تعليمه، وعلى المتعلم أن يعرف حرمة أستاذه ويشكر إحسانه إليه؛ فإنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ولا يجحد حقه ولا ينكر معروفه.

وعلى المعلمين أن يكونوا متعاونين على البر والتقوى، كما أمر النبي ﷺ بقوله: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يُؤْذِيهِ وَلَا يَظْلِمُهُ» ^(١). وقوله: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاهَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ» ^(٢). وقوله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» ^(٣). وقوله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَيْتَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُمَا بِشَبَكِ»

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٨١)، ومسلم (٦٠٢٦، ٢٤٤٦).
(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٦٦)، ومسلم (٢٥٥٩).

(٦) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٥٠٩)، وأبو داود (٤٩١٩).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٦٥).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠).

(٩) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٦٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).

ورسوله، فإن كان أستاذ أحد مظلوما نصره، وإن كان ظالما لم يعاونه على الظلم بل يمنعه منه؛ كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انصُرْ مَظْلُومًا، فكيف انصُرْ ظالما؟ قال: «نَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ فَذَلِكَ نَصْرُكَ إِنِّيَّاهُ»^(١).

وإذا وقع بين معلم ومعلم، أو تلميذ وتلميذ، أو معلم وتلميذ، خصومة ومشاجرة لم يجوز لأحد أن يبين أحدهما حتى يعلم الحق، فلا يعاونه بجهل ولا بهوى، بل ينظر في الأمر فإذا تبين له الحق أعان المحق منها على المبطل، سواء كان المحق من أصحابه، أو أصحاب غيره، وسواء كان المبطل من أصحابه أو أصحاب غيره، فيكون المقصود عبادة الله وحده وطاعة رسوله؛ واتباع الحق والقيام بالقسط، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِمَا تَكْتُمُونَ أَمْ لَا تَعْلَمُونَ وَلَنْ تَقُولُوا أَوْ تَقْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، يقال: لوى يلوي لسانه: فيخبر بالكذب. والإعراض: أن يكتم الحق؛ فإن الساكت عن الحق شيطان أخرس.

ومن مال مع صاحبه - سواء كان الحق له أو عليه - فقد حكم بحكم الجاهلية، وخرج عن حكم الله ورسوله. والواجب على جميعهم أن يكونوا يدا واحدة مع المحق على المبطل، فيكون المعظم عندهم: من عظمه الله ورسوله، والمقدم عندهم: من قدّمه الله ورسوله، والمحجوب عندهم: من أحبه الله ورسوله، والمهان عندهم: من أهانه الله ورسوله؛ بحسب ما يرضي الله ورسوله لا بحسب الأهواء؛ فإنه من يطع الله ورسوله فقد رشد؛ ومن يعص الله ورسوله فإنه لا يضر إلا نفسه.

والأستاذين أن يعاقبه بما يشاء، وليس لأحد أن يعاونه ولا يوافقه على ذلك، مثل: أن يأمر بهجر شخص فيهجره بغير ذنب شرعي، أو يقول: أقعدته أو أهدرته أو نحو ذلك؛ فإن هذا من جنس ما يفعله القساوسة والرهبان مع النصارى، والخزايون مع اليهود، ومن جنس ما يفعله أئمة الضلالة والغواية مع أتباعهم.

وقد قال الصديق الذي هو خليفة رسول الله ﷺ في أمته: أطيعوني ما أطعت الله! فإن عصيت الله فلا طاعة لي عليكم. وقد قال النبي ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»^(٢). وقال: «من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه»^(٣).

فإذا كان المعلم أو الأستاذ قد أمر بهجر شخص؛ أو بإهداره وإسقاطه وإيعاده ونحو ذلك؛ نُظِرَ فيه، فإن كان قد فعل ذنبا شرعيا عوقب بقدر ذنبه بلا زيادة، وإن لم يكن أذنب ذنبا شرعيا لم يجز أن يعاقب بشيء لأجل غرض المعلم أو غيره.

وليس للمعلمين أن يجزبوا الناس ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة [٢٨/١٦] والبغضاء، بل يكونوا مثل الإخوة المتعاونين على البر والتقوى، كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وليس لأحد منهم أن يأخذ على أحد عهدا بموافقة على كل ما يريده، وموالة من يواليه، ومعاداة من يعاديه، بل من فعل هذا كان من جنس جنكزخان وأمثاله الذين يجعلون من وافقهم صديقا واليا، ومن خالفهم عدوا باغيا؛ بل عليهم وعلى أتباعهم عهد الله ورسوله؛ بأن يطيعوا الله ورسوله؛ ويفعلوا ما أمر الله به ورسوله؛ ويجزئوا ما حرم الله ورسوله، ويراعوا حقوق المسلمين كما أمر الله

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١/ ١٣١) نظير المشكاة (٣٦٩٦).

(٢) حسن: أخرجه ابن ماجه (٢٨٦٣)، وأحمد (٣/ ٦٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٤٣، ٢٤٤٤) ومسلم (٢٥٤٨).

أحد في معصية الله ورسوله، بل يتعاونون على الصدق والعدل والإحسان، والأمر بالمعروف والنهي عن [٢٨/١٩] المنكر، ونصر المظلوم، وكل ما يحبه الله ورسوله، ولا يتعاونون لا على ظلم ولا عصية جاهلية، ولا اتباع الهوى بدون هدى من الله، ولا تفرق ولا اختلاف، ولا شد وسط لشخص لاتباعه في كل شيء، ولا يخالفه على غير ما أمر الله به ورسوله.

وحيتن فلا يتقل أحد عن أحد إلى أحد، ولا يتبعي أحد، لا لقيطاً، ولا ثقيلاً ولا غير ذلك من أسماء الجاهلية؛ فإن هذه الأمور إنها ولدها كون الأستاذ يريد أن يوافق تلميذه على ما يريد، فيوالي من يواليه، ويعادي من يعاديه مطلقاً. وهذا حرام؛ ليس لأحد أن يأمر به أحداً؛ ولا يجيب عليه أحداً؛ بل تجمعهم السنة وتفرقهم البدعة؛ يجمعهم فعل ما أمر الله به ورسوله، وتفرق بينهم معصية الله ورسوله، حتى يصير الناس أهل طاعة الله أو أهل معصية الله، فلا تكون العبادة إلا لله عز وجل، ولا الطاعة المطلقة إلا له سبحانه ولرسوله ﷺ.

ولا ريب أنهم إذا كانوا على عادتهم الجاهلية - أي: من علمه أستاذ كان محالاً له - كان المتقل عن الأول إلى الثاني ظالماً باغياً ناقضاً لعهد غير موثوق بعقده؛ وهذا أيضاً حرام وإثم، هذا أعظم من إثم من لم يفعل مثل فعله؛ بل مثل هذا إذا انتقل إلى غير أستاذه وحالفه كان قد فعل حراماً؛ فيكون مثل لحم الخنزير الميت! فإنه لا [٢٨/٢٠] بعهد الله ورسوله أوفى، ولا بعهد الأول؛ بل كان بمنزلة المتلاعب الذي لا عهد له، ولا دين له ولا وفاء. وقد كانوا في الجاهلية يخالف الرجل قبيلة، فإذا وجد أقوى منها نقض عهد الأولى وحالف الثانية، وهو شبه بحال هؤلاء، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا الْأَمْنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَيْدًا إِنْ أَلَّهْتُمْ مِمَّا تَعْلَمُونَ﴾

فهذا هو الأصل الذي عليهم اعتناؤه. وحيتن فلا حاجة إلى تفرقهم وتشيعهم؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَرَّعُوا دِيْبَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا لَسْتُ بِهَمٍّ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَرَّعُوا وَآخَظَتُوا مِنْ بَيْنِهِمَا مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]. وإذا كان الرجل قد علمه أستاذ عرف قدر إحسانه إليه وشكره.

ولا يشد وسطه لا لمعلمه ولا لغير معلمه؛ فإن شد الوسط لشخص [٢٨/١٨] معين، وانتسابه إليه - كما ذكر في السؤال - من بدع الجاهلية؛ ومن جنس التحالف الذي كان المشركون يفعلونه؛ ومن جنس تفرق قيس ويمن، فإن كان المقصود بهذا الشد والانتفاء: التعاون على البر والتقوى، فهذا قد أمر الله به ورسوله، له ولغيره بدون هذا الشد، وإن كان المقصود به التعاون على الإثم والعدوان؛ فهذا قد حرمه الله ورسوله، فما قصد بهذا من خير، ففي أمر الله ورسوله بكل معروف استغناء عن أمر المعلمين، وما قصد بهذا من شر، فقد حرمه الله ورسوله.

فليس لمعلم أن يخالف تلامذته على هذا، ولا لغير المعلم أن يأخذ أحداً من تلامذته لينسبوا إليه على الوجه البدعي: لا ابتداء ولا إفادة، وليس له أن يحدد حق الأول عليه، وليس للأول أن يمنع أحداً من إفادة التعلم من غيره، وليس للثاني أن يقول: شد لي وأنسب لي دون معلمك الأول، بل إن تعلم من اثنين فإنه يراعي حق كل منهما، ولا يتعصب لا للأول ولا للثاني، وإذا كان تعليم الأول له أكثر؛ كانت رعايته لحقه أكثر.

وإذا اجتمعوا على طاعة الله ورسوله، وتعاونوا على البر والتقوى؛ لم يكن أحد مع أحد في كل شيء؛ بل يكون كل شخص مع كل شخص في طاعة الله ورسوله، ولا يكونون مع

تعلمه صناعة القتال مبتدئاً على أساس فاسد، ليعاون شخصاً مخلوقاً على شخص مخلوق؟ فمن فعل ذلك كان من أهل الجاهلية الجاهلاء، والتتر الخارجين عن شريعة الإسلام، ومثل هؤلاء يستحقون العقوبة البليغة الشرعية التي تزرهم وأمثالهم عن مثل هذا التفرق والاختلاف؛ حتى يكون الدين كله لله والطاعة لله ورسوله، [٢٨/٢٢] ويكونوا قائمين بالقسط، يوالون الله ورسوله، ويمحبون الله، ويبغضون الله، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

وللمعلمين أن يطلبوا جفلاً ممن يعلمونه هذه الصناعة؛ فإن أخذ الجعل والعوض على تعليم هذه الصناعة جائز، والاكساب بذلك أحسن المكاسب، ولو أهدى المعلم لأستاذه لأجل تعليمه، وأعطاه ما حصل له من السبق أو غير السبق عوضاً عن تعليمه وتحصيله الآلات واستكراثه الحانوت، كان ذلك جائزاً للأستاذ قبله، وبذل العوض في ذلك من أفضل الأعمال، حتى أن الشريعة مضت بأنه يجوز أن يبذل العوض للمسابقين من غيرهما.

فإذا أخرج ولي الأمر مالاً من بيت المال للمسابقين بالنشاب والخيول والإبل كان ذلك جائزاً باتفاق الأئمة. ولو تبرع رجل مسلم ببذل الجعل في ذلك كان مأجوراً على ذلك، وكذلك ما يعطيه الرجل لمن يعلمه ذلك هو ممن يثاب عليه؛ وهذا لأن هذه الأعمال منفعتها عامة للمسلمين، فيجوز بذل العوض من آحاد المسلمين؛ فكان جائزاً، وإن أخرجها جميعاً العوض وكان معها آخر محلاً يكافئها كان ذلك جائزاً، وإن لم يكن بينهما محل فبذل أحدهما شيئاً طابت به نفسه من غير إلزام له، أطعم به الجماعة، أو أعطاه للمعلم، أو أعطاه لرفيقه؛ كان ذلك جائزاً.

[٢٨/٢٣] وأصل هذا أن يعلم أن هذه الأعمال عون على الجهاد في سبيل الله، والجهاد في سبيل الله مقصوده أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا.

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٤﴾ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ فَتَرِلْ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا أَلْسِنَةَ يَمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٩٥﴾ [النحل: ٩١ - ٩٤].

وعليهم أن يأثمروا بالمعروف ويتناهوا عن المنكر، ولا يدعوا بينهم من يظهر ظملاً أو فاحشة، ولا يدعوا صيباً أمرد يتبرج أو يظهر ما يفتن به الناس، ولا أن يعاشر من يتهم بعشرته، ولا يكرم لغرض فاسد.

ومن حالف شخصاً على أن يوالي من والاه ويعادي من هاداه؛ كان من جنس التتر المجاهدين في سبيل الشيطان، ومثل هذا ليس من المجاهدين في سبيل الله تعالى، ولا من جند المسلمين، ولا يجوز أن يكون مثل هؤلاء من عسكر المسلمين؛ بل هؤلاء من عسكر الشيطان، ولكن يحسن أن يقول لتلميذه: عليك عهد الله وميثاقه أن توالي من والى الله ورسوله، وتعاوي من عادى الله ورسوله، وتعاون على البر والتقوى، ولا تعاون على الإثم والعدوان، وإذا كان الحق معي نصرت الحق، وإن كنت على الباطل لم تنصر الباطل. فمن التزم هذا كان من المجاهدين في سبيل الله تعالى، الذين يريدون أن يكون الدين كله لله، وتكون كلمة الله هي العليا.

وفي «الصحيحين»: أن النبي ﷺ قيل له: يا رسول الله! الرجل يقاتل شجاعة، ويقاتل حية، ويقاتل رياء، فأى ذلك في سبيل الله؟ فقال: «من قَاتَلَ لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»^(١). فإذا كان المجاهد الذي يقاتل حية للمسلمين، أو يقاتل رياء للناس ليمدحوه؛ أو يقاتل لما فيه من الشجاعة؛ لا يكون قتاله في سبيل الله - عز وجل - حتى يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فكيف من يكون أفضل

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٧).

وجماع الدين شيثان:

أحدهما: أن لا نعبد إلا الله تعالى.

والثاني: أن نعبد به ما شرع؛ لا نعبد به بالبدع، كما قال تعالى: ﴿لِيَتْلُوَكُمْ إِلَهُكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملوك: ٢]؛ قال الفضيل بن عياض: أخلصه وأصوبه. قيل له: ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص: أن يكون لله، والصواب: أن يكون على السنة.

وكان عمر بن الخطاب يقول في دعائه: اللهم! اجعل عملي كله صالحًا واجعله لوجهك خالصًا ولا تجعل لأحد فيه شيئا.

وهذا هو دين الإسلام الذي أرسل الله به رسله، وأنزل به كتبه، وهو الاستسلام لله وحده. فمن لم يستسلم له كان مستكبرًا عن عبادته؛ وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

ومن استسلم لله ولغيره كان مشركًا؛ فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُفْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨].

ولهذا كان لله حق لا يشركه فيه أحد من المخلوقين، فلا يُعبد إلا الله، ولا يُخاف إلا الله، ولا يُتقى إلا الله، ولا يُتوكل إلا على الله، ولا يُدعى إلا الله، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٦، ٧]، وقال تعالى: ﴿وَقَعَىٰ رِثْكَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ فَكَوْنَتْ لَهُمُ الْآفَاقُ يَوْمَئِذٍ﴾ [النور: ٥٢]؛ فالطاعة لله والرسول، والخشية والتقوى لله وحده.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَىٰ اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، فالرغبة إلى الله وحده والتحبب بالله وحده، وأما الإيتاء فله

والرسول، كما قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

فالخلال ما حله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، فليس لأحد من المشايخ والملوك والعلماء والأمراء والمعلمين وسائر الخلق خروج عن ذلك، بل على جميع الخلق أن يدينوا بدين الإسلام الذي بعث الله به رسله؛ ويدخلوا به كلهم في دين خاتم الرسل وسيد ولد آدم وإمام المتقين خير الخلق وأكرمهم على الله محمد عبده ورسوله ﷺ تسليًا، وكل من أمر بأمر كائنًا من كان؛ عُرض على [٢٨/٢٥] الكتاب والسنة؛ فإن وافق ذلك قُبِلَ وإلا رُدَّ؛ كما جاء في «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «مَنْ حَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» (١) أي: فهو مردود.

فإذا كان المشايخ والعلماء في أحوالهم وأقوالهم: المعروف والمنكر، والهدى والضلال، والرشاد والغى، وعليهم أن يردوا ذلك إلى الله والرسول، فيقبلوا ما قبله الله ورسوله، ويردوا ما رده الله ورسوله، فكيف بالمعلمين وأمثالهم؟ وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقد قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بِهِ إِلَىٰ أُولِي الْأَلْبَابِ إِذَا خَلَفْتُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ مَا جَاءَ نَهُمُ الْيَتَامَىٰ بِمَا فِي يَدَيْهِمْ فَهَذَىٰ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا أَخْلَقُوا لَهُ مِنْ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۚ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فنسأل الله تعالى أن يهدينا وسائر إخواننا إلى صراطه المستقيم؛ صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا. والله سبحانه أعلم.



(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٣، ٢٨١٠) ومسلم (١٩٠٤).

[٢٨/٢٦] وقال - رضي الله عنه -

من شرط الجندي أن يكون دينًا شجاعًا. ثم قال: الناس على أربعة أقسام: أعلام الدين الشجاع؛ ثم الدين بلا شجاعة؛ ثم عكسه؛ ثم العربي عنها.



وسئل - رحمه الله -

عن رجل جندي وهو يريد أن لا يخدم؟

فأجاب:

إذا كان للمسلمين به منفعة وهو قادر عليها لم ينبغ له أن يترك ذلك لغير مصلحة راجحة على المسلمين؛ بل كونه مقدمًا في الجهاد الذي يحبه الله ورسوله أفضل من التطوع بالعبادة، كصلاة التطوع، والحج التطوع، والصيام التطوع. والله أعلم.



[٢٨/٢٧] وسئل - رحمه الله -

هل يجوز للجندي أن يلبس شيئًا من الحرير والذهب والفضة في القتال؛ أو وقت يصل رسل العدو إلى المسلمين؟

فأجاب:

الحمد لله. أما لباس الحرير عند القتال للضرورة فيجوز باتفاق المسلمين؛ وذلك بأن لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح والوقاية. وأما لباسه لإرهاب العدو ففيه للعلماء قولان: أظهرهما: أن ذلك جائز، فإن جند الشام كتبوا إلى عمر بن الخطاب: إنا إذا لقينا العدو ورأيتاهم قد كفروا - أي: غطوا أسلحتهم بالحرير - وجدنا لذلك رعبًا في قلوبنا. فكتب إليهم عمر: وأنتم فكفروا أسلحتكم، كما يكفرون أسلحتهم.

ولأن لبس الحرير فيه خيلاء، والله يحب الخيلاء

حال القتال، كما في «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن من الخيلاء ما يحبه الله، ومن الخيلاء ما يبغضه الله، فأما الخيلاء التي يحبها الله: فاختيال الرجل عند الحرب، وعند الصدقة. وأما الخيلاء التي يبغضها الله: فالخيلاء في البني والفخر»^(١). ولما كان يوم أحد اختال أبو دجاجة [٢٨/٢٨] الأنصاري بين الصفيين، فقال النبي ﷺ: «إنها لشبة يبغضها الله إلا في هذا الموطن».

وأما يسير الحرير مثل اللعَلَم الذي عرَّضه أربعة أصابع ونحو ذلك، فيجوز مطلقًا، وفي اللعَلَم الذهب نزاع بين العلماء؛ والأظهر: جوازه أيضًا؛ فإن في «السنن» عن النبي ﷺ: «فانه تَمَى مِنَ اللَّحَبِ إِلَّا مُقَطَّعًا»^(٢).



وسئل - رحمه الله -

عن سفر صاحب العيال.... إلخ.

فأجاب:

أما سفر صاحب العيال، فإن كان السفر يضُرُّ بعياله لم يسافر؛ فإن النبي ﷺ قال: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقْوَتْ»^(٣)، وسواء كان تضررهم لقلة الثقة أو لضعفهم، وسفر مثل: هذا حرام. وإن كانوا لا يتضررون بل يتألمون وتنقص أحوالهم، فإن لم يكن في السفر فائدة جسيمة تربو على ثواب مقامه عندهم: كعلم يخاف قُوَّتَهُ، وشيخ يتبعين الاجتماع به؛ وإلا فمقامه عندهم أفضل، وهذا لعمري إذا صحت نيته في السفر كان مشروعًا.

وأما إن كان كسفر كثير من الناس إنما يسافر قلقًا وترجية للوقت، فهذا مقامه: يعبد الله في بيته خير له

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٢٦٥٩)، أخرجه أحمد (٤١٦ / ٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٢٣٩) وأحمد (٩٢ / ٤).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٩٢)، وأحمد (١٦٠ / ٢).

رسالة من شيخ الإسلام

- قدس الله روحه -

إلى أصحابه وهو في حبس الإسكندرية قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَنَا بِبَقْعَةِ رَبِّكَ قَعَدْتُ﴾ [الضحى: ١١].

الذي أعرف به الجماعة، أحسن الله إليهم في الدنيا وفي الآخرة، وأتم عليهم نعمته الظاهرة والباطنة.

فإني - والله العظيم الذي لا إله إلا هو - في نعم من الله ما رأيت مثله في عمري كله، وقد فتح الله سبحانه وتعالى من أبواب فضله ونعمته وخزائنه جوده ورحمته ما لم يكن بالبال؛ ولا يدور في الخيال ما يصل الطرف إليها، يشرها الله تعالى حتى صارت مقاعد، وهذا يعرف بعضها بالذوق من له نصيب من معرفة الله وتوحيده وحقائق الإيمان، وما هو مطلوب الأولين والآخرين من العلم والإيمان.

[٢٨/٣١] فَإِنَّ اللَّذَّةَ وَالْفَرَحَ وَالسُّرُورَ وَطِيبَ الْوَقْتِ وَالنَّعِيمَ الَّذِي لَا يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَتَوْحِيدِهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ، وَانْفِتَاحِ الْحَقَائِقِ الْإِيمَانِيَّةِ وَالْمَعَارِفِ الْقُرْآنِيَّةِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ: لَقَدْ كُنْتُ فِي حَالٍ أَقُولُ فِيهَا: إِنْ كَانَ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي هَذِهِ الْحَالِ فَلَنْهُمْ لَفِي عَيْشٍ طِيبٍ.

وقال آخر: لَتَشْتَرُ عَلَى الْقَلْبِ أَوْقَاتٌ يَرْقُصُ فِيهَا طَرِبًا، وَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا نَعِيمٌ يَشْبَهُ نَعِيمِ الْآخِرَةِ؛ إِلَّا نَعِيمُ الْإِيمَانِ وَالْمَعْرِفَةِ.

ولهذا كان النبي ﷺ يقول: «أَرْخُنَا بِالصَّلَاةِ يَا بَلَالُ»^(١)، ولا يقول: أَرْخُنَا مِنْهَا، كما يقوله من تنقل عليه الصلاة، كما قال تعالى: ﴿وَأَنبَأْنَا لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى

بكل حال، ويحتاج صاحب هذه [٢٨/٢٩] الحال أن يستشير في خاصة نفسه رجلًا عالمًا بحاله، وبما يصلحه، مأمونًا على ذلك؛ فإن أحوال الناس تختلف في مثل هذا اختلافًا متباينًا. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.



وسئل - رحمه الله -

عن الأيام والليالي مثل: أن يقول: السفر يُكره يوم الأربعاء أو الخميس أو السبت؛ أو يُكره التفصيل أو الخياطة أو الغزل في هذه الأيام؛ أو يُكره الجماع في ليلة من الليالي ويُحاف على الولد؟ فأجاب:

الحمد لله. هذا كله باطل لا أصل له؛ بل الرجل إذا استخار الله تعالى، وفعل شيئًا مباحًا فليفعله في أي وقت تيسر. ولا يكره التفصيل ولا الخياطة ولا الغزل ولا نحو ذلك من الأفعال في يوم من الأيام، ولا يكره الجماع في ليلة من الليالي ولا يوم من الأيام.

والنبي ﷺ قد نهى عن التطير، كما ثبت في «الصحیح» عن معاوية بن الحكم السلمي قال: قلت: يا رسول الله! إن منّا قومًا يأتون الكهان؟ قال: «فلا تأتوهم». قلت: منا قوم يتطيرون؟ قال: «ذاك شيء يجده أحدكم من نفسه فلا يصدنكم»^(٢)، فإذا كان قد نهى عن أن تصد الطيرة عما عزم عليه، فكيف بالأيام والليالي؟ [٢٨/٣٠] ولكن يستحب السفر يوم الخميس، ويوم السبت ويوم الإثنين؛ من غير شيء عن سائر الأيام، إلا يوم الجمعة إذا كانت الجمعة تفوته بالسفر فيه نزاع بين العلماء.

وأما الصناعات والجماع فلا يكره في شيء من الأيام. والله أعلم.



(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٨٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٧).

الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَوْا ﴿انصَلت: ٣٠﴾
قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: فلم يلتفتوا عنه
يمنة ولا يسرة. فلم يلتفتوا بقلوبهم إلى ما سواه، لا
بالحب ولا بالخوف، ولا بالرجاء، ولا بالسؤال، ولا
بالتوكل عليه؛ بل لا يحجون إلا الله، ولا يحجون معه
أندادًا، ولا يحجون إلا إياه؛ لا لطلب منفعة؛ ولا لدفع
مضرة، ولا يخافون غيره كائنًا من كان، ولا يسألون
غيره، ولا يتشرفون [٢٨/٣٣] بقلوبهم إلى غيره.

ولهذا قال النبي ﷺ لعمر - رضي الله عنه -: «ما
أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا متشرف فخذته،
وما لا فلا تتبعه نفسك»^(٣) - فالسائل بلسانه
والمتشرف بقلبه - متفق على صحته، وعن أبي سعيد:
عن النبي ﷺ أنه قال: «من يستغفب يَغْفَهُ الله؛ ومن
يستغنى يُغْنِهِ الله؛ ومن يصبر يُصْبِرْهُ الله»^(٤)، متفق على
صحته. فالغنى في القلب؛ كما قال النبي ﷺ: «ليس
الغنى عن كثرة المال؛ ولكن الغنى غنى النفس»^(٥).

والعفيف: الذي لا يسأل بلسانه لا نصرًا ولا
رزقًا؛ قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكَ
يَصْرُوكُ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴿٥٠﴾
أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَزُكُّكَ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ بَلْ لَجُوا فِي
غُرُورٍ وَتَفُورٍ﴾ [الملك: ٢٠، ٢١]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ
تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَكُمْ يَغْمُ الْمَوْتِ وَيَنْعَمُ النَّصِيرُ﴾
[الأنفال: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ
جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨] إلى آخر السورة، وقال تعالى:
﴿لَسَ كَعِظِيمِ ذُنُوبِهِ وَأَمَّا كَعِظِيمِ الذَّنْبِ﴾
[الشورى: ١١] أي: لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في
أفعاله. فإنه سبحانه وتعالى من حسن تدبيره لعبده
وتيسيره له أسباب الخير من الهدى للقلوب والزلفى

للتسبيح ﴿البقرة: ٤٥﴾، والخشوع: الخضوع لله
تعالى والسكون والطمأنينة إليه بالقلب والجوارح.
وكان النبي ﷺ يقول: «حُبَّ إِلِيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ النِّسَاءُ
وَالطَّيِّبُ» ثم يقول: «وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي
الصَّلَاةِ»^(١)، ولم يقل: (حُبَّ إِلِيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثَ) كما
يرفعه بعض الناس، بل هكذا رواه الإمام أحمد
والنسائي أن المحب إليه من الدنيا: النساء والطيب.
وأما قرّة العين فإنها تحصل بحصول المطلوب، وذلك
في الصلاة.

والقلوب فيها وسواس النفس، والشيطان يأمر
بالشهوات والشبهات ما يفسد عليه طيب عيشها،
فمن كان محبًا لغير الله فهو معذب في الدنيا [٢٨/٣٢]
والآخرة؛ إن نال مُرَادَهُ عَذَّبَ به؛ وإن لم ينله فهو في
العذاب والحسرة والحزن.

وليس للقلوب سرور ولا لذة تامة إلا في محبة الله
والقرب إليه بما يحبه، ولا تمكن محبته إلا بالإعراض
عن كل محبوب سواه، وهذا حقيقة لا إله إلا الله،
وهي ملة إبراهيم الخليل - عليه السلام - وسائر
الأنبياء والمرسلين، صلاة الله وسلامه عليهم أجمعين،
وكان النبي ﷺ يقول لأصحابه: «قُولُوا: أَصْبَحْنَا عَلَى
فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، وَكَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ، وَدِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ
ﷺ، وَمِلَّةِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا مُسْلِمًا، وَمَا كَانَ مِنْ
الْمُشْرِكِينَ»^(٢).

والحنيف: للسلف فيه ثلاث عبارات: قال محمد
بن كعب: مستقيمًا. وقال عطاء: مخلصًا. وقال
آخرون: متبعًا. فهو مستقيم القلب إلى الله دون ما
سواه، قال الله تعالى: ﴿لَا تَسْتَفْتُوا إِلَهَ إِلَّا وَاسْتَفْتُوهُ
وَقَدْ لَعْنَةُ الْمُفْرِكِينَ﴾ [انصت: ٦]، وقال تعالى: ﴿إِنْ

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٣٩٣٩، ٣٩٤٠)، وأحمد (٣/ ١٢٨)،

١٩٩، ٢٨٥) وأحكام (٢/ ١٧٤).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٣/ ٤٠٧)، (٥/ ١٢٣)، والنسائي في

«الكبرى» (٦/ ٤٢٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٧٣) ومسلم (١٠٤٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٦٩) ومسلم (١٠٥٣).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٤٦) ومسلم (١٠٥١).

معصية الله على نور من الله تخاف عذاب الله.

ولا بد لكل عبد من التوبة والاستغفار بحسب

حاله.

والعبد إذا أنعم الله عليه بالتوحيد فشهد أن لا إله إلا الله خلصاً من قلبه - والإله هو المعبود، الذي يستحق غاية الحب والعبودية بالإجلال والإكرام، والخوف والرجاء، يعني القلب بحسب الله تعالى عن حبٍّ ما سواه، ودعائه والتوكل عليه وسؤاله عما سواه، ويطاعته عن طاعة ما سواه - حلَّاهُ اللهُ بالآمن والسرور، والحبور، والرحمة للخلق، والجهاد في سبيل الله؛ فهو يجاهد ويرحم، له الصبر والرحمة، قال الله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالرَّحْمَةِ﴾ [البلد: ١٧]، وكلما قوي التوحيد في قلب العبد قوي إيمانه وطمأننته، وتوكله ويقينه.

والخوف الذي يحصل في قلوب الناس هو الشرك الذي في قلوبهم، قال الله تعالى: ﴿سَلَفِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْوَعْبُ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥١]، وكما قال الله - جل جلاله - في قصة الخليل عليه السلام: ﴿الْمُتَجَبِّحِينَ فِي اللَّهِ وَقَدْ هَمَمْنَا﴾ [الأنعام: ٨٠] إلى قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وفي الحديث الصحيح: «يَمَسُّ عَبْدُ الدِّينَارِا يَمَسُّ عَبْدُ الْخَيْصَةِ! يَمَسُّ عَبْدُ الْخَيْصَةِ! [٢٨/٣٦]، يَمَسُّ وَاتَّكَسَا وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتِشَارَ»^(١). فمن كان في قلبه رياسة لمخلوق ففيه من عبوديته بحسب ذلك. فلما خوفوا خليله يا يعقوبه ويشركون به - الشرك الأكبر كالعبادة - قال الخليل: ﴿وَكَيْفَ أَكُنَّ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخْلُفُونِ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١] يقول: إن طيعوا غير الله، وتعبدوا غيره، وتكلموا في دينه ما لم ينزل به سلطاناً؛ فأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ؟

لديه والتبصير: يدفع عنه شياطين الإنس والجن ما لا تبلغ العباد قدره.

والخير كله في متابعة النبي ﷺ، النبي الأمي الذي: ﴿يَأْتِرُهُمُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] إلى آخر الآية. وأكثر الناس لا يعرفون حقائق ما جاء به؛ إنما عندهم قسط من ذلك. ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، والجهاد يوجب هداية السبل إليه، وقال تعالى: ﴿يُنَازِلُنَا إِلَهِي حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]؛ فكل من اتبع الرسول فإن الله حبه؛ أي: كافيه وهاديه وناصره؛ أي: كافيه كفايته وهاديته وناصره ورازقه.

فالإنسان ظالم جاهل؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ [الأحزاب: ٧٢] إلى قوله: ﴿عَلَّوْهَا جَهْلُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]. وإنما غاية أولياء الله المتقين وحزبه المفلحين وجنده الغالبين: التوبة. وقد قال تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٢]، وتوبة كل إنسان بحسبه، وعلى قدر مقامه وحاله.

ولهذا كان الدين مجموعاً في التوحيد والاستغفار. قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ وَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ﴾ [فصلت: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا لِزَنبِكُمْ ثُمَّ تَوَنُّوا لَهُ﴾ [هود: ٩٠]، فيفعل جميع المأمورات، وترك جميع المحظورات، يدخل في التوحيد في قول: لا إله إلا الله؛ فإنه من لم يفعل الطاعات لله، وترك المعاصي لله: لم يقبل الله عمله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، قال طلق بن حبيب: التقوى: أن تعمل بطاعة الله على نور [٢٨/٣٥] من الله ترجو رحمة الله، وأن ترك

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٨٧).

أُخْرِجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَلاثَ أَثْنِينَ [التوبة: ٤٠]، إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٠].

وقوله ﷺ لأبي بكر ^(١): ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]. وكل من وافق الرسول ﷺ في أمر خالف فيه غيره فهو من الذين اتبعوه في ذلك؛ وله نصيب من قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]؛ فإن المعية الإلهية المتضمنة للنصر هي لما جاء به إلى يوم القيامة؛ وهذا قد دلَّ عليه القرآن، وقد رأينا من ذلك وجربنا ما يطول وصفه، وقال تعالى: ﴿سَنُيَسِّرُهُمَا يُسْرًا فَإِن لَّنَا بِأَعْيُنِنَا جَهَنَّمَ﴾ [فصلت: ٢٣] إلى آخر السورة، وقال تعالى: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الفصل: ٨٣] [٢٨/٣٨]، وقال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنصِرْ﴾ إِنَّ شَاقَّكَ هُوَ الْآبِتَرُ [الكوثر: ٢، ٣]، فمن شأنا شيئاً عما جاء به الرسول ﷺ فله من ذلك نصيب.

ولهذا قال أبو بكر بن عياش لما قيل له: إن بالمسجد أقواماً يجلسون ويجلس الناس إليهم، فقال: من جلس للناس جلس الناس إليه؛ لكن أهل السنة يقون ويقى ذكرهم، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكرهم. وذلك أن أهل البدعة شتوا بعض ما جاء به الرسول ﷺ فأبترهم بقدر ذلك، والذين أعلنوا ما جاء به النبي ﷺ فصار لهم نصيب من قوله تعالى: ﴿وَوَقَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤]؛ فإن ما أكرم الله به نبيه من سعادة الدنيا والآخرة فللمؤمنين المتابعين نصيب بقدر إيمانهم. فما كان من خصائص النبوة والرسالة فلم يشارك فيه أحد من أمته، وما كان من ثواب الإيثار والأعمال الصالحة، فلكل مؤمن نصيب بقدر ذلك.

أي: تشركون بالله ولا تخافونه، وتخوفوني أنا بغير الله، فمن ذا الذي يستحق الأمن، إلى قوله: ﴿أَوَلَيْكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢] أي: هؤلاء الموحدون المخلصون؛ ولهذا قال الإمام أحمد لبعض الناس: لو صححت لم تخف أحداً.

ولكن للشيطان وسواس في قلوب الناس، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ فِتْنَةٍ عُدُوًّا يُغْتَابُونَ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ يُوسِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، إلى قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا عَخْرَصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، أخبر سبحانه وتعالى: أن ما جاءت به الرسل والأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - لا بد له من عدو شياطين الإنس والجن يوسوسون القول المزخرف، ونهى أن يطلب حكماً من غير الله؛ بقوله تعالى: ﴿أَفَقَدْ آتَيْنَا حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي [٢٨/٣٧] أُنزِلَ إِلَيْكُمْ أَلِكِتَابٍ مُّفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، والكتاب: هو الحاكم بين الناس شرعاً ودينياً، وينصر القائم نصراً وقدرًا. وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهِ الَّذِي تَزَلَّ أَلِكِتَابٌ وَهُوَ يَنْزِلُ الْمُصَلِّينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِّهِمْ زَيْنًا أَمِيرًا فَاتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية: ١٨]، إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ١٩].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، والميزان: هو العدل، وما به يعرف العدل، وأنزل الحديد لينصر الكتاب؛ فإن قام صاحبه بذلك كان سعيداً مجاهداً في سبيل الله؛ فإن الله نصر الكتاب بأمر من عنده، وانتقم ممن خرج عن حكم الكتاب؛ كما قال تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ

السعير، ومن انقاد لدين الله. فقد عبد الله باليقين، بل إن أصابه ما يهواه استمر، [٢٨/٤٠]. وإن أصابه ما يخالف هواه رجع، وقد عبد الله على حرف، والحرف هو: الجانب، كحرف الرغيف وحرف الجبل ليس مستقراً بنات، ﴿لَإِنْ أَصَابَهُ حَرْفٌ﴾ في الدنيا، ﴿أَعْمَانٌ بِهِمْ﴾ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فَتْنَةٌ أَي: حنة امتحن بها، ﴿انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ الآية [الحج: ١١]، وحرف الجبل ليس مستقراً بالثبات، معناه: خسر الدنيا بما امتحن به وخسر الآخرة برجوعه عن الدين ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْصُرُهُمْ﴾ [الحج: ١٢] أي: يدعو المخلوقين؛ بخلافهم، ويرجوهم، وهم لا يملكون له ضرراً ولا نفعاً، بل ضرهم أقرب من نفعهم، وإن كان سبب نزولها في شخص معين، أسلم وكان مشركاً فحكمها عام في كل من تناوله لفظها ومعناها إلى يوم القيامة.

فكل من دعا غير الله، فهو مشرك، والعيان يصدق هذا، فإن المخلوقين إذا اشتكى إليهم الإنسان فضرهم أقرب من نفعهم، والخالق - جل جلاله - وتقدست أسماؤه ولا إله غيره - إذا اشتكى إليه المخلوق وأنزل حاجته به واستغفره من ذنوبه، أزيده وقواه وهداه، وسد فاقته وأغناه وقربه وأقتناه، وجه واصطفاه. والمخلوق إذا أنزل العبد به حاجته استردله وازدراه ثم أعراض عنه، خسر الدنيا والآخرة. وإن قضى له ببعض مطلبه؛ لأن عنده من بعض رعاياه يستعبده بها يهواه، قال الخليل - عليه أفضل الصلاة والسلام -: ﴿فَاتَّبَعُوا عِبْدَ اللَّهِ أَكْزَبَ وَأَعْبَدُوهُ﴾ [٢٨/٤١] وَأَشْكُوا لِلَّهِ إِلَهُ تَرْجَعُونَ ﴿ [العنكبوت: ١٧]. وقال تعالى: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَسَنَ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُم مِّنْ بَعْدِهِ * وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٠]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْآعْلُونَ إِنْ كُنْتُمْ

والله تعالى يقول: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣]، بالحجة والبيان؛ وباليدين واللسان؛ هنا إلى يوم القيامة؛ لكن الجهاد المكي بالعلم والبيان؛ والجهاد المدني مع المكي باليد والحديد، قال تعالى: ﴿فَلَا تُطِيعِ الْعَصَافِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِمْ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]، وسورة الفرقان مكية، وإنما جاهدكم باللسان والبيان؛ ولكن يكف عن الباطل، وإنما قد بين في المكية: ﴿وَلَقَبَلُّوْكُمْ حَتَّىٰ [٢٨/٣٩] نَقْلَهُ الْمُجْرِمِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَتَبَلَّوْا أَحْبَابَكُمْ﴾ [محمد: ٣١].

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ سَتَنْحَمُّ الْأَبْأَاءَ وَالْعُرُرَاءَ وَزَوَّجُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلاَ إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]. وقال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَمُرُّوْا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ١ - ٤]. فين - سبحانه وتعالى - أنه أرسل رسوله.

والناس رجлан: رجل يقول: أنا مؤمن به مطيعه، فهذا لا بد أن يمتحن حتى يعلم صدقه من كذبه. ورجل مقيم على المعصية فهذا قد عمل السيئات فلا يظن أن يسبقونا، بل لا بد أن نأخذهم. وما لأحد من خروج عن هذين القسمين. قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِفَقْرِ عِلْمٍ فَتُحْجِ كُلُّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ﴾ إلى قوله: ﴿لَيْسَ الْغَوْلَىٰ وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج: ٣-١٣].

فين - سبحانه - حال من يجادل في الدين بلا علم. والعلم: هو ما بعث الله به رسوله ﷺ، وهو: السلطان كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْأَوَّلَ مُحَمَّدٌ لَوْتٌ فِي مَا بَيْنَ اللَّهِ بِفَقْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ﴾ [غافر: ٣٥]. فمن تكلم في الدين بغير ما بعث الله به رسوله ﷺ، كان متكلمًا بغير علم. ومن تولاه الشيطان فإنه يضلّه ويهديه إلى عذاب

مُؤْمِنِينَ» [آل عمران: ١٣٩].

وهذا باب واسع قد كتبت فيه شيئاً كثيراً، وعرفته، علماً، وذوقاً، وتجربة.



فصل

وفي الجملة: ما يبين نعم الله التي أنعم بها عليّ وأنا في هذا المكان، أعظم قدرًا وأكثر عددًا ما لا يمكن حصره، وأكثر ما ينقص عليّ الجماعة، فأنا أحب لهم أن ينالوا من اللذة والسرور والنعم ما تقرّ به أعينهم، وأن يفتح لهم من معرفة الله وطاعته والجهاد في سبيله ما يصلون به إلى أعلى الدرجات، وأعرف أكثر الناس قدر ذلك فإنه لا يعرف إلا بالذوق والوجد، لكن ما من مؤمن إلا له نصيب من ذلك، ويستدل منه بالقليل على الكثير وإن كان لا يقدر قدره الكبير، وأنا أعرف أحوال الناس والأجناس واللذات؛ وأين الدر من البحر؟ وأين الفالوذج من الدبس؟ وأين الملائكة من البهيمة أو البهائم؟ لكن أعرف أن حكمة الله [٢٨/٤٢] وحسن اختياره ولطفه ورحمته يقتضي أن كل واحد يريد أن يعبد الله ويجاهد في سبيله - علماً وعملاً بحسب طاقته ليكون الدين لله، ويكون مقصوده أن كلمة الله هي العليا، ولا يكون حبه وبقضه ومعاداته ومدحه وذمه إلا لله - لا لشخص معين.

والهادي المطلق الذي يهدي إلى كل خير - وكل أحد محتاج إلى هدايته في كل وقت - هو رسول الله ﷺ، ثم أفضل أمته أفضلهم متابعة له، وهذا يكون بالإيمان واليقين والجهاد، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [اخجرات: ١٥]، فبين - سبحانه وتعالى - أن المؤمن لا بد له من ثلاثة أمور:

أولها: أن يؤمن بالله ورسوله.

وثانيهما: لا يرتاب بعد ذلك: أن يكون موقناً ثابتاً، واليقين يخالف الريب، والريب نوعان: نوع يكون شكاً لنقص العلم. ونوع يكون اضطراباً في القلب وكلاهما لنقص الحال الإيماني، فإن الإيمان لا بد فيه من علم القلب، وليس كل مكان يكون له علم يعمل به. وعمل القلب أو بصيرته وثباته وطمأنينته وسكينة وتوكله وإخلاصه وإنابته إلى الله تعالى، وهذه الأمور كلها في القرآن، يقال: رابني كذا وكذا [٢٨/٤٣] يربني، أي: حرك قلبي، ومنه الحديث عن رسول الله ﷺ: أنه مر بظبي حاقف فقال: «لا يريه أحد»^(١) أي: لا يحركه أحد. ومنه قوله ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»^(٢). فإن الصدق طمأنينة والكذب ريبة، فإن الصادق من لا يقلق قلبه والكاذب يقلق قلبه، وليس هناك شك بل يعلم أن الريب أعم من الشك.

ولهذا في الدعاء المأثور: «اللهم اقم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك»^(٣) الحديث إلى آخره. وفي المسند والترمذي عن أبي بكر - رضي الله عنه - أنه قال: «سلوا الله اليقين والعافية، فإنه لم يعط خيراً من اليقين والعافية فأسألوها الله سبحانه وتعالى»^(٤). والعرب تقول: ماء يقن، إذا كان ساكناً لا يتحرك؛ فقلب المؤمن مطمئن لا يكون فيه ريب. هذا معنى قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

(١) صحيح: أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/ ٤٥٢) وقال الهيثبي في

«المجمع» (٥٣٠٧): «رجال أحمد رجال الصحيح».

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١/ ٢٠٠) والنسائي (٢/ ٢٣٤)

والترمذي (٢/ ٨٤) والحاكم (٤/ ٩٩) والحديث

صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (١٢).

(٣) حسن: أخرجه الترمذي (٣٥٠٢)، وقال: هذا حديث حسن

غريب، وأخرجه الحاكم (١/ ٧٠٩).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٥٥٨)، وقال: هذا حديث غريب من

هذا الوجه عن أبي بكر - رضي الله عنه -

كل شخص منهم أن يتق الله ويعمل لله، مستعيناً بالله، مجاهدًا في سبيل الله، ويقصد بذلك أن [٢٨/٤٥] تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، ويكون دعاؤه وغيره بحسب ذلك، كما أمر الله به ورسوله:

«اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم، وانصرهم على عدوك وعدوهم، واهدنهم سبيل السلام، وأخرجهم من الظلمات إلى النور، وجنبهم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وبارك لهم في أسماهم وأبصارهم ما أبقيتهم، واجعلهم شاكرين لنعمك، مثنين بها عليك، قابليها، وأتممها عليهم يا رب العالمين. اللهم انصر كتابك ودينك وعبادك المؤمنين، وأظهر الهدى ودين الحق الذي بعثت به نبينا محمدًا ﷺ على الدين كله. اللهم عذب الكفار والمنافقين، الذين يصدون عن سبيلك ويدلون دينك ويعادون المؤمنين. اللهم خالف كلمتهم، وشتت بين قلوبهم، واجعل تدميرهم في تدميرهم؛ وأدر عليهم دائرة السوء. اللهم أنزل بهم بأسك الذي لا يرد عن القوم المجرمين. اللهم مجري السحاب، ومنزل الكتاب، وهازم الأحزاب، اهزمهم وزلزلهم، وانصرنا عليهم. ربنا أعنا ولا تمن علينا، وانصرنا ولا تنصر علينا، وامكر لنا ولا تمكر علينا، واهدنا ويسر الهدى لنا، وانصرنا على من بغى علينا. ربنا اجعلنا لك شاكرين مطاعين غيبين أواهين منيين. ربنا تقبل توبتنا، واغسل حوبتنا، وثبت حجتنا، واهد قلوبنا؛ وسدد ألسنتنا [٢٨/٤٦] واسلل سخائم صدورنا».

وهذا رواه الترمذي ^(٣) بلفظ إفراد، وصححه، وهو من أجمع الأدعية بخير الدنيا والآخرة، وله شرح عظيم.

أَوَّلُكَ هُمُ الْمُسْلِمُونَ [الحجرات: ١٥]. وفي «الصحيحين» عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - قال: أعطى رسول الله ﷺ رجلاً وهو أحب إليّ منهم فقلت: يا رسول الله، ما لك عن فلان؟! فوالله إني أراه مؤمناً، قال: «أو مسلماً» مرتين أو ثلاثاً ثم قال: «إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلى منه خشية أن يكبه الله على وجهه في النار» ^(١).

ولهذا قال أبو جعفر الباقر وغيره من السلف: الإسلام دائرة [٢٨/٤٤] كبيرة، والإيمان دائرة في وسطها؛ فإذا زنى العبد خرج من الإيمان إلى الإسلام كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» ^(٢).

وهذا أظهر قول العلماء: إن هؤلاء الأعراب الذين قالوا: أسلمنا ونحوهم، من المسلمين الذين لم يدخل الإيمان المتقدم في قلوبهم يثابون على أعمالهم الصالحة، كما قال تعالى: ﴿وَأَن تَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]. وهم ليسوا بكفار ولا منافقين، بل لم يلغوا حقيقة الإيمان وكهاله، فنفي عنهم كمال الإيمان الواجب. وإن كانوا يدخلون في الإيمان، مثل قوله: ﴿فَتَغْيِرُ رُبِّيَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٢]، وقوله: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلَبُوا وَجُوهَكُمْ وَأَعْيُنَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وهذا باب واسع.

والمقصود: إخبار الجماعة بأن نعم الله علينا فوق ما كانت بكثير كثير، ونحن - بحمد الله - في زيادة من نعم الله وإن لم يمكن خدمة الجماعة باللقاء، فأنا داع لهم بالليل والنهار، قياتاً ببعض الواجب من حقهم، وتقرباً إلى الله - تعالى - في معاملته فيهم. والذي أمر به

(٣) هذا الحديث لم يخرج الترمذي بهذا السياق وإنما أخرجه بعضه برفق (٣٥٥١).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧)، ومسلم (١٥٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧).

كتاب الشيخ إلى والدته:

يقول فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

من أحمد بن تيمية إلى الوالدة السعيدة، أقر الله عينها بنعمه، وأسبغ عليها جزيل كرمه، وجعلها من خيار إمامته وخدمته.

سلام الله عليكم، ورحمة الله وبركاته.

فإننا نحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير. ونسأله أن يصلي على خاتم النبيين، وإمام المتقين، محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً.

[٢٨/٤٩] كتابي إليكم عن نعم من الله عظيمة، ومنن كريمة، وآلاء جسيمة شكر الله عليها، ونسأله المزيد من فضله. ونعم الله كلما جاءت في نمو وازدياد، وأياديه جلّت عن التعداد.

وتعلمون أن مقامنا الساعة في هذه البلاد، إنما هو لأمر ضروري متى أهملناها، فسد علينا أمر الدين والدنيا. ولستأ - والله - مختارين للبعد عنكم، ولو حملتنا الطيور لسنّا إليكم، ولكن الغائب عذره معه، وأنتم لو اطلعتم على باطن الأمور، فإنكم - والله الحمد - ما تختارون الساعة إلا ذلك، ولم نزعز على المقام والاستيطان شهراً واحداً، بل كل يوم نستخير الله لنا ولكم، وادعوا لنا بالخيرة، فنسأل الله العظيم أن يخير لنا ولكم وللمسلمين، ما فيه الخيرة في خير وعافية.

ومع هذا، فقد فتح الله من أبواب الخير والرحمة، والهداية والبركة، ما لم يكن يخطر بالبال، ولا يدور في الخيال، ونحن في كل وقت مهمومون بالسفر، مستخرون الله سبحانه وتعالى - فلا يظن الظان أننا نؤثر على قربكم شيئاً من أمور الدنيا قط. بل ولا نؤثر من أمور الدين ما يكون قربكم أرجح منه. ولكن ثم أمور كبار، نخاف الضرر الخاص والعام من إهمالها.

والحمد لله ناصر السنة، وخاذل أهل البدعة والغرة، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



[٢٨/٤٧] لو كتب - رحمه الله - وهو في السجن:

ونحن - والله الحمد والشكر - في نعم عظيمة تتزايد كل يوم، ويمجد الله - تعالى - من نعمه نعماً أخرى، وخروج الكتب كان من أعظم النعم، فإني كنت حريصاً على خروج شيء منها لتصفوا عليه، وهم كرهوا خروج «الإختائية» فاستعملهم الله في إخراج الجميع وإلزام المنازعين بالوقوف عليه، وبهذا يظهر ما أرسل الله به رسوله من الهدى ودين الحق، فإن هذه المسائل كانت خفية على أكثر الناس؛ فإذا ظهرت، فمن كان قصده الحق، هداه الله ومن كان قصده الباطل، قامت عليه حجة الله، واستحق أن يذله الله ويخزيه، وما كتبت شيئاً من هذا ليحكم عن أحد ولو كان مبغضاً.

والأوراق التي فيها جواباتكم وصلت، وأنا طيب، وعيناي طيبتان أطيب ما كانتا. ونحن في نعم عظيمة لا تحصى ولا تعد. والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

ثم ذكر كلاماً، وقال: كل ما يقضيه الله - تعالى - فيه الخير والرحمة [٢٨/٤٨] والحكمة، إن ربي لطيف لما يشاء إنه هو القوي العزيز العليم الحكيم، ولا يدخل على أحد ضرر إلا من ذنوبه ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسْرَةٍ فَمِنْ بَرِّهِ﴾ [النساء: ٧٩]، فالعبد عليه أن يشكر الله ويمجده دائماً على كل حال، ويستغفر من ذنوبه، فالشكر يوجب المزيد من النعم، والاستغفار يدفع النقم، ولا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له؛ إن أصابته سراء شكر، وإن أصابته ضراء صبر؛ فكان خيراً له.



والشاهد يرى ما لا يرى الغائب.

وعلو كلمته، ونصر جنده، وعزة أوليائه، وقوة أهل السنة والجماعة، وذلل أهل البدعة والفرقة. وتقرير ما قرر عندكم من السنة، وزيادات على ذلك بانفتاح أبواب من الهدى والنصر، والدلائل، وظهور الحق لأمر لا يحصي عددهم إلا الله تعالى، وإقبال الخلائق إلى سبيل السنة والجماعة، وغير ذلك من المنن، ما لا بد معه من عظيم الشكر، ومن الصبر، وإن كان صبراً في سراء.

وتعلمون أن من القواعد العظيمة، التي هي من جماع الدين:

تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، وصلاح ذات البين؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿تَلَقَّوْا آلَ اللَّهِ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، ويقول: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ويقول: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وأشكال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والائتلاف، وتنهاي عن الفرقة والاختلاف. وأهل هذا الأصل: هم أهل الجماعة، كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة.

وجماع السنة: طاعة الرسول؛ ولهذا قال النبي ﷺ [٢٨/٥٢] في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولأه الله أموركم»^(١).

وفي «السنن» من حديث زيد بن ثابت وابن مسعود - فقيهي الصحابة - عن النبي ﷺ أنه قال: «نصر الله امرأً سمع منا حديثاً فبلغه إلى من لم يسمعه، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو

والمطلوب: كثرة الدعاء بالخير، فإن الله يعلم ولا نعلم، ويقدر [٢٨/٥٠] ولا نقدر، وهو علام الغيوب. وقد قال النبي ﷺ: «من سعادة ابن آدم: استخارته الله، ورضاه بما يقسم الله له، ومن شقاوة ابن آدم: ترك استخارته الله، وسخطه بما يقسم الله له»^(٢). والتاجر يكون مسافراً فيخاف ضياع بعض ماله فيحتاج أن يقيم حتى يستوفيه، وما نحن فيه أمر يجل عن الوصف، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته كثيراً كثيراً، وعلى سائر من في البيت من الكبار والصغار، وسائر البعيران والأهل والأصحاب واحداً واحداً، والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.



وقال الشيخ رحمه الله:

بعد حمد الله - تعالى - والصلاة على نبيه ﷺ:

أما بعد:

فإن الله - وله الحمد - قد أنعم علي من نعمه العظيمة ومنته الجسيمة، وآلائه الكريمة، ما هو مستوجب لعظيم الشكر، والثبات على الطاعة، واعتياد حسن الصبر، على فعل المأمور، والعبد مأمور بالصبر في السراء أعظم من الصبر في الضراء قال تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ رَدَعْنَاهَا مِنهُ إِنَّهُ لَكَنُوسٌ كَفُورٌ﴾^(٣) وَلَيْنَ أَذَقْنَاهُ نِعْمَةً بَعَثَ ضِرَاءً مَسْتَةً لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَةُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحَ فَخُورٌ^(٤) إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَرِيمٌ [هود: ٩-١١].

[٢٨/٥١] وتعلمون أن الله - سبحانه - من في هذه القضية من المنن التي فيها من أسباب نصر دينه،

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٧١٥).

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢١٥١)، وأحمد (١/ ١٦٨).

ولا نقصاً في حق صاحبه، ولا حصل بسبب ذلك تغير منا ولا بغض. بل هو بعد ما عومل به من التغليب والتخشين، أرفع قدرًا، وأنه ذكراً، وأحب وأعظم. وإنا هذه الأمور هي من مصالح المؤمنين، التي يصلح الله بها بعضهم ببعض، فإن المؤمن للمؤمن كاليدين، تغسل إحداها الأخرى. وقد [٢٨/٥٤] لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الحشونة، لكن ذلك يوجب من النظافة والتعومة ما نحمد معه ذلك التخشين.

وتعلمون أننا جميعاً، متعاونون على البر والتقوى، واجب علينا نصر بعضنا بعضاً، أعظم مما كان وأشد. فمن رام أن يؤدي بعض الأصحاب، أو الإخوان، لما قد يظنه من نوع تخشين - عومل به بدمشق، أو بمصر الساعة، أو غير ذلك - فهو الغالط.

وكذلك من ظن أن المؤمنين يخلون عما أمروا به من التعاون والتناصر، فقد ظن ظنً سوء ﴿وَإِنْ أَلْفَنَّ لَا يُفْعَى مِنْ آلِ الْحَيِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨] وما غاب عنا أحد من الجماعة، أو قدم إلينا الساعة، أو قبل الساعة، إلا ومنزلته عندنا اليوم أعظم مما كانت وأجل وأرفع.

وتعلمون - رضي الله عنكم - أن ما دون هذه القضية من الحوادث يقع فيها من اجتهاد الآراء، واختلاف الأهواء، وتنوع أحوال أهل الإيمان، وما لا بد منه - من نزغات الشيطان - ما لا يتصور أن يعرى عنه نوع الإنسان. وقد قال تعالى: ﴿وَحَلَّلَهَا لِإِنْسَانٍ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ ١٠٠٣ ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُفْرِكِينَ وَالْمُفْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٢، ٧٣]. بل أنا أقول ما هو أبلغ من ذلك - تنبيهاً بالأدنى على الأعلى، [٢٨/٥٥] وبالأقصى على الأدنى - فأقول:

تعلمون كثرة ما وقع في هذه القضية من الأكاذيب

أفقه منه. ثلاث لا يغفل عليهم قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوهم تحيط من وراءهم^(١).

وقوله: «لا يغفل» أي: لا يحقد عليهم. فلا يخفى هذه الخصال قلب المسلم، بل يجهن، ويرضاهن.

وأول ما أبدأ به من هذا الأصل: ما يتعلق بي، فتعلمون - رضي الله عنكم - أني لا أحب أن يؤدي أحد من عموم المسلمين - فضلاً عن أصحابنا - بشيء أصلاً، لا باطناً ولا ظاهراً، ولا عندي عتب على أحد منهم. ولا لوم أصلاً، بل لهم عندي من الكرامة، والإجلال والمحبة، والتعظيم أضعاف أضعاف ما كان، كل بحسبه، ولا يخلو [٢٨/٥٣] الرجل إما أن يكون مجتهداً مصيماً، أو مخطئاً، أو مذنباً. فالأول: مأجور مشكور. والثاني: - مع أجره على الاجتهاد - فمعفو عنه، مغفور له. والثالث: فالله يغفر لنا وله، ولسائر المؤمنين.

فنتطوي بساط الكلام المخالف لهذا الأصل.

كقول القائل: فلان قصر، فلان ما عمل، فلان أودي الشيخ بسية، فلان كان سبب هذه القضية، فلان كان يتكلم في كيد فلان. ونحو هذه الكلمات، التي فيها مذمة لبعض الأصحاب، والإخوان. فإني لا أسامح من أذاهم من هذا الباب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

بل مثل هذا يعود على قائله باللام، إلا أن يكون له من حسنة ومن يغفر الله له إن شاء. وقد عفا الله عما سلف.

وتعلمون - أيضاً - أن ما يجري من نوع تغليب، أو تخشين على بعض الأصحاب والإخوان: ما كان يجري بدمشق، وما جرى الآن بمصر، فليس ذلك غضاضة

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٥٨)، وابن ماجه (٢٣٠)، وأحمد

أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقَتْلِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُجِبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٢﴾ [النور: ٢٢]، فلما نزل قال أبو بكر: بلى، والله إني لأحب أن يغفر الله لي. فأعاد إلى مسطح النفقة التي كان ينفق.

ومع ما ذكر من العفو والإحسان، وأمثاله، وأضعافه، والجهاد على ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة أمر لا بد منه: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٧﴾ [المائدة: ٥٤ - ٥٦]، و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً.



وكتب - رحمه الله - أيضاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

سلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته، ونحن - لله الحمد والشكر - في نعم متزايدة متوافرة، وجميع ما يفعله الله فيه نصر الإسلام، وهو من نعم الله العظام. و﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا وَتَكْلِمُ بِاللَّهِ خَبِيرًا﴾ [الفتح: ٢٨]، فإن الشيطان استعمل حزبه في إفساد دين الله، الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه.

ومن سنة الله: أنه إذا أراد إظهار دينه، أقام من يعارضه، فيحق الحق بكلماته، ويقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق.

المفتراة والأغاليط المظنونة، والأهواء الفاسدة، وأن ذلك أمر يجل عن الوصف. وكل ما قيل من كذب وزور، فهو في حقنا خير ونعمة. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَأْنًا لَّكُم بِهِ خَصْمٌ لَّكُم مَّا أَتَمَّيْتُمْ مَّا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١]. وقد أظهر الله من نور الحق وبرهانه، ما رد به إفك الكاذب وبيتهانه.

فلا أحب أن يتصر من أحد بسبب كذبه علي، أو ظلمه وعدوانه، فإني قد أحللت كل مسلم. وأنا أحب الخير لكل المسلمين، وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسه. والذين كذبوا وظلموا فهم في حل من جهتي.

وأما ما يتعلق بحقوق الله؛ فإن تابوا تاب الله عليهم، وإلا فحكم الله نافذ فيهم، فلو كان الرجل مشكوراً على سوء عمله، لكنت أشكر كل من كان سبباً في هذه القضية، لما يترتب عليه من خير الدنيا [٢٨/٥٦] والآخرة؛ لكن الله هو المشكور على حسن نعمه وآلاته، وأياديه التي لا يقضي للمؤمن قضاء إلا كان خير له.

وأهل القصد الصالح يشكرون على قصدهم، وأهل العمل الصالح يشكرون على عملهم، وأهل السيات نسال الله أن يتوب عليهم، وأنتم تعلمون هذا من خلقي، والأمر أزيد مما كان وأوكد، لكن حقوق الناس بعضهم مع بعض، وحقوق الله عليهم، هم فيها تحت حكم الله.

وأنتم تعلمون: أن الصديق الأكبر في قضية الإفك - التي أنزل الله فيها القرآن - حلف لا يصل مسطح بن أثانة؛ لأنه كان من الخائضين في الإفك؛ فانزل الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولَ الْفَصْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ

أضعافها، وأقوى فقها منها، وأشد مخالفة لأغراضهم. فإن الزملاكية قد بين فيها من نحو خسين وجهًا: أن ما حكم به ورسم به مخالف لإجماع المسلمين، وما فعلوه لو كان ممن يعرف ما جاء به الرسول، ويتعمد مخالفته لكان كفرًا وردة عن الإسلام، لكنهم جهال دخلوا في شيء ما كانوا يعرفونه، ولا ظنوا أنه يظهر منه أن السلطة تخالف مرادهم، والأمر أعظم مما ظهر لكم، ونحن والله الحمد، على عظيم الجهاد في سبيله.

ثم ذكر كلامًا وقال:

بل جهادنا في هذا مثل جهادنا يوم قازان، والجلبية، والجهمية، والاتحادية، وأمثال ذلك. وذلك من أعظم نعم الله علينا وعلى الناس، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.



[٢٨/٦٠] وقال الشيخ الإمام العلامة

شيخ الإسلام أبو العباس، أحمد بن الشيخ الإمام العالم شهاب الدين عبد الحلیم

ابن الشيخ الإمام مجد الدين أبي البركات عبد السلام

ابن تيمية - رحمه الله عليه (٥) -

الحمد لله نستعينه ونستهديه؛ ونستغفره ونتوب إليه؛ ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له؛ ومن يضلل فلا هادي له.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله؛ أرسله بين يدي الساعة بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا

[٢٨/٥٨] والذي سمي فيه حزب الشيطان لم يكن مخالفة لشرع محمد ﷺ وحده، بل مخالفة لدين جميع المرسلين: إبراهيم، وموسى، والمسيح، ومحمد خاتم النبيين - صلى الله عليهم أجمعين - وكانوا قد سعوا في أن لا يظهر من جهة حزب الله ورسوله خطاب ولا كتاب، وجزعوا من ظهور الأخنائية، فاستعملهم الله تعالى. حتى أظهروا أضعاف ذلك وأعظم، وألزمهم بتغيثه ومطالعة، ومقصودهم إظهار عيوبه، وما يجتجون به، فلم يجدوا فيه إلا ما هو حجة عليهم، وظهر لهم جهلهم، وكذبهم وعجزهم، وشاع هذا في الأرض، وأن هذا مما لا يقدر عليه إلا الله، ولم يمكنهم أن يظهروا علينا فيه حيًا في الشرع والدين، بل غاية ما عندهم: أنه خولف مرسوم بعض المخلوقين، والمخلوق كائنًا من كان، إذا خالف أمر الله تعالى ورسوله لم يجب، بل ولا يجوز طاعته في مخالفة أمر الله ورسوله باتفاق المسلمين.

وقول القائل: إنه يظهر البدع، كلام يظهر فساد لكل مستبصر، ويعلم أن الأمر بالعكس، فإن الذي يظهر البدعة، إما أن يكون لعدم علمه بسنة الرسول، أو لكونه له غرض وهوى يخالف ذلك؛ وهو أولى بالجهل بسنة الرسول، واتباع هواهم بغير هدى من الله ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصاص: ٥٠] ممن هو أعلم بسنة الرسول منهم، وأبعد عن الهوى والغرض في مخالفتها ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ [٢٨/٥٩] شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بِمَعْسُومِ آلِيَاءِ بَعْضُهُمْ وَأَلَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجنابة: ١٨، ١٩].

وهذه قضية كبيرة لها شأن عظيم. ولتعلمن نبأه

بعد حين.

ثم قال - رحمه الله - بعده:

وكانوا يطلبون تمام الأخنائية، فعندهم ما يطعمهم

(٥) هذه الرسالة للشيخ رحمه الله معروفة باسم: (الحسبة)، وقد نقل عايتها ابن القيم رحمه الله في كتابه «الطرق الحكيمة» (٢٣٢) - (٢٧٣)، وبمقابلة هذا الموضع على ما نقله ابن القيم رحمه الله يوجد فروق وتصحيحات يسيرة، كما سيأتي. انظر «الصيانة» ص ٢١٥ - ٢١٦ بتصرف.

ويقاتل رياء: فأَيُّ ذلك في سبيل الله؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»^(١).

وكل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتعاون والتناصر، فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم، والتناصر لدفع مضارهم؛ ولهذا يقال: الإنسان مدني بالطبع. فإذا اجتمعوا فلا بدَّ لهم من أمور يفعلونها يحتلّون بها المصلحة، وأمور يمتنعونها لما فيها من المفسدة؛ ويكونون مطيعين للأمر بتلك المقاصد، والناهي عن تلك المفاصد، فجميع بني آدم لا بد لهم من طاعة أمرٍ وناؤه.

فمن لم يكن من أهل الكتب الإلهية، ولا من أهل دين، فإنهم يطيعون ملوكهم فيما يرون أنه يعود بمصالح دنياهم، مصيبين تارة ومخطفين أخرى، وأهل الأديان الفاسدة من المشركين وأهل الكتاب المستمسكين به بعد التبديل أو بعد النسخ والتبديل: مطيعون فيما يرون أنه يعود عليهم بمصالح دينهم ودنياهم.

وغير أهل الكتاب: منهم من يؤمن بالجزاء بعد الموت، ومنهم من لا يؤمن به، وأما أهل الكتاب فيفتقون على الجزاء بعد الموت؛ ولكن الجزاء في الدنيا متفق عليه من أهل الأرض؛ فإن الناس لم يتنازعوا في [٢٨/٦٣] أن عاقبة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة، ولهذا يروى: «الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة وإن كانت مؤمنة».

وإذا كان لا بد من طاعة أمرٍ وناؤه، فمعلوم أن دخول المرء في طاعة الله ورسوله خير له، وهو الرسول النبي الأمي المكتوب في التوراة والإنجيل، الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويُحِلُّ لهم

منيرًا، فهدي به من الضلالة، ويصّر به من العمى، وأرشد به من الغي؛ وفتح به أعينا عميًا، وآذانًا صمًا؛ وقلوبًا غلفًا، حيث بلغ الرسالة، وأدى الأمانة؛ ونصح الأمة؛ وجاهد في الله حتى جهاده؛ وعبد الله حتى أتاه اليقين من ربه؛ صل الله عليه وعلى [٢٨/٦١] آله وسلم تسليمًا؛ وجزاء عنا أفضل ما جزى نبيًا عن أمته.



أما بعد:

فهذه قاعدة في الحسبة

أصل ذلك أن تعلم أن جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا؛ فإن الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لذلك، وبه أنزل الكتب، وبه أرسل الرسل، وعليه جاهد الرسول والمؤمنون، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ لِيُحَنِّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الصُّلُوفَ﴾ [النحل: ٣٦].

وقد أخبر عن جميع المرسلين أن كلاً منهم يقول لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [المؤمنون: ٣٢]، وعبادته تكون بطاعته وطاعة رسوله، وذلك هو الخير والبر، والتقوى والحسانات، والقربات والباقيات والصالحات والعمل الصالح، وإن كانت هذه الأسماء بينها فروق لطيفة ليس هذا موضعها.

وهذا الذي يقاتل عليه الخلق، كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ لِلَّذِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٣٩]. وفي «الصحيحين» عن أبي موسى [٢٨/٦٢] الأشعري رضي الله عنه قال: مثل النبي ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة؛ ويقاتل حمية،

بِالْقِسْطِ وَأَتَرَقْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفِعٌ لِلنَّاسِ
وَلَعَلَّكُمْ اللَّهُ مِنْ مَنصُرِهِمْ وَرُسُلَهُم بِالْقَبْلِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ
[الحديد: ٢٥].

ولهذا أمر النبي ﷺ أمته بتولية ولاية أمور
عليهم، وأمر ولاية الأمور أن يردوا الأمانات إلى
أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل،
وأمرهم بطاعة ولاية الأمور في طاعة الله تعالى؛ ففي
«سنن أبي داود» عن أبي سعيد أن رسول الله
[٢٨/٦٥] ﷺ قال: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا
أحدهم»^(٣). وفي «مسند» أبيه أيضاً عن أبي هريرة مثله.
وفي «مسند الإمام أحمد» عن عبد الله بن عمر أن النبي
ﷺ قال: «لا يجل ثلاثة يكونون بغلاة من الأرض إلا
أمروا أحدهم»^(٤).

فإذا كان قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر
الاجتماعات أن يولي أحدهم: كان هذا تنبيهاً على
وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك؛ ولهذا كانت
الولاية - لمن يتخذها ديناً يتقرب به إلى الله ويفعل فيها
الواجب بحسب الإمكان - من أفضل الأعمال
الصالحة، حتى قد روى الإمام أحمد في «مسنده» عن
النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ أَحَبَّ الْخَلْقِ إِلَيَّ اللَّهُ إِمَامٌ عَادِلٌ،
وَأَبْغَضُ الْخَلْقِ إِلَيَّ اللَّهُ إِمَامٌ جَائِرٌ»^(٥).



فصل

وإذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر
ونهي؛ فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر

الطيبات ونحرم عليهم الخبائث، وذلك هو الواجب
على جميع الخلق؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ
إِلَّا يُطَاعُ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ
فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا
رَحِيمًا ۝ فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا
شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ
وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ۝ [النساء: ٦٤، ٦٥]، وقال: ﴿وَمَنْ
طُغِيَ اللَّهُ وَالرَّسُولُ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْهَى اللَّهُ عَنِ
الْفِتَنِ وَالضَّالِّينَ وَالشَّكَاكِيَّةَ وَالْمُصَلِّينَ وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ
رَفِيقًا ۝ [النساء: ٦٩]، وقال: ﴿وَمَنْ طُغِيَ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
يُخَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝ وَمَنْ يَعْصِ
اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَتَقَعِدْ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ
عَذَابٌ مُهِينٌ ۝ [النساء: ١٣، ١٤].

وكان النبي ﷺ يقول في خطبته للجمعة: «إِنَّ
خَيْرَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ؛ وَشَرُّ
الْأُمُورِ [٢٨/٦٤] مُخَنَّفَاتُهَا»^(٦). وكان يقول في خطبة
الحاجة: «من طمع الله ورسوله فقد رَشِدَ، ومن يعصهما
فإنه لا يضر إلا نفسه، ولن يضر الله شيئاً»^(٧).

وقد بعث الله رسوله محمداً ﷺ بأفضل المناهج
والشرائع، وأنزل عليه أفضل الكتب، فأرسله إلى خير
أمة أخرجت للناس، وأكمل له ولايته الدين، وأنم
عليهم النعمة، وحرم الجنة إلا على من آمن به وبها جاء
به، ولم يقبل من أحد إلا الإسلام الذي جاء به، فمن
ابتغى غيره ديناً فلن يقبل منه، وهو في الآخرة من
الخاسرين.

وأخبر في كتابه أنه أنزل الكتاب والحديد ليقوم
الناس بالقسط؛ فقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا
بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٢٦٠٨ - ٢٦٠٩) وأبو يعلى في «مسنده»
(١ / ٢٩٥) والحديث حسنه الشيخ الألباني في
«المصححة» (١٣٢٢).

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٦٦٤٧) وضعفه الشيخ الألباني في
«الضعيفة» (٥٨٩).

(٥) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٢ / ٣) والترمذي (٢٤٩ / ١) واخترت
ضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١١٥٦).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٧).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٠٩٧) والترمذي (١١٠٥) والنسائي
(١٤٠٤) والدارمي (٢٢٠٢).

مني وأنا منه، وَسَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضُ»^(١).

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكم بالصدق! فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يُكْتَبَ عند الله صديقًا، وإياكم والكذب! فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يُكْتَبَ عند الله كَذِبًا»^(٢)؛ ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿هَلْ أَتَيْتُمُ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٥﴾ تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٦﴾﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢]، وقال: ﴿لَنُصَبِّحَنَّ بِالنَّاصِيَةِ ﴿٦﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِفَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

فلهذا يجب على كل وليٍّ أمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل، وإذا تعذر ذلك استعان بالأمثل فالأمثل وإن كان فيه كذب وظلم؛ فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم! والواجب إنما هو فعل المقدور. وقد قال النبي ﷺ أو عمر بن الخطاب: «مَنْ قُلَّدَ رَجُلًا عَلَى عَصَابَةٍ وَهُوَ يَجِدُ فِي تِلْكَ الْعَصَابَةِ مِنْهُ أَرْضَى اللَّهُ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ، وَخَانَ رَسُولَهُ، وَخَانَ الْمُؤْمِنِينَ»^(٣).

فالواجب إنما هو الأرضي من الموجود، والغالب أنه لا يوجد [٢٨/٦٨] كامل، فَيُفْعَلُ خَيْرُ الْخَيْرِينَ، وَيُذْفَعُ شَرُّ الشَّرِّينَ؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول: أشكو إليك بجلد الفاجر وعجز الثقة.

وقد كان النبي ﷺ وأصحابه يفرحون بانتصار الروم والنصارى على المجوس، وكلاهما كافران لأن أحد الصنفين أقرب إلى الإسلام؛ وأنزل الله في ذلك

بالمعروف، والنهي الذي بعث به هو النهي عن المنكر، وهذا نُفْتُ النبي والمؤمنين؛ كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]. وهذا واجب على كل مسلم قادر، وهو فرض على الكفاية، ويصبر [٢٨/٦٦] فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره، والقدره هو السلطان والولاية، فذو السلطان أقدر من غيرهم، وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم؛ فإن مناط الوجوب هو القدرة؛ فيجب على كل إنسان بحسب قدرته، قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا تَسْتَطِيعُونَ﴾ [التغابن: ١٦].

وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى: مثل نيابة السلطنة، والصغرى: مثل ولاية الشرطة، وولاية الحكم، أو ولاية المال وهي: ولاية الدواوين المالية، وولاية الحسبة.

لكن من التولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن، والمطلوب منه الصدق، مثل الشهود عند الحاكم، ومثل صاحب الديوان الذي وظيفته: أن يكتب المستخرج والمصرف، والتقيب والعريف الذي وظيفته: إخبار ذي الأمر بالأحوال.

ومنهم من يكون بمنزلة الأمين المطاع؛ والمطلوب منه العدل، مثل: الأمير والحاكم والمحتسب، وبالصدق في كل الأخبار، والعدل في الإنشاء من الأقوال والأعمال؛ تصلح جميع الأحوال، وهما قرينان كما قال تعالى: ﴿وَوُثِّقَتْ لِكُلِّهِمْ رِبَّتُهُ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]. وقال النبي ﷺ: لا ذكر الظلمة -

مَنْ صَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى [٢٨/٦٧] ظلمهم فليس مني ولست منه؛ ولا يَرُدُّ عَلَيَّ الْحَوْضُ، وَمَنْ لَمْ يَصْدَقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَلَمْ يُعِثِّمْ عَلَى ظلمهم فهو

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٦١٤)، والنسائي (٤٢٠٧) وأحمد (٣٩٩، ٣٢١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧).

(٣) ضعيف: أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤ / ١٠٤) وانظر «الضعيفة» (٤٥٤٥).

الحرب حكم في شيء، وإنما هو متفدّ لما يأمر به متولّي القضاء، وهذا اتبع السنة القديمة؛ ولهذا أسباب من المذاهب والعادات المذكورة في غير هذا الموضع.

وأما المحتسب: فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاء وأهل الديوان ونحوهم، وكثير من الأمور الدينية هو مشترك بين ولاية الأمور، فمن أدّى فيه الواجب وجبت طاعته فيه، فعل المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها، ويعاقب من لم يصل بالضرب والجس؛ وأما القتل فإلى غيره، ويتمهد الأئمة والمؤذنين؛ [٢٨/٧٠] فمن قرط منهم فيا يجب من حقوق الإمامة أو يخرج عن الأذان المشروع الزمه بذلك، واستعان فيما يعجز عنه بوالي الحرب والحكم، وكلّ مطاع يعين على ذلك.

وذلك أن الصلاة هي أعرف المعروف من الأعمال، وهي عمود الإسلام وأعظم شرائعه، وهي قرينة الشهادتين، وإنما فرضها الله ليلة المعراج، وخاطب بها الرسول بلا واسطة، لم يبعث بها رسولاً من الملائكة، وهي آخر ما وصّى به النبي ﷺ أمته، وهي المخصوصة بالذكر في كتاب الله تخصيصاً بعد تعميم، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مِمَّا كُتِبَ لَهُمْ يَرْزُقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله: ﴿أَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِيمِ الصَّلَاةَ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وهي المقرنة بالصبر، وبالزكاة، وبالنسك، وبالجهد في مواضع من كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله: ﴿إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وقوله: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَبُّهُمْ زَكَاةً سَجْدًا﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلِنَأْخُذَوا أَمْلِحَتْهُمْ فَرْدًا

«سورة الروم» لما اقتلت الروم وفارس؛ والقصة مشهورة. وكذلك يوسف كان نائباً لفرعون مصر وهو وقومه مُشركون، وفَعَلَ من العدل والخير ما قدر عليه، ودعاهم إلى الإيمان بحسب الإمكان.



فصل

عموم الولايات وخصوصها، وما يستفیده المتولّي بالولاية يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف، وليس لذلك حدّ في الشرع، فقد يدخل في ولاية القضاء في بعض الأمكنة والأزمنة ما يدخل في ولاية الحرب في مكان وزمان آخر، وبالعكس، وكذلك الحسبة وولاية المال.

وجميع هذه الولايات هي في الأصل ولاية شرعية ومناصب دينية، فأَيُّ مَنْ عدل في ولاية من هذه الولايات فاسأها بعلم وعدل، وأطاع الله ورسوله بحسب الإمكان؛ فهو من الأبرار الصالحين، وأَيُّ مَنْ ظَلَمَ [٢٨/٦٩] وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين. إنما الضابط قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَكِيٌّ تَعْمِيرٌ﴾ [الأنفطار: ١٣، ١٤].

وإذا كان كذلك: فولاية الحرب في عرف هذا الزمان في هذه البلاد الشامية والمصرية تختص بإقامة الحدود التي فيها إتلاف، مثل: قطع يد السارق وعقوبة المحارب ونحو ذلك. وقد يدخل فيها من العقوبات ما ليس فيه إتلاف: كجَلْدِ السارق، ويدخل فيها الحكم في المخاصات والمضاريات، ودواعي التهم التي ليس فيها كتاب وشهود. كما تختص ولاية القضاء بها فيه كتاب وشهود، وكما تختص بإثبات الحقوق والحكم في مثل ذلك، والنظر في حال نظار الوقوف وأوصياء اليتامى، وغير ذلك مما هو معروف. وفي بلاد أخرى كبلاد المغرب: ليس لوالي

[٢٨/٧٢] قالت أصابته بئلاً؛ فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» فقال: أصابته السهاء يا رسول الله! قال: «أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس! من غشنا فليس منا»^(٣)، وفي رواية: «من غشنا فليس مني»^(٤)، فقد أخبر النبي ﷺ أن الغشاء ليس بداخل في مطلق اسم أهل الدين والإيمان، كما قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»^(٥)، فسلبه حقيقة الإيمان التي بها يستحق حصول الثواب والنجاة من العقاب؛ وإن كان معه أصل الإيمان الذي يفارق به الكفار ويخرج به من النار.

والغش يدخل في البيوع بكتبان العيوب وتدليس السلع: مثل أن يكون ظاهر المبيع خيراً من باطنه؛ كالذي مر عليه النبي ﷺ وأنكر عليه. ويدخل في الصناعات: مثل الذين يصنعون المظعومات من الخبز والطبخ والعدس والشواء وغير ذلك، أو يصنعون الملابس كالنساجين والخطاطين ونحوهم، أو يصنعون غير ذلك من الصناعات، فيجب نهيهم عن الغش والخيانة والكتبان.

ومن هؤلاء الكيماوية: الذين يفسون النقود والجواهر والمطر وغير ذلك، فيصنعون ذهباً أو فضة أو عتبراً أو مسكاً أو جواهر أو زعفراناً أو ماء ورداً أو غير ذلك؛ يضاهون به خلق الله، ولم يخلق الله شيئاً [٢٨/٧٣] فيقدر العباد أن يخلقوا كخلقهم، بل قال الله - عز وجل - فيما حكى عنه رسوله ﷺ: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى، فليخلقوا ذرة! فليخلقوا بعوضة»^(٦)؛ ولهذا كانت المصنوعات - مثل:

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٢).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٢) بلفظ «من غش».

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٥٣، ٧٥٥٩) ومسلم (٢١١١).

ولفظه... فليخلقوا ذرة أو ليخلقوا حبة أو ليخلقوا شجرة.

صنعوا فليكونوا من ودايكم وتلت طائفة أخرى: «لن يعملوا فليصلوا معك وتباخذوا جذرم» وأتاحتهم [النساء: ١٠٢]، إلى قوله: «فلذا أكلتم أنفسكم فأقيموا الصلوة إن الصلوة كانت على المؤمنين كتباً موقوتاً» [النساء: ١٠٣].

[٢٨/٧١] وأمرها أعظم من أن يحاط به، فاعتناء ولاية الأمر بها يجب أن يكون فوق اعتنائهم بجميع الأعمال؛ ولهذا كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يكتب إلى عماله: «إن أهم أمركم عندي الصلاة، من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه، ومن ضيعها كان لما سواها أشد إضاعة»^(١). رواه مالك وغيره.

ويأمر المحتسب: بالجمعة والجماعات، ويصدق الحديث وأداء الأمانات، وينهى عن المنكرات: من الكذب والخيانة، وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال والميزان، والغش في الصناعات؛ والبياعات، والديانات، ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُطْغِينَ ۖ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۖ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۖ﴾ [المطففين: ١ - ٣]، وقال في قصة شعيب: ﴿لَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ۖ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ أَلْتَسْتَعِمُّ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۖ﴾ [الشعراء: ١٨١ - ١٨٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْهَاسِلِينَ﴾ [النساء: ١٠٧]، وقال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْهَاسِلِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

وفي «الصحيحين»: عن حكيم بن حزام قال: قال رسول الله ﷺ: «اليمان بالخيار ما لم يغررقا، فإن صدقا وينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكلبا تحقت بركة بيعهما»^(٢)، وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها،

(١) ضعيف: أخرجه مالك في «الموطأ» (٦) وانظر «الشكافة» (٥٨٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢).

إلى أجل ثم يعيدها إلى صاحبها بتقص دراهم يستغيدها المحلل، وهذه المعاملات منها ما هو حرام بإجماع المسلمين مثل التي يجري فيها شرط لذلك، أو التي يباع فيها المبيع قبل القبض الشرعي أو بغير الشروط الشرعية، أو يقلب فيها الدين على المعسر، فإن المعسر يجب إنظاره ولا يجوز الزيادة عليه بمعاملة ولا غيرها بإجماع المسلمين. ومنها ما قد تنازع فيه بعض العلماء؛ لكن الثابت عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين تحريم ذلك كله.

ومن المنكرات: تلقي السلح قبل أن تحمي إلى السوق؛ فإن النبي ﷺ نهى عن ذلك^(٣)؛ لما فيه من تغيير البائع؛ فإنه لا يعرف السعر فيشتري منه المشتري بدون القيمة؛ ولذلك أثبت النبي ﷺ له الخيار إذا هبط إلى السوق. وثبوت الخيار له مع الغبن لا ريب فيه، وأما ثبوته بلا غبن ففيه نزاع بين العلماء، وفيه عن أحمد روايتان: إحداهما: يثبت وهو قول الشافعي. والثانية: لا [٢٨/٧٥] يثبت لعدم الغبن.

وثبوت الخيار بالغبن للمسترسل - وهو الذي لا يياكس - هو مذهب مالك وأحمد وغيرهما، فليس لأهل السوق أن يبيعوا المياكس بسعر، ويبيعوا المسترسل الذي لا يياكس أو من هو جاهل بالسعر بأكثر من ذلك السعر، هذا مما ينكر على الباعة. وجاء في الحديث: «غبن المسترسل ربا»^(٤)، وهو بمنزلة تلقي السلح، فإن القادم جاهل بالسعر؛ ولذلك نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد، وقال: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»^(٥). وقيل لابن عباس ما قوله: «لا يبيع حاضر لباد؟» قال: لا يكون له سمسارًا.

الأطبحة والملابس والمساكن - غير مخلوقة إلا بتوسط الناس؛ قال تعالى: ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ أَنَا حَلَقًا ذَرِينًا فِي الْفَلَكَ الْمَسْحُورِ﴾^(٦) وَخَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَارٍ وَتَرَكُوبًا [يس: ٤١، ٤٢]، وقال تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجُتُونَ﴾^(٧) وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ [الصفافات: ٩٥، ٩٦].

وكانت المخلوقات - من المعادن والنبات والدواب - غير مقدورة لبني آدم أن يصنعوها؛ لكنهم يشبهون على سبيل الغش. وهذا حقيقة الكيمياء؛ فإنه المشبه؛ وهذا باب واسع قد صنف فيه أهل الخبرة ما لا يجتمل ذكره في هذا الموضع.

ویدخل في المنكرات ما نهى الله عنه ورسوله من العقود المحرمة: مثل عقود الربا والميسر، ومثل بيع الغرر وكحل الحبل، والملازمة والمتابذة، وربا النسيئة وربا الفضل، وكذلك التجش، وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها، وتصرية الدابة اللبون وسائر أنواع التدليس.

وكذلك المعاملات الربوية سواء كانت ثنائية أو ثلاثية إذا كان المقصود بها جميعها أخذ دراهم بدراهم أكثر منها إلى أجل.

فالثنائية: ما يكون بين اثنين: مثل أن يجمع إلى القرض يمينًا أو إجارة أو مساقاة أو مزارعة. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه [٢٨/٧٤] قال: «لا يجل سلف وبيع ولا شرطان في بيع، ولا ريع ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك»^(١). قال الترمذي: حديث صحيح. ومثل أن يبيعه سلعة إلى أجل ثم يعيدها إليه، ففي «سنن أبي داود» عن النبي ﷺ قال: «من باع بيعتين في بيعة، فله أوكسهما أو الربا»^(٢).

والثلاثية: مثل أن يدخلها بينهما محلاً للربا، يشتري السلعة منه أكل الربا، ثم يبيعها المعطي للربا

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢١٦٥)، ومسلم (١٥١٧).

(٤) ضعيف: أخرجه البيهقي (٣٤٨/٥)، والطبراني في الكبير (١٢٦/٨).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٢٢).

(١) حسن صحيح: أخرجه الترمذي (١٢٣٤)، وأبو داود (٣٥٠٤).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٣٤٦١).

على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر - إما لقلة الشيء، وإما لكثرة الخلق - فهذا إلى الله. فالزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق.

وأما الثاني: فمثل: أن يتمتع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس [٢٨/٧٧] إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة، فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل، فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به.

وأبلغ من هذا: أن يكون الناس قد التزموا ألا يبيع الطعام أو غيره إلا أناس معروفون، لا تباع تلك السلع إلا لهم ثم يبيعونها هم؛ فلو باع غيرهم ذلك مُنِعَ. إما ظلمًا لوظيفة تؤخذ من البائع، أو غير ظلم؛ لما في ذلك من الفساد، فها هنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل. ولا يشترون أموال الناس إلا بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء؛ لأنه إذا كان قد منع غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه، فلو سوغ لهم أن يبيعوا بها اختاروا أو اشتروا بها اختاروا؛ كان ذلك ظلمًا للخلق من وجهين: ظلمًا للبائعين الذين يريدون بيع تلك الأموال، وظلمًا للمشتريين منهم.

والواجب إذا لم يمكن دفع جميع الظلم أن يُدفع الممكن منه، فالتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع، وحقيقته: إلزامهم ألا يبيعوا أو لا يشتروا إلا بضمن المثل.

وهذا واجب في مواضع كثيرة من الشريعة، فإنه كما أن الإكراه على البيع لا يجوز إلا بحق، يجوز الإكراه على البيع بحق في مواضع مثل بيع المال لقضاء الدين الواجب والتفقة الواجبة، والإكراه على ألا يبيع إلا بضمن المثل لا يجوز إلا بحق، ويجوز في مواضع: مثل المضطر إلى [٢٨/٧٨] طعام الغير، ومثل

وهذا نهي عنه لما فيه من ضرر المشتري، فإن المقيم إذا توكل للقادم في بيع سلعة يحتاج الناس إليها، والقادم لا يعرف السعر، ضرر ذلك المشتري، فقال النبي ﷺ: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض».

ومثل ذلك «الاحتكار» لما يحتاج الناس إليه؛ روى مسلم في «صحيحه» عن معمر بن عبد الله: أن النبي ﷺ قال: «لا يحتكر إلا خاطئ»^(١). فإن المحتكر هو الذي يعتمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد إغلاءه عليهم، وهو ظالم للخلق المشتريين؛ ولهذا كان لولي الأمر أن يُكْرِه الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في [٢٨/٧٦] محصة، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل؛ ولهذا قال الفقهاء: من اضطر إلى طعام الغير، أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله، ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره، لم يستحق إلا سعره.

ومن هنا يتبين أن السعر: منه ما هو ظلم لا يجوز، ومنه ما هو عدل جائز. فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بضمن لا يرضونه، أو منعهم عما أباحه الله لهم، فهو حرام. وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بضمن المثل، ومنعهم عما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل: فهو جائز، بل واجب.

فأما الأول: فمثل ما روى أنس قال: غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، لو سقرت؟ فقال: «إن الله هو القابض الباسط الرازق المسر، وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال»^(٢). رواه أبو داود والترمذي وصححه. فإذا كان الناس يبيعون سلعتهم

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٠٥).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (١٣١٤)، وأبو داود (٣٤٥١).

وشرائها بأكثر من ثمن المثل، والناس يحتاجون إلى ذلك وشرائه، وما احتاج إلى بيعه وشرائه عموم الناس فإنه يجب ألا يباع إلا بثمن المثل؛ إذا كانت الحاجة إلى بيعه وشرائه عامة.

ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة ناس: مثل حاجة الناس إلى الفلاحة والنساجة والبنّاية، فإن الناس لا بد لهم من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومسكن يسكنونها، فإذا لم يجلب لهم من الثياب ما يكفيهم كما كان يجلب إلى الحجاز على عهد رسول الله ﷺ، كانت الثياب تجلب إليهم من اليمن ومصر والشام وأهلها كفار، وكانوا يلبسون ما نسجه الكفار ولا يغسلونه، فإذا لم يجلب إلى ناس البلد ما يكفيهم احتاجوا إلى من ينسج لهم الثياب. ولا بد لهم من طعام إما مجلوب من غير بلدهم، وإما من زرع بلدهم، وهذا هو الغالب. وكذلك لا بد لهم من مساكن يسكنونها، فيحتاجون إلى البناء، فلهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم [٢٨/٨٠] كأبي حامد الغزالي، وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم: إن هذه الصناعات فرض على الكفاية، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها، كما أن الجهاد فرض على الكفاية، إلا أن يتعين فيكون فرضاً على الأعيان، مثل أن يقصد العدو بلدًا، أو مثل أن يَسْتَنْفِرُ الإمامُ أحدًا.

وطلب العلم الشرعي: فرض على الكفاية إلا فيما يتعين، مثل طلب كل واحد علم ما أمره الله به وما نهاه عنه، فإن هذا فرض على الأعيان كما أخرجاه في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «من يُرد الله به خيرًا يفقهه في الدين»^(١). وكل من أراد الله به خيرًا لا بد أن يفقهه في الدين، فمن لم يفقهه في الدين، لم

الغراس والبناء الذي في ملك الغير، فإن لرب الأرض أن يأخذه بقيمة المثل، لا بأكثر. ونظائره كثيرة.

وكذلك السراية في العتق كما قال النبي ﷺ: «من أعتق شركًا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد، قوّم عليه قيمة عدل، لا وكس ولا شطط، فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق»^(٢).

وكذلك من وجب عليه شراء شيء للعبادات كآلة الحج ورقبة العتق وماء الطهارة، فعليه أن يشتريه بقيمة المثل، ليس له أن يمتنع عن الشراء إلا بما يختار.

وكذلك فيما يجب عليه من طعام أو كسوة لمن عليه نفقة إذا وجد الطعام أو اللباس الذي يصلح له في العرف بثمن المثل: لم يكن له أن يتقل إلى ما هو دونه، حتى يذل له ذلك بثمن يختاره. ونظائره كثيرة.

ولهذا منع غير واحد من العلماء كأبي حنيفة وأصحابه القُسام الذين يقسمون العقار وغيره بالأجر أن يشتروا والناس محتاجون إليهم^(٣) أغلوا عليهم الأجر، فمنع البائعين الذين تواطوا على ألا يبيعوا إلا بثمن قدره أولى. وكذلك منع المشتريين إذا تواطوا على أن يشتروا، فإنهم إذا اشتروا فيما يشتريه أحدهم حتى يعضوا سلع الناس أولى أيضًا، [٢٨/٧٩] فإذا كانت الطائفة التي تشتري نوعًا من السلع أو يبيعها قد تواطأت على أن يعضوا ما يشترونه فيشترونه بدون ثمن المثل المعروف، ويزيدون ما يبيعونه بأكثر من الثمن المعروف، ويضموا ما يشترونه: كان هذا أعظم عدوانًا من تلقي السلع، ومن بيع الحاضر للبادي، ومن النجش، ويكونون قد اتفقوا على ظلم الناس حتى يضطروا إلى بيع سلمهم

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٠١).

(٢) هنا سقط، وهو: [فإنهم إذا اشتروا]، وهو في «الطرق الحكيمة» ص ٢٤٦، ويدل عليه السياق.

انظر «الصيانة» ص ٢١٦ بتصرف.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).

الصدقات، فلما رجع حاسبه فقال: هذا لكم [٢٨/٨٢] وهذا أهدي إلي. فقال النبي ﷺ: «ما بال الرجل نستعمله على العمل بما ولّانا الله فيقول: هذا لكم وهذا أهدي إلي؟ أفلا قعد في بيت أبيه وأمه فينظر أيدي إليه أم لا؟ والذي نفسي بيده، لا نستعمل رجلاً على العمل بما ولّانا الله فيفل منه شيئاً إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة: إن كان بغيراً له رغاء، وإن كانت بقرة لها خوار، وإن كانت شاة تيعرأ»، ثم رفع يديه إلى السماء وقال: «اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟». قالها مرتين أو ثلاثاً^(١).

والمقصود هنا: أن هذه الأعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يُقْم بها غير الإنسان، صارت فرض عَيْن عليه، لا سيما إن كان غيره عاجزاً عنها. فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم أو ناسجتهم أو بنائهم، صار هذا العمل واجباً يجبرهم ولي الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بعوض المثل، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم، كما إذا احتاج الجند المرصدون للجهاد إلى فلاحه أرضهم ألْزِم مَنْ صناعته الفلاحه بأن يصنعها لهم، فإن الجند يُلْزَمُونَ بأن لا يظلموا الفلاح كما ألْزِمَ الفلاح أن يفلح للجند.

والمزارعة: جائزة في أصح قولي العلماء، وهي عمل المسلمين على [٢٨/٨٣] عهد نبيهم وعهد خلفائه الراشدين، وعليها عمل آل أبي بكر وآل عمر وآل عثمان وآل علي وغيرهم من بيوت المهاجرين، وهي قول أكابر الصحابة كابن مسعود، وهي مذهب فقهاء الحديث: كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه؛ وداود بن علي، والبخاري، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبي بكر بن المنذر وغيرهم. ومذهب الليث

يرد الله به خيراً. والدين: ما بعث الله به رسوله، وهو ما يجب على المرء التصديق به والعمل به، وعلى كل أحد أن يصدق محمداً ﷺ فيما أخبر به، ويطيعه فيما أمر تصديقاً عاماً وطاعة عامة، ثم إذا ثبت عنه خبر، كان عليه أن يصدق به مفصلاً، وإذا كان مأموراً من جهة بأمر معين، كان عليه أن يطيعه طاعة مفصلة.

وكذلك غسل الموتى، وتكفينهم والصلاة عليهم، ودفنهم: فرض على الكفاية.

وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: فرض على الكفاية.

[٢٨/٨١] والولايات كلها: الدينية - مثل إمرة المؤمنين، وما دونها: من ملك، ووزارة، وديوانية - سواء كانت كتابة خطاب، أو كتابة حساب لمستخرج أو مصروف في أرزاق المقاتلة أو غيرهم، ومثل إمارة حرب، وقضاء، وحسبة، وفروع هذه الولايات إنما شرعت للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وكان رسول الله ﷺ في مدينته النبوية يتولى جميع ما يتعلق بولاية الأمور، ويولي في الأماكن البعيدة عنه، كما ولي على مكة عتّاب بن أسيد، وعلى الطائف عثمان بن أبي العاص، وعلى قرى عُرَيْنَةَ خالد بن سعيد بن العاص، وبعث علياً ومعاذاً وأبا موسى إلى اليمن. وكذلك كان يؤمر على السرايا وبعث على الأموال الزكوية السعاة، فيأخذونها ممن هي عليه ويدفعونها إلى مستحقيها الذين ساهم الله في القرآن، فيرجع الساعي إلى المدينة. وليس معه إلا السوط، لا يأتي إلى النبي ﷺ بشيء إذا وجد لها موضعاً يضعها فيه.

وكان النبي ﷺ يستوفي الحساب على العمال، يحاسبهم على المستخرج والمصروف، كما في «الصحيحين»: عن أبي حميد الساعدي أن النبي ﷺ استعمل رجلاً من الأزدي يقال له: ابن اللثية على

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٩٧)، ومسلم (١٨٣٢).

من المزارعة تبعًا للمساقاة، فأباحوا المزارعة تبعًا للمساقاة كقول الشافعي إذا كانت الأرض أغلب، أو قدروا ذلك بالثلث كقول مالك. وأما جمهور السلف وفقهاء الأمصار فقالوا: هذا من باب المشاركة لا من باب الإجارة التي يقصد فيها العمل، فإن مقصود كل منها ما يحصل من الثمر والزرع، وهما متشاركان: هذا بينه، وهذا بيه، كالمضاربة.

ولهذا كان الصحيح من قولي العلماء: أن هذه المشاركات إذا فسدت وجب نصيب المثل لا أجرة المثل، فيجب من الربح أو النماء إما ثلث وإما نصف، كما جرت العادة في مثل ذلك، ولا يجب أجرة مقدرة؛ فإن ذلك قد يستغرق المال وأضعافه، وإنما يجب في الفاسد [٢٨/٨٥] من العقود نظير ما يجب في الصحيح، والواجب في الصحيح ليس هو أجرة مساقاة، بل جزء شائع من الربح مسمى فيجب في الفاسدة نظير ذلك، [والمزارعة أصل من المؤاجرة] (*) وأقرب إلى العدل والأصول، فإنها يشتركان في المغنم والمغرم، بخلاف المؤاجرة فإن صاحب الأرض تسلم له الأجرة والمستأجر قد يحصل له زرع وقد لا يحصل، والعلماء مختلفون في جواز هذا، وجواز هذا، والصحيح: جوازهما.

وسواء كانت الأرض مقطعة أو لم تكن مقطعة، وما علمت أحدًا من علماء المسلمين - لا أهل المذاهب الأربعة ولا غيرهم - قال: إن إجارة الإقطاع لا تجوز، وما زال المسلمون يؤجرون الأرض المقطعة من زمن الصحابة إلى زماننا هذا؛ لكن بعض أهل زماننا ابتدعوا هذا القول؛ قالوا: لأن المَقْتَع لا يملك المنفعة، فيصير كالمتسعر إذا أكرى الأرض المعارة، وهذا القياس

بن سعد، وابن أبي ليلى، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن وغيرهم من فقهاء المسلمين. وكان النبي ﷺ قد عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع حتى مات^(١)، ولم تزل تلك المعاملة حتى أجلاهم عمر عن خيبر، وكان قد شارطهم أن يعمروها من أموالهم. وكان البذر منهم لا من النبي ﷺ؛ ولهذا كان الصحيح من قولي العلماء: أن البذر يجوز أن يكون من العامل، بل طائفة من الصحابة قالوا: لا يكون البذر إلا من العامل.

والذي نهي عنه النبي ﷺ من المخابرة وكراء الأرض قد جاء مفسرًا بأنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة معينة^(٢)، ومثل هذا الشرط باطل بالنص وإجماع العلماء، وهو كما لو شرط في المضاربة لرب المال دراهم معينة، فإن هذا لا يجوز بالاتفاق؛ لأن المعاملة مبناه على العدل، وهذه المعاملات من جنس المشاركات، والمشاركة إنما تكون إذا كان لكل من الشريكين جزء شائع [٢٨/٨٤] كالثلث والنصف، فإذا جعل لأحدهما شيء مقدر لم يكن ذلك عدلًا، بل كان ظلمًا.

وقد ظن طائفة من العلماء أن هذه المشاركات من باب الإجازات بعوض مجهول، فقالوا: القياس يقتضي تحريمها. ثم منهم من حرم المساقاة والمزارعة وأباح المضاربة [استحبابًا للحاجة]^(٣)؛ لأن الدراهم لا يمكن إيجارها كما يقول أبو حنيفة. ومنهم من أباح المساقاة: إما مطلقًا كقول مالك والقديم للشافعي، أو على النخل والعنب كالجديد للشافعي؛ لأن الشجر لا يمكن إيجارها بخلاف الأرض، وأباحوا ما يحتاج إليه

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٨٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٤٦).

(٣) في «الطرق الحكمية» ص ٢٥١: [استحبابًا للحاجة] وهو

الصواب؛ لأنهم استثنوا من القياس المقتضي لحرمها - عندهم - لدليل آخر (الحاجة)، وهذا من تعاريف الاستحسان.

انظر «الصيانة» ص ٢١٦ - ٢١٧ بتصرف.

(*) في «الطرق الحكمية» ص ٢٥١: [والمزارعة أحل من المؤاجرة]، وهو الظاهر.

انظر «الصيانة» ص ٢١٧ بتصرف.

خطا الوجهين:

تعين عليه العمل، وهذا من التسعير الواجب. وكذلك إذا احتاج الناس إلى من يصنع لهم آلات الجهاد من سلاح وجسر للحرب وغير ذلك، فيستعمل بأجرة المثل، لا [٢٨/٨٧] يمكن المستعملون من ظلمهم ولا العمال من مطالبهم بزيادة على حقهم مع الحاجة إليهم، فهذا تسعير في الأعمال.

وأما في الأموال: فإذا احتاج الناس إلى سلاح للجهاد، فعلى أهل السلاح أن يبيعوه بعوض المثل، ولا يمكنون من أن يجبروا السلاح حتى ينسلط العدو أو يئذل لهم من الأموال ما يختارون، والإمام لو عين أهل الجهاد للجهاد تعين عليهم، كما قال النبي ﷺ: «وإذا استغفرتم فافتحوا»^(١)، أخرجاه في «الصحيحين». وفي «الصحيح» - أيضا - عنه أنه قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة في أمره وسره، ومنشطه ومكرهه وأثرة عليه»^(٢). فإذا وجب عليه أن يجاهد بنفسه وماله، فكيف لا يجب عليه أن يبيع ما يحتاج إليه في الجهاد بعوض المثل؟ والعاجز عن الجهاد بنفسه يجب عليه الجهاد بiale في أصح قولي العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحد؛ فإن الله أمر بالجهاد بالمال والنفس في غير موضع من القرآن، وقد قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٣)، أخرجاه في «الصحيحين». فمن عجز عن الجهاد بالبدن، لم يسقط عنه الجهاد بالمال، كما أن من عجز عن الجهاد بالمال، لم يسقط عنه الجهاد بالبدن. ومن أوجب على المعصوب أن يخرج من ماله ما يجع به الغير عنه وأوجب الحج على المستطيع بiale

أحدهما: أن المستعير لم تكن المنفعة حقا له، وإنما تبرع له المعير بها، وأما أراضي المسلمين فمستغنتها حق للمسلمين، وولي الأمر قاسم يقسم بينهم حقوقهم ليس متبرعا لهم كالمعير، والمقطع يستوفي المنفعة بحكم الاستحقاق كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقف وأولى. وإذا جاز للموقوف عليه أن يؤجر الوقف وإن أمكن أن يموت فتفسخ الإجارة بموته على أصح قولي العلماء، فلان يجوز للمقطع أن يؤجر الإقطاع [٢٨/٨٦] وإن انفسخت الإجارة بموته أو غير ذلك بطريق الأولى والأخرى.

الثاني: أن المعير لو أذن في الإجارة جازت: مثل الإجارة في الإقطاع، وولي الأمر يأذن للمقطعين في الإجارة، وإنما أقطعهم ليستغوا بها: إما بالمزراعة، وإما بالإجارة. ومن حرم الانتفاع بها بالمؤاجرة والمزراعة، فقد أفسد على المسلمين دينهم ودنياهم، فإن الساكن كالحوانيت والدور ونحو ذلك لا يتفنع بها المقطع إلا بالإجارة. وأما المزارع والبساتين، فيتفنع بها بالإجارة وبالمزراعة والمساقاة في الأمر العام، والمربعة نوع من المزارعة، ولا تخرج عن ذلك إلا إذا استكرى بإجارة مقدرة من يعمل له فيها، وهذا لا يكاد يفعله إلا قليل من الناس؛ لأنه قد يخسر ماله ولا يحصل له شيء، بخلاف المشاركة فإنها يشتركان في المفسن والمفرد، فهو أقرب إلى العدل، فلهذا تختاره الفطر السليمة. وهذه المسائل لسطها موضع آخر.

والمقصود هنا: أن ولي الأمر إن أجبر أهل الصناعات على ما تحتاج إليه الناس من صناعاتهم كالفلاحة والحياكة والبناء، فإنه يقدر أجرة المثل، فلا يمكن المستعمل من نقص أجرة الصانع عن ذلك، ولا يمكن الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١٣٥٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٠٠)، ومسلم (١٧٠٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

فقوله [٢٨/٨٨] ظاهر التناقض.

من جزيرة العرب^(١).

ولهذا ذهب طائفة من العلماء - كمحمد بن جرير الطبري - إلى أن الكفار لا يُقرون في بلاد المسلمين بالجزية إلا إذا كان المسلمون محتاجين إليهم، فإذا استغنوا عنهم، أجلوهم كأهل خير. وفي هذه المسألة نزاع ليس هذا موضعه.

والمقصود هنا: أن الناس إذا احتاجوا إلى الطحانين والخبازين فهذا على وجهين:

أحدهما: أن يحتاجوا إلى صناعتهم، كالذين يطحنون ويخبزون لأهل البيوت، فهؤلاء يستحقون الأجرة، وليس لهم عند الحاجة إليهم أن يطالبوا إلا بأجرة المثل كغيرهم من الصناع.

والثاني: أن يحتاجوا إلى الصنعة والبيع، فيحتاجوا إلى من يشتري الحنطة ويطحنها، وإلى من يخبزها ويبيعها خبزاً؛ لحاجة الناس إلى شراء [٢٨/٩٠] الخبز من الأسواق، فهؤلاء لو مكثوا أن يشتروا حنطة الناس المجلوبة ويبيعوا الدقيق والخبز بما شاءوا مع حاجة الناس إلى تلك الحنطة، لكان ذلك ضرراً عظيماً. فإن هؤلاء تجار تحب عليهم زكاة التجارة عند الأئمة الأربعة وجمهور علماء المسلمين، كما يجب على كل من اشترى شيئاً يقصد أن يبيعه بربح، سواء عمل فيه عملاً أو لم يعمل، سواء اشترى طعاماً أو ثياباً أو حيواناً، وسواء كان مسافراً ينقل ذلك من بلد إلى بلد، أو كان مترتباً به مجبسه إلى وقت النفاق، أو كان مديراً يبيع دائماً ويشتري كأهل الحوانيت، فهؤلاء كلهم تحب عليهم زكاة التجار، وإذا وجب عليهم أن يصنعوا الدقيق والخبز لحاجة الناس إلى ذلك، ألزموا كما تقدم، أو دخلوا طوعاً فيما يحتاج إليه الناس من غير إلزام لواحد منهم بعينه، فعلى التقديرين يُسَعَّرُ

ومن ذلك: إذا كان الناس محتاجين إلى من يطحن لهم ومن يخبز لهم لعجزهم عن الطحن والخبز في البيوت، كما كان أهل المدينة على عهد رسول الله ﷺ، فإنه لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ولا من يبيع طحيناً ولا خبزاً، بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم فلم يكونوا يحتاجون إلى التسعير، وكان من قديم بالحب باعه فيشتره الناس من الجالين؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «الجالب مرزوق، والمحتكر ملمون»^(٢). وقال: «لا يتحكر إلا خاطي»^(٣)، رواه مسلم في «صحيحه». وما يروى عن النبي ﷺ: أنه نهى عن قفيز الطحان، فحديث ضعيف، بل باطل، فإن المدينة لم يكن فيها طحان ولا خباز؛ لعدم حاجتهم إلى ذلك، كما أن المسلمين لما فتحوا البلاد كان الفلاحون كلهم كفافاً؛ لأن المسلمين كانوا مشغولين بالجهاد.

ولهذا لما فتح النبي ﷺ خيبر، أعطاهما لليهود يعملونها فلاحاً؛ لعجز الصحابة عن فلاحتها؛ لأن ذلك يحتاج إلى سكانها. وكان الذين فتحوها أهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت الشجرة، وكانوا نحو ألف وأربعمائة، وانضم إليهم أهل سفينة جعفر، فهؤلاء هم الذين قسم النبي ﷺ بينهم أرض خيبر، فلو أقام [٢٨/٨٩] طائفة من هؤلاء فيها لفلاحتها، تعطلت مصالح الدين التي لا يقوم بها غيرهم. فلما كان في زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وفتحت البلاد وكثر المسلمون استغنوا عن اليهود فأجلوهم، وكان النبي ﷺ قد قال: «تُفْرَكُم فيها ما شئنا» وفي رواية - ما أقركم الله^(٤)، وأمر بإجلائهم منها عند موته ﷺ فقال: «أخرجوا اليهود والنصارى

(١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢١٥٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٠٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٣٨)، ومسلم (١٥٥١).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٧٦٧).

شَتَّ فِيعَ! وَكَيْفَ شَتَّ فِيعَ!

قال الشافعي: وهذا الحديث مقتضاه ليس بخلاف ما رواه مالك، ولكنه روى بعض الحديث أو رواه عنه من رواه، وهذا أتى بأول الحديث وآخره، وبه أقول؛ لأن الناس مسلطون على أموالهم، ليس لأحد أن يأخذها - أو شيئاً منها - بغير طيب [٩٢/ ٢٨] أنفسهم إلا في المواضع التي تلزمهم، وهذا ليس منها.

قلت: وعلى قول مالك قال أبو الوليد الباجي: الذي يؤمر من حط عنه أن يلحق به هو السعر الذي عليه جمهور الناس، فإذا انفرد منهم الواحد والعدد اليسير بحط السعر، أمرُوا باللاحاق بسعر الجمهور^(*)؛ لأن المراعى حال الجمهور، وبه تقوم المبيعات.

وروى ابن القاسم عن مالك: لا يقام الناس لخمس. قال: وعندي أنه يجب أن ينظر في ذلك إلى قدر الأسواق، وهل يقام من زاد في السوق - أي: في قدر المبيع - بالدرهم مثلاً كما يقام من نقص منه؟

قال أبو الحسن بن القصار المالكي: اختلف أصحابنا في قول مالك: ولكن من حط سعراً. فقال البغداديون: أراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية. وقال قوم من المصريين: أراد من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة. قال: وعندي أن الأمرين جميعاً ممنوعان؛ لأن من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة أفسد على أهل السوق بيعهم. فربما أدى إلى الشغب والخصومة، ففي منع الجميع مصلحة. قال أبو الوليد: ولا خلاف أن ذلك حكم أهل السوق.

وأما الجالب: ففي كتاب محمد: لا يمنع الجالب أن يبيع في السوق دون الناس. وقال ابن حبيب: ما

عليهم الدقيق والحنطة، فلا يسمون الحنطة والدقيق إلا بشمن المثل بحيث يريحون الريح بالمعروف من غير إضرار بهم ولا بالناس.

وقد تنازع العلماء في التسمير في مسألتين:

إحدهما: [إذا كان للناس سعر غال]^(*) فأراد بعضهم أن يبيع بأعلى من ذلك، فإنه يُمنَعُ منه في السوق في مذهب مالك. وهل يُمنَعُ النقصان؟ على قولين لهم.

وأما الشافعي وأصحاب أحمد: كأبي حفص العكبري، والقاضي [٩١/ ٢٨] أبي يعلى، والشافعي أبي جعفر، وأبي الخطاب، وابن عقيل وغيرهم: فممنعوا من ذلك.

واحتج مالك بما رواه في موطنه عن يونس بن [سيف]^(*)، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب مرَّ بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبياً له بالسوق، فقال له عمر: إما أن تزيد في السعر، وإما أن ترفع من سوقنا.

وأجاب الشافعي وموافقوه بما رواه فقال: حدثنا الدراوردي، عن داود بن صالح التمار، عن القاسم بن محمد، عن عمر: أنه مرَّ بحاطب بسوق المصلّى وبين يديه غرارتان فيها زبيب، فسأله عن سعرهما؟ فسعر له مئتين لكل درهم، فقال له عمر: قد حُدِّثَ ببيعٍ مقبلة من الطائف تحمل زبياً وهم [يعتبرون سرك]^(*)، فإذا أن ترفع السعر، وإما أن تدخل زبياً البيت فتبيعه كيف شئت! فلما رجع عمر حاسب نفسه، ثم أتى حاطباً في داره فقال: إن الذي قلْتُ لك ليس [بمعركة]^(*) مني ولا قضاء، إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد، فحيث

(*) في «الطرق الحكمية» ص ٢٥٢: [إذا كان للناس سعر غالب] وهو الصواب.

انظر «الصيانة» ص ٢١٧ بتصرف.

(*) خطأ، صوابه: (يوسف). انظر «الصيانة» ص ٢٦٧.

(*) خطأ، صوابه: (يعتبرون بسعر). انظر «الصيانة» ص ٢٦٧.

(*) خطأ، صوابه: (بمعركة). انظر «الصيانة» ص ٢٦٧.

(*) هنا سقط، وهو في «الطرق الحكمية» ص ٢٥٦: [فإن زاد في السعر واحد أو عدد يسير لم يؤمر الجمهور باللاحاق بسعره].

انظر «الصيانة» ص ٢١٧ بتصرف.

وأما الجمهور، فاحتجوا بما تقدم من حديث النبي ﷺ، وقد رواه - أيضًا - أبو داود وغيره من حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة أنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال له: يا رسول الله سَعَرْنَا. فقال: «بل ادعوا الله»، ثم جاء رجل فقال: يا رسول الله، سَعَرْنَا. فقال: «بل الله يرفع ويخفض، وإنِّي لأرجو أن ألقى الله وليست لأحد عندي مظلمة»^(١).

قالوا: ولأن إجبار الناس على بيع لا يجب، أو منعهم مما يباح شرعًا ظلم لهم، والظلم حرام.

وأما صفة ذلك عند من جَوَّزَه: فقال ابن حبيب: ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء، ويحضر غيرهم استظهارًا على صدقهم، فيألفهم: كيف يشترون؟ وكيف يبيعون؟ فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا، ولا يجبرون على التسعير، ولكن عن رضا. قال: وعلى هذا أجازته من أجازته. قال أبو الوليد: ووجه ذلك أنه بهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتريين، ويجعل للباعة [٢٨ / ٩٥] في ذلك من الربح ما يقوم بهم، ولا يكون فيه إجحاف بالناس، وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأثوات وإتلاف أموال الناس.

قلت: فهذا الذي تنازع فيه العلماء.

وأما إذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه: فهنا يؤمرون بالواجب ويعاقبون على تركه. وكذلك من وجب عليه أن يبيع بضمن المثل فامتنع أن يبيع إلا بأكثر منه: فهنا يؤمر بما يجب عليه، ويعاقب على تركه بلا ريب.

ومن منع التسعير مطلقًا: محتجًا بقول النبي ﷺ:

عدا القمح والشعير إلا بسعر الناس وإلا رُفَعُوا. قال: وإما جالب القمح والشعير، فيبيع كيف شاء [٩٣ / ٢٨]؛ إلا أن لهم في أنفسهم حكم أهل السوق؛ إن أرخص بعضهم تركوا، وإن كثر المرخص قيل لمن بقي: إما أن تبيعوا كيهمهم، وإما أن ترفعوا. قال ابن حبيب: وهذا في المكيل والموزون: مأكولًا أو غير مأكول؛ دون ما لا يكال ولا يوزن؛ لأن غيره لا يمكن تسعيره؛ لعدم التماثل فيه. قال أبو الوليد: يريد إذا كان المكيل والموزون متساويًا، فإذا اختلف لم يؤمر بائع الجيد أن يبيعه بسعر الدون.

قلت: والمسألة الثانية التي تنازع فيها العلماء في التسعير: ألا يجتد لأهل السوق حد لا يتجاوزونه مع قيام الناس بالواجب، فهذا منع منه جمهور العلماء، حتى مالك نفسه في المشهور عنه. ونقل المنع - أيضًا - عن ابن عمر وسالم والقاسم بن محمد، وذكر أبو الوليد عن سعيد بن المسيب وربيعة بن أبي عبد الرحمن. وعن يحيى بن سعيد: أنهم أرخصوا فيه، ولم يذكر ألفاظهم.

وروى أشهب عن مالك: وصاحب السوق يسعر على الجزارين: لحم الضأن ثلث رطل، ولحم الإبل نصف رطل، وإلا خرجوا من السوق. قال: إذا سعر عليهم قدر ما يرى من شرائهم، فلا بأس به، ولكن أخاف أن يقوموا من السوق.

واحتج أصحاب هذا القول بأن هذا مصلحة للناس بالمتنع من إغلاء [٢٨ / ٩٤] السعر عليهم، ولا فساد عليهم. قالوا: ولا يجبر الناس على البيع، إنما يمنعون من البيع بغير السعر الذي يجده ولي الأمر على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمشتري، ولا يمنع البائع ربحًا ولا يسوغ له منه ما يضر بالناس.

حَصَصَهُمْ وَهَتَّقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ^(١). فهذا لما وجب عليه أن يملك شريكه، هتق نصيبه الذي لم يعتقه ليكمل الحرية في العبد قدر عوضه بأن يقرم جميع العبد قيمة عدل لا وكس ولا شطط، ويُعطى قسطه من [القسمة]^(٢)، فإن حق الشريك في نصف القيمة لا في قيمة النصف عند جماهير العلماء، كمالك وأبي حنيفة وأحمد؛ ولهذا قال هؤلاء: كل ما لا يمكن قسمه فإنه يباع ويقسم ثمنه إذا طلب أحد الشركاء ذلك، [٢٨ / ٩٧] ويحبر الممتنع على البيع، وحكى بعض المالكية ذلك إجماعاً؛ لأن حق الشريك في نصف القيمة كما دل عليه هذا الحديث الصحيح، ولا يمكن إعطاؤه ذلك إلا ببيع الجميع. فإذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء من ملك مالكه بعوض المثل لحاجة الشريك إلى إعتاق ذلك، وليس للمالك المطالبة بالزيادة على نصف القيمة، فكيف بمن كانت حاجته أعظم من الحاجة إلى إعتاق ذلك النصيب؟ مثل حاجة المضطر إلى الطعام واللباس وغير ذلك.

وهذا الذي أمر به النبي ﷺ من تقويم الجميع بقيمة المثل هو حقيقة التسعير. وكذلك يجوز للشريك أن يتزع النصف المشفوع من يد المشتري بمثل الثمن الذي اشتراه به لا بزيادة؛ للتخلص من ضرر المشاركة والمقاسمة، وهذا ثابت بالسنة المستفيضة وإجماع العلماء، وهذا إلزام له بأن يعطيه ذلك الثمن لا بزيادة؛ لأجل تحصيل مصلحة التكميل لواحد، فكيف بما هو أعظم من ذلك ولم يكن له أن يبيعه للشريك بما شاء؟ بل ليس له أن يطلب من الشريك زيادة على الثمن الذي حصل له به، وهذا في الحقيقة من نوع التولية. فإن التولية: أن يعطي المشتري السلعة لغيره بمثل الثمن الذي اشتراها به، وهذا أبلى من البيع بشمن المثل. ومع هذا، فلا يجبر المشتري على أن يبيعه

«إن الله هو المسرُّ القابض الباسط، وإنني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال»^(٣)، فقد غلط. فإن هذه قضية معينة ليست لفظاً عائماً، وليس فيها أن أحداً امتنع من بيع يجب عليه أو عمل يجب عليه، أو طلب في ذلك أكثر من عوض المثل.

ومعلوم: [أن الشيء إذا رغب الناس في المزايدة فيه]^(٤)، فإذا كان صاحبه قد بذله كما جرت به العادة ولكن الناس تزايدوا فيه، فهذا لا يسعر عليهم، والمدينة كما ذكرنا إنما كان الطعام الذي يباع فيها غالباً من الجلب، وقد يتَّاع فيها شيء يزرع فيها، وإنما كان يزرع فيها [٢٨ / ٩٦] الشعير، فلم يكن البائعون ولا المشترون ناساً معينين، ولم يكن هناك أحد يحتاج الناس إلى عينه أو إلى ماله؛ ليجبر على عمل أو على بيع، بل المسلمون كلهم من جنس واحد، كلهم يجهدون في سبيل الله، ولم يكن من المسلمين البالغين القادرين على الجهاد إلا من يخرج في الغزو، وكل منهم يغزو بنفسه وماله، أو بما يعطاه من الصدقات أو الفيء، أو ما يجهزه به غيره. وكان إكراه البائع على أن لا يبيعوا سلعتهم إلا بشمن معين، إكراهاً بغير حق، وإذا لم يكن يجوز إكراههم على أصل البيع، فأكراههم على تقدير الثمن كذلك لا يجوز.

وأما من تعين عليه أن يبيع: فكالذي كان النبي ﷺ قدر له الثمن الذي يبيع به ويسعر عليه، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «من أعتق شركاً له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد، قوم عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط، فأعطى شركاءه

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٣١٤)، وأبو داود (٣٤٥١).

(٢) في «الطرق الحكيمة» ص ٢٥٨: [ومعلوم أن الشيء إذا (قل)]

رغب الناس في المزايدة فيه]. وهو آيين للمعنى.

انظر «الصيانة» ص ٢١٧ يتصرف.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٠١).

(٣) تصحيح، صوابه: (القيمة). انظر «الصيانة» ص ٢٦٧.

ضرر بصاحب الأرض: فهل يجوز؟ على قولين للعلماء، هما روايتان عن أحمد. والأخبار بذلك مأثورة عن عمر بن الخطاب قال [للمهنيح^(١)]: والله لنجرينها ولو على بطنك. ومذهب غير واحد من الصحابة والتابعين: أن زكاة الحلي عاريتة. وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد وغيره.

والمنافع التي يجب بلها نوعان: منها ما هو حق المال، كما ذكره في الخيل والإبل وعارية الحلي. ومنها ما يجب لحاجة الناس.

وأيضًا: فإن بذل منافع البدن يجب عند الحاجة كما يجب تعليم العلم، وإفتاء الناس، وأداء الشهادة، والحكم بينهم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد، وغير ذلك من منافع الأبدان، فلا يمنع وجوب بذل منافع الأموال للمحتاج، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الْفِتْنَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال: ﴿وَلَا يَأْتِ الْكَاثِبُ أَنْ يَكْتَبَ كِتَابًا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وللقهاء في أخذ الجمل على الشهادة أربعة أقوال؛ هي أربعة أوجه في مذهب أحمد وغيره:

أحدها: أنه لا يجوز مطلقًا.

والثاني: لا يجوز إلا عند الحاجة.

[٢٨ / ١٠٠] والثالث: يجوز إلا أن يتعين عليه.

والرابع: يجوز. فإن أخذ أجرًا عند العمل لم يأخذ عند الأداء.

وهذه المسائل لبطها مواضع أخر.

والمقصود هنا: أنه إذا كانت السنة قد مضت في مواضع بأن على المالك أن يبيع ما له بضمن مقدر: إما بضمن المثل، وإما بالثمن الذي اشتراه به؛ لم يحرم مطلقًا تقدير الثمن. ثم إن ما قدر به النبي ﷺ في شراء

لأجنبي غير الشريك إلا بما شاء؛ إذ لا حاجة بذلك إلى [٢٨ / ٩٨] شرائه كحاجة الشريك.

فأما إذا قدر أن قومًا اضطروا إلى سكنى في بيت إنسان إذا لم يجدوا مكانًا يأوون إليه إلا ذلك البيت، فعليه أن يسكنهم. وكذلك لو احتاجوا إلى أن يعيرهم ثيابًا يستدفنون بها من البرد، أو إلى آلات يطبخون بها، أو يبنون أو يسقون: يبدل هذا مجانًا. وإذا احتاجوا إلى أن يعيرهم دلوًا يستقون به، أو قدرًا يطبخون فيها، أو فأسًا يحفرون به، فهل عليه بذله بأجرة المثل لا بزيادة؟ فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد وغيره. والصحيح: وجوب بذل ذلك مجانًا إذا كان صاحبها مستغنيًا عن تلك المنفعة وعوضها، كما دل عليه الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۖ الَّذِينَ هُمْ يُرَاكِبُونَ ۖ وَتَمْتَعُونَ ۖ أَلَمْاعُونَ﴾ [الماعون: ٤-٧]. وفي «السنن» عن ابن مسعود قال: كنا نعد «أَلَمْاعُونَ» عارية الدلو والقدر والفأس^(٢).

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه لما ذكر الخيل قال: «هي لرجل أجز، ولرجل ستر، وعلى رجل وذر». فأما الذي هي له أجز: فرجل ربطها تغنيًا وتعففًا، ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها^(٣). وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «من حق الإبل: إحارة دلوها وإضراب فحلها»^(٤). وثبت عنه ﷺ: أنه نهي عن عصب الفحل^(٥). وفي «الصحيحين» عنه أنه [٢٨ / ٩٩] قال: «لا يمتنع جائر جازه أن يفرز خشبة في جداره»^(٦)، وإيجاب بذل هذه المنفعة مذهب أحمد وغيره.

ولو احتاج إلى إجراء ماء في أرض غيره من غير

(١) حسن: أخرجه أبو داود (١٦٥٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٧١)، ومسلم (٩٨٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٧٨) عن أبي هريرة مختصرًا، ومسلم (٩٨٨) عن جابر بن عبد الله.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٨٤).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٦٣)، ومسلم (١٦٠٩).

(*) تصحيح، صوابه: (للمهنيح). انظر «العبانة» ص ٢٦٧.

المحتكر يبيع ما فضل من قوته وقوت أهله على اعتبار السعر في ذلك فتهاء عن الاحتكار. فإن رفع التاجر فيه إليه ثانياً حبه وعززه على مقتضى رأيه، زجرًا له أو دفعًا للضرر عن الناس. فإن كان أرباب الطعام يتعدون ويتجاوزون القيمة تعديًا فاحشًا، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير، سعر - حيثئذ - بمشورة أهل الرأي والبصيرة. وإذا تعدى أحد بعد ما فعل ذلك أجبره القاضي. وهذا على قول أبي حنيفة ظاهر، حيث لا يرى التجزؤ على الحر، وكذا عندهما، أي: عند أبي (١٠٢ / ٢٨) يوسف ومحمد، إلا أن يكون الحجر على قوم معينين. ومن باع منهم بما قدره الإمام، صح؛ لأنه غير مكره عليه.

وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه؟ قيل: هو على الاختلاف المعروف في مال المديون. وقيل: يبيع هاهنا بالاتفاق؛ لأن أبا حنيفة يرى الحجر لدفع الضرر العام. والسعر كما غلا في عهد النبي ﷺ وطلبوا منه التسعير فامتنع، لم يذكر أنه كان هناك من عنده طعام امتنع من بيعه، بل عامة من كانوا يبيعون الطعام إنما هم جالبون يبيعونه إذا هبطوا السوق؛ لكن نهي النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد - ناه أن يكون له سمسارًا - وقال: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»^(١)، وهذا ثابت في «الصحيح» عن النبي ﷺ من غير وجه، فنهى الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادي الجالب للسلعة؛ لأنه إذا توكل له مع خبرته بحاجة الناس إليه أغل الثمن على المشتري، فتهاء عن التوكل له - مع أن جنس الوكالة مباح - لما في ذلك من زيادة السعر على الناس.

ونهى النبي ﷺ عن تلقي الجلب^(٢)، وهذا أيضًا ثابت في «الصحيح» من غير وجه، وجعل للبائع إذا هبط إلى السوق الخيار؛ ولهذا كان أكثر الفقهاء على أنه نهي عن ذلك لما فيه من ضرر البائع بدون ثمن المثل

نصيب شريك المعتق هو لأجل تكميل الحرية، وذلك حق الله، وما احتاج إليه الناس حاجة عامة فالحق فيه لله؛ ولهذا يجعل العلماء هذه حقوقاً لله تعالى، وحدوداً لله، بخلاف حقوق الآدميين وحدودهم، وذلك مثل حقوق المساجد ومال الفيء، والصدقات والوقف على أهل الحاجات والمنافع العامة ونحو ذلك. ومثل حد المحاربة والسرقة والزنا وشرب الخمر، فإن الذي يقتل شخصاً لأجل المال، يُقتل - حتمًا - باتفاق العلماء، وليس لورثة المقتول العفو عنه، بخلاف من يقتل شخصاً لغرض خاص، مثل خصومة بينهما، فإن هذا حق لأولياء المقتول، إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا عفاوا باتفاق المسلمين.

وحاجة المسلمين إلى الطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة، ليس الحق فيها لواحد بعينه، فتقدير الثمن فيها بضمن المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية؛ لكن تكميل الحرية وجب على الشريك المعتق. فلو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب [١٠١ / ٢٨] الشريك الآخر ما شاء، وهنا عموم الناس عليهم شراء الطعام والثياب لأنفسهم؛ فلو مكن من يحتاج إلى سلعته ألا يبيع إلا بما شاء لكان ضرر الناس أعظم.

ولهذا قال الفقهاء: إذا اضطر الإنسان إلى طعام الغير، كان عليه بذله له بضمن المثل، فيجب الفرق بين من عليه أن يبيع وبين من ليس عليه أن يبيع. وأبعد الأئمة عن إيجاب المعاوضة وتقديرها هو الشافعي. ومع هذا، فإنه يوجب على من اضطر الإنسان إلى طعامه أن يعطيه بضمن المثل.

وتنازع أصحابه في جواز التسعير للناس إذا كان بالناس حاجة، ولهم فيه وجهان. وقال أصحاب أبي حنيفة: لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس إلا إذا تعلق به حق ضرر العامة، فإذا رفع إلى القاضي أمر

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٢٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٥١٩).

الباطن كالظاهر. فإذا اشترى على ذلك فما عرف رضاه إلا بذلك. فإذا تبين أن في السلعة غشاً أو عيباً فهو كما لو وصفها بصفة وتبينت بخلافها، فقد يرضى وقد لا يرضى. فإن رضى، وإلا فسخ البيع. وفي «الصحيحين» عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ أنه قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كلبا وكتما محقت بركة بيعهما»^(١).

وفي «السنن»: أن رجلاً كانت له شجرة في أرض غيره، وكان صاحب الأرض يتضرر بدخول صاحب الشجرة، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ، فأمره أن يقبل منه بدلها أو يتبرع له بها فلم يفعل، فأذن لصاحب الأرض في قلعها، وقال لصاحب الشجرة: «إنما أنت مضار»^(٢). فهذا أوجب عليه إذا لم يتبرع بها أن يبيعها، فدل على وجوب البيع عند حاجة المشتري، وأين حاجة هذا من حاجة عموم الناس إلى الطعام؟

ونظير هؤلاء الذين يتجرون في الطعام بالطحن والخبز، ونظير هؤلاء صاحب الخان والقيسارية والحمام إذا احتاج الناس إلى الانتفاع بذلك، وهو إنما ضمنها ليتجر فيها، فلو امتنع من إدخال الناس إلا بما شاء وهم [٢٨ / ١٠٥] يحتاجون لم يمكن من ذلك. وألزم ببذل ذلك بأجرة المثل، كما يلزم الذي يشتري الحنطة ويطحنها ليتجر فيها، والذي يشتري الدقيق ويخبزه ليتجر فيه مع حاجة الناس إلى ما عنده، بل إلزامه ببيع ذلك بضمن المثل أولى وأحرى، بل إذا امتنع من صنعة الخبز والطحن حتى يتضرر الناس بذلك، ألزم بصنعتها كما تقدم. وإذا كانت حاجة الناس تندفع إذا عملوا ما يكفي الناس بحيث يشتري إذ ذاك بالضمن المعروف لم يحتج إلى تسعير.

وغنه، فأثبت النبي ﷺ الخيار لهذا [٢٨ / ١٠٣] البائع وهل هذا الخيار فيه ثابت مطلقاً أو إذا غبن؟ قولان للعلماء: هما روايتان عن أحد: أظهرهما: أنه إنما يثبت له الخيار إذا غبن، والثاني: يثبت له الخيار مطلقاً، وهو ظاهر مذهب الشافعي.

وقال طائفة: بل نهى عن ذلك لما فيه من ضرر المشتري إذا تلقاه المتلقي فاشتره ثم باعه.

وفي الجملة: فقد نهى النبي ﷺ عن البيع والشراء الذي جنسه حلال حتى يعلم البائع بالسر وهو ثمن المثل، ويعلم المشتري بالسلعة. وصاحب القياس الفاسد يقول: للمشتري أن يشتري حيث شاء وقد اشترى من البائع، كما يقول: وللبادي أن يوكل الحاضر.

ولكن الشارع [رأى] «المصلحة العامة: فإن الجالب إذا لم يعرف السر كان جاهلاً بضمن المثل فيكون المشتري غاراً له؛ ولهذا ألحق مالك وأحمد بذلك كل مسترسل. والمسترسل: الذي لا ياكس والجاهل بقيمة المبيع، فإنه بمنزلة الجالين الجاهلين بالسر، فتبين أنه يجب على الإنسان ألا يبيع مثل هؤلاء إلا بالسر المعروف، وهو ثمن المثل. وإن لم يكن هؤلاء محتاجين إلى الابتاع من ذلك البائع؛ لكن لكونهم جاهلين بالقيمة أو مسلمين إلى البائع غير مماكسين له، والبيع يعتبر فيه الرضا، والرضا يتبع العلم، ومن لم يعلم أنه غبن فقد يرضى وقد لا [٢٨ / ١٠٤] يرضى، فإذا علم أنه غبن ورضي فلا بأس بذلك. وإذا لم يرخص بضمن المثل لم يلتفت إلى سخطه.

ولهذا أثبت الشارع الخيار لمن لم يعلم بالمعيب أو التدليس؛ فإن الأصل في البيع الصحة، وأن يكون

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٦٣٦).

(*) العوالب: (راعى). انظر «الصيانة» ص ٢٦٧.

الخطاب - رضي الله عنه - أن يجتمع الصبيان بمن كان يُتهم بالفاحشة. وهذا مثل الاحتراز عن قبول شهادة المتهم بالكذب، واتهام المتهم بالخيانة، ومعاملة المتهم بالمطل.



فصل [٢٨/١٠٧]

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: لا يتم إلا بالعقوبات الشرعية؛ فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. وإقامة الحدود واجبة على ولاية الأمور، وذلك يحصل بالعقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات. فمنها عقوبات مقدرة، مثلك جلد المفتري ثمانين، وقطع يد السارق. ومنها عقوبات غير مقدرة قد تسمى التعزير. وتختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر الذنوب وصغرها، وبحسب حال المذنب، وبحسب حال الذنب في قلته وكثرته.

والتعزير أجناس: فمنه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام، ومنه ما يكون بالحبس، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن، ومنه ما يكون بالضرب. فإن كان ذلك لترك واجب: مثل الضرب على ترك الصلاة، أو ترك أداء الحقوق الواجبة: مثل ترك وفاء الدين مع القدرة عليه، أو على ترك رد المفصوب، أو أداء الأمانة إلى أهلها؛ فإنه يضرب مرة بعد مرة حتى يؤدي الواجب، ويفرق الضرب عليه يوماً بعد يوم. وإن كان الضرب على ذنب ماضي جزاءً بما كسب ونكالا من الله له ولغيره: فهذا يفعل منه بقدر الحاجة فقط، وليس لأقله حد.

[٢٨/١٠٨] وأما أكثر التعزير: ففيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره:

أحدها: عشر جلادات.

وأما إذا كانت حاجة الناس لا تندفع إلا بالتعزير العادل، سمر عليهم تعزير عدل؛ لا وكس، ولا شطط.



فصل

فأما الغش والتليس في «الديانات» فمثل البدع المخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة من الأقوال والأفعال: مثل إظهار المكاء والتصدية في مساجد المسلمين. ومثل سب جمهور الصحابة وجمهور المسلمين، أو سب أئمة المسلمين ومشايخهم وولاة أمورهم المشهورين عند عموم الأمة بالخير. ومثل التكذيب بأحاديث النبي ﷺ التي تلقاها أهل العلم بالقبول. ومثل رواية الأحاديث الموضوعة المفتراة على رسول الله ﷺ. ومثل الغلو في الدين [٢٨ / ١٠٦] بأن يتزل البشر منزلة الإله. ومثل تجويز الخروج عن شريعة النبي ﷺ. ومثل الإلحاد في أسماء الله وآياته، وتحريف الكلم عن مواضعه، والتكذيب بقدر الله، ومعارضة أمره ونهيه بقضائه وقدره. ومثل إظهار الخزعبلات السحرية والشعبذية الطبيعية وغيرها؛ التي يضاهي بها ما للأنبياء والأولياء من المعجزات والكرامات؛ ليصد بها عن سبيل الله، أو يظن بها الخير فيمن ليس من أهله. وهذا باب واسع يطول وصفه.

فمن ظهر منه شيء من هذه المنكرات وجب منعه من ذلك، وعقوبته عليها؛ إذا لم يتب حتى قدر عليه؛ بحسب ما جاءت به الشريعة من قتل، أو جلد أو غير ذلك. وأما المحسب فعليه أن يعزر من أظهر ذلك قولاً أو فعلاً ويمنع من الاجتماع في مظان التهم، فالعقوبة لا تكون إلا على ذنب ثابت. وأما المنع والاحتراز فيكون مع التهمة، كما منع عمر بن

عليه الكذب. وسأله ابن الديلمي عن لم يته عن شرب الخمر، فقال: «من لم يته عنها فاقتلوه»^(٣).

فلهذا ذهب مالك وطائفة من أصحاب أحمد إلى جواز قتل الجاسوس، وذهب مالك ومن وافقه من أصحاب الشافعي إلى قتل الداعية إلى البدع. وليست هذه القاعدة المختصرة موضع ذلك؛ فإن المحتب ليس له القتل والقطع.

ومن أنواع التعزير: النفي والتغريب، كما كان عمر بن الخطاب يعزر بالنفي في شرب الخمر إلى خير، وكما نفى صبيغ بن عسل إلى البصرة، وأخرج نصر بن حجاج إلى البصرة لما افتتن به النساء.



فصل

والتعزير بالمعقوبات المالية: مشروع - أيضاً - في مواضع مخصوصة [١١٠ / ٢٨] في مذهب مالك في المشهور عنه، ومذهب أحمد في مواضع بلا نزاع عنه، وفي مواضع فيها نزاع عنه، والشافعي في قول، وإن تنازعوا في تفصيل ذلك، كما دلت عليه سنة رسول الله ﷺ في مثل إباحته سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لمن وجده، ومثل أمره بكسر دنان الخمر وشق ظروفه، ومثل أمره [عبد الله بن عمر^(٤)] بحرق الثوبين المعصفرين، وقال له: اغسلها؟ قال: «لا بل احرقها»^(٥).

وأمره لهم يوم خير بكسر الأوعية التي فيها لحوم الخمر، ثم لما استأذنه في الإراقة أذن، فإنه لما رأى القدور تفور بلحم الخمر أمر بكسرها وإراقة ما فيها، فقالوا: أفلا نريقها ونغسلها؟ فقال: «افعلوا»، فدل ذلك على جواز الأمرين؛ لأن العقوبة بذلك لم تكن

والثاني: دون أقل الحدود، إما تسعة وثلاثون سوطاً، وإما تسعة وسبعون سوطاً. وهذا قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد.

والثالث: أنه لا يتقدر بذلك. وهو قول أصحاب مالك، وطائفة من أصحاب الشافعي وأحمد، وهو إحدى الروايتين عنه؛ لكن إن كان التعزير فيما فيه مقدر لم يبلغ به ذلك المقدر مثل التعزير على سرقة دون النصاب لا يبلغ به القطع، والتعزير على المضحضة بالخمر لا يبلغ به حد الشرب، والتعزير على القذف بغير الزنى لا يبلغ به الحد.

وهذا القول أعدل الأقوال؛ عليه دلت سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين؛ فقد أمر النبي ﷺ بضرب الذي أحلت له امرأته جاريته مائة ودرأ عنه الحد بالشبهة. وأمر أبو بكر وعمر بضرب رجل وامرأة وجداً في لحاف واحد مائة مائة. وأمر بضرب الذي نقش على خاتمه وأخذ من بيت المال مائة، ثم ضربه في اليوم الثاني مائة، ثم ضربه في اليوم الثالث مائة. وضرب صبيغ بن عسل - لما رأى من بدعته - ضرباً كثيراً لم يعد.

ومن لم يندفع فساد في الأرض إلا بالقتل قُتل، مثل المقرق [١٠٩ / ٢٨] لجماعة المسلمين، والداعي إلى البدع في الدين، قال تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا يَقْتُلْ نَفْسًا أَوْ فَسَادًا فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا بوع لحلفتين فاقتلوا الآخر منهما»^(٦). وقال: «من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان»^(٧). وأمر النبي ﷺ بقتل رجل تعمد

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (١٧٥٧٣)، وأبو داود (٣٦٨٣).

(٤) الصواب: (عبد الله بن عمرو). انظر «العيانة» ص ٢٦٧.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٧٧).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٥٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٥٢).

النسخ، وإذا طولب بالناسخ لم يكن معه حجة [٢٨ / ١١٢] لبعض النصوص توهمه ترك العمل، إلا أن مذهب طائفته ترك العمل بها إجماع، والإجماع دليل على النسخ، ولا ريب أنه إذا ثبت الإجماع كان ذلك دليلاً على أنه منسوخ، فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة. ولكن لا يعرف إجماع على ترك نص إلا وقد عرف النص الناسخ له؛ ولهذا كان أكثر من يدعي نسخ النصوص بما يدعيه من الإجماع إذا حقق الأمر عليه، لم يكن الإجماع الذي ادعاه صحيحاً، بل غايته أنه لم يعرف فيه نزاعاً، ثم من ذلك ما يكون أكثر أهل العلم على خلاف قول أصحابه، ولكن هو نفسه لم يعرف أقوال العلماء.

وأيضاً، فإن واجبات الشريعة التي هي حق لله ثلاثة أقسام:

عبادات: كالصلاة والزكاة والصيام.

وعقوبات: إما مقدرة وإما مفوضة.

وكفارات: وكل واحد من أقسام الواجبات ينقسم إلى: بدني، وإلى مالي، وإلى مركب منهما.

فالعبادات البدنية: كالصلاة والصيام. والمالية: كالزكاة، والمركبة: كالحج.

والكفارات المالية: كالإطعام.

والبدنية: كالصيام.

والمركبة: كالهدي بذبح.

والعقوبات البدنية: كالقتل والقطع. والمالية: كتأليف أوعية الخمر.

[٢٨ / ١١٣] والمركبة: كجلد السارق من غير حرز وتضعيف الغرم عليه، وكقتل الكفار وأخذ أموالهم.

واجبة.

ومثل هدمه لمسجد الضرار، ومثل تحريق موسى للعجل المتخذ إلهاً، ومثل تضعيف الغرم على من سرق من غير حرز، ومثل ما روي من إحراق متاع الغال، ومن حرمان القاتل سلبه لما اعتدى على الأمير. ومثل أمر عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب بتحريق المكان الذي يباع فيه الخمر، ومثل أخذ شطر مال مانع الزكاة، ومثل تحريق عثمان بن عفان المصاحف المخالفة للإمام، وتحريق عمر بن الخطاب لكتب الأوائل، وأمره بتحريق قصر سعد بن أبي وقاص الذي بناه لما أراد [٢٨ / ١١١] أن يحتجب عن الناس؛ فأرسل محمد بن مسلمة وأمره أن يحرقه عليه، فذهب فحرقه عليه.

وهذه القضايا كلها صحيحة معروفة عند أهل العلم بذلك، ونظائرها متعددة.

ومن قال: إن العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك عن أصحاب مالك وأحمد، فقد غلط على مذهبه. ومن قاله مطلقاً من أي مذهب كان: فقد قال قولاً بلا دليل. ولم يمين عن النبي ﷺ شيء قط يقتضي أنه حرم جميع العقوبات المالية، بل أخذ الخلفاء الراشدين وأكابر أصحابه بذلك بعد موته دليل على أن ذلك محكم غير منسوخ.

وعامة هذه الصور منصوبة عن أحمد ومالك وأصحابه، وبعضها قول عند الشافعي باعتبار ما بلغه من الحديث.

ومذهب مالك وأحمد وغيرهما: أن العقوبات المالية كالبدنية: تنقسم إلى ما يوافق الشرع، وإلى ما يخالفه. وليست العقوبة المالية منسوخة عندهما. والمدعون للنسخ ليس معهم حجة بالنسخ، لا من كتاب ولا سنة. وهذا شأن كثير من يخالف النصوص الصحيحة والسنة الثابتة بلا حجة، إلا مجرد دعوى

ونظيره ما أفتى به طائفة من الفقهاء القائلين بهذا الأصل في جواز إتلاف الغشوشات في الصناعات: مثل الثياب التي نسجت نسجاً رديئاً أنه يجوز تمزيقها وتحريقها؛ ولذلك لما رأى عمر بن الخطاب على ابن الزبير ثوباً من حرير مزقه عليه، فقال الزبير: أفرغت الصبي! فقال: لا تكسوهم الحرير. وكذلك تحريق عبد الله بن عمر لثوبه المعصر بأمر النبي ﷺ.

وهذا كما يظف من البدن المحل الذي قامت به المعصية، فقطع يد السارق، وتقطع رجل المحارب وبه. وكذلك الذي قام به المنكر في إتلافه نهي عن العود إلى ذلك المنكر، وليس إتلاف ذلك واجباً على الإطلاق، بل إذا لم يكن في المحل مفسدة، جاز إبقاؤه أيضاً؛ إما لله، وإما أن يتصدق به، كما أفتى طائفة من العلماء على هذا الأصل: أن الطعام المغشوش من الخبز والطبيخ والشواء - كالخبز والطعام الذي لم [١١٥ / ٢٨] ينضج، والطعام المغشوش، وهو الذي خلط بالردىء وأظهر المشتري أنه جيد، ونحو ذلك - يتصدق به على الفقراء، فإن ذلك من إتلافه.

وإذا كان عمر بن الخطاب قد أئلف اللين الذي شيب للبيع؛ فلأن يجوز التصديق بذلك بطريق الأولى فإنه يحصل به عقوبة الغاش وزجره عن العود، ويكون انتفاع الفقراء بذلك أنفع من إتلافه، وعمر أئلفه؛ لأنه كان يبغي الناس بالعطاء؛ فكان الفقراء عنده في المدينة إما قليلاً وإما معدومين.

ولهذا جوز طائفة من العلماء التصديق به وكرهوا إتلافه: ففي المدونة عن مالك بن أنس أن عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المغشوش في الأرض أدباً لصاحبه، وكره ذلك مالك في رواية ابن القاسم، ورأى أن يتصدق به. وهل يتصدق بالبير؟ فيه قولان للعلماء.

وقد روي أشهب عن مالك منع العقوبات المالية، وقال: لا يُجْلُ ذَنْبٌ من الذنوب ماله إنسان وإن قتل

وكما أن العقوبات البدنية تارة تكون جزاء على ما مضى كقطع يد السارق، وتارة تكون دفعاً عن المستقبل قتل القاتل: فكذلك المالية. فإن منها ما هو من باب إزالة المنكر، وهي تنقسم كالبدنية إلى إتلاف، وإلى تغيير، وإلى تحميل الغير.

فالأول: المنكرات من الأعيان والصفات يجوز إتلاف عليها تبعاً لها، مثل الأصنام المعبودة من دون الله، لما كانت صورها منكراً جاز إتلاف مادتها. فإذا كانت حجراً أو خشباً ونحو ذلك جاز تكسيها وتحريقها. وكذلك آلات الملاهي مثل الطنبور يجوز إتلافها عند أكثر الفقهاء، وهو مذهب مالك، وأشهر الروايتين عن أحمد. ومثل ذلك أوعية الخمر، يجوز تكسيها وتحريقها. والحنوت الذي يباع فيه الخمر يجوز تحريقه. وقد نص أحمد على ذلك هو وغيره من المالكية وغيرهم، وتابعوا ما ثبت عن عمر بن الخطاب أنه أمر بتحريق حنوت كان يباع فيها الخمر لرويشد الثقفي، وقال: إنما أنت فويسق لا رويشد.

وكذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أمر بتحريق قرية كان يباع فيها الخمر، رواه أبو عبيدة وغيره؛ وذلك لأن مكان البيع مثل الأوعية. وهذا - أيضاً - على المشهور في مذهب أحمد ومالك وغيرهما.

[١١٤ / ٢٨] وما يشبه ذلك: ما فعله عمر بن الخطاب، حيث رأى رجلاً قد شاب اللبن بالماء المبيع فأراقه عليه، وهذا ثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبذلك أفتى طائفة من الفقهاء القائلين بهذا الأصل؛ وذلك لما روي عن النبي ﷺ: أنه نهي أن يشاب اللبن بالماء للبيع^(١). وذلك بخلاف شوبه للشرب؛ لأنه إذا خلط لم يعرف المشتري مقدار اللبن من الماء؛ فأتلفه عمر.

(١) ضعيف: أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٠٥).

الغش، وإما بيع الغشوش عن يعلم أنه مغشوش ولا يغشه على غيره. قال عبد الملك بن حبيب: قلتُ لَطَرْفَ وابن الماجشون - لما نينا عن التصديق بالغشوش لرواية أشهب -: فما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو نقص من الوزن؟ قالوا: يعاقب بالضرب والحبس والإخراج من السوق، وما كثر من الخبز واللبن أو غش من المسك والزعفران، فلا يُفَرَّقُ ولا ينهب. قال عبد الملك بن حبيب: ولا يرد الإمام إليه وليؤمر ببيعه عليه من يأمن أن يغش به، ويكر الخبز إذا كثر ويسلمه لصاحبه، ويباع عليه العمل والسمن واللبن الذي يغشه ممن يأكله وبين له غشه، هكذا العمل فيما غش من التجارات. قال: وهو إيضاح من استوضحته ذلك من أصحاب مالك وغيرهم.



فصل

وأما التغير: فمثل ما روى أبو داود عن عبد الله ابن عمر، عن النبي ﷺ: أنه نهي عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأسٍ^(١). فإذا كانت الدراهم أو الدنانير الجائزة فيها بأسٌ كُحِرَتْ. ومثل تغير الصورة المجسمة وغير المجسمة إذا لم تكن موطوءة، مثل ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: [٢٨ / ١١٨] «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: إِنِّي أَتَيْتُكَ اللَّيْلَةَ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَدْخُلَ عَلَيْكَ الْبَيْتَ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فِي الْبَيْتِ تِمَالُجٌ رَجُلٌ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ^(٢) سَتَرُ فِيهِ تِمَالِيلٌ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ، فَأَمَرَ بِرَأْسِ التِمَالِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ يَقْطَعُ فَيَصِيرُ كَبَيْتَةِ الشَّجَرَةِ، وَأَمَرَ بِالسُّتْرِ يَقْطَعُ فَيَجْعَلُ فِي وَسَادَتَيْنِ مَتَبَتَيْنِ يُوْطَّانُ، وَأَمَرَ بِالْكَلبِ يُخْرَجُ. فَقَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِذَا الْكَلْبُ جَرَوْا كَانَ لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ تَحْتَ نَفْسَيْهِمَا^(٣)».

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٤٤٩).

(٢) القرام: ستر رقيق فيه ألوان ونقوش.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤١٥٧)، وأحمد (٣٠٥ / ٢).

نفساً؛ لكن الأول أشهر عنه. وقد استحسن أن يتصدق باللبن المغشوش، وفي ذلك عقوبة الغاش بإتلافه عليه ونفع المساكين بإعطائهم إياه ولا يراق. قيل للمالك: فالزعفران والمسك أتراه مثله؟ قال: ما أشبهه بذلك إذا كان هو غشه فهو كاللبن. قال ابن القاسم: هذا في الشيء الخفيف منه، فأما [٢٨ / ١١٦] إذا كثر منه فلا أرى ذلك، وعلى صاحبه العقوبة؛ لأنه يذهب في ذلك أموال عظام - يريد في الصدقة بكثيرة -

قال بعض الشيوخ: وسواء على مذهب مالك كان ذلك سبياً أو كثيراً؛ لأنه ساوى في ذلك بين الزعفران واللبن والمسك قليله وكثيره. وخالفه ابن القاسم، فلم ير أن يتصدق من ذلك إلا بما كان يسيراً؛ وذلك إذا كان هو الذي غشه، وأما من وجد عنده من ذلك شيء مغشوش لم يغشه هو؛ وإنما اشتراه أو وهب له أو ورثه، فلا خلاف في أنه لا يتصدق بشيء من ذلك.

ومن أفتى بجواز إتلاف المغشوش من الثياب: ابن القطان، قال في الملاحف الرديئة النسيج: تُحْرَقُ بالنار. وأفتى ابن عتَّاب فيها بالتصدق، وقال: تقطع خرقاً وتعطى للمساكين إذا تقدم إلى مستعملها فلم يتبها. وكذلك أفتى بإعطاء الخبز المغشوش للمساكين؛ فأنكر عليه ابن القطان وقال: لا يجز هذا في مال امرئ مسلم إلا بإذنه.

قال القاضي أبو الإصيص: وهذا اضطراب في جوابه وتناقض في قوله؛ لأن جوابه في الملاحف بإحراقها بالنار أشد من إعطاء هذا الخبز للمساكين، وابن عتَّاب أضبط في أصله في ذلك وأتبع لقوله.

وإذا لم ير وليُّ الأمر عقوبة الغاش بالصدقة أو الإتلاف، فلا بد [٢٨ / ١١٧] أن يمنع وصول الضرر إلى الناس بذلك الغش، إما بإزالة

رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وصححه.

وكل ما كان من العين أو التأليف المحرم فإزالته وتغييره متفق عليها بين المسلمين، مثل إراقة خر المسلم، وتفكيك آلات الملاهي، وتغيير الصور المصورة؛ وإنما تنازعوا في جواز إتلاف محلها تبعاً للحال، والصواب جوازه كما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف، وهو ظاهر منذهب مالك وأحمد وغيرها.

والصواب: أن كل مسكر من الطعام والشراب فهو حرام، ويدخل في ذلك التبغ والمزر والحشيشة القنية وغير ذلك.

وأما التفريم: فمثل ما روى أبو داود وغيره من أهل «السنن» عن النبي ﷺ فيمن سرق من التمر المعلق قبل أن يثويه إلى الجرين: أن عليه جلدات نكال، وغرمه مرتين. وفيمن [٢٨ / ١١٩] سرق من الماشية قبل أن تتوى إلى المراح: أن عليه جلدات نكال وغرمه مرتين.

وكذلك قضى عمر بن الخطاب في الضالة المكتومة: أنه يضعف غرمها، وبذلك كله طائفة من العلماء، مثل أحمد وغيره. وأضعف عمر وغيره الغرم في ناقة أعرابي أخذها عماليك جبا، فأضعف الغرم على سيدهم ودرأ عنهم القطع. وأضعف عثمان بن عفان في المسلم إذا قتل الذمي عمداً أنه يضعف عليه الدية؛ لأن دية الذمي نصف دية المسلم، وأخذ بذلك أحمد بن حنبل.



فصل

الثواب والعقاب يكونان من جنس العمل في قدر الله وفي شرعه، فإن هذا من العمل الذي تقوم به الساء والأرض، كما قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَبْدُوا حُرْمًا أَوْ

نُحْقُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءِ فَلِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، وقال: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَوْ لَتَعْلَمُنَّ أَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

وقال النبي ﷺ: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يَرْحَمُ»^(١).

وقال: «إِنَّ اللَّهَ وَرَّحِمَ الْوَتَرَ»^(٢). وقال: «إِنَّ اللَّهَ جِيلٌ يَحِبُّ الْجَمَالَ»^(٣). وقال: «إِنَّ اللَّهَ طِيبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طِيبًا»^(٤). وقال: «إِنَّ اللَّهَ نَظِيفٌ [٢٨ / ١٢٠] يَحِبُّ النَّظَافَةَ»^(٥).

ولهذا قطع يد السارق، وشرع قطع يد المحارب ورجله، وشرع القصاص في الدماء والأموال والأبشار، فإذا أمكن أن تكون العقوبة من جنس المعصية، كان ذلك هو المشروع بحسب الإمكان، مثل ما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في شاهد الزور: أنه أمر بإذكابه دابة مقلوباً وتسويد وجهه، فإنه لما قلب الحديث قلب وجهه، ولما سود وجهه بالكذب سود وجهه. وهذا قد ذكره في تعزير شاهد الزور طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم.

ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَدِيَّةٍ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَصْلٌ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ ❶ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ❷ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا ❸ وَكَذَلِكَ آتَيْنَاكَ نُسُوءًا [طه: ١٢٤-١٢٦].

وفي الحديث: «يُحْشَرُ الْجَبَّارُونَ وَالْمُتَكَبِّرُونَ عَلَى صُورِ اللَّزِّ يَطْوُهُمُ النَّاسُ بِأَرْجُلِهِمْ»^(٦)، فإنهم لما أدلُّوا عباد

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٩٧)، ومسلم (٢٣١٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤١٠)، ومسلم (٢٦٧٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٩١).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٠١٥).

(٥) حسن: أخرجه الترمذي (٢٧٩٩) حسنه الألباني في «المشكاة» (٤٤٨٧).

(٦) موضوع: أخرجه الترمذي (٢٤٩٢) وانظر «الضعيفة» (٥٠١٠).

ويقولون: لولا موضع اللبنة! فإنا تلك اللبنة^(١). فبه كَمَلْ دين الله المتضمن للأمر بكل معروف والنهي عن كل منكر، وإحلال كل طيب وتحريم كل خبيث. وأما من قبله من الرسل، فقد كان يحرم على أمهم بعض الطيبات، كما قال: ﴿فَبَطَّلُوا مِمَّنَ الَّذِينَ هَلَكَوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحُلَتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، وربما لم يحرم عليهم جميع الخبائث، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لَّيْنِ إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِهِ أَنْ تُقَرَّبَ الْأَنْزِلَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣].

وتحريم الخبائث يندرج في معنى «النهي عن المنكر»؛ كما أن إحلال الطيبات يندرج في «الأمر بالمعروف»؛ لأن تحريم الطيبات مما نهى الله عنه، وكذلك الأمر بجميع المعروف والنهي عن كل منكر مما لم يتم إلا للرسول، الذي عم الله به مكارم الأخلاق المتدرجة في المعروف، وقد قال الله تعالى: ﴿آتَمَمْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَآتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَزَيَّيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فقد أكمل الله لنا الدين، وآتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام دينًا.

وكذلك وصف الأمة بما وصف به نبيها؛ حيث قال: ﴿كُنْتُمْ حَقَرًا أَمْوًا أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِقَوْلِي﴾ [آل عمران: ١١٠]. وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ﴾ [٢٨ / ١٢٣] تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ [التوبة: ٧١]. ولهذا قال أبو هريرة: كنتم خير الناس للناس، تأتون بهم في الأقياد والسلاسل حتى تدخلوهم الجنة. فبين سبحانه أن هذه الأمة خير الأمم للناس، فهم أنفعهم لهم، وأعظمهم إحسانًا إليهم؛ لأنهم كملوا أمر الناس بالمعروف ونهيبهم عن المنكر من جهة الصفة والقدر، حيث أمروا بكل معروف، ونهوا عن

الله، أذلهم الله لعباده، كما أن من تواضع لله رفعه الله، فجعل العباد متواضعين له. والله - تعالى - يصلحنا وسائر إخواننا المؤمنين. ويوفقنا لما يحبه ويرضاه من القول والعمل وسائر إخواننا المؤمنين. والحمد لله رب العالمين، وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.



فصل [٢٨ / ١٢١]

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٢)

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أنزل الله به كتبه، وأرسل به رسله: من الدين. فإن رسالة الله: إما إخبار، وإما إنشاء.

فالإخبار عن نفسه وعن خلقه: مثل التوحيد والقصص الذي يندرج فيه الوعد والوعيد.

والإنشاء: الأمر والنهي والإباحة.

وهذا كما ذكر في أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، تعدل ثلث القرآن؛ لتضمنها ثلث التوحيد، إذ هو - القرآن - قصص، وتوحيد، وأمر.

وقوله - سبحانه - في صفة نبينا ﷺ: ﴿يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُوَ قَدْ أُخْرِجَ لَهُمُ الْطَبِئَةُ وَحَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، هو بيان لكمال رسالته، فإنه ﷺ هو الذي أمر الله على لسانه بكل معروف، ونهى عن كل منكر، وأحل كل طيب وحرم كل خبيث؛ ولهذا روي عنه ﷺ أنه قال: «إِنَّمَا يُبَيَّنُّ لَأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ». وقال في الحديث المتفق عليه: «مَتَلَى وَمِثْلَ الْأَنْبِيَاءِ كَمِثْلِ [٢٨ / ١٢٢] رَجُلٍ بَنَى دَارًا فَأَتَمَّهَا وَأَكْمَلَهَا إِلَّا مَوْضِعَ لَبَةٍ، فَكَانَ النَّاسُ يُطِيفُونَ بِهَا وَيُعْجِبُونَ مِنْ حُسْنِهَا

(٢) هذه الرسالة أصلها فصل من كتاب «الاستقامة» ١٩٨ / ٢ - ٣١١، وقد حصل فيها سقط يسير أكثره بسبب انتقال النظر من الناسخ، كما سيأتي.

انظر «العيانة» ص ٢١٧ يتصرف.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦).

كل منكر لكل أحد، وأقاموا ذلك بالجهاد في سبيل الله بأنفسهم وأموالهم، وهذا كمال النفع للمخلق. وسائر الأمم لم يأمرُوا كل أحد بكل معروف، ولا نهوا كل أحد عن كل منكر، ولا جاهدوا على ذلك، بل منهم من لم يجاهد، والذين جاهدوا كبنِي إِسْرَائِيلَ، فعامة جهادهم كان لدفع عدوهم عن أرضهم، كما يقاتل الصائل الظالم، لا لدعوة المجاهدين وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، كما قال موسى لقومه: ﴿يَنْفِرُوا آذِخُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ ٥﴾ قَالُوا يَمْشُونَ إِنِّ فِيهَا قَوْمًا جَبَلِينَ وَإِنَّا لَنَنذِلُهَا عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ٦﴾، إلى قوله: ﴿قَالُوا يَمْشُونَ إِنَّا لَنَنذِلُهَا أَبدًا مَا دَامُوا فِيهَا ٦﴾ فَذَهَبَتْ أُنْتُ وَزَيْلُكَ فَقِيلَ إِنَّا هُنَا قَعِيدُونَ ٧﴾ [المائدة: ٢١-٢٤].

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ بَقِيَ إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهُمْ كُنَّا عَلَيْكَ تَرْتُدُّونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَلَيْنَا مَلِكٌ ١٢٤﴾ قَالَ هَلْ عَلَيْنَا مَلِكٌ ١٢٤﴾ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّ الْفِتْنَىٰ أَلَّا تَقُولُوا ١٢٥﴾ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقْبِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَانَا ١٢٦﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ فعملوا القتال بأنهم أخرجوا من ديارهم وأبنائهم، ومع هذا، فكانوا ناكِلين عما أمروا به من ذلك؛ ولهذا لم تحمل لهم الغنائم، ولم يكونوا يطشون بملك اليمين.

ومعلوم أن أعظم الأمم المؤمنين قبلنا: بنو إِسْرَائِيلَ؛ كما جاء في الحديث المنقح على صحته في «الصحيحين» عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: خرج علينا النبي ﷺ يومًا فقال: «عرضت على الأمم؛ فجعل يمر النبيُّ ومعه الرجل، والنبي معه الرجلان، والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه أحد، ورأيت سوادًا كثيرًا سد الأفق فرجوت أن يكون أمي، فقيل: هذا موسى وقومه. ثم قيل لي: انظر فرأيت سوادًا

وإذا أخبر بوقوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منها، لم يكن من شرط ذلك أن يصل أمر الأمر ونهي الناهي منها إلى كل مكلف في العالم، إذ ليس هذا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٥٢) عن جده بن عباس، ومسلم (٢٦٧٧) عن أبي هريرة.

الواجبات لم يضره ضلال الضلال.

وذلك يكون تارة بالقلب، وتارة باللسان، وتارة باليد. فاما القلب فيجب بكل حال؛ إذ لا ضرر في فعله، ومن لم يفعله فليس هو بمؤمن، كما قال النبي ﷺ: «وذلك أدنى - أو: أضعف الإيمان»^(١)، وقال: «ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(٢). وقيل لابن مسعود: من مَيِّتُ الأحياء؟ فقال: الذي لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا. وهذا هو المفتون الموصوف في حديث حذيفة بن اليمان. وهنا يغلط فريقان من الناس:

فريق: يترك ما يجب من الأمر والنهي تأويلًا لهذه الآية، كما قال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - في خطبته: إنكم تقرأون هذه الآية «عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا بَعْثُكُمْ مَنْ صَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ» وإنكم تضعونها في غير موضعها، وإني سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»^(٣).

[٢٨ / ١٢٨] والفريق الثاني: من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقًا، من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح، وما يقدر عليه وما لا يقدر، كما في حديث أبي ثعلبة الخشني: سألت عنها رسول الله ﷺ قال: «بل اتصروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحًا مطاعًا وهوى متبعًا ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه، ورأيت أمرًا لا يدان لك به، فعليك بنفسك ودع عنك أمر العوام، فإن من ورائك أيا ما الصبر فيهن على مثل قبض على الجمر، للعامل فيهن كاجر حسين رجلًا يعملون مثل عمله»^(٤). فيأتي بالأمر

من شرط تبليغ الرسالة؛ فكيف يشترط فيما هو من تواعبها؟ بل الشرط أن يتمكن المكلفون من وصول ذلك إليهم. ثم إذا فرطوا فلم يسعوا في وصوله إليهم مع قيام فاعله بما يجب عليه: [٢٨ / ١٢٦] كان التفريط منهم لا منه.

وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على كل أحد بعينه، بل هو على الكفاية، كما دل عليه القرآن، ولما كان الجهاد من تمام ذلك، كان الجهاد - أيضًا - كذلك، فإذا لم يقم به من يقوم بواجبه أئتم كل قادر بحسب قدرته، إذ هو واجب على كل إنسان بحسب قدرته، كما قال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(٥).

وإذا كان كذلك؛ فمعلوم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامته بالجهاد هو من أعظم المعروف الذي أمرنا به؛ ولهذا قيل: ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكر. وإذا كان هو من أعظم الواجبات والمستحبات، فالواجبات والمستحبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة؛ إذ بهذا بُيِّتَ الرسل ونزلت الكتب، والله لا يحب الفساد؛ بل كل ما أمر الله به فهو صلاح. وقد أثنى الله على الصلاح والمصلحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات، وذمَّ المفسدين في غير موضع، فحيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن بما أمر الله به، وإن كان قد تُرك واجبٌ وقُمل محرَّمٌ، إذ المؤمن عليه أن يتقي الله في عباده وليس عليه هداهم، وهذا معنى [٢٨ / ١٢٧] قوله تعالى: «يَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا بَعْثُكُمْ مَنْ صَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ» [المائدة: ١٠٥]، والاهتداء إنما يتم بأداء الواجب، فإذا قام المسلم بما يجب عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قام بغيره من

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٠).

(٤) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٤٠٠٥).

(٥) ضعيف: أخرجه الترمذي (٣٠٥٨).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٩).

المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة، فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر، وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيراً بها وبدلائلها على الأحكام.

وعلى هذا: إذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما؛ بل إما أن يفعلوها جميعاً، أو يتركوها جميعاً؛ لم يجوز أن يؤمروا بمعروف ولا أن يُنْهَوْا عن منكر؛ بل ينظر: فإن كان المعروف أكثر أمر به. وإن استلزم ما هو دونه من المنكر، ولم يَنْهَ [١٣٠ / ٢٨] عن منكر يستلزم تفويت معروف أعظم منه، بل يكون النهي حيتز من باب الصد عن سبيل الله والسعي في زوال طاعته وطاعة رسوله وزوال فعل الحسنات، وإن كان المنكر أغلب نهي عنه، وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف، ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمراً بمنكر وسعيًا في معصية الله ورسوله، وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان، لم يؤمر بهما ولم يُنْهَ عنها.

فتارة يصلح الأمر، وتارة يصلح النهي، وتارة لا يصلح لا أمر ولا نهي حيث كان المعروف والمنكر متلازمين، وذلك في الأمور المعينة الواقعة.

وأما من جهة النوع: فيؤمر بالمعروف مطلقاً وينهى عن المنكر مطلقاً. وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة يؤمر بمعروفها وينهى عن منكرها، ويحمد محمودها ويذم مذمومها، بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف فوات أكثر منه أو حصول منكر فوقه، ولا يتضمن النهي عن المنكر حصول أنكر منه، أو فوات معروف أرجح منه.

وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق، فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونية. وإذا تركها كان عاصياً، فترك الأمر الواجب معصية، وفعل ما

والنهي معتقداً أنه مطيع في ذلك لله ورسوله، وهو معتد في حدوده، كما انتصب كثير من أهل البدع والأهواء، كالخوارج والمعتزلة والرافضة، وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك، وكان فسادُه أعظم من صلاحه؛ ولهذا أمر النبي ﷺ بالصبر على جور الأئمة، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة، وقال: «أدوا إليهم حقوقهم، وسلبوا الله حقوقكم»^(١). وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع.

ولهنا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة. وأما أهل الأهواء - كالمعتزلة - فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم، ويجعل للمعتزلة أصول دينهم [١٢٩ / ٢٨] خمسة:

«التوحيد» الذي هو سلب الصفات،

و«العدل» الذي هو التكذيب بالقدر،

و«المنزلة بين المنزلتين»

و«إنفاذ الوعيد»

و«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي منه قتال الأئمة.

وقد تكلمت على قتال الأئمة في غير هذا الموضع. وجماع ذلك داخل في «القاعدة العامة»: فإذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تزاحمت؛ فإنه يجب ترجيح الراجح منها فإذا ازدحمت المصالح والمفاسد، وتعارضت المصالح والمفاسد، فإن الأمر والنهي وإن كان متضمناً لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له؛ فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأموراً به، بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته؛ لكن اعتبار مقادير

اتباعه؛ كما قال تعالى: ﴿يَذَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنْ رَبِّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، وقال النبي ﷺ: «ثلاثٌ منجيات: خشية الله في السرِّ والعلاية، والقصد في الفقر والغنى، وكلمة الحق في الغضب والرضا. وثلاثٌ مهلكات: شُحُّ مطاع، وهوى متَّبِع، وإعجاب المرء بنفسه»^(١).

والحب والبغض يتبعه ذوق عند وجود المحبوب والمبغض، ووجد وإرادة، وغير ذلك. فمن اتبع ذلك بغير أمر الله ورسوله فهو بمن اتبع هواه بغير هدى من الله؛ بل قد يصعد به الأمر إلى أن يتخذ إله هواه، واتباع الأهواء في الديانات أعظم من اتباع الأهواء في الشهوات؛ فإن الأول حال الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين، كما قال تعالى: ﴿فَلَنْ تَرْضَى عَنْهُمْ لَكِنَّا نَرْضَاهُمْ قَلِيلًا مِمَّا نَحْكُمُ بِهِمْ وَلَا نَجْعَلُ لَهُمْ جُرْئَةً مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [التغابن: ١٦]. فاما حب القلب وبغضه وإرادته وكرهاته فيبغى أن تكون كاملة جازمة، لا يوجب نقص ذلك إلا نقص الإيمان.

وأما فعل البدن فهو بحسب قدرته، ومتى كانت إرادة القلب وكرهاته كاملة تامة وفعل العبد معها بحسب قدرته، فإنه يُعطى ثواب الفاعل الكامل، كما قد بيناه في غير هذا الموضع. فإن من الناس من يكون حبه وبغضه وإرادته وكرهاته بحسب عبة نفسه وبغضها، لا [٢٨ / ١٣٢] بحسب عبة الله ورسوله وبغض الله ورسوله، وهذا من نوع الهوى، فإن اتبعه الإنسان فقد اتبع هواه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنْ رَبِّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

فإن أصل الهوى عبة النفس، ويتبع ذلك بغضها، ونفس الهوى - وهو الحب والبغض الذي في النفس - لا يلام عليه. فإن ذلك قد لا يُملك، وإنها يلام على

نهي عنه من الأمر معصية. وهذا باب واسع، ولا [٢٨ / ١٣١] حول ولا قوة إلا بالله.

ومن هذا الباب: إقرار النبي ﷺ لعبد الله بن أبي وأمثاله من أئمة النفاق والفجور لما لهم من أعوان، فإزالة منكروه بنوع من عقابه مستلزمة لإزالة معروف أكثر من ذلك بغضب قومه وحبهم؛ وينفور الناس إذا سمعوا أن عملاً يقتل أصحابه؛ ولهذا لما خاطب الناس في قصة الإفك بما خاطبهم به واعتذر منه، وقال له سعد بن معاذ قوله الذي أحسن فيه: «حي له سعد بن عبادة مع حسن إيمانه».

وأصل هذا: أن تكون عبة الإنسان للمعروف، وبغضه للمنكر، وإرادته لهذا، وكرهاته لهذا، موافقة لحب الله وبغضه، وإرادته وكرهاته الشرعيين. وأن يكون فعله للمحسوب ودفعه للمكروه بحسب قوته وقدرته، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، وقد قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. فاما حب القلب وبغضه وإرادته وكرهاته فيبغى أن تكون كاملة جازمة، لا يوجب نقص ذلك إلا نقص الإيمان.

وأما فعل البدن فهو بحسب قدرته، ومتى كانت إرادة القلب وكرهاته كاملة تامة وفعل العبد معها بحسب قدرته، فإنه يُعطى ثواب الفاعل الكامل، كما قد بيناه في غير هذا الموضع. فإن من الناس من يكون حبه وبغضه وإرادته وكرهاته بحسب عبة نفسه وبغضها، لا [٢٨ / ١٣٢] بحسب عبة الله ورسوله وبغض الله ورسوله، وهذا من نوع الهوى، فإن اتبعه الإنسان فقد اتبع هواه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنْ رَبِّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

فإن أصل الهوى عبة النفس، ويتبع ذلك بغضها، ونفس الهوى - وهو الحب والبغض الذي في النفس - لا يلام عليه. فإن ذلك قد لا يُملك، وإنها يلام على

(١) حسن: أخرجه الطبراني في الأوسط (١٧/٦) وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٣٠٣٩).

وهو كما قال الفضيل بن عياض - رحمه الله - :
أخلصه وأصوبه. فإن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن
صواباً لم يقبل ^(١) حتى يكون خالصاً صواباً، والخالص :
أن يكون لله، والصواب : أن يكون على السنة. فالعمل
الصالح لا بد أن يراد به وجه الله تعالى؛ فإن الله تعالى لا
يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه وحده؛ كما في
«الصحيح» عن النبي ﷺ قال: «يقول الله: أنا أغنى
الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه غيري،
فأنا بريء منه، وهو كله للذي أشرك» ^(٢).

[٢٨ / ١٣٥] وهذا هو التوحيد الذي هو أصل
الإسلام، وهو دين الله الذي بعث به جميع رسله، وله
خلق الخلق، وهو حقه على عباده أن يعبدوه ولا
يشركوا به شيئاً، ولا بد مع ذلك أن يكون العمل
صالحاً، وهو ما أمر الله به ورسوله، وهو الطاعة، فكل
طاعة عمل صالح، وكل عمل صالح طاعة، وهو
العمل المشروع المستون، إذ المشروع المستون هو
المأمور به أمر إيجاب أو استحباب، وهو العمل
الصالح، وهو الحسن، وهو البر، وهو الخير، وضده
المعصية والعمل الفاسد، والسيئة، والفجور، والظلم.

ولما كان العمل لا بد فيه من شيئين: النية
والحركة؛ كما قال النبي ﷺ: «أصدق الأسماء حارث
وهمام» ^(٣)، فكل أحد حارث وهمام له عمل ونية؛
لكن النية المحمودة التي يتقبلها الله ويثيب عليها أن
يراد الله بذلك العمل. والعمل المحمود: الصالح،
وهو المأمور به؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب - رضي الله
عنه - يقول في دعائه: اللهم اجعل عملي كله صالحاً،
 واجعله لوجهك خالصاً، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً.

نصيب» [البقرة: ١٢٠]، وقال تعالى في الآية الأخرى:
«وَلَيْنَ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ
الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لِّمِنَ الْظَالِمِينَ» [البقرة: ١٧٥]،
وقال تعالى: «وَلَيْنَ أَتَّخَذْتُمْ مِّمَّنْ أَوْلَىٰ بِكُمْ مِمَّا أَوْلَىٰ اللَّهُ وَلَا
تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ» [المائدة: ٤٩].

ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة
من العلماء والعباد يُجعل من أهل الأهواء؛ كما كان
السلف يسمونهم أهل الأهواء، وذلك أن كل من لم
يتبع العلم فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون
إلا هدي الله الذي بعث به رسوله؛ ولهذا قال تعالى في
موضع: «وَلَنْ نُجَمِّعَهُمْ أَهْلًا يَجْمَعُ بَيْنَهُمْ غَيْرُ
[الأنعام: ١١٩]، وقال في موضع آخر: «وَمَنْ أَضَلُّ
مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ»
[الفصل: ٥٠].

فالواجب على العبد أن ينظر في نفس حبه
ويغضه، ومقدار حبه [٢٨ / ١٣٤] ويغضه: هل هو
موافق لأمر الله ورسوله؟ وهو هدي الله الذي أنزله
على رسوله، بحيث يكون مأموراً بذلك الحب
والبغض، لا يكون متقدماً فيه بين يدي الله ورسوله؛
فإنه قد قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ
يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» [الحجرات: ١]. ومن أحب أو
أبغض قبل أن يأمره الله ورسوله ففيه نوع من التقدم
بين يدي الله ورسوله. ومجرد الحب والبغض هوى؛
لكن المحرم اتباع حبه ويغضه بغير هدى من الله؛
ولهذا قال: «وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ
اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَمْلِكُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ
شَدِيدٌ» [ص: ٢٦]، فأخبر أن من اتبع هواه أضله
ذلك عن سبيل الله، وهو هده الذي بعث به رسوله،
وهو السبيل إليه.

وتحقيق ذلك: أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
هو من أوجب الأعمال وأفضلها وأحسنها، وقد قال
تعالى: «لِيَتْلُوَكُمُ اللَّهُ أَكْبَرَ أَحْسَنُ عَمَلًا» [الملك: ٢].

(١) هنا سقط، وهو في «الاستقامة» ٢ / ٢٧٢: [وإذا كان صواباً ولم
يكن خالصاً لم يقبل]، وكما ذكره الشيخ رحمه الله في هذا الفصل
مرة أخرى: ٢٨ / ١٧٧.

انظر «الصيانة» ص ٢١٨.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٨٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٥٠).

وَالرَّجَزَ فَاصْبِرْ ۖ وَلَا تَمُنْ فَتُخْزِرَ ۝ وَلِرَبِّكَ قَاصِرٌ [المذثر: ١-٧]؛ فافتتح آيات الإرسال إلى الخلق بالأمر بالندارة، وختمها بالأمر بالصبر، ونفس الإنذار أمر بالمعروف ونهي عن المنكر؛ فعلم أنه يجب بعد ذلك الصبر، وقال: «وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا» [الطور: ٤٨]، وقال تعالى: «وَأَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَأَقْبِرْهُمْ حَجْرًا حَبِيلًا» [المزمل: ١٠]، «قَاصِرٌ كَمَا صَبَرِ أُولُوا الْعَزِيمِ مِنَ الرُّسُلِ» [الأحقاف: ٣٥]، «قَاصِرٌ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ آلِ فُتُوحٍ» [القلم: ٤٨]، «وَأَصْبِرْ وَمَا صَبَرَ إِلَّا بِلِقَائِهِ» [النحل: ١٢٧]، «وَأَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْبِرِينَ» [هود: ١١٥].

فلا بد من هذه الثلاثة: العلم، والرفق، والصبر. العلم قبل الأمر والنهي، والرفق معه، والصبر بعده، وإن كان كل من الثلاثة مستصحباً في هذه الأحوال، وهذا كما جاء في الأثر عن بعض السلف ورواه مرفوعاً، ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد: «لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فقيهاً فيما يأمر به، فقيهاً فيما ينهى عنه، رقيقاً فيما يأمر به، رقيقاً فيما ينهى عنه، حليماً فيما يأمر به، حليماً فيما ينهى عنه».

وليعلم: أن الأمر بهذه الخصال في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما يوجب صعوبة على كثير من النفوس، فيظن أنه بذلك يسقط عنه، فيدعه؛ وذلك مما يضره أكثر مما يضره الأمر بدون هذه الخصال أو [٢٨ / ١٣٨] أقل؛ فإن ترك الأمر الواجب معصية. فالمتقل من معصية إلى معصية أكبر منها كالمستجير من الرمضاء بالنار. والمتقل من معصية إلى معصية، كالمقل من دين باطل إلى دين باطل، وقد يكون الثاني شراً من الأول، وقد يكون دونه، وقد يكونان سواء. فهكذا تجدد المقصر في الأمر والنهي والمعتدي فيه قد يكون ذنب هذا أعظم، وقد يكون ذنب هذا أعظم، وقد يكونان سواء.

وإذا كان هنا حد كل عمل صالح: فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يكون هكذا في حق نفسه، ولا يكون عمله صالحاً إن لم يكن يعلم وفقه، وكما قال عمر بن عبد العزيز: من عبد الله بغير علم [٢٨ / ١٣٦] كان ما يفسد أكثر مما يصلح. وكما في حديث معاذ بن جبل - رضي الله عنه - «العلم إمام العمل والعمل تابعه»، وهذا ظاهر. فإن القصد والعمل إن لم يكن يعلم كان جهلاً وضلالاً واتباعاً للهوى كما تقدم، وهذا هو الفرق بين أهل الجاهلية وأهل الإسلام؛ فلا بد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما. ولا بد من العلم بحال المأمور والمنهي. ومن الصلاح أن يأتي بالأمر والنهي بالصرط المستقيم، وهو أقرب الطرق إلى حصول المقصود.

ولا بد في ذلك من الرفق، كما قال النبي ﷺ: «ما كان الرفق في شيء إلا زانه، ولا كان العنف في شيء إلا شانه»^(١). وقال: «إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله، ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف»^(٢).

ولا بد - أيضاً - أن يكون حليماً صبوراً على الأذى؛ فإنه لا بد أن يحصل له أذى. فإن لم يحلم ويصبر، كان ما يفسد أكثر مما يصلح؛ كما قال لقمان لابنه: «وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ» [لقمان: ١٧]؛ ولهذا أمر الله الرسل - وهم أئمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - بالصبر؛ كقوله لخاتم الرسل؛ بل ذلك مقرون بتبليغ الرسالة، فإنه أول ما أرسل أنزلت عليه سورة: «يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ» [المذثر: ١]، بعد أن أنزلت عليه سورة «أَنزِلْ» [العلق: ١] التي بها نبي، [٢٨ / ١٣٧] فقال: «يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۖ قُمْ فَأَنذِرْ ۚ وَرَبُّكَ لَكَبِيرٌ ۝ وَتَبَارَكَ فَطَوَّرَ ۝

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٩٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٢٧)، ومسلم (٢٥٩٣).

وقال: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلَدِّ نُونَ﴾
 الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]،
 وقال: ﴿فَلَا تَقْبَلْ لَهُمْ تَوْفَاقًا سَمَاءً بِذُنُوبِهِمْ﴾
 إلى قوله: ﴿يَوْمَ تَنْطِفُ السُّبُحَةُ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْقِضُونَ﴾ [الدخان: ١٠-١٦].

ولهذا يذكر الله في عامة سور الإنذار ما عاقب به أهل
 السينات في الدنيا وما أعد لهم في الآخرة، وقد يذكر في
 السورة وعد الآخرة فقط، إذ عذاب الآخرة أعظم،
 وثوابها أعظم، وهي دار القرار. وإنما يذكر ما يذكره من
 الثواب والعذاب في الدنيا تبعاً، كقوله في قصة يوسف:
 ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنَّا حَيْثُ
 يَشَاءُ ۚ نُمِيطُ بِهِ رَاحَتَنَا مِن شَرِّهِ ۖ وَلَا كَيْفَ لَنَا بِدَاوُدَ
 وَالْمُخْسِينِ ۖ وَلَا جُزْءَ الْآخِرَةِ نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ۖ وَأَنبَأُوا
 وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يوسف: ٥٦، ٥٧]، وقال: ﴿فَنَاقَهُمْ
 اللَّهُ تَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ [٢٨/١٤٠] تَوَابِ الْآخِرَةِ﴾
 [آل عمران: ١٤٨]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ
 مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَیُؤْتِيَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً
 وَلَا جُزْءَ الْآخِرَةِ أَكْبَرَ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ۖ وَالَّذِينَ
 صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل: ٤١، ٤٢]،
 وقال عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿وَنَاقَتُهُ
 أَجْرُهُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُ فِي الْآخِرَةِ لِمَن الصَّالِحِينَ﴾
 [العنكبوت: ٢٧].

وأما ذكره لعقوبة الدنيا والآخرة ففي سورة:
 ﴿وَاللَّعْنَةُ عَلَىٰ عِرْقًا ۖ وَاللَّعْنَةُ عَلَىٰ نَفْسًا﴾
 [النازعات: ٢١]، ثم قال: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ
 ۖ تَتَّبِعُنَا الرَّادِفَةُ﴾ [النازعات: ٦، ٧]، فذكر القيامة
 مطلقاً، ثم قال: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ۖ إِذْ
 نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْأَيْمَنِ طَوًى ۖ أَذْهَبَ إِلَىٰ
 فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ۖ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً
 لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [النازعات: ١٥-٢٦].

ثم ذكر المبدأ والمعاد مفصلاً فقال: ﴿وَأَتَمَّ أَشَدُّ
 خَلْقًا أَمِ السَّمَاءِ بِمَا يَشَاءُ ۖ إِلَىٰ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ

ومن المعلوم - بما أرانا الله من آياته في الآفاق وفي
 أنفسنا وبما شهد به في كتابه - أن المعاصي سبب
 المصائب؛ فسينات المصائب والجزء من سينات
 الأعمال، وأن الطاعة سبب النعمة. فإحسان العمل
 سبب لإحسان الله، قال تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ
 مُّجِيبِيهِ لِمَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۚ فَتَعَفُّوا عَنْ كَثِيرٍ
 [الشورى: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ
 حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ۚ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُّسِيئَةٍ فَمِنَ
 نَفْسِكُمْ﴾ [النساء: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
 تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَفَى الْأَمَمَانِ إِنَّمَا أَسْرَأَهُمْ
 الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ۚ وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ ۚ
 [آل عمران: ١٥٥]، وقال: ﴿أَوَلَمَّْا أَصْبَحْتُمْ مُمِيبَةً
 قَدْ أَصْبَحْتُمْ يَتْلِفَاتٍ فَلَمْ أَنِّي هَذَا ۚ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ
 أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال: ﴿أَوْ يُوقِنُ
 بِمَا كَسَبُوا ۚ فَتَعَفُّ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٤]،
 وقال: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ لِأَنفُسِهِمْ فَإِنَّ
 الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا
 كُنَّا اللَّهُ لِنُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ يَمِينٌ ۚ وَمَا كُنَّا
 اللَّهُ لِنُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ لَا يَشْفَعُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣].

[٢٨/١٣٩] وقد أخبر - سبحانه - بما عاقب به
 أهل السينات من الأمم؛ كقوم نوح، وعاد، وثمود،
 وقوم لوط، وأصحاب مدين، وقوم فرعون؛ في
 الدنيا. وأخبر بما يعاقبهم به في الآخرة؛ ولهذا قال
 مؤمن آل فرعون: ﴿يَتَقَوَّرَ لَنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَتَلَّ
 يُؤْمِرُ الْأَخْرَابَ ۖ يَتَلَّ ذَابُ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادُ
 وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظَلَمًا
 لِلْعَالَمِ ۖ وَيَتَقَوَّرَ لَنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ الْكَلَادِ
 ۖ يَوْمَ تُؤَلَّفُونَ مَذْبِئِينَ مَا لَكُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ
 ۚ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [غافر: ٣٠-٣٣]،
 وقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَلَعَذَابُ
 الْآخِرَةِ أَكْبَرُ﴾ [القلم: ٣٣]، وقال: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ
 ثُمَّ نُرَدُّوهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١].

بعضي.

[٢٨/١٤٢] فإن التوحيد والوعد والوعيد هو أول ما أنزل؛ كما في «صحيح البخاري» عن يوسف بن ماهك قال: إني عند عائشة أم المؤمنين إذ جاءها عراقي فقال: أي الكفن خير؟ قالت: ويحك! وما يضرك؟ قال: يا أم المؤمنين! أريني مصحفك. قالت: لم؟ قال: لعل أولف القرآن عليه، فإنه يقرأ غير مؤلف، قالت: وما يضرك أيه قرأت قبل؟ إنما نزل أول ما نزل منه: سورة من المفضل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا تاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر؛ لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل: لا تزنا؛ لقالوا: لا ندع الزنا أبداً، لقد نزل بحكمة على محمد ﷺ وإني لجارية العب: ﴿بَلِ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذًى وَأَمْرٌ﴾ [القمر: ٤٦]، وما نزلت «سورة البقرة» و«النساء» إلا وأنا عنده. قال: فأخرجت له المصحف فأملت عليه أي السور^(١).

وإذا كان الكفر والفسوق والعصيان سبب الشر والعدوان؛ فقد يُذنب الرجل أو الطائفة ويسكت آخرون عن الأمر والنهي، فيكون ذلك من ذنوبهم، وينكر عليهم آخرون إنكاراً منهياً عنه؛ فيكون ذلك من ذنوبهم؛ فيحصل التفرق والاختلاف والشر، وهذا من أعظم الفتن والشرور قديماً وحديثاً؛ إذ الإنسان ظلم جهول، والظلم والجهل أنواع، فيكون ظلم الأول وجهله من نوع، وظلم كل من الثاني والثالث وجهلها من نوع آخر وآخر.

[٢٨/١٤٣] ومن تدبر الفتن والواقعة رأى سببها ذلك، ورأى أن ما وقع بين أمراء الأمة وعلماؤها، ومن دخل في ذلك من ملوكها ومشايخها، ومن تبعهم من

الطائفة الكبرى ﴿النازعات: ٢٧ - ٣٤﴾، إلى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى ﴿١﴾ وَآتَى الْحَمْدَ أَكْثَرًا ﴿٢﴾ فَإِنْ أَتَيْنَاهُ مِنَ الْمَاءِ هَوًى ﴿٣﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنْ أَهْوَى ﴿٤﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٥﴾﴾ [النازعات: ٣٧ - ٤١]، إلى آخر السورة.

وكذلك في المزمّل: ذكر قوله: ﴿وَدَّيْتُ وَالْكَذِبِينَ أُولِ النَّعْمَةِ وَمَوْلَاهُمْ قَلِيلًا ﴿١﴾ إِنَّ لَدُنَّا أَكْثَرًا وَحِيمًا ﴿٢﴾ وَطَعَنَّا ذَا عُمَرَ وَعَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣﴾ إِلَى قَوْلِهِ تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى رِجْزٍ مَوْسَى ﴿١﴾ فَقَصَىٰ رِجْزَ الْوَسْوَاسِ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿٢﴾﴾ [المزمّل: ١١ - ١٦].

وكذلك في سورة الحاقة: ذكر قصص الأمم: كحمود وعاد وفرعون، [٢٨/١٤١] ثم قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١﴾ وَخُلِبَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴿٢﴾﴾ [الحاقة: ١٣، ١٤]، إلى تمام ما ذكره من أمر الجنة والنار.

وكذلك في سورة «ت» وَالْقَلَمِ ﴿١﴾ [القلم: ١]: ذكر قصة أهل البستان الذين منعوا حق أموالهم، وما عاقبهم به، ثم قال: ﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَالْعَذَابُ الْآخِرَةُ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿٢﴾﴾ [القلم: ٣٣].

وكذلك في «سورة التغابن»: قال: ﴿الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْتُمُونَ مَن كَفَرُوا فَكَفَرُوا وَكَلَّمَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ ﴿١﴾﴾ [التغابن: ٥، ٦]، ثم قال: ﴿رَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن كُن يُبْعَثُونَ قُلْ بَلَىٰ وَنَتَىٰ لَكُمُ النَّارُ ﴿٢﴾﴾ [التغابن: ٧].

وكذلك في سورة «ق»: ذكر حال المخالفين للرسول، وذكر الوعد والوعيد في الآخرة.

وكذلك في سورة القمر: ذكر هذا وهذا. وكذلك في «آل حم» مثل: حم غافر، والسجدة، والزخرف، والدخان، وغير ذلك، إلى غير ذلك مما لا

ولهذا قال الله تعالى في وصف الانصار الذين تبوءوا الدار والايمان من قبل المهاجرين: ﴿وَلَا تَحْذَرُوا فِي سُبُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوْتُوا﴾ أي: لا يحدون الحسد عما أوتي إخوانهم من المهاجرين: ﴿وَتُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، ثم قال: ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَلُوْا إِلَيْكَ هُمْ الْمَخْلُوعُونَ﴾ [الحشر: ٩].

وَوُثِّي عبد الرحمن بن عوف يطوف بالبيت ويقول: رب قني شح نفسي، رب قني شح نفسي، فقيل له في ذلك فقال: إذا وقبت شح نفسي، فقد وقبت البخل والظلم والقطيعة، أو كما قال .

فهذا الشح الذي هو شدة حرص النفس يوجب البخل بمنع ما هو عليه، والظلم بأخذ مال الغير. ويوجب قطيعة الرحم، ويوجب الحسد، وهو كراهة ما اختص به الغير، والحسد فيه بخل وظلم، فإنه بخل بما أعطيه غيره، وظلمه بطلب زوال ذلك عنه .

فإذا كان هذا في جنس الشهوات المباحة، فكيف بالمحرمة: [٢٨/١٤٥] كالزنا وشرب الخمر ونحو ذلك؟ وإذا وقع فيها اختصاص، فإنه يصير فيها نوعان:

أحدهما: بغضها لما في ذلك من الاختصاص والظلم، كما يقع في الأمور المباحة الجنس .

والثاني: بغضها لما في ذلك من حق الله .

ولهذا كانت الذنوب ثلاثة أقسام:

أحدها: ما فيها ظلم للناس؛ كالظلم بأخذ الأموال ومنع الحقوق، والحسد، ونحو ذلك .

والثاني: ما فيه ظلم للنفس فقط، كشرب الخمر والزنا، إذا لم يتعد ضررها .

والثالث: ما يجتمع فيه الأمران؛ مثل أن يأخذ المتولي أموال الناس يزني بها ويشرب بها الخمر، ومثل أن يزني بمن يرفعه على الناس بذلك السبب ويضرهم، كما يقع ممن يحب بعض النساء

العامة من الفتن: هذا أصلها؛ يدخل في ذلك أسباب الضلال والغنى: التي هي الأهواء الدينية والشهوانية، وهي البدع في الدين والفجور في الدنيا، وذلك أن أسباب الضلال والغنى: البدع في الدين، والفجور في الدنيا، وهي مشتركة: نعم بني آدم؛ لما فيهم من الظلم والجهل؛ فبئس بعض الناس يظلم نفسه وغيره؛ كالزنا بلواط وغيره، أو شرب خمر، أو ظلم في المال بخيانة أو سرقة أو غصب، أو نحو ذلك.

ومعلوم: أن هذه المعاصي، وإن كانت مستقبحة مذمومة في العقل والدين، فهي مشتتة أيضًا، ومن شأن النفوس أنها لا تحب اختصاص غيرها بها؛ لكن تريد أن يحصل لها ما حصل له، وهذا هو الغيبة التي هي أدنى نوعي الحسد. فهي تريد الاستعلاء على الغير والاستتار دونه، أو تحسده وتتمنى زوال النعمة عنه وإن لم يحصل؛ ففيها من إرادة العلو والفساد والاستكبار والحسد ما مقتضاه أنها تختص عن غيرها بالشهوات؛ فكيف إذا رأت الغير قد استأثر عليها بذلك واختص بها بدونها؟ فالاعتدل منهم في ذلك: الذي يجب الاشتراك والتساوي، وأما الآخر فظلم حסود.

وهذان يقعان في الأمور المباحة والأمور المحرمة لحق الله، فما كان [٢٨/١٤٤] جنسه مباحًا: من أكل وشرب ونكاح ولباس وركوب وأموال، إذا وقع فيها الاختصاص حصل الظلم، والبخل والحسد، وأصلها الشح، كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «إِيَّاكُمْ وَالشُّحُّ فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؛ أَمْرَهُمْ بِالْبَخْلِ فَبَخِلُوا؛ وَأَمْرَهُمْ بِالظُّلْمِ فَظَلَمُوا؛ وَأَمْرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا»^(١).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٩٤) نسوه، وأبو داود (١٦٩٨)، وأحمد (٢/١٥٩، ١٩٦، ١٩٥).

[٢٨/١٤٧] والناس هنا ثلاثة أقسام :

* قوم لا يقومون إلا في أهواء نفوسهم: فلا يرضون إلا بما يُعطَوْنَه، ولا يفضون إلا لما يجرمونه، فإذا أعطي أحدهم ما يشتهي من الشهوات الحلال والحرام زال غضبه وحصل رضاه، وصار الأمر الذي كان عنده منكراً - ينهى عنه ويعاقب عليه ويذم صاحبه ويغضب عليه - مرضياً عنده، وصار فاعلاً له وشريكاً فيه، ومعاوناً عليه، ومعادياً لمن نهى عنه وينكر عليه. وهذا غالبٌ في بني آدم، يرى الإنسان ويسمع من ذلك ما لا يحبه؛ وسيبه: أن الإنسان ظلوم جهول؛ فلذلك لا يعدل؛ بل ربما كان ظالماً في الحالين، يرى قوماً ينكرون على المتولي ظلمه لرعيته واعتدائه عليهم؛ فيُرضي أولئك المنكرين ببعض الشيء فيقبلون أعواناً له. وأحسن أحوالهم أن يسكتوا عن الإنكار عليه. وكذلك تراهم ينكرون على من يشرب الخمر ويصي ويستمع للملاهي، حتى يُدْخِلُوا أحدهم معهم في ذلك، أو يرضوه ببعض ذلك، فتراه قد صار عوناً لهم. وهؤلاء قد يعودون بإنكارهم إلى أقيح من الحال التي كانوا عليها، وقد يعودون إلى ما هودون ذلك أو نظيره.

* وقوم يقومون بديانة صحيحة: يكرنون في ذلك مخلصين لله، مصلحين فيما عملوه، ويستقيم لهم ذلك حتى يصبروا على ما أودوا. وهؤلاء هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهم من خير أمة أخرجت للناس: [٢٨/١٤٨] يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر، ويؤمنون بالله.

* وقوم يجتمع فيهم هذا وهذا: وهم غالب المؤمنين، فمن فيه دين وله شهوة تجتمع في قلوبهم إرادة الطاعة وإرادة المعصية، وربما غلب هذا تارة وهذا تارة.

وهذه القسمة الثلاثية كما قيل: الأنفس ثلاث:

أمارة، ومطمئنة، ولوامة. فالأولون: هم أهل الأنفس

والصبيان، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ ذَنْبَ الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْآثَمُ وَالْبَنَى بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُفْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

[٢٨/١٤٦] وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم؛ ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة. ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام. وقد قال النبي ﷺ: «ليس ذنب أسرع عقوبة من البغي وقطيعة الرحم»^(١). فالباغي يصرع في الدنيا وإن كان مغفوراً له مرحوماً في الآخرة، وذلك أن العدل نظام كل شيء، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم بعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجرى به في الآخرة، فالنفس فيها داعي الظلم لغيرها بالعلو عليه والحسد له، والتعدي عليه في حقه. وداعي الظلم لنفسها بتناول الشهوات القبيحة كالزنا وأكل الخبائث، فهي قد تغلظ من لا يظلمها، وتؤثر هذه الشهوات وإن لم تفعلها، فإذا رأت نظراءها قد ظلموا وتناولوا هذه الشهوات، صار داعي هذه الشهوات أو الظلم فيها أعظم بكثير، قد تصبر، ويبيح ذلك لها من بغض ذلك الغير وحسده وطلب عقابه وزوال الخير عنه ما لم يكن فيها قبل ذلك، ولها حجة عند نفسها من جهة العقل والدين، بكون ذلك الغير قد ظلم نفسه والمسلمين، وأن أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر واجب، والجهاد على ذلك من الدين.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٥١١)، وأبو داود (٤٩٠٢)، وابن ماجه (٤٢١١).

على المؤمنين، فإنهم يحتاجون إلى شيتين: إلى دفع الفتنة التي ابتلي بها نظراؤهم من فتنة الدين والدنيا عن نفوسهم مع قيام مقتضي لها، فإن معهم نفوسا وشياطين كما مع غيرهم، فمع وجود ذلك من نظرائهم، يقوى مقتضي عندهم، كما هو الواقع، فيقوى الداعي الذي في نفس الإنسان وشيطانهم، وما يحصل من الداعي بفعل الغير والنظير. فكم عن لم يرد خيرا ولا شرا حتى رأى غيره - لا سيما إن كان نظيره - [٢٨/١٥٠] يفعله فععله، فإن الناس كأسراب القطا: يجولون على تشبه بعضهم ببعض.

ولهذا كان المبتدئ بالخير والشر له مثل من تبعه من الأجر والوزر، كما قال النبي ﷺ: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، من غير أن يتقص من أجورهم شيئا، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، من غير أن يتقص من أوزارهم شيئا»^(١)، وذلك لاشتراكهم في الحقيقة، وإن حكم الشيء حكم نظيره. وشبه الشيء منجذب إليه. فإذا كان هذان داعين قوين: فكيف إذا انضم إليهما داعيان آخران؟ وذلك أن كثيرا من أهل المنكر ينجذبون من يوافقهم على ما هم فيه، ويغضون من لا يوافقهم، وهذا ظاهر في الديانات الفاسدة من موالاة كل قوم لموافقيهم، ومعاداتهم لمخالفهم.

وكذلك في أمور الدنيا والشهوات كثيرا: ما يختارون ويؤثرون من يشاركونهم: إما للمعاونة على ذلك؛ كما في التغلبين من أهل الرياسات وقطاع الطريق ونحوهم. وإما بالموافقة؛ كما في المجتمعين على شرب الخمر، فإنهم يختارون أن يشرب كل من حضر عندهم، وإما لكرهاتهم امتيازهم بالخير: إما حسنا له على ذلك؛ لتلا يعلو عليهم بذلك ويحمد دونهم، وإما لتلا يكون له عليهم حجة. وإما لخوفهم من معاقبتهم لهم

الأمارة التي تأمره بالسوء. والأوسطون: هم أهل النفوس المطمئنة التي قيل فيها: «يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ»^(٢) أَرْجِيئُ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَُرْضِيَةً»^(٣) فَأَدْخُلِي فِي عِبَادِي»^(٤) وَأَدْخُلِي جَنَّتِي» [الفجر: ٢٧ - ٣٠]. والآخرون: هم أهل النفوس اللوامة التي تفعل الذنب ثم تلوم عليه، وتتلون تارة كذا، وتارة كذا. وتخلط عملا صالحا وآخر سيئا.

ولهذا لما كان الناس في زمن أبي بكر وعمر، اللذين أَمَرَ المسلمون بالاعتداء بهما، كما قال ﷺ: «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر»^(٥)، أقرب عهدا بالرسالة وأعظم إيمانًا وصلحاء، وأتمتهم أقوم بالواجب وأثبت في الطمأنينة: لم تقع فتنة، إذ كانوا في حكم القسم الوسط.

ولما كان في آخر خلافة عثمان وخلافة علي كثير القسم الثالث، فصار فيهم شهوة وشبهة مع الإيثار والدين، وصار ذلك في بعض الرواية [٢٨/١٤٩] وبعض الرعايا، ثم كثر ذلك بعد، فنشأت الفتنة التي سببها ما تقدم من عدم تمحيص القوى والطاعة في الطرفين، واختلاطها بنوع من الهوى والمعصية في الطرفين، وكل منهما متأول أنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وأنه مع الحق والعدل، ومع هذا التأويل نوع من الهوى؛ فيه نوع من الظن وما تهوى الأنفس؛ وإن كانت إحدى الطائفتين أولى بالحق من الأخرى.

فلهذا يجب على المؤمن أن يستعين بالله، ويتوكل عليه في أن يقيم قلبه ولا يزيغه، ويثبت على الهدى والتقوى، ولا يتبع الهوى؛ كما قال تعالى: «فَلْيَدْعُ لِلطَّيِّبَاتِ قَادَعُ وَأَشْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ»^(٦) وَقُلْ مَآئِدَتِي بِمَا أَفْرَزَ اللَّهُ مِنِّي كَيْتَسَبِّ وَأُمِرْتُ لِأَعْمَلُ بِتَعْلِيمِ اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ» [الشورى: ١٥]. وهذا - أيضًا - حال الأمة فيما تفرقت فيه واختلفت في المقالات والعبادات. وهذه الأمور مما تعظم بها المحنة

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣١٦٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٠١٧).

فإذا أمره بذلك والوه على ذلك وعادوه وعاقبه على تركه، صار له داع رابع .

ولهذا يؤمر المؤمنون أن يقابلوا السيئات بضدها من الحسنات، كما يقابل الطبيب المرض بضده. فيؤمر المؤمن بأن يصلح نفسه، وذلك بشيئين: بفعل الحسنات، وترك السيئات، مع وجود ما ينفي الحسنات ويقضي السيئات. وهذه أربعة أنواع .

ويؤمر - أيضاً - بإصلاح غيره بهذه الأنواع الأربعة بحسب قدرته وإمكانه؛ قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُشْيٌ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١-٣]. وروي عن الشافعي - رضي الله عنه - أنه قال: لو فكر الناس كلهم في سورة «العصر»، لكففتهم. وهو كما قال؛ فإن الله - تعالى - أخبر أن جميع الناس خاسرون إلا من كان في نفسه مؤمناً صالحاً، ومع غيره موصياً بالحق موصياً بالصبر. وإذا عظمت المحنة كان ذلك للمؤمن الصالح سبباً لعلو [٢٨/١٥٣] الدرجة وعظيم الأجر؛ كما سئل النبي ﷺ: أيُّ الناس أشد بلاء؟ قال: «الأنبياء»، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل، يُتَّقِلُّ الرجل على حسب دينه، فإن كان في دينه صلابة زيد في بلائه، وإن كان في دينه رقة خُفِّفَ عنه. ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على وجه الأرض وليس عليه خطيئة^(١)، وحيثما فيحتاج من الصبر ما لا يحتاج إليه غيره؛ وذلك هو سبب الإمامة في الدين، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَخْتَصِمُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِقَالَتِنَا يُوَفُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

فلا بد من الصبر على فعل الحسن المأمور به وترك السعي المحظور، ويدخل في ذلك الصبر على الأذى وعلى ما يقال، والصبر على ما يصيبه من المكارة،

بنفسه، أو بمن يرفع ذلك إليهم، ولئلا يكونوا تحت منه وخطره [٢٨/١٥١] ونحو ذلك من الأسباب، قال الله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّوْكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُنَّارًا خَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ يَنْ يَّغْدُو مَا تَخَفُ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقال تعالى في المنافقين: ﴿وَتَوَّأَلَوْا تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩]. وقال عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ودَّت الزانية لو زنى النساء كلهن .

والمشاركة قد يختارونها في نفس الفجور، كالاشتراك في الشرب والكذب والاعتقاد الفاسد، وقد يختارونها في النوع، كالزاني الذي يود أن غيره يزني، والسارق الذي يود أن غيره يسرق - أيضاً - لكن في غير العين التي زنى بها أو سرقها .

وأما الداعي الثاني: فقد يأمرن الشخص بمشاركتهم فيما هم عليه من المنكر، فإن شاركهم وإلا عادوه وآذوه على وجه ينتهي إلى حد الإكراه، أو لا ينتهي إلى حد الإكراه، ثم إن هؤلاء الذين يختارون مشاركة الغير لهم في قبيح فعلهم أو يأمرونه بذلك ويستعينون به على ما يريدونه: متى شاركهم وعاونهم وأطاعهم، انتقصوه واستخفوا به، وجعلوا ذلك حجة عليه في أمور أخرى. وإن لم يشاركهم: عادوه وآذوه. وهذه حال غالب الظالمين القادرين .

وهذا الموجود في المنكر نظيره في المعروف وأبلغ منه، كما قال [٢٨/١٥٢] تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَفْئِدُ حَقًّا يَقُولُ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فإن داعي الخير أقوى، فإن الإنسان فيه داع يدعو إلى الإيثار والعلم، والصدق والعدل، وأداء الأمانة، فإذا وجد من يعمل مثل ذلك صار له داع آخر، لا سيما إذا كان نظيره، لا سيما مع المنافسة، وهذا محمود حسن، فإن وجد من يحب موافقته على ذلك ومشاركته له من المؤمنين والصالحين، ويغضه إذا لم يفعل: صار له داع ثالث،

(١) صحيح: أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤/ ٣٧٩، ٣٥٢). والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦).

الصدق والعدل، وذم الكذب والظلم. وقد قال النبي ﷺ لما سأله الأعراب: حتى اضطروه إلى سكرة فتعلقت برذائه، فالضت إليهم [٢٨/١٥٥] وقال: «والذي نفسي بيده، لو أن هندي عند هذه العضاء نعلًا لقسمته عليكم، ثم لا تجلدوني بخيلًا ولا جبانًا ولا كلوني»^(٢). لكن يتنوع ذلك بتنوع المقاصد والصفات؛ فإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل أمرى ما نوى.

ولهذا جاء الكتاب والسنة بزم البخل والجبن ومدح الشجاعة والسماحة في سيله دون ما ليس في سيله، فقال النبي ﷺ: «شر ما في المرء شع هالع وجبن خالع»^(٣). وقال: «من سيدكم يا بني سلمة؟» فقالوا: الجند بن قيس على أنا نزنه بالبخل؛ فقال: «وأي داء أدوأ من البخل؟» وفي رواية: «إن السيد لا يكون بخيلًا بل سيدكم الأبيض الجعد البراء بن معروف».

وكذلك في «الصحيح» قول جابر بن عبد الله لأبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - إما أن تعطيني وإما أن تبخل عني. فقال: تقول: وإما أن تبخل عني! وأي داء أدوأ من البخل؟ فجعل البخل من أعظم الأمراض^(٤).

وفي «صحيح مسلم» عن سلمان بن ربيعة قال: قال عمر: قسم النبي ﷺ قسمًا فقلت: يا رسول الله، والله لغير هؤلاء أحق به منهم؛ فقال: «إنهم خيروني بين أن يسألوني بالفحش وبين أن يبخلوني، ولست يبخل»^(٥).

يقول: إنهم يسألوني مسألة لا تصلح، فإن أعطيتهم وإلا قالوا: هو بخيل، فقد خيروني بين

والصبر عن البطر عند النعم، وغير ذلك من أنواع الصبر.

ولا يمكن العبد أن يصبر إن لم يكن له ما يطمئن به ويتمتع به ويستغني به، وهو اليقين، كما في الحديث الذي رواه أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «يا أيها الناس! سلوا الله اليقين والعافية، فإنه لم يُغَطَّ أحد بعد اليقين خيرًا من العافية، فسلوها الله»^(٦).

وكذلك إذا أمر غيره بحسن أو أحب موافقته على ذلك، أو نهى [٢٨/١٥٤] غيره عن شيء، فيحتاج أن يحسن إلى ذلك الغير إحسانًا يحصل به مقصوده، من حصول المحبوب وتدفاع المكروه، فإن النفوس لا تصبر على المرء إلا بنوع من الحلول، لا يمكن غير ذلك؛ ولهذا أمر الله - تعالى - بتأليف القلوب؛ حتى جعل للمؤلفة قلوبهم نصيبًا في الصدقات. وقال تعالى لنيه ﷺ: ﴿خُذِ الْغَنَىٰ وَأَمْرٌ بِالْعُرْبِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]. وقال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٧]، فلا بد أن يصبر وأن يرحم، وهذا هو الشجاعة والكرم.

ولهذا يقرن الله بين الصلاة والزكاة تارة، وهي الإحسان إلى الخلق، وبينها وبين الصبر تارة. ولا بد من الثلاثة: الصلاة، والزكاة، والصبر. لا تقوم مصلحة المؤمنين إلا بذلك في صلاح نفوسهم وإصلاح غيرهم، لا سيما كلما قويت الفتنة والمحنة، فالحاجة إلى ذلك تكون أشد، فالحاجة إلى السماحة والصبر عامة لجميع بني آدم لا تقوم مصلحة دينهم ولا دنياهم إلا به.

ولهذا جيمعهم يتأدحون بالشجاعة والكرم، حتى إن ذلك عامة ما يمدح به الشعراء في شعرهم. وكذلك يتنامون بالبخل والجبن. والقضايا التي يتفق عليها بنو آدم لا تكون إلا حقًا: كاتفاقهم على مدح

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٢١).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥١١) وأحمد (٣٠٢ / ٢) وابن حبان (٨٠٨) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٥٦٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٢٨٣).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٥٦).

(٦) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٥٥٨)، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه عن أبي بكر - رضي الله عنه -

[٢٨/١٥٧] بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِيسُكُمْ وَمَا مِنْكُمْ يَنْكُرُ وَلَيْكُنْهُمْ قَوْمٌ يَقْرَءُونَ ﴿٥٠﴾ لَوْ عَجِذْتُمْ مَلَكًا أَوْ مَقَرَرْتُمْ أَوْ مُدْخَلًا لَوْلَا إِلَهُيْ وَمَنْ يَجْمَعُونَ [التوبة: ٥٦، ٥٧]. وقوله: ﴿فَلَوْلَا أَمْرٌ لَّكَ سُوْرَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذِكْرٌ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنْ الْمَوْتِ﴾ [محمد: ٢٠]. وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَكَفَّ عَنْهُمْ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا إِنَّا لَمَعَ خَشْيَتِ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَّعْتُ أَلَدُنَا قَلِيلًا وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧].

وما في القرآن من الحِصْنِ على الجهاد والترغيب فيه وذم الناكِلين عنه والتاركين له: كله ذم للجهن. وما كان صلاح بني آدم لا يتم في دينهم ودنياهم إلا بالشجاعة والكرم: يَبْنَ - سبحانه - أن من تولى عن الجهاد بنفسه أبطل الله به من يقوم بذلك؛ (٥٠) فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ آفِكُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيكُمْ بِالْحَمْدِ أَلَدُنَا مِنَ الْآخِرَةِ قَمَا مَتَّعَ الْحَمْدُ أَلَدُنَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٥١﴾ إِلَّا تَذَكَّرُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَرَضَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٨، ٣٩]. وقال تعالى: ﴿هَاتِئُنَّ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُضْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِيسُكُمْ مَنْ يَنْخَلُ وَمَنْ يَنْخَلُ فَلِنَا يَنْخَلُ عَنْ تَقِيْمِ وَاللَّهُ الْفَعْلُ وَأَشْرُ الْفَعْلَاءِ قَاتِ تَقُولُوا يَنْتَبِلْ قَوْمًا غَرَضَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَشْلُكًا﴾ [محمد: ٣٨].

[٢٨/١٥٨] وبالشجاعة والكرم في سبيل الله

أمرين مكرهين لا يتركوا من أحدهما: الفاحشة والتبخل. والتبخل أشد فادفع [٢٨/١٥٦] الأشد بإعطائهم.

والبخل جنس له أنواع: كبار، وغير كبار، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ بِمَا بَاتَتْهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ غَرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا يَخِفُّونَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٠]. وقال: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُفْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجَنْبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ غَشَّالًا فَخُورًا ﴿٥٢﴾ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ فَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾ [النساء: ٣٦-٣٧]. وقال تعالى: ﴿وَمَا مَتَّعَهُمْ أَنْ تَقْبَلَ بَيْنَهُمْ تَفَقُّهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُعِيقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَرُهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤]. وقال: ﴿فَلَمَّا بَاتَتْهُمْ مِنْ فَضْلِهِ خَلُّوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٥٣﴾ فَأَعْلَنَهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ الْبَقَاةِ﴾ [التوبة: ٧٦، ٧٧]. وقال: ﴿وَمَنْ يَخْلُ فَلِنَا يَخْلُ عَنْ تَقِيْمِ﴾ [محمد: ٣٨]. وقال: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٥٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥٥﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاكُونَ ﴿٥٦﴾ وَتَمْتَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٤-٧]. وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ الْإِثْمَ وَالْبَغْيَ وَلَا يُدْفِقُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْرَهُمْ بِعَذَابِ الْبَرِّ يَوْمَ حُمَّى عَلَيْهِمْ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَتَكُونُ بِأَجْزَائِهِمْ وَجُثُوعُهُمْ وَطُغُورُهُمْ﴾ الآية [التوبة: ٣٤، ٣٥].

وما في القرآن من الأمر بالإيتاء والإعطاء وذم من ترك ذلك كله ذم للبخل، وكذلك ذمه للجهن كثير، مثل قوله: ﴿وَمَنْ يُؤْتِ لَوْحًا يُؤْمِنُ بِهِ دُرَّةً إِلَّا مُنْجَرًا لِقَالٍ أَوْ مُنْجَرًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَقَدْ بَاءَ بِفَضْلِ رَبِّهِ أَلَّهُ وَمَا وَدَّ جَهَنَّمَ وَيَسَّرَ الْيُسْرَى﴾ [الأنفال: ١٦]. وقوله عن المنافقين: ﴿وَيَحْلِفُونَ

(٥٠) هنا سقط، وهو في «الاستقامة» ٢/٢٦٩: «ومن تولى عنه ياتفاق ماله أبطل الله به من يقوم بذلك». انظر «الصليقة» من ٢١٨ بتصرف.

الغضب لثوران الدم عند استئثار القدرة، ويصفر عند الحزن لغور الدم عند استئثار العجز؛ ولهذا جمع النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن ابن مسعود قال: قال النبي ﷺ: «ما تعلمون الرقوب فيكم؟» قالوا: الرقوب الذي لا يولد له. قال: «ليس ذلك بالرقوب، ولكن الرقوب: الرجل الذي لم يقدم من ولده شيئاً» ثم قال: «ما تعلمون الصرعة فيكم؟» قلنا: الذي لا تصرعه الرجال. فقال: «ليس بملك، ولكن الصرعة: الذي يملك نفسه عند الغضب»^(١)، فذكر ما يتضمن الصبر عند المصيبة والصبر عند الغضب، قال الله تعالى في المصيبة: ﴿وَتُفَرِّقُ الْمَصِيبَاتِ ۚ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ الآية [البقرة: ١٥٥، ١٥٦]. وقال تعالى في الغضب: ﴿وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا الَّذِينَ صَمَوْا وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا ذُو خَطَرٍ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥].

وهذا الجمع بين صبر المصيبة وصبر الغضب نظير الجمع بين صبر النعمة وصبر المصيبة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ رَزَقْنَاهَا [٢٨ / ١٦٠] مِنَّا إِنَّهُ لَكَاوِمٌ كَاوِمٌ ۖ وَلَئِن أَذَقْنَاهُ نِعْمَةً بَعْدَ ضَرَاءٍ مِّنَّا لَيَقُولُنَّ ذَهَبَ آلَ سَيْفَتِكَ عَلَيْنَا ۚ إِنَّهُ لَنَجَرٌ فَجُورٌ ۖ إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [هود: ٩-١١]. وقال: ﴿إِنَّمَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا ءَاتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]. وبهذا وصف كعب بن زهير من وصفه من الصحابة المهاجرين حيث قال:

لا يفرحون إذا نالت سيوفهم
قوتاً وليسوا مجازيماً إذا نيلوا
وكذلك قال حسان بن ثابت في صفة الأنصار:
لا فخر إن هم أصابوا من عدوهم

وإن أصيبوا فلا خور ولا ملع

فضل السابقين؛ فقال: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ ۗ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتَلُوا ۗ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ لَحِقُونِ﴾ [الحديد: ١٠].

وقد ذكر الجهاد بالنفس والمال في سبيله، ومدحه في غير آية من كتابه، [وذلك هو الشجاعة والسباحة في طاعته - سبحانه - فقال: ﴿أَ۟﴾] ﴿حَكَمَ مَن يَفِرُّ لِقَاءِ غَلَبَةٍ فَهُوَ كَغَيْرَةِ الْيَاذَنِيِّ ۗ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقال تعالى: ﴿يُنَادِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُفِخَ فِي سَحَابٍ مِّثْلَ نَذِيرٍ ۚ وَقَدْ صَدَّقُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَلَمْ يُحَقِّقُوا ۖ وَأُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ وَلَا تَتَزَوَّجُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۚ وَاصْبِرُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٥، ٤٦].

والشجاعة ليست هي قوة البدن، وقد يكون الرجل قوي البدن ضعيف القلب؛ وإنما هي قوة القلب وثباته. فإن القتال مداره على قوة البدن وصنعت للقتال، وعلى قوة القلب وخبرته به. والمحمود منهما ما كان يعلم ومعرفة، دون التهور الذي لا يفكر صاحبه، ولا يميز بين المحمود والمذموم؛ ولهذا كان القوي الشديد: الذي يملك نفسه عند الغضب. حتى يفعل ما يصلح. فأما المغلوب حين غضبه فليس بشجاع ولا شديد.

وقد تقدم أن جماع ذلك هو الصبر؛ فإنه لا بد منه.

والصبر صبران: صبر عند الغضب، وصبر عند المصيبة. كما قال الحسن: ما تجرع عبْدُ [٢٨ / ١٥٩] جرعة أعظم من جرعة حلم عند الغضب، وجرعة صبر عند المصيبة؛ وذلك لأن أصل ذلك هو الصبر على المولم. وهذا هو الشجاع الشديد الذي يصبر على المولم.

والمولم إن كان مما يمكن دفعه أثار الغضب، وإن كان مما لا يمكن دفعه أثار الحزن؛ ولهذا يحمر الوجه عند

(١) في «الاستقامة» ٢ / ٢٧٠: [وذلك هو الشجاعة والسباحة في طاعته سبحانه،] [وطاعة رسوله، وملاك الشجاعة الصبر الذي يتضمن قوة القلب وثباته، فلها] قال (...).
انظر «الصيانة» ص ٢١٨: ٢١٩ يتصرف.

وقال: «لا تملأوا ولا تغدروا، ولا تقتلوا ولينا»^(١). إلى غير ذلك مما أمر به في الجهاد من العدل وترك العدوان؛ اتباعاً لقوله تعالى: «وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقَ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَقُولُوا أَعَدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» [المائدة: ٨]؛ ولقوله تعالى: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُقْتَلِينَ» [البقرة: ١٩٠].

ونهى عن لباس الحرير وتختم الذهب، والشرب في آنية الذهب [٢٨ / ١٦٢] والفضة، وإطالة الثياب، إلى غير ذلك من أنواع السرف والخلاء في النعم، وذم الذين يستحلون الحرَّ^(٢) والحرير والخمر والمعازف، وجعل فيهم الخسف والمسح^(٣).

وقد قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ» [النساء: ٣٦]. وقال عن قارون: «إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ» [القصص: ٧٦]. وهذه الأمور الثلاثة - مع الصبر عن الاعتناء في الشهوة - هي جوامع هذا الباب.

وذلك أن الإنسان بين ما يحبه ويشتهيه، وبين ما ييغضه ويكرهه. فهو يطلب الأول بمحبته وشهوته، ويدفع الثاني ييغضه ونفرته. وإذا حصل الأول أو اندفع الثاني أوجب له فرحاً وسروراً. وإن حصل الثاني أو اندفع الأول حصل له حزن، فهو محتاج عند المحبة والشهوة أن يصبر عن عدوانها، وعند الغضب والنفرة أن يصبر عن عدوانها، وعند الفرح أن يصبر عن عدوانه، وعند المصيبة أن يصبر عن الجزع منها، فالنبي ﷺ ذكر الصوتين الأحقن الفاجرين: الصوت الذي يوجب الاعتناء في الفرح حتى يصبر الإنسان فرحاً فخوراً، والصوت الذي يوجب الجزع.

وأما الصوت الذي يثير الغضب لله: كالأصوات

وقال بعض العرب في صفة النبي ﷺ: يَغْلِبُ فلا ينظر، وَيُغْلِبُ فلا يضجر.

ولما كان الشيطان يدعو الناس عند هذين النوعين إلى تعدي الحدود بقلوبهم وأصواتهم وأيديهم؛ نهى النبي ﷺ عن ذلك، فقال لما قيل له - وقد بكى لما رأى إبراهيم في الترع - أتبكي؟ أو لم تنه عن البكاء؟ فقال: «إِنَّمَا نَبِيتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحَقِّينَ فَاجِرِينَ: صوت عند نفقة هو ولعب ومزامير شيطان، وصوت عند مصيبة لطم خلود وشق جيوب ودعاء بدهوى الجاهلية»^(٤)، فجمع بين الصوتين.

[٢٨ / ١٦١] وأما فيه عن ذلك في المصائب فمثل قوله ﷺ: «ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب، ودعا بدهوى الجاهلية»^(٥). وقال: «أنا بريء من الخالقة والصالقة والشاقة»^(٦). وقال: «ما كان من العين والقلب فمن الله، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان»^(٧). وقال: «إن الله لا يؤاخذ على دمع العين ولا حزن القلب؛ ولكن يعذب بهذا أو يرحم»، وأشار إلى لسانه^(٨)، وقال: «من يَسَّحْ عليه، فإته يُعَذَّبْ بما نصح عليه»^(٩).

واشترط على النساء في البيعة أن لا ينحن، وقال: «إن النائحة إذا لم تب قبل مواعها، فإنها تليس يوم القيامة درحاً من جرب وسريالاً من قطران»^(١٠).

وقال في الغلبة والمصائب والفرح: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء؛ فلما قُتِلَ فاحسنوا القُتْلَ، وإذا نُبِحت فاحسنوا اللبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح نيحته»^(١١). وقال: «إِنْ أَحَفَّ النَّاسُ قِتْلَةَ أَهْلِ الْإِيمَانِ»^(١٢).

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٠٠٥) بنحو.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٩٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٩٦)، ومسلم (١٠٤).

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٣٧/١).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٩٢)، ومسلم (٩٢٧).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٩٣٤).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٥٥).

(٨) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٥٥).

(٩) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٦٦٦).

(١٠) صحيح: أخرجه مسلم (١٧٣١).

(١١) الجرب - بكسر الحاء - فرج المرأة، ويقصد به الزنى.

(١٢) صحيح: صححه الألباني في «الصحيحة» (٩١).

الْمُتَّقِينَ» [البقرة: ١٩٤].

والفرقان: أن يحمّد من ذلك ما حمده الله ورسوله، فإن الله - تعالى - هو الذي حمّده زين، وذمّه شين، دون غيره من الشعراء والخطباء وغيرهم؛ ولهذا لما قال القائل من بني تميم للنبي ﷺ: إن حمدي زين وذمي شين، قال له: «ذاك الله»^(٢).

والله - سبحانه - حمد الشجاعة والسباحة في سبيله، كما في «الصحيح» عن أبي موسى قال: قيل: يا رسول الله! الرجل يقاتل شجاعة، ويقاقل حية، ويقاقل رياء، فأَيُّ ذلك في سبيل الله؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله»^(٣). وقد قال سبحانه: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ» [الأنفال: ٣٩]، وذلك أن هذا هو المقصود الذي خلق الخلق له، كما قال تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي» [الذاريات: ٥٦].

فكل ما كان لأجل الغاية التي خلق لها الخلق، كان محموداً عند الله، وهو الذي يبقى لصاحبه، وهذه الأعمال الصالحات.

ولهذا كان الناس أربعة أصناف:

• من يعمل لله بشجاعة وسباحة، فهؤلاء هم المؤمنون المستحقون للجنة.

• ومن يعمل لغير الله بشجاعة وسباحة، فهذا يستمتع بذلك في الدنيا وليس له في الآخرة من خلاق.

• ومن يعمل لله لكن لا بشجاعة ولا سباحة؛ [٢٨ / ١٦٥] فهذا فيه من النفاق ونقص الإيمان بقدر ذلك.

• ومن لا يعمل لله وليس فيه شجاعة ولا سباحة، فهذا ليس له دنيا ولا آخرة.

التي يقال في الجهاد من الأشعار للمنشقة، تلك لم تكن بالآلات، وكذلك أصوات الشهوة في الفرج، فَرُخِّصَ منها فيما وردت به السنة من الضرب بالدف [٢٨ / ١٦٣] في الأعراس والأفراح للنساء والصبيان.

وعامة الأشعار التي تنشّد بالأصوات لتحريك النفوس هي من هذه الأصنام الأربعة، وهي التشبيب، وأشعار الغضب والحمية وهي الحماسة والمجاء. وأشعار المصائب كالمراثي، وأشعار النعم والفرح، وهي المدائح.

والشعراء جرت عادتهم أن يمشوا مع الطبع، كما قال الله تعالى: «أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَبْءٍ يَكْفُرُونَ» وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ» [الشعراء: ٢٢٥، ٢٢٦]؛ ولهذا أخبر أنهم يتبعهم الغاؤون، والغاوي: هو الذي يتبع هواه بغير علم، وهذا هو الغي، وهو خلاف الرشد. كما أن الضال الذي لا يعلم مصلحته هو خلاف المهتدي، قال الله سبحانه وتعالى: «وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۖ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ» [النجم: ١، ٢]؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «عليكم بستي وستة الخلفاء الراشدين للمهدين من بعدي»^(٤).

فلهنا تجمدهم يمدحون جنس الشجاعة وجنس السباحة؛ إذ كان عدم هذين مضموماً على الإطلاق، وأما وجودهما فيه تحصل مقاصد النفوس على الإطلاق؛ لكن العاقبة في ذلك للمتقين. وأما غير المتقين فلهم عجلة لا عاقبة، والعاقبة وإن كانت في الآخرة فتكون في الدنيا أيضاً؛ كما قال تعالى لما ذكر قصة نوح ونجاته بالسفينة: «قِيلَ يٰنُوحُ اأْمُرْ أَهْلَكَ بِالسَّيْرِ مَعًا ذَرِكُونَا وَنَجَّيْنَاهُ بِالْغَيْبَةِ» وَأَمَّا سَائِرُهُمْ فَبِئْسَ الْوَقْدُ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَهْلَكُونُوا» [هود: ٤٨، ٤٩]. وقال: [٢٨ / ١٦٤] «فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَلَا تُعْتَدُوا عَلَيْهِ وَيَمْلِكْ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ» وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٢٦٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨١٠)، ومسلم (١٩٠٤).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٠٧).

«إِنْ كُلُّهُمْ مَغْفُورٌ لَهُ إِلَّا صَاحِبُ الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ»^(١)؛
فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِيهِ: «وَيَمْنَعُهُمْ مَنْ يَقُولُ أَتَدْنَى لِي
وَلَا تَفْتِنِي»^٢ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا» [التوبة: ٤٩].

يقول: إنه طلب القعود ليسلم من فتنة النساء، فلا
يفتن بهن، فيحتاج إلى الاحتراز من المحظور ومجاهدة
نفسه عنه فيتعذب بذلك أو يواقعه فيأثم، فإن من
رأى الصور الجميلة وأحبها، فإن لم يتمكن منها إما
لتحريم الشارع وإما للعجز عنها يعذب قلبه، وإن
قدر عليها وفعل المحظور هلك. وفي الحلال من ذلك
من معالجة النساء ما فيه بلاء. فهذا وجه قوله: «وَلَا
تَفْتِنِي» قال الله تعالى: «أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا»،
يقول: نفس إعراضه عن الجهاد الواجب، ونكوله
عنه، وضعف إيمانه، ومرض قلبه الذي زين له ترك
الجهاد: فتنة عظيمة قد سقط فيها، [١٦٧/ ٢٨]
فكيف يطلب التخلص من فتنة صغيرة لم تصبه
بوقوعه في فتنة عظيمة قد أصابته؟ والله يقول:
«وَقَطِطُوا حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ
كُلُّهُمْ لِلَّهِ» [الأنفال: ٣٩]. فمن ترك القتال الذي
أمر الله به لثلاث تكون فتنة، فهو في الفتنة ساقط بما وقع
فيه من ريب قلبه ومرض فؤاده، وتركه ما أمر الله به
من الجهاد.

فتدبر هذا، فإن هذا مقام خطر؛ فإن الناس هنا
ثلاثة أقسام:

• قسم يأمرهم وينهون ويقاثلون: طلباً لإزالة
الفتنة التي زعموا، ويكون فعلهم ذلك أعظم فتنة،
كالفتنتين في الفتنة الواقعة بين الأمة.

• وأقوام ينكلون عن الأمر والنهي والقتال
الذي يكون به الدين كله لله، وتكون كلمة الله هي
العليا؛ لثلاث يفتنوا، وهم قد سقطوا في الفتنة، وهذه
الفتنة المذكورة في «سورة براءة» دخل فيه الاثنان

فهذه الأخلاق والأفعال يحتاج إليها المؤمن عموماً،
وخصوصاً في أوقات المحن والفتن الشديدة، فإنهم
يحتاجون إلى صلاح نفوسهم ودفع الذنوب عن نفوسهم
عند مقتضي الفتنة عندهم، ويحتاجون - أيضاً - إلى أمر
غيرهم ونهيهم بحسب قدرتهم، وكل من هذين الأمرين
فيه من الصعوبة ما فيه، وإن كان يسيراً على من يسره الله
عليه؛ وهذا لأن الله أمر المؤمنين بالإيمان والعمل
الصالح، وأمرهم بدعوة الناس وجهادهم على الإيمان
والعمل الصالح؛ كما قال الله تعالى: «وَلَكِنْ صَبَرْتَ أَلَمْ
تَنْصُرْهُ» إِنَّ أَلَمْ لَقَوِيَ عَزِيزٌ^٣ الَّذِينَ إِنْ
مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ
وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ^٤ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ
الْأُمُورِ» [الحج: ٤٠، ٤١]. وكما قال: «إِنَّا لَنَنْصُرُ
رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَنَعْمَ يُقْوِمُ
الْأَشْهُدَ» [غافر: ٥١]. وكما قال: «كَتَبَ اللَّهُ
لَاغِبِينَ أَنَا وَرُسُلِي» إِنَّ أَلَمْ لَقَوِيَ عَزِيزٌ^٥
[المجادلة: ٢١]. وكما قال: «وَلَنْ جُندَنَا لَهُمُ
الْقَبِيلُونَ» [الصافات: ١٧٣].

ولما كان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
والجهاد في سبيل الله من الابتلاء والمحن ما يعرض
به المرء للفتنة، صار في الناس من يتعلل
[١٦٦/ ٢٨] لترك ما وجب عليه من ذلك بأنه
يطلب السلامة من الفتنة، كما قال عن المنافقين:
«وَيَمْنَعُهُمْ مَنْ يَقُولُ أَتَدْنَى لِي وَلَا تَفْتِنِي» أَلَا
فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا» الآية [التوبة: ٤٩]. وقد ذكر
في التفسير أنها نزلت في الجذ بن قيس لما أمره النبي
ﷺ بالتجهز لغزو الروم - وأظنه قال: «هل لك في
نساء بني الأصفر؟» فقال يا رسول الله: إني رجل
لا أصبر عن النساء، وإني أخاف الفتنة بنساء بني
الأصفر، فاذن لي ولا تفتني.

وهذا الجذ هو الذي تخلف عن بيعة الرضوان
تحت الشجرة، واستتر بجمل أحمري وجاء فيه الحديث:

بائتين أحدهما إمام [٢٨ / ١٦٩] والآخر مأموم، كما قال النبي ﷺ للملك بن الحويرث وصاحبه: «إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيا وليؤمكما أكبركما»^(١)، وكانا متقاربين في القراءة.

وأما الأمور العادية، ففي «السنن» أنه ﷺ قال: «لا يحل لثلاثة يكونون في سفر إلا أمروا عليهم أحدهم»^(٢).

وإذا كان الأمر والنهي من لوازم وجود بني آدم، فمن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، وينه عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله، ويؤمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، وينه عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله، وإلا فلا بد أن يأمر وينهى. ويؤمر وينهى: إما بما يضاد ذلك، وإما بما يشترك فيه الحق الذي أنزل الله بالباطل الذي لم ينزله الله، وإذا اتخذ ذلك دينًا كان دينًا مبتدعًا. وهذا كما أن كل بشر فإنه متحرك بإرادته همام حارث، فمن لم تكن نيته سالحة وعمله عملاً صالحاً لوجه الله، وإلا كان عملاً فاسدًا أو لغير وجه الله، وهو الباطل، كما قال تعالى: ﴿إِنْ سَعَيْكَ لَشِقَى﴾ [الليل: ٤].

وهذه الأعمال كلها باطلة، من جنس أعمال الكفار ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلُّ أَعْمَلُهُمْ﴾ [محمد: ١]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَضَلُّهُمْ كَسْرَافٍ يَلْعَبُونَ حَسْبُ الْأَطْمَقَانِ مَا هُتَّى إِذَا جَاءَهُمْ لَمْ يَجِدْهُ جَمَاعًا﴾ [٢٨ / ١٧٠] وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ قَوْلَهُ حِسَابُهُ^٣ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ [النور: ٣٩]. وقال: ﴿وَلَقَدْ مَنَّا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَبَجَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

بالصور الجميلة؛ فإنها سبب نزول الآية. وهذه حال كثير من المتدينين، يتركون ما يجب عليهم من أمر ونهي وجهاد يكون به الدين كله لله وتكون كلمة الله هي العليا؛ لئلا يفتنوا بجنس الشهوات، وهم قد وقعوا في الفتنة التي هي أعظم مما زعموا أنهم قرؤا منه، وإنما الواجب عليهم القيام بالواجب وترك المحظور، وهما متلازمان، وإنما تركوا ذلك لكون نفوسهم لا تطاوعهم إلا على فعلها جميعًا أو تركها جميعًا، مثل كثير ممن يجب الرئاسة أو [٢٨ / ١٦٨] المال وشهوات الغي، فإنه إذا فعل ما وجب عليه من أمر ونهي وجهاد وإمارة ونحو ذلك، فلا بد أن يفعل شيئًا من المحظورات.

فالواجب عليه أن ينظر أغلب الأمرين. فإن كان المأمور أعظم أجرًا من ترك ذلك المحظور، لم يترك ذلك لما يخاف أن يقترب به ما هو دونه في المفسدة، وإن كان ترك المحظور أعظم أجرًا لم يفوت ذلك برجاء ثواب بفعل واجب يكون دون ذلك؛ فذلك يكون بما يجمع له من الأمرين من الحسنات والسيئات؛ فهذا هنا. وتفصيل ذلك يطول.

وكل بشر على وجه الأرض فلا بد له من أمر ونهي، ولا بد أن يأمر وينهي، حتى لو أنه وحده لكان يأمر نفسه وينهاها؛ إما بمعروف وإما بمنكر؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]. فإن الأمر هو طلب الفعل وإرادته، والنهي هو طلب الترك وإرادته، ولا بد لكل حي من إرادة وطلب في نفسه يقتضي بهما فعل نفسه، ويقتضي بهما فعل غيره إذا أمكن ذلك، فإن الإنسان حي يتحرك بإرادته. وينو آدم لا يعيشون إلا باجتماع بعضهم مع بعض، وإذا اجتمع اثنان فصاعدًا فلا بد أن يكون بينهما ائثار بأمر وتناه عن أمر؛ ولهذا كان أقل الجماعة في الصلاة اثنين؛ كما قيل: الاثنان فما فوقهما جماعة؛ لكن لما كان ذلك اشتراكًا في مجرد الصلاة حصل

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٤٨)، ومسلم (٦٧٤).

(٢) ضعيف: بلفظ «لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلا إلا أمروا عليهم أحدهم»، وإنما صح بلفظ «إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم» وسنده حسن. اهـ. قاله الألباني في «الضعيفة» (٥٨٩).

أول ثلاثة تسجروهم جهنم: رجل تعلم العلم وعلمه، وقرأ القرآن وأقرأه ليقول الناس: هو عالم وقارئ. ورجل قاتل وجاهد ليقول الناس: هو شجاع وجريء. ورجل تصدق وأعطى ليقول الناس: جواد سخى^(١).

فإن هؤلاء الثلاثة الذين يريدون الرياء والسمعة هم يإزاء الثلاثة الذين بعد النبيين من الصديقين والشهداء والصالحين، فإن من تعلم العلم الذي بعث الله به رسله وعلمه لوجه الله كان صديقاً ومن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا وقتل كان شهيداً، ومن تصدق يبتغي بذلك وجه الله كان صالحاً؛ ولهذا يسأل المفرط في ماله الرجعة وقت الموت، كما قال ابن عباس: من أعطي مالا فلم يجع منه ولم يترك، سأل الرجعة وقت الموت، وقرأ قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

فهذه الأمور العلمية الكلامية يحتاج المخبر بها أن يكون ما يجرب به عن الله واليوم الآخر، وما كان وما يكون حقاً صواباً. وما يأمر به وينهى عنه كما جاءت به الرسل عن الله. فهذا هو الصواب الموافق للسنن والشريعة، المتبع لكتاب الله وسنة رسوله، كما أن العبادات التي يتعبد العباد بها إذا كانت مما شرعه الله وأمر الله به ورسوله، كانت حقاً صواباً، موافقاً لما بعث الله به رسله. وما لم يكن كذلك من القسمين كان من الباطل والبدع المضلة والجهل، وإن كان يسميه من يسميه علوماً ومعقولات، وعبادات ومجاهدات، وأذواقاً ومقامات.

وقد أمر الله في كتابه بطاعته وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر من المؤمنين؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وأولو الأمر: أصحاب الأمر وذووه، وهم الذين يأمرهم الناس، وذلك يشترك فيه أهل البد والقدره وأهل العلم والكلام؛ فلهذا كان أولو الأمر صنفين: العلماء والأمراء. فإذا صلحوا صلح الناس، وإذا فسدوا فسد الناس، كما قال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - للأحمسية لما سأله: ما بقاؤنا على هذا الأمر؟ قال: «ما استقامت لكم أئمتكم»^(٢). ويدخل فيهم الملوك والمشايخ وأهل الديوان، وكل من كان متبوعاً فإنه من أولي الأمر، وعلى كل واحد من هؤلاء أن يأمر بما أمر الله به، وينهى عما نهى الله عنه، وعلى كل واحد ممن عليه طاعته أن يطيعه في طاعة الله، ولا يطيعه في معصية الله، كما قال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - حين تولى أمر المسلمين وخطبهم، فقال في خطبته: أيها الناس! القوي فيكم الضعيف عندي حتى آخذ منه الحق، [١٧١ / ٢٨] والضعيف فيكم القوي عندي حتى آخذ له الحق، أطيعوني ما أطعت الله، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم.



فصل

وإذا كانت جميع الحسنات لا بد فيها من شيئين: أن يراد بها وجه الله، وأن تكون موافقة للشريعة. فهنا في الأموال والأعمال، في الكلم الطيب، والعمل الصالح، في الأمور العلمية والأمور العبادية؛ ولهذا ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ: «إن

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٥).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٨٤).

تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ [٢٨ / ١٧٤] أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَلَمَلِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝ إِنَّ أَلَمَلِكَةَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٨، ١٩].

والإسلام يجمع معنيين:

أحدهما: الاستسلام والانقياد، فلا يكون متكبراً.

والثاني: الإخلاص من قوله تعالى: ﴿وَزَجَلًا سَلَامًا يُرْجَلُ﴾ [الزمر: ٢٩]، فلا يكون مشركاً، وهو أن يسلم العبد لله رب العالمين، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ يَلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ سَفِيَةِ نَفْسِهِ وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَلَئِنَّ فِي آخِرَتِهِ لَمِنْ الْفَضْلِ ۝ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَتَسْلِمُ لِرَبِّ الْمَلَكِينَ ۝ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٠-١٣٢]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ نَفْسِي إِلَى مِرْطَرٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا حَسَنًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُفْرِكِينَ ۝ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْمَلَكِينَ ۝ لَا شَرِيكَ لَهُ ۝ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦١-١٦٣].

والإسلام: يستعمل لازماً معنًى بحرف اللام، مثل ما ذكر في هذه الآيات، ومثل قوله تعالى: ﴿وَأَلْهِمُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصِفُونَ﴾ [الزمر: ٥٤]. ومثل قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ انِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَتَلَمَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ فِي رَبِّ الْمَلَكِينَ﴾ [النمل: ٤٤]. ومثل قوله: ﴿أَفَقَرَّ دِينُ اللَّهِ بِبَغْيِكُمْ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ مَنْ فِي الْكُفْرَانِ وَالْأَرْضِ طُوعًا وَكَرْهًا وَأَلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]. ومثل قوله: ﴿قُلْ أَنْذَعُوا مِنْ ذُنُوبِ

ويحتاج - أيضاً - أن يؤمر بذلك لأمر الله، وينهى عنه لنهي الله، ويخبر بما أخبر الله به؛ لأنه حق وإيمان وهدى كما أخبر به الرسل. كما يحتاج العبادة أن يقصد بها وجه الله. فإذا قيل ذلك لاتباع الهوى والحمية، أو لإظهار العلم والفضيلة، أو لطلب السمعة والرياء، كان بمنزلة المقاتل شجاعة وحمية ورياء.

ومن هنا يتبين لك ما وقع فيه كثير من أهل العلم والمقال، وأهل العبادة والحال، فكثيراً ما يقول هؤلاء من الأقوال ما هو خلاف [٢٨ / ١٧٣] الكتاب والسنة ووافقها. وكثيراً ما يتعبد هؤلاء بعبادات لم يأمر الله بها، بل قد نهى عنها، أو ما يتضمن مشروعيًا محظوراً. وكثيراً ما يقاتل هؤلاء قتالاً مخالفاً للقتال المأمور به، أو متضمناً لمأمور محظور.

ثم كل من الأقسام الثلاثة: المأمور؛ والمحظور؛ والمشتغل على الأمرين: قد يكون لصاحبه نية حسنة، وقد يكون متبعاً لهواه، وقد يجمع له هذا وهذا.

فهذه تسعة أقسام في هذه الأمور، وفي الأموال المنفقة عليها من الأموال السلطانية - الفيه - وغيره - والأموال الموقوفة، والأموال الموصى بها والتندورة، وأنواع العطايا والصدقات والصلوات. وهذا كله من لبس الحق بالباطل، وخلط عمل صالح وآخر سيئ.

والسيئ من ذلك قد يكون صاحبه خطئاً أو ناسياً مغفوراً له، كالمجتهد المخطئ الذي له أجر وخطؤه مغفور له، وقد يكون صغيراً مكفراً باجتناب الكبار، وقد يكون مغفوراً بتوبة أو بحسنات تمحو السيئات، أو مكفراً بمصائب الدنيا ونحو ذلك، إلا أن دين الله الذي أنزل به كنهه وبعث به رسله ما تقدم من إرادة الله وحده بالعمل الصالح. وهذا هو الإسلام العام الذي لا يقبل الله من أحد غيره، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ يَنْتَهِ عَنْ قَبْلِ يَتَّخِذْهُ هُوَ الْآخِرَةُ مِنَ الْخَيْرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وقال

وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا^١ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا [الروم: ٣٠]. وتوجه الوجه كقول الخليل: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُفْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩]. وكذلك كان النبي ﷺ يقول في دعاء الاستفتاح في صلاته: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُفْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩]. وفي «الصحيحين» عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ ما يقول إذا أوى إلى فراشه: «اللهم! أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك»^(٢).

فالوجه يتناول المتوجه والمتوجه إليه، ويتناول [المتوجه نحوه]^(٣) كما يقال: أي وجه تريد؟ أي: أي وجهة وناحية تقصد؟ وذلك أنها متلازمان. فحيث توجه الإنسان توجه وجهه، ووجهه مستلزم لتوجهه، وهذا في باطنه وظاهره جميعًا. فهذه أربعة أمور. والباطن هو الأصل، والظاهر هو الكمال والشمار، فإذا توجه قلبه إلى شيء تبعه وجهه الظاهر، فإذا كان العبد قصده ومراده وتوجهه إلى الله فهذا صلاح إرادته وقصده، [١٧٧ / ٢٨] فإذا كان مع ذلك محسنًا، فقد اجتمع أن يكون عمله صالحًا ولا يشرك بعبادة ربه أحدًا، وهو قول عمر - رضي الله عنه - : اللهم اجعل عملي كله صالحًا، واجعله لوجهك خالصًا، ولا تجعل لأحد فيه شيئًا. والعمل الصالح هو الإحسان، وهو فعل الحسنات، وهو ما أمر الله به، والذي أمر الله به هو الذي شرعه الله، وهو الموافق لسنة الله وسنة رسوله. فقد أخبر الله تعالى أنه من أخلص قصده لله وكان محسنًا في عمله فإنه مستحق

اللَّهُ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنَرْدُ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْتَهُمُ الشَّيْطَانُ فِي الْأَرْضِ حَتَّى لَوْ أَصْحَبْتُمْ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى إِنَّهُمْ لَكَاِبُونَ هُدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَأَبْرَئْنَا لِنُفْسِكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ وَأَنْ أَلْبِسُوا الصَّلَاةَ وَالْقُوَّةَ [الأنعام: ٧١، ٧٢].

ويستعمل متمديًا مقرونًا بالإحسان؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ يظنك أمانيهم^٤ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٥﴾ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ [البقرة: ١١١، ١١٢]. وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا يَمَنَّ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ وَلَتَجِدَنَّ أُمَّةً أَتَتْهُمُ حَلِيلًا [النساء: ١٢٥]، فقد أنكر أن يكون دين أحسن من هذا الدين، وهو إسلام الوجه لله مع الإحسان، وأخبر أن كل من أسلم وجهه لله وهو محسن، فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون. أثبت هذه الكلمة الجامعة والقضية العامة ردًا لما زعم من زعمه ألا يدخل الجنة إلا متهود أو متنصر.

وهذان الوصفان - وهما إسلام الوجه لله والإحسان - هما الأصلان المتقدمان، وهما: كون العمل خالصًا لله، صوابًا، موافقًا للسنة والشرعية. وذلك أن إسلام الوجه لله هو متضمن للقصد والنية لله، كما [١٧٦ / ٢٨] قال بعضهم:

استغفر الله ذنبًا لست محسبه

رب المباد إليه الوجه والعمل

وقد استعمل هنا أربعة ألفاظ: إسلام الوجه، وإقامة الوجه؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]. وقوله: ﴿فَاقْبَرْ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٧)، ومسلم (٢٧١٠).

(٢) الصواب: التوجه نفسه: (الاستقامة) (٣٠٧ / ٢) انظر «البيان» ص ٢٦٧.

ابن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء - رضي الله عنهم - : اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة. وأمثال ذلك. والحمد لله رب العالمين. وصلواته على محمد وآله الطاهرين وأصحابه أجمعين.



[١٧٩ / ٢٨] وقال شيخ الإسلام بعد كلام سبق:

وأصل ذلك العلم؛ فإنه لا يعلم العدل والظلم إلا بالعلم، فصار الدين كله العلم والعدل، وضد ذلك الظلم والجهل.

قال الله تعالى: ﴿وَحَلَّلَهَا لِإِنْسَانٍ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]. ولما كان ظلومًا جهولًا - وذلك يقع من الرعاة تارة، ومن الرعية تارة، ومن غيرهم تارة - كان من العلم والعدل للمأمور به الصبر على ظلم الأئمة وجورهم، كما هو من أصول أهل السنة والجماعة، وكما أمر به النبي ﷺ في الأحاديث المشهورة عنه لما قال: «إنكم ستلقون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض»^(١). وقال: «من رأى من أميره شيتًا يكرهه، فليصبر عليه»^(٢) إلى أمثال ذلك. وقال: «أدوا إليهم الذي لهم، واسألوا الله الذي لكم»^(٣). ونهوا عن قتالهم ما صلوا؛ وذلك لأن معهم أصل الدين المقصود، وهو توحيد الله وعبادته، ومعهم حسنات، وترك سيئات كثيرة.

وأما ما يقع من ظلمهم وجورهم بتأويل سائغ، أو غير سائغ، فلا يجوز أن يزال لما فيه من ظلم وجور، كما هو عادة أكثر النفوس تزيل الشربا هو شر منه، وتزيل العدوان بما هو أعدى منه، [١٨٠ / ٢٨] فالخروج عليهم يوجب من الظلم والفساد أكثر من ظلمهم، فيصبر عليه كما يصبر - عند الأمر بالمعروف

للشواب سالم من العقاب.

ولهذا كان أئمة السلف يجمعون هذين الأصلين؛ كقول الفضيل بن عياض في قوله تعالى: ﴿يَتْلُوكُمْ﴾ أَهْكَرَ أَحْسَنُ عَقْلًا [الملك: ٢] قال: أخلصه وأصوبه. فقيل: يا أبا علي، ما أخلصه وأصوبه؟ فقال: إن العمل إذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا، لم يقبل، وإذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا، لم يقبل حتى يكون خالصًا صوابًا. والخالص: أن يكون لله، والصواب: أن يكون على السنة.

وقد روى ابن شاهين واللالكائي عن سعيد بن جبير، قال: لا يقبل قول وعمل إلا بنية، ولا يقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة. ورويا عن الحسن البصري مثله، ولفظه: (لا يصلح). مكان (يقبل). وهذا فيه رد على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافيًا، فأخبر أنه لا بد من قول وعمل، إذ الإتيان قول وعمل، لا بد من هذين، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع. وبيننا أن مجرد تصديق القلب واللسان [١٧٨ / ٢٨] مع البغض والاستكبار لا يكون إيمانًا - باتفاق المؤمنين - حتى يقترن بالتصديق عمل.

وأصل العمل: عمل القلب، وهو الحب والتعظيم المتأني للبغض والاستكبار، ثم قالوا: ولا يقبل قول وعمل إلا بنية، وهذا ظاهر. فإن القول والعمل إذا لم يكن خالصًا لله تعالى لم يقبله الله تعالى. ثم قالوا: ولا يقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة، وهي الشريعة، وهي ما أمر الله به ورسوله؛ لأن القول والعمل والنية الذي لا يكون مسنونًا مشروعًا قد أمر الله به: يكون بدعة ليس بما يحبه الله، فلا يقبله الله، ولا يصلح؛ مثل أعمال المشركين وأهل الكتاب.

ولفظ «السنة» في كلام السلف يتناول السنة في العبادات وفي الاعتقادات، وإن كان كثير ممن صنف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات، وهذا كقول

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣١٦٣)، ومسلم (١٠٥٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٠٥٣)، ومسلم (١٨٤٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (١٨٤٣).

فصل

في مراتب الذنوب

أما مراتبها في الآخرة، فله موضع غير هذا.

وإنما الغرض هنا مراتبها في الدنيا - في الذم والعقاب - وقد ذكرت فيما قبل هذا أن الذنوب التي فيها ظلم الغير والإضرار به في الدين والدنيا، أعظم عقوبة في الدنيا عما لم يتضمن ضرر الغير، وإن كان عقوبة هذا في الآخرة أكبر، كما يعاقب ذوا الجرائم من المسلمين بما لا يعاقب به أهل الذمة من الكافرين، وإن كان الكافر أشد عذاباً في الآخرة من المسلم. ويعاقب الثاني على عدالته - مثل شارب النبيذ متأولاً. والبغاة المتأولين - بما لا يعاقب به الفاسق المستر بالذنوب. ويعاقب [٢٨ / ١٨٢] الداعي إلى بدعة، والمظهر للمنكر، بما لا يعاقب به المنافق المستر بتفاهة من غير دعوة للغير. فهذه أمثلة في الكافر والفاسق. وفي الفاسق والعدل، وفي المنافق والمؤمن المظهر لبدعة أو ذنب. ويثبت سبب ذلك: أن عقوبة هؤلاء من باب دفع ظلم الظالمين عن الدين والدنيا، بخلاف من لم يظلم إلا نفسه، فإن عقوبته إلى ربه.

وجماع الأمر: أن الذنوب كلها ظلم، فأما ظلم العبد لنفسه فقط، أو ظلمه مع ذلك لغيره، فما كان من ظلم الغير، فلا بد أن يشرع من عقوبته ما يدفع به ظلم الظالم عن الدين والدنيا، كما قال تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ وَإِنَّ آتَاءَهُ عَلَى تَصَرُّفِهِمْ لَقَبِيرٌ [الحج: ٣٩]، فجعل السبب المبيح لعقوبة الغير التي هي قتاله: ﴿أَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾. وقال: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَتَكُونَ الَّذِينَ فِيهِ فَرِينَ آتِيًّا فَلَا عُذُونَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، فيبين أن الظالم يعتدى عليه، أي: يتجاوز الحد المطلق في حقه، وهو العقوبة، وهذا عدوان جائز، كما

والنهي عن المنكر - على ظلم المأمور والمنهي في مواضع كثيرة، كقوله: ﴿وَأَمُرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبَرَ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧]، وقوله: ﴿فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقوله: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨].

وهنا عام في ولاية الأمور وفي الرعية، إذا أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، فعليهم أن يصبروا على ما أصابوا به في ذات الله، كما يصبر المجاهدون على ما يصاب من أنفسهم وأموالهم. فالصبر على الأذى في العرض أولى وأولى؛ وذلك لأن مصلحة الأمر والنهي لا تتم إلا بذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ويتدرج في ذلك ولاية الأمور. فإن عليهم من الصبر والحلم ما ليس على غيرهم، كما أن عليهم من الشجاعة والسباحة ما ليس على غيرهم؛ لأن مصلحة الإمارة لا تتم إلا بذلك، فكما وجب على الأئمة الصبر على أذية الرعية وظلمها إذا لم تتم المصلحة إلا بذلك، إذا كان تركه يفضي إلى فساد أكثره، فكذلك يجب على الرعية الصبر على جور الأئمة وظلمهم إذا لم يكن في ترك الصبر مفسدة راجحة.

فعل كل من الراعي والرعية للآخر حقوق يجب عليه أداؤها، كما ذكر بعضه في «كتاب الجهاد والقضاء» وعليه أن يصبر للآخر ويعلم [٢٨ / ١٨١] عنه في أمور؛ فلا بد من السباحة والصبر في كل منها، كما قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَةِ﴾ [البلد: ١٧]، وفي الحديث: «أفضل الإيمان السباحة والصبر»^(١). ومن أساء الله: الغفور الرحيم. فبالحلم يعفو عن سيئاتهم، وبالسباحة يوصل إليهم المنافع، فيجمع جلب المنفعة ودفع المضرة.

فأما الإمساك عن ظلمهم والعدل عليهم، فوجوب ذلك أظهر من هذا، فلا حاجة إلى بيانه، والله أعلم.



واجب، وقد يكون فعل محرم، وقد يجمع الأمرين. فإذا عرف هذا؛ وقد عرف أن العدل والظلم يكون [١٨٤ / ٢٨] في حق نفس الإنسان، ويكون في حقوق الناس - كما تقدم، وقد كتبت فيما تقدم من القواعد وفي آخر مسودة الفقه كلامًا كليًا، في أن جميع الحسنات تدخل في العدل، وجميع السيئات تدخل في الظلم، فإنه يتبين بهذا مسائل نافلة.

منها: أن أولى الأمر من المسلمين من العلماء والأمراء، ومن يتبعهم، على كل واحد منهم حقوق للناس، هي المقصودة الواجبة منه في مرتبته، وإن لم تكن مطلوبة من غير ذلك النوع، ولا واجبة عليه، إذ وجوبها عليه دون ذلك. وكذلك قد تكون عليه محرمات حرمتها عليه مرتبته، وإن لم تحرم على غير أهل تلك المرتبة، أو تحريمها عليهم أخف.

مثال ذلك الجهاد: فإنه واجب على المسلمين عمومًا، على الكفاية منهم، وقد يجب أحيانًا على أعيانهم، لكن وجوبه على المرتزة الذين يعطون مال الفيه لأجل الجهاد أو كد، بل هو واجب عليهم عينًا، واجب بالشرع، وواجب بالعقد الذي دخلوا فيه، لما عقدوا مع ولاة الأمر عقد الطاعة في الجهاد، وواجب بالعوض، فإنه لو لم يكن واجبًا لا بشرع ولا بيعة إمام: لوجب بالمعاوضة عليه، كما يجب العمل على الأجير الذي قبض الأجرة، ويجب تسليم المبيع على من قبض الثمن، وهذا وجوب بعقد المعاوضة، ويقبض العوض، كما أن الأول وجوب [١٨٥ / ٢٨] بالشرع، وبمجرد مبايعة الإمام، وهو واجب - أيضًا - من جهة ما في تركه من تقرير المسلمين، والضرر اللاحق لهم بتركه وجوب الضمان للمضمر له.

فإن «المرتزة» ضمنوا للمسلمين بالارتزاق الدفع عنهم، فاطمان الناس إلى ذلك، واكتفوا بهم، وأعرضوا عن الدفع بأنفسهم، أعظم مما يطمئن الموكل والمضارب إلى وكيله وعامله، فإذا فرط

قال: ﴿فَمَنْ آغَتْذَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَحْطِلْ مَا آغَتْذَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وقول بعضهم: إن هذا ليس بعدوان في الحقيقة، وإنما سباه عدوانًا على سبيل المقابلة، كما قالوا مثل ذلك في قوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ يَنْظُمُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]. لا يحتاج إليه؛ فإن العدوان المطلق، هو مجاوزة الحد المطلق، وهذا لا يجوز في حقه إلا إذا اعتدى، فيتجاوز الحد في حقه بقدر تجاوزه.

[١٨٣ / ٢٨] والسيئة اسم لما يسوء الإنسان؛ فإن المصائب والعقوبات تسمى سيئة في غير موضع من كتاب الله تعالى.

والظلم نوعان: تفريط في الحق، وتعدُّ للحد. فالأول: ترك ما يجب للغير مثل ترك قضاء الديون، وسائر الأمانات، وغيرها من الأموال. والثاني: الاعتداء عليه، مثل القتل، وأخذ المال، وكلاهما ظلم؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه: «مطل الغني ظلم، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع»^(١)، فجعل مجرد المطل الذي هو تأخير الأداء مع القدرة ظلمًا، فكيف بالترك رأسًا؟ وقد قال تعالى: ﴿وَنَسْتَفْتِيكَ فِي الْبَيِّنَاتِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْبَيِّنَاتِ وَمَا يُكَلِّمْ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَنَصَّى الْبَيِّنَاتِ أَلَيْسَ لَآ تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَمِينِ بِالْعِقَابِ﴾ [النساء: ١٢٧]. قالت عائشة - رضي الله عنها - هي البيعة تكون في حجر وليها، فبريد أن يتزوجها بدون أن يقسط لها في مهرها. فسمى الله تكميل المهر قسطًا، وضده الظلم.

وهذا في الجملة ظاهر، متفق عليه بين المسلمين: أن العدل قد يكون أداء واجب، وقد يكون ترك محرم، وقد يجمع الأمرين، وأن الظلم - أيضًا - قد يكون ترك

غيرهم، ويدخل في القدرة استعداد العقل، وسابقة الطلب، ومعرفة الطرق الموصلة إليه، من الكتب المصنفة، والعلماء المتقدمين، وسائر الأدلة المتعددة، والضرب له عما يشغل به غيرهم.

ولهذا مضت السنة بأن الشروع في العلم والجهاد يلزم، كالشروع في الحج، يعني أن ما حفظه من علم الدين وعلم الجهاد ليس له [١٨٧ / ٢٨] إضاعته؛ لقول النبي ﷺ: «من قرأ القرآن ثم نسيه، لقي الله وهو أجلم»^(٢). رواه أبو داود. وقال: «عرضت علي أعمال أمتي - حسناتها وسيئها - فرأيت في مساوئ أعمالها، الرجل يؤتيه الله آية من القرآن ثم ينام عنها حتى ينساها»^(٣). وقال: «من تعلم الرمي ثم نسيه، فليس مناه»^(٤). رواه مسلم.

وكذلك الشروع في عمل الجهاد، فإن المسلمين إذا صافوا عدوًا، أو حاصروا حصنًا، ليس لهم الانصراف عنه حتى يفتحوه؛ ولذا قال النبي ﷺ: «ما ينبغي لشيء إذا ليس لأمته أن ينزعها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه»^(٥).

فالمرصدون للعلم، عليهم للأمة حفظ علم الدين، وتبليغه. فإذا لم يبلغوهم علم الدين أو ضيعوا حفظه، كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَأَنزَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ لِيُذَكِّرُوا﴾^(٦) [البقرة: ١٥٩]، فإن ضرر كتابهم تعدى إلى البهائم، وغيرها، فلعنهم اللاعنون، حتى البهائم.

كما أن معلم الخير يصلي عليه الله وملائكته،

بعضهم وضع كان ذلك من أعظم الضرر على المسلمين؛ فإنهم أدخلوا الضرر العظيم على المسلمين في دينهم ودنياهم، بما تركوه من القتال عن المسلمين الواجب عليهم، حتى لحقَّ المسلمين من الضرر في دينهم ودنياهم: في الأنفس، والثروة، والأموال، ما لا يقدر قدره أحد.

فظلم المقاتلة بترك الجهاد عن المسلمين من أعظم ظلم يكون، بخلاف ما يلحق أحدهم من الضرر، فإن ذاك ظلم لنفسه. وكذلك ما يفعله من المعصية المختصة به - كشرب الخمر، وفعل الفاحشة - فإن هذا ظلم لنفسه مختص به، فعقوبته على ترك الجهاد، وذمه على ذلك أعظم بكثير من ذمه وعقوبته على ذلك.

وإذا لم يمكن جمع العقوبتين كانت العقوبة على ترك الجهاد مقدمة على العقوبة على هذه المعاصي، كما أن منفعة الجهاد له وللمسلمين قد [١٨٦ / ٢٨] تكون أعظم بكثير من منفعة رده عن الخمر والفاحشة، إذا استمر بذلك، ولم يظلم به غيره، فيدفع هنا أعظم الفسادين باحتمال أدناهما. وفي مثل هذا قال ﷺ: «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، ويقاوم لا خلاق لهم»^(٧). ويذم أحد هؤلاء، أو يؤجر بما فيه من عجز عن الجهاد، أو تفریط فيه، ما لا يفعل بغيره من ليس مرصدًا للجهاد.

وكذلك أهل العلم الذين يحفظون على الأمة الكتاب والسنة: صورة ومعنى؛ مع أن حفظ ذلك واجب على الأمة عمومًا على الكفاية منهم، ومنه ما يجب على أعيانهم، وهو علم العين، الذي يجب على المسلم في خاصة نفسه، لكن وجوب ذلك عينًا وكفاية على أهل العلم الذين رأسوا فيه، أو رزقوا عليه، أعظم من وجوبه على غيرهم؛ لأنه واجب بالشرع عمومًا. وقد يتعين عليهم لقدرتهم عليه وعجز

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٤٧٤).

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٦١).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٩١٩).

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (٣٥١/٣) وصححه الألباني في

«الصحيحة» (١١٠٠).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٦٢)، ومسلم (١١١).

والقاضي، فإن تغريط أحدهم فيما عليه رعايته من مصالح الأمة، أو فعل ضد ذلك، من العدوان عليهم، يستعظم أعظم مما يستعظم ذنب يخلص أحدهم.



[٢٨ / ١٩٠] وقال شيخ الإسلام

رحمه الله:

فصل

في الولاية والعداوة

فإن المؤمنين أولياء الله، وبعضهم أولياء بعض، والكفار أعداء الله، وأعداء المؤمنين. وقد أوجب الموالاة بين المؤمنين، ويثبت أن ذلك من لوازم الإيثار، ونهى عن موالاة الكفار، ويثبت أن ذلك متف في حق المؤمنين، وبين حال المنافقين في موالاة الكافرين.

فأما «موالاة المؤمنين» فكثيرة، كقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَقُولِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦]. وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجْهَهُمْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آتَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجْهَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ فَأُولَئِكَ مِينَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٢-٧٥]. وقال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣].

وقال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [المنحة: ١-٤] إلى آخر السورة. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَسُوءُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَسُوءُ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ

ويستغفر له كل شيء، حتى الحيتان في جوف البحر، والطير في جو السماء.

[٢٨ / ١٨٨] وكذلك كذبهم في العلم من أعظم الظلم، وكذلك إظهارهم للمعاصي والبدع التي تمنع الثقة بأقوالهم، وتصرف القلوب عن اتباعهم، وتقتضي متابعة الناس لهم فيها: هي من أعظم الظلم، ويستحقون من الذم والعقوبة عليها ما لا يستحقه من أظهر الكذب والمعاصي والبدع من غيرهم؛ لأن إظهار غير العالم - وإن كان فيه نوع ضرر - فليس هو مثل العالم في الضرر الذي يمنع ظهور الحق، ويوجب ظهور الباطل، فإن إظهار هؤلاء للفجور والبدع بمنزلة إعراض المقاتلة عن الجهاد، ودفع العدو، ليس هو مثل إعراض آحاد المقاتلة؛ لما في ذلك من الضرر العظيم على المسلمين.

فترك أهل العلم لتبليغ الدين، ترك أهل القتال للجهاد، وترك أهل القتال للقتال الواجب عليهم ترك أهل العلم للتبليغ الواجب عليهم، كلاهما ذنب عظيم وليس هو مثل ترك ما تحتاج الأمة إليه، مما هو مفوض إليهم، فإن ترك هذا أعظم من ترك أداء المال الواجب إلى مستحقه. وما يظهره من البدع والمعاصي التي تمنع قبول قولهم، وتدعو النفوس إلى موافقتهم، وتمنعهم وغيرهم من إظهار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أشد ضرراً للأمة وضرراً عليهم من إظهار غيرهم لذلك.

ولهذا جيل الله قلوب الأمة على أنها تستعظم جبن الجندي، [٢٨ / ١٨٩] وفشله، وتركه للجهاد، ومعاوته للعدو أكثر مما تستعظمه من غيره. وتستعظم إظهار العالم الفسوق والبدع، أكثر مما تستعظم ذلك من غيره، بخلاف فسوق الجندي وظلمه وفاحشته، وبخلاف قعود العالم عن الجهاد بالبدن.

ومثل ذلك ولاة الأمور، كل بحسبه من الوالي

يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا^١ لَيْسَ مَا قَدَّمْتَ لَهُمْ أَنُفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿٢٥٧﴾ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَا أُكْرِهُوا إِلَى مَا تَخْتَلِفُونَ أُولَئِكَ لَئِيكَ كَذِبُهُمْ فَتَحْمِلَهُ أَرْسُلُهُمْ ﴿٢٥٨﴾ فَسُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ [المائدة: ٧٨-٨١].

فَظَمَ مِنْ يَتَوَلَّى الْكُفَّارَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَنَا، وَيَنْبَغِي أَنْ ذَلِكَ يَنْبَغِي الْإِيضَانِ: ﴿يَنْفِرُ الْمُتَنَبِّهِينَ بِأَنْ هُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ^٢ أَيْتَقُوا عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ حَيْثُ مَا كَانَتْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٨-١٤١]. وقال: ﴿يَتَأَيَّدُ الَّذِينَ دَامَتْهُمْ لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ^٣ أَيْتَدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا إِلَهُكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا^٤ إِنْ أَلْتَفِيعِينَ فِي الْمَرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٤، ١٤٥].

وقال عن المنافقين: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ دَامَتْهُمْ قَالُوا دَامَتْ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شُطُوبِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَعِزُّونَ﴾ [البقرة: ١٤]، كما قال عن الكفار المنافقين من أهل الكتاب: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ دَامَتْهُمْ قَالُوا قَالُوا [٢٨ / ١٩٣] قَالُوا دَامَتْ وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا اتَّخِذُوا مِنَّا قِطْعًا فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الرُّجُومَ^٥ بِمِثْلِ رِجْلِكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٦]. وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ﴾ [المجادلة: ١٤]، نَزَلَتْ فِيمَنْ تَوَلَّى الْيَهُودَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وقال: ﴿مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ﴾، وَلَا مِنَ الْيَهُودِ، وَتَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ أَغَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا^٦ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٦﴾ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِسْرَافِيَّةً يَأْخُذُوا بِهِمْ فَتُحْمَلُونَ بِهِمْ يَنْصِرُوا الْفَرِيقَ الْآخِرَ لَعَنَ اللَّهُ الْفَرِيقَ الْأَوَّلَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

الْقُبُورِ [المنحة: ١٣]. وقال: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]. وقال: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجَنَّاهُ وَصَلَحَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم: ٤]. وقال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوُّ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]. وقال: ﴿يَتَأَيَّدُ الَّذِينَ دَامَتْهُمْ لَا تَتَّخِذُوا مَنَابِتَهُمْ وَإِخْوَتَهُمْ أَوْلِيَاءَ إِنْ أَشْتَبَحُوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ^٧ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ أَغْلَاقًا فَاتَّقُوا اللَّهَ هُمُ الطَّالِبُونَ ﴿٥﴾ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِئِمَّتُكُمْ عَلَى شَيْءٍ مِّنَ الْقَوْمِ الْقَبِيلَةِ﴾ [التوبة: ٢٣، ٢٤]. وقال: ﴿يَتَأَيَّدُ الَّذِينَ دَامَتْهُمْ لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ أَغْلَاقًا^٨ إِنْ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٦﴾ فَكَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ خَفَىٰ أَنْ تُبَيِّنَنَا دَافِرًا^٩ لَقَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِندِهِ فَيُحْصِرُوا عَلَىٰ مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدْمِيعَةً ﴿٧﴾ يَقُولُونَ الَّذِينَ دَامَتْهُمْ أَمْتُولَا^{١٠} الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ^{١١} إِنْهُمْ لَتَعْلَمُنَّ^{١٢} حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ ﴿٨﴾ يَتَأَيَّدُ الَّذِينَ دَامَتْهُمْ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُؤَيِّدُونَهُ أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ مُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ^{١٣} ذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ نُزِّلَتْهُ مِنْ نِّشَاءٍ^{١٤} وَاللَّهُ وَبِيعَ عَلَيْهِمْ إِلَى قَوْلِهِ [٢٨ / ١٩٢]: ﴿يَتَأَيَّدُ الَّذِينَ دَامَتْهُمْ لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هَرُونَ وَلَيْبًا مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَتَابَ أَوْلِيَاءَ^{١٥} وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٧-٥١]. إِلَى قَامِ الْكَلَامِ. وقال: ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَافِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ^{١٦} ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١٧﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُكْهَرٍ قُلُوبُهُمْ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٨﴾ تَرَى كَثِيرًا يَتَّهَمُ

فيكم من يسمع لهم، أي: يستجيب لهم ويتبعهم. كما في قوله: «سمع الله لمن حمده» استجاب الله لمن حمده، أي: قبل منه، يقال: فلان يسمع لفلان، أي: يستجيب له ويطيعه.

وذلك أن المسمع وإن كان أصله نفس السمع الذي يشبه الإدراك؛ لكن إذا كان المسموع طلباً، ففائدته وموجه الاستجابة والقبول. وإذا كان المسموع خبراً، ففائدته التصديق والاعتقاد، فصار يدخل [٢٨ / ١٩٥] مقصوده وفائدته في مساهة نفيًا وإثباتاً، يقال: فلان يسمع لفلان، أي: يطيعه في أمره، أو يصدق في خبره. وفلان لا يسمع ما يقال له، أي: لا يصدق الخبر ولا يطيع الأمر، كما بين الله السمع عن الكفار في غير موضع، كقوله: «وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَتَّقِي غَماً لَا يَنْجُو إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً» [البقرة: ١٧١]، وقوله: «وَلَا يَسْمَعُ الصَّهْرُ الدُّعَاءَ» [الأنبياء: ٤٥]؛ وذلك لأن سمع الحق يوجب قبوله إيجاب الإحساس بالحركة، وإيجاب علم القلب حركة القلب، فإن للشعور باللامتناسك يوجب الحركة إليه، والشعور بالمنافرة يوجب النفرة عنه. فحيث انتفى موجب ذلك، دلَّ على انتفاء مبدئه؛ ولهذا قال تعالى: «إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُكُمْ اللَّهُ» [الأنعام: ٣٦].

ولهذا جعل سمع الكفار بمنزلة سمع البهائم لأصوات الرعاة، أي: يسمعون مجرد الأصوات سمع الحيوان، لا يسمعون ما فيها. من تأليف الحروف المتضمنة للمعاني - السمع الذي لابد أن يكون بالقلب مع الجسم، فقال تعالى: «سَمْعُوتَ لِّلْكَذِبِ سَمْعُوتَ لِّلْقَوْمِ الْآخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ مَحْزُونُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِمْ يَقُولُونَ إِنَّا أُوتِيتُمْ هَذَا فَخَذُّوهُ» [المائدة: ٤١]، يقول: هم يستجيبون «لِلْقَوْمِ الْآخِرِينَ»، وأولئك «لَمْ يَأْتُوكَ»، وأولئك «مَحْزُونُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِمْ»

إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ» [المجادلة: ١٤-٢٢]. وقال: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَأْفِكُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ مَعَكُمْ» [الحشر: ١١] إلى تمام القصة، وقال: «إِنَّ الَّذِينَ آوَتْهُمْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ» [ذَلِكَ] بَأْتِيَهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَا تَرَكَ اللَّهُ سُلْطَانَكُمْ فِي بَعْضِ الْأُمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ» [محمد: ٢٥-٢٦].

وتبين أن موالة الكفار كانت سبب ارتدادهم على أديبارهم؛ ولهذا ذكر في «سورة المائدة» أئمة المرتدين عقب النهي عن موالة الكفار؛ قوله: «وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ يَنْكُرْ فَإِنَّهُمْ يَنْكُرُ» [المائدة: ٥١]. وقال: «يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ لَا يَنْجِيكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمِ الْآخِرِينَ» [٢٨ / ١٩٤] لَمْ يَأْتُوكَ مَحْزُونُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِمْ يَقُولُونَ إِنَّا أُوتِيتُمْ هَذَا فَخَذُّوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتُوهُ فَاحْذَرُوا» [المائدة: ٤١].

فذكر المنافقين، والكفار المهادين، وأخبر أنهم يسمعون لقوم آخرين لم يأتوك، وهو استماع المنافقين والكفار المهادين للكفار العلنيين الذين لم يهادنوا، كما أن في المؤمنين من قد يكون سماعاً للمنافقين؛ كما قال: «وَلْيَكْفُرْ سَمْعُوتَ لِّلْقَوْمِ الْآخِرِينَ» [التوبة: ٤٧].

وبعض الناس يظن أن المعنى: سماعون لأجلهم، بمنزلة الجاسوس، أي: يسمعون ما يقول وينقلونه إليهم، حتى قيل لبعضهم: أين في القرآن الحيطان لها آذان؟ قال: في قوله: «وَلْيَكْفُرْ سَمْعُوتَ لِّلْقَوْمِ الْآخِرِينَ» [المائدة: ٤٢]. أي: ليكذبوا: أن اللام التعدي، لا لام التبعية؛ وليس هذا معنى الآيتين، وإنما المعنى

عليه الحكم بينهم، فإنهم متخيرون بين القبول منه، والقبول عن مخالفة، فكان هو متخيرًا في الحكم بينهم، والإعراض عنهم. وإنما يجب عليه الحكم بين من لا بد له منه من المؤمنين.

وإذا ظهر المعنى، تبين فصل الخطاب في وجوب الحكم بين المعاهدين من أهل الحرب كالمستأمن، والمهادن، والذمي، فإن فيه نزاعًا مشهورًا بين العلماء. قيل: ليس بواجب للتخير. وقيل: بل هو واجب، والتخير منسوخ بقوله: ﴿وَأِنْ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ يَمَّا أَتَرَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

قال الأولون: أما الأمر هنا: أن يحكم بما أنزل الله إذا حكم، فهو أمر بصفة الحكم، لا بأصله، كقوله: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ يَمَّا أَتَرَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٨]، وقوله: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، وهذا أصوب، فإن النسخ لا يكون بمحتمل، فكيف بمرجوح؟ وقيل: يجب في مظالم العباد دون غيرها. والخلاف في ذلك مشهور في [٢٨ / ١٩٨] مذهب الإمام أحمد، وغيره من الأئمة.

وحقيقة الآية: إن كان مسجياً لقوم آخرين لم يأتوه، لم يجب عليه الحكم بينهم، كالمعاهد: من المستأمن وغيره، الذي يرجع إلى أمرائه وعلماؤه في دارهم، وكالذمي الذي إن حكم له بها يوافق غرضه وإلا رجع إلى أكابرهم وعلماؤهم، فيكون متخيرًا بين الطاعة لحكم الله ورسوله، وبين الإعراض عنه. وأما من لم يكن إلا مطيعاً لحكم الله ورسوله، ليس عنه مندوحة، كالمظلوم الذي يطلب نصره من ظالمه، وليس له من ينصره من أهل دينه، فهذا ليس في الآية تخيير. وإذا كان عقد الذمة قد أوجب نصره من أهل الحرب، فنصره ممن يظلمه من أهل الذمة أولى أن يوجب ذلك.

وكذلك لو كان المتحاكم إلى الحاكم والعالم من

يقولون لهؤلاء الذين أتوك: ﴿إِنْ لَوِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تَوْفَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٤١]، كما ذكروا في سبب نزول [٢٨ / ١٩٦] الآية: أنهم قالوا في حد الزنا، وفي القتل: اذهبوا إلى هذا النبي الأمي، فإن حكم لكم بما تريدونه، فاقبلوه، وإن حكم بغيره، فأنتم قد تركتم حكم التوراة أفلا تتركون حكمه؟!

فهذا هو استماع المتحاكمين من أولئك الذين لم يأتوه ولو كانوا بمنزلة الجاسوس، لم يخص ذلك بالسماع، بل يرون ويسمعون، وإن كانوا قد ينقلون إلى شياطينهم ما رأوه وسمعوه، لكن هذا من توابع كونهم يستجيبونه لهم ويوالونهم.

يبين ذلك أنه قال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِكرًا مَا زَادُوكُمْ إِلَّا حَبَالًا وَلَا أَوْضَعُوا لِحُلُوكُمْ يَتَّقُونَكُمْ أَلْفِئَةً وَلِكُنْتُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧] أي: لأسرعوا بينكم يطلبون الفتنة بينكم، ثم قال: وفيكم مستجيبون لهم إذا أوضعوا خلاصكم؛ ولو كان المعنى: وفيكم من نجس لهم، لم يكن مناسباً، وإنما المقصود أنهم إذا أوضعوا بينكم يطلبون الفتنة، وفيكم من يسمع منهم، حصل الشر. وأما الجس: فلم يكونوا يحتاجون إليه، فإنهم بين المؤمنين، وهم يوضعون خلاصهم.

ما يبين ذلك أنه قال: ﴿سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ أَصْلُونَ لِّلشَّخْصِ﴾ [المائدة: ٤١]، فذكر ما يدخل في آذانهم وقلوبهم من الكلام، وما يدخل في أفواههم ويطوبهم من الطعام: غذاء الجسوم، وغذاء القلوب، فإنها غذاءان [٢٨ / ١٩٧] خيثان: الكذب والسحت. وهكنا من يأكل السحت من البرطيل ونحوه، يسمع الكذب، كشهادة الزور؛ ولهذا قال: ﴿لَوْ لَا يَتَّبِعُهُمُ الرِّيْبُوتُ وَالْأَحْبَازُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْرَ وَأَكْلِهِمُ الشَّخْصَ﴾ [المائدة: ٦٣].

فلما كان هؤلاء يستجيبون لغير الرسول، كما يستجيبون له إذا وافق آراءهم وأهواءهم، لم يجب

أنهم اتبعوا السحر وتركوا كتاب الله، كما يفعله كثير من اليهود، وبعض المتسبين إلى الإسلام من اتباعهم كتب السحرة - أعداء إبراهيم وموسى - من المذلة ونحوهم [٢٨٠ / ٢٨]، وهو كلبائهم بالجبت والطاغوت، فإن الطاغوت: هو الطاغية من الأعيان، والجبت: هو من الأعمال والأقوال، كما قال عمر بن الخطاب: الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «العيافة والطيرة، والطرق من الجبت». رواه أبو داود^(١).

وكذلك ما أخبر عن أهل الكتاب بقوله: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمْ مَثْوًى عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠] أي: ومن عبد الطاغوت، فإن أهل الكتاب كان منهم من أشرك، وعبد الطواغيت.

فهنا ذكر عبادتهم للطاغوت، وفي «البقرة» ذكر اتباعهم للسحر، وذكر في «النساء» إيمانهم بها جميعاً - بالجبت والطاغوت -.

وأما التحاكم إلى غير كتاب الله، فقد قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُزِيلَ إِلَيْكَ وَمَا أُزِيلَ مِنْ قَبْلِكَ يَهْدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِمْ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ ⑤ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَزَلَّ اللَّهُ وَلِلَّهِ الرُّسُولُ رَأَيْتُ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُوكًا﴾ [النساء: ٦٠، ٦١].

والطاغوت: فعلت من الطغيان. كما أن الملكوت: فعلت من الملك. والرحوت، والرهوت، والرهوت: فعلت من الرحمة [٢٨١ / ٢٨]، والرهبة، والرغبة. والطغيان: مجاوزة الحد، وهو الظلم والبغي. فالمعبود من دون الله إذا لم يكن كارهاً لذلك: طاغوت؛ ولهذا سمي النبي ﷺ الأصنام

المنافقين الذين يتخيرون بين القبول من الكتاب والسنة، وبين ترك ذلك، لم يجب عليه الحكم بينهم. وهذا من حجة كثير من السلف الذين كانوا لا يجدون المعلنين بالبدع بأحاديث النبي ﷺ.

ومن هذا الباب: من لا يكون قصده في استغاثته وحكومته الحق، بل غرضه من يوافق على هواه، كائنًا من كان، سواء كان صحيحًا أو باطلًا. فهذا سبب لغير ما بعث الله به رسوله، فإن الله إنما بعث رسوله [٢٨١ / ١٩٩] بالهدى ودين الحق، فليس على خلفاء رسول الله أن يفتوه ويحكموا له، كما ليس عليهم أن يحكموا بين المنافقين والكافرين المستجيبين لقوم آخرين، لم يستجيبوا لله ورسوله.

ومن جنس موالاته الكفار التي ذم الله بها أهل الكتاب والمنافقين: الإيمان ببعض ما هم عليه من الكفر، أو التحاكم إليهم دون كتاب الله، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِمَّنْ آتَيْنَا يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١]. وقد عرف أن سبب نزولها شأن كعب بن الأشرف - أحد رؤساء اليهود - لما ذهب إلى المشركين، ورجع دينهم على دين محمد وأصحابه. والقصة قد ذكرناها في «الصارم المسلول» لما ذكرنا قول النبي ﷺ: «من لكعب بن الأشرف؟ فإنه قد آذى الله ورسوله»^(٢).

ونظير هذه الآية قوله تعالى عن بعض أهل الكتاب: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ تَبَيَّنَ لِقَبْرِ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَقِّبَ اللَّهُ وَرَأَىٰ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهِمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ⑥ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيمَنَ﴾ الآية [البقرة: ١٠١، ١٠٢]. فأخبر

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٩٠٧).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥١٠)، ومسلم (١٨٠١).

كثير من كفرهم، وعظمهم، ويرى تحكيم ما قرره من القواعد ونحو ذلك. وهؤلاء كثروا في المستأخرين، ولبسوا الحق الذي جاءت به الرسل بالباطل الذي كان عليه أعداؤهم.

والله - تعالى - يجب تمييز الخبيث من الطيب، والحق من الباطل، فيعرف أن هؤلاء الأصناف منافقون، أو فيهم نفاق، وإن كانوا مع المسلمين، فإن كون الرجل مسلمًا في الظاهر لا يمنع أن يكون منافقًا في الباطن، فإن المنافقين كلهم مسلمون في الظاهر، والقرآن قد بيّن صفاتهم وأحكامهم. وإذا كانوا موجودين على عهد رسول الله ﷺ، وفي عزة الإسلام، مع ظهور أعلام النبوة، ونور الرسالة، فهم مع بُعديهم عنها أشد وجودًا، لا سيما وسبب التناق هو سبب الكفر، وهو المعارض لما جاءت به الرسل.



[٢٨ / ٢٠٣] وسئل رحمه الله:

عمن يجب أو يجوز بغضه أو هجره، أو كلاهما لله تعالى؟ وماذا يشترط على الذي يبغضه أو يهجره لله تعالى من الشروط؟ وهل يدخل ترك السلام في الهجران أم لا؟ وإذا بدأ المهجور المهاجر بالسلام هل يجب الرد عليه أم لا؟ وهل يستمر البغض والمهجران لله - عز وجل - حتى يتحقق زوال الصفة المذكورة التي أبغضه وهجره عليها أم يكون لذلك مدة معلومة؟ فإن كان لها مدة معلومة، فما حدها؟ أفوتونا مأجورين.

فأجاب:

الهجر الشرعي نوعان: أحدهما: بمعنى الترك للمنكرات. والثاني: بمعنى العقوبة عليها.

فالأول: هو المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ

طواغيت في الحديث الصحيح لما قال: «ويُتبع من يعبد الطواغيت الطواغيت»^(١). والمطاع في معصية الله، والمطاع في اتباع غير الهدى ودين الحق - سواء كان مقبولًا خبره المخالف لكتاب الله، أو مطاعًا أمره المخالف لأمر الله - هو طاغوت؛ ولهذا سمي من تحكم إليه، من حاكم بغير كتاب الله طاغوتًا، وسمى الله (فرعون وعادًا طغاة)، وقال في صيحة ثمود: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأَمَّا هَٰكُومًا بِلُطَاعِيَّتِهِ﴾ [الحاقة: ٥].

فمن كان من هذه الأمة مواليًا للكفار من المشركين أو أهل الكتاب، ببعض أنواع الموالاة، ونحوها: مثل إتيانه أهل الباطل، واتباعهم في شيء من مقالهم وفعالمهم الباطل، كان له من الذم والعقاب والتناق بحسب ذلك، وذلك مثل متابعتهم في آرائهم وأعمالهم، كنحو أقوال الصابئة وأفعالهم، من الفلاسفة ونحوهم، المخالفة للكتاب والسنة، ونحو أقوال اليهود والنصارى، وأفعالهم المخالفة للكتاب والسنة، ونحو أقوال المجوس والمشركون وأفعالهم المخالفة للكتاب والسنة.

ومن تولى أمواتهم، أو أحياءهم، بالمحبة والتعظيم والموافقة، فهو منهمك كالذين وافقوا أعداء إبراهيم الخليل: من الكلدانيين وغيرهم [٢٠٢ / ٢٨] من المشركين، عباد الكواكب أهل السحر، والذين وافقوا أعداء موسى، من فرعون وقومه بالسحر. أو ادعى أنه ليس ثمَّ صانع غير الصنعة، ولا خالق غير المخلوق، ولا فوق السموات إله، كما يقوله الاتحادية، وغيرهم من الجهمية. والذين وافقوا الصابئة والفلاسفة فيما كانوا يقولونه في الخالق، ورسله: في أسمائه وصفاته، والمعاد، وغير ذلك.

ولا ريب أن هذه الطوائف، وإن كان كفرها ظاهرًا، فإن كثيرًا من الداخلين في الإسلام، حتى من المشهورين بالعلم، والعبادة، والإمارة: قد دخل في

وفعل المحرمات، كشارك الصلاة والزكاة والتظاهر بالمظالم والفواحش، والداعي إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع.

وهذا حقيقة قول من قال من السلف والأئمة: إن الدعاة إلى البدع لا تُقبل شهادتهم، ولا يصل خلفهم، ولا يؤخذ عنهم العلم، ولا يناكحون. فهذه عقوبة لهم حتى يتوبوا؛ ولهذا يفرقون بين الداعية وغير الداعية؛ لأن الداعية أظهر المنكرات، فاستحق العقوبة، بخلاف الكاتم، فإنه ليس شرًا من المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم، ويكل سرائرهم إلى الله، مع علمه بحال كثير منهم؛ ولهذا جاء في الحديث: «إِنْ الْمَعْصِيَةُ إِذَا خَفِيَتْ، لَمْ تَضُرْ إِلَّا صَاحِبَهَا، وَلَكِنْ إِذَا أَعْلَنْتَ فَلَمْ تَنْكُرْ ضُرَّتْ الْعَامَّةُ»^(٣). وذلك لأن النبي ﷺ قال: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يَغْيُرُوهُ، أَوْشَكَ أَنْ يَمْعَمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»^(٤).

فالمُنكرات الظاهرة يجب إنكارها، بخلاف الباطنة فإن عقوبتها على صاحبها خاصة.

[٢٨/٢٠٦] وهذا الهجر يختلف باختلاف المهاجرين في قوتهم وضعفهم وقتلهم وكثرتهم، فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حاله. فإن كانت المصلحة في ذلك راجعة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفيته، كان مشروعًا. وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك، بل يزيد الشر، والمهاجر ضعيف، بحيث يكون مفسدة ذلك راجعة على مصلحته، لم يشرع الهجر، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر.

والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف؛ ولهذا كان النبي ﷺ يتألف قوماً ويحجر آخرين.

كما أن الثلاثة الذين خُلِفُوا كانوا خيرًا من أكثر

مَحْضُوا فِي حَدِيثِ عَقْرَمَةَ^١ وَإِنَّمَا تُبَيِّنُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ» [الأنعام: ٦٨]. وقوله تعالى: «وَقَدْ قَرَأَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ نَادَيْتُ اللَّهَ يُكْفِّرُ بِهَا [٢٨/٢٠٤] وَتُخَذَرُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى مَحْضُوا فِي حَدِيثِ عَقْرَمَةَ^٢ إِنَّكَ إِذَا يَنْظُرُهُ» [النساء: ١٤٠].

فهذا يراد به أنه لا يشهد المنكرات لغير حاجة، مثل قوم يشربون الخمر، يجلس عندهم. وقوم دعوا إلى وليمة فيها خمر وزمر لا يجب دعوتهم، وأمثال ذلك. بخلاف من حضر عندهم للإنكار عليهم، أو حضر بغير اختياره؛ ولهذا يقال: حاضر المنكر كفاعله. وفي الحديث: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَجْلِسُ عَلَى مَائِدَةٍ يَشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ»^(٣). وهذا المهجر من جنس هجر الإنسان نفسه عن فعل المنكرات. كما قال ﷺ: «الْمُهَاجِرُ مِنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ»^(٤).

ومن هذا الباب الهجرة من دار الكفر والفسوق إلى دار الإسلام والإيمان، فإنه هجر للمقام بين الكافرين والمنافقين الذين لا يمكنونه من فعل ما أمر الله به، ومن هذا قوله تعالى: «وَالرَّجَزُ قَاتِلُكُمْ» [المدثر: ٥].

النوع الثاني: الهجر على وجه التأديب، وهو هجر من يظهر المنكرات، يُهجر حتى يتوب منها، كما هجر النبي ﷺ والمسلمون الثلاثة الذين خلفوا، حتى أنزل الله توبتهم، حين ظهر منهم ترك الجهاد المتعين عليهم بغير عذر، ولم يهجر من أظهر الخير، [٢٨/٢٠٥] وإن كان منافقًا. فهنا الهجر هو بمنزلة التعزير. والتعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات،

(١) صحيح: أخرجه أحد (٢٠/١) وصححه الألباني في «الإرواء» (١٩٤٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٠).

(٣) موضوع: انظر «السلسلة الضعيفة» (١٦١٢).

(٤) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٤٠٠٥).

المؤلفة قلوبهم، لما كان أولئك كانوا سادة مطاعين في عشارهم، فكانت المصلحة الدينية في تأليف قلوبهم، وهؤلاء كانوا مؤمنين، والمؤمنون سواهم كثير، فكان في هجرهم عز الدين، وتطهيرهم من ذنوبهم، وهذا كما أن المشروع في العدو القتال تارة، والمهادنة تارة، وأخذ الجزية تارة، كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح.

وجواب الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب مبني على هذا الأصل؛ ولهذا كان يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع، كما كثر القدر في البصرة، والتنجيم بخراسان، والتشيع بالكوفة، وبين ما ليس [٢٨/٢٠٧] كذلك، ويفرق بين الأئمة المطاعين وغيرهم، وإذا عرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطرق إليه.

وإذا عرف هذا، فالهجرة الشرعية هي من الأعمال التي أمر الله بها ورسوله. فالطاعة لا بد أن تكون خالصة لله، وأن تكون موافقة لأمره، فتكون خالصة لله صواباً، فمن هجر لهوى نفسه، أو هجر هجراً غير مأمور به، كان خارجاً عن هذا، وما أكثر ما تفعل النفوس ما تنهوا، طاعة أنها تفعله طاعة لله.

والهجر لأجل حفظ الإنسان لا يجوز أكثر من ثلاث، كما جاء في «الصحيحين» عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يجمل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث؛ يلتقيان فيصد هذا ويصد هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام»^(١).

فلم يرخص في هذا الهجر أكثر من ثلاث، كما لم يرخص في إحداد غير الزوجة أكثر من ثلاث. وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «تفتح أبواب الجنة كل اثنين وخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً، إلا رجلاً كان بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: أنظروا

هذين حتى يصطلحا»^(٢). فهذا الهجر لحق الإنسان حرام، وإنما رخص في بعضه، كما رخص للزوج أن يهجر امرأته في المضجع إذا نشزت. وكما رخص في هجر الثلاث.

فينبغي أن يفرق بين الهجر لحق الله، وبين الهجر لحق نفسه: [٢٨/٢٠٨] ف (الأول) مأمور به. و (الثاني) منهي عنه؛ لأن المؤمنين إخوة، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «لا تقاطعوا، ولا تدابروا، ولا تباعدوا، ولا تحاسدوا، وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم»^(٣).

وقال ﷺ في الحديث الذي في «السنن»: «ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟» قالوا: بلى يا رسول الله! قال: «إصلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة، لا أقول: تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين»^(٤). وقال في الحديث الصحيح: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»^(٥).

وهذا لأن الهجر من «باب العقوبات الشرعية». فهو من جنس الجهاد في سبيل الله. وهذا يفعل لأن تكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله. والمؤمن عليه أن يعادي في الله، ويوالي في الله، فإن كان هناك مؤمن، فعليه أن يواليه وإن ظلمه، فإن الظلم لا يقطع الموالاة الإيمانية، قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الْأُتْرُقَ تَتَّبِعِ حَتَّىٰ تَأْتِيَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاتَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٦٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٦٦)، ومسلم (٢٥٥٩).

(٤) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٥٠٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠).

وقال - رحمه الله -

فصل

في مسائل إسحاق بن منصور

وذكره الخلال في «كتاب السنة» في باب مجانبه من قال: القرآن مخلوق - عن إسحاق أنه قال لأبي عبد الله: من قال: القرآن مخلوق؟ قال: ألحق به كل بلية. قلت: فيظهر العداوة لهم أم يدارسهم؟ قال: أهل خراسان لا يقولون بهم.

وهذا الجواب منه مع قوله في القدرية: لو تركنا الرواية عن القدرية، لتركناها عن أكثر أهل البصرة، ومع ما كان يعاملهم به في المحنة: من الدفع بالنبي هي أحسن، ومخاطبتهم بالحجج، يفسر ما في كلامه وأفعاله من هجرهم، والنهي عن مجالستهم ومكالمتهم، حتى هجر في زمن غير ما أعيان من الأكابر، وأمر بهجرهم لنوع مذمّن التجهم.

فإن الهجرة نوع من أنواع التعزير، والمعقوبة نوع من أنواع الهجرة التي هي ترك للسيئات.

فإن النبي [٢٨ / ٢١١] ﷺ قال: «المهاجر من هجر السيئات»^(١)، وقال: «من هجر ما نبى الله عنه»^(٢)، فهذا هجرة التقوى. وفي هجرة التعزير والجهاد: هجرة الثلاثة الذين خلفوا، وأمر المسلمين بهجرهم حتى ييبّ عليهم.

فالهجرة تارة تكون من نوع التقوى، إذا كانت هجرة للسيئات؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثِ غَوْمِهِمْ ۚ وَإِنَّا مُبْصِرُونَ لَلْشَّيْطَانِ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ۝ وَتَا عَلَى الَّذِينَ يَقْتُلُونَ مِنْ حَسْبِهِمْ مِنْ شَرٍّ وَلَسِيكِنْ

بِالْعَدْلِ وَأَقْبِلُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ كُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠]، فجعلهم إخوة [٢٨ / ٢٠٩] مع وجود القتال والبني والأمر بالإصلاح بينهم.

فليتدبر المؤمن الفرق بين هذين النوعين، فما أكثر ما يلتبس أحدهما بالآخر، وليعلم أن المؤمن تجب موالاته وإن ظلمك واعتدى عليك، والكافر تجب معاداته وإن أعطاك وأحسن إليك. فإن الله - سبحانه - بعث الرسل وأنزل الكتب ليكون الدين كله لله، فيكون الحب لأوليائه والبغض لأعدائه، والإكرام لأوليائه، والإهانة لأعدائه، والثواب لأوليائه والعقاب لأعدائه.

وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة، ومعصية وسنة وبدعة، استحق من الموالات والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعادة والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا وهذا، كاللص الفقير تقطع يده لسرقته، ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته.

هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة، وخالفهم الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم عليه، فلم يجعلوا الناس إلا مستحقاً للثواب فقط، وإلا مستحقاً للعقاب فقط. وأهل السنة يقولون: إن الله يعذب بالنار من أهل الكبائر من يعذبه، ثم يخرجهم منها بشفاعته من يأذن [٢٨ / ٢١٠] له في الشفاعته بفضل رحته، كما استفاضت بذلك السنة عن النبي ﷺ. والله - سبحانه وتعالى - أعلم، وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



(١) صحيح: أخرجه أحمد (٢١/٦) وصححه الألباني في «الصحيحة» (٥٤٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٠).

القوي. وكذلك لما كثر القدر في أهل البصرة، فلو ترك رواية الحديث عنهم لاندرس العلم والسنن والآثار المحفوظة فيهم. فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرها دون مضرة ترك ذلك الواجب: كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيرًا من العكس؛ ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل.

[٢٨ / ٢١٣] وكثير من أجوبة الإمام أحمد، وغيره من الأئمة، خرج على سؤال سائل قد علم المستول حاله، أو خرج خطابًا لمعين قد علم حاله، فيكون بمنزلة قضايا الأعيان الصادرة عن الرسول ﷺ، إنما يثبت حكمها في نظيرها.

فإن أقواتًا جعلوا ذلك عامًا، فاستعملوا من المجر والإتكار ما لم يؤمروا به، فلا يجب ولا يستحب، وربما تركوا به واجبات أو مستحبات، وفعلوا به محرمات. وآخرون أعرضوا عن ذلك بالكلية، فلم يهجرُوا ما أمروا بهجره من السيئات البدعية، بل تركوها ترك المعرض، لا ترك المتهمي الكاره، أو وقعوا فيها، وقد يتركونها ترك المتهمي الكاره، ولا ينهون عنها غيرهم، ولا يعاقبون بالمهجرة ونحوها من يستحق العقوبة عليها، فيكونون قد ضيعوا من النهي عن المنكر ما أمروا به إيجابًا أو استحبابًا، فهم بين فعل المنكر أو ترك النهي عنه، وذلك فعل ما نهوا عنه وترك ما أمروا به، فهذا هذا. ودين الله وسط بين الغالي فيه، والجافي عنه. والله - سبحانه - أعلم.



[٢٨ / ٢١٤] وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ:

عن مسلم بدرت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرته ومجانبته. فقالت طائفة منهم: يستغفر الله، ويصفح عنه، ويتجاوز عن كل ما

ذُخِرَ لَعَلَّهُ يَنْقُوتَ ﴿[الأنعام: ٦٨، ٦٩]، فين - سبحانه - أن المتقين خلاف الظالمين، وأن المأمورين بهجران مجالس الخوض في آيات الله هم المتقون. وتارة تكون من نوع الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وإقامة الحدود وهو عقوبة من اعتدى وكان ظالمًا.

وعقوبة الظالم وتعزيره مشروط بالقدر؛ فلهذا اختلف حكم الشرع في نوعي المهجرتين: بين القادر والعاجز، وبين قلة نوع الظالم المبتدع وكثرته وقوته وضعفه، كما يختلف الحكم بذلك في سائر أنواع الظلم، من الكفر والفسوق والعصيان. فإن كل ما حرمه الله، فهو ظلم؛ إما في حق الله فقط، وإما في حق عباده، وإما فيها. وما أمر به من هجر الترك والانتهاز وهجر العقوبة والتعزير، إنما هو إذا لم يكن فيه مصلحة [٢٨ / ٢١٢] دينية راجحة على فعله، وإلا فإذا كان في السيئة حسنة راجحة لم تكن سيئة، وإذا كان في العقوبة مفسدة راجحة على الجريمة لم تكن حسنة، بل تكون سيئة، وإن كانت مكافئة لم تكن حسنة ولا سيئة.

فالمهجران قد يكون مقصوده ترك سيئة البدعة التي هي ظلم وذنوب وإثم وفساد، وقد يكون مقصوده فعل حسنة الجهاد والنهي عن المنكر وعقوبة الظالمين لينزجروا ويرتدعوا، وليقوى الإيثار والعمل الصالح عند أهله. فإن عقوبة الظالم تمنع النفوس عن ظلمه، وتحضها على فعل ضد ظلمه: من الإيثار والسنة ونحو ذلك، فإذا لم يكن في هجرانه انزجار أحد ولا انتهاز أحد، بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها لم تكن هجرة مأمورًا بها، كما ذكره أحمد عن أهل خراسان إذ ذاك: إنهم لم يكونوا يقرون بالجهمية. فإذا عجزوا عن إظهار العداء لهم، سقط الأمر بفعل هذه الحسنة. وكان مداراتهم فيه دفع الضرر عن المؤمن الضعيف، ولعله أن يكون فيه تأليف الفاجر

معاق إلا المجاهرين؛ والمجاهرة: أن يبت الرجل على الذنب قد ستره الله، فيصبح يتحدث به^(١). فإدام الذنب مستورًا، فصيته على صاحبه خاصة. فإذا أظهر ولم ينكر، كان ضرره عامًا، فكيف إذا كان في ظهوره تحريك غيره إليه؛ ولهذا أنكر الإمام أحمد وغيره أشكال الشعر الغزلي الرقيق؛ لئلا تحرك النفس إلى الفواحش. فلهاذا أمر من ابتلي بالعشق أن ينف ويكتم، فيكون حيثئذ من قال الله فيه: ﴿إِنَّهُ مَن بَغَى وَخَصِرَ فَرِثَ اللَّهُ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُخْبِتِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]. والله أعلم.



[٢٨ / ٢١٦] وقال - رحمه الله -:

وأما تارك الصلاة ونحوه، من المظهرين لبدعة أو فجور، فعلم المسلم يتنوع كما تنوع الحكم في حق رسول الله ﷺ في حق مكة وفي المدينة. فليس حكم القادر على تعزيرهم بالمهجرة حكم العاجز، ولا مهجرة من لا يحتاج إلى مجالسهم كهجرة المحتاج. والأصل أن هجرة الفجار نوعان: هجرة ترك، وهجرة تعزير.

أما الأولى: فقد دل عليها قوله تعالى: ﴿وَأَمْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠]، وقوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ نَادِيَ اللَّهِ يَنْقُرُ بِهَا وَنُفِثَ رُحًا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَرُومٍ﴾ [النساء: ١٤٠].

ومن هذا الباب هجرة المسلم من دار الحرب.

فالمقصود بهذا أن يهجر المسلم السيئات، وسجور قرناء السوء الذين تضربه صحبتهم إلا حاجة أو مصلحة راجحة.

وأما هجر التعزير: فمثل هجر النبي ﷺ وأصحابه الثلاثة الذين خلفوا. وهجر عمر

كان منه. وقالت طائفة أخرى: لا تجوز أخوته، ولا مصاحبه، فأبي الطائفتين أحق بالحق؟

فأجاب:

لا ريب أن من تاب إلى الله توبة نصوحًا تاب الله عليه، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَقُصِّ مَا تَعْمَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥]. وقال تعالى: ﴿قُلْ يَبْعِدُوا الَّذِينَ أَتَرَوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ حَيْثُ شَاءَ﴾ [الزمر: ٥٣] أي: لمن تاب.

وإذا كان كذلك، وتاب الرجل، فإن عمل عملاً صالحًا سنة من الزمان، ولم ينقض التوبة، فإنه يقبل منه ذلك، ويحالس ويكلم. وأما إذا تاب ولم تمض عليه سنة، فللعلماء فيه قولان مشهوران: منهم من يقول: في الحال يحالس، وتقبل شهادته. ومنهم من يقول: لا بد من مضي سنة، كما فعل عمر بن الخطاب بصبيغ بن عسل. وهذه [٢٨ / ٢١٥] من مسائل الاجتهاد. فمن رأى أن تقبل توبة هذا النائب، ويحالس في الحال قبل اختباره: فقد أخذ بقول سائغ. ومن رأى أنه يؤخر مدة حتى يعمل صالحًا، ويظهر صدق توبته: فقد أخذ بقول سائغ. وكلا القولين ليس من المنكرات.



وقال الشيخ - رحمه الله -:

نهي الله عن إشاعة الفاحشة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الْأَيَّامِ أَتَانُوا هُمْ عَذَابُ اللَّهِ فِي الْكُلِّ وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]. وكذلك أمر بستر الفواحش، كما قال النبي ﷺ: «من ابتلي بشيء من هذه القانودات فليستر بستر الله، فإنه من يد لنا صفحته قم عليه الكتاب»^(١). وقال: «كل أمي

(١) ضيف: أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٨٢٥) وضمه الألباني في «الإرواء» (٢٣٢٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٦٩)، ومسلم (٢٩٩٠).

هجره حيًّا، إذا كان في ذلك كفٌّ لأمثاله من المجرمين، فيتركون تشيع جنازته، كما ترك النبي ﷺ الصلاة على غير واحد من أهل الجرائم، وكما قيل لَسُرَّةُ بن جندب: إن ابنك مات الباردة. فقال: لو مات لم أصل عليه، يعني: لأنه أعان على قتل نفسه، فيكون كقاتل نفسه. وقد ترك النبي ﷺ الصلاة على قاتل نفسه. وكذلك هجر الصحابة الثلاثة الذين ظهر ذنبهم في ترك الجهاد الواجب حتى تاب الله عليهم. فإذا أظهر التوبة، أظهر له الخير.

وأما من أنكر تحريم شيء من المحرمات المتواترة: كالخمر والميتة والفواحش، أو شك في تحريمه، فإنه يستتاب ويعرف التحريم. فإن تاب وإلا قتل. وكان مرتدًّا عن دين الإسلام، ولم يصل عليه، ولم يدفن بين المسلمين.



[٢٨ / ٢١٩] وَسُئِلَ - رحمه الله -

عن قوله ﷺ: «لا غيبة لفاسق؟»، وما حد الفسق؟ ورجل شاجر رجلين: أحدهما شارب خمر، أو جليس في الشرب، أو أكل حرام، أو حاضر الرقص، أو السباح للدف، أو الشبابة: فهل على من لم يسلم عليه إثم؟

فأجاب:

أما الحديث فليس هو من كلام النبي ﷺ، ولكنه مأثور عن الحسن البصري، أنه قال: أترغبون عن ذكر الفاجر؟ اذكروه بما فيه مجلده الناس. وفي حديث آخر: من ألقى جلابب الحياء فلا غيبة له. وهذا النوعان يجوز فيهما الغيبة بلا نزاع بين العلماء.

أحدهما: أن يكون الرجل مظهرًا للفجور، مثل الظلم والفواحش والبدع المخالفة للسنة، فإذا أظهر المنكر وجب الإنكار عليه بحسب القدرة، كما قال

والمسلمين لصيغ، فهذا من نوع العقوبات. فإذا كان يحصل [٢٨ / ٢١٧] بهذا المجر حصول معروف، أو اندفاع منكر، فهي مشروعة. وإن كان يحصل بها من الفساد ما يزيد على فساد الذنب، فليست مشروعة. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رحمه الله -

عن شارب الخمر هل يسلم عليه؟ وهل إذا سلم رد عليه؟ وهل تشيع جنازته؟ وهل يكفر إذا شك في تحريمها؟

فأجاب:

الحمد لله. من فعل شيئًا من المنكرات، كالنفاق، والخمر، والعدوان، وغير ذلك، فإنه يجب الإنكار عليه بحسب القدرة، كما قال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(١). فإن كان الرجل مستتراً بذلك، وليس معنًا له، أنكر عليه سرًّا وستر عليه، كما قال النبي ﷺ: «من ستر عبداً ستره الله في الدنيا والآخرة»^(٢). إلا أن يتعدى ضرره. والمتعدي لابد من كف عدوانه، وإذا ناه المرء سرًّا فلم يته، فعل ما يتكف به من هجر وغيره، إذا كان ذلك أنفع في الدين.

وأما إذا أظهر الرجل المنكرات، وجب الإنكار عليه علانية، ولم [٢٨ / ٢١٨] يبق له غيبة، ووجب أن يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر وغيره، فلا يسلم عليه، ولا يرد عليه السلام، إذا كان الفاعل لذلك متمكنًا من ذلك من غير مفصلة واجحة.

وينبغي لأهل الخير والدين أن يهجروه ميتًا، كما

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠).

مبتدعاً يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنة، أو يسلك طريقاً يخالف الكتاب والسنة، ويخاف أن يضل الرجل الناس بذلك، بين أمره للناس ليتقوا ضلاله ويعلموا حاله. وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصح وابتغاء وجه الله - تعالى - لا لهُوى الشخص مع الإنسان: مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية، أو تحاسد، أو تباغض، أو تنازع على الرئاسة، فيتكلم بمساويه مظهرًا للنصح، وقصده في الباطن الغرض من الشخص واستيفاءه منه - فهذا من عمل الشيطان وإنا الأفعال بالنيات، وإنا لكل امرئ ما نوى، بل يكون الناصح قصده أن الله يصلح ذلك الشخص، وأن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم، ويسلك في هذا المقصود أسير الطرق التي تمكنه.

ولا يجوز لأحد أن يحضر مجالس المنكر باختياره لغير ضرورة، كما في الحديث أنه قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر»^(١)، ورفع لعمر بن عبد العزيز قوم يشربون الخمر فأمر بجلوسهم، فقيل له: إن فيهم صائلاً. فقال: ابدوا به، أما سمعتم الله يقول: ﴿وَقَدْ تَزَلَّ عَلَيَّكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ فُكِّرُوا بِهَا فَيَكْفَرُوا بِهَا فَلَآ تَقْعُدُوا مَعَهَا حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَرُومَةٍ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهَا﴾^(٢) [النساء: ١٤٠] بين عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - أن الله جعل حاضر [٢٨ / ٢٢٢] المنكر كفاعله؛ ولهذا قال العلماء: إذا دعي إلى وليمة فيها منكر كالخمر والزمر، لم يمز حضورها؛ وذلك أن الله - تعالى - قد أمرنا بإنكار المنكر بحسب الإمكان، فمن حضر باختياره ولم ينكره، فقد عصى الله ورسوله بترك ما أمره به، من بغض إنكاره والنهي عنه. وإذا كان

النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(٣). رواه مسلم. وفي «السنة» و«السنن» عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه قال: أيها الناس! إنكم تقرأون القرآن وتقرءون هذه الآية وتضعونها على غير مواضعها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَعْرِضُوا عَنْهَا مَا تَصَدَّقُونَ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا المنكر ولم يغيروه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»^(٤). فمن أظهر المنكر وجب عليه الإنكار، وأن يجبر ويذم على ذلك. فهذا معنى قولهم: من ألقى جلباب الحياء فلا غية له. بخلاف من كان مستتراً بذنبه مستخفياً، فإن هذا يستر عليه، لكن ينصح سراً، ويحججه من عرف حاله حتى يتوب، ويذكر أمره على وجه النصيحة.

النوع الثاني: أن يستشار الرجل في مناكحته ومعاملته أو استشهاده، ويعلم أنه لا يصلح لذلك، فينصحه مستشاره ببيان حاله، كما ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ قالت له فاطمة بنت قيس: قد خطبني أبو جهم ومعاوية، فقال لها: «أما أبو جهم فرجل ضراب للنساء، وأما معاوية فصعلوك لا مال له»^(٥). فبين النبي ﷺ حال الخطابين للمرأة. فهذا حجة لقول الحسن: أترغبون عن ذكر الفاجر! اذكروه بها فيه يحذره الناس، فإن النصح في الدين أعظم من النصح في الدنيا، فإذا كان النبي نصح المرأة في دنياها، فالنصيحة في الدين أعظم.

وإذا كان الرجل يترك الصلوات، ويرتكب المنكرات، وقد عاشره [٢٨ / ٢٢١] من يخاف أن يفسد دينه، يبين أمره له لتتقى معاشرته. وإذا كان

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٩).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٤٠٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٨٠).

(٤) صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» وصححه الألباني في

«صحيح الترمذي والترغيب» (١٧٢).

تسمى كذباً؛ لأن الكلام يعني به التكلم معنى، وذلك المعنى يريد أن يفهمه المخاطب، فإذا لم يكن على ما يعنيه فهو الكذب المحض، وإن كان على ما يعنيه ولكن ليس على ما يفهمه المخاطب فهذه المعارض، وهذا كذب باعتبار الأفهام، وإن لم تكن كذباً باعتبار الغاية الساقطة. ومنه قول النبي ﷺ: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كلمات كلهن في ذات الله: قوله لسارة: أختي، وقوله: ﴿بَلِّغْ قَوْلَهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]»^(٣)، وهذه الثلاثة معارضة.

وبها احتج العلماء على جواز التعريض للمظلوم، وهو أن يعني بكلامه ما يحتمله اللفظ وإن لم يفهمه المخاطب؛ ولهذا قال من قال من [٢٢٤ / ٢٨] العلماء: إن ما رخص فيه رسول الله ﷺ إنما هو من هذا، كما في حديث أم كلثوم بنت عقبة عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس الكاذب بالذي يصلح بين الناس فيقول خيراً أو ينعي خيراً»^(٤). ولم يرخص فيما يقول الناس: إنه كذب، إلا في ثلاث: في الإصلاح بين الناس، وفي الحرب؛ وفي الرجل يحدث امرأته^(٥)، قال: فهذا كله من المعارض خاصة.

ولهذا نفى عنه النبي ﷺ اسم الكذب باعتبار القصد والغاية، كما ثبت عنه أنه قال: «الحرب خدعة»^(٦)، وأنه كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها. ومن هذا الباب قول الصديق في سفر الهجرة عن النبي ﷺ: هذا الرجل يدينني السبيل. وقول النبي ﷺ للكافر السائل له في غزوة بدر: «نحن من ماء»، وقوله للرجل الذي حلف على المسلم الذي أراد الكفار أسره: «إنه أخي»، وعن: أخوة الدين، وفهموا منه أخوة النسب، فقال النبي ﷺ: «إن كنت لأبرهم وأصدقهم، المسلم أخو المسلم»^(٧).

كذلك، فهذا الذي يحضر مجالس الخمر باختياره من غير ضرورة، ولا ينكر المنكر كما أمره الله، هو شريك الفساق في فسقهم فيلحق بهم.



وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

عن الغيبة: هل تجوز على أناس معينين أو معين شخص بعينه؟ وما حكم ذلك؟ أفتونا بجواب بسيط؛ ليعلم ذلك الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، ويستمد كل واحد بحسب قوته بالعلم والحكم.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين. أصل الكلام في هذا أن يعلم أن الغيبة هي كما فرها النبي ﷺ في الحديث الصحيح لما سئل عن الغيبة فقال: «هي ذكرك أخاك بما يكره»، قيل: يا رسول الله، أ رأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته»^(١).

بين ﷺ الفرق بين الغيبة والبهتان، وأن الكذب [٢٢٣ / ٢٨] عليه بهت له، كما قال سبحانه: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ هَذَا حَتَّىٰ نَعْطِيَّ﴾ [النور: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِنَّ مِنْ أَتَمِّينَ أَتَمِّينَ وَأَرْجُلُهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٢]. وفي الحديث الصحيح: «إن اليهود قوم بهت»^(٢).

فالكذب على الشخص حرام كله، سواء كان الرجل مسلماً أو كافراً، براً أو فاجراً، لكن الافتراء على المؤمن أشد، بل الكذب كله حرام.

ولكن تباح عند الحاجة الشرعية للمعارض وقد

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٨٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٢٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٥٨)، ومسلم (٢٣٧١).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦٩٢)، ومسلم (٢٦٠٥).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٠٥).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٢٩)، ومسلم (١٥٠٤).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٥٦) بنحوه.

والبخيل، والساحر، وأكل الربا، وموكله، والسارق، والزاني، والمختال، والفخور، والمتكبر الجبار، وأمثال هؤلاء كما حد المؤمن التقى، والصادق، والبار، والعدل، والمهتدي، والراشد، والكريم، والتصدق، والرحيم، وأمثال هؤلاء. ولعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه، والمحلل والمحلل له، ولعن من عمل عمل قوم لوط. ولعن من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً، ولعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه ويأتمها ومشتريها وساقها وشاربها وأكل ثمنها، ولعن اليهود والنصارى حيث حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها وأكلوا أثمانها، ولعن الله الذين يكتمون ما أنزل الله من البينات من بعد ما بينه للناس، وذكر لعنة الظالمين.

والله هو وملائكته يصلون على النبي، ويصلون على الذين آمنوا. والصابر المسترجع عليه صلاة من ربه ورحمة. والله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير، ويستغفر له كل شيء حتى الحيتان والطير، وأمر الله نبيه أن يستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات.

فإذا كان المقصود الأمر بالخير والترغيب فيه، والنهي عن الشر والتحذير منه: فلا بد من ذكر ذلك؛ ولهذا كان النبي ﷺ إذا بلغه أن أحداً فعل ما ينهى عنه يقول: «ما بال رجال يشترطون [٢٢٧ / ٢٨] شروطاً ليست في كتاب الله؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله، فهو باطل وإن كان مائة شرط»^(٢)، «ما بال رجال يتزهدون عن أشياء أترخص فيها؟ والله إني لأتقاكم الله وأعلمكم بحدوده»^(٣)، «ما بال رجال يقول أحلهم: أما أنا فأصوم ولا أفطر، ويقول الآخر: أما أنا فأقوم ولا أنام، ويقول الآخر: لا أتزوج النساء، ويقول الآخر: لا أكل اللحم! لكنني أصوم وأفطر، وأقوم

والمقصود هنا: أن النبي ﷺ فرق بين الاغتياب وبين البهتان، وأخبر أن المخبر بما يكره أخوه المؤمن عنه إذا كان صادقاً فهو المغتاب، وفي قوله ﷺ: «ذكرت أخاك بما [٢٢٥ / ٢٨] يكره»^(١) موافقة لقوله تعالى: «وَلَا يَغْتَابَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَتُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ» [الحجرات: ١٢]. فجعل جهة التحريم كونه أخاً أخوة الإيثار، ولذلك تغلظت الغيبة بحسب حال المؤمن، فكلما كان أعظم إيماناً كان اغتيابه أشد.

ومن جنس الغيبة الممز واللمز، فإن كلاهما فيه عيب الناس والظعن عليهم، كما في الغيبة؛ لكن الممز هو الظعن بشدة وعنف، بخلاف اللمز فإنه قد يخلو من الشدة والعنف، كما قال تعالى: «وَيَتِمُّكَ فِي الْمَدَفَنَاتِ» [التوبة: ٥٨] أي: يميك ويطعن عليك. وقال تعالى: «وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ» [الحجرات: ١١] أي: لا يلزم بعضهم بعضاً، وقال: «فَمَنْ مَشَاءُ يَتَمِيم» [القلم: ١١]. وقال: «قُلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُزْمَةٌ» [الهمزة: ١].

إذا تبين هذا فنقول:

ذكر الناس بما يكرهون هو في الأصل على وجهين:

أحدهما: ذكر النوع. والثاني: ذكر الشخص المعين الحي أو الميت.

أما الأول: فكل صنف ذمه الله ورسوله يجب ذمه، وليس ذلك من الغيبة، كما أن كل صنف مدحه الله ورسوله يجب مدحه، وما لعنه الله ورسوله لئمن، كما أن من صلى الله عليه وملائكته يصل على عليه. فالله - تعالى - ذم الكافر، والفاجر، والفاسق، والظالم، والغاوي، والضال، [٢٢٦ / ٢٨] والحاسد،

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٥٦)، ومسلم (١٥٠٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٠١)، ومسلم (٢٣٥٦).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٨٩).

أنزل الله بها سلطانه، وسلطانه كتابه، فمن كان مؤمناً وجبت موالاته من أي صف كان، ومن كان كافراً وجبت معاداته من أي صف كان. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُحِبُّونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ۖ وَمَنْ يَمُوتْ إِلَّا فِي ذَلِكَ وَرَسُولُهُ ۖ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُوَ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦]. وقال تعالى: ﴿يَتْلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخْجَلُوا لَهُمْ وَالتَّصَدَّقُوا لَهُمْ بِغَنَمِهِمْ أُولَئِكَ يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى﴾ [المائدة: ٥١]. وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]. وقال تعالى: ﴿لَا تَخْجَلُوا عِزِّي وَعُدَّتَكُمْ أَوْلِيَاءُ﴾ [المتحنة: ١]. وقال تعالى: ﴿أَلَتَجِدُونَهُمْ قَوْمًا يُؤَيِّنُ بَيْنَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِمْ وَلَهُمْ لَكُمُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۚ أُولَئِكَ كَفَرُوا لَكَ وَلَهُمْ لَكُمُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۚ بَلَىٰ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]. وقال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤَيِّنُونَ بَالِغًا وَالْأَوَّلِ الْآخِرِ يُؤَيِّنُونَ مَنْ خَذَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُولَئِكَ كَفَرُوا لَكَ وَلَهُمْ لَكُمُ الْإِيمَانُ وَلَئِنْ لَمْ يَنْفَرُوا مِنْكَ لِيَسْلُبْهُمُ الْإِيمَانُ مِنْ يَدَيْهِمْ وَيَكْفُرُوا بِهِمْ وَيَخْرِقْ بِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢٢].

ومن كان فيه إيمان وفيه فجور: أعطي من الموالاة بحسب إيمانه، [٢٨ / ٢٢٩] ومن البغض بحسب فجوره، ولا يخرج من الإيثار بالكلية بمجرد الفجور والمعاصي، كما يقوله الخوارج والمعتزلة، ولا يُجْعَلُ الأنبياء والصديقون والشهداء والصالحون بمنزلة الفساق في الإيثار والدين والحب والبغض والموالاة والمعاداة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ۚ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَلْيُتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مَا تَكْتُمُ الْوُجوهُ ۚ وَإِنْ تَبَيَّنَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَلْيَقْضُوا الْوُقُوفَ بَيْنَهُمَا بِالْقَدْرِ وَأَقْسِطُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [النساء: ٩٠، ٩١]، فجعلهم إخوة مع وجود

وأنام، وأنزج النساء، وأكل اللحم، فمن رغب عن ستي فليس مني^(١).

وليس لأحد أن يعلق الحمد والذم والحب والبغض والموالاة والمعاداة والصلاة واللعن بغير الأسماء التي علق الله بها ذلك: مثل أسماء القبائل، والمذاهب، والطرائق المضافة إلى الأئمة والمشايخ، ونحو ذلك مما يراد به التعريف، كما قال تعالى: ﴿يَتْلُوا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]. وقال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۚ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]. وقال: ﴿بَلَّغْ لَهْجَتَكَ إِلَىٰ ثَوْرٍ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ٦٣].

وقد قال ﷺ: «إِنْ أَلَّ أَبِي فَلانَ لِي سِوَايَ، إِنَّمَا وَلِيُّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ»^(٢). وقال: «أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءِي الْمُتَّقُونَ حَيْثُ كَانُوا وَمِنْ كَانُوا»^(٣). وقال: «إِنَّ اللَّهَ أَذْهَبَ عَنْكُمْ حِيَةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفَخَرَهَا بِالْأَبَاءِ النَّاسِ رَجُلَانِ: مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ. [٢٢٨ / ٢٨] النَّاسُ مِنْ آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ»^(٤). وقال: «إِنَّهُ لَا فَضْلَ لِعَرَبٍ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لَأَبْيَضٍ عَلَى أَسْوَدٍ، وَلَا لَأَسْوَدٍ عَلَى أَبْيَضٍ إِلَّا بِالتَّقْوَىٰ»^(٥).

فذكر الأزمان والعدل بأسماء الإيثار والولاء والبلد والانتساب إلى عالم أو شيخ إنما يقصد بها التعريف به لتمييز عن غيره. فأما الحمد والذم والحب والبغض والموالاة والمعاداة، فإنها تكون بالأشياء التي

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٩٠)، ومسلم (٢١٥).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٢٤٢).

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٥١١٦).

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (٤١١/٥) وصححه الألباني في

«الصحيحة» (٢٧٠٠).

فَيَنْ لَهَا أَنْ هَذَا فَقِيرٌ قَدْ يَعِجُزُ عَنْ حَقِّكَ، وَهَذَا يُوْذِيكَ بِالضَّرْبِ. وَكَانَ هَذَا نَصْحًا لَهَا، وَإِنْ تَضْمَنَ ذَكَرَ عَيْبِ الْخَطَابِ.

وَفِي مَعْنَى هَذَا نَصَحَ الرَّجُلَ فِيمَنْ يِعَامِلُهُ، وَمَنْ يُوْكَلُهُ وَيُوْصِي إِلَيْهِ، وَمَنْ يَسْتَشْهَدُ، بَلْ وَمَنْ يَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ. وَأَمْثَالُ ذَلِكَ. وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي مَصْلَحَةٍ خَاصَّةٍ، فَكَيْفَ بِالنَّصِيحِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُوقُ عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ: مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْحُكَامِ وَالشُّهُودِ وَالْعَمَالِ: أَهْلُ الدِّيَّانِ وَغَيْرِهِمْ؟ فَلَا رَيْبَ أَنَّ النَّصِيحَ فِي ذَلِكَ أَعْظَمُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: [٢٣١ / ٢٨] «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ، الَّذِينَ النَّصِيحَةُ». قَالُوا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَهَامَتِهِمْ»^(١).

وَقَدْ قَالُوا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي أَهْلِ الشُّرَى: أَمْرٌ فَلَانًا وَفَلَانًا، فَجَعَلَ يَذْكُرُ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السِّتَةِ - وَهُمْ أَفْضَلُ الْأُمَّةِ - أَمْرًا جَعَلَهُ مَانِعًا لَهُ مِنْ تَعْيِينِهِ.

وَإِذَا كَانَ النَّصِيحُ وَاجِبًا فِي الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَةِ: مِثْلُ تَقْلَعِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَغْلُطُونَ أَوْ يَكْذِبُونَ، كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَأَلْتُ مَالَكًا وَالثَّوْرِيَّ وَاللِّيثَ بْنَ سَعْدٍ - أَظُنُّهُ - وَالْأَوْزَاعِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَتَّهَمُ فِي الْحَدِيثِ أَوْ لَا يَحْفَظُ، فَقَالُوا: يَتَّقُ أَمْرَهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: إِنَّهُ يَقْتُلُ عَلِيَّ أَنْ أَقُولَ فُلَانٌ كَذَّابٌ، وَفُلَانٌ كَذَّابٌ. فَقَالَ: إِذَا سَكَتَ أَنْتَ وَأَنَا فَمَتَى يَعْرِفُ الْجَاهِلُ الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ؟!

وَمِثْلُ أُمَّةِ الْبِدْعِ مِنَ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكِفُ أَحَبُّ إِلَيْكَ، أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ؟ فَقَالَ: إِذَا صَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ فَإِنَّا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ فَإِنَّا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ،

الْإِتِّتَالِ وَالْبَغْيِ، وَقَالَ تَعَالَى: «أَمَّا نَجْمُ الَّذِينَ تَأْتُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمَّا نَجْمُ الْمُفْسِدِينَ كَالْفَجْرِ» [ص: ٢٨]. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» [النور: ٢]، فَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْأَنْوَاعِ.

وَأَمَّا الشَّخْصُ الْمَعِينُ فَيَذْكُرُ مَا فِيهِ مِنَ الشَّرِّ فِي مَوَاضِعَ:

مِنْهَا الْمَظْلُومُ: لَهُ أَنْ يَذْكُرَ ظَالِمَهُ بِمَا فِيهِ، إِمَّا عَلَى وَجْهِ دَفْعِ ظَلَمِهِ وَاسْتِيفَاءِ حَقِّهِ، كَمَا قَالَتْ هِنْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَإِنَّهُ لَيْسَ يَعْطِينِي مِنَ الثَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي. فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ»^(٢). كَمَا قَالَ ﷺ: «لِي الْوَاجِدُ بِجَلِّ عَرَضِهِ وَعَقُوبَتِهِ»^(٣). وَقَالَ وَكِيعٌ: عَرَضُهُ: شَكَايَتُهُ، وَعَقُوبَتُهُ: حِسْبُهُ، وَقَالَ تَعَالَى: «لَا حُجْبَ لِلَّهِ الْخَبْرَ وَالْأَشْيَاءَ» [النساء: ٢٨ / ٢٣٠] مِنْ أَلْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» [النساء: ١٤٨]. وَقَدْ رَوَى: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَمْ يَقْرُوه. فَإِذَا كَانَ هَذَا فِيمَنْ ظَلَمَ يَتْرَكَ قِرَاءَةَ الَّذِي تَتَنَازَعُ النَّاسُ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَانَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ وَاجِبٌ، فَكَيْفَ بِمَنْ ظَلَمَ بِمَنْعِ حَقِّهِ الَّذِي اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ؟ أَوْ يَذْكُرُ ظَالِمَهُ عَلَى وَجْهِ الْقَصَاصِ مِنْ غَيْرِ عُدْوَانٍ، وَلَا دُخُولٍ فِي كَذِبٍ، وَلَا ظَلَمٍ الْغَيْرِ، وَتَرَكَ ذَلِكَ أَفْضَلَ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ النَّصِيحَةِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ لَمَّا اسْتَشَارَتْ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ تَنَكُّحٍ؟ وَقَالَتْ: إِنَّهُ خَطْبَنِي مَعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ؛ فَقَالَ: «أَمَّا مَعَاوِيَةُ فَصَلِّهِ لَكَ مَالٌ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَارْجُلٌ ضَرْبٌ لِلنِّسَاءِ»^(٤)، وَرَوَى: «لَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ»^(٥)،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٣٦٢٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٨٠).

(٤) السابق نفسه.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٥٥).

هذا أفضل. فين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس [٢٣٢٢ / ٢٨] الجهاد في سبيل الله إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهجه وشرعته ودفع بني هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين. ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساد أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا، لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء.

وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صَوْرِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»^(١). وذلك أن الله يقول في كتابه: «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَرْسَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَرْسَلْنَا الْحَكِيمَ هُودًا بِآيَاتٍ شَدِيدَةٍ وَتَنْفِيعٍ لِلنَّاسِ وَلَتَعْلَمَنَّ اللَّهُ مَنْ يَصْبِرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْقَبْرِ» [الحديد: ٢٥]. فأخبر أنه أنزل الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، وأنه أنزل الحديد، كما ذكره. فقوام الدين بالكتاب الهادي، والسيوف الناصر «وَكُنْ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا» [الفرقان: ٣١].

والكتاب هو الأصل؛ ولهذا أول ما بعث الله رسوله أنزل عليه الكتاب، ومكث بمكة لم يأمره بالسيف حتى هاجر وصار له أعوان على الجهاد.

وأعداء الدين نوحان: الكفار، والمنافقون. وقد أمر الله نبيه [٢٣٣ / ٢٨] بجهاد الطائفتين في قوله: «جَاهِدِ الْكُفْرَانَ وَالْمُنَافِقِينَ وَعَظِّمْ عَلَيْهِمُ» [التوبة: ٧٣، والتحريم: ٩] في آيتين من القرآن.

فإذا كان أقوام منافقون يتدعون بدعاً تخالف الكتاب، ويلبسونها على الناس، ولم تين للناس: فسد أمر الكتاب، ويدل الدين، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله.

وإذا كان أقوام ليسوا منافقين، لكنهم ساهون للمنافقين، قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقاً، وهو مخالف للكتاب، وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين، كما قال تعالى: «لَوْ حَرَجُوا بِكُفْرًا زَانُوتَكُمْ إِلَّا حَبَالًا وَلَا وَضَعُوا لِحَبْلِكُمْ يَتُوقِعُكُمْ الْفِتْنَةُ فِيمَا كُنْتُمْ سَمْعُونَ كُفْرًا» [التوبة: ٤٧]، فلا بد - أيضاً - من بيان حال هؤلاء، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإن فيهم إيماناً يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلا بد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعنيهم، بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانين أنها هدى، وأنها خير، وأنها دين، لم تكن كذلك لوجب بيان حالها.

ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية، ومن [٢٣٤ / ٢٨] يغلط في الرأي والفتيا، ومن يغلط في الزهد والعبادة، وإن كان المخطئ المجتهد مغفوراً له خطؤه وهو مأجور على اجتهاده، فيبان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب، وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله.

ومن علم منه الاجتهاد السائب: فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأنيب له، فإن الله غفر له خطأه، بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومحبة، والقيام بما أوجب الله من حقوقه: من ثناء ودعاء وغير ذلك.

وإن علم منه النفاق: كما عرف نفاق جماعة على عهد رسول الله ﷺ: مثل عبد الله بن أبي ذؤيب، وكما علم المسلمون نفاق سائر الرافضة: عبد الله بن سبأ وأمثاله: مثل عبد القدوس بن الحجاج، ومحمد بن سعيد المصلوب؛ فهذا يذكر بالنفاق. وإن أعلن بالبدعة ولم يعلم هل كان منافقاً أو مؤمناً مخطئاً ذكر

الله ورسوله، وإن كان فيه شهادة عليه وعلى ذويه، بل عليه أن يقوم بالقسط، ويكون شاهداً لله ولو على نفسه أو والديه أو أقربيه. ومتى كره هذا الحق، كان ناقصاً في إيمانه، ينقص من أخوته بقدر ما نقص من إيمانه، فلم يعتبر كراهته من الجهة التي نقص منها إيمانه؛ إذ كراهته لما [٢٣٦ / ٢٨] لا يحبه الله ورسوله توجب تقديم عبة الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

ثم قد يقال: هذا لم يدخل في حديث الغيبة لفظاً ومعنى. وقد يقال: دخل في ذلك الذين خص منه، كما يخص العموم اللفظي والعموم المعنوي. وسواء زال الحكم لزوال سببه أو لوجود مانعه، فالحكم واحد. والتزاع في ذلك يثول إلى اللفظ، إذ العلة قد يعنى بها التامة، وقد يعنى بها المقتضية. والله أعلم وأحكم. وصل الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.



وقال رحمه الله تعالى:

فمن الناس من يفتاب موافقة جلسائه وأصحابه وعشائره، مع علمه أن الغتاب بريء مما يقولون، أو فيه بعض ما يقولون؛ لكن يرى أنه لو أنكر عليهم قطع المجلس واستثقله أهل المجلس ونفروا عنه، فيرى موافقتهم من حسن المعاشرة وطيب المصاحبة، وقد يغضبون فيغضب لغضبهم فيخرض معهم.

[٢٣٧ / ٢٨] ومنهم من يخرج الغيبة في قوالب شتى: تارة في قالب ديانة وصلاح، فيقول: ليس لي عادة أن أذكر أحداً إلا بخير، ولا أحب الغيبة ولا الكذب، وإنما أخبركم بأحواله. ويقول: والله إنه مسكين، أو رجل جيد؛ ولكن فيه كيت وكيت. ورياء

بما يعلم منه، فلا يحل للرجل أن يقفو ما ليس له به علم، ولا يحل له أن يتكلم في هذا الباب إلا قاصداً بذلك وجه الله تعالى، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله. فمن تكلم في ذلك بغير علم أو بما يعلم خلافه، كان آثماً.

وكذلك القاضي والشاهد والمفتي، كما قال النبي ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة: رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار، [٢٣٥ / ٢٨] ورجل علم الحق فقضى بخلاف ذلك فهو في النار»^(١). وقد قال تعالى: ﴿يَتْلُوا الَّذِينَ نَامَتْوا مُخَوَّاتاً قَوَّيْنِ بِالْقَنَاطِطِ شَهَادَةً لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَيْباً أَوْ قَعِماً فَلَا أُكَلِّمُ بِهِمْ إِنَّ كَتَبَتْهُمُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ تَعْلَمُوا إِنْ تَدْرِكُوا نَارَ اللَّهِ فَقَدْ كُنْتُمْ فِيهَا كَاذِبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، والي: هو الكذب. والإعراض: كتمان الحق.

ومثله ما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «اليمان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كلبا وكتما عقت بركة بيعهما»^(٢).

ثم القاتل في ذلك بعلم لا بد له من حسن النية، فلو تكلم بحق لقصد العلو في الأرض أو الفساد، كان بمنزلة الذي يقاتل حية ورياء. وإن تكلم لأجل الله - تعالى - مخلصاً له الدين كان من المجاهدين في سبيل الله، من ورثة الأنبياء، خلفاء الرسل. وليس هذا الباب مخالفاً لقوله: «الغيبة ذكرك أخاك بما يكره»^(٣)، فإن الأخ هو المؤمن، والأخ المؤمن إن كان صادقا في إيمانه لم يكره ما قلته من هذا الحق الذي يحبه

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٧٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٨٩).

ومنهم من يظهر الغيبة في قالب غضب وإنكار منكر، فيظهر في هذا الباب أشياء من زخارف القول، وقصده غير ما أظهر. والله المستعان.



[٢٣٩ / ٢٨] وسئل - رحمه الله -

عن رجل مقبول القول عند الحكام يخرج للفرجة في الزهر في مواسم الفرج، حيث يكون مجمع الناس، ويرى المنكر ولا يقدر على إزالته، ونخرج امرأته - أيضًا - معه، هل يجوز ذلك؟ وهل يقدح في عدالته؟

فأجاب:

ليس للإنسان أن يحضر الأماكن التي يشهد فيها المنكرات ولا يمكنه الإنكار، إلا لموجب شرعي: مثل أن يكون هناك أمر يحتاج إليه لمصلحة دينه أو دنياه لا بد فيه من حضوره، أو يكون مكرهاً. فأما حضوره لمجرد الفرجة، وإحضار امرأته تشاهد ذلك، فهذا عما يقدح في عدالته ومروءته إذا أصرَّ عليه. والله أعلم.



[٢٤٠ / ٢٨] وسئل - رحمه الله -

عن بلد «ماردين» هل هي بلد حرب أم بلد سلم؟ وهل يجب على المسلم المقيم بها الهجرة إلى بلاد الإسلام أم لا؟ وإذا وجبت عليه الهجرة ولم يهاجر، وساعد أعداء المسلمين بنفسه أو ماله، هل يأثم في ذلك؟ وهل يأثم من رماه بالاتفاق وسبه به أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله. دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا في «ماردين» أو غيرها. وإعانة الخارجين عن شريعة دين الإسلام محرمة، سواء كانوا أهل

يقول: دعونا منه، الله يغفر لنا وله، وإنما قصد استقصاه وهضمًا لجنابه. ويخرجون الغيبة في قوالب صلاح وديانة، يخادعون الله بذلك، كما يخادعون مخلوقًا، وقد رأينا منهم ألوانًا كثيرة من هذا وأشباهه.

ومنهم من يرفع غيره رياء فيرفع نفسه، فيقول: لو دعوت البارحة في صلاتي لفلان لما بلغني عنه كيت وكيت، ليرفع نفسه ويضعه عند من يمتقده. أو يقول: فلان بليد الذهن قليل الفهم، وقصده مدح نفسه، وإثبات معرفته، وأنه أفضل منه.

ومنهم من يحمله الحسد على الغيبة فيجمع بين أمرين قبيحين: الغيبة، والحسد. وإذا أتى على شخص أزال ذلك عنه بما استطاع من تقصه في قالب دين وصلاح، أو في قالب حسد وفجور وقذح، ليسقط ذلك عنه.

ومنهم من يخرج الغيبة في قالب تمسخر ولعب، ليضحك غيره [٢٣٨ / ٢٨] باستهزائه ومحاكاته واستصغار المستهزأ به.

ومنهم من يخرج الغيبة في قالب التعجب، فيقول: تعجبت من فلان كيف لا يفعل كيت وكيت؟! ومن فلان كيف وقع منه كيت وكيت؟ وكيف فعل كيت وكيت؟ فيخرج اسمه في معرض تعجبه.

ومنهم من يخرج الغيبة مخرج الاغتمام، فيقول: مسكين فلان، غمني ما جرى له وما تم له، فيظن من يسمعه أنه يفتن له ويتأسف وقلبه منطوي على التشفي به، ولو قدر لزيد على ما به، وربما يذكره عند أعدائه ليستفوا به. وهذا وغيره من أعظم أمراض القلوب والمخادعات لله ولخلقه.

وفي قوله ﷺ: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل...» إلى آخر الحديث^(١). وفي قوله ﷺ: [٢٨ / ٢٤٢] «من دعا إلى هدى، كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، من غير أن ينقص من أجورهم شيء»^(٢). وقد استجاب الله الدعاء في السلطان، فجعل فيه من الخير الذي شهدت به قلوب الأمة ما فضله به على غيره.

والله المسئول أن يعينه، فإنه أوفر خلق الله إلى معونة الله وتأييده، قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُقْرَبُونَ شَيْئًا﴾ الآية [النور: ٥٥].

وصلاح أمر السلطان: بتجريد المتابعة لكتاب الله وسنة رسوله ونبيه، وحمل الناس على ذلك، فإنه - سبحانه - جعل صلاح أهل التمكين في أربعة أشياء:

- إقام الصلاة.
- وإيتاء الزكاة.
- والأمر بالمعروف.
- والنهي عن المنكر.

فإذا أقام الصلاة في مواعيتها جماعة - هو وحاشيته وأهل طاعته - وأمر بذلك جميع الرعية، وعاقب من تهاون في ذلك العقوبة التي شرعها الله، فقد تم هذا الأصل، ثم إنه مضطرب إلى الله - تعالى - فإذا ناجى ربه في السحر واستغاث به، وقال: يا حي يا قيوم لا إله إلا أنت، برحمتك أستغيث: أعطاه الله من التمكين ما لا يعلمه إلا الله، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا

«ماردين»، أو غيرهم. والمقيم بها إن كان عاجزاً عن إقامة دينه، وجبت الهجرة عليه. وإلا استجبت ولم تجب.

ومساعدتهم لعدو المسلمين بالأنفس والأموال محرمة عليهم، ويجب عليهم الامتناع من ذلك، بأي طريق أمكنهم، من تغيب، أو تعرض، أو مصانعة. فإذا لم يمكن إلا بالهجرة تعينت.

ولا يحل سبهم عموماً ورميهم بالنفاق، بل السب والرمي بالنفاق يقع على الصفات المذكورة في الكتاب والسنة، فيدخل فيها بعض [٢٨ / ٢٤١] أهل «ماردين» وغيرهم.

وأما كونها دار حرب أو سلم، فهي مركبة: فيها المعنيان، ليست بمنزلة دار السلم التي تجري عليها أحكام الإسلام، لكون جندها مسلمين. ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار، بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحقه، ويقاقل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه.



وقال - رحمه الله تعالى -:

بسم الله الرحمن الرحيم

من أحمد بن تيمية: إلى سلطان المسلمين، وولي أمر المؤمنين، نائب رسول الله ﷺ في أمته، بإقامة فرض الدين ومسته. أيده الله تأييداً يصلح به له وللمسلمين أمر الدنيا والآخرة، ويقيم به جميع الأمور الباطنة والظاهرة، حتى يدخل في قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الحج: ٤١].

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٧٤).

كثيراً، شهادة يكون صاحبها في حرز حريز.
أما بعد:

فهذه رسالة مختصرة، فيها جوامع من السياسة [٢٨ / ٢٤٥] الإلهية والآيات النبوية، لا يستغني عنها الراعي والرعية، اقتضاها من أوجب الله نصحه من ولاة الأمور، كما قال النبي ﷺ فيما ثبت عنه من غير وجه في «صحيح مسلم» وغيره: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولّاه الله أمركم»^(١).

وهذه الرسالة مبنية على آيتين في كتاب الله، وهي قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَوَدُّوا آلَ مَنْتَنَسَ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» إِنَّ اللَّهَ يَعْظُمُ بِكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيحًا بَصِيراً ﴿٥٨﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٨، ٥٩]، قال العلماء: نزلت الآية الأولى في ولاة الأمور، عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، ونزلت الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم، عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك، إلا أن يأمرُوا بمعصية الله. فإذا أمرُوا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فإن تنازعوا في شيء ردوه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وإن لم تفعل ولاة الأمر ذلك، أطيعوا فيما يأمرُون به من طاعة الله ورسوله؛ لأن ذلك من طاعة الله [٢٨ / ٢٤٦]

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٧١٥).

يُوعِظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَكُمْ وَأَقَدَّ [٢٨ / ٢٤٣] تَلْفِيحًا ﴿٥٩﴾ وَإِذَا لَاتَيْتَهُمْ مِنْ لَدُنْكَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٠﴾ وَلَهْدَيْتَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦-٦٨].

ثم كل نفع وخير يوصله إلى الخلق، هو من جنس الزكاة. فمن أعظم العبادات سد الفاقات، وقضاء الحاجات، ونصر المظلوم، وإغاثة الملهوف، والأمر بالمعروف، وهو الأمر بما أمر الله به ورسوله، من العدل والإحسان، وأمر نواب البلاد وولاة الأمور باتباع حكم الكتاب والسنة، واجتنابهم حرمان الله، والنهي عن المنكر، وهو النهي عما نهى الله عنه ورسوله.

وإذا تقدم السلطان -أيده الله- بذلك في عامة بلاد الإسلام، كان فيه من صلاح الدنيا والآخرة له ولللمسلمين ما لا يعلمه إلا الله.
والله يوفقه لما يحبه ويرضاه.



[٢٨ / ٢٤٤] وقال شيخ الإسلام -رضي الله عنه وأرضاه:-

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالبينات والهدى، وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، وأنزل الحديد فيه بأس شديد، ومنافع للناس، وليعلم الله من ينصره ورسوله بالغيب إن الله قوي عزيز، وختمهم بمحمد ﷺ، الذي أرسله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وأيده بالسلطان النصير، الجامع معنى العلم والقلم للهداية والحجة، ومعنى القدرة والسيف للنصرة والتعزيز، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة خالصة أخلص من الذهب الإبريز، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

من نوابه على الأمصار، من الأمراء الذين هم نواب ذي السلطان، والقضاة، ونحوهم، ومن أمراء الأجناد ومقدمي العساكر الصغار والكبار، وولاة الأموال: من الوزراء، والكتاب، والشادين، والسعاة على الخراج والصدقات، وغير ذلك من الأموال التي للمسلمين. وعلى كل واحد من هؤلاء أن يستتيب ويستعمل أصلح من يجده، وينتهي ذلك إلى أئمة الصلاة والمؤذنين، والمقرئين، والمعلمين، وأمراء الحاج، والبرد، والعيون الذين هم القصاص وخزان الأموال، وحراس الحصون، والحدادين الذين هم البوابون على الحصون والمدائن، ونقباء العساكر الكبار والصغار، وعرفاء القبائل والأسواق، ورؤساء القرى الذين هم «الدهاقين».

فيجب على كل من ولي شيئاً من أمر المسلمين، من هؤلاء وغيرهم، أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أصلح من يقدر عليه، ولا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية، أو سبق في الطلب [٢٤٨ / ٢٨]، بل يكون ذلك سبباً للمنع، فإن في «الصحيح» عن النبي ﷺ: «أن قومًا دخلوا عليه فسألوه ولاية، فقال: «إنا لا نولي أمرنا هذا من طلبه»^(٣). وقال لعبد الرحمن بن سمرة: «يا عبد الرحمن، لا تسأل الإمارة، فإنتك إن أعطيتها من غير مسألة، أعتت عليها، وإن أعطيتها من مسألة، وكلت إليها»^(٤). أخرجه في «الصحيحين». وقال ﷺ: «من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكًا يسدده»^(٥). رواه أهل «السنن».

فإن عدل عن الأحق الأصح إلى غيره، لأجل قرابة بينهما، أو ولاء عتاقة أو صداقة، أو مرافقة في بلد

ورسوله، وأدبت حقوقهم إليهم كما أمر الله ورسوله. قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وإذا كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها، والحكم بالعدل؛ فهذان جماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة.



فصل

أما أداء الأمانات ففيه نوعان:

أحدهما: الولايات: وهو كان سبب نزول الآية. فإن النبي ﷺ لما فتح مكة وتسلم مفاتيح الكعبة من بني شيبه، طلبها منه العباس؛ ليجمع له بين سقاية الحاج، وسدانة البيت، فأنزل الله هذه الآية، فدفع مفاتيح الكعبة إلى بني شيبه. فيجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل. قال النبي ﷺ: «من ولي من أمر المسلمين شيئاً، فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه، فقد خان الله ورسوله»^(١). وفي رواية: «من ولي رجلاً على عصاية، وهو يجد في تلك العصاية من هو أَرْضَى الله منه، فقد [٢٤٧ / ٢٨] خان الله ورسوله وخان المؤمنين»^(٢). رواه الحاكم في صحيحه. وروى بعضهم أنه من قول عمر لابن عمر، روي ذلك عنه. وقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمسلمين. وهذا واجب عليه.

فيجب عليه البحث عن المستحقين للولايات

(١) ضعيف: ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٤٥٤٥) بلفظ من استعمل رجلاً على عصاية وفي تلك العصاية من هو أَرْضَى

الله منه فقد خان الله ورسوله وخان جماعة المسلمين.

(٢) ضعيف: أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٩٢ / ٩٣) وضعفه

الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٤٠١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧١٤٩)، ومسلم (١٧٣٣).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).

(٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٥٧٨).

قلت: هذا وقد كان خليفة المسلمين، من أقصى المشرق - بلاد الترك - إلى أقصى المغرب - بلاد الأندلس - وغيرها ومن جزائر قبرص وثنور الشام والعواصم كطرسوس ونحوها، إلى أقصى اليمن. وإنما أخذ كل واحد من أولاده من تركته شيئاً يسيراً، يقال: أقل من [٢٨ / ٢٥٠] عشرين درهماً. قال: وحضرت بعض الخلفاء وقد اقسم تركته بنوه، فأخذ كل واحد منهم مائة ألف دينار، ولقد رأيت بعضهم يتكفف الناس - أي: يسألهم بكفه -.

وفي هذا الباب من الحكايات والوقائع المشاهدة في الزمان، والمسموعة عما قبله، ما فيه عبرة لكل ذي لب.

وقد دلت سنة رسول الله ﷺ على أن الولاية أمانة يجب أداؤها في مواضع: مثل ما تقدم، ومثل قوله لأبي ذرٍّ - رضي الله عنه - في الإمارة: «إنها أمانة، وإنما يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها»^(١). رواه مسلم . وروى البخاري في «صحيحه» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إذا ضُيِّبَتِ الأمانة، فانتظر الساعة» . قيل: يا رسول الله، وما إضاعتها؟ قال: «إذا وُسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة»^(٢). وقد أجمع المسلمون على معنى هذا، فإن وصي النبي، وناظر الوقف، ووكيل الرجل في ماله، عليه أن يتصرف له بالأصلح فالأصلح، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤]. ولم يقل: إلا بالنهي هي حسنة.

وذلك لأن الولي راع على الناس، بمنزلة راعي الغنم، كما قال النبي ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» [٢٨ / ٢٥١] فالإمام الذي على الناس

أو مذهب، أو طريقة، أو جنس: كالعربية، والفارسية، والتركية، والرومية، أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة، أو غير ذلك من الأسباب، أو لضغن في قلبه على الأحق، أو عداوة بينها، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين، ودخل فيما نهي عنه في قوله تعالى: ﴿يَتْلُوا الَّذِينَ دَامُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْسِيَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]، ثم قال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آتَوْنَكُمْ وَأُولَئِكَم فِتْنَةٌ وَأَنْتَ اللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢٨].

فإن الرجل لجه لولده، أو لعتيقه، قد يؤثره في بعض الولايات، أو يعطيه ما لا يستحقه، فيكون قد خان أمانته، وكذلك قد يؤثره زيادة في [٢٨ / ٢٤٩] ماله أو حفظه، بأخذ ما لا يستحقه، أو محابة من يداهته في بعض الولايات، فيكون قد خان الله ورسوله، وخان أمانته.

ثم إن المؤدي للأمانة - مع مخالفة هواه - يشبّه الله فيحفظه في أهله وماله بعده، والمطيع لهواه: يعاقبه الله بنقيض قصده فيذل أهله، ويذهب ماله. وفي ذلك الحكاية المشهورة: أن بعض خلفاء بني العباس سأل بعض العلماء أن يحدّثه عما أدرك، فقال: أدركت عمر بن عبد العزيز، قيل له: يا أمير المؤمنين، أفقرت أفواه بنيك من هذا المال، وتركهم فقراء لا شيء لهم - وكان في مرض موته - فقال: أدخلوهم علي، فأدخلوهم، وهم بضعة عشر ذكراً، ليس فيهم بالغ، فلما رأهم ذرفت عيناه، ثم قال لهم: يا بني والله ما منعتكم حقاً هو لكم، ولم أكن بالذي أخذ أموال الناس فأدفعها إليكم، وإنما أنتم أحد رجلين: إما صالح، فإله يتولى الصالحين، وإما غير صالح، فلا أخلف له ما يستعين به على معصية الله، قوموا عني، قال: فلقد رأيت بعض بني، حمل على مائة فرس في سبيل الله، يعني: أعطاهما لمن يغزو عليها.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٢٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩).

أصحاب رسول الله ﷺ، وهو ظاهر.



فصل

اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول: اللهم أشكو إليك جلد الفاجر، وعجز الثقة.

فالواجب في كل ولاية الأصالح بحسبها. فإذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة والآخر أعظم قوة، قدم أنفعهما لتلك الولاية، وأتلقهما [٢٨ / ٢٥٥] ضررًا فيها، فيقدم في إمارة الحروب الرجل القوي الشجاع - وإن كان فيه فجور - على الرجل الضعيف العاجز - وإن كان أمينًا - كما سئل الإمام أحمد: عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو، وأحدهما قوي فاجر، والآخر: صالح ضعيف، مع أيهما يغزى؟ فقال: أما الفاجر القوي، فقوته للمسلمين، وفجوره على نفسه، وأما الصالح الضعيف، فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين، فيغزى مع القوي الفاجر. وقد قال النبي ﷺ: «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»^(٤). وروي: «بأقوام لا خلاق لهم»^(٥). وإن لم يكن فاجرًا، كان أولى بإمارة الحرب ممن هو أصلح منه في الدين إذا لم يسد مسده.

ولهذا كان النبي ﷺ يستعمل خالد بن الوليد على الحرب، منذ أسلم، وقال: «إن خالدًا سيف سله الله على المشركين»^(٦). مع أنه أحيانًا قد كان يعمل ما ينكره النبي ﷺ، حتى إنه - مرة - قام ثم رفع يديه إلى السماء وقال: «اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد»^(٧).

بالحروب، والمخادعة فيها؛ فإن الحرب خدعة، وإلى القدرة على أنواع القتال: من رمي وطعن وضرب، وركوب، وكُرٍّ، وفَرٍّ، ونحو ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرِيدُونَ بِهِمْ عَدُوًّا لِلَّهِ وَعَدُوًّاكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. وقال النبي ﷺ: «ارموا واركبوا، وإن ترموا أحب إلي من أن تركبوا، ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منا»^(٨)، وفي رواية: «فهو نعمة جعلها»^(٩). رواه مسلم.

والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة، وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام.

والأمانة ترجع إلى خشية الله، وأن لا يشتري بآياته ثمنًا قليلًا، [٢٨ / ٢٥٤] وترك خشية الناس، وهذه الخصال الثلاث التي أخذها الله على كل من حكم على الناس، في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِذُوا بِحَبْلِ اللَّهِ لَئَلَّا تُدْخِلَوا أَوْسَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٤٤]؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة: فرجل علم الحق وقضى بخلافه، فهو في النار. ورجل قضى بين الناس على جهل، فهو في النار. ورجل علم الحق وقضى به، فهو في الجنة»^(١٠). رواه أهل «السنن».

والقاضي: اسم لكل من قضى بين اثنين وحكم بينهما، سواء كان خليفة، أو سلطانًا، أو نائبًا، أو وليًا، أو كان منصوبًا ليقضي بالشرع، أو نائبًا له، حتى من يحكم بين الصياني في الخطوط. إذا تحايروا. هكذا ذكر

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٦٢)، ومسلم (١١١).

(٥) السابق نفسه.

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (٨/١) وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٢٣٧).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٣٩).

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي (١٦٣٧)، وابن ماجه (٢٨١١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٩١٩).

(٣) ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه الترمذي (١٦٣٧)، وابن ماجه (٢٨١١) ولفظ مسلم (١٩١٩) «من علم الرمي ثم تركه فليس منا - أو - قد عمي».

استتابه خالد؛ وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يؤثر عزل خالد، واستتابه أبي عبيدة بن الجراح - رضي الله عنه - لأن خالدًا كان شديدًا، كعمر بن الخطاب، وأبا عبيدة كان لينًا كأبي بكر، وكان الأصح لكل منهما أن يولي من ولاه؛ ليكون أمره معتدلًا، ويكون بذلك من خلفاء رسول الله ﷺ الذي هو معتدل، حتى قال النبي ﷺ: «أنا نبي الرحمة، أنا نبي الملحمة»^(١). وقال: «أنا الضحوك القتال». وأمه

وسط؛ قال الله تعالى فيهم: «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ وَرَحَاءُ يَتَّبِعُهُمْ تَرْتَهُمُ رُكْمًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا» [الفتح: ٢٩]، وقال تعالى: «أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ» [المائدة: ٥٤].

ولهذا لما تولى أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - صارا كاملين في الولاية، واعتدل منهما ما كان ينسب فيه إلى أحد الطرفين في حياة النبي ﷺ: من لين أحدهما وشدة الآخر، حتى قال فيها النبي ﷺ: «اقتلوا باللَّذِينَ من بعدي: أبي بكر وعمر»^(٢). وظهر من أبي بكر من شجاعة القلب في قتال أهل الردة وغيرهم ما برز به على عمر وسائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

وإذا كانت الحاجة في الولاية إلى الأمانة أشد، قُدِّمَ الأمين، مثل [٢٥٨ / ٢٨] حفظ الأموال ونحوها، فأما استخراجها وحفظها، فلا بد فيه من قوة وأمانة، فيولى عليها شاد قوي يستخرجها بقوته، وكاتب أمين يحفظها بخبرته وأمانته. وكذلك في إمارة الحرب، إذا أمر الأمير بمشاورة أهل العلم والدين جمع بين المصلحتين، وهكذا في سائر الولايات إذا لم تتم المصلحة برجل واحد جمع بين عدد، فلا بد من ترجيح الأصح، أو تعدد المولى، إذا لم تقع الكفاية بواحد تام.

لما أرسله إلى بني جذيمة فقتلهم، وأخذ أموالهم بنوع شبهة، ولم يكن يجوز ذلك، وأنكره عليه بعض من معه من الصحابة، حتى وداهم النبي ﷺ وضمن أموالهم، ومع هذا فما زال يقدمه في إمارة الحرب؛ لأنه كان أصح في هذا الباب من غيره، وفعل ما فعل بنوع تأويل.

[٢٥٦ / ٢٨] وكان أبو ذر - رضي الله عنه - أصح منه في الأمانة والصدق، ومع هذا فقال له النبي ﷺ: «يا أبا ذر إني أراك ضعيفًا، وإنني أحب لك ما أحب لنفسي، لا تأمرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم». رواه مسلم. نهي أبا ذر عن الإمارة والولاية؛ لأنه رآه ضعيفًا. مع أنه قد روي: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر»^(٣).

وأمر النبي ﷺ مرة عمرو بن العاص في غزوة «ذات السلاسل» - استعظافًا لأقاربه الذين بعثه إليهم - على من هم أفضل منه. وأمر أسامة بن زيد؛ لأجل طلب ثار أبيه. وكذلك كان يستعمل الرجل لمصلحة راجحة، مع أنه قد كان يكون مع الأمير من هو أفضل منه في العلم والإيمان.

وهكذا أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ - رضي الله عنه - ما زال يستعمل خالدًا في حرب أهل الردة، وفي فتوح العراق والشام، وبدت منه هفوات كان له فيها تأويل، وقد ذكر له عنه أنه كان له فيها هوى، فلم يعزله من أجلها، بل عاتبه عليها؛ لرجحان المصلحة على المفسدة في بقاءه، وأن غيره لم يكن يقوم مقامه؛ لأن المتولي الكبير إذا كان خلقه يميل إلى اللين، فينبغي أن [٢٥٧ / ٢٨] يكون خلق نائبه يميل إلى الشدة، وإذا كان خلقه يميل إلى الشدة، فينبغي أن يكون خلق نائبه يميل إلى اللين، ليعتدل الأمر.

ولهذا كان أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - يؤثر

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣٥٥).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٦٢).

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٨٠١) وانظر «الصحيح» (٢٣٤٣).

لهم منه، من أمور الولايات والإمارات ونحوها، كما يجب على المعسر السعي في وفاء دينه، وإن كان في الحال لا يطلب منه إلا ما يقدر عليه، وكما يجب الاستعداد للجهد، بإعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجز، فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، بخلاف الاستطاعة في الحج ونحوها فإنه لا يجب تحصيلها؛ لأن الوجوب هنا لا يتم إلا بها.



[٢٦٠ / ٢٨] فصل

وأهم ما في هذا الباب معرفة الأصلح: وذلك إنها يتم بمعرفة مقصود الولاية، ومعرفة طريق المقصود، فإذا عرفت المقاصد والوسائل تم الأمر. فلهذا لما غلب على أكثر الملوك قصد الدنيا دون الدين؛ قدموا في ولايتهم من يعينهم على تلك المقاصد، وكان من يطلب رئاسة نفسه، يؤثر تقديم من يقيم رئاسته، وقد كانت السنة أن الذي يصلي بالمسلمين الجمعة، والجماعة ويخطب بهم: هم أمراء الحرب، الذين هم نواب ذي السلطان على الأجناد؛ ولهذا لما قدم النبي ﷺ أبا بكر في الصلاة، قدّمه المسلمون في إمارة الحرب وغيرها.

وكان النبي ﷺ إذا بعث أميرًا على حرب، كان هو الذي يؤمّره للصلاة بأصحابه، وكذلك إذا استعمل رجلًا نائبًا على مدينة، كما استعمل عتاب بن أسيد على مكة، وعثمان بن أبي العاص على الطائف، وعليًا ومعاذًا وأبا موسى على اليمن، وعمرو بن حزم على نجران، كان نائبه هو الذي يصلي بهم، ويقوم [٢٦١ / ٢٨] فيهم الحدود وغيرها مما يفعله أمير الحرب، وكذلك خلفاؤه بعده، ومن بعدهم من الملوك الأمويين وبعض العباسيين؛ وذلك لأن أهم أمر الدين الصلاة والجهاد؛ ولهذا كانت أكثر

ويقدم في ولاية القضاء: الأعلم الأورع الأكفأ؛ فإن كان أحدهما أعلم والآخر أورع قدم - فبما قد يظهر حكمه، ويخاف فيه الهوى - الأورع، وبما يدق حكمه، ويخاف فيه الاشتباه: الأعلم. ففي الحديث عن النبي ﷺ، أنه قال: «إن الله يحب البصر الناقد عند ورود الشبهات، ويجب العقل الكامل عند حلول الشبهات».

ويقدمان على الأكفأ، إن كان القاضي مؤيدًا تأييدًا تامًا، من جهة والي الحرب، أو العامة.

ويقدم الأكفأ إن كان القضاء يحتاج إلى قوة وإعانة للقاضي، أكثر من حاجته إلى مزيد العلم والورع؛ فإن القاضي المطلق يحتاج أن يكون عالمًا عادلًا قادرًا. بل وكذلك كل والٍ للمسلمين، فأبى صفة من هذه الصفات نقصت، ظهر الخلل بسببه.

والكفاءة: إما بقهر ورجبة، [٢٥٩ / ٢٨] وإما بإحسان ورجبة، وفي الحقيقة فلا بد منها.

وسئل بعض العلماء: إذا لم يوجد من يولى القضاء إلا عالم فاسق، أو جاهل دين، فأيهما يقدم؟ فقال: إن كانت الحاجة إلى الدين أكثر لقلبة الفساد، قدم الدين. وإن كانت الحاجة إلى العلم أكثر لخفاء الحكومات قدم العالم. وأكثر العلماء يقدمون ذا الدين؛ فإن الأئمة متفقون على أنه لا بد في المتولي من أن يكون عدلًا أهلًا للشهادة، واختلفوا في اشتراط العلم: هل يجب أن يكون مجتهدًا، أو يجوز أن يكون مقلدًا، أو الواجب تولية الأمثل فالأمثل كيفما تيسر؟ على ثلاثة أقوال، وسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

ومع أنه يجوز تولية غير الأهل للضرورة؛ إذا كان أصلح الموجود، فيجب مع ذلك السعي في إصلاح الأحوال، حتى يكمل في الناس ما لا بد

المعتدين. فمن لم يعتد أصلح له دينه ودنياه؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول: إنها بعثت عمالي إليكم ليعلموكم كتاب ربكم، وسنة نبيكم، ويقسموا بينكم فينكم^(٤). فلما تغيرت الرعية من وجهه، والرعاة من وجهه، تناقضت الأمور. فإذا اجتهد الراعي في إصلاح دينهم ودنياهم بحسب الإمكان، كان من أفضل أهل زمانه، وكان من أفضل المجاهدين في سبيل الله؛ فقد روي: «يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة»^(٥). وفي «مسند الإمام أحمد» عن النبي ﷺ أنه قال: «أحب الخلق إلى الله إمام عادل، وأبغضهم إليه إمام جائر»^(٦). وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ في طاعة الله، ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه، ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت [٢٦٣ / ٢٨] عيناه، ورجل دعه امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله رب العالمين، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شاله ما تنفق يمينه»^(٧).

وفي «صحيح مسلم» عن عياض بن حمار - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «أهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مقسط، ورجل رحيم رقيق القلب بكل ذي قرى ومسلم، ورجل فني عفيف متصدق»^(٨). وفي «السنن» عنه ﷺ أنه قال: «الساعي على الصدقة بالحق كالمجاهد في سبيل الله»^(٩). وقد قال الله تعالى - لما أمر بالجهاد - «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا

الأحاديث عن النبي ﷺ في الصلاة والجهاد، وكان إذا عاد مريضاً يقول: «اللهم اشف عبيدك، يشهد لك صلاة، ويتكأ لك هدوء»^(١٠).

ولما بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن قال: «يا معاذ إن أهم أمرك عندي الصلاة».

وكذلك كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يكتب إلى عماله: إن أهم أموركم عندي الصلاة؛ فمن حافظ عليها وحفظها، حفظ دينه. ومن ضيعها، كان لما سواها من عمله أشد إضاعة»^(١١).

وذلك لأن النبي ﷺ قال: «الصلاة عماد الدين»^(١٢). فإذا أقام المتولي عماد الدين، فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وهي التي تعين الناس على ما سواها من الطاعات، كما قال الله تعالى: «وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْغَاسِقِينَ» [البقرة: ٤٥]، وقال سبحانه وتعالى: «يُنَادِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ» [البقرة: ١٥٣]، وقال لنبيه: «وَأَمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى» [طه: ١٣٢]، وقال [٢٦٢ / ٢٨] تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿١﴾ مَا أُرِيدُ بِكُمْ مِنْ زُرِّي وَمَا أُبِيدُ أَنْ يَكْفُرُوا بِآيَاتِي إِنَّ اللَّهَ هُوَ أَرْزَاقِي ذُو الْقُوَّةِ الْعَمِيمِ» [الذاريات: ٥٦-٥٨].

فالمقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراناً ميبئاً، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم.

وهو نوعان: قسم المال بين مستحقه، وعقوبات

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٦٧).

(٥) ضعيف: ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٩٨٩).

(٦) ضعيف: أخرجه الترمذي (١٣٢٩).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١).

(٨) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٦٥).

(٩) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٩٣٦).

(١٠) حسن: أخرجه أحمد (١٧٢/٢) وحسنه الألباني في «الصحيحة»

(١٣٠٤).

(١١) ضعيف: أخرجه مالك، وضعفه الألباني في «المشكاة» (٥٨٥).

(١٢) ضعيف: ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٥٦٦).

أقرع بينها، كما أقرع سعد بن أبي وقاص بين الناس يوم القادسية، لما تشاجروا على الأذان؛ متابعة لقوله ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»^(٣). فإذا كان التقديم بأمر الله إذا ظهر، وبفعله - وهو ما يرجحه بالقرعة - إذا خفي الأمر كان المتولي قد أدى الأمانات في الولايات إلى أهلها.



فصل [٢٨/٢٦٥]

القسم الثاني من الأمانات: الأموال، كما قال تعالى في الديون: ﴿إِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

ويدخل في هذا القسم: الأعيان، والديون الخاصة، والعامة: مثل ردِّ الواضع، ومال الشريك، والموكل، والمضارب، ومال المولى من اليتيم، وأهل الوقف ونحو ذلك، وكذلك وفاء الديون من أثان المبيعات، وبدل القرض، وصدقات النساء، وأجور المنافع، ونحو ذلك. وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۖ إِذَا مَسَّهُ آَلَتْهُ جُرُوعًا ۖ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۚ إِلَّا الْمُصَلِّينَ ۚ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ۚ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۖ لِلنَّازِلِ وَالْمَحْرُومِ ۖ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَسَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رِعُونَ﴾ [المعارج: ١٩-٣٢]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْثَرْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَوْثَرْنَا اللَّهُ ۚ وَلَا تَكُنْ لِلخَائِبِينَ حَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥] أي: لا تخاصم عنهم. وقال النبي ﷺ: «أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانتك»^(٤). وقال النبي ﷺ: «المؤمن من أتمه المسلمون على دمائهم وأموالهم»

تَكُونُ فِتْنَةً وَيَسْأَلُونَ الدِّينَ كَلَهُ اللَّهُ ۖ وَأَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعِلْيَا. وكلمة الله: اسم جامع لكلماته التي تضمنها كتابه، وهكذا قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَوْثَرْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، فالقصد من إرسال الرسل وإنزال الكتب: أن يقوم الناس بالقسط في حقوق الله وحقوق خلقه، ثم قال تعالى [٢٨ / ٢٦٤]: ﴿وَأَوْثَرْنَا الْكِتَابَ فِيهِ بَاسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفِعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَمْصُرُهُمْ وَرُسُلَهُ بِالْقَبْرِ﴾ [الحديد: ٢٥].

فمن عدل عن الكتاب قوِّم بالحديد؛ ولهذا كان قوام الدين بالمصحف والسيف. وقد روي عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نضرب بهذا - يعني: السيف - من عدل عن هذا - يعني: المصحف - فإذا كان هذا هو المقصود، فإنه يتوسل إليه بالأقرب فالأقرب، وينظر إلى الرجلين، أيهما كان أقرب إلى المقصود ولْيُ، فإذا كانت الولاية - مثلاً - إمامة صلاة فقط، قُدِّم من قدمه النبي ﷺ، حيث قال: «يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم سنًا، ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه، ولا يجلس في بيته على تكبرته إلا بإذنه»^(٥) رواه مسلم . فإذا تكافأ رجلان، وخفي أصلهما،

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٥)، ومسلم (٤٢٧).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٣٤) والترمذي (١٢٦٤) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح سنن الترمذي».

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٦٧٣).

سَبِيلِ اللَّهِ وَآتَيْنَ السَّبِيلَ^١ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ^٢ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ [التوبة: ٦٠].

ولا لهم أن يمنعوا السلطان ما يجب دفعه إليه من الحقوق، وإن كان ظالماً، كما أمر النبي ﷺ، لما ذكر جور الرلاة، فقال: «أدوا إليهم الذي لهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم». ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي، خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء ويكثرون». قالوا: فما تأمرنا؟ فقال: «أوفوا ببيعة الأول فالأول، ثم أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم»^(٤).

وفيها عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها». قالوا: فما تأمرنا به يا رسول الله؟ قال: «أدوا إليهم حقهم، واسألوا الله حقكم»^(٥).

وليس لولاة الأمور أن يقسموها بحسب أهوائهم، كما يقسم المالك ملكه، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء، ليسوا ملائكة، كما قال رسول الله ﷺ [٢٨/٢٦٨]: «إني - والله - لا أعطي أحداً، ولا أمنع أحداً، وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت»^(٦). رواه البخاري. وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - نحوه. فهذا رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس المنع والعطاء بإرادته واختياره، كما يفعل ذلك المالك الذي أبيع له التصرف في ماله، وكما يفعل ذلك المالك الذي الذين يعطون من أحبوا، ومنعون من أبغضوا؛ وإنما هو عبد الله، يقسم المال بأمره، فيضعه حيث أمره الله تعالى.

وهكذا قال رجل لعمر بن الخطاب: يا أمير المؤمنين! لو وسعت على نفسك في النفقة من مال الله تعالى. فقال له عمر: أتدري ما مثلي ومثل هؤلاء؟

والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما [٢٨/٢٦٦] نهى الله عنه، والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله^(١). وهو حديث صحيح بعضه في «الصحيحين»، وبعضه في «سنن الترمذي»، وقال ﷺ: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها، أدّاها الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها، أتلفه الله»^(٢) رواه البخاري.

وإذا كان الله قد أوجب أداء الأمانات التي قبضت بحق؛ ففيه تنبيه على وجوب أداء الغصب والسرقة والخيانة ونحو ذلك من المظالم. وكذلك أداء العارية. وقد خطب النبي ﷺ في حجة الوداع، وقال في خطبته: «العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم، إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث»^(٣).

وهذا القسم يتناول الولاية والرعية، فعلى كل منهما: أن يؤدي إلى الآخر ما يجب أدائه إليه، فعلى ذي السلطان ونوابه في العطاء، أن يؤتوا كل ذي حق حقه. وعلى جباة الأموال كأهل الديوان أن يؤدوا إلى ذي السلطان ما يجب إيتاؤه إليه؛ وكذلك على الرعية الذين تجب عليهم الحقوق، وليس للرعية أن يطلبوا من ولاية الأموال ما لا يستحقونه، فيكونون من جنس من قال الله تعالى فيه: «وَمِنْهُمْ مَّن يَلُوكُ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ» وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ» [التوبة: ٥٨، ٥٩]، ثم بين - سبحانه - لمن تكون [٢٨/٢٦٧] بقوله: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الزَّبَقِ وَالْفَرِيقَيْنِ فَلَمْ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٠) ومسلم (٤٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٨٧).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٥ / ٢٩٣) وأبو داود (٣٥٦٥) والحدِيث

صحيحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٦١٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٥٥) ومسلم (١٨٤٢).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٠٣) ومسلم (١٨٤٣).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٣١١٧).

كمثل قوم كانوا في سفر، فجمعوا منهم مالا، وسلموه إلى واحد يتفقه عليهم، فهل يحل لذلك الرجل أن يتأثر عنهم من أموالهم؟ وحل مرة إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ماله عظيم من الخمس، فقال: إن قوما أدوا الأمانة في هذا لأمانة. فقال له بعض الحاضرين: إنك أديت الأمانة إلى الله - تعالى - فأدوا إليك الأمانة، ولو رتعت لرتعوا.

وينبغي أن يعرف أن أولي الأمر كالسوق، ما نفق فيه جلب إليه، هكنا قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: فإن نفق فيه الصدق والبر والعدل والأمانة؛ جلب إليه ذلك؛ وإن نفق فيه الكذب والفجور [٢٨/٢٦٩] والجور والخيانة؛ جلب إليه ذلك. والذي على ولي الأمر: أن يأخذ المال من حله، ويضعه في حقه، ولا يمتعه من مستحقه، وكان علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إذا بلغه أن بعض نوابه ظلم، يقول: اللهم إني لم آمرهم أن يظلموا خلقك، ولا يتركوا حقل.



فصل

الأموال السلطانية التي أصلها في الكتاب والسنة ثلاثة أصناف: الغنيمة، والصدقة، والفيء.

فأما «الغنيمة»: فهي المال المأخوذ من الكفار بالقتال، ذكرها الله في «سورة الأنفال» التي أنزلها في غزوة بدر، وسأها أنفالاً؛ لأنها زيادة في أموال المسلمين، فقال: «وَتَنَزَّلُكَ عَنِ الْآنْفَالِ» قُلِ الْآنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ [الأنفال: ١] إلى قوله: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَاتَّبِ الْكَيْسِلِ» الآية [الأنفال: ٤١]. وقال: «تَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا» وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ [الأنفال: ٦٩].

ويجب قسمها بينهم بالعدل، فلا يجابى أحد، لا لرياسته، ولا لنسبه، ولا لفضله، كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه يقسمونها. وفي «صحيح البخاري»: أن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - رأى له فضلاً على من دونه، فقال النبي ﷺ: «هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟» (١).

وفي «مسند أحمد» عن سعد بن أبي وقاص قال: قلت: يا رسول الله، الرجل يكون حامياً القوم، يكون سهمه وسهم غيره سواء؟ قال: «تلكك أملك ابن أم سعد! وهل ترزقون وتنصرون إلا [٢٨/٢٧١] بضعفائكم؟» (٢).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٨) ومسلم (٥٢١).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٢/ ٩٢-٥) وصححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (١٢٦٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٩٦).

تخميسه، وكل ما دل على الإذن فهو إذن. وأما إذا لم يأذن أو أذن إذنًا غير جائز: جاز للإنسان أن يأخذ مقدار ما يصيبه بالقسمة، متحررًا للعدل في ذلك.

ومن حرم على المسلمين جمع الغنائم - والحال هذه - وأباح للإمام أن يفعل فيها ما يشاء، فقد تقابل القولان تقابل الطرفين، ودين الله وسط. والعدل في القسمة: أن يقسم للرجال سهم، وللفراس ذي الفرس العربي ثلاثة أسهم: سهم له، وسهمان لفرسه، هكذا قسم النبي ﷺ عام خيبر. ومن الفقهاء من يقول: للفراس سهمان.

والأول هو الذي دلت عليه السنة الصحيحة؛ ولأن الفرس يحتاج إلى مثونة نفسه وسائسه - ومنفعة الفارس به أكثر من منفعة راجلين - ومنهم من يقول: يسوى بين الفرس العربي والمهجين [٢٨/٢٧٣] في هذا. ومنهم من يقول: بل المهجين يسهم له سهم واحد، كما روي عن النبي ﷺ وأصحابه.

والفرس المهجين: الذين تكون أمه نبطية - ويسمى البرذون - وبعضهم يسميه التري - سواء كان حصانًا، أو خصيًا، ويسمى الأكديش أو رمكة، وهي الحجر، كان السلف يعدون للقتال الحصان، لقوته وحدته، وللإغارة والليات الحجر؛ لأنه ليس لها صهيل ينذر العدو فيحترزون، وللسير الخفي؛ لأنه أصبر على السير.

وإذا كان الغنوم مالا - قد كان للمسلمين قبل ذلك: من عقار أو منقول، وعرف صاحبه قبل القسمة - فإنه يرد إليه بإجماع المسلمين. وتفاريع المغنم وأحكامها: فيها آثار وأقوال اتفق المسلمون على بعضها، وتنازعوا في بعض ذلك، وليس هذا موضعها، وإنما الغرض ذكر الجمل الجامعة.



فصل

وأما «المصدقات»: فهي لمن سمي الله تعالى في كتابه؛ فقد روي عن النبي ﷺ: أن رجلاً سأل من

وما زالت الغنائم تقسم بين الغانمين في دولة بني أمية، ودولة بني العباس، لما كان المسلمون يغزون الروم والترك والبربر؛ لكن يجوز للإمام أن ينقل من ظهر منه زيادة نكابة: كسرية تسرت من الجيش، أو رجل صعد حصنًا عاليًا ففتحته، أو حل على مقدم العدو وقتلته، فهزم العدو ونحو ذلك؛ لأن النبي ﷺ وخلفاءه كانوا ينقلون لذلك.

وكان ينقل السرية في البداية الربع بعد الخمس، وفي الرجعة الثلث بعد الخمس. وهذا النقل، قال العلماء: إنه يكون من الخمس. وقال بعضهم: إنه يكون من خمس الخمس؛ لثلاث يفضل بعض الغانمين على بعض. والصحيح: أنه يجوز من أربعة الأخماس، وإن كان فيه تفضيل بعضهم على بعض لمصلحة دينية، لا لهوى النفس؛ كما فعل رسول الله ﷺ غير مرة. وهذا قول فقهاء الشام، وأبي حنيفة، وأحمد، وغيرهم.

وعلى هذا فقد قيل: إنه ينقل الربع والثلث بشرط وغير شرط، وينقل الزيادة على ذلك بالشرط، مثل أن يقول: من دلني على قلعة، فله كذا، أو من جاءني برأس، فله كذا ونحو ذلك. وقيل: لا ينقل زيادة على الثلث، ولا ينقله إلا بالشرط. وهذان قولان لأحمد وغيره.

وكذلك - على القول الصحيح - [٢٨/٢٧٢] للإمام أن يقول: من أخذ شيئًا فهو له، كما روي أن النبي ﷺ كان قد قال ذلك في غزوة بدر، إذا رأى ذلك مصلحة راجحة على المفسدة.

وإذا كان الإمام يجمع الغنائم ويقسمها لم يجوز لأحد أن يغلب منها شيئًا. «وَمَنْ يَغْلِبْ يَغْلِبْ يَمَاتُ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ» [آل عمران: ١٦١]، فإن الغلول خيانة، ولا تجوز النهبة، فإن النبي ﷺ نهي عنها.

فإذا ترك الإمام الجمع والقسمة، وأذن في الأخذ إذنًا جائزًا، فمن أخذ شيئًا بلا عدوان، حل له بعد

الصدقة، فقال: «إن الله لم يرض في الصدقة بقسم نبي ولا غيره؛ ولكن جزأها ثمانية أجزاء» [٢٨/٢٧٤] فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيك»^(١).

فـ ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]: يجمعها معنى الحاجة إلى الكفاية؛ فلا تحمل الصدقة لغني، ولا لقوي مكتسب ﴿وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهِ﴾ هم الذين يجربونها، ويحفظونها، ويكتبونها، ونحو ذلك. ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ﴾ فذكرهم - إن شاء الله تعالى - في مال الفيء. ﴿قُلُوبَ الرِّقَابِ﴾ يدخل فيه إعانة المكاتبين، واقتداء الأسرى، وعقبة الرقاب. هذا أقوى الأقوال فيها. ﴿وَالْفَرِيقَيْنِ﴾ هم الذين عليهم ديون لا يجدون وفاءها. فيعطون وفاء ديونهم ولو كان كثيراً، إلا أن يكونوا غرموه في معصية الله - تعالى - فلا يعطون حتى يتوبوا. ﴿قُلُوبَ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وهم الغزاة، الذين لا يعطون من مال الله ما يكفيهم لغزوهم، فيعطون ما يغزون به، أو تمام ما يغزون به، من خيل وسلاح ونفقة وأجرة، والحق من سبيل الله، كما قال النبي ﷺ. ﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ هو المجتاز من بلد إلى بلد.



فصل

وأما الفيء، فأصله ما ذكره الله تعالى في سورة «الحشر»، التي أنزلها الله في غزوة بني النضير، بعد بدر من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَاسٍ وَلَا يَكُنْ لِلَّهِ ضَلْطٌ رُسُلُهُ﴾ [٢٨/٢٧٥] عَلَى مَنْ يَفَاءُ " وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنِّي لَا أَعْلَمُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ بَيْنَكُمْ " وَمَا آتَاكُمْ

الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا " وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ " لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ قَضَاءً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَسْعَوْنَ فِي اللَّهِ وَرُسُلَهُ " أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّدِيقُونَ " وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُخَيِّبُونَ مَن هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا فَتُؤْذِنُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ " وَمَن يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتْلِفُونَ " وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا لَعَلَّنَا لَاحِقَاتُنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ [الحشر: ٦-١٠].

فذكر سبحانه وتعالى المهاجرين والأنصار، والذين جاءوا من بعدهم على ما وصف، فدخل في الصنف الثالث كل من جاء على هذا الوجه إلى يوم القيامة، كما دخلوا في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَهِدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ يَكُونُونَ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وفي قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدِ يَلْحَقُوا بِهِمْ " وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ "﴾ [الجمعة: ٣].

ومعنى قوله: ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَاسٍ﴾ [الحشر: ٦] أي: ما [٢٨/٢٧٦] حركتم ولا سقتم خيلاً ولا إبلاً؛ ولهذا قال الفقهاء: إن الفيء هو ما أخذ من الكفار بغير قتال؛ لأن إيجاف الخيل والركاب هو معنى القتال. وسُمِّيَ فيءاً؛ لأن الله أفاءه على المسلمين، أي: رده عليهم من الكفار، فإن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته؛ لأنه إنما خلق الخلق لعبادته. فالكافرون به أباح أنفسهم التي لم يعبدوه بها، وأمواهم التي لم يستعينوا بها على عبادته، لعباده المؤمنين الذي يعبدونه، وأفاء إليهم ما يستحقونه، كما يعاد على الرجل ما غصب من ميراثه،

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٦٣٠) والبيهقي (١٧٤ / ٤).

والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٣٢٠).

عنه ٤ بل كان يقسم المال شيئاً فشيئاً، فلما كان في زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كثر المال، واتسعت البلاد، وكثر الناس، فجعل ديوان العطاء للمقاتلة وغيرهم، وديوان الجيش - في هذا الزمان - مشتمل على [٢٨/٢٧٨] أكثره، وذلك الديوان هو أهم دواوين المسلمين. وكان للأمصار دواوين الخراج والفيء وما يقبض من الأموال، وكان النبي ﷺ وخلفاؤه يحاسبون العمال على الصدقات، والفيء، وغير ذلك.

فصارت الأموال في هذا الزمان وما قبله ثلاثة أنواع: نوع يستحق الإمام قبضه بالكتاب والسنة والإجماع - كما ذكرناه - ونوع يحرم أخذه بالإجماع، كالجبايات التي تؤخذ من أهل القرية لبيت المال؛ لأجل قتل قتل بينهم، وإن كان له وارث، أو على حد ارتكبه، وتسقط عنه العقوبة بذلك، وكالمكوس التي لا يسوغ وضعها اتفاقاً. ونوع فيه اجتهاد وتنازع؛ كمال من له ذو رحم، وليس بذي فرض ولا عصب، ونحو ذلك.

وكثيراً ما يقع الظلم من إيلولة والريعية، هؤلاء يأخذون ما لا يحل، وهؤلاء يمنعون ما يجب، كما قد يتظالم الجند والفلاحون، وكل قد يترك بعض الناس من الجهاد ما يجب، ويكتز الولاء من مال الله ما لا يحل كتز. وكذلك العقوبات على أداء الأموال؛ فإنه قد يترك منها ما يباح أو يجب، وقد يفعل ما لا يحل.

والأصل في ذلك: أن كل من عليه مال، يجب أداؤه، كرجل [٢٨/٢٧٩] عنده ودیعة، أو مضاربة، أو شركة، أو مال لموكله، أو مال یتیم، أو مال وقف، أو مال لبيت المال، أو عنده دين وهو قادر على أدائه، فإنه إذا امتنع من أداء الحق الواجب: من عين، أو دين، وعرف أنه قادر على أدائه، فإنه يستحق العقوبة، حتى يظهر المال، أو يدل على موضعه. فإذا عرف المال، وصبر على الحبس، فإنه يستوفي الحق من المال،

وإن لم يكن قبضه قبل ذلك، وهذا مثل الجزية التي على اليهود والنصارى، والمال الذي يبالغ عليه العدو، أو يدونه إلى سلطان المسلمين، كالحمل الذي يجعل من بلاد النصارى ونحوهم، وما يؤخذ من تجار أهل الحرب، وهو العشر، ومن تجار أهل الذمة إذا انجبروا في غير بلادهم، وهو نصف العشر. هكذا كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يأخذ. وما يؤخذ من أموال من ينقض العهد منهم، والخراج الذي كان مضروباً في الأصل عليهم، وإن كان قد صار بعضه على بعض المسلمين.

ثم إنه يجتمع من الفيء جميع الأموال السلطانية التي لبيت مال المسلمين: كالأموال التي ليس لها مالك معين، مثل من مات من المسلمين وليس له وارث معين، وكالغصب، والعواري، والودائع [٢٨/٢٧٧] التي تعذر معرفة أصحابها، وغير ذلك من أموال المسلمين، العقار والمنقول. فهذا ونحوه مال المسلمين، وإنا ذكر الله - تعالى - في القرآن الفيء فقط؛ لأن النبي ﷺ ما كان يموت على عهده ميت، إلا وله وارث معين لظهور الأنساب في أصحابه، وقد مات مرة رجل من قبيلة فدفع ميراثه إلى أكبر رجل من تلك القبيلة، أي: أقربهم نسباً إلى جدهم، وقد قال بذلك طائفة من العلماء، كأحمد في قول منصوص وغيره. ومات رجل لم يخلف إلا عتيقاً له، فدفع ميراثه إلى عتيقه، وقال بذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم. ودفع ميراث رجل إلى رجل من أهل قريته، وكان ﷺ هو وخلفاؤه يتوسعون في دفع ميراث الميت إلى من بينه وبينه نسب، كما ذكرناه.

ولم يكن يأخذ من المسلمين إلا الصدقات، وكان يأمرهم أن يجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، كما أمر الله به في كتابه.

ولم يكن للأموال المقبوضة والمقسومة ديوان جامع على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر - رضي الله

رضي الله عنه :- هدايا العمال غلول. وروى إبراهيم الحري- في كتاب «الهدايا» - عن ابن عباس - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «هدايا الأمراء غلول»^(٣). وفي «الصحيحين» عن أبي حنيفة الساعدي - رضي الله عنه - قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد؛ يقال له: ابن اللثبية، على الصدقة، فلما قدم، قال: هذا لكم، وهذا أهدي إلي. فقال النبي ﷺ: «ما بال الرجل نستعمله على العمل بما [٢٨١/٢٨] ولانا الله، فيقول: هذا لكم، وهذا أهدي إلي؟ فهلا جلس في بيت أبيه، أو بيت أمه، فينظر أيدي إليه أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئاً، إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة؛ إن كان بعيداً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر»، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه، ثم قال: «اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟» ثلاثاً^(٤).

وكذلك محابة الولاة في المعاملة من المباينة، والمؤاجرة والمضاربة، والمساقاة والمزارعة، ونحو ذلك هو من نوع الهدية؛ ولهذا شاطر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من عماله من كان له فضل ودين، لا يتهم بخيانة، وإنما شاطرهم لما كانوا خصوا به لأجل الولاية من محابة وغيرها، وكان الأمر يقتضي ذلك؛ لأنه كان إماماً عادلاً، يقسم بالسوية.

فلما تغير الإمام والرعية، كان الواجب على كل إنسان أن يفعل من الواجب ما يقدر عليه، ويترك ما حرم عليه، ولا يحرم عليه ما أباح الله له.

وقد يتئل الناس من الولاة بمن يمتنع من الهدية ونحوها؛ ليمكن بذلك من استيفاء المظالم منهم، ويترك ما أوجبه الله من قضاء حوائجهم [٢٨٢/٢٨]، فيكون من أخذ منهم عوضاً على كف ظلم وقضاء حاجة مباحة أحب إليهم من هذا، فإن

ولا حاجة إلى ضربه. وإن امتنع من الدلالة على ماله ومن الإيفاء، ضرب حتى يؤدي الحق أو يمكن من أدائه. وكذلك لو امتنع من أداء النفقة الواجبة عليه مع القدرة عليها؛ لما روى عمرو بن الشريد عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه قال: «لي الواجد يحل عرضه وعقوبته»^(٥). رواه أهل السنن. وقال ﷺ: «مطل الغني ظلم»^(٦). أخرجاه في «الصحيحين»، و«اللي» هو المطل: والظالم يستحق العقوبة والتعزير.

وهذا أصل متفق عليه: أن كل من فعل محرماً، أو ترك واجباً، استحق العقوبة؛ فإن لم تكن مقدرة بالشرع، كان تعزيراً يمتهد فيه ولي الأمر، فيعاقب الغني الماثل بالحس، فإن أصرَّ عوقب بالضرب حتى يؤدي الواجب، وقد نص على ذلك الفقهاء: من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم - رضي الله عنهم - ولا أعلم فيه خلافاً.

وقد روى البخاري في «صحيحه» عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن [٢٨٠/٢٨] النبي ﷺ لما صالح أهل خيبر على الصفراء والبيضاء والسلاح، سأل بعض اليهود - وهو سعية عم حبي بن أخطب - عن كثر مال حبي بن أخطب. فقال: أذهبته النفقات والحروب، فقال: «المهد قريب، والمال أكثر من ذلك»، فدفع النبي ﷺ سعية إلى الزبير، فمسه بعذاب، فقال: قد رأيت حياً يطوف في خربة ههنا، فذهبوا فطافوا، فوجدوا المسك في الخربة، وهذا الرجل كان ذمياً، والذمي لا تحل عقوبته إلا بحق. وكذلك كل من كتم ما يجب إظهاره من دلالة واجبة ونحو ذلك، يعاقب على ترك الواجب.

وما أخذه العمال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق، فلولي الأمر العادل استخراجهم منهم، كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل. قال أبو سعيد الخدري -

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٥ / ٤٢٥) بلفظ «العمال» والحديث

صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٦٢٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٩٧، ٦٣٦٦)، ومسلم (١٨٣٢).

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٣٦٢٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٨٧، ٢٢٨٨)، ومسلم (١٥٦٤).

الأول: تعاون على البر والتقوى: من الجهاد، وإقامة الحدود، واستيفاء الحقوق، وإعطاء المستحقين، فهذا مما أمر الله به ورسوله. ومن أمسك عنه خشية أن يكون من أعوان الظلمة، فقد ترك فرضاً على الأعيان، أو على الكفاية، متوهمًا أنه متورع. وما أكثر ما يشتبه الجبن والفشل بالورع، إذ كل منها كف وإمساك.

والثاني: تعاون على الإثم والعدوان: كالإعانة على دم معصوم، أو أخذ مال معصوم، أو ضرب من لا يستحق الضرب، ونحو ذلك، فهذا الذي حرمه الله ورسوله.

نعم: إذا كانت الأموال قد أخذت بغير حق، وقد تعذر ردها إلى أصحابها، ككثير من الأموال السلطانية، فالإعانة على صرف هذه [٢٨/٢٨٤] الأموال في مصالح المسلمين كسداد الثغور، ونفقة المقاتلة، ونحو ذلك من الإعانة على البر والتقوى؛ إذ الواجب على السلطان في هذه الأموال - إذا لم يمكن معرفة أصحابها وردها عليهم، ولا على ورثتهم - أن يصرفها - مع التوبة، إن كان هو الظالم - إلى مصالح المسلمين. هذا هو قول جمهور العلماء، كمالك، وأبي حنيفة، وأحمد، وهو منقول عن غير واحد من الصحابة، وعلى ذلك دللت الأدلة الشرعية، كما هو منصوص في موضع آخر.

وإن كان غيره قد أخذها، فعليه هو أن يفعل بها ذلك، وكذلك لو امتنع السلطان من ردها، كانت الإعانة على إنفاقها في مصالح أصحابها أولى من تركها بيد من يضيعها على أصحابها، وعلى المسلمين.

فإن مدار الشريعة على قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] المفسر لقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِيمِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وعلى قول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». أخرجاه في «الصحيحين». وعلى أن الواجب تحصيل

الأول قد باع آخرته بدنياه غيره، وأخسر الناس صفقة: من باع آخرته بدنياه غيره. وإنما الواجب كف الظلم عنهم بحسب القدرة، وقضاء حوائجهم التي لا تتم مصلحة الناس إلا بها: من تبلغ ذي السلطان حاجاتهم، وتعريفه بأمورهم، ودلالته على مصالحهم، وصرفه عن مفاسدهم، بأنواع الطرق اللطيفة وغير اللطيفة، كما يفعل ذوو الأغراض من الكتاب ونحوهم في أغراضهم.

ففي حديث هند بن أبي هالة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ، أنه كان يقول: «أبلغوني حاجة من لا يستطيع إيلاؤها، فإنه من أبلغ ذا سلطان حاجة من لا يستطيع إيلاؤها: ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام»^(١). وقد روى الإمام أحمد، وأبو داود في «سننه»: عن أبي أمامة الباهلي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «من شفع لأخيه شفاعاً، فأهدى له عليها هدية فقبلها، فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الرياء»^(٢). وروى إبراهيم الحربي عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: السحت أن يطلب الحاجة للرجل، فتقضى له، فيهدي إليه هدية، فيقبلها. وروي - أيضاً - عن مسروق: أنه كلم ابن زياد في مظلمة فردها، فأهدى له صاحبها وصيفاً، فردّه عليه، وقال: سمعت ابن مسعود يقول: من [٢٨/٢٨٣] ردّ عن مسلم مظلمة، فردّها عليها قليلاً أو كثيراً، فهو سحت. فقلت: يا أبا عبد الرحمن! ما كنا نرى السحت إلا الرشوة في الحكم، قال: ذاك كفر.

فأما إذا كان ولي الأمر يستخرج من العمال ما يريد أن يختص به هو وذووه، فلا ينبغي إعانة واحد منها، إذ كل منهما ظالم، كلص سرق من لص، وكالطائفين المقتلتين على عصية ورتاسة، ولا يحل للرجل أن يكون عوناً على ظلم، فإن التعاون نوعان:

(١) ضعيف: أخرجه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٥٩٤).

(٢) حسن: أخرجه أحمد (٢٦١ / ٥) وأبو داود (٣٥٤١) والحاثير

حسن الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٣١٦).

اختلف الفقهاء في مال الفيء: هل هو مختص بهم، أو مشترك في جميع المصالح؟ وأما سائر الأموال السلطانية، فلجميع المصالح وفاقاً، إلا ما خص به نوع، كالصدقات والمغنم.

ومن المستحقين ذوو الولايات عليهم: كالولاية، والقضاة، والعلماء، والسعاة على المال: جمعاً، وحفظاً، وقسمة، ونحو ذلك، حتى أئمة الصلاة والمؤذنين ونحو ذلك.

وكذا صرفه في الأثمان والأجور، لما يعم نفعه: من سداد الثغور بالكراع والسلاح، وعمازة ما يحتاج إلى عمارته من طرقات الناس: كالجسور والقناطر، وطرقات المياه كالأنهار.

ومن المستحقين: ذوو الحاجات، فإن الفقهاء قد اختلفوا: هل يقدمون [٢٨٧/٢٨] في غير الصدقات، من الفيء ونحوه على غيرهم؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره، منهم من قال: يقدمون، ومنهم من قال: المال استحق بالإسلام، فيشتركون فيه، كما يشترك الورثة في الميراث. والصحيح: أنهم يقدمون، فإن النبي ﷺ كان يقدم ذوي الحاجات، كما قدمهم في مال بني النضير، وقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: ليس أحد أحق بهذا المال من أحد، إنها هو الرجل وسابقتها، والرجل وغناؤه، والرجل وبلاؤه، والرجل وحاجته. فجعلهم عمر - رضي الله عنه - أربعة أقسام: الأول: ذوو السوابق الذين يسابقتهم حصل المال.

الثاني: من يغني عن المسلمين في جلب المنافع لهم، كولاة الأمور والعلماء الذين يحتلون لهم منافع الدين والدنيا.

الثالث: من يبلي بلاء حسناً في دفع الضرر عنهم، كالمجاهدين في سبيل الله من الأجناد والعيون من القصاد والناصحين، ونحوهم.

الرابع: ذوو الحاجات.

وإذا حصل من هؤلاء متبرع، فقد أغنى الله به،

المصالح وتكميلها، وتعطيل المفسد وتقليلها. فإذا تعارضت كان تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما ودفع أعظم الفسدين مع احتمال أدناهما: هو المشروع.

والعين على الإثم والعدوان من أعان الظالم على ظلمه، أما من [٢٨٥/٢٨] أعان المظلوم على تخفيف الظلم عنه، أو على أداء المظلمة: فهو وكيل المظلوم، لا وكيل الظالم، بمنزلة الذي يقرضه، أو الذي يتوكل في حل المال له إلى الظالم. مثال ذلك: ولي اليتيم والوقف، إذا طلب ظالم منه مالاً، فاجتهد في دفع ذلك ببال أقل منه إليه، أو إلى غيره بعد الاجتهاد التام في الدفع فهو عمن، وما على المحسنين من سبيل.

وكذلك وكيل المالك من المتادين والكتّاب وغيرهم، الذي يتوكل لهم في العقد والقبض، ودفع ما يطلب منهم، لا يتوكل للظالمين في الأخذ.

وكذلك لو وضعت مظلمة على أهل قرية أو درب أو سوق أو مدينة، فتوسط رجل منهم عمن في الدفع عنهم بغاية الإمكان وقسطها بينهم على قدر طاقتهم، من غير محاباة لنفسه ولا لغيره، ولا ارتشاء، بل توكل لهم في الدفع عنهم، والإعطاء: كان محسناً؛ لكن الغالب أن من يدخل في ذلك يكون وكيل الظالمين محايياً مرتشياً مخفراً لمن يريد، وأخذاً ممن يريد. وهذا من أكبر الظلمة، الذين يحشرون في توابيت من نار، هم وأعوانهم وأشباهم، ثم يقذفون في النار.



فصل [٢٨٦/٢٨]

وأما المصارف: فالواجب أن يبدأ في القسمة بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين العامة: كمطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة.

فمنهم المقاتلة: الذين هم أهل النصرة والجهاد، وهم أحق الناس بالفيء، فإنه لا يحصل إلا بهم؛ حتى

مشرف الوجتين، غائر العينين، ناتئ الجبين، مخلوق الرأس، فقال: اتق الله يا محمد. فقال رسول الله ﷺ: «فمن يتق الله إن عصيته؟ أيا مني على أهل الأرض ولا تأمنوني؟!»، قال: ثم أدبر الرجل، فاستأذن رجل من القوم في قتله، ويرون أنه خالد بن الوليد، فقال رسول الله ﷺ: «إن من ضئضئ هذا قومًا يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»^(١)

وعن رافع بن خديج - رضي الله عنه - قال: أعطى رسول الله ﷺ أبا سفيان بن حرب، وصفوان بن أمية، وعيينة بن حصن، والأقرع بن حابس، كل إنسان منهم مائة من الإبل، وأعطى عباس بن مرداس دون ذلك، فقال عباس بن مرداس [٢٨/٢٩٠]:

أَتَجْمَلُ نَهْبي وَتَهَبُ العبيد

بين عُيَيْنَةَ والأَقْرَعِ

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ

يفوقانِ مرداسَ في المجمعِ

وما كنتُ دونَ امرئٍ منها

ومن يُخَفِّضِ اليومَ لا يرفعِ

قال: فأتيت له رسول الله ﷺ مائة^(٢)؛ رواه مسلم.

و«العبيد»: اسم فرس له .

و«المؤلفة قلوبهم» نوعان: كافر، ومسلم؛ فالكافر: إما أن يرجى بعطيته منفعة: كإسلامه؛ أو دفع مضرته، إذا لم يندفع إلا بذلك. والمسلم المطاع: يرجى بعطيته المنفعة - أيضًا - كحسن إسلامه، أو إسلام نظيره، أو جباية المال ممن لا يعطيه إلا للخوف، أو النكاية في العدو، أو كف ضرره عن المسلمين، إذا لم ينكف إلا بذلك .

وإلا أعطي ما يكفيه، أو قدر عمله. وإذا عرفت أن العطاء يكون بحسب منفعة [٢٨/٢٨٨] الرجل، وبحسب حاجته في مال المصالح وفي الصدقات أيضًا، فما زاد على ذلك لا يستحقه الرجل، إلا كما يستحقه نظراؤه مثل أن يكون شريكًا في غنيمة أو ميراث .

ولا يجوز للإمام أن يعطي أحدًا ما لا يستحقه لهوى نفسه: من قرابة بينهما، أو مودة، ونحو ذلك، فضلًا عن أن يعطيه لأجل منفعة محرمة منه، كمعطية المختلين من الصيан المردان: الأحرار والمماليك ونحوهم، والبغايا والمغنين، والمساخر، ونحو ذلك، أو إعطاء العرافين من الكهان والمنجمين ونحوهم .

لكن يجوز - بل يجب - الإعطاء لتأليف من يحتاج إلى تأليف قلبه، وإن كان هو لا يحل له أخذ ذلك، كما أباح الله - تعالى - في القرآن العطاء للمؤلفة قلوبهم من الصدقات، وكما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم من الفئى ونحوه، وهم السادة المطاعون في عشايرهم، كما كان النبي ﷺ يعطي الأقرع بن حابس سيد بني قيس، وعيينة بن حصن سيد بني قزارة، وزيد الخير الطائي سيد بني نبهان، وعلقمة بن عُلَالة العامري سيد بني كلاب، ومثل سادات قريش من الطلقاء: كصفوان بن أمية، وعكرمة بن أبي جهل، وأبي سفيان بن حرب، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وعدد كثير .

ففي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: [٢٨/٢٨٩] بعث علي وهو باليمن بذهبية في تربتها إلى رسول الله ﷺ فقسمها رسول الله ﷺ بين أربعة: الأقرع بن حابس الحنظلي، وعيينة بن حصن الفزاري، وعلقمة بن عُلَالة العامري، سيد بني كلاب، وزيد الخير الطائي، سيد بني نبهان، قال: فغضبت قريش والأنصار، فقالوا: يعطي صناديد نجد ويدعنا! فقال رسول الله ﷺ: «إني إنما فعلت ذلك لتأليفهم»، فجاء رجل كَثَّ اللحية،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤) ومسلم (٩٠٠).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٠).

يصلح الدين والدنيا إلا بذلك .

ولهذا كان من لا يقوم بها سلبه الأمر، ونقله إلى غيره، كما قال [٢٩٢ / ٢٨] الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَدْعُوا إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَقَلَبُوا إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْكُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ رَبِّ الْآخِرَةِ ۚ فَمَا تَتَغَيَّرُ الْقَوْلُ أَلُدُّنَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ۖ إِلَّا تَتَذَكَّرُونَ ۚ إِلَّا تَذَكَّرُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَتَّبِعُونَ قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَا تَغْنُرُوهُمْ غَيْرًا ۚ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٨، ٣٩]، وقال تعالى: ﴿هَتَاتُشْ هَؤُلَاءِ تَذَعَّرْتْ لِشَيْقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِصْكُم مِّن يَّبَخُلْ ۖ وَمَن يَّبَخُلْ فَإِنَّآ يَبَخُلْ عَن نَّفْسِهِ ۚ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَشْرُ الْفُقَرَاءِ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَتَّبِعُونَ قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ لَا يَمُوتُوا أَمْثَلُكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]. وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَّنْ أَنْفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِن بَعْدِ وَقَتْلَا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَقْنَى﴾ [الحديد: ١٠]. فعلق الأمر بالإتفاق الذي هو السخاء، والقتال الذي هو الشجاعة.

وكذلك قال الله تعالى في غير موضع: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤١]. ويبيّن أن البخل من الكبائر في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُمْ أَهْوَنُ حَقًّا ۖ لَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ سُلُوكٌ مَّا خَلَوْا بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٠]. وفي قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالنِّسَاءَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ مَا كَانُوا يَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٤].

وكذلك الجبن في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِرْ بِهُ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّجًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِجْرٍ فَقَدْ يَآءٍ بِفَضْرِ رَبِّ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ﴾ [٢٩٣ / ٢٨] جَهَنَّمَ وَيَقْسِرَ النَّصِيمَ﴾ [الأنفال: ١٦]، وفي

وهذا النوع من العطاء وإن كان ظاهره إعطاء الرؤساء وترك الضعفاء، كما يفعل الملوك، فالأعمال بالنيات؛ فإذا كان القصد بذلك مصلحة الدين وأهله، كان من جنس عطاء النبي ﷺ وخلفائه، وإن كان المقصود العلو في الأرض والفساد، كان من جنس عطاء فرعون؛ وإنما ينكره ذوو الدين الفاسد كذبي الخويصرة الذي أنكره على النبي ﷺ، حتى قال فيه ما قال، وكذلك حزه الخوارج أنكروا على أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - ما قصد [٢٩١ / ٢٨] به المصلحة من التحكيم، وعوا سمه، وما تركه من سبي نساء المسلمين وصبيانهم .

وهؤلاء أمر النبي ﷺ بقتالهم؛ لأن معهم دينًا فاسدًا لا يصلح به دنيا ولا آخرة، وكثيرًا ما يشبه الورع الفاسد بالجبن والبخل؛ فإن كلاهما فيه ترك، فيشبه ترك الفساد لخشية الله - تعالى - بترك ما يؤمر به من الجهاد والنفقة؛ جبنًا وبخلًا. وقد قال النبي ﷺ: «شر ما في المرء شح هالع وجبن خالع»^(١). قال الترمذي: حديث صحيح .

وكذلك قد يترك الإنسان العمل ظنًا، أو إظهارًا أنه ورع، وإنما هو كبر وإرادة للعلو، وقول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(٢) كلمة جامعة كاملة، فإن النية للعمل كالروح للجسد، والافكل واحد من الساجد لله، والساجد للشمس والقمر، قد وضع جبهته على الأرض، فصورتهما واحدة، ثم هذا أقرب الخلق إلى الله تعالى، وهذا أبعد الخلق عن الله. وقد قال الله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالزَّحَّةِ﴾ [البلد: ١٧]. وفي الأثر: أفضل الإيمان الساحة والصبر. فلا تتم رعاية الخلق وسياساتهم إلا بالجود، الذي هو العطاء، والتجدة، التي هي الشجاعة، بل لا

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥١١) وأحمد (٣٠٢ / ٢) وابن حبان (٨٠٨) وأخبرني صحبه الشيخ الألباني في «الصحيح» (٥٦٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١).

تصلح بهم الدنيا ولا الدين الكامل؛ لكن قد يصلح بهم كثير من أنواع الدين وبعض أمور الدنيا. وقد يعفى عنهم فيما اجتهدوا فيه فأخطئوا، ويغفر لهم قصورهم. وقد يكونون من الآخرين أعمالاً، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا. وهذه طريقة من لا يأخذ لنفسه، ولا يعطي غيره، ولا يرى أنه يتألف الناس من الكفار والفجار، لا بهال ولا بنفع، ويرى أن إعطاء المؤلفة قلوبهم من نوع الجور والعطاء المحرم.

• الفريق الثالث: الأمة الوسط، وهم أهل دين محمد ﷺ، وخلفاؤه على عامة الناس وخاصتهم إلى يوم القيامة، وهو إنفاق المال والمنافع للناس - وإن كانوا رؤساء - بحسب الحاجة إلى صلاح الأحوال، وإقامة الدين، والدنيا التي يحتاج إليها الدين، وعفته في نفسه، فلا يأخذ ما لا يستحقه. فيجمعون بين التقوى والإحسان ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨].

ولا تتم السياسة الدينية إلا بهذا، ولا يصلح الدين والدنيا إلا [٢٩٥ / ٢٨] بهذه الطريقة.

وهذا هو الذي يطعم الناس ما يحتاجون إلى طعامه، ولا يأكل هو إلا الحلال الطيب، ثم هذا يكفيه من الإنفاق أقل مما يحتاج إليه الأول، فإن الذي يأخذ لنفسه، تطمع فيه النفوس، ما لا تطمع في العفيف، ويصلح به الناس في دينهم ما لا يصلحون بالثاني، فإن العفة مع القدرة تقوي حرمة الدين، وفي «الصحيحين»^(١) عن أبي سفيان بن حرب: أن هرقل ملك الروم سأله عن النبي ﷺ: بماذا يأمركم؟ قال: يأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة. وفي الأثر: أن الله أوحى إلى إبراهيم الخليل - عليه السلام - يا إبراهيم، أتدري لم اتخذت خليلاً؟ لأني رأيت العطاء

قوله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُونَ أَثَرَهُمْ﴾ لَيْسَ كُمْ وَنَا هُمْ يَنْكُرُ وَلَيْكُنْهُمْ قَوْمٌ مَعْرُوفُونَ﴾ [التوبة: ٥٦]. وهو كثير في الكتاب والسنة، وهو مما اتفق عليه أهل الأرض؛ حتى إنهم يقولون في الأمثال العامة: لا طعنة ولا جفنة، ويقولون: لا فارس الخليل، ولا وجه العرب.

ولكن افترق الناس هنا ثلاث فرق:

• فريق غلب عليهم حب العلو في الأرض والفساد: فلم ينظروا في عاقبة المعاد ورأوا أن السلطان لا يقوم إلا بعطاء، وقد لا يتأتى العطاء إلا باستخراج أموال من غير حلها، فصاروا نهاين وهايين. وهؤلاء يقولون: لا يمكن أن يتولى على الناس إلا من يأكل ويطعم، فإنه إذا تولى العفيف الذي لا يأكل ولا يطعم سخط عليه الرؤساء وعزلوه، إن لم يضره في نفسه وماله. وهؤلاء نظروا في عاجل دنياهم، وأهملوا الآجل من دنياهم وآخرتهم، فعاقبتهم عاقبة رديئة في الدنيا والآخرة، إن لم يحصل لهم ما يصلح عاقبتهم من توبة ونحوها.

• وفريق عندهم خوف من الله تعالى، ودين يمنعهم عما يعتقدونه قبيحاً من ظلم الخلق، وفعل المحارم: فهذا حسن واجب؛ ولكن قد يعتقدون مع ذلك أن السياسة لا تتم إلا بما يفعله أولئك من الحرام، فيمتنعون عنها مطلقاً، وربما كان في نفوسهم جبن أو بخل، أو ضيق خلق ينضم إلى ما معهم من الدين، فيقعون أحياناً في ترك واجب، يكون تركه [٢٩٤ / ٢٨] أضرَّ عليهم من بعض المحرمات، أو يقعون في النهي عن واجب، يكون النهي عنه من الصد عن سبيل الله. وقد يكونون متأولين. وربما اعتقدوا أن إنكار ذلك واجب ولا يتم إلا بالقتال، فيقاتلون المسلمين كما فعلت الخوارج، وهؤلاء لا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣).

تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» [النساء: ٥٨]، فإن الحكم بين الناس يكون في الحدود والحقوق، وهما قسبان:

فالقسم الأول: الحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين، بل منفعتها لمطلق المسلمين، أو نوع منهم. وكلهم محتاج إليها، وتسمى حدود الله، وحقوق الله: مثل حد قُطَاع الطريق، والسَّرَاق، والزناة ونحوهم، ومثل الحكم في الأموال السلطانية، والوقوف والوصايا التي ليست لمعين. فهذه من أهم أمور الولايات؛ ولهذا قال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: لا بد للناس من إمارة: برة كانت أو فاجرة. فقل: يا أمير المؤمنين، هذه البرة قد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ فقال: يقام بها الحدود، وتأمين بها السبل، ويجهاد بها العدو، ويقسم بها الفيء.

وهذا القسم يجب على الولاة البحث عنه، وإقامته من غير دعوى أحد به، وكذلك تقام الشهادة فيه من غير دعوى أحد به، وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في قطع يد السارق: هل يفتقر إلى مطالبة المسروق بإياه؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره؛ لكنهم متفقون على أنه لا [٢٩٨ / ٢٨] يحتاج إلى مطالبة المسروق بالحد، وقد اشترط بعضهم المطالبة بالمال؛ لئلا يكون للسارق فيه شبهة.

وهذا القسم يجب إقامته على الشريف، والوضيع، والضعيف، ولا يحل تعطيله، لا بشفاعة، ولا بهدية، ولا بغيرهما، ولا تحل الشفاعة فيه. ومن عطله لذلك - وهو قادر على إقامته - فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وهو ممن اشترى بآيات الله ثمناً قليلاً. وروى أبو داود في «سننه» عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «من حالت شفاعة دون حد من حدود الله، فقد ضاد الله في أمره، ومن خاصم في باطل - وهو يعلم - لم يزل في سخط الله حتى ينزع». ومن قال

أحب إليك من الأخذ. وهذا الذي ذكرناه في الرزق، والعطاء الذي هو السخاء، وبذل المنافع، نظيره في الصبر والغضب، الذي هو الشجاعة ودفع المضار.

فإن الناس ثلاثة أقسام: قسم يغضبون لنفوسهم ولربهم. وقسم لا يغضبون لنفوسهم ولا لربهم. والثالث - وهو الوسط - الذي يغضب لربه لا لنفسه، كما في «الصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً له، ولا امرأة، ولا دابة، ولا شيئاً قط، إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا [٢٩٦ / ٢٨] نيل منه شيء، فانتقم لنفسه قط، إلا أن تنتهك حرمت الله، فإذا انتهكت حرمت الله لم يقم لغضبه شيء حتى يتقم الله^(١).

فأما من يغضب لنفسه لا لربه، أو يأخذ لنفسه ولا يعطي غيره، فهذا القسم الرابع، شر الخلق، لا يصلح بهم دين ولا دنيا.

كما أن الصالحين أرباب السياسة الكاملة، هم الذين قاموا بالواجبات وتركوا المحرمات، وهم الذين يعطون ما يصلح الدين بعطائه، ولا يأخذون إلا ما أبيح لهم، ويغضبون لربهم إذا انتهكت محارمه، ويعفون عن حقوقهم، وهذه أخلاق رسول الله ﷺ في بذله ودفعه، وهي أكمل الأمور.

وكلما كان إليها أقرب، كان أفضل. فليجتهد المسلم في التقرب إليها بجهده، ويستغفر الله بعد ذلك من قصوره أو تقصيره بعد أن يعرف كمال ما بعث الله - تعالى - به محمداً ﷺ من الدين، فهذا في قول الله سبحانه وتعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتُؤُوا الْأُلُنَّتْ إِلَى أَهْلِهَا» [النساء: ٥٨]. والله أعلم.



فصل [٢٨ / ٢٩٧]

وأما قوله تعالى: «وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٦٠)، ومسلم (٢٣٢٧).

يعني: الذي يقبل الشفاعة. وكان صفوان بن [٣٠٠/ ٢٨] أمية نائماً على رداء له في مسجد رسول الله ﷺ، فجاء لصّ فسرقة، فأخذه فأتى به النبي ﷺ، فأمر بقطع يده؛ فقال: يا رسول الله، أعل رداي تقطع يده؟ أنا أهبه له. فقال: «فهل قبل أن تأتيني به؟»^(١)، ثم قطع يده. رواه أهل السنن، يعني ﷺ أنك لو عفوت عنه قبل أن تأتيني به لكان، فأما بعد أن رفع إلي فلا. فلا يجوز تعطيل الحد، لا بعفو، ولا بشفاعة، ولا بهبة، ولا غير ذلك.

ولهذا اتفق العلماء - فيما أعلم - على أن قاطع الطريق واللص ونحوهما، إذا رفعوا إلى ولي الأمر ثم تابوا بعد ذلك، لم يسقط الحد عنهم، بل تجب إقامته وإن تابوا، فإن كانوا صادقين في التوبة كان الحد كفارة لهم، وكان تمكينهم من ذلك من تمام التوبة - بمنزلة رد الحقوق إلى أهلها، والتمكين من استيفاء القصاص في حقوق الأدميين. وأصل هذا في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً مَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبَ﴾ وَمَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً سَيِّئَةً مَكُنْ لَهُ يَجْزَلٌ مِمَّا كَسَبَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْبِلًا [النساء: ٨٥]. فإن الشفاعة إعانة الطالب حتى يصير معه شفعاً، بعد أن كان وتراً، فإن أعانه على برٍّ وتقوى، كانت شفاعة حسنة، وإن أعانه على إثم وعدوان، كانت شفاعة سيئة. والبر ما أمرت به، والإثم ما نهيت عنه. وإن كانوا كاذبين فإن الله لا يهدي كيد الخائتين.

[٢٨ / ٣٠١] وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [٣٣/ ٣٣] إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَأَنْ تَقُولُوا أَلَيْسَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا [المائدة: ٣٣،

في مسلم دين ما ليس فيه، حبس في رُدَّة الخبال، حتى يخرج مما قاله. قيل: يا رسول الله، وما ردغة الخبال؟ قال: «مصاراة أهل النار»^(٢). فذكر النبي ﷺ الحكماء والشهداء والخصماء، وهؤلاء أركان الحكم.

وفي «الصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها - أن قريشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت، فقالوا: من يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد، فقال: «يا أسامة، أتشفع في حد من حدود الله؟» إنها هلك بنو إسرائيل أنهم [٢٨/ ٢٩٩] كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»^(٣). ففي هذه القصة عبرة، فإن أشرف بيت كان في قريش بطنان: بنو مخزوم، ويتو عبد مناف. فلما وجب على هذه القطع بسرقتها - التي هي جحدود العارية، على قول بعض العلماء، أو سرقة أخرى غيرها على قول آخرين - وكانت من أكبر القبائل، وأشرف البيوت، وشفع فيها حب رسول الله ﷺ، أسامة، غضب رسول الله ﷺ، فأنكر عليه دخوله فيها حرمة الله، وهو الشفاعة في الحدود، ثم ضرب المثل بسيدة نساء العالمين - وقد برأها الله من ذلك - فقال: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت، لقطعت يدها».

وقد روي أن هذه المرأة التي قطعت يدها ثابت، وكانت تدخل بعد ذلك على النبي ﷺ، فيقضي حاجتها. فقد روي: «أن السارق إذا تاب سبقت يده إلى الجنة، وإن لم يتب، سبقت يده إلى النار». وروى مالك في الموطأ: أن جماعة أسكروا لصاً ليرفعوه إلى عثمان - رضي الله عنه - فتلقاهم الزبير فشفع فيه فقالوا: إذا رفع إلى عثمان فاشفع فيه عنده، فقال: «إذا بلغت الحدود السلطان فلن الله الشافع والمشفع».

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٧٠/ ٢) والحديث صحيحه الألباني في «الصحيح» (٤٣٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٩٤).

فترك الواجب وفعل المحرم.

قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا رِزْقُهُمْ الرَّبَّيُّوتُ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِنَّمَا أَكَلُوا السَّحْتَ لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]. وقال الله - تعالى - عن اليهود: ﴿سَمْعُوتَ يَلْكَذِبُ أَكْثَلُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤٢]؛ لأنهم كانوا يأكلون السحت من الرشوة التي تسمى البرطيل، وتسمى أحياناً الهدية وغيرها. ومنى أكل السحت ولي الأمر احتاج أن يسمع الكذب من شهادة الزور وغيرها. وقد لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرثي والرائس - الواسطة - الذي بينهما^(٥). رواه أهل السنن.

وفي «الصحيحين»: أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ، فقال أحدهما: يا رسول الله، اقض بيتنا بكتاب الله. فقال صاحبه - وكان أقره منه - نعم يا رسول الله اقض بيتنا بكتاب الله، واثذن لي. فقال: «قل». فقال: إن ابني كان عسيفاً في أهل [٢٨ / ٣٠٣] هنا - يعني أجيراً - فزنى بامرأته، فافتديت منه بائة شاة وخادم، وإني سألت رجلاً من أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم. فقال: «والذي نفسي بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله: المائة والخادم رد عليك. وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب عام، واخذ يا أنيس على امرأة هذا فاسألها، فإن اعترفت فارجمها» فاسألها، فاعترفت، فرجمها^(٦).

ففي هذا الحديث، أنه لما بذل عن المذنب هذا المال لدفع الحد عنه أمر النبي ﷺ بدفع المال إلى صاحبه، وأمر بإقامة الحد، ولم يأخذ المال للمسلمين: من المجاهدين والفقراء وغيرهم. وقد أجمع المسلمون على أن تعطيل الحد بهال يؤخذ أو غيره لا يجوز، وأجمعوا

[٣٤]، فاستثنى الثانيين قبل القدرة عليهم فقط، فالتائب بعد القدرة عليه باق فيمن وجب عليه الحد للعموم، والمفهوم، والتعليل. هذا إذا كان قد ثبت بالينة. فأما إذا كان بإقرار، وجاء مقراً بالذنب تائباً: فهذا فيه نزاع مذكور في غير هذا الموضع. وظاهر مذهب أحد: أنه لا تجب إقامة الحد في مثل هذه الصورة، بل إن طلب إقامة الحد عليه أقيم، وإن ذهب لم يقم عليه حد.

وعلى هذا حل حديث ماعز بن مالك، لما قال: «فهل تتركموه»^(١)، وحديث الذي قال: «أصبحت حلاً فاقمه»^(٢) مع آثار أخر. وفي «سنن أبي داود والنسائي» عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ قال: «تعاثوا الحدود فيما بينكم، فما بلغني من حد فقد وجب»^(٣). وفي «سنن النسائي وابن ماجه» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «حد يعمل به في الأرض، خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحاً»^(٤). وهذا لأن المعاصي سبب لنقص الرزق والخوف من العدو، كما يدل عليه الكتاب والسنة. فإذا [٢٨ / ٣٠٢] أقيمت الحدود، ظهرت طاعة الله، ونقصت معصية الله تعالى؛ فحصل الرزق والنصر.

ولا يجوز أن يؤخذ من الزاني أو السارق أو الشارب أو قاطع الطريق ونحوهم مال تعطيل به الحدود؛ لا لبيت المال ولا لغيره. وهذا المال المأخوذ لتعطيل الحد سحت خبيث، وإذا فعل ولي الأمر ذلك، فقد جمع فسادين عظيمين:

أحدهما: تعطيل الحد.

والثاني: أكل السحت.

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٤٤٢٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٨٢٣)، ومسلم (٢٧٦٤).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٧٦).

(٤) حسن: أخرجه أحمد (٤٠٢/٢) والحديث عنه الألباني في

«الصحيحة» (٢٣١).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٨٠).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦٩٦)، ومسلم (١٦٩٨).

أبي طالب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً»^(١). فكل من آوى محدثاً من هؤلاء المحدثين [٢٨ / ٣٠٥] فقد لعنه الله ورسوله. وإذا كان النبي ﷺ قد قال: «إن من حالت شفاعة دون حد من حدود الله، فقد ضاد الله في أمره»^(٢)، فكيف بمن منع الحدود بقدرته وبده، واعتاض عن المجرمين بسحت من المال يأخذه؟! لا سيما الحدود على سكان البر؛ فإن من أعظم فسادهم حماية المعتدين منهم بجاه أو مال، سواء كان المال المأخوذ لبيت المال أو للوالي: سراً أو علانية، فذلك جميعه محرم بإجماع المسلمين، وهو مثل تفضين الخانات والخمر، فإن من مكّن من ذلك، أو أعان أحداً عليه بهال يأخذه منه، فهو من جنس واحد.

والمال المأخوذ على هذا يشبه ما يؤخذ من مهر البني، وحلوان الكاهن، وثمان الكلب، وأجرة المتوسط في الحرام الذي يسمى القواد. قال النبي ﷺ: «ثمان الكلب خيث، ومهر البني خيث، وحلوان الكاهن خيث»^(٣). رواه البخاري. فمهر البني الذي يسمى حدور للقحاب. وفي معناه: ما يعطاه المختنون الصبيان من المالك أو الأحرار على الفجور بهم، وحلوان الكاهن: مثل حلاوة النجم ونحوه على ما يخبر به من الأخبار المبشرة بزعمه، ونحو ذلك.

ولي الأمر إذا ترك إنكار المنكرات وإقامة الحدود عليها بهال يأخذه، كان بمنزلة مقدم الحرامية، الذي يقاسم المحاريين على الأخيذة، ومنزلة القواد الذي يأخذ ما يأخذه؛ ليجمع بين اثنين على فاحشة، [٢٨ / ٣٠٦] وكان حاله شبيهاً بحال عبوز السوء

على أن المال المأخوذ من الزاني، والسارق، والشارب، والمحارب، وقاطع الطريق ونحو ذلك لتعطيل الحد، مال سحت خيث.

وكثير مما يوجد من فساد أمور الناس، إنها هو لتعطيل الحد بهال أو جاه، وهذا من أكبر الأسباب التي هي فساد أهل البوادي والقرى والأمصار: من الأعراب، والتركمان، والأكراد، والفلاحين، وأهل الأهواء كقيس، ويمن، وأهل الحاضرة من رؤساء الناس وأغنيائهم وقرائهم، وأمرأه الناس ومقدميهم وجندهم، وهو سبب سقوط حرمة المتولي، وسقوط قدره من القلوب، وانحلال أمره، فإذا ارتشى وتبرطل على تعطيل حد، ضعفت نفسه أن يقيم حدّاً آخر، [٢٨ / ٣٠٤] وصار من جنس اليهود الملعونين. وأصل البرطيل: هو الحجر المستطيل، سُمّيَتْ به الرشوة؛ لأنها تلقم المرتشي عن التكلم بالحق، كما يلقمه الحجر الطويل، كما قد جاء في الأثر: إذا دخلت الرشوة من الباب، خرجت الأمانة من الكوة. وكذلك إذا أخذ مال للدولة على ذلك، مثل هذا السحت الذي يسمى التأديبات. ألا ترى أن الأعراب المفسدين أخذوا لبعض الناس، ثم جاءوا إلى ولي الأمر فقادوا إليه خيلاً يقدمونها له أو غير ذلك، كيف يقوى طمعهم في الفساد، وتنكسر حرمة الولاية والسلطنة، وتفسد الرعية؟! وكذلك الفلاحون وغيرهم، وكذلك شارب الخمر إذا أخذ دفع بعض ماله: كيف يطعم الخمارون، فيرجون إذا أمسكوا أن يفتدوا ببعض أموالهم، فيأخذها ذلك الوالي سحتاً، لا يشارك فيها، والفساد قائم.

وكذلك ذور الجاه، إذا هوأ أحداً أن يقام عليه الحد، مثل أن يرتكب بعض الفلاحين جريمة، ثم يأوي إلى قرية نائب السلطان أو أميره فيحتمي على الله ورسوله، فيكون ذلك الذي حماه، ممن لعنه الله ورسوله، فقد روى مسلم في «صحيحه» عن علي بن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٧٠).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٧٠ / ٢) وصححه الألباني في «الصحيحة» (٤٣٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٣٧)، ومسلم (١٥٦٧).

[الأعراف: ١٦٥]. فأخبر الله - تعالى - أن العذاب لما نزل نجى الذين يتهون عن سوء، وأخذ الظالمين بالعذاب الشديد.

وفي الحديث الثابت: أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - خطب الناس على منبر رسول الله ﷺ فقال: أيها الناس، إنكم تقرأون هذه الآية وتضعونها في غير موضعها: ﴿يَتْلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَخَرُّكُمْ مِّنْ صَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده»^(١). وفي حديث آخر: «إن المعصية إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا ظهرت فلم تنكر ضرت العامة»^(٢).

وهذا القسم الذي ذكرناه من الحكم في حدود الله وحقوقه، مقصوده الأكبر هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فالأمر بالمعروف: مثل الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والصدق، والأمانة، وبرّ الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن العشرة مع الأهل والجيران ونحو ذلك.

فالأوجب على ولي الأمر أن يأمر بالصلوات المكتوبات جميع من يقدر على أمره، ويعاقب التارك بإجماع المسلمين، [٣٠٨ / ٢٨] فإن كان التاركون طائفة ممتعة، قوتلوا على تركها بإجماع المسلمين، وكذلك يقاتلون على ترك الزكاة، والصيام، وغيرهما، وعلى استحلال المحرمات الظاهرة المجمع عليها: كنكاح ذوات المحارم، والفساد في الأرض، ونحو ذلك. فكل طائفة ممتعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة، يجب جهادها، حتى يكون الدين كله لله، باتفاق العلماء.

وإن كان التارك للصلاة واحداً، فقد قيل: إنه

امراً لوط، التي كانت تدل الفجار على ضيفه، التي قال الله تعالى فيها: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا آتْرَأْتَهُ كَانَتْ مِنِ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿فَأَنزِلْنَا بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْمِزُكَ يَسْكُتُمْ أَحَدٌ إِلَّا آتْرَأْتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُكُمَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: ٨١]. فعذب الله عجوز السوء القردة بمثل ما عذب قوم السوء الذين كانوا يعملون الخبائث؛ وهذا لأن هذا جميعه أخذ مال للإعانة على الإثم والعدوان، وولي الأمر إنما نصب ليأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، وهذا هو مقصود الولاية. فإذا كان الولي يمكن من المنكر بهال يأخذه، كان قد أتى بضد المقصود، مثل من نصبه ليعينك على عدوك، فأعان عدوك عليك. ويمتزلة من أخذ مالا ليجاهد به في سبيل الله، فقاتل به المسلمين.

يوضح ذلك أن صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإن صلاح المعاش والعباد في طاعة الله ورسوله، ولا يتم ذلك إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبه صارت هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس، قال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وقال تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]. وقال - تعالى - عن بني إسرائيل: ﴿كَانُوا لَا يَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ مِنكُمْ إِلَّا لِيَنسُوا مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَسَّوْا مَا دُخِرُوا بِهِ أَعْتَبْنَا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابٍ بَهِيمٍ يَمَّا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٤٠٠٥).

(٢) موضوع: انظر «السلسلة الضعيفة» (١٦١٢).

الظَّالِمِينَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَفَاجَرُوا وَجَنَّهُتُوا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ
«وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ» ﴿٦﴾ تَبَيَّرْتُمْ زَهْمَ بَرَحْمُو
يَتَهُ وَرَضَوْنَ وَجَسَتْهُمْ فِيهَا نَيْمَةٌ مُبِيدٌ ﴿٧﴾
خَلِيلِيَّتَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ
[التوبة: ١٩-٢٢].



فصل

ومن ذلك عقوبة المحاربين، وقطاع الطريق
الذين يعترضون الناس بالسلاح في الطرقات
ونحوها، ليفصوهم المال مجاهرة: من الأعراب،
والتركان، والأكراد، والفلاحين، وفسقة الجند، أو
مردة الحاضرة، [٣١٠ / ٢٨] أو غيرهم، قال الله -
تعالى - فيهم: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ وَيَتَعَوَّنُ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ
يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلْفٍ أَوْ
يُنْفَوْا مِنْ الْأَرْضِ» ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا
وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ [المائدة: ٣٣].

وقد روى الشافعي - رحمه الله - في «مسنده» عن ابن
عباس - رضي الله عنهما - في قطاع الطريق: «إذا قتلوا
وأخذوا المال، قتلوا وصلبوا، وإذا قتلوا ولم يأخذوا
المال، قتلوا ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا،
قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا
السيبل ولم يأخذوا مالاً، نفوا من الأرض» .

وهذا قول كثير من أهل العلم، كالشافعي وأحمد
وهو قريب من قول أبي حنيفة - رحمه الله - ومنهم من
قال: للإمام أن يجتهد فيهم، فيقتل من رأى قتله
مصلحة، وإن كان لم يقتل مثل: أن يكون رئيساً مطاعاً
فيها، ويقطع من رأى قطعه مصلحة، وإن كان لم يأخذ
المال، مثل أن يكون ذا جلد وقوة في أخذ المال، كما أن

يعاقب بالضرب والجس حتى يصلي، وجمهور العلماء
على أنه يجب قتله إذا امتنع من الصلاة بعد أن
يستاب، فإن تاب وصلى، وإلا قتل. وهل يقتل كافراً
أو مسلماً فاسقاً؟ فيه قولان. وأكثر السلف على أنه
يقتل كافراً وهذا كله مع الإقرار بوجوبها، أما إذا
جحد وجوبها، فهو كافر بإجماع المسلمين، وكذلك من
جحد سائر الواجبات المذكورات والمحرمات التي
يجب القتال عليها. فالعقوبة على ترك الواجبات،
وفعل المحرمات، هي مقصود الجهاد في سبيل الله،
وهو واجب على الأمة بالاتفاق، كما دل عليه الكتاب
والسنة.

وهو من أفضل الأعمال. قال رجل: يا رسول الله،
دلني على عمل يعدل الجهاد في سبيل الله. قال: «لا
تستطيعه - أو لا تطيقه» . قال: أخبرني به؟ قال: «هل
تستطيع إذا خرج المجاهد أن تصوم ولا تقطر،
[٣٠٩ / ٢٨] وتقوم ولا تفتر؟» قال: ومن يستطيع
ذلك؟ قال: «فذلك الذي يعدل الجهاد في سبيل الله»^(١)
. وقال: «إن في الجنة مائة درجة، بين الدرجة إلى
الدرجة كما بين السماء والأرض، أعداها الله
للمجاهدين في سبيله»^(٢). كلاهما في «الصحيحين» .
وقال النبي ﷺ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده
الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله»^(٣). وقال
الله تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ
وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَنَّهُتُوا بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ «وَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُتَّقُونَ» [الحجرات: ١٥]. وقال تعالى:
«أَجَلْتُمْ سَفَاةَ الْحَتَّاجِ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَنَّهُتْ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ لَا يَتَوَدَّ عِنْدَ اللَّهِ «وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٨٥)، ومسلم (١٨٧٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٩٠)، ومسلم (٨٨٤).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦١٦).

قاعدهم^(١). يعني أن جيش المسلمين إذا تسرت منه سرية فغنمت مالا، فإن الجيش يشاركها فيما غنمت؛ لأنها بظهره وقوته تمكنت؛ لكن تنفل عنه نفلاً؛ فإن النبي ﷺ كان ينفل السرية إذا كانوا في بدايتهم الربع بعد الخمس، فإذا رجعوا إلى أوطانهم وتسرت سرية نفلمهم الثلث بعد الخمس، وكذلك لو غنم الجيش غنيمة شاركتها السرية؛ لأنها في مصلحة الجيش، كما قسم النبي ﷺ لطلحة والزبير يوم بدر؛ لأنه كان قد بعثهما في مصلحة الجيش، فأعوان الطائفة الممتنعة، وأنصارها منها. فيألفهم وعليهم.

وهكذا المقتلون على باطل لا تأويل فيه، مثل المقتلين على عصية، ودعوى جاهلية، كقيس ورمين ونحوهما هما ظالمتان. كما قال النبي ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار». قيل: يا رسول الله! هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إنه أراد قتل صاحبه»^(٢). أخرجاه في «الصحيحين». وتضمن كل طائفة ما أتلفته للأخرى من نفس ومال. وإن لم يعرف عين القاتل؛ لأن الطائفة الواحدة الممتنعة بعضها ببعض كالشخص الواحد، وفي ذلك قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي أَلْفَتَى» [البقرة: ١٧٨].

[٢٨ / ٣١٣] وأما إذا أخذوا المال فقط، ولم يقتلوا - كما قد يفعله الأعراب كثيراً - فإنه يقطع من كل واحد يده اليمنى، ورجله اليسرى، عند أكثر العلماء: كأبي حنيفة، وأحمد وغيرهم. وهذا معنى قول الله تعالى: «أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِمَّنْ خَلَفَ» [المائدة: ٣٣]، تقطع اليد التي يبطش بها، والرجل التي يمشي عليها، وتحمس يده ورجله بالزيت المغلي ونحوه؛ لينحسم الدم فلا يخرج فيفضي إلى تلفه،

منهم من يرى أنهم إذا أخذوا المال قتلوا وقطعوا وصلبوا. والأول قول الأكثر. فمن كان من المحاربين قد قتل، فإنه يقتله الإمام حداً، لا يجوز العفو عنه بحال بإجماع العلماء. ذكره ابن المنذر، ولا يكون أمره إلى ورثة المقتول، بخلاف ما لو قتل رجل رجلاً لعداوة بينهما أو خصومة أو نحو [٢٨ / ٣١١] ذلك من الأسباب الخاصة، فإن هذا دمه لأولياء المقتول، إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا عفواً، وإن أحبوا أخذوا الدية؛ لأنه قتله لغرض خاص.

وأما المحاربون: فإنما يقتلون لأخذ أموال الناس، فضرهم عام، بمنزلة السراق، فكان قتلهم حداً لله. وهذا متفق عليه بين الفقهاء، حتى لو كان المقتول غير مكافئ للقاتل، مثل أن يكون القاتل حرّاً والمقتول عبداً، أو القاتل مسلماً، والمقتول ذمياً أو مستأمنًا، فقد اختلف الفقهاء: هل يقتل في المحاربة؟ والأقوى أنه يقتل؛ لأنه قتل للفساد العام حداً، كما يقطع إذا أخذ أموالهم، وكما يجبس بحقوقهم.

وإذا كان المحاربون الحرامية جماعة، فالواحد منهم باشر القتل بنفسه، والباقيون له أعوان وردة له، فقد قيل: إنه يقتل المباشر فقط، والجمهور على أن الجميع يقتلون ولو كانوا مائة، وأن الردء والمباشر سواء، وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين؛ فإن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قتل ريثة المحاربين. والريثة: هو الناظر الذي يجلس على مكان عال، ينظر منه لهم من يجيء. ولأن المباشر إنما تمكن من قتله بقوة الردء ومعونه.

والطائفة إذا انتصر بعضها ببعض حتى صاروا محتمين، فهم مشتركون في الثواب والعقاب، كالمجاهدين. فإن النبي ﷺ [٢٨ / ٣١٢] قال: «المسلمون تنكفأ دماؤهم، ويسمى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، ويرد منسريهم على

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٩١ / ٢) وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٢٠٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨).

وكذلك تحسم يد السارق بالزيت.

وهذا الفعل قد يكون أجزر من القتل؛ فإن الأعراب وفسقة الجند وغيرهم إذا رأوا دائماً من هو بينهم مقطوع اليد والرجل، ذكروا بذلك جرمه فارتدعوا، بخلاف القتل، فإنه قد ينسى، وقد يؤثر بعض النفوس الآية قتله على قطع يده ورجله من خلاف، فيكون هذا أشد تنكيلاً له ولأمثاله.

وأما إذا شهروا السلاح ولم يقتلوا نفساً، ولم يأخذوا مالاً، ثم أغمدوه، أو هربوا، وتركوا الحراب، فإنهم ينفون. فقيل: ففيهم تشريد، فلا يتركون يأوون في بلد. وقيل: هو حبسهم. وقيل: هو ما يراه الإمام أصلح من نفي أو حبس أو نحو ذلك.

والقتل المشروع: هو ضرب الرقبة بالسيف ونحوه؛ لأن ذلك أروح أنواع القتل، وكذلك شرع الله قتل ما يباح قتله من الأديين والبهائم، [٣١٤/ ٢٨] إذا قدر عليه على هذا الوجه. قال النبي ﷺ: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته»^(١). رواه مسلم. وقال: «إن أعف الناس قتلة أهل الإيوان»^(٢). وأما الصلب المذكور: فهو رفعهم على مكان عالٍ ليراهم الناس، ويشنهر أمرهم، وهو بعد القتل عند جمهور العلماء. ومنهم من قال: يصلبون ثم يقتلون وهم مُصَلَّبُونَ. وقد جوز بعض العلماء قتلهم بغير السيف، حتى قال: يتركون على المكان العالي، حتى يموتوا حتف أنوفهم بلا قتل.

فأما التمثيل في القتل: فلا يجوز إلا على وجه القصاص، وقد قال عمران بن حصين - رضي الله

عنها -: ما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا أمرنا بالصدقة، ونهانا عن المثلة، حتى الكفار إذا قتلناهم، فإننا لا نمثل بهم بعد القتل، ولا نجدهم آذانهم وأنوفهم، ولا نبقر بطونهم إلا أن يكونوا فعلوا ذلك بنا، فنفعل بهم مثل ما فعلوا. وترك أفضل كما قال الله تعالى: «وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَمَبَازِينًا يُبْتَلَىٰ مَا عَوَّدْتُم بِهِمْ^١ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُمْ خُفٌّ لِلصَّيِّئِينَ^٢ وَأَصِيرٌ^٣ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِآلِهَةٍ^٤» [النحل: ١٢٦، ١٢٧]. قيل: إنها نزلت لما مثل المشركون بحمزة وغيره من شهداء أحد - رضي الله عنهم - فقال النبي ﷺ: «لئن أظفرنِّي الله بهم لأمثلن بضغفي ما مثلوا بنا». فأنزل الله هذه الآية، وإن كانت قد نزلت قبل ذلك بمكة، [٣١٥/ ٢٨] مثل قوله: «وَتَسْقُوتُكَ عَنْ الرَّوْحِ^٥ قُلِ الرَّوْحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي^٦» [الإسراء: ٨٥]. وقوله: «وَأَقْبِرِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْكِبَارِ وَزَلْفًا مِّنَ الْبَلِّ^٧ إِنْ أَلْحَسْتِ مُذْهِبَ السَّيِّئَاتِ^٨» [هود: ١١٤]، وغير ذلك من الآيات التي نزلت بمكة، ثم جرى بالمدينة سب يقتضي الخطاب، فأنزلت مرة ثانية، فقال النبي ﷺ: «بل نصبر». وفي «صحيح مسلم» عن بريدة بن الحصيب - رضي الله عنه - قال: كان النبي ﷺ إذا بعث أميراً على سرية أو جيش أو في حاجة نفسه أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله تعالى ويمن معه من المسلمين خيراً، ثم يقول: «اغزوا بسم الله، في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، ولا تغفلوا ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدًا»^(٩).

ولو شهروا السلاح في البنيان - لا في الصحراء - لأخذ المال: فقد قيل: إنهم ليسوا محاربين، بل هم بمنزلة المختلس والمتهب؛ لأن المطلوب يدركه الغوث إذا استغاث بالناس. وقال أكثرهم: إن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٥٥).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٦٦٦) وانظر «الضعيفة» (١٢٣٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٧٣١).

يكون ضرر هذا أشد؛ لأنه لا [٢٨/٣١٧] يدري به.

والثاني: أن المحارب هو المجاهر بالقتال، وأن هذا القتال يكون أمره إلى ولي الدم. والأول أشبه بأصول الشريعة، بل قد يكون ضرر هذا أشد؛ لأنه لا يُدري به.

واختلف الفقهاء - أيضًا - فيمن يقتل السلطان، كقتلة عثمان، وقاتل علي - رضي الله عنهما - هل هم كالمحاربين فيقتلون حدًا، أو يكون أمرهم إلى أولياء الدم؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره؛ لأن في قتله فسادًا عامًا.



فصل

وهذا كله إذا قدر عليهم. فأما إذا طلبهم السلطان أو نوابه، لإقامة الحد بلا عدوان فامتنعوا عليه: فإنه يجب على المسلمين قتالهم باتفاق العلماء، حتى يقدر عليهم كلهم.

ومتى لم يتقادوا إلا بقتال يفضي إلى قتلهم كلهم قوتلوا. وإن أفضى إلى ذلك، سواء كانوا قد قتلوا أو لم يقتلوا. ويقتلون في القتال كيفما أمكن: في العنق وغيره. ويقاتل من قاتل معهم. ممن يحميهم ويعينهم، فهذا قتال، وذاك إقامة حد. وقاتل هؤلاء أوكد من قتل الطوائف المتمتعة عن شرائع الإسلام. [٢٨/٣١٨] فإن هؤلاء قد تحزبوا لفساد النفوس والأموال، وهلاك الحرث والنسل، ليس مقصودهم إقامة دين ولا ملك.

وهؤلاء كالمحاربين الذين يأوون إلى حصن، أو مغارة، أو رأس جبل، أو بطن واد، ونحو ذلك: يقطعون الطريق على من مر بهم، وإذا جاءهم جند ولي الأمر يطلبهم للدخول في طاعة المسلمين والجماعة لإقامة الحدود، قاتلوهم ودفعوهم، مثل

حكمهم في البنيان والصحراء واحد. وهذا قول مالك - في المشهور عنه - والشافعي، وأكثر أصحاب أحمد وبعض أصحاب أبي حنيفة، بل هم في البنيان أحق بالعقوبة منهم في الصحراء؛ لأن البنيان محل الأمن والطمأنينة؛ ولأنه محل تتاصر الناس وتعاونهم، فأقدامهم عليه يقتضي شدة المحاربة والمغالبة؛ ولأنهم يسلبون الرجل في داره جميع ماله، والمسافر [٢٨/٣١٦] لا يكون معه - غالبًا - إلا بعض ماله. وهذا هو الصواب؛ لا سيما هؤلاء المتحزبون الذين تسميهم العامة في الشام ومصر المنتر، وكانوا يسمون ببغداد العيارين، ولو حاربوا بالعصي والحجارة المقذوفة بالأيدي، أو المقاليع ونحوها، فهم محاربون أيضًا. وقد حكى عن بعض الفقهاء: لا محاربة إلا بالمحدد. وحكى بعضهم: الإجماع على أن المحاربة تكون بالمحدد والمثقل. وسواء كان فيه خلاف أو لم يكن.

فالصواب الذي عليه جماهير المسلمين: أن من قاتل على أخذ المال بأي نوع كان من أنواع القتال، فهو محارب قاطع، كما أن من قاتل المسلمين من الكفار بأي نوع كان من أنواع القتال فهو حربي، ومن قاتل الكفار من المسلمين بسيف، أو رمح، أو سهم، أو حجارة أو عصي، فهو مجاهد في سبيل الله. وأما إذا كان يقتل النفوس سرًا لأخذ المال، مثل الذي يجلس في خان يكرهه لأبناء السبيل، فإذا انفرد بقوم منهم قتلهم وأخذ أموالهم، أو يدعو إلى منزله من يستأجره لخياطة، أو طب، أو نحو ذلك فيقتله. ويأخذ ماله، وهذا يسمى القتل غيلة، ويسميهم بعض العامة المرجين، فإذا كان لأخذ المال، فهل هم كالمحاربين، أو يجري عليهم حكم القود؟ فيه قولان للفقهاء:

أحدهما: أنهم كالمحاربين؛ لأن القتل بالحيلة كالقتل مكابرة، كلاهما لا يمكن الاحتراز منه، بل قد

مكس، لغفر له^(١). ويجوز للمظلومين - الذين تراء أموالهم - قتال المحاربين بإجماع المسلمين. ولا يجب أن يئذل لهم من المال لا قليل ولا كثير، إذا أمكن قتالهم. قال النبي ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد»^(٢).

وهذا الذي تسميه الفقهاء «الصائل» وهو الظالم بلا تأويل ولا [٢٨ / ٣٢٠] ولاية. فإذا كان مطلوبه المال: جاز دفعه بما يمكن، فإذا لم يندفع إلا بالقتال قُوتل، وإن ترك القتال وأعطاهم شيئاً من المال جاز، وأما إذا كان مطلوبه الحرمة، مثل أن يطلب الزنا بمحارم الإنسان، أو يطلب من المرأة، أو الصبي المملوك أو غيره الفجور به، فإنه يجب عليه أن يدفع عن نفسه بما يمكن، ولو بالقتال، ولا يجوز التمكين منه بحال؛ بخلاف المال، فإنه يجوز التمكين منه؛ لأن بذل المال جائز، وبذل الفجور بالنفس أو بالحرمة غير جائز. وأما إذا كان مقصوده قتل الإنسان، جاز له الدفع عن نفسه. وهل يجب عليه؟ على قولين للعلماء في مذهب أحمد وغيره. وهذا إذا كان للناس سلطان، فأما إذا كان - والعياذ بالله - فتنة، مثل أن يختلف سلطانان للمسلمين، ويقتلان على الملك، فهل يجوز للإنسان إذا دخل أحدهما بلد الآخر، وجرى السيف، أن يدفع عن نفسه في الفتنة، أو يستسلم فلا يقاتل فيها؟ على قولين لأهل العلم في مذهب أحمد وغيره.

فإذا ظفر السلطان بالمحاربين الحرامية - وقد أخذوا الأموال التي للناس - فعليه أن يستخرج منهم الأموال التي للناس، ويردها عليهم، مع إقامة الحد على أبدانهم، وكذلك السارق، فإن امتنعوا من

الأعراب الذين يقطعون الطريق على الحاج أو غيره من الطرقات، أو الجبلية الذين يعتصمون براءوس الجبال أو المغارات لقطع الطريق. وكالأحلاف الذين تحالفوا لقطع الطريق بين الشام والعراق، ويسمون ذلك «النهضة»، فإنهم يقاتلون - كما ذكرنا - لكن قتالهم ليس بمنزلة قتال الكفار، إذا لم يكونوا كفاراً، ولا تؤخذ أموالهم إلا أن يكونوا أخذوا أموال الناس بغير حق، فإن عليهم ضمانها، فيؤخذ منهم بقدر ما أخذوا، وإن لم نعلم عين الأخذ. وكذلك لو عُلِمَ عينه، فإن الردء والمباشر سواء - كما قلناه - لكن إذا عرف عينه كان قرار الضمان عليه، ويرد ما يؤخذ منهم على أرباب الأموال، فإن تعذر الردء عليهم، كان لمصالح المسلمين من رزق الطائفة المقاتلة لهم، وغير ذلك.

بل المقصود من قتالهم التمكين منهم لإقامة الحدود، ومنعهم من الفساد. فإذا جرح الرجل منهم جرحاً مشخناً، لم يجهز عليه حتى يموت، [٢٨ / ٣١٩] إلا أن يكون قد وجب عليه القتل. وإذا هرب وكفانا شره لم نتبعه، إلا أن يكون عليه حد أو نخاف عاقبته، ومن أسر منهم، أقيم عليه الحد الذي يقام على غيره. ومن الفقهاء من يشدد فيهم حتى يرى غنيمة أموالهم ونخميسها، وأكثرهم يأبون ذلك. فأما إذا تحيزوا إلى مملكة طائفة خارجة عن شريعة الإسلام، وأعانوهم على المسلمين، قوتلوا كقتالهم.

وأما من كان لا يقطع الطريق؛ ولكنه يأخذ خفارة أو ضريبة من أبناء السبيل على الرءوس، والدواب، والأحمال ونحو ذلك، فهذا مكّاس، عليه عقوبة المكّاسين. وقد اختلف الفقهاء في جواز قتله، وليس هو من قطاع الطريق، فإن الطريق لا يتقطع به، مع أنه أشد الناس عذاباً يوم القيامة، حتى قال النبي ﷺ: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب

(١) صحيح: أخرجه سلم (١٦٩٥).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١ / ١٩٠) والحديث صحيحه الألباني في

«الإرواء» (٧٠٨).

فأخذ الإمام زكاة أموالهم، وأنفقها في سبيل الله، كنفقة الذين يطلبون المحاربين جاز. ولو كانت لهم شوكة قوية تحتاج إلى تأليف، فأعطى الإمام من الفياء والمصالح والزكاة لبعض رؤسائهم يعينهم على إحضار الباقين، أو لترك شره فيضعف الباقون ونحو ذلك جاز، وكان هؤلاء من المؤلفة قلوبهم، وقد ذكر مثل ذلك غير واحد من الأئمة، كأحمد وغيره، وهو ظاهر الكتاب والستة وأصول الشريعة.

ولا يجوز أن يرسل الإمام من يضعف عن مقاومة الحرامية، ولا من يأخذ مالا من المأخوذين: التجار ونحوهم من أبناء السبيل، بل يرسل الجند الأقوياء الأمتاء، إلا أن يعتذر ذلك، فيرسل الأمتل فالأمتل.

فإن كان بعض نواب السلطان أو رؤساء القرى ونحوهم يأمرهم بالحرامية بالأخذ في الباطن أو الظاهر، حتى إذا أخذوا شيئاً قاسمهم ودافع عنهم، وأرضى المأخوذون ببعض أموالهم، أو لم يرضهم، فهذا أعظم جرماً من مقدم الحرامية؛ لأن ذلك يمكن دفعه بدون ما يتدفع به هذا. والواجب أن يقال فيه ما يقال في الردء والعون لهم. فإن قتلوا، قُتل هو على قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وأكثر أهل [٣٢٣ / ٢٨] العلم. وإن أخذوا المال، قطعت يده ورجله، وإن قتلوا وأخذوا المال: قتل وصلب، وعلى قول طائفة من أهل العلم: يقطع ويقتل ويصلب. وقيل: يغير بين هذين، وإن كان لم يأذن لهم، لكن لما قدر عليهم قاسمهم الأموال، وعطل بعض الحقوق والحدود.

ومن آوى محارباً أو سارقاً، أو قاتلاً ونحوهم، ممن وجب عليه حد أو حق لله - تعالى - أو لأدمي، ومنعه أن يستوفي منه الواجب بلا عدوان، فهو شريكه

إحضار المال بعد ثبوته عليهم عاقبهم بالحسب والضرب، حتى يمكنوا من أخذه بإحضاره أو توكيل من يحضره، أو الإخبار بمكانه، كما يعاقب كل محتع [٣٢١ / ٢٨] عن حق وجب عليه أداؤه، فإن الله قد أباح للرجل في كتابه أن يضرب امرأته إذا نشزت، فامتنعت من الحق الواجب عليها حتى تؤديه. فهؤلاء أولى وأحرى. وهذه المطالبة والعقوبة حق لرب المال، فإن أراد هبتهم المال، أو المصالحة عليه، أو العفو عن عقوبتهم، فله ذلك، بخلاف إقامة الحد عليهم، فإنه لا سبيل إلى العفو عنه بحال، وليس للإمام أن يلزم رب المال بترك شيء من حقه.

وإن كانت الأموال قد تلفت بالأكمل وغيره عندهم أو عند السارق، فقل: يضمنونها لأربابها، كما يضمن سائر الغارمين، وهو قول الشافعي وأحمد - رضي الله عنهما - وتبقى مع الإعسار في ذمتهم إلى ميسرة.

وقيل: لا يجتمع الغرم والقطع، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله. وقيل: يضمنونها مع اليسار فقط دون الإعسار، وهو قول مالك رحمه الله.

ولا يجزى للسلطان أن يأخذ من أرباب الأموال جُزئلاً على طلب المحاربين، وإقامة الحد، وارتجاع أموال الناس منهم، ولا على طلب السارقين، لا لنفسه، ولا للجند الذين يرسلهم في طلبهم، بل طلب هؤلاء من نوع الجهاد في سبيل الله، فيخرج فيه جند المسلمين، كما يخرج في غيره من الغزوات التي تسمى «البيكار». ويتفق على المجاهدين في هذا من المال الذي يتفق منه على سائر الغزاة، فإن كان لهم إقطاع أو عطاء يكفيهم، وإلا أعطاهم تمام كفاية غزوهم من مال المصالح من الصدقات، [٣٢٢ / ٢٨] فإن هذا من سبيل الله. فإن كان على أبناء السبيل المأخوذون زكاة، مثل التجار الذين قد يؤخذون،

حق واجب عليه، لا تدخله النيابة. فعوقب كما تقدم، ولا تجوز عقوبته على ذلك، إلا إذا عُرف أنه عالم به.

وهذا مطرد فيما تتولاه الولاية والقضاة وغيرهم، في كل من امتنع من واجب، من قول أو فعل، وليس هذا بمطالبة للرجل بحق وجب على غيره، ولا عقوبة على جنابة غيره، حتى يدخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرُدُّ وَائِذًا يُدْعَىٰ إِلَىٰ آخِرَتِهِ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وفي قول النبي ﷺ: «أَلَا لَا يَجْنِي جَانٌ إِلَّا عَلَىٰ نَفْسِهِ»^(١). وإنما ذلك مثل أن يطلب بهال قد [٢٨/٣٢٥] وجب على غيره، وهو ليس وكيلًا ولا ضامنًا ولا له عنده مال. أو يعاقب الرجل بجريرة قريبه أو جاره، من غير أن يكون هو قد أذنب، لا بترك واجب، ولا بفعل محرم، فهذا الذي لا يحل. فأما هذا فإنما يعاقب على ذنب نفسه، وهو أن يكون قد علم مكان الظالم الذي يطلب حضوره لاستيفاء الحق، أو يعلم مكان المال الذي قد تعلق به حقوق المستحقين، فيمتنع من الإعانة والنصرة الواجبة عليه في الكتاب والسنة والإجماع، إما محابة أو حية لذلك الظالم، كما قد يفعل أهل العصية بعضهم ببعض، وإما معاداة أو بغضا للمظلوم. وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقَ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۖ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

وإما إعراضًا - عن القيام لله والقيام بالقسط الذي أوجبه الله - وجبتًا وفشلًا وخذلانًا لدينه، كما يفعل التاركون لنصر الله ورسوله، ودينه وكتابه، الذين إذا قيل لهم: انفروا في سبيل الله اتاقلوا إلى الأرض.

وعلى كل تقدير، فهذا الضرب يستحق العقوبة باتفاق العلماء.

ومن لم يسلك هذه السبل، عطل الحدود، وضع الحقوق، وأكل القوي الضعيف.

في الجرم. وقد لعنه الله ورسوله. روى مسلم في «صحيحه»، عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله من أحدث حدثًا أو آوى محدثًا». وإذا ظفر بهذا الذي آوى المحدث، فإنه يطلب منه إحضاره، أو الإعلام به، فإن امتنع، عوقب بالحبس والضرب مرة بعد مرة حتى يمكن من ذلك المحدث، كما ذكرنا أنه يعاقب الممتنع من أداء المال الواجب. فمن وجب حضوره من النفوس والأموال يعاقب من منع حضورها.

ولو كان رجلًا يعرف مكان المال المطلوب بحق، أو الرجل المطلوب بحق، وهو الذي يمتعه، فإنه يجب عليه الإعلام به والدلالة عليه. ولا يجوز كتمانها، فإن هذا من باب التعاون على البر والتقوى، وذلك واجب، بخلاف ما لو كان النفس أو المال مطلوبًا بباطل، فإنه لا يحل الإعلام به؛ لأنه من التعاون على الإثم والعدوان، بل يجب الدفع عنه؛ لأن [٣٢٤/٢٨] نصر المظلوم واجب؛ ففي «الصحيحين»، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا». قلت: يا رسول الله، أنصره مظلومًا، فكيف أنصره ظالمًا؟ قال: «تمتعه من الظلم، فذلك نصرك إياه»^(٢).

وروى مسلم نحوه عن جابر، وفي «الصحيحين» عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع، وناهنا عن سبع: أمرنا بعبادة المريض، واتباع الجنائزة، وتشميت العاطس، وإبرار المقسم، وإجابة الدعوة، ونصر المظلوم، وناهنا عن خواتيم الذهب، وعن الشرب بالفضة، وعن الميائثر، وعن لبس الحرير، والقسي، والدياج، والاستبرق^(٣). فإن امتنع هذا العالم به من الإعلام بمكانه، جازت عقوبته بالحبس وغيره، حتى يجبر به؛ لأنه امتنع من

(٣) حسن: أخرجه أحمد (٤٩٨/٣ - ٤٩٩) والحدِيث حسن الألباني في «الصحيحة» (١٩٧٤).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٥٢)، ومسلم (٢٥٤٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٣٩)، ومسلم (٢٠٦٦).

عن المنافقين: ﴿يَقُولُونَ إِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَخُجْرَتِ الْأَعْرَابِ مِثَّا الْآذِلِّ﴾^١ وَاللَّهُ الْعَزِيزُ الرَّسُولُ
وَالْمُؤْمِنَاتُ وَلَكِنْ الْمُتَصِفِينَ لَا يَتْلَمُونَ
[المنافقون: ٨]. وقال الله - تعالى - في صفة هذا
الضرب: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا قُلُوبُهُ مَرْغُوبٌ عَلَى مَا فِي قُلُوبِهِ وَهُوَ
اللَّهُ الْخَصَامُ ۖ﴾^٢ وَإِذَا قِيلَ لَهُ فِي الْأَرْضِ
لِيُقِضَ إِلَيْهَا قَوْلُكَ الْحَرُثُ وَالنَّسْلُ^٣ وَاللَّهُ لَا
يُحِبُّ الْقَسَادَ ۖ﴾^٤ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ
الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ^٥ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ^٦ وَلَيْسَ الْحِيَادُ
[البقرة: ٢٠٤-٢٠٦].

وإنما الواجب على من استجار به مستجير، إن كان مظلوماً ينصره. ولا يثبت أنه مظلوم بمجرد دعواه، فطالما اشتكى الرجل وهو ظالم، بل يكشف خبره من خصمه وغيره، فإن كان ظالماً رده عن الظلم بالرفق إن أمكن، إما من صلح أو حُكم بالقسط، وإلا بالقوة.

وإن كان كل منهم ظالماً أو مظلوماً كاهل
الأهواء من قيس ويمن [٣٢٨ / ٢٨] ونحوهم،
وأكثر المتداعين من أهل الأمصار والبادي، أو كانوا
جميعاً غير ظالمين، لشبهة أو تأويل، أو غلط وقع فيها
بينهما، سمي بينهما بالإصلاح، أو الحكم؛ كما قال الله
تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى
الْأُخْرَىٰ فَفَعِلُوا إِلَىٰ تَبَيَّنَ خَطِيئَةُ إِحْدِهِمَا إِلَىٰ آثَرِ اللَّهِ
فَإِنْ لَّمْ يَأْتِ فَاصلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ
اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [النساء: ٩٠]. وقال تعالى: ﴿لَا حَرَمَ فِي
كَعْبَةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَرَجُلٍ وَالْحَرَامُ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ رَبِّهِ لِلَّذِينَ لَا يَكُونُونَ
مُجْرِمِينَ أُولَٰئِكَ يَفْعَلُ اللَّهُ بِكُمْ مَا يَشَاءُ﴾ [الحجرات: ١٠، ٩].

وهو يشبه من عنده مال الظالم الماثل من عين أو دين، وقد امتنع [٣٢٦ / ٢٨] من تسليمه لحاكم عادل، يوفي به دينه، أو يؤدي منه النفقة الواجبة عليه لأهله أو أقاربه أو عماليكه أو جهاته. وكثيرًا ما يجب على الرجل حق بسبب غيره، كما تجب عليه النفقة بسبب حاجة قريبه، وكما تجب الدية على عاقلة القاتل. وهذا الضرب من التمييز عقوبة لمن علم أن عنده مالاً أو نفساً يجب إحضاره، وهو لا يحضره؛ كالقَطَاعِ والمُثْرَاقِ وحامتهم، أو علم أنه خير به وهو لا يخبر بمكانه. فأما إن امتنع من الإخبار والإحضار لئلا يتعدى عليه الطالب أو يظلمه، فهذا محسن. وكثيرًا ما يشبه أحدهما بالآخر، ويحتج شبهة وشهوة. والواجب تمييز الحق من الباطل.

وهذا يقع كثيرًا في الرؤساء من أهل البادية والحاضرة، إذا استجار بهم مستجير، أو كان بينهما قرابة أو صداقة، فإنهم يرون الحمية الجاهلية، والعزة بالإنتم، والسمة عند الأوياش أنهم ينصرونه - وإن كان ظالمًا مطلقًا - على المحق المظلوم، لا سيما إن كان المظلوم رئيسًا يناديهم ويناصحهم، فيرون في تسليم المستجير بهم إلى من يناوهم ذلًا أو عجزًا، وهذا - على الإطلاق - جاهلية محضة. وهي من أكبر أسباب فساد الدين والدنيا. وقد ذكر أنه إنما كان سبب كثير من حروب الأعراب، كحرب البوس التي كانت بين بني بكر وتغلب، إلى نحو هذا، وكذلك سبب دخول الترك والمغول دار الإسلام، [٣٢٧ / ٢٨] واستيلائهم على ملوك ما وراء النهر وخراسان، كان سببه نحو هذا.

ومن أذل نفسه لله فقد أعزها، ومن بذل الحق من نفسه فقد أكرم نفسه، فإن أكرم الخلق عند الله أنقاهم، ومن اعتز بالظلم: من منع الحق، وفعل الإثم، فقد أذل نفسه وأهانها، قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ آلِيزَةَ فَبِئْسَ آلِيزَةً جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠]، وقال - تعالى -

عليه، أو بالإقرار - تأخير، لا بحبس، ولا مال يفتدى به ولا غيره، بل تقطع يده في الأوقات المعظمة وغيرها؛ فإن إقامة الحد من العبادات، كالجهاد في سبيل الله. فينبغي أن يعرف أن إقامة الحدود رحمة من الله بعباده، فيكون الوالي شديداً في إقامة الحد، لا تأخذه رافة في دين الله فيعطله، ويكون قصده رحمة الخلق بكف الناس عن المنكرات، لا شفاء غيظه، وإرادة العلو على الخلق، بمنزلة الوالد إذا أدب ولده، فإنه لو كف عن تأديب ولده - كما تشير به الأم رقة ورأفة - لفسد الولد، وإنما يؤديه رحمة به، وإصلاحاً لحاله، مع أنه يود ويؤثر ألا يجوجه إلى تأديب، ويمنزلة الطيب الذي يسقي المريض الدواء الكريه، ويمنزلة قطع العضو المتآكل، والحجم، وقطع [٣٣٠ / ٢٨] العروق بالفصاد، ونحو ذلك، بل بمنزلة شرب الإنسان الدواء الكريه. وما يدخله على نفسه من المشقة لينال به الراحة.

فهكذا شرعت الحدود، وهكذا ينبغي أن تكون نية الوالي في إقامتها، فإنه متى كان قصده صلاح الرعية والنهي عن المنكرات، بجلب المنفعة لهم، ودفع المضرة عنهم، وابتغى بذلك وجه الله - تعالى - وطاعة أمره، لأن الله له القلوب، وتيسرت له أسباب الخير، وكفاه العقوبة البشرية، وقد يرضى المحدود، إذا أقام عليه الحد.

وأما إذا كان غرضه العلو عليهم، وإقامة رياسته ليعظموه، أو ليلذلوا له ما يريد من الأموال، انعكس عليه مقصوده. ويروى أن عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - قبل أن يلي الخلافة كان نائباً للوليد بن عبد الملك على مدينة النبي ﷺ، وكان قد ساسهم سياسة صالحة، فقدم الحاجاج من العراق، وقد سامهم سوء العذاب. فسأل أهل المدينة عن عمر: كيف هيته فيكم؟ قالوا: ما نستطيع أن ننظر إليه. قال: كيف عجبكم له؟ قالوا: هو أحب إلينا

ذَلِكَ آتِيَفَاءَ مَرَضَاتِ اللَّهِ فَتَوْتِ نُوْتِيَوِ أَجْرًا عَظِيمًا [النساء: ١١٤]. وقد روى أبو داود في «السنن»، عن النبي ﷺ، أنه قيل له: أَمِنْ العَصِيَةِ أَنْ يَنْصُرَ الرَّجُلُ قَوْمَهُ فِي الْحَقِّ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: «وَلَكِنْ مِنَ الْعَصِيَةِ أَنْ يَنْصُرَ الرَّجُلُ قَوْمَهُ فِي الْبَاطِلِ»^(١). وقال: «خَيْرِكُمُ الدَّافِعُ عَنْ قَوْمِهِ مَا لَمْ يَأْتُمْ»^(٢). وقال: «مِثْلُ الَّذِي يَنْصُرُ قَوْمَهُ بِالْبَاطِلِ كَعِمْرٍ تَرْدِي فِي بَثَرٍ فَهُوَ يَجْرُ بِذَنْبِهِ»^(٣). وقال: «مَنْ سَمِعْتُمُوهُ يَتَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَةِ فَأَحْضُوهُ بَيْنَ أَيْهِ، وَلَا تَكْنُؤُا»^(٤).

وكل ما خرج عن دعوة الإسلام والقرآن: من نسب أو بلد، أو جنس أو مذهب، أو طريقة، فهو من عزاء الجاهلية، بل لما اختصم رجلان من المهاجرين والأنصار فقال المهاجري: يا للمهاجرين، [٣٢٩ / ٢٨] وقال الأنصاري: يا للأنصار، قال النبي ﷺ: «أَبْدَعُوْا الْجَاهِلِيَةَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟»^(٥). وغضب لذلك غضباً شديداً.



فصل

وأما السارق فيجب قطع يده اليمنى بالكتاب والسنة والإجماع:

قال الله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»^(١) فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ [المائدة: ٣٨، ٣٩]، ولا يجوز - بعد ثبوت الحد بالينة

(١) ضعف: أخرجه ابن ماجه (٣٩٤٩).

(٢) موضوع: أخرجه أبو داود (٥١٢٠) وانظر «الضعيفة» (١٨٢).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٥١١٧) والحدِيث صححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٤٥١).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (١٣٦/٥) والحدِيث صححه الألباني في «الصحيفة» (٢٦٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤).

ولا يكون السارق سارقاً حتى يأخذ المال من جزز، فأما المال [٢٨ / ٣٣٢] الضائع من صاحبه، والتمر الذي يكون في الشجر في الصحراء بلا حائط، والماشية التي لا راعي عندها ونحو ذلك، فلا قطع فيه، لكن يعزر الآخذ، ويضاعف عليه الغرم، كما جاء به الحديث.

وقد اختلف أهل العلم في التضعيف، وعن قال به أحد وغيره. قال رافع بن خديج: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا قطع في ثمر ولا كثر»^(١) والكثرة: جوار النخل. رواه أهل السنن. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - رضي الله عنه - قال: سمعت رجلاً من مزينة يسأل رسول الله ﷺ: قال: يا رسول الله، جنت أسالك عن الضالة من الإبل. قال: «معها حذاؤها وسقاؤها، تأكل الشجر، وترد الماء، فدعها حتى يأتيها باغيها». قال: فالضالة من الغنم؟ قال: «لك أو لأخيك أو للذئب، تجمعها حتى يأتيها باغيها». قال: فالحرسة التي تؤخذ من مراتعها؟ قال: «فيها ثمنها مرتين، وضرب نكال. وما أخذ من عطته»^(٢)، فقيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن. قال: يا رسول الله: فالثمار وما أخذ منها من أكمامها؟ قال: «من أخذ منها بقمه، ولم يتخذ حجة»^(٣) فليس عليه شيء، ومن احتمل فعله ثمنه مرتين، وضرب نكال، وما أخذ من إجرائه فقيه القطع، إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن، وما لم يبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثليه، وجلدات نكال»^(٤). رواه أهل [٢٨ / ٣٣٣] السنن. لكن هذا سياق النسائي، ولذلك قال النبي ﷺ: «ليس على المتهاجر

من أهلنا. قال: فكيف أدبه فيكم؟ قالوا: ما بين الثلاثة الأسواط إلى العشرة. قال: هذه هيته، وهذه محبته، وهذا أدبه، هذا أمر من السماء.

وإذا قطعت يده حسمت، ويستحب أن تعلق في عنقه. فإن [٢٨ / ٣٣١] سرق ثانياً، قطعت رجله اليسرى. فإن سرق ثالثاً، ورابعاً، فقيه قولان للمصاحبة. ومن بعدهم من العلماء: أحدهما: تقطع أربعته في الثالثة والرابعة، وهو قول أبي بكر - رضي الله عنه - ومذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين. والثاني: أنه يجبس، وهو قول علي - رضي الله عنه - والكوفيين، وأحمد في روايته الأخرى.

وإنما تقطع يده إذا سرق نصائباً، وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم، عند جمهور العلماء من أهل الحجاز وأهل الحديث وغيرهم، كمالك، والشافعي، وأحمد. ومنهم من يقول: دينار أو عشرة دراهم. فمن سرق ذلك قطع بالاتفاق، وفي «الصحيحين» عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قطع في يمين ثمنه ثلاثة دراهم^(٥). وفي لفظ لمسلم: قطع سارقاً في يمين قيمته ثلاثة دراهم^(٦). والمجن: الترس. وفي «الصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً»^(٧). وفي رواية لمسلم: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً»^(٨). وفي رواية للبخاري، قال: «اقطعوا في ربع دينار، ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك»^(٩). وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم، والدينار اثني عشر درهماً.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧٩٧)، ومسلم (١٦٨٦).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٨٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧٨٩)، ومسلم (١٦٨٤).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٨٤).

(٥) ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه أحمد (٨٠ / ٦) وانظر «الإرواء»

(٢٤٠٢).

(٦) صحيح: أخرجه أحمد وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٤١٤).

(٧) التطن: مبرك الإبل حول الحوض.

(٨) الحجة: معطف الإزار، وطرف الثوب، أي: لا يأخذ فيه في ثوبه.

(٩) حسن: أخرجه النسائي (٤٩٥٩) وصححه الألباني في «الإرواء»

(٢٤١٣).

أكثر العلماء كالشافعي وأحمد؛ لأن النبي ﷺ رجم يهوديين عند باب مسجده، وذلك أول رجم كان في الإسلام.

واختلفوا في المرأة إذا وجدت حبلى، ولم يكن لها زوج ولا سيد، ولم تدع شبهة في الحمل. ففيها قولان في مذهب أحمد وغيره قيل: لا حد عليها؛ لأنه يجوز أن تكون حبلت مكرمة، أو بتحمل، أو بوطء شبهة. وقيل: بل تحد، وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين، وهو الأشبه بأصول الشريعة، وهو مذهب أهل المدينة؛ فإن الاحتمالات النادرة لا يلتفت إليها، كاحتمال كذبها، وكذب الشهود.

وأما اللواط: فمن العلماء من يقول: حده كحد الزنا. وقد قيل: دون ذلك. والصحيح الذي اتفقت عليه الصحابة: أن يقتل الاثنان، الأعلى والأسفل، سواء كانا محصنين أو غير محصنين؛ فإن أهل السنن رووا عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به»^(١). وروى أبو داود عن ابن عباس [٢٨ / ٣٣٥] - رضي الله عنهما - في البكر يوجد على اللواطية. قال: يرجم. ويروى عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - نحو ذلك.

ولم تختلف الصحابة في قتله، ولكن تنوعوا فيه. فروى عن الصديق - رضي الله عنه - أنه أمر بتحيققه. وعن غيره قتله، وعن بعضهم: أنه يلقي عليه جدار حتى يموت تحت المدم، وقيل: يجلس في أثنى موضع حتى يموت. وعن بعضهم: أنه يرفع على أعلى جدار في القرية ويرمى منه، ويتبع بالحجارة، كما فعل الله بقوم لوط. وهذه رواية عن ابن عباس. والرواية

ولا على المختلس ولا الخائن قطع^(٢)، فالمتنب: الذي ينهب الشيء والناس ينظرون، والمختلس: الذي يجتذب الشيء، فيعلم به قبل أخذه، وأما الطرار - وهو البطاط الذي يبط الجيوب والمتاديل والأكام ونحوها - فإنه يقطع على الصحيح.



فصل

وأما الزاني، فإن كان محصناً، فإنه يرجم بالحجارة حتى يموت كما رجم النبي ﷺ ماعز بن مالك الأسلمي، ورجم الغامدية، ورجم اليهوديين، ورجم غير هؤلاء، ورجم المسلمون بعده. وقد اختلف العلماء: هل يجلد قبل الرجم مائة؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره. وإن كان غير محصن، فإنه يجلد مائة جلدة بكتاب الله، ويغرب عاماً بسنة رسول الله ﷺ، وإن كان بعض العلماء لا يرى وجوب التقريب.

ولا يقام عليه الحد حتى يشهد عليه أربعة شهداء، أو يشهد على نفسه أربع شهادات، عند كثير من العلماء أو أكثرهم. ومنهم من يكفي بشهادته على نفسه مرة واحدة، ولو أقر على نفسه، ثم رجع [٢٨ / ٣٣٤] فمنهم من يقول: يسقط عنه الحد، ومنهم من يقول: لا يسقط.

والمحصن من وطئ - وهو حر مكلف - لمن تزوجها نكاحاً صحيحاً في قبلها، ولو مرة واحدة. وهل يشترط أن تكون الموطوءة مساوية للواطئ في هذه الصفات؟ على قولين للعلماء. وهل تحصن المراهقة للبالغ وبالعكس؟

فأما أهل الذمة، فإنهم محصنون - أيضاً - عند

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٦٢) وصححه الألباني في الإرواء (٣٣٥٠).

(٣) صحيح موقوفاً: أخرجه أبو داود (٤٤٦٣).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٩١-٤٣٩٢) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٢٧٨).

الأخرى قال: يرجم، وعلى هذا أكثر السلف، قالوا: لأن الله رجم قوم لوط، وشرع رجم الزاني تشبيهاً بـ رجم قوم لوط، فيرجم الاثنان، سواء كانا حرين أو مملوكين، أو كان أحدهما مملوكاً والآخر حراً، إذا كانا بالغين، فإن كان أحدهما غير بالغ، عوقب ما دون القتل، ولا يرجم إلا البالغ.



فصل [٢٨ / ٣٣٦]

وأما حد الشرب، فإنه ثابت بستة رسول الله ﷺ، وإجماع المسلمين، فقد روى أهل السنن، عن النبي ﷺ من وجوه أنه قال: «من شرب الخمر فاجلدوه، ثم إن شرب فاجلدوه، ثم إن شرب فاجلدوه، ثم إن شرب فاقتلوه»^(١)، وثبت عنه أنه جلد الشارب غير مرة، هو وخلفاؤه والمسلمون بعده.

والقتل عند أكثر العلماء منسوخ. وقيل: هو محكم. يقال: هو تعزير يفعله الإمام عند الحاجة.

وقد ثبت عن النبي ﷺ: أنه ضرب في الخمر بالجرید والنعال أربعين^(٢). وضرب أبو بكر - رضي الله عنه - أربعين، وضرب عمر في خلافته ثمانين. وكان علي - رضي الله عنه - يضرب مرة أربعين، ومرة ثمانين. فمن العلماء من يقول: يجب ضرب الثمانين. ومنهم من يقول: الواجب أربعون، والزيادة يفعلها الإمام عند الحاجة، إذا أذعن الناس الخمر، أو كان الشارب ممن لا يرتدع بدونها، ونحو ذلك.

[٢٨ / ٣٣٧] فأما مع قلة الشاربين وقرب أمر الشارب فتكفي الأربعون. وهذا أوجه القولين، وهو قول الشافعي وأحمد - رحمهما الله - في إحدى الروايتين

عن أحمد.

وقد كان عمر رضي الله عنه - لما كثر الشرب - زاد فيه النفي وحلق الرأس مبالغة في الزجر عنه، فلو غرب الشارب مع الأربعين لينقطع خبره، أو عزله عن ولايته كان حسناً؛ فإن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بلغه عن بعض نوابه أنه تمثل بأبيات في الخمر فعزله.

والخمر التي حرمها الله ورسوله، وأمر النبي ﷺ بجلدها شاربها، كل شراب مسكر من أي أصل كان، سواء كان من الثمار كالعنب، والرطب، والتين. أو الحبوب، كالحنطة، والشعير. أو الطلول كالعسل. أو الحيوان، كلبن الخيل. بل لما أنزل الله - سبحانه وتعالى - على نبيه محمد ﷺ تحريم الخمر، لم يكن عندهم بالمدينة من خمر العنب شيء؛ لأنه لم يكن بالمدينة شجر عنب، وإنما كانت تجلب من الشام، وكان عامة شراهم من نبيذ التمر، وقد تواترت السنة عن النبي ﷺ وخلفائه الراشدين وأصحابه - رضي الله عنهم - أنه حرم كل مسكر، وبين أنه خمر.

وكانوا يشربون النبيذ الحلو، وهو أن ينبذ في الماء تمر وزبيب [٢٨ / ٣٣٨]، أي: يطرح فيه - والنبيذ: الطرح - ليحلوا الماء لا سيما كثير من مياه الحجاز، فإن فيه ملوحة، فهذا النبيذ حلال بإجماع المسلمين؛ لأنه لا يسكر، كما يحل شرب عصير العنب قبل أن يصير مسكراً، وكان النبي ﷺ قد نهاهم أن ينبذوا هذا النبيذ في أوعية الخشب، أو الجري، وهو ما يصنع من التراب، أو القرع، أو الظروف المزقة، وأمرهم أن ينبذوا في الظروف التي تربط أفواهاها بالأوكية؛ لأن الشدة تدب في النبيذ ديباً خفيفاً، ولا يشعر الإنسان، فربما شرب الإنسان ما قد دبب فيه الشدة المطرية، وهو لا يشعر، فإذا كان السقاء موكاً انشق الطرف، إذا غلا فيه النبيذ، فلا يقع الإنسان في عذور، وتلك الأوعية لا تشق.

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٦٤٠٥) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦١٨٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٧٩).

والخشيشة المصنوعة من ورق العنب حرام أيضًا؛
يجلد صاحبها كما يجلد شارب الخمر، وهي أخبث من
الخمر، من جهة أنها تفسد العقل والمزاج، حتى يصير
في الرجل تخنث وديانة، وغير ذلك من الفساد،
والخمر أخبث؛ من جهة أنها تفضي إلى المخاصمة
والمقاتلة، وكلاهما يصد عن ذكر الله - تعالى - وعن
الصلاة.

وقد توقف بعض الفقهاء المتأخرين في حدها،
ورأى أن أكلها [٣٤٠ / ٢٨] يعزر بها دون الحد،
حيث ظنها تغير العقل من غير طرب. بمنزلة البنج،
ولم نجد للعلماء المتقدمين فيها كلامًا، وليس كذلك،
بل أكلوها ينشون عنها، ويشتهونها، كشراب الخمر
وأكثر، وتصدّمهم عن ذكر الله، وعن الصلاة. إذا
أكثر منها، مع ما فيها من المفاصد الأخرى: من
الديانة والخنث، وفساد المزاج والعقل وغير ذلك.

ولكن لما كانت جامدة مطعومة ليست شرابًا،
تنازع الفقهاء في نجاستها، على ثلاثة أقوال في مذهب
أحمد وغيره، فقيل: هي نجسة كالخمر المشربة، وهذا
هو الاعتبار الصحيح. وقيل: لا؛ لجمودها. وقيل:
يفرق بين جامدها ومائعها. وبكل حال فهي داخلة
فيما حرمه الله ورسوله من الخمر والمسكر لفظًا
ومعنى.

قال أبو موسى الأشعري - رضي الله عنه -: يا
رسول الله، أفتنا في شرايين كنا نصنعها باليمن: البَيْعُ:
وهو من العسل ينبذ حتى يشتد. والمُزْرُ: وهو من
الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد. قال: وكان رسول الله
ﷺ قد أعطي جوامع الكلم وخواتيمه. فقال: «كل
مسكر حرام»^(١). متفق عليه في «الصحيحين».

وعن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - قال: قال
رسول الله ﷺ: «إن من الحنطة خمرًا، ومن الشعير
خمرًا، ومن الزبيب خمرًا، ومن التمر خمرًا، ومن العسل

وروي عنه أنه ﷺ رخص بعد هذا في الانتباز في
الأوعية، وقال: «كنت نهيتكم عن الانتباز في الأوعية
فانتبذوا، ولا تشربوا المسكر»^(٢). فاختلف الصحابة
ومن بعدهم من العلماء، منهم من لم يبلغه النسخ أو لم
يشبهه، فنهى عن الانتباز في الأوعية. ومنهم من اعتقد
ثبوته وأنه ناسخ فرخص في الانتباز في الأوعية.
فسمع طائفة من الفقهاء أن بعض الصحابة كانوا
يشربون النبيذ فاعتقدوا أنه المسكر، فترخصوا في
شرب أنواع من الأشربة التي ليست من العنب
والتمر، وترخصوا في المطبوخ من نبيذ التمر والزبيب
إذا لم يسكر الشارب.

[٣٣٩ / ٢٨] والصواب: ما عليه جماهير
المسلمين: أن كل مسكر خمر، يجلد شاربها، ولو شرب
منه قطرة واحدة، لتداوى أو غير تداوى، فإن النبي ﷺ
سئل عن الخمر يتداوى بها، فقال: «إنها داء وليست
بدواء»^(٣)، «وإن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم
عليها»^(٤).

والحد واجب إذا قامت البيئة، أو اعترف
الشارب؛ فإن وجدت منه رائحة الخمر، أو روي
وهو يتقيؤها ونحو ذلك. فقد قيل: لا يقام عليه الحد،
لاحتيال أنه شرب ما ليس بخمر، أو شربها جاهلًا
بها، أو مكرهًا ونحو ذلك. وقيل: بل يجلد إذا عرف
أن ذلك مسكر. وهذا هو المأثور عن الخلفاء
الراشدين وغيرهم من الصحابة، كعثمان، وعلي، وابن
مسعود؛ وعليه تدل سنة رسول الله ﷺ، وهو الذي
يصلح عليه الناس، وهو مذهب مالك، وأحمد في
غالب نصوصه، وغيرهما.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٨٤).

(٣) صحيح موقوفًا: صححه الألباني في «الصحيحة» (١٦٣٣) موقوفًا
عن ابن مسعود، ولفظه: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم
عليكم».

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٤٣)، ومسلم (١٧٣٣).

ونوع، ولا تأثير لكونه مأكولاً أو مشروباً، على أن الخمر قد يصطبغ بها، والحشيشة قد تذاب في الماء وتشرب، فكل خمر يشرب ويؤكل، والحشيشة تؤكل وتشرب، وكل ذلك حرام، وإنما لم يتكلم المتقدمون في خصوصها؛ لأنه إنما حدث أكلها من قريب، في أواخر المائة السادسة، أو قريباً من ذلك، كما أنه قد أحدثت أشربة مسكرة بعد النبي ﷺ، وكلها داخلة في الكلم الجوامع، من الكتاب والسنة.



فصل

ومن الحدود التي جاء بها الكتاب والسنة، وأجمع عليها المسلمون: حد القذف، فإذا قذف الرجل محصناً بالزنا أو اللواط، وجب عليه الحد ثمانون جلدة، والمحصن هنا: هو الحر العفيف، وفي باب حد الزنا هو الذي وطئ وطئاً كاملاً في نكاح تام.



[٢٨/٣٤٣] فصل

وأما المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة، كالذي يَقْبَلُ الصبي والمرأة الأجنبية، أو يباشر بلا جماع أو يأكل ما لا يحل، كالدم والميتة، أو يقذف الناس بغير الزنا، أو يسرق من غير حرز، ولو شيئاً يسيراً، أو يخون أمانته، كولاة أموال بيت المال أو الوقوف، ومال اليتيم ونحو ذلك إذا خانوا فيها، وكالوكلاء والشركاء إذا خانوا، أو يغش في معاملته، كالذين يغشون في الأطعمة والثياب ونحو ذلك، أو يطفف المكيال والميزان، أو يشهد بالزور، أو يلحق شهادة الزور، أو يرتشي في حكمه، أو يحكم بغير ما أنزل الله، أو يعتدي على رعيته، أو يتعزى بعزاء الجاهلية، أو يلبي داعي الجاهلية، إلى غير ذلك من

خبراً، وأنا أنهي عن كل مسكر^(١). رواه [٢٨/٣٤١] أبو داود وغيره. ولكن هذا في «الصحيحين» عن عمر موقوفاً عليه، أنه خطب به على منبر رسول الله ﷺ، فقال: «الخمر ما خامر العقل»^(٢). وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»^(٣)، وفي رواية: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»^(٤) رواهما مسلم في «صحيحه». وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام، وما أسكر الفرق منه، فملاء الكف منه حرام»^(٥). قال الترمذي: حديث حسن. وروى أهل السنن عن النبي ﷺ من وجوه أنه قال: «ما أسكر كثيره، فقليله حرام»^(٦). وصححه الحفاظ. وعن جابر - رضي الله عنه - أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له: المِزْر، فقال: «أَمْسُكْهُ هُوَ؟». قال: نعم. فقال: «كل مسكر حرام، إن على الله عهداً لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال». قالوا: يا رسول الله! وما طينة الخبال؟ قال: «عَرَقَ أهل النار، أو عصارة أهل النار»^(٧). رواه مسلم في «صحيحه». وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «كل خمر خمر، وكل مسكر حرام»^(٨). رواه أبو داود.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة مستفيضة، جمع رسول الله [٢٨/٣٤٢] ﷺ بما أوتيته من جوامع الكلم كل ما غطى العقل وأسكر، ولم يفرق بين نوع

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٧٦) وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٥٩٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٤٦١٩)، ومسلم (٢٠٣٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٣).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٣).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٨٧) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٣٧٦).

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (١٤٢٩٣) وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٣٧٥).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٢).

(٨) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٨٠) وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٠٣٩).

[٣٤٥/ ٢٨] العشرون أو الأربعون. وقيل: بل لا يبلغ بكل منهما حد العبد. ومنهم من يقول: لا يبلغ بكل ذنب حد جنسه وإن زاد على حد جنس آخر، فلا يبلغ بالسارق من غير حرز قطع اليد، وإن ضرب أكثر من حد القاذف. ولا يبلغ بمن فعل ما دون الزنا حد الزاني، وإن زاد على حد القاذف، كما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: أن رجلاً نقش على خاتمته، وأخذ بذلك من بيت المال، فأمر به فضرب مائة ضربة، ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ضربة، ثم ضربه في اليوم الثالث مائة ضربة.

وروي عن الخلفاء الراشدين، في رجل وامرأة وجدا في لحاف: يضربان مائة. وروي عن النبي ﷺ في الذي يأتي جارية امرأته: «إن كانت أحلتها له جُلْد مائة، وإن لم تكن أحلتها له رُجِمَ»^(١). وهذه الأقوال في مذهب أحمد، وغيره، والقولان الأولان في مذهب الشافعي، وغيره.

وأما مالك وغيره، فحكمي عنه: أن من الجرائم ما يبلغ به القتل. وواقفه بعض أصحاب أحمد، في مثل الجاسوس المسلم، إذا تجسس للعدو على المسلمين، فإن أحد توقف في قتله، وجَوَّزَ مالك وبعض الحنابلة - كابن عقيل - قتله، ومنعه أبو حنيفة، والشافعي وبعض الحنابلة، كالقاضي أبي يعلى.

[٣٤٦/ ٢٨] وجوز طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما: قتل الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة، وكذلك كثير من أصحاب مالك. قالوا: إنما جَوَّزَ مالك وغيره قتل القدرية لأجل الفساد في الأرض، لا لأجل الردة، وكذلك قد قيل في قتل الساحر؛ فإن أكثر العلماء على أنه يقتل، وقد روي عن جندب - رضي الله عنه -

أنواع المحرمات، فهؤلاء يعاقبون تعزيراً وتنكيلاً وتأديباً، بقدر ما يراه الوالي، على حسب كثرة ذلك الذنب في الناس وقتله. فإذا كان كثيراً زاد في العقوبة، بخلاف ما إذا كان قليلاً. وعلى حسب حال المذنب؛ فإذا كان من المذممين على الفجور زيد في عقوبته، بخلاف المقل من ذلك. وعلى حسب كبر الذنب وصغره؛ فيعاقب من يتعرض لنساء الناس وأولادهم، بما لا يعاقب من لم يتعرض إلا لمرأة [٣٤٤/ ٢٨] واحدة، أو صبي واحد.

وليس لأقل التعزير حد، بل هو بكل ما فيه إيلاام الإنسان، من قول وفعل، وترك قول، وترك فعل، فقد يعزر الرجل بوعظه وتوبيخه والإغلاظ له، وقد يعزر بهجره وترك السلام عليه حتى يتوب إذا كان ذلك هو المصلحة، كما هجر النبي ﷺ وأصحابه «الثلاثة الذين خَلَفُوا»، وقد يعزر بعزله عن ولايته، كما كان النبي ﷺ وأصحابه يعزرون بذلك، وقد يعزر بترك استخدامه في جند المسلمين، كالجندي المقاتل إذا فرَّ من الزحف؛ فإن الفرار من الزحف من الكبائر، وقطع أجره نوع تعزير له، وكذلك الأمير إذا فعل ما يستعظم فعزله عن إمارته تعزير له. وكذلك قد يعزر بالحبس، وقد يعزر بالضرب، وقد يعزر بتسويد وجهه وإركابه على دابة مقلوباً؛ كما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: أنه أمر بمثل ذلك في شاهد الزور، فإن الكاذب سود الوجه، فسود وجهه، وقلب الحديث، فقلب ركوبه.

وأما أعلاؤه: فقد قيل: «لا يزداد على عشرة أسواط». وقال كثير من العلماء لا يبلغ به الحد. ثم هم على قولين: منهم من يقول: «لا يبلغ به أدنى الحدود»: لا يبلغ بالحر أدنى حدود الحر، وهي الأربعون، أو الثمانون، ولا يبلغ بالعبد أدنى حدود العبد، وهي

(١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٥٥٦).

بالبطل قتل.

موقوفًا ومرفوعًا: «إن حد الساحر ضربه بالسيف»^(١)
رواه الترمذي.

وجماع ذلك: أن العقوبة نوعان:

أحدهما: على ذنب ماضٍ، جزاء بما كسب نكالًا
من الله، كجلد الشارب والقاذف، وقطع المحارب
والسارق.

والثاني: العقوبة لتأدية حق واجب، وترك محرم في
المستقبل، كما يستاب المرتد حتى يسلم، فإن تاب،
وإلا قتل. وكما يعاقب تارك الصلاة والزكاة وحقوق
الآدميين حتى يؤديها، فالتعزير في هذا الضرب أشد
منه في الضرب الأول. ولهذا يجوز أن يضرب مرة بعد
مرة حتى يؤدي الصلاة الواجبة، أو يؤدي الواجب
عليه، والحديث الذي في «الصحيحين»، عن النبي
ﷺ، أنه قال: «لا يجلد فوق عشرة [٢٨ / ٣٤٨]
أسواط إلا في حد من حدود الله»^(٢)، قد فسره طائفة
من أهل العلم، بأن المراد بحدود الله ما حُرِّمَ لحق الله؛
فإن الحدود في لفظ الكتاب والسنة يراد بها الفصل بين
الحلال والحرام، مثل آخر الحلال وأول الحرام. فيقال
في الأول: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْتَدُواهَا»
[البقرة: ٢٢٩]. ويقال في الثاني: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ
فَلَا تَقْرَبُوهَا» [البقرة: ١٨٧].

وأما تسمية العقوبة المقدرة حدًا، فهو عرف
حادث، ومراد الحديث: أن من ضرب لحق نفسه،
كضرب الرجل امرأته في النشوز، لا يزيد على عشر
جلدات.

والجلد الذي جاءت به الشريعة: هو الجلد المعتدل
بالسوط؛ فإن خيار الأمور أوساطها، قال علي - رضي
الله عنه -: «ضرب بين ضربين، وسوط بين سوطين».
ولا يكون الجلد بالمصي ولا بالمقارع، ولا يكتفى فيه
بالدرة؛ بل الدرة تستعمل في التعزير.

وعن عمر وعثمان وحفصة وعبد الله بن عمر
وغيرهم من الصحابة - رضي الله عنهم - قتله. فقال
بعض العلماء: لأجل الكفر، وقال بعضهم: لأجل
الفساد في الأرض. لكن جمهور هؤلاء يرون قتله
حدًا. وكذلك أبو حنيفة يعزr بالقتل فيما تكرر من
الجرائم، إذا كان جنسه يوجب القتل، كما يُقتل من
تكرر منه اللواط، أو اغتيال النفوس لأخذ المال ونحو
ذلك.

وقد يُستدل على أن المفسد متى لم ينقطع شره
إلا بقتله فإنه يُقتل؛ بما رواه مسلم في «صحيحه»،
عن عَزْرَجَةَ الأشجعي - رضي الله عنه - قال: سمعت
رسول الله ﷺ يقول: «من أتاكم وأمركم جميع على
رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق
جماعتكم، فاقتلوه»^(٣). وفي رواية: «ستكون هنأت،
وهنأت. فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع
فاضربوه بالسيف، كائنًا من كان»^(٤).

[٢٨ / ٣٤٧] وكذلك قد يقال في أمره بقتل
شارب الخمر في الرابعة؛ بدليل ما رواه أحمد في
«المسند»، عن ديلم الحميري - رضي الله عنه - قال:
سألت رسول الله ﷺ: فقلت: يا رسول الله، إنا بأرض
نعالج بها عملاً شديدًا، وإنا نتخذ شرابًا من القمح
نتقوى به على أعمالنا، وعلى برد بلادنا، فقال: «هل
يسكر؟» قلت: نعم. قال: «فاجتنبوه». قلت: إن
الناس غير تاركيه. قال: «فإن لم يتركوه فاقتلوه»^(٥).
وهذا لأن المفسد كالصائل. فإذا لم يندفع الصائل إلا

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي (١٤٦٠) وضعفه الألباني في «ضعيف
الجامع» (٢٦٩٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٥٢).

(٣) السابق نفسه.

بَعَثَهُمْ بِبَعْضِ قَدَمَيْهِمْ فَذَمَّتْ صَوِيْعٌ وَبَيْعٌ [٢٨/٣٥٠]
وَصَلَوْتُ وَمَسَّحُودٌ يُذَكِّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا
وَلْيَنْصَرِفْ اللَّهُ مَنْ يَنْصَرِفُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ
عَزِيزٌ ۝ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ
وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ [الحج: ٣٩-٤١].

ثم إنه بعد ذلك أوجب عليهم القتال بقوله تعالى:
﴿حُجِبَ عَنْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ
تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا
شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَشَدُّ لَا
تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وأكد الإيجاب، وعظم أمر الجهاد، في عامة السور
المدنية، وذم التاركين له، ووصفهم بالنفاق ومرض
القلوب، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ
وَأَخَوَاتُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ
اقتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ
تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ
فَتَرَكُوهَا حَتَّى تَأْتِيَ الْيَقِينُ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا
الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ
يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]. وقال
تعالى: ﴿فَلَمَّا أَثَرَتِ سُورَةُ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ
رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ
الْمُنْفِئِينَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمْ ۝ طَاعَةٌ
وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ۚ فَلَمَّا غَزَمَ الْأَمْرَ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ
خُفَاءً لَهُمْ ۝ لَقَدْ عَسَتْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي
الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٠-٢٢]. فهذا
كثير [٢٨/٣٥١] في القرآن .

وكذلك تعظيمه وتعظيم أهله في (سورة الصف)
التي يقول فيها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَرُ
عَلَى تَحَرُّوْكُمْ تُحْجِرُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۝ تُوْثِقُونَ

أما الحدود: فلا بد فيها من الجلد بالسوط،
وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يؤدب
بالدرة، فإذا جاءت الحدود دعا بالسوط، ولا تجرد
ثيابه كلها، بل يتزع عنه ما يمنع ألم الضرب، من
الحشايا والفراء ونحو ذلك. ولا يربط إذا لم يحتج إلى
ذلك، ولا يضرب وجهه؛ فإن النبي ﷺ قال: «إذا
قاتل أحدكم [٢٨/٣٤٩] فليقت الوجه ولا يضرب
مقاتله»^(١)، فإن المقصود تأديبه لا قتله، ويعطي كل
عضو حظه من الضرب، كالظهر والأكفاف
والفخذين ونحو ذلك.



فصل

العقوبات التي جاءت بها الشريعة لمن عصى
الله ورسوله نوعان:

أحدهما: عقوبة المقدور عليه، من الواحد
والعدد، كما تقدم .

والثاني: عقاب الطائفة المتمتعة، كالتي لا يقدر
عليها إلا بقتال .

فأصل هذا هو جهاد الكفار، أعداء الله ورسوله،
فكل من بلغته دعوة رسول الله ﷺ، إلى دين الله الذي
بعث به فلم يستجب له؛ فإنه يجب قتاله ﴿حَتَّى لَا
تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا كُلَّهُ بِلَّهِ﴾
[الأنفال: ٣٩].

ولأن الله لما بعث نبيه، وأمره بدعوة الخلق إلى دينه، لم
يأذن له في قتل أحد على ذلك ولا قتاله، حتى هاجر إلى
المدينة، فأذن له وللمسلمين بقوله تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ
يُقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ غُلِبُوا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ
لَقَدِيرٌ ۝ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا
أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ۚ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٦٠)، ومسلم (٢٦١٢).

باتفاق العلماء أفضل من الحج والعمرة، ومن الصلاة التطوع، والصوم التطوع. كما دل عليه الكتاب والسنة، حتى قال النبي ﷺ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد»^(١)، وقال: «إن في الجنة لمائة درجة، ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء والأرض، أعدنا الله للمجاهدين في سبيله»^(٢) متفق عليه، وقال: «من اغترت قدماء في سبيل الله حرمته الله على النار»^(٣)، رواه البخاري، وقال ﷺ: «رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه. وإن مات أجري عليه عمله الذي كان يعمل، وأجرى عليه رزقه، وأمن الفتان»^(٤)، رواه مسلم، وفي «السنن»: «رباط يوم في سبيل الله، خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل»^(٥)، وقال ﷺ: «صيان لا تمسها النار: حين تكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله»^(٦) قال الترمذي: حديث حسن. وفي «مسند الإمام [٢٨/٣٥٣] أحمد»: «حرس ليلة في سبيل الله، أفضل من ألف ليلة يقام ليها، ويصام نهارها»^(٧)، وفي «الصحيحين»: أن رجلاً قال: يا رسول الله، أخبرني بشيء يعمل الجهاد في سبيل الله؟ قال: «لا تستطيع». قال: أخبرني به؟ قال: «هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تصوم لا تظفر، وتقوم لا تقفر؟». قال: لا. قال: «فلذلك الذي يعمل الجهاد»^(٨). وفي «السنن» أنه ﷺ قال: «إن لكل أمة سياحة، وسياحة أمتي الجهاد في

بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَنُجَاهُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْرٍ لَكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ» ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَفَدَّخَلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَتَسْكُنُ فِيهَا طِبَاقٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٦﴾ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَضْرَ مِنْ أَلْفِ وَفَتْحَ قَرِيبٍ وَتُغْفِرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٠-١٣]. وقوله تعالى: ﴿أَجْعَلُمْ يَفْقَهُ الْخَاجِ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَا وَاتَّ بِاللهِ وَالْأَنْبِيَاءِ الْآخِرِ وَجَنِّدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ لَا يَتَوَدُونَ عِنْدَ اللهِ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَنِّدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللهِ وَلَوْلَا ذَلِكَ هُمُ الْفَاقُونَ ﴿٦﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ فِيهَا نَعِيمٌ مُبِينٌ ﴿٥﴾ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [التوبة: ١٩ - ٢٢]. وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَحْتَالُونَ لَوْنَةٍ لَآيَةٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُحِبُّونَهُمْ ظَنًّا وَلَا نَبَاتٍ وَلَا تَحْتَمِصُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَطْفُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَمْلِكُونَ مِنْ غِثِّ نَبَلٍ إِلَّا كُحِبَ لَهُمْ [٢٨/٣٥٢] بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥﴾ وَلَا يُغْفِرُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُحِبَ لَهُمْ يَنْجِيَهُمُ اللهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠، ١٢١]. فذكر ما يتولد من أعمالهم، وما يشارونه من الأعمال. والأمر بالجهاد، وذكر فضائله في الكتاب والسنة، أكثر من أن يحصر.

ولهذا كان أفضل ما تطوع به الإنسان، وكان

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦١٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٩٠) عن أبي هريرة، ومسلم (٨٨٤) عن أبي سعيد الخدري بنحوه.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٩٠٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٩١٣).

(٥) ضعيف: أخرجه أحمد (٦٢ / ١) والنسائي (٤٠ / ٦) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٠٨٤).

(٦) صحيح: أخرجه الترمذي (١٦٣٩) والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٣٩٩١).

(٧) ضعيف: أخرجه أحمد (٦١ / ١) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٢٧٠٤).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٨٥)، ومسلم (١٨٧٨).

سبيل الله»^(١).

وهذا باب واسع، لم يرد في ثواب الأعمال وفضلها مثل ما ورد فيه .

وهو ظاهر عند الاعتبار؛ فإن نفع الجهاد عام لقاعله ولغيره في الدين والدنيا، ومشتمل على جميع أنواع العبادات الباطنة والظاهرة، فإنه مشتمل من محبة الله تعالى والإخلاص له، والتوكل عليه، وتسليم النفس والمال له، والصبر، والزهد، وذكر الله، وسائر أنواع الأعمال، على ما لا يشتمل عليه عمل آخر .

والقائم به من الشخص والأمة بين إحدى الحسينين دائماً؛ إما النصر والظفر، وإما الشهادة والجنة .

فإن الخلق لا بد لهم من محيا وممات، ففيه استعمال محياهم ومماتهم [٢٨/٣٥٤] في غاية سعادتهم في الدنيا والآخرة، وفي تركه ذهاب السعادتين أو نقصهما؛ فإن من الناس من يرغب في الأعمال الشديدة في الدين أو الدنيا مع قلة منفعتها، فالجهاد أنفع فيهما من كل عمل شديد، وقد يرغب في ترفيه نفسه حتى يصادفه الموت، فموت الشهيد أيسر من كل ميتة، وهي أفضل الميتات .

وإذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد، ومقصوده هو أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فمن امتنع من هذا قوتل باتفاق المسلمين.

وأما من لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة، كالنساء والصبيان، والراهب، والشيخ الكبير، والأعمى، والزمن ونحوهم: فلا يقتل عند جمهور العلماء، إلا أن يقاتل بقوله أو فعله، وإن كان بعضهم يرى إباحة قتل الجميع لمجرد الكفر، إلا النساء والصبيان؛ لكونهم

مآلاً للمسلمين. والأول هو الصواب؛ لأن القتال هو لمن يقاتلنا، إذا أردنا إظهار دين الله، كما قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَبِّلُونَكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا إِنَّا اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْقِدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]. وفي «السنن» عنه ﷺ: أنه مرَّ على امرأة مقتولة في بعض مغازيه، قد وقف عليها الناس. فقال: «ما كانت هله لتقاتل»، وقال لأحدهم: «الحق خالداً فقل له: لا تقتلوا ذرية ولا حسباً^(٢)»، وفيها - أيضاً - عنه ﷺ: أنه كان يقول: «لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا [٢٨/٣٥٥] طفلاً صغيراً، ولا امرأة»^(٣).

وذلك أن الله - تعالى - أباح من قتل النفوس ما يحتاج إليه في صلاح الخلق، كما قال تعالى: ﴿وَأَلْفِتْنَةُ أَكْثَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧] أي: أن القتل وإن كان فيه شر وفساد ففيه فتنة الكفار من الشر والفساد ما هو أكبر منه، فمن لم يمنع المسلمين من إقامة دين الله لم تكن مضرة كفره إلا على نفسه؛ ولهذا قال الفقهاء: إن الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة، يعاقب بما لا يعاقب به الساكِت .

وجاء في الحديث: «إن الخطيئة إذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها؛ ولكن إذا ظهرت فلم تُنكَر صُرَّت العامة»^(٤).

ولهذا أوجبت الشريعة قتال الكفار، ولم توجب قتل المقدور عليهم منهم، بل إذا أسر الرجل منهم في القتال، أو غير القتال، مثل أن تلقيه السفينة إلينا، أو يضل الطريق، أو يؤخذ بحيلة، فإنه يفعل فيه الإمام الأصلح من قتله، أو استعباده، أو المن عليه، أو مفادته بمال أو نفس عند أكثر الفقهاء، كما دلَّ عليه الكتاب والسنة، وإن كان من الفقهاء من يرى المن

(٢) المصنف: الأجير.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٦٦٩) والحديث صححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٧٠١).

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٦١٤) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (١٣٤٦).

(٥) موضوع: انظر «السلسلة الضعيفة» (١٦١٢).

(١) ضعيف: ضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٤٤٢)، ولكن جملة «إن سياحة أمي الجهاد في سبيل الله تعالى» قد صحت من حديث أبي أمامة عند أبي داود (٢٤٨٦)، وانظر «صحيح الجامع» (٢٠٩٣).

عليه ومفاداته منسوخًا .

فأما أهل الكتاب والمجوس: فيقاتلون حتى يسلموا، أو يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون .

[٢٨/٣٥٦] ومن سواهم، فقد اختلف الفقهاء في أخذ الجزية منهم، إلا أن عامتهم لا يأخذونها من العرب، وأما طائفة انتسبت إلى الإسلام، وامتنعت من بعض شرائعه الظاهرة المتواترة، فإنه يجب جهادها باتفاق المسلمين؛ حتى يكون الدين كله لله؛ كما قاتل أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - وسائر الصحابة - رضي الله عنهم - مانعي الزكاة، وكان قد توقف في قتالهم بعض الصحابة، ثم اتفقوا، حتى قال عمر بن الخطاب لأبي بكر - رضي الله عنهما -: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»^(١)؟ فقال له أبو بكر: فإن الزكاة من حقها. والله لو منعوني عَنَّا قًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلهم على منعها. قال عمر: فما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعلمت أنه الحق^(٢).

وقد ثبت عنه ﷺ من وجوه كثيرة: أنه أمر بقتال الخوارج، ففي «الصحيحين» عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم [٢٨/٣٥٧] من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم يوم القيامة»^(٣). وفي رواية لمسلم عن علي - رضي الله عنه - قال: سمعت

رسول الله ﷺ يقول: «يخرج قوم من أمتي يقرعون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صلاحكم إلى صلاحهم بشيء»، يقرعون القرآن بحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز قراءتهم تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لو يعلم الجيش الذين يصيرونهم ما قضي لهم على لسان نبيهم لنكلوا من العمل»^(٤)، وعن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ في هذا الحديث: «يقتلون أهل الإسلام، ويدفنون أهل الأوثان؛ لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»^(٥) متفق عليه. وفي رواية لمسلم: «تكون أمتي فرقتين فتخرج من بينهما مارقة، يلي قتلهم أولى الطائفتين بالحق»^(٦).

فهؤلاء الذين قتلهم أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - لما حصلت الفرقة بين أهل العراق والشام، وكانوا يسمون الحرورية، بين النبي ﷺ أن كلا الطائفتين المفرقتين من أمته، وأن أصحاب علي أولى الطائفتين بالحق، ولم يحرض إلا على قتال أولئك المارقين الذين خرجوا من الإسلام، وفارقوا الجماعة، واستحلوا دماء من سواهم من المسلمين وأموالهم .

ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، أنه يقاتل من خرج عن [٢٨/٣٥٨] شريعة الإسلام، وإن تكلم بالشهادتين .

وقد اختلف الفقهاء في الطائفة الممتنعة، لو تركت السنة الراتب - كركعتي الفجر - هل يجوز قتلها؟ على قولين:

فأما الواجبات والمحرمات الظاهرة والمستفيضة، فيقاتل عليها بالاتفاق، حتى يلتزموا أن يقيموا الصلوات المكتوبات، ويؤدوا الزكاة، ويصوموا شهر رمضان، ويحجوا البيت، يلتزموا ترك المحرمات؛ من نكاح الأخوات، وأكل الخبائث، والاعتداء على المسلمين في النفوس والأموال، ونحو ذلك .

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٠٠) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٢٠).

(٢) أثر صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٠٧)، وأبو داود (١٥٥٦)، والنسائي (٢٤٤٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦١١) ومسلم (١٠٦٦).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٦).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤) ومسلم (٩٠٠).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٥).

فمن كان لا يصلي من جميع الناس، من رجاهم ونسائهم، فإنه يؤمر بالصلاة، فإن امتنع عوقب حتى يصلي بإجماع العلماء. ثم إن أكثرهم يوجبون قتله إذا لم يصل، فيستأب فإن تاب وإلا قُتل. وهل يقتل كافراً أو [٢٨/٣٦٠] مرتدّاً أو فاسقاً؟ على قولين مشهورين في مذهب أحمد وغيره. والمنقول عن أكثر السلف يقتضي كفره، وهذا مع الإقرار بالوجوب.

فأما من جحد الوجوب فهو كافر بالاتفاق، بل يجب على الأولياء أن يأمرُوا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبعا، ويضربوه عليها لعشر، كما أمر النبي ﷺ حيث قال: «مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(١)، وكذلك ما تحتاج إليه الصلاة من الطهارة الواجبة ونحوها.

ومن تمام ذلك تعاهد مساجد المسلمين وأئمتهم، وأمرهم بأن يصلوا بهم صلاة النبي ﷺ حيث قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٢)، رواه البخاري. وصلى مرة بأصحابه على طرف المنبر فقال: «إنها فعلت هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي»^(٣).

وعلى إمام الناس في الصلاة وغيرها أن ينظر لهم، فلا يفوتهم ما يتعلق بفعله من كمال دينهم، بل على كل إمام للصلاة أن يصلي بهم صلاة كاملة ولا يقتصر على ما يجوز للمنفرد الاقتصار عليه من قدر الأجزاء إلا لعذر؛ وكذلك على إمامهم في الحج، وأميرهم في الحرب. ألا ترى أن الوكيل والولي في البيع والشراء عليه أن يتصرف لمركله ولموليه على الوجه الأصح له في ماله؟ وهو في مال نفسه يفوت نفسه ما شاء، فأمر [٢٨/٣٦١] الدين أهم، وقد ذكر الفقهاء هذا المعنى.

ومتى اهتمت الولاة بإصلاح دين الناس، صلح للطائفتين دينهم ودنياهم، وإلا اضطربت الأمور

وقتل هؤلاء واجب ابتداء بعد بلوغ دعوة النبي ﷺ إليهم بما يقاتلون عليه. فأما إذا بدعوا المسلمين فيتأكد قتالهم، كما ذكرناه في قتال المعتنقين من المعتدين قطعاً الطرق. وأبلغ الجهاد الواجب للكفار، والمعتنقين عن بعض الشرائع، كما نهي الزكاة والخوارج ونحوهم، يجب ابتداء ودفعاً. فإذا كان ابتداء، فهو فرض على الكفاية، إذا قام به البعض سقط الفرض عن الباقيين، وكان الفضل لمن قام به، كما قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْعِلْمِ﴾ الآية [النساء: ٩٥].

فأما إذا أراد العدو الهجوم على المسلمين، فإنه يصير دفعه واجباً على المقصودين كلهم، وعلى غير المقصودين؛ لإعانتهم، كما قال الله تعالى [٢٨/٣٥٩]: ﴿وَإِنْ أَسْتَضْرُّوكُمْ فِي الَّذِينَ قُلْتُمْ لَكُمْ آيَةً عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وكما أمر النبي ﷺ بنصر المسلم، وسواء كان الرجل من المرتقة للقتال أو لم يكن. وهذا يجب بحسب الإمكان على كل أحد بنفسه وماله، مع القلة والكثرة، والمشي والركوب، كما كان المسلمون لما قصدهم العدو عام الخندق لم يأذن الله في تركه لأحد، كما أذن في ترك الجهاد ابتداء لطلب العدو، الذي قسمهم فيه إلى قاعد وخارج. بل ذم الذين يستأذنون النبي ﷺ: ﴿يَقُولُونَ إِنْ بُعِثْنَا عِوَةً وَمَا هِيَ بِعِوَةٍ إِنْ يُهَيِّدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣].

فهذا دفع عن الدين والحرمة والأنفس، وهو قتال اضطرار، وذلك قتال اختيار؛ للزيادة في الدين وإعلانه، ولإرهاب العدو، كغزاة تبوك ونحوها. فهذا النوع من العقوبة هو للطوائف المعتنقة.

فأما غير المعتنقين من أهل ديار الإسلام ونحوهم، فيجب إلزامهم بالواجبات التي هي مباني الإسلام الخمس وغيرها، من أداء الأمانات والوفاء بالمعهود في المعاملات وغير ذلك.

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٦٦٥٠) وأبو داود (٤٩٥) والحدث

صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٤٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٩١٧) ومسلم (٥٤٤).

عُرِيًّا» [طه: ١٣٠]، وكذلك في سورة «ق»: «فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ» [ق: ٣٩]، وقال تعالى: «وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَحِشُّ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴿٥٠﴾ فَصَبْرٌ جَمِيدٌ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ» [الحجر: ٩٧، ٩٨].

وأما قرنه بين الصلاة والزكاة في القرآن فكثير جداً.

فبالقيام بالصلاة والزكاة والصبر يصلح حال الراعي والرعية، إذا عرف الإنسان ما يدخل في هذه الأسماء الجامعة:

يدخل في الصلاة: ذكر الله تعالى، ودعاؤه، وتلاوة كتابه، وإخلاص الدين له، والتوكل عليه.

وفي الزكاة: الإحسان إلى الخلق بالمال والنفق: من نصر المظلوم، وإغاثة الملهوف، وقضاء حاجة المحتاج. ففي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «كل معروف صدقة»^(١)، فيدخل فيه كل إحسان. ولو بسط الوجه، والكلمة الطيبة. ففي «الصحيحين» عن عدي بن حاتم - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا شيئاً قلعه، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا شيئاً قلعه، فينظر أمامه، فتستقبله النار، فمن استطاع منكم أن يتقي النار ولو بشق تمرة فليفعل، فإن لم يجد فبكلمة طيبة»^(٢).

وفي «السنن» عن النبي ﷺ قال: «لا تحقرن من المعروف شيئاً، ولو أن تلقى أخاك ووجهك إليه منبسط، ولو أن تفرغ من دلوك في إناء المستقي»^(٣). وفي «السنن» عن النبي ﷺ: «إن أثقل ما يوضع في الميزان الخلق

عليهم. وملاك ذلك كله صلاح النية للرعية، وإخلاص الدين كله لله، والتوكل عليه. فإن الإخلاص والتوكل جماع صلاح الخاصة والعامة، كما أمرنا أن نقول في صلاتنا: «إِلَهِكَ نَعْبُدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِثُ» [الفاتحة: ٥]. فإن هاتين الكلمتين قد قيل: إنها يجمعان معاني الكتب المنزلة من السماء. وقد روي أن النبي ﷺ كان مرة في بعض مغازيه، فقال: «يا مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين»، فجعلت الرؤوس تنذر عن كواهلها، وقد ذكر ذلك في غير موضع من كتابه، كقوله: «فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ» [هود: ١٢٣]. وقوله تعالى: «عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ» [هود: ٨٨]، وكان ﷺ - إذا ذبح أضحيته - يقول: «اللهم منك ولك»^(٤).

وأعظم عون لولي الأمر خاصة، ولغيره عامة، ثلاثة أمور:

أحدهما: الإخلاص لله، والتوكل عليه بالدعاء وغيره. وأصل ذلك المحافظة على الصلوات بالقلب والبدن.

الثاني: الإحسان إلى الخلق، بالنفع والمال الذي هو الزكاة.

الثالث: الصبر على أذى الخلق وغيره من النوائب.

ولهذا يجمع الله بين الصلاة والصبر كثيراً، كقوله تعالى: «وَأَسْتَعِثُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ» [البقرة: ٤٥]، وكقوله تعالى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي [٢٨/٣٦٢] أَلْتَهَيُّنَ ذُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ لَتَحْسَبَنَّ يَذْهَبْنَ لَسَيْفًا» ذَلِكَ دِكْرِي لِلذَّكْرِينَ ﴿٥٠﴾ وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ» [هود: ١١٤]، [١١٥]، وقوله تعالى: «فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٢١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٥٣٩) ومسلم (١٠١٦).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (٦٤ / ٥) وأبو داود (٤٠٨٤) والترمذي

(٢٧٢١) وأخذت صححه الشيخ الألباني في

«الصحيحة» (١١٠٩) وأصله عند مسلم (٢٦٢٦).

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١٤٦٠٤) وأبو داود (٢٧٩٥) ابن ماجه

(٣١٢١) وأخذت ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف

سنن ابن ماجه» (٦٦٩).

﴿وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [المؤمنون: ٧١]. وقال تعالى للصحابه: ﴿وَأَعْلَمُوا أَن فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُبْعَثُكُمْ فِي كُلِّ مَنَاصِرٍ﴾ [الحجرات: ٧]، وإنها الإحسان إليهم فعل ما ينفعهم في الدين والدنيا، ولو كرهه من كرهه، لكن ينبغي له أن يرفق بهم فيما يكرهونه.

ففي «الصحيحين»، عن النبي ﷺ أنه قال: «ما كان الرفق في شيء إلا زانه، ولا كان العنف في شيء إلا شانه»^(١)، وقال ﷺ: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف»^(٢).

وكان عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - يقول:
والله إني [٢٨/٣٦٥] لأريد أن أخرج لهم المرة من
الحق، فأخاف أن يتفروا عنها، فأصبر حتى تجيء
الحلوة من الدنيا، فأخرجها معها، فإذا نفروا لهذه،
سكنوا هذه.

وهكذا كان النبي ﷺ إذا أتاه طالب حاجة لم يردّه إلا بها، أو بميسور من القول. وسأله مرة بعض أقرابه أن يوليه على الصدقات، ويرزقه منها، فقال: «إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد»^(٥). فممنعهم إياها وعوضهم من الفيء. وتحاكم إليه علي، وزيد، وجعفر، في ابنة حمزة، فلم يقض بها لواحد منهم، ولكن قضى بها لخالتها، ثم إنه طيب قلب كل واحد منهم بكلمة حسنة، قال لعلي: «أنت مني وأنا منك»، وقال لجعفر: «أشبهت خلقي وخلقي»، وقال لزيد: «أنت أخونا ومولانا»^(٦).

فهكذا ينبغي لولي الأمر في قسمه وحكمه؛ فإن الناس دائماً يسألون ولي الأمر ما لا يصلح بذله من الولايات، والأموال والمنافع والأجور، والشفاعة في

الحسن^(١). وروي عنه عليه السلام أنه قال لأم سلمة: «يا أم سلمة، فهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة»^(٢).

وفي الصبر: احتمال الأذى، وكظم الغيظ، والعفو عن الناس، وغالطة الهوى، وترك الأشر والبطر، كما قال تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ رَدَدْنَاهَا إِلَيْهِ إِنَّهُ لَنَكُورٌ كَكُورٍ﴾ ٥. ولين أذقته نعمة بعد حرارة منته ليقولن ذهب الشدة عنّي إنّه لفرح فخور ٦. إلا الذين صبروا وعملوا الصالحات أولئك لهم مغفرة وأجر كبير ٧. [هود: ٩ - ١١]؛ وقال لبيه ٨: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]. وقال تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمُوتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ٩. الذين يطيعون في السر والعلانية وآله يحب المخلصين ١٠. [آل عمران: ١٣٣، ١٣٤]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَلِ الْخِسْفَةَ وَلَا الْمُنْعَةَ أَذَقَ بِالْحَيِّ ٢٨/٣٦٤﴾ هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم ٢٩. وما بلغنها إلا الذين صبروا وما بلغنها إلا ذو حظ عظيم ٣٠. ولما برزناك من الشيطان ترع فاستعذ بالله إنّه هو السميع العليم ٣١. [نصبت: ٣٤ - ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَیِّئَاتِكُمْ سِیِّئَةً وَظَلُمْنَ غَافًا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [الشورى: ٤٠].

قال الحسن البصري - رحمه الله عليه - : إذا كان يوم القيامة، نادى مناد من بطنان العرش: ألا ليقم من وجب أجره على الله، فلا يقوم إلا من عفا وأصلح.

فليس حسن النية بالرحمة والإحسان إليهم: أن يفعل ما يهونه ويترك ما يكرهونه، فقد قال الله تعالى:

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٢٦٩٧١) وأبو داود (٤٧٩٩) والترمذي (٢٠٠٢) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٥٥٩٧).

(٢) ضعيف: قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢٦٨٧): «أخرجه
اليزار والطبراني في «الكبير» والخراطي في «مكارم
الأخلاق» بإسناد ضعيف».

(۳) صحیح: أخرجه مسلم (۲۵۹۴).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٢٧) ومسلم (٢٥٩٣).

(۵) صحیح: آخر جہ مسلم (۱۰۷۲).

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (٥ / ٢٠٤)، والحاكم (٣ / ٢١٧)، وأحدث

صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (١٤٧٩).

الحدود وغير ذلك، فيعوضهم من جهة أخرى إن أمكن،

أو يرددهم بميسور من القول، ما لم يحتاج إلى الإغلاظ؛ فإن رد السائل يؤله، خصوصاً من يحتاج إلى تأليفه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠]. وقال الله تعالى: ﴿وَمِمَّا ذَا الْقُرْآنِ حَقُّهُ وَالْيَسِيرُ وَالْأَبْنُ السَّائِلُ وَلَا تَنْهَرْ تَنْهَرًا﴾ إلى قوله: ﴿وَأَمَّا تَقْرِضْنِ عَنْهُمْ﴾ [٢٨/٣٦٦] آيَةً: ﴿يَتَقَا زَحْمًا مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهُمَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَثُورًا﴾ [الإسراء: ٢٦-٢٨].

وإذا حكم على شخص فإنه قد يتأذى، فإذا طيب نفسه بما يصلح من القول والعمل كان ذلك تمام السياسة، وهو نظير ما يعطيه الطبيب للمريض، من الطب الذي يسوغ الدواء الكريه، وقد قال الله لموسى عليه السلام - لما أرسله إلى فرعون -: ﴿قُلْ لَّهِ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤].

وقال النبي ﷺ لمعاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما - لما بعثهما إلى اليمن -: «يسرا ولا تمعرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطوعا ولا تحتلفا»^(١). ويال - مرة - أعرابي في المسجد فقام أصحابه إليه، فقال: «لا تزموه»^(٢) أي: لا تقطعوا عليه بوله، ثم أمر بدلو من ماء فصب عليه. وقال النبي ﷺ: «إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين»^(٣)، والحديثان في «الصحيحين».

وهذا يحتاج إليه الرجل في سياسة نفسه وأهل بيته ورعيته؛ فإن النفوس لا تقبل الحق إلا بما تستعين به من حظوظها التي هي محتاجة إليها، فتكون تلك الحظوظ عبادة لله وطاعة له مع النية الصالحة. ألا ترى أن الأكل والشرب واللباس واجب على الإنسان؟ حتى لو [٢٨/٣٦٧] اضطر إلى الميتة وجب عليه الأكل عند عامة العلماء، فإن لم يأكل حتى مات دخل النار؛ لأن العبادات لا تؤدي إلا بهذا، وما لا يتم

الواجب إلا به فهو واجب . ولهذا كانت نفقة الإنسان على نفسه وأهله مقدمة على غيرها: ففي «السنن» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تصدقوا». فقال رجل: يا رسول الله، عندي دينار. فقال: «تصدق به على نفسك». قال: عندي آخر. قال: «تصدق به على زوجتك». قال: عندي آخر. قال: «تصدق به على ولدك». قال: عندي آخر. قال: «تصدق به على خادمك». قال: عندي آخر. قال: «أنت أبصر به»^(٤). وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في ربة، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك»^(٥). وفي «صحيح مسلم» عن أبي أمامة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «يا بن آدم، إنك إن تبذل الفضل خيرٌ لك، وإن تمسكه شرٌّ لك، ولا تلام على كفاف، وابدأ بمن تعول، واليد العليا خير من اليد السفلى»^(٦). وهذا تأويل قوله تعالى: ﴿وَتَقُولُونَ مَآذًا يُدْفِقُونَ قُلِ أَلَمْ تَعْلَمُوا﴾ [البقرة: ٢١٩] أي: الفضل.

وذلك لأن نفقة الرجل على نفسه وأهله فرض عين، بخلاف [٢٨/٣٦٨] النفقة في الغزو والمسكين؛ فإنه في الأصل إما فرض على الكفاية، وإما مستحب؛ وإن كان قد يصير متعيناً إذا لم يقم غيره به، فإن إطعام الجائع واجب؛ ولهذا جاء في الحديث: «لو صدق السائل لما أفلح من رده»^(٧). ذكره الإمام أحمد،

(٤) حسن: أخرجه أحمد (٤٧١ / ٢) وأبو داود (١٦٩١) والنسائي (١) / (٣٥١) وابن حبان (٨٢٨ - ٨٣٠) والحاكم (١ / ٤١٥) كذا قال الشيخ الألباني في «الإرواء» (٨٩٥).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٩٩٥).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٣٦).

(٧) ضعيف: قال الحافظ المراقي في «تفريج الإحياء» (٧٠١):

«أخرجه العقيلي في «الضعفاء» وابن عبد البر في «التمهيد»

من حديث عائشة: قال العقيلي: لا يصح في هذا الباب

شيء، وللطبراني نحو من حديث أبي أمامة بسند ضعيف.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٤٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٢٥) ومسلم (٢٨٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٠).

وذكر أنه إذا علم صدقه وجب إطعامه .

وقد روى أبو حاتم البستي في « صحيحه » حديث أبي ذر - رضي الله عنه - الطويل، عن النبي ﷺ - الذي فيه من أنواع العلم، والحكمة - وفيه: أنه كان في حكمة آل داود عليه السلام: « حق على العاقل أن تكون له أربع ساعات: ساعة يتأجج فيها ربه، وساعة يحاسب فيها نفسه، وساعة يخلو فيها بأصحابه الذين يخبرونه بعيوبه ويحدثونه عن ذات نفسه، وساعة يخلو فيها ببلذته فيما يحل ويمحِل؛ فإن في هذه الساعة عونًا على تلك الساعات، فيُنَّ أنه لا بد من اللذات المباحة الجميلة، فإنها تعين على تلك الأمور .

ولهذا ذكر الفقهاء: أن العدالة هي الصلاح في الدين والمروءة، باستعمال ما يحمله ويزينه، وتجنب ما يذنبه ويشينه. وكان أبو الدرداء - رضي الله عنه - يقول: إني لأستجم نفسي بالشيء من الباطل، لأستعين به على الحق. والله - سبحانه - إنما خلق اللذات والشهوات في الأصل لتهام مصلحة الخلق؛ فإنه بذلك يمتثلون ما ينفعهم، كما خلق الغضب ليدفعوا [٢٨/٣٦٩] به ما يضرهم، وحرَم من الشهوات ما يضر تناوله، وذم من اقتصر عليها. فأما من استعان بالمباح الجميل على الحق، فهذا من الأعمال الصالحة؛ ولهذا جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: « في بُضْع أحدكم صدقة ». قالوا: يا رسول الله، أيأتي أحدنا شهوته يكون له فيها أجر؟ قال: « أرايتم لو وضعها في حرام أما يكون عليه وزر؟ » قالوا: بلى. قال: « فلم تحسبون بالحرام ولا تحسبون بالحلal »^(١). وفي « الصحيحين » عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال له: « إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله، إلا أزددت بها درجة ورفعة، حتى اللقمة تضعها في في امرأتك »^(٢). والآثار في هذا كثيرة .

وقد روى أبو حاتم البستي في « صحيحه » حديث أبي ذر - رضي الله عنه - الطويل، عن النبي ﷺ - الذي فيه من أنواع العلم، والحكمة - وفيه: أنه كان في حكمة آل داود عليه السلام: « حق على العاقل أن تكون له أربع ساعات: ساعة يتأجج فيها ربه، وساعة يحاسب فيها نفسه، وساعة يخلو فيها بأصحابه الذين يخبرونه بعيوبه ويحدثونه عن ذات نفسه، وساعة يخلو فيها ببلذته فيما يحل ويمحِل؛ فإن في هذه الساعة عونًا على تلك الساعات، فيُنَّ أنه لا بد من اللذات المباحة الجميلة، فإنها تعين على تلك الأمور .

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩).
(٤) صحيح: أخرجه أحمد (١/ ١٧٧) والترمذي (٢١٦٥) وابن ماجه (٢٣٦٣) والحديث صححه الشيخ الألباني في «الصحيحه» (٤٣٠).
(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٨٨) ومسلم (١٣٢٩).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٠٦).
(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٤٢) ومسلم (١٦٢٨).

فالحدود لا تقام إلا بالينة.

وأما الحذر من الرجل في شهادته وأمانته ونحو ذلك، فلا يحتاج إلى المعاينة، بل الاستفاضة كافية في ذلك، وما هو دون الاستفاضة، حتى إنه يستدل عليه بأقرانه، كما قال ابن مسعود: اعتبروا الناس بأخداهم. فهذا لدفع شره، مثل الاحتراز من العدو. وقد قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - احترسوا من الناس بسوء الظن. فهذا أمر عمر، مع أنه لا تجوز عقوبة المسلم بسوء الظن.



فصل

وأما الحدود والحقوق التي لأدعي معين فمنها النفوس:

قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُفْرِكُوا يَمَ شَيْعًا وَيَا لَوْلَدَيْنِ إِحْسَنًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْسَلِي تَحْنُ تَرْزُقُكُمْ وَلِبَاسُهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِمْ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ وَلَا تَقْرَبُوا [٢٨/٣٧٣] مَا نَالِ الْيَتِيمَ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأُولُوا الْأَكْمَالِ وَالْيَتِيمَانِ بِالْعِصَّةِ لَا تُكْفَىٰ نَفْسًا إِلَّا وَنَعْمًا وَإِذَا قُلْتُمْ قَاعِدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٢٩﴾ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١ - ١٥٣]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا بِمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا حَطْلًا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا حَطْلًا﴾ [النساء: ٩٢، ٩٣]. وقال تعالى: ﴿مَنْ أَجْلَىٰ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِفَرَسٍ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا

إِنَّمَا كَانَتْ خَطِيئَةً ذَاوَدَ النَّظَرُ^(١). وعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لما كان يصر بالمدينة فسمع امرأة تتغنى بأبيات تقول فيها [٢٨/٣٧١]:

هل من سبيل إلى الخمر فأشربها

هل من سبيل إلى نصر بن حجاج

فدعى به. فوجده شابًا حسنًا، فحلق رأسه فآزاد جلالًا، فنفاه إلى البصرة، لثلاث ثقتن به النساء. وروي عنه: أنه بلغه أن رجلًا يجلس إليه الصبيان فتهدى عن مجالسته.

فإذا كان من الصبيان من تخاف فتته على الرجال، أو على النساء، شنع عليه من إظهاره لغير حاجة، أو تحسبه، لاسيما بتريحه في الحمامات، وإحضاره مجالس اللهو والأغاني؛ فإن هذا مما ينبغي التعزير عليه.

وكذلك من ظهر منه الفجور يمنع من تملك الغلمان المردان الصباغ^(٢) ويفرق بينهما؛ فإن الفقهاء متفقون على أنه لو شهد شاهد عند الحاكم، وكان قد استأض عنه نوع من أنواع الفسوق القادحة في الشهادة، فإنه لا يجوز قبول شهادته، ويجوز للرجل أن يبرحه بذلك وإن لم يره. فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه مر عليه بجنازة فأنثوا عليها خيرًا. فقال: «وجبت وجبت». ثم مر عليه بجنازة فأنثوا عليها شرًا، فقال: «وجبت وجبت». فسألوه عن ذلك، فقال: «هله الجنازة أثبتتم عليها خيرًا فقلت: وجبت لها الجنة، وهله الجنازة أثبتتم عليها شرًا فقلت: وجبت لها النار، أنتم [٢٨/٣٧٢] شهداء الله في الأرض»^(٣). مع أنه كان في زمانه امرأة تعلن الفجور. فقال: «لو كنت راجعًا أحدًا بغير بينة لرجعت هله»^(٤).

(١) موضوع: وانظر الضعيفة (٣١٣).

(٢) الصباغ: الجميل.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٦٧) ومسلم (٩٤٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٣١٠) ومسلم (١٤٩٧).

وَالْأَخَى بِالْأَخَى^١ فَمَنْ عُوِيَ لَهُ مِنْ أَحِبِّهِ شَيْءٌ فَلْيَتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءِ إِلَيْهِ بِإِحْسَنِ^٢ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ^٣ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حِكْمَةٌ يَتْلُو أَلَا كَيْبَ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿البقرة: ١٧٨، ١٧٩﴾.

قال العلماء: إن أولياء المقتول تغلي قلوبهم بالغضب، حتى يؤثروا أن يقتلوا القاتل وأولياءه، وربما لم يرضوا بقتل القاتل، بل يقتلون [٢٨/٣٧٥] كثيرًا من أصحاب القاتل كسيد القبيلة ومقدم الطائفة، فيكون القاتل قد اعتدى في الابتداء، وتعدى هؤلاء في الاستيفاء، كما كان يفعله أهل الجاهلية الخارجون عن الشريعة في هذه الأوقات، من الأعراب والحاضرة وغيرهم. وقد يستعظمون قتل القاتل لكونه عظيمًا أشرف من المقتول، فيفضي ذلك إلى أن أولياء المقتول يقتلون من قدروا عليه من أولياء القاتل، وربما حالف هؤلاء قوماً واستعانوا بهم، وهؤلاء قوماً، فيفضي إلى الفتن والعداوات العظيمة. وسبب ذلك خروجهم عن سنن العدل الذي هو القصاص في القتل، فكتب الله علينا القصاص - وهو المساواة والمعادلة في القتل - وأخبر أن فيه حياة؛ فإنه يحقن دم غير القاتل من أولياء الرجلين.

وأيضاً: فإذا علم من يريد القتل أنه يقتل كف عن القتل. وقد روي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسمى بذمتهم أدناهم. ألا لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده»^(١). رواه أحمد وأبو داود وغيرهما من أهل السنن. فقضى رسول الله ﷺ أن المسلمين تتكافأ دماؤهم، أي: تتساوى وتتعدل، فلا يفضل عربي على

فكفائاً أخناً للناس جميعاً» [المائدة: ٣٢]. وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء»^(٢).

فالقتل ثلاثة أنواع:

أحدها: العمد المحض: وهو أن يقصد من يعلمه معصوماً بما يقتل غالباً، سواء كان يقتل بحدّه كالسيف ونحوه، أو بقتله كالسندان وكوذي القصار؛ أو بغير ذلك كالنحرق والتغريق، والإلقاء من مكان شاهق، والخنق؛ وإمساك الخصيتين حتى تخرج الروح، وغم الوجه حتى يموت، وسقي السموم ونحو ذلك من الأفعال. فهذا إذا فعله وجب فيه القود، وهو أن يمكن أولياء المقتول من القاتل؛ فإن أحبوا قتلوا، [٢٨/٣٧٤] وإن أحبوا عفوا، وإن أحبوا أخذوا الدية. وليس لهم أن يقتلوا غير قاتله، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَتْرَفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]. قيل في التفسير: لا يقتل غير قاتله.

وروي عن أبي شريح الخزاعي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «من أصيب بدم أو خبل - الخيل - الجراح - فهو بالخيار بين إحدى ثلاث، فإن أراد الرابطة فخذوا على يديه: أن يقتل، أو يعفو، أو يأخذ الدية. فمن فعل شيئاً من ذلك فعاد فإن له جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً»^(٣). رواه أهل «السنن». قال الترمذي: حديث حسن صحيح، فمن قتل بعد العفو أو أخذ الدية فهو أعظم جرماً ممن قتل ابتداء، حتى قال بعض العلماء: إنه يجب قتله حداً، ولا يكون أمره لأولياء المقتول. قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَلَمَرَ بِالْهَرَمِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٨٦٤) ومسلم (١٦٧٨).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٥٩٤٠) وأبو داود (٤٤٩٦) وابن ماجه

(٢٦٢٣) والحدیث صححه الشيخ الألباني في «صحيح

الجامع» (٥٤٤١).

(٣) حسن صحيح: أخرجه أبو داود (٢٧٥١).

وأكثر سبب الأهواء الواقعة بين الناس في البوادي والخواضر إنما هو البغي، وترك العدل؛ فإن إحدى الطائفتين قد يصيب بعضها بعضاً من الأخرى: دماً، أو مالاً، أو تعلقوا عليهم بالباطل ولا تنصفها، ولا تقتصر الأخرى على استيفاء الحق؛ فالواجب في كتاب الله الحكم بين الناس في الدماء والأموال وغيرها بالقسط الذي أمر الله به، وعو ما كان عليه كثير من الناس من حكم الجاهلية، وإذا أصلح مصلح بينهما فليصلح بالعدل، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَاقْبَلُوا إِلَيْهَا فَيَكْفُرُوا بِمَا عَصَتْ فَغَايَةٌ لِلَّهِ الْإِسْلَامُ الْقَوِيُّ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا نَبِيًّا بَالِغًا لِلْعُدْلِ وَأَقْبَلُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَحُبِّ الْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠].

وينبغي أن يطلب العفو من أولياء المقتول؛ فإنه أفضل لهم، كما قال تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ [المائدة: ٤٥]. قال أنس - رضي الله عنه - ما رفع إلى رسول الله ﷺ أمر فيه القصاص إلا أمر فيه بالعفو^(١). رواه أبو داود وغيره. وروى مسلم في «صحيحه» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله»^(٢).

وهذا الذي ذكرناه من التكافؤ، هو في المسلم الحر مع المسلم الحر. فأما الذمي: فجمهور العلماء على أنه ليس بكفء للمسلم، كما أن المسأمن الذي يقدم من بلاد الكفار رسولاً أو تاجراً ونحو ذلك، ليس بكفء له وفقاً. ومنهم من يقول: بل هو كفء له، وكذلك النزاع في قتل الحر بالعبد.

عجمي، ولا قرشي أو هاشمي على غيره من [٢٨/٣٧٦] المسلمين. ولا حر أصلي على مولى عتيق، ولا عالم أو أمير، على أمي أو مأمور.

وهذا متفق عليه بين المسلمين، بخلاف ما كان عليه أهل الجاهلية وحكام اليهود؛ فإنه كان يقرب مدينة النبي ﷺ صنفان من اليهود: قريظة، والنضير، وكانت النضير تفضل على قريظة في الدماء، فتحاكموا إلى النبي ﷺ في ذلك، وفي حد الزنا، فإنهم كانوا قد غيروا من الرجم إلى التحميم، وقالوا: إن حكم بينكم بذلك كان لكم حجة، وإلا فأنتم قد تركتم حكم التوراة؛ فأنزل الله تعالى: ﴿يَتْلُوهَا الرَّسُولُ لَا مَحْزُوتَ الْذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِالْقَوْلِ هُوَ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ۚ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً ۚ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَحُبِّ الْمُقْسِطِينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَآخِشُوا وَلَا تَقْتُلُوا بَنَاتِي نَمَكًا قَلِيلاً ۚ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ۝ وَكُتِبَ عَلَيْكُمْ فِيمَا أَنْفُسُ بِالْأَنفُسِ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِالْأَنفُسِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِالْأَنفُسِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِالْأَنفُسِ﴾ [المائدة: ٤١: ٤٥].

فبين - سبحانه وتعالى - أنه سوى بين نفوسهم، ولم يفضل منهم نفساً على أخرى، كما كانوا يفعلونه، إلى قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [٢٨/٣٧٧] مُصَدِّقًا لِمَا بَقِيَ بِذَنبِهِمْ مِنَ الْكُفْرِ وَمُهَيِّئًا عَلَيْهِمْ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ۚ يَكْفُرُ جَهْلُنَا بِكُمْ فِرْعَوْنًا وَمِثْلَهُ ۚ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ نَحْكَمْ الْجَبُولَ يُتَفَوَّنَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨: ٥٠]. فحكم الله - سبحانه - في دماء المسلمين أنه كلها سواء، خلاف ما عليه أهل الجاهلية.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٩٧) وابن ماجه (٢٦٩٢) والحديث صحيح الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٨٨).

وعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ذكر حديثاً قال فيه: ألا إني والله ما أرسل عبلي إليكم ليضربوا أبقاركم، ولا [٢٨/٣٨٠] ليأخذوا أموالكم؛ ولكن أرسلهم إليكم ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم. فمن قيل به سوى ذلك فليرفعه إليّ، فوالذي نفسي بيده، إذا لأقصته منه، فوثب عمرو بن العاص فقال: يا أمير المؤمنين، إن كان رجل من المسلمين أمر على رعية فأدب رعيته، أنك لتقصه منه؟ قال: إي والذي نفس محمد بيده، إذا لأقصته منه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يقص من نفسه. ألا لا تضربوا المسلمين فتذلهم، ولا تمنعهم حقوقهم فتكفروهم. رواه الإمام أحمد وغيره.

ومعنى هذا، إذا ضرب الوالي رعيته ضرباً غير جائز. فأما الضرب المشروع، فلا قصاص فيه بالإجماع، إذ هو واجب، أو مستحب، أو جائز.



فصل

والقصاص في الأضرار مشروع - أيضاً - وهو أن الرجل إذا لعن رجلاً أو دعا عليه، فله أن يفعل به كذلك، وكذلك إذا شتمه بشتم لا كذب فيها. والعفو أفضل. قال الله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ٤٠﴾ وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ [الشوري: ٤٠، ٤١]، وقال النبي ﷺ: [٢٨/٣٨١] «المتبائن ما قالا فعل البادئ منهما ما لم يمتد المظلوم»^(١). ويسمى هذا الانتصار. والشتمية التي لا كذب فيها مثل الإخبار عنه بما فيه من القبائح، أو تسميته بالكلب أو الحمار ونحو ذلك. فأما إن افتري عليه، لم يحل له أن يفترى عليه، ولو كفره أو فسقه بغير حق لم يحل له أن يكفره

والنوع الثاني: الخطأ الذي يشبه العمد. قال النبي ﷺ: «ألا إن في قتل الخطأ شبه العمد - ما كان في السوط والمصا - مائة من الإبل، منها أربعون خلفه في بطونها أولادها»^(٢). ساء شبه العمد؛ لأنه قصد العدوان عليه بالضرب، لكنه لا يقتل غالباً. فقد تعمد العدوان، ولم يتعمد ما يقتل.

والثالث: الخطأ المحض وما يجري مجراه؛ مثل أن يرمي صيداً أو هدفاً فيصيب إنساناً بغير علمه ولا قصده. فهذا ليس فيه قود. وإنما فيه الدية والكفارة. وهنا مسائل كثيرة معروفة في كتب أهل العلم وبينهم.



فصل [٢٨/٣٧٩]

والقصاص في الجراح - أيضاً - ثابت بالكتاب والسنة والإجماع بشرط المساواة؛ فإذا قطع يده اليمنى من مفصل، فله أن يقطع يده كذلك. وإذا قلع سنه، فله أن يقلع سنه. وإذا شجّه في رأسه أو وجهه، فأوضح العظم، فله أن يشجه كذلك. وإذا لم تمكن المساواة: مثل أن يكسر له عظماً باطناً، أو يشجه دون الموضحة، فلا يشرع القصاص، بل تجب الدية المحدودة، أو الأرض. وأما القصاص في الضرب بيده أو بعصاه أو سوطه؛ مثل أن يلطمه، أو يلكمه، أو يضربه بمصا ونحو ذلك: فقد قالت طائفة من العلماء: إنه لا قصاص فيه، بل فيه التعزير؛ لأنه لا تمكن المساواة فيه.

والماثور من الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين: أن القصاص مشروع في ذلك، وهو نص أحمد وغيره من الفقهاء، وبذلك جاءت سنة رسول الله ﷺ، وهو الصواب. قال أبو فراس: خطب

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٥٤٧) والنسائي (٤٧٩١) وابن ماجه (٢٦٢٧) والدارمي (٢٣٨٣) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢١٩٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٨٧).

العلماء؛ لأن الغلب فيه حق الأدمي، كالقصاص والأموال. وقيل: لا يسقط، تغليبا لحق الله، لعدم المائلة، كسائر الحدود. وإنما يجب حد القذف إذا كان المقدوف محصنا، وهو المسلم الحر العفيف.

فأما المشهور بالفجور فلا يجد قاذفه، وكذلك الكافر والرقيق؛ لكن [٢٨/٣٨٣] يعزر القاذف، إلا الزوج فإنه يجوز له أن يقذف امرأته إذا زنت ولم تحبل من الزنا. فإن حبلت منه وولدت فعليه أن يقذفها، ويتنفي ولدها؛ لئلا يلحق به من ليس منه. وإذا قذفها فإما أن تقر بالزنا، وإما أن تلاعنه، كما ذكره الله في الكتاب والسنة.

ولو كان القاذف عبداً فعليه نصف حد الحر، وكذلك في جلد الزنا وشرب الخمر؛ لأن الله تعالى قال في الإمام: ﴿فَإِنْ أَتَتْهُ بَسِجَتْ فَعَلَيْهِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]. وأما إذا كان الواجب القتل، أو قطع اليد، فإنه لا يتنصف.



فصل

ومن الحقوق الأضباع، فالواجب الحكم بين الزوجين بما أمر الله - تعالى - به، من إمساك بمعروف أو تريح بإحسان. فيجب على كل من الزوجين أن يؤدي إلى الآخر حقوقه، بطيب نفس وانشراح صدر؛ فإن للمرأة على الرجل حقاً في ماله، وهو الصداق والنفقة بالمعروف. وحقاً في بدنه، وهو العشرة والمتعة؛ بحيث لو آلى منها استحققت الفرقة بإجماع المسلمين، وكذلك لو كان مجبوراً أو عنيلاً لا يمكنه جماعها فلها الفرقة؛ ووطؤها واجب عليه عند أكثر العلماء.

[٢٨/٣٨٤] وقد قيل: إنه لا يجب اكتفاء بالباعث الطبيعي.

أو يفسقه بغير حق، ولو لمن أباه أو قبيلته، أو أهل بلده ونحو ذلك، لم يحل له أن يتعدى على أولئك، فإنهم لم يظلموه. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّيِمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨]، فأمر الله المسلمين ألا يحملهم بغضهم للكنفار على أن لا يعدلوا، وقال: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨].

فإن كان العدوان عليه في العرض محرماً لحقه؛ لما يلحقه من الأذى، جاز الاقتصاص منه بمثله؛ كالدعاء عليه بمثل ما دعاه، وأما إذا كان محرماً لحق الله تعالى - كالكذب - لم يميز بحال، وهكذا قال كثير من الفقهاء: إذا قتله بتحريق، أو تغريق، أو خنق - أو نحو ذلك، فإنه يفعل به كما فعل، ما لم يكن الفعل محرماً في نفسه كتجريح الخمر واللواط به. ومنهم من قال: لا قود عليه إلا بالسيف. والأول أشبه بالكتاب والسنة والعدل.



فصل [٢٨/٣٨٢]

وإذا كانت الفرية ونحوها لا قصاص فيها، ففيها العقوبة بغير ذلك. فمنه حد القذف الثابت في الكتاب والسنة والإجماع، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَنْتَمَةِ شَهَادَةٍ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤، ٥].

فإذا رمى الحر محصناً بالزنا واللواط فعليه حد القذف، وهو ثمانون جلدة، وإن رماه بغير ذلك عوقب تعزيراً.

وهذا الحد يستحقه المقدوف، فلا يستوفى إلا بطلبه باتفاق الفقهاء. فإن عفا عنه سقط عند جمهور

والخيانة والغش، وأن جزاء القرض الوفاء والحمد .
ومنه ما هو خفي، جاءت به الشرائع أو شريعتنا -
أهل الإسلام - فإن عامة ما نهي عنه الكتاب والسنة
من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل، والنهي عن
الظلم: ذَقَّه وَجَلَّه، مثل أكل المال بالباطل، وجسه من
الربا والميسر. وأنواع الربا والميسر التي نهي عنها النبي
ﷺ: مثل بيع الغرر، وبيع جبل الحبلية، وبيع الطير في
الهواء، والسكك في الماء، والبيع إلى أجل غير مسمى،
وبيع المصراة، وبيع المدلس، والملاسة، والمناذرة،
والمزابنة، والمحاقلة، والنجش، وبيع الثمر قبل بدو
صلاحه، وما نهي عنه من أنواع المشاركات
[٢٨/٣٨٦] الفاسدة، كالمخابرة بزرع بقعة بعينها من
الأرض .

ومن ذلك ما قد تنازع فيه المسلمون لحفافه
واشتباهه، فقد يرى هذا العقد والقبض صحيحًا
عدلاً، وإن كان غيره يرى فيه جوراً يوجب فسادَه،
وقد قال الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي
الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ
كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ
تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، والأصل في هذا أنه لا يجرم
على الناس من المعاملات التي يحتاجون إليها إلا ما
دل الكتاب والسنة على تحريمه، كما لا يشرع لهم من
العبادات التي يتقربون بها إلى الله، إلا ما دل الكتاب
والسنة على شرعه؛ إذ الدين ما شرعه الله، والحرام ما
حرمه الله، بخلاف الذين ذمهم الله، حيث حرموا من
دين الله ما لم يجرمه الله، وأشركوا به ما لم ينزل به
سلطاناً، وشرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله.
اللهم وفقنا لأن نجعل الحلال ما حللته، والحرام ما
حرمته، والدين ما شرعته.



فصل

والصواب: أنه واجب، كما دل عليه الكتاب
والسنة والأصول. وقد قال النبي ﷺ لعبد الله بن
عمرو رضي الله عنه - لما رآه يكثر الصوم والصلاة -:
«إن لزوجك عليك حقاً»^(١).
ثم قيل: يجب عليه وطؤها كل أربعة أشهر مرة.
وقيل: يجب وطؤها بالمعروف، على قدر قوته
وحاجتها. كما تجب النفقة بالمعروف كذلك، وهذا
أشبه .
وللرجل عليها: أن يستمتع منها متى شاء، ما لم
يضر بها، أو يشغلها عن واجب. فيجب عليها أن
تمكنه كذلك، ولا تخرج من منزل إلا بإذنه، أو يأذن
الشارع.

واختلف الفقهاء: هل عليها خدمة المنزل
كالفرش والكنس والطبخ ونحو ذلك؟ فقيل: يجب
عليها. وقيل: لا يجب. وقيل: يجب الخفيف منه .



فصل

وأما الأموال، فيجب الحكم بين الناس فيها
بالعدل كما أمر الله ورسوله، مثل قسم الموارث بين
الورثة، على ما جاء به [٢٨/٣٨٥] الكتاب والسنة .
وقد تنازع المسلمون في مسائل من ذلك، وكذلك
في المعاملات من المبيعات والإيجارات والوكالات
والمشاركات والهبات والوقف والوصايا، ونحو
ذلك من المعاملات المتعلقة بالعقود والقبوض، فإن
العدل فيها هو قوام العالمين، لا تصلح الدنيا والآخرة
إلا به .

فمن العدل فيها ما هو ظاهر، يعرفه كل أحد
بعقله، كوجوب تسليم الثمن على المشتري، وتسليم
المبيع على البائع للمشتري، وتحريم تطفيف المكيال
والميزان، ووجوب الصدق واليان، وتحريم الكذب

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٦٨) ومسلم (١١٥٩).

لضيق الوقت أو عجز الطالب، أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير ذلك، فله أن يقلد من يرتضي علمه ودبته. هذا أقوى الأقوال. وقد قيل: ليس له التقليد بكل حال، وقيل: له التقليد بكل حال. والأقوال الثلاثة في مذهب أحد وغيره.

وكذلك ما يشترط في القضاة والولاة من الشروط يجب فعله بحسب الإمكان؛ بل وسائر العبادات من الصلاة والجهاد وغير ذلك، كل ذلك واجب مع القدرة. فأما مع العجز فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ولهذا أمر الله المصلي أن يتطهر بالماء، فإن عدمه، أو خاف الضرر باستعماله لشدة البرد أو جراحة أو غير ذلك، تيمم صعيداً طيباً، فمسح بوجهه ويديه منه. وقال النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صل قاتماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(١). فقد أوجب الله فعل الصلاة في الوقت على أي حال أمكن، كما قال تعالى: ﴿حَنِيفُوا﴾ [٢٨/٣٨٩] عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الَّتِي تَطَعْتَ وَقُومُوا لِلَّهِ قِيعِينَ ﴿٣٩﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَمْشُوا مَعَ اللَّهِ إِنَّكُمْ عُصْمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٨، ٢٣٩].

فأوجب الله الصلاة على الأمن والخائف، والصحيح والمريض، والغني والفقير، والمقيم والمسافر، وخففها على المسافر والخائف والمريض، كما جاء به الكتاب والسنة.

وكذلك أوجب فيها واجبات: من الطهارة، والستارة، واستقبال القبلة، وأسقط ما يعجز عنه العبد من ذلك. فلو انكسرت سفينة قوم، أو سلبهم المعاريون ثيابهم، صلوا عراة بحسب أحوالهم، وقام إمامهم وسطهم، لثلا يرى الباقون عورته.

ولو اشتبهت عليهم القبلة، اجتهدوا في الاستدلال عليها. فلو عميت الدلائل صلوا كيفما

لا غنى لولي الأمر عن المشاورة؛ فإن الله - تعالى - أمر بها نبيه ﷺ، فقال تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ لَهُمْ﴾ [٢٨/٣٨٧] وَاصْفَحْ لَهُمْ فِي الْأَمْرِ فَلِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقد روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: لم يكن أحد أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ.

وقد قيل: إن الله أمر بها نبيه لتأليف قلوب أصحابه، وليقتدي به من بعده، وليستخرج بها منهم الرأي فيما لم ينزل فيه وحياً؛ من أمر الحروب، والأمور الجزئية، وغير ذلك، فغيره ﷺ أولى بالمشورة. وقد أنشأ الله على المؤمنين بذلك في قوله: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَتَقَى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَيْبٍ يَتَوَكَّلُونَ﴾ وَالَّذِينَ يَحْتَبِرُونَ كَثِيرٌ إِلَّا نَجْمَ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿١٠﴾ وَالَّذِينَ آتَنَجَبُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَيَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٦-٣٨]. وإذا استشارهم، فإن بين له بعضهم ما يجب اتباعه من كتاب الله أو سنة رسوله أو إجماع المسلمين، فعليه اتباع ذلك، ولا طاعة لأحد في خلاف ذلك، وإن كان عظيماً في الدين والدنيا، قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ٥٩].

وإن كان أمراً قد تنازع فيه المسلمون، فينبغي أن يستخرج من كل منهم رأيه ووجه رأيه، فأبي الآراء كان أشبه بكتاب الله وسنة رسوله عمل به، كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وأولو الأمر صنفان: الأمراء والعلماء، وهم الذين إذا صلحوا صلح الناس، فعلى كل منها أن يتحرى بما يقوله ويفعله طاعة الله ورسوله، واتباع كتاب الله. ومضى أمكن في الحوادث المشكلة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة كان هو الواجب، وإن لم يمكن ذلك

تتيها بذلك على سائر أنواع الاجتماع؛ ولأن الله - تعالى - أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة. وكذلك سائر ما أوجه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم. وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة؛ ولهذا روي: أن السلطان ظل الله في الأرض. [٢٨/٣٩١] ويقال: «ستون سنة من إمام جائر أصح من ليلة واحدة بلا سلطان». والتجربة تبين ذلك.

ولهذا كان السلف - كالفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وغيرهما - يقولون: لو كان لنا دعوة مجابة لدعونا بها للسلطان. وقال النبي ﷺ: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تبعوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تمتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم»^(٤). رواه مسلم. وقال: ثلاث لا يغفل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمور، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من وراءهم»^(٥). رواه أهل السنن. وفي الصحيح عنه أنه قال: «الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة. قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(٦).

فالواجب اتخاذا الإمارة ديناً وقربة يتقرب بها إلى الله؛ فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات، وإنما يفسد فيها حال أكثر الناس لابتغاء الرياسة أو المال بها. وقد روى كعب بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «ما ذنبان جانتان أرسلتا في زينة غنم بأفقد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه»^(٧). قال الترمذي: حديث حسن صحيح. فأخبر أن حرص المرء على المال والرياسة

أمكنهم، كما قد روي أنهم فعلوا ذلك على عهد رسول الله ﷺ؛ فهكذا الجهاد والولايات وسائر أمور الدين، وذلك كله في قوله تعالى: «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» [التغابن: ١٦].

وفي قول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٨). كما أن الله - تعالى - لما حرم المطاعم الخبيثة قال: «فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاطِلٍ وَلَا غَيْرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» [البقرة: ١٧٣]. وقال تعالى: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» [الحج: ٧٨]. وقال تعالى: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ» [٢٨/٣٩٠] [المائدة: ٦]، فلم يوجب ما لا استطاع، ولم يحرم ما يضطر إليه، إذا كانت الضرورة بغير معصية من العبد.



فصل

يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها؛ فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس، حتى قال النبي ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم»^(٩). رواه أبو داود، من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة.

وروى الإمام أحمد في «المستد» عن عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ قال: «لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم»^(١٠)، فأوجب ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٢٦٠٨-٢٦٠٩) وأبو يعلى في «مستد»

(١) / ٢٩٥) والحدِيث حَسَنُ الشَّيْخِ الْأَبَانِيِّ فِي

«الصَّحِيحَةُ» (١٣٢٢).

(٣) ضَعِيفٌ: بَلْفُظٌ «لَا يَحِلُّ لثَلَاثَةٍ يَكُونُونَ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ إِلَّا أَمَرُوا

عَلَيْهِمْ أَحَدَهُمْ»، وَإِنَّمَا صَحَّ بَلْفُظٌ «إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ

فَلْيُؤْمَرُوا أَحَدُهُمْ» وَسَنَدُهُ حَسَنٌ. اهـ. قَالَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ فِي

«الضَّعِيفَةِ» (٥٨٩).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٧١٥).

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (١٨٣ / ٥) واللفظ له والدارمي (٧٥ / ١)

وَابْنُ حِبَانَ (٧٢-٧٣) وَنَظَرُ «الصَّحِيحَةِ» (٤٠٤).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٥٥).

(٧) صحيح: أخرجه أحمد (١٥٣٥٧) والترمذي (٢٣٧٦) والدارمي

(٢٧٣٠) وَالحَدِيثُ صَحِيحُ الشَّيْخِ الْأَبَانِيِّ فِي «صَحِيحِ

الْجَامِعِ» (٥٦٢٠).

والقسم الثاني: الذين يريدون الفساد بلا علو، كالشُرَّاق والمجرمين من سفلة الناس .

والقسم الثالث: يريدون العلو بلا فساد، كالذين عندهم دين يريدون أن يعلوا به على غيرهم من الناس .

وأما القسم الرابع: فهم أهل الجنة، الذين لا يريدون علوًا في الأرض ولا فسادًا، مع أنهم قد يكونون أعلى من غيرهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]. وقال تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَاحِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَفْزِكَ عَنْكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]. وقال: ﴿وَاللَّهُ الْبَاقِيَّةُ وَالْآخِرَةُ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المتافقون: ٨].

فكم ممن يريد العلو، ولا يزيده ذلك إلا سفولاً! وكم ممن جعل من الأعلين وهو لا يريد العلو [٢٨/٣٩٤] ولا الفساد! وذلك لأن إرادة العلو على الخلق ظلم؛ لأن الناس من جنس واحد، إفراة الإنسان أن يكون هو الأعلى ونظيره تحته ظلم، ومع أنه ظلم فالتناس يعضون من يكون كذلك ويعادونه؛ لأن العادل منهم لا يجب أن يكون مقهوراً لنظيره، وغير العادل منهم يؤثر أن يكون هو القاهر، ثم إنه مع هذا لا بد له - في العقل والدين - من أن يكون بعضهم فوق بعض، كما قدمناه، كما أن الجسد لا يصلح إلا برأس، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ فِي الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَسَمْنَا لَكُمْ أَنْتُمْ مِثْلَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]، فجاءت الشريعة بصرف السلطان والمال في سبيل الله .

فإذا كان المقصود بالسلطان والمال هو التقرب إلى

[٢٨/٣٩٢] يفسد دينه، مثل أو أكثر من فساد الفتيين الجائعين لزريبة الغنم .

وقد أخبر الله - تعالى - عن الذي يؤتى كتابه بشأله أنه يقول: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ۖ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩].

وغاية مرید الرئاسة أن يكون كفرعون، وجامع المال أن يكون كفارون، وقد بين الله - تعالى - في كتابه حال فرعون وقارون، فقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسْمُوكَ فِي الْأَرْضِ قَهْقَرًا كَافٍ كَانَتْ عَيْنُكَ مِنَ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَاكِ﴾ [غافر: ٢١]. وقال تعالى: ﴿بَلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ جَعَلَهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣].

فإن الناس أربعة أقسام:

القسم الأول: يريدون العلو على الناس، والفساد في الأرض وهو معصية الله، وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدون، كفرعون وحزبه. وهؤلاء هم شرار الخلق، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ مِنْهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي بَنَاتَهُمْ بِسَاءَ هُمْ ۖ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٤]. وروى مسلم في «صحيحه» عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر، ولا يدخل النار من [٢٨/٣٩٣] في قلبه مثقال ذرة من إيمان». فقال رجل: يا رسول الله، إني أحب أن يكون ثوبي حسناً، ونعلي حسناً، أفمن الكبر ذاك؟ قال: «لا، إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس»^(١). فبطر الحق: دفعه وجعله. وغمط الناس: احتقارهم وازدراؤهم، وهذا حال من يريد العلو والفساد .

تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً، ذلك [٢٨/٣٩٦] الفوز العظيم .

فالواجب على المسلم أن يجتهد في ذلك بحسب وسعه، فمن ولي ولاية يقصد بها طاعة الله، وإقامة ما يمكنه من دينه، ومصالح المسلمين وأقام فيها ما يمكنه من الواجبات واجتناب ما يمكنه من المحرمات؛ لم يؤاخذ بما يعجز عنه؛ فإن تولية الأبرار خير للأمة من تولية الفجار. ومن كان عاجزاً عن إقامة الدين بالسلطان والجهاد، ففعل ما يقدر عليه من النصيحة بقلبه والدعاء للأمة، ومجبة الخير، وفعل ما يقدر عليه من الخير، لم يكلف ما يعجز عنه؛ فإن قوام الدين بالكتاب الهادي، والحديد الناصر، كما ذكره الله تعالى .

فعل كل أحد الاجتهاد في اتفاق القرآن والحديد لله - تعالى - ولطلب ما عنده، مستعيناً بالله في ذلك؛ ثم الدنيا تخدم الدين، كما قال معاذ بن جبل - رضي الله عنه: يا بن آدم، أنت محتاج إلى نصيكَ من الدنيا، وأنت إلى نصيكَ من الآخرة أحوج، فإن بدأت بنصيكَ من الآخرة مُر بنصيكَ من الدنيا فانتظمها انتظاماً، وإن بدأت بنصيكَ من الدنيا فاتك نصيكَ من الآخرة، وأنت من الدنيا على خطر. ودليل ذلك ما رواه الترمذي عن النبي ﷺ أنه قال: «من أصبح والآخرة أكبر همه جمع الله له شمله، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راخمة، ومن أصبح والدنيا أكبر همه فرق الله عليه ضيعته، [٢٨/٣٩٧] وجعل فقره بين عينيه، ولم يأته من الدنيا إلا ما كتب له»^(١). وأصل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادَتِي﴾ مَا أُرِيدُ بِهِمْ مِنْ تَزْيِيقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُعْبَدُونِ ﴿٥٦﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٦-٥٨].

فنسأل الله العظيم أن يوفقنا وسائر إخواننا وجميع

الله وإنفاق ذلك في سبيله، كان ذلك صلاح الدين والدنيا. وإن انفرد السلطان عن الدين، أو الدين عن السلطان فسدت أحوال الناس، وإنما يمتاز أهل طاعة الله عن أهل معصيته بالنية والعمل الصالح، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم، وإنما ينظر إلى قلوبكم وأهالكم»^(٢).

ولما غلب على كثير من ولاة الأمور إرادة المال والشرف، صاروا بمعزل عن حقيقة الإيمان في ولايتهم؛ رأى كثير من الناس أن الإمامة [٢٨/٣٩٥] تنافي الإيمان وكمال الدين. ثم منهم من غلب الدين وأعرض عما لا يتم الدين إلا به من ذلك. ومنهم من رأى حاجته إلى ذلك، فأخذ معروفاً عن الدين؛ لاعتقاده أنه مناف لذلك، وصار الدين عنده في محل الرحمة والذل، لا في محل العلو والعز. وكذلك لما غلب على كثير من أهل الدينين العجز عن تكميل الدين، والجزع لما قد يصيهم في إقامته من البلاء؛ استضعف طريقتهم واستندوا من رأى أنه لا تقوم مصلحته ومصلحة غيره بها .

وهاتان السيلان الفاسدتان - سبيل من انتسب إلى الدين ولم يكمله بما يحتاج إليه من السلطان والجهاد والمال، وسبيل من أقبل على السلطان والمال والحرب، ولم يقصد بذلك إقامة الدين - هما سبيل المفضوب عليهم والضالين. الأولى للضالين النصاري، والثانية للمفضوب عليهم اليهود .

وإنما الصراط المستقيم - صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين - هي سبيل نبينا محمد ﷺ، وسبيل خلفائه وأصحابه، ومن سلك سبيلهم. وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، رضي الله عنهم ورضوا عنه، وأعد لهم جنات تجري

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٤٦٥).

وذلك أن السلطان - أتم الله نعمته - حصل للأمة يمين ولايته، وحسن نيته، وصحة إسلامه وعقيدته، وبركة إيمانه ومعرفته، وفضل همته وشجاعته، وثمرة تعظيمه للدين وشرعته، ونتيجة اتباعه لكتاب الله وحكمته، ما هو شيء بما كان يجري في أيام الخلفاء الراشدين، وما كان يقصده أكابر الأئمة العادلين، من جهاد أعداء الله المارقين من الدين، وهم صفتان :

أهل الفجور والطفیان، وذوو الغي والعدوان، الخارجون عن شرائع الإیمان، طلباً للعلو في الأرض والفساد، وترتكباً لسيئ الهدى والرشاد. وهؤلاء هم التار، ونحوهم من كل خارج عن شرائع الإسلام وإن تمسك بالشهادتين، أو ببعض سياسة الإسلام .

والصف الثاني: أهل البدع المارقون، وذوو الضلال المتناقضون، الخارجون عن السنة والجماعة، المارقون للشرعة والطاعة، مثل هؤلاء [٢٨/٤٠٠] الذين غزوا بأمر السلطان من أهل الجبل، والجرد، والكسروان. فإن ما من الله به من الفتح والنصر على هؤلاء الطغام، هو من عزائم الأمور التي أنعم الله بها على السلطان وأهل الإسلام .

وذلك أن هؤلاء وجنسهم من أكابر المفسدين في أمر الدنيا والدين؛ فإن اعتقادهم: أن أبا بكر وعمر وعثمان، وأهل بدر، وبيعة الرضوان وجمهور المهاجرين والأنصار، والتابعين لهم بإحسان، وأئمة الإسلام وعلماءهم أهل المذاهب الأربعة وغيرهم، ومشايخ الإسلام وعبادهم، وملوك المسلمين وأجنادهم، وعوام المسلمين وأفرادهم، كل هؤلاء عندهم كفار مرتدون، أكفر من اليهود والنصارى؛ لأنهم مرتدون عنهم، والمرتد شر من الكافر الأصلي؛ ولهذا السبب يقدمون الفرنج والتار على أهل القرآن والإيمان .

ولهذا لما قدم التار إلى البلاد، وفعلوا بمسكر المسلمين ما لا يحصى من الفساد، وأرسلوا إلى أهل

المسلمين لما يحبه لنا ويرضاه من القول والعمل؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين، وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً إلى يوم الدين .



[٢٨ / ٣٩٨] وكتب شيخ الإسلام إلى الملك الناصر بعد وقعة جبل كسروان بسبب فتوح الجبل:

بسم الله الرحمن الرحيم

من الداعي أحمد ابن تيمية إلى سلطان المسلمين، ومن أيد الله في دولته الدين، وأعزها عباده المؤمنين، وقمع فيها الكفار والمتنافقين، والخوارج المارقين، نصره الله ونصر به الإسلام، وأصلح له وبه أمور الخاص والعام، وأحيا به معالم الإیمان، وأقام به شرائع القرآن، وأذل به أهل الكفر والفسوق والعصيان. سلام عليكم ورحمة الله وبركاته. فإننا نحمد إلكم الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير. ونسأله أن يصلي على خاتم النبيين، وإمام المتقين محمد عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

أما بعد:

فقد صدق الله وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده. وأنعم الله على السلطان، وعلى المؤمنين في دولته نعماً لم تعهد في القرون الخالية. وجدد الإسلام في أيامه تجديدًا [٢٨/٣٩٩]، بانت فضيلته على الدول الماضية. وتحقق في ولايته خبر الصادق المصدق، أفضل الأولين والآخرين، الذي أخبر فيه عن تجديد الدين في رؤوس الثين. والله - تعالى - يوزعه والمسلمين شكر هذه النعم العظيمة في الدنيا والدين، ويتمها بتمام النصر على سائر الأعداء المارقين .

يُحْدِي مِنْ يَشَاءُ وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَإِنَّ اللَّهَ يَقْلِبُ قُلُوبَ عِبَادِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَهُوَ عَنْدهُمْ كَافِرٌ. وَعَنْدهُمْ أَنَّ مَنْ آمَنَ بِحَقِيقَةِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، فَهُوَ عَنْدهُمْ كَافِرٌ.

هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي تَلَقَّنَهُ لَهُمْ أَقْنَمْتُهُمْ، مِثْلَ بَنِي الْعُودِ؛ فَإِنَّمَا شَبَّوْا أَهْلَ هَذَا الْجَبَلِ، وَهُمْ الَّذِينَ كَانُوا يَأْمُرُونَهُمْ بِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَفْتُونَهُمْ بِهَذِهِ الْأُمُورِ.

وَقَدْ حَصَلَ بِأَيْدِي الْمُسْلِمِينَ طَائِفَةٌ مِنْ كُتَيْبِ تَصْنِيفِ ابْنِ الْعُودِ وَغَيْرِهِ. وَفِيهَا هَذَا وَأَعْظَمُ مِنْهُ. وَهُمْ اعْتَرَفُوا لَنَا بِأَنَّهُمُ الَّذِينَ عَلِمُوهُمْ وَأَمَرُوهُمْ، لَكُنْهُمْ مَعَ هَذَا يَظْهَرُونَ التَّقِيَّةَ وَالتَّفَاقُ. وَيَقْرَبُونَ بَيْدَ الْأَمْوَالِ إِلَى مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُمْ. وَهَكَذَا كَانَ عَادَةُ هَؤُلَاءِ الْجَبَلِيَّةِ، فَإِنَّمَا أَقَامُوا بِجَبَلِهِمْ لِمَا كَانُوا يَظْهَرُونَ مِنَ التَّفَاقُ، وَيَذَلُّونَهُ مِنَ الْبَرِّطِيلِ لِمَنْ يَقْصِدُهُمْ.

وَالْمَكَانُ الَّذِي لَهُمْ فِي غَايَةِ الصَّعُوبَةِ. ذَكَرَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا مِثْلَهُ؛ وَلِهَذَا كَثُرَ فَسَادُهُمْ، وَقُتِلُوا مِنَ النَّفُوسِ، وَأَخَذُوا مِنَ الْأَمْوَالِ، مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

[٢٨/٤٠٣] وَلَقَدْ كَانَ جِيرَانُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَقَاعِ وَغَيْرِهَا مَعَهُمْ فِي أَمْرٍ لَا يُضْبِطُ شَرَّهُ، كُلَّ لَيْلَةٍ تَنْزِلُ عَلَيْهِمْ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ، وَيَفْعَلُونَ مِنَ الْفَسَادِ مَا لَا يَحْصِيهِ إِلَّا رَبُّ الْعِبَادِ. كَانُوا فِي قَطْعِ الطَّرِيقَاتِ وَإِخَافَةِ سُكَّانِ الْبُيُوتَاتِ عَلَى أَقْبَحِ سِيرَةٍ عَرَفَتْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَائِثِ، يَرُدُّونَ إِلَيْهِمُ النَّصَارَى مِنْ أَهْلِ قَبْرِصَ، فَيُضِيفُونَهُمْ وَيُعْطُونَهُمْ سِلَاحَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَقْعُونَ بِالرَّجُلِ الصَّالِحِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا أَنْ يَقْتُلُوهُ أَوْ يَسْلُبُوهُ. وَقَلِيلٌ مِنْهُمْ مَنْ يَفْلِتُ مِنْهُمْ بِالْحِيلَةِ.

فَأَعَانَ اللَّهُ وَيَسِّرَ بِحَسَنِ نِيَّةِ السُّلْطَانِ وَهَمَّتْ فِي إِقَامَةِ شُرَائِعِ الْإِسْلَامِ، وَعَنَانِيَّةِ بِجِهَادِ الْمَارْقِينَ أَنْ غَزَا غَزْوَةً شَرْعِيَّةً، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، بَعْدَ أَنْ كَشَفَتْ أَحْوَالَهُمْ، وَأَزْيَجَتْ عُلَلَهُمْ، وَأَزِيلَتْ شَبْهَهُمْ، وَيَذَلُّهُمْ مِنَ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَطْمَعُونَ بِهِ، وَيَبِينُ

قَبْرِصَ فَمَلَكُوا بَعْضَ السَّاحِلِ، وَحَلُّوا رَايَةَ الصَّلِيبِ، وَحَلُّوا إِلَى قَبْرِصَ مِنْ خَيْلِ الْمُسْلِمِينَ وَسِلَاحَهُمْ وَأَسْرَاهُمْ مَا لَا يَحْصِي عَدَدُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَأَقَامَ سَوْقَهُمْ بِالسَّاحِلِ عَشْرِينَ يَوْمًا يَبْعُونَ فِيهِ الْمُسْلِمِينَ وَالْخَيْلَ وَالسَّلَاحَ عَلَى أَهْلِ قَبْرِصَ، وَفَرَحُوا بِمَجِيءِ التَّارِ، هُمْ وَسَائِرُ أَهْلِ هَذَا الْمَذْهَبِ الْمَلْعُونِ، مِثْلَ أَهْلِ جَزِينِ وَمَا حَوْلَئِهَا. وَجَبَلٌ عَامِلٌ وَنَوَاحِيهِ.

[٢٨/٤٠١] وَلَمَّا خَرَجَتْ الْعَسَاكِرُ الْإِسْلَامِيَّةُ مِنَ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، ظَهَرَ فِيهِمْ مِنَ الْخِزْيِ وَالتَّكَالِ مَا عَرَفَهُ النَّاسُ مِنْهُمْ. وَلَمَّا نَصَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ النَّصْرَةَ الْعَظْمَى عِنْدَ قُدُومِ السُّلْطَانِ، كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ بِالْعَزَاءِ.

كُلُّ هَذَا، وَأَعْظَمُ مِنْهُ عِنْدَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الَّتِي كَانَتْ مِنْ أَعْظَمِ الْأَسْبَابِ فِي خُرُوجِ جَنْكَسَخَانَ إِلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَفِي اسْتِيلَاءِ هَوْلَاكُو عَلَى بَغْدَادَ، وَفِي قُدُومِهِ إِلَى حَلَبَ، وَفِي نَهْبِ الصَّالِحِيَّةِ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِدَاوَةِ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ.

لَأَنَّ عَنْدهُمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ عَلَى ضَلَالَتِهِمْ فَهُوَ عَنْدهُمْ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ. وَمَنْ اسْتَحْلَ الْفَقَاقَ فَهُوَ كَافِرٌ. وَمَنْ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ فَهُوَ عَنْدهُمْ كَافِرٌ. وَمَنْ حَرَّمَ الْمَتْعَةَ فَهُوَ عَنْدهُمْ كَافِرٌ. وَمَنْ أَحَبَّ أَبَا بَكْرٍ، أَوْ عُمَرَ، أَوْ عُثْمَانَ، أَوْ تَرْقَى عَنْهُمْ، أَوْ عَنْ جَاهِلِيَّةِ الصَّحَابَةِ؛ فَهُوَ عَنْدهُمْ كَافِرٌ. وَمَنْ لَمْ يَزْمَنْ بِمَنْتَظَرِهِمْ فَهُوَ عَنْدهُمْ كَافِرٌ.

وَهَذَا الْمَنْتَظَرُ صَبِي عَمْرِهِ سِتَانٌ أَوْ ثَلَاثٌ، أَوْ خَمْسٌ. يَزْعُمُونَ أَنَّهُ دَخَلَ السَّرْدَابَ بِأَسْمَاءٍ مِنْ أَكْثَرِ مَنْ أَرْبَعِمِائَةِ سَنَةٍ. وَهُوَ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ. وَهُوَ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ. فَمَنْ لَمْ يَزْمَنْ بِهِ فَهُوَ عَنْدهُمْ كَافِرٌ. وَهُوَ شَيْءٌ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا فِي الْوُجُودِ قَطُّ.

وَعَنْدهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَرَى فِي الْآخِرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ. وَمَنْ قَالَ: [٢٨/٤٠٢] إِنَّ اللَّهَ تَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ حَقِيقَةً فَهُوَ كَافِرٌ. وَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ فَهُوَ كَافِرٌ. وَمَنْ آمَنَ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ

من الدماء وأخفوا من الأموال ما لا يحصي عدده إلا الله تعالى .

فإذا كان علي بن أبي طالب قد أباح لمسكره أن يتهبوا ما في عسكر الخوارج، مع أنه قتلهم جميعهم، كان هؤلاء أحق بأخذ أموالهم. وليس هؤلاء [٢٨/٤٠٥] بمترلة المتأولين الذين نادى فيهم علي بن أبي طالب يوم الجمل: أنه لا يقتل مدبرهم، ولا يجهز على جريحهم، ولا يغنم لهم مالا ولا يسبي لهم ذرية؛ لأن مثل أولئك لهم تأويل سانغ، وهؤلاء ليس لهم تأويل سانغ. ومثل أولئك إنما يكونون خارجين عن طاعة الإمام. وهؤلاء خرجوا عن شريعة رسول الله ﷺ وستة. وهم شر من التار من وجوه متعددة، لكن التار أكثر وأقوى؛ فلذلك يظهر كثرة شرهم .

وكثير من فساد التار هو لمخالطة هؤلاء لهم، كما كان في زمن قازان، وهولاكو وغيرهما؛ فإنهم أخذوا من أموال المسلمين أضعاف ما أخذوا من أموالهم. وأرضهم في ليت المال .

وقد قال كثير من السلف: إن الرافضة لا حق لهم من الفيء؛ لأن الله إنما جعل الفيء للمهاجرين والأنصار، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِتَقْدِيرِ رَبِّهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، فمن لم يكن قلبه سليماً لهم، ولسانه مستغفراً لهم، لم يكن من هؤلاء .

وقطعت أشجارهم؛ لأن النبي ﷺ لما حاصر بني النضير قطع أصحابه نخلمهم وحرقوه. فقال اليهود: هذا فساد. وأنت [٢٨/٤٠٦] يا محمد تنهى عن الفساد، فأنزل الله: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْثَةٍ أَوْ نَحْسَتْهُمَا فَاتَمَّةٌ عَلَى أَصُولِهَا فَأَوْذِنَ اللَّهُ وَلِئِنْ خِزَى الْفَاسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥].

وقد اتفق العلماء على جواز قطع الشجر، وتخريب العامر عند الحاجة إليه. فليس ذلك بأولى من قتل

لهم أن غزوهم اقتداء بسيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في قتال الحرورية المارقين، الذين تواتر عن النبي ﷺ الأمر بقتالهم، ونعت حالهم من وجوه متعددة. أخرج منها أصحاب الصحيح عشرة أوجه، من حديث علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري، وسهل بن حنيف، وأبي ذر الغفاري، ورافع بن عمرو، وغيرهم من أصحاب النبي ﷺ .

قال فيهم: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، [٢٨/٤٠٤] وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يحاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»^(١) «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»^(٢)، «لو يعلم الذين يقاتلونهم ماذا لهم على لسان محمد لتكلموا عن العمل»^(٣). «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان»^(٤)، «يقرءون القرآن، يحسبون أنه لهم وهو عليهم»^(٥)، «شر قتلى تحت أديم السماء، خير قتلى من قتلوه»^(٦).

وأول ما خرج هؤلاء زمن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - وكان لهم من الصلاة، والصيام، والقراءة، والعبادة، والزهادة ما لم يكن لعموم الصحابة، لكن كانوا خارجين عن سنة رسول الله ﷺ، وعن جماعة المسلمين، وقتلوا من المسلمين رجلاً اسمه عبد الله بن خباب، وأغاروا على دواب المسلمين .

وهؤلاء القوم كانوا أقل صلاة وصياماً، ولم نجد في جبلهم مصحفاً ولا فيهم قارناً للقرآن، وإنما عندهم عقائدهم التي خالفوا فيها الكتاب والسنة، وأباحوا بها دماء المسلمين. وهم مع هذا فقد سفكوا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٥٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٦)، وأبو داود (٤٧١٣).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٦).

(٦) حسن صحيح: أخرجه الترمذي (٣٠٠٠).

النفوس وما أمكن غير ذلك .

فإن القوم لم يحضروا كلهم من الأماكن التي اختصوا فيها، وأيسوا من المقام في الجبل إلا حين قطعت الأشجار. وإلا كانوا يخضون حيث لا يمكن العلم بهم. وما أمكن أن يسكن الجبل غيرهم؛ لأن التركمان إنما قصدهم الرعي، وقد صار لهم مرعى، وسائر الفلاحين لا يتركون عبارة أرضهم ويبعثون إليه .

فالحمد لله الذي يسر هذا الفتح في دولة السلطان بهيمته وعزمه وأمره، وإخلاء الجبل منهم وإخراجهم من ديارهم .

وهم يشبهون ما ذكره الله في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَتْهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَلَتْ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاتَّعَبُوا بِتَأْوِيلِ الْأَنْبِيِّينَ ۚ وَلَوْ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُمْ آلَتَهُمْ لَغَدَاً لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَهُمْ فِي آخِرَةِ عَذَابِ النَّارِ ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاوُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَلَا يَكُنْ لِلَّهِ شَهِيدٌ ۚ قَدْ جَاءَ الْبَغْيُ أَتَقْتَبُونَ ۚ مَا فَعَلْتُمْ بَيْنَ يَدَيْهِمْ أَنْ تَرْحَمْتُمُوهُمَا فَإِنَّمَا عَلَىٰ أَسْوَأِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِىَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الحشر: ٢ - ٥] .

وأيضاً، فإنه بهذا قد انكسر من أهل البدع والنفاق بالشام ومصر والحجاز، واليمن، والعراق ما يرفع الله به درجات السلطان، ويعز به أهل الإيثار .



فصل

تمام هذا الفتح ويركته تقدم مراسم السلطان بحسم مادة أهل الفساد، وإقامة الشريعة في البلاد؛ فإن هؤلاء القوم لهم من المشايخ والإخوان في قرى كثيرة من يقتدون بهم، ويتصرفون لهم، وفي قلوبهم

غل عظيم، وإبطان معادة شديدة، لا يؤمنون معها على ما يمكنهم. ولو أنه مباطنة العدو. فإذا أمسك رؤوسهم الذين يضلونهم - مثل بني العود - زال بذلك من الشر ما لا يعلمه إلا الله .

ويتقدم إلى قراهم، وهي قرى متعددة بأعمال دمشق، وصفد، وطرابلس، وحماة، وحمص، وحلب، بأن يقام فيهم شرائع الإسلام، والجمعة، والجماعة، وقراءة القرآن، ويكون لهم خطباء ومؤذنون، [٢٨/٤٠٨] كسائر قرى المسلمين، وتقرأ فيهم الأحاديث النبوية، وتنتشر فيهم المعالم الإسلامية، ويعاقب من عرف منهم بالبدعة والنفاق بما توجه شريعة الإسلام .

فإن هؤلاء المحاربين وأمثالهم قالوا: نحن قوم جهال. وهؤلاء كانوا يعلموننا، ويقولون لنا: أنتم إذا قاتلتم هؤلاء تكونون مجاهدين، ومن قتل منكم فهو شهيد .

وفي هؤلاء خلق كثير لا يقرون بصلاة، ولا صيام، ولا حج ولا عمرة، ولا يحرمون الميتة، والدم، ولحم الخنزير، ولا يؤمنون بالجنة والنار، من جنس الإسماعيلية، والنصيرية، والحاكمية، والباطنية، وهم كفار أكفر من اليهود والنصارى بإجماع المسلمين .

فتقدم المراسيم السلطانية بإقامة شعائر الإسلام: من الجمعة، والجماعة، وقراءة القرآن، وتبليغ أحاديث النبي ﷺ في قرى هؤلاء من أعظم المصالح الإسلامية. وأبلغ الجهاد في سبيل الله. وذلك سبب لانقياع من يباطن العدو من هؤلاء، ودخولهم في طاعة الله ورسوله، وطاعة أولي الأمر من المسلمين وهو من الأسباب التي يعين الله بها على قمع الأعداء. فإن ما فعلوه بالمسلمين في أرض «سبس» نوع من غدرهم الذي به ينصر الله المسلمين عليهم. وفي ذلك لله حكمة [٢٨/٤٠٩] عظيمة، ونصرة للإسلام جسيمة .

أجمعين، وجعل كتابه الذي أنزله [٢٨/٤١١] عليه مهيمًا على ما بين يديه من الكتب ومصدقًا لها، وجعل أمته خير أمة أخرجت للناس، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر؛ فهم يوفون سبعين فرقة، هم خيرها وأكرمها على الله، وقد أكمل لهم دينهم، وأتم عليهم نعمته، ورضي لهم الإسلام دينًا. فليس دين أفضل من دينهم الذي جاء به رسولهم، ولا كتاب أفضل من كتابهم، ولا أمة خيرًا من أمتهم، بل كتابنا وديننا ودينتنا وأمتنا أفضل من كل كتاب ودين ونبى وأمة.

فاشكروا الله على ما أنعم به عليكم، ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّا يَكْفُرُ لِنَصِيحِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ نَوَىٰ غِيًّا كَرِيمًا﴾ [النمل: ٤٠]، واحفظوا هذه التي بها تتألون نعيم الدنيا والآخرة، واحذروا أن تكونوا ممن بدل نعمة الله كفراً، فتعرضون عن حفظ هذه النعمة ورعايتها، فيحرق بكم ما حاق بمن انقلب على عقبيه، واشتغل بها لا ينفعه من أمر الدنيا عما لا بد له منه من مصلحة دينه ودنياه، فخر الدنيا والآخرة.

فقد سمعتم ما نعت الله به الشاكرين والمتقنين حيث يقول: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتٌ أَنْتَقِبْتُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنَ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَجَزَىٰ اللَّهُ الشَّكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. أنزل الله - سبحانه - هذه الآية وما قبلها وما بعدها في غزوة أحد، لما انكسر المسلمون مع النبي ﷺ، [٢٨/٤١٢] وقتل جماعة من خيار الأمة، وثبت رسول الله ﷺ مع طائفة يسيرة حتى خلص إليه العدو، فكسروا رباطه، وشجروا وجهه، وهشموا البيضة على رأسه، وقتل وجرح دونه طائفة من خيار أصحابه لذهم عنه، ونفق الشيطان فيهم: إن محمدًا قد قتل. فزلزل ذلك قلوب بعضهم، حتى انهزم طائفة، وثبت الله آخرين حتى ثبوا.

قال ابن عباس: ما تقص قوم المهد إلا أدبل عليهم العدو.

ولولا هذا وأمثاله ما حصل للمسلمين من العزم بقوة الإيمان، وللمعدو من الخذلان، ما ينصر الله به المؤمن، ويذل به الكفار والمنافقين.

والله هو المستول أن يتم نعمته على سلطان الإسلام خاصة، وعلى عباده المؤمنين عامة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. والحمد لله وحده. وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.



[٢٨/٤١٠] وكتب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - قدس الله روحه -

لما قدم العدو من التار سنة تسع وتسعين وستمائة إلى حلب، وانصرف عسكر مصر، وبقي عسكر الشام:

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من يصل إليه من المؤمنين والمسلمين - أحسن الله إليهم في الدنيا والآخرة، وأسبغ عليهم نعمه باطنة وظاهرة، ونصرهم نصرًا عزيزًا، وفتح عليهم فتحًا كبيرًا، وجعل لهم من لدنه سلطانًا نصيرًا، وجعلهم معتصمين بحبله المتين، مهتدين إلى صراطه المستقيم

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فإننا نحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير، ونسأله أن يصلي على صفوته من خلقه، وخيرته من بريته، محمد عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا.

أما بعد:

فإن الله - عز وجل - بعث محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا، وجعله خاتم النبيين، وسيد ولد آدم من الناس

وتسمى بالإسلام من غير التزام شريعته، فإن عسكرهم مشتمل على أربع طوائف :

كافرة باقية على كفرها: من الكرج، والأرمن، والمغل .

وطائفة كانت مسلمة فارتدت عن الإسلام، وانقلبت على عقبيها: من العرب، والفرس، والروم، وغيرهم. وهؤلاء أعظم جرماً عند الله [٢٨/٤١٤] وعند رسوله والمؤمنين من الكافر الأصلي من وجوه كثيرة؛ فإن هؤلاء يجب قتلهم حتّى ما لم يرجعوا إلى ما خرجوا عنه، لا يجوز أن يعقد لهم ذمة، ولا هدنة، ولا أمان، ولا يطلق أسيرهم، ولا يفادى بهال ولا رجال، ولا تؤكل ذبائهم ولا تتكح نساؤهم، ولا يسترقون، مع بقائهم على الردة بالاتفاق. ويقتل من قاتل منهم، ومن لم يقتل؛ كالشيخ الهرم، والأعمى، والزمن، باتفاق العلماء. وكلنا نساؤهم عند الجمهور .

والكافر الأصلي: يجوز أن يعقد له أمان وهدنة، ويجوز المن عليه والمفاداة به إذا كان أسيراً عند الجمهور، ويجوز إذا كان كاتياً أن يعقد له ذمة، ويؤكل طعامهم، وتتكح نساؤهم، ولا تقتل نساؤهم إلا أن يقاتلن بقول أو عمل، باتفاق العلماء. وكذلك لا يقتل منهم إلا من كان من أهل القتال عند جمهور العلماء، كما دلت عليه السنة .

فالكافر المرتد أسوأ حالاً في الدين والدنيا من الكافر المستمر على كفره. وهؤلاء القوم فيهم من المرتدة ما لا يحصي عددهم إلا الله. فهذان صنفان .

وفيهم - أيضاً - من كان كافراً فانتسب إلى الإسلام ولم يلتزم شرائعه: من إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، والكف عن دماء [٢٨/٤١٥] المسلمين وأموالهم، والتزام الجهاد في سبيل الله، وضرب الجزية على اليهود والنصارى، وغير ذلك .

وهؤلاء يجب قتالهم بإجماع المسلمين، كما قاتل الصديق مانعي الزكاة، بل هؤلاء شر منهم من وجوه،

وكذلك لما قبض النبي ﷺ، فتزلزلت القلوب، واضطرب جبل الدين، وغشيت الذلة من شاء الله من الناس، حتى خرج عليهم الصديق - رضي الله تعالى عنه - فقال: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت. وقرأ قوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَنْ يَكْفُرُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ إِنْ كَانُوا لَكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فكان الناس لم يسمعوها حتى تلاها الصديق - رضي الله عنه - فلا يوجد من الناس إلا من يتلوها .

وارتد بسبب موت الرسول ﷺ ولما حصل لهم من الضعف جماعات من الناس، قوم ارتدوا عن الدين بالكلية، وقوم ارتدوا عن بعضه، فقالوا: نصلي، ولا نركي. وقوم ارتدوا عن إخلاص الدين الذي جاء به محمد ﷺ. فآمنوا مع محمد [٢٨/٤١٣] يقوم من النبين الكذابين، كمسيلة الكذاب، وطليحة الأسدي، وغيرهما، فقام إلى جهادهم الشاكرون، الذين ثبتوا على الدين، أصحاب رسول الله ﷺ، من المهاجرين والأنصار، والطفقاء والأعراب، ومن اتبعهم بإحسان، الذين قال الله - عز وجل - فيهم: ﴿يَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ مَا تَوَاتَرَتْ مِنْ يَدَيْهِمْ عَنْ ذَيْبِهِمْ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوَّةٍ مَحِيّةٍ نَحْمِيهِمْ وَنُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، هم أولئك الذين جامدوا المنقلبين على أعقابهم الذين لم يضروا الله شيئاً .

وما أنزل الله في القرآن من آية إلا وقد عمل بها قوم، وسيعمل بها آخرون. فمن كان من الشاكرين الثابتين على الدين، الذين يحبهم الله - عز وجل - ورسوله، فإنه يجاهد المنقلبين على أعقابهم، الذين يخرجون عن الدين، ويأخذون بعضه ويدعون بعضه، كحال هؤلاء القوم المجرمين المفسدين، الذين خرجوا على أهل الإسلام، وتكلم بعضهم بالشهادتين،

أَتَمَّنْتَهُمْ وَهَمُّوا بِإِحْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَّوْكُمْ
لَوْلَا مَرَّةٌ أَعْتَقْتَهُمْ قَالَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَعْتَقُوهُ إِنْ
كُنْتُمْ مُؤَيِّدِينَ ﴿١٥﴾ فَطُؤُهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ
بِأَيْدِيكُمْ وَتَحْزِينِهِمْ وَتَضَرُّكُمُ عَلَيْهِمْ وَتَنْقَبُ صُدُورُ
قَوْمِهِ مُؤَيِّدِينَ ﴿١٦﴾ وَتُذْهِبُ غَمَطُ قُلُوبِهِمْ وَتُغَوِّثُ
اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ۖ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٧﴾
[التوبة: ١٣-١٥].

واعلموا - أصلحكم الله - أن النبي ﷺ قد ثبت
عنه من وجوه كثيرة أنه قال: «لا تزال طائفة من أمتي
ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم ولا من
خالفهم إلى قيام الساعة»^(١)، وثبت أنهم بالشام.

فهذه الفتنة قد تفرق الناس فيها ثلاث فرق:
الطائفة المنصورة، وهم المجاهدون لهؤلاء القوم
المفسدين.

والطائفة المخالفة، وهم هؤلاء [٢٨/٤١٧]
القوم، ومن تحيز إليهم من خباله المتسبين إلى
الإسلام.

والطائفة المخذلة، وهم القاعدون عن جهادهم؛
وإن كانوا صحيحي الإسلام. فليُنظر الرجل أياكون
من الطائفة المنصورة أم من الخاذلة أم من المخالفة؟ فما
بقي قسم رابع.

واعلموا أن الجهاد فيه خير الدنيا والآخرة، وفي
تركه خسارة الدنيا والآخرة، قال الله - تعالى - في
كتابه: ﴿قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى
الْحُسْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢] يعني: إما النصر والظفر،
وإما الشهادة والجنة. فمن عاش من المجاهدين كان
كراماً له ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة. ومن مات
منهم أو قتل فإلى الجنة. قال النبي ﷺ: «يعطى الشهيد
ست خصال: يَغْفَرُ لَهُ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهِ، وَيُرَى
مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيَكْسَى حُلَّةً مِنَ الْإِبْرَاهِيمِ، وَيُزَوَّجُ

وكما قاتل الصحابة - أيضاً - مع أمير المؤمنين - علي
رضي الله عنه - الخوارج بأمر رسول الله ﷺ، حيث
قال ﷺ في وصفهم: «تُحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ،
وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يَحَاوِزُ
حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ
الرَّمِيَّةِ، أَبْنَاءُ لِقَيْتُمُوهُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ، فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا
عِنْدَ اللَّهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢)، وقال: «لو يعلم
الذين يقاتلون ماذا لهم على لسان محمد لَنَكَلُوا عَنْ
الْعَمَلِ»^(٣)، وقال: «هم شر الخلق والخليقة»^(٤)، شر قتل
تحت أديم السماء، خير قتل من قتلوه»^(٥). فهؤلاء مع
كثرة صيامهم وصلاتهم وقراءتهم، أمر النبي ﷺ
بقتالهم، وقاتلهم أمير المؤمنين علي، وسائر الصحابة
الذين معه، ولم يختلف أحد في قتالهم، كما اختلفوا في
قتال أهل البصرة والشام؛ لأنهم كانوا يقاتلون
المسلمين. فإن هؤلاء شر من أولئك من غير وجه،
وإن لم يكونوا مثلهم في الاعتقاد؛ فإن معهم من يوافق
رأيه في المسلمين رأي الخوارج. فهذه ثلاثة أصناف.

وفيه صنف رابع شر من هؤلاء: وهم قوم
ارتدوا عن شرائع [٢٨/٤١٦] الإسلام ويقوا
مستمسكين بالانتساب إليه. فهؤلاء الكفار المرتدون،
والداخلون فيه من غير التزام لشرائعه، والمرتدون عن
شرائعه لا عن ستمه؛ كلهم يجب قتالهم بإجماع
المسلمين، حتى يلتزموا شرائع الإسلام، وحتى لا
تكون فتنة ويكون الدين كله لله، وحتى تكون كلمة
الله - التي هي كتابه وما فيه من أمره ونهيه وخبره -
هي العليا. هذا إذا كانوا قاطنين في أرضهم، فكيف إذا
استولوا على أراضي الإسلام: من العراق، وخراسان،
والجزيرة، والروم، فكيف إذا قصدوكم وصالوا
عليكم بنفيا وعدوانا؟ ﴿أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦١١) وفي غير موضع من صحيحه،
ومسلم (١٠٦٦).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٦)، وأبو داود (٤٧٦٣) بنحوه.

(٣) حسن صحيح: أخرجه الترمذي (٣٠٠٠)، وابن ماجه (١٧٦)
واتظر «صحيح سنن الترمذي».

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٤١) وفي غير موضع من صحيحه،
ومسلم (١٠٣٧).

خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل^(٥). رواه أهل السنن وصححوه.

وفي «صحيح مسلم» عن سلمان، أن النبي ﷺ قال: «رياط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه، ومن مات مريباً أجري عليه عمله، وأجري عليه رزقه من الجنة، وأمن الفتان^(٦)، يعني: منكر ونكير. فهذا في الرياط فكيف الجهاد؟! [٢٨/٤١٩] وقال ﷺ: «لا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في وجه عبد أبداً^(٧)»، وقال: «من اغبرت قدماء في سبيل الله حرمها الله على النار^(٨)»، فهذا في الغبار الذي يصيب الوجه والرجل، فكيف بها هو أشق منه، كالثلج، والبرد، والوحل؟! ا

ولهذا عاب الله - عز وجل - المناققين الذين يتعلمون بالعواقق، كالحر والبرد، فقال - سبحانه وتعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨١]، وهكذا الذين يقولون: لا تنفروا في البرد، فيقال: نار جهنم أشد برداً. كما أخرجاه في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «اشتكت النار إلى ربها، فقالت: ربي أكل بعضي بعضاً، فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف، فأشد ما تجلدون من الحر والبرد فهو من زمهرير جهنم^(٩)»، فالؤمن يدفع بصره على الحر والبرد في سبيل الله حر جهنم ويردها، والمنافق يفر من حر الدنيا ويردها حتى يقع في حر جهنم وزمهريرها.

واعلموا - أصلحكم الله - أن النصره للمؤمنين

ثنتين وسبعين من الحور العين، ويوقى فتنة القبر، ويؤمن من الفزع الأكبر^(١٠). رواه أهل السنن. وقال ﷺ: «إن في الجنة مائة درجة، ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين السماء والأرض، أعدتها الله - سبحانه وتعالى - للمجاهدين في سبيله^(١١)»، فهذا ارتفاع حسين ألف سنة في الجنة لأهل الجهاد. وقال ﷺ: «مثل المجاهد في سبيل الله مثل الصائم القائم القانت، الذي لا يفتر من صلاة ولا صيام^(١٢)»، وقال رجل: أخبرني بعمل يعدل الجهاد في سبيل الله؟ قال: «لا تستطيع» [٢٨/٤١٨]. قال: أخبرني به؟ قال: «هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تصوم لا تفطر، وتقوم لا تنفر؟» قال: لا، قال: «فذلك الذي يعدل الجهاد في سبيل الله^(١٣)». وهذه الأحاديث في «الصحيحين» وغيرها.

وكذلك اتفق العلماء - فيما أعلم - على أنه ليس في التطوعات أفضل من الجهاد. فهو أفضل من الحج، وأفضل من الصوم التطوع، وأفضل من الصلاة التطوع.

والرابطة في سبيل الله أفضل من المجاورة بمكة والمدينة وبيت المقدس، حتى قال أبو هريرة - رضي الله عنه - : «لأن أرباط ليلة في سبيل الله أحب إلي من أن أوافق ليلة القدر عند الحجر الأسود. فقد اختار الرياط ليلة على العبادة في أفضل الليالي عند أفضل البقاع؛ ولهذا كان النبي ﷺ وأصحابه يقيمون بالمدينة دون مكة؛ لمعان منها: أنهم كانوا مرابطين بالمدينة. فإن الرياط هو المقام بمكان يخيفه العدو ويخيف العدو، فمن أقام فيه بنية دفع العدو فهو مرابط، والأعمال بالنيات. قال رسول الله ﷺ: «رياط يوم في سبيل الله

(٥) حسن: أخرجه الترمذي (١٦٦٧)، والنسائي (٣١٦٩).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٩١٣).

(٧) صحيح: أخرجه النسائي (٣١١٠) والحديث صححه الشيخ

الألباني في «صحيح الجامع» (٧٦١٦).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (٩٠٧).

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (٥٣٧) ومسلم (٦١٥).

(١٠) صحيح: أخرجه أحمد (١٦٧٣٠)، والترمذي (١٦٦٣)، وابن ماجه (٢٧٩٩)، والحديث صححه الشيخ الألباني في

«صحيح الجامع» (٥٠٥٨).

(١١) حسن: أخرجه النسائي (٣١٣٢).

(١٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٨٥) ومسلم (١٨٧٨).

(١٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٨٥)، ومسلم (١٨٧٨).

والأنصار - كأي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم - حاضرين في هذا الزمان، لكان من أفضل أعمالهم جهاد هؤلاء القوم المجرمين .

ولا يفوت مثل هذه الغزاة إلا من خسرت تجارتها، وسفه نفسه، وحرم حظاً عظيماً من الدنيا والآخرة، إلا أن يكون من عذر الله - تعالى - كالمرضى، والفقير، والأعمى وغيرهم، وإلا فمن كان له مال وهو عاجز بيده فليغز بآله . ففي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «من جهز غازياً فقد غزا، ومن خلفه في أهله بخبر فقد غزا»^(١)، ومن كان قادراً بيده وهو فقير، فليأخذ من أموال المسلمين ما يتجهز به سواء كان المأخوذ زكاة، أو صلة، أو من بيت المال، أو غير ذلك، حتى لو كان الرجل قد حصل بيده مال حرام وقد تعذر رده إلى أصحابه لجهله بهم ونحو ذلك، أو كان بيده ودائع أو رهون أو عوار قد تعذر معرفة أصحابها فلينفقها في سبيل الله، فإن ذلك مصرفها .

ومن كان كثير الذنوب فأعظم دوائه الجهاد؛ فإن الله - عز وجل - يغفر ذنوبه، كما أخبر الله في كتابه بقوله - سبحانه وتعالى: «يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ» [الصف: ١٢] . ومن أراد التخلص من الحرام والتوبة ولا يمكن رده إلى أصحابه فلينفقه في سبيل الله على أصحابه، فإن ذلك طريق حسنة إلى [٢٨/٤٢٢] خلاصه، مع ما يحصل له من أجر الجهاد .

وكذلك من أراد أن يكفر الله عنه سيئاته في دعوى الجاهلية وحيثما فعله بالجهاد؛ فإن الذين يتعصبون للقبائل وغير القبائل - مثل قيس ويمن، وهلال وأسد ونحو ذلك - كل هؤلاء إذا قتلوا، فإن القاتل والمقتول في النار، كذلك صح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» . قيل: يا رسول الله، هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: «إنه كان

والعاقبة للمتقين، وأن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون . وهؤلاء القوم مقهورون مقموعون . والله - سبحانه وتعالى - ناصرنا عليهم، ومتقم لنا منهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . فأبشروا بنصر الله - تعالى - ويحسن [٢٨/٤٢٠] عاقبته ﴿وَلَا تَهْوَوا وَلَا تَحْزَنْوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وهذا أمر قد تيقناه وتحققناه، والحمد لله رب العالمين . ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تَجَرُّوْكُمْ تُجِبُّوْكُمْ مِنْ عَذَابِ آلِهِمُ ۖ تَوَكَّلُوْا بِاللّٰهِ وَرَّسُوْلِهِمْ وَتُجَاهِدُوْا فِيْ سَبِيْلِ اللّٰهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ۚ ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ ۝ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكِنٌ طَيِّبٌ فِيْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ ۚ ذٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيْمُ ۝ وَأٰخَرَىٰ تَجِبُوْنَهَا ۚ نَصْرٌ مِّنَ اللّٰهِ وَفَتْحٌ قَرِيْبٌ ۚ وَيَغْفِرُ الْمُؤْمِنِيْنَ ۝ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوْنُوْا أُنصَارَ اللّٰهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِّلْحَوَارِيْنَ مَنْ أُنصَارِي إِلَى اللّٰهِ ۚ قَالَ لِّلْحَوَارِيْنَ نَحْنُ أُنصَارُ اللّٰهِ ۚ فَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرٰءِيْلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ ۚ فَلَاؤُنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّيْهِمْ فَلَا صَبْحُوْا ظٰهِرِيْنَ﴾ [الصف: ١٠-١٤] .

واعلموا - أصلحكم الله - أن من أعظم النعم على من أراد الله به خيراً أن أحياء إلى هذا الوقت الذي يجدد الله فيه الدين، ويحيي فيه شعار المسلمين، وأحوال المؤمنين والمجاهدين، حتى يكون شبيهاً بالسابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار . فمن قام في هذا الوقت بذلك، كان من التابعين لهم بإحسان، الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وأعد لهم جنات تجري من تحتها الأنهار، خالدين فيها أبداً، ذلك الفوز العظيم . فينبغي للمؤمنين أن يشكروا الله - تعالى - على هذه المحنة التي [٢٨/٤٢١] حقيقتها منحة كريمة من الله، وهذه الفتنة التي باطنها نعمة جسيمة، حتى والله لو كان السابقون الأولون من المهاجرين

تَبَيُّضُ وَجْهِ وَجُودٌ وَتَسْوُدُ وَجُودٌ [المراد: عمران: ١٠٢-١٠٦] قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : تبيض وجهه أهل السنة والجماعة، وتسود وجهه أهل الفرقة والبدة .

فإن الله، عليكم بالجماعة والاتلاف على طاعة الله ورسوله، والجهاد في سبيله؛ يجمع الله قلوبكم، ويكفر عنكم سيئاتكم، ويحصل لكم خير الدنيا والآخرة. أعاننا الله وإياكم على طاعته وعبادته، وصرف عنا وعنكم سبيل معصيته، وأتانا وإياكم في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، ووقانا عذاب النار، وجعلنا وإياكم ممن رضي الله عنه وأعد له جنات النعيم، إنه على كل شيء قدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه وسلم.



[٢٨/٤٢٤] وقال - قدس الله روحه - :

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من يصل إليه من المؤمنين والمسلمين

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ فإننا نحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير، ونسأله أن يصل على صفوته من خلقته وخيرته من بريته محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

أما بعد:

فقد صدق الله وعده، ونصر عبده، وأمر جنده، وهزم الأحزاب وحده، ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِفُتُوْنِهِمْ لَمَّا قَالُوا خَرْنَا﴾ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا [الأحزاب: ٢٥] والله - تعالى - يحقق لنا التمام بقوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ

حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ أَخِيهِ^(١). أخرجاه في «الصحيحين». وقال ﷺ: «من قتل تحت راية عمية: يغضب لعصية، ويدعو لعصية فهو في النار»^(٢). رواه مسلم. وقال ﷺ: «من تَعَزَّى بزماء أهل الجاهلية فَأَعِضَّوهُ بِنِ أَيْهِ^(٣) وَلَا تَكُنُوا»^(٤) فسمع أبي بن كعب رجلاً يقول: يا لفلان، فقال: اعضض أير أيك، فقال: يا أبا المنذر، ما كنت فاحشاً. فقال: بهذا أمرنا رسول الله ﷺ. رواه أحمد في «مسنده».

ومعنى قوله: «من تعزى بزماء الجاهلية» يعني: يتعزى بعزرائهم، وهي الانتساب إليهم في الدعوة، مثل قوله: يا لقيس! يا ليمن! ويا لهلال! ويا لأسد، فمن تعصب لأهل بلدته، أو مذهبه، أو طريقتة، أو قرابته، أو لأصدقائه دون غيرهم، كانت فيه شعبة من الجاهلية، حتى يكون المؤمنون كما أمرهم الله - تعالى - معتصمين بحبله وكتابه وسنة رسوله.

فإن [٢٨/٤٢٣] كتابهم واحد، ودينهم واحد، ونبیهم واحد، وربهم إله واحد، لا إله إلا هو، له الحمد في الأولى والآخرة، وله الحكم، وإليه ترجعون. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا^(٥) وَأَذْكُرُوا بِفَضْلِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً قَالَتْ بَنُو قُورَيْشٍ قَالَتْ فَاصْبِرْهُمْ بِعِزَّةِ أَخَوَانَا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ^(٦) وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْرِ وَيُؤْمِنُونَ بِالْعُرُوبِ وَيَهْتَدُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ^(٧) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ^(٨) نَوْمٌ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٤١١٥).

(٣) فأعصوه بن أبيه: قولوا له: عضض أير أيك.

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (١٣٦ / ٥) وأخبرته صحيحه الشيخ

الإمام في «صحيح الجامع» (٢٦٩).

تَقْبِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَأَيِّهَا تَرَوْنَهُمْ
يَقُولُونَ رَأَيْتَ الْقَعْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بَشِيرَهُ مَنِ إِشَاءَ
إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ [آل
عمران: ١٣]. وقال - تعالى - في محاصرته لبني
النضير: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ
يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ
فَأَتَتْهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَلَتْ فِي
قُلُوبِهِمُ الرُّغْبَ خَرِبُوا بِبُيُوتِهِمْ وَأَبْدَى
الْمُؤْمِنِينَ فَأَعْتَبُوا بِأَوَّلِي الْأَبْصَارِ [الحشر: ٢].
فأمرنا أن نعتبر بأحوال المتقدمين علينا من هذه الأمة،
وعن قبلها من الأمم.

وذكر في غير موضع: أن سته في ذلك سنة
مطردة، وعادته مستمرة. فقال تعالى: ﴿لَنْ يَنْتَهِ
الْمُتَّقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ
فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ يَوْمَ تُمُتُّ أَعْيُنُهُمْ فِيهَا
إِلَّا قَلِيلًا ۝ مَلْفُوفُونَ ۝ أُنْهَمَا يُفْعَلُوا أَجْدُوا
وَقِيلُوا تَقِيَلًا ۝ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ
قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا [الأحزاب: ٦٠].
[٦٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ قَتَلْتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوْا
الْآخِرَ ثُمَّ لَا تَجِدُونَ فِيهَا شَيْئًا وَلَا تَسْمِعُونَهَا ۝ سُنَّةَ
اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ
تَبْدِيلًا [الفتح: ٢٢، ٢٣]. وأخبر - سبحانه - أن
دأب الكافرين من المستأخرين كدأب الكافرين من
المستقدمين.

[٢٨/٤٢٧] فينبغي للعقلاء أن يعتبروا بسنة الله
وأيامه في عبادته. ودأب الأمم وعاداتهم، لا سيما في
مثل هذه الحادثة العظيمة التي طبق الحافقين خبرها،
واستطار في جميع ديار الإسلام شررها، وأطلع فيها
النفاق ناصية رأسه، وكثر فيها الكفر عن أنبيائه
وأحراسه، وكاد فيه عمود الكتاب أن يبتث ويخترم.
وحبل الإيمان أن ينقطع ويصطلم. وعقر دار المؤمنين

ظهورهم بين أهل الكتب من صاصومهم وقذلت
في قلوبهم الرُّغْبَ فربما تَقْطُوبُ وتَأْيُزُونَ
فربما ۝ وَلَوْ رَزَقْنَاهُمْ أَرْضَهُمْ وَيَزِدَّاهُمْ وَأَرْضًا
لَمْ تَقْطُوبَا ۝ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرًا [الأحزاب: ٢٦، ٢٧].

[٢٨/٤٢٥] فإن هذه الفتنة التي ابتلي بها
المسلمون مع هذا العدو المفسد، الخارج عن شريعة
الإسلام، قد جرى فيها شيء مما جرى للمسلمين مع
عدوهم على عهد رسول الله ﷺ في المغازي التي أنزل
الله فيها كتابه، وابتلي بها نبيه والمؤمنين، مما هو أسوة
لمن كان يوجو الله واليوم الآخر، وذكر الله كثيرًا إلى
يوم القيامة، فإن نصوص الكتاب والسنة، اللذين هما
دعوة محمد ﷺ، يتارلان عموم الخلق بالعموم
اللفظي والمعنوي، أو بالعموم المعنوي. وعهود الله في
كتابه وسنة رسوله تنال آخر هذه الأمة، كما نالت
أولها. وإنا قص الله علينا قصص من قبلنا من الأمم،
لتكون عبرة لنا. فنشبه حالنا بحالهم، ونقيس أواخر
الأمم بأوائلها. فيكون للمؤمن من المتأخرين شبه بما
كان للمؤمن من المتقدمين. ويكون للكافر والمنافق
من المتأخرين شبه بما كان للكافر والمنافق من
المتقدمين، كما قال - تعالى - لما قص قصة يوسف
مفصلة، وأجمل قصص الأنبياء، ثم قال: ﴿لَقَدْ
كَانَ فِي قَصصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ۚ مَا كَانَ
حَاسِبًا يُفَكِّرُونَ [يوسف: ١١١] أي: هذه القصص
المذكورة في الكتاب ليست بمنزلة ما يفترى من
القصص المكذوبة، كنحو ما يذكر في الحروب من
السير المكذوبة.

وقال - تعالى - لما ذكر قصة فرعون: ﴿فَأَخَذَهُ
اللَّهُ تَكَالُ الْآخِرَةِ [٢٨/٤٢٦] وَالْأُولَى ۝ إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَنْ خَشِيَ ۝ [النازعات: ٢٥، ٢٦].
وقال في سيرة نبينا محمد ﷺ مع أعدائه بيدرو غيرها:
﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ

البشرات التي أربها المؤمنون. وتبين فيها الطائفة المنصورة الظاهرة على الدين، الذين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم إلى يوم القيامة. حيث تحزبت الناس ثلاثة أحزاب: حزب مجتهد في نصر الدين. وآخر خاذل له. وآخر خارج عن شريعة الإسلام.

وانقسم الناس ما بين ماجور ومعذور. وآخر قد غره بالله الغرور. وكان هذا الامتحان تمييزاً من الله وتقسياً: ﴿يَجْزِي اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ﴾ [٢٨/٤٢٩] وَتُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿[الأحزاب: ٢٤].

ووجه الاعتبار في هذه الحادثة العظيمة: أن الله - تعالى - بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وشرع له الجهاد إباحتاً له أولاً، ثم إيجاباً له ثانياً لما هاجر إلى المدينة، وصار له فيها أنصار ينصرون الله ورسوله، ففزا بنفسه ﷺ مدة مقامه بدار الهجرة، وهو نحو عشر سنين؛ بضعاً وعشرين غزوة. أولها غزوة بدر وآخرها غزوة تبوك. أنزل الله في أول مغازيه «سورة الأنفال» وفي آخرها «سورة براءة». وجمع بينهما في المصحف؛ لتشابه أول الأمر وآخره، كما قال أمير المؤمنين عثمان لما سئل عن القرآن بين السورتين من غير فصل بالبسملة.

وكان القتال منها في تسع غزوات.

فأول غزوات القتال بدر، وآخرها حنين، والطائف. وأنزل الله فيها ملائكته، كما أخبر به القرآن؛ ولهذا صار الناس يجمعون بينهما في القول، وإن تباعد ما بين الغزوتين مكاناً وزماناً؛ فإن بدرًا كانت في رمضان في السنة الثانية من الهجرة، ما بين المدينة ومكة شمالي مكة، وغزوة حنين في آخر شوال من السنة الثامنة. وحنين وإد قريب من الطائف شرقي مكة، ثم قسم النبي ﷺ [٢٨/٤٣٠] غنائمها بالجعرانة واعتمر من الجعرانة، ثم حاصر

أن يحمل بها البوار. وأن يزول هذا الدين باستيلاء الفجرة التار. وظن المنافقون والذين في قلوبهم مرض أن ما وعدهم الله ورسوله إلا غرورًا. وأن لن ينقلب حزب الله ورسوله إلى أهلهم أبدًا، وزين ذلك في قلوبهم، وظنوا ظن السوء وكانوا قومًا بورًا، ونزلت فتنة تركت الحليم فيها حيران، وأنزلت الرجل الصاحي منزلة السكران، وتركت الرجل اللبيب لكثرة الوسواس ليس بالنائم ولا اليقظان، وتناكرت فيها قلوب المعارف والإخوان، حتى بقي للرجل بنفسه شغل عن أن يغيث لللفغان، وميز الله فيها أهل البصائر والإيقان، من الذين في قلوبهم مرض أو نفاق وضعف إيمان، ورفع بها أقوامًا إلى الدرجات العالية، كما خفض بها أقوامًا إلى المنازل الهاوية، وكفر بها عن آخرين أعمالهم الخاطئة، وحدث من أنواع البلوى ما جعلها قيامة مختصرة من القيامة الكبرى.

فإن الناس تفرقوا فيها ما بين شقي وسعيد، كما يفرقون كذلك [٢٨/٤٢٨] في اليوم الموعود، وفر الرجل فيها من أخيه وأمه وأبيه؛ إذ كان لكل امرئ منهم شأن يغنيه. وكان من الناس من أقصى همه النجاة بنفسه، لا يلوي على ماله ولا ولده ولا عرسه. كما أن منهم من فيه قوة على تخليص الأهل والمال. وآخر فيه زيادة معونة لمن هو منه ببال. وآخر منزله منزلة الشفييع المطاع. وهم درجات عند الله في المنفعة والدفاع. ولم تنفع المنفعة الخالصة من الشكوى إلا الإيمان والعمل الصالح، والبر والتقوى. ولبت فيها السرائر. وظهرت الحبايا التي كانت تكنها الضمائر. وتبين أن البهرج من الأقوال والأعمال يخون صاحبه أحوج ما كان إليه في المال. وذم سادته وكبرائه من أطاعهم فأصلوه السبيل. كما حمد ربه من صدق في إيمانه فاتخذ مع الرسول سبيلًا. ويان صدق ما جاء به الآثار النبوية، من الأخبار بما يكون. وواطأتها قلوب الذين هم في هذه الأمة محدثون، كما تواطأت عليه

أَفْطَسَكُمْ^١ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [آل عمران: ١٦٥].

وكان الشيطان قد نعى في الناس: إن محمداً قد قتل، فمنهم من تزلزل لذلك فهرب. ومنهم من ثبت فقاتل، فقال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَنْ مَكَتَ أَوْ قِيلَ أَذَلَّتْكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ^٢ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَيَعْصِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَنْ نُعْزِّزَ اللَّهُ شَيْئاً^٣ وَسَنَجْزِي اللَّهَ الشَّاكِرِينَ [آل عمران: ١٤٤].

وكان هذا مثل حال المسلمين لما انكسروا في العام الماضي. وكانت هزيمة المسلمين في العام الماضي بذنوب ظاهرة، وخطايا واضحة، من فساد النيات، والفخر والخيلاء، والظلم، والفواحش، والإعراض عن حكم الكتاب والسنة، وعن المحافظة على فرائض الله، والبغي على كثير من المسلمين الذين بأرض الجزيرة والروم، وكان عدوهم في أول الأمر راضياً منهم بالموادعة والمسالمة، شارعاً في الدخول في الإسلام [٢٨/٤٣٢]، وكان مبتدئاً في الإيمان والأمان، وكانوا قد أعرضوا عن كثير من أحكام الإيمان.

فكان من حكمة الله ورحمته بالمؤمنين أن ابتلاهم بما ابتلاهم به ليمحص الله الذين آمنوا، وينبوا إلى ربهم، وليظهر من عدوهم ما ظهر منه من البغي والمكر والنكث، والخروج عن شرائع الإسلام، فيقوم بهم ما يستوجبون به النصر، ويعدوهم ما يستوجب به الانتقام.

فقد كان في نفوس كثير من مقاتلة المسلمين ورميتهم من الشر الكبير ما لو يقترب به ظفر بعدوهم - الذي هو على الحال المذكورة - لأوجب لهم ذلك من فساد الدين والدنيا ما لا يوصف. كما أن نصر الله للمسلمين يوم بدر كان رحمة ونعمة. وهزيمتهم يوم أحد كان نعمة ورحمة على المؤمنين؛ فإن النبي ﷺ قال:

الطائف فلم يقاتله أهل الطائف زحفاً وصفرافاً وإنما قاتلوه من وراء جدار. فأخر غزوة كان فيها القتال زحفاً واصطفافاً هي غزوة حنين. وكانت غزوة بدر أول غزوة ظهر فيها المسلمون على صناديد الكفار، وقتل الله أشrafهم وأسر رؤوسهم، مع قلة المسلمين وضعفهم؛ فإنهم كانوا ثلاثمائة ورضعة عشر، ليس معهم إلا قرسان، وكان يتعقب الاثنان والثلاثة على البعير الواحد. وكان عدوهم بقدرهم أكثر من ثلاث مرات، في قوة وعدة وهبة وخيلاء.

فلما كان من العام المقبل غزا الكفار المدينة، وفيها النبي ﷺ وأصحابه. فخرج إليهم النبي ﷺ وأصحابه في نحو من ريع الكفار، وتركوا عيالمهم بالمدينة، لم ينقلوهم إلى موضع آخر. وكانت أولاً الكثرة للمسلمين عليهم، ثم صارت للكفار. فانهزم عامة عسكر المسلمين إلا نفرًا قليلاً حول النبي ﷺ منهم من قتل، ومنهم من جرح. وحرصوا على قتل النبي ﷺ حتى كسروا ربابته، وشجوا جبينه، ومشعوا البيضة على رأسه. وأنزل الله فيها شطرًا من سورة [آل عمران]، من قوله: ﴿وَلَوْ غَفَوْتَ مِنَ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ لِلْقِتَالِ^٤ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ [آل عمران: ١٢١]، وقال فيها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَفَى الْجَبْعَيْنِ إِنَّمَا أَشْرَكَهُمْ الشَّيْطَانُ [٢٨/٤٣١] بَعْضُ مَا كَتَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ^٥ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ [آل عمران: ١٥٥]، وقال فيها: ﴿وَلَقَدْ سَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ^٦ حَتَّىٰ إِذَا فَجِئْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ^٧ يَبْعَثُ مَنْ يَهْدِي أَلْهَتَا وَيَبْعَثُ مَنْ يَهْدِي الْآخِرَةَ^٨ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ^٩ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ^{١٠} وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ [آل عمران: ١٥٢]، وقال فيها: ﴿أَوَلَمَّْا أَصَبَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ بِهَا فَلَمْ يَكُنْ مِنْهَا^{١١} قُلٌ هُوَ مِنْ عِنْدِ

ودعائه وشعبه .

فمن التفاق ما هو أكبر، يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار، كتفاق عبد الله بن أبي وغيره؛ بأن يظهر تكذيب الرسول أو جحود بعض ما جاء به، أو بغضه، أو عدم اعتقاد وجوب اتباعه، أو المسرة بانخفاض دينه، أو المساء بظهور دينه، ونحو ذلك، مما لا يكون صاحبه إلا عدوًّا لله ورسوله. وهذا القدر كان موجودًا في زمن رسول الله ﷺ، وما زال بعده، بل هو بعده أكثر منه على عهده؛ لكون موجبات الإيذان على عهده أقوى. فإذا كانت مع قوتها وكان التفاق معها موجودًا فوجوده فيما دون ذلك أولى .

وكما أنه ﷺ كان يعلم بعض المنافقين، ولا يعلم بعضهم، كما بينه قوله: «وَيَمْنٌ حَوْلُكُمْ رِيبٌ الْأَعْرَابِ مُتَّبِقُونَ» وَيَمْنٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى الْإِنْفَاقِ لَا تَقْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ [التوبة: ١٠١]، كذلك خلفاؤه بعده وورثته، قد يعلمون بعض المنافقين، ولا يعلمون بعضهم. وفي المتسبين إلى الإسلام من عامة الطوائف منافقون كثيرون، في الخاصة والعامة. ويسمون «الزنادقة» .

وقد اختلف العلماء في قبول توبتهم في الظاهر، لكون ذلك لا [٢٨/٤٣٥] يعلم؛ إذ هم دائمًا يظهرعون الإسلام. وهؤلاء يكترون في المتفلسفة من المنجمين، ونحوهم، ثم في الأطباء، ثم في الكتاب أقل من ذلك. ويوجدون في المتصوفة والمتفقهة، وفي المقاتلة والأمراء، وفي العامة أيضًا. ولكن يوجدون كثيرًا في نحل أهل البدع، لاسيما الرافضة، ففهم من الزنادقة والمنافقين ما ليس في أحد من أهل النحل؛ ولهذا كانت الحزبية، والباطنية، والقرامطة، والإسماعيلية، والنصيرية، ونحوهم من المنافقين الزنادقة، متسبة إلى الرافضة .

وهؤلاء المنافقون في هذه الأوقات لكثير منهم ميل إلى دولة هؤلاء التتار؛ لكونهم لا يلزمونهم شريعة

ولا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيرًا له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء فشكر الله كان خيرًا له، وإن أصابته ضراء فصر بكم كان خيرًا له»^(١) .

فلما كانت حادثة المسلمين عام أول شبيهة بأحد، وكان بعد أحد بأكثر من سنة - وقيل: بستين - قد ابتلي المسلمون عام الخندق، كذلك في هذا العام ابتلي المؤمنون بعدوهم، كنحو ما ابتلي المسلمون [٢٨/٤٣٣] مع النبي ﷺ عام الخندق، وهي غزوة الأحزاب التي أنزل الله فيها «سورة الأحزاب» وهي سورة تضمنت ذكر هذه الغزاة، التي نصر الله فيها عبده ﷺ، وأعز فيها جنده المؤمنين، وهزم الأحزاب - الذين تمزبوا عليه - وحده بغير قتال، بل بثبات المؤمنين بإزاء عدوهم. ذكر فيها خصائص رسول الله ﷺ، وحقوقه، وحرمة، وحرمة أهل بيته، لما كان هو القلب الذي نصره الله فيها بغير قتال. كما كان ذلك في غزوتنا هذه سواء. وظهر فيها سر تأييد الدين، كما ظهر في غزوة الخندق. وانقسم الناس فيها كاتقسامهم عام الخندق .

وذلك أن الله - تعالى - منذ بعث محمدًا ﷺ وأعزه بالهجرة والنصرة صار الناس ثلاثة أقسام :

قسمًا مؤمنين: وهم الذين آمنوا به ظاهرًا وباطنًا .

وقسمًا كفارًا: وهم الذين أظهروا الكفر به .

وقسمًا منافقين: وهم الذين آمنوا ظاهرًا، لا باطنًا .

ولهذا افتتح «سورة البقرة» بأربع آيات في صفة المؤمنين، وأيتين في صفة الكافرين. وثلاث عشرة آية في صفة المنافقين .

وكل واحد من الإيذان والكفر والتفاق له دعائم وشعب، كما [٢٨/٤٣٤] دلت عليه دلائل الكتاب والسنة، وكما فسره أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في الحديث المأثور عنه في الإيذان

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٩٩) .

والإثارة متقاربان .

وعن ابن عمر: أنها المشققة؛ لأنها تبرئ من مرض التفاق. يقال: تقشش المريض إذا برا . وقال الأصمعي: وكان يقال لسورتي الإخلاص: المشققتان؛ لأنها يرفقان من التفاق .

[٢٨/٤٣٧] وهذه السورة نزلت في آخر مغازي النبي ﷺ - غزوة تبوك - عام تسع من الهجرة، وقد عز الإسلام، وظهر. فكشف الله فيها أحوال المنافقين، ووصفهم فيها بالجين، وترك الجهاد. ووصفهم بالبخل عن النفقة في سبيل الله، والشح على المال. وهذان داءان عظيمان: الجبن والبخل. قال النبي ﷺ: «شر ما في المرء شح خالعه، وجبن خالعه»^(٥). حديث صحيح؛ ولهذا قد يكونان من الكبائر الموجبة للنار، كما دل عليه قوله: «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُمْ عَصَاٌ لَهُمْ بَلَى هُمْ شَرٌّ لَّهُمْ سَاطُوفُونَ مَا خَلُوا بِمِ يَوْمِ الْقِيَمَةِ» [آل عمران: ١٨٠]. وقال تعالى: «وَمَنْ يُؤْلَمْ يَتَوَكَّلْ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا لِسَانٍ فَفَقَدْ بَاءَ بِفَضْرٍ رَبِّ اللَّهِ وَمَا وُكِّلَتْ لَهُمْ نَفْسٌ أَلْقِيَتْ» [الأنفال: ١٦].

وأما وصفهم بالجين والفرع، فقال تعالى: «وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَإِثْمٍ لِيُبْعِثَنَّهُمْ وَمَا هُمْ بِيُنْكَرُ وَلَئِكَنَّهُمْ قَوْمٌ يَهْرُقُونَ ﴿٥٦﴾ لَوْ جِدَدُونَ مَلَجًا أَوْ مَفْرَتًا أَوْ مَذَلًّا لَوْلَا إِلَهُ وَهُمْ يَحْمِلُونَ» [التوبة: ٥٦، ٥٧]. فأخبر - سبحانه - أنهم وإن حلفوا أنهم من المؤمنين فما هم منهم؛ ولكن يفرعون من العدو. ف «لَوْ جِدَدُوا مَلَجًا» يلدجون إليه من المعازل والحصون التي يفر إليها من يترك الجهاد، أو «مَفْرَتًا» وهي جمع مغارة. ومغارات سميت بذلك؛ لأن الداخل يغور فيها، أي: يستتر كما يغور

الإسلام، بل يتركهم وما هم عليه. وبعضهم إنما ينفرون عن التار لفساد سيرتهم في الدنيا، واستيلائهم على الأموال، واجترأهم على الدماء، والسبي، لا لأجل الدين.

فهذا ضرب التفاق الأكبر .

وأما التفاق الأصغر، فهو التفاق في الأعمال ونحوها؛ مثل أن يكذب إذا حدث، ويخلف إذا وعد، ويخون إذا أوْمن، أو يفجر إذا خاصم. ففي «الصحيحين» عن النبي ﷺ قال: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أوْمن خان»^(٦)، وفي رواية صحيحة: «وإن صلى، وصام، وزعم أنه مسلم»^(٧)، وفي «الصحيحين» [٢٨/٤٣٦] عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من التفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب. وإذا وعد أخلف. وإذا عاهد غدر. وإذا خاصم فجر»^(٨).

ومن هذا الباب: الإعراض عن الجهاد، فإنه من خصال المنافقين. قال النبي ﷺ: «من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو، مات على شعبة من نفاق»^(٩). رواه مسلم. وقد أنزل الله «سورة براءة» التي تسمى الفاضحة؛ لأنها فضحت المنافقين. أخرجاه في «الصحيحين» عن ابن عباس، قال: هي الفاضحة، ما زالت تنزل: «ومنهم»، «ومنهم» حتى ظنوا أن لا يبقى أحد إلا ذكر فيها. وعن المقداد بن الأسود قال: هي «سورة البحوث»؛ لأنها بحثت عن سرائر المنافقين. وعن قتادة قال: هي المثيرة؛ لأنها أثارت غمازي المنافقين .

وعن ابن عباس قال: هي المبعثرة. والبعثرة

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣) ومسلم (٥٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤) ومسلم (٥٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٩١٠).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥١١) وأحمد (٢٠٢/٢) وابن حبان (٨٠٨) والحديث صححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٥٦٠).

٥٤]. فهذه حال من أنفق كارهاً، فكيف بمن ترك النفقة رأساً؟! وقال: «وَيَتِمُّ مِنْ بَلَاءِكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ» [التوبة: ٥٨]. وقال: «وَيَتِمُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْتَ ءَانَتْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ» ﴿٥﴾ فَلَمَّا ءَاتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ خِشَوْا يَمَّهُ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ» [التوبة: ٧٥، ٧٦].

وقال في السورة: «يَتْلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ كَثُرُوا سِرّاً الْأَحْبَارُ وَالرُّهْبَانُ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْباطِلِ وَيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَخْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَبِغْزُهُمْ يُعَذِّبُ اللَّهُ بِزَمٍّ خَمِيٍّ عَلَيْهِمْ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ» [التوبة: ٣٤، ٣٥]، فانظمت هذه الآية حال من أخذ المال بغير حقه، أو منعه من مستحقه من جميع الناس؛ فإن الأحبار هم العلماء، والرهبان هم العباد. وقد أخبر أن كثيراً منهم يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون - أي يعرضون ويمنعون - يقال: صد عن الحق صدوداً، وصد غيره صدّاً.

[٢٨/٤٤٠] وهذا يندرج فيه ما يؤكل بالباطل: من وقف، أو عطية على الدين، كالصلاة، والنذور التي تنذر لأهل الدين، ومن الأموال المشتركة، كأموال بيت المال، ونحو ذلك. فهذا فيمن يأكل المال بالباطل بشبهة دين.

ثم قال: «وَالَّذِينَ يَخْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فهذا يندرج فيه من كثر المال عن النفقة الواجبة في سبيل الله. والجهاد أحق الأعمال باسم سبيل الله، سواء كان ملكاً أو مقدماً، أو غنياً، أو غير ذلك. وإذا دخل في هذا ما كثر

الماء. ﴿أَوْ مُدْخَلًا﴾ [٢٨/٤٣٨] وهو الذي يتكلف الدخول إليه، إما لصيق بابه، أو لغير ذلك، أي: مكاناً يدخلون إليه. ولو كان الدخول بكلفة ومشقة. ﴿لَتَوَلَّوْا﴾ عن الجهاد ﴿إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ أي: يسرعون إسراعاً لا يرددهم شيء، كالفرس الجموح الذي إذا حمل لا يرده اللجام. وهذا وصف منطبق على أقوام كثيرين في حادتنا، وفيها قبلها من الحوادث ويعددها.

وكذلك قال في سورة محمد، ﷺ: ﴿فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمْ آي: بعداً لهم «طاعة» وقول معروف: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خِفَرًا لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠، ٢١]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، فحصر المؤمنين فيمن آمن وجاهد.

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَعِذُّكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ ﴿٦﴾ إِنَّمَا يَسْتَعِذُّكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآزَنَاتٌ لِلَّذِينَ هُمْ فِي رَيْبٍ مِنْكَ يَكْرَهُونَ﴾ [التوبة: ٤٤، ٤٥].

فهذا إخبار من الله بأن المؤمن لا يستأذن الرسول في ترك الجهاد، وإنما يستأذنه الذي لا يؤمن، فكيف بالتارك من غير استئذان؟!

ومن تدبر القرآن وجد نظائر هذا متضاربة على هذا المعنى.

[٢٨/٤٣٩] وقال في وصفهم بالشح: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُعْقِلُونَ إِلَّا وَهُمْ كَاهِنُونَ﴾ [التوبة:

اللَّهُ يَقْوِمُ حُجَّتَهُمْ وَيُجِيبُنَا أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ مُجْتَهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ» [المائدة: ٥٤]. وفيه سنام التوكل، وسنام الصبر، فإن المجاهد أحوج الناس إلى الصبر والتوكل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَكُونَنَّ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَا جَزَاءَ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [الَّذِينَ هَاجَرُوا] وَ عَلَى [٢٨/٤٤٢] زَيَّهَتْ بِتَوَكُّلِهِمْ [النحل: ٤١، ٤٢]، وَ «قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ» وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ [الأعراف: ١٢٨].

ولهذا كان الصبر واليقين - اللذان هما أصل التوكل - يوجبان الإمامة في الدين، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ إِمَّةً يَتَذَكَّرُ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

ولهذا كان الجهاد موجبا للهداية التي هي محطة أبواب العلم، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهِدُوا فِيمَا كُتِبَتْ عَلَيْهِمْ سُبُلًا﴾ [العنكبوت: ٦٩]. فجعل لمن جاهد فيه هداية جميع سبله تعالى؛ ولهذا قال الإمامان عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما: إذا اختلف الناس في شيء فانظروا ماذا عليه أهل الثغر، فإن الحق معهم؛ لأن الله يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاهِدُوا فِيمَا كُتِبَتْ عَلَيْهِمْ سُبُلًا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وفي الجهاد أيضا: حقيقة الزهد في الحياة الدنيا، وفي الدار الدنيا.

وفيه أيضا: حقيقة الإخلاص؛ فإن الكلام فيمن جاهد في سبيل الله، لا في سبيل الرياسة، ولا في سبيل المال، ولا في سبيل الحمية، وهذا لا يكون إلا لمن قاتل ليكون الدين كله لله، ولتكون كلمة الله هي العليا.

وأعظم مراتب الإخلاص: تسليم النفس والمال

من المال الموروث والمكسب، فما كثر من الأموال المشتركة التي يستحقها عموم الأمة - ومستحقها مصالحهم - أولى وأحرى.



فصل

فإذا تبين بعض معنى المؤمن والمنافق. فإذا قرأ الإنسان «سورة الأحزاب» وعرف من المقولات في الحديث، والتفسير، والفقه، والمغازي، كيف كانت صفة الواقعة التي نزل بها القرآن، ثم اعتبر هذه الحادثة بتلك، وجد مصداق ما ذكرنا. وأن الناس انقسموا في هذه الحادثة إلى الأقسام الثلاثة. كما انقسموا في تلك. وتبين له كثير من التشابهات.

[٢٨/٤٤١] افتتح الله السورة بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، وذكر في اثنتائها قوله: ﴿وَيَنْتِزِعِ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ يَنْ يَنْ اللَّهُ فَضْلًا كَثِيرًا﴾ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ [الأحزاب: ٤٧، ٤٨]، ثم قال: ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا [الأحزاب: ٢، ٣]. فأمره باتباع ما أوحى إليه من الكتاب والحكمة - التي هي سته - وبأن يتوكل على الله. فبالأولى يحقق قوله: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْكَافِرِينَ﴾، وبالثانية يحقق قوله: ﴿وَلِلَّهِ نَسْتَعِينُ﴾. ومثل ذلك قوله: ﴿فَاتَّبِعْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠].

وهذا وإن كان مأمورا به في جميع الدين، فإن ذلك في الجهاد أوكده؛ لأنه يحتاج إلى أن يجاهد الكفار والمنافقين، وذلك لا يتم إلا بتأييد قوي من الله؛ ولهذا كان الجهاد سنام العمل، وانتظم سنام جميع الأحوال الشريفة. ففيه سنام المحبة، كما في قوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي

العالية والسافلة. وكان عدوًّا شديد العداوة، لو تمكن من المؤمنين لكانت نكايته فيهم أعظم النكايات.

وفي هذه الحادثة تحزب هذا العدو من مغل وغيرهم من أنواع الترك، ومن فرس ومستعربة، ونحوهم من أجناس المرتدة، ومن نصارى الأرمن وغيرهم. ونزل هذا العدو بجانب ديار المسلمين، وهو بين الإقدام والإحجام، مع قلة من يلازمهم من المسلمين. ومقصودهم الاستيلاء على الدار، واصطلام أهلها. كما نزل أولئك بنواحي المدينة بإزاء المسلمين.

ودام الحصار على المسلمين عام الخندق - على ما قيل -: بضعاً وعشرين ليلة. وقيل: عشرين ليلة.

وهذا العدو عبر الفرات سابع عشر ربيع الآخر، وكان أول [٢٨/٤٤٥] انصرافه راجعاً عن حلب لما رجع مقدمهم الكبير قازان بمن معه؛ يوم الاثنين حادي أو ثاني عشر جمادى الأولى، يوم دخل العسكر - عسكر المسلمين - إلى مصر المحروسة. واجتمع بهم الداعي، وخاطبهم في هذه القضية. وكان الله - سبحانه وتعالى - لما ألقى في قلوب المؤمنين ما ألقى من الاهتمام والعزم: ألقى الله في قلوب عدوهم الروح والانصراف.

وكان عام الخندق برد شديد، وريح شديدة منكرة، بها صرف الله الأحزاب عن المدينة، كما قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩].

وهكذا هذا العام أكثر الله فيه الثلج والمطر والبرد - على خلاف أكثر العادات - حتى كره أكثر الناس ذلك. وكنا نقول لهم: لا تكرهوا ذلك؛ فإن الله فيه حكمة ورحمة. وكان ذلك من أعظم الأسباب التي صرف الله به العدو؛ فإنه كثر عليهم الثلج والمطر والبرد، حتى هلك من خيلهم ما شاء الله. وهلك - أيضاً - منهم من شاء الله. وظهر فيهم وفي بقية خيلهم

للمعبود، كما قال [٢٨/٤٤٣] تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقِطُّونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]. و﴿الْجَنَّةُ﴾ اسم للدار التي حوت كل نعيم. أعلاه النظر إلى الله، إلى ما دون ذلك مما تشبهه الأنفس وتلد الأعين، مما قد نعرفه وقد لا نعرفه، كما قال الله - تعالى - فيما رواه عنه رسوله ﷺ: «أهدت لمبادئ الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»^(١).
فقد تبين بعض أسباب افتتاح هذه السورة بهذا.

ثم إنه - تعالى - قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا [الأحزاب: ٩].

وكان مختصر القصة: إن المسلمين تحزب عليهم عامة المشركين الذين حولهم، وجاءوا بجموعهم إلى المدينة ليستأصلوا المؤمنين، فاجتمعت قريش وحلفاؤها من بني أسد، وأشجع، وفزارة، وغيرهم من قبائل نجد. واجتمعت - أيضاً - اليهود، من قريظة، والنضير. فإن بني النضير كان النبي ﷺ قد أجلاهم قبل ذلك، كما ذكره الله - تعالى - في «سورة الحشر». فجاءوا في الأحزاب إلى قريظة وهم معاهدون للنبي ﷺ، ومجاورون له، قريباً من [٢٨/٤٤٤] المدينة فلم يزالوا بهم حتى نقضت قريظة العهد، ودخلوا في الأحزاب. فاجتمعت هذه الأحزاب العظيمة، وهم يقدر المسلمين مرات متعددة. فرفع النبي ﷺ الذرية من النساء والصبيان في أطام المدينة، وهى مثل الجواسق، ولم ينقلهم إلى مواضع أخرى. وجعل ظهرهم إلى سلع - وهو الجبل القريب من المدينة من ناحية الغرب والشام - وجعل بينه وبين العدو خندقاً والعدو قد أحاط بهم من

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٤٤) ومسلم (٢٨٢٤).

عقل [٢٨/٤٤٧] يتفهم، ولا لسان يتكلم .

وهذا قد تعارضت عنده الأمارات، وتقابلت عنده الإرادات، لا سيما وهو لا يفرق من المبشرات بين الصادق والكاذب. ولا يميز في التحديث بين المخطئ والصائب. ولا يعرف النصوص الأثرية معرفة العلماء، بل إما أن يكون جاهلاً بها وقد سمعها سماع العبر، ثم قد لا يتفطن لوجوه دلالتها الخفية، ولا يتندي لدفع ما يتخيل أنه معارض لها في بادئ الروية .

فلذلك استولت الحيرة على من كان متسماً بالاهتداء، وتراجعت به الآراء تراجم الصبيان بالحصباء، ﴿هَٰذَاكَ أَتَىٰ الْمُؤْمِنُونَ وَزَلُّوا زَلًّا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١]. ابتلاه الله بهذا الابتلاء، الذي يكفر به خطيئاتهم، ويرفع به درجاتهم، وزلزلوا بما يحصل لهم من الرجفات، ما استوجبوا به أعلى الدرجات. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢]. وهكذا قالوا في هذه الفتنة فيما وعدهم أهل الورثة النبوية، والخلقة الرسالية، وحزب الله المحدثون عنه. حتى حصل لهؤلاء التأمي برسول الله ﷺ، كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُوءٌ حَسَنٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

فأما المنافقون فقد مضى التنبيه عليهم .

[٢٨/٤٤٨] وأما الذين في قلوبهم مرض، فقد تكرر ذكرهم في هذه السورة، فذكروا هنا، وفي قوله: ﴿لَٰن لَّكَ يَتَنَوُّ الْمُتَنَفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، وفي قوله: ﴿فَتَكْمَلُ الْآيَةُ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

وذكر الله مرض القلب في مواضع، فقال تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ

من الضعف والعجز بسبب البرد والجوع ما رأوا أنهم لا طاقة لهم معه بقتال، حتى بلغني عن بعض كبار المقدمين في أرض الشام أنه قال: لا يبيض الله وجوهنا، أعدونا في الثلج إلى شعره، ونحن قعود لا نأخذهم؟ وحتى علموا أنهم كانوا صيداً للمسلمين، لو يصطادونهم، لكن في تأخير الله اصطيادهم حكمة عظيمة .

[٢٨/٤٤٦] وقال الله في شأن الأحزاب: ﴿وَإِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَكَلَّتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرُ وَتَقَنَّنُوا بِاللَّهِ الظُّنُونًا ۖ هَٰذَاكَ أَتَىٰ الْمُؤْمِنُونَ وَزَلُّوا زَلًّا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١٠، ١١].

وهكذا هذا العام. جاء العدو من ناحيتي علو الشام - وهو شمال الفرات - وهو قبلي الفرات - فزاغت الأبصار زيقاً عظيماً، وبلغت القلوب الحناجر؛ لعظم البلاء، لا سيما لما استفاض الخبر بانصراف العسكر إلى مصر، وتقرب العدو، وتوجهه إلى دمشق. وظن الناس بالله الظنون. هذا يظن أنه لا يقف قدامهم أحد من جند الشام، حتى يصطلموا أهل الشام. وهذا يظن أنهم لو وقفوا لكسروهم كسرة، وأحاطوا بهم إحاطة الهالة بالقمر. وهذا يظن أن أرض الشام ما بقيت تسكن، ولا بقيت تكون تحت مملكة الإسلام. وهذا يظن أنهم يأخذونها، ثم يذهبون إلى مصر فيستولون عليها، فلا يقف قدامهم أحد، فيحدث نفسه بالفرار إلى اليمن، ونحوها. وهذا - إذا أحسن ظنه - قال: إنهم يملكونها العام، كما ملكوها عام هولاكو، سنة سبع وخمسين. ثم قد يخرج العسكر من مصر فيستقلها منهم، كما خرج ذلك العام. وهذا ظن خيارهم. وهذا يظن أن ما أخبره به أهل الآثار النبوية، وأهل التحديث والمبشرات أماني كاذبة، وخرافات لاغية. وهذا قد استولى عليه الرعب والفرع، حتى يمر الظن بفزاده من السحاب، ليس له

عَرَّ مَوَلَاءَ دِينَهُمْ» [الأنفال: ٤٩].

والمرض في القلب كالمرض في الجسد، فكما أن هذا هو إحالة عن الصحة والاعتدال من غير موت، فكذلك قد يكون في القلب مرض يحيله عن الصحة والاعتدال، من غير أن يموت القلب، سواء أفسد إحساس القلب وإدراكه، أو أفسد عمله وحركته.

وذلك - كما فسروه - هو من ضعف الإيمان، إما بضعف علم القلب واعتقاده، وإما بضعف عمله وحركته. فيدخل فيه من ضعف تصديقه، ومن غلب عليه الجبن والفرع؛ فإن أدواء القلب من الشهوة المحرمة والحسد والجبن والبخل وغير ذلك، كلها أمراض. وكذلك الجهل والشكوك والشبهات التي فيه.

وعلى هذا فقلوه: ﴿قَطَمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢] هو إرادة الفجور، وشهوة الزنا، كما فسروه به. ومنه قول النبي ﷺ: [٢٨/٤٤٩] «وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَأَ مِنَ الْبَخْلِ؟»^(١).

وقد جعل الله - تعالى - كتابه شفاء لما في الصدور، وقال النبي ﷺ: «إِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ»^(٢).

وكان يقول في دعائه: «اللهم إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مَنَكِرَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَهْوَاءِ وَالْأَدْوَاءِ»^(٣).

ولن يخاف الرجل غير الله إلا لمرض في قلبه، كما ذكروا أن رجلاً شكاً إلى أحمد بن حنبل خوفه من بعض الولاة، فقال: لو صححت لم تخف أحداً. أي: خوفك من أجل زوال الصحة من قلبك؛ ولهذا أوجب الله على عباده ألا يخافوا حزب الشيطان، بل لا يخافون غيره - تعالى - فقال: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ خَجَوْتْ أَوْلِيَائِهِمْ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِّي إِن كُنتُمْ

مُؤْمِنِينَ» [آل عمران: ١٧٥] أي: بخوفكم أوليائه. وقال لعموم بني إسرائيل تنبيهاً لنا: ﴿وَلَئِنْ قَاتَرْتُهُمْ﴾ [البقرة: ٤٠].

وقال: ﴿فَلَا تَخَفُوا الْإِنْسَانَ وَأَخَفُوا﴾ [المائدة: ٤٤]. وقال: ﴿فَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ﴾ [البقرة: ١٥٠]. وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ اللَّهَ مِنْ بَيْنِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٣]. وقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ هُمْ أَزْكَوَةٌ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]. وقال: ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ رِسَالَتِي اللَّهُ﴾ [٢٨/٤٥٠] وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ» [الأحزاب: ٣٩]. وقال: ﴿أَلَا تَقْبَلُونَ قَوْمًا نَكَرُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرُّسُلِ وَهُمْ يَدْعُوكُمْ أُولَئِكَ مَرْءٌ أَنَخَشْتُوهُمْ قَالَهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣].

فدلت هذه الآية - وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الأحزاب: ١٢] على أن المرض والنفاق في القلب يوجب الريب في الأنباء الصادقة التي توجب أمن الإنسان من الخوف، حتى يظنوا أنها كانت غروراً لهم، كما وقع في حادتنا هذه سواء.

ثم قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَرْبِ لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾ [الأحزاب: ١٣]، وكان النبي ﷺ قد عسكر بالمسلمين عند سَلْع، وجعل الخندق بينه وبين العدو. فقالت طائفة منهم: لا مقام لكم هنا؛ لكثرة العدو، فارجعوا إلى المدينة. وقيل: لا مقام لكم على دين محمد، فارجعوا إلى دين الشرك. وقيل: لا مقام لكم على القتال، فارجعوا إلى الاستئمان والاستجارة بهم.

وهكذا لما قدم هذا العدو كان من المنافقين من

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٨٣) ومسلم (٣٣١٤).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣٦) والحديث صحيحه الشيخ

الألباني في «صحيح الجامع» (٤٠٧٤).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٥٩١) والحديث صحيحه الشيخ

الألباني في «صحيح الجامع» (١٣٠٩).

حفظ العيال، وما يمكن إرسالهم مع غيرنا، وهم يكذبون في ذلك، فقد كان يمكنهم جعلهم في حصن دمشق، لو دنا العدو، كما فعل المسلمون على عهد رسول الله ﷺ. وقد كان يمكنهم إرسالهم والمقام للجهاد، فكيف بمن فر بعد إرسال عياله؟ قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْنَهَا وَمَا تَلَبَّوْا بِهَا إِلَّا بَيْسَرًا﴾ [الأحزاب: ١٤]، فأخبر أنه لو دخلت عليهم المدينة من جوانبها، ثم طلبت منهم الفتنة - وهي الافتتان عن الدين بالكفر، أو النفاق - لأعطوا الفتنة، ولجأوا بها من غير توقف.

وهذه حال أقوام لو دخل عليهم هذا العدو النفاق المجرم، ثم طلب منهم موافقته على ما هو عليه من الخروج عن شريعة الإسلام - وتلك فتنة عظيمة - لكانوا معه على ذلك. كما ساعدهم في العام الماضي أقوام بأنواع من الفتنة في الدين والدنيا، ما بين ترك واجبات، وفعل محرمات، إما في حق الله، وإما في حق العباد. كترك الصلاة، وشرب [٢٨/٤٥٣] الخمر، وسب السلف، وسب جنود المسلمين، والتجسس لهم على المسلمين، ودلائهم على أموال المسلمين، وحریمهم. وأخذ أموال الناس، وتعذيبهم، وتقوية دولتهم الملعونة، وإرجاف قلوب المسلمين منهم، إلى غير ذلك من أنواع الفتنة.

ثم قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤَلَّفُ لَكُمْ الْآدِبَرُ ۚ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا﴾ [الأحزاب: ١٥]، وهذه حال أقوام عاهدوا ثم نكثوا - قديماً وحديثاً - في هذه الغزوة. فإن في العام الماضي، وفي هذا العام - في أول الأمر - كان من أصناف الناس من عاهد على أن يقاتل ولا يفر، ثم فر منهزماً، لما اشتد الأمر.

ثم قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يَمْنَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ آلَمَوْتِ أَوْ الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تُمْتَقُونَ

قال: ما بقيت الدولة الإسلامية تقوم، فينبغي الدخول في دولة التار. وقال بعض الخاصة: ما بقيت أرض الشام تسكن، بل تنتقل عنها، إما إلى الحجاز واليمن، وإما إلى مصر. وقال بعضهم: بل المصلحة الاستسلام لهؤلاء، كما قد [٢٨/٤٥١] استسلم لهم أهل العراق، والدخول تحت حكمهم.

فهذه المقالات الثلاث قد قيلت في هذه النازلة. كما قيلت في تلك. وهكذا قال طائفة من المنافقين، والذين في قلوبهم مرض، لأهل دمشق خاصة والشام عامة: لا مقام لكم بهذه الأرض.

ونفي المقام بها أبلغ من نفي المقام. وإن كانت قد قرئت بالضم أيضاً. فإن من لم يقدر أن يقوم بالمكان، فكيف يقيم به؟!

قال الله تعالى: ﴿وَنَسْتَدِينُ فَرِيقٌ يَبْغِي الْكَيْدَ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَزْزَةٌ وَمَا هِيَ بِعَزْزَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣].

وكان قوم من هؤلاء المذمومين يقولون - والناس مع النبي ﷺ عند سَلْعٍ داخل الخندق، والنساء والصبيان في أطام المدينة: يا رسول الله، إن بيوتنا عورة، أي: مكشوفة ليس بينها وبين العدو حائل - وأصل العورة: الخالي الذي يحتاج إلى حفظ وستر. يقال: أعور مجلسك إذا ذهب ستره، أو سقط جداره. ومنه عورة العدو. وقال مجاهد والحسن: أي ضائعة تخشى عليها السراق. وقال قتادة: قالوا: بيوتنا مما يلي العدو، فلا نأمن على أهلنا، فاذن لنا أن [٢٨/٤٥٢] نذهب إليها لحفظ النساء والصبيان. قال الله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ بِعَزْزَةٍ ۚ لَأَنْ اللَّهَ يَحْفَظَهَا ۚ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ فهم يقصدون الفرار من الجهاد، ويحتجون بحجة العائلة.

وهكذا أصاب كثيراً من الناس في هذه الغزوة. صاروا يفرون من الثغر إلى المعقل والحصون، وإلى الأماكن البعيدة، كمصر، ويقولون: ما مقصودنا إلا

ونظيره: قوله في سياق آيات الجهاد: ﴿أَتَمَنَّا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ الآية [النساء: ٧٨]. وقوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٢٨/٤٥٥] لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَعِفُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَّوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ۚ وَاللَّهُ تَحِيَّءٌ وَيُمِيتُ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٥٦]. فمضمون الأمر: أن المتأيا محتومة، فكم ممن حضر الصفوف فسلم، وكم ممن فر من المنية فصادفته، كما قال خالد بن الوليد - لما احتضر: لقد حضرت كذا وكذا صفًا، وإن يديني بضعةً وثلاثين، ما بين ضربة بسيف، وطعنة برمح، ورمية بسهم، وها أنذا أموت على فراشي كما يموت العير، فلا نامت أعين الجبناء .

ثم قال تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنكُمْ وَآلْقَائِهِمْ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]. قال العلماء: كان من المنافقين من يرجع من الخندق فيدخل المدينة، فإذا جاءهم أحد قالوا له: ويحك! اجلس فلا تخرج، ويكتبون بذلك إلى إخوانهم الذين بالعسكر: أن اتنونا بالمدينة، فإنا نتظركم. يشطونهم عن القتال. وكانوا لا يأتون العسكر إلا ألا يجدوا بدءًا، فيأتون العسكر ليرى الناس وجوههم. فإذا غفل عنهم عادوا إلى المدينة، فانصرف بعضهم من عند النبي ﷺ، فوجد أخاه لأبيه وأمه وعنده شواء ونبيذ. فقال: أنت هاهنا، ورسول الله ﷺ بين الرماح والسيوف؟ فقال: هلم إلي، فقد أحيط بك وبصاحبك .

[٢٨/٤٥٦] فوصف المشطين عن الجهاد - وهم صنفان - بأهم إما أن يكونوا في بلد الغزاة، أو في غيره، فإن كانوا فيه عوقوهم عن الجهاد بالقول، أو بالعمل، أو بهما، وإن كانوا في غيره راسلوهم، أو كاتبوهم: بأن يخرجوا إليهم من بلد الغزاة، ليكونوا

إلا قليلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، فأخبر الله أن الفرار لا ينفع لا من الموت ولا من القتل. فالفرار من الموت كالفرار من الطاعون؛ ولذلك قال النبي ﷺ: «إذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه»^(١). والفرار من القتل كالفرار من الجهاد، وحرف «لن» ينفي الفعل في الزمن المستقبل، والفعل نكرة، والنكرة في سياق النفي تعم جميع أفرادها، فاقضى ذلك: أن الفرار من الموت أو القتل ليس فيه منفعة أبدًا. وهذا خبر الله الصادق، فمن اعتقد أن ذلك ينفعه فقد كذب الله في خبره.

[٢٨/٤٥٤] والتجربة تدل على مثل ما دل عليه القرآن؛ فإن هؤلاء الذين فروا في هذا العام لم ينفعهم فرارهم، بل خسروا الدين والدنيا، وتفاوتوا في المصائب. والمرابطون الثابتون نفعهم ذلك في الدين والدنيا، حتى الموت الذي فروا منه كثر فيهم، وقل في المقيمين، فما منع الحرب من شاء الله، والطالبون للعدو والمعاقبون له لم يمت منهم أحد، ولا قتل، بل الموت قل في البلد من حين خرج الفارون. وهكذا سنة الله قديمًا وحديثًا .

ثم قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَا تُمْشُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، يقول: لو كان الفرار يضعكم لم يضعكم إلا حياة قليلة، ثم تموتون. فإن الموت لا بد منه، وقد حكى عن بعض الحمقى أنه قال: فنحن نريد ذلك القليل، وهذا جهل منه بمعنى الآية؛ فإن الله لم يقل: إنهم يمتعون بالفرار قليلًا، لكنه ذكر أنه لا منفعة فيه أبدًا، ثم ذكر جوابًا ثانيًا: أنه لو كان ينفع لم يكن فيه إلا متاع قليل، ثم ذكر جوابًا ثالثًا: وهو أن الفار يأتيه ما قضي له من المضرة، ويأتي الثابت ما قضي له من المسرة، فقال: ﴿قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا لَّوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ۚ وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ١٧].

هذا الدين، وقاتلتهم عليه، وخالفتموهم؛ فإن هذه مقالة المناققين للمؤمنين من الصحابة .

وتارة يقولون: أنتم الذين أشرتم علينا بالمقام هنا، والثبات بهذا الثغر إلى هذا الوقت، وإلا فلو كنا سافرنا قبل هذا لما أصابنا هذا .

وتارة يقولون: أنتم مع قتلتم وضعفكم تريدون أن تكسروا العدو، وقد غرکم دينكم، كما قال تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُتَفَيِّقُونَ وَالْزَيَّاتُ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضُوا غَرَّ هَؤُلَاءِ دِينُهُمْ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَلَهُ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٩] .

وتارة يقولون: أنتم مجانين، لا عقل لكم، تريدون أن تهلكوا [٢٨/٤٥٨] أنفسكم والناس معكم .

وتارة يقولون أنواعاً من الكلام المؤذي الشديد؛ وهم مع ذلك أشحة على الخير، أي : حراس على الغنيمة والمال الذي قد حصل لكم. قال قتادة: إن كان وقت قسمة الغنيمة، بسطوا ألسنتهم فيكم. يقولون: أعطونا، فلستم بأحق بها منا. فأما عند البأس فأجبن قوم وأخذلهم للحق. وأما عند الغنيمة فأشح قوم. وقيل: أشحة على الخير، أي : بخلاء به، لا ينفعون، لا بنفسهم ولا بأموالهم .

وأصل الشح: شدة الحرص الذي يتولد عنه البخل والظلم، من منع الحق، وأخذ الباطل. كما قال النبي ﷺ: «إياكم والشح، فإن الشح أهلك من كان قبلكم، أمرهم بالبخل فبخلوا، وأمرهم بالظلم فظلموا، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا»^(١). فهؤلاء أشحاء على إخوانهم، أي : بخلاء عليهم، وأشحاء على الخير، أي : حراس عليه. فلا ينفقونه، كما قال: ﴿وَأَنَّهُ يُحِبُّ الْحَقْرَ لِقَدِيدٍ﴾ [العاديات: ٨]، ثم قال تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابَ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوتَ فِي

مَعَهُم بِالْحِصُونِ، أَو بِالْبَعْدِ، كَمَا جَرَى فِي هَذِهِ الْغَزَاةِ .

فإن أقواماً في العسكر والمدينة وغيرهما صاروا يعوقون من أراد الغزو، وأقواماً بعثوا من المعازل والحصون وغيرها إلى إخوانهم: هلم إلينا. قال الله - تعالى - فيهم: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [١٩، ١٨] أي : بخلاء أشحاً عليكم. [الأحزاب: ١٨، ١٩] أي : بخلاء عليكم بالقتال معكم، والنفقة في سبيل الله .

وقال مجاهد: بخلاء عليكم بالخير والظفر والغنيمة. وهذه حال من بخل على المؤمنين بنفسه وماله، أو شح عليهم بفضل الله، من نصره ورزقه الذي يجره بفعل غيره، فإن أقواماً يشحون بمعروفهم، وأقواماً يشحون بمعروف الله وفضله، وهم الحساد .

ثم قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ الْفَوْزَ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْتَنى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩]، من شدة الرعب الذي في قلوبهم، يشبهون المغمى عليه وقت الترع؛ فإنه يخاف ويذهل عقله، ويشخص بصره ولا يطرف؛ فكذلك هؤلاء؛ لأنهم يخافون القتل .

﴿فَإِذَا ذَهَبَ الْفَوْزُ سَلَقُواكُمْ بِاللَّيْسَةِ جِدَادٍ﴾ [الأحزاب: ١٩]، ويقال في اللغة: [٢٨/٤٥٧] «سلقوكم» وهو رفع الصوت بالكلام المؤذي. ومنه: «الصالقة» وهي التي ترفع صوتها بالمصيبة. يقال: سلقه، وسلقه - وقد قرأ طائفة من السلف بها، لكنها خارجة عن المصحف - إذا خاطبه خطاباً شديداً قوياً. ويقال: خطيب مسلاق؛ إذا كان بليفاً في خطبته، لكن الشدة هنا في الشر لا في الخير. كما قال: ﴿بِاللَّيْسَةِ جِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ﴾ [الأحزاب: ١٩]. وهذا السلق بالأسنة الحادة، يكون بوجوه :

تارة يقول المناققون للمؤمنين: هذا الذي جرى علينا بشؤمكم، فإنكم أنتم الذين دعوتهم الناس إلى

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٩٤) نحوه، وأبو داود (١٦٩٨)، وأحمد (٢/ ١٥٩، ١٩١، ١٩٥).

الْأَعْرَابَ يَسْتَلُوتَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ وَلَوْ سَكَتُوا بِكُمْ مَا قَتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا [الأحزاب: ٢٠].

فوصفهم بثلاثة أوصاف:

[٢٨/٤٥٩] أحدها: أنهم لفرط خوفهم يحسبون الأحزاب لم ينصرفوا عن البلد. وهذه حال الجبان الذي في قلبه مرض؛ فإن قلبه ييادر إلى تصديق الخبر المخوف، وتكذيب خبر الأمن.

الوصف الثاني: أن الأحزاب إذا جاءوا تمنوا ألا يكونوا بينكم، بل يكونون في البادية بين الأعراب، يسألون عن أنباءكم: إيش خبر المدينة؟ وإيش جرى للناس؟

والوصف الثالث: أن الأحزاب إذا أتوا - وهم فيكم - لم يقاتلوا إلا قليلاً. وهذه الصفات الثلاث منطقاً على كثير من الناس في هذه الغزوة كما يعرفونها من أنفسهم، ويعرفه منهم من خبرهم.

ثم قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُوهُ حَسَنَةً لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ حُبْرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، فأخبر - سبحانه - أن الذين يتلون بالعدو، كما ابتلي رسول الله ﷺ، فلهم فيه أسوة حسنة؛ حيث أصابهم مثل ما أصابه. فليتأسوا به في التوكل والصبر، ولا يظنون أن هذه تقم لصاحبها، وإهانة له؛ فإنه لو كان كذلك ما ابتلي بها رسول الله ﷺ - خير الخلائق - بل بها ينال الدرجات العالية، وبها يكفر الله الخطايا لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً، وإلا فقد يتلى بذلك من ليس كذلك، [٢٨/٤٦٠] فيكون في حقه عذاباً كالكفار والمنافقين.

ثم قال تعالى: ﴿وَلَمَّا زَا الْآمُؤِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢].

قال العلماء: كان الله قد أنزل في سورة البقرة:

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْخِمْ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلاَ إِنَّا نَصْرُ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فبين الله - سبحانه - منكرًا على من حسب خلاف ذلك - أنهم لا يدخلون الجنة إلا بعد أن يتلوا مثل هذه الأسم قبلهم بـ «البأساء»، وهي الحاجة والفاقة، و«الضراء»، وهي الوجع والمرض، و«الزلازل»، وهي زلزلة العدو.

فلما جاء الأحزاب عام الخندق فرأوهم، قالوا: ﴿هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، وعلموا أن الله قد ابتلاهم بالزلازل. وأتاهم مثل الذين خلوا من قبلهم، وما زادهم إلا إيمانًا وتسليمًا لحكم الله وأمره. وهذه حال أقوام في هذه الغزوة قالوا ذلك.

وكذلك قوله: ﴿يَنْ أَلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَن قَتَلَ حَبِيبَهُ﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي: عهده الذي عاهد الله عليه، فقاتل حتى قتل، أو عاش. و«النحب»: النذر والعهد. وأصله من النحب. وهو [٢٨/٤٦١] الصوت. ومنه: الانتحاب في البكاء، وهو الصوت الذي تكلم به في العهد، ثم لما كان عهدهم هو نذرهم الصديق في اللقاء - ومن صدق في اللقاء فقد يقتل - صار يفهم من قوله: ﴿قَتَلَ حَبِيبَهُ﴾ أنه استشهد، لا سيما إذا كان النحب: نذر الصديق في جميع المواطن؛ فإنه لا يقضيه إلا بالموت. وقضاء النحب هو الوفاء بالعهد، كما قال تعالى: ﴿يَنْ أَلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَن قَتَلَ حَبِيبَهُ﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي: أكمل الوفاء. وذلك لمن كان عهده مطلقًا بالموت، أو القتل.

﴿وَمِنْهُمْ مَن يَتَخَفُّ قِضَاءً، إِذَا كَانَ قَدْ وَفَى الْبَعْضُ، فَهُوَ يَنْتَظِرُ نِجَامَ الْعَهْدِ. وَأَصْلُ الْقِضَاءِ: الْإِتْمَامُ وَالْإِكْمَالُ.

شريعة الإسلام، الآن نغزوهم ولا يغزونا. ويتوب الله على من يشاء من المسلمين، الذين خالط قلوبهم مرض أو نفاق، بأن ينيبوا إلى ربهم، ويمسح ظنهم بالإسلام، وتقوى عزيمتهم على جهاد عدوهم؛ فقد أراهم الله من الآيات ما فيه عبرة لأولي الأبصار، كما قال: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَرًّا﴾ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْفِتْنَةَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا [الأحزاب: ٢٥].

[٢٨/٤٦٣] فإن الله صرف الأحزاب عام الخندق بما أرسل عليهم من ریح الصبا - ریح شديدة باردة - وبما فرق به بين قلوبهم، حتى شت شملهم، ولم يتالوا خيراً. إذ كان مهمم فتح المدينة والاستيلاء عليها وعلى الرسول والصحابة، كما كان هم هذا العدو فتح الشام والاستيلاء على من بها من المسلمين، فردهم الله بغيظهم؛ حيث أصابهم من الثلج العظيم، والبرد الشديد، والريح العاصف، والجوع المزعج، ما الله به عليم.

وقد كان بعض الناس يكره تلك الثلوج والأمطار العظيمة التي وقعت في هذا العام، حتى طلبوا الاستصحاء غير مرة. وكنا نقول لهم: هذا فيه خيرة عظيمة. وفيه لله حكمة وسر، فلا تكرهوه. فكان من أهلكهم، وهو كان فيما قيل: أصاب قازان وجنوده، حتى المسلمون ليتبين من يصبر على أمر الله وحكمه ممن يفر عن طاعته وجهاد عدوه.

وكان مبدا رحيل قازان فيمن معه من أرض الشام وأراضي حلب: يوم الاثنين حادي عشر جمادى الأولى، يوم دخلت مصر عقيب المعسكر، واجتمعت بالسلطان وأمرأه المسلمين، وألقى الله في قلوبهم من الاهتمام بالجهاد ما ألقاه. فلما ثبت الله قلوب المسلمين صرف العدو، جزاء منه، وبيانا أن النية الخالصة والهمة الصادقة ينصر الله بها، وإن لم يقع الفعل، وإن تباعدت الديار.

﴿لَيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا [الأحزاب: ٢٤]. بين الله - سبحانه - أنه أتى بالأحزاب ليجزي الصادقين بصدقهم؛ حيث صدقوا في إيمانهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥] فحصر الإيمان في المؤمنين المجاهدين، وأخبر أنهم هم الصادقون في قولهم: آمنا، لا من قال، كما قالت الأعراب: ﴿ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، والإيمان لم يدخل في قلوبهم، بل انقادوا واستسلموا. وأما المنافقون فهم بين أمرين: إما أن يعذبهم، وإما أن يتوب عليهم. فهذا حال الناس في الخندق وفي هذه الغزاة.

[٢٨/٤٦٢] وأيضاً، فإن الله - تعالى - ابتلى الناس بهذه الفتنة، ليجزي الصادقين بصدقهم، وهم الثابتون الصابرون، لينصروا الله ورسوله، ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم. ونحن نرجو من الله أن يتوب على خلق كثير من هؤلاء المذمومين؛ فإن منهم من ندم. والله - سبحانه - يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، وقد فتح الله للتوبة باباً من قبل المغرب عرضه أربعون سنة، لا يغلقه حتى تطلع الشمس من مغربها.

وقد ذكر أهل المغازي - منهم ابن إسحاق - أن النبي ﷺ قال في الخندق: «الآن نغزوهم، ولا يغزونا»^(١)، فما غزت قريش ولا غطفان، ولا اليهود المسلمين بعدها، بل غزاهم المسلمون، ففتحوا خيبر، ثم فتحوا مكة. كذلك - إن شاء الله - هؤلاء الأحزاب من المغل وأصناف الترك ومن الفرس، والمستعربة، والنصارى، ونحوهم من أصناف الخارجين عن

بحماة، ومن معهم من العسكر، ومن أتاه من دمشق، وعزموا على لقائهم، ونالوا أجراً عظيماً. وقد قيل: إنهم كانوا عدة كنانة، إما ثلاثة، أو أربعة؛ فكان من المقدّر أنه إذا عزم الأمر وصدق المؤمنون الله يلقي في قلوب عدوهم الرعب فيهبون، لكن أصابوا من البلدات بالشمال مثل «تيزين»^(١) و«الفوعة»^(٢) و«مصرة مصرين»^(٣) وغيرها ما لم يكونوا وطئوه في العام الماضي.

وقيل: إن كثيراً من تلك البلاد كان فيهم ميل إليهم - بسبب الرفض - وأن عند بعضهم فرامين منهم، لكن هؤلاء ظلمة، ومن أعان ظالماً بلي به، والله تعالى يقول: ﴿وَعَذَابُكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩].

وقد ظاهروهم على المسلمين الذين كفروا من أهل الكتاب، من [٢٨/٤٦٦] أهل «سيس» والإفرنج. فنحن نرجو من الله أن ينزلهم من صياصيمهم وهي الحصون - ويقال للقرون: الصياصي - ويقذف في قلوبهم الرعب. وقد فتح الله تلك البلاد. ونغزوهم إن شاء الله - تعالى - فتفتح أرض العراق وغيرها، وتعلو كلمة الله ويظهر دينه؛ فإن هذه الحادثة كان فيها أمور عظيمة جازت حد القياس. وخرجت عن سنن العادة، وظهر لكل ذي عقل من تأييد الله لهذا الدين، وعنايته بهذه الأمة، وحفظه للأرض التي بارك فيها للعالمين - بعد أن كاد الإسلام أن يتسلم، وكر العدو كرة فلم يلو عن...^(٤) وخذل الناصرون فلم يلووا على...^(٥) ونحير السائرون فلم

[٢٨/٤٦٤] وذكر أن الله فرق بين قلوب هؤلاء المغل والكرج وألقى بينهم تباعضاً وتعادياً، كما ألقى - سبحانه - عام الأحزاب بين قريش وخطفان، وبين اليهود. كما ذكر ذلك أهل المغازي؛ فإنه لم يتسع هذا المكان لأن نصف فيه قصة الخندق، بل من طالعتها علم صحة ذلك، كما ذكره أهل المغازي، مثل عروة بن الزبير، والزهري، وموسى بن عقبة، وسعيد بن يحيى الأموي، ومحمد بن عائذ، ومحمد بن إسحاق، والواقدي، وغيرهم.

ثم تبقى بالشام منهم بقايا، سار إليهم من عسكر دمشق أكثرهم، مضافاً إلى عسكر حاة وحلب، وما هنالك. وثبت المسلمون بإزائهم، وكانوا أكثر من المسلمين بكثير، لكن في ضعف شديد وتقربوا إلى حاة، وأدلهم الله تعالى فلم يقدموا على المسلمين قط. وصار من المسلمين من يريد الإقدام عليهم، فلم يوافقه غيره، فجرت مناوشات صغار، كما جرى في غزوة الخندق؛ حيث قتل علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فيها عمرو بن عبد ود العامري لما اقتحم الخندق، هو ونفر قليل من المشركين.

كذلك صار يتقرب بعض العدو فيكسرهم المسلمون، مع كون العدو المتقرب أضعاف من قد سرى إليه من المسلمين. وما من مرة إلا وقد كان المسلمون مستظهريين عليهم، وساق المسلمون خلفهم في آخر [٢٨/٤٦٥] النوبات، فلم يدركوهم إلا عند عبور الفرات، وبعضهم في جزيرة فيها، فرأوا أوائل المسلمين فهربوا منهم، وخالطوهم، وأصاب المسلمون بعضهم. وقيل: إنه غرق بعضهم.

وكان عبورهم وخلو الشام منهم في أوائل رجب، بعد أن جرى - ما بين عبور قازان أولاً وهذا العبور - رجفات ووقعات صغار، وعزمنا على الذهاب إلى حماة غير مرة؛ لأجل الغزاة، لما بلغنا أن المسلمين يريدون غزو الذين بقوا. وثبت بإزائهم المقدم الذي

(١) تيزين: قرية كبيرة من نواحي حلب صارت في أيام الرشيد من العواصم.

(٢) الفوعة: قرية كبيرة من نواحي حلب.

(٣) مصرية مصرين: بليقة وكورة بنواحي حلب.

(٤) يياض بالأصل.

(٥) يياض بالأصل.

أن الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو علي بن أبي طالب، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص على إمامته، وأن الصحابة ظلموه ومنعوه حقه، وأنهم كفروا بذلك، فهل يجب قتالهم؟ ويكفرون بهذا الاعتقاد أم لا؟
فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أجمع علماء المسلمين على أن كل طائفة متمتعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة، فإنه يجب قتالها، حتى يكون الدين كله لله.

فلو قالوا: نصلي ولا نزكي، أو نصلي الخمس ولا نصلي الجمعة ولا الجماعة، أو نقوم بمباني الإسلام الخمس ولا نحرم دماء المسلمين وأموالهم، أو لا نترك الربا ولا الخمر ولا اليسر، أو نتبع القرآن ولا نتبع رسول الله ﷺ ولا نعمل بالأحاديث الثابتة عنه، أو نعتقد أن اليهود والنصارى خير من جمهور المسلمين، وأن أهل القبلة قد كفروا بالله ورسوله ولم يبق منهم مؤمن إلا طائفة قليلة، [٢٨/٤٦٩] أوقالوا: إنا لا نجاهد الكفار مع المسلمين، أو غير ذلك من الأمور المخالفة لشريعة رسول الله ﷺ وستة، وما عليه جماعة المسلمين، فإنه يجب جهاد هذه الطوائف جميعها، كما جاهد المسلمون مانعي الزكاة، وجاهدوا الخوارج وأصنافهم، وجاهدوا الحرمة والقرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف أهل الأهواء والبدع الخارجين عن شريعة الإسلام.

وذلك لأن الله - تعالى - يقول في كتابه: ﴿وَقَتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٣٩]. فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب قتالهم حتى يكون الدين كله لله، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، فلم يأمر بتخليه سبيلهم إلا بعد التوبة من جميع أنواع الكفر، وبعد إقام الصلاة

يدروا من...^(١) ولا إلى...^(٢) وانقطعت الأسباب الظاهرة. وأعطت الأحزاب القاهرة، وانصرفت الفتنة الناصرة، وتحاذلت القلوب المتناصرة، وثبتت الفتنة الناصرة، وأيفت بالنصر القلوب الطاهرة، واستجرت من الله وعده العصابة المنصورة الظاهرة، ففتح الله أبواب سمواته لجنوده القاهرة، وأظهر على الحق آياته الباهرة، وأقام عمود الكتاب بعد ميله، وثبت لواء الدين بقوته وحوله، وأرغم معاطس أهل الكفر والنفاق، وجعل ذلك آية للمؤمنين إلى يوم التلاق.

فإنه يتم هذه النعمة بجمع قلوب أهل الإيثار على جهاد أهل الطغيان، ويجعل هذه المنة الجسيمة مبدأ لكل منحة كريمة، وأساساً [٢٨/٤٦٧] لإقامة الدعوة النبوية القويمة، ويشفي صدور المؤمنين من أعاديهم، ويمكنهم من دانيهم وقاصيهم. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

قال الشيخ - رحمه الله - : كتبت أول هذا الكتاب بعد رحيل قازان وجنوده، لما رجعت من مصر في جمادى الآخرة، وأشاعوا أنه لم يبق منهم أحد. ثم لما بقيت تلك الطائفة اشتغلنا بالاهتمام بجهادهم، وقصد الذهاب إلى إخواننا بحماة، وتحريض الأمراء على ذلك، حتى جأنا الخبر بانصراف المتبقين منهم. فكتبته في رجب، والله أعلم. والحمد لله وحده، وصلى الله على أشرف الخلق محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



[٢٨/٤٦٨] وسئل شيخ الإسلام نقي الدين

عن يزعمون أنهم يؤمنون بالله - عز وجل - وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، ويعتقدون

(١) يبايع بالأمس.

(٢) يبايع بالأمس.

شر من الذنوب التي يعتقد أصحابها أنها ذنوب. وبذلك مضت سنة رسول الله ﷺ [٢٨/٤٧١]؛ حيث أمر بقتال الخوارج عن السنة، وأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم، والصلاة خلفهم مع فئوبهم، وشهد لبعض المصيرين من أصحابه على بعض الذنوب أنه يجب الله ورسوله، ونهى عن لعته، وأخبر عن ذي الخويصرة وأصحابه - مع عبادتهم وورعهم - أنهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية. وقد قال تعالى في كتابه: ﴿فَلَا وَزَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فكل من خرج عن سنة رسول الله ﷺ وشريعته، فقد أقسم الله بنفسه المقدسة أنه لا يؤمن حتى يرضى بحكم رسول الله ﷺ في جميع ما يشجر بينهم من أمور الدين والدنيا، وحتى لا يبقى في قلوبهم حرج من حكمه. ودلائل القرآن على هذا الأصل كثيرة.

وبذلك جاءت سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين. ففى «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: لما توفي رسول الله ﷺ، وارتد من ارتد من العرب، قال عمر بن الخطاب لأبي بكر: كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم» [٢٨/٤٧٢] وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله؟ فقال أبو بكر: ألم يقل: «إلا بحقها»؟! فإن الزكاة من حقها. والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها. فقال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمت أنه الحق ^(١). فاتفق أصحاب رسول الله ﷺ على قتال أقوام يصلون ويصومون إذا امتنعوا عن بعض ما

وليتاء الزكاة. وقال تعالى: ﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتَقُوا اللَّهَ وَذُرُوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْوَيْتِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٧٨، ٢٧٩]، فقد أخبر - تعالى - أن الطائفة الممتنعة إذا لم تنته عن الريا فقد حاربت الله ورسوله، والرياء آخر ما حرم الله في القرآن، فما حرمه قبله أوكد. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ الَّذِينَ هُمْ يُحَارِبُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَتَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

[٢٨/٤٧٠] فكل من امتنع من أهل الشوكة عن الدخول في طاعة الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله، ومن عمل في الأرض بغير كتاب الله وسنة رسوله فقد سعى في الأرض فساداً؛ ولهذا تأول السلف هذه الآية على الكفار وعلى أهل القبلة، حتى أدخل عامة الأئمة فيها قطاع الطريق الذين يشهرون السلاح لمجرد أخذ الأموال، وجعلوهم بأخذ أموال الناس بالقتال محاربين لله ورسوله ساعين في الأرض فساداً. وإن كانوا يعتقدون تحريم ما فعلوه، ويقرون بالإيمان بالله ورسوله.

فالذي يعتقد حل دماء المسلمين، وأموالهم، ويستحل قتالهم، أولى بأن يكون محارباً لله ورسوله، ساعياً في الأرض فساداً من هؤلاء؛ كما أن الكافر الحربي الذي يستحل دماء المسلمين وأموالهم، ويرى جواز قتالهم، أولى بالمحاربة من الفاسق الذي يعتقد تحريم ذلك. وكذلك المبتدع الذي خرج عن بعض شريعة رسول الله ﷺ وسنته، واستحل دماء المسلمين التمسكين بسنة رسول الله ﷺ وشريعته، وأموالهم، هو أولى بالمحاربة من الفاسق وإن اتخذ ذلك ديناً يتقرب به إلى الله. كما أن اليهود والنصارى تتخذ محاربة المسلمين ديناً تتقرب به إلى الله.

ولهذا اتفق أئمة الإسلام على أن هذه البدع المغلظة

(١) اثر صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٠٧)، وأبو داود (١٥٥٦)، والنسائي (٢٤٤٣).

أوجه الله عليهم من زكاة أموالهم .

وهذا الاستنباط من صديق الأمة قد جاء مصرحاً به . ففي «الصححين» عن عبد الله ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»^(١)، فأخبر ﷺ أنه أمر بقتالهم حتى يؤدوا هذه الواجبات .

وهذا مطابق لكتاب الله . وقد تواتر عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، وأخرج منها أصحاب الصحيح عشرة أوجه، ذكرها مسلم في صحيحه ، وأخرج منها البخاري غير وجه . وقال الإمام أحمد - رحمه الله: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه . قال ﷺ: «يمحق أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه [٢٨/٤٧٣] مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لو يعلم الذين يقاتلونهم ماذا لهم على لسان محمد لنكلوا عن العمل»^(٢)، وفي رواية: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»^(٣)، وفي رواية: «شر قتلى تحت أديم السماء، خير قتلى من قتلوه»^(٤) .

وهؤلاء أول من قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومن معه من أصحاب رسول الله ﷺ، قاتلهم بحرورى لما خرجوا عن السنة والجماعة، واستحلوا دماء المسلمين وأموالهم؛ فإنهم قتلوا عبد الله بن خباب، وأغاروا على ماشية المسلمين . فقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وخطب الناس، وذكر الحديث، وذكر أنهم قتلوا وأخذوا الأموال، فاستحل قتالهم، وفرح بقتلهم فرحاً عظيماً، ولم يفعل في خلافته

أمراً عائماً كان أعظم عنده من قتال الخوارج . وهم كانوا يكفرون جمهور المسلمين، حتى كفروا عثمان وعلياً . وكانوا يعملون بالقرآن في زعمهم، ولا يتبعون سنة رسول الله ﷺ التي يظنون أنها تخالف القرآن . كما يفعله سائر أهل البدع مع كثرة عبادتهم وورعهم . وقد ثبت عن علي في «صحيح البخاري» وغيره، من نحو ثمانين وجهاً، أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر ثم عمر . وثبت عنه [٢٨/٤٧٤] أنه حرق غالبية الرافضة الذين اعتقدوا فيه الإلهية . وروي عنه بأسانيد جيدة أنه قال: لا أوقى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المقرري . وعنه أنه طلب عبد الله بن سبأ لما بلغه أنه سب أبا بكر وعمر ليقته فهرب منه . وعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أمر برجل فضله على أبي بكر أن يجلد لذلك . وقال عمر - رضي الله عنه - لصبيغ بن عسل؛ لما ظن أنه من الخوارج: لو وجدتك مخلوقاً لضربت الذي فيه عيناك . فهذه ستة أمير المؤمنين علي وغيره، قد أمر بعقوبة الشيعة؛ الأصناف الثلاثة، وأخفهم المفضلة . فأمر هو وعمر بجلدهم . والغالية يقتلون باتفاق المسلمين، وهم الذين يعتقدون الإلهية والنبوة في علي وغيره، مثل النصرية والإساعيلية الذين يقال لهم: بيت صاد، وبيت سين، ومن دخل فيهم من المعطلة الذين يتكبرون وجود الصانع، أو ينكرون القيامة، أو يتكبرون ظواهر الشريعة، مثل الصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت الحرام، ويتأولون ذلك على معرفة أسرارهم، وكتمان أسرارهم، وزيارة شيوخهم . ويرون أن الخمر حلال لهم، ونكاح ذوات المحارم حلال لهم .

فإن جميع هؤلاء الكفار أكفر من اليهود والنصارى، فإن لم يظهر [٢٨/٤٧٥] عن أحدهم

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (٢٢) .

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٦)، وأبو داود (٤٧٦٣) بنحوه .

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) .

(٤) حسن صحيح: أخرجه الترمذي (٣٠٠٠) .

الأنبياء أنه نبي، وقاتل على ذلك المسلمين فهو شر من الخوارج الحرورية .

والنبي ﷺ إنما ذكر الخوارج الحرورية؛ لأنهم أول صف من أهل البدع خرجوا بعده، بل أولهم خرج في حياته. فذكرهم لقربهم من زمانه، كما خص الله ورسوله أشياء بالذكر لوقوعها في ذلك الزمان، مثل قوله: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَفِيفَةً إِمْلَاقًا» [الإسراء: ٣١]، وقوله: «مَنْ بَرَّتَ دِينَكُمْ عَنْ دِينِي قَسَوْتُ بِأَنِّي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ» [المائدة: ٥٤]، ونحو ذلك. ومثل تعيين النبي ﷺ قبائل من الأنصار، وتخصيصه أسلم وغفار وجهينة وتميم وأسد وغطفان وغيرهم بأحكام؛ لمعان قامت به، وكل من وجدت فيه تلك المعاني ألحق بهم؛ لأن [٢٨/٤٧٧] التخصيص بالذكر لم يكن لاختصاصهم بالحكم، بل لحاجة المخاطبين إذ ذاك إلى تعيينهم؛ هذا إذا لم تكن ألفاظه شاملة لهم .

وهؤلاء الرافضة إن لم يكونوا شرًا من الخوارج المنصوصين فليسوا دونهم؛ فإن أولئك إنما كفروا عثمان وعليًا، وأتباع عثمان وعلي فقط، دون من قعد عن القتال أو مات قبل ذلك .

والرافضة كَفَرَتْ أبا بكر وعمر وعثمان وعامة المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكَفَرُوا جَاهِلِيَّةَ أمة محمد ﷺ من المتقدمين والمتأخرين .

فَيَكْفُرُونَ كُلٌّ مِنْ اعْتَقَدَ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ الْعَدْلَةَ، أَوْ تَرْضَى عَنْهُمْ كَمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَوْ يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِالْأَسْتِغْفَارِ لَهُمْ؛ وَلِهَذَا يَكْفُرُونَ أَعْلَامَ الْمَلَّةِ، مِثْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ الْخَوْلَانِيِّ، وَأَوَيْسَ الْقُرْنِيِّ، وَعَطَاءَ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَإِبْرَاهِيمَ التَّخَفِيِّ، وَمِثْلَ مَالِكِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَحَمَادَ بْنِ زَيْدٍ، وَحَمَادَ بْنِ سَلَمَةَ، وَالثَّوْرِيَّ، وَالشَّافِعِيَّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَفَضِيلَ بْنَ

ذلك كان من المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار، ومن أظهر ذلك كان أشد من الكافرين كفراً؛ فلا يجوز أن يقر بين المسلمين لا بجزية ولا ذمة، ولا يحل نكاح نسائهم، ولا توكل ذبائحهم؛ لأنهم مرتدون من شر المرتدين. فإن كانوا طائفة ممتعة وجب قتالهم كما يقاتل المرتدون، كما قاتل الصديق والصحابه أصحاب مسيلمة الكذاب، وإذا كانوا في قرى المسلمين فرقوا وأسكنوا بين المسلمين بعد التوبة، وألزموا بشرائع الإسلام التي تحب على المسلمين .

وليس هذا مختصاً بغالية الرافضة، بل من غلا في أحد من المشايخ، وقال: إنه يرزقه، أو يسقط عنه الصلاة أو أن شيخه أفضل من النبي، أو أنه مستغن عن شريعة النبي ﷺ، وأن له إلى الله طريقاً غير شريعة النبي ﷺ، أو أن أحداً من المشايخ يكون مع النبي ﷺ كما كان الخضر مع موسى .

وكل هؤلاء كفار يجب قتالهم بإجماع المسلمين، وقتل الواحد المقدور عليه منهم .

وأما الواحد المقدور عليه من الخوارج والرافضة، فقد روي عنها - أعني: عمر وعلي - قتلها أيضاً. والفقهاء وإن تنازعوا في قتل الواحد [٢٨/٤٧٦] المقدور عليه من هؤلاء، فلم يتنازعوا في وجوب قتالهم إذا كانوا محتتمين؛ فإن القتال أوسع من القتل، كما يقاتل الصائلون العداة والمعتدون البغاة، وإن كان أحدهم إذا قدر عليه لم يعاقب إلا بما أمر الله ورسوله به .

وهذه النصوص المتواترة عن النبي ﷺ في الخوارج، قد أدخل فيها العلماء لفظاً أو معنى من كان في معناهم من أهل الأهواء الخارجين عن شريعة رسول الله ﷺ وجماعة المسلمين، بل بعض هؤلاء شر من الخوارج الحرورية، مثل الحرورية، والقرامطة، والنصيرية، وكل من اعتقد في بشر أنه إله، أو في غير

يتسبب إلى أهل القبله، إنما هو من الطوائف المتسببه إليهم .

فهم أشد ضرراً على الدين وأهله، وأبعد عن شرائع الإسلام من الخوارج الحزبية؛ ولهذا كانوا أكذب فرق الأمة. فليس في الطوائف المتسببه إلى القبله أكثر كذباً ولا أكثر تصديقاً للكذب وتكذيباً للصدق منهم، وسيا التفاف فيهم أظهر منه في سائر الناس، وهي التي قال فيها النبي ﷺ: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان»^(١)، وفي رواية: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كان فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من التفاف حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر»^(٢). وكل من جريم يعرف اشتباهه على هذه الخصال؛ ولهذا يستعملون التقية التي هي سيا المنافقين واليهود، ويستعملونها مع المسلمين «يَقُولُونَ بِالْأَيْمَنِ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ» [الفتح: ١١]، ويخلفون ما قالوا وقد قالوا، ويخلفون بالله ليرضوا المؤمنين والله ورسوله أحق أن يرضوه .

وقد أشبهوا اليهود في أمور كثيرة، لاسيما السامرة من اليهود؛ فإنهم أشبه بهم من سائر الأصناف، يشبهونهم في دعوى الإمامة في [٢٨/٤٨٠] شخص أو بطن بعينه، والتكذيب لكل من جاء بحق غيره يدعونه، وفي اتباع الأهواء أو تحريف الكلم عن مواضعه، وتأخير الفطر، وصلاة المغرب، وغير ذلك، وتحريم ذبائح غيرهم .

ويشبهون النصارى في الغلو في البشر والعبادات المبتدعة، وفي الشرك، وغير ذلك .

وهم يوالون اليهود والنصارى والمشركين على المسلمين، وهذه شيم المنافقين، قال الله تعالى: ﴿يَتَّخِذُوا

عياض، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، والنجيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وغير هؤلاء. ويستحلون دماء من خرج عنهم، ويسمون مذهبهم مذهب الجمهور، كما يسميه المتفلسفة ونحوهم بذلك، [٢٨/٤٧٨] وكما تسميه المعتزلة مذهب الحشوى، والعامه وأهل الحديث. ويرون في أهل الشام ومصر والحجاز والمغرب واليمن والعراق والجزيرة وسائر بلاد الإسلام أنه لا يحمل نكاح هؤلاء ولا ذبائحهم، وأن المائعات التي عندهم من المياه والأدهان وغيرها نجسة، ويرون أن كفرهم أغلظ من كفر اليهود والنصارى؛ لأن أولئك عندهم كفار أصليون، وهؤلاء مرتدون، وكفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي .

ولهذا السبب يعاونون الكفار على الجمهور من المسلمين، فيعاونون التار على الجمهور. وهم كانوا من أعظم الأسباب في خروج جنكزخان - ملك الكفار - إلى بلاد الإسلام، وفي قدوم هولاء إلى بلاد العراق، وفي أخذ حلب، ونهب الصالحية، وغير ذلك، بخبيثهم ومكرهم؛ لما دخل فيه من توزر منهم للمسلمين وغير من توزر منهم .

وبهذا السبب نهبوا عسكر المسلمين لما مر عليهم وقت انصرافه إلى مصر في النوبة الأولى. وبهذا السبب يقطعون الطرقات على المسلمين. وبهذا السبب ظهر فيهم من معاونة التار والإفرنج على المسلمين، والكآبة الشديدة بانتصار الإسلام ما ظهر؛ وكذلك لما فتح المسلمون الساحل - عكة وغيرها - ظهر فيهم من الانتصار للنصارى وتقديمهم على المسلمين ما قد سمعه الناس منهم. وكل هذا الذي وصفت بعض أمورهم، وإلا فالأمر أعظم من ذلك .

[٢٨/٤٧٩] وقد اتفق أهل العلم بالأحوال: أن أعظم السيوف التي سلت على أهل القبله ممن يتسبب إليها، وأعظم الفساد الذي جرى على المسلمين ممن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣) ومسلم (٥٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤) ومسلم (٥٨).

وأما ذكر المستفتي أنهم يؤمنون بكل ما جاء به محمد ﷺ. فهذا عين الكذب، بل كفروا بما جاء به بما لا يحصيه إلا الله؛ فتارة يكذبون بالنصوص الثابتة عنه، وتارة يكذبون بمعاني التنزيل. وما ذكرناه وما لم نذكره من غايب يعلم كل أحد أنه مخالف لما بعث الله به محمداً ﷺ.

فإن الله قد ذكر في كتابه من الثناء على الصحابة والرضوان عليهم والاستغفار لهم ما هم كافرون بحقيقته. وذكر في كتابه من الأمر بالجمعة والأمر بالجهاد ويطاعة أولي الأمر ما هم خارجون عنه. وذكر في كتابه من موالة المؤمنين وموادتهم ومؤاخاتهم والإصلاح بينهم ما هم عنه خارجون. وذكر في كتابه من النهي عن موالة الكفار وموادتهم ما هم خارجون [٢٨/٤٨٥] عنه. وذكر في كتابه من تحريم دماء المسلمين، وأموالهم، وأعراضهم، وتحريم الغيبة والمهمز، واللمز، ما هم أعظم الناس استحلالاً له. وذكر في كتابه من الأمر بالجماعة والائتلاف والنهي عن الفرقة والاختلاف ما هم أبعد الناس عنه. وذكر في كتابه من طاعة رسول الله ﷺ ومحبة واتباع حكمه ما هم خارجون عنه. وذكر في كتابه من حقوق أزواجه ما هم برآء منه. وذكر في كتابه من توحيد وإخلاص الملك له وعبادته وحده لا شريك له ما هم خارجون عنه. فإنهم مشركون كما جاء فيهم الحديث؛ لأنهم أشد الناس تعظيماً للمقابر التي اتخذت أوثاناً من دون الله. وهذا باب يطول وصفه.

وقد ذكر في كتابه من أسائه وصفاته ما هم كافرون به. وذكر في كتابه من قصص الأنبياء والنهي عن الاستغفار للمشركين ما هم كافرون به. وذكر في كتابه من أنه على كل شيء قدير، وأنه خالق كل شيء، وأنه ما شاء الله لا قوة إلا بالله ما هم كافرون به. ولا تحتمل الفتوى إلا الإشارة المختصرة.

ومعلوم قطعاً أن إيمان الخوارج بما جاء به محمد

القرآن بمقتضى فهمهم، وهؤلاء إنما يتبعون الإمام المعصوم عندهم الذي لا وجود له. فمستند الخوارج خبير من مستلهم.

وأيضاً؛ فالخوارج لم يكن منهم زنديق ولا غال، وهؤلاء فيهم من الزنادقة والغالية من لا يحصيه إلا الله. وقد ذكر أهل العلم أن مبدأ الرفض إنما كان من الزنديق عبد الله بن سبأ؛ فإنه أظهر الإسلام وأبطن اليهودية، وطلب أن يفسد الإسلام، كما فعل بولص النصراني، الذي كان يهودياً في إفساد دين النصراني.

وأيضاً، فغالبا أئمتهم زنادقة، إنما يظهرون الرفض؛ لأنه طريق إلى هدم الإسلام، كما فعلته أئمة الملاحدة الذين خرجوا بأرض أذربيجان في زمن المعتصم مع بابك الخرمي، وكانوا يسمون «الخرمية» و«المحمرة»، و«القرامطة الباطنية» الذين خرجوا بأرض العراق وغيرها بعد ذلك، وأخذوا الحجر الأسود، وبقي معهم مدة، كأبي سعيد الجنابي وأتباعه. والذين خرجوا بأرض المغرب، ثم جاؤوا إلى مصر، وبنوا القاهرة، وادعوا أنهم فاطميون، مع اتفاق أهل العلم بالأنساب أنهم بريئون من نسب رسول الله ﷺ، وأن نسبهم متصل بالمجوس واليهود، واتفاق أهل العلم بدين رسول الله ﷺ أنهم أبعد عن دينه من اليهود والنصارى، بل الغالية الذين يعتقدون [٢٨/٤٨٤] إلهية علي والأئمة. ومن أتباع هؤلاء الملاحدة أهل دور الدعوة، الذين كانوا بخراسان والشام واليمن وغير ذلك.

وهؤلاء من أعظم من أعان التار على المسلمين باليد واللسان، بالمأزرة والولاية وغير ذلك، لمباينة قولهم لقول المسلمين واليهود والنصارى؛ ولهذا كان ملك الكفار «هولاكو» يقر أصنامهم.

وأيضاً، فالخوارج كانوا من أصدق الناس وأوفاهم بالمعهد، وهؤلاء من أكذب الناس وأنقضهم للعهد.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قتل تحت راية عمية، يغضب للعصية، ويقاتل للعصية، فليس مني، ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها، ولا يبقى لدي عهدا فليس مني»^(١)؛ فقد ذكر ﷺ البغاة الخارجين عن طاعة السلطان، وعن جماعة المسلمين، وذكر أن أحدهم إذا مات، مات ميتة جاهلية، فإن أهل الجاهلية لم يكونوا يعملون عليهم أئمة، بل كل طائفة تغالب الأخرى، ثم ذكر قتال أهل العصية، كالذين يقاتلون على الأنساب مثل قيس ويمن، وذكر أن من قتل تحت هذه الرايات فليس من أمتة، ثم ذكر قتال العداة الصائتين والخوارج ونحوهم، وذكر أن من فعل هذا فليس منه .

وهؤلاء جمعوا هذه الثلاثة الأوصاف وزادوا عليها؛ فإنهم خارجون عن الطاعة والجماعة، يقتلون المؤمن والمعاهد، لا يرون لأحد من ولاة [٢٨/٤٨٨] المسلمين طاعة سواء كان عدلاً أو فاسقاً، إلا لمن لا وجود له. وهم يقاتلون لعصية شر من عصية ذوي الأنساب، وهي العصية للدين الفاسد؛ فإن في قلوبهم من الغل والغيط على كبار المسلمين وصغارهم وصالحهم وغير صالحهم ما ليس في قلب أحد. وأعظم عبادتهم عندهم لعن المسلمين من أولياء الله، مستقدمهم، ومستأخرهم. وأمثلهم عندهم الذي لا يلعن ولا يستغفر .

وأما خروجهم يقتلون المؤمن والمعاهد؛ فهذا - أيضاً - حالهم، مع دعواهم أنهم هم المؤمنون وسائر الأمة كفار. وروى مسلم في «صحيحه» عن محمد بن شريح قال: قال رسول الله ﷺ: «إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان»^(٢)، وفي لفظ:

ﷺ أعظم من إصايمهم. فإذا كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قد قتلهم ونهب عسكره ما في عسكرهم من الكراع والسلاح والأموال، فهؤلاء أولى أن يقتلوا وتؤخذ أموالهم، كما أخذ أمير المؤمنين علي بن [٢٨/٤٨٦] أبي طالب أموال الخوارج .

ومن اعتقد من المستبين إلى العلم أو غيره أن قتال هؤلاء بمنزلة قتال البغاة الخارجين على الإمام بتأويل سائق، كقتال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لأهل الجمل وصفين، فهو غلط جاهل بحقيقة شريعة الإسلام، وتخصيصه هؤلاء الخارجين عنها .

فإن هؤلاء لو ساسوا البلاد التي يغلبون عليها بشريعة الإسلام كانوا ملوكاً كسائر الملوك، وإنما هم خارجون عن نفس شريعة رسول الله ﷺ وستة شراً من خروج الخوارج الحزبية، وليس لهم تأويل سائق؛ فإن التأويل السائق هو الجائز الذي يقر صاحبه عليه إذا لم يكن فيه جواب، كتأويل العلماء المتنازعين في موارد الاجتهاد. وهؤلاء ليس لهم ذلك بالكتاب والسنة والإجماع، ولكن لهم تأويل من جنس تأويل مانعي الزكاة، والخوارج، واليهود، والنصارى. وتأويلهم شر تأويلات أهل الأهواء .

ولكن هؤلاء المتفقهة لم يجدوا تحقيق هذه المسائل في مختصراتهم .

وكثير من الأئمة المصنفين في الشريعة لم يذكروا في مصنفاتهم قتال الخارجين عن أصول الشريعة الاعتقادية والعملية، كمانعي الزكاة والخوارج ونحوهم، إلا من جنس قتال الخارجين على الإمام، كأهل [٢٨/٤٨٧] الجمل وصفين. وهذا غلط، بل الكتاب والسنة وإجماع الصحابة فرق بين الصنفين، كما ذكر ذلك أكثر أئمة الفقه، والسنة، والحديث، والنسب، والكلام وغيرهم .

وأيضاً؛ فقد جاءت النصوص عن النبي ﷺ بما يشملهم وغيرهم، مثل ما رواه مسلم في صحيحه،

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٥٠).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٥٢).

فكل ما قرب منه ﷺ مثل سيرة أبي بكر وعمر، كان أفضل مما [٢٨/٤٩٠] تأخر كسيرة عثمان وعلي، والبديع بالضد، كل ما بعد عنه كان شرًّا مما قرب منه، وأقربها من زمنه الخوارج. فإن التكلم بيدعتهم ظهر في زمانه، ولكن لم يجتمعوا وتصير لهم قوة إلا في خلافة أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه .

ثم ظهر في زمن علي التكلم بالرفض، لكن لم يجتمعوا ويصير لهم قوة إلا بعد مقتل الحسين رضي الله عنه بل لم يظهر اسم الرفض إلا حين خروج زيد بن علي بن الحسين بعد المائة الأولى لما أظهر الترحم على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - رفضته الرفضة فسموا «رفضة»، واعتقدوا أن أبا جعفر هو الإمام المعصوم. واتبعه آخرون فسموا «زيدية» نسبة إليه .

ثم في أواخر عصر الصحابة نبغ التكلم ببدعة القدرية والمرجئة، فردها بقايا الصحابة، كابن عمر، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد، ووائل بن الأسقع، وغيرهم، ولم يصير لهم سلطان واجتماع حتى كثرت المعتزلة والمرجئة بعد ذلك .

ثم في أواخر عصر التابعين ظهر التكلم ببدعة الجهمية - نفاة الصفات - ولم يكن لهم اجتماع وسلطان إلا بعد المائة الثانية في إمارة أبي العباس الملقب بالمأمون؛ فإنه أظهر التجهم، وامتنح الناس عليه، وعرب كتب [٢٨/٤٩١] الأعاجم من الروم واليونانيين وغيرهم. وفي زمنه ظهرت «الخرمية» وهم زنادقة منافقون يظهرون الإسلام، وتفرعوا بعد ذلك إلى القرامطة، والباطنية، والإسماعيلية. وأكثر هؤلاء يتحلون الرفض في الظاهر. وصارت الرفضة الإمامية في زمن بني بويه بعد المائة الثالثة فيهم عامة هذه الأهواء المضلة، فيهم الخوارج، والرفض، والقدر، والتجهم.

وإذا تأمل العالم ما ناقضوه - من نصوص الكتاب والسنة - لم يجد أحداً يحصيه إلا الله. فهذا كله يبين أن

«فاقتلوه»^(١)، وفي لفظ: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم ويفرق جماعتكم فاقتلوه»^(٢).

وهؤلاء أشد الناس حرصاً على تفريق جماعة المسلمين؛ فإنهم لا يقرون لولي أمر بطاعة، سواء كان عدلاً أو فاسقاً، ولا يطيعونه لا في طاعة ولا في غيرها، بل أعظم أصولهم عندهم التكفير واللعن والسب لخير ولاية الأمور، كالخلفاء الراشدين، والعلماء المسلمين، ومشائخهم، لاعتقادهم أن كل من لم يؤمن بالإمام المعصوم الذي لا وجود له فما آمن [٢٨/٤٨٩] بالله ورسوله .

وانما كان هؤلاء شرًّا من الخوارج الحرورية وغيرهم من أهل الأهواء، لاشتغال مذاهبهم على شر مما اشتملت عليه مذاهب الخوارج؛ وذلك لأن الخوارج الحرورية كانوا أول أهل الأهواء خروجاً عن السنة والجماعة، مع وجود بقية الخلفاء الراشدين، وبقايا المهاجرين والأنصار، وظهور العلم والإيمان، والعدل في الأمة، وإشراق نور النبوة وسلطان الحجة، وسلطان القدرة؛ حيث أظهر الله دينه على الدين كله بالحجة والقدرة .

وكان سبب خروجهم ما فعله أمير المؤمنين عثمان وعلي ومن معهما من الأنواع التي فيها تأويل فلم يجتمعا ذلك، وجعلوا موارد الاجتهاد، بل الحسنات ذنوباً، وجعلوا الذنوب كفراً؛ ولهذا لم يخرجوا في زمن أبي بكر وعمر؛ لانتفاء تلك التأويلات وضعفهم .

ومعلوم أنه كلما ظهر نور النبوة كانت البدعة المخالفة أضعف؛ فلهذا كانت البدعة الأولى أخف من الثانية، والمتأخرة تتضمن من جنس ما تضمنته الأولى وزيادة عليها. كما أن السنة كلما كان أصلها أقرب إلى النبي ﷺ كانت أفضل؛ فالسنن ضد البدع،

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٤٠٢٠).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٥٢).

الناس، وجعل لهم حقاً في الخمس والفيء، وقال ﷺ فيما ثبت في الصحيح: «إن الله اصطفى بني إسرائيل، واصطفى كنانة من بني إسرائيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى بني هاشم من قريش، واصطفاني من بني هاشم، فأنا خيركم نفساً وخيركم نسباً»^(١). ولو ذكرنا ما روي في حقوق القرابة وحقوق الصحابة لطال الخطاب، فإن دلائل هذا كثيرة من الكتاب والسنة.

ولهذا اتفق أهل السنة والجماعة على رعاية حقوق الصحابة والقرابة، وتبرؤوا من الناصبة الذين يكفرون علي بن أبي طالب ويفسقونه، [٢٨/٤٩٣] ويتقصون بحرمة أهل البيت، مثل من كان يعادهم على الملك، أو يعرض عن حقوقهم الواجبة، أو يغلو في تعظيم يزيد بن معاوية بغير الحق. وتبرؤوا من الرافضة الذين يطعنون على الصحابة وجمهور المؤمنين، ويكفرون عامة صالحى أهل القبلة. وهم يعلمون أن هؤلاء أعظم ذنباً وضللاً من أولئك، كما ذكرنا من أن هؤلاء الرافضة المحاربين شرٌّ من الخوارج، وكل من الطائفتين انتحلت إحدى الثقلين، لكن القرآن أعظم.

فلهنا كانت الخوارج أقل ضللاً من الروافض، مع أن كل واحدة من الطائفتين مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله، ومخالفة لصحابته وقرابته، ومخالفة لسنة خلفائه الراشدين ولعترته أهل بيته.

وقد تنازع العلماء من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم في إجماع الخلفاء، وفي إجماع العترة هل هو حجة يجب اتباعها؟ والصحيح أن كليهما حجة؛ فإن النبي ﷺ قال: «عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وقصّوا عليها بالنواجل»^(٢). وهذا حديث صحيح في السنن.

فيهم ما في الخوارج الحزبية وزادات.

وأيضاً، فإن الخوارج الحزبية كانوا يتحلون اتباع القرآن بأرائهم، ويدعون اتباع السنن التي يزعمون أنها تخالف القرآن. والرافضة تتحل اتباع أهل البيت، وتزعم أن فيهم المعصوم الذي لا يخفى عليه شيء من العلم، ولا يخطئ، لا عمداً، ولا سهواً، ولا رشداً. واتباع القرآن واجب على الأمة، بل هو أصل الإيمان وهدى الله الذي بعث به رسوله، وكذلك أهل بيت رسول الله ﷺ، تحب محبتهم، وموالاتهم، ورعاية حقهم. وهذان الثقلان اللذان وصى بهما رسول الله ﷺ، فروى مسلم في صحيحه، عن زيد بن أرقم قال: خطبنا رسول الله ﷺ بغير يدعى ثمّ بين مكة والمدينة، فقال: «يا أيها الناس، إني تارك فيكم الثقلين»^(٣) - وفي رواية: «أحدهما أعظم من الآخر - كتاب الله فيه الهدى [٢٨/٤٩٢] والنور»^(٤) فرغب في كتاب الله، وفي رواية: «هو جبل الله، من اتبعه كان على الهدى، ومن تركه كان على الضلالة»^(٥)، «وعترتي أهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»، فقيل لزيد بن أرقم: مَنْ أهل بيته؟ قال: أهل بيته من حرم الصدقة، آل العباس، وآل علي، وآل جعفر، وآل عقيل^(٦).

والنصوص الدالة على اتباع القرآن أعظم من أن تذكر هنا. وقد روي عن النبي ﷺ من وجوه حسان أنه قال عن أهل بيته: «والذى نفسي بيده، لا يدخلون الجنة حتى يحببكم من أجلي»، وقد أمرنا الله بالصلاة على آل محمد، وطهرهم من الصدقة التي هي أوساخ

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٤٠٨).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٠٧٢٠) والترمذي (٣٧٨٨) والحاك

صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٤٥٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٤٠٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٤٠٨) وليس فيه «وعترتي أهل بيتي» وإنما هي من رواية مالك بلاغاً والحاكم وصلاً بإسناد حسن.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٧٦).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٠٧).

[٢٨/٤٩٥] لا تجاوز صلاتهم تراقيمهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لو يعلم الجيش الذين يصييونهم ما قضى لهم على لسان نبهم لتكلموا عن العمل، وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد ليس له ذراع، على رأس عضده مثل حلمة الشدى عليه شعرات بيض. والله إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم؛ فإنهم قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا في سرح الناس، فسبروا على اسم الله. وذكر الحديث إلى آخره. (٢)

وفي مسلم - أيضاً - عن عبد الله بن رافع - كاتب علي - رضي الله عنه - أن الحرورية لما خرجت وهو مع علي قالوا: لا حكم إلا لله. فقال علي: كلمة حق أريد بها باطل. إن رسول الله ﷺ وصف ناساً إني لأعرف صفتهم في هؤلاء، يقولون الحق بالسهم، لا يجاوز هذا منهم - وأشار إلى حلقة - من أبغض خلق الله إليه، منهم رجل أسود إحدى يديه طيبي شاة (٣) أو حلمة ثدى. فلما قتلهم علي بن أبي طالب قال: انظروا. فنظروا فلم يجدوا شيئاً. فقال: ارجعوا، فوالله ما كذبت ولا كُذِّبت - مرتين أو ثلاثاً - ثم وجدوه في خربة فأتوا به حتى وضعوه بين يديه (٤).

وهذه العلامة التي ذكرها النبي ﷺ هي علامة أول من يخرج منهم، ليسوا بخصوصين بأولئك القوم، فإنه قد أخبر [٢٨/٤٩٦] في غير هذا الحديث أنهم لا يزالون يخرجون إلى زمن الدجال. وقد اتفق المسلمون على أن الخوارج ليسوا مختصين بذلك العسكر.

وأيضاً، فالصفات التي وصفها نعم غير ذلك العسكر؛ ولهذا كان الصحابة يروون الحديث مطلقاً، مثل ما في «الصحيحين»، عن أبي سلمة، وعطاء بن يسار: أنها أتيا أبا سعيد فسألاه عن الحرورية: هل

وقال ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وهتري، وإنما لن يفترقا حتى يردا علي الخوض». رواه الترمذي وحسنه، وفيه نظر. وكذلك إجماع أهل المدينة النبوية في زمن الخلفاء الراشدين هو بهذه المنزلة.

[٢٨/٤٩٤] والمقصود هنا أن يتبين أن هؤلاء الطوائف المحاربن لجماعة المسلمين من الرافضة ونحوهم هم شر من الخوارج الذين نص النبي ﷺ على قتالهم ورغب فيه. وهذا متفق عليه بين علماء الإسلام العارفين بحقيقته. ثم منهم من يرى أن لفظ الرسول ﷺ شمل الجميع، ومنهم من يرى أنهم دخلوا من باب التنية والفحوى أو من باب كونهم في معانهم. فإن الحديث روي بالفاظ متنوعة، ففي «الصحيحين» واللفظ للبخاري - عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه قال: إذا حدثكم عن رسول الله ﷺ حديثاً، فوالله لأن آخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه، وإذا حدثكم فيما بيني وبينكم، فإن الحرب خدعة، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج قوم في آخر الزمان يحدث الأستان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يجاوز لسانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأبينا لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة» (١). وفي «صحيح مسلم»: عن زيد بن وهب أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي - رضي الله عنه - الذين ساروا إلى الخوارج. فقال علي: يا أيها الناس، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يخرج قوم من أمي يقرءون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء، يقرءون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم،

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٦).

(٣) طيبي الشاة: بضم الطاء أو كسرهما: حلقات الضرع.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٦).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦).

أدركتهم لأقتلهم قتل عاد»^(٣)، وهذا نعت سائر الخارجين كالرافضة ونحوهم؛ فإنهم يستحلون دماء أهل القبلة لاعتقادهم أنهم مرتدون أكثر مما يستحلون من دماء الكفار الذين ليسوا مرتدين؛ لأن المرتد شر من غيره. وفي حديث أبي سعيد: أن النبي ﷺ ذكر قومًا يكونون في أمته: «يخرجون في فرقة من الناس، سيأهم التحليق»، قال: «هم شر الخلق - أو من شر الخلق - تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق»^(٤). وهذه السيا سيأ أولهم كما كان ذو الشدية؛ لأن هذا وصف لازم لهم.

[٢٨/٤٩٨] وأخرجنا في «الصحيحين»^(٥) حديثهم من حديث سهل بن حنيف بهذا المعنى، ورواه البخاري^(٦) من حديث عبد الله بن عمر، ورواه مسلم^(٧) من حديث أبي ذر، ورافع بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وغيرهم، وروى النسائي عن أبي بَرَزَةَ أنه قيل له: هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الخوارج؟ قال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ بأذني، ورأيت بهيئي: إن رسول الله ﷺ أتى ببال فقسمة، فأعطى من عن يمينه، ومن عن شماله، ولم يعط من وراءه شيئًا. فقام رجل من ورائه، فقال: يا محمد، ما عدلت في القسمة - رجل أسود مطموم الشعر، عليه ثوبان أبيضان - فغضب رسول الله ﷺ غضبًا شديدًا، وقال له: «والله لا تمجدون بعدي رجلًا هو أعدل مني»، ثم قال: «يخرج في آخر الزمان قوم كان هذا منهم، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، سيأهم التحليق، لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع الدجال، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، هم شر الخلق والخليقة»^(٨).

سمعت رسول الله ﷺ يذكرها؟ قال: لا أدري، ولكن رسول الله ﷺ يقول: «يخرج في هذه الأمة - ولم يقل: منها - قوم تحرقون صلاتكم مع صلاتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، أو حلوقهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فينظر الرامي إلى سهمه، إلى نصله، إلى رصافه، فيناري في الفوقه هل حلق بها شيء من الدم»^(٩). اللفظ لمسلم. وفي «الصحيحين» - أيضًا - عن أبي سعيد، قال: بينا النبي ﷺ يقسم جاء عبد الله ذو الخويصرة التميمي - وفي رواية: أتاه ذو الخويصرة رجل من بني تميم - فقال: اعدل يا رسول الله. فقال: «ويلك! من يعدل إذا لم أعدل، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل؟». قال: عمر بن الخطاب: ائذن لي فأضرب عنقه. قال: «دعه، فإن له أصحابًا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء»^(١٠)، [٢٨/٤٩٧] ثم ينظر إلى نضيه - وهو قدحه - فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرت والدم»^(١١). وذكر ما في الحديث.

فهؤلاء أصل ضلالهم: اعتقادهم في أئمة الهدى وجماعة المسلمين أنهم خارجون عن العدل، وأنهم ضالون، وهذا مأخذ الخارجين عن السنة من الرافضة ونحوهم، ثم يعدون ما يرون أنه ظلم عندهم كفرًا. ثم يرتبون على الكفر أحكامًا ابتدعوها.

فهذه ثلاث مقامات للمارقين من الحرورية والرافضة ونحوهم، في كل مقام تركوا بعض أصول دين الإسلام، حتى مرقوا منه كما مرق السهم من الرمية، وفي «الصحيحين» في حديث أبي سعيد: «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان؛ لئن

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٤) صحيح: أخرجه بنحوه البخاري (٧٥٦٢) ومسلم (١٠٦٥).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٣٤) ومسلم (١٠٦٨).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٣٢).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٧).

(٨) ضعيف: أخرجه النسائي (٤١٠٣) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن النسائي».

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٥٨) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (١٠٦٤).

(١٠) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦١٠) مسلم (١٠٦٤).

وجدتكم مخلوقاً لضربت الذي فيه عيناك. ولأن علي بن أبي طالب طلب أن يقتل عبد الله بن سبأ أول الرافضة حتى هرب منه. ولأن هؤلاء من أعظم المفسدين في الأرض. فإذا لم يتدفع فسادهم إلا بالقتل قتلوا، ولا يجب قتل كل واحد منهم إذا لم يظهر هذا القول، أو كان في قتله مفسدة راجحة. ولهذا ترك النبي ﷺ قتل ذلك الخارجي ابتداءً لئلا يتحدث الناس أن عملاً يقتل أصحابه، ولم يكن إذ ذاك فيه فساد عام؛ ولهذا ترك عليّ قتلهم أول ما ظهروا لأنهم كانوا خلقاً كثيراً، وكانوا داخلين في الطاعة والجماعة ظاهراً لم يجاريوا أهل الجماعة، ولم يكن يبين له أنهم هم.

وأما تكفيرهم وتخليدهم، ففيه - أيضاً - للعلماء قولان مشهوران، هما روايتان عن أحمد. والقولان في الخوارج والمارقين من الحرورية والرافضة ونحوهم. والصحيح أن هذه الأقوال التي يقولونها التي يعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول كفر، وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هي كفر أيضاً. وقد ذكرت دلائل ذلك في غير هذا الموضع، لكن تكفير الواحد المعين منهم والحكم بتخليده في النار، موقوف على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه. فإننا نطلق [٢٨/٥٠١] القول بتصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق ولا نحكم للمعين بدخوله في ذلك العام حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا معارض له، وقد بسطت هذه القاعدة في «قاعدة التكفير».

ولهذا لم يحكم النبي ﷺ بكفر الذي قال: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لأن قدر الله علي ليعذبني عذاباً لا يعذبه أحدًا من العالمين، مع شكه في قدرة الله وإعادته؛ ولهذا لا يكفر العلماء من استحل شيئاً من المحرمات لقرب عهده بالإسلام أو لنشأته بيادية بعيدة؛ فإن حكم الكفر لا يكون إلا

وفي «صحيح مسلم»، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بعدي من أمي - أو سيكون بعدي من أمي - قوم يقرءون القرآن لا يحاوز حلقيمهم، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه، هم شر الخلق والخلق». قال ابن الصامت: فلقيت [٢٨/٤٩٩] رافع بن عمرو الغفاري أخا الحكم بن عمرو الغفاري، قلت: ما حديث سمعته من أبي ذر كذا وكذا؟ فذكرت له الحديث، فقال: وأنا سمعته من رسول الله ﷺ^(١).

فهذه المعاني موجودة في أولئك القوم الذين قتلهم علي - رضي الله عنه - وفي غيرهم. وإننا قولنا: إن علياً قاتل الخوارج بأمر رسول الله ﷺ، مثل ما يقال: إن النبي ﷺ قاتل الكفار، أي: قاتل جنس الكفار، وإن كان الكفر أنواعاً مختلفة، وكذلك الشرك أنواع مختلفة، وإن لم تكن الألفة التي كانت العرب تعيدها هي التي تعيدها الهند والصين والترك، لكن يجمعهم لفظ الشرك ومعناه.

وكذلك الخروج والمروق يتناول كل من كان في معنى أولئك، ويجب قتالهم بأمر النبي ﷺ، كما وجب قتال أولئك. وإن كان الخروج عن الدين والإسلام أنواعاً مختلفة، وقد بينا أن خروج الرافضة ومروقهم أعظم بكثير.

فأما قتل الواحد المقدور عليه من الخوارج، كالحرورية، والرافضة، ونحوهم فهنا فيه قولان للفقهاء، هما روايتان عن الإمام أحمد. والصحيح أنه يجوز قتل الواحد منهم، كالداعية إلى مذهبه، ونحو ذلك ممن فيه [٢٨/٥٠٠] فساد؛ فإن النبي ﷺ قال: «أبينا ليعصوهم فاقتلوهم»^(٢)، وقال: «لئن أدرتهم لأقتلنهم قتل عاد»^(٣). وقال عمر لصبيح بن عسل: لو

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

على القتال على حقوق الإسلام، عملاً بالكتاب والسنة .

وكذلك ثبت عن النبي ﷺ من عشرة أوجه الحديث عن الخوارج، وأخبر أنهم شر الخلق والخليفة، مع قوله: «تخفرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم»^(١)، فعلم أن مجرد الاعتصام بالإسلام مع عدم التزام شرائعه ليس بمسقط للقتال. فالقتال واجب حتى يكون الدين كله لله وحتى لا تكون فتنة، فمتى كان الدين لغير الله فالقتال واجب .

[٢٨/٥٠٣] فأيا طائفة امتنعت من بعض الصلوات المفروضة، أو الصيام، أو الحج، أو عن التزام تحريم الدماء، والأموال، والخمر، والزنا، والميسر، أو عن نكاح ذوات المحارم، أو عن التزام جهاد الكفار، أو ضرب الجزية على أهل الكتاب، وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته - التي لا عذر لأحد في جحودها وتركها - التي يكفر الجاحد لوجوبها، فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقرة بها. وهذا مما لا أعلم فيه خلافا بين العلماء .

وإنما اختلف الفقهاء في الطائفة الممتنعة إذا أصرت على ترك بعض السنن كركعتي الفجر، والأذان والإقامة - عند من لا يقول بوجوبها - ونحو ذلك من الشعائر. هل تقاتل الطائفة الممتنعة على تركها أم لا؟ فأما الواجبات والمحرمات المذكورة ونحوها فلا خلاف في القتال عليها .

وهؤلاء عند المحققين من العلماء ليسوا بمنزلة البغاة الخارجين على الإمام، أو الخارجين عن طاعته، كأهل الشام مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فإن أولئك خارجون عن طاعة إمام معين، أو خارجون عليه لإزالة ولايته. وأما المذكورون فهم خارجون عن [٢٨/٥٠٤] الإسلام، بمنزلة مانعي الزكاة، وبمنزلة الخوارج الذين قاتلهم

بعد بلوغ الرسالة. وكثير من هؤلاء قد لا يكون قد بلغته النصوص المخالفة لما يراه، ولا يعلم أن الرسول بعث بذلك، فيطلق أن هذا القول كفر، ويكفر من قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها، دون غيره. والله أعلم.



ما تقول الفقهاء أئمة الدين :

في هؤلاء التار، الذين قدموا سنة تسع وتسعين وستمائة، وفعلوا ما اشتهر من قتل للمسلمين، وسبي بعض الذراري، والنهب لمن وجدوه من المسلمين، وهتكوا حرمت الدين من إذلال المسلمين، وإهانة المساجد، لاسيما بيت المقدس، وأفسدوا فيه، [٢٨/٥٠٢] وأخذوا من أموال المسلمين وأموال بيت المال الحمل العظيم، وأسروا من رجال المسلمين الجمل الفقير وأخرجوهم من أوطانهم، وادعوا مع ذلك التمسك بالشهادتين وادعوا تحريم قتال مقاتلهم، لما زعموا من اتباع أصل الإسلام، ولكونهم عفا عن استئصال المسلمين. فهل يجوز قتالهم أو يجب، وأيها كان فمن أي الوجوه جوازه أو وجوبه؟ أفنونا مأجورين .

فأجاب :

الحمد لله، كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة من هؤلاء القوم وغيرهم، فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين، وملتزمين بعض شرائعه، كما قاتل أبو بكر الصديق والصحابة - رضي الله عنهم - مانعي الزكاة؛ وعلى ذلك اتفق الفقهاء بعدهم بعد سابقة مناظرة عمر لأبي بكر - رضي الله عنهما، فاتفق الصحابة - رضي الله عنهم -

أو غير ذلك، بل الظاهر من سيرتهم أن المسلم عندهم بمنزلة العدل أو الرجل الصالح أو المتطوع في المسلمين، والكافر عندهم بمنزلة الفاسق في المسلمين أو بمنزلة تارك التطوع.

وكذلك - أيضاً - عامتهم لا يجرمون دماء المسلمين وأموالهم، إلا أن ينهاتهم عنها سلطانهم، أي : لا يلتزمون تركها، وإذا نهتهم عنها أو عن غيرها أطاعوه لكونه سلطاناً لا بمجرد الدين. وعامتهم لا يلتزمون أداء الواجبات، لا من الصلاة، ولا من الزكاة، ولا من الحج، ولا غير ذلك. ولا يلتزمون الحكم بينهم بحكم الله، بل يحكمون بأوضاع لهم توافق الإسلام تارة وتحالفه أخرى. وإنما كان الملتزم لشرائع الإسلام الشيزيون، وهو الذي أظهر من شرائع الإسلام ما استفاض عند الناس. وأما هؤلاء فدخلوا فيه وما التزموا شرائعه.

[٢٨/٥٠٦] وقاتل هذا الضرب واجب بإجماع المسلمين، وما يشك في ذلك من عرف دين الإسلام وعرف حقيقة أمرهم؛ فإن هذا السلم الذي هم عليه ودين الإسلام لا يجتمعان أبداً. وإذا كان الأكراد والأعراب وغيرهم من أهل البوادي الذين لا يلتزمون شريعة الإسلام يجب قتالهم، وإن لم يتعد ضررهم إلى أهل الأمصار، فكيف هؤلاء؟ نعم، يجب أن يسلك في قتاله المسلك الشرعي، من دعائهم إلى التزام شرائع الإسلام إن لم تكن الدعوة إلى الشرائع قد بلغت، كما كان الكافر الحربي يدعى أولاً إلى الشهادتين إن لم تكن الدعوة قد بلغت.

فإن اتفق من يقاتلهم على الوجه الكامل فهو الغاية في رضوان الله، وإعزاز كلمته، وإقامة دينه، وطاعة رسوله، وإن كان فيهم من فيه فجور وفسادية بأن يكون يقاتل على الرياسة أو يتعدى عليهم في بعض الأمور، وكانت مفسدة ترك قتالهم أعظم على الدين من مفسدة قتالهم على هذا الوجه، كان الواجب

على بن أبي طالب رضي الله عنه؛ ولهذا افتقرت سيرة علي - رضي الله عنه - في قتاله لأهل البصرة والشام، وفي قتاله لأهل النهروان، فكانت سيرته مع أهل البصرة والشاميين سيرة الأخ مع أخيه، ومع الخوارج بخلاف ذلك. وثبتت النصوص عن النبي ﷺ بما استقر عليه إجماع الصحابة من قتال الصديق وقاتل الخوارج، بخلاف الفتنة الواقعة مع أهل الشام والبصرة؛ فإن النصوص دلت فيها بما دلت، والصحابة والتابعون اختلفوا فيها.

على أن من الفقهاء الأئمة من يرى أن أهل البغي الذين يجب قتالهم هم الخارجون على الإمام بتأويل سائغ، لا الخارجون عن طاعته. وآخرون يجعلون القسمين بغاة، وبين البغاة والتار فرق يبين؛ فأما الذين لا يلتزمون شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة فلا أعلم في وجوب قتالهم خلافاً.

فإذا تقررت هذه القواعد، فهؤلاء القوم المسؤول عنهم عسكريهم مشتمل على قوم كفار من النصارى والمشركين، وعلى قوم متبينين إلى الإسلام - وهم جمهور العسكر - ينطقون بالشهادتين إذا طلبت منهم، ويعظمون الرسول، وليس فيهم من يصلي إلا قليل جداً، وصوم رمضان أكثر فيهم من الصلاة، والمسلم عندهم أعظم من غيره، [٢٨/٥٠٥] وللصالحين من المسلمين عندهم قدر، وعندهم من الإسلام بعضه، وهم متفاوتون فيه، لكن الذي عليه عامتهم والذي يقاتلون عليه متضمن لترك كثير من شرائع الإسلام أو أكثرها؛ فإنهم أولاً يوجبون الإسلام ولا يقاتلون من تركه، بل من قاتل على دولة المفلول عظموه وتركوه وإن كان كافراً عدواً لله ورسوله، وكل من خرج عن دولة المفلول أو عليها استحلوا قتاله وإن كان من خيار المسلمين. فلا يجاهدون الكفار، ولا يلزمون أهل الكتاب بالجزية والصغار، ولا ينهون أحداً من عسكريهم أن يعبد ما شاء من شمس أو قمر

لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه، وسيرد علي الحوض»^(٤).

فإذا أحاط المرء علماً بما أمر به النبي ﷺ - من الجهاد الذي يقوم به الأمراء إلى يوم القيامة، وبما نهي عنه من إعانة الظلمة على ظلمهم - علم أن الطريقة الوسطى التي هي دين الإسلام المحض جهاد من يستحق الجهاد، كهؤلاء القوم المستول عليهم، مع كل أمير وطائفة هي أولى بالإسلام منهم، إذا لم يمكن جهادهم إلا كذلك، واجتناب إعانة الطائفة التي يغزو معها على شيء من معاصي الله، بل يطيعهم في طاعة الله، ولا يطيعهم في معصية الله، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وهذه طريقة خيار هذه الأمة قديماً وحديثاً. وهي واجبة على كل مكلف. وهي متوسطة بين طريق الحرورية وأمثالهم ممن يسلك مسلك الورع الفاسد الناشئ عن قلة العلم، وبين طريقة المرجئة وأمثالهم ممن يسلك مسلك طاعة الأمراء مطلقاً وإن لم يكونوا أبراراً. ونسأل الله أن يوفقنا وإخواننا المسلمين لما يحبه ويرضاه من القول والعمل. والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.



[٢٨/٥٠٩] ما تقول السادة العلماء أئمة الدين - رضي الله عنهم أجمعين، وأعانهم على بيان الحق المبين، وكشف غمرات الجاهلين والزائغين:

في هؤلاء التار الذين يقدمون إلى الشام مرة بعد مرة، وتكلموا بالشهادتين، وانتسبوا إلى الإسلام، ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أول الأمر، فهل يجب قتالهم أم لا؟ وما الحجة على

- أيضاً - قتالهم دفعاً لأعظم المفسدين بالتزام أدناهما؛ فإن هذا من أصول الإسلام التي ينبغي مراعاتها.

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة الغزو مع كل بر وفاجر؛ فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم، كما أخبر بذلك النبي ﷺ؛ لأنه إذا لم يتفق الغزو إلا مع الأمراء الفجار، أو مع عسكر كثير الفجور؛ فإنه لابد من أحد [٢/٥٠٧] أمرين: إما ترك الغزو معهم فيلزم من ذلك استيلاء الآخرين الذين هم أعظم ضرراً في الدين والدنيا، وإما الغزو مع الأمير الفاجر فيحصل بذلك دفع الأفجرين، وإقامة أكثر شرائع الإسلام، وإن لم يمكن إقامة جميعها؛ فهذا هو الواجب في هذه الصورة، وكل ما أشبهها، بل كثير من الغزو الحاصل بعد الخلفاء الراشدين لم يقع إلا على هذا الوجه.

وثبت عن النبي ﷺ: «الغيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة: الأجر والمغنم»^(١)، فهذا الحديث الصحيح يدل على معنى ما رواه أبو داود في سنته من قوله ﷺ: «الغزو ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال، لا يطله جور جائر ولا عدل عادل»^(٢)، وما استفاض عنه ﷺ أنه قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم إلى يوم القيامة»^(٣). إلى غير ذلك من النصوص التي اتفق أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف على العمل بها في جهاد من يستحق الجهاد مع الأمراء أبرارهم وفجارهم، بخلاف الرافضة والخوارج الخارجين عن السنة والجماعة.

هذا مع إخباره ﷺ بأنه: «سيلي أمراء ظلمة خونة فجرة، فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم فليس مني ولست منه» [٢٨/٥٠٨] ولا يرد علي الحوض. ومن

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣١١٩) ومسلم (١٨٧٣).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٥٣٢) والحديث ضعفه الشيخ

الألباني في «ضعيف الجامع».

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٢٥٢).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (٣٨٤ / ٥) والنسائي (٤٢٠٧) والحديث

صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن النسائي».

بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا، وإن امتنعوا عن الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة. وكذلك إن امتنعوا عن صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق، وكذلك إن امتنعوا عن تحريم الفواحش، أو الزنا، أو الميسر، أو الخمر، أو غير ذلك من محرمات الشريعة، وكذلك إن امتنعوا عن الحكم في الدماء والأموال والأعراض والأبضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة، [٢٨/٥١١] وكذلك إن امتنعوا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجهاد الكفار إلى أن يسلموا ويؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وكذلك إن أظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة وأئمتها، مثل أن يظهروا الإلحاد في أسماء الله وآياته، أو التكذيب بأسماء الله وصفاته، أو التكذيب بقدرة وقضائه، أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين، أو الطعن في السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم التي توجب الخروج عن شريعة الإسلام، وأمثال هذه الأمور.

قال الله تعالى: ﴿وَقَبِضُوا عَنْهُمْ حَتَّىٰ لَا يَكُونُوا فِتْنَةً وَيُكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الزَّيْغِ إِنَّكُمْ تُؤْمِنُونَ بِهِ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩]، وهذه الآية نزلت في أهل الطائف، وكانوا قد أسلموا وصلوا وصاموا، لكن كانوا يتعاملون بالربا. فأنزل الله هذه الآية، وأمر المؤمنين فيها بترك ما بقي من الزيغ، وقال: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾

قتالهم؟ وما مذاهب العلماء في ذلك؟ وما حكم من كان معهم ممن يفر إليهم من عسكر المسلمين - الأمراء وغيرهم؟ وما حكم من قد أخرجوه معهم مكرهاً؟ وما حكم من يكون مع عسكرهم من المتسعين إلى العلم والفقه والفقر والتصوف ونحو ذلك؟ وما يقال فيمن زعم أنهم مسلمون، والمقاتلون لهم مسلمون، وكلاهما ظالم، فلا يقاتل مع أحدهما، وفي قول: من زعم أنهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون؟ وما الواجب على جماعة المسلمين من أهل العلم والدين، وأهل القتال، وأهل الأموال في أمرهم؟ أفنونا في ذلك بأجوبة مبسطة شافية، فإن أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين، بل على أكثرهم. تارة لعدم العلم بأحوالهم. وتارة لعدم العلم بحكم [٢٨/٥١٠] الله - تعالى - ورسوله ﷺ في مثلهم. والله الميسر لكل خير بقدرته ورحمته، إنه على كل شيء قدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، نعم يجب قتال هؤلاء بكتاب الله، وسنة رسوله، واتفاق أئمة المسلمين؛ وهذا مبني على أصلين:

أحدهما: المعرفة بحالهم. والثاني: معرفة حكم الله في مثلهم.

فأما الأول: فكل من باشر القوم يعلم حالهم، ومن لم يباشرهم يعلم ذلك بما بلغه من الأخبار المتواترة وأخبار الصادقين. ونحن نذكر جل أمورهم بعد أن نبين الأصل الآخر الذي يختص بمعرفة أهل العلم بالشريعة الإسلامية فنقول:

كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة، فإنه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين، وإن تكلمت بالشهادتين، فإذا أقروا

الحق»^(٣). فهذا الحديث الصحيح ثبت أن علياً وأصحابه كانوا أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه، وأن تلك المارقة التي مرتت من الإسلام ليس حكمها حكم إحدى الطائفتين، بل أمر النبي ﷺ بقتال هذه المارقة، وأكد الأمر بقتالها، ولم يأمر بقتال إحدى الطائفتين كما أمر بقتال هذه، بل قد ثبت عنه في الصحيح من حديث أبي بكر أنه قال للحسن: «إن ابني هذا سيد، وسيلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين»^(٤)، فمدح الحسن وأثنى عليه بما أصلح الله به بين الطائفتين حين ترك القتال، وقد بويح له واختار الأصلح، وحقق الدماء مع نزوله عن الأمر. فلو كان القتال مأموراً به لم يمدح الحسن ويشي عليه بترك ما أمر الله به وفعل ما نهى الله عنه.

والعلماء لم يقاتل من يستحق القتال من أهل القبلة طريقتان :

منهم من يرى: قتال علي يوم حروراء ويوم الجمل وصفين كله من باب قتال أهل البغي، وكذلك يجعل قتال أبي بكر لمناعي الزكاة، وكذلك قتال سائر من قوتل من المتسيين إلى القبلة، كما ذكر ذلك من ذكره [٢٨/٥١٤] من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومن وافقهم من أصحاب أحمد وغيرهم. وهم متفقون على أن الصحابة ليسوا فاسقاً بل هم عدول؛ فقالوا: إن أهل البغي عدول مع قتالهم، وهم مخطئون خطأ المجتهدين في الفروع.

وخالفت في ذلك طائفة كابن عقيل وغيره، فذهبوا إلى تضييق أهل البغي، وهؤلاء نظروا إلى من عدوه من أهل البغي في زمنهم فراوهم فاسقاً، ولا ريب أنهم لا يدخلون الصحابة في ذلك - وإنما يفسق الصحابة بعض أهل الأهواء من المعتزلة ونحوهم، كما يكفرهم بعض أهل الأهواء من الخوارج

[البقرة: ٢٧٩]، وقد قرئ ﴿فَأَذْنُوبًا﴾، و(أذنوا) وكلا المعنيين صحيح. والربا [٢٨/٥١٢] آخر المحرمات في القرآن، وهو مال يؤخذ بتراضي المتعاملين، فإذا كان من لم يتنه عنه محارماً لله ورسوله، فكيف بمن لم يتنه عن غيره من المحرمات التي هي أسبق تحريماً وأعظم تحريماً؟^(١)

وقد استفاض عن النبي ﷺ الأحاديث بقتال الخوارج، وهي متواترة عند أهل العلم بالحديث. قال الإمام أحمد: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه، وقد رواها مسلم في صحيحه، وروى البخاري منها ثلاثة أوجه: حديث علي، وأبي سعيد الخدري، وسهل بن حنيف. وفي السنن والمسند طرق أخرى متعددة. وقد قال ﷺ في صفتهم: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة، لمن أدركتهم لأقتلهم قتل عاد»^(٢).

وهؤلاء قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بمن معه من الصحابة، واتفق على قتالهم سلف الأمة وأئمتها، لم يتنازعوا في قتالهم كما تنازعوا في القتال يوم الجمل وصفين. فإن الصحابة كانوا في قتال الفتنة ثلاثة أصناف: قوم قاتلوا مع علي - رضي الله عنه. وقوم قاتلوا مع من قاتله. وقوم قعدوا عن القتال لم يقاتلوا الواحدة من الطائفتين. وأما الخوارج [٢٨/٥١٣] فلم يكن فيهم أحد من الصحابة، ولا نهى عن قتالهم أحد من الصحابة وفي الصحيح عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين، تقتلهم أولى الطائفتين بالحق»^(٣). وفي لفظ: «أدنى الطائفتين إلى

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٠٤).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٥).

كأحد وغيره .

وقد نصوا على الفرق بين هذا وهذا في غير موضع، حتى في الأموال. فإن منهم من أباح غنمة أموال الخوارج، وقد نص أحد في رواية أبي طالب في حرورية كان لهم سهم في قرية فخرجوا [٢٨/٥١٦] يقاتلون المسلمين قتلهم المسلمون، فأرضهم فيء للمسلمين، فيقسم خسه على خسة، وأربعة أخماسه للذين قاتلوا يقسم بينهم، أو يجعل الأمير الخراج على المسلمين ولا يقسم، مثل ما أخذ عمر السواد عنوة ووقفه على المسلمين فجعل أحد الأرض التي للخوارج إذا غنمت بمنزلة ما غنم من أموال الكفار. وبالجملة، فهذه الطريقة هي الصواب المقطوع به .

فإن النص والإجماع فرق بين هذا وهذا، وسيرة علي - رضي الله عنه - تفرق بين هذا وهذا فإنه قاتل الخوارج بنص رسول الله ﷺ، وفرج بذلك، ولم يتازعه فيه أحد من الصحابة. وأما القتال يوم صفين فقد ظهر منه من كراهته والذم عليه ما ظهر. وقال في أهل الجمل وغيرهم: إخواننا بغوا علينا، طهرهم السيف. وصل على قتل الطائفتين .

وأما الخوارج، ففي «الصحيحين» عن علي بن أبي طالب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج قوم في آخر الزمان حداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأبنا لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة»^(١).

[٢٨/٥١٧] وفي «صحيح مسلم»، عن زيد بن وهب أنه كان في الجيش الذي كانوا مع علي، الذين ساروا إلى الخوارج، فقال علي: أيها الناس، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يخرج قوم من أمتي يقرءون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم

والروافض، وليس ذلك من مذهب الأئمة والفقهاء أهل السنة والجماعة - ولا يقولون: إن أموالهم معصومة كما كانت، وما كان ثابتاً بعينه رد إلى صاحبه، وما أتلّف في حال القتال لم يضمن، حتى إن جمهور العلماء يقولون: لا يضمن لا هؤلاء ولا هؤلاء، كما قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا أن كل مال أو دم أصيب بتأويل القرآن فإنه حذر .

وهل يجوز أن يستعان بسلاحهم في حربهم إذا لم يكن إلى ذلك ضرورة؟ على وجهين: في مذهب أحد يجوز، والمنع قول الشافعي والرخصة قول أبي حنيفة .

واختلفوا في قتل أسيرهم، واتباع مدبرهم، والتذئف^(٢) على جريحهم [٢٨/٥١٥] إذا كان لهم فئة يلجئون إليها. فجوز ذلك أبو حنيفة، ومنعه الشافعي، وهو المشهور في مذهب أحد، وفي مذهب وجه: أنه يتبع مدبرهم في أول القتال. وأما إذا لم يكن لهم فئة فلا يقتل أسير ولا يذفّف على جريح، كما رواه سعيد وغيره عن مروان بن الحكم قال: خرج صارخ لعل يوم الجمل: لا يقتلن مدبر ولا يذفّف على جريح، ومن أغلق بابه فهو آمن، ومن ألقى السلاح فهو آمن .

فمن سلك هذه الطريقة فقد يتوهم أن هؤلاء التار من أهل البغي المتأولين، ويحكم فيهم بمثل هذه الأحكام، كما أدخل من أدخل في هذا الحكم مانعي الزكاة والخوارج. وسنين فساد هذا التوهم إن شاء الله تعالى .

والطريقة الثانية: أن قتال مانعي الزكاة والخوارج ونحوهم ليس كقتال أهل الجمل وصفين، وهذا هو المنصوص عن جمهور الأئمة المتقدمين، وهو الذي يذكرونه في اعتقاد أهل السنة والجماعة، وهو مذهب أهل المدينة كمالك وغيره، ومذهب أئمة الحديث

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(١) التذئف: الإجهاز.

أحدهما: أنهم بغاة.

والثاني: أنهم كفار المرتدين، يجوز قتلهم ابتداءً، وقتل أسيرهم، واتباع مدبرهم، ومن قدر عليه منهم استيب المرتد، فإن تاب وإلا قتل؛ كما أن مذهبه في مانعي الزكاة إذا قاتلوا الإمام عليها، هل يكفرون مع الإقرار بوجودها؟ على روايتين.

وهذا كله مما يبين أن قتال الصديق لماني الزكاة، وقتال علي للخوارج، ليس مثل القتال يوم الجمل وصفين. فكلام علي وغيره في الخوارج يقتضي أنهم ليسوا كفارًا كالمتردين عن أصل الإسلام، وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره، وليسوا مع ذلك حكمهم كحكم أهل الجمل وصفين، بل هم نوع ثالث. وهذا أصح الأقوال الثلاثة فيهم.

[٢٨/٥١٩] ومن قاتلهم الصحابة - مع إقرارهم بالشهادتين والصلاة وغير ذلك - مانعي الزكاة، كما في «الصحيحين» عن أبي هريرة: أن عمر بن الخطاب قال لأبي بكر: يا خليفة رسول الله، كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها». فقال له أبو بكر: ألم يقل لك: «إلا بحقها». فإن الزكاة من حقها. والله لو منعوني عَنَّا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها. قال عمر: فما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعلمت أنه الحق^(١).

وقد اتفق الصحابة والأئمة بعدهم على قتال مانعي الزكاة وإن كانوا يصلون الخمس ويصومون شهر رمضان، وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائفة؛ فلهم كانوا مرتدين، وهم يقاتلون على منعها وإن أقروا بالوجوب، كما أمر الله. وقد حكى عنهم أنهم قالوا:

إلى صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء، يقرءون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، يعرقون من الإسلام كما يعرق السهم من الرمية، لو يعلم الجيش الذين يصيرونهم ما قضى لهم على لسان محمد نبيهم لنكلوا عن العمل، وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد ليس له ذراع، على عضده مثل حلمة الثدي، عليه شعرات بيض^(٢).

قال: فيذهبون إلى معاوية وأهل الشام، ويتركون هؤلاء يخلفونكم في ذرايكم وأموالكم، والله إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا في سرح الناس، فسيروا على اسم الله. قال: فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب رئيسًا. فقال لهم: القوا الرماح، وسلّوا سيوفكم من حقوتها، فإني أناشدكم كما ناشدوكم يوم حروراء. فرجعوا فوحشوا برماحهم، وسلّوا السيوف وسحرمهم الناس برماحهم. قال: وأقبل بعضهم على بعض، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلان. فقال علي: التمسوا فيهم المخدج. فالتمسوه فلم يجدوه. فقام على سيفه حتى أتى ناساً قد أقبل بعضهم على بعض. قال: أخروهم. فوجدوه مما يلي الأرض. فكبر، ثم قال: صدق الله وبلغ رسوله. قال: فقام إليه عبيدة السلماني. فقال: يا أمير المؤمنين، آله الذي لا إله إلا [٢٨/٥١٨] هو، أسمع هذا الحديث من رسول الله ﷺ؟ قال: إي والله الذي لا إله إلا هو، حتى استحلفه ثلاثاً، وهو يحلف له أيضًا.

فإن الأمة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم، وإننا تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في مذهب مالك وأحمد، وفي «مذهب الشافعي» - أيضًا - نزاع في كفرهم.

ولمذا كان فيهم وجهان في مذهب أحمد وغيره على الطريقة الأولى:

(٢) أثر صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٠٧)، وأبو داود (١٥٥٦)، والنسائي (٢٤٤٣).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٦)، وأبو داود (٤٧٦٣) بنحوه.

بل غاية كثير من المسلمين منهم - من أكابر أمرائهم ووزرائهم - أن يكون المسلم عندهم كمن يعظمونه من المشركين من اليهود والنصارى، كما قال أكبر مقدميهم الذين قدموا إلى الشام، وهو يخاطب رسل المسلمين ويتقرب إليهم بأنهم مسلمون. فقال: هذان آيتان عظيمتان جاءا من عند الله، محمد وجنكسخان. فهذا غاية ما يتقرب به أكبر مقدميهم إلى المسلمين، أن يسوي بين رسول الله وأكرم الخلق عليه وسيد ولد آدم وخاتم المرسلين، وبين ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفرًا وفسادًا وعدوانًا من جنس يختصر وأمثاله.

وذلك أن اعتقاد هؤلاء التار كان في جنكسخان عظيمًا، فإنهم يعتقدون أنه ابن الله من جنس ما يعتقدونه النصارى في المسيح، ويقولون: إن الشمس حبلت أمه، وأنها كانت في خيمة فنزلت الشمس من كوة الخيمة فدخلت فيها حتى حبلت. ومعلوم عند كل ذي دين أن هذا كذب. وهذا دليل على أنه ولد زنا، وأن أمه زنت فكنمت زناها، وادعت هذا حتى تدفع عنها مَعْرَةَ الزنا، وهم مع هذا يجعلونه أعظم رسول عند الله في تعظيم ما سنه لهم وشرعه بظنه وهواه، حتى [٢٨/٥٢٢] يقولوا لما عندهم من المال: هذا رزق جنكسخان، ويشكرونه على أكلهم وشربهم، وهم يستحلون قتل من عادى ما سنه لهم هذا الكافر الملعون المعادي لله ولأنبيائه ورسوله وعباده المؤمنين.

فهذا وأمثاله من مقدميهم كان غايته بعد الإسلام أن يجعل محمدًا ﷺ بمنزلة هذا الملعون. ومعلوم أن مسيلمة الكذاب كان أقل ضررًا على المسلمين من هذا، وادعى أنه شريك محمد في الرسالة، وبهذا استحل الصحابة قتاله وقتل أصحابه المرتدين، فكيف بمن كان فيما يظهره من الإسلام يجعل محمدًا كجنكسخان؟! وإلا فهم مع إظهارهم للإسلام يعظمون أمر جنكسخان على المسلمين المتبعين لشرعية

إن الله أمر نبيه بأخذ الزكاة بقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقد سقطت بموته.

وكذلك أمر النبي ﷺ بقتال الذين لا يتهون عن شرب الخمر.

وأما الأصل الآخر - وهو معرفة أحوالهم - فقد علم أن هؤلاء [٢٨/٥٢٠] القوم جازوا على الشام في المرة الأولى - عام تسعة وتسعين - وأعطوا الناس الأمان، وقرءوه على المنبر بدمشق، ومع هذا فقد سبوا من ذراري المسلمين ما يقال: إنه مائة ألف أو يزيد عليه، وفعلوا بيت المقدس، ويجعل الصالحية ونابلس وحمص وداريا، وغير ذلك من القتل والسبي ما لا يعلمه إلا الله، حتى يقال: إنهم سبوا من المسلمين قريبًا من مائة ألف، وجعلوا يفجرون بخيار نساء المسلمين في المساجد وغيرها، كالمسجد الأقصى والأموي وغيره، وجعلوا الجامع الذي بالعقبة دكا.

وقد شاهدنا عسكر القوم، فرأينا جمهورهم لا يصلون، ولم نر في عسكرهم مؤذنًا ولا إمامًا، وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وخربوا من ديارهم ما لا يعلمه إلا الله.

ولم يكن معهم في دولتهم إلا من كان من شر الخلق: إما زنديق منافق لا يعتقد دين الإسلام في الباطن، وإما من هو من شر أهل البدع كالرافضة والجهمية والاتحادية ونحوهم، وإما من هو من أفجر الناس وأفسقهم. وهم في بلادهم - مع تمكنهم - لا يحجون البيت العتيق، وإن كان فيهم من يصلي ويصوم فليس الغالب عليهم إقام الصلاة ولا إيتاء الزكاة.

وهم يقاتلون على مملك جنكسخان. فمن دخل في طاعتهم جعلوه [٢٨/٥٢١] وليًا لهم وإن كان كافرًا، ومن خرج عن ذلك جعلوه عدوًا لهم وإن كان من خيار المسلمين. ولا يقاتلون على الإسلام، ولا يضعون الجزية والصغار.

الجهمية من الاتحادية الفرعونية ونحومهم، فإنه غلبت عليهم الفلسفة. وهذا مذهب كثير من المتفلسفة أو أكثرهم، وعلى [٢٨/٥٢٤] هذا كثير من النصارى أو أكثرهم، وكثير من اليهود أيضًا، بل لو قال القائل: إن غالب خواص العلماء منهم والعباد على هذا المذهب لما أبعد. وقد رأيت من ذلك وسمعت ما لا يتسع له هذا الموضع.

ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وبتوافق جميع المسلمين: أن من سوغ اتباع غير دين الإسلام، أو اتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ، فهو كافر. وهو كافر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ يُعَذِّبُونَ أَنْ يَفْرَقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١]، واليهود والنصارى داخلون في ذلك، وكذلك المتفلسفة يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض. ومن تغلسف من اليهود والنصارى يبقى كفره من وجهين.

وهؤلاء أكثر وزرائهم الذين يصدرن عن رأيه غايته أن يكون من هذا الضرب، فإنه كان يهوديًا متفلسفًا، ثم انتسب إلى الإسلام مع ما فيه من اليهودية والتفلسف، وضم إلى ذلك الرفض. فهذا هو أعظم من عندهم من ذوي الأقلام، وذلك أعظم من كان عندهم من ذوي السيف. فليعتبر المؤمن بهذا.

وبالجملة، فما من نفاق وزندقة وإلحاد إلا وهي داخلية في اتباع التار [٢٨/٥٢٥]؛ لأنهم من أجهل الخلق وأقلهم معرفة بالدين، وأبعدهم عن اتباعه، وأعظم الخلق اتباعًا للظن وما تهوى الأنفس.

وقد قسموا الناس أربعة أقسام: يال، وباع، وداشمتد، وطاق - أي: صديقهم وعدوهم والعالم

القرآن، ولا يقاتلون أولئك المتبعين لما سنه جنكسخان كما يقاتلون المسلمين بل أعظم.

أولئك الكفار يذلون له الطاعة والانقياد، ويمحلون إليه الأموال، ويقرون له بالنيابة، ولا يخالفون ما يأمرهم به إلا كما يخالف الخارج عن طاعة الإمام للإمام. وهم يحاربون المسلمين ويعادونهم أعظم معاداة، ويطلبون من المسلمين الطاعة لهم ويذل الأموال، والدخول فيها وضعه لهم ذلك الملك الكافر المشرك المشابه لفرعون أو النمرود ونحوهما، بل هو أعظم فسادًا في الأرض منها. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ مِنْهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَهُمْ [٢٨/٥٢٣] وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٤].

وهذا الكافر علا في الأرض؛ يستضعف أهل الملل كلهم من المسلمين واليهود والنصارى ومن خالفه من المشركين بقتل الرجال وسبي الحريم، ويأخذ الأموال، ويهلك الحرث والنسل، والله لا يجب الفساد، ويرد الناس عما كانوا عليه من سنن الأنبياء والمرسلين إلى أن يدخلوا فيها ابتدعه من سته الجاهلية وشريعته الكفرية.

فهم يدعون دين الإسلام، ويعظمون دين أولئك الكفار على دين المسلمين، ويطيعونهم ويوالونهم أعظم بكثير من طاعة الله ورسوله وموالاته المؤمنين، والحكم فيها شجر بين أكابرهم بحكم الجاهلية، لا بحكم الله ورسوله.

وكذلك الأكابر من وزرائهم وغيرهم، يعملون دين الإسلام كدين اليهود والنصارى، وأن هذه كلها طرق إلى الله، بمتزلة المذاهب الأربعة عند المسلمين.

ثم منهم من يرجع دين اليهود أو دين النصارى، ومنهم من يرجع دين المسلمين، وهذا القول فاش غالب فيهم، حتى في فقهاءهم وعبادهم لاسيما

والعامي - فمن دخل في طاعتهم الجاهلية وسبهم الكفرية كان صديقهم. ومن خالفهم كان عدوهم ولو كان من أنبياء الله ورسله وأوليائه. وكل من انتسب إلى علم أو دين سموه «داسمعد» كالفقيه والزاهد والقسيس والراهب ودنان اليهود والمنجم والساحر والطبيب والكاتب والحاسب، فيدرجون سادن الأصنام. فيدرجون في هذا من المشركين وأهل الكتاب وأهل البدع ما لا يعلمه إلا الله، ويعملون أهل العلم والإيمان نوعاً واحداً.

بل يعملون القرامطة الملاحدة الباطنية الزنادقة المنافيين كالطوسي وأمثاله، هم الحكام على جميع من انتسب إلى علم أو دين من المسلمين واليهود والنصارى. وكذلك وزيرهم السفية الملقب بالرشيد يحكم على هذه الأصناف ويقدم شرار المسلمين كالرافضة والملاحدة على خيار المسلمين أهل العلم والإيمان، حتى تولى قضاء القضاة من كان أقرب إلى الزندقة والإلحاد والكفر بالله ورسوله؛ بحيث تكون موافقته للكفار والمنافيين من اليهود والقرامطة والملاحدة والرافضة على ما يريدونه أعظم من غيره.

ومن المعلوم أن هذا جهل منه، فإن قوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، ليس فيه ما يقتضي أن يكون دين الكفار حقاً ولا مرضياً له، وإنما يدل على تبرئه من دينهم؛ ولهذا قال ﷺ في هذه السورة: «إنها براءة من الشرك»^(١)، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِيَ عَمَلٍ وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنتُمْ بَرِيءُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٤١]، فقوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، كقوله: ﴿وَلَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾ [البقرة: ١٣٩]، وقد أتبع ذلك بموجه ومقتضاه حيث قال: ﴿أَنتُمْ بَرِيءُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٤١]. ولو قدر أن في هذه السورة ما يقتضي أنهم لم يؤمروا بترك دينهم، فقد علم بالاضطرار من [٢٨/٥٢٧] دين الإسلام بالنصوص المتواترة وإجماع الأمة أنه أمر المشركين وأهل الكتاب بالإيمان به، وأنه جاءهم على ذلك، وأخبر أنهم كافرون يخلدون في النار.

وقد أظهروا الرفض، ومنعوا أن نذكر على المنابر الخلفاء الراشدين، وذكروا علماً وأظهروا الدعوة للإثني عشر، الذين تزعم الرافضة أنهم أئمة معصومون، وأن أبا بكر وعمر وعثمان كفار وفجار ظالمون، لا خلافة لهم، ولا لمن بعدهم. ومنهـب الرافضة شر من مذهب الخوارج المارقين؛ فإن الخوارج غايتهم تكفير عثمان وعلى وشيعتهما. وغاية الرافضة تكفير أبي بكر وعمر وعثمان وجمهور السابقين الأولين، وتجمد من سنة رسول الله ﷺ أعظم مما جمده به الخوارج، وفيهم من الكذب والافتراء والغلو والإلحاد ما ليس في الخوارج، وفيهم من معاونة الكفار على المسلمين ما ليس في الخوارج. والرافضة تحب التار ودولتهم؛ لأنه يحصل لهم

لا بد له منه، لأجل من هناك من المسلمين، حتى إن وزيرهم الخبيث الملحد المنافق صنف مصنفاً، مضمونه أن النبي ﷺ رضي بدين اليهود والنصارى، وأنه لا ينكر عليهم، ولا يذمون ولا يتهون عن دينهم، ولا يؤمرون بالانتقال إلى الإسلام، واستدل الخبيث الجاهل بقوله: ﴿قُلْ يَتْلُوا آيَاتِ الْكَافِرُونَ﴾ ❶ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ❷ وَلَا أَتَّبِعُ مَا أَتَّبِعُونَ مَا أَتَّبِعُونَ ❸ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ❹ وَلَا أَتَّبِعُ مَا تَعْبُدُونَ ❺ ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [سورة الكافرون]، وزعم أن هذه الآية تقتضي أنه يرضي دينهم، قال: وهذه الآية محكمة؛ ليست منسوخة.

وجرت بسبب ذلك أمور.

(١) حسن: أخرجه أحمد (٢٣٢٩٥) وأبو داود (٥٠٥٥) والترمذي (٣٤٠٣) والدارمي (٣٤٢٧) والخطيب حنـه الشـيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٢).

فغضبت قريش والأنصار. قالوا: يعطي صناديد أهل نجد ويدعنا!! قال: «إنما أتالفهم». فأقبل رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناتئ الجبين، كث اللحية، علقوق، فقال: يا عمدا اتق الله. فقال: «من يطع الله إذا عصيته، أيا منى الله على أهل الأرض ولا تأمنوني؟». فسأله رجل قتله فنعمه. فلما ولَّى قال: «إن من ضئضئ هذا - أو في عقب هذا - قومًا يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»^(١)، وفي لفظ في «الصحيحين» عن أبي سعيد قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ - وهو يقسم قسمًا - أتاه ذو الخويصرة - وهو رجل من بني تميم - فقال: يا رسول الله! أعدل. فقال: «ويلك، فمن يعدل إذا لم أعدل! قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل». فقال عمر: يا رسول الله! أتأذن لي فيه فأضرب عنقه؟ فقال: «دعه فإن له أصحابًا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر إلى نعله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضبه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى قلذه فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرت والدم. آيتهم رجل أسود، إحدى [٢٨/٥٣٠] عضديه مثل ثدي المرأة، أو مثل البضعة، يخرجون على حين فرقة من الناس»^(٢). قال أبو سعيد: فأشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ، وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه. فأمر بذلك الرجل فالتؤس، فأتي به حتى نظرت إليه على نعت رسول الله ﷺ الذي نعت.

فهؤلاء الخوارج المارقون من أعظم ما ذمهم به النبي ﷺ: أنهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل

بها من العز ما لا يحصل بدولة المسلمين. والرافضة هم معاونون للمشركين واليهود والنصارى على قتال المسلمين، وهم كانوا من أعظم الأسباب في دخول التار - قبل إسلامهم - إلى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام، وكانوا من أعظم الناس معاونة لهم على أخذهم لبلاد الإسلام وقتل المسلمين [٢٨/٥٢٨] وسبي حريمهم. وقضية ابن العلقمي وأمثلة مع الخليفة، وقضيتهم في حلب مع صاحب حلب: مشهورة يعرفها عموم الناس. وكذلك في الحروب التي بين المسلمين وبين النصارى بسواحل الشام: قد عرف أهل الخبرة أن الرافضة تكون مع النصارى على المسلمين، وأنهم عاونوهم على أخذ البلاد لما جاء التار، وعز على الرافضة فتح عكة وغيرها من السواحل، وإذا غلب المسلمون النصارى والمشركون كان ذلك غصة عند الرافضة، وإذا غلب المشركون والنصارى المسلمين كان ذلك عيدًا ومسرة عند الرافضة.

ودخل في الرافضة أهل الزندقة والإلحاد من «النصيرية» و«الإسماعيلية» وأمثالهم من الملاحنة «القرامطة» وغيرهم ممن كان بخراسان والعراق والشام وغير ذلك. والرافضة جهمية قدرية، وفيهم من الكذب والبدع والافتراء على الله ورسوله أعظم مما في الخوارج المارقين الذين قاتلهم أمير المؤمنين عليّ وسائر الصحابة بأمر رسول الله ﷺ، بل فيهم من الردة عن شرائع الدين أعظم مما في مانعي الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر الصديق والصحابة.

ومن أعظم ما ذم به النبي ﷺ الخوارج قوله فيهم: «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان»^(٣)، كما أخرجنا في «الصحيحين» عن أبي سعيد قال: بعث علي إلى النبي ﷺ [٢٨/٥٢٩] بذهبية فقسما بين أربعة - يعني: من أمراء نجد -

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

والنبي ﷺ تكلم بهذا الكلام بمدية النبوة، فغربه ما يغرب عنها، وشرقه ما يشرق عنها، فإن التشريق والتغريب من الأمور النسبية، إذ كل بلد له شرق وغرب؛ ولهذا إذا قدم الرجل إلى الإسكندرية من الغرب يقولون: سافر إلى الشرق، وكان أهل المدينة يسمون أهل الشام: أهل الغرب، ويسمون أهل نجد والعراق: أهل الشرق، كما في حديث ابن عمر قال: قدم رجلان من أهل المشرق فخطبا، وفي [٢٨/٥٣٢] رواية: من أهل نجد؛ ولهذا قال أحد بن حنبل: «أهل الغرب» هم أهل الشام - يعني: هم أهل الغرب - كما أن نجدًا والعراق أول الشرق، وكل ما يشرق عنها فهو من الشرق، وكل ما يغرب عن الشام من مصر وغيرها فهو داخل في الغرب. وفي «الصحيحين»: أن معاذ بن جبل قال في الطائفة المنصورة: وهم بالشام. فلما أصل المغرب، وهم فتحوا سائر المغرب، كمصر، والقيروان، والأندلس، وغير ذلك.

وإذا كان غرب المدينة النبوية ما يغرب عنها، فالبيرة ونحوها على مسامتة المدينة النبوية، كما أن حران، والرق، وسميساط ونحوها على مسامتة مكة، فما يغرب عن البيرة فهو من الغرب الذين وعدهم النبي ﷺ؛ لما تقدم. وقد جاء في حديث آخر في صفة الطائفة المنصورة: «أنهم بأكتاف بيت المقدس». وهذه الطائفة هي التي بأكتاف بيت المقدس اليوم.

ومن يتدبر أحوال العالم في هذا الوقت، يعلم أن هذه الطائفة هي أقوم الطوائف بدين الإسلام، علمًا، وعملاً، وجهادًا عن شرق الأرض وغربها؛ فإنهم هم الذين يقاتلون أهل الشوكة العظيمة من المشركين وأهل الكتاب، ومغازيم مع النصاري، ومع المشركين من الترك، ومع الزنادقة المنافقين من الداخلين في الرافضة وغيرهم، كالإسماعيلية ونحوهم من القرامطة معروفة، معلومة قديمًا

الأوثان، وذكر أنهم يخرجون على حين فرقة من الناس، والخوارج مع هذا لم يكونوا يعاونون الكفار على قتال المسلمين، والرافضة يعاونون الكفار على قتال المسلمين، فلم يفهم أنهم لا يقاتلون الكفار مع المسلمين حتى قاتلوا المسلمين مع الكفار، فكانوا أعظم مروقًا عن الدين من أولئك المارقين بكثير، كثير.

وقد أجمع المسلمون على وجوب قتال الخوارج والروافض ونحوهم إذا فارقوا جماعة المسلمين، كما قاتلهم علي - رضي الله عنه - فكيف إذا ضموا إلى ذلك من أحكام المشركين - كثنائسا - وجنكسخان ملك المشركين: ما هو من أعظم المضادة لدين الإسلام، وكل من قفز إليهم من أمراء العسكر وغير الأمراء فحكمه حكمهم، وفيهم من الردة عن شرائع الإسلام بقدر ما ارتد عنه من شرائع الإسلام. وإذا كان السلف [٢٨/٥٣١] قد سموا مانعي الزكاة مرتدين - مع كونهم يصومون ويصلون، ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين - فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله قاتلاً للمسلمين؟! مع أنه - والعياذ بالله - لو استولى هؤلاء المحاربون لله ورسوله، المحادون لله ورسوله، المعادون لله ورسوله، على أرض الشام ومصر في مثل هذا الوقت، لأفضى ذلك إلى زوال دين الإسلام ودروس شرائعه.

أما الطائفة بالشام ومصر ونحوهما، فهم في هذا الوقت المقاتلون عن دين الإسلام، وهم من أحق الناس دخولاً في الطائفة المنصورة التي ذكرها النبي ﷺ بقوله في الأحاديث الصحيحة المستفيضة عنه ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم، حتى تقوم الساعة»^(١). وفي رواية لمسلم: «لا يزال أهل الغرب»^(٢).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٢٥٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٢٥).

فمن قفز عنهم إلى التار كان أحق بالقتال من كثير من التار؛ فإن التار فيهم المكره وغير المكره، وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر الأصلي من وجوه متعددة:

منها: أن المرتد يقتل بكل حال، ولا يضرب عليه جزية، ولا تعقد له ذمة، بخلاف الكافر الأصلي.

ومنها: أن المرتد يقتل وإن كان عاجزاً عن القتال، بخلاف الكافر الأصلي الذي ليس هو من أهل القتال، فإنه لا يقتل عند أكثر العلماء كأبي حنيفة ومالك وأحمد؛ ولهذا كان مذهب الجمهور أن المرتد يُقتل كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد.

ومنها: أن المرتد لا يرث ولا يترك ولا تؤكل ذبيحته، بخلاف الكافر الأصلي.

إلى غير ذلك من الأحكام.

وإذا كانت الردة عن أصل الدين أعظم من الكفر بأصل الدين، فالردة عن شرائعه أعظم من خروج الخارج الأصلي عن شرائعه؛ ولهذا كان كل مؤمن يعرف أحوال التار، ويعلم أن المرتدين الذين فيهم [٢٨/٥٣٥] من الفرس والعرب وغيرهم شرٌّ من الكفار الأصليين من الترك ونحوهم، وهم بعد أن تكلموا بالشهادتين مع تركهم لكثير من شرائع الدين خير من المرتدين من الفرس والعرب وغيرهم، وبهذا يتبين أن من كان معهم ممن كان مسلم الأصل هو شر من الترك الذين كانوا كفاراً؛ فإن المسلم الأصلي إذا ارتد عن بعض شرائعه، كان أسوأ حالاً ممن لم يدخل بعد في تلك الشرائع، مثل مانعي الزكاة وأمثالهم ممن قاتلهم الصديق. وإن كان المرتد عن بعض الشرائع متفقاً أو متصوفاً أو تاجراً أو كاتباً أو غير ذلك، فهؤلاء شر من الترك الذين لم يدخلوا في تلك الشرائع وأصرروا على الإسلام؛ ولهذا يجد المسلمون من ضرر هؤلاء على الدين ما لا يجدونه من ضرر أولئك، ويقادون للإسلام وشرائعه وطاعة الله ورسوله

وحديثاً. والعز الذي للمسلمين بمشارك الأرض ومغارها هو بعزهم؛ ولهذا لما هزموا [٢٨/٥٣٣] سنة تسع وتسعين وستائة دخل على أهل الإسلام من الذل والمصيبة بمشارك الأرض ومغارها ما لا يعلمه إلا الله. والحكايات في ذلك كثيرة ليس هذا موضعها.

وذلك أن سكان اليمن في هذا الوقت ضعاف، عاجزون عن الجهاد أو مضيعون له، وهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد، حتى ذكروا أنهم أرسلوا بالسمع والطاعة لهؤلاء، وملك المشركين لما جاء إلى حلب جرى بها من القتل ما جرى. وأما سكان الحجاز فأكثرهم أو كثير منهم خارجون عن الشريعة، وفيهم من البدع والضلال والفجور ما لا يعلمه إلا الله، وأهل الإيمان والدين فيهم مستضعفون عاجزون، وإنما تكون القوة والعزة في هذا الوقت لغير أهل الإسلام بهذه البلاد، فلو دلت هذه الطائفة - والعياذ بالله تعالى - لكان المؤمنون بالحجاز من أدل الناس، لاسيما وقد غلب فيهم الرفض، وملك هؤلاء التار المحاربين لله ورسوله الآن مرفوض، فلو غلبوا لفسد الحجاز بالكلية. وأما بلاد إفريقية فأعراها غالبون عليها، وهم من شر الخلق، بل هم مستحقون للجهاد والغزو. وأما المغرب الأقصى فمع استيلاء الإفرنج على أكثر بلادهم، لا يقومون بجهاد النصارى هناك، بل في عسكرهم من النصارى الذين يحملون الصليبان خلق عظيم. لو استولى التار على هذه البلاد لكان أهل المغرب معهم من أدل الناس، لاسيما والنصارى [٢٨/٥٣٤] تدخل مع التار فيصيرون حزباً على أهل المغرب.

فهذا وغيره مما يبين أن هذه العصابة التي بالشام ومصر في هذا الوقت هم كنية الإسلام، وعزهم عز الإسلام، وذلمهم ذل الإسلام. فلو استولى عليهم التار لم يبق للإسلام عز، ولا كلمة عالية، ولا طائفة ظاهرة عالية يخافها أهل الأرض تقاثل عنه.

قالت: قال رسول الله ﷺ: «يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم». قالت: قلت: يا رسول الله! كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم؟! قال: «يخسف بأولهم وآخرهم، ثم يعثون على نياهم»^(١)، [٢٨/٥٣٧] وفي «صحيح مسلم» عن حفصة: أن رسول الله ﷺ قال: «سيموذ بهذا البيت - يعني: الكعبة - قوم ليست لهم منعة، ولا عدد، ولا عدة، يبعث إليهم جيش يومئذ حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم»^(٢). قال يوسف بن ماهك: وأهل الشام يومئذ يسرون إلى مكة. فقال عبد الله بن صفوان: أما والله ما هو بهذا الجيش.

فالله تعالى أهلك الجيش الذي أراد أن يتهك حرماته - المكره فيهم وغير المكره - مع قدرته على التمييز بينهم، مع أنه يعثهم على نياتهم، فكيف يجب على المؤمنين المجاهدين أن يميزوا بين المكره وغيره، وهم لا يعلمون ذلك؟! بل لو ادعى مدّع أنه خرج مكرهاً لم ينفعه ذلك بمجرد دعواه، كما روي: أن العباس بن عبد المطلب قال للنبي ﷺ - لما أسره المسلمون يوم بدر - يا رسول الله! إني كنت مكرهاً. فقال: «أما ظاهرك فكان علينا، وأما سريرتك فإلى الله». بل لو كان فيهم قوم صالحون من خيار الناس ولم يمكن قتالهم إلا بقتل هؤلاء لقتلوا أيضاً، فإن الأئمة متفقون على أن الكفار لو تترسوا بمسلمين وخيف على المسلمين إذا لم يقاتلوا، فإنه يجوز أن نرميهم ونقصد الكفار. ولو لم نخف على المسلمين جاز رمي أولئك المسلمين - أيضاً - في أحد قولي العلماء. ومن قتل لأجل الجهاد الذي أمر [٢٨/٥٣٨] الله به ورسوله - هو في الباطن مظلوم - كان شهيداً، وبعث على نيته، ولم يكن قتله أعظم فساداً من قتل من يقتل من المؤمنين المجاهدين.

أعظم من انقياد هؤلاء الذين ارتدوا عن بعض الدين، وناقفوا في بعضه، وإن تظاهروا بالانتساب إلى العلم والدين.

وغاية ما يوجد من هؤلاء يكون ملحدًا، نصيرًا، أو إسماعيليًا، أو رافضيًا. وخيارهم يكون جهميًا اتحاديًا أو نحوه، فإنه لا ينضم إليهم طوعًا من المظهرين للإسلام إلا منافق أو زنديق أو فاسق فاجر. ومن أخرجوه معهم مكرهاً فإنه يبعث على نيته. ونحن علينا أن نقاتل العسكر جميعه إذ لا يتميز المكره من غيره.

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: [٢٨/٥٣٦] «يغزو هذا البيت جيش من الناس، فيبئنا هم ببيداء من الأرض إذ خسف بهم». فقيل: يا رسول الله! إن فيهم المكره. فقال: «يعثون على نياهم»^(٣). والحديث مستفيض عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، أخرجه أرباب الصحيح عن عائشة، وحفصة، وأم سلمة. ففي «صحيح مسلم» عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: «يعوذ عائذ بالبيت، فيبعث إليه بعث، فإذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم». فقلت: يا رسول الله! فكيف بمن كان كارهاً؟ قال: «يخسف به معهم، ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته»^(٤)، وفي «الصحيحين» عن عائشة قالت: بعث رسول الله ﷺ في منامه. فقلنا: يا رسول الله! صنعت شيئاً في منامك لم تكن تفعله. فقال: «العجب! إن ناساً من أمتي يؤمنون هذا البيت برجل من قريش وقد لجأ إلى البيت، حتى إذا كانوا بالبيداء خسفت بهم». فقلنا: يا رسول الله! إن الطريق قد يجمع الناس. قال: «نعم، فيهم المستنصر، والمجنون، وابن السبيل، فيهلكون مهلكاً واحداً، ويصلدون مصادر شتى، يبعثهم الله عز وجل على نياهم»^(٥)، وفي لفظ للبخاري عن عائشة،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢١١٨) ومسلم (٢٨٨٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٨٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٨٤) ولم أقف عليه عند البخاري.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢١١٨).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٨٢).

والمقصود: أنه إذا كان المكروه على القتال في الفتنة ليس له أن يقاتل، بل عليه إفساد سلاحه، وأن يصبر حتى يقتل مظلوماً، فكيف بالمكروه على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الإسلام، كما نعي الزكاة والمرتدين ونحوهم؟! فلا ريب أن هذا يجب عليه إذا أكرهه على الحضور ألا يقاتل، وإن قتله المسلمون، كما لو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين، وكما لو أكرهه رجل رجلاً على قتل مسلم معصوم، فإنه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين، وإن أكرهه بالقتل، فإنه ليس حفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس، [٢٨/٥٤٠] فليس له أن يظلم غيره فيقتله لئلا يقتل هو، بل إذا فعل ذلك كان القود على المكروه والمكروه جيمعاً عند أكثر العلماء، كأحمد، ومالك، والشافعي في أحد قوليه، وفي الآخر يجب القود على المكروه فقط، كقول أبي حنيفة ومحمد. وقيل: القود على المكروه المباشر، كما روي ذلك عن زفر. وأبو يوسف يوجب الضمان بالدية بدل القود، ولم يوجبه. وقد روى مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ قصة أصحاب الأخدود، وفيها: «أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين»^(١)؛ ولهذا جوز الأئمة الأربعة أن يغمس المسلم في صف الكفار، وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه، إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين. وقد بسطنا القول في هذه المسألة في موضع آخر.

فإذا كان الرجل يفعل ما يعتقد أنه يقتل به لأجل مصلحة الجهاد، مع أن قتله نفسه أعظم من قتله لغيره، كان ما يفضي إلى قتل غيره لأجل مصلحة الدين التي لا تحصل إلا بذلك، ودفع ضرر العدو المفسد للدين والدنيا الذي لا يتدفع إلا بذلك أولى. وإذا كانت السنة والإجماع متفقين على أن الصائل المسلم إذا لم يتدفع صوله إلا بالقتل قُتل، وإن كان

وإذا كان الجهاد واجباً وإن قتل من المسلمين ما شاء الله. فقتل من يقتل في صفهم من المسلمين لحاجة الجهاد ليس أعظم من هذا، بل قد أمر النبي ﷺ بالمكروه في قتال الفتنة بكسر سيفه. وليس له أن يقاتل، وإن قتل، كما في «صحيح مسلم»، عن أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستكون فتن، ألا ثم تكون فتن، ألا ثم تكون فتن، القاعد فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من السامي، ألا فإذا نزلت - أو وقعت - فمن كان له إيل فليلحق بإبله، ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه، ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه». قال: فقال رجل: يا رسول الله! أرايت من لم يكن له إيل، ولا غنم، ولا أرض؟ قال: «يمعد إلى سيفه فيلق على حده بحجر، ثم لينج إن استطاع النجاة. اللهم هل بلغت. اللهم هل بلغت. اللهم هل بلغت. اللهم هل بلغت». فقال رجل: يا رسول الله، أرايت إن أكرهت حتى ينطلق بي إلى أحد الصفين - أو إحدى الفتين - فيضربني رجل بسيفه، أو بسهمه، فيقتلني؟ قال: «يؤم بإثمته وإثمك، ويكون من أصحاب النار»^(٢). [٢٨/٥٣٩] بقي هذا الحديث أنه نهى عن القتال في الفتنة، بل أمر بما يتعذر معه القتال من الاعتزال، أو إفساد السلاح الذي يقاتل به، وقد دخل في ذلك المكروه وغيره. ثم بين أن المكروه إذا قتل ظمناً كان القاتل قد باء بإثمته وإثم المقتول، كما قال تعالى في قصة ابني آدم عن المظلوم: ﴿لَقَدْ أَرَادُوا أَنْ قَتَلُوا بِرَأْسِيكَ فَلَمْ يَكُفْ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۖ وَذَلِكَ حَزَنُوا أَلْطَفِينَ﴾ [المائدة: ٢٩]، ومعلوم أن الإنسان إذا صال صائل على نفسه جاز له الدفع بالسنة والإجماع، وإنما تنازعوا: هل يجب عليه الدفع بالقتال؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد: إحداهما: يجب الدفع عن نفسه ولو لم يحضر الصف. والثانية: يجوز له الدفع عن نفسه. وأما الابتداء بالقتال في الفتنة فلا يجوز بلا ريب.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٨٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٠٠٥).

يعاقبونه في الدين ويقولون: إنه أطوع لله منهم. فأبى تأويل بقي لهم؟! ثم لو قُدر أنهم متأولون لم يكن تأويلهم سائغاً، بل تأويل الخوارج ومانعي الزكاة أوجه من تأويلهم.

أما الخوارج: فإنهم ادعوا اتباع القرآن، وأن ما خالفه من السنة لا يجوز العمل به. وأما مانعو الزكاة فقد ذكروا أنهم قالوا: إن الله قال لنبيه: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، وهذا خطاب لنبيه فقط، فليس علينا أن ندفعها لغيره. فلم يكونوا يدفعونها لأبي بكر، ولا يخرجونها له. والخوارج لهم علم وعبادة، وللعلماء معهم مناظرات، كمنابرهم مع الرافضة والجهمية. وأما هؤلاء فلا يناظرون على قتال المسلمين، فلو كانوا متأولين لم يكن لهم تأويل يقوله ذو عقل.

وقد خاطبني بعضهم بأن قال: مَلِكُنَا مُلْكٌ، ابن ملك، ابن ملك، إلى سبعة أجداد، وملكمكم ابن مولى. فقلت له: أباه ذلك الملك كلهم كفار، ولا فخر بالكافر، بل المملوك المسلم خير من الملك الكافر، قال الله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]. فهذه وأمثالها حججهم. ومعلوم أن من كان مسلماً وجب [٢٨/٥٤٣] عليه أن يطيع المسلم ولو كان عبداً، ولا يطيع الكافر، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «اسمعوا وأطيعوا وإن أمَرَ عليكم عبد حبشي، كان رأسه زينة، ما أقام فيكم كتاب الله ودين الإسلام»^(١). إنها يُفضل الإنسان بإيمانه وتقواه، لا بأبائه، ولو كانوا من بني هاشم أهل بيت النبي ﷺ، فإن الله خلق الجنة لمن أطاعه وإن كان عبداً حبشياً، وخلق النار لمن عصاه ولو كان شريكاً قرشياً، وقد قال الله تعالى: ﴿يَتْلُوا الْكِتَابَ إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن دُخَانٍ وَأَنَّا وَجَعَلْنَاهُمْ أَشْعُوبًا وَقَبَائِلَ لِّتَعَارَفُوا»^(٢) إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ

المال الذي يأخذه قيراطاً من دينار. كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «مَنْ قُتِلَ دُونُ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونِ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، مَنْ قُتِلَ دُونِ حَرَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(٣)، فكيف [٢٨/٥٤١] يقتال هؤلاء الخارجين عن شرائع الإسلام، المحاربين لله ورسوله، الذين صولهم وبغيتهم أقل ما فيهم؟ فإن قتال المعتدين الصائِلين ثابت بالسنة والإجماع، وهؤلاء معتدون صائِلون على المسلمين في أنفسهم، وأموالهم، وحرمتهم، ودينهم. وكل من هذه يبيح قتال الصائِل عليها. ومن قتل دونها فهو شهيد، فكيف بمن قاتل عليها كلها، وهم من شر البغاة المتأولين الظالمين؟

لكن من زعم أنهم يقتاتلون كما تقتاتل البغاة المتأولون فقد أخطأ خطأ قبيحاً، وضل ضلالاً بعيداً، فإن أقل ما في البغاة المتأولين أن يكون لهم تأويل سائغ خرجوا به؛ ولهذا قالوا: إن الإمام يرأسهم، فإن ذكروا شبهة بينها، وإن ذكروا مظلمة أزالها. فأبى شبهة هؤلاء المحاربين لله ورسوله، الساعين في الأرض فساداً، الخارجين عن شرائع الدين؟ ولا ريب أنهم لا يقولون: إنهم أقوم بدين الإسلام علماً وعملاً من هذه الطائفة، بل هم مع دعواهم الإسلام يعلمون أن هذه الطائفة أعلم بالإسلام منهم، وأتبع له منهم. وكل من تحت أديم السماء من مسلم وكافر يعلم ذلك، وهم مع ذلك يندرون المسلمين بالقتال، فامتنع أن تكون لهم شبهة بينة يستحلون بها قتال المسلمين، كيف وهم قد سبوا غالب حريم الرعية الذين لم يقتلوه؟ حتى إن الناس قد رأوهم يعظمون البقعة ويأخذون ما فيها من الأموال، ويعظمون الرجل [٢٨/٥٤٢] ويتبركون به ويسلبونه ما عليه من الثياب، ويسبون حريمه، ويعاقبونه بأنواع العقوبات التي لا يعاقب بها إلا أظلم الناس وأفجرهم، والمتأول تأويلاً دينياً لا يعاقب إلا من يراه عاصياً للدين، وهم يعظمون من

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٣) دون الشطر الأخير منه.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٤٢١).

دخلوا في الإسلام والتزموا الصلاة والصيام؛ لكن امتنعوا من ترك الربا. فبين الله أنهم محاربون له ولرسوله إذا لم يتبها عن الربا. والربا هو آخر ما حرمه الله، وهو مال يؤخذ برضا صاحبه. فإذا كان هؤلاء محاربين لله ورسوله يجب جهادهم، فكيف بمن يترك كثيرًا من شرائع الإسلام أو أكثرها كالتار؟! كالتار؟! كالتار؟!

[٢٨/٥٤٥] وقد اتفق علماء المسلمين على أن الطائفة المتمتعة إذا امتنعت عن بعض واجبات الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها، إذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة، أو صيام شهر رمضان، أو حج البيت العتيق، أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة، أو عن تحريم الفواحش، أو الخمر، أو نكاح ذوات المحارم، أو عن استحلال النفوس والأموال بغير حق، أو الربا، أو المير، أو الجهاد للكفار، أو عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب، ونحو ذلك من شرائع الإسلام، فإنهم يقاتلون عليها حتى يكون الدين كله له.

وقد ثبت في «الصحيحين» أن عمر لما ناظر أبا بكر في مانعي الزكاة قال له أبو بكر: كيف لا أقاتل من ترك الحقوق التي أوجبها الله ورسوله وإن كان قد أسلم، كالزكاة؟! وقال له: فإن الزكاة من حقها، والله لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها. قال عمر: فما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمت أنه الحق^(١).

وقد ثبت في «الصحيحين» من غير وجه أن النبي ﷺ ذكر الخوارج وقال فيهم: «يحق أحدهم صلاته مع صلاحهم، وصيامه مع صياهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما

أثقفكم» [الحجرات: ١٣]. وفي «السنة» عنه ﷺ أنه قال: «لا فضل لعربي على عجمي، ولا لمجمعي على عربي، ولا لأسود على أبيض، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى، الناس من آدم، وآدم من تراب»^(٢).

وفي «الصحيحين» عنه أنه قال لقليلة قرية منه: «إن آل أبي فلان ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين»^(٣)، فأخبر النبي ﷺ أن موالاته ليست بالقرابة والنسب، بل بالإيمان والتقوى. فإذا كان هذا في قرابة الرسول، فكيف بقرابة جنكيسخان الكافر المشرك؟! وقد أجمع المسلمون على أن من كان أعظم إيمانًا وتقوى كان أفضل ممن هو دونه في الإيمان والتقوى، وإن كان الأول أسود حبشيًا، والثاني علويًا أو عباسيًا.



[٢٨/٥٤٤] وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللهُ، وَرَضِيَ عَنْهُ:

عن أجناد يمتنعون عن قتال التار، ويقولون: إن فيهم من يخرج مكرها معهم، وإذا هرب أحدهم هل يتبع أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، قتال التار الذين قدموا إلى بلاد الشام واجب بالكتاب والسنة؛ فإن الله يقول في القرآن: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ» [الأنفال: ٣٩]، والدين هو الطاعة، فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله، وجب القتال حتى يكون الدين كله لله؛ ولهذا قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقْوُوا اللَّهَ وَذَرُّوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ أَلَمْ تَكُنْ مِنْ مُؤْمِنِينَ» ٥٠ «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩]، وهذه الآية نزلت في أهل الطائف لما

(٣) اثر صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٠٧)، وأبو داود (١٥٥٦)، والنسائي (٢٤٤٣).

(١) صحيح: صحيحه الألباني، وانظر تفهيم الطحاوية (٤٠٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٩٠).

فقال: «يبعثون على نياتهم»^(١). فإذا كان العذاب الذي ينزله الله بالجيش الذي يغزو المسلمين ينزله بالمكره وغير المكره، فكيف بالعذاب الذي يعذبهم الله به أو بأيدي المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَوْنَ بِنَا يُنَادِي إِلَّا إِحْدَى الْحَتِفَيْنِ وَنَحْنُ نَكْشُصُ بِكُمُ أَنْ تُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِبَادِهِ أَوْ بِأَيْدِيهَا﴾ [التوبة: ٥٢].

ونحن لا نعلم المكره، ولا نقدر على التمييز. فإذا قتلناهم بأمر الله كنا في ذلك مأجورين ومعدورين، وكانوا هم على نياتهم، فمن كان مكرها لا يستطيع الامتناع فإنه يحشر على نيته يوم القيامة، فإذا قتل لأجل قيام الدين لم يكن ذلك بأعظم من قتل من يقتل من عسكر المسلمين. وأما إذا هرب أحدهم فإن من الناس من يجعل قتالهم بمنزلة قتال البغاة المتأولين.

[٢٨/٥٤٨] وهؤلاء إذا كان لهم طائفة ممتعة، فهل يجوز اتباع مدبرهم، وقتل أسيرهم، والإجهاز على جريحهم؟ على قولين للعلماء مشهورين. فقيل: لا يفعل ذلك؛ لأن منادي علي بن أبي طالب نادى يوم الجمل: لا يتبع مدبر، ولا يجهز على جريح، ولا يقتل أسير. وقيل: بل يفعل ذلك؛ لأنه يوم الجمل لم يكن لهم طائفة ممتعة. وكان المقصود من القتال دفعهم، فلما اندفعوا لم يكن إلى ذلك حاجة، بمنزلة دفع الصائل. وقد روي: أنه يوم الجمل وصفتين كان أمرهم بخلاف ذلك. فمن جعلهم بمنزلة البغاة المتأولين، جعل فيهم هذين القولين. والصواب أن هؤلاء ليسوا من البغاة المتأولين؛ فإن هؤلاء ليس لهم تأويل سائق أصلاً، وإنما هم من جنس الخوارج المارقين ومانعي الزكاة وأهل الطائف. والخرمية ونحوهم ممن قوتلوا على ما خرجوا عنه من شرائع الإسلام.

وهذا موضع اشتبه على كثير من الناس من

لقيمهم [٢٨/٥٤٦] فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»^(٢).

وقد اتفق السلف والأئمة على قتال هؤلاء، وأول من قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وما زال المسلمون يقاتلون في صدر خلافة بني أمية وبني العباس مع الأمراء وإن كانوا ظلمة، وكان الحجاج ونوابه ممن يقاتلونهم. فكل أئمة المسلمين يأمرهم بقتالهم.

والتار وأشباههم أعظم خروجاً عن شريعة الإسلام من مانعي الزكاة والخوارج من أهل الطائف، الذين امتنعوا عن ترك الربا. فمن شك في قتالهم فهو أجهل الناس بدين الإسلام، وحيث وجب قتالهم قوتلوا، وإن كان فيهم المكره باتفاق المسلمين. كما قال العباس - لما أسريوم بدر - يا رسول الله، إني خرجت مكرهاً. فقال النبي ﷺ: «أما ظاهرك فكان علينا، وأما سريرتك فإلى الله».

وقد اتفق العلماء على أن جيش الكفار إذا تَرَّسُوا بمن عندهم من أسرى المسلمين، وخيف على المسلمين الضرر إذا لم يقاتلوا، فإثمهم يقاتلون؛ وإن أفضى ذلك إلى قتل المسلمين الذين ترسوا بهم. وإن [٢٨/٥٤٧] لم يخف على المسلمين ففي جواز القتال المفضي إلى قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء. وهؤلاء المسلمون إذا قتلوا كانوا شهداء، ولا يترك الجهاد الواجب لأجل من يقتل شهيداً، فإن المسلمين إذا قاتلوا الكفار فمن قُتل من المسلمين يكون شهيداً، ومن قتل وهو في الباطن لا يستحق القتل لأجل مصلحة الإسلام كان شهيداً. وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «يغزو هذا البيت جيش من الناس، فبينما هم ببيداء من الأرض إذ خف بهم». فقيل: يا رسول الله! وفيهم المكره؟

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢١١٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

وقد ظهر أثر عبة رسول الله ﷺ لها بكراتها القتال في الفتنة؛ فإن أسامة امتنع عن القتال مع واحدة من الطائفتين، وكذلك الحسن كان دائماً يشير على عليٍّ بأنه لا يقاتل، لما صار الأمر إليه فعل ما كان يشير به على أبيه -رضي الله عنهم أجمعين-.

وقد ثبت عنه ﷺ في الصحيح أنه قال: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين، تقتلهم أولى الطائفتين بالحق»^(٣)، فهذه المارقة هم الخوارج، وقتلهم علي بن أبي طالب. وهذا يصدقه بقية الأحاديث التي فيها الأمر بقتال الخوارج وتبين أن قتلهم مما يحبه الله ورسوله، وأن الذين قاتلوهم مع علي أولى بالحق من معاوية وأصحابه، مع كونهم أولى بالحق. فلم يأمر النبي ﷺ بالقتال لواحدة من الطائفتين، كما أمر بقتال الخوارج، بل مدح الإصلاح بينهما. وقد ثبت عن النبي ﷺ من كراهة القتال في الفتن والتحذير منها من الأحاديث الصحيحة ما ليس هذا موضعه، كقوله: «ستكون فتن، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي خير من الساعي»^(٤)، وقال: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، ومواقع القطر، يفرّ بدينه من الفتن»^(٥).

[٢٨/٥٥١] فالفتن مثل الحروب التي تكون بين ملوك المسلمين، وطوائف المسلمين، مع أن كل واحدة من الطائفتين ملتزمة لشرائع الإسلام. مثل ما كان أهل الجمل وصفين؛ وإنما اقتتلوا لشبه وأمر عرضت، وأما قتال الخوارج ومانعي الزكاة وأهل الطائف الذين لم يكونوا يجرمون الربا، فهؤلاء يقاتلون حتى يدخلوا في الشرائع الثابتة عن النبي ﷺ. وهؤلاء إذا كان لهم طائفة معتمدة، فلا ريب أنه يجوز قتل أسيرهم واتباع مديرهم، والإجهاد على

الفقهاء؛ فإن المصنفين في «قتال أهل البغي» جعلوا قتال مانعي الزكاة، وقتال الخوارج، وقتال علي لأهل البصرة، وقتاله لمعاوية واتباعه من قتال أهل البغي، وذلك كله مأمور به، وفرعوا مسائل ذلك تفريع من يرى ذلك بين الناس، وقد غلطوا، بل الصواب ما عليه أئمة الحديث والسنة وأهل المدينة النبوية، كالأوزاعي، والثوري، ومالك، وأحمد بن حنبل، [٢٨/٥٤٩] وغيرهم، أنهم يفرق بين هذا وهذا. فقتال علي للخوارج ثابت بالنصوص الصريحة عن النبي ﷺ باتفاق المسلمين، وأما القتال «يوم صفين» ونحوه: فلم يتفق عليه الصحابة، بل صد عنه أكابر الصحابة، مثل سعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة، وأسامة بن زيد، وعبد الله بن عمر، وغيرهم. ولم يكن بعد علي بن أبي طالب في العسكرين مثل سعد بن أبي وقاص.

والأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ تقتضي أنه كان يجب الإصلاح بين تينك الطائفتين، لا الاقتال بينهما، كما ثبت عنه في «صحيح البخاري» أنه خطب الناس والجيش معه، فقال: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المؤمنين»^(١)، فأصلح الله بالحسن بين أهل العراق وأهل الشام، فجعل النبي ﷺ الإصلاح به من فضائل الحسن، مع أن الحسن نزل عن الأمر وسلم الأمر إلى معاوية. فلو كان القتال هو المأمور به دون ترك الخلافة ومصالحة معاوية لم يمدحه النبي ﷺ على ترك ما أمر به وفعل ما لم يؤمر به، ولا مدحه على ترك الأولى وفعل الأدنى. فعلم أن الذي فعله الحسن هو الذي كان يحبه الله ورسوله، لا القتال. وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يضعه وأسامة على فخذه. ويقول: «اللهم إني أحبهما، فأحبهما، وأحب [٢٨/٥٥٠] من يحبهما»^(٢).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٠٤).

(٢) حسن: أخرجه الترمذي (٣٧٦٩) والحديث عنه الشيخ الألباني

في «صحيح الجامع» (٧٠٠٣).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٠٢) ومسلم (٢٨٨٦).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٩).

أنه قال: «لا يزال أهل الغرب ظاهرين»، وأول الغرب ما يسامت البيرة ونحوها؛ فإن النبي ﷺ تكلم بهذا الكلام وهو بالمدينة النبوية، فما يغرب عنها فهو غرب، كالشام ومصر. وما شرق عنها فهو شرق، كالجزيرة والعراق. وكان السلف يسمون أهل الشام: «أهل المغرب». ويسمون أهل العراق: «أهل المشرق». وهذه الجملة التي ذكرتها فيها [٢٨/٥٥٣] من الآثار والأدلة الشرعية ما هو مذكور في غير هذا الموضع. والله أعلم.



وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

عن طائفة من رعية البلاد كانوا يرون مذهب النصيرية، ثم أجمعوا على رجل، واختلفت أقوالهم فيه: فمنهم من يزعم أنه إله، ومنهم من يزعم أنه نبي مرسل، ومنهم من ادعى أنه محمد بن الحسن - يعنون المهدي - وأمروا من وجده بالسجود له وأعلنوا بالكفر بذلك، وسب الصحابة، وأظهروا الخروج عن الطاعة، وعزموا على المحاربة. فهل يجب قتالهم وقتل مقاتلتهم؟ وهل تباح ذرايعهم وأموالهم أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، هؤلاء يجب قتالهم ما داموا متمتعين حتى يلتزموا شرائع الإسلام؛ فإن النصيرية من أعظم الناس كفرًا بدون اتباعهم لثُل هذا الدجال، فكيف إذا اتبعوا مثل هذا الدجال؟! وهم مرتدون من أسوأ الناس ردةً، تُقتل مقاتلتهم، وتغني أموالهم. وسي الذرية فيه نزاع، لكن أكثر العلماء على أنه تسمى الصغار من أولاد المرتدين، وهذا هو الذي دلَّت عليه سيرة الصديق في قتال المرتدين. وكذلك قد تنازع العلماء في استرقاق المرتد:

فطائفة تقول: إنها تسرق، [٢٨/٥٥٤] كقول

أبي حنيفة.

جرمهم؛ فإن هؤلاء إذا كانوا مقيمين ببلادهم على ما هم عليه، فإنه يجب على المسلمين أن يقصدوهم في بلادهم لقتالهم، حتى يكون الدين كله لله. فإن هؤلاء التار لا يقاتلون على دين الإسلام، بل يقاتلون الناس حتى يدخلوا في طاعتهم، فمن دخل في طاعتهم كفوا عنه وإن كان مشركًا أو نصرانيًا أو يهوديًا، ومن لم يدخل كان عدوًا لهم وإن كان من الأنبياء والصالحين. وقد أمر الله المسلمين أن يقاتلوا أعداءه الكفار، ويوالوا عبادَه المؤمنين. فيجب على المسلمين من جند الشام ومصر واليمن والمغرب جميعهم، أن يكونوا متعاونين على قتال الكفار، وليس لبعضهم أن يقاتل بعضًا بمجرد الرياسة والأهواء. فهؤلاء التار أقل ما يجب عليهم أن يقاتلوا من يليهم من الكفار، وأن يكفوا عن قتال من يليهم من المسلمين، ويتعاونون هم وهم على [٢٨/٥٥٢] قتال الكفار.

وأيضًا، لا يقاتل معهم غير مكره إلا فاسق، أو مبتدع، أو زنديق، كالملاحدة القرامطة الباطنية، والرافضة السَّبَّابة، والجهمية المعطلة من النفاة الحلولية، ومعهم ممن يقلدونه من المتسبين إلى العلم والدين من هو شر منهم؛ فإن التار جهال يقلدون الذين يحسنون به الظن، وهم لضلالهم وغيهم يتبعونه في الضلال الذي يكذبون به على الله ورسوله، ويدلون دين الله، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق. ولو وصفت ما أعلمه من أمورهم لطال الخطاب.

وبالجملة، فمذهبهم ودين الإسلام لا يجتمعان، ولو أظهروا دين الإسلام الخنفي الذي بعث رسوله به لاهتدوا وأطاعوا، مثل الطائفة المنصورة؛ فإن النبي ﷺ قد ثبت عنه أنه قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم، حتى تقوم الساعة»^(١)، وثبت عنه في الصحيح

فإن قدر عليهم؛ فإنه يجب أن يفرق شملهم، وتحسم مادة شرهم، وإلزامهم شرائع الإسلام، وقتل من أصر على الردة منهم.

وأما قتل من أظهر الإسلام وأبطن كفرًا منه، وهو المنافق الذي تسميه الفقهاء «الزنيق»، فأكثر الفقهاء على أنه يقتل وإن تاب، كما هو مذهب مالك، وأحد في أظهر الروايتين عنه، وأحد القولين في مذهب أبي حنيفة والشافعي.

ومن كان داعيًا منهم إلى الضلال لا ينكفئ شره إلا بقتله قتل - أيضًا - وإن أظهر التوبة، وإن لم يحكم بكفره، كائنة الرفض الذين يضلون الناس، كما قتل المسلمون غيلان القديري، والجعد ابن درهم، وأمثالهما من الدعاة. فهذا الدجال يقتل مطلقًا. والله أعلم.



[٢٨/٥٥٦] وَسَيَلَّ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن قوم ذوي شوكة مقيمين بأرض، وهم لا يصلون الصلوات المكتوبات، وليس عندهم مسجد، ولا أذان، ولا إقامة، وإن صلى أحدهم صلى الصلاة غير المشروعة، ولا يؤدون الزكاة مع كثرة أموالهم من المواشي والزرع، وهم يقتلون بعضًا، ويقتلون الأطفال، وقد لا يمتنعون عن سفك الدماء وأخذ الأموال، لا في شهر رمضان ولا في الأشهر الحرم ولا غيرها، وإذا أسر بعضهم بعضًا باعوا أسراهم للإفرنج. ويبيعون رقيقهم من الذكور والإناث للإفرنج علاتية، ويسوقونهم كسوق الدواب، ويتزوجون المرأة في عدتها، ولا يورثون النساء، ولا يتقادون لحاكم المسلمين، وإذا دعي أحدهم إلى الشرع قال: أنا الشرع، إلى غير ذلك. فهل يجوز قتالهم والحالة هذه؟ وكيف

وطائفة تقول: لا تسترق، كقول الشافعي وأحمد. والمعروف عن الصحابة هو الأول، وأنه تسترق منه المرتدات نساء المرتدين؛ فإن الحنفية التي ترى بها علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أم ابنه محمد بن الحنفية، من سبي بني حنيفة المرتدين، الذين قاتلهم أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - والصحابة لما بعث خالد ابن الوليد في قتالهم.

والنصيريقة لا يكتمون أمرهم، بل هم معروفون عند جميع المسلمين، لا يصلون الصلوات الخمس، ولا يصومون شهر رمضان، ولا يحجون البيت، ولا يؤدون الزكاة، ولا يقرون بوجوب ذلك، ويستحلون الخمر وغيرها من المحرمات، ويمتقدون أن الإله علي بن أبي طالب، ويقولون:

نشهد أن لا إله إلا

حيدرة الأنزع البطين

ولا حجاب عليه إلا

محمد الصادق الأمين

ولا طريق إليه إلا

سلمان ذو القوة المتين

وأما إذا لم يظهروا الرفض، وأن هذا الكذاب هو المهدي المنتظر، وامتنعوا؛ فإنهم يقاتلون - أيضًا - لكن يقاتلون كما يقاتل الخوارج المارقون، الذين قاتلهم علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بأمر رسول الله [٢٨/٥٥٥] ﷺ، وكما يقاتل المرتدون الذين قاتلهم أبو بكر الصديق - رضي الله عنه. فهؤلاء يقاتلون ما داموا ممتنعين، ولا تسمى ذرايعهم، ولا تغنم أموالهم التي لم يستعينوا بها على القتال. وأما ما استعانوا به على قتال المسلمين من خيل وسلاح وغير ذلك. ففي أخذه نزاع بين العلماء. وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه نهب عسكره ما في عسكر الخوارج. فإن رأى ولي الأمر أن يستبيح ما في عسكرهم من المال كان هذا سائغًا. هنا ما داموا ممتنعين.

الطريق إلى دخولهم في الإسلام مع ما ذكر؟

فأجاب:

نعم. يجوز، بل يجب بإجماع المسلمين قتال هؤلاء وأمثالهم من كل طائفة متمتعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة [٢٨/٥٥٧] المتواترة؛ مثل الطائفة المتمتعة عن الصلوات الخمس، أو عن أداء الزكاة المفروضة إلى الأصناف الثمانية التي سماها الله تعالى في كتابه، أو عن صيام شهر رمضان، أو الذين لا يمتنعون عن سفك دماء المسلمين وأخذ أموالهم، أو لا يتحاكمون بينهم بالشرع الذي بعث الله به رسوله، كما قال أبو بكر الصديق وسائر الصحابة - رضي الله عنهم - في مانعي الزكاة، وكما قاتل علي بن أبي طالب وأصحاب النبي ﷺ الخوارج، الذين قال فيهم النبي ﷺ: «يحق أحدهم صلته مع صلاحهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أبنا لقيمتهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة»^(١)، وذلك بقوله تعالى: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ» [الأنفال: ٣٩]، ويقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩]. والربا آخر ما حرمه الله ورسوله، فكيف بما هو أعظم تحريماً؟!

ويدعون قبل القتال إلى التزام شرائع الإسلام، فإن التزموها استوتق منهم، ولم يكف منهم بمجرد الكلام. كما فعل أبو بكر بمن قاتلهم بعد أن أذلهم، وقال: اختاروا؛ إما الحرب المجلية وإما السلم المخزية، وقال: أنا خليفة رسول الله ﷺ. فقالوا: هذه الحرب المجلية قد عرفناها، فما السلم [٢٨/٥٥٨]

المخزية؟ قال: تشهدون أن قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار، وتنزع منكم الكراع - يعني: الخيل والسلاح - حتى يرى خليفة رسول الله ﷺ والمؤمنون أمراً بعد.

فهكذا الواجب في مثل هؤلاء إذا أظهروا الطاعة يرسل إليهم من يعلمهم شرائع الإسلام، ويقيم بهم الصلوات، وما يتفعلون به من شرائع الإسلام. وإما أن يستخدم بعض الطيعين منهم في جند المسلمين، ويعلمهم في جماعة المسلمين. وإما بأن ينزع منهم السلاح الذي يقاتلون به، ويمنعون من ركوب الخيل. وإما أنهم يضموه حتى يستقيموا، وإما أن يقتل المتمتع منهم من التزام الشريعة. وإن لم يستجيبوا لله ولرسوله وجب قتالهم حتى يلتزموا شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة، وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين. والله أعلم.



وَسَيَّلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

فيم استقر إطلاقه من الملوك المتقدمين، وإلى الآن؛ من وجوه البر والقربات، على سبيل المرتب للمرتزقين من الفقراء والمساكين على اختلاف أحوالهم. فمنهم الفقير الذي لا مال له. ومنهم له عائلة كثيرة يلزمه نفقتهم وكسبه لا يقوم بكلفتهم. ومنهم المنقطع إلى الله - تعالى - الذي ليس له سبب ينسب به لا يحسن صنعة يصنعها. ومنهم العاجز عن [٢٨/٥٥٩] الحركة لكبر أو ضعف. ومنهم الصغير دون البالغ، والنساء الأرامل، وذو العاهات. ومنهم المشتغلون بالعلم الشريف وقراءة القرآن، ومن للمسلمين بهم نفع عام، وله في بيت المال نصيب. ومنهم أرباب الزوايا والربط المتجردون للعبادة، وتلقي الواردين من الفقهاء، وأهل العلم، وغيرهم من أبناء السبيل. ومنهم أيتام المستشهدين في سبيل الله -

وتعالى - من أولاد الجند وغيرهم ممن لم يخلف له ما يكفيه، ومن يسأل إحياء الموات فأحياءها، أو استصلح أحراراً عالية لتكون له مستمرة بعد إصلاحها، فاستخرجها في مدة سنين عديدة، واستقرت عليه على جاري العوائد في مثل ذلك .

فهل تكون هذه الأنساب التي اتصفوا بها مسوغة لهم تناول ما نالوه من ذلك، وأطلقه لهم ملوك الإسلام ونوابهم على وجه المصلحة، واستقر بأيديهم إلى الآن أم لا؟

وما حكم من ينزلهم بعدم الاستحقاق مع وجود هذه الصفات، وتقرب إلى السلطان بالسمي بقطع أرزاقهم، المؤدي إلى تعطيل الزوايا، ومعظم الزوايا والربط التي يرتفق بها أبناء السبيل وغيرهم من المجردين، ويقوم بها شعار الإسلام . هل يكون بذلك أتماً عاصياً أم لا؟ وهل يجب أن يكلف هؤلاء إثبات استحقاقهم مع كون ذلك مستقراً بأيديهم من قبل أولى الأمر؟ ولو كلفوا ذلك، فهل يتعين عليهم إثباته عند حاكم بعينه، [٢٨/٥٦٠] غريب من بلادهم، متظاهر بمنافرتهم، مع وجود عدة من الحكام غيره في بلادهم أولاً؟ وما حكم من عجز منهم عن الإثبات لضعفه عن إقامة البينة الشرعية؟ لما غلب عليه الحال من أن شهود هذا الزمان لا يؤدون شهادة إلا بأجرة ترضيهم، وقد يعجز الفقير عن مثلها، وكذلك النسوة اللاتي لا يعلم الشهود أحوالهن غالباً .

وإذا سأل الإمام حاكماً:

عن استحقاق من ذكر. فأجاب بأنه لا يستحق من هؤلاء المذكورين ومن يجري مجراهم إلا الأعمى والمكسح والزمن لا غير،

ومن كانت هذه صفته لهذه الطائفة، وهم له في غاية الكراهة، هل يجوز أن يؤم بهم، وقد جاء: «لا يؤم الرجل قوماً أكثرهم له كارهون»؟^(١) .

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين، هذه المسائل تحتاج إلى تقرير أصل جامع في أموال بيت المال، مبني على الكتاب والسنة التي سنّها رسول الله ﷺ وخلفاؤه الراشدون، كما قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده أشياء. الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستعمال لطاعة الله، وقوة على طاعة الله،

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٣٦٠)، والحيث حقه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٣٠٥٢).

وهو ما صار للمسلمين بغير إيجاب خيل ولا ركاب، وذلك عبارة عن [٥٦٣/٢٨] القتال، أي: ما قاتلتم عليه. فما قاتلوا عليه كان للمقاتلة، وما لم يقاتلوا عليه فهو فيء؛ لأن الله أفاءه على المسلمين، فإنه خلق الخلق لعبادته، وأحل لهم الطيبات، ليأكلوا طيباً، ويعملوا صالحاً. والكفار عبدوا غيره، فصاروا غير مستحقين للمال. فأباح للمؤمنين أن يعبدوه، وأن يسترقوا أنفسهم، وأن يسترجعوا الأموال منهم. فإذا أعادها الله إلى المؤمنين منهم فقد فاءت، أي: رجعت إلى مستحقيها.

وهذا الفيء يدخل فيه جزية الرؤوس التي تؤخذ من أهل الذمة، ويدخل فيه ما يؤخذ منهم من العشور، وأنصاف العشور، وما يصلح عليه الكفار من المال، كالذي يحملونه، وغير ذلك. ويدخل فيه ما جلوا عنه وتركوه خوفاً من المسلمين، كأموال بني النضير، التي أنزل الله فيها سورة الحشر وقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ سَالِفُونَ خِصْومِهِمْ مِنْ اللَّهِ فَأَتَتْهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمُ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا بِأَوَّلِ الْآيَةِ ۖ وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْآلِهَاءَ لَفَتَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا وَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ﴾ [الحشر: ٢، ٣]. وهؤلاء أجلاهم النبي ﷺ، وكانوا يسكنون شرقي المدينة النبوية، فأجلاهم بعد أن حاصره وكننت أموالهم بما أفاء الله على رسوله.

[٥٦٤/٢٨] وذكر مصارف الفيء بقوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى وَاللَّسُولِ وَالَّذِي الْقُرَى وَالْمَسْكِينِ وَالْيَتَامَى وَالسَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝

ليس لأحد تغييرها، ولا النظر في رأي من خالفها، من اهتدى بها فهو مهتد ومن استصرى بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاء الله ما تولى، وأصله جهنم وساءت مصيراً. وقد قال ﷺ: «أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فمليكم بستی وستة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة»^(١).

والواجب على ولاة الأمور وغيرهم من المسلمين العمل من ذلك [٥٦٢/٢٨] بما عليهم، كما قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه»^(٢).

ونحن نذكر ذلك مختصراً فنقول:

الأموال التي لها أصل في كتاب الله التي يتولى قسمها ولاة الأمور ثلاثة:

مال المغانم: وهذا لمن شهد الواقعة، إلا الخمس فإن مصرفه ما ذكره الله في قوله: ﴿وَأَعْطُوا أُنْمًا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَآتِ السَّبِيلِ ۚ إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ مَا أَنْتُمْ بِأَعْلَمُ﴾ [الأنفال: ٤١]، والمطلوب: ما أخذ من الكفل بالقتال. فهذه المغانم وخمسها.

والثاني: الفيء: وهو الذي ذكره الله - تعالى - في سورة الحشر، حيث قال: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، ومعنى قوله: ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ﴾: أي: ما حركته ولا أعلمتم، ولا سقتم. يقال: وجف البعير، يحف وجوفاً، وأوجفته: إذا سار نوعاً من السير. فهذا هو الفيء الذي أفاءه الله على رسوله،

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٠٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧).

مذهب أبي حنيفة ومالك: أنه لا يختص به المقاتلة، بل يصرف في المصالح كلها.

وعلى القولين، يعطى من فيه منفعة عامة لأهل الفيء؛ فإن الشافعي قال: ينبغي للإمام أن يخص من في البلدان من المقاتلة، وهو من بلغ، ويحصى الذرية، وهي من دون ذلك، والنساء، إلى أن قال: ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم، ويعطى الذرية والنساء ما يكفيهم لستهم. قال: والعطاء من الفيء لا يكون إلا لبالغ يطبق القتال. قال: ولم يختلف أحد ممن لقيه في أنه ليس للمماليك في العطاء حق، ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة. قال: فإن فضل من الفيء شيء وضعه الإمام في أهل الحصون، والأزدياد في الكراع والسلاح، وكل ما [٢٨/٥٦٦] يقوى به المسلمون. فإن استغنوا عنه وحصلت كل مصلحة لهم فرق ما يبقى عنهم بينهم على قدر ما يستحقون من ذلك المال. قال: ويعطى من الفيء رزق العمال، والولاء، وكل من قام بأمر الفيء؛ من وال وحاكم، وكاتب وجندي ممن لا غنى لأهل الفيء عنه.

وهذا مشكل مع قوله: إنه لا يعطى من الفيء صبي ولا مجنون ولا عبد ولا امرأة ولا ضعيف لا يقدر على القتال؛ لأنه للمجاهدين.

وهذا إذا كان للمصالح، فيصرف منه إلى كل من للمسلمين به منفعة عامة، كالمجاهدين، وكولاء أمورهم؛ من ولادة الحرب، وولادة الديوان، وولادة الحكم، ومن يقرئهم القرآن، ويفتيهم، ويحدثهم، ويؤمهم في صلاتهم، ويؤذن لهم. ويصرف منه في سداد ثغورهم وعمارة طرقاتهم وحصونهم، ويصرف منه إلى ذوي الحاجات منهم - أيقضا - ويبدأ فيه بالأهم فالأهم؛ فيقدم ذوي المنافع الذين يحتاج المسلمون إليهم على ذوي الحاجات الذين لا منفعة فيهم. هكذا نص عليه عامة الفقهاء من أصحاب أحمد والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم.

لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُمُولِهِمْ يَقْبَضُونَ فَيْسًا مِّنَ اللَّهِ وَرِشْوَتًا فَيُضْرَبُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَوْلَىٰ بِكُمُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٥﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ جَبُون مِن هَاجِرٍ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٦﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿الحشر: ٧ - ١٠﴾، فهؤلاء المهاجرون والأنصار ومن جاء بعدهم إلى يوم القيامة؛ ولهذا قال مالك وأبو عبيد وأبو حكيم النهرواني - من أصحاب أحمد - وغيرهم: إن من سب الصحابة لم يكن له في الفيء نصيب.

ومن الفيء ما ضربه عمر - رضي الله عنه - على الأرض التي فتحها عنوة ولم يقسمها؛ كأرض مصر، وأرض العراق - إلا شيئاً يسيراً منها - وير الشام، وغير ذلك. فهذا الفيء لا خمس فيه عند جماهير الأئمة؛ كأبي حنيفة، ومالك، وأحمد. وإنما يرى تخميسه الشافعي وبعض [٢٨/٥٦٥] أصحاب أحمد، وذكر ذلك رواية عنه، قال ابن المنذر: لا يحفظ عن أحد قبل الشافعي أن في الفيء خمسا كخمس الغنيمة. وهذا الفيء لم يكن ملكاً للنبي ﷺ في حياته عند أكثر العلماء. وقال الشافعي وبعض أصحاب أحمد: كان ملكاً له.

وأما مصرفه بعد موته: فقد اتفق العلماء على أن يصرف منه أرزاق الجند المقاتلين، الذين يقتلون الكفار؛ فإن تقويتهم تذل الكفار، فيؤخذ منهم الفيء. وتنازعوا هل يصرف في سائر مصالح المسلمين، أم تختص به المقاتلة؟ على قولين للشافعي، ووجهين في مذهب الإمام أحمد، لكن المشهور في مذهبه، وهو

أعطيتك^(١). وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يخرج بالصدقات عن الأصناف الثمانية المذكورين في هذه الآية، كما دلَّ على ذلك القرآن .

إذا تبيَّن هذا الأصل، فنذكر أصلاً آخر، ونقول: أموال بيت المال في مثل هذه الأزمنة هي أصناف: صنف منها هو من القبي، أو الصدقات، أو الخمس. فهذا قد عرف حكمه. وصنف صار إلى بيت المال بحق من غير هذه؛ مثل من مات من المسلمين ولا وارث له. ومن ذلك ما فيه نزاع، ومنه ما هو متفق عليه. وصنف قبض بغير حق أو بتأويل: يجب رده إلى مستحقه إذا أمكن وقد تعذر ذلك. مثل ما يؤخذ من مصادرات العمال وغيرهم، الذين أخذوا من الهدايا، وأموال المسلمين ما لا يستحقونه، فاسترجعه ولي الأمر منهم، أو من تركاتهم، ولم يعرف مستحقه. ومثل ما قبض من الوظائف المحدثنة وتعذر رده إلى أصحابه، وأمثال ذلك .

فهذه الأموال التي تعذر ردها إلى أهلها لعدم العلم بهم مثلاً، هي مما يصرف في مصالح المسلمين عند أكثر العلماء. وكذلك من كان عنده مال لا يعرف صاحبه، كالغاصب التائب، والخائن التائب، والمراي التائب، ونحوهم ممن صار بيده مال لا يملكه ولا يعرف صاحبه؛ فإنه [٢٨/٥٦٩] يصرفه إلى ذوي الحاجات، ومصالح المسلمين .

إذا تبين هذان الأصلان، فنقول: من كان من ذوي الحاجات؛ كالفقراء، والمساكين، والغارمين، وابن السبيل، فهؤلاء يجوز؛ بل يجب أن يعطوا من الزكوات، ومن الأموال المجهولة باتفاق المسلمين. وكذلك يعطوا من القبي، مما فضل عن المصالح العامة التي لا بد منها عند أكثر العلماء، كما تقدم. سواء كانوا مشغولين بالعلم الواجب على الكفاية أو لم يكونوا، وسواء كانوا في زوايا، أو ربط، أو لم يكونوا، لكن من

قال أصحاب أبي حنيفة: يصرف في المصالح ما يسد بها الثغور من القناطر والجسور، ويعطي قضاة المسلمين ما يكفيهم، ويدفع منه أرزاق المقاتلة، وذوو الحاجات يعطون من الزكوات ونحوها. وما فضل عن [٢٨/٥٦٧] منافع المسلمين قسم بينهم.

لكن مذهب الشافعي وبعض أصحاب أحمد: أنه ليس للأغنياء الذين لا منفعة للمسلمين بهم فيه حق، إذا فضل المال واتسع عن حاجات المسلمين، كما فعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لما كثر المال أعطى منهم عامة المسلمين، فكان لجميع أصناف المسلمين فرض في ديوان عمر بن الخطاب؛ غنيهم، وفقيرهم، لكن كان أهل الديوان نوعين: مقاتلة، وهم البالقون، وذرية، وهم الصغار، والنساء الذين ليسوا من أهل القتال، ومع هذا فالواجب تقديم الفقراء على الأغنياء الذين لا منفعة فيهم، فلا يعطى غني شيئاً حتى يفضل عن الفقراء. هذا مذهب الجمهور كمالك وأحمد في الصحيح من الروايتين عنه. ومذهب الشافعي - كما تقدم - تخصيص الفقراء بالفاضل .

وأما المال الثالث: فهو الصدقات التي هي زكاة أموال المسلمين: زكاة الحرث، وهي العشور، وأنصاف العشور؛ المأخوذة من الحبوب والثمار، وزكاة الماشية، وهي الإبل والبقر والغنم، وزكاة التجارة، وزكاة النقدين، فهذا المال مصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُعَلِّمِينَ عَلَيَّهَا سَبِيلُ اللَّهِ وَابْنُ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]. وفي «السنن»: أن النبي ﷺ سأله رجل أن يعطيه شيئاً من الصدقات. [٢٨/٥٦٨] فقال: «إن الله لم يرض في الصدقات بقسمة نبي ولا خير، ولكن جزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء

مستحقون .

ومن كان من هؤلاء كلهم مؤمناً تقيّاً كان لله وليّاً؛ فإن أولياء الله الذين: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ٥ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿ [يونس: ٦٢، ٦٣] من أي صنف كانوا من أصناف القبلة. ومن كان من هؤلاء منافقاً، أو مظهرًا لبدعة تخالف الكتاب والسنة من بدع الاعتقادات والعبادات؛ فإنه مستحق للعقوبة. ومن عقوبته أن يحرم حتى يتوب. [٢٨/٥٧١] وأما من كان زنديقاً كالحلولية والمباحية، ومن يفضل متبوعه على النبي ﷺ، ومن يعتقد أنه لا يجب عليه في الباطن اتباع شريعة رسول الله ﷺ، أو أنه إذا حصلت له المعرفة والتحقيق سقط عنه الأمر والنهي، أو أن العارف المحقق يجوز له التدين بدين اليهود والنصارى، ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة، وأمثال هؤلاء؛ فإن هؤلاء منافقون زنادقة، وإذا ظهر على أحدهم فإنه يجب قتله باتفاق المسلمين، وهم كثيرون في هذه الأزمنة .

وعلى ولاية الأمور - مع إعطاء الفقراء، بل والأغنياء - بأن يلزموا هؤلاء باتباع الكتاب والسنة، وطاعة الله ورسوله، ولا يمكنوا أحدًا من الخروج من ذلك، ولو ادعى من الدعاوي ما ادعاه، ولو زعم أنه يطير في الهواء، أو يعيش على الماء .

ومن كان من الفقراء الذين لم تشغلهم منفعة عامة للمسلمين عن الكسب، قادرًا عليه، لم يجوز أن يعطى من الزكاة عند الشافعي وأحمد. وجوز ذلك أبو حنيفة. وقد قال النبي ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب»^(١)، ولا يجوز أن يعطى من الزكاة من يصنع بها دعوة وضیافة للفقراء، ولا يقيم بها ساطًا، لا لوارد، ولا غير وارد، بل يجب أن يعطى ملئًا

كان مميزًا يعلم أو دين كان مقدمًا على غيره. وأحق هذا الصنف من ذكرهم الله بقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْبَبُوا إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْأَلُونَ حَرْبًا فِي الْأَرْضِ حَسْبُهُمُ الْجَاهِلُ الْأَغْنِيَاءُ مِنَ التَّقْوَى تَفَرَّقَهُمْ بِسَمْنِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا خِلَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]. فمن كان ما هو مشغول به من العلم والدين الذي أحصر به في سبيل الله قد منعه الكسب فهو أولى من غيره. ويعطى قضاة المسلمين وعلمائهم منه ما يكفيهم، ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذرائعهم؛ لاسيما من بني هاشم الطالبيين، والعباسيين، وغيرهم؛ فإن هؤلاء يعين إعطاؤهم من الخمس والفيء والمصالح؛ لكون الزكاة محرمة عليهم . والفقير الشرعي المذكور في الكتاب والسنة الذي يستحق من الزكاة والمصالح ونحوهما

ليس هو الفقير الاصطلاحي الذي يتقيد بلبسة [٢٨/٥٧٠] معينة، وطريقة معينة، بل كل من ليس له كفاية تكفيه وتكفي عياله فهو من الفقراء والمساكين.

وقد تنازع العلماء: هل الفقير أشد حاجة، أو المسكين؟ أو الفقير من يتعفف، والمسكين من يسأل؟ على ثلاثة أقوال لهم. واتفقوا على أن من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فإنه يعطى ما يكفيه، سواء كان لبسه لبس الفقير الاصطلاحي، أو لباس الجنود والمقاتلة، أو لبس الشهود، أو لبس التجار، أو الصناع، أو الفلاحين. فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الأصناف، بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء؛ مثل الصناع والذي لا تقوم صنعته بكفايته، والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته، والجندي الذي لا يقوم إقطاعه بكفايته، والفقير والصوفي الذي لا يقوم معلومه من الوقف بكفايته، والشاهد والفقير الذي لا يقوم ما يحصل له بكفايته، وكذلك من كان في رباط أو زاوية وهو عاجز عن كفايته - فكل هؤلاء

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٣٤) والدارمي (١/ ٣٨٦) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٥٦) وأحدث صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٨٧٧).

النظر في حال سائر المرتزقين من أموال الفيء، والصدقات، والمصالح، والوقوف، والعدل بينهم في ذلك، وإعطاء المستحق تمام كفايته، ومنع من دخل في المستحقين وليس منهم من أن يزاحمهم في أرزاقهم.

وإذا ادعى الفقر من لم يعرف بالفيء، وطلب الأخذ من الصدقات، فإنه يجوز للإمام أن يعطيه بلا بينة، بعد أن يعلمه أنه لا حظ فيها لفيء ولا لقوي مكتسب؛ فإن النبي ﷺ سأل رجلان من الصدقة، فلما رأهما جليدين صعد فيها النظر وصوبه. فقال: «إن شئنا أعطيتكما، ولا حظ فيها لفيء ولا لقوي مكتسب»^(١).

وأما إن ذكر أن له عيالاً، فهل يفتر إلى بينة؟ فيه قولان للعلماء مشهوران، هما قولان في مذهب الشافعي وأحمد. وإذا رأى الإمام قول من يقول فيه: يفتر إلى بينة. فلا نزاع بين العلماء أنه لا يجب أن تكون البينة من الشهود المعدلين، بل يجب أنهم لم يرتزقوا [٢٨/٥٧٤] على أداء الشهادة، فتردّ شهادتهم إذا أخذوا عليها رزقاً، لا سيما مع العلم بكثرة من يشهد بالزور؛ ولهذا كانت العادة أن الشهود في الشام المرتزقة بالشهادة لا يشهدون في الاجتهاديات، كالأعشار، والرشد، والعدالة، والأهلية، والاستحقاق، ونحو ذلك، بل يشهدون بالحسيات كالذي سمعوه ورأوه، فإن الشهادة بالاجتهاديات يدخلها التأويل والتهم، فاجتعلل يسهل الشهادة فيها بغير تحرر، بخلاف الحسيات؛ فإن الزيادة فيها كذب صريح، لا يقدم عليه إلا من يقدم على صريح الزور. وهؤلاء أقل من غيرهم، بل إذا أتى الواحد من هؤلاء بمن يعرف صدقه من جيرانه ومعارفه وأهل الخبرة الباطنة به قبل ذلك منهم.

وإطلاق القول بأن جميع من بالربط والزوايا غير

للفقر المحتاج، بحيث ينفقها على نفسه وعياله في بيته إن شاء، ويقضي منها ديونه، ويصرفها [٢٨/٥٧٢] في حاجته.

وليس في المسلمين من ينكر صرف الصدقات وفاضل أموال المصالح إلى الفقراء والمساكين. ومن نُقل عنه ذلك فإما أن يكون من أجهل الناس بالعلم، وإما أن يكون من أعظم الناس كُفراً بالدين، بل بسائر الملل والشرائع، أو يكون النقل عنه كذباً أو عرقاً. فأما من هو متوسط في علم ودين فلا يخفى عليه ذلك ولا ينهى عن ذلك.

ولكن قد اختلط في هذه الأموال المرتبة السلطانية الحق والباطل. فأقوام كثيرون من ذوي الحاجات والدين والعلم لا يعطى أحدهم كفايته، ويتمزق جوعاً وهو لا يسأل، ومن يعرفه فليس عنده ما يعطيه. وأقوام كثيرون يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله. وقوم لهم رواتب أضعاف حاجاتهم. وقوم لهم رواتب مع غناهم وعدم حاجاتهم. وقوم ينالون جهات كمساجد وغيرها، فيأخذون معلومها ويستنون من يعطون شيئاً يسيراً. وأقوام في الربط والزوايا يأخذون ما لا يستحقون، ويأخذون فوق حقهم، ويمنعون من هو أحق منهم حقه أو تمام حقه. وهذا موجود في مواضع كثيرة.

ولا يسترِب مسلم أن السعي في تمييز المستحق من غيره، وإعطاء الولايات والأرزاق من هو أحق بها، والعدل بين الناس في ذلك، [٢٨/٥٧٣] وفعله بحسب الإمكان: هو من أفضل أعمال ولاية الأمور، بل ومن أوجبها عليهم؛ فإن الله يأمر بالعدل والإحسان، والعدل واجب على كل أحد في كل شيء. وكما أن النظر في الجند المقاتلة، والتعديل بينهم، وزيادة من يستحق الزيادة، ونقصان من يستحق النقصان، وإعطاء العاجز عن الجهاد من جهة أخرى، هو من أحسن أفعال ولاية الأمور وأوجبها، فكذلك

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٤/ ٢٢٤) وأبو داود (١٦٣٣) والنسائي (١/ ٣٦٣ - ٣٦٤) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٨٧٦).

يستحقون من الزكوات بلا ريب. وأما من الفقيه والمصالح فلا يستحقون إلا ما قُضِلَ عن [٢٨/٥٧٦] المصالح العامة. ولو قدر أنه لم يصلح لهم من الزكوات ما يكفيهم، وأموال بيت المال مستغرقة بالمصالح العامة، كان إعطاء العاجز منهم عن الكسب فرضاً على الكفاية. فعلى المسلمين جميعاً أن يطعموا الجائع، ويكسوا العاري، ولا يدعوا بينهم محتاجاً. وعلى الإمام أن يصرف ذلك من المال المشترك الفاضل عن المصالح العامة التي لا بد منها.

وأما من يأخذ بمصلحة عامة، فإنه يأخذ مع حاجته باتفاق المسلمين. وهل له أن يأخذ مع الفنى: كالقاضي، والشاهد، والمفتي، والحاسب، والمقري، والمحدث إذا كان غنياً؟ فهل له أن يرتزق على ذلك من بيت المال مع غناه؟ قولان مشهوران للعلماء.

وكذلك قول القاتل: إن عناية الإمام بأهل الحاجات نجب أن تكون فوق عنايته بأهل المصالح العامة التي لا بد للناس منها في دينهم ودنياهم، كالجهاد، والولاية، والعلم: ليس بمستقيم لوجوه:

أحدها: أن العلماء قد نصوا على أنه يجب في مال الفقيه والمصالح أن يقدم أهل المنفعة العامة. وأما مال الصدقات فيأخذ نوعاً:

نوع يأخذ بحاجته: كالفقراء، والمساكين، والغارمين لمصلحة أنفسهم، وابن السبيل.

وقوم يأخذون لمنفعتهم: كالعاملين، والغارمين في إصلاح ذات البين، كمن فيه نفع عام، كالمقاتلة، وولاية أمورهم، وفي سبيل [٢٨/٥٧٧] الله. وليس أحد الصنفين أحق من الآخر، بل لا بد من هذا وهذا.

الثاني: أن ما يذكره كثير من القائلين بالمصالح من الجهاد والولايات والعلم من فساد النية معارض بما يوجد في كثير من ذوي الحاجات من الفسق والزندقة. وكما أن من ذوي الحاجات صالحين أولياء لله، ففي المجاهدين والعلماء أولياء لله، وأولياء الله هم

مستحقين: باطل، ظاهر البطلان. كما أن إطلاق القول بأن كل من فيهم مستحق لما يأخذه هو باطل أيضاً، فلا هذا، ولا هذا، بل فيهم المستحق الذي يأخذ حقه، وفيهم من يأخذ فوق حقه، وفيهم من لا يعطى إلا دون حقه، وفيهم غير المستحق. حتى إنهم في الطعام الذي يشتركون فيه يعطى أحدهم أفضل مما يعطى الآخر، وإن كان أغنى منه، خلاف ما جرت عادة أهل العدل الذين يسوون في الطعام بالعدل، كما يعمل في رباطات أهل العدل. وأمر ولي الأمر هؤلاء بجميع ما ذكر هو من أفضل العبادات، وأعظم الواجبات.

[٢٨/٥٧٥] وما ذكر عن بعض الحكام، من أنه لا يستحق من هؤلاء إلا الأعمى، والمكسح، والزمن: قول لم يقله أحد من المسلمين، ولا يتصور أن يقول هذا حاكم ممن جرت العادة بأن يتولى الحكم، اللهم إلا أن يكون من أجهل الناس، أو أفجرهم. فمعلوم أن ذلك يقدح في عدالته، وأنه يجب أن يستدل به على جرحه، كما أنه إن كان الناقل لهذا عن حاكم قد كذب عليه، فينبغي أن يعاقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله من المقتريين على الناس. وعقوبة الإمام للكذاب المقتري على الناس، والمتكلم فيهم، وفي استحقاقهم، لما يخالف دين الإسلام، لا يحتاج إلى دعواهم، بل العقوبة في ذلك جائزة بدون دعوى أحد كعقوبته لمن يتكلم في الدين بلا علم، فيحدث بلا علم، ويفتي بلا علم، وأمثال هؤلاء يعاقبون. فعقوبة كل هؤلاء جائزة بدون دعوى. فإن الكذب على الناس، والتكلم في الدين، وفي الناس بغير حق، كثير في كثير من الناس.

فمن قال: إنه لا يستحق إلا الأعمى، والزمن، والمكسح: فقد أخطأ باتفاق المسلمين. وكذلك من قال: إن أموال بيت المال على اختلاف أصنافها مستحقة لأصناف، منهم الفقراء، وأنه يجب على الإمام إطلاق كفايتهم من بيت المال: فقد أخطأ؛ بل

لمتفعة المسلمين من الجند وأهل العلم ونحوهم
عماويج أيضًا، بل غالبهم ليس له رزق إلا العطاء.
ومن يأخذ للمتفعة والحاجة أولى ممن يأخذ بمجرد
الحاجة.

الوجه الرابع: أن يقال: العطاء إذا كان لمتفعة
المسلمين لم ينظر إلى الأخذ هل هو صالح النية أو
فاسدها. ولو أن الإمام أعطى ذوي الحاجات
العاجزين عن القتال، وترك إعطاء المقاتلة حتى
يصلحوا نياتهم لأهل الإسلام، لاستولى الكفار على
بلاد الإسلام؛ فإن تعليق العطايا [٢٨/٥٧٩] في
القلوب متعذر. وقد قال النبي ﷺ: «إن الله ليؤيد هذا
الدين بالرجل الفاجر»^(١)، و«بأقوام لا خلاق لهم»^(٢)،
وقال: «إني لأعطي رجلاً وأدع رجلاً، والذين أدع
أحب إليّ من الذين أعطي. أعطي رجلاً لما في قلوبهم
من الهلع والجزع، وأكل رجلاً لما في قلوبهم من الغنى
والخير»^(٣)، وقال: «إني لأعطي أحدهم العطية فيخرج
بها يتأبطها نازراً». قالوا: يارسول الله، فلم تعطهم؟
قال: «يأبون إلا أن يسألوني ويأبى الله لي البخل»^(٤).

ولما كان عام حنين قسم غنائم حنين بين المؤلفه
قلوبهم من أهل نجد والطلاقاء من قریش، كعمينة بن
حصن، والعباس بن مرداس، والأقرع بن حابس،
وأمثالهم. وبين سهيل بن عمرو، وصفوان بن أمية،
وعكرمة بن أبي جهل، وأبي سفيان بن حرب وابنه
معاوية، وأمثالهم من الطلقاء الذين أطلقهم عام
الفتح، ولم يعط المهاجرين والأنصار شيئاً. أعطاهم
ليتألف بذلك قلوبهم على الإسلام، وتألّفهم عليه

المؤمنون المتقون، من أي صنف كانوا. ومن كان من
أولياء الله من أهل الجهاد والعلم، كان أفضل ممن لم
يكن من هؤلاء. فإن سادات أولياء الله من المهاجرين
والأنصار كانوا كذلك.

وقول القائل: اليوم في زماننا كثير من المجاهدين
والعلماء إنما يتخذون الجهاد والقتال والاشتغال
بالعلم معيشة دنيوية، يحامون بها عن الجاه والمال،
وأهم عصاة بقتالهم واشتغالهم، مع انضمام معاص
ومصائب أخرى لا يتسع الحال لها. والمجاهد لتكون
كلمة الله هي العليا، والمعلم ليكون التعلم محض
التقرب: قليل الوجود أو مفقود. فلا ريب أن
الإخلاص واتباع السنة فيمن لا يأكل أموال الناس
أكثر ممن يأكل الأموال بذلك؛ بل والزندقة....
نعارضه بها هو أصدق منه، وهو أن يقال: كثير من
أهل الربط والزوايا والمتظاهرين للناس بالفقر إنما
يتخذون ذلك معيشة دنيوية، هذا مع انضمام كفر
وفسوق ومصائب لا يتسع الحال لقومها، يمثل دعوى
الحلول والاتحاد في [٢٨/٥٧٨] العباد أكثر منها في
أهل العلم والجهاد. وكذلك التقرب إلى الله بالعبادات
البدعية.

ومعلوم أنه في كل طائفة بارٌّ وفاجر، وصديق
وزنديق. والواجب موالة أولياء الله المتقين من جميع
الأصناف، ويغض الكفار والمنافقين من جميع
الأصناف، والفاسق المي يعل من الموالة بقدر
إيمانه، ويعطى من المعادة بقدر فسقه؛ فإن مذهب
أهل السنة والجماعة أن الفاسق المي^(١) له الثواب
والعقاب، إذا لم يعف الله عنه. وأنه لا بد أن يدخل
النار من الفاسق من شاء الله، وإن كان لا يخلد في النار
أحد من أهل الإيآن؛ بل يخلد فيها المنافقون، كما يخلد
فيها المتظاهرون بالكفر.

الوجه الثالث: أن يقال: غالب الذين يأخذون

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٦٢)، ومسلم (١١١).

(٣) صحيح: صححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٦٦) وعزاه إلى
النسائي وابن حبان من حديث أنس، ولأحمد والطبراني
من حديث أبي بكر.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٩٢٣).

(٥) صحيح: أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/٣) وقال الميشتي في

«المجمع» (٤٤٣٣): «أخرجه أحمد وأبو يعلى والبيهقي

بنحوه ورجال أحمد رجال الصحيح». وانظر «صحيح

الترغيب والترهيب» (٨٤٤).

(١) المي: اليهودي أو النصراني.

الدين وقمع أعدائه وإظهاره وإعلانه أعظم من إعطاء من لا يكون كذلك، وإن كان الثاني أحوج .

وقول القائل: إن هذه القيود على مذهب الشافعي دون مذهب مالك، وما نقله من مذهب عمر، فهذا يحتاج إلى معرفة بمذاهب الأئمة في ذلك، وسيرة الخلفاء في العطاء، وأصل ذلك أن الأرض إذا فتحت عنوة ففيها للعلماء ثلاثة أقوال :

أحدها: - وهو مذهب الشافعي: - أنه يجب قسمها بين الغانمين، إلا أن يستطب أنفسهم فيقفها، وذكر في «الأم» أنه لو حكم حاكم بوقفها من غير طيب أنفسهم نقض حكمه؛ لأن النبي ﷺ قسم خيبر بين الغانمين، لكن جمهور الأئمة خالفوا الشافعي في ذلك، ورأوا أن ما فعله عمر بن الخطاب من جعل الأرض المفتوحة عنوة فيئاً حسن جائز، وأن عمر حبسها بدون استطابة أنفس الغانمين، ولا نزاع أن كل أرض فتحتها عمر بالشام عنوة، والعراق ومصر وغيرها لم يقسمها عمر بين الغانمين، وإنما قسم المنقولات، لكن قال مالك وطائفة - وهو القول الثاني: - إنها مختصة بأهل الحدية، وقد صنف إسماعيل بن إسحاق إمام المالكية في ذلك بما نازع به الشافعي في هذه المسألة، وتكلم على حججه .

وعن الإمام أحمد كالقولين، لكن المشهور في مذهبه هو القول [٢٨/٥٨٢] الثالث، وهو مذهب الأكثرين؛ أبي حنيفة وأصحابه، والثوري، وأبي عبيد: وهو أن الإمام يفعل فيها ما هو أصلح للمسلمين من قسمها أو حبسها؛ فإن رأى قسمها كما قسم النبي ﷺ خيبر فعل، وإن رأى أن يدها فيئاً للمسلمين فعل، كما فعل عمر، وكما روي أن النبي ﷺ فعل بنصف خيبر، وأنه قسم نصفها، وحبس نصفها لنوابه، وأنه فتح مكة عنوة ولم يقسمها بين الغانمين .

فعلم أن أرض العنوة يجوز قسمها، ويجوز ترك قسمها، وقد صنف في ذلك مصنفًا كبيرًا. إذا عرف

مصلحة عامة للمسلمين. والذين لم يعطهم هم أفضل عنده، وهم سادات أولياء الله المتقين، وأفضل عباد الله الصالحين بعد النبيين والمرسلين، والذين أعطاهم منهم من ارتد عن الإسلام قبل موته، وعامتهم أغنياء لا فقراء. فلو كان العطاء للحاجة مقدماً على العطاء للمصلحة العامة لم يعط النبي ﷺ هؤلاء الأغنياء السادة المطاعين في عشائرهم، ويدع عطاء من عنده من [٢٨/٥٨٠] المهاجرين والأنصار الذين هم أحوج منهم وأفضل .

وبمثل هذا طعن الخوارج على النبي ﷺ، وقال له أولهم: يا محمد، اعدل فإنك لم تعدل، وقال: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله - تعالى - حتى قال النبي ﷺ: «ويحك ومن يعدل إذا لم أعدل؟ لقد خبث وخسرث إن لم أعدل». فقال له بعض الصحابة: دعني أضرب عنق هذا. فقال: «إنه يخرج من ضئضئ هذا قوم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيمة»^(١)، وفي رواية: «لئن أدرتهم لأقتلهم قتل عاد»^(٢).

وهؤلاء خرجوا على عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قتل الذين قاتلوه جميعهم، مع كثرة صومهم وصلاتهم وقراءتهم؛ فأخرجوا عن السنة والجماعة، وهم قوم لهم عبادة، وورع، وزهد، لكن بغير علم. فافتضى ذلك عندهم أن العطاء لا يكون إلا لذوي الحاجات، وأن إعطاء السادة المطاعين الأغنياء لا يصلح لغير الله بزعمهم، وهذا من جهلهم؛ فإن العطاء إنما هو بحسب مصلحة دين الله. فكلما كان الله أطوع ولدين الله أنفع، كان العطاء فيه أولى. وعطاء [٢٨/٤٨١] محتاج إليه في إقامة

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

والرجل وسابقتها: وهو من كان من السابقين الأولين؛ فإنه كان يفضلهم في العطاء على غيرهم. والرجل وفاته: فإنه كان يقدم الفقراء على الأغنياء، وهذا ظاهر؛ فإنه مع وجود المحتاجين كيف يحرم بعضهم ويعطي لغيري لا حاجة له ولا منفعة به، لاسيما إذا ضاقت أموال بيت المال عن إعطاء كل المسلمين غنيهم وفقيرهم؟ فكيف يجوز أن يعطي الغني الذي [٢٨/٥٨٤] ليس فيه نفع عام، ويحرم الفقير المحتاج، بل الفقير النافع؟

وقد روي عن النبي ﷺ: أنه أعطى من أموال بني النضير، وكانت للمهاجرين، لفقيرهم، ولم يعط الأنصار منها شيئاً؛ لغناهم إلا أنه أعطى بعض الأنصار لفقره، وفي السنن: أن النبي ﷺ كان إذا أتاه مال أعطى الأهل قسماً والعزب قسماً^(١). فيفضل التأهل على المتعزب؛ لأنه محتاج إلى نفقة نفسه، ونفقة امرأته؛ والحديث رواه أبو داود وأبو حاتم في صحيحه، والإمام أحمد في رواية أبي طالب وقال: حديث حسن، ولفظه عن عوف بن مالك أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه الغني قسماً من يومه، فأعطى الأهل حظين وأعطى العزب حظاً^(٢).

وحديث عمر رواه أحمد وأبو داود، ولفظه أبي داود عن مالك بن أوس بن الحدثان، قال: ذكر عمر يوماً الغني فقال: ما أنا بأحق بهذا الغني منكم وما أحد منا بأحق به من أحد، إلا أنا على منازلنا من كتاب الله، الرجل وقدمه، والرجل ويلاؤه، والرجل وغناؤه، والرجل وحاجته.

ولفظ أحمد قال: كان عمر يحلف على أيان ثلاث: والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد، وما أنا أحق به من أحد، والله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب إلا عبداً مملوكاً، ولكننا على منازلنا من

ذلك، فمصر هي مما فتح عنوة، ولم يقسمها عمر بين الغانمين، كما صرح بذلك أئمة المذاهب، من الحنفية، والمالكية، والحنبلية، والشافعية، لكن تنقلت أحوالها بعد ذلك، كما تنقلت أحوال العراق؛ فإن خلفاء بني العباس نقلوه إلى المقاسمة بعد المخارجة، وهذا جائز في أحد قولي العلماء، وكذلك مصر رفع عنها الخراج من مدة لا أعلم ابتداءها، وصارت الرقبة للمسلمين، وهذا جائز في أحد قولي العلماء.

وأما مذهب عمر في الغني: فإنه يجعل لكل مسلم فيه حقاً، لكنه يقدم الفقراء وأهل المنفعة، كما قال عمر - رضي الله عنه - ليس أحد أحق بهذا المال من أحد، إنما هو الرجل ويلاؤه، [٢٨/٥٨٣] والرجل وغناؤه، والرجل وسابقتها، والرجل وحاجته، فكان يقدم في العطاء بهذه الأسباب، وكانت سيرته التفضيل في العطاء بالفضائل الدينية. وأما أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - فسوى بينهم في العطاء إذا استوتوا في الحاجة، وإن كان بعضهم أفضل في دينه، وقال: إنما أسلموا لله وأجورهم على الله، وإنما هذه الدنيا بلاغ، وروي عنه أنه قال: استوى فيهم إيمانهم - يعني أن حاجتهم إلى الدنيا واحدة - فأعطيتهم لذلك، لا للسابقة والفضيلة في الدين؛ فإن أجورهم يبقى على الله، فإذا استوتوا في الحاجة الدنيوية سوى بينهم في العطاء.

ويروى أن عمر في آخر عمره قال: لئن عشت إلى قابل لأجعلن الناس بياناً واحداً، أي: مائة واحدة، أي: صفّاً واحداً.

وتفضيله كان بالأسباب الأربعة التي ذكرها:

الرجل ويلاؤه: وهو الذي يجتهد في قتال الأعداء.

والرجل وغناؤه: وهو الذي يغني عن المسلمين في مصالحهم لولاء أمورهم ومعلميهم، وأمثال هؤلاء.

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٢٣٤٨٤) وأبو داود (٢٩٥٣) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٤٦٤٢).

(٢) السابق نفسه.

افتقر إلى إذنه .

لكن إن كان الإحياء في أرض الخراج، فهل يملك بالإحياء ولا خراج عليه، أو يكون بيده وعليه الخراج؟ على قولين للعلماء . هما روايتان عن أحمد .

وأما من قتل أو مات من المقاتلة: فإنه ترزق امرأته وأولاده الصغار . وفي مذهب أحمد والشافعي في أحد قوليهِ وغيرهما: فينفق على امرأته حتى تتزوج وعلى ابنته الصغيرة حتى تتزوج وعلى ابنه الصغير حتى يبلغ، ثم يجعل من المقاتلة إن كان يصلح للقتال؛ وإلا إن كان من أهل الحاجة والذين يعطون من الصدقة وفاضل الفقه والمصالح، أعطى له من ذلك وإلا فلا .



[٢٨/٥٨٧] وقال - رحمه الله - :

إذا كان بيت المال مستقياً أمراً؛ بحيث لا يوضع ماله إلا في حقه، ولا يمنع من مستحقه، فمن صرف بعض أعيانه أو منافعه في جهة من الجهات التي هي مصارف بيت المال؛ كعمارة طريق ونحو ذلك بغير إذن الإمام فقد تعدى بذلك؛ إذ ولايته إلى الإمام، ثم الإمام يفعل الأصلح، فإن كان نقض ذلك أصلح للمسلمين نقض التصرف، وإن كان الأصلح إقراره أقره . وكذلك إن تصرف في ملك الوقف واليتيم بغير إذن النظار تصرفاً من جنس التصرف المشروع، كان يعمر بأعيان ماله حانوتاً أو داراً في عرصة الوقف أو اليتيم .

وأما إذا كان أمر بيت المال مضطرباً، فقال الفقهاء: من صرف بعض أعيانه أو منافعه في جهة بعض المصالح من غير أن يكون منهما في ذلك التصرف، بل كان التصرف واقعاً على جهة المصلحة، فإنه لا ينبغي للإمام نقض التصرف، ولا تضمين المتصرف، مع أنه لا تجوز معصية الإمام براءً كان أو فاجراً، إلا أن يأمره بمعصية الله . وحكمه أو قسمه إذا وافق الحق فنافذ براءً كان أو فاجراً؛ وأما إذا تصرف

كتاب الله، فالرجل ويلاؤه في الإسلام، والرجل [٢٨/٥٨٥] وقدمه، والرجل وغناؤه في الإسلام، والرجل وحاجته، والله لئن بقيت لهم لأوتين الراعي بجبل صنعاء حظه في هذا المال وهو يرعى مكانه^(١) .

فهنا كلام عمر الذي يذكر فيه بأن لكل مسلم حقاً، يذكر فيه تقديم أهل الحاجات . ولا يختلف اثنان من المسلمين أنه لا يجوز أن يعطي الأغنياء الذين لا منفعة لهم ويحرم الفقراء؛ فإن هذا مضاد لقوله تعالى: ﴿كَفَى لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ يَنْكُمُ﴾ [الحشر: ٧]، فإذا جعل الفقيه متداولاً بين الأغنياء فهذا الذي حرمه الله ورسوله، وهذه الآية في نفس الأمر .

وأما نقل الناقل مذهب مالك بأن في «المدينة» وجزية جاجم أهل الذمة، وخراج الأرضين ما كان منها عنوة أو صلحاً فهو عند مالك جزية، والجزية عنده فيء . قال: ويعطى هذا الفقيه أهل كل بلد افتتحوها عنوة أو صلحاً عليها، فيقسم عليهم، ويفضل بعض الناس على بعض من الفقيه، ويبدأ بأهل الحاجة حتى يغنوا منه، ولا يخرج إلى غيرهم إلا أن يتزل بقوم حاجة فيقتل إليهم بعد أن يعطي أهله منه ما يغنيهم عن الاجتهاد، وقال أيضاً: قال مالك: وأما جزية الأرض فما أدري كيف كان يصنع فيها، إلا أن عمر قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الذين افتتحوها، وأرى لمن يتزل ذلك أن يكشف عنه [٢٨/٥٨٦] من يرضاه، فإن وجد عالماً يستفتيه وإلا اجتهد هو ومن بحضرته رأساً .

وأما إحياء الموات: فجائز بدون إذن الإمام في مذهب الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد . واشترط أبو حنيفة أن يكون بإذن الإمام . وقال مالك: إن كان بعيداً عن العمران بحيث لا تباح الناس فيه لم يحتاج إلى إذنه، وإن كان مما قرب من العمران وباح الناس فيه

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٩٦٣) والحديث صحيحه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود» .

والمسلمين، ثم نهب المسلمون التار وسلبوا القتل منهم، فهل المأخوذ من أموالهم وسلبهم حلال أم لا؟

فأجاب :

كل ما أخذ من التار بخمس، ويباح الانتفاع به .



وسئل - رحمه الله :-

عن رجل فقير ملازم الصلوات الخمس غريب، فهل إذا حصل له من السلطان راتب يتقوت به ويستغني عن السؤال يكون مأثومًا ؟ وهل يحصل له المسامحة؟

فأجاب :

نعم؛ إذا أعطى ولي الأمر مثل هذا ما يكفيه من أموال [٢٨/٥٩٠] بيت المال كان ذلك جائزًا. ومال الديوان الإسلامي ليس كله ولا أكثره حرامًا. حتى يقال فيه ذلك، بل فيه من أموال الصدقات والفيء وأموال المصالح ما لا يحصيه إلا الله، وفيه ما هو حرام أو شبهة، فإن علم أن الذي أعطاه من الحرام لم يكن له أخذ ذلك، وإن جهل الحال لم يجرم عليه ذلك. والله أعلم .



وسئل - رحمه الله :-

عن رجل أعطاه ولي الأمر إقطاعًا، وفيه شيء من المكوس. فهل يجوز له الأكل منها، أو يقطعها لأجناده، أو يصرفها في علف خيوله، وجامكية الغلمان؟

فأجاب :

الحمد لله، أما المال المأخوذ من الجهات، فلا يخلو عن شبهة، وليس كله حرامًا محضًا، بل فيه ما هو

[٢٨/٥٨٨] الرجل تصرفًا يتهم فيه، مثل أن يقبض المال لنفسه متوَلًا: أن لي حقًا في بيت المال، وإني لا أعطى حقِّي. فهذا...^(١).



وسئل - رحمه الله :-

عن أقوام لهم أملاك إرث من آبائهم وأجدادهم، وهي للسلطان مقاسمة الثلث، ثلث المغل، وأن شخصًا ضامنًا اشترى ما يخص السلطان من الثلث، وأخذ الملك الذي لهم جميعه باليد القوية، فهل له ذلك أم لا؟

فأجاب :

ليس له أن يتزع أملاك الناس التي بأيديهم بما ذكر. ولا يجوز رفع أيدي المسلمين الثابتة على حقوقهم بما ذكر؛ إذ الأرض الخراجية كالسواد وغيره نقلت من المخرجة إلى المقاسمة، كما فعل أبو جعفر المنصور بسواد العراق، وأقرت بيد أهلها. وهي تنتقل عن أهلها إلى ذريتهم وغير ذريتهم بالإرث والوصية والهبة، وكذلك البيع في أصح قولي العلماء؛ إذ حكمها بيد المشتري كحكمها بيد البائع، وليس هذا تبعًا للوقف الذي لا يباع ولا يوهب ولا يورث، كما غلط في ذلك من منع بيع أرض السواد، معتقدًا أنها كالوقف الذي لا يجوز [٢٨/٥٨٩] بيعه، مع أنه يجوز أن يورث ويوهب؛ إذ لا خلاف في هذا، بل ينبغي أن يبيع ما لبيت المال من هذه الأرضين، وما لبيت المال من المقاسمة الذي هو بمنزلة الخراج، وقيل: لا تباع لما فيه من إضاعة حقوق المسلمين .



وَسُئِلَ رحمه الله:

إذا دخل التار الشام، ونهبوا أموال النصارى

المستحق أحد رجلين ولا يعلم عنه؛ كالميراث الذي يعلم أنه لإحدى الزوجين الباقية دون المطلقة، والعين التي يتداعاها اثنان، فيقربها ذو اليد لأحدهما .

فمذهب الإمام أحمد وأبي حنيفة ومالك وعامة السلف إعطاء هذه الأموال لأولى الناس بها . ومذهب الشافعي أنها تحفظ مطلقاً، ولا تنفق بحال، فيقول فيها جهل مالكة من الغصب والعواري والودائع: إنها تحفظ حتى يظهر أصحابها، كسائر الأموال الضائعة، ويقول في العين التي عرفت لأحد رجلين: يوقف الأمر حتى يصطلحا . ومذهب أحمد وأبي حنيفة فيها جهل مالكة، أنه يصرف عن أصحابه في المصالح؛ [٢٨/٥٩٣] كالصدقة على الفقراء، وفيما استبهم مالكة القرعة عند أحمد، والقسمة عند أبي حنيفة، ويتفرع على هذه القاعدة ألف من المسائل النافعة الواقعة.

وهذا يحصل الجواب عما فرضه أبو المعالي في كتابه «الغياثي»، وتبعه من تبعه: إذا طبق الحرام الأرض، ولم يبق سبيل إلى الحلال، فإنه يباح للناس قدر الحاجة من المطاعم والملابس والمساكن، والحاجة أوسع من الضرورة. وذكر أن ذلك يتصور إذا استولت الظلمة من الملوك على الأموال بغير حق، وبشها في الناس، وأن زمانه قريب من هذا التقدير، فكيف بما بعده من الأزمان؟

وهذا الذي قاله فرض محال، لا يتصور؛ لما ذكرته من هذه «القاعدة الشرعية». فإن المحرمات قسبان: محرم لعينه، كالنجاسات. من الدم، والميتة. ومحرم لحق الغير، وهو ما جنسه مباح من المطاعم، والمساكن، والملابس، والمراكب، والنقود، وغير ذلك .

ونحرّم هذه جميعها يعود إلى الظلم، فإنها إنما تحرم لسيئين :

أحدهما: قبضها بغير طيب نفس صاحبها، ولا إذن الشارع. وهذا هو الظلم المحض؛ كالسرقة،

حرام، وفيه ما يؤخذ بحق، وبعضه أخف من بعض . فما على الساحل وإقطاعه أخف مما على بيع العقار، ونحو ذلك من السلع، ومما على سوق الغزل ونحوه؛ فإن هذا لا شبهة فيه، فإنه ظلم بيّن. وكذلك ضمان الأفراج، فإنه قد يؤخذ إما من الفواحش المحرمة، وإما من المناكح المباحة، فهذا ظلم، وذلك إعانة على الفواحش التي [٢٨/٥٩١] تسمى مغاني العرب ونحو ذلك. فإن هذا فيه ضمان الحانة في بعض الوجوه. فهذا أقبح ما يكون، بخلاف ساحل القبلة، فإنه قد يظلم فيه كثير من الناس .

لكن أهل الإقطاعات الكثيرة الذين أقطعوا أكثر مما يستحقونه، إذا أمر السلطان أن يؤخذ منها بعض الزيادة، لم يكن هذا ظلاً وإقطاعه أصلها زكاة، لكن زيد فيها ظلم .

وإذا كان كذلك فمن كان في إقطاعه شيء من ذلك، فليجعل الحلال الطيب لأكله وشربه، ثم الذي للناس، ثم الذي يليه يجعل لعلف الجمال، ويكون علف الخيل أطيب منها فإنها أشرف، ويعطى الذي يليه للدبادب والبوقات والبازيات ونحوهم. فإن الله يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] ، فعلى كل إنسان أن يتقي الله ما استطاع، وما لم يمكن إزالته من الشر يخفف بحسب الإمكان، فإن الله بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها .



[٢٨/٥٩٢] وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

عن الأموال التي يجهل مستحقها مطلقاً أو ميبها . فإن هذه عامة النفع؛ لأن الناس قد يحصل في أيديهم أموال يعلمون أنها محرمة، لحق الغير؛ إما لكونها قبضت ظلمًا، كالغصب وأنواعه من الجنائيات والسرقة والغلول. وإما لكونها قبضت بعقد فاسد من رباً أو ميسر، ولا يعلم عين المستحق لها. وقد يعلم أن

والخيانة، والغصب الظاهر. وهذا أشهر الأنواع بالتحريم.

[٢٨/٥٩٤] والثاني: قبضها بغير إذن الشارع، وإن أذن صاحبها، وهي العقود والقبوض المحرمة، كالربا والميسر، ونحو ذلك. والواجب على من حصلت بيده ردها إلى مستحقها، فإذا تعذر ذلك فالمجهول كالمعدوم، وقد دل على ذلك قول النبي ﷺ في اللقطة: «فإن وجدت صاحبها فارددها إليه، وإلا فهي مال الله يؤتية من يشاء»^(١). فبين النبي ﷺ أن اللقطة التي عرف أنها ملك لمعصوم، وقد خرجت عنه بلا رضاه، إذا لم يوجد فقد آتاها الله لمن سلطه عليها بالاتقاط الشرعي.

وكذلك اتفق المسلمون على أنه من مات ولا وارث له معلوم فماله يصرف في مصالح المسلمين، مع أنه لا بد في غالب الخلق أن يكون له عصبه بعيد، لكن جهلت عينه، ولم ترجع معرفته، فجعل كالمعدوم، وهذا ظاهر وله دليلان قياسيَان قطعِيَان، كما ذكرنا من السنة والإجماع. فإن ما لا يعلم بحال، أو لا يقدر عليه بحال، هو في حقنا بمنزلة المعدوم، فلا تكلف إلا بما نعلمه ونقدر عليه.

وكما أنه لا فرق في حقنا بين فعل لم نؤمر به، وبين فعل أمرنا به جملة عند فوت العلم أو القدرة - كما في حق المجنون والعاجز - كذلك لا فرق في حقنا بين مال لا مالك له، أمرنا بإيصاله إليه، وبين ما أمرنا بإيصاله إلى مالكه جملة؛ إذا فات العلم به أو القدرة [٢٨/٥٩٥] عليه. والأموال كالأعمال سواء.

وهذا النوع إنما حرم: لتعلق حق الغير به، فإذا كان الغير معدوماً أو مجهولاً بالكلية أو معجزاً عنه بالكلية، سقط حق تعلقه به مطلقاً، كما يسقط تعلق حقه به إذا رجع العلم به، أو القدرة عليه، إلى حين

العلم والقدرة، كما في اللقطة سواء، كما نبه عليه ﷺ بقوله: «فإن جاء صاحبها وإلا فهي مال الله يؤتية من يشاء»^(٢)، فإنه لو عدم المالك انتقل الملك عنه بالاتفاق، فكذلك إذا عدم العلم به إعداماً مستقراً، وإذا عجز عن الإيصال إليه إعجازاً مستقراً. فالإعدام ظاهر، والإعجاز مثل الأموال التي قبضها الملوك - كالمكوس وغيرها - من أصحابها، وقد تيقن أنه لا يمكننا إعادتها إلى أصحابها، فأنفاقها في مصالح أصحابها من الجهاد عنهم أولى من إبقائها بأيدي الظلمة يأكلونها، وإذا أنفقت كانت لمن يأخذها بالحق مباحة، كما أنها على من يأكلها بالباطل محرمة.

والدليل الثاني: القياس - مع ما ذكرناه من السنة والإجماع - أن هذه الأموال لا تخلو إما أن نجس، وإما أن تتلف، وإما أن تنفق.

فأما إتلافها فإفساد لها، «وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ» [البقرة: ٢٠٥]، وهو إضاعة لها، [٢٨/٥٩٦] والنبي ﷺ قد نهى عن إضاعة المال، وإن كان في مذهب أحد ومالك تجوز العقوبات المالية، تارة بالأخذ. وتارة بالإتلاف، كما يقول أحمد في متاع الغال، وكما يقوله أحمد ومن يقوله من المالكية في أوعية الخمر، ومحل الخمر، وغير ذلك.

فإن العقوبة بإتلاف بعض الأموال أحياناً، كالعقوبة بإتلاف بعض النفوس أحياناً. وهذا يجوز إذا كان فيه من التكيل على الجريمة من المصلحة ما شرع له ذلك، كما في إتلاف النفس والطرف، وكما أن قتل النفس يحرم إلا بنفس أو فساد، كما قال تعالى: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَقْتُلْ نَفْسًا أَوْ فَسَادًا فِي الْأَرْضِ» [المائدة: ٣٢]، وقالت الملائكة: «أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ» [البقرة: ٣٠]، فكذلك إتلاف المال، إنما يباح قصاصاً أو لإفساد مالكة، كما

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٧٠٢٧) وأبو داود (١٧٠٩) وابن ماجه (٥٠٥) وأخبرني صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٤٦٢).

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٧٠٢٧) وأبو داود (١٧٠٩) وابن ماجه (٥٠٥) وأخبرني صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٤٦٢).

أو لولايته، فأحيل ببعض حقه على بعض المظالم .
فأجاب :

لا تستخرج أنت هذا، ولا تعن على استخراجها، فإن ذلك ظلم، لكن اطلب حَقَّك من المال المحصل عندهم، وإن كان مجموعاً من هذه الجهة وغيرها؛ لأن ما اجتمع في بيت المال ولم يرد إلى أصحابه، فصرفه في مصالح أصحابه والمسلمين أولى من صرفه فيما لا ينفع أصحابه أو فيما يضره - وقد كتبت نظير هذه المسألة في غير هذا الموضع - وأيضاً، فإنه يصير مختلطاً. فلا يبقى محكوماً بتحريمه بعينه، مع كون الصرف إلى مثل هذا واجباً على المسلمين .

فإن الولاة يظلمون تارة في استخراج الأموال، وتارة في صرفها، فلا تحل إعاتتهم على الظلم في الاستخراج، ولا أخذ الإنسان ما لا يستحقه .

وأما ما يسوغ فيه الاجتهاد من الاستخراج والصرف فلمسائل الاجتهاد. وأما ما لا يسوغ فيه اجتهاد من الأخذ والإعطاء فلا يعاونون، [٢٨/٥٩٩] لكن إذا كان المصروف إليه مستحقاً بمقدار المأخوذة، جاز أخذه من كل مال يجوز صرفه، كالمال المجهود مالكة إذا وجب صرفه. فإن امتنعوا من إعادته إلى مستحقه، فهل الأولى إقراره بأيدي الظلمة، أو السعي في صرفه في مصالح أصحابه والمسلمين، إذا كان الساعي في ذلك ممن يكره أصل أخذه، ولم يعن على أخذه، بل سعى في منع أخذه؟ فهذه مسألة حسنة ينبغي التفتن لها وإلا دخل الإنسان في فعل المحرمات، أو في ترك الواجبات. فإن الإعانة على الظلم من فعل المحرمات .

وإذا لم تمكن الواجبات إلا بالصرف المذكور، كان تركه من ترك الواجبات. وإذا لم يمكن إلا إقراره بيد الظالم أو صرفه في المصالح، كان النهي عن صرفه في المصالح إعانة على زيادة الظلم التي هي إقراره بيد الظالم، فكما يجب إزالة الظلم، يجب تقليبه عند العجز

أبחנו من إتلاف البناء والغراس الذي لأهل الحرب مثل ما يفعلون بنا، بغير خلاف. وجوزنا لإفساد مالكة ما جوزنا .

ولهذا لم أهلم أحداً من الناس قال: إن الأموال المحترمة المجهولة المالك تلتف، وإنما يحكى ذلك عن بعض الغالطين من المتورعة: أنه ألقى شيئاً من ماله في البحر، أو أنه تركه في البر ونحو ذلك. فهؤلاء تجد منهم حسن القصد وصدق الورع، لا صواب العمل .
وأما حبسها دائماً أبداً إلى غير غاية متظرة، بل مع العلم أنه لا [٢٨/٥٩٧] يرجى معرفة صاحبها، ولا القدرة على إيصالها إليه، فهذا مثل إتلافها؛ فإن الإتلاف إنما حرم لتعطيلها عن انتفاع الآدميين بها، وهذا تعطيل أيضاً، بل هو أشد منه من وجهين :
أحدهما: أنه تعذيب للنفس بإبقاء ما يحتاجون إليه من غير انتفاع به .

الثاني: أن العادة جارية بأن مثل هذه الأمور لا بد أن يستولي عليها أحد من الظلمة بعد هذا، إذا لم ينفعها أهل العدل والحق، فيكون حبسها إعانة للظلمة، وتسليماً في الحقيقة إلى الظلمة، فيكون قد منعها أهل الحق، وأعطاهم أهل الباطل، ولا فرق بين القصد وعدمه في هذا؛ فإن من وضع إنساناً بمسبحة فقد قتله، ومن ألقى اللحم بين السباع فقد أكله، ومن حبس الأموال العظيمة لمن يستولي عليها من الظلمة فقد أعطاهاهمها. فإذا كان إتلافها حراماً، وحبسها أشد من إتلافها، تعين إنفاقها، وليس لها مصرف معين، فتصرف في جميع جهات البر والقرب التي يتقرب بها إلى الله؛ لأن الله خلق الخلق لعبادته، وخلق لهم الأموال ليستعينوا بها على عبادته، فتصرف في سبيل الله. والله أعلم .



[٢٨/٥٩٨] وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

عن رجل له حق في بيت المال، إما لمنفعة في الجهاد

عن إزالته بالكلية. فهذا أصل عظيم. والله أعلم.

وأصل آخر: وهو أن الشبهات ينبغي صرفها في الأبعد عن المنفعة فالأبعد، كما أمر النبي ﷺ في كسب الحجام بأن يطعمه الرقيق والناضح، فالأقرب ما دخل في الطعام والشراب ونحوه، ثم ما ولي الظاهر من اللباس، ثم ما ستر مع الانفصال من البناء، ثم ما عرض من الركوب ونحوه. فهكذا ترتب الانتفاع بالرزق، وكذلك أصحابنا يفعلون.



[٢٨/٦٠٠] وسئل - رحمه الله -:

عن رجل أهدى إلى ملك عبداً، ثم إن المهدي إليه مات وولي مكانه ملك آخر، فهل يجوز له عتق ذلك؟

فأجاب:

الأرقاء الذين يشترون بهال المسلمين، كالخيل والسلاح الذي يشتري بهال المسلمين، أو يهدى للملوك المسلمين. وذلك من أموال بيت المال، فإذا تصرف فيهم الملك الثاني بعق أو إعطاء فهو بمنزلة تصرف الأول له. وهل بالإعتاق والإعطاء ينفذ تصرف الثاني كما ينفذ تصرف الأول؟ نعم. وهذا مذهب الأئمة كلهم. والله أعلم.



وسئل رحمه الله:

عن سبي من دار الحرب دون البلوغ، واشترائه النصراني، وكبر الصبي، وتزوج، وجاءه أولاد نصراني، ومات هو، وقامت البيئة أنه أسر دون البلوغ، لكنهم ما علموا من سباه، هل السابي له كتاب أم مسلم. فهل يلحق أولاده بالمسلمين أم لا؟

[٢٨/٦٠١] فأجاب:

أما إن كان السابي له مسلماً حكم بإسلام الطفل، وإذا كان السابي له كافراً، أو لم تقم حجة بأحدهما، لم يحكم بإسلامه، وأولاده تبع له في كلا الوجهين. والله أعلم.



وقال قدس الله روحه:

بسم الله الرحمن الرحيم

من أحمد بن تيمية

إلى «سرجوان» عظيم أهل ملته، ومن تحوط به عنايته، من رؤساء الدين، وعظماء القيسين، والرهبان، والأمراء، والكتاب، وأتباعهم. سلام على من اتبع الهدى.

أما بعد:

فإنا نحمد إليك الله، الذي لا إله إلا هو، إله إبراهيم وآل عمران. ونسأله أن يصلي على عباده المصطفين، وأنبيائه المرسلين. ويخص بصلاته وسلامه أولي العزم؛ الذين هم سادة الخلق وقادة الأمم. الذين خصوا بأخذ الميثاق وهم: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد.

كما ساهم الله تعالى في كتابه، فقال عز وجل: ﴿خَرَجَ لَكُمْ مِنْ [٢٨/٦٠٢] الَّذِينَ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَكُونُوا لِلْمُؤْمِنِينَ مَدِينًا وَلَتَجِدَنَّ فِي ذَلِكَ فِتْنَةً وَأَعَدَّ لِلْمُؤْمِنِينَ عَذَابًا﴾ [الشورى: ١٣].

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ۖ لَتُتْلَىٰ عَن الصُّدُورِ فِي هَؤُلَاءِ مَا أَكُنَّ بِمَنْعِكُمْ مِنْ أَثَرٍ ۚ﴾ [آل عمران: ٥٤].

فإن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً لقد أحصاهم وعدهم عدداً وكلهم آتية يوم القيامة فرداً .

فهناك اجتباه مولاه واصطفاه وآتاه رشدَه . وهده لما اختلف فيه من الحق بإذنه، فإنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . وذلك أن الناس كانوا بعد آدم عليه السلام، وقبل نوح عليه السلام على التوحيد والإخلاص كما كان عليه أبوه آدم أبو البشر عليه السلام حتى ابتدعوا الشرك وعبادة الأوثان - بدعة من تلقاه [٢٨/٦٠٤] أنفسهم لم يتزل الله بها كتاباً ولا أرسل بها رسولا، بشبهات زينها الشيطان من جهة المقاييس الفاسدة، والفلسفة الخائنة .

قوم منهم زعموا: إن التائبين طلاسهم الكواكب السماوية والدرجات الفلكية والأرواح العلوية .

وقوم: اتخذوها على صورة من كان فيهم من الأنبياء والصالحين .

وقوم جعلوها لأجل الأرواح السفلية من الجن والشياطين .

وقوم على مذاهب آخر . وأكثرهم لرؤسائهم مقلدون وعن سبيل الهدى ناكبون . فابتعث الله نبيه نوحاً عليه السلام يدعوهم إلى عبادة الله وحده، لا شريك له، ونهاهم عن عبادة ما سواه، وإن زعموا أنهم يعبدونهم ليتقربوا بهم إلى الله زلفى ويتخذوهم شفعاء . فمكث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً فلما أعلمه الله أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن دعا عليهم فأغرق الله تعالى أهل الأرض بدعوته، وجاءت الرسل بعده تترى . إلى أن عم الأرض دين الصابئة والمشركين، لما كانت الناردة والفراعة ملوك الأرض شرقاً وغرباً . فبعث الله تعالى إمام الحنفاء، وأساس الملة الخالصة والكلمة الباقية: إبراهيم خليل الرحمن . فدعا الخلق من الشرك إلى الإخلاص . ونهاهم عن عبادة الكواكب والأصنام وقال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ

ألياً﴾ [الأحزاب: ٧، ٨] ونسأله أن يخص بشراف صلاته وسلامه خاتم المرسلين وخطيئهم إذا وفدوا على ربهم، وإمامهم إذا اجتمعوا، شفيع الخلائق يوم القيامة، نبي الرحمة ونبي الملحمة، الجامع محاسن الأنبياء، الذي بشر به عبد الله وروحه وكلمته التي ألقاها إلى الصديقة الطاهرة البتول، التي لم يمسه بشر قط «مريم ابنة عمران» .

ذلك مسيح الهدى: عيسى بن مريم الوجه في الدنيا والآخرة، المقرب عند الله، المنعوت بنعوت الجمال والرحمة، لما انجر بنو إسرائيل فيما بعث به موسى من نعت الجلال والشدة وبعث الخاتم الجامع بنعت الكمال، المشتمل على الشدة على الكفار والرحمة بالمؤمنين . والمحتوي على محاسن الشرائع والمناهج التي كانت قبله صلى الله عليهم وسلم أجمعين . وعلى من تبعهم إلى يوم القيامة .

أما بعد: فإن الله خلق الخلائق بقدرته وأظهر فيهم آثار مشيئته [٢٨/٦٠٣] وحكمته ورحمته وجعل المقصود الذي خلقوا له فيما أمرهم به هو عبادته، وأصل ذلك هو معرفته وعبته . فمن هداه الله صراطه المستقيم آتاه رحمة وعلماً ومعرفة بأسائه الحسنی وصفاته العليا ورزقه الإنابة إليه، والوجل لذكره، والخشوع له والتأله له: فحن إليه حنين النور إلى أوكارها . وكلف بحبه كلف الصبي بأمه، لا يعبد إلا إياه رغبة ورهبة ومحبة وأخلص دينه لمن الدنيا والآخرة له رب الأولين والآخرين . مالك يوم الدين . خالق ما تبصرون وما لا تبصرون، عالم الغيب والشهادة، الذي أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: كن فيكون .

لم يتخذ من دونه أنداكاً، كالذين اتخذوا من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حباً لله ولم يشرك بربه أحداً، ولم يتخذ من دونه ولياً ولا شفيعاً، لا ملكاً، ولا نبياً، ولا صديقاً .

التي بأيدي اليهود والنصارى والنبوت التي عندهم وأخبار الأنبياء عليهم السلام: مثل أشعياء وأرميا ودانيل وحبقوق وداود وسليمان وغيرهم وكتاب «سفر الملوك» وغيره من الكتب: ما فيه معتبر.

وكانت بنو إسرائيل أمة قاسية عاصية: تارة يعبدون الأصنام والأوثان، وتارة يعبدون الله، وتارة يقتلون النبيين بغير الحق، وتارة يستحلون محارم الله بأدنى الخليل، فلعنوا أولاً على لسان داود، وكان من خراب بيت المقدس ما هو معروف عند أهل الملل كلهم، ثم بعث الله المسيح بن مريم رسولاً قد خلت من قبله الرسل وجعله وأمه آية للناس، حيث خلقه من غير أب، إظهاراً لكماله قدرته وشمول كلمته؛ حيث قسم النوع الإنساني الأقسام الأربعة، فجعل آدم من غير ذكر ولا أنثى. وخلق زوجه حواء من ذكر بلا أنثى، وخلق المسيح بن مريم من أنثى بلا ذكر. وخلق سائرهم من الزوجين الذكر والأنثى، وآتى عبده المسيح من الآيات البيّنات ما جرت به سته: فأحيا الموتى، وأبرأ الأكمه والأبرص، وأنبا الناس بما يأكلون وما يدخرون في بيوتهم ودعا إلى الله وإلى عبادته متبعاً سنة [٢٨/٦٠٧] إخوانه المرسلين مصداقاً لمن قبله ومبشراً بمن يأتي بعده، وكان بنو إسرائيل قد عتوا وتمردوا وكان غالب أمره اللين والرحمة والعفو والصفح وجعل في قلوب الذين اتبعوه رافة ورحمة، وجعل منهم قسيسين ورهباناً. ففرق الناس في المسيح عليه السلام ومن اتبعه من الحوارين ثلاثة أحزاب: قوم كذبوه وكفروا به وزعموا أنه ابن بغى ورموا أمه بالفرية ونسبوه إلى يوسف النجار، وزعموا أن شريعة التوراة لم ينسخ منها شيء وأن الله لم ينسخ ما شرعه بعد ما فعلوه بالأنبياء وما كان عليهم من الأصار في النجاسات والمطاعم. وقوم غلوا فيه وزعموا أنه الله أو ابن الله

وَجَعَلَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَيِّمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُفْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ [الأنعام: ٧٩]، وقال لقومه: [٢٨/٦٠٥] ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿١﴾ أَتُنْذِرُونَهُمْ وَإِنَّا لَهُمْ آقَدُونَ ﴿٢﴾ فَلَهُمْ عَذَابٌ لِي إِلَّا رِزْقَ الْعَلَمِينَ ﴿٣﴾ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَتَدَبَّرُ عَنِّي ﴿٤﴾ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِيَنِي ﴿٥﴾ وَإِذَا مَرَضْتُ لَبِثْتُ لَهُمْ إِفْقِينَ ﴿٦﴾ وَالَّذِي يُمَيِّتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِي ﴿٧﴾ وَالَّذِي أَكْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢-٧٥].

وقال إبراهيم عليه السلام ومن معه لقومهم: ﴿إِنَّا بَرَاءُؤُنَا مِنكُمْ وَإِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المتحة: ٤].

فجعل الله الأنبياء والمرسلين من أهل بيته، وجعل لكل منهم خصائص ورفع بعضهم فوق بعض درجات.

وآتى كلاً منهم من الآيات ما آمن على مثله البشر؛ فجعل لموسى العصا حية حتى ابتلعت ما صنعت السحرة الفلاسفة من الحبال والعصي وكانت شيئاً كثيراً وقلق له البحر حتى صار يابساً والماء واقفاً حاجزاً بين اثني عشر طريقاً على عدد الأسباط وأرسل معه القمل والضفادع والدم، وظلل عليه وعلى قومه الغمام الأبيض يسير معهم، وأنزل عليهم صيحة كل يوم المن والسلوى، وإذا عطشوا ضرب موسى بعصاه الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل أناس مشربهم.

وبعث بعده أنبياء من بني إسرائيل: منهم من أحيا الله على يده الموتى. ومنهم من شفى الله على يده المرضى. ومنهم من أطلعه على ما شاء من غيبه. ومنهم من سخر له المخلوقات. ومنهم من بعثه [٢٨/٦٠٦] بأنواع المعجزات.

وهذا مما اتفق عليه جميع أهل الملل وفي الكتب

رَحًا بالرياسة عليهم وبما يناله من الخطوط، كالذي كان لبيت المقدس الذي يقال له: «ابن البوري» والذي كان بدمشق الذي يقال له: «ابن القف» والذي بقسطنطينية وهو «البابا» عندهم وخلق كثير من كبار الباباوات والمطارنة والأساقفة لما خاطبهم قوم من الفضلاء أقروا لهم بأنهم ليسوا على عقيدة النصارى، وإنما بقاؤهم على ما هم عليه لأجل العادة والرياسة كبقاء الملوك والأغنياء على ملكهم وغناهم؛ ولهذا تجد غالب فضلائهم إنما همة أحدهم نوع من العلم الرياضي، كالنطق والهيئة والحساب والنجوم، أو الطبيعي كالطب ومعرفة الأركان أو التكلم في الإلهي على طريقة الصابئة الفلاسفة الذين بعث إليهم إبراهيم الخليل عليه السلام: قد نبذوا دين المسيح والرسل الذين قبله ويعده وراء ظهورهم وحفظوا رسوم الدين لأجل الملوك والعامّة.

وأما الرهبان فأحدثوا من أنواع المكر والحيل بالعامّة ما يظهر لكل عاقل، حتى صنف الفضلاء في حيل الرهبان كتباً: مثل النار التي كانت تصنع بقماعة. يدهنون خيطاً دقيقاً يستدرون ويلقون النار عليه بسرعة فتتزل. فيعتقد الجهال أنها نزلت من السماء ويأخذونها إلى البحر وهي صنعة ذلك الراهب يراه الناس عياناً وقد اعترف هو وغيره أنهم يصنعونها.

[٢٨/٦١٠] وقد اتفق أهل الحق من جميع الطوائف على أنه لا تجوز عبادة الله تعالى بشيء ليس له حقيقة. وقد يظن المنافقون أن ما ينقل عن المسيح وغيره من المعجزات من جنس النار المصنوعة.

وكذلك حيلهم في تعليق الصليب وفي بكاء التماثيل التي يصورونها على صورة المسيح وأمه وغيرهما ونحو ذلك: كل ذلك يعلم كل عاقل أنه إفك مفترى وأن جميع أنبياء الله وصالحى عباده برآء من كل زور وباطل وإفك كبرائهم من سحر سحرة فرعون.

وأن اللاهوت تدرع^(١) الناسوت، وأن رب العالمين نزل وأنزل ابنه ليصلب ويقتل، فداءً لخطيئة آدم عليه السلام وجعلوا الإله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، قد ولد واتخذ ولداً، وأنه إله حي عليم قدير جوهر واحد ثلاثة أقانيم، وأن الواحد منها أقنوم الكلمة وهي العلم «و» هي تدرعت الناسوت البشري مع العلم بأن أحدهما لا يمكن انفصاله عن الآخرين، إلا إذا جملوه ثلاثة إلهات متباينة. وذلك ما لا يقولونه.

[٢٨/٦٠٨] وتفرقوا في التثليث والاتحاد تفرقاً وتشتوا تشتتاً لا يقر به عاقل. ولم يحىء نقل إلا كلمات متشابهات في الإنجيل وما قبله من الكتب قد يبتها كلمات محكمات في الإنجيل وما قبله كلها تنطق بعبودية المسيح وعبادته لله وحده ودعائه وتضرعه.

ولما كان أصل الدين هو الإيمان بالله ورسوله كما قال خاتم النبيين والمرسلين: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله»^(٢) وقال: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم فإنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله»^(٣) كان أمر الدين توحيد الله والإقرار برسله. ولهذا كان الصابئون والمشركون كالبراهمة ونحوهم من منكري النبوات مشركين بالله في إقرارهم وعبادتهم وفاسدي الاعتقاد في رسله.

فأرياب التثليث في الوجدانية والاتحاد في الرسالة قد دخل في أصل دينهم من الفساد ما هو بين بفطرة الله التي فطر الناس عليها ويكتب الله التي أنزلها؛ ولهذا كان عامة رؤسائهم - من القيسيين والرهبان وما يدخل فيهم من البطارقة والمطارنة والأساقفة إذا صار الرجل منهم فاضلاً مميّزاً فإته ينحل عن دينه ويصير منافقاً للملوك أهل دينه وعامتهم [٢٨/٦٠٩]

(١) تدرع: تلبس.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٤٥).

بطريق الله، [٢٨/٦١٢] ثم إن هاتين الأمتين تفرقتا أحزابًا كثيرة في أصل دينهم واعتقادهم في معبودهم ورسولهم. هذا يقول: إن جوهر اللاهوت والناسوت صارا جوهرًا واحدًا وطبيعة واحدة وأقنومًا واحدًا، وهم اليعقوبية.

وهذا يقول: بل هما جوهران وطبيعتان وأقنومان. وهم النسطورية.

وهذا يقول بالاتحاد من وجه دون وجه وهم الملكانية.

وقد آمن جماعات من علماء أهل الكتاب قديمًا وحديثًا وهاجروا إلى الله ورسوله وصنفوا في كتب الله من دلالات نبوة النبي خاتم المرسلين وما في التوراة والزبور والإنجيل من مواضع لم يدبروها وكذلك الحواريون.

فلما اختلف الأحزاب من بينهم هدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه فبعث النبي الذي بشر به المسيح ومن قبله من الأنبياء داعيًا إلى ملة إبراهيم ودين المرسلين قبله ويعده وهو عبادة الله وحده لا شريك له وإخلاص الدين كله لله وطهر الأرض من عبادة الأوثان ونزه الدين عن الشرك: دقه وجله، بعد ما كانت الأصنام تعبد في أرض الشام وغيرها في دولة بني إسرائيل ودولة الذين قالوا: إنا نصارى. وأمر بالإيمان بجميع كتب الله المنزلة كالطوراة والإنجيل والزبور والفرقان. وبجميع أنبياء الله من آدم إلى محمد. قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى فَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ غَمَضِهِمْ فَأَنْجَيْنَاهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمُنْقِذِي الْمُفْرِكِينَ ٥ قُلُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُرْسِلَ إِلَيْنَا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّنَا نَعْتَقِبُ وَنَعْتَقِبُ وَالْأَسْبَاطُ وَمَا أَوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْتَلُونَ ٦ فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِمْ فَقَدْ لَبِثُوا

ثم إن هؤلاء عمدوا إلى الشريعة التي يعبدون الله بها فناقضوا الأولين من اليهود فيها، مع أنهم يأمرون بالتمسك بالتوراة، إلا ما نسخه المسيح. قصر هؤلاء في الأنبياء حتى قتلوهم. وغلا هؤلاء فيهم حتى عبدوهم وعبدوا تماثيلهم. وقال أولئك: إن الله لا يصلح له أن يغير ما أمر به فينسخه، لا في وقت آخر ولا على لسان نبي آخر. وقال هؤلاء: بل الأحبار والقسيسون يغيرون ما شاءوا ويحرمون ما رأوا ومن أذنب ذنبًا وضموا عليه ما رأوا من العبادات وغفروا له. ومنهم من يزعم أنه يتنسخ في المرأة من روح القدس فيجعل البخور قربانًا. وقال أولئك: حرم علينا أشياء كثيرة. وقال هؤلاء: ما بين البقة والغيل حلال: كُلُّ مَا شِئْتَ ودع ما شئت. وقال أولئك: النجاسات مغلفة، حتى إن الحافض لا يقعد معها ولا يؤكل معها. وهؤلاء يقولون: ما عليك شيء نجس ولا يأمرون بختان ولا غسل من [٢٨/٦١١] جنابة ولا إزالة نجاسة، مع أن المسيح والحواريين كانوا على شريعة التوراة.

ثم إن الصلاة إلى المشرق لم يأمر بها المسيح ولا الحواريون، وإنما ابتدعها قسطنطين أو غيره. وكذلك الصليب إنما ابتدعها قسطنطين برأيه وبمنام زعم أنه رآه. وأما المسيح والحواريون فلم يأمرُوا بشيء من ذلك. والدين الذي يتقرب العباد به إلى الله لا بد أن يكون الله أمر به وشرعه على السنة رسله وأنبيائه، وإلا فالبعد كلها ضلالة وما عبدت الأوثان إلا بالبدع.

وكذلك إدخال الألحان في الصلوات لم يأمر بها المسيح ولا الحواريون. وبالجملة فعمامة أنواع العبادات والأعياد التي هم عليها لم يُنزل بها الله كتابًا ولا بعث بها رسولًا، لكن فيهم رافة ورحمة وهذا من دين الله، بخلاف الأولين، فإن فيهم قسوة ومقتًا وهذا مما حرمه الله تعالى لكن الأولون هم تمييز وعقل مع العناد والكبر. والآخرين فيهم ضلال عن الحق وجهل

على بني إسرائيل سمعنا وأطعنا. وأما غير رسل الله وأنبيائه فليس هم أن يبدلوا دين الله ولا يتدعوا في الدين ما لم يأذن به الله.

والرسل إنما قالوا تبليغاً عن الله، فإنه سبحانه له الخلق والأمر فكما لا يخلق غيره لا يأمر غيره ﴿إِنْ أَمَرْتُ إِلَّا بِأَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ذَلِكَ الْبَيْتُ الْقَدِيمُ وَلَكِنْ أَحْكَمَ النَّاسُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿[يوسف: ٤٠]﴾. وتوسطت هذه الأمة في الطهارة والنجاسة. وفي الحلال والحرام وفي الأخلاق. ولم يجرّدوا الشدة كما فعله الأولون ولم يجرّدوا الرأفة [٢٨/٦١٥] كما فعله الآخرون بل عاملوا أعداء الله بالشدة وعاملوا أولياء الله بالرأفة والرحمة وقالوا في المسيح ما قاله سبحانه وتعالى وما قاله المسيح والحواريون، لا ما ابتدعه الغالون والجافون. وقد أخبر الحواريون عن خاتم المرسلين أنه يبعث من أرض اليمن وأنه يبعث بقضيب الأدب وهو السيف. وأخبر المسيح أنه يحيي بالبينات والتأويل. وأن المسيح جاء بالأمثال. وهذا باب يطول شرحه. وإنما به الداعي لعظيم ملته وأهله لما بلغني ما عنده من الديانة والفضل وعجة العلم وطلب المذاكرة ورأيت الشيخ أبا العباس المقدسي شاكراً من الملك: من رفق ولطفه وإقباله عليه وشاكراً من القسيسين ونحوهم. ونحن قوم نحب الخير لكل أحد ونحب أن يجمع الله لكم خير الدنيا والآخرة، فإن أعظم ما عبد الله به نصيحة خلقه وبذلك بعث الله الأنبياء والمرسلين ولا نصيحة أعظم من النصيحة فيما بين العبد وبين ربه، فإنه لا بد للعبد من لقاء الله ولا بد أن الله يحاسب عبده كما قال تعالى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦].

وأما الدنيا فأمرها حقير وكبيرها صغير، وغاية أمرها يعود إلى الرياسة والمال، وغاية ذي الرياسة أن يكون كفرعون الذي أغرقه [٢٨/٦١٦] الله في اليوم

وَلَنْ تَوَلَّوْا فَلَمَّا مُمْ فِي شِقَاقِي فَسَيَكُونُ لَهُمْ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٢٨﴾ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴿البقرة: ١٣٥-١٣٨﴾.

وأمر الله ذلك الرسول بدعوة الخلق إلى توحيده بالعدل فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعِي إِلَى تَعَالَى إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ إِلَّا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُفْرِكُ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذُ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿آل عمران: ٦٤﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يُوَظَّهَرَهُ اللَّهُ بِالْكِتَابِ وَالْحِكْمِ وَالنُّبُوَّةِ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْحِينَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الْكِتَابِ وَمَا كُنْتُمْ تَذَرُونَ ﴿٢٨﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلتَّحِيَّةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً ۚ أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿آل عمران: ٧٩، ٨٠﴾.

وأمره أن تكون صلاته وحجه إلى بيت الله الحرام الذي بناه خليفه إبراهيم أبو الأنبياء وإمام الخلفاء. وجعل أمته وسطاً فلم يغفلوا في [٢٨/٦١٤] الأنبياء كغفلوا من عدلهم بالله.

وجعل فيهم شيئاً من الإلهية وعيدهم وجعلهم شفعاء. ولم يجفوا جفاء من آذاهم واستخف بحرمتهم وأعرض عن طاعتهم، بل عزروا الأنبياء أي: عظموهم ونصروهم وآمنوا بما جاءوا به وأطاعوهم واتبعوهم واثموا بهم وأحبوهم وأجلوهم ولم يعبدوا إلا الله فلم يتكلموا إلا عليه ولم يستعينوا إلا به مخلصين له الدين حنفاء، وكذلك في الشرائع. قالوا ما أمرنا الله به أطعناه وما نهانا عنه انتهينا وإذا نهانا عما كان أحله كما نهى بني إسرائيل عما كان أباحه ليعقوب أو أباح لنا ما كان حراماً كما أباح المسيح بعض الذي حرم الله

وهو لا يجترئ أن يجاوبه حتى إن وزراء غازان ذكروا ما ينم عليه من فساد النية له وكنت حاضراً لما جاءت رسلهم إلى ناحية الساحل وأخبرني التار بالأمر الذي أراد صاحب سيس أن يدخل بينكم وبينه فيه حيث مناكم بالفرور وكان التار من أعظم الناس شتيمة لصاحب سيس وإهانة له، ومع هذا فإننا كنا نعامل أهل ملتكم بالإحسان إليهم والذب عنهم. وقد عرف النصراني كلهم أنني لما خاطبت التار في إطلاق الأسرى وأطلقهم غازان وقطلو شاه وخاطبت مولاي فيهم فسمح بإطلاق المسلمين. قال لي: لكن معنا نصاري أخذناهم من القدس فهؤلاء لا يطلقون. فقلت له: بل جميع من معك من اليهود والنصارى الذين هم أهل ذمتنا، فإننا نفتكهم ولا ندع أسيراً لا من أهل الملة [٢٨/٦١٨] ولا من أهل الذمة. وأطلقنا من النصراني من شاء الله، فهذا عملنا وإحساننا والجزاء على الله. وكذلك السبي الذي بأيدينا من النصراني يعلم كل أحد إحساننا ورحمتنا ورأفتنا بهم، كما أوصانا خاتم المرسلين حيث قال في آخر حياته: «الصلوة وما ملكت أيما نكم»^(١) قال الله تعالى في كتابه: ﴿وَيُعْلِمُونَ الْطَّغَامَ عَلَى حُبِّهِ مَتَكَبِّرِينَ وَتَقِيماً وَأَيْمَاناً﴾ [الإنسان: ٨].

ومع خضوع التار لهذه الملة وانتسابهم إلى هذه الملة، فلم نخادعهم ولم نناقضهم، بل بينا لهم ما هم عليه من الفساد والخروج عن الإسلام الموجب لجهادهم وأن جنود الله المؤيدة وعساكره المنصورة المستقرة بالديار الشامية والمصرية: ما زالت منصورة على من ناوأها. مظفرة على من عاداها. وفي هذه المدة لما شاع عند العامة أن التار مسلمون أمسك العسكر عن قتالهم فقتل منهم بضعة عشر ألفاً ولم يقتل من المسلمين مائتان. فلما انصرف العسكر إلى مصر وبلغه ما عليه هذه الطائفة الملعونة من الفساد وعدم الدين:

انتقاماً منه. وغاية ذي المال أن يكون كقارون الذي خسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة. لما آذى نبي الله موسى. وهذه وصايا المسيح ومن قبله ومن بعده من المرسلين كلها تأمر بعبادة الله والتجرد للدار الآخرة والإعراض عن زهرة الحياة الدنيا.

ولما كان أمر الدنيا خبيثاً رأيت أن أعظم ما يهدى لعظيم قومه المفاخرة في العلم والدين: بالمذاكرة فيما يقرب إلى الله. والكلام في الفروع مبني على الأصول.

وأتم تعلمون أن دين الله لا يكون بهوى النفس ولا بعادات الآباء وأهل المدينة وإنما ينظر العاقل فيما جاءت به الرسل وفي ما اتفق الناس عليه وما اختلفوا فيه ويعامل الله تعالى بينه وبين الله تعالى بالاعتقاد الصحيح والعمل الصالح وإن كان لا يمكن الإنسان أن يظهر كل ما في نفسه لكل أحد: فيستغنى هو بذلك القدر.

وإن رأيت من الملك رغبة في العلم والخير كاتبته وجاوبته عن مسائل يسألها وقد كان خطري أن أجيء إلى قبرص لمصالح في الدين والدنيا، لكن إذا رأيت من الملك ما فيه رضى الله ورسوله عاملته بما يقتضيه عمله، فإن الملك وقومه يعلمون أن الله قد أظهر من معجزات [٢٨/٦١٧] رسله عامة ومحمد خاصة: ما أيد به دينه وأذل الكفار والمنافقين. ولما قدم مقدم المغول غازان وأتباعه إلى دمشق وكان قد انتسب إلى الإسلام، لكن لم يرض الله ورسوله والمؤمنون بما فعلوه، حيث لم يلتزموا دين الله وقد اجتمعت به وأمراته وجرى لي معهم فصول يطول شرحها، لا بد أن تكون قد بلغت الملك، فأذله الله وجنوده لنا حتى بقينا نضربهم بأيدينا ونصرخ فيهم بأصواتنا. وكان معهم صاحب سيس مثل أصغر غلام يكون حتى كان بعض المؤذنين الذين معنا يصرخ عليه ويشتمه

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٥٨٦) وأبو داود (٥١٥٦) وابن ماجه (٢٦٩٨) وانظر «الإرواء» (٢١٧٨).

يدعو قومه النصارى إلى متابعتهم وأكرم كتابه وقبله ووضعه على عينيه وقال: وددت أني أخلص إليه حتى أغسل عن قدميه ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبت إليه. وأما النجاشي ملك الحبشة النصراني، فإنه لما بلغه خبر النبي ﷺ من أصحابه الذين هاجروا إليه: آمن به وصدقه وبعث إليه ابنه وأصحابه مهاجرين. وصل النبي ﷺ عليه لما مات. ولما سمع سورة ﴿تَهْمِيصٌ﴾ [مريم: ١] بكى. ولما أخبروه عما يقولون في المسيح قال: والله ما يزيد عيسى على هذا مثل هذا العود. وقال: إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة.

وكانت سيرة النبي ﷺ أن من آمن بالله وملأنته وكتبه ورسله من النصارى صار من أمته له ما لم وعليه ما عليهم. وكان له أجران: أجر على إيمانه بالمسيح وأجر على إيمانه بمحمد. ومن لم يؤمن به من الأمم فإن الله أمر بقتاله كما قال في كتابه: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

[٢٨/٦٢١] فمن كان لا يؤمن بالله بل يسب الله ويقول: إنه ثالث ثلاثة وأنه صلب. ولا يؤمن برسله بل يزعم أن الذي حل وولد وكان يأكل ويشرب ويتغوط ويتام: هو الله وابن الله. وأن الله أو ابنه حل فيه وتدرعه ويحمده ما جاء به محمد خاتم المرسلين ويعترف نصوص التوراة والإنجيل، فإن في الأناجيل الأربعة من التناقض والاختلاف بين ما أمر الله به وأوجبه ما فيها ولا يدين الحق، ودين الحق هو الإقرار بما أمر الله به وأوجبه من عبادته وطاعته ولا يحرم ما حرم الله ورسوله، من الدم والميتة ولحم الخنزير الذي ما زال حراماً من لدن آدم إلى محمد ﷺ ما أباحه نبي قط، بل علماء النصارى يعلمون أنه محرم وما يمنع

خرجت جنود الله وللأرض منها وثيد قد ملأت السهل والجبل، في كثرة وقوة وعدة وليان وصدق. قد بهرت العقول والألباب. محفوفة بملائكة الله التي ما زال يمد بها الأمة الحنيفة المخلصة لبارئها: فانهمز العدو بين أيديها ولم يقف لمقابلتها، ثم أقبل العدو ثانياً فأرسل عليه من [٢٨/٦١٩] العذاب ما أهلك النفوس والخيول وانصرف خاسئاً وهو حسير وصدق الله وعده ونصر عبده، وهو الآن في البلاء الشديد والتعكيس العظيم والبلاء الذي أحاط به، والإسلام في عز متزايد وخير مترافد، فإن النبي ﷺ قد قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة في رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها»^(١). وهذا الدين في إقبال وتجدد. وأنا ناصح للملك وأصحابه والله الذي لا إله إلا هو الذي أنزل التوراة والإنجيل والفرقان، ويعلم الملك أن وفد نجران وكانوا نصارى كلهم فيهم الأسقف وغيره لما قدموا على النبي ﷺ ودعاهم إلى الله ورسوله وإلى الإسلام خاطبوه في أمر المسيح وناظروه فلما قامت عليهم الحجة جعلوا يراوغون فأمر الله نبيه أن يدعوهم إلى المباهلة كما قال: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأُنْفُسَنَا وَأُنْفُسَكُمْ ثُمَّ تَبَيَّنْ فَلْيَعْلَمْ كَيْفَ كُنَّا وَكَيْفَ أَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦١].

فلما ذكر النبي ﷺ ذلك استشوروا بينهم فقالوا: تعلمون أنه نبي وأنه ما باهل أحد نبياً فأفلح. فأدوا إليه الجزية ودخلوا في الذمة واستعفوا من المباهلة.

وكذلك بعث النبي ﷺ كتابه إلى قيصر الذي كان ملك النصارى بالشام والبحر إلى قسطنطينية وغيرها وكان ملكاً [٢٨/٦٢٠] فاضلاً، فلما قرأ كتابه وسأل عن علامته: عرف أنه النبي الذي بشر به المسيح وهو الذي كان وعد الله به إبراهيم في ابنه إسماعيل وجعل

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٢٩١) وأحمد (٥٢٢ / ٤).

والحديث صحيح الشيخ الألباني في «الصحيح» (٥٩٩).

الثغور الساحلية أمراء ذوو بأس شديد وقد ظهر بعض أثرهم وهم في ازدياد. ثم عند المسلمين من الرجال الفداوية الذين يقاتلون الملوك في [٢٨/٦٢٣] فرشها وعلى أفراسها: من قد بلغ الملك خبرهم قديماً وحديثاً. وفيهم الصالحون الذين لا يرد الله دعواتهم ولا يجيب طلباتهم الذين يغضب الرب لغضبهم ويرضى لرضاهم. وهؤلاء التار مع كثرتهم وانتسابهم إلى المسلمين لما غضب المسلمون عليهم أحاط بهم من البلاء ما يعظم عن الوصف، فكيف يحسن أيها الملك بقوم يجاورون المسلمين من أكثر الجهات أن يعاملوهم هذه المعاملة التي لا يرضاها عاقل، لا مسلم ولا معاهد. هذا وأنت تعلم أن المسلمين لا ذنب لهم أصلاً، بل هم المحمودون على ما فعلوه، فإن الذي أطبقت العقلاء على الإقرار بفضلهم هو دينهم حتى الفلاسفة أجمعوا على أنه لم يطرُق العالم دين أفضل من هذا الدين؛ فقد قامت البراهين على وجوب متابعتهم، ثم هذه البلاد ما زالت بأيديهم الساحل، بل وقبرص أيضاً ما أخذت منهم إلا من أقل من ثلاثمائة سنة وقد وعدهم النبي ﷺ أنهم لا يزالون ظاهرين إلى يوم القيامة. فما يؤمن الملك أن هؤلاء الأسرى المظلومين يبلدته يتقم لهم رب العباد والبلاد كما يتقم لغيرهم وما يؤمنه أن تأخذ المسلمين حية إسلامهم فينالوا منها ما نالوا من غيرها ونحن إذا رأينا من الملك وأصحابه ما يصلح عاملناهم بالحنى ولا فمنبغي عليه لينصرنه الله. [٢٨/٦٢٤] وأنت تعلم أن ذلك من أيسر الأمور على المسلمين. وأنا ما غرضي الساعة إلا مخاطبتكم بالنبي هي أحسن والمعاونة على النظر في العلم واتباع الحق وفعل ما يجب. فإن كان عند الملك من يثق بعقله ودينه فليبحث معه عن أصول العلم وحقائق الأديان ولا يرضى أن يكون من هؤلاء النصارى المقلدين الذين لا يسمعون ولا يعقلون، إنهم إلا كالأنعام، بل هم أضل سبيلاً. وأصل ذلك أن تستعين بالله

بعضهم من إظهار ذلك إلا الرغبة والرهبة. وبعضهم يمنعه العناد والعادة ونحو ذلك. ولا يؤمنون باليوم الآخر، لأن عامتهم وإن كانوا يقرون بقيامة الأبدان، لكنهم لا يقرون بها أخبر الله به من الأكل والشرب واللباس والنكاح والنعيم والعذاب في الجنة والنار، بل غاية ما يقرون به من النعيم السماع والشم.

ومنهم مغلفة يتكرون معاد الأجساد وأكثر علماتهم زنادقة وهم يضمرون ذلك ويسخرون بعوامهم، لا سيما بالنساء والمترهين منهم بضعف العقول. فمن هذا حاله فقد أمر الله رسوله بجهاده حتى يدخل في دين الله أو يؤدي الجزية وهذا دين محمد ﷺ، ثم المسيح صلوات الله عليه لم يأمر بجهاد، لا سيما بجهاد الأمة [٢٨/٦٢٢] الخيفية ولا الحواريون بعده. فيا أيها الملك كيف تستحل سفك الدماء وسبي الحرم وأخذ الأموال بغير حجة من الله ورسوله.

ثم أما يعلم الملك أن بديارنا من النصارى أهل الذمة والأمان ما لا يحصي عددهم إلا الله ومعاملتنا فيهم معروفة فكيف يعاملون أسرى المسلمين بهذه المعاملات التي لا يرضى بها ذو مروءة ولا ذو دين؟ لست أقول عن الملك وأهل بيته ولا إخوانه، فإن أبا العباس شاكراً للملك ولأهل بيته كثيراً معترفاً بما فعلوه معه من الخير وإنما أقول عن عموم الرعية. أليس الأسرى في رعية الملك؟ أليست عهود المسيح وسائر الأنبياء توصي بالبر والإحسان؟ فأين ذلك؟ ثم إن كثيراً منهم إنما أخذوا غدرًا والغدر حرام في جميع الملل والشرائع والسياسات فكيف تستحلون أن تستولوا على من أخذ غدرًا أنتم أنتم مع هذا أن يقابلكم المسلمون ببعض هذا وتكونون مغدورين والله ناصرهم ومعينهم، لا سيما في هذه الأوقات والأمة قد امتدت للجهاد، واستعدت للجلاد. ورجب الصالحون وأولياء الرحمن في طاعته وقد تولى

فالملك أحق أن يساعد على ذلك من وجوه كثيرة، لا سيما والمسيح يوصي بذلك في الإنجيل ويأمر بالرحمة العامة والخير الشامل كالشمس والمطر، والملك وأصحابه إذا عاونونا على تخليص الأسرى والإحسان إليهم كان الحظ الأوفر لهم في ذلك في الدنيا والآخرة، أما في الآخرة فإن الله يثيب على ذلك ويأجر عليه وهذا مما لا ريب فيه عند العلماء المسيحيين [٢٨/٦٢٦] الذين لا يتبعون الهوى، بل كل من اتقى الله وأنصف علم أنهم أسروا بغير حق لا سيما من أخذ غدراً والله تعالى لم يأمر المسيح ولا أحدًا من الخواريين ولا من اتبع المسيح على دينه، لا بأسر أهل ملة إبراهيم ولا بقتلهم.

وكيف وعامة النصارى يقولون بأن محمدًا رسول الأميين فكيف يجوز أن يقاتل أهل دين اتبعوا رسولهم؟ فإن قال قائل: هم قاتلونا أول مرة، قيل: هذا باطل فيمن غدرتم به ومن بدأتموه بالقتال. وأما من بدأكم منهم فهو معذور لأن الله تعالى أمره بذلك ورسوله بل المسيح والخواريون أخذ عليهم المواثيق بذلك ولا يستوي من عمل بطاعة الله ورسله ودعا إلى عبادته ودينه وأقر بجميع الكتب والرسائل وقاتل لتكون كلمة الله هي العليا وليكون الدين كله لله ومن قاتل في هوى نفسه وطاعة شيطانه على خلاف أمر الله ورسله، وما زال في النصارى من الملوك والقسيسين والرهبان والعامة من له مزية على غيره في المعرفة والدين، فيعرف بعض الحق وينقاد لكثير منه ويعرف من قدر الإسلام وأهله ما يجمله غيره فيعاملهم معاملة تكون نافعة له في الدنيا والآخرة، ثم في فكاك الأسير وثواب العتق من كلام الأنبياء والصديقين ما هو معروف لمن طلبه فمهما عمل الملك معهم وجد ثمرته، [٢٨/٦٢٧] وأما في الدنيا فإن المسلمين أقدر على المكافأة في الخير والشر من كل أحد ومن حاربوه فالويل كل الويل له والملك لا بد أن يكون سمع

وتسأله الهداية وتقول: اللهم أرني الحق حقًا وأعني على اتباعه. وأرني الباطل باطلًا وأعني على اجتنابه، ولا تجعله مشبهًا عليّ فأتبع الهوى فأضل. وقل اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون: اهتدي لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم. والكتاب لا يحتمل البسط أكثر من هذا، لكن أنا ما أريد للملك إلا ما ينفعه في الدنيا والآخرة وهما شيان:

أحدهما: له خاصة وهو معرفته بالعلم والدين وانكشاف الحق وزوال الشبهة وعبادة الله كما أمر. فهذا خير له من ملك الدنيا بحدافيرها. وهو الذي بعث به المسيح وعلمه الخواريين.

الثاني: له وللمسلمين وهو مساعدته للأسرى الذين في بلاده وإحسانه إليهم وأمر رعيته بالإحسان إليهم والمعاونة لنا على خلاصهم، فإن في الإساءة إليهم دركًا على الملك في دينه ودين الله تعالى ودركًا من جهة المسلمين وفي [٢٨/٦٢٥] المعاونة على خلاصهم حسنة له في دينه ودين الله تعالى وعند المسلمين، وكان المسيح أعظم الناس توصية بذلك.

ومن العجب كل العجب أن يأسر النصارى قوماً غدراً أو غير غدر ولم يقاتلوهم والمسيح يقول: «من لطمك على خدك الأيمن فأدر له خلك الأيسر ومن أخذ رداءك فأعطه قميصك» وكلما كثرت الأسرى عندهم كان أعظم لغضب الله وغضب عباده المسلمين، فكيف يمكن السكوت على أسرى المسلمين في قبرص سيما وعامة هؤلاء الأسرى قوم فقراء وضعفاء ليس لهم من يسمى فيهم. وهذا أبو العباس مع أنه من عباد المسلمين وله عبادة وفقرو فيه مشيخة ومع هذا فما كاد يحصل له فداؤه إلا بالشدة. ودين الإسلام يأمرنا أن نعين الفقير والضعيف،

السير ويلغه أنه ما زال في المسلمين النفر القليل منهم من يغلب أضعافاً مضاعفة من النصارى وغيرهم فكيف إذا كانوا أضعافهم وقد بلغه الملاحم المشهورة في قديم الدهر وحديثه: مثل أربعين ألفاً يغلزون من النصارى أكثر من أربعمائة ألف أكثرهم فارس. وما زال المرابطون بالشغور مع قلتهم واشتغال ملوك الإسلام عنهم يدخلون بلاد النصارى فكيف وقد من الله تعالى على المسلمين باجتماع كلمتهم وكثرة جيوشهم وبأس مقدميهم وعلو همهم ورغبتهم فيما يقرب إلى الله تعالى واعتقادهم أن الجهاد أفضل الأعمال المطروحة وتصديقهم بما وعدهم نبيهم؛ حيث قال: «يعطى الشهيد ست خصال: يغفر له بأول قطرة من دمه، ويرى مقعده في الجنة، ويكسى حلة الإيمان، ويزوج بأثنتين وسبعين من الحور العين، ويوقى فتنة القبر، ويؤمن من الفرع الأكبر يوم القيامة». ثم إن في بلادهم من النصارى أضعاف ما عندكم من المسلمين، فإن فيهم من ردوس النصارى من ليس في البحر مثلهم إلا قليل. وأما أسراء المسلمين فليس فيهم من يحتاج إليه المسلمون ولا من يتفنون به وإنما نسى في تخليصهم لأجل الله تعالى رحمة لهم وتقرئاً إليه يوم يجزي [٢٨/٦٢٨] الله المصدقين ولا يضيع أجر المحسنين. وأبو العباس حامل هذا الكتاب قد بث محاسن الملك وإخوته عندنا واستعطف قلوبنا إليه، فلذلك كاتب الملك لما بلفتني رغبته في الخير وميله إلى العلم والدين وأنا من نواب المسيح وسائر الأنبياء في مناصحة الملك وأصحابه وطلب الخير لهم، فإن أمة محمد خير أمة أخرجت للناس يريدون للخلق خير الدنيا والآخرة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويدعونهم إلى الله ويعينونهم على مصالح دينهم ودنياهم. وإن كان الملك قد بلغه بعض الأخبار التي فيها طعن على بعضهم أو طعن على دينهم، فإما أن يكون المخبر كاذباً أو ما فهم التأويل وكيف صورة الحال، وإن كان صادقاً عن بعضهم بنوع من

والملك وكل عاقل يعرف أن أكثر النصارى خارجون عن وصايا المسيح والحواريين ورسائل بولص وغيره من القديسين، وإن كان أكثر ما معهم من النصرانية شرب الخمر، وأكل الخنزير، وتعظيم الصليب، ونواميس مبتدعة ما أنزل الله بها من سلطان، وأن بعضهم يستحل بعض ما حرمة الشريعة النصرانية. هذا فيما يقرون له.

وأما [٢٨/٦٢٩] مخالفتهم لما لا يقرون به فكلهم داخل في ذلك. بل قد ثبت عندنا عن الصادق المصدق رسول الله ﷺ «أن المسيح عيسى بن مريم ينزل عندنا بالنارة البيضاء في دمشق واضعاً كفيه على منكبي ملكين، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ولا يقبل من أحد إلا الإسلام، ويقتل مسيح الضلالة الأعور الدجال الذي يتبعه اليهود، ويسلط المسلمون على اليهود، حتى يقول الشجر والحجر: يا مسلم! هذا يهودي ورائي فاقتله. ويتقم الله للمسيح بن مريم مسيح الهدى من اليهود ما آذوه وكنبوه لما بعث إليهم».

وأما ما عندنا في أمر النصارى وما يفعل الله بهم من إدالة المسلمين عليهم وتسليطه عليهم: فهذا مما لا أخبر به الملك، لئلا يضيق صدره، ولكن الذي أنصح به أن كل من أسلف إلى المسلمين خيراً ومال إليهم كانت عاقبته معهم حسنة بحسب ما فعله من الخير، فإن الله يقول: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

والذي أختتم به الكتاب الوصية بالشيخ أبي العباس ويغيره من الأسرى والمساعدة لهم والرفق بمن عندهم من أهل القرآن والامتناع من تغيير دين

الإنسان يجد تلك التربة مخالفة لهذه التربة كما تختلف تربة الشام ومصر، فما كان دون وادي المنحنى فهو من الشام: مثل معان. وأما العلي وتبوك ونحوهما: فهو من أرض الحجاز. والله أعلم.



[٢٨/٦٣٢] ما تقول السادة العلماء أئمة الدين في الكنائس التي بالقاهرة وغيرها التي أغلقت بأمر ولاية الأمور إذا ادعى أهل الذمة أنها أغلقت ظلمًا وأنهم يستحقون فتحها وطلبوا ذلك من ولي الأمر أيده الله تعالى ونصره فهل تقبل دعوهم؟ وهل تجب إجابته أم لا؟ وإذا قالوا: إن هذه الكنائس كانت قديمة من زمن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وغيره من خلفاء المسلمين وأنهم يطلبون أنهم يقرون على ما كانوا عليه في زمن عمر وغيره وأن إغلاقتها مخالف لحكم الخلفاء الراشدين. فهل هذا القول مقبول منهم أو مردود؟ وإذا ذهب أهل الذمة إلى من يقدم من بلاد الحرب عن رسول أو غيره فسألوه أن يسأل ولي الأمر في فتحها أو كاتبوا ملوك الحرب ليطالبوا ذلك من ولي أمر المسلمين، فهل لأهل الذمة ذلك؟ وهل يتقضى عهدهم بذلك أم لا؟ وإذا قال قائل: أنهم إن لم يجابوا إلى ذلك حصل للمسلمين ضرر [٢٨/٦٣٣] إما بالعدوان على من عندهم من الأسرى والمساجد وإما بقطع متاجرهم عن ديار الإسلام وإما بترك معاونتهم لولي أمر المسلمين على ما يعتمد من مصالح المسلمين ونحو ذلك فهل هذا القول صواب أو خطأ؟ بينوا ذلك مبسوطاً مشروحاً. وإذا كان في فتحها تغير قلوب المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وحصول الفتنة والفرقة بينهم وتغير قلوب أهل الصلاح والدين وعموم الجنود

واحد منهم وسوف يرى الملك عاقبة ذلك كله. ونحن ننجزى الملك على ذلك بأضعاف ما في نفسه. والله يعلم أني قاصد للملك الخير؛ لأن الله تعالى أمرنا بذلك وشرع لنا أن نريد الخير لكل [٢٨/٦٣٠] أحد ونعطف على خلق الله وندعوهم إلى الله وإلى دينه وندفع عنهم شياطين الإنس والجن.

والله المستول أن يعين الملك على مصلحته التي هي عند الله المصلحة وأن يغير له من الأقوال ما هو خير له عند الله ويغتم له بخاتمة خير. والحمد لله رب العالمين. وصلواته على أنبيائه المرسلين، ولا سيما محمد خاتم النبيين والمرسلين والسلام عليهم أجمعين.



وسئل رحمه الله:

هل المدينة من الشام؟

فأجاب

مدينة النبي ﷺ من الحجاز باتفاق أهل العلم، ولم يقل أحد من المسلمين ولا غيرهم أن المدينة النبوية من الشام، وإنما يقول هذا جاهل بحد الشام والحجاز جاهل بما قاله الفقهاء وأهل اللغة وغيرهم. ولكن يقال المدينة شامية ومكة يمانية: أي المدينة أقرب إلى الشام ومكة أقرب إلى اليمن وليست مكة من اليمن ولا المدينة من الشام.

وقد أمر النبي ﷺ في مرض موته: أن تخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب وهي الحجاز فأخرجهم عمر [٢٨/٦٣١] بن الخطاب رضي الله عنه من المدينة وخيبر وينبع واليمامة ومخالف هذه البلاد، ولم يخرجهم من الشام، بل لما فتح الشام أقر اليهود والنصارى بالأردن وفلسطين وغيرهما كما أقرهم بدمشق وغيرها.

وتربة الشام تخالف تربة الحجاز كما يوجد الفرق بينهما عند المنحنى الذي يسمى عقبة الصوان. فإن

أصلاً، ولهذا كانوا مؤيدين منصورين على الأعداء مع قلة المال والعدد، وإنما قويت شوكة النصارى والتار بعد موت العادل أخي صلاح الدين حتى إن بعض الملوك أعطاهم بعض مدائن المسلمين وحدث حوادث بسبب التفريط فيها أمر الله به ورسوله ﷺ، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفَ اللَّهُ مِنْ بَعْثِهِ إِتِ اللَّهِ لَقَوْثٌ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، وقال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَنُوا بِأَلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ وَلِلَّهِ عِاقِبَةُ الْأُمُورِ [الحج: ٤١].

فكان ولاية الأمور الذين يهدمون كنائسهم ويسيرون أمر الله فيهم كعمر بن عبد العزيز وهارون الرشيد ونحوهما: مؤيدين منصورين. وكان الذين هم بخلاف ذلك مغلوبين مقهورين. وإنما كثرت الفتن بين المسلمين وتفرقوا على ملوكهم من حين دخل [٢٨/٦٤٠] النصارى مع ولاية الأمور بالديار المصرية، في دولة المعز ووزارة الفائز وتفرق البحرية وغير ذلك. والله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَيْفَتُنَا لِبَيْبَادِنَا الْكَرْتَلِينَ﴾ ﴿إِنَّمَا لَهُمْ أَلْمَعْرُوفُونَ﴾ ﴿وَلَنْ جُنْدَنَا لَهُمُ الْفَالِقُونَ﴾ [الصافات: ١٧١ - ١٧٣] وقال تعالى في كتابه: ﴿وَإِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي أَمْنِهِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِقُدْرَةِ أَلْمَعْرُوفِ﴾ [غافر: ٥١] وقال تعالى: ﴿يُنَالِجُ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا نَنْصُرُ اللَّهُ بَعْثُكُمْ وَتُؤْتِي أَلْمَعْرُوفِ﴾ [محمد: ٧] وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة»^(١).

جنة ولا نار ولا يعتقدون وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وخير من كان فيهم الرافضة والرافضة شر الطوائف المستبين إلى القبلة، فبهذا السبب وأمثاله كان إحداث الكنائس في القاهرة وغيرها وقد كان في بر مصر كنائس قديمة، لكن تلك الكنائس أقرهم المسلمون عليها حين فتحوا البلاد، لأن الفلاحين كانوا كلهم نصارى ولم يكونوا مسلمين، وإنما كان المسلمون الجند خاصة وأقروهم كما أقر النبي ﷺ اليهود على خير لما فتحها؛ لأن اليهود كانوا فلاحين وكان المسلمون مشتغلين بالجهاد، ثم إنه بعد ذلك في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما كثر المسلمون واستغنوا عن اليهود أجلاهم أمير المؤمنين عن خير كما أمر بذلك النبي ﷺ حيث قال: «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب»^(٢) حتى لم يبق في خير يهودي. وهكذا القرية التي يكون أهلها نصارى وليس عندهم مسلمون ولا مسجد للمسلمين فإذا أقرهم المسلمون على كنائسهم التي فيها جاز ذلك كما فعله المسلمون: وأما إذا سكنها المسلمون [٢٨/٦٣٩] وبنوا بها مساجدهم فقد قال النبي ﷺ: «لا تصلح قبلتان بأرض»^(٣) وفي أثر آخر: «لا يجتمع بيت رحمة وبيت عذاب».

والمسلمون قد كثروا بالديار المصرية وعمرت في هذه الأوقات حتى صار أهلها بقدر ما كانوا في زمن صلاح الدين مرات متعددة وصلاح الدين وأهل بيته ما كانوا يوالون النصارى ولم يكونوا يستعملون منهم أحداً في شيء من أمور المسلمين

(١) صحيح: صحيحه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٣٢) ومزاه إلى مسلم (١٦٣٧، ١٧٦٧).

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (١ / ٢٢٣) والترمذي (٦٣٣) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٢٥٢).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٢٥٢).

دينهم ودنياهم لا تقوم إلا بما في بلاد المسلمين والمسلمون والله الحمد والمثمة أغنياء عنهم في دينهم ودنياهم. فأما نصارى الأندلس فهم لا يتركون المسلمين في بلادهم لحاجتهم إليهم وإنما يتركونهم خوفاً من التتار. فإن المسلمين عند التتار أعز من النصارى وأكرم ولو قدر أنهم [٢٨/٦٤٢] قادرون على من عندهم من المسلمين فالمسلمون أقدر على من عندهم من النصارى. والنصارى الذين في ذمة المسلمين فيهم من البتاركة وغيرهم من علماء النصارى ورهبانهم ممن يحتاج إليهم أولئك النصارى وليس عند النصارى مسلم يحتاج إليه المسلمون والله الحمد مع أن فكاك الأسارى من أعظم الواجبات وبذل المال الموقوف وغيره في ذلك من أعظم القربات وكل مسلم يعلم أنهم لا يتجرون إلى بلاد المسلمين إلا لأغراضهم، لا لنفع المسلمين ولو منعهم ملوكهم من ذلك لكان حرصهم على المال يمنعهم من الطاعة فإنهم أرغب الناس في المال ولهذا يتقاملون في الكنائس.

وهم طوائف مختلفون وكل طائفة تضاد الأخرى. ولا يشير على ولي أمر المسلمين بما فيه إظهار شعائره في بلاد الإسلام أو تقوية أمرهم بوجه من الوجوه إلا رجل منافق يظهر الإسلام وهو منهم في الباطن أو رجل له غرض فاسد مثل أن يكونوا برطلوه ودخلوا عليه برغبة أو رهبة أو رجل جاهل في غاية الجهل لا يعرف السياسة الشرعية الإلهية التي تنصر سلطان المسلمين على أعدائه وأعداء الدين، وإلا فمن كان عارفاً ناصحاً له أشار عليه بما يوجب نصره وثباته وتأنيده واجتماع قلوب المسلمين عليه ومحبتهم له ودعاء الناس له في مشارق الأرض ومغاربها.

وكل من عرف سير الناس وملوكهم رأى كل من كان أنصر لدين الإسلام وأعظم جهاداً لأعدائه وأقوم بطاعة الله ورسوله: أعظم نصرة وطاعة وحرمة: من عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإلى الآن.

وقد أخذ المسلمون منهم كنائس كثيرة من أرض العنوة بعد أن أقرروا عليها في خلافة عمر بن عبد العزيز وغيره من الخلفاء وليس في المسلمين من أنكر ذلك. فعلم أن هدم كنائس العنوة جائز، إذا لم يكن فيه ضرر على المسلمين. فأعراض من أعرض عنهم كان لقلّة المسلمين ونحو ذلك من الأسباب كما أعرض النبي ﷺ عن إجلاء اليهود حتى أجلاهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه. [٢٨/٦٤١] وليس لأحد من أهل الذمة أن يكتبوا أهل دينهم من أهل الحرب ولا يخبروهم بشيء من أخبار المسلمين ولا يطلب من رسولهم أن يكلف ولي أمر المسلمين ما فيه ضرر على المسلمين ومن فعل ذلك منهم وجبت عقوبته باتفاق المسلمين وفي أحد القولين يكون قد نقض عهده وحل دمه وماله. ومن قال: إن المسلمين يحصل لهم ضرر إن لم يجابوا إلى ذلك لم يكن عارفاً بحقيقة الحال، فإن المسلمين قد فتحوا ساحل الشام وكان ذلك أعظم المصائب عليهم وقد ألزموهم بلبس الغيار وكان ذلك من أعظم المصائب عليهم، بل التتار في بلادهم خربوا جميع كنائسهم وكان نوروز رحمه الله تعالى قد ألزمهم بلبس الغيار وضرب الجزية والصغار، فكان ذلك من أعظم المصائب عليهم ومع هذا لم يدخل على المسلمين بذلك إلا كل خبير، فإن المسلمين مستغنون عنهم وهم إلى ما في بلاد المسلمين أحوج من المسلمين إلى ما في بلادهم، بل مصلحة

والمسلمون في مشارق الأرض ومغاربها قلوبهم واحدة موالية لله ولرسوله ولعباده المؤمنين معادية لأعداء الله ورسوله وأعداء عباده المؤمنين وقلوبهم الصادقة وأدعيتهم الصالحة هي العسكر الذي لا يقلب، والجند الذي لا يخذل، فإنهم هم الطائفة المنصورة إلى يوم القيامة كما أخبر رسول الله ﷺ.

وقال الله تعالى: ﴿يَتْلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخِفُوا بِطَآئِفَةٍ مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُوكُمْ خُبَالًا وَّدُوًا مَا عِندَكُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْيَاءُ مِنْ أَقْوَاسِهِمْ وَمَا تَخْشَى صُورُهُمْ أَكْثَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تُعْلَمُونَ ﴿١١٨﴾ مَتَّاتُمْ أَوْلَاءَ يُحِبُّوهُمْ وَلَا يُحِبُّوكُمْ وَتَوَلَّيْتُمْ بِالْكِتَابِ عَلَيْكُمْ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَابِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١١٩﴾ إِن تَسْتَكْتُمْنَ حَسَةً تَكُونُ لَكُمْ عُيُوبًا وَإِنْ تُصَيِّبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ۚ وَإِنْ تُصَيِّبُوا وَتَتَّقُوا لَا يُضْرَبْكُمْ كَذِبُكُمْ شَيْئًا ۚ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١١٨ - ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿يَتْلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخِفُوا آلَ يَهُودَ [٢٨/٦٤٥] وَالنَّصْرَى أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ أَجْمَعِينَ فَإِنَّهُ يَنْهَى الْفُقَرَاءَ وَالظَّالِمِينَ ﴿١٢٠﴾ فَكَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ لَقَعَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُضْرِبُوا عَلَىٰ مَا أَتَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدْبِيرًا ﴿١٢١﴾ يَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ ءَأْمَنُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أُنْفُسِهِمْ ۚ (يَمْ كُمْ لَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْشَانُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَمِيرًا ﴿١٢٢﴾ يَتْلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ

وهذا كله [٢٨/٦٤٣] إنما يكون بإعزاز دين الله وإظهار كلمة الله وإذلال أعداء الله تعالى. وليعتبر المعتبر بسيرة نور الدين وصلاح الدين ثم العادل، كيف مكنهم الله وأيدهم وفتح لهم البلاد وأذل لهم الأعداء، لما قاموا من ذلك بما قاموا به. وليعتبر بسيرة من وإلى النصارى كيف أذله الله تعالى وكتبه. وليس المسلمون محتاجين إليهم والله الحمد. فقد كتب خالد بن الوليد رضي الله عنه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: إن بالشام كاتباً نصرانياً لا يقوم خراج الشام إلا به فكتب إليه: لا تستعمله. فكتب: إنه لا غنى بنا عنه فكتب إليه عمر لا تستعمله فكتب إليه إذا لم نوله ضاع المال فكتب إليه عمر رضي الله عنه مات النصراني والسلام.

وثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أن مشركاً لحقه ليقاتل معه فقال له: «إني لا أستعين بمشرك»^(١) وكما أن استخدام الجند المجاهدين إنما يصلح إذا كانوا مسلمين مؤمنين: فكذلك الذين يعاونون الجند في أموالهم وأعمالهم إنما تصلح بهم أحوالهم إذا كانوا مسلمين مؤمنين وفي المسلمين كفاية في جميع مصالحهم والله الحمد.

ودخل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه على عمر بن الخطاب [٢٨/٦٤٤] رضي الله عنه ففرض عليه حساب العراق فأعجبه ذلك وقال: ادع كاتبك يقرؤه علي فقال: إنه لا يدخل المسجد قال: «ولم؟» قال: لأنه نصراني ففرضه عمر رضي الله عنه بالدرة فلو أصابته لأوجعته ثم قال: لا تعزؤهم بعد أن أذلهم الله، ولا تأمنوهم بعد أن خونهم الله، ولا تصدقوهم بعد أن أكذبهم الله.

كل العداوات قد ترجى مودتها

إلا عداوة من عاداك في الدين

ولهذا وغيره منعوا أن يكونوا على ولاية المسلمين أو على مصلحة من يقويهم أو يفضل عليهم في الخبرة والأمانة من المسلمين، بل استعمال من هو دونهم في الكفاية أنفع للمسلمين في دينهم ودنياهم والقليل من الحلال يبارك فيه والحرام الكثير يذهب ويمحقه الله تعالى. والله أعلم. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.



[٢٨/٦٤٧] وستل رحمه الله:

عن نصراني قسيس بجانب داره ساحة بها كنيسة خراب لا سقف لها ولم يعلم أحد من المسلمين وقت خرابها. فاشترى القسيس الساحة وعمرها وأدخل الكنيسة في العمارة وأصلح حيطانها وعمرها وبقي يجمع النصارى فيها وأظهروا شعارهم وطلبه بعض الحكام فتقوى واعتضد ببعض الأعراب وأظهر الشر.

فأجاب:

ليس له أن يحدث ما ذكره من الكنيسة وإن كان هناك آثار كنيسة قديمة ببر الشام فإن ببر الشام فتحه المسلمون عنوة وملكوا تلك الكنائس، وجاز لهم تخريبها باتفاق العلماء وإنها تنازعوا في وجوب تخريبها. وليس لأحد أن يعاونه على إحداث ذلك ويجب عقوبة من أعانه على ذلك. وأما المحدث لذلك من أهل الذمة فإنه في أحد قولي العلماء ينتقض عهده ويباح دمه وماله؛ لأنه خالف الشروط التي شرطها عليهم المسلمون وشرطوا عليهم أن

مُجْتَنَبُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ إِنَّا وَلَكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُعْمِلُونَ الصَّالِحَاتِ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٢﴾ وَمَنْ يَقُولِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥١-٥٦].

وهذه الآيات العزيزة فيها عبرة لأولى الأبواب فإن الله تعالى أنزلها بسبب أنه كان بالمدينة النبوية من أهل الذمة من كان له عز ومنعة على عهد النبي ﷺ وكان أقوام من المسلمين عندهم ضعف يقين وإيمان وفيهم منافقون يظهرون الإسلام ويطنون الكفر: مثل عبد الله بن أبي رأس المنافقين وأمثاله وكانوا يخافون أن تكون للكفار دولة فكانوا يوالونهم ويباطنونهم. قال الله تعالى: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ أي نفاق وضعف إيمان ﴿يُسْرِعُونَ يَمِينًا﴾ [المائدة: ٥٢] أي في معاونتهم ﴿تَخَفُونَ أَنْ تُبَيِّنَا دَابِرَةً﴾ فقال الله تعالى: ﴿قَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِندِهِمْ فَاصْبِرُوا﴾ [٢٨/٦٤٦] أي: هؤلاء المنافقون الذين يوالون أهل الذمة ﴿عَلَى مَا أُنْزِلُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدِيمَةً﴾ ﴿يَقُولُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهْلُؤَلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَعْيُنِهِمْ إِنَّهُمْ لَعَنَكُمْ﴾ ﴿حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَاصْبِرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٢، ٥٣].

فقد عرف أهل الخبرة أن أهل الذمة من اليهود والنصارى والمنافقين يكتبون أهل دينهم بأخبار المسلمين وبما يطمعون على ذلك من أسرارهم حتى أخذ جماعة من المسلمين في بلاد التتر وسي وغير ذلك، بمطالعة أهل الذمة لأهل دينهم. ومن الآيات المشهورة قول بعضهم:

وَتَعْتَقُوا أَنَّهُمْ أُخْتُكُمْ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَقَالَ اللَّهُ لَنِي
مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ
وَوَدَّعْتُمْ يَرْسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا
حَسَنًا ﴿الآية إلى قوله: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ
الزَّكَاةَ وَوَدَّعْتُمْ يَرْسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا
حَسَنًا﴾﴾ [المائدة: ١٢، ١٣]

والميثاق على ما هو واجب عليهم من إقام الصلاة
وإيتاء الزكاة والإيمان بالرسول وتعزيزهم .

وقد أخبر أنه بتقصيرهم ميثاقهم لعنهم وأقسى
قلوبهم، لا بمجرد المعصية للأمر فكان في هذا أن
عقوبة هذه الواجبات الموثقة بالمهود من جهة التقصير
أوكد .

وقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِي
أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا فَمَا بُدِّعُوا بِهٖ﴾
[المائدة: ١٤] والأمر فيه كذلك .

وقوله تعالى: ﴿وَبِهِمْ مِّنْ عَهْدٍ اللَّهُ لَبِثَ
مِنَّا مَن قَضَيْهِمْ لَنَصْرِيكُمْ وَلَنَصْرِيكُمْ مِّنَ الْمَصْلُحِينَ
﴿فَلَمَّا أَتَاهُمْ مِن قَضَيْهِمْ عَصَوْا بِهٖ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ
مُعْرِضُونَ﴾﴾ [التوبة: ٧٥ ، ٧٧] فإن كونه في
الصالحين واجب، [٢٨/٦٥٠] والصدقة المفروضة
واجبة وقد روي أنها هي المنذورة . وهذا نص في أنه
يجب بالنذر ما كان واجباً بالشرع فإذا تركه عوقب
لإخلاف الوعد الذي هو النذر فإن النذر وعد مؤكد
هكذا نقل عن العرب وهذه الآية تسمى النذر وعداً .

وقوله: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ
الزَّكَاةَ وَوَدَّعْتُمْ يَرْسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا
حَسَنًا﴾ [المائدة: ١٢، ١٣] وردة إلى أبيه كان واجباً
عليهم بلا موتى . ومن الحرب المباحة دفع الظالم عن
النفوس والأموال والأبضاع المعصومة .

من نقضها فقد حل لهم منها ما يباح من أهل
الحرب . والله أعلم .



[٢٨/٦٤٨] وقال رحمه الله:

في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتُؤْفَوْنَ
بِالْمُشْكُورِ﴾ [المائدة: ١]

قد قيل: إنها ما أمر الله به ورسوله . فإن هذه الآية
كتبها النبي ﷺ في أول الكتاب الذي كتبه لعمرو بن
حزم لما بعثه عاملاً على نجران وكتاب عمرو فيه
الفرائض والدييات والسنن الواجبة بالشرع . وقوله
للمؤمنين: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ
الَّذِي وَافَّقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾
[المائدة: ٧] وقد ذكر أهل التفسير أن سبب نزولها
مبايعته للأنصار ليلة العقبة فكان النبي ﷺ واثقهم
على ما هو واجب بأمر الله من السمع له والطاعة
وذكرهم الله ذلك الميثاق ليؤفوا به مع أنه لم يوجب إلا
ما كان واجباً بأمر الله .

وهذه الآية أمرهم فيها بذكر نعمته عليهم وذكر
ميثاقه . فذكر سببي الوجوب، لأن الوجوب الثابت
بالشرع ثابت بإيجاب الربوية وهو إنعامه عليهم؛
ولهذا جاء في الحديث: «أحبوا الله لما يغذوكم به من
نعمه»^(١) . ولهذا كان عادة المصنفين في «أصول الدين»
أول ما يذكرون أول نعمة أنعمها الله على عباده وأول
ما وجب على عباده ويذكرون [٢٨/٦٤٩] «مسألة
وجوب شكر المنعم» هل وجب مع الشرع بالعقل أم
لا؟ ولهذا كانت طريقة القرآن تذكير العباد بالآلاء الله
عليهم فإن ذلك يقتضي شكرهم له وهو أداء
الواجبات الشرعية .

وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ

وإنما جاءت الرخصة في السلم والحرب خاصة ،

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي (٣٧٨٩) وأحدث ضعفه الشيخ
الألباني في «ضعيف الجامع» (١٧٦) .

أبي بكر وعمر^(١) لأن هذا صار إجماعاً من أصحاب رسول الله ﷺ الذين لا يجتمعون على ضلالة على ما نقلوه وفهموه من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

وهذه الشروط مروية من وجوه مختصرة ومبسطة. منها ما رواه [٢٨/٦٥٢] سفيان الثوري عن مسروق بن عبد الرحمن بن عتبة قال: كتب عمر رضي الله عنه حين صالح نصارى الشام كتاباً وشرط عليهم فيه: أن لا يحدثوا في مدنهم ولا ما حولها ديراً ولا صومعة ولا كنيسة ولا قلاية لراهب ولا يحدّثوا ما خرب ولا يمتنعوا كنائسهم أن يتزلها أحد من المسلمين ثلاث ليال يطعمونهم ولا يؤووا جاسوساً، ولا يكتموا غش المسلمين، ولا يعلموا أولادهم القرآن، ولا يظهروا شركاً، ولا يمتنعوا ذوي قرابتهم من الإسلام إن أرادوه، وأن يوقروا المسلمين، وأن يقوموا لهم من مجالسهم إذا أرادوا الجلوس، ولا يتشبهوا بالمسلمين في شيء من لباسهم: من قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا يتكفوا بكتانهم ولا يركبوا سرجاً ولا يتقلدوا سيفاً ولا يتخذوا شيئاً من سلاحهم ولا ينقشوا خواتيمهم بالعربية ولا يبيعوا الخمر وأن يميزوا مقدم رءوسهم، وأن يلزموا زيهم حيث ما كانوا، وأن يشدوا الزنانير على أوساطهم، ولا يظهروا صلياً ولا شيئاً من كتبهم في شيء من طريق المسلمين، ولا يجاوروا المسلمين بموتاهم، ولا يضربوا بالناقوس إلا ضرباً خفياً، ولا يرفعوا أصواتهم بقراءتهم في كنائسهم في شيء في حضرة المسلمين، ولا يخرجوا شعائين، ولا يرفعوا مع

لأن هذين الوطنين مبناها على تأليف القلوب وتغييرها فإذا تألفت فهي المسألة وإذا تافرت فهي المحاربة. والتأليف والتغيير يحصل بالترهات كما يحصل بالحقائق، ولهذا يؤثر قول الشعر في التأليف والتغيير بحيث يحرك النفوس شهوة ونفرة تحريكاً عظيماً وإن لم يكن الكلام منطبقاً على الحق، لكن لأجل تخيل أو تمثيل.

فلما كانت المسألة والمحاربة الشرعية يقوم فيها التوهم لما لا حقيقة له مقام توهم ما له حقيقة ولم يكن في المعارض إلا الإيماز بما لا حقيقة له والناطق لم يعن إلا الحق: صار ذلك حقاً وصدقاً عند التكلم وموهماً للمستمع توهمًا يؤلفه تأليفاً يحبه الله أو رسوله أو ينفره تغييراً يحبه الله ورسوله بمنزلة تأليفه وتغييره بالأشعار التي فيها تخيل وتمثيل ويمتزلة الحكايات التي فيها الأمثال المضروبة. فإن الأمثال المنظومة والمثورة إذا كانت حقاً مطابقاً؛ فهي من الشعر الذي هو حكمة وإن كان فيها تشبيهات شديدة وتخيلات عظيمة أفادت تأليفاً وتغييراً.



[٢٨/٦٥١] وقال - قدس الله روحه -:

فصل

في شروط عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي شرطها على أهل الذمة لما قدم الشام وشارطهم بمحضر من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم وعليه العمل عند أئمة المسلمين لقول رسول الله ﷺ: «عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة»^(٢) وقوله ﷺ: «اقتدوا بالذين من بعدي،

جزية ولا تصلح قبلتان بأرض^(١).

وهذه الشروط قد ذكرها أئمة العلماء من أهل المذاهب المتبوعة وغيرها في كتبهم واعتمدها، فقد ذكروا أن على الإمام أن يلزم أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في لباسهم وشعورهم وكناهم وركوبهم: بأن يلبسوا أثواباً تخالف ثياب المسلمين: كالعسلي والأزرق والأصفر والأدكن ويشدوا الخرق في قلائسهم وعمائهم والزنانير فوق ثيابهم. وقد أطلق طائفة من العلماء: إنهم يؤخذون باللبس وشدة الزنانير جميعاً ومنهم من قال: هذا يجب إذا شرط عليهم. وقد تقدم اشتراط عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ذلك عليهم جميعاً حيث قال: ولا يتشبهوا بالمسلمين في شيء من لباسهم في قلنسوة ولا غيرها: من عمامة ولا نعلين. إلى أن قال: ويلزمهم بذلك حيث ما كانوا ويشدوا الزنانير على أوساطهم.

وهذه الشروط ما زال يجددها عليهم من وقته الله تعالى من ولادة أمور المسلمين: كما جدد عمر بن عبد العزيز رحمه الله في خلافته، وبالعقود في اتباع سنة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - [٢٨/٦٥٥] حيث كان من العلم والعدل والقيام بالكتاب والسنة بمنزلة ميزه الله تعالى بها على غيره من الأئمة، وجددها هارون الرشيد، وجعفر المتوكل وغيرهما، وأمروا بهدم الكنائس التي ينبغي هدمها كالكنائس التي بالديار المصرية كلها ففي وجوب هدمها قولنا.

ولا نزاع في جواز هدم ما كان بأرض العترة إذا فتحت. ولو أقرت بأيديهم لكونهم أهل

موتاهم أصواتهم، ولا يظهروا النيران معهم ولا يشتروا من الرقيق ما جرت عليه سهام المسلمين؛ فإن خالفوا شيئاً مما اشترط عليهم: فلا ذمة لهم وقد حل للمسلمين منهم [٢٨/٦٥٣] ما يحل من أهل المعاندة والشقاق، وأما ما يرويه بعض العامة عن النبي ﷺ أنه قال: «من أذى ذمياً فقد أذاني» فهذا كذب على رسول الله ﷺ، لم يروه أحد من أهل العلم، وكيف ذلك وأذاهم قد يكون بحق وقد يكون بغير حق؟! بل قد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا وَتَبْغِيًا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨] فكيف يحرم أذى الكفار مطلقاً؟ وأي ذنب أعظم من الكفر؟. ولكن في «سنن أبي داود» عن العرياض بن سارية رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن الله لم يأذن لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن، ولا ضرب أبشارهم، ولا أكل ثمارهم إذا أعطوكم الذي عليهم^(٢)» وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول: أذلهم ولا تغلظوهم. وعن صفوان بن سليم عن عدة من أبناء أصحاب النبي ﷺ عن آبائهم عن رسول الله ﷺ قال: «إلا من ظلم معاهداً أو انتقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس. فأنا حجيجه يوم القيامة^(٣)».

وفي «سنن أبي داود» عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول [٢٨/٦٥٤] الله ﷺ: «ليس على مسلم

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٠٥٠) وابن عبد البر في «التمهيد» (١) / (١٤٩) ونظر «المصحيح» (٨٨٢).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٠٢) والبيهقي في «سننه» (٩) / (٢٠٥) وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٦٥٢) ونظر «المصحيح» (٤٤٥).

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (١/ ٢٢٣) والترمذي (٦٣٣) والحدث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٢٥٢).

قال: والحق دائماً في انتصار وعلو وازدياد والباطل في انخفاض وسفال ونفاد. وقد أخضع الله رقاب الخصوم وأذلهم غاية الذل وطلب أكابرهم من السلم والانقياد ما يطول وصفه. ونحن - والله الحمد - قد اشترطنا عليهم في ذلك من الشروط ما فيه عز الإسلام والسنة واقتراع الباطل والبدعة وقد دخلوا في ذلك كله وامتنعنا حتى يظهروا ذلك إلى الفعل. فلم نثق لهم بقول [٢٨/٦٥٧] ولا عهد ولم نجيبهم إلى مطلوبهم. حتى يصير المشروط معمولاً والمذكور مفعولاً ويظهر من عز الإسلام والسنة للخاصة والعامة ما يكون من الحسنات التي تمحو سيئاتهم. وقد أمد الله من الأسباب التي فيها عز الإسلام والسنة وقمع الكفر والبدعة: بأمور يطول وصفها في كتاب. وكذلك جرى من الأسباب التي هي عز الإسلام وقمع اليهود والنصارى بعد أن كانوا قد استطالوا وحصلت لهم شوكة وأعانهم من أعانهم على أمر فيه ذل كبير من الناس فلطف الله باستعمالنا في بعض ما أمر الله به ورسوله. وجرى في ذلك مما فيه عز المسلمين.

وتأليف قلوبهم وقيامهم على اليهود والنصارى وذل المشركين وأهل الكتاب مما هو من أعظم نعم الله على عباده المؤمنين. ووصف هذا يطول. وقد أرسلت إليكم كتاباً أطلب ما صنفته في أمر الكنائس وهي كراريس بخطي قطع النصف البلدي. فترسلون ذلك إن شاء الله تعالى وتستعينون على ذلك بالشيخ جمال الدين المزني فإنه يقلب الكتب ويخرج المطلوب. وترسلون أيضاً من تعليق القاضي أبي يعلى الذي بخط القاضي أبي الحسين إن أمكن الجميع وهو أحد عشر مجلداً وإلا فمن أوله مجلداً أو مجلدين أو ثلاثة. وذكر كتباً يطلبها منهم.



الوطن كما أقرهم المسلمون على كنائس بالشام ومصر ثم ظهرت شعائر المسلمين فيما بعد بتلك البقاع بحيث بنيت فيها المساجد: فلا يجتمع شعائر الكفر مع شعائر الإسلام كما قال النبي ﷺ: «لا يجتمع قبلتان بأرض»^(١) ولهذا شرط عليهم عمر والمسلمون رضي الله عنهم أن لا يظهروا شعائر دينهم.

وأيضاً فلا نزاع بين المسلمين أن أرض المسلمين لا يجوز أن تحبس على الديارات والصوامع ولا يصح الوقف عليها بل لو وقفها ذمي وتحاكم إلينا لم نحكم بصحة الوقف. فكيف بحبس أموال المسلمين على معابد الكفار التي يشرك فيها بالرحمن ويسب الله ورسوله فيها أقيع سب؟ وكان من سبب إحداث هذه الكنائس وهذه الأحباس عليها [٢٨/٦٥٦] شيثان:

أحدهما: أن بني عبيد القداح - الذين كان ظاهرهم الرفض وباطنهم النفاق - يستوزرون تارة يهودياً وتارة نصرانياً واجتلب ذلك النصراني خلقاً كثيراً وبني كنائس كثيرة.

والثاني: استيلاء الكتاب من النصارى على أموال المسلمين فيدلسون فيها على المسلمين ما يشاءون. والله أعلم. وصلى الله على محمد.



وقال الشيخ - رحمه الله - :

تعلمون أنا بحمد الله في نعم عظيمة ومنن جسيمة وآلاء متكاثرة وأياد متظاهرة. لم تكن تخطر لأكثر الخلق ببال ولا تدور لهم في خيال. والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى. إلى أن

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١/ ٢٢٣) والترمذي (٦٢٣) والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٢٥٢).

[٢٨/٦٥٨] ما تقول السادة العلماء:

الآن. وإنما ترهب أحدهم في اللباس وترك النكاح وأكل اللحم والتعبد بالنجاسة ونحو ذلك. وقد صار من يريد إسقاط الجزية من النصراني يترهب هذا الترهيب لسقوط الجزية عنه ويأخذون من الأموال المحبوسة والمنذورة ما يأخذون. فهل يجوز أخذ الجزية من هؤلاء أم لا؟ وهل يجوز إسكانهم بلاد المسلمين مع رفع الجزية عنهم أم لا؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب - رضي الله عنه -:

الحمد لله. الرهبان الذين تنازع العلماء في قتلهم وأخذ الجزية منهم: هم المذكورون في الحديث المأثور عن خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال في وصيته ليزيد ابن أبي سفيان لما بعثه أميراً على فتح الشام فقال له في وصيته: «وستجدون أقواماً قد حبسوا أنفسهم في الصوامع فذروهم وما حبسوا أنفسهم له، وستجدون أقواماً قد [٢٨/٦٦٠] فحسوا^(١) عن أوساط رءوسهم فاضربوا ما فحسوا عنه بال: سيف وذلك بأن الله يقول: ﴿فَقَتِلُوا أَهْمَةَ الْكَافِرِ إِنَّهُمْ لَا يَأْمَنُونَ لَهْزَ لَعَلَّهِمْ يَنْتَهُرُونَ﴾ [التوبة: ١٢]».

وإنما نهي عن قتل هؤلاء، لأنهم قوم منقطعون عن الناس محبسون في الصوامع يسمى أحدهم حينئذ لا يعاونون أهل دينهم على أمر فيه ضرر على المسلمين أصلاً ولا يخالطونهم في دنياهم، ولكن يكتفي أحدهم بقدر ما يتبلغ به. فتنازع العلماء في قتلهم كتنازعهم في قتل من لا يضر المسلمين لا بيده ولا لسانه، كالأعمى والزمن والشيخ الكبير ونحوه، كالنساء والصبيان.

فالجمهور يقولون: لا يقتل إلا من كان من معاونيهم لهم على القتال في الجملة وإلا كان كالنساء والصبيان.

ومنهم من يقول: بل مجرد الكفر هو المبيح للقتل

(١) فحسوا: كشفوا.

في قوم من أهل الذمة ألزموا بلباس غير لباس المعتاد وزي غير زيهم المألوف وذلك أن السلطان ألزمهم بتغيير هئاتهم وأن تكون خلاف هئائم المسلمين فحصل بذلك ضرر عظيم في الطرقات والفلوات وتجراً عليهم بسببه السفهاء والرعاع وآثوم غاية الأذى وطمع بذلك في إهانتهم والتعدي عليهم.

فهل يسوغ للإمام ردهم إلى زيهم الأول وإعادتهم إلى ما كانوا عليه مع حصول التمييز بعلامة يعرفون بها؟ وهل ذلك مخالف للشرع أم لا؟

قال ابن القيم:

فأجابهم: من منع التوفيق وصد عن الطريق بجواز ذلك وأن للإمام إعادتهم إلى ما كانوا عليه.

قال شيخنا: فجاءتني الفتوى. فقلت: لا تجوز إعادتهم ويجب إيقاظهم على الزي الذي يتميزون به عن المسلمين. فذهبوا ثم غيروا الفتيا ثم جاءوا بها في قالب آخر فقلت: لا تجوز إعادتهم. فذهبوا ثم أتوا بها في قالب آخر فقلت: هي المسألة المعينة وإن خرجت في عدة قوالب.

قال ابن القيم: ثم ذهب شيخ الإسلام إلى السلطان وتكلم عنده بكلام عجب منه الحاضرون فأطبق القوم على إيقاظهم. والله الحمد والمنة.



[٢٨/٦٥٩] وسئل رحمه الله:

عن الرهبان الذين يشاركون الناس في غالب الدنيا: فيتجرون ويتخذون المزارع وأبراج الحمام وغير ذلك من الأمور التي يتخلفها سائر الناس فيها هم فيه

فهل يقول عالم: إن أئمة الكفر الذين يصدون عوامهم عن سبيل [٢٨/٦٦٢] الله ويأكلون أموال الناس بالباطل ويرضون بأن يتخذوا أرباباً من دون الله: لا يقاتلون ولا تؤخذ منهم الجزية، مع كونها تؤخذ من العامة الذين هم أقل منهم ضرراً في الدين وأقل أموالاً. لا يقوله من يدري ما يقول .

وإنما وقعت الشبهة لما في لفظ الراهب من الإجمال والاشتراك وقد بينا أن الأثر الوارد مقيد بخصوص وهو يبين المرفوع في ذلك. وقد اتفق العلماء على أن علة المنع هو ما بيناه.

فهؤلاء الموصوفون تؤخذ منهم الجزية بلا ريب ولا نزاع بين أئمة العلم فإنه يتزعزع عنهم ولا يحل أن يترك شيء من أرض المسلمين التي فتحوها عنوة وضرب الجزية عليها، ولهذا لم يتنازع فيه أهل العلم: من أهل المذاهب المتبوعة: من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة: أن أرض مصر كانت خراجية وقد ثبت ذلك في الحديث الصحيح الذي في «صحيح مسلم»، حيث قال ﷺ: «منعت العراق درهمها وققيزها، ومنعت الشام مدنها ودينارها، ومنعت مصر إردبها ودرهمها، وعدتم من حيث بدأتهم»^(١) لكن المسلمين لما كثروا نقلوا أرض السواد في أوائل الدولة العباسية من المخرجة إلى المقاسمة ولذلك نقلوا مصر إلى أن استغلوها هم كما هو الواقع اليوم ولذلك رفع عنها الخراج.

ومثل هذه الأرض لا يجوز باتفاق المسلمين أن تجعل حبساً على [٢٨/٦٦٣] مثل هؤلاء يستغلونها بغير عوض. فلمع أن انتزع هذه الأرضين منهم واجب باتفاق علماء المسلمين، وإنما استولوا عليها بكرة المنافقين من المستسين إلى الإسلام في الدولة الراضية واستمر الأمر على ذلك وبسبب كثرة الكتاب والدواوين منهم ومن المنافقين: يتصرفون في

وإنما استثنى النساء والصبيان، لأنهم أموال. وعلى هذا الأصل ينبغي أخذ الجزية.

وأما الراهب الذي يعاون أهل دينه بيده ولسانه: مثل أن يكون له رأي يرجعون إليه في القتال أو نوع من التحضيض: فهذا يقتل باتفاق العلماء إذا قدر عليه وتؤخذ منه الجزية وإن كان حبيساً منفرداً في متعبده .

فكيف بمن هم كسائر النصارى في معاشهم ومغالطتهم الناس واكتساب الأموال بالتجارات والزراعات والصناعات، [٢٨/٦٦١] واتخاذ الديارات الجامعات لغيرهم، وإنما تميزوا على غيرهم بما يغلظ كفرهم ويجعلهم أئمة في الكفر مثل التعبد بالنجاسات وترك النكاح واللحم واللباس الذي هو شعار الكفر لا سيما وهم الذين يقيمون دين النصارى بما يظهرونه من الحيل الباطلة التي صف الفضلاء فيها مصنفات ومن العبادات الفاسدة وقبول ندورهم وأوقافهم .

والراهب عندهم شرطه ترك النكاح فقط وهم مع هذا يجوزون أن يكون بتركاً وبطرقاً وقسماً وغيرهم من أئمة الكفر الذين يصدر عن أمرهم ونهيهم، ولهم أن يكتسبوا الأموال كما لغيرهم مثل ذلك. فهؤلاء لا يتنازع العلماء في أنهم من أحق النصارى بالقتل عند المحاربة ويأخذ الجزية عند المسألة وأنهم من جنس أئمة الكفر الذين قال فيهم الصديق رضي الله عنه ما قال وتلا قوله تعالى: ﴿فَقَبِلُوا أُيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢].

وبين ذلك أنه سبحانه وتعالى قد قال: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرَّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَصْدُوتَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤] وقد قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ۚ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٩٦).

فأجاب :

الحمد لله. أما أهل الذمة فإنهم وإن أقروا على ما يستحقون به في دينهم فليس لهم أن يبيعوا المسلم خمرًا ولا يهدونها إليه ولا يعاونوه عليها بوجه من الوجوه فليس لهم أن يعصروها لمسلم ولا يحملوها له ولا يبيعوها من مسلم ولا ذمي. وهذا كله بما هو مشروط عليهم في عقد الذمة ومتى فعلوا ذلك استحقوا العقوبة التي تردعهم وأمثالهم عن ذلك .

وهل يتنقض عهدهم بذلك وتباح دماؤهم وأموالهم؟ على قولين في مذهب الإمام أحمد وغيره. وكذلك ليس لهم أن يستعينوا بجاه أحد ممن يخدمونه أو ممن أظهر الإسلام منهم. أو غيرهما على إظهار شيء من المنكرات، بل كما تجب عقوبتهم تجب عقوبة من يعينهم بجاهه أو غير جاهه على شيء من هذه الأمور.

وإذا شرب الذمي الخمر. فهل يحد؟ على ثلاثة أقوال للفقهاء. قيل: يحد. وقيل: لا يحد. وقيل يحد إن سكر. وهذا إذا أظهر ذلك بين المسلمين وأما ما يخفون به في بيوتهم من غير ضرر بالمسلمين بوجه من الوجوه فلا يتعرض لهم. وعلى هذا فإذا كانوا لا يتهون عن إظهار الخمر أو معاونة المسلمين عليها أو بيعها وهدايا للمسلمين إلا بإراقتها [٢٨/٦٦٦] عليهم فإننا تراق عليهم، مع ما يعاقبون به، إما بما يعاقب به ناقض العهد وإما بغير ذلك .



وسئل - رحمه الله -

عن اليهود بمصر من أمصار المسلمين وقد كثر منهم بيع الخمر لأحاديث المسلمين وقد كثرت أموالهم من ذلك، وقد شرط عليهم سلطان المسلمين أن لا يبيعوها للمسلمين، ومتى فعلوا ذلك حل منهم ما يحل من أهل الحرب. فإذا استحقون من العقوبة؟ وهل للسلطان أن يأخذ

أموال المسلمين بمثل هذا كما هو معروف من عمل الدواوين الكافرين والمنافقين.

ولهذا يوجد لمعابد هؤلاء الكفار من الأحباس ما لا يوجد لمساجد المسلمين ومساكنهم: للعلم والعبادة، مع أن الأرض كانت خراجية باتفاق علماء المسلمين. ومثل هذا لا يفعله من يؤمن بالله ورسوله وإنما يفعله الكفار والمنافقون ومن لبسوا عليه ذلك من ولاية أمور المسلمين. فإذا عرف ولاية أمور المسلمين الحال عملوا في ذلك ما أمر الله به ورسوله. والله سبحانه وتعالى أعلم. وصلى الله على محمد .



[٢٨/٦٦٤] وسئل - رحمه الله -

عن رجل يهودي معه كتاب يدعي أنه خط- علي بن أبي طالب يمتنع به عن الجزية وله مدة لم يعطها.

فأجاب :

كل كتاب تدعيه اليهود بإسقاط الجزية من علي أو غيره فهو كذب يستحقون العقوبة عليه مع أخذ الجزية منهم وتؤخذ منه الجزية الماضية. والله أعلم .



وسئل - رحمه الله -

عن اليهود والنصارى إذا اتخذوا خورًا. هل يحل للمسلم إراقتها عليهم وكسر أوانيهم وهجم بيوتهم لذلك أم لا؟ وهل يجوز هجم بيوت المسلمين إذا علم أو ظن أن بها خمرًا، من غير أن يظهر شيء من ذلك، لتراق وتكسر الأواني ويتجسس على مواضعه أم لا؟ وهل يحرم على الفاعل ذلك أم لا؟ إذا كان مأمورًا من جهة الإمام بذلك؟ أم يكون معذورًا بمجرد الأمر دون الإكراه. - وإذا [٢٨/٦٦٥] خشي من مخالفة الأمر وقوع عذوره به فهل يكون عذره أم لا؟

[٢٨/٦٦٨] وسئل رحمه الله:

عن يهودي قال: هؤلاء المسلمون الكلاب
أبناء الكلاب يتعصبون علينا وكان قد خاصمه
بعض المسلمين .

فأجاب - رحمه الله - :

إذا كان أراد بشتمة طائفة معينة من المسلمين فإنه
يعاقب على ذلك عقوبة تزجره وأمثاله عن مثل ذلك،
وأما إن ظهر منه قصد العموم فإنه يتقضى عهده
بذلك ويجب قتله .

(آخر المجلد الثامن والعشرين)



منهم الأموال التي اكتسبوها من بيع الخمر أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله. يستحقون على ذلك العقوبة التي
تردهم وأمثالهم عن ذلك، ويتقضى بذلك
عهدهم في أحد قولي العلماء في مذهب أحمد
وغيره. وإذا انتقض عهدهم حلت دماؤهم
وأموالهم، وحل منهم ما يحل من المحاربين
الكفار، وللسلطان أن يأخذ منهم هذه الأموال
التي قبضوها من أموال المسلمين بغير حق، ولا
يردها إلى من اشترى منهم الخمر، فإنهم إذا علموا
أنهم ممنوعين من شرب الخمر وشرائها وبيعها
فاشتروها كانوا بمنزلة من يبيع الخمر من
المسلمين، ومن باع خمرًا لم يملك ثمنه.

فإذا كان المشتري قد أخذ الخمر فشرها لم
[٢٨/٦٦٧] يجمع له بين العوض والمعوض، بل
يؤخذ هذا المال فيصرف في مصالح المسلمين كما قيل
في مهر البغي وحلوان الكاهن وأمثال ذلك مما هو
عوض عن عين أو منفعة محرمة، إذا كان العاصي قد
استوفى العوض .

وهذا بخلاف ما لو باع ذمي لذمي خمرًا سرًا
فإنه لا يمنع من ذلك. وإذا تقابضا جاز أن يعامله
المسلم بذلك الثمن الذي قبضه من ثمن الخمر كما
قال عمر رضي الله عنه: ولوهم يبيعها وخذوا منهم
أثمانها، بل أبلغ من ذلك أنه يجوز للإمام أن يخرب
المكان الذي يباع فيه الخمر كالحانات والدار كما
فعل ذلك عمر بن الخطاب حيث أخرج حانوت
رويشد الثقفي وقال: إنما أنت فويسق لست
برویشد، وكما أحرق علي بن أبي طالب قرية كان
يبيع فيها الخمر. وقد نص على ذلك أحمد وغيره
من العلماء .



فهرس الجزء الثاني والعشرين

الصفحة	الموضوع
٥	سئل: هل كانت صلاة من قبلنا كصلاتنا؟.....
٥	سئل: عمن يفسق ويشرب الخمر ويصلي.....
٥	سئل: عمن يصلي وهو سكران.....
٦	فصل: في قاعدة: هل يقضي ما ترك من واجب في حال الكفر؟ وما حكم ما فعل من حرام؟.....
٦	- الحقوق في حق الذمي لا تسقط بخلاف الحربي.....
٧	فصل: في قضاء المرتد للعبادات.....
٧	فصل: في ترك المسلم للواجبات قبل بلوغ فروع الشريعة له.....
٨	فصل: هل المسلم المتأول يعفى من العقوبة الشرعية؟.....
٩	فصل: في فعل المحرم وترك الواجب جهلاً وإعراضاً عن طلب العلم.....
١٠	- من ترك الصلاة والصوم عامداً، أيقضيها؟.....
١٠	- هل أخذ الزكاة قهراً من الإمام يجزيه؟.....
١١	فصل: في الأحوال المانعة من وجوب قضاء الواجب وترك المحرم.....
١٢	سئل: عمن يتسبون إلى المشايخ يتوبونهم من قطع الطريق ويلزمونهم الصلاة.....
١٣	سئل: عمن قال: إن الصبيان مأمورون بالصلاة قبل البلوغ.....
١٣	سئل: عمن يؤخرون صلاة الليل إلى النهار.....
١٤	- بعض الأحكام الميسرة لأداء الصلاة في أوقاتها.....
١٨	سئل: في العمل لله بالنهار لا يقبل بالليل، وعمل بالليل لا يقبله بالنهار.....
١٨	سئل: عن تارك الصلاة بلا عذر، هل هو مسلم؟.....
١٩	- الجهل بالحكم، هل يعفى من الإعادة عند العلم؟.....
٢١	- من ارتد عن الإسلام ثم عاد، هل يقضي؟.....
٢١	- من امتنع عن الصلاة حتى يقتل، ليس مقرّاً بها في الباطن.....
٢٢	سئل: عمن يؤمر بالصلاة ويمتنع.....
٢٢	- كل طائفة تمتنع عن بعض شرائع الإسلام يجب قتالها.....
٢٣	سئل: عمن يأمر الناس بالصلاة ولا يصلي.....
٢٣	سئل: عمن ترك فرضاً واحداً عمداً بنية فعله قضاء.....
٢٧	سئل: عمن ترك الصلاة ويصلي الجمعة.....

باب الأذان والإقامة

- ٢٧ سئل: هل الأذان فرض أم سنة؟
- ٢٧ - الترجيع وتثنية التكبير وتريعه، وتثنية الإقامة وإفرادها.
- ٢٩ وقال في الأذان: إنه استعملت فيه جميع السنن.
- ٢٩ سئل: عن قول المؤذن: «الصلاة خير من النوم».
- ٣٠ قال عن جمعه الصلاة حين كان على البريد.
- ٣٠ سئل: عن أحرم بالصلاة ثم سمع المؤذن، أيقطع الصلاة ويحييه؟

باب شروط الصلاة

- ٣٠ فصل: في مواقيت الصلاة.
- ٣١ فصل: في الجمع للعذر.
- ٣١ فصل: في الجمع والقصر في السفر، وما حكم إتمام المسافر.
- ٣٤ فصل: في الوقت، وهو نوعان: اختيار - حاجة.
- ٣٤ - حديث المواقيت وبيانها.
- ٣٧ سئل: عن قوله ﷺ: «أفضل الأعمال عند الله الصلاة لوقتها».
- ٣٧ سئل: هل يستمر الليل إلى مطلع الشمس؟ وما أقل وقت بين المغرب والعشاء؟
- ٣٨ سئل: هل التغليس أفضل أم الإسفار؟
- ٣٩ سئل: عن قوله ﷺ: «اسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر».
- ٣٩ سئل: عن مسلم ترك الصلاة ستين ثم تاب، فهل عليه قضاء ما فات؟
- ٣٩ - مسائل متفرقة في نسيان الطهارة.
- ٤٠ - من ترك الصلاة جهلاً يوجبها.
- ٤٠ - هل تقضي المستحاضة إذا تركت الصلاة ظناً منها عدم الوجوب؟
- ٤١ سئل: عن رجل عليه فوائت أبصلي سننها، وفي أي وقت يقضي؟
- ٤١ سئل: عن من صلى الظهر ناسياً ركعتين ثم تذكر ذلك في صلاة العصر.
- ٤٢ سئل: عن فاتته صلاة العصر، ثم حضر إلى المسجد فوجد المغرب أقيمت.
- ٤٢ سئل: عن دخل الجامع والخطيب يخطب، ففضى صلاة كانت عليه.
- ٤٢ - الترتيب في الفوائت.
- ٤٣ فصل: في اللباس في الصلاة.
- ٤٣ - المراد بالزينة.
- ٤٤ فصل: في لباس الصلاة للمرأة والرجل.

- ٤٧ سئل: عن الصلاة في النعل ونحوه؟
- ٤٨ سئل: عن لبس القباء في الصلاة.
- ٤٨ سئل: عن الفراء من جلود الوحوش.
- ٤٨ سئل: عن المرأة إذا ظهر شيء من شعرها في الصلاة.
- ٤٨ سئل: عن المرأة إذا صلت وظاهر قدمها مكشوف.
- ٤٩ فصل: في حبة الجبال.
- ٥٢ سئل: عمن تنزه عن الحرير وجيد الملابس، هل له أجر؟
- ٥٣ - أصل الدين فعل الواجبات وترك المحرمات.
- ٥٥ - حرمة الثوب للشهرة، وإطالته خيلاء.
- ٥٥ سئل: عن الحرير المحض، هل يجوز للخياط خياطته للرجال؟
- ٥٥ سئل: عن الخياط يخط للنصارى سير حرير فيه صليب ذهب.
- ٥٦ - الأجرة على الحرام، وكيفية إنفاقها.
- ٥٦ سئل: هل يجوز بيع القبع المرعزي وشراؤه؟
- ٥٦ سئل: عن طرح القباء على الكتفين.
- ٥٧ سئل: عن طول السروال يتعدى الكعنين.
- ٥٧ سئل: عن لبس الكوفية للنساء وعن ضابط تشبههن بالرجال.
- ٥٩ - حجب النساء وسترهن.
- ٦٠ - الحكمة في منع تشبه كل من الرجال والنساء بعضهم ببعض.
- ٦١ سئل: عن لبس العمام للنساء.
- ٦١ سئل: عن لبس العصائب الكبار للنساء.
- ٦٢ سئل: عن الصلاة في موضع نجس.
- ٦٢ سئل: هل كل موطن من الأرض تصح الصلاة فيه؟
- ٦٢ سئل: هل الصلاة في الحمام جائزة لضرورة؟
- ٦٣ سئل: عن الصلاة في الحمام.
- ٦٣ سئل: عن الصلاة في الحمام لخوف فوات الوقت.
- ٦٣ سئل: عن الصلاة في البيع والكنائس.
- ٦٤ سئل: عن بسط السجادة في المسجد.
- ٦٥ - الصلاة في النعال، وأين يضعه إذا خلعه؟
- ٦٩ - الصلاة على ما ليس من جنس الأرض.

- ٧٢ - لا ييحث عن النجاسة، ولا يجترز عما ليس هناك دليل على نجاسته.....
- ٧٤ - تقديم المفارش إلى المسجد قبل الذهاب إليه.....
- ٧٥ - سئل: عن حديث: صلاة النبي ﷺ على سجادة.....
- ٧٦ - سئل: عمن تمجر موضعا من المسجد.....
- ٧٦ - سئل: عن دخول النصراني واليهود المسجد بإذن أو بغير.....
- ٧٦ - سئل: هل تصح الصلاة في المسجد وبه قبر؟.....
- ٧٧ - سئل: عمن يقيمون بالمسجد ويمنعون غيرهم من التزول عندهم.....
- ٧٨ - سئل: عن النوم في المسجد، والمشي بالتحال في أماكن الصلاة.....
- ٧٩ - سئل: عن السواك وتسريح اللحية بالمسجد.....
- ٧٩ - سئل: هل يجوز ذبح الضحايا في المسجد أو غسل الموتى إلخ؟.....
- ٨٠ - سئل: عن تعليم الصبيان في المسجد وهل يبيت فيه؟.....
- ٨٠ - سئل: عمن يكثر الكلام خارج المسجد، والمسجد يقرأ فيه القرآن.....
- ٨٠ - سئل: عن السؤال في الجامع.....
- ٨١ - فصل: في استقبال القبلة، وأن المراد الجهة.....
- ٨٥ - سئل: ما محل النية؟ وهل يجهر بها؟.....
- ٨٦ - تعيين المنوي واجب.....
- ٨٨ - سئل: عمن خرج من بيته قاصدا الطهارة أو الصلاة، أجدد النية عند الفعل؟.....
- ٨٩ - سئل: هل تقارن النية التكبير؟.....
- ٨٩ - سئل: عن النية في الدخول في العبادات.....
- ٩٠ - سئل: عمن نُهي عن التلفظ بالنية فقال: هي بدعة حسنة.....
- ٩١ - سئل: عمن يشوش على المصلين بالجهر بالنية.....
- ٩٤ - سئل: عن رجلين تنازعا في وجوب النية.....
- ٩٤ - سئل: عن قوله ﷺ نية المرء أبلغ من عمله.....
- ٩٥ - سئل: عن حنفي خالف مذهبه في بعض هيئات الصلاة.....
- ٩٦ - من كان متبعا لمذهب ثم رأى غيره أقوى فاتبه فهو حسن.....
- ٩٦ - الاختلاف في بعض فروع الشريعة لا ينقض الألفة.....
- ٩٨ - التعصب للمذاهب سبب للفرقة والفتن.....
- ٩٩ - سئل: عن شافعي يكرر التكبير والناس خلفه.....
- ٩٩ - سئل: عمن إذا صلى بالليل نوى نصيب الليل.....

- سئل: هل يجوز الاقتداء بالمأموم لإمام سابق؟..... ١٠٠
- باب صفة الصلاة
- سئل: عمن مشى إلى الجمعة مسرعاً، وهل المراد بالسعي العدو؟..... ١٠٠
- سئل: عمن يتدرون السواري قبل الناس..... ١٠١
- سئل: عن المصلين لا يسوون الصفوف..... ١٠٢
- سئل: عما هو أفضل في بعض مسائل العبادات..... ١٠٢
- المسائل المختلف فيها في العبادات أربعة أقسام..... ١٠٣
- ما ثبت أن بعضه أفضل من بعض، مع أن الجميع عبادة..... ١٠٥
- فصل: ما ثبت من أن النبي ﷺ سن الأمرين وبعض أهل العلم حرم البعض أو كرهه
- لكونه لم يبلغه..... ١١٠
- ما تنازع فيه العلماء فأوجب بعضهم أمراً وحرمه الآخر أو كرهه..... ١١٠
- فصل: في قيام الليل وصيام النهار، والأفضل في ذلك..... ١١٦
- أنواع البدع..... ١١٨
- تنوع الأفضل بتنوع أحوال الناس..... ١١٩
- فصل: في هديه ﷺ في الطعام والشراب واللباس..... ١٢٠
- فصل: في تحري الإمام لصلاة رسول الله ﷺ..... ١٢٢
- فصل: في الوضوء عند كل حدث..... ١٢٣
- فصل: في المواظبة على ما واطب عليه الرسول ﷺ..... ١٢٤
- الرسول أسوة للأمة في أمر الله ونبيه ما لم يقم دليل على خصوصية الأمر به..... ١٢٤
- بعض خصائصه ﷺ..... ١٢٥
- تنقيح المناط، تخريج المناط، تحقيق المناط جماع الاجتهاد..... ١٢٧
- فصل: في العبادات التي جاءت على وجوه متعددة..... ١٣٠
- عبادات فعلها الرسول على وجه التشريع واختلف فيه..... ١٣٠
- فصل: في صلاة الخوف، البسلة، هل هي من القرآن ومسائل أخرى..... ١٣٥
- قاعدة: في صفات العبادات الظاهرة التي حصل فيها خلاف بين الأمة في الرواية والرأي..... ١٣٧
- فصل: زوال الفرقة والاختلاف يكون بالسنة والجماعة..... ١٤٢
- الجماعة، التنازع معظمه في المستحبات والمكروهات..... ١٤٢
- فصل: أنواع الاستفتاح للصلاة..... ١٤٦
- الأدعية بعد التشهد..... ١٤٦

- ١٥١ فصل: سورة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أفضل من سورة: ﴿قُلْ يَتْلُوا الْكِتَابَ﴾
- ١٥٢ - ذكر النبي في الخطبة، ولا بد منه فيها.
- ١٥٣ فصل: في أفضل الاستفتاح.
- ١٥٥ فصل: في الأماكن التي يشرع فيها التكبير.
- ١٥٥ فصل: دعاء الفاتحة ﴿أَمْدِنَا آلَ عَزَّزَ الْمُتَّقِينَ﴾ مقصود العباد.
- ١٥٧ سئل: عن حكم استفتاح الصلاة.
- ١٥٧ سئل: عن يمين بالتعوذ بعد تكبيرة الإحرام.
- ١٥٨ فصل: في صفة الصلاة، وكون البسلة من شعائرها.
- ١٥٨ - ترك المستحبات جائز لتأليف القلوب.
- ١٥٩ سئل: عن حديثي الجهر بالبسلة ونفي الجهر بها.
- ١٦١ - ليس في الجهر حديث صريح ولا صحيح.
- ١٦٣ - الجهر العارض من أجل التعلم ليس دليلاً.
- ١٦٧ - ضعف حديث قراءة معاوية رضي الله عنه للبسلة.
- ١٦٨ - سند من جهر بالبسلة.
- ١٦٨ - الأقوال في كون البسلة من القرآن.
- ١٦٩ سئل: عن البسلة هل هي آية من أول كل سورة؟
- ١٧١ سئل: عن يلحن في الفاتحة، أتصح صلاته؟
- ١٧٢ سئل: عن يقرأ وليس هناك من يسأله عن اللحن.
- ١٧٢ سئل: عن نصب المخفوض في صلاته.
- ١٧٢ سئل: عن يقرأ قراءة شيخ، أيجوز له التحول إلى غيره؟
- ١٧٢ سئل: عما روي أن النبي ﷺ صلى بالأعراف أو الأنعام في المغرب.
- ١٧٢ سئل: عن رفع الأيدي بعد الركوع.
- ١٧٣ سئل: عن قول النبي ﷺ: «ولا ينفع ذا الجِرد منك الجِرد».
- ١٧٣ سئل: عن إذا سجد في الصلاة وتأخر خطوتين.
- ١٧٣ سئل: عن ينبغي الأرض بوضع ركبته قبل يديه أو العكس.
- ١٧٤ سئل: عن حديث السجود وما معنى الكف، والكفت؟
- ١٧٤ سئل: عن المأموم يجلس جلسة الاستراحة، والإمام لا يفعل ذلك.
- ١٤٥ سئل: عن رفع اليدين من الجلسة بعد الركعة الثانية.
- ١٤٥ سئل: عن أحاديث الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير.

- ١٨١ سئل: عن الصلاة على النبي ﷺ، الأفضل فيها السرية أم الجهر.....
- ١٨٢ سئل: عمن يصلي على النبي ﷺ ويقول: حتى لا يبقى من صلاتك شيء.....
- ١٨٢ سئل: هل الصلاة على النبي ﷺ فرض واجب في كل وقت؟.....
- ١٨٢ سئل: عن قوله ﷺ: «من صلى علي مرة صلى الله عليه عشرًا».....
- ١٨٣ سئل: هل تجوز الصلاة على غير النبي؟.....
- ١٨٣ فصل: في الأفضل في الدعاء في الصلاة أن يكون من المأثور.....
- ١٨٤ - منع ترجمة القرآن؛ لأن لفظه مقصود.....
- ١٨٥ سئل: هل الدعاء عقب الفرائض أم السنن أم التشهد.....
- ١٨٦ سئل: عمن قال: لا يجوز الدعاء إلا بالتسعة والتسعين اسمًا.....
- ١٨٨ سئل: عمن قال: إذا دعا العبد لا يقول: يا الله، يا رحمن.....
- ١٨٨ سئل: عن امرأة تمسكت بلفظ حديث: «اللهم إني عبدك»، ولم تقل: اللهم إني أمتك.....
- ١٨٩ سئل: عمن دعا دعاءً ملحوظاً، فقيل له: دعاؤك غير مقبول.....
- ١٨٩ فصل: في المختار في السلام في الصلاة.....
- ١٨٩ سئل: عمن سلم عن يمينه ثم دعا.....

باب الذكر بعد الصلاة

- ١٩٠ سئل: عن حديث قراءة المعوذات بعد الصلاة، وعن أحاديث الدعاء بعدها.....
- ١٩٥ سئل: عمن يسبحون ويحمدون ويكبرون بعد الصلاة.....
- ١٩٥ فصل: في التسبيح على الأصابع، وبالحصى والتوى إلخ.....
- ١٩٦ سئل: عن قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة.....
- ١٩٧ سئل: عمن يقول بأن إحداث شيء من الأذكار غير ما شرعه الرسول ﷺ إساءة.....
- ١٩٧ سئل: عن الدعاء عقب الصلاة.....
- ١٩٨ سئل: عما يفعله الناس من الدعاء عقب الصلاة وترك الذكر الوارد.....
- ٢٠٠ سئل: عن دعاء الإمام والمأموم عقب صلاة الفرض.....
- ٢٠١ سئل: عمن ينكر على أهل الذكر، وجهرهم به.....
- ٢٠٢ سئل: عن عوام يجتمعون في المسجد يذكرون ويقرئون القرآن.....
- ٢٠٢ سئل: عمن إذا صلى ذكر في نفسه: «بسم الله» إلخ.....

باب ما يكره في الصلاة

- ٢٠٣ فصل: في بيان ما أمر الله به رسوله من إقام الصلاة وإتمامها والطمأنينة فيها.....
- ٢٠٣ - دليل ذلك من الكتاب والسنة.....

- ٢٠٣ - حديث المنيء صلاته.
- ٢٠٧ - النهي عن عدم إقامة الركوع والسجود، وكذا النهي عن نقر الغراب.
- ٢٠٩ - معنى الفطرة والسنة.
- ٢١١ - إقامة الصفوف.
- ٢١٤ - الخشوع في الصلاة.
- ٢١٦ - الالتفات في الصلاة.
- ٢١٧ - الإشارة بالأيدي في الصلاة.
- ٢٢٠ - اقتداء الإمام بالرسول ﷺ في الصلاة.
- ٢٢٢ - فصل : في القدر المشروع للإمام بالاعتداء بالرسول ﷺ.
- ٢٢٣ - تخفيف الرسول الصلاة.
- ٢٣٠ - التسبيح في الركوع والسجود.
- ٢٣١ - التخفيف لبس له حد في اللغة والعرف.
- ٢٣١ - أمر الرسول بالتخفيف لا يتأني تطويله الصلاة.
- ٢٣٣ - سئل : عن لا يطمئن في صلاته.
- ٢٣٤ - سئل : عن يأتيه الوسواس أحياناً في صلاته.
- ٢٣٤ - حديث الوسوسة.
- ٢٣٧ - سئل : هل يبطل الوسواس الصلاة؟
- ٢٣٨ - سئل : عن أحدث قبل السلام.
- ٢٣٨ - سئل : عن ضحك في صلاته.
- ٢٣٨ - سئل : عن النحنة والسعال والتفخ والأنين.
- ٢٤٢ - سئل : عن يقرأ القرآن ويعد في الصلاة بسبحة.
- ٢٤٢ - سئل : عن دخل المسجد أثناء الصلاة، هل يجهر بالسلام؟
- ٢٤٢ - سئل : عن المرور بين يدي المأموم.

فهرس الجزء الثالث والعشرين

باب سجود السهو

٢٤٣	فصل : في سجود السهو.....
٢٤٣	- الشك والأحاديث فيه.....
٢٤٤	- أقوال العلماء في الشك ما هو؟.....
٢٤٥	- بيان قول النبي ﷺ: «نحن أحق بالشك من إبراهيم».....
٢٤٧	فصل : في عمل سجود السهو.....
٢٥١	فصل : في وجوب سجود السهو.....
٢٥٣	فصل : في بيان حكم من ترك السجود الذي قبل السلام أو بعده عمدًا أو سهوًا.....
٢٥٤	- ما الحكم لو قصد المتمتع بتحليله التحلل المطلق.....
٢٥٥	فصل : في بيان ما شرع قبل السلام أو بعده، هل هو على وجه الوجوب أو الاستحباب؟...
٢٥٦	فصل : فيمن نسي السجود حتى فعل ما ينافي الصلاة من كلام وغيره.....
٢٥٧	- حكم من نسي ركنًا من الأولى قبل أن يسجد أو بعد شروعه في الثانية.....
٢٥٨	- من ترك السجدين عمدًا، فهل يسجد مع الإثم بالتأخير؟.....
٢٥٨	فصل : في التكبير في سجدي السهو.....
٢٦٠	فصل : في التشهد في سجدي السهو.....
	سئل: عمن صلى بجماعة رباعية فسهى عن التشهد وقام، فسيح بعضهم، فلم يقعد، وكمل
٢٦١	صلاته وسجد وسلم.....
	سئل: عن إمام قام إلى خامسة، فسيح به فلم يلتفت لقولهم، وظن أنه لم يسه، فهل يقومون
٢٦١	معه أم لا؟.....

باب صلاة التطوع

٢٦١	سئل: أيما أفضل: طلب القرآن أو العلم؟.....
٢٦٢	سئل: عن تكرار القرآن والفقه، أيما أفضل وأكثر أجرًا؟.....
٢٦٢	سئل: أيما أفضل: تلاوة القرآن أم الاشتغال بالاستغفار والأذكار والتهليل والتسبيح؟....
٢٦٤	سئل: أيما أفضل: قارئ القرآن الذي لا يعمل، أو العابد؟.....
٢٦٤	سئل: أيما أفضل: استماع القرآن أم صلاة النفل؟.....
٢٦٤	سئل: أيما أفضل إذا قام من الليل: الصلاة، أم القراءة؟.....

- ٢٦٥ سئل: عن رجل أراد تحصيل الثواب، هل الأفضل له قراءة القرآن أم الذكر والتسبيح؟.....
- ٢٦٥ سئل: عمن يجهر بقراءة القرآن في المسجد في وجود من يصلي سنة أو تحية، ما حكمه؟.....
- ٢٦٥ سئل: عن القيام للمصحف وتقييله.....
- ٢٦٦ فصل: في أيما أفضل: كثرة الركوع والسجود أو طول القيام؟.....
- ٢٦٧ - دليل من فضل طول القيام.....
- ٢٦٧ - جنس السجود أفضل من جنس القيام من وجوه متعددة.....
- ٢٦٨ - ما الحكم لو عجز الأمي عن القراءة والذكر؟.....
- ٢٧٠ - الدعاء في السجود أفضل من غيره.....
- ٢٧٢ فصل: في الآيات التي ذكر الله فيها قيام الليل.....
- ٢٧٢ - حكم قيام الليل والوتر.....
- ٢٧٤ سئل: عن رجل لم يصل وتر العشاء الآخرة فهل يجوز له تركه؟.....
- ٢٧٤ سئل: عما إذا كان الرجل مسافراً وهو يقصر، هل عليه أن يصلي الوتر أم لا؟.....
- ٢٧٤ سئل: عمن نام عن صلاة الوتر.....
- ٢٧٥ سئل: عن إمام شافعي يصلي بجماعة حنفية وشافعية: وعند الوتر الحنفية وحدهم.....
- ٢٧٦ سئل: عن صلاة ركعتين بعد الوتر.....
- ٢٧٦ فصل: في حكم من لم يواظب على ركعتين بعد الوتر جالساً «صلاة الزحافة».....
- ٢٧٨ سئل: عن قنوت رسول الله ﷺ وفي أي وقت كان؟.....
- ٢٧٨ فصل: في بيان أنواع الناس في القنوت.....
- سئل: هل قنوت الصبح دائماً سنة؟ وهل الحديث: «ما زال رسول الله ﷺ يقنت حتى فارق الحياة» صحيح؟.....
- ٢٨٠ - الأقوال في القنوت.....
- ٢٨٢ - دلالة سنة رسول الله ﷺ وخلفائه في القنوت.....
- ٢٨٣ - تنازع العلماء في مقدار القيام في رمضان.....
- ٢٨٤ - أقوال العلماء في أيما أفضل: إطالة القيام أم تكثير الركوع والسجود؟.....
- ٢٨٥ سئل: عن قوله ﷺ: «لا يحل لرجل يوم قوماً فيخص نفسه بالدعاء...».....
- ٢٨٦ سئل: عن صلاة التراويح بعد المغرب.....
- ٢٨٧ سئل: عما يفعله بعض الأئمة من قراءة سورة الأنعام في رمضان في ركعة واحدة ليلة الجمعة.....
- سئل: عن قوم يصلون بعد التراويح ركعتين في جماعة ثم يصلون في آخر الليل تمام مائة ركعة ويسمون ذلك صلاة القدر.....
- ٢٨٧

- ٢٨٨ سئل: هل ورد في سنة العصر عن النبي ﷺ أحاديث؟
- ٢٨٨ سئل: هل للعصر سنة رابعة أم لا؟
- ٢٨٩ سئل: هل سنة العصر مستحبة؟
- ٢٨٩ سئل: هل تقضى السنن الرواتب؟
- ٢٩٠ سئل: هل صلاة المسافر لها سنة؟
- ٢٩٠ سئل: عن الصلاة بعد أذان المغرب وقبل الصلاة.....
- ٢٩٠ سئل: هل صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم؟
- ٢٩١ سئل: عن معنى قول النبي ﷺ: «لا تجعلوا بيوتكم قبورًا».....
- ٢٩١ سئل: عن صلاة نصف شعبان.....
- ٢٩١ - صلاة الرغائب، وحكمها.....
- ٢٩٢ سئل: عن صلاة الرغائب، هل هي مستحبة أم لا؟
- ٢٩٣ فصل: في سجود القرآن.....
- ٢٩٣ - أنواع سجود القرآن.....
- ٢٩٤ - تنازع الناس في وجوب سجود التلاوة.....
- ٢٩٧ فصل: في أن آياته - عز وجل - يجب فهمها وتدبرها ليعلم ما تضمنته.....
- ٢٩٨ - وجوب جنس التسيب.....
- ٢٩٨ - معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾.....
- ٣٠٢ - الأقوال في وجوب الأضحية.....
- ٢٨٩ سئل: عمن لا يواظب على السنن الرواتب.....
- ٣٠٤ فصل: في أن سجود القرآن لا يشترع فيه تحریم ولا تحليل.....
- سئل: عن رجل يقرأ القرآن بين جماعة، فقرأ سجدة فقام على قدميه وسجد، فهل قيامه أفضل من سجوده وهو قاعد أم لا؟
- ٣٠٧ سئل: عمن يسجد سجدة تلاوة على غير وضوء.....
- ٣٠٨ سئل: عن دعاء الاستخارة، هل يدعون به في الصلاة أم بعد السلام؟
- ٣٠٩ فصل: في أوقات النهي والنزاع في ذوات الأسباب.....
- ٣٠٩ - النهي ليس عامًا لجميع الصلوات.....
- ٣٠٩ - هل يقضي ما نام عنه أو نسيه في أوقات النهي؟
- ٣١١ فصل: في جواز الطواف وركعتيه في أوقات النهي.....
- ٣١١ - ما نهيته لسد الذريعة يباح للمصلحة الراجحة.....

- ٣١٢ فصل : في إعادة الصلاة في وقت النهي
- ٣١٣ فصل : في الصلاة على الجنازة بعد الفجر وبعد العصر
- ٣١٣ - حكم صلاة ذوات الأسباب في أوقات النهي مثل: تحية المسجد وسجود التلاوة، وصلاة الكسوف.....
- ٣١٧ فصل : في أن النهي في العصر معلق بصلاة العصر
- ٣١٧ - هل النهي في الفجر معلق بفعلها؟.....
- ٣١٩ فصل : في أقوال الناس في الصلاة نصف النهار يوم الجمعة.....
- ٣٢١ فصل : في أن ذوات الأسباب تفعل في أوقات النهي.....
- ٣٢٤ سئل : عمن يتنفل في وقت النهي، فنهاء رجل بذكر الحديث في ذلك فلم يته.....
- ٣٢٤ سئل : عن الرجل إذا دخل المسجد في وقت النهي، هل يجوز له أن يصلي تحية المسجد؟....
- ٣٢٤ سئل : عن تحية المسجد، هل تفعل في أوقات النهي أم لا؟.....
- سئل : عمن توضعاً قبل طلوع الشمس وقبل الغروب، وقد صلى الفجر، فهل يجوز له أن يصلي شكراً للوضوء؟.....
- ٣٢٥

باب صلاة الجماعة

- سئل : عن حكم صلاة الجماعة، وإذا كانت فرض عين وصلى وحده من غير عذر، فهل تصح صلاته أم لا؟.....
- ٣٢٥
- ٣٢٦ - الصلاة عند مشاهد القبور ونحوها.....
- ٣٢٦ - تنازع العلماء في صلاة الجماعة، هل هي فرض عين أو على الكفاية أو سنة مؤكدة؟.....
- ٣٢٦ - ما حكم من صلى منفرداً بغير عذر على الرأي القائل بالإيجاب؟.....
- ٣٢٧ - أدلة من نفوا الوجوب.....
- ٣٢٧ - أدلة من قالوا بالوجوب.....
- ٣٣٢ سئل : عن الجماعة للصلاة، هل هي واجبة أم سنة؟.....
- ٣٣٢ فصل : فيمن ترك الجماعة من غير عذر.....
- فصل : فأما صلاة الجماعة فاتبع ما دل عليه الكتاب والسنة وأقوال الصحابة من وجوبها مع عدم العذر وسقوطها بالعذر.....
- ٣٣٣
- ٣٣٦ سئل : عن أقوام يسمعون الناعي ولم يجيئوا، وفيهم من يصلي في بيته، وفيهم من لا تراه يصلي.....
- ٣٣٧ سئل : عن رجل يقتدى به في ترك صلاة الجماعة.....
- ٣٣٧ سئل : عن رجل جار للمسجد، ولم يحضر مع الجماعة الصلاة ويحتج بذكائه.....
- ٣٣٧ سئل : عن رجلين تنازعا في صلاة الفذ.....
- ٣٣٧ سئل : عن رجل أدرك آخر جماعة، وبعد هذه الجماعة جماعة أخرى فأيهما أفضل له؟.....

- سئل: عن رجل صلى فرضه، ثم أتى مسجد جماعة فوجدهم يصلون، فهل له أن يصلي مع الجماعة من الغائت؟..... ٣٣٩
- سئل: عن حديث يزيد بن الأسود: «شهدت حجة رسول الله ﷺ...» وحديث سلمان بن سالم: «رأيت عبدالله بن عمر جالساً على البلاط...»..... ٣٣٩
- سئل: عمن يجزئ الصلاة قد أقيمت، فأبى أفضل: صلاة الفريضة أو الإتيان بالسنة ثم يلحق الإمام؟ وهل ركعتا الفجر سنة للصباح أم لا؟..... ٣٤١
- سئل: عن القراءة خلف الإمام..... ٣٤١
- هل القراءة أثناء مخافتة الإمام بالفاتحة واجبة على المأموم أو مستحبة؟..... ٣٤١
- الأقوال في القراءة خلف الإمام وأدلة كل قول..... ٣٤٢
- اختلاف العلماء في سكوت الإمام..... ٣٤٦
- فصل: في أن المأموم في حال جهر الإمام لا يستفتح ولا يتعوذ..... ٣٤٧
- فصل: في القراءة إذا لم يسمع قراءة الإمام..... ٣٤٨
- أدلة من أوجبوا القراءة في الجهر..... ٣٤٩
- قول الإمام في حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»..... ٣٥٠
- قول أبي هريرة: «اقرأ بها في نفسك»..... ٣٥٥
- فصل: في أقوال العلماء في القراءة خلف الإمام..... ٣٥٨
- فصل: في أن الناس في القراءة خلف الإمام طرفان ووسط..... ٣٦٥
- سئل: عن قراءة المؤتمر خلف الإمام جازئة أم لا؟..... ٣٦٥
- سئل: عما تدرك به الجمعة والجماعة؟..... ٣٦٦
- سئل: عمن يرفع قبل الإمام ويخفض ونهى فلم يته، فما حكم صلاته؟..... ٣٦٨
- سئل: عن المصافحة عقب الصلاة، هل هي سنة أم لا؟..... ٣٦٩
- باب الإمامة**
- سئل: عن الإمامة، هل فعلها أفضل أم تركها؟..... ٣٦٩
- سئل: عن رجلين، أحدهما حافظ للقرآن، وهو واعظ يحضر الدف والشبابة، والآخر عالم متورع، فأيهما أولى بالإمامة؟..... ٣٦٩
- فصل: في الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع وأهل الفجور..... ٣٧١
- هل يكفر القدري؟..... ٣٧٢
- فصل: فيمن لا يقيم قراءة الفاتحة، أيصلي خلفه؟..... ٣٧٣
- سئل: عن الصلاة خلف المرازقة وعن بدعتهم..... ٣٧٣

- ٣٧٤ فصل : في الصلاة خلف المبتدع
- ٣٧٥ سئل : عن حكم الصلاة خلف من يأكل الخبيثة
- ٣٧٧ سئل : عن البدعة التي تمنع من الصلاة خلف صاحبها
- ٣٧٧ سئل : عن إمام يقول في خطبته : إن الله تكلم بكلام أزلني قديم ليس بحرف ولا صوت، فهل تسقط الجمعة خلفه أم لا؟ وما يجب عليه؟
- ٣٧٧ سئل : هل تصح الصلاة خلف إمام قتل ابن عمه؟
- ٣٧٨ سئل : هل تجوز الصلاة خلف إمام قاتل؟
- ٣٧٨ سئل : عن الصلاة خلف إمام خبب امرأة على زوجها حتى فارقت، وصار يخلو بها
- ٣٧٨ سئل : هل تصح الصلاة خلف إمام يقرأ على الجنازة؟
- ٣٧٨ سئل : هل تجوز الصلاة خلف إمام يصبق في المحراب؟
- ٣٧٨ سئل : عن رجل فقيه عالم خاتم للقرآن، وبه عذر: يده الشمال خلفه من حد الكف، وله أصابع لحم، فما حكم الصلاة خلفه
- ٣٧٩ سئل : هل تصح الصلاة خلف الخصمي؟
- ٣٧٩ سئل : عن رجل ما عنده ما يكفيه، وهو يصلي بالأجرة، فهو يجوز ذلك؟
- ٣٧٩ سئل : عن رجل معرف على المراكب، وبني مسجداً، وجعل للإمام في كل شهر أجرة من عنده، فهل هو حلال أم حرام؟ وهل تجوز الصلاة في المسجد أم لا؟
- ٣٧٩ سئل : عن إمام ليس من أهل العدالة، وفي البلد رجل آخر يكره الصلاة خلفه، فهل تصح صلاته خلفه أم لا؟
- ٣٧٩ سئل : عن رجل صلى بغير وضوء إماماً وهو لا يعلم، أو عليه نجاسة لا يعلم بها، فهل صلاته جائزة أم لا؟ وما حكم صلاة المأمومين خلفه؟
- ٣٨٠ فصل : في ذكر الأقوال في انعقاد صلاة المأموم بصلاة الإمام
- ٣٨١ سئل : عن رجل يؤم قوماً وأكثرهم له كارهون
- ٣٨٢ سئل : عن أهل المذاهب الأربعة، هل تصح صلاة بعضهم خلف بعض؟
- ٣٨٣ سئل : هل تصح صلاة المأموم خلف من يخالف مذهبه؟
- ٣٨٤ سئل هل يقلد الشافعي حنفياً، وعكس ذلك في الصلاة الوترية وفي جمع المطر أم لا؟
- ٣٨٦ سئل : عما إذا أردك مع الإمام بعض الصلاة، وقام ليأتي بها فاتمه، فأتته به آخرون، هل يجوز أم لا؟
- ٣٨٦ سئل : عن إمام يصلي صلاة الفرض بالناس، ثم يصلي بعدها صلاة أخرى، ويقول: هذه عن صلاة فاتتكم، هل يسوغ هذا؟
- ٣٨٦ فصل : فيمن أدى فرضه إماماً أو مأموماً أو منفرداً، فهل يجوز أن يؤم في تلك الصلاة لمن

- ٣٨٦ يؤدي فرضه؟
- ٣٨٧ - حكم صلاة العشاء خلف من يصلي قيام رمضان.
- سئل: عن رجل صلى مع الإمام، ثم حضر جماعة أخرى فصل ي بهم إمامًا، فهل يجوز ذلك أم لا؟
- ٣٨٨ سئل: هل يجوز الاقتداء بإمام مسجدين؟
- ٣٨٨ سئل: عمن يصلي الفرض خلف من يصلي نفلًا؟
- ٣٨٨ سئل: عمن بفعله الرجل شاكًا في وجوبه على طريق الاحتياط هل يأتى به المفترض؟
- ٣٨٨ سئل: عمن وجد جماعة يصلون الظهر، فأراد أن يقضي معهم الصبح، فلما قام الإمام للركعة الثالثة فارقه بالسلام، فهل تصح هذه الصلاة؟
- ٣٨٩ سئل: عمن وجد الصلاة قائمة فتوى الائتام، وظن أن إمامه زيد فتين أنه عمرو، هل يضره ذلك؟
- ٣٨٩ سئل: عمن صلى خلف الصف متفرقًا، هل تصح صلاته أم لا؟
- سئل: عن التبليغ وراء الإمام، وهل كان على عهد رسول الله ﷺ أو في شيء من زمن الخلفاء الراشدين؟
- ٣٩٢ سئل: هل يجوز أن يكبر خلف الإمام؟
- ٣٩٣ سئل: هل التبليغ خلف الإمام مستحب أو هو بدعة؟
- ٣٩٣ سئل: هل تجزئ الصلاة قدام الإمام أو خلفه في المسجد وبينهما حائل أم لا؟
- ٣٩٤ فصل: في صلاة المأموم خلف الإمام خارج المسجد أو في المسجد وبينهما حائل.
- ٣٩٥ سئل: عمن يصلي مع الإمام، وبينه وبين الإمام حائل بحيث لا يراه، فهل تصح صلاته أم لا؟
- ٣٩٥ سئل: عن إمام يصلي خلف جماعة، وقدامه جماعة، فهل تصح صلاة المتقدمين؟
- سئل: عن الحوائت المجاورة للجامع من أرباب الأسواق، إذا اتصلت بهم الصفوف، فهل تجوز صلاة الجمعة في حوائتهم؟
- ٣٩٥ سئل: عن صلاة الجمعة في الأسواق وفي الدكاكين والطرقات اختياريًا، هل تصح أم لا؟
- سئل: عن جامع بجانب السوق بحيث يسمع التكبير منه، هل تجوز صلاة الجمعة في السوق؟ أو على سطح السوق؟ أو في الدكاكين أم لا؟
- ٣٩٦ سئل: عن رجل جمع جماعة على نافلة وأهمهم من أول رجب إلى آخر رمضان يصلي بهم بين العشاءين عشرين ركعة بعشر تسليمات إلخ.
- ٣٩٦

فهرس الجزء الرابع والعشرين

باب صلاة أهل الأعذار

- ٣٩٧ سئل: عن شيخ كبير انحلت أعضاؤه لا يستطيع الاستجاء أو الرفع من السجود.....
- ٣٩٧ سئل: هل تجوز صلاة المرأة قاعدة مع قدرتها على القيام؟.....
- ٣٩٨ سئل: هل القصر في السفر سنة أو عزيمة؟.....
- ٣٩٩ سئل: هل لمسافر القصر قدر محدود عن النبي ﷺ؟.....
- ٤٠٠ سئل: إذا سافر إنسان مقدار ثلاثة أيام أو فراسخ، هل يباح له الجمع والقصر أم لا؟.....
- ٤٠١ سئل: عن سفر يوم من رمضان، هل يقصر ويفطر؟.....
- ٤٠١ سئل: عن رجل سافر إلى بلد ومقصوده الإقامة شهرًا، فهل يتم أم لا؟.....
- سئل: عن رجل جرد إلى الخربة لأجل الحمى وهو يعلم أنه يقيم شهرين، فهل يجوز له القصر؟ وهل الإتمام أفضل؟.....
- ٤٠٢ سئل: هل الجمع أفضل أم القصر؟.....
- ٤٠٤ - مواقيت أهل الأعذار.....
- ٤٠٥ سئل: عن الجمع، وما كان النبي يفعل.....
- ٤٠٦ سئل: عن الجمع في المطرين العشائين، هل يجوز من البرد؟.....
- ٤٠٦ سئل: عن إمام أبي أن يجمع وقد وقع المطر.....
- ٤٠٦ فصل: الصلوات في الأحوال العارضة.....
- ٤٠٧ قاعدة: في الأحكام التي تختلف بالسفر والإقامة، وما الفرق بين السفر الطويل والقصر؟..
- ٤٠٩ - حد السفر الذي علق به الشارع الفطر والقصر.....
- ٤١١ - الجمع لأهل النُّسك.....
- ٤١٤ - الصلاة على الراحلة في السفر.....
- ٤١٥ - اقتران الصلاة في الجمع.....
- ٤١٩ - درجات الجمع.....
- ٤٢٤ - الجمع لأجل المطر وغيره.....
- ٤٢٧ - الجمع من غير خوف ولا سفر.....
- ٤٢٨ فصل: في تمام الكلام في القصر، وسبب إتمام عشان الصلاة بمعنى.....
- ٤٣٢ - الخلاف في الأربع في السفر.....

- ٤٣٢ - تأويل فعل عثمان وعائشة.
- ٤٣٥ - من قال: المسافر فرضه أربع، وله أن يسقط ركعتين.
- ٤٣٦ فصل: السفر في الكتاب والسنة في القصر والفظي مطلق.
- ٤٣٩ - هل القتال المحرم يبيح صلاة الخوف؟
- ٤٤٥ سئل: عن امرأة لها ورد بالليل تصليه فتعجز عن القيام في بعض الاوقات؟
- ٤٤٨ فصل: الإقامة وهل تحدد بأيام؟
- ٤٤٨ - المقيم بعد سفر (المستوطن) هل تجب عليه الجمعة؟
- ٤٥٦ - رأي من رأى أن الرسول لم يجمع في الحج في غير عرفة.
- ٤٥٨ - سبب إتمام عثمان وعائشة في الحج.

باب صلاة الجمعة

- ٤٥٨ رسالة إلى أهل البحرين من الإمام يحضهم على إقامة الجمعة.
- ٤٦١ - الفرق بين أهل القرى وأهل الحيايم.
- ٤٦١ - كرامة المجادلة المفضية إلى الاختلاف والتفرق.
- ٤٦٤ فصل: هل تشترط الإقامة لصلاة الجمعة والعيدين؟
- ٤٦٥ - خروج النساء لمصلى العيد.
- ٤٦٦ - هل صلاة العيد فرض عين أم كفاية؟
- ٤٦٧ سئل: عن قوم مقيمين وهم دون الأربعين، هل يجب عليهم الجمعة؟
- ٤٦٧ سئل: عن الصلاة بعد الأذان الأول.
- ٤٦٨ - ترك الصلاة بعد الأذان الأول، إذا اعتقد الناس وجوبها.
- ٤٧١ - القراءة جهراً في صلاة الجنازة.
- ٤٧٢ فصل: السنة بعد الجمعة.
- ٤٧٣ سئل: عن رجل خرج إلى صلاة الجمعة وقد أقيمت الصلاة، فهل يجري أو يأتي هوناً؟
- ٤٧٤ سئل: عن الصلاة يوم الجمعة بالسجدة، هل تجب المداومة عليها؟
- ٤٧٤ سئل: عن قراءة «سورة السجدة» يوم الجمعة، هل المقصود السجدة؟
- ٤٧٤ سئل: عن أدرك ركعة من صلاة الجمعة ثم قام ليؤدي ما فاتته.
- ٤٧٥ سئل: عن صلاة الجمعة في جامع القلعة، أهي جائزة؟
- ٤٧٦ سئل: عن صلاة الجمعة إذا وافق يوم العيد.
- ٤٧٦ سئل: عن رجل قال: جاء الجمعة يوم العيد فهو بالخيار بين صلاة الجمعة وعدم الصلاة...
- ٤٧٧ سئل: عن خطبة بين صلاتين كلاهما فرض لوقتها.

- ٤٧٧ سئل: هل ورد في قراءة الكهف بعد العصر حديث أم لا؟.....
- ٤٧٨ سئل: عن فرش السجادة في الروضة الشريفة.....
- ٤٧٨ سئل: عن قول المؤذن بعد دخول الإمام المسجد، وبعد الأذان الثاني وبعد صعوده المنبر....
- ٤٧٨ سئل: عن مؤذن يقول عند دخول الخطيب: «إن الله وملائكته».....

باب صلاة العيدين

- ٤٧٩ سئل: هل يتعين قراءة بعينها في صلاة العيدين؟ وماذا يقال بين كل تكبيرتين؟.....
- ٤٧٩ سئل: عن صفة التكبير ووقته.....
- ٤٧٩ سئل: عن التكبير في الفطر، هل هو أكثر من الأضحى؟.....
- ٤٨٠ فصل: في قوله تعالى: ﴿وَلْيُحْمِلُوا الْوَيْلَ﴾ الآية.....
- ٤٨٢ - التكبير في أدبار الصلوات.....
- ٤٨٣ - مشروعية التكبير عند كل أمر عظيم.....
- ٤٨٣ - أفضل الكلام بعد القرآن.....
- ٤٨٦ - الشيء المفضل من حيث الجملة ليس هو الأفضل في كل حال.....
- ٤٨٧ فصل: تكبير الأعياد جمع بين التحميد والتسبيح، والتهليل والتكبير.....
- ٤٩٠ - المداومة أو التنوع في العبادة أيها أفضل؟.....
- ٤٩٢ سئل: عن التهمة بالعيد وما يقوله الناس، هل له أصل؟.....

باب صلاة الكسوف

- ٤٩٢ سئل: عن قول أهل التقاويم في خسوف القمر وكسوف الشمس.....
- ٤٩٥ - كيفية صلاة الكسوف.....
- ٤٩٦ سئل: عن المطر والرعد والزلازل.....
- ٤٩٦ فصل: في الرعد والبرق.....

كتاب الجناز

- ٤٩٧ سئل: عن قوم جاؤوا النصارى، فهل يجوز للمسلمين عيادة مرضاهم واتباع جنازتهم؟.....
- ٤٩٧ سئل: عن مرارة ما يذبح، مما يحمل أكله أو يحرم، هل يجوز التداوي بها أم لا؟.....
- ٤٩٧ سئل: هل يجوز التداوي بالخمر؟.....
- ٤٩٧ سئل: عمن يقول بجواز التداوي بالخمر.....
- ٤٩٩ سئل: عمن وصف له شحم الخنزير لمرض ألم به.....
- ٤٩٩ سئل: عمن يتداوى بالخمر ولحم الخنزير لضرورة.....
- ٤٩٩ سئل: عمن تعين له لحم الكلب دواء بأمر الطبيب.....

- سئل: عن الجن وصرعها للإنس، والمعالجة من ذلك بالرقى والتعوذات..... ٥٠١
- فصل: من لم يتبين كيفية الجن فلا ينكر وجودهم..... ٥٠٤
- سئل: عمن يقول ألفاظاً مثل يا أزران، هل هذه الأسماء ورد بها شيء؟..... ٥٠٤
- سئل: عمن أصابه وجع، فإذا اشتد به استغاث بالله، فهل هذا ينافي الصبر؟..... ٥٠٤
- سئل: عن مريض ساكن الأصحاء، فهل يجوز لهم إخراجة؟..... ٥٠٥
- سئل: عن الصلاة على تارك الصلاة حال موته..... ٥٠٥
- سئل: عمن يصلي ويترك، أيصلي عليه إذا مات؟..... ٥٠٦
- فصل: ترك الرسول الصلاة على من عليه دين..... ٥٠٦
- سئل: عن مملوك هرب ثم رجع، ثم قتل نفسه، فهل يصلي عليه؟..... ٥٠٦
- سئل: عمن يدعي المشيخة ثم رأي ثعباناً فأمسكه، فقتله الثعبان فهل يصلي عليه؟..... ٥٠٧
- سئل: عن رجل ركب البحر للتجارة فغرق، هل هو شهيد؟..... ٥٠٨
- سئل: عن رفع الصوت في الجنائزة..... ٥٠٨
- سئل: عن نصرانية زوجها مسلم ماتت وهي حامل، أتدفن في مقابر المسلمين أم لا؟..... ٥٠٩
- سئل: عن تلقين الميت بعد دفنه..... ٥٠٩
- سئل: هل يلحق الميت بعد دفنه؟..... ٥١٠
- سئل: هل يشرع تلقين الميت الكبير والصغير أم لا؟..... ٥١٠
- سئل: عن الختمه على الميت والمقرئين..... ٥١٠
- سئل: عن جعل المصحف عند القبر..... ٥١٠
- سئل: عن جواز نقل الميت من عدمه..... ٥١١
- سئل: عن قوم لهم تربة في مكان، وبنوا تربة أخرى، هل يجوز لهم نقل موتاهم إلى المكان الجديد؟... ٥١٢
- سئل: عما يقوله الناس: إن الله ملائكة ينقلون من مقابر المسلمين إلى مقابر غير المسلمين والعكس... ٥١٢
- سئل: عن قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وقوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم» الحديث..... ٥١٣
- سئل: عن القراءة على الميت، والأجرة على ذلك..... ٥١٦
- بناء المساجد على القبور..... ٥١٧
- القبور في المشاهد والتمسح في القبر..... ٥١٨
- سئل: عمن يقرأ القرآن، لمن يهدي ثوابه؟ أو يجعله لنفسه..... ٥١٩
- سئل: عمن هلل سبعين ألف مرة، ثم أهداه الميت..... ٥١٩
- سئل: عن قراءة أهل البيت، هل تصل للميت؟..... ٥٢٠

- سئل: هل القراءة من الولد تصل الميت؟ ٥٢٠
- سئل: عمن ترك والديه كفارًا، ولم يعلم بإسلامها من عدمه هل يجوز له أن يدعو لها؟ ٥٢٠
- باب زيارة القبور
- سئل: عن المشروع في زيارة القبور..... ٥٢٠
- سئل: عن الزيارة..... ٥٢٢
- سئل: عن الأحياء إذا زاروا الأموات..... ٥٢٢
- سئل: عن قوله ﷺ: «لن الله زوارات القبور» هل نسخ بقوله ﷺ: «كنت قد نهيكم عن زيارة القبور» الحديث..... ٥٢٣
- الاستشفاع..... ٥٢٤
- إنكار الخوارج والمعتزلة لشفاعاة الرسول..... ٥٢٦
- زيارة القبور للنساء..... ٥٢٧
- هل تشيع النساء الجنائز؟..... ٥٢٨
- فصل: في الكلام عن الأحاديث في زيارة قبر الرسول..... ٥٣٢
- سئل: عن زيارة النساء للقبور، هل ورد فيها حديث عن النبي؟..... ٥٣٤
- سئل: هل الميت يسمع كلام زائره، ويرى شخصه؟..... ٥٣٥
- فصل: هل تعاد الروح للبدن عند الزيارة؟..... ٥٣٦
- فصل: في وصول ثواب أعمال البر للميت..... ٥٣٦
- فصل: هل تجتمع روحه مع أرواح أهله؟..... ٥٣٧
- فصل: هل يؤذيه البكاء عليه؟..... ٥٣٨
- حكم أطفال الكفار..... ٥٣٩
- الاعتماد في الفتوى على الكتاب والسنة لا على الكرامة..... ٥٤١
- سئل: هل يتكلم الميت في قبره؟..... ٥٤١
- سئل: عن بكاء الأم والأخوة على الميت..... ٥٤٢
- سئل: عما يتعلق بالتعزية..... ٥٤٢
- سئل: عمن يقرأ القرآن وينوح على القبر..... ٥٤٢
- كشف النساء وجوههن..... ٥٤٣

فهرس الجزء الخامس والعشرين

كتاب الزكاة

٥٤٧ خطبة الكتاب
٥٤٧ درجات الدين
٥٤٨ فصل : بيان السنة وتفصيلها للكتاب
٥٤٨ فصل : ترتيب مالك لأحاديث الزكاة وذكره الأصناف التي تجب فيها
٥٤٩ فصل : إجمال ما تجب فيه الزكاة
٥٤٩ فصل : نصاب الورق والذهب
٥٥٠ فصل : هل يضم الذهب إلى الفضة ويصبحان نصابًا واحدًا؟
٥٥٠ فصل : الحول شرط وجوب الزكاة في العين والماشية
٥٥١ فصل : زكاة عروض التجارة
٥٥١ فصل : في الحلي
٥٥١ فصل : الزكاة في مال اليتيم
٥٥٢ فصل : المال المنصوب لا زكاة فيه حتى يقبضه
٥٥٢ فصل : زكاة المعادن
٥٥٢ فصل : الدين يسقط زكاة العين
٥٥٢ فصل : هل في العسل زكاة؟
٥٥٢ فصل : في زكاة الزروع
٥٥٣ فصل : يضم القمح والشعير والملت
٥٥٤ فصل : في تقدير الكيل والدرهم
٥٥٤ فصل : من باع بشرة بعد بدو صلاحها
٥٥٤ فصل : نصاب الزروع
٥٥٤ فصل : الزكاة على مالك الزرع
٥٥٥ فصل : في الدين على مالك الزرع والثمار
٥٥٥ فصل : في الزكاة من ثمن بعض الثمار
٥٥٦ فصل : في زكاة الماشية
٥٥٨ فصل : لا تؤخذ الزكاة من المغيب ولا يجمع بين مفترق

- ٥٥٨ فصل : في زكاة الغنم السائمة.
- ٥٥٨ فصل : في زكاة البقر.
- ٥٥٩ فصل : في زكاة الجواميس.
- ٥٥٩ فصل : في خلط الماشية.
- ٥٥٩ فصل : في توالد الماشية.
- ٥٥٩ فصل : تفرق زكاة كل بلد في موضعه.
- ٥٦٠ فصل : في قسمة الصدقات.
- ٥٦٠ فصل : الأصل الثاني: الزكاة.
- ٥٦٠ - زكاة أوقاص الإبل.
- ٥٦٠ - زكاة المعشرات.
- ٥٦١ - مقدار الصاع والمد.
- ٥٦١ - رأي أبي حنيفة في الزكاة وتوسعته في إيجابها.
- ٥٦٢ فصل : الزكاة شرطها الملك.
- ٥٦٢ فصل : إخراج القيم في الزكاة.
- ٥٦٢ سئل : عن صدق المرأة تحشى المطالبة به، فهل تجب عليه الزكاة؟
- ٥٦٣ سئل : عن رجل له جمال ويشترى لها مرعى.
- ٥٦٣ - نصاب الغنم.
- ٥٦٣ سئل : عن رجل له غنم لم تبلغ النصاب، هل فيها زكاة أثناء الحول؟
- ٥٦٣ سئل : عن قرية بها فلاحون: نصفهم له غنم تجب فيها الزكاة والنصف الآخر ليس عنده غنم.
- باب زكاة الحارج من الأرض
- ٥٦٣ سئل : عما يجب من عشر الحبوب، وهل هو على المالك أو الزارع؟
- ٥٦٤ فصل : العشر على من ملك الزرع.
- ٥٦٥ سئل : عمن كانت له أعتاب لا تصير زيبيا.
- ٥٦٦ سئل : عن مقطع له فلاح والزرع بينهما مناصفة.
- ٥٦٦ سئل : عن إنسان له إقطاع من السلطان.
- ٥٦٦ سئل : عن نصيب العامل في المزارعة.
- ٥٦٦ - جواز المزارعة والمساقاة.
- ٥٦٨ سئل : عن لبس الفضة للرجال.
- ٥٦٨ سئل : عمن طلب من الصانع عمل حياسة من ذهب أو فضة.

باب صدقة الفطر

- ٥٦٩ سئل: عن زكاة الفطر، كيف تخرج؟
 ٥٦٩ سئل: عمن يزيد في زكاة الفطر.....
 ٥٧٠ سئل: هل يجب استيعاب الأصناف الثمانية؟

باب إخراج الزكاة

- ٥٧٣ سئل: هل يجوز للتاجر أن يخرج من زكاته صنفًا يحتاج إليه؟
 ٥٧٣ -الدين على الميت يوفى من الزكاة.....
 ٥٧٣ سئل: عن الزكاة يأخذها السلطان ويصرفها كيف شاء.....
 ٥٧٣ سئل: عن إخراج القيمة في الزكاة.....
 ٥٧٤ سئل: عن إسقاط الدين على المعسر من الزكاة.....
 ٥٧٤ سئل: عمن له زكاة وله أقارب في بلد تقصر إليه الصلاة.....
 ٥٧٤ سئل: عن المسكين يحتاج إلى الزكاة من الزرع.....
 ٥٧٥ سئل: عن رجل تحت يده مال فوق النصاب.....
 ٥٧٥ فصل: يتحرى من يدفع إليه الزكاة.....
 ٥٧٥ سئل: عمن عليه زكاة، هل يدفعها إلى المحتاجين من أقاربه؟
 ٥٧٦ سئل: هل الأفضل دفع الزكاة إلى الأقارب المحتاجين أو الأجانب؟
 ٥٧٦ سئل: عن دفعها إلى والديه ولده.....
 ٥٧٦ سئل: عن جلة فقيرة مدينة هل يدفع لها الزكاة أولاد بنتها؟
 ٥٧٦ سئل: عمن عليه دين، هل يأخذ زكاة من والده ليسد دينه؟
 ٥٧٧ سئل: هل يميز الرجل عن زكاته ما يأخذه ولا الأمر؟
 ٥٧٧ سئل: عن الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم.....
 ٥٧٧ سئل: ما أعطي من غير مسألة.....
 ٥٧٨ فصل: في الأخذ من غير سؤال.....

كتاب الصيام

- ٥٨١ فصل: في صوم يوم الغيم.....
 ٥٨١ -الإسك عن الحائل.....
 ٥٨١ -نية شهر رمضان.....
 ٥٨٢ فصل: رؤية بعض البلاد الهلال رؤية لجميعها.....
 ٥٨٣ -إذا صام في مكة ثم سافر أفطر مع من قدم إليهم.....

- ٥٨٥ - إذا ثبت الهلال أثناء اليوم أمسكوا ولا قضاء عليهم.
- ٥٨٦ سئل: عن رجل رأى الهلال وحده.....
- ٥٨٨ فصل: الأصل الثالث: الصيام.....
- ٥٨٨ - تبين النية.....
- ٥٨٩ فصل: صوم يوم الغيم، وهل يستى يوم الشك؟.....
- رسالة في الهلال**
- ٥٩٠ - خطبة الرسالة.....
- ٥٩٢ - سبب هذه الخطبة.....
- ٥٩٢ - العمل بالحساب وحكمه.....
- ٥٩٣ - الشرائع السابقة عملت بالأهلة.....
- ٥٩٤ - اصطلاحات الشهر والحول واليوم.....
- ٥٩٦ فصل: أول الشهر يحسب بالهلال، وأثناء الشهر بالعد.....
- ٥٩٧ فصل: الطريق إلى معرفة الهلال الرؤية.....
- ٥٩٨ - «إذا غم فاقدرُوا له».....
- ٥٩٩ - صبح الحصر وفائدة ذلك.....
- ٦٠٤ - دلالات حديث: «إنا أمة أمة».....
- ٦٠٧ - هل كتب رسول الله ﷺ صلح الحديبية بخطه؟.....
- ٦٠٩ - الاختلاف في صوم يوم الشك.....
- ٦٠٩ - العمل بالحساب أمر بدعى عند العلماء.....
- ٦١١ - الرد على من قال بالعمل بالحساب.....
- ٦١١ - دليل العقل على أن معرفة الهلال بالرؤية.....
- ٦١٦ - حديث الأدلاء وتأويل الإمام الترمذي.....
- ٦١٧ - إبطال التنجيم.....
- ٦١٨ سئل: عن أهل المدينة رأوا هلال ذي الحجة ولم يثبت عند الحاكم.....
- ٦١٨ - الوقوف بعرفة خطأ.....
- ٦٢٠ سئل: هل ينكر على الصائم في السفر؟.....
- ٦٢٢ - إذا سافر أو قدم أثناء اليوم.....
- ٦٢٢ سئل: عن المسافر في الصوم لا يصيه جوع ولا عطش ولا تعب.....
- ٦٢٢ سئل: عن حنفي يرى أن الصيام لا يصح إذا لم تعقد النية قبل العشاء أو وقت السحور...

- ٦٢٣ سئل: هل يحتاج الصائم إلى نية كل يوم؟
- ٦٢٣ سئل: هل يفطر الصائم بمجرد الغروب؟
- ٦٢٣ سئل: عمن أكل بعد أذان الصبح، ماذا يكون؟
- ٦٢٣ سئل: عمن يغشى عليه كلما أراد الصوم.
- ٦٢٣ سئل: عن حامل رأت شيئاً شبه الحيض.
- ٦٢٤ فصل: فيما يفطر الصائم ولا يفطره.
- ٦٢٤ - الأكل والشرب والجماع مفطرة بالإجماع.
- ٦٢٤ - الحيض وصول الماء عن طريق الأنف يفطر.
- ٦٢٥ - القيء.
- ٦٢٦ - ما لا يفطر.
- ٦٢٦ - من فعل محظوراً ناسياً أو غفطاً.
- ٦٢٧ - ظن الغروب للصائم في يوم الغيم.
- ٦٢٩ فصل: الكحل والحقة وغيرها والخلاف فيه.
- ٦٣٠ - الأحكام التي تحتاجها الأمة بينها الرسول.
- ٦٣٦ - حكم الحجامة للصائم.
- ٦٣٧ - الحاجم يفطر إذا وصل الدم جوفه.
- ٦٣٨ سئل: عمن باشر زوجته وهو يسمع التسحر ولا يجوز أن يؤذن.
- ٦٣٩ سئل: عمن أراد أن يواقع زوجته فأفطر بالأكل.
- ٦٤٠ سئل: عمن أفطر نهاراً ثم واقع زوجته.
- ٦٤٠ سئل: عن رجل وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقداً بقاء الليل.
- ٦٤٠ سئل: لو قبل زوجته فأمدى.
- ٦٤٠ سئل: عمن أفطر مستحلاً.
- ٦٤٠ سئل: عن المضمضة والاستنشاق والسواك وذوق الطعم.
- ٦٤١ سئل: عمن اقتصد بسبب وجع رأسه وهو صائم.
- ٦٤١ سئل: عن القصد في رمضان.
- ٦٤١ سئل: عن الميت في أيام مرضه أدركه شهر رمضان.
- ٦٤٢ مسألة: في الاقتصاد في الأعمال.
- ٦٤٣ - العبادة الموجبة للضرر فعل الواجب أنفع منها.
- ٦٤٤ - حكم من نذر عبادة كصوم نصف الدهر أرهقت عقله ويدنه.

- ٦٤٥ قوله: أريد قتل نفسي في الله.
- ٦٤٦ الأجر على قدر منفعة العمل وفائدته.
- ٦٤٧ سئل: عن ليلة القدر.....
- ٦٤٨ سئل: عن ليلة القدر وليلة الإسراء أيها أفضل؟.....
- ٦٤٨ سئل: عن عشر ذي الحجة، والعشر الآخر من رمضان أيها أفضل؟.....
- ٦٤٨ سئل: أيها أفضل: يوم عرفة أو الجمعة أو الفطر أو النحر.....
- ٦٤٩ سئل: عن يوم الجمعة ويوم النحر أيها أفضل؟.....
- ٦٤٩ سئل: عن أفضل الأيام.....
- ٦٤٩ سئل: عن ندر يوم الاثنين والخميس، ثم بدا له أن يصوم يوماً ويفطر يوماً.....
- ٦٤٩ سئل: عما ورد في ثواب الثلاثة أشهر والاعتكاف.....
- ٦٥١ فصل: الجمع بين قول عائشة في الاعتكاف، وتركه له ﷺ ثلاثة أعوام.....
- ٦٥٢ سئل: عما يعمل ختمة في مولد النبي.....
- ٦٥٢ سئل: عما يفعله الناس في يوم عاشوراء من الكحل والحناء.....
- ٦٥٣ - أحاديث فضل عاشوراء موضوعة.....
- ٦٥٣ - طوائف أهل الكوفة: رافضة، ناصبة.....
- ٦٥٥ - بيعة الحسن وتنازله عن الولاية.....
- ٦٥٦ - صيام عاشوراء.....
- ٦٥٩ سئل: عما في الخميس آخر صوم النصارى من البدع.....
- ٦٦٠ وقال: بعض منكبات دين النصارى.....
- ٦٦١ - أكثر مما يفسد الملوك والدول طاعة النساء.....
- ٦٦٢ - نهى عمر عن اتخاذ كاتب نصراني.....
- ٦٦٣ سئل: عما يفعل من المسلمين مثل طعام النصارى في النيروز وغيره.....
- ٦٦٤ - هل يحل أكل ما ذبح لأعيادهم؟.....

فهرس الجزء السادس والعشرين

- ٦٦٧ سئل: عن العمرة، هل هي واجبة، وما الدليل؟
- ٦٦٧ سئل: عن حج ولم يعتمر وتركها عامداً أو ناسياً، فهل تسقط عنه بالحج؟
- ٦٦٧ - العمرة ليست واجبة.
- ٦٦٩ سئل: عن امرأة حجّت ولم تعتمر، فما عليها؟
- ٦٦٩ سئل: عن أيهما أفضل: الإكثار من الحج أم التصديق بتفقه على الفقهاء؟
- سئل: عن امرأة تملك أكثر من ألف درهم، ونوت أن تهب ثيابها لبنتها، فهل الأفضل هذا
٦٦٩ أو تهب بها؟
- ٦٦٩ سئل: عن شيخ كبير لا يتحمل مشاق الحج، هل له أن يستيب؟
- ٦٦٩ سئل: هل يجوز أن تحج المرأة بلا محرم؟
- ٦٧٠ فصل: في جواز حج امرأة عن أخرى وكذلك عن رجل.
- ٦٧٠ فصل: في الحج عن الميت والمغصوب به.
- ٦٧١ سئل: عن امرأة حجّت، فهل لها أن تحج عن ميتة بأجرة؟
- ٦٧٢ سئل: عن حج عن الغير ليو في دينه.
- ٦٧٢ سئل: عن شخص عليه دين ويريد أن يحج.
- ٦٧٢ سئل: عن رجل قصد الحج فمات في الطريق، هل يسقط عنه الفرض؟
- باب الإحرام**
- ٦٧٣ سئل: عما حكى: هل الإحرام ركن أم لا؟ وما ذكر بأن الإحرام عبارة عن نية الحج.
- ٦٧٣ - لابد للحج والعمرة من نية.
- ٦٧٣ - النية في العبادات تشمل قصد العبادة وقصد المعبود.
- ٦٧٤ - أعمال القلوب لا تتم إلا بأعمال الأبدان.
- ٦٧٥ - أقسام الناس في النية.
- ٦٧٧ سئل: عن التمتع والقران أيهما أفضل؟
- ٦٧٧ - من لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له.
- ٦٧٨ - هل يميز التمتع سعي واحد؟
- ٦٧٨ - لا يستحب طواف القدوم للتمتع.
- ٦٧٨ - أفراد كل واحد من الحج والعمرة بصفة أفضل من التمتع.

- ٦٨٠ أفضل النسك عند الشافعي ومالك.
- ٦٨٠ ماذا يفعل المتمتع إذا ضاق الوقت عليه؟
- ٦٨١ لم يرد عن النبي ﷺ ولا أصحابه عمل عمرة من مكة.
- ٦٨١ الطواف للمقيم بمكة أفضل من العمرة المكية.
- ٦٨٣ الأقوال في الفسخ.
- ٦٨٤ بيان القول بأن حجة المتمتع حجة مكية.
- فصل : في الدليل على أن النبي ﷺ أمر أصحابه في حجة الوداع لما طافوا أن يحملوا من
- ٦٨٤ إحرامهم ويعملوها عمرة.
- ٦٨٤ استحباب فسخ الحج إلى المتمتع.
- ٦٨٥ الرد على من منع الفسخ أو المتعة مطلقاً.
- ٦٨٦ معنى قوله ﷺ: «دخلت العمرة في الحج».
- ٦٨٧ بيان عدم صحة القول: دم المتمتع دم جبران. ونسك لا جبران فيه أفضل من نسك مجبور
- ٦٨٨ فصل : في صفة حجة الوداع.
- ٦٨٨ هل حج النبي ﷺ متمتعا أو مفردا أو قارنا؟ أو أحرم مطلقاً؟
- ٦٨٩ الفرق بين القارن والمتمتع الذي ساق الهدى.
- ٦٨٩ اختلاف كلام الشافعي في حج النبي ﷺ.
- ٦٨٢ عدد عمر النبي ﷺ.
- ٦٨٥ سئل: عن حج النبي ﷺ: أكان مفرداً أو قارناً أو متمتعا؟ وأيها أفضل؟
- ٦٩٧ بيان أي النسك أفضل؟
- ٦٩٨ متى يكون المتمتع أفضل؟
- ٦٩٨ متى يكون القرآن أفضل؟
- ٦٩٨ أيها أفضل: الإقرا مع سوق الهدى أو المتمتع بلا سوق؟
- ٦٩٩ بيان معنى قوله ﷺ: «عمرة في رمضان تعدل حجة».
- ٧٠١ حكم تقيل الركن اليماني وسائر جوانب البيت والركنان ومقام إبراهيم.
- ٧٠١ حكم تقيل حجرة النبي ﷺ والتمسح بها.
- منسك شيخ الإسلام
- ٧٠٢ الدافع إلى كتابة هذا المنسك.
- ٧٠٢ فصل : في أول ما يفعله قاصد الحج والعمرة.
- ٧٠٣ فصل : في بيان أفضل النسك.

- ٧٠٤ - عمرة عائشة من التمتع.
- ٧٠٤ - عدد عمر النبي ﷺ.
- ٧٠٤ - اتفاق الصحابة في صفة نسك النبي ﷺ.
- ٧٠٥ - التلطف بالنية لمن أراد النسك وكيفيته وحكمه.
- ٧٠٥ - حكم الإحرام المطلق بلا تحديد واحد من النسك.
- ٧٠٥ - تطيب المحرم.
- ٧٠٦ - فصل : في استحباب الإحرام عقب صلاة.
- ٧٠٦ - استحباب الغسل للإحرام.
- ٧٠٧ - ما يجوز لبسه للمحرم وما لا يجوز.
- ٧٠٧ - لباس المرأة المحرمة.
- ٧٠٧ - جواز لبس ما نهى عنه للضرورة مع الفدية.
- ٧٠٨ - فصل : في التلبية بعد الإحرام وكيفيتها.
- ٧٠٨ - فصل : فيما ينهى عنه المحرم.
- ٧٠٩ - حرم مدينة رسول الله ﷺ.
- ٧٠٩ - ما يجوز للمحرم قتله من الدواب.
- ٧٠٩ - فصل : في أي الأعمال يبدأ إذا وصل المحرم إلى مكة؟
- ٧١٠ - صفة الطواف.
- ٧١٠ - ما يستلم من الأركان.
- ٧١٠ - ما يستحب من الذكر في الطواف.
- ٧١١ - الطواف في الجوارب.
- ٧١٢ - الصلاة والطواف في النعلين.
- ٧١٣ - بيان أطوفة الحج.
- ٧١٣ - فصل : فيما الحج يوم التروية.
- ٧١٣ - الميت بمنى.
- ٧١٤ - قصر الصلاة وجمعها في الحج.
- ٧١٥ - صعود جبل الرحمة ليس من السنة.
- ٧١٥ - فصل : في الدفع إلى المزدلفة.
- ٧١٦ - متى يقطع التلبية.
- ٧١٦ - فصل : في حكم التلبية بعرفة ومزدلفة.

- ٧١٦ ما يميز المتمتع والقارن من السعي والطواف.
- ٧١٧ فصل : في الميت بمنى ورمي الجمرات.
- ٧١٨ الدعاء بالملتزم.
- ٧١٩ الشرب من زمزم والاغتسال منها.
- ٧١٩ حكم دخول الكعبة.
- ٧١٩ فصل : فيما يفعله الحاج إذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده.
- ٧٢٠ العلة في إدخال الحجر في المسجد.
- ٧٢١ حكم زيارة القبور.
- ٧٢١ استحباب الصلاة في مسجد قباء.
- ٧٢١ استحباب السفر إلى المسجد الأقصى.
- ٧٢٣ جواز حمل ماء زمزم والتمر للحاج إلى بلده.
- ٧٢٣ حكم إهداء الثواب إلى الرسول ﷺ.
- ٧٢٥ فصل : في الأخذ بسنة النبي ﷺ في صفة الحج وأحكامه.
- ٧٢٥ صفة إحرامه ﷺ.
- ٧٢٥ أعمال النبي ﷺ وصحبه يوم التروية وعرفة ومزدلفة ومنى.
- ٧٢٨ ما الحكم لو عطب الهدي قبل يوم النحر.
- ٧٢٨ جمع الصلاة وقصرها في الحج.
- ٧٢٩ ما تركه الرسول ﷺ من جنس العبادات بدعة.
- ٧٣٠ قول السلف في أكل لحم المحرم الصيد الذي صاده الحلال.
- ٧٣٠ سئل : عن طواف الحائض والجنب والمحدث.
- ٧٣١ حكم قراءة الحائض والنفساء للقرآن.
- ٧٣٢ علة منع الحائض من الطواف.
- ٧٣٤ فصل : في أن المنع من الطواف لمعنى في نفس الطواف.
- ٧٣٥ حكم المكروه على الزنا.
- ٧٣٦ ما يمنع منه الجنب والمحدث من الأذكار.
- ٧٣٧ معنى قول النبي ﷺ : «الطواف بالبيت صلاة».
- ٧٣٨ بيان القول بأن طواف أهل الأفاق أفضل من الصلاة بالمسجد.
- ٧٤٠ الجمع بين حديث : «إن حيفتك ليست في بكك» وحديث : «لا أحل المسجد لحائض».
- ٧٤١ أيمزى طواف القدوم عن طواف الإفاضة إذا تعذر؟

- ٧٤١ - دليل من قال: إن طواف الوداع ليس بركن
- ٧٤٤ - النزاع في وجوب ركعتي الطواف
- ٧٤٦ - ما الحكم لو حاضت المعتكفة بالمسجد؟
- ٧٤٧ - هل يجتنب مكاري الحائض معها؟
- ٧٤٧ - سئل: عن مسائل تتعلق بالحائض وكيفية قضائها المناسك
- ٧٤٨ - تنازع العلماء في اشتراط الطهارة في الطواف
- ٧٤٩ - ماذا على المرأة إذا حاضت وطهرت قبل يوم النحر؟
- ٧٤٩ - ماذا على المرأة إذا حاضت قبل طواف الإفاضة؟
- ٧٥٣ - الفرق بين الحائض والمعتكفة في الطواف
- ٧٥٤ - حكم المستحاضة إذا أرادت الطواف
- ٧٥٥ - ماذا يجب على من ترك الطهارة في الطواف؟
- ٧٥٥ - سئل: عن امرأة حاضت قبل طواف الإفاضة، ولم تطهر حتى ارتحل الحاج، ولم يمكنها المقام بعدهم حتى تطهر، فماذا عليها؟
- ٧٥٦ - سئل: عن المرأة إذا جاءها الحيض في وقت الطواف، ما الذي تصنع؟
- ٧٥٧ - سئل: عن امرأة حجت وأحرمت لعمره وحجة قارئة، ثم عند طواف الإفاضة حاضت، ثم أتت حجبها وأخفت ذلك على زوجها، وبعد ستين أخبرته بذلك فلم يمكنها زوجها من الرجوع
- ٧٥٨ - سئل: عن أيا أفضل لمن كان بمكة: الطواف بالبيت؟ أو الخروج إلى الحل ليعتمر فيه ويعود؟
- ٧٥٨ - أعمال المناسك على ثلاث درجات
- ٧٦١ - تنازع العلماء في وجوب العمرة لوجوب الحج
- ٧٦٢ - نسك عائشة رضي الله عنها
- ٧٦٤ - فصل: في بيان حكم الاعتبار من مكة وترك الطواف
- ٧٦٥ - حكم الاعتبار في السنة أكثر من مرة
- ٧٦٦ - فصل: في حكم الإكثار من الاعتبارات والمواالات بينها
- ٧٦٨ - إلزام عمر بالاعتبار في غير أشهر الحج
- ٧٦٩ - نهى عثمان عن التمتع وحكمه؟
- ٧٧٠ - الخلاف في الفسخ وذكر صورته
- ٧٧٢ - سبب غلط بعض الفقهاء في صفة حجة الوداع
- ٧٧٣ - فصل: في المواالات بين العمر في رمضان من مكة
- ٧٧٤ - فصل: في فضل الاعتبار في شهر رمضان

- ٧٧٥ - ذكر بعض الأحاديث في بيان صفة حجة الوداع.
- ٧٧٥ - الخلاف في نسك عائشة وعمرتها.
- سئل: عمن يقف بعرفة ولا يمكنه الذهاب إلى البيت خوفاً من القتل أو ذهاب المال، هل
٧٧٨ يجزئه الحج أم لا؟
- باب المهدي والأضحى والعقيقة**
- ٧٧٩ فصل: في أن الأضحى والعقيقة والمهدي أفضل من الصدقة بثمنها.
- ٧٧٩ - الأضحى من النفقة بالمعروف.
- ٧٧٩ - هل يضحى المدين؟
- ٧٧٩ سئل: عمن لا يقدر على الأضحى، هل يستدين؟ لله.
- ٧٧٩ فصل: في جواز الأضحى عن الميت.
- ٧٧٩ - حكم الأضحى عند المقابر.
- ٨٨٠ فصل: في جواز الأضحى بالحامل وحكم ولدها.
- ٨٨٠ فصل: في الهتمام والأضحى بها.
- ٨٨٠ سئل: عما يقال على الأضحى حال ذبحها، وكيف يقسمها؟
- ٨٨٠ فصل: في صفة ذبح الأضحى وغيرها.
- ٧٨١ سئل: عن رجل اسمه أبو بكر صار جنلياً، وغير اسمه، وسمى روحه اسم المالك، فهل عليه إثم؟
- ٧٨١ سئل: عن الألقاب المتواطأ عليها بين الناس.

فهرس الجزء السابع والعشرين

الموضوع	الصفحة
فصل : في زيارة بيت المقدس.....	٧٨٥
- نذر السفر إلى بيت المقدس وآراء العلماء فيه.....	٧٨٥
- أفضل المساجد المسجد الحرام.....	٧٨٦
- نذر السفر إلى قبر الخليل أو النبي ﷺ أو الطور.....	٧٨٦
فصل : في ما يشرع وما لا يشرع في الزيارة إلى المسجد الأقصى.....	٧٨٧
- الصلاة إلى الصخرة.....	٧٨٧
فصل : ليس في بيت المقدس ما يقصد إلا المسجد الأقصى.....	٧٨٨
فصل : زيارة معابد الكفار ضلال.....	٧٨٨
فصل : ما يسمى حرماً هو الحرم المكي والمدني.....	٧٨٩
فصل : زيارة بيت المقدس في كل الأوقات، والسفر إليه مع الحج ليس فيه قرية أو فضيلة زائدة.....	٧٨٩
فصل : السفر إلى عسقلان وسائر الثغور بغير نية الرباط بدعة.....	٧٩٠
سئل : عن زيارة بيت المقدس، وقبر الخليل عليه السلام.....	٧٩٠
- أكل الخبز والعذس عند قبر الخليل لا أصل له.....	٧٩٠
سئل : هل الأفضل المجاورة بأحد المساجد الثلاثة أم المراقبة في الثغور؟.....	٧٩٢
- زيارة قبر النبي ليست واجبة وشد الرحال إلى مسجده مشروع.....	٧٩٣
فصل : في أحاديث زيارة قبر النبي ﷺ ومدى صحتها.....	٧٩٤
- نذر السفر إلى قبور الأنبياء لا يجب الوفاء به.....	٧٩٦
- اتخاذ آثار الأنبياء والصالحين مساجد.....	٧٩٦
سئل : عن قوله : «من حج ولم يزرني فقد جفاني».....	٧٩٧
سئل : هل الأفضل مكة أم المدينة؟.....	٧٩٧
سئل : عن التربة التي دفن فيها النبي ﷺ، هل هي أفضل من المسجد الحرام؟.....	٧٩٧
سئل : عمن فضل تربة النبي ﷺ على السموات والأرض، وعمن فضل الكعبة عليهما.....	٧٩٨
سئل : هل الإقامة في الشام أفضل من غيره من البلاد.....	٧٩٨
- أفضل مواضع الإقامة ما صلح فيه دين العبد.....	٧٩٩
- القرآن يدل على بركة الشام.....	٨٠٠
سئل : عن الصلاة في مسجد دمشق، أي فضل الصلاة في المساجد الأخرى؟.....	٨٠٢

- سئل: هل دخلت السيدة عائشة مسجد دمشق؟ ٨٠٢
- سئل: عن جبل لبنان، هل ورد نص في كتاب أو سنة في فضله؟ ٨٠٢
- فصل: في فضل سواحل الشام ٨٠٤
- فصل: بطلان الاعتقاد بأن الأبدال الأربعين موجودون في جبل لبنان ٨٠٥
- يجب التفريق في العبادات بين ما هو من الشرع، وما هو بدعة ٨٠٦
- بطلان القول بأن قبر نوح في سفح جبل لبنان ٨٠٧
- سئل: عمن يزور القبور ويستنجد بالمقبر ٨٠٨
- ما يقدر عليه الأحياء يجوز أن يطلب منهم ٨١٠
- دعاء الغائب للغائب ٨١٠
- طلب الدعاء من الغير ٨١٠
- زيارة القبور المشروعة ٨١١
- فصل: فيمن يأتي قبر نبي أو صالح أو من يعتقد أنه كذلك، ويستنجد به ٨١١
- عدم اتخاذ القبور مساجد ٨١٤
- الاستغاثة بميت أو غائب شرك ٨١٦
- من يقول: اللهم بجاه فلان عندك ٨١٦
- من يقول: أدعو الشيخ ليكون لي شفيعاً ٨١٨
- حظ النفس في بعض المعاصي ٨١٩
- التمسح بالقبور منهي عنه ٨٢٠
- طلب قضاء الحاجات ببركة فلان ٨٢١
- السؤال عن القطب، الغوث، الفرد الجامع ٨٢٢
- سئل: عن حكم ما يفعله الزائرون لقبور الأنبياء والصالحين ٨٢٦
- الكسب من هذه الأمور خيث ٨٢٧
- سئل: عن حكم من قالوا: استجابة الدعاء عند قبور أربعة ٨٢٨
- الزيارة البدعية من جنس الشرك ٨٣١
- فصل: في قول بعض المشايخ: إذا نابك شيء فاستوحني ٨٣٤
- فصل: من قرأ آية الكرسي، واستقبل جهة الشيخ الجيلاني ٨٣٤
- فصل: في القول: إن الله ينظر إلى الفقراء عند الأكل والمناصفة والسماع ٨٣٥
- فصل: في تحري الصلاة والدعاء عند قبور الأنبياء ٨٣٥
- فصل: هل الدعاء يستجاب بخاصة في مكان معين كقبور الأنبياء؟ ٨٣٥

- ٨٣٦ فصل : هل يستغث إلى الله في الدعاء بنبي مرسل؟
- ٨٣٧ - القسم على الله بحق بعض مخلوقاته
- ٨٣٧ فصل : هل يعظم المكان الذي روي فيه النبي؟
- ٨٣٨ فصل : فيما يفعله العامة من التذر لبعض الأشجار والعيون
- ٨٣٨ فصل : ليس هناك بقعة تقصد بعبادة إلا المساجد
- ٨٣٩ - رأي العلماء فيمن سافر لزيارة قبر نبي أو نحو ذلك
- ٨٤٠ فصل : في عسقلان، وجبل لبنان وفضل الثغور
- ٨٤١ فصل : قصد أثر الأنبياء للصلاة بدعة
- ٨٤١ فصل : فيمن نادى إذا عثر : يا جاء محمد
- ٨٤٢ فصل : التذو للقبور ولأصحابها معصية ولا يوفى
- ٨٤٤ سئل : عمن تنزل به نازلة فيأتي قبور الصالحين ليدعو بكشفها
- ٨٤٥ فصل : في النهي عن اتخاذ القبور مساجد
- ٨٤٥ - علة النهي عن الصلاة على المقبرة
- ٨٥٠ - تجوز زيارة قبور الكافرين للمظة بشرط عدم الدعاء لهم
- ٨٥٠ - السلام على النبي ﷺ مستقبل القبلة
- ٨٥٢ - ما يقال من أن الحوائج تقضي بالصالحين باطل وليس مبرر القصد قبورهم
- ٨٥٥ سئل : عن الدعاء عند قبور الصالحين، هل هو مستجاب؟
- ٨٥٦ سئل : هل القصر في الصلاة جائز إذا كان السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين
- ٨٦٠ رسالة : من علماء بغداد في الانتصار للإمام ورأيه في السفر لزيارة القبور
- ٨٦١ - إجابة تعضد إجابة الشيخ
- ٨٦٢ - إجابة أخرى تعضد إجابة الشيخ
- ٨٦٢ - إجابة ثالثة تعضد إجابة الشيخ
- ٨٦٤ - جواب علماء الشام
- ٨٦٤ - كتاب من بغداد يؤيد فتوى الإمام
- ٨٦٧ فصل : الآراء في قصر الصلاة في السفر إلى القبور والرد عليها
- ٨٧١ - كيفية الوقوف عند قبر النبي ﷺ
- ٨٧٣ - ما اختلف العلماء فيه بين الحل والحرمه لا يكون قرية، ومن جعله كذلك خالف الإجماع
- ٨٧٤ فصل : مسائل في زيارة قبر الرسول ﷺ
- ٨٧٧ - اعتقاد النصارى الباطل في ألوهية عيسى

- ٨٧٨ - تنازع العلماء في النص بالإجماع على السفر إلى مسجد الرسول ﷺ وزيارة قبره.....
- ٨٨٠ - السفر للثغور والعلم مقصوده المعنى لا المكان.....
- ٨٨١ - المساجد أفضل البقاع.....
- ٨٨٤ - فصل : في بناء المساجد الثلاثة.....
- ٨٨٦ - فضيلة المسجد في كونه مكان عبادة.....
- ٨٨٧ - قياس زيارة القبور على زيارة قبر الرسول ﷺ ضلال من وجوه.....
- ٨٩٠ - أصل الإيثار توحيد الله، وآيات القرآن دالة على ذلك.....
- ٨٩٣ - انقسام الناس في النبوة.....
- ٨٩٦ - الفتيا التي سجن بسببها الشيخ.....
- ٨٩٦ - فصل : في رد الإمام على فتيا من سجنوه وبيان بطلان شد الرحال للقبور وذلك من وجوه خمسين
- ٨٩٧ - أقوال العلماء حول الزيارة.....
- ٨٩٩ - ليس للقاضي أن يقضي بأحد الرأيين ويخطئ الآخر ويعاقب عليه.....
- ٩٠٠ - العقوبات والحدود لا يحكم فيها على الغائب.....
- ٩٠٠ - صاحب المذهب لا يلزم المسلمين بمذهبه.....
- ٩٠٢ - لا يقبل قول الحاكم ولا غيره مع مخالفته للكتاب والسنة.....
- ٩٠٤، ٩٠٣ - لو أفتى العالم بما يخالف السنة في بعض المسائل، لا يمنع من الفتيا، بل يبين له السنة الصحيحة.....
- ٩٠٥ - قال : حين سأله ولي الأمر عما أفتى به في زيارة المقابر.....
- مقدمة
- ٩٠٦ - توضيح مهام ولي الأمر.....
- ٩٠٧ - حب الرسول ﷺ واجب علينا.....
- ٩٠٨ - فصل : في زيارة المسجد في مناسك الحج وكيفية السلام على الرسول ﷺ.....
- ٩١١ - الفرق بين الزيارة الشرعية والبدعية.....
- ٩١٢ - نذر السفر إلى غير المساجد.....
- ٩١٣ - النهي عن الشرك جليله ودقيقه.....
- ٩١٥ - شفاعة الرسول ﷺ.....
- ٩١٨ - قصر الصلاة في السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين.....
- ٩١٩ - الخلاف في الحلف بالنبي ﷺ.....
- ٩٢٠ - السفر للمسجد الحرام والمسجد الأقصى اقتداء بالأنبياء.....
- ٩٢١ - السفر إلى البقاع المعظمة من أهل الشرك.....

- ٩٢٩ ما أجمع عليه المسلمون فهو حق.
- ٩٣٠ زيارة القبور بوجه عام والخلاف فيها.
- ٩٣١ زيارة القبر للحزن على الميت مباح.
- ٩٣٢ زيارة القبور لها وجهان: منهي عنه، ومشروع.
- ٩٣٤ السفر إلى قبور الأنبياء والصالحين.
- ٩٣٩ القول في استحباب أمر أو النهي عنه لا يكون إلا بدليل شرعي.
- ٩٤٠ الصلاة على الرسول ﷺ في كل صلاة، وعند دخول مسجده.
- ٩٤١ من اعتقد أن فضيلة المسجد بعد إدخال قبر الرسول ﷺ فهو غلط.
- ٩٤٣ إتيان مسجد قباء اقتداء بالرسول ﷺ.
- ٩٤٣ السلام المطلق من خصائص الرسول ﷺ.
- ٩٤٥ الصلاة على غير الرسول ﷺ.
- ٩٤٧ كراهة مالك زيارة المسجد الأقصى في وقت معين كالبحج.
- ٩٥١ حقوق الرسول على المسلمين ليست مختصة بحجرته.
- ٩٥٤ سكنى المدينة أفضل لمن كانت طاعته فيها أكثر.
- ٩٥٦ البلاء يدفع بصالح العمل.
- ٩٨٥ فصل: في ولاية الأمر أحق بنصرة دين الله.
- ٩٨٥ فصل: في المعلوم من قبور الأنبياء.
- ٩٥٩ سئل: هل القبور المزاراة الآن قبور أنبياء كما يدعي الناس؟
- ٩٥٩ سئل: هل المشاهد المسماة باسم علي والحسين صحيحة؟
- ٩٦٠ السنة لمن زار قبر مسلم ميت.
- ٩٦٠ سئل: عن مشهد الحسين بالقاهرة، وعن حمل رأسه إليها.
- ٩٦٢ أصل مشهد القاهرة منقول من عقلاان.
- ٩٦٣ المنامات لا يثبت بها شيء.
- ٩٦٤ تعظيم القبور فيه اقتداء بالنصارى.
- ٩٦٦ فصل: في التدليل على أن مشهد الحسين ليس فيه رأسه.
- ٩٦٧ المعتمد أن رأس الحسين دفن بالمدينة.
- ٩٧٠ المسلم لا يلحق مطلقاً وإنما يلحق بعمل الشخص.
- اختلاف الصحابة وما حدث من فتن يحمل على أحد وجوه: إما عمل مشكور أو ذنب مغفور، أو اجتهد عفى لصاحبه عن الخطأ فيه.
- ٩٧٠

- ٩٧٥ سئل: عن زيارة قبر الحسين والسيدة نفيسة والصلاة عند الضريح.....
- ٩٧٥ قال: في وفاة بنت يزيد بن السكن وقبرها وقبور بعض الصحابة.....
- ٩٧٧ سئل: عمن يأخذ الأضحية ليذبحها في القرافة.....
- ٩٧٧ سئل: عمن غدى إلى التكروري ليتفرج ففرق، أهو شهيد؟.....
- ٩٧٧ سئل: هل في هذه الأمة قوم صالحون غيهم الله، لا يراهم إلا من أرادوا؟.....
- ٩٧٨ - المكاشفات تقع من أولياء الله، وتقع من أولياء الشياطين.....
- ٩٧٩ سئل: عن تعبد النبي ﷺ قبل مبعثه.....
- ٩٧٩ فصل: في قصد الصلاة والدعاء في مكان لم يقصد النبي ﷺ الصلاة والدعاء فيه.....
- ٩٨٠ فصل: في مناقب أهل الشام.....
- ٩٨١ - حديث: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق».....

فهرس الجزء الثامن والعشرين

الموضوع	الصفحة
سئل عن الحديث: «حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل...»	٩٨٥
سئل عن الرمي بالقوس أو الطعن بالرمح	٩٨٥
- قوله في من حالف شخصاً على أن يوالي من والاه ويعادي من عاداه	٩٩١
- للمعلمين أن يطلبوا جعلاً ممن يعلمونه	٩٩١
- قوله في جماع الدين	٩٩٢
- قال: من شرط الجندي أن يكون ديناً شجاعاً	٩٩٣
سئل عن «رجل جندي وهو يريد أن لا يخدم»	٩٩٣
سئل: هل يجوز للجندي أن يلبس شيئاً من الحرير؟	٩٩٣
- قوله في لباس الحرير لإرهاب العدو	٩٩٣
سئل عن سفر صاحب العيال	٩٩٣
سئل عن الأيام والليالي	٩٩٤
رسالة إلى أصحابه وهو في حبس الإسكندرية	٩٩٤
- قوله في وسواس القلوب	٩٩٥
- قوله في قول الله تعالى: ﴿حَنِيفًا مَسْلَمًا﴾	٩٩٥
- الخير كله في متابعة النبي الأمي	٩٩٦
- لا بد لكل عبد من التوبة والاستغفار	٩٩٦
- للشيطان وسواس في قلوب الناس	٩٩٧
- قوله في كل من يجادل في الدين بلا علم	٩٩٨
- كل من دعا غير الله فهو مشرك	٩٩٨

- ٩٩٩ فصل في نعم الله التي أنعم الله بها عليه.
- ٩٩٩ - لا بد للمؤمن من ثلاثة أمور.....
- ١٠٠٠ - دائرة الإسلام ودائرة الإيثار.....
- ١٠٠٠ - دعاؤه للجماعة.....
- ١٠٠١ - كتب يشكر الله على إخراج كتبه التي هي حجة على خصومه.....
- ١٠٠١ - كتاب إلى والدته.....
- ١٠٠٢ - قوله في نعم الله عليه.....
- ١٠٠٣ - العبد مأمور بالصبر في السراء أعظم من الصبر في الضراء.....
- ١٠٠٣ - كتب ينهى عن أن يؤذى أحد من أصحابه.....
- ١٠٠٤ - قوله في ما يتعلق بحقوق الله تعالى.....
- ١٠٠٤ - قوله في أبي بكر رضي الله عنه.....
- ١٠٠٤ - كتب أن من سنة الله أنه إذا أراد إظهار دينه أقام من يعارضه.....
- ١٠٠٥ - قوله في إظهار البدعة.....
- ١٠٠٦ قاعدة في الحسبة
- ١٠٠٦ - لا تتم مصلحة بني آدم إلا بالاجتماع والتعاون.....
- ١٠٠٦ - دخول المرء في طاعة الله خير.....
- ١٠٠٧ - قوله في الولاية، وردهم الأمانات إلى أهلها.....
- ١٠٠٧ فصل في الأمر والنهي.....
- ١٠٠٨ - يجب على كل ولي أن يستعين بأهل الصدق والعدل.....
- ١٠٠٩ فصل في عموم الولايات.....
- ١٠٠٩ - قوله في المحتسب.....
- ١٠١٠ - قوله في الغش ودخوله في البيوع.....

- ١٠١٠ قوله في العقود المحرمة.
- ١٠١١ قوله في استشراف السلع.
- ١٠١١ قوله في المترسل الذي يجهل السعر.
- ١٠١٢ قوله في الاحتكار.
- ١٠١٢ قوله في السلع ويبيعها دون ظلم.
- ١٠١٢ هل يجوز الإكراه في البيع؟
- ١٠١٣ قوله في احتياج الناس إلى ذوي المهنة.
- ١٠١٣ قوله في طلب العلم الشرعي.
- ١٠١٤ قوله في الولايات.
- ١٠١٤ كان النبي ﷺ يستوفي الحساب على العمال.
- ١٠١٤ كلامه في المزارعة.
- ١٠١٥ قوله في من اشترط لرب الأرض زرع بقعة معينة.
- ١٠١٥ إذا فسدت المشاركات وجب نصيب المثل لا أجره المثل.
- ١٠١٦ قوله في الأموال.
- ١٠١٧ حديث النبي ﷺ: «الجالب مرزوق والمحتكر ملعون».
- ١٠١٧ قوله في أرض خبير.
- ١٠١٧ قوله في احتياج الناس إلى الطحان والخباز.
- ١٠١٨ تنازع العلماء في التسعير.
- ١٠١٨ قوله في الجالب.
- ١٠١٩ قوله في تنازع العلماء في التسعير.
- ١٠١٩ قوله في الناس إذا امتنعوا من بيع ما يجب عليهم بيعه.
- ١٠١٩ قوله في من منع التسعير.

- ١٠٢١ قوله في من احتاج لإجراء ماء في أرض غيره.
- ١٠٢١ قوله في المنافع التي يجب بذلها.
- ١٠٢٢ قول الفقهاء في أخذ الجعل على الشهادة.
- ١٠٢٢ إذا اضطر الإنسان إلى طعام الغير وأن عليه بذله له بثمن المثل.
- ١٠٢٢ هل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه.
- ١٠٢٢ قوله في تلقي الجلب.
- ١٠٢٣ قوله في المصلحة العامة.
- ١٠٢٣ الخيار لمن لم يصلح بالعيب أو التدليس.
- ١٠٢٤ فصل في الغش والتدليس في «الديانات».
- ١٠٢٤ فصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- ١٠٢٤ قوله في «التعزير».
- ١٠٢٥ قوله في من لم يتدفع فساد في الأرض.
- ١٠٢٥ فصل في «التعزير» بالعقوبات المالية.
- ١٠٢٦ قوله في واجبات الشريعة.
- ١٠٢٧ قوله في المنكرات والملاهي.
- ١٠٢٧ قوله في اللبن المغشوش.
- ١٠٢٨ إذا لم ير ولي الأمر عقوبة الغشاش.
- ١٠٢٨ فصل في التغير.
- ١٠٢٩ كلامه في التغيريم.
- ١٠٢٩ فصل في الثواب والعقاب.
- ١٠٢٩ قوله في القصاص.
- ١٠٣٠ قوله في تحريم الخبائث.

- ١٠٣١ - إن أعظم الأمم قبلنا إيماناً بنو إسرائيل.
- ١٠٣٢ - هل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب على كل أحد؟
- ١٠٣٢ - تنويع الأمر والنهي بالقلب واللسان واليد.
- ١٠٣٢ - قوله في أهل الأهواء.
- ١٠٣٣ - إذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق.
- ١٠٣٤ - الحب والبغض يتبعه ذوق عند وجود المحبوب والبغض.
- ١٠٣٥ - خروج العالم عن موجب الكتاب والسنة يجعله من أهل الأهواء.
- ١٠٣٥ - قوله في التوحيد.
- ١٠٣٦ - قوله في العلم.
- ١٠٣٦ - قوله في الحلم.
- ١٠٣٧ - المعاصي سبب المصائب.
- ١٠٣٧ - عقوبة أهل السيئات.
- ١٠٣٨ - قوله في عقوبة الدنيا والآخرة.
- ١٠٣٨ - قوله في الوعد والوعيد.
- ١٠٣٨ - الكفر والفسوق سبب الشر.
- ١٠٣٩ - قوله في قوله تعالى في وصف الأنصار: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً﴾.
- ١٠٣٩ - قوله في الشهوات.
- ١٠٤٠ - استقامة أمور الناس في الدنيا مع العدل.
- ١٠٤٠ - قوله في هوى النفوس.
- ١٠٤٠ - قوله في أهل الديانات.
- ١٠٤٠ - كلامه عن النفس.
- ١٠٤١ - يجب على المؤمن أن يستعين بالله.

- ١٠٤١ قوله في من ابتدا بخير أو بشر.
- ١٠٤٢ المشاركة في الفجور.
- ١٠٤٢ على المؤمن أن يقابل السيئات بالحسنات.
- ١٠٤٢ كلامه في صبر العبد.
- ١٠٤٣ قوله في البخل والجبن.
- ١٠٤٤ البخل وأنواعه.
- ١٠٤٤ قوله عن الجهاد.
- ١٠٤٥ هل الشجاعة في قوة البدن.
- ١٠٤٥ كلامه عن الصبر.
- ١٠٤٥ قوله في الفرح والمصيبة.
- ١٠٤٦ كلامه في المصائب.
- ١٠٤٦ قوله في الحرير والذهب.
- ١٠٤٦ قوله في أصوات الغضب.
- ١٠٤٦ قوله في الأشعار.
- ١٠٤٧ حمد الله الشجاعة في سبيله.
- ١٠٤٧ كلامه في أصناف الناس.
- ١٠٤٨ قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ أَفْلَحَنِي وَلَا تَقِيحَنِي﴾.
- ١٠٤٨ كلامه في من ترك القتال.
- ١٠٤٩ لا بد لكل مخلوق من أمر ونهي.
- ١٠٤٩ الأمر والنهي من لوازم وجود بني آدم.
- ١٠٥٠ كلامه عن أولي الأمر.
- ١٠٥٠ فصل في «الحسنات».

- ١٠٥١ قوله في أهل العلم والمقال.
- ١٠٥١ كلامه عن الإسلام.
- ١٠٥١ قوله في إخلاص العمل لله.
- ١٠٥٢ هل يقبل العمل بدون نية.
- ١٠٥٢ السنة.
- ١٠٥٣ قوله في العلم والعدل.
- ١٠٥٤ حقوق الراعي وحقوق الرعية.
- ١٠٥٤ فصل في مراتب الذنوب.
- ١٠٥٤ كل الذنوب ظلم.
- ١٠٥٥ قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾.
- ١٠٥٥ مسائل عن العدل والظلم.
- ١٠٥٥ العقوبة على ترك الجهاد ومقدمة العقوبة على المعاصي.
- ١٠٥٦ قوله في حفظ الدين وتبليغه.
- ١٠٥٦ قوله أن من ترك تبليغ العلم كأنه ترك القتال في الجهاد.
- ١٠٥٧ فصل «الولاية والمداوة».
- ١٠٥٨ قوله في ولاية الكفار من أهل الكتاب.
- ١٠٥٨ قوله في المنافقين.
- ١٠٥٩ قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْفُرْ سَمْعُونَ لَهُمْ﴾.
- ١٠٦٠ سمع الكفار كسمع البهائم لصوت الرعاة.
- ١٠٦٠ فصل في الخطاب في وجوب الحكم بين المعاهدين في الحرب.
- ١٠٦٠ كلامه في التحاكم إلى الكفار.
- ١٠٦١ التحاكم إلى غير كتاب الله.

- ١٠٦١ قوله في الطاغوت.
- ١٠٦٢ تمييز الخبيث من الطيب.
- ١٠٦٢ سئل عن يجب أو يجوز بغضه وهجره.
- ١٠٦٢ قوله في الهجر الشرعي.
- ١٠٦٣ قوله في الدعاة إلى البدع.
- ١٠٦٣ كلامه في الهجر واختلاف المهاجرين.
- ١٠٦٤ الهجر لحق الله والهجر لحق الناس.
- ١٠٦٥ اجتماع الحسن والقبيح في رجل واحد.
- ١٠٦٥ فصل في من قال: القرآن مخلوق.
- ١٠٦٥ قوله في الهجرة وعلاقتها بالتقوى.
- ١٠٦٦ سئل عن هجر من ارتكب ذنباً في صباه.
- ١٠٦٧ كلامه في إشاعة الفاحشة.
- ١٠٦٧ قوله في تارك الصلاة.
- ١٠٦٨ سئل عن شارب الخمر هل يسلم عليه؟
- ١٠٦٨ قوله في من أنكر تحريم شيء من المنكرات.
- ١٠٦٨ سئل عن قوله ﷺ: «لا غيبة لفاسق».
- ١٠٦٩ هل يجوز حضور مجالس المنكر.
- ١٠٧٠ سئل عن: «الغيبة».
- ١٠٧٠ قوله في الكذب.
- ١٠٧٠ كلامه في «المعارض».
- ١٠٧١ الفرق بين الاغتياب وبين البهتان.
- ١٠٧١ متى يكون ذكر الناس بما يكرهون.

- ١٠٧٢ - قوله في من علق أساء الحمد والذم بغير الأساء التي علق الله بها ذلك.....
- ١٠٧٢ - موالة المؤمن بقدر إيمانه.....
- ١٠٧٣ - الشخص المعين يذكر ما فيه من الشر في مواقع.....
- ١٠٧٣ - كلامه عن أهل البدع.....
- ١٠٧٤ - قوله في أعداء الدين.....
- ١٠٧٤ - كلامه في من يسمع المنافقين.....
- ١٠٧٤ - كلامه عن يغلط في الحديث والرواية.....
- ١٠٧٥ - قوله في حسن النية.....
- ١٠٧٥ - كلامه في من يقتاب موافقة لجلسائه.....
- ١٠٧٥ - الغية وإخراجها من قوالب شتى.....
- ١٠٧٦ - سئل عن يخرج للفرجة في مواسم الفرح.....
- ١٠٧٦ - سئل عن بلد «ماردين» هل بلد حرب أم سلم؟.....
- ١٠٧٧ - رسالته إلى سلطان المسلمين.....
- ١٠٧٧ - كلامه في إصلاح أمر السلطان.....
- ١٠٧٨ - فصل في الأمانات.....
- ١٠٧٩ - قوله في البحث عن المستحقين للولايات.....
- ١٠٨٠ - المؤدي للأمانة يشته الله ويحفظه في أهله وماله.....
- ١٠٨٠ - دلت السنة على أن الولاية أمانة.....
- ١٠٨١ - فصل في اختيار الأمثل للولاية.....
- ١٠٨١ - كلامه عن القوة في الولاية.....
- ١٠٨٢ - فصل في أن اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل.....
- ١٠٨٢ - كان النبي ﷺ يستعمل خالد بن الوليد على الحرب.....

- ١٠٨٣ كلامه عن أبي ذر الغفاري.
- ١٠٨٣ إذا كانت الحاجة في الولاية إلى الأمانة أشد قدم الأمين.
- ١٠٨٤ قوله في الكفاءة.
- ١٠٨٤ هل تجوز تولية غير الأهل؟
- ١٠٨٤ فصل في معرفة الأصلح.
- ١٠٨٥ قوله في الواجب بالولايات.
- ١٠٨٥ قوله في قوام الدين.
- ١٠٨٦ فصل في الأموال.
- ١٠٨٧ قوله في الأمانات التي قبضت بحق.
- ١٠٨٧ هل يمنع السلطان حقه بسبب ظلمه.
- ١٠٨٧ قوله في أولي الأمر.
- ١٠٨٨ فصل في الأمور السلطانية التي أصلحها الكتاب والسنة.
- ١٠٨٨ قوله في الواجب في المغنم.
- ١٠٨٩ كلامه في الغلول.
- ١٠٨٩ فصل في الصدقات.
- ١٠٩٠ فصل في الفبي.
- ١٠٩٠ كلامه في الأموال التي ليس لها مالك معين.
- ١٠٩١ قوله في أقسام الأموال.
- ١٠٩٢ قوله في ما أخذه العمال من مال المسلمين بغير حق.
- ١٠٩٢ كلامه في الهدية للعمال.
- ١٠٩٣ قوله في التعاون.
- ١٠٩٣ كلامه عن مدار الشريعة.

- ١٠٩٤ فصل في المصارف
- ١٠٩٤ - كلامه عن المستحقين
- ١٠٩٥ - هل يجوز للإمام أن يعطي أحدًا ما لا يستحق
- ١٠٩٥ - قوله في المؤلفه قلوبهم
- ١٠٩٦ - قتال أصحاب الدين الفاسد
- ١٠٩٦ - قوله في البخل
- ١٠٩٧ - قوله عن فرق الناس في حقوق الناس
- ١٠٩٧ - قوله في السياسة الدينية
- ١٠٩٧ - الصالحون أرباب السياسة الكاملة
- ١٠٩٨ فصل في الحكم بين الناس
- ١٠٩٩ - كلامه في المخزومية التي سرت
- ١٠٩٩ - قوله في قطاع الطريق
- ١١٠٠ - قوله في التائب قبل القدرة عليه
- ١١٠٠ - هل يجوز أخذ مال من أصحاب الكبائر؟
- ١١٠٠ - كلامه في تعطيل حدود الله
- ١١٠١ - حماية من أصاب حدًا من حدود الله
- ١١٠١ - قوله في المال المشبوه
- ١١٠٢ - كلامه في صلاح العباد
- ١١٠٢ - كلامه في تارك الصلاة
- ١١٠٣ - قوله في الجهاد في سبيل الله
- ١١٠٣ فصل في عقوبة المحاربين
- ١١٠٣ - قوله في تكافؤ الدماء

- ١١٠٣ - كلامه في قطاع الطريق.
- ١١٠٤ - ما هو القتل المشروع؟
- ١١٠٤ - قوله في إشهار السلاح.
- ١١٠٤ - من هو المحارب القاطع؟
- ١١٠٦ - فصل في امتناع العصاة عن إقامة الحد.
- ١١٠٧ - قوله في الصائل.
- ١١٠٨ - كلامه في ظفر السلطان بالمحاربين.
- ١١٠٨ - هل يحل للسلطان أخذ جعل من أرباب الأموال.
- ١١٠٨ - كلامه في من آوى سارقاً أو قاتلاً.
- ١١٠٩ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرَوْا وَازِرَةً وَنَذَرْتُمْ أُخْرَى﴾.
- ١١٠٩ - قوله في استجارة القاطع بأهل البادية والحاضرة.
- ١١١٠ - قوله في نصرته المستجير.
- ١١١٠ - كلامه في عزاء الجاهلية.
- ١١١١ - فصل في قطع يد السارق.
- ١١١٢ - المقدار التي تقطع فيه يد السارق.
- ١١١٢ - متى يكون السارق سارقاً؟
- ١١١٣ - فصل في الزاني.
- ١١١٣ - قوله في أهل النعمة.
- ١١١٣ - كلامه في اللواط.
- ١١١٤ - فصل في حد الشرب.
- ١١١٤ - قوله في شارب الخمر إدماناً هل يقتل.
- ١١١٥ - قوله في الشارب المسكر الذي يسمى خمراً.

- ١١١٥ - يجب الحد إذا قامت البيعة.
- ١١١٦ - كلامه فيها هو أخبث من الخمر «الحشيشة».
- ١١١٦ - فصل في حد القذف.....
- ١١١٦ - فصل في المعاصي التي لا حد لها.....
- ١١١٧ - قوله في من دعا إلى بدعة.....
- ١١١٨ - أنواع العقوبة.....
- ١١١٩ - فصل في العقوبات التي جاءت بها الشريعة.....
- ١١٢٠ - كلامه في الجهاد.....
- ١١٢١ - لا بد للمحق من محيا وممات.....
- ١١٢١ - هل يجب قتل المقدور عليه؟.....
- ١١٢٢ - كلامه عن الخوارج.....
- ١١٢٢ - كلام الفقهاء فيمن ترك السنة الراتبية.....
- ١١٢٣ - متى يكون دفع العدو واجباً؟.....
- ١١٢٣ - قوله في اهتمام الولاية بإتمام دين الناس.....
- ١١٢٤ - كلامه في عون ولي الأمر وغيره.....
- ١١٢٤ - قوله في صلاح حال الراعي والرعية.....
- ١١٢٥ - كلامه عن الصبر.....
- ١١٢٥ - هل للراعي أن يتبع أهواء رعيته؟.....
- ١١٢٦ - كلامه في سياسة الولي.....
- ١١٢٦ - قوله في نفقة الإنسان على أهله.....
- ١١٢٧ - كلامه في العدالة.....
- ١١٢٧ - قوله في الشرور والمعاصي.....

- ١١٢٨ - لا تقام الحدود إلا بالينة.
- ١١٢٨ فصل في حقوق الأدمي.
- ١١٢٩ - قوله عن أولياء المقتول.
- ١١٢٩ - كلامه في القصاص.
- ١١٢٩ - قوله في البغي.
- ١١٣٠ - هل تساري كفارة النمي كفارة المسلم؟
- ١١٣١ فصل في قصاص الجراح.
- ١١٣١ فصل في قصاص الأعراض.
- ١١٣٢ فصل في عقوبة الفرية.
- ١١٣٢ - كلامه في حد المشهور بالفجور.
- ١١٣٢ - كيف تكون العقوبة إذا كان القاذف عبداً؟
- ١١٣٢ فصل في حقوق الألبضاع.
- ١١٣٣ فصل في حكم الأموال.
- ١١٣٤ فصل في المشاورة.
- ١١٣٤ - كلامه عن أصناف أولي الأمر.
- ١١٣٤ - فصل في القبلة لو اشتبهت.
- ١١٣٥ فصل في ولاية أمر الناس، وأنها من أعظم واجبات الدين.
- ١١٣٥ - كلامه عن اتخاذ الإمارة ديناً.
- ١١٣٦ - قوله في مرید الرئاسة.
- ١١٣٦ - كلامه في أقسام الناس.
- ١١٣٧ - كلامه في من يريد العلو.
- ١١٣٧ - كلامه عن السيلين الفاسدين.

- ١١٣٨ - كلامه على أعداء الله المارقين.
- ١١٣٩ - كلامه عن معتقدات التار.
- ١١٣٩ - كلامه عن الحرية.
- ١١٤٠ - قوله في الحوارج.
- ١١٤٠ - هل يجوز تخريب العامر؟
- ١١٤١ - فصل في تمام الفتح على السلطان.
- ١١٤١ - كلامه في إقامة شعائر الإسلام.
- ١١٤٢ - كتب في مقدم التار إلى حلب سنة ستمائة وتسعين.
- ١١٤٣ - قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ...﴾.
- ١١٤٣ - كلامه في الردة بسبب موت الرسول ﷺ.
- ١١٤٣ - قوله في آيات القرآن.
- ١١٤٤ - هل يجوز للكافر أن تعتقد له هدنة؟
- ١١٤٤ - قوله في من انتسب إلى الإسلام ولم يلتزم بشرائعه.
- ١١٤٤ - قوله في «شر الخلق والخلقة».
- ١١٤٤ - كلامه من تفرق الناس في الفتنة.
- ١١٤٥ - كلامه عن فضل المراقبة في سبيل الله تعالى.
- ١١٤٥ - قوله فيمن «يتعلل بالعوائق».
- ١١٤٦ - من كان كثير الذنوب فإن أعظم دوائه الجهاد.
- ١١٤٧ - قوله في حديث: «من تعزى بعزاء الجاهلية».
- ١١٤٧ - قوله في العدو الخارج عن شريعة الله وفتنه.
- ١١٤٨ - كلامه عن سنة الله وأيامه في عباده.
- ١١٤٩ - حديثه عن الغزوات.

- ١١٥٠ قوله في غزوة أحد.....
- ١١٥١ «لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له».....
- ١١٥١ قوله في الناس وتفرقهم بعد الهجرة.....
- ١١٥٢ كلامه عن الزنادقة.....
- ١١٥٣ كلامه عن «سورة التوبة».....
- ١١٥٣ قوله في «تلعب القرآن».....
- ١١٥٤ فصل في المؤمن والمنافق.....
- ١١٥٤ الجهاد موجب للهداية التي هي محطة بآبواب العلم.....
- ١١٥٥ قوله في معركة الخندق وقصتها.....
- ١١٥٧ كلامه عن «اللين في قلوبهم مرض».....
- ١١٥٧ هل يخاف الرجل غير الله؟.....
- ١١٥٨ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَلِيفَةٌ يَنْهَكُمُ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ لَبِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.....
- ١١٥٨ كيف لو طلب العدو من قوم الخروج عن شريعة الإسلام؟.....
- ١١٥٩ التجربة تدل على مثل ما دل عليه القرآن.....
- ١١٥٩ قوله في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَا تُكْفِرُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.....
- ١١٥٩ قوله في «النايا» وأنها محتومة.....
- ١١٥٩ قوله في من عوق من أراد الغزو.....
- ١١٦٠ قوله في «الشح».....
- ١١٦١ قوله في وصف المنافقين حال غزوة الأحزاب.....
- ١١٦٢ قوله في قوله تعالى: ﴿مَسَّيْكُمْ الْبَاسُ وَالضَّرَاءُ وَجَزَلْوْا﴾.....
- ١١٦٣ قوله في قوله ﷺ: «الآن نفروهم ولا يغزوننا».....
- ١١٦٣ إن الله صرف الأحزاب عام الخندق بما أرسل عليهم من ریح الصبا.....

- ١١٦٤ - الله يتم نعمه بجميع قلوب أهل الإيمان.....
- ١١٦٥ - سئل عمن يعتقد أن الإمام الحق بعد رسول الله ﷺ هو علي بن أبي طالب.....
- ١١٦٥ - كل من امتنع عن الدخول في طاعة الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله.....
- ١١٦٥ - كلامه فيمن يستحل دماء المسلمين.....
- ١١٦٥ - قوله فيمن خرج عن سنة رسول الله.....
- ١١٦٦ - كلامه عن الخوارج.....
- ١١٦٦ - قوله في أهل الأهواء وأهم أشد كفراً من اليهود والنصارى.....
- ١١٦٧ - كلامه عن الرافضة.....
- ١١٦٨ - أعظم السيوف التي سلت على أهل القبلة.....
- ١١٦٨ - قوله في أهل البدع وأهم قد أشبهوا اليهود والنصارى.....
- ١١٦٩ - قوله في من يرد أحاديث الرسول ﷺ.....
- ١١٦٩ - كلامه عن عامة أهل الأهواء.....
- ١١٧٠ - كذب من قال: إن أهل البدع يؤمنون بكل ما جاء به محمد ﷺ.....
- ١١٧١ - قوله في قتال الخارجين عن أصول الشريعة.....
- ١١٧٢ - كلامه عن أشد الناس حرصاً على تفریق جماعة المسلمين.....
- ١١٧٢ - قوله: إنه كلما ظهر نور النبوة كانت البدعة المخالفة أضعف.....
- ١١٧٢ - متى ظهر التكلم بالرفض.....
- ١١٧٢ - كلامه عن «الجهمية».....
- ١١٧٣ - كلامه في حقوق القرابة وحقوق الصحابة.....
- ١١٧٣ - قوله في تنازع العلماء في إجماع الخلفاء.....
- ١١٧٤ - قوله في المارقين.....
- ١١٧٥ - قوله: إن علياً قاتل الخوارج بأمر رسول الله ﷺ.....

- ١١٧٦ قوله في قتال المقدور عليه.
- ١١٧٦ قوله في تكفير وتحليل الخوارج والحرورية والرافضة.
- ١١٧٦ من قال: «إذا أنا مت فأحرقوني؟»
- ١١٧٧ قوله في التار.
- ١١٧٧ قوله عن طائفة امتعت عن بعض الصلوات.
- ١١٧٨ هل يجب قتال الذين لا يلتزمون بشرائع الإسلام؟
- ١١٧٨ كلامه عن أصول أهل السنة في الغزو.
- ١١٧٩ قوله في قوله ﷺ: «الغزو ماض منذ بعثني الله...»
- ١١٧٩ سئل عن كشف غمرات الجاهلين.
- ١١٨٠ قوله في قتال من خرج على الشريعة.
- ١١٨١ قوله عن تواتر الأحاديث بقتال الخوارج.
- ١١٨١ طريقة العلماء في قتال من يستحق القتال.
- ١١٨٢ هل يجوز أن يستعان بسلاح أهل البغي في حروبهم دون ضرورة؟
- ١١٨٢ قوله في إباحة غنيمة الخوارج.
- ١١٨٣ اتفاق الأمة على ذم الخوارج وتضليلهم.
- ١١٨٣ قتال الصحابة لمانعي الزكاة.
- ١١٨٣ هل يجوز التجسس على قوم ليعرف حالهم.
- ١١٨٤ اعتقاد التار كاعتقاد النصارى.
- ١١٨٥ إنهم يدعون دين الإسلام، ويعظمون دين الكفار.
- ١١٨٥ قوله عن التار في تقسيمهم للناس.
- ١١٨٥ كلامه عن قولهم: إن النبي ﷺ رضي بدين اليهود والنصارى.
- ١١٨٥ كلامه فيمن دخل في الرافضة وأنهم يحبون دولة التار.

- ١١٨٥ - كلامه فيمن دخل في الرافضة من أهل الزندقة والإلحاد.
- ١١٨٧ - أعظم ما ذم به النبي ﷺ الخوارج.
- ١١٨٨ - قوله في إجماع المسلمين على قتال الخوارج.
- ١١٨٨ - قوله في قوله ﷺ: «لا يزال أهل الغرب...».
- ١١٨٩ - قوله فيمن ضعف عن الجهاد.
- ١١٨٩ - كلامه في الردة عن أصل الدين.
- ١١٩٠ - قوله في قوله ﷺ: «هغزو هذا البيت جيش من الناس».
- ١١٩٠ - أهلك الله الجيش الذي أراد أن يتهلك حرمانه.
- ١١٩١ - قوله فيمن أكره على القتال.
- ١١٩٢ - كلامه عن الخوارج في اتباع القرآن ومخالفة السنة.
- ١١٩٣ - سئل عن أجناد يتمتعون عن قتال التار.
- ١١٩٤ - قوله في قتال الخوارج.
- ١١٩٤ - قوله نحن لا نعلم المكروه ولا نقدر على التميز.
- ١١٩٥ - متى يجب الإصلاح بين الطوائف المتقاتلة؟
- ١١٩٥ - متى يجوز قتل الأسير والإجهاز على الجريح؟
- ١١٩٦ - سئل عن يرى مذهب النصيرية.
- ١١٩٦ - قوله في اعتقاد النصيرية.
- ١١٩٦ - كلامه عن الزندقة.
- ١١٩٧ - سئل عن قوم لا يصلون الصلوات المكتوبة.
- ١١٩٨ - هل يدعى المارق إلى الإسلام قبل القتال؟
- ١١٩٨ - سئل عن إجراء السلطان رزقاً راتباً للفقراء والمساكين.
- ١٢٠٠ - ما هو الراجب على ولاية الأمور؟

- ١٢٠٠ - كلامه عن الأموال التي لها أصل في كتاب الله.
- ١٢٠٠ - هل كان الفقيه ملكاً لرسول الله ﷺ؟
- ١٢٠٠ - قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ ﴾
- ١٢٠١ - قوله في أصناف أموال بيت مال المسلمين في هذا الزمن.
- ١٢٠٣ - من هو الفقير الشرعي؟
- ١٢٠٣ - قوله ﷺ: « لا تحمل الصدقة لغني »
- ١٢٠٤ - هل في المسلمين من ينكر صرف الصدقات؟
- ١٢٠٤ - قوله في إعطاء العاجز عن الجهاد.
- ١٢٠٤ - قوله فيمن ادعى الفقر وطلب الأخذ من الصدقات.
- ١٢٠٤ - قوله فيمن قال: إن جميع من بالربط والزوايا غير مستحقين.
- ١٢٠٥ - قوله فيمن قال بعدم استحقاق الأعمى والكسح.
- ١٢٠٥ - قوله في عناية الإمام بأهل الحاجة.
- ١٢٠٦ - الواجب موالاة أولياء الله.
- ١٢٠٦ - كلامه في تقسيم غنائم حنين.
- ١٢٠٧ - تنازع العلماء في الأرض التي فتحت عنوة.
- ١٢٠٨ - كلامه عن مذهب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في الفقه.
- ١٢٠٨ - قوله في أصناف الناس عند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب.
- ١٢٠٨ - قوله في «آيات ابن الخطاب».
- ١٢٠٩ - قوله في إحياء الموات.
- ١٢٠٩ - قوله فيمن قتل أو مات من المقاتلة.
- ١٢٠٩ - كلامه في بيت المال.
- ١٢١٠ - مثل عمن له إرث من أجداده.

- ١٢١٠ سئل عن سلب التار إذا سلبوا اليهود والنصارى، هل يكون سلبهم حلالاً؟
- ١٢١٠ سئل عن الفقير يأخذ راتباً من السلطان.....
- ١٢١٠ سئل عن الإقطاع والمكوس.....
- ١٢١١ سئل عن الأموال التي يجهل مستحقها.....
- ١٢١١ - كلامه عن المحرمات.....
- ١٢١٢ - قوله في مال من لا وارث له.....
- ١٢١٢ - كلامه في إتلاف الأموال وإتلاف النفوس.....
- ١٢١٣ سئل عن رجل له حق في بيت المال فأحيل على بعض المظالم.....
- ١٢١٣ - هل تحمل إعانة الولاة على الظلم في الاستخراج؟.....
- ١٢١٤ سئل عن هدية الرقيق.....
- ١٢١٤ سئل عمن سبي من دار الحرب دون البلوغ.....
- ١٢١٤ - كان الناس بعد آدم على التوحيد.....
- ١٢١٦ - قوله في خليل الرحمن إبراهيم عليه السلام.....
- ١٢١٦ كلامه في أنبياء بني إسرائيل.....
- ١٢١٦ - قوله في عيسى عليه السلام وتفرق الناس فيه.....
- ١٢١٧ - قوله عن أرباب التلث.....
- ١٢١٧ - هل يجوز عبادة الله تعالى بشيء ليس له حقيقة؟.....
- ١٢١٨ - قوله فيمن آمن من علماء أهل الكتاب.....
- ١٢١٩ - أمر الله رسوله ﷺ دعوة الخلق إلى توحيده.....
- ١٢١٩ - توسط أمة الإسلام.....
- ١٢١٩ - قوله: ونحن قوم نحب الخير لكل أحد.....
- ١٢٢٠ - كلامه عن الدنيا.....

- ١٢٢٠ - كلامه عن المغول في دمشق.
- ١٢٢٠ - كلامه عن سبي النصارى.
- ١٢٢١ - كلامه في وفد نجران.
- ١٢٢١ - كلامه فيمن يسب الله تعالى.
- ١٢٢٣ - هل أمر المسيح عليه السلام بالجهاد؟
- ١٢٢٣ - المسلمون أقدر على الخير والشر من كل أحد.
- ١٢٢٣ - كلامه عن أمة محمد ﷺ.
- ١٢٢٤ - أكثر النصارى خارجون عن وصايا المسيح والحواريين، ورسائل بولس وغيره من القديسين....
- ١٢٢٤ - كل من أسلف مع المسلمين خيراً وما ل إليهم كانت عاقبته معهم حسنة بحسب ما فعله من الخير.
- ١٢٢٥ - سئل رحمه الله: هل المدينة من الشام؟
- ١٢٢٥ - سئل رحمه الله: ما تقول السادة العلماء أئمة الدين في الكنائس التي في القاهرة.
- ١٢٢٥ - دعواهم بأنهم ظلموا في إغلاقها كذب مخالف لإجماع المسلمين.
- ١٢٢٦ - ادعواهم أن هذه الكنائس قائمة من عهد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ... كذب أيضاً..
- ١٢٢٦ - اتفق المسلمون على أن ما بناه المسلمون من المداين لم يكن لأهل النعمة أن يحدثوا فيها كنيسة....
- ١٢٢٦ - التصير الطوسي الرافضي كان وزيراً لهولاكو.
- ١٢٢٧ - الرافضة يوالون من حارب أهل السنة والجماعة ويميلون مع أعداء الدين.
- ١٢٢٨ - سبب إحداث الكنائس في القاهرة وغيرها.
- ١٢٢٨ - قويت شوكة النصارى والتار بعد موت العادل أخي صلاح الدين.
- ١٢٢٨ - ليس لأحد من أهل النعمة أن يكتبوا أهل دينهم من أهل الحرب ولا يخبروهم بشيء من أخبار المسلمين.
- - النصارى الذين في ذمة المسلمين فيهم من البتاركة وغيرهم من علماء النصارى ممن يحتاج إليهم أولئك النصارى.
- ١٢٢٩ - ليس المسلمون محتاجين إليهم وكتابة عمر لخالد في الشام بالاستغناء عن

- ١٢٢٩ كاتب نصراني.
- ١٢٣٠ - قوله ﷺ: «إني لا أستمع بمشرك».
- ١٢٣٠ - آيات تنهى عن الاستعانة بالكفرة والمشركين.
- ١٢٣١ سئل عن نصراني قبس بجانب داره ساحة بها كنيسة.
- ١٢٣٢ في الوفاء بالعقود.
- ١٢٣٢ - من الحرب المباحة دفع الظلم عن النفوس والأموال والأبضاع المحرمة.
- ١٢٣٣ فصل في شروط عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي شرطها على أهل الذمة لما قدم الشام...
- ١٢٣٣ - الشروط مروية من وجوه مختصرة وبسطة.
- ١٢٣٤ - القول: «من آذى ذمياً فقد آذاني» كذب على رسول الله ﷺ.
- ١٢٣٤ - تجديد عمر بن عبد العزيز الشروط العمرية في خلافته.
- ١٢٣٤ - سبب إحداث الكنائس في بلاد المسلمين.
- ١٢٣٥ قوله في الشروط.
- ١٢٣٦ سئل عن قوم من أهل الذمة.
- ١٢٣٦ سئل رحمه الله عن الرهبان الذين يشاركون الناس في غالب الدنيا.
- سئل عن رجل يهودي معه كتاب يدعي أنه بخط علي بن أبي طالب يمتنع به عن الجزية، وله مدة لم يعطها.
- ١٢٣٨ سئل رحمه الله عن اليهود والنصارى إذا اتخذوا خموراً.
- سئل رحمه الله عن اليهود بمصر من أمصار المسلمين وقد كثر منهم بيع الخمر لأحد المسلمين وقد كثرت أموالهم من ذلك... إلخ.
- ١٢٣٨ سئل عن يهودي قال: هؤلاء المسلمون الكلاب أبناء الكلاب يتعصبون علينا وكان قد خاصمه بعض المسلمين.
- ١٢٣٩